



VOL_00002661

JrSy-CPS-BK-0000000083-JrS

481186



٢٢٩١
٠٥٤/٢٦

الاقتصاد والمحاسبة

الشمس
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٢٥
١٥ مارس ١٩٥٢

نبدأ عامنا الثانى

لقد كنا ندرك صعوبة المهمة التى القيت على عاتقنا باصدار هذه الصحيفة فقد كنا نعلم ان المسائل الاقتصادية والأبحاث الفنية ليست مما يلاقي اقبال القراء ويستثير شغفهم بالقراءة . ولهذا فقد اتجه تفكيرنا منذ البداية الى تبسيط المسائل الفنية التى تتعرض لها المجلة على قدر الامكان وذلك تقريبا لها من اذهان عامة القراء . وحرصنا كذلك على أن نقلل ما أمكن من الأبحاث والمقالات الطويلة حتى لا يتسرب السأم الى نفس القارئ مع العناية بالتركيز حتى نبرز المعنى المراد فى أقل ما يمكن من الالفاظ .

وكانت تواجهنا صعوبات عديدة ليس أقلها أهمية أن المواضيع التى تناوأتها المجلة من المسائل غير المألوفة للمصريين عامة وأن من يعنون ببحثها قليلو العدد . فضلا عن أن معظم هؤلاء ممن تلهيهم مشاغلهم الخاصة عن التفرغ للكتابة فى مثل هذه المسائل الفنية لما تتطلبه من تخصيص وجوع الى الوثائق والمستندات والاحصاءات . فلا غرو أن صادفت سكرتارية تحرير المجلة الكثير من العناء فى الحصول على المواد اللازمة لها .

ونحن فخورون حقاً أن أمكننا رغم هذه العقبات أن نحفظ بمستوى يعلو عن اللغو ويبعد عن المهاترات كما أننا حافظنا على الابتعاد عن الحزبية . ومع أننا عالجن معظم المشاكل التى جلت فى أثناء العام ولم يكن هناك بطبيعة الحال بد من التعرض بالنقد أحيانا للسياسة التى أملت لها فقد كان رائد المجلة فى ذلك هو النقد الفنى الموضوعى بقصد الإصلاح والبناء لا الرغبة فى مجرد النقد أو الهدم أو التعريض بالأشخاص .

ان نادى التجارة الملكى الذى تصدر المجلة باسمه لا يبقي من وراء اصدارها ربحاً مادياً ولكنه يفصد أداء خدمة للوطن بسد نقص يشعر به الكثيرون .

ونرجو أن نوفق فى المستقبل الى ما لم ننله حتى الآن بفضل المعاونة التى نلقاها والتشجيع الذى جباننا به الكثير من كبار رجال مصر وزعمائها فى المسائل المالية والاقتصادية . واليههم جميعا وإلى حضرات الأفاضل الذين لم يضمنوا على الصحيفة بأرائهم نتقدم بأخلص الشكر وندعو الله أن يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير .

احمد عنان

نبدأ عامنا الثانى : لرئيس التحرير .

عرض وتعليق : المتأخرون
فى دفع الضرائب - الاختلاسات - محكمة للمحاسبين .

مشاطرة ربح الزيت والمستقبل الاقتصادى للشرق العربى .
أخبار اقتصادية :

رسوم الدمغة المصرية تحد من نشاط شركات التأمين بالخارج .

عودة الى الجمرك ونظام المنه فيه .

تخفيض اسعار المنتجات المحلية : بقلم الدكتور يوسف جرجس برسوم .

اقتصاديات الشرق الاوسط : تطور ميزان ليبيا الحسابى .

المحاسبة فى حوادث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ : بقلم الاستاذ ميخائيل مسيحه .

شخصيات اقتصادية : فؤاد أباطه باشا .

أخبار الاقتصاد العالمى : مشاكل اليابان الاقتصادية .

الأوراق المالية : فى النصف الاول من مارس .

عرض عام للتعاون الفنى لسنة ١٩٥١ .

نشاط برنامج النقطة الرابعة فى مصر .

القطن : فى النصف الاول من مارس .

مشاكلنا الضريبية .

محاسبة التكاليف : تابع تحميل المصروفات الصناعية غير المباشرة على الأقسام المنتجة

دليل الممول : تحميل الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات .

الفلاء . اسبابه ووسائل مكافحته : محاضرة للدكتور عماد على رفعت .



المتأخرون في دفع الضرائب

تبحث وزارة المالية الآن في استصدار مرسوم بتشديد العقوبات على المتأخرين في دفع الضرائب المستحقة عليهم . وانا لنؤيد هذا الاتجاه تمام التأييد ، غير أننا نرجو لو أحكمت وزارة المالية ومصلحة الضرائب إجراءاتها لتحصيل الضرائب المتأخرة ، فلا يكفي أن يكون العقاب شديدا على المتأخرين في الدفع ، بل يجب أن تكون الإجراءات دقيقة ووافية بحيث لا يتمكن أحد من التهرب من دفع المستحق عليه ، فان الضرر الحقيقي يجيء من هؤلاء المتهربين الذين لا تعرفهم مصلحة الضرائب .

وقد أشرنا في أكثر من مناسبة الى ضرورة العمل الجدى لتحصيل وحصر الضرائب المتأخرة قبل التفكير في فرض ضرائب جديدة . ولابد من التسليم بأن نظام تحصيل الضرائب في مصر ينقصه الكثير من الدقة . ومن المعروف في كل البلاد تقريبا أن مرور الوقت على الضرائب الجديدة هو الذى يكفل الدقة في تحصيلها بعد ان يعتادها الممولون ، فالفترة الحرجة في حياة كل ضريبة هي الفترة الاولى في فرضها وهو ما يتطلب مزيدا من الحرص والعناية من جانب السلطات المعهود اليها القيام بالتحصيل والإشراف عليه .

واذا لاحظنا أن أكثر الضرائب في مصر تعد جديدة نسبيا ، تبين أن واجب السلطات الموكول اليها التحصيل شاق ودقيق ولا تكاد تمر دورة من دورات البرلمان دون أن تلفت اللجان المختصة النظر الى عجز أدوات التحصيل والى وجود متأخرات كبيرة .

الاختلاسات

لو كانت لدينا احصائيات دقيقة عن المبالغ التى اختلست من الاموال العامة خلال العشرين سنة الاخيرة لتبين أنها رقم مزعج ، وقد أشار ديوان المحاسبة الى بعض هذه القضايا وهى قضية التزوير الذى وقع بمصلحة الضرائب فى الاسكندرية عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ، وقد تبين من تحقيق النيابة فيها أن أحد مأمورى الضرائب بالاسكندرية وجدت معه ساعة قدر ثمنها بمبلغ ٨٠ جنيه ، كما وجد فى منزله ثلاثتان وخمور غير موجودة فى السوق حينئذ ، وكان يعيش ببذخ لا يعيش فيه رئيس حكومة . وقدرت ثروته فى البنوك بمبلغ ١٥ ألف جنيه .

ومما يذكر أن هذه القضية ظلت معروضة على المحاكم منذ سنة ١٩٤٤ وحتى اليوم لم يصدر فيها حكم ، وهذه القضية مثل واحد من امثلة عديدة على قضايا اختلست فيها أموال الدولة دون أن يفصل فيها ودون أن تتمكن الحكومة من استرداد شئ مما اختلس . ولا يمكن السكوت على هذه الحال ، بل لابد لها من علاج فان نشاط التحصيل للضرائب ودقة النظام الموضوع لاقتضاء الاموال المستحقة للحكومة لا فائدة منه اذا كانت هذه الاموال ستعرض للضياع وعلاج هذه الحال يتطلب النظر فى مسألتين : اولاهما ضبط العمل فى دواوين الحكومة وتبسيط الاجراءات والتفتيش فى فترات متقاربة ، وثانيتهما الاسراع فى اجراءات المحاكمة لمن يثبت عليه من الموظفين ارتكاب اية مخالفة .

ولا فائدة من تشديد العقاب والاسراع باجراءات المحاكمة ، اذا ظلت نظم العمل فى الدواوين واجراءاته معقدة تساعد المختلس ، وتكفل له أن يستمر فى الاختلاس فترة طويلة قبل كشف أمره ، فان العقاب وحده ليس رادعا ، وخاصة أن المختلس يتصرف فيما يختلسه اما بالانفاق أو بالتهريب ، ولا يضيره أن يقضى فى السجن فترة من الوقت يخرج بعدها لاقتضاء ما هربه من أموال ، وللعيش بقية حياته فى سعة .

والواقع أن دعوتنا المتكررة لاعادة النظر فى الاجراءات الحكومية لم تكن

مقصودة فقط لدفع الاداة الحكومية فى طريق الانتاج السريع وراحة الجمهور من المتاعب التى يلاقونها فحسب ، ولكن كانت مقصودة أيضا لسد الطريق على هذا الفريق خرب الذمة من الموظفين الذين ينتهزون فرصة تعقد الاجراءات أو عدم دقتها فينفذون الى أغراضهم ، ويستمررون فى اختلاس ما يقع تحت أيديهم من أموال .

محكمة للمحاسبة

وقد نشرت الصحف أن ديوان المحاسبة يفكر فى انشاء محكمة للمحاسبة تؤلف بشكل هيئة تأديبية للنظر فى المخالفات المالية . ويكون قوامها كبار موظفى ديوان المحاسبة ومستشارون من مجلس الدولة لتحاكم المسؤولين من الموظفين عن المخالفات المالية التى ينص عليها قانون انشاء هذا المجلس التأديبى الخاص .

ويبرر ديوان المحاسبة رايه فى ضرورة انشاء هذا المجلس بما ثبت من أن الموظفين الذين تلاعبوا بأموال الدولة وقداموا للمحاكم العادية المختصة قد استغرقت قضاياهم وقتا طويلا ، وأنه وجود حالة شبيهة فى فرنسا اضطرها الى أن تأخذ بالنظام المقترح دون تدخل فى اختصاص القضاء . ولا شك أن انشاء مثل هذه المحكمة سيكون مفيدا ولكن أمرها سيقصر على العقاب أيضا . وقد يكون العقاب رادعا لبعض النفوس ، وهو على كل حال يجيء بعد وقوع الجريمة . وأهم من ذلك العمل على عدم وقوعها وهو ما يحملنا على التأكيد بضرورة البحث فى إعادة تنظيم الاداة الحكومية وتبسيط الاجراءات بحيث يصعب على أى موظف مختلس أن يياشر الاختلاس ، دون أن يكشف أمره فى أسرع وقت . وقد ثبت من بعض القضايا التى قدمت للمحاكم أن المختلس ظل يزاول اختلاسه عشر سنوات كاملة قبل أن يكشف أمره . وفى بعض الحالات تبين أن كشف الاختلاس لم يكن بفضل دقة النظام ، ولكن بمحض الصدفة ، ولا يمكن أن يترك أمر الاموال العامة على هذه الصورة عرضة للمختلسين وذوى الذمة الخربة فانها تجبى من عرق دافعى الضرائب لكى تنفق فيما يعود عليهم بالنفع .

مناظرة ربح الزيت

والمستقبل الاقتصادي للشرق العربي

الجامعة العربية ، تبعة كبيرة •
فالدخل ينبغي أن ينفق أولا في تحسين
حال البلد المنتج ، وما يفيض - وهو
لا بد فائض في بعض الاحوال وعلى
مر الزمن - ينبغي ان يثمر في
مشروعات عامة ذات انتاج ، من
شأنها أولا أن تكثر الثروة وما يتأتى
عن تكثيرها من ارتفاع مستوى
العيش والصحة وزيادة وسائل
التربية ، ومن شأنها ثانيا أن تضيف
توثق عرى المصلحة المادية ، الى
أواصر القربى والجوار واللغة والدين
فتعز المنطقة وتقوى •

ولكن تحقيق هذا الغرض ، يظل
متعذرا ، ان لم تتغلب الامم والحكومات
على الحواجز التي تفصل بينها ، وان
لم تنشئ بالتدريب والتجربة ، طبقة
تستطع ان تدير ادارة الكفاء الامين
هذه المشروعات المأمولة ، وان لم
تحركها البصيرة الى الايمان بمستقبل
المنطقة ، فتعتمد الى الاعمال التي
تبني المستقبل ، ولا تقصر على الاعمال
التي تؤتي ربحا في غد او بعد غد •
فان لم تفعل ، جاء المال وذهب دون
ان يترك جدوى ذات اثر قيم ، ثم
تفقد شعوب الرقعة ذات يوم ، وان
بعد ، فاذا موارد الزيت قد أدركها
الضعف أو النضوب ، أو حلت محلها
الطاقة الذرية أو الطاقة المقتنصة من
ضوء الشمس ، ويومئذ تحكم الاجيال
المقبلة على هذا الجيل ، بضعف
البصيرة ، وقصر البصر ، وقلة الحيلة ،
وتقديم العابر البراق على المجدي
القيم الذي لالمعان له سوى في بصائر
الرواد •

صناعة الزيت ، يشير الى مستقبل
اقتصادي واجتماعي زاهر ، اذا
أحسننت الحكومات انفاق المال في
المشروعات المنتجة الجديدة ، لافي
استيراد سلع الاستهلاك وحسب •
وقد كان الشرق الاوسط ، فيما
مضى من التاريخ الحديث ، يعد منطقة
لانتاج الكفاية مما يكفل لشعوبها
حسن العيش ، فاذا احسن الانتفاع
بايراد صناعة الزيت ، في كل دولة
منتجة للزيت على حدة ، وفي المنطقة
العربية كم منطقة متكاملة المصلحة ،
غلب الوعد بحسن المستقبل على القنوط
منه • وهذا يلقي على عاتق الحكومات
نفسها ، وعلى القسم الاقتصادي في

ثلاثة أرباع الزيت الذي يستنبط
من جوف الارض ، خارج الولايات
المتحدة ، انما يستنبط اليوم على
أساس مشاطرة الربح بين الدولة
صاحبة الارض والزيت ، والجماعة
التي تستنبطه • وقد كانت جمهورية
فنزويلا هي الطليعة في هذا الاتجاه
ثم تلتها المملكة العربية السعودية
في ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، والعراق
والكويت في ١٩٥١ و ١٩٥٢ وقبل
هذا المبدأ في أكبر الدول التي تنتج
الزيت (باستثناء الولايات المتحدة
والاتحاد السوفيتي) دليل على أن
مبدأ المشاطرة قد أخذ ينشئ صلة
اقتصادية جديدة في ميدان الاقتصاد
العالمي • وأكبر شركات الزيت العالمية
صارت طرفا في اتفاق أو آخر من
هذه الاتفاقات التي عقدت على أساس
المشاطرة ، فقامت بذلك مصلحة
مشتركة بين الدولة وشركات الامتياز
مبدؤها النفع المتبادل • ومبدأ الاتفاق
على مشاطرة الربح ليس متبعيا في
إنتاج الخامات الاساسية الاخرى •
أما المال الذي يدره انتاج الزيت على
خزائن الدول التي عقدت هذه الاتفاقات
مثل فنزويلا والمملكة العربية السعودية
والكويت والعراق ، فقد بلغ مبلغا
عظيما يجعل مشكلتها الاولى اليوم
هي البحث عن أفضل الوسائل
لانتفاع بهذا الدخل خير انتفاع
وأوفاه ، بعد أن كانت مشكلتها
الاولى هي البحث عن الموارد التي
تتيح لها دخلا يكفل أقل ما ينبغي
للحكومة أن تصنعه لشعبها •
فازدياد دخل هذه الدول من

بمناسبة
دخول
المجلة
عامها الثاني

ترجو ادارة مجلة الاقتصاد
والمحاسبة من حضرات
المشاركين لمدة سنة ابتداء من
العدد الاول أن يتفضلوا بسداد
قيمة الاشتراك عن العام الثاني
وقد ارسلت الادارة لحضراتهم
استمارات التجديد راجية ان
يتفضلوا بملئها واعادتها
مشكورين •



مصر تفقد نصف حصتها

من القمح الدولي

بلغت حصة مصر هذا العام من القمح الذي يشرف مجلس القمح الدولي على توزيعه ، ٤٠٠ ألف طن ، لم تستطع مصر استيراد الا ٢٠٧٠٨٤ طنا منها ، ولما كانت الدول المنتجة للقمح وهي امريكا وكندا واستراليا وفرنسا قد اعتذرت عن توريد كميات اخرى لمصر طبقا لاتفاقية القمح الدولية ، فقد ضاع على مصر هذا العام ١٩٢٩١٦ طنا من القمح الذي يستورد بسعر يقل بكثير عن سعر القمح في الاسواق الحرة .

حركة اسعار الغزل والمنسوجات

ظلت اسعار الغزل والمنسوجات متماسكة طوال العام الماضي ، ولم ترتفع عما كانت عليه في ديسمبر سنة ١٩٥٠ الا في شهر مارس اذ ارتفعت بنسبة ١٣ ٪ فيما يتعلق بالغزل و ٤ ٪ في المائة فيما يتعلق بالمنسوجات . وقد بلغت الزيادة في اسعار القطن الاشموني ٣٨ ٪ وفي اسعار القطن السكرنك ٨٨ ٪ . وقد تحملت الصادرات من الغزل جزءا كبيرا من ارتفاع تكاليف انتاج المنسوجات في الاسواق المحلية .

ومما يذكر ان صادراتنا من الغزل زادت في العام الماضي الى ١٠ آلاف مقابل ٥ آلاف طن في العام السابق ومن المنسوجات الى ٧٠٠ طن مقابل ٣٠٠ طن .

الاعتذار من الاشتراك في سوق بال

يقام في النصف الثاني من الشهر القادم سوقا تجارية عالمية في بلدة بال السويسرية وقد اعتذرت مصر عن الاشتراك رسميا في هذا السوق .

زيادة انتاجنا من الغزل والمنسوجات

بلغ انتاج المصانع المحلية من الغزل في عام ١٩٥١ نحو ٥٣ ألف طن مقابل ٤٩ ألف طن في عام ١٩٥٠ ، وقد كان انتاج البلاد في عام ١٩٥٠ نحو ٥٤ ألف طن وهو اقصى رقم بلغه الانتاج المحلي . وبلغ انتاج مصانع المنسوجات في العام الماضي ٣٠٥ مليون متر من المنسوجات القطنية و ٢٥٥ مليون متر من الفبرو و ٩٢٦ ألف متر من المنسوجات المخلوطة .

وما زال هذا الانتاج بعيدا عن حدود القدرة الانتاجية الكاملة للمصانع اذ انها تقدر بنحو ٧٥ ألف طن ينتظر ان تزداد بعد ورود الآلات الجديدة التي تعاقدت عليها بعض المصانع .

انتاج القوة الكهربائية لمدينة القاهرة

تعتبر محطة توليد الكهرباء في المنطقة الشمالية بالقاهرة من اكبر محطات توليد الكهرباء في افريقيا والشرق الاوسط اذ انها تتكون من خمس وحدات مجموع قوتها مائة ألف كيلووات .

وستبدأ الوحدة الاولى وتبلغ قوتها عشرة آلاف كيلووات انتاجها في الشهر القادم .

اما المحطة الثانية وقوتها مماثلة لقوة الاولى فستستد في شهر اغسطس القادم .

وقد عرض في المناقصة الجزء الاول من محطة القاهرة الجنوبية الجديدة وهذه المحطة ستشمل على ست وحدات يبلغ مجموع قوتها ٣٠٠ ألف كيلووات .

عجز موسم القمح العالي

يبلغ مجموع الكميات التي تعهدت استراليا وكندا وفرنسا وامريكا على بيعها للدول المستهلكة للقمح طبقا لاتفاقية القمح الدولية ١٥ مليون و ٨٠٩٩٦٣ طنا . وبلغت الكميات التي صدرتها الدول المستهلكة حتى الآن ١٢ مليون و ٢٨٤٥٨٤ طنا وما زالت الدول المستهلكة تسعى للحصول على باقى حصتها .

ويرجع السبب في عدم تصدير الدول المنتجة للقمح لجميع الكميات المتفق على تصديرها الى العجز الكبير الذي اصاب محصول القمح في استراليا وكندا وفرنسا .

المركز الاحصائي للفحم

تبحث وزارة التموين الآن المركز الاحصائي لمختلف انواع الفحم ، وطلبت من مستوردى الفحم موافاتها بالكميات التي تعاقدوا على استيرادها منها وذلك لحصر لكميات المتوقع وصولها تمهيدا لتوفير الفحم في الاسواق المحلية .

البحث في خفض اسعار الصحف

تشير التقارير التي تلقتها وزارة التموين من الخارج عن اسعار الورق ان الاسعار مالت الى النزول وقد بلغ انخفاض سعر الطن في ورق الصحف ١٥ جنيها وفي ورق الطباعة ٢٢ جنيها .

ولذلك تبحث وزارة التموين الآن في خفض اسعار الصحف .

رد ثمن السكر المستورد

رفضت شركة السكر ان ترد لوزارة التموين مليونين و ٢٠٠ ألف جنيه باقى ثمن السكر المستورد الذي كانت الشركة توزعه لحساب وزارة التموين . وذلك لان الحكومة لم تدفع لها بعد علاوة الفلاء الخاصة بعمالها و فرق زيادة سعر القصب . وقد تقرر رفع دعوى على الشركة لرد ما في حيازتها من مبالغ .

سوق الجملة للخضر والفاكهة

بالاسكندرية

ما زال العمل جاريا الآن في انشاء سوق الجملة للخضر والفاكهة في منطقة النزهة وقد اوشك جناح كامل في هذا السوق على الانتهاء وهو احد الجناحين الذين تقرر انشاؤهما الى جانب جناح ثالث كبير للموز . ويمتاز هذا السوق بأنه يقع بالقرب من مختلف انواع المواصلات اذ يقع على ترعة المحمودية وشريط السكة الحديد والترام وطريق السيارات .

مراقبة تصدير النعناع الجاف

تبحث مصلحة التجارة الآن في ادراج النعناع الجاف الى جدول الحاصلات الزراعية التي تقوم مراقبة الصادرات برقابة تصديرها للخارج طبقا لمواصفات محدودة .

مجلس السكر الدولي

جاء في تقرير للمستشار التجارى فى السفارة المصرية بلندن ان مجلس السكر الدولي بصدد اعداد اتفاقية جديدة بين الدول لتنظيم انتاج وتصريف السكر اسوة بما هو متبع فى توزيع القمح بين الدول المنتجة والمستهلكة .

زيادة انتاج الكاوتشوك فى العالم

بلغ انتاج العالم من الكاوتشوك خلال التسعة أشهر الاولى فى العام الماضى مليون و ٤٠٥ ألف طن وبلغ جملة الاستهلاك العالمى فى هذه الفترة مليون و ١٤٢ ألف طن أى ان الانتاج زاد على الاستهلاك بنحو ٢٦٣ ألف طن .

خفض أسعار البيض

تعهد تجار البيض لوزارة التموين بخفض سعر البيض ابتداء من الشهر القادم بواقع مليم فى البيضة الواحدة علاوة على المليم الذى قرروا خفضه فى الشهر الماضى .

سرعة شحن الارز للسودان

تلقت الجهات المختصة من خير مصر الاقتصادى فى السودان بيانا يقول فيه ان الارز الذى قدرت لجنة التموين العليا تخصيصه للسودان والذي يبلغ الفين طن لم يصل بعد الى الاسواق السودانية وطالب بسرعة شحنه الى جنوب الوادى .

مكافحة الامية بين عمال الصناعات

بلغ عدد العمال الملتحقين فى فصول مكافحة الامية فى العام الماضى ٣٢١٦٠ عامل منهم ١٩٢٧٥ عامل يتعلمون فى وحدات خاصة منشأة بمعرفة الشركات والباقي عمال يتعلمون فى الاقسام النظامية على نفقة اصحاب الاعمال

تصدير السكر الى اهالى غزة

قررت وزارة التموين تطبيق الخفض الذى قرر مجلس الوزراء اجراءه على أسعار السكر ، على الكميات المصدرة الى قطاع غزة وذلك للمساهمة فى خفض تكاليف المعيشة على اهالى هذا القطاع من فلسطين .

ايرادات وزارة التموين

بلغ اعتماد خفض تكاليف المعيشة فى ميزانية وزارة التموين الجديدة ثلاثة ملايين و ٨٨٧ ألف جنيه ، منها ٤٠٠ ألف جنيه من الرسم المفروض على الويسكى والجن و ٨٧٢ ألف جنيه من بيع بذرة القطن لمعاصر الزيوت ومليونين و ١٠٠ ألف جنيه من بيع بذرة التقاوى للمزارعين و ٢٤٠ ألف جنيه من الرسوم المفروضة على زيت الصناعة و ٧٥ ألف جنيه من توزيع زيت الطوارئ و ١٠٠ ألف جنيه من رسم البندول على خيوط القطن .

امتحان المحاسبين والمراجعين

بلغ عدد طلبات المتقدمين الى امتحان المحاسبين الذى سيعقد فى شهر ابريل القادم ٢٥ طلبا

تجنيد العمال فى الجيش

وحقوقهم قبل الشركات

طالب عمال بعض الشركات بارجاع أى عامل يستدعى للتجنيد الاجبارى الى عمله بعد انتهاء مدة التجنيد مع صرف الفرق له بين ماهيته وما يحصل عليه من الجيش عن المدة التى يقضيها فى خدمة الجيش . وقد افتى مجلس الدولة بعدم اختصاص لجان التوفيق والتحكيم بالنظر فى النزاع الذى نجم عن هذا المطلب .

نظام جديد لتوزيع البذرة

قررت وزارة التموين تكليف غرفة صناعة الزيوت النباتية ببحث المقترحات التى تؤدى الى تطبيق توزيع البذرة على المعاصر فى الموسم القادم على أساس معدل انتاجها بدلا من المقررات التى تصرف لكل مصنع طبقا لقوته الانتاجية اذ تبين للوزارة ان بعض المعاصر تتلاعب فى الكميات التى تنتجها من الزيت بحجة انخفاض معدل انتاج البذرة .

وقف ١٠ معاصر زيت

تقرر ايقاف صرف بذرة القطن لنحو عشرة معاصر وذلك لانخفاض معدل انتاجها من الزيت .

زيادة الجمارك على السيارات

استقر الراى اخيرا على زيادة الرسوم الجمركية على أسعار السيارات والموتوسيكلات واطاراتها والمنسوجات الحريرية الفاخرة .

تصدير واستيراد

منع تصدير البصل المقور

كان لمنع تصدير البصل المقور الذى ترتفع فيه نسبة المياه ان انعدمت الشكاوى التى كانت ترد الى الجهات المختصة عن ورود كميات من البصل المصدر للخارج تالف .

استيراد حصة مصر من الخيش

تعهدت احدى شركات الملاحة المصرية باجراء خفض يبلغ ٢٠ ٪ من تكاليف استيراد الخيش فى مصر وذلك على اساس ان تتولى مسئولية استيراد ونقل وتسليم حصة مصر من الخيش الى وزارة التموين . ومما يذكر ان معالى وزير التموين قرر اجراء تحقيق فى الاجراءات التى اتبعت فى منح تراخيص تصدير هذه الكمية .

تصدير تقاوى البطاطس

وافق معالى وزير التموين على تصدير ٧٥ طنا من تقاوى البطاطس الى لبنان اذ انها تفيض عن حاجة الزراعة خاصة بعد انتهاء موسم زراعته وصعوبة الاحتفاظ بها الى الموسم القادم

عدم تصدير السكر للباكستان

كانت وزارة التموين قد قررت تصدير ستة آلاف طن من السكر الى الباكستان . ونظرا للنقص الموجود فى السكر قررت الوزارة العدول عن هذا القرار واعتذرت لحكومة باكستان عن عدولها هذا .

تصدير ارز لسوريا

وافقت وزارة التموين على تصدير ١٢٠ طنا من تقاوى الارز لسوريا . وقد اعتذرت عن تصدير ٦٠ طناتها الى لبنان بعد ما تبين لها ان هناك عجزا كبيرا فى محصول الارز ، بنحو ٥٤ ٪

رسوم الدمغة المصرية

تحدد من نشاط شركات التأمين بالخارج

بالمذكرة الايضاحية لقانون الجنسية المصرية من أنه من المفهوم أن تعتبر المملكة المصرية تشمل أيضا الاراضى السودانية دون حاجة لاثبات نص خاص بذلك فى القانون ذاته .

الا أن الاوضاع السياسية الراهنة لم تجعل هذا الوضع القانونى السليم يأخذ سبيله الى التنفيذ فلا زال للسودان قوانينه الخاصة بالضرائب والتي تختلف عن القوانين المصرية اختلافا كبيرا .

ومن البديهيات أن قوانين الضرائب المصرية تسرى على الشركات والافراد المصريين سواء كان نشاطهم فى مصرام فى الخارج . وفى بعض هذه القوانين وبالاخص قانون الدمغة نصوص تجعل التعامل مع هذه الشركات متحملا بهذه الرسوم وبذلك أصبحت الشركات المصرية فى وضع أسوأ من غيرها فى السودان او غيره من البلاد التى لا تطبق مثل هذه القوانين مما لا تتمكن معه من المنافسة الحرة على قدم المساواة وهو أساس المنافسة فى المبادئ الاقتصادية السليمة وبالاخص بالنسبة للخدمات التى تتفق فيها التكاليف والاعباء المفروضة على الشركات المختلفة .

ويظهر ذلك بشكل جلى واضح فى مسائل التأمين اذ ان قانون الدمغة فرض على المستأمنين بعض الرسوم يدفعونها علاوة على قسط التأمين ذلك القسط الذى يكاد يكون واحدا لدى جميع الشركات بالنسبة للخطر الواحد . وهذا الوضع الاخير لا ضرر منه اذا كانت الشركات المتنافسة فى مصر ، اذ أنها جميعها ستخضع لهذا الرسم ، الا أن بعض شركات التأمين المصرية لها

ظلت هذه الاتفاقية سارية بحكم معاهدة سنة ١٩٣٦ التى ألغيت هى الاخرى اذ كانت تنص على ان ادارة السودان تستمر مستمدة من هذه الاتفاقية بالاضافة الى اتفاقية ١٠ يولية سنة ١٨٩٩

وبعد الغاء هذه المعاهدة وتلك الاتفاقيات عاد السودان الى حظيرة الوطن واعتبر من الوجهة القانونية جزءا منه ولا أدل على ذلك مما جاء

رغم ان السودان يكون الشطر الجنوبى لمصر أو لواءى النيل مع ما ينتج عن ذلك من اعتبار أهله مصريين تنطبق عليهم القوانين المصرية الا أن اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الملغاة نصت فى الفقرة الخامسة على ألا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الاوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية الا ما يصدر بأمره منشور من الحاكم العام وقد

عودة الى الجمرک ونظام المنه فيه

نشرنا بالعدد الاسبق مقالا لسعادة عبد الحميد كازرونى بك عالج فيه موضوع الجمرک ونظام المنه فيه . ونظرا لاهمية هذا الموضوع فقد لاحظنا أن الجزء الذى عالج فيه لمعادته حل مشكلة هذا النظام ، قد سقط جزء منه سهوا عند الطبع مما جعل عبارته غير واضحة . لذلك نعيد نشر هذا الجزء الذى قد يكون فيه خير علاج وتفسير لهذا النظام : « ان أفضل حل لاعادة هذا النظام العادل الى مكانه هو أن يعود الجمرک الى التفسير الذى توخاه المشرع عند وضع هذا النظام وهو حماية التاجر من الجمرک وليس حماية الجمرک من التاجر ، وذلك أن يحتسب الرسم ليس بطريقة النسبة المئوية التى يتبعها فى حالة الدفع نقدا ، وانما بطريقة حسابية سليمة ، بأن يحتسب الرسم على أساس ما يتبقى لدى التاجر فاذا كان الرسم ٥ ٪ يستلم الجمرک ٥٠ وحدة ويسلم التاجر ١٠٠ وحدة أى بنسبة ٣٣ ٪ وفى حالة الرسم ١٠٠ ٪ يستلم الجمرک ١٠٠ وحدة ويسلم التاجر ١٠٠ وحدة أى بنسبة ٥٠ ٪ وهكذا .

وبعد أن يستلم الجمرک نصيبه من البضاعة يضيف على قيمتها رسم الجمرک لا أن يبيعها بدون رسم كما يفعل الآن ، الامر الذى لا مبرر له ، والذى دعى الى انهيار هذا النظام وباضافة الرسم والضم على نصيب الجمرک من البضاعة ، تصبح حصيلته من الدفع عينا نفس حصيلته من الدفع نقدا ، وبهذه الكيفية فى التفسير يعود هذا النظام الى مكانته وقوته ويصبح للتاجر عوناً وسندا اذا ما قسا الجمرک عليه وبالف فى تقدير بضاعته ،

تخفيض أسعار المنتجات المحلية

١٠ - والرأى عندى أن خير الوسائل التى يمكن اتباعها فى هذا الشأن يكون بتعيين الحد الأقصى للارباح التى يوزعها المصنع على المساهمين ، وأن يراعى المصنع فى تحديد أسعاره عدم ارتفاع الارباح عن هذه الحدود .

١١ - ويكون تحديد الربح بأوضاع مختلفة ، فقد يحدد الربح بنسبة مئوية من رأس المال كأن يقال مثلاً بالآ يتعدى الربح الذى يوزع على المساهمين ٥٪ أو ٧٪ وقد يحدد الربح على أساس متوسط الارباح التى حصل عليها المصنع فى سنوات معينة ، وقد يحدد الربح الكلى بمبلغ معين يراعى فى تعيينه قواعد خاصة .

١٢ - وطبيعى ، أن يحدد ربح مرتفع للمصانع الحديثة ، وأن يحدد ربح منخفض للمصانع التى مضى زمن معين على انشائها ، كأن يكون مثلاً ثلاث سنوات أو خمس سنوات .

١٣ - ولا ضرورة لسريان هذا التحديد مدة طويلة ، بل يمكن توقيته بعدد معين من السنوات ، كأن يعمل به فقط مدة ثلاث سنوات أو أربع ، أى يعمل به كاجراء مؤقت للمساهمة فى مكافحة الغلاء عن طريق خفض الاسعار .

١٤ - ويلاحظ أن الدولة لن تصل الى أهدافها من هذا النظام الا اذا اقترن بحققها فى مراجعة تكاليف المصنع وضغطها ومنع الاسراف فيها فان ضغط التكاليف من ناحية وتحديد الارباح من ناحية أخرى لابد وأن يأتى بأحسن النتائج فى خفض الاسعار .

١٥ - ويمتاز هذا النظام بأن الدولة لا تتدخل فى مواصفات الانتاج ولا تتدخل فى تحديد سعره ، ولا فى فرض ضرائب استثنائية ، بل أن تدخلها يكون فى الحدود المعقولة يراعى فيها صوالح المستهلكين ولا يمس الحدود الطبيعية لارباح المساهمين

دكتور يوسف جرجس بروسوم

مراقب عام

مصلحة الملكية الصناعية

١ - تختلف الصناعات المحلية باختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة بها ، فبعضها لا يزال فى الخطوة الاولى من حياته لا يحتمل تدخل الحكومة وما تفرضه من رقابة أو قيود .

٢ - وبعض الصناعات تلاقى منافسة شديدة من المنتجات المماثلة الخارجية ، وهى فى كفاح مستمر لتعاضد على بقائها ووجودها .

٣ - وبعض الصناعات الاخرى تتمتع برعاية الدولة ، أما عن طريق فرض رسوم جمركية تبعد عنها كل منافسة من الخارج ، وأما عن طريق اباحة تصدير بعض انتاجها مما يعود على الصناعة بأرباح كثيرة .

٤ - ولا نقصد بهذا المقال سوى الصناعة الاخيرة وهى التى ترتفع أرباحها سنة بعد أخرى ، ولم يطرأ على أسعارها أى تخفيض .

٥ - وتتردد الدولة فى فرض رقابتها على هذه الصناعة ، واختيار الاوضاع التى تتبعها فى النزول بأسعارها الى المستوى المقبول .

٦ - أما تدخل الدولة عن طريق وضع مواصفات خاصة للصناعة وتحديد أسعارها على أساس هذه المواصفات ، فقد دلت التجربة على عدم صلاحيتها ، وعلى الاضرار الجسيمة التى تعود منه على الصناعة وتقدمها

٧ - أما التدخل عن طريق التسعير الجبرى ، فلا يؤدي غالباً الى النتائج المطلوبة خاصة اذا كان التسعير غير مصحوب بنظام التوزيع بالبطاقات ، ومساوىء التسعير الجبرى كثيرة غير خافية على أحد .

٨ - أما التدخل عن طريق فرض ضرائب بنسبة مرتفعة على أرباح الصناعة ، فاجراء غير مرغوب فيه ، ويرمى الى اثراء الدولة ولا فائدة منه للمستهلكين .

٩ - على أن المركز الممتاز الذى تهيئه الدولة لبعض الصناعات ، تجعل من حقها أن تطالب الصناعة بأن ترفعى المستهلك ، وأن تقدم لافراد الشعب حاجته من انتاجها بسعر معتدل .

فروع فى السودان وفى غيره من البلاد وفى تحميلها للمؤمنين لديها هذا الرسم دفع لهم فى التأمين لدى شركات أخرى لا يزداد قسطها بقيمة هذا الرسم . والذى يترتب على ذلك أن تضطر شركة التأمين المصرية الى أن تتحمل هى نيابة عن المؤمنين بذلك الرسم مما يقلل ربحها العام بقيمة هذه الرسوم ويقلله مرة أخرى لان مصلحة الضرائب لن تعتمد مثل هذا الخصم عند ربط ضريبة الارباح التجارية والصناعية وبذلك تتقاضى عن مبلغ هذا الرسم ضريبة أخرى فكان رسم الدمغة قد دفعته الشركة فعلاً بما يزيد عما هو وارد بالقانون .

وطالما ان الحكومة تدفع اعانات للتصدير للشركات المصرية لتتمكن بذلك من غزو الاسواق الخارجية ومنافسة المؤسسات التى لها ميزات عليها من حيث رخص التكاليف أو القرب من الاسواق لاعفائها من ضرائب معينة أو غير ذلك .

ونظراً لان التأمين أصبح من اهم الاعمال التجارية التى تؤثر بدرجة كبيرة فى النشاط الاقتصادى عموماً وفى الادخار بصفة خاصة واعماله تحظى برعاية كبيرة من جميع الامم المتحضرة ومن بينها مصر فالواجب أصبح يستدعى اعفاء مثل هذه الشركات من تحصيل رسوم الدمغة عن العقود التى تجريها فى بلاد لا تسرى فيها مثل هذه القوانين أو منح هذه الشركات اعانات توازى هذه الرسوم وبذلك لا تكلف عملائها دفع مبالغ اضافية أو أن تتحمل هى هذه المبالغ مع ما يصيبها من اضرار عادية سبق الاشارة اليها . وفى ذلك علاج لهذا الوضع الشاذ وفيه مسايرة للسياسة الاقتصادية الحكيمة التى سارت ولا تزال تسير عليها الحكومة .

مفاجيء شديد اذا ما حل بالبلاد قحط نظرا لما يصاحب ذلك من نقص في الصادرات وزيادة في الواردات. وتمثل الإيرادات من النقل ما تحصل عليه البلاد من شركات الطيران التي تستخدم مطاراتها والسفن الأجنبية التي تستخدم موانئها ، وهو إيراد يظهر أنه غير مرن إذ لم يتغير في خلال ثلاث سنوات إلا بنسبة بسيطة جدا .

أما مصروفات الجيوش الأجنبية (وجلها بريطانية) فإنها تحتل مكانة خاصة في الإيرادات وكانت قيمتها في سنة ١٩٥٠ تزيد عن نصف قيمة الصادرات (١٨٤٨ مليون جنيه) ، ويلاحظ أن الأرقام الخاصة بهذا الباب لسنة ١٩٤٨ قد ادرجت ضمن هبات الحكومة الأجنبية نظرا لعدم توافر احصاءات مستقلة بشأنها في تلك السنة . وبإضافة البنود الثلاثة السابقة نجد أن العجز الناشئ عنها قد بلغ في كل من سنتي ١٩٤٩/١٩٥٠ حوالي المليون جنيه .

وقد ساعدت الهبات التي تحصل عليها ليبيا من الحكومات الأجنبية (بريطانيا) على هذا العجز بل واطهار فائض من ميزانها الحسابي ، ولكن يخشى أن استمر اعتماد ليبيا على تلك المعونة لموازنة ميزانها الحسابي أن يؤدي ذلك إلى تحكم تلك الدول في مصيرها . ولذلك يجب العمل بسرعة على تنفيذ المشروعات المختلفة التي تساعد على تنمية وحسن استغلال موارد البلاد . ويجب أن تساهم الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير في تمويل تلك المشروعات حتى لا تستأثر دولة واحدة باعانتها وبالتالي تتحكم فيها وتضغط عليها وتسيرها في اتجاه قد لا يخدم مصالحها الحقيقية .

الغرض الأول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الأوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعي سليم

تطور ميزان ليبيا الحسابي

ويظهر في الجدول التالي تطور قيمة البنود الأربعة الرئيسية في ميزان المدفوعات الجارية الخاصة بليبيا ألا وهي :

- ١ - الصادرات والواردات
- ٢ - الإيرادات من الخدمات المتعلقة بالنقل
- ٣ - الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من مصروفات الجيوش الأجنبية بأراضيها
- ٤ - الهبات التي تحصل عليها من الخارج .

ونتبين من الجدول المنشور مع هذا الموضوع أن هناك عجزا مستمرا في ميزان ليبيا التجاري ، وأنه بالرغم من زيادة قيمة الصادرات بدرجة كبيرة في الثلاث سنوات المذكورة فإن قيمة الواردات قد ارتفعت أيضا إلى درجة أدت إلى تزايد العجز في الميزان التجاري . ولا شك أن اعتماد ليبيا على الوسائل الحالية المستعملة فيها للري والزراعة يجعلها معرضة باستمرار إلى أن يظهر في ميزانها التجاري عجز

بدأت ليبيا في أول هذا العام حياتها كدولة مستقلة ذات سيادة . وشئون ليبيا تهم سائر بلدان الشرق الأوسط لما يوجد بينها من صلات وثيقة نسجها التاريخ ودعمتها العروبة . ويهم تلك البلاد أن يركز التطور الاقتصادي في ليبيا على أسس وطيدة تضمن لها تحقيق ما تصبو إليه من تقدم مطرد في حياتها الاقتصادية والاجتماعية . وقد قمنا في نفس هذا الباب من قبل (العدد السادس ص ٨) ببحث اقتصاديات ليبيا ، فأشرنا إلى ضعف مواردها الاقتصادية ودرجة اعتمادها على المساعدات الخارجية . وقد نشر صندوق النقد الدولي أخيرا الإحصاءات الخاصة بتطور ميزان المدفوعات الليبي ما بين سنة ٤٨ و ٥٠ ، وأن كانت هذه الإحصاءات تفتقر إلى كثير من البيانات المفصلة التي تلزم لدراسة الميزان الحسابي دراسة وافية إلا أنها تساعدنا إلى حد كبير على تكوين فكرة مبدئية عن تطور مركز ليبيا النقدي تجاه الدول الأخرى .

بملايين الجنيهات الاسترلينية

ميزان ليبيا الحسابي

١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨
الفرق	الفرق	الفرق
٣٠١١٧ - ٦٥٣٣	٣٠٢٩٠ - ٥٤٤٢	٢٠٦٢ - ٤٧٦٢
٤٥٠ +	٣٨٥ +	٤٤٥ +
١٨٤٨ +	١٦١١ +	١٦١١ +
٨١٩ - ٦٥٣٣	٥٧١٤ - ١٢٢٩٤	٢٥٠٧ - ٤٧٦٩
٨٧١ +	١٧٢٨ +	٣٠٢٩ +
٥٢ + ٦٥٣٣	٤٣٤ + ٥٨٦٦	٥٥٣٦ ٤٧٦٩
التجارة الخارجية	التجارة الخارجية	التجارة الخارجية
النقل	النقل	النقل
مصروفات الجيوش الأجنبية	مصروفات الجيوش الأجنبية	مصروفات الجيوش الأجنبية
مجموع التجارة والخدمات	مجموع التجارة والخدمات	مجموع التجارة والخدمات
هبات من حكومة أجنبية	هبات من حكومة أجنبية	هبات من حكومة أجنبية
مجموع العمليات الجارية	مجموع العمليات الجارية	مجموع العمليات الجارية

انتاج البترول في الكويت

بلغ انتاج البترول في الكويت في ديسمبر ١٩٥١ ٣٤٣.٠٣٨٣ طنا مقابل ١٩٦.٠٢٠٦ طنا في ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد بلغ مجموع الانتاج خلال عام ١٩٥١ ٢٧٧٨٣١٧.٠ طنا مقابل ١٨٦٦٦.١٧ طنا في عام ١٩٥٠ ويرجع السبب في هذه الزيادة الى ما تقوم به الشركة البريطانية الايرانية البترول من مجهودات لتعويض النقص في كميات البترول الذي أحدثته تأمين البترول في ايران .

بين بيروت والعقبة

قررت حكومة عمان ان تدفع ١ ٪ من قيمة البضائع المستوردة لكل مستورد ينقل بضاعته عن طريق ميناء العقبة بجنوب الاردن ، وذلك لتشجيع استخدام هذا الميناء الاردني بدلا من بيروت .

الاردن والمؤسسات الدولية

قررت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الانضمام الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير وذلك للاستفادة بمزايا العضوية في تنمية اقتصادياتها ومراقبتها العامة ولم تقرر بعد حصتها من رأس مال البنك والصندوق .

العملة الباكستانية

صرح المتحدث رسمي بالباكستان بقوله ان الباكستان يقوم بوضع مشروع لتدعيم الروبية الباكستانية وجعلها عملة دولية تمهيدا لتحررها من الاسترليني وعدم تأثرها بتقلبات العملات الاخرى .

وبهذه الطريقة يمكن للباكستان ان توفر ماتدفعه سنويا كعمولة للبنوك في لندن وتقدر بحوالي ٤٥ مليون جنيه استرليني .

العراق والبنك الدولي للتعمير والانشاء

أوحى بعثة البنك الدولي للتعمير والانشاء التي زارت العراق اخيرا بضرورة تنفيذ مشروع الاربع سنوات لزيادة الانتاج الصناعي والزراعي ونشر التعليم وتقدر نفقات المشروع بمبلغ ٤٧.٠ مليون دولار ولم يعرف بعد ما اذا كان البنك سيقوم بتمويله أم لا .

الهند وسورية

وقع اخيرا اتفاق تجاري بين الهند وسورية لتوطيد العلاقات الودية والتجارية بين البلدين وقد خصصت بمقتضاه الهند حصة سورية من الجوت بمقدار ٢٠٠٠ طن خلال عام ١٩٥٢ .

العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان

انتهى الخلاف الذي كان قائما بين سورية ولبنان بسبب قطع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وذلك بتوقيع الاتفاق التجاري والمالي بينهما والذي يشتمل على الخطوط الرئيسية الآتية :

اولا - التبادل الحر بين البلدين فيما يختص بالمنتجات الصناعية والزراعية المحلية .

ثانيا - خضوع المنتجات الصناعية التي تحتوى على نسبة صغيرة من المواد الخام المستوردة من الخارج للرسوم الجمركية .

ثالثا - خضوع المنتجات الصناعية التي تشتمل على مواد خام مستوردة من الخارج بنسبة كبيرة للرسوم الجمركية العادية .

رابعا - سماح سورية بشراء البضائع المستوردة الى لبنان على شرط ان تكون العملية في صالح البلدين .

خامسا - تقوم سورية بسداد ديونها البالغة اربعة واربعين مليون ليرة بالفرنكات الفرنسية .

ايطاليا تستورد قطننا من سوريا

تجرى المفاوضات الآن بين الحكومة السورية والحكومة الايطالية لعقد اتفاق تجارى بينهما حيث ترغب الحكومة الايطالية في استيراد القطن من سوريا نظير تصدير الآلات الصناعية والزراعية اليها .

واردات الاردن

خصصت المملكة الاردنية ١٠ مليون دينار لو ارادت سنة ١٩٥٢ منها ٧٥٠.٠٠٠ دينار للواردات بالعملات الصعبة والباقي للواردات بالعملات السهلة . وتقدر الواردات من الحرب بمبلغ ٢ مليون دينار وواردات الاقمشة والملابس بمليون دينار وللحصول على رخصة استيراد يدفع المستورد رسما قدره ٢ ٪ من القيمة المطلوب تحويلها في حالة العملات السهلة ، ٦ ٪ في حالة العملات الصعبة .

الرقابة على الذهب في الباكستان

منعت الحكومة الباكستانية تصدير او استيراد الذهب عن طريق أى جمرك في أى شكل من اشكاله بدون اذن من البنك المركزى الباكستانى .

العلاقات التجارية بين المجر وايران

وقعت اخيرا اتفاقية تجارية بين المجر وايران تقضى بأن تصدر المجر الآلات الزراعية والمنتجات الصوفية والدراجات وقطع غيار السيارات ، مقابل استيراد البترول والجلود ، والتبغ والحديد الخردة من ايران .

وقد وقعت كذلك اتفاقية مع ايطاليا تنص على مقايضة بضائع قيمتها حوالى ١٠ مليون جنيه .

التجارة الخارجية بين سورية ولبنان ومصر في ديسمبر سنة ١٩٥١

الصادرات الى مصر		الواردات من مصر	
القيمة بالجنيه المصرى	الكمية بالاطنان	القيمة بالجنيه المصرى	الكمية بالاطنان
١٢٩٤١٢	١٤٩٥	٦٥٥١٠	١٨٥٨
١٧٣٣٢٣	٢٤٤٤	٢٩٧٤٠	٥١٤١

وتظهر هذه الارقام ان الميزان التجارى في صالح لبنان بمقدار ١٤٣٥٨٣ ر٥٨٣ جنيهها مصريا وفي صالح سوريا بمقدار ٦٣٩٠٢ ر٦٣٩٠٢ جنيهها مصريا .

المحاسبة في حوادث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٤

(١) : **خلو رجل المكان** - الذى كانت تشغله المؤسسة والذى هدم فى الحادث نتيجة اضطرارهم لدفع ايجار مضاعف لمحلاتهم الجديدة .

(ب) : **مصاريف التأسيس والاثاثات** بأنواعها المختلفة التى تكلفتها محلاتهم بالكامل دون خصم الاستهلاكات السابقة لان العبرة فى تجديد قيمة الاصول هو القيمة الاستبدالية لمعاودة نشاطها التجارى باعداد تأسيسات واثاثات جديدة بأسعارها الحالية ولا وجه للتمسك بالارصدة الدفترية لهذه الاصول .

(ج) : **مصاريف الدعاية والاعلان** التى صرفت على المحل بوسائله المختلفة ممثلا لشهرته التى اكتسبها والتى فقدتها نتيجة للحادث .

(د) : **تعويض الضرر عن تعطيل** المنشأة عن العمل وقت الحادث الى تاريخ دفع التعويض أو معاودة العمل على أساس متوسط أرباح المؤسسة فى الخمس سنوات الماضية أو بمعدل سعر فائدة استثمار رؤوس الاموال أو سعر فائدة التأخير المعمول بها فى المواد التجارية .

ثالثا - موقف شركات التأمين من الحوادث

تنقسم المؤسسات المنكوبة من ناحية التأمين الى ما يأتى :

- ١ - مؤسسات كانت تؤمن على ممتلكاتها بقيمة محدودة هى فى العادة أقل من القيمة الحقيقية ضد اخطار الحريق والثورات والمظاهرات وهذه ستدفع لها شركات التأمين بالنسبة للقيمة الحقيقية للممتلكات المؤمن عليها
- ٢ - مؤسسات كانت تؤمن فقط على الحريق ولم تؤمن على اخطار الثورات والمظاهرات وهذه تقف منها

العمومية اخلاء لمسئوليتهم أمام المساهمين الجدد ؟

٢ - أم يكتفى المراجع بأن مجلس الادارة أشار الى الحادث والضرر الذى أصاب الشركة ومؤسساتها فى تقريره الى الجمعية العمومية ؟

ثانيا - تحديد الضرر والتعويض

١ - يضادف المحاسب المنتدب لتحديد الضرر والتعويض مشكلة حرق الدفاتر والمستندات الموجودة بالمؤسسة فما هى المصادر التى يقترحها المحاسبون لامكان إعادة تصوير حسابات المؤسسة فى تاريخ الحادث ؟

٢ - يطالب أصحاب المحلات المحروقة بالكامل بتعويض الضرر عن العناصر الآتية :

تركيا تبني اسطولاً تجارياً

قارب العمل على الانتهاء من برنامج التوسع فى الاسطول التركى التجارى الذى يتكلف حوالى ١٨ مليون جنيه استرلينى لتصبح قوة ذات اثر فى البحر الابيض المتوسط وقد بدأ هذا البرنامج فى عام ١٩٤٦ ومن المتوقع أن ينتهى العمل منه فى بحر السنتين القادمتين . وقد قامت هيئة التعاون الاقتصادى الامريكى بمديد المساعدة الفنية علاوة على مبلغ ٩٠ الف جنيه لاحتياجات بناء السفن والمتوقع عند اتمام هذا البرنامج انه سيكون لدى تركيا ٢٠٠ مركب حمولتها الكلية ٤٦٠٠٠٠ طنا وهو اكبر اسطول قامت تركيا ببنائه منذ انحلال الامبراطورية العثمانية . والهدف الرئيسى من بناء هذا الاسطول هو نقل نسبة معقولة من تجارتها الخارجية على سفن تركية .

لقد كان لحوادث هذا اليوم المشؤم صدى فى جميع نواحي النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للقطر المصرى ، فقامت الحكومة بعمل البحوث والتحقيقات لتحديد المسئوليات وتقدير التعويضات وقامت المحاكم بالامر بانتداب الخبراء الفنين والمحاسبين لاثبات الحالة وتقدير التعويضات تمهيدا للفصل فى قضايا الموضوع المرفوعة ضد شركات التأمين والحكومة ، ولا شك أن هذه الحوادث لها الاثر المباشر فى حسابات المؤسسات التى أصيبت بها سواء أكانت فردية أو شركات أشخاص أو شركات مساهمة . ولذلك كان من واجب المحاسبين أن يعرضوا آراءهم على صفحات مجلتهم ليساعدوا تلك الهيئات فى رسم القواعد السليمة والمبادئ العادلة فى المشاكل التى تمخضت عنها هذه الحوادث على أسس الاصول الفنية لعلم المحاسبة والمراجعة .

ولتحديد المواضيع التى تكتنف هذه البحوث أذكر فيما يلى النقاط الرئيسية التى أدعو زملائي المحاسبين الى الكتابة فيها على صفحات هذه المجلة حتى يمكن فى النهاية استخلاص هذه القواعد من آرائهم وبحوثهم .

أولا - واجبات المراجع فى الشركات المساهمة

واجبات مراجعى حسابات الشركات المساهمة التى أقفلت حساباتها فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ أى قبل الحادث ولم تكن قد عرضت بعد الميزانية العمومية الا بعد الحادث

١ - هل من واجبهم أن يسيروا الى الاضرار التى لحقت بمؤسسات الشركة فى هذا الحادث فى تقريرهم للجمعية



مختصات قصاصه

فؤاد أباطة باشا

نشيط وافر النشاط ، دقيق غاية الدقة ، وهو حركة دائمة لا يكاد يتخلف عن دعوة عامة ، أو يعتذر عن حضور حفلة هامة ، وانك لتحكم من دائم حركته ، وما يبدو من هندامة وأناقته وما تتسم به ملامحه من طلاوة ووسامة ، ويطلع طابعه من

وسامة ، وما يخله من غضاضة الالهاب ، انه شاب في ميعة الصبا وشرح الشباب ، لا انه شيخ يضرب من عمره في الحلقة السابعة اذا ذكرت الحركة الاجتماعية والاقتصادية بالسودان كان اسم فؤاد أباطة من أبرز الاسماء ، وان ذكرت الوفود النازحة اليه كان فؤاد أباطة من أوائل الاعضاء - وان ذكرت الجمعيات الادبية والثقافية والرياضية كان هو من مؤسسيها في المقدمة فهو عضو في نادي الروتاري والنادي الاهلي ونادي الجزيرة ونادي سليمان باشا ونادي السودان ونادي الشرقية ونادي الزراعيين وغيرها من الجمعيات والنوادي .

وهو خريج كلية الزراعة منذ حوالي أربعين عاما - بدأ عمله في الجمعية الزراعية منذ بدء تكوينها وصاحبها ونما معها سكرتيرا عاما فنائب مدير فمديرا عاما - وقد اشترك في كل ما أقامت من معارض بل انه قد ساهم في انشاء أكثر ما أقامت من المعارض الزراعية والصناعية التي كان لها ما لها من أثر في النهضة الصناعية المصرية - وله بين الزراعيين مقام ملحوظ وقد اختير رئيسا لهم ردحا من الزمن - كما وقع عليه الاختيار كعضو لمجلس الشيوخ

وهو عضو مجلس ادارة شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية وعضو مجلس ادارة الشركة المصرية للصناعات والاسمدة الكيماوية وعضو مجلس ادارة الشركة المصرية للتجارة الدولية ورئيس مجلس ادارة شركة مصر والسودان التجارية ونائب رئيس مجلس ادارة شركة اراضى سيدى سالم يحضر كل جلسات تلك الهيئات بمثابرة ومواظبة ويدلى فيها بآراء المبتكر المجدد وله أطياف زراعية ينفرد فيها بأساليب جديدة ونظم خاصة لرفع مستوى الزراعة والزراعيين

وهو رياضي ينشأته يهوى السباحة ويثابر عليها في ساعة مبكرة من الصباح الباكر رغم ما قطعه من السنين التي لم تؤثر في نشاطه وفي حركته التي أرجو له منها المزيد ليظل دائما مثلا صادقا للحياة الدائمة والحركة المستمرة ان شاء الله .

حسن الحظيم

شركات التأمين موقف عدم المسؤولية لعدم اتفاق الحادث مع الاخطار المؤمن ضدها ولوجود شرط صريح في بوالس الحريق العادية منصوص فيه على ان شركات التأمين غير مسئولة عن الضرر الناتج من الحريق أو التلف الناشئ بطريق مباشر أو غير مباشر للثورات أو المظاهرات أو قيام فئة من الشعب ضد أخرى وهو الى حد كبير ينطبق على حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، على أننا نرى أن شركات التأمين في مصر لم تبد للآن الروح التي تبديها شركات التأمين في الدول الاجنبية في مثل هذه الحوادث وفي مثل الحوادث التي لا ينطبق عليها اخطار التأمين (ذلك العرف التي درجت عليه شركات التأمين في الخارج) وهو تقديمها للمنكوبين الذين يتعاملون معها من مدة طويلة والذين كانوا من خيرة عملائهم مبالغ متفاوتة في حدود أرباحها وطاقاتها وتساعدهم على القيام من نكبتهم .

على أن قيمة التأمين الذي يدفع من شركات التأمين الى المنكوبين يجب أن يخصم من قيمة تعويض الضرر الذي يقدره الخبراء عن مطالبة الحكومة ما دامت اقساط التأمين كانت تعتمد عليها مصلحة الضرائب ضمن مصروفات المؤسسة .

هذه المواضيع والنقط تفتح بابا واسعا لحضرات زملائي من المحاسبين في نشر بحوثهم كل فيما يعنيه من الموضوعات فتضى السبيل الى حضرات الخبراء والقضاة ولجنة التعويضات في تحديد حقوق المنكوبين والتزامات شركات التأمين والحكومة في هذا الحادث الخطير في حياة مصر الاقتصادية .

ميخائيل مسيحه

مدير حسابات شركة مصر لخليج الاقطان



الولايات المتحدة بين عامين

يتضح من تقرير عن الاقتصاد الأمريكي خلال ١٩٥١ أن أسعار الجملة زادت بنسبة ١٧ ٪ في الفترة ما بين بدء الحرب في كوريا وبين يناير ١٩٥١ ثم عادت فانخفضت بنسبة ٣ ٪ قبل نهاية ديسمبر من نفس السنة بينما ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ٨ ٪ ثم بنسبة ٢٦ ٪ على التوالي وقد نقص الاستهلاك بنسبة ٣٥ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٥٠ وبلغ الاستثمار الاهلي رقما قياسيا قدره ٥٨٨٠٠ مليون دولار

هذا وقد أدلى أخيرا بعض الاقتصاديين الأمريكيين بأرائهم عما ستكون عليه الحال في الولايات المتحدة في عام ١٩٥٢ فقالوا بأن القوى التضخمية ستخف كثيرا وسيكون سببها الرئيسي استمرار بعض الاجور في الارتفاع . وسنجد من أثر هذا العمل ميل المدخرات الى التزايد وبالتالي فمن المنتظر ألا ترتفع الاسعار الا في حدود ضيقة لا تزيد على ٢-٥ ٪

انتاج القطن في روسيا

يقدر انتاج محصول القطن في روسيا في الموسم الحالي بحوالى ٣٧٧ مليون بالة أى بزيادة قدرها ٤٠٠ الف بالة بالنسبة لمحصول الموسم السابق

الاحتياطات الرسمية

من الذهب والدولارات

كانت احتياطات الدول الاوربية والاسيوية من الذهب والدولارات قد بدأت في التزايد على حساب احتياطات الولايات المتحدة من الذهب منذ تخفيض قيم العملات في سبتمبر ١٩٤٩ واشتد هذا الاتجاه في ١٩٥٠ نتيجة لحرب كوريا واشتداد طلب

افريقيا وغيرها من الماس ان مبيعات الماس قد زادت خلال ١٩٥١ الى ٦٥ مليون جنيهه في حين كانت ٣٠ مليون جنيهه ١٩٤٨ و ٥١ مليون ١٩٥٠ والمعروف ان حوالى ١٨ مليون جنيهه من الماس من مبيعات العام الماضى كانت للاغراض الصناعية .

الارجنتين تواجه أزمة

كان من نتائج برامج التصنيع التي تقوم الحكومة الارجنتينية على تنفيذها ان صادفت الزراعة بعض الصعاب مما أدى الى ندرة عرض اللحم واللبن والسكر في الاسواق بينما اختفت الزبدة . وقد انخفض المصدر من الحبوب خلال العشر سنوات الاخيرة الى ٦٦ مليون طنا ومازال الاتجاه الى الهبوط مستمرا ، وبما أن المنتجات الزراعية تكون حوالى ٩٣ ٪ من مجموع صادراتها الى أوروبا فان نقص انتاج هذه المواد سيؤدى الى نقص موارد العملة الاجنبية وارتفاع نفقة المعيشة وقد سجلت فعلا الارقام القياسية الخاصة بنفقة المعيشة ارتفاعا في العام الماضى يقدر بحوالى ٥٠ ٪ مما كانت عليه في بداية العام .

الولايات المتحدة على المواد الأولية من شتى الدول ولكن لوحظ منذ أواسط ١٩٥١ تغيرا في هذا الاتجاه اذ بدأت احتياطات الولايات المتحدة من الذهب تتزايد على حساب الدول الاخرى . وقد خسرت انجلترا وحدها في الربع الثالث من ١٩٥١ ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار من الذهب والدولارات وخسرت في الربع الاخير من نفس السنة ٩٣٤ مليون دولار . ويعزى هذا التغير في الاحوال الى عدة عوامل أهمها بالنسبة للمنطقة الاسترلينية توقف الولايات المتحدة عن استيراد الصفيح وتخفيض وارداتها من المطاط وغيره من المواد الأولية وزوال ايرادات بريطانيا من البترول الايرانى واستحقاق أقساط وفوائد الدين الأمريكى على بريطانيا وتقدير الزيادة في احتياطات الولايات المتحدة من الذهب في النصف الثانى من ١٩٥١ بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار .

ازدياد الطلب على الماس

اعلنت اخيرا الهيئة المركزية لبيع الماس التى تتولى بيع ماتنتجه جنوب

تطور المعاملات اليابانية الدولية المختلطة

بلايين الدولارات
الأمريكية

سبتمبر ١٩٤٥ الى يونيه ١٩٤٧
١٩٥١ ١٩٥٠ ١٩٤٩ ١٩٤٨

العمليات الجارية

الواردات

اصدارات

٤٩٥- ٦٨٥- ٨٤٠- ٨٧٦- ١٦٩٥-

١٦١ ١٧٥ ٤٤٤ ٥٧١ ١١٥٩

٣٣٤- ٥١٠- ٣٩٦- ٣٠٥- ٥٣٦-

١- - ٤٤+ ٨٥+ ٤٧٥+

الميزان التجارى

ميزان الصادرات

والواردات غير المنظورة

٣٣٥- ٥١٠- ٣٥٢- ٢٢٠- ٦١-

٣٢٤+ ٥٢٠+ ٥٠٦+ ٤٥٤+ ٢٢٦+

٩١- ٤٤- ٣٢- ٧٩- -

- - ١٨- ٤٤- -

- - - ٤١+ -

ميزان العمليات

الخارجية التجارية

حركة رؤوس لاموال

مساعدة الولايات المتحدة

صافى القروض (+)

والمدفوعات (-)

تسويات خاصة

السهو والخطأ

التغير في احتياطات

العملات الاجنبية

٨٠+ ٣٤- ١٦٨+ ١١١+ ٢٠٦+

مشاكل اليابان الاقتصادية

التجارة بين اليابان ومنطقة الاسترليني نظرا لعجز اليابان عن استعمال أرصدها الاسترلينية في استيراد المواد التي تحتاج إليها بالذات .

وتواجه اليابان كذلك مشكلة كيفية سداد ديونها الخارجية التي تتكون مما تراكم عليها للولايات المتحدة مقابل المساعدة التي قدمتها الأخيرة لها بعد الحرب والتي بلغت ٨ مليارات دولار على أن تقوم اليابان بردها في الوقت المناسب ، والتزامات اليابان الخارجية من قبل الحرب التي تقدر بحوالي ٣٦٠ مليون دولار ، وكذا تعويضات الحرب التي تم تسديد جانب منها عقب الحرب مباشرة ، بتسليم بعض المعدات الصناعية ، والوصول اليابانية في الخارج إلى الصين (والفلبين) وهولندا والمملكة المتحدة وتلتزم اليابان بموجب معاهدة الصلح بالتفاوض مع الدول صاحبة الشأن فيما يتعلق بتسوية هذه التعويضات وهنا تنشأ نفس المشكلة التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى وهي قبول الدول الدائنة سداد تعويضاتها بالسلع والخدمات .

كما أن اليابان لا تستطيع التوسع في الانتاج إلى أكثر مما توسعت فيه فقد زاد الانتاج الصناعي في الربع الثاني من عام ١٩٥١ بنسبة ٥١٪ مما كان عليه في نفس المدة من عام ١٩٥٠ - إلا إذا زادت من حجم رأس المال المستغل في الصناعة بالإدخار أو بتشجيع الاستثمار الخارجى . ومن الملاحظ في هذا الصدد أنه منذ نشوب الحرب في كوريا وصحافة الولايات المتحدة واليابان تنادى بوجوب تدعيم « التعاون الاقتصادي بين أمريكا واليابان » .

وأخيرا فإن استطاعت اليابان إعادة بناء أسطولها التجارى واستأنفت تمثيلها التجارى وصلاتها المصرفية في الخارج ، فإن كل ذلك سيساعدها كثيرا على حل مشاكلها الاقتصادية .

من عام ١٩٥٠ عن ٦٦ ٪ مما كانت عليه سنة ١٩٣٧ كما لم تتجاوز كمية الواردات ٣١ ٪ وبين الجدول بالصفحة السابقة تطور المعاملات الدولية اليابانية المختلفة في المدد المبينة بالجدول ومن الملاحظ أن معظم واردات اليابان من المواد الخام ينمى أن معظم صادراتها من المصنوعات .

ومن الظواهر البارزة في تجارة اليابان بعد الحرب ما يلاحظ من وجود عجز مستمر في ميزانها التجارى مع الولايات المتحدة بلغ مجموعه حتى يونيو ١٩٥١ ١٨٦٣ مليون دولار ، إلا أن المساعدة التي قدمتها الأخيرة في نفس تلك المدة بلغت قيمتها ١٧٧٣ مليون دولار فعرضت العجز المذكور . ولكن هذه المساعدة قد انقطعت منذ نهاية يونيو سنة ١٩٥١ وبذلك أصبح على اليابان أن تحد من وارداتها من الولايات المتحدة

وإذا أمكن الوصول إلى تسوية سلمية سريعة لمشاكل الشرق الأقصى على وجه العموم فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الانتعاش في الاقتصاد الياباني لما ينتظر أن تحصل عليه اليابان من مواد غذائية وخامات للصناعة من مصادر مجاوزة لها وبتكاليف معتدلة وما يتبها لها من أسواق قريبة لتصريف منتجاتها الصناعية ، غير أنه من الخطل الأسراف في التفاؤل من هذه الناحية فمعظم بلاد الشرق الأقصى بلاد مكتظة بالسكان يتعذر عليها أن تجد فائضا كبيرا من الأغذية تصدره إلى اليابان وبالتالي فإن مقدرتها على التوسع في التجارة مع اليابان ستظل محدودة حتى يتم تنفيذ المشاريع العمرانية الكبرى فيها . ومن المحتمل كذلك أن ينقص حجم

أثرت الحرب العالمية الأخيرة على اليابان من الناحية الاقتصادية تأثيرا بليغا ، فقد فقدت نصف امبراطوريتها التي كانت بمثابة سوق خارجية للمصنوعات اليابانية ومصدرا رئيسيا لكثير من وارداتها من الأغذية والمواد الخام . ولا تخفى أهمية ذلك بالنسبة لبلد مثل اليابان فقير بموارده الطبيعية مزدحم بالسكان .

وقد تحطم خلال الحرب جانبيا كبيرا من المنشآت الصناعية في اليابان فأصبحت مقدرتها على الانتاج الصناعي عام ١٩٤٦ لا تزيد عن ربع ما كانت عليه قبل الحرب ، وانقطعت التجارة بينها وبين الصين وماجاورها واضمحلت مع غيرها من الدول الآسيوية فأصبح لزاما على اليابان أن تعيد تنظيم اقتصادها على أسس جديدة ، وإن تتجه في تجارتها الخارجية اتجاهات تختلف عما كانت عليه قبل الحرب

قد عانت اليابان تضخما نقديا في السنوات الثلاث الأولى بعد الحرب بسبب نقص الانتاج وكثرة مадفعته الحكومة من مكافآت وتعويضات ، ولكن ما أن قامت الحرب في كوريا في يونيو سنة ١٩٥٠ حتى ازداد الطلب على المنتجات اليابانية لتزويد قوات الأمم المتحدة مما حدا بالولايات المتحدة إلى رفع كثير من القيود التي فرضتها على الصناعة اليابانية ، وبذلك قفز معدل الانتاج الصناعي في الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٥١ إلى ١١٤ ٪ بالنسبة لما كان عليه متوسط انتاج السنوات ١٩٣٥ و ١٩٣٧ ، وذلك في مقابل ٧٧ ٪ فقط ١٩٥٠

وقد كانت فرص اليابان بعد الحرب محدودة كما أسلفنا ، فلم تزد كمية صادراتها في النصف الأول



الأوراق المالية



عن المدة من ٢٨ فبراير الى ١٣ مارس ١٩٥٢

الادارة ومراقبى الحسابات وميزانية السنة المالية ١٩٥١ وتوزيع الارباح مسئولية الحكومة المصرية .
وتعيين اعضاء مجلس الادارة ومراقبين للحسابات .

شركة مبانى (الشمس)

تنعقد الجمعية العمومية العادية لهذه الشركة بمركزها بالقاهرة للبحث في تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر واقتراح المجلس على ان الشركة ترى تشجيع حل أزمة المساكن وتخفيض الايجارات بنسبة محسوسة .

الشركة العقارية العربية

حددت يوم ٢٧ مارس ١٩٥٢ لانعقاد الجمعية العمومية العادية لمساهمي هذه الشركة بمركزها بالقاهرة بشارع عبد الخالق ثروت باشا للنظر في تقرير مجلس الادارة ومراقب الحسابات وحساب السنة الماضية أى الميزانية وحساب الارباح والخسائر ودفع ٥٪ للمساهمين وتعيين اعضاء جدد .
وقد ذكر تقرير المجلس اهتمام المساهمين بتطور اعمال الشركة وهو يدرس حاليا طريق استغلال موارد الرزق لأغلبية سكان تلك المناطق الواقعة في حدود اسرائيل والبلاد العربية الاخرى .

شركة المحارث والهندسة

سيطلع المساهمون لشركة المحارث والهندسة في يوم ٢٦ مارس ١٩٥٢ على تقرير مجلس الادارة وحساب سنة ١٩٥١ . وقد ذكر المجلس في تقريره ان الاعمال في تحسن في جميع الاقسام مما شجع الشركة في توزيع ربح مرتفع بالنسبة للثلاث سنوات الماضية . وقد انتهت الشركة من أى نزاع ضريبى لغاية آخر فبراير ١٩٤٧

وقد اسست الشركة فروعها لها بعد القاهرة في الاسكندرية والمنصورة والفيوم والمنيا . وينتظر ان يتم بناء فرع طنطا خلال ١٩٥٢ .
وامكن لمجلس الادارة ان يقترح

ويعتبر شهر مارس أهم شهر في نشاط الشركات المساهمة في مصر حيث تنعقد معظم الجمعيات العمومية وتعرض على المساهمين نتائج السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر . وفيما بعد البيانات عن الجمعيات المنعقدة والتي ستعقد وأهم ما جاء بها :

شركة المناجم والبحث

اعلنت الشركة بنشاء على قرار الجمعية العمومية العادية المنعقدة في يوم ٧ مارس ١٩٥٢ توزيع ربح قدره ٢١٧ قرش قائم أو ١٧٨٨٨ قرش صافى بعد خصم الضرائب وذلك ابتداء من ١٥ مارس ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ٦ .

شركة مصر للحرير الصناعي

تنعقد الجمعية العمومية للشركة المذكورة يوم الخميس الموافق ٢٧ مارس ١٩٥٢ للنظر في تقرير مجلس الادارة والميزانية وتوزيع الارباح والموافق على تعيين عضوين جديدين وقد اقترح مجلس الادارة في تقريره توزيع ٥٠ قرش كربح قائم (أى يخصم منه الضريبة على ارباح رؤوس الاموال المنقولة) وهو ما يعادل ١٢١٪ من رأس المال المدفوع .
والمعلوم عن الشركة ان اعمالها تتحسن باستمرار وان مركزها المالى في غاية المتانة .

شركة اسمنت بورتلاند طرة المصرية تنعقد الجمعية العمومية العادية لهذه الشركة بمركزها الرئيسى بطرة بالقرب من القاهرة يوم السبت الموافق ٢٢ مارس ١٩٥٢ للموافقة على تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر وتوزيع الارباح وانتخاب اعضاء في مجلس الادارة .
وقد كانت نتيجة الميزانية ارباحا قدرها ٢٠٦٨٧٥ جنيهه

شركة مياه القاهرة

تنعقد الجمعية العمومية لمساهمي شركة مياه القاهرة يوم الاثنين ٢٤ مارس ١٩٥٢ بمركز الشركة بشارع الجلاء ببولاك للنظر في جدول الاعمال الذى يشمل الموافقة على تقرير مجلس

كانت السوق خلال هذه المدة متأثرة تأثيرا مباشرا بأزمة القطن في سوق الاسكندرية . وقد كانت هذه الأزمة شديدة بحيث انهالت المبيعات على سوق الأوراق المالية بصفة خاصة ولم يسجل السوق خلال هذه المدة رغم الميزانيات والنتائج العظيمة لأغلب الشركات أى نشاط بل اشتد الركود فيه ونزلت الاسعار بصفة عامة وقد هبط سعر القرض الوطنى ٣١٪ / بقدر ٧٥ قرشا وبنك مصر من ٢٣٥٠ الى ٢٢٠٠ رغم الاعلان بتوزيع ربح قدره ٨٥ قرشا مواز لربح العام الماضى . وانخفضت البنك الاهلى بقدر ١٢ قرش ومياه القاهرة ١٠ قروش .

والمصرية الجديدة (٣٠) وسيدى سالم (٨٠)

وكوم امبو (١٢ -) والبحيرة (٥٠ -)

أما حصص تأسيس مصر الجديدة فقد هبط سعرها من ٢٧٣٦ الى ٢٦٢٠ وشركة اراضى الدلتا (٥٠) وفى قسم الشركات التجارية والصناعية هبطت الاسعار ماعدا القليل من الاسهم مثل شركة الدلتا (١٠ +)

أما باقى الاوراق فسجلت انخفاضاً ملموساً كالاتى :

من	الى	
٤١٥	٤١٠	علف الحيوان
٤٠٠	٣٩٥	آبار الزيوت
١٠٩٠	١٠٢٠	النحاس
٢٧٧	٢٧١	الملح والصودا
١٦٦٦	١٦١٠	الفزل الاهلية
٤٩٥	٤٦٧	المعادن الاهلية
٢٠١	١٤٨	البلاستيك الاهلية
٥٧٢	٥٥٠	الاسمدة الكيماوية
٧٨٠	٧٥٤	التغليف الاقتصادى
٩٩٠	٩٦٦	النقل والهندسة
٦٦٤	٦٦٠	السكر - اسهم
١٥٩٦	١٥٧٠	شركة مصر للفزل
٧٦٤	٧٥٢	الحرير الصناعى
٧٧٤	٧٤٥	الورق الاهلية
٤٦٨	٤٦٠	الكروم

توزيع ربح قدره ٥٧٦٨ قرش ضد تسليم الكوبون رقم ١٦
شركة السكر

انعقدت الجمعية العمومية العادية لشركة السكر ووافقت بالاجماع خلال الجمعية المنعقدة يوم ٢٩ فبراير على الميزانية وحساب الارباح والخسائر وكل ما جاء بتقرير مجلس الادارة وشكى المجلس من استيراد السكر من الخارج

لشركة البلاستيك المصرية (شافرمان)
تنعقد الجمعية العمومية العادية لشركة البلاستيك المصرية (شافرمان) يوم ٢٧ مارس في مركزها بالاسكندرية واقترح المجلس توزيع ربح قدره ١٢٠ قرش صافي و ١٤٣٥٤ قائم ضد تسليم الكوبون رقم ١١

شركة النشادر والمواد الكيماوية
يوافق مساهمو الشركة المذكورة على جدول اعمال الجمعية العمومية العادية التي ستعقد يوم ٢٧ مارس بمركز الشركة بشوارع الساحب بالحماوى بالقاهرة ويشمل هذا الجدول على تقرير مجلس الادارة والحسابات عن ١٩٥١ وتجديد مجلس الادارة وتعيين مراقبين . وذكر المجلس في تقريره ان بيع منتجات الشركة في اطراد مستمر وان قسم الفراء قد نجح .

واظفرت الميزانية على ارباح صافية قدرها ١٧ الف جنيه مكنت المجلس من توزيع ربح قدره ٨٠ قرش قائم عن كل سهم ضد تقديم الكوبون رقم ٦ ابتداء من ٢٨ مارس ١٩٥٢ . ويرأس المجلس الاستاذ البير براهيمشا .

شركة استرا
تنعقد الجمعية العمومية العادية لشركة استرا واسواق مصر الكبرى يوم الخميس الموافق ٢٠ مارس ١٩٥٢ في الساعة الرابعة مساء بمركز الشركة بشارع قصر النيل رقم ٣٧ بالقاهرة للنظر في تقرير مجلس الادارة ومراقبي الحسابات وميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر عن المدة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ والموافقة على توزيع الارباح واعادة انتخاب المراجعين وتحديد اتعابهم .

شركة اراضي الجيزة والروضة
تنعقد الجمعية العمومية العادية للمساهمين لهذه الشركة بمركز الشركة بالاسكندرية بشارع رولو رقم

١ للنظر في تقرير مجلس الادارة ومراقبي الحسابات واعادة انتخاب اعضاء وتعيين عضو جديد واعادة انتخاب مراجعي الحسابات عن سنة ١٩٥٢ .

شركة بيرة الاهرام
تنعقد جمعية عمومية غير عادية لهذه الشركة للمرة الثانية للموافقة على القرارات المؤقتة بشأن تغيير تسمية الشركة الى شركة بيرة الاهرام ش . م . م . وتحويل قيمة رأس مال الشركة من فرنكات بلجيكية الى جنيهات مصرية .

شركة الشرق للغزل والنسيج
تنعقد الجمعية العمومية العادية الخامسة لهذه الشركة في ٣٠ مارس بمقرها بامبابية للنظر في تقرير مجلس الادارة ومراقبي الحسابات وتوزيع الارباح واعادة انتخاب اعضاء في مجلس الادارة انتهت مدتهم . وقد نوه مجلس الادارة في تقريره عن التطور العظيم التي لاقته الشركة في اتساع اعمالها واستحداثها للالات الحديثة . وقد قررت الشركة توزيع ربح قدره ٥٠ قرش للسهم يخصم منها الضريبة .

مصانع القاهرة
تنعقد الجمعية العمومية العادية لهذه الشركة بمقرها بشارع الازهر رقم ٧٠ في الساعة ١١ للنظر في تقرير مجلس الادارة ومراقبي الحسابات وتوزيع الارباح واعادة انتخاب اعضاء .

وقد ذكر المجلس في تقريره ان انتاج الشركة فيما يختص بالمنسوجات التي تنتجها يزيد عن حاجة السوق المحلية وقد اقترح المجلس توزيع ربح قدره ٢٠ قرش للسهم ضد تسليم الكوبون رقم ١٣ .

الشركة التجارية المصرية (اتريدكو)
اظهرت ميزانية الشركة لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٥١ نتائج غير مرضية حيث أصبحت قيمة الخسائر الواردة بالميزانية ٤٢٩٢٠ جنيه بعد خصم الاحتياطي القانوني . وهي خسارة تبلغ ٣٠ ٪ من رأس المال

النقل المشتركة
تنعقد الجمعية العمومية لمساهمي الشركة بمقر الشركة بالقاهرة يوم الخميس الموافق ٢٧ مارس ١٩٥٢ للنظر في تقرير مجلس الادارة ومراقبي الحسابات والميزانية لغاية آخر ١٩٥١

وانتخاب عضوين من اعضاء مجلس الادارة وتعيين مراقبين للحسابات عن سنة ١٩٥٢ ويرأس الشركة سعادة حسين عنان باشا .

شركة النيل للزيوت
تنعقد الجمعية العمومية لشركة النيل للزيوت يوم السبت الموافق ٢٢ مارس ١٩٥٢ في الساعة ١١ للنظر في تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر وتجديد عضوية اعضاء في مجلس الادارة وتعيين مراقب للحسابات .

الشركة العقارية العامة
تنعقد الجمعية العمومية العادية يوم الخميس الموافق ٢٠ مارس ١٩٥٢ في مركز الشركة بالقاهرة بشارع شريف رقم ١٨ للنظر في تقرير مجلس الادارة والمراقبين والحسابات وتوزيع الارباح . المعروف عن الشركة انها تملك حاليا ٦ عمارات في نواحي مختلفة بالقاهرة .

شركة الطوب الابيض الرملی
تنعقد الجمعية العمومية العادية لمساهمي هذه الشركة يوم الاثنين الموافق ٣١ مارس ١٩٥٢ بمركزها الرئيسي بسكة البيض رقم ٣٣ بالغباسية للنظر في تقرير مجلس الادارة والمراجعين وتوزيع الارباح وتعيين اعضاء جدد في المجلس

شركة وادي كوم امبو
يبحث المساهمون لشركة وادي كوم امبو في اجتماعهم يوم الجمعة الموافق ٢٨ مارس ١٩٥٢ في تقرير مجلس الادارة والحسابات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وتحديد الربح

مصانع الدلتا للصلب
انعقدت الجمعية العمومية لمساهمي هذه الشركة يوم السبت الموافق ٨ مارس ١٩٥٢ ووافقت بالاجماع على تقرير مجلس الادارة والميزانية المنتهية في ٣١ ديسمبر وحساب الارباح والخسائر . وقد وافقت الجمعية على توزيع ١٠٠ قرش قائم عن كل سهم أي ما يعادل ٢٥ ٪ من قيمة السهم المدفوعة .

اتجاه السوق : في تحسن بسبب الاسعار المنخفضة الموجودة حاليا في سوق الاوراق والامل في ايجاد حل سريع لازمة القطن .

عصر عام للتعاون الفنى لسنة ١٩٥١

فى مصر

وقد عمل خبراء النقطة الرابعة - فى مصر - فى هدوء مع موظفى الحكومة المصرية فى وضع مشروعين أحدهما يرمى الى ايجاد مساكن رخيصة والآخر الى توسيع نطاق الرفاهية الاجتماعية والامل كبير فيما يتعلق بالمشروع الاول أن تؤدى الجهود التى تبذل الى انتاج مواد بنائية زهيدة الثمن وتزويد المساكن بالماء النقى وتوصليها بالمجارى . أما برنامج الرفاهية الاجتماعية - وقد كانت مصر أسبق دول الشرق الاوسط الى وضعه - فانه يضع موضع التنفيذ برنامجا للضمان الاجتماعى للطاعنين فى السن وذوى العاهات من العمال وأسرهم . كما أن مصر قد أنشأت وفقا لهذا البرنامج قاعات للاجتماع ومكتبات وعيادات طبية ومراكز للترفيه عن النفس لسكان المناطق الريفية .

وتشمل جهود الفنيين الامريكيين فى هذه المشروعات جميعا القيام بأعمال خاصة محلية وتدريب المشتغلين بالشئون الاجتماعية فى الولايات المتحدة ، أضف الى ذلك أن الخبراء الامريكيين فى الشئون الزراعية يعملون مع السلطات المصرية فى وضع برنامج للتوسع الزراعى يرمى الى تحسين وسائل الزراعة واستخدام طرق أجدى وأنفع فى خزن الحبوب وطحنها وتحسين الادوات اليدوية والآلات التى يستخدمها المزارعون المصريون .

فى لبنان

أما فى لبنان فقد رصدت ادارة التعاون الفنى (للنقطة الرابعة) فى سنة ١٩٥١ مبالغ من المال لانشاء مركز للتدريب الفنى فى الجامعة الامريكية ببيروت لكى يتدرب فيه الطلبة الوافدون من جميع أنحاء الدول العربية فى ميادين الصحة والتمريض والادارة العامة والزراعة والهندسة والاقتصاد . وقد أنشئت لدراسة هذه المواضيع أكثر من مائة منحة دراسية خصصت للطلبة العرب الذين

وعلى الرغم من أن البرنامج بعيد المدى فى جوهره ، الا أنه اثبت فى بعض المناسبات خلال سنة ١٩٥١ ، ماله من أثر فعال سريع فى حل بعض المشكلات المباشرة .

فى ايران

ومن الامثلة على ذلك ماحدث فى ايران فى شهر ابريل الماضى عندما أحاق بها خطر الجراد ، اذ فقس بيض الجراد فى مساحة بلغت ألفى ميل مربع من الجبال والوديان والسهول والصحارى الواقعة الى الجنوب من المنطقة الشهيرة بزراعة المواد الغذائية التى تعرف باسم « سلة خبز » ايران وفى اليوم الثالث من شهر ابريل طلبت السلطات الايرانية مساعدة امريكا التى لبث النداء فوراً - طبقا لبرنامج النقطة الرابعة فأرسلت طائرات الرش الامريكية محملة بمادة جديدة من المبيدات الحشرية تدعى « الدرين » للقضاء على هذا العدو المغير وسرعان ما شاع الامل من جديد فى قلوب المزارعين الايرانيين عندما تساقط الجراد ميتا فى كثرة مخيفة بعد أن كان قد تملكهم اليأس من انقاذ محاصيلهم .

فى الهند وباكستان

وقام خبراء النقطة الرابعة فيما بعد بحملات مماثلة أخرى فى الهند وباكستان حيث لقوا مثلما لا قوه فى ايران من تعاون خالص ، كما وجد الفنيون أنفسهم أن المهمة اتت قاموا بها فى ايران قد سهلت مهمتهم فى الهند وباكستان الامر الذى يؤيد المبدأ ألقاى بأن الدول المجاورة والعالم على وجه عام يساهم فى نجاح أى مشروع فى أية دولة كانت .

هذه أمثلة بارزة على المساعدات الفنية فى آسيا والشرق الاوسط خلال سنة ١٩٥١ ، بيد أن الشطر الاعظم من المشروعات التى نفذت فى تلك المنطقة قد اتسم بشئ من البطء والمشقة وبسبب المظهر نظرا لأن نتائجها لم تكن مباشرة .

يسير العالم بخطى سريعة فى سبيل التقدم الاقتصادى والاجتماعى ففي مصر يتمتع العمال وأسرهم ببرنامج للضمان الاجتماعى هو الاول من نوعه فى الشرق الاوسط ، وفى لبنان يجرى العمل فى استغلال مياه نهر الليطاني لأعمال الترى وتوليد القوى الكهربائية ، وفى الهند ساعدت الحبوب الجديدة على مضاعفة محصول القمح ، وفى ايران وباكستان أمن المزارعون خطر غزو أرجال الجراد لأراضيهم . وفى الاردن شرع سكان الصحراء الآن يستنبطون المياه من آبار قديمة ظلت دفينة تحت التراب أجيالا طويلة .

تلك بعض المشروعات العديدة التى هى وليدة برنامج النقطة الرابعة فى نحو ست وثلاثين دولة خلال هذا العام كجزء من الجهود المستمرة لتحقيق السلام العالمى والتقدم العام . ومن بين الدول المنتفعة ببرنامج التعاون الفنى (النقطة الرابعة) مصر وليبيريا وليبيا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية وايران وأفغانستان وباكستان والهند وسيلان . وهذا البرنامج مشروع متبادل يقدم المعرفة والخبرة الفنية دون أى مقابل للدول التى ترغب فى الانتفاع بهما . وقد بلغ عدد الذين كانوا يعملون فى مختلف مشروعات البرنامج فى آسيا وافريقيا والشرق الاوسط حتى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥١ نحو ١٠١ من الخبراء ، وبلغ - حتى ذلك التاريخ - عدد الفنيين والطلبة تحت التمرين الذين أوفدتهم تلك البلاد للدراسة فى الولايات المتحدة نحو ١١٧ ، وقدمت الولايات المتحدة كذلك فى غضون هذه الفترة ٢٣٢ منحة دراسية للتدريس فى معاهدها ، أما الآن فقد زاد عدد المشتركين فى هذه البرامج زيادة كبيرة والواقع أن وراء هذه الارقام المتواضعة قصة التقدم فى كل دولة على حدة داخل الاطار العام للبرنامج فى صورته الحقيقية كأداة للتطور الاقتصادى طويل المدى .

نشاط برنامج النقطة الرابعة في مصر

زيادة الانتاج الزراعى والثروة الحيوانية - رفاهية
سكان الريف - كفاءة الموظفين المصريين

لقى المستر ساكستدر مدير التعاون الفنى السابق فى مصر - بنادى الروتارى بالقاهرة - محاضرة عن مدى تقدم برنامج النقطة الرابعة فى مصر - وذلك بمناسبة نقله الى منصب كبير بمقر ادارة النقطة الرابعة بواشنطن ، نقتبس منه مايلى ، فيما يتعلق بالمساعدات الفنية التى بدأ فيها العمل بالفعل :-

« ان أهم هذه النواحي تحسين الزراعة أى زيادة الانتاج الزراعى . وقد كانت وزارة الزراعة المصرية من اسبق الوزارات الى طلب المساعدة الفنية ، والفنيون المطلوبون فى طريقهم الآن الى مصر » وقد أجريت بالفعل عدة اختبارات رائعة لزيادة الثروة الحيوانية فى مصر وهى تضارع بل وتتفوق على الثروة القطنية وفقا للاحصاءات الاخيرة . اذ أصبحت غلة الدجاج وغيرها من الدواجن والاعنام والابقار وغير ذلك من الماشية من أهم مصادر دخل الفلاح فى الوقت الحاضر . والواقع أن الحيوانات التى يستخدمها الفلاح فى معظم الاحوال من نوع منحط نتيجة التزاوج الداخلى مدى أجيال طويلة . وقد ثبت بالفعل نتيجة اختبارات الوزارة ومنظمات الابحاث الخاصة كالجمعية الزراعية الملكية أن ايجاد فصائل جيدة يؤدى الى زيادة حجم البيض وعدده كما يؤدى الى زيادة كمية اللبن واللحم والصوف وغيرها من المنتجات . »

« أما فيما يتعلق بالبرامج الخاصة برفاهية سكان الريف ، وهى برامج تعليمية فى مجموعها وتمس أيضا الشئون الصحية وتنظيم القرية وتحسين الزراعة ، فانها ترمى الى تدريب الفلاحين على نوع أفضل من الحياة . ومن أهم نواحي تحسين الصحة توفير مساكن قروية محترمة ولدينا بالفعل اثنان من أفضل المستشارين الامريكيين يعملان على حل مشكلة تحسين المنازل الريفية . والحق أن هذا المشروع الذى يوشك أن يأتى بنتائج ايجابية ينحصر فى الكيفية التى يمكن بواسطتها صنع نوع جيد من الطوب النسيء يقاوم التآكل والتفتت والحشرات والبكتريا . »

« ويرسل بعض الموظفين المصريين وفقا لهذه البرامج الى الولايات المتحدة للتدريب . ومعنى هذا أنهم يرسلون للتدريب العملى لا النظرى وقد اختير بالفعل نحو ٤٨ موظفا مصرية سافر منهم تسعة وعشرون الى الولايات المتحدة وعاد بعضهم الى مصر أما الباقون فسيسافرون فى غضون مدة قصيرة »

« واسمحوا لى أن أقول بهذه المناسبة أن الموظفين الذين ارسلوا للتدريب كانوا فخرا لبلادكم . فقد أحسنت الحكومة اختيارهم وعملوا أثناء وجودهم فى الولايات المتحدة بششاط وجهد عظيمين وتركوا أثرا طيبا فى بلادنا نظرا لذكائهم واخلاصهم وقوة شخصيتهم . ان الزملاء الذين ارسلوا الى الولايات المتحدة حتى الآن قد احتفظوا بكرامة الشعب المصرى هناك »

« على أن انشاء برنامج للمساعدة الفنية التعاونية بطيء بطبيعته اذ تقضى ميزانية البرنامج فى سنته الاولى وهى سنة ١٩٥١ بتوفير المنح الدراسية السالفة الذكر وتوفير المال اللازم لقيام خبراء المساكن بأعمالهم الميدانية وللفريق الاول من العلماء الاجتماعيين للعمل مع وزارة الشئون الاجتماعية . أما برنامج سنة ١٩٥٢ فينص على توفير الاعتمادات المالية اللازمة بالنهوض بأربعة أمثال ماتم من نشاط فى العام الماضى »

يتم اختيارهم على أساس قدرتهم واستعدادهم لاستخدام ما يحصلونه من علم فى تحسين المشروعات فى بلادهم .

وقد تعاون عشرة خبراء من مكتب استصلاح الاراضى بوزارة الداخلية الامريكية فى يوليو ١٩٥١ مع الخبراء اللبنانيين فى انجاز عملية استقصاء مبدئية لمعرفة مدى القوة المائية التى يمكن استنباطها من نهر الليطاني وستستخدم نتيجة دراسة هؤلاء الخبراء كأساس للمشروع الانشائى المقبل الذى ينتظر أن تقوم به لبنان بأموال دولية .

وقد ساعد خبراء النقطة الرابعة لبنان خلال السنة الماضية أيضا فى مشروعاته الزراعية فى الشئون المتعلقة بكيمياء التربة وابادة الحشرات والآفات الزراعية والآلات الزراعية وتربية الدواجن وتحسين صناعة صيد الاسماك . وقد وضعت أيضا مشروعات لانشاء أربع معامل اختبار فى لبنان لبحث المشاكل المتعلقة بالشئون السابقة .

فى ليبيا

وقد منح مكتب التعاون الفنى الليبى الامريكى منحة مالية محترمة لاستغلالها فى التدريب والخدمات العامة الزراعية . كما اضطلعت ليبيا - بمساعدة اخصائى النقطة الرابعة - بدراسة المصادر المائية الجوفية فى البلاد .

فى سوريا

أما فى سوريا فقد منحت مؤسسة الشرق الادنى التى عملت سنوات عديدة فى تلك المنطقة منحة مالية لكى توسع أعمالها المتعلقة بالتطور الريفى ويشمل هذا البرنامج الصحة القروية والتعليم والتطور الزراعى .

على أن مجرد قراء الارقام والحقائق لايكفى فى حد ذاته لمعرفة الروح الحقيقى الذى ينطوى عليه برنامج التعاون الفنى ، فضلا عن أن القائمين على ادارة برنامج النقطة الرابعة يعدون هذه الارقام أمرا عارضا بالنسبة الى برنامج يستهدف تقدما منتظما طويل الامد يمكن تنفيذه عن طريق التعاون المتبادل بين أهم عمل معا كشركاء متساويين .

القطن

في النصف الاول من مارس

الحصول على سعر مجزى حدا بالنسبة للقمح وعلى سعر أزيد من أسعار القطن المتعامل بها في السوق وقد توجت شركة مصر لتصدير الاقطان هذا العمل الجليل بأن تعهدت للحكومة برد كافة الفروق التي قد تحصل عليها من استلام الفليارات لشهرى فبراير وابريل وبين سعر البيع لروسيا .

واننا لندرجو مخلصين ان تعود السوق الى حالتها الطبيعية المستقرة حتى يقبل المشترون من الخارج على شراء باقى المحصول الحالى وتوفر الثقة في السوق القطنية استعدادا للمحصول المقبل الذى بدأ المزارعون الآن في زراعته .

سوق البضاعة الحاضرة

هبطت المبيعات في بورصة ميناء البصل متأثرة بالحالة القائمة في بورصة العقود وكانت المشتريات تجري بأسعار قطعية لجميع انواع الرتب . وقد بلغت المبيعات في النصف الاول من مارس ١٥٣٠٠٠ بالة مقابل ٨٨٥٦ بالة في نفس المدة من الشهر الماضى وبيانها كالاتى :

الكرنك ١٠٤٦ بالة مقابل ٢٧٩٥ بالة
منوفى ١١٦ » » ٧١ »
جيزه (٣٠) ٧٢٧ » » ١٧٢٤ »
اشمونى ٢٢٠٦ » » ٤١٠٦ »
زاجوراه ٥٨٥ » » ١٦٠ »

المسلمة فليارات عن الشهرين المذكورين - كما تعهدت الشركة ايضا بتسلم مركز كل بيت من بيوت السمرة يتوقف عن دفع الفروق المستحقة عليه من تصفيات شهرى فبراير وابريل بالسعر المذكور بعد الاتفاق مع لجنة البورصة .

وان هذا الموقف المشرف من شركة مصر لتصدير الاقطان التى تنهج في صفقة روسيا مايجرى عليه العمل في بنك مصر ومؤسساته من روح القومية للصالح العام فقد استمرت شركة مصر لتصدير الاقطان في مفاوضة الروس في هذه الصفقة ستة اشهر متوالية كان وزراء المالية خلالها يلحون عليها فى اتمامها .

وبفضل جهودها وفقت الى

اقفال يوم ١٩٥٢/٢/٢٥ عقود الاقطان الطويلة التيلة أساس « جود »
اقفال يوم ١٩٥٢/٣/١٢ عقود الاقطان المتوسطة التيلة أساس « جود »

مارس	١٥٣٢٥	ريال	٠٠٠٠
مايو	١٥٥٦٠	ريال	١٤٩٠٤٥
يوليو	١٥٧٨٥	ريال	١٥١٠٦٠
فبراير	٨٨٦٠	ريال	٨٥٠٠٥
ابريل	٩٢١٥	ريال	٨٨٥٠٠
يونيو	٩٤١٠	ريال	٩٠٣٥٥
اغسطس	٩٥٩٥	ريال	٩٢١٥٥

بينما فى تقريرنا السابق أنه بات من المنتظر ان تظهر نتائج السياسة التى اعتمدت الحكومة اتخاذها في السوق القطنية حتى تستأنف نشاطها وتنتهى الازمة القائمة فيها .

وقد انعقد مجلس الوزراء في يوم ٨ الجارى وقرر الموافقة على ما عرضه عليه معالى وزير المالية من استصدار مرسوم بقانون بحكم المادة ٤١ من الدستور ينص على مايتى :

مادة ١ - تقفل كئثرات القطن طويل التيلة استحقاق مارس القائمة في بورصة العقود يوم العمل بهذا المرسوم بقانون وتحصل فيها تصفية اجبارية ومقاصه نهائية على أساس سعر ١٤٠ ريال .

مادة ٢ - تكون الفروق الناتجة عن المقاصة المنصوص عليها في المادة السابقة مستحقة الاداء فورا ومع ذلك يجوز للجنة البورصة ان تؤجل اداء هذه الفروق على اقساط بشرط ألا تتجاوز مدة التأجيل ثلاثين يوما من تاريخ الاستحقاق .

اما بالنسبة لعقود فبراير وابريل اقطان متوسطة التيلة فقد أعلن رئيس لجنة البورصة في الندوة صباح يوم ١٢ الجارى عن تعهد شركة مصر لتصدير الاقطان بتسلم جميع مايعرض عليها من المراكز القائمة عن الشهرين المذكورين في حدود الكمية موضوع الصفقة الروسية بسعر ٨٠ ريال للعقود وبملاوات الفليارات للاقطان

بيان المحلوج لغاية ٥٢/٣/٥

الموسم الحالى قنطار	الموسم الماضى قنطار
كرنك ٢٠٢٢٥٨٥	٢٤٥٨٨٣٩
منوفى ٢٦٦٨٣٨	٢١٥٩٧٩
جيزه ٨١٤٠٠٢	١٥١١٤٢٥
زاجوراه ١٩٥٨٢٥	٤٠٨٧٦٨
اشمونى ٢٤٣٤٧٨٧	٢٧٥٦٠٧٦
اصناف اخرى ١٦٨٠٨	٦٣٧٠
مخلوط ٨٠٠	١٢٥١
واطى مخلوط ٣٥٩٧٩	٦٨١٠٨
اسكارتو ١٤٩٥٣٤	١٦٩٧٤٦
٥٩٣٧١٥٨	٧٥٩٦٥٦٢

مشاكلنا الضريبية

« الضرائب على إيرادات الثروة المنقولة والدخل العام ، وكذا رسوم الأيلولة على التركات ورسم الدفعة حديثة الوجود وحديثة التطبيق في مصر ، فلا شك أن ممول هذه الضرائب أو من يقوم بتنفيذها صادفتهم مشاكل توصلوا إلى حل بعضها وما زال بعض الآخر في دور البحث والدراسة ، واننا نعرض في هذا الباب صورا من تلك المشاكل ، وما تراه هيئة التحرير في أمرها »

٢ - وان المطالبة برد ما اداه أكثر من المستحق تتقادم بهضى سنتين من تاريخ اعلانه بربط الضريبة
٣ - وان المطالبة العادية لا تكفى لقطع هذا التقادم بل لابد من المطالبة القضائية .

ع . ع

أسعار العملات بالدولار الأمريكي

كل	البلد	السوق	السعر
١٠٠	شطن أسترالى	٣١٠	٣٩٠
١٠٠	فرنك بلجيكي	١٧٧	٢ -
١٠٠	كرونر دنمركى	١١٨٥	١٤٤٥
جنيه	ايرلندى	٢٥٢	٢٨٠
جنيه	مصرى	٢١٧	٢٨٧
جنيه	انجليزى	٢٢٩	٢٨٠
١٠٠	مارك فنلندى	٢٤	٠٤٣
١٠٠	فرنك فرنسى	٢١	٠٢٩
١٠٠	مارك المانى	١٩٧٥	٢٣٨٥
١٠٠٠	دراخه		
١٠٠	يونانية	٠٣	٠٠٦
١٠٠	ريال ايرانى	١٤٥	٣١٠
جنيه	اسرائيلى	٣٩	١٤٠
١٠٠	ليرة ايطالية	١٥	٠١٦
جنيه	لبنانى	٢٥	٠٤٦
١٠٠	فرنك		
١٠٠	لوكسمبرج	١٧٧	٢ -
١٠٠	جيلدر الارض الواطئة	٢٣٧٥	٢٥٣٢
١٠٠	كرونر نرويجى	١١٨٥	١٤١٠
١٠٠	اسكودز	٣٣١	٣٥٠
١٠٠	برتغالى		
١٠٠	پنيتاز	١٩٧	٢٧٥
١٠٠	اسبانى		
١٠٠	كرونر سويدي	١٦٤٠	١٩٣٠
١٠٠	فرنك		
١٠٠	سويسرى	٢٢٨٣	حـ
١٠٠	جنيه تركى	٢٢ -	٣٥٧٥
١٠٠	جنيه جنوب افريقيا	٢٥١	٢٨٠
١٠٠	دينار		
١٠٠	يوغسلافى	١٠	٠٣٣

والثالثة فان التقادم المسقط لحق الممول فى المطالبة برد ما تحصل منه دون وجه حق تنفيذ الامرين العسكريين رقم ٣٦١ و ٣٦٢ لسنة ١٩٤٢ الذين استمر العمل بالتدابير الواردة فيهما بموجب المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ فانه يبدأ من تاريخ تحصيل الضريبة المستحقة عليه لان المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على أن حق الممول فى المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق يسقط بمضى سنتين وسقوط الحق فى المطالبة بالرد مرتبط بالتحصيل ويكون بأوراد واجبة التنفيذ .

ومن هذا التاريخ يعرف الممول ماله قبل المصلحة وما عليه لها ويتعذر عليه قبل اعلانه بهذا الربط معرفة الدين الذى له قبل المصلحة والذى من حقه أن يطالب باسترداده ويؤيد هذا ما نصت عليه المادة ٣٨٢ فقرة أولى من القانون المدنى على انه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ، ولا شك أن عدم قيام المصلحة بربط الضريبة مانع للممول من معرفة ماله والمطالبة برد ما اداه زيادة على المستحق عليه ومن ثم فهو لا يستطيع أن يطالب بحقه الا من تاريخ اعلانه بالربط وبذلك فان حق الممول فى استرداد ما دفع منه بالزيادة من واقع اقراره يسقط بمضى سنتين من تاريخ اعلانه بالربط وهذا التقادم لا يقطع بالمطالبة العادية بل لابد لقطعه من المطالبة القضائية طبقا لما تقضى به المادة ٣٨٢ من القانون المدنى

ونخلص مما سبق الى : - (فتوى قسم الرأى مجتمعا بمجلس الدولة فى يناير سنة ١٩٥٢)

١ - جواز وقوع المقاصة بين دين الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب على الممول وبين الدين المستحق له على المصلحة نتيجة ادائه أكثر من المستحق عليه

موضوع التقادم المسقط الذى نصت عليه المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أثارت بعض المشاكل الضريبية اختلف فيها الرأى وتنعد تلك المشاكل فى النقط الثلاث الآتية :

١ - جواز وقوع المقاصة بين دين الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب قبل الممول ، ودين الممول المستحق له قبل تلك المصلحة

٢ - التاريخ الذى يبدأ فيه حق الممول فى المطالبة باسترداد ما قد يظن انه عجله بغير وجه حق للمصلحة طبقا لأقراراته .

٣ - الاجراء الذى يقطع التقادم المسقط .

ويلاحظ بادىء الرأى ان احكام القانون المدنى هى الواجبة التطبيق فى العلاقات المدنية الناشئة عن تطبيق احكام قوانين خاصة مادامت تلك القوانين ومن بينها قوانين الضرائب لم تتناول تلك المسائل فى موادها بتنظيم خاص . ومادامت هذه الاحكام لا تتعارض مع تلك وردت فى هذه القوانين .

فالمسائل المتعلقة بانقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء ومن صوره « المقاصة » وتلك التى تتعلق بانقضاء الالتزام دون وفاء ومن بينها « التقادم » تحكمها نصوص القانون المدنى لان قوانين الضرائب لم تسع احكاما فى هذه المسائل سوى تعيين مدة التقادم وحدها .

ففيما يتعلق بالمسألة الاولى يتبين انه ليس هناك ما يحول دون وقوع المقاصة اذا توافرت شروطها بين دين المصلحة المستحق لها قبل أحد الممولين ودين هذا الممول المستحق له لان المادة ٣٦٤ من القانون المدنى قد نصت على ان المقاصة تقع فى الديون أيا كان مصدرها وذلك فيما عدا حالات ليس من بينها دين الضريبة . أما فيما يتعلق بالمسالتين الثانية



محااسبة التكاليف

(تابع) تحميل المصروفات الصناعية
غير المباشرة على الاقسام المنتجة

طرق التحميل

Methods of Distribution

لو اقتصر انتاج المنشأة على فرع موحد من السلع لسهل الامر علينا كثيرا ، اذ تقتصر مهمتنا على قسمة مجمل المصروفات الصناعية غير المباشرة على عدد الوحدات المنتجة من السلعة لمعرفة ما يخص كل وحدة منها من المصروفات . ولكن الواقع العقلي لا يتمشى من هذا الغرض . فالصناعة أصبحت متنوعة جدا ، ولا بد لمقابلة حاجة السوق من انتاج السلعة على اشكال متنوعة سواء في الحجم ، ام في الشكل ذاته وهكذا ، وامام هذه الحالة يتعين علينا البحث عن اسس جديدة للتقدير حتى تصل الى ما يخص وحدة الانتاج على اختلاف انواعها من هذه المصروفات .

وهذه الطرق تنتظم في نظريتين :

النظرية الاولى - تؤكد وجود علاقة وثيقة بين عنصر الاجور المباشرة ، وعنصر المصروفات الصناعية فتربط بينهما وتحدد المعدل على اساس الاجور المباشرة

والنظرية الثانية - على العكس ترى ان العلاقة وثيقة بين المصروفات الصناعية وبين عنصر الوقت اللازم للتشغيل - ولذلك فهي تتفرع الى فرعين .

الفرع الاول - يتخذ الوقت من العمل المباشر كأساس

والفرع الثاني - يتخذ الوقت عن تشغيل الآلات كأساس

ويبدو عن النظرية الثانية (بفرعيها) اخذة في التغلب شيئا فشيئا على النظرية الاولى وهي تدلل على حجيتها بثلاث أنواع من المصروفات :

(١) الايجار - فهو عنصر من المصروفات ليس له علاقة بالاجور ،

ولا بكمية الانتاج

(ب) الاستهلاك - فهو تخفيض

قيمي يتمشى مع مرور الوقت effluxion of time مع الاعتراف بأن كثرة العمل قد تزيد معدل الاستهلاك

ولكن لا علاقة لذلك بالاجور المباشرة (ج) القوة الحركية - فهي تعمل

في العادة طوال اليوم وليس لها علاقة بالاجور المباشرة

ولنتكلم الآن عن كل طريقة من هذه الطرق الثلاث

طريقة التحميل على اساس الاجور المباشرة

Direct labour cost method

تنسب المصروفات الصناعية بعد تحديدها الى مجموع الاجور المباشرة وتحدد النسبة المئوية على هذا

الاساس . فاذا بلغت الاولى مثلاً ١٦٠٠ جنيه في السنة . وبلغت الاجور

المباشرة ٢٠٠٠ في السنة . فان المعدل يكون في هذه الحالة ٨٠٪ من الاجور

المباشرة . ويمكننا اضافة ٨٠٪ على عنصر الاجور المباشرة في كل عملية

فتصل الى التحميل الواجب ادخاله على هذه العملية او الوحدات المنتجة

وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة ولكن يعاب عليها عدم انتظامها نظراً

لتغير الاجور الفعلية خلال العام فيصعب اجراء مقارنة مجدية للتكاليف اذا ما

قورنت فترتان اختلفت فيهما الاجور او اذا ما قورنت كميتان من العمل

اداهما عاملان احدهما مرتفع الاجر والآخر منخفض الاجر

طريقة التحميل على اساس عدد ساعات العمل المباشر

Direct labour hour method

هنا يكون اساسنا هو الوقت اللازم لاتمام العمل فعلاً . ولذلك فيلزم حصر

مجموع ساعات التشغيل في العام بالنسبة لكل العمال . وتحدد ما يخص

كل ساعة من هذه الساعات من الساعات من المصروفات الصناعية فمثلاً اذا بلغت المصروفات الصناعية في منشأة ما ١٨٠٠٠ جنيه في السنة ، وبلغ عدد ساعات التشغيل ١٠٠٠٠ ساعة في السنة فيكون معدل الساعة $18000 \div 10000 = 1.80$ مليماً في الساعة . ويمكننا في هذه الحالة احتساب ١٨٠ مليماً لكل ساعة من ساعات العمل المباشر كتعليق اضافية . ويبدو ان هذه الطريقة اعدل من السابقة اذ تتخلص من العيوب التي ترمى بها ، وهي تناسب تلك الصناعات التي تتميز بتغلب عنصر العمل اليدوي على غيره من عناصر التكلفة .

مقارنة بين نتائج الطريقتين السالفتين .

يحسن بنا ايراد المقارنة الآتية : المعلومات :

المصروفات الصناعية ٤٠٠٠٠ جنيه في السنة

ساعات العمل المباشر ٤٠٠٠٠ ساعة فيكون المعدل ١٠٠ مليماً للساعة

الاجور المباشرة ٨٠٠٠٠ جنيه في السنة فيكون المعدل ٥٠٪ من الاجور

ونفرض وجود ٣ عمال أ ، ب ، ج يؤدي كل منهم نفس كمية العمل

كالآخريين في ١٠ ساعات وأن أجورهم كالآتي :

أ - ١٦٠ مليماً في الساعة

ب - ٢٠٠ مليماً في الساعة

ج - ٢٤٠ مليماً في الساعة

فتكون الاجور المباشرة لهؤلاء العمال لكمية العمل المحددة كالآتي :

جنيه

أ - ١٦٠٠

ب - ٢٠٠

ج - ٢٤٠٠

ويكون التحميل الإضافي طبقاً للطريقتين كالآتي :

أ ب ج

أ - ١٦٠٠ - ١٦٠٠

ب - ٢٠٠ - ٢٠٠

ج - ٢٤٠٠ - ٢٤٠٠

١٦٢٠٠

١٠ ساعات بمعدل ١٠٠ مليماً للساعة

٥٠٪ من ١٦٠٠

٥٠٪ من ٢٠٠

٥٠٪ من ٢٤٠٠

طريقة عدد ساعات العمل المباشر

طريقة الاجور المباشر

وترى ان الطريقتين اتفقتا في النتيجة بالنسبة للعامل ب دون غيره واختلفتا في العاملين الآخرين ١ ، ٢ ومن جهة اخرى فان التعلية بالنسبة للثلاث كميات الوحدات المنتجة متساوية في الحالات الثلاث طبقا للطريقة الاولى ، ومختلفة في جميع الحالات الثلاث طبقا للطريقة الثانية .

ومن هذا يتضح ان طريقة عدد ساعات العمل المباشر انسب لاغراض المقارنة وتحديد اسعار التكاليف وهي تفضل الطريقة الاولى في كثير من الحالات .

طريقة التحميل على اساس عدد ساعات تشغيل الآلات

Machine labour hour method
هذه الطريقة تناسب الصناعات التي تتميز باستخدام الآلات على نطاق واسع - بخلاف الصناعات التي تعتمد على العمل اليدوي . ونلاحظ ان المصروفات التي تتحملها مثل هذه المنشأة تتمشى كلها مع عنصر تشغيل هذه الآلات . فمثلا ايجار يتمشى مع المكان اللازم لاستيعاب هذه الآلات ويزيد قيمة كلما زادت هذه حجما . والاستهلاك كذلك يتمشى مع تكلفة هذه الآلات والوقود كذلك يتمشى مع الآلات وتشغيلها . ومن هنا كانت هذه الطريقة مناسبة وعادلة .

ويلزم لتطبيقها امساك سجل خاص لكل آلة لاثبات عدد ساعات تشغيل كل آلة عن كل عملية انتاج .

ويمكن اذا ماتوخينا درجة كبيرة من الدقة التمييز بين نوعين من المصروفات الصناعية . مصروفات تتمشى مع عنصر تشغيل الآلات كما ذكرنا اعلاه ، ومصروفات تتمشى مع ساعات العمل المباشر مع تحميل كل من هذين النوعين تبعا لطبيعتهما . ولكن ذلك يتطلب مجهودا كبيرا قد لا يتناسب مع الفائدة المرجوة منه .

حالات خاصة

الاجر بالقطعة : من الطبيعي ان لا يمكن تطبيق طريقة التعلية على اساس الاجور المباشر بالنسبة للصناعات التي تصرف الاجور الى

همالها بناء على طريقة الاجر بالقطعة اذ لو طبقت هذه الطريقة في التعلية لادت الى نتائج سخيقة ولذا فيحسن في هذه الحالة تطبيق احدى الطريقتين الثانية او الثالثة . ويمكن تصوير النتائج الخاطئة التي يجب ان نتحاشاها بايراد المثال التالي :

المعلومات : نسبة التعلية في منشأة ماتبلغ ٣٠٠ مليما لكل ساعة عمل مباشر ، او ١٥٠ ٪ من الاجر المباشر وان العامل ينتج ١٠ وحدات في الساعة واجره ٢٠ مليما للوحدة والعامل ب ينتج ١٥ وحدة في الساعة واجره ٢٠ مليما للوحدة

فتكون التعلية كالاتي :

بالنسبة للعامل ١ بطريقة عدد ساعات العمل ٣٠٠ مليم ÷ ١٠ قطع = ٣٠ مليما للقطعة وبطريقة الاجر المباشر ١٥٠ ٪ من ٢٠٠ مليم ÷ ١٠ قطع = ٣٠ مليما للقطعة

وبالنسبة للعامل ٢ ، بطريقة عدد ساعات العمل ٣٠٠ مليم ÷ ١٥ قطعة = ٢٠ مليما للقطعة وبطريقة الاجر المباشر ١٥٠ ٪ من ٣٠٠ مليم ÷ ١٥ قطعة = ٢٠ مليما للقطعة .

ويلاحظ ان التعلية انخفضت بالنسبة للقطعة حينما زاد عدد القطع المنتجة في طريقه عدد ساعات العمل وهذا امر طبيعي ومنطقي ، بينما بقيت التعلية كما هي في حالة طريقة الاجر المباشرة بالرغم من زيادة الانتاج وهو امر مخالف لطبيعة الاشياء .

طريقة الساعة للقسم المنتج

Department hour rate method
نستخدم هذه الطريقة في بعض الصناعات كالطباعة والزنكوغراف وتقضى بأن يضم سـويا عنصرا العمل المباشر ، والمصروفات الصناعية وتحمل على عمليات الانتاج دفعة واحدة . وينبنى على ذلك ان احتساب الاجر المباشر يجرى على اساس متوسط عام للأجور بدلا من احتساب الاجر الفعنى لكل عملية .

والتطبيق العملي لهذه الطريقة في هذه الصناعات التي تنقسم الى أقسام داخلية واضحة المعالم تماما هو ان نتائجها دقيقة لان العمال في

القسم الواحد يتناولون اجورا متعادلة في الأعم الأغلب - فاذا كان بعضهم على الاجر عن غيرهم كانوا بطبيعة الحال اكثر انتاجا مما يجعل النتائج النهائية متساوية .

وفي العنابر أو الاقسام التي تزيد فيها نسبة الآلات يمكن استخدام الطريقة الثالثة (عدد ساعات تشغيل الآلات) كأساس للتعلية . فيجمع العمل على المصروفات ويقسم المجموع على عدد ساعات تشغيل الآلات .

وطريقة ساعة القسم المنتج تسهل العمل الاداري والكتابي كثيرا وتعطي نتائج دقيقة وتسمح بالمقارنة المثمرة احسن من الطرق السابقة .

طرق اخرى مختلفة للتعلية

وتوجد طرق اخرى لتوزيع المصروفات الصناعية على الانتاج وان تكن غير منتشرة الاستعمال مثل توزيعها طبقا لكمية الانتاج ذاته (بالطن أو الكيلو أو بالقطعة أو بالمتر) ويلزم ان تكون السلعة موحدة حيث ان تغيير نوع السلعة يفقد هذه الطريقة سلامتها .

كما قد تجرى التعلية على اساس سعر التكلفة الاولى (العمل المباشر + المواد المباشرة) ولما كان جهود المنشأة في رقابة العمل اكثر من جهودها في رقابة المواد فان نتائج هذه الطريقة غير دقيقة ويزيد عدم دقتها كلما زادت فروق قيمة المواد المستهلكة في عمليات مختلفة .

وهاتان الطريقتان تستخدمان في طريقة تكاليف العمليات

Process cost systems

دون غيرها من طرق التكاليف

يتبع
موسى حقى
ماجستير في التجارة

بنك مصر

البنك الذي رفعته العزة المصرية

دعائمتها في الاستقلال الاقتصادي

منشئ وصناعتها القومية

مؤسس شركاتها الكبرى

دليل الممول

مر النظام المالي في مصر بنفس الأدوار التي مر بها في البلدان الأخرى من ناحية التعديل في القوانين من وقت لآخر حسبما يسفر عنه التطبيق العملي ، إلا أن عملية التعديل في مصر كانت أسرع في دورانها منها في البلدان الأخرى إلى حد يصعب معه على الممول تقصي واجباته وتبيان حقوقه .
لذلك وجدنا تحقيقاً لأغراض هذه المجلة أن نفرد هذا الباب لخدمة جمهور الممولين بأن توجه نظرهم إلى ما عليهم من واجبات ومآلهم من حقوق قبل قوانين الضرائب المختلفة .

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

تحصيل الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات

عمد المشرع في المواد من ٢٠ إلى ٢٧ إلى اتخاذ الضمانات اللازمة بقدر الامكان لضمان تحصيل الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات ، لأنها ضريبة سهلة التهرب وخاصة ضريبة فوائد الديون في حالة ما اذا كان الدين غير ثابت بعقد رسمي أو لم يحرر به سند لهذا نجد ان الضريبة المذكورة وان كان الدائن هو الملتزم بها قانوناً بمعنى أن تكون على حسابه ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك ، إلا ان المكلف بتوريد الضريبة تارة يكون الدائن وأخرى يكون المدين حسب الأوضاع الآتية :

(١) - يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبة في حالة فوائد الديون المطلوبة للمصارف ودور التسليف والشركات المساهمة التي مركزها بمصر أو لها فرع في مصر ، وكذلك في حالة الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود سليمة محررة في مصر أو محررة في الخارج ولكنها مشمولة بالصيغة التنفيذية في مصر .

وحكمة ان الدائن هو الذي تحمل هنا عبء حجز الضريبة وتوريدها إلى مصلحة الضرائب أنه في الحالات السابقة يكون هناك عقد رسمي أو أوراق تكتب الدين ، فلا يستطيع الدائن أن يهرب من الضريبة، أما فيما سوى ذلك فقد أخذ القانون بمبدأ الحجز في المنبع لان المدين يهمل أن

يدفع الدائن الضريبة ولذا كلف بخصمها مما يدفعه إليه ويوردها للمصلحة ، على أن يقوم الدائن بتبليغ ذلك إلى مصلحة الضرائب تنفيذاً لما هو وارد في المادة ٢٤ ، اذ رأى أن يكون من الاحوط - وان وضع الالتزام بالتوريد على أحد الفريقين - أن يلتزم الفريق الآخر بتقديم اقرار بقيمة الدين والفوائد ، ومن البديهي أن لا تضامن بين الدائن والمدين في هذا الأمر . فاذا قصر في تقدير الاقرار كان مسئولاً قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء بالضريبة طبقاً للمادة ٢٤

وقد أوجبت المادة ١٢ من اللائحة التنفيذية للقانون على المصارف ودور التسليف والشركات المساهمة التي مركزها بمصر أو لها فرع بمصر أن تقدم لمصلحة الضرائب ، في الخمسة عشر يوماً الأولى من كل من شهريناير وشهر ابريل وشهر يوليو وشهر اكتوبر من كل سنة بياناً بالفوائد المدفوعة لها في خلال الثلاثة اشهر السابقة عن الديون والودائع غير المتصلة بمباشرة المهنة ، ويجب أن يقرن البيانات المذكورة (وهي التي يحتويها النموذج رقم ٩ ضرائب) بتوريد الضريبة المستحقة على الفوائد المذكورة - كما أوصت المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية على ان تورد الضريبة المستحقة على فوائد الديون المطلوبة لأفراد متى كان الدائن مقيماً في مصر ويكون دينه ثابتاً بعقد رسمي أو حرر في الخارج ولكنه مشمولاً بالصيغة التنفيذية في مصر إلى مأمور الضرائب المختص على

النموذج رقم (١٠ ضرائب) أو على أية ورقة أخرى مشتملة على كافة البيانات المعروفة في هذا النموذج ، وكذلك يورد الدائن الضريبة ويقدم نفس الاقرار في حالة ما اذا كان المدين مقيماً في الخارج حتى ولو كان سند الدين عرفياً أو كان الدين بدون سند كتابي ، وفي حالة عدم تسديد شيء من الفوائد التي استحققت فعلى الدائن التبليغ عن ذلك في مدى شهرين من ميعاد الاستحقاق إلى مصلحة الضرائب وذلك على الاستمارة ١ مكرر (ضرائب) أو أية ورقة حاوية للبيانات الواردة فيها ، أما اذا سدد المدين جزءاً من الفوائد المستحقة فيقدم الدائن الاقرار على النموذج « رقم ١٠ ضرائب » سالف الذكر .

(ب) - يكون المدين هو المكلف بتوريد الضريبة في حالة فوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بأوراق عرفية أو لم تكن قد حررت سندات بها (المادة ٢٢) ، وكذلك في حالة ما اذا كان الدائن مقيماً بالخارج أو شركة أجنبية ليس لها فرع بمصر مهما كان نوع السند المثبت للدين (المادة ٢٣)

وتورد الضريبة إلى مأمور الضرائب الكائن في دائرة اختصاصه محل إقامة المدين ويقرن التوريد بتقدير اقرار على النموذج ١١ (ضرائب) أو على أية ورقة مشتملة على كافة البيانات الموجودة في ذلك النموذج وهو يشمل اسم المدين ولقبه وعنوانه ، واسم الدائن ولقبه وعنوانه ، وسند الدين

(عقد عرفي أو شفوي) وتاريخه ، او عقد رسمي ومكان توثيقه ، ومقدار الدين ، وفائدته ومواعيد تسديد الفوائد ، وميعاد تسديد أصل الدين ، ومقدار الفوائد المحجوز عنها الضريبة .

وقد نصت المادة ٤٦ من التعليمات الصادرة في ١٥ فبراير سنة ١٩٣٩ على أنه في الأحوال التي يلزم فيها قانون الضريبة على الإيرادات المدين بتوريد الضريبة على فوائد السلف والودائع والتأمينات ، اذا قصر في توريد الضريبة يحررله المأمور المختص استثماراً تمويل فردية على النموذج (٢ ثالث ضرائب) توطئة لاستصدار ورد على النموذج (٣ ثالث ضرائب)

ويعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٢٢ ، ٢٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً وبزيادة ما لم يدفع ما الضريبة بمقدار ٢٥ ٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أمثاله .

بينما فيما تقدم ان الدائن هو الملتزم بالضريبة غير انه في بعض الأحوال يقوم الدائن بسداد الضريبة ، وفي أحوال أخرى يحجز المدين الضريبة من المبالغ التي يلزم بدفعها أي يتبع نظام الجباية من المنبع . الا أنه بالرغم مما هو مقرر من التزام أحد الفريقين بتوريد قيمة الضريبة الى الخزنة فان الطرف الآخر اذا كان مقيماً في مصر مكلف بأن يقدم لمصلحة الضرائب في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ دفع الفوائد اقراراً مبيناً به كل التفاصيل الخاصة بتلك الفوائد، واذا لم يقدم هذا الاقرار بقي مسئولاً قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء (المادة ٢٤)

ويترتب على ذلك انه اذا كان مقيماً في مصر يجب ان يقدم اقراراً عن الفوائد التي دفعها ، واذا كان المدين هو الملتزم بتوريد الضريبة فان الدائن اذا كان مقيماً في مصر يقدم اقراراً عن الفوائد التي حصل عليها ، فاذا لم يقدم الفريق الآخر هذا الاقرار وكان مقيماً في مصر يصبح مسئولاً أمام مصلحة الضرائب عن الوفاء .

وقد أوجبت المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية على المدين بمقتضى عقد رسمي ان يخطر مأمور الضرائب

المختص بدفعه الفوائد للدائنين ويكون ذلك على النموذج رقم ١٢ ضرائب ، وكذلك يخطر الدائن بمقتضى عقد عرفي باستلامه الفوائد من المدين بعد استقطاع الضريبة ويكون ذلك على النموذج رقم ١٣ ضرائب

ويعاقب كل ما يخالف أحكام المادة ٢٤ بغرامة لا تزيد على ألفي قرش وبزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥ ٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثاله .

ولمنع التواطؤ ومنع التهرب من دفع الضريبة باتفاق صوري بين الدائن والمدين نصت المادة ٢٥ على أنه في حالة تسديد كل أو بعض الدين دون الفوائد فان الضريبة تحسب على أساس ان الفوائد هي التي سددت أولاً . ولا يسرى هذا الحكم على الديون التي تخفض بحكم قضائي ولا على التسديدات التي تتم بطريقة التوزيع القضائي .

افترض الشارع في الحكم العام للمادة ٢٥ سالفه الذكر ان الدين الأصلي لا يزال قائماً أو ان استغلاله لا يزال مستمراً فكل ما يدفع يعد بحق انه أولاً ابراء لذمة المدين من الفوائد فان زاد عليها عدت الزيادة من أصل الدين ، ولكن هذا جميعه لا يسرى على حالة مدين أعسر أو أفلس ولم يمكن الحصول منه الا على جزء من الدين . فاذا كان الدائن قد خسر فلا يعقل ان يلزم بضريبة رغم خسارته ، لان الفائدة هي ما ينتجه رأس المال أو ما يزيد عليه فان كان رأس المال نفسه قد أصابه نقص أو عجز أو خسارة انعدمت الواقعة المنشئة للضريبة ، فالتسديدات الجزئية واعتبار أنها من الفوائد أولاً تفترض بقاء الدين برغبة الدائن ورضائه بأن يظل منتجاً للفوائد فاذا انتفى بالدليل القاطع هذا المعنى فلا فوائد ولا ضرائب . وبناء عليه ففي كل حالة ثبت فيها ان الدائن لم يحصل على فائدة دينه وانه لم يحصل الا على دينه فقط أو بعضه فلا يلزم بأية ضريبة . (بهذا المعنى منشوراً المصلحة رقم ٥٧

ورقم ١٢٥) واذا لم يكن للسلفة فائدة فلا ضريبة ما دام حق الدائن في الفائدة لم يولد ، على أنه اذا تبين أن عدم النص على الفائدة في عقد الدين ان هو الا وسيلة للهروب من اداء الضريبة كما لو كان عقد السلفة من العقود التي لم يجر العرف على أن يكون التسليف بمقتضاها من غير فائدة أو اذا لم يكن بين المتعاقدين صلة أو سبب يربط الاقراض من غير فائدة ، فتربط الضريبة على اعتبار أن سعر الفائدة هو الحد الأقصى القانوني .

وفي الحالات التي تعتمد فيها بعض البيوت التي تزاوُل التسليف بربا فاحش الى تعلية الفوائد على أصل الدين في سنده الاول ، هروبا من وطأة القانون ، اذا تعذر تحديد سعر الفائدة الذي تم التعاقد على أساسه ، قدرت الفوائد الخاضعة للضريبة على اعتبار أن سعر الفائدة هو الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون المدني . واذا ظهر ان سعر الفائدة الوارد في عقد السلفة أقل من سعر التعاقد الحقيقي يسوى حساب الضريبة على أساس الحد الأقصى للسعر القانوني . (منشور رقم ٥٧)

هذا وقد ألزم القانون (المادة ٢٦) كل من ينتقل اليه دين ذو فائدة مهما تكن الطريقة التي آل أو انتقل الدين بها أن يتحقق من اداء الضريبة المستحقة على تلك الفوائد والا كان ملزماً شخصياً وذلك مع عدم الاخلال بما قد يترتب عن هذه الجزاءات الأخرى ، ومؤدى هذا ان المحال له يجب ان يستوثق من سداد الضريبة واذا قصر في التحقيق من اداء الضريبة يلزم بها شخصياً ، وليس فيما اشترطته المادة ٢٦ المذكورة تعسف ما اذ ان حكمها لم يخرج عما ألفه الجمهور اذ جرت العادة في المعاملات أن يتحقق المشتري لعقار من اداء الضريبة المستحقة عليه فلا غشاضة في الزام من ينتقل اليه دين ذو فائدة أن يتحقق من اداء الضريبة المستحقة على تلك الفوائد . فاذا أهمل ذلك التزم بها شخصياً .

الغلاء

أسبابه ووسائل مكافئته

محاضر الدكتور محمد على فتح ألقى بشاره الصحفيين بالقاهرة في فبراير ١٩٥٤

ورأى سادس : يعتقد بأن غلاء المعيشة مصدره ارتفاع ثمن القطن . وقد يجد هذا الرأي أذانا صاغية عند طائفة من الناس ولا سيما أولئك الذين لم يتعمقوا في دراسة مسألة القطن وخطورتها في نطاق الاقتصاد المصري . الحق أن أثمان القطن ارتفعت - وخاصة في الموسم الماضي - إلى ما يعادل عشرة أمثال ما كانت عليه قبيل الحرب الأخيرة . والمعروف أن القطن هو محصول مصر النقدي وأن تسعة أعشار المقادير المنتجة منه تصدر إلى الخارج . وأن البلاد تعتمد إلى درجة كبيرة على حصيلة المصدر من القطن، وليس المنتجون والبلاد ، ظروف الرخاء . وأصدر البنك الأهلي أوراق نقد جديدة بمعايير القطنيات الحال كما يقال . فكأننا والحال هذه لانعرف للرخاء معنى إلا زيادة مقادير البنكنوت وهذا استنتاج ناقص . فالواقع أن أسعار القطن زادت منذ نشوب الحرب، ولكن معدل الزيادة لم يتماشى من حيث الزمن ولا من حيث المقدار في نفقات المعيشة . ومن اليسور أثبات أنه في الوقت الذي كانت حصيلة القطن المصدر في مستوى ثابت ، كأننا أثمان الحاجيات في ازدياد مطرد . أن هناك علاقة معينة بين ارتفاع أسعار القطن وتفاقم موجة الغلاء ، وسأحاول تحديد هذه العلاقة بعد لحظات .

ورأى سابع : نادى بأن الغلاء ظاهرة عالمية ولا محيص لمصر عن السير في ركب البلاد الأخرى ولكن هذا تقدير خاطئ، لا يستقيم مع المنطق ولا يؤيده التجارب .

أن الغلاء ظاهرة عالمية بالقدر الذي تبدو فيه بالنتيجة للأحراج الذي تلاقيه حكومات معظم بلاد العالم ، فتراها في أحراجها قد سلكت أوهن السبل وأقربها إلى الانزلاق . كان على تلك الحكومات أن تواجه التزامات عاجلة لأجل لمواردها العادية بمواجهتها فكان عليها حيناً أن تعيد بناء ماخرته الحرب ، وحيناً آخر تتوسع في مشروعات التسليم الحربى، كل ذلك في الوقت الذي زادت فيه مطالب العمال ، وتضخمت نفقات الخدمات الاجتماعية . فليس صحيحاً أن مصر كانت مضطرة إلى مسابقة تلك البلاد، لأن التزامات حكومتنا لم تكن في يومها شيئاً مذكوراً إلى جانب التزامات تلك الحكومات . ولندكر في هذه المناسبة أن ارتفاع الأسعار في الخارج لا يؤدي حتماً إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية، وذلك لأن الأسعار المرتفعة في الخارج مع بقاء سعر القطن أو سعر مبادلة العملة ثابتاً توحى أول الأمر للمستورد المحلي بخفض طلباته . فالتاجر المستورد يرى أن زيادة الأسعار في الخارج ستؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد وبالتالي إلى زيادة أسعار البيع المحلية . وهو لاشك يخشى أن هذه الزيادة ستدفع المستهلكين أمالاً إلى الإقلال من مشترياتهم أو تأجيلها . اللهم إلا إذا حالت السلطات المحلية دون ذلك عن طريق دعم طلبات المستهلكين بوسائل مصطنعة تتركز في إصدار

« الغلاء بطبيعته ينال أكثر ما ينال من ذوي الدخول المحدودة - وهم يكونون العناصر الهائلة الوديفة التي تنجح إلى السلم وتحب الاستقرار ، وتدين بالولاء للنظام الاجتماعي - فالتقصاء على هذه العناصر أو حرمانها ربما يدفعها إلى الثورة على النظام الاجتماعي ، أو على الأقل يضعف ولاها »

الحديث ، فالوفق أن نستعرض بعض تلك الآراء المضطربة ، بغية تبديد أوهام لانزال عالقة بأذهان الناس . ولعلنا بهذا العمل نرفع جانباً من الضباب الكثيف الذي أحيطت به مشكلة الغلاء .

فمن هذه الآراء الملهلة ما ذكره أحد الوزراء - أثناء توليته الوزارة - أن الغلاء دليل على ارتفاع مستوى المعيشة . انظر إلى العامل - هكذا قال معاليه - ألا تراه يأكل اللحم يومياً بعد أن كان لا يتلذذ به إلا مرة واحدة كل أسبوع على الأكثر ولو صح هذا الاستنتاج لوجب علينا أن نقول مع معالي الوزير الحبيب مرحى ! مرحى ! بالغلاء ولكن وآسفاه : رأينا كيف جاع وهزل معظم السكان ! !

ورأى آخر : نسب الغلاء إلى جشع التجار الذين رفعوا الأسعار بلا مبرر . وطالب الحكومة بالضرب على أيدي هؤلاء القساة العتاة عن طريق تحديد الائمان، ودعم مراقبة الأسعار بجيش عرمرم من المفتشين الحكوميين وماعلم صاحب هذا الرأي أن تحديد الائمان تحديداً تصفياً أن هو إلا مسكن موقوف ينتهي إلى خلق السوق السوداء وفساد الإدارة الحكومية .

ورأى ثالث : نادى بأن الغلاء ناشئ من الأجور والمرتبات لم ترتفع إلى نفس المستوى الذي ارتفعت إليه تكاليف المعيشة . فهو ينصح بأن يكون العلاج زيادة الأجور والمرتبات ولو أدى ذلك إلى تضخم الميزانية وإلى المغالاة في فرض الضرائب غير المباشرة مما يساعد بدوره على زيادة الغلاء . كما حدث في ربيع العام الماضي مثلاً .

ورأى رابع : أكد أن الغلاء ناتج من قلة العروض من سلع الاستهلاك . واذن فعلى الحكومة أن تضاعف الجهود لزيادة السلع الضرورية ، تطبيقاً لقانون العرض والطلب وكأنها أي الحكومة - تحمل عصاً موسى السحرية . أو كأن قانون العرض والطلب وثيقة قانونية تحكم المحاكم بمقتضاها، وينفذ أحكامها رجال الضبط والربط .

ورأى خامس : أنهم المالك الزراعي بالمغالاة في استنزاف دم المزارع برفع مستوى الإيجار وفات أصحاب هذا الرأي أن الإيجار في ذاته إنما هو إجراء لن ينجح إلا في خلق سوق سوداء والاستغلال لضعاف المزارعين بصورة أبشع من ذي قبل .

كانت مصر إلى عهد غير بعيد، بلاد الوفرة والرخاء واعتدال الائمان . وإذا برح صرصر علية تهب عليها، فيفزع منها الأهل، وتذهب عن قلوبهم السكينة والاطمئنان ويخروا صرعى أحداث كان في الامكان دفعها، وتفتك بهم سموم كان من المستطاع اتقاؤها . وفي هذه الاثناء، كان يخيل لبعض البسطاء أن « جهات الاختصاص » تقوم بالمحاولات الجدية لدفع الشر من الناس وتبذل الجهود المضنية لوقاية الأهلى من مخاطر الوباء . والمعجب في الأمر أن « جهات الاختصاص » نفسها وقعت تحت تأثير هذا الوهم فعادت من وقت لآخر ، تبرز فشلها بالشكوى من الأحداث الخارجية التي لا قبل لها بمواجهتها وواقع الحال ، أن السلطات المسئولة ، ما حاولت قط استئصال الجرثومة الرئيسية في وباء الغلاء . فليس من البر اتهامها في مسمى لم تحاوله .

وحتى لا يكون هناك مأخذ شكلى على استنتاجنا هذا، ينبغى الاعتراف بادىء ذي بدء بأنه بين الحين والحين ، تغمر بعض المصالح الحكومية موجة من النشاط أو تستهوى وزيراً جديداً رغبة إلى العمل الجدى . فتعد العدة وتجهز الجيوش لموقعة حاسمة ضد وباء الغلاء . وتبدأ أساليب الدعاية العصرية ، تطفو أمام الناس . فالصحف اليومية ، والمجلات الأسبوعية ، وبرامج الاذاعة كلها مشحونة بأخبار الحملة واجتماعات اللجان ، والزيارات التفتيشية والاعتمادات المالية إلى غير ذلك مما هو معلوم ومشهور . وتلمع هذه التدابير كنجم الصباح ، لا يلبث شروق الشمس أن يخفيها أما أسباب الفشل ، فمرجمها - لا إلى عدم استكمال التجهيزات الحيوية للحملة - بل لأنها كانت دائماً حملة أو حملات موجة إلى غير مصدر الداء . أنها كانت دائماً أشبه بالتمارين العسكرية خلف الصفوف ، أو هي مناورة استعراضية للتسلية ، أو هي مناوشات في الأطراف النائية من الميادين . وقد ينتهى الأمر بمحاكمة أو محاكمتين لبعض الأسرى ، ولكن أفراد الحملة يمسودون إلى قواعدهم سالين راضين من الفتيمة بالاياب أن الكشف عن جرثومة الغلاء أمر سهل وأجراء ميسور . ولكنه يحتاج إلى نظرة ناقية ترتفع بصاحبها فوق ضباب التفاصيل وتناهى به عن محيط الجزئيات .

لا يوجد بين المواضيع العامة التي عالجتها أقلام الكتاب وتناولها الناس في أحاديثهم ، موضوع اختلفت فيه الآراء ، وتباينت فيه توصيات العلاج ، كموضوع غلاء المعيشة . لقد حاولت من باب التسلية أن أجمع خلال فترة من العام الماضي قصاصات الصحف والمجلات ، فلم يلبث أن اكتمل الملف محتوي على مجموعة كبيرة من الآراء الملهلة المليئة بالتناقضات .

وانى لمعتذر لكم عن اطالة لابد منها في

مقادير جديدة من النقود . ومع ذلك اذا حدث أن ارتفعت أسعار السلع الأجنبية التي لا يمكن تخفيض المقادير المستوردة منها ، فإن ارتفاع أسعارها لن يؤثر في مستوى الأسعار المحلية ، إلا بالقدر الذي تبلغه أهمية تلك السلع في محيط التجارة المحلية . فلا يهم المصريين في شيء ، ولا يمكن أن يؤثر على الأسعار المحلية بنسبة تذكر أن ترتفع أو تهبط أسعار معدات الانزلاق على الجليد ، لو أسعار معاطف الفرو الثمين مثلا .

وأخيرا وليس آخرا . ظهر منذ اسابيع رأى فذ في تفسير موجة الغلاء . اذاعت إحدى المجلات الاسبوعية ان الغلاء من صنع الانجليز . فقد هداها بحثها الى كشف خطير يتلخص في ان الانجليز رصدوا خمسة ملايين جنيه ، منحوها كرشوة لكبار تجار الخضراوات والفاكهة ، حتى يحتجزوها عن سكان العاصمة .

مثل هذه الآراء المضطربة والمتضاربة - لا تزال مع الاسف متداولة بين الناس يمتدحها نفر من المفكرين ، ويزكيها بعض الرجال المسؤولين .

ان وباء الغلاء ظاهرة مالية قديمة، عرفها العالم من مئات السنين ، وتناقل المؤرخون أخبارها قبل ظهور النظريات الاقتصادية الحديثة .

ففي قديم الزمان كانت الحكومات المحرجة تلجأ الى استقطاع جزء من النقود الذهبية والفضية ، أمامباشرة ، أو عن طريق عملاتها، أو عن طريق التستر على من تسول له نفسه عمل ذلك . وقد اصطالحوا على تسمية هذا الاجراء بأجراء «تخجير النقود» ونتيجته الطبيعية ، ارتفاع ائمان الحاجيات على قدر « التخجير » .

ولكن العالم ترقى منذ ذلك العصر ، والحكومات تأنقت في اجراءاتها لا سيما بعد التوسع في انشاء البنوك ، وتشجيع المعاملات المصرفية ، فاقلمت الحكومات الحديثة - مجازاة لظروف التقدم - عن اجراء تخجير النقود بمثل هذه الوسائل البدائية - ولجأت الى أساليب أخرى اجتمعت فيما ينعت بالتضخم المالى . أى زيادة مقادير العملة المتداولة - وهى تمثل القوى الشرائية بوسائل مصطنعة - زيادة تؤدي حتما الى ضغط قواتها الشرائية وتخفيض قيمتها مقومة على اساس استبدالها بسلع .

والفرق بين الوسائل القديمة والاساليب الجديدة . ان الاولى كانت «غشيمة» واضحة يسهل قياسها باحدى الحواس الخمس . أما نظائرها المستحدثة فمتحضرة منمقة وقد لا يتيسر لغير المتمكن ادراك كنهها .

لقد كانت وسائل الماضى ، تخفيض وزن النقود اما الاساليب الحديثة فلا تؤثر اطلاقا في أوراق البنوك فتظل كما هى .

والعجيب ان ينسى الناس - او يتناسوا - هذا التعليل البسيط لظاهرة الغلاء . والعجيب ان تستهويهم أساليب التفكير المعقد، فيمعنون في البحث عن اسرار لاجود لها . هذا هو التكييف العلمى لظاهرة الغلاء . وسأحاول الآن أن أوضح لحضراتكم تطورات هذه لظاهرة منذ نشأتها الى الآن .

يمكن تقسيم عهد الغلاء الى اربع فترات، يسهل تمييز كل منهما ، تبعاً للظروف التى أحاطت بها والملابسات التى اكتنفتها . وهذه الفترات الاربعة هى :

أ - فترة الحرب العالمية الثانية .
ب - فترة ما بعد هذه الحرب الى حرب فلسطين .

ج - فترة حرب فلسطين .

د - فترة ما بعد حرب فلسطين .

١ - فترة الحرب العالمية الثانية

كانت مصر الى نشوب الحرب الماضية احدى البلاد المتخلفة ، تبرز فيها مظاهر التخلف المعروفة . فمثلا تحتل الزراعة مكان الصدارة في الكيان الاقتصادى ، وتستوعب الجانب الاكبر من الايدي العاملة ، ويتزايد عدد السكان بنسبة مقلقة تخفيها عن الاعين بطالة مقنعة في الريف ، ومن ثم انخفاض في مستوى الانتاج انفرادى يلزمه هبوط متوسط الدخل ومعدل الادخار . وكل مايدخر ينتهى الى شراء الاراضى والعقارات . والى جانب ذلك كله كان هناك اعتماد مبالغ فيه على الحكومة . اذ كان الشعب دائما يصر على مطالبته بالقيام بالمشروعات الكبرى وهلم جرا .

سجل الاحصاء العام في سنة ١٩٣٧ ان عددالسكان يناهز الستة عشر مليونا ، وان الزيادة السنوية ١.٠٦٪ . كما سجل ان ٢٢٩.٠٠٠ ره شخصا أو ٧.٠٥٪ من السكان العاملين يشتغلون بالزراعة بعد ان كانوا ٢٠٠.٢٠٠ ره شخصا أو ٥.٢٨٪ في سنة ١٩٣٧ . وقدر الدخل القومى قبل الحرب بنحو مائتى مليون جنيه أو ١٢ جنيها في المتوسط لكل فرد . ولم تزد مقاديرالبنكنوت على ٢٦ مليونا ، ولا ودائع البنوك على ٤١ مليونا ولا مصروفات الدولة على ٤٦ مليونا . هذه هى الحقائق الاولية التى ينبغى ان نذكرها عند تحديد نقطة البدء في بحث تطورات الغلاء .

فلما نشبت الحرب تغير كل شيء : مصر قاعدة للتموين جيوش الحلفاء . مصر ميدان حرب لفترة قصيرة . المعاهدة البريطانية تطبق في اوسع نطاق . جنود الحلفاء يصلون بالآلاف يمسكرون أو يمرون في طريقهم الى ميادين القتال . انهم في حاجة الى نقود مصرية للمأكل والملبس والترفيه عن النفس ومأرب أخرى .

تدبير النقود اللازمة للسلطات العسكرية امر ميسور . كان الجنيه المصرى مربوطا الى عجلة الاسترليني ، وكان على البنك الاهلى ان يصدر بنكنوتا مقابل اذونات على الخزانة البريطانية كلما طلب اليه ذلك . فكان كل ماتتكلفه الحكومة البريطانية للحصول على نقد مصرى ، لا يزيد على تكاليف طبع الاذونات مضافا اليه سعر فائدة يقرب من نصف في المائة .

زادت مقادير البنكنوت . ومعنى ذلك ، زيادة وسائل الشراء . ومعنى ذلك أيضا زيادة عاجلة في طلب السلع والخدمات . السلطات العسكرية تحصل على البنكنوت، فتسارع في انفاقه . فترتفع المقادير المتداولة من العملة .

أما الاستيراد فلم يكون ميسورا بالقدر الذى يسمح بامتصاص وسائل الشراء المتزايدة بل على العكس فان قيوده الناشئة من صعوبات التوريد والشحن ضغطته الى اقصى الحدود .

أما الانتاج المحلى فقد اشتدت طاقته واتسع نطاقه ، ولكن هذا الاتساع وذلك الاستداد كانا محدودين فلم يتجاوز مجموعهما على أكبر تقدير عشرين أو خمسة وعشرين في المائة من جملة الانتاج قبل الحرب . وعلى ذلك شاهدنا من ناحية ، زيادة مطردة في العملة المتداولة ومن ناحية أخرى جمودا أو ما يقرب من الجمود في ثوابر السلع التى يطلبها المستهلكين وهم في ازدياد مستمر .

واليكم الاحصائيات الرسمية للجملة المتداولة والنقود ، أما احصائيات الانتاج المحلى . فلم تحاول الحكومة ولاغيرها من الهيئات اعدادها اسنة البنكنوت ودايع البنوك الواردة (مدين) مدين (الجنيها) الجنيها (الجنيها)

١٩٣٩	٢٦٠	٤٠١	٣٤١
١٩٤٠	٢٧٣	٥٤٧	٣١٤
١٩٤١	٥٠٧	٨١٠	٣٣١
١٠٤٢	٧٥٣	١٠٧٦	٥٥٥
١٩٤٣	٩٥٦	١٨١٠	٣٩١
١٩٤٤	١١٦٧	٢٣٧٠	٥١٠

من يديهيات علم الاقتصاد ، ان هناك علاقة مقدرة بين كل سلعة والسلع الأخرى التى يمكن اجراء المقاصة معها . فاذا أردنا مثلا مبادلة قمح بذرة أو بفول أو بعدس أو بأقمشة أو بأحذية ، فان قيمة أية سلعة في محيط التبادل انما هى ما يحصل عليه صاحبها من سلع أخرى فيمقابل تنازله عما يملكه . ولكن المقاصة طريقة بدائية يتعذر انتاجها في المجتمع المتحضر . ولذلك اتخذ الناس النقود أداة مشتركة لتحديد قيمة كل سلعة من السلع الأخرى . وأصبحت النقود ميزان القيم وفي الوقت نفسه وسيلة شراء تحول رغبة المستهلك الى طلب حقيقى ولهذا أيضا اتفق علماء الاقتصاد ، على أن كل تغيير في مقادير النقود يكون بمثابة تغيير في هيكل الميزان لا يؤثر في قيمة السلعة فحسب بل أيضا يؤثر في علاقتها بغيرها من السلع .

لقد بدأت مقاديرالعملة تتزايد منذاللحظة الاولى بعد الحرب ، نظرا للأسباب التى اتبعت في تمويل نفقات الجيوش المحاربة على نحو مافسرنا . ولم يكن من الميسور امتصاص هذه الزيادة ، أما لان صعوبات الشحن حالت دون التوسع في الاستيراد او لان الانتاج المحلى ظل هزيبا .

واذا أردنا أن نقيس أثر كمية النقود في الاسعار فليس امامنا مع الاسف الشديدا الا الاحصاءات التى تعدها الحكومة وتديعها . ومع ان فيها من مواطن الضعف الفنية الكثيرة مايقبل من قيمتها العملية ، الا انها تبين الاتجاه الذى كنا ننتظره .

وهاهو البيان الرسمى لاسعار الجملة ونفقات المعيشة :

السنة	اسعار الجملة	نفقات المعيشة
١٩٣٩	١٢٢.٠٠٠	١٠٨.٠٠٠
١٩٤٠	٩٤٢.٠٠٠	١٢٢.٠٠٠
١٩٤١	١٨٢.٠٠٠	١٥٦.٠٠٠
١٩٤٢	١٩٣.٠٠٠	٢٥٧.٠٠٢
١٩٤٤	٢٢٠.٠٠٠	٢٩٢.٠٠٢

يسهل علينا الآن ان نلخص التضخم النقدي خلال الحرب الماضية في الامور الآتية :

أولا : كان التضخم النقدي هو السبب الاساسى لارتفاع الاسعار .

ثانيا : نتج هذا التضخم عن الاساليب التى اتبعت لتمويل جيوش الحلفاء في مصر .

ثالثا : كانت أساليب التحكم في نتائج التضخم في مصر اما قاصرة عن بلوغالهدف واما غير ذات موضوع .

رابعا : تجمعت لمصر أرصدة في لندن لم يكن من الميسور استخدامها اولا فأولا .

خامسا : أدى التضخم النقدي الى ظهور مصاعب اجتماعية يللمسها الناس في ظاهرة الغلاء ذلك لان التضخم - بطبيعته أو على حسب تعريفه ، ينطوى على تضخم القوى الشرائية تضخيما مصطنعا لا تقابله زيادة مشابهة في السلع والخدمات . بيد ان هذا

التضخم لا يوزع بين الاهلين بالعدل والقسطاس كل على قدر ما كان لديه من القوى الشرائية. فلو انه انتهى الى توزيع عادل لما تغيرت الاوضاع ولما تضايق مخلوق . ولكن الذى يحدث هو توزيع غير متكافئ يتفاوت حسب مكانة الفرد الاجتماعية . وحسب التزاماته القانونية . فالنشاط الاقتصادى متشعب النواحي يقوم فى معظم مناطقه على ارتباطات طويلة المدى لا يمكن تعديلها كلما تغيرت الظروف كمقود الايجار والقروض والهونات وعقد العمل . وهذه الارتباطات بطبيعتها تؤدي الى حالة من الجمود فى العلاقات الاقتصادية بين الافراد والطبقات . وعلاوة على ذلك فهناك تفاوت كبير فى مكانة الطوائف وقدره كل منها على التنظيم الداخلى ، وتأمين مصالحها وانتهاز الفرص المناسبة لتحسين حالها ، حتى ولو كان ذلك على حساب الطوائف الاخرى . فلهذه الاسباب يلزم تضخم القوى الشرائية تفاوت - او شذوذ فى التوزيع فتحصل طائفة صغيرة على نصيب الاسد ، بينما الطوائف الاخرى ولا سيما ذوى الدخول الثابتة يكون حظها الاملاق او الحرمان .

ولعل خير تشبيه لهذه الحالة هو القول بأن التضخم النقدي ينتهى الى تحويل الثروة من ايدى الضعفاء الى خزائن الاقوياء او بأنه اتاوة تفرضها الدولة على ذوى المراكز الاقتصادية الضعيفة لصالح ذوى المراكز القوية. او انه سوء توزيع كما قال برناردشو

ب - فترة ما بعد الحرب

هذا ما كان من امر الغلاء خلال سنوات الحرب . وعندما وضعت الحرب أوزارها كانت قيمة الجنيه المصرى أو قوته الشرائية، قد انهارت الى ثلث ما كانت عليه فى سنة ١٩٣٩ . وها هو الرقم القياسى لنفقات المعيشة يصل الى ٢٩٠.٥ فى سنة ١٩٤٥ . والحق انه رقم أقل من الواقع ولا يمثل فى دقة الارتفاع فى اسعار مواد الاستهلاك نظرا لما يكتنف أعداد الأرقام القياسية فى مصر من أخطاء فنية ولاسيما الأخطاء الناتجة من الاعتماد على اسعار جبرية لبعض تلك المواد بيد انه قبيل انتهاء الحرب ظهرت بوادر التحسن فى نطاق الاستيراد ومحيط الشحن ومن ثم عقدت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى يناير سنة ١٩٤٥ ، اتفاقا ماليا مؤداه اطلاق التجارة الخارجية من معظم قيودها ، فيما عدا رقابة الاستيراد من بلاد العملة الصعبة نظرا لتمسك الحكومة البريطانية وموافقة مصر على الاحتفاظ بسعر قطع ثابت أى بسعر مبادلة نقدية مصطنع برفع سعر الجنيه الاسترلى بالنسبة للدولار على غير اساس من الواقع . فمهدت السبيل لانتشار اسطور « العملة الصعبة » تلك الاسطورة التى ورثناها عن الانجليز والتى لا زلنا نعانى مآسيها الى الآن .

ومبعث الضرر من بقاء هذه الاسطورة هو أن بعض الرجال الرسميين يرى ضرورة الحصول على دولارات بأسعار تقل عن الاسعار الحقيقية فى السوق الحرة ، وهكذا أوجدوا للدولار سوقا سوداء .

وعلى أية حال فانه لما رفعت قيود الاستيراد تدفقت البضائع على مصر وأمكن استخدام جانب كبير من الارصدة الاسترلينية . مما أدى فى نتائجها الاولى على الأقل - الى اشتداد التضخم النقدي. ذلك لان استخدام الارصدة انطوى حينذاك على تحويل ثروة مدخرة الى استهلاك عاجل مع تدهور فى الانتاج المحلى .

وها هى الاحصائيات الرسمية شاهدة بذلك ففى غضون المدة من آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ ارتفعت مقادير البنكنوت من ١١٦.٧ مليون جنيه الى ١٤٠.٧ مليون جنيه وودائع البنوك من ٢٠.٧ مليون الى ٢٦.٥ مليون . هذا فى الوقت الذى كانت نفقات الجيوش المتحالفة فى تقلص مستمر وفى الوقت الذى لم تتجاوز الزيادة فى المصروفات الحكومية ١٢ مليون جنيه . وهكذا كان استخدام جانب من الارصدة مدعاة لنشاط المعاملات التجارية ومشجعا للبنك الاهلى على التوسع فى اصدار البنكنوت .

وهنا نقف لحظة قصيرة لتساءل ، كيف أمكن لهذا التضخم ان يستمر بعد ان امتنعت مسبباته الخارجية ، وخاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار ما يؤكدته النظريات الاقتصادية الحديثة من أن كل تضخم لابد ان يعقبه ركود ما لم يلحق بأمصال تجدده وتزيد من حدته. هل كانت هناك أحداث جديدة ، واذا كانت فما طبيعتها ؟

علينا ان نذكر ان ظروف الحرب وصعوبات الاستيراد أثناء الحرب أدت الى وقف الاعمال الحكومية الجديدة التى لم تكن متصلة بأسباب الدفاع . وكادت النفقات الحكومية تكون مقصورة على الخدمات العادية وأعمال الصيانة. ولذلك كانت الزيادة فى المصروفات محدودة. فارتفعت هذه المصروفات من ٤٨.٦ مليون جنيه فى ميزانية سنة ١٩٣٩/٤٠ الى ٧١.٩ مليون فى ميزانية ١٩٤٣/٤٤ . والمعروف ان معظم هذه الزيادة ناتج من التوسع فى تكاليف الوظائف .

ولكن يبدو من الاحصائيات المالية ان هذه الرغبة بقيت فى نطاق ضيق فى السنوات الثلاثة من صيف ١٩٤٥ الى صيف ١٩٤٨. فالمصروفات الحكومية ارتفعت فى السنة المالية ١٩٤٦/٤٥ الى ٩٥ مليون جنيه أى بزيادة ١٣ جنيه على السنة السابقة . ثم زادت المصروفات مرة أخرى فى السنة المالية ١٩٤٧/٤٦ الى ١٠٢.٥ مليون جنيه ولكنها هبطت فى السنة التى تلتها الى ٩٤.٥ مليون جنيه. وفى نفس المدة ظلت العملة المتداولة فى مستوى ثابت تقريبا . فكانت مقادير البنكنوت تتراوح بين ١٢٧.١٢٢ الى ١٢٧ مليون جنيه . واما نفقات المعيشة فقد هبطت أرقامها القياسية من ٢٩٠ الى ٢٨٠. ولكن جد فى هذه الاثناء حدث قدر ان يكون له أعمق الاثر فى السياسة النقدية ، أخرجت مصر من كتلة البلاد الاسترلينية فى صيف ١٩٤٧ ، بعد مفاوضات دامت أشهرها وانتهت بتجديد الارصدة . وليس منشأ الضرر مجرد الاخراج (أو الطرد) بل عدم وجود نظام نقدي يحل محل النظام الملغى . لقد أحدث هذا الاخراج فراغا فى دائرة النظام المالى . فارتجل أولى الامر اساليب لسد هذا الفراغ ولكن جانبهم التوفيق فى الارتجال .

قبل ان العملة صارت مستقلة . وهذه مغالاة فى التفاؤل . فليس من مظاهر الاستقلال فرض القيود على التجارة الخارجية. والمبادلات النقدية والاحتفاء وراء سياج زائف . بل الاستقلال هو التحرر من كل تبعية والصمود أمام النزعات غير الطبيعية .

ان المتبع لتطور حالة النقد المصرى بعد الخروج من كتلة البلاد الاسترلينية لا يساوره شك فى أن السلطات المشرفة على السياسة النقدية قد انتهجت سبيل العزلة المالية بدلا من طريق الاستقلال . فتراها أقامت الى جانب التيسود التى لا لزوم لها ولا مبرر لبقائها - أسس تضخم نقدي ألغى مما كان

أثناء الحرب . وأضل سبيلا ، على نحو ما سوف أوضحه بعد لحظات .

ج - فترة الحملة الفلسطينية

لست أبغى فى هذا الحديث مناقشة بواعث الحملة الفلسطينية ولا ظروفها السياسية والحربية . بل اننى أذكرها فقط، لما أحدثت من أثر عميق فى تطورات التضخم الذى لازم الغلاء . فالثابت أن نفقات هذه الحملة كانت عبئا ثقيلا على مالية الدولة . انظروا الى المصروفات الحكومية ترونها قد ارتفعت الى ١٥٧.٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٨/٤٧ . أى ان الزيادة بلغت ٦١.٢ مليون جنيه بالمقارنة بمصروفات السنة السابقة . والمؤسف ان معظم هذه النفقات الاضافية غطتها قروض تضخمية ، أى قروض لم تستنزل من مجموع القوة الشرائية . بل أضافت الى ذلك المجموع قوة شرائية جديدة ولكنها مصطنعة. والسبب فى ذلك ان السلطات المصرفية لم تحاول تعديل سياستها بما يضمن استقرار الاوضاع المالية. وتحميل الموارد المالية حينذاك عبء القروض انظروا الى مقادير البنكنوت . كانت فى اغسطس سنة ١٩٤٨ ١٢٧.٧ مليون جنيه فزادت الى ١٣٦ ثم الى ١٤٨ و١٥٢ و١٥٤ فى الاشهر الاربعة التالية على التوالي واما الارقام القياسية لنفقات المعيشة فقد بدأت ترفع بعد هبوط فزادت من ٢٧٩ فى أكتوبر الى ٢٨٢ فى ديسمبر .

ومع اننى لا اريد مناقشة الاسباب التى توجب التوسع فى ميزانية الجيش ونفقات الدفاع الا اننى أرى لزاما على أن أنهى بأن ميزانية الجيش ونفقات الدفاع تحتاج الى تنظيم وتنسيق لا فى نطاق التصرف فى الملايين المطلوبة فحسب بل فى دائرة أوسع من هذه: فى دائرة النظام المالى ، والا تضاعفت المخاطر وانهارت الاوضاع .

ان العاطفة وحدها لا ينبغي أن تحكم فى أمور الدولة ولاسيما ما يتصل منها بشئون المال لقد ثبت انه فى وسط نوبة الحماسة وانصراف أفكار الناس عن البحث فى نفقات الحملة الفلسطينية ، أصاب الادارة المالية قصور واضطراب . واكتنف اساليبها اهمال وشذوذ أبعداها عن حدود المبادئ المالية السليمة وما دنا بصدد استقراء العوامل التى أثرت فى الحالة المالية ومكنت لوباء الغلاء من النصر والانتشار ، فينبغى ان نذكر انه فى سنة ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١١٩ فاجاز لو ير المالية ان يطبع فى حدود خمسين مليونا من الجنيهات، أذونات على الخزنة لاستخدامها فى غطاء البنكنوت وحتى يتمكن البنك الاهلى من زيادة اصدار البنكنوت لتمويل محصول القطن او للاستغناء عن الاذونات البريطانية فى حالة هبوط الاصدار .

قد يكون الباعث على سن هذا القانون رغبة مشروعة فى دعم استقلال النقد المصرى، فان كان الامر كذلك فلاشك ان تطبيق القانون كشف عن مأخذ كثيرة وخلق الظروف المواتية للالتجاء الى اساليب التضخم السافر .

ان قيمة الغطاء الحقيقية رهن بإمكان التصرف فيه فى الخارج دون قيد او شرط . ولذلك كان قوامه الذهب والعملات الحرة . فليس المطلوب وليس المرغوب فيه لتحقيق استقلال الجنيه المصرى - ان تستعفى عن اذونات الخزنة البريطانية - وهى مجمدة - بأذونات الخزنة المصرية وهى قائمة على أساس « سعادتك يضمن سعادتك » بل المطلوب والمرغوب فيه ان تستعفى عن هذه وتلك بذهب او بعملات قابلة التحويل الى ذهب.

(البقية بالعدد القادم)

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية
تصدر نصف شهرية مؤقنا

صاحب الامتياز: عبد الله فكري باطرك

رئيس التحرير: أحمد عثمان
مدير الادارة: فؤاد الجبزنوري

مصر هاندي نجارة الملكي
١٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة
تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اوسع امداد المجلة
الاشتراكات في مصر مبنية على نصف سنة
• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة
الاردنية والعمان ٣٧٥٠ قرشاً سورياً
أو لبنانياً أو فلسطياً
• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥
قرشاً صاعاً
• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك
وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً
• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة
جنيهات مصرية أو ٤/٦ جنيهات انجليزية
• ترد الاشتراكات في مصر والسودان نقد
بموجب اذونات أو هدايا بريئة أو شيكات
وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة
أو هالة نقدية

بمناسبة بدء العام الثاني من
حياة الاقتصاد والمحاسبة - نرجو
ادارة المجلة من حضرات
المشاركين موافاتهم بالاشتراكات
عن العام الثاني - وسستوال
الادارة ارسال الاعداد لحضراتهم
حتى ترد الاشتراكات الجديدة

بنك مصر

اعلان دعوة

حضرات المساهمين مدعوون لحضور الجمعية العمومية
العادية السابعة التي ستعقد في الساعة الرابعة والنصف
مساء يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٥٢ بمركز الشركة
بشارع عماد الدين رقم ١٤ بالقاهرة للنظر في جدول الاعمال
الآتى :-

- اولا - الموافقة على تقرير مجلس الادارة .
- ثانيا - الموافقة على تقرير مراقبي الحسابات
وحسابات سنة ١٩٥١ المالية .
- ثالثا - اخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة عن ادارتهم
- رابعا - انتخاب عضوين لمجلس الادارة .
- خامسا - تحديد قيمة حصص الربح الاجمالي لكل
سهم الواجب توزيعه عن سنة ١٩٥١ المالية .
- سادسا - تعيين مراقبين للحسابات لسنة ١٩٥٢
المالية وتحديد اتعايبهما .
- سابعا - تحديد قيمة بدل الحضور لحضرات اعضاء
مجلس الادارة لسنة ١٩٥٢ المالية .
- ولكل مساهم يحمل خمسة اسهم على الاقل الحق في
حضور هذه الجمعية .

وطبقا للمادة (٤٣) من نظام الشركة الاساسي يجب على
حملة الاسهم ان يثبتوا ايداع اسهمهم في احد المصارف
بالقطر المصري او في مقر الشركة وذلك قبل انعقاد الجمعية
بثلاثة ايام كاملة على الاقل .

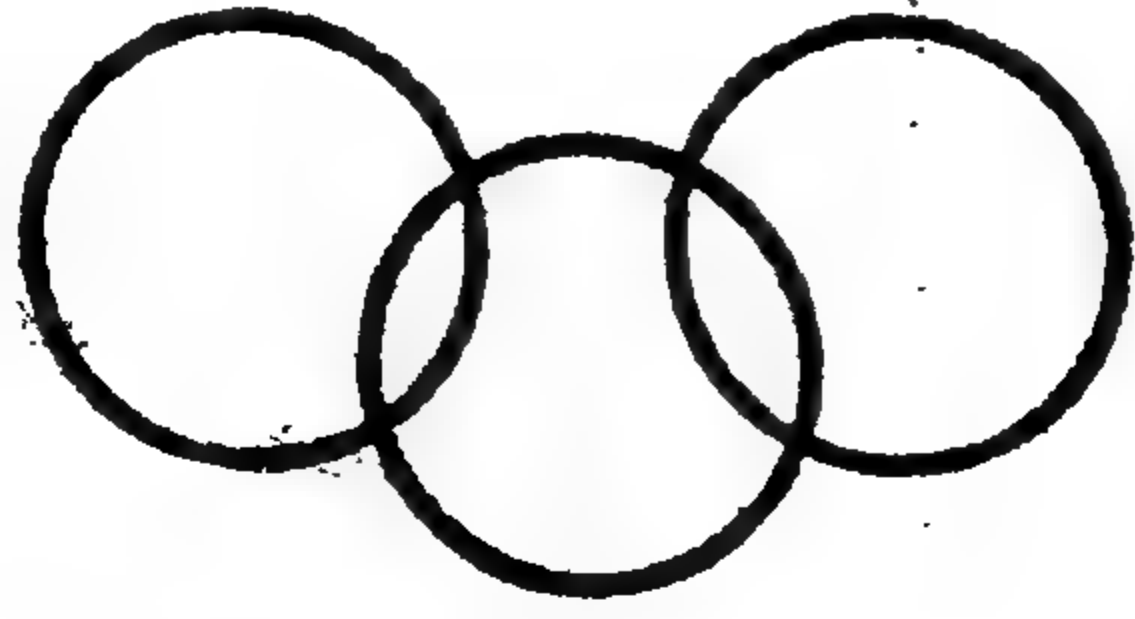
مجلس الادارة

العلبة التي لا تخرج الزيت من الكرتون المصنوع في

هي تغليف اقتصادي

ت.م.م.م

س.ت.٤٤٤٧٣



الجمعية التعاونية للبيروت

المركز الرئيسي ١ شارع ظاهر باشا بالقاهرة

المؤسسة المصرية الصميمة التي تقوم محطاتها
بخدمتكم على خير وجه يرضيكم

قبل شراء لوازمكم

زوروا محلات

محمّد أفندي

القاهرة - مصر الجديدة - طنطا - بورسعيد - الاسماعيلية

سنة ١٩٥٢

بنده _____ اک مصر

الميزانية العمومية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

أصول	مليم جنيه	النقود بالصندوق وفي البنوك ولدى المراسلين محفظة الاوراق المالية (يدخل فيها حصص التأسيس التي اشتراها البنك من الحكومة) اوراق تجارية مضمونة سلف بتأمين اوراق مالية سلف بتأمين بضائع واعتمادات مستندية سلف بتأمين اوراق تجارية سلف بضمانات اخرى سلف صناعية وزراعية حسابات مدينة متنوعة املاك واثاث ، بعد خصم الاستهلاك	مليم جنيهه	مليم جنيه	خصوم
٢٢٧ ٢٥٣٣١٨١٩					رأس المال المصدر والمكتب فيه
٨٤. ٨٣٥٨٦٤٣				٢٥٠٠٠٠ سهم قيمة كل منها اربعة جنيهات مصرية مدفوعة بالكامل ١٠٠٠ حصة تأسيس انشئت لصالح الحكومة المصرية بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بدعم البنك الاحتياطى القانونى الاحتياطى الخاص الودائع والامانات لاجل الحسابات الجارية للحكومة المصرية الحسابات الجارية للافراد والهيئات الاخرى صندوق التوفير حسابات دائنة متنوعة البنوك والمراسلون حساب الارباح والخسائر
١٢٦٩.٥٢ ٧٥٧		١٠٠٠٠٠٠	للتذكير		المرحل من سنة ١٩٥٠
١.٤ ٨٨٧٨٥٠					صافى الارباح عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ كالمبين بحساب الارباح والخسائر
٦٤١ ٢٢٢٧٤٦.٣					
٤٧٦ ٣٧٧٧٢٥		٦٠.٩ ٦٦٦١٩٦			
٥٣٥ ١١٥٦٣٧٨٤		٤٩٩ ٣٨٦٨٤١٤			
٢٥٥ ٢٢٥٧٧		٠.٣٥ ٥٧٧٢١٣٢			
١١٨ ١٢٤١٩٨٦		٨٥٣ ٣١٩٧٠.٢٠			
٣١. ٥٥١٤٥١		٦٦٨ ٤٨٨٢٥٨.٣			
		٨١٢ ٣٥٣٤٣.٤			
		٤٧٤ ٣٩٣٥١.٧			
		٤٣٧ ٢٨١.٣١			
		٣٧٤ ٣٩٤٢			
		٦١٢ ٧٩٥٥٥.٠			
		٩٨٦ ٧٩٩٤٩٢			

حسابات نظامية

حسابات نظامية	حسابات نظامية
٩٢٦ ١٢٢٨٢٨٠٧ مودعو اوراق تجارية ،	٩٢٦ ١٢٢٨٢٨٠٧ اوراق تجارية ، وذهب
وذهب وغيره ، تأمينا	وغيره مودعة تأمينا
وامانة ، خطابات ضمان،	وامانة،مدينون بخطابات
تأمين عضوية مجلس	ضمان،اسهم تأمين عضوية
الادارة وخلافه	مجلس الادارة وخلافه

1228 28.V 927 V18V9898 3V3

122828.V 927 V18V9494 3V3

تقرير مراقبي الحسابات

لقد فحصنا الميزانية المبينة اعلاه ، وحصلنا على جميع البيانات والايضاحات التى طلبناها ، وانا نقرر ان هذه الميزانية قد اعدت بحيث تمثل - فى رأينا - تمثيلا صحيحا حقيقة الحالة المالية للبنك طبقا للبيانات والايضاحات التى قدمت لنا ، وكما يظهر من دفاتر البنك

هيوات ويريدسون ويوبى
مراقبو حسابات

القاهرة فى ١٤ مارس سنة ١٩٥٢

من

حساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

مليم جنيه	١١١٥٠٠٧	٠٣٩
المصروفات العمومية - بما في ذلك	١٩١٠٦٠٧	٦٥١
الاستهلاكات وغيرها		
صافي ارباح السنة	٧٩٥٥٥٠	٦١٢
	١٩١٠٦٠٧	٦٥١

شركة مصر لتصدير الأقطان

شركة مساهمة مصرية

إحدى مؤسسات بنك مصر

ومقرها الرئيسى بمسارته بالأسكندرية

تقوم بتجارة القطن فى الداخل
وتصدير للخارج

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم

رئيس مجلس الإدارة : مصرية صاحب السعادة عبد المنعم عبد الحاميد

شركة مصر لحليج الاقطان

احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى

أكبر شركة لحليج القطن فى القطر المصرى تحليج أكثر من مليون قنطار
سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحدث الآلات ، والموزعة على المناطق
الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

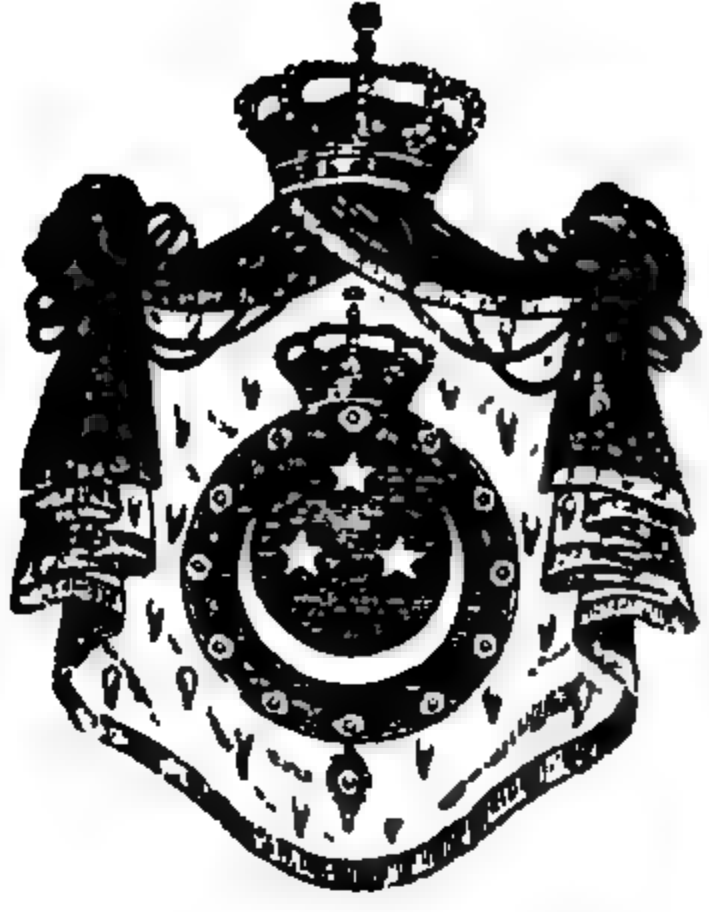
وتتولى الشركة أيضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل •
تخزين • نقل • تأمين • كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : محمود بك العتال

مركزها الرئيسى: عمارة بنك مصر: ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

محالجها : بالمحلة الكبرى - المنصورة - بنها - الواسطى - طاميه -

الفيوم - مغاغة - جرجا



موردو
جلازة الملك فاروق الاول

اسم عظيم لسيجارة فاخرة



٢٠ سيجارة ٨ قروش



الاقتصاد والمحاسبة

التمن
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباطه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٢٦
اول ابريل ١٩٥٢

تعدد وكالات الوزارة

ان الحكمة في وجود منصب وكيل وزارة هو أن يتمكن بصفتة أكبر موظفى الوزارة وبما له من سلطة عليا، من تنسيق العمل بين مختلف المصالح التابعة لوزارته . فهو بحكم منصبه يمكنه الوقوف على ما يحدث في كل ادارة وهو بذلك قادر على تكييف الامور بغض النظر عما يراه مدير المصلحة من وجهة نظره فقط .

وهذا هو المبدأ المعمول به في كل بلاد العالم تقريبا وكان معمولا به أيضا في مصر الى ما قبل الحرب الاخيرة فكان يقوم على أعمال كل وزارة وكيل واحد يجمع بين يديه كافة اداراتها ويوجه سياستها وكان للوكيل سلطان يقدره حتى الوزراء أنفسهم وكان الموظفون جميعا يشعرون أن رئيسهم الدائم هو وكيل الوزارة .

على أنه منذ عشر سنوات تقريبا ظهرت بدعة انشاء عدة مناصب وكالات وزارة حتى أصبح لبعض الوزارات سبعة وكلاء ، وزعت بينهم مصالح الوزارة المختلفة . والترجمة الوحيدة لذلك هي أن مناصب بعض مديري المصالح قد رفعت الى درجة وكيل وزارة في حين أنه قد عين في نفس الوقت موظف جديد بدرجة المدير العام .

وفي إنجلترا وأمريكا وغيرهما من بلدان العالم تشرف الوزارات على مصالح متشعبة الأغراض وتنسق بعضها ميزانيات تفوق في كثير من الاحيان ميزانية الحكومة المصرية بأكملها ، ويقوم بادارة أعمال الوزارة وكيل وزارة واحد ، وفي حالات نادرة جدا يقوم بذلك وكيلان دائمان وليس ستة أو سبعة كما هي الحال عندنا . ومن العجيب حقا أن نرى وزارة في دور الانشاء يعين لها وكيلان بل أكثر .

ان هذا العمل لا يقتصر على أنه اسراف في خلق الدرجات وبعثرة أموال الدولة فحسب بل الاخطر من ذلك أن فيه ضياعا للقرص الاصل من انشاء وظيفة وكيل الوزارة وهو الهيمنة بواسطة سلطة واحدة عليا على أعمال الوزارة بأكملها . ويقوم بذلك الآن الوزير الذي هو بطبيعة اختياره رجل سياسى لا يجوز له الاستئثار برأيه في تسيير أعمال الوزارة الفنية فضلا عن عدم استقراره إذ هو باستمرار عرضة للتغيير بتغيير الوزارات .

أحمد عنان

تعدد وكالات الوزارة :
لرئيس التحرير
عرض وتعليق : ضريبة
صادر على القطن - نقص
المزروع من القمح - تغيير
أساليب الزراعة .

حالة مصر المالية على
ضوء تقرير البنك الاهلى المصرى
اخبار اقتصادية :
عود الى المحاسبة في حوادث -
يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ : بقلم
الاستاذ موسى حقي

انتاج الزيت في عام ١٩٥١
اقتصاديات الشرق الاوسط :
صندوق النقد الدولى وبلدان
الشرق الاوسط
بطلان الاحالة الى لجنة
القطن :

شخصيات اقتصادية :
عبد الحى خليل باشا
اخبار الاقتصاد العالمى : -
وسياسة التقشف فى بريطانيا
الاوراق المالية : فى النصف
الثانى من مارس

بيان الملكية الصناعية عن
شهر فبراير
مستهل عام جديد : حفل
النادى بمناسبة مرور عام على
صدور الاقتصاد والمحاسبة
القطن : فى النصف الثانى
من مارس

مشاكلنا الضريبية
محاسبة التكاليف : المصروفات
العمومية الادارية
دليل الممول : الضريبة على
ايراد رؤوس الاموال المنقولة :
تنمة حقوق الممول .
الغلاء : اسبابه ووسائل
مكافحته : تنمة محاضرة
الدكتور محمد على رفعت

نبذات من تقرير البنك
الاهلى المقدم الى الجمعية
العمومية بتاريخ ٢٦ مارس



ضريبة الصادر على القطن

نصح المحرر التجارى لجريدة المانشستر جارديان « البلاد المنتجة للقطن بالعمل على خفض ضريبة الصادر عليه اقتداء بالهند التى خفضت الضريبة من ٤٠٠ روبية الى ٢٠٠ عن كل بالة تزن ٣٩٢ رطلا . وقال ان التفكير السليم - مع ما يعانى به العالم فى الوقت الحاضر - يدعو الى تخفيض أو الغاء هذه الضرائب تشجيعا لحركة المبيعات والعمل على ازديادها .

وأشار المحرر الى مصر وقال انه لا يوجد فى الوقت الحاضر ما يدل على أنها ستخفض ضريبتها على الصادر وهي تعادل عشرة بنسات على كل رطل . وأشار أيضا الى أن تخفيض الباكستان لضريبة الصادر على أقطانها طويلة التيلة أدى الى تصدير كميات كبيرة من هذه الاقطان الى انجلترا منذ ذلك الحين ولسنا نعرف نية الحكومة المصرية فيما يتعلق بضريبة الصادر على القطن بعد أن أعلنت استعدادها للتدخل فى سوق القطن ، مشترية ، اذا بلغ السعر حدا معيناً . ولكن يلوح من مختلف الظروف والملابسات وحتى تتناسق سياستها القطنية ، انها ستفكر - حتماً - فى مراجعة ضريبة الصادر على القطن متى استقر السعر عند مستوى معين ، فغير خاف ان الضريبة الحالية فرضت وسعر القطن فى مستوى أعلى بكثير مما هو عليه الآن ومما ينتظر أن يستقر عنده خلال الايام أو الاسابيع القادمة .

نقص المزروع من القمح

أعلنت وزارة الزراعة تقديرها الاجمالي لمساحة القمح والشعير والعدس المزروعة هذا العام وما يقابلها

فى العام الماضى . ويؤخذ من هذا البيان أن المساحة المزروعة قمحا فى هذه السنة تبلغ ١٧٦٠ ر٤٠١ فداناً مقابل ١٥٧٥ ر٤٩٦ فداناً - أعنى بنقص يقرب من ٩٥٠٠٠ فدان . أما فى الشعير فقد زادت المساحة المزروعة فى هذا العام عما كانت عليه فى العام الماضى بنحو ١٨٠٠٠ فداناً والامر كذلك فى الفول اذ بلغت الزيادة فى المزروع هذا العام على العام الماضى نحو ٣٥٠٠٠ فدان أما العدس فقد سجل نقصا كبيرا فى المزروع هذا العام عن العام السابق بلغ ١٨٠٠٠ وهكذا لاتزال سياسة كفاية البلاد من الحبوب المنتجة محليا سائرة على وتيرة واحدة فقد كان المتوقع أن تزداد المساحة المزروعة قمحا زيادة كبيرة هذا العام ، ولكنها نقصت . وهذا معناه أننا سنضطر فى العام القادم الى استيراد كميات أكبر مما استوردناه فى العام الحالى .

وقد كان من مقتضى الصيحات التى ارتفعت من كل مكان داعية الى تشجيع الزراعة على انتاج القمح أن يتخذ أولو الامر من الاجراءات ما يكفل تحقيق زيادة انتاج القمح بحيث يكفى حاجة البلاد . ولا يخفى أن عملية استيراد القمح من الخارج تكلف الخزانة خسارة كبيرة فنحن نستورده بضعف ثمنه محليا .

وربما كان هناك مبرر للانصراف عن زراعة القمح الى القطن فى العامين الماضيين ، حيث كانت أسعار القطن مرتفعة ارتفاعا مغريا ، أما اليوم فقد أخذت الاسعار تتراجع فلم يعد هناك سبب معقول يحول بين الحكومة وبين فرض السياسة المعقولة لكفاية البلاد من الغذاء .

تغيير أساليب الزراعة

وما دمنا بصدد الدعوة الى انتاج الغذاء الكافى للبلاد محليا فلا بد من الدعوة الملحة أيضا للتفكير فى زيادة غلة الفدان فليس من السياسة الحكيمة أن نوسع فى المساحة المزروعة بينما لناخذ منها ما ينبغى وما تستطيع أن

تغله من انتاج . وانه لما يعيب بلادا كمصر تعد أمة زراعية عريقة أن يكون متوسط انتاج الفدان من القمح أربعة أرادب أو خمسة بينما بلغ فى انجلترا نحو ١٢ اردبا ولا يمكن الدفاع عن هذا التخلف بأن التربة الانجليزية أخصب من التربة المصرية فان هذا قول غير صحيح . والحقيقة أن وسائل الزراعة المصرية وأساليبها لاتزال بدائية قائمة على التجربة والعادات والتقاليد الموروثة اذا استثنينا بعض ضياع قليلة يملكها أشخاص يطبقون النظريات العلمية الجديدة . فلا بد اذا أردنا أن تفى محصولاتنا الزراعية بحاجتنا من أن تعدل عن الاساليب القديمة الى الاساليب الحديثة . ولا شك أن جهل الفلاحين وتأخيرهم واضمحلال شخصيتهم ، كل أولئك يؤثر فى قدرتهم على الانتاج وتحمسهم للاخذ بالاساليب الجديدة . فالمهمة فيما نرى شاقة وتحتاج الى صبر ووقت . وهذه العقبات ذاتها هى التى ينبغى أن تحفزنا الى الاسراع فى العمل ومحاولة نقل الزراعة المصرية من مرحلتها البدائية الى المرحلة العلمية فى أقرب وقت مستطاع .

وما يقال عن القمح يقال عن غيره من المحاصيل كالقطن والخضر والفاكهة لايكفى اذن أن نطالب بزيادة المساحة المزروعة ، ولكن يجب أن تقترن هذه الدعوة بتعديل وسائل الانتاج وتحسينها . والا كنا نبذل جهدا من غير طائل أو بفائدة قليلة . وكنا أشبه بالمالك لمائة فدان لايعرف كيف يزرعها ولا كيف يستغلها فتغرقه الديون ويتعجب اذ يرى الى جواره مالكا آخر لثلاثين فداناً وهو فى سعة من العيش ورغد من الحياة .

ان المسألة اذن ليست مجرد نشر المساحة الزراعية ، ولكن تعميقها أيضا فيسير الانتاج الحسن جنبا الى جنب مع زيادة الارض المستغلة .

حالة مصر المالية

على ضوء تقرير البنك الاهلى المصرى

كان تقرير سعادة على الشمسى باشا هو أول تقرير له بصفته رئيسا لمجلس ادارة البنك المركزى وقد استعرض فيه سعادته حالة البلاد المالية فى عام ١٩٥١ وألم فيه بدقائق الحالة بالكثير من المصارحة . وهناك مواضيع كثيرة أوردتها سعادة الشمسى باشا فى تقريره مما يسترعى أشد الاهتمام - ومن واجبنا أن نشير اليها وأن نستحث أولى الشأن على أن يولوها ما هى جدرة به من عناية وتمحيص - كما أننا نرى من الناحية الأخرى ضرورة تنبيه الرأي العام الى ما تضمنه هذا التقرير من أمور لها أكبر الأثر فى حياة المصريين .

نتيجة ذلك انه فى المدة التى انقضت على بدء موسم القطن أى منذ سبتمبر سنة ١٩٥١ الى آخر فبراير سنة ١٩٥٢ نقصت صادراتنا من القطن بحوالى مليون ونصف من القناطير . ان هناك أمل فى أن تؤدى الاجراءات التى اتخذتها الحكومة أخيرا الى تنشيط التصدير على انه يخشى ألا تصل صادراتنا الى ما كانت عليه قبل اضطرابات البورصة حيث بلغت فى موسم ٤٨/٤٩ ، ٨ ملايين من القناطير فى حين انها لم تتجاوز ستة ملايين ونصف قنطار فى ٤٩/٥٠ - وهى لم تصل فى هذا الموسم حتى آخر فبراير سوى أربعة ملايين ونصف . ولا شك أن من مصلحة البلاد أن تعمل بكل الوسائل على التخلص من مخزون القطن لديها ، وعلى توفير وسائل الطمأنينة والاستقرار لدى من يتعاملون فيه سواء أكانوا من المصدرين أو الفزاليين حتى لا تتعرض البلاد لمثل ما تعرضت ، وما زالت تعاني آثاره من تلبيل الخواطر واضطراب المعاملات . لقد أجمل التقرير المسائل الرئيسية وعالجها بالكثير من الحذر المعروف عن رجال المال ، ولكنه ترك لنا أموراً تقتضى منا التفكير والعمل . ونرجو أن يتخذ أولو الامر أهبتهم لتجنب البلاد ما حذر التقرير من حدوثه اذا تركت الأمور تسير على ما هى عليه .

مانبه اليه كبار رجال المال فى تقاريرهم عن عام ١٩٥٠ من أضرار تدخل الحكومة فى سوق القطن - تورطت الحكومة فى سياسة التدخل مرة أخرى أشار اليها التقرير بقوله « حدثت خلال السنة الماضية تقلبات عنيفة فى أسعار القطن تشبه فى الكثير تقلبات الموسم السابق . وهى ما تزال الشغل الشاغل لكل من لهم بالقطن صلة »

ووصف سوق العقود بأنها اتسمت بالاضطراب وعدم الاستقرار . وأرجع الكثير من ذلك الى ضيق سوقنا وعدم تيسر اجراء عمليات موازنة مع البورصات الأخرى وقد اضطرت هذه الحالة الحكومة الى التدخل ، على انه من المفروض ألا يتعدى ذلك حدود تنظيم العمل ووضع القوانين التى تحفظ للسوق نظافته وعدم تمكين ذوى النية السيئة من استغلال الموقف . فاذا تعدى تدخل الحكومة هذا الحد « وكانت قراراتها ارتجالية مفاجئة يعارض بعضها بعضا لانقلب التدخل الحكومى بها عاملا من عوامل عدم الاستقرار ولا تمتد أثره الى سائر نواحي اقتصادنا القومى »

وكان من أثر هذا التدخل الحكومى لايجاد سعر مصطنع للقطن يزيد عن الاسعار العالمية أن توقف التصدير تقريبا فى فترة من السنة ، وكانت

وأول ما أشار اليه التقرير هو التنويه بزيادة التضخم النقدى فى مصر وانه فى الوقت الذى هبط فيه الرقم القياسى لأسعار الجملة متمشيا مع الهبوط الملحوظ فى الاسعار العالمية وأصل الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى مصر ارتفاعه فبلغ ٣٢٨ فى ديسمبر سنة ٥١ مقابل ٣٠٦ فى ديسمبر سنة ١٩٥٠

وقد سلم التقرير بأن الاسعار القائم على أساسها شراء الحكومة للقطن فى العام الماضى كانت أعلى بكثير من الاسعار العالمية وانه ترتب على زيادة القدرة الشرائية بهذه الوسيلة زيادة الغلاء .

وقد نوه التقرير أيضا بطغيان المساحات التى تزرع قطننا على حساب زراعة الحبوب مما دعا الى زيادة الاعتماد على ما يستورد من حبوب من الخارج وتحملت الحكومة فى سبيل ذلك قرابة ١٨ مليونا من الجنيهات - وليس الضرر قاصرا على الاعباء الفادحة التى تلقى على كاهل ميزانية الدولة ، بل ان أشد ما يخشى هو حدوث مجاعة فى البلاد اذا ما حدثت عوائق للنقل فى ظرف من الظروف . ولا شك أن مثل هذه المسألة تمس حياتنا فى الصميم فيجب أن ينظر فى تدارك الامر دون هوادة أو تردد . على انه مما يؤسف له حقا انه رغم

اخبار
اقتصادية

أحمد عبود باشا يقيم

أكبر مصنع لانتاج الحلوى الطحينية

قرر سعادة أحمد عبود باشا إنشاء مصنع لإنتاج الحلوى الطحينية بالقرب من مصانعه بالحوامدية . وينتظر أن يتم إنشاء هذا المصنع خلال الأشهر الثلاثة القادمة .

وسوف يصبح هذا المصنع أكبر مصنع في الشرق لانتاج الحلوى الطحينية التي سينفرد هذا المصنع بانتاجها دون انتاج أى نوع آخر من الحلوى . اذ يبلغ عدد القزانات المعدة لانتاج هذه الحلوى في المصنع ١٢ قزانا في حين أن أكبر مصنع في مصر الآن لا يزيد عدد القزانات فيه على أربعة .

المصانع تطالب بإباحة استيراد السكر

طلب عدد كبير من اصحاب مصانع
المياه الغازية من وزارة التموين السماح
لهم باستيراد السكر من الخارج ،
وأظهروا استعدادهم لدفع رسم الانتاج
المفروض حاليا على السكر

مساكن تعاونية

استقر الرأي في مصلحة التعاون على ان تقوم الجمعيات التعاونية لبناء المساكن بتأجير منازلها الى أعضائها لفترة يؤدون خلالها أقساطا تحتسب من ثمن المنزل حتى يتم اداء الثمن كله فيصير ملكا للساكن .

تجارة مصر الخارجية

أذاعت مصلحة الإحصاء بياناً عن

تجارة مصر الخارجية في شهر فبراير
الماضي ، قالت فيه أن جملة الواردات
بلغت ٨٥١ر٢٣ر٢٠ جنيهها مقابل
٨١٠ر٤٣ر١٩ جنيهها في شهر
فبراير سنة ١٩٥١ ، أما صادرات مصر
فقد بلغت قيمتها في شهر فبراير الماضي
٨٣٨ر٧٠٧ر١٩ جنيهها مقابل
٥٠٥ر٧٩٨ر٣٤ جنيهها في شهر
فبراير سنة ١٩٥١

تغذية شمال الدلتا بالكهرباء

يجرى العمل الآن في إنشاء محطة
لتوليد الكهرباء بطلخا لتغذي شركة
شمال الدلتا بالقوة الكهربائية اللازمة
لإدارة محطات طلبات الصرف والرى
بالوجه البحرى وبعض مدنه بالتيار
الكهربائى اللازم للإضاءة ولعمليات مياه
الشرب .

وتبلغ التكاليف النهائية لهذا المشروع
حوالي أربعة ملايين من الجنيهات
وينتظر أن يتم انشاء المحطة بأكملها
في أوائل سنة ١٩٥٣

انتاج البلاد من الاقمشة الصوفية

• هبط الانتاج المصرى من الاقمشة الصوفية للرجال في العام الماضى الى ١٩٧٥ر٣٠٠٢٠٠ مترا مربعا مقابل ١٩٨٤ر٩٨٠٠٣٠٠ مترا مربعا فى عام ١٩٥٠ وقد ارتفع الانتاج المحلى من الاقمشة المخلوطة من ١٨٨٠٩٠٢ مترا مربعا عام ١٩٥٠ الى ١٦٠ر٩٦٥ مترا مربعا فى العام الماضى .

أعضاء لجنة امتحاني مهنة المحاسبة

قرر سعادة رئيس الامتحانين
الابتدائي والنهائي لمزاولة مهنة
المحاسبة والمراجعة ندب كلاً من الاساتذة
مصطفى حسن مراقباً للامتحان
ومحمد ابراهيم ثروت مساعداً
للمراقب والاساتذة كمال الدين
الهاشمي والسيد المحروقي وكامل
شوكت نسيم ومحمد ابراهيم الحموي
أعضاء للجنة المراقبة والملاحظة وكل
من فؤاد خيرى افندى ومحمد النوى
الثال افندى للسكرتارية ، وسيعقد
الدور الاول لهذين الامتحانين فى يوم
السبت الموافق ٢٦ ابريل فى كلية
التجارة بجامعة فؤاد الاول .

انخفاض محصول القطن بالسودان

من المنتظر أن يقل محصول القطن في السودان في موسم ٥١ - ٥٢ عن موسم ٥٠ - ٥١ بسبب تأخر الأمطار، وقلة المساحات المنزرعة قطنًا واشتداد إصابة المحصول . وتقدر بعض الجهات محصول السودان بحوالي ٢٠٠.٠٠٠ ر١ قنطار مقابل مليوني قنطار في الموسم السابق .

تخزين أمريكا للرصاصة

اشترت أمريكا أخيراً من إنجلترا ٣٠
الف طن من الرصاص قيمتها ١٢ مليون
دولار . وذلك لتخزينها ، تنفيذاً
للبرنامج الذي وضعتة لتخزين المعادن
والمواد الأولية للاستعداد للحرب
القادمة .

صادرا قنا من القطن

أذاعت مصلحة الإحصاء بياناً قالت فيه : أن قيمة صادرات مصر من القطن في شهر فبراير الماضي بلغت ١٨٣٦٢٠٢٤٦ جنيهها مقابل ٢١٤٥٠٠٢١٦ جنيهها في شهر فبراير سنة ١٩٥١

جمود سوق القطن وأثره

على تصريف المنتجات القطنية

كان لحالة الجمود المخيم على بورصة القطن في الأسابيع الأخيرة أثره الواضح على الحالة التجارية والاقتصادية في البلاد ، مما أدى الى كساد السوق التجارية بصفة عامة ، ومنتجات مصانع الغزل والنسيج بصفة خاصة اذ ان تدهور أسعار القطن قد ترتب عليه انخفاض القوة الشرائية بين مختلف طبقات الشعب وبخاصة في الريف وكان من نتيجة ذلك ان تكادست منتجات هذه المصانع واضطرار بعضها الى خفض انتاجها .

اليابان تغزو أسواق العالم بالمنسوجات

كانت اليابان على رأس الدول المصدرة للمنسوجات في العام الماضي . فقد بلغ مجموع صادراتها ١.٩٢ مليون ياردة ، في حين أن إنتاج إنجلترا وهي الدولة التي تليها في قائمة الدول المصدرة للمنسوجات بلغ ٩٠٠ مليون ياردة ، وبلغ إنتاج الهند ٨٣٠ مليون ياردة ، وإنتاج أمريكا ٦٠٠ مليون ياردة .

تصدير واستيراد

بحث سياسة استيراد الذهب

لاحظت الجهات المختصة بوزارة المالية زيادة واردات مصر من الذهب في السنوات الاخيرة زيادة ملحوظة ، ولذلك بدأت تدرس جملة هذه الواردات وأسباب زيادتها ، تمهيدا لاعادة النظر في السياسة الواجب اتخاذها نحو التصريح باستيرادالذهب

تصدير الارز للسودان

بلغت جملة الكميات التي خصصتها
وزارة التموين للسودان من الارز
المحلى ٢٢٤٠ طنا، وقد طالب الوفد
السودانى بزيادة هذه الكمية الى ستة
آلاف طن كما جرت العادة سنويا ،
الا أن معالى وزير التجارة والتموين
قرر ارجاء النظر فى هذا الطلب الى
حين ظهور التقدير الثانى لمحصول الارز

۵ میلیون جنيہ نشراء قمح

وافقت وزارة المالية على تخصيص مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات لوزارة التموين لتقوم بشراء كميات من القمح وذلك لمبادلتها بقطن غير أن وزارة التموين رفضت شراء كميات اضافية من القمح لوجود فائض يبلغ نحو ٢٥ ألف طن عند ظهور المحصول الجديد.

الحاصلات الزراعية المستوردة

بلغ جملة ما استوردته البلاد في شهر فبراير الماضي من الحاصلات الزراعية ٨٢٥٥٥ طنا ، قامت مصلحة الحجر الزراعى برفض ٧٤ طنا منها . وبلغ جملة ما استوردته البلاد من الفاكهة الغضة ٢٠٨٧ طنا رفض منها ٢٥ طنا ، ومن الفاكهة المجففة والثمار اليابسة ٧٢١٣ طنا رفض منها ٤٨ طنا ومن الخضر ٣٣٧ طنا لم يرفض منها سوى ١٣ كيلو جراما .

تصدير منتجات الحديد الالماني لمصر

وافقت حكومة غرب ألمانيا على التصريح بتصدير عشرة آلاف طن من المواسير الصلب التي سبق أن طلبتها الحكومة المصرية من إحدى الشركات الألمانية بشرط خصم هذه الكمية من حصة مصر من الحديد الألماني المخصص لها .

أزمة البرازيل المالية

أعلن صندوق النقد الدولي أنه باع للبرازيل ٣٧٥ مليون دولار مقابل ٦٩٣٧٥٠٠٠ كروزيروس ، وهذه هي المرة الرابعة منذ انشاء الصندوق يبيع فيها الصندوق للبرازيل دولارات وذلك بسبب ما تعانيه البرازيل من صعوبات في الدفع لزيادة وارداتها على صادراتها بنسبة كبيرة وبخاصة عقب الحرب الكورية .

تسجيل غزل القطن لمانيا الغربية

قررت السلطات الالمانية في حكومة
غرب المانيا التصريح بفتح اعتماد بمليون
دولار لاستيراد غزل القطن من مصر.

البحث في تجديد الاتفاق التجاري

مع فرنسا

ينتهى في شهر يونيو المقبل الاتفاق
التجاري الذي أبرم في العام الماضي
مع فرنسا .

وتدرس الجهات المختصة الان ذلك الاتفاق توطئة للنظر في تعديله على ضوء ما أسفرت عنه تجارب الماضي .

ومن أهم المسائل التي تبحثها
الجهات المختصة الان زيادة صادرات
مصر الى شمال افريقيا ، وعدم فرض
قيود على صادراتنا الى فرنسا وبخاصة
من الغزل والبصل والكتان ، وتقليل
الواردات الكمالية من فرنسا كالماش
والجواهر والروائح .

هيئة المتحنيين في امتحاني المحاسبة

اصدر معالى وزير التجارة والصناعة
قراراً ، بالاتفاق مع معالى وزير المعارف ،
بتشكيل هيئة المتحنيين لكل من
الامتحان الابتدائى والنهائى الخاص
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .

على ان يكون تشكيل الهيئة باشراف
سعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة
وعضوية الاساتذة سليم امين حداد
بك وزكى حسن وفؤاد الصواف ومحمد
كامل الحارونى وحسن كامل اللطاوى
ومصطفى شوقى ، وعبد القادر نجا
الابيارى بك وبنى نوار .

معاينة المحال المنكوبة

لتوزيع المساعدات المالية عليها

قامت اللجنة المؤلفة برئاسة وكييل
محكمة استئناف مصر لتوزيع مبلغ
الخمس مالاين جنيه على المؤسسات
والمحال المنكوبة في حوادث ٢٦ يناير،
بمعانة المحال التي تقدمت بطلبات
الى اللجنة . وينتظر أن تقوم اللجنة
في هذا الاسبوع بوضع القواعد التي
ستتبع لتقدير المساعدة .

ارتفاع انتاج الصين من القطن

يقدر انتاج الصين من القطن في موسم
٥١-٥٢ بحوالى ٣١٠٠ ر. ١٠٠ ر. ٣١٠ ر. بالة في
حين أن متوسط انتاجها بلغ في سنوات
ما قبل الحرب الاخيرة ٢٨٦٠ ر. ١٠٠ ر. ٢٨٦٠ ر.
ومتوسط ما أنتجته من القطن خلال
سنوات ما بعد الحرب ٢٠٠٠ ر. ١٠٠ ر. ٢٠٠٠ ر.
باله .

انخفاض أسعار الحديد والخشب

أدى كساد الحالة التجارية في الأسواق وتوقع انخفاض الأسعار الى فتور حركة التشييد والبناء مما اضطر المصانع والمستوردين الى خفض أسعار الحديد من ٦٠ جنيهها للطن من الحديد الاساس الى ٥٥ جنيهها للطن وهو ما يعادل تكاليف استيراد الطن حاليا من بلجيكا وفرنسا اذ يباع الطن منه تسليم المصانع في بلجيكا بـ ٦٥٠٠ فرنك وفي فرنسا بنحو ٤٥ جنيهها للطن . هذا وقد اضطر تجار الاخشاب الى خفض أسعارهم حتى انهم انخفضت نحو ٢٠٪ عن أسعار الخشب في الخارج .

تحرير تجارتنا مع المانيا

من اهم المسائل التى تعنى الجهات المختصة بدراستها الان تحرير التجارة بين مصر والمانيا الغربية . وينتظر أن يكون هذا الموضوع محل مباحثة المختصين فى الحكومتين

وقد سبق ان صدرت حكومة المانيا الغربية ٦٠٪ من تجارتها مع الدول المشتركة في اتحاد المدفوعات الاوروبي

المحاسبة في حوادث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢

التي رؤى استهلاكها على فترة أطول من السنة ، وهذه لا يمسها الضرر فمن المعروف ان الضرر ينصب على الممتلكات الملموسة دون غيرها .
و - الاراضى : فهذه لا تضار بمثل هذه الحوادث .

وبقى أماننا العنصران الآتيان لتقدير ما يصيبهما من ضرر ، وهما الأصول الثابتة الأخرى ، والبضاعة .

الأصول الثابتة الأخرى : ان الراى الذى أراه هو ان التعويض يجب ان يتمشى مع قيمة الاصل الدفترية أى يكون مساويا لثمن شراء الاصل الثابت ناقصا أقساط الاستهلاك العادية (دون غيرها) حتى تاريخ الحادث وأسواق الأدلة الثلاثة الآتية للتدليل على وجهة نظرى هذه .

الدليل الاول : ان الغرض الاول من ملكية المؤسسة لهذا النوع من الأصول كالعدد والآلات والمباني والسيارات والأثاث هو توفير الوسائل لامكان تسير دفة العمل ومزاولة نشاطها الاصلى سواء كان صناعيا أم تجاريا والمعروف ان المؤسسة تخضع هذه الأصول لقاعدة الاستهلاك الذى هو عبارة عن بسط ثمن شرائها على سنوات حياتها الانتاجية *Spreading of the initial outlay over so-many years*

فمنذ الوقت الذى يتم فيه شراء هذا الاصل وتملكه المؤسسة تتحدد قيمته لديها *Value* على أساس ثمنه *price* ناقصا أقساط الاستهلاك العادية أيا كانت الطريقة المتبعة لاحتسابها ، ولا يكون لتقلبات الاسعار *Fluctuating* أى اعتبار فى هذه الناحية .

فلو اشترينا آلة ما بألف جنيه وقدرنا لحياتها الانتاجية ٥ سنوات حسبما يراه الخبراء والفنيون . فإن قسط استهلاكها السنوى (الثابت) يكون ٢٠٠ جنيه ، فلو فرض أن علمنا أن سعر هذه الآلة قد انخفض فى اليوم التالى لشرائها فإن الأصول الحسابية السليمة لا تسمح لنا بأن تمس قيمتها

المحاسبة - اذ ان عدم توفر هذا الانتظام ، وهذه الدقة ، وهذا التطبيق كّل ذلك يبعد بنا عن البحث العلمى الذى نشئله - ومثل هذه المؤسسة تكون دائما فى ظلام دامس بالنسبة لحقيقة مركزها الحالى سواء قبل حادث ٢٦ يناير او بعدها وسواء وقعت تلك الحوادث أم لم تقع .

وسوف اتناول فى هذا الجزء من البحث الذى اعتقد أنه قد يصل الى اربعة اجزاء متساوية تقريبا ، الكلام على الحالة الاولى - حالة المؤسسة التى لم تفقد مستنداتها ودفاترها .

ان ميزانية مثل هذه المؤسسة تشمل الأصول والخصوم . ولا شأن لتقدير الضرر أصلا بالخصوم من جهة ولا ببعض الأصول من جهة أخرى وذلك مثل الآتى :

ا - النقدية لدى البنك - فهذه لا يمسها أى ضرر

ب - النقدية بالصندوق - اذ يصعب اثبات تلفها .

ج - الحسابات المدينة لدى العملاء ، سواء كانت ممثلة فى أوراق قبض او فى حسابات مدينة عادية ، وكل هذه الحسابات لا تتأثر بمثل هذه الحوادث ، فان الدين ثابت بالمستندات التى لدى المؤسسة أو التى لدى مصرف المؤسسة برسم التحصيل (فى حالة أوراق القبض مثلا)

د - الاستثمارات ان كانت المؤسسة تمتلك شيئا منها وهذه فى الواقع يكون حكمها حكم المستندات ذاتها فما دامت المستندات قد سلمت فمن المعقول أن تكون الاستثمارات قد سلمت أيضا . وعلى أية حال فان مثل هذه الأوراق فى الاعم الغلب من الحالات تكون مودعة لدى بنك المؤسسة .

ه - الأصول الاعتبارية كالمدفوعات المقدمة أو كشهرة الحل أو كالمصروفات

اثار حضرة الزميل الفاضل الاستاذ ميخائيل مسيحه مدير حسابات شركة مصر لحليج الاقطان موضوعا حيويا جديرا بأن نطلق عليه بحق «موضوع اليوم» . والواقع الذى لا يحتمل الجدل أن حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ قد مست المحاسبة من نواح عديدة هى التى أجملها حضرته فى بحثه القيم الشيق المنشور فى العدد الماضى

وما دام حضرة الزميل قد فتح الباب على مصراعيه لبحث هذا الموضوع فأنى أستأذنه فى ولوجه واستبج لنفسي أن أدلى بدلوى وأتناول ناحية **تحديد الضرر والتعويض** . ومن الطبيعى أن أقصر بحثى على النقاط المحاسبية دون غيرها من الموضوعات الأخرى كالقانونية مثلا .

والذى أراه ان الموضوع ينقسم فى الواقع الى حالتين :

الحالة الاولى : المؤسسة التى لم تفقد دفاترها ولا مستنداتها فى تلك الحوادث - بل ظلت سليمة وبعبدة عن كل سوء . سواء لامكان انقاذها أو لامساکها وحفظها فى مكان آخر غير ذلك المكان الذى أصيب فى تلك الحوادث - كالأدارات المركزية للفروع مثلا . ويدخل فى هذه الحالة تلك المؤسسات التى أخذت بمبادئ الانظمة الحديثة وعملت على الاحتفاظ بنسخة ثانية

Duplicate من مستنداتها ودفاترها فى مكان أمين ولقد أخذت طريقة استعمال آلة ال *Microfilma*

فى الذبوع والانتشار وبواسطتها يمكن تصوير كل المستندات على فيلم صغير ثم طبع صورة منها فى الحجم المناسب كلما احتاج الأمر ذلك .

الحالة الثانية : المؤسسة التى فقدت مستنداتها ودفاترها . سواء كان ذلك فقدًا كليًا ، أو جزئيًا .

ويجدر بى أن أشير هنا الى اننى افترض فى تلك الحالتين أن المؤسسة تمسك حساباتها بطريقة منتظمة ودقيقة ومتمشية مع مبادئ أنظمة

إنتاج الزيت في عام ١٩٥١

على الرغم من توقف إيران عن إنتاج الزيت في أواسط سنة ١٩٥١ زاد مقدار الزيت الذي أنتج في سائر أنحاء العالم زيادة تذكر ، إذا قيس بما يقابله في سنة ١٩٥٠ ، وقد تبلغ هذه الزيادة أكثر قليلا من ١٣ في المئة ، أو أكثر قليلا من ٧٠ مليون طن متري .

وقد كانت الولايات المتحدة في طليعة البلاد التي زاد إنتاجها ، إذ بلغت الزيادة فيها نحو ٣٨ مليون طن متري وتلتها أمريكا اللاتينية فبلغت زيادتها ١٢ مليون أو أكثر قليلا ، فالشرق الأوسط ، إذ بلغت زيادته برغم توقف إيران أقل قليلا من عشرة ملايين طن متري .

وفيما يلي جدول بإنتاج المناطق المختلفة بملايين الاطنان المترية ، على أساس تقدير دقيق :

أوروبا الغربية		أوروبا الشرقية		الولايات المتحدة		القارتان الأمريكيتان	
١٩٥١	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٠
٤٢٤	٣٧٩	٣٠٩	٢٧١	٣٠٩	٢٧١	٣٠٩	٢٧١
٤٣	٤٣	٦٥	٣٧	٦٥	٣٧	٦٥	٣٧
٢	١٥	٨٩	٧٨٢	٨٩	٧٨٢	٨٩	٧٨٢
١١	١١	٥٥	٤٧	٥٥	٤٧	٥٥	٤٧
١١	١١	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٤٩٨	٤٤٨	١٠٩	١٠٢	١٠٩	١٠٢	١٠٩	١٠٢
الزيادة = ٥٠		الزيادة = ٦		الزيادة = ٦		الزيادة = ٦	
مجموع الإنتاج العالمي		مجموع الإنتاج العالمي		مجموع الإنتاج العالمي		مجموع الإنتاج العالمي	
٥٩٣٦٩٧	٥٢٣٥٨٧	٤٣٠	٣٧٧٥	٤٣٠	٣٧٧٥	٤٣٠	٣٧٧٥
مجموع الزيادة = ٧٠١١٠		مجموع الزيادة = ٧٠١١٠		مجموع الزيادة = ٧٠١١٠		مجموع الزيادة = ٧٠١١٠	
فالدول العشر التي تقدمت سائر		فالدول العشر التي تقدمت سائر		فالدول العشر التي تقدمت سائر		فالدول العشر التي تقدمت سائر	
الدول في إنتاج الزيت (١٩٥١) هي		الدول في إنتاج الزيت (١٩٥١) هي		الدول في إنتاج الزيت (١٩٥١) هي		الدول في إنتاج الزيت (١٩٥١) هي	
على الترتيب (بالمليون طن) :		على الترتيب (بالمليون طن) :		على الترتيب (بالمليون طن) :		على الترتيب (بالمليون طن) :	
٣٠٩	٢٦٢	٣٠٩	٢٦٢	٣٠٩	٢٦٢	٣٠٩	٢٦٢
٨٩	١٧٣	٨٩	١٧٣	٨٩	١٧٣	٨٩	١٧٣
٤٢٤	٣٢٢	٤٢٤	٣٢٢	٤٢٤	٣٢٢	٤٢٤	٣٢٢
٣٨	٦٥	٣٨	٦٥	٣٨	٦٥	٣٨	٦٥
٢٨٥	٢٣	٢٨٥	٢٣	٢٨٥	٢٣	٢٨٥	٢٣
١٦٧	١٦	١٦٧	١٦	١٦٧	١٦	١٦٧	١٦
١٠٩	١٥	١٠٩	١٥	١٠٩	١٥	١٠٩	١٥
٨٢	٨٧	٨٢	٨٧	٨٢	٨٧	٨٢	٨٧
٦٥	٨٧	٦٥	٨٧	٦٥	٨٧	٦٥	٨٧
٥٥	٨٧	٥٥	٨٧	٥٥	٨٧	٥٥	٨٧
الزيادة = ٩٨		الزيادة = ٩٨		الزيادة = ٩٨		الزيادة = ٩٨	
الشرق الأقصى		الشرق الأقصى		الشرق الأقصى		الشرق الأقصى	
١٩٥١	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٠
٧٦	٦٤	٧٦	٦٤	٧٦	٦٤	٧٦	٦٤
٥	٤٣	٥	٤٣	٥	٤٣	٥	٤٣
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٣٩	١٢٠	١٣٩	١٢٠	١٣٩	١٢٠	١٣٩	١٢٠
الزيادة = ١٩		الزيادة = ١٩		الزيادة = ١٩		الزيادة = ١٩	

ملحوظة : حذفت الأرقام التي تلي المنزلة العشرية الأولى .

الدفترية لدينا ولا أن نعدل قسط استهلاكها وبالمثل لو فرض وحدث ارتفاع مفاجيء في الاسعار فان نفس هذه الاصول الحسابية السليمة لا تسمح لنا بأن نرفع قيمتها الدفترية لدينا Appreciation

فقيمة الآلة لدى المؤسسة هي ثمن شرائها مخصصا منه للاستهلاك العادي **الدليل الثاني :** أن مبدأ الاستهلاك ذاته هو دليلي الثاني . إذ أنه بعد مرور الفترة الانتاجية لحياة هذه الآلة تجد المؤسسة أنه من الضروري شراء آلة جديدة تحل محلها ويتعين عليها تدبير النقد اللازم لذلك . ومن الطبيعي أو المتوقع أو المفروض ألا تكون هناك أية علاقة بين سعر الآلة الجديدة و ثمن شراء الآلة القديمة . فالأوضاع ليس استبدال ومن ثم فالقيمة الاستبدالية لا تنهض على أساس سليم .

الدليل الثالث : كلنا نعلم أن بعض المؤسسات قد تلجأ لشركات التأمين لمقابلة تدبير المال اللازم للتجديدات فتدفع لها سنويا قسطا ثابتا وتسترد في نهاية فترة التأمين تمثلا لثمن الآلة التي كانت اشترتها في مبدأ الامر . وسواء كانت الاسعار في هذا الوقت منخفضة أم مرتفعة فإن ذلك لا يتمشى بحال من الاحوال مع ثمن الآلة القديمة . والواقع أن هذه الحالة لا تخرج عن طريقة قسط الاستهلاك الثابت مع استبدال لفظ قسط التأمين بلفظ قسط الاستهلاك .

وأخيرا فإن مجرد التمعن في مبادئ التأمين ، الذي ابتدع لتعويض الضرر الحادث فعلا ، يوضح لنا أن الضرر يقاس بما ضاع على المؤسسة من موجودات ملموسة مقومة بقيمة نقدية . فشركة التأمين لا تضمن للمؤمن له الحصول على أصل كالهالك تماما ، ولكنها تعوضه قيمته النقدية ولا تكون مسئولة عن غير ذلك .

هذا ما عني لي من آراء بخصوص تعويض الضرر الحادث في الاصول الثابتة ، وسأتناول في الجزء التالي أن شاء الله تعالى موضوع الضرر الذي يقع على البضاعة لدى المؤسسة وتقدير قيمته .

موسى حقي

وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

صندوق النقد الدولي وبلاد الشرق الأوسط

أشرنا في هذا الباب من العدد (٢٤) الى أهم أغراض البنك الدولي للتنمية والانشاء والى ما قام به من نشاط في بلدان الشرق الاوسط وسنشير الآن الى أعمال صندوق النقد الدولي وهو المؤسسة الدولية الثانية التي تقرر اقامتها في مؤتمر بريتون وودز .

وجوهر الاتفاقية الخاصة بالصندوق يكاد ينحصر كله في تنظيم أسعار الصرف بين العملات المختلفة تنظيما يسمح بتثبيتها أو تغييرها وفقا للاحوال ولكن بطريقة منطقية منظمة تساعد على التوسع في الانتاج داخل الدول والتوسع في التبادل التجاري والاستثمار الخارجي بين الدول المختلفة توسعا منتظما يؤدي الى زيادة رفاهية الشعوب . وقد جاءت اتفاقية الصندوق وليدة لمجموعتين من التجارب من بهما العالم خلال الازمنة الحديثة . فمن جهة اختبر العالم نظام الذهب ولمس ما يمتاز به هذا النظام من ثبات في أسعار الصرف وما يتبع ذلك من ازدياد حجم التجارة والاستثمار الدولي كما شعر بما يصحب هذا النظام من اضطراب في الاحوال الاقتصادية الداخلية ومن تعذر السيطرة على تلك الاقتصاديات الداخلية وتوجيهها الوجهة التي تتفق مع مصلحة الدولة الخاصة .

ومن جهة أخرى اختبر العالم نظام الورق الالزامي فشعرت كل دولة بمقدرتها على توجيه اقتصادياتها الداخلية في ظل هذا النظام توجيهها قد يستلزم اجراء تغييرات كبيرة

ومتلاحقة في أسعار الصرف ولكنها لمست أيضا ما يصحب هذا الاضطراب في أسعار الصرف من اختلال في حركة التجارة الدولية ومن انكماش في حجم الاستثمار الدولي . وقد رمت اتفاقية الصندوق الى محاولة الجمع بين مزايا هذين النظامين واستبعاد مضارهما ، فهي من جهة تنص على تثبيت أسعار صرف عملات الدول الاعضاء بالنسبة للذهب وعلى تقديم شتى المساعدات لها في سبيل المحافظة على تلك الاسعار ولكنها من جهة أخرى لاتحاول تجميد أسعار الصرف مهما كانت الظروف والاحوال بل انها تسمح بتغييرها عند الضرورة ولكنها تحيط هذا التغيير بسياسات من الشروط والتحفظات حتى تضمن عدم اساءة استعماله .

ويبلغ رأس مال الصندوق الذي تشترك الدول الاعضاء في تكوينه ما يقرب من ٨١٠٠ مليون دولار وتدفع كل دولة حصتها للصندوق ذهباً أو بعملتها الوطنية بشرط ألا تقل ماتفعه ذهباً عن ربع الحصة المقررة أو عشر ما تملكه السلطات الرسمية فيها من الذهب ايها أقل . وللصندوق أن يستعمل هذه المبالغ لمساعدة الدول التي تحتاج اليها للمحافظة على أسعار صرفها ثابتة . وتكون مساعدة الصندوق في حدود معينة تتناسب مع حصة الدولة التي تحتاج اليها وبأسعار فائدة معينة ولا يقوم الصندوق بمساعدة دولة الا اذا اقتنع بأنها ستنتهج سياسة اقتصادية سليمة تساعد على تثبيت أسعار الصرف أما اذا كانت الدولة

تعاني اختلالاً جوهرياً في أحوالها الاقتصادية فإن الصندوق ينصحها بتغيير سعر صرفها بدلاً من الالتجاء الى الاقتراض . ويأتي هذا التغيير في سعر الصرف بطريقة منظمة وبعد موافقة مجلس ادارة الصندوق .

وقد بلغ مجموع العمليات التي قام بها الصندوق في المدة ما بين مارس ١٩٤٧ عند بدء أعماله حتى آخر سنة ١٩٥١ حوالي ٨١٥ مليون دولار لتسع عشرة دولة ولم ينل الشرق الاوسط الا ٨٦ مليون دولار منها ٥ مليون لتركيا و ٣ مليون لمصر والباقي للحبشة .

كانت حصة مصر في رأس مال الصندوق ٤٥ مليون دولاراً ثم رأت الحكومة العمل على رفعها لتتناسب مع مركز مصر الاقتصادي فطلبت الى الصندوق رفعها الى ٦٠ مليون دولار وتمت الموافقة على ذلك .

وعند تخفيض قيمة الجنيه في سبتمبر سنة ١٩٤٩ تعين على الحكومة أن تؤدي الى الصندوق مبالغ بالعملة المصرية مقابل النقص في القيمة الذهبية لما كان يملكه الصندوق من هذه العملة يوم التخفيض وقد صدر القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٠ بالاذن لوزير المالية بالقيام باللازم في هذا الخصوص .

ولم تتقدم مصر الى الصندوق بطلب دولارات الا مرة واحدة وذلك في أوائل سنة ١٩٤٩ عندما كانت انجلترا تماطل في عقد اتفاقية جديدة للارصدة الاسـترلينية وكانت احتياطات مصر من الدولارات ضئيلة . وقد حصلت مصر على المبلغ المطلوب وهو ٣ مليون دولار مباشرة وقد ازدادت أرصدة مصر من الذهب والدولارات بعد ذلك باستمرار فلم تحتاج الى الحصول على دولارات اضافية من الصندوق . بل انها قامت بتسديد المبلغ السابق ذكره في سنة ١٩٥٠ .

وتقدمت تركيا في الاشهر الاولى من عمل الصندوق بطلب الحصول على دولارات ، فكانت من أوائل الدول التي حصلت على معونة من الصندوق وبلغت هذه المعونة ٥ مليون دولار حصلت عليها تركيا على دفعتين . ولم تلجأ تركيا بعد ذلك الى الصندوق نظراً لحصولها على الاعانات السخية من الولايات المتحدة وفقاً لمشروع مارشال وكانت مساعدة الصندوق للحبشة ضئيلة (٦٠ مليون دولار) ولكنه

أوفد اليها عدة بعثات لمساعدتها على وضع نظامها النقدي الجديد على أسس سليمة وعلى تدعيم سعر صرفها وعلى مواجهة ضغط شركة السكك الحديدية الفرنسية التي تكاد تحتكر نقل الصادرات الحبشية الى جيبوتي على الساحل الصومالي ونقل الواردات الى الداخل .

وقد طال نقاش الصندوق مع ايران بسبب أخذ هذه الأخيرة بنظام الصرف المتعدد وهو نظام يتعارض مع اتفاقية الصندوق . ولكن لم يكن من مصلحة ايران نظرا للامتيازات الخاصة بشركة البترول الايرانية أن توحيد سعر الصرف وقد اقتنع الصندوق بذلك وسمح لها بالاحتفاظ بنظام سعر الصرف المتعدد ريثما يتم اتفاق جديد بالنسبة للبترول الايراني يزيل الحاجة الى تعدد الصرف ويتلخص نظام الصرف في ايران فيما يلي : ٣٢٥ ريالاً للدولار للمعاملات الخاصة بشركة الزيت والمعاملات الحكومية غير التجارية والتحويلات الشخصية الهامة ، ٤٠ ريالاً للدولار للواردات الهامة وسعر آخر يبلغ ٦٧٧٥ ر. يبيع به المصدرون ما يحصلون عليه من نقد أجنبي ويشترى به مستوردو السلع القليلة الأهمية ما يحتاجون اليه من العملات الأجنبية وقد أبلغت كل من سوريا ولبنان سعر صرف معين للصندوق ، ولكنهما تسمحان لأسعار الصرف الفعلية بالتغير بكل حرية . ولم يتمكن الصندوق بعد من الاتفاق معهما على نظام يسمح بثبيت سعر الصرف فيهما، ولعل لبنان وهي الدولة التي تعتمد

اعتمادا كبيرا على السياحة وعلى التجارة العابرة ستظل معارضة لاية محاولة لتقييد حرية التقلبات في أسعار الصرف نظرا لما تدره عليها هذه الحرية من أرباح وفيرة . أما سوريا فهي أميل الى الأخذ بنظام توحيد سعر الصرف وثبتيته .

وقد تلا انضمام الباكستان الى الصندوق تخفيض قيم معظم العملات عام ١٩٤٩ ولكن الحكومة الباكستانية رأت عندئذ عدم مجازاة هذا التيار وقد عضدها الصندوق في ذلك نظرا لما لمسه من تحسن مطرد في قيم محاصيلها المختلفة وماتنبأه من ظهور فائض في ميزانها الحسابي وقد أيدت الحوادث بعد ذلك صحة هذا الرأي وتمكنت الباكستان من المحافظة على سعر صرفها دون تغيير . وقد ساعدها ذلك على الحصول على الآلات والمواد اللازمة لتصنيع البلاد بأسعار معتدلة .

مستوى المعيشة في العراق

اذيعت اخيرا الارقام القياسية لنفقة المعيشة في بغداد خلال الاشهر الآتية من ١٩٥١ (١٩٣٩ = ١٠٠) .

يولية	اغسطس	سبتمبر
٥٦٦٧٤	٥٧٨٩٠	٥٨٤٩٤
٧٧١٧٣	٧٦٣٥٢	٧٦٤٩٩
٢٨٣٠٠	٢٨٣٠٠	٢٨٣٠٠
٤٠٨٦٠	٤٠٨٦٠	٤٠٨٦٠
٣٥٥٧٥	٣٥٧٥٨	٣٥٨٠٧
٥١٣٦٨	٥٢٠٦٤	٥٢٤٥٠

الصناعة في شرق الاردن

يؤخذ من الأنباء الأخيرة ان هناك مشروعا للاتفاق بين حكومة شرق

الاردن واحدى الشركات الإيطالية لاستخراج الفوسفات الاردني . وستعرض هذه الاتفاقية على مجلس الوزراء بالاردن للموافقة عليها وتقدم للبرلمان بعد ذلك . والمقترح ان تقوم الشركة الإيطالية بدفع ٧٥ ٪ رأس المال البالغ قدره مليون دينار على ان تدفع الحكومة الاردنية او يكتتب الافراد والهيئات في الاردن بالباقي .

امريكا وشرق الاردن

تنص اتفاقية النقطة الرابعة بين الولايات المتحدة وشرق الاردن على ان تقوم الاولى بمنح شرق الاردن مبلغا وقدره ٢٧٨٠٠٠ دولار كمساعدة لتنمية انتاجها الزراعي وتوليد القوة الكهربائية واستغلال الثروة المعدنية واصلاح نظم النقل بها .

ارصدة العراق الاسترلينية

كانت أول اتفاقية عقدت بين انجلترا والعراق بشأن الارصدة الاسترلينية اتفاقية طويلة الاجل تمتد من سنة ١٩٤٧ الى صيف سنة ١٩٥٢ وكانت ارصدة العراق تبلغ في عام ١٩٤٧ حوالي ٦٥ مليون جنيه أفرج منها خلال السنوات الخمس المنقضية حوالي ٢٥ مليون جنيه وجمد الباقي .

ومن المنتظر ان يعقد قريبا اتفاق جديد تكون فيه بريطانيا أكثر تساهلا من حيث نسبة المبالغ التي يفرج عنها ومدى امكان تحويل هذه المبالغ الى عملات صعبة . وستحصل العراق قريبا على ارصدة متزايدة من الاسترليني نتيجة للتوسع السريع في انتاج البترول فيها وستجد بريطانيا ان من دواعي الحكمة ان تجعل هذا الاسترليني مقبولا للعراق بتسيير تحويله الى العملات اللازمة لها .

التضخم في اسرائيل

ارتفعت اسعار كثير من السلع في اسرائيل بعد تخفيض العملة مباشرة في أواسط فبراير الماضي وقد سجلت المواد البترولية أكبر نسبة في الارتفاع اذ زاد البنزين بنسبة ١٥٨ ٪ والكيروسين بنسبة ٧٠ ٪ وزيت التشحيم بنسبة ١٤٠ ٪ . وقد أصبح سعر الصرف الفعلي بالنسبة للدولار الأمريكي ١ جنيه اسرائيلي يساوي دولارا واحدا .

أسعار صرف دول الشرق الاوسط

الدول	بالنسبة للدولار	بالنسبة للذهب
عدد الوحدات من العملة	عدد الجرامات من الذهب	الصافي في وحدة العملة
مصر	٣٤٨ ر. جنيها	٢٥٥١ ر.
الحبشة	٢٤٨٤ ر	٣٥٧ ر.
سوريا	٢١٩١ ليرة	٤٠٥ ر.
لبنان	٢١٩١ »	٤٠٥ ر.
الباكستان	٣٣٠٨ روبية	٢٦٨ ر.
تركيا	٢٨٠٠ ر	٣١٧ ر.
ايران	٣٢٢٥٠ ر	٢٧ ر.
العراق	٣٥٧ دينار	٢٤٨٨ ر.

بطلان الإحالة إلى لجنة الطعن

وقد حدث في نهاية عام ١٩٥١ أن حالت المأمورية عـدة حالات عن المخاسبة عن سنة ١٩٤٦ إلى لجان الطعن دون اتخاذ الإجراءات التي نصت عليها المادة ٥٢ وذلك خوفا من سقوط حق المصلحة في الضرائب المستحقة عنها بالتقادم . فهل هذه الإحالة التي تمت دون طلب الممول تقيد صحيحة أم باطلة ؟ قضت لجان الطعن بأن الإحالة إلى اللجنة دون اتخاذ الممول للإجراءات التي رسمتها المادة ٥٢ معدلة تعتبر باطلة شكلا لصدورها من من غير ذي صفة .

وقد جاء بحثيات قرار لجنة طعن الضرائب بالقاهرة الدائرة السادسة عشر بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٥٢/٢/٧

« وحيث أن مأمورية (الموسكى) أرسلت الملف إلى اللجنة قبل أن يرد ورثة الممول عليها (أي على النموذج ١٩ ضرائب بتقديرات الضريبة) بالرفض أو القبول لهذه التقديرات . فورد الملف للجنة بتاريخ ١٨/٤/١٩٥١ وذلك حسبما اتضح من الاطلاع على كتاب المأمورية رقم ٨٥٤ المؤرخ ١٨/٤/١٩٥١ والمرفق بالملف الخاص المودع بقلم الكتاب . وبناء على هذه الإحاطة أرسلت اللجنة في ٢٣/٤/١٩٥١ إلى الممول اخطارا تدعوه فيه للحضور أمامها في الجلسة التي حدد لها يوم ٣١/٥/١٩٥١ وبتاريخ ١٠/٥/١٩٥١ تقدم ورثة الممول المذكور إلى مأمورية الضرائب بعريضة الطعن في تقديراتها الواردة بالنموذج ١٩ ضرائب أوضحوا فيها اعتراضاتهم على هذه التقديرات وعلى الإجراءات التي اتخذت في إحالة الملف على اللجنة »

وحيث أن ورثة الممول قد دفعوا أولا ببطلان الإحالة إلى اللجنة مستنديين في ذلك نص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والتي

أي أنها أعطت اللجنة حق توقيع جزاء على الممول . والمفروض قانونا أن الممول لا يتعرض لهذا الجزاء إلا إذا كانت الإحاطة بناء على طلبه .

منارة للصحراوات

ظل العلم يجري وراء اختراع فنارة تضيء الطريق بالصحراء ، وتهدى الضال في البلاء ، حتى تمكن أخيرا عالم يسمى (والتر فولكوسون) من اختراع هذا البرج العجيب ، وتتلخص فكرته في أن هذه المنارة تتكون من حجرة زجاجية مرفوعة على قضيب من الصلب أجوف لعمل انعكاسات لا كبر عدد ممكن من الزوايا ، حتى يمكن للسائر أن يراها بسهولة .

وفولكوسون هذا كان يعمل ملاحا في إحدى المزارع المحلية حيث أتم اختراعه هذا . وقد جاء بالإنباء أنه تمكن من عمل منارة ارتفاعها ١٠٠ قدم من الصلب وتعتبر البرج الوحيد في العالم المصنوع كله من الصلب - يمكنها أن ترشد الناس وسرعة الريح بالصحراء تبلغ ٩٠ ميلا . وقد شهد أحد مفتشى مصلحة الطبيعيات بأنها ممكن أن تعمل أثناء ريع سرعة ١٢٠ ميلا في الساعة .

وتتكلف النوافذ المانعة للشمس والحرارة لتحمي محطة الإرسال والاستقبال بالبرج التي تتلقى التعليمات عن الارصاد الجوية ، ما يزيد على ١٥ ألف دولارا . وهذه الفنارة تخدم حوالي ١٧٠٠٠ طائرة أسبوعيا . ورغم قيظ الصحراء ، وخاصة عند تسلق الـ ١٣٧ درجا المؤدية إلى البرج . فإنه يوجد ملحف للجوء عند قاعدة المنارة .

عن مجلة نيوزويك

تقضى المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بما يأتي :

« للممول في خلال شهر من تاريخ اخطاره بتقديرات المأمورية أن يطعن في هذه التقديرات ، فإذا انقضت هذه المدة ولم يطعن اعتبر الرطب نهائيا ، ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

ويكون الطعن بعريضة من اصل وصورة ، يودع الاصل بالمأمورية المختصة ، ويثبت ملخصه وتاريخ التقديم في دفتر خاص ويؤشر بالتاريخ على الاصل والصورة ، وتسلم الصورة إلى الطاعن .

وبمجرد استلام الطعن المقدم من الممول تعد المأمورية في خلال اسبوعين ملخصا بالموضوع مع بيان الاسس التي استندت إليها في تقدير الضريبة . »

والحكمة في التعديل الذي ادخله القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ واضحة وضوحا جليا ، إذ بعد أن كانت المأمورية لها حرية إحالة الخلاف إلى اللجنة إذا لم يوافق الممول في بحر مدة معينة على تقديراتها ، قلبت هذه التعديلات الوضع رأسا على عقب بحيث لا يمكن للمأمورية إحالة موضوع الخلاف إلى لجنة الطعن إلا إذا طلب ذلك الممول في خلال مهلة شهر من اخطاره بتقديرات الضريبة . بحيث إذا لم يطلب ذلك الممول في خلال هذه المهلة اعتبر الرطب نهائيا وضاع حق الممول في الطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

وقد رسمت المادة ٥٢ معدلة بوضوح ، طريقة تقديم طلب الإحالة إلى لجنة الطعن . وبينت أن ذلك يكون بعريضة من أصل وصورة ، على أن يودع الاصل بالمأمورية ويؤشر على الصورة وتسلم للطاعن . بحيث إذا لم تتبع هذه الإجراءات تصبح الإحاطة باطلة .

والأكثر من ذلك أن المادة ٥٥ معدلة قضت في الفقرة الثالثة منها أنه « في حالة صدور قرار اللجنة بالرفض يجوز الزام الطاعن بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيها » .



مختصات إحصائية

عبد الحى خليل باشا

من زعماء التجار في القطر ومن أقدمهم ومن كبار الأعيان المصريين وأعظمهم ومن رجال المالين السابقين عرفه طلعت حرب فعرف فيه خير من يعتمد عليه ويركن إليه - فكان من أوائل من عاونوه على إنشاء بنك مصر وكان في الطليعة ممن ساهموا في تأسيس شركات مصر ، وكان على رأس مؤسسى شركة الغزل بالمحلة الكبرى وفى بيته عقد أول اجتماع للتفكير فى إنشاء الشركة - وقد ظل مستشاره الأمين فيها ، واستمر مستشاره يقدم مصلحتها ان تناقضت مع مصلحته - وهكذا

احتفظ عبد الحى خليل باشا بطابعه وتقديره فى سائر الاوقات ، واحتفظ بثقة الجميع فيه رغم ما عصف من التيارات .

وعبد الحى خليل باشا من كبار أعيان مديرية الغربية وفى الطليعة من سراتها وداره بالمحلة الكبرى كعبة الرواد ، ومهبط القصاد ، يجيئها قصادها من كل صوب وحذب ، ويسعى لها زوارها من كل فج وحزب ، فهى فيها بيت الأمة بحق ، ودار العمادة عن جدارة وصدق

وعبد الحى خليل باشا عنوان للتأدب والتواضع والحياء تراه اذا ماجئته متهللا كأنك تعطيه الذى أنت سائله وعبد الحى خليل باشا مثال الدقة والاناقة والتنظيم فى ملبسه وهندامه ، فى مركبه ومجلسه ومقامه ، فى أثائه ورياشه ونظامه ، ثم هو دقيق شديد الدقة فى تصرفاته التجارية ومعاملاته العملية - ولكن هذه الدقة تنقلب اسرافا أو تكاد تصير اتلافا اذا مست معاملاته الشخصية ومجاملاته الودية ، فهو كريم مسماح مع الغير ، وهو خير الى ابعد حدود الخير ، لا تخلو داره من الضيفان ولا رحبته من القصاد والسائلين .

وهو متدين يؤتى الزكاة كاملة ، وفى ماله حق للسائل والمحروم ، ولو سار كل المالىين سيرته ما بقى فقير يشكو العدم والاملاق .

وعبد الحى خليل باشا يتمتع الى جوار ما يتمتع به من الثقة المالية بثقة اجماعية - يخطب الجميع مودته ، ويرضون حكومته . كان عضوا بمجلس النواب ، ثم أثر الابتعاد عن الحياة النيابية ليسلم من التيارات الحزبية . وعبد الحى خليل باشا من أقدم تجار الغزل للقطن والحرير . كان يستورده من الخارج ليمون به المصالح المحلية والانوال اليدوية فى الوجهين البحرى والقبلى . واليه يعزى كثير من الفضل فى انهاض هذه الصناعة فى القطر المصرى ، يوم كانت فى بدنها ومهدا وكانت لا تعرف عن الحكومة وتشجيعها وعبد الحى خليل باشا من مؤسسى بنك مصر ، وهو مساهم من أكبر مساهميه ، وفى الطليعة من مساهمى الشركات التى عاون بنك مصر على انشائها . وهو عضو مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وعضو مجلس ادارة شركة مصر للغزل الرفيع (كفر الدوار) ، ورئيس مجلس ادارة شركة مصر للمناجم والمحاجر .

وعبد الحى خليل باشا ، مثل طيب الرجل الطيب ، وهو جدير بكل خير وكل تقدير وتكريم .

حسن الحطيم

نصت على أن اذ للممول فى خلال شهر من تاريخ أخطاره بتقديرات المأمورية أن يطعن فى هذه التقديرات فاذا انقضت هذه المدة ولم يطعن اعتبر الربط نهائيا . . ويكون الطعن بعريضة من أصل وصورة .

وعلى هذا يكون حق الطعن منوطا بالممول وحده دون المأمورية ويترتب على عدم الطعن فى الميعاد أن تصبح الضريبة واجبة الاداء وعلى ذلك يكون احالة الملف الى لجنة الطعن بتاريخ ١٨/٤/١٩٥١ قد وقعت من غير ذى صفة .

وحيث أن المأمورية قد ردت فى مذكرتها المؤرخة ١٨/١٢/١٩٥١ على الاعتراضات سالفة الذكر مقررته بشأنه فيما يختص ببطلان الاحالة الى اللجنة أن المأمورية اخطرت الورثة بتاريخ ١٩٥١/٣/٤ بتقديراتها وانه لما تقدم الورثة فى ١٩٥١/٤/٣ بمذكرتهم اليها معارضين فى هذه التقديرات اعتبرت هذا الاعتراض بمثابة طلب احالة النزاع الى لجنة الطعن .

وحيث أن اللجنة ترى عملا بنص المادة ٥٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المأمورية وقد اخطرت الورثة بكتابها المؤرخ فى ١٤/٣/١٩٥١ بتقديراتها النهائية لارباح مورثهم وهو النموذج ١٩ ضرائب كان يتعين عليها أن تنظر ردهم على هذه التقديرات فان وافقوا عليها أو لم يردوا فى خلال المهلة القانونية وهى شهر من تاريخ الاخطار وربطت عليهم الضريبة وأن طعنوا فيها فى خلال تلك المهلة أحيل النزاع الى لجنة الطعن لتنظر فيه فاذا ما أحالت المأمورية النزاع الى اللجنة دون أن يطلب اليها الورثة ذلك بعريضة طعن تقدم لها فى خلال المهلة القانونية تكون هذه الاحالة - وهى الاحالة التى ترتب عليها استدعاء اللجنة للورثة وعرض النزاع أمامها - قد صدرت على غير ذى صفة ومن ثم تكون هذه الاحالة بالجلسة ويتعين قبول الدفع بطلانها .



البنك الدولي للتعمير والانشاء

صرح مستر بلاك مدير البنك الدولي للتعمير والانشاء أنه سيوصي بمنح قرض كبير للهند لتنمية مواردها الاقتصادية حيث أن تنفيذ مشروع الخمس سنوات الذي تبلغ تكاليفه ١٢٤٥ مليون جنيه استرليني يحتاج الى ما يقرب من ٢٢٥ مليون جنيه من العملات الأجنبية ، ولقد قام البنك فعلا باقراض الهند ٦٠ مليون دولارا لتوسيع وتحسين شبكة السكك الحديدية ، أما القرض المقترح فسيستعمل في تنمية الطاقة الانتاجية ومشاريع الري وصناعة الحديد والصلب .

هذا وقد منح البنك الدولي قرضا قدره ٢٨ مليون دولارا أي مايساوي ١٠ مليون جنيه استرليني الى روديسيا الجنوبية وذلك لاستعماله في تنفيذ مشروع الاربع سنوات وتوليد الطاقة الكهربائية ويستهلك القرض في مدى ٢٥ عاما بفائدة وعمولة قدرها ٤ ٢٪ ويبدأ تسديد القرض في نوفمبر ١٩٥٦

صندوق النقد الدولي

بدأ صندوق النقد الدولي يستعيد نشاطه بعد فترة ركود دامت شهورا طويلة ، فقد مد أخيرا البرازيل بمبلغ ٣٧٥ مليون دولارا أميركيا لمساعدتها على استيراد القمح من الولايات المتحدة بعد أن عجزت جارتها الأرجنتين عن تمويلها بالقمح اللازم لاستهلاكها هذا العام نظرا لنقص المحصول فيها ، وقد بدأ الصندوق يستحث أعضاءه على تخفيف القيود المختلفة المفروضة على التحويلات النقدية الدولية وذلك تنفيذا لاتفاقية

التي تنص على إزالة هذه القيود في سنة ١٩٥٢ الا اذا كانت أحوال الدولة الاقتصادية تستلزم ابقاءها . وقد بدأت فعلا بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الاكوادور والاوروجواي وكولومبيا في تخفيف هذه القيود .

معارضة مشروع مارشال

اشتدت أخيرا معارضة مشروع مارشال في الولايات المتحدة وشعرت كثير من الجهات بخيبة الامل نتيجة لعدم بلوغ هذا المشروع النجاح المتوقع له وقد صرح أحد كبار أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي أخيرا بقوله « ان ارتفاع أسعار المواد الأولية بعد أن كان عاملا مواتيا للاقتصاد الاوربي انقلب الى عامل ضار أدى الى ازدياد تكاليف الانتاج واشتداد التضخم ونقص الصادرات . كما أن فقدان مورد الزيت في ايران وازدياد الاعباء الحربية على بريطانيا وفرنسا في الشرق الاقصى كانت من الأسباب المساعدة على تفاقم الحالة الاقتصادية - لذلك تجد أمريكا نفسها ما زالت مضطرة الى مد يد المعونة لأوربا بعد أن كانت تظن أن مثل هذه الاعانات لن تستمر الابضعة سنوات تتمكن بعدها أوربا من الاعتماد على نفسها والاستغناء عن المساعدات الخارجية »

مؤتمر البنوك المركزية للدول الأمريكية

انعقد في هافانا أخيرا مؤتمرا ضم ممثلي جميع البنوك المركزية بالدول الأمريكية وقد كانت أهم المشاكل التي عالجها المؤتمر موضوع التضخم

النقدي وعلاقته بالتقدم الاقتصادي والاستقرار في أسعار الصرف . وقد أوصى المؤتمر بشدة مكافحة التضخم في جميع الدول نظرا لما ينتج عنه من تعطيل التقدم الاقتصادي والاهتمام بالمضاربة بدلا من التفرغ للانتاج واساءة توجيه موارد الدولة الحقيقية وهبوط حجم المدخرات وقد رأى المؤتمر أن أغراض البنوك المركزية من حيث العمل على تثبيت الأسعار وتشجيع التقدم الاقتصادي يمكن تحقيقها عن طريق اتباع سياسة التمييز في منح الائتمان بمعنى أن تقوم البنوك بمد المشروعات الحيوية بالاموال اللازمة لها وتقلل من منح القروض للمشاريع الأخرى وذلك بدلا من الاعتماد على السياسات النقدية التقليدية الخاصة بتغير سعر الفائدة بصفة عامة والدخول في السوق المفتوحة . كما أوصى المؤتمر بوجود تشجيع المدخرات الفردية حتى يمكن أن يتم تمويل التقدم الاقتصادي بدون تضخم مذكور .

السكان في فرنسا

بلغ مجموع عدد السكان في فرنسا في يناير الماضي ٤٢٣٧٠٠٠٠ نسمة مقابل ٤٢٢٠٠٠٠ نسمة في يناير سنة ١٩٥١ و ٤١٩٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٣٧ وقد كان السبب الرئيسي لهذه الزيادة التي حدثت رغم تناقص عدد المواليد في فرنسا في الفترة المذكورة هو هبوط معدل الوفيات بين الاطفال بدرجة محسوسة

ميزان مدفوعات المملكة المتحدة

تدل الاحصاءات الاخيرة على تحول الفائض في ميزان انجلترا الحسابي في سنة ١٩٥٠ الى عجز كبير سنة ١٩٥١ وفيما يلي مقارنة بين أرقام سنة ١٩٥٠ و سنة ١٩٥١

بملايين الجنيهات الاسترلينية

١٩٥١ ١٩٥٠

٧٨٦- ١٥٩-

٢٧٠+ ٤١٤+

٥١٦- ٢٥٥+

هذا وقد ظهر نقص كبير في احتياطات انجلترا من الذهب والدولارات حتى وصلت في آخر فبراير الماضي الى ١٧٧٠ مليون دولار وكان معدل السحب على تلك الاحتياطات في الشهرين الاولين من هذا العام حوالي ٦٠ مليون دولار أسبوعيا .

سِاحَةُ النِّقْفِ فِي بَرِيطَانِيَا

اتخذت الحكومة البريطانية اجراءات لوقف وتقليل حدة الهبوط في احتياطياتها من الذهب والدولارات .

وقد ذكر وزير المالية البريطانية في خطاب الميزانية أن على بريطانيا أن

تعيش على قدر طاقتها وفي حدود وسائلها ، وتمشيا مع ذلك قرر الغاء نظام التراخيص المفتوحة للاستيراد وفرض قيود شديدة على حركة التجارة بصفة عامة بقصد تخفيض الواردات بنسبة ١٠ ٪ تقريبا ، ومن جهة أخرى ستعمل الحكومة على تشجيع الصادرات ويسعى وزير المالية البريطانية الى تخفيض الواردات بمقدار ٣٠٠ مليون جنيه وزيادة الصادرات بمقدار ١٥٠ فيكون التحسن في الميزان الحسابي حوالي ٥٥٠ مليون جنيه خلال عام ، وبذا يأمل أن يوقف التدهور السريع في احتياطيات الدولة حتى وان أدت سياسته هذه الى ازدياد الحرمان الذي يعانيه الشعب البريطاني وقد دعم هذه السياسة برفع سعر الفائدة حتى يقل الاندفاع في الاستثمارات غير المجدية وتقل حدة التضخم ويزداد اقبال الاجانب على ترك أموالهم في لندن للاستفادة من السعر المرتفع .

كما دعمها أيضا بالعمل على ايجاد فائض كبير في الميزانية يؤدي الى استيعاب كمية متزايدة من النقد المتداول . فقد قدرت الإيرادات العادية بمبلغ ٤٤٤٠ مليون جنيه ، والمصروفات العادية بمبلغ ٤٠٧٠ مليون جنيه ، والمرجو تحقيق ذلك عن طريق زيادة الضريبة على الارباح الاستثنائية والضريبة على البنزين وتخفيض الاعانات الممنوحة لسلع الاستهلاك الضرورية كالحبز واللحم والبيض واللبن .

صناعة الصلب في المكسيك

أنشئت أخيرا صناعة الصلب في المكسيك وقد تقدمت بخطى سريعة فبلغ الانتاج في سنة ١٩٥١ ٣٣٢ ألف طن ومن المنتظر أن يصل في الحالي الى ٦٠٠ ألف طن وهذا التوسع السريع سيكفل للمكسيك الاستقلال عن موارد الصلب الأمريكي .

برنامج الانعاش في البرازيل

بدأت البرازيل في تنفيذ برنامج اقتصادي لخمس سنوات يرمي الى تنمية الموارد الاقتصادية وبصفة خاصة الزراعة وتوليد القوة الكهربائية ومرافق النقل وسيتكلف هذا البرنامج حوالي ٣٥٠ مليون جنيه مصري تأمل البرازيل أن تحصل على نصفها من البنك الدولي وعلى النصف الآخر من القروض المحلية .

مصنع للسجاد في الهند

تم أخيرا انشاء أكبر مصنع للسجاد في آسيا في بهار بالهند اذ بلغت تكلفته ٤٥٠٠٠٠ ر١٥٠٠ دولارا وتقدر طاقته الانتاجية بحوالي ١٠٠٠ طن من سلفات الامونيا يوميا وهو ما يقرب من ١/٧ احتياجات الهند .

سوق الذهب في سويسرا

كان نتيجة لفرض ضريبة داخلية قدرها ٤ ٪ على مبيعات الذهب بواسطة التجار والبنوك ان نشأ في سويسرا سوق للذهب أشبه بالسوق السوداء تعقد فيها بعض الصفقات الخاصة تهربا من دفع هذه الضريبة مما أدى الى أن يوجد سعران للذهب كما أدى الى الاضرار بسوق المال بسويسرا وتشابه هذه الحالة ما حدث عندما منعت سويسرا حرية الاتجار في أوراق البنكنوت الاجنبية . وتأمل بعض الجهات في رفع هذه الضريبة حتى يعود سوق الذهب الحر في سويسرا الى سابق عهده .

بلجيكا ومشروع شومان

يعمل كبار أصحاب مناجم الفحم في بلجيكا على رسم برنامج لتجديد وحسن استعمال مناجم الفحم فيها نظرا لما ينتظر من ازدياد الطلب على الفحم في أوروبا بعد تنفيذ مشروع شومان . وقد عرضوا على الحكومة مشروعا يرمي لاستثمار مبلغ ١٧٨٥٠ مليون فرنك بلجيكي على فترة خمس سنوات تخصص ١١٨٥٠ مليون منها لتجديد المناجم نفسها وتزويدها بالآلات الحديثة ، والباقي لبناء مساكن العمال . ويؤكد الخبراء ان تنفيذ هذا المشروع سوف يرفع من انتاجية عمال المناجم في بلجيكا بنسبة ٢٥ ٪ تقريبا ، ولكن الصعوبة التي تجابه المشروع هي كيفية تحويله . ولم تبحث بعد طريقة التحويل الا انه يعتقد ان أصحاب المناجم أنفسهم سوف يساهمون بمبلغ ٧٥٠ مليار فرنك وتساهم الحكومة بالباقي .

انتاج القمح العالمي بملايين الاطنان

١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	٣٨/١٩٣٤	
٢٧ر٠	٢٧ر٩	٣١ر١	١٩ر٥	الولايات المتحدة
١٥ر٣	١٢ر٦	١٠ر١	٧ر٢	كندا
٣ر٠	٥ر٥	٥ر١	٦ر٦	الارجنتين
٣ر٩	٥ر٥	٥ر٩	٤ر٢	استراليا
٤٧ر٣	٤٥ر٤	٤٣ر١	٤٥ر٧	أوروبا بما فيها تركيا
٤٢ر٠	٤٢ر٠	٣٨ر٠	٣٨ر١	الاتحاد السوفيتي
٢٢ر٥	٢٢ر٥	٢٢ر٥	٢١ر٧	الصين
٢٩ر٠	٢٧ر١	٢٢ر٢	٢٣ر٨	بلاد أخرى
١٩٠ر٠	١٨٨ر٠	١٧٨ر٠	١٦٦ر٨	المجموع



الأوراق المالية



عن المدة من ١٥ الى ٢٩ مارس ١٩٥٢

وجناب خلاط وبناسكى مراقبى فرز الاصوات وقد أكدوا وجود ١٨٠ ألف سهم وقد ذكر التقرير أن نشاط الشركة كان مناسباً رغم اعتراض بعض الصعوبات فى سبيل التقدم السريع وبعد مناقشات حادة بين بعض المساهمين ومجلس الادارة بشأن نظام مراجعة الحسابات وعن القضية المرفوعة من حملة حصص التأسيس ثم عن نصيب الاسهم فى الارباح وافقت الجمعية على توزيع ربح قدره ٧ ١/٢ ٪ بدلا من ٦ ١/٢ ٪ أى ٢٦٣٥ قرش سيدفع ابتداء من ٧ ابريل ١٩٥٢ وقد وافق الحاضرون بالاجماع على جميع المسائل الاخرى المدرجة بجدول الاعمال

شركة تجزئة الاراضى المصرية الانجليزية

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة يوم الثلاثاء ٢٥ مارس ١٩٥٢ بمركز الشركة بالقاهرة برئاسة سعادة محمد بك محمود خليل رئيس مجلس الادارة وبحضور جناب موريس موصيرى وهنرى موصيرى وجاك مولبرج وجيدو موصيرى وقد قام بأعمال السكرتارية جناب موريس مزراخى وبمراجعة الاصوات الاساتذة سام وليونيل جاس . وقد حضر الجمعية مساهمون يحملون ٤٤٥٣٧ سهما

ووافق الحاضرون بالاجماع على المسائل المدرجة بجدول الاعمال منها الموافقة على الحساب الختامى وتوزيع ٨٠ قرش ربح قائم حدد تقديما الكوبون رقم ٤٥ بخلاف الـ ٢٠ قرش القائمة الموزعة بقرار من المجلس بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٥١ وتجديد عضوية عضوين فى مجلس الادارة

الاتحاد العقارى

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمي الاتحاد العقارى يوم الثلاثاء الموافق ١٥ ابريل ١٩٥٢ بمركز الشركة

صادق حنين باشا وسعادة طاهر اللوزى بك وسعادة يوسف ذو الفقار باشا وجناب المستر جورج المان والمستر جون كرونورد وسير سيسيل كامبل

وقد حضر الجمعية مساهمون يملكون ١٦٦٢٤٩ سهم وتلى سعادة على الشمسى باشا تقريره السنوى - الذى نشر نبذات منه فى غير هذا المكان من المجلة - وتلى الاستاذ حسن النحاس الميزانية . وقد وافقت الجمعية على توزيع ربح قدره ١٦٠ قرش قائم ابتداء من ٢٧ مارس لكل سهم ووافقت على تعيين سعادة الياس اندراوس باشا فى مجلس ادارة البنك

بنك الاراضى

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمي هذا البنك بالاسكندرية برئاسة سعادة يوسف ذو الفقار باشا وبحضور من يمثل ٨٨٦٤٨ سهما وقد وافقت الجمعية بالاجماع على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال

لافلوفيال

انعقدت الجمعية العمومية السنوية لهذه الشركة بالاسكندرية برئاسة سعادة محمد أحمد فرغلى باشا وقد حضر الاجتماع من يمثلوا ١٥٧٧٣ سهما

وقد وافقت الجمعية على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال منها توزيع ربح قدره ٤٥ قرش لكل سهم وانتخاب عضو جديد هو الاستاذ شارل أرقش

شركة وادى كوم امبو

انعقدت الجمعية العمومية السنوية لشركة وادى كوم امبو بمركز الشركة بالقاهرة يوم الخميس ٢٧ مارس برئاسة سعادة أحمد عبود باشا وقد حضر الاجتماع رينيه قطاوى بك والدكتور يحيى العلايلى والدكتور زهير جرانه بوصفه سكرتير الجمعية

ظلت السوق متأثرة بأزمة القطن وانخفضت الاسعار بوجه عام دون تسجيل أى تعامل يستحق الذكر خلال هذه المدة .

وقد سيطرت حالة الركود على السوق بالرغم من النتائج المرضية التى سجلتها معظم الشركات فى ميزانيتها والتفأول الملموس الذى أدلت به تقارير مجالس الادارة للجمعيات العمومية التى انعقدت خلال هذه الفترة من السنة

وفيما يلي بعض أمثلة عن تطورات الاسعار :

علف الحيوان	٤١٠	٢٨٤
آبار الزيوت	٣٩٥	٣٨٧
النحاس	١٠٢٠	١٠٢٠
الملح والصودا	٢٧١	٢٦٨
الغزل الاهلية	١٦١٠	١٥٤٨
المعادن الاهلية	٤٦٧	٤٧٠
البلاستيك الاهلية	١٤٨	١٤٨
الاسمدة الكيماوية	٥٥٠	٥٤٨
التغليف والاقتصادى	٧٥٤	٦٩٦
النقل والهندسة	٩٦٦	٨٦٠
مصر للغزل	١٥٧٠	١٥٧٢
الحريير الصناعى	٧٥٢	٧٦٤
الورق الاهلية	٧٥٤	٧٣٨

أما باقى الاقسام الاخرى فسجلت فى أغلب الاحيان نزولا ملموسا ماعدا سعر شركة المناجم الذى زاد بقدر ٢ جنيه تقريبا خلال هذه المدة (بعد حساب السهم الجديد)

وفيما بعد أهم ما جاء من بيانات عن الجمعيات المنعقدة خلال هذه المدة وعن نتائجها :

البنك الاهلى المصرى

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمي البنك الاهلى المصرى برئاسة سعادة على الشمسى باشا رئيس مجلس الادارة وبحضور سعادة أحمد زكى سعد باشا ورفعة شريف صبرى باشا وسعادة حسن كامل الشينشينى باشا وسعادة محمد أحمد فرغلى باشا وسعادة صادق وهبة باشا وسعادة

بيان الملكية الصناعية

عن شهر فبراير ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية		بيان خاص بالعلامات التجارية	
المقيدة بالسجل التجارى		العلامات المحلية المودعة	
محال مملوكة للشركات		العلامات الاجنبية المودعة	
١٠٤٩	متاجر	٨٤	
٥٨	مصانع	١٠٨	
محال مملوكة للأفراد		العلامات المحلية المسجلة	
٢١٤	متاجر	٢١	
٣٦	مصانع	٥٤	
٥٦٥٢٠٠	الرسم المحصلة	الرسوم المحصلة	
٢١٦٢٠٠	رسم قيد	رسم ايداع وتسجيل	
٤٤٨٠٠	رسم تدوين	رسم تجديد مدة الحماية	
٩٢٦٢٠٠	رسم مستخرجات	رسم انتقال ملكية	
مجموع الرسوم		وبيع مطبوعات وخلافه	
٩٢٦٢٠٠		المجموع	
رؤوس الاموال المقيدة في السجل التجارى		بيان خاص بطلبات براءات الاختراع	
عن الشركات التي مركزها العام في مصر		البراءات المطلوبة	
(ذات الصلة التجارية)		البراءات الاصلية	
شركات تضامن		البراءات الاضافية	
٢٢٨١٢٢٧	تجارية	البراءات الصادرة	
٤٣٩١٠	صناعية	البراءات الاصلية	
شركات توصية بسيطة		البراءات الاضافية	
١٠٥٧٩٠	تجارية	الرسوم المحصلة	
١٨٥٤٠	صناعية	رسم ايداع وتسجيل	
شركات توصية بالاسهم		رسم سنوية	
١٠٠٠٠	تجارية	رسم انتقال ملكية	
شركات مساهمة		وبيع مطبوعات وخلافه	
تجارية		بيان خاص بطلب تسجيل الرسوم	
صناعية		والنماذج الصناعية	
رؤوس اموال الشركات التي مركزها في الخارج		رسوم ونماذج صناعية مودعة	
لها نشاط في مصر وفقا لرأس المال الوارد		رسم نماذج	
في عقد تأسيسها.		رسم ونماذج صناعية مسجلة	
شركات تضامن		رسم نماذج	
١٥٨١٨٩٨٥	تجارية	الرسوم المحصلة	
شركات توصية بسيطة		رسم نماذج	
شركات توصية بالاسهم		رسم نماذج	
شركات مساهمة وما في حكمها		رسم نماذج	
حالات البيع والرهن المسجلة		رسم نماذج	
عن المحال التجارية والصناعية		رسم نماذج	
حالات البيع		رسم نماذج	
حالات الرهن		رسم نماذج	
الرسوم المحصلة		رسم نماذج	
رسم حوافظ الرهن		رسم نماذج	
رسم مستخرجات		رسم نماذج	
المجموع		رسم نماذج	

بالقاهرة للموافقة على تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والحسائر وتجديد عضوية بعض أعضاء مجلس الادارة وتحديد الربح شركة اراضى الغربية

انعقدت الجمعية العمومية لهذه الشركة يوم ٢٠ مارس ١٩٥٢ برئاسة جول خلاط بك ووافقت بالاجماع على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال وقد اقترح بعض المساهمين على المجلس أن يبذل مجهوده في زيادة ربح السهم عن السنوات المقبلة . وربح السهم ٢٦ قرش قائم للسهم العادى و ٩ قروش لكل حصة تأسيس

شركة المحارث والهندسة

انعقدت الجمعية العمومية لشركة المحارث والهندسة بمقرها بالقاهرة يوم الاربعاء الموافق ٢٦ مارس ١٩٥٢ بحضور أصحاب السعادة والعزة وجناب حضرات محمد بك محمود خليل رئيس المجلس وعطا عفيفى بك والكسندر بتل وأصلان قطاوى بك ورنى قطاوى بك ومورى كوريل وفلكس موصيرى وهنرى موصيرى وحسن فهمى رفعت باشا وسير سبنكس باشا وقام بأعمال السكرتارية الاستاذ سيمون أشير وبأعمال مراجعى الاصوات جناب جيسدو موصيرى والاستاذ جاسى

وقد حضر الجمعية ٢٢٣٩٢٤ سهم ووافق الموجودون بالاجماع على المسائل المدرجة بجدول الاعمال ومنها توزيع ربح قدره ٧٠ قرش قائم ضد تقديم الكوبون رقم ١٦

شركة مصر للحرية الصناعى

وافقت الجمعية العمومية المنعقدة يوم الخميس ٢٧ مارس ١٩٥٢ على تقرير مجلس الادارة والحسابات المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وتوزيع الارباح على أساس ٥٠ قرش قائم أو ٤٨ قرش صافى للسهم تدفع ابتداء من الخميس ٣ ابريل ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ٢ وقد وافقت الجمعية على تعيين ٣ أعضاء جدد .

وقد ذكر المجلس فى تقريره ان انتاج الورق الشفاف (مصروفان) زاد بقدر ٢٣٪ وقد زاد اقبال السوق على منتجات الشركة بوجه عام رغم قلة استهلاك غزل الحرير الصناعى بسبب انخفاض سعر القطن

مستهل عام جديد



★ سعادة حامد زكى باشا : أسجل وأقر اعجابى بهذا النادى وبنظامه راجيا للاقتصاد والمحاسبة كل تقدم وانتشار . ★

هيئة التحرير هما المرحومان احمد بك سليم والمستر كريج وسجل لهما فضل المساهمة فى قيام الصحيفة برسالتها .

ثم تحدث سعادة حامد زكى باشا مرحبا بالمجلة ترحيبا قلبيا ذاكرا انه كان يحرص على الاطلاع عليها أولا فاول وانه يرى انها نجحت نجاحا كبيرا فى معالجة مختلف النواحي الاقتصادية .

وقد اقترح سعادته أن تهتم المجلة بنشر ميزانيات الشركات المساهمة والتعليق عليها حتى يقف المستثمرون على حقيقة أحوالها ، وبذلك تؤدي المجلة ثلاث خدمات ، الاولى هي تبصير المستثمرين بأحوال الشركات ، والثانية اشعار الشركات بالرقابة عليها ، والثالثة اظهار مواطن الاستغلال التى يمكن أن يتجه اليها رأس المال المصرى .

ثم تحدث السيد بك ابو النجا

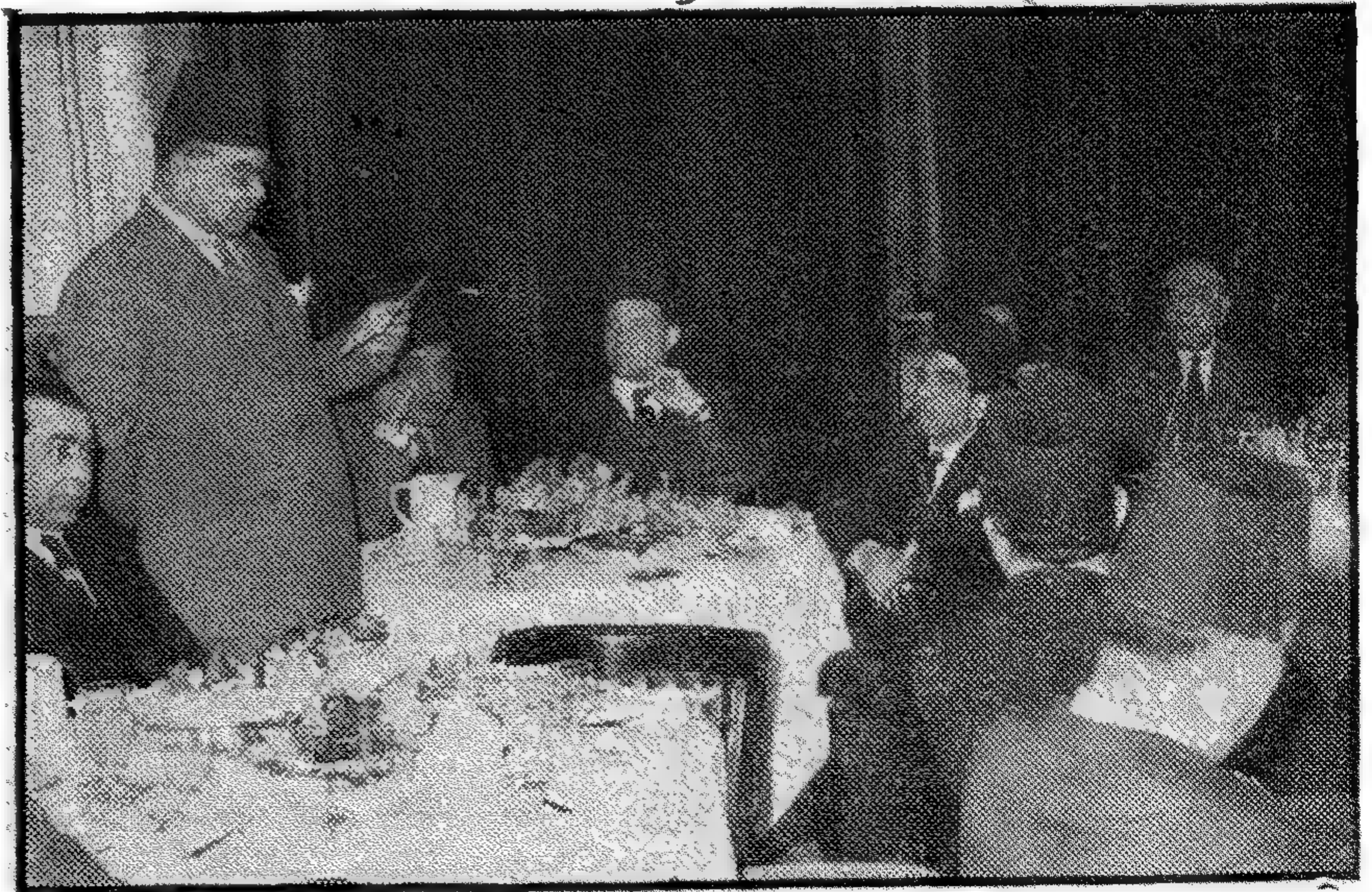
أقام سعادة عبدالله فكرى أباطه بك رئيس نادى التجارة الملكى وصاحب امتياز مجلة الاقتصاد والمحاسبة حفل شاي بمناسبة مرور عام على صدور المجلة بدار النادى مساء الثلاثاء ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢

وقد دعى الى هذا الحفل جمع كبير من كبار رجال المال والاقتصاد وأساتذة كليات التجارة وأعلام الصحافة . وكان معالى الدكتور حافظ عفيفى باشا قد وعد بالحضور ولكن عاقته شواغل كبرى فأرسل كتابا رقيقا تلاه سعادة رئيس النادى - وقد نشرناه فى الصفحة المقابلة .

وعقب تناول الشاي ألقى رئيس النادى كلمة شكر فيها الحاضرين على تلبيتهم الدعوة ملخصا رسالة المجلة التى تنأى عن الربح المادى ، وداعيا الحاضرين لابتداء آرائهم فيها وما يرونه من نقد أو اقتراحات ترمى الى الوصول بها الى المستوى الامثل . ثم ترحم على دعائتين من دعائم

راجيا للمجلة كل ذيوع وانتشار معربا عن أمله فى صدورها أسبوعية سهلة بعيدة عن الابحاث الفنية المعقدة حتى يتيسر فهمها للطبقة غير المتخصصة فى المسائل الاقتصادية .

فأجاب الاستاذ احمد عنان رئيس تحرير المجلة ذاكرا الصعوبات التى تلقاها سكرتارية التحرير فى الحصول على المواد من الكتاب الاقتصاديين سيما وان عددهم لدينا قليل ، وهذا القليل تشغله أعماله العادية عن تخصيص جزء من وقته للبحث والتحقيق وكتابة بحوث تتركز فيها المادة قبل أن تكون موضوعات انشائية ، مما يصعب معه اصدار المجلة أسبوعية فى الوقت



عبد الله بك أباطة : اقتربت المجلة من الهدف الذى ننشده لها - ولا أقول انها وصلت له - لان الكمال لله وحده ومن الغرور ان نتصور وصول صحفنا الى مستواها المثالى بعد عام واحد من حياتها .

الحاضر • على انه في الوقت الذي يتيسر فيه الحصول على مواد تكفي لاصدار المجلة أسبوعيا ، فلن يكون أحب إلينا من ذلك ، اذ هو لاشك أحد الاهداف التي نسعى اليها •

واقترح الاستاذ زكي بك عبدالقادر أن تقوم المجلة بتبسيط المسائل الاقتصادية عاملة على خلق وعي اقتصادي في البلاد •

وقد علق سعادة عبدالله بك اباطه على هذا الرأي قائلا انه يرجو من الصحافة المصرية بأسرها أن تعمل على خلق هذا الوعي ، ويمكن أن يكون سبيل ذلك عن طريق الاقتباس من المجلات الفنية • ثم شكر سعادته المدعويين على تفضلهم بالحضور واعداء بالنظر بعين الاهتمام في جميع الاقتراحات القيمة التي تفضلوا بإبدائها

انصت الحاضرون باهتمام لكلمة الاستاذ زكي عبد القادر وهو يطالب بالاهتمام بميزانية الدولة وتمحيصها واعطائها ما تستحقه من دراسة وتبسيط لتقريبها من اذهان عامة القراء



عبدالله عبد الله بك

صاحب اختيار مجلة الاقتصاد والحسابات

شعائتي وبعد ، فقد كان يودى الحضور اليوم لنادى الشجيرة الملكى بنا على دعوتكم الكريمة لسناسية مرور عام على صدور المجلدات الأولى وكذا اود الاشتراك معكم في هذا الاحتفال ولكن طارئا طعن من هذا بكل اسف •

ولذلك انتهت هذه الفرصة كي او • قد لكم اننى سررت كل السرور عند سعة لتأسيس هذه المجلة التي ملأت فراغا كبيرا في الصحافة المصرية وأدت رسالة قيمة لمتشركل ما بهم القارىء المصري معرفته من شؤره • ن البلاد الاقتصادية وكل ما يجب ان يعرفه كل مصري من مساهمات الاقتصاديات المبسطة بحيث يتيسر فهمها لكل من يقرأها •

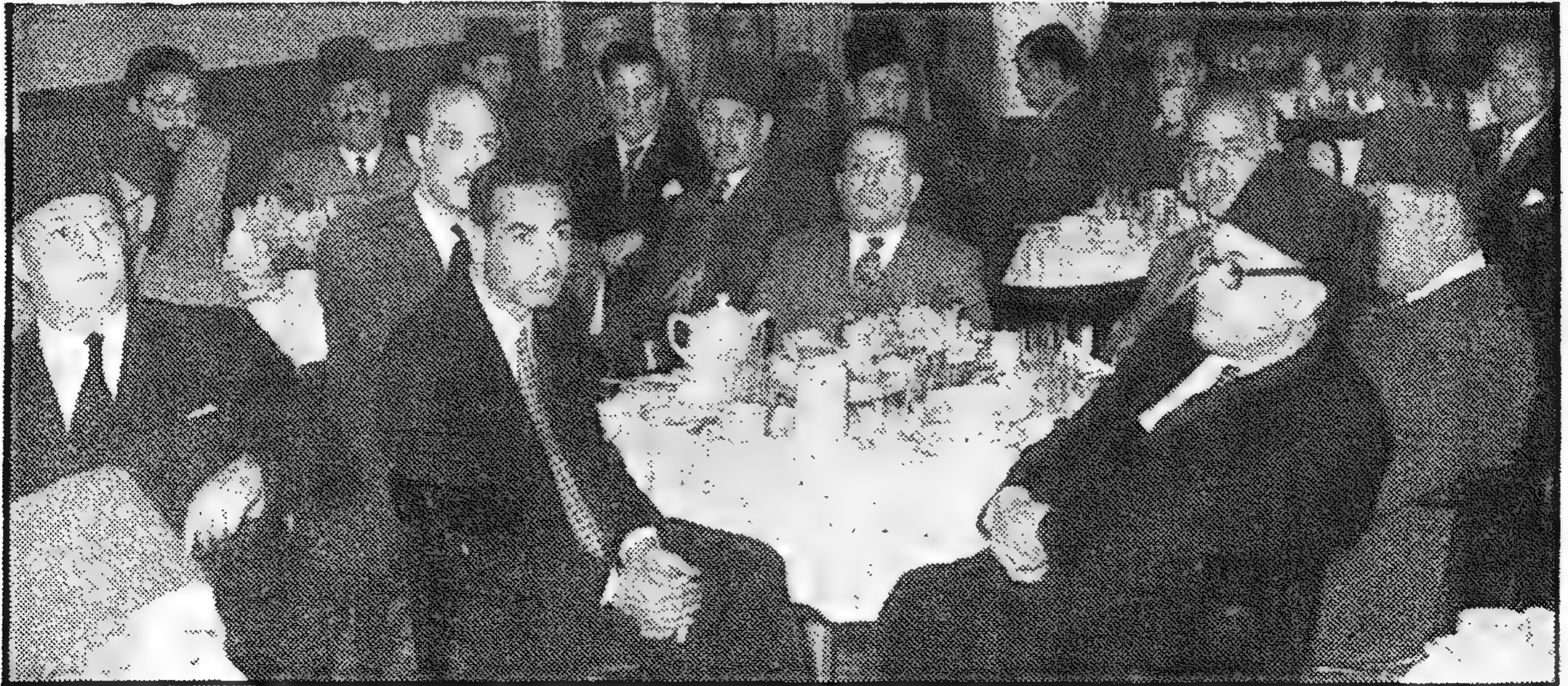
وبعد عام من انشاء هذه المجلة القيمة أرائنى أكثر سرورا من يوم انشائها لانى اعتقد انها أدت رسالتها من حيث اختيار مواضيعها ومن توفيقها في معالجة هذه المواضيع برأى سليم ولغة سهلة وبطريقة تمنع الملل الذي يلازم دائما قراة الابحاث الاقتصادية ونشراتها المعقدة •

امنى لمجلتكم التوفيق المستمر والنجاح الدائم

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام •

الخلص
عبدالله عبد الله بك

٢٥ مارس سنة ١٩٥٢



القطر

في النصف الثاني من مارس

صندوق البول ومن مجموع هذا يمكنهم سداد التصفيات .

كما يسعى المصدرون من جانبهم لعمل بول بينهم والاتفاق على سعر موحد للبيع في الخارج .

سوق البضاعة الحاضرة

نشطت المبيعات في ميناء البصل في الفترة الحالية خصوصا في صنفى الاشمونى والجيزة ٣٠ وكانت جميع المبيعات تتم بسعر قطعى يقل كثيرا عن الاسعار الرسمية في سوق العقود فقد وصل سعر الاشمونى جود الى ٦٨ ريال والفجف / ج الى ٦٤ ريال وقد بلغت جملة المبيعات في النصف الثانى من مارس ٧٢١٤ بالة مقابل ٤٩٤٧ بالة في النصف الثانى من فبراير وبيانها كالاتى :-

بالة	بالة	كرنك
١٩٩٢	١٧٣٣	مقابل
١٦٣	٧٠	»
٨٢٢	١٣٤٢	»
١٩١٧	٣٨٨٨	»
٥	١٨١	»

الاقطان المحلوجة

بلغت جملة الاقطان المحلوجة حتى ١٩ الجارى ١٦٨١٣١٦٨ ر قنطار مقابل ١٩٨٩٥٤٩ ر قنطار في الموسم الماضى وبيانها كالاتى :-

الموسم الحالى	الموسم الماضى	كرنك
٢٠٨٠٦٢٥	٢٠٥٢٢٦٥٩	مقابل
٢٨٤٩٤٣٢	٢٢٠٣٨٦	»
٨٤٣٢٨٩	١٥٤٢١٩٣	»
٢٠٤٠٢٢	٤٢١٥٦٧	»
٢٦٠٢٨٨٠	٣٠١٧٩٠٣	»
١٦٩٣٠	٨٤٢٧	»
٨٨٧	٢٦١٤	»
٤٠٧٣٥	٧٤٦٧٦	»
١٥٧٣٦٨	١٧٩١٢٤	»
٦٢٣١٦٨	٧٩٨٩٥٤٩	»

اقفال يوم ٥٢/٣/٢٨

١٢٨٥٠ ريال
١٣٠٣٥ ريال

٨٠ ر - ريال
٧٧٧٠ ريال
٧٩٢٥ ريال

اقفال يوم ٥٢/٣/١٢

١٤٩٤٥ ريال
١٥١٦٠ ريال

٨٨٥٠ ريال
٩٠٣٥ ريال
٩٢١٥ ريال

عقود الاقطان الطويلة التيلة اساس « جود »

عقود الاقطان المتوسطة التيلة اساس « جود »

الحكومة سيسهل عملية التسليف وفي الوقت نفسه سيساعد على ورود بعض الطلبات من الغزالين في الخارج خصوصا من الذين كانوا مترددين في الشراء حتى تستقر سوق الاسكندرية هذا وقد وافقت حكومة المانيا الغربية على شراء قطن مصرى بمبلغ ٢١ مليون مارك المانى . كما تفيد الانباء الواردة من امريكا انه من المنتظر ان تدخل من جديد مشتريه للرتب العالية من الاقطان الطويلة التيلة . وتدل المناقشات التى دارت في مجلس العموم البريطانى بخصوص صناعة الغزل والنسيج بلانكشير عن حاجة الصناعة الانجليزية الى القطن المصرى بعد ان اعرضت عنه مدة طويلة لارتفاع سعره وعدم استقرار سوقه .

اما من ناحية دفع فروق التصفيات فلا يزال سماسة البورصة يوالون الاجتماع للاتفاق على انشاء مجمع (بول) لمواجهة دفع التصفيات بعد ان امتنع بعض الاعضاء المنضمين عن دفعها . وينحصر الاتفاق المبدئى في ضم اموال صندوق الضمان التى تبلغ حوالى ٢٢٠ ألف جنيه زائدا المارج المدفوع من العملاء والسعى ورائهم لدفع باقى ما عليهم وضمها لاموال

حينما أعلنت الحكومة الغاء الحد الأدنى وتحديد تقلبات الاسعار كانت ترمى الى ترك السوق حرة خاضعة لعوامل العرض والطلب وكان من اثر ترك الحد الأدنى توالى هبوط الاسعار يوميا بالقدر المسموح به ونتج عن ذلك توقف بعض التجار وأصحاب المراكز عن دفع فروق التصفيات مما اضطر قومسيون البورصة الى استعمال حقه في تعطيل البورصة عدة ايام متتالية ومما اضطر الحكومة الى تحديد اسعار عقود فبراير وابريل بسعر ٨٠ ريال على أن تتسلمها شركة مصر لتصدير الاقطان . وتقرر نقل جميع الاقطان التى تحت التحديد الى كئترات مايو ويونيو ولكن توالى نزول الاسعار سبب حالة من الذعر وبما انه لا تزال هناك فضلة كبيرة من الاقطان فى ايدى التجار والمنتجين ولامتناع البنوك عن التسليف على هذه الاقطان فقد قررت الحكومة وضع حد أدنى للاسعار تشتري به هذه الاقطان فى نهاية الموسم ، وفعلا أعلنت وزارة المالية فى يوم ١٧ الحالى استعدادها لاستلام مايعرض عليها من العقود استحقاق يوليه سنة ١٩٥٢ بسعر ١٢٥ ريال واستحقاق اغسطس سنة ٥٢ بسعر ٧٢ ريال . وان هذا الاجراء الذى قامت به

مشاكلنا الضريبية

« الضرائب على إيرادات الثروة المنقولة والدخل العام ، وكذا رسوم الأيلولة على التركات ورسم الدمغة حديثة الوجود وحديثة التطبيق في مصر ، فلا شك أن ممولى هذه الضرائب أو من يقوم بتنفيذها صادفتهم مشاكل توصلوا إلى حل بعضها وما زال البعض الآخر فى دور البحث والدراسة ، واننا نعرض فى هذا الباب صوراً من تلك المشاكل ، وما تراه هيئة التحرير فى أمرها . »

١ - الاسهم المجانية

فى الضريبة العامة على الأيراد :

عندما تزيد الشركات المساهمة رأس مالها تلجأ فى بعض الأحيان إلى إجراء تلك الزيادة عن طريق إصدار أسهم مجانية للمساهمين القدامى بقيمة الزيادة التى تقررها عن طريق الاحتياطات المجمعدة فى الشركة ، ويصدر قرار من الجمعية العمومية غير العادية فى أغلب الأحيان بذلك . كما تقرر الجمعية العمومية فى الوقت نفسه تاريخاً تسلم فيه صكوك الاسهم المجانية ، وتاريخاً آخر تسلم فيه شهادة مؤقتة بالاسهم المجانية فلو أن شركة قررت الجمعية العمومية لها فى ١٥ ديسمبر ١٩٥١ زيادة رأس مالها بمبلغ نصف مليون جنيه عن طريق الاحتياطات المجمعدة ، وحددت تاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٥١ لتسليم الشهادات المؤقتة وتاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٢ لتسليم صكوك الاسهم المجانية ، فالمساهمين فى اقراره الخاص بالضريبة العامة على الأيراد عن سنة ١٩٥١ ، هل يدخل فيه قيمة ما خصه من الاسهم المجانية ؟ أم أن اقراره لا يتضمن قيمة تلك الاسهم المجانية طالما أن الصك الخاص بها يوضع تحت تصرفه فى ١٥ يونيو ١٩٥٢ ؟

القاعدة العامة فى الضريبة العامة على الأيراد من ناحية الواقعة المنشئة للضريبة هى « تاريخ وضع الأيراد تحت تصرف المولى » فهل تاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٢ هو التاريخ الذى يعول عليه فى هذه الحالة ؟ الجواب على ذلك بالنفى وتعليل ذلك فى الآتى :

الاسهم المجانية لا تعتبر إيرادات بالمعنى الاقتصادى الفقهى ، وإن صح تجاوزاً اعتباره إيراداً فإنه إيراد

عنى غير نقدى ، وتعلقت ملكية المساهم القديم فيما خصه من الاسهم المجانية بقرار الجمعية العمومية فهو فى ذلك التاريخ حقت له الملكية ، أما تاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٢ فلا تأثير له إذ هو التاريخ الذى يحصل فيه المساهم القديم على صك الملكية الذى يقرر أو بمعنى آخر يعزز قرار الجمعية العمومية الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٩٥١

وعلى ذلك يجب أن يتضمن اقرار المساهم للضريبة العامة على الأيراد عن سنة ١٩٥١ قيمة ما خصه فى الاسهم المجانية .

٢ - القيم المنقولة الأجنبية التى تملكها فروع شركات التأمين الأجنبية ومدى إعفاء نتائجها من ضريبة القيم المنقولة :

إذا أودع فرع لشركة تأمين أجنبية فى مصر قيمة منقولة أجنبية فى أحد المصارف فى الخارج كضمان أو احتياطي حسابى ... الخ فهل يستفاد من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ؟

الجواب على ذلك بالنفى لما يأتى : لأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد خص بالإعفاء وفقاً للمادة الخامسة منه شركات التأمين المصرية التى يتحتم عليها أن تودع فى الخارج وفقاً للقوانين المحلية قيمة مالية أجنبية لتكوين ضمان أو احتياطي حسابى أو لتكوين أى احتياطي آخر لمواجهة الحوادث .

ويطبق الحكم ذاته على شركات التأمين المصرية التى تعمل فى بلاد لا تحتم قوانينها على تلك الشركات أن تودع قيمة مالية لتكوين الضمان المذكور .

ولما كان فرع شركة التأمين الأجنبية الذى يعمل فى مصر يختلف عن الوضع سابق الإشارة إليه ، فإنه لا يحق له التمتع بالإعفاء الوارد فى المادة الخامسة

من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

ع . ع .

اقتصادى أمريكى كبير يحاضر فى مصر

علمنا أن السلسلة القادمة من المحاضرات التذكارية التى ينظمها البنك الأهلى المصرى ستبدأ فى أوائل إبريل القادم ، وسيكون المحاضر فى هذه الدورة هو الدكتور راجنار نوركسه ، أستاذ الاقتصاد فى جامعة كولومبيا بنيويورك . وقد سطع اسم الأستاذ نوركسه فى عالم الاقتصاد على أثر ظهور كتابه International Capital Transfers

سنة ١٩٣٥ ، وقد انضم بعد ذلك إلى القسم الاقتصادى المالى بعصبة الأمم ، حيث تخصص فى المسائل المالية والمصرفية العالمية . وكان من نتيجة دراساته أن نشرت له العصبة « مؤلفه القيم عن التجارب النقدية الدولية -

International Monetary Experience

الذى يعد بحق خير مرشد عملى للمسؤولين عن توجيه سياسة البنوك المركزية .

وسيتحدث الأستاذ نوركسه عن مشاكل السكان والاستثمار فى البلاد التى لم يكتمل تقدمها الاقتصادى ولما كان البحث عن وسائل لزيادة التقدم الاقتصادى من أصعب المسائل التى تواجه مصر فى الوقت الحاضر فإن موضوع هذه المحاضرات سيثير بلاشك اهتماماً بالغاً فى الأوساط المهتمة بحالة البلاد الاقتصادية .

واننا نعتقد أن جمهور المستمعين إلى الأستاذ نوركسه لن يقل بأى حال من الأحوال عن أستمعوا من قبل إلى المحاضرات التى يلعبها إليها البنك الأهلى المصرى بين حين وآخر .



محاسبة التكاليف

المصروفات العمومية الادارية OVERHEADS

اجمالى مصروفات الاقسام او الفروع على المنتجات ذاتها .
وتوجد ٤ طرق ذائعة الاستعمال فى هذا المجال وتسمى بالافضلوية نظريات :

النظرية الاولى

التقسيم طبقا للجهد المبذول

تبعا لهذه النظرية يجرى تقسيم المصروفات العمومية على اقسام المؤسسة طبقا للجهد الذى تبذله الادارة العامة للمؤسسة فى ادارة شئون كل قسم وتسير دفة العمل فيه . وذلك على اساس انه كلما كان الجهد الادارى المبذول اكبر كانت المصروفات التى يتطلبها هذا الجهد المبذول اكبر كذلك . فمن العدل اذن ان يتحمل القسم المبذول فى خدمته جهدا اكبر ، نصيبا اكبر من هذه المصروفات العمومية .

وهذه النظرية عادلة ومتزنة ، ولكنها تتطلب أعمالا حسابية شاقة . ذلك ان كل بند من بنود المصروفات يجب ان يدرس ويقسم على حدة . كما ان تقدير الجهد المبذول امر يصعب الوصول اليه على وجه التحديد .

النظرية الثانية

التقسيم طبقا للايرادات

تتمشى هذه النظرية فى اساسها مع التشريعات الضريبية فالقسم ذو الايراد الاكبر يجب ان يتحمل عبئا اكبر من المصروفات العمومية - تماما كما يدفع الممول ذو الدخل الاكبر ضريبة اكبر من غيره .

وسيان فى هذا المجال محاسبة القسم على ايراده المجمال ام على ايراده الصافى أى بعد خصم مصروفاته الصناعية . فالبدا واحد .

فى ميدان ادارة الاعمال فلا يخفى أن كل مؤسسة تجتهد فى تخفيض نسبة المصروفات العمومية بها بالنسبة الى مجمل التكاليف الصناعية حتى تستطيع التغلب على المنافسة عند تساوى كافة ظروف الانتاج الصناعى البحث . وكلما قلت هذه النسبة - مع بقاء العوامل الاخرى على ماهى عليه - كلما دل هذا على كفاية المؤسسة .

ويقصد بالمصروفات العمومية تلك المصروفات التى تخص ادارة المؤسسة البحثة ، كمربيات المدير وموظفى الحسابات العامة ، والسكرتارية ، ومصروفات البريد والتليفون والتلغراف ، وهذه المصروفات تزيد اذا ماكانت المؤسسة شركة مساهمة ذلك ان طبيعة مثل هذه الشركات تستلزم بعض المصروفات العمومية مما لا يوجد له نظير فى المؤسسات الفردية ، كمصروفات مجلس الادارة ، والاسهم ، أى طبعها وامساك سجلاتها . الخ

وسواء أمكن توزيع بعض انواع هذه المصروفات أولا بأول باحدى طرق التقسيم المختلفة أم رؤى ارجاء ذلك حتى آخر المدة التجارية فان علينا الآن بحث أسلم الطرق لاجراء هذا التقسيم مما يتوفر فيها الدقة والعدالة والسهولة بقدر الامكان .

ومن المستحسن كثيرا اجراء هذا التقسيم على خطوتين كما أشرنا فيما سبق . الخطوة الاولى هى تقسيم اجمالى المصروفات العمومية على اوجه نشاط المؤسسة سواء أمكن تبيانه على أساس الاقسام ، أو على أساس الفروع او على أى أساس سليم آخر . ثم تأتى الخطوة الثانية وهى تقسيم

تناولنا فيما سبق من اجزاء هذا البحث الكلام على عناصر تكلفة السلعة فى مختلف اطوار انتاجها - وتكلمنا على كل من هذه العناصر بشئ من التفصيل عن طبيعته ، وعن طرق احتسابه . وبقي أمامنا ختام هذا البحث الخاص ببعض مبادئ محاسبة التكاليف ، نقول بقى أمامنا ان نتكلم على المصروفات العمومية الادارية حيث انها الجزء الاخير من مصروفات المؤسسة الذى يلزم اضافته على ثمس التكلفة الصناعى للسلعة حتى تتحدد لدينا تكلفتها الاجمالية .

وجدير بالذكر ان موضوع المصروفات العمومية الادارية لم يعد قاصرا على أن يكون من مباحث المحاسبة فحسب ، بل فى السنوات الاخيرة مبحثا هاما من مباحث الاقتصاد ، وكذلك من مباحث ادارة الاعمال وهذا امر طبيعى فما دامت المصروفات العمومية تؤثر على تكلفة السلعة ، وما دامت تكلفة السلعة فى الغالب الاعم تؤثر من قريب أو من بعيد على اثمان السلعة ظهر لنا بوضوح أهمية موضوع المصروفات العمومية فى ميدان الاقتصاد . اما

بنك مصر

البنك الذى رفعته العزة المصرية

دعامتها فى الاستقلال الاقتصادى

منشئ صناعتها القومية

مؤسس شركاتها الكبرى

وتصلح هذه النظرية تمام الصلاحية في محاسبة البنوك ومحاسبة الفروع عموما - أو تلك الصناعات (أو التجارة) التي تقوم بالتصريف في مناطق متعددة أو بواسطة مندوبين متعددين . وهكذا .

وتتميز هذه النظرية أولا بتحديد اساسها بوضوح كما هو ظاهر ، كما تمتاز ايضا بالسهولة الحسابية . ولكن يؤخذ عليها ان الاقسام أو الفروع ذات الكفاية العالية التي ينتج عنها نجاح عملها وزيادة ايراداتها ، تضارب زميلاتها ذات الكفاية المنخفضة وهى في الواقع تتحمل بعض العبء بالنيابة عن هذه الزميلات !

النظرية الثالثة

التقسيم طبقا للكفاية والتشجيع

هذه هي أحدث النظريات . وبالرغم من حداثتها ، ومن انها مازالت في طور التجربة الا ان كثيرا من المؤسسات أخذت في تطبيقها بدلا من الطرق الاخرى . والكفاية هنا تقاس على اساس الميزانيات التقديرية Budgets أو على اساس التكاليف المحددة standards أو على اساس الحصص quotas

ففي حالة الميزانيات التقديرية يمكن تحديد ارقام تقديرية لمبيعات كل قسم وتقسيم المصروفات العمومية على أساس هذه التقديرات . فتكون النتيجة المنطقية هو زيادة همة كل الاقسام لمحاولة الوصول الى رقم مبيعات اكبر من الرقم المقرر لها حتى تنخفض في النهاية نسبة نصيبها من المصروفات العمومية الى رقم مبيعاتها الفعلية الى أقل حد ممكن .

وفي المؤسسات الصناعية التي تأخذ بطريقة التكاليف المحددة standard costs يمكن بسهولة تبيان الاقسام ذات الكفاية من الاقسام الخاملة . وتحدد هذه التكاليف للمواد ، وللأجور وللمصروفات العمومية جميعا بالنسبة لوحدة الانتاج . فاذا مازادت الارقام الفعلية أو نقصت أثر ذلك في حساب الارباح والخسائر دون أن يؤثر في تكلفة السلعة ذاتها .

النظرية الرابعة

التقسيم طبقا للظروف القائمة

تبعاً لهذه النظرية يجري تقسيم المصروفات الادارية العمومية طبقا لظروف المؤسسة من عام الى عام على اساس تحليل دقيق لمختلف الاعمال التي قامت بها ادارة المؤسسة . ولابد أن نعتري على بعض المصروفات العمومية مما لا يصلح تقسيمه طبقا لاحدى النظريات السالفة . مثال ذلك مرتب رئيس المؤسسة حيث يختلف نشاطه بالضرورة من وقت لآخر دون ان يكون النشاط منتظما لكافة المرافق في كل الاوقات . فهو قد يهتم وقتا ما بفتح اسواق خارجية ويولى هذه الناحية كل نشاطه . ثم يولى اهتمامه للاحية تخفيض تكلفة السلعة مع الاهتمام بالتنظيم الصناعى . وهكذا .

فمرتب مثل هذا الرئيس لا يصلح للتقسيم المنتظم طبقا لاحدى النظريات السالف ذكرها . فيجب أن يدرس على حدة ، ويعلى على وجه النشاط الذى استفاد من الرئيس اكبر فائدة ويكون هذا بناء على دراسة دقيقة . وبالمثل نرى ان مصروفات قسم التسليم delivery department في المتاجر الكبيرة لا يمكن ان تقسم على الاقسام فخدمتها لكل منها غير متساوية . بل يحسن أن تقسم على

اساس دراسة احجام الطرود المسلمة أو عددها . أو مسافاتها . أو وزنها أو قيمتها وهكذا . مع اجراء تقسيم المصروفات على هذا الاساس . وقد يلزم استعمال ارقام أهمية weight numbers لاجراء هذه الدراسة على اساس مرضى . كما قد يلزم اجراء دراسة شاملة بين كل وقت وآخر للتأكد من سلامة النظرية المستعملة ومع التنبيه الى وجوب اجراء التصحيحات الضرورية كلما حدثت تغيرات جوهرية تستدعى هذا التصحيح .

انتهى البحث موسى حقي
ماجستير في التجارة

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامانة: عبد الله فكرى باطرك بك

رئيس التحرير: احمد عثمان

مدير الادارة: فؤاد الجندوى

مدير هاندى التجارة الملكى

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على ايام ادارة المجلة

الاشتراكات في مصر جنيهاً ونصف جنيه

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سورياً

أو لبنانياً أو فلسطياً

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعاً

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهاً مصرى أو ١٠/٦ جنيهات انجليزية

• نشر الاشتراكات في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو هويات بربرية أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيكات على بنوك إقليمية

أو هواله نقدية

سبق أن بينا في العدد ١٢ الصادر بتاريخ ١ سبتمبر سنة ١٩٥١ النهج الذي سنسير عليه في تبيان واجبات وحقوق الممول في الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وقد بوبنا الموضوع الى قسمين - الأول الالتزامات ، والثاني الحقوق وينقسم كل قسم الى أبواب ثلاثة - الأول في القيم المنقولة والثاني في الديون والودائع والتأمينات والثالث في ايلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم الى الحكومة .

وقد فرغنا من القسم الأول (الالتزامات) بأبوابه الثلاثة في العدد ١٢ ، أما عن القسم الثاني (الحقوق) فقد تكلمنا في الأعداد من ١٣ الى ٢١ عن الباب الأول منه والذي اشتمل على حقوق الممول في ضريبة القيم المنقولة ، وفي الأعداد من ٢٢ الى ٢٥ عن الباب الثاني منه والذي اشتمل على حقوق الممول في الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات . وفيما يلي نتكلم عن الباب الثالث:

الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

القسم الثاني - حقوق الممول

الباب الثالث - ايلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم الى الحكومة :

قضت المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بأن تؤول الى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم قانونا بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الارباح والفوائد المتفرعة عن الاسهم والسندات ، الاسهم والسندات وحصى التأسيس وكل القيم المنقولة الاخرى ، والودائع سواء أكانت نقدية أو لأوراق مالية ، والتأمينات . كما ألزمت المادة ٢٩ الشركات والمصارف والمحال والهيئات والجماعات موافاة مصلحة الضرائب في ميعاد لا يتجاوز آخر مارس من كل سنة ببيان عن جميع الأموال والقيم التي لحقها التقادم في بحر السنة السابقة وآلت ملكيتها الى الحكومة طبقا للمادة المذكورة وعليها توريد المبالغ والقيم سالفة الذكر الى الخزانة أما وقت تقديم البيان أو على الأكثر في بحر الثلاثين يوما التالية .

وبناء على ذلك لا ينتفع بالتقادم المدين (شركات المساهمة والبنوك ودور التسليف والهيئات العامة والخاصة) بل تؤول الى الحكومة المبالغ التي يلحقها التقادم ، أي ان الدولة هي التي تنتفع بالتقادم ، فعلى ذلك يوجد تقادم بمعنى أن صاحب الحق ليس له الحصول عليه لاهماله المطالبة به ولكن لا ينتفع منه المدين ، إذ يرد له المبالغ لا الى الدائن بل الى الدولة .

وايلولة الأموال والقيم المذكورة الى الحكومة قد يبدو لأول وهلة على أن فيه معنى من معاني الغصب اذ ينتزع من أيدي بيوت التسليف والشركات أموالا أصبحت ملكا لها بحكم القانون الا أن قليلا من النظر يدعو بالعكس الى الاعتقاد بأن هذا الحكم أبعد ما يكون عن كل معنى من معاني الغصب بل انه في الواقع يصحح خطأ ويضع حدا لتملك هو الغصب بعينه .

ان نظرية كسب الملكية بمضى المدة أو براءة الذمة بالتقادم نظرية حديثة العهد في التشريع فالشريعة الاسلامية لا تقرها ولا تسلم بضياع أي حق أو بانقضاء أي التزام بانقضاء مدة دون المطالبة به . ولهذا فانه لما أريد تطبيق هذه النظرية في المحاكم الشرعية لم يستطع الشارع أن ينص على سقوط الحق ولكنه منع القاضي من سماع الدعوى بعد انقضاء مدة معينة ومعنى هذا أن الحق قائم شرعا ، ولكنه لا تدعمه دعوى تكفل الحصول عليه .

واذا عدنا الى تاريخ نظرية التملك بمضى المدة تبينا انه على أثر نمو المعاملات المدنية والتجارية نموًا عظيما في العصور الحديثة عمدت الشرائع العصرية ورغبة منها في تثبيت الحقوق واستقرار الملكيات الى تقرير نظام التملك بمضى المدة وسقوط الحقوق كذلك بمضى المدة على اعتبار أن مثل هذا النظام عنصر سلام واستقرار وثبات لأنه من غير ذلك لا يأمن المالك أن ينازعه غيره في ملكه مهما طال الزمان على تملكه ولا يأمن المدين أن يطالب بالدين مرة أخرى بعد الوفاء به الا اذا حفظ لديه المخالصة المثبتة

لبراءة ذمته الى ما شاء الله من الزمان فرأى القانون أن يفترض انه اذا كان الدائن قد لزم الصمت زمنا طويلا من غير أن يطالب دائنه أو يخاصمه فان ذلك مرجعه الى أن المدين قد وفى دينه حقا . وهذا الغرض يطابق الواقع في كثير من الاحيان . فسقوط الحق قائم اذن على فرض الوفاء هذا هو الاساس القانوني للتقادم المسقط للحق ، فهو قائم على افتراض الوفاء ولكن اذا كان هذا الافتراض يطابق الواقع في أكثر الاحيان واذا كان من المؤكد على وجه التقريب أن الدين الذي سكت الدائن عن مطالبة بالدين طول المدة التي يحددها القانون قد وفى دينه فعلا ، أي يمكن أن تقام الحجة نفسها بالنسبة لما لدى البنوك والبيوت المالية الكبرى من ديون وودائع وتأمينات ؟ ان هذه البيوت ذات حسابات منتظمة دقيقة ولها موازين سنوية تتضمن كل مالها وما عليها ، فالافتراض القانوني الذي يعد أساسا لسقوط الحق وهو احتمال الوفاء منعدم في هذه الحالة انعدامًا تاما اذا كان عدم الوفاء بالدين هو الثابت في دفاتر البيوت المذكورة والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن هذه الملكية التي تؤول للبنوك والشركات بحكم القانون ليست سوى غدر واغتصاب لا يبررها أي اعتبار من الاعتبارات العامة . أما الدولة وهي التي تمثل المصلحة العامة لمجموع السكان وتنفق كل ما تجبیه من الأموال في سبيلهم فانها اذا منعت هذا الغصب - الذي لا تسنده على الاقل مظنة الوفاء - وأخذت لنفسها هذا المال الذي أهمل صاحبه في

المطالبة به مدة طويلة فانها لا تكون قد ارتكبت وزرا لأن الاموال التي تؤول اليها على هذه الصورة ستخصص للمصلحة العامة بدلا من تخصيصها لخدمة المصالح الفردية .

والمرجع في تحديد الحق المقرر للحكومة في المادة ٢٨ سالف الذكر هو الى القانون العام ، فان قضى بسقوطه آل الى الحكومة وان لم يقض بسقوطه لم يكن للحكومة شأن فيه . (تقرير لجنة الشيوخ المالية)

على ان قيام الحرب العالمية الاخيرة قد أدى الى الحيلولة بين بعض الاشخاص المقيمين في البلاد المحتلة وبين المطالبة بحقوقهم سواء كان ذلك بسبب انقطاع المواصلات او بسبب التدابير التي اتخذتها الحكومة المصرية بشأن منع التعامل مع الاشخاص المقيمين بالبلاد التي احتلتها دول المحور ، وترتب على ذلك سقوط كثير من حقوق هؤلاء الاشخاص فال الى مصلحة الضرائب منها الانواع المبينة في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . غير ان الحكومة رأت ازاء حالة القوة القاهرة التي تجمعت عن قيام الحرب ان تتدخل بطريق التشريع لايقاف سريان التقادم بالنسبة للاشخاص المقيمين بالبلاد المحتلة فنصت في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٥ على الآتي :

« جميع المواعيد الخاصة بسقوط الحقوق والاجراءات المقررة في القانون المدني وقانون المرافعات وطنى ومختلط تعتبر موقوفة بحكم القانون بالنسبة للاشخاص الذين كانوا مقيمين بالبلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ولمدة اقامتهم فيها وذلك خلال الفترة المبتدئة من تاريخ اعتبار بلاد مامحتلة الى تاريخ صدور هذا المرسوم بقانون » وقد رأت مصلحة الضرائب بكتابها الدوري رقم ٢٠٣ الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٤٧ ، انه لامكان اجابة طلب من يتقدم للانتفاع بأحكام هذا المرسوم يجب مراعاة :

١ - التحقق من توفر شروط الإقامة باعتباره أساس الانتفاع بايقاف التقادم ولا يكفى في هذا الشأن مجرد القرائن وانما يتحتم أن تقدم مستندات قاطعة لاثبات اقامة صاحب الشأن في احدى البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ومدة اقامته فيها .

٢ - لا يطبق حكم المرسوم بقانون الا على المبالغ والقيم التي لم تكتمل مدة تقادمها قبل احتلال البلد المقيم به صاحبها أو قبل اخضاعه للرقابة - كما ان المدة السابقة على فترة الايقاف تحسب بأكملها وتكمل بالمدة اللاحقة لها - ولهذا فان الامر يقتضى التاكيد من تاريخ استحقاق المبالغ والقيم المطلوب ردها لاحتساب مدة التقادم على الوجه الصحيح

٣ - لا يوقف التقادم الا بالنسبة للاشخاص المقيمين في البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة فقط ولمدة اعتبارها كذلك .

وقد أرفقت مصلحة الضرائب بالكتاب الدوري رقم ٢٠٣ سالف الذكر كشفا تفصيليا بأسماء البلاد التي اعتبرت محتلة أو خاضعة للرقابة خلال فترة الحرب الاخيرة وتاريخ اعتبار كل منها كذلك (كما ورد بالامر العسكري رقم ١٥٩) وذلك للاستعانة به في تنفيذ أحكام المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

وقد اثار تطبيق المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ وعلاقتها بوقف التقادم الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ عدة اشكالات نورد منها على سبيل الایجاز لضيق المقام ما انتهى اليه الراى فيه بعد الرجوع فيها الى مجلس الدولة .

١ - الفاتيكان دولة ذات سيادة كانت محايدة ابان الحرب العالمية (٣٩ - ٤٥) ولا يسرى عليها النص الوارد بالامر رقم ١٥٩ والمرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن مواعيد سقوط الحق . ومن ثم تؤول الى الحكومة قيمة الكوبونات المملوكة لمعهد الاعمال الدينية بها متى انقضت مدة التقادم ، ولا يحول دون ذلك موقع الفاتيكان الجغرافى وتأثير ذلك فى المواصلات بينها وبين البلاد الاخرى مدة الحرب ولا لأن الكوبونات خاصة بهيئة دينية عالمية .

٢ - قضت المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ باعتبار جميع المواعيد الخاصة بسقوط الحقوق والاجراءات المقررة فى القانون المدني موقوفة بحكم القانون بالنسبة للاشخاص الذين كانوا مقيمين بالبلاد المحتلة والخاضعة للرقابة ، ولم يتعرض لحكم أولئك الذين كانوا مقيمين فى المانيا وايطاليا من غير هاتين الدولتين

ولكن لما كان هذا المرسوم بقانون لم ينسخ أحكام الامر العسكري رقم ١٥٩ وكانت أحكام هذا الامر تسرى على كل شخص طبيعى أو معنوى مقيم أو موجود ولو بصفة مؤقتة فى المانيا أو ايطاليا أو فى بلاد تحتلها هاتان الدولتان أو تخضع لرقابتهما ، فان حكم المرسوم بقانون رقم ١٠٤ سالف الذكر لا يمنع من ان تسرى أحكام الامر العسكري رقم ١٥٩ على الاشخاص الذين كانوا مقيمين بدولتى المانيا وايطاليا . وبالتالي يقوم بادارة أموالهم الى حين عقد الاتفاقات الدولية (مكتب البلاد المحتلة)

٣ - اثبات الإقامة فى البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ومدتها وذلك فى الفترة المبتدئة من تاريخ اعتبار بلادها محتلة الى تاريخ صدور المرسوم بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ مسألة موضوعية قد تتأثر بالظروف والملابسات وأمرها متروك لمصلحة الضرائب .

٤ - الشهادات التى تقدم من البنوك بوجود بعض أصحاب الشأن فى البلاد المحتلة فى الفترة المحددة فى المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ لا تعتبر قرينة قاطعة على الإقامة لأن البنوك ليست الجهة المختصة باثبات الإقامة ومدتها .

٥ - يشترط لايولة الارباح والفوائد المتفرعة من الاسهم والسندات الى الحكومة طبقا لنص المادة ٣٨ فقرة (١) أن تكون قابلة للتداول فاذا لم تكن قابلة للتداول فلا تخضع ارباحها وفوائدها لحكم المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

٦ - ايقاف مواعيد السقوط طبقا لحكم المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ يعتبر استثناء لظروف خاصة من القواعد المقررة فى القانون المدني وقانون المرافعات ، وهذا الاستثناء قاصر على الحالات الواردة فى المرسوم بقانون دون التوسع فى تأويله ومن ثم فلا يمكن اعتبار ايداع الاسهم والسندات فى بلد محتل أو خاضع للرقابة خلال الحرب بمثابة وجود مالكة فى هذا البلد المحتل أو الخاضع للرقابة ، لأن فى ذلك تأويلا للمرسوم بقانون لا تحتمله أحكامه .

محمد السعيد الانصارى

الغلاء

أسبابه ووسائل مكافئته

محاضر الدكتور محمد علي فحت ألفت بكتابة الصحفيين بالقاهرة في فبراير ١٩٥٠

تتممة المنشور بالعدد الماضي

كان برنارد شو اصلع الرأس ذا حجة كثيفة . . .
خرج ذات يوم يتمشى في قريته ،
فالتقى بأحد الصحفيين ، فسأله الصحفي
ما رأيك يا مستر شو في أمر غلاء المعيشة
ومصاعب الحياة في هذه الأيام ؟
فما كان من شو الا أن رفع قبعته ،
وقال : انظر الى رأسي لترى سوء توزيع
الشعر . . .

لم يكن شو مغطى في تشبيهه ، ولكنه
كان يشبه الغلاء ، لا أسبابه ومصادره .
لعل خير وصف لظاهرة الغلاء أن يقال
انها وباء ، لا يمكن اخفاء مظاهره ، كما
لا يتسنى تجاهل نتائجها .

وهؤلاء ان وجه المقارنة منعدم . فالدخل
القومي في البلاد الاجنبية مع انه اكثر اعتدالا
في توزيعه فهو يبلغ في المتوسط اضعاف الدخل
القومي في مناطق العالم المختلفة فقد كان في
امريكا ١٥٠٠ دولار للفرد وفي غرب اوروبا
٥٠٠ دولار للفرد في سنة ١٩٤٩ . وكان دخل
الفرد في مصر آنذاك لا يزيد على خمسة
وعشرين جنيه او ٦٥ دولار .

اما العامل الثاني من عوامل التضخم
الرئيسية فكان تقرير اعانات غلاء جديدة في
بدء سنة ١٩٥٠ . ولسنا ننكر عدالة مبدأ
الاعانة ، ولكن الظروف التي أحاطت بها
والطريقة التي اتبعت في تقريرها سلبتها كل
قيمتها بل جعلتها اضافة الى ارهاق الطبقات
المستضعفة ذلك لان اعباءها المالية اضيفت
اضافة عمياء الى اعباء الميزانية ، فتضخمت
ارقامها فوق تضخمها وزادت نسبة الاعتمادات
الاستهلاكية زيادة كبيرة .

والعامل الثالث كان الاجراء الذي اتبع
في تمويل محصول القطن في بدء موسم
١٩٥١/٥٠ . كتبت وكتب غيري محذرا من
التمادي في طبع اذونات على الخزنة وأندرت
وأندر غيري بعواقبه الوخيمة . ولكن جميع
الصحيات أغفلت ووافق البرلمان على تعديل
قانون الغطاء برفع الحد الاعلى لطبع اذونات
على الخزنة الى مائة مليون جنيه في نوفمبر
سنة ١٩٥٠ على الرغم مما أثبتناه من انه
لا ضرورة على الاطلاق لهذا العمل وكان يمكن
تمويل محصول القطن بوسائل مالية أخرى
كما كان يحدث في الماضي دون الالتجاء الى
أساليب التضخم في النقد .

والعامل الرابع كان الاجراء الذي اتبع في
تمويل مشتريات الحكومة من القطن المتخلف
من الموسم الماضي . لست أبغى مناقشة
الاسباب التي أجبرت الحكومة على التدخل
في بورصة العقود تدخلا ألزمها بشراء مقادير
كبيرة بأثمان مرتفعة بلغت في مجموعها اثنين

د . فترة ما بعد الحملة الفلسطينية

تبدأ هذه الفترة على وجه التقريب منذ
صيف ١٩٤٩ . وتتسم بالتوسع الملحوظ في
المصروفات الحكومية وخاصة في نواحي الاستهلاك
فعلى الرغم من انتهاء الحملة الفلسطينية
بلغت جملة المصروفات ١٦٣ر٨ مليون جنيه
في السنة المالية ١٩٥٠/٤٩ في مقابل ١٥٧٧
مليون جنيه في السنة السابقة وهي سنة
الحملة الفلسطينية نفسها . وفي ١٩٥١/٥٠
زادت المصروفات مرة أخرى الى ١٨٩ مليون
ثم هي الآن مقدرة بنحو ٢٣١ مليون جنيه
للسنة الحالية .

ومقادير البنكوت تدرجت نحو الزيادة من
١٥١ مليون جنيه في يونيو سنة ١٩٤٩ الى
١٥٠ في يونيو سنة ١٩٥٠ ثم قفزت قفزات
واسعة الى ان وصلت اخيرا ٢٢٢ او ما يقرب
من تسعة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب
العالمية الثانية .

وأما نفقات المعيشة فقد تدرجت كذلك
نحو الارتفاع من ٢٧٤ في يونيو سنة ١٩٤٩
الى ٢٨٩ في يونيو سنة ١٩٥٠ . ثم قفزت
هي الاخرى حتى بلغت ٣٢٧ في نوفمبر الماضي
هناك عوامل كثيرة صاحبت هذه التطورات
المقلقة في الاحصائيات المالية . ولا يتسع
المقام للافاضة في شرح تلك العوامل . فلا
مناص من القصد في تحديد الحديث .

اما العامل الاول فهو المغالاة في فرض
الضرائب غير المباشرة ولاسيما المكوس الجمركية
لقد كانت حصيلة الجمارك قبل الحرب
لا تزيد على ١٨ مليون جنيه فارتفعت في
تقديرات الميزانية الحالية . وقبل التعديل
الاخير بالزيادة ، الى ١٠٧ مليون جنيه .
ولعل لجنة الشؤون المالية في مجلس النواب
كانت محافظة في تقديرها ، عندما قدرت ان
حصيلة الضرائب غير المباشرة تبلغ نصف
مجموع إيرادات الدولة . فالأرجح انها -
إذا أمكن حصرها بدقة - تزيد على ثلثي
هذا المجموع . ولكن المهم في الامر ان الضرائب
غير المباشرة - فضلا عن ان المغالاة فيها تتنافى
مع مبادئ تحقيق العدالة الاجتماعية ، فهي
ضرائب تؤدي حتما الى زيادة تكاليف الانتاج
أو تكاليف عرض السلع المستوردة وبالتالي
الى تضخم الاسعار . ولا يستقيم مع المنطق
أن يقول قائل بأن الضرائب لا تزال معتدلة
في مصر او ان اثمان بعض السلع المستوردة
كالسجائر الامريكية اثمان معتدلة بالمقارنة
مع فرنسا وانجلترا مثلا .

وذا مرة ، ذكر معالي وزير التجارة
السابق في تصريح صحفي بأن الغلاء أكثر
اعتدالا في مصر عنه في كثير من البلاد الاوربية،
وهذا رأي يشاركه فيه معظم الرجال المسؤولين
وغير المسؤولين الذين حظوا بالسفر الى
الخارج في العهد الاخير . ولكن فات هؤلاء

واربعين مليونا من الجنيهات . فاني لها
تدبير هذا المبلغ الضخم ومصادر القروض
الشعبية محدودة والخزانة خاوية وصندوق
الاحتياطي العام فارغ ؟

اني استمحيكم العذر في الافاضة بعض
الشيء في تحليل هذه المسألة وملابساتها نظرا
لما يكتنفها من غموض .

طلبت الحكومة الى البرلمان تعديل القانون
الذي يجيز لها أن تصدر في حدود عشرة ملايين
جنيه اذونات لمدة ثلاثة أشهر لتمويل محصول
القطن عند الضرورة فأجابها البرلمان الى
ماطلبت ورفع الحد الاعلى للاقراض من عشرة
ملايين الى ثلاثين مليونا ثم الى أربعين مليونا
مهد هذا التعديل لارتكاب خطئين بالغى
الخطورة .

الخطأ الاول يتصل بالخروج على الغرض
الاساسي من اصدار القانون، وكان ذلك الغرض
ينحصر في تمويل تجارة القطن وعمليات تصديره
ولا يدخل فيه استخدام الاموال في المضاربة
(او على احسن تقدير) في عمليات استثمار
طويل المدى ويحتمل أن تنتهي بخسارة فادحة
وبمعنى آخر كان في هذا التعديل مجافاة
للمبادئ السليمة التي تنأى عن استخدام
حصيلة قروض قصيرة الاجل (مثل تشجيع
اصدار اذونات على الخزنة لمدة ثلاثة
أشهر) في استثمار طويل المدى ، ولا سيما
إذا كانت القيمة التجارية للاستثمار اقل من
قيمتها الاسمية ، كالذي حدث عند شراء
أقطان بسعر أعلى من سعر السوق .

والخطأ الثاني هو أخشهما أثرا وأعمقهما ضررا
اذ انه انتهى الى اصدار اذونات على الخزنة
بمقادير كبيرة مما أدى الى تضخم جديد في
القوى الشرائية فكان التضخم في أعقاب
التضخم الذي أجازته الحكومة عند
رفع الحد الاعلى للاصدار المكشوف من
البنكوت أى الاصدار بدون غطاء من ذهب
أو عملات اجنبية الى مائة مليون جنيه في
نوفمبر سنة ١٩٥٠ . على نحو ما ذكرت منذ
لحظة . فلا عجب أن تتبلور النتيجة المحتومة
في اشتداد حدة الغلاء وفي زيادة متاعب الحياة
عند أفراد الشعب الذين باعوا عقود الاقطان
للحكومة . ولا عجب أن يعم الاوضاع المالية
وتنفذ سموم التضخم الجامح الى جميع نواحي
الكيان الاقتصادي .

ولكن العجيب أن بعض البسطاء يحاول
تبرير مسلك الحكومة في زيادة اصدار العملة
المكشوفة بأن هذه الزيادة تمثل ثروة طبيعية
هي الاقطان المخزونة التي مآلها الى التصدير
وفات هؤلاء البسطاء انه ليست هناك علاقة مباشرة
بين الثروة الطبيعية وبين مقادير النقد، اذ
لو استقامت هذه العلاقة لكان في امكان كل
حكومة أن تستغل أى ظرف مناسب لاصدار
عملة جديدة في مقابل عناصر الثروة المختلفة

من مجوهرات ومواد أولية وكل سلعة يمكن تصديرها ، وكذلك نسي هؤلاء البسطاء أن القيمة الحقيقية لغطاء أية عملة رهن بإمكان التصرف في الخارج بدون أدنى قيد أو شرط والمعجب أيضاً أن بسطاء آخرين ويظهرون رجال راسميون يزعمون أن ارتفاع أسعار القطن يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية ومن ثم إلى زيادة مقادير العملة المصدرة .

وإني استمحيكم العذر إذا أقف قليلا لكي أفند هذا الزعم الخطر . ومصدر الخطر فيه أنه ينطوي على نصف الحقيقة .

أن ارتفاع القطن ارتفاعا تنتج منه زيادة حصيللة العملات الأجنبية التي تجنيها البلاد من تصديره يؤدي بلا شك إلى زيادة القوة الشرائية أو زيادة الدخل القومي .

إلى هنا والمنطق سليم . ولكن زيادة القوة الشرائية ، أو زيادة الدخل القومي لا تستلزم زيادة مقادير البنكوت .

ذلك لأن التداول يخضع خضوعا تاما ومباشرا لسياسة الائتمان التي تنفذها السلطات المسئولة فإن شاءت قبضت يدها وإن شاءت بسطتها كل البسط .

أن القول بحتمية الزيادة في العملة المتداولة نتيجة لارتفاع أسعار القطن ، لا يستقيم مع المنطق وقائلة إما جاهل أو متجاهل .

كان الواجب أن يكون هدف سياسة الائتمان تشجيع الادخار وتوجيه أية زيادة في الدخل القومي إلى مشاريع الانعاش الاقتصادي وربما تنتج زيادة طفيفة في العملة المتداولة وربما لا تنتج أية زيادة ، اكتفاء باشتداد سرعة التداول في المقادير الموجودة فعلا

لقد ذكرت لكم أن ارتفاع ائتمان القطن أحدث زيادة في حصيللة العملات الأجنبية ، ولكنه في الوقت نفسه أدى إلى تضخم أرباح فئة من المواطنين ثم إلى اضطراب كبير في الأوضاع الاقتصادية لاسيما ما يتصل منها بقيمة الاطيان وإيجارها . وقد كان من الممكن تفادي هذا الاضطراب لو أن الحكومة لجأت إلى إحدى وسيلتين ، إما تجميد الجانب الأكبر من أرباح المنتجين والمصدرين كما صنعتها حكومة استراليا في أرباح الصوف الخام ، وأما بفرض ضريبة نسبية تصاعدية على القطن المصدر على أن تجمد حصيلتها وتخصص تدريجيا للأعمال الإنسانية التي يفيد منها النشاط الزراعي في البلاد

وسائل المعالجة

لعلني أطلت في الحديث عن التضخم المالي الذي هو مصدر الغلاء وراعيه . ولولا خشية الاملال لكشفت لكم عن خفايا لاتزال مستترة عن أعين العامة ، وأبرزت لكم وقائع تدعو إلى اشفاق الخاصة .

كنت اعتقد بأن التضخم حقيقة ثابتة لا تحتاج إلى برهان ، وماكنت أظن أن في مصر من ينكر هذه الحقيقة . ولكن إحدى كبريات الصحف المصرية طلعت علينا منذ أيام بتصريحات غاية في الخطورة ومنسوبة إلى «شخصية مصرية مطلعة على التيارات الداخلية والخارجية وتحتل مركزا مرموقا في الجهاز المصرفي المصري» وقد استهلكت هذه الشخصية المطلعة تصريحاتها بعبارة فذة هي : «إن الادعاء بأن في مصر تضخما ماهو الا حديث خرافة»

قد يختلف المعقبون في تعليقاتهم على تصريحات الشخصية المطلعة : فربما يهملها البعض لانها ضرب من الخيال ، وربما يستهجنها البعض الآخر ذاكرا المثل المعروف أو القصيدة الفراء متمثلا بقول الشاعر :

وليس يصح في الازدهان شيء

إذا احتاج النهار إلى دليل

ولكنني كتلميذ مبتدئ في علم الاقتصاد أقر بكل الاحترام وفي تواضع تام بأن حصيلتي من هذا العلم لم تتسع بعد لما جاءت به تلك الشخصية المطلعة . وعلماء الاقتصاد على بكرة أبيهم يدركون ويؤكدون أن القيم الاقتصادية ليست قيما معنوية ، بل هي وقائع مادية أو هي مقادير محدودة يمكن تعيينها بالعداؤ بالوزن أو بالقياس ، فالأسعار مقادير وعناصر الانتاج مقادير ، والاجور والمزروعات مقادير ، والعملة المتداولة أو وسائل الشراء مقادير ، والتجارة الخارجية مقادير وهلم جرا . هذه حقيقة طالما تجاهلها المتحدثون عن الشؤون الاقتصادية في مصر ، ولكن الاستمسك بها ألزم ما يكون لكل باحث يريد أن يدرك كنه هذه الشؤون ادراكا واقعيا .

لقد انعقد اجماع أهل الذكر من علماء الاقتصاد ، واتفقت القواميس والموسوعات والكتب الفنية بجميع اللغات الحية على تعريف واحد للتضخم المالي . ألا وهو حالة الاضطراب الناشئ من زيادة العملة المتداولة ولا تتناسب مع مقادير السلع التي تنتجها البلاد . والثابت من الاحصائيات المالية الرسمية أن العملة المتداولة في مصر زادت كما أوضحت لكم منذ لحظات من ٢٦ مليون جنيه للبنكوت و٤٠٠ مليون جنيه لودائع البنوك في سنة ١٩٣٩ إلى ٢٢٢ مليون للبنكوت و٢٤٠ مليون جنيه لودائع البنوك . ومعنى ذلك أن الزيادة بلغت ستة أمثال العملة المتداولة قبل الحرب .

فهل زادت مقادير الانتاج بنفس النسبة؟ لا سبيل للاستشهاد بالاحصائيات الرسمية ، فلا الهيئات الرسمية ولا الهيئات غير الرسمية تعنى بجمع هذه الاحصائيات ونشرها . ولكن القرائن المعروفة والشاهدات المألوفة تكفي لاثبات ماقصرت عنه الاحصائيات الرسمية فإذا كانت الزراعة هي عماد النشاط الاقتصادي والمصدر الأكبر للانتاج القومي ، فهل اتسعت رقعة الاطيان المزروعة إلى ستة أمثال ماكانت عليه قبل الحرب؟ وفي الصناعة ، هل زادت مقادير المنتجات إلى ستة أضعاف ماكانت عليه قبل الحرب ؟

لاظن ان هناك من ينكر جمود الانتاج بل وانهاره في بعض النواحي على الرغم من تكاثر السكان بمعدل مخيف .

ومهما يكن الامر ، فمظاهر التضخم المالي واضحة للعيان وضوح الشمس في رابعة النهار . ألم ترفع الأسعار إلى خمسة أمثال ماكانت عليه قبل الحرب؟ ألم تفقد العلاقات التي كانت قائمة بين الافراد والطوائف استقرارها الطبيعي؟ ألم يضطرب توزيع الثروة القومية والدخل الاهلي فأثرت طائفة وأصاب الطوائف الاخرى عسر وإملاق ؟

لاأخالك تطالبونني بعد ذلك هذا الشرح بأن أسوق لكم أسانيد من المنطق للتدليل على أن وسائل المعالجة الناجعة ينبغي أن تصل إلى موطن الداء . وسياسة التقشف والحرمان الذي سمعنا عنها كثيرا وقرأنا عنها أكثر لن تصلح الا لتهدئة العلة في بعض مضاعفاتها

فما أشبهها بأساليب التسليك أو الادوية المسكنة ، لا تكفي لازالة الاجزاء المعتلة ولا يتر الاطراف العفنة كما يفعل الشرط أوالمقصلة .

لقد أوضحت لكم أن مواطن الداء هو التضخم المالي ، فينبغي أن تتركس جهود المعالج لازالة هذا الموطن الخبيث ، ولكنني اعترف والحسرة تملأ جوانحي أن هذه الجهود سوف تصطدم بعقبات كأداء ليست من صنع الجهل فحسب بل أيضا وليدة المصالح الطائفية والامتيازات الخاصة .

فلا يجوز ان ننسى أو نتجاهل ان التضخم المالي امتد به العمر اثني عشر عاما ، وأنه ككل نظام مهما يكن فاسدا ، شجع على قيام مصالح خاصة كلما اجتذب المناصرين والمؤيدين وهؤلاء نفر لهم من نفوذهم قوة ومن امكانياتهم الاخرى حيلة .

ليس وقف التضخم بل وإزالته بالامر الصعب ، ولكنه اجراء ينبغي أن تتوافر له العدة الكافية وتتهيأ له الظروف المواتية حتى لا تنشأ عنه اضطرابات ومساوئ تفوق مايراد انهاؤه .

فالواجب إذن أن تكون معالجة التضخم وإزالة آثاره الضارة ، ضمن برنامج شامل ، محدد الاهداف واضح الغايات ، إذا كانت شعبه تبدو مختلفة فما ذلك الا اختلاف أجزاء الجسد الواحد لا يضعف من ضرورة تعاونها للصالح العام .

وكم كان بؤدي أن أذكر لكم بعض التفاصيل عن هذا البرنامج الشامل ، ولكنني أخشى الاطالة والاملال ، ولذلك سأكتفي بالإشارة إلى خطوته الرئيسية .

يقتضى تنفيذ هذا البرنامج تدابير كثيرة يمكن حصرها في شعب ثلاثة .

أولا - التدابير المصرفية

وتتناول سياسة الائتمان وتوجيهها نحو تثبيت قيمة الجنيه المصري في الداخل والخارج وتحريره من كافة القيود المفروضة على مبادلاته بالعملات الأجنبية ، وتقتضي هذه ضفطا كبيرا في مقادير السلف والقروض التجارية وقد يؤدي هذا الضغط في أول الامر إلى صعوبات في التبادل وهبوط في طاقة الانتاج ولذلك يجب أن يقترن بخطوة عملية تستهدف تشجيع الادخار الوطني وتسهيل عمليات الاستثمار المنتج .

ثانيا - التدابير التشريعية

وتتناول هذه التدابير إلغاء التشريعات التضخمية التي شجعت على استمرار التضخم واستفحاله . لقد ظهر هذا التضخم في أول عهدنا به نتيجة لقيام علاقة التبعية التي كانت تربط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني فلما انفصلت عرى هذه العلاقة ، سارعت السلطات المصرية إلى استصدار قوانين مكنت للتضخم . من جديد والراجح أن بقاءها سوف يكون سبيلا لتفاقم التضخم .

وأهم هذه القوانين :

- ١ - القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالمرسوم بقانون الخاص باصدار العملة مكشوفة لغطاء لها من ذهب أو عملات أجنبية في حدود مائة مليون جنيه أي أربعة أمثال ماكان عليه اصدار البنكوت قبل الحرب .
- ٢ - القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥١ الخاص باصدار أذونات خزانة لتمويل مشتريات القطن
- ٣ - قانون انشاء البنك المركزي في ناحيته التي تجعل من البنك أداة طيعة في يد وزير المالية بدلا من احاطته بسياسات منيع من الحرية

والاستقلال ليصبح حقا مؤسسة قوية تعمل لتحقيق الصالح القومي

ثالثا - التدابير المالية

وتتصل هذه التدابير بسياسة الميزانية التي تنتهجها الحكومة . فغنى عن البيان أن وسائل وقف التضخم سوف تتمتع بمزاياها العملية تضيق هباء ، مالم تصبح موازنة الميزانية الحكومية موازنة حقيقية ، تقوم في جانب المصروفات على أساس حصرها في أضيق نطاق يمكن لحكومة أن تنكمش اليه ، وفي جانب الإيرادات على أساس استقطاع أقل نسبة ممكنة من دخول الأفراد مع مراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية في توزيع أعباء الضرائب والانصراف عن كافة الضرائب التي تعوق الادخار الفردى وتحول دون نشاط حركة الاستثمار .

والى جانب ذلك ينبغى ابعاد الحكومة عن التدخل المباشر في الشؤون التجارية والاقتصادية وأن هذا الشرط أساسى ان لم نقبله طائمين الان، فسوف نضطر الى تنفيذه بعد قليل وربما بعد فوات الاوان . ففى الحق أن تطورات السنوات الاخيرة مكنت للإيرادات الحكومية من أن تلعب دورا هاما في الشؤون الاقتصادية وأن تقحم ممثلها في شق الأمور التي لادارية لهم بها ، حتى انهار الانتاج القومى في جملته وانحدر المستوى الفردى للانتاج في جميع نواحي النشاط الاقتصادى، وهو مظهر يندرننا بأوخم العواقب ازاء تكاثر السكان وانتشار الآراء التقدمية بين الطبقات المثقفة المتزايدة في العدد .

لقد أثبت التجارب أن الجهاز الحكومى معتل ، وطالما يكون محتفظا بهذه الصيغة فسيفظل ناقد الاهلية لمزاولة المشروعات الاقتصادية ذات الطابع الانتاجى ، ومن ظن غير ذلك فقد وهم .

فعلى ضوء هذه الاعتبارات يحسن بالحكومة أن تفكر جديا في معالجة الميزانية عن طريق تقسيم المصروفات الى قسمين : اولهما : المصروفات العادية وتتضمن اعتمادات البنود التي كانت مشتملة عليها ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وثانيهما : المصروفات الاستثنائية وتتضمن اعتمادات البنود التي استجدت منذ تلك السنة توطئة لحذف أغلبها تدريجيا في مدى ثلاث أو أربع سنوات على أكثر تقدير .

أنا لا أنادى بالعودة الى اوضاع سنة ١٩٣٩ ولا الى أسعار سنة ١٩٣٩ ، فذلك محال ، انما الممكن ان نختار مستوى معقول للأسعار كمستوى سنة ١٩٤٦ أو مستوى أسعار عملة ذهبية كالدولار أو الفرنك السويسرى لتسير في محاذها .

وتمشيا مع هذه السياسة يجب على الحكومة أن تجعل في المقام الاول من اهتمامها الاجراءات الاتية :

١- حذف الاعتمادات المظهرية وما في حكمها والانتفاع بالوفر الناتج من الالغاء في خفض الضرائب غير المباشرة ولاسيما المكوس الجمركية التي ينوء بأعبائها الفقراء .

٢ - اعادة النظر في جميع الخدمات التي تؤديها الحكومة لالغاء ما لا تدعو اليه ضرورة ملحة

٣ - فصل جميع الخدمات ذات الصفة التجارية كالسكك الحديد وادارة النور والتليفونات عن ميزانية الدولة على أن تتولى ادارتها هيئات وطنية مستقلة

٤- مراقبة اعتمادات الدفاع مراقبة فنية معقولة حتى لا تمتد اليها يد الاسراف وحتى

تظل مقصورة على مطالب الدفاع دون غيرها

٥ - ادماج الوزارات ذات الاختصاصات المتقاربة في وزارة واحدة وبذلك يمكن تخفيضها الى سبعة وزارات كما يمكن عندئذ الغاء المصالح التي لاتدعو الى وجودها حاجة .

٦ - تخفيض اعتمادات الوظائف بنسبة اجبارية لا تقل سنويا عن ١٠ ٪ خلال مدة الانتقال مع تبسيط الاجراءات الحكومية ليتسنى الغاء وظائف تزيد على الحاجة دون اضرار بصالح العمل .

٧ - تمكين ديوان المحاسبة من فرض رقابة فعلية على جميع أبواب المصروفات وكذلك الاخذ بمبدأ المسؤولية الشخصية لكل من يخالف التعليمات المالية .

وقد تبدو هذه التدابير صارمة ولا سيما اذا كانت تتناول الغاء عدد كبير من الوظائف أو تخفيض درجاتها . ولكن قليلا من التأمل وتغليب العقل على العاطفة يبرز ضرورة هذه التدابير كما انه يزول الاعتراض على تضحيات مؤقتة قد يطلب الى فئة من الشعب تحملها .

ولا شك في ان اى اقتراح بتخفيض اعتمادات الوظائف سيقابل بشديد الاستنكار ان لم يكن ببالح الاستهجان لا من طوائف تشكو قلة المرتب الحكومى فحسب بل أيضا من مصالح وادارات تشكو قلة الإيدى العاملة . ولكنها الحقائق التي لا يمكن انكارها أو تجاهلها والتي يحسها سائر الشعب احساسا عميقا ، تنادى بأن اعتمادات الوظائف في جملتها لا تتناسب مع موارد الدولة ، فلا بد من تخفيضها صونا لتلك الموارد نفسها من الانهيار .

فالثابت من البيانات الرسمية أن اعتمادات الوظيفة والموظفين بلغت ما يقرب من نصف المبالغ المقدرة للإيرادات الحكومية هذا العام ، والثابت أيضا أن الوظائف الملكية زاد عددها من ٣٧٩٢٨ في سنة ١٩٤٠ الى ٨٩٤١١ في سنة ١٩٥٠ . ولكن تخفيض الاعتمادات بالنسبة المقترحة في غضون أربع سنوات مثلا لا يستتبع حتما تشريد شاغلي الوظائف الحالية ولا حرمانهم أسباب الرزق والحياة ، أو حرمان من يعملون من الآباء والابناء ، بل على العكس قد يفتح أمام الموظفين وأمام غيرهم أبوابا كانت موصدة ، ويكشف لهم آفاقا كانت محجوبة . وهل من شك في ان المبالاة في انشاء الوظائف الجديدة ورفع الدرجات كانت السبب الاكبر في عجز الحكومة عن تحسين حالة الموظفين وتعديل مرتباتهم بما يتناسب مع انتاجهم الحقيقي وتكاليف المعيشة وهل من شك في أن كثرة الوظائف في الظروف الحاضرة تضر بعامة الموظفين ولا تنفع الدولة فى شيء .

وتخفيض اعتمادات الوظائف لا بد ان يتم ضمن برامج اصلاح محددة . فاذا اقتضى تنفيذ هذا البرنامج تسريح عدد من الموظفين الحكوميين فهو كقيل أولا بأعادة تدريبهم على مهن يختارونها أو يصلحون لها ، وثانيا يضم الصالح منهم الى القوات المسلحة وهى في ميسر الحاجة الى عناصر مثقفة ، وثالثا بالانتفاع بهم في ميادين التجارة والصناعة لا سيما في مشروعات الانعاش الاقتصادى . وهكذا تتحول كفاياتها الى نشاط بعد خمول والى اثمار بعد عقم .

والمصالح والادارات التي تشكو قلة الايدى العاملة تقابلها مصالح صارت ولا عمل لها الا تصيد العمل فهى لا تعطف عن استنباط أساليب مضايقة عباد الله فى نشاطهم ، وهى

لا تتورع عن المبالاة في تعقيد الاجراءات الادارية حتى يتسنى لها الادعاء ان خدماتها ضرورية لتحقيق مصلحة عامة . وعلى أية حال فان المشكلة قبل كل شيء وفوق كل شيء مشكله تدبير أموال ولا يستطيع الاقتصاد القومى الاستمرار فى تحملها دون أن تتصدع جوانبه والحكومة وضعت الكادر العام الذى استقدمت من اجله خبيرا بريطانيا ، ليزيل هذا الكادر أسباب شكوى الطوائف ويمنع تدخل الحزبية السافرة فى التعيين وقضى على تسعير الاجازة العلمية . وهذا عمل جليل تشكر عليه الحكومة ولكنه على أحسن الفروض لا يعالج تضخم اعتمادات الوظائف . واذا قيل أن تأمين الموظفين بالكادر كان لازما فالزم منه تأمين الأمة من أن تتحمل أعباء لاطاقة لها باحتمالها .

تلك أيها السادة الخطوط الرئيسية لبرامج تهدف الى القضاء على التضخم المالى من أساسه وازالة آثاره الضارة ، وفى مقدمتها غلاء المعيشة وانهيار الانتاج القومى واضطراب الاوضاع الاقتصادية .

وعلى قدر السير فى محاذاة هذه الخطوط يكون نجاح المسعى ، ونيل المراد ، وأما الذى يتجاهلها فمصييره :

كناطح صخرة يوما ليوهنها

فلم يهنها وأوهى قرنه الوعل

وقبل ان أختم حديثي بالاعتذار عن الإطالة المملة وبالشكر على جهديكم فى احتمالها ، اود لو أن منكم من يعاوننى فى حل مسألتين اعترضتا سبيلي عند اعداد هذا الحديث .

أما المسألة الاولى فمتصلة بحالة الميزانية والاعتراف الرسمى بظهور عجز مفرغ فى بنودها حتى قيل أن الحكومة سوف تلجأ الى أساليب « لجنة البلطة » فكيف توفق بين هذا الذعر وبين انشاء وزارات جديدة والتوسع فى الخدمات الاستهلاكية لا شك فى أن اصلاح الاجتماعى أمر ضرورى ! ولكن أليس من الواجب أن يعهد له بتدابير اقتصادية تهدف الى زيادة الانتاج عن طريق تشغيل القوى العاملة فى مشروعات منتجة أليس من الخطر وربما كان فيه أيضا اهدار للكرامة الانسانية أن تترجم القلق الاجتماعى الناتج من هبوط الدخل ، بمطالبة الحكومة بالاحسان أو بالاستجداء من غيرها أما كان الأجدر أن ننشأ وزارة لتنشيط الانتاج القومى وتلقى وزارات التجارة والتموين وهما وزارات القيود ، وتؤجل وزارات الشؤون المختلفة لانها تجيء قبل الاوان

أما المسألة الثانية فلموضوعها نصيب من الدين .

جال بخاطري ان السلطات المالية المسئولة عن استمرار التضخم وتفاقمه ، مسئولة أيضا عن غبن خفى يقع على حملة البنكنوت . ذلك لأن المقادير الجديدة من البنكنوت ، تطرح فى التداول وتستغل على أساس القيمة التي كانت محددة فى السوق ، ولكن طرح المقادير الجديدة فى التداول يؤدى الى هبوط القوى الشرائية لوحدة النقد . واذن تكون تلك السلطات قد سلبت حملة البنكنوت ، المستجدين والقدماء ، جانبا من القيمة يوازي نسبة الهبوط فى القدرة الشرائية . فالى أى مدى ينطبق على السلطات المذكورة حكم الآيات الكريمه .

« ويل للمطففين . الذين اذا اكثالوا على الناس يستوفون . واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » .

تقرير البنك الاهلى

المقدم الى الجمعية العمومية بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٤

القطن

تناقصت صادرات القطن خلال الموسم الحالى بسبب ارتفاع الاسعار . فبلغت ٢٦٢٨٠٠٠ قنطار فى لفترة من اول سبتمبر سنة ١٩٥١ الى آخر فبراير سنة ١٩٥٢ ، مقابل ٤ ملايين فى الفترة المماثلة من الموسم الماضى . ويرجع هذا النقص الذى يقرب من ١٥ مليون قنطار الى احجام الملكة المتحدة عن الشراء اذ هبطت صادراتنا اليها من ٣٧٨٠٠٠ قنطار فى الفترة بين اول سبتمبر سنة ١٩٥٠ و آخر فبراير سنة ١٩٥١ الى ٣٣٢٠٠٠ قنطار فى نفس الفترة من الموسم الحالى ، أى بنقص يبلغ حوالى مليون قنطار فى ستة اشهر . وقد خفضت دول أخرى مشترياتها من القطن المصرى نذكر منها ايطاليا وسويسرا ، بينما زادت الصادرات الى فرنسا (٣١٧٠٠٠ قنطار مقابل ٢٢٤٠٠٠ قنطار) والولايات المتحدة (٢٨١٠٠٠ قنطار مقابل ٥٢٠٠٠ قنطار) والمانيا (١٨٧٠٠٠ قنطار مقابل ١٤٠٠٠ قنطار) فى نفس الفترة من العام الماضى .

وليس من المستبعد ان تنشط حركة التصدير فى الفترة الباقية من الموسم الحالى . وقد اتخذت الحكومة اخيرا اجراءات ترمى الى اطلاق حرية التعامل فى السوق وتشجيع التصدير . وقد نتج عنها ما كان متوقعا من اضطراب وقلق فى الاوساط القطنية فضلا عن الصعوبات التى ترتبت على تصفية المراكز المكشوفة . ولكن الهدف الاخير هو ازالة الشوائب من السوق مما يؤدى الى انعاش الصادرات على الرغم من الكساد الملحوظ فى تجارة المنسوجات فى مختلف البلاد . غير انه لا يحتمل ان تتجاوز صادراتنا ما كانت عليه فى الموسم الماضى ، أى ٦ مليون قنطار بينما بلغت ٨ ملايين قنطار فى موسم ١٩٤٩/١٩٤٨ وحوالى ٩ ملايين قنطار فى موسم ١٩٥٠/١٩٤٩ .

وقد قدر المخزون من القطن فى آخر فبراير سنة ١٩٥٢ بحوالى ٦ ملايين قنطار منها نحو ٢٠٠٠٠ قنطار بحوزة الحكومة . ويلاحظ ان المخزون الكلى فى نهاية فبراير سنة ١٩٥٢ كان يزيد بنحو مليون قنطار عن مثيله فى آخر فبراير سنة ١٩٥١ .

وتكاد هذه الزيادة تعادل مشتريات الحكومة من القطن خلال سنة ١٩٥١ اذ أعلنت فى مستهل ابريل الماضى عن استعدادها لشراء ما يعرض عليها من قطن موسم سنة ١٩٥١/١٩٥٠ على أساس الحد الأدنى لاسعار التعامل فى العقود يوم ٢٢ مارس . ومن ثم تراكم لديها نحو ٩٤١٠٠٠ قنطار من القطن متوسط

التيلة من فليارة ابريل ويونيه واغسطس و ٢٨٨٠٠٠ قنطار من القطن طويل التيلة من فليارة مايو ويولية وسبتمبر ، بلغ مجموع قيمتها ٣٥ مليون جنيه .

المالية العامة

بلغت الايرادات فى السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥١ ، ١٩٢ مليون جنيه والمصروفات ١٩٠ مليون جنيه ، أى بزيادة تقدر بحوالى مليونى جنيه . وقد زادت الايرادات الفعلية عن تقديرات الميزانية بمقدار ١١ مليون جنيه تقريبا ، منها ٦ ملايين تمثل الزيادة فى ايرادات الجمارك عما كان مقدرا لها . وقد بلغ مجموع الايرادات الجمركية ٩٣ مليون جنيه ، أو ما يعادل ٤٨ ٪ من مجموع الايرادات .

وكانت المصروفات الفعلية خلال السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٠ تقل بمقدار ٣٠ مليون جنيه تقريبا عن التقديرات الواردة فى الميزانية . ولا يرجع ذلك الى ضغط المصروفات العامة بقدر ما يرجع الى التراخى فى تنفيذ مشروعات الرى والتسلح والسكك الحديدية وتوليد الكهرباء وغيرها من الاعمال الانشائية التى تدخل فى الباب الثالث من الميزانية ولطالما أشرنا الى تلك الظاهرة فى السنوات السابقة . وقد بلغت اعتمادات هذا الباب فى ميزانية ١٩٥١/١٩٥٠ قرابة ٥٩ مليون جنيه لم يصرف منها سوى ٢٩ مليونا ، أى بنقص قدره ٢٠ مليون جنيه . ومن ذلك يتضح ان موازنة الميزانية انما تتم عن طريق خفض مصروفات الاستثمار المنتج .

ومهما يكن من شئ ، فان الحكومة سوف تجد من العسر تحقيق موازنة الميزانية فى سنة ١٩٥٢/١٩٥١ . فقد قدرت الايرادات ببلغ ٢١٥ مليون جنيه والمصروفات ببلغ ٢٣١ مليون جنيه ، أى بعجز قدره ١٦ مليون جنيه . وليس من المستبعد ان تصل الايرادات الفعلية الى الرقم التقديرى (بالرغم من احتمال تناقص حصيلة الرسوم الجمركية نتيجة لنقص الصادرات من القطن) وذلك لقيام الحكومة بزيادة الضرائب المباشرة مثل ضرائب الدخل ورسم الايلولة على الشركات والدمغة . على أنه من المحتمل ايضا ان تصل المصروفات الفعلية الى الرقم المقدرها نظرا لما قد تواجهه الحكومة من مصروفات طارئة ، عسكرية كانت ام مدنية ، تضاف الى اعباء الميزانية الحالية . هذا الى ان الحكومة قد تضطر الى بيع بعض مخزونها من القطن بخسارة تعلق على الميزانية الحالية بالاضافة الى الخسائر المترتبة على بيع القمح

المستورد بأسعار تقل كثيرا عن اسعار الشركة ونود ان نشير هنا الى ان الحكومة اصابت بعض النجاح فى وضع مشروع ميزانية ١٩٥١/١٩٥٢ على أسس ترمى الى توزيع الاعباء الضريبية بين المكلفين توزيعا اقرب الى العدالة . فمن جهة رفع سعر ضريبة الدخل ورسم الايلولة على الشركات مما زاد فى الاعباء المفروضة على ذوى اليسار ، ومن جهة أخرى ، ضعف سعر الضريبة العقارية بأثر رجعى بالنسبة لسنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ . ومن ثم زادت الحصيلة المنتظرة منها الى ١٧ مليون جنيه ، بينما لم تتجاوز حصيلتها الفعلية ٦ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٠

البنك المركزى

كان الهدف الرئيسى لسياسة الائتمان التى انتهجها البنك الاهلى فى هذا العام أيضا هو تمويل محصول القطن على وجه مرض ، والبنك يضطلع بهذه العملية منذ انفصال مصر عن منطقة الاسترلينى فى سنة ١٩٤٧ . وتذكرون ان حركة الاموال بين لندن والقاهرة كانت قبل ذلك حرة مما أتاح للبنوك المحلية فرصة تمويل المحصول ، ولم يكن الدور الذى يقوم به البنك الاهلى ليزيد عن مجرد لقيام بدور الوسيط فى التنفيذ . وكان التداول النقدى ومقدار الائتمان يتوقفان على حرية انتقال الاموال بين البلدين . ومنذ ذلك الحين ، تولى البنك هذه العملية ولم ينتج عن ذلك التوسع فى الائتمان أية صعوبات ظلت بال حتى الآن . واذا كانت البنوك لم تستنفذ التسهيلات الممنوحة لها خلال الموسم الحالى ، فان ذلك يرجع الى ازدياد مابحوزتها من النقد نتيجة لقيام الحكومة بدفع مبالغ كبيرة لشراء القطن .

أما بالنسبة الى أوجه نشاط البنك الاهلى بوصفه بنكاً مركزياً ، فقد ترتب على منحنا هذه الصفة فى ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ ان أصبحت المسئوليات الملقاة على عاتق مؤسسة الاصدار ذات صبغة قانونية . على أنه حتى قبل صدور القانون المذكور ، كانت البنوك المنضمة الى غرفة المقاصة تحتفظ ، بمقتضى اتفاق ضمنى مع البنك الاهلى ، بأرصدة دائنة بنسب معينة . ثم جاءت اللجنة العليا للنقد والائتمان والصرف التى أنشئت بمقتضى القانون الخاص بإنشاء بنك مركزى وحددت هذه النسبة على أساس ١٥ ٪ من الودائع . ولم تلاق البنوك أية صعوبة فى الاحتفاظ بتلك النسبة فيما عدا حالات قليلة الأهمية . هذا ولا يزال تحديد نسبة السيولة لدى البنوك التجارية موضع البحث .

ويستطيع البنك المركزي في مصر ان يقوم بكافة الوظائف المعروفة للبنوك المركزية في حدود القانون وعلى هدى قرارات اللجنة العليا للنقد . غير أن الظروف الخاصة السائدة في مصر تحد من قدرة البنك على التدخل المباشر في سوق النقد . فمن المعروف مثلا أن بعض البنوك التجارية تلجأ للاقتراض من البنك الاهلى لاشهر معدودة خلال موسم القطن عندما تعظم الحاجة الى الاموال . أما في سائر الاشهر فانها تحتفظ بأرصدة نقدية واصول سائلة تزيد نسبتها كثيرا عما تحتفظ به البنوك في الدول الاخرى في الاوقات العادية . ومن ثم اذا اتبع البنك المركزى سياسة ترمى الى قبض الائتمان او تضيق نطاقه لكان أثرها محدودا إذ بتعذر تطبيقها الا في خلال موسم القطن . وأذن ، لا سبيل للحد من التضخم الا بتعميم القيود على الائتمان لتشمل نسبة الاحتياطي للبنوك ومقدار القروض التي تمنح للحكومة . ولهذه الاعتبارات جميعا ، لم يتجه الرأي الى الآن لمجاراة الدول التي عمدت مؤخرا الى رفع اسعار الفائدة السوقية لتعزيز سياستها الانكماشية . ومع ذلك يجدر بنا أن ندرس هذا الموضوع من نواحيه المتشعبة دون ابطاء مع ملاحظة ان مستوى الادخار في مصر منخفض ويتعين العمل على تشجيعه بشتى الوسائل .

ميزان المدفوعات

يتضح من التقديرات الأولية لميزان المدفوعات عن سنة ١٩٥١ أن هناك عجزا يبلغ حوالى ١٥ مليون جنيه . وليس هذا مجال الافاضة في وصف تطور ميزان المدفوعات أو سرد تفاصيله ، بل يكفي أن نذكر أن ارصدتنا الاسترلينية قد نقصت خلال العام المنتقضى بمقدار ٥٥ مليون جنيه ، بينما زادت ارصدتنا من الدولارات وبعض العملات الاخرى بما يعادل ٧٥ مليون جنيه . هذا بالإضافة الى زيادة ما في حوزتنا من الذهب بمقدار ٢٧ مليون جنيه . وترجع هذه الزيادة في الذهب والاحتياطي الخارجى من الدولار والعملات الاخرى الى وجود فائض في معاملتنا الجارية بالدولار الأمريكى قدره ٦٠ مليون دولار تقريبا والى تحويل ما قيمته ١٤ مليون جنيه استرليني من ارصدتنا الاسترلينية الى دولارات بمقتضى اتفاقية الافراج عن الارصدة الاسترلينية المجمدة .

مركز الجنيه المصرى في الخارج

مالت قيمة الجنيه المصرى في الاسواق الخارجية الى الهبوط خلال سنة ١٩٥١ . فانخفض سعر « جنيه التصدير » بمقدار ١٢ ٪ تقريبا . وهبطت قيمة الجنيه الذى تتم على اساسه معظم معاملتنا الجارية مع سويسرا (الحساب ب) بنسبة ٢٠ ٪ . على انه كانت هناك فترات تداول فيها الجنيه الخاص بالحسابات السويسرية بسعر التعادل او يزيد . وكانت قيمة « جنيه التصدير » في الاسواق الحرة في ميلان وطنجه ، فوق قيمة الجنيه الاسترليني القابل للتحويل .

ويرجع ضعف قيمة الجنيه المصرى في الخارج الى عوامل لا تمت بصلة الى قيمته الحقيقية ، نذكر منها انخفاض صادراتنا من القطن وماتج عن ذلك من قلة الطلب الخارجى على « جنيه التصدير » والحسابات السويسرية (ب) مع زيادة العرض منها اثر استخدامها على نطاق واسع في دفع قيمة الواردات . ومن جهة أخرى ، حرصت الحكومة على الاحتفاظ بحصيلة صادراتنا من الدولار بقصد

دعم غطاء النقد وقيمه ، وفضلات ان تدفع بعض قيمة القمح المستورد من منطقة الدولار « جنيه التصدير » بدلا من سدادها بالدولار . وقد ساعدت هذه العوامل متجمعة على اضعاف المركز الخارجى لعملتنا .

نخلص من ذلك الى ان الحكم على مركز الجنيه المصرى يجب أن يقوم على أساس قيمته الداخلية . ويمكن تلخيص الموقف على الوجه الآتى : بلغ البنكنوت المتداول في ٢٩ فبراير من السنة الحالية ١٩٥ مليون جنيه ، يقابلها ما قيمته ٦١ مليون جنيه تقريبا ذهبيا او ما يعادل ٣٢ ٪ من البنكنوت المتداول ، ونحو ٣٨ مليون جنيه من الدولارات والعملات الصعبة ، أى بعبارة أخرى ، لدينا من الذهب والدولار ما يقرب من ٩٩ مليون جنيه او ما يزيد على ٥٠ ٪ من قيمة البنكنوت المتداول . فمركز الجنيه المصرى اذن قوى . واذا كانت قيمته في الخارج قليل الى الضعف ، واذا كان سعر الجنيه الاسترليني في الاسواق العالمية الحرة يفوق سعر الجنيه المصرى ، فان ذلك راجع الى العوامل التى اشرنا اليها آنفا فضلا عن قلة الصادر من القطن والى تسرب رؤوس الاموال الى الخارج في المدة الاخيرة . فاذا ما عملنا على القضاء على الاسباب التى ادت الى الوضع الراهن ، وانا نترجو ذلك ، لادى ذلك الى دعم قيمة العملة في الاسواق الخارجية .

الاصدار

زاد اصدار البنكنوت زيادة مطردة خلال سنة ١٩٥١ فبلغ في آخرها ٢١١ مليون جنيه مقابل ١٩١ مليون جنيه في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، أى بزيادة قدرها ٢٠ مليون جنيه ، على حين بلغت الزيادة ١٧ مليونا في سنة ١٩٥٠ . ومع ذلك كان متوسط الزيادة الشهرى في السنة الاشهر الاولى لموسم القطن ١٩٥٢/١٩٥١ ، ١٣ ٪ وهو يوازي مثيله في الفترة عينها من موسم ١٩٥٠/١٩٥١ .

وقد تأثر الاصدار كالعتاد بمقدار المحصول وحركته وبالايمان السائدة وبلغ أقصى مداه في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ حين بلغ ٢١٧ مليون جنيه مقابل ١٩١ مليون جنيه في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

وقد وجد البعض في ازدياد الاصدار على هذا الوجه مدعاة للقلق . ومن ثم يجدر بنا وضعنا للأمور في نصابها أن نتبع تطور التداول النقدي في مجموعه .

فقد زاد المتوسط الشهرى للبنكنوت المتداول ، أى مقدار الاصدار بعد استقطاع ما بحوزة البنك الاهلى منه ، من ١٦٠ مليون جنيه في سنة ١٩٥٠ الى ١٧٩ مليون جنيه في سنة ١٩٥١ ، أى بنسبة ١٢ ٪ . ومن جهة أخرى ، هبط المتوسط الشهرى للدائع لدى البنك الاهلى وبنوك المقاصة من ٢٦٢ مليون جنيه في سنة ١٩٥٠ الى ٢٥٤ مليون جنيه في سنة ١٩٥١ ، أى بنسبة ٣ ٪ .

وبعبارة أخرى ، بلغ الرقم الاجمالى للبنكنوت المتداول والدائع ٤٣٣ مليونا من الجنيهات في السنة الماضية مقابل ٤٢٢ مليونا في سنة ١٩٥٠ ، أى بزيادة طفيفة لا تعدو ٣ ٪ . غير أن هناك ظاهرة هامة تجب الاشارة اليها في هذا الصدد ألا وهى انه رغم بقاء التداول النقدي ، أى البنكنوت المتداول والدائع على حاله تقريبا في السنتين الاخيرتين ، فقد زادت نسبة البنكنوت فيه من ٢٨ ٪ سنة ١٩٥٠ الى حوالى ٤٢ ٪ سنة ١٩٥١ .

ويعزى تزايد البنكنوت المتداول بالنسبة للدائع ، خلال الثلاث سنوات الاخيرة الى اعراض بعض المولدين عن الاحتفاظ بودائع مصرفية خوفا من الرقابة الضريبية . ومن الجائز أيضا أن تكون هناك نزعة الى الاكتناز من قبل بعض الطبقات التى يحدوها القلق والتخوف من المستقبل في الظروف الحالية . وهذا الثبات في مقدار التداول النقدي رغم ازدياد الدخل الاهلى وارتفاع اسعار القطن في السنوات الثلاث الاخيرة امر جدير بالملاحظة لاسيما وان المتداول من البنكنوت في السودان زاد كثيرا نظرا لان محصول القطن في العام الماضى كان وفيرا .

هذا وقد حدثت تغييرات جوهرية في غطاء النقد خلال العام الماضى نذكر منها ازدياد مقدار الذهب وأذونات الخزنة المصرية من جهة وتناقص أذونات الخزنة البريطانية من جهة أخرى .

وتبعاً للاتفاق الذى تم مع الحكومة ، قام البنك باعادة تقويم الذهب المودع بالغطاء على أساس سعر التعادل الجديد للجنيه المصرى الذى اتفق عليه مع صندوق النقد الدولى . وبهذا ارتفعت قيمته من ٦٠٣٧٥٨٧٤ ر.٢٧ جنيه الى ١٨٠٧٦٤١٥١ ر.١٨ جنيه ، أى بزيادة في القيمة الدفترية قدرها ١٢٢٣٨٨٢٧٧ ر.٢٧ جنيه ، دفع منها للحكومة ٤٢٩٤٢٦ ر.٢٧ جنيه واحتفظ البنك بمبلغ ١٩٨١٤٠ ر.٢٧ جنيه ، وذلك طبقاً للاتفاق الذى عقده البنك مع الحكومة لتوزيع الخسائر التى تحملها الطرفان في شراء الذهب لغطاء النقد في الماضى .

وقد حول الفائض وقدره ١١٠٧٦٠ ر.١١ جنيه الى حساب خاص بقسم الاصدار كاحتياطي لدعم قيمة النقد طبقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

وفضلاً عن ذلك قام البنك بشراء كميات كبيرة من الذهب على دفعات متوالية بلغ مجموع قيمتها ٤٢ مليون جنيه . وبهذا بلغت قيمة الذهب المودع بالغطاء ٦٠٣٥٥٢٦٠٦ ر.٢٧ جنيه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، بما في ذلك الذهب المعاد تقويمه . وقد سحب من الغطاء قدر من أذونات الخزنة البريطانية يعادل تقريبا قيمة الذهب المشتري . وتم تغطية الزيادة في الاصدار بأذونات الخزنة المصرية . ويتضح مدى التغير في الغطاء من الجدول الآتى : -

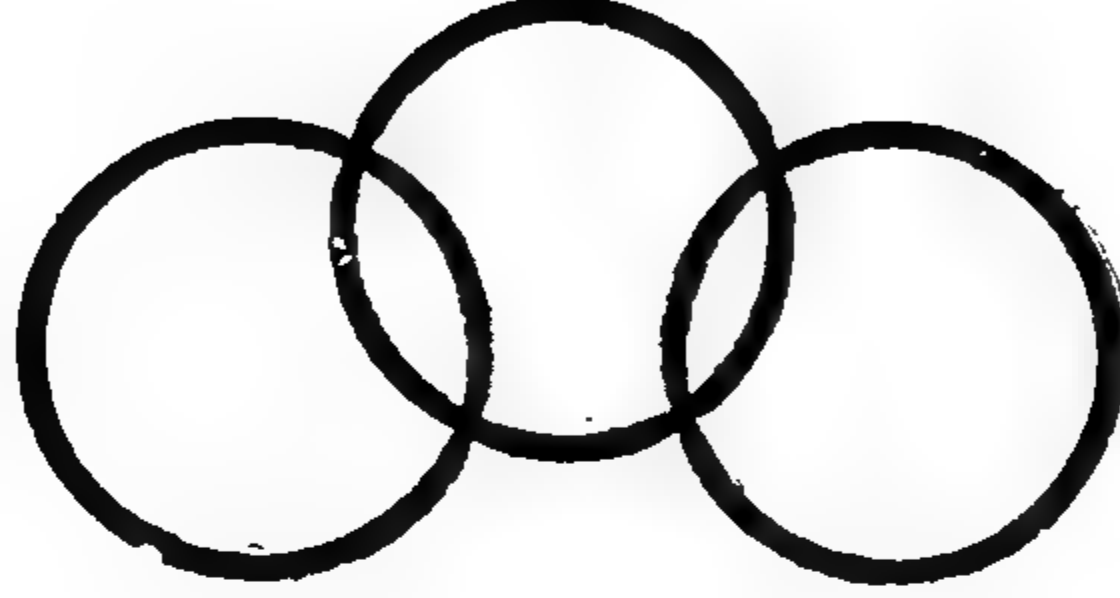
١٩٥٠/١٢/٣١	١٩٥١/١٢/٣١
٦٠٣٧٥٨٧٤ ر.٢٧	٦٠٣٥٥٢٦٠٦ ر.٢٧
٦٢٣٢٩٠٢٥١ ر.٢٥١	٨٤٣٣٩١٢١ ر.٨٤
١٢١٣٢٣٣٨٧٥ ر.١٢١	٧٧٨٦٨٩٨٤ ر.٧٧

الذهب
سندات وأذونات مصرية
سندات وأذونات بريطانية

* على أساس سعر التعادل القديم .

** يشمل هذا الجزء من الغطاء المحتفظ به مقابل الاحتياطي الخاص المنصوص عليه في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ وقدره ١١٠٧٦٠ ر.١١ جنيه .

التعاون

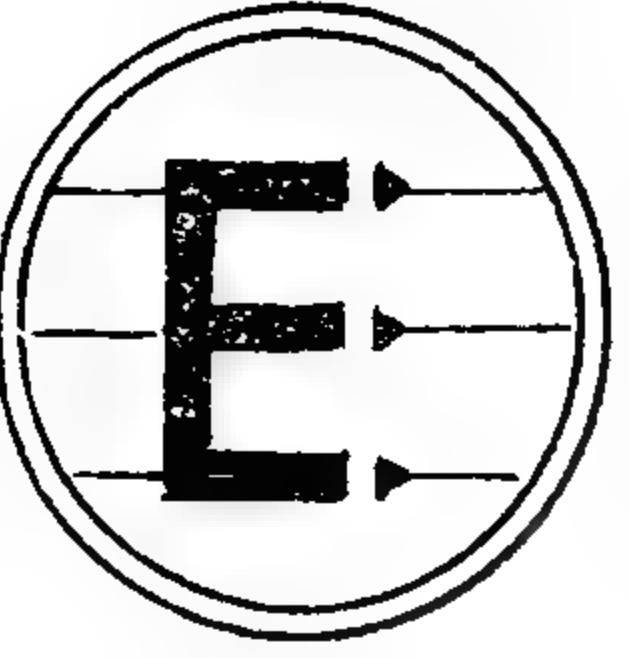


((خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها))

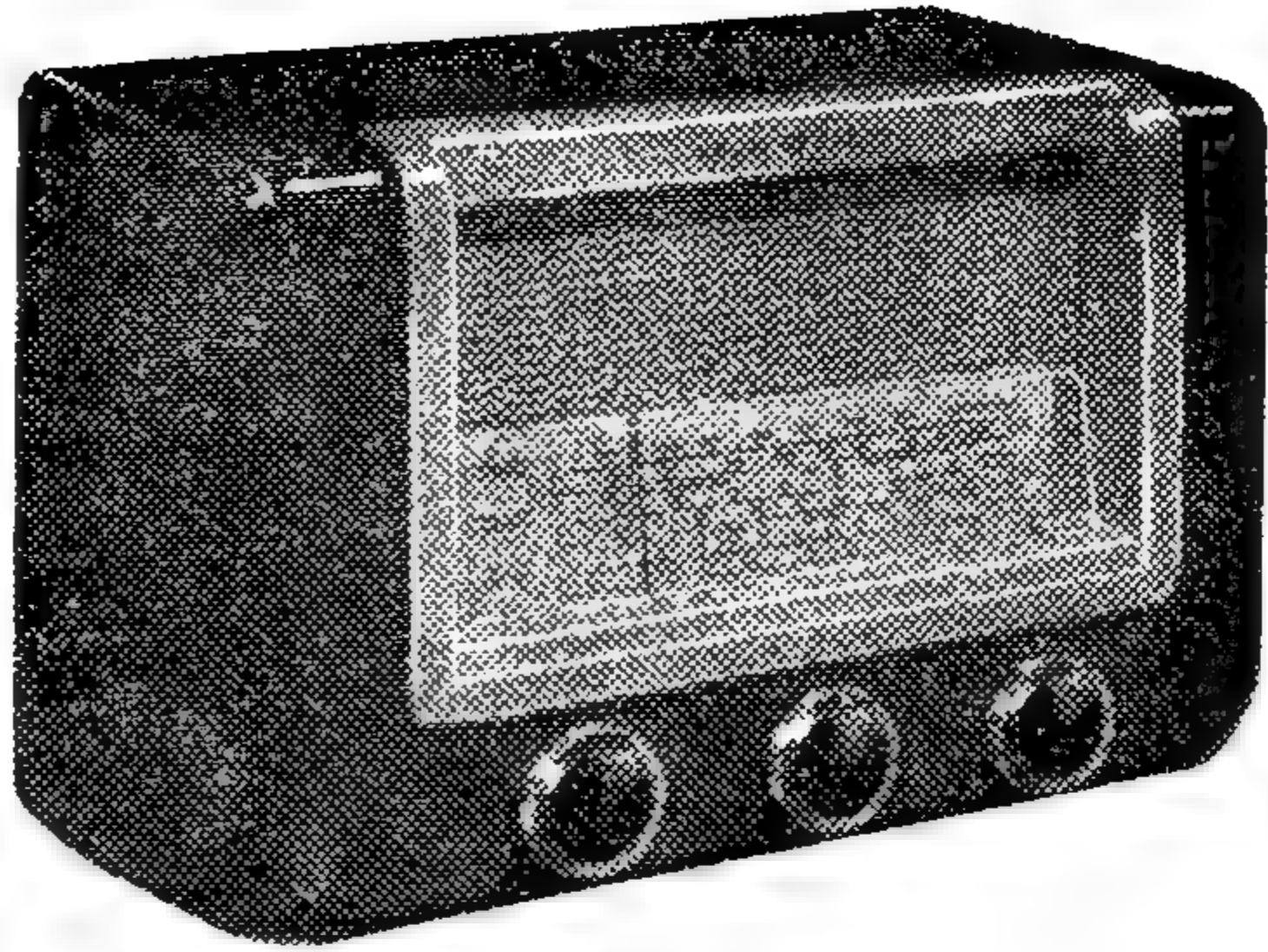
لا يقتصر نشاط الجمعيات التعاونية في خدمة أعضائها على الجانب الاقتصادي فقط . فرسالتها أوسع مجالا وأعظم خطرا فهي تعنى بأوجه نشاط أخرى تعليمية واجتماعية لا تمت لعملها الاصلى بصلة مباشرة وانما يدفعها الى القيام بها الرغبة في خدمة أفراد الطبقات العاملة والترفيه عنهم . وهي تختلف في هذا عن أى نظام اقتصادى آخر اذ انها تقوم بعملين وتحقق غرضين . خدمة أعضائها اقتصاديا وخدمة أفراد الشعب المحتاجين اجتماعيا بغير تفريق عنصري أو دينى أو سياسى .

وقد نظم قانون الجمعيات التعاونية المصرى هذا الاتجاه المحمود نحو الخير فنص على أن تخصص كل جمعية تعاونية جزءا من أرباحها يحدده قانونها النظامى للصرف على نشاطها الاجتماعى . وهكذا تدفع الجمعيات التعاونية سنويا الألوف من الجنيهات في سبيل تحسين الاحوال الاجتماعية والمعيشية لفريق كبير من أبناء الامة .

الجمعية التعاونية للبتروك



راديو ايكو العالمى



أداة السحر
و
الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت اليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

ص.ك. ٦٨٥٦٠

شركة ايرمك مصر
الوكلاء
القطر المشرق ١٨ شارع صبره ابو علم باشا "بركتيافا" ت. ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية سائلة - ومبافة - راديو منظمه
وراديو للسيارات ٤-٥-٦-٧ صمامات يعمل
على التيار المتقطع المستمر - صندوق انبوه فاخر

نترات السيلي الطبيعى

السماد الطبيعى الوحيد
١٥.٩٪ الى ١٦٪ آزوت - أزوتيك

هو لينة من هبات الطبقة

يحتوى على:

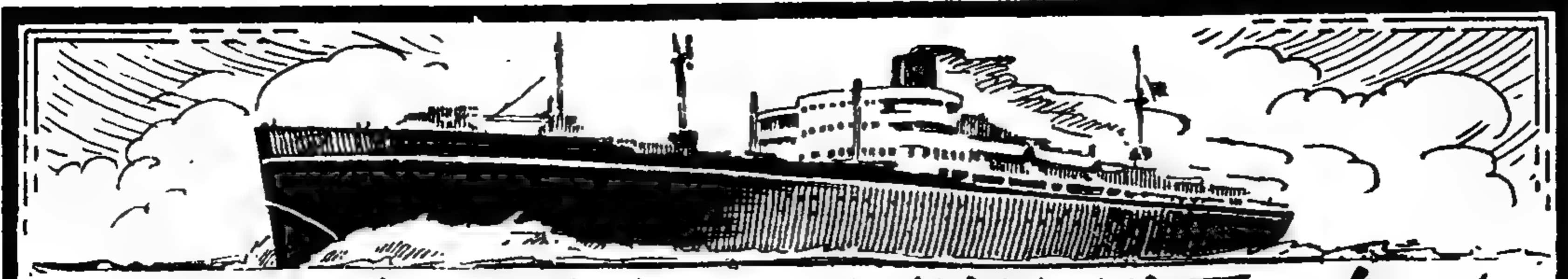
٣٢ عنصرًا غذائيًا مهمًا للحياة النبات كالفسفور والبورون
والبيور والزنك والحديد والنحاس الخ

٣٧ شارع قصر النيل ت. ٧٦٠١٤

ص.ك. ١٨٦٣٣

ص.ب. ١٥٤٦

شركة نترات السيلي



شركة بواخر البوستان الخديوية لى.م.م

خط أوروبا

سفریات سريعة بین الاسكندرية ومرسیلیا وجنوا بالباخرة

« الملك فؤاد »

خط أمريكا

سفریات منتظمة بین الاسكندرية - نیویورك عن طریق نابولی

وجنوا ومرسیلیا بالباخرة

« محمد علی الكبير والخدیوی اسماعیل »

خط موانی أوروبا الشمالية

خط منتظم بین الاسكندرية - دنكرک - انفرس - روتردام -

بریم - همبورج

خط الاسكندرية - بیروت

سفریات سريعة بالباخرة « الملك فؤاد »

خط للبرید ما بین الاسكندرية - بورسعيد - قبرص - بیروت

خط منتظم بالباخرة « فؤادية »

خط البحر الاحمر

خط منتظم بین الاسكندرية - بورسعيد - سویس - جدہ -

بور سودان - مصوع - عدن - جیبوتي

بالبواخر « طائف » « طالودی » « سفارة » « زمالك »

سجل تجارى ١٦٧٠٨

جافظوا على :

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من
الرقّة والحرب والاضيع
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحميكم من العبث بها
أو فقدها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

بنك مصر

أدخل بنك مصر نظام الإبراع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»
لحفظ النقود والتقنيات الثمينة في غير أوقات العمل وفي ظروف القاهرة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية



الاقتصاد والمحاسبة

الشمس
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباطه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٢٧
١٥ ابريل ١٩٥٢

بعض أزماتنا الصناعية

يشكو أصحاب مصانع الغزل والنسيج - وهى الصناعة الاولى فى البلاد - من تكدر منتجاتها وزيادتها عن حاجة السوق المحلية ويلوح البعض بتوفير عمالهم أو تقليل ساعات أو أيام العمل ونظرا لاهمية هذه الصناعة فى شئون البلاد الاقتصادية وخاصة من حيث رؤوس الاموال المستثمرة فيها وعدد العمال المشتغلين بها ، ولانها تسد حاجتنا من المنسوجات ، جدير بوزارة التجارة والصناعة أن تعجل بدراسة الازمة القائمة واتخاذ التدابير العاجلة والالجلة لعلاجها . ولعل الخطوط الرئيسية الجديرة بالدراسة تتلخص فى تعرف الموقف الحاضر لصناعة الغزل والنسيج من حيث مالى المصانع من القطن المخزون وطاقتنا الانتاجية وعدد عمالها ونوع انتاجها ومقدار المخزون منه .

هذا فضلا عن بحث الحالة التجارية فى الاسواق المحلية ، وأثر الواردات الاجنبية فى توزيع المنتجات المصرية تجارية بها حصص للمنسوجات . بمراعاة الدول التى لنا معها اتفاقات ويجب أن يشمل البحث معالجة الازمة من ناحية الانتاج سواء فيما يتصل بسعر القطن الخام أو تكاليف الانتاج أو نوع الناتج أو نوع الآلات التى يستخدمها المصنع أو عدد عماله وأجورهم .

ومن المسائل الرئيسية الجديرة بالبحث دراسة الازمة من ناحية التوزيع توصلا للتوسع فيه بكل الوسائل الممكنة خاصة من حيث خفض الاسعار ان كان ذلك ممكنا أو معاونة التصدير حكوميا أو بمبادلات من الغزل والمنسوجات أو بالدعاية لمنتجاتنا فى الداخل والخارج أو زيادة نصيب الجمعيات التعاونية من الاقمشة فى كنف مشروع مكافحة الغلاء .

ونرجو أن تنتهى هذه الدراسة على الوجه الذى يضمن لهذه الصناعة دعمها وثباتها وعدم تعرضها لهزات اقتصادية تؤثر بالتالى على اقتصادنا القومى ممثلا فى صناعتنا الرئيسية .

أحمد عنان

بعض أزماتنا الصناعية :

لرئيس التحرير
عرض وتعليق : مجالس ولجان
- المبنى الجديد - نصيب
الحكومة .

اصلاح سوق العقود :
احتياطي هبوط الاسعار :
بقلم الاستاذ محمود عزيز
بحيرى

ازمة الغزل والنسيج
اقتصاديات الشرق الاوسط :
احتياطيات الذهب الرسمية
فى الشرق الاوسط
صورة مصغرة لموضوع زيت
الشرق الاوسط : بقلم
صاحب التوقيع
شخصيات اقتصادية : محمد
اطفى محمود بك
اخبار الاقتصاد العالمى : ..

ازمة صناعة المنسوجات
فى العالم
الاوراق المالية : فى النصف
الاول من ابريل
القطن : فى النصف الاول
من ابريل
تاريخ بدء التقادم ووسائل
انقطاعه

ماذا يفيد رجال الاعمال من
التوجيه المهنى : ملخص
محاضرة للدكتور احمد
زكى صالح

المحاسبة فى حوادث ٢٦ يناير
الماضى : بقلم الاستاذ
موسى حقي

دليل الممول : الضريبة على
الارباح التجارية والصناعية
القطن : تصريف محصوله
هذا العام : محاضرة للدكتور
محمد على رفعت
قوانين وقرارات



مجالس ولجان

رفعت وزارة التجارة والصناعة مذكرة الى مجلس الوزراء بتعديل انشاء المجلس الاعلى للمناجم والمحاجر وتقترح الوزارة أن يكون تشكيل على النحو الآتى :

وزير التجارة والصناعة رئيسا .
ووكيلا وزارة التجارة والصناعة
وكلاء وزارات المواضلات والمالية
لشئون الميزانية والمالية والاقتصاد
ومستشار الدولة لادارة الزاى الخاصة
بوزارة التجارة والصناعة ومديرو
مصلحة المناجم والمحاجر والوقود
وسلاح الحدود الملكى والعمل وستة
من ذوى الدراية فى شئون المناجم
والمحاجر أعضاء . ويعينون بقرار من
وزير التجارة لمدة سنتين .

وانما غنينا بنقل هذا القرار بنصه
تقريبا لكى نذل القارىء على صورة
من صور الغرام الشديد بانشاء
المجالس والتفنن فى الاكثار من أعضائه
على نحو ليس مألوف فى أى بلد من
بلاد العالم .

ولو رحت تسقى عدد المجالس
واللجان القائمة فى مختلف الوزارات
والمصالح لهالك العدد وأيقنت أننا
دولة اللجان والمجالس .

وما أيسر أن يؤلف الوزير أو مجلس
الوزراء لجنة أو مجلس وما أيسر أن
يحشد فى اللجنة أو المجلس عددا من
الشخصيات الكبيرة . ونحسب أننا
بذلك باغنا فى الإصلاح الغاية . .

مجلس المناجم والمحاجر مؤلف
من ١٧ عضوا قد يجتمع وقد لا يجتمع
واذا اجتمع فما أيسر أن تختلف هذه
العقليات المتعددة المتباينة ، فينفذ
الاجتماع دون الوصول الى نتيجة .
واغاب الظن أن المجلس سيؤلف من
بينه لجانا يعهد إليها فى بحث المسائل
وهكذا تتعقد المسألة من جديد .

مجالس ولجان ، ولجان ومجالس
ولا شئ غير هذا . . . ألم نتعلم من
كل ما مر بنا . . . ألم نؤلف من قبل
- لا حصر لها ماذا كانت نتيجتها؟

بواء كان بالافتراح او بالتنفيذ
شئ .
عندنا المجلس الاقتصادى الاعلى ،
فمن شخصيات لا شك فى قدرتها
بكفايتها . ومع ذلك فقد ظل هذا
المجلس سنوات لا يجتمع ولا يدعى
للاجتماع . واذا اجتمع فلا يعدو أن
يكون اجتماع « دردشة » لا أكثر
لا أقل .

ثم ما هذا الغرام الشديد بالاكثر
من العدد ؟ اذا كان لابد من مجلس
أو لجنة فينبغى أن تكون محدودة
العدد متجانسة الطابع حتى يتيسر
لها أن تمضى فى الامر بقوة وحزم ،
وحتى لا يتعطل عملها بسبب طول
المناقشات وتباين وجهات النظر . .

المبنى الجديد

بدأت الحكومة تستعد لنقل بعض
مصالحها وأقسامها ومكاتبها الى
المبنى الجديد الذى انشأته فى ميدان
الاسماعيلية . . وسيترتب على ذلك
اخلاء نحو ٥٢ شقة تستأجرها
الحكومة الآن فى مختلف أحياء
العاصمة .

وهكذا بعد جهد جهيد ، وبعد
سنوات طويلة انقضت فى سياسة
خرقاء قصيرة النظر ، تنبعت الحكومة
الى السياسة التى كان ينبغى اتباعها
منذ أمد طويل ، وهى سياسة انشاء
مبان خاصة مملوكة للحكومة تسع
مصالحها واداراتها ووزاراتها . ولكن
أخشى ما نخشاه أن يؤدى انشاء
المبنى الضخم الجديد الى توسع لا
ضرورة له فى المكاتب والادارات
والمصالح والوزارات . . أخشى ما
نخشاه أن يلازمنا السفه ، فيأخذ
المدير أوسع الغرف ويحشد فى عدد
آخر منها سكرتيريه وحجابه وسعاته
ويأخذ الوكيل الغرفة الواسعة التى
تلى حتما غرفة المدير ويحشد هو
الآخر سكرتيريه وموظفيه فى أجمل
الغرف . ثم يحشد المساكين من
الموظفين الصغار كل أربعة أو خمسة
فى أضيق الغرف .

أخشى ما نخشاه أن يكون اتساع
مبانى الحكومة معناه اتساع أسباب
الترف والسخف والمظاهر لكبار
الموظفين دون رعاية لحاجة العمل
وضروراته .

أخشى ما نخشاه أيضا أن ينتشر
بعض الموظفين المحظوظين وبعض

مخرج من هذه العنينة بسبب
وينتهى الامر بالمبنى الجديد الضخم ،
فلا يكون سببا فى تحسين نظام العمل
واراحة الموظفين بقدر ما يصبح سببا
لتعقيد العمل واتاحة الفرصة للفارغين
من الموظفين المحظوظين أن يحصلوا
على غرف أنيقة وسيدة

لا بد من الحزم ولا بد أن تتغير عقلية
الموظفين وتصبح عقلية عملية . يجب
أن يكون أثاث الغرف بسيطا نظيفا
مناسبا لمكاتب العمل . ويجب أن
تراعى مصلحة الموظفين الصغار والكبار
على السواء ومصلحة العمل قبل
كل شئ .

ثم لابد عند النقل الى المبنى الجديد
أن يراعى جمع المصالح المتقاربة فى
امكنة مترابطة تيسرا على الجمهور
وتبسيطا للاجراءات .

وقد تعبنا من القول بأن اداة الحكم
عندنا أسوأ اداة ونظامها أسوأ نظام .
وقد حان الوقت لكى نتنبه الى هذه
الحقيقة ونبدل غاية الجهد لاصلاحها
وليست مكاتب الموظفين صالونات
استقبال ، وليست سببا من أسباب
المفاخرة والزهو ولكنها امكنة للعمل
فيجب أن تكون مناسبة له . وعلى
الموظف الذى يريد أن يتواجه ويتفاخر
أن يلجأ الى بيته ومكتبه الخاص يفعل
بهما ما يشاء .

تصنيف الحكومة

وقيل ان الحكومة قررت الانتقال
الى الاسكندرية فى نصف الشهر
القادم أو فى آخره . وكان قد قيل
من قبل أنه تقرر ، بسبب سياسة
التقشف والحرمان ، ألا تنتقل الحكومة
الى المصيف فى هذا العام . ولسنا
نعرف ماذا جد حتى حمل ولاية
الامور على العدول عن القرار الاول .
هل تبين أن الحالة المالية للحكومة
قوية سليمة وأن فى الميزانية فائضا
يسمح بالسفر الى المصيف وما
يستتبعه من نفقات طائلة . .

أعجب العجب أمر القرارات
الحكومية . . . لا تكاد تقرأ أن قرارا
صدر ، حتى تقرأ أنه تم العدول عنه .
ولا يستبعد أن تقرأ فيما بعد أنه
تقرر العودة الى القرار الاول

ان تصنيف الحكومة بدعة لامثيل
لها الا فى مصر . . . ولا بد أن تبقى . .
السنا نحن بلاد البدع !

اصلاح سوق العقود

اية مصلحة او شبه مصلحة باحد طرفي التحكيم وأن يكون من خبراء فنيين عرفوا بالدقة وطول المراتب والنزاهة أسوة بمكتب التحكيم في درجة الرطوبة .

والكى تكون رقابة الحكومة على أعمال البورصتين دقيقة تامة والاشراف عليهما فعلا ، فانه يجب أن توكل هذه الرقابة وذلك الاشراف الى هيئة فنية لانه لا يكفي لتحقيق ذلك مندوب واحد - ذو سلطة محدودة - مهما أوتى من الكفاءة والمقدرة نظرا لاتساع وتشعب الاعمال وتعقدها في البورصتين . »

ولقد قامت الحكومة أخيرا بتحديد الكميات التى يسمح لكل بيت من بيوت التصدير ببيعها على المكشوف (عشرة آلاف قنطار) فاذا تجاوزها عرض نفسه لعقوبات شديدة ، وهى بسبيل استصدار مشروع بقانون بذلك . كما قامت بزيادة التأمين المدفوع من العملاء للسماسة وحددته (بعشرة فى المائة) من ثمن الكنترات المباعة أو المشتراة ، كما أدخلت بعض الإصلاحات على اللائحة الداخلية لبورصة العقود .

واننا نرى لعلاج هذه الحالة التى سادت السوق أخيرا نتيجة للمضاربة الجامحة أن تستكمل الحكومة مبادئه من وسائل اصلاح فتعالج هذا الحال بزيادة المارج المدفوع من العملاء العاديين للسماسة الى ٢٠٪ بدلا من ١٠٪ من ثمن الاقطان المباعة أو المشتراة فى البورصة ، والعمل على زيادة رأس مال بيوت السماسة وزيادة الحصص المدفوعة فى صندوق الضمان وتحديد الكميات التى يقوم السماسة باجراءها تبعا للمركز المالى لكل بيت ، كما يجب أن يدفع الاعضاء المنضمين مارج معقول للسماسة .

هذه هى أهم الوسائل التى نراها كفيلة بعلاج الحالة فى بورصة العقود حتى تستقر سوقه وتعود الى استئناف نشاطها دون خوف من تكرار المأساة التى حدثت فى السنتين الاخيرتين وحتى تعود الثقة الى الغزاليين بالخارج والى المنتجين والتجار بالداخل .

التأمين ضد تقلبات الاسعار - وليست خدمتها الغزالون لضمان الحصول على مقطوعيتهم من الاقطان ، ولكن للأسف أساء استغلالها المضاربون الهواة الذين استهوتهم الارباح الوفيرة السهلة فتمادوا فى البيع والشراء الاجل على غير أساس تجارى مما كان عاملا قويا فى كثير من الاحيان فى تقلب سعر القطن تقلبا عثيفا ضارا بمصلحة المنتجين والبلاد . وأصبح من أهم واجباتنا اليوم الاسراع فى تعديل قانون البورصتين - الآجلة والخاصة - بما يكفل الاشراف الفعل عليها ومراقبة العوامل المتغيرة التى تسبب تقلب سعر القطن والقضاء عليها فى الوقت المناسب وقبل أن يستفحل خطرهما .

كما أن مبلغ التأمين الذى يدفع للسماسة وهو عشرون قرشا عن كل قنطار فى ذلك الوقت لا يمكن أن يعتبر بأى حال كافيا لمنع أى مضارب من ولوج البورصة - لذلك يجب أن يعدل ذلك التأمين بجعله نسبة كبيرة من الثمن أسوة بنسبة المارج (التغطية) المقرر فى التسليف من البنوك والبيوتات المالية .

وأهم من زيادة الغطاء يجب العمل على حماية المنتجين من البورصتين - فمن المعروف أن البورصتين تعوزهما العناصر المصرية التى تحصر على صالح المنتج - ولقد آن الاوان بأن تشترط الجنسية المصرية كشرط أساسى لقبول السماسة فيهما . ومما لاشك فيه أيضا أن المصدرين يتحكمون فى بورصتى العقود ومينا البصل . وكثيرا ما يشكو تجار الريف من تحكمهم فيهم واستغلالهم دون أن يوجد من يصون مصالحهم عند بيعهم الاقطان بالاسكندرية أو تسليمها كنتراتات فمعظم المحكمين فى الفرز وخلافات التسليم من المصدرين أو ممن تربطهم بهم مصالح كثيرة . مثل هذه الحالة تستلزم تعديل نظام بورصتى العقود ومينا البصل بما يكفل حماية هؤلاء التجار ، وأن خير وسيلة لتحقيق ذلك هو انشاء مكتب خبرة للتحكيم مستقل لا تربط خبراءه

تعرضت سوقنا القطنية فى السنتين الاخيرتين الى تقلبات عنيفة وأثرت عليها تيارات مختلفة وسادها فى الفترة الاخيرة حالة من الركود والاضطراب أدت الى وقف التعامل فى سوق العقود وقفا تاما ، وتعذر على المنتج قطع أسعار محصوله ، وانصرف الغزالون عن سوقنا مما كان له أثر كبير فى هبوط صادراتنا هذا الموسم عن مثيلاتها فى مثل هذه المدة من المواسم الماضية .

وقد اضطرت الحكومة ازاء هذه الحالة الشاذة الى التدخل فى السوق مرغمة فاتخذت عدة قرارات كان أهمها تحديد سعر لتصفية العقود القائمة فعلا بالبورصة قدره ١٤٠ ريالا لعقد مارس ، ٨٠ ريالا لعقدى فبراير وابريل وكانت أسعار العقد الاول ١٦٤ر٥٥ ريالا وأسعار عقدى فبراير وابريل ٩٥ر٦٠ ، ٩٨ر٩٠ ريالا على التوالي (حد أدنى) وأوقفت التعامل على (فبراير ومارس وابريل) الا اذا كان الغرض تصفية مراكز قائمة .

وترتب على هذه التصفيات ان استحققت فروق كبيرة على الاعضاء العاديين والمنضمين عجزوا عن سدادها وبالتالي توقف السماسة عن دفع هذه الفروق . وخروجا من هذا المأزق اتفق السماسة والاعضاء المنضمين على تكوين مجمع « بول » يضم أموال صندوق الضمان زائدا ما يتبقى من المارج المدفوع من العملاء على أن يكمل الاعضاء المنضمون المبالغ المستحقة ثم يطالبون العملاء بالفروق المستحقة عليهم .

وبهذه المناسبة رأينا أن نوافي قراءنا برأى سبق ان أبداه سعادة محمود بك العتال عضو مجلس الادارة المنتدب لشركتى مصر لحليج الاقطان ، ومصر لتصدير الاقطان ، فى كتيب له بعنوان (تجارة القطن وصناعته) صدر فى عام ١٩٤٨ ، جاء به :

« من العوامل الظاهرة فى تقلب سعر القطن الأعييب المضاربين فى بورصة العقود الآجلة بالاسكندرية التى انشئت ليستخدمها التجار والبنوك لعقد عمليات التغطية - أى



نقص كبير في ايراد الجمارك

قدرت الجهات المختصة النقص المتوقع في ايراد الجمارك في سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ بنحو ٢١ مليون من الجنيهات وذلك عن القدر الذي تضمنته ميزانية هذه السنة . وينتظر ان ينقص ايراد الجمارك في سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، عن ذلك المقدار

البحث عن المعادن في الصحراء الشرقية

تقرر تأليف لجنة من وزارتي التجارة والصناعة والحربية والبحرية وذلك للبحث في سرعة استغلال المناجم المصرية . والقيام بأعمال البحث والتعدين في الصحراء الشرقية

٢٥٧٧ حالة بروتستو

في نصف الشهر الماضي

بلغ عدد حالات البروتستو المقيمة في المحاكم المصرية خلال المدة الواقعة من أول مارس الى ١٥ منه ، ٢٥١٧ حالة . منها ٧٠٥ حالة بروتستو في القاهرة وحدها . وقد بلغ عدد احكام الافلاس ١٠ احكام منها سبعة احكام بالقاهرة .

تعطيل اعمال رصف الطرق

توقفت كسارات البازالت بمحاجر البازلت في ابي زعبل عن العمل في الشهر الماضي وذلك لوقف تسخير قطار الدلتا الذي كان يقل البازالت الى القاهرة . وقد تعطلت لذلك اعمال رصف الطرق .

مقاصف للسائحين في المناطق السياحية

من أهم المسائل التي تعنى مصلحة السياحة بتحقيقها الآن انشاء مقاصف صغيرة في المناطق السياحية . وستبدأ المصلحة في اقامة اول مقصف للسائحين بجوار تمثال ابي الهول بالجيزة .

زيادة الاراضي الزراعية ، لتقابل الزيادة المطردة في تعداد السكان وأهم ماتضمنه هذا البرنامج ، زيادة المساحة الزراعية ٧٥ الف فدان خلال السنوات الثلاث القادمة ، على ان تروى منها ٢٥ الف فداناً رياً دائماً .

تحسين المراعى والاعلاف

يعقد في روما في الشهر القادم أول اجتماع للجنة تحسين المراعى والاعلاف بمنطقة البحر الابيض المتوسط ، وذلك لوضع البرنامج الخاص بزيادة انتاج هذه المراعى ، والاعلاف على ضوء دراسات المؤتمر الذي عقد لذلك في يونيو الماضي بروما وقد طلبت هيئة الاغذية والزراعة الى الحكومة المصرية ايفاد مندوبين عنها لحضور هذا الاجتماع .

زيادة في محصول بذرة القطن

تبين من مراجعه الكميات التي تم حليجها من القطن ان هناك فائض في محصول البذرة يقدر بنحو ٢٠٠ ألف طن زيادة على الكمية التي تقرر توزيعها للمعاصر وتبلغ أربعة ملايين اردب .

ازدياد عجز ميزاننا التجارى

يعد الميزان التجارى في غير صالح مصر منذ نشوب الحرب العالمية الاخيرة ، وقد ازداد العجز فيه سنة بعد أخرى . وقد قدرت مصلحة الجمارك العجز في الميزان التجارى في العام الماضى بمبلغ ٧٦ مليون ونصف من الجنيهات وذلك لضالة ماصدر من القطن خلال هذه السنة .

الصادرات والواردات

بلغت قيمة الواردات في السنة الماضية ٢٧٩ مليونا ويقابلها في العام الذى قبلها ٢١٢ مليونا من الجنيهات . وبلغت قيمة الصادرات في السنة الماضية ٢٠٣ مليونا مقابل ١٧٥٥ مليونا في السنة السابقة لها .

١٢ مليونا زيادة في النقد المتداول

في عام واحد

يؤخذ من بيان اعدته مصلحة الاحصاء والتعداد ان اوراق البنكنوت المصدر في فبراير الماضى بلغ ٢٠٣ مليون و ٥٩٠ ألف جنيه منه ٢٠٣ مليون اوراق مصدره من البنك الاهلى والباقي من الحكومة المصرية وكان البنكنوت المصدر في مثل هذا الشهر من العام الماضى يبلغ ١٩٤ مليونا و ١٧١ ألف جنيه .

زيادة المساحة الزراعية

لمقابلة الزيادة في عدد السكان

تقوم لجنة التوسع الزراعى بوزارة الاشغال بوضع برنامج كبير لسرعة

الى حضرات المشتركين

ترجو ادارة المجلة من حضرات المشتركين عن العام الماضى ولم يجددوا بعد اشتراكاتهم عن العام الحالى ، أن يتفضلوا بملء الاستثمارات التي أرسلت الى حضراتهم ، حتى يتيسر تجديد الاشتراكات عن هذا العام وستوالى الادارة ارسال الاعداد الى حضراتهم معتبرة عدم اعتراضهم قبولا منهم بتجديد الاشتراكات .

ذكرى الى جل العظم طلعت حرب

أتى موعد الذكرى الحادية عشرة لوفاة المغفور له محمد طلعت حرب باشا في منتصف شهر ابريل سنة ١٩٥٢ فاحتفل بها استديو مصر احتفالا كبيرا اذ قام موظفو وعمال شركة مصر للتمثيل والسينما في حديقة الاستديو تمثالا نصفيا للرجل الذي خدم مصر وبلاد الشرق ففي الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الاثنين ١٤ ابريل توافد على استديو مصر بالجيزة جمهور كبير من رجالات مصر يتقدمهم حضرة صاحب المعالي الدكتور حافظ عفيفي باشا رئيس الديوان الملكي وحضرة صاحب السعادة عبد المقصود أحمد باشا رئيس مجلس ادارة بنك مصر وحضرة صاحب العزة محمد رشدي بك مدير عام البنك وكبار موظفيه ومديرو مؤسساته ولقيف من المشتغلين باقتصاديات البلاد ، كما توافد أيضا جمهور آخر من كبار الفنانين كما حضر هذا الحفل كثير من أهل الفكر والرأى والقلم .

وقد افتتح الحفل بأى الذكر الحكيم ثم توجه معالي حافظ عفيفي باشا الى التمثال فأزاح عنه الستار وما انكشف عن وجه الرجل الذي يعتبر بحق قائد الثورة المصرية في سبيل استقلال مصر الاقتصادى حتى دوى المكان بعاصفة من التصفيق الحاد .

ثم ألقى الاستاذ محمد رجائي مدير الاستديو كلمة يحيى فيها باسم شركة مصر للتمثيل والسينما ذكرى الفقيد العظيم ويعدد فيها ما أثره بصفة خاصة على السينما وعلى الفن بوجه عام .

ثم ارتقت المنبر الانسة أم كلثوم وألقت كلمة رائعة بصفتها نقيبة الموسيقيين استهلتها بقولها « ان طلعت حرب لم يكن بطل قصة النهضة الاقتصادية بل كان هو القصة كلها . كان مؤلفها وممولها ومخرجها » ثم تحدثت عن طلعت حرب « الانسان » وروت واقعة اقراضه مبلغ الفين من الجنيهات لشخص تورط فى التوقيع على عقد ثم رأى أن العقد يضره . لكن كان هناك شرط جزائى هو أن يدفع سبع الفين من الجنيهات اذا تنصل من العقد وهو يريد أن يحترم كلمته ويحبه لا يملك المبلغ المطلوب . فاذا طلب حرب يعجب باحترام الشخص بكلمته ويقدم المبلغ ويردض أن يأخذ عنه ايصالا أو كمبيالة .

ثم قالت - لقد شهدت هذه الحادثة بنفسى لانى كنت أنا ذلك الشخص ! ثم تكلم سعادة الاستاذ فكرى أباطه باشا نقيب الصحفيين فارتجل كلمة جامعة من روائعه كان أهم ما فيها « اذا سئل طلعت حرب ما صناعته ؟ لكان جوابه المتواضع « اقتصادى » واذا سئل نقيب الصحفيين عن طلعت حرب ماذا كانت صناعته ؟ لأجاب « ثائر !! » لانه أقام بأعماله الانشائية ثورة على الاحتلال الاجنبى وحارب النفوذ الاجنبى بمنشآت وطنية هي التقويض العملى لاركان الاستعمار ! وبعد ذلك ألقى الاستاذ يوسف وهبى بك كلمة طيبة بصفته رئيس اتحاد النقابات الفنية تكلم فيها عن طلعت حرب باشا الاقتصادى الفنان وفضله فى انشاء مسرح الازبكية والسينما المصرية وهتف فى ختام كلمته بذكرى فقيد البلاد العظيم

وأعقب ذلك تناول الشاي ثم شاهد الحاضرون على شاشة السينما بعض ذكريات الفقيد وبعض أوجه نشاط بنك مصر ومؤسساته . كذلك أحيا هذه الذكرى العزيزة حضرة صاحب العزة محمد بك رشدي مدير عام بنك مصر فى منزله بالمنيل حيث توافد اليه كثير من رجالات البلد يستمعون لآيات القرآن الكريم ويترحمون على الفقيد العظيم .

رحم الله طلعت حرب وأجزل له المنوبة بقدر ما قدم لبلاده من خدمات وما بذل فى سبيل استقلالها الاقتصادى من جهود ستظل أبدا مذكورة له بالثناء والاعجاب والتقدير

المنشأة الاقتصادية لقوات جلالة الملك

تقرر افتتاح المركز الرئيسى (لنقى) الجيش المصرى بشككات العباسية فى يوم ٦ مايو القادم وهو المعروف باسم « المنشأة الاقتصادية لقوات جلالة الملك البرية والبحرية والجوية » وقد بلغ رأس المال الذى جمع للنقى الجديد ٣٤ ألف جنيه ، وسيقفل باب المساهمة عند ما يصل رأس المال الى ربع مليون جنيه ، وسيراعى فى اسعار مبيعات هذا الناقى ان تقل عن اسعار السوق بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٥ ٪ .

عدم زيادة اسعار السماد

تبين من بحث وزارة التموين لطلب بنك التسليف الزراعى والتعاونى الخاص بزيادة سعر السماد « سوبر فوسفات » من ١٤ جنيها فى الطن الى ١٧ جنيها ، ان البنك تعاقد على استيراد ٦٠ ألف طن من هذا السماد بسعر يبلغ نحو ١٩ جنيها للطن فى حين ان حاجة الاستهلاك المحلى لاتتعدى ١٥ ألف طن ، اذ يقدر الانتاج المحلى بنحو ٩٠ ألف طن فى السنة . وقد رفضت الوزارة هذا الطلب .

تصدير واستيراد

استيراد السمسم من الهند

ارسل الملحق التجارى فى نيودلهى الى الجهات المختصة تقريراً يشرفيه الى ان كمية السمسم التى رخصت الهند بتصديرها هذا العام تبلغ خمسة آلاف طن ، ونظرا لقلّة هذه الكمية وتعذر تخصيص حصة مناسبة لكل بلد ، فقد وزعت الحكومة الهندية هذه الكمية على المصدرين المعتمدين لديها ، للقيام بتصديرها بالاتصال بالمستوردين فى الخارج مباشرة .

تقييد استيراد الذهب

قررت وزارة المالية الزام كل راغب فى استيراد الذهب من الخارج ان يقدم طلبا بذلك الى البنك المختص على ان يحوله البنك الى مراقبة النقد للحصول على موافقة .

تصدير البطاطس

تقرر السماح بتصدير ٩٥٠٠ طنا من فائض محصول البطاطس فى العروة الصيفية .

احتياطي هبوط الأسعار

بمقتضى
المراسل محمد عزير مجري

ونجد ان نص المادة السابعة لا يساهم على هذا التفسير ، اذ لو ان المشرع قصد ذلك لكان من الممكن ان تكون صياغة النص كالآتي: «فإذا لم يستعمل الاحتياطي في خلال الاثنى عشر شهرا من تاريخ الغاء الضريبة الخاصة او كان كالآتي » اذا لم يستعمل الاحتياطي في مواجهة هبوط البضائع المتبقية في نهاية آخر سنة خاضعة للضريبة الخاصة ..»

وستان بين نص القانون وبين هذين النصين والمشرع حين يقصد ، يعلم كيف ينص ، وبأى عبارة يصيغ بها قصده !!

فضلا عن ان قصر استعمال الاحتياطي على الهبوط الذي يحصل أثناء تلك الفترة يتنافى مع صريح نص «اولا» من المادة السابعة وهو ان الاحتياطي معد لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها العادى وتزول كل حكمة من انشاء احتياطي هبوط الاسعار لو فسرت النصوص على انها تقصر استعماله على السنة التالية لالغاء للضريبة الخاصة وهي سنة ١٩٥٠ أى لمواجهة الهبوط الذي يحصل في تلك الفترة في قيمة البضائع المتبقية في آخر سنة خاضعة للضريبة الخاصة مما يكون قد اشتراه الممول منذ اول يناير سنة ١٩٤٠

بل ان التفسير الحق للنصوص يستدعى التسليم بجواز استعمال الاحتياطي في كافة السنوات الخاضعة للضريبة الخاصة وان يمتد ذلك الى اثنى عشر شهرا بعد الغائها وعبارة « لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها العادى في هبوط قيمة ما اشترى من اول يناير سنة ١٩٤٠ » لا تستدعى حتما قصر استعمال احتياطي هبوط الاسعار على الفترة التالية لعودة الحالة الاقتصادية الى مجراها الطبيعي دون الفترة السابقة عليها .

بل يمكن القول بأن احتياطي هبوط الاسعار يجوز استعماله من باب أولى اذا حصل هبوط في قيمة ما اشترى منذ اول يناير سنة ١٩٤٠ قبل عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها الطبيعي .

الخسارة الفعلية

اشترط الكتاب الدورى رقم ٣٨ ارباح استثنائية توفر شرطان لاستعمال احتياطي هبوط الاسعار ذلك ان تكون نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها المنشأة في هذه الفترة « الاثنى عشر شهرا » خسارة فعلية .

نعتقد ان هذا الشرط فيه اكراه لتفسير نص المادة السابعة - فاولا من المادة السابعة تنص على ان احتياطي هبوط الاسعار يعد لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها العادى من هبوط في قيمة ما اشترى من اول يناير سنة ١٩٤٠

فاشترط تحقق خسارة كلية لجواز استعمال احتياطي هبوط الاسعار يتجافى مع صريح نص القانون ، كما انه يتجافى مع حكمة التشريع فالمرجع اراد تحميل الماضي - نظرا لما تكبدته الممول من اعباء الضريبة الخاصة - بقيمة

عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها الطبيعي من هبوط قيمة ما اشترى منذ اول يناير سنة ١٩٤٠ وذلك اذا كانت طبيعة العمل الذي تقوم عليه المنشأة او التجارة مما يستدعى تخصيص تلك المبالغ لتكوين الاحتياطي المذكور ان هذا النص في القانون يوضح في ايجاز وبلاغة الحكمة الحقيقية من التصريح بتكوين احتياطي لهبوط الاسعار وهي انه لا يجوز عقلا وعدلا ان يؤدي مول شطرا كبيرا من ارباحه كضريبة خاصة في عام ما بينما انه عرضة عند عودة المياه الى مجاريها الى ان تهبط قيمة ما اشتراه او صنعه منذ اول يناير سنة ١٩٤٠ - أى في وقت معاصر لتكوين تلك الارباح الاستثنائية - والمشرع يعلم حق العلم ان تصريحه بتكوين ذلك الاحتياطي ، ان للممول حق تحميله لحساب الارباح والخسائر بقيمة ذلك الهبوط - ولكنه رأى ان ذلك ليس علاجا كافيا بعد ان ساهمت الدولة في ارباحه السابقة بنصيب كبير ، ومن ثم رأى المشرع ان يبقى للممول شطرا كبيرا من ارباحه الاستثنائية ك ذخيرة للمستقبل تستعمل لمواجهة الهبوط المحتمل وذلك عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها الطبيعي .

ما اشترطه القانون

لاستعمال احتياطي هبوط الاسعار

في الحق ان كل ما اشترطه المشرع لاستعمال احتياطي هبوط الاسعار طبقا للمادة السابعة من القانون هو :

١ - هبوط في قيمة ما اشترى او صنع منذ اول يناير سنة ١٩٤٠

٢ - ان يحصل استعمال الاحتياطي في ميعاد غايته اثنى عشر شهرا من تاريخ الغاء للضريبة الخاصة (الفقرة الخامسة من المادة السابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١) هلال الشيطان لانجد في ... ولا في روح التشريع فهما مذهب اليه الكتاب الدورى رقم ٣٨ ارباح استثنائية وان عبارة المشرع في نصه كانت واضحة محددة المعاني والاطراف في غير حاجة الى شرح او تلميح .

ولانجد بأسا من التعرّف ، لذلك في شيء من الاجازة .

فترة الاثنى عشر شهرا

اشترط الكتاب الدورى رقم ٣٨ ارباح استثنائية ان يحدث في فترة ... عشر شهرا التالية لآخر سنة مالية خضعت ... المنشأة للضريبة الخاصة على الاربع ... استثنائية

هبوط في قيمة ما اشترى

منذ اول يناير ١٩٤٠

ومؤدى هلالان الكتاب الدورى صالف الذكر قصر حدوث الهبوط فيما - ... منذ اول يناير سنة ١٩٤٠ على فترة ... عشر شهرا فقط التالية لآخر سنة مالية خضعت فيها المنشأة للضريبة الخاصة .

نصت المادة السابعة في «اولا» من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على « يجوز الترخيص للممول بأن يخصم من الربح الاستثنائي وذلك فقط فيما يتعلق بحساب الضريبة الخاصة المستحقة عليه .»

المبالغ المخصصة لتكوين مال احتياطي خاصي بعد لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية الى مجراها العادى من هبوط قيمة ما اشترى منذ اول يناير سنة ١٩٤٠ وذلك اذا كانت طبيعة العمل الذي تقوم عليه المنشأة او التجارة مما يستدعى تخصيص تلك المبالغ لتكوين الاحتياطي المذكور .

كما نصت الفقرة الخامسة من نفس المادة على « فاذا انقضى اثناعشر شهرا من تاريخ الغاء الضريبة الخاصة من غير ان يستعمل فعلا المال الاحتياطي المنصوص عليه في الفقرة (اولا) للفرض الذي انشئ من اجله استحققت الضريبة الخاصة على المال الاحتياطي المذكور على أساس الحق كل جزء منه بربح السنة الذي أخذ منه »

وقد ألغيت الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ . وقد واجهت مصلحة الضرائب امر تصفية للضريبة الخاصة على مالم يستعمل من احتياطي هبوط الاسعار بأن اصدورت الكتاب الدورى رقم ٣٨ ارباح استثنائية واشترطت فيه شرطين يجب توفرهما لتحقيق استعمال احتياطي هبوط الاسعار .

غير اننا لانفق والرأى الوارد في الكتاب الدورى المذكور وذلك لعدم مطابقة نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ نصا وروحا للحكمين الواردين في الكتاب الدورى السالف الذكر وهما وجوب توفر شرطين لاستعمال المال الاحتياطي الذي نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وهما :

١ - ان يحدث في فترة الاثنى عشر شهرا التالية لآخر سنة مالية خضعت فيها المنشأة للضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية هبوط في قيمة ما اشترى منذ اول يناير سنة ١٩٤٠

ب - ان تكون نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها المنشأة في هذه الفترة خسارة فعلية .

وعلى ذلك فان هبوط قيمة ما اشترى في اول يناير سنة ١٩٤٠ لا يعد وحده سببا للانفاذ من المال الاحتياطي المدون لتغطية مالم يتوفر الشريط الاثنى عشر - بمعنى انه اذا حدث هذا الهبوط وكان نتيجة نشاط المنشأة في الفترة السابق لهجرها وربحائه لا يجوز للممول ان يطالب باستعمال المال الاحتياطي المذكور قلنا ان الحكمين اللذين أوردهما الكتاب الدورى رقم ٣٨ ارباح استثنائية لا يطاوعهما القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ نصا وروحا . فمن فيما يلي قصدنا من هذا :

الفرض بهتة تسد اطي هبوط الاسعار

حدد القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ في «اولا» من المادة السابعة الفرض من تكوين متواضع على تسميته باحتياطي هبوط الاسعار بأنه : بعد التغطية ما هو محتمل عند

أزمة الغزل والنسيج

كانت أزمة الغزل والنسيج موضوع اهتمام الرأي العام في الأسبوع الماضي بسبب تكديس الانتاج لدى المصانع وزيادة عن حاجة السوق المحلية نظرا لانخفاض القوة الشرائية لدى جمهور المستهلكين ، مما دعى بعض المصانع الى اغلاق أبوابها والبعض الآخر الى التهديد باقلال ساعات العمل أو توفير العمال .

وقد كان من الآراء التي أبدية لحل هذه الازمة ، رأيا لسعادة عبد الله فكرى أباظه بك وكيل وزارة التجارة والصناعة تلخصه فيما يلي :

١ - الزام الحكومة بشراء المنسوجات المحلية

يجب أن توضع مواصفات المناقصات الحكومية في مشترياتها من المنسوجات على أساس مواصفات المنتجات المحلية بحيث يصدر قرار يلزم المصالح الحكومية بشراء المنتجات المحلية

٢ - مبادلة الغزل والمنسوجات بمواد التموين

وجعل الغزل والمنسوجات القطنية وسيلة للمبادلة بها عند شراء مواد التموين ، اذ أن تصريف هذه المنتجات لدى الدول التي تحتاج الى المنسوجات الشعبية التي ننتجها هو تصريف للقطن المخزون في البلاد .

٣ - سلف للمصانع من البنك الصناعي

من الوسائل المباشرة لحل هذه الازمة . الاتفاق مع البنك الصناعي على منح سلف للشركات والمصانع على الغزل والمنسوجات المكسدة لديها وذلك بضمان الحكومة . واذا لم تسمح اعتمادات البنك بذلك فيمكن للحكومة تخصيص اعتماد يمكن البنك من منح هذه السلف ولا سيما أن البنك كان قد ساعد بعض المصانع بمنح سلف كبيرة بضمان الغزل والمنسوجات وبذلك يمكن هذه المصانع الاستمرار في انتاجها الحالي ريثما تنحسر عن السوق حالة الركود الراهنة

٤ - اعانات تصدير وتخفيض تكاليف الانتاج

ومن وسائل انعاش صناعة الغزل والنسيج منح بعض اعانات تصدير - اذا سمحت الحالة المالية بذلك - والنظر في مراجعة تكاليف الانتاج واجراء خفض جبرى في تكاليف الانتاج لتتقابل اسعار المنسوجات مع المقدرة الشرائية للمستهلك .

٥ - خفض الاسعار

وتستطيع بعض المصانع الكبيرة أن تصحى بجزء من أرباحها ، وذلك بخفض أسعار منتجاتها ، لتعمل على رواك حركة التصريف فى الاسواق الداخلية

٦ - تحديد الوارد من المنسوجات الاجنبية

ويجب قصر الوارد من المنسوجات الاجنبية على الاصناف الممتازة التي تبلغ ٧ ٪ من جملة ما تستهلكه البلاد .

هذه بعض الآراء لحل الازمة التي استعصمت في المدة الاخيرة وان هذه الفترة من السنة تعتبر فترة ركود في كل عام ، لأنها تقع بين المواسم الزراعية وتنتهى بشيء كثير من الانتعاش بمجرد ظهور محصول القمح . كما أن الاعياد القادمة ستكون عاملا من العوامل التي تساعد على حل هذه الازمة حلا ذاتيا .

ما اشترى من عروض و سلع معاصرة لتحقيق الارباح الاستثنائية الماضية والتي ادى عنها الممول ضربية خاصة ، وبذا يبقى الحاضر والمستقبل خاليين من كل عبء متعلق بتلك السلع والعروض .

والعلاج العادى من ناحية المحاسبة والفرائب هو تحميل حساب الارباح والخسائر عن السنة الجارية بقيمة الهبوط وفي ترحيل الخسائر أن وجدت الى اعوام تالية .

اما العلاج الذى اوجده المشرع بالتصريح بتكوين احتياطي هبوط الاسعار فهو علاج من نوع خاص ، وينحصر فى العودة الى الماضى - دون الحاضر والمستقبل - وتحميل الهبوط لشطر من الارباح الاستثنائية التى سبق تحقيقها .

ونستدل من ذلك على انه لا يشترط لاستعمال احتياطي هبوط الاسعار أن يسفر حساب الارباح والخسائر عن خسارة سواء اكان الاستعمال اثناء الضريبة الخاصة أم فى فترة الاثنى عشر شهرا التالية لانتهاء العمل بها .

الخسارة التى نصت عليها

المادة ٨ من القانون

رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١

ولا يمكن الاحتجاج على الرأى السابق بنص المادة ٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على اعتبار انها العلاج الوحيد الذى اعده المشرع للممول اثناء سريان الضريبة الخاصة بينما ان استعمال احتياطي هبوط الاسعار بمجرد الهبوط علاج قاصر على فترة الاثنى عشر شهرا التالية لالغاء الضريبة الخاصة .

فالعلاج الذى نص عليه المشرع فى المادة ٨ علاج من نوع خاص فهو متعلق باسترداد ضربية سبق تسديدها . ومن ثم فان المشرع ضيق من مدى انطباق المادة ٨ فاشترط لامكان استرداد الضريبة ان تسفر حسابات سنة ما عن خسارة وان تكون تلك السنة تالية لآخرى تحققت فيها ارباح استثنائية ادبت عندها الضريبة الخاصة .

على أن استرداد الضريبة وما يشترط فيه أمر ، واستعمال احتياطي هبوط الاسعار أمر آخر ، ومن ثم فلا محل لاشتراط توفر الشروط التى نصت عليها المادة ٨ - ومنها حصول خسارة - للتسليم بجواز استعمال هبوط الاسعار لمواجهة هبوط فحسب « أى بغير استرداد للضريبة » كما انه لا محل لحرمان الممول من حق استعمال احتياطي هبوط الاسعار اثناء سريان الضريبة الخاصة بحجة أن ثمة علاجاً آخر نصت عليه المادة ٨ فذلك العلاج نص عليه لحالة خاصة غير حالة مواجهة مجرد الهبوط .

نخلص مما سبق الى :

أولا - ان النصوص الصريحة قاطعة فى ان احتياطي هبوط الاسعار معد لمواجهة الهبوط فى قيمة ما اشترى او صنع مناول يناير سنة ١٩٤٠ .

فلا محل اذن لاشتراط ان يسفر حساب الارباح والخسائر عن خسارة .

ثانيا - ان يؤخذ فى الحسبان كل هبوط اصاب ما اشترى او صنع فى أى سنة من سنوات الضريبة الخاصة فلا يقصر ذلك بمرور اثنى عشر شهرا على انتهاء العمل بالضريبة الخاصة .

محمود عزيز بحيرى

مدير ادارة الشركات المساهمة

مصلحة الضرائب



الفرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

احتياطيات الذهب الرسمية بالشرق الأوسط

الى الاحتفاظ برصيد كبير من الذهب ولكن بعض الدول وخصوصا دول الشرق الاوسط لازالت تولى الذهب أهمية كبيرة وقد يكون لها في ذلك بعض العذر ، اذ أن التقاليد النقدية الصحيحة لم تتأصل فيها بعد بالدرجة التي تسمح لها بالاعراض عن سياسة تخزين الذهب اعراضا كليا .

وتدل الاحصاءات التي ينشرها صندوق النقد الدولي على الأهمية النسبية للذهب في الاحتياطيات النقدية لدول الشرق الأوسط كما يتبين من الجدول المرافق .

ويظهر من الجدول تطور الاحتياطيات النقدية لهذه البلاد مع تبيان الذهب على انفراد . ويلاحظ ان مصر تزعم بلاد الشرق الأوسط بأكبر حجم احتياطياتها النقدية التي هبطت بعض الشيء منذ سنة ١٩٤٧ نتيجة للسحب على الارصدة الاسترلينية ولتخفيض قيمة الجنيه الانجليزي في سبتمبر سنة ١٩٤٩ . وقد صاحب هبوط مجموع الاحتياطيات النقدية زيادة كبيرة في احتياطي الذهب الرسمي ، وذلك نتيجة للسياسة التي انتهجتها الحكومة المصرية منذ أوائل سنة ١٩٥٠ . ويلي مصر في الأهمية باكستان غير ان معظم احتياطياتها من الارصدة الاسترلينية المجمدة .

عملات أجنبية الى تنمية مواردها الاقتصادية أولا وترك ما يتبقى بعد ذلك تحت تصرف السلطات النقدية كـرصيد حر (غير مرتبط بكمية الاصدار أو غطاءه) لاستخدامه في مواجهة العجز في موازين المدفوعات الدولية .

وقد ساعد على تعزيز هذه الآراء ، وعلى اعتبار تكوين الاحتياطيات الذهبية عاملا ثانويا في سياسة الدول النقدية مابدا أخيرا من الاتجاه نحو تدعيم التعاون في ميدان الاقتصاد الدولي وتبادل المعونة بين الدول عند الحاجة عن طريق المؤسسات النقدية الدولية مما يقلل من حاجة أية دولة

عند مبادات تتحول دول العالم من استعمال المسكوكات الذهبية في معاملاتها الداخلية الى استعمال البنكنوت رات حفظا لثقة الافراد في البنكنوت المصدر أن تبقى على وجوب احتفاظ بنك الاصدار بنسبة معينة من الذهب في غطاء البنكنوت ، فكان منشأ استخدام الذهب في الغطاء لغراض سيكولوجية تتصل بثقة الافراد في الذهب ، ولكن تطور التفكير الاقتصادي خلال القرن الحالى جعل كثيرا من كبار الاقتصاديين يشكون في أهمية الاحتفاظ باحتياطيات ذهبية رسمية في الغطاء ويفضلون توجيهه ما تحصل عليه الدولة من ذهب أو

احتياطيات دول الشرق الأوسط من الذهب والعملات الأجنبية

بملايين الدولارات الأمريكية

١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	
ذهب المجموع	ذهب المجموع	ذهب المجموع	ذهب المجموع	ذهب المجموع	
٥٤ ١٤١٠	٥٤ ١٤٠٨	٥٤ ٩٨٥	٩٨ ٩٧٤	١٧٤ ١٠٢٣	مصر
١٤٢ ٢٤٦	١٤٠ ٢٧٣	١٤٠ ٢٤٣	١٣٩ ٢٥٢	١٤٠ ٢٢١	ايران
— —	١٤ ٨٠٥	٢٧ ٥١٢	٢٧ ٥٠٧	٢٧ ٦١٢	باكستان
١٧٠ ٢٦٩	١٦٢ ١٩٢	١٥٤ ٢٠٣	١٥٠ ٢١٤	١٥٠ ٢١٢	تركيا
— ١٥٧	— ١٣٨	— ٩٨	— ١١٧	— ١٠٦	العراق
١ ١٣	٢ ١٥	٣ ١٠	٤ ١٥	— —	اثيوبيا
٢ —	٢ ٧٤	١٣ —	٢٠ ٣٨	٢٦ ٤٠	لبنان

حتى يمكن الاستفادة من الاموال الامريكية بصفة خاصة .

مساعداً النقطة الرابعة

اعلن اخيراً ان اعتمادات النقطة الرابعة في ميزانية ١٩٥١ - ١٩٥٢ تبلغ ٢٠٩ مليون دولار مقابل ٣٩ مليون دولار في الميزانية السابقة لها . وتبلغ المساعدات التي خصصت منها للشرق الاوسط ٥٦ مليون دولار ، وللأجنى فلسطين ٥٠ مليون دولار

الارصدة الاسترلينية

صرح سير فردريك ليث روس وهو أحد محافظي البنك الاهلي المصري السابقين بقوله « على انجلترا ان تحدد من تراكم الارصدة الاسترلينية التي بلغت في يونيه من العام الماضي ٣٠٩٨ مليون جنيه استرليني ، بل يجب ان تعمل على سدادها لدائنيها بالطريقة التي يرتضونها . أما تجميد هذه الارصدة فليس حلاً مقبولاً وليس من الحكمة اتخاذه اذ انه يؤدي الى انهيار المنطقة الاسترلينية . » ثم تمنى السير فردريك ان تتخذ الحكومة البريطانية الخطوات اللازمة لجعل الاسترليني قابلاً للتحويل بحرية الا انه اضاف ان مثل هذه النتيجة يصعب تحقيقها طالما ان الحكومة لم تتغلب بعد على القوى التضخمية الداخلية .

صناعة الاسلحة في مراكش

تدرس السلطات الفرنسية مع السلطات الالمانية المختصة فكرة نقل المصانع الحربية الالمانية الى مراكش وتحويل رجال المانيا الفنيين في هذا الميدان الى تلك البلاد . وبذلك تستطيع فرنسا زيادة الاستعدادات الحربية لغرب أوروبا وتباعد بعض المصانع عن القارة الاوربية وبالتالي عن الخطر الشيوعي . وفي نفس الوقت تطمئن الى أن إعادة تسليح المانيا لن يكون خطراً عليها ولا يستعمل السلاح الذي تنتجه المصانع الالمانية في مراكش ضد فرنسا . ويظهر أن حكومة المانيا الغربية ترحب بهذه الفكرة الفرنسية ولكن المسألة ما زالت في دورها التمهيدي ومن العبث التكهن منذ الآن بكيفية تطبيقها .

لابد وان تلجأ باكستان الى السحب من احتياطي الذهب والدولارات الخاص بالمنطقة الاسترلينية وذلك لأن مصروفاتها من فبراير الى ديسمبر ١٩٥١ قد فاقت إيراداتها . ولكن لم يحدد مدى هذا السحب ومقداره . هذا وقد بلغت الإيرادات في الفترة المذكورة ١١٩٣ مليون روبية (أي ما يساوي حوالي ١١٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني)

تخفيض عملة افغانستان

اعلن بنك افغانستان الاهلي اخيراً ان اسعار التعادل الجديدة للافغانى مقوماً بالروبية الباكستانية والروبية الهندية والدولار الأمريكى والجنيه الاسترليني كالآتي : افغانى

١٠٠ روبية باكستانية = ٦٣.٥٩٠
١ جنيه استرليني = ٨٠
١ دولار أمريكى = ٢١

وقد بذلت الحكومة الافغانية جهوداً كبيرة لوقف الازمة الاقتصادية الناشئة من استمرار الهبوط في القوة الشرائية للعملة وارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية وبخاصة القمح والسكر والملابس . والفرض من تخفيض العملة هو جذب رؤوس الاموال الاجنبية لتنمية موارد الدولة واستغلالها . وقد كان تخفيض العملة بالنسبة للدولار بنسبة اكبر من التخفيض ازاء العملات الاخرى

وقد استطاعت الباكستان ان تضاعف رصيدها الذهبى بالاتفاق مع الحكومة البريطانية . وتحتفظ ايران برصيد ذهبى يزيد على نصف مجموع احتياطياتها النقدية ، بل انها استطاعت اثناء الحرب أن تحصل من بريطانيا على ضمان ارصدها الاسترلينية بالذهب ، فلم يؤثر تخفيض الاسترليني سنة ١٩٤٩ على مركزها المالى .

وتعتبر تركيا كذلك من البلاد التي حافظت على احتياطي ذهبى كبير نسبياً ، وكذلك فعلت لبنان التي نجحت اخيراً في رفع نسبة الذهب في مجموع احتياطياتها الى حوالي ٦٠ ٪ كما احتفظت اثيوبيا كذلك بنسبة من الذهب في احتياطياتها ولكن على نطاق ضيق .

اما العراق فلا تحتفظ بالذهب في احتياطياتها النقدية ، وتكتفى بعضويتها في الكتلة الاسترلينية وحققها في السحب على احتياطيات الكتلة وفقاً لاتفاقاتها مع بريطانيا .

باكستان تسحب من احتياطيات الذهب والدولارات

صرح وزير مالية الباكستان انه

مستوى المعيشة في سوريا

بلغت الارقام القياسية لنفقة المعيشة في الشهور المذكورة على اساس قبل الحرب = ١٠٠ كالآتي :

نوفمبر ١٩٥١	ديسمبر ١٩٥١	يناير ١٩٥٢
٥٩٥	٦٠٤	٦١٧
١٤٨	١٤٨	١٤٨
٢٢٧	٢٣٢	٢٤٨
٦١٣	٦١٣	٦١٠
٤٥٢	٤٥٢	٤٤٨
٤٦٩	٤٧٣	٤٧٧

هذا وقد ذكرنا قبلاً ان الحكومة السورية تقوم بتوزيع اراضيها على صغار الفلاحين السوريين وقد بدأ التوزيع في أوائل ابريل الحالى - وقد اصدرت الحكومة التعليمات اللازمة الى البنك الزراعى ليقوم بتقديم قروض للفلاحين لتمكينهم من دفع ثمن هذه الاراضى . وتعمل كذلك الحكومة السورية على استغلال القوى الانتاجية في البلاد فقد عهدت اخيراً الى شركة ترام دمشق ببحث موضوع استغلال مساقط مياه نهر بردا لتوليد الطاقة الكهربائية .

زيت الشرق الأوسط

بوصة و ٣١ بوصة ، وينقل ٣٠٠ ألف برميل من الزيت الخام كل يوم ، مسافة تبلغ ١.٦٨ ميلا وقد بلغ مجموع مائته في السنة الأولى منذ بدأ تشغيله ١٠٠ مليون برميل .

ثم عنت شركة نفط العراق بمد انبوب ضخيم كانبوب الزيت العربي من كركوك الى ثغر بانيساس على الساحل السوري ، وقد تم مده ، وفي وسعه ان ينقل بين ٢٦٠ و ٢٧٠ ألف برميل من الزيت الخام كل يوم مسافة تبلغ ٥٦٠ ميلا .

فزيت الشرق الاوسط يشغل المقام الاول عالمي ، من حيث الرصيد المختزن في جوف الارض ، و انتاجه يطرده زيادة ، وقد بلغ في السنة الماضية ١٦٤ في المئة من الانتاج العالمي ، واهل الصناعة يرون انه خليق ان يطرده زيادة حتى يصير انتاجه متكافئا مع رصيده المختزن . ومنذ ان نهضت اوربا الغربية نهضتها الاقتصادية القربية بتأثير مشروع مارشال وادارة التعاون الاقتصادي الاوربي ، ازداد اعتمادها على زيت النصف العربي من كركوك ، ففي سنة ١٩٣٨ استوردت اوربا الغربية ٧٦٧ في المئة من الزيت الذي تحتاج اليه من العالم الجديد ، فهبط في سنة ١٩٥١ على التقدير الى نحو ١٨ في المئة ، وزاد ما استورده من الشرق الاوسط من ٢٣ في المئة في سنة ١٩٣٨ الى ٨٢ في المئة او اكثر قليلا في سنة ١٩٥١ .

ويمكن تلخيص اثر صناعة الزيت في اقتصاد الشرق الاوسط في مايلي :

١ - **الاتاوة** : أصبح الآن مبدءا مقاسا الربح في حدود متفاوتة قليلا مبدءا معترفا به منذ ان عقدت المملكة العربية السعودية اتفاقها الجديد مع شركة الزيت العربية الامريكية في ديسمبر ١٩٥٠ . وقد عقد اتفاق جديد مع العراق يشمل زيادة الاتاوة وفقا لهذا المبدء ، وزيادة الانتاج ايضا حتى يبلغ ٣٠ مليون طن في سنة ١٩٥٦ بدلا من ٦ ملايين طن و ٨ ملايين طن في سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، وجاراهما اتفاق جديد مع الكويت . فاذا ظل السلام سائدا ، والاقتصاد العالمي في

(قرر مجلس ادارة « الجمع المصري للثقافة العلمية » ان يعقد مؤتمره السنوي في الاسبوع الاخير من شهر ابريل (٢٦ ابريل - اول مايو) وان تعالج محاضراته موضوع البترول (او الزيت او النفط من نواحي العلم والصناعة والاقتصاد فرائي محرر « مجلة الاقتصاد والمحاسبة » ان يوطئ له بهذا البحث المختصر)

البحرين	قطر	مصر	العراق	التوقف في يوليو	البحرين
١٦٧٠٠	٨٢٠٠	٢٣٠٠	٢٢٥٠	١٦٧٠٠	١٦٧٠٠

الجملة ٩٧٤٥٠ مليون طن وقد كانت مشاق النقل وطول مسافته من الخليج الفارسي الى الغرب عتبة من اكبر العقبات دون التوسع في انتاج الزيت ، فلذلك عمدت شركات الزيت الى مد الانابيب ، لتقصير المسافة ، وخفض نفقة النقل ، حتى تستطيع ان تتوسع في الانتاج مجارة لازدياد قدرة الزيت على المنافسة في الاسواق العالمية . وكانت السابقة الى ذلك « شركة نفط العراق » ، فمدت انبوبا من كركوك وجعلته بعد مسافة ما ، ذا شعبتين احدهما تنتهي عند حيفا على ساحل فلسطين ، حيث اقيم معمل تكرير متوسط القدرة ، والشعبة الاخرى مدت الى طرابلس على ساحل لبنان . ويبلغ طول الفرع الاول ٦٢٠ ميلا والثاني ٥٣٠ ميلا وقطرهما ١٢ بوصة وثلاثة ارباع البوصة . وقد تم مد هذا الانبوب في سنة ١٩٣٤ ثم عمدت الشركة الى مد انبوب آخر قطره ١٦ بوصة ، وهو محاذ للاول ، ولكن فرع حيفا لم يتم ، منذ ان منعت العراق زيتها عن حيفا . وتم فرع طرابلس في سنة ١٩٤٩ . وقرعا طرابلس معا يستطيعا ان ينقلا ١٣١ ألف برميل كل يوم .

ثم عمدت شركة الزيت العربية الامريكية (آرامكو) الى مد أضخم انبوب لنقل الزيت ، وهو يتصل بانابيب الشركة في حقول المملكة العربية السعودية وينتهي الى نقطة على ساحل لبنان تقع الى الجنوب من ثغر صيدا ، وقطره يتفاوت بين ٣٠

اكثر الزيت (البترول) المخزون في ارض الشرق الاوسط ، موجود على مايعلم الآن - في البلاد التي تحف بالخليج الفارسي - ايران ، العراق ، الكويت ، المملكة العربية السعودية ، قطر - او التي تقع في مياهاه كالبحرين وقد وفدت الى الشرق الاوسط في سنة ١٩٤٤ بعثة علمية برئاسة ده جوليير ، وهو اكبر العلماء الاحياء المشتغلين بجولوجيا الزيت ، فقدرت ان المدخر من الزيت في ارض الشرق الاوسط ، يبلغ ١٨ ألف مليون برميل (كل سبعة براميل على المعدل تعدل طنا واحدا) ولكن الاستكشاف والبحث والانتاج اثبتت منذ تلك السنة ان المدخر يزداد ازديادا مطردا حتى بلغ اليوم في تقدير المختصين مقدارا لا يقل - وقد يزيد - عن ٤٨ ألف مليون برميل او نحو ٥٠ في المئة من رصيد الزيت الثابت عند اهل الصناعة في العالم كله ، يؤيد ذلك ماجاء في تقرير الحق بالتقرير الاقتصادي العالمي الذي وضعته الامم المتحدة ونشرته في شهر مارس ١٩٥١ وما ورد في كتاب « سجل الزيت » الصادر في اواخر ١٩٥١ .

اما معدل الانتاج في الشرق الاوسط فقد ارتفع في السنوات الاخيرة ارتفاعا لانكوص فيه ، ففي سنة ١٩٣٨ كانت جملة الانتاج من آبار ١٦ مليون طن فبلغت ٥٨ مليون طن في سنة ١٩٤٤ و ٧١ مليون طن في سنة ١٩٤٨ و ٨٨ مليون طن في سنة ١٩٥٠ ، فصار الشرق الاوسط في تلك السنة تاليا للولايات المتحدة التي انتجت ٢٥١ مليون طن ، وسابقا شيئا ما لفرنزويلا اما روسيا فتاتي في المقام الرابع . وقد جاء توقف الانتاج في ايران في اواسط سنة ١٩٥١ باعثا على الظن بان انتاج الشرق الاوسط في سنة ١٩٥١ قد يكون اقل منه في ١٩٥٠ ، ولكنه نشط نشاطا كبيرا بعد توقف ايران ، وبخاصة في الكويت والمملكة العربية السعودية فكان كما يلي :

السعودية	الكويت
٣٨٠٠٠ مليون طن	٢٨٥٠٠

مختصات إقتصادية

محمد لطفى محمود بك

مهذب الخلق مطبوع على التأدب
والتواضع والحياء ، وقد يصل به
الحياء الى حد الاعتكاف والانزواء .
هادىء الاعصاب معتدل الفكر متزن
الرأى ، ليس من اليسير أن يستثيره
خصم بحال أو يميل به صاحبه عن
جادة الحيطة والاعتدال .

وأحسب أن مزايا لطفى بك وأن
جنبته خصومة الاعداء ، إلا أنها لم
تكسبه تحمس الاصدقاء ، وهى قد
مالت به الى ما ارتضاه من اعتكاف
وانزواء ، فبعدت به كل أولئك عن أن
يكون اسمه فى طليعة الاسماء ، وأن يكون هو فى المكان الذى يؤهله له علمه
ومرانه وتجربته واتزانه .

ولطفى بك محمود خريج كلية الحقوق منذ أكثر من أربعين عاما -
وقد انخرط منذ تخرجه فى سلك الاعمال المالية فعمل ببنك الرهن
العقارى عام ١٩١٢ وكان فى طليعة البيوتات المالية حينئذ وكان من
رجالته المرحوم محمد طلعت حرب الذى عرف لطفى محمود فقره
وقربه - حتى أراد الله له أن ينشئ بنك مصر عام ١٩٢١ فاختار لطفى
محمود ليكون رئيسا من رؤساء ادارة البنك وظل يتدرج درج البنك حتى
وصل الى منصب سكرتير عام البنك

ومرت على البنك ظروف وتقلبات وتعرض لعواصف وتيارات وظل
لطفى بك محمود أمين الجميع وصديق الجميع لا يتعارض وفاؤه للاولين مع
ولاله للآخرين ، وتلك مقدرة قد لا تتسق للكثيرين .

ولطفى بك محمود عضو مجلس ادارة بنك مصر - وهو عضو مجلس
الادارة المنتدب لشركة بيع المصنوعات المصرية .

ولاشك أن لطفى بك ، كما حدثتكم ، من أقدم المصريين الذين عملوا بالبيوت
المالية وخبروا أعمال المصارف والمنشآت التجارية - ثم هو ربيب
بيت كله تجار ، فقد كان عمه متولى بك محمود شيخ تجار الاسكندرية -
وتلك كلها مؤهلات كانت تدفع بلطفى بك الى المقدمة ، لولا ما أسلفت من
تواضعه وحيائه بل اعتكافه وانزوائه . . ومن يدري فربما كانت تلك
الصفات كفيلا بتأمينه مواطن الزلل . والمثل يقول قليل متصل خير من
كثير منفصل .

حسن الحظيم



حالة سليمة ، بلغ ايراد هذه البلاد
الثلاثة من الزيت ، ومعها البحرين
وقطر ، نحو ٥٠٠ مليون دولار أو
ما يعادلها فى سنة ١٩٥٥ .

٢ - الاعمال العمرانية : تمهيد
الطرق ، وتنظيم وسائل النقل ،
وانشاء مجلات للسكنى فيها دور
مزودة بوسائل الراحة والنظافة ،
وانشاء العيادات والمستشفيات للعلاج
والقيام بمشروعات مكافحة البعوض
وغيره من أسباب الامراض ، وتشغيل
العمال بالالوف

٣ - المعونة الفنية : تبذل المعونة
الفنية للحكومة وللسلطات المحلية
وللاهالى أيضا فى برامج الانشاء
العمرانى بين زراعة وصناعة ومرافق
شركة الزيت العربية الامريكية مثلا
تولى رجالها بطلب من الحكومة وعلى
حساب الحكومة ، انشاء مرفأ الدمام
الحديث ، ومد سكة حديد
الحكومة السعودية من الدمام
الى الرياض ، وشركة تابلان مدت
طريقا ممهدا طوله ٩٣٠ ميلا من
ساحل المملكة على الخليج الفارسى عند
رأس الشعاب الى حدود الاردن . وقد
مدته للزومه لها عند بناء الانبوب
الضخم ولكنه أصبح اليوم شريانا من
شرايين التبادل التجارى ، أما حكومة
العراق فقد انشأت مجلسا لمشروعات
الرى والقوى ، وخصصت له ٧٠ ٪
من ايراد الزيت ، وأما امير الكويت
فينفق مالا كثيرا من ايراد الزيت على
بناء الدور والمدارس والمستشفيات

٤ - العملات الاجنبية : تأخذ
الحكومة من الشركات اتاوتها بعملات
اجنبية . وتبيع الحكومات العملة
المحلية للشركات بالعملة الاجنبية من
أجل صرف أجورها ومرتباتها
والتزاماتها للمقاولين الوطنيين ، ومن
أجل مشترياتهما المحلية . وهذه
العملات الاجنبية تساعد فى ميزان
المدفوعات وتنشط الاستيراد .

فيحسن بحكومات الشرق العربى
أن تعد برامج عمرانية منتجة ، يثمر
فيها بعض المال الفائض من دخل
صناعة الزيت فى بلد ما ، فتتوثق
روابط المصلحة بين هذه البلاد ،
وتضاف الى روابط التاريخ واللغة
والدين وغيرها ، فتخطو خطوة نحو
القدرة التى تنيلها المرتبة المتوائمة مع
منزلتها فى التاريخ القديم والعصر .

(المصباح)



انتاج كندا

تقدر قيمة اجمالي الانتاج الكندي سنة ١٩٥١ مبدئيا بمبلغ ٢١٢ مليارا من الدولارات بزيادة حقيقية تبلغ نحو ٦٪ من دخل العام السابق .

ويقدر مجموع الاستثمارات الجديدة بمبلغ ٤٦٨ مليار دولار وهي ظاهرة بارزة تستحق التسجيل ، ذلك لان هذا المبلغ يزيد عن ٢٠٪ من مجموع الدخل القومي ، ويزيد في قيمته الحقيقية بمقدار ٥٪ عن استثمار عام ١٩٥٠ .

ويلاحظ كذلك ازدياد أهمية الصناعة في كندا في الاعوام الاخيرة وذلك من حيث قيمة الانتاج ونسبة العمال المشتغلين بها .

اسعار المواد الخام

لا تزال اسعار خامات النسيج والمطاط والسكر وبذور الزيوت عرضة للهبوط المستمر ، ومن المحتمل جدا ان تكون الاسعار في نهاية العام اقل مما هي عليه الآن ، ولكن هذا لا يمنع من حدوث ارتفاع مؤقت بسبب ما قد يستجد من ظروف تتعلق بسياسة التسليح ، ومساحة المحاصيل المزروعة هذا العام ، وما يتقرر بشأن مستقبل الاسترليني . والمعتقد على وجه العموم ان الموقف ينجلي قبل نهاية هذا الشهر .

سوق الذهب الحرة

يقدر مجموع ما امتصته الاسواق الحرة من الذهب خلال سنة ١٩٥١ بنحو ٩٥٠٠٠٠٠ أوقية والمعتقد ان أوروبا امتصت ٤٠٪ من هذا المقدار ، والشرق الاوسط ٣٠٪ والباقي امتصه الشرق الاقصى . ومن

المنتظر ان يستمر تحول الذهب الى الاسواق الحرة خلال سنة ١٩٥٢ طالما ان صندوق النقد الدولي قد عدل عن سياسة الاعتراض في سبتمبر الماضي وان الاسعار في الاسواق الحرة تزيد عن الاسعار الرسمية .

القروض السويسرية للعالم الخارجي

في عام ١٩٥١ قدمت سويسرا قرضين دوليين احدهما للكنغو البلجيكية والآخر للبنك الدولي . وقد عقدت اخيرا قرضا لاتحاد جنوب افريقيا قدره ٦٠ مليون فرنك سويسري بسعر ٤٪ وهي الآن بسبيل منح قرض آخر قدره ٢٥ مليون فرنك بسعر ٤٪ لاحدى شركات الاستثمار في جنوب افريقيا . كذلك تجرى المفاوضات الآن لعقد قرض جديد للبنك الدولي مقداره ٥٠ مليون فرنك بسعر ٤٪ أيضا ، أي بما يزيد ٥٠٪ عن السعر المتفق عليه بالنسبة لقرض العام الماضي . وذلك لان الصحف المالية السويسرية تلح في ان لاتقل اسعار القروض السويسرية عن ٤٪ مادام الطلب الخارجي عليها شديدا .

ارصدة الهند الاسترلينية

كان في تأييد المستر بتلر وزير مالية إنجلترا للاتفاق الذي تم بين إنجلترا والهند بشأن الارصدة الاسترلينية ، ما قضي على الشكوك التي ساورت الهند من ناحية حكومة المحافظين ، تلك الشكوك التي اثارها

تصريحات المستر تشرشل المعروفة بشأن الارصدة الاسترلينية . ويبدو ان المستر تشرشل قد عدل عن آرائه السابقة بدليل انه لم يكررها أو يشير اليها في خطابه الذي لقيه في الكونجرس الأمريكي مع انه تحدث عن الالتزامات الثقيلة التي جرتهما الحرب على بريطانيا .

واذا كان بال الهند قد اطمأن من ناحية اعتبارات إنجلترا بالتزاماتها نحوها ، فقد اطمأن بالها أيضا من ناحية كيفية الافراج عن هذه الارصدة اذ استقر الاتفاق اخيرا على ان يحول من مجموع الارصدة البالغ حوالي ٦٠٠ مليون جنيه مبلغ ٣١٠ مليون جنيه كقطاع للعملة ثم يفرج عن ٣٥ مليون سنويا لمدة ست سنوات ثم يفرج عن الباقي في يوليو ١٩٥٧ .

الميزانية الروسية لعام ١٩٥٢

قدرت إيرادات الحكومة السوفيتية بحوالي ٥٠٨٠٠ مليون روبل ومصروفاتها بـ ٤٧٦٩٠٠ مليون بفائض قدره ١١٣٨٠٠ روبل أي حوالي ٢٣٪ من مجموع الإيرادات ، ويلاحظ ان مخصصات الدفاع قد زادت بنسبة ٤٠٪ بالقياس الى العام السابق وبلغت ١٣٨٠٠ مليون روبل بينما بلغت الاعتمادات الخاصة بالاقتصاد القومي (استثمار الخ) ١٨٠٤٠٠ مليون روبل واعتمادات الخدمات الاجتماعية ١٣٤٨٠٠

الدخل الاهلي والنسب المئوية لعناصره في بعض البلاد

الدولة	التقدير	سنة	الدخل الاهلي	بملايين	الزراعة	التعدين	الصناعة	النقل	البناء	التجارة	المساكن	أخرى
مصر	١٩٤٥	٥٠٢	٤٤٢	-	١١١	٢١	٣١	٢١	١٠٢	٢٧	٢٨٤	
كندا	١٩٤٨	١٢٧٢٩	١٦٤	٣٠١	١٥٢	٢٠٤	-	١٤٥				
الولايات المتحدة	١٩٤٩	٢١٥٨٢٠	٨٠	٢١	٣٠٨	١١٨	٢٨٠	-	١٩٣			
الارجنتين	١٩٤٥	١٥٠٠٥	٢٤٠	١٨	٢١٣	١٢٧	٢٣٨	-	١٦٤			
شيلي	١٩٤٨	٧٨٠١٤	١٧٣	٩٤	٢٤٠	٧٨	١٧٧	-	٢٣٨			
اليابان	١٩٤٩	٢٧٤٣٠١٨	٢٨٤	٢٢	٢٧١	١١١	١٦٠	٩	١٤٣			
تركيا	١٩٤٩	٥٩٨٠	٤٨٩	-	١٨٤	-	١٨٢	٢٩	١١٦			
فرنسا	١٩٤٦	٣٢١٠٠٠	٢٠٢	٥٣	١٧٨	١٨٤	١٣١	٢٤	٢١٨			
إيطاليا	١٩٤٨	٦٠٧٧٠٠٠	٣٥٩	-	-	٧٥	١٢٨	٣	١٢٥			
المملكة المتحدة	١٩٤٩	١١٤٢٦	٤٤	٣٥	٢٨٥	١٣٦	١٣٢	٣٨	٢٢٠			

يظهر الجدول المرافق قيمة الدخل الاهلي في بعض الدول الرئيسية وفقا لآخر الاحصاءات الرسمية ومدى مساهمة نواحي النشاط الاقتصادي في تكوين الدخل الاهلي لهذه البلاد

ازمة صناعة المنسوجات في العالم

إذا استطاعت سوق نيويورك المالية أن تحتفظ بكيانها في خضم التطورات الاقتصادية الحالية ، فمن المتوقع الانتهاء هذه التطورات الى أزمة عالمية وان كان الموقف لا يخلو من المتاعب والصعاب . ذلك لان ارضاء الانكماش بدأت تلوح في الاسواق الكبرى ، ولا سيما فيما يتعلق بتجارة السلع الاستهلاكية . ويكفى ان نضرب مثلا بصناعة النسيج التي اشرفت خصوصا في بريطانيا على وضع لا تحسد عليه .

فقد كان من اثر قيام الحرب في كوريا وما نتج عنها من الانتعاش في اسواق العالم وما صاحبها من سياسة التخزين التي عمدت اليها الدول الكبرى ان زاد الانتاج زيادة كبيرة بينما ظلت صادرات الدول من المنسوجات القطنية في سنة ١٩٥١ على حالها في بعض الاحيان وتناقصت في احيان أخرى . ومن الملاحظ في حالة بريطانيا خاصة كما يبينها الجدول التالي تدهور صادراتها من المنسوجات القطنية .

١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٥٠	١٩٥١	
١٧٩٦	١١٨١	٦٣٩	٦٣٥	غرب اوروبا
٣٢٣٢	٢٧٣٣	٧٣١	٤٦٤	الهند (وباكستان)
٩٢٨	٤٦١	٢١٦	١٧٢	بورما واندونيسيا
٧٦٤	٦٤٥	٢٢١	١٤٢	كندا
١٢٧	٩٧٦	٣٦	٨	الارجنتين
٣٢٩	٢٢	٧	٥٩	اورجواي وفنزويلا

وقد اخذت أخيرا بعض الدول المستهلكة الكبيرة مثل استراليا ونيوزيلندا والباكستان وجنوب افريقيا زيادة القيسود على وارداتها من المنسوجات .

كما جاء في تقرير ادارة مشروع مارشال عن الاقتصاد الاوربي سنة ١٩٥١ أن ضعف الطلب على المنسوجات في الوقت الحاضر ليس طارئا مؤقتا ناتجا عن زيادة المشتريات في الشتاء الماضي فقط ، وانما السبب الاصل هو في ان كثيرا من الدول الاوروبية زادت انتاجها من المنسوجات ما بين ٥٠ ٪ ، ١٠٠ ٪ وبذلك زادت الطاقة الانتاجية عن المستوى الذي يبرره الدخل الاهلي في كثير من البلدان وبالتالي عن الطاقة الاستهلاكية بدرجة كبيرة . وكانت البعثة الرسمية البريطانية التي زارت مصانع المنسوجات اليابانية في مايو سنة ١٩٥٠ قد تنبأت عندئذ بان صناعة المنسوجات سوف تسترد مكانتها بعد المستوى الذي هبطت اليه اثناء الحرب ، ثم تصيبها النكسة نتيجة للتوسع الكبير في الصناعة القطنية في جميع البلاد . والواقع ان الطلب العالمي على المنسوجات قد تأثر كثيرا نظرا لارتفاع الاعباء الضريبية على الافراد وارتفاع اسعار المواد الغذائية ونفقة المعيشة بوجه عام .

ولكن صناعة المنسوجات لاتعاني فقط من زيادة الانتاج وتناقص الطلب وانما تواجه ايضا ارتفاعا في تكاليف الانتاج ناشئا عن ارتفاع الاسعار التي اشترت بها المواد الخام في العام الماضي وعن ارتفاع اسعار الصلب اللازم للآلات ، وذلك يجعل من المتعذر تخفيض سعر الغزل والمنسوجات في المستقبل القريب بغية تشجيع الطلب .

وقد استغنت صناعة المنسوجات عن عدد كبير من العمال واقفات بعض المصانع نهائيا بينما اخذ البعض الآخر يعمل جزءا من المدة العادية وقد بدت هذه الظواهر بوضوح في الولايات المتحدة وغرب اوربا والهند واليابان . والامل ضعيف في رجوع الحالة الى ما كانت عليه ولكن البعض يرى ان الاسابيع القادمة قد يظهر فيها حل للأزمة نتيجة لانخفاض اسعار القطن وتأسيس الجيش الاوربي الذي اتفق على انشائه في مؤتمر لشبونة .

مليون روبل مقابل ١١٨٩٠٠ مليون روبل في ١٩٥١ .

قروض بنك الاستيراد والتصدير

منح اخيرا بنك الاستيراد والتصدير المكسيك ١٥ مليون دولار بفائدة قدرها ٣١/٢ ٪ وتستهلك في مدى ست سنوات . هذا وقد منح البنك كذلك قرضا مجموعه ٢٢٧٧ مليون دولار الى اندونيسيا لتمويل وارداتها من الولايات المتحدة ولتنفيذ مشاريع الانشاء والتنمية الاقتصادية وقد سبق ان منح البنك قرضا قدره ٥٢٢٤ مليون دولار الى اندونيسيا في عام ١٩٥١ . فلندا تسدد ديون الحرب الاولى

فلندا تسدد ديون الحرب الاولى

سددت فنلندا في فبراير الماضي قسما قدره ٢٥٠٠٠٠ دولارا من الديون المستحقة عليها للولايات المتحدة من الحرب العالمية الاولى ، فأصبح بذلك الرصيد الباقي عليها هو ٧٥٠٠٠٠ دولارا . وينص الاتفاق الخاص بهذه الديون على استخدام الاقساط في تقديم التسهيلات العلمية للطلبة الفنلنديين في امريكا والطلبة الامريكيين في فنلندا .

البنك الدولي للانشاء والتعمير

نشر اخيرا مقال للمستتر بلاك مدير بنك الانشاء والتعمير بين فيه أهمية الدور الذي تلعبه القروض التي يمنحها البنك في تنمية الموارد الاقتصادية واعادة تعمير البلاد التي خربتها الحرب

وقد ذكر انه منذ ١٩٤٧ منح البنك قروضا مجموعها ١٢٠٠ مليون دولار الى ٢٤ دولة منها ٥٠٠ مليون الى فرنسا وهولندا ودانمرك ولوكسمبرج لمساعدتها في اعادة تعمير ما خربته الحرب وذلك قبل ان يوضع مشروع مارشال موضع التنفيذ . ومنذ ربيع ١٩٤٨ بلغ مجموع القروض الى الدول التي لم يكتمل تقدمها الاقتصادي ٧٠٠ مليون دولار ، ومعظم قروض البنك بالدولار غير انه يبدو ان في امكانية غرب اوربا ان تمد البنك بالمعدات اللازمة وبشروط احسن مما يمكنه الحصول عليها من الولايات المتحدة . ومعنى هذا ان البنك في مكانه الاستفادة بالاسترليني والفرنكات الفرنسية والعملات الاخرى المكتتب بها لا قراض اعضائه .



12

القطر

في النصف الاول من ابريل

وانخفضت الاسعار عن المدة السابقة فقد بلغت جملة المبيعات في النصف الاول من ابريل ٣٥٢٢ بالة مقابل ٤١٥٣ بالة في نفس المدة من الشهر الماضي وبيانها كالاتي :-

كرنك	٢٦٩	بالة مقابل	١٠٤٦	بالة
منوفى	٢٣٣	»	»	»
جيزة ٣٠	٥٧٨	»	»	»
اشمونى	٢٣٠٥	»	»	»
زاجوراه	١١٤	»	»	»
مخلوط	٢٣	»	»	»

المحلوج - بلغت جملة الاقطان المحلوج حتى يوم ٢ الجارى ١٢١ و ٦٥٥٢ و ٦٥٥٢ قنطار مقابل ٧٥١ و ٨٣٨٢ و ٨٣٨٢ قنطار في مثل هذه المدة من الموسم الماضي بعجز قدره ٦٣٣ و ٨٣٠ و ٨٣٠ قنطار وفيما يلى بيان الاقطان المحلوجة :-

الموسم الحالى	الموسم الماضى
قنطار	قنطار
٢١٤١ و ٥١٧	٢٥٦٤ و ٥٧٧
٢٩٨ و ٤٨٩	٢٢٧ و ١٧٩
٨٦٨ و ٦٤١	١٥٩٥ و ٥٢٤
٢١٤ و ٦٧٨	٤٢٠ و ٣١٥
٢٧٩٧ و ٩٤٢	٣٢٦٩ و ٤٢٨
١٦ و ٩٣٠	٨ و ٤٣٥
١ و ٢١١	٣ و ١٢٣
٤٦ و ٨٨٠	٨٧ و ٢٩٤
١٦٦ و ٨٢٣	١٨٨ و ٣٧٩

المركز الاحصائى - بلغت جملة الاقطان المصدر حتى يوم ٩ الجارى ٦٩ و ٩١٢ و ٩١٢ قنطار مقابل ٣٢١ و ٢١٢ و ٢١٢ قنطار في الموسم الماضى كما بلغت جملة الاقطان المستهلكة ٩٦٥ و ٨٧٠ و ٨٧٠ قنطار مقابل ٥٥٣ و ٨١١ و ٨١١ قنطار في الموسم الماضى .

اقفال يوم ١٩٥٢/٤/٩

عقود الاقطان الطويلة التيلة أساس « جود »

مايو	١٢٨ و ٥٠	ريال
يوليو	١٣٠ و ٣٥	ريال

عقود الاقطان المتوسطة التيلة أساس « جود »

ابريل	٨٠ و ٠٠	ريال
يونيو	٧٧ و ٧٠	ريال
اغسطس	٧٩ و ٢٥	ريال

يبلغ ٦٤٠ ريال - وهذه الحالة تتطلب تدخل الحكومة لتحديد سعر العقد المذكور أو العمل على شرائه بدلا من الانتظار واستلام هذه الاقطان في يوليو بسعر ١٢٥ ريال - مع انها تعرض حاليا في ميناء البصل بأسعار قطيعة لارتفاع عن سعر عقد مايو في بورصة العقود .

ومن الاسباب المباشرة لهبوط اسعار القطن مع توقف حركة تصريفه ذلك الكساد الذى تعانى به صناعاتى الغزل والنسيج في مصر والخارج من صعوبات كبيرة في تصريف منتجاتها . وتعمل الحكومة على عقد صفقات مع هنغاريا والمانيا واسبانيا لمبادلة الاقطان المصرية بما تحتاجه البلاد من المواد الاخرى كالالات والاسلحة والزيوت والسكر وغيرها .

وقد اغلقت البورصة أيام الخميس والجمعة والاثنين ١٠ و ١١ و ١٤ الجارى نظرا لموسم الاعياد لدى الطوائف المسيحية الغربية والاسرائيلية

سوق البضاعة الحاضرة

ضعفت الحركة في سوق ميناء البصل

لاتزال اسعار القطن تتدهور يوميا بمقدار ١ ٪ تبعا لما هو مقرر بالسماح بالهبوط يوميا بنسبة ١ ٪ وبالصعود بنسبة ٣ ٪ دون تعامل فيما عدا بعض العمليات التى تمت على عقد يوليو طويل التيلة بالحد الأدنى لحساب الحكومة .

وقد تم توقيع عقد الاتفاق (البول) بين السماسرة والاعضاء المنضمين في الاسبوع الماضى والذي ظل يشغل بال جميع المشتغلين بالقطن بما يقرب من الشهر دون ظهور بادرة تحسن في سوق العقود كما كان منتظرا .

كما اجتمعت الجمعية العامة لاتحاد مصدري القطن واتخذ قرارات منها رجاء الحكومة بالعمل على البدء فورا بشراء عقود يوليو واغسطس بالاسعار التى حددتها وهى ١٢٥ ريال ليوليو و ٧٢ ريال لاغسطس مع تحديد فروق الرتب بنفس الفروق التى تحدد بها استحقاقات مايو ويونيو - كما اقترح الاتحاد عمل شهادات الفرز من الآن لمعرفة كمية الاقطان الصالحة للتسليم وقد طالب بعض الاعضاء بأن تكون جميع المبيعات للخارج خاضعة لشروط العقد المصرى وان يكون التحكيم في الاسكندرية بدلا من ليفربول ونيويورك وتتم العمليات في بورصة ميناء البصل (البضاعة الحاضرة) بأسعار قطيعة وتقل هذه الاسعار عن الاسعار المحددة ببورصة العقود .

ومما هو جدير بالذكر نزول سعر عقد مايو الى ١١٨ و ٦٠ ريال بفارق (ريبور) بينه وبين عقد يوليو

بيان المركز الاحصائى حتى يوم ٩ ابريل سنة ١٩٥٢	الموسم الماضى	الموسم الحالى
المخزون في ٨/٣١	٩١٠ و ٥٧٧	١٠٦٤ و ٨٧١
المحصول	٨٥٠ و ٠٢٩	٧٦٥ و ٠٠٠
الصادر	٩٤١ و ٠٦٦	٩٣٠ و ١٨٧١
المستهلك المحلى	٥٢١ و ٢١٢	٢٩١٢ و ٠٦٩
	٨١١ و ٥٥٣	٨٧٠ و ٩٦٥
	٣٧٣ و ٢٨٦	٨٣٧ و ٥١٨

تاريخ بدء التقادم ووسائل انقطاعه

بالتقادم تسرى من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل . وقد عمل بالقانون المدنى الجديد من ١٥/١٠ سنة ١٩٤٩ ، وفى هذا التاريخ لم تكن مدة التقادم قد اكتملت بعد ، وعلى ذلك يبدأ حق مصلحة الضرائب بالسقوط من ١٢/٣١/١٩٥٠ ونظرا لصدور القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ بوقف مدة التقادم فى المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ الى ٣١/٢١/٥٠ وهى المدة التى أرجىء فيها تنفيذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وتعطلت فيها لجان التقدير عن أداء عملها بسبب انشاء لجان الطعن ، فالتقادم يمتد أجله حتى ٢٧ ابريل سنة ١٩٥١ ، ويكون اليوم التالى لهذا التاريخ بداية لسقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم مالم يكن هذا التقادم قد انقطع .

طريقة جديدة فى حث التربة

اسفرت التجارب التى كانت تجريها خلال السنوات العشر الماضية محطة ارميلو للصيانة بجنوب شرق ولاية تكساس عن طريقة جديدة لحرث الارض تفيد الاراضى القليلة المطر بصفة خاصة .

وتتلخص الطريقة فى استخدام محراث ذى سكين وازميل متصلين ببعضهما بحيث تحث الطبقة السفلى من الارض دون السطح . وقد دلت التجارب على ان ذلك يحفظ للتربة رطوبتها فضلا عن ان الاعقاب تحمى سطح التربة من التآكل الناتج عن الرياح .

منه قانونا سريان مدة التقادم والمدة التى يجب انقضاؤها بسقوط الحق وماذا كانت هذه المدة قد انقطعت ووسائل هذا الانقطاع .

وحيث انه عن المسألة الاولى فالمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهى التى تكلمت عن السقوط بالتقادم لم تحدد البداية التى تحسب منها مدة السقوط ، كما انه لم يرد بمادة أخرى من مواد هذا القانون أو القوانين المعدلة نص يحكم هذه المسألة ، فمن المتعين الرجوع الى نصوص القانون المدنى ، وهى تقضى بأن مدة التقادم تبدأ بالنسبة للضرائب المستحقة على الممول من نهاية السنة التى تستحق فيها هذه الضرائب (م ٣٧٧ مدنى) . وبذلك يكون ما تدعيه المصلحة من أن دين الضريبة لا تبدأ المطالبة به الا بعد مضي مدة الشهرين اللذين يقدم فيهما الممول اقراره فى غير محله ،

لان المقصود من هذه المهمة هو افساح الاجل أمام الممول ، لقفل حساباته ومعرفة نتيجتها ، وتدير المال اللازم لسداد الضريبة ، لاتأخير استحقاقها الفعلى .

وحيث انه عن المسألة الثانية فقد نص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٧ على سقوط حق الحكومة فى المطالبة بضريبة سنة ١٩٤٠ بمضى عشر سنوات وضريبة سنة ١٩٤١ بمضى تسع سنوات ، وضريبة سنة ١٩٤٢ بمضى ثمان سنوات ، وضريبة سنة ١٩٤٣ بمضى سبع سنوات ، وضريبة سنة ١٩٤٤ بمضى ست سنوات ونص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على سقوط ضريبة سنة ١٩٤٥ بمضى خمس سنوات وهذه المدد تحتسب بالسنين الميلادية لان المادة ٧ نصت على أن النصوص الجديدة المتعلقة

أصدرت محكمة بنى سويف الابتدائية الوطنية الدائرة الاولى المدنية برئاسة حضرة صاحب العزة فريد بك الفرعونى رئيس المحكمة وعضوية حضرتى القاضيين سيد محمد عرفة بك وعثمان بيومى مذكور بك ، بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٢ حكما فى القضية رقم ١١١ / ١٩٥١ تجارى ونظرا لما لهذا الحكم من أهمية بالغة فى شئون الضرائب لذلك نورد أهم ما جاء بحجتيه فيما يلى : -

وحيث ان المولين استأنفوا هذا القرار ودفعوا بسقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم لان قرار لجنة الطعن أعلن لهم بعد سقوط الحق فى المطالبة بالضريبة .

وحيث انه عن الدفع بالسقوط يتعين بداءة تحديد التاريخ الذى يبدأ

خط جديد من انابيب البترول

قرغت إحدى ناقلات البترول الراسية فى ميناء بانياس السوري أول شحنة من البترول الخام العراقى فى خزاناتها وذلك بفضل خط الانابيب الجديد الذى أنشأته شركة البترول العراقية بين كركوك (فى شرق العراق) وبانياس والذى يبلغ قطر أنابيبه ٧٥ سنتيمترا . ويبلغ طول الخط ٨٩٦ كيلومترا وينتهى عند بانياس بثمانية ضهاريج سعة كل منها ٢٠٠٠٠ برميل . هذا ويجرى العمل فى انشاء خمسة عشر صهريجاً آخر فى الميناء السوري .

ماذا يفيد رجال الأعمال من التوجيه المهني

ملخص محاضرة حضرة الدكتور احمد زكي صالح

بنادى التجارة الملكى يوم ١٠ ابريل

المشكلة : ان عصرنا الحالى يتميز بأنه عصر المنهج العلمى ولا شك ان التقدم الهائل فى المجال الاقتصادى يرجع الفضل فيه الى الكشف العلمى الحديث .

ولكن ثمة ناحية هامة لم يهتم به رجال الاعمال فى مصر الاهتمام الكافى واعنى بها الموظفين او العمال فحتى الآن لازال انتقادنا لهم خاضعا لعوامل غير دقيقة وبعيدا كل البعد عن المنهج العلمى الصحيح وهنا تظهر قيمة التوجيه المهني .

ماهو التوجيه المهني : من أهم الكشف الذى أثبتها علم النفس ان الافراد يختلفون فيما بينهم فى زكائهم وفى قدراتهم الخاصة وفى استعدادهم وفى ميولهم المهنية وفى العوامل الاساسية المكونة لشخصياتهم وبعض هذه الفروق جوهرى ويؤثر فى هؤلاء الافراد فى سلوكهم وفى طريقة تفكيرهم بل وفى حياتهم برمتها .

وهنا نشأ التوجيه المهني الذى يتجه نحو وضع الشخص فى العمل الملائم له أو اختيار الشخص الصالح للعمل وهو يحقق هنا هدفان رئيسيان أولا ارشاد الفرد نفسه فى اختيار العمل المناسب له وثانيا ارشاد صاحب العمل فى اختيار الموظف أو العامل الكفاء الذى يتفق والعمل المعين .

ماذا يقدم التوجيه المهني لرجال الاعمال من خدمات : خدمات التوجيه المهني لرجال الاعمال متعددة النواحي اذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الالوجه التالية :-

- (ا) اختيار الموظفين أو العمال
- (ب) الكشف عن الموظفين غير الكفاء
- (ج) وضع كل موظف فى العمل الذى يتناسب وقدرته
- (د) اقتراح الافضل للترقية وتحمل المسئولية والقيادة
- (هـ) الكشف عن الشخصيات الشاذة
- (و) وضع الخطة للتدريب المهني بأقل مجهود ممكن بأسرع طريقة ممكنة لتحقيق اكمل انتاج

كيف تحدث عملية التوجيه المهني: دراسة علماء النفس للمهن المختلفة انتهت بهم الى الكشف عن الصفات النفسية الضرورية لكل مهنة من المهن ثم بعد ذلك وضعوا الاختبارات الموضوعية الدقيقة التى تقيس هذه الصفات ومن ثم فانهم يختبرون الافراد من حيث هذه الصفات النفسية وبعد ذلك يبحثون فيما اذا كان الشخص المعين صالحا لهذا العمل بالذات أم لا وذلك ببساطة حسب التخطيط النفسى العام الذى يرسمونه للشخص حسب ذكائه ومواهبه الخاصة وميوله المهنية واستعداداته الكامنة وصفاته الانفعالية وسلوكه الشخصى والاجتماعى والان ...

ماهو واجب رجال الاعمال ازاء التوجيه المهني فى مصر ؟؟

وحيث ان المادة رقم ٣٨٣ من القانون المدنى الجديد نصت على ان التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ، ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة ، وبالتنبية وبالحجز وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو فى توزيع ، وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى احدى الدعاوى . ونصت المادة ٣٨٤ على ان التقادم ينقطع اذا أقر المدين بحق الدائن اقرارا صريحا أو ضمنيا .

وحيث ان الاحالة على لجنة الطعن واخضور امامها لايدخلان ضمن مدلول نص المادة ٣٨٣ مدنى فمن ثم لاينقطع التقادم بايهما لان لجنة الطعن لاتخرج عن كونها لجنة ادارية من نوع خاص وضع على رأسها قاض من باب التحصين وجميع الاجراءات التى اتخذتها المصلحة أمامها لاتقطع التقادم ، وانما الذى يقطعه هو اعلانه القرار والتنبية بالدفع الالاحق لذلك .

وحيث ان الممولين لم يعترفوا بحق مصلحة الضرائب ولم يقروه بصراحة ولا ضمنا . ولم تقدم المصلحة مايدل على قطع التقادم وقد صدر القرار فى ٢٦ / ٥ / ١٩٥١ واعلن فى ٦ / ٦ / ١٩٥١ أى بعد سقوط حق المصلحة بالتقادم فيتعين قبول الدفع والحكم بسقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم فى خلال سننى النزاع .

وقد أيدت اللجان والمحاكم المبادئ التى وردت فى هذا الحكم فيما عدا الاحالة الى لجنة الطعن أو التقدير فقد صدرت احكام ابتدائية واستئنافية أيدت فتوى مجلس الدولة الخاصة بأن الاحالة الى اللجان تقطع التقادم . والامر لن يستقر الا بعد صدور رأى محكمة النقض .

برامج المساعدة اعدت الفنية

لقى المستر اتشييسون في المؤتمر الوطني للتطور الاقتصادي والاجتماعي الدولي خطابا كان الرئيس ترومان قد أعدده ليلقيه بنفسه ولكن الظروف لم تسمح له نظرا لاشتداد أزمة الصلب .

والخطاب المذكور بمثابة دعوة موجهة الى الكونجرس وأصحاب رؤوس الاموال والعمال والامة على وجه عام لمواصلة برنامج المساعدة الفنية وتوسيع نطاقه في مناطق العالم المختلفة . وهو البرنامج الذي كان الرئيس ترومان قد اقترحه كنقطة رابعة في خطابه الذي افتتح به عهد رئاسته للجمهورية منذ ثلاث سنوات .

« وقد تمخض هذا البرنامج الذي وضع موضع التنفيذ بالتعاون مع بعض مشروعات الامم المتحدة المماثلة ومشروع كولومبيا البريطاني عن أكثر من مائتي مشروع للمساعدة في أكثر من ثلاثين دولة . وقد رصد له مبلغ جديدي في الميزانية المروضة الآن على الكونجرس الأمريكي . ولكنه اذا ما قورن بما تدعو اليه الحاجة بالفعل لظهر انه برنامج متواضع ولذلك لابد لنجاحه التام من أن تبذل الحكومات ذات الشأن والمنشآت الخاصة أيضا جهودا جبارة تفوق ما بذل حتى الآن »

« والبرنامج المذكور - كما أكد المستر ترومان - يرمي الى مكافحة الجوع والفاقة والمرض التي تعد من أهم الاسباب التي تنبت الحرب والديكتاتورية وعلى الاخص في هذا العصر الصناعي »

ان مبدئين على جانب عظيم من الاهمية يشغلان عقول شعوب عديدة في مناطق العالم المختلفة وهما :

أولا - ان حياة الشقاء ليست أمرا مقدرا لا مفر منه وان في الامكان فعل أشياء كثيرة لتحسين الاحوال .
ثانيا - يجب التحرر من السيطرة الاجنبية .

ثم وصف المستر اتشييسون سعي الكثير من الشعوب للحصول على الاستقلال والتحرر من السيطرة الاجنبية بأنه أمر طبيعي ممدوح . واستطرد يقول بأنه موافق كل الموافقة على أن حياة الشقاء ليست أمرا مقدرا لا مفر منه .

ثم أشار الى أن برنامج النقطة الرابعة الأمريكي الخاص بتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية يرمي الى خلق ظروف سياسية واقتصادية تمكن الحرية من أن تثمر وتينع . واستدرك وزير الخارجية فقال ان الاستقلال وحده لا يكفي لتحسين الاحوال الاقتصادية .

ومضى يقول ان برنامج النقطة الرابعة ماهو الا نقطة واحدة من نقاط عديدة تدخل في نطاق السياسة الخارجية للولايات المتحدة . ثم قال ان على الدول التي تتلقى المساعدات أن تدرك أن من الضروري أن توفر الجانب المناسب الذي نستطيع فيه هذه المساعدات أن تأتي الثمرة المرجوة منها والذي يمكن فيه تبادل الاشخاص والآراء بحرية وحسن استعداد .

شديدين أولهما ان حياة الشقاء ليست شيئا مقدرا يجب التسليم به وانما هي أمر يمكن العمل - بل عمل الكثير - في سبيل تخفيف وطأته ، وثانيهما انه في وسعهم تحقيق استقلالهم وتحرير أنفسهم من السيطرة والاصابع الاجنبية والوقوف في وجه أية محاولة ترمي الى الانتقاص من ذلك الاستقلال .

« لقد أثارت هاتان الفكرتان الشعوب على مر السنين ، وهما تتركان أثرهما الشديد - لأول مرة وعلى نحو أشد منذ الحرب الماضية - بين الشعوب التي لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد .

« ولاريب أن ذلك يؤدي الى اختمار هائل يتناول بالتغيير الشديد سكان تلك المناطق وطرق تفكيرهم . ومهمة برنامج النقطة الرابعة هو توجيه هذه الطاقة المختمة في اتجاه نواحي التقدم السلمية بعيدا عن الفوضى المجردة » .

« ونحن نلمس تماما ذلك الميل الى معالجة الداء . والواقع ان الفكرتين السابقتين كثيرا ما تتعرضان للخلط في بقاع عديدة من العالم ، فكثير من الشعوب تعتقد بأن مجرد بلوغ الاستقلال القومي وتحقيقه سيؤدي بطريقة آلية الى حياة رغدة حافلة بالتحرر من الفقر والمرض والجهل .

« ونحن نعترف بالطبع أن الامر ليس كذلك . وعلى هذا فان هذه الشعوب متى خاب أملها لعدم تحسن أحوالها بمجرد حصولها على الاستقلال فانها تتحول الى وجهة أخرى وهي الشيوعية التي تعدهم بأنهم متى اعتنقوا المذهب الشيوعي تحقق لهم ما يريدون . »

« على أن كل ما نرعى اليه من برنامج النقطة الرابعة هو أن نقول أن لدينا المعرفة ولدينا الخبرة والمهارة التي رأيتموها والتي هي - الى حد ما - سبب هذا الاختمار الضخم الذي يعتمل في عقولكم ونحن على استعداد لان نشاطركم اياها . »

ونوه المستر اتشييسون بالحاجة الى تحرير التجارة الدولية من مختلف القيود لكي يستطيع العالم أن يشترك في تبادل كميات أكبر من الصادرات والواردات . وانه مازال يسعى نحو هذه الغاية منذ سنوات طويلة .

واستطرد المستر اتشييسون يقول :

« وثمة أمرين على أكبر جانب من الاهمية يترددان على خواطر ملايين الافراد في المناطق التي لم تكتمل نموها الاقتصادي بعد بقوة ووقع

٥٥ دولة تشترك في برنامج

المعونة الفنية

تشترك بلدان الشرق الاوسط وآسيا اشتراكا فعليا في برنامج المساعدة الفنية لسنة ١٩٥٢ الذي تقوم به الامم المتحدة . فقد جمعت ٥٥ دولة مبلغ عشرين مليون دولار دفعت منها الولايات المتحدة ١٢ مليون دولار - وذلك لتنفيذ مشروعات التقدم في بلدان العالم المتخلفة خلال الشهور الثمانية عشر الاولى من البرنامج . وقد امتنعت روسيا منذ البداية عن الاشتراك في هذا البرنامج العالمي على النقيض حتى من الدول الصغيرة مثل اليمن وليبيريا والعراق .

فرص تجارية

مواد كيمياوية

T. E. G.,
28, Bld. de Tesie,
Toulon.

مستعد لتوريد البوتاس الذي يستعمل كسماد كيماوي.

JOHN A. W. LUDOLPHI,
Postfach 1104,
Bremen.

مستعد لتوريد الكيماويات اللازمة للصناعة والادوية

WESTEUROPAISCHE ANILINFARBEN-
GESELLSCHAFT, Postbox 311,
Bonn am/Rein, Germany.

يشتغل بصنع الانيلين والاصباغ ومستعد لتوريدها الى مصر

مواد البناء

MANGANA BROS. & Co.
P.O.B. 3,
Iraklion (Isle of Crete).

مستعد لتوريد مواد البناء الى مصر وخصوصا البيوت والرخام الملون

OY VENDITO AB,
Bulevardi 28-8,
Helsinki, Finland.

مستعد لتوريد الاخشاب وبروايز النوافذ والابواب الخشبية ويطلب
الاتصال بالمستوردين كما يطلب وكيله في مصر

TOSCHE & Co., G.M.B.H.,
Ferdinandstrasse 58 — 111,
Hamburg 1.

يشتغل باصدار أدوات البناء بجميع انواعها مثل الاسمنت وزجاج
النوافذ والطوب والواح عزل الحرارة وصلب البناء والابواب الجاهزة
والمواسير وأجهزة الكهرباء ... الخ

عدد وآلات

« IMPA » G.M.B.H.,
Telemanstrasse 13,
Frankfurt am/Main.

مستعد لتوريد الماكينات والادوات الصناعية والثلاجات ومستعد
لاستيراد انواع الاغذية من مصر

MEMMESCHEIMER & Co.,
Ganghoferstrasse 5,
Frankfurt am/Main.

مستعد لتوريد الآلات والصواميل والاسطوانات ولوازم عمليات المياه
وأدوات التشحيم .

اكتشاف أنواع جديدة

من المبيدات الحشرية

جاء في تقرير لوزارة الزراعة الأمريكية
أن المبيدات الحشرية الجديدة التي تم اكتشافها
أخيرا في الولايات المتحدة قد ردت الى حد
كبير اهتمام مزارعي القطن الأمريكيين على
مدافحه الحشرات بجزء عادي من برنامج
الإشراف على مزارعهم .

ويعتقد العلماء الذين يهتدون عن طريق
الابحاث المتواصلة التي يقومون بها الى حير
الوسائل لاستخدام انواع السموم الجديدة
ان اكتشافهم الاخير قد جعل مدافحه الحشرات
والغلب عليها في متناول يد مزارعي
القطن وصغارهم على السواء .

ويعمل وزراء الزراعة ان استخدام المزارعين
للمبيدات الجديدة سيمتد من اوصول الى
هدهم وهو الساج ١٦ مليون ياله في سنة ١٩٥٢
ومن الجدير بالذكر انه عند ما كنت
سنخدم مربوب انزويج في مدافحه سوسة
بدره القطن قبل سنة ١٦٢٢ م بن نجاج
من الاراضي المزروعة بطننا في المنطقه المعرصة
بسوسه بدره القطن سوى مساحه تتراوح
بين خمسة وعشره في المائه . أما في السنة
الماضية فقد استخدم المزارعون كمية كبيرة
من المبيدات الجديدة عاجلوا بها مساحه
تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ في المائه من الاراضي المصابه

ويشير علماء الحشرات في وزارة الزراعة
الى كمية مسحوق المبيدات الجديدة التي
استخدمت في بحاس لذييل على الاتجاه
العام في مكافحة هذه الآفة فقد بلغت في سنة
١٦٤٦ سبه المبيدات التي يمتلها الدودوت
وهو اول الانواع التي ابتكرت منها ٢١ في
المائه فقط من زنة مسحوق جميع المبيدات
التي استخدمت في مدافحه آفات القطن في
تلك الولاية . أما في سنة ١٩٥١ فقد بلغت
هذه النسبة اثتر من ٩٠ في المائه بينما
حلت مبيدات اكثر جدة محل ال د د ت .
اضف الى ذلك ان زرعى القطن في تكساس
قد استخدموا في سنة ١٩٥١ كمية من
مسحوق المبيدات تزيد مرتين ونصف على
ما استخدموه في سنة ١٩٤٦ كما انهم
استخدموا مبيدات سائلة تعادل ستة اضعاف
المبيدات المسحوقة . وقد كانت جميع هذه
المبيدات السائلة من السموم العضويه الجديدة

والمبيدات الجديدة وعلى الاخص السائلة
منها تتفق تماما مع وسائل مكافحة القطن
القديمة فان المزارع الذي يستخدم المبيدات
السائلة يستطيع استخدامها أثناء ساعات
العمل العادية وكثيرا ما يكون ذلك في أثناء
عملية الزرع او انتزاع الحشائش دون ان
يخشى المزارع ان تمنعه الريح أو تهطل
الامطار من استخدام المسحوق . وكانت
الطريقة القديمة في مكافحة آفات القطن
تنحصر في سرعة نمو لوزة القطن والتبكير في
حصده وذلك لان القطن المبكر ينجو في الاغلب
من الحشرات التي تظهر متأخرة في الموسم
كما ينجو من القحط او الامطار الغزيرة .

ويوصي علماء الحشرات بالتوسع في عمليات
فحص الحقول للتأكد من حالة الحشرات فيه
كجزء من برنامج مكافحة الحشرات بصورة
أفضل وهم يقولون ان هذا النقد يؤدي
الى مكافحة الحشرات في حينها بأقل ما يمكن
من الجهد والنفقات .

دليل الممول

بدأت حركة الإصلاح المالى فى مصر التوافق الامتيازات الاجنبية فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وكان اول خطوة بل اهمها فى هذا السبيل اصدار القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى فرصت بموجبه الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وقد ادخلت على هذا القانون - على ضوء ما تبين للمسؤولين اثر التطبيق العملى - عدة تعديلات كان آخرها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

ويعنىنا فى هذا البحث الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، وسنحرص بعد ان نبين ما تتناوله الضريبة على الحديث عن التزامات المولين ثم حقوقهم بطريقة عملية .

الضريبة على الارباح التجارية والصناعية

« القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ »

ما تتناوله الضريبة

تسرى ضريبة الارباح التجارية والصناعية على ارباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية او المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أى استثناء الا ما ينص عليه القانون (م ٣٠) ، وتسرى الضريبة على الشركات المساهمة مهما يكن الغرض منها (م ٣١) وتسرى الضريبة كذلك على ارباح :

١ - شركات التعاون للاستهلاك متى كانت تملك محالا او حوانيت او مخازن لبيع او تسليم المواد الغذائية او المحاصيل والبضائع وعلى الجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات التعاونية لارباب الحرف ، والجمعيات التعاونية التى يؤلفها العمال للانتاج ، والبنوك التعاونية وذلك استثناء من المادة ٤٣ فقرة « ٤ » من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية .

٢ - الافراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء العقارات او المحال التجارية او الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات او المحال التجارية بقصد بيعها .

٣ - السمسارة وسماسرة الاوراق المالية والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص او شركة او وكالة او مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء او بيع أى نوع من البضائع او المواد الغذائية او القيم المالية على اختلاف انواعها .

٤ - الاشخاص والشركات الذين يجرون تقسيم اراضى البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التمهيد

٥ - الشركات والاشخاص الذين يؤجرون محلا تجاريا او صناعيا مع ائانه والادوات التى تلزم لتشغيله سواء اكان الايجار يشمل ام لا يشمل كل او بعض العناصر المعنوية المتعلقة بالتاجر او المصنع .

٦ - من يستأجر أرضا زراعية ويؤجرها للغير مجزأة او صفقة واحدة (م ٣٢) .

وتسرى الضريبة كذلك وبغير أى تخفيض على كل مبلغ يدفع على سبيل العمولة او السمسرة ولو كان دفعه عن عمل عارض لا يتصل بمباشرة مهنته (م ٣٢ مكررة)

وطبقا للمادة ٣٣ من القانون تستحق الضريبة على ارباح كل منشأة مشغلة فى مصر

التزامات المولين

تختلف الالتزامات التى فرضها القانون على المولين باختلاف الكيان القانونى فالشركات المساهمة وشركات

من الجريدة الرسمية التى تحتوى على النشر القانونى .

ويتضمن النموذج رقم ٧ ضرائب البيانات الآتية (اسم مقدم الاخطار « بصفته مدير او عضو مجلس ادارة منتدب او وكيل » واسم الشركة ونوعها « مساهمة ، توصية » والغرض منها ومركزها وتاريخ تأسيسها النهائى ، واسم مدير الشركة او الوكيل او عضو مجلس الادارة المنتدب وبيان راس المال « تفاصيل الاوراق المالية »)

هذا ويجب تبليغ مصلحة الضرائب عن كل تعديل فى تاليف الشركة او قانونها مع الاشارة الى تاريخ وعدد الجريدة الرسمية التى تحتوى على النشر القانونى .

النموذج رقم ٥ ضرائب :

ولا يفوتنا ونحن بصدد الحديث عن الاخطار عند بدء النشاط ان ننوه هنا بالمادة الاولى من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى فرصت على كل مالك لعقار مبنى يكون مخصصا كله او بعضه لتجارة او صناعة او مهنة او يكون به مركزا او فرع او مكتب لاي شركة او منشأة تجارية او صناعية مصرية او اجنبية ان يقدم باسمه او بواسطة وكيل له فى خلال الخمسة عشر يوما الاولى من شهر اكتوبر من كل عام الى مأمور الضرائب الواقع العقار فى دائرته كشفا على النموذج رقم ٥ ضرائب عن كل مستأجر اصييل او من الباطن . وفى هذا ضمان كاف يقضى عن الزام الاقرار وشركات التضامن بتقديم اخطار ببدء النشاط .

ثانيا - اثناء الاستمرار فى النشاط : العمولة والسمسرة :

١ - تنفيذا للقرار الوزارى رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ على كل من يدفع اى مبلغ على سبيل العمولة او السمسرة الى ممول لا يمتن السمسرة او الاشتغال بالعمولة وانما يقوم بها بصفة عرضية ان يحجز الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المستحقة عليها ، ويكون الحجز على كل مبلغ

التوصية عليها التزامات بقية المولين من شركات التضامن والافراد ، وقد كان الاختلاف بين التزامات الفئتين كبيرا قبل تعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذى سوى بين التزاماتها الى حد كبير .

وسنتناول فيما يلى التزامات المولين عند بدء النشاط وائناء استمراره وبعلمرور اثنى عشر شهرا ، ثم عند التوقف عن العمل والتنازل عن منشأة .

اولا - عند بدء النشاط :

اخطار الوجود :

لم يفرض القانون اى التزام على المولين الافراد وشركات التضامن بشأن الاخطار عن بدء النشاط ، اما الشركات المساهمة وشركات التوصية فكل منهما ملزمة تنفيذا للمادة

الرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بان تقدم الى مأمور الضرائب الواقع فى دائرته مركز ادارة الشركة او المحل الرئيسى لها اخطارا بوجودها فى مدى شهر من تأسيس الشركة وذلك على النموذج

رقم ٧ ضرائب او على اية ورقة مشتملة على كافة البيانات الموجودة به ، ويقع واجب الاخطار على مدير الشركة او عضو مجلس ادارتها

المنتدب او الشخص المتولى تصريف شئونها . ويجب ان يرفق بالاخطار بالنسبة للشركات المساهمة صورة من عقد الشركة ومن نظامها الاساسى ومن الرسوم الصادر بتأسيسها ونسخة

على حدة وبغير أى تخفيض . ويجب عليه أن يقدم الى مأمور الضرائب الواقع بدائرة اختصاصه مركز ادارة أعماله في بحر الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر اقرارا على النموذج رقم ٢٨ ضرائب او على اية ورقة حاوية كافة البيانات الواردة به بيان المبالغ التى دفعها في بحر الشهر السابق مبلغا مبلغا واسماء وعناوين من استولوا عليها والضريبة المحجوزة عنها ونوع العمل المستحق عنه هذه المبالغ على ان يورد مع هذا الاقرار قيمة الضريبة المحجوزة .

ب - وكذلك يلتزم كل ممول لا يمتن السمسرة أو الاشتغال بالعمولة ويستولى على عمولة أو سمسرة بأن يقدم في بحر الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر الى مأمور الضرائب الواقع بدائرة اختصاصه محل سكنه اقرارا على النموذج رقم ٢٩ ضرائب او على اية ورقة تحوى كافة البيانات الواردة به ببيان المبالغ التى استولى عليها في بحر الشهر السابق مبلغا مبلغا واسماء وعناوين من استحققت لديهم هذه المبالغ والضريبة المحجوزة منها ونوع العمل المستحق عنه هذه المبالغ .

الضريبة على كسب العمل وغيرها

تنفيذا للكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يلتزم ممولو الضريبة على الارباح التجارية والصناعية شأنهم شأن بقية اصحاب العمل بتقديم اقرارات معينة بشأن الضريبة على كسب العمل المستحقة على ما يدفعونه لموظفيهم او مستخدميه او عمالهم مع توريد مقدار الضريبة للخرانة ، كما ان عليهم التزامات حيال الرسوم والضرائب النوعية الاخرى ، وقوانين اخرى « قانون اللغة العربية » ونكتفى هنا بهذه الاشارة تاركين التفصيل الى مجال البحث بشأنها .

ثالثا - بعد مرور اثني عشر شهرا :

١ - اقرار الارباح

١ - النموذج رقم ١٤ ضرائب :

تنفيذا للمادتين ٤٣ ، ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٨ من لائحته التنفيذية ينبنى على الشركات المساهمة وعلى بقية المولين

الذين لديهم حسابات منتظمة ان يقدموا الى مأمور الضرائب الكائن في دائرة اختصاصه مركز ادارة المنشأة او محلها الرئيسى اقرارا سنويا عن الارباح والخسائر وذلك على النموذج رقم ١٤ ضرائب او اية ورقة حاوية لكافة البيانات الواردة به .

ويقدم الاقرار - بالنسبة للشركات المساهمة - في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ اقرار الجمعية العمومية للحساب السنوى ، وعلى الاكثر في ظرف ثلاثين يوما من آخر تاريخ يقضى قانون الشركة بضرورة تصديق الجمعية العمومية عليه ولمصلحة الضرائب عند الاقتضاء ولاسباب يكون تقديرها موكولا اليها وحدها ان تمنح مهلة لهذا الاجل لاتجاوز ثلاثة اشهر . اما بالنسبة للشركات غير الشركات المساهمة والافراد فيقدم النموذج رقم ١٤ ضرائب قبل اول مارس من كل سنة او في بحر شهرين من انتهاء سنته المالية . ويرفق بالاقرار صورة من حساب التشغيل والتجارة والارباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة وكشف ببيان الاستهلاكات التى اجرتها المنشأة وبيان المبادئ الحسابية التى بنيت عليها كافة الارقام الواردة بالاقرار .

وتنحصر بيانات النموذج رقم ١٤ ضرائب على اسم ولقب صاحب الاقرار ونوع المنشأة (شركة تضامن او توصية او مساهمة) ونوع الصناعة او التجارة او المهنة ومركز ادارة المنشأة في المملكة المصرية وبيان فروع المنشأة وبيانات خاصة بالممول الفرد والشركاء المتضامنين (الاسم وعنوان السكن والاعباء العائلية) ومقدار الارباح من واقع الحسابات وما يخص منها طبقا للمواد ٣٦ ، ٤١ ، ٢٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومقدار الخسائر .

ب - النموذج رقم ١٥ ضرائب :

اما المولون الذين ليست لديهم حسابات منتظمة فانهم ملزمون تنفيذا للمادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بتقديم اقرار بارباحهم على النموذج رقم ١٥ ضرائب . وعلى اية ورقة مشتملة على كافة البيانات الواردة به الى مأمور الضرائب المختص وذلك قبل اول مارس من كل سنة او في بحر شهرين من انتهاء السنة المالية .

ويشتمل هذا النموذج على البيانات الآتية : اسم ولقب صاحب الاقرار وعنوانه ونوع الصناعة او التجارة او المهنة ومركز ادارة المنشأة او مقر محلها الرئيسى وبيان الامكنة التى يزاول فيها صاحب الاقرار اعماله ومقدار الارباح التى يقدرها المول .

ويظل المول ملزما بتقديم الاقرار ولو كان تحديد الارباح حاصل بطريق التقدير وعليه ان يبين بنفسه ما يقدره هو لارباحه في السنة السابقة وكذلك ما يستند عليه في هذا التقدير (م ٤٩ من القانون)

ج - النموذج رقم ١٥ مكرر ضرائب :

تنفيذا للمادة ١ مكرر من اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يجب على كل من يستأجر ارضا زراعية ويؤجرها للغير مجزأة أو صفقة واحدة أن يرسل الى مأمور الضرائب الواقع في دائرته محل سكنه خلال الخمسة عشر يوما التالية لابرام عقد الايجار اخطار على النموذج رقم ١٥ مكرر ضرائب يوضح فيه اسم المؤجر وعنوانه ومساحة الارض المؤجرة وقيمة الايجار السنوى وكذلك اسم كل مستأجر من الباطن ومساحة الارض المؤجرة اليه وقيمة الايجار .

د - هذا ومن البديهي ان يكون اقرار الارباح موقعا عليه من المول أو وكيله أو المدير المسئول ويقدم اقرار واحد عن جميع ارباح المنشآت التى يملكها المول الواحد ويجوز ان يضمن المول الشريك المتضامن في شركة مع آخرين بالاضافة الى نشاطه المستقل اقراره نصيبه من شركة التضامن او التوصية .

٢ - الضريبة من واقع الاقرار

تنفيذا للمواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يجب على كافة المولين دفع الضريبة من واقع الاقرار في خلال شهر من تاريخ انقضاء الاجل المحدد لتقديم الاقرارات « يتبع »

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب لاصياد عبد الله فكرى باظربك

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير ادارة فؤاد البحزورى

مدير ادارة نجاة الملكى

١٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تخضع لعملياً مع ادارة المجلة

الاشتركاكات في مصر جنيهاً ونصف جنيه

في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سورياً

أو لبنانياً أو فلساً

في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعاً

في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً

فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهاً مصرى أو ١٠/٤٠/٦ جنيهاً مصرية

تدفع بشتراكات في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو هوالاء بربرية أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حواله نقدية

فت مارس - ۱۹۵۲

— २२ —

كثيرا على الائتمان التي كان يمكن تصريف القطن على أساسها .

والثابت ان التدخل المذكور انطوى على اكبر مغامرة تجارية سجلها تاريخ مصر الاقتصادي، قديمة وحديثة . ومرة أخرى لعل الظروف الراهنة تتطلب القصد في الكلام عن الاضرار التي لحقت بالنظام المالي . وكان من المستطاع تجنبها دون اهدار لحق مقرر ودون تجاهل لمصلحة مشروعة . ومع كل ذلك فان واجب الحكومة الوطنى ان تجعل هذه المسألة موضوع تحقيق شامل اظهارا للحق وتحديدًا للمسئولية ومنعا لتكرار الاضرار .

ان الحكومة السابقة ، وقد التزمت بشراء القطن ، لم يكن لديها المال الكافى لدفع الثمن الذى ارتفع الى اثنين واربعين مليوناً من الجنيهات . فأتى لها ان تدبر هذا المبلغ الضخم وهذه سوق الاقتراض محدودة وهذا صندوق الاحتياطى العام فارغا

طلبت الحكومة الى البرلمان تعديل القانون الذى كان يجيز لها أن تصدر فى حدود عشرة ملايين جنيه اذونات على الخزنة لمدة ثلاثة أشهر لتمويل محصول القطن عند الضرورة فأجابها البرلمان الى ما طلبت ورفع الحد الاعلى للاقتراض من عشرة ملايين الى ثلاثين مليوناً ، ثم الى اربعين مليوناً .

مهد هذا التعديل لارتكاب خطاين بالغى الخطورة ..

الخطا الاول يتصل بالخروج عن الفرض الاساسى من اصدار القانون ، وكان ذلك الفرض ينحصر فى تمويل تجارة القطن وعمليات تصديره ، ولا يدخل فيه استخدام الاموال فى المضاربة (او على احسن تقدير) فى عمليات استثمار طويل المدى ويحتمل ان تنتهى بخسارة فادحة . وبمعنى آخر كان هذا التعديل مجافاة للمبادئ المالية السليمة التى تنأى عن استخدام حصيلة قرض قصيرة الاجل (مثل التى تتجمع من اصدار اذونات على الخزنة لمدة ثلاثة أشهر) فى استثمار طويل المدى ولا سيما اذا كانت القيمة التجارية للاستثمار اقل من قيمته الاسمية . كالى حدث فعلا عند شراء اقطان بسعر اعلى من سعر السوق قال معالى وزير المالية الحالى ان جملة الخسارة الناتجة من هذه العملية تبلغ ١٥ مليون جنيه .

والخطا الثانى كان اخبثهما اثرا واعمقها ضررا . اذ انه انتهى الى اصدار اذونات على الخزنة بمقادير كبيرة مما أدى الى تضخم جديد فى القوى الشرائية، فكان تضخم فى أعقاب التضخم الذى اجازته الحكومة فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، عند رفع الحد الاعلى للاصدار المكشوف من البنكنوت أى الاصدار بدون غطاء من ذهب أو عملات اجنبية الى مائة مليون جنيه . فلا عجب ان تنبشور النتيجة الحتمية فى اشتداد حدة الغلاء ، وفى زيادة متاعب الحياة عند افراد الشعب، الا الذين باعوا عقود الاقطان الحكومة

ولاعجب ان يعم اضطراب الاوضاع المالية ، وتنفذ سموم التضخم الجامح فى جميع نواحي الكيان الاقتصادى .

ولكن العجب ان بعض البسطاء حاول تبرير مسلك الحكومة فى زيادة اصدار العملة المكشوفة بأن هذه الزيادة تمثل ثروة طبيعية هي الاقطان المخزونة التى مآلها الى تصدير . وفات هؤلاء البسطاء انه ليست ثمة علاقة مباشرة بين قيمة الثروة الطبيعية وبين مقادير النقد اذ لو استقامت مثل هذه العلاقة لكان فى امكان كل حكومة ان تستغل أى ظرف مناسب لاصدار عملة جديدة فى مقابل عناصر الثروة المختلفة من مجوهرات ومواد اولية وكل سلعة يمكن تصديرها ، وكذلك نسي هؤلاء البسطاء ان القيمة الحقيقية لغطاء أية عملة رهن بامكان التصرف فيه فى الخارج بدون أدنى قيد او شرط .

والعجب ايضا ان بسطاء آخرين ويظاهروهم رجال رسميون يزعمون ان ارتفاع اسعار القطن يؤدي الى زيادة القدرة الشرائية ومن ثم حتما الى زيادة مقادير العملة المصدرة . واتى استميتهم العذر اذ أقف قليلا لى افند هذا الزعم الخطر . ومصدر الخطر فيه انه ينطوى على نصف الحقيقة فما أشبهه بالحق الذى يراد به باطل .

ان ارتفاع اسعار القطن ارتفاعا تنتج منه زيادة حصيلة العملات الاجنبية التى تجنيها البلاد من تصديره يؤدي بلا شك الى زيادة القدرة الشرائية او زيادة الدخل القومى . الى هنا والنموذج سليم . ولكن زيادة القدرة الشرائية او زيادة الدخل القومى لا تستلزم زيادة مقادير البنكنوت .

ذلك لان التداول يخضع خضوعا تاما ومباشرا لسياسة الائتمان التى تنفذها السلطات المسئولة ، فان شئت قبضت يدها وان شئت بسطتها كل البسط .

ان القول بحتمية الزيادة فى العملة المتداولة نتيجة لارتفاع اسعار القطن ، لا يستقيم مع المنطق وان فيه لعودة الى تفكير عصور ما قبل استخدام العملات الحديثة وانشاء المصارف وصيغة القول - بعد كل هذه الملاحظات - ان الاحداث الاخيرة وما قد تتمخض عنه من تطورات خطيرة فى ميزانية الحكومة . تجعلنا نرجح ان وزارة المالية سوف تسعى ، وواجبها ان تسعى ، جاهدة فى تصريف مالىها من الاقطان . ان هى اوردت ان تتجنب متاعب مالية خطيرة .

وعلى ذلك يمكن القول بأنه على الرغم من النقص الكبير فى الحصول الحالى فان جملة المعروض من اصناف القطن المختلفة وقدي بلغت تسعة ملايين قنطار فى بدء الموسم لا تكاد تختلف عن جملة ما كان معروضا فى الموسم الماضى .

انتقل الان الى الحديث عما يسمونه « **المركز الاحصائى** » .

تهتم حكومات البلاد المنتجة للقطن والشهستهلكه ، وكذلك المؤسسات الاهلية - سواء

الاقليمية او الدولية - تهتم هذه الهيئات جميعها بنشر احصاءات وفيرة وفى فترات منتظمة عن انتاج القطن وتجارته واستهلاكه وما من شك فى أن لهذه الاحصاءات قيمة كبرى عند دراسة مشاكل القطن وتحديد معالمها . غير انها احصاءات كثيرا ما كانت مصدر ضرر فى يد المفرض ، ومبعث بلاء لدى البسطاء .

وان من الناس من يحلو له ان يقحم فى الحديث عن محصول القطن عبارة « **المركز الاحصائى** » واختلاف هذا المركز ضعفا او قوة تبعا لزيادة المقادير المعروضة او نقصها وواقع الحال ان هذه عبارة مشهورة يرددها العامة ترديد البغاء ، ويستخدمها الخاصة بغير ضابط علمى . فهى فى ذاتها لا تنطوى على أى معنى اقتصادى مستقل وهى لاتعدو ان تكون بياناً عددياً عن جانب من العوامل التى تؤثر فى حالة العرض والطلب - تلك العوامل التى ينتج من تفاعل بعضها مع البعض الآخر سعر موحد ينعته الاقتصاديون « **بسعر الموازنة** » أى السعر الذى يتكافأ على أساسه العرض والطلب ، فلا تتخلف ناحية عن الاخرى ويتم تصريف المقادير المعروضة كلها .

وهذه العوامل كثيرة ومتشعبة ، فضلا عن انها دائمة التغير والتبدل، لانها فوق تأثرها بالتطورات الصناعية ورغبات المستهلكين تتأثر بالاحداث السياسية المحلية ، وحالة العلاقات الدولية ، وغير ذلك من المؤثرات التى يمكن توقعها او التى تحدث فجأة .

والنتيجة المنطقية لهذا التحليل المبسط هى الاعتراف بأنه فى جميع الاوقات، لا يكون الحكم على المركز الاحصائى للقطن صحيحا الا لفترة غير محدودة تختلف طولا او قصرا تبعا لتبدل أوضاع العوامل المؤثرة فى العرض والطلب .

وفى الماضى كان تقدير المركز الاحصائى يتم بطريقة آلية فى ندوة السوق الحرة . بيد أن تدخل الحكومات فى تجارة القطن وفى توجيه أسواق العقود ، وفى تحديد التصدير والاستيراد ، نال من حرية التعامل فأصبح ذلك التقدير أمرا شاقا ، بل متعذرا فى معظم الاحيان .

ومع ان هذا الاستنتاج صحيح من الناحيتين النظرية والعملية ، سواء بالنسبة لمحصل العالم أو لمحصل اقليم واحد ، الا ان هناك من اساليب البحث الفنية ما يساعد ذوى الخبرة على دراسة العوامل الرئيسية واستقراء آثارها . فيتسنى لهم من وقت لآخر تلمس المغزى المؤقت للمركز الاحصائى ، والاستعانة بذلك على تقدير الاتجاه المرتقب فى مستوى الاسعار .

فاذا أريد فى أى وقت معين تقدير المركز الاحصائى للقطن المصرى والاحتمالات المرتقبة فى تصريف المحصول ، فلا مناص بادىء ذى بدء من تمحيص العوامل المحلية واستقراء التطورات الخارجية التى تؤثر فى مدى التجاوب بين العرض والطلب . ولكن مهما أحيطت دراسة هذه المسائل الدقيقة ومهما يحرص الباحث وله درايته فى التمييز بين ماهو جوهرى وماهو عارض ، فلن ينتج عن مثل هذه الدراسة تقدير اقتصادى كامل كالى كانت تعلنه الاسواق الحرة .

وليس بمجد ، ولا هو بالعمل الحكيم، ان نحاول فى هذا العرض المختصر لمسألة القطن إبراز جميع العوامل التى ينبغي استقراؤها للحكم على المركز الاحصائى للقطن المصرى . ذلك لان مثل هذه المحاولة تقتضى مناقشة الكثير من الامور التى لايجوز فى هذا الموقف

جدول رقم ٢				
(الولايات المتحدة)		(بلاد العالم اجمع)		
الموسم	الانتاج	الاستهلاك	الفضلة	
١٩٤٦ / ٥	٩٠١٦	١٩٨٩٠	٢٣٤٤٧	٢٣٠٤١
١٩٤٧ / ٩	٨٦٤٠	٢٠١٥٣	٢٦٢٦٩	١٦٩٢٤
١٩٤٨ / ٧	١١٨٥٧	٢٣٢٣٣	٢٦٤٧٢	١٣٦٨٤
١٩٤٩ / ٨	١٤٨٧٧	٢٧٢٠٩	٢٦٧٨٩	١٤١٠٤
١٩٥٠ / ٩	١٦١٢٨	٣١٦٠٠	٢٩٠٠٠	١٦٣٠٠
١٩٥١ / ٠	١٠٠١٢	٢٥٨٢٥	٣١٧٠٠	١٠٦٢٥
١٩٥٢ / ١	١٥٧٧١	٣٥٥٠٠	-	-

قوانين وقوانين

قرار رقم ٩١ لسنة ١٩٥٢
باختيار المتحنيين للدور الاول لكل من
ادوار الامتحان الابتدائي والنهاي
وزير التجارة والصناعة
بعد الاطلاع على المادة ١٤ من القانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة
المحاسبة والمراجعة .
وبعد الاتفاق مع وزير المعارف
العمومية .
وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية
العمومية لقسمى الراى والتشريع بمجلس
الدولة .
قرر :

مادة ١ - يختار لدور ابريل سنة
١٩٥٢ لكل من الامتحان الابتدائي
والنهاي المنصوص عليهما فى المادة ١٤
من القانون المشار اليه حضرات المتحنيين
المبينة أسماؤهم فيما يلى بأشراف رئيس
لجنة القيد المنصوص عليها فى المادة ١٥
من القانون المذكور .

الامتحان الابتدائي
١ - مادة المحاسبة بمافى ذلك الضرائب
١ - حضرة الاستاذ زكى حسن
٢ - حضرة الاستاذ فؤاد الصواف
٣ - حضرة الاستاذ محمد كامل
الحارونى

ب - مادة المراجعة بما فى ذلك
المعلومات العامة :
١ - حضرة الاستاذ حسن كامل
الملطاوى .

٢ - حضرة الاستاذ مصطفى شوقى
الامتحان النهائي :

أ - مادة المحاسبة :
١ - حضرة الاستاذ زكى حسن
٢ - صاحب العزة عبد القادر نجا
الابيارى بك
٣ - حضرة الاستاذ فؤاد الصواف .

ب - مادة المراجعة :
١ - حضرة الاستاذ ينى نوار
٢ - حضرة الاستاذ مصطفى شوقى
ج - مادة الضرائب بمافى ذلك
المعلومات العامة :

١ - صاحب العزة سليم امين حداد بك
٢ - حضرة الاستاذ حسن كامل
الملطاوى

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ
نشره فى الجريدة الرسمية .
تحريرا فى ١٦ من شهر مارس سنة
١٩٥٢

امضاء (صليب سامى)

مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الايراد

منشور رقم ١٠ ضريبة عامة

بشأن بدء سريان حكم المادة ٢٤ مكررا ٤/

من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١

يجرى نص المادة ٢٤ مكررا ٤/ من القانون
رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم
٢١٨ لسنة ١٩٥١ بما يلى :

« لا تسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق
بربط الضريبة : الهبات والتصرفات التى
تم بين الاصول والفروع أو بين الزوجين
خلال خمس السنوات السابقة على السنة
الخاضع ايرادها للضريبة سواء تعلقت تلك
الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة .

(٢) على كل من حضرات الفاحصين قراءة
الملفات التى يوكل اليهم امر فحصها قبل
البدء فى الفحص وذلك تلافيا لما قد يحدث
من تناقض فى أسس التقدير فى السنوات المتعاقبة
(٤) يجب ان يبنى التقدير على قواعد
مقبولة واضحة . على أن تكون نسب مجمل
الربح المطبقة متناسقة مع النسب المتعارف
عليها لأوجه النشاط موضوع التقدير مع
ذكر الاسباب والاسانيد .

ونرجو عند الالتجاء الى التقدير الاسترشاد
بما لدى الممول من دفاتر او مستندات او
بيانات أخرى .. مما يمكن الاستعانة به
فى التقدير .

(٥) تلاقى الاخطاء المادية الكثيرة على ان
تولى اقسام المراجعة بالادارات المحلية وحضرات
المراجعين بالمأموريات هذا الامر عناية خاصة
(٦) يجب أن تولى المأمورية عنايتها
للاعتراضات التى يتقدم بها الممولون وابداء
رايها صريحا فى هذه الاعتراضات بعد دراستها
ولها أن تستطلع رأى الادارة العامة فيما قد
يستشكل عليها .

(٧) توجه النظر الى تعليمات المصلحة
العديدة والصادرة بالكتب الدورية رقم ٩٩
و ١٧٦ و ٢٣٩ و ٢٨٦ والتى تقضى بضرورة
توقيع المأمور المختص على ما يحضره من اوراق
على أن يكون التوقيع بالاسم الكامل كما
يجب اثبات التاريخ على جميع المحررات
اذ ان فى اغفال ذلك مجانبة للمبادئ الاساسية
للعمل المنظم .

(٨) يجب ألا تطول مدة الفحص دون مبرر
حتى لا تسقط بعض الحالات بالتقادم ولذا
يحوجه النظر الى ضرورة عناية حضرات
المأمورين الاوائل بأحكام رقابتهم واشرافهم
على مراحل الفحص والربط بكافة الطرق
والوسائل بمعاونة حضرات المراجعين حتى
ينتهى الفحص والربط تباعا فى جميع الحالات
بغير تقصير او اهمال .

(٩) الاهتمام بمراجعة حساب ضريبة
كسب العمل واثبات تفاصيل هذه المراجعة
الشهرية بالملفات .

(١٠) على كل من حضرات الفاحصين عدم
اعتماد رأس مال المنشآت من واقع الميزانيات
الا بعد دراسة كل ما يطرأ على هذا الرقم
من تغييرات بالزيادة او النقصان .

(١١) واخيرا فاننا نوجه النظر الى ضرورة
التعاون بين حضرات المأمورين سواء اكانوا
مختصين بالارباح التجارية والصناعية او
بالضريبة العامة على الايراد . وبالشركات
وذلك تسهيلا وتيسيرا لاعمال الفحص والربط

على انه اذا كان التصرف بمعوض جاز
لصاحب الشأن ان يرفع الامر للمضاء ليقوم
الدليل على دفع المقابل وفى هذه الحالة يرد
اليه فرق الضريبة . «

وقد تسأل البعض عن بدء سريان حكم
هذه المادة ، انطبق لأول مرة على ايرادات
سنة ١٩٥١ وما بعدها ، أم انها تطبق ايضا
على ايرادات كل من سنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ .
وسننه ما تكون السنة التى يبدأ منها تطبيق
هذا النص لأول مرة ، أفلا يكون فى عدم
الاحتجاج بالتصرفات والهبات التى تمت فى
السنوات الخمس السابقة عليها ، تطبيق
للقانون بأثر رجعى ؟

وردا على ذلك تبدى المصلحة أن المادة
الرابعة من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١
تقضى بأن « يعمل به من تاريخ نشره فى
الجريدة الرسمية على ألا تسرى الاحكام
الخاصة بتحديد الايراد والسعر الا ابتداء

من اول يناير سنة ١٩٥٢ عن ايرادات سنة
١٩٥١ » ، ومن هذا يتبين ان حكم المادة
٢٤ مكررا ٤/ آتفة الذكر لا يسرى على

سنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ وتمايسرى لأول مرة
على ايرادات سنة ١٩٥١ فلا يحتج عند
تحديدها بما تم من الهبات والتصرفات المحكى
عنها خلال خمس السنوات السابقة عليها ،
أى من اول سنة ١٩٤٦ حتى نهاية سنة ١٩٥٠
ومن الواضح ان التطبيق على هذا النحو
ليس تطبيقا للقانون بأثر رجعى ، بل هو
تطبيق له بأثره الفورى ، من تاريخ العمل
به ، على كل ما يقع فى ظله من وقائع ، اذ
لا ريب فى أن التصرفات والهبات التى تناولها
النص ، والتى تمت فى السنوات الخمس
السابقة على السنة الخاضع ايرادها للضريبة ،
هى عنصر جوهرى فى تحديد ايرادات تلك
السنة .

(بهذا المعنى فتوى مجلس الدولة -
قسم الراى مجتمعا - بكتابه رقم ٥٢/١٨٣
٥٥٣/ المؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢)

كتاب دورى رقم (٢١٩)

لوحظ من التفتيش على اعمال الفحص
والربط فى المأموريات ان هذه الاعمال بحاجة
الى مزيد من العناية والدقة . ولما كان من
الواجب أن يقوم الفحص والتقدير على
أسس قوية لذلك نوجه النظر الى اتباع
القواعد الآتية وتكلف حضرات المأمورين الاوائل
بالاشراف على تنفيذها :

(١) يراعى ضرورة اثبات رقم الوارد على
كل مستند يقدم من الممول وتاريخ وروده مع
مرور جميع هذه المستندات التى تقدم
للمأمورية على المأمور الاول أو المراجع ليقوم
بتوجيهها الى المختص .

بنك مصر

رئيس مجلس إدارة البنك عبدالمقصود أحمد باشا يلقي تقرير
مجلس إدارة البنك بالجمعية العمومية لسنة ١٩٥١

القي سعادة عبد المقصود أحمد باشا رئيس مجلس إدارة بنك مصر خطابا ضافيا في الجمعية العمومية العادية لمساهمي بنك مصر لسنة ١٩٥٢ المنعقدة بدار البنك استعرض فيه المشاكل العالمية واثرها في الاقتصاد الدولي وعلاقتنا بهذه الاحداث وما يجب علينا ازاءها ان نهض به لنصل الى تحقيق اهدافنا المنشودة وجاء في هذا الخطاب مايلي:

دار الزمن دورته وانتهى عام ١٩٥١ ولم تخف بعد حدة الخلافات السياسية بين كتلتى الشرق والغرب وكلما لاح امل فى استقرار الاحوال الاقتصادية عاد الغيم يظلمه بسحب متلبدة فاذا بالامل سراب .

وقد ادى التسابق العنيف فى برامج التسليح فى تحويل جزء كبير من الايدى العاملة التى كانت توظف عادة فى المواد الاولى الاساسية .

وتبع هذا ارتفاع الاسعار فى جميع بلاد العالم وتضخمت ميزانيات النقد فيها بحالة ملحوظة مما جعل بعض الحكومات يعالج باهتمام هذا التضخم باتباع سياسات مختلفة ترمى الى التقشف والحرمان احيانا واهيانا اخرى تعمل على زيادة الانتاج لكفاية حاجة الاستهلاك للسلم والحرب معا مما اعقب ازمة عاتية تاثرت بها بعض الصناعات واطل بسببها شبح البطالة . وما لم يحدث شئ يغير مجرى

هذه الحوادث فاننا نعتقد ان العالم اخذ يولى وجهه شطر هبوط يتبعه ركود لا يدرى احد مداه - اذ من الصعب التنبؤ بمصائر برامج التسليح وقيم العملات . وهما حجر الزاوية فى تحديد الاسعار .

ولقد كان من الطبيعى ان تتأثر بلادنا بهذه الاحداث الاقتصادية بعد ان افادت من فترة الانتعاش التى استمرت معظم العام . . فقد انتاب سوق القطن كساد رأت الحكومة ان تخرج به عما كاد يعصف بها فقررت ان تشتري مابقى من المحصول فى اواخر الموسم بأسعار حددتها ونحن نسجل للحكومة هذه الحكمة التى اقتضتها ظروف السوق ونرجو ان لا تصيبها اية خسارة من وراء ذلك كما نرجو الا تعتاد السوق على ان تتدخل بطريقة او باخرى على حساب الخزانة العامة .

وجدير بنا ان نتعظ بالحوادث الاخيرة وان نستمسك بالمبادئ التجارية السليمة وان نعمل على تصريف كل المحصول فى سوق حر بعيدة كل البعد عن العوامل المصطنعة حتى لا يتكرر تدخل الحكومات الذى قد يؤدى الى ابعاد المشترين الحقيقيين ثم تكلم سعادته عن خشيته من عدم قدرتنا على قيامنا بمشروعات الكبيرة التى قتلت بحثا ودرسا من

عشرات السنين لسبب انكماش موارد الدولة الذى قد يتأثر بالاتجاه الاقتصادى العالمى وضرب بذلك مثلا مشروع كهربة خزان اسوان ومشروع اصلاح الاراضى البور واستثمار الصحارى الى ان قال سعادته ان تنفيذ امثال هذه المشروعات يعتبر الوسيلة السليمة الوحيدة لتوفير سبل الحياة ورفع مستوى المعيشة لكثرة السكان الذين يتزايدون عاما بعد عام ثم قال ان التباطؤ فى تنفيذ هذه المشروعات الحيوية لم يؤد فقط الى حرمان البلاد من ثمراتها بل اغرانا على الانفاق فيما هو اقل جدوى . على ان اموال الضرائب المتزايدة قد ضاعت الفائدة من تحصيلها على البلاد لم تخصص فى تنفيذ هذه المشروعات الكبرى .

قال سعادته انه يجب ان نتخذ من الماضى عظة تحفزنا الى اتخاذ خطوات ايجابية والبدء فورا فى انجاز هذه المشروعات بكل مايتيسر لنا من . . . كل مع مراعاة تقديم الاهم على المهم على ان يقوم كل مواطن فى دائرة عمله بواجبه وبالعزم الصادق من سعة الخالصة لابد ان نصل الى اهدافنا المنشودة .

بنك مصر

قرارات

الجمعية العمومية العادية لمساهمي بنك مصر
المنعقدة بدار البنك في يوم السبت ٢٩ مارس سنة ١٩٥٢

قررت الجمعية العمومية بالايجماع مايتأتى :-

اولا - التصديق على تقرير مجلس الادارة وعلى الميزانية والحسابات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ واخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة من كل مايتعلق بادارتهم في السنة المذكورة .

ثانيا - الموافقة على توزيع الارباح كاقترح مجلس الادارة . وصرف مبلغ خمسة وثمانين قرشا عن كل سهم - بدون استقطاع ضرائب - مقابل تقديم الكوبون رقم ٢٩ مصحوبا بالسهم الى بنك مصر او احد فروعه ابتداء من يوم السبت ٥ ابريل سنة ١٩٥٢

ثالثا - اعتماد تعيين حضرتى صاحبى العزة محمد امين شهاب بك ومحمد لطفى محمود بك عضوين بمجلس الادارة .

رابعا - اعادة اختيار حضرات اعضاء مجلس الادارة الذين انتهت مدة عضويتهم وهم حضرات اصحاب السعادة والحمد لله

محمد محمود خليل بك - محمود شكرى باشا - ميم يحيى باشا

خامسا - تعيين الاستاذ فؤاد احمد الصواف وميمى ر . و .

وودز مراقبين للحسابات لسنة ١٩٥٢ وتفويض ميمى ر . و . فى تحديد اتعايبهما .

شركة مدودة الأسهم

٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١
الدينار

١٩٥١	دينار	المطلوبات ورأس المال
١٢,٢٧٠,١٢٠	١١,٠٣٨,٢٣٢	ودائع وحسابات أخرى
١٧٠,١٧٧	١٥٤,٧٤٩	شركات مقبولة
٤,٨٨١,٥٢٢		كفالات واعتادات تجارية للملاء (له مقابل)
٢٨,٨٣٣	٤,٧٢٨,٨١٣	مطلوبات أخرى
		رأس المال المصرح والمكتتب به
		دينار
		٣٧٥٠٠ سهم تأسيسية بقيمة ٤ دنانير كاملة الدفع
		٩٥٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ٤ دنانير كاملة الدفع
		١,١٠٠,٠٠٠
		١,٥٠٢,٠٠٤
		٤٦٥,٣٧٦
٣,٥٠٦٧,٤١٩	٣,٥٠٥٨,٣٧٥	صافي الارباح لسنة ١٩٥١ بعد نقل حصة الرأسمال
١٧٩,٦١٦	١٦٣,٨٦٩	الاحتياطي والاحتياطي الخامس
٢٠,٥٥٩٧,٦٨٧	١٩,١٤٤,٠٣٨	

عبد الحميد شومله
عضو مجلس الادارة

الحسابات

المركز وال خروج عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ١٩٥١ وقد سررنا بالحصول على جميع المعلومات المالية الحقيقية وذلك حسب اتم معلوماتنا وبوجب الايضاحات المطاعة لنا وكما هو مبدون في دفاتر البنك .
سابا وشركاهم : فاحصو الحسابات

المنتهية في ٣١ كانون الاول "ديسمبر" ١٩٥١

دينار	الى
٦١٩	ارباح منتقلة عن السنة السابقة
٦٦٩,٢٧٨	مجموع الإيرادات للسنة الحالية
٦٦٩,٨٩٧	٥٧١,٠٨٠

البنك العربي

الميزانية العمومية كما هي في
(حذفت كسر)

١٩٥١	دينار	الموجوبات
٨,٤٨٣,٥٧٤	٨,٤٢٠,٣٨٧	تد في الصندوق والبنوك
٤٥٢,٥٥١	٤٥٤,٤١٣	الاسهم شركات وسندات حكومية (بسر السوق)
١,١٨٥,٦٧٠	٨٢٩,٠٢٩	اوراق محفومة
٥,٤٣٦,٠٠٨	٤,٧٢٩,٠٠٩	حسابات جارية مدينة
٤,٨٨١,٥٢٢	٤,٧٢٨,٨٩٣	تهدات الملاء مقابل كفالات واعتادات تجارية (له مقابل)
٥٨,٨٥٢	٦٢,٩٠٣	عقارات (بعد الاستهلاك)
٧٢,٨٥٤	٥٧,٢٥٨	اثاث (بعد الاستهلاك)
٢٦,٥٧٥	٩٦,٥٥٧	موجوبات أخرى

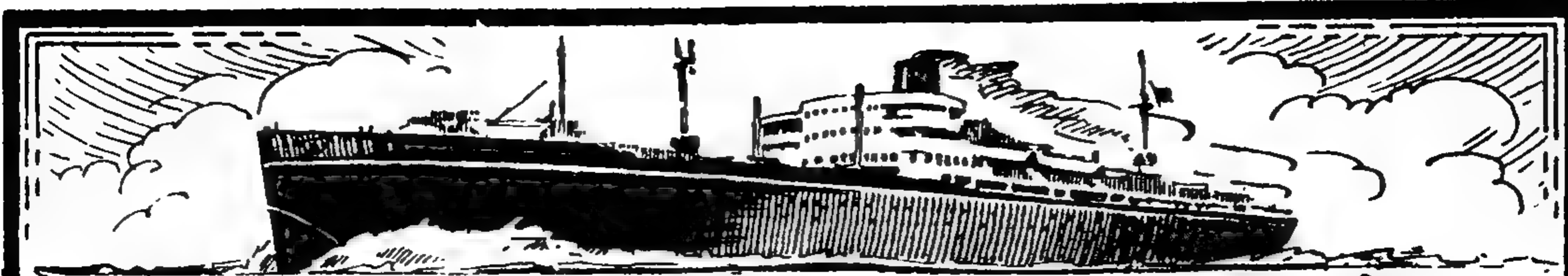
عبد الحميد شومله
رئيس مجلس الادارة

تمتدبر فاحصين

تشرف باعلام حضرات مساهمي البنك العربي (شركة مدودة الاسهم) اننا دققنا حسابات البنك في
والايضاحات التي طلبناها واننا نشهد بأن الميزانية العمومية المدرجة اعلاه قد تظمت بصورة توضح حالة البنك
محافظ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢

حسابات الارباح والخسائر للسنة

دينار	من
٤٩٠,٢٨١	المعروفات والرواتب والاحتياطات والاستهلاكات والغرائب
١٧٩,٦١٦	رصيد الارباح الصافية للسنة الحالية
٦٦٩,٨٩٧	٥٧١,٠٠٨



شركة بواخرا لبحرية النخديوتية لى.م.م

خط أوروبا

سفریات سريعة بين الاسكندرية ومرسيليا وجنوا بالباخرة

« الملك فؤاد »

خط أمريكا

سفریات منتظمة بين الاسكندرية - نيويورك عن طريق نابولى
وجنوا ومرسيليا بالباخرة

« محمد على الكبير والنخديوى اسماعيل »

خط موانى أوروبا الشمالية

خط منتظم بين الاسكندرية - دنكرك - انفرس - روتردام -

بريم - همبورج

خط الاسكندرية - بيروت

سفریات سريعة بالباخرة « الملك فؤاد »

خط للبريد ما بين الاسكندرية - بورسعيد - قبرص - بيروت

خط منتظم بالباخرة « فؤادية »

خط البحر الاحمر

خط منتظم بين الاسكندرية - بورسعيد - السويس - جدة -

بور سودان - مصوع - عدن - جيبوتى

بالبواخر « طائف » « طالودى » « سفارة » « زمالك »

سجل تجارى ١٦٧٠٨

للجميع...!

أحدث مبتكرات البيع
لدى

شركة بيع المصنوعات المصرية

مؤسسة بنك مصر الكبرى

بأقل الأسعار

المركز الرئيسي - ٢ شارع فؤاد الأول بالقاهرة س. ت. ١٥٨
وفروعها - بالقاهرة وجميع عواصم ومدن القطر

سيارات

بويك - شيفروليه - فوكس هول

الموزعون . ميرمقار وشركاه

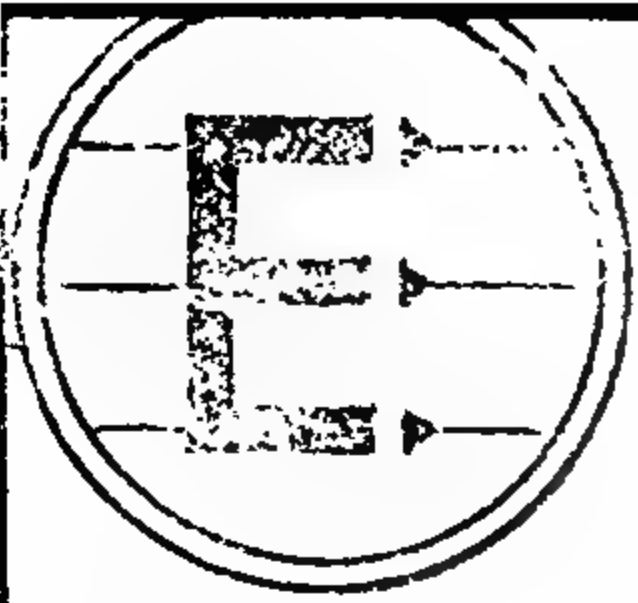
٦٥ شارع فؤاد الأول بالاسكندرية

ورشة التصليح

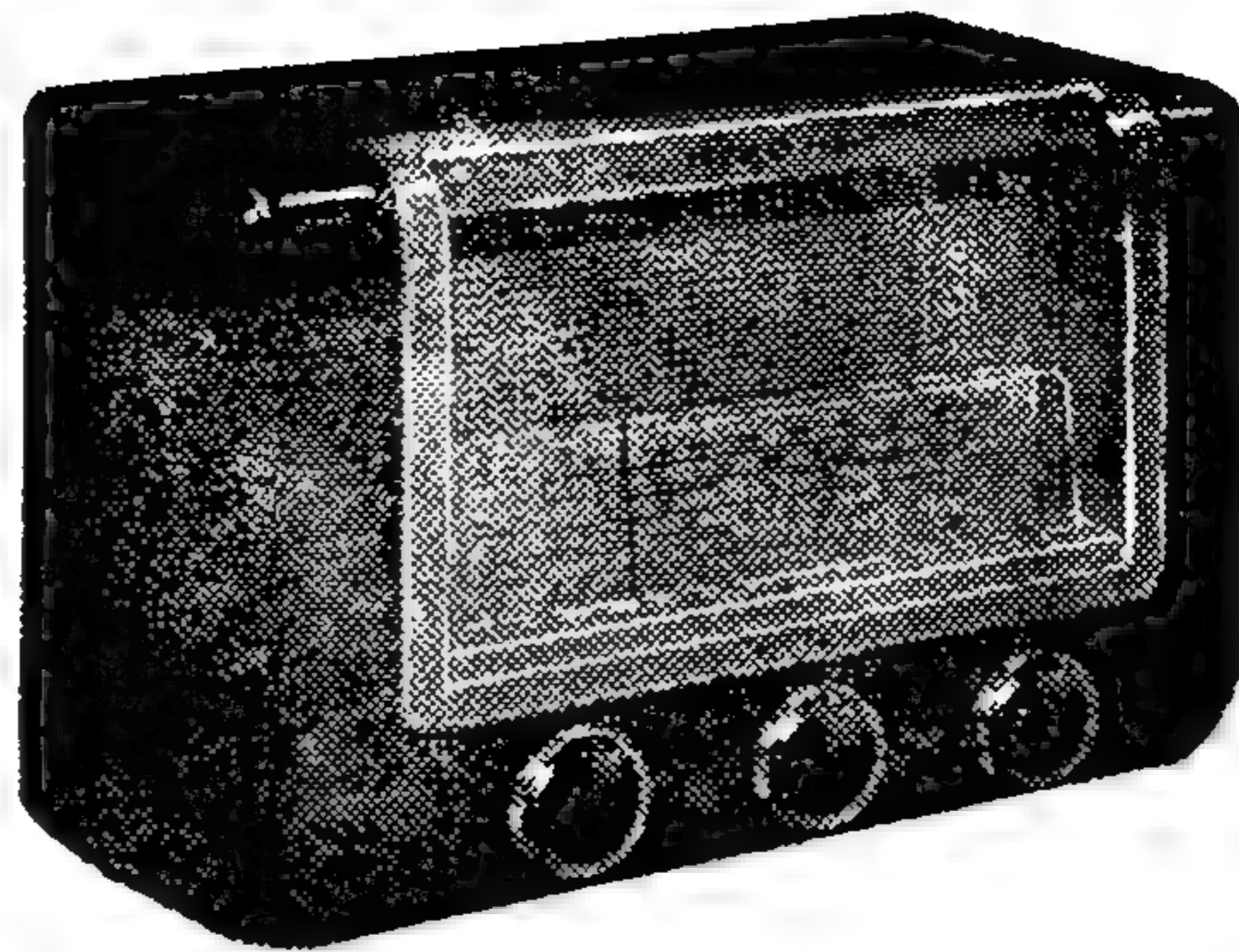
« خدمة السيارات » : ١ شارع رياض باشا بالازاريطه

لتصليح وضبط جميع انواع السيارات

قطع الغيار : ٦٥ شارع فؤاد الأول - اسكندرية



راديو ايجو العالمى



اداء اسمر
و
الخيال

بانغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت اليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

٦٨٥٦٠

شركة ايرمك مصر
الوكلاء
القاهرة ١٨ شارع صبرى ابو عامر باشا "بركتى ايما" ت ٣٧

كهرباء - بطارية مائنة - ومباقة - راديو منظمه
وراديو للسيارات ٤-٥-٦-٧ صمامات يعمل
على التيار المتقطع المستمر - صندوقه انبوه فاخر

قبل شراء لوازمكم

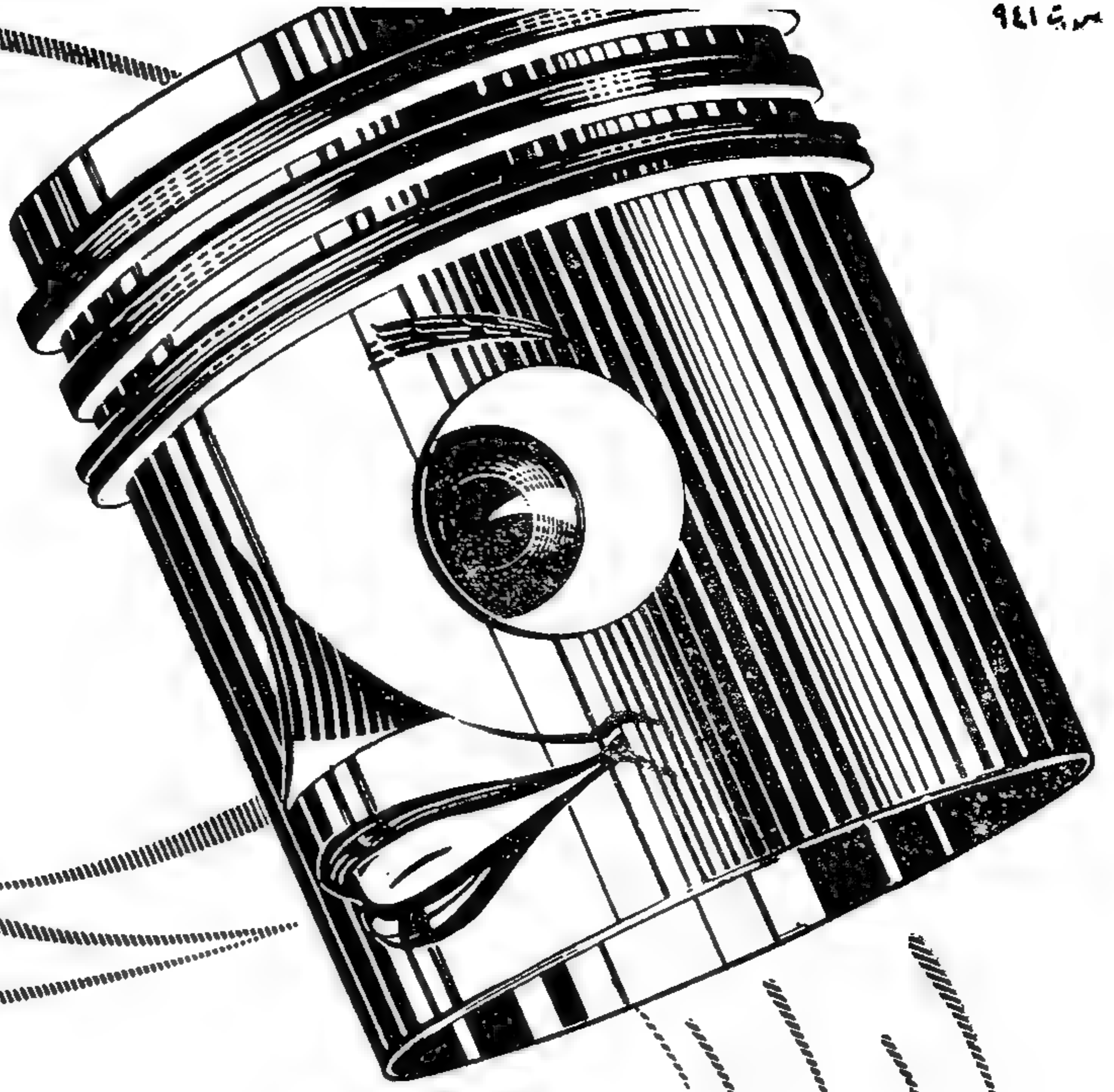
زوروا محلات

عمر افندى

القاهرة - مصر الجديدة - طنطا - بورسعيد - الاسماعيلية

٢٠٤

ما هو
شـ
X-١٠٠
زيت محرك السيارة

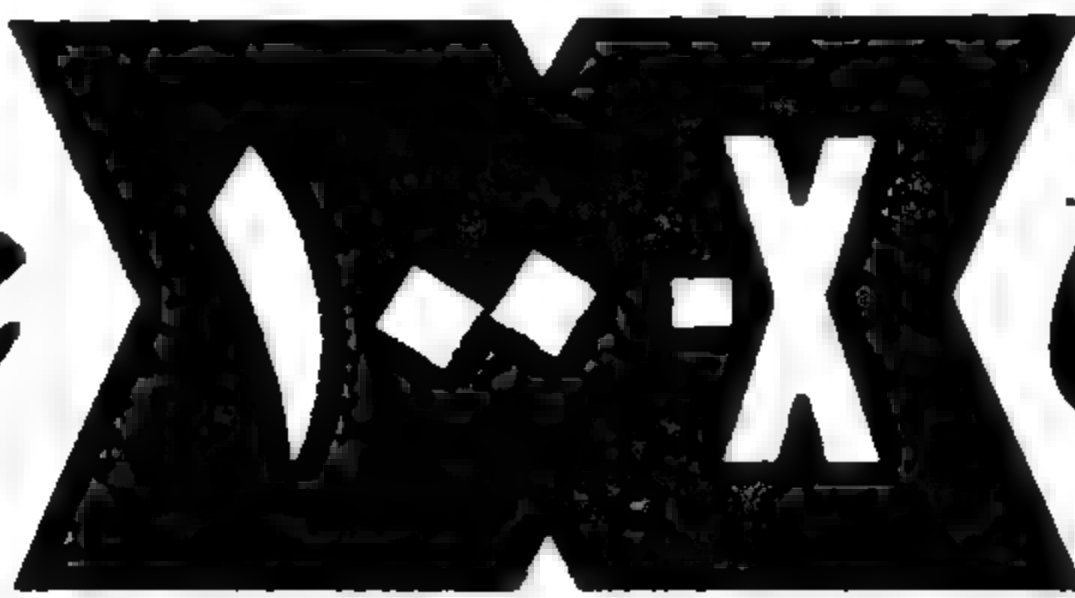


زيت تزيت ممتاز أضيفت
إليه إضافات شل الخاصة بكيمياء
دقيقة أكسبته خواص فائقة
في التنظيف والثبات والوقاية.

هو



زيت محرك السيارة



منظف . ثابت . واقي



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٢٨
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباطه بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٢٨
١ مايو ١٩٥٢

سياسة الخط الواحد

أخذت أسعار القطن تتدهور ، فأصيب الاقتصاد المصرى بما يشبه
الدعر ، وتعالى صيحات الزراع وغيرهم مشيرة الى الخطر الكبير والنكبة التى
توشك أن تحل بالناس . وقرأنا لأحد رجال الاقتصاد فى هذا الصدد
أن انتعاش أسعار القطن معناه انتعاش الاقتصاد المصرى ، وتدهورها معناه
تدهور هذا الاقتصاد !

فهل من هذه السياسة أن نظل عبيداً لمحصول واحد ، ليس تحديد
أسعاره فى يدينا . وما ننتجه منه بالقياس الى الإنتاج العالمى لا يكاد
يذكر . . . هل من المصلحة أن نظل هكذا ؟ ان كل الشعوب والدول
والحكومات تحاول دائماً أن تقيم اقتصادها على قوائم متعددة أشبه
بالخطوط المتتابة فى المعركة الحربية ، فإذا انهيار خط تعلق الأمل بالخط
الذى يليه وهكذا . . . ولكننا فى مصر نعاق أماننا على خط واحد هو محصول
القطن ، بحيث إذا انهار لآى سبب من الأسباب ، أدركنا الذهول ، وأضحينا
كمن فقد كل معتمد . ورحنا نسأل الحكومة التدخل وتعريض الاموال
العامة لعمليات لم تجمع من أجلها ولم ترصد لها .

أنهم يحزن الاوان بعد لادخال تعديل جوهري فى سياستنا الاقتصادية ،
بحيث نتخلص من هذا القلق الدائم ، والاضطراب الذى لا نكاد نرتاح منه
سنة واحدة من السنين ؟ . . لابد ان نحمل اقتصادنا القومى بخطوط دفاع
متعددة ، حتى نشعر بالطمأنينة ونحس بالأمان ونسير فى حياتنا العامة وخاصة
سيرة هادئة منظمة ، وليس سيرة معرضة دائماً للانقلابات بين صعود
وهبوط ، لا يد لنا فى أحدهما .

احمد عنان

سياسة الخط الواحد :
لرئيس التحرير
عرض وتعليق : القيود على
الشركات - تصنيع الزراعة
- هذه البدعة أيضاً .
وظيفة الرقيب فى الصلح
الوافى من الافلاس .
اخبار اقتصادية
ازمة صناعة الصلب فى
الولايات المتحدة الامريكية
اقتصاديات الشرق الاوسط :
تطور أسعار الذهب فى
الشرق الاوسط .
عود الى المحاسبة فى حوادث
٢٦ يناير ١٩٥٢ : بقلم
الاستاذ موسى حقي .
شخصيات اقتصادية : حامد
زكى باشا .
اخبار الاقتصاد العالمى . .
وتقدم ألمانيا الاقتصادية .
الاوراق المالية : فى النصف
الثانى من ابريل .
سوق القطن : محاضرة لحضرة
صاحب العزة محمود بك
العتال بنادى التجارة
الملكى .
القرارات التى وضعتها لجنة
القياس بالسجل العام
للمحاسبين والمراجعين
فى تطبيق قانون مهنة
المحاسبة والمراجعة .
دليل الممول : الضريبة على
الارباح التجارية والصناعية
القطن : تصريف محصوله هذا
العام : بقية محاضرة
للدكتور محمد على رفعت
بيان الملكية الصناعية : عن
شهر مارس ١٩٥٢
قوانين وقرارات



القيود على الشركات

نريد ان نسأل أين القانون الخاص بالمناجم والمحاجر هذا الذى قيل منذ شهور انه احيل الى قسم التشريع فى مجلس الدولة لادخال بعض التعديلات عليه ثم قيل اخيرا انه احيل الى مجلس الوزراء . . . ولا يدري أحد كم يقضى فى مجلس الوزراء . . . واذا قسنا المستقبل على الماضى ، فلا بد انه سيظل فى مجلس الوزراء شهورا أخرى . ولو كان البرلمان قائما لكان عليه أن يمر بدورة نوم طويلة أخرى فيه . . .

يحدث هذا كله بينما تعرف الحكومة ويعرف ولاة الامور أن شركات البترول تشكو من الشكوى من القانون القائم ، وتتوقف أعمال الكشف عن الآبار الجديدة توقفا تاما ، وتعرف الحكومة ويعرف ولاة الامور أن هذه الشركات قد استغنت عن بعض موظفيها وعمالها وانها بسبيل العمل للاستغناء عن عدد آخر من الموظفين والعمال .

دعك من واجب الحكومة فى صيانة أرزاق المصريين ، واسأل عن مصير البترول فى مصر اذا استمرت الشركات فى توقفها عن أعمال الكشف الجديدة ونحن نعرف والحكومة تعرف أيضا أن الآبار القديمة على وشك أن تنضب أما من شعور بالمسؤولية . . . أما من احساس مرهف يدرك أى المشروعات عاجل وأياها يمكن أن يعيش فى الادراج والمكاتب السنين والشهور! واذا كنا نريد أن نقيده هذه الشركات الى درجة أن تتوقف عن العمل ، فهل أعددنا العدة لشركات أو هيئات أخرى تحل محلها . . . اما ان المسألة مجرد « روتين » حكومى قاتل وداء عضال أصبح مرضا وكأنما لا سبيل هناك للتخلص منه .

ان سياسة الوخز القائمة على دعوى القومية ، سياسة خطيرة ، لانها تعرض مصالح البلاد لنوع من السفسطة التى لا تجدى شيئا .

وقد آن الاوان لى نتخلص من مركبات النقص العديدة التى يلوح انها تفسد عقليتنا وتضعف مقدرتنا على فهم الامور فهما صحيحا ، ومن ثم تصل بنا الى نتائج خاطئة لها يريق الاعتداد بالقومية ، وهى فى واقع الامر ليست الا ذليلا على ضعف الشخصية ، وضالة الاحساس بإمكان التقدم .

تصنيع الزراعة

أخذت الآلات تغزو الزراعة : وهذا فى ذاته تطور حسن ، ولا سبيل الى وقفه ، بل يجب تشجيعه ، ولكن لا بد للاستعداد لآثاره التى لا بد منها . وأولها أن الأيدى العاملة فى الريف ، أعنى جزءا كبيرا منها ، سيتعطل حتما وقد لا تكون هذه الظاهرة واضحة اليوم وضوحا كافيا يجعل منها مشكلة تتطلب العلاج السريع الناجع ، ولكنها مشكلة ستجىء حتما وستبدو بكل قوتها وكل بشاعتها يوما من الايام ، فهل فكرنا فيها ؟ هل قدرنا ماذا نصنع اذا جاء اليوم الذى تنتقل فيه الزراعة المصرية انتقالا تاما من التابوت والطمبور والمحراث والفأس والنورج الى ادوات الحقل الميكانيكية ، تلك التى تروى الارض وتعزقها وتحراثها وتدرس القمح وتنقيه وتجمع القطن وتكبسه . . . هل فكرنا كيف نواجه هذا التطور ؟ أحسب أن أحدا من رجال الحكومة لا يستطيع القول بأنه أو أن الحكومة اقتربت من هذا الموضوع حتى بمجرد التفكير ؟

وهكذا لا بد ان نقف مكتوفين ، ننتظر معجزات السماء لى تحل مشاكلنا وتنقذنا من ضرر الاستكانة والخوف والكسل والاهمال !

ان سياستنا على وجه عام لا تكاد تجاوز أنوفنا ، وهى قائمة فى مختلف النواحي على الارتجال وانتظار الفرج من الله ! . . . ليتنا نعرف قول ديننا أن السماء لا تمطر ذهبا وعلى ابن آدم أن يسعوا لأرزاقهم وينتشروا فى الارض سعيا لها . فهل من السعى الصحيح للرزق ان ندع مئات الألوف من الفلاحين يصيحون ولاعمل لهم متى حلت الآلات محل الأيدى ، ولا نفكر منذ اليوم فى سبيل يمكنهم من الارتزاق ؟

لنخرج ولو مرة واحدة فى حياتنا عن سياستنا التقليدية ، سياسة التواكل والاهمال وانتظار المعجزات فى زمن عزت فيه المعجزات !

هذه البدعة أيضا

كتبتنا فى العدد الماضى نرجو لو عدلت الحكومة عن التصييف فى هذا العام ، بل رجونا لو عدلت عن التصييف اطلاقا وأعفت البلاد من هذه البدعة التى لا مثيل لها فى أى بلد من بلاد العالم ، ولكن يظهر ان كلامنا أيقظ الحكومة للتحدى ، فاذا بها تعلن انها ستنتقل الى المصيف فى منتصف شهر مايو على قول وفى التاسع عشر منه على قول آخر . . . وهكذا تأبى الا ان تبعثر مليونين من الجنيهات بغير مقتضى ولا داع .

وكما قلنا فى العدد الماضى ونكرر هنا أيضا ، كيف يستقيم هذا التبذير بل هذا السفه فى الوقت الذى يعلن فيه وزير المالية ان ميزانية الدولة تواجه عجزا لن يقل عن ٤ مليون من الجنيهات ! . . . وفى الوقت الذى يطلب فيه من كل الناس التقشف والحزم على الطوى ! . . .

اننا والله لفى حيرة باي منطق نتحدث ونناقش مثل هذا القرار . . . ان تصييف الحكومة بدعة لا مثيل لها حتى ولو كانت الدولة فى احسن احوال الرخاء ، فما البال والدولة باعتراف رجالها فى أسوأ حالات العجز !

واذا قدرنا الخسارة من التصييف بمليونين من الجنيهات فنحن نقدر خسارة الخزانة العامة وحدها ، ولكن انظر الى الاضرار التى تحل بالناس ذوى المصالح مع الحكومة . . . انظر اليهم وهم يضطرون ان ينفقوا كثيرا من المال فى الاختلاف الى الاسكندرية مرة ومرة ومرة عليهم يظفرون بمقابلة الوزير أو الوكيل . . . انظر الى وقت الموظفين المهدر ، أعنى وقت الشعب ! . . . الموظفون الباقون فى القاهرة لا يعملون لان الوزير والوزير وكبار الموظفين فى الاسكندرية ، وكبار الموظفين فى الاسكندرية لا يعملون كما يجب لان الملفات والاوراق فى القاهرة . . . لا بد اذن من دوام التردد بين القاهرة والاسكندرية ، وضياع الوقت فى القطارات والطائرات ، وضياع أموال الخزانة ووقت الناس ومصالحهم ! . . . أى تفكير ! . . . أى منطق ! عجزنا والله عن التفكير وعن النطق معا !

وظيفة الرقيب في الصلح الواقى من الافلاس

تعوزهم الكفاية الفنية للقيام بمهمتهم على اكمل وجه .

وعلى كل فقد جثف العمل عن من هؤلاء المندوبين بوقتهم وجهدهم ان يضحيا بلا مقابل في سبيل غيرهم وان الدائنين المنتسدين انما معنون بمصالحهم الخاصة ولا يحفلون بالمصالح المشتركة لمن اختاروهم وفي ذلك تفسير لما اطرده عليه العمل في المحاكم المختلطة من الاستعانة دائما في اجراءات الصلح الواقى بخبراء فنيين .

والراى عندى انه يتضح مما سبق ان مهام الرقيب والغرض الذى رعى اليه المشرع من انشاء هذا النظام واستبعاد النظام الذى كان معمولاً به فى القانون المختلط تقتضى ان يوضع الجدول الخاص بالرقيب من المحاسبين الفنيين الذين تتوافر فيهم الكفاية الفنية بل واذهب اكثر من ذلك وارى ان يقوم الخبير المحاسب الموظف بهذا العمل لانه بحكم وظيفته ممنوع منعا باتا من مزاوله أى عمل خارجى أو ان يكون وكيلاً عن تاجر وقد يكون هذا التاجر أو غيره دائناً للمدين طالب الصلح - علاوة على ان مهام الجرد والفحص وتقيدم تقرير بالراى والاشراف على أعمال المدين لن تتطلب منه وقتاً أو جهداً كما هو الحال فى مسائل وكلاء الدائنين كما أن هذا العمل يكاد يكون موقوتاً بوقت محدد ينتهى برفع الامر للمحكمة للتصديق أو عدم التصديق على الصلح ويلاحظ اخيراً ان اتعاب هؤلاء الرقيب تقدر طبقاً لنص المادة ٤٣ من الصلح الواقى التى نصت على أن « يقدر القاضى المنتدب أو رئيس المحكمة بحسب الاحوال اجر الرقيب ومصاريفه - وتجوز المعارضة فى امر التقدير امام المحكمة - وتكون المعارضة بتقرير فى قلم كتاب المحكمة وفى ميعاد ثلاثة ايام كاملة من تاريخ اعلان امر التقدير » وهذه الاتعاب اذا ما قدرت للخبراء الحكوميين ستكون من حق الخزنة .

ت . ا .

التالية على قفل دفاتر المدين ثم يقوم بفحص حالة المدين وبيان الاسباب الصحيحة لاضطراب أعماله ثم يحرر بعد ذلك تقريراً يوضع فيه رايه فى مقترحات الصلح ويودعه قلم كتاب المحكمة قبل تاريخ الاجتماع المحدد للدائنين بثلاثة ايام كاملة على الاقل ويحضر الرقيب هذا الاجتماع بناء على دعوته من القاضى المنتدب ثم تبدأ عملية تحقيق الديون فيتقدم كل دائن بدينه ويقرره كتابة ويرزالمستندات المثبتة له ثم يتلو الرقيب الدين على الحاضرين وعندئذ يكون للمدين ولكل دائن ان ينازع فيه - ثم يتلو الرقيب الشروط التى يقترحها المدين للصلح .

وتنتهى مهمة الرقيب بمجرد التصديق على الصلح أو رفضه اذ ان التصديق على الصلح يعنى ان يستمر المدين فى أعمال تجارته دون ان يخضع لرقابة ما بل يكون من حقه ان يعقد صلحاً أو يرهن محله التجارى أو يتصرف تصرفاً ناقلاً للملكية أو يرتبط بأي التزام فى غير حاجة لحصوله على اذن سابق من القاضى المنتدب وما النص على جواز تكليف الرقيب بالاستمرار فى عمله أو تعيين بدله أو احده الدائنين بناء على طلب اغلبيتهم الا لخشية المشرع من أن يؤدى منح هذه السهولة للمدين الى اساءة استعمالها .

والفرق كبير بين أعمال ومهام الرقيب ومهام وأعمال وكلاء الدائنين لأن الاخيرين يتولون الادارة الفعلية للأموال وتصفياتها والذى حدا بالمشرع الى انشاء نظام الرقيب واستبداله بنظام مندوبى الدائنين يرجع الى كثرة ما كان يقع من خلاف بين الدائنين على اختيار مندوبهم مما يحول دون الوصول الى نتيجة ترضاه الاغلبية ويرجع بعضها الى أن هؤلاء المندوبين كانت

كان لاشتداد المنافسة فى العصر الحاضر ان أصبح توازن حسابات التاجر يتوقف على عوامل خارجية من العسير التنبؤ بها وترتب على ذلك ان أصبح التاجر على الرغم من حرصه الشديد يستهدف الى اضطراب أعماله والتوقف عن الدفع لاسباب لا شأن له فيها فتدخل المشرع المصرى لحماية هذا التاجر الحسن النية فادخل نظام الصلح الواقى فى القانون المختلط عام ١٩٠٠ وعلى اثر الغاء الامتيازات صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ وهو الخاص بالصلح الواقى من الافلاس وأصبح لكل تاجر حسن النية اضطريت أعماله المالية اضطراباً قد يؤدى الى اضعاف ائتمانه اثر ظروف لم يتوقعها ولم يستطع تجنبها ان يطلب الصلح الواقى من التفليس .

والصلح الواقى ميزة مقررة للمدين فهر الذى يقدم طلب الصلح الواقى ويقدمه الى رئيس المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها موطن المدين التجارى - ومتى تلقى رئيس المحكمة طلب الصلح فعليه ان يحدد اقرب جلسة للنظر فيه وعلى المحكمة ان تفصل فى الطلب على وجه الاستعجال وللمحكمة ان ترفض الطلب أو تقبله .

واذا قبلت المحكمة طلب الصلح فانها تأمر بافتتاح الاجراءات وتعين فى هذا الامر احد قضاتها مباشرة الاجراءات جميعها و **ورقيباً او اكثر** تختاره من جدول خاص - كما تحدد الجلسة التى يدعى اليها المدين والدائنين والرقيب امام القاضى المنتدب لمناقشة شروط الصلح .

ومهمة الرقيب معاونة القاضى المنتدب فيشرع اثر تبليغه الامر الصادر بتعيينه فى عملية جرد الاموال مباشرة وذلك خلال الاربع والعشرين ساعة



تعديل جديد لقانون الشركات

اتجه الرأي في وزارة التجارة والصناعة الى تعديل المادة ١١ من قانون الشركات المساهمة ، وذلك باضافة فقرة جديدة الى هذه المادة تنص على فرض عقوبة الحبس والغرامة على كل من يمنع الموظفين المنوط بهم تنفيذ قانون الشركات عن تادية اعمالهم ، سواء بمنعهم من الاطلاع على السجلات والدفاتر أو عدم تقديم البيانات المطلوبة أو بآية وسيلة أخرى .

وذلك بعد ما تبين للوزارة أن القانون أغفل فرض عقوبة عن تقديم البيانات المطلوبة للإشراف على تنفيذ أحكامه على الشركات المساهمة .

٦٠ ألف أردب عجز في العدس

يقدر العجز في محصول العدس هذا العام بنحو ٦٠ ألف أردب وتبحث وزارة التموين الآن في استيراد هذه الكمية من الخارج لاستكمال حاجة الاستهلاك المحلى التى تقدر بنحو ٢٩٢ ألف أردب سنويا

هذا وقد ارتفعت أسعار العدس المجروش في الخارج حتى بلغ سعر الطن منه ٧٤ جنيها ومن العدس الصحيح ٧٠ جنيها .

٧٦٥ مليوناً من الجنيهاً

عجز في ميزان مصر التجارى

بلغ العجز في ميزاننا التجارى فى سنة ١٩٥١ ، ٧٦٥ مليون من الجنيهاً مقابل ٣٧٣ مليون فى العام السابق .

فقد بلغت قيمة صادراتنا فى عام ١٩٥١ نحو ٢٠٣١٠٠٠٠٠ جنيهه بزيادة قدرها ١٦ ٪ عن صادراتنا فى عام ١٩٥٠ وبلغت وارداتنا فى عام ١٩٥١ نحو ٢٧٩ مليوناً من الجنيهاً

بزيادة تبلغ ٣١ ٪ عن وارداتنا فى عام ١٩٥٠ . استوردت مصر منها ٣٧٦ مليوناً من الجنيهاً ، فى شكل ذهب لايداعه فى غطاء النقد .

برنامج استصلاح الاراضى الزراعية

تم الاتفاق بين وزارة الاشغال ومصالحه الاملاك الاميرية على استصلاح ٦٠ ألف فدان فى الوجه البحرى و ٢١ ألف فدان فى الوجه القبلى على أن تستخدم مياه التخزين فى ريها . وعلى استصلاح ٥٥ ألف فدان غرب الدلتا و ٤٨ ألف فدان وسط الدلتا و ١٧ ألف فدان شرق الدلتا على أن تستخدم مياه الفيضان فى ريها .

وينتظر الانتهاء من استصلاح هذه الاراضى التى تبلغ مجموع مساحتها ٢٠٠ ألف فدان فى عام ١٩٥٥

١٦٥ ألف دولار لمكافحة الحشرات

قررت اللجنة التنفيذية لصندوق اغاثة الاطفال الدولى اعتماد مبلغ ١٦٥ ألف دولار لمكافحة الحشرات فى مصر وهو المشروع الذى وافقت عليه لجنة تحسين صحة الاطفال والامهات فى ١٢ دولة من دول آسيا والشرق الاوسط ، والتى تتضمن مكافحة السيل الرئوى والرمم الحبيبي والملاريا وغيرهما من الامراض التى تنتشر بواسطة الحشرات

خفض ميزانية وزارة التموين

تمكنت وزارة التموين فى الاسبوع الماضى من خفض ميزانيتها للسنة المالية ٥٢ - ٥٣ ، خفضاً كبيراً قدر بنحو ٢٥٠ ألف جنيه وذلك من باب خفض تكاليف المعيشة .

تشجيع الاسطول التجارى

وتخصيص باخرة ثالثة لنقل الحجاج

استقر رأى على أن تقوم الحكومة بتجديد عقد الاتفاق المبرم مع شركة مصر للملاحة البحرية لنقل الحجاج المصريين الى جدة . وذلك خلال العشرين سنة القادمة على أن تقوم الشركة باعداد باخرة ثالثة تقوم بنقل الحجاج حتى يمكن زيادة عددهم من ٢٠ ألف الى ٢٥ ألف حاج على أن ينتهى هذا الاتفاق فى عام ١٩٧٤ الذى روعى عند تجديده عدة اعتبارات أهمها تشجيع الاسطول التجارى المصرى وتوفير الراحة للحجاج المصريين .

تحديد المساحة القطنية

فى العام القادم

قرر المجلس الاستشارى الاعلى للزراعة تحديد المساحة القطنية فى الموسم القادم ٥٢ - ٥٣ بنسبة ٣٠ ٪ تضاف اليها نسبة فرق مساحة فى حدود لا تتجاوز ٣٣ ٪ على أن تكون هذه النسبة لمدة ثلاث سنوات

وتحديد المناطق التى تزرع فيها أصناف معينة من القطن فى الموسم المذكور بحيث تقصر زراعة الاصناف طويلة التيلة على منطقة شمال الدلتا

تحديد مساحة الاراضى

المزروعة أرزا

قرر المجلس السماح بزراعة الارز النيلى فى مديرية الفيوم وعدم السماح بزراعته فى المناطق الاخرى الا بترخيص من وزارة الاشغال . والترخيص بزراعته فى الاراضى التى تروى ريا ارتوازييا ولتمتعته بالصرف الكامل بعد موافقة وزارتى الزراعة والاشغال

تحديد مساحة القمح

وقرر المجلس تحديد المساحة التى تزرع قمحاً ب ٤٠ ٪ فى المنطقة الجنوبية و ٣٠ ٪ فى المنطقة الشمالية

أسعار القمح الجديدة

وقرر المجلس تحديد سعر أردب القمح من محصول صيف ٥٣ بمبلغ ٤٨٠ قرشاً للقمح البلدى و ٥٠٠ قرشاً للقمح الهندى و اضافة جنيه على كل أردب يورد زيادة عن الحيازة المقررة على ألا تقل هذه الزيادة عن ٢٠ ٪ من الحيازة .

عدد السائحين الاجانب

الذين قدموا مصر فى العام الماضى

بلغ عدد السائحين الاجانب الذين قدموا مصر خلال العام الماضى ١٨٧٢٦٧٢ سائحاً . منهم ١٣٠٢٩ ر. سائح قضاوا فى البلاد فترة تزيد على أسبوع و ١٥١٧٦ سائح أمضوا مدة تقل عن أسبوع و ١٥٩٤٤٩ سائح قدموا لقضاء ٢٤ ساعة فى مصر هذا وقد بلغ عدد المسافرين الذين قدموا مصر فى العام الماضى ١٨٦ ألف و ٣٩٣ مسافراً بينهم ٥٧٨ ر. سائحاً أما الباقون فقد كانت أغليتهم من المسافرين المارين بالطرق الجوية

انخفاض أسعار المواد الأولية

شمل انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية معظم المواد الأولية فقد انخفضت أسعار النحاس بنسبة ٢٠٪ والزنك بنسبة ١٦٪ والقصدير ٤٧٪ والكاشوك بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥٪

نزول أسعار المنسوجات الصوفية

تشير التقارير التي تلقتها وزارة التجارة والصناعة عن حركة أسعار مختلف السلع إلى أن أسعار الصوف الخام انخفضت من ٣٦٠ بنس للرتل في أوائل يناير سنة ١٩٥١ إلى ١٦٠ بنس للرتل في شهر يناير الماضي ثم إلى ١٢٦ بنس للرتل في شهر أبريل وقد ترتب على نزول أسعار الأقمشة الصوفية في يناير الماضي بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ إلى ٤٠٪ انخفضت في الشهر الماضي بنسبة تتراوح بين ٤٥ و ٥٠٪

وقد أبدى بعض المستوردين رغبتهم في أن توقف الحكومة استيراد الأقمشة الصوفية من الخارج نتيجة لهبوط أسعارها لمدة عام على الأقل حتى يتمكنوا من تصريف الكميات الكبيرة من الأصواف الموجودة لديهم والمستوردة بأثمان مرتفعة . ويعلق المسئولون على هذا الطلب بأنه شاذ وغريب في بابيه إذ معناه أن يتحمل المستهلك الغرم في حالة ارتفاع الأسعار ولا يتمتع بالفنم في حالة نزولها .

انخفاض أسعار الورق

انخفضت أسعار الورق في الخارج خلال الشهرين الأخيرين انخفاضاً كبيراً بلغ نحو ٢٢٪ من أسعار ورق الجرائد و ١٤٪ في ورق الطباعة فقد انخفض سعر الطن من ورق الجرائد من ١١٠ جنيهاً تسليم الإسكندرية إلى ٨٥ جنيهاً و ٨٠٠ مليم وانخفض سعر الطن من ورق الطباعة من ١٧٥ جنيهاً للطن تسليم الإسكندرية إلى ١٥٠ جنيهاً للطن .

٣٤٥ مليون بالة محصول

القطن العالمي

تشير التقارير التي تلقتها الجهات المختصة في وزارة المالية والاقتصاد إلى أن محصول القطن العالمي يقدر هذا العام بنحو ٣٤٥ مليون بالة مقابل ٢٧٧ مليون بالة في العام الماضي .

أثر هبوط أسعار القطن في أسواقه

ترتب على هبوط أسعار القطن في الأسواق العالمية ، أن أقفلت سوق القطن في كراتشي والإسكندرية عدة أيام في شهر مارس الماضي . وأن قررت حكومتى باكستان وتركيا فرض حد أدنى لأسعار القطن فيها ، كما قررت حكومة المكسيك والهند خفض الضريبة على الصادر

اجتماع لجنة القطن الدولية

تجتمع لجنة القطن الاستشارية الدولية يوم ١٥ مايو القادم في مدينة روما وسيحضر هذا الاجتماع مندوبى ٢٨ دولة مشتركة في هذه اللجنة

نقل حصص مصر من دقيق كندا

على البواخر المصرية

قررت وزارة التموين شراء حصتها هذا العام من الدقيق الكندى والتي تبلغ ٢٢ ألف طن ، تسليم ميناء الشحن بدلا من شرائها تسليم ميناء الوصول ، وذلك ليتمكن تشجيع الاسطول التجارى المصرى ، وتوفير العملات الصعبة التي تدفع نظير شحنها على بواخر اجنبية . .

فرض الرسوم الجمركية

على زيت الكتان

تقرر إعادة فرض الرسوم الجمركية على الوارد من بذرة الكتان وزيته ، وذلك لتشجيع زراعته ، ومساندة صناعة البويات المحلية .

تضاعف الاستهلاك العالمى للبتترول

يدفعنا الى استخدام الطاقة الذرية

يرتفع الاستهلاك السنوى العالمى من البترول سنة بعد أخرى ، وتقدر هذه الزيادة بنحو ٦٪ سنوياً من الاستهلاك العالمى .

ولما كان الاستهلاك العالمى بلغ في العام الماضى ٥٩٣ مليوناً و ٦٩٧ ألف طن من البترول لذلك ينتظر أن يبلغ الاستهلاك السنوى طبقاً لهذه الزيادة نحو ١٢٠٠ مليون طناً من البترول في عام ١٩٦٧ .

ولما كان المخزون من البترول فى باطن الأرض الآن لا يبلغ هذا المقدار الكبير فينتظر أن تدفع الحاجة العلماء إلى سرعة استخدام الطاقة الذرية أو أشعة الشمس في توفير الوقود اللازم لرفاهية وحياة سكان العالم

تصدير واستيراد

التوسع في تصدير الجلود

ووافقت على التوسع في تصدير الجلود والمصنوعات الجلدية بعملة البلد المصدر إليه على أن تمنح حصص على دفعتين وأن تتخذ الاجراءات التي تكفل عدم تسرب الحصص الى اسرائيل .

تصدير ٥٠٠ طن ثوم

هذا وقد وافقت الجهات المختصة على السماح بتصدير ٥٠٠ طن من فائض محصول الثوم

شحن الحاوى الطحينية للسودان

تقرر زيادة حصصة السودان من الحاوى الطحينية كل ثلاثة أشهر من ١٨٠ طن الى ٣٠٠ طن

٣ مليون دولار من تصدير المنجانيز

يقدر جملة ما ستحصل مصر عليه من تصدير انتاج البلاد من المنجانيز خلال عام ١٩٥٢ بنحو ثلاثة ملايين من الدولارات . هذا ويقدر انتاج البلاد هذا العام من المنجانيز بحوالى ٢٠٠ ألف طن صدر جزء كبير منه الى اليابان وأمريكا .

تصدير ٤٠٠ ألف طن فوسفات

نشطت حركة تصدير الفوسفات هذا العام بنحو ٤٠٠ ألف طن، خصص جزء كبير منها لاييطاليا وبعض دول الأوروبية .

هذا وينتظر أن تبلغ حصيلة ما سيصدر منه هذا العام بنحو ٨٠٠ ألف جنيه .

زيادة الكمية المصدرة

من البصل

قررت وزارة التموين السماح بتصدير مقدار اضافى من محصول البصل الى الخارج قدره ٣٠٠ ألف جوال بصل على أن يصدر منها مائة ألف جوال عن طريق بور سعيد والباقي عن طريق ميناء الإسكندرية **تصدير رصاص واستيراد وتصدير** وافقت لجنة الاستيراد والتصدير على تصدير ٣٠٠ طن من الرصاص الى هولندا مقابل استيراد قصدير لا تقل درجة نقاوته عن ٩٧٪

تصدير قطع غيار الطائرات

ووفق على تصدير قطع غيار الطائرات الى مراكش بعد أن ثبت أن السلاح الجوى الملكى ليس في حاجة اليها بشرط ألا يعاد تصديرها الى بلد آخر

أزمة صناعة الصلب في الولايات المتحدة الأمريكية

بدت بوادر هذه الأزمة منذ خمسة أشهر أو أكثر قليلا ، في نزاع على نصوص عقد العمل بين عمال مصانع الصلب وإدارتها ، فإذا هي اليوم خلاف على الحقوق الدستورية التي يستمتع بها رئيس الجمهورية الأمريكية ، وعلى مصير صناعة هي أم الصناعات ، في السلم والحرب ، ويقدر المال الثمر فيها بنحو ثمانية بلايين من الدولارات .

٢ - الناحية الدستورية

يحدد الدستور الأمريكي سلطة رئيس الجمهورية وقد نصت مادته الثانية على : أن السلطة التنفيذية هي في أيدي الرئيس . . هو القائد الأعلى للجيش والاسطول . . له أن يعقد معاهدات بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته . . أن يعين الموظفين . . وأن يسهر على دقة تنفيذ القوانين . . ومنذ أن تمت الموافقة على الدستور ظلت سلطة الرئيس موضع نزاع وجدل ، وفي كل مرة استطاع فيها الرئيس أن يوسع نطاق سلطته ، كان يضع سابقة يعتد بها من يجيء إلى البيت الأبيض فيما بعد . ففي السنة الماضية مثلاً ثارت مشكلة إرسال جنود أمريكيين إلى أوروبا في زمن السلم وهل هذا حق دستوري من حقوق الرئيس ، فإذا انصار ترومان يشيرون إلى ما فعله روزفلت من إرسال جنود أمريكيين إلى اسلندا قبل حادث بيرل هاربر . وفي كل مرة حدث فيها شيء من هذا القبيل ، كان الصوت يرتفع متهمًا الرئيس بأنه صائر إلى دكتاتور .

أما الاهتمام بهذه الناحية من مشكلة مصانع الصلب « فمردده إلى ضخامة صناعة الصلب في أمريكا ، ومنزلتها في الاقتصاد القومي الأمريكي ، وأن الحكومة باستيلائها على المصانع قد انحازت - فعلا - إلى جانب العمال في النزاع على الأجور ، في وقت لا يكف فيه خصوم الحكومة عن نقد ميولها الاشتراكية ، وأن ماصنعه ترومان

وفي أثناء اذاعة الرئيس ، بعث وزير التجارة برقيات إلى مديري شركات الصلب جاء فيها : « امرنى رئيس الولايات المتحدة بالاستيلاء على ممتلكات شركتكم ، فهانذا استولى » ولم تكذ تنقضى دقائق على نهاية الاذاعة ، حتى بادر (مراى) بارسال برقيات إلى فروع النقابة يأمر فيها بمنع الاضراب ، وبادر محامو الشركات إلى رفع قضية يتحدون بها شرعية الاستيلاء ، وبعث وزير التجارة إلى رؤساء مجالس شركات الصلب ، يأمرهم فيها «بمزاولة وظائفهم وواجباتهم . . وأن يرفعوا على دور شركاتهم علم الولايات المتحدة الأمريكية » ففعلوا .

أما المحكمة التي عرضت امامهم القضية للحيلولة دون تنفيذ أمر الرئيس ترومان ، فحكمت حكما مبدئيا ضد طلب محامى الشركات ، وقال رئيس إحدى شركات الصلب « ليس لهذا الشر سابقة في تاريخ أمريكا » .

وحاول ستيلمان الذى تولى «تعبئة الدفاع » بعد استقالة ويلسون أن يجمع بين ممثلى الإدارة والعمال عسى أن ينتهوا إلى التوفيق بينهم ، وقررت جماعة من الشيوخ الجمهوريين أن تبحث « دستورية » عمل الرئيس فى الاستيلاء على مصانع الصلب ، وكذلك ظهر أن الخلاف الدستورى ، عظم حتى كاد يحجب النزاع على الأجور والأسعار .

١ - اصول الأزمة

توالى الحوادث التى أفضت إلى الأزمة منذ أواخر شهر نوفمبر الماضى يوم بدأت المفاوضات على عقد العمل لسنة ١٩٥٢ ، فطالبت نقابة عمال الصلب بزيادة الأجور ، ولم تقض المفاوضات إلى اتفاق . وفى ١٧ ديسمبر ١٩٥١ أعلن فيليب مراى رئيس نقابة عمال الصلب ، بأن اضرابا سيبدأ يوم ٣١ ديسمبر فأقنعه الرئيس ترومان بارجاء الاضراب إلى ٣ يناير ، وأحال النزاع إلى مجلس تثبيت الأجور ، ليوصى بما يراه دون أن يلزم أحد الفريقين المتنازعين بالتوصية ، وفى يوم ٣ يناير عقدت النقابة مؤتمرا أرجأت فيه الاضراب إلى ٢٤ فبراير فلما وفى ذلك اليوم كان مجلس تثبيت الأجور لا يزال يدرس النزاع فأرجأت النقابة اضرابها إلى ٢٣ مارس ، وفى ٢٠ مارس أعلن المجلس توصيته بزيادة الأجور ، فقبلت النقابة التوصية ورفضتها الإدارة قائلة أن زيادة الأجور ينبغي أن تصحبها زيادة أسعار الصلب ، ولكنها رضيت أن تلجأ إلى المفاوضات ، فاستؤنفت المفاوضات بين النقابة والإدارة دون جدوى ، فلما تعمست الحالة ، وبدأت المصانع تبرد الأفران تأهباً لوقوع الاضراب ، أعلن البيت الأبيض محطات الاذاعة والتلفزة بأن الرئيس ينوى أن يخاطب الأمة . فقال الرئيس فى خطبته قولا يفيد نقد إدارة شركات الصلب ، وتأييد النقابة وتوصية مجلس تثبيت الأجور ، وأن الحكومة ستستولى على مصانع الصلب عند منتصف الليل ،

اليوم قد يصير سابقة يعمد اليها خلفاؤه على نطاق أوسع وفي وجوه متعددة .

وقد قال الرئيس في خطبته انه أمر بالاستيلاء على مصانع الصلب بحكم السلطة التي يمنحه اياها الدستور ، وأشار الى قانون الطوارئ الذي صدر في ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ ، والى ان انقطاع انتاج الصلب يهدد مشروع الدفاع ويقف ارسال الاسلحة الى كوريا « فواجب الواضح - على ما قال - هو ان احول دون وقوع هذا » .

ويقول انصار الحكومة ان الدستور يمنح الرئيس حقا ويفرض عليه واجبا لاتخاذ مايلزم اخذاه من الوسائل لحماية خير الامة وليس هو في حاجة الى سلطة خاصة للاستيلاء على مصانع الصلب في حالة الطوارئ ثم يشيرون الى بعض سوابق الرؤساء المتقدمين .

ويذهب بعض اهل الراى الى ان المحاكم لاتملك سلطة الحد من سلطة الرئيس .

واما خصوم الرئيس فيقولون انه لايملك سلطة مصدرها الدستور او اى قانون قائم للاستيلاء على صناعة الصلب ، وفي رأيهم ان الغرض الاول لواضعى الدستور كان الحيلولة دون قيام سلطة تنفيذية طاغية . ولذلك وضعوا نظام التوافق والتكافؤ بين السلطات الثلاث ، فالرئيس ضرب بمبادئ الدستور عرض الحائط يوم استولى على مصانع الصلب ، واهمل بخاصة التعديل الرابع عشر الذى يحظر تجريد الناس من ملكهم دون الاحتكام الى القانون ، ويضيفون الى ماتقدم ان غير واحد من الرؤساء السابقين قد توسع في تحديد سلطته الدستورية من اجل المحافظة على الخير العام ، ولكن ليس هناك سابقة قانونية للاستيلاء على الملك الخاص في زمن السلم . وحقيقة الامر - فى رأى خصوم الرئيس ترومان - انه بدأ يتخذ لنفسه سلطة الدكتاتور ، وقال السناتور تافت « ان الرئيس اغتصب سلطة ليست له » .

واخيرا يذهب خصوم الرئيس الى انه فعل ما فعل لكى يكسب في انتخابات الرئاسة القادمة ، اصوات العمال المرشحي الحزب الديموقراطى

٣ - الناحية الاقتصادية

تدور الناحية الاقتصادية للنزاع على ثلاثة محاور ، اولها الاجور ، وثانيها الاسعار ، وثالثها الارباح .

يقول انصار الحكومة والعمال :

ان توصية مجلس تثبيت الاجور بزيادة اجور عمال الصلب ، لا تحطم خط الدفاع الاقتصادى الذى اقامته الحكومة لمنع التضخم بل تسمح لعمال الصاب بأن تلحق اجورهم باجور سائر العمال فى الصناعات الاخرى . فمعدل اجور عمال الصلب هو ١٨٨ من الدولار فى الساعة يقابله ١٩٩ لعمال السيارات و ٢٤٢ لعمال الفحم .

وقد وصف ترومان التوصية « بأنها منصفة للفريقين ومن المصلحة العامة »

أما رجال ادارة مصانع الصلب فيقولون ان التوصية تحطم الخط

المذكور استرضاء للعمال من اجل اسباب سياسية . وانها لا بد ان تدفع الى التضخم ، فمعدل تكاليف الحياة زاد ١١ فى المئة منذ نحو سنتين ، ولكن معدل اجور عمال الصلب زاد فى الفترة نفسها ١٣٥ فى المئة .

أما أسعار الصلب ، فيقول فيها انصار الحكومة والعمال ان توصية زيادة الاجور تضيف من ٤ دولارات الى ٥ دولارات الى كلفة كل طن من الصلب ، وهو مبلغ تستطيع صناعة الصلب ان تحمله دون ان ترفع أسعار الصلب . قال الرئيس ترومان : لو اذعنا لاصحاب الصناعة وزدنا أسعار الصلب لكان ذلك صدمة قوية لاستقرار الاقتصاد الأمريكى .

ويرد رجال الادارة بأن توصية زيادة الاجور تزيد كلفة الطن الواحد من الصلب بمقدار ١٢ دولارا ٦ منها زيادة مباشرة فى الاجور ، و٦ اخرى تأتى غير مباشرة من مطالبة عمال نقابات اخرى بزيادة اجورهم فتزداد اسعار المواد التى تحتاج اليها صناعة الصلب .

أما الارباح فترى الحكومة ونقابة عمال الصلب ان ارباح صناعة الصلب كبيرة وتستطيع ان تتحمل الاضافة التى تفرضها التوصية ، ويرد رجال الصناعة بأن الارباح تهبط هبوطا

مطردا وانها الآن فى المنزلة السابعة والعشرين بين ٤٥ صناعة كبيرة فى البلاد كلها .

ويلخص الموقف الآن عند كتابة هذه

السطور فى ٢٣ ابريل ١٩٥٢ - فى ان الحكومة تدبر صناعة الصلب ، وان رؤساء الشركات هم « المديروها » باسم الحكومة ، ولكن الانتاج ماض فى سبيله لم ينقطع ، والارباح تدفع لحساب الشركات ، واثنى المندوبين عن اصحاب الصناعات ان الحكومة وهى مسئولية على المصالح ، آتى عقد عقود جديدة مع العمال فى احترامها متى عادت المصالح الى حوزة اصحابها وقد وقع مثل هذا فى سنة ١٩٤٦ فى مناجم الفحم ، ولكن بلوح ان تحدى رجال الصناعة لشرعية الاستيلاء قد يعنى انهم سيطالبون بتعويض ان تعاقبت الحكومة مع العمال .

أما نقابة العمال فقد ارجأت الاضراب ، وسيمضى رجالها فى العمل مادامت الحكومة مسئولية ، ولكن النقابة لم تنل حتى الآن زيادة فى الاجور بحسب التوصية . وقد صرح رئيس النقابة بأن نقابته لن تقبل شيئا دون ما جاء فى التوصية ، وصدر تصريح باسم لجنة الاجور فى النقابة بان « صبر العمال ليس صبرا لانفاد له » .

والحكومة فى هذا النزاع تنهض بثلاث مهام : مهمة حكم فى شئون الاجور والاسعار ، ومهمة وسيط بين الادارة والعمال ، ومهمة مستول على الصناعة . وليس هناك مايدل على انها غيرت رأيها فى مسألة التوصية بزيادة الاجور ، وقد تكون أميل الآن الى السماح بزيادة الاسعار بين ٥ دولارات و ٦ دولارات فى الطن الواحد ولما سئل الرئيس ترومان هل ينوى ان يمضى عقدا مع النقابة على اساس التوصية قال انه ينبغى للفريقين ان يصلا الى تسوية بالتوفيق والمساومة الجماعية ، وانه لن يفصل فى مسألة العقد الا متى صار الفصل فيها شيئا لا بد منه .



الغرض الأول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الأوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعي سليم

تطور أسعار الذهب في الشرق الأوسط

بواسطته . وقد أدت حوادث القنال الأخيرة إلى ارتفاع مفاجئ كبير في أسعار الذهب في مصر ما لبث أن زال عند استقرار الحالة .

والمثل يقال عن دول الشرق الأخرى . فكلما ظهرت فيها عوامل غير اعتيادية كلما مالت أسعار الذهب الداخلية فيها إلى التغير بسرعة . فالقلق على الأحوال الاقتصادية بسوريا عند امتناعها عن عقد اتفاق مالي مع فرنسا سنة ١٩٤٨ لتصفية أرصدها من الفرنكات أدى إلى رفع سعر الذهب والعملات الأخرى بالنسبة للعملة السورية . كذلك صحت التقلبات السياسية الأخيرة في دمشق تقلبات محلية في أسعار الذهب .

وقد سجل في إيران ارتفاع كبير في أسعار الذهب خلال الاضطرابات الاقتصادية الأخيرة .

أما باكستان والعراق فإن ارتفاع الأسعار فيهما عنه في الدول الأخرى يرجع إلى تقييد حرية استيراد الذهب إليهما بدرجة كبيرة .

هذا فيما يختص بالعوامل المحلية . أما العوامل العالمية التي أثرت على أسعار الذهب في الشرق الأوسط فيجدر بنا أن نذكر منها أولا تدفق الذهب من المملكة العربية السعودية نتيجة لدفع رسوم إنتاج البترول المتزايدة ذهباً مما ساهم في تخفيض أسعار الذهب .

• وثانياً الحرب في الشرق الأقصى . فمن المعلوم أن كميات كبيرة من الذهب كانت مكتنزة بالصين أو لحسابها فلما توالى انتصارات الشيوعيين في الصين

المحلية على التغلب على العوامل العالمية . ويبدو هذا بجلاء في حالة مصر . فعندما خرجت عن منطقة الاسترليني وجمدت أرصدها وتعذر استيراد الذهب مالت أسعار الذهب الداخلية إلى الارتفاع بشدة ولكن عندما ازدادت أرصدها الحرة في سنة ١٩٤٨ وتوسعت مصر في استيراد الذهب بالاسترليني مالت أسعاره الداخلية إلى الانخفاض حتى كادت تتعادل مع الأسعار السائدة في أكبر الأسواق العالمية . وعندما شاع في سنة ١٩٤٩ أن إنجلترا ستحرم استخدام الاسترليني لاستيراد الذهب ارتفع سعره في مصر كثيراً ولكنه ما لبث أن انخفض من جديد عند إنشاء نظام « جنيه التصدير » واستيراد الذهب

أشرنا في هذا الباب من العدد ٢٣ إلى أهمية أسواق الشرق الأوسط في التجارة الدولية للذهب وخصوصاً الدور الذي تلعبه أسواق بيروت والموسكى فيها ، وسنحاول هنا رسم تطور الأسعار في أسواق الذهب في الشرق الأوسط وتبيان مدى ارتباطها بالأسعار السائدة في الأسواق الدولية الأخرى .

يبين الجدول المرافق تطور أسعار الجنيه الذهب في أسواق الشرق الرئيسية في السنين القليلة الماضية مقارنة بتطور أسعاره في بعض الأسواق العالمية الأخرى . ويلاحظ وجود فروق كبيرة بين أسعار الذهب في الدول المختلفة كما يلاحظ ميل هذه الأسعار المختلفة إلى التغير في اتجاهات مماثلة بين وقت وآخر . وذلك لأن أسعار الذهب في كل سوق تخضع لنوعين من العوامل : العوامل العالمية التي تؤدي إلى ميل الأسعار في جميع الدول إلى الارتفاع أو الانخفاض ، والعوامل المحلية الخاصة بالدولة والتي قد تعكس أو تعزز من آثار العوامل العالمية في أي وقت من الأوقات . ولا شك أنه كلما كانت حرية التعامل في الذهب كبيرة في دولة ما ، كلما كان تأثيرها بالعوامل العالمية أشد من تأثيرها بالعوامل المحلية وبالعكس كلما قيدت حرية الاتجار بالذهب كلما مالت العوامل

أسعار الجنيه الذهب بالقروش المصرية

محاولة على أساس أسعار الصرف الرسمية

باريس	ميلانو	بروكسل	بمباي	بيروت	الموسكى	
٦٢٢	٥٦٦	٥٣٢	٥٠٦	—	٥٩٥	فبراير ١٩٤٨
٦٧٣	٣٨٧	٤٣٢	٥٣٤	٥٣١	٤١٩	ديسمبر »
٥٢٣	٣٩٥	٤٢٨	٤٥٢	٤٥٧	٣٧٠	فبراير ١٩٤٩
٤٨٨	٤٦٠	٤٣٧	٥٤٩	٦١٧	٤٨٥	ديسمبر »
٣٩٥	٤٢١	٤٠٩	٥٤٩	٥٦٩	٤٤٥	مارس ١٩٥٠
٤٩٢	٥٠١	٤٦٢	٥٦١	٦٨٨	٤٥٢	ديسمبر »
٥٠٨	٥٣٦	٤٩٠	٥٥٦	٧٢٢	٤٨٣	يناير ١٩٥١
٥٠٩	٤٩٠	٤٩١	٥٥٩	٧١٥	٥٠٦	سبتمبر »
٥٢١	٤٦٨	٤٦٤	٥٥١	٧١٣	٥٠٥	ديسمبر »
٥٨٠	٤٦٥	٤٦٠	٥٣٩	٧٢٠	٥١٩	فبراير ١٩٥٢

الشرق الاوسط

ازداد انتاج البترول الخام في الكويت من ١٧٣ مليون طن في سنة ١٩٥٠ الى ٢٨٣ مليون طن سنة ١٩٥١ ، وفي العراق من ٦٦ مليون طن في سنة ١٩٥٠ الى ٨٤ مليون طن ، وفي قطار جنوب الحسا على الخليج الفارسي من ١٦ مليون طن في سنة ١٩٥٠ الى ٢٤ مليون طن في سنة ١٩٥١

التنمية الصناعية في تركيا

منحت الهيئة الاوربية لتنفيذ مشروع مارشال بنك تركيا الصناعى ٥٤ مليون ليرة تركية لاستعمالها لاقرض المشروعات الفردية . وقد منح منها فعلا قرض قدره ١٣ر٤ مليون ليرة لانشاء ثلاثة مصانع اسمنت وآخر مقداره ١٨ر٣ مليون ليرة لانشاء مخازن تبريد ومحال للقطن ومشاريع اخرى لصنع الزيوت النباتية والادوية

انتاج الجوت في الباكستان

تدل آخر الاحصاءات ان تقدير محصول الجوت بالباكستان في موسم ١٩٥١/٥٢ يبلغ ٦٠٠.٣٣١ر٦ بالة تزن كل منها ٤٠٠ رطل مقابل ٤٠٠.٥٢ر٤ بالة في ١٩٥٠/٥١ وترجع الزيادة في المحصول الى صلاحية الاحوال الجوية وزيادة حجم المساحة المزروعة . وتقدر الزيادة في المحصول عن العام السابق ٤٢٢ ٪ كما ان الزيادة في المساحة المزروعة تقدر بحوالي ٤٢٣ ٪ وقد اعلنت الحكومة الباكستانية تحديد حصة مقدارها ٢٨٠.٠٠٠ طن من الجوت الخام للتصدير خلال العام ١٩٥١/٥٢ توزع كالآتي :

الهند	١٤٥ر... طنـ
بريطانيا	٦٠ر... »
ايطاليا	٢٥ر... »
اليابان	١٠ر... »
فرنسا	٣٦ر... »
المانيا	٣٦ر... - »
بلجيكا	٢٢ر... »

سناد كبريات النشار ، ١٠٠ ألف
طن من الكبريت وعشرة آلاف طن من
الكربون . كما وجدت البعثة أن في
اصلاح السكك الحديدية وتجديدها
وتحسين شبكة الطرق المعبدة ما
يساعد كثيرا على تقدم الدولة
اقتصاديا .

أما بخصوص قدرة الفرد الانتاجية فتقول البعثة أن في تحرير الافراد من أمراضهم المتوطنة ما يؤدي الى نتائج حسنة في هذا المضمار ، وتذكر البعثة أن هذه المقترحات تتطلب جهودا شاقة فيجب أن تعبأ جميع مرافق الادارة العامة لتنظيم وتنسيق خطط تنفيذ هذه المقترحات مع الاستعانة بالخبراء الاجانب حتى تؤتي الثمرة المرجوة . هذا وتقدر نفقات برنامج التعمير الذي قرره الحكومة العراقية في المدة ما بين ٥٣/٥٢ ، ٥٧/٥٦ بحوالى ٤٧٠ مليون دولار امريكي .

وتنهي البعثة تقريرها محذرة مما قد يؤدي إليه هذا البرنامج (حيث سيزداد الدخل الاهلي زيادة كبيرة وسيحدث انقلاب في هيكل التوظيف مما قد يترتب عليه تتابع المطالبات برفع الاجور والاسعار) من تضخم مالي او فساد يصيب الادارة اوسوء توزيع الدخل الاهلي .

العلاقات التجارية بين تركيا والمانيا

ازدادت المبادلات التجارية بين تركيا والمانيا منذ سنة ١٩٤٩ ، فقد بلغت صادرات المانيا الى تركيا فى التسعة شهور الاولى من عام ١٩٥١ ٣٢٢ مليون مارك أى ضعف قيمة ما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ ، وازدادت مشتروات المانيا من تركيا من ٩٩١ مليون مارك فى سنة ١٩٥٠ الى ٢٣٥ مليون مارك فى نفس المدة . وتستورد تركيا من المانيا الصلب ومنتجاته والآلات الزراعية والمنسوجات القطنية والادوات الكهربائية ولقد ادت خطوات تحرير التجارة التى عملت تركيا على تنفيذها الى تشجيع صادرات الآلات من المانيا اليها وزادت المبيعات بدرجة ملحوظة بالرغم من المنافسة الشديدة التى تلقاها من المنتجات المثيلة الامريكية والبريطانية والايطالية وهى منافسة تعد الآن أقوى مما كانت عليه قبل الحرب الثانية .

ازداد تهريب الذهب منها وعرضه في الاسواق الاخرى .

وثالثا التحول في سياسة صندوق النقد الدولي ، ومدى استعداد الدول المنتجة للذهب لاتباعها . فعند ما كان الصندوق يعارض في تحرير تجارة الذهب وكانت الدول المنتجة تحترم هذا القرار كانت أسعار الذهب في العالم مرتفعة . ولكن عندما أخذت الدول المنتجة تعارض في هذا القرار وتعرض كميات متزايدة من ذهبها في الاسواق الحرة ، وعندما أخذ الصندوق نفسه يخفف من غلوائه ويقلل من معارضته لتحرير المعاملات الذهبية مالت أسعار الذهب في العالم الى الانخفاض .

البنك الدولي للتعمير والانشاء

والعراق

ذكرت بعثة البنك الدولي التي زارت العراق في فبراير سنة ١٩٥١ في تقريرها ان بالبلاد امكانيات عظيمة يؤهله للتقدم الاقتصادي فان المياه اللازمة للرعى موفرة ويمكن بواسطتها استصلاح مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ، كما ان ازدياد حقول البترول يزيد من دخل البلاد ويمون الصناعة بالقوى المحركة والمواد الخام اللازمة للصناعة والزراعة والنقل وترى البعثة ان موارد العراق كبيرة بالنسبة لعدد السكان القليل ، اما سبب انخفاض مستوى المعيشة فيرجع الى انخفاض الانتاج .

وقد وجهت البعثة اهتمامها الى الزراعة حيث أن كلا من الصناعة والتجارة تعتمدان عليها . كما حثت على الاهتمام بتربية الحيوانات وتنظيم استخدامهما في الزراعة ورأت انشاء هيئة تعاونية للتخزين ومنح القروض وتضيف البعثة انه من المستحسن أن تقوم الهيئات المختصة بدراسة نظام الملكية والعمل على توزيع الاراضى على الفلاحين الذين لا أرض لهم .

أما الصناعة فقد رأت البعثة انه من الضروري التوسع في انشاء صناعات حديثة وضربت مثلا لذلك انشاء مصنع كيماوى بقرب كركوك طاقته الانتاجية ٥٠٠ ألف طن من

الحاسبة في حوادث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٤

((تقدير قيمة البضاعة))

لتحويل قيمته الى نقد حاضري جديد ويتم تحقيق ربح للمنشأة (في الغالب) اذا تم بيع البضاعة بأسعار السوق بطبيعة الحال . وهذا البيع يحقق للمنشأة ما يسمى « مجمل الربح » وهو مجرد الفرق بين ثمن بيع البضاعة وبين تكاليفها على المنشأة فيجب ان نراعى اعتبارين في تعويض الضرر .

أولهما - أن نعوض المنشأة عن البضاعة التالفة على أساس أسعار المثل نظرا لان الغرض الاساسي للمنشأة هو بيع البضاعة بهذه الاسعار .

ثانيهما - ونظرا لعدم حدوث البيع الفعلي فيجب ان نخصم مجمل الربح الذي كانت المنشأة تحققه لو تم البيع بالفعل - فليس المقصود بتعويض الضرر هو ربح المنشأة - بل يجب الا يتعدى ما خسرتة فعلا دون غيره .

لماذا لا نأخذ بالقيمة الدفترية : ان اصول الحسابية تقضى بتقديم البضاعة على أساس سعر السوق او الشراء ايهما اقل . والغرض من تطبيق هذه القاعدة هو مراعاة مصلحة المنشأة ذاتها وعدم احتساب ربح لم يتحقق فعلا اذ لو قومت بأسعار السوق (وكانت أعلى من سعر الشراء) لكان معنى ذلك ادخال عنصر ارباح وهمية في ارباح المنشأة وان كان العكس (سعر السوق اقل من سعر الشراء) وقدمت بسعر الشراء لكان معنى ذلك تهرب السنة الحاضرة من خسارة مؤكدة الوقوع والقاء عبثها على السنة التي تباع فيها وتتحقق الخسارة الفعلية .

فهذه القاعدة داخلية بحتة وقد شرعت لمصلحة المنشأة ذاتها على أساس انها منشأة مستمرة في أعمالها، ويجب أن ننحو نحو الاحتياط الكافي حتى لا نتعرض لهزات عنيفة قد تعصف بها . أما بحثنا فيتناول ضررا معيناً وقع ويراد تقدير قيمته فلا شأن له

احترق فرضا - ولو فرض احتراقه أيضا فان مستندات ملكيته لدى المنشأة التي نحن بصدد هاتكفى لاثبات قيمته والمطالبة بتعويض عنها .

ويشترط بادئ ذي بدء أن يكون النظام الحسابي المتبع لحاسبة البضاعة لدى المؤسسة في جميع خطواتها نظاما حسابيا سليما وأن يجري تطبيقه بدقة فاق توفر هذا الشرط يجعلنا نطمئن الى سلامة التقديرات

ويجب الاستناد على كشوف الجرد الفعلي الاخير الذي تم بالمنشأة . ومن حسن الحظ أن هذه الحوادث الاليمة وقعت بعد ٢٦ يوما فقط من تاريخ اقفال ميزانية أغلب المؤسسات - وبالتالي من تاريخ اعداد كشوف الجرد السنوية . ومن المعلوم أن كشوف الجرد قد تكون بالكمية quantitative او بالقيمة valualional او بها معا في كشوف واحدة فأنها قد تكون كشوف جرد فعلي Physical inventories او جرد من أرصدة الدفاتر book inventories

فاذا كانت نتائج الجرد مطمئنة وتبعث على الارتياح الى دقة النظام المتبع حق لنا ان نطمئن الى سلامة تقدير اتنا . **أساس التعويض :** ارى ان المنشأة تستحق التعويض على أساس الضرر الفعلي الذي وقع عليها ، وأقدر أن يكون ذلك هو ثمن هذه البضاعة في السوق مخفضة بنسبة مجمل الربح المعتاد لهذه المنشأة ، وأن لا شأن لتقدير التعويض بقاعدة تقديم البضاعة في الدفاتر وهي القاعدة التي تقضى بتقديمها على أساس سعر السوق او الشراء ايهما اقل .

فالغرض الاساسي لتملك المنشأة لهذا النوع من البضاعة هو اعادته

لتقدير قيمة البضاعة التي احترقت لدى المؤسسات التي اصبحت في حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ يلزم التمييز بين ٣ أنواع من المؤسسات **المؤسسات الصناعية** وهذه تكون البضاعة لديها كالاتى :

بضاعة تامة الصنع
بضاعة في دور الصنع
مواد أولية raw material كالقطن بالنسبة لمصنع الغزل والنسيج مثلا .
مخزونات أخرى تسمى supplies وتعرف بأنها تلك المواد التي تستعمل في المؤسسة ولكنها لا تباع بذاتها ولا تدخل في المادة المصنوعة وذلك مثل الوقود والزيوت والادوات الكتابية ومواد الدعاية والاعلان ومواد اللف والحزم والصيانة والنظافة ... الخ **المؤسسات التجارية** وهذه تكون البضاعة لديها كالاتى :

بضاعة تجارة معدة للبيع
trading stock
ومخزونات أخرى supplies كما سبق .

المؤسسات الاخرى كالنوادى والمستشفيات والملاجىء ... الخ وهذه لا يكون لديها سوى المخزونات التي مر ذكرها ، ولا يجب ان نفصل عن احتمال وجود بضاعة امانة سواء كانت لدى المؤسسة لحساب الغير consignment inward او بالعكس بضاعة امانة ملك المؤسسة ومودعة لدى الغير consignment outward الا أن بضاعة الامانة بنوعها المذكورين لا تثير أية صعوبة من أى نوع كان . فالنوع الاول له صاحبه ومالكة وهو الذى يسعى لاثبات ملكيته بالمستندات المؤيدة لتلك الملكية ، أما النوع الثانى المودع لدى الغير - فلا يكون قد

مختصات اقتصادية

حامد زكي باشا

مطلع وقارىء متوفر على البحث والقراءة والفحص والدراسة . ثم هو يعلم أنه عالم فهو معتد بأفكاره كل اعتداد معتز بأرائه كل اعتزاز .



هو جامعى بكل ما في هذا اللفظ من دلالة فقد انتهى من دراسة الجامعة في كلية الحقوق عام ١٩٢٦ الى بعثة جامعية في فرنسا عاد منها عام ١٩٣١

حائزا لاجازة في القانون الدولي والقانون المدني والاقتصاد السياسى حيث استأنف حياته بالجامعة استاذافي كلية الحقوق ثم انتدب عام ١٩٤٢ عميدا لكلية الحقوق في بغداد ثم عاداستاذابكلية الحقوق عام ١٩٥٠ وكان وهو استاذ في الجامعة رئيساتحاد الجامعة وكان على صلاتررضية مع طلبة الجامعة والكليةيعجبون به ويطمئنون له - يقبلون عليه ويستمعون اليه .

وله مؤلفات في القانون الدولي والقانون المدني وله ابحاث طلية في الشؤون الاقتصادية والمالية وربما كانت هذه الصبغة الجامعية التي اصطبغ بها حامد زكي الاستاذ هي التي جعلت حامد زكي الوزير فقد اختير عام ١٩٥٠ وزيرا للدولة ثم وزيرا للاقتصاد الوطنى .

وله اثناء توليه الوزارة أفكار وآراء في الشؤون المالية . . والميادين الاقتصادية ولعل حياته الجامعية نفسها قد اسبلت عليها رداء خاصا فكانت في نظر بعض العاملين من الماليين والاقتصاديين آراء بعيدة عن ميدان العمل قابلة للنقد والنقاش والجدل - ذلك لان حامد زكي باشا الوزير لم ينس انه حامد زكي الاستاذيلقن من مكتبه في الوزارة دروسا او يدلى منه بتجارب ربما صحت فكان لها نفعها وخطرها على السواء .

ولسنا ننسى ذلك الحين الذي اشتدت فيه أزمة المساكن وارتفعت أجورها وما كان للوزير حامد زكي باشا من رأى فيها عرضه في الصحف عرض الاستاذ حيث ارتأى ان يرفع الملاك أجور مساكنهم ليدخروا من الفرق مايعاونهم على انشاء مساكن تخفف الضغط عن المساكن . . وقد اقامت نظريته الصحف والقراء « السكان » واقعدتهم وبدا غريبا عليهم ان يرتفع الايجار ليهبط الايجار

وكانما أحس حامد زكي باشا الوزير بما في كرسى الوزارة من صعوبات وما يتعرض له من متاعب ومن تيارات فائر الخروج الى حياة حرة طليقة . ألم أحدثك ان الرجل جامعى بنشأته؟ وهو لهذا يأنس للجامعة وما يشبه الجامعة من مجال حر طليق .

وحامد زكي يجمع الى علمه واطلاعه ذكاء ويقظة ولست ادري اذكاؤه يفوق اجتهاده ام اجتهاده يفوق استعداده ولكنى أعلم انه كان اول فرقته أكثر الاحيان وان له من صمته ، ومن شبابه وهو لم يدرك بعد سن الخمسين مايعاونه على البحث والاستقصاء والدرس والاستقصاء واحسب انه لو لم يصطبغ بالصبغة الحزبية لازداد نفعه للاوساط المالية والتجارية ولافادت منه النواحي الاقتصادية .

حسن الحطيم

في حالة البضاعة بأى نظام داخلى خاص بالمنشأة والحيطة التي تلتزم بها تقدير كمية البضاعة

ذكرنا أنه يجب الاستناد على كشوف الجرد الفعلى الاخير . ويلزم بعد ذلك إضافة كل الوارد للمنشأة مع خصم كل المباع أو المستعمل فنصل الى معرفة الرصيد الباقي سواء كان ذلك بالنسبة للبضاعة التامة الصنع أو المواد الاولية أو المخزونات الاخرى .

اما البضاعة التي في دور الصنع فتشير بعض النقط الخاصة بها وبغض النظر عن الارتباط القائم بين البضاعة التامة الصنع والبضاعة التي في دور الصنع والمواد الاولية - والحركات المتداخلة بينها جميعا - نقول انه بالنسبة للبضاعة التي في دور الصنع يجب أخذ عنصرين هامين في الاعتبار:

١ - يجب احتساب كل ما يجب احتسابه على ثمن التكلفة الاولية (مواد اولية - وأجور عمال مباشرة) وأن يعلى هذا بالمصروفات الصناعية وبجزء من المصروفات الادارية مما يسمى ال oncost المناسب طبقا للمعدلات coefficients التي تطابق النتائج المختلفة لبعض المدد التجارية الاخيرة

٢ - خصم أى عطل غير عادى يكون قد أصاب المنشأة في هذه الفترة - فلا يجب أن يشمل التعويض عنصر هذا العطل الذى لا شأن لحوادث ٢٦ يناير به .

هذه - في رأيي - أهم أسس تقدير البضاعة لدى مثل هذه المنشآت - وسنتناول في العدد القادم ان شاء الله تعالى موقف المنشآت التي فقدت مستنداتها ودفاترها .

موسى حقى

وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما



اتفاقية القمح الدولية للعام الثاني

بانتهاى العام الثانى لهذه الاتفاقية زاد عدد الاعضاء المنضمين من ٣٧ عضوا الى ٤١ عضوا كما زاد حجم كميات القمح والدقيق المتداولة عن طريقها الى ما يقرب من ٦٦ ٪ من تجارة العالم بعد أن كانت تؤلف ما يزيد قليلا عن النصف ، وقد أدت هذه الاتفاقية الى تمكين البلاد المستوردة للقمح من الحصول على تموينها اللازم بأسعار مناسبة كما ضمنت أسواقا لتصريف انتاج البلاد المصدرة وقد بلغ مجموع المبيعات فى ١٩٥٠/٥١ ٩٤ ٪ من حصص التصدير والاستيراد المخصصة طبقا لهذه الاتفاقية وقد قامت بعض الدول المستوردة بشراء كميات مقدما نظرا لعدم استقرار الحالة الدولية وارتفاع أسعار القمح خارج الاتفاقية وخوفها من عدم التمكن من الحصول على الحصص المقررة لها . وقد كان لهذه الاتفاقية الفضل الاكبر فى ثبات سعر القمح ثباتا ملحوظا بالمقارنة بأسعار السلع العالمية الاخرى .

وتقدر كميات القمح الداخلة ضمن نطاق الاتفاقية بمقدار ٥٨١ مليون بوشل ترد من المصادرة الآتية :

البلاد المصدرة مقدار الحصص

بمليون بوشل

الولايات المتحدة ٢٢٥
كندا ٢٣٣

أستراليا ٨٨٧
فرنسا ٤٠١

وقد طلبت أخيرا بعض الدول المستوردة علاوات فى حصتها بلغت فى مجموعها ما يقرب من ٥٠ مليون بوشل . ولكن لم يعد فى الامكان زيادة الحصص أو عمل أى تغيير فيها لان كثيرا من الدول المصدرة قد

من مصانع المنسوجات القطنية فى لانكشير . ويمثل هذا العدد نصف عدد العمال المشتغلين فى صناعة النسيج فى بريطانيا . ولقد تأثر كذلك بركود المنسوجات آلاف من العمال المشتغلين بصناعة المنسوجات الصوفية فى يوركشير .

ميزان مدفوعات كندا

بلغ العجز فى ميزان مدفوعات كندا عام ١٩٥١ أكثر من ٥٢٤ مليون دولار مقابل ٣٢٩ مليون دولار فى ١٩٥٠ . ولقد بلغ رأس المال الاجنبى المستثمر فى كندا فى آخر ١٩٥١ ، ٩٩٢٤ مليون دولار منها ٧٢٢٥ مليون دولار من الولايات المتحدة و ١٧٧١ مليون دولار من بريطانيا .

الحالة فى اسبانيا

تدل التقارير الاخيرة على حدوث تغييرات هامة فى ١٩٥١ أدت الى تحسن الحالة فى اسبانيا . فقد انتهت مقاطعة هيئة الأمم المتحدة لها ورجعت العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة وحصلت اسبانيا على بعض المساعدات المالية من الولايات المتحدة وقد ظهر تقدم ملموس فى الصناعة والزراعة فزادت المحاصيل الزراعية وبخاصة القمح مما أدى الى تيسير أزمة الخبز وقد كان موسم السياحة فى ١٩٥١ ناجحا الى حد ما .

انتهت من تصدير نسبة كبيرة من انتاجها ولان الهوة بين أسعار القمح الداخلة تحت الاتفاقية والأسعار الحرة للقمح قد اتسعت كثيرا نتيجة للحوادث التى اجتاحت العالم فى السنتين الاخيرتين كالحرب الكورية وأزمة الغذاء فى الهند وارتفاع مستوى الأسعار فى الولايات المتحدة ، وتهالك الدول على شراء كميات كبيرة من الحبوب ، ولقد أدت هذه الحالة الى قيام الولايات المتحدة بمنح اعانة صادرة للقمح للمحافظة على سعر الاتفاقية .

ولاشك ان تثبيت سعر أقصى للقمح طبقا للاتفاقية كان له أثر طيب على الحالة المالية فى الدول المستوردة اذ ساعدها على تخفيف الرقابة على تجارة واستهلاك القمح . وحماها من ارتفاع أسعار القمح الأمريكى أثر تخفيض قيم العملات المختلفة بالنسبة للدولار كما انه ساعد على ايجاد درجة نسبية من الاستقرار المنشود فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

البطالة فى بريطانيا

صرح مستر ثورنتون سكرتير اتحاد عمال النسيج ان عدد المتعطلين فى صناعة النسيج فى النصف الاول من ابريل الماضى بلغ من ١٥٠.٠٠٠ الى ١٨٠.٠٠٠ عامل نظرا لغلق كثير

الاسعار فى سويسرا :

(اغسطس ١٩٢٩ = ١٠٠)

١٥٢	٢٠٥٠	٢٥٣ر٦	١٧٤ر٥	١٩٤٥
١٥١	١٩٩ر٨	٢٣٣ر٨	١٧٧ر٩	١٩٤٦
١٥٨	٢٠٨ر٣	٢٣٧ر٣	١٨٩ر٢	١٩٤٧
١٦٣	٢١٦ر٦	٢٤٨ر٦	١٩٥ر٦	١٩٤٨
١٦٢	٢٠٥ر٩	٢٣١ر٣	١٨٩ر٢	١٩٤٩
١٥٩	٢٠٢ر٧	٢٢٦ر٨	١٨٦ر٨	١٩٥٠
١٦٢ر٧	٣١ر١	٢٨٨ر٤	١٩٣ر٥	آخر شهر مايو ١٩٥١
١٦٦ر٤	٢٢٧ر٦	٢٧٢ر٥	١٩٧ر٩	آخر شهر يونيه ١٩٥١
١٦٨ر٨	٢٢٣ر٦	٢٦٤ر٨	١٩٥ر٩	آخر شهر سبتمبر ١٩٥١
١٧١ر٠	٢٢٧ر٦	٢٧٤ر٠	١٩٧ر٢	آخر شهر ديسمبر ١٩٥١
١٧٠ر٥	٢٢٦ر٧	٢٧٢ر٤	١٩٦ر٨	آخر شهر يناير ١٩٥٢
١٧٠ر٨	٢٢٤ر٣	—	—	آخر شهر فبراير ١٩٥٢

تقدم ألمانيا الاقتصادية

ولكن اسبانيا ما زالت تعاني من رداءة السكك الحديدية وطرق المواصلات الاخرى ونقص المواد الخام اللازمة للصناعة وارتفاع أزمة المساكن . والامل معقود في أن يستمر التحسن في الحالة الاقتصادية حتى تتمكن اسبانيا من معالجة هذه المشاكل .

البرتغال تفرض ضريبة صادر

فرضت الحكومة البرتغالية ضريبة صادر جديدة على بعض منتجات مستعمراتها التي تتمتع بأسعار عالية في أسواق العالم مثل البن والسيزل والمنجنيز وبذرة القطن والكافور والكوبرا ومقدار الضريبة ٧٥ ٪ من قيمة البضائع المصدرة وستخصص حصيلتها لانعاش بعض المستعمرات ومساعدة المهاجرين .

صناعة النسيج في النرويج

بالرغم من المعارضة الشديدة من اصحاب صناعة النسيج في النرويج فان الحكومة النرويجية قد قررت استيراد المنسوجات الى النرويج طبقا للسياسة المرسومة وقد ذكر وزير تجارة النرويج الى مندوبي هذه الصناعة انه لم يعد هناك حاجة لتراخيص استيراد المنسوجات الى داخلية البلاد من اول مايو ١٩٥٢ وأن أية محاولة من أية دولة لاتباع سياسة اغراق السوق النرويجي ببضائعها ستلجأنا الى وضع قوانين مضادة . وتشعر بعض دوائر الاعمال في النرويج أن تحرير استيراد المنسوجات يضر الحالة الاقتصادية كثيرا .

في الحد من التضخم والاقبال من التداول النقدي .

وقد استمر الفائض في ميزان المدفوعات الألماني مع دول اتحاد المدفوعات الاوربي على الرغم من انقيود التي فرضتها انجلترا وفرنسا في وقت عادت فيه ألمانيا الى تطبيق مبادئ حرية التجارة . ولكن العجز في ميزان المدفوعات مع منطقة الدولار قد زاد حدة بسبب كثرة الواردات منها وقلة الصادرات اليها وذلك فضلا عن انخفاض المعونة الأمريكية الى جانب ان معظم صادرات ألمانيا تتم عن طريق المبادلة وربما كان الاجدر بألمانيا والحالة هذه أن تستورد ما يازمها من دول اتحاد المدفوعات الاوربي بدلا من منطقة الدولار ولكن يحول دون ذلك ، أما عدم توافر الاصناف المطلوبة أو ارتفاع أسعارها في تلك الدول . وهكذا انخفض رصيد ألمانيا من الذهب والدولار من ٤٤٠ مليون دولار في ٣٠ سبتمبر الى ٣٣٠ مليون في ٢٥ فبراير الماضي .

ورغم هذا العجز الجزئي في ميزان المدفوعات فان ارقام الانتاج الواردة في الجدول التالي تدل بوضوح على مدى التقدم الاقتصادي في ألمانيا في السنوات الاخيرة .

تميزت الشهور الاخيرة في ألمانيا الغربية بنوع من الاستقرار الاقتصادي ، فقد ظل معدل الانتاج ثابتا تقريبا ، وكانت الزيادة في الاسعار والاجور طفيفة جدا أما موقف الفحم فقد تحسن كثيرا فزاد معدل الانتاج اليومي من ٣٨٣ ألف طن في النصف الاخير من العام الماضي الى ٤١٢ ألف طن في النصف الاول من فبراير سنة ١٩٥٢ وبذلك نقصت الكميات المستوردة من أمريكا وانخفضت اسعار الفحم في السوق السوداء انخفاضاً كبيراً . وكان هذا التحسن نتيجة لمنح عمال المناجم اجورا اضافية بحسب زيادة انتاجهم .

وقد زاد حجم القروض القصيرة الاجل بسرعة تدعو للقلق على الرغم من ارتفاع اسعار الفائدة ورفع الحد الأدنى لنسبة احتياطات البنوك . ولكن هذا التوسع في الائتمان يقابله من ناحية أخرى زيادة في الادخار فقد زادت الودائع نحو ٥٠٠ مليون مارك ألماني في شهري ديسمبر ويناير والنصف الاول من فبراير وذلك فضلا عن مظاهر الادخار الأخرى التي تتمثل في زيادة الاقساط المدفوعة لشركات التأمين على الحياة والمباني واكتناز العملة . وكان لزيادة إيرادات الدولة على مصروفاتها اثر

الرقم القياسي للانتاج الصناعي في ألمانيا الغربية

(١٩٣٦ = ١٠٠)

الفحم	الحديد	منتجات	زيوت	الحديد	الحديد	مواد	الورق	آلات	سيارات	المنسوجات	السفن	ادوات	
الخام	البتترول	معدنية	والصاب	الظهر	كيماوية							كهربائية	
١٩٤٨	٧٩	٨٨	١٤٣	٣٢	٣٨	٤٣	٧٣	٥٢	٥٦	٣٠	٥١	٢٧	١٠٦
١٩٤٩	٩٣	١١٢	١٩٠	٧٦	٦٣	٦٨	١٠٣	٧٧	٩٧	٧٤	٨٩	٣٦	١٥٠
١٩٥٠	١٠٠	١٣٦	٢٥٢	١٥٥	٨٢	٨٨	١٣٤	٩٨	١٢٥	١٢٧	١١٨	٥٤	٢٠٠
١٩٥١	١٠٩	١٦٤	٣٠٨	٢٠١	٩٤	١١٣	١٦٣	١١٣	١١٦	١٦٦	١٣٢	٧٢	٢٧٥



الأوراق المالية



عن المدة من ١٤ الى ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٢

نشطت السوق خلال هذين الاسبوعين وسجلت الاوراق ارتفاعا ملموسا بسبب تحسن الجو السياسى بعض الشيء واعادة النشاط تدريجيا في سوق القطن بالاسكندرية وهامى بعض الاسعار في اول المدة مقارنة بالاسعار في آخر المدة :

اقفال

٤/٢٨	القرض الوطنى
٨٨٢٠	بنك مصر
١٩٧٤	البنك العقارى
١٦٣٠	» » ١٩٥١
١٣٩٤	» » ١٩١١
١٤٢٠	البنك الاهلى
٢٦٥٠	مياه القاهرة تمتع
٦٨٥	ترام القاهرة
١٣٠	كوم امبو - سهم
٤٤٤	» » تأسيس
٢٧٠٠	مصر الجديدة - سهم
١٣٩٤	» » تأسيس
٢٥٧٠	ايسترن للسجائر
١٥١٠	آبار الزيوت
٣٩٠	ابو زعبل
١١٦٠	الدلتا التجارية
-	النحاس
١٠٢٠	المناجم والبحث
٢١٠٠	الملح والصودا
٢٧٠	الفزل الاهلية
١٤١٤	جركو
٥٨٧	المعادن الاهلية
٤٢٤	بور سعيد
١٩٩	اسمنت طره
١٤٤٠	الاسمدة الكيماوية
٥٢٠	التغليف الاقتصادى
٧١٥	النقل والهندسة
٨٨٠	المالية والصناعية
١٥٢٤	الحريز الصناعى اسمية
٦٦٨	الورق الاهلية
٦٥٢	

ومن هذا الجدول يتضح جليا مدى تطور الاسعار وتحسن الجو في سوق الاوراق المالية خصوصا فيما يختص بالاسهم الصناعية والحريز الصناعى (بعد ارتفاع قيمة الرسوم الجمركية على الوارد منها) والمناجم والبحث والنحاس وآبار الزيوت (بعد نشر مشروع تعديل قانون المناجم والمحاجر) والتغليف الاقتصادى

وفيما يلى اخبار الشركات وبعض النتائج التى اسفرت عنها الجمعيات العمومية المنعقدة خلال هذه المدة

شركة مياه الاسكندرية

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة مياه القاهرة بمركزها بالاسكندرية برئاسة السيد لاسكاريس وحضور سعادة يوسف ذو الفقار باشا والسيد الكس بناكى والمستر ايستون كورنيش ونيقولا مرسق بك والمستر باركر والمسيو سالفاجو وسعادة محمود بك سعيد . وقد حضر الاجتماع الاستاذ فاتيلا والاستاذ جول كاتسغليس محاميا الشركة .

وقد قام المستر دى بيس بأعمال السكرتارية

وقام السيد قسطنطينيدس والمسيو ميرالكيس بمراقبة فرز الاصوات . وقد أثبتا حضور ٢٢ مساهم ومعههم ٢٨٨٥٧ سهم . وقد اعتبر تقرير مجلس الادارة موافق عليه واطلع المساهمون على تقرير مراقبى الحسابات ووافقوا عليه بالاجماع .

وقد تلى الرئيس على المساهمين نص خطاب مؤرخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٥٢ مرسل بصفة مستعجلة للشركة من معالى وزير الشؤون البلدية والقروية يحذر الشركة بتوزيع ربح يزيد عن ال ١٠ ٪ المسموح بها طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ وقد وافقت الجمعية بعد مناقشات حادة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع ربح قدره ١٠ شلن لكل سهم بدلا من ال ١٥ شلن المتقدم المجلس بها في تقريره وسيتم دفع هذا الربح ابتداء من اول مايو سنة ١٩٥٢ . اما الباقي فسيُدفع في البنك لحساب المساهمين لحين البت في كيفية توزيعه عليهم بعد الاتفاق مع البلدية .

وقد وافقت الجمعية على جميع المسائل الاخرى المدرجة في جدول الاعمال منها انتخاب

التسجيل الدولى

للملكية الصناعية

تبدأ مصلحة الملكية الصناعية في اول يوليه القادم تنفيذ نظام التسجيل الدولى للعلامات التجارية والايدياع الدولى للرسوم والنماذج الصناعية .

ويحصل التسجيل والايدياع الدوليين وفقا لاتفاقية باريس ومعاهدتى مدريد ولاهاى ولائحتهما التنفيذية ، وقد صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة عليها كما صدر مرسوم في ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ بانضمام مصر اليها

وبمقتضى النظام الدولى ، يكفى ان يقدم صاحب العلامة او الرسوم او النموذج طلبا واحدا لمصلحة الملكية الصناعية وان يدفع رسما ضئيلا ، فتقوم المصلحة نيابة عن صاحب الشأن باجراءات التسجيل لدى الدول المضممة للاتفاقات والمعاهدات المذكورة وذلك بدلا مما هو متبع الآن حيث يضطر صاحب العلامة او الرسم او النموذج بأن يقدم طلبا خاصا ورسما خاصا للتسجيل لدى كل دولة على حدة فضلا عن الزامه بتعيين وكيل يباشر اجراءات التسجيل في كل دولة على حدة ، وقد أعفاه النظام الدولى الذى أوجدته مصلحة الملكية الصناعية من كل هذه المتاعب .

وقد وضعت المصلحة الانظمة الفنية والادارية اللازمة للتنفيذ ، وهى على استعداد تام لتقديم المعلومات والبيانات التى يطلبها اصحاب الشأن عن التسجيل الدولى .

محمود بك سعيد عضوا في مجلس الادارة بنك الاستثمار والتصدير

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي بنك الاستثمار والتصدير بالاسكندرية برئاسة سعادة مصطفى الصادق باشا وحضور السيد اندري طوريل والكونت عزيز صعب والاستاذ اجناس جانتس وقد عين الحاضرون جناب الدكتور ريجى ورويد بولاد مراقبين لفرز الاصوات والمسيو مسولام سكرتيرا وحضر الاجتماع ٥٦٥٠٢ سهم ووافق المساهمون على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال منها دفع ربح قدره ٢٠ قرشا ابتداء من ٥ مايو ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ٥ .

شركة ترام الاسكندرية

انعقدت الجمعية العمومية لهذه الشركة (تحت التصفية) يوم الجمعة ٢٥ ابريل بمركزها بالاسكندرية وبحث في امر مشتري الاسهم وفي توزيع جزء من المال للمساهمين ووافق الحاضرون على تقرير المصفي وعلى الحسابات المنتهية في ٢١ ديسمبر ١٩٥١

شركة سيارات اوتوبيس الشمال

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمي هذه الشركة بمركزها بالاسكندرية تحت رئاسة سعادة طاهر اللوزى بك وبحضور كل من حضرات صاحب السعادة احمد على علوبه باشا وجناب المسيو باتى ورودولف بليس وسيزار لومباردو والدكتور عبد المنعم محمد عاشور . وقد قام بفرز الاصوات حضرة محمود بك علوبه وجناب هانز كوبر وقام بأعمال السكرتارية الدكتور عاشور .

وقد حضر الاجتماع ٢٣٨٢٧ سهم اى حوالى ثلاث ارباع اجمالى الاسهم المكونة لرأس المال .

وقد وافق الحاضرون بالاجماع على تقرير مجلس الادارة والحسابات وتقرير المراجعين وكذا على توزيع الارباح على اساس ٢٤ ٪ من القيمة الاسمية للسهم دفع منها ٥٠ قرش والباقي وقدره ٤٦ قرش سيدفع ضد تقديم الكوبون رقم ١٣ في تاريخ يحسده عضو مجلس الادارة .

وقد اعادت الجمعية انتخاب اعضاء مجلس الادارة وتركت مركز معالى عبد الخالق حسونة باشا فارغا .

الاتحاد العقارى

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمي الاتحاد العقارى بالقاهرة يوم الثلاثاء ١٥ ابريل برئاسة حسن مظلوم باشا وحضور اصلاى قطاوى بك والاستاذ باقوس لبنان والاستاذ اميل توفيق والاستاذ شارل شالوم وحضر ١٧٠٩٤ سهم ووافق الحاضرون على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال منها دفع ربح قدره ٧٤٠٨٦ قرش صافى لكل سهم .

شركة القاهرة الزراعية

وافقت الجمعية العمومية لمساهمي شركة القاهرة الزراعية في اجتماعها المنعقد يوم ١٥ ابريل ١٩٥٢ على توزيع الارباح كما يلى : ٢١٥٦٠ قرش صافى للاسهم العادية ضد تقديم الكوبون رقم ٩ ، ١٨٤٨٥ قرش صافى للاسهم الممتازة حرف « ا » ضد تقديم الكوبون رقم ٧ .

سيتم الدفع لدى البنك البلجيكي والدولي بمصر ابتداء من الاثنين ٢٢ أبريل ١٩٥٢ .

ايموبيليا

قرر مجلس ادارة الشركة دفع قيمة الكوبون رقم ١٠ وقدره ٣٢ قرش قائم طبقا لقرار الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٥ مارس ١٩٥٢ قبل البنك الاهلى المصرى واصبحت القيمة الصافية بعد خصم الضرائب ٩٢٠٥ ٢٤٠ قرش لكل سهم .

الشركة المالية والصناعية

انعقدت الجمعية العمومية العادية للشركة المالية والصناعية برئاسة الاستاذ الفريد ليان وبحضور اعضاء مجلس الادارة .

وقد انتخب المسيو تيودورايس والمسيو جوزيف نجرين كمراقبين لفرز الاصوات وانبتوا وجود ٥٥٦١١ سهم وقام الاستاذ اسحق محمد بك بأعمال السكرتارية .

وقد وافقت الجمعية بالايجامع على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال منها باقى الربح وقدره ٤٠ قرش صافى ابتداء من ٢٤ أبريل ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ١٦ .

وقد انعقدت بعد ذلك الجمعية العمومية غير العادية ولم تجع العدد القانونى المطلوب من الاسهم .

وقد وافقت الجمعية على القرار الآتى بصفة مؤقتة :

زيادة رأس مال الشركة من ٤٨٠ الف جنيه الى ٦٠٠ الف جنيه بطرح ٢٠ الف سهم جديد قيمتها ٤ جنيه .

مصانع النحاس المصرية

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة مصانع النحاس المصرية بمركزها بالاسكندرية برئاسة سعادة صادق وهبة باشا وحضور كل من سعادة حسن فهمى رفعت باشا ومحمد كامل نبيه باشا وسير شارلتون سبنكس باشا واميل الكسان بك وجناب جورج المان ويوسف قطاوى ولاو وهنرى موصيرى وسلفاجو وهيرسن .

وقد عينت الجمعية المسيو ريشارد ريفوس والمسيو جوزيف نجرين مراقبين لفرز الاصوات والمسيو شارل حاييم سكرتيرا وحضر الاجتماع ٧١٥٢٨ سهم .

وقد وافقت الجمعية على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال منها توزيع ربح قدره ٦٠ قرش صافى ابتداء من ٢ يونيو ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ١٣ .

وقد ارتاح الحاضرون لنتائج اعمال الشركة رغم زيادة رأس المال ، وجددت عضوية خمسة من اعضاء المجلس واعادت انتخاب مراقبي الحسابات للسنة المالية الجديدة .

وانعقدت بعد ذلك الجمعية العمومية غير العادية ولم تتخذ الا قرارات مؤقتة لعدم وجود العدد القانونى وحددت جلسة اخرى ليوم الجمعة الموافق ١٦ مايو ١٩٥٢ الساعة الحادية عشر صباحا . وقد وافقت بصفة مؤقتة على زيادة رأس المال من ٥٢٥ الف جنيه الى ٧٠٠ الف جنيه وسيبتدىء الاكتتاب من ٢ يونيو الى ٢٦ يونيو ١٩٥٢ .

شركة مخازن الاستيداع المصرية

انعقدت في يوم الجمعة ١٨ ابريل ١٩٥٢ الجمعية العمومية غير العادية برئاسة سعادة محمد محمود خليل بك وبحضور كل من جول خلاط بك والمسيو رينى اسمعلون والمسيو راؤول كاميليرى اعضاء مجلس الادارة وحضر الاجتماع مساهمون يملكون ١٩١٣٧ سهم وبما انه ثانى اجتماع فقد قرر الرئيس بصلاحيته القرارات مهما كان عدد الاسهم الموجودة .

وقد وافقت الجمعية بالايجامع على تغيير تسمية الشركة الى شركة مخازن الاستيداع المصرية شركة مساهمة مصرية وتحويل قيمة

الرأس مال من جنيهاست استرلينية الى جنيهاست مصرية .

شركة الاعتماد الاسكندري

انعقدت في يوم الجمعة ١٨ ابريل سنة ١٩٥٢ الجمعية العمومية لشركة الاعتماد الاسكندري برئاسة سعادة محمد العشماوى باشا وبحضور المسيو رينى بوديه والاستاذ شارل ايوب والاستاذ انطون صغير بك والمسيو كوهين اعضاء مجلس الادارة .

وقد انتخب الجمعية الاستاذ عبدالمقصود حمزة والمسيو ليسون نجرين لمراقبة فرز الاصوات وقام المسيو بوديه بأعمال السكرتارية وقد حضر الاجتماع ٤٠٢٤٧ سهم وقد تلى الرئيس تقرير مجلس الادارة واجاب على بعض اسئلة المساهمين .

وقد وافقت الجمعية على توزيع ربح قدره ٣٠ قرش لكل سهم تحت خصم الضرائب ابتداء من ٥ مايو ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ٢٥ .

شركة مصر لعلف الحيوان

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة مصر لعلف الحيوان برئاسة سعادة عبد الحميد عبد الحق باشا في الساعة الخامسة

من مساء يوم الجمعة الموافق ١٨ ابريل ١٩٥٢ وقد دام الاجتماع حوالي ٥ ساعات دارت خلاله مناقشات حادة وقد انتهت الجمعية باتخاذ القرارات الآتية :

١ - قبول استقالة الدكتور عبد المنعم عاشور والمسيو بساخار وبلو والمسيو كاياس من مجلس الادارة وتعيين محمد على قاسم بك مدير الشركة ويحيى بك الملايلى والاستاذ فارس بك بدلا منهم .

٢ - اعادة انتخاب سامى فانوس بك ومحمد يوسف غراب وعبد الحميد السنوسى

٣ - تعيين الاستاذ جمال العبد مراقبا للحسابات بدلا من الاستاذ عبدالمقصود حمزة .

شركة اسكندرية لتعبئة الزجاجات

انعقدت الجمعية يوم ٢٩ ابريل ١٩٥٢ ووافقت على تقرير مجلس الادارة وجميع المسائل الاخرى المدرجة بجدول الاعمال .

شركة الشرق للفلز والنسيج

وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ ابريل ١٩٥٢ على تعديل المادة ٢٢ من اللائحة الداخلية : وتحديد عدد اعضاء مجلس الادارة الى ١٢ عضوا .

شركة المقاولات المتحدة

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة في مركزها الرئيسى بالقاهرة يوم الاثنين الموافق ٢٨ ابريل برئاسة سعادة احمد محبوب باشا وحضور جميع اعضاء مجلس الادارة .

وقد تاجلت الجمعية العمومية لعدم وجود العدد القانونى من الاسهم ليوم السبت ١٧ مايو ١٩٥٢ .

الاتفاقات التجارية بين مصر والدول

وكيف نوجه لحفظ حقوق مصر

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتتبع مصر ، شأنها في ذلك شأن أغلب الدول نظام الاتفاقات التجارية الثنائية لتبادل البضائع والمدفع ، وهذا النظام نظام مفيد بوجه عام الا أنه يلاحظ أن بعض الدول تحاول أن تستغله استغلالا كاملا لمصلحتها متبعة في ذلك نصوص الاتفاقيات دون روحها .

فالاتفاقيات تحدد أنواع وكميات البضائع المتبادلة وتضعها في درجات من حيث الاهمية ، فالاصل في الاتفاقية أن تحدد كل دولة ماتسمح بتصديره للدولة المرتبطة بها ، ففي اتفاقية مصر مع المانيا مثلا تحدد مصر ماتسمح بتصديره من مواد ضرورية وتقبل حكومة المانيا في مقابل ذلك أن تسمح بتصدير كميات مقابلة من المواد الضرورية المنتجة في المانيا . وكثيرا ما يحدث اذا أرادت دولة من الدول استغلال الموقف لمصلحتها أن تشترط مراقبة النقد في الدولة المصدرة حدا أدنى لسعر التصدير يكون أعلى بكثير من السعر العالمى للسلعة مما يجعل اتمام العملية في حكم المستحيل .

ولدينا المستندات المثبتة لقولنا هذا ، فقد حدث أخيرا أن ثبتت لنا أحد البيوت الالمانية كمية من ألواح الصاج الحديد يسعر يفوق الاسعار العالمية بحوالى ٣ ٪ وقد قبلنا تلك الزيادة بالنسبة الى تعهد ذلك البيت بسرعة التسليم ، وبعد التثبيت من جانبنا رفضت مراقبة التصدير الالمانية اعطاء الاذن اللازم مالم يزد السعر بنسبة حوالى ٧ ٪ أخرى ، أن يصبح السعر المطلوب أعلى من الاسعار العالمية بحوالى ١٠ ٪ ولاشك في أن هذا قد أدى بطبيعة الحال الى إلغاء العملية

واقترحنا لتلافى هذا الوضع أن ينص في الاتفاقيات المذكورة على أن الدولة تسمح بتصدير مايتفق على تبادله في حدود الاسعار العالمية

محمد صديق لهيطة

السائدة في وقت التعامل

سوف القطر

المحاضرة التي ألقاها صاحب الفزة محمود بك القتال بنادى التجا رة الملكى فى ٣٠ ابريل ١٩٥٢

ومنذ ان اتسعت زراعة القطن في مصر في عهد محمد على باشا الكبير اصبح عماد الثروة ومحور النشاط المالى والتجارى ويشتغل في زراعته ونقله وحلجه وكبسه وشحنه وغزله ونسجه السواد الاعظم من السكان وتمثل صادراته ٨٠ ٪ من الميزان التجارى لمصر فبارتفاع اسعاره يعم الرواج وبانخفاضها يسود الكساد . ولقد كثر الجدل في خطر اعتماد البلاد على محصول واحد ولكن التجارب اثبتت ان القطن المصرى بما له مركز ممتاز له عملاؤه - وفى الحد من انتاجه اضرار بالاقتصاد القومى بل ان الاكثار منه فى مصلحته مادام من المستطاع الاحتفاظ بمكانته وعملائه .

تجارة القطن في الداخل

يعتبر الفزال هو المستهلك الأخير للقطن الخام فهو المشتري النهائي له ولكن من المتعذر عليه الاتصال مباشرة بالمزارع المنتج للقطن وإذا توجد بينهما فئتان هما تجار الداخل والمصدرون - تعمل الفئة الأولى على شراء الاقطان من المزارعين والمحالج والشون والحلقات وغيرها وبيعها الى الفئة الثانية . وتحسب اسعار القطن الزهر على اساس ان القنطار الزهر يزن ٣١٥ رطل اذ لوحظ ان هذا القدر من القطن الزهر ينتج منه ما يقرب من مائة رطل شعر اى قنطار شعر والباقي بكرة . الا انه عند حليج بعض الاصناف يزيد القطن الشعر الناتج من حليج قنطار زهر عن المائة رطل بعشرة ارباطا مثلا في القطن الاشمونى وهذه الزيادة تسمى في العرف التجارى بنسبة التصافى او العدل . ويقدر سعر القطن الزهر تجاريا على اساس سعر الشعر للقنطار حسب رتبته في بورصة البضاعة الحاضرة مضافا اليه ثمن التصافى وثمن البكرة بواقع ٣/٤ اردب للقنطار ويخصم من ذلك مصاريف الحليج والنقل والبيع والتحويل وما يقدره التاجر لنفسه من ربح وبعبارة اخرى عان على تاجر الداخل ان يدخل في حسابه عند الشراء حساب الثمن بالتكاليف معتمدا على درايته الفنية وتقديره للاقطان المسترأه .

ويتم التعامل في تجارة الداخل
اما على اساس سعر محدد او على
اساس سعر تحت القطع وهذه
الطريقة الاخيرة تكاد تصبح الوسيلة
السائدة التي يتم التعامل عليها بين
اغلب المزارعين والتجار بالريف
وذلك بالنسبة لجزء كبير من المحصول
واذا كانت هذه الطريقة سليمة

روسيا	٢٧٠٠	مليون	بالة
والصين	٢	»	

مركز القطن في مصر

وعلى الرغم من ان مصر السادسة بين الدول المنتجة وانتاجها يمثل حوالى ٥ ٪ من الانتاج العالمى الا ان القطن المصرى مركزه الممتاز على باقى اقطان العالم لتوفر مميزات فنية طبيعية فيه لا يضارعه فيها اى قطن آخر ولقد اكتسب القطن المصرى شهرته العالمية فأصبح بحق ملك الاقطان ويجب ان يظل على عرشه هذا . فجميع من لهم اتصال من قريب او بعيد بالقطن المصرى يلمسون فيه هذا التفوق ويسامون له بهذه الزعامة التى لا ينافسه فيها الا قطن السى ايلاند الذى يستهلك محليا بأمريكا ولا يعتبر منافسا فى الاسواق الدولية .

واهم الدول المستهلكة للقطن
المصرى هي : انجلترا وروسيا
وفرنسا وايطاليا والمانيا

ولم يصل القطن المصرى الى هذه الشهرة العالمية بسهولة بل كان ذلك بفضل الجهود الشاقة المتواصلة التي قام بها المزارعون والتجار والحكومات المختلفة حيث تعاون الجميع في تخايص القطن من شوائبه والرقابة على انتاجه وحاجه وكيسه مما كلف البلاد الشيء الكثير للوصول الى هذه النتيجة المشرفة .

ويبلغ انتاج الاقطان الطويلة الثيلة في العالم ٣٦.٩٠٠٠٠ باقة تقريبا تنتج روسيا منها ١٥ ٪ والسودان

النسبة الى المحصول العالمى	الاتاج
% ٤٥	١٥٢.....
% ١١	» ٣٧.....
% ٨,٦	» ٢٩.....
% ٦	» ٢.....
% ٥,٣	» ١٨.....
% ٤,٥	» ١٥٥.....
% ٤	» ١٣٥.....
% ٢,٧	» ١٢٥.....

١٤٥٪ والولايات المتحدة ١١٪ -
والبرازيل وبيرو ٨٪ - فمصر هي
الاولى بين الدول في انتاج الاقطان
الطويلة التيلة .

مركز القطن في التجارة الدولية

قد كانت التجارة ولا زالت هي الحلقة الرئيسية التي تربط دول العالم بعضها ببعض ويسود التجارة الدولية تياران اولهما تقوم فيه بعض الدول بتصدير مواردها الطبيعية الخام التي تنتجها اراضيها . وثانيهما تقوم فيه الدول الصناعية بتحويل هذه المواد الخام الى منتجات مصنوعة تقوم بتصديرها الى غيرها من الدول .

وتستثمر المنافسة بين هاتين المجموعتين من الدول - يسعى كل منهما للحصول على سعر مرتفع لصادراته حتى يتخون الميزان التجاري في صالحه . ويمثل القطن مكان الصدارة في كليهما سواء بين المواد الخام او بين المنتجات المصنوعة . وقد يتبادر الى الذهن لاول وهلة ان الزيادة المضطردة في انتاج الالياف الصناعية التي تستعمل الآن في صناعة النسيج اصبحت خطرا يهدد مركز القطن بين المواد الخام الا انه ليس امام العالم توفير الكساء اللازم لزيادة عدد السكان الا الالياف الصناعية لان انتاج القطن محدود بمساحة الاراضي الزراعية وسيظل القطن دائما في المقدمة لانه يمتاز على سائر المواد الخام التي تستعمل للاغراض الصناعية بميزة فريدة اذ هيئاته الطبيعية يكون عاملا اساسيا في صناعتي الغزل والنسيج بجائته الطبيعية بغير حاجة الى معالسته بعمليات تميز بزيادة متعددة كغيره من المواد الخام الاخرى سوى مجرد فصل الشعر عن البذرة - كما ان بعض اصنافه تستعمل في الصناعات الحربية واطارات السيارات وبذرتة تحوى نسبة كبيرة من الدهن - فيستخرج منها زيت في التغذية ومن مخلفاته الكسب الذي يستعمل في تغذية المواشي وفي الوقود وفي التبريد .

وقد باغ الانتاج العالمى فى الموسم ٥٠/٥١
 ٣٣٧٠٠٠٠٠ باقة تزن ١٦ ر... ر... ر... قنطار
 وبلغ الاستهلاك العالمى ٣٠٦٦ ر... ر... باقة
 تزن ٣٥٠٠٠٠٠ ١٤ قنطار ويزيد هذا الاستهلاك
 عن المتوسط السنوى بسبب حرب كوريا

وبلغة متوسط المخزون السنوى ١١٠٠٠ ر.د. بآلة وزن ٥٢٢٥ ر.د. فنتار وهو اقل من لافضلة المعتادة سنويا
 واهم الدول المنتجة للقطن فى العالم هي :

الدواة

١ -	الولايات المتحدة الامريكية
٢ -	روسيا
٣ -	الهند
٤ -	الصين
٥ -	البرازيل
٦ -	مصر
٧ -	المكسيك
٨ -	الباكستان

وهذه الثمانية دول تنتج ٨٨ ٪ من الحصول
العالي وباقي الدول تنتج ١٢ ٪ الباقية .
واهم الدول المستهلكة للقطن هي :
الولايات المتحدة الامريكية ٩ مليون بالة
واوربا ٩ »
والهند ٣ - »

معينة وبسعر محدد او بسعر تحت التحديد وهو ما يطلق عليه (تحت القطع) وبفضل خبرتهم يتقنون تنسيق هذه الاقطان بما يتفق وحاجة الغزال ولهم مكاتب ووكلاء بالخارج يعملون جهد الطاقة على تصريف هذه الاقطان بأحسن الاسعار للغزالين .

تمويل القطن

كانت عملية تمويل القطن قبل الحرب العالمية الاولى في يد المرابين والمصدرين الذين كانت لهم مكاتب منتشرة في داخل البلاد . وكانت البنوك تقصر سلفياتها واعتماداتها على هؤلاء المصدرين فكان من آثار هذا النظام الاحتكارى ان سيطر المصدرون على سوق القطن بالداخل فكانوا يربطون عملية التمويل بعملية الشراء وبذلك يحصلون على الاقطان بأقل من اسعارها الحقيقية . وللأسف الشديد كانت سوق القطن في ذلك الوقت لغزا لم يفهمه بعد المصريون وكان المصدرون يحيطونه بهالة من الاسرار . فتهيب المصريون الدخول فيه .

ولقد جنى المصدرون من هذا الوضع أرباحا طائلة على حساب المنتجين وتجار الداخل ، الى ان قيس الله البلاد المغفوره طلعت حرب باشا مؤسس النهضة الاقتصادية في مصر الذى قام بتأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ .

وقد قام البنك بتمويل عملية القطن عن طريق اقراض تجار الداخل وكبار المزارعين قبل الجنى وبعده على الاقطان التى يوردونها لشون البنك والمحالج ، فلم يسع البنوك الاخرى الا ان تتوسع في التسليف لتجار الداخل والمزارعين لمنافسة بنك مصر وبشروط أسهل بكثير عن ذى قبل .

ثم قام بنك التسليف الزراعى والتعاونى الذى كان له الفضل الاكبر في تمويل صفار المزارعين وجمعيات التعاون .

ولقد تكون بفضل هذا النظام طبقة من التجار في الداخل تقف جنباً الى جنب مع تجار الصادر تمولهم البنوك على حد سواء وبشروط سهلة ومجزية ، واصبح المجال امام المزارع في تمويل محصوله متسماً سواء قبل الجنى او بعده .

((البقية في العدد القادم))

يعتذر محرر باب القطن عن الكتابة هذا العدد لظروف طارئة

ويسيطر عليها طبقة من الوسطاء والتجار اكتسبوا حقا خبرة ومرانا الا ان الكثير منهم يعمل على اساس غير تجارية وبطريقة ارتجالية يشجعهم عليها التوسع في الشراء بما يفوق طاقتهم المالية،سهولة حصولهم على التمويل كما يغريهم ذلك على دفع اسعار عالية للمزارعين الذين يجهلون رتب اقطانهم ويتمسكون دائما بأسعار المثل التى يبيع بها اقاربهم واصدقاؤهم دون تقدير لحقيقة اقطانهم وتكون النتيجة اما ان يخدعوا انفسهم فتضيع عليهم فرص البيع او ان يخدع التاجر في اقطانهم فتسبب له خسائر كبيرة ولذلك فانه على اثر ابسط الازمات يقوم تجار جدد على انقراض تجار آخرين فشلوا في تجارتهم . وليس بين تجار الداخل من ترسخ اقدامه امام الازمات الا النذر اليسير .

وبهذه المناسبة يكون من الصالح لتجارة الداخل ان تقوم الجمعيات التعاونية بانشاء مراكزها تكون مهمتها تقديم المساعدة للمزارعين في معاينة اقطانهم المعاينة التامة لمعرفة رتبها ومعدلاتها واعطائهم فكرة عن سعرها الحقيقى وتؤدي هذه الخدمة لكل من يطلبها وان شبابنا المتعلم ذو الثقافة التجارية يحجم عن مزاوله هذه التجارة رغم ما فيها من مجال حيوى وخير عظيم ولن يتسنى ذلك الا اذا انشئ معهد خاص بدراسات القطن من نواحيه الفنية والنظرية والعملية يكون ملحقا بكلية التجارة بجامعة فاروق الاول بالاسكندرية وعلى كسب من البورصات وميناء التصدير وبذلك يمكن تدريب الطلبة فيه تدريباً عملياً خصوصاً وقد دلت التجارب ان من بينهم من اثبت استعداده لتولى مثل هذه الاعمال

تجارة القطن في ميناء التصدير (الاسكندرية)

بعد تمام حلج الاقطان تنقل الى الاسكندرية حيث تباع هناك الى المصدرين في بورصة ميناء البصل . وقد وقع الاختيار على هذا الحى لقربه من المواصلات المائية ومحطات السكك الحديدية وارصفة الجمارك ، وبه مخازن خاصة لتخزين الاقطان ، ومكابس لاعادة كسبها بخارياً

والتعامل في بورصة البضائع الحاضرة بميناء البصل يتم على اقطان معينة معروفة النوع محددة الكمية والرتبة يقوم البائع بتسليمها للشترى في الحال وهو ما يعرف ببيع الميناء او في ميعاد مؤجل يتفق عليه الطرفان وهو ما يسمى ببيع الفرائكو ولكل منهما لوائح موضوعة لتنظيم التعامل على اساسها

وبهذه البورصة مكاتب للمصدرين والبنوك والسماسة . ويقوم مندوبى البائعين بعرض عينات الاقطان التى يرغبون في بيعها على مندوبى المشترين ، فاذا اتفق الطرفان على الاسعار يتجه مندوب المشترى الى مخازن البائع لمعاينة الاقطان ووضع العلامات الخاصة به عليها دليلاً على موافقته نهائياً على الصفقة اما البيع الى الخارج فيتم عن طريق المصدرين وعلى اساس نماذج خاصة او رتب

العواقب وطبيعية بين المصدرين والغزالين لمتانة مراكزهم ولقدرتهم المالية ودرايتهم الفنية فانها شديدة الخطر بين المزارع والتاجر ، وقد شاعت هذه الطريقة بين كبار المزارعين في مصر وحتى صفارهم فخرجوا بذلك عن طبيعة عملهم كمزارعين يجب عليهم الابتعاد عن المضاربة بمحصول أرضهم وليس لهم الدراية الكافية أو الخبرة التى تمكنهم من الوقوف على أحوال السوق وتطوراتها . وقد دلت التجارب على أن المزارعين باتباع هذه الطريقة يحرمون انفسهم من الاستفادة عندما يشتد الطلب من الغزالين وانهم تعودوا الانتظار والتسويق فى قطع اسعار اقطانهم أملاً فى الارتفاع ولا يقبلون على القطع الا خلال الايام القليلة السابقة للمواعيد المحددة لقطع الاسعار فتتوفر عوامل الهبوط الشديد للاسعار نتيجة اقبال كبير على قطع الاسعار من المزارعين من ناحية واحجام المضاربين عن تلقى هذه الطلبات من ناحية أخرى وتكرر هذه المأساة سنة بعد أخرى دون أن يتعظ المزارع او يكف عن المضاربة بهذه الطريقة التى تسبب له خسائر جسيمة ، ولقد حاولت الحكومة المصرية فى عام ١٩٢٣ اصدار قانون يحرم البيع بهذه الطريقة ولكن المحكمة المختلطة بما كان لها من السلطة فى ذلك الوقت اعترضت عليه بسبب ان عمليات كثيرة بين الغزالين بالخارج والمصدرين تتم على اساس هذه الطريقة وقد حاولت الحكومة مرة أخرى فى عام ١٩٢٧ اصدار قانون يحرم التعامل تحت القطع فى السوق الداخلى ولكن اعترض المزارعين والتجار احبط المشروع - كما حاول مؤتمر القطن فى عام ١٩٢٧ حل هذه المشكلة دون جدوى .

ونرى انه قد حان الوقت لاصدار تشريع يحرم فيه على المزارعين البيع تحت القطع مادام قد اصبح فى استطاعتهم الحصول على ما يحتاجون اليه من مال من بنوك التسليف والبنوك التجارية والمحالج وما دام من الميسور عليهم ايداع اقطانهم فى شون البنوك والمحالج والاقتراض بضمانها الى ان يحين الوقت المناسب لبيعها بسعر قطعى (محدد) .

وتجارة القطن بالريف يحيطها صعبات كثيرة وتحفها مخاطر عديدة

القرار الذى وضعته اللجنة الفنية بسجل المحاسبين والمراجعين

في تطبيق القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

يجب أن يكون المحاسب أو المراجع

شخصاً طبيعياً

(مادة ١ من القانون)

يجب أن يكون المحاسب أو المراجع شخصاً طبيعياً ، ويجوز للمحاسب أو المراجع أن يوقع بامضائه الشخصى تحت تسمية إحدى مؤسسات المحاسبة أو المراجعة التى ينتمى إليها على شرط أن يكون قد صدر قرار وزارى بهذه المؤسسة وفقاً لحكم المادة الخامسة من القانون .

اثبات حسن السلوك

وتحقيق الشخصية والجنسية

(مادة ٢ من القانون)

يجوز أن يعفى الطالب من تقديم شهادة حسن السيرة والسلوك وشهادة تحقيق الشخصية وصحيفة السوابق وشهادة الجنسية المصرية إذا كان قد سبق له تقديم هذه المستندات لجهة رسمية أخرى مثال ذلك : -

١ - إذا كان اسم الطالب مقيداً فى سجل من السجلات المهنية التى يكون قد صدر قانون خاص بها يفرض تقديم الشهادات المذكورة .

٢ - إذا كان الطالب مازال عضواً فى هيئة نيابية عامة .

٣ - إذا قيد اسم الطالب فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين مباشرة بعد تركه إحدى الوظائف العامة التى كان يشغلها .

الاستثناء من شرط الجنسية

(مادة ٣ من القانون)

لا يسرى الاستثناء من شرط الجنسية الوارد فى البند (١) من المادة (٣) من القانون ، الا اذا ثبت أن الطالب كان يزاول فعلاً مهنة المحاسبة أو المراجعة قبل تاريخ العمل بالقانون ، ولا يكفى أن يكون الطالب قد شغل

وظيفة من الوظائف النظرية المشار إليها فى القانون .

الحاق اعضاء اجانب جدد بمؤسسات

المحاسبة أو المراجعة

بعد تاريخ العمل بالقانون

(المادتان ٤ و ٥ من القانون)

لا يجوز لمؤسسات المحاسبة أو المراجعة الموجودة بمصر أن تلحق بالعمل بها اعضاء اجانب جدد بعد العمل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الا عن طريق احلالهم محل زملائهم الاجانب المقيدين بسجل المحاسبين والمراجعين وفقاً للقيود الواردة فى المادة (٤) من القانون .

مدة التمرين

(مادة ٩ من القانون)

تحسب مدة التمرين من تاريخ التحاق الطالب بمكتب أحد المحاسبين

جائزة دولية لأحسن رسالة

فى الضرائب

أنشأت الجمعية الدولية

لشئون الضرائب بمدينة امستردام

والتي يشترك فيها اعضاء يمثلون

٢٨ دولة ، جائزة تمنح لمن يكتب

أحسن رسالة فى موضوع خاص

يختاره مجلس ادارة الجمعية .

وموضوع مسابقة سنة ١٩٥٢

هو النظام الضريبى لجمعيات

هولدنج ، ويشترط فى الرسالة

أن تكون مشفوعة بمذكرة

تفصيلية ، والا يزيد عدد كلماتها

عن ٣٠٠٠ كلمة وأن تصل الى

سكرتير عام الجمعية لغاية يوم

١٥ يونيو القادم على الاكثر

أو المراجعين المقيدين اسماؤهم فى السجل العام . ويجب ان يكون التمرين طوال الوقت ضماناً للجدية والتفرغ الكامل للمهنة ويجب ان يكون التمرين لاحقاً على تاريخ حصول الطالب على المؤهل الدراسى الذى اتخذ اساساً للقيود فى السجل العام .

واذا وقعت مدة التمرين قبل تاريخ العمل بالقانون ، فيجب ان تكون متصلة من غير انقطاع ولا يشترط ان تكون سابقة مباشرة على تاريخ العمل بالقانون .

مراجعة حسابات شركات المساهمة

(مادة ١١ من القانون)

يقصد بعبارة من اشتغلوا بمكاتبهم الخاصة فى مراجعة حسابات ثلاث شركات مساهمة على الاقل لمدة لا تقل عن خمس سنوات متتالية قبل تاريخ العمل بالقانون الواردة فى البند (٣) من المادة (١١) أن يكون الطالب قد عين بصفة مراقب أو مراجع عن طريق الجمعية العمومية للشركة المساهمة ويكون اثبات ذلك عن طريق تقديم شهادة مستخرجة من قرار الجمعية العمومية للشركة المقيدين فى دفتر محاضر اجتماعاتها .

رؤساء حسابات المؤسسات

(مواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون)

يقصد بعبارة «رئيس حسابات» إحدى المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية رئيس حسابات المركز العام للمؤسسة ، ولا عبرة بمن يشغل وظيفة رئيس حسابات لفرع من فروع المؤسسة .

المؤسسات المشار إليها فى المواد

(١٠ و ١١ و ١٢ من القانون)

تخضع المؤسسات المالية والتجارية والصناعية المشار إليها فى المواد

١٠ و ١١ و ١٢ من القانون لتقدير لجنة القيد بعد الوقوف على مقدار رأس مال هذه المؤسسات ومدى نشاطها ونظام العمل الحسابى فيها.

الوظائف النظرية

(المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون)

(١) يعتبر نظيرا للوظائف المشار اليها في المادة (١٠) والبند (٦) من المادة (١١) والبندين (١) وب فقرة (٢) من المادة ١٢ من القانون مايتى:-
١ - رئيس حسابات احدى الدوائر الزراعية الكبرى التى لها دفاتر حسابية منتظمة وتعتبرها لجنة القيد فى مستوى المؤسسات المشار اليها فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ «قرار وزارى رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥١» .
٢ - خبير حسابى أمام المحاكم المصرية يكون قد زاول عمله بصفة جدية وفعالية « قرار وزارى رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥١ »

٣ - مدير أحد مكاتب المحاسبة المعترف بها طبقا للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ « قرار وزارى رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥١ »

٤ - مراجع أول بأحد مكاتب المحاسبة المعترف بها طبقا للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ « قرار وزارى رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥١ »

٥ - رئيس الحسابات بأحد مجالس المديريات والمجالس البلدية « قرار وزارى رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥١ »

(٢) يعتبر رئيس حسابات احدى المصالح الحكومية نظيرا للوظائف المشار اليها فى البند (ب فقرة ٢) من المادة (١٢) من القانون « قرار وزارى رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥١ »

(٣) كقاعدة عامة ، لا تنظر لجنة القيد فى اعتماد احدى الوظائف النظرية الا اذا قدم لها طلب قيد ممن كان يشغل هذه الوظيفة ، وتصدر اللجنة قرارها بعد أن تفحص طبيعة أعمال الوظيفة موضوع البحث ومدى اتصال نشاطها بشئون المحاسبة أو المراجعة

اثبات الشروط المنصوص عليها فى القانون

(مادة ١٦ من القانون)

يثبت الطالب مزاولته المهنة فى مكتب باسمه الخاص بتقديم شهادة من مصلحة الضرائب تبين المدة التى قام فيها بتسديد ضريبة المهن الحرة أو بتقديم شهادة من المصلحة المذكورة تبين الحالات التى باشرها أمام المصلحة وتاريخ ذلك .

ويثبت الطالب اشتغاله بوظيفة رئيس حسابات لاحدى المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية بتقديم شهادة من مصلحة الضرائب تبين أن المؤسسة قد قامت بتسديد ضريبة كسب العمل عن الطالب بوصفه رئيسا لحساباتها .

الفصل فى طلبات القيد

(مادة ١٧ من القانون)

لا تبدأ فترة الاربعة أشهر المنصوص عليها فى المادة ١٧ من القانون للفصل فى كل طلب ، الا من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا للاوضاع المنصوص عليها فى القانون .

ولا يترتب على عدم الفصل فى الطلبات غير المستوفاة للبيانات والأوراق التى حتمها القانون أى حق للطالب فى اعتبار طلبه مقبولا اذا لم تفصل فيه لجنة القيد فى خلال فترة أربعة أشهر من تاريخ تقديمه

رسم القيد فى السجل العام

(مادة ١٩ من القانون)

يدفع رسم القيد فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين بعد أن يتم فحص طلب القيد ويصدر قرار بقبوله

اشتغال المحاسب أو المراجع بمهنة أخرى أو قيامه بعمل تجارى

(مادة ٢٧ من القانون)

أ - لا تتعارض مهنة المحاسبة والمراجعة ومزاولة الأعمال الآتية :

١ - التدريس بكليات التجارة على شرط أن ترخص الجامعة للطالب بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة
٢ - مهنة وكلاء البراءات

٣ - الوكالة عن الدائنين «السنديك»
٤ - عضوية مجلس ادارة شركات المساهمة
٥ - سكرتارية مجلس ادارة الشركات الاجنبية التى لها نشاط فى مصر .

٦ - منفذى الوصايا والامناء
٧ - الوكالة عن الغير فى ادارة الاعمال .

ب - اذا قدم المحاسب أو المراجع للجنة القيد الدليل على انه - قبل تاريخ العمل بالقانون - كان يجمع فعلا بين مهنة المحاسبة أو المراجعة وبين مزاولة الأعمال التجارية ، فان لجنة القيد تحفظ للطالب حقه المكتسب على شرط أن تكون الأعمال التجارية التى يزاولها فى مستوى خاص ، والا يؤثر نشاطها على نشاط مهنة المحاسبة أو المراجعة وفى غير هذه الحالة لا ترخص لجنة القيد للمحاسب أو المراجع بمزاولة أى عمل تجارى .

ج - ويسرى الحكم الوارد فى الفقرة السابقة على من يشغل وظيفة لدى احدى المؤسسات الأهلية وقدم الدليل على انه - قبل تاريخ العمل بالقانون - كان يجمع فعلا بين الوظيفة وبين مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة

واجب القيد فى السجل العام

للمحاسبين والمراجعين

(مادة ٢٧ من القانون)

يسرى واجب القيد فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين على من يزاول المهنة بصفة جدية ويضع خدماته تحت تصرف الجمهور فى شئون المحاسبة أو المراجعة .

ولا يسرى هذا الواجب على من يشغل وظيفة حسابية لدى احدى المؤسسات ولا يحق للطالب فى هذه الحالة أن يحصل لقب محاسب أو مراجع .

عنوان المكتب

(مادة ٢٨ من القانون)

يجب أن يكون للمحاسب أو المراجع عنوان مكتب بصفة رسمية وفعالية ويقوم مقام مزاولة الطالب للمهنة فى مكتب خاص اشتغاله بأعمال المحاسبة أو المراجعة بمكتب أحد المحاسبين أو المراجعين المقيدين أسماؤهم فى الجدول وفقا لأحكام القانون .

دليل الممول

بدأت حركة الإصلاح المالي في مصر أثر إلغاء الامتيازات الأجنبية في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وكان أول خطوة بل أهمها في هذا السبيل إصدار القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي فرضت بموجبه الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وقد دخلت على هذا القانون - على ضوء ما تبين للمسؤولين أثر التطبيق العملي - عدة تعديلات كان آخرها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
ويعتينا في هذا البحث الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وقد حرصنا بعد أن بينا ما تتناول الضريبة على الحديث من التزامات الممولين ثم حقوقهم بطريقة عملية .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

(القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩)

٢ - تحقيق الاقرار

١ - تقديم ايضاحات او دليل :

لما كان من حق مأمور الضرائب بعد تلقي الاقراوات ان يطلب الى الممول تقديم ما يراه من الايضاحات الشفهية او الكتابية (على النموذج رقم ١٦ ضرائب) فان كل ممول ملزم بتقديم هذه الايضاحات في مدى عشرين يوما من طلبه وذلك تنفيذاً للمادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . كذلك يجب على الممول تنفيذاً للمادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية ان يقدم الى مأمور الضرائب الدليل على ما يرى افتقاره للأنبيات فيما جاء باقراره وذلك في مدى عشرين يوما من طلبه

٢ - تقديم الدفاتر والوثائق :

تنفيذاً للمادة ٨١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على كافة الممولين ان يقدموا الى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التي يقضى عليهم قانون التجارة او غيره من القوانين بامساكها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقة بها واوراق الإيرادات والمصروفات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الاحكام التي يقررها القانون سواء بالنسبة لهم او لغيرهم من الممولين . ويفترض انهم يمكنهم فعلا هذه الدفاتر ويحوزون المحررات والمستندات والوثائق وما اليها وعليهم ان يقيموا الدليل على عكس ذلك ، ولا يجوز لهم في أية حالة الامتناع عن تمكين موظفي الضرائب من الاطلاع بحجة المحافظة على سر المهنة . ويحصل الاطلاع بعد الترخيص به من المدير العام لمصلحة الضرائب - حيث توجد هذه البيانات واثناء ساعات العمل العادي وبغير حاجة الى اعلان سابق .

٣ - النموذج رقم ١٨ ضرائب :

طبقاً للمادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يخطر مأمور الضرائب الممول بعناصر ربط الضريبة والتصحيحات التي أدخلت على اقراره على النموذج رقم ١٨ ضرائب ويجب على الممول ان يرد عليه مبينا ملاحظاته وذلك في خلال شهر من تاريخ استلام النموذج .

٤ - النموذج رقم ١٩ ضرائب :

١ - في حالة عدم تقديم الاقرار او المستندات المنصوص عليها في المادة ٤٤ من القانون ، او عدم الرد على النموذج رقم ١٨ ضرائب ، او عدم موافقة الممول على التصحيحات التي أجريت على الاقرار طبقاً للنموذج رقم ١٨ ضرائب ، يرسل مأمور الضرائب للممول النموذج رقم ١٩ ضرائب متضمناً اخطاره بربط الضريبة موضحاً فيه مقدار الأرباح

والضريبة المستحقة . ويجب على الممول اذا كانت له ملاحظات ان يطعن فيما تضمنه النموذج رقم ١٩ ضرائب في خلال شهر من تاريخ استلامه

ويكون الطعن بعريضة من اصل وصورة يودع الاصل بالمأمورية ويؤثر مأمور نقضاً على الاصل والصورة ويسلم الصورة الى الطاعن .

ب - اذا لم يتلق الممول اخطاراً من مأمور الضرائب باحالة موضوعه الى لجنة الطعن في خلال اربعة اسابيع من تاريخ تسليم الطعن يجب عليه ان يعرض الامر على اللجنة مباشرة وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .
٥ - استئناف قرار لجنة الطعن :

عندما يتلقى الممول اخطاراً بقرار لجنة الطعن على النموذج رقم ٢٢ مكرر ضرائب وكانت له ملاحظات يجب عليه ان يستأنف القرار في بحر شهر من تاريخ اعلان القرار ويرجع الاستئناف طبقاً للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات امام المحكمة الابتدائية التي يدخل في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي لنشاط الممول .

٦ - استئناف حكم المحكمة الابتدائية :

اذا صدر حكم المحكمة الابتدائية وكان للممول ملاحظات يجب عليه ان يستأنفه في خلال عشرين يوماً .

٧ - النموذج رقم ٢٠ ضرائب :

طبقاً لنص المادة ٤٧ مكررة لمصلحة الضرائب اذا تحققت دون اخلال بأجل التقدم من أن الممول لم يتقدم باقرار صحيح شامل - حق اجراء ربط اضافي يكون قابلاً للطعن فيه كالربط الاول ويخطر الممول بتعديل الربط على النموذج رقم ٢٠ ضرائب ويجب على الممول اذا كانت لديه ملاحظات ان يقدمها كتابة في خلال شهر من تاريخ استلام النموذج .

٨ - تسديد الضرائب المستحقة بعد التعديلات :

١ - تستحق الضريبة طبقاً لتقدير الأمور وتعديلاته فوراً في حالة عدم تقديم الممول لاقراؤه او المستندات والبيانات المنصوص عليها في المادة ٤٤ وفي حالة عدم الرد على النموذج رقم ١٨ ضرائب في خلال شهر من تاريخ استلامه .

ب - اذا لم يطعن الممول في التعديلات التي أدخلت على اقراره تصبح الضريبة واجبة الاداء بعمدور شهر من تاريخ استلامه النموذج رقم ١٩ ضرائب .

ج - فيما عدا ما ذكر سابقاً يكون تحصيل الضريبة على مقتضى قرار لجنة الطعن .
ودين الضريبة دين ممتاز على جميع اموال المدينين بها او المزمين بتوريدها وواجب

الاداء في مقر مصلحة الضرائب من غير حاجة الى مطالبته في مقر المدين ويجب على الممولين تسديد الضريبة بالكامل عند استلام التنبيه بصور الورد على النموذج رقم ٤ ضرائب ، او طلبوا تقسيطها في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لاستلام التنبيه مع مراعاة تسديد القسط الاول مع طلب التقسيط .

في حالة قبول التقسيط يجب على الممول الانتظام في سداد الاقساط والا اعتبر كل المستحق واجب الاداء فوراً .

هذا وتسدد الضرائب الى مأمور الضرائب المختص نقداً أو بشيك على مصرف او بحوالة بريديّة او نقداً الى أي صراف او محصل حكومة او خزنة حكومية وفي حالة التسديد الى أية جهة غير مصلحة الضرائب او احد فروعها يجب على الممول اخطار مأمور الضرائب المختص بتسديد المبلغ المستحق مع بيان المحصل او الصراف او الخزنة الذين دفع اليهم المبلغ وبيان رقم الايصال وتاريخه .

٩ - الضريبة على نصيب الشريك المتضامن :

نصت المادة ٢٤ « فقرة اخيرة » على أن الضريبة المربوطة على الشريك المتضامن في شركات التضامن والتوصية تبقى ديناً على الشركة ولكن في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة ولو فرضت عليه الضريبة مستقبلاً وبهذا النص أصبحت هذه الشركات مسئولة عن الضريبة المستحقة على نصيب كل شريك متضامن فيها .

١٠ - التوقف عن العمل :

طبقاً للمادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يجب على الممول في حالة التوقف عن العمل الذي تؤدي الضريبة على ارباحه وقفاً كلياً أو جزئياً ان يبلغ ذلك الى مصلحة الضرائب في بحر ستين يوماً من التاريخ الذي وقف فيه العمل مع تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

١١ - التنازل عن كل او بعض المنشأة :

طبقاً للمادة ٥٩ من القانون يكون حكم التنازل عن كل او بعض المنشأة فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل ويجب على المتنازل تبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل في مدى ستين يوماً من تاريخ حصوله مع تقديم كافة الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضرائب المستحقة حتى تاريخ التنازل ويجب على المتنازل له ان يبلغ المصلحة عن التنازل في بحر ستين يوماً من تأريخ حصوله أيضاً ، وان يطلب منها اخطاره ببيان الضرائب المستحقة لها على المنشأة المتنازل عنها ، واذا لم تخطر المصلحة في مدى ستين يوماً من تاريخ الطلب بالمستحق لها برئت

ذمته من كل مسئولية .

ولما كانت المادة ٥٩ تنص على ان التنازل لا يكون حجة فيما يتعلق بتحصيل الضريبة ما لم تتخذ الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ فإنه يجب على المولين أن يراعوا القيام بالاجراءات الخاصة ببيع المحال التجارية طبقا لذلك القانون .

١٢ - التحفظ :

طبقا للفقرة ثانيا من المادة ٩٠ للمدير العام لمصلحة الضرائب اذا تبين لها ان حقوق الخزانة معرضة للضياع ان يصدر امرا بحجز الاموال التي يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت وتعتبر الاموال محجوزة بمقتضى هذا الامر حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف فيها الا اذا رفع الحجز بحكم من المحكمة او بقرار من المدير العام او يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة .

١٣ - الحجز التنفيذي :

طبقا للمادة ٩١ من القانون لمصلحة الضرائب حق توقيع حجز تنفيذي على ما يكون لدى الغير من النقود او الاوراق المالية او غيرها سواء اكانت تسحق في الحال ام في المستقبل وعلى المحجوز لديه ان يقوم بتوريد ما في ذمته لخزينة مصلحة الضرائب او التقرير بما في ذمته في المصلحة المذكورة مبينا اسباب الدين وكل ما لديه من الاوراق الاصلية المؤيدة لصحة بياناته وذلك في خلال عشرة ايام من تاريخ تلقي الاعلان الاداري الموجه اليه في هذا الشأن .

١٤ - الاعلان المرسل بكتاب موصى عليه مع علم الوصول :

طبقا للمادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يكون للاعلان المرسل بكتاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية ويعتبر الاعلان صحيحا والو رفض الممول استلامه وتسرى المواعيد من تاريخ رفض الاستلام ، لهذا يجب على المولين حرصا على مصلحتهم ان يستلموا هذه الاعلانات والرد على طلبات مصلحة الضرائب في المواعيد المحددة بالقانون .

١٥ - التقادم :

طبقا للمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يسقط حق الممول في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بفريق بمضي سنتين وذلك فيما عدا الاحوال المنصوص عليها بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٧٥ من القانون في الاحوال التي اصبحت فيها تعديلات المصلحة نهائية ولم يطمع فيها في المواعيد المحددة بتلك المواد ، وقد تعددت جهات النظر في التاريخ الذي يبدأ فيه التقادم ، فيرى البعض ان حق الممول في المطالبة لا يسقط الا بمضي سنتين من تاريخ اعلانه بالربط وذلك لانه من غير الممكن للممول تعرف مقدار الضريبة الواجبة عليه الا عند اجراء هذا الربط واعلانه به ويرى آخرون وجوب التفرقة بين حالتين : الاولى - اذا غيرت المصلحة التكييف القانوني لوعاء الضريبة ايا كان نوعها فان تاريخ بدء التقادم هو تاريخ الاعلان بالربط أي التاريخ الذي تعرف فيه الممول التكييف القانوني للاوعية المختلفة للضرائب . الثانية - اذا لم تغير المصلحة التكييف القانوني لوعاء الضريبة فان التقادم يبدأ من تاريخ الدفع .

ولهذا يجب على المولين اذا كانوا قد دفعوا مبالغ بدون وجه حق في حدود ما يقضى به المادة ان يبادروا بالمطالبة القانونية لردّها في خلال سنتين على ضوء الرأي الثاني الذي وضحه سابقا وذلك اخذاً بالجانب الاسلامي

هذا وسنتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل في حينه عند الحديث عن حقوق المولين .

٤ - الجزاءات

سنبحث في هذا الفصل عن الجزاءات التي يعاقب بها المولين ثم الاضرار التي تلحق بهم اذا لم يقوموا بتنفيذ الالتزامات التي فرضها القانون وفصلناها سابقا .

اولا - مخالفات مواد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

١ - الامتناع عن تقديم الدفاتر و ... أو اتلافها ..

تنفيذا للمادة ٨٣ من القانون يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها على الامتناع عن تقديم الدفاتر والاوراق والمستندات ، أو اتلافها قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الحكومة في المطالبة بالضرائب وهي خمس سنوات ميلادية تبدأ كما يرى أغلبية الشراح من اليوم التالي لتاريخ قفل الميزانية فضلا عن الغرامة المذكورة يحكم على المخالفين بتقديم الدفاتر والاوراق والمستندات التي لم يقدموها وبتهديدات مالية حسب ما يحدده الحكم عن كل يوم تأخير ، وتبدأ هذه التهديدات في اليوم الذي يحصل فيه اعلان المحضر المثبت لعدم تنفيذ الحكم بعد اعلانه علانا قانونيا ولا يقف سريانها الا من اليوم الذي يثبت فيه بتأشير موقع من مندوب مصلحة الضرائب على أخذ الدفاتر الرئيسية للممول ان المصلحة قد مكنت من الاطلاع . هذا ويجوز للمصلحة دائما أن تعفى صاحب الشأن بناء على طلبه من كل او بعض التهديدات المالية المحكوم بها اذا ما قام بتنفيذ ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالاطلاع .

ب - تنفيذا للمادة ٨٥ من القانون يعاقب بغرامة لا تزيد على ألفي قرش وبتمويض لا يقل عن ٢٥ في المائة ولا يزيد على ثلاثة أمثاله ما لم يدفع من الضريبة على كل مخالفة من المخالفات الآتية :

١ - عدم استقطاع الضريبة المستحقة على كل مبلغ يدفع على سبيل العمولة أو السمسرة . . العارضة أو توريدها للخزانة . ٢ - عدم تقديم الاقرار السنوي بالارباح والخسائر في المواعيد القانونية .

٣ - عدم تقديم صورة حساب التشغيل والتجارة والارباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة وبقية البيانات المنصوص عنها في المادة ٤٤ مرفقا بالاقرار .

٤ - عدم دفع الضريبة من واقع الاقرار في خلال شهر من تاريخ انقضاء الاجل المحدد لتقديم الاقرارات .

٥ - استعمال طرق احتيالية للتخلص من أداء الضرائب كلها أو بعضها وذلك باخفاء او محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة ، وفي حالة العود في الاحوال المبينة سابقا من ١ الى ٤ في خلال ثلاث سنوات تضاعف الغرامة .

ويكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ، ولها التنازل عنها اذا رأت محلا لذلك ، ويجوز لها الصلح في التعويضات حالة التنازل .

ثانيا - مخالفة احكام اللائحة التنفيذية تنفيذا للمادة ٨٦ من القانون يعاقب على كل مخالفة لاحكام اللائحة التنفيذية للقانون بغرامة لا تتجاوز مائة قرش . ويلاحظ ان أغلب المخالفات لمواد اللائحة تدخل في نطاق المخالفات السابقة سردها . ومن أمثلة مخالفات اللائحة تقديم الممول الاقرار لغير المأمورية المختصة في المواعيد القانونية وعدم الرد على النماذج التي يوجهها المأمور في المواعيد المحددة ، والامتناع عن تقديم البيانات التي يطلبها المأمور .

ثالثا - حالات أخرى :

هناك حالات أخرى يضار فيها الممول اذا لم يتم بتنفيذ الالتزامات ، وفيما يلي نورد بعضها على سبيل المثال :

١ - اذا لم يرد الممول بملاحظاته على النموذج رقم ١٨ ضرائب في خلال شهر من تاريخ استلامه تصبح الضريبة طبقا لتقرير المأمور مستحقة .

٢ - اذا لم يطمع الممول في تقرير المأمور في خلال شهر من تلقي النموذج رقم ١٩ - ضرائب يصبح الربط نهائيا ولا يجوز الطعن فيه امام أية جهة من جهات الاختصاص

٣ - اذا لم يخطر الممول بتاريخ التوقف عن العمل في بحر سنتين يوما يلتزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة بدلا من المحاسبة لغاية تاريخ التوقف فقط ، والتنازل عن المنشآت شأنه فيما يتعلق بتصفية الضريبة شأن وقوف العمل

٤ - في حالة رفض اللجنة للطعن المقدم من الممول لعدم جديته يجوز الزامه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد من عشرين جنيتها (المادة ٥٠) .

(يتبع)

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامانة عبد الله فكري باظربك

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير ابداء فؤاد الجمنوري

بصر هنادي بنجاة الملكى

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ عليها مع اذاعة المجلة

الاشترابات في مصر جنيناه ونصف فنية

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥ قرشا صاعا

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولار

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة جنيهات مصرية أو ١/٦ ٥/٦ جنيهات انجليزية

• قدر الاشترابات في مصر والسودان نقد بموجب اذونات أو صولات بريرة أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة أو حوالة نقدية

القطن

تصريف محصور له هذا العام محاضرة للدكتور محمد على فست بنادى التجارة الملكى فى مارس ١٩٥٢

٤ - العوامل الإقليمية :

منذ سنوات طويلة تخصصت مصر فى انتاج أصناف معينة من القطن. أصناف لها خصائص طبيعية تميزها على غيرها من حيث طول التيلة وجودتها. فطبقت شهرة الاقطان المصرية الافاق وانتشر استعمالها فى كثير من اقطار العالم ، كما شاع استخدامها فى مختلف الأغراض الصناعية .

ولم تحصل مصر على هذه المكانة المرموقة عفوا أو اعتباطا ، ولكنها بدلت فى سبيلها الجهود المضيئة والاموال الطائلة والثابت أنها لن تحتفظ بمكانتها هذه ما لم تداوم البذل وتسترد منه . فحرى بأولى الامر أن يعروا هذه المسألة أكبر عناية ، فلا يغربهم ارتفاع الاسعار فى سنة ما ، ولا سهولة التصريف بأثمان مجزية .

ولقد كان للخصائص المشار إليها أثر بالغ فى اقتصاديات القطن المصرى . على الرغم من أن نسبة المحصول المحلى الى الانتاج العالمى ، كانت دائما نسبة ضئيلة ، تتراوح بين خمسة وسبعة فى المائة وهى هذا العام لاتكاد ترتفع الى ٥ فى المائة .

والمؤكد انه لولا الخصائص الطبيعية التى يتمتع بها القطن المصرى لكان أمره ولا نحدث قيمته الاقتصادية الى مستوى يعادل - على أحسن تقدير - نسبته الاحصائية الى الانتاج العالمى ، ولتضت أو كادت تقضى عليه الاقطان الاجنبية . ولكن بفضل هذه الخصائص ظلت منافسة الاقطان الاجنبية معتدلة واحتفظ القطن المصرى بمكانة ممتازة فى الاسواق التجارية وفى دوائر الصناعات القطنية ولكنها ليست مكانة احتكارية كما يظن البسطاء .

وكم كان جزع الملمين باقتصاديات القطن المصرى بالغا من تواتر الاخبار عن تدهور الرتب فى محصول هذا العام ، وكم زاد فى جزعهم أن المقادير المنتجة هبطت فى جملتها من ثمانية ملايين ونصف مليون قنطار فى موسم ١٩٥٠-١٩٥١ الى أقل من ثمانية ملايين حسب آخر تقدير لهذا الموسم . ولقد هبطت غلة الفدان من ٤٢ من القناطير فى المتوسط الى أقل من ٤ قناطير ، وكانت فى موسم ١٩٤٩\٨ - ١٩٥٠\٤٩ ٦ قناطير و ٥ قناطير على التوالى .

ان هناك خطا شائعا بين البسطاء يرددونه فى ترجمتهم بظهور العجز فى المحصول ظنا منهم بأن مثل هذا العجز كفيل برفع الاسعار ومضاعفة أرباح المنتجين . ولقد فات هؤلاء

تتمة المنشور بالعدد الماضى

البسطاء أن نقص المحصول المصرى - وهو لا يتجاوز ٥ ٪ من المحصول العالمى - لا يعدو أن يكون واحداً من عشرات العوامل الهامة التى تؤثر فى مستوى الاسعار . كما فاتهم أن العبرة ليست بثمن القنطار الواحد بل أنها تقوم ، لدى المنتج ، على جملة ثمن البيع ومقارنتها بجملة التكاليف . وأنها تقاس ، فى محيط التجارة الخارجية ، بحصيلة العملات الاجنبية التى تتجمع من اصدار القطن الى الخارج . وخير للمنتج وللبلاد معا أن يباع القطن بمائة ريال اذا كانت غلته ٥ قناطير للفدان من أن يباع بمائة وعشرين ريالاً اذا هبطت الغلة الى ٤ قناطير . أنها عملية حسابية بسيطة لاتحتاج الى خبرة ولا الى تبحر فى علوم الاقتصاد .

بقيت هناك عوامل خاصة قد يكون لها تأثير كبير فى تصريف محصول هذا العام ، وفى اتجاهات الاسعار . وتتلخص هذه العوامل فى الأمور الآتية :

١- عن الاقطان الطويلة التيلة - كرنك ومنوفى عند بدء الموسم قدرت جملة هذه الاقطان بنحو ٣٤٠٠٠٠٠ قنطار منها ٣٠٨٠٠٠٠ قنطار من الانتاج الجديد وبالباقى وقدره ٥٦٥٠٠٠ قنطار أى ٢٠ ٪

ومع أن مثل هذا الاستنتاج صحيح من الناحية الاحصائية النظرية الا أنه لا يكشف عن الحقيقة كاملة . ولا ينبغي التعويل عليه كثيرا فهناك وقائع أخرى غير أرقام الاقطان المعروضة تؤثر فى مدى تكافؤ العرض والطلب ، وفى مقدمة تلك الوقائع هبوط نسبة الرتب فى جميع أصنافه . والمعروف أن الرتب العالية فى محصول الكرنك والمنوفى التى تزيد على رتبة فولى جود - ٤ ٪ تمثل نسبة ضئيلة جدا من الانتاج . وحتى فى الاقطان التى تملكها الحكومة يقال أن جملة الرتب العالية لاتتجاوز ٤٠٠٠٠ قنطار

والمعروف أن حاجة المغازل الاوربية والأمريكية الى اقطان الكرنك والمنوفى تكاد تنحصر فى الرتب العالية .

ولا يستطيع المرء أن يتكهن بالخطة التى سوف تنتهجها هذه المغازل هل تلجأ الى استخدام الرتب الدنيا اذا لم تجد الرتب العالية أم تتخذ من هذه وتلك بديلا أكبر الظن أن خطتها رهن بتطور الاسعار واستقرار التعامل فى سوق العقود .

بيد أن هناك عاملا آخر ذا أثر فعال فى ظروف الطلب على القطن الكرنك والمنوفى وخاصة الرتب الدنيا . ذلك هو المقدار الممكن تصديره الى الهند . فالثابت أن الهند لم تدخل السوق المصرية مشتريا إلى الآن . ذلك لأن

المغازل الهندية تخضع لنظام التسعير الجبرى الذى يحدد كل ثلاثة أشهر اثمان الاقطان المستوردة . ولقد تحددت اثمان الاقطان المصرية التى يرخص باستيرادها خلال مدة الثلاثة اشهر الاخيرة من العام المنصرم على أساس لايسمح للمغازل الهندية بالتعاقد عليها

ب - اقطان جيزة ٣٠ قدرت جملة هذه الاقطان فى بداية الموسم بنحو ٢٧٣٠٠٠ قنطار بمافى ذلك ٨٠٠٠٠ قنطار تملكها الحكومة وكانت الجملة فى الموسم الماضى ٧١٦٠٠٠ قنطار . والمعروف أن الاقبال على هذا الصنف سواء من العملاء فى الخارج او من المصانع المحلية اقبال لا بأس به ولا يخشى كثير على مصيره ، نظرا لظروف الطلب المحلية من ناحية ولاعتدال الثمن من ناحية أخرى .

ج - اقطان الاشمونى والزاجوراه كانت جملة هذه الاقطان مقدرة عند بدء الموسم الحال بنحو ٧٤٢٠٠٠ قنطار يدخل فيها ٧٠٩٠٠٠ من القناطير تملكها الحكومة وذلك فى مقابل ١١٧٠٠٠ قنطار جملة ما كان معروضا فى الموسم السابق ، وهى الجملة التى بلغ ماصدر وما استهلك محليا منها ٣١٢٠٠٠ قنطار

أى ان المقادير المعروضة فى هذا الموسم تزيد على ما أمكن تصريفه فى الموسم الماضى بنحو مليون ونصف مليون قنطار تقريبا وتدل الشواهد على أن معضلة تصريف اقطان الاشمونى والزاجوراه أدق من معضلة الاقطان الأخرى وأن حلها يحتاج الى مهارة ممتازة وإلى بذل جهود جبارة وإلى اتخاذ تدابير قد تكون قاسية ، وذلك للأسباب الإضافية الآتية :

أولا - تدهور الرتب : المعروف أن الأحوال الطبيعية كانت سيئة فى الكثير من مناطق الانتاج مما أدى الى نقص الغلة وتدهور الرتبة تدهورا يسلب هذه الاقطان أفضل مميزاتا .

ثانيا - تحسن انتاج الاقطان الاجنبية : المقول انه فى الوقت الذى تدهورت فيه رتب الاقطان المصرية ، نجحت بلاد اجنبية فى تحسين انتاجها من الاقطان قصيرة الغلة التى يخشى اشتداد منافستها للأصناف المصرية من الاشمونى والزاجوراه .

ثالثا - سياسة امريكا القطنية : على الرغم من أن التقدير الثالث للانتاج الأمريكى هبط الى ٧٧١٠٠٠٠ بالة أى بنقص مليوناً وربع بالة عن التقدير الثانى فإنه لا يزال يناهز ٤٤ ٪ من الانتاج العالمى . وتضفى هذه الحقيقة على سياسة امريكا القطنية خطورة خاصة ، وتجعل لها تأثيرا كبيرا على اسعار

القطن العالمية . ولا يمكن لانسان مهما اوتي من العلم أن يتنبأ بما سوف تكون عليه السياسة الأمريكية لأنها دائما تخضع لتناورات سياسية واعتبارات محلية ، فحينما تمسك الحكومة الأمريكية يدها عن تصدير القطن ، وأحيانا تبسطها كل البسط دون سابق انذار . ومع ان المعروف ان مشروع مارشال قد انتهى العمل به الا انه من المحتمل ان تلجأ الحكومة الأمريكية الى الاستعاضة عنه بمشروع مساعدة جديدة وخاصة اذا رأت ان مصلحتها في تصريف محصول القطن وغيره من المنتجات الأمريكية ويقال الآن ان مندوبى المصدرين الأمريكيين يجوبون البلاد الأوروبية عارضين أقطانهم مع تسهيلات في الدفع تمتد الى ١٥ شهرا ، وبسعر فائدة مخفض جدا لا يزيد على ٢١/٢ ٪ .

رابعا - تعثر حركة التصدير الى الهند : تواترت الأنباء بأنه في الوقت الذى امتنعت الهند عن شراء الاقطان المصرية استوردت المصانع الهندية نحو ٦٠٠.٠٠٠ بالة من أمريكا، وهى الآن بصدد استيراد ٢٠٠.٠٠٠ بالة أخرى . ولا يشك غير مفروض او متعنت في مدى الاثر السيئ الذى أحدثه هذا الاجراء على حركة تصريف الاقطان المصرية المتوسطة الثيلة خامسا - اضطراب سوق العقود : مهما تكن البررات ، ومهما تستقم الدوافع على تدخل الحكومة في سوق العقود ، فإن فشلها في منع الاضطراب الذى غشاها طوال الاسابيع الماضية حجب عنها العملاء في الخارج أما لعجزهم عن التعاقد على آجال طويلة واما لخوفهم من ابرام هذا التعاقد .

٥ - سبيل المعالجة :

هذه هى العوامل الرئيسية التى كانت ولا تزال تتحكم في مصير المحصول ، وهى بعينها العوامل التى تفسر ما أصاب الصادرات من تعثر وما انتابه من هبوط مقلق بالمقارنة الى الموسمين السابقين .

واحصاءات آخر الاسبوع الماضى سجلت بأن جملة الاقطان المصدرة منذ بدء الموسم بلغت مليونين وسبعمائة ألف قنطار مقابل أربعة ملايين واربعمائة ألف قنطار في الموسم السابق وأربعة ملايين وثمانمائة ألف قنطار في الموسم الاسبق أى ان الباقي بدون تقدير هذا الموسم يزيد على ستة ملايين ونصف مليون قنطار .

فما السبيل الى الخروج من هذا المأزق الحرج ثم ما السبيل الى تصحيح الاوضاع في سوق القطن

لقد نوهت من قبل بما يغشى السوق من اضطراب طال امده واستشرى ضرره وبما يستحوذ على كل ذوى مصلحة قطنية من قلق تضاعفت أسبابه وتشعبت نواحيه . وليس المقام بمقام الاسترسال في ذكر اخبار هذا القلق وذلك الاضطراب ، فالصحف اليومية تسرد هذه الاخبار في أماكن بارزة، وفي عبارات أغلبها مشيرة . والناس تتناولها بالنقاششة كل وفق مداركه الشخصية ومعلوماته الخاصة .

وإذا كان اضطراب السوق من الامور التى تدعو الى الاسف الشديد في الاوقات العادية فهو الآن مبعث اشفاق ومدعاة الى معالجة حاسمة سريعة .

ولعل الذى يضاعف من هذا الاشفاق ، ما يلمسه المرء من الجنوح الى وسائل الدعايات الفردية الرخيصة ، ومن الانحدار الى مسالك المهارات البديئة ، ومن التراشق بالاتهامات الخطيرة التى يجب أن تكون موضع تحقيق ومؤاخذة قاسية أن تأيدت وقائعا .

والى جانب هذا يسرف المسئولون في الادلاء بتصريحات ينقصها اعتدال العبارة، ويعوزه اسلوب البحث العلمى ، فتفقد كل معانى الجدية ، ويجانبها التوفيق .

فمن ذلك أن وزيرا اذاع أثر عودته من رحلة في اوربا ان من المستطاع تصريف محصول القطن المصرى جميعه في ألمانيا . وما كان هذا الادعاء ليستقيم مع التقدير الرشيد للمسائل الاقتصادية . فلا امكانيات ألمانيا في الوقت الحاضر تسمح لها باستيراد المحصول بأكمله ، ولا بشراء الجانب الاكبر منه ، ولا أصناف القطن ورتبه جميعها بالتى تصلح للصناعات القطنية في ألمانيا . ومن الامثلة الفذة على الاسراف فيما تتضمنه التصريحات الرسمية من ادعاءات ما أدلى به مندوب الحكومة يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ . في البورصة اثيراعلان التقدير الأمريكى حين قال: « وانى أتوجه الى الله سبحانه بالحمد والشكر على ما أولانى من توفيق في خدمة مليكى ووطنى كما أشكره عز وجل على ان هذا الخير الذى أراده لمصر قد تحقق على يدى معالى وزير المالية فؤاد سراج الدين باشا » وانى اسمح لنفسى ان اذكر اسمه مجردا من الالقب فحسبى أن أقول فؤاد سراج الدين فقط لانه أصبح رمزا للامانة المطلقة ومعنى للتفانى في خدمة مليكه ووطنه وأنا خير بما أقول .

ايها السادة :

ان عماد الاقتصاد والمالية هو الثقة في القائم على امورها . كان فؤاد سراج الدين في صعيد والعالم أجمع في صعيد آخر . وما حسبت ان قوة الارادة وسلامة التقدير والتوفيق . لقد درس وتعمق في الدرس وسداد التفكير يصل الى هذا الحد من الدقة منذ مارس الماضى المركز الاقتصادى في العالم ومصر كوحدة فيه وانتهى بعد الدرس والبحث الى نتائج تدعمها الارقام - وانى لا أذيع سرا ما انتهى اليه من رأى قد حققته الحوادث بشكل قاطع .

وها هو ذا اليوم الذى يعلن فيه تقدير المحصول الأمريكى وهو ١٥٧٧٠٠٠ ر١٥٧٧٠٠٠ بالة قدره فؤاد سراج الدين في شهر يوليو الماضى ان أمريكا لا تنتج هذا العام أكثر من ١٦ مليوناً بل وذكر هذا الرقم بحفظ كما هو مؤشر على الاوراق الرسمية بخط يده من انه لن يصل الى هذا الرقم .

ولم يحن بعد الوقت الذى أذيع فيه بعد اذنه مارآه من تقديرات للعوامل الاقتصادية التى تحكم السوق القطنية بل السوق التجارية كلها .

وأملى كبير في أن ما قدره سيتحقق وسينتقل من نجاح ومن نصر الى نصر »

ان أقسى نقد يمكن توجيهه لمثل هذا التصريح ، هو إعادة نشره كأنموذج للتصريحات التى تسيء الى من يدلى بها اساءتها الى من يراد تقريظه .

لا نخال معالى وزير المالية يود ان يفخر بأنه كان « في صعيد والعالم أجمع في صعيد آخر » ولا نخاله يقبل ان يقال عنه انه تهاى من اسباب الخبرة والعلم ما جعله يبرز بمفرده الهيئات الأمريكية المختصة وخبرائها فأحاط بما لم يحط به غيره ونجح حيث أخفقوا في تقدير محصول بلادهم منذ شهر يوليو الماضى ومهما يكن من الامر فان رقعة المهارات التى اتسعت في الآونة الأخيرة ، لا تغنى عن الحق شيئا وهى لا تخدم مصلحة البلاد ، ولا تفيد المنتجين أنفسهم ، وخير منها ان تبادر الحكومة الى معالجة الحالة بما تتطلبه من خبرة رشيدة وشجاعة واقدام .

ينبغي ان تستهدف المعالجة غرضين رئيسيين: أولهما - ازالة أسباب الاضطراب الحالى في سوق القطن ، والقضاء على عناصر المقامرة، حتى يتسنى تصريف المحصول في وقت مناسب، وبأثمان مجزية .

وثانيهما - اعادة النظر في علاقة الحكومة بالبورصة وبحث تمويل القطن في جميع مراحلها ، توطئة لادخال التعديلات اللازمة لتسهيل عمليات التمويل ، على أسس سليمة، من ناحية ، ولنع أسباب الشكوى والاستقلال غير المشروع من ناحية أخرى .

لقد جاءت الوزارة الماهرة ، وأعقبتهما الوزارة الهلالية ، فلم تتوانيا عن الاعلان عن سياسة قطنية محددة الاهداف ، واضحة المعالم ، غايتها الامتناع عن التدخل في السوق من جهة ، وفي تطهيرها من عناصر المقامرة من جهة أخرى . ولكن كلتاهما ما لبثت أن تدخلت في السوق مرة تلو المرة .

فترى وزارة المالية تفرض على المتعاملين تصفية اجبارية ، بأسعار معينة ، وتراها بعد ذلك تعلن استعلائها لشراء جميع ما قد يتبقى من الاقطان في نهاية الموسم .

سيقول بعض الناس ان الاجراء الثانى ، انما هو اعتراف من جانب الحكومة بفشل الاجراء الاول الذى كان يرمى الى تنقية السوق ودفع الضغط عنها وان في كلا الاجراءين نكوصا على مبدأ عدم التدخل

ولعل لهؤلاء الناس عذرهم ان هم أساءوا فهم خطة الحكومة وان هم ترددوا في قبول مبرراتها .

فالتصفية الاجبارية ، اذا لم تقترن ببحث دقيق ، وتحقيق شامل ، لتصرفات المتعاملين السابقة وتحديد مراكزهم ، فانها قد تخدم المذهب على حساب البرى ، وتنال من الذين أحسنوا النية ولا تقتص من السيئ ، والى جانب هذا وذلك ، لن توقف اضطراب السوق، ولن تحول دون تكبيد جميع المشتغلين بالقطن، خسائر فادحة .

أما التزام الحكومة بشراء فضلة القطن ، فانه اجراء اذا لم يصحبه تحديد فروق (الرتب منذ الآن، فسوف يثير مخاوف المنتجين، لاسيما بعد الذى حدث في الموسم الماضى ، وبعد أن قررت الحكومة الاحتفاظ بحق تحديد هذه الفروق . ومع ذلك فان شراء الحكومة لفضلة القطن ، لا يعدو ان يكون ذا فائدة محدودة ، في حل المشاكل العاجلة ، لانه لا يكفى وحده لدفع ضغط مصطنع على السوق ، ولا يمكن الراغبين من تصريف في حيازتهم بأسعار تزيد على السعر الحكومى، كما لا يشجع نشاط التصدير .

ولا ينبغي التمويل كثيرا على ما يقال من ان البنوك سوف تبسط يدها في التسليف على الاقطان استنادا الى وعد الحكومة بالشراء، فان سياسة البنوك ، تقررها اعتبارات أخرى كالظروف المالية العامة والتطورات والاحداث الخارجية . وأما القول بأن الاسعار لن تنزل الى مادون تسعيرة الحكومة ، فزعم بشرطين رئيسيين يكمل أحدهما الآخر : -

أولهما بقاء الاسعار في الخارج في مستوى لا يقل عن تسعيرة الحكومة مضافا اليها ضريبة الصادر .

وثانيهما : تدبير المال اللازم عند الاقتضاء لتمويل مشتريات الاقطان المتبقية ، ومقاديرها الآن تزيد على ستة ملايين ونصف مليون قنطار وغنى عن البيان أن التزام الحكومة بشراء الفضلة ، ينطوى على مقامرة جديدة محفوفة بالمخاطر في ظروف بلغت غاية الدقة ومنتهى الحرج

بيان الملكية الصناعية

عن شهر مارس ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية		بيان خاص بالعلامات التجارية	
المقيدة بالسجل التجارى		العلامات المحلية المودعة	
محال مملوكة للأفراد		العلامات الاجنبية المودعة	
متاجر	١٢١٠	العلامات المحلية المسجلة	٤٤
مصانع	١٠٠	العلامات الاجنبية المسجلة	٧٧
محال مملوكة للشركات		الرسوم المحصلة	
متاجر	٢٦٠	رسوم ايداع وتسجيل	٤٣٨ -
مصانع	٧١	رسوم تجديد مدة الحماية	١٧٦ -
الرسوم المحصلة		رسوم انتقال ملكية وبيع	٣٤٦ ٩٢٠
رسوم قيد	٧٠٣٦٠٠	المجموع	٩٦٠ ٩٢٠
رسوم تدوين	٤٠١٨٠٠	بيان خاص بطلبات براءات الاختراع	
رسوم مستخرجات	٤٠ -	البراءات المطلوبة	
مجموع الرسوم	١١٤٥٤٠٠	البراءات الاصلية	٣٢
رؤوس الاموال المقيدة في السجل التجارى		البراءات الاضافية	-
من الشركات التى مركزها العام في مصر		البراءات الصادرة	
(ذات الصفة التجارية)		البراءات الاصلية	٣
شركات تضامن		البراءات الاضافية	-
تجارية	٢٩٦ ٢٥٧١٥٦	الرسوم المحصلة	٣
صناعية	١١٨ ٢٧٠٢٥٨	رسوم ايداع وتسجيل	١٦٠ -
شركات توصية بسيطة		رسوم سنوية	-
تجارية	٢٩٦ ١٨٢٩٢٢	رسوم انتقال ملكية وبيع	٥٧ ٢٥٠
صناعية	- ٢٣٠٠٠	مطبوعات وخلافه	-
شركات توصية بالاسهم		المجموع	٢١٧ ٢٥٠
صناعية	-	بيان خاص	
تجارية	-	بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية	
شركات مساهمة		رسوم ونماذج صناعية مودعة	
تجارية	١٥٠.٠٠٠ -	رسوم	١
صناعية	-	نماذج	١٤
رؤوس اموال الشركات		رسوم ونماذج صناعية مسجلة	
التي مركزها العام في الخارج ولها نشاط في مصر		رسوم	-
وفقا لرأس المال الوارد في عقد تأسيسها		نماذج	-
(والمقيدة في السجل التجارى)		الرسوم المحصلة	
شركات تضامن		رسوم ايداع وتسجيل بما في ذلك	٣٧٥٠٠
تجارية	-	رسم المدة الاولى للحماية	-
صناعية	-	رسوم تجديد الحماية	-
شركات توصية بسيطة		رسوم انتقال ملكية وبيع	-
تجارية	-	مطبوعات وخلافه	-
صناعية	-	المجموع	٣٧٥٠٠
شركات توصية بالاسهم		بيان خاص	
تجارية	-	بطلبات وكلاء البراءات	
صناعية	-	طلبات مقدمة	٥
شركات مساهمة وما في حكمها		طلبات قبلت	٩
تجارية	٤١٥٣٥٠ -	طلبات رفضت	١
صناعية	-	طلبات تحت الفحص	٨
حالات البيع والرهن		الرسوم المحصلة	
المسجلة عن المحال التجارية والصناعية		رسوم حوافظ بيع ورهن	٢ ٥٠٠
حالات البيع	١	رسوم مستخرجات	-
حالات الرهن	١	المجموع	٢ ٥٠٠
الرسوم المحصلة		بيان خاص	
رسوم حوافظ بيع ورهن	٢ ٥٠٠	بطلبات وكلاء البراءات	
رسوم مستخرجات	-	طلبات مقدمة	٥
المجموع	٢ ٥٠٠	طلبات قبلت	٩
حالات البيع والرهن		طلبات رفضت	١
المسجلة عن المحال التجارية والصناعية		طلبات تحت الفحص	٨
حالات البيع	١	الرسوم المحصلة	
حالات الرهن	١	رسوم حوافظ بيع ورهن	٢ ٥٠٠
الرسوم المحصلة		رسوم مستخرجات	-
رسوم حوافظ بيع ورهن	٢ ٥٠٠	المجموع	٢ ٥٠٠
رسوم مستخرجات	-	بيان خاص	
المجموع	٢ ٥٠٠	بطلبات وكلاء البراءات	
حالات البيع والرهن		بطلبات وكلاء البراءات	
المسجلة عن المحال التجارية والصناعية		بطلبات وكلاء البراءات	
حالات البيع	١	بطلبات وكلاء البراءات	
حالات الرهن	١	بطلبات وكلاء البراءات	
الرسوم المحصلة		بطلبات وكلاء البراءات	
رسوم حوافظ بيع ورهن	٢ ٥٠٠	بطلبات وكلاء البراءات	
رسوم مستخرجات	-	بطلبات وكلاء البراءات	
المجموع	٢ ٥٠٠	بطلبات وكلاء البراءات	

ومع ذلك فالمصنفون قد يتساءلون هل كان امام الحكومة سبيلا آخر غير الذى سلكت لا مراة في ان الحكومة الحالية وجدت نفسها في مركز لا تحسد عليه ، بعد ان تسلمت تركة مثقلة وميراثا ارهقته المطالب الخارجية . ولكنها قد تؤاخذ من ناحية على تسرعها في الاعلان عن سياسة معينة لم تلبث ان لفظتها ، ومن ناحية اخرى على سماحها بان يقترن اعلان السياسة الجديدة ، بضجة كبرى قيل انها ساعدت على مضاعفة الدعر بين المتعاملين في السوق .

ومن الناس من يقول للحكومة كان امامك سبيلا اخرى غير التى سلكت .

كان امامك ان تكونى رفيقة بمالية الدولة شديدة على الدلاء والمغامرين رحيمة بالابرياء من المنتجين .

كان امامك انشاء صندوق موازنة يشترك فيه جميع من في حيازتهم الاقطان لتخفيف مدى تقلبات الاسعار .

كان امامك الاخذ بنظام تأمين مؤقت يساهم فيه جميع المنتجين ، بدلا من التزام الشراء كان امامك الاتفاق مع السلطات المصرفية لتنظيم عمليات التسليف وتسهيل الاقراض على القطن ، وذلك دون زيادة في جملة القروض المصرفية ، حتى لا يتفاهم التضخم من جديد

كان امامك اعداد العدة لاتقاء مفاجات السياسة الامريكية في شأن تصدير القطن ، ومنع مصديرية اغانات ظاهرة وخفية .

كان امامك العمل السريع على تشجيع التصدير اما باعادة النظر في رسوم الصادر واما بتحرير عمليات التصدير من قيودها المرهقة واشتراطاتها المعطلة .

كان امامك اذا لم تسعفك الوسائل الاخرى - اغلاق السوق الى اجل مسمى حتى تتم عملية تصفية مراكز المضاربة ، بعد اجراء تعديل عادل منصف ، وبذلك تتظهر سوق العقود من شوائبها .

ومع جانب كل هذه الاجراءات كان امامك المبادرة الى العمل على تشخيص مصادر الداء توطئة لاستئصالها . وذلك عن طريق تحقيق عادل تقوم به هيئة قضائية على غرار اللجان الملكية التى تختارها الحكومة البريطانية بين الحين والحين لدراسة المشاكل العامة والتوصية بعلاجها .

ومهمة هذه اللجنة دراسة نظام البورصة ولوائجها وعلاقاتها مع الحكومة ، ثم تدابير تمويل محصول القطن وظروف تجارته وتصديره ، وعلى العموم دراسة كل ما يتعلق بشئونه . ولا باس من ان يعهد الى اللجنة بتحقيق الاحداث والتصرفات التى تمت في العهد الاخير

ويشترط انجاح اللجنة في مهمتها ان تمنح اوسع سلطة لاستدعاء الشهود من الموظفين والاهالى ، واسماع من ترى ان تسمعه من اصحاب المصالح القطنية ، وللاستعانة بمن ترغب في الاستعانة به من الخبراء الوطنيين والاجانب .

لقد ارادت الحكومة ان تعيد النظر في لوائج البورصة بعد ان تبين لها قصورها فمادام فعلت انها شكلت لجنة قوامها موظفون اتصلوا عن قرب بالاحداث الذى قيل انها اظهرت ضعف تلك اللوائح ولا ترى انها موفقة في هذا الاجراء ، لا لان هناك شك في خبرة هؤلاء الموظفين ونزاهتهم ولكنهم في مهمتهم هذه جمعوا بين موقف الخصم والحكم .

تمت

قوانين وقرارات

اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على الإيراد

قرار وزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد
المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١
وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ وعلى القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و ١٩ لسنة ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩ لسنة ١٩٤٧ و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ . وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة لشئون الضرائب .

مادة ١ -

يُقدم الإقرار المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه ، على الاستمارة رقم (١) المرافق نموذجها أو أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

ويكون تقديم الإقرار المذكور إلى المأمورية المختصة أما بتسليمه إليها مقابل إيصال على الاستمارة رقم (٣) المرافق نموذجها أو بارساله إليها بكتاب موصى عليه مع علم وصول المادة ٢ - يُقدم طلب اختيار الإيراد الفعلي للعقارات أساساً للمحاسبة ، على الاستمارة رقم (٢) المرافق نموذجها أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

ويكون تقديم الطلب المذكور إلى المأمورية المختصة بأحدى الطريقتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة الأولى .

مادة ٣ - تثبت العامة المنصوص عليها في البند (٢) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر بشهادة طبية تعتمدها مأمورية الضرائب المختصة .

مادة ٤ - على الأجنبي الذي ينقطع توطنه بالملكة المصرية أن يقدم الإقرار المنصوص عليه في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر إلى المأمورية المختصة قبل انقطاع توطنه بشهرين على الأقل .

وعلى المأمورية خلال شهر من تاريخ وصول الإقرار إليها أن تخطره بمقدار الضريبة المستحقة عليه لغاية تاريخ انقطاع التوطن وذلك على الاستمارة رقم (٨) المرافق نموذجها

مادة ٥ - يكون طلب تقديم الإيضاحات والبيانات باخطار الممول بالتصحيحات التي ترى ادخالها على إقراره وفقاً لنص المادة (١٩) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على الاستمارة رقم (٥) المرافق نموذجها .

مادة ٧ - تقوم المأمورية المختصة بربط الضريبة تنفيذاً لأحكام المادة (٢٠) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على الاستمارة رقم (٦) المرافق نموذجها .

مادة ٨ - تصادر الأوراد التي تحصل بمقتضاها الضريبة والمنصوص عليها في المادة (٢٠) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه من مدير الضرائب المحلي المختص على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجها .

مادة ٩ - يحرر التنبيه بصور الورد سنة ١٩٥٢ .

منشور رقم (١٦٩)

كان للمول - قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - أن يتمتع بأكثر من إعفاء واحد إذا كان خاضعاً لضرائب نوعية مقرر لها إعفاءات ولا صدر القانون سالف الذكر أضيفت به المادة ٨٧ مكررة وتقضى بأنه « إذا كان الممول يخضع لعدة ضرائب من المنصوص عليها في هذا القانون فلا يتمتع إلا بإعفاء واحد » .

ولما كانت أسعار الضرائب النوعية مختلفة وليس للممول أن يتمتع بغير إعفاء واحد طبقاً للوضع الجديد فإنه من الطبيعي أن يختار الإعفاء الذي يراه في صالحه .

ونظراً لأن هذا الإعفاء المقرر بهذه المادة هو لصالح الممول فينبغي على المأمورية أن تقوم من تلقاء نفسها بخصم حد إعفاء الأصلح له في حاله عدم اختياره .

وللمول الحق في طلب تعديل الوعاء النوعي الذي يخصم منه مبلغ الإعفاء بشرط أن يكون ذلك في حدود أجل التقادم المنصوص عنه في المادة ٨٧ فقرة ثانية .

ومن البديهي ألا يتجاوز الوعاء الوعي للإيراد الذي يسمح بخصم مبلغ الإعفاء منه مثلي هذا الحد

ملف رقم ١٩ - ٣٧٤/١٢

كتاب دوري رقم (٣٢٠)

تضمنت المادة ٤ من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ نصاً لمعالجة حالة القرارات التي أصدرتها مقتضى هذا النص أن يكون الطعن في هذه

لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر ١٩٥٠ سواء كانت قد أعلنت بعد هذا التاريخ أم لم تعلن ومن مقتضى هذا النص أن يكون الطعن في هذه القرارات خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بالنسبة لما لم يعلنه من هذه القرارات قبل صدور ذلك يسبق إعلانها ؛ وفيما يتعلق بما سبق القانون يكون الميعاد خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ العمل به أي من ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

ولما كانت المصلحة قد جرت على التمسك بعدم قبول الطعون المرفوعة عن القرارات التي أعلنت قبل صدور القانون الأخير إذا كانت قد رفعت بعد خمسة عشر يوماً من إعلانها . وحيث القرارات التي لم يطعن فيها حتى تاريخ صدوره أن القانون سالف الذكر قد فتح باب الطعن في سواء كانت أعلنت من قبل أو لم تكن قد أعلنت بعد .

كتاب دوري رقم (٣٢١)

لاحظت المصلحة أن المأموريات لا تعطى البلاغات التي ترد لها من قسم مكافحة التهريب بشأن الممولين المتهربين العناية الكافية بالأسراع في محاسبتهم وتحديد الضرائب المستحقة عليهم وهي بذلك تعطيتهم الفرصة للتهرب من دفعها سواء بمغادرتهم القطر نهائياً أو تصفية أعمال منشأتهم مما يترتب عليه ضياع حقوق الخزنة .

ونظراً لما لهذا الأمر من خطورة بالغة تعرض المتسبب الجزاء الشديد ، لذلك تسترعى المصلحة نظر المأموريات إلى ضرورة الاهتمام

بربط الضريبة على الاستمارة رقم (٨) المرافق نموذجها .

مادة ١٠ - تؤدي الضريبة إلى مأمورية الضرائب المختصة نقداً أو بشيك على مصرف أو بحوالة بريد ، ويجوز أن تؤدي نقداً إلى أي صراف أو محصل حكومي أو أية خزانة حكومية ، على أنه في حالة ادائها إلى أية جهة غير مصلحة الضرائب أو أحد فروعها ، يجب على الممول إخطار المأمورية المختصة بوفاء المبلغ المستحق مع تعيين الجهة التي تم فيها الدفع (المحصل أو الصراف أو الخزانة) وبيان رقم الإيصال وتاريخه .

مادة ١١ - إذا طعن الممول على الوجه المبين في المادة (٢٠) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر ، تلخص المأمورية الموضوع والاسس التي استندت إليها ، على الاستمارة رقم (٩) المرافق نموذجها

وتعلن لجنة الطعن الممول والمأمورية المختصة بميعاد الجلسة ، على الاستمارة رقم (١٠) المرافق نموذجها .

مادة ١٢ - مأمورية الضرائب المختصة هي الكائن في دائرتها محل إقامة الممول ، وإذا تعددت محال إقامته فهي المأمورية الكائن بدائرتها مقر عمله الرئيسي ، وإذا كان غير مقيم بالملكة المصرية فهي المأمورية التي بدائرتها مصالحه الرئيسية .

مادة ١٣ - يقدم الإقرار المنصوص عليه في المادة ٢٤ مكرراً ١/ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر على الاستمارة رقم (١١) المرافق نموذجها أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

ويقدم الإقرار المنصوص عليه في المادة ٢٤ مكرراً ٢/ من ذلك القانون على الاستمارة رقم (١٢) المرافق نموذجها أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

ويقدم الإقراران المذكوران إلى قسم الضريبة العامة على الإيراد (مركز التجميع) بمصلحة الضرائب ، بأحدى الطريقتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة الأولى .

مادة ١٤ - لا يجوز لغير موظفي مصلحة الضرائب من درجة مساعد مفتش أو مساعد مأمور على الأقل استعمال حق الاطلاع ، ولا يجوز استعمال هذا الحق في غير الأغراض الخاصة بربط الضريبة .

مادة ١٥ - موظفو مصلحة الضرائب الذين لهم صفة رجال الضبط القضائي لاثبات ما يقع من المخالفات لأحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المذكور واللوائح التنفيذية المتعلقة به ، هم المدير العام لمصلحة الضرائب ووكيله ، ومدير قسم الضريبة العامة على الإيراد ووكيله ، والمديرون المحليون ووكلاؤهم ، والمفتشون ومساعدون المفتشين ، والمأمورون ومساعدو المأمورين .

مادة ١٦ - يلغى القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ١٧ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١) . صدر بالقاهرة في أول رجب سنة ١٣٧١ (٢٧ مارس سنة ١٩٥٢)

وزير المالية والاقتصاد (امضاء) (١) نشرت هذه اللائحة في الجريدة الرسمية بالعدد ٦٣ الصادر بتاريخ ٣ أبريل

بهذه الحالات وسرعة فحصها لا آخر سنة ضريبة التحفظ عند الاقتضاء عملاً بأحكام المادة ٩٠ وتعديد الضرائب المستحقة وتوقيع الحجز فقرة ثانياً من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ (المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠) وتحرير المحاضر اللازمة طبقاً للمادة ٨٥ من القانون المذكور متى توافرت أسبابها ثم الاتصال بقسم المكافحة ليتخذ الإجراءات اللازمة لمنع الممول من السفر للخارج .

شعبة الأرباح التجارية

كتاب دورى رقم (٣٢٢)

المسطر بأمرية صورة المرسوم الخاص بإصدار الاتفاق بين الحكومة المصرية والهيئة العالمية للصحة والموقع بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ بالقاهرة والمنشور بعدد الوقائع رقم ٩٦ الصادر فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ - وقد تضمن الاتفاق ما يأتى :

١ - تعفى الهيئة العالمية للصحة وموجوداتها وإيراداتها وغير ذلك مما يأتى من أملاكها من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة على أن لا

يشمل هذا الإعفاء ذلك النوع من الضرائب التى تعتبر فى الواقع رسوم عن الخدمات التى تؤدىها المرافق العامة .

٢ - يتمتع موظفو الهيئة بصرف النظر عن جنسيتهم بالإعفاء من الضرائب فيما يتعلق بماهياتهم أو مرتباتهم التى تدفعها لهم الهيئة . هذا ويعمل بهذه الإعفاءات ابتداء من ٨ أغسطس سنة ١٩٥١ . رجاء العلم وتنفيذ ما جاء به .

مرسوم بإصدار الاتفاق بين الحكومة المصرية والهيئة العالمية للصحة

الموقع بالقاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٥١

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٨ أغسطس سنة ١٩٥١ بالموافقة على الاتفاق المبرر بين الحكومة المصرية والهيئة العالمية للصحة .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء .
رسمنا بما حد آت

مادة ١ : يعمل اعتباراً من ٨ أغسطس سنة ١٩٥١ بالاتفاق المبرر بين الحكومة المصرية

والهيئة العالمية للصحة الموقع بالقاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٥١ والمرفق نصه بهذا المرسوم .

مادة ٢ : على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه

صدر بقصر المنتزه فى ١٤ المحرم سنة ١٣٧١ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١)
فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

نترات السيلي الطبيعى

السماد الطبيعى الوحيد

١٥,٩ ٪ الى ١٦ ٪ أزوت أزوتيك

هولندية من هبات الطبيعة

يحتوى على :

٣٢ عنصرًا غذائيًا مهمًا لحياة النبات كالفسفور والبورون واليود والزنك والحديد والنحاس الخ

٣٧ شارع قصر النيل ت ٧٦٠١٤

ص ب ١٥٤٦ ص ت ١٨٦٣٣

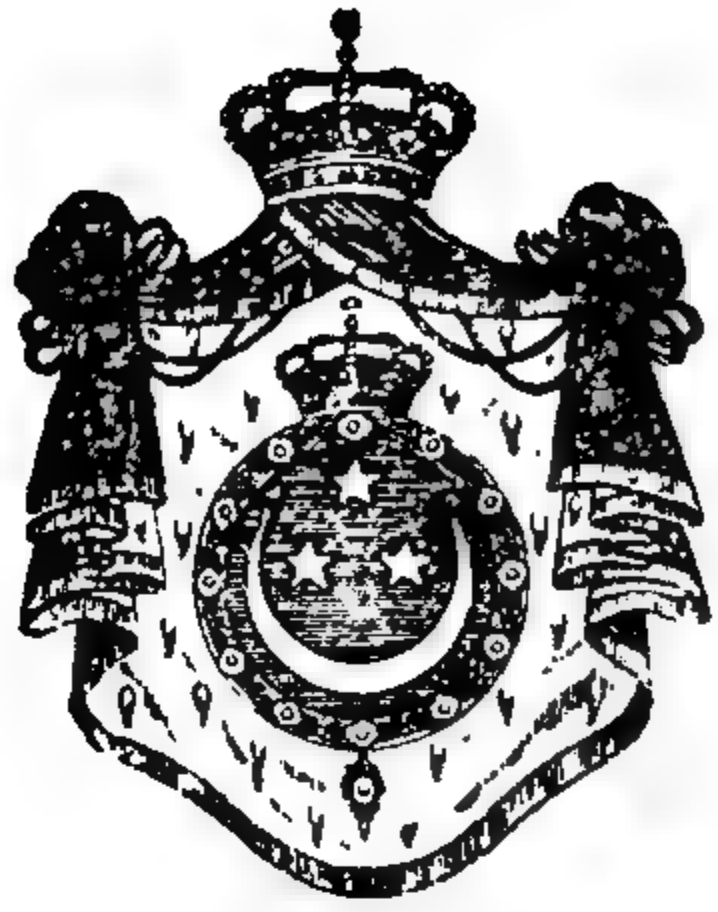
شركة نترات السيلي

العلبة التى لا تزعج الزيت من الكروتون المصنوع

هى تغليف اقتصادى

ت.م.م

ت ٤٤٤٧٣



موردو
جلالة الملك فاروق الاول

اسم عظيم لسيجارة فاخرة



٢٠ سيجارة ٨ قروش



شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

ج. م. س. ١٤ القاهرة

شركة مصر للتصدير والإفطان

شركة مساهمة مصرية

إحدى مؤسسات بنك مصر
ومركزها الرئيسي بمساحة بالإسكندرية

تقوم بتجارة القطن في الداخل
وتصدير للخارج

لها وكلاء ومراسلون في جميع أنحاء العالم

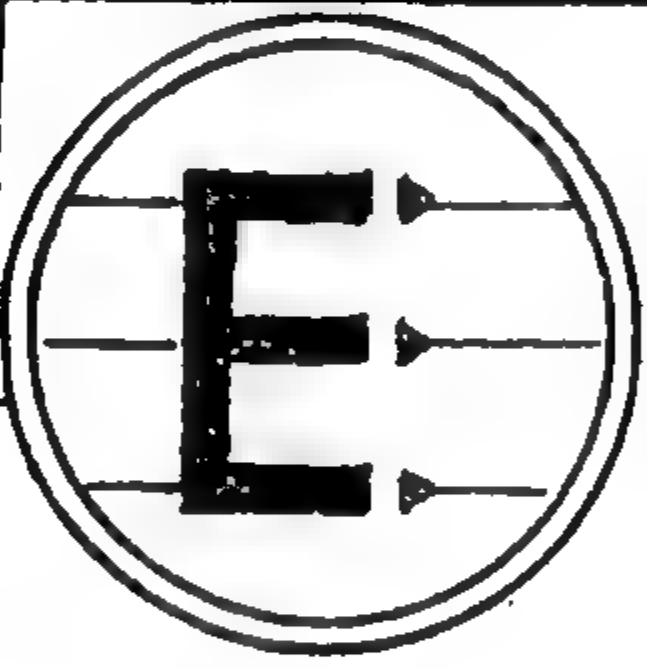
رئيس مجلس الإدارة: هضرة صاحب السعادة عبد المنصور أحمد بابا

شركة الملح والصودا ليمتد

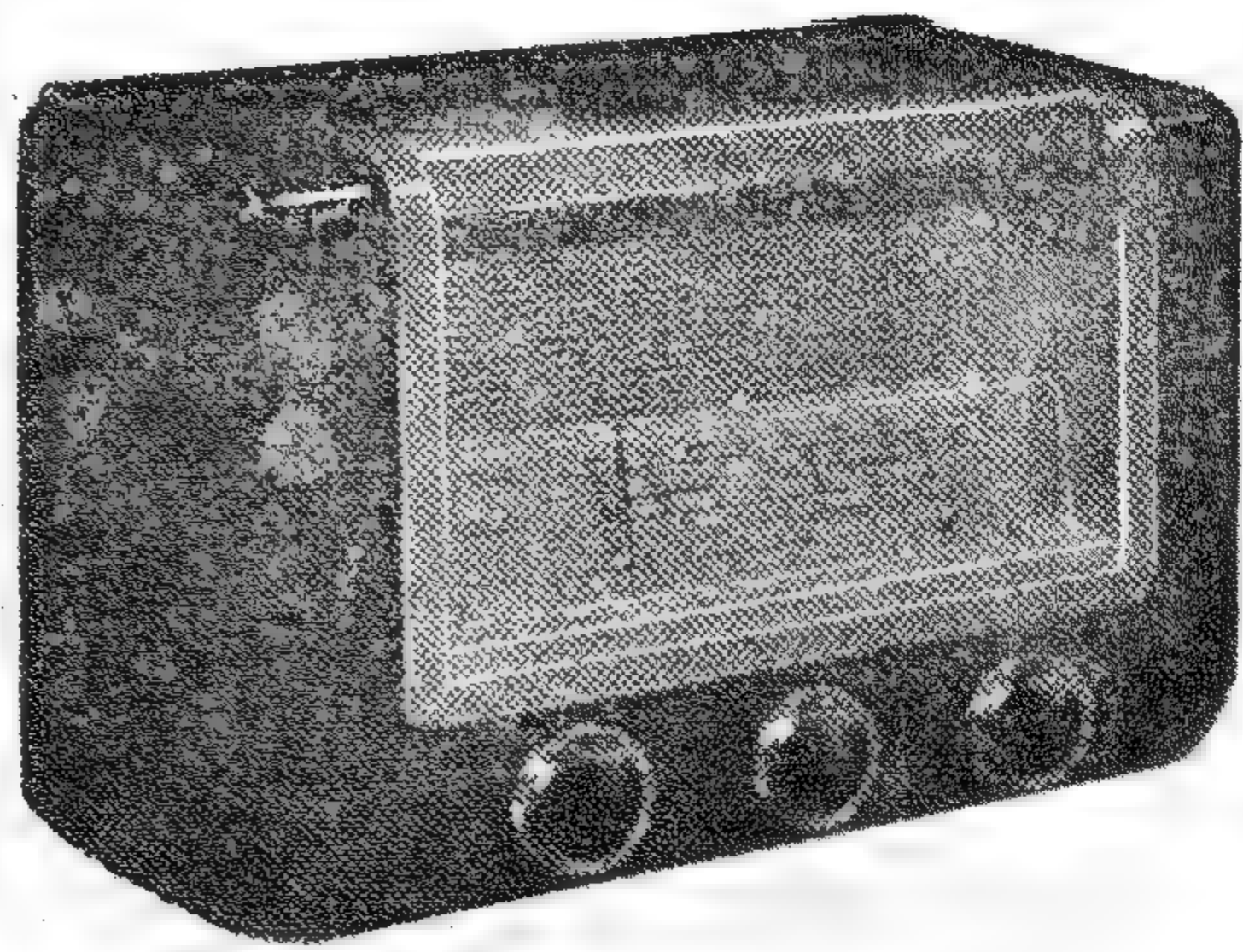
المركز الرئيسي بالأسكندرية ٢ شارع فؤاد الأول
رأس المال المكتتب به ١٢٦٠٠٠٠ جنيها

أهم المؤسسات للزيوت في الشرق الأدنى
زيوت للأكل وللصناعات
شموع للأكل وللصناعات
زيوت وأحماض دهنية هيكل ورجينية
جلسرين طبي وصناعي ، كسب

صابون من جميع الأنواع : لفسل الاواني ولفسل الملابس وللزينة والحمام . س . ت ٩٦٥



راديو إيكو العالمي



أداة السحر
و
الخيال

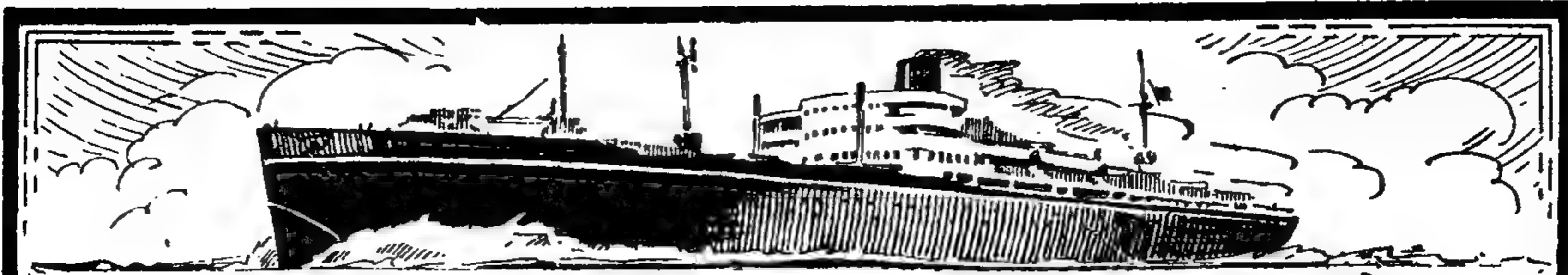
بانغمه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت إليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

س . ت ٦٨٥٦٠

شركة إيرمك مصر
١٨ شارع صبري أبو علم باشا "بركتنا" ت ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية سائلة - وجافة - راديو منظمه
راديو للسيارات ٤ - ٥ - ٦ - ٧ صمامات يعمل
على التيار المتقطع المستمر - صندوق انبوه فاخر



شركة بوا عزال بوسنة الخديوية لى. م. م.

خط أوروبا

سفریات سريعة بين الاسكندرية ومرسيليا وجنوا بالباخرة

« الملك فؤاد »

خط أمريكا

سفریات منتظمة بين الاسكندرية - نيويورك عن طريق نابولى

وجنوا ومرسيليا بالباخرة

« محمد على الكبير والخديوى اسماعيل »

خط موانى أوروبا الشمالية

خط منتظم بين الاسكندرية - دنكرك - انفرس - روتردام -

بريم - هامبورج

خط الاسكندرية - بيروت

سفریات سريعة بالباخرة « الملك فؤاد »

خط للبريد ما بين الاسكندرية - بورسعيد - قبرص - بيروت

خط منتظم بالباخرة « فؤادية »

خط البحر الاحمر

خط منتظم بين الاسكندرية - بورسعيد - سويس - جدة -

بور سودان - مصوع - عدن - جيبوتى

بالباخرة « طائف » « طالودى » « سفارة » « زمالك »

سجل تجارى ١٦٧٠٨

حافظوا على :

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من
الرقّة والحرب والاضيع
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمي من العبث بها
أو فقدانها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإبراع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»
لحفظ النقائص والتقنيات الثمينة في أوقات العمل به وفي الظروف القاهرة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية



الاقتصاد والمحاسبة

الشم
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى ابالة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٢٩
١٥ مايو ١٩٥٢

عبرة من مشروع

هل يمكن أن نفيد عبرة لن ننساها من مشروع خزان اسوان ، هذا المشروع الذى عاش فى المكاتب والافكار اكثر مما تعيش مشروعات الحرب والسلام ثم اذا طاع النور طاع متلعثما مترددا تقتله الاجراءات البطيئة وتكاد تصفى دمه قطرة قطرة ..

قدرت تكاليفه فى سنة ١٩٤٧ بعشرة ملايين من الجنيهات . ولو كنا نفهم اصول الحكم ورسالة الاصلاح لنفذهنا مباشرة . . . ولكننا امة نائمة تغط فى افكار قديمة وتعيش على الصدفة ولا شىء غيرها . . فظل المشروع ايضا الى سنة ١٩٤٩ فرفعت تكاليفه الى ٢٤ مليوناً من الجنيهات ثم رفعت اخيراً وبقرار من مجلس الوزراء فى الرابع عشر من هذا الشهر الى ٢٧ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات .

ترى من هو المسئول عن هذا كله؟ من هو المسئول عن قتل المشروع كل هذه السنوات الطويلة ومن هو المسئول عن هذه الملايين التى ضاعت على البلاد ، الملايين التى زادت فى التكاليف ، والملايين التى خسرها الشعب فيما لو نفذ المشروع واستمتع بثمراته !

لا فائدة من الكلام عن تحديد المسئوليات ، ولكن هل نعى العبرة من هذا الخطأ فلا نقع فيه مرة ثانية ؟ ام ان سياستنا ستظل تسير على ما هى عليه من بطء وكسل وتهاون وتراخ !

كم من المشروعات درست واعدت للتنفيذ ثم تعثرت وقبرت ونامت وماتت الى غير بعث ! كم من الافكار قتلها الروتين ، وكم من الهمم اضعفناها بالحق والحسد والشهوات !

كم وكم وكم ! . ليتنا ندرك اى اخطاء نعرض لها بلادنا ومستقبلها وليتنا نفيق من هذا النوم الشبيه بنوم اهل الكهف !

احمد عنان

عبرة من مشروع : لرئيس

التحرير

عرض وتعليق : اسعار القطن
- هؤلاء المظلومون - ونعود

مرة أخرى - آن الاوان
المساعدات الاجتماعية من
الوجهة الاقتصادية : بقلم
الدكتور محمد على رفعت

اخبار اقتصادية ...
حالة مصر الاقتصادية فى عام

١٩٥١ : من تقرير الاتحاد
الصناعات

اقتصاديات الشرق الاوسط :
تونس ضحية الاستعمار

الحاسبة فى حوادث ٢٦ يناير:
النشأت التى فقدت دفاتها

ومستنداتها : للاستاذ موسى
حتى

شخصيات اقتصادية : عبد
المجيد بدر باشا

اخبار الاقتصاد العالمى : ..
والتقدم الاقتصادى فى

نيوزيلندا

الاوراق المالية : فى النصف
الاول من مايو

افتتاح المبنى الجديد للفرقة
التجارية بالقاهرة

القطن : فى النصف الاول من
مايو

اسواق الحديد فى العالم
دايل الممول : الضريبة على

الارباح التجارية والصناعية:
حقوق المولين

سوق القطن : بقية محاضرة
محمود بك العتاء

هؤلاء المظلومون

الذى اشترت به من الفلاحين فى النهوض بالمشروعات الاصلاحية والانتاجية التى تحتاج اليها البلاد ويفيد منها مجموع الشعب . وبذلك تعالج الحالة التى يشكو منها الجميع كلما ارتفعت اسعار القطن ارتفاعا كبيرا ، اذ تكثر النقود لدى طائفة محدودة من افراد الشعب وتقوى مقدرتهم الشرائية الى حد كبير ، بينما تضعف عنه بقية الافراد فى الوقت الذى ترتفع فيه اسعار كل الحاجيات ارتفاعا آليا تبعا لاسعار القطن .

وليس فى هذا الاقتراح غبن على احد ، بل ان فيه تنظيما للاقتصاد الاهلى قائما على توزيع الاعباء وتوزيع المنافع توزيعا عادلا .

واقدم الحكومة على مثل هذا العمل لا يعد من قبيل القيام بعمل تجارى . وهو ليس بدعة ، فان كثيرا من الحكومات تستولى على المحاصيل الرئيسية فى بلادها . ومهما تكن الاعتراضات التى توجه الى هذا الاقتراح ، فان فوائده لاشك فيها ، واكثر ما يوجه اليه من اعتراض قائم على توخى مصلحة الافراد وليس على ادراك مقتضيات المصلحة العامة

آن الاوان

وقد آن الاوان للعمل الجدى الخالص لتنظيم الاقتصاد المصرى على اسس جديدة . فان تعقد المشاكل الاقتصادية اصبح يتطلب تدخل الحكومات من وقت الى آخر الى اقامة التوازن بين الطبقات ، والحصول على الاموال الكافية للقيام بالاصلاحات والمشروعات الجديدة .

بقى ما استهدف له عدد كبير من منتجى القطن خلال الاسابيع الاخيرة من استغلال غير كريم ، اذ انبث التجار فى القرى يشترون القطن بأسعار بخسة ، واضطر صغار المنتجين للبيع لان موعد الحليج كان قد اوشك . وقد دفعت اسعار بخسة بلغت فى بعض الحالات ثمانية جنيهات للقنطار من الاشمونى واثنى عشر جنيها للقنطار من الكرنك ، فى الوقت الذى اعلنت فيه الحكومة استعدادها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ لتسلم عقود يوليو من الكرنك بسعر ١٢٥ ريالا واغسطس من الاشمونى بسعر ٧٢ ريالا .

وقد ذهب هذا العدد الكبير من المنتجين ضحية للتهاون من جانب ولاية الامور . واستطاع عدد من التجار ان يأخذوا من الفلاحين ثمرة كدهم وجهدهم طول العام بسعر بخس لا يكاد يفي بمصاريف الانتاج .

ونعود مرة اخرى

وانا لنعود مرة اخرى الى ما سبق ان اشرنا اليه اكثر من مرة منذ الشتاء الماضى ، وهو الاقتراح الخاص باستيلاء الحكومة على محصول القطن بسعر مجز معتدل ليعوض الفلاح عن جهده ويكفل له ربحا معقولا . وبذلك يستقر الامر له ولا يصبح عرضة لتقلبات الاسعار وتراوحها ، ولا لمناورات المضاربين وتلاعبهم بالاسواق . اما الحكومة التى استولت على المحصول فتستطيع ان تبيعه بسعره العالمى ، وتستغل الفرق بين هذا السعر وبين السعر



اسعار القطن

اتخذت لجنة بورصة ميناء البصل قرارا يقضى بأن يكون قطع الاقطن التى نقلت من مارس الى مايو بالسعر الذى حددته الحكومة مع خصم ريالين ونصف ريال للمصاريف والتى نقلت من فبراير وابريل الى يونيو بالسعر الذى حددته الحكومة مع خصم ريالين للمصاريف .

وقيل ان الحكومة بصدد البحث فى خفض ضريبة الصادر على القطن وقد انتقدنا هذه الضريبة منذ تقريرها واشرنا الى انها بوضعها الحالى وفئتها الثابتة لا تتماشى مع المنطق الاقتصادى المسلم به . ذلك ان اسعار القطن تخضع لعوامل عديدة عالمية لاسلطان الحكومة عليها فكيف تكون الضريبة ذات فئة ثابتة . ولو جعلت نسبية لكان هذا ادنى الى العدل ، ولما اضطرت الحكومة الى اعادة البحث فيها فى الوقت الحاضر او فى اى وقت آخر

ثم ان قرار لجنة البورصة المشار اليه جاء متأخرا وبعد ان اضطر كثير من تجار الداخل والمنتجين الى رفع قضايا مطالبين فيها بتصفية مراكزهم على اساس الاسعار السابقة لتعطيل البورصة فى ٢٩ فبراير الماضى . وسيؤدى هذا القرار الى تنازل اصحاب القضايا عن قضاياهم بطبيعة الحال .

المساعدات الاجتماعية

من الوجهة الاقتصادية

بمعلم
الدكتور محمد علي رفعت

وليست المساعدات الاجتماعية في مثل هذه الأحوال بالإجراء الذي يشجع على ظهور المواطن الصالح وبعث الوعي الاجتماعي . ويوطد العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد . بل على العكس . قد تنقب هذه المساعدات . وما تكتنفها من ظروف وتدابير . وسيلة لضعاف الشخصية الفردية . وفرصة لبث روح التذمر والسخط ومدعاة لصدع النظام الاجتماعي وتقويض أركانه .

إن النفوس لا تؤثر بالاحسان غير الشخصي ، والسلام الاجتماعي لا يشترى بالعون المادي الذي لا مقابل له . ولكن بتوفير العمل المثمر الذي يعتز به والذي يرفع من شأن صاحبه ويعزز شخصية الفردية .

هذه هي نظرة الباحث الاقتصادي الى مشكلة المساعدات الاجتماعية التي تتولاها الحكومة ولقد حرصت على أن أبسطها امامكم بعيدة عن مؤثرات الدعاية . مجردة من البواعث السياسية واكبر الظن ان هذه النظرة الواقعية سوف لا ترضي المتحمسين لما يسمونه خطأ « الدعوة الى اصلاح الاجتماعي »

وخلاصة القول ان المساعدات الاجتماعية اذا أخرجت عن دائرة الاحسان وانتصت على العاجزين عن الكسب ، تخفق مشاكل اقتصادية تتصل بظروف الانتاج وملاساته وهي اذا ما تولتها الحكومة فإن مزاياها العاجلة - ان وجدت - قد تنقلب الى رزايا مباشرة .

فينبغي اذن التحرز ضد الاندفاع وراء العاطفة الجامحة ، مهما كانت نبيلة المقصد ، سامية الاهداف ، قبل التأكد من أثر المساعدات في الحالة الاجتماعية للمنتفعين بها وكذلك في سلك عناصر الانتاج النافع ، وعلى كل حال ، لا ينبغي لنا ان نهمل ظروف الانتاج المحلي وقدرته على استيعاب اعباء المساعدات الاجتماعية دون تصدع أو انهيار . ان المعضلة الكبرى في مصر هي معضلة تنمية الانتاج قبل زيادة الاستهلاك .

وأول خصائص هذه المساعدات هو الاشراف الحكومي . وتنطوي هذه الملاحظة على معنى لا يخفى على كل لبيب . فقيام الحكومة بتقديم مساعدات اجتماعية يبرز للباحث الاقتصادي . اقحام الاداة الحكومية في ميدان جديد . واذا ثبت ان هذه الاداة اقل كفاية من النشاط الفردي . فالاستنتاج المنطقي - وهو ما تؤيده التجارب - يكشف عن اضاعة الموارد الاهلية اضاعة تقاس بدرجة القصور في كفاية الاداة الحكومية .

ومن خصائص هذه المساعدات أيضا تغليب الصالح الطائفي . فهي بطبيعتها مقصورة على فئة أو فئات معينة من أبناء الامة . ربما كانوا أقل حظاً أو أسوأ حالا من غيرهم من المواطنين الاخيرين لكن الباحث الاقتصادي يحتج بأن مثل هذه المساعدات الطائفية اذا منحت بدون قيد أو شرط فانها تشجع على استمرار الاسباب التي يقال انها أوجبتها لانها لاتعالج الاسباب بل النتيجة .

والى جانب هذا ، لابد من الاعتراف بأن تحديد الطوائف المنتفعة بهذه المساعدات أمر شاق وسبيل وعرة وباب واسع للمحاباة والغش وسوء التصرف .

ومع ذلك فلعل أظهر خصائص المساعدات الاجتماعية التي نتحدث عنها تتلخص في أنها تحمل في طياتها جرائم فشلها . ففضلا عن أنها تغري المنتفعين بها بالتكاسل والتخلي عن العزيمة وفقدان الشخصية . فان المساعدات انما تؤخذ من رصيد الانتاج القومي وهو في الأحوال التي تكثر فيها المطالبة بها وتبدو هذه المطالبة كأنها أمر لازم ، انما هو رصيد هزيل لا يمنع الفاقة عن جميع أفراد الشعب اذا وزع بينهم بالتساوي .

قد يكون من نافلة القول الاشارة الى أن المساعدات الاجتماعية تحتاج ، في جميع أطوارها وفي مختلف ألوانها الى وفرة مادية . فسواء أكانت هذه المساعدات عوناً مادياً ، أم كانت غذاء روحياً ، فانها تنتهي في نظر الباحث الاقتصادي الى تحويل عاجل لبعض القوى المنتجة من ميدان الانتاج الى محيط الاستهلاك . وليس يضاعف هذا الاستنتاج المنطقي صحة الادعاء بأن هذه المساعدات ستؤدي في النهاية الى تحسين الانتاج وزيادته عن طريق رفع مستوى الكفاية الفردية . ذلك لان مثل هذه النتيجة رهن بقيام عوامل كثيرة تتصل من ناحية بتنظيم المساعدات نفسها وحسن استخدامها ومن ناحية أخرى بمقومات البيئة الاقتصادية ووفرة القوى المنتجة وتعاونها

ولقد اشنت المطالبة بالمساعدات الاجتماعية في السنوات التي أعقبت الحرب الكبرى الأخيرة ، لاسيما بعد ان تفشى الاضطراب في الاوضاع الاقتصادية وانتشر الشذوذ في توزيع الثروة والدخول . ولهذه المطالبة أوجه متباينة ، بعضها سياسي والبعض الآخر اجتماعي يصدر عن عاطفة كريمة وأريحية صادقة .

والظاهر أن الاعتقاد بأن المساعدات الاجتماعية التي كانت ولا تزال تقوم بها الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاهلية أصبحت غير وافية بالمراد ، دفع الكثيرين الى مطالبة الحكومة بتحمل اعبائها كفرض واجب الاداء ، فيخصص في أموالها حق معلوم للسائل والمحروم .

ولا تقتصر هذه المطالبة على معتنقي المذهب الاشتراكي فحسب بل انها تمتد الى غيرهم ممن يحرصون على تنقية المجتمع من أدرانته المتفشية وهي الفاقة والجهل والمرض .

غير ان هؤلاء وهؤلاء فاتهم ان للمساعدات الحكومية من الخصائص ما يهدم الفوائد والمزايا الناتجة منها .



تقييد انشاء المصانع الجديدة

وتحديد مواقع بنائها لمنع تكديسها

من أهم الاقتراحات التي تبعتها وزارة التجارة والصناعة الآن لمساندة صناعة الغزل والنسيج وتدعيمها تقييد انشاء المصانع الجديدة للغزل والنسيج بحيث يكون انشاء تلك المصانع غير طليق من القيود ويكون رهنا بموافقة وزارة التجارة والصناعة على انشائها على أسس فنية حديثة وصالحة لانتاج الانواع المطلوبة في الاسواق الخارجية ، وهي الغزل الرفيع بنوع خاص ، فضلا عن وجوب تحديد مواقع المصانع حتى لا يستمر تكديسها في مناطق معينة .

نقص محصول بذرة القطن

قدر محصول بذرة القطن هذا العام على أساس التقدير الثالث لمحصول القطن هذا العام بنحو ٢٥٠٠٠ ر. ٢٥٠٠ ر. اردب تقريبا بما فيها التقاوى ، مقابل ٧٠٠٠ ر. ٧٠٠٠ ر. اردب في العام الماضي وقد انخفض صنف البذرة ونسبة استخراج الزيت منها في المتوسط عن العام الماضي .

ومما يذكر أن بذرة القطن خاضعة لنظام الاستيلاء ، وحدد سعر الاردب منها بـ ٨٠ قرشا من جميع الاصناف البذرة التجاري في حين أن سعر الاردب في الاسواق العالمية يبلغ ٤٠٠ قرشا .

انتاج بطاريات السيارات

الكهربائية بمصر

ازدهرت صناعة البطاريات الكهربائية في مصر في السنوات الاخيرة وقد بلغت القوة الانتاجية لهذه الصناعة حوالي ٣٥ ألف وحدة في السنة تستعمل في السيارات على اختلاف انواعها والطائرات وأجهزة الراديو وقد تمكنت المصانع المحلية

من صنع جميع اجزاء البطاريات بما فيها الهيكل

هذا وتقدر حاجة البلاد الآن بنحو ٥٠ ألف وحدة ، ولذلك تواجه هذه الصناعة الآن منافسة قوية من الواردات الاجنبية لضالة الرسوم الجمركية المفروضة عليها ، وهي رسوم وضعت منذ عشرين عاما

حصصة مصر من النيكل

حدد المؤتمر الدولي للمواد الخام لمصر حصص من النيكل قدرها ٨٠٠ كيلو جرام من الربع الاول من عام ١٩٥٢ ، وقد تقرر ان تتولى وزارة الحربية والبحرية شراء هذه الحصص بأكملها .

زيادة محصول القطن الهندي

يؤخذ من التقارير التي تقنهاها وزارة المالية أن وزارة الزراعة الهندية تتوقع أن يزيد انتاج القطن الهندي هذا العام بنسبة ١٣ في المائة ، إذ يقدر المحصول الجديد بنحو ٣٠٤ آلاف بالة مقابل ٢٧٦ ألفا في الموسم الماضي . بعد أن توسعت الهند في زراعة القطن هذا العام

المؤتمر الدولي للسياسة الافريقية

تلقت وزارة المالية والاقتصاد دعوة للاشتراك في المؤتمر الدولي للسياسة الافريقية المزمع اقامته في مدينة موزمبيق في المدة ما بين ٢٥ اغسطس الى ٧ سبتمبر القادم

مكتب للدعاية عن منتجات

مصر القطنية

يدور البحث الآن حول انشاء مكتب مشترك بين المصانع المحلية للغزل والنسيج لتركيز أعمال الدعاية فيه ، ولتصريف منتجات هذه المصانع المحلية في الاسواق الخارجية وتعريف الاسواق الخارجية بمزايا الغزل والمنسوجات المصرية

مادة جديدة لابادة حشرة التريس

لمناسبة ظهور حشرة التريس في زراعات القطن والبصل أعدت الجمعية الزراعية الملكية مادة جديدة لابادة هذه الحشرة

نصف مياه النيل تضيع

في السدود

تبحث وزارة الاشغال الآن في أحدث الكراكات التي يمكن استخدامها لتنفيذ مشروع قناة السدود بجنوب

السودان ، ومما يذكر أن انشاء هذه القناة يعد على جانب كبير من الاهمية إذ أن المياه التي تضيع بسبب سدود هذه المنطقة تبلغ أكثر من نصف كميات المياه التي تأتي من هضبة البحيرات الى النهر إذ يبلغ المنصرف من المياه قبل منطقة السدود ٢٨ مليارا من الامتار المكعبة ، والمياه المنصرفة في المجرى بعد هذه المنطقة تبلغ ١٤ مليارا .

١٨ ٪ من محصول القطن المصري

استهلكته مصانع الغزل

المحلية في العام الماضي

بلغ جملة ما استهلكه مصانع الغزل المحلية من القطن في سنة ١٩٥١ ، نحو ٣٩٤٩٧٠ قنطارا من القطن أي أكثر من ١٨ ٪ من المحصول الكلي .

منها ١٨ ٪ من القطن الطويل الثيلة و ٨٢ ٪ من المتوسط الثيلة

تصدير واستيراد

تحديد المستوردين القدامى والجدد

تقرر اعتبار المستوردين المقيدين من سنة ١٩٤٥ الى ١٩٤٨ من المستوردين القدامى واخراجهم من طائفة المستوردين الجدد وبذلك يعفوا من قيد أسمائهم قبل القيام بعمليات الاستيراد بمناسبة صدور القرار الوزاري الخاص بتعيين حصص الاستيراد لكل مستورد بنسبة استيراده للصنف في المدة من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٤٩

استيراد حصص مصر من الصفيح

تقرر تخصيص مبلغ ٢٥٨٧٥٠ دولارا لاستيراد حصص الربع الثاني من الصفيح هذا العام

مراقبة صادرات الغزل للخارج

استقر الرأي لدى الجهات المختصة على ضرورة فرض رقابة دقيقة على تصدير الغزل بعد أن تعددت شكاوى المستوردين في الخارج . وذلك لضمان جودة الصنف وانطباقه على المواصفات التي تحدد لهذا الغرض . وقد اتفق على أنه إلى أن يصدر تشريع منظم لذلك تقوم اليرفة الصناعية بالتعاون مع الحكومة بتنظيم هذه الرقابة بصفة عرفية ، خصوصا وأن غرفة صناعة

الشركات والمؤسسات التي تتمتع بمشروع النقص وتسريته

كانت وزارة التجارة والصناعة قد وضعت مشروعا لتيسير على الشركات المساهمة المؤسسة خارج المملكة المصرية والتي لها نشاط بمصر في التحول الى شركات مساهمة مصرية وبمناسبة الطلب الذي تقدمت به بعض المؤسسات الاجنبية والخاص بتطبيق هذه التيسيرات على الشركات التي ليست من نوع شركات المساهمة الاجنبية رأت اللجنة المؤلفة بوزارة التجارة والصناعة لوضع المشروع المذكور أن تسري أحكام المشروع على شركات التوصية بالاسهم المصرية المشهر عنها وفقا لاحكام القانون التجاري ، اذا اندمجت في شركة مساهمة مصرية أو تحولت الى شركة مساهمة مصرية وعلى شركات التضامن والتوصية المصرية اذا ادمجت في شركة مساهمة مصرية أو تحولت الى شركة مساهمة مصرية . وعلى شركات المساهمة المصرية اذا ادمجت مع بعضها في شركة مساهمة مصرية جديدة وعلى شركات الاسهم المؤسسة خارج المملكة المصرية اذا ادمجت نشاطها الذي تزاوله فيها في شركة مساهمة مصرية أو تحولت الى شركة مساهمة مصرية وعلى المؤسسات الفردية الموجودة بمصر اذا ادمجت في شركة مساهمة مصرية أو تحولت الى شركة مساهمة مصرية بشرط ألا يقل رأس مال شركات التوصية بالاسهم المصرية .

وشركات التضامن والتوصية والمؤسسات الفردية ، والمستثمر فعلا في الاعمال التجارية عن أربعين الفامن الجنيهات كما يتبين ذلك من الاطلاع على ملف الممول لدى مصلحة الضرائب بعد موافقته . على أن تتم اجراءات الاندماج او التحول خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون المقترح .

وذلك بعد ما تبين للجنة المؤلفة لبحث هذا المشروع أن من المصلحة العامة تيسير هذا التحول للمزايا الاقتصادية التي تنتج من هذا الاجراء خاصة وان شركات المساهمة تكون أقوى على المنافسة ، وتتوفر لهاصفة الدوام وتخضع لقانون شركات المساهمة وينتفى فيها الغرض الشخصي ، وتخضع للرقابة العلانية كما ان في تحويل هذه المؤسسات والشركات الى شركات مساهمة مصرية فيه تعويد للشعب على الادخار



نادى التجارة الملكى

ومجلة الاقتصاد والمحاسبة

يرفعان الى حضرة صاحب

الجلالة الملك المفدى صادق الولاة

وخالص التهئة بمناسبة عيد

جلوسه السعيد أعاده الله على

جلالته وعلى الوطن باخير والبركات

الغزل والنسيج سبق ان اقترحت تلك الرقابة ورحبت بها .

استيراد السكر اللازم للمصانع تقرر تأليف لجنة من وزارات المالية والتجارة والتموين لبحث موضوع استيراد السكر اللازم للمصانع المحلية من الخارج وذلك اما بالسماح للمصانع المحلية بالتوسع في استيراده من الخارج بعد دفع رسم الانتاج والرسوم الجمركية أو قيام وزارة التموين باستيراد السكر اللازم لسد حاجة هذه المصانع طبقا للمقررات الحالية وذلك على حساب الحكومة .

تصدير ٢٠٠ طن ردة للخارج قررت لجنة التموين العليا في اجتماعها الاخير السماح بتصدير ٢٠٠ طن « ردة » نخالة ، لشرق الاردن لاعمال مكافحة الجراد . وقد شكت وزارة الزراعة من صعوبة شرائها لهذه الكمية من الاسواق المحلية وطلبت من وزارة التموين التدخل لتمكينها من شراء هذه الكمية

مبادلة القطن بالمنتجات البلجيكية بمناسبة رفض المصانع البلجيكية قبول ثمن منتجاتها المصدرة الى مصر بالعملة الاسترلينية لصعوبة تسديد قيمتها . تقرر الترخيص بعمليات مبادلة الاقطان بشبقات الحديد وسلفات النحاس والواح الصاج والحديد

تصدير الورق والكرتون ومصنعاتهما تقرر السماح بتصدير اصناف الورق والكرتون ومصنوعاتها الى الخارج والتي سبق أن تلقت وزارة المالية طلبات التصدير بشأنها . وذلك لتوافر الورق في السوق المحلية

مبادلة فضة بذهب

طلب أحد التجار السماح له بتصدير عشرة أطنان من الفضة الى هولندا مقابل استيراد ٢٠٠ كيلو ذهب وقد رأت مصلحة الدمغ والموازين السماح بتصدير خمسة طن فضة

اعفاء أدوات الدعاية

من نظام تراخيص الاستيراد تقرر اعفاء الافلام والمطبوعات ونشرات وأدوات الدعاية الخاصة بالدعاية التجارية والصناعية والثقافية من نظام تراخيص الاسيراد ، وذلك في حدود مائة جنيه أسوة بما اتبع نحو العينات

حالة مصر الاقتصادية في عام ١٩٥١

تأثرت الصناعة المصرية في سنة ١٩٥١ باضطراب الظروف العامة خارج البلاد وداخلها تأثيرا كبيرا فقد ظلت موجة الارتفاع في اسعار الحامات التي أطلقتها حرب كوريا تغطي على الاسواق العالمية حتى نهاية فبراير ثم جعلت تميل الى الاستقرار - فيما عدا اسعار الحبوب والمعادن غير الحديدية - حتى اكتوبر اذ اخذت في التراجع دون ان تبلغ مستواها في العام السابق

وقد سحب هذا التطور في مصر اتجاه الى التخزين منذ نهاية السنة السابقة وارتفاع في الاسعار وانكماش في حركة الائتمان ثم ركود في المعاملات امتد طوال اشهر الصيف ، وتوترت العلاقات المصرية الانجليزية بعد ذلك فزاد الركود خصوصا في سوق المواد الغذائية والمنسوجات وهبطت الواردات وزاد الاقبال على منتجات بعض الصناعات المصرية ونشط الطلب لاسيما

وقد ظلت حركة الاستثمارات ضعيفة طوال العام بسبب القيود المفروضة على تكوين الشركات المساهمة وموجة الضرائب الجديدة واضطراب الحالة السياسية بالبلاد فلم يزد عدد الشركات المساهمة على ١١ شركة كان غالبيتها يقوم في البلاد من قبل على شكل آخر ولا يتجاوز مجموع رؤوس اموالها على كل حال ١٢٥٠٠ ١٥١٢ جنيه ، بينما بلغت الزيادات في رؤوس اموال الشركات القائمة ٦٤٧٧ ٠٨٩ جنيه وبلغت الاموال المودعة في صناديق التوفير في ديسمبر ٢٣٤ ٠٢٠ ٣٧٠٢ جنيه مقابل ٣٨٣ ٠٠٧ ٢٨٩ جنيه في نفس الشهر من العام السابق . كذلك هبطت المصروفات من اعتمادات الباب الثالث في ميزانية الدولة الى ٣٩ مليون جنيه بينما بلغ المخصص لها ٥٩ مليون جنيه

وعندنا ان هذه الظاهرة أخطر ما في الحياة الاقتصادية على الإطلاق لبلد كبلدنا هذا ما فتىء دخله القومي في هبوط وفي وقت كهذا الوقت الذي يحيط فيه العالم المتحضر الذي نحيا في نطاقه بغاية الاهتمام تنشط

الاستثمارات وتنظيمها والتنسيق بينها وبين أهدافها الاجتماعية .

ونحن نلح لذلك من جديد في المطالبة بالغاء القيود المفروضة على حركة الاستثمارات في مصر ايا كانت مادام الغاؤها لا يتعارض وسيادة البلاد وتشجيع رؤوس الاموال الى طرق ميادين الصناعة والعمل الحازم على تعديل القوازين واللوائح الادارية التي تعرقل سير المشاريع الصناعية والتي اصبح بعضها لا يتفق ومركز البلاد الصناعي . ولعله قد آن الوقت لانشاء هيئة مستقلة يوكل اليها امر دراسة مشاريع تنمية موارد الدولة وتنسيقها والاشراف عليها بعيدا عن تقلبات الحياة السياسية .

وقد مدت الحكومة في مستهل هذا العام يد المعونة للصناعة فألغت الرسوم الجمركية على الآلات وقطع الغيار التي تستورها وان كانت قد أبقت الرسوم الجمركية المفروضة على الحامات وزادت الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية في الوقت نفسه

وهذا التعديل يحملنا على الوقوف مرة اخرى عند مسألة الرسوم الجمركية القائمة وموقفنا منها

فقد وضعت الرسوم الجمركية الحالية منذ عشرين عاما وليس في البلاد صناعة حقيقية تذكر وعدلت هذه الرسوم غير مرة في مواضع شتى دون ان يربط بين هذه التعديلات بعضها البعض او بينها وبين بقية الرسوم القائمة

وواضح ان تنسيق هذه التعديلات والملاءمة بينها وبين المراكز التي بلغتتها الصناعة المصرية امر لم يعد يمكن تجاهله دون اضرار بالاقتصاد الصناعي وبخزانة الدولة على السواء

كذلك واضح اننا لن نستطيع ان نمضي في طريق التصنيع التي سلكتها والتي أجمعنا على ضرورة السير فيها قدما دون ان نقدم على انشاء الصناعات الجديدة ونحيط شئوننا بما تحيط به كل بلد صناعاتها الناشئة من جومات يمكنها

من بلوغ المنافسة التي تسمح لها بالصمود لمنافسة صناعات البلاد التي سبقتها في هذا المضمار بعشرات السنين لاسيما وان الصناعة المصرية مازالت تتحمل بحكم حداتها اعباء لا تتحملها مثيلاتها في البلاد الاخرى وقد فعلنا ذلك في مستهل نهضتنا الصناعية فقامت صناعاتنا الحاضرة وهي ليست جميعا حتى لدى اكثر المتحمسين نقدا لها بالصناعات الفاسدة وليس ثمة مبرر لعدم الاستئناس الآن بما فعلنا وقتئذ ونحن بلد جديد يريد النهوض ، خصوصا كلما توافرت العناصر الاقتصادية المواتية وكان العائق الذي يقوم دون رواج منتجاتنا هو العامل النفسي الذي مازال يدفع بالمستهلك الى تفضيل السلعة الاجنبية على مثيلاتها القومية

كذلك تجرنا مسألة الرسوم الجمركية الى الكلام عن سياسة التموين وسياسة التصدير التي تسير عليها البلاد . فقد استمرت سياسة التموين على ما درجت عليه في الاعوام السابقة من الاستيراد بأى ثمن وفي أى وقت دون مراعاة لحاجات الصناعات المصرية المشروعة وما تستطيع ان تنتجه لو لقيت شيئا من المعونة الحكومية ، وهذه السياسة من أشد العقبات التي تقوم في طريق نمو الصناعة المصرية فضلا عن أنها أبعد الوسائل عن معالجة حاجات التموين معالجة حقيقية لانها تعتمد على انتاج الغير وهو انتاج قد تستطيع وقد لا تستطيع ان تصل اليه في الظروف الدولية الشديدة التي وضعت لتفادى اثارها واذا استطاعت ان تصل اليها فهي مضطرة لقبول أسعارها أية كانت وقبول ما يترتب على ذلك من اضطراب في تجارتنا الخارجية فضلا عن عدم المساهمة في دعم الاوضاع الاقتصادية لبلد يحتاج الى كل نشاط اقتصادي يبذل فيه لتقوية هذه الاوضاع

وما يقال عن سياسة التموين يقال في سياسة مشتريات الحكومة وتفضيل المسؤولين للسلع الاجنبية على السلع المصرية

توقع ازدياد الانتاج العالمى

جاء فى التقرير السنوى الذى وضعه المجلس الاقتصادى والاجتماعى التاسع للامم المتحدة عن حالة العالم الاقتصادية والذى نشر يوم الاحد الماضى انه من المنتظر أن يغطى انتاج دول العالم الحر خلال العام القادم جميع الحاجات المدنية والعسكرية بل ويزيد .

وذكر التقرير أن انتاج العالم من الساع خلال العام الماضى قد سجل رقما قياسيا لم يعرفه العالم فى تاريخه الطويل قبل الآن .

هذا وسيعقد المجلس الاقتصادى والاجتماعى دورته القادمة التى تستغرق عشرة أسابيع ابتداء من ٢٥ مايو ، وذلك للنظر فى الاجراءات الاقتصادية اللازمة لتحسين الاحوال الاقتصادية فى العالم .

وقد نشر التقرير الاحصاءات الواردة من الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية وغيرها من دول الستار الحديدي على علاتها . وتشير هذه الاحصاءات الى أن الاحوال الاقتصادية فى تلك البلدان قد سجلت درجة عالية من الانتاج وانخفاضا فى نفقات المعيشة لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١

وتدل الاحصاءات والابحاث الدقيقة التى أجريت فى البلدان الخارجة عن نطاق الستار الحديدي أن الامم الحرة قد تمكنت خلال فترة قصيرة من معالجة الآثار الاقتصادية التى ترتبت على قيام الحرب الكورية

ويشير التقرير الى انه من غير المنتظر أن يخضع التوسع فى الانتاج فى المستقبل القريب للتغيرات فى انتاج المواد الخام ويستطرد فيقول :

« واذا لم تزد نفقات التسليح وانتاج الاسلحة كثيرا عما هى عليه الآن فمن المرتقب أن تكفى الزيادة فى انتاج المواد الأولية التى تم صنعها فى سنة ١٩٥١ مضافا اليها الزيادة المرتقبة فى سنة ١٩٥٢ والناشئة عن زيادة الاموال المستثمرة فى الانتاج لعامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ لسد الحاجات المدنية والعسكرية فى العالم »

ويتكهن التقرير بأن البلاد تمر حاليا بمرحلة للتصنيع ستنتج فى سنة ١٩٥٢ قدرا من السلع الانتاجية يوازي انتاجها منها لسنة ١٩٥١

ويضيف الى ذلك قوله ان تخفيف حدة التوتر السياسى وما يترتب عليه من خفض نفقات التسليح سيؤدى - ان حدث - الى رفع مستويات المعيشة فى المناطق المزدهرة والمتخلفة اقتصاديا على حد سواء

ويشير التقرير الى أن انتاج المواد الغذائية فى العالم فى ازدياد مستمر ولكن بنسبة أقل من الزيادة فى عدد السكان أو انتاج السلع الصنوعة

خطر الجراد على الشرق الاوسط

صرح ناطق بلسان منظمة الزراعة والاغذية التابعة للامم المتحدة أن خطر الجراد يهدد المحاصيل الزراعية فى بلدان الشرق الاوسط وجنوب آسيا وأفريقيا بشكل لم يعرف له العالم مثيلا منذ قرن من الزمان .

وحذرت المنظمة بأن ارجال الجراد الوليدة ستغير فى العاجل على مساحات واسعة من المناطق الزراعية فى الشرق الادنى .

وأضافت المنظمة الى ذلك قولها ان الملايين من اعداد الجراد قد تركت اماكنها الاصلية فى افريقيا الشرقية متجهة صوب الشرق الاوسط وان هذه الملايين فى حالة توالد وتكاثر الآن .

وقد وزعت الحكومة الامريكية كميات وفيرة من مسحوق الالدرين - وهو مركب كيميائى أمريكى الصنع شديد الفتك بالجراد - على المناطق المختلفة التى يهددها الجراد . ومن هذه الكميات ٢٨ طنا موجودة حاليا فى كراتشى و ٢٠ طنا فى كل من بيروت وعدن و ٩ أطنان فى طهران

وقد طالبنا وما زلنا نطالب بفتح باب التصدير امام السلع التى نستورد منها أو نستورد مثلها والسلع التى لا تدخل فى نطاق مواد الاستهلاك المباشر أو الانتاج الصناعى حتى فى الحالات التى يكون فيها انتاجنا أقل من الاستهلاك . فان اكبر عقبة تواجهها الصناعة المصرية الآن هى ضيق نطاق سوقها وهو ضيق يدفعها الى تقليل الانتاج وتنويعه وتحمل ما يترتب على ذلك من زيادة فى التكاليف ولعلاج لهذه الظاهرة الا فى التصدير فهو الذى سيمكن صناعتنا من تركيز الانتاج والهبوط بالاسعار والاخذ بأسباب التقدم العالمى . وهو الذى سيعالج ما ننعيه الآن جميعا على الصناعة المصرية من الانصراف الى المنتجات الشعبية وعدم طرقها للمنتجات الرفيعة . فمستوى الانتاج مرتبط بالقوة الشرائية وهى منخفضة لدينا انخفاضا ملموسا . والمنتجات الرفيعة لا تستهلكها الا الطبقة الموسعة وهى طبقة محدودة . ولذلك تعتمد صناعتنا فى جميع بلاد العالم على الاستهلاك العالمى كىما تبلغ الحدود التى تمكنها من ان تقوم على اساس سليم .

ويخطئ من يظن ان اسعارنا اعلى دائما من الاسعار الاجنبية اذا تساوت الخامات فهى فى كثير من الحالات أقل منها خصوصا اذا حذف منها ما يؤديه منتجوها على هذه الخامات من رسوم جمركية ولا مبرر لذلك لاغلاق باب التصدير بل يجب تشجيعه واعتباره أقوى وسيلة لرفع مستوى انتاجنا ونموه وانخفاض اسعاره وتثبيت ميزاننا التجارى

كذلك مازلنا نطالب بوضع سياسة صناعية عامة ترمى الى دعم الصناعات القائمة وتشجيع قيام الصناعات الجديدة التى تحتاج اليها البلاد .

ان توفير الجو الصالح لقيام الصناعات الجديدة وملاءمة الاوضاع الجمركية مع الظروف الصناعية الحاضرة واستخدام النشاط المالى للدولة فى دعم حياة البلاد الاقتصادية هو اذن كل ما ينبغى . وهو طلب مشروع يرتبط بالاستجابة اليه مستقبل البلاد جميعا ويقتضى تحقيقه بعض الاهتمام وكثيرا من الدرس وهما أمران سيظلان عسيرين طالما شغلت الشئون السياسية القائمين بالامر فينا عن ان يوجهوا الى الشئون الاقتصادية العناية اللازمة لها

(عن تقرير اتحاد الصناعات)

وحشائش ، ٤٥٧ ٪ أراضى عمومية
غير مزروعة .
وتبلغ أملاك الدولة التونسية
مليون هكتار . وقد وضع الوزير
خير الدين مشروعا يقضى بتوزيع
مساحة قدرها ٢٠ هكتارا على كل فلاح ،
نفذ فقط بمنطقة زغوان .

وقد عمدت فرنسا الى اغتصاب
كثير من الاراضى التى كان يملكها
الافراد التونسيين أو القبائل ثم بيعها
للمستعمرين الفرنسيين بأسعار
صورية ، كما فتحت بنوكا متعددة
لمساعدتهم وتمويل عملياتهم الزراعية
بينما منعت هذا القون أو قصرت فيه
بالنسبة للمزارعين الوطنيين .

وكان من نتائج هذه السياسة ان
عم الفقر بين طبقة الفلاحين التونسيين
وكرت فيهم البطالة ، وانخفض
مستوى معيشتهم ، وأصبحت تعديتهم
ناقصة . كما لم يعدنى مقدورهم مواجهة
أية أزمة من الازمات التى تهدد كيانهم
الصحي والجسماني .
ويبين الجدول رقم ١ أرقام الانتاج
الزراعى فى السنوات المذكورة

الفرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات
الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعلق عليها
حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول
الجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعي سليم

تونس ضحية الاستعمار

الذين يعيشون على الزراعة
١٨٠٠٠٠ نسمة . وتبلغ مساحة
الارض التونسية الصالحة للزراعة
تسعة ملايين هكتار منها ٣٣ ٪ مزروعة
بالمحاصيل المختلفة ، ١١ ٪ غابات
و ٩ ٪ حدائق وأغاب ، ١١ ٪ مراعى

كان للوثيقة التى اقترن اسم
الاميرال الامريكى فتشلىر بنشرها
صدى اهتزت له الدوائر السياسية
وأصدرت النشرات تكذب ماجاء بها .
وقد كان من ضمن ماجاء بهذه الوثيقة
انه يجب على الدول الكبرى الاهتمام
ببلاد شمال أفريقيا ورعايتها ، وقد
لام كاتب الوثيقة سياسة فرنسا
وانجلترا فى هذا الجزء من العالم
واعتبرهما مسئولتين عن ذلك
الاضطراب الذى يسود العالم العربى .
وقد رأينا فى هذه الآونة التى برزت
فيها المشكلة التونسية أن نعرض
عرضا سريعا لاقتصاديات تونس
الرئيسية .

تبلغ مساحة تونس ١٢٥١٨٠
كيلو مترا مربعا أى حوالى ٤٨١٩٥
ميلا مربعا . ويبلغ عدد السكان
الوطنيين حسب آخر تعداد ١٩٤٩
نسمة مضافا اليها السكان الاجانب
البالغ عددهم ٢٣٩٥٤٩ نسمة

وتنقسم تونس الى ٥ مناطق ،
الشمال وتتميز بطبيعتها الجبلية
ووديانها الواسعة الخصبة ، كوادى
المدجدة وسهول المورناج والماتور
والبيجا . ومنطقة الشمال الشرقي
التي تتميز بمزارع الموالح كالبرتقال
والليمون . ومنطقة الساحل حيث
مزارع الزيتون ومنطقة الوسط
ومنطقة الجنوب الشهيرة بواحاتها
وحداثها التى ينمو فيها البلح بكثرة .
والزراعة هى أهم حرفة يشتغل بها
الاهالى الوطنيين ، ويبلغ عدد السكان

جدول رقم ١					
بالآلاف الاطنان المترية					
١٩٣٨	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
٣٨٠	١٩٢	٣٢٥	٢٥٠	٢٥٢	٥٤٠
١٠٠	١١٧	١٥٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
٣٠	١٣٢	١٠	٦	٦	٢٥
٢٥	٣٦	١٤٨	١٠٦	٤٢	١٠٥
١٩٧٥	٦٤٥	٥٤٩	٤٦٧	٧٢٦	٨٨٥
هذا عدا الملح والموز والفسستق والتين والحنة					

جدول رقم ٢		
بالطن المترى		
١٩٤٩	١٩٥٠	
١٤٤٢ر٠٠٠	١٥٢٥ر٠٠٠	فوسفات
٦٧٩ر٠٠٠	٧٥٨ر٠٠٠	حديد خام
٢٣ر٨٠٠	٣٠ر٦٥٨	رصاص خام
٤٧ر٨٠٠	٤١ر٤٦٠	لجنيت
١٩ر٥٠٠	٢٣ر٥٣٦	رصاص سبائك
٦٦ر٠٠	٥٧ر٤٤	زنك خام

جدول رقم ٣					
بالآلاف الفرنكات					
١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
١٤٨٣	٣٥١٩	١٠٧٦٧	١٧٤٧٨	٣٤١٩٢	٤٢٣٦٨
١٢٦٦	١٩٢٨	٣٨٩٠	٦٤٧٦	١٢٦٩٠	٢٧٣٩٦

جدول رقم ٤					
بملايين الفرنكات					
١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	٥٠/٤٩	٥١/٥٠
٤٩	١١٢	١٤١	٢٠٨	٢٩٨	٣٦١
٤٩	١١٢	١٤١	٢٠٨	٢٩٣	٣٦١

الذي عمل منذ البداية على عرقلة تقدم تونس ووضع يده على عناصر الانتاج واحتكار استغلال شتى مناحي النشاط الاقتصادي ما بين زراعي وتجاري وصناعي . وبذلك كانت النتيجة انخفاض مستوى الشعب التونسي ، ولكننا نأمل في المستقبل القريب أن يتحقق فال الاميرال فتشيلر الامريكي ، فتحاول الدول الكبرى رد الحقوق الى أصحابها حتى يمكن للدول الحرة أن تساهم في تقدم العالم دون تفرقة أو تمييز .

تطور أسعار جنينه التصدير

المصري في سوق جنينه

٤	يناير	١٩٥٢	٢٣٤	دولارا
٥	»	»	٢٣٤	»
٩	»	»	٢٣٥	»
١٥	»	»	٢٣٦	»
٢٣	»	»	٢٣٢	»
٢٦	فبراير	»	٢٣٤	»
١	مارس	»	٢٣٥	»
١٢	»	»	٢٣٧	»
٢٢	»	»	٢٣٨	»
٦	أبريل	»	٢٣٩	»
١٧	»	»	٢٤٥	»

سوق الاوراق المالية ببيروت

قدم مجلس الوزراء السوري أخيرا مشروع قانون يهدف الى إعادة تنظيم سوق الاوراق المالية ببيروت، والغرض من هذا القانون هو إيجاد سوق رسمي في بيروت يصبح في امكانه القيام بالعمليات الخاصة به المختلفة كما هو حادث في سوقى القاهرة والاسكندرية .

وقد كان الحافز لهذه الفكرة هو استمرار نزوح المنشآت الاجنبية من القاهرة الى بيروت

السويد واسرائيل

عقدت أخيرا في السويد اتفاقية بين بعض الهيئات السويدية والوكالة اليهودية بأوربا تنص على منح الوكالة اليهودية اعتمادا قدره ١٠ مليون دولار ، يستعمل نصفه في شراء المواد الغذائية لتموين اسرائيل بها ، وأما النصف الآخر فلتتمويل شراء المواد الكيميائية والمعادن والآلات وغيرها . ويستعمل هذا الاعتماد في الدول الاسكندنافية فقط . وهكذا تحاول اسرائيل انتهاز كل الفرص للاقتراض من الدول المختلفة بغرض تدعيم اقتصادها الواهى .

ما يقرب من ٧٥ ٪ من مجموع الواردات بينما تكون الصادرات الى فرنسا حوالى ٥٠ ٪ من مجموع الصادرات . وقد تمكنت فرنسا من الوصول الى هذه النتيجة عن طريق رسم السياسة الجمركية التي تتلاءم مع مصالحها بغض النظر عن مصالح تونس الخاصة هذا وتحمل المنتجات الزراعية المقام الاول فى الصادرات اذ تبلغ ٤٩ ٪ من مجموع الصادرات بينما تمثل المعادن كما ذكرنا ٣٢ ٪

وبين الجدول رقم ٣ واردات وصادرات تونس فى السنوات المنقورة

وبخصوص المالية العامة فاننا نجد أن معظم الإيرادات تأتي عن طريق الضرائب غير المباشرة وهذا مما يساعد على خفض مستوى معيشة الشعب والحد من قوة شرائه .

أما المصروفات وهى التى تتولاها السلطات الفرنسية ، فتصرف معظمها على الادارة والموظفين وأغلبهم من الفرنسيين ، ولا تحظى الشئون والمرافق العامة التونسية بأية عناية مما يؤدي الى سوء الحالة الصحية والاجتماعية والتعليمية .

وبين الجدول رقم ٤ الإيراد والمنصرف فى السنوات من ٤٦/٤٥ الى ٥١/٥٠ :

هذا عرض سريع لاقتصاديات تونس فى ظل الاستعمار الفرنسى

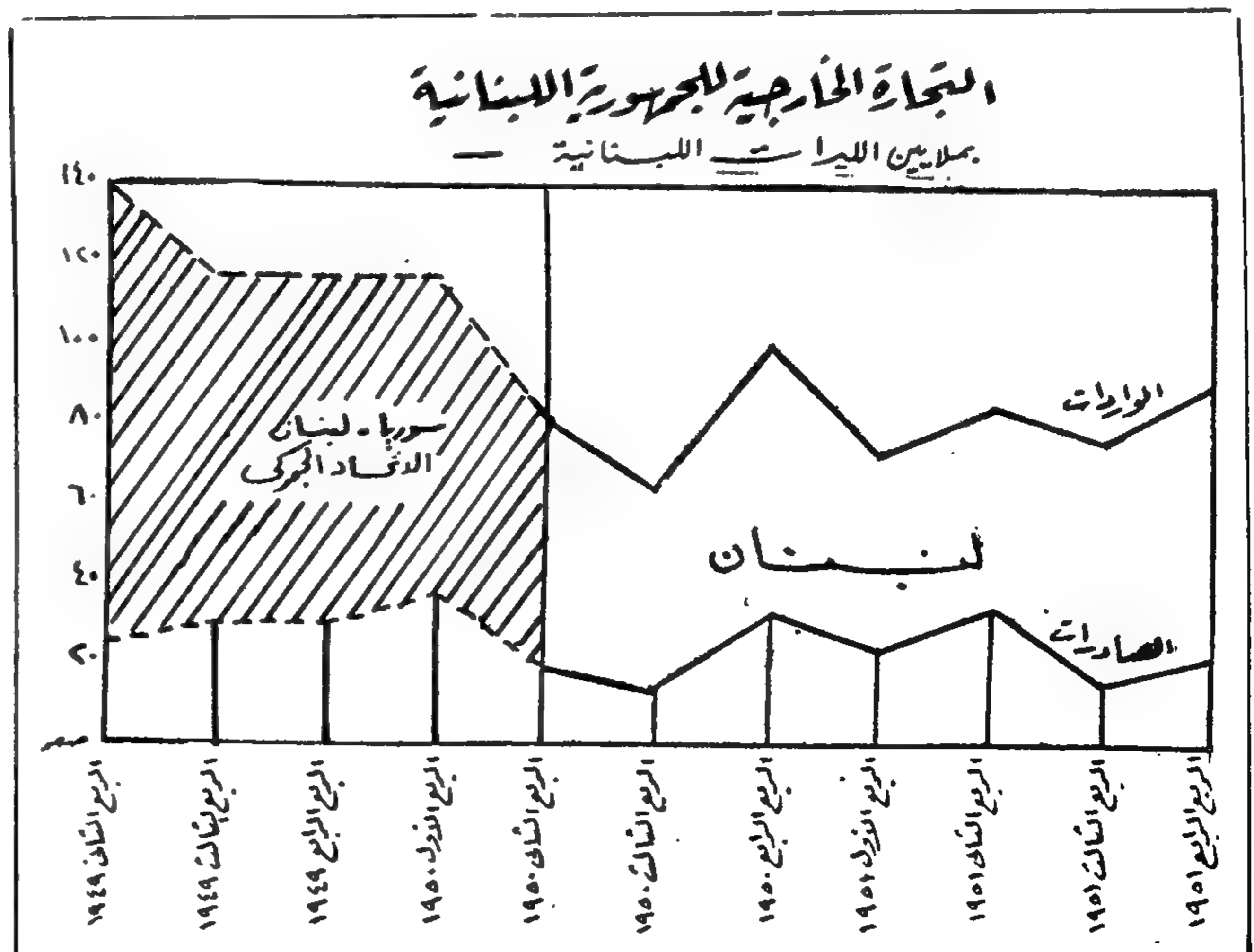
وتأتى الصناعة فى تونس فى مرتبة ثانوية وقد حاربتها فرنسا بشتى الطرق منها أنها كانت تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية الفرنسية وتسهيل تصدير المواد الخام التونسية وأهم الصناعات هناك هى صناعة غزل ونسيج الصوف لصناعة الملابس والسجاد ، وصناعة زخرفة الجلود وصنع السروج والنعال وصناعة الاوانى الخزفية والنحاسية . أما صناعتى دباغة الجلود ونسيج الحرير فقد تضاعل شأنها

ويشتغل بعض الاهلين (ويقرب عددهم ١١ الف عامل) فى صناعة صيد الاسماك واستخراج الاسفنج الذى بلغ انتاجه ٩٤ طنا فى سنة ١٩٥٠ .

أما الثروة المعدنية فتحتكرها الشركات الاجنبية وخصوصا الفرنسية نظير اجازات صورية لا تعود على الدولة بأية فائدة تذكر ، وأهم المنتجات المعدنية الحديد والفوسفات ويل ذلك الرصاص والزنك والمنجنيز والنحاس والبروم والبوتاس . ويؤلف ما يصدر من هذه المعادن سنويا ٣٢ ٪ من مجموع صادرات تونس .

والجدول رقم ٢ يبين الانتاج المعدنى فى السنتين المذكورتين

وتسيطر فرنسا على تجارة تونس الخارجية سيطرة تكاد تكون تامة . فالواردات الفرنسية الى تونس تكون



المنشآت البنكية وفوائدها ومستنداتها

الباحث بيانا بكل الشيكات المنصرفة من أول يوم تال لتاريخ الميزانية السابقة حتى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وكذلك كل اشعارات الاضافة على الحساب Debit Notes التى يكون البنك قد قيدها على حساب جارى المنشأة طرفه على أن يشمل ذلك البيانات الآتية :

تاريخ سحب الشيك - رقم الشيك - قيمته - اسم المستفيد ومن المستحسن بعد الفراغ من اعداد هذا البيان الشامل اعادة ترتيبية بتسلسل نمر الشيكات حتى يكون ترتيبه تاريخيا ومطابقا للواقع وبديهي أن يعد مثل هذا الكشف لحساب المنشأة فى البنوك الاخرى أيضا اذا ماتعددت هذه الحسابات - أو لو تعددت لدى مصرف واحد - كحساب جارى ، واعطامادات ، وضمانات وتأمينات ، الخ .

ان فحص هذا البيان فحصادقيقا يعتبر خطوة حاسمة أساسية فيما نحن بصددده . ولن يستعصى علينا ارجاع كل شيك الى مايقابله من بنود المصروفات بالرغم من غياب مستندات الصرف لفقدائها - فان قراءة اسم المستفيد هى التى ستوحى لنا بذلك . واعتقد أنه سيكون من اليسير جدا استخلاص بنود المصروفات الآتية :

المرتبات والاجور والمصروفات النثرية حيث ان المستفيد يكون موظف المنشأة المختص بهذه العملية .

المسحوبات : فى حالة المنشآت الفردية حيث ان المستفيد يكون هو صاحب المنشأة .

المياه : المستفيد فيها هو شركة المياه .

التيار الكهربائى : المستفيد فيها هو شركة النور

الرسوم الحكومية المستفيد فيها

«ثانيا» أن نفترض أن الظروف التجارية والمالية والصناعية التى مرت بالمنشأة منذ آخر ميزانية لها حتى وقوع هذه الحوادث المؤلمة - أن تكون هذه الظروف عادية ومشابهة لظروف المنشأة مثل ذلك - وبمعنى آخر نفترض أن أعمال المنشأة كانت تسير على نفس المعدلات دون حدوث نتوآت فى الرسم البيانى تدل على عوامل غير عادية Abnormal Conditions كمالو حصل عطل غير عادى ، او كساد مفاجئ قلل من حركة المبيعات وهكذا .

وسنرى أننا سنلجأ فى بحثنا هذا الى كثير من الاستنتاجات التى تستند على هذين الغرضين والخطوة الاولى فى البحث هو محاولة العثور على آخر ميزانية وضعتها المنشأة مع كشفها

المرفقة Supporting Schedules وهذه قد توجد لدى مراجع حسابات المنشأة أو لدى مأمورية الضرائب الواقعة فى دائرتها أو لدى المصرف الذى تتعامل معه ان كانت اقترضت منه مثلا . واعتقد أنه يمكن العثور على هذه الميزانية فى أغلب الحالات . هذه الميزانية هى أساس بحثنا الحالى ويجب أن نبدأ بدراسة لدراسة جيدة لمعرفة طبيعة العمل بالمنشأة . والميزانية عامة وعادة تدلى بمعلومات كثيرة للفاحص المدقق .

ولابد من الالتجاء لمصرف المؤسسة ليمدنا بالعون والمساعدة ، كما سنضطر الى الالتجاء أيضا للذاكرة سواء كانت ذاكرة صاحب المؤسسة ان كانت فردية أو لذاكرة مدير حساباتها وباقي موظفيها ان كانت مساهمة ويجب ان ينقطع احد الباحثين لعملية فحص الشيكات المنصرفة من البنك وكذلك لفحص قسائم الايداع Paying-in Slips وان يعد بكل منها بيانات تفصيلية دقيقة .

المصروفات - يجب ان يعد هذا

هذا هو حجر الاساس وقطب الرمح فى موضوعنا الذى نبخته ، ذلك أن الجزئين السابقين منه تناولا الكلام على تقديرات مافقدته المؤسسة من ممتلكات سواء كانت ممثلة فى أصول ثابتة أو فى بضاعة ، ولكن التقدير يستند على أساس أرقام وردت فى دفاتر منتظمة وعلى أساس أن هذه الدفاتر سلمت من الحريق - فكان البحث جدلا فقهيا وتحليلا نظريا بخصوص أساس التعويض وكيف نصل اليه ، أعن طريق القيم الاستبدالية لما فقدته المؤسسة أمعن طريق القيم الدفترية لها

أما مانحن بصددده اليوم فيختلف عن ذلك اختلافا بينا - فنحن بصدد منشأة فقدت أصولها وبضائعها كما فقدت مستنداتها ودفاترها أيضا ، فعلى أولنا أن نعيد تصوير هذه الدفاتر ثم نبدأ بتطبيق القواعد التى رأيت تطبيقها فى الجزئين السابقين من هذا البحث

ويهمنى أن أشرتط شرطين لابد من توافرها - لا مكان الامل فى الوصول الى نتائج مرضية وبدونها يكون علمنا أقرب الى الحدس والتخمين منه الى البحث العلمى الصحيح . وهذان الشرطان هما :

(أولا) أن المنشأة تطبق نظاما محاسبيا سليما - ومن المعلوم أن من مبادئ النظام المحاسبى السليم وما يتبعه من أنظمة الضبط الداخلى Internal Check أن تقوم المنشأة بايداع كل ايراداتها بالبنك دون المساس بها Intact وأن تصرف كل مدفوعات بشيكات على هذا البنك وأن لا تحتفظ لديها بنقدية الا لاغراض المصروفات النثرية البحتة بطريقة السلفة المستديمة Imprest System التى تتجدد هى الاخرى بشيكات على البنك



مختصات قصيرة

عبد المجيد بدر بشا

أعجب لهذا المهندس بنشأته الدراسية وثقافته العلمية كيف يصبح من الشخصيات الاقتصادية بحكم ظروفه العملية فينتهي الى الاندماج ثم الوضوح فيها .

تخرج عبد المجيد بدر عن كلية الهندسة منذ ثلاثين عاما فانخرط كسائر زملائه في السلك الهندسي . ولكن عبد المجيد بدر كان يمتاز الى جوار معرفته لفنه وحذقه لعمله بميزة وفائه لرأيه ومبدئه وأصدقائه فوجد

فيهم ما قدره وقربه فأختير عضواً للمجلس الشيوخ كما اختير وزيراً لوزارة الشؤون ثم وزيراً للتجارة والتموين ثم وزيراً للمالية . وكانت ولايته لوزارة المالية في ظروف عصيبة نتيجة ما خلفه عن الحرب من اضطراب في السوق العالمية وأسواق النقد والمال ولكن عبد المجيد بدر استطاع بمثابرته ومجالدته أن يجتاز تلك الظروف بكثير من التوفيق .

وفي أثناء ولايته لوزارة المالية خرج بالجنيه المصري من المنطقة الاسترلينية ليتمكن أن تستفيد مصر من زيادة صادراتها على وارداتها وأن تفيد من ميزانها التجاري وميزانها الحسابي على السواء فلا ترتبط عجلتها بالعجلة الانجليزية تسير وراءها حيث تشاء وقد أدرك أثناء ولايته لوزارة المالية عدم تناسق الاداة الحكومية فعدل كادراً للموظفين ونسق درجات المصالح مما أشاع كثيراً من الطمأنينة والرضا بينهم .

وفي وقت ولايته للمالية أعيدت بورصة القطن وكانت مغلقة بسبب ما خلفته الحرب من شلل الحركة المالية الدولية . وقد وجد كثيراً من المعارضة من المشتغلين بشئون القطن المالية كما وجد بعض التأييد من بعضهم ولكن جراته واقدامه انتهى به الى إعادة بورصة القطن ليعيد للقطن سوقه من جديد .

ثم شامت الظروف أن يترك وزارة المالية - ولكنه لم يلبث أن اختير مديراً لمصلحة السكة الحديد فكان في هداثم الحركة عاملاً على الانشاء والتجديد . ثم اعتزل العمل الحكومي فأختير عضواً لمجلس ادارة شركة النقل والهندسة وعضواً لمجلس ادارة شركة التعاون التجارية المصرية .

وعبد المجيد بدر من المهندسين القلائل الذين يكملون ثقافتهم الفنية بثقافة أدبية فهو قارئ متوفر على القراءة وهو كاتب يجيد الكتابة وهو خطيب يحسن الخطابة . كان كذلك منذ شبابه وفي سني دراسته واستمر على طريقته حتى اقترب من شيخوخته .

وهو رجل شديد التواضع لا يزيدها التوفيق الى حياء وتادبا - يفى لذويه وزملائه وأصدقائه وعارفيه يقدرهم ويقدرونه ويرجون له المزيد من الخير والتوفيق .

حسن الخطيم

هو المصلحة أو المأمورية المختصة .
التليفونات: المستفيد فيها هو مصلحة التليفونات .

مصرفات البنك ورسوم التحصيل: تكون قيدت على حساب جاري المنشأة بأشعارات القيد على الحساب الجاري ومن البديهي انه يجب الاستناد على آخر حساب تسوية للبنك مرفق بالميزانية

اذ سنجد أن بعض الشيكات المنصرفة من البنك خلال المدة الجارية فحصها سيكون مسحوباً في تاريخ سابق عليها - ولا شك أن مثل هذه الشيكات لا تدخل في بحثنا البتة فهي متعلقة بمدة تجارية سابقة وقيدت قيمتها على الحسابات المختصة وقت سحبها .

وبالمثل يجب اعداد كشف تسوية جديد في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ حيث يظهر به مجموع الشيكات المسحوبة والتي لم تصرف بعد من البنك ويجب أن تصادف هذه القيمة على رصيد الدفاتر حتى تتطابق مع رصيد كشف البنك - ان كان الحساب مديناً (أي أن كان للمنشأة نقدية بالبنك) أو تخصص ان كان العكس هو الواقع .

وبعد هذا لدينا الشيكات الاخرى المسحوبة لأمر أشخاص خارجين عن المنشأة وبشيء من الصبر والناة ، قد يمكن معرفة طبيغية نسبة كبيرة منها وذلك من مجرد استعراض اسم المستفيد فيها . ويكون هذا تطبيقاً لطريقة القيد المفرد

فقد كانت القيود الحسابية تحت ظل هذه الطريقة تجري باثبات اسم الطرف الثاني في التعامل مع المنشأة ومن اسم هذا الطرف الثاني كان يتحدد بند المصروف - ولم يكن يعاب على هذه الطريقة سوى خطر السهو والنسيان فيسقط قيد أو أكثر ولايسها ، اكتشافه في ظلها هذا عدا بعض العيوب الاخرى التي دعت الى استنباط طريقة القيد المزدوج

حيث تخلصت من هذه العيوب - أقول ان طريقة الفحص التي نحن بصددتها تشبه الى حد بعيد طريقة القيد المفرد التي ظلت أساس المحاسبة زمناً طويلاً ولا بأس من الالتجاء الى بعض أسسها مادامنا في مأزقنا هذا ولاخروج لنا منه الا بهذه الطريقة

(يتبع)
موسى حقي
وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما



بريطانيا عام ١٩٥٢

ليس في التقارير الواردة أخيرا ما يلقي أى ضوء على التطورات المنتظرة في حالة بريطانيا في ١٩٥٢ فقد ذكر احد التقارير ان بريطانيا قد تعهدت لاعضاء الكتلة الاسترلينية ان توازن مدفوعاتها غير الاسترلينية في النصف الثاني من عام ١٩٥٢ بعد أن تحصل على اعتمادات المساعدات الدفاعية من الولايات المتحدة وعلى بريطانيا ان تعمل جهدها ليصبح لها فائضا مع المنطقة غير الاسترلينية اما المنطقة الاسترلينية من جهتها ستعمل على وجود فائض لها قدره ١٠٠ مليون جنيه مع المنطقة غير الاسترلينية في النصف الثاني من عام ١٩٥٢ ومن المتوقع أن تؤدي سياسة الحد من الواردات الى توفير ٣٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ بجانب ضغط المدفوعات غير المنظورة والمساعدات الخارجية وتحسن نسبة التبادل وكبر حجم الصادرات . ولقد تنبأ وزير المالية البريطاني ان الواردات غير المنظورة وتحسن نسبة التبادل سيؤديان الى سد الثغرة بما يقرب من ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليون جنيه . وتذكر التقارير ان الواردات غير المنظورة لن تزيد بنسبة كبيرة عن عام ١٩٥١ ولكن الحكومة البريطانية تأمل أن يزيد نمو الانتاج في ١٩٥٢ بمقدار ٢٥٠ مليون جنيه عن عام ١٩٥١/٥٢ مضافا اليه الوفرة في المصروفات الحكومية ومقداره ٥٠ مليون جنيه مما يوفر للاستهلاك الداخلي النقص المقدّر بـ ٣٠٠ مليون دولار في واردات ١٩٥٢/٥٣ بالمقارنة الى واردات ١٩٥١/٥٢ . ومن المأمول أن يزيد حجم الصادرات بمقدار ٥٠ مليون جنيه . هذا وستظل الحاجة قائمة الى ما يقرب من ٢٠٠ مليون جنيه لمواجهة نفقات التسليح ويظهر

أن الحد من الاستثمار هو الخطوة الوحيدة التي يمكن الالتجاء اليها لسد هذه الثغرة

وعلى كل حال لا تزال سياسة المحافظين الاقتصادية موضع الاختبار ولا يمكن التنبؤ من الآن ما اذا كانت ستتمخض عن نتائج أحسن من النتائج التي وصل اليها العمال . ولعل التحول الاخير في الرأي العام البريطاني الى حزب العمال - وهو التحول الذي ظهر في الانتخابات البلدية - ليدل على عدم ارتياح الشعب البريطاني لسياسة المحافظين بوجه العموم .

النهضة الاقتصادية في اليابان

تدل الانباء الواردة من اليابان على انها استطاعت ان تتوسع في انتاج المنسوجات القطنية خلال سنة ١٩٥١ توسعا كبيرا لدرجة ان صادراتها من هذه المنسوجات قد فاقت صادرات بريطانيا التي كانت تتزعم العالم في هذا الميدان . فكانت صادرات بريطانيا ٩٠٠ مليون متر والهند ٨٣٠ مليون متر والولايات المتحدة ٦٠٠ مليون متر .

وهذا الانتعاش السريع في صناعة جوهرية في اليابان ليدل على حيوية اقتصاديات تلك البلاد ويهدد بالخطر صناعات النسيج في البلاد الأخرى خصوصا تلك التي تعتمد على التصدير مثل بريطانيا وغرب أوروبا على وجه العموم . وقد نادى رئيس اتحاد الغزاليين اليابانيين أخيرا بضرورة تحرير التجارة العالمية في المنسوجات القطنية وفتح اسواق جديدة خصوصا في البلاد المتخلفة اقتصاديا .

العلاقات التجارية بين الهند وايطاليا

تم في ٧ ابريل الماضي توقيع الاتفاق التجاري بين الهند وايطاليا وبمقتضاه تعامل ايطاليا الهند معاملةتها لباقي دول المنطقة الاسترلينية فيما

يختص بالمدفوعات واما البضائع التي يمكن للهند استيرادها من ايطاليا فتشمل المواد الكيماوية ومنتجاتها والافلام السينمائية والورق والالات والادوات الكهربائية والاجهزة الطبية والافران الصناعية . واما صادراتها لايطاليا فتشمل الشاي والبن والكافور والجلود والحديد الخام والفحم والادوية والمخدرات وفضلات القطن والحرير ورغم ان قيمة التجارة مع ايطاليا ١٪ من صادرات الهند و ٢٪ من وارداتها الا ان هذا الاتفاق له اهمية خاصة لدلالته على استقلال الهند في سياستها التجارية بدلا من تركها للسلطات الهندية كما كان الحال سابقا .

بنك اندونيسيا الصناعي

صدر قانون جديد بإنشاء بنك صناعي في اندونيسيا مهمته تمويل الصناعة والزراعة والتعدين ومن المتوقع ان يصدر قانون آخر بزيادة رأس مال البنك الذي يبلغ حاليا ٥٠٠ مليون روبية وذلك لزيادة قدرته على الاقراض . ويدير البنك هيئة لا يزيد عدد اعضائها عن خمسة بما فيهم المدير وتعمل هذه الهيئة تحت اشراف رقابة مكونة من سبعة اعضاء بما فيهم الرئيس ويعين هؤلاء جميعا بأمر رئيس الجمهورية بناء على تزكية وزير المالية لمدة خمس سنوات ويصح اعادة تعيينهم .

تجارة اندونيسيا الخارجية

بلغت قيمة صادرات اندونيسيا في عام ١٩٥١ ، ٤٦٦٤ مليون روبية مقابل ٢٧٤٢ مليون روبية في عام ١٩٥٠ وبلغت قيمة الواردات خلال نفس العام ٣٠٦٤ مليون روبية مقابل

الارقام القياسية لنفقة المعيشة في بومباي

(١٩٣٣ - ٣٤ = ١٠٠)

متوسط	متوسط	يناير	مارس	يونيه	سبتمبر	نوفمبر	ديسمبر
١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥١	١٩٥١	١٩٥١	١٩٥١	١٩٥١
٣٦٦	٣٨١	٣٨٣	٤٠٩	٤٠٧	٢٨٥	٤٠٥	٤٠١
-	-	٣٨٩	٤٧٣	٤٢٦	٤١١	٤٢٧	٤٣٨
-	-	٣٥٣	٣٥٣	٤١١	٢٩٥	٢٧٠	٢٧٠
٣٠٧	٣١٣	٣١٨	٣٣٢	٢٤٧	٢٢٥	٢٣٣	٣٣١
الرقم العام							
الواد الغذائية							
الحبوب							
الملابس							

التقدم الاقتصادي في نيوزيلندا

المراعى الجبلية أو التي تقل خصوبتها ولاشك أن مما ساعد على ازدهار صناعة اللحوم استخدام الثلاجات في السفن .

وتأتى مستخرجات الالبان في المنزلة الثانية بين الصادرات بعد الصوف واللحوم ويبلغ متوسط انتاج الزبد في السنة ٣٥٠ رطلا للفدان من المراعى أما معدل غلة البقرة الواحدة من الزبد فقد ارتفع من ١٩٣ رطلا في سنة ١٩٢٤/٢٣ الى ٢٥٥ رطلا في عام ١٩٥٠/٤٩ ولا يزال هناك مجال للتوسع في هذه الصناعة

وتستعين نيوزيلندا على التقدم الاقتصادي بمتابعة الجهود والابحاث العلمية ، وقد اصبحت الزراعة فيها تعتمد على الآلات الحديثة الى حد كبير ، فارتفع عدد الجرارات من ٨٠٠٠ سنة ١٩٣٨ الى ٢١٠٠٠ سنة ١٩٤٧ بينما هبط عدد الخيول في نفس المدة من ١٣٠٠٠ الى ٨٧٠٠٠ كذلك تتبع نيوزيلندا أحدث الطرق العملية في زيادة خصوبة تربتها والمحافظة عليها من عوامل التعرية وقد زاد عدد المصانع في نيوزيلندا بنسبة ٣٠ ٪ منذ قبل الحرب وزاد عدد المشتغلين بالصناعة بنسبة ٣٧ ٪ كما زاد الانتاج بنسبة ٥١ ٪ / ٠ كذلك زاد مجموع قوة المصانع من ٨٣٣٠٠٠ حصان الى ١٣٢٠٠٠٠ حصان أى بزيادة قدرها ٦٠ ٪

ونظرا لنقص الفحم في نيوزيلندا مع كثرة المساقط المائية يستعاض السكان بالكهرباء عن الفحم حتى أن عدد المستفيدين من التيار الكهربائى في نيوزيلندا يزيد على ٩٠ ٪ من مجموع السكان .

ولما كانت نيوزيلندا لا تزال تتطلع الى زيادة التقدم الصناعى والزراعى فانها في حاجة الى المزيد من الايدى العاملة ، ولعلها تجد كفايتها منها في كثرة المهاجرين اليها ، ويتراوح عددهم في السنوات الاخيرة ما بين ٧٠٠٠ و ١٠٠٠٠ سنويا

تقدمت الصناعات الاولى في نيوزيلندا في المائة وعشرين سنة الاخيرة بحيث اصبحت الاولى بين دول العالم في تصدير لحوم الضأن وشحومها ، ومنتجات الالبان ، كما اصبحت من الدول الاولى في تصدير الصوف . ويبلغ سكان نيوزيلندا زهاء مليونين ، منهم نحو ثلاثة ارباع المليون يشتغلون بالصناعة .

وتبلغ مساحة نيوزيلندا ٦٦ مليون فدان منها مليون فدان يزرع حبوبا ومليون آخر للفاكهة والحدائق و١٨ مليوناً تخصص للرعى .

وتعتمد نيوزيلندا اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية لكثرة الفائض في صناعاتها الاولى ، وشدة حاجتها الى المواد التى لا تنتجها ولذلك بلغ متوسط نصيب الفرد من مجموع التجارة الخارجية في السنين الاخيرة ٩٦٧٧ جنيه مقابل ٥١٣٣ جنيه في استراليا ٤٠ جنيه في المملك المتحدة و ٣٧٢٢ في السويد و ٣٣٨ في الولايات المتحدة و ٢٦ في الأرجنتين وقد تمكنت نيوزيلندا على مر السنين من تربية صنف خاص بها من الاغنام يمتاز بالجمع بين جودة اللحوم وجودة الصوف ويبلغ عدد الاغنام في نيوزيلندا الآن ٣٣ مليون رأس ، وتتجه الزراعة هناك في الوقت الحاضر نحو نظام الزراعة الكثيفة للحصول على أكبر فائدة ممكنة بالجمع بين تربية الاغنام للحومها وأصوافها وبين زراعة المحاصيل التى تحتاج اليها نيوزيلندا وتربى كذلك الابقار في نيوزيلندا في

١٥٢٧ مليون روبية خلال عام ١٩٥٠ وبذلك يكون الفائض في الميزان التجارى الاندونيسى لعام ١٩٥١ ، ١٦٠٠ مليون روبية وهذه الارقام تدل على بداية تحسن الاحوال الاقتصادية مما جعل حجم تجارتها الخارجية وخصوصا الصادرات يقترب من مستوى ما قبل الحرب .

العجز في الميزان التجارى اليوغوسلافى

بلغ العجز في الميزان التجارى اليوغوسلافى في عام ١٩٥١ ، ١٤١ مليون دولار ومن المتوقع ان يزيد الى ١٥٤ مليون دولار في عام ١٩٥٢ فقد قدرت الصادرات بمبلغ ٢٢٨ مليون دولار والواردات بمبلغ ٣٨٢ مليون دولار . ولكن السلطات اليوغوسلافية تتوقع في السنوات القادمة ان تقل قيمة الواردات وتزداد قيمة الصادرات حتى يمكن تحقيق فائض في عام ١٩٥٥ حيث تأمل الحكومة ان تكون قيمة الصادرات ٣٣٣ مليون دولار والواردات ٣٠٤ مليون دولار .

استراليا تقترض

من صندوق النقد الدولى

قررت الحكومة الاسترالية شراء بلغ ٣٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولى وستتم هذه العملية فعلا قبل آخر سبتمبر ١٩٥٢ وبذلك سيبلغ مجموع ما اشترته الحكومة الاسترالية وما هى في سبيل شرائه من الصندوق ٥٠ مليون دولار ابدت استراليا رايها بأنها تنوى تسوية هذه العملية في ٣ او ٥ سنوات . والمفهوم ان الاحوال الاقتصادية في استراليا لا تسير سيرا مرضيا الآن نظرا لسوء الاحوال الزراعية والقحط الذى اصاب بعض المناطق مما اثر على صادرات استراليا خصوصا من القمح وقلل بذلك من الاحتياطات الاجنبية لتلك البلاد .

يبين الجدول الآتى توزيع قيمة الانتاج على نواحي النشاط الاقتصادى المختلفة في نصف القرن الاخير في نيوزيلندا .

سنة	الزراعة	الرعى	منتجات الالبان	المعادن	المصنوعات
١٩٠١	٤ر١	١٢ر٢	٣ر٧	٣ر٠	—
١٩١١	٤ر٠	٢٠ر٤	٧ر٤	٣ر٥	١٠ر٥
١٩٢١	٨ر٨	٢٩ر٤	٢٦ر٢	٢ر٧	٢٤ر٩
١٩٣١	٨ر٨	٢٤ر٤	٢٢ر٢	٣ر٢	٢٩ر٣
١٩٤١	١٠ر١	٤٧ر٨	٤٠ر٨	٥ر١	٤٨ر٦٠
١٩٤٩	١٨ر٥	٨٤ر٠	٦٦ر٣	٨ر٦	٩٨ر٠

الأوراق المالية

من ۲۹ اپریل الی ۱۵ مایو

كانت السوق مترددة بسبب حركة الاسعار وسمعة الجنيه المصرى فى الخارج ، وترقب المساهمين لظهور ميزانيات الشركات .
وفيما يلي بعض الاسعار من أول المدة الى آخرها :

0/10 8/29

٨٧٥٠	٨٨٢٥	القروض الوطنية ١/٤ ٣٪
١٩٤٠	١٩٥٦	بنك مصر
١٢٩٦	١٢٩٤	البنك العقاري ١٩٥١
١٤١٠	١٤١٤	البنك العقاري ١٩١١
١٢٠	١٣٤	الفنادق المصرية
٩٦	١٠١	الأراضي الغربية
٣٦٠	٣٦٥	سيدي سالم
٤٢٦	٤٤٢	كوم امبو أسهم
٢٣٤٠	٢٥٤٦	مصر الجديدة
٢٤٧	٢٥٤	أراضي الدلتا
٣٧٧	٣٩٠	آبار الزيت
٣٥٢	٣٣٠	أيسيت
١٣٤	١٣٠	البلاستيك الأهلية
١٣٧٨	١٤٠٠	الغزل الأهلية
٥٥٣	٥٨٢	جركو
١١٢٠	١١٢٤	شافرمان
٦٨٠	٤٠٤	التغليف الاقتصادي
١٤٢٠	١٥٢٠	المالية
١٤١٠	١٤٨٠	مصر للغزل
٦٥٦	٦٦٠	الحريير الصناعي
٦٣٢	٦٤٨	الورق الأهلية
١١٩٠	١١١٠	بيبسي كولا

الاتجاه العام : متروك وغير واضح

وفيما يلي أخبار بعض الشركات:
الشركة الاهلية لتعبئة الزجاجات
« بيمبي كولا »

تتعقد الجمعية العمومية لهذه الشركة يوم الجمعة ٣٠ مايو ١٩٥٢ في الساعة ١١ر٣٠ وقد نشرت الميزانية عن الحسابات المنتهية في ٢٩ فبراير ١٩٥٢ وقد أسفرت عن نتائج عظيمة حيث بلغ صافي الربح ٢١٧ر١٨١ جنيه من رأس مال قدره ٦٠٠ ألف جنيه (بعد زيادة قدرها ١٥٠ ألف جنيه قررتها جمعية عمومية غير عادية منعقدة في ١٤ ديسمبر ١٩٥١) أى أكثر من ثلث رأس المال في سنة مالية واحدة وقد ذكر مجلس الإدارة في تقريره

أن المصانع اتسعت وان القوة الانتاجية
تفى بحاجة العملاء وان الشركة قد
خصصت ٧٥ ألف جنيه للاستهلاكات
وقد تمكن مجلس الادارة من اقتراح
توزيع ربح قدره ١٢٠ قرش قائم
تحت خصم الضرائب المستحقة .

ومما هو جدير بالذكر أن قيمة
الاصول الثابتة تبلغ ٦٨٥ ألف جنيه
بعد الاستهلاكات الجسيمة وأن باقى
الاصول تبلغ ٥٧٨٠٧٥٧ جنيه فى
الخصوم حساب البنوك وقيمتها
٢٢٢٠٥٤٦ جنيه والدائنين المختلفين
١٩٧٠٢٨٧

الشركة المالية والصناعية

قررت الجمعية العمومية العادية لهذه الشركة المنعقدة للمرة الثانية بمركز الشركة بالاسكندرية في يوم ٩ مايو ١٩٥٢ الموافقة على القرارات المؤقتة التي اتخذتها الجمعية العمومية المنعقدة يوم ١٨ ابريل ١٩٥٢ وهي تشمل على مايلي :

الاسواق والصالونات

في النصف الاول من عام ١٩٥٢

باريس : ٢٣ شارع نوتردام دي فكتور
من ١٧ مايو الى ٢ يونيه
ليون : شارع منستريه من ١٩ الى ٢٨ ابريل
ليل : ٦٩ شارع قادهرپ من ١٤ الى ٢٩ يونيه
بورديو : بناء البورصة - بورديو من ٨ الى
٢٣ يونيو
نيس : ٨ ميدان ماسينا من أول مارس الى
١٧ منه
تولوز : ٢ مكررشارع الالزاس من ٢٢ مارس
الى ١٦ ابريل
نانت : شارع كارنو بناء البورصة من ٣ الى
١٦ ابريل
أورليان : بناء البلدية من ١٩ الى ٢٧ ابريل
رين : ٤ ميدان المحطة من ٣٦ ابريل الى ٥
مايو
صالون ورش الفن : ١٣ شارع بئيث أكبرى
باريس من ١٥ الى ٢٤ مارس
الالات الزراعية : ٩ شارع أوزين - تولوز
من أول ابريل الى ٦ منه
الصالون الوطنى للالعاب الرياضية ومعسكرات
النزهة والرحلات : ٢٥ شارع استروج - باريس
من ٤ الى ٢١ ابريل

زيادة رأس مال الشركة من ٤٨٠ ألف جنيه الى ٦٠٠ ألف جنيه بطرح ٣٠ ألف سهم جديدة بسعر أساسي قدره ٤٠٠ قرش للسهم (وهي القيمة الاسمية) مضافا عليها ١٠ قروش مصاريف الاكتتاب . وستتمتع هذه الاسهم بنصيبها في الارباح ابتداء من أول يناير ١٩٥٢ . وقد حدد ميعاد ابتداء من ١٢ مايو لغاية ١١ يونيه ١٩٥٢ للاكتتاب .

ومن المنتظر تغطية الاكتتاب في
هذه الاسهم نظرا للنجاح الباهر الذي
تلاقه امثال هذه الشركة

بنك التسليف الزراعي

قررت الجمعية العمومية لمساهمي
البنك دفع الكوبون رقم ١٨ وقيمته
٢٤٠ مليون ابتداء من أول مايو ١٩٥٢
بعد تقديمه للبنك الاهلي أو بنك
مصر *

شركة مصر للتأمين

نشرت منذ أيام شركة مصر
للتأمين ميزانيتها عن العام المالي المنتهى
في ٣١ ديسمبر ١٩٥١ ، وقد عقد
قبل ذلك مجلس ادارة الشركة اجتماعا
للنظر في أمورها والميزانية وذلك في
مقر الشركة بشارع قصر النيل
بالقاهرة يوم ١٣ مايو .

ومن الميزانية يتضح أن الأرباح
الصافية لهذا العام بلغت ٨٩٨ر٩٥٢٢٩
جنيها فاذا أضفنا إليها ١٩١ر٢٢٥٤
جنيها قيمة الأرباح المرحلة من العام
الماضي اتضح لنا أن المجموع القابل
للتوزيع هو ٨٩٠ر٤٨٤٩٧٤ جنيها
وهذا مبلغ ضخم بالنسبة لشركة تأمين
مصرية مضى عليها في السوق أربعة
عشر عاما فقط .

ومما يسترعى النظر في هذه الميزانية أن الاحتياطي الحسابي الذي

وضع بمعرفة الخبير الفني لفرع الحياة بلغ ٢٦٦٤١.٥٣٧.٠ جنيهها وهذا رقم قياسي لم تبلغه شركة تأمين مصرية للآن مما يدل على اتساع نطاق أعمال هذه الشركة ومدى اقبال المؤمنين عليها سواء في ناحية التأمين على الحياة أو الحريق أو الحوادث أو التأمين البحري ٠ الخ

هذا وستعقد الجمعية العمومية لهذه الشركة اجتماعا يوم ٣١ الجارى للنظر فى تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر، وتعيين أعضاء بدلا من الذين انتهت مدة عضويتهم ، والنظر فى اقتراح تعيين سعادة الياس اندراوس باشا عضوا لمجلس الادارة ٠

مصانع النحاس المصرية

وعدت شركة مصانع النحاس المصرية حضرات مساهميها بتوزيع أرباح على أسهمها هذا العام قدره ٦٠ قرشا لكل سهم خالصة الضريبة ، وذلك يوم ٢ يونيو ١٩٥٢ ضد تقديم الكوبون رقم ١٣ عن طريق البنوك الآتية :

البنك العثماني : بالقاهرة وبالإسكندرية

البنك البلجيكي والدولى فى القاهرة والإسكندرية ٠

بنك موصيرى بالقاهرة ٠

شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية تنعقد الجمعية العمومية السنوية العادية بالقاهرة يوم ١٠ يونيو القادم للنظر فى توزيع أرباح على المساهمين مقابل تقديم الكوبون وذلك بواقع ١٢١/٢ ٪ صافى خالصا الضريبة وذلك لحمة الاسهم حرف «ب» ٠

شركة النقل والهندسة

يشارك مساهمو شركة النقل والهندسة يوم الجمعة الموافق ٣٠ مايو ١٩٥٢ وتوزيع الارباح واعادة انتخاب مراجعى الحسابات وتعيين محمد صلاح الدين باشا فى مجلس الادارة بعد استقالة حسن بك النحاس واعادة انتخاب الاعضاء المنتهية مدتهم، ثم ثانيا النظر فى اقتراح

مجلس الادارة لزيادة رأس مال الشركة من ٤٥٠ ألف الى ٦٧٥ ألف جنيه باصدار ٥٦٢٥٠ (قيمتها الاسمية ٤ جنيه) بسعر ٥ جنيه يخصص الفرق للاحتياطي

ومما جاء فى تقرير مجلس الادارة المقدم الى المساهمين : « وتبلغ قيمة المقاولات والاعمال التجارية التى قامت الشركة بانجازها خلال عام ١٩٥١ ثلاثة ملايين من الجنيهات ٠ أما الاعمال التى لم تكن الشركة قد انتهت من انجازها من العقود السابقة خلال السنة المذكورة فقد تمكنت من اتمامها كلها تقريبا فى الشهور الاولى من عام ١٩٥٢ وتبلغ قيمة ذلك نحو

السياحة بالكوبونات

اقترح المستر جيم بودت ، المدير العام لليونسكو ، على الدول الخمس والستين الاعضاء فى الهيئة نظاما جديدا للسفر بالكوبونات يرمى الى تشجيع السفر بين البلدان المختلفة للاغراض الثقافية ٠

وترجع فكرة الاقتراح التى تهدف الى تسهيل السفر بين دول العملات الصعبة والسهلة الى احدى لجان اليونسكو التى تألفت اخيرا . وتقدم اليونسكو وفقا للنظام المقترح جزءا من العملات الصعبة اللازمة مقابل دفع قيمتها بالعملات السهلة على حين يجمع الجزء الآخر من مدفوعات ابناء دول العملة الصعبة الذين يرغبون فى السفر الى بلاد العملات السهلة . ويقترح النظام على بلاد العملة السهلة زيادة العلاوات النقدية التى تقدمها للطلبة وغيرهم من المسافرين لاغراض ثقافية ٠

خمسائة ألف جنيه ، وسيظهر الربح الناتج عنها فى ميزانية ١٩٥٢ مثل عملية محطة ادفو الكهربائية وتوريد الكميات الباقية من قطع الغيار اللازمة للمصالح الحكومية وتوريد عدد ٧٨ سيارة من طراز «فارجو» لمصالح الحكومة ٠ كما انه طلب توريد ١٤٠ سيارة أخرى من نفس الطراز ٠ وفوق ذلك فقد رسا على شركتكم عطاء توريد وتركيب أجهزة تكييف الهواء لمستعمرة المهندسين بخزان أسوان قيمتها حوالى خمسين ألف جنيه ، ثم عملية محطة طلبات العزب بالفيوم وقيمتها حوالى ٣٠٠٠٠ ر. جنيه وتوريد وتشغيل خمسين سيارة لورى لحساب مصلحة السكة الحديد ٠

ولقد بدأت الشركة نشاطها التجارى بالوكالة عن مصانع «كرايزلر» بالقطر المصرى ، والآن أصبحت الشركة تمثل الى جانب تلك المصانع مصانع «جودير» للاطارات ومصانع «بيجو» الفرنسية للسيارات الصغيرة ، ومصانع «كروب» الألمانية للقطارات وأدوات السكك الحديدية ومصانع «كوكشوت» الكندية للجرارات والآلات الزراعية ، ومصانع «اللينوتايب» لماكينات الطباعة، ومصانع «ديبون» لمواد الصباغة و «ايرتمب» لتكييف الهواء والثلاجات التجارية ، ومصانع «بندكس» الامريكية و«موبار» لقطع غيار السيارات ، ومصانع «اسكينافابس» لعربات النقل والاتوبيسات ، ومصانع « ويرزنج تون » الامريكية لتوريد وتركيب محطات القوى الكهربائية ، وهذا بخلاف تعاقدنا مع مصانع « فرانكو تونى » بايطاليا للكهرباء ، و«فلتون وغاليوم » بألمانيا للكابلات الكهربائية ومن ميزانية الشركة يتضح أن صافى الارباح هذا العام بلغ ٦٣٣ ر ١١٧١ ر ٣٠١١ جنيه يخضم منه مدفوع ، ويضاف الى ذلك الارباح المرحلة من العام الماضى وقدرها ٢٦٧ ر ٩٩٣ جنيه

افتتاح المبنى الجديد للغرفة التجارية بالقاهرة

عهدكم السعيد ، ففيه ثبتت قواعدها ورست دعائمها ، وصدر التشريع الذي يمنحها والغرف التجارية المصرية الاخرى أسباب البقاء ومقومات النماء . ولقد حظت هي واخوانها الغرف الاخرى ولا تزال تحظى بكل معاونة وتشجيع من حكومة جلالته ، وبخاصة وزارة التجارة والصناعة وأقسامها المختلفة .

ثم استطرد :

وهذه الدار الجديدة هي واحدة من مئات المؤسسات التي أنشئت ولا تزال تنشأ في عهدكم المبارك ، الذي هو عهد العمران والاصلاح ، وعهد التجديد والانشاء ، والنهضة والرفق . ولا عجب فان روحكم الوثابة قد بعثت في البلاد كلها روح الهممة والنشاط ، وحفزت الطولف كلها الى الجهد والعمل ، فمضت الامة كلها خلفكم ، وانتم قائدوها المظفر ، في سبيل النهضة السريعة الصادقة .

مولاي صاحب الجلالة :

لقد تمثل نمو هذه الغرفة واتساع أعمالها في المكان الذي تشغله ، فبعد ان كانت تستاجر شقة متواضعة انتقلت الى الدار القديمة التي كانت في مكان هذا المبنى ، ولقيت من ادارة الاوقاف الملكية من العطف والاکرام مامكنها من اقتناء تلك الدار واراضها وشجعها على اقامة هذا المبنى الذي أصبح للغرفة مكانا يمثل مكانتها ، ويتسع لأعمالها واقسامها ، وهو بارتفاعه يرمز الى المنزلة التي كانت تصبو اليها

أو احصاء شاملا عن انتاج كل من هذه الصناعات .

كما لا يسعني هذا البيان أو الاحصاء عن نهضة التجارة ، في عهد مولاي العظيم . وحسبي ، يامولاي ، مثالا لهذه النهضة المباركة ، هذه المؤسسة ، التي تفضلتم جلالته بتسريتها اليوم .

وكذلك لا يسعني ، في هذا المقام الكريم - أن أعدد مآثر مولاي العظيم - على الصناع والتجار ، وأصحاب العمل ، والعمال . فكفاهم مآثرة وفخرا تفضل جلالته بافتتاح هذه الغرفة المباركة .

رعاكم الله ، يامولاي ، بعين عنايته ، وكريم فضله ، وأيد ملككم ، وأعز نصركم - وحفظ لجلالته ، ولشعبكم الوفي الأمين ، قرة العين ومطلع السعد ، وعنوان المجد ، صاحب السمو الملكي ، ولى عهدكم العزيز ، أمير الصعيد .

انه السميع الجيب

ثم ألقى السيد عبد المجيد الرمالى - بصفته رئيسا للغرفة التجارية - كلمة أخرى ، وقد أعرب جلالته الملك عن شكره السامى لهما . ونحن نلخص كلمته فيما يلي :

مولاي صاحب الجلالة :

لقد كان لهذه الغرفة نصيب وافر من يمن

كان يوم ١٥ الجازى من الايام المشهود السعيدة في حياة مصر الاقتصادية ، اذ تفضل جلالته الملك

فاروق الاول بافتتاح دار « الغرفة

التجارية » في ميدان باب اللوق بالقاهرة ، بين مظاهر بالغة من الحفاوة والتكريم .

وقد ألقى معالي وزير التجارة والصناعة خطابا بين يدي جلالته نشره فيما يلي :

مولاي

إن عهد جلالته لعهد مجيد سعيد نهضت فيه الصناعة والتجارة الى حد بعيد كنا ، حتى الامس القريب ، لانحصل على مختلف السلع الا بطريق الاستيراد - فأصبح انتاجنا ، يفيض ، في كثير منها ، عن حاجة البلاد .

كان من الظلم ، في اقتصادنا القومي ، أن نزرع القطن ونبيعه مادة اولية - ليعود اليها صناعة اجنبية - فنحن في البيع والشراء على حد سواء .

وكان عسيرا على نفوسنا الابية - ان يشحن القطن الى غير اهلنا ، ويصنع في غير وطننا ، فيصيب الغير من ارزاقنا وعلى حسابنا ، الارباح مرتين .

ولكن هذا الظلم ، يامولاي ، لم يلبث أن زال أثرا - وانقلب المسر يسرا - فامتلات النفوس عزة وفخرا .

ففي عهد مولاي ، صاحب الجلالة والدكم العظيم ، نشطت صناعة القطن في مصر - وفي عهد جلالته السعيد ، ازدهرت هذه الصناعة حتى وفدت بحاجة القطن - فاسترد الوطن موردا من أهم موارد ثروته القومية - واستعاد معنى من أجل معاني الوطنية .

وليست صناعة القطن يامولاي الا مثالا من الامثال - على ما قامت به الصناعة في مصر من جلائل الاعمال - في عهد جلالته ، عهد اليمن والاقبال .

وفي عهد جلالته السعيد ، نشطت التجارة تبعا لنهضة الصناعة . وسارت الانتان ، جنبا الى جنب ، في سبيل دعم اقتصادنا القومي ، وتحقيق أسباب الرفاهية والعزة لشعب جلالته الوفي الأمين .

وبنهضة الصناعة والتجارة تعددت المهن - وتزاحمت الايدي العاملة في المدن - بعد ان كانت مقصورة على الزراعة في القرى ، ففتحت ابواب الرزق للعاملين اين يكونون .

وبذلك ارتفع مستوى الجماعة وتقاربت طبقات الامة الواحدة ، في نظام يسوده العرفان بفضلكم الاعلى - والاخلاص لعرشكم المقدس .

ولا يسعني يامولاي في هذا المقام الكريم أن أرفع الى عتباتكم بيان اواقياع مختلف الصناعات التي نشأت أو نشطت في عهد جلالته السعيد



حضرة صاحب الجلالة الملك يتفضل بالتوقيع في السجل الذهبي للغرفة



☆ حضرة صاحب الجلالة الملك يتفضل بقص الشريط ايذانا بافتتاح المبنى الجديد للغرفة التجارية وقد ظهر الى يسار جلالتة السيد عبد الجيد الرمالى وخلف جلالتة دولة احمد نجيب الهلالي باشا رئيس الوزراء وكبار رجال القصر الملكي .

والان وقد تم هذا المشروع في ظل عطف جلالتكم ورعايتكم السامية ، واصبح للتجار بيت خاص بهم ، لن تضمن الغرفة بكل الاموال التي تجمعها من اشتراكات التجار وستنفقها في كل ما يعود عليهم بالنفع جماعة وافرادا .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الغرفة بنيت على احدث طراز بحيث تفي بالاغراض التي انشئت من اجلها -

● يستقبل الزائر صورة كبيرة لجلالة الملك . ثم قاعة فسيحة للمحاضرات شيدت على احدث طراز وفي افخم مظهر تسع نحو الف شخص وذلك لالقاء المحاضرات الاقتصادية التي تزيد التجار ثقافة وعلماً ، مع تزويدها بمعدات عرض الصور .

● وتحتوي على مكتبة ستعد بمختلف الكتب لاطلاع التجار ، وكذلك كل دليل تجارى وكل نشرة تجارية .

● وتشتمل ايضاً على ناد حديث تتبعه حديقة فوق السطح ، فضلاً عن قاعات لاجتماع طوائف التجار

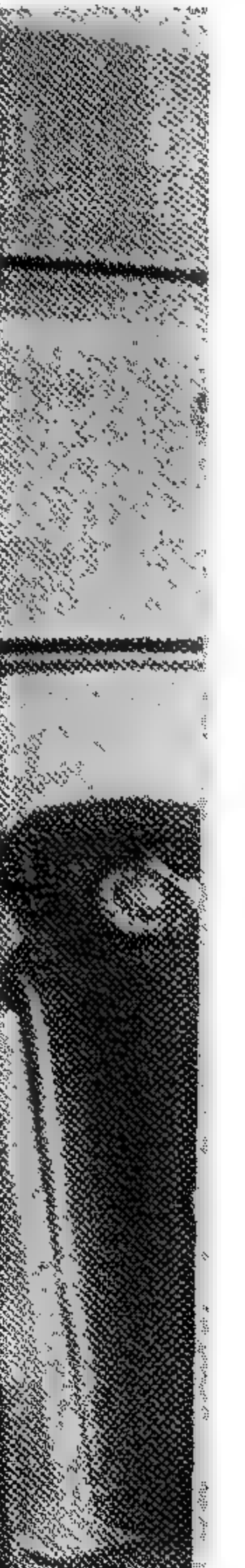
● هذا وتشغل الغرفة من طابقها السابع طابقين اثنين ، وقد اجرت ثلاث طوابق لبعض الهيئات الاقتصادية والتجارية .

● والطابق الارضى خصص لعرض المصنوعات والبضائع ، وقد بادر ممثلو بعض الدول الى الاتصال بالغرفة لتعرض بهبضائعها على فترات ، وقد قبلت ذلك بغية تعريف الصناع المصريين باخر ماوصلت اليه الصناعة في الخارج واطلاع التجار المصريين كذلك على اسعار البضائع ، وتقريب اتصالهم بالاسواق الاجنبية .

● الارض المقام عليها المبنى اشترت من الاوقاف الملكية بثمن بسيط والشركة التي قامت باعداد المبنى شركة مصرية .

الغرفة بين السلطات والهيئات والتجار ، حتى تفضلتم جلالتكم اليوم بافتتاحه ، فرفعتم الغرفة بذلك الى أعلى ذروة وارفع مكانة

وقد دعا تجار العاصمة الى تشييد هذه الدار حاجتهم الى مبنى خاص بهم ، يمثل تضاهيهم ويؤكد وحدتهم ، بعد ان راوا الطوائف الاخرى في عهدكم السعيد ، كالقضاة والمحامين والصحفيين ، قد استقلت كل طائفة منها بدار خاصة بها . وكانت الغرفة قبل انشاء هذه الدار تضطر الى استقبال البعثات وعقد الاجتماعات والمؤتمرات في بعض الفنادق الكبرى ، اما الان فقد اصبح لتجار العاصمة دار شرفت بافتتاح جلالتكم ، وعظمت بتشريفتكم ومما يدعو الى الغبطة انها برغم كثرة تكاليفها التي اربت على مائة واربعين الفا من الجنيهات قد شيدت من جملة الاشتراكات المتواضعة التي يدفعها تجار العاصمة لغرفتهم ، ولكن القليل كثير مع كثرة العدد والثابرة . وقد راعت ادارة الغرفة ان تدخر جانباً محسوساً من حصيلة تلك الاشتراكات سنة بعد اخرى حتى تسنى لها تشييد هذا المبنى الكبير ، الذي تمثلت فيه براعة المهندس القدير (الدكتور سيد كريم) ودقة الصناع المصريين على اختلاف اعمالهم .



القطر

في النصف الاول من مايو

بالة في الشهر الماضي وبيانها كالآتي :
 كرنك ٥٦٤٩ مقابل ٢٦٩ بالة
 منوفي ١٠٧٦ » ٢٣٣ »
 جيزة ٣٠ ١٤٩٩ » ٥٧٨ »
 اشمونى ٣٨٨٩ » ٢٣٠٥ »
 زاجوراه ٦ » ١١٤ »

المركز الاحصائى
 في ٧ مايو سنة ١٩٥٢

الموسم الماضى	الموسم الحالى
المخزون فى ٨/٣١	٩١٠٥٧٧
الحصول	٨٥٠٠٠٠٢٩
المجموع	٩٦٠١٨٧١
الصادر	٢١٥٧٣٤٤
المستهلك المحلى	٩٦٥٢١١
	٢٨٢٢٦٦٢

بيان المحاج لغاية ٥٢/٥/٧
 وما يقابل هذه الكمية عن نفس المدة
 من العام الماضى

الموسم الماضى	الموسم الحالى
قنطار	قنطار
٢٦٠٢٥٣١	كرنك
٢٢٨١٢٠	منوفي
١٦١٧٣٦٦	جيزة ٣٠
٤٦٣٨٣٠	زاجوراه
٢٢٨٢١٦٩	اشمونى
٨٤٠٦	اصناف اخرى
٣٦٤٧	مخلوط
٩٧٦٥٤	واطى مخلوط
١٩٣٥٧٢	اسكارتو
٨٤٩٨٢٩٥	٧٦٥٦١٣٥

بنك مصر

البنك الذى رفعته العزة المصرية
 دعامتها فى الاستقلال الاقتصادى

منشئ صناعتها القومية

مؤسس شركاتها الكبرى

اقفال يوم ١٢/٥/٩٥٢

سود الاقطان الطويلة ١ لتيلة اساس « جود »

١١٤٧٢ ريال

١٢٥٠٠ »

عقود الاقطان المتوسطة التيلة اساس « جود »

٦٧٥٥ ريال

٧٢٤٨ »

اقفال يوم ٢٩/٤/٩٥٢

١١٣٩٥ ريال

١٢٥٠٠ »

٦٦١٥ ريال

٧٢٠٥ »

هذا وقد تقرر ان يدفع السمسار جنيهين عن كل عملية بيع او شراء ٢٥. قنطار وان يدفع الاعضاء المنضمين جنيه واحد عن كل عملية مماثلة تقييد لحسابهم كما يدفع العميل جنيه واحد عن كل عملية ٢٥. قنطار سواء بيع او شراء - وتدفع هذه المبالغ الى الهيئة المشتركة المكونة تحت اشراف لجنتي البورصتين للعمل على استخدام هذه الاموال فى مشروع « البولة » وقد وافق مجلس الوزراء فى الاسبوع الاول من مايو على هذه القرارات .

هذا وتبحث وزارة المالية الآن مسألة تطبيق نظام الموازين الجديد على القطن بتقدير وزنه بالكيلو جرام بدلا من القنطار وينتظر ان يذاع ذلك قبل فتح التعامل على الموسم الجديد كما اصبح من المنتظر ان تحدد لجنة البورصة بالاتفاق مع الحكومة فروق الرتب المختلفة لعقد يونيو متوسط التيلة .

بورصة البضاعة الحاضرة

بلغت المبيعات فى النصف الاول من مايو ١٢١١٩ بالة مقابل ٣٤٩٩

تقدمت الاسعار فى سوق العقود فى خلال الفترة الاولى من شهر مايو تقديما سيرا خصوصا عقدى مايو طويل التيلة الذى وصل الى ١١٨ ريال ويونيو متوسط التيلة الذى وصل الى ٦٩ ريال ثم فقدت السوق بعض نشاطها فتراجعت الاسعار فى نهاية الاسبوع .

ومما تجدر ملاحظته ان الريبور بين عقدى مايو ويوليو طويل التيلة يتراوح بين ١٢ و ١٠ ريال وهو فرق كبير وغير عادى لا يحدث فى الاحوال العادية بين الاشهر القريبة والبعيدة كما ان الاسعار السائدة فى سوق البضاعة الحاضرة يقل عن اسعار العقود بكثير .

ويبلغ الريبور بين عقدى يونيو واغسطس حوالى ٥ ريال وهو ايضا فرق كبير وغير عادى .

وبخلاف ما هو سائد فى بورصة العقود من كساد وتناقل فقد دب النشاط فى بورصة البضاعة الحاضرة وزادت حركة التعامل وتتم معظم العمليات بأسعار قطعية . هذا وقد بلغت جملة الاقطان المباعة فى العشرة ايام الاولى من مايو ١٢١١٩ بالة مقابل ٣٥٢٢ بالة فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى

أسواق الحديد في العالم

الميل الى تخفيض الانتاج في بلجيكا
العمل على زيادة الانتاج في فرنسا
نقص المشتريات الداخلية في ألمانيا
زيادة الطلب على العرض في إنجلترا

وما زال انتاج الصلب في بريطانيا دون اللازم والدليل على ذلك تلك الطلبات الجمة المقدمة الى الولايات المتحدة واليابان وألمانيا ، والسبب في ذلك هو نظام الدفاع وضرورة الاحتفاظ بمستوى مرتفع للصادرات المصنوعة لموازنة الميزان التجاري .

الاتجاه العام - ونظرا للاتجاه العام في الدول المنتجة للحديد من حيث زيادة المنتج بنسبة كبيرة مع ضعف في الطلب فقد تباطأ المشترون في تقديم طلباتهم ، ولكن توقع استمرار مشروع الدفاع الاوروبي والأمريكي وبالنظر الى تزايد الطلبات للأعمال المدنية ليس من المتوقع أن يستمر هذا التباطؤ الذي تغذيه النظرة العامة للمشتريين عموما من حيث الاتجاه النزولي في العالم لمختلف السلع .

والخلاصة ، أننا لانرى من حيث النظرة الشاملة اتجاهها نزوليا في سوق الحديد ، وإن العرض والطلب في سبيل التوازن القريب عند حدود هي أقل من الاسعار السائدة حاليا غير انها ليست من الانخفاض بالحد الذي يتوقعه المتشائمون حيث أن استمرار ندرة الخامات وارتفاع أسعارها فضلا عن الاتجاه المستمر في رفع الاجور كفيل بأن يحد من النزول المتوقع في أسعار الحديد والصلب ، ولعل الاخبار الاخيرة المتضاربة حول مشكلة الاجور بين منتجي وعمال الصلب بالولايات المتحدة أبلغ دليل على صحة ما نقول

محمد صديق لهيطة

الامكان تخفيض تكاليف الانتاج لا مكان تخفيض الاسعار بما يتناسب مع رغبات المشتريين الخارجيين . وقد ازداد انتاج فرنسا والساار من الحديد تبعا لزيادة كمية الفحم الكوك المنتج كما ان الحكومة الفرنسية خفضت من قيود التصدير عموما لايجاد موازنة في سعر العملة الفرنسية كما أعيد تنظيم صناعة الحديد على أسس حديثة هذا فضلا عن تناقص الطلبات الداخلية ولاشك ان هذه العوامل مجتمعة ستؤدي الى زيادة المعروضات الفرنسية

ألمانيا - اتجهت الحكومة الألمانية الى حرية التعامل وعدم تقييد الاسعار بالنسبة للحديد وخاماته ومنها الخردة ، بينما اتجه منتجو الحديد الى التعاون للحد من ارتفاع الخامات والخردة ، وقد حدث نقص في المشتريات الداخلية لمنشؤه قرب المشتريين لتطورات السوق . وليس من المنتظر أن تزداد عروض الحدود من ألمانيا بنسبة كبيرة خلال الاشهر القادمة ، ولكن ليس معنى ذلك ان هناك اتجاه الى اهمال التصدير الى الخارج .

إنجلترا - كان لتوقف ألمانيا المفاجيء عن تصدير الخردة أثر مهم في خفض الانتاج الا انها رسمت سياسة للتغلب على تلك العقبة بزيادة انتاج خامات الحديد والفحم الكوك وهذا ما اتضح من انتاج شهر مارس من العام الحالي غير ان الانتاج لم يصل مداه لعدم لحاق انتاج الفحم الكوك لخام الحديد . أما بخصوص الخردة فلا يبدو ان هناك احتمال قريب لحلها ،

بدأت التقلبات في أسواق الحديد تتضح تدريجيا وخصوصا في بلجيكا ولوكسمبورج وفرنسا . أما الاسواق الألمانية والأمريكية فالامر بالنسبة لها مازال في مجال التبلور .

ولقد بدأ الوضع السابق من حيث قصور العرض عن الطلب ينقلب الى زيادة في المعروضات وأصبح من المتوقع القريب التغلب على العجز العالمي في انتاج الصلب . ولقد بدأ التساؤل هل سيؤدي هذا التغيير في ظروف الاسواق الى هبوط عام في الاسعار ؟ الرأي السائد حتى الآن هو ان الهبوط المتوقع سيكون طفيفا وان التوازن بين العرض والطلب سيتحقق عند مستوى من الاسعار الحالية .

ونستعرض في الجدول أدناه الانتاج العالمي للحديد والصلب وخاماتهما سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ بالمقارنة الى سنة ١٩٣٨ .

ولكى تكون فكرة أكثر دقة علينا أن نستعرض السياسة العامة لكل دولة من منتجي الحديد :

بلجيكا ولوكسمبورج - الاتجاه الحالي نحو تخفيض الانتاج حيث قد خفضت الولايات المتحدة من أوامر الشراء من تلك المنطقة والتي بلغت سنة ١٩٥١ ٣٠٪ من انتاجها الكلي ، هذا بينما تتطلب السياسة النقدية لتلك المنطقة التقليل من المبيعات لدول الكتلة الأوروبية والدول الدائرة في فلكها .

فرنسا - يحاول المنتجون قدر

السنة	فحم	خامات حديد	حديد خام	سبائك حديد
١٩٣٨	١٢٢١٠٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٣٠٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠٠٠
١٩٥٠	١٢٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠	١٨٨٠٠٠٠٠٠٠٠
١٩٥١	١٢٥١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠

والارقام الموضحة هي عن الطن المتري ، والنسبة العظمى للزيادة مرجعها الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية ولعل في هذه البيانات ايضاح كاف لسبق العرض للطلب .

بدأت حركة الإصلاح المالى فى مصر اثر الغاء الامتيازات الاجنبية فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وكان اول خطوة بل اهمها فى هذا السبيل اصدار القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى فرضت بموجبه الضريبة على ايرادات رؤوس الموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وقد دخلت على هذا القانون - على ضوء ما تبين للمسؤولين اثر التطبيق العملى - عدة تعديلات كان آخرها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
ويعيننا فى هذا البحث الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، وقد حرصنا بعد ان بينا ما تتناول الضريبة على الحديث من التزامات الممولين ثم حقوقهم بطريقة عملية .

الضريبة على ارباح التجارة والصناعة

(القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩)

حقوق الممولين

أولا - حق الاطلاع :

١ - اطلاع موظفى مصلحة الضرائب

اعطى القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ (المادة ٨١) ولائحته التنفيذية لموظفى مصلحة الضرائب من درجة مساعد مأمور او مساعد مفتش على الاقل حق الاطلاع على الدفاتر التى يقضى قانون التجارة او غيره من القوانين بامساكها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقه بها وأوراق الايرادات والمصروفات وذلك لى يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع احكام القانون سواء بالنسبة لهم او لغيرهم من الممولين .

وفى هذا المجال من حق الممول ان يتأكد من شخصية موظف الضرائب الذى خول له حق الاطلاع من بطاقة تحقيق الشخصية المصلحة التى يحملها ، ومن حقه ان يكون الاطلاع فى مقر منشأته واثناء ساعات العمل العادى ومن حقه ايضا ان يتأكد من عدم استعمال حق الاطلاع فى غير الأغراض المتصلة بربط الضرائب ، علما بأن موظف الضرائب الذى خول حق الاطلاع ملزم بتنفيذ المادة ٨٤ من القانون بمراعاة سر المهنة كما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقا العقوبات المنصوص عليها فيها .

ب - اطلاع الممولين :

من حق الممولين الاطلاع على الاسس التى تستند عليها مصلحة الضرائب فى تحديد عناصر الارباح او الخسائر وأسباب رفض الدفاتر وعدم الاخذ بالحسابات . . الخ ومن حقهم ايضا مناقشة المأمورين للملاحظات التى

يبدونها « المنشورات ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٠٩ »

ثانيا - سنوية الضرائب :

تنفيذا للمادة ٣٨ من القانون تحدد الضريبة سنويا على اساس الارباح الصافية فى بحر السنة السابقة او فى مدة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها لوضع آخر ميزانية . ومن مؤدى هذا ان يكون الربح عن سنة كاملة ، بمعنى ان يكون نتيجة عمليات تمت فى خلال سنة كاملة .

ولا يشذ عن هذا الا فى حالة التوقف عن العمل او التنازل التى تناولتها المادتان ٥٨ ، ٥٩ من القانون على نحو ما فصلناه سابقا .

هذا وللممول الحرية المطلقة فى اختيار حدود سنته المالية وليس فى نصوص القانون ما يوجب تحديد الارباح فى حالات التقدير الجزافى عن سنة ميلادية لذلك يتعين محاسبة الممول اذا كانت سنواته متداخلة على هذا الاساس وقد وجهت مصلحة الضرائب النظر الى اتباع الآتى بمنشورها رقم ١٧٧ :-

١ - عدم تعديل السنوات المالية للممولين يجعلها سنوات تقويمية اذا طالبوا بتحديد ارباحهم على اساس سنوات مالية متداخلة وقدموا من الادلة والمبررات ما يؤيد حقهم هذا .

٢ - اذا بدأ الممول نشاطه الخاضع للضريبة بعد اول يناير من أية سنة ورغب فى ان تكون اقراراته المقدمة الى المصلحة متمشية مع السنة التقويمية فيحاسب فيما يختص بالسنة الاولى لنشاطه عن المدة التى باشر عمله فيها . وهى فى هذه الحالة تقل عن سنة كاملة .

٣ - اذا بدأ الممول نشاطه بعد اول

يناير من اية سنة فلا يكون عليه الزام تقديم اقرار ارباح عن سنته المالية الاولى الا بعد انتهاء اثنى عشر شهرا من تاريخ بدء العمل . الخ .

ثالثا - تحديد وعاء الضريبة :

بينت المادة ٣٩ من القانون كيفية تحديد وعاء الضريبة بمعنى الارباح الخاصة بالضريبة على النحو الآتى :- « يكون تحديد الارباح الخاضعة للضريبة على اساس نتيجة العمليات على اختلاف انواعها التى باشرتها الشركة او المنشآت ، ويدخل فى ذلك ما ينتج من بيع أى شىء من الممتلكات سواء فى اثناء قيام المنشأة او عند انتهاء عملها ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف . . الخ »

ومن مؤدى هذا ان يراعى ان تكون الايرادات سواء ايرادية او رأسمالية متعلقة بالمنشأة نفسها ، وان يخصم منها جميع التكاليف التى انفقت فى سبيل مباشرة العمل والحصول على الربح وبصفة خاصة ما يأتى :-

١ - ايجار العقارات التى تشغلها المنشأة اذا كانت مستأجرة او القيمة الاجبارية على اساس ربط عوائد المبنى اذا كانت العقارات مملوكة لها وتحسب هذه القيمة على اساس العوائد المربوطة بدون الخفر مضروبة فى ١٠ فى القاهرة ومضروبة فى ١٢ فى بقية جهات القطر .

٢ - الاستهلاكات الحقيقية التى حصلت فى دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة او تجارة او عمل . والاستهلاك عبارة عن النقص التدريجى الذى يلحق اصول المنشأة الثابتة . وقد حددت مصلحة الضرائب النسب التى يمكن استهلاك اصول بها على اساس طريق القسط

الصناعة التي يباشرونها وذلك اذا كانوا غير متزوجين ، فاذا كانوا متزوجين ولا يعولون اولادا يكون حد الاعفاء لهم ١٢٠ جنيها واذا كانوا غير متزوجين ويعولون ولدا او اولادا مهما بلغ عددهم يكون حد الاعفاء لهم ١٣٠ جنيها واذا كانوا من المتزوجين ويعولون ولدا او اولادا مهما يكن عددهم فيكون حد الاعفاء ١٥٠ جنيها .

فاذا كان صافي الربح السنوي يتجاوز حد الاعفاءات المختلفة السالفة الذكر دون ان يزيد على مثلها فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على ذلك الحد فان تجاوز صافي الربح مثلى حدود الاعفاء فان الممول لا يستفيد من الاعفاء بشرط الا يقل ما يبقى له بعد تأدية الضريبة عما يبقى للممول الذي يقل عنه ربحا .

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف سنة مؤقنا

صاحب لانيار عبد الله فكري باطرك بك

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير الادارة فؤاد الجبوري

مدير الادارة نجاة المكي

١٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اربع ايام من المجلد

الاشتركاك في مصر مبنية ونصف سنة

في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

او لبنانيا او فلسا

في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاغا

في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولار

فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيها مصر او ١٠/٦ جنيها انجلترا

في بلاد شرق افريقيا والهند وباكستان

بموجب اذونات او موالات بربرية او مكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

او موالاة نقدية

٧ - مصاريف السفر :

توجب مصلحة الضرائب التأكد مما يأتي قبل اعتمادها من التكاليف

١ - هل تستدعي طبيعة عمل المنشأة السفر الى الخارج

ب - هل تختص الجهة التي سافر اليها الممول في نوع العمل الذي تقوم به المنشأة .

ج - هل سافر الممول مع عائلته وهل تحملت المنشأة بجميع المصاريف

د - هل يستدعي العمل طول المدة التي أقاما الممول في الخارج ؟

هـ - هل المصاريف معقولة لشخص في مركز الممول ؟

وبصفة عامة جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لانتاج الربح والمتعلقة بأعمال المنشأة وقد رأينا ان نتحدث عن بعضها على سبيل المثال لا الحصر .

رابعا - الاعفاء من الضريبة :

بين المشرع حالات الاعفاء من الضريبة في المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤١ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفي حدود ما جاء بتلك المواد من حق المنشآت والممولين التمتع بالاعفاء من الضريبة .

١ - اعفاء المنشأة نفسها : فطبقا للمادة ٤٠ يعفى من أداء الضريبة :

١ - جمعيات التعاون المكونة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم الجمعيات التعاونية

٢ - الجمعيات التعاونية للاستهلاك التي يقتصر عملها على جمع طلبات الاعضاء المنضمين اليها وعلى القيام في مخازنها ومستودعاتها بتوزيع المواد الغذائية والمحاصيل والبضائع التي تضمنتها الطلبات المذكورة

٣ - الجماعات التي لا ترمى الى الكسب وذلك في حدود نشاطها الاجتماعي او العلمي او الرياضي وكذلك المعاهد التعليمية .

٤ - المنشآت الزراعية اذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة .

ب - اعفاء الحد الأدنى للمعيشة : اما اعفاء الحد الأدنى للمعيشة للتخفيف عن الطبقة الفقيرة فقد تناولته المادة ٤١ بالنص الآتي : -

« يعفى من الضريبة الافراد والشركاء في شركات التضامن والشركاء المتضامنون في شركات التوصية الذين لا يتجاوز ربحهم السنوي مائة جنية مصرى مهما يكن نوع التجارة أو

المتناقص ، اذا كانت المنشأة تسير في استهلاك اصولها على اساس طريقة القسط الثابت فان المصلحة لا تمنع في ذلك من باب التساهل مع الممولين .

٣ - الضرائب التي تدفعها المنشأة ماعدا ضريبة الارباح والمقصود بها الضريبة على الارباح التجارية والضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية والضريبة الاضافية للدفاع . وكانت

مصلحة الضرائب ترى عدم السماح بخصم الرسوم الاضافية المقررة لصالح البلديات ضمن التكاليف ، ولكنها في الوقت الحاضر تسمح باعتبارها عبئا على الارباح .

٤ - التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المعترف بها من الحكومة المصرية والتي يكون مركزها بمصر على الا تتجاوز قيمتها ثلاثة في المائة من الربح الصافي لكل منشأة .

٥ - المكافآت التي تدفع للمستخدمين والعمال في حدود مرتب شهرين تعتبر في حكم التكاليف .

٦ - المبالغ التي ترحل من الارباح لتغذية صناديق الادخار والمعاشات والمكافآت التي تدفع للمستخدمين عند ترك الخدمة ، وتعتمدها مصلحة

الضرائب في حدود تعليمات الارباح التجارية رقم ٢٢ التي توجب توافر شرطين : -

١ - ان تكون هناك لائحة خاصة للصندوق او شروط تبين حقوق المستخدمين فيه تكون جزءا مكملًا لعقد العمل التحريري او الشفوي ،

او ان يكون هناك نص على ذلك في عقد الشركة او عقد الالتزام الممنوح لها من الحكومة او غيرها من الهيئات العامة .

ب - ان يكون للصندوق شخصية مستقلة عن شخصية الممول او الشركة بمعنى ان لا يحتفظ هؤلاء بملكية اموال الصندوق وحرية التصرف فيها بل تستمر لحسابه الخاص ولا يملك الممول او الشركة اعادتها ثانية الى امواله الخاصة . ولا يكتفى لاعتبار ان للصندوق شخصية مستقلة ظهور حساب خاص له في جانب الخصوم

من الميزانية بل ينبغي ان يكون ما يقابل هذا الحساب في جانب اصول مبينا بطريقة مستقلة عن باقى اموال الممول او الشركة .

سوق القطن

المحاضرة التي ألقاها حضرة صاحب العزة محمود بك العتال في نادي التجارة الملكي في ٣٠ أبريل ١٩٥٢
« بقية المنشور بالعدد الماضي »

التأمين ضد تقلبات الاسعار

ان المزارع والتاجر والبنك والمصدر والغزال يشعرون دائما بالحاجة الملحة الى وسيلة فعالة يأمنون بها شر تقلب الاسعار . فمن صالح المزارعين ومستأجري الارض ان يضمنوا لمخاضهم سعرا مجزيا يتناسب مع قيمة التكاليف وربع معقول لاستغلال اراضيهم . وتجار الداخل يتعرضون لخطر جسيم اذا ما اشترى من المزارعين اقطانا بأسعار محددة ولم يتمكنوا من بيعها وكذلك المصدرون الذين من أهم اغراضهم الاحتفاظ بمخزون كاف لمواجهة طلبات الغزالين يتعرضون لخطر هبوط سعر المخزون والبنوك التي تعمل على تمويل القطن بتسليف المصدرين والتجار والمزارعين على اقطانهم الى ان يتم بيعها قد تتعرض سلفياتها اوجزء منها للضياع اذا ما انخفضت اسعارها انخفاضاً كبيراً .

والغزال من ناحية اخرى يرى نفسه محتاجاً دائماً الى وسيلة يتمكن بها من الحصول على ما يلزمه من المواد الخام بأسعار مناسبة لاسعار منتجاته التي باعها بأسعار محددة ويتعرض لخطر كبير اذا ما انخفضت اسعار الكماليات الاحتياطية من القطن التي يقوم بشراؤها مقدماً وتخزينها للمستقبل .

وكان من نتيجة ذلك الشعور وتلك الاخطار الجسيمة التي تحققت على اثر التغيرات الكبيرة في سعر القطن الامريكي والمصري بعد الحرب الاهلية الامريكية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ان قامت بورصة العقود او الكنتراطات .

ولايضاح وظيفة البورصة في التأمين ضد تقلبات الاسعار نورد الامثلة الآتية :-

« اشترى تاجر في شهر سبتمبر ٢٥ قنطار اشمونى من مزارع بسعر محدد ونظراً لان استلام القطن وحلجه ونقله الى الاسكندرية يستغرق فترة طويلة من الوقت تقدر بنحو شهرين قد تغير خلالهما الاسعار فانه لكي يضمن ربحه الذي احتسبه عند الشراء ويتفادى انخفاض الاسعار يبيع هذه ال ٢٥ قنطار استحقاق اكتوبر مثلاً ببورصة العقود . وعند حلول شهر اكتوبر او قبله يكون القطن قد اعد في البالات وموجود بالاسكندرية فيقوم ببيعه ببورصة البضاعة الحاضرة بالسعر السائد وقتئذ وفي نفس الوقت يشتري ماباعه في بورصة العقود بهذا السعر فيعوضه ماربجه او خسره في بورصة العقود خسارة او ربحه في البضاعة الحاضرة ويكون قد احتفظ بالربح المعقول الذي قدره لنفسه عند الشراء وعلى نمط ذلك يقوم المزارع بتغطية محصوله اذا ما رأى الاسعار مجزية . وكذلك المصدر فانه حينما يتعاقد مع غزال في الخارج بسعر محدد يشتري في بورصة العقود نفس المقدار اذا ما ارتفعت الاسعار وقرب ميعاد الاستحقاق اشترى الكمية المتعاقد عليها في بورصة البضاعة الحاضرة بسعر مرتفع وباع ما سبق ان اشتراه من عقود في بورصة العقود بهذا السعر المرتفع فيعوضه ما ربحه في بورصة العقود خسارة في شراء البضاعة الحاضرة التي سلمها الى الغزال وفاء لالتزاماته وعلى نمط

ذلك يقوم الغزال بتغطية ما تعاقد عليه من المنتجات التي باعها ولم يكن لديه اقطانا لصناعتها . »

بورصة العقود

بورصة العقود بالاسكندرية هي اقدم بورصات العالم انشئت في عام ١٨٦١ وكانت في ذلك الوقت بورصة اهلية ثم قامت الحكومة بتنظيمها فأصدرت القانون الخاص بقانون اعمالها في ٨ نوفمبر عام ١٩٠٩ ولائحتها الداخلية عام ١٩١٦ .

وهي سوق دائمة مستمرة يتم التعامل فيها في حدود لوائح وقوانين موضوعة وبطريقة تختلف عن بورصة البضاعة الحاضرة . ففي بورصة العقود تتم الصفقات بالنسبة والاجل فالمشتري لا يدفع ثمن شرائه وقت الشراء والبائع لا يقبض ثمن ما باعه وقت البيع - كما انه ليس من المحتم ان يحصل استلام او تسلم للاقطان المشتراة او المبيعة في كل عملية ويكتفى بدفع الفرق - فكلما ارتفع السعر قبض المشتري من البائع قيمة الفرق بين السعرين وكلما انخفض السعر دفع المشتري الى البائع قيمة الفرق بين السعرين . وتدفع هذه الفرق اسبوعياً على اساس سعر التصفيات التي تحددها لجنة البورصة . ولهذا كانت عمليات بورصة العقود تبلغ عادة عشرة امثال محصول القطن واكثر من ذلك . والتعامل في سوق العقود يتم وفق نماذج موضوعة كل منها بمقدار ٢٥٠ قنطار استحقاق

أحدث قاموس جغرافي

أصدرت جامعة كولمبيا في أواخر الشهر الماضي أحدث قاموس جغرافي استغرق اعداده ستة أعوام اطلع خلالها واضعوه وعددهم ١٥٠ عالماً على كتب بخمس وخمسين لغة ليجمعوا المعلومات التي لم يسبق نشرها عن العالم عموماً والصين خصوصاً اذ لم يجر فيها أى تعداد رسمي للسكان منذ مئات السنين .

وقد حصل الباحثون على المعلومات الخاصة بالصين عن طريق المراسلة مباشرة مع موظفي الحكومة الصينية ويعرض القاموس الذي يضم خمسة ملايين كلمة بتفصيل كبير كذلك لتغير الاحوال في الهند وباكستان

شهر معين وتحدد الشهور الزوجية للاقطان المتوسطة التيلة كالاشمونى والزاجوراه والجيزة ٣٠ والشهور الفردية للاقطان طويلة التيلة (كرنك والمنوفى) .

وعند حلول الاستحقاق يتداول سماسرة البائعين والمشتريين الذين لا تزال مراكزهم قائمة مستنداً يطلق عليه فلييرة وهو اخطار من سمسار البائع الى سمسار المشتري برغبته في التسليم وبذلك يتعرف المشتري على البائع وتتم اجراءات التسليم بعد ذلك في بورصة البضاعة الحاضرة بواسطة خبائها وعلى اساس لوائحها . ومن ذلك يتضح ان التعاقد في بورصة العقود يعقد من نوع خاص مؤجل طرفاه غير معينين ولا يرميان عادة الى تنفيذه بالتسليم والتسلم او دفع او قبض الثمن وانما الى التسوية عن طريق دفع الفرق فهو عقد غير بات يخضع للوائح خاصة هي لوائح بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة التي تعتبر جزءاً متمماً لهذا العقد .

ومن المظاهر الطبيعية ان تكون اسعار الشهور البعيدة اعلى من اسعار الشهور القريبة وهو ما يطلق عليه الريبور (لان المشتري الذي يرغب في الاستلام في الشهور البعيدة يجب ان يتحمل مصاريف التخزين والتأمين والتمويل على القطن) على ان مقدار الفرق بين الاشهر وبعضها يختلف وفقاً لحالة الشحن وطبيعة المتعاملين في السوق بين مضاربة وتجارة او موازنة والحالة المالية السائدة في البلاد والفرق بين سعر البضائع الحاضرة وسعر العقود فاذا كثر الطلب العاجل ارتفعت اسعار الاشهر القريبة وظهر الريبور وبالعكس اذا كثر الطلب الاجل ارتفعت اسعار الاشهر البعيدة وزاد الريبور .

وهناك طائفة من المتعاملين يرون ان الفرق بين العقود المختلفة غير طبيعي ورغبة في الاستفادة من هذا الوضع يلجأون الى شراء عقد رخيص مقابل بيع عقود مرتفعة في نفس الوقت وهو ما يعرف بعملية الموازنة التي تؤثر في الريبور للشهور المختلفة .

والمضاربة عنصر اساسى لقيام البورصة بوظيفتها على اكمل الوجوه ففضلها تحتفظ السوق القطنية بتوازنها لانه عندما يختل هذا التوازن بين العرض والطلب تكون المضاربة كفيلة بامتصاص الطلبات او العروض الفائضة وتنقسم المضاربة بالبورصة الى قسمين :

اولهما : المضاربة المحترفة التي تتعامل باستمرار في البورصة والتي تتخذ من هذا التعامل حرفة معتادة لها وتقوم بالعمليات على اساس ما لديها من معلومات احصائية وفنية اكتسبتها بحكم الخبرة وطول المرات وبفضل مرونتها وسرعة خاطرها وقدرتها على تحويل مراكزها ونقلها او تصفيتها كلما تغيرت الاتجاهات والتيارات فتكون بعيدة دائماً عن الخطر الجسيم والخسارة الفادحة مما يسمح لها بالقيام جنباً الى جنب مع التجار والمصدرين .

وثانيهما : المضاربة الهاوية التي تندفق على السوق عادة مشتريه كلما لاحظت ارتفاعا في الاسعار ولقلة خبرتها وعدم كفاءتها تستمر في الشراء وتزيد من مراكزها المشتريه كلما تحقق لها ربح وتترك مراكزها قائمه كلما استمر الارتفاع طمعا في المزيد من الربح وهذا نوع من المضاربة يتخذ شكل المقامرة ويسير فيه المضاربون على غير هدى متفائلين على غير اساس فيختل بذلك توازن البورصة وتفقد بسببه مظهرها هاما من المظاهر اللازمة لقيامها بوظيفتها الرئيسية ويشمل الضرر جميع المتعاملين في البورصة من مزارعين وتجار ومصدرين .

ومن هذا الشرح الوجيز وماسبقه من الكلام على بورصتي العقود والبضاعة الحاضرة يتضح ان الفرض الاصلى والرئيسى من قيام بورصة العقود هو ايجاد وسيلة للتأمين ضد تقلبات الاسعار ويستعملها المتعاملون في القطن من غزال ومصدر وزارع عند اللزوم . كما ان العلاقة وطيدة بين بورصتي العقود والبضاعة الحاضرة بمعنى ان الاسعار في البورصتين تتمشى مع بعضها وتناسب تناسباً مطرداً فمتى كان العمل طبيعياً ومنظماً تسير الامور بالبورصتين على ما يرام ولا يتسع الفرق بين السعيرين وكلما اختلف نظام العمل في احدى البورصتين اتسع الفرق بين اسعارهما وخرجت بورصة العقود عن وظيفتها واصاب المتعاملين فيها من مصدرين وتجار الداخل ضرر بليغ

تدخل الحكومة في سوق القطن

استمر التعامل في بورصة العقود بالاسكندرية منذ انشائها بانتظام وتقاليد مرعية تتدخل فيها الحكومة بقدر محدود وحذر وحيلة حتى عام ١٩٤٠ اضطرت الحكومة الى تعطيلها لظروف الحرب العالمية الثانية وتدخلت في السوق في غياب البورصة بالشراء لحسابها وكان اساس التعامل اسعار بورصة مينا البصل وحلت عمليات الفرائكو بالبضاعة الحاضرة محل العمليات الاجلة ببورصة العقود الى ان انتهت الحرب الاخيرة حيث فكرت الحكومة في اعادة فتح بورصة العقود من جديد في اواخر ١٩٤٨ وأود بهذه المناسبة ان اشير الى انه قد احتدم الجدل بين محبذ ومعارض لاعادة فتح البورصة وانتهى الامر بفتحها في اول سبتمبر ١٩٤٨ .

وكان رأى المعارضين في فتح البورصة ان الوقت لم يكن مناسباً لفتح البورصة بسبب تعطل بورصة ليفربول وعدم توفر العملة الصعبة للقيام بعمليات الموازنة في بورصتي نيويورك ونيواورليانس وضالة محصولنا بالنسبة للمحصول العالمى وقيام هيئات حكومية في البلاد الاخرى تقوم بشراء القطن وتوزعه على المصانع بمعرفتها وحذرت المعارضه من ان فتح البورصة في تلك الظروف ستكون مجالا للمضاربة المحلية وان المعاملات بها ستكون ضيقة لدرجة يسهل معها الاحتكار والناورات التي قد تسبب هزات عنيفة في الاسعار يضار منها صفار المتعاملين وكانت

حجة المحبذين ان البورصة هي الوسيلة الوحيدة لحماية تجارة القطن والمنتجين وللأسف الشديد تحقق ما خشيتته المعارضه فلم تعد البورصة بعد اعادة فتحها اداة للتأمين بل اصبحت ندوة للمقامرة ومرتبعا للمضاربة الغير مشروعة بين طائفة ممن يجرون وراء الكسب السريع السهل المال بأساليب ملتوية واسباب مفتعلة حاولت الحكومة مقاومتها انقاذاً للمنتج وجمهور كبير من ضحاياها دون جدوى بل كان تدخلها يزيد الموقف تحرجاً وتقيداً ويحمى المضاربة ويضر

بالمنتج والتاجر والمصدر اشد الضرر ولازلت اكرر ان تدخل الحكومة في سوق القطن سياسه ليست طبيعية ومخالفة لمبادئ الاقتصاد الحر وقد اخفقت سياسة التدخل الحكومى للسيطرة على اسعار المحاصيل في معظم البلاد التي لجأت اليها ففى سبتمبر عام ١٩٢٤ تدخلت الحكومة في سوق القطن وترتب على ذلك ان ارتفعت الاسعار ثم مالت الى توالى الهبوط .

ورغم التدخل ووفرة ما اشترته يومئذ ظلت الاسعار محكومة بالظروف الطبيعية والعوامل العالمية التي لا سيطرة لاحد عليها . كما كان من اثار تدخل الحكومة في عام ١٩٢٩ ان ظلت اسعار القطن المصرى مرتفعة فوق مستوى الاسعار العالمية فتحول عملاؤنا الى جهات اخرى لشراء حاجاتهم وانخفض الصادر من ٨ مليون قنطار في موسم ٢٩/٢٨ الى ٦ مليون قنطار في موسم ٣٠/٢٩ .

وتأثر ميزاننا التجارى وضاع على الحكومة بمقدار ١٤ مليون جنيه استنفذتها من احتياطيها بسبب هذا التدخل . فضلا عن زيادة كمية المخزون من القطن الذى صعب على الحكومة تصريفه بأسعار مجزية وظل كابوسا يضغط على الاسعار . ومن المسلم به ان تدخل الحكومة في سوق القطن امر لا تبرره سوى الضرورة القصوى وقت الحرب او عند قفل البورصة وان يكون هذا التدخل بقدر وفى حدود اذا تجاوزتها اضررت بالمصالح التي تقصد حمايتها . اما في وقت السلم وقيام بورصة العقود فتدخل الحكومة سياسة غير حكيمه وأمر غير مرغوب فيه لان البورصة وهي بارومتر الحياة الاقتصادية حساسة شديدة التأثير بكل تدخل يقلب نظام التعامل فيها رأساً على عقب .

ومن باب تسجيل الحوادث الجسام نذكر فيما يلى ملخصاً لما احاط بالبورصة منذ فتحها في سبتمبر ١٩٤٨ لغاية الآن .

ففى اول موسم اعيد فيه فتح البورصة وهو موسم ٤٨/٤٩ سارت الامور بانتظام وكانت تقلبات الاسعار في الحدود المعقولة وربما كان لحدائة العهد في فتح البورصة اثر في ابتعاد المضاربين عن الدخول فيها .

وفى الموسم التالى ٤٩/٥٠ تعرضت السوق لحالة شاذة واكتنفتها ظروف غير طبيعية وهزات عنيفة مما كان له اثر سيء على كيانها وسمعتها واستولت عليها موجة من المضاربة بالعقود وقام احتكار من جانب بعض المتعاملين أدى الى ارتفاع سعر الاشمونى الى ضعف سعر الكرنك فبلغ ١٥٤٥ ريال بينما لم يعد سعر الكرنك ٨٦١٠ ريال واختل التوازن بين سعر القطن في بورصة العقود وبين سعره في بورصة البضاعة الحاضرة حتى زاد السعر فى الاولى ٨٠ ريالا عنه فى الثانية وهو وضع مقلوب يدل على ما اصاب البورصة من خلل .

اما خطورة الناورات والاحتكارات التي احاطت بالسوق فكان حتما ان تقضى الى الاضطراب فى البورصة وان يخرجها عن حدودها الطبيعية ووظيفتها الرئيسية وهى التأمين ضد تقلبات الاسعار .

واتجهت النية في ذلك الوقت الى غلق البورصة لوضع حد لهذا الشذوذ واضطرت الحكومة الى التدخل فيها لتحديد حد اقصى وتجميد الفروق وعدم صرفها للمشتريين كما حددت فروق الاسعار للرتب المختلفة وفرضته على المتعاملين وكان من نتيجة كل هذا ان اضطر جميع البائعين الى تسليم اقطاب فى الفليبرات بكميات هائلة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البورصات كما اضطر بعضهم الى اعادة كبس بعض اللوطات لتتفق مع شروط

التسليم مما ترتب عليه عدة خلافات خرجت من حرم البورصة الى ساحة القضاء ولا زالت القضايا القائمة المتعددة بين الطرفين تتم جديلا وتنطوى على مشاكل لن يسهل حلها .

وبدا الموسم الثالث ٥١/٥٠ بنشاط المضاربة بسبب عجز المحصول العالمى من جهة ولواجهة الزيادة المضطردة فى الاستهلاك العالمى نتيجة لحرب كوريا فسجلت الاسعار ارتفاعا كبيرا وزاد من ارتفاع الاسعار استيلاء الحكومة على الاقطن اللازمة لتموين المازل المحلية مما اضطر حائزى هذه الاقطن الى شراء مراكزهم ببورصة العقود .

وقد شجع هذا الارتفاع الحكومة المصرية على زيادة ضريبة الصادر الى ٢٠ ريال للقنطار باثر رجعى فكان لهذا الاجراء وقع سيء لدى الفزاليين فى الخارج كما بدأت الاسعار فى التدهور وساءت حالة المضاربة . وعلى اثر تحسن الموقف الدولى لهدوء الحالة فى كوريا واحجام الدول عن تخزين المواد الخام وحاجيات التسليح وتوقع زيادة محصول القطن العالمى وقلة الطلبات الخارجية تدخلت الحكومة واصدرت مرسوما يخول لوزير المالية سلطات واسعة لتحديد الاسعار وفروق الرتب وشروط الفليبرات وتصفية المراكز وتحملت الحكومة نتيجة تدخلها فقبل انتهاء الموسم اضطرت الى تخفيض ضريبة الصادر الى خمسة ريالات تشجيعا للتصدير وتخفيفا للعبء عليها - ولكن هذا الاجراء لم يكن له الاثر الكافى نظرا لتوقف الطلبات الخارجية بعد ان ساءت سمعة السوق المصرية واضطرت الحكومة الى استلام مليون وربع قنطار تقرب قيمتها من ٣٤ مليون جنيه ولا زالت تحتفظ بمعظمها وستظل عبئا يضغط على المركز الاحصائى للقطن .

وكان من اثر اتمام صفقة روسيا ان تمت تصفية المراكز المفتوحة على عقدى فبراير وابريل فساعدت هذه الصفقة على حل مشكله القطن الاشمونى - اما بالنسبة للقطن الكرنك فقد اضطرت الحكومة الى اتخاذ اجراء يقضى بتصفية المراكز تصفية اجبارية مصحوبة بمقاصة نهائية على اساس ١٤٠ ريالا وقد استفادت المضاربة فقط من هذه التصفية وتحررت من مراكزها واصبحت الاقطن الموجودة لدى المصدرين وتجار الريف المرهونة لدى البنوك غير مغطاة ولم يتمكن المزارع من تحديد اقطانه التي باعها تحت القطع وهبطت الاسعار فى بورصة البضاعة الحاضرة وأعلنت الحكومة استعدارها للشراء بالسعر الذى حددته وهو ١٢٥ ريالا للقطن طويل التيلة استحقاق يولية و ٧٢ ريالا للقطن قصير التيلة استحقاق اغسطس . وقد توقف أصحاب المراكز والسماسرة والاعضاء المنضمون عن دفع فروق التصفيات الى ان تم الاتفاق بينهم لعمل اتفاق (بول) لمواجهة دفعها من اموال السماسرة فى صندوق الضمان والخارج المدفوع من العملاء والباقي من المصدرين على أن يلاحق السماسرة عملاءهم لدفع التأخر عليهم وتدفع الاموال المحصلة منهم الى هيئة البول .

وقد اثار هذه الحالة أيضا مشاكل عديدة رفع أمرها الى القضاء وتقاديا لتكرارها فى المستقبل وضعت الحكومة قانونا بتحريم التعامل فى البورصة على المكشوف بأكثر من عشرة آلاف قنطار للمضاربة وفرضت عقوبات رادعة على من يخالف ذلك .

الطرق المختلفة لوضع الامور في نصابها
سادتي ، ليس هناك من وسيلة للخروج من المأزق الذي نحن فيه في سوق القطن الا عودة الثقة بين المتعاملين وعودة ثقة الغزاليين بالسوق المصري والعمل على انتظام السوق ثانية .

فليست العبرة بارتفاع الاسعار محليا ارتفاعا وهميا دون تصدير فعلى للمحصول وانما العبرة هي في العمل على تصريف المحصول بأسعار عادلة مجزية مناسبة متمشية مع الاسعار العالمية وعلى أن تقدم الحكومة بشراء جميع حاجياتها من مواد التموين أو المواد اللازمة للمشروعات العامة بمبادلة أقطان سواء من مخزنها أو من السوق الحر بحيث لا يبقى في نهاية الموسم الا بلفضلة المعتادة حتى لا يزيد مقدارها فتصبح كابوسا على الموسم التالي ومن الطبيعي أن ثبات السوق وانتظامه وعودة الثقة به لن تتحقق بين يوم وليلة بل تتطلب وقتا نرجو أن لا يطول ، فعجز الصادر لغاية الآن ٢٤٥٠٠٠٠ رطل والمدة الباقية من الموسم لا تتعدى أربعة شهور .

وتخليص سوق القطن من الوضع الشائك الذي أصبح فيه يجب أن تتضافر انقوى على اصلاح بورصة العقود وتنظيمها بما يصمن عدم خروجها بأي حال عن وظيفتها الرئيسية التي اوضحناها وهي التأمين التجاري والصناعي وانزاعى للتاجر والمصدر والفرال والمنتج ونرجو أن يظهر في الموسم القادم أثر تنفيذ انقوين التي أصدرتها الحكومة أخيرا في الحد من آثار الاحتكارات والمناورات بعدما اتوى بنارها من صلاها ومن اصطلاها في السنوات المتتالية . كما أن تنظيم العلاقة بين المصدرين وتجار الداخل يصون صالح كل منهما عند بيع الاقطان باسكندرية .

وان خير وسيلة لتحقيق هذا هو انشاء مكتب مكتب خبراء للتحكيم لا تربط خبراؤه أية مصلحة أو شبه مصلحة بأحد طرفي التحكيم وان يكون اختيار هؤلاء الخبراء ممن عرفوا بالكفاءة والدقة وطول المران والنزاهة أسوة بمكتب التحكيم في درجة الرطوبة . كما يجب زيادة النصاب القانوني لرأس مال سمسرة بورصة العقود وحصتهم في صندوق الضمان تقوية لمراكزهم وزيادة المارج للاعضاء العاديين عن العمليات التي يقومون بها ببورصة العقود والزام الاعضاء المنضمين بدفع مارج عن عملياتهم ببورصة العقود أيضا وتحديد حد أقصى للعمليات التي يقوم بها كل سمسار لضمان عدم تكرار المشاكل التي نشأت أخيرا في توقف بعض السمسرة والاعضاء المنضمين عن دفع فروق التصفيات . كما نرى

غلق مكاتب السمسرة في داخلية البلاد والاكتفاء بالراكز الرئيسية لهم بالاسكندرية حتى لا تكون المضاربة في متناول جمهرة صغار المضاربين الدخلاء الذين يغرق بهم الوسطاء ويستدرجونهم لدخول البورصة كما يجب أن توكل الحكومة الرقابة على أعمال البورصتين الى هيئة فنية لانه مهما أوتى مندوب الحكومة من كفاءة وقدرة فان سلطته محدودة لا تمكنه

من اداء واجبه على الوجه الاكمل لاتساع وتشعب الاعمال وتفقدتها في البورصتين .

فان سن القوانين يا حضرات السادة ليس هو كل شيء لاصلاح حالة سوق القطن وانما العبرة والفائدة في مدى الاشراف الفعلي على تنفيذ هذه القوانين واللوائح الخاصة بها تنفيذا دقيقا . وان في نصوص القوانين القائمة الآن ما يكفل وضع الامور في نصابها وما يحل الخلافات العديدة التي تنشأ بين اعضائها مما يجعل الحكومة في غنى عن التدخل المستمر في أمورها صغيرها وكبيرها فواجب الحكومات أن يقف عند حد الاشراف دون التدخل

كانت جميع الدول تدرس مشاكل مابعد الحرب والحرب قائمه وانه كان أولى بنا قبل فتح البورصة أن نبادر بتعديل قانونها ولائحتها تعديلا شاملا . ولكن الاسراع في فتحها لم يمكن الحكومة من اجراء التعديل الشامل المنشور وليس امامنا الآن الا المطالبة بتعديل القانون كما بدأ فيه نقص فان التعديل بالتدريج خير من الانتظار الطويل على أمل تعديل شامل . ومما لاشك فيه أن سوء حالة بورصة العقود في هذا الموسم سيكون له أثر هام على أعمال الموسم القادم . وقد رأيت ألا اتكلم في ذلك الآن . ولكني أناشد المسؤولين أن يحتاطوا له من الآن والا نبقي كعادتنا حتى آخر وقت لنبدأ بالعلاج حين تقع الواقعة .

ويجب أن نسائر العالم في التقدم الزراعي وأن نعمل على زيادة الفلة بالقضاء على الآفات وتحسين السلالات وتخفيض نفقات الانتاج الزراعي ليتوفر للقطن المصري عامل المنافسة في السعر ولا مفر من اعادة النظر في ضريبة الصادر .

الكلمة التي ألقيتها الآن ليست محاضرة بالمعنى المصطلح عليه وانما هي حديث أدليت به في وسط عائلتنا الاقتصادية فليس منها جديد على حضراتكم وكل مهمتي أن سقت هذه المعلومات المتواضعة . أرجو أن أكون قد وفقت في تقديمها .

منشورات ضريبية

مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على اليراد
كتاب دورى رقم ١١ ضريبة عامة
بشأن اللائحة التنفيذية الجديدة
للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
العدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١
نرسل مع هذا نسخة من اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على اليراد العدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ .
وقد نشرت هذه اللائحة في الجريدة الرسمية بالعدد ٦٣ الصادر بتاريخ ٣ ابريل سنة

١٩٥٢ واصبحت نافذة من ذلك التاريخ .
ولما كانت اللائحة تقضى على المأموريات باستعمال استمارات معينة ملحقة نماذجها بها ، فيجب استعمال تلك الاستمارات دون سواها ، واذا كان قد شرع في استعمال نماذج قديمة ضممتم الكف عن ارسالها والاستعاضة عنها بالنماذج الجديدة .
القاهرة في ٦ ابريل سنة ١٩٥٢

وزارة المالية والاقتصاد

مصلحة الضرائب

كتاب دورى رقم ٤٢

صدر الكتاب لدورى رقم ٢٨ (ارباح استثنائية) بشأن استعمال المال الاحتياطي المنصوص عليه في الفقرة أولا من المادة السابقة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ فقرروا بموجب توفر شرطين لهذا الاستعمال وهما :
أولا - أن يحدث الهبوط في قيمة ما اشترى منذ أول يناير سنة ١٩٤٠ في فترة اثني عشر شهرا التالية لآخر سنة مالية خضعت فيها المنشأة للضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية .

ثانيا - أن تكون نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت المنشأة في هذه الفترة خسارة فعلية وقد أعادت المصلحة النظر في هذا المنشور وعرضته بما عن لها من آراء على سعادة مستشار الرأى لوزارة المالية فانتهت بعد ذلك إلى تقرير المبدأين الاتيين أولا - يشترط لاستعمال المال الاحتياطي سالف الذكر في الغرض الذى خصص من أجله أن يحدث الهبوط في فترة اثني عشر شهرا المشار إليها فقط بل أن الاستعمال جائز قانونا قبل هذه الفترة عندما يتحقق هبوط القيمة وعودة الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادى .

وسوف تقوم المصلحة بفحص كل حالة على حدة على أن يقدم صاحب الشأن ما يثبت هبوط سلته .

ثانيا - لا يشترط لاستعمال المال الاحتياطي سالف الذكر أن تكون نتيجة العمليات التي باشرت المنشأة خسارة فعلية طالما توافرت عوامل الهبوط الامر الذى يستتبع هذا الاستعمال .

ويبلغ بذلك الكتاب الدورى رقم ٢٨ (ارباح استثنائية) ويستعاض عنه بما ورد أعلاه .

تحريرا في ١٢ مايو سنة ١٩٥٢



شركة مصر للملاحة البحرية
٢ شارع البورصة القديمة
بالاسكندرية

ترفع الى مقام جلالة الملك
المعظم خالص التهاني وصادق
الولاء بمناسبة عيد جلوسه السعيد
سائله الله للوطن في ظل جلالته
السؤدد والعز



شركة ملاحة الاسكندرية
٢ شارع البورصة القديمة
باسكندرية

تتقدم الى أسرة الملكية الكريمة
بخالص التهئة بمناسبة عيد
جلوس حضرة صاحب الجلالة
مولانا الملك المعظم اعاده الله على
جلالته وعلى الأمة بالخير والبركات

الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

اعلان

خدمة الاوراق المالية

الشهادات وكشوفات التحفظ التي لحقها التقادم

تسترجع الشركة النظر الى انه طبقا لاحكام القوانين المصرية ستسقط بالتقادم الشهادات وكشوفات التحفظ والكوبونات التالية في التواريخ المبينة بعد :

خدمة السندات

ستسقط بالتقادم في ١٦ يونيو سنة ١٩٥٢ الشهادات « كوبونات » ذات اللونين الوردي والاصفر وكشوفات التحفظ المتعلقة بصرف الكوبونات .

الكوبونات ٣ ٪ المجموعة الثانية : رقم ١١٥ ورقم ١١٦ ورقم ١١٧ ورقم ١١٨ (استحقاقات ٤٤/٩/١ و ٤٥/٣/١ و ٤٥/٩/١ و ٤٦/٣/١)

الكوبونات ٣ ٪ المجموعة الثالثة : رقم ٧٢ ورقم ٧٣ ورقم ٧٤ ورقم ٧٥ (استحقاقات ٤٤/٩/١ و ٤٥/٣/١ و ٤٥/٩/١ و ٤٦/٣/١)

الكوبون ٥ ٪ سندات جديدة : رقم ٦٠ (استحقاق ٤٥/٨/١)

ملحوظة : جميع الكوبونات المبينة بعاليه التي كانت الضرائب تستنفذ قيمتها بالكامل قبل ان تقدر على قاعدة الذهب تعتبر كشهادات حقيقية ابتداء من ١٥ يونيو سنة ١٩٤٧ .

ستسقط بالتقادم فقط في ١٦ يونيو سنة ١٩٦٢ شهادات « التسديد » (ذات اللون الازرق) وكشوفات التحفظ المتعلقة بتسديد قيمة السندات .

خدمة أسهم رأس المال

ان الشهادات وكشوفات التحفظ المسلمة تخص فرق الذهب المتعلق ليس فقط بتسديد اسهم رأس المال المستهلكة بل ايضا بالفائدة النظامية التي كان يستحقها سهم رأس المال قبل استهلاكه .

وستسقط بالتقادم بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٥٢ المبالغ الخاصة بالفروقات المتعلقة بالفائدة النظامية .

اما الفروقات المتعلقة بتسديد قيمة الاسهم فتبقى وحدها قابلة للصرف لغاية ٣ يوليو سنة ١٩٥٢

وستوضع في الوقت المناسب جداول تحت طلب المساهمين ترسل الى مراسلى الشركة في فرنسا

والخارج لتبين لهم من جهة الاسعار الجديدة لقيمة تسديد الاسهم المستهلكة في السحوبات التي اجريت

من ١٩٣٥ الى ١٩٤٦ والتي لم تسدد بعد ومن جهة اخرى اسعار الشهادات وكشوفات التحفظ الخاصة

بالاسهم بعد خصم الفرق الخاص بالفائدة النظامية .

بنك التسليف الزراعى والتعاونى

شركة مساهمة مصرية س ت ٣٩٦٢

اعلان لحضرات مساهمى البنك

وافقت الجمعية العمومية العادية لبنك التسليف الزراعى والتعاونى فى جلستها بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٢ على صرف مبلغ ٢٤٠ مليون عن الكوبون رقم ١٨ عن سنة ١٩٥١ المالية ابتداء من اول مايو سنة ١٩٥٢ على أن يخصم من هذا المبلغ الضرائب المستحقة وذلك مقابل تقديم الكوبون المذكور الى بنك مصر أو البنك الاهلى بالقاهرة أو بالاسكندرية فيما يختص بالاسهم لحاملها .

أما فيما يختص بالاسهم التعاونية فتصرف قيمة الكوبون المذكور بعد خصم الضرائب المستحقة من المركز الرئيسى لبنك التسليف الزراعى والتعاونى وكذا من فروع وتوكيلاته التى تقع التجميعات بدائرتها مقابل تقديم الشهادات المؤقتة .

سيارات

بوريلك - شيفروليه - فوكس هول

الموزعون . منير مقار وشركاه

٦٥ شارع فؤاد الأول بالاسكندرية

ورشة الصليح

« خدمة السيارات » : ١ شارع رياض باشا بالازايطة

لصليح وضبط جميع انواع السيارات

قطع العيار : ٦٥ شارع فؤاد الأول - الاسكندرية



موردو
جلالة الملك فاروق الاول

اسم عظيم لسيجارة فاخرة



٢٠ سيجارة ٨ قروش

١٤-١٠٣

١٠٠٠ ٨٩٥ ٤٨٩٥



شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

س.ت. ١٤ القاهرة

حافظوا على:

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من
الرقعة والحرب والاضياء
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمي من العبث بها
أو فقدها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

بنك مصر

أدفل بنك مصر نظام الإبراع الليلي فائناً «الخزائن الليلية»
لحفظ النقائص والمقتنيات الثمينة في غداوات يعمل به وفي نظردن القافية

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاء السررات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية

توريدات الأسرّة والمواد الكيميائية **أندريه ريكس**

لنترات الجير الألماني

المستوردون
دائماً

دريديا ١٥,٥ ٪ آزوت
من أشهر المصانع الألمانية

معرضة بحمدنا

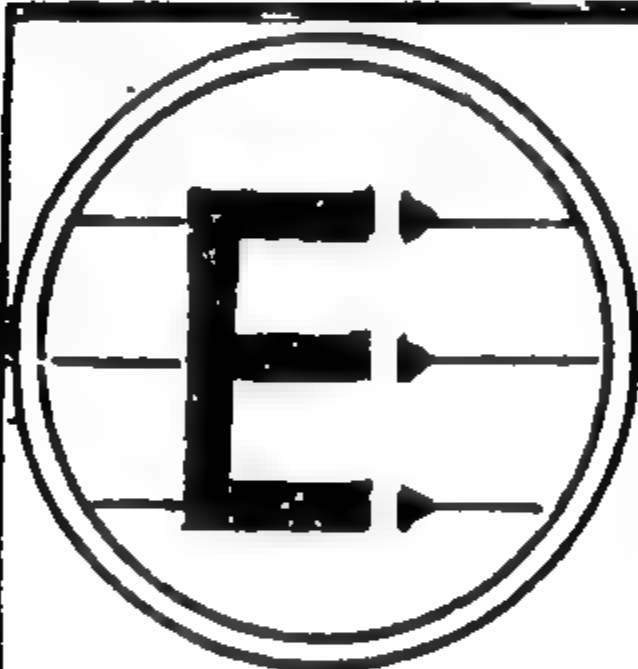


هوكست

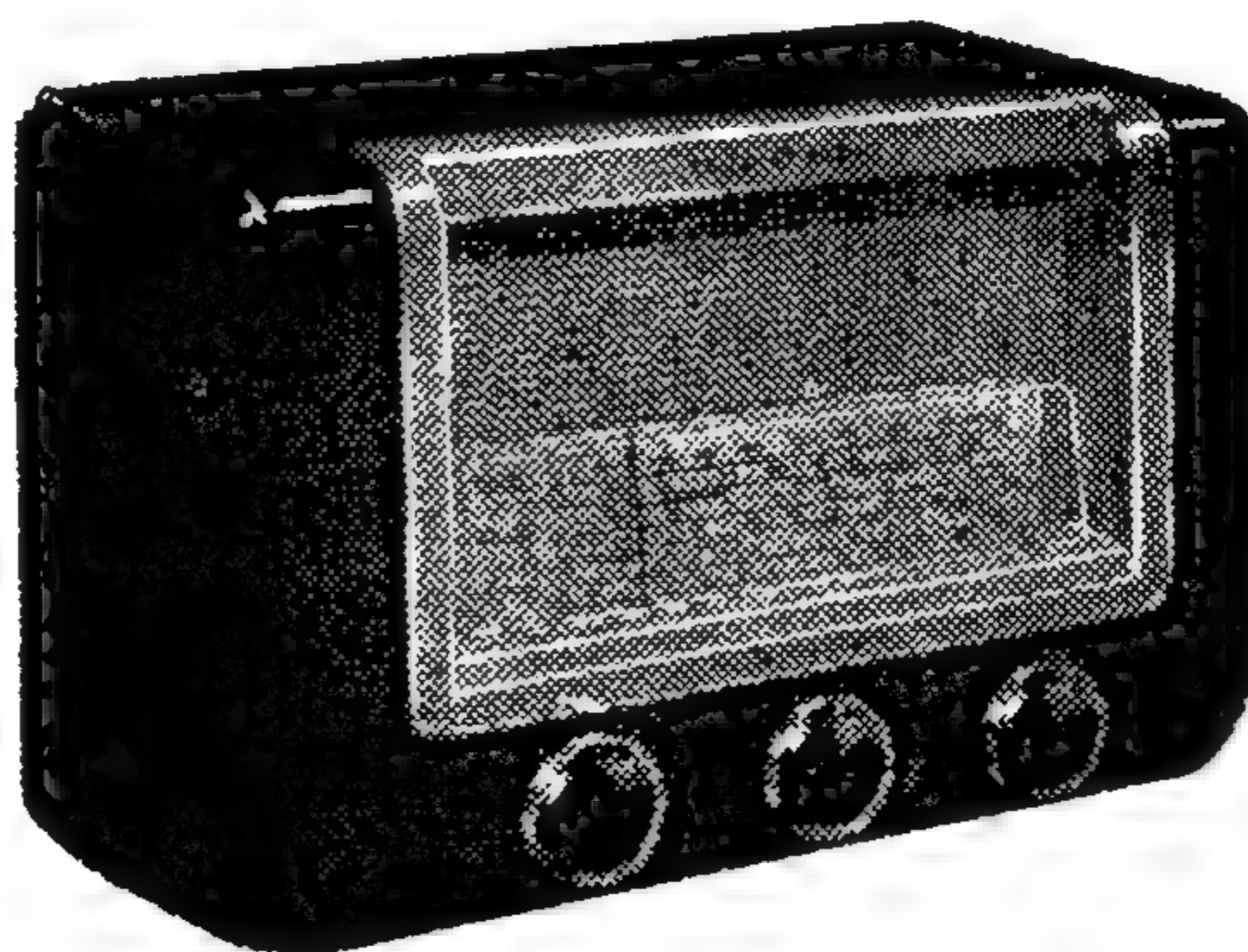


فبادروا حالاً بحجز جميع طلباتكم

الإدارة: مصر: ٤ شارع عبد الحليم برودة باشا "الملكة فريدة باشا" تليفون ٧٨٩٨٠
الاسكندرية: ١٠ شارع الفضلي تليفون ٢٥٦١١



راديو إيكو العالمي



أداة السحر
و
الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت إليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

٦٨٥٦٠

شركة إيرمات مصر

الوكلاء

١٨ شارع صبري أبو علم باشا "بركتي باشا" تليفون ٥٩٦٣٧

القاهرة مصر

كهرباء - بطارية سائلة - وجافة - راديو منظم
وراديو للسيارات ٤-٥-٦-٧ صمامات يعمل
على التيار المتقطع والمستم - صندوق انبوه فاخر

إلى مقتكم

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

نقدم أخلص التحيات وأطيب التمنيات
بعيد الجلوس الملكي السعيد



الشركة المساهمة المصرية للأحذية

باتا

بالاسكندرية

الجمعية التعاونية
للبترول

إشارة مظلوم بالقاهرة

البنك

المصري المصري

إطلاات ميلان

مصانع
نايف عماد باشا
للزيوت والصابون بطنطا

عبد المنعم حسن إبيكسي
موردا القصور الملكية
أصحاب مصانع فويليات الشبكي
٨ شارع إبراهيم باشا ت ٧٧٥٣١

شركة فيليبس أوفيت
شركة مساهمة هولندية

القاهرة: ٢٣ شارع يوسف الجندى ت ٤٩٩٨٨
الاسكندرية: ٩ شارع ستروينس ت ٢٥٧٦٠

الأصول العربية السعودية

عمارة آل طالب ١٠ شارع فؤاد الأول
القاهرة

إلى مقتكم

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

نقدم أخلص التبرعات وأطيب التمنيات
بعيد الجاوس والملكى السعيد



قابت اضموان وشركاهم

أولاد د. قابت
٩ شارع عماد الدين بالقاهرة

موريدات الإسفند وطوار الكيماد

"أندريه ريكس"
٤ شارع عبد الحامد تروت باشا بالقاهرة

شركة مصر

للمهندسة والسيارات

٤ شارع شمبليون - بالقاهرة

شركة النقل الشيلية

المصرية المتحدة

٤ شارع عدلى باشا بالقاهرة

مروج قوفى كرم

صاحب الشركة التجارية العقارية المصرية
تجارة أخشاب
شارع ست الملك بالوردان باسكندرية

شركة سيدى سالم

المساهمة المصرية

١ شارع السلطان صين بوسعيد ص ١٥٣

موسى اسحاق قائنا

للتصدير والاستيراد
٥ شارع توفيق بالاسكندرية

بروكس بوند

وشركاهم ليمتد

٣٣ شارع السلطان صين بوسعيد ص ١٥٣



الاقتصاد والمحاسبة

الشمس
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٣٠
١ يونيو ١٩٥٢

سياسة التقشف وأثرها في وظائف الدولة

تحدث معالى وزير المالية اخيرا حديثا لا تنقصه الصراحة .. تسكلم فيه عما يعانيه ميزانية الدولة في هذا العام من عجز قدره بأربعين مليوناً من الجنيهات سببه لا كبر نقص الإيرادات عما كان مقدراً لها عند وضع الميزانية وقد أعلن الوزير أنه أزاء هذه الحال وأمام ما يتوقع من نقص ربما يكون أكثر من ذلك في إيرادات الدولة في العام القادم .. فإنه يضطر الى المناداة باتباع سياسة التقشف ان لم يكن الحرمان ..

ولاشك أن الوزير متجه بسياسة تقشف الى الاداة الحكومية . فهو أولا في معرض الكلام عن الميزانية العامة التي يصرف أكثر من ثلثها على الموظفين في شكل ماهيات وخدمات أخرى ، فإذا كانت هناك مطالبة بالاقتصاد والتقشف فإنها حتما بوجهة الى هؤلاء . ولا يسع المُنصف ألا أن يقرر أن ماهيات الموظفين كأفراد ليست مرتفعة في الظروف الحالية فهي في أغلب الأحيان أقل مما يتقاضاه نظراؤهم في الأعمال الحرة والشركات ولكن الذي نعينه هو ضرورة الاقتصاد في عدد هؤلاء الموظفين وقد قدر بعض الباحثين أن نصف عدد الموظفين الحاليين قادر على القيام بالأعمال التي تؤدي حاليا بل هم يؤكدون أن الانتاج يكون أفضل واسرع .. وسيجد الجمهور أن مطالبه بالمصالح الحكومية أصبحت تتم في وقت أقل اذ لن تكون هناك مثل الضرورة الحالية من مرور الورقة الواحدة على عدد كبير من حضرات الموظفين كل منهم يتفضل بوضع تأشيرة على الورقة وقد تقتضى هذه التأشيرة حفظ الورقة لديه أياما . على أننا لا ندعو الى فصل نصف موظفي الحكومة تحقيقا لهذه الفكرة وإنما أقل ما نطالب به هو عدم التعيين اطلاقا في وظائف الحكومة كبيرها وصغيرها والنظر بعين جديّة الى وضع سياسة تهدف أخيرا الى ما ندعو اليه ..

ونحن نرجو ان يطالب معالى وزير المالية والاقتصاد ، وهو الذى يدري عن شؤون البلاد المالية أكثر مما صرح به ، بعدم ملء أية وظيفة تخلو سيما الوظائف الكبيرة وبذلك يكون تنفيذ سياسته عمليا ونبدأ بخطوة جديّة نحو الإصلاح .

احمد عنان

سياسة التقشف وأثرها في وظائف الدولة : لرئيس التحرير

عرض وتعليق : سوق المملكة السعودية - منافذ الصناعة المصرية - بؤادر أزمة عمالية

خواطر حول مؤتمر الزيت أخبار اقتصادية أزمة صناعة الصلب في الولايات المتحدة

اقتصاديات الشرق الاوسط : مراكش المهضومة

المحاسبة في حوادث ٢٦ يناير - تابع المنشآت التي فقدت

دفاتها ومستنداتها : للاستاذ موسى حقي

شخصيات اقتصادية : محمود شاكر باشا

اخبار الاقتصاد العالمى الاوراق المالية : في النصف الثانى من مايو

حفل توزيع شهادات المحاسبين والمراجعين بنادى التجارة الملكى -

القطن : في النصف الثانى من مايو

اسواق الحديد في العالم دليل الممول : الضريبة على

الارباح التجارية والصناعية: الاعفاء من الضريبة - منع

تعدد الضرائب وازدواجها - ترحيل الخسائر - ربط

الضريبة المالية العامة والانتاج الصناعى في مصر عام ١٩٥١

بيان الملكية الصناعية عن شهر مايو ١٩٥٢



سوق المملكة السعودية ~~~~~

في الحفلة الشائقة التي دعت إليها غرفة القاهرة التجارية لمناسبة عودة الاستاذ جلال حسين من المملكة العربية السعودية ، جرى الحديث حول العلاقات التجارية بينها وبين مصر . وأفضى الاستاذ جلال حسين ببيان مستفيض عما يمكن أن تفيده مصر من السوق السعودية .

والواقع أن التجار والصناع المصريين يجب إلى يتجهوا إلى فتح أسواق جديدة . وأولى هذه الأسواق بالنظر تلك التي تجاورنا وتربطنا بها شتى الروابط التاريخية والدينية والسياسية . فالبلاد العربية هي السوق الطبيعية للمنتجات المصرية ، كما أن مصر هي السوق الطبيعية لمنتجات جاراتنا العربية . ولكن يظهر أن اتجاهنا إلى الشرق العربي كان حتى اليوم موسوما بالطابع السياسي . وقد حان الوقت للتفكير جدياً في توسيع هذه العلاقات وجعلها تتقدم تقدمها الطبيعي نحو الميادين الاقتصادية .

وقد اضحت المملكة العربية السعودية سوقاً حسنة بعد أن ارتفعت قوتها الشرائية . وأذواق المستهلكين فيها قريبة من أذواق المنتجين المصريين وشتى الروابط التي تربطنا بهذه الجارة العزيزة تمهد للتجارة والصناعة والمنتجات المصرية حسن القبول والاقبال . ولا شك أنه مما يصيب مصر أن تروج في المملكة السعودية المنتجات والمصنوعات الإيطالية والإسبانية بينما لا تكاد المنتجات والمصنوعات المصرية تعرف هناك إطلاقاً .

ولا ينبغي أن ننسى الوضع الخاص للمملكة السعودية ، فإنها الأرض المقدسة للمسلمين يحجون إليها من

مختلف بقاع المعمورة ، فقيام العلاقات التجارية بينها وبين مصر يفتح للصناعة والمنتجات المصرية فرصة لا مثيل لها للدعاية والتعريف بها . ففي موسم الحج يجتمع في مكة والمدينة مسلمون من أندونيسيا والباكستان والهند وسيلان والصين وسوريا ولبنان والعراق وشمال أفريقيا وجنوبها ووسطها وفي روسيا والتركستان وتركيا وإيران وأفغانستان . . . كل هؤلاء قد اعتادوا متى أتوا مراسم الحج وعادوا إلى أوطانهم أن يحملوا إلى ذويهم الهدايا . . . فأية فائدة يمكن أن تجنيها الصناعة والمنتجات المصرية إذا كانت معروضة في الأسواق السعودية بما هو معروف عنها من متانة وثمن معتدل وذوق يناسب هذه الشعوب جميعاً .

منافذ الصناعة المصرية ~~~~~

ويسوقنا الحديث في هذا الشأن إلى لفت النظر إلى حقيقة لا بد أن تكون ماثلة اليوم أمام أعيننا جميعاً . وهي أن مستقبل الصناعة المصرية مرهون بإيجاد أسواق لتصريفها . وأنه ما لم تنجح في تثبيت أقدامها في عدد من هذه الأسواق فمن المحتم أن يتوقف نموها . وإذا توقف نمو الصناعة كان ذلك إيذاناً بضمحلها وفنائها .

ومن المسلم به أن الصناعات لا يمكن أن تعيش أبداً على الإعانات الحكومية أو على الرعاية الجمركية . نعم أن هذه الإعانات وهذه الرعاية ضرورية في السنوات الأولى لنشوء الصناعة ، ولكن لا بد أن تستغنى عنها في وقت معقول والأعدت إعانتها ورعايتها عبثاً لا طائل تحته ، واهداراً للاموال العامة فيما لا يجدي ولا يفيد . وقد قدر الاقتصاديون هذه الفترة التي يسموها فترة الحضانة بخمسة عشر عاماً . وإذا راجعنا تاريخ بعض الصناعات المصرية وجدنا أنها بلغت أكثر من هذه المدة ومع ذلك فإنها لا تزال معتمدة على رعاية الدولة ولا يمكن أن تستمر إلى غير حد ، تمنح الإعانات والرعاية على حساب دافعي الضرائب وحساب المشروعات الاجتماعية والعمرانية التي يشعر الجميع أن بلادنا في أشد الحاجة إليها .

ومن هنا يتبين ضرورة سعى الصناعة المصرية ذاتها إلى توطيد مركزها . وهو ما يتطلب نوعين من الجهد : أولهما يتعلق بالتجويد والتجديد في الصناعة وضغط مصروفاتها وتحسين ماكيناتها والانتفاع بالتطورات المختلفة في عالم الصناعة : وثانيهما يتعلق بالسعى لتوسيع مجال تصريفها واحسان معاملتها المستهلكين والاعتصام بالامانة والاعتدال في السعر والاكتفاء بربح معقول حتى يتيسر لها منافسة المصنوعات والمنتجات الأجنبية .

بؤادر أزمة عالمية ~~~~~

يرى السيد عبد المجيد الرمالي بك أن ما يعانيه العالم اليوم من هبوط في الاسعار وضعف في الحركة التجارية ليس مقدمة أزمة عالمية كما يقرر بعض الاقتصاديين ، ولكنه مجرد حالة من الركود ، وعنده أن الفرق كبير بين الركود والأزمة . ويفسر هبوط الاسعار وكساد الاعمال التجارية بأنه مقدمة للعودة إلى حالة الاستقرار . وأن الرواج الذي كان ملحوظاً في السنتين الماضيتين كان راجعاً إلى حركة التجديد والتعمير التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من نشاط حركة التسليح في الدول وما ختمت به من نشوب حرب كوريا . وعنده أن هذه العوامل الثلاثة كانت قد أحدثت نشاطاً هائلاً في الإنتاج تبعاً لنشاط الطلب على مختلف المواد والسلع ، فلما انتهت تلك العوامل كان طبيعياً أن ينتهي أثرها .

ونحن نرجو أن يكون رأيه صحيحاً . وإن كان الفريق الآخر الذي يرى في حالة الهبوط الحاضرة مقدمات أزمة عالمية شبيهة بتلك التي اجتاحت العالم في سنة ١٩٣١ يؤيد رأيه بالسوابق والاستقرار ربما يقرره عدد من الاقتصاديين حول وجود ما يسمونه Trade Cycle أعنى دورة الصناعة والتجارة . وخلاصة نظريتهم أن الحرب تنتج رخاء ثم يتبعها هبوط لا بد منه يستمر إلى أن تفش حرب جديدة . ويقدر عمر هذه الدورة بفترة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ سنة . وبناء على نظريتهم يكون الهبوط والكساد الحاضرين مقدمة لازمة عالمية ، لأن الدورة التجارية والصناعية قد استوفت مدتها .

خواتم حول مؤتمر الزيت

المرتجى ان تحوى المحاضرات المطولة شيئاً عنها متى نشرت كاملة فى كتابه السنوى ..

اما موضوع الزيت فى مصر ، فكان علاجه غير شاف للغليل . فمصر لا تنتج ما يكفى استهلاكها الذى يطرد زيادة عاما بعد عام ، وانتاجها بدأ يميل الى الانحدار ، وقد بلغ ما استوردته من المشتقات فى السنة الماضية مليون طن أو أكثر قليلا ، والاستكشاف فيها قد وقف كله وعند اهل الخبرة ان احتمال وجود الزيت فى مناطق غير التى وجد فيها حتى الآن ، أو على مقربة منها ، ليس احتمالا بعيدا ، ولكن هناك عوائق ، كان يحق للذين حضروا المؤتمر ، وهم من خيرة المصريين المشتغلين بالعلوم والصناعات ، أن يسمعوها عنها بيانا أفرغت العناية فى أعداده ، وان تتاح الفرصة لتبادل الرأى ، فى هذه العوائق وما خير وسيلة للتغلب عليها ، حتى تصير مصر مستكفية من هذه الناحية ، ان لم تغدو قادرة على التصدير بعد الاستكفاء . وليس بغريب ان يختلف الرأى فى موضوعات حيوية كهذا الموضوع ، ولكن عرض الآراء المختلفة ومناقشتها مناقشة علمية خير م مهد لافضل خطة يسير عليها البلد فى هذا الشأن الذى يتصل اوثق اتصال باقتصاد القومى من مصباح الكيوسين الذى يحتاج اليه الفلاح الى موقد الطبخ ، الى بنزين السيارات ، وضروب الوقود التى تحتاج اليها المصانع ..

والامل معقود على ان تلج هيئات أخرى اقتصادية وصناعية هذا الباب الذى فتحه المجمع المصرى للثقافة العلمية بعقد مؤتمر الزيت ، أما المجمع فحسبه فضلا انه قد فتحه ، وانه قدم للمصريين بين محاضريه فئة من شباب مصر الذى بلا هذا الموضوع علما وعملا ، فخرج المستمعون من محاضراتهم وهم يقولون ليت لنا مليون أو ليتنا نوجه أعظم عنايتنا حتى ننشئ مليونا من امثالهم ، فى شتى المرافق التى عليها يبنى مستقبل مصر وعلياؤها ..

ماخذ يسيرة فى فن المحاضرة ، وعلى بعض المحاضرين فى المؤتمر شيئاً من التهاون أو الاستهتار باللغة العربية مع ان تطويع اللغة العربية لاغراض العلم هدف من اسمى أهداف المجمع فقد كان خليقا بالمؤتمر أن يخصص أكثر من بعض يوم لموضوع الزيت فى الشرق الاوسط ، والاهتمام بأثره الاقتصادى ، والتوسع فى النواحي الاقتصادية التى المعنا اليها المعنا فى المقال الذى نشرته « مجلة الاقتصاد والحاسبة » فى عدد ١٥ ابريل الماضى . ولعل عذر المجمع ان هذا الموضوع يستغرق بضعة أيام من المحاضرة ، وأن مؤتمر هذه السنة لم يتسع لهذا التفصيل ، وانه حسبته انه فتح مغاليق الابواب على موضوع خطير ، عسى ان يقتحمه غيره من بعده . ونحن نرى ان لهذا العذر ما يسوغه أو يسوغ بعضه ، ولكننا نظن انه يجدر بمجلس ادارة المجمع ، وقد بادر الى عقد مؤتمر للبحث فى موضوع الزيت ، ان يتصل بالجمعية الملكية للاقتصاد والتشريع وغيرها من الهيئات التى تعنى بهذه الموضوعات كالمهندسين ورجال الصناعة والتجارة ، لعقد مؤتمر ثان عندما يستأنف النشاط الثقافى فى اواخر الصيف أو أوائل الخريف ، فيبحث العوامل الاقتصادية التى من شأنها اذا توافرت ان تتيح للجماعة الانسانية موردا من أعظم موارد الطاقة ، ويعنى بتأثير ايراد الزيت فى اقتصاد الشرق العربى ، وهو ايراد يطرد زيادة وارقامه تكاد تبلغ الأرقام الفلكية . فعلى أساس الانتاج المقدّر فى سنة ١٩٥٥ والاتاة المتفق عليها الآن ، لن يقل دخل المنطقة فى تلك السنة عن ٥٠٠ مليون دولار أو ما يعادلها بعملات شتى ، واذا ازداد الانتاج الى ضعف ما هو عليه الآن فى بحر عشر سنوات ، اصبح الايراد فى حدود الف مليون دولار ، وهذا رقم يحتاج الى تدبر كثير

هذه النواحي من الموضوع قلما ورد لها ذكر فى المؤتمر ، وان كان

كان مؤتمر « الزيت » الذى عقده المجمع المصرى للثقافة العلمية ، فى الاسبوع الواقع بين ٢٦ ابريل واول مايو سنة ١٩٥٢ مؤتمرا موفقا ، ولكن توفيقه لم يتم ..

فقد احسن مجلس ادارة المجمع فى اختيار الموضوع ، لان « الزيت » ولا سيما زيت الشرق الاوسط وبخاصة زيت مصر ، من الموضوعات التى قفزت الى الطليعة فيما يستأثر بعناية الناس ، لما للزيت من شأن خطير فى السلم والحرب ، ولما له من اثر فى الحياة العامة والخاصة ، ولما كشف عنه البحث فى المنطقة التى تحف بالخليج الفارسى من ارسدة ضخمة تبلغ نصف ارسدة الزيت فى العالم كله ، وقد تزيد على النصف ، واخيرا لما لموضوع الزيت فى مصر ، من منزلة تتصل من ناحية باقتصاد البلد ، ومن ناحية سياسته العامة ..

وقد اعد مجلس الادارة برنامجا حافلا بالمحاضرات النافعة ، وندب لها فريقا من صفوة المصريين المشتغلين بشئون البزيت فى مصر ، وضم الى المحاضرات - بفضل شركة شل على الاكثر - طائفة من الافلام الثقافية الفنية ، كل منها يعرض بأفضل بيان وأوضحه ما قد تعجز المحاضرات المسهبة عن تبينه لغير ذوى الاطلاع ولكن المؤتمر عنى اكبر العناية بالنواحي العلمية والفنية ، وأهمل أو كاد يهمل النواحي الاقتصادية . واذا كان دستور المجمع يحظر على اعضاءه التعرض للسياسة والدين ، فى نطاق مجتمهم ، فالتعرض للاقتصاد ليس محظورا . فقد خصصوا الايام الاربعة الاولى من المؤتمر للموضوعات التالية:

١ - الزيت فى الحياة العامة والخاصة .
٢ - وسائل البحث عن الزيت وما طبق منها فى مصر .

٣ - العلم فى تعدين الزيت .
٤ - كيمياء الزيت وتكريره .
وقد كانت هذه المحاضرات ، على تفاوت بينها ، جيدة فى تبيان ما خصصت له ، وان أخذ على بعضها



٤٤ مليون جنيه تفقدتها مصر من انخفاض الصادرات من القطن

تشير الإحصاءات الرسمية أن معظم العجز الذي طرأ خلال الشهور الأربعة الماضية على الميزان التجاري ناتج عن انخفاض الكميات المصدرة من القطن المصرى للخارج .

فقد بلغ قيمة ما صدرته مصر خلال هذه الفترة هذا العام ٤٥٥ مليوناً من الجنيهات مقابل ٨٩ مليوناً و ٨١٤ ألف جنيه فى نفس المدة من العام الماضى أى بنقص مقداره ٤٤ مليوناً ومائتا ألف جنيه بينما بلغ العجز فى قيمة الصادرات المصرية الأخرى خمسة ملايين و ٨٤٣ ألف جنيه .

تنظيم الصناعات المحلية

وضعت وزارة التجارة والصناعة مشروع قانون لتنظيم الصناعة المحلية ودعمها ، ومنع المؤسسات الصناعية من زيادة انتاجها دون التفات لآى اعتبار يتصل برغبات البيع وجودة الصنف وتخفيض مصروفات وسعر تكلفتها .

وأهم ما تضمنه هذا المشروع هو إنشاء مجلس اعلى لكل صناعة تدعو الحاجة لاعادة تنظيمها .

خفض اسعار المستوردات

لتخفيض رسوم التأمين على البضائع

قررت شركات التأمين عن النقل البحرى خفض رسوم التأمين على اخطار نقل البضائع الى الموانى المصرية بمقدار شلنين وستة بنسات . وكانت هذه الرسوم مقدرة على اساس سبعة شلنات وستة بنسات عن كل بضاعة قيمتها مائة جنيه ،

وذلك لتغطية الاخطار الناجمة عن الاضراب واعمال الشغب فى البواخر والموانى . ومن المنتظر ان يكون لهذا الخفض تأثير على اسعار الحاجيات المستوردة من الخارج

وفر فى ميزانية الاوقاف

بلغت ايرادات الاوقاف خلال الاشهر الأربعة الواقعة من مارس الى يونيو من السنة الماضية مليون و ٢٠٥ ألف جنيه والمقدر تحصيله منها مليون و ٤٥٥ ألف جنيه أى بنقص قدره ٢٥٠ ألف جنيه ، وقد حصل هذا المبلغ فى الشهور التالية .

اما المصروفات الفعلية فقد بلغت

من الاحصائيات الرسمية

تبين من الاحصائية التى أعدها مصلحة الاحصاء والتعداد عن حركة التجارة الخارجية لمصر فى شهر ابريل الماضى أنها قلت كثيراً خلال هذا الشهر عما كانت عليه فى أبريل من العام الماضى .

فقد بلغت قيمت الواردات فى خلال أبريل ١٩٥٢ مبلغ ١٠٠٠٠٤٠ ر ١٦ جنيهها مقابل ٢٦٠٧٧ ر ٢٦ جنيهها فى أبريل عام ١٩٥١ أى بنقص قدره ٩١٧٧ ر ٩٢٤ جنيهها

كما بلغت قيمة الصادرات فى أبريل سنة ١٩٥٢ ٥٥٧ ر ٤٤٨ جنيهها فقط مقابل ٢٢ ر ٨٨٥ جنيهها فى مثل هذا الشهر من العام الماضى أى بعجز قدره ١٣٣٦ ر ٥٧٤

ويرجع السبب فى هذا الهبوط الكبير فى قيمة الصادرات الى نقص قيمة المصدر من القطن ، فقد بلغت فى أبريل ١٩٥٢ - ٤٩٥ ر ٢٥١ جنيهها مقابل ٨٩٤ ر ١٢٣ جنيهها فى أبريل من العام الماضى أى بعجز قدره ٧٧٣ ر ٦٢٨

ولقد كانت حركة التجارة الخارجية فى أبريل ١٩٥١ نشطة الى درجة كبيرة مما يصعب معه جعلها مقياساً تقارن به حالة التجارة فى غيرها من السنين

اما السبب الرئيسى فى نقص الواردات فى أبريل الماضى فيرجع الى انخفاض اسعار القطن وقلة المصدر منه الى الخارج

مليون و ١٨ ألف جنيه بوفر قدره ١٨٥ ألف جنيه عن المصروفات المقدرة وتبلغ مليون و ١٠٣ ألف جنيه وقد بلغت نسبة التحصيل ٩٨ ر ٢٪ وهى من أعلى النسب التى وصلت اليها الوزارة .

خطر الجراد يزول فى الشهر القادم

يقول المختصون فى وزارة الزراعة انه اذا مرت الفترة الواقعة بين اول شهر يونيو ومنتصفه دون تعرض البلاد لخطر غارات الجراد فان مصر ستنجو من الخطر نهائياً هذا العام .

تدهور حالة التجار

٢٥٤٠ حالة بروتستو و ١٦ حالة

افلاس

بلغ عدد حالات البروتستو المقيدة فى جميع المحاكم فى المدة من ١٦ الى ٣٠ ابريل الماضى ، ٢٥٤٠ حالة وبلغ عدد حالات الافلاس ١٩ حكماً أى بزيادة مائة حالة بروتستو وأربعة احكام افلاس عن النصف الاول من هذا الشهر .

عدم اصدار التصريح الثالث لزراعة

الارز

بالرغم من ان خزان اسوان يحجز الان امامه ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه زيادة عن العام الماضى ، وهى تكفى لرى ١٠٠ ألف فدان ارز خلاف الكميات التى سمح بزراعتها الا ان وزارة الاشغال ترى عدم اصدار التصريح الثالث لزراعة الارز ، وذلك خشية الوقوع فى الخطأ الذى حدث فى العام الماضى من التوسع فى الزراعة وعدم وجود المياه اللازمة .

حماية البواخر المصرية الصغيرة

فى المياه الإقليمية

طلبت مصلحة الموانى والمناير من مصلحة الجمارك التنبيه على فروعها فى مختلف الموانى ، بعدم السماح لاية سفينة اجنبية تقل حمولتها عن

٢٣ مليون جنيه عجز في الميزان التجاري

بلغت قيمة واردات مصر خلال الثلث الاول من السنة المالية الحالية ٧٦ مليوناً و ١٢٠ الف جنيه مقابل ٨٠ مليون و ١٧٧ الف جنيه في نفس هذه المدة من العام السابق بنقص مقداره اربعة ملايين و ٥٦ الف جنيه وبلغت قيمة الصادرات المصرية الى الخارج في خلال تلك الشهور الاربعة من هذا العام ٥٢ مليوناً و ٣٤٥ الف جنيه مقابل ١٠٢ مليون و ٣٦٠ الف جنيه في نفس المدة من العام السابق بنقص مقداره خمسون مليون جنيه ، وكان معظم العجز في القطن . وبمقارنة الصادرات المصرية بالواردات الاجنبية يتضح ان زيادة قيمة الواردات عن الصادرات التي صدرتها مصر خلال هذه الفترة من السنة هي ٢٣ مليوناً و ٨٣٢ الف جنيه .

التقدير النهائي لمحصول القطن الامريكي

كانت وزارة الزراعة الامريكية قد قدرت محصول القطن الامريكي بنحو ١٥ مليون و ٢٩٠ الف باله من بينها ٤٦٢٠٠ باله من القطن الامريكي الطويل الثيلة . وقد تلقت الجهات المختصة ان التقرير النهائي للقطن الامريكي بلغ ١٥ مليون و ١٣٠ الف باله أى بعجز قدره ١٦٠ الف باله .

مبادلة بترول بقطن مصرى

تدرس وزارة التجارة والصناعة الآن عرضاً تلقتته من احدى الشركات باستعدادها بمبادلة كمية كبيرة من القطن بكميات من المازوت والكروسين اللازمة لسد حاجة الاستهلاك المحلى

تجديد الاشتراكات

ترجو ادارة المجلة من حضرات المشتركين الذين لم يجددوا اشتراكاتهم عن العام الثانى أن يتفضلوا بملء الاستمارات المرسلة لهم وارسالها للمجلة .

تأخر مصر في الانتفاع بالنقطة الرابعة اعرب المستر جيمس موك مدير فرع النقطة الرابعة في الشرق الاوسط لبعض المختصين عن اسفه الشديد لان مصر لم تقدم اليه مشروعات انتاجية يمكن للفرع القيام بتمويلها ، حتى فرع الشرق الاوسط اضطر الى توزيع الاعتمادات المخصصة لمنطقة الشرق الاوسط على بلاد مختلفة ، فازت اسرائيل منها بحصة كبيرة اذ ان هذه الدول تقدمت للفرع بمشروعات جاهزة ومعدة للتنفيذ في حين ان مصر لم تعرض حتى الآن على الفرع مشروعاتها الانتاجية الضرورية .

هبوط ملحوظ في الاسعار في شهر أبريل الماضى

يتضح من الارقام القياسية لنفقة المعيشة التي أذاعتها مصلحة الاحصاء والتعداد أن الاسعار قد هبطت عما كانت عليه في شهر مارس الماضى وعلى الخصوص أسعار الوقود والمنسوجات القطنية والصوفية ومواد البناء وكذلك بعض المواد الغذائية كمنتجات الالبان .

وقد بلغ الرقم القياسى لنفقات المعيشة في شهر أبريل ٧ و ٢٣٤ مقابل ٦ و ٣٢٥ في مارس .

وبلغ الرقم القياسى لاسعار الجملة لمواد الصناعة ٤٤٨٢ مقابل ٤٦٢ ولأسعار الجملة للمواد الغذائية ٣٣٣ مقابل ٣٣٦ في مارس . كما بلغ الرقم القياسى لاسعار الجملة بصفة عامة في أبريل ٣٨٣٥ مقابل ٣٩١٢ في مارس .

ويعزى هبوط أسعار المنسوجات الى هبوط أسعار القطن ، أما مواد البناء ومواد الصناعة فالهبوط في أسعارها عام ويشمل جميع أنحاء العالم لزيادة العرض على الطلب .

الف طن بشحن او تفريغ بضائع او نقل ركاب بين ميناء مصرى وآخر . وذلك لحماية السفن المصرية الصغير من منافسة السفن الاجنبية الصغيرة في مياه مصر الاقليمية .

نسبة ارتفاع نفقات المعيشة

اذاعت مصلحة الاحصاء والتعداد بياناً قالت فيه ان الارقام القياسية لاسعار الجملة في شهر ابريل الماضى بلغت في القمح ٢٣٠ ٪ بالنسبة الى ما كانت عليه في الاشهر الثلاثة السابقة للحرب الاخيرة في عام ١٩٣٩ ، وبلغت في الفول ٤٢١ ٪ وفي الحلبة ٥٣١ ٪ وفي العدس ٥٥٦ ٪ والشعير ٣٦٠ ٪ والجنين ٤٧٧ ٪ والمسلى ٣٨٢ ٪ والزبدة ٤٦٠ ٪ والبيض ٤٢٧ ٪ والسكر ٢٦٢ ٪ والبن ٧١٠ ٪ والشاي ٣٦٦ ٪ والارز ٣٦٣ ٪ والبطاطس ٢٩١ ٪ واللوبياء ٣٥٥ ٪ والبسلة ٣٨٦ ٪ والنشأ ٤٢٤ ٪ والعسل الاسود ٣٢١ ٪ والبصل ٥٨٧ ٪ والبلح الابريمى ٤٦٢ ٪ والزيتون ٣٨٨ ٪ والفلفل ٨٤١ ٪ وزيت بذرة القطن ٢٧٥ ٪ والزيت الحار ٦٠٢ ٪ والزيت السرج ٥٩٢ ٪ والزيت الحلو ٦٧٧ ٪ وزيت الزيتون ٤٢٢ ٪ واللحوم ٣٥٦ ٪ والاسماك ٣٧٠ ٪

انخفاض النقد المصدر

بلغ النقد المصدر في نهاية الاسبوع السابق ١٥٩ مليون جنيه بنقص قدره اربعة ملايين جنيه عن المصدر في مثل هذا الوقت من الشهر الماضى ، ولا ينتظر ان يزيد النقد المتداول اذا صدر القطن الى الخارج اذ ينخفض التداول تدريجياً لان التمويل الداخلى للقطن قد تم في بداية الموسم .

وانتقل القطن من مناطق انتاجه الى الاسكندرية في انتظار التصدير الى الخارج .

أزمة صناعة الصلب في الولايات المتحدة

لا تزال الأزمة مستحكمة وان كان الانتاج قائما على قدم وساق بأشراف الحكومة على المصانع - بأصحابها وعمالها جميعا. ومن مظاهر استحكامها أن الفريقين - أصحاب مصانع الصلب ونقابة عمال الصلب - لم ينتهيا أى اتفاق على مطالبهما . ففي الناحية الواحدة تطالب نقابة العمال بزيادة الاجور وفقا لتوصية مجلس تثبيت الاسعار ، وفي الناحية الأخرى يطالب أصحاب المصانع ، برفع سعر الطن من الصلب اذا أريدوا أن يقبلوا التوصية وينفذوها ، والحكومة تقول أن رفع الاسعار الا في حدود ضيقة ينص عليها القانون يحدث موجة من امواج التضخم لا تلبث أن تستتلي أمواج أخرى تؤذى الاقتصاد الأمريكى أذى كبيرا .

أما سر الاستحكام فهو خلاف أصيل فى رأى على سلطة الرئيس : أيقن له استنادا الى مادة ما فى الدستور ، او الى قانون قائم ، أن يستولى على صناعة خاصة ؟ وقد سئل احد القضاة فى صدد ما يطلبه أصحاب الصناعة من تدخل القضاء لمنع الرئيس من الاستيلاء فقال : أقل ما يقال هو أنه من المشكوك فيه أن يكون فى قدرة محكمة فدرالية أن تصدر حكما يرد رئيس الولايات المتحدة عن عمل ما . فعرض الامر على القاضى باين pine فى محكمة فدرالية فقال : « ان عمل الحكومة غير شرعى » فلم يكدر يصدر حكمه حتى بادر رئيس نقابة عمال الصلب الى اصدار الامر بالاضراب ، فأحالت الحكومة الامر الى محكمة الاستئناف مطالبة بوقف حكم القاضى باين ، فحكمت لها باتفاق خمسة قضاة على أربعة ، وأعطتها مهلة قصيرة لتحيل القضية برمتها الى المحكمة العليا . وطلب أصحاب المصانع من محكمة الاستئناف ، أن تأمر بتجميد الاجور حتى لا تفتنم الحكومة فرصة فترة الاستيلاء فتعقد عقود عمل جديدة مع العمال على أساس توصية

الزيادة ، فأبت المحكمة باتفاق خمسة قضاة على أربعة ، أن تستجيب لطلب أصحاب المصانع ، وبادر الرئيس ترومان الى توجيه نداء الى رئيس نقابة عمال الصلب ، بأن يرفع الاضراب وأن يوافيه الى البيت الابيض للاجتماع بسبعة من مديرى شركات الصلب ، فلما انتظم الاجتماع قال الرئيس أنه يريد عملا ، وأنه يتأهب لتعديل شروط العمل ، أى لعقد عقود عمل جديدة مع العمال ، وأما سعر الصلب ، فيزداد وفقا للقانون القائم . وفى أثناء الاجتماع قررت المحكمة العليا أن تنظر القضية وأمرت الحكومة - فى أثناء نظر القضية - بأن تمتنع عن أى عمل خاص بالاجور .

فالمسألة اليوم (١٥ مايو) بين يدي المحكمة العليا ، وقد بدأت فى نظرها فى يوم ١٢ مايو ، ولا يعلم متى يصدر حكمها فيها . أما الحكومة فستظل تدير المصانع دون أن يحق لها تعديل الاجور ، الى أن يصدر الحكم أو حتى يتفق الطرفان .

بين الرئيس والمحكمة العليا

ان الخلاف على مدى سلطة الرئيس قديم كقدم الدستور الأمريكى ، وقد جاء على البيت الابيض رؤساء ذهبوا فى تفسير مواد الدستور الخاصة بسلطة الرئيس اوسع تفسير ، واتخذوا من الوسائل لتطبيق تفسيرهم ما كانت الضرورة تدعو اليه ، فى رأيهم ، وقلما نقضت المحاكم ما صنعوا .

وسبب ذلك أن القضاء كان يميل الى الترفع عن أن يزج نفسه فى شئون تتصل بالسلطة التنفيذية ، لأن الخطوط الفاصلة بين السلطات الثلاث غير محددة تحديدا وافية ، وقد عالجت كل منها مدى سلطتها حتى عهد قريب بشيء يسير من التؤدة وضبط النفس ، ولكن التطور فى حياة الامة الأمريكية من ناحية ، وفى حياة العالم كله من ناحية أخرى ، قد زاد ما للحكومة من نصيب مطرد فى حياة الامة ، وبذلك زاد نصيب الرئيس من السلطة ، ولكن الخطوط التى تحد من سلطة

الحكومة وسلطة الرئيس المتزايدتين لم تعين تعيينا دقيقا . فهذا النزاع القانونى الذى أثارته أزمة صناعة الصلب يشمل على وجوه متعددة فى طبيعتها أربعة :

١ - سلطة الرئيس : قال القاضى : باين : ليس فى نصوص الدستور فرادى أو مجتمعة ، ما يمنح الرئيس سلطة مضمنة فى منصبه ، لعمل عمل يرى المصلحة العامة تدعو اليه . وقال المحامون عن الحكومة : نحن نرى أن الدستور ينبغى أن يفهم على أنه يميل الى منح الرئيس سلطة كافية تسمح له بأن يعمل ما يلزم لحماية المصلحة القومية . وقرار القاضى باين يتجاهل مئة سنة من التقاليد الدستورية ، فاذا ظل حكمه قائما ولم يرد ، كان حائلا جامدا دون أى عمل تراه السلطة التنفيذية لازما لمواجهة أحوال طارئة .

٢ - حالة الطوارئ : ومرد هذه المسألة الى أن الرئيس قال فى الامر الذى اصدره الى وزير التجارة بالاستيلاء على المصانع ، أنه يفعل ما يفعل بحكم حالة الطوارئ التى أعلنت فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ ، وبحكم الحاجة الماسة الى الحيلولة دون توقف الانتاج فى مصانع الصلب .

قال القاضى باين : ان الضرر الناجم عن الاضراب ، لو وقع الاضراب ، أقل أذى من اعتراف القضاء بأن هناك أساسا للقول بأن السلطة التنفيذية سلطانا لا حدود له ولا قيود عليه .

وقال المحامون عن الحكومة : نحن لا نزع من سلطة الرئيس لا حدود لها ولا قيود عليها ، ولكننا نزع من أنه فى حالة قومية طارئة يحق للرئيس بحكم الدستور وحدوده أن يعمل ما يراه ضروريا لمواجهة . والمحافظة على انتاج الصلب لا غنى لسلامة الامة وللدفاع عن الجماعة الاطلسية وللمقتضيات الحالية فى كوريا .

٣ - رد الرئيس : نشأت هذه المسألة من أنه لا يوجد فى تاريخ أمريكا حادث صدر فيه أمر من المحاكم بحد الرئيس عن عمل أمر به ، فلما أصدر القاضى باين أمره بوقف استيلاء الحكومة على المصانع ، اصدره الى

المطاط الاسفنجي

صناعة المطاط الاسفنجي من الصناعات الجديدة الناهضة في الولايات المتحدة ، وعلى الرغم من انها بدأت هناك منذ ثلاثين سنة ، الا أنها ظلت حتى سنة ١٩٤٠ من الصناعات المغمورة ثم انطلقت تقفز في خطى واسعة ، واخذ انتاجها يتضاعف عاما بعد عام منذ سنة ١٩٤٦ ، حتى انه بلغ ١٠٠٠٠٠٠ رطل انجليزى في سنة ١٩٤٩ .

وسر شهرة المطاط الاسفنجي تتجلى في مرونته وليونته ، فضلا عن أن رجال الصناعة يرون فيه مميزات اخرى ، كسهولة الصب والاحتفاظ بشكله ، والمتانة التي تمكنه من أن يبقى طويلا في الاستعمال ، وعدم التأثير بالسوائل والاحتكاك ، وسهولة تنظيفه . ومن أهم مميزاتة الاخرى ، عدم تأثيره بالجو المشبع بالملوحة ، مما يجعله من اصلح المواد للاستخدام في المصايف .

وأهم نواحي استخدام المطاط الاسفنجي هي مقاعد السيارات ، وحشيات النوم ، والوسائد ، وما إليها وقد اثبتت التجارب أن استعمال حشيات المطاط الاسفنجي للجلوس في الطائرات والقطارات وما إليها ، يخفف مشاق السفر . كما وجدت الفنادق والمصحات انه من اسباب الراحة للنزلاء فيها . ومع انه لا يزال أغلى ثمنا من المواد الاخرى المستخدمة في صناعة الحشيات والوسائد ، الا انه صادف في امريكا انتشارا عظيما ومع أن عدد الشركات الصناعية التي عرضت منتجات من المطاط الاسفنجي في معرض شيكاغو لللاث لم يزد في سنة ١٩٥٠ عن ٣٤ شركة ، فان هذا العدد ارتفع في سنة ١٩٥١ الى ١٠٨ ومن المتوقع أن يبلغ في السنة الحالية ٣٠٠ شركة

ومن الفوائد الاخرى للمطاط الاسفنجي ، استخدامه في صناعة الدمي التي يلعب بها الاطفال ، واستعماله كأبسطه وقائية في حلبات المصارعة ، وكسواء الجدران به في مصحات الامراض العقلية ، وصناعة سدادات منه تقى الاذان أثناء السباحة والابسطه منه لتلافى ضجة الاقدام ، واستخدامه في صنع الجبائر لعلاج الكسور التي تصيب العظام والاطراف ثم استخدامه لتبطين الصناديق التي تشحن بها المنتجات القابلة للكسر أو العطب كالبيض والموز . كما يستخدم في هوليود لصناعة الانوف والاذان الزائفة لتشكيل ملامح الممثلين حسب ادوارهم .

ويستخلص المطاط الاسفنجي من عصارة اشجار المطاط التي تنبت في جنوب شرقي آسيا . ويصدر الى الولايات المتحدة من سنغافورة ، فاذا وصل الى المصانع عالجها كل منها بالمواد الكيميائية حسب الطريقة التي ابتكرها لانتاجه . ثم يخفق المحلول المطاطي حتى يصير عجينة في قوام الزبد فتصب في القوالب ، والواح المطاط الاسفنجي تشتمل على ٨٥ في المائة من وزنها من الهواء ، ويتخلل كل بوصة مربعة منها ٢٥٠٠٠٠ من المسام الهوائية . وهناك اشكال منه صبت بحيث تتخللها ثغرات تسمح بتهوية المطاط ، بحيث تتسع لهواء يعادل ما بين ٩٠ و ٩٥ في المائة من الوزن . وقد كانت افضل تجربة لبيان ليونة المطاط الاسفنجي ، ان البقينة بيضة من الطابق الحادى عشر من أحد المباني ، على حشية منه فلم تنكسر .

وأجرى اختبار عرضت فيه حشية منه لضغط اجسام ثقيلة حوالى ١٠٠٠٠٠ رطل مرة ، فخرجت من التجربة خير حالا من حشية عادية عرضت للضغط ذاته ٢٥٠٠٠٠ رطل مرة

مستر صوير Sawyer ، وزير التجارة وهو الذى وكله الرئيس بالاستيلاء ، ولم يصدر الى الرئيس بالذات .

قال القاضى : ليس الرئيس طرفا في هذه القضية . والمتهم هنا هو صوير ، وقد حكمت المحكمة العليا مرارا بأن اوامر المحاكم يمكن أن تصدر الى موظفى السلطة التنفيذية اذا عملوا عملا لا يجيزه القانون ، أو يخرج عن حدود ما عينه الدستور أو في تنفيذ تشريع غير دستوري .

وقال المحامون عن الحكومة : ان الرأي بأن للقضاء حق اصدار الاوامر الى الرئيس برده عن عمل يراه هو ضروريا لخير الامة ، لهو رأي عجيب ، ومن الثابت انه اذا عمل موظف في السلطة التنفيذية بناء على امر الرئيس فليس للمحاكم أن تتدخل في ذلك العمل ، كما لو كان الرئيس نفسه هو الذى عمل .

٤ - مسألة الاجور - ولما بها : هل يحق للحكومة أن تزيد أجور عمال الصلب في اثناء استيلائها على المصانع ، حتى اذا ردت المصانع الى اصحابها كانوا مقيدين بهذه الزيادة ؟ وقد كانت الحكومة تنوى أن تفعل ولكن المحكمة العليا منعت ذلك حتى ينتهى نظرها للقضية .

قال اصحاب المصانع في بيان وجهوه الى المحكمة العليا وطالبوا فيه بأن تأمر بتجميد الاجور : اذا زادت الحكومة الاجور كان ذلك منها فرضا جائرا علينا وتعديلا لم تقبله الشركات لشروط عقد العمل .

وقال المحامون عن الحكومة : ينبغي للحكومة أن تحدد أجور عمال الصلب ، لأنها تعددهم عمالها (بحكم الاستيلاء وفي أثنائه) ولانه اذا لم يجد عمال الصلب أملا في الزيادة من الحكومة أو الشركات قد يعمدون الى الاضراب ثانية .

والقصة لم تتم فصولها بعد .

الفرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعلق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقع سليم

مراكش المضمونة

الفوسفات في مقدمة المعادن التي تستخرج في مراكش ويبلغ معدل الانتاج سنويا حوالي ٢ مليون طن ، كما توجد معادن أخرى كثيرة مثل النحاس والرصاص والحديد الخام والكوبلت والزنك .. وتعتبر مراكش أهم مورد لفرنسا من الفحم الحجري وتعتبر مراكش ثالث دول العالم في انتاج الكوبلت بعد الكونغو البلجيكية وكندا . هذا ومن الممكن لمناجم مراكش أن تقدم أكثر مما تنتجه الآن لو استخدمت الطرق العلمية الفنية الحديثة . ويمكن أن تكون هذه المناجم في يوم ما المورد الرئيسي للصناعات التي سوف تقوم في مراكش اما البترول فينتظر له مستقبل زاهر اذ لا يبعد عن سطح الارض كثيرا ، وقد بدأ استغلاله فعلا في عام ١٩٤٥ بواسطة شركة حكومية تساهم فيها الحكومة الفرنسية بـ ٧٥٪ من رأس المال . ولكن وسائل الاستغلال مازالت قاصرة حتى الآن ..

ويعمل بالصناعة في مراكش ما يقرب من ٤٠٠ ألف عامل ، وأهم الصناعات هناك صناعة حفظ المواد الغذائية والبيرة والزيتون والسكر والصابون الشمع الزجاج والاقمشة القطنية والصوفية وهذه الصناعات جميعا تسد الاستهلاك المحلي من منتجات .. وهناك صناعات تعمل للتصدير الى الخارج مثل صناعة حفظ الخضار والفاكهة والاسماك واللحوم .

ويسيطر رأس المال الاجنبي على الصناعة في مراكش سيطرة تكاد تكون تامة .. وذلك بفضل مساعدات الدول المحتلة وتحيزها .

ويظهر الجدولان رقم (٢) و (٣) حركة التجارة الخارجية في المنطقة الفرنسية وفي طنجة :

اما الشئون النقدية والمالية فتوجهها فرنسا واسبانيا كل في منطقة نفوذها . وقد تأثرت اقتصاديات مراكش بارتباطها بالفرنك ، اذ أدى تدهوره الى اختلال الاحوال الاقتصادية فيها ، وظهور تضخم شديد في كثير من الاحوال . وكانت مراكش مدينة لفرنسا بمبالغ كبيرة ولكنها تمكنت خلال الحرب الاخيرة من تسديد هذا الدين ، ثم انقلب الحال واستدانت

الحبوب الخاصة الشادية ودكالة وعبدو ومناطق الغرب سهول مكتاس وتاس منطقة الشرق تعتبر الزراعة أهم شيء في المنطقة الفرنسية وأهم هذه الحبوب هي القمح والشعير والذرة والفلو ، ويبين الجدول رقم (١) ارقام الانتاج الزراعي في السنوات المذكورة .

كما ان للكروم أهمية خاصة فهي تغطي مساحة واسعة تقرب من ٣٥٠.٠٠٠ هكتار وقد توسع الفرنسيون فيها وأنشأوا صناعة النبيذ . وينتشر الزيتون في شمال مراكش في منطقة جبالة وحول مدينة طنجة ووزان ، يصل الى تادلة ومراكش ومنطقة السوس ، تبلغ أشجاره ٩ ملايين شجرة ..

وقد بدأت مراكش في انتاج القطن في السنوات الاخيرة ، والقطن في مراكش قطن طويل التيلة . وقد زاد الانتاج كثيرا عن ذي قبل .

وتهتم مراكش ايضا بتربية المواشي والطيور ، وتصدر بعض اللحوم الى الجزائر وكميات متزايدة من البيض .

أما الغابات فتشغل ما ينيف على ٤ ملايين هكتار منها نصف مليون في المنطقة الاسبانية وأشهر أشجارها السنديان والبلوط والارز والصنوبر والسرو وكمية الخشب المنتجة سنويا تبلغ ٣ ملايين طن وتسد حاجة الاستهلاك المحلي .

أما الثروة المعدنية فيعتبر

ان مراكش التي كانت دولة مستقلة ذات سيادة تامة ، ونظام محكم حتى امتد اليها الاستعمار البغيض ، تبلغ مساحتها ما يقرب من ٥٠٠ ألف كيلومتر مربع . ويعيش بها حوالي ١٠ مليون نسمة ما بين مراكشيين وادريسيين . تسيطر اسبانيا على ٢٢ ألف كيلو مربع منها تحتل فرنسا الباقي ..

وقد تكررت وعود الدولتين المحتلتين بالجلء ووعد روزفلت نفسه بعدم سكوت امريكا عن هذا الاستعمار . ولكن لم تكد الحرب العالمية الثانية توشك على نهايتها حتى ظهر جليا أن هذه الوعود لم تكن الا هباء منثورا وأن مراكش وسائر الدول العربية لا يمكن تحقيق امانها في الحرية والاستقلال الا بالاعتماد على جهاد شعبها .

ومن الوجهة الاقتصادية تحتل الزراعة في مراكش المرتبة الاولى .. ولكن رغم وجود الانهار الكثيرة فيها فانها ما زالت تعتمد على الامطار وذلك لعدم وجود الخزانات السدود الكافية . قد بلغ تأثر الانتاج الزراعي بالامطار ان انخفض مقدار غلة الاراضي الى حوالي الربع في السنوات الجفاف مثل سنة ١٩٤٥ وتبلغ مساحة الاراضي المنزرعة ١٥٠٠ مليون هكتار ومساحة السبات حوالي ٣٠٥ مليون هكتار . (الهكتار = ٢٥٠ فدان تقريبا)

وتشتهر اقاليم مراكش بانتاج

والملكة المتحدة ١٩ مليون والبلاد
الآخري ٢٩ مليون روبية .

أرباح البترول السعودي

طالبت أخيرا حكومة المملكة العربية
السعودية باعادة النظر في اتفاقية
البترول المعقودة مع شركة ارمكوسنة
١٩٥٠ والتي تنص بتقسيم
الأرباح الصافية للشركة مناصفة بين
الحكومة والشركة . وتدور الآن
المفاوضات للوصول الى اتفاق يرضى
الحكومة التي تأمل أن تحصل على
نصف الأرباح الكلية أي قبل
دفع الضريبة المستحقة على الشركة
للحكومة الأمريكية ، وسيؤدي هذا
الى زيادة دخل الحكومة العربية
العربية السعودية من ١٥٠ مليون
دولار الى ٢٠٠ مليون دولار سنويا

الأردن والهيئات الدولية

أعلن في الاسبوع الماضي نأ قبول
المملكة الهاشمية الاردنية كعضو في
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
للانشاء والتعمير ، وحددت حصتها
في كل من المؤسستين بمبلغ ٣ مليون
دولار أمريكي . ولعل انضمام الاردن
الى البنك الدولي يفتح المجال الى
استفادة تلك البلاد من قروض البنك
لرفع المستوى الاقتصادي فيها

الضرائب في العراق

وافق البرلمان العراقي على تخفيض
الضرائب العقارية من ١٢ر٥ ٪ الى
١٠ ٪

قانون الشركات الجديد في سوريا

بمقتضى القانون الجديد رقم ١٥١
الذي اصدرته الحكومة السورية
يجب على كل شركة اجنبية تزعم
انشاء فرع لها في سوريا أن تسجل
نفسها لدى وزارة الاقتصاد الوطني
السورية واما الشركات الاجنبية التي
تساهم فيها الحكومات الاجنبية
فيجب أن تحصل على ترخيص من
مجلس الوزراء السوري ، واما وكلاء
الشركات الاجنبية التي تعمل في
سوريا فيجب أن يكونوا سوريين
الجنسية او شركات سورية . ويجب
ان يمتلك السوريون ٥١ ٪ من رأس
مال شركات الافراد و ٢/٣ رأس مال
الشركات المساهمة التي تنشأ في
البلاد . ويجب ان يكون رئيس
مجلس الادارة ومعظم المديرين
سوريين .

الاستثمار في الباكستان

أعلنت الحكومة الباكستانية أخيرا
انها قد استثمرت في السنين الآخيرة
الصناعية مبلغا قدره ٤٣٤ مليون
روبية . كما تبحث الحكومة اقتراحا
لانشاء ثلاث مصانع للاسمنت طاقة
كل منها ٤٠٠ طن يوميا . هذا وقد
ضوعفت الطاقة الانتاجية لمصنع
الاسمنت في الباكستان الشرقية .
كما ستنشأ عدة مصانع للصلب في
كراتشي تتكلف حوالي ٢٤ مليون
روبية وافران كهربائية طاقتها ١٥٠٠٠
طن تكلف حوالي ٦٥ مليون روبية
لستعمالها في أغراض صناعية هذا
عدا مصنعين آخرين أحدهما لصنع
أسياخ الحديد طاقتة ٣٠٠٠٠ يتلف
١٠ مليون روبية ، وآخر لصنع
الكمرات يتكلف ٩٥ مليون روبية

ويبلغ رأس المال الاجنبي المستثمر
في الباكستان ٢٣٣ مليون روبية ،
نصيب الولايات المتحدة ١٤٤ مليون

فرنسا من مراكش مبلغا ضخما . .
وتبلغ إيرادات الدولة حوالي ١٥٠.٤٠
مليون فرنك معظمها من الإيرادات
غير المباشرة . . ويصرف معظم هذا
الإيراد على الموظفين وكلهم من
الفرنسيين والاسبان فيما لا يعود على
الدول بنفع مذكور . .

ويبين الجدول رقم (٤) الإيراد
المنصرف في المنطقة الفرنسية :
وتكون الجمارك حوالي ١.٠٩ مليار
والضرائب المباشرة ٧.٨ مليار
والاحتكار ٧.٨ مليار فرنك من
الإيراد العام .

اما المصروفات فتخصص للتعليم
٢.٧ مليار والصحة والمرافق العامة
١.٨ مليار والزراعة والتجارة ٢.١
الامن ٢.٥ مليار .

اما ميزانية المنطقة الاسبانية فتبلغ
حوالي ٢١١.٠٠٠.٠٠٠ بيزئة اسبانية
والإيراد الرئيسي لمنطقة طنجة يأتي
من الجمارك وضريبة الاستهلاك . .

جدول رقم (١) الانتاج الزراعي في مراكش بآلاف الكوينتيلات

متوسط	١٩٣٦/٣٩	١٩٤٧/٤٨	١٩٤٨/٤٩
القمح	٨١٣٤	٦٨٠٠	٦٣٨٠
الشعير	١٣٦٤٧	١٤٣١٠	١٣٦٧٨
الشوفان	٥٥٠	٤٦٤	٣٩١
الذرة	٢١٣٣	٤٤٥٩	٣٩٩٩
الفول	٢٩٩	٣٨	٥٥

جدول رقم ٢

واردات وصادرات المنطقة الفرنسية بملايين الفرنكات

	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
الواردات	٣٦٠٩	٦٧٨٢	١٧٥٢٩	٢٣٣٢٨	٧٤٨٦٥	١٠٣٣٢١	١١٥٢٣٣
الصادرات	٢٦٦٥	٣٩٠٢	١٠٣٩٥	١٨٣٠٩	٣٧١٨٩	٥٣٥١٦	٦٥٩٧٧

جدول رقم (٣)

واردات وصادرات منطقة طنجة بملايين الفرنكات

	١٩٣٨	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٤٩
الواردات	٩٥	١٨١	٢٤٩	٢٥٦١	٧٧٢٨	٨٦٥٢
الصادرات	١١	١٥	٢١	٢٨٧	٨٨٢	٩٠١

جدول رقم (٤)

الإيراد والمنصرف في المنطقة الفرنسية بملايين الفرنكات

	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
الإيراد	٦٦٥٦	١.٩٥١	٢٢.٥٨٠	٢٩.٧٦٩	٣٣.٣٤٦
المنصرف	٦٦٥٦	١.٩٥١	٢٢.٥٧٥	٢٩.٧٦٩	٣٣.٣٤٦

المنشآت لبنى ففد وفارها وستانها

٣ - ويكاد نفس هذا الكلام ينطبق على حالة السداد بشيكات ثم تحويلها للمصرف للتحصيل مع جواز امكان معرفة طبيعة السداد احيانا بالاطلاع على الشيكات ذاتها لدى البنوك المسحوبة عليها هذه الشيكات .

٤ - ويزيد الأمر صعوبة اذا ماتعددت أوجه نشاط المؤسسة ، او اذا ما باعت بعض مخلفاتها او اصولها الثابتة مثلاً . فان هذا قد يطمس بعض المعالم التي نحن بسبيل الكشف عليها .

٥ - ان التحرير للعملاء لن ياتي بنفس النتيجة الموجهة عند التحرير للموردين . فهؤلاء الاخرين يهمهم الحصول على مطلوبهم من المؤسسة أما حضرات الافاضل العملاء فقد يسعى بعضهم الى التهريب من الاجابة مفضلاً عدم سداد المستحق عليه

الا ان هذه الصعوبات لا يجب ان تفت في عضدنا او ان توهن من عزيمتنا بل يجب على العكس ان

التعليم بالتلفزيون

ابتدعت جامعة وسترن ريزرف بولاية اوهايو طريقة تربوية مبتكرة اتاحت للكثيرين ان يستمتعوا بدراساتهم دون تكلف مشقة الذهاب الى الجامعة . فلقد نظمت الجامعة منهاجاً بالتلفزيون لمحاضرات علم النفس والادب المقارن يستطيع المتابع لها ان يحصل في النهاية على نفس الشهادة التي ينالها الطلبة الحاضرون .

مشتريات المؤسسة ومجموع المستحق عليها في ٢٦ يناير لهؤلاء الموردين .
عند هذه الخطوة يكون قد تجمع لدينا العناصر الآتية : -

الاضافات الرأسمالية على الاصول
مشتريات المواد الخام

المصروفات الصناعية - وأهمها أجور العمال والوقود

المصروفات العمومية - وأهمها المرتبات وباقي البنود المعروفة

ويمكن احتساب المصروفات المختلفة الأخرى كاحتياطي مكافآت ترك الخدمة أو الخصم التجاري أو أية احتياطات أخرى . وبإضافة بضاعة أول المدة (من الميزانية السابقة) يمكن تصوير جانب «منه» من حساب المتاجرة والأرباح والخسائر .

الايرادات

لاشك أن ناحية الإيرادات أصعب في الحصر والوصول الى حقيقتها من ناحية المصروفات ، ذلك أن مستندات الصرف امكن - كما قلنا - الوصول اليها وفحصها الى حد ما مستنداً وأمكن الاطلاع عليها ذاتها في مصرف المنشأة . اما الإيرادات فلا تكون واضحة المعالم لنا بهذه الدرجة وذلك للأسباب الآتية :-

١ - ان ايداع المؤسسة لتحصيلاتها في البنك (وكان ذلك احد شرطينا لامكان اجراء البحث) يكون بطبيعة الحال مجمعا فكل ايداع يشمل عدة تسديدات ولن يفيدنا الاطلاع على قسيمة الايداع شيئاً .

٢ - وكذلك قد يصعب علينا معرفة طبيعة المبلغ المودع اذا قام المدين مباشرة بايداعه لدى حساب المؤسسة . في مصرف مباشرة . وقد يزيد الأمر صعوبة اذا لم يمكن هو نفسه الموقع على قسيمة الايداع

تناولت في المقال السابق الخطوط الرئيسية لعملية اجراء تحليل مدفوعات المؤسسة خلال الفترة التي فقدت دفاترتها ومستنداتها . وتكملة لهذا البحث يحسن بالمؤسسة ان تتصل بجميع مورديها الذين يتعاملون معها سواء كان ذلك التعامل نقداً ، او على الحساب الجاري ، ولا شك انه سيكون للمؤسسة حق الاتصال بهم بسهولة . فان اسمائهم جميعاً واضحة ظاهرة على الشيكات التي قتلناها بحثاً وتمحيصاً (اللهم الا تلك المشتريات النقدية البسيطة) ويمكن الاستدلال على عناوينهم بوسائل مختلفة كدفتر التليفون أو الدليل التجاري مثلاً . وعلى المؤسسة أن تطلب منهم موافقاتها ببيانات وافية عن تعاملها معهم خلال الفترة التي نحن بصددھا مقدار ما باعوه لها - بيانات الأصناف - وقيمة ما سدد وهكذا .

وتجربى المطابقة بين هذه البيانات وبين الكشف التحليلية التي أعدناها من فحص الشيكات . ويمكن على هذا الأساس التأكد من مجموع

فتح جديد في الزراعة

اثار النبأ الذي أذاعته وزارة الزراعة الأمريكية عن التوصل الى مادة جديدة مفيدة للتربة اهتماماً بالغاً غير عادي في مختلف أنحاء العالم بالرغم من أن المادة الجديدة - وتدعى الكريليوم - لم تنزل الى السوق حتى الآن . وتمتاز مادة الكريليوم بقدرتها على تفتيت التربة الصلصالية الصلبة واحالتها الى تربة ناعمة . كثرة الحقائق الجديدة . هذا وقد أعلنت الشركة الكيماوية الأمريكية التي تتولى انتاج المادة انها تأمل في أن تتمكن في القريب من توفيرها لجميع الاسواق العالمية .



مختصات قصارية

محمد شاكر باشا

مهندس فذ ومفكر واسع الافق
ورجل دمث الخلق لين العريكة ..
ينفرد بمزاياه كلها بين المهندسين ،
وما اعتاده الناس منهم من تدقيق
وتشبت خلقتهم فيهم دقة الارقام
والخطوط والرسوم ..
وهو هادئ الطبع غاية الهدوء في
كثير من الاحيان ، وأن كان ثائرا
شديد الثورة احيانا اخرى - كالبحر
يعطيك من هدوء صفحته وصفاء
تسيمه ، فاذا هاج البحر نثر الرمال
والطين والاصداغ من صميمه ..

لمع اسمه مدة طويلة ومن زمن بعيد وما يزال يتمتع باسمه اللامع
وصيته الذائع وروائه الناصع - مع تقدير كبير في مختلف الاوساط
ومتعدد البيئات ..

وانه ليحمل من نياشين الدولة ، بل والدول ما لا تتساق للكثيرين ،
فهو يحمل نيشان النيل ونيشان الامبراطورية الانجليزية
واللجيون دونير الفرنسي والنيشان البلجيكي ونيشان لازار الايطالي
والنيشان الايراني ..

وهو وان كانت سنه تزيد على الخامسة والستين الا أنه يبدو في
نشاطه وغضاضة اهابه واناقة ثيابه في سن الاربعين .

أحرز اجازة الهندسة عام ١٩١٠ ثم أرسل في بعثة بليدز وعاد منها
عام ١٩١٤ حيث عمل مهندسا بالحكومة ثم مدير اعمال ثم مفتش
رى ثم وكيلًا بمصلحة المساحة ثم وكيلًا مساعدًا لوزارة الاشغال عام
١٩٢٥ أي بعد عشر سنوات من عمله الحكومي - ثم يقع عليه الاختيار
مديرا للسكة الحديد عام ١٩٣٣ ، ويبقى بها حتى عام ١٩٤٧ ويظل اسم
هذا المهندس الذي لمع مبكرا لامعانا ..

وقد أمكنه أن يدير مصلحة السكة الحديد لاعلى الطريقة الفنية وحدها
ولكن على أسس اقتصادية قدر ما سمحت بها القيود الحكومية -
واستطاع أن يجتاز بها الازمات الاقتصادية بل والعقبات المتخلفة عن
المشاكل الحربية في أوقات تعذر فيها الحصول على الادوات والآلات بل
الفحم والزيت ..

وهو رجل مستقل الرأي مستقل الفكر ، ومع مرونته طورا تراه عنيدا
في أحيان أخرى شديد العناد ..

وانك لترضى عن هذا المهندس الفنى حين ينجح كرجل اقتصادي
فيصبح عضوا بارزا في مجالس ادارة كثير من الشركات الكبرى كالشركة
الخدوية وشركة شمال شرق افريقيا وشركة هندسة التبريد وتسكييف
الهواء « كولداير » والشركة المصرية للمقاولات وشركة ستوديو الاهرام
والشركة المصرية لمشروعات التعدين وشركة الصاج وشركة
سعيدة ..

ثم هو عضو واضح في كثير من المجتمعات والاندسة فهو عضو نادى
محمد على ونادى السيارات ونادى سليمان باشا والنادى الهندسى ..
وانه ليجمع الكثير ويربح المال الوفير ولكن كرمه الذى يصل الى حد
الاتلاف ، بل سخاءه الذى يبلغ درجة الاسراف لا يدع له كثيرا من طارف
أو تليد ولا يكاد يبقى له وفيرا من قديم أو جديد ..

حسن الحطيم

نشأته همتنا في زيادة البحث
واستقرا الظروف واستنتاج الحقائق
منها . فمثلا قد يمكن الاستدلال على
مبيعات فروع المؤسسة اذا ما سلمت
هذه الفروع من الحريق . كما أن
فحص حسابات المؤسسة التجارية
التي تسمى بمحلات البحرية الكبيرة
أسهل من غيرها نظرا لطبيعة
مبيعاتها النقدية وقلة مبيعاتها الأخرى
وقد نعثر في فحصنا على تسديدات
دورية كما لو كان هناك اتفاق مع
احد الموردين على السداد الملقسط .
وهكذا ...

وعلى كل حال فيحسن دائما التحرير
لكل عملائنا بمدنا بنفس المعلومات
التي طلبناها من مورديننا ولن تخلو
ردودهم من فائدة .

ويجب على اية حال التفرقة بين
التسديدات التي تخص ديون نشأت
خلال الميزانية السابقة وتلك الديون
التي نشأت خلال الفترة التي نحن
بصددها - فبطبيعة كل من هذين
النوعين تختلف عن الأخرى كل
الاختلاف .

ولسنا في حاجة بعد كل هذا
الاستطراد - الى القول بان ناحية
الايرادات سوف تظل معلقة بعض
الشيء - ولكنه سيمكننا بشيء من
الاناة والصبر والوصول الى المعلومات
الآتية :-

قيمة مبيعات المؤسسة (نقدا وعلى
الحساب معا)

ايرادات المؤسسة الأخرى
كايجارات مستحقة أو مبيعات
مختلفة ... الخ ...

تسديدات العملاء لديون نشأت
في المدة التجارية السابقة

قيمة المستحق للمؤسسة قبل
الغير في ١/٢٦

ولا يبقى أمامنا لتصوير حساب له
من حساب المتاجر والارباح والخسائر
سوى تصوير حساب بضاعة آخر
المدة .. وهذا ما سنعرض له في
التالى ان شاء الله تعالى .

موسى حقي

وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما



اوربا ومشروع مارشال

بانتهاى الشهر الحالى تنتهى المدة المقررة لمساعدات مشروع مارشال لاوربا . وقد بلغت المساعدات التى خصصت فى هذا السبيل ١٢ مليون دولار والغرض من هذا المشروع هو اعادة تعمير وتنمية الانتاج الزراعى والقوة والنقل وتجديد المصانع وخلق جو من الاستقرار المالى والتعاون بين الدول المستفيدة للعمل على تنمية اقتصادياتها وزيادة صادراتها الى الاسواق الدولية .

وقد كان الانتاج الزراعى الاوروبى فى عام ١٩٤٧ فى حالة متأخرة جدا ولكنه استرد اليوم تقريبا مكانته السابقة للحرب ، اذ اصبح انتاج الحبوب والماشية الآن معادلا لما كان عليه سنة ١٩٣٨ .

اما فى الصناعة فقد بلغ الرقم القياسى للانتاج (على اساس ١٩٤٨ = ١٠٠) ١٣٥ فى سنة ١٩٥١ . وقد ادى تجديد الآلات فى المصانع الى رفع انتاجية العامل ، وزاد انتاج التيار الكهربائى والصلب الخام الى ٢٣٦٨ مليون كيلوات ٤٢٥٥ مليون طن مترى على الترتيب فى سنة ١٩٥١ وان كان انتاج الفحم قد انخفض من ٥١١ الى ٤٦٠ مليون طن ، فان ذلك يرجع بالذات الى حالة الانتاج فى المناجم البريطانية وما عانت من مشاكل العمال :

أما فى التجارة الخارجية فان العجز فى الدولارات الذى بلغ ٣٥٥ مليون دولار فى سنة ١٩٤٩ انخفض الى ٢١٨ مليون دولار فى سنة ١٩٥٠ ، ثم ارتفع ثانية فى سنة ١٩٥١ الى ٣٨٨ مليون دولار ويرجع هذا الى ارتفاع قيمة الواردات لا الى نقص فى الصادرات .

واما مشكلة التضخم فلم تصب وسائل معالجته نجاحا كبيرا . فقد استمرت الاسعار فى الارتفاع ولكن مامن شك ان هذا المشروع أدى الى زيادة عرى التعاون الاقتصادى بينها الدول الاوربية واصبح يبشر بنتائج باهرة فى هذا المضمار .

امريكا والاقتصاد الموجه

ذكر الرئيس ترومان ان سياسته الجديدة قد اثبتت ان الاقتصاد الموجه قد اتى بنتائج باهرة فى الزراعة ، بل فى كل نواحي الحياة الامريكية فان عناية الحكومة قد عملت فى مدى ٢٠ عاما على نشل الفلاح الامريكى من حالة فقر مدقع الى حالة من التقدم وارتفاع فى مستوى المعيشة لم يعرف مثيلها من قبل . وقد اضاف ان نسبة المزارعين الذين يملكون ارضهم الخاصة كانت ٥٨ ٪ من عدد المشتغلين بالزراعة فى سنة ١٩٣٢ ثم زادت حتى بلغت اخيرا ٧٠ ٪ . وهذا الدفاع عن سياسة التوجيه الزراعى فى امريكا له دلالة ، ولا شك ان دعاة الحرية الاقتصادية المطلقة لن يتمكنوا من تجاهل هذا البرهان الناجح للتوجيه الزراعى .

مشروع كولومبو

يدل التقرير الاول عن مشروع كولومبو فى نهاية العام الاول للمشروع على أن العمل فيه قد فاق ما كان مقدرا له ، وهذا يرجع الى

تحسين نسبة الاستبدال الدولى بين الدول المشتركة فيه والخارج خلال ١٩٥١ مما أدى الى تزايد الارصدة الاسترلينية لهذه الدول الاسيوية والى تمكينها من تمويل مشاريع تنمية اقتصادياتها فى عام ١٩٥٠ / ٥١ . ولكن هذه الدول لم تتمكن من استغلال الاموال الموجودة تحت يدها الاستغلال الكافى نظرا لنقص المعدات وقلة الخبراء .

وعلى الرغم من ارتفاع التكاليف فان الاستثمار الحكومى فى المشاريع الانتاجية فى تلك الدول فى تزايد مطرد اذ بلغ ٢٢٦ مليون جنيه فى ١٩٥٠ / ٥١ ، واهم هذه المشاريع هى مشاريع الرى وتوليد القوى الكهربائية .

البنك الدولى والهند

صرح مستر بلاك مدير البنك الدولى للتعمير والانشاء أنه سيوصى بمنح قرض كبير للهند لتنمية مواردها الاقتصادية حيث أن تنفيذ مشروع الخمس سنوات الذى تبلغ تكاليفه ١٣٤٥ مليون جنيه استرليني يحتاج الى مايقرب من ٢٢٥ مليون جنيه من العملات الاجنبية ، ولقد قام البنك فعلا باقراض الهند ٦٠ مليون دولارا لنوسيع وتحسين شبكة السكك أما القرض المقترح فسيستعمل فى تنمية الطاقة الانتاجية ومشاريع الرى وصناعة الحديد والصلب

انتاج الذهب فى العالم

يبين الجدول المرافق تطور انتاج الذهب فى العالم منذ انتهاء الحرب وأهم البلاد المنتجة له . ويلاحظ ان انتاج جنوب افريقيا قد تراجع بعض الشيء فى السنين الاخيرة فى حين زادت أهمية كندا والولايات المتحدة الامريكية والهند والفلبين زيادة كبيرة والارقام الخاصة بروسيا عبارة عن تقديرات اذ لا تنشر روسيا أية احصاءات عن انتاج الذهب فيها .

بملايين الاوقيات

١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٧	١٩٤٥	
٢٥٧٠٠	٢٦٤٠٠	٢٣٨٧١	٢٣٢٦١	مجموع الانتاج العالمى
				أهم البلاد المنتجة :
١١٥١٧	١١٦٦٤	١١٢٠٠	١٢٢٢٥	١ - اتحاد جنوب افريقيا
٤٣٣٠	٤٤٤١	٣٠٧٠	٢٦٩٧	٢ - كندا
٢٠٠٠	٢٣٧٥	٢١٦٥	٩١٥	٣ - الولايات المتحدة
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤ - الاتحاد السوفيتى
٨٧٥	٨٦١	٩٣٨	٦٥٧	٥ - استراليا
٣٥٠	٣٠٠	٦٤	١٣	٦ - الفلبين
٢١٧	١٨٩	١٧٢	١٦٨	٧ - الهند
١٠٠	٣٠٠	٣٢٤	٩٦	٨ - كوريا

١٩٥٥ وهذا هو ثالث قرض الى
فنلندا .

مؤتمر القطن الدولي

يجتمع في روما الآن ممثلون من
غالبية دول العالم كبريطانيا والنرويج
والسويد من اصحاب المصانع وقد
صرحوا بأنهم لاحظوا ان حالة الطلب
على المنسوجات بدأت في استرداد
مكانتها في بلادهم ولقد اقترح أحد
الممثلين الأمريكيين فكرة تثبيت الاسعار
في أسواق القطن الدولية وما زالت
هذه المقترحات تحت الدراسة وهذه
الفكرة نبئت على أساس اتفاقية القمح
الدولية وتهدف الى التوزيع المتوازن
لانتاج القطن بين دول العالم فلا يكون
لدى احداها فائض وأخرى في حاجة
الى القطن مما يؤدي الى تقلبات واسعة
في الاسعار واضطراب في الاسواق

البنك الدولي للانشاء والتعمير

يعرض فنلندا

أقرض البنك الدولي للانشاء
والتعمير أخيرا بنك فنلندا ٢٠ مليون
دولار لتمويل بعض مشروعات التقدم
الصناعي والزراعي وللعمل على زيادة
الصادرات وسيقوم بنك فنلندا باعادة
اقراض هذا القرض الى الهيئات والحكومة
وسيخصص من هذا القرض ٩٥
مليون لصناعة الخشب ومثلها للقوة
الكهربائية ، وملبون لمد الطرق في
الغابات . واما باقى الاموال اللازمة
لتكملة المشروعات المختلفة فستقوم
الهيئات الفنلندية بتدبيرها . والقرض
مضمون من الحكومة الفنلندية ومدته
١٨ عاما بسعر ٣/٤ ٤ ٠/٠ سنويا
بما في ذلك العمولة التي تبلغ ١/٠
ويبدأ دفع الاقساط في أول ديسمبر

معاهدة تجارية

بين يوغوسلافيا والمانيا الغربية

وردت الانباء أخيرا بتوقيع معاهدة
تجارية بين المنطقة اليوغسلافية في
تريستا والنمسا والمانيا الغربية
لتبادل بضائع قيمتها ٣٥ مليون دينار
مع النمسا ، ٧٠ مليون دينار مع
المانيا الغربية ومن بين المواد التي
اتفق على تصديرها من المنطقة
اليوغسلافية في تريستا الخضروات
والسمك المحفوظ والرخام والمواد
الخام وتستورد البضائع الصناعية .

انتاج الجوت في البرازيل

تدل التقارير الواردة أخيرا ان
انتاج الجوت في البرازيل هذا العام
سيكون حوالى ٥٠ ألف طن وهذه
الكمية تسد حاجة الاستهلاك المحلى
ولن تكون البرازيل في حاجة لاستيراد
الجوت من الخارج . ولقد حددت
الحكومة اسعارا دنيا لهذا الصنف
لحماية المنتجين من التقلبات العنيفة
في الاسعار . ولن تقوم الحكومة
في أية حالة باعطاء تصاريح لاستيراد
الجوت من الخارج .

الانتاج الصناعى في فرنسا

تجاوز انتاج فرنسا الصناعى
١٩٥١ كل الارقام القياسية السابقة
فبلغ من حيث الانتاج وعدد الايدي
العاملة دورة لم يسبق لها مثيل في
التاريخ . اما البطالة فلم يعد لها
وجود تقريبا . وعلى الرغم من طول
ساعات العمل فان بعض نواحي
الصناعة لاتزال تعاني نقصا في الايدي
العاملة . وقد بلغ متوسط ساعات
العمل في الاسبوع ٤٤ر٨ ساعة سنة
١٩٥١ مقابل ٤٤ر٥ سنة ١٩٥٠ ،
وباتخاذ سنة ١٩٣٨ أساسا نجد ان
الانتاج الصناعى في ١٩٥١ قد وصل
الى ١٣٨ ٪ وهو رقم يزيد ١٢ ٪
عن انتاج سنة ١٩٥٠ كما يزيد ١٠ ٪
عن عام ١٩٢٩ الذى يعتبر عادة اكثر
الاعوام ازدهارا في تاريخ الصناعة
الفرنسية .

اتجاهات أسعار الجملة

في بعض الدول الكبرى

يظهر الجدول التالي اتجاهات الارقام القياسية
لاسعار الجملة في بعض دول العالم الكبرى . ويلاحظ ان الولايات المتحدة
وهي الدولة الوحيدة بين الدول المذكورة في هذا الجدول التي لم
تخفض عملتها سنة ١٩٤٩ ولم تعاني ارتفاع الاسعار مثل ما عانتها الدول
الاخرى ، والواقع ان الاسعار فيها كانت قد مالت الى الانخفاض في
سنة ١٩٤٩ ولكن نشوب الحرب الكورية وما تلاه للتسلح وتمويل الحرب
ادى الى ارتفاع الاسعار مرة اخرى .

ولكن الاسعار مع ذلك لم ترتفع في الولايات المتحدة بالنسبة التي
ارتفعت بها في غيرها من الدول وذلك بسبب زيادة انتاجها وبفضل الرقابة
التي فرضها قانون الانتاج الحربى والرقابة على الائتمان . وأخيرا كان
للتراخي في تنفيذ سياسة التخزين أثره في تلطيف حدة ارتفاع الاسعار
ويظهر الجدول كذلك تطور هذه الارقام في بريطانيا التي خفضت
عملتها بما يزيد عن ٣٠ ٪ وبلجيكا بنحو ١٠ ٪ وفرنسا التي خفضت
عملتها مرتين واستراليا بنسبة ٢٠ ٪ . وقد كان لتخفيض قيم
هذه العملات أثرا مباشرا في رفع الاسعار وساهم في ذلك ايضا التوسع
في نمو المشاريع الاجتماعية في بعض تلك الدول .

وأما كندا فقد لجأت الى تخفيض
عملتها بنسبة ١٠ ٪ ولكنها تركت
دولارها ليشق طريقه حرا ويحدد
بنفسه قيمته ، وقد ارتفعت الاسعار
فيها بعض الشيء نظرا لتأثرها الشديد
بالاحوال الاقتصادية في الولايات
المتحدة .

الارقام القياسية لاسعار الجملة (١٩٣٧ = ١٥٠)

الولايات المتحدة	بريطانيا	فرنسا	بلجيكا	كندا	استراليا
١٩٤٨	١٩١	٢٠٢	١٧١٢	١٧٩	١٧٠
١٩٤٩	١٨٠	٢١٢	١٩١٧	١٨٤	١٨٩
١٩٥٠	١٨٧	٢٤٢	٢٠٧٠	١٩٦	٢٢٤
١٩٥١	٢١٠	٢٩١	٢٥٨٤	٢٢٣	٢٧١

(يناير / سبتمبر)



الاوراق المالية



عن المدة من ١٤ مايو الى ٢٨ مايو ١٩٥٢

لمبلغ ٥٩ ألف جنيه تطالب الشركة به عن السنوات المالية ١٩٣٩ الى ١٩٤٣ . وقد حدد لنظر هذه القضية جلسة يوم ١٤ اكتوبر ١٩٥٢ . وسيضطر مجلس الادارة الى تأجيل الدفع الى مابعد هذا التاريخ للسبب السابق ذكره .

البنك التجارى

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك التجارى بمركز الشركة بالاسكندرية برئاسة سعادة محمد شافعى اللبان بك وبحضور الاستاذ ليون كاسترو والاستاذ ايلي بوليتى . وقد حضر الاجتماع ٥٩٤٢٤ سهم .

وقد اوضح الاستاذ بوليتى خلال الجمعية حالة الشركة المالية وذكر قيمة الاحتياطى وما يمكنه - بعد ضمه لرأس المال - من زيادة رأس مال الشركة من ٥٠٠ ألف جنيه الى ٦٠٠ ألف جنيه .

وسيعان عن جمعية عمومية غير عادية للموافقة على هذه الزيادة وقد وافقت الجمعية على جميع المسائل المدرجة فى جدول الاعمال منها الموافقة على تعيين او اعادة انتخاب محمود بك ابو الفتح وشافعى اللبان بك فى مجلس الادارة

فنادق مصر الكبرى

تنعقد الجمعية العمومية العادية لهذه الشركة التى تملك ارض ومبنى لوكاندة الكونتنتال يوم الخميس الموافق ١٢ يونيو ١٩٥٢ فى الساعة ١١ صباحا بمركز الشركة بشوارع فؤاد الاول نمرة ٢ للنظر فى تقرير مجلس الادارة والحسابات الختامية واخلاء طرف مجلس الادارة وتحديد ربح للاسهم واعادة انتخاب بعض اعضاء مجلس الادارة وقد دعت الشركة المساهمين فى استلام نسخة من التقرير السنوى والميزانية .

١٥٦٦	١٢٨٨	الفزل الاهلية
٥٥٠	٥٦٦	جركو
٤١٨	٤٢٥	المعادن الاهلية
٤٩٤	٤٩٩	الاسمدة الكيماوية
٦٨٥	٦٩٤	التغليف الاقتصادى
٨٧٨	٨٦٠	النقل والهندسة
٦٦٢	٦٥٤	الحريز الصناعى - اسهم اسمية
٧٠٨	٧٠٠	الحريز الصناعى - لحاملها
٦٢٤	٦٤٤	الورق الاهلية

فيري من ذلك ان الاسعار كانت غير منتظمة فى سيرها ومترددة رغم تسجيل صعود لبعض الاوراق المالية وخاصة آبارالزيوت والاسهم العقارية واسهم البنك الاهلى .

جمعيات الشركات

وهاهى أهم ما جاء عن الشركات خلال هذين الاسبوعين من ناحية الجمعيات العمومية على الاخص :

شركة سيدى سالم

انعقدت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي شركة سيدى سالم برئاسة الاستاذ البرت بولاد وبحضور كل من المسيو افاديا سالم والاستاذ ميشيل فالتيكوس والاستاذ باخوس لبنان والاستاذ توفيق بحرى وهم جميعا من اعضاء مجلس الادارة

وقد قام المسيو دنيال موصيرى وفهيم افندى شاروبيم بأعمال رقابة فرز الاصوات والاستاذ توفيق بحرى بأعمال السكرتارية وقد حضر الاجتماع من يمثل ١٦٥١٣ سهم من مجموع قدره ٥١٤٨٩ سهم .

وقد تلى الاستاذ بحرى تقرير مجلس الادارة والميزانية وقام الاستاذ فؤاد الصواف بقراءة تقرير المحاسبين ووافقت الجمعية بالاجماع على جميع المسائل المدرجة بجدول الاعمال ومنها

توزيع ربح قدره ٣٢ قرشا ضد تقديم الكوبون رقم ٨ فى موعد يحدده مجلس الادارة بعد فض النزاع القائم بين الشركة ومصلحة الضرائب وقد حجت المصلحة على ٣٢٩٨٧ جنيه نقدا و ١١٢٨٣ اوراق مالية ضمانا

لم يمض يوم يسجل نشاطا حتى يليه ايام منعقدة الحركة تضيق ما كسبته الاوراق بصعوبة فى سوق محدودة التعامل

وهكذا تطورت السوق خلال الاسبوعين الماضيين فى تردد مستمر بين الصعود والهبوط .

وان نظر الانسان على الاحوال بوجه عام لوجد ان السوق انما هى مرآة لما يجرى فى شتى نواحي السياسة والاقتصاد فهى بين الانتعاش والكساد وبين التوسع والانكماش .

وان بحث الانسان عن العناصر المؤدية لذلك لوجد ان الاوساط المالية فى انتظار حل سريع للمسائل الجوهرية منها القضية المصرية نفسها ثم حل الازمة الحالية التى سببها كساد سوق القطن ثم اخيرا اعادة الثقة فى سوق الاوراق المالية خصوصا بعد حوادث يوم ٢٦ يناير والى ان يتم تعويض المحلات المنكوبة . .

جدول الاسعار

وها هى بعض الاسعار فى اول وآخر المدة :

٥/١٤	٥/٢٨	القرض الوطنى ٣١/٤
٨٧٦٠	٨٨٠٠	بنك مصر
١٩٦٠	١٩٢٠	البنك التجارى
٢٨٢	٢٧٨	البنك العقارى - اسهم
١٥٩٠	١٥٩٤	البنك العقارى - سند ١٩٥١
١٢٩٦	١٢٩٦	البنك العقارى - سند ١٩١١
١٤٠٦	١٣٩٨	بنك الاراضى - تأسيس
٣٥٥٠	٣٦٢٦	البنك الاهلى
٢٤٨٠	٢٦٠٠	مياه القاهرة - تمتع
٦٧٠	٦٤٦	ترام القاهرة
١٢٢	١٢٨	الفنادق المصرية
١٢٢	١٣٩	المصرية الجديدة
١٨٣	١٨١	كوم امبو - اسهم
٤٢٦	٤٣٦	كوم امبو - تأسيس
٢٥٥٠	٢٨٠٠	بحيرة
١٠٧٠	١٠٧٠	مصر الجديدة - تأسيس
٢٣٨٠	٢٣٣٠	اراضى الدلتا
٢٤٣	٢٤٧	الشمس
٦٥٠	٦٤٤	ايسترن للسجائر
١٤٨٠	١٤٨٠	شملا
٢٨٢	٣٠٠	آبار الزيوت
٣٧٠	٣٨٩	است
٣٤٠	٣٥٦	الملح والصودا
٢٦٢	٢٦٤	

فرصة تجارية

عدد آلات

AHLBRN, O.,
Hildesheim, Germany.

مستعد لتوريد الآلات والادوات الخاصة بصناعة الالبان ومعدات التبريد

FRITZ BRANSCH, O.,
Beuna Verlag 22 a,
Remscheid-Lennep, Germany.

مستعد لتوريد آلات الطباعة الى مصر

ADOLF EHMANN,
Württemberg, Germany.

مستعد لتوريد جميع الآلات والادوات الخاصة بصيانة السيارات واللازمة
لحطات البنزين والجراجات

FRIEDRICH THEYSOHN,
Fabrik für Präzisionswerkzeuge,
Schiedestr.,
(20 a) Langenhagen — Han.

مستعد لتوريد الآلات وادوات الديزل من قوات مختلفة ويطلب وكيل
له في مصر

TRANSEMARE, KONTOR
FÜR IM- UND EXPORT,
PETER EICHMANN,
Monckerstr. 3,
(24 a) Hamburg.

مستعد لتوريد الاسلاك المسلحة (الكابلات) والمواسير وصواميل
لائث وغيره والادوات اللازمة للصناعة الكهربائية الخ ...

TOUSSAINT & HESS,
Volklingerstr. Düsseldorf.

يشتغل بصنع الروافع التي تستعمل في رفع البضاعة بالسيارات

مواد كيمياوية

SHIRO UBERSEE-HANDEL,
Monckelbergstr. 18,
Hamburg 1.

مستعد لتوريد المواد الكيماوية وخلافها الى مصر

R. VENILAL (INDIA) TEXTILES,
31, Dhanji Street,
Bombay.

مستعد لتوريد المواد الكيماوية وخصوصا الاسبستوس والمنجنيزيا
وغيرها من لوازم المصانع

FUJIMOTO SANGYO Co. Ltd.
Izumo Bldg., Ginza, Tokyo.

مستعد لتوريد الاصباغ والكيماويات الزراعية والبويات والحبر
والادوية

RED TOP,
Fresno—California.

Highway 99 at Cedar,

مستعد لتوريد المواد الزراعية القاتلة للآفات الزراعية

شركة النقل والهندسة

انعقدت الجمعية العمومية العادية
وغير العادية لهذه الشركة في امبابة
وقد وافق المساهمون على جميع
المسائل المدرجة في جدول اعمال
الجمعية منها زيادة رأس المال من
٤٥٠ ألف جنيه الى ٦٧٥ ألف جنيه

شركة البلاستيك الاهلية

وافقت الجمعية العمومية غير
العادية المنعقدة يوم ١٩ مايو في مركز
الشركة بالقاهرة على اتباع الشركة
اعمالها وعلى تفويض مجلس الادارة
بالبحث عن الطرق المؤدية الى اعادة
نشاط الشركة .

وقد حددت جمعية عمومية غير
عادية يوم الثلاثاء ١٠ يونيو ١٩٥٢
بمركز الشركة بالقاهرة للموافقة على
تقرير مجلس الادارة للنهوض بأعمال
الشركة .

محلات شيكوريل

اتفقت محلات شيكوريل الكبرى
مع السيدة قوت القلوب هانم
الدمرداشية صاحبة العقار رقم ٣
شارع فؤاد الاول على عقد ايجار لمدة
١٥ سنة على ان يقيم شيكوريل
المباني وقد سافر الى لندن رئيس
مجلس ادارة الشركة السعى في
الحصول على تعويض التأمين الذي
يقدر بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه وقد
ساعدت الحكومة الشركة بمنحة
قدرها ٢٥٠ ألف جنيه لاقامة المباني

شركة زاما

عقد مساهمو شركة زاما اجتماعا
في دار اتحاد المساهمين بشارع
سليمان باشا رقم ٣ ووافقوا على
دعوة جمعية عمومية غير عادية بعد
نظر القضايا المرفوعة ضد المؤسسين
والحدود لها جلسة يوم ١٤ يونيو
١٩٥٢ .

شركة مياه اسكندرية

عقد مساهمو شركة مياه اسكندرية
اجتماعا في مكتب صحيفة (الانفور
ماتور) بالاسكندرية برئاسة الاستاذ
ايلي بوليتي وبعد مناقشات حضرها
عدد كبير من حاملي الاسهم . اتفق
الحاضرون على ان تكون لجنة للدفاع
عن حقوق المساهمين واتخاذ مايتراءى
لها من اجراءات قانونية للمحافظة
على سعر السهم في البورصة .

اتجاه السوق : اتجاه غير مستقر

م حفل توزيع شهادات المحاسبين والمراجعين

اقام بنادى التجارة الملكى فى يوم السبت الموافق ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ حفل توزيع شهادات المحاسبين والمراجعين - وقد اتم النادى جمع غفير من كبار الاقتصاديين والمهتمين بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ورجال الصحافة والمحاسبين والمراجعين الذين صدر قرار قيد اسمائهم بالجدول . وقد كان الحفل موفقا للتوفيق كله لانه اقيم تحقيقا لحدث عظيم خاصا بتنظيم مهنة هامة .

القيد وما استتبع ذلك من عمل مرهق شاق بسبب كثرة طلبات القيد وتشعب الاعمال الموكلة لهذه الهيئة . وقد عقدت لجنة القيد ٣٣ جلسة اتخذت فيها القرارات التى اسفرت عن البيانات الاحصائية الآتية :

(١) الطلبات المقبولة والمرفوضة			
المقبولون المرفوضون الجملة			
محاسبون	٣٧٣	٥٥٢	٩٢٥
تحت التمرين	١٨٨	٨١	٢٦٩
مساعدون	٢٠٥	٤٣٠	٦٣٥

الجملة			
١٨٢٩	١٠٦٣	٧٦٦	
(ب) توزيع المقبولين حسب المؤهلات الدراسية			
محاسب تحت التمرين مساعد			
شهادات عليا	٣١٦	-	
المعهد العالى دبلوم	١٨٨		
الدراسات التكميلية	٨	١	
تجارة متوسطة	٣٣	-	٢١
تجارة ليلية	٤	-	٥٩
بدون مؤهلات	٥	-	٦٥
لم تفحص			
مؤهلاتهم بعد	٧	-	٥٩

الجملة			
٢٠٥	١٨٨	٣٧٣	
(ج) التوزيع حسب الجنسية			
محاسب تحت التمرين مساعد			
مصرى	٢٤٠	١٨٨	١٨٩
بريطانى	٢٨	-	٢
ايطالى	٢	-	١
فرنسى	١	-	١
عثمانى	١	-	-
تونسى	٢	-	-
يونانى	-	-	١٢

الجملة ٢٠٥ ١٨٨ ٣٧٣

وازاء هذه النتيجة الطيبة التى تحققت من تطبيق قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة لم يسع سعاده الا تقديم وافر الشكر لحضرة صاحب المعالي صليب سامى باشا وزير التجارة والصناعة لما بذله من عناء فى بحث مشروع هذا القانون ايام أن كان رئيسا للجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ولما يبذله الآن من اهتمام بهذا القانون بعد أن صار كاملا وافيا بالغرض الذى وضع من أجله . كما شكر سعاده سعاده محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة والصناعة الاسبق الذى وافق على مشروع القانون ودافع عنه وجاهد فى سبيله تحقيقا للصالح العام .

ويرفع من شأنها وشأن مزاوليها . وان اهمية هذا الاجتماع ليست قاصرة على تسليم الشهادات الممنوحة لحضرات المحاسبين فقط بل لفكرة اهم واجدى على المهنة الا وهى التمهيد لتكوين اتحاد واسع النطاق للمحاسبين القانونيين والتفكير من الآن فى وضع تقاليد للمهنة واسس ثابتة صالحة لمباشرتها وتحديد الحقوق والواجبات لمن وعلى من يباشرها اذ من الواجب ان يكون لكل مهنة محترمة دستور ينظم اجراءاتها ويعمل على الرقى بها الى اسنى درجات الكمال . وهذا الاتحاد الواسع النطاق الكبير الاثر لن يتأتى الا بانشاء نقابة للمحاسبين ترعى امورهم وتنظم عملهم وتسهر على مستقبلهم وتسمى لمداومة النهوض بالمستوى العلمى والفنى للمهنة .

وقال سعاده بأنه لا يسعه فى هذا الظرف الا ان يقدم جزيل شكره لحضرات اعضاء لجنة القيد الذين ضحوا بوقتهم الثمين ومصالحتهم الشخصية فى سبيل حضور جلساتها وتأدية هذه الخدمة العامة دون مقابل . كما شكر سعاده الهيئة الادارية التى كلفت بفحص الطلبات وتقديمها للجنة

افتتح الحفل سعادة عبد الله أباطة بك وكيل وزارة التجارة والصناعة ورئيس لجنة قيد المحاسبين والمراجعين ورئيس نادى التجارة الملكى بتلاوة اعتذار سعادة عبد المقصود احمد باشا لعدم تمكنه من حضور هذا الحفل ونصه كالآتى :

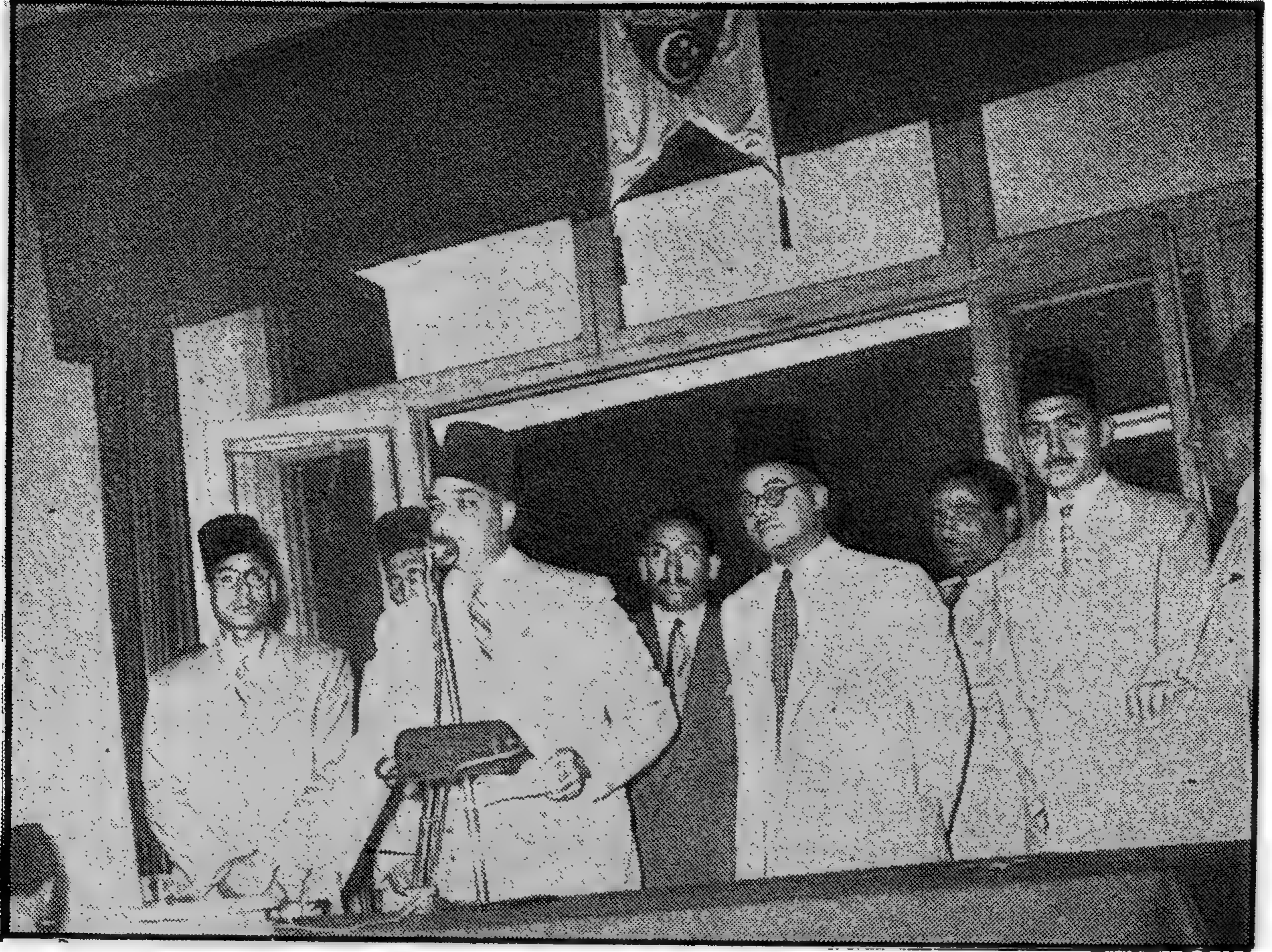
« كنت اود ان اشترك معكم اليوم فى حفلة توزيع شهادات قيد المحاسبين لولا ان منعت قهرا من ذلك بسبب ارتباطى بموعد لم استطع تأجيله . فأرجوكم ان تنوبوا عنى فى تقديم علرى

ان الحدث العظيم الذى تحتفلون به اليوم له ما بعده . فقد ثبتت الآن قدم المهنة على ارض صلبة وكل ما يجب الاهتمام به ان يرمى القائمون بها ما تفرضه المهنة نفسها من الاستمسك بالمبادئ السامية لاستمرار رفع المستوى والاحتفاظ دائما بالكرامة الواجبة لها واننى اذ اهنئكم بالتوفيق الذى صادفتموه انتم وجميع من اشترك فى ارساء قواعد هذه المهنة اهنئ ايضا حضرات الافاضل الذين يحتفلون بتسليمهم شهادات قيدهم فى جدول المحاسبين راجيا لكم ولهم وللجميع دوام التوفيق فى خدمة البلاد . »

وبعد ذلك رحب سعادة عبد الله أباطة بك بجميع حضرات المحاسبين الذين حضروا هذا الحفل الذى عقد بنادى التجارة الملكى حيث نبئت فكرة تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بوضع تشريع لها يحميها من الدخلاء عليها



المحاسب رقم (١) استاذنا الكبير امين سليم حذاد بك بعد ان صافح رئيس لجنة القيد سعادة عبد الله فكرى أباطة بك . . . يلقى كلمة . . . نصح وارشاد لابنائهم المحاسبين . . .



« وهذا الاتحاد الواسع النطاق ، الكبير الأثر ، لن يتأتى الا بإنشاء نقابة المحاسبين ترعى امورهم .. وتنظم عملهم .. وتسهر على مستقبلهم .. وتسمى لداومة النهوض بالمستوى العلمى والفنى للمهنة »

بلغ ٢٥٠ جنيها لمجلة الاقتصاد والمحاسبة التى يصدرها النادى .

ثم تكلم الاستاذ برهان نور المحاسب فى نفس المعنى الذى عبر عنه حضرات من سبقوه من المتكلمين من حيث شكر سعادة عبد الله بك وأضاف بأن المحاسبين ليعدون صدور وتنفيذ القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ حدثا تاريخيا جديرا باشتراكهم فيما بينهم فى اکتتاب عام يخص لتسجيل فضل سعادة عبد الله بك عليهم بعد أن حفظ للمهنة كرامتها - ورفع مستواها

وقد رد سعادة عبد الله بك شاكرًا ومعتزًا على فكرة الاکتتاب وأنه ليكفيه فخرا ما أظهره الحاضرون من تقدير وشعور كريم - وأنه اذا كان لسعادته جهد فى نظر المحاسبين - فانه لا يرضى أن يفسد بالماديات وأن من أهم ما تصبو اليه نفسه أن تتحقق فكرته فى تكوين اتحاد المحاسبين ونقابة لهم .

ثم تكلم الاستاذ أحمد الحلوانى المحاسب مشيرًا الى ما لمهنة المحاسبة من منزلة رفيعة بين سائر المهن ومعبرا عن شكر جميع المحاسبين لسعادة عبد الله بك وما لسعادته من اباد بيضاء على خريجي التجارة - ومشيرًا الى ما لمسه الجميع من عدالة لجنة القيد برئاسة سعادة عبد الله بك وسعة صدر فى بحث الطلبات واعطاء كل ذى حق حقه .

وقد اختتم الحفل بالهتاف بحياة جلالة ملك مصر والسودان .

كما كان له الفضل فى ظهور جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية عام ١٩٤٤ . وتقدم الى سعادته بالشكر باسم المحاسبين

ثم تكلم جناب المستر كوبر المحاسب القانونى ووكيل جمعية المحاسبين الملكية مشيدا بمجهودات سعادة عبد الله أباطة بك فى تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بمصر - وأضاف بأن تفكير سعادته فى هذا المشروع قد بدأ فى هذا النادى منذ سنة ١٩٤٤ حيث صدر المرسوم الخاص بتكوين الجمعية وتوالى مجهودات سعادته خلال السنوات التالية الماضية فى تنظيم عام للمهنة حتى أثمرت بصور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ - ولم يفت سعادته التشاور مع الهيئات التى يهمها الأمر حتى توصل بفضل ذلك وبكل تأكيد الى ارضاء غالبية المشتغلين بالمهنة - ومن المستحيل ارضاء الجميع - واختتم جنابه كلمته بأنه ليسره أن يرى افواج المحاسبين يتسلمون الليلة شهاداتهم التى تخولهم حق مزاوله المهنة - وكثير من حضراتهم ليسوا عنه بغرباء لسبق الاشتغال معه .

ثم تكلم حضرة صاحب العزة الاستاذ عبد الرحمن بك حافظ رئيس اتحاد المحاسبين القانونيين معبرا عن تكرار شكره وشكر أعضاء الاتحاد لسعادة عبد الله بك أباطة على ما بذله من جهود مضيئة أسفرت عن تنظيم المهنة وابعاد الدخلاء عن مزاولتها - وأعلن ترحيب الاتحاد بالفكرة التى أشار اليها سعادة عبد الله بك من تكوين اتحاد جديد للمحاسبين يكون نواة لنقابة لهم وأعلن تصفية الاتحاد القديم لهذا الغرض وتبرع الاتحاد بما لديه من أموال

وقد ناشد سعادته جميع حضرات المحاسبين أن يفسحوا المجال أمام زملائهم الناشئين المقيدين فى جدول تحت التمرين وأن يسعوا جهدهم للاحاقهم بمكاتبهم والدأب على تمرينهم التمرين الشامل الوافى ليستطيعوا شق طريقهم فى الحياة العملية على وجه يرضى المصلحة العامة رضاء تاما .

كما انه من الزم الواجبات على جميع حضرات المحاسبين المعاونة فى الارشاد عن الدخلاء على المهنة من المرفوضين حتى لا يمارسها الا من يستحقها وتستعمل الوزارة من جانبها على الاهتمام بهذه الناحية وأدلى سعادته بفكرة طبع كتيب بأسماء جميع المقيدين بالجدول الثلاثة حتى يكون فى متناول المصالح والهيئات الحكومية المختلفة التى يحضر المحاسبون أمامها وأن هذا الكتيب سيكون معدا للبيع بثمن تكاليفه فى وقت قريب .

وانتهى سعادته الى طلب دراسة اقتراح تكوين لجنة ادارية مؤقتة لوضع نظام شامل للاتحاد ولوائحه النظامية وتحديد أغراضه وأهدافه وحقوق المحاسبين وواجباتهم .

وأخيرا قدم سعادته الشكر الجزيل للصحافة على افساح المجال للكتابة عن مهنة المحاسبة والاشادة بتنظيمها والافاضة فى المقترحات التى تأخذ دائما بناصرها .

ثم تكلم عن المحاسبين الاستاذ فؤاد الصواف سكرتير جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية وأشاد بجهود عبد الله بك أباطة فى النهوض بمهنة المحاسبة وفضله على ظهور هذا القانون

القطر

في المصنف الثاني من مايو

للحكومة بالنسبة لشهر يوليو طويل التيلة واغسطس متوسط التيلة - كما اعلن ان الحكومة على استعداد لاستلام ٣ لوطات عن كل ٢٥٠ قنطار بدلا من لوطتين .

ويجرى خصم ٨ ٪ من الثمن الاساسي للاقطان التي تيلتها تحت المتوسط على أن لا يتعدى هذا الفرق ١٠ ريالات لقنطار . وخذد تسليم الاقطان المنوفى بخصم قدره ٤٥ ريال عن الكرنك .

وقد انتهى التعامل على عقد مايو طويل التيلة في ٢٢ الجاري وبلغت جملة الاصدارات الثلاثة للعقد المذكور ١٤٧٥٠ قنطار واصبح التعامل محصورا على عقد يوليو للاقطان الطويلة التيلة .

وبلغت جملة الاقطان التي اشترتها الحكومة من عقدي يوليو واغسطس حوالى ١١٠ الف قنطار .

هذا وقد تم توقيع الاتفاق التجاري بين مصر والمانيا لمدة سنة بتبدىء من اول يونيو ١٩٥٢ وتنتهى في ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ وبمقتضاه ستستورد المانيا كميات كبيرة من الاقطان المصرية قد تصل الى ٢٥ مليون جنيه مصرى **بورصة البضاعة الحاضرة**

نشطت سوق ميناء البصل في الفترة الثانية من شهر مايو نشاطا كبيرا وتحسنت الاسعار عن النصف الاول من الشهر المذكور ، فقد بلغت جملة المبيعات خلال الفترة الثانية من مايو ٢١١٥٥ بالة مقابل ١١٩٧٧ بالة في مثل هذه المدة من الشهر الماضى - وقد زاد الطلب على المنوفى والجيزة ٣٠ والاشمونى زيادة كبيرة وبلغت المبيعات في بعض الايام حوالى ٥٢٠٠ بالة في اليوم . وفيما يلى بيان هذه الاقطان :

كرنك	٤٢٨٥	بالة	مقابل	٣٤٢١	بالة
منوفى	٣٥٨٥	»	»	٩١٧	»
جيزه	٦٣٩٥	»	»	١٤٩٤	»
اشمونى	٥٩٩٨	»	»	٦٠٧٧	»
زاجوراه	٧٠٠	»	»	٦٨	»
مخلوط	١٦٣	»	»	—	»
جيزه	٢٠	»	»	—	»

اقفال ٥٢/٥/٢٨

عقود الاقطان الطويلة التيلة اساس « جود »

مايو ١١٤٧٢ ريال
يوليو ١٢٥٠٠ »

عقود الاقطان المتوسطة التيلة اساس « جود »

يونيو ٦٧٥٥ ريال
اغسطس ٧٢٤٨ »

١ ٪ التي كان معمولاً بها من قبل . اما بخصوص الغاء ضريبة الصادر من يوم ١٩ الجاري ، فقد طلب بعض المصدرين اعفائهم من دفع الضريبة عن الاقطان التي تم التعاقد عليها قبل هذا التاريخ ولم تصدر بعد . وقد اصدر معالى وزير المالية قرارا في ٢٠ الجاري بتحديد فروق اسعار الرتب التي سيجرى تسليمها

الانتاج الزراعى في تركيا عام ١٩٥٢

زاد الامل اخيرا في تركيا لتوقع محصول زراعى جيد بعد التنبؤات الاخيرة التي كانت سائدة بسبب جفاف موسم الامطار ، وقد صرح اخيرا رئيس وزراء تركيا قائلا بأنه اذا استمرت الاحوال الجوية متحسنة على ما هي عليه الآن فان الحكومة سترفع حظر تصدير الحبوب الذي اتخذته كخطوة لتدرا بها نقص تموين الاستهلاك الداخلى . واضاف بأن تركيا قد قامت بتصدير ٧٩١٠٠٠ طنا من الحبوب في عام ١٩٥١ ، ويبلغ المخزون لدى الحكومة ٦٨١٠٠٠ طنا بالمقارنة الى ٢٣٥٠٠٠ من العام الماضى . كما ان تركيا قد قامت بتصدير ٦٠ ٪ من الفائض المعد للتصدير وقدره ١١٠٠٠٠ طنا من محصول قطن ١٩٥١ البالغ ١٦٠٠٠٠ طنا

ومن المتوقع أن يتم باقى التصدير في الشهر الحالى ، أما التبغ فان سوقه رائجة ويزيد سعره عن سعر العام الماضى :

تحسنت اسعار جميع الاستحقاقات في اوائل الفترة الحالية من مايو ، فقد كان لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ الجاري الخاص بالغاء ضريبة الصادر على الاقطان التي تصدر في الفترة من ١٩ مايو الى ٣١ اغسطس ١٩٥٢ وتخفيض الضريبة الى ١٥ ريال لقنطار الكرنك ، ١٠ ريال لقنطار الاشمونى بالنسبة لمحبصول الموسم الجديد اكبر الاثر في ارتفاع الاسعار خصوصا عقدي يونيو واغسطس (اقطان متوسط التيلة) . فقد فتحت السوق في صباح الاثنين ١٩ الجاري على اثر اذاعة هذا القرار بسعر ٧٠٠٩٠ ريال لعقد يونيو ، ٧٤٩٥٠ ريال لعقد اغسطس (حد اقصى مشتر) بصعود ٣ ٪ وهى النسبة المقررة للصعود لكل استحقاق واستمر الارتفاع في الايام التالية حتى وصل سعر العقد الاول الى ٧٦٢٥٠ ريال وسعر العقد الثانى الى ٧٨٤٠٠ ريال بزيادة قدرها ٦٤٠٠ ريال عن سعر الحكومة لعقد اغسطس . كما ارتفع عقد مايو فوصل الى ١١٧٥٠٠ ريال وعقد يوليو الى ١٢٧٠٠٠ ريال (اقطان طويلة التيلة) . ويعزى هذا النشاط الملحوظ في سوق العقود الى تدخل المضاربة مشتريه ولوجود بعض الطلبات الخارجية .

ولكن مالبثت الاسعار ان تراجعت في بداية الاسبوع الاخير متأثرة بعمليات تحقيق الارباح من جانب المضاربة - وقد قررت لجنة البورصة السماح بنزول قدره ٣ ٪ بدلا من

أسواق الحديد في العالم

- تحذير لجنة الحديد للأمم المتحدة
- تزايد العرض وتناقص الطلب العالمي
- انخفاض الانتاج في ألمانيا
- انتهاء الاضراب المتوقع في بلجيكا
- منافسة الاسعار الفرنسية للبلجيكية

الاسعار بالنسبة لأمريكا بدعوى أن مثل ذلك التخفيض الطفيف لن يؤدي إلى الغرض المنشود - وعلى الرغم من ذلك الرفض فقد لوحظ تخفيض بسيط في أسعار ألواح الصاج مقدرة بالدولار ..

فرنسا : اخذت فرنسا تنافس الاسعار البلجيكية الا ان التسليم تشترط له مدد طويلة كما أن المقاسات لها مكان مهم في التسليم ..

مصر - بدأت مصر تحتل مكانا ولو أنه ضئيل في صناعة الحديد المبروم - فبينما كان انتاج ١٩٤٩ ٥٠٠٠ طن اذ باننتاج ١٩٥٠ ٢٥٠٠٠ طن وانتاج ١٩٥١ ٤٠٠٠٠ طن - والمتوقع الا يقل انتاج ١٩٥٢ عن ٦٠٠٠٠ طن وهو حوالي نصف حاجة القطر من هذا الصنف باعتبار نسبة الاستهلاك لسنة ١٩٥١ . ولو سارت الامور على هذا الاساس لكفت مصر نفسها خلال سنوات قليلة وخصوصا بدخول شركة النحاس المصرية سوق الحديد المبروم ابتداء من الشهر القادم بكمية حوالي ١٢٠٠ طن شهريا تصل الى ٢٥٠٠ تقريبا بعد ستة أشهر .

والاسعار الحالية الاساسية حوالي ٥٤ جنيه الطن تسليم القاهرة أو الاسكندرية ويتوقع انخفاضها قليلا في الشهر القادم بمناسبة بدء ظهور انتاج شركة النحاس المصرية التي تستقل بنظام البيع عن الشركتين المنتجتين الاخرتين وما يستتبع ذلك من منافسة شديدة .

هذه هي الاتجاهات حسبما يملها العرض والطلب - أما التطورات الفجائية التي مردها التقلبات السياسية فهذه علمها عند الساسة وهم ولا شك أقدر على اعطاء فكرة لو سمحت لهم طبيعة السياسة واسرارها

محمد صديق لهيطة

موقف الدول المختلفة المنتجة للحديد: **ألمانيا :** هناك انخفاض طفيف في الانتاج يتضح من الاحصاءات الرسمية التالية :

ابريل مارس
حديد مبروم ١٠٠١٠٧١ ١٠٨٠٦٤٦
سبائك حديد ١٢١١٩٦٤ ١٣٢٠٢٦٢
وعلى ان ندخل في الحسبان نقص أيام العمل في ألمانيا خلال ابريل عن مارس ..

بلجيكا : نجت بلجيكا من الاضراب الكبير الذي كان متوقعا في ٧ مايو والذي لو قدر له أن يحدث لترك أثرا كبيرا في اقتصاديات بلجيكا وفي توزيع الحديد في العالم ومن المفيد أن نعلم كيف انتهى ذلك الاشكال - وخلاصة الحل أن أصحاب المصانع قبلوا خصم ١٠٪ من ارباح ١٩٥١ لانشاء مساكن لعمال تلك الصناعة وقد اعفت الحكومة تلك النسبة من الضرائب . وقد انخفضت قيمة الصادرات الحديدية البلجيكية في خلال ابريل لاقبل حد وصلته منذ خمسة اشهر والسبب الاول لذلك

الصنف	سنة ١٩٥٠	سنة ١٩٥١	سنة ١٩٥٢ تقديرية
ماكينات غسيل	٤٢٨٩٩٣٠	٣٣٠١١٢٢	٢٥٦٨٠٠٠
ثلاجات كهربائية	٥٨٤٨٥٧٩	٣٧٩٧٢٦٠	٣١٠٠٠٠٠
مطابخ كهربائية	١٦٠٢٣٨٢	١٢٦٩٥٠٩	٩٥٠٠٠٠
مطابخ غاز	٣٠٢٣٢٠٠	٢٣٤٨٩٠٠	١٨٥٠٠٠٠
مكائن كهربائية	٣٥٢٩٤١٢	٢٧٤٩١٠٤	٢٢٠٠٠٠٠

هو امتناع بلجيكا عن زيادة الحسابات المدينة لدول الاتحاد الاوروبي . . ولم يعد امام تلك الدولة الا أن تتجه نحو أمريكا لتصريف منتجاتها وذلك بالقضاء رسم الصادر لتلك المنطقة وتشجيع المصدرين بكافة الوسائل للوصول الى النتيجة . . وقد رفض المصدرين البلجيكيين تخفيض

منذ كتابة تعليقنا السابق استجدت بعض الاتجاهات الدولية في اسواق الحديد وان كانت لم تستكمل بعد مجالها النهائي حيث أن المنتجين مازالوا متعلقين بمستويات الاسعار السابقة وما زالت حوافظ الطلبات لديهم عامرة لعدة اشهر قادمة بحيث لا يجدون ضرورة ملحة في قبول التخفيض في الاسعار الذي تتطلبه القوانين الاقتصادية من حيث موازنة العرض بالطلب ..

فلو راجعنا التحذير الذي وجهته لجنة الحديد التابعة للأمم المتحدة لمنتجي الحديد بأوروبا لوجدناها تنصحهم بالألا يتوقعوا طلبات من الولايات المتحدة الأمريكية بالكمية والاهمية السابقة . . فالاعمال واتجاهات الاسعار بتلك المنطقة لا تبشر بتكاثف الطلب - فالانتاج في ازدياد متصل والطلب في تناقص تدريجي . والاحصائية التالية عن بيع المنتجات التي تستهلك الحديد والصلب توضح في جلاء ما نقول :

وحتى موضوع الخلاف بين عمال الحديد واصحاب المصانع الأمريكية لم يثمر الثمرة التي ترقبها البعض من حيث اشتداد الطلبات على الاسواق الاوروبية ، كما ان زيادة مصاريف النقل الداخلية هي أيضا مرت دون تأثير مضاد يذكر .. اما في أوروبا ففيما يلي سنعرض

بدأت حركة الإصلاح المالى فى مصر اثر الغاء الامتيازات الاجنبية فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وكان اول خطوة بل اهمها فى هذا السبيل اصدار القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى فرضت بموجبه الضريبة على ايرادات رؤوس الموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وقد دخلت على هذا القانون - على ضوء ما تبين للمسؤولين اثر التطبيق العملى - عدة تعديلات كان آخرها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
ويعيننا فى هذا البحث الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، وقد حرصنا بعد ان بينا ما تتناول الضريبة على الحديث من التزامات المولين ثم حقوقهم بطريقة عملية .

الضريبة على الارباح التجارية والصناعية

(القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩)

تابع الاعفاء من الضريبة

بينت مصلحة الضرائب القواعد الواجبة الاتباع تنفيذا لحكم المادة ٤١ بمنشورها رقم ١٩٨ ، واهم ما جاء به ان الرجل التاجر يتمتع بالاعفاء الخاص باعالة الزوجة أو الولد اذا ماتزوج أو ولد له ولد فى بحر سنته المالية على اساس المدة التى تستحق عنها الضريبة . ولا يجوز ان ينتفع بالاعفاء الخاص باعالة الولد أو الاولاد الا أحد الوالدين وبشرط ان يتحمل فعلا نفقات معيشة الولد أو الاولاد . والاصل ان الولد دون الوالده يعول الاولاد الا اذا اثبتت الوالده خلاف ذلك . والمقصود بالولد الذى يعوله الممول هو ابنه المباشر لا ابن الغير الذى قد يضطر الى اعالته لسبب ما . وينتفع الممول بالاعفاء الخاص باعالة الولد :-

أولا - اذا كان الولد قاصرا وغير ذى مال أو كسب من عمله .

ثانيا - اذا كان الولد راشدا وغير ذى مال أو كسب ولزمت اباه نفقته شرعا كما لو كان الولد ذا عاهة أو عديم الاهلية أو لا يزال فى دور التعليم

بنك مصر

البنك الذى رفعته العزة المصرية

دعامتها فى الاستقلال الاقتصادى

منشئ صناعتها القومية

مؤسس شركاتها الكبرى

للممول أوجه نشاط أخرى تخفض الضريبة المستحقة الى النصف بشرط ألا تتجاوز صافى الربح السنوى مبلغ ثلاثمائة جنيه مصرى .

خامسا - منع تعدد الضرائب وازدواجها :

من بين المواد التى أوردتها المشرع منعا لتعدد الضرائب وازدواجها المادتان ٣٥ و ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونصها :-

مادة ٣٥ - يخصم لشركات المساهمة من الارباح التى تستحق عليها الضريبة مبلغ معادل لمجموع المبالغ التى وزعت من الارباح المذكورة وأدبت عنها بالفعل الضريبة المقررة . بمقتضى الفقرتين الاولى والرابعة من المادة الاولى (الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة) وتستفيد من هذا الحكم شركات التوصية بمقدار الارباح التى يستولى عليها الشركاء الموصون . «

مادة ٣٦ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٥ فقرة ثانية فان ايراد رؤوس الاموال المنقولة الداخلة فى ممتلكات المنشأة والتى تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتابة الاولى من هذا القانون أو التى تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تخصم من مجموع الربح الصافى الذى تسرى عليه ضريبة الارباح وذلك بمقدار مجموع الايرادات المشار اليها بعد تنزيل نصيبها فى مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠ ٪ من قيمة تلك الايرادات .

ويجرى الحكم ذاته على ايرادات الاراضى الزراعية أو المباني الداخلة فى

أو كان بنتا فى كنف ابياها . ولا ينتفع الممول ايا كان أو اما بحد الاعفاء للاولاد متى ثبت ان لكل منهم ايرادا سنويا من ماله أو كسبه يبلغ حد الاعفاء القانونى (٣٠ جنيه) أو أكثر فان توفر هذا الشرط لبعض الاولاد دون البعض الآخر استفاد الممول من الاعفاء .

وإذا كان الولد تاجرا قاصرا كان أو راشدا - اعتبر كما لو كان ذا ايراد سنوى يبلغ ٣٠ جنيه .

وتنتفع المرأة التاجرة المتزوجة كانت أو غير المتزوجة بالاعفاء الممنوح للفرد التاجر وقدره ١٠٠ جنيه وإذا كان الزوجان يزاويان التجارة فلا ينتفع الزوج الا بحد الاعفاء الممنوح له به كفرد تاجر وقدره ١٠٠ جنيه

ويستفيد الزوج بالاعفاء الخاص باعالة الزوجة متى كانت زوجته أو إحدى زوجاته غير مشغلة بالتجارة .
الاعفاء للورثة :

أفتى مجلس الدولة بأن ورثة الممول المتوفى يعتبرون مالكين على الشيوع فيما بينهم للمؤسسة الموروثة كل بنسبة نصيبه فى الميراث ، ولا يفيد من اعفاء الاعباء العائلية الا بالقدر الذى كان من حق مورثهم قبل وفاته .

اعفاء واحد : طبقا للمادة ٨٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يتمتع الممول الذى يخضع لعدة ضرائب من المنصوص عليها فى القانون الا باعفاء واحد .

وطبقا للمادة ٤١ مكررة من القانون اذا كان رأس المال الحقيقى المستثمر لم يتجاوز مائتى جنيه مصرى ولم يكن بالمنشأة غير صاحبها وعامل واحد وكانت الحسابات منتظمة ولم يكن

ممتلكات المنشأة ، فان الإيرادات المذكورة تخصم بعد ١٠ ٪ .

ويشترط ان تكون هذه الإيرادات داخلة في جملة إيرادات المنشأة :

أ - ولا يخصم من ارباح الشركة طبقا للمادة ٣٥ الا التوزيعات التي يكون مصدرها هذه الأرباح ، بمعنى ان التوزيعات من الموارد الأخرى غير ارباح السنة نفسها قبل الاحتياطي لا تخصم .

ب - ولا شك ان فروع الشركات الأجنبية لها حق الانتفاع بخصم التوزيعات الحكيمة طبقا للمادة ١١ من القانون .

ج - اذا أجرت شركة مركزها الرئيسي بمصر توزيعا من ارباحها في مصر ومن فرعها المستقل بقطر أجنبي فان من حقها ان تخصم (طبقا للمادة ٣٥) جملة ماوزعته من ارباح بصرف النظر عن عدم خضوع ارباح الفرع المستقل في بلد أجنبي للضريبة على الأرباح التجارية .

د - جاء في المنشور رقم ١٢٩ لمصلحة الضرائب عن المادة ٣٦ ان الشارع رمى بهذه المادة الى غرضين :-

١ - منع ازدواج الضرائب وذلك بأن يخرج من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية الإيرادات التي خضعت لضريبة نوعية أخرى سواء دفعتها أو أعفيت منها .

٢ - المساواة بين منشأتين تملكان أوراقا مالية أو عقارات وجعلتها احداهما ضمن رأس مالها ولم تجعلها الأخرى ، وبهذا لا تختلف أو تتغير الضريبة تبعا لاعتبارات شكلية أو لنظم مختلفة لدى الممولين .

هـ - وقد بينا سابقا ان المنشأة التي تشغل عقارات مملوكة لها ان تخصم من وعاء الضريبة القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط العوائد ، وما لاشك فيه انه لايجوز إعادة اضافة هذه القيمة الى الأرباح وتطبق المادة ٣٦ عليها حيث ان العقارات المملوكة للمنشأة والتي تشغلها لاتدر إيرادا حقيقيا بالمعنى المقصود في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ من القانون ، وبهذا المعنى صدر منشور مصلحة الضرائب رقم ١٤٠ في ٣١/١٠/١٩٤٨ .

سادسا : **ترحيل الخسائر :**
قضت المادة ٥٧ من القانون رقم

١٤ لسنة ١٩٣٩ على انه اذا ختم حساب احدى السنين بخسارة فان هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخصم من ارباحها فاذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقي الى السنة الثانية فاذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل هذا الجزء الى السنة الثالثة . ولكن لايجوز نقل شيء من الخسارة الى حساب سنة تالية .

وفي الأحوال التي تنطبق فيها المادة ٥٧ من القانون ينبغي تحديد رقم الخسارة الجائز ترحيلها على ضوء احكام القانون واللائحة التنفيذية والمنشورات والتعليمات كما يتبع في تحديد الأرباح تماما ، ويراعى دائما في الخصم ان خسارة السنة الاقدم لها الأولوية في الخصم على خسارة السنة اللاحقة بمعنى ان خسارة سنة ماتخصم من ارباح السنين الثلاث التالية قبل الخسارة التي قد تظهر في السنة التي تلي السنة المشار اليها وهكذا في حدود المدة التي نصت عليها المادة ٥٧ وخسارة سنة يمضي عليها ثلاث سنوات بغير ان تخصم بالكامل خصمها أو خصم الباقي منها نهائيا (المنشور رقم ٦٨) .

ولجميع الممولين سواء الذين تؤيد اقراراتهم دفاتر حسابية قانونية منتظمة ، أو الذين تحدد ارباحهم بطريق التقدير ، حق الانتفاع بحكم المادة ٥٧ (المنشور ١٢١) .

سابعا - ربط الضريبة :

طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تفرض الضريبة على كل ممول على مجموع المنشآت التي يستثمرها في مصر بمركز ادارة المنشآت . وفي حالة عدم تعيين هذا المركز ففي الجهة التي يوجد بها العمل الرئيسي للمنشآت . وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض ضريبة على كل شريك شخصا عن حصته من ارباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة اما فيما يتعلق بشركات التوصية فتفرض الضريبة باسم كل من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيبه في الربح وما زاد على ذلك تفرض عليه الضريبة باسم الشركة .

وقد بينا سابقا عند الحديث عن الالتزامات ان الضريبة المربوطة على الشريك المتضامن تبقى ديننا على الشركة في حدود ماكان يستحق على نصيبه في ربح الشركة ولو فرضت عليه الضريبة مستقبلا . ونشير هنا الى مجال لمسئولية الشركة عن الضرائب التي تستحق على الشريك المتضامن من أوجه نشاطه الأخرى .

ومما لاشك فيه ان من حق الممول ان يتمسك بمراعاة الاجراءات التي تطلبها القانون عن اخطاره بالتعديلات على النماذج وفي المواعيد المحددة . . الخ وذلك قبل ربط الضريبة .
في العدد القادم : الطعن في التقدير

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامنياد عبد الله فكري باطرك بك

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير ابداء فؤاد البحري

مدير هنادي بنجاة الملكي

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تخضع لعملياد مع ادارة المجلة

الاشراكات في مصر مبنية ونصف في

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسط

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولارا

• فيما عدا ذلك سائر انحاء العالم خمسة

جنيها مصر او ٥/٤/٦ جنيهات انجليزية

• قدر اشراكات في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو موافقة برقية أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حوالة نقدية

المالية العامة والإنتاج الصناعي في مصر عام ١٩٥١

المالية العامة :

رفعت الحكومة في سنة ١٩٥١ الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية والقيم المنقولة والدخل العام كما رفعت ضريبة الدمغة وهي لدينا من ضرائب رأس المال والمعاملات والاستهلاك .

زيادة الثروة الحيوانية

عن طريق التلقيح الصناعي

وضعت ولاية أوكلاهوما برنامجا تعاونيا لزيادة ثروة الولاية الحيوانية عن طريق التلقيح الصناعي وقد أصاب البرنامج توفيقا عظيما وأفاء على المزارعين فوائد جمّة . إذ لا مرأى في أن استخدام هذه الطريقة تفسح المجال لاستغلال الثيران القوية التي تنجب نتاجا أصح تقل بينه نسبة الإصابة بالمرض ، دون ما حاجة إلى الاحتفاظ بالفحول بين القطعان ، وما يصحب ذلك عادة من خطر وتكلفة .

وتتميز طريقة التلقيح الصناعي بأنها لا تحرم المزارع البسيط من نعمة الحصول على العجول الفتية والابقار القوية التي تغل قدرا كبيرا من اللبن واللحم . فهي قليلة النفقة ، إذ لا يتكلف المزارع أكثر من ستة دولارات ثمنا لتلقيح بقرة حتى تحمل .

وهي عملية بسيطة أيضا ... فالفحل الواحد يكفي لتلقيح ١٠٠٠٠ بقرة في العام بنجاح كبير إذ حملت ٩٥ بقرة من ١٧٠٠ لقحت بالطريقة الصناعية .

وقد دلت النتائج على أن التلقيح الصناعي من الأبقار تفوق أمهاتها في غلة اللبن التي بلغت في بعض الأحيان ٦٥ رطلا في اليوم بينما بيعت الأم لأنها لا تغل من اللبن ما يغطي نفقات علفها .

وقد كانت هذه الزيادة في الضرائب أمر لا مفر منه بعد ما لحق مصروفات الدولة من تضخم إلا أنه كان من الممكن أن يصحب هذه الزيادة ما طالما نادينا به من ضرورة العمل على معالجة ما بقوانيننا المالية جميعا من وجوه نقص كانت لا تؤثر في اقتصاد البلاد تأثيرا ملموسا حين كانت الضرائب المفروضة لم تصل إلى حدها الحالي . هذا فضلا عن أن المشرع كان يعتزم معالجة عيوبها مع مضي الوقت وكلما كشف عنها التطبيق العملي ولكنه أهمل عزمه هذا بعد ذلك وقنع بزيادة الضرائب وتقوية مركز المصلحة التي تجبها والحد من استطاعة الممولين الدفاع عن أنفسهم .

وهكذا سيظل غير المصريين المقيمين في البلاد خاضعين لضريبة الدخل العام في الوقت الذي يؤدون فيه هذه الضريبة في وطنهم فيميل بهم ذلك عن استثمار رءوس أموالهم في البلاد . ويحدث هذا في الوقت الذي تبادر فيه البلاد التي تنص قوانينها على مثل ما ينص عليه قانوننا من هذه الناحية إلى الاتفاق فيما بينها على تجنب تعدد الضريبة الذي ينجم عن هذه النصوص .

كذلك ستظل الأرباح التجارية والصناعية المخصصة لإنشاء أو تغذية احتياطي المؤسسات تؤدي الضريبة مرتين : مرة عند ترحيلها إلى الاحتياطي ومرة عند توزيعها أو إضافتها إلى رأس المال ، مع ما في ذلك من مخالفة للمنطق والمصلحة وما يؤدي إليه من دفع المؤسسات إلى الامتناع عن تكوين الاحتياطيات إلا في حالات الضرورة القصوى ، وهكذا لا تستفيد الخزنة العامة شيئا ويضيع على البلاد ما كان يعود عليها من تكوين هذه الاحتياطيات .

وستبقى دخول الملكية العقارية أو

الزراعية والاستثمارات الزراعية أيضا ملزمة بتأدية الضريبة مرتين إذا ما أنتجتها الشركات المساهمة بالرغم مما أدى إليه ذلك من هبوط عدد الشركات المساهمة العقارية والزراعية التي تكونت منذ سنة ١٩٣٩ إلى اليوم هبوطا شديدا وما يضيعه على البلاد من الفوائد التي تستطيع الشركات الكبيرة أن تكلفها في سبيل إصلاح الأراضي القاحلة والتوسع في العمران ومعالجة أزمة المساكن .

ومعروف أن الضرائب أمر لا مفر منه في المجتمعات الحديثة ولكنها في الوقت نفسه وسيلة قوية من وسائل توزيع الثروة تستطيع أن تفيد كما تستطيع أن تضر إذا لم تستغل بالحذر الشديد وغالبا لا تظهر أضرارها في هذه الحالة إلا وقد فات وقت معالجتها معالجة سريعة .

الإنتاج الصناعي :

كان الإنتاج الصناعي هذا العام متجها على وجه العموم إلى الاتساع بالرغم من ارتفاع أسعار الخامات واضطراب الحالة العامة .

وما زالت حركة تجديد الآلات والتوسع في المنشآت والارتفاع بمستوى الإنتاج التي ابتدأت بعد الحرب الأخيرة مستمرة في جميع فروع الصناعة تقريبا .

وقد برزت هذا العام في سوق المنتجات الصناعية ظاهرة تفضيل المستهلكين للسلع الأجنبية حتى في الحالات التي تفوق فيها أسعارها أسعار السلع المصرية وتتعاذل في الجودة .

وهذه الظاهرة تفسر مطالبة هذه الصناعات بإعادة النظر في الرسوم الجمركية وتكشف عن خطأ الذين يستنكرون هذه المطالبة على أساس أن السعر هو عنصر التفضيل الوحيد بين السلع .

كذلك اشتدت الحاجة إلى التصدير لتجنب كثرة المعروض في السوق

المحلية ما دامت أبواب الاستيراد مفتوحة على مصراعيها .

وفي رأس الصناعات التي أصبحت لا تستطيع أن تقنع بالسوق المحلية صناعة الغزل والنسيج فقد زاد إنتاجها زيادة محسوسة . وقد استطعنا أن نصدر فعلاً ١١ ألف طن من غزل القطن ومنسوجاته لتوافر الظروف التجارية المواتية ولكننا لا نستطيع أن نصدر منها في المستقبل ان لم يقرر المسئولون منح الدروبك على ما يعاد تصديره من المنتجات ويزيلوا عقبات علاقتنا التجارية مع السودان .

وما زالت صناعة الصوف تنوء باعراض المستهلكين عنها بالرغم مما بلغته من تقدم في جودة الانتاج وخفض الاسعار . ومن بين المستهلكين الذين يعرضون عن منسوجاتنا الصوفية بعض وزارات الدولة فهي ما زالت مواظبة على تفضيل الاصناف الاجنبية ، بالرغم مما تعلمه عن حاجة هذه الصناعة الى معونتها لعدم التوقف عن الانتاج بعد ان خفضته تخفيضاً ملموساً .

أما صناعة الكتان فقد راجت منتجاتها فيما عدا الزيت فهو ما زال يعاني آثار تردد السياسة الحكومية بصده .

وقد أصبح لا مفر من أن توضع لصناعة الغزل والنسيج سياسة مستقرة تتمشى مع نموها وتعالج ما يقف في سبيلها ان أردنا أن نستفيد من هذه الصناعة ونحمي اقتصاد البلاد من الاضرار الجمة التي قد تنجم عما ينزل بها من أزمات .

كذلك خطونا خطوات جديدة في ميدان الصناعات الكيماوية فزاد

إنتاجنا من الاسمدة والكحول والورق والحرير الصناعي .

واتجهت صناعة المستحضرات الصيدلانية أيضاً الى التوسع والتجديد والتحسين .

وقطعنا شوطاً آخر في الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية فزاد إنتاجنا من الصلب ، وارتفع إنتاجنا من القوى الكهربائية واللمبات والبطاريات وان كانت المنافسة الأجنبية تزاحم هذه الصناعة الأخيرة مزاحمة شديدة . كذلك زاد إنتاجنا من المعادن ولو في حدود ضيقة بسبب القيود التي يفرضها قانون المناجم القائم .

وقد انتهت الحكومة من النظر في تعديل هذا القانون ونحن نرجو أن تبادر بإصدار القانون الجديد حتى تستطيع هذه الصناعة أن تبلغ الشأن الذي تستحقه .

وقد ارتفعت القدرة الإنتاجية لصناعة عصر الزيوت ارتفاعاً جديداً بعد أن توسعت المعاصر القائمة في منشئاتها وقامت في مختلف أنحاء البلاد معاصر جديدة وان كانت هذه الصناعة قد اضطرت الى تقليل الانتاج بعض الشيء بسبب قلة بذرة القطن وأصبح يخشى على كل حال أن لا تجد في المستقبل بالبلاد البذرة التي تكفي لسد حاجتها منها جميعاً .

وارتفع أيضاً إنتاج صناعة الصابون وان كان قد تأثر هو الآخر بقلة بذرة القطن وارتفاع أسعار الزيوت الأجنبية .

كذلك تأثرت صناعات الحلوى والجلود والطباعة بقلّة الخامات وقيود التصدير . واحتمالات هذه الصناعات ما زالت كبيرة وهي تستحق لذلك كل عناية واهتمام .

وقد اعترضت صناعة الارز تكسبة شديدة بسبب قلة المحصول الى حد لا يكاد يكفي لسد حاجة الاستهلاك المحلي .

واشتدت أزمة صناعة المحفوظات الغذائية فيما عدا البصل المجفف فقد انتعش إنتاجه بعض الشيء وارتفعت صادراته بالقياس الى العام الماضي . وما زال الموقف في صناعة الدخان والسجائر على ما كان عليه في السنة الماضية من حيث انقباض حركة التصدير بسبب امتناع المسئولين عن تيسير الشحن الى السودان ومنح الدروبك الكامل للمصانع حتى تستطيع أن تهبط بأسعارها الى المستوى الذي يمكنها من منافسة الصناعة الأجنبية .

كذلك ما زال الموقف في صناعة مواد البناء ومشتقاتها مرضياً على وجه العموم وان كانت حركة البناء قد أخذت تتجه الى التباطؤ بعض الشيء على الأقل في العاصمة .

وكانت الحالة مرضية في صناعات السينما والسياحة والملاحة الداخلية حتى الربع الأخير من السنة اذ هبط نشاطها هبوطاً ملموساً بسبب الظروف السياسية العامة .

وما زالت أشد العقبات التي تواجهها هذه الصناعات هي عقبات الإجراءات الإدارية المختلفة التي لا يصعب معالجتها لو صرح عزم المسئولين على ذلك .

وقد أوردت الغرف الصناعية في تقاريرها السنوية الصعاب التي واجهتها هذا العام والاقتراحات التي وضعتها للوصول الى تذليلها ونحن نرجو ان تجد هذه الاقتراحات لدى المسئولين ما تستحقه من العناية . (من تقرير اتحاد الصناعات)

العلبة التي لا تخرج الزيت من الكر قود المصنوع في

هي تغليف اقتصادي

٢٠٠٠ م

٤٤٤٧٣



نتقدم الى مقام الملك المفدى
بخالص التهاني وصادق الولاء
بمناسبة عيد جلوسه السعيد
أعاده الله على جلالته وعلى مصر
والسودان بالخير العيم

شركة ساني اسماعيل
ويحيى قدرى
للهندسة والمقاولات
٧ ممر شريف باسكندرية
١٥ شارع فؤاد الاول بمصر

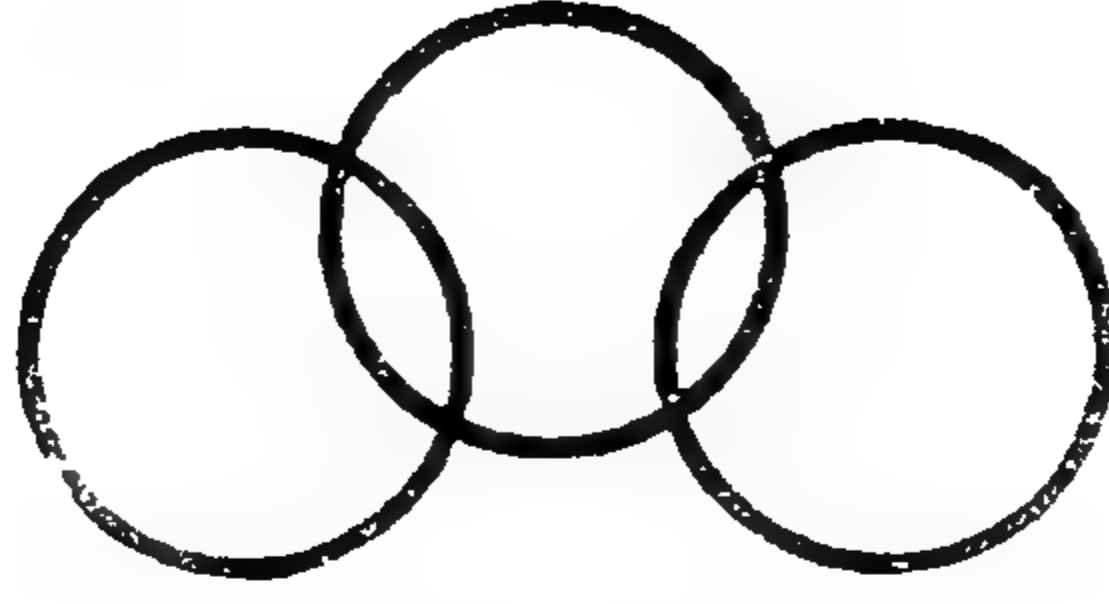
شركة سيدى سالم
المساهمة المصرية
١ شارع بنك مصر القاهرة

شركة فيليبس أورنيت
شركة مساهمة هولندية
القاهرة : ٢٣
شارع يوسف الجندى
ت ٤٩٩٨٨
الاسكندرية : ٩
شارع سيزوستريس
ت ٢٥٧٦٠

بيان الملكية الصناعية

عن شهر مايو ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى	الرسوم المحصلة	مليم جنيه
محال مملوكة للأفراد	رسوم حوافظ بيع	٤ -
متاجر	رسوم مستخرجات	- -
٩٨٤	المجموع	٤ -
٧٧		
محال مملوكة للشركات	بيان خاص بطلبات براءات الاختراع	
٢٦١	البراءات المطلوبة	
٣٩		
الرسوم المحصلة	البراءات الاصلية	٣٢
رسوم قيد	البراءات الاضافية	-
رسوم تدوين		
٢٣ ٦٠٠	البراءات الصادرة	
٨٨٤ ٨٠٠	البراءات الاصلية	-
	البراءات الاضافية	-
رؤوس الاموال المقيدة في السجل التجارى		
عن الشركات التى مركزها العام في مصر (ذات الصفة التجارية)		
شركات تضامن		
مليم جنيه		
١٨٦٣٩٢ ١٣٠	الرسوم المحصلة	مليم جنيه
٣٧٧٢٤ -	رسوم ايداع وتسجيل	١٦٠ -
	رسوم سنوية	- -
شركات توصية بسيطة	رسوم انتقال ملكية	
١٢٢٢١٧ ٦٣٩	وبيع مطبوعات وخلافه	٣٦ -
٤٩٧٠٠ -	المجموع	١٩٦ -
شركات توصية بالاسهم		
تجارية	بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية	
٤٠٠٠٠ -		
صناعية		
- -		
شركات مساهمة		
تجارية	رسوم ونماذج صناعية مودعة	
١٠٢٥٠٠٠ -	رسوم	-
٤٠٠٠٠ -	نماذج	١
صناعية		
رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام في الخارج ولها نشاط في مصر وفقا لراس المال الوارد في عقد تأسيسها (والمقيدة في السجل التجارى)		
شركات تضامن		
مليم جنيه		
- -	الرسوم المحصلة	مليم جنيه
- -	رسوم ايداع وتسجيل بمانى	
شركات توصية بسيطة	ذلك رسم المدة الاولى للحماية	٢ ٥٠٠
تجارية	رسوم تجديد الحماية	- -
صناعية	رسوم انتقال ملكية	- -
- -	وبيع مطبوعات وخلافه	- -
شركات توصية بالاسهم	المجموع	٢ ٥٠٠
تجارية		
صناعية		
- -		
شركات مساهمة وما في حكمها	بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات	
تجارية	طلبات مقدمة	٦
صناعية	طلبات قبلت	-
- -	طلبات رفضت	-
حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية	طلبات تحت الفحص	١٤
حالات البيع	الرسوم المحصلة	مليم جنيه
٢ -		٣٠ -
حالات الرهن		



التعاون

التأميم والتعاون صنوان

في خدمة الوطن

لا يقوم أى عمل اقتصادى الا على أركان ثلاث - العمل والادارة ورأس المال - ويهدف التأميم الحديث الى أن يمتلك الشعب كله الأعمال الاقتصادية الكبرى التى تخدمه بتحويل رأس المال من أيدي الافراد القليلين الذين يملكونه الى الدولة مع الابقاء دون مساس بنظم العمل والادارة وبذل الجهد فى تحسينها والتعاون هو الآخر نظام شعبى يمكن جميع الافراد من بنى الوطن من تملك المؤسسات التعاونية التى تخدم مصالحهم بغض النظر عن مركزهم المالى فلا يشترط فى الفرد أن يكون عنده أى رأس مال ليصبح عضوا يمتلك فى المؤسسة التعاونية على قدم المساواة المطلقة مع غيره من الاعضاء بقدر ما يتعامل معها .

واذا كان التأميم فى البلاد الراقية التى أخذت به فى السنوات الاخيرة قد تركز حول الانتاج عامة والصناعات الكبرى خاصة فان التعاون فى هذه البلاد . قد شمل جميع أنواع التوزيع للمستهلكين وأصبح يتقاسم هو والتأميم اقتصاديات البلاد . الاول فى ميدان التوزيع والثانى فى ميدان الانتاج .

الجمعية التعاونية للبترو

شركة الملح والصودا المصرية

المركز الرئيسي بالاسكندرية ٢ شارع فؤاد الاول
رأس المال المكتتب به ١٢٦٠٠٠٠٠ جنيها

اهم المؤسسات للزيوت في الشرق الاردني

زيوت للأكل وللصناعات

شحوم للأكل وللصناعات

زيوت واحمض دهنية هيدروجينية

جلسرين طبي وصناعي ، كسب

صابون من جميع الانواع : لغسل الاواني ولغسل الملابس وللزينة وللحمام . س . ت ٩٦٥

نترات السيلي الطبيعي

السماد الطبيعي الوحيد

١٥.٩ % الى ١٦ % آزوت أزوتيك

هو لهبة من لهبات الطبيعة

يحتوي على :

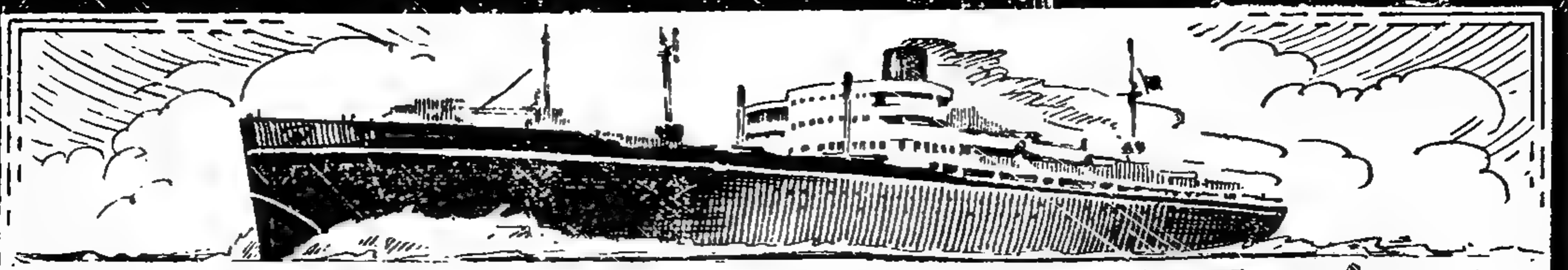
٣٢ عنصرا غذائيا منها الحياة النبات كالفوسفور والبورون
والبيور والزنك والحديد والنحاس الخ

٣٧ شارع قصر النيل ت ٧٦٠١٤

س . ت ١٨٦٣٣

ص . ب ١٥٤٦

شركة نترات السيلي



شركة بواخرا للبوسنة الخديوية لى. مرس

خط أوروبا

سفریات سريعة بين الاسكندرية ومرسيليا وجنوا بالباخرة

« الملك فؤاد »

خط أمريكا

سفریات منتظمة بين الاسكندرية - نيويورك عن طريق نابولى

وجنوا ومرسيليا بالباخرة

« محمد على الكبير والخديوى اسماعيل »

خط موانى أوروبا الشمالية

خط منتظم بين الاسكندرية - دنكرك - انفرس - روتردام -

بريم - همبورج

خط الاسكندرية - بيروت

سفریات سريعة بالباخرة « الملك فؤاد »

خط للبريد ما بين الاسكندرية - بورسعيد - قبرص - بيروت

خط منتظم بالباخرة « فؤادية »

خط البحر الاحمر

خط منتظم بين الاسكندرية - بورسعيد - سويس - جدة -

بور سودان - مصوع - عدن - جيبوتى

بالبواخر « طائف » « طالودى » « سقارة » « زمالك »

سجل تجارى ١٦٧٠٨

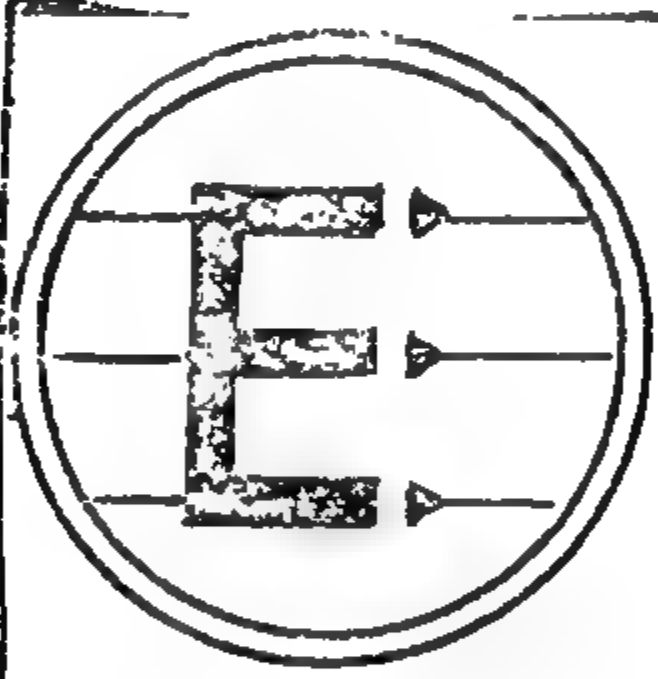
قبل شراء لوازمكم

زوروا محلات

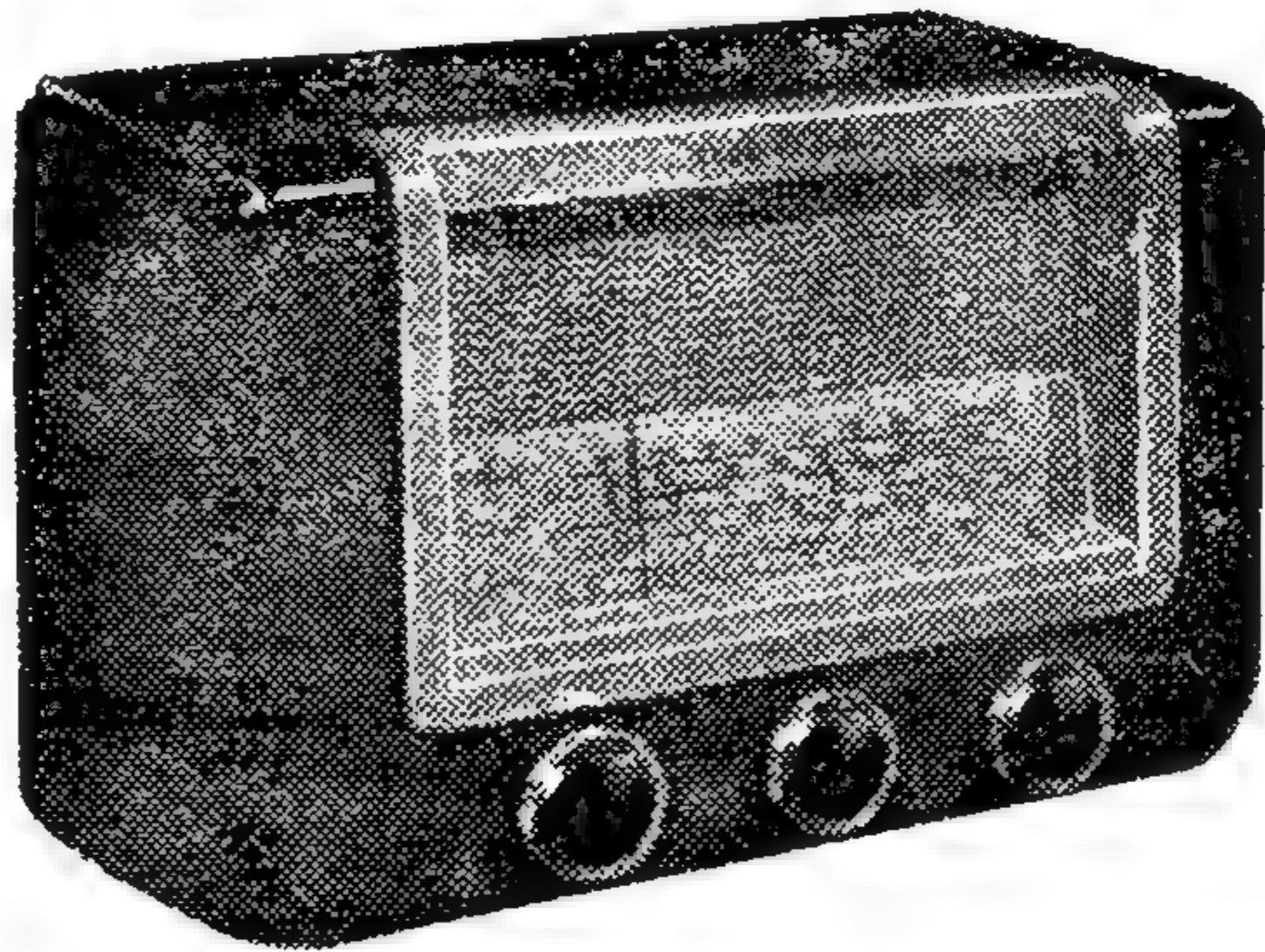
عمر افندي

القاهرة - مصر الجديدة - طنطا - بورسعيد - الاسماعيلية

صوت ٣٠٤



راديو افكو العالمى



أداة السحر
و
الخيال

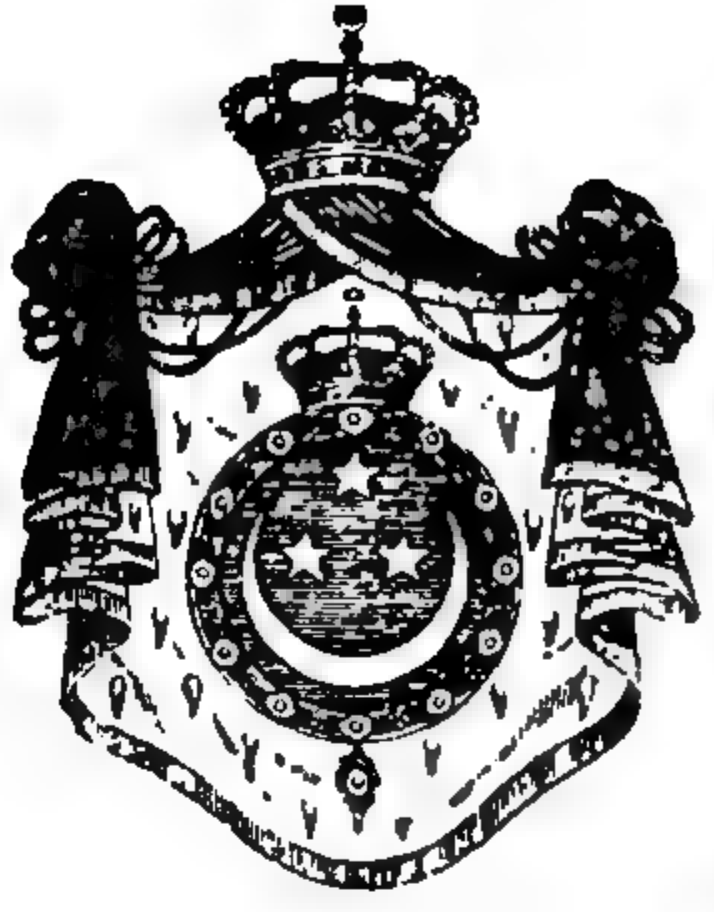
بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت اليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

صوت ٦٨٥٦٠

شركة اير مك مصر
الوكلاء
القاهرة ١٨ شارع صبرى ابو علم باشا "بركتينا" ت ٩٦٣٧

كهرباء - بطارية مائنة - وجافة - راديو شطه
وراديو للسيارات ٤-٥-٦-٧ صمامات يعمل
على التيار المنقطع والمستم - صندوق انبوه فاخر



موردو
جلالة الملك فاروق الاول

إسم عظيم لسيجارة فاخرة



٢٠ سيجارة ٨ قروش

شركة مصر للتصدير والإقطان

شركة مساهمة مصرية

إحدى مؤسسات بنك مصر
ومركزها الرئيسي بمبارة بالإسكندرية

تقوم بتجارة القطن في الداخل
وتصدير للخارج

لها وكلاء ومراسلون في جميع أنحاء العالم

رئيس مجلس الإدارة: مصرية صاحب السادة عبد القادر أحمد باشا

حافظوا على:

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من
الرقعة والحرب والضياع
في الليل والنهار

بإيداع خزائن أمينة تحمي من العبث بها
أو فقدها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإيداع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»
لحفظ النقائص والمقتنيات الثمينة في غير أوقات العمل به وفي ظروف الطوارئ

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإيداع في الليل بعد قضاء السهرات، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية



S.P.M.O.

معبأة بالشركة الوطنية المصرية لتعبئة الزجاجات ش.م.م



الاقتصاد والمحاسبة

الشمس
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى ابانة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٣١
١٥ يونيو ١٩٥٢

موازنة الميزانية

تبذل وزارة المالية وسائر وزارات الحكومة ومصالحها جهدا شديدا في هذه الايام ابتغاء موازنة الميزانية وقد قدر العجز بين الإيرادات والمصروفات في الميزانية الجديدة بنحو ٤٠ مليوناً من الجنيهات وهو مبلغ ضخم من غير شك بالنسبة لميزانية تزيد على مائتى مليون زيادة قليلة . ولا شك ان موازنة ميزانية تعاني مثل هذا العجز الكبير تتطلب مجهودا شاقا وتتطلب خبرة ومرانا وقدرة على تحقيق المطلوب من غير اساءة للقواعد الاساسية التى ينبغى ان تتوازن بها الميزانية .

واول هذه القواعد الا يكون الخفض في المصروفات من حساب المشروعات الانتاجية او مشروعات اصلاح الكبرى سواء كانت اجتماعية او زراعية فلا يبقى غير المصروفات الكمالية والضغط في مظاهر الاسراف والبذخ وهى في الميزانية المصرية كثيرة متنوعة وقد اخذت الوزارات والمصالح - امثالا لتعليمات وزارة المالية - تراجع مشروعات ميزانياتها لاجراء خفض المطلوب بنسبة ٣٠ فى المائة وهى نسبة كبيرة جدا . ويخشى ان تجور اقلام الخفض على المشروعات النافعة وتدع مظاهر البذخ والاسراف لانها قد تهم القائمين بالخفض شخصا . وهذا ما نلفت اليه النظر ونرجو الا يفوت وزارة المالية اصلاح الخطأ واقامة الموازنة على قواعدها الاقتصادية السليمة والا كان الضرر بالغا .

احمد عنان

موازنة الميزانية : لرئيس التحرير

عرض وتعليق : اسراف السياح المصريين - مقاطعة اسرائيل - عملة اسرائيل

القروض المحلية لشراء القطن بقلم الدكتور محمد على رفعت

اخبار اقتصادية صور تذكارية بمناسبة حفل

توزيع شهادات المحاسبين تنظيم مهنة الخبراء

اقتصاديات الشرق الاوسط

- نهضة افغانستان وسائل النقل شريان فى

جسم التجارة شخصيات اقتصادية :

امين فكرى بك

اخبار الاقتصاد العالمى :

تطور احتياطات مصر من

الارصدة الاجنبية بقلم باحث

ازمة صناعة الصلب فى

الولايات المتحدة :

مشاكل مصر المالية :

اسواق الحديد فى العالم :

القطن : فى النصف الاول

من يونية

دليل الممول : تنمية الضريبة

على الارباح التجارية والصناعية

للاستاذ محمود احمد صالح

عثمان

قوانين وقرارات : كتب

جديدة



اسراف السياح المصريين

وردت في تقرير مصلحة الجمارك ملاحظات جديرة بالاعتبار منها ان الميزان التجاري بين مصر وفرنسا بدأ ينحرف ضد مصر منذ سنة ١٩٤٩ وتفاقم في سنة ١٩٥٠ بسبب هبوط مشتريات فرنسا من القطن واطراد الزيادة في الصادرات الفرنسية ولاحظ التقرير ان الواردات الفرنسية الى مصر لا تخضع لاي قيد من قيود الاستيراد ، بينما تفرض على صادراتنا لفرنسا قيود كثيرة تشل من حركة التصدير المصرية الى فرنسا بالنسبة لجميع البضائع عدا القطن ..

وهذه المسائل قد تكون طبيعية لانها داخلية في نطاق الاتجار العادي وقد تستطيع السلطات المصرية معالجة الموضوع باعفاء البضائع المصرية من قيود الاستيراد على نحو ما تفعل السلطات الفرنسية بالنسبة لبضائعها . ولكن التقرير يشير الى ان السائحين المصريين ينفقون سنويا في فرنسا مبالغ طائلة تؤثر تأثرا سيئا في ميزان المدفوعات المصري .

وهذا يعني ان السبب الرئيسي لانحراف ميزان المدفوعات لغير صالح مصر يرجع الى ضخامة ما ينفقه المصريون في فرنسا .. وهذا هو الذي ينبغي السعي لمعالجه بكل الوسائل ..

وقد اقترح في وقت من الاوقات فرض رسوم ثقيلة على المسافرين الى الخارج ، أو منع السفر الا اذا كان ذلك راجعا الى سبب طبي أو

علمي أو اجتماعي . ولكن شيئا من ذلك لم يتم ..

صحيح انه من المقرر تحديد المبالغ التي يحملها كل مسافر معه . ولكننا نعرف ان الواقع غير ذلك ، وان كثيرين من المصريين يتمكنون بوسيلة أو بأخرى من الحصول على ما يشاءون من نقود ..

ونحن لا نكره السياحة ولا نريد ان يقبع المصريون في دورهم لا يرحونها فان السياحة تفيد وهي تكسب المسافرين معلومات وعقليات جديدة . ولكننا نكره اسرافهم وسفهمهم .. ونكره ان يضرب المثل بالباشوات المصريين كما يضرب بمهرجات الهنود .

مقاطعة اسرائيل

قررت الدول العربية مقاطعة اسرائيل وضربت حولها نطقا من الحصار الاقتصادي ، ولكن الانباء تشير من وقت الى آخر بأن هذا النطاق ليس محكما وان اسرائيل تجد منافذ للبلاد العربية تستورد منها وتصدر اليها بوساطة شركات وأفراد تتخفى وراءهم .. ولعل القراء يذكرون الضجة التي قامت منذ شهور حول ما كشفت عنه بعض الانباء من ان حاصلات مصر والسودان ومنتجاتهما تتسرب الى اسرائيل . وقد نفى المتحدث باسم حكومة السودان انه يصدر ترخيصات بالاتجار مع اسرائيل . فلم يكن نفيه شافيا ولا مقنعا . فاذا كانت حكومة السودان لم تصدر ترخيصات بهذا الاتجار فان هذا لا يعني انه لا اتجار مع اسرائيل دون ترخيصات ..

والواقع ان السودان منفذ طيب لاسرائيل والادارة المسيطرة عليه ادارة بريطانية لم تشترك في اصدار القرار بمقاطعة اسرائيل ، بل ان دولتها تدعو البلاد العربية الى الصلح مع اسرائيل وتبذل غاية جهدها لمعاونتها ..

وقد أصدر حزب العمال البريطاني في الايام الاخيرة برنامجا عر سياسته الخارجية وفي مقدمة هذا البرنامج الدعوة الى استقرار الشئون في الشرق العربي .. وابرام صلح دائم بين اسرائيل والبلاد العربية ..

واذا تركنا السودان وجدنا ليبيا حيث يسيطر النفوذ البريطاني ، تلعب دورا آخر في التفريغ من ضائقة اسرائيل ، وفتح منفذ آخر لها الى قلب البلاد العربية ..

لا يكفي اذن ان تقرر الجامعة العربية مقاطعة اسرائيل وفرض حصار اقتصادي عليها حتى نطمئن الى ان هذا الحصار واقع فعلا . لان مثل هذا الوهم يضر باقتصاديات الدول العربية ويجعلها تبنى سياستها على ظن خاطيء ، بينما اسرائيل تتسرب شيئا فشيئا وتحطم شيئا فشيئا سلسلة هذا الحصار المزعوم ثم لا ينبغي ان ننسى دور بعض دول البحر الابيض المتوسط في استيراد البضائع من مصر وتهريبها الى اسرائيل واستيراد البضائع من اسرائيل وتحويلها بعض الشيء ثم تصديرها الى مصر .. وكأنها مصنوعات أو منتجات جديدة تنتمي الى الدولة المصدرة وهي في واقع الامر مصنوعات ومنتجات اسرائيلية لحما ودما ..

عملة اسرائيل

وقد ظهرت عملة اسرائيل في اسواق البلاد العربية . وقد ورد في تقرير تلقته مصلحة الجمارك المصرية من مصدر رسمي في السودان انه اكتشف وجود مقادير من عملة اسرائيل لدى مكاتب الصرف والاستبدال والنقود ، بل ان عمليات الصرف والاستبدال تجري دون حرج أو قيد ..

القروض المحلية لسراء القطن

بفهم
الدكتور محمد علي رفعت

تواترت الانباء بأن وزارة المالية اعتزمت استئذان مجلس الوزراء في عقد قرضين قصيرى الأجل ، بغية الحصول على المال اللازم لشراء ماتبقى من محصول الموسم الحالى بدون تصدير .

ولما كانت الوزارة لم تعلن بعد الشروط الخاصة بهذين القرضين ، فان البحث التفصيلي في أمرهما لن يخلو من افتراضات قد لا تتفق تماما مع ماتنوى الوزارة اتخاذه من تدابير ، بل ربما يكون في اجرائه الآن شئ من سبق الحوادث ، على أن عدم اذاعة هذه الشروط لا ينبغي أن يحول دون مبادرة الباحثين الاقتصاديين الى دراسة الظروف التى تحيط بعقد قروض محلية للغرض سالف الذكر ، وايضاح ماتنطوى عليه من مزايا وما تخفيه من مساوىء .

من المحتمل ان فضلة المحصول سوف تكون أقرب الى أربعة ملايين منها الى ثلاثة ملايين قنطار ، ومن المحتمل كذلك أن شراء هذه الاقطان سيحتاج الى مبالغ تتراوح بين الخمسين والستين مليوناً من الجنيهات ان لم تزد عن ذلك المقدار .

وليس من الميسور تدبير هذه المبالغ الكبيرة من موارد الحكومة العادية ، لاسيما وان أموال الاحتياطي الحر قد نفذت وايرادات الدولة تخضع لعوامل انكماشية قاسية تجعل موازنة الميزانية ذاتها أمر من أشق الأمور . لأنها فيما يقال تتطلب خفض الاعتمادات المطلوبة للوزارات بنسبة ٣٥ ٪

كان طبيعيا والحال هذه أن تفكر وزارة المالية أول ماتفكر ، فى الاتجاه نحو القروض المحلية كوسيلة تقليدية قريبة المنال سهلة التنفيذ ، للحصول على مايلزمها من مال لشراء فضلة القطن . وربما غاب عن بعض الناس أن وسيلة تقليدية تتسم بقرب المنال وسهولة التنفيذ ، ليست فى معظم الاحوال بأنجع الوسائل ولا بأفضلها فى تحقيق الغرض المنشود ، أليست نظرية الانتاج الحديثة فى علم الاقتصاد تؤكد أن أساليب الانتاج المباشر

أكثر فى عمليات البيع والشراء . ومهما يكن من الامر ، فان اختيار وزارة المالية لطريقة الاعتماد على عقد قروض محلية لتمويل شراء القطن ، لا يعدو أن يكون علاجا مؤقتا ، بل ربما يضاعف أسباب العلة ذاتها فالواضح أن المشكلة الاساسية الناتجة من عجز البلاد عن تصدير محصول القطن بالأثمان التى حددتها الحكومة ، انما هى ضياع الفرصة فى الوصول الى حصيلة من العملات الاجنبية اللازمة لسد الثغرة التى تتسع يوما بعد يوم فى ميزان المدفوعات ودفع قيمة الواردات .

وانك لترى فى هذا التحليل المبسط أسبابا واقعية تحول دون التغلب على الصعوبات القائمة فى موازنة ميزان المدفوعات . فسواء نجحت الحكومة أم لم تنجح فى عقد قروض محلية بشروط ترضاه ، فان مشكلة العجز فى هذا الميزان لاتزال باقية مستعصية الحل .

وهنا يحق للمرء أن يتساءل ، ماذا تنوى أن تصنع الحكومة بما اشترته من أقطان الموسم الماضى ، وماذا تنوى أن تصنعه بما سوف تشتريه من أقطان الموسم الحالى ؟ ثم ماهى الحكمة من تخزين هذه الاقطان وحرمان البلاد من الحصول على قيمتها بالعملات الاجنبية التى تشتد الحاجة اليها ساعة بعد أخرى ؟ وأخيرا أليس فى تراكم الاقطان المخزونة ضغط على أسعار الموسم القادم . وامكانيات تصريفه ؟

لايكفى للرد على هذه الأسئلة القول بأن الحكومة قد كانت التزمت بشراء فضلة هذا الموسم فلطالما ذكرنا وحذرنا وأنذرنا المسئولين من مغبة العلاج الجزئى للمشاكل الاقتصادية . وفيما نشرناه على صفحات هذه المجلة فى أعدادها السابقة ، مايكفى للتدليل على أن التزام الحكومة بشراء فضلة القطن ، لم يكن ضروريا ، وكانت هناك وسائل أخرى أكثر نفعا وأعظم أثرا فى تحقيق المعالجة الكاملة لمشكلة تصريف محصول القطن والابتعاد عن أسباب المغامرة . وموعدا كلمة تالية عن هذه الوهمائل

أضعف الاساليب وأبعدها عن الكفاية الفنية ؟

ومع ذلك فان المرء ليشعر لأول وهلة بأن الظروف الراهنة ظروف غير مناسبة لطرح قروض كبيرة فى السوق المحلية يكتتب فيها الافراد والهيئات . ففى البلاد ضائقة مالية ، ظهرت بوادرها منذ أشهر ، والشواهد تدل على أنها ضائقة ستتفاقم آثارها على مضى الايام والاسباب .

ازاء هذه الظروف قد لا يستجيب جمهور المستثمرين لداعى الحكومة ويقدموا على استثمار أموالهم فى قروض حكومية الا اذا ارتفع سعر الفائدة الى معدل يكلف مالية الدولة أعباء ثقيلة .

واذا لجأت الحكومة الى البنك المركزى أو الى البنوك الكبرى وأغرقتها بتغطية هذه القروض من الاموال المودعة لديها ، فان مثل هذا الاجراء يخلق حالة قريبة الشبه بما يحدث من الالتجاء الى طبع اذونات على الحزاة ينتهى بها الامر الى مضاعفة التضخم المالى السافر .

ونحن اذ نسجل بالحمد قرار وزارة المالية بالانصراف عن طبع اذونات على الحزاة لتمويل شراء القطن ، لايسعنا الا أن نذكر أن الاقتراض من البنك المركزى سواء بالاستدانة المباشرة أم بمطالبته بتغطية قروض حكومية ، يؤدي عادة الى توسع فى محيط الائتمان ، ونتيجته أيضا تضخم مالى .

وكذلك لا يسلم الاقتراض من المصارف الكبرى من ماآخذ ، اذا استتبع هذا الاقتراض زيادة محسوسة فى حركة التداول . فان « اغراء » البنوك باستخدام الاموال المودعة لديها فى تغطية قروض حكومية تحول حصيلتها مباشرة الى بائعى الاقطان ، ينتهى الى تحويل جانب من الودائع المصرفية من أموال قليلة الحركة الى أموال



تصدير رصاص مقابل استيراد قصدير نقي من هولندا

وافقت وزارة التجارة والصناعة على تصدير ٢٥٠ طناً من رصاص الرصاص الذي يحتوى على انثيمون بنسبة تزيد عن ١٢ ٪ الى هولندا مقابل استيراد تصدير .

تصدير طلبات مياه مصنوعة محليا الى تركيا

طلبت احدى الشركات الترخيص لها بتصدير ١٠٠ طلبية مياه الى تركيا من انتاج مصنع محلي بمصر مقابل تسديد ثمنها بالدولارات قد وافقت وزارة التجارة والصناعة على ذلك .

الترخيص بتصدير ١٠٠ طن جلسرين غير مكرر

وافقت لجنة الاستيلاء والتوزيع بوزارة التموين على طلب لاجد المصانع الكبيرة بتصدير ١٠٠ طن جلسرين غير مكررا حيث ان الانتاج المحلى يزيد عن الاستهلاك بحوالى ١٢٠ طناً سنوياً . وقد اقرت لجنة التموين العلبا ذلك .

هبوط الصادرات المصرية الى فرنسا
هبطت صادرات مصر الى فرنسا بمعدل ٢٥ ٪ عما كانت عليه في السنوات التى سبقت الاتفاق التجارى بين مصر وفرنسا - كما هبط معدل صادراتنا السنوية من القطن من ٥٠ ألف طن الى ٣٢ ألف طن . ويمثل القطن ٩٥ ٪ من صادراتنا الى فرنسا

عدم منح حصص من بذرة القطن للمعاصر التى تنشأ مستقبلا

ارسلت غرفة صناعة الزيوت الى وزارة التموين تطلب اليها تقرير عدم منح حصص من بذرة القطن للمعاصر التى تنشأ مستقبلا حتى يقلع أصحاب رؤوس الاموال عن انشاء معاصر أخرى ليست البلاد فى حاجة اليها ، خصوصا وان كميات البذور الزيتية التى تنتجها مصر محدودة ولا يمكن التوسع فيها خلال السنوات المقبلة .

وقد وافقت الوزارة على هذا الراى مراعاة لصالح الاقتصاد القومى خصوصا بعد ان ثبت ان القدرة الانتاجية للمعاصر المرخصة تستوعب ضعف محصول بذرة القطن فى العصور ، وايدت لجنة شئون التموين العليا هذه الموافقة .

تصدير القطن الى المانيا
اتضح أن المانيا الغربية لم تشتتر من القطن المصرى الى نهاية شهر مايو الماضى الا بما قيمته ١٢ مليوناً من الدولارات رغم أنها وعدت فى الاتفاق التجارى بينها وبين مصر بشراء قطن بخمسين مليوناً من الدولارات فى بحر المدة التى يسرى فيها الاتفاق .

وقد اتضح ان السبب الرئيسى لما نتوقه من عدم تنفيذ ألمانيا بما تعهدت به من شراء القطن هو ارتفاع أسعار القطن المصرى والضغط الخارجى على المانيا وتدخل سلطات الاحتلال فى بعض شئونها الاقتصادية بما لا يسمح بمنافسة أى اقطان للاقطان الامريكى

الاتفاق التجارى بين مصر وفرنسا
ينتظر ان يبت قريبا فى تجديد الاتفاق التجارى بين مصر وفرنسا على نفس الاسس السابقة مع الحد من الكماليات التى تستوردها مصر اسوة بما ينتظر ان تتبعه مصر مع جميع الدول .

تصدير الورق والكرتون

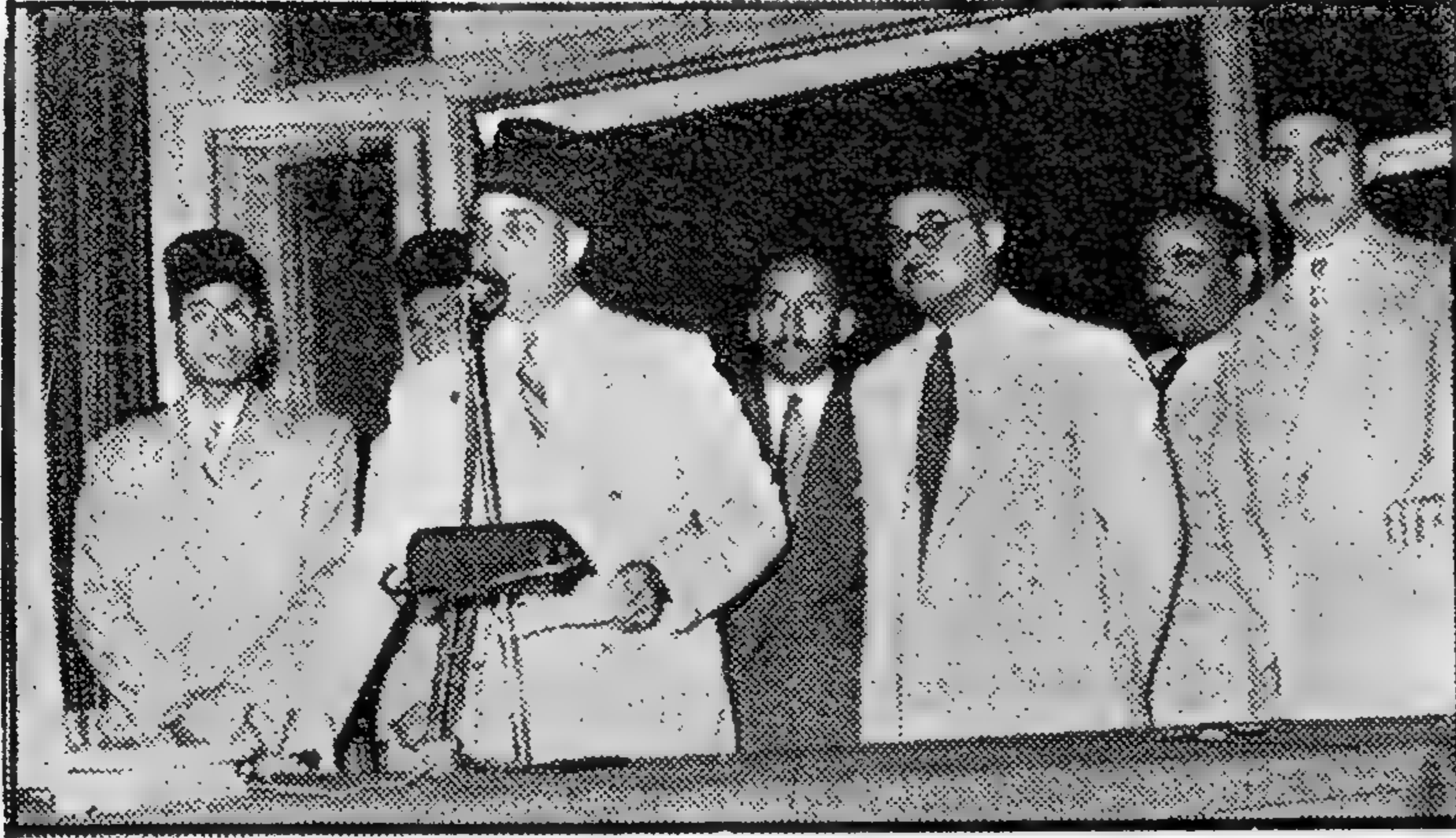
وافقت لجنة الاستيراد والتصدير على جميع طلبات تصدير اصناف الورق والكرتون ومصنوعاتها المعروضة عليها - مع التجاوز عن شرط الزام المصدرين باستيراد كميات مماثلة من الورق على ان تستمر مراقبة التصدير والاستيراد فى استطلاع رأى وزارة التجارة والصناعة فى الطلبات التى تقدم اليها مستقبلا كل حالة على حدة - مع ابلاغها البيانات الواردة من مصلحة الجمارك عن واردات الورق فى الاشهر الاخيرة



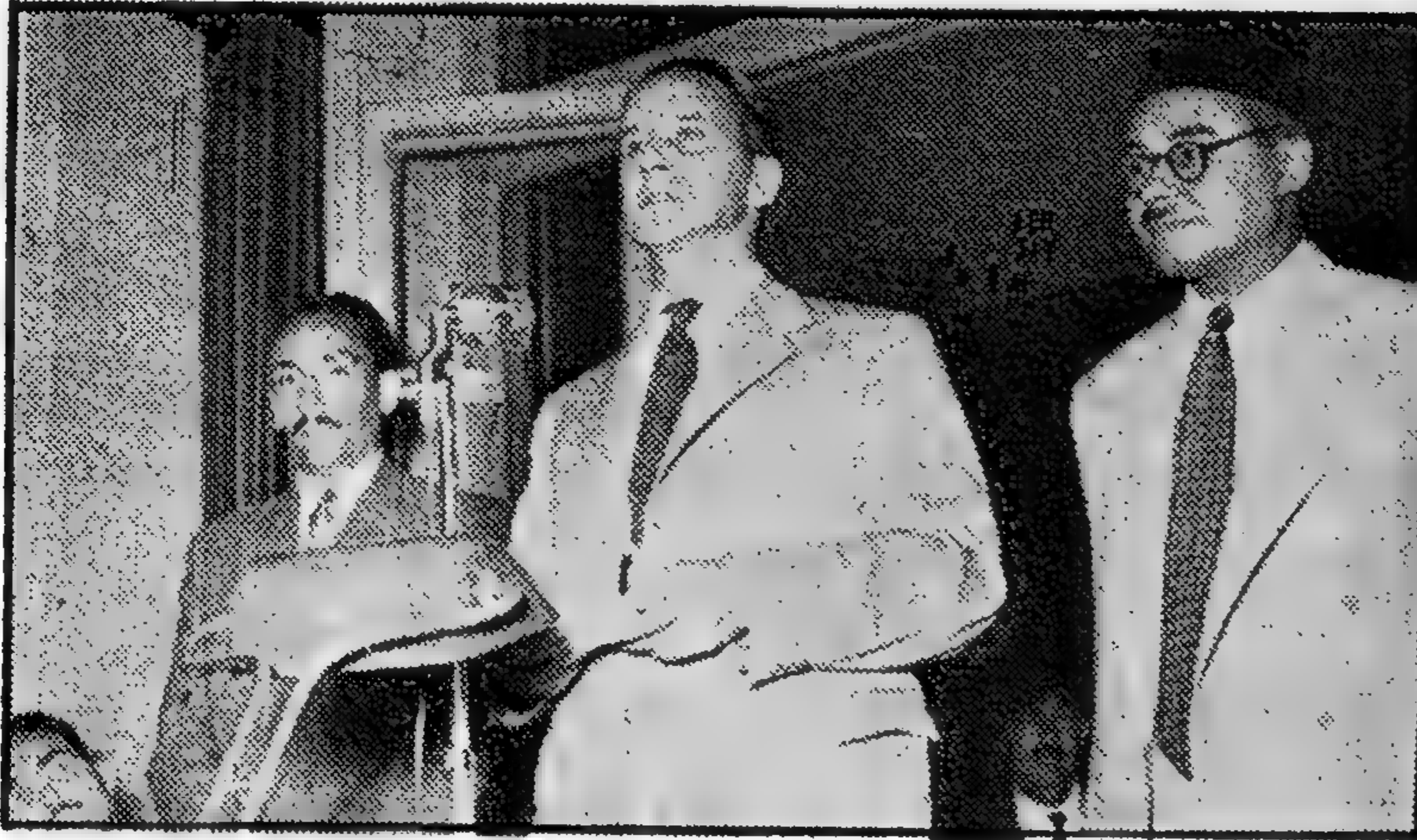
عبد الجليل العمرى بك

تسلم سعادة عبد الجليل العمرى بك نائب محافظ البنك الاهلى مهام منصبه الجديد .
وهيئة تحرير المجلة تتقدم الى سعادته بوافر التهئة متمنية له كل توفيق ونجاح فى هذا المنصب الخطير .

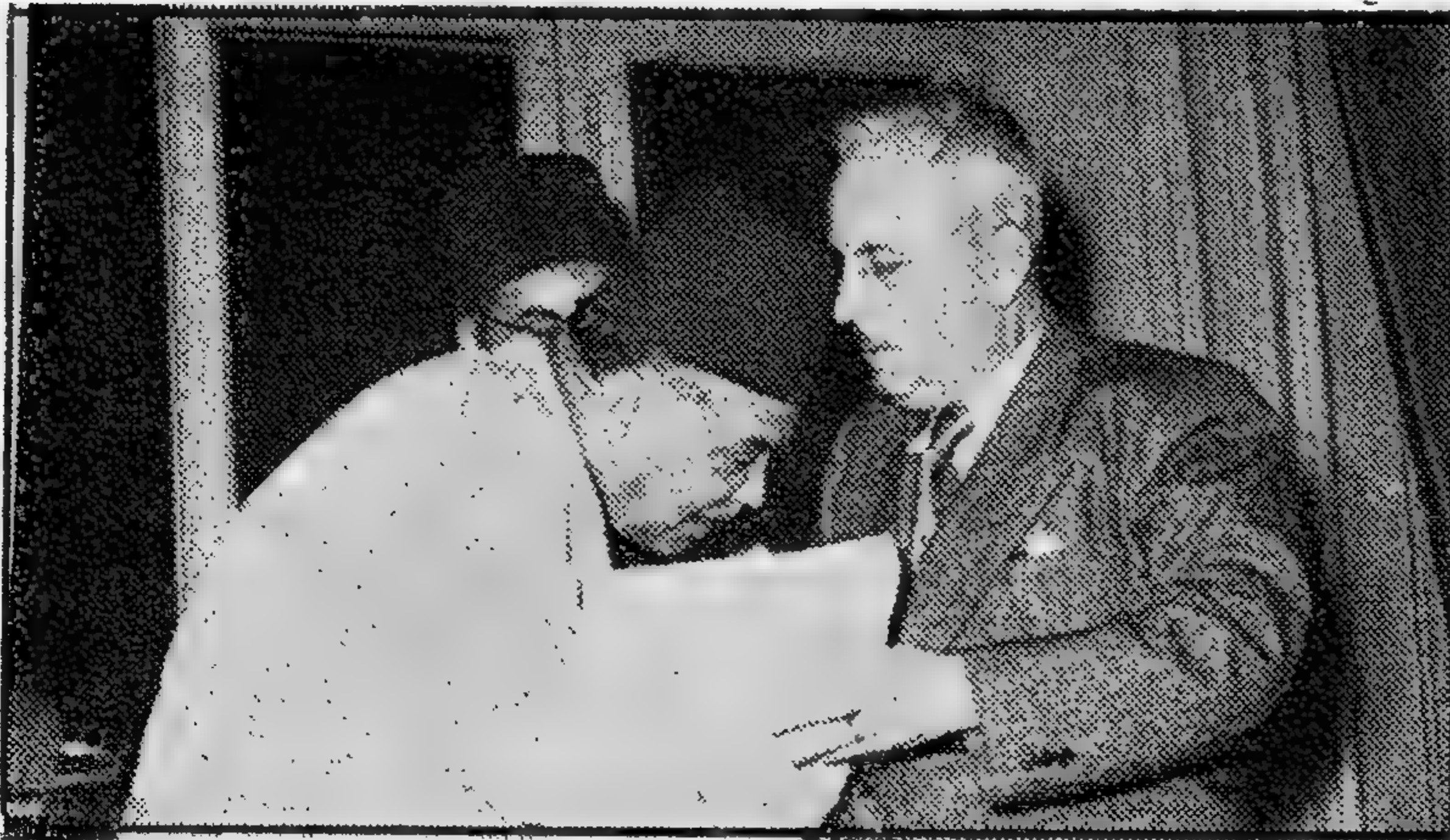
**صور تذكارية بمناسبة حفل
توزيع شهادات المحاسبين
والمراجعين يوم ١٧ مايو ١٩٥٢**



عبد الله أباطه بك يلقى كلمته على حضرات المحاسبين القانونيين



جناب المستر كوبر المحاسب القانوني يلقى كلمة شكر وتقدير
للنادي ورئيسه على الجهود التي بذلت في تنظيم مهنة المحاسبة



عبد الله أباطه بك يسلم أستاذه سليم بك أمين حداد (المحاسب الاول) شهادة
قيده في جدول المحاسبين - محاولا تقبيل راحته كأستاذه

**اعتبار المستوردين
من ١٩٤٥ الى ١٩٤٨
من المستوردين القدامى**

وافقت لجنة الاستيراد والتصدير على اعتبار المستوردين المقيدين من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٤٨ من المستوردين القدامى ، وبذلك يخرجون من طائفة المستوردين الجدد فيعفون من قيل اسمائهم قبل القيام بعمليات الاستيراد وذلك بمناسبة صدور القرار الوزاري رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ بتعيين حصص الاستيراد لكل مستورد بنسبة استيراده للصنف في المدة من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٤٩ .

**شكوى بلجيكا من الرسوم الجمركية
على الزجاج**

تقدمت السفارة البلجيكية بشكوى في يناير الماضي من زيادة الرسوم الجمركية على الزجاج والبللور مشيرة الى ان المصانع المحلية لا يمكنها ان تسد حاجة الاستهلاك المحلي . كما ان هذه الزيادة قد قضت على المنافسة بين المنتجات المحلية والاجنبية مما يعتبر ضمن العوامل الرئيسية لانجاح الصناعة المحلية ..

ومما هو جدير بالذكر ان سعر المتر من الزجاج البلجيكي بعد الزيادة يصل الى ٤٧٧ قرشا بينما يبلغ سعر المتر من الانتاج المحلي ٣٢ قرشا

وقد قامت وزارة التجارة والصناعة بدراسة الامر فوجدت ان الاجراء الذي اتبع اجراء سليم بل متواضع تلجأ اليه كل الدول لحماية صناعاتها الناشئة - مع العلم بان الوزارة قد ربطت المصنع المحلي بسعر معين لا يرفعه الا اذا اثبتت للوزارة ارتفاعا في أسعار الخامات التي يستعملها في صناعته ..

كما انه قد اتضح ان الميزان التجاري مع بلجيكا في غير صالح مصر بشكل يلفت للنظر اذ حينما بلغت جملة الواردات من بلجيكا في سنة ١٩٥١ ٥٠ مليون جنيه بلغت صادراتنا اليها ١٦ مليون جنيه بعجز قدره أربعة ملايين من الجنيهات ..

تنظيم مهنة الخبرة

أحسنّت الحكومة صنعا بالتفكير في اصدار قانون لتنظيم مهنة الخبرة فالخبير هو عون القاضى ييسط له الرأى ويضع تحت تصرفه معارفه وتجاريه ولقد كانت الخبرة ولا تزال الوسيلة التى يستعين بها القضاء في كشف ماخفى أو أشكل من الامور وانه وان كان القول الفصل أولا واخيرا هو للقضاء الا أن رأيا مضللا أو اجراء مغرضا أو نظرا خاطئا قد يحرف القضاء من غير قصد عن الطريق السوى ، وهناك يحق الظلم بالبرىء ويضيع الحق في غمار الخطأ والاهمال والتجنى . لذلك كما قلت حسنا فعل الشارع بعنايته بتنظيم الخبرة وشئونها .

ولقد اجتازت الخبرة في مصر مراحل مختلفة اذ بدأت ولم يكن لها قانون ينظم شئونها الى أن صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ وكان اساس نظام الخبرة فيه جداول الخبراء تعدها لجنة للخبراء بكل محكمة ابتدائية واستئنافية ولم يشترط في الخبير مؤهلات ، ولهذا انتظمت جداول الخبراء عددا غير قليل ممن لا تتوافر فيه المؤهلات اللازمة للقيام بأعمال الخبرة ، ولم يكن لهم من التخصص والمران ما تقتضيه اعمالها مما حدا بالمشرع أن يتدخل لتنظيمها فأصدر في سنة ١٩٣٣ القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ وفى سنة ١٩٣٤ اتجهت الحكومة الى تجربة نظام الخبراء الموظفين لدى المجالس الحسبية فعينت أربعة من حملة دبلوم المحاسبة والتجارة العليا (بكالوريوس التجارة) خبراء محاسبين لدى مجلس حسبى مصر - فنجحت

التجربة نجاحا باهرا فتوسعت وزارة العدل في هذا النظام ولم تحل سنة ١٩٤٣ الا وادارة الخبراء بوزارة العدل تأخذ مكانها لتشرف على شئون الخبراء في الحساب والهندسة والزراعة .

ولما كان النظام القائم متشعب القواعد ولم يعد متمشيا مع نهضة القضاء ولا مسائرا لمختلف الاقضية التى جدت في مناحى الحياة كما لم يعد يكفل الرقابة على أعمال الخبراء مع أهميتها المتزايدة ولا هو شامل بطوائف الخبراء امام جهات القضاء

الرئيس ترومان والاشراف على مصانع الصلب الأمريكية

ألقى الرئيس ترومان خطابا بتاريخ ١٠ الجارى فى الكنجرس الأمريكى دعا فيه الاعضاء الى الموافقة على التشريعات التى تخول الحكومة الأمريكية الحق فى الاشراف على صناعة الصلب فى الولايات المتحدة ريثما ينجلي النزاع بين العمال وأصحاب مصانع الصلب عن تسوية يرضى بها الطرفان .

هذا ومن المعروف ان العمل قد توقف فى حوالى ٨٠ مصنعا من مصانع الصلب الأمريكية منذ أكثر من أسبوع بعد ان فشلت المفاوضات التى دارت بين اصحاب المصانع والعمال بشأن زيادة اجور الاخيرين .

وقد ألمع الرئيس ترومان فى خطابه الى أن المحكمة العليا الأمريكية كانت قد أصدرت قرارا فى ٢ يونية بالغاء القرار الذى أصدره هو فى ٩ أبريل باستيلاء الحكومة على مصانع الصلب، وأضاف ان المحكمة قد أشارت فى قرارها الى أن مثل ذلك القرار يصبح مشروعا اذا ما وافق عليه الكنجرس .

جميعا فثمة خبراء المجالس الحسبية يعملون بغير قانون اكتفاء بتعليمات يوقعها الخبير بقبول احكامها - وثمة خبراء المحاكم الشرعية تختارهم المحكمة بقدر ما تأنسه فى الخبير من ثقة - والى جانب هؤلاء خبراء الجداول ومن تنتدبهم المحاكم من المصالح الحكومية وعلى رأسهم مصلحة الطب الشرعى .

ولما كانت الاعمال التى تتطلب الاستعانة بأهل الخبرة قد اتسع نطاقها باتساع ميادين الحياة وتقدم مركز مصر العمرانى والاجتماعى والاقتصادى وما يقتضيه ذلك من تعدد المنازعات واتخاذها صورا أدق وأكثر خفاء والتواء وكانت تجربة نظام الخبير الموظف قد صادفت نجاحا كبيرا فقد اتجهت نية الحكومة الى اصدار قانون تنظيم الخبرة فى هذا الشهر .

والرأى عندى ان اصدار هذا القانون فيه مزايا كبيرة وعلى الاخص للتجارين اولا - أساس هذا القانون أن يكون الخبير موظفا وبذلك تشرف الدولة على عمله وليشعر هو بالمسئولية فى ادائه .

ثانيا - اعتبار مكتب الخبراء وحدة قانونية بحيث يقع نذب المحكمة للمكتب ليكون مسئولا عن عمل الخبراء التابعين له ومهيمننا على توزيع العمل وليكون فى اشراف المكتب ما يدخل سلامة الارشاد وحسن التوجيه

ثالثا - استبقى القانون خبراء الجداول المقيدى حاليا لانهم هم الذين استفتجت بهم الخبراء ولا يزال فريق

منهم باقيا بشرط الا يقيد في هذه الجداول أحد في أى محل يخلو بالاقسام المختلفة وبهذا يتحقق اقبال جداول الخبراء تمشيا مع تعميم نظام الخبراء الموظفين .

رابعاً - كانت ادارة الخبراء تشكو من انه يكاد يكون مستحيلا تعيين الحاصل على بكالوريوس تجارة مثلاً خبيراً محاسباً بمجرد تخرجه بدون مران أو تجربة فعالج القانون هذا النقص بأن جعل وظائف الخبراء تتدرج من معاون خبير الى مساعد خبير الى خبير أول وهكذا - أسوة بالنظام الحاصل في الوقت الحاضر في النيابة العمومية - وقد جعل التعيين في وظائف معاونين على سبيل الاختيار - وبأن من يعين مساعد يؤدي امتحاناً .

خامساً - انشأ القانون للخبراء مجلساً استشارياً يبدى رأيه مقدماً في كل المسائل التي تتعلق بالخبراء

سادساً - اصبح القانون على الخبراء صيغة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التي تقع اثناء مباشرتهم الاعمال المكلفين بها .

سابعاً - اعفى القانون الخبراء الموظفين من الحكم عليهم بالغرامات لان الخبير الموظف خاضع لرقابة الحكومة ادارياً وتاديبياً وزيادة على ذلك فان تنفيذ الغرامة على الخبير ارهاقاً له من الناحية المادية .

الطيران المدني

يؤخذ من احصاء نشر اخيراً ان عدد الركاب المدنيين في العالم بلغ خلال سنة ١٩٥١ ٣٩ مليون راكب ، هذا بخلاف ركاب الخطوط السوفيتية والصينية . وقد نقلت هذه الطائرات ٩٠٠ مليون طن كيلو متري من البضائع وبلغ دخل الشركات صاحبة الشأن حوالي ١٧٠٠ مليون دولار . هذا ويقدر عدد الطائرات المستعملة بحوالي ٢٢٥٠ طائرة وعدد المشتغلين مباشرة بأعمال الطيران المدني في العالم حوالي ٢٠٠٠٠٠

الاسترليني في ثياب الدكتور شاخب

جاء في النشرة الاقتصادية التي تصدرها ادارة البحوث الفنية بالبنك الاهلي المصري أن الخبراء في فنون المال يقولون ان الدكتور شاخب في أوج عظمته خلق ٢٩ نوعاً من الرايشمارك ، لكل منها سعر صرف مستقل بالنسبة للعملات العالمية . ولقد حذا عدد من الدول وبخاصة في جنوب شرقي أوروبا حذو ألمانيا ونجح بعضها في ضرب الرقم القياسي في تعدد أسعار الصرف . وليس هذا مجال نقد تلك السياسة . غير أننا لم نكن نتوقع أن ينزل الاسترليني - وقد ظل حيناً طويلاً من الدهر مضرب الامثال في الثبات والاستقرار - الى درك سحيق من الاضمحلال لا يبعد كثيراً عن الرايشمارك في عهد شاخب . فقد نشر أخيراً أن للاسترليني ما يقرب من عشرين سعراً في نيويورك يجري التعامل على أساسها بانتظام وكانت الاشاعات قد ترددت منذ عام بأن هناك ما يقرب من ٢٨ سعراً للاسترليني في سوق نيويورك المالية .

ولا يغيب عن بالنا انه في المانيا على عهد شاخب كان تعدد أسعار الصرف من عمل الحكومة ذاتها ، بينما في حالة الاسترليني ، تعترف الحكومة بسعر صرف واحد ألا وهو السعر الذي ابلغ الى صندوق النقد الدولي . وباقي الأسعار تعتبر أسعاراً مخالفة للقانون في بريطانيا . غير ان ذلك لا يغير من جوهر الامر من وجهة نظر المشتغلين بالتجارة الدولية خارج بريطانيا فهم يعتبرون الاسترليني عملة ذات أسعار صرف متعددة .

دراسة التنظيمات الدولية في مصر

اعلن صاحب العزة بهجت بدوي بك ، رئيس الجمعية المصرية للقانون الدولي ، بالاشتراك مع المستر جوزيف جونسون ، رئيس مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي بنيويورك ، أن المنظمين ستعقدان طوال عامين منذ الان على دراسة سياسة مصر القومية وموقفها من التنظيمات الدولية .

وقد نبئت فكرة المشروع اثناء زيارة المستر جونسون الاخيرة للقاهرة . والمشروع مشمول برعاية سعادة الدكتور حافظ عفيفي باشا ، رئيس الديوان الملكي ، وسعادة عبد الحميد بدوي باشا ، أحد قضاة محكمة العدل الدولية بلاهاي ، وسعادة حسن يوسف باشا ، رئيس الديوان الملكي بالنيابة . ويعد أول مشروع تقوم به مؤسسة كارنيجي في الشرق الاوسط كما يعد أول مشروع من بين عدة مشاريع تعدها المؤسسة لدراسة المشاكل المتعلقة بالتنظيم الدولي توطئة لعقد مؤتمر في سنة ١٩٥٥ أو بعد ذلك الغرض منه اعادة النظر ميثاق الامم المتحدة . ويرى المستر جونسون وزملاؤه في مؤسسة كارنيجي ان مثل تلك الدراسة المشمولة برعاية الهيئات الخاصة ستكون عوناً كبيراً على تنظيم الامم المتحدة تنظيمياً وظيفياً أكثر فائدة في السنين المقبلة ، كما ستؤدي الى زيادة معلومات شعوب العالم عن الدور الذي يلعبه التنظيم الدولي في العمل لصالح شعوب العالم عامة .

وقد رحب بهجت بدوي بك بالجهود التي تبذلها مؤسسة كارنيجي في سبيل السلام الدولي وقال انه شخصياً كان يفكر في التقدم باقتراح لجمعية القانون الدولي المصرية تقوم الجمعية بمقتضاه بدراسة خاصة في مصر بشأن اعادة النظر في ميثاق الامم المتحدة .

وقد صرح الدكتور جونسون ان المؤسسة تعلق اهمية كبرى على اختيار مصر مكاناً للقيام بالمشروع وتحت رعاية منظمة مصرية . كما أعرب عن اغتباطه الشخصي لقبول جمعية القانون الدولي المصرية الاضطلاع بتلك المهمة .

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

نخبة أفغانستان

أفغانستان بلاد جبلية وعرة المسالك يسكنها حوالي ١١ مليوناً من السكان منهم حوالي مليونين من البدو الرحل . وتزرع الوديان الكثيرة بالفلل والفواكه وبعض الخضراوات مما يجعل البلاد مستقلة تمام الاستقلال في غذائها بل انها تصدر كميات وفيرة من الفواكه المجففة التي تحتل أهمية كبرى في غذاء الشعب . وتعتمد الزراعة غالباً على الأمطار وطبيعة التربة غنية مما يؤدي الى وفرة الانتاج . والى جانب الزراعة تشتهر أفغانستان برعى الأغنام وبجودة أصوافها (النوع الكراكولي) ويبلغ الانتاج السنوي فيها للأصواف حوالي ٧٠٠٠ طن - سنوياً ، وهي تحتل بين صادراتها المرتبة الاولى . ولا يزال التعدين في مراحله البدائية رغم ما هو معروف من أن شمال البلاد غني بمناجم النحاس والرصاص والحديد وكذلك الفحم كما يوجد البترول الخام ولو أنه لا يستغل . ولا شك أنه لو استغللت ثروة البلاد الصناعية استغلالاً حسناً لقفزت أفغانستان الى الامام ولترتب على ذلك ازدهار الصناعات التي لا تزال متأخرة . وأهم الصناعات الجلود كما توجد مصانع صغيرة لصنع الكبريت وكذلك للمنسوجات القطنية . والمعروف أن حكومة أفغانستان تقوم بدراسة واسعة لكثير من المشروعات اللازمة للنهوض الاقتصادي

لزراعة قطن من نوع جيد وفعلاً أجرى بعض التجارب فأنت بأحسن النتائج مما جعل الحكومة تطمئن الى المشروع المقترح وقامت باستيراد خمسين محراثاً ميكانيكياً وخصصت ٣٠٠٠ فدان لانتاج البذور الجيدة التي ستمكن البلاد من زراعة مساحات واسعة من القطن . ورغم أن الاحصاءات غير متوافرة الا أن رأي الخبير يعبر عن الاتجاه الجديد لاقتصاديات أفغانستان اذ يقول أن هذه البلاد « سوف تصبح من أكبر البلاد المصدرة للقطن » ويهم مصر على وجه الخصوص تتبع هذا التطور في بلد تربطنا به روابط الصداقة . ورأينا من المناسب في هذا المقام أن نستعرض اقتصاديات أفغانستان مستندياً في بحثنا الى القليل الذي نشر عنها .

كانت أفغانستان الى عهد قريب تخشى من أن يمتد النفوذ الاجنبي اليها فكانت ترفض المحاولات العديدة التي بذلتها بعض الدول للتنقيب عن ثروتها الكامنة واستغلالها ولكن ما ان انتهت الحرب الاخيرة حتى تغير موقفها بعض الشيء ، بعد أن أيقنت أن المعونة التي تأتي اليها عن طريق الأمم المتحدة لا تحمل في طياتها الاستعمار الاجنبي البغيض . ولذلك رحبت في السنين الاخيرة بخبراء هيئة الأمم وخصوصاً هيئة الاغذية الدولية لان أفغانستان بلاد زراعية ويهمها أولاً تنمية امكانياتها الزراعية الى أقصى حد .

وقد بحث أخيراً خبير من هيئة الاغذية الدولية حالة أفغانستان وامكانياتها الزراعية فوجد أن البلاد متسعة الرقعة الزراعية بالنسبة لعدد السكان وتختلف عن البلاد الاخرى المتخلفة اقتصادياً في انها تعاني في نفس الوقت من نقص في رؤوس الاموال وفي السكان وقد اقترح هذا الخبير أن تحاول أفغانستان زراعة محصول للتصدير حتى تستفيد من حصيلته في استيراد ما تحتاجه البلاد من المواد الخام والادوات الانتاجية على اختلافها . ووجد أن تربة البلاد صالحة كل الصلاحية

انتاج البترول الخام في الشرق الاوسط

بآلاف الاطنان :	١٩٤٧	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	يناير / مارس ١٩٥٢
المملكة العربية السعودية	١٢٣٠٠	٢٣٤٧١	٢٦١٩٧	٣٧٩١٣	١٠٥٧٢
الكويت	٢٢٠٠	١٢٣٧٨	١٧٢٩١	٢٨٢٢٦	٨٨١٢
ايران	٢٠٤١٨	٢٧٢٣٥	٣٢٢٥٨	١٦٤٣١	-
العراق	٤٤٧٨	٣٨٤٥	٦٢٥١	٨١٠٩	١٥٨٩
مجموع الانتاج	٤١٣٥٠٠	٤٦٩٣٠٠	٥٢٣٦٠٠	٥٩٣٦٩٧	-

مثل توليد الكهرباء من مساقط المياه وانشاء محالج للقطن ومصانع حديثة لغزل ونسج القطن والصوف ولانتاج السكر والاسمنت . وكل هذه المشروعات سليمة في أساسها لوجود المادة الخام داخل البلاد وينظر أن تمول هذه المشاريع فيما يختص بالنقد الاجنبي بقروض دولية كما وأن البنك الاهلي الافغانى سيقوم بالتمويل الداخلى . وقد بدأت أفغانستان فعلا في التوسع الزراعى - كما ذكرنا - واقترضت ٢١ مليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير بوشنطن .

ولابد قبل تنفيذ مشاريع الانهاض هذه من تنظيم حالة المواصلات في البلاد اذ لا يوجد الا قليل من الطرق الحديثة كما أن البلاد لا تعرف السكك الحديدية بالمرّة .

لبنان واتفاقات الزيت

عقدت أخيرا الحكومة اللبنانية اتفاقا مع الشركة الامريكية لانايب البترول أدى الى زيادة دخل الحكومة اللبنانية من هذا المورد الى ٥ مليون ليرة لبنانية سنويا . كما عقدت اتفاقا آخر مع شركة البترول العراقية يزيد من الحصيلة التى تحصل عليها الحكومة اللبنانية الى ٥٤ مليون جنيه لبناني .

تشجيع الاستثمار في البلاد المتخلفة اقتصاديا

قدم أخيرا مدير البنك الدولي للانشاء والتعمير مشروعا لهيئة الامم خاص بانشاء شركة تحت رعايته تتولى استثمار اموالها في البلاد المتخلفة اقتصاديا في مشروعات لا يستطيع البنك الدولي تمويلها ، اما لانها لا تتمتع بضمان الحكومات صاحبة الشأن او لان قانون البنك التأسيس لا يخوله الحق في المخاطرة بأمواله فيها .

ويقترح مدير البنك ان يكون رأسمال الشركة الجديدة ٤٠٠ مليون دولار يساهم البنك الدولي فيها بنصيب صغير وتتولى الحكومات المساهمة في البنك الدولي بتقديم الجزء الاكبر من رأس المال . ولايراد بالشركة الجديدة ان تزاخم رؤوس الاموال الخاصة ، وانما تساهم فقط في المشاريع المحققة الفائدة لرفع مستوى البلاد المتخلفة اقتصاديا .

توليد الكهرباء في باكستان الشرقية

تنوى حكومة باكستان الشرقية تنفيذ مشروع لتوليد القوة الكهربائية ينتج ٧٢٠ كيلوات وتقدر تكاليفه ب ٦٥ مليون روبية ، وذلك علاوة

على مشروع « كارنا فوملى » للقوة الكهربائية المائية الذى ينتج ما بين ٤٠٠٠ ، ٦٠٠٠٠ كيلوات وتقدر تكاليفه بمائة مليون روبية . وتزعم الحكومة تكوين هيئة يكون من بين مهامها تنظيم وادارة الانتاج الكهربائى الحكومى وقد طرحت أخيرا احدى الشركات للانتاج الكهربائى أسهما قيمتها ١٠ ملايين روبية لتمكنها من مواجهة الطلب المتزايد في منطقتها وستساهم الحكومة في ٥١٪ من رأس المال .

البنك الصناعى في سوريا

تنشئ الحكومة السورية في الوقت الحاضر مصرفا صناعيا للمساعدة في تمويل المشروعات الصناعية الفردية وتقديم المعونة للمنشآت الصناعية التى تعاني ضائقة في الوقت الحاضر حتى تتمكن من سداد ديونها للبنوك المحلية وقد سبق للحكومة السورية ان رخصت للمنشآت الصناعية التى تعاني ضائقة مالية أن ترجىء سداد ديونها للبنوك المحلية لمدة أقصاها خمس سنوات وذلك بضمان الحكومة ويبلغ مجموع هذه الديون نحو ١٧ مليون ليرة سورية . هذا ، ولاتنوى الحكومة ضمان ما قد يجد من الديون الصناعية .

قوانين رقابة النقد الاجنبى في سوريا

صدر في سوريا أخيرا قانون جديد بتنظيم عمليات النقد الاجنبى ويقضى بانشاء لجنة رقابة على النقد تحل محل مكتب مراقبة النقد الاجنبى . ويقضى القانون الجديد باعفاء حركات رؤوس الاموال من قيود النقد تشجيعا للاستثمار الاجنبى في سوريا . كذلك أصبح لجميع المسافرين والسياح حق حمل أى مبلغ من النقود الاجنبية أو السورية بغير رقابة من الحكومة .

صادرات البلخ من العراق

بلغت صادرات البلخ في الموسم الماضى ٥١/١٩٥٠ حوالى ٣٤٠.٠٠٠ طن وهو أقصى رقم وصلت اليه هذه الصادرات والارقام المقارنة للمواسم ٤٩/١٩٤٧ كالاتى ، ٢٢٤.٠٠٠ طن، ١٩٠.٠٠٠ طن ، ١٤٠.٠٠٠ طن على التوالى .

استهلاك المنسوجات في الشرق الاوسط

أشارت المنظمة الدولية للاغذية في نشرة أصدرتها أخيرا الى تناقص أهمية المنسوجات القطنية في الاستهلاك الفردى للمنسوجات عموما وازدياد أهمية الحرير الصناعى وعدم تغير استهلاك المنسوجات الصوفية تغيرا ملحوظا . ولاشك أن هذا التحول عن القطن سوف يؤثر في اقتصاديات الدول المنتجة له خصوصا اذا كانت تعتمد عليه في تجارتها الدولية كما هو الحال في مصر . ويجب أن يفتن المسئولون في مصر وغيرها من بلاد الشرق الاوسط المنتجة للقطن أن منافسة الحرير الصناعى تزداد يوما بعد يوم وان عليها أن تقوم بتقليل اعتمادها عليه وتنويع أوجه نشاطها الاقتصادى .

ويبين الجدول المرافق تقديرات هيئة الاغذية للاستهلاك الفردى من المنسوجات في بعض بلاد الشرق الاوسط :

	خلال عام ١٩٥٠			خلال عام ١٩٣٨		
	قطن	صوف	حرير صناعى	قطن	صوف	حرير صناعى
مصر	٢٥	٢	١	٢٤	٣	٦
السودان	٣	—	١	٧	—	١
سوريا ولبنان	٤	٦	٩	٣	٤	٤
العراق	٨	٣	٦	٨	٢	٢
متوسط استهلاك						
في العالم	٢٩	٤	٤	٢٧	٥	٧

وسائل النقل شريان في جسر التجارة

النقل شريان الحياة الاقتصادية ، وكلما تيسر نقل المواد والبضائع من جهة الى اخرى ، كلما انتعشت البلاد وعم الرخاء ، فان البضائع ذات التكلفة المنخفضة في منطقة ما اذا ما غزت اسواق منطقة اخرى ترتفع فيها اسعار مثيلاتها ، فانها تعمل على

تعليقات الصحف الامريكية على حكم المحكمة العليا بشأن مشكلة الصلب في الولايات المتحدة

قررت ادارة الانتاج القومى في الولايات المتحدة منع سحب الصلب من المخازن الا عن طريق الصانع العاملين في شئون الدفاع او في الصناعات التي تتمتع بالاولوية وذلك خشية امتداد الاضراب الثانى خلال هذا العام في صناعة الصلب .

ويعمل أعضاء لجنة البنوك بمجلس الشيوخ في تعديل قانون الانتاج الدفاعى بحيث يعالج مسألة الصلب . وصرح السكرتير الصحفى للرئيس ترومان فى البيت الابيض بأن ليس ثمة تعليق رسمى على الموقف الذى نجم عن الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا بعدم وجود ما يبرر قرار الرئيس ترومان فى ٨ أبريل بالاستيلاء على مصانع الصلب سواء فى نص الدستور أو نتيجة أى قانون أصدره الكونجرس لان هذين هما المصدران الوحيدان اللذان يتيحان سلطة اتخاذ مثل هذا القرار .

ويمكننا أن نجتمع ماورد فى الصحف من تعليقات على الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا بالعبارة الموجزة التى وردت من مقال للمستتر آرثر كروك نشرته جريدة نيويورك تايمز اذ قال : « ان الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا قد أكد مرة أخرى مبدأ اصيلا من مبادئ نظم الحكم فى أمريكا وهو انه ليس هناك من يعلو على القانون »

خفض سعرها او تحل محلها . وبذلك يساعد النقل على التخصص فى الانتاج ، اذ تخصص كل منطقة فى السلع التى يمكنها انتاجها بسعر التكلفة الاقل . وكلما ازداد التخصص كلما ازدادت عدد الوحدات المنتجة مما يزيد العرض فتتخفض الاسعار . وتعمل الحكومات جهدها فى

التيسير على وسائل النقل حتى تبقى اسعاره عند مستوى منخفض فلا تتأثر به اسعار السلع ، ولاعجب اذا رأينا ان اسعار الفحم فى الموانئ الانجليزية لايزيد كثيرا عنه فى موانئ البحر الابيض المتوسط .

ونقل السلع بطريق السيارات فى مصر يقع عليه غبن كبير ، مرده الى ان الحكومة تحتكر النقل بالسكة الحديد ، وبذلك فهى تحتكر تقريبا نصف عرض النقل فى البلاد ، ولذلك فيهما ان تحدد الطلب على النصف الآخر - وهو سيارات النقل - حتى لا يتأثر الطلب عليها بأن ينتقل الى سيارات النقل - وبذلك تحتفظ هى بما تفرضه من ائمان للنقل عن طريقها .

ان مشكلة النقل فى حاجة الى حل سريع ، ولن يتيسر هذا الا بالتيسير على وسائل النقل غير الحكومية ، حتى يترك عرض النقل حرا من كل قيد ، وبذلك تخضع منافسته للوسائل الحكومية (وهى السكة الحديد) لعامل الثمن وحده الذى يتحدد فى هذه الحالة عند الموازنة بين العرض والطلب لكل وسيلة من وسائل النقل منفردة .

وقد صدر القانون رقم ١٤٤ ليحل محل القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بفرض رسوم سنوية على

سيارات النقل ، فجعلها ٢٢٥ مليما عن الكيلو جرام من وزن السيارة الاجمالي اذا كانت مسيرة فى مديرية واحدة و ٣٠ مليما اذا كانت مسيرة فى مديريتين و ٣٧٥ مليما اذا كانت فى اكثر من مديريتين بحد ادنى قدره ٢٢٥٠ جنيها فى كل حالة . وقد كانت الفئات المماثلة فى القانون الاول هى على التوالي ١٥ و ٢٠ و ٢٥ مليما بحد ادنى قدره ١٥ جنيها .

ولا يغرب عن البال ان الغرض من صدور هذا القانون (رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٤) كان هو ان تتمشى الضريبة مع زيادة الارباح التى يحصل عليها اصحاب السيارات بسبب الحركة التجارية الاستثنائية التى كانت قائمة وقتذاك والضغط المتزايد على وسائل النقل بسبب مطالب السلطات البريطانية ، مما افترض معه اشتغال السيارة فى كل يوم من ايام السنة .

والآن وقد زالت الاعتبارات التى ادت الى صدور هذا القانون - بالاضافة - الى حركة الكساد فى تجارة القطن وهى التجارة الرئيسية فى البلاد والتى تترتب عليها انواع اخرى من التجارة ، كل ذلك يدعو الى اعادة النظر فى موقف الحكومة ازاء وسيلة النقل بالسيارات بما يتمشى مع الصالح الاقتصادى فى البلاد .

يُضاف الى ذلك ان المجالس البلدية تفرض رسوما سنوية -خلاف تلك التى تتقاضاها وزارة الداخلية- فتبلغ حوالى ٧٠ جنيها سنويا عن كل مكتب للنقل من الدرجة الاولى و ٥٠ جنيها للمكتب من الدرجة الثانية و ٣٠ جنيها للمكتب من الدرجة الثالثة .

مختصات قصارية

امين فكرى بك



موفق التوفيق كله - يصاحبه
التوفيق في حله وترحاله وفي حياته
وسائر أعماله ..

أحرز الشهادة الثانوية عام ١٩١٨
وسافر ل إنجلترا عام ١٩١٩ ليدرس
الهندسة ولكن التوفيق دعاه الى
دراسة الاقتصاد ليكون من رجاله
الاولين ورواده البارزين .. فعاد
عام ١٩٢٤ ليعمل مساعداً لمفنيش
لوزارة المالية ثم سكرتيراً بلجنة
لمتعاريف الجمركية ثم سكرتيراً مالياً
مساعداً ، فسكرتيراً مالياً ، فمراقباً

بأمر للايرادات والمصروفات ببلدية الاسكندرية .. ثم انشئت وزارة
التموين وكان سكرتيراً عاماً لها عام ١٩٤٢ ثم وكيلاً لوزارة التموين عام
١٩٤١ ثم مديراً عاماً للبريد ..

وكانما كان تراجعاً من وكبل وزارة الى مدير مصلحة سببا من
سباب التوفيق - أو كأنما دعاه داعى التوفيق ليستقيل لهذا الاعتبار
ن خدمة الحكومة ليلتحق بالأعمال المصرفية فكان أول سكرتير عام للبنك
لاهل عام ١٩٤٦ حينما أريد تمصير الوظائف بالبنك الاهلى . ثم وكيلاً
حافظ البنك ، وكان أول مصرى لهذا المنصب عام ١٩٤٨ ثم نائب
حافظ للبنك عام ١٩٥١ حينما أريد تمصير الوظائف الكبرى ، ثم محافظاً
لبنك في الشهر الماضى ، وهو ثانى مصرى لهذا المنصب الكبير الناشئ
وقد أثبت أمين بك في كل تلك المناصب أنه جدير بها لما تؤهله لها
بأمر رزقه الله من مواهب سواء بين المصريين الافذاذ والاجانب ..

وانه الى جانب ذكائه وحسن تقديره لعلى مرحلة كبيرة من سعة
الافق ورعاية الصدر وعلو الادب والتواضع لاتغيره المراكز ولاتنحرف
به المناصب .. لا ينسى من كانوا معه من الاصدقاء والزملاء .. بل قد
يمد لهم يد العون ما مكنه العرفان والوفاء ..

وبالجملة فامين بك فكرى رجل حسن الخبر طيب المعشر قدوماً هو
لطيف المظهر ، وانه ليتمتع بنشاط الشبان الناهضين وان كان قد جاوز
الخمسين . وما تزال تغلبه قسامته ووسامته ، وما تزال تطبعه غضارة
ونضارة انما نرجو ان يلزمه التوفيق في هذا الميدان الفسيح النافع ، وان
يصاحبه نشاطه ليصبح دائماً صاحب الافق الواسع والنجم اللامع ..

حسن الحظيم

وبعملية حسابية بسيطة نستطيع
ان نتبين مدى الغبن الذى يقع على
اصحاب سيارات النقل :

* فاذا افترضنا ان استهلاك
السيارة فى مدى سنة واحدة هو
٩٠٠ صفيحة من البنزين بواقع ٧٥
صفيحة شهرياً ، كان ثمن البنزين
هو ٦٣٠ جنيهاً فى العام .

* وتحتاج السيارة الى كيلو من
الزيت مقابل كل صفيحة من البنزين
اي ٩٠٠ كيلو زيت x ١٢ قرشاً
فيكون ثمن الزيت اللازم للسيارة فى
العام هو ٨٤ جنيهاً

* واذا افترضنا ان السيارة التى
نضرب بها هذا المثل تسير فى
مديرتين فقط فانه يستحق عليها
ضريبة قدرها ٦٠ جنيهاً

* واذا افترضنا ان المكتب التابعة
له السيارة هو من الدرجة الثانية -
وان هذا المكتب يتبعه اربع سيارات
لكان ما يخص السيارة الواحدة من
رسوم البلدية ١٢٥ جنيهاً .

* والاجر السنوى للسائق يبلغ
١٨٠ بواقع ١٥ جنيهاً فى الشهر

* وتحتاج العربة الى شيال ملازم
لها بأجر سنوى قدره ٦٠ جنيهاً

* اضع الى ذلك ما تتقاضاه
شركات التأمين - تنفيذاً لقانون
التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل
وضد المسؤولية المدنية - بمتوسط
قدره ٢٥ جنيهاً فى العام

* هذا بخلاف اجور الاصلاحات
وقطع الغيار التى لا تقل عن ١٠٠
جنيه فى العام

وبذلك نرى ان السيارة تتكلف
فى العام ١١٥١٥ جنيهاً مصرياً .

فاذا ما افترضنا انها تشتغل
بصفة مستمرة لمدة ستة اشهر كاملة
من كل سنة ، فان المصروفات التى
التى يتحملها كل يوم من ايام هذه
الاشهر الستة يزيد على ستة
جنيهاً . وهذا مبلغ كبير نشك
كثيراً ان تحصل عليه السيارة كأجر
للتنقل .

لذلك نرى ان حالة سيارات النقل
تستدعى النظر العاجل والبحث
السريع ونضع امام المسؤولين ما
نقترحه من ضرورة الرجوع الى
احتساب الرسوم الى قانون سنة
١٩٤٤ ، وتعديل الرسوم الصادر
برسوم المجالس البلدية والعمل على
تخفيض ثمن البنزين والزيوت
والا طارات .

الاصلاح النقدي في بلغاريا

عانت جميع الدول أثناء الحرب والفترة التي تلتها من التضخم الذي أصاب جهازها النقدي وما جره هذا التضخم من متاعب على اقتصاديات البلاد . وقد قامت منذ انتهاء الحرب، كثير من الدول باصلاحات نقدية كان اولها الاصلاح النقدي البلجيكي ١٩٤٤ وتبعتها بعد ذلك النمسا والمانيا وروسيا وفرنسا ورومانيا والمجر وبلغاريا والصين وغيرها من الدول . وقامت بلغاريا اخيرا باصلاح نقدي جديد تلخص خطوطه الرئيسية فيما يلي :

حددت قيمة الليفا الجديدة على اساس ١٣٠.٧٠ مليجرام من الذهب الخالص ، فأصبح بذلك الدولار يساوي ٦٨.٠ ليغا في حين كان في الماضي يساوي ٢٨٨ ليغا واستبدلت العملة القديمة بالعملة الجديدة على اساس ١٠٠ الى ١ ، اما الودائع في البنوك فقد استبدلت بنسبة ١٠٠ الى ١ او ٢٠٠ الى ١ بحسب الاصل في الودائع وهل هي لجمعية تعاونية أم لافراد ..

وكان من نتائج هذا الاصلاح ان اصبح التجار المستقلون والشركات

لهولندا مبلغ ١٠.١٤ مليون دولار صرفت لاندونيسيا قبل استقلالها في ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

بنك الاستيراد والتصدير

منح بنك الاستيراد والتصدير اعتمادا قدره ١٢ مليون دولار الى اسبانيا لتمويل ما تشتريه من القطن من الولايات المتحدة ، وهذا الاعتماد يسرى لمدة ١٨ شهرا بفائدة قدرها ٢ ٣/٤ ٪ سنويا . وهكذا تسعى امريكا الى تمويل صادراتها من القطن بتزويد المشتريين بالدولارات اللازمة لتصرفه ..

امريكا تقرض بلجيكا

قام اخيرا محافظ البنك الاهلي البلجيكي بزيارة لامريكا لاستطلاع رأى رجال المصارف هناك في شأن عقد قرض يساعد بلاده على التوسع في شراء المواد اللازمة لصناعاتها من امريكا .. وقد أسفرت مداولاته الآن عن موافقة ٣٥ بنكا من بنوك الولايات المتحدة بزعامة بنك التصدير والاستيراد بوشنطن على منح بلجيكا قرضا قدره ٥٠ مليون دولار . واتفق على ان تقوم بلجيكا بسداد هذا المبلغ على أقساط نصف سنوية ينتهي آخرها في ١٩٥٧ على ان يكون سعر الفائدة ٤ ٪ سنويا .



الحالة في أمريكا

بدا أخيرا بعض التحسن في بعض الدوائر التجارية في أمريكا ، ولم يكن التغير كبيرا ولا واسعا حتى يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بانتهاء الركود الذي ساد أخيرا . ولا شك في أن تنبه التجار ورجال الأعمال في أوائل العام بأن الأسواق مفعمة بالبضائع وليس هناك طلب عليها قد أدى بهم الى تنظيم انتاجهم وطلباتهم وستظل هذه الحالة حتى يزداد طلب الجمهور بوضوح . ولا مرأ في أن هذه الحالة هي رد فعل للنشاط غير العادي في عام ١٩٥٠ / ١٩٥١ ، عندما تهافت المشترون على شراء كل لوازمهم خشية ارتفاع الاسعار ..

مساعداً مشروع مارشال

نشر أخيرا قسم الاحصاء بوكالة الامن المشترك بيانا عن المساعدات التي قدمتها امريكا بمقتضى مشروع مارشال ، ويبين الرسم البياني التالي هذه الارقام وكيفية توزيعه على الدول المختلفة .

وقد بلغت المصروفات بما فيه المخصص لعام ١٩٥٢ ، وكذا مبلغ ٢٦٢.٨ مليون دولار بمقتضى برنامج مساعدات الدفاع المشترك مبلغا قدره ١٢٢.٨١ مليون دولار . ويشمل هذا المبلغ ايضا ٣٥٠ مليون وهو عبارة عن حصص اكتاب في رأس مال اتحاد المدفوعات الاوروبى ، ٤٢.٥ مليون دولار لهيئة التعاون الاقتصادي للامن المشترك وبلغ مجموع ما دفع مثلا ثمننا للشحنات المختلفة لاوروبا ١١٣.٤٨ مليون دولار تشمل ٦٥.٦ مليون دولار لمساعدات الدفاع المشترك . . ويشمل ما خصص

تجارة اثيوبيا الخارجية

الاول	النصف	١٩٤٩	١٩٤٧	١٩٤٥	
١٩٥١	١٩٥٠				الصادرات
٧٤٤٩٣	٧٠.٨٧٢	٧١٢٥١	٧٤٣٥٧	٤١.١٦	المجموع
					أهم الصادرات
٣٩٦٥٥	٣٢٦٤٨	٢٢١٣٩	١٧٣٧٢	١٧.٠١٤	بن
١٩٧٨٨	١٨٩٣٣	١٧٥٢٧	٢٠٣٣١	٤٠٠٤	جلود ومصنوعاتها
٥٣٨٤	٩٠٧٦	١٥٧١٤	٢٣٧٦٩	١٠.٠٧٧	حبوب وبقول و دقيق
٦٥٧٨	٦٧١٦	١٠٥٩٦	٤٨٧٥	٣٤٦	بنزور زيتية
٢٢٠	٣٥١	٧٧٠	٤٦٤	٣٦٢	توابل
٩٢	٢٢٤	٢٣٤	١٣	٤٢٢	اسمنت
					الواردات
٥٢٦١٤	٧٣٤٠.٧	٨٧٩٨٤	٨٤.٩٣	٤.٨٩٩	المجموع
					أهم الواردات
٢٢٩١١	٢٩٥٧١	٤٢٣٧٢	٤٠٠٠٩	٢٢٨٤٢	منسوجات قطنية
					منسوجات صوفية
٢٨٨٢	٤٥٩٣	٧٥٢٨	٦٢٧٦	٩٥٢	واخر
٢٧٧٨	٤٣٠.٣	٥٥٠.١	٤٩٧٩	٣٥٧٤	سلح
٣٦٩٧	٤١٣٥	٤٥٣٠	٣٠٣٤	٦٩٧	سكر
١٦١٢	٢٤٣٤	٢٩٣٤	٢٤٧٧	٢٨٥	ميارات وقطع غيار
٢٩٩٥	٥٥٥٣	٤٧٢٠	٤١٥٠	٢٧٨٤	منتجات بترولية
					معادن ومصنوعات معدنية
٢٣٦٥	٢٨٣١	٢٤٧٢	٢٨٧٠	٤٧٥	
٢١٨٧٩ +	٢٥٣٥ -	١٦٧٣٣ -	٩٧٣٦ -	١١٧ +	الميزان التجارى

ومراقبة البنوك والسيارة وتوجيهها لما فيه صالح البلاد .
وتعتبر هذه الوكالة الجديدة بمثابة بنك مركزي للمملكة العربية السعودية
عملة جديدة لإسرائيل

أصدر أخيراً البنك الأهلي الإسرائيلي عملة البلاد الجديدة بعد أن سحب من التداول البنكنوت القديم ويغطي هذا البنكنوت كله بالسندات الحكومية المحلية بعد أن تلاشى فائض الدولة من الصرف الاجنبي ..
وقد فرضت الحكومة عند استبدال البنكنوت فرضاً اجبارياً على كل من يحمل الأوراق من فئة ٥ ، ١٠ ، ٥٠ جنيهاً قدره ١٠ ٪ كما فرض هذا القرض على الودائع التي تزيد على ٥٠ جنيهاً .. وأملت الحكومة هو أن تحد من التضخم الذي انتشر في البلاد ..

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

سيقوم قريباً البنك الدولي للإنشاء والتعمير بإصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون دولار تستهلك في مدى ٢٣ سنة . وتعرض في جميع الأسواق المالية العالمية بواسطة الهيئات المختصة . كما أعلن كذلك عن اعتزام البنك طرح قرض جديد لم تعرف قيمته بعد في الأسواق السويسرية

تشجيع صادرات هولندا بالدولار

كانت الحكومة الهولندية قد قررت في سبتمبر ١٩٤٩ السماح للمصدرين بحرية التصرف في ١٠ ٪ من حصيلة صادراتهم إلى الولايات المتحدة وكندا وذلك تشجيعاً لهم على زيادة صادراتهم إلى تلك البلاد . وقد عدلت أخيراً الحكومة الهولندية هذا القرار فسمحت للمصدرين بحرية التصرف في ١٠ ٪ من الحصيلة من صادراتهم بالدولار سواء كانت وجهة هذه الصادرات الولايات المتحدة أو كندا أو أي بلد آخر تقبل الدفع بالدولار .

البن الحبيش

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أنها بسبيل إيفاد بعثة إلى الحبشة - بناء على طلب الحكومة الاثيوبية - للعمل على زيادة إنتاج البن في البلاد وتنشيط صادراته . وذكرت المنظمة أن هذه هي أول بعثة من نوعها توفدها المنظمة .

متوسط الاجر في الساعة من ساعات

العمل في بعض الصناعات الأمريكية

صناعة التعدين	٢٢٢ دولار
» البناء	٢٢٢ »
» البترول	٢١١ »
» السيارات	١٩٩ »
» الصلب	١٨٨ »
» الآلات الكهربائية	١٦٦ »
» النسيج	١٣٣ »

الوكالة النقدية

للمملكة العربية السعودية

وافق أخيراً عاهل الجزيرة على إنشاء وكالة نقدية مركزها جدة تكون مهمتها :

- ١ - تدعيم عملة البلاد وتثبيت قيمتها وتحديد سعر الصرف بينها وبين العملات الأجنبية ..
- ٢ - مساعدة وزارة المالية على تركيز مصروفات وإيرادات الدولة ومراجعة ما إذا كانت تتماشى مع الميزانية المعتمدة ..

ولن تتقاضى الوكالة الجديدة أية أتعاب على أعمالها التي ستؤديها بحسب التعاليم الإسلامية ..

وقد حدد رأس مال للوكالة بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ذهب (أي حوالي ٢٥ مليون جنيه مصري) وخولت الوكالة حق بيع وشراء الذهب والفضة لحساب الحكومة وإصدار عملة البلاد

غير الخاضعة للنفوذ الحكومي في ضائقة مالية شديدة وتبخرت أرباحهم وقامت الحكومة في نفس الوقت بإلغاء نظام البطاقات فيما يختص بالمواد الغذائية كما خفضت الأجور والمهايا بنسبة ١٠٠ ليغا قديمة إلى ١ ليغا جديدة ..

والفرض الأساسي من هذا الإصلاح هو إعادة توزيع الثروة بما يتفق وسياسة الحكومة ..

الدخل القومي لجنوب افريقيا

أعلن رسمياً أن الدخل القومي لاتحاد جنوب افريقيا قد بلغ خلال العام المنتهى في ٣٠ يونيو ١٩٥١ حوالي ١١١٥ مليون جنيه في حين كان ٩٤٠ مليون جنيه في العام السابق وقد ارتفع الدخل الوارد من المناجم إلى ١٥٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٨ مليون ..

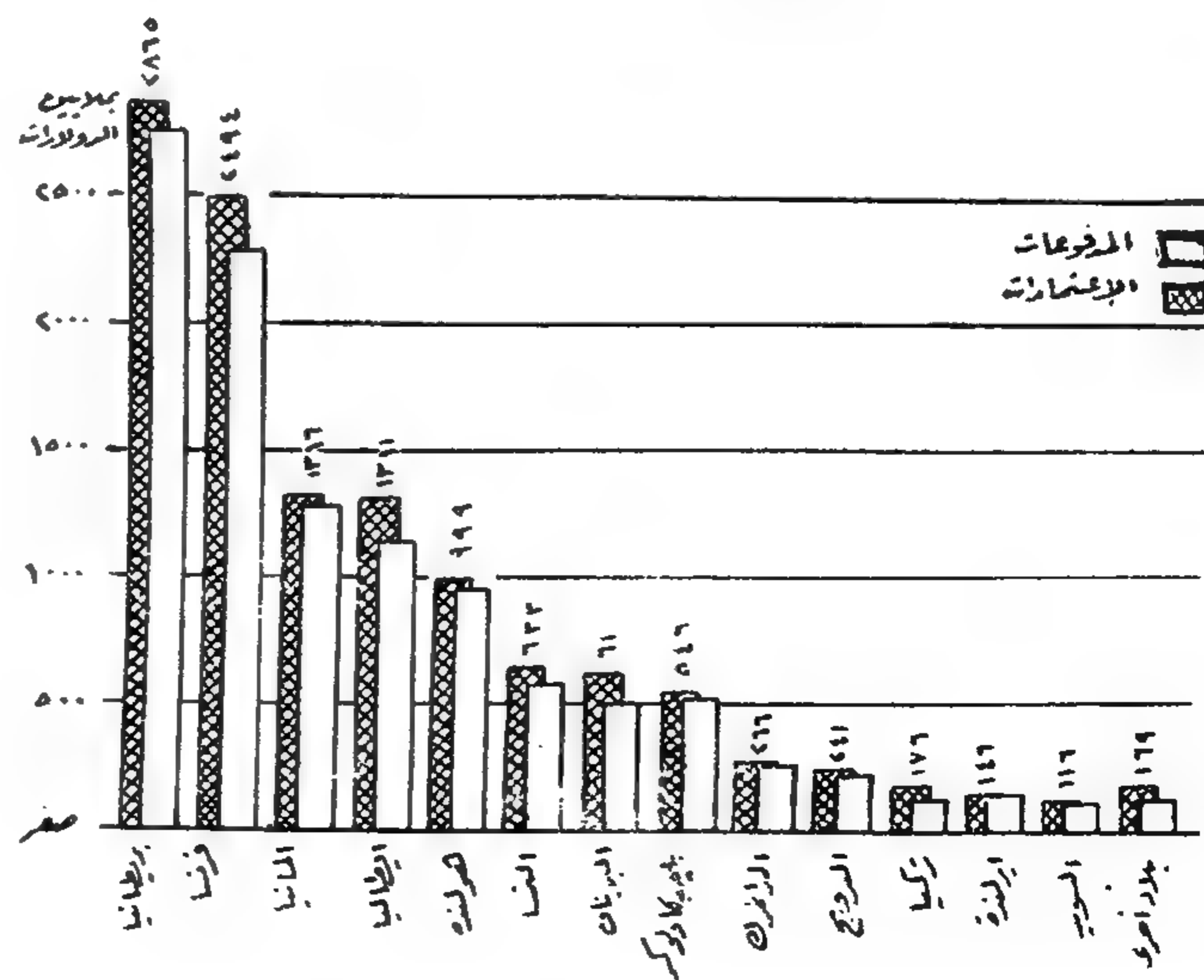
صادرات الحرير من اليابان

بلغت صادرات اليابان من الحرير خلال الموسم الحالي يونيو ٥١ - مايو ٥٢ بحوالي ٨٥٠٠٠ بالة زنة الواحدة ١٣٢ رطلاً وذلك بزيادة ٣٠ ٪ عن صادرات الموسم الماضي .. وقد حددت الحكومة ثمن الحرير بين ١٨٠ ألف ين و ٢٣٠ ألف ين للباله بحسب درجة جودة الحرير ..

مساعداً أمريكا لاوربا في المدة ما بين

١٣ ابريل سنة ١٩٤٨ وهو تاريخ ابتداء مشروع مارشال - حتى ٣١ ديسمبر

سنة ١٩٥١



تطور احتياطات مصر

من الارصدة الاجنبية

لا نذيع سرا اذا قلنا ان مصر تعاني هذه الايام من نقص في ارصدها من الاسترليني الحر (الحسابات رقم ١) وأنها على أبواب أزمة استرلينية قد تضطرها الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة هذا الموقف الجديد . وقد يتعجب المرء كيف وصلت الحال بمصر لدرجة ان كاد يصبح فيها الاسترليني عملة صعبة بعد ان كانت مشكلة مصر هي البحث عن وسائل لاستهلاك الارصدة الاسترلينية التي تراكمت لصالحها اثناء الحرب وما بعدها . . وللوصول الى رأى في هذا الموضوع لابد من استعراض تطور احتياطات مصر من العملات الاجنبية في فترة ما بعد الحرب . .

كانت مصر بحكم انتمائها الى الكتلة الاسترلينية لا تحتفظ بأرصدة اجنبية غير الارصدة الاسترلينية ، وكانت تحول دائما حصيلة صادراتها الى البلاد المختلفة الى لندن . . وعندما وجدت ان مصالحها تقتضى الخروج من الكتلة الاسترلينية خطت تلك الخطوة في يولية سنة ١٩٤٧ . وكان رصيد مصر الاسترليني في ذلك الحين حوالى ٣٥٠ مليون جنيه وهو مجموع احتياطاتها من الصرف الاجنبى . .

وفي الشهور الاولى التي تلت خروجنا من الكتلة اخضع الاستيراد بالاسترليني الى نظام التراخيص خشية ان تستهلك احتياطاتنا الاجنبية بسرعة ، الا ان واقع الامور كان غير هذا اذ استمر رصيدنا الاسترليني يتزايد مما أزعج السلطات المالية التي يهمها ان تستفيد البلاد من مخراتها اثناء الحرب . ولذلك تغيرت السياسة تجاه الاسترليني . رفى نفس الوقت استعرت سياسة التقدير في المصروفات بالعملات الصعبة وزيادة حصيلتنا منها حتى ندعم احتياطاتنا بالعملات القابلة للصرف بالذهب . فباعت الحكومة اقطانها بتلك العملات واشترطت الاتباع بعض السلع ، مثل الارز ، الا اذا دفع

ثمناها بعملات صعبة . .

وقد ظهرت حكمة السياسة المالية الجديدة عندما خفضت انجلترا الجنيه الاسترليني بنسبة الثلث في سبتمبر ١٩٤٩ ، فالغت بذلك ثلث ديونها مقومة بالذهب نحو مصر . ولو كانت مخرات مصر ارصدة قابلة للصرف بالذهب بدلا من الاسترليني لما ضاع هذا الجزء المهم منها ولما اضطرت مصر - في الغالب - الى تخفيض عملتها . ولعل تخفيض الاسترليني والخوف من ان يخفض الدولار نفسه بعد ذلك هو الذى دفع الحكومة الى تحويل جزء من الارصدة الدولارية الى ذهب لتأمين من ضياع جزء آخر من مخراتها

الاتفاقات الثنائية :

والى جانب سياسة التساهل في المصروفات بالاسترليني والتغيير في اتفاق العملات الصعبة اتخذت مصر خطوات اخرى ترمى الى تسهيل تجارتها الخارجية وتنميتها مع بعض البلاد التي يهمنها تنمية تجارتنا معها فعمدت اتفاقات مالية وتجارية مع فرنسا والمانيا وسويسرا وبعض الدول الاخرى كان من شأنها تنمية تجارتنا الخارجية وادخال الجنيه المصرى ، لأول مرة ، في المعاملات الدولية ، وكان من نتائجها ايضا تنويع احتياطاتنا من الصرف الاجنبى وحسن توزيعها . .

وهكذا أخذت مصر منذ ١٤ يولية ١٩٤٧ مقاليد امورها المالية في يدها وتحملت مسئولية سياستها المالية واستقلت بها ما استطاعت الى ذلك سبيلا . ويجدر بنا ان نتساءل : هل أحسنت مصر ادارة شئونها المالية ؟ أم هل أسفرت السياسة الاستقلالية عن الفشل . . ؟

والجواب على هذا السؤال نورد في الجدول المرافق تطور ارصدة مصر من الصرف الاجنبى منذ خروجها من الكتلة الاسترلينية ، حتى منتصف مارس ١٩٥٢ ، وهو آخر احصاء رسمى اذيع في النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى .

يتضح من الجدول ان مصر استطاعت ان تدخر من الذهب للاغراض النقدية في اقل من خمس سنوات حوالى ٤٣ مليون جنيه (لا يشمل هذا الذهب الذى كان موجودا في الفطاء وقيمته بحسب السعر الرسمى للجنيه ١٨ مليون جنيه تقريبا ، حصلت عليها اما بتحويل جزء من ارصدها الاسترلينية الى ذهب بحسب الاتفاقات المختلفة مع بريطانيا أو بتحويل ما حصلت عليه من الدولارات . وقد وضع كل هذا الذهب منذ ١٩٥١ في غطاء البنوك لتدعيم النقد المصرى . .

وكذلك زادت مخرات مصر من العملات الاجنبية (غير الاسترليني) حتى وصلت الى حوالى ٥٥ مليون جنيه ومعظمها دولارات امريكية وفرنكات سويسرية واخرى بلجيكية بالاضافة الى عديد من العملات الاجنبية الاقل اهمية مثل الكرون السويدى والدولار الكندى الخ . . ولكنها فقدت في نفس الفترة حوالى ١٤٠ مليون جنيه استرليني حول جزء منها بطريق مباشر او غير مباشر الى العملات الصعبة المشار اليها آنفا واستعمل الباقي في تسديد العجز الذى ظهر في موازين الدفع المصرية منذ سنة ١٩٤٧ ، والعجز في ميزان المدفوعات يعتبر عاملا من عوامل مكافحة التضخم ولذلك فهذا العجز كان مرغوبا فيه سيما وان البلاد كانت في فترة بعد الحرب متعطشة الى السلع المختلفة من انتاجية واستهلاكية . .

ولقد هبط مجموع الاحتياطات من الارصدة الاجنبية في المدة بمقدار ٤٠ مليون جنيه تقريبا اى بمعدل حوالى ٨ مليون جنيه سنويا . ولا يمكن ان يعتبر هذا تبذير من جانب السلطات المالية . ويجب ان نذكر في هذا الصدد ان مجموع الزيادة في الواردات على الصادرات في نفس الفترة قد بلغ حوالى ١٦٠ مليون جنيه - وهى واردات استجلبت لمقابلة الطلب

عليها في الاسواق المحلية لولاها لكنت حالتنا أسوأ مما هي عليه الآن لحرماننا مع السلع التي نحتاج اليها ..

ولا ترجع النتائج الطيبة التي وصلنا اليها الى حسن ادارة احتياطاتنا الاجنبية فحسب ، اذ لا شك ان الحالة الاقتصادية العالمية كانت حتى منتصف ١٩٥١ مواتية لمصر نتيجة اشتداد الطلب العالمي على القطن وارتفاع اسعاره .

ولذلك لم نسمع طوال هذه الفترة عن ازمة في الصرف الاجنبي .. **السياسة القطنية سبب الازمة :**

ولكن الازمة ظهرت الآن بعد ان تغيرت الحالة الاقتصادية وضعف الطلب على القطن فانخفضت اسعاره في الاسواق العالمية انخفاضاً كبيراً ، كما حدث لكثير من المواد الاولية مثل الصوف والمطاط والصفائح الخ الخ .

ولو ان مصر اتبعت سياسة قطنية مرنة وقبلت ان تخفض اسعارها ، لتتمشى مع الاسعار العالمية لامكن تصريف اقطانها بسهولة ولما هبط رصيدنا من الاسترليني الحر الى مستواه الضئيل الحالي . فالقطن يمثل الجزء الاكبر من صادراتنا ، والجزء الاكبر من القطن يصدر عادة بالاسترليني فاذا توقف تيار صادراتنا ، او كاد ، واستمر تيار وارداتنا مؤقتاً على حاله فاننا يجب ان ننتظر ان يهبط رصيدنا من الاسترليني . وهذا ما حدث فعلاً .

فالسياسة القطنية التي انتهجتها الحكومة في اواخر الموسم الماضي وفي خلال هذا الموسم خاطئة من اساسها اذ انها تفترض ان مصر تستطيع ان تتحكم في اسعار القطن وتفرض شروطها على العالم ، فحددت الحكومة اسعاراً دنياً وانتظرت ان يصرف المحصول ! فخرجت الحكومة من الموسم الماضي بحوالي مليون وربع

قنطار وغالب الظن انها ستخرج من هذا الموسم ايضاً بحوالى ٣ مليون قنطار اخرى ..

فالسياسة القطنية اذن هي التي ادت الى تضائل رصيدنا من الاسترليني وعلاج هذه المشكلة يستلزم تغيير سياسة الحكومة القطنية ، والرجاء ان يرى الموسم القادم سياسة اكثر حكمة وابعدنظراً والى ان تتغير السياسة القائمة يجب ان نذكر حقيقة قد ينساها البعض الا وهي ان انخفاض اسعار القطن قد يؤدي الى انخفاض الدخل .. وهذا يؤدي بعد فترة وجيزة الى الاقلال من الواردات فالحجة التي يرددها البعض من ان خفض اسعار القطن سيؤدي الى ضعف حصيلة صادراتنا بالعملة الاجنبية ، وبذلك لن يحل الاشكال الا بالتضييق في الواردات ، هي حجة ناقصة .. ولذلك لا نميل بادىء ذي بدء الى اتباع حل للتضييق في الاستيراد بالاسترليني لاننا نعتبر المشكلة الحالية مشكلة مؤقتة ، ونميل الى الحلول التي لاتزعج تيار تجارتنا الخارجية ..

وعندنا انه يجب أولاً : ان تتساهل الدولة في السماح باستيراد الضروريات بالعملة الصعبة اذا كانت اخص من مثيلاتها بالعملة الاسترلينية - اى ان تحول الطلب جزئياً الى اسواق العملات الصعبة . واذا كان رصيدنا من تلك العملات لا يستعمل في مساعدتنا على التغلب على مثل مشكلتنا المؤقتة هذه فما فائدته اذن **وثانياً :** ان تؤجل الحكومة مشترياتها بالعملة الاسترلينية بضعة شهور حتى ينجلي الموقف ..

وثالثاً : ان تشتري الحكومة بالدولار من السلطات الامريكية الاسترليني اللازم لها على ان تحتفظ

لنفسها بحق شراء الدولارات بالاسترليني تحت عقد لاجل . . فتضمن بذلك حصولها مرة اخرى على الدولارات عندما يتوفر لديها الاسترليني ..

ورابعاً : ان تغير الحكومة من سياستها القمحية وذلك بتشجيع زراعته محلياً فيقل ما تصرفه في الخارج - ومعظمه من الاسترليني - لاستيراد القمح اللازم للبلاد . اوليس هذا وقت زيادة زراعة القمح عندما يضعف الطلب على القطن .. ؟

وخامساً : ان تتفاوض الحكومة مع بريطانيا للأفراج عن مزيد من ارصدتنا المجمدة اذ ليس من المنطق في شيء ان نحرم مما لنا حق فيه ولا شك اننا اذا هددنا بفرض قيود على الواردات بالاسترليني فان ذلك سيزعج بريطانيا التي ترى الطلب على منتجاتها يضعف هذه الايام ..

واخيراً ، اذا ظهرت في بداية الموسم الجديد مصاعب جديدة تحول دون تصريف محصول القطن واستمر رصيدنا من الاسترليني يتضاءل فانه في هذه الحالة يجب فرض نظام تراخيص الاستيراد على وارداتنا بالاسترليني ..

وقصارى القول ان ازمة الاسترليني الحالية يجب الا تثير ذعراً فهي وليدة ظروف مؤقتة ، ولا زالت احتياطات مصر من الذهب والعملات الاجنبية في مجموعها من المتانة بمكان ولكن الحالة تستلزم اتخاذ بعض الخطوات بينا أهمها في هذا المقال ، وانا ننتظر من الحكومة والسلطات المالية - الآن والحالة الاقتصادية العالمية غير مواتية لمصر - ان تستعمل مزيداً من الحكمة في ادارة شئوننا الاقتصادية والمالية عساها توفق الى ما فيه خير البلاد ..

((باحث))

احتياطات مصر من الذهب والارصدة الاجنبية				
بملايين الجنيهات المصرية	٥٢/٣/١٥	٥١/١٢/٢٩	٥٠/١٢/٣٠	٤٨/١٢/٣١
١ (ارصدة استرلينية	١٨٧	٢٣٩	٥٢٣	٧٢٩
حسابات رقم ١	١٩١٣	١٩٦٢	٢٢٤٤	٢٧٠٣
حسابات رقم ٢	٦٠٦	٦٠٦	٣٤١	١٨١
٢ (الذهب	٥٤٩	٤٩٧	٤٧١	— ٦٠
٣ (عملات اجنبية	٣٢٥٥	٣٣٠٤	٣٥٧٩	٣٦٧٣
غير الاسترليني				٣٧٢ —
(ومعظمها دولارات وفرنكات سويسرية وبلجيكية)				
المجموع		×		
بملايين الجنيهات		تقدير		

أزمة صناعة الصلب في الولايات المتحدة

مطلق الحرية في العودة الى الاضراب ،
مالم :

- ١ - يتم الوصول الى تسوية بفضل التفاهم من كلا الجانبين أو .
- ٢ - تدخل الكونجرس في المسألة بوضع قانون جديد

هذا ماطالب به فيليب موراي رئيس اتحاد عمال الصلب ، ولكن للمسألة وجها آخر يتعلق بالانتاج العالمي للصلب ، ذلك أن سلطات الانتاج الاهلية منعت تسليم الصلب من مخازن البيع بالقطاع الى منتجي سلع الاستهلاك كاجراء احتياطي .

وقد أعدت الحكومة بيانا في ٨ مايو الماضي عن حركة الصلب من المخازن التي وضعتها تحت يدها منذ بدء اضراب العمال في ٢٩ ابريل ، وقد كان اتفق على مقايضة مليون طن من الصلب لبريطانيا ، عند زيارة المستر تشرشل للولايات المتحدة في يناير الماضي ، ولكنها لم تتم نظرا لعدم تنفيذ تراخيص التصدير ، بسبب عدم كفاية انتاج الصلب لمقابلة هذه الكمية .

ولنرجع الى قرار المحكمة الذي صدر بأغلبية القضاة برئاسة القاضي بلاك ، هذا الحكم الذي كان في روحه ينص على « ان سلطة رئيس الجمهورية في اصدار أوامر بالاستيلاء يجب أن تتركز اما على قانون أصدره الكونجرس ، أو يستمد هامن الدستور نفسه »

ويقول القاضي بلاك : « انه لا يوجد أي قانون أو نظام أساسي يخول لرئيس الجمهورية الامريكية أن يمتلك - أو يستولي - على صناعة خاصة ، كما فعل في هذه الصناعة ، بل انه حتى لا يوجد أي قانون أصدره

واذا قرر المستر ترومان تطبيق قانون (تافت - هارتلي) فانه سيبدأ أولا بتعيين مجلس لبحث حقيقة النزاع ، ويدرس تقريره عن هذا النزاع قبل أن يطلب الى المحاكم أن تأمر المضربين بالعودة الى عملهم . وسوف يسرى قرار المحكمة لمدة ٨٠ يوما ، وبعد هذه يكون للاتحاد

الحاجة الى رؤوس أموال خاصة لتنفيذ مشروع التطور

صرح المستر اريك جونستون رئيس اللجنة الامريكية الاستشارية للمشروعات الدولية بعد أن زار الرئيس ترومان ليقدم تقريره عن أعمال اللجنة في السنة الثانية عقب توقيع قانون المشروعات الدولية بأن الحاجة تدعو الى استغلال رؤوس أموال خاصة مقدارها ألف مليون دولار سنويا لمساعدة مناطق العالم السائرة في طريق التقدم .

وقد أكد المستر جونستون للصحفيين بأن برنامج النقطة الرابعة سيعتمد اعتمادا كبيرا على استغلال رؤوس الاموال الامريكية والاجنبية الخاصة في الامم السائرة في ركب التقدم . ثم ذكر أن الحكومة وحدها لا تستطيع ان تساهم بجميع المساعدات المالية اللازمة لتنفيذ مثل هذا البرنامج الضخم .

ولما ذكره أحد الصحفيين بأن المستر روكفلر الرئيس السابق للجنة الدولية كان قد قدر الحاجة الى استغلال ما تبلغ قيمته خمسمائة مليون دولار سنويا من رؤوس الاموال الخاصة في مشروعات التطور قال انه يعتقد ان في الامكان استغلال اضعاف هذا المبلغ .

شرحنا في العدين السابقين تطور أزمة صناعة الصلب في الولايات المتحدة بسبب استحكام الخلاف بين أصحاب مصانع الصلب من جهة ، ونقابة عمال الصلب من جهة أخرى .

وقلنا ان هذه الازمة تطورت الى خلاف دستوري بعد ما كانت عملا نقابيا اذ خلقت مشكلة : ايحق لرئيس الجمهورية « ترومان » - استنادا الى مادة ما في الدستور او الى قانون قائم ان يستولي على صناعة خاصة

وقد عقدت جريدة « الفايننشيل تايمز » فصلا افتتاحيا ذكرت فيه : « ان المستر فيليب موراي رئيس اتحاد عمال الصلب دعا حوالى ٦٥٠٠٠ من العمال للقيام باضراب شامل ، ولما يرض على قرار المحكمة العليا بضع دقائق ، الذي قضى في ٢ الجارى بأن قرار الحكومة بالاستيلاء على مصانع الصلب يعتبر عملا غير شرعى .

وقد اصدر الرئيس ترومان في الحال أوامره بارجاع المصانع الى أصحابها . ولعله من الطريف ان نذكر ما جاء في نداء المستر فيليب موراي الذي وجهه معلنا بدء الاضراب : « اننا نطالب شركات الصلب ان تتوقف عن المساومة في أجورنا ، وان اتحاد عمال الصلب يتمسك بشروط وتوصيات المجلس الحكومي لتثبيت الاسعار القاضي بتحديد ١٧١/٢ سنت اجرا لكل ساعة ، فضلا عن المزايا الاخرى »

وقد استجاب رجال الصناعة الى هذا القرار .

ويستطرد في ندائه قائلا : « وفي حالة عدم تنفيذ اتفاقية الاجر - مستقبلا - لن يكون أمام أعضاء النقابة الا التوقف عن العمل وسوف اصدر تعليمات أخرى بعمل الترتيبات الكافية بتعيين موظفين لحماية ممتلكات الشركات المختلفة خلال فترة التوقف .

الكونجرس (لفت انتباهنا !!) حيث يمكن أن تستمد منه هذه السلطة . » وقد أيد هذا الرأي خمسة قضاة آخرون .

غير ان رأى القضاة الثلاثة المعارضين برئاسة القاضي « فنسون » ذكروا أن الحقيقة المجردة تتلخص في : « ان انتاج الصلب - وهو أحد الصناعات القومية الرئيسية - سوف يتوقف كلية ، اذا لم يكن هناك تدخل حكومي بالاستيلاء . »

ولم تشأ شركات الصلب أن تقدم أى اقتراح بطرح رأى الرئيس ترومان جانباً ، لأنها ستجد ان أى توقف عن انتاج الصلب سوف يوقع البلاد في الحال في كارثة لا يعلم الا الله مداها .

وقد ذاع بعد ذلك رأى القاضي بلاك وهو : « ان الدستور يحدد وظيفة الرئيس عند اجراءات وضع القوانين ، بالتوصية على القوانين التى يعتقد بصحتها ، أو معارضة القوانين التى لا يعتقد بسلامتها . وأن الدستور ليس غامضاً وليس فيه أى التباس عمن له الحق فى سن القوانين التى على الرئيس تنفيذها .

ان سلطة الكونجرس فى تبني مثل هذه السياسات العامة - كما يرى الرئيس ترومان - بعيدة عن هذه المشكلة . فقد يخول الكونجرس أن يستولى على الممتلكات الخاصة فى سبيل النفع العام . كما يصح له أن يضع التشريعات المنظمة للعلاقات بين المستخدمين وأصحاب الاعمال ، أو يحق له رسم الطرق لفض منازعات العمال وتثبيت الاجور وغير ذلك من الاحوال العمالية فى مجال الاقتصاد القومى . ولم يخضع الدستور حق الكونجرس فى وضع القوانين لآى

رقابة عسكرية أو لسلطة رئيس الجمهورية .

« لقد قيل أن بعض رؤساء الجمهورية السابقين قد خولوا حق الاستيلاء على المؤسسات الخاصة لكى بنفخوا المشاكل العمالية ، ودون أى سلطة دستورية . ولكن حتى ولو كان هذا صحيحاً ، فان الكونجرس لم يفقد سلطته الدستورية فى سن القوانين اللازمة ، السليمة لتنفيذ الحقوق المقررة بمقتضى الدستور على

توقيع ازدياد ايرادات العراق

بعد اتفاقيات البترول الجديدة

تتسلم الحكومة العراقية بموجب الاتفاقيات الجديدة التى عقدها مع شركات البترول خمسين فى المائة من الارباح قبل خصم الضرائب الاجنبية ومعنى هذا ان دخل البلاد سيزيد زيادة كبيرة وعلى الاخص لان الاتفاقيات الجديدة تنص على زيادة انتاج البترول بصورة مضطربة .

فقد كان نصيب العراق من البترول فى سنة ١٩٥١ ١٥ مليون دينار أو ما يعادل ٤٢ مليون دولار بالسعر الرسمى للقطع . ويرى المسئولون ان هذا المبلغ سيتضاعف بموجب الاتفاقيات الجديدة فتصبح حصتها فى سنة ١٩٥٢ ٦٤ مليون دولار . وفى سنة ١٩٥٣ ١٢٦ مليون دولار . وفى سنة ١٩٥٤ ١٤٥ مليون دولار . وفى سنة ١٩٥٥ ١٦٥ مليون دولار .

وقد قرر البرلمان العراقى رصد ٧٠ فى المائة من هذه الايرادات للتطور القومى . اما الثلاثون فى المائة الباقية فقد ضمت الى ميزانية الحكومة العادية . وقد أستند برنامج التطور الى لجنة خاصة بالمشروعات يرأسها دولة نورى باشا السعيد رئيس الوزارة .

حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، أى احدى مصالحها أو موظفيها .

ان مؤسسى هذه البلاد ، قد خولوا سلطة وضع القوانين الى الكونجرس فقط ، سواء فى الاحوال الطبية أو السيئة . وأعتقد أنه ليس هناك داع لتقليب حوادث الماضى التاريخية ، حيث يكمن وراء ذلك الآمال . . . والحرية . كل هذا يعزز رأينا بأن استيلاء رئيس الجمهورية على الصناعة الخاصة امر لا يصلح له البقاء . . .

غير أنه من المتوقع أن يبعث قريباً الرئيس ترومان برسالة الى الكونجرس ، يطلب فيها منحه سلطة الاستيلاء ، وهو فى الحقيقة يحيل المسألة الى جدول أعمال الكونجرس . وستكون هذه مجرد « تسجيل حق » ولكن لا تبدو أى بادرة بأن المجلس سوف يستجيب لهذه الرسالة . وقد ذكر متحدث بلسان الكونجرس أن على الرئيس ترومان أن يتبع قانون (نافـ هارتلى) .

ويلوح أن البيت الابيض لا يميل الى الاخذ بهذا رأى وسوف يعقد اضراب شامل لمدة ثمانية أو عشرة أيام ريثما يتم تنظيم هيئة تبحث أسس هذا الخلاف ، ثم تضع تقريرها ثم يتم الحصول على توصية المحكمة . ولكن يتبقى سؤال آخر ، هل يكثر العمال بتوصية المحكمة بعودتهم الى أعمالهم لفترة الثمانين يوماً - وهى الفترة الباردة كما يسمونها .

وسوف يستدعى البيت الابيض كلا الجانبين خلال فترة الثمانين يوماً ، ويوصى برفع أسعار الصلب بمقدار ٥ دولاراً أو أكثر لكل طن ، حتى يمكن الوصول الى اتفاق معقول .

ولكن . . هل تنتهى المشكلة عند هذا الحد ؟ !

(. . .)

مشاكل مصر المالية

الدوائر الحكومية المالية الآن ، مشغولة
في اعداد بيان ميزانية الدولة ...
وامامها مشكلة قائمة هي : الازمة المالية
في مصر وكيف تحلها ؟ هذا ما يعرضه
المقال .

المثمر بعد ان ثبت انه لا يمكن لأمة
غيرمنتجة ان تعيش عيشة اقتصادية
سليمة .

المشروعات الانشائية

وسوف لا يتدرج في الميزانية
اعتمادات لمشروعات انشائية ، الا
المشروعات الضرورية جدا ، ولا ضرر
من ان توقف المشروعات الاقل اهمية
الى ان تتحسن الحالة المالية
وفضلا عن ذلك ، فقد طلب معالى
وزير المالية والاقتصاد الى بقية
الوزارات ضرورة تكاتفها - هي
ومصالحها - في ضغط المصروفات
ضغطا حقيقيا .

وقال انه لا يمكن بحال من الاحوال
ان تتحسن الحالة المالية وان تعود
الثقة بالبلاد الا اذا وطد كل فرد منها
نفسه على تحمل المسألة الاقتصادية
في سبيل انقاذ الامة وانقاذ الثروة
القومية

وقد وعد اصحاب المعالى الوزراء
بالعمل على ضغط المصروفات بشتى
الطرق بحيث لا تتضمن الميزانية
الجديدة اى اعتماد الا اذا كانت البلاد
في مسيس الحاجة اليه .

هذه وان الحالة المالية ليست
سوداء على وجه العموم ، وان كانت
تتطلب الحذر والدقة في الخروج منها
على احسن الاوضاع . وليس افضل
من مصارحة الشعب - ورجال
الاعمال - بكل دقائق الحالة المالية ،
اذ ليست الحكومة وحدها هي
صاحبة الشأن ، بل ان المواطن
العادى يجب ان يقوم بواجبه في مثل
هذه الامور .. ولدينا حاليا نفس
المشكلة ونفس الظروف تقريبا في
انجلترا حيث اوضح بيان المستر
بتلر - وزير الخزانة البريطانى -
حقيقة المركز الاقتصادى في انجلترا
وطلب تعاون الشعب والهيئات مع
الحكومة .

وبهذا التعاون الصادق وحده
سوف نتمكن من الخروج من هذا
المأزق باذن الله .

(المحرر المالى)

متى يذاع البيان ؟

وقد علمنا ان البيان الخاص
بالميزانية سيكون معدا قبل نهاية
الشهر الحالى بحيث يمكن اذاعة
خطاب الميزانية في اوائل شهر يولية
وكان مفروضا ان يلقي الوزير هذا
الخطاب امام البرلمان ، غير ان حل
مجلس النواب جعل معالى الوزير
يتجه الى مخاطبة الشعب رأسا

النقد الدولى

ومما يؤسف له ان صندوق النقد
الدولى يقف ايضا موقفا غريبا
بالنسبة لامداد مصر ببعض العملات
التي تحتاج اليها

وضع سياسة لتجارتنا الخارجية

هذا وقد علمت ان وزارة المالية
اتخذت فعلا اجراءا هاما خطيرا
بشأن فتح الاعتمادات الخاصة
بالتجارة الخارجية اذ حتمت ان
تفتح الاعتمادات من الآن على اساس
الدفع مائة في المائة وكانت من قبل
تفتح بدفع ١٠ في المائة من قيمة
الاعتماد ثم يدفع الباقي بعد وصول
البضاعة . وقد عقد يوم السبت
الماضى بمبنى البنك الاهلى المصرى
مؤتمر من رجال الاعمال والمستوردين
وممثل للحكومة للبحث في هذا
الموضوع .. ولم يصل المتباحثون
الى حل ، بسبب تمسك كل فريق
برايه .. !

ومن الوسائل الاخرى ان وزارة
المالية قد تعود الى نظام رخص
الاستيراد بحيث لا يستورد التجار
من الخارج اى بضاعة الا بعد
الحصول على رخصة للاستيراد من
وزارة المالية .

وبذلك تتمكن وزارة المالية من ان
تتحكم في التجارة الخارجية ، وبذلك
يمكن العمل على موازنة وارداتنا
بمقدار ما يمكننا اصداره .

هذا بالنسبة للحالة الاقتصادية
الخارجية ، اما بالنسبة للحالة
الداخلية فيرى رجال الاقتصاد
المصريين انه لا بد من الانتاج السريع

لقد اصبح من الواضح انه من
نتائج الفشل في بيع كميات كبيرة من
محصول القطن - للعام الثانى على
التوالى - ان اصبح لمصر مشاكلها
الخاصة بالنسبة لميزان المدفوعات .

وهذا العجز في ميزان المدفوعات
يختلف عن غيره من البلاد ، ويخلق
ارتباكاً من نوع خاص ، فوجهه
الحيرة - او الارتباك - انه بينما
يوجد عجز في الاسترلينى ، نرى ان
مركز الدولار لا يسبب اى قلق .

الحالة على حقيقتها

وقد رجعنا الى معالى وزير المالية
والاقتصاد نستطلع الرأى عن حقيقة
الموقف ، فأجاب بأنه يعد في الوقت
الحالى خطاب الميزانية لعام ٥٢/٥٣
الذى سيكون من اخطر الخطابات
التي وضعت خلال الفترة الماضية
كما سيكون شاملا لكل شىء وانه
سوف ينبه الشعب المصرى الى
ما وصلت اليه الحالة المالية وضرورة
اشتراك الشعب اشتراكا فعليا
حقيقيا في معالجة الازمة ، واتباع
سياسة التقشف حتى يمكن الخروج
بأسرع ما يمكن من هذه الحالة .

هذا وقد ادلى معالى وزير المالية
والاقتصاد - في اجتماع مجلس
الوزراء الاخير - بيانات مستفيضة
عن الحالة الاقتصادية والمالية
والاجراءات التي يرى معاليه اتخاذها
فورا ودون هوادة او تأخير .

توازن الميزانية

وتقرر الاوساط الحكومية ان
ميزانية هذا العام تقل عن ميزانية
العام الماضى بثلاثين مليوناً من
الجنيهات ، أى في حدود ٢٠٠ مليون
جنيه ، وانها ستكون متوازنة ، ولن
تمتد الايدى الى الاحتياطي . ومن
المعروف ان موازنة الميزانية - مهما
كانت ارقامها - ستؤدى من جهة
الى نوع من الاستقرار الاقتصادى ،
ومن جهة اخرى الى عودة الثقة بمالية
البلاد واقتصادياتها

أسواق الحديد في العالم

- تخفيض أسعار الحديد الفرنسي
- توقع ازدهار الصناعة الألمانية
- اتجاه نزول في الاسعار في اليابان
- البرازيل تحتل مكانها في السوق
- فترة ترقب في بلجيكا
- استغلال المناجم المصرية بأسوان

أسواق الحديد والصلب في العالم
أهم ما يستحق التسجيل هذا الأسبوع تلك الاحاديث الدائرة عن تخفيض أسعار الحديد الفرنسي والتي ثبتها المتحدث باسم غرفة الصناعات المعدنية الفرنسية نظرا للاتجاه لاعادة تقويم الفرنك الفرنسي والتخفيض المقترح غير التخفيض الذي تم أخيرا ونسبته حوالى ٤٪ من الاسعار .

أما في ألمانيا فأهم ظاهرة هي ما ينتج عن امضاء اتفاقية الدول الغربية مع حكومة بون يوم ٢٦ مايو الماضى وما يستتبع ذلك من اطلاق يد الصناعة الألمانية من القيود السابقة ، وان كانت القوانين الخاصة بمنع تجميع الصناعة وكذلك القوانين الموضوعة لمحاربة الكارتل مازالت سارية ، وينتظر أن تستمر في السريان الى فترة أخرى يصعب تحديدها ، وليس أكثر من الحرية عامل لزيادة الانتاج - خصوصا بالنسبة لدولة مثل ألمانيا سريعة التطور والنماء .

وعلى الرغم من توقع زيادة الانتاج فان هناك ارتفاع طفيف في الاسعار مرجعه زيادة أسعار الخامات وزيادة بعض فروق الاسعار عن المقاسات المختلفة - ومازالت صناعة الحديد الألمانية تتلمس كل الطرق لزيادة الاستثمارات في تلك الصناعة بما يجعلها تسير قدما في طريق الازدهار .

وبينما تزداد الاسعار في ألمانيا زيادة طفيفة نجدها في الطرف الآخر من العالم اى في اليابان تسير في اتجاه النزول وخصوصا في الزوايا والالواح التى انخفضت حوالى ١٠ دولارات في الطن . أما المنتجات الحديدية المفوفة كالمبروم والمسمار فقد احتفظت بمستواها السابق بعد الانخفاض الأخير - وقد اشتدت

الطلبات الأمريكية نوعا ما على سوق اليابان وخصوصا في المواسير . وعلى العموم لم تصل بعد أسواق اليابان الى نقطة التوازن التى تستقر عندها الاسعار .

وقد بدأت دول - لم تكن ذات شأن في أسواق الحديد تحتل مكانها في تلك الاسواق سواء منها الخام أو المصنوع - ومن تلك الدول البرازيل حيث وصلت أهم مصانعها بمنطقة (مناسى) الى الرقم المرسوم منذ عشرة سنوات وهو ٥٠٠.٠٠٠ رطل طن خام حديد (هيماتيت) ولوحصلت تلك المصانع على القرض الذى طلبته من أمريكا لبلغ انتاجها بعد سنتين ٣٠٠.٠٠٠ رطل طن سنويا .

ومن العوامل المؤثرة أيضا في الاسعار الحالية اتجاه نوالين لشحن البحرى للنزول التدريجى ولو أن النولون لا يمثل الا نسبة بسيطة من قيمة الحديد فيما عدا الخامات التى تتأثر كثيرا بتغير المصاريف العامة من شحن وخلافه .

أما في بلجيكا فهناك فترة ترقب تسود الموقف حيث المستهلكون والمنتجون في انتظار ما تسفر عنه السياسة العامة الفرنسية من حيث تخفيض أسعار الحديد تخفيضاً جديداً .. وقد تم اتفاق مبدئى بين منتجى الحديد والصلب البلجيكين والفرنسيين على عدم تجاوز سعر ١١٥ دولار للحديد المبروم نزولاً في عروضهم لأمريكا حيث الاعتقاد بأنه تحت الظروف الحالية لا يؤدي تخفيض السعر الى اقبال مهم في المشتريات الأمريكية ..

وقد أخذ اسم مصر يتردد كثيراً في المدة الأخيرة في أوساط الحديد والصلب وأخذت الأقوال تتضارب ،

اذ نشرت بعض الصحف الأوروبية خطأ أن الحكومة المصرية قد أعطت امتياز استغلال مناجم الحديد بأسوان الى احدى الشركات الألمانية - وحقبة الامر أن الحكومة المصرية كلفت احدى الشركات الألمانية القيام ببحث تفصيلي لمشروع استغلال تلك المناجم تمهيدا لايجاد الاسس العملية لهذا الاستغلال والمشروع الكامل لاستغلال خزان أسوان ومنطقته يقوم على الاتى :

١ - كهبة خزان أسوان - وهذا المشروع قد بدىء فيه فعلا .

٢ - استغلال الكهرباء الناتجة لمعالجة الحديد الخام في تلك المنطقة .

٣ - انتاج ٤٥٠.٠٠٠ طن سنويا من السماد .

والامور الثلاثة تؤلف وحدة واحدة يصعب فصلها - ولما كان هذا المشروع يتطلب رأسمال كبير يصعب على الحكومة المصرية تدبيره فان الراى السائد في الاوساط العالمية انه لا بد أن تمضى فترة طويلة قبل أن يرى هذا المشروع النور .

والمعتقد أن القسم الخاص بالحديد من المشروع يقوم على انشاء أفران كهربائية بالقرب من أسوان لمعالجة الخام وانتاج السبائك - أما تحويل السبائك الى منتجات حديدية فالمفروض أن تقوم به مصانع أخرى بالقرب من القاهرة .

هذه هى النظرة العامة للأسواق العالمية في الحديد والصلب وهى وان كانت لا تشجع على تفاؤل المنتجين الا أنها لا توحى بانها في الاسعار كما حدث في كثير من المنتجات الأخرى .

محمد صديق لهيظه

القطر

في النصف الاول من شهر يونية

قرار آخر في هذا الشأن قبل بداية السنة الجديدة ..

وقد فتح شهر اكتوبر بسعر ٦٣ر٥٠ ريال واقفل بسعر ٦٥ر٠٥ ريال مسجلا ارتفاعا قدره ١٣٠ بنطا اما نوفمبر ففتح بسعر ٨٤ ريال واقفل بالحد الاقصى وهو ٨٦ر٥٠ ريال مسجلا ارتفاعا قدره ٢٥٠ بنطا ويفرى هذا النشاط الى اقبال المتعاملين على شراء عقود المحصول الجديد نظرا لاتساع الفرق بين اسعار المحصول الحالي واسعار المحصول الجديد .

اما الاستحقاقات البعيدة الاخرى فلم يجر عليها اى تعامل وانما كانت اسعارها اسمية - ويبدو ان الاهتمام كله اخذ يتحول الى استحقاقات المحصول الجديد وقد اصبح من المعروف ان الجزء الاكبر من المتبقى من المحصول الحالي ستسليه الحكومة بالاسعار التى حددتها .

بورصة البضاعة الحاضرة

زاد النشاط في سوق البضاعة الحاضرة واستمر الطلب على الجيزة (٣٠) والمنوفى والرتب المتوسطة من الاشمونى بينما ظل النشاط ضعيفا على الكرنك ونظرا لقرب استحقاق اغسطس تحسنت علاوات الاشمونى والجيزة ٣٠ لاجرام بعض الحائزين للاقطان عن البيع ورغبتهم فى تسليمها فى فليارة اغسطس ..

وقد اعلن فى يوم ١٦ الجارى التقدير النهائى لمحصول موسم ٥١ / ٥٢ فبلغ ٨٠١٥٠٠٠ ر. قنطارا بزيادة قدرها نصف مليون قنطار تقريبا عن التقدير السابق .

هذا وقد زادت جملة المبيعات فى بورصة البضاعة الحاضرة فى المدة الاولى من يونية زيادة كبيرة حيث بلغت ٣٠٣٩٨ ر. بـ ١٢ر١١٩ ر. بـ فى مثل هذه المدة من الشهر الماضى ..

اقفال ١٣ مايو

عقود الاقطان الطويلة لتيلة اساسى « جود »

١٢٥٠٠	١٢٥٧٥	يوليو
٨٨ر٥٥	—	نوفمبر جديد
٨٩ر٥٥	—	يناير جديد
٩٠ر٥٥	—	مارس جديد
٩١ر٣٠	—	مايو جديد

عقود الاقطان المتوسطة التيلة اساسى « جود »

٦٨ر٨٥	٧٠ر١٠	يونية
٧٢ر٧٥	٧٤ر١٠	اغسطس
٦٥ر٧٠	—	اكتوبر جديد
٦٥ر٩٥	—	ديسمبر
٦٦ر٩٥	—	فبراير
٦٧ر٤٥	—	ابريل

عاودها الضعف فى نهاية الاسبوع الاول بسبب اقبال المضاربة على تصفية مراكزها ..

وفى يوم ٩ الجارى فتح التعامل على جميع استحقاقات محصول القطن الجديد اى من اكتوبر الى مايو القادم . وقد اعلن ذلك رئيس لجنة بورصة العقود قبل افتتاح جلسة اليوم المذكور على أن يكون سعر الفتح لشهر اكتوبر (قصير التيلة) ونوفمبر (طويل التيلة) اساسا لاسعار الفتح لسائر المواعيد البعيدة وان لا يقل (الريبور) بين استحقاق وآخر عن ريالين للاشمونى وريال ونصف للكرنك مع خضوع تقلبات الاسعار للنسب المعمول بها فى العقود

الباقية من الموسم الحالى وهى ٣ ٪ هبوطا وصعودا بالنسبة لاسعار الفتح وقد اشار حضرة رئيس لجنة البورصة الى أن نظام الطلبات القائم سيستمر العمل به حتى نهاية السنة الحالية - وان لجنة البورصة ستتخذ

استمرت حركة الركود والضعف فى سوق العقود ولا تزال العمليات محدودة وعلى الاخص فى عقود طويلة التيلة ويعزى ذلك الى انعدام التغطيات التجارية وعدم اقبال المضاربة على الشراء فضلا عن تردد اشاعة عزم الحكومة على اعادة بيع كميات العقود المشتراة فتراجعت الاسعار حتى وصلت ٦٨ ريال لعقد يونيو و٧٣ر٢٥ لعقد اغسطس مما دعا مندوب الحكومة الى نفي هذه الاشاعة مؤكدا انه ليس فى نية الحكومة بيع هذه العقود وان الحكومة ما زالت على استعداد لشراء كل ما يعرض عليها من العقود بالاسعار التى سبق ان حددتها وهى ١٢٥ ريال لعقد يوليو، ٧٢ ريال لعقد اغسطس .

ثم ما لبثت الاسعار ان تحسنت تحسنا طفيفا اذ سجل عقد يونيو فى جلسة الخميس ٥ الجارى ارتفاعا قدره ١١٥ بنطا وفى عقد اغسطس ارتفاعا قدره ٥٥ بنطا لاقفال اليوم السابق متأثرة بالارتفاع الذى سجلته اسعار القطن الأمريكى غير ان السوق

اضراع ساعة مصر الزر

وفيما يلي بيان هذه الاقطان :
بالة

٦١٣٩ كرنك ٤٧٩٤ منوفى
٩٨٠٧ جيزة ٣٠ ٧٠٣٩ أشمونى
١٨٠٦ زاج ٨١٣ مخلوط
٣٠٣٩٨ المجموع

اخبار خارجية

لمناسبة اشتراك مصر فى سوق ميلانو الدولية أخيرا تلقت مصلحة الاقتصاد تقريراً عن نتيجة اتصال السكرتير التجارى فى ميلانو بالغازلين وبيوت التصدير الإيطالية ، ويلاحظ منه ان الغازلين الإيطاليين وبيوت التصدير الإيطالية يشكون من ارتفاع اسعار القطن المصرى فى العاميين الاخيرين بالنسبة لاسعار الاقطان الاخرى كالقطن الأمريكى والقطن الاوغندى اللذين تقل اسعارهما عن مثليهما من الاقطان المصرية من صنفي الاشمونى والجيزة . وقد أوضح السكرتير التجارى لبيوت التصدير ان الاقطان الواردة من اوغندا يعيبها خفة وزنها . . اذا ما قيس بالقطن الاشمونى وان الفرق فى السعر يقابله فرق الميزات .

وقد رد السكرتير التجارى بأن الحكومة المصرية جادة فى معالجة تقلبات الاسعار وارتفاعها بدون مبرر بما يحقق للسوق استقرارها والقضاء على المضاربات المصطنعة . .

حالة زراعة المحصول الأمريكى

تفيد الانباء الواردة من الخارج ان حالة زراعة المحصول الأمريكى تسير سيرا مرضيا بسبب هطول الامطار كما انه من المتوقع ان يزداد محصول القطن ببيرو موسم ٥٢ / ٥٣ عن الموسميين السابقين نظرا لوفرة المياه وزيادة المساحة المنزرعة وتفيد الانباء انواردة من وشنجنجن ان مجلس النواب الأمريكى قد وافق على مشروع القانون الخاص بمنع اسعار القطن من التدهور اذ جاء محصول ١٩٥٢ كبيرا وقد ارسل القانون الى مجلس الشيوخ لاقراءه . وسيترتب على هذه الخطوة زيادة الاعانة التى تدفعها الحكومة لمصدرى القطن بنسبة ١٠٪ اذا بلغ المحصول ١٦ مليون بالة او اذا كانت التصديرات الرسمية تدل على بلوغه هذا الحد وتتجاوز الاسعار التى يبيع بها المنتجون فى الوقت الحاضر الحد المقرر لمنح الاعانة بمقدار ١٥ ٪ .

ان اطراد التقدم لا يكون منتظما الا فيما يتميز عادة بالمفاجآت ، ومثال ذلك ما سنشهد فى صناعة الساعات .

ولا شك فى انه لم يحدث منذ مائة عام اى تجديد فى محيط هذه الصناعة الفنية ، ولا ريب فى انه قد طرات تعديلات متعددة فى سبيل التحسن جعلت الساعات اكثر دقة ، وصغرا ومتانة ، وقد تم صنع اجهزة اوتوماتيكية تحل محل ملء الساعات اليومى ، كما استحدثت زيادة طفيفة على قوة (الزمبلك) وامكن احكام غطاء الساعات احكاما متينا ، ومنذ عام ١٩٥٠ عممت الاجهزة المضادة للصدمات وصنعت اجهزة مقاومة للكسر .

ولكن الامر تغير من ١٩ مارس ١٩٥٢ .

فلقد عرضت على نخبة من رجال العلوم فى باريس وبوجود مسيو البير كاكو مدير معهد العلوم ساعة ذات طراز مختلف تماما يقلب جميع الطرق الفنية لصناعة الساعات راسا على عقب .

وميزة هذه الساعة الاساسية هى حلول مولد الكترونى محل الزمبلك القديم ، يمكنه فى خلال عام على الاقل ان يحرك الساعة بانتظام تام ودون اى ضبط وسواء تركت الساعة ام حملت .

ومن اهم مميزات هذا التجديد ان القوة الناتجة من المولد الالكترونى عظيمة ومستمرة طيلة الوقت الذى يعمل فيه المولد ، وبذلك يمكن تجنب الصعوبة الموجودة فى جميع الساعات ذات الزمبلك وهى ان القوة المدخرة تكون اشد غطاء عنداول ملء الساعة منها فى نهاية الشوط .

واساس عمل هذه الساعة بسيط فان المولد - وهو يستبدل بأخر بعد فراغه عند ساعاتى مختص كما تستبدل خزانات اقلام الحبر الجاف ار خزانات القداحات - يوصل قوته الى محرك كهربائى يدير عقارب الساعة .

وهذا الجهاز - كما سيتبين - يشابه جهاز قاطرات الديزل الكهربائية الموجودة بعضها فى فرنسا وآلافها فى الولايات المتحدة .

الا انه قد امكن صنع هذا كله فى حيز دقيق وصغير جدا ، وحجم المولد الالكترونى اقل من حجم الخرزة - على الرغم من انه يحتوى على بكرة فيها ٣٠٠٠ مترا من الاسلاك المعزولة التى يبلغ سمك السلك فيها سدس سمك شعرة الانسان - وعلى الرغم من هذا فان المحرك لا يتطلب سوى قوة تبلغ ١٧٥ ر١ من المليون من الحصان البخارى .

ويمكن تكوين فكرة مقاربة لهذه الآلات اذا علمنا ان القوة اللازمة لاضاءة مصباح قوته مائة شمعة يمكنها ان تدير عشرة ملايين من هذه الساعات ، ويبلغ حجم هذا المحرك ظفر طفل حديث الولادة . .

وان هذه السمات توضح لنا فورا مقدار الصعوبة التى واجهت الباحثين ، حيث لا يصلح تطبيق اى قانون من القوانين العادية الخاصة بالميكانيكا والالكترون والطبيعة والكيمياء . .

ولقد استمرت دراسة هذه الساعة العجيبة سنوات طويلة ، ووضع اساسها مهندس فرنسى متخرج من مدرسة المناجم هو مسيو « دارجيه دى سان فولرى » الذى امكنه ان يلاحظ الاسس المستعملة فى صناعة الصواريخ الالكترونية ، وانه من الممكن اتباعها فى صناعة الساعات .

ودفع اتساع نطاق البحث وضرورة صناعة نموذج مشابه ، مسيو دى سان فولرى ، الى الاتصال بشركة (ليب) فوضع مديرها تحت تصرفه المعامل والفنيين حيث تم العمل فى سرية تامة .

وكان من نتيجة هذا التعاون ان صنعت الساعة التى أحدثت هذا الانقلاب ، والتى اجتازت مراحل الابحاث التمهيديّة وكادت تصل الى ما تحقّقه الصناعة فعلا .

دليل الممول

بدأت حركة الإصلاح المالى فى مصر اثر إلغاء الامتيازات الاجنبية فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وكان اول خطوة بل اهمها فى هذا السبيل اصدار القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى فرضت بموجبه الضريبة على ايرادات رؤوس الموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وقد دخلت على هذا القانون - على ضوء ما تبين للمسؤولين اثر التطبيق العملى - عدة تعديلات كان آخرها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
ويعيننا فى هذا البحث الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، وقد حرصنا بعد ان بينا ما تتناول الضريبة على الحديث من التزامات الممولين ثم حقوقهم بطريقة عملية .

الضريبة على ارباح التجارة والصناعة

(القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩)

ثامنا - الطعن فى التقدير :

١ - طبقا للمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ للممول فى خلال شهر من تاريخ اخطاره بتقديرات المأمورية (تاريخ استلام النموذج ١٩ ضرائب) ان يطعن فى هذه التقديرات فاذا انقضت هذه المدة ولم يطعن اعتبر الربط نهائيا ولا يجوز الطعن فيه امام اية جهة من جهات الاختصاص ويكون الطعن بعريضة من اصل وصورة ، يودع الاصل بالمأمورية المختصة ، ويثبت ملخصه وتاريخ التقدم فى دفتر خاص ، وتسلم الصورة الى الطاعن .

وقد رأت مصلحة الضرائب فى حالة ما ان العبرة فى قبول الطلب الذى يتقدم به الممول باحاليته على لجنة الطعن هو ان يكون تقديمه قبل انقضاء شهر من تاريخ ربط الضريبة عليه واخطاره بها ، فاذا ضمن الممول رده على النموذج ١٨ طلب احاليته على لجنة الطعن فى حالة عدم الاخذ باعتراضاته فلا مانع من باب تفسير النصوص تفسيراً اساسه حسن النية

بنك مصر

البنك الذى رفعته العزة المصرية

دعائمتها فى الاستقلال الاقتصادى

منشئ صناعتها القومية

مؤسس شركاتها الكبرى

مع الممولين من احواله على اللجنة بعد ربط الضريبة عليه مع اخطاره بالربط والاحالة .

هذا واذا لم تعرض المأمورية المختصة موضوع الخلاف فى خلال ٤ اسابيع من تقديم الطعن على لجنة الطعن فان للممول الحق فى ان يعرض الامر على اللجنة وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول يرفع الى رئيسها مباشرة .

وتختص لجان الطعن بالفصل فى كافة وجه الخلاف بين الممول والمصلحة وتعلن اللجنة الممول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة ايام على الاقل وذلك على النموذج رقم ٢٢ ضرائب الذى يرسل موصى عليه مع علم الوصول .

ومن حق الممول ان يقدم ملاحظاته وله ان يديها بوكيل عنه .

٢ - حكم هام لمحكمة الضرائب :

ولعله من المفيد ان نشير هنا الى حكم محكمة الضرائب الابتدائية بالاسكندرية فى احدى القضايا التى اقامتها ممولة طالبة بطلان قرار لجنة التقدير لانها لم تشهد جلسة اللجنة

وتتلخص ظروف القضية فى ان المأمورية قامت بتقدير ارباح الممولة فعارضت فيه وطلبت عرض الخلاف على اللجنة . وحدث ان انتقلت الممولة الى محل آخر ، واخطرتها اللجنة بميعاد الجلسة على العنوان القديم ورد الاعلان على ان يسلم لصاحبه . ونظرت اللجنة فى الخلاف دون حضور الممولة واصدرت قرار المأمورية

فاقامت الممولة دعوى طالبة الحكم بطلان قرار اللجنة لعدم حضورها الجلسة . وقد قضت المحكمة بما طلبته الممولة .

٣ - طبقا للمادة ٥٠ من القانون يحق للممول ان يطلب ضم عضوين يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة والممولين المدرجة اسمائهم فى كشف يصدره وزير المالية فى اول كل عام ، الى هيئة لجنة الطعن المكونة برئاسة قاضى ينتدبه وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية ومن عضوين من موظفى مصلحة الضرائب يختارهما وزير المالية .

٤ - وطبقا للمادة ٥٣ من القانون تنظر اللجنة الطعن فى جلسة سرية وتصدر قرارها فيه اما باعتماد تقدير المأمورية وبتخفيضه ، وتعلن اللجنة الممول والمصلحة بالقرار بخطاب موصى ٢٢ مكرر ضرائب) ويعدل الربط وفقا للقرار .

تاسعا - استئناف قرار اللجنة او حكم المحكمة الابتدائية :

سبق ان تناولنا هذا الموضوع عند الحديث عن التزامات الممولين مبينين ما يجب ان يراعيه الممول عند رفع الاستئناف .

عاشرا - الحجز التحفظى :

سبق ان بينا ان للمدير العام لمصلحة الضرائب طبقا للمادة ٩٠ من القانون اذا تبين ان حقوق الخزانة معرضة للضياع ان يصدر امرا بحجز الاموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت اية يد كانت حجزا تحفظيا

ولا يجوز التصرف فيها الا اذا رفع الحجز بحكم من المحكمة او بقرار من المدير العام او يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة .

وقد أصدرت محكمة القاهرة الابتدائية في ١٩٥١/٣/٢١ حكما يتضمن انه اذا استعمل مدير عام المصلحة حقه المخول له بالمادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واجرى حجزا تحفظيا على اموال الممول لدى الغير ، فليس من حقه ان يعيد الحجز على نفس هذه الاموال مرة أخرى اذا انقضى شهران ولم تربط خلالهما الضريبة على الممول بحيث تصبح هذه الاموال حرة بقوة القانون .

احد عشر - التقادم :

طبقا للمادة ٩٧ من القانون يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمضى خمس سنوات ميلادية تبدأ كما يرى اغلبيه الباحثين من اليوم التالى لتاريخ قفل الميزانية . ومن حق المولين التمسك بالتقادم اذا مضت مدة الخمس سنوات دون ربط الضريبة عليهم .

ونصت المادة ٩٧ أيضا على سقوط حق الممول في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضى سنتين . . . وقد بينا سابقا عند الحديث عن الالتزامات متى يبدأ سقوط الحق ، ونزيد هنا ان مجلس الدولة أفتى مرة بأن «المطالبة العادية لا تكفى وحدها لو امتنعت مصلحة الضرائب عن الرد لحفظ حق الممول في المطالبة بالرد بعد انقضاء سنتين على التحصيل ولا بد من رفع الدعوى امام القضاء لقطع التقادم المقرر في المادة ٩٧ من القانون ولكن المجلس عدل عن فتواه هذه واصدر فتوى جاء فيها : « ان الخطاب الموصى عليه والمرسل الى المصلحة من الممول بالمطالبة باسترداد مبلغ دفعه الى المصلحة بدون وجه حق تنفيذا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يكفى لقطع المدة . السقوط المنصوص عنها في المادة ٩٧ فقرة ثانية من القانون خاصة وان

القانون المذكور نص في المادة ٩٦ منه على ان يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه بعلم الموصول قوة الاعلان القانونى » .

ومن فتاوى مجلس الدولة أيضا مايتى :-

« اذا قضى حكم بتعديل مقدار الارباح الخاضعة للضريبة بتخفيضها بدأت مدة سقوط حق الممول في المطالبة باسترداد ما يستحق له من فرق الضريبة المسدد للمصلحة من التاريخ الذى ولد فيه حق الممول في الاسترداد وهو تاريخ تنفيذ الحكم الاستثنائى بتعديل الربط على اساسه »

« حق الممول في استرداد ما دفعه دون وجه حق واسترداد المظاريف واتعاب الحمامة مما ثبت له بحكم لا يسقط الا بمضى المدة الطويلة للتقادم المسقط وهى ١٥ سنة »

« تكفى مطالبة الممول برد ما حصل بغير حق لانقطاع التقادم والعبرة بتقديم الطلب في المدة القانونية ولا يؤثر في هذا الحق ان يتم الصرف بعد انقضاء المدة . »

اثنا عشر - المقاصة :

أفتى مجلس الدولة بالآتى :- « اذا اصبح قرار اللجنة نهائيا بفتاوى ميعاد الطعن فيه ، واصبحت بذلك قيمة الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب في ذمة الممول خالية من النزاع ومستحقة الاداء وكان للممول المذكور دين في ذمة المصلحة خالى النزاع ومستحق الاداء وقعت المقاصة بين الدينين بقدر الاقل منهما وذلك بغير حاجة الى اخذ موافقة الممول المذكور على ذلك »

« تقع المقاصة القانونية - اذا توافرت شروطها - حتما ولا يشترط وقوعها اخذ موافقة الممول على ذلك » ويوافق اغلبيه الشراح على جواز المقاصة في الضرائب باعتبار ان العلاقة بين الممول ومصلحة الضرائب علاقة مستمرة (حساب جارى) ويؤيدون رأيهم هذا بما نص عليه في القواعد المقررة بالامر العالى الصادر في ٢٥

مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالامر الصادر في ٤ فبراير سنة ١٨٨٥ والامر العالى الصادر في ٢٧ يونية سنة ١٩٨٣ من تحديد بداية السنة الحسابية في شئون الضرائب ثم ترحيل البواقي في نهاية كل سنة الى حسابات السنة التالية . . الخ

ولما كان جواز اجراء المقاصة يقوم على نظرية التقادم المسقط الذى نصت عليه المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فان المقاصة تجوز في حدود تلك المدة دون طلب من الممول .

تمت بحمد الله تعالى وتوفيقه

محمود احمد صالح عثمان

مامور ضرائب

بإدارة الشركات المساهمة

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامنيار عبد الله فكرى باظربك

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير الادارة فؤاد البجوزى

مدير الامنيار عبد الله فكرى باظربك

١٥ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنشر على هامش ادارة المجلة

الاشتراكات في مصر جنيهاً ونصف جنيه

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

العربية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سورياً

أو لبنانياً أو فلسطياً

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعاً

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهاً مصرى أو ٦/٥/٤ جنيهاً انجليزياً

• تسدد الاشتراكات في مصر والسودان نقداً

بموجب اذونات او صولات بريرة او شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

او هواله نقدية

كتب جديدة

« ضرائب الانتاج »

في التشريع المصرى والمقارن

أهدت الينا مجلة غرفة الاسكندرية هذا الكتاب القيم ، الذى حل محل العددين ١٨٦ و ١٨٧ من المجلة ، وهو من وضع الاستاذ يوسف الغريانى ، مدير ادارة الابحاث الاقتصادية المساعد بمصلحة الجمارك .

والكتاب يعتبر دراسة جديدة في موضوع هام ، هو موضوع ضرائب الانتاج ، نتيجة خبرة خاصة للمؤلف ، اذ عمل مفتشا للانتاج وشاهد المصانع والمعامل المختلفة . وهو يشرح في هذا البحث القوانين والمراسيم والقرارات الوزارية والمنشورات الدورية الصادرة خلال ثلاثين عاما ، مع تحليلها والتعليق عليها باسهاب ، مضيئا الى ذلك ملاحظاته الخاصة ، وفتاوى مجلس الدولة في شئون الانتاج .

ويبحث مقسم الى ستة أبواب : يتناول الاول رسوم الانتاج من الوجهة العلمية البحتة ونشأتها في مصر ، والصناعات الخاضعة لرسوم الانتاج ومدى استحقاقها للحماية الجمركية . ويتناول الباب الثانى رسوم الانتاج من الوجهة العملية ، والاحكام الخاصة بالكحول والسوائل الكحولية والمشروبات الروحية ، ثم خصص الفصل الاخير منه للدخان بأنواعه ونظم خلطه . أما الباب الرابع فقد تكلم فيه عن الاصناف الاخرى الخاضعة لرسوم الانتاج مثل الاسمنت ، والسكر ، والكبريت ، والقذاحات (وهى كل جهاز يستعمل لتوليد النار) ، وورق اللعب . وزيوت التشحيم وشحومات التشحيم ، والبنزين والكيروسين والبن ، ويعرض الباب الخامس رسوم الانتاج في أحدث التشريعات الاجنبية ، فيفصلها فيتناول أولا رسوم الانتاج في بلجيكا ، ثم رسوم الانتاج في الولايات المتحدة الامريكية ، ورسوم الانتاج في انجلترا ، أما الباب السادس فقد خصص لبيانات احصائية عن ايرادات رسوم الانتاج منذ نشأتها حتى اليوم ، ومقارنة بين رسوم الانتاج على مختلف الاصناف ، وأنواع النماذج والاستثمارات المستعجلة في الروتين الحكومى كما يشمل جدولا بفئات عوائد النوبتجية والملاحظة المقررة وبيانا لاهم الاستثمارات المستعملة في شئون الانتاج .

وفي الواقع يعتبر هذا البحث الاول من نوعه في مادة الضرائب غير المباشرة في مصر ، وهو يهم المعنيين بهذه الشئون من باحثين ومنتجين وموظفين وغيرهم .

والاخرى تحفظ في الادارة ويخصص ملف سنوى لاستثمارات التمويل الفردية الخاصة بكل مأمورية على حدة ويمطى المأمور لاستثمارات التمويل الفردية التى تحرر على النموذج ٢ ثان ضرائب نمرا سلسلة خاصة بها تبدأ في أول كل سنة ميلادية بنمرة ١ وتنتهى النمر بآخر استمارة تمويل فردية تحرر في خلال السنة الميلادية وتفيد علاوة على ذلك هذه الاستثمارات في سجل خاص .

« وكذا تحرر الاوراق الفردية (نموذج ٢ ثان ضرائب) من صورتين تحفظ احدها بالادارة بملف سنوى يخصص للاوراد الفردية لكل مأمورية وترسل الاخرى للمأمورية لحفظها بملف الممول الخاص » .

ولما كان قد لوحظ أن بعض المأموريات تهمل تنفيذ هذه التعليمات الواجبة الإلتباع ، فانه رغبة في تنظيم عملية قيد التنبيهات وتصديرها والتحقق من عدم اهمال ارسالها الى الممولين وضمنا لحسن سير هذه العملية فاننا نكلف المأموريات باعطاء أرقام سلسلة لاستثمارات التمويل وتكون مسؤولة عنها ونكلف أقسام الربط بالادارات المحلية باعطاء نفس تلك لارقام على الاوراد والتنبيهات الصادرة واذا اضطرت أقسام الربط الى رفع احدى استثمارات التمويل وردھا للمأمورية المختصة للاستيفاء فانها تعطى نفس الرقم لورد الصادر فيما بعد عن هذه الاستثمارة عند اعادةها بعد الاستيفاء . وعلى حضرات المأمورين - عند قيامهم بالفحص - لمراقبة الملفات عن السنوات السابقة ارفق مذكرة بالملف للتحقق من اتمام الربط وارسال التنبيهات عن السنوات السابقة .

كتاب دورى رقم ٣٢٤

استفسرت بعض الادارات المحلية عما يتبع مع منشأة صدر قرار من لجنة التقدير أو الطعن بتقدير ارباحها باعتبارها منشأة فردية وأعلنت بهذا القرار . وبعد انتهاء الموعد المحدد للطعن تقدم صاحب المنشأة بطلب اعتمادا قيام شركة فعلية بينه وبين آخرين وقدم المستندات المؤيدة لطلبه .

والمصلحة توجه النظر الى أن قرار لجنة التقدير القديمة أو قرار لجنة الطعن الحالية ملزم لكل من المصلحة والممول ولا يمكن تعديله كقاعدة عامة الا بحكم قضائى اذا طعن فيه أمام القضاء في الموعد المحدد قانونا .

ويطبق نفس الحكم على تقدير المأمورية لارباح ممول ما باعتباره صاحب منشأة فردية متى أصبح هذا التقدير نهائيا لقبول الممول أو لفوات كافة مواعيد الطعن فيه .

والذلك لا محل - بغير حكم قضائى - لتعديل الربط الذى بنى على قرار اللجنة أو الذى بنى على تقدير المأمورية وأصبح نهائيا ، حتى لو اقتنعت المأمورية بقياسام شركة الواقع بمستندات لا تقبل الشك .

قوانين وقرارات

مصلحة الضرائب

قسم الضرائب على الايرادات

منشور رقم (١٧٠)

استقر رأى المصلحة على ما يأتى :

اخضاع نتاج حصة الحكومة التى تدخل مساهمة بها في رأس مال بعض الشركات أو المنشآت مثل (بنك التسليف الزراعى وبنك التسليف الصناعى) ويعود منها على الخزانة ارباح توزع في شكل كوبونات أو خلافة أسوة بالمساهمين العاديين . وذلك تطبيقا لاحكام المادة الاولى فقرة «أولا» من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

٢ - كذلك بالنسبة لمقابل الحضور والمكافآت على اختلاف أنواعها التى تمنح لأعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة (الموظفين المثليين للحكومة المصرية) فانها تخضع لضريبة القيم المنقولة حيث ان الضريبة تنصب على المكافأة في حد ذاتها ولا يغير من هذه القاعدة صدور القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ الذى قضى بإيلولة هذه المكافآت بأكملها الى الخزانة العامة . وذلك تطبيقا لاحكام الفقرة «رابعا» من المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

وغير خاف انه لسلامة تطبيق المادة «٣٥» من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يجب ان تكون المبالغ التى يصرح بخصمها من الارباح للشركات المساهمة قد أدت عنها بالفعل الضريبة المقررة بمقتضى الفقرتين الاولى والرابعة من المادة الاولى من هذا القانون . ولا يستقيم الوضع الا اذا نفذ ما أشرنا به في البندين ١ و ٢ من هذا المنشور

في ٢٤/٥/١٩٥٢

المدير العام

كتاب دورى رقم (٣٢٣)

(تعديل)

لما كانت المادة ٤٤ من التعليمات الخاصة بحصر المكلفين بدفع الضرائب على ايرادات دعوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وكسب العمل وانشاء الملفات الفردية وتحرير استثمارات التمويل والاوراد والملحقة بمجموعة قوانين الضرائب المباشرة على الثروة المنقولة تنص على ما يأتى :-

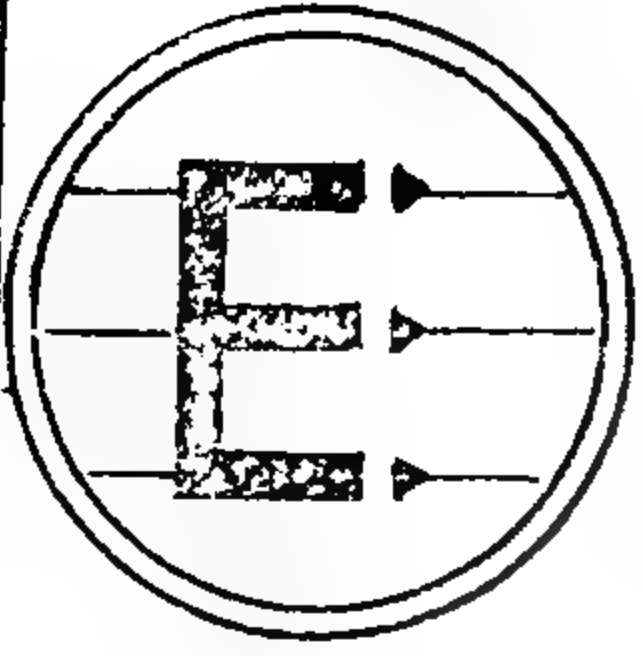
« تحرر استثمارات التمويل الفردية من صورتين صورة تحفظ بملف الممول بالمأمورية

العلبة التى لا تخرج الزيت من الكرنجونة المحمدية

هى تعليف اقتصادى

تحت ٢٠٠ م

سنة ١٩٤٧



راديو ايجو العالمى



اداء اسمر
و
الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت اليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٢

٦٨٥٦٠

شركة ايرمك مصر
الطريق ١٨ شارع صبره ابو علم باشا "بركتاينا" ت ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية سائلة - ومباقة - راديو منظمه
راديو للسيارات ٤ - ٥ - ٦ - ٧ صمامات يعمل
على التيار المتقطع والمستم - صندوق انبوه فاخر

سيارات

بويك - شيفروليه - فوكس هول

الموزعون . منير مقار وشركاه

٦٥ شارع فؤاد الأول بالاسكندرية

ورشة التصليح

« خدمة السيارات » : ١ شارع رياض باشا بالازايطة

لتصليح وضبط جميع انواع السيارات

قطع الغيار : ٦٥ شارع فؤاد الأول - اسكندرية

شركة مصر للتصدير والإفطان

شركة مساهمة مصرية

إحدى مؤسسات بنك مصر
ومركزها الرئيسى بعمارة بالأسكندرية

تقوم بتجارة القطن فى الداخل
وتصديره للخارج

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم

رئيس مجلس الإدارة : حضرة صاحب السعادة عبد القصور احمد باي

شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع
تستهلك من القطن : نصف مليون قطن سنوياً
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً
يكفى اثنا عشر من آلة قشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل
نصبت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

س.ت. ١٢ القاهرة

شركة مصر للحرير الصناعي

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة - مركزها الرئيسي ومحلها القانوني
عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠٠٠٠٠ جنيه ممثلة في ٦٢٥٠٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج . م
منها ٢٧٥٠٠٠٠ سهما اسميا و ٢٥٠٠٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعي ومشتقاته ومادة السيليولوز
ومشتقاتها والاتجار في كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية
اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة
مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعي ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعي

الشركة الوحيدة بالقطر المصري والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعي
ومشتقاته وتنتج يوميا

عدد	عدد
٦٥٥ طن من خيوط الحرير	٦٥٥ طن من الالياف القصيرة
١ طن من ورق مصروفان	٣ طن من حامض الكبريتيك
٥ طن من ثاني كبريتور الكربون	١٥ طن من سلوفات الصودا
	المبلورة (ملح جلوبر)

حافظوا على :

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من
الرقعة والحرب والضياع
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمى من العبث بها
أو فقدها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإبراع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»
لحفظ النقود والمقتنيات الثمينة في غداوات يعمل به في ظروف القاهرة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاء السرقات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية

شركة مصر لحليج الاقطان

احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى



اكبر شركة لحليج القطن فى القطر المصرى تحليج اكتر من مليون قنطار
سنويا فى محالجه التسعة المجهزة باحدث الآلات ، والموزعة على المناطق
الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة ايضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل •
تخزين • نقل • تأمين • كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : محمود بك العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة
محالجه : بالمحلة الكبرى - المنصورة - بنها - الواسطى - طاميه -
الفيوم - مفاعه - جرجا



إن الطرق الصالحة المعبدة هي شرايين الرخاء والحضارة.
ولقد ترتب على قلة المجارف الدلتا أن
حركة النقل الزراعي والصناعي اعتمدت على طرق ترابية
كما أن هذه الطرق عاقت التقدم الصحي والثقافي الذي
يزدهر مع سهولة المواصلات .

إن ثلاثة عشر ألف كيلومتر من الطرق الترابية
تمتص ما يزيد على مليون من الجنيهات سنوياً
لصيانتها وجعلها صالحة للاستعمال .

وقد تمكن خبراء شل أخيراً من الوصول إلى
طريقة للحصول على طبقة سطحية متينة قوية التحمل
وذلك بخلط البترول والرمال بالأتربة الأرضية
وبذلك يتوفر الكثير من نفقات الصيانة كما أن
هذه الطبقة تصلح فيما بعد لأن تكون قاعاً لعدة
طريق أسفلتي معبد .

وهكذا يساهم البترول في التقدم الاقتصادي في الريا.

في خدمة الاقتصاد الوطني





الاقتصاد والمحاسبة

الشمس
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أبانلة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٣٢
١ يوليه ١٩٥٢

معالجة حالة خطيرة

ورد فى جواب صاحب المقام الرفيع حسين سرى باشا على خطاب تكليفه

بتأليف الوزارة « انها سستبادر الى اتخاذ كل مايقضيه الموقف من تدابير

عاجلة حاسمة لمواجهة الحالة الاقتصادية الخطيرة التى تواجهها البلاد ..

ونحن الذين ندرك حقيقة هذه الخطورة نرحب أعظم ترحيب بهذا

الوعد ونرجو أن توفق الحكومة الجديدة فيما اعتزمته فى الناحية

الاقتصادية والمالية

ولسنا نعرف بعد خطتها فى هذا الشأن ، ولكننا نعرف ان الموقف

الاقتصادى بلغ حدا من الخطورة يتطلب اجراءات حاسمة سريعة .

ولسنا فى حاجة الى القول بأن تحقيق مطالبنا القومية لا يتأتى الا

بارساء قواعد اقتصادية سليمة وادارة مالية ثابتة قائمة على الفهم الصحيح

لمشاكلنا مبتعدين عن نزوات العاطفة واضطراب التفكير وتراوحه بين هنا

الرأى أو ذاك دون ثبات أو استقرار .

احمد عنان

معالجة حالة خطيرة :
لرئيس التحرير

عرض وتعليق : بين وزارتى
سوق القطن - هذه الاموال
الضائعة - قانون تمصير
الشركات

عودة الى البنك الدولى :
اخبار اقتصادية :

تقدير قيمة البضاعة يوم
٢٦ يناير : بقلم الاستاذ موسى
حقى

اقتصاديات الشرق الاوسط
الجزائر فى ظل الاستعمار

القروض المحلية لشراء القطن
بقلم الدكتور محمد على رفعت

شخصيات اقتصادية :
عزيز ابازة باشا

اخبار الاقتصاد العالمى :
الاوراق المالية : فى شهر
يونيه ١٩٥٢

معرض الصناعات البريطانية
لعام ١٩٥٢

القطن : فى النصف الثانى
من يونيه

تعدى ثروة المحيط : للاستاذ
احمد فريد حسن

لماذا يعلن تاجر التجزئة :
للاستاذ محمود عساف

بيان الملكية الصناعية : عن
شهر مايو ١٩٥٢

نصوص أسئلة امتحان
المحاسبين والمراجعين : دور
ابريل ١٩٥٢



بين وزارتین

كانت وزارة التموين قد قررت تجربة الغاء التسعير الجبرى فترة من الوقت حتى تتبين أى السياستين أجدر بالاتباع : اطلاق الاسعار ام تقييدها . ولسنا نعرف ما اذا كان وزير التموين الجديد سيتابع سياسة سلفه فى هذا الشأن ام أنه سينحو نحوا جديدا .

وقد ورد فى كتاب تأليف الوزارة انها تعتزم ان تولى شئون التموين أكبر قسط من عنايتها . وهذا كلام جميل سمعناه عند تولى كل وزارة الحكم ، ولكن الشعب لم يحس الا بأن الاسعار آخذة فى الزيادة وان وطأة المعيشة تشتد ، وقيمة النقد تتدهور . ولا نحب ان نتجنى فناخذ وعد هذه الوزارة بما سلف من وعود ولكننا نرجو ان توفق فيما لم توفق فيه غيرها من الوزارات .

سوق القطن

لا تزال سوق القطن مضطربة غير مستقرة وقد تأثرت بأنباء الازمة الوزارية فى الايام القليلة الماضية . والامل معقود ان تتناول الحكومة الجديدة مسألة اقرار هذه السوق بعين العناية والاعتبار ، فان القطن لا يزال عمادا للثروة القومية ولا يزال الاضطراب فى اسعاره ضارا أشد الضرر بمالية البلاد وأمنها الاقتصادى . ولسنا نشير فى هذا الصدد بأجراءات معينة فان الحكومة اقدر على معرفتها ، فنكتفى بالإشارة الى تنقية السوق من العوامل المصطنعة وايجاد الموازنة بين سعر القطن المصرى واسعار الاقطان

الآخري فى السوق العالمية . كما لا بد ان يوجد التوازن بين سعر القطن فى اول الموسم وآخره ، فلا يكون هذا التفاوت الشديد الذى يبلبل افكار المزارعين ويغريهم بالاحتفاظ بأقطانهم تارة والاسراف فى التخلص منها تارة أخرى .

ولا يخفى أن أكثر منتجى القطن يعتمدون عليه فى الحصول على مصاريقهم الضرورية . وقد يضطرون تحت ضغط هذه الحاجة الى البيع بأسعار لا تتفق وقيمة السلعة الحقيقية .

وقد باع كثير من المنتجين أقطانهم خلال الشهور القليلة الماضية بسعر ثمانية جنيهات للقنطار ، بينما كانت الحكومة قد أعلنت عن استعدادها لشراء القنطار بأربعة عشر جنيها على ان يبدأ ذلك من شهر اغسطس . والغبن هنا واضح ولم يتحمله غير صغار المنتجين بينما أفاد من الفرق كبار المنتجين والتجار . فهذه الاعتبارات وامثالها ينبغى ان تكون نصب اعين الحكومة الجديد وهى فى صدد البحث فى اقرار شئون البلاد الاقتصادية

هذه الاموال الضائعة

على غير ما كان متوقعا ، يظهر ان عدد السياح المصريين المسافرين الى الخارج هذا العام سيزيد زيادة كبيرة عما كان عليه فى العام الماضى . ويقدر بعض العارفين ان عددهم فى هذا العام سيبلغ نحو ٤٠ الفا ، وان ماسيحملونه معهم من اموال يقرب من عشرة ملايين من الجنيهات . وهو مبلغ ضخيم سيخرج من البلاد ويتسرب الى خارجها وقد طالبا دعونا الى الحيلولة دون تسرب هذه الاموال الضخمة واستجابت الحكومة لهذا التوجيه فحددت المبلغ الذى يسمح به لكل مسافر بمائة جنيه ، ولكن أساليب التهريب من هذا القيد كثيره ، ولا يعجز عنها أحد . وهو ما ينبغى ان تنبه اليه الحكومة فتحول دونه بكل وسيلة ممكنة . ولسنا نعرف بلدا من البلاد ينتقل منها فى

كل صيف مثل هذا المبلغ الضخم ، حتى أضحي اسراف المصريين فى الخارج مضرب المثل وأضحى مجرد وجودهم فى مكان من الامكنة مدعاة لاطلاق الاحاديث والاخبار الدالة على سفه وسوء التصرف .

قانون تمصير الشركات

أحسننت الحكومة صنعا بعرضها مشروع القانون الجديد الخاص بالشركات على الشركات لبدء رأيها فيه . ونرجو ان تلقى الحكومة بالها الى ما تبذله هذه الشركات من ملاحظات او اعتراضات وتحلها محلها من الرعاية والاعتبار ، فتأخذ بما تراه منها معقولا لا يتنافى والمصلحة العامة . .

ونرجو ان تفهم المصلحة العامة فهما واسعا بعيدا عن التفكير الضيق المحدود الذى يتأثر تأثيرا لاعمى بما يحسب من الوطنية أو القومية وهو فى واقع الامر ادخل فى ضيق العقل . وما نحسب أحدا من رجال الاقتصاد أو المال ينازع فى أن رخاء أى بلد من البلاد متعلق بطمأنينة رؤوس الاموال أيا كانت جنسيتها فكل عمل يززع الثقة ويحمل هذه الاموال على التفكير فى الهجرة ، يعد عملا منافيا لمصلحة الاقتصاد القومى

ولسنا نعنى بذلك ان نجعل اقتصادنا عرضة لتحكم الشركات او لقبول املاء منها ، ولكننا نقصد ان نجعله اقتصادا مرنا يستوعب كل نواحي النشاط وينظمها دارجا فى ذلك على النهج الذى تسير عليه البلاد المتحضرة الناضجة ، المدركة بسلامة فطرتها لمصالحها ومصالح شعوبها فلا تضحي أيتها فى سبيل الآخري ، فمصلحة الشركات يجب ان تراعى فى الحدود التى لا تضر بمصلحة الشعب وأفراده . .

والامر كذلك فيما يتعلق بقانون المناجم والمحاجر فانه لا يزال يتعثر ويتردد بين مجلس الدولة ومجلس الوزراء . وكل تأثير فى اقراره يعطل مصلحة الشعب ، ويعوق اعمال الحفر والتنقيب عن الآبار الجديدة من السير فى طريقها . وقد لفتنا النظر الى ذلك

عودة إلى البنك الدولي

أذيع رسمياً أن الحكومة قد انتهت إلى الاتفاق مع البنك الدولي للتنمية والتعمير على مبدأ قيامه بتمويل عدة مشروعات ترمى إلى توسيع وتجديد شبكة السكك الحديدية في مصر، وأن خبراء من البنك سيجيئون عما قريب لمناقشة تلك المشروعات من الناحية الفنية ولتقدير النفقات اللازمة للقيام بها وللاتفاق على أوضاع التمويل وشروطه .

والإتجاه إلى البنك الدولي لتمويل مثل تلك المشروعات اتجاه سديد ، لأنه ليس من طبيعتها أن تغل انتاجا حاضرا أو عاجلا وان انتفع بآثارها الاقتصاد القومي بجميع مرافقه . وتبدو أهمية هذا في الظروف الحاضرة على وجه أوضح نظرا لما تقتضيه حالة ميزانية الدولة من تأجيل تنفيذ أكثر المشروعات الانتاجية وضغط ما تستلزم الضرورة تنفيذه فورا . فاللجوء إلى البنك الدولي يتيح للقائمين على شئوننا المالية توجيه الموارد «الحاضرة» إلى المشروعات التي تؤدي إلى زيادة محسوسة ، فورية أو قريبة ، في السلع والخدمات المطلوبة للاستهلاك العام .

وينبغي أن تعي الجهات الحكومية المختصة أن البنك يستلزم دائما أن يكون المشروع المراد تمويله قائما على أسس فنية سليمة ، ويوفى بمطالب اقتصادية حيوية ، وذا أهداف محددة يمكن تحقيقها في مدى زمني معلوم . ولذلك ينبغي ان تتوفر تلك الجهات من الآن على رسم خطة شاملة للانشاءات والتحسينات المراد تنفيذها كي تكون أساس بحث خبراء البنك

حين مجيئهم إلى مصر ، فهذا أفضل من أن نترك لهم - على قدرهم ومستوى كفايتهم - وضع تلك الخطة

جمعية أصدقاء الشرق الاوسط

الامريكيين

والسياحة في الشرق الاوسط

أدلت السيدة «اليس وهلن» المديرة بجمعية أصدقاء الشرق الاوسط الامريكيين التي ألفت لتوثيق عرى التفاهم بين الشعب الأمريكي وشعوب الشرق الاوسط بحديث قالت فيه : انها تعتزم القيام برحلة مدتها ثلاثة أشهر تزور خلالها مصر وليبيا ولبنان وسوريا والاردن وتركيا لتشجيع السياحة إلى بلدان الشرق الاوسط .

ومن المقرر أن تقابل السيدة وهلن المسئولين في مكاتب الاستعلامات والسياحة الحكومية في مختلف البلدان التي تزورها . وقد صرحت بقولها : « سأحاول أن ألم بما لدى هؤلاء من آراء عن السياحة وأن أتمس بطريقة وضع برنامج للعمل معا » . وللجمعية في الوقت الحاضر مكاتب للسياحة في سبع دول بالشرق الاوسط مقرها القاهرة وببيروت ودمشق والقدس وبغداد وعمان وحلب ومن المقرر فتح مكاتب أخرى في استنبول وطهران وكراتشي وكابول والاسكندرية .

وتقول السيدة وهلن : ان الغرض من هذه المكاتب هو تزويد السياح بمعلومات موثوق بها عن البلاد وتمكينهم من مقابلة نظائريهم في المهنة أو الصناعة من سكان تلك البلاد . ثم استطردت تقول : « ونحن نعتقد أن السياح سيلمون بهذه الطريقة بمعلومات أوفر عن البلاد التي يزورونها مما لو اكتفوا بزيارة الاضرحة والآثار فحسب » .

فتخرج ضعيفة الصلة بمقوماتنا الاقتصادية واتجاهات تطورها ونموها ضئيلة التجاوب مع حاجتنا وامكانياتنا . . الحاضرة والمستقبل .

وجدير بمثل هذه الخطة أن تكون واقعية لا شطط فيها ولا خيال ، تأخذ في الاعتبار وسائلنا المتاحة لخدمة القرض وسداده ، ومستوانا في المعرفة الفنية ، فترمى إلى أن ترفع من هذا وتزيد في ذاك ، وتقدم الأهم على المهم فتؤثر ما يؤدي إلى تنمية جوهر هذا المرفق الاقتصادي الحيوي على ما ينتج تحسينا شكليا في ظاهره لا يصيب منه المجتمع نفعا حقيقيا .

ومن الضروري أن يراعى في تلك الخطة التنسيق بينها وبين جوانب الحياة الاقتصادية عندنا ، بحيث تسير جنباً إلى جنب مع الجوانب النامية المتطورة منها فتعينها على النمو والتطور ، وتفتح الطريق إلى تجميع ثروات عاطلة لم تصل إليها بعد يد التثمين والانتاج ، فتنتف في الاقتصاد القومي حركة جديدة كلها نشاط وتوسع ونماء .

وأخيراً ، فإن للبنك وسائله وأساليبه في احكام الرقابة على وجوه الانفاق وطرائقه ، وما أوجبنا نحن إلى قدر كبير من الرقابة والضبط نقوم بها نحن أنفسنا لنطمئن إلى أن تلك الاموال تنفق في مصارفها الحققة ، على خير وجه ، وبأدنى نفقة .



تمويل مشروعات السكة الحديد

أبدى البنك الدولي للانشاء والتعمير استعداداه لتمويل مشروعات تجديد السكك الحديدية وينتظر ان يوفد البنك بعثة لدراسة تفصيلات هذه المشروعات فى المستقبل القريب . هذا وقد سبق أن وضعت وزارة المواصلات فى العام الماضى مشروعا لتجديد جميع خطوط السكك الحديدية وانشاء خطوط جديدة لها . وقدرت تكاليف هذه المشروعات بنحو ٣٠ مليوناً من الجنيهات على أساس أسعار العام الماضى .

التوسع فى تصدير المنتجات المصرية

للدول العربية

تبحث وزارة المالية والاقتصاد الآن فى الوسائل التى تؤدى الى التوسع فى التعامل التجارى بين مصر ودول الجامعة العربية اذ تبين لها أن صادرات مصر الى هذه الدول تبلغ سنوياً نحو سبعة ملايين من الجنيهات فى حين أن ما تستورده منها يزيد على تسعة ملايين من الجنيهات وبذلك يصبح الميزان التجارى بين مصر والبلاد العربية فى غير صالح مصر . مع أن تلك البلاد تستورد من بعض البلاد الخارجية فى نفس الوقت الكثير مما يوجد مثله من السلع والبضائع والمنتجات فى مصر وبخاصة المنسوجات الصوفية والقطنية والحريية .

حرمان التجار غير المقيدين فى السجل

التجارى من التقدم بطلبات المناقصات

الحكومية

تبحث وزارة التجارة والصناعة الآن فى منع التجار غير المقيدين فى السجل التجارى من التقدم للطلبات الحكومية ومناقضاتها وكذلك بالنسبة

لمجالس المديرىات والمجالس البلدية المحلية والقروية . وذلك لحماية التجار المقيدين فى السجل من الدخلاء عليهم ومن منافستهم الغير مشروعة .

٢٤ ج تكاليف اصلاح الفدان البور

الاقواق تسعى للاشتراك فى اصلاح

الاراضى البور

يدرس معالى وزير الاوقاف مذكرة اعدتها الوزارة تقترح فيها ان تعامل وزارة الاوقاف معاملة الشركات باعطائها عشرة آلاف فدان بور بلامقابل لتتولى اصلاحها بمعرفتها أسوة بالشركات على أن تقوم اللجنة العليا للمعاينات بالاطلاع على خرائط هذه الاراضى ومعاينة أنسب القطع التى يمكن للوزارة اصلاحها . وذلك بمناسبة الابحاث التى تدور الآن حول اصلاح الاراضى البور عن طريق شركات الاراضى .

وقد قدرت وزارة الاوقاف تكاليف اصلاح زمام ألف فدان بمبلغ ٢٤ ألف جنيه من بينها عشرة آلاف جنيه لبناء مساكن للفلاحين ، وأشارت المذكرة الى أن انتاج الفدان الواحد لا يقل عادة عن ١٠ ٪ بينما لا يزيد ربح العمارات عن أكثر من ٦٥ ٪

حظر نقل سماد الارز للصعيد

أصدر معالى وزير التموين قرارا حظر فيه نقل سماد الفوسفات نشادر الى الوجه القبلى ، وذلك لتوفير هذا السماد لزراعة الارز فى الوجه البحرى

شق قناة بجوار مجرى النيل

تعاقدت وزارة الاشغال مع ثلاثة خبراء أجانب لبحث مسألة شق قناة جديدة فى أعالي النيل بجوار مجرى النهر نفسه ليستعاض بها عن القناة التى تمر بمنطقة السدود ويتسرب فيها ملايين من الامتار المكعبة من مياه النيل سنوياً والمعروف أن ادارة السودان بالخرطوم ترى شق قناة بعيدة عن مجرى النيل الا أن وزارة الاشغال ترى أن تكاليف الحفر فى المنطقة التى تقترحها ادارة السودان مرتفعة اذ سيستخدم فيها آلات الحفر الارضية المرتفعة التكاليف بعكس الكراكات المائية التى ستستخدم فى شق القناة بجوار المجرى الحالى للنيل .

مجلس اقليمى لمصايد الاسماك

تلقت وزارة المالية والاقتصاد دعوة للاشتراك فى المجلس الاقليمى لمصايد الاسماك لدول البحر الابيض المتوسط .

واهم ما يبحثه المجلس مسألة تقدم مصايد الاسماك فى البحر الابيض وايجاد مراكز للتعليم والدراسة والتدريب .

استيراد ١٣٠ عربة بضاعة

و ٣٠ قاطرة جديدة

استقر الرأى فى مصلحة السكك الحديدية على استيراد ١٣٠ عربة بضاعة جديدة وذلك لتعزيز عربات نقل البضاعة فى البلاد .

هذا وقد حدد يوم ١٩ أغسطس القادم موعداً لتقديم العطاءات عن المناقصة الخاصة بتوريد عشرين قاطرة ديزل وعشرين قاطرة بخارية يقدر ثمنها بمليون جنيه .

٥٠ مليون ج عجز فى صادرات القطن

يرجع السبب الرئيسى فى عجز ميزاننا التجارى هذا العام الى انخفاض قيمة الصادرات التى يمثل القطن المصرى نحو ٨٠ ٪ من قيمة هذه الصادرات .

ويؤخذ من الاحصاءات الرسمية أن صادرات القطن المصرى فى الموسم الحالى من أول سبتمبر الى ١١ يونيو ١٩٥٢ بلغت ٣٣٩٦٢٨١ ر قنطارا مقابل ٨٠٤١٢٧ ر قنطارا فى المدة نفسها من الموسم الماضى . أى بلغ العجز نحو ٨٤٦ ر ٤٠٧ ر قنطارا يقدر قيمته بأكثر من ٥٠ مليوناً من الجنيهات .

وأهم الدول المستوردة للقطن فى الموسم الحالى هى فرنسا فقد بلغ جملة ما اشترته من القطن المصرى ١٩١ ر ٤٦٦ ر قنطارا مقابل ٧١٠ ر ٤٥١ ر قنطارا وإيطاليا ٢٧٧ ر ٤٥٤ ر قنطارا مقابل ٣٢٣ ر ٦٩٤ ر قنطارا والهند ١٩٥ ر ٤٤٥ ر قنطارا مقابل ٣٣ ر ٨٢٠ ر قنطارا وأمريكا ٢٦٠ ر ٤٢٩ ر قنطارا مقابل ٨٤ ر ٣١٧ ر قنطارا وإنجلترا ٧٩ ر ٣٣٠ ر قنطارا مقابل ٩٥٢ ر ٨٥٩ ر قنطارا والمانيا ٢١٩ ألف قنطارا مقابل ٢٢٧ ر ١٧٤ ر قنطارا وإسبانيا ٢١٤ ألف قنطارا مقابل ٢١٣ ر ١٧٥ ر قنطارا .

ضم ادارة التعاريف لوزارة التجارة

طلبت وزارة التجارة والصناعة من وزارة المالية الموافقة على ندب موظفى ادارة التعاريف التى كانت تتبع مصلحة التجارة ونقلت الى وزارة المالية اذ أن مصلحة التجارة تقوم بأعمال هذه الادارة ، وذلك حتى يتم نقلهم مع درجاتهم الى وزارة التجارة .

زيادة الانتاج الزراعى والصناعى

اقتباس النظم الالمانية فيها

طلبت مصلحة الاقتصاد الدولى الى المستشار التجارى فى برن موافاتها بتقرير عن اعمال المجلس الاقتصادى الاعلى الذى تألف فى المانيا الغربية الاشراف على زيادة الانتاج العام فى هذه البلاد ، وذلك لاقتباس ما يصلح للأخذ به فى زيادة الانتاج الزراعى وزيادة القدرة الصناعية فى مصر ، والعمل على تبادل المساعدة الفنية بين البلدين .

زيادة حالات البروتستو

٩ أحكام افلاس فى ١٥ يوما

أذاعت الغرفة التجارية لمدينة القاهرة بيانا تقول فيه : ان حالات البروتستو المقيدة بجميع المحاكم بلغت فى المدة من ١ الى ١٥ مايو الماضى ، ٢٨٨٦ حالة بروتستو وتسعة أحكام بالافلاس ، أى بزيادة ٢٤٦ حالة بروتستو وبنقص عشرة أحكام افلاس عن المدة الثانية من شهر ابريل الماضى .

٥٥ مليون ج قيمة موجودات

١٣ وزارة

كانت الوزارات والمصالح تكتفى فى الماضى بتضمين حساباتها الختامية بيانا عن قيمة الادوات والمهمات الموجودة بالمخازن ، وبناء على رغبة ديوان المحاسبة أصدرت وزارة المالية كتابا دوريا طلبت فيه موافاتها بقيمة الاصناف المستديمة المثبتة وغير المثبتة والاستهلاكية والعهددة والمحصولات والموجودات الأخرى من عقارات ومنقولات .

هذا وقد بلغت قيمة الموجودات فى مخازن ١٣ وزارة ٥٥ مليون جنيه .

اخضاع ارباح الحكومة للضريبة

استر رأى مصلحة الضرائب على أن أرباح حصة الحكومة التى تدخل مساهمة بها فى رأس مال بعض الشركات او المنشآت مثل بنك التسليف الزراعى والتعاونى وبنك التسليف الصناعى ، ويعود منها على الخزانة ارباح توزع فى شكل كوبونات أو خلافة يخضع له المساهمون العاديون كما قررت ان تخضع لضريبة القيم المنقولة المكافآت والاتعاب وبدل الحضور التى تمنح لممثلى الحكومة فى هذه الشركات .

تصدير مخلفات الجيوش للعراق

وافقت لجنة الاستيراد والتصدير على تصدير ٢٨ ألف قبة من مخلفات الجيوش الاجنبية الى العراق لاستعمال الجيش العراقى .

٨٠٠ مليون ج دخلنا الاهلى

قدرت وزارة المالية الدخل الاهلى فى عام ١٩٥٠ بأنه يزيد قليلا على ٨٠٠ مليون جنيه ، يخص الزراعة والانتاج الحيوانى ٣٢٠ مليوناً والانتاج الصناعى ١١٠ ملايين والتجارة ١٢٠ مليوناً والمهن الحرة ٨٠ مليوناً والنقل ٢٠ مليوناً والادارة العامة والخدمات الشخصية والاجتماعية ٨٠ مليوناً وايجار المباني ٤٠ مليوناً والخدمات الأخرى ٥٠ مليوناً .

واذا وزع الدخل على الاجور والارباح والايجار يخص المرتبات والاجور ٣٥٠ مليوناً والارباح والفوائد ٢٧٠ مليوناً وايجار الاطيان والمباني ١٧ مليوناً ودخل الحكومة من الاعمال التجارية ٢٠ مليوناً وارباح أخرى غير موزعة ٥ مليوناً .

ويصرف من الدخل على المواد الغذائية ٣٥٠ مليوناً والدخان والسجائر ٣٧ مليوناً والملابس ١٠٠ مليوناً والمشروبات ٨ ملايين وايجار المساكن ٣٥ مليوناً وابواب الانفاق الشخصية الأخرى ١٠٠ مليون جنيه ومصرفات الهيئات العامة ٢١٠ ملايين جنيه .

ويبلغ على ذلك الدخل الحقيقى للفرد فى عام ١٩٥٠ ، ١١ جنيهها بينما كان حوالى ١٠ جنيهات قبل الحرب .

اصلاح ٤٠٠ ألف فدان بور

قدرت مصلحة الاملاك الاميرية الاراضى البور التى يمكن اصلاحها خلال الأربع سنوات القادمة فى حالة قيام الشركات والافراد باصلاحها بنحو ٤٠٠ ألف فدان يوجد ٢٧٠ ألف فدان منها يمكن ريهها طوال العام و ١٣٠ ألف فدان يمكن ريهها بطريقة رى الحياض ويميل الرأى الى تسليم أكثر من ٢٠٠ ألف فدان منها الى الشركات لتقوم باصلاحها ورد جزء منها الى الحكومة التى ستقوم ببيعها الى صغار المزارعين .

تصدير البترول الترنسيت

كانت شركة شل قد شكت الى مراقبة النقد من أنها تلقت تعليمات من لجنة التصدير تقضى بعدم السماح لها بتصدير البترول المخزون لحسابها، تحت نظام الاستيداع الا اذا دفعت قيمة الكميات المصدرة بالدولارات . وقد رأت المراقبة العامة للنقد انه ليس هناك مايسوغ هذا الشرط لأن البترول المودع بمخازن الايداع فى الموانئ المصرية لم يستورد خصيصا للاستهلاك المحلى ، كما ان قيمته لم تدفع لمصر وانما استورد لخدمة تجارة الترانسيت فيكون فى هذا الوضع ملكا للشركة المستوردة وتسدد قيمته مباشرة بين البائع والمشتري خارج مصر ثم ان وجود البترول فى مخازن الشركة بالموانئ المصرية يمثل احتياطي هام يمكن السحب منه لسد حاجة الاستهلاك المحلى فى مصر والبلدان العربية المجاورة متى دعت الضرورة وبناء على ذلك قررت لجنة الاستيراد والتصدير تصحيح الوضع على هذا الاساس .

مصنع لتجفيف الالبان

يبحث مندوبو الصندوق الدولى لاغاثة الاطفال التابع لهيئة الامم المتحدة الآن مع المختصين فى وزارتي الصحة والزراعة فى اقامة مصنعاً لتجفيف الالبان فى منطقة القاهرة وذلك لانتاج الالبان المجففة لتوزيعها على الاطفال الفقراء .

تقدير قيمة البضاعة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢

المجهول الاول : هو بضاعة آخر

المدة .

والمجهول الثاني : هو مجمل الربح وان سير العمل العادى يجعلنا نصل الى المجهول الاول بحصر كمياته وتقدير قيمته فى عملية مستقلة تمام الاستقلال عن الدفاتر وما فيها من قيود عن المشتريات والمبيعات ، فاذا ما وصلنا الى تقدير قيمة ذلك المجهول الاول أمكن تحديد المجهول الثانى حيث يكون رقم الموازنة الحسابية المتاجرة والارباح والخسائر .

وفى موقفنا الذى نحن فيه سنتبع العكس تماما . اذ سنحدد رقم مجمل الربح أولا ثم بالموازنة الحسابية نصل الى رقم بضاعة آخر المدة . ومن هنا كان اهتمامنا الشديد بصحة رقم مجمل الربح والاشارة الى أهميته أكثر من مرة حتى كدنا ندخل فى عداد الثرثارين :

تقدير قيمة البضاعة لدى المنشأة التجارية

امكن لنا نتيجة البحث والاستقراء تصوير حساب المتاجرة والارباح والخسائر ووقفنا عند رقم بضاعة آخر المدة فكيف نصل اليه ؟ ولعل القارئ الكريم يذكر اننا نبهنا فى الاجزاء الاولى من البحث الى ضرورة استمرار أحوال المنشأة المالية فى استقرار عادى دون تعرضها لتقلبات عنيفة . ومعنى ذلك ان تظل معدلات أرباحها المجملة دون تغيير كبير من سنة لأخرى من السنوات السابقة والواقع أن هذا الشرط أساسى لا مكان الوصول الى تقديرات رقمية لبضاعة آخر المدة تستطيع أن نطمئن ونرتاح اليها دون ان نتعرض للنقد وللشك . والامر الذى نحن بصدده الآن لا يخرج عن كونه معادلة رياضية بها مجهولان :

مثال تطبيقي

نفرض أن بحثنا أوصلنا الى الأرقام التالية :

جنيه

- (١) ٢٥٠ بضاعة أول المدة
- (٢) ١٨٥٠ قيمة المشتريات
- (٣) ٢٥٪ معدل مجمل الربح بالنسبة للمبيعات
- (٤) ٢٠٠٠ قيمة المبيعات

وبناء على هذه الأرقام يمكن تصوير حساب المتاجرة كالاتى :

حساب المتاجرة

عن المدة من ٠٠٠ حتى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

جنيه	جنيه
(١) ٢٥٠ الى بضاعة أول المدة	(١) ٢٥٠
(٢) ١٨٥٠ « المشتريات	(٢) ١٨٥٠
(٣) ٥٠٠ « مجمل الربح ٢٥ ٪	(٣) ٥٠٠
على مبلغ ٢٠٠٠ جنيه	
(٤) ٢٠٠٠ من المبيعات	
(٥) ٦٠٠ « الرصيد	
ويمثل بضاعة آخر المدة	
٢٦٠٠	٢٦٠٠

وقفنا فى مقالنا الاخير المنشور بالعدد ٣٠ عند موضوع تقدير بضاعة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لدى المنشأة التى فقدت دفاترها . وكنا فى الاجزاء السابقة قد شرحنا طريقة للوصول الى رقم مشتريات المنشأة وكذلك رقم مبيعاتها التى تمت خلال المدة التجارية حتى ذلك التاريخ . ويهمنى الآن الوصول الى قيمة البضاعة التى كانت موجودة والتى تلفت .

ولا شك ان الامر يختلف بعض الاختلاف فى المؤسسات التجارية عنه فى المؤسسات الصناعية فنشاط الاولى قاصر على بيع نفس البضاعة المشتراه ، بنفس الحالة التى عليها دون تحويل فيها من أى نوع كان . أما الثانية فنشاطها متنوع ويشمل تحويل المواد الخام الى مواد تامة الصنع . ولاشك ان ذلك يستتبع مرور المواد الخام فى عدة أطوار صناعية حسب الصناعة التى نحن بصددها . ولابد اذن من التفرقة بين ٣ أنواع من البضاعة لدى المنشأة الصناعية :

مواد خام - بضاعة فى دور الصنع - بضاعة تامة الصنع

ومن نواحى الاختلاف أيضا أن مصروفات المنشأة التجارية تكون كلها مصروفات ايرادية أى مصروفات تخص عملية البيع ذاتها . أما مصروفات المنشأة الصناعية فكثير منها يكون فى سبيل الصناعة نفسها . ومن ثم فانها تكون مصروفات رأسمالية . وبعضها يكون ذا صفة ايرادية بحتة . وليس الفصل بين هذين النوعين من المصروفات بالامر السهل ، ولا التفرقة بينهما بالهين بل ان ذلك يخضع لعدة اعتبارات وملابسات وتقديرات لاتقع تحت حصر .

ونظرا لهذا لاختلاف نرى ان نتكلم عن كل من نوعى المنشأة السالفي الذكر على حدة .

ومن الواضح فى هذا المثال المبسط ان الارقام الاربعة الاولى وصلنا اليها بالبحث والاستقراء - وان الرقم الخامس هو رقم موازنة balancing figure ومعنى ذلك ان اى تغيير فى احد الارقام الاربعة مع بقاء الثلاثة الباقية كما هى يؤثر تأثيرا مباشرا فى الرقم الخامس ويغير قيمته ولا بأس من تصوير ذلك زيادة فى الايضاح :

تغيير الرقم الاول :

جنيه	جنيه
(٤) ٢٠٠٠ من المبيعات	(١) ١٥٠ الى بضاعة أول المدة
(٥) ٥٠٠ من الرصيد (- ١٠٠)	(- ١٠٠)
ويمثل بضاعة آخر المدة	(٢) ١٨٥٠ الى المشتريات
	(٣) ٥٠٠ الى مجمل الربح ٢٥ %
	على مبلغ ٢٠٠٠ جنيه
٢٥٠٠ (- ١٠٠)	٢٥٠٠ (- ١٠٠)

تغيير الرقم الثانى :

جنيه	جنيه
(٤) ٢٠٠٠ من المبيعات	(١) ٢٥٠ الى بضاعة أول المدة
(٥) ٧٥٠ من الرصيد (+ ١٥٠)	(٢) ٢٠٠٠ الى المشتريات (+ ١٥٠)
ويمثل بضاعة آخر المدة	(٣) ٥٠٠ الى مجمل الربح (٢٥ %)
	على ٢٠٠٠ جنيه ()
٢٧٥٠ (+ ١٥٠) جنيه	٢٧٥٠ (+ ١٥٠) جنيه

تغيير الرقم الثالث :

جنيه	جنيه
(٤) ٢٠٠٠ من المبيعات	(١) ٢٥٠ الى بضاعة أول المدة
(٥) ٥٠٠ من الرصيد (- ١٠٠)	(٢) ١٨٥٠ الى المشتريات
ويمثل بضاعة آخر المدة	(٣) ٤٠٠ الى مجمل الربح (- ١٠٠)
	٢٠ % فقط على ٢٠٠٠ جنيه
٢٥٠٠ (- ١٠٠)	٢٥٠٠ (- ١٠٠)

تغيير الرقم الرابع :

جنيه	جنيه
(٤) ١٩٠٠ من المبيعات (- ١٠٠)	(١) ٢٥٠ الى بضاعة أول المدة
(٥) ٧٠٠ من الرصيد (+ ١٠٠)	(٢) ١٨٥٠ الى المشتريات
ويمثل بضاعة آخر المدة	(٣) ٥٠٠ الى مجمل الربح ٢٥ %
	على ٢٠٠٠ جنيه
٢٦٠٠	٢٦٠٠

ومن هذه الامثلة المبسطة تبدولنا بوضوح أهمية كل رقم من الارقام التى استخرجناها وان كل عناء نبذله سوف نكافأ عليه الارقام النهائية التى نصل اليها من الواقع .

تعدد أنواع البضاعة

لاشك أن المؤسسة لا تقتصر فى العادة على المتاجرة فى نوع واحد من البضاعة بل ان تجارتها تشمل فى الاعم الاغلب عديد الاصناف والانواع فهل سيمكننا تحديد مركز كل صنف من هذه الاصناف على حدة ؟ وللإجابة على هذا السؤال يجب أولا أن نحدد مدى الخسارة التى لحقت المؤسسة . هل كانت خسارة كاملة total loss بمعنى هلاك كل البضاعة المخزونة بها أم أن خسارتها كانت جزئية Partial loss بمعنى هلاك بعض البضاعة دون البعض الآخر ؟ فإذا كان الامر الاول هو الواقع فلا يكون هناك أى داع أو أية فائدة من محاولة تحديد رصيد كل صنف على حدة مادامت كلها تلفت ومادما نبغى تحديد خسارة المنشأة .

أما اذا كانت الخسارة جزئية ، فقد نستطيع تحديد رصيد كل صنف أو مجموعة أصناف من البضاعة اذا ما كان باستطاعتنا تحليل كشوف المشتريات ، وكشوف المبيعات بما يتمشى مع هذه المجموعات . أما اذا تعذر ذلك فسوف لا يكون بإمكاننا تحديد خسارة المؤسسة من كل مجموعة على حدة .

تعويض الضرر

ان البحث الآن يتناول تحديد قيمة البضاعة التى كانت لدى المؤسسة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، أى ثمن شرائها - ويجب أن يحتسب التعويض بناء على هذا - فليس للتعويض شأن بسعر البيع اطلاقا وذلك لسبب بسيط جدا وهو أن هذه البضاعة كانت لم تبع بعد حتى ذلك التاريخ : وما دمنا فى مقام تحديد الخسارة الحقيقية للمنشأة فيجب ان نقف عن حد ثمن وشراء البضاعة التى لديها فحسب دون أن تزيد عليه شيئا .

(يتبع)

موسى حقي
وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

الجزائر في ظل الاستعمار

القيمة تستغلها الحكومة الفرنسية لصالحها واهم المعادن الموجودة هي الحديد والزنك والرصاص والزنابق والنحاس والفحم والصناعة الاستخراجية من اهم صناعات الجزائر ويتزايد انتاج المناجم من سنة لآخرى كما تدل على ذلك الارقام القياسية لانتاج المناجم فبلغت في عام ١٩٤٩ ، ١٢٢ (١٩٤٨ = ١٠٠) وفي اغسطس ١٩٥١ ، ١٥٧ وتدلل الارقام المنشورة بجدول الانتاج المعدني على ضخامة الثروة الكامنة في باطن الارض ، تلك الثروة التي لو استغلت لصالح سكان البلاد لادت الى قيام صناعات عمدة تساعد على تقدم البلاد ورقي مستوى المعيشة بين السكان .

وقد كان متوسط انتاج البترول الخام الشهري في ١٩٣٨ ، ٢٢ طنا انخفض في عام ١٩٤٨ الى ٩ اطنان وقد اكتشفت آبار جديدة ينتظر ان تؤتي ثمارها في القريب .

هذا وتقوم بالجزائر بعض الصناعات في مقدمتها صناعة الاسمنت ويبين الجدول المنشور انتاجه في بعض السنوات .

اما من الوجهة التجارية فتسيطر فرنسا على التجارة الخارجية فمنها تأتي معظم الواردات واليها تصدر الخامات المعدنية ومنها الفوسفات والحديد الخام والمواد الغذائية والنبذ المستخرج من مزارع الكروم الواسعة ويبين الجدول التالي مجموع الواردات والصادرات في السنوات المذكورة .

بلايين الفرنكات

السنة	الواردات	الصادرات
١٩٣٧	٤٠٨٣	٤٣٣٦
١٩٣٨	٤٩٩٥	٥٦٣٩
١٩٤٦	٢٦٣٥٤	٢٥٥٨٥
١٩٤٧	٤٦٢٥٠	٤١٢٦٩
١٩٤٨	٩١٤٠٨	٧٥٣٢١
١٩٤٩	١٢٧٥٢١	٨٨٧٠٩

وتتركز حركة التجارة الخارجية في ميناءي الجزائر ووهران وتحتل الاولى المكان الاول نظرا لما تتمتع به من موقع طبيعي هو الاول من نوعه بين موانئ البحر الابيض المتوسط . وكانت اهم الواردات في عام ١٩٤٩ المنسوجات ٨٠ الف طن ، والسكر المنسوجات ٨٠ الف طن ، والسكر

حيوى ، فهي تجرد الاهلين من الاراضى الصالحة للزراعة حتى اصبح مايقرب من ٨٦٪ منهم عمالا اجراء أو رعاة ولا تزيد نسبة الذين يمتلكون اراضى زراعية عن ٥٪ في حين يمتلك الفرنسيون اخصب الاراضى وقد بدأت فرنسا باغتصاب الكثير من املاك الوطنيين مستغلة جهلهم بالاجراءات القانونية ثم اردفت ذلك بوضع يدها على كل الاراضى غير المنزرعة ثم على اراضى الغابات ووضعت يدها على نحو مليون ونصف فدان من اخصب بقاع الجزائر . وعمدت الحكومة الى توزيع هذه الاراضى على الفرنسيين والموالين لهم ، فقصت بذلك على اهالى البلاد في حياتهم .

واهم المحاصيل الزراعية بالجزائر هي القمح والشعير والشوفان والفلو والعدس وقد بدأ الاهتمام بزراعته بعد الحرب حتى بلغ ١٩ الف طن في ١٩٥١ ، هذا عدا الذرة والبطاطس والكتان والطباق وبلغ انتاج الشعير في عام ١٩٤٩ ٨٧٠ الف طن والبلح ١١٠ الف طن وقد اهتم الفرنسيون بزراعة الكروم وتوسعوا فيها تدعيما لصناعة النبيذ والخمور التي تحتل فرنسا المكانة الاولى بين منتجاتها في العالم ، وهكذا اصبحت الجزائر من اهم البلاد المنتجة للعنب . ونشرفيما يلي بعض ارقام الانتاج الزراعى في السنوات المذكورة .

والثروة المعدنية بالجزائر كبيرة

يطالب الشعب الجزائري بحريته واستقلاله ويحابه فرنسا بحق تقرير مصيره ويشير مظالمه في المحافل الدولية من آن لآخر . وقد رأينا من المناسب ان نعرض فيما يلي الخطوط الرئيسية لاقتصاديات الجزائر لابرار الامكانيات الاقتصادية في هذه البلاد وتبيان مدى استغلال الفرنسيين لها متناسين في ذلك مصلحة اهل البلاد الشرعيين الذين يجب ان يكون لهم الحق الاول في خيرات بلادهم .

يبلغ عدد سكان الجزائر ٨ر٨ مليون نسمة حسب آخر تقرير في عام ١٩٥٠ ومساحتها حوالى ٨٥٠.٠٠٠ ميلا مربعا . وتنقسم قسمين الشمالى منها ومساحته حوالى ٨٠ ألف ميلا مربعا والجنوبى ومساحته حوالى ٧٧٠ ألف ميلا مربعا . والمنطقة الساحلية منها هي اخصب البقاع ويمتلئها الفرنسيون ، وفي الجزء الشمالى منها تمتد الجبال التي تحتضن هضابا فسيحة ترعى بها الاغنام كما يزرع بها نوع من الحشائش (الحلفا) يصدر الى الخارج لاستعماله في صنع الورق ، وتنمو الغابات على السفوح الشمالية واهم اشجارها البلوط والفلين كما تزرع اشجار الكافور في الاراضى المالحة قرب الشاطئ .

والمساحة الصالحة للزراعة تبلغ ١٥٦ مليون فدان منها ٥ مليون يمتلكها الفرنسيون وتعمل فرنسا على اقضاء اهالى البلاد عن كل مجال

حرية الصرف الخارجي للبنان

خطت لبنان في الاسابيع الاخيرة خطوة جديدة نحو تحرير نظام الصرف الخارجي فيها فسمحت للشركات صاحبة الامتياز بتحويل أموالها عن طريق السوق الحرة وكانت مثل هذه الشركات ملزمة فيما قبل بتحويل ٨٠٪ على الاقل من مدفوعاتها بالسعر الرسمي . والسعر الرسمي المستعمل الآن للمدفوعات الحكومية هو ٢٢٢ ليرة للدولار الأمريكي في حين يتذبذب السعر في السوق الحر حول ٣٦٥ ليرة للدولار

حماية صناعة المنسوجات

في الباكستان

نظرا لما تعانيه صناعة المنسوجات بالباكستان - التي ما زالت في طفولتها - من المنافسة الشديدة التي تواجهها من اليابان فقد طالب رجال الصناعة الحكومة الباكستانية برفع الحواجز الجمركية على المنسوجات لتخفيف هذه المنافسة الاجنبية سيما وأن بعض المصانع لم تتحمل هذه المنافسة وقد أقفلت نهائيا . وقد وردت الانباء أخيرا بأن الحكومة قد رفعت فعلا رسوم الوارد على المنسوجات القطنية الى ٦٠٪ ، ماعدا البريطانية فقد رفعت الرسوم عليها الى ٥٥٪ على غير المطبوعة ، ٥٤٪ من المطبوعة وقد كانت قبلا ٢٥٪ ، ٣٠٪ على الترتيب .

اتفاقات تجارية

ثم أخيرا توقيع معاهدة تجارية بين اليونان وسوريا وستنداع قريبا نصوص هذا الاتفاق بعد عرضه على الجهات المختصة في كلا البلدين هذا وقد عقد اتفاق تجاري بين الباكستان والنمسا ينص على أن تصدر الباكستان الى النمسا القطن والجوت وغيرها من منتجاتها وتستورد من النمسا الحديد الزهر والصلب والالومنيوم وبضائع نصف مصنوعة وكاملة الصنع . ومن المعتقد أن التبادل التجاري سيتوسع بين الدولتين كنتيجة لهذا الاتفاق

كما عقدت اتفاقية أخرى بين الباكستان وألمانيا الغربية ويقدر قيمة ما يمكن للباكستان أن تصدره من الجوت والقطن بمقتضى هذه الاتفاقية بمبلغ ٧٥ مليون دولار وتسرى هذه الاتفاقية من أوائل يولييه ١٩٥٢ الى آخر يونيه ١٩٥٣

دخل سوريا ولبنان

من مرور البترول

وصلت سوريا أخيرا الى اتفاق جديد مع شركة تابلين (التي تقوم بنقل البترول الخام بلبنان عن طريق أنابيب ضخمة) ، وينص هذا الاتفاق الجديد على أن تدفع الشركة الى الحكومة السورية مبلغ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار سنويا كرسوم مرور للبترول بدلا من مبلغ ٤٥٠.٠٠٠ دولار الذي دفعته العام الماضي . كما تعهدت الشركة بأن تبيع لسوريا كل حاجتها من البترول الخام بالاسعار العالمية وكانت فيما مضى قد وضعت حدا لهذه المبيعات أقصاه ٢٠٠.٠٠٠ طن وقد اتفقت كذلك الحكومة اللبنانية مع شركة تابلين على زيادة رسوم المرور الى حوالي أربعة أضعاف ما كانت عليه اذ وصلت الى حوالي ٢ مليون دولار بدلا من حوالي ٧٠٠.٠٠٠ دولار سنويا .

٨٩ ألف طن والحديد والصلب ١٦١٦٠٠ طن والحبوب ٧٢٠٠٠ طن والبترول ٢١٢٧ ألف هكتولتر والصادرات الرئيسية في نفس العام كانت النبيذ ٨٧٤١ ألف هكتولتر ، والفوسفات ٥٦٩١٠٠ طن والحديد الخام ٢٦٢٤ ألف طن ومعظم هذه الصادرات والواردات الى ومن أسواق فرنسا ، وتبين منها ان فرنسا سيطرتها على شئون التجارة الخارجية تستغل الجزائر كسوق لمنتجاتها الصناعية ومورد لمواردها الخام التي تستعمل في هذه الصناعات اما المالية العامة فان الحكومة الفرنسية لا تعمل من جهتها على الصرف على مشروعات التعمير والمرافق العامة التي تعود بالفائدة على الشعب الجزائري بل ان كافة المصروفات تذوب في الادارة وجلها من الفرنسيين وبلغت ارقام الميزانية في السنوات المذكورة بعد

بليارات الفرنكات الفرنسية

١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠/٥١
الايراد	١٤٣	٢٦٦	٣٨٣	٥٦٤
المنصرف	١٤٣	٢٦٦	٣٦٣	٥٦٤

واغلب الايرادات من الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل الشعب ولا تعود عليه بفائدة

جدول الانتاج الزراعي

بالآلاف الاطنان

١٩٣٤ - ٣٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
القمح	٩٥٢	٩٤٧	٩٤٧
الشوفان	١	٢	١
الفول	١٧	٢٥	١٥

جدول الانتاج المعدني

بالآلاف الاطنان

السنة الفحم الحديد انتاج الاسمنت السنة الفحم الحديد انتاج الاسمنت

١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢
١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧
٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١
٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥
٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥

الربع الثالث

الفروض المحلية لسرا القطن

فلسفة أبي نواس في الاقتصاد

بقلم الدكتور محمد علي رفعت

منذ أيام ، أذاعت وزارة المالية نص المذكرة التي رفعتها الى مجلس الوزراء مستأذنة في عرض قرضين قيمة أحدهما خمسة عشر مليوناً من الجنيهات ، ومدته ثلاث سنوات ، وفائدته ١/٢ ٣ ٪ ، وقيمة الآخر عشرة ملايين ، ومدته خمس سنوات وسعر فائدته ٢/٤ ٣ ٪ .

والظاهر ان العجالة في اعداد المذكرة استبدت بأسلوبها ، فباعدت بين نصوصها وبين الدقة ، الفنية كما ان الايجاز نال عباراتها فجعلها هزيلة لاتساعد الناس على فهم سياسة الوزارة في موضوع ، هو على التحقيق في مقدمة المواضع الخطيرة التي تثير الاهتمام العام في هذه الأيام . تقول المذكرة في أولى فقراتها : « رغبة في دعم أسعار القطن واقامة حاجز يقي الاسعار من الهبوط ، قرر مجلس الوزراء في ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ ، الموافقة على اعلان استعداد الحكومة في استلام ما يعرض عليها من عقود شهر يوليو عام ١٩٥٢ على أساس ٢٥ ريالاً للقنطار ، ومن عقود شهر أغسطس عام ١٩٥٢ على أساس سعر ٧٢ ريالاً للقنطار . »

ولقد فات واضح المذكرة ان يعود بالذاكرة بضعة اسابيع خلت - اي قبيل ان يتخذ مجلس الوزراء قراره هذا وبعد أن اتخذه - ليرى كيف كانت التصريحات الرسمية مجمعة على التنديد بسياسة الاسعار المصطنعة ، وكيف كان الامل معقوداً على نجاح التدابير « الواقعية » الجديدة .

طالما أعلن ، في زهو وافتخار ، ان الاسعار التي حددت في ١٧ مارس الماضي ، كانت وليدة الدراسات المستفيضة ، ونتيجة البحوث الجدية ، في جميع العوامل الخارجية والمحلية ، وانها لابد مؤدية الى استقرار السوق

الاستقرار في السوق المحلية وتصريف محصول القطن . ولقد لقيت وزارة المالية من محضها النصح في رفق وتواضع ، حينما أعلنت في مارس الماضي قرار الشراء بأسعار الحد الأدنى لعقود يوليو وأغسطس .

ذكر لها الناصحون ان هذا القرار ينطوي على مغامرة محفوفة بالمخاطر في ظروف بلغت غاية الدقة ومنتهى الحرج وذكروا لها انه قرار جاء خلوا من تحديد فروق الرتب فلم يبدد مخاوف المنتجين الذين كانوا محتفظين بأقطانهم (ولم تحدد فروق الرتب الا أخيراً) .

وذكروا لها أنه لن يكفي وحده لدفع الضغط المصطنع عن السوق ولن يشجع التصدير .

وذكروا لها أنه في تعميمه للحماية كان قراراً لا يفرق بين الدخلاء والمغامرين في السوق وبين الأبرياء من المنتجين . وحتى لا تكون نصيحتهم عقيمة هدامة ، فقد دلوها على سبل أخرى غير التي سلكت فقالوا :

أمامك الاخذ بنظام تأمين مؤقت يساهم فيه جميع أصحاب الاقطان كل بنصيب معلوم في الغرم وفي المنفعة .

أمامك انشاء صندوق موازنة بشترك فيه جميع الذين في حيازتهم أقطان فيسهل العمل على حصر تقلبات الاسعار في نطاق ضيق .

أمامك الاتفاق مع الهيئات المصرفية لتنظيم عمليات التسليف وتسهيل الاقتراض في حدود معينة بضمن الاقطان ولو كان في ذلك مخاطرة محدودة بالاموال العامة .

أمامك المبادرة الى تشجيع حركة التصدير بالغاء رسم الصادرو بتحرير عمليات الاستيراد والاصدار من قيودها المرهقة وشروطها التعسفية

المحلية ، ثم الى تصريف محصول القطن عن آخره .

فما سر فشلها حتى بعد الغاء ضريبة الصادر ؟ أجدت عوامل أخرى لم تكن في الحسبان ؟ أم هو اهمال البديهي في نظرية الاسعار من حيث استحالة تحديدها تحديدا تعسفيا لحقبة من الزمن الا في حالات الاحتكار الشاذة ؟ لقد اجتمعت كلمة أهل الذكر من علماء الاقتصاد على أن ثمن السلعة رهن بالمكان المعين والزمان المحدد ، حتى أن بعضهم غالى في تقرير هذه الحقيقة فقال ان سلعا تشترك في جميع خصائصها الطبيعية لاتعتبر سلعة متشابهة في تحديد أثمانها ، اذا اختلف وقت التعامل فيها أو مكانه . ثم متى كانت قرارات مجلس الوزراء وحدها حاجزا يقي الاسعار من الهبوط ؟ لانظن أن هذا المعنى هو مارمى اليه واضح المذكرة !

وليت هذا كله مافى المذكرة من قصور ! وكأننا بوضعها قد افترض ان سياسة تحديد الاسعار والالتزام بالشراء ، هي الوسيلة الوحيدة لتصريف محصول القطن ، فاهمل مناقشة الوسائل الأخرى التي بسطناها في مناسبات كثيرة . وكأننا به قد افترض ايضا أن عقد قروض محلية هو السبيل الاوحد لمعالجة الحالة القائمة الآن والوفاء بالالتزام بشراء ماتبقى من الاقطان ، فتغاضى عن ذكر السبل الأخرى !

لم تكن سياسة تحديد الاسعار والالتزام بالشراء أمر لا مفر منه ، ولم تكن هي الوسيلة المثلى لتحقيق



مختصات قصاصه

عزيز أباطه باشا

ممدود القامة مرتفع الهامة على وجهه طلاوة وقسمامة وفي مجياه نضارة ووسامة وكأنما رسمت الطبيعه على ثغرة مايلزمه من ابتسامه . وهو الى جانب مامنحه الله من فارع القوام قد جمل نفسه بحسن البزة وأناقة الهندام - مارآه راء الا رأى فيه كبيرا وان لم يحسبه أميرا أو وزيرا أو شيئا خطيرا .

وعزيز أباطه شديد الثقة بنفسه والاعتزاز بشخصه وقد يصل به الاعتزاز الى حد الاعتداد بل مابعد الاعتداد - ولعل ذلك قد كان السرفى نجاحه بل تفوقه فى كل عمل تولاه - وأحسب أن عزيز أباطه لو قصد أن يكون طبيبا أو نقاشا ما أخطأه التوفيق .

كان عزيز أباطه طالبا واضحا بين الطلاب - وحينما أحرز أجازة الحقوق عام ١٩٢٣ عمل محاميا ثم أختير وكيلا للنياحة فكان من أبرز زملائه وكانت داره على حدائقه ومركزه مهبط القصاد من أصدقائه وزملائه ورؤسائه ثم اعتزل الحكومة ليكون عضوا بمجلس النواب فكان النائب الباحث الخطيب ثم عاد للعمل بالحكومة مديرا لإدارة الغرفة التجارية بوزارة التجارة ثم مفتشا للداخلية ثم مديرا لتحقيق الشخصية ثم وكيلا لمديرية البحيرة ثم عاودته الرغبة فى الحياة النيابية ولم يلبث أن أختير مديرا لمديريات القليوبية والفيوم فالنيل والبحيرة فمحافظا للقنال فمديرا لاسيوط . وكانما استغل جاهه للظهور بما يليق بحاكم الاقليم من فخامة ووجاهة فكان عملاقا بين المديرين يمثل ملك البلاد أصدق تمثيل وأكرم تمثيل - كان كذلك فى حله وترحاله وفى مكتبه وفى داره حله وترحاله وفى مكتبه وفى داره ثم اعتزل خدمة الحكومة للمرة الثالثة ليكون عضوا بمجلس النواب ثم عضوا بمجلس الشيوخ .

وكانما تفاعل جاهه مع حظه أومع طموحه ليصير التوفيق حليف خطاه ويسير وياها - أو كأنما عاونته ظروفه على اقدمه ليجمع بين الطارف والتلبد ويقرن القديم بالجديد - يحالفه التوفيق ويسير معه فى كل طريق وانك لتعجب لهذا الكهل المترف المرفه كيف يسلك مسلك الأدباء فيسبق الشعراء وينفرد بالسبق فى الشعر المسرحى ويظفر برتبته عن طريق الادب قبل ان يظفر بها عن طريق الحسب والنسب . ألم تر كيف نجح هذا الرجل النابه المجدود موظفا ونائبا وشيخا وشاعرا وأديبا - وانظر له يحرز مكافأة خصصت للشعراء وكان يتطلع لها الادباء وأكثرهم من غير الاغنياء ان لم يكونوا من البؤساء ودون البؤساء .

وحينما انتهى الى الحياة الحرة شق طريقه موفقا بين رجال الاعمال ورجال المال عضو مجلس الادارة المنتدب لمطبعة مصر وهو عضو مجلس ادارة بنك الاراضى وعضو مجلس ادارة شركة الترام وشركة مصر للتمثيل والسينما وشركة أوتوبيس الشرقية وشركة الغاز المصرية وشركة المساكن الشعبية وشركة كرون برورى .

والحق أن هذا الرجل الناجح متفدسنة المبكرة جدير بدائم النجاح مادام طموحه يحفز على أن يتقن عمله أيما اتقان ويوفى فى كل مايسند اليه على الاجادة والاحسان .

حسن الخطيم

المعطلة) ولقد ألغت الوزارة رسم الصادر اخيرا ولكن بعد فوات الاوان كانت كل هذه مسالك مفتوحة أمام وزارة المالية وليس فى أى منها مغامرة تذكر بالاموال العامة بل انها جميعا تهدف الى التخلص تدريجيا من عناصر الاضطراب والضغط المصطنع على اسواق القطنية والى استعادة أسباب التوازن الاقتصادى دون حاجة الى الاستعانة بالقوانين واللوائح الاستثنائية . ولا الى الالتجاء لأساليب الدعاية الطنانة الرنانة ، ولا الى المغالاة فى النفاؤل بنتاج الاتفاقات الثنائية التى هى سراب لاماء عنده ولا الى التغنى بصنقات معينة مع بعض الدول .

اما وقد وقعت وزارة المالية فى ورطة الالتزام بالشراء ، فكان لزاما عليها أن توضح فى مذكرتها الاخيرة ، مدى كفاية القرضين الجديدين للوفاء بالتزامها . وكان لزاما عليها أن توضح انى لها الحصول على مبالغ اضافية لو ثبت عدم كفاية هذين القرضين . وكان لزاما عليها أن توضح الاسباب المانعة من خفض السعر ، وتحمل تضحيات مالية فى سبيل تنشيط حركة البيع فى الخارج ، وتخفيف الضغط على المحصول القادم . وغير خاف ان قروض محلية لاتعالج المشكلة العاجلة التى من خصائصها عجز متزايد فى أرصدة العملات الاجنبية ، فلماذا أغفلت الوزارة وسيلة الترخيص للبنك الاهلى والبنوك التجارية الكبرى بالاتفاق مع المؤسسات المالية فى الخارج ، لتمويل المحصول الجديد اذا كان فى النية عدم التدخل فى الاسعار وتصريف القطن على أساس الاسعار العالمية . ان فى عقد القروض المحلية ، استمرار لسياسة معالجة العلة عن طريق الاستزادة من اسبابها ، وهذه وسيلة اشبه ماتكون بفلسفة ابي نواس التى ضمنها بيته المشهور . دع غذك لومى فان اللوم اغراء وادنى بالتى كانت هى السداء

صندوق النقد الدولي

وسياسة الذهب الحر

عندما سلم صندوق النقد الدولي في سبتمبر الماضي لاتحاد جنوب أفريقيا في مسألة مبيعات الذهب الحرة ، تبادر الى الازهان أن سياسة الاتحاد ربما جرت عليه عواقب غير سارة . وقد أثبتت الايام بعد ذلك أن هذا كان الى حد بعيد صحيحا اذ ان كل ما جناه الاتحاد هو فتح باب المنافسة فيما يختص بحرية بيع الذهب المستخرج حديثا من المناجم بينما كان يتمتع من قبل بما يشبه الاحتكار في هذه الناحية

التوسع في التأمين وحزب العمال

صرح مستر هيو دالتون أحد أقطاب حزب العمال البريطاني الذين تولوا وزارة المالية بأنه اذا تولى حزب العمال الحكم فان السياسة التي ينوي اتباعها هي التوسع في التأمين ليس فقط في الصناعات ولكن أيضا المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين . وتصريحات دالتون هي جزء من حملة مضادة يشنها العمال حاليا لاحباط سياسة المحافظين في إعادة الصناعات المؤممة الى أصحابها السابقين . وقد هدد العمال بإعادة تأمين أية صناعة تمتد اليها يد المحافظين ولكن هذه المرة دون أن يعرض أصحابها

الاراضي المستصلحة الى الاسواق وقد قررت الحكومة تقسيم الاراضي المستصلحة الى مزارع صغيرة كل منها ١٥ فدان تمنح الى ٤٤٠٠٠ رطل من المهاجرين الباكستانيين من الهند وينتظر أن يزيد الانتاج الزراعي في البلاد ، نتيجة لهذا المشروع بما قيمته ٢٤ مليون دولار سنويا

وستدفع الباكستان فائدة قدرها ١/٨ ٪ وستسده خلال سبعة أعوام وهذا هو ثاني قرض يقدمه البنك الدولي للباكستان وكان الاول في مارس الماضي لمساعدتها على تجديد خطوطها الحديدية

زيادة محصول الجوت

في الباكستان والهند

تقدر المساحة المزروعة جوت في الباكستان لهذا الموسم ١٩٥٢/٥١ بحوالي ١٨٠٠٠٠ فدان وهذا بزيادة حوالى نصف مليون فدان عن الموسم السابق . وينتظر أن تغل هذه المساحة حوالى ٦٣٠٠٠٠٠ رطل بالوزن الواحد ٤٠٠ رطل ، في حين كان المحصول الماضي ٤٥٠٠٠ رطل بالوزن فقط .

وقد زادت الهند انتاجها كذلك هذا الموسم الى حوالى ٤٧ مليون رطل من الجوت وهو ضعف محصولها في الموسم الماضي

ولا شك أن هذه الزيادة في انتاج الجوت في الباكستان والهند سوف يضغط على أسعاره ضغطا محسوسا



هبوط الاسعار في الولايات المتحدة

برهنت السنين القليلة الماضية على أن مستويات الاسعار في الولايات المتحدة تؤثر تأثيرا قويا على مستويات الاسعار في بلاد كثيرة أخرى وذلك لأهمية الاولى في الاقتصاد العالمى ، ويبين الرسم المرافق الرقم القياسى لأسعار الجملة في الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، وذلك على أساس ١٩٢٦ = ١٠٠ ، ويلاحظ كيف مالت الاسعار الآن الى الانخفاض ولو أنها ما زالت أعلى من المستوى المرتفع الذى بلغته سنة ١٩٤٨ الذى تلاه الركود الطفيف فى سنة ١٩٤٩ ويتساءل الباحث عما اذا كان هناك ما يوقف قريبا الانخفاض فى مستوى الاسعار ، وهو ما يلزم ركود الحالة الاقتصادية ، أم هل يتمخض هذا الانخفاض عن أزمة اقتصادية تشبه أزمة ١٩٣١ ، ويميل الرأى الى أن ما يحدث الآن هو مجرد رجوع الى حالة ما قبل حرب كوريا وأنه لا ينتظر مطلقا أن تعيد أزمة ١٩٣١ نفسها

البنك الدولي يقرض الباكستان

أعلن البنك الدولي للانشاء والتعمير فى منتصف يونيه موافقته على منح الباكستان قرضا بمبلغ ٣٢٥٠٠٠٠٠ دولارا لمساعدتها على اصلاح ٦٦٠٠٠٠ فدان من الاراضى البور فى مقاطعة البنجاب بقرب الباكستان . وسوف يستعمل القرض فى شراء المحارث الميكانيكية والادوات الزراعية الأخرى لاستصلاح تلك الاراضى . وتقوم شركة ثال للانشاء بتنفيذ هذا المشروع تحت اشراف الحكومة وقد قامت فعلا بشق القنوات اللازمة وهي فى سبيل انشاء الطرق الجديدة التى سوف تنقل عليها محاصيل

الانتاج العالمى للبترول الخام

بلايين البراميل	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٥١	
٤٨	٢٩	كندا	٢٤٥٠	٢١٥٥	الولايات المتحدة
		كولومبيا والارجنتين	٦٣٢	٥٤٧	فنزويلا
٨٤	٧٧	بيرو واكوادور			الاتحاد السوفيتى
٢١	٢١	ترينيداد	٣٤١	٣٠٨	وأوروبا الشرقية
١٦	١٦	مصر			المملكة العربية
٣٧	٣١	بورنيو البريطانية	٢٧٨	١٩٩	السعودية
		النمسا ، ألمانيا	٢٠٥	١٢٦	الكويت
٣٢	٢٥	الغربية، هولنده،	١٢٥	٢٤١	ايران
١١	١١	البحرين	٨٠	٧٥	المكسيك
١٤	١١	بلاد أخرى	٨٣	٦٢	العراق
٤٥٠٥	٣٩٨٤		٥٦	٤٨	أندونيسيا

تقرير بنك التسويات الدولية

عقد في مدينة بال بسويسرا في منتصف يونيه الاجتماع السنوي لبنك التسويات الدولية الذي حضره سعادة على الشمسي باشا ، وقد وصل اخيرا تقرير البنك الذي قدم في ذلك الاجتماع وهو يحوى عرضا شاملا لاهم التطورات الاقتصادية في البلاد الاوروبية وامريكا خلال العام الماضي .

وفي رأى البنك ان العالم يعود تدريجيا الى استعمال سياسة سعر الخصم التي اهملتها كثير من البلاد التي فضلت الاحتفاظ بسياسة النقود الرخيصة خلال الحرب والفترة التي تلتها . فالتحول في سياسة الولايات المتحدة وفرنسا وخصوصا في بريطانيا له اهميته اذ يشير الى ان هذه البلاد قد اقتنعت بفائدة السياسة المرنة في سعر الخصم وهي سياسة جربت بنجاح منذ انتهاء الحرب في بلجيكا وايطاليا وغيرها من البلاد الاوروبية .

ويرى البنك ان استعمال سلاح سعر الخصم في توجيه السياسة النقدية يعتبر خطوة الى الامام اذ ان تغيير سعر الخصم له آثار بعيدة المدى وخصوصا على ميزان المدفوعات ، ويقول ان البلاد التي استعملت هذا السلاح في السنين

الماضية القليلة وعلى رأسها بلجيكا لم تعان من عجز في ميزانية مدفوعاتها بينما ان إنجلترا مثلا وغيرها من البلاد التي اتبعت سياسة النقود الرخيصة عانت الامرين من العجز في مدفوعاتها ولا يسعنا مشاركة بنك التسويات الدولية في حماسه لسلاح سعر الخصم ونفضل أن ننتظر حتى نرى تأثير رفع سعر الخصم في بريطانيا والبلاد الاخرى على ميزان مدفوعاتها .

وكذلك يرى البنك ان الاحوال الاقتصادية الدولية مواتية الآن لرجوع البلاد المختلفة للسماح بتحويل عملاتها بحرية الى الذهب . بل انه يرى ان واجب بلاد غرب اوربا على الاقل ان تبدأ باعطاء المثل الطيب وتفتح اسواقا حرة للصرف خصوصا بعد ان اثبت اتحاد المدفوعات الاوروبي انه يمكن تطبيق حرية التحويل علنا . وصحيح ان بلاد غرب اوربا قد حررت مدفوعاتها فيما بينها ولكن ذلك لم يتحقق الا بمساعدة امريكا وتحت ضغط منها - ثم ان الاوضاع الاقتصادية في عالم ما بعد الحرب تختلف اختلافا كبيرا عنها قبل الحرب فاشراف الحكومات على الاقتصاد اصبح اوسع الآن والرقابة على النقد من وسائل هذا الاشراف . وغالب الظن ان

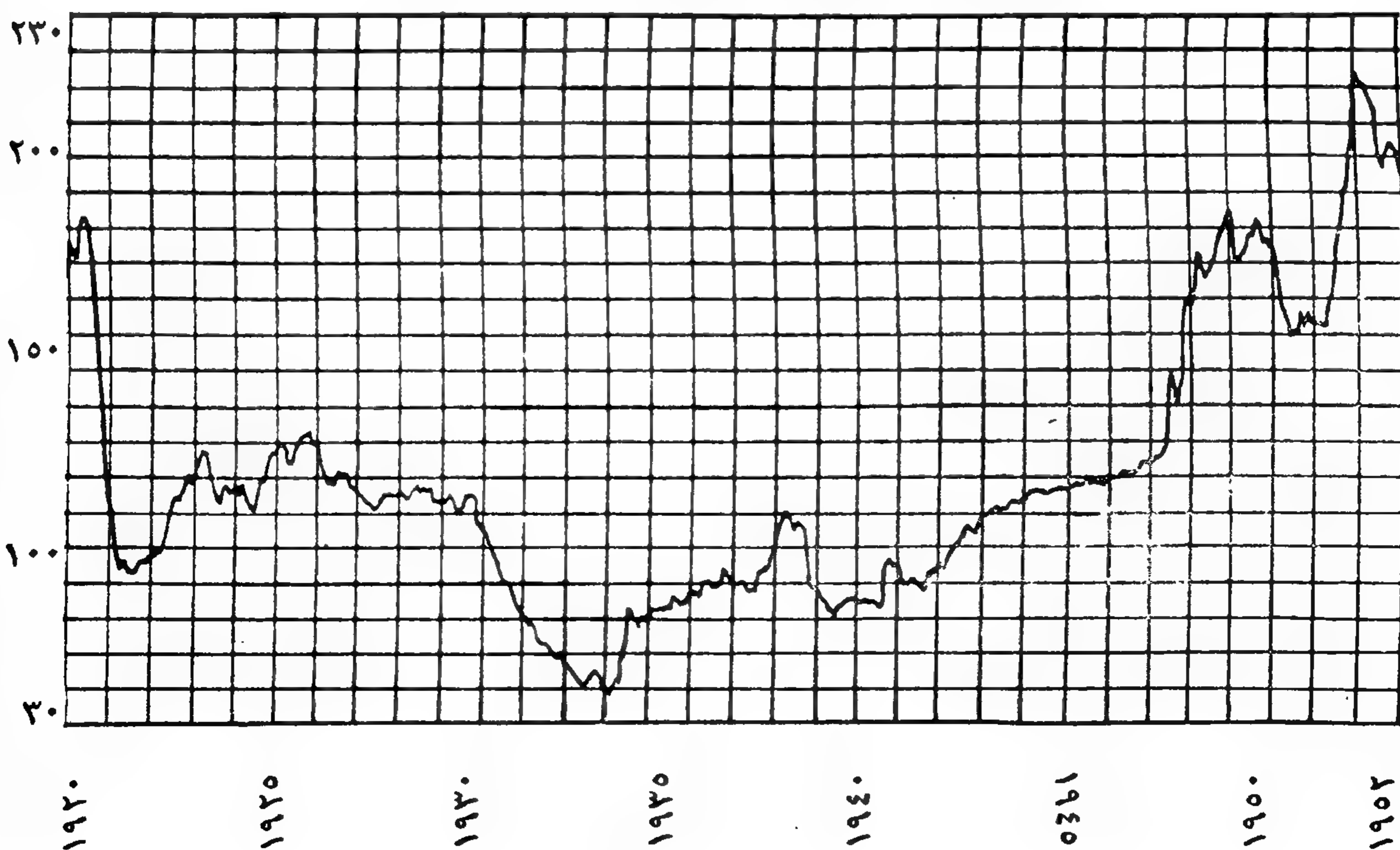
الرقابة ستظل طالما ان البلاد المختلفة تعاني من المشاكل في ميزان مدفوعاتها . وعلى الدول ان تواجه هذه المشاكل اولا فاذا نجحت في حلها امكنها بعد ذلك ان تجرد مدفوعاتها . اما ان تقدم على التحرير قبل ان تصل الى حل مشكلة مدفوعاتها فهي خطوة ابعد ما تكون عن الحكمة

ولعل أهم نقطة يبرزها تقرير البنك هي ضرورة اصلاح الاوضاع المالية الداخلية مثل القضاء على العجز في ميزانية الحكومة والحد من التضخمية الداخلي اذ أن كل منها يؤثر على ميزان المدفوعات ويعرقل الجهود التي تبذل لموازنته . ولا شك ان هذه حقيقة يجب ان يعمل لها حساب عند رسم السياسة المالية العامة للدولة

عملة بورما الجديدة

أعلن اخيرا في رانجون ان القانون الخاص بالبنك الاتحادي لبورما وهو البنك المركزي سيوضع موضع التنفيذ اعتبارا من أوائل يوليو الحالي وعندئذ يبدأ التعامل بالعملة الجديدة وهي الكيت ، التي تتعادل في القيمة تماما مع روبية بورما . ويقسم الكيت الى مائة وحدة

الارقام القياسية بالولايات المتحدة (١٩٢٦ = ١٠٠)





الاوراق المالية



عن المدة من ٢٨ مايو ١٩٥٢ الى ٢٨ يونيو ١٩٥٢

المنعقدة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٢
اصدار :

٥٦٢٥٠ سهمًا جديدًا قيمة
السهم ٤ ج ٠ م
وسعر الاكتتاب ٥٠٥ قرشًا عن
كل سهم .

ويشمل ذلك السعر ٥ قروش
لتغطية مصاريف الاصدار ..
وتكون الاولوية في الاكتتاب
للمساهمين الحاليين بنسبة سهم
جديد عن كل سهمين مع استبعاد
الكسور

ويفتح الاكتتاب بالبنك البلجيكي
والدولي بالقاهرة والاسكندرية
والكريدي ليونيه بمصر والاسكندرية
ابتداء من يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٣
لغاية ١١ يولية سنة ١٩٥٢ ولا يقبل
أى طلب بعد فوات التاريخ المذكور .

وتشترك الاسهم الجديدة مع
الاسهم القديمة في ارباح السنة المالية
الجارية ابتداء من اول يولية سنة
١٩٥٢ وتخضع فيما عدا ذلك الى
كافة احكام ونصوص عقد الشركة
ونظامها .

وعلى راغبى الاكتتاب من المساهمين
الحاليين تقديم اسهمهم الى احد
البنكين المذكورين اعلاه لختمها
واستعمال حقهم في الاكتتاب ،
وتسلم اليهم الاسهم الجديدة بعد
ذلك بنسبة سهم جديد عن كل
سهمين .

وقد ألف أعضاء مجلس ادارة
الشركة نقابة ضمان فيما بينهم
لتغطية الاسهم الجديدة التى لم
يكتتب فيها .

وستطلب الشركة قيد الاسهم
الجديدة ببورصتى الاوراق المالية
بالقاهرة والاسكندرية اسوة بالاسهم
القديمة .

الشركة المصرية

للأسمدة والصناعات الكيماوية

اجتمعت الجمعية العمومية العادية
للمساهمين يوم ٢٧ يونيو للموافقة
على تقرير مجلس الادارة وحسابات

في تغطية قرضى القطن لتمويل عملية
شراء فضلة الموسم الحالى ..

جدول الاسعار

وها هى بعض الاسعار فى اول
المدة وآخرها :

القرض الوطنى ٣١/٤ %	٨٨٠٠	٨٧٦٠
بنك مصر (اسهم)	١٩٢٠	١٩٤٠
البنك التجارى	٢٧٨	٢٦٨
البنك العقارى - اسهم	١٥٩٤	١٦٢٠
البنك العقارى - سند ١٩٥١	١٢٩٦	١٢٩٨
البنك العقارى - سند ١٩١١	١٣٩٨	١٤٠٠
البنك الاهلى	٢٦٠٠	٢٥٨٤
مياه القاهرة - تمتع	٦٤٦	٦٠٦
ترام القاهرة	١٢٨	١٣٢
الفنادق المصرية	١٣٩	١٤٠
كوم امبو - اسهم	٤٣٦	٤٢٦
كوم امبو - تأسيس بحيرة	٢٨٠٠	٢٩٢٦
مصر الجديدة - تأسيس	١٠٧٠	١٠٦٠
أراضى الدلتا (اسهم)	٢٣٣٠	٢١٧٠
ايسترن للسجائر	٢٤٧	٢٢٠
شملا	١٤٨٠	١٤٩٤
آبار الزيوت	٣٠٠	٢٧٨
أيست	٣٨٩	٣٥٢
الملح والصودا	٣٥٦	٣٤٠
جركو	٢٦٤	٢٦٩
المعادن الاهلية	٥٦٦	٥٧٠
الاسمدة الكيماوية	٤٢٥	٤٩٣
التغليف الاقتصادى	٤٩٩	٤٦٦
النقل والهندسة	٦٩٤	٧١٥
الحرير الصناعى - اسهم اسمية	٨٦٠	٧٣٤
الحرير الصناعى - لحاملها	٦٥٤	٧٣٤
الورق الاهلية	٧٠٠	٨٠٥
	٦٤٤	٦٥٠

وهكذا لمسنا نشاطا فى بعض
الجلسات طوال هذه الفترة وأقبالا
على اوراق بعض الشركات وخاصة
الصناعية مثل اسهم الحرير الصناعى
والاسمدة وختمت السوق عملها
أحسن مظهرا من أول الفترة ، بل
ومن عقب عطلة عيد الفطر المبارك .

جمعيات الشركات

وهاهو أهم ماجاءنا عن الشركات
خلال هذه الفترة من ناحية نشاطها
وجمعياتها العمومية :

شركة النقل والهندسة

قرر مجلس ادارة الشركة تنفيذها
لقرار المؤقت الصادر من الجمعية
العمومية غير العادية المنعقدة فى ٣٠
مايو سنة ١٩٥٢ ، والمعتمد نهائيا
من الجمعية العمومية غير العادية

كان لفصل الصيف تأثير كبير
على حركة التعامل فى بورصة الاوراق
المالية ، أولا بسبب غياب كبار رجال
الاقتصاد عن محيط البورصة ،
وثانيا بسبب ظهور معظم ميزانيات
الشركات المساهمة لنهاية العام
المالى بالنسبة لاجلها ..

وهكذا ظلت السوق خلال هذه
الفترة فى تردد مستمر بين الصعود
والهبوط ، وقد تركزت حركة
المتعاملين حول الشركات الصناعية
هذا وقد لاحظنا نشاطا على سندات
القرض الوطنى ٣١/٤ % فبعد ان
نزل الى ٨٧٤٥ عاد فتحسن الى
٨٧٦٥ بسبب اقبال بعض الهيئات
على شراء هذه السندات حتى يرتفع
سعرها ولا تكون عائقا فى سبيل
سندات قرض القطن الجديد الذى
اعتزمت وزارة المالية طرحه للاكتتاب
فى ٢١ يوليو القادم ..

وبمناسبة طرح قرض القطن الجديد
نذكر ان العطلة الصيفية لكثير من
المؤسسات المالية وبالتالي غياب كبار
رجال البورصة عن محيطها ، أثر
كبير على حركتها وعلى سبب أسعار
معظم اوراقها فنزلت نزولا اتسع
معه رقم الارباح السنوية الموزعة الى
نحو ١٢ % فى بعض الاوراق . وقد
لفتت هذه الظاهرة انظار رجال
الاقتصاد الذين لا يزالون فى محيط
البورصة ، وتساءلوا ماذا ستفعل
الحكومة فى قرض القطن الجديد الذى
ستطرحه للاكتتاب ؟ ! وهل من
المحتمل ان يقبل الجمهور على
الاكتتاب فى قرض فائدته ٣١/٢ %
مع وجود اوراق تعطى ١٢ % ،
وسندات بعض الشركات تعطى فائدة
تزيد على ٦ % ولقد حاول حل
هذه المسألة مؤتمر مديرى البنوك
الذى عقد فى الاسكندرية يوم ٢٧
الجارى برئاسة سعادة أمين بك فكرى
محافظ البنك الاهلى ، وظهر فى هذا
الاجتماع استعداد تام وطيب من
جانب حضراتهم للمساهمة الكاملة

الشركة عن المدة من اول يناير سنة ١٩٥١ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٥١ واخلاء طرف مجلس الادارة والموافقة على زيادة أعضاء مجلس الادارة من ستة الى ثمانية أعضاء .

وقد ثار بعض الاعضاء مطالبين بحماية هذه الصناعة ..

وقد شرح لهم حضرة صاحب السعادة احمد عبود باشا الصعوبات التي طرأت على حالة الانتاج وقت حوادث القنال وكان أهمها صعوبة الحصول على الغاز وحجر الجير وعدم انتظام العمال مما كان له اثره بالطبع في حالة الانتاج وهنا طلب المساهمون بالاجماع ضرورة تدخل الحكومة لحماية الانتاج المحلى من السداد اذ لا مبرر على الاطلاق لكى تهمل الحكومة أمر السداد المصرى وهو احسن الاسمدة جميعا واكثرها فائدة للتربة والمحاصيل المصرية كلها . وفي الوقت ذاته اقلها ثمنًا ويبقى هكذا دون حماية من الحكومة ، ولا مبرر مطلقا ان تدفع الحكومة مئات الالوف من الجنيهات فى استيراد الاسمدة من الخارج وتسرّب هذه الاموال الى الايدى الاجنبية وتعرض الميزان التجارى المصرى للاختلال ولا تحمى الصناعة المصرية التى تحفظ لمصر ثروتها وميزانها التجارى وتشغل الايدى العاملة وتدعم من اقتصاديات البلاد ..

الشركة التجارية المصرية

ستعد جمعية عمومية غير عادية بمركز الشركة الرئيسى باسكندرية يوم الجمعة ١١ يوليو ، لتعديل قرارات الجمعية ١١ يوليو ، لتعديل المنعقدة بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٥٢ الخاصة بزيادة رأس المال من ٢٠٠ ألف جنيه الى ٣٠٠ ألف جنيه .. ثم يعقب ذلك عقد جمعية عمومية عادية للنظر في تقرير مجلس الادارة ومراقب الحسابات والتصديق على الحسابات الختامية والبت فى اقتراح مجلس الادارة الخاص بتحديد ربح السهم بواقع ١٤٣ر٥٤ قرشا قبل خصم الضريبة تدفع ابتداء من ١٢ / ٧ / ١٩٥٢ وانتخاب أعضاء مجلس الادارة وتعيين مراقبى لحسابات .. الخ ..

اتجاه السوق : يميل الى الهدوء لقلة أذونات الشراء ..

المدير الجديد

لمشروعات النقطة الرابعة فى مصر

أعلنت وزارة الخارجية الامريكية أن الدكتور رالف نيكولز سيغادر الولايات المتحدة الى القاهرة اليوم (اول يوليو) ليتقلد مهام منصبه الجديد كمدير لمشروعات برنامج النقطة الرابعة فى مصر .

وقد تقلد الدكتور نيكولز عدة مناصب مهمة كان منها منصب سكرتير خاص وزير الداخلية الامريكية ومدير فرع مدارس الاتحاد بادارة الدفاع المدنى الاتحادية ومدير المكتب الهندسى بوزارة الداخلية .

وعين فى سنة ١٩٤٦ مستشارا لاعادة تنظيم التعليم فى اليابان بعد الحرب . كما شغل ايضا منصب عميد كلية الزراعة والهندسة الميكانيكية بنيومكسيكو ومنصب عميد كلية ايدهو .

وقد خلف بتعيينه مديرا لمشروعات النقطة الرابعة فى مصر المستر فردريك ساكستدر الذى عاد الى الولايات المتحدة ليرأس الفرع المصرى لادارة التعاون الفنى بواشنطن .

الفوائد التى يجنيها العالم

من وراء برنامج النقطة الرابعة الامريكى

لقى الرئيس ترومان خطابا فى الاحتفال الذى أقيم لخريجى جامعة هوارد يوم ١٤ يونيو الماضى قال فيه ان برنامج النقطة الرابعة الامريكى يعمل على تحسين الاحوال الصعبة لملايين الافراد من مختلف شعوب العالم فضلا عن توفير قدر اكبر واجود من الغذاء وتمكنهم من الاخذ بقسط اوفى من التعليم .

واشار الرئيس ترومان الى ان عددا لا يستهان به من خريجى الجامعة المذكورة يعملون الآن فى شتى انحاء العالم وفقا لبرنامج النقطة الرابعة . ونوه كذلك بان الجامعة - وقد كانت اصلا عند انشائها منذ ٨٥ عاما خلت معهدا للدراسات العالية خاصا بالزواج - قد اصبحت الآن تضم طلبة وطالبات من جميع المذاهب والأجناس .

واشار الرئيس ترومان بالجهود التى يبذلها الزنوج المتخرجون فى جامعة هوارد وغيرها فى مكافحة الامراض فى بورما ولبنان وزيادة الانتاج الزراعى فى ليبيريا ونشر التعليم فى الحبشة وايران ، وخرج من ذلك القول بان الامريكيين يعملون فى تلك البلاد وغيرها يدا واحدة - بغض النظر عن الاختلاف فى الاصل والمذاهب والجنس - لدفع عجلة التقدم البشرى الى الامام .

وقال الرئيس الامريكى ان الولايات المتحدة تستمد قوتها من حقيقة مفادها ان سكانها - على اختلاف مواطنهم الاصلية وتباين ثقافتهم - تجمع شملهم وتؤلف بين قلوبهم المثل العليا فى الاخوة الانسانية .

واسستطرد يقول ان الولايات المتحدة تستطيع ان تحقق - عن طريق التباين فى الجنس والاصل بين افراد شعبها - ماتصبو اليه وان تتعامل - رجلا مع رجل - مع مختلف شعوب العالم .

والمع ترومان الى ما يقال من ان القرن العشرين هو عصر امريكا فقال ان الامريكيين يودون لو كان الامر اكثر من ذلك - لو كان عصرنا الحاضر قرن الانسانية .

واختتم الرئيس ترومان خطابه قائلا : ولو استطاعت جميع شعوب العالم ان تفهم هذه الحقيقة وان تقدرها حق قدرها فان تحقيق السلام الدائم والعدالة الشاملة فى العالم لن يكون أضغاث أحلام بل حقيقة واقعة .

معرض الصناعات البريطانية لعام ١٩٥٢



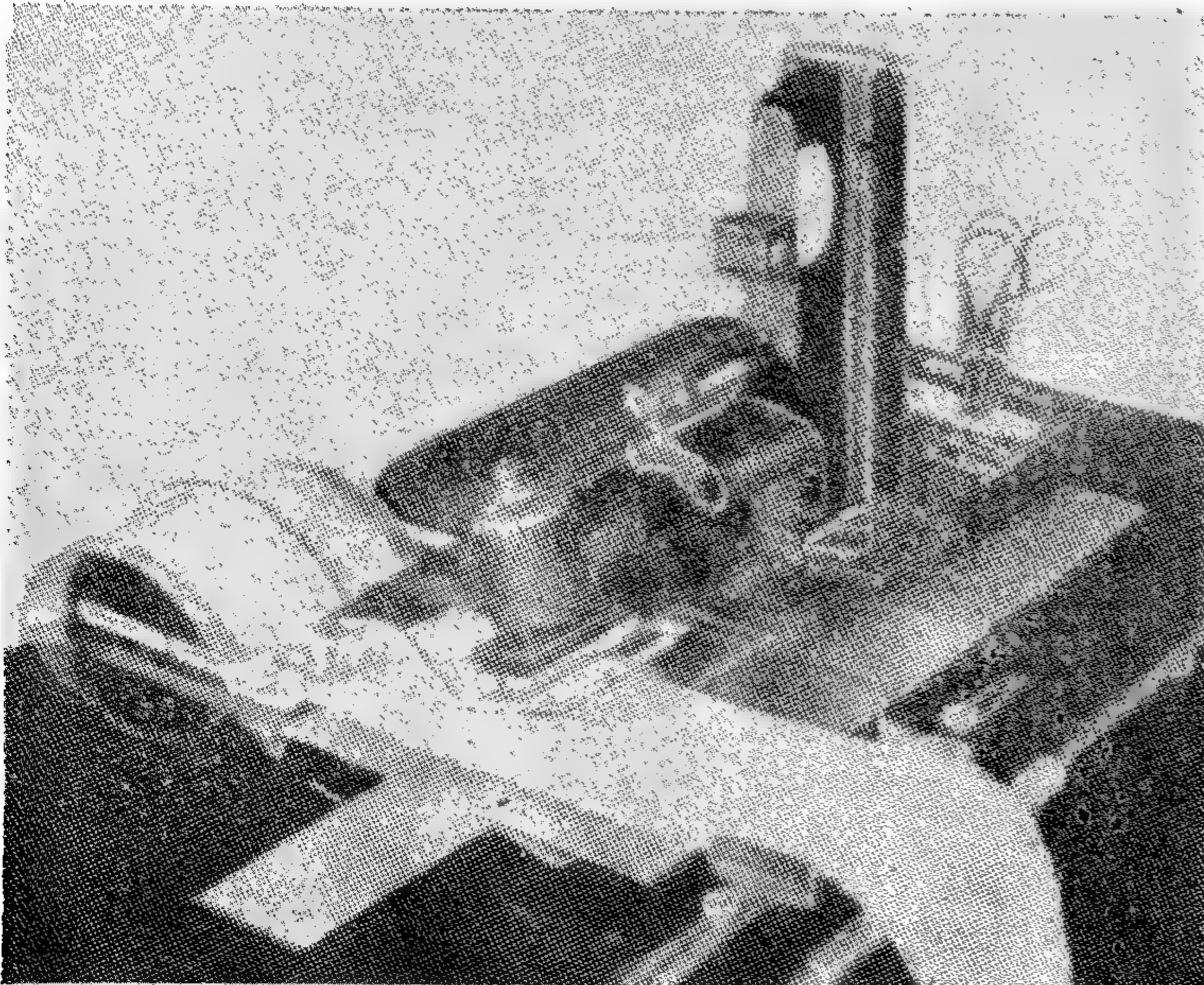
آلة رافعة للأعمال المرتفعة عن الأرض
ويرى أحد العمال وهو يقوم ببعض
التركيبات بالسقف وهو في حالة من
الراحة والاطمئنان

انعقد في مايو الماضي معرض الصناعات البريطانية في كاسل
بروموتش وبرمنجهام وفي أولبيا وايرل كورت في لندن . وقد بلغ عدد
العارضين ٢٤٧٢ منهم ٢٣٨٠ من إنجلترا و ٤٣ من اسكتلندا و ٣٠ من
ويلز و ١٩ من شمال أيرلندا ..

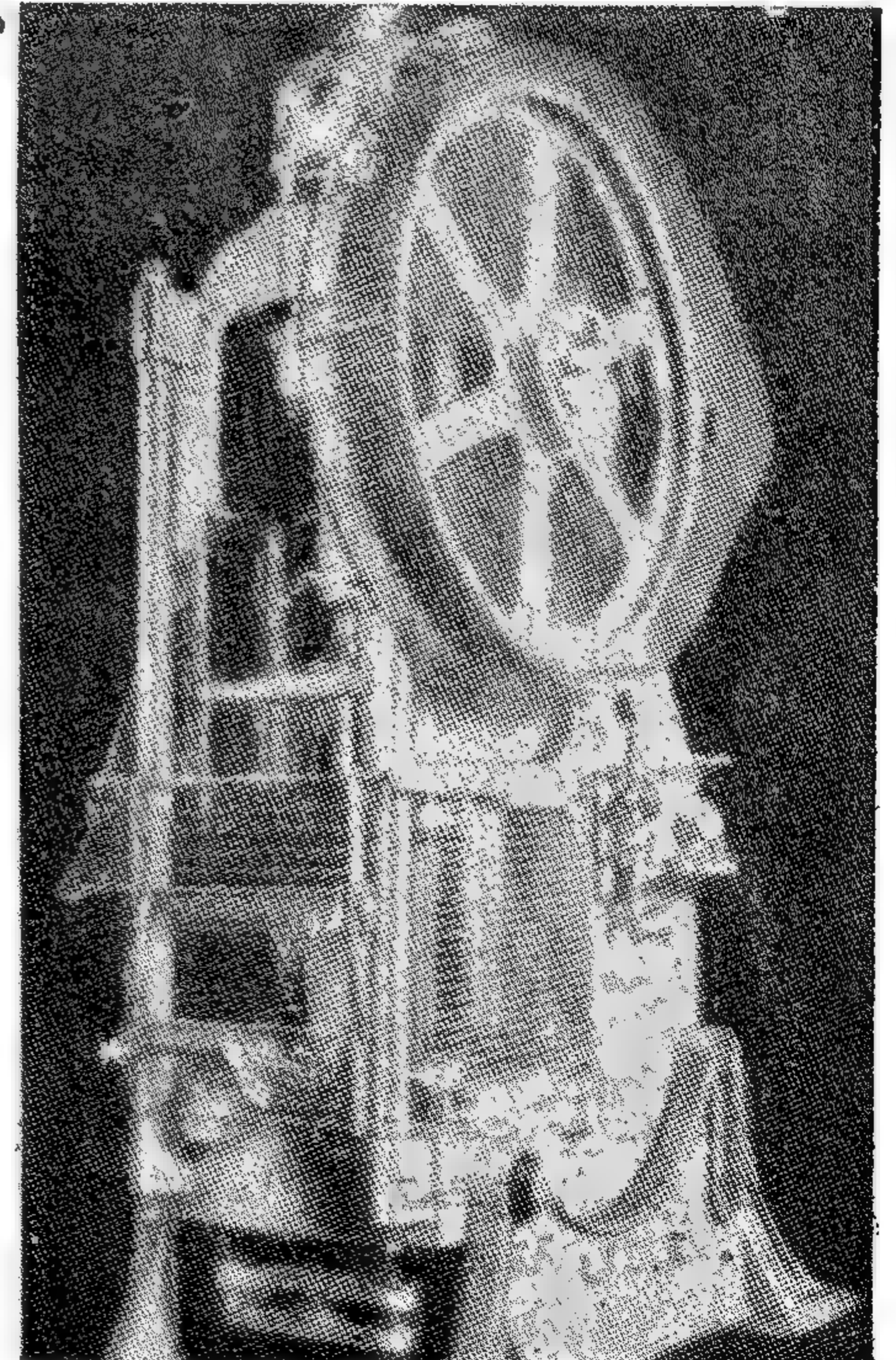
وقد كان عدد الزائرين لأقسام المعرض بلندن ١١٥٩٣ مشتر من
الخارج و ٤٤٧٣ مشتر من إنجلترا و ٢٠٢٤٧ من عموم الجمهور .

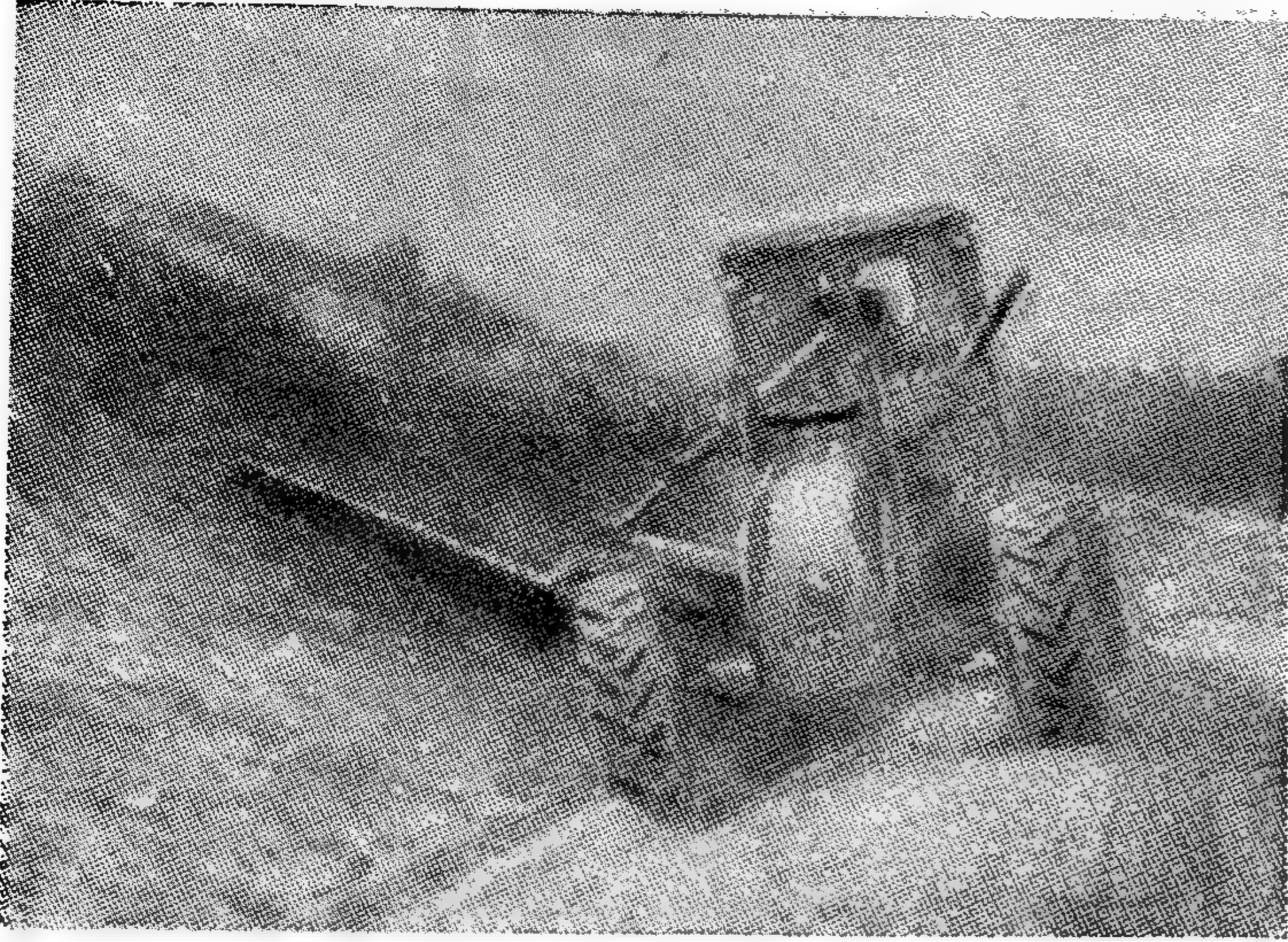
وكان معظم المشترين الأجانب من استراليا (١٠٨٨) والولايات المتحدة
(١٠٢٧) والهند (٨٣٩) وجنوب أفريقيا (٥٨٩) وأيرلندا (٤٩٧)
وهولندا (٤٨٩) ونيوزيلند (٤٥٠) وفرنسا (٤٤٢) والسويد (٣٧٤)
وبلجيكا (٣٣٦) وكندا (٣٢٩) . وقد بلغ العارضون في كاسل
بروموتش ١٢٥٢ بينما بلغت المساحة المعروض عليها ٢٩٢٥٢٤ مترامربعاً
وفي لندن زادت مساحة العرض عن العام الماضي في ثمان قاعات هي
المخصصة للمنتجات الكيماوية وادوات الزينة والمجوهرات وادوات
المكاتب والبلاستيك والادوات والسلع العلمية والطبية والطباعة . وقد كانت
مساحة قسم البلاستيك أكبر مما كانت عليه في العام الماضي بمرة ونصف
ونشر على هاتين الصفحتين بعض الصور المتقاة لأهم واحد
المعروضات .

مكبس كهربائي قوته ٩٠٠ طن - من
معرضات كاوشا - وولكر

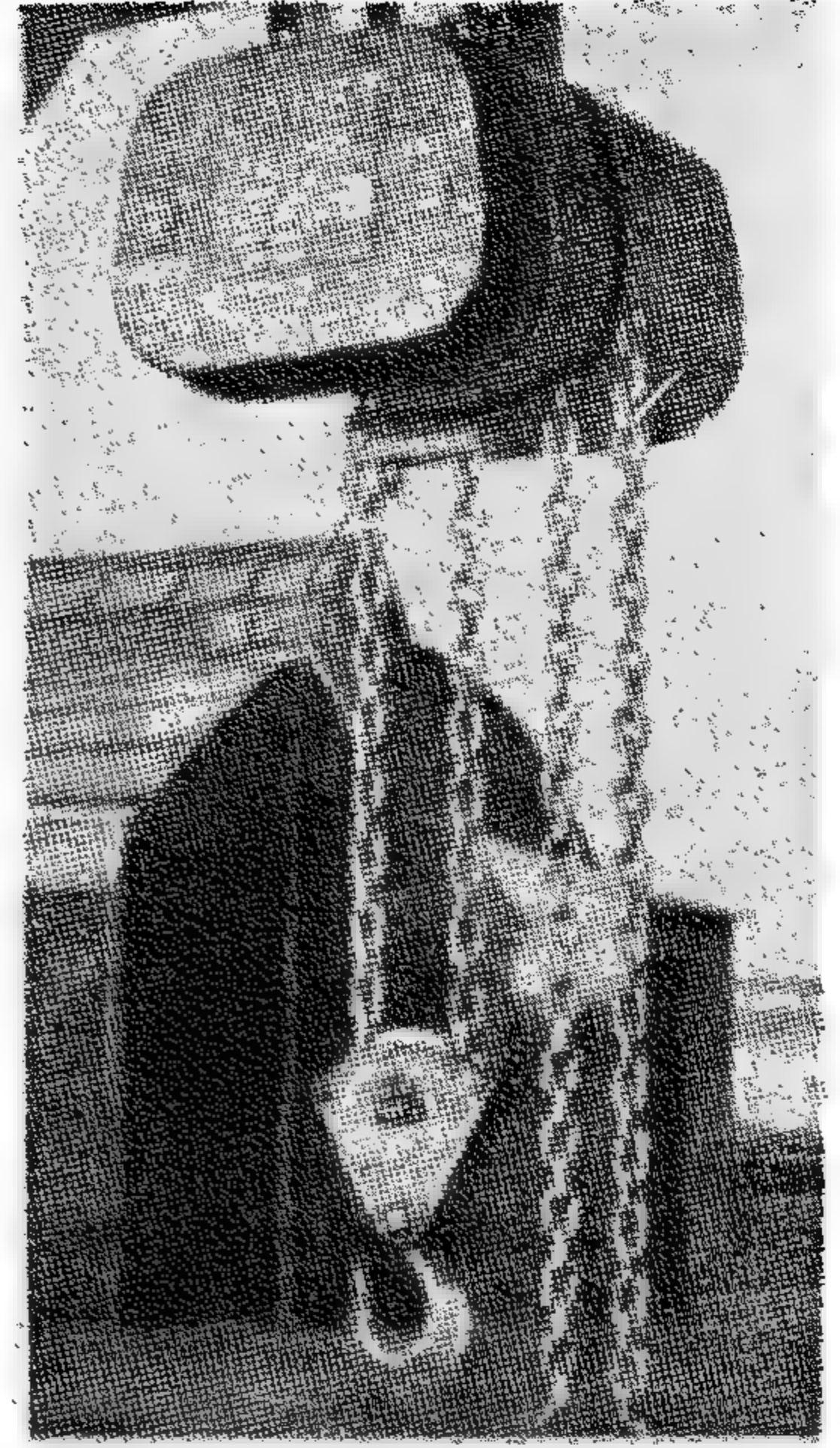


آلة كهربائية لطبع البطاقات والعناوين بسرعة فائقة من صنع شركة أورما

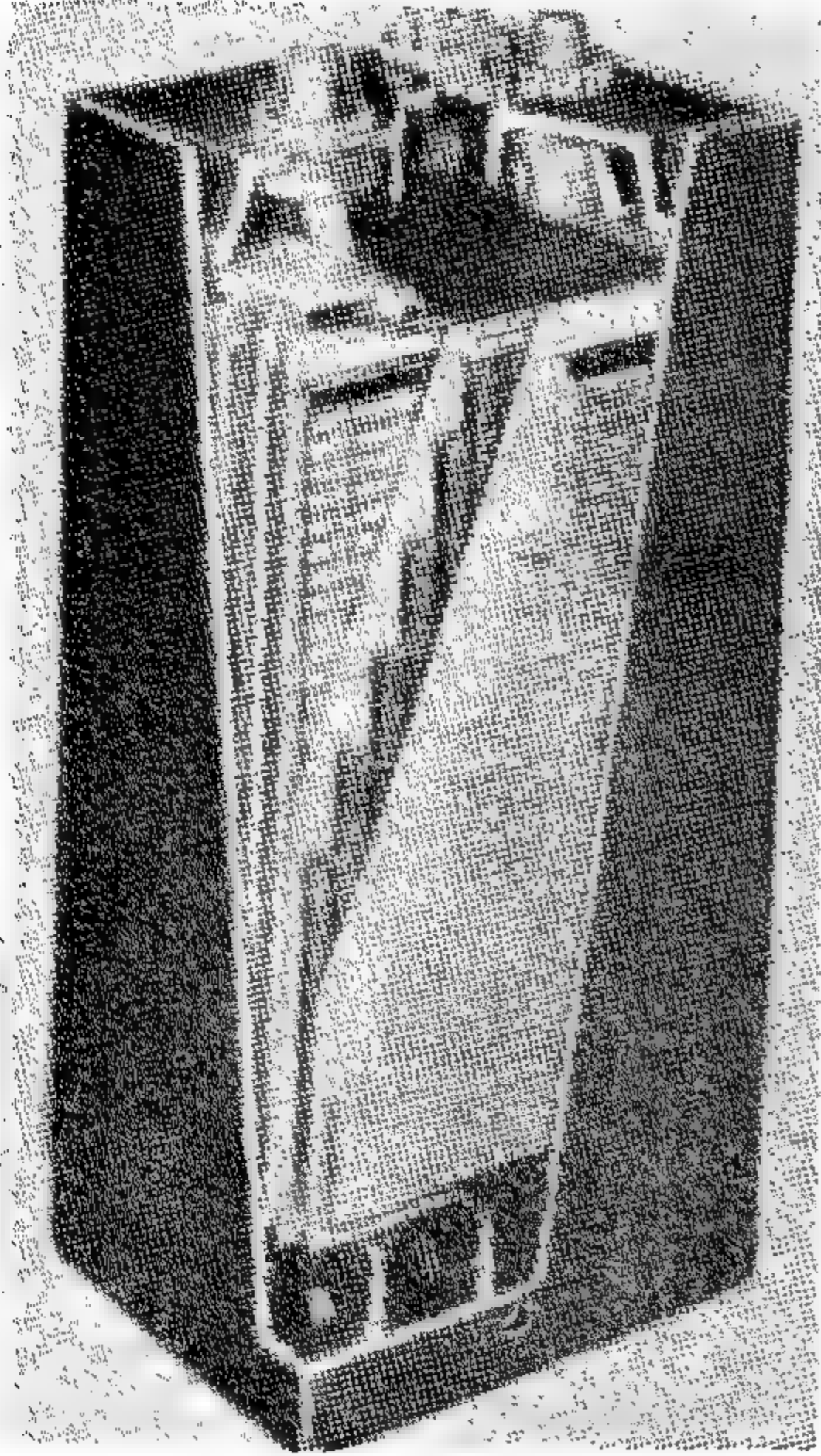




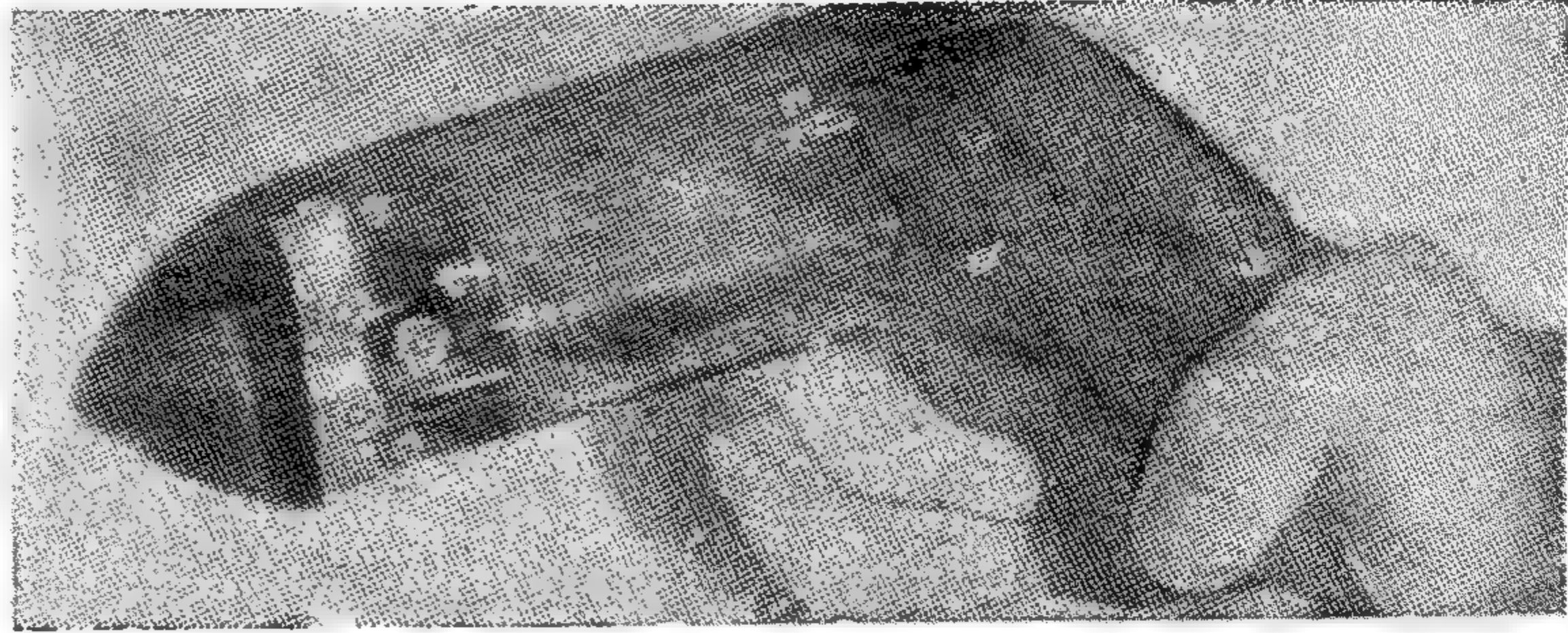
جرار أوستين ٩٩ هـ يقوم بعملية
عمليات زراعية - أحد المعروضات
الخارجية لشركة أوستين



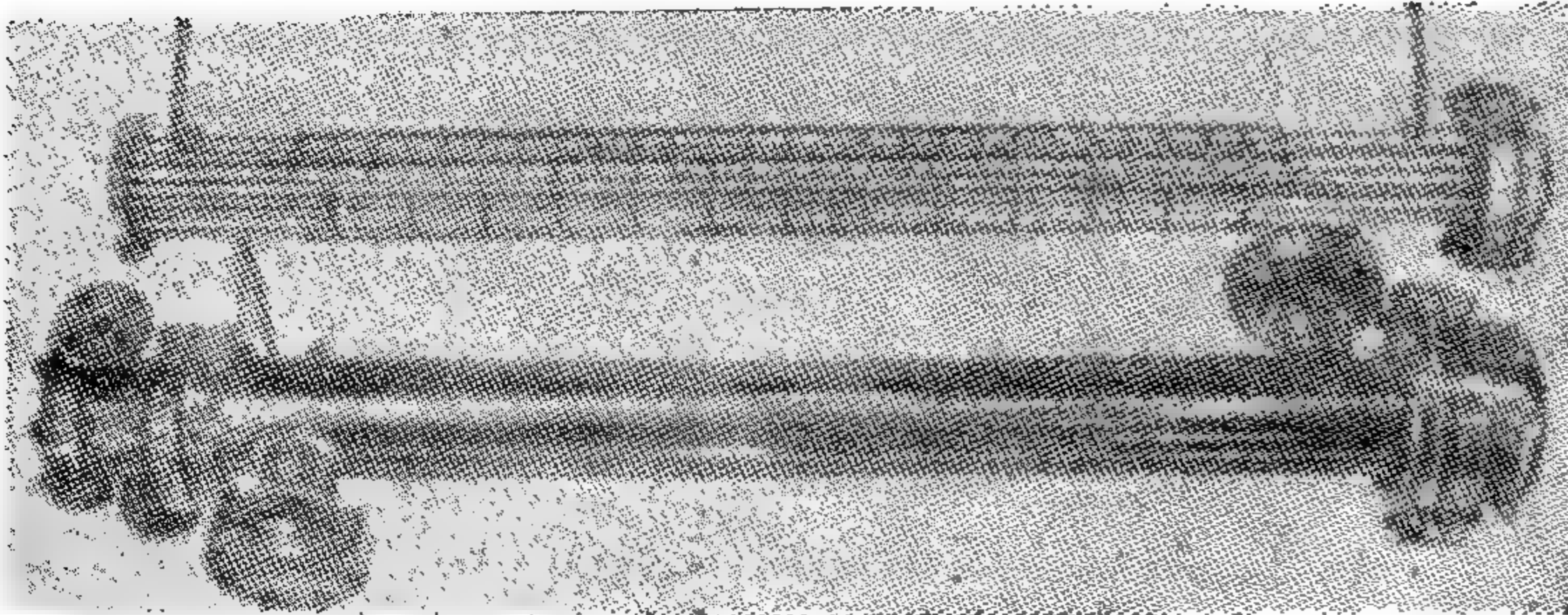
دافعة كهربائية من صنع شركة
بلاديوم الهندسية



مقطع مائل لبطارية كلوريد



حافر كهربائي للصلب من صنع كلفن وهيوز



محول حرارى برأس داخلى متحرك - لتصفية الزيت - من صنع ولنجتون
تيوب وركس

بنك مصر

البنك الذى رفعتة العزة المصرية

دعامتها فى الاستقلال الاقتصادى

منشئ صناعتها القومية

مؤسس شركاتها الكبرى

القطر

في النصف الثاني من يونيو

هذا وقد أعلنت وزارة الزراعة في يوم ١٦ الجاري التقدير النهائي لمحصول القطن موسم ١٩٥٢/٥١ فبلغ ٦١٣ر٨٤٠ قنطارا بخلاف الاقطان الاسكارتو البالغ قدرها ٢٣٥ر٠٥٦ قنطارا فتكون جملة الاقطان الناتجة عن الموسم المذكور ٨٠٧٥٦٦٩ قنطارا .

وقد بلغت المبيعات في النصف الثاني من يونيو برغم فترة الاعياد التي تخللتها ٣٠٢٦١ بالة مقابل ٢١١٥٥ بالة في مثل هذه المدة من الشهر الماضي وبيانها :

كرنك ٦٠٣٢ بالة مقابل ٤٢٨٥ بالة
منوفى ٤٠٠٦ » » ٣٥٨٥
جيزة ٧٢٠١٣٠ » » ٦٣٩٥
اشمونى ٨٩٢٣ » » ٥٩٩٨
زاجوراه ٢٣٥١ » » ٧٠٠
مخلوط ١٧٤٨ » » ١٦٣

أخبار محلية

١ - وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٨ الجاري على استصدار مرسوم بقانون بالترخيص باصدار قرضين بمبلغ ٢٥ مليون جنيه لتمويل عملية القطن الذى ستشتريه الحكومة.

٢ - تدل الاحصاءات التقريبية التى تصدر بين حين وآخر عن ارتفاع تكاليف زراعة القطن - لهذا يفكر المسئولون فى هذه الآونة التى انخفضت فيها أسعار القطن عن ذى قبل فى ضغط هذه التكاليف بقدر المستطاع ولا سيما مالايتعارض منها مع الاقتصاد القومى .

أخبار خارجية

تلقت مصلحة الاقتصاد الدولى من القنصل العام لمصر فى تركيا تقريرا عن صناعة الغزل والنسيج هناك يؤخذ منه أن محصول القطن فى تركيا لا يكاد يفي بحاجة البلاد - ولهذا فان تركيا لن تصدر منه شيئا وأنها وان كانت تقوم بصناعة غزل ونسيج القطن الا أن انتاجها لا يفي بحاجة البلاد بل تدعوها الحاجة الى الاستيراد منه لسد هذا الاستهلاك .

اقفال ١٩٥٢/٦/٢٧

عقود الاقطان الطويلة التيلة أساس « جود »
يولييه ١٢٥ر٠٠ ريال
نوفمبر ٨٨ر٥٥ »
يناير ٨٩ر٥٥ »
مارس ٩٠ر٥٥ »
مايو ٩١ر٣٠ »

عقود الاقطان قصيرة التيلة أساس « جود »

يونيه ٦٨ر٨٥ ريال
أغسطس ٧٢ر٧٥ »
أكتوبر ٦٥ر٧٠ »
ديسمبر ٦٥ر٩٥ »
فبراير ٦٦ر٩٥ »
ابريل ٦٧ر٤٥ »

القائمة الآن والتي أشرنا إليها آنفا - ارتفاع نفقات التعامل فيها فقد رفع رسم التمغه عن كل عملية بيع أو شراء (٢٥٠ قنطار) الى ٢٥٠ قرشا أى الى عشرة أضعاف ماكان عليه من قبل يضاف الى ذلك الرسم الجديد الذى يدفعه العميل لحساب صندوق الضمان ومقداره مائة قرش عن كل عملية هذا بالاضافة الى رسم السمسة الذى يتراوح بين ٦٤٠ قرشا للاقطان قصيرة التيلة و٨٢٠ قرشا للاقطان طويلة التيلة على أساس الاسعار الجارية الآن أى أن جملة مصروفات العملية الواحدة يتراوح بين ١٢٠١٠ و١٢٠١٠ جنيهها .

ومما لاشك فيه ان ارتفاع نسبة هذه الرسوم يثقل كاهل المتعاملين فى السوق وتبعاً لذلك لا يعود على خزانة الدولة بالزيادة المرجوة فى حصيلة الرسوم .

سوق البضاعة الحاضرة

استمر النشاط فى سوق البضاعة الحاضرة وزاد الطلب على جميع الاقطان خصوصا الرتب الواطئة مما أدى الى تحسين أسعارها .

وقد انتهى التعامل على شهريونيه وأصبح التعامل مقصورا على شهر أغسطس بالنسبة للاقطان قصيرة التيلة محصول ١٩٥٢/٥١ .

تماسكت أسعار سوق العقود فى هذه المدة غير أنها كانت تتذبذب بين الارتفاع والهبوط بين حين وآخر فى نطاق ضيق متأثرة بما يجرى فيها من عمليات محصورة تقتصر على فريق المضاربة المحترفة . كما حد من نشاطها تريت بعض المتعاملين بالسوق لما قد ينجلي عنه الموقف الحالى بعد فترة الاعياد .

وقد ترددت اشاعة عن اتجاه نية الحكومة الى الاستيلاء على محصول الكرنك الجديد بأمل تحسين الاسعار للاقطان طويلة التيلة التى تستسلمها من عقود شهر يوليو بسعر ١٢٥ ريال - مما دعا مندوب الحكومة لاصدار بيان رسمى بتكذيب هذه الاشاعة وقد اصدرت بورصة البضاعة الحاضرة منشورا بهذا الخصوص .

وما زالت حركة التعامل فى بورصة العقود مقصورة على عمليات قليلة لحساب المضاربة المحترفة كما ذكرنا . أما التجارة فقد ركزت نشاطها فى بورصة البضاعة الحاضرة بمينا البصل حسب ما سبق ان أشرنا اليه فى تقاريرنا السابقة - مما جعل بورصة العقود معزولة عن سوق البضاعة الحاضرة .

ومما يحد من عمليات بورصة العقود بغض النظر عن الظروف

تعددين ثروة المحيط

ابسيوم وكلورور الكلسيوم وبوتاسيوم ومغنسيوم وحديد والومنيوم ونحاس ويود وفضة وذهب بجانب عناصر أخرى كيميائية نادرة لا تحصر . . والمغنسيوم الذي كان يضيع من المياه المصروفة الى المحيط هو بالذات سبب قلق هؤلاء الخبراء . فان هذا المعدن الفضي اللامع تبلغ خفته ضعف خفة الالومنيوم غير ان السبيكة المكونة منه ومن نسب معينة من الزنك والمنجنيز تبلغ في صلابتها شدة الصلب وتحمله وميزة هذه السبيكة الغاية في الخفة والشديدة الصلابة جعلتها اكثر ملاءمة لصنع هياكل الطائرات . اذ الرطل منها يمكن تشكيله الى الواح كافية لبناء طائرة تمثل الثقة والامان المتزايدان . وفي سنة ١٩٤٠ شيد مشروع آخر على قطعة ارض رملية على هيئة شبه جزيرة في مصب احد أنهار تكساس التي تصب في خليج مكسيكو . فكان المغنسيوم يستخلص من المياه الممتصة من احد جهتي شبه الجزيرة ثم تصرف المياه الباقية في الجانب الآخر منها وعلى بعد كاف من فوهات انابيب المص لمنع تخفيف نسبة المغنسيوم في المياه التي ستمتص بعد ذلك .

وقد قدر انتاج هذا المشروع بـ ٢٠٠ مليون رطل في السنة كما وصلت المشاريع الاخرى الى ضعف هذا الرقم . . وسوف يستعمل المغنسيوم في صنع كل شيء يطلب فيه الخفة . فالطيران سوف يتلعب كميات ضخمة كما انه سيدخل في صنع قطع الاثاث الخفيفة والادوات المنزلية وسوف يتمكن الرجل من رفع سيارته بدون رافعة عندما تصنع الشاسيهات من سبيكة المغنسيوم النادرة وسوف تزن الآلة الكاتبة المصنوعة منه رطلان فتصبح اكثر تداولا واسهل نقلا . .

وخلاف البروم والمغنسيوم توجد مجموعات أخرى من المواد الكيميائية متروكة بدون استغلال في المحيط . ولا يعتبر هذا الاستغلال الا خطوة في تعددين هذا المنجم العالي الضخم .

احمد فريد حسن
بكالوريوس في التجارة

ففي الحرب الماضية قادا الطيارون طائرات مصنوعة من المغنسيوم المستخرج من البحر ، كما صنعت منه ايضا القنابل المحرقة التي امطرت الاستحكامات الحربية . زد على ذلك ان مادة الوقود المستعملة في الطائرات تحتوي على مادة البروم المستخلصة من مياه المحيط . واذا ما كانت ثروة المحيط تعدن بالامس لسد الحاجات العسكرية فانها سوف توجه في الغد الى جميع نواحي الانتاج والنشاط الاقتصادي . .

ومما يبعث على الشك والعجب ان تعددين ثروة المحيط في الولايات المتحدة الامريكية قد بدأ في وسط مقاطعة متشجن التي تبعد عن اقرب ساحل للمحيط بمئات الاميال . ويعلل ذلك بأنه في العصور الجيولوجية القديمة قد حدث خسف في هذه المنطقة وعلتها مياه المحيط ، ثم حدث بعد ذلك اضطرابات ارضية اخرى ادى الى فصل المحيط عن هذه المقاطعة بعد ان ترك عليها كميات هائلة من مياهه ومن الاملاح التي بقيت بعد ان تبخرت المياه استخرج المغنسيوم بعد ان انقطع الوارد منه من المانيا بين سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ ثم اخذت الخطوة الثانية وهي الالتجاء الى المحيط نفسه . وظل هذا التحول ما هو الا حلم حتى سنة ١٩٣٠ . وفي سنة ١٩٣٣ كانت آلات الضغط الشديد والتي تستعملها في معظم العمليات الصناعية تصنع من البروم الذي يوجد في مياه البحر بكميات هائلة وتبلغ نسبته فيها ٦٧.٠٠٠.٠٠٠ ر . والميل المكعب من مياه المحيط يحتوي على ٢٧٨ ألف طن منه وهذه الكمية كافية لاستهلاك احدى الدول الصناعية لمدة طويلة .

وقد شيد اول مصنع لاستخلاص البروم على ساحل كارولينا حيث نصبت المضخات المتصلة بانابيب المص الملقاة في المحيط وقد قدر الانتاج اليومي لهذا المشروع من البروم بستة آلاف جنيه غير ان خبراء الانتاج كانوا غير قانعين بهذا اذ كانت المياه المالحة المنصرفة تحتوي على ملح

مما يشغل بال الاقتصاديين وارباب الصناعة بنوعيتها : التحويلية والاستخراجية ، بل ويخيفهم هو ذلك اليوم الذي تنفذ فيه بعض المواد المعدنية كما يهدد بذلك معدن القصدير فمن جهة نجد ان الصناعة الاستخراجية (التعددين) يسرى عليها قانون تناقص الغلة ومن جهة أخرى نجد ان الجزء من النفقة المخصص لاستهلاك القصدير في صناعة السيارات مثلا بالنسبة الى النفقة الكلية للوحدة المنتجة ضئيل بحيث انه اذا تضاعف ثمن هذا القدر المطلوب من القصدير لن يؤدي الى انكماش الطلب عليه بل ان الكمية التي كانت تستهلك تظل مطلوبة للصناعة . غير ان ذلك اليوم المخيف جعل الخبراء يتفنون في احلال المواد البديلة وقصر استعمال مثل هذه المادة في الحالات التي لا يمكن الاستغناء عنها . . على ان هذا اليوم الذي يخشاه الخبراء يبدو بعيدا جدا بل في الحقيقة نجد ان حلول هذا اليوم نظريا فقط فقدمكننا التقدم الصناعي من استغلال المناجم التي تكون نسبة المعادن بها ضئيلة بعند ان كانت متروكة لكبر نفقات استغلالها ، وذلك بالاضافة الى وجود كميات كبيرة من المعادن الخردة التي يمكن صهرها وتشكيلها من جديد . فلقد قدر الخبراء ان الحديد الخردة بالولايات المتحدة يكفيها - حسب معدل استهلاكها قبل الحرب - لمدة ٢٥ سنة .

ولقد طالعنا الحظ بأمل سعيد حيث أمكن للانسان ان يعدن ما في مياه المحيط من ثروة معدنية توجد على هيئة محاليل للاملاح المعدنية فما المحيط الا صندوق كنز لا يمكن للعقول ان تقدر قيمته . اذ ان مياهه تحتوي على معادن هامة تستعمل في صنع الاشياء الخفيفة

featherweight things

بالاضافة الى كميات عظيمة جدا من جميع العناصر الكيميائية المعروفة تقريبا . فالمحيط سوف يكون من اغنى واعظم موارد العالم في الثروة المعدنية . .



لماذا يعلن تاجر التجزئة

شيئا اذا ما قورن ذلك بخطاب مفتوح يكلفك لكل مرسل اليه أربعة مليمات، واليك مثال :

اعلان على ثلاثة أعمدة بارتفاع ٢٠ سنيمترا في احدى الصحف السيارة بسعر ٧٠ قرشا للسنتيمتر، سوف يكلفك ٤٢ جنيها . فاذا افترضنا أن توزيع هذه الجريدة يبلغ مائة ألف ، وأنها تتداول بين قرائها، فيبلغ عدد قرائها والمطلعين عليها والمتداولين لها ٣٠٠ ألف (وهذا رقم متواضع فكل جريدة تتداولها على الاقل أسرة كاملة) . فاذا افترضنا أن عدد القراء الذين سيقع نظرهم على اعلانك من هؤلاء الثلاثمائة ألف هم ٥٠ ألفا فقط . ففي هذه الحالة يكون الاعلان قد كلفك ثمانية مليمات لكل قارئ . (وهذا هو خمس التكاليف في حالة بطاقات البريد - علاوة على ماتتكلفه هذه من جهد مضني وعمل شاق)

والاعلان ليس به سحر عجيب ، وليست به قوة خفية تفعل المستحيلات وتحقق المعجزات فتزيد من أرباح المتجر .

كلا فان للاعلان مقومات أخرى وعوامل يجب أن تتعاون معه ليصير منتجا محققا للأرباح .

فمثلا مهما نشرت من اعلانات مصممة أحسن تصميم ومخرجة أروع اخراج ، في أوسع وسائل النشر انتشارا ، ثم كانت السلعة المعلن عنها رديئة ، فانك لن تستطيع أن تبيعها الا مرة واحدة - وواحدة فقط، لأن من يستعملها مرة يرفض أن يصير بوقا للدعاية السيئة عنها فيمنع القراء - الذين رأوا الاعلان ولم يشتروها بعد - من شرائها . كذلك اذا كان محل التجزئة غير

والآن كيف نحصل على عملاء جدد لمحل التجزئة ؟

قد نفكر تفكيراً بدائياً ، فيقوم التاجر بنفسه أو بأحد أعوانه ، بطرق أبواب البيوت ليعرض على رباتها خدمات المحل . وفي هذه الحالة أحب أن أسأل بعض الاسئلة .

أيستطيع طارق الباب أن يجد ربة الدار داخلها ؟ واذا وجدها فهل يستطيع أن يقابلها (وقد تمنعه التقاليد من ذلك) ، واذا قابلها فهل يستطيع أن يعرض عليها خدماته ، واذا عرض هذه الخدمات فهل يستطيع اقناعها ؟

ان الحصول على شخص قوى الشخصية ذو قدرة على الاقناع أو التأثير أمر عسير . وقد يتطلب الامر من طارق الأبواب هذا أن يترك بطاقته مرة وأخرى حتى يسمح له بالمقابلة أو تتاح له الفرصة لذلك . فانه ان حصل - اذا ما أتقن عمله كل الاتقان - على خمسة عشر أو عشرين عميلا جديدا ، لكان حسن الحظ يشار اليه بالبنان .

هذه هي طريقة عملية ، الا أنها تتكلف الكثير من الوقت والجهد والمال .

لذلك فهناك طريق آخر سهل ميسر يسمح للتاجر بالحصول على عملاء جدد ، بغير أن يتكلف هذا الوقت الطويل والجهد المضني والمال الكثير ، وبهذه الطريقة - الثانية - يستطيع أن يخاطب كل يوم ووقتما أراد آلاف من المستهلكين وهم في حالة من الراحة والرضا مما يسهل من تشويقهم واقناعهم والتأثير عليهم . ذلك هو طريق الاعلان .

فبالاعلان تخبر المجتمع كله بما تريد أن تقول له ، ولن يكلفك الامر

كبر المحال التجارية رهين بعدد عملائها ، بل ان مجرد بقاء هذه المحال على حالها لا يمكن أن يستمر الا بأن يجتذب المحل اليه عملاء جدد .

والسبب في ذلك في غاية الوضوح، ففي كل يوم يفقد المحل عددا من عملائه القدامى ، اما لانتقالهم من حي الى حي أو من بلد الى بلد ، أو لقطعهم المعاملة مع المحل لسبب أو لآخر .

والموت سنة الحياة ، فرغم أنه في لحظة من اللحظات يولد أكثر مما يموت من الناس ، فان الذين يموتون جلهم من طبقة المشتريين لمعظم الأصناف ، أما الذين يولدون فيبينهم وبين وصولهم الى طبقة المشتريين عديد من السنين .

لذلك فيجب ان يعمل المحل على أن يكون له جمهور متجدد ، هوأشبه بماء النهر كلما صب جزء منه في البحر أو تسرب الى الارض حل محله جزء آخر وارد من المنبع .

بهذا وحده يكبر المحل أو على الاقل يحافظ على مستواه .

دولار الترانسيت في السويد

ينتظر أن تصدر حكومة السويد تراخيص استيراد عن النصف الاول من سنة ١٩٥٢ تبلغ قيمتها ٧٥ مليون دولارا من دولارات الترانسيت . وسعر دولار الترانسيت في الوقت الحاضر يزيد بنسبة ٢٠ الى ٢٥٪ عن السعر الرسمي للدولار والحصول على دولارات الترانسيت هذه يتم عادة عن طريق صفقات ثلاثية ، فمثلا يستورد التاجر السويدي جلودا من الارجننتين بالعملة السهلة ثم يعيد تصديرها الى الولايات المتحدة مقابل دولارات ، فيخسر في هذه العملية ولكنه يعوض هذه الخسارة ببيع الدولارات التي حصل عليها بأكثر من السعر الرسمي ، وذلك بموافقة السلطات الرسمية .

بيان الملكية الصناعية

عن شهر مايو ١٩٥٢

الرسوم المحصلة	مليم جنيه
رسوم حوافظ بيع ورهن	-
رسوم مستخرجات	٥٠٠ -
المجموع	٥٠٠ -
بيان خاص بالعلامات التجارية	
العلامات المحلية المودعة	٦٣
العلامات الاجنبية المودعة	١٥١
العلامات المحلية المسجلة	٢١
العلامات الاجنبية المسجلة	١٠٥
الرسوم المحصلة	مليم جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	٤٦٧ -
رسوم تجديد مدة الحماية	١١٨ -
رسوم انتقال ملكية وبيع	-
مطبوعات وخلافه	٢٨٣ - ٦٠٠
المجموع	٨٦٨ - ٦٠٠
بيان خاص بطلبات براءات الاختراع	
البراءات المطلوبة	
البراءات الاصلية	٣٩
البراءات الاضافية	-

البراءات الصادرة	مليم جنيه
البراءات الاصلية	-
البراءات الاضافية	-
الرسوم المحصلة	مليم جنيه
رسوم ايداع وتسجيل	١٩٥ -
رسوم سنوية	-
رسوم انتقال ملكية وبيع	-
مطبوعات وخلافه	٧ - ٢٥٠
المجموع	٢٠٢ - ٢٥٠

بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية	رسوم ونماذج صناعية مودعة
رسوم نماذج	٤

رسوم ونماذج صناعية مسجلة	مليم جنيه
رسوم نماذج	-
الرسوم المحصلة	مليم جنيه
رسوم ايداع وتسجيل بمافي	-
ذلك رسم المدة الاولى للحماية	١٢ - ٥٠٠
رسوم تجديد الحماية	-
رسوم انتقال ملكية وبيع	-
مطبوعات وخلافه	-
المجموع	١٢ - ٥٠٠
بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات	
طلبات مقدمة	٤
طلبات قبلت	٦
طلبات رفضت	-
طلبات تحت الفحص	١٢
الرسوم المحصلة	مليم جنيه
	٢٠ -

عدد المحال التجارية والصناعية	مليم جنيه
المقيدة بالسجل التجارى	
محال مملوكة للأفراد	٨٩٠
مناجر	٨٥
مصانع	٨٥
محال مملوكة للشركات	٢٥٧
مناجر	٥٠
مصانع	٥٠
الرسوم المحصلة	مليم جنيه
رسوم قيد	٥٠٨ -
رسوم تدوين	٢٧٣ - ٦٠٠
رسوم مستخرجات	٣٦ - ٢٠٠
مجموع الرسوم	٨١٧ - ٨٠٠

رؤوس الاموال المقيدة في السجل التجارى
عن الشركات التى مركزها العام في مصر
(ذات الصفة التجارية)

شركات تضامن	مليم جنيه
تجارية	٢٠٤٣١٩
صناعية	٥٤٨١٤
شركات توصية بسيطة	مليم جنيه
تجارية	٦٢٠٩٩
صناعية	٤٨٣٠٠
شركات توصية بالاسهم	مليم جنيه
تجارية	-
صناعية	٢٠٠٠٠
شركات مساهمة	مليم جنيه
تجارية	٦٠٠٠٠٠
صناعية	-

رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام
في الخارج ولها نشاط في مصر وفقا
لرأس المال الوارد في عقد تأسيسها
(والمقيدة في السجل التجارى)

شركات تضامن	مليم جنيه
تجارية	-
صناعية	-
شركات توصية بسيطة	مليم جنيه
تجارية	-
صناعية	-
شركات توصية بالاسهم	مليم جنيه
تجارية	-
صناعية	-
شركات مساهمة وما في حكمها	مليم جنيه
تجارية	٧٥٢٥٠٠
صناعية	-

حالات البيع والرهن المسجلة
عن المحال التجارية والصناعية

حالات البيع	-
حالات الرهن	-

منظم ومرتب بالدرجة التى تدل
المشتري على ماهو محتاج اليه بالضبط،
أو اذا كانت معاملة عمال البيع للعملاء
غير متمشية مع قواعد الذوق وآداب
المعاملة ، كل ذلك عقبة في سبيل
الاعلان مهما كان قويا ، وبذلك لا يأتى
بنتيجة .

على تاجر التجزئة اذن قبل أن يقدم
على الاعلان أن يطمئن على سلعه التى
يبيعها وعلى نظام متجره وعلى الخدمات
التى يؤديها لعملائه ، فاذا ما استراح
الى ذلك فله أن يطمئن الى أن اعلاناته
سوف تعمل على زيادة أرباحه ، وبغير
هذه العوامل الثلاثة ، فان الاعلان
سينقلب عليه بدلا من أن يكون له ،
فيصبح وسيلة للتشهير عليه لدى
الجمهور ، وفي هذه الحالة فان قوة
الاعلان تؤتى أثرا عكسيا قويا تزداد
درجته كلما ازدادت قوة الاعلان .

يجب أن يسأل تاجر التجزئة
نفسه : ماذا يجنى المستهلك من فوائد
السلع لدى الجمهور ، وهل تتعادل
قيمة الاستعمال من قيمة التبادل -
أى ثمن السلعة ؟

ان الناس ليتساءلون قبل أن
ينفقوا أموالهم في الشراء :
لماذا أشتري هذه السلعة بدلا من
أخرى أنا محتاج اليها ؟

هل يناسبنى هذا الثمن المعروضة
به السلعة ؟ وهل أجدها معروضة
بشمن أقل في متجر آخر ؟

لماذا أشتري من هذا المتجر بالذات
ولا أشتري من المتاجر المنافسة له ؟
هذه الأسئلة - وغيرها - يجب أن
يجيب عليها الاعلان قبل أن تتبادر
الى ذهن الجمهور .

ويجب على التاجر أن يبدى عناية
خاصة نحو ابراز ميزة يحصل عليها
الناس من التعامل معه (نقطة
التفضيل) فان كانت السعر فليتحديث
عن السعر ، وان كانت الخدمة داخل
المحل أو خارجه - كالتوصيل المجانى
للمنازل - البيع على الحساب أو
بالتقسيط أو الخصم على قيمة البضاعة
... الخ - فليذكرها بالتفصيل .

وليكن الاعلان صادقا صريحا ، فان
التاجر اذا خدع عميلا واحدا فقد
يفقد عملاء جميعا ، فبهؤلاء العملاء
يعيش ، وربما تودى خدعة واحدة
بسمعة المحل الى أبد الآبدين .

محمود عساف

نصوص أسئلة امتحان المحاسبين والمراجعين

الامتحان الابتدائي

الزمن ثلاث ساعات

دور ابريل ١٩٥٢

مادة المحاسبة

اجب على :

- ١ - السؤالين الاول والثاني
 - ٢ - احد السؤالين الثالث والرابع
 - ٣ - احد السؤالين الخامس والسادس
- السؤال الاول (٣٠ درجة)**
عبد اللطيف وحسين شريكان في شركة تضامن تنتهي سنتها المالية في ٣١ مارس .
ومما ينص عليه عقد الشركة :
١ - تقسيم الارباح والخسائر بالتساوي .
٢ - تحسب فائدة على رأس المال والحسابات الجارية الدائنة بمعدل ٥ ٪ سنويا .
٣ - يحسب لكل من الشريكين مكافأة ادارة مقدارها ٤٠٠ جنيه للاول و ٣٠٠ جنيه للثاني في آخر كل سنة .
وفي ٣١ مارس ١٩٥١ كانت ارصدة حسابات الشركاء كما يلي :

رأس المال	الحسابات الجارية
عبد اللطيف	١١٠٠٠
حسين	٧٠٠٠

وفي اول ابريل سنة ١٩٥١ تنازل عبد اللطيف للشركة عن حق اختراع يملكه قدر بمبلغ ١٠٠٠ جنيه زيدت به حصته في رأس المال .

وفي اول اكتوبر ١٩٥١ دفع حسين في بنك الشركة مبلغ ٢٠٠٠ جنيه زيادة لخصته في رأس المال .

وقد بلغت مسحوبات الشريكين في خلال السنة ١٩٥٢/١٩٥١ ما يلي :

عبد اللطيف ١٣٠٠ جنيه (تحسب عليها فائدة مقدارها ٣٥ جنيه)
حسين ٩٠٠ جنيه (تحسب عليها فائدة مقدارها ٢٢ جنيه)

وفضلا عن الارصدة التي تنتج من العمليات السابقة استخرجت باقى ارصدة حسابات الشركة في ٣١ مارس ١٩٥٢ فكانت كما يلي :
مبانى وعقارات ٨٢٨٠ جنيه ، مصاريف اعلان ١٥٠ جنيه ، مدينون ٢٤٠٠ جنيه ، تأمين ٢٥٠ جنيه ، بضاعة في ١٩٥٢/٣/٣١ ١٩٥٢/٣/٣١ ٥٠٠٠ جنيه ، دائنون ٢٠٤٠ جنيه ، رصيد حساب التشغيل (دائن) ١٣٩٠٠ جنيه ، مهاييا ٢١٠٠ جنيه ، كهرباء ١٦٠ جنيه ، مصروفات توزيع ٤١٩٠٠ جنيه ، احتياطي الديون المدومة ٢٠٠ جنيه ، آلات وعدد اثاث ٧٠٠٠ جنيه ، سيارات نقل ٢٠٠٠ جنيه ، اثاث ٤٠٠ جنيه ، بنك ٥٥٠٠ جنيه ، مصروفات المصنع مدفوعة مقدما ٩٠ جنيه ، صندوق ٥٠ جنيه

والمطلوب تصوير حساب الارباح والخسائر والميزانية عن السنة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٥٢ مع مراعاة ما يلي :

- ١ - قدرت السيارات في ٣١ مارس ١٩٥٢ بمبلغ ١٨٠٠ جنيه
- ٢ - يحسب الاستهلاك بمعدل ١٥ ٪ للآلات و ١٠ ٪ للآلات سنويا
- ٣ - مستحق على الشركة :
٣٠ جنيتها مهاييا للموظفين
١٥٠ جنيتها تعويض لاحد الافراد عن حادث

من احدى سيارات الشركة اعتمده المدير ولكنه لم يدفع .

- ٤ - المبالغ الآتية مدفوعة عن السنة المقبلة :
٥٠ جنيتها تأمين ، ٢٠ جنيتها اعلانات
- ٥ - يجب ان يبلغ احتياطي الديون المدومة للسنة المقبلة ٣٠٠ جنيه .

السؤال الثاني (٣٠ درجة)

الزيات اخوان اصحاب مصانع جبنية ومستخرجات الالبان بدمياط وقد اتفقوا مع الاهواني التاجر بالعباسية على ان يتولى تصريف ما يرسلونه له من بضاعة لحسابهم وتحت مسئوليتهم بعمولة ٦ ٪ وعمولة دفع ٣ ٪ على المبيعات الآجلة .

- ١ - في اول فبراير سنة ١٩٥٢ ارسلوا اول شحنة باللاتومبيلات وبيانها :

٥٠٠	صفحة نمرة ١	بسمير التكلفة
١٧٠	قرشا على ان تباع	بسمير ٢٢٠ قرشا
٥٠٠	صفحة نمرة ٢	بسمير التكلفة
١٤٠	قرشا على ان تباع	بسمير ١٨٠ قرشا

حسبت شركة النقل على الزيات التولون بمعدل قرشين عن الصفحة

- ٢ - تسلم الاهواني البضاعة وباع منها شهر فبراير ما يلي :

٢٥٠ صفحة نمرة ١ بكمبيالة لمدة شهرين بسمير ٢٢٥ قرشا .
١٥٠ صفحة نمرة ١ نقدا بسمير ٢٢٠ قرشا
٣٠٠ صفحة نمرة ٢ لابومشعل بسمير ١٨١ قرشا وقبض نصف الثمن فقط .

- ٣ - في خلال شهر فبراير كانت مدفوعات الاهواني للزيات كما يلي :

في ١٠ فبراير اودع لحسابهم في البنك ١٥٠ جنيه
في ٢٢ فبراير اودع لحسابهم في البنك ١٠٠ جنيه
في ٢٠ فبراير ظهر لهم الكمبيالة المسحوبة ثمنا لك ٢٥٠ صفحة

- ٤ - في آخر فبراير ارسل الاهواني حساب مبيع تضمن مصروفات تفريغ وتخزين وخلافه

١٠ جنيتها والمطلوب تصوير حسابات الامانة لدى كل من الزيات اخوان والاهواني .

السؤال الثالث (٢٠ درجة)

في اول يناير ١٩٤٨ اشترت شركة بحق الشفعة ٨ أفدنة بسمير الفدان ٥٠٠ جنيه وبلغت مصروفات العقد من تحرير وتسجيل ٣٢٠ جنيتها .

وفي اول فبراير شرعت الشركة في اقامة مخازن لها على فدان من هذه الاراضى تمت في آخر اكتوبر ١٩٤٨ وتكلفت المباني ٩٣٧٥ جنيتها .

وفي آخر ديسمبر ١٩٥٠ باعت الشركة خمسة افدنة بسمير الفدان ٧٥٠ جنيتها وبلغت السمرة المدفوعة ١٠٠ جنيه .
والمطلوب :

- ١ - تصوير حساب الاراضى من اول يناير سنة ١٩٤٨ الى آخر ديسمبر ١٩٥٠

٢ - تصوير حساب المخازن من اول نوفمبر سنة ١٩٤٨ الى آخر ديسمبر ١٩٥٠

علما بأن الاستهلاك السنوى للمباني ٢١/٢ ٪

السؤال الرابع (٢٠ درجة)

في اول يوليو سنة ١٩٥١ باع حسن عثمان

وشركاه بضاعة لمحمود كامل بمبلغ ١٣٥٠ جنيتها وقد دفع المشتري نقدا ٢٥٠ جنيتها

وقبل كمبيالة تستحق في آخر سبتمبر ١٩٥١ بالباقي وقدره ١٠٠٠ جنيه

وفي ١٥ يوليو ١٩٥١ خصمت الشركة الكمبيالة في البنك بمعدل ٦ ٪ السنة وقيد الصافي لحسابها .

وفي ٢٩ سبتمبر ابلغ محمود كامل الشركة انه يتعذر عليه دفع قيمة الكمبيالة فاتفق الطرفان على ان يسدد كامل من قيمتها ٣٠٠ جنيه فقط وان يحرق بالباقي سند اذنى بعد اضافة فوائد تأخير بمعدل ٦ ٪ وبديل مصاريف ١٠ جنيتها على ان يستحق دفع السند في اول ديسمبر ١٩٥١

وفي ٣٠ سبتمبر طلبت الشركة من البنك ان لا يقدم الكمبيالة للدفع وان يقيد قيمتها على حسابها طرفه .

وفي ٢٥ نوفمبر ارسلت الشركة السند للتحويل .

وفي ٤ ديسمبر وصل الشركة اخطار من البنك بأنه حصل السند وقيد القيمة لحساب الشركة وان مصروفات التحويل والعمولة بلغت ٣ جنيتها

والمطلوب اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم لدى الشركة .

السؤال الخامس (٢٠ درجة)

- ١ - ما الفرق بين دفتر اليومية ودفتر الاستاذ ؟

ب - ما هى انواع دفاتر اليومية المستعملة ولاى غرض يستعمل كل منها ؟

ج - ماهى انواع دفاتر الاستاذ المستعملة ولاى غرض يستعمل كل منها ؟

د - ما علاقة دفاتر اليومية بدفاتر الاستاذ التي تذكرها ؟

هـ - ما سبب تعدد هذه الدفاتر من يومية واستاذ ؟

السؤال السادس (٢٠ درجة)

- ١ - ما الفرق بين الحسابات الحقيقية والحسابات الاسمية والحسابات الشخصية .

ب - ما اهمية هذه التفرقة عند عمل حساب الارباح والخسائر .

ج - ما علاقة هذه الحسابات بميزانية المنشأة وتحت اى نوع من انواع الموجودات والمطلوبات توضع ارصدها .

مادة الضرائب

اجب على

- ١ - السؤالين الاول والثاني

٢ - احد السؤالين الثالث والرابع

٣ - احد السؤالين الخامس والسادس

السؤال الاول (٣٠ درجة)

امين وشريكه شركة توصية بسيطة تقدمت الى مأمورية الضرائب المختصة بحساب الارباح والخسائر التالى عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

منه

جنيه

مصرفات ادارية	٢٨٥٠
مصرفات بيع	١٩٠٠
مصرفات مالية	٨٧٥
استهلاكات	١٢٤٠
شهرة المحل	٥٠٠
مكافأة ادارة للشريك امين	١٨٠٠
فائدة رأس المال	٢٥٠
امين	٢٥٠
يس	٥٠٠
صافي الربح بنسبة ٢: ٣	٢٠٠٠
امين	١٢٠٠
يس	١٢٠٠

١٢٦٦٥

له

جنيه

مجمل الارباح	١٢٨٠٥
ارباح اوراق مالية	١٠٠٠
الجملة	٨٦٠
ضرائب	١٢٦٦٥

وقد تبين للمأمورية من الفحص :

- ١ - أن المصروفات الادارية تتضمن (٥٠) جنيها مكافأة سنوية للموظفين ماهية ٣ شهور
- ٢ - (٨٠) عوايد املاك مدفوعة عن سنة كاملة
- ٣ - أن المصروفات البيعية تتضمن (١) اكراميات ٢٥٠ جنيها
- ٤ - احتياطي الديون المشكوك فيها (١٥٠) جنيها
- ٥ - تبلغ الاستهلاكات على اساس النسب المقررة في مصلحة الضرائب بالقسط المتناقص ٩٤٠ جنيها والمطلوب

١ استخراج وعاء الضريبة من وجهة نظر المأمورية مع ذكر اسباب التعديلات

٢ - استخراج مبالغ الضرائب المستحقة على كل من الشريكين والشركة .

السؤال الثاني (٣٠ درجة)

شركة مساهمة بلغ صافي ربحها الدفترى الذى اعتمدته الجمعية العمومية عن سنة ١٩٤٨ ٢٨٥٠٠ وذلك بعد خصم ٥٠٠ جنيها مكافأة عضو مجلس الادارة المنتدب و ١٠٠٠ جنيها مقابل حضور اعضاء مجلس الادارة و ١٠٠٠٠ جنيها لاحتياطي استهلاك السندات و ١٥٠٠٠ جنيها لاحتياطي الضرائب . وقد وافقت الجمعية على توزيع الارباح كما يلى :

اصل ارباح سنة ١٩٤٨ ٢٨٥٠٠

١٠ ٪ للاحتياطي العام ٢٨٥٠

الباقى

٣٤٦٥٠

دفعة اولى ٥ ٪ لرأس المال

وقدره ٢٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠

الباقى

٢٤٦٥٠

١٠ ٪ لمجلس الادارة

٢٤٦٥

الباقى

٢٢١٨٥

باضافة الارباح المنقولة من العام الماضى

١٠٠٠٠

دفعة ثانية ١٥ ٪ لرأس المال

المباقى يرحل الى السنة التالية

والمطلوب

٢١٨٥

١ - حساب الضرائب العادية المستحقة على الشركة

٢ - استخراج الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية مع مراعاة البيانات الاضافية الآتية :

(١) أن رقم القارنة لسنة ١٩٤٨ هو ٢٨٥٠٠ جنيها

(ب) اقامت الشركة مخازن جديدة في سنة ١٩٤٨ كلفتها ٢٥٠٠٠ جنيها

(ج) القيمة الاجارية لممتلكات الشركة ٤٠٠٠ جنيها

السؤال الثالث (٢٠ درجة)

ما نوع الضريبة التى يخضع لها كل من الايرادات الآتية مع ذكر السبب :

١ - موظف تسلم تعويضا بمناسبة تركه الخدمة .

٢ - موظف قبض مكافأة بمناسبة اعتزاله خدمة الحكومة .

٣ - موظف حصل على مكافأة خاصة تقديرا لجهوده .

٤ - تبرعات تسلمتها احدى الجمعيات الخيرية من شركة مساهمة .

٥ - عمولة يتقاضاها ممثل تجارى عن جميع الطلبات التى تتم على يديه .

٦ - سمرة ٢١/٢ ٪ من ثمن بيع عقار .

٧ - الجائزة الاولى من يانصيب مبرة محمد على ربحتها شركة تضامن .

٨ - اكرامية حصل عليها مهندس باحدى الشركات من متعهد التوريد للشركة .

السؤال الرابع (٢٠ درجة)

مصرى تلخص ايراداته ومصروفاته في سنة ١٩٥١ فيما يلى :

اولا - ايراداته

١ - يملك ١٠٠ فدان اجرها بسعر ٣٠ جنيها للفدان الواحد قبضا كلها وقد دفع عنها ١٥٤ جنيها فقط وهو نصف المال المقرر

عليها بعد اضافة ١٠ ٪ لمجلس المديرية ودفع النصف الثانى في فبراير سنة ١٩٥٢

٢ - شريك متضامن في شركة تكونت في اوائل يناير سنة ١٩٥١ بحق النصف في ارباحها وقد بلغت الارباح الدفترية للشركة

عن المدة المنتهية في ١٢/٣١/١٩٥١ ٥٠٠٠ جنيها .

٣ - يملك ٣٥٠٠٠ جنيها سندات قرض وطنى ٣١/٤ ٪ وقد قبض كوبونها بالكامل

عن سنة ١٩٥١

٤ - يملك فيلا في مصر الجديدة لسكنه الخاص تبلغ العوايد عليها ٨٠ جنيها يدفع منها ثلاثة ارباعها .

اما مدفوعاته فهى قسط سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيها للبنك العقاري سدادا لدين عليه

تبلغ فائدته في ١٩٥١ ١٥٠ جنيها دفعت أثناء سنة ١٩٥١

والمطلوب استخراج مقدار الضريبة العامة على ايراد هذا الممول مع ذكر مواعيد تقديم الاقرار واداء الضريبة

السؤال الخامس (٢٠ درجة)

١ - ما هى شروط الاعفاء للاعباء العائلية والضريبة المخفضة

ب - ما هو حكم قانون الضرائب بالنسبة لخصم الخسائر التجارية .

ج - اذكر الاجراءات التى يتطلبها قانون الضرائب في حالة التنازل عن المنشأة بالنسبة للمتنازل والمتنازل اليه .

السؤال السادس (٢٠ درجة)

يتقيد المحاسب بقواعد معينة عند تصوير الحساب الختامى . وكثيرا ما تتعارض هذه القواعد مع الاوضاع الضريبية عند حساب وعاء الضريبة . بين مدى هذا التضارب مع ابراز الاسس التى تحكم المصروفات المسموح بها ضريبيا .

مادة المراجعة والعلوم العامة

أجب على السؤالين الآتيين :

السؤال الاول - ١ - استشارك احمد وعلى وابراهيم في تأسيس شركة تضامن بينهم . ما هى النقط الرئيسية التى تشير بأن يتضمنها عقد الشركة . (١٥ درجة)

ب - اذكر ما تعرفه عن :

١ - حصة التوصية

٢ - محفظة الاوراق المالية

٣ - أسعار الفتح

٤ - أوراق مخصومة

٥ - رأس المال الحقيقي المستثمر

(١٥ درجة)

السؤال الثانى - قارن بين المراجعة النهائية والمراجعة المستمرة . بين مزايها وعيوب كل منهما ، ثم اذكر كيف يمكن تفادى عيوب المراجعة المستمرة (٣٠ درجة)

أجب على سؤالين فقط من الاسئلة الاربعة الآتية :

السؤال الثالث - طلب اليك صاحب منشأة تجارية للبيع بالتجزئة بها أربعة عمال للبيع أن تضع له نظاما من شأنه أن يحقق المراقبة الداخلية للمبيعات . اكتب تقريراً ترفعه الى صاحب المنشأة بالتوصيات الاساسية التى تقترحها (٢٠ درجة)

السؤال الرابع - بين أنواع الضرائب التى تخضع لها العناصر الآتية :

أ - ايراد العقار

ب - عمولة عارضة حصل عليها أحد المحامين

ج - بدل انتقال لمدير في شركة غير مساهمة

د - سكن مجاني لموظف في احدى الشركات

هـ - مرتب طبيب في أحد المستشفيات العامة (٢٠ درجة)

السؤال الخامس - ما هى الطرق التى تتبعها في مراجعة كل من الاصول الآتية :

أ - الاثاث

ب - المباني

ج - أوراق قبض تحت التحصيل

د - بضاعة آخر المدة (٢٠ درجة)

السؤال السادس - صور من عندياتك ميزانية نموذجية لمنشأة صناعية بها ما لا يقل عن ٢٠ مفردة (٢٠ درجة)

مادة المراجعة

أجب على السؤالين الآتيين :

السؤال الاول (٣٠ درجة)

كيف تراجع المفردات الآتية الواردة في ميزانية شركة مساهمة صناعية مصرية :

١ - بضاعة آخر المدة وتشمل :

التقدير - وما هي الاجراءات التي يتبعها
مأمور الضرائب منذ البدء بمناقشة الممول
لتقدير أرباحه الى أن يحال الخلاف الى
اللجنة - على أن يتناول كلامك النظام الذي
كان معمولاً به قبل صدور القانون رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ والنظام الاخير المعمول به تنفيذاً
لذلك القانون . (١٥ درجة)
(ب) جاءك عميل وأبدي أن مأمورية
الضرائب لم تجبه الى رغبته في احواله خلاف
بينه وبينها الى لجنة الطعن برغم مضي شهر
من تاريخ تسليم عريضة الطعن للمأمورية
فماذا تشير عليه لحفظ حقوقه وبماذا تعمل
تأخير الاحالة (٥ درجات)
٦ - تكلم باختصار على ما يأتي : -
- رقم المقارنة
- ابلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم
الى الحكومة
- احتياطي هبوط الاسعار المنصوص عليه
بالمادة ٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
حجز الضريبة عند المبيع
- الحجز التحفظي في قانون الضرائب
(٢٠ درجة)

البقية في العدد القادم

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف نصف شهرية مؤقتاً

صاحب الامانة عبد الله فكري باطرك

رئيس التحرير احمد عنان

مدير ابداء فؤاد الجوزوري

مدير ابداء بنجاء الله

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنوع عليها مع اذاعة المجلة

الاشتراكات في مصر مبنية على نصف سنة

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة
العربية والعراق ٣٧٥٠ قرناً سوريا

أو لبنان أو فلسطين

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرناً صاعاً

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهات مصر أو ١٠/١٠/١٠ جنيهات بالعملة

• تسدد الاشتراكات في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو هويات بربرية أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو هوية نقدية

- ٣٦٠٠٠ الى المشتريات
- ١٨٠٠٠ الى الارباح والخسائر (اجمالي
الربح)

- ٧٤٠٠٠

له

مليم جنيهه

- ٥٢٠٠٠ من المبيعات

- ٢٢٠٠٠ من بضاعة آخر المدة (مقومة
بسر السوق)

- ٧٤٠٠٠

د / الارباح والخسائر في ٣١ ديسمبر

منه

مليم جنيهه

- ١٢٠٠ الى مرتبات الموظفين والمستخدمين

- ٦٠٠ الى مرتبات الشريك «ا» المدير

- ١٠٠ الى مكافأة ترك خدمة لاحد

الموظفين

- ٤٨٠ الى الايجارات

- ٦٤ الى النور

- ١٦٦ الى مصاريف البنك

- ١١٠٠ الى الاعلان (حملة اعلانية)

- ١٥٠ الى المصروفات القضائية والغرامات

- ٧٠٠ الى التبرعات

- ٢٠٠ الى استهلاك الاثاث (نسبة ٢٥٪)

- ٥٠ الى فائدة سلفة الشريك «ب»

- ٣٠٠ الى مسحوبات الشركاء

- ٢٠٠ الى احتياطي الديون المدومة

- ٦٠٠ الى د / الضرائب المباشرة (فروق

ضريبية ارباح تجارية وضريبية

استثنائية عن ١٩٤٨

- ٣٥٠ الى فائدة رؤوس اموال الشركاء

- ١٢٩٤٠ الى الرصيد (صافي الربح)

- ١٩٢٠٠

له

مليم جنيهه

- ١٨٠٠٠ من د / المتاجرة (اجمالي الربح)

- ٢٠٠ من ايراد كوبونات الاوراق المالية

- ١٠٠٠ من ايراد العمارة (صافي ايراد)

- ١٩٢٠٠

بفرض ان الشركة المذكورة اختارتك لمناقشة
مأمورية الضرائب نيابة عنها في اقرارها الذي
أرفقت به الحسابين المتقدمين - اذكر النقط
التي ترى انها ستكون محل مناقشة بينك
وبين المأمورية مع بيان وجهة نظر المأمورية
ورأيك في كل منها مدعماً بالاسباب .
(٣٠ درجة)

اجب عن سؤالين فقط من الاسئلة الاربعة
الآتية : -

٣ - (ا) ما هو الفرق بين السهم والسند
وبين الكمبيالة العادية والكمبيالة المستندية .
(١٠ درجات)

(ب) ما هي مزية الدفع بالشيكات على
الدفع بالنقد من وجهة نظر الدافع والمدفوع
له والمراجع . (١٠ درجات)

٤ - اذكر ما تعرفه عن الاجراءات التي
يتطلبها تأسيس شركة مساهمة مصرية . وما
هي النقط الرئيسية التي يتضمنها قانونها
النظامي . (٢٠ درجة)

٥ - (ا) متى تربط الضريبة بطريق

(١) خامات المخازن
(٢) بضاعة تحت التشغيل
(٣) بضاعة تامة الصنع
(٤) بضاعة متعاقد عليها وبالطريق
ب - المدينون واحتياطي الديون المشكوك
في تحصيلها

ج - مصروفات التأسيس

السؤال الثاني (٣٠ درجة)

١ - قدمت اليك المستندات الآتية عند
فحص العمليات الخاصة بشركة مساهمة
مصرية : -

(١) كعب شيك على بنك مصر القاهرة
بمبلغ ٥٨٠٠ جنيه ثمناً لشراء قطعة أرض

(٢) بوليصة التأمين الخاصة بالعام الماضي
لأبواب التجديد وسداد قسط التأمين عن
السنة الحالية وقدره ٣٠٠ مليم ٤٢ جنيه

(٣) اذن صرف موقع عليه من المدير العام
باستلام شيك بمبلغ ٦٨٠ جنيها قيمة
مصروفات انتقاله واقامته في الخارج لآعمال
خاصة بالشركة

فهل تعتبر أن هذه المستندات كافية لتأييد
صحة العمليات السابقة ؟ وما هي المستندات
أو البيانات الاخرى التي تراها ضرورية
لذلك الغرض .

ب - تكلم باختصار عن كيفية مراجعة
المشتريات الاجلة في منشأة كبيرة
ثم اجب على اثنين فقط من الاسئلة الآتية
(الدرجات ٢٠ عن السؤال)

١ - ما هي التغييرات التي يحدثها المراجع
في برنامج مراجعته العادي اذا ما وجد أن
المنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها تستخدم
الات الحديثة بمختلف أنواعها في جميع أعمال
المحاسبة والمراقبة الداخلية

٢ - تكلم باختصار عن كيفية مراجعة
المفردات الآتية في الميزانية : -

(ا) الحسابات النظامية
ب (المسؤولية العرضية عن كمبيالات
مخصوصة .

ج (المستندات برهن الاراضي والمباني
٣ - تكلم بايجاز عن حقوق وواجبات
المراجعين .

٤ - ضع برنامجاً لمراجعة حسابات شركة
تمتلك وتدير ثلاث دور لعرض الافلام
السينمائية .

مادة الضرائب والمعلومات العامة

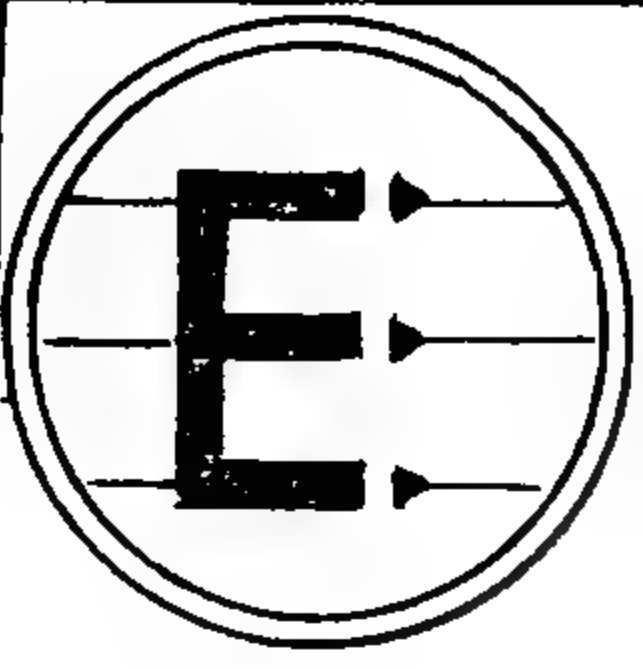
اجب على السؤالين الآتيين : -

١ - تكلم عن الاعفاءات الواردة في القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له
فيما يتعلق بالضريبة على ايرادات القيم
المنقولة والضريبة على الارباح التجارية
والصناعية والضريبة على كسب العمل - على
أن يتناول كلامك مدى الاعفاء والغرض منه
وتطوره منذ صدور القانون الى الآن
(٣٠ درجة)

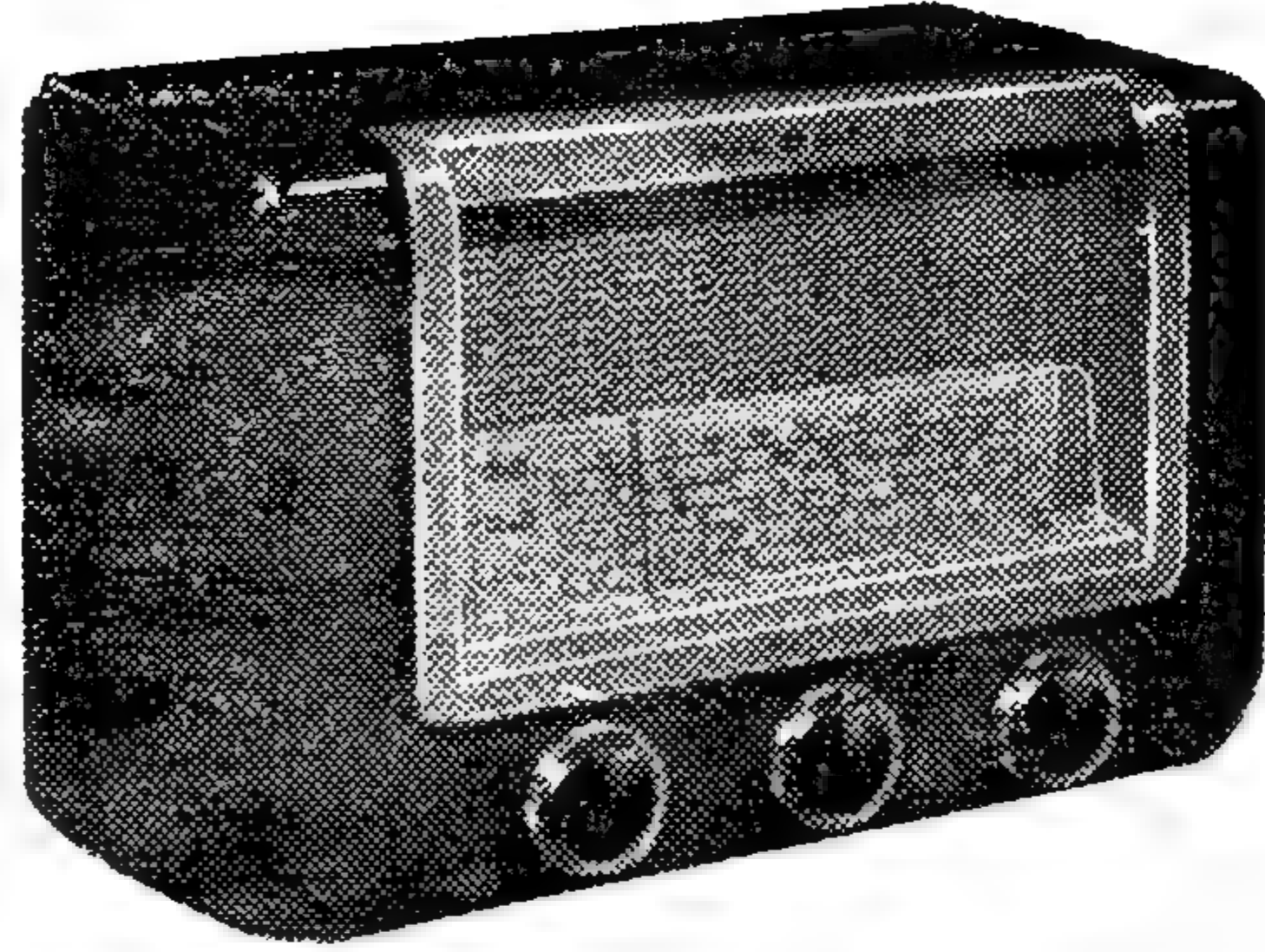
٢ - فيما يلي حساب متاجرة وحساب
أرباح وخسائر لشركة تضامن مكونة من
الشركاء « ا » و « ب » و « ج »
د / المتاجرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠
منه

مليم جنيهه

- ٢٠٠٠٠ الى بضاعة أول المدة



راديو الفكر العالمى



أداة السحر
و
الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت إليه صناعة الراديو موبدلات متنوعة لعام ١٩٥٤

ص.ت. ٦٨٥٦٠

شركة إيرمك مصر
الكلية
القاهرة ١٨ شارع صبري أبو علم باشا "بركتيافا" ت. ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية مألوفة - ومباقة - راديو منظمه
راديو للسيارات ٤-٥-٦-٧ صمامات يعمل
على التيار المتقطع المستمر - صندوق انبوه فاخر

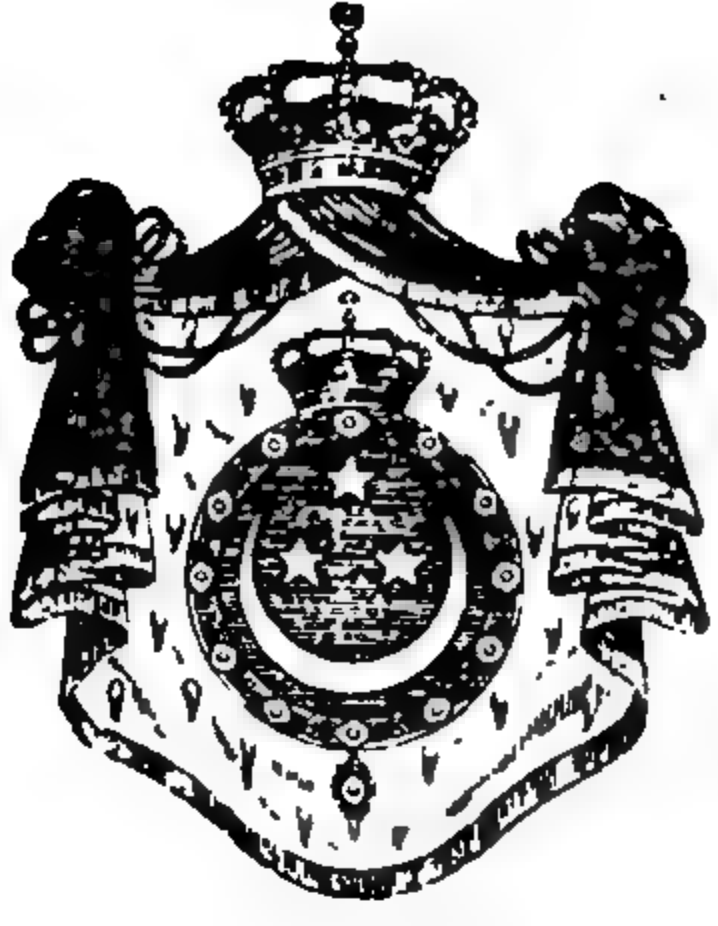
بنك الكريدى ليونيه

س.ت. الاسكندرية ١٣٦ - س.ت. القاهرة ٣٣٦١ - س.ت. بورسعيد ١١٣

يتشرف بنك الكريدى ليونيه باحاطة علم حضرات راغبى السفر الى أوروبا انه انشأ بمركزه الكائن
بشارع عدلى باشا رقم ١٩ وبمركز شركة الطيران « اير فرانس » الكائن بميدان سليمان باشا بالقاهرة
مكاتب لاستيفاء المعلومات الخاصة بالعملة والاجراءات التى تتطلبها مراقبة النقد الاجنبى بمصر على وجه
السرعة وفى حدود اللوائح المعمول بها وكذا تحويل او اصدار خطابات الاعتماد التى يحتاجون اليها فى
سفرياتهم ولمدة اقامتهم بالخارج .

ويستطيع حضرات المسافرين الحصول على مبالغ من ورق البنكنوت الفرنسى لغاية ٢٠٠٠٠ فرنك لكل
شخص عند تقديمهم جواز سفرهم لاحد هذه المراكز .

ولبنك الكريدى ليونيه ايضا مكاتب استبدال العملات بمطار اورلى وبمحطة الطيران بالانفاليد بباريس .



موردو
جلالة الملك فاروق الاول

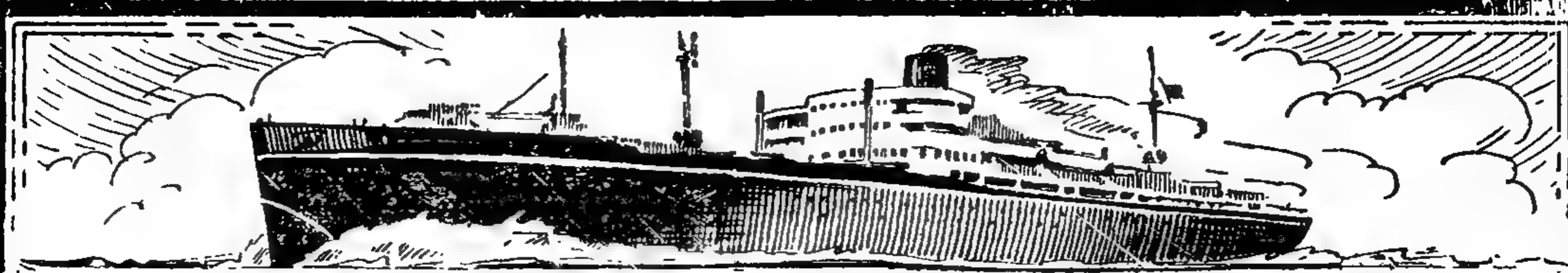
اسم عظيم لسيجارة فاخرة



٢٠ سيجارة ٨ قروش

١٤-١٠٣

سج ٨٩٥ في جيزة



شركة بواخرا لبحرية النخديوتية لى. مرس

خط أوروبا

سفریات سريعة بین الاسكندرية ومرسيليا وجنوا بالباخرة

« الملك فؤاد »

خط أمريكا

سفریات منتظمة بین الاسكندرية - نيويورك عن طريق نابولى

وجنوا ومرسيليا بالباخرة

« محمد على الكبير والنخديوى اسماعيل »

خط موانى أوروبا الشمالية

خط منتظم بین الاسكندرية - دنكرک - انفرس - روتردام -

بريم - همبورج

خط الاسكندرية - بيروت

سفریات سريعة بالباخرة « الملك فؤاد »

خط للبريد ما بین الاسكندرية - بورسعيد - قبرص - بيروت

خط منتظم بالباخرة « فؤادية »

خط البحر الاحمر

خط منتظم بین الاسكندرية - بورسعيد - سويس - جده -

بور سودان - مصوع - عدن - جيبوتى

بالبواخر « طائف » « طالودى » « سفارة » « زمالك »

سجل تجارى ١٦٧٠٨

حافظوا على :

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



الرفقة والحربى والضياء
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمي من العبث بها
أو فقدها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإبراع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»
لحفظ النقائص والتقنيات الثمينة في غداة اوقات العمل به وفي ظروف المفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسى : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاة السهرات ، أو لأى سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسى بالقاهرة والاسكندرية

شركة مصر لحليج الاقطان

احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى



أكبر شركة لحليج القطن فى القطر المصرى تحليج أكثر من مليون قنطار سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة أيضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل • تخزين • نقل • تأمين • كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب: محمود بك العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة
محالجها : بالمحلة الكبرى - المنصورة - بنها - الواسطى - طاميه -
الفيوم - مفاة - جرجا

شركة مصر للتصدير والإقطان

شركة مساهمة مصرية

إحدى مؤسسات بنك مصر
ومركزها الرئيسي بمحارة بالألكندرية

تقوم بتجارة القطن في الداخل
وتصديره للخارج

لها وكلاء ومراسلون في جميع أنحاء العالم

رئيس مجلس الإدارة: مصرية صاحب السعادة عبد القصور أحمد باشا

شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالحملة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل
نصبت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



لذيذة
فوّارة

معبأة بالشركة الوطنية لصناعة البعيريات في مصر

S.P.M.O.



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٣٣
١٥ يولييه ١٩٥٢
صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة بك رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : أحمد عنان
الشم
١٠ قروش

لا بد من هذا أيضا

فررت الحكومة وقف التعيينات الجديدة فى وظائفها للمساعدة على ضغط المصروفات . ولكن بقى أن تبذل الحكومة جهدها ، ودون إبطاء لاعادة تنظيم الاداة الحكومية فأن وقف التعيين وحده ليس وسيلة للاصلاح ولكنه وسيلة للاقتصاد فى المصروفات أما الاصلاح الحقيقى فيكون برفع مستوى الكفاية والنشاط بين موظفى الحكومة ودفعهم الى العمل والانتاج مع تبسيط الاجراءات بما يتفق والافكار الجديدة فى الادارة والتنظيم

ودعوتنا هذه لاتهدف الى مجردالاقتصاد فى النفقات ولكن ترمى الى زيادة القدرة على الانتاج، وهو ماينقص الاداة الحكومية عندنا نقصا واضحا .

ولا فائدة من كل ما حققته الحكومة من مشروعات لضمان مستقبل الموظفين وكفالة حصولهم على حقوقهم ووقايتهم من شر الهزات السياسية ما لم يقترن هذا كله باعادة النظر فى الاجراءات الحكومية وتبسيطها واحكامها ومنع التناقض والتضارب والتداخل فى اختصاصاتها وقراراتها .

والامر مستعجل . وكل تأخير فيه يعود بالضرر على المصلحة العامة والاقتصاد القومى ، ويجعل مهمة الاصلاح فى المستقبل أكثر تعقيدا ونفقات .

لا بد من هذا أيضا :
لرئيس التحرير

عرض وتعليق : تحول الطيران
عن مصر - الاجراءات البوليسية
- المسافرون الى الخارج -
المسكنات الوقتية .

الجهاز الحكومى - بقلم
الدكتور يوسف جرجس بروسوم
اخبار اقتصادية ...

تجارة الترانزيت مورد مالى
فى طريق النضوب : للاستاذ
محمد صديق لهيطة
اقتصاديات الشرق الاوسط :
الذهب الاسود .

تابع المحاسبة فى حوادث ٢٦
يناير : تقدير قيمة البضاعة
لدى المنشآت الصناعية :
للاستاذ موسى حقى .

شخصيات اقتصادية : جمال
العبد بك

اخبار الاقتصاد العالمى
الاوراق المالية : فى النصف
الاول من يولية

بيان الملكية الصناعية عن
شهر يونيه ١٩٥٢

السياحة فى غرب اوربا
لاصحاب الدخول الصغيرة .
القطن : فى النصف الاول
الاول من يولية

كيف تحدد ميزانية الاعلان:
بقلم الاستاذ محمود عساف .
أزمة بترول الطائرات .

باقى نصوص اسئلة امتحان
المحاسبين والمراجعين
قوانين وقرارات



تحول الطيران عن مصر

كان صاحب المقام الرفيع حسين سرى باشا على حق فى سعية للاتفاق مع شركات الطيران العالمية وازالة أسباب شكواها من الاجراءات المتبعة فى استقبال ركاب الطائرات والاسراع فى العمل على اعادة حركة النشاط الى مطار فاروق .

ومن المعروف أن شركات الطيران العالمية كانت لها بعض طلبات تتعلق بفئات الرسوم . وكان الامر موضع خلاف بينها وبين الحكومة المصرية . وكان هذا الخلاف ، مضافا اليه سوء حالة المطار وعدم توافر الاجهزة الفنية والطرق وغير ذلك ، سببا أدى الى تحول كثير من الطائرات والشركات الى مطار بيروت

ولاشك انه كان قصر نظر معيب من السلطات المصرية أن تسمح بأن يبلغ الخلاف المبلغ الذى يؤدى الى تحول بعض حركة الطيران العالمية من القاهرة الى غيرها من العواصم . ومصر تعد من البلاد القليلة التى يصلح جوها للطيران ، وتعد بموقعها بين القارات الثلاث مركزا من أخطر المراكز التى ينبغى أن تجتذب اليها الجزء الاكبر من نشاط الطيران المدنى ولعل هذا المركز الممتاز هو الذى يحملنا على التشدد ، ولكننا ننسى أن لكل شىء طاقة وأن هناك من المراكز

المنافسة لمصر ما هو على استعداد لكى يجتذب - وبشروط مغرية - الطائرات الهاربة من مصر بسبب سوء التصرف أو سوء المعاملة

الاجراءات البوليسية

وما يقال عن الطيران من الناحية الفنية ، يقال عن الاجراءات البوليسية التى تتبعها السلطات المصرية مع ركاب الطائرات وغيرها من وسائل المواصلات ، فان بعض هؤلاء الركاب يكرهون أن يمروا بمصر أو يقيموا فيها الفترات التى تفصل فى بعض الاحيان بين وصول الطائرات وقيام طائرات أخرى ، لما تتسم به هذه الاجراءات من الشدة والعنف والتدقيق من غير مقتضى والبحث عن المتاعب للركاب المساكن الذين يرميهم سوء الحظ بالمرور على بلادنا

والمسائل مرتبط بعضها ببعض الآخر ، فنحن نشكو من قلة عدد السائحين ومن انصرافهم عن مصر ، ونحاول أن نعالج كذلك بمختلف الوسائل دون أن نلتفت الى هذا الجانب الرئيسى ، كسبب من أسباب المتاعب ، فان الراكب الذى تقف به الطائرة أو الباخرة فى مصر ويكون عليه أن يقضى يوما أو بعض يوم ريثما يحين موعد سفره ، يجد من يحرمه من النزول لان معه جريدة غير مرخص بدخولها مصر أو كتابا خطرا ، فى تقدير السلطات المصرية

المسافرون الى الخارج

ويسافر من بلادنا الى الخارج فى كل عام عدد كبير من المصريين من مختلف الطبقات وهم يعرفون معرفة الممارسة ، نوع المعاملة التى يلقونها فى الخارج ، ليس من السلطات الرسمية فحسب ولكن من أهل البلاد التى يزورونها أيضا . والكثيرون منا يعيبون على المصريين رغبتهم فى قضاء

اجازاتهم خارج مصر ، ولكنهم يقولون - ولعل لهم بعض العذر - أنهم يجنون فى الخارج جوا أرقى ومعاملة أكرم وحياة تختلف اختلافا تاما عما يجدونه فى مصر .

واذا كان هذا شعور المصريين فكيف يكون شعور الاجانب الذين يتركون بلادهم فيجسدون فى مصر معاملة خشنة مجردة من الذوق ومراعاة مقتضى الحال ، قائمة على سوء الظن والالتهام ومختلف القيود التى لا مثيل لها فى بلد من بلاد العالم المتحضر

المسكنات الوقتية

وصف رئيس الوزارة الحالة الاقتصادية فى مصر بأنها مظلمة - وقد أنصف اذ لم يخف الحقيقة ، فقد جرينا على محاولة اخفاء الحقائق . واذا كان هذا ممكنا فى السياسة فإنه غير ممكن فى الاقتصاد وشئون المال . وبقي أن يدلنا رئيس الوزراء على العلاج ، وأن يكون فى وصفه وتحديد صريحا صراحته فى تشخيص الداء - ولا يكفى فى نظرنا - لعلاج هذه الحال - مجرد المسكنات الوقتية فان موازنة الميزانية ، مثلا ، أمر ممكن بضغط المصروفات وتأجيل الاعمال الجديدة وغير ذلك من الوسائل ، ولكن هذا ليس علاجا دائما للمشكلة فالمشكلة فى أساسها ، أن قوة الانتاج تضعف والاسعار ترتفع ، ودخل الافراد لا يفي بنفقاتهم ، وموارد الثروة لا تستغل استغلالا كافيا ، والبحث عن موارد جديدة متوقف أو لا يفكر فيه أحد تفكيرا جديا .

وهذه هى ميادين العمل الحقيقى لانعاش الحالة الاقتصادية وارساء المالية المصرية على قواعد ثابتة وطيدة . هذا هو ما نريده من الحكومة ، أما مجرد موازنة الميزانية فلا يكفى .

الجهاز الحكومي

بسم
الدكتور يوسف جرجس برسوم

وتكاليفها العامة وما يتبقى من مواردها يستخدم في وسائل نموها وتحسين ادارتها .

ونحن نشاهد الآن ، أن الكثير من هذه المصالح الحكومية تجد نفسها عاجزة عن تأدية واجبها وعن جباية أموال الخزنة العامة التي قد تكون مستحقة لدى الجمهور ، ويرجع ذلك كله الى أن ميزانيتها مرتبطة بالميزانية العامة التي كثيرا لا تسمح بمد كل مصلحة بما يلزمها من الموظفين الاكفاء للقيام بأعبائها والمسئوليات الملقاة على عاتقها .

أما اذا كان النشاط الحكومي يقتصر على أعمال ذات صفة عامة بحيث فان مثل هذا النشاط يحتفظ بوضعه

الحالي مع وجوب الاهتمام بتحسين وسائل ادارته كما هو الحال بالنسبة لشئون الأمن العام، والصحة الوقائية وشئون الدفاع ، وشئون العدل والدبلوماسية ، وشئون الري والعدل وغيرها .

وباستعراض الجهاز الحكومي في العالم نجد أن كل دولة تتسابق في تطبيق هذه المبادئ وتجعلها شرطا أساسيا وجوهريا لتقدمها وعدم تخلفها عن المستوى القائم لدى غيرها من الدول .

ونحن في مصر ، لم نتعرض لهذا التطور ولم نأخذ به من قريب أو من بعيد ، بل على العكس من ذلك نحاول أن نلحق بالجهاز الحكومي بوضعه الحالي بعض المنشآت التجارية التي آلت الى الحكومة بعد انتهاء امتيازها . وقد أدى ركودنا في هذه الناحية الى أننا أصبحنا منعزلين عن التطور العالمي في جهازنا الحكومي ، بل أصبحت مصر وحدها في واد ومجموعة الدول الاخرى في واد آخر .

واذا لم نعمل سريعا على هدم ذلك الهياكل الحكومي واعادة بنائه على مبادئ الاشتراك والتعاون ، فاننا سنبقى بعد مائة سنة قادمة في نفس الوضع الذي كنا فيه من مائة سنة مضت .

دكتور يوسف جرجس برسوم

ذلك من الاوضاع التي تتضمن حسن سير العمل بها من غير اشراف أو توجيه من السلطات الحكومية ، فتستطيع الهيئة الخاصة أن تتحرك وأن تتطور وفقا لقانونها النظامي بعيدا عن الروتين الحكومي الذي كثيرا ما يتعلق بتنفيذ أي نشاط جديد على موافقة جهات متعددة يتعذر بل يستحيل أن تصل الى اتفاق موحد في أغلب الحالات فضلا عن الوقت الضائع للوصول الى ذلك الاتفاق .

وقد اتبعت الدول هذا النظام في كثير من النواحي وخاصة ما اتصل بالشئون التجارية ، أو الصناعية ، أو الزراعية ، وما اتصل ببعض مراحل التعليم وبالطب العلاجي وبوسائل المواصلات وغيرها .

وقد يكون النشاط الحكومي ذا طابع مشترك أي يجمع بين الصفة العامة والصفة التجارية كما هو الحال في كثير من المصالح الحكومية نذكر منها على سبيل المثال مصلحة الملكية الصناعية ومصلحة الشهر العقاري ومصلحة الضرائب ومصلحة الشركات فان مثل هذه المصالح لها ناحية ذات صفة عامة خاصة باعداد القوانين واللوائح والقرارات المتصلة بنشاطها ولها ناحية أخرى ذات صفة تجارية تشرف على تنفيذ هذه القوانين واللوائح والقرارات .

وليس هناك ما يمنع من بقاء هذه المصالح مندمجة في الجهاز الحكومي على أن تمنح الاستقلال الذاتي عن طريق فصل ميزانيتها عن ميزانية الدولة ، وأن يترك لها تأدية رسالتها على أسس تجارية مرنة ، فعليها أن تحدد الرسوم التي قد تحصلها من الجمهور وفقا للخدمات التي تؤديها ، وعليها أن تتكفل بمرتبات موظفيها

يرجع تصميم الجهاز الحكومي لمختلف الوزارات والمصالح المصرية الى عشرات السنين ، وبالرغم من مرور هذه المدة - وما لازمها من تطور عالمي ملموس - فان الاوضاع عندنا استمرت على حالها لم يطرأ عليها تغيير أو تعديل .

وكان من نتيجة هذا الركود ، أن استمرت جهودنا في مختلف نواحي النشاط مقيدة بسلاسل الروتين الحكومي ، ذلك الروتين الذي يقتل كل روح ، ويعرقل كل تجديد ، ويهدم كل محاولة للبناء أو الاصلاح .

ويشكو الجميع ، ويبدون أسفهم من بقاء الحال على ما هو عليه ، غير أن السلطات المختصة لم تتخذ خطوة جريئة حاسمة لاستئصال الداء ووضع أوجه العلاج التي تصل بنا الى ما وصلت اليه الدول الاوربية بل والدول الشرقية المجاورة .

لقد وضع تصميم الجهاز الحكومي بمصر في عهود معروفة غير خافية ، وكانت ترمى الى تركيز وتقييد نشاط الوزارات والمصالح حتى لا تفقد من الوصاية ، وحتى لا تبتعد عن السياسة المرسومة لها .

وبديهي أن هذه الوصاية المركزية أصبحت لا تتفق مع العصر الحاضر وما يتطلبه من سرعة في التنسيق وفي النمو والتطور بما يلائم كل ظرف جديد وكل ابتكار حديث .

ولا سبيل للخروج من السلاسل التي أحكمت حلقاتها الا باعادة النظر في الاداة الحكومية التي دلت التجربة على عجزها وضعفها في الاشراف على الكثير من المرافق أو توجيهها أو ادارتها .

أما العلاج فيكون بحصر نواحي النشاط التي تتصف بالطابع التجاري البحت ، وأن نعمل على سلبها من الجهاز الحكومي وان نعهد الى هيئة ذات طابع خاص تخضع لقانون نظامي يرتب الاحكام المتصلة بتكوينها وادارتها وتحديد مواردها وما الى



١٤ مليوناً عجز في صادراتنا خلال شهر مايو الماضي

يؤخذ من البيان الذي أذاعته مصلحة الإحصاء والتعداد عن تجارة مصر الخارجية في شهر مايو الماضي أن قيمة البضائع التي وردت في خلال ذلك الشهر قد بلغت ٨٧٨ر٩٧٠٢٣ر جنيهاً في حين أن قيمة الصادرات لم تتجاوز في نفس هذا الشهر ٦٨ر٦١٤ر جنيهاً منها ٣٦٥ر٦٧٣ر جنيهاً قيمة أقطان صدرت في خلال ذلك الشهر . ومن ذلك يتضح أن قيمة الواردات زادت عن قيمة الصادرات في خلال ذلك الشهر بنحو ١٠ر٤٨٣ر٤٦٠ر جنيهاً ، وكانت قيمة الواردات في شهر مايو من العام الماضي تبلغ ٦٥٨ر٧٧٥ر جنيهاً وقيمة الصادرات تبلغ ٣٣٤ر٧٤٨ر جنيهاً منها ٣١٠ر٢٧٠ر جنيهاً قيمة الأقطان التي صدرت .

نقص محصول القمح والعدس

قدرت وزارة الزراعة مساحة الاراضي المزروعة قمحا هذا العام بمليون و ٤٠٢ر٠٠٥ أفدنة أنتجت ٧٢٨٧ر٠٠٠ أردب بمتوسط ٢٠ره أردب للفدان الواحد وكانت المساحة المزروعة في العام الماضي مليون و ٤٩٦ر٥٧٥ فداناً أنتجت ثمانية ملايين و ٦٠ ألف أردب بمتوسط ٣٩ره للفدان الواحد وبذلك يبلغ العجز في محصول هذا العام ٧٧٣ ألف أردب قمح .

وقد قدرت مساحة الاراضي التي زرعت عدسا ب ٥٧٦٣٥ فداناً ، أنتجت ١٩٩ ألف أردب بمتوسط قدره ٣٤٥ أردب مقابل ٧٥٢٣٠ فداناً أنتجت ٢٩٣ ألف أردب بمتوسط ٣٨٩ أردب فيكون جملة العجز ٩٤ ألف أردب عدس .

استغلال مصايد الاسماك

تبحث وزارة المالية والاقتصاد الوطنى مذكرة لمصلحة مصايد الاسماك تقترح فيها الالتجاء الى مشروع النقطة الرابعة لاستمداد العون والمساعدة منه لاجراء تجارب لمدة ستة شهور على وسائل الصيد الملائمة للصيد في المنطقة الواقعة جنوب البحر الاحمر والتي يبلغ طول الساحل الغير مستثمر في الصيد ٤٠٠ ميل بحرى . وذلك تمهيدا لاستغلالها .

تهريب سلع الى اسرائيل عن طريق نابولي

تلقت وزارة الخارجية من القنصلية الملكية المصرية في نابولي بيانا جاء فيه ، أن كميات كبيرة من الاغذية والملابس تصدر من ذلك الميناء الى اسرائيل . وقد بلغت هذه الكميات خلال الاشهر الاربعه الاخيره من العام الماضي ٦٧٠٠ طن من الدقيق و ١٠٠ طن من الاغذية المحفوظة ونحو ٤٠ طناً من الملابس و ٢٠٠٠ طن من الادوات المنزلية والاسمنت والجوت . وقد ارسلت وزارة الخارجية صورة من هذا البيان الى مصلحة الجمارك وذلك لبحث هذا الموضوع .

١٨ بعثة للشئون العمالية

من أهم المسائل التي عنى بها وفد مصر في مؤتمر العمل الدولي الذي عقد أخيراً بمدينة جنيف ، الاتصال بادارة المساعدة الفنية التابعة لهيئة المكتب الدولي للعمل ، لاستقدام عدد من الخبراء العالميين في المسائل العمالية وغيرها .

وقد استطاع الوفد أن يتفق مع هيئة المكتب على ايفاد بعثات تدريبية في المسائل العمالية الى البلاد الاوروبية التي سبقتنا في الشئون العمالية ، كما اتفق الوفد على ارسال ٤ بعثات لدراسة شئون التعاون و ٦ بعثات الى بلاد أوروبا لدراسة مختلف الشئون العمالية .

زيادة محصول الفول والشعير

قدرت وزارة الزراعة محصول الفول هذا العام بنحو ١٦١ر٠٠٠ ألف أردب بزيادة قدرها ١١٥ ألف أردب عن محصول العام السابق الذي بلغ ١٤٩ر٥٠٠ ألف أردب فول .

وقدرت محصول الشعير بنحو ٩٧٤ ألف أردب بزيادة قدرها ١٤٤ ألف أردب شعير عن محصول العام السابق الذي بلغ ٨٣٠ ألف أردب شعير .

زيادة الضرائب التجارية في الاسكندرية

تقرر زيادة الرسم المفروض في مدينة الاسكندرية على ما يستحق من كل من ضريبة ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وضريبة الارباح التجارية والصناعية ، وفرض رسم سنوي اضافي بنسبة ٥٪ من رسم الايلولة على الشركات ، وتقدر الزيادة في حصيلة الزيادة الاولى بنحو ١٥٠ ألف جنيه في العام الواحد . وستخصص هذه الزيادة لسد مصاريف الاعمال الجديدة في بلدية الاسكندرية .

٣١٦٤ حالة بروتستو

و ١٩ حكم افلاس في اسبوعين

بلغ عدد حالات البروتستو المقيدة بالمحاكم في المدة الواقعة بين ١٦ مايو الى ٣١ مايو الماضي ٣١٦٤ حالة بروتستو و ١٩ حكماً بالافلاس بزيادة ٢٨٨ حالة بروتستو وعشرة احكام افلاس عن المدة من أول شهر مايو الى ١٥ منه .

حصصة مصر من القمح

لم يوافق مجلس القمح الدولي على زيادة حصصة مصر السنوية من القمح التي تقدر ب ٤٠٠ ألف طن قمح وقد أبدت كندا استعدادها لتوريد ٢٠٠ ألف طن قمح ودقيق من داخل هذه الحصصة . ومما يذكر أن مصر فقدت ١٥٠ ألف طن قمح من حصتها في السنة القمحية الماضية وذلك لاعتذار الدول المنتجة للقمح من عدم توريد هذه الحصصة لانخفاض محصول القمح العالمى .

المركز الاحصائي للبذرة والزيت

والكسب في موسم ٥١/٥٠

بلغ جملة ما عصرته معاصر الزيوت النباتية في موسم ٥١/٥٠ من بذرة القطن ٣٧٥ر٨٩٩ر٤ اردبا منها ١٠٣ر٤٢٤ اردب بذرة سودانية مقابل ٧٦١ر٤٠٠ اردب في الموسم الماضي وتعد هذه الكمية أكبر كمية قامت المعاصر في التسع سنوات الماضية بعصرها . اذ بلغ ما عصر من البذرة في موسم ٤٢/٤٣ نحو ٣٦٢ر٣٠٠ اردب بذرة .

هذا وقد بلغ انتاج موسم ٥١/٥٠ من الزيت حوالى ٧٨ ألف طن مقابل ٩٥ ألف طن في موسم ٤٨/٤٩ بعجز قدره ٢٥ ألف طن وذلك لانخفاض معدل انتاج البذرة من الزيت اذا انخفضت من ١٦ أقة الى ١٣ و ١٣ر٥ أقة في الاردب .

وقد قامت وزارة التموين بتدبير هذا العجز عن طريق استيراد ١٠٣ر٣٤٤ اردب من بذرة السودان ، واستيراد خمسة آلاف طن زيت من الخارج وتخفيض القدرات الصناعية والغذائية بنسبة ٢٠٪ للمصانع و ٥٠٪ للغذاء .

هذا وقد بلغ انتاج المعاصر من الكسب حوالى ٥٠٠ ألف طن ، وقد لاقى الكسب هذا العام اقبالا منقطع النظير رغم زيادة سعره جنيها في الطن لكثرة الاعتماد في تغذية الماشية .

إباحة تصدير بعض الاصناف

دون تراخيص تصدير

قررت لجنة الاستيراد والتصدير اخراج بعض السلع من نظام التراخيص ، بحيث يسمح بتصديرها رأسا عن طريق مصلحة الجمارك وأهم هذه الاصناف هي كسب بذر الكتان وجلد الماعز وجلد الضأن السوداني خاما أو مدبوغا ، والكراسى الخيزران والمصنوعات الاخرى من الخيزران والمصنوعات المعروفة بالنيلون وعجينة الياسمين والزهور المختلفة وزيت الجيرانيوم والملابس والمصنوعات من حرير صناعى وكهنة الخيش .

بلجيكا تبحث في اقامة مصنع للورق

في مصر

تلقت وزارة المالية والاقتصاد الوطنى من الملحق التجارى لمصر في بروكسل أن بعض الهيئات في بلجيكا أعربت عن رغبتها في انشاء مصنع للورق في مصر بأموال مصرية وبلجيكية لسد حاجة البلاد من الورق ، وتصدير ما يفيض من انتاجه الى البلاد المجاورة .

وقد طلبت الجهات المختصة من الملحق التجارى موافاتها بالتفصيلات الوافية عن المشروع من الناحية الفنية والاقتصادية كنوع الخامة التى يستخدمها المصنع ومقدار انتاجه والاموال التى ستستثمر فيه .

والمعروف أن مصر تستهلك سنويا نحو ٢٥ ألف طن من ورق الطباعة والكتابة و ١٤ ألف طن من ورق الصحف و ١٧ ألف طن من ورق اللف . وخمسة آلاف طن من ورق الكرتون وتعتمد مصر على سد باقى احتياجاتها من هذا الورق عن طريق الاستيراد من الخارج .

أول بئر للبترول في العالم

حفر أول بئر للبترول في العالم في سنة ١٨٥٩ في مقاطعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الامريكية ، اذ قام كولونيل دريك وهو موظف أمريكى متقاعد من موظفى السكة الحديدية بحفر أول بئر في هذه المنطقة . وبالرغم من أن آلات الحفر التى استخدمها لا تشبه الآلات الضخمة المستخدمة الآن الا وفق مع ذلك الى العشور على النفط على عمق ٦٩ قدما تحت الارض وصار يحصل من بئر هذا على ٥١ برميلا في اليوم . والمعروف أن وسائل البحث عن البترول على أسس علمية دقيقة كانت مجهولة في ذلك الوقت ، وكل ما كان معروفا في ذلك الوقت ، ان أحسن المناطق التى يتيسر فيها النفط هى تلك التى ينضج النفط من تربتها أو ينبثق من عيونها . . !

تهديد خطير لصناعة

الزيوت النباتية

زادت القدرة الانتاجية لصناعة الزيوت النباتية زيادة كبيرة بعد الحرب الاخيرة فارتفعت هذه القدرة الانتاجية من ٢١ ألف اردب في اليوم فى عام ١٩٤٢ الى ٣٧ ألف اردب فى اليوم فى العام الماضى .

وقد بلغت القدرة الانتاجية فى هذا العام ٤٢ ألف اردب بذرة في اليوم أى ما يعادل ١٢ر٥ مليون اردب في السنة على أساس ٣٠٠ يوم تشغيل ولم يقابل هذا التوسع في هذه الصناعة زيادة في انتاج البذور الزيتية مما أصبح يهدد هذه الصناعة بالتوقف عن العمل لمدة ستة أشهر في السنة على أقل تقدير .

ويرى المختصون انه يجب على الحكومة السماح لهذه المعاصر باستيراد حاجتها من البذرة لتصدير الزائد من انتاج الزيت والكسب الى الخارج .

اجتماع مجلس مصاد البحر الابيض

يعقد المجلس العام لمصائد الاسماك في البحر الابيض المتوسط والتابع لمنظمة الزراعة والاغذية ، اجتماعه الاول في جزيرة رودس ابتداء من يوم ٢١ يوليو حتى ٢٤ منه ، وقد وجهت الدعوة الى دول البحر الابيض غير الاعضاء في المجلس كتركيا وسوريا ولبنان وليبيا فضلا عن الدول الاعضاء في المجلس كتركيا وسوريا

العناية بالصناعات المنزلية في السند

قررت حكومة السند منح قروض مالية لا تزيد على ٥٠٠ جنيه وذلك لتحسين حالة الصناعات المنزلية ، على أن تستخدم هذه القروض في شراء الآلات واقامة المصانع وشراء المواد الخام ، وانشاء المخازن والآبار ،

تصدير أسمنت السودان

تقرر السماح بتصدير خمسة آلاف طن من الاسمنت الى السودان علاوة على الحصة المقررة وتبلغ ثلاثين ألف طن .

تجارة الترانزيت

مورد مالى فى طريق النضوج

الميزان الحسابى بشقيه من صادرات وواردات منظورة وغير منظورة يؤلف العامود الفقرى الذى تستند عليه الدول وخصوصا تلك التى لا تتبع نظام الاكتفاء الذاتى - فبتقدم ذلك الميزان تتقدم وبتأخره تتدهور .

فأما الصادرات والواردات المنظورة فتتمثل فى البضائع الملموسة المحسوسة كاستيراد الحديد وتصدير القطن مثلاً وأما الصادرات والواردات غير المنظورة فتتمثل فى تحركات أموال مقابل خدمات أو ماشابهها كمصاريف السياحة ومكافآت وأجور غير المواطنين وتجارة الترانزيت أو التجارة العابرة وهى بيت القصيد فى هذا المقال .

تقوم تجارة الترانزيت على الاستفادة من نقطة ارتكاز ذات مركز جغرافى يتوسط الدول لتجميع البضائع من مصادر انتاجها واعادة توزيعها على مناطق استهلاكها - والسبب الرئيسى فى ذلك هو افتقار أغلب الدول الى خطوط ملاحية مباشرة تربطها ببعضها عن طريق موحد - فالخطوط الملاحية التى تبدأ من استراليا مثلاً لها خط سير منتظم يربطها بانجلترا . فلو أراد مصدر باستراليا أن يشحن بضاعته الى اليونان كان لزاماً عليه أن يشحنها الى بور سعيد أولاً ومنها على باخرة أخرى الى اليونان . وقد تطور الامر بتطور الزمن الى نشوء فئة من التجار مهمتها أن تشحن البضائع من مصادر انتاجها الى نقط ارتكاز متوسطة كبورسعيد مثلاً ثم تبدأ فى ارتياد الاسواق المختلفة للحصول على أحسن العروض لبضائعهم معتمدين على سرعة وسهولة التسليم .

وقد تطلبت هذه التجارة انشاء

مناطق سميت بالمناطق الحرة فى نقط الارتكاز كى تستقبل تلك البضائع . وقد اصبحت المناطق برورالزمن ذات طابع وصفات خاصة . لقوانينها فيما عدا النادر منها وليس للحكومات التى تشرف عليها أكثر من حق المراقبة البعيدة عن التوجيه . هذه هى النظرة العامة لتجارة الترانزيت . . أما النظرة الخاصة أو شأن مصر بهذه التجارة فهذا ما نستعرضه فيما يلى :

تقع مصر فى مركز وسط من العالم - ويؤلف ذلك الشريط الرفيع من المياه الذى يصل البحر الاحمر بالبيض مركز الثقل الطبيعى لتجارة الترانزيت فى العالم . فمصر هى المركز المثالى لهذا النوع من التجارة وباستطاعتها أن تكون المحور الذى تدور حوله - لو أحسن تدبير أمورها وفهمت الفوائد الجمة التى تعود على مصر من اختصاصها بتلك التجارة .

ولنترك الايضاح للأرقام فهى التى تجسم الصورة وتقربها من الفكر وتجعلها حقيقة بالتقدير ثم التقرير وفيما يلى احصائية بتطور تجارة الترانزيت فى بور سعيد من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥١ :

مفرغة	مشحونة
١٩٣٢ ٢٦٩٣٩٧	٢٦٤٩٤٣٥
١٩٣٣ ٣٤١٩٤٨٢	٣٢٥٩١٢
١٩٣٤ ٤٠٢٨٨٠	٤٠٣٥٦٦
١٩٣٥ ٤١٩٧٩٢	٤٠٤٣٠٣
١٩٣٦ ٣٩٦٥٨٦	٣٩٧٦٢٠
١٩٣٧ ٤٩٠٤٧٠	٤٨٦٩٤٧٢
١٩٣٨ ٤٤٢٣٧٢	٤٥٢٨٦٦
١٩٣٩ ٤٠٩٥٢٤	٤٠١٧٥٦
١٩٤٥ ٣٨٥٥٩٣	٢٥٢٨٦٤
١٩٤٦ ٢٢٨٩٠٧	٣٠٦٠٧٤
١٩٤٧ ١٩٧٥٣٦	٢٢١٧٤٢
١٩٤٨ ١١٦٣٥٢	١٩٣٥٥١
١٩٤٩ ١٨٣٣٢١	٢٣٧١٧١
١٩٥٠ ١٦٥٧٤٨	٢٢٤١٦٧
١٩٥١ ١٩٣١٣١	٢٥٦٧١١

(هذه الارقام مأخوذة من احصائيات شركة قنال السويس)

فلو أخذنا فى الحسبان ان الحد الأدنى للسعر المحدد بمعرفة غرفة الملاحه ببور سعيد لشحن وتفريغ الطن ٣٨ قرشاً للبضائع الثقيلة يزيد تدريجياً حسب نوع البضاعة وقيمتها وظروف شحنها ولو قدرنا على هذا الاساس فى المتوسط ٥٠ قرشاً للطن فى الشحن وخمسون أخرى فى التفريغ لتبين لنا من مقابلة أرقام ١٩٣٨ بأرقام ١٩٥٠ أن دخل مصر من شحن وتفريغ بضائع الترانزيت ببور سعيد نزل من حوالى ٤٥٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٨ الى حوالى ١٩٥٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٠ - وبعبارة أخرى أنه لو أن رقم بضاعة الترانزيت عام ١٩٥٠ ساوت على الأقل سنة ١٩٣٨ لدخل مصر من عملية الشحن والتفريغ لبضاعة الترانزيت ٤٥٠٠٠٠ جنيه بدل ١٩٥٠٠٠٠ جنيه - فإذا تركنا الشحن والتفريغ وهو الباب السهل التحديد وجدنا أمامنا أرباح التجار من الفرق بين تكاليف الاستيراد والتصدير . فتاجر الترانزيت الذى يستورد طن البصل مثلاً من لبنان فى موسمه بسعر ١٥ جنيه يعيد تصديره الى كولمبو بسعر ٢٠ جنيه لو خصم منه المصاريف كان الصافى ربها صافياً للتاجر المصرى ومن ثم زيادة فى الدخل القومى العام .

ثم نجد أيضاً أرباح البنوك المحلية من تحويل عمليات الترانزيت والاشراف عليها ثم أرباح المستخلصين الذين يقومون بالاجراءات اللازمة قبل المضاح الحكومية المختلفة كالجمارك وخلافه ثم ارباح شركات الملاحه من نقل البضائع المستوردة أو المصدرة ثم رسوم التأمين ثم ما لا حصر له من أبواب الايراد التى لو أحسن استغلالها لعادت على الدولة بمالا يقل عن مليونان من الجنيهات سنوياً فضلاً عن وجود مخزون هائل من البضائع ينفع فى حالة الحروب أو الطوارئ وانتظار ورود البضائع من الخارج كما حدث فى الحرب الاخيرة فقد كان فى وجود

مخزون من بضائع الترانزيت متنفس للمستهلك المصري وقت أزمة النقل والتوريد العالمية .

ولولم يكن المنحنى الاحصائي النزولي لتجارة الترانزيت في مصر راجع الى تناقص عام دولي في تجارة الترانزيت اذ بينما هنا الارقام تشير الى النقص اذ بمناطق حرة جديدة تفتح كمناطق بيروت الحرة التي أنشئت بعد الحرب الاخيرة كما ازداد رقم أعمال جنوه ومارسيليا في هذا الباب زيادة كبيرة لا تبررها ظروفها الجغرافية وكما قرأنا في الاخبار الاخيرة تفكير تركيا في انشاء منطقة حرة تستوعب ما تستطيع من تجارة الترانزيت - أما السبب في فقد مصر مكانتها السابقة فمرده الآتي :

١ - خروج مصر من كتلة الاسترليني دون احلال نظام فيه الكفاية من المرونة ودون تمهيد تدريجي كافى .

٢ - معركة فلسطين ومولد دولة اسرائيل وما استتبع ذلك من مراقبة تحركات البضائع نحو تلك الدولة .

٣ - قيود النقد الشديدة التي لا تستند الى تصريف سريع لما يجدهم اشكالات .

٤ - ما طرأ على الادارة المصرية من تحول - فبعد ان كانت الامور تصرف في يسر وسهولة اذ داخلها التعقيد والتراخي والاستهتار .

٥ - التحول الكبير الذى طرأ على الايدى العاملة والانقلاب الفكرى الذى طغى على العمال في مصر .

٦ - زيادة التكاليف في مصر زيادة كبيرة بالنسبة لما قبل الحرب وبالنسبة للمناطق الاخرى .

٧ - عدم استقرار الحالة السياسية الداخلية والخارجية الاستقرار الذى بدون له لا تزدهر تجارة أو صناعة .

٨ - الاتفاقات التجارية مع الدول الخارجية التي لاتضع حدودا بين تجارة الترانزيت وغيرها ولا تراعى ما تتطلبه هذه التجارة من تسهيلات خاصة .

٩ - عدم استعمال أحدث الوسائل الميكانيكية للشحن والتفريغ وعدم وجود أرصفة للشحن والتفريغ واقتراحاتنا العملية لاستعادة أهمية مصر وعلى الاخص بور سعيد في تجارة الترانزيت نرى تنفيذ الآتى :

١ - تخفيف قيود العملة قدر الامكان بالنسبة لبضائع الترانزيت

وجعل البنوك المشرفة الفعلية على سلامة تلك العمليات من الوجهة النقدية بحيث تكون هي المراقبة لاستيراد البضائع واعادة تصديرها .

٢ - وضع أسس واضحة محددة فى التطبيق الاقتصادى على اسرائيل بحيث لاتتعطل التعليمات والاوامر بين عشية وضحاها وبحيث يعلم الجميع ما ينتظرهم من تقلبات .

٣ - اختيار الموظفين الكفاء لمراقبة عملية الترانزيت واعطائهم المسئولية الكاملة فى تصريف الامور .

٤ - تسوية الامور المعلقة بين العمال وأصحاب شركات الملاحة بصورة ليس فيها افتئات على أحد الطرفين وليس فيها تجاهل للعوامل الرئيسية من منطقة ولجوتها الى منطقة أقل تكاليفاً .

٥ - ضغط التكاليف قدر الامكان وخصوصا ما كان منها بعيدا عن الاجور حتى لاتتحمل بضائع الترانزيت ما تنوء

به من تكاليف .

٦ - عند عقد الاتفاقات التجارية مع الدول الخارجية يراعى مركز تجارة الترانزيت وينص فى كل اتفاقية ما يهيئ الظروف المناسبة لتلك التجارة .

٧ - استخدام أحدث الوسائل للشحن والتفريغ والتخزين وخلافه .

هذه كلمة عامة استعرضناها كي نلفت نظر المسئولين الى هذا المورد المالى الذى يكاد ان ينضب مخلفا فئة كبيرة من سكان القطر المصرى هم أهل منطقة القنال وقد فقدوا أهم موارد رزقهم - ومشيرا اليها نحن المصريون بأننا لانحسن تدبير أمورنا والاستفادة من الثروة التي تلقينا علينا الطبيعة فلا تجد السواعد التي تنلقاها ونتركها تنحدر الى غيرنا .

محمد صديق لهيطة

مضمون الاتفاقات

بين سوريا ولبنان والاردن وشركة تابلاين

وزيت المواد وزيت الوقود ، تستهلك فى كل بلد الى حدود ٢٠٠ ألف طن اى ان دخل كل من الحكومات الثلاث يبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ دولار من هذا الباب ثم ان شركة تابلاين رضيت ان تزيد أتاوة شحن الزيت الذى يشحن من ثغر صيدا حتى يصير بنسبة استرليني و ٨٨ فى المئة من البنس والايراد من هذا الباب يقدر على أساس ما يشحن فى السنة بنصف مليون دولار تتقاسمها بالسواء حكومتا سوريا ولبنان .

كما أنها قبلت ان تدفع ٢١ ألف دولار فى السنة لصيانة الطريق العامة التي تستعملها سياراتها ، و ١٧ ألف دولار فى السنة لبلديتي بيروت وصيدا نظير الخدمات البلدية .

ومقابل هذا رضيت الحكومات بأن تسدد هذه الدفعات بنقد غير النقد الأمريكى ، على نسب متفاوتة بعض الشيء فى أحوال خاصة ، واعفيت الشركة من تميزات التبادل النقدى .

أما فيما عدا ما تقدم فالاتفاقات السابقة التي عقدت مع الحكومات الثلاث تظل قائمة .

انتهت المفاوضات الاضافية ، بين ممثلى حكومات لبنان وسوريا والاردن وممثلى شركة الانابيب العربية (تابلاين) الى اتفاقات من شأنها ان تزيد الايراد السابق للحكومات الثلاث من عمل الشركة بمقدار مليوني دولار فى السنة .

فقد تم الاتفاق على تزويد حكومتى لبنان وسوريا بنصف ما تحتاج اليه كل منهما من الزيت الخام ، على أن تزود بالنصف الآخر من شركة نفط العراق . فاذا سمح لشركة ثالثة بمدة الانابيب صار نصيب كل شركة هو الثلث . واما الاردن فليس فيها سوى أنابيب تابلاين ، فشركة (تابلاين) تمونها بكل ما تحتاج اليه من الزيت الخام ، الى ان تمتد أنابيب شركة أخرى - اذا مدت - فيحصل الاقسام .

والزيت الخام يقدم بأرخص سعر منافس للزيت يطلب فى ثغور شرق البحر الابيض المتوسط .

وعلاوة على هذا تم الاتفاق على أن تؤدى شركة « تابلاين » لكل من الحكومات الثلاث ثلاثة دولارات عن كل طن من الجازولين والكيروسين

الاراضي الاردنية والسورية الى ميناء صيدا بלבنا . وطاقة هذا الخط حوالي ١٦ مليون طن سنويا وكذلك يسير العمل قدما في انشاء خط جديد بين الآبار العراقية وبانياس في سوريا . وطاقة هذا الخط الذي ينتظر أن يتم انشاؤه هذا العام حوالي ١٤ مليون طن سنويا

هذا وقد ادخلت معظم بلاد الشرق الاوسط تحسينات في موانئها التسهيل نقل البترول عن طريق البحر ورغم الزيادة العظيمة في انتاج البترول الخام ، فان وسائل تكريره في بلاد الشرق الاوسط لم تتقدم التقدم المنشود . ولا زالت طاقة مصانع التكرير فيها ضعيفة بالنسبة للانتاج المتزايد فمعظم البلاد المنتجة تضطر الى تصدير انتاجها في شكله الخام باستثناء ايران التي كانت تكرر حوالي ٩٠ ٪ من انتاجها في عبادن ، ومصر التي تكرر بـ قدر ما تنتج

نسبة الطاقة الانتاجية لم تكرر معامل البترول ببلدان الشرق الاوسط الى الانتاج المحلي

سنة ١٩٥١	البلد	الانتاج المحلي	النسبة المئوية
١٩٥١	البحرين	١١٠١٦	١٩٤
١٩٥١	مصر	١٦٣٧٣	١٠١٤
١٩٥١	ايران	٢٤٢٤٧٣	٧٨٨
١٩٥١	العراق	٤٩٩١٩	٥٧
١٩٥١	الكويت	١٢٥٧٢٢	٦٢
١٩٥١	قطار	١٢٢٦٨	٠٠
١٩٥١	المملكة العربية السعودية	١٩٩٥٤٧	١٩٢
١٩٥١	تركيا	٥٤	٩٦٣

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

الذهب الاسود

أولا - انتاج البترول وتكريره

أصدرت هيئة الامم المتحدة اخيرا تقريرها عن التطورات الاقتصادية في الشرق الاوسط . وقد خصصت في هذا التقرير بابا بأكمله لبترول هذه المنطقة ، نقتبس منه فيما يلي بعض ما يهم القراء .

دلت ابحاث السنين القليلة الماضية على ان الثروة البترولية الكامنة في بلاد الشرق الاوسط لا تقل عن ٦٥٠٠ مليون طن . اي نصف الثروة العالمية من البترول في الجزيرة العربية السعودية وحدها تمتد حقول البترول في مساحة تقدر بحوالي ١٩٠٠٠٠ فدان ، وتبلغ مساحة الحقول حوالي ١٦٠٠٠٠ فدان .

وقد ازداد استغلال هذه الثروة الضخمة الكامنة زيادة كبيرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وساهمت جميع بلاد الشرق الاوسط في هذه الزيادة ، ولكن بنسب متفاوتة والجدول المجاور يبين تطور الانتاج فيما بعد الحرب مقارنا بانتاج ما قبل الحرب .

ويلاحظ الانقلاب الذي طرأ على أهمية المملكة العربية السعودية في انتاج البترول منذ سنة ١٩٣٨ ، بحيث اصبحت الاولى بين البلاد المنتجة له في حين لم يزد انتاج البحرين مثلا الا زيادة طفيفة . ورغم ان الانتاج الايراني الكبير توقف او كاد في الربع الثالث من العام الماضي نتيجة للخلاف بين ايران

المتوسط الشهري لانتاج البترول الخام

السنة	البحرين	مصر	ايران	العراق	الكويت	قطار	العربية السعودية	تركيا	المجموع
١٩٣٨	٩٥	١٩	٨٦٣	٣٥٨	٠٠	٠٠	٦	٠٠	١٣٤١
١٩٤٨	١٢٥	١٥٧	٢١٠٦	٢٨٦	٥٣٣	٠٠	١٦٠٥	٠٢	٤٨١٢
١٩٤٩	١٢٦	١٨٩	٢٢٧٠	٣٣٩	١٠٢٢	٨	١٩٥٥	١٢	٥٩٢٠
١٩٥٠	١٢٤	١٩٥	٢٦٨٨	٥٤٠	١٤٤٠	١٣٦	٢٢٤٢	١٤	٧٣٦٩
الربع الاول	١٢٤	١٨٩	٢٧٢٣	٦٦٥	١٥٩١	١٨٥	٢٤٦٩	١٤	٧٩٤٧
الربع الثاني	١٢٥	١٩٥	٢٥٨٣	٦٧٨	٢١١٣	١٨٩	٢٩٩١	١٢	٨٨٧٥
الربع الثالث	١٢٧	١٩٦	٢٥٨٨	٧١٩	٢٧٦٤	١٩٩	٤٣٥٢	١٧	٧٩١٢

(٣) ، (٣) متوسط يولية واغسطس .

وقد شعرت حكومات الشرق الاوسط بضرورة زيادة طاقة معامل التكرير فيها حتى تتناسب على الاقل مع حاجة الاستهلاك المحلي للمستخرجات البترولية . فبدأت تركيا في انشاء معامل في باطمان طاقتها السنوية حوالى ٢٠٠.٠٠٠ طن فى حين اعتمدت الحكومة العراقية مشروعا لانشاء معمل بالقرب من بغداد طاقتة حوالى مليون طن سنويا، كما تنوى الحكومة المصرية توسيع معامل التكرير فى السويس . كذلك يجرى العمل حاليا فى بناء معمل جديد فى صيدا بלבنا طاقتة حوالى ٦٠٠.٠٠٠ مليون طن سنويا . وعندما يتم بناء هذه المعامل كلها فى المستقبل القريب تستطيع بلاد الشرق الاوسط سد حاجتها من معظم المستخرجات البترولية (باستثناء زيوت التشحيم وبنزين الطيران) وانا لنهيب فى هذه المناسبة بقيادة الشرق الاوسط ان يهتموا بالتوسع فى صناعة تكرير البترول فى نفس البلاد المنتجة له حتى يستطيع الشرق الاوسط ان يتولى بنفسه تكرير جميع انتاجه . ولا يستطيع احد ان يجحد المزايا الفنية والاقتصادية التى تعود من التوسع فى مثل هذه الصناعة ، فعلاوة على ما ستوفره من العمل للايدى العاطلة فانها سوف تتيح للدول المنتجة بيع نصيبها من البترول الخام فى شكل منتجاتها البترولية المكررة بأسعار تعلقو بكثير عن اسعار البترول الخام . كما سيؤدى هذا التوسع الى ظهور طبقة من العمال الفنيين والمدرسين قد يساعدوا ايضا على التقدم

الصناعى فى ميادين اخرى . وعلى العموم فان النشاط الذى سوف يدب فى الميدان الصناعى لكفيل بأن يدفع الحكومات الى التفكير فى التوسع فى مثل هذه الصناعة

صناعة الجوت بالباكستان

يزرع الجوت فى شرق الباكستان ولكن صناعته تقوم فى الهند ولذلك تعتمد الباكستان فى تصريف محصولها من الجوت على السوق الهندية كما تعتمد المصانع الهندية على المحصول الباكستاني . وقد أدى هذا الى اختلاف الدولتين فى أسعار الجوت الخام ، خصوصا بعد تخفيض الروبية الهندية فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ وقرار الباكستان بعدم تخفيض عملتها .

وقد عملت الباكستان فى السنتين الماضيتين على انشاء صناعة الجوت فى داخل حدودها ونجحت فى تشغيل ٦٠ نولا فى العام الماضى وينتظر أن يتوفر لديها ٢٠٠ نولا فى الشهور القليلة القادمة

هذا وقد أوصت الحكومة بصنع ٦٠٠٠ نول بانجلترا وتنوى أن تكثر من شراء الانوال الخاصة بالجوت حتى يتوفر لديها حوالى ١٥٠٠٠ نول فى بحر العشرة السنين القادمة . ولاشك ان انشاء هذه الصناعة الجديدة بالباكستان سوف يكون له نتائج حسنة على اقتصاديات البلاد .

تقرير البنك الصناعى بتركيا

أنشئ البنك الصناعى التركى فى يونية ١٩٥٠ وحصل بعد انشائه على قرض بمبلغ ٩ مليون دولار من البنك الدولى للتعمير والانشاء بضمن الحكومة التركية ، وذلك لتمكينه من

التوسع فى الاقراض للاغراض الصناعية . وفى نفس الوقت وافقت السلطات الامريكية على تحويل بعض اعانة مشروع مارشال لتركيا الى البنك الصناعى ، كما مد له البنك المركزى المعونة . وبدأ البنك المركزى أعماله فى مارس ١٩٥١ وكانت الموارد الآتية تحت تصرفه فى آخر تلك السنة : ٢٧ مليون جنيه من اعانة مشروع مارشال ، ١٦ مليون جنيه من البنك المركزى والبنك الدولى للتعمير والانشاء وموارد أخرى وقد قدم الى البنك خلال الفترة من مارس الى ديسمبر سنة ١٩٥١ حوالى ٦٥٠ طلبا للاقراض وافق على ٧٢ طلبا منها . وبلغت مجموع قروضه ٥٢ مليون جنيه وزعت كالتى :

١٩ مليون جنيه لصناعة مواد البناء

٢١ مليون جنيه لصناعة الغزل والنسيج

٤ مليون جنيه للصناعات الكيماوية

٥ مليون جنيه للصناعات الغذائية

٣ مليون جنيه للصناعات المعدنية

الاتفاق التجارى بين سوريا

والاردن

عقد أخيرا اتفاق تجارى بين سوريا والاردن يبيح حرية تبادل المحاصيل الزراعية المحلية والماشية ، كما يبيح حرية تبادل المنتجات الصناعية المحلية أيضا أما المنتجات الصناعية التى تحتوى على نسبة صغيرة من الخامات الأجنبية فيطبق عليها نظام الحد الأدنى للتعريف الجمركية ، بينما تطبق التعريف العادية على المصنوعات التى تحتوى على نسبة عالية من الخامات الأجنبية . كذلك يقضى الاتفاق بانشاء لجنة مشتركة لدراسة مشروع استغلال نهر اليرموك وتوزيع المياه بين القطرين . ومدة هذا الاتفاق سنة تبدأ من تاريخ تصديق البرلمان الاردنى عليه .

انتاج المستخرجات البترولية فى معامل التكرير بالشرق الاوسط سنة ١٩٥٠					
البلاد	بنزين	كيروسين	زيت وقود مكرر	مخلفات زيت الوقود	المجموع
البحرين	١٥٤٣٢	٥٦٤٨	١٠٠٢١	٢٤٩٥٨	٥٦٠٥٩
مصر	١٦٥٣	١٦٦٠	٨٥١	١٠٨٤٧	١٤٥١١
ايران	٣٨٧٣٨	١٧٨٣٣	٣٣٤٧٨	٨٧٨٢٦	١٧٧٨٧٥
العراق	٥٤٢	٥٣٥	١٢٠	١٤٧٥٠	٢٦٧٢
اسرائيل	٢٦١	٢٠٨	٢٨٠	٦٠١	١٣٥٠
الكويت	١٢٤	٤١	١٦٥٤	٥٧٨٠	٧٥٩٩
لبنان	٨٨٢	٤٧٢	٦٢٠	١٥٩٣	٣٥٦٧
المملكة العربية السعودية	٨٣٥٠	٢٩٤٧	١٠٥٤٢	١٥٧٣٨	٣٥٥٧٧
تركيا	٥	٢	٠٠	٢٥	٣٢
	٦٥٩٨٧	٢٨٨٤٦	٥٧٥٦٦	١٤٨٨٤٣	٢٩٩٢٤٢

تقدير قيمة البضاعة لدى المنشآت الصناعية

المصروفات التي تصرفها المنشأة في سنة ما للحصول على إيراد خلال نفس السنة .

متى يتحقق المصروف ومتى يتحقق الإيراد ؟

يتحقق المصروف بطبيعة الحال بمجرد حدوثه - فمثلا عبء المرتبات يتحقق بمجرد صرفها - وكذلك عبء المصروفات العمومية الاخرى كالتليفون والانارة ، ٠٠ الخ فيتحقق بمجرد استحقاقه . وكذلك الحال بالنسبة للمواد الخام المشتراه . فانها تعتبر عبئا بمجرد شرائها . ومن نافلة القول ان نذكر ان دفع ثمن ما اشترته المؤسسة ليس هو الاساس في حدوث العبء ذاته - بل ان الاساس هو الشراء الفعلي للبضاعة ودخولها

وينطبق نفس الكلام على مواد الصناعة ذاتها Manufacturing Finished article كالوقود ، والزيوت ، والشحومات ، والمسامير والاصباغ ٠٠ الخ مما لا يقع تحت حصر فبعضها يكون مخزونا - والبعض الآخر يكون استعمال في الصناعة ، وتختلف درجة الاستعمال Degree حسب الدور الذي وصلت اليه الصناعة Stage وبعض هذه المواد ينمحي بالاستعمال كالوقود والزيوت ، وبعضها يبقى اثره كالاصبغ او قد يبقى كاملا كالمسامير الضخمة مثلا

فنحن في صدد المنشآت نجد أنفسنا في موقف لانحسد عليه . اذ علينا ان نعرف او ان نصل الى معرفة قيمة كل من هذا الخضم المتلاطم من المواد الخام والبضاعة في دور الصنع والبضاعة تامة الصنع ومواد الصناعة ! ولو كان الامر قاصرا على تحديد الكميات اذا لهان ولسهل ولكنه يتطلب معرفة قيمة كل هذه المواد فكيف نصل الى الحل ؟

التماس الحل لدى علم المحاسبة

هنا يتعين علينا اللجوء الى علم المحاسبة النظرية Pure theory of Accountancy

ومحاسبة التكاليف Cost-Accounting

لهذا يتنا في الموقف الذي نحن فيه .

اسس المحاسبة النظرية

سوف نستعين بنظريتين اساسيتين من نظريات علم المحاسبة للوصول الى غرضنا

النظرية الاولى : نظرية المصروفات

الايرادية والمصروفات الرأسمالية الاصل ان تصرف المؤسسة اموالها لشراء البضاعة التي تبيعها بالتالي كما هي في المنشآت التجارية . او بعد تصنيعها كما في المنشآت الصناعية (فتحقق بذلك ايراداتها فكأنها تصرف لتحقق ايراد . ومن هنا نشأت تسمية المصروفات الايرادية حيث تعرف باختصار بأنها تلك

لا بد ان نتوقع بعض الصعاب في تقدير قيمة بضاعة آخر مدة لدى المنشآت الصناعية . فالبضاعة التي كانت لديها في ذلك اليوم ليست هي بالذات تلك التي اشترتها قبل ذلك بل ان طبيعتها Nature تغيرت . فبعد ان كانت موارد خام

اذ بها تصبح تامة الصنع بالنسبة لهذه الصناعة بالذات Raw material والصعوبة تنشأ من ان حركة العمل في مثل هذه المنشآت تكون - في العادة - معقدة ومتداخلة الاجزاء في بعضها البعض تداخلا كبيرا ، وبينما نجد بعض المواد الخام مازال خاما نجد ان بعضها الآخر قد مر في بعض الخطوات الصناعية فأصبح بضاعة في دور الصنع ، وبعضها الثالث قد استكمل خطواته الصناعية فأصبح بضاعة تامة الصنع معدة للتصريف . ومن الطبيعي الا يسير العمل على البدء بتشغيل كمية جديدة من المادة الخام بل جرت العادة ان يسير دولاب العمل بالتتابع الذي نوهنا عنه اعلاه

مجلس مصاد البحر المتوسط

يعقد اجتماعه الاول هذا الشهر

يعقد المجلس العام لمصادر الاسماك في البحر المتوسط التابع لمنظمة الزراعة والاغذية التابعة للأمم المتحدة اجتماعه الاول في زودس خلال الفترة الواقعة بين ٢١ - ٢٤ يوليو الحالي . وقد وجهت الدعوة الى دول البحر المتوسط غير الاعضاء في المجلس كتركيا وسوريا ولبنان وليبيا فضلا عن الدول الاعضا في المجلس ومن بينهما مصر .

مليونان من مستأجري الاراضي

الهنود يصبحون من ذوي الاملاك

أصبح مليونان من مستأجري الاراضي الهنود في ولاية اوتر برادش - وهي اكبر ولاية في الهند - من ذوي الاملاك اذ خرج القانون الذي سنته الحكومة الهندية بشأن اصلاح نظم الملكية الزراعية الى حيز التنفيذ . وسيحصل الملاك السابقون من الحكومة على تعويض قدره ثمانية اضعاف الدخل السنوي للاراضي التي نزع منهم للكيته على حين لا يطالب الملاك الجدد باكثر من الضرائب المستحقة على الاراضي . وسيكون من نتيجة هذا المشروع الذي يعد من اكبر الخطوات التي اقدمت عليها الهند في برنامج اعادة توزيع الاراضي على مستأجريها نقل ملكية ٧٢ مليون فدان من الارض .



مختصات قصصية

جمال العبد

خريج كلية التجارة عام ١٩٢٩
وقد ضرب في الحلقة الخامسة من
عمره وان كان يبدو في طليعة الحلقة
الثالثة بل في بدايتها كما يطالعك
بذلك منظره ومظهره

هاديء الطبع خفيض الصوت بعيد
النظر كثير التحوط والحذر نشيط
دائم الحركة وكأنما عاينته ظروفه

الخاصة ونشأته الميسرة على العمل والطموح ثم النجاح والتوفيق

التحق ببنك مصر منذ تخرجه حتى كان عام ١٩٣٧ فاختير عضواً لمجلس
النواب ثم بدأ يشق طريقه في الأعمال الحرة فأنشأ مكتباً لمراجعة الحسابات
بالقاهرة وفرعاً له بالإسكندرية وفرعاً بطنطا حتى صار مكتبه أكبر مكتب
لمراجعة الحسابات يقوم بمراجعة حسابات عدة شركات مساهمة ودوائر
زراعية كبيرة كدائرة الأمير حليم والدائرة الدمرداشية وغيرهما

وهو عضو مجلس إدارة شركة نسيج القاهرة وشركة التبادل
التجاري والشركة التجارية والشركة الآسيوية الأفريقية (أزاترا) وهو
مستشار مالي لجملة مؤسسات تجارية كشركة توريدات الأسمدة الكيماوية
وشركة سيارات الغربية

وهو مزارع من الزراع المعدودين بمديرية الغربية - ولعله بحكم
ظروفه العائلية من أقدم زراع الفاكهة فقد عرفت بلدته «شبرا النملة»
قبل غيرها زراعة الفاكهة واشتهرت بالحدائق والبساتين من زمن بعيد
وهو خبير محاسب وسنديك أمام المحاكم يندب لما يحتاج من ثقة
ودراسة ودراية من الشؤون الحسابية والمالية

ولعل الكثيرين لا يعرفون أن جمال العبد رشح وزيراً للأوقاف
ومرة أخرى وزيراً لوزارة الشؤون الاجتماعية

وجمال العبد موضع المحبة والتقدير من زملائه وأصدقائه وموضع
الود والتكريم عن مخالطيه وعارفيه - دائم المحبة لهم جميعاً والتودد إليهم
في كل ظرف ومناسبة .

لا تؤثر حزبيته في صلاته بهم على اختلاف مشاربهم وتباين نزعاتهم
وأحزابهم وهو عضو في نادي الاتحاد الثقافي وعضو في نادي
الاحرار

وجمال العبد هادى في صداقته هادى في عداوته هادى في مناقشته
هادى في منافسته هادى في حزبيته - مما جعل له الكثير من الاصدقاء
وعصمه من حقد المنافسين والاعداء انما نرجو له دوام التوفيق والنجاح

حسن الخطيم

في حوزة المنشأة أى في ملكيتها
وبالمثل فان الايراد يتحقق لهذه
المنشأة بعد ان تقوم بتحويل المواد
الخام الى بضاعة تامة الصنع وتبييعها
للغير - سواء سحب البيع استلام
الشن ام لا - كأن كان البيع بالاجل
Credit Sale فان مجرد خروج
البضاعة من ملكية المنشأة ودخولها
في ملكية الغير هو الذى يحقق الايراد
ومن الواضح البلى ان عبء الصرف
يسبق تحقيق الايراد بزمن ما . وهذا
الزمن قد يقصر وقد يطول حسب
ظروف المؤسسة ، وحسب نوع
الصناعة التى تمارسها . وهما -
المصرف والايراد - قد يقعان سوياً
فى مدة تجارية واحدة The same
Financial period وقد يقعان فى
فترتين تجاريتين متتاليتين

Two successive Financial period
فهل يختلف الامر فى الحالة الثانية
عنه فى الحالة الاولى ؟ وهل تستمر
التسمية صحيحة للتعبير المشار
إليه اعلاه : وهو المصروفات الايرادية
ان الاجابة على هذين السؤالين هى
بالذات التى تقودنا الى بحث ثانى
النظريتين اللتين رأينا الاستعانة
بهما ألا وهى :

النظرية الثانية : نظرية كل مدة
تجارية تتحمل بمصروفاتها وايراداتها
ان كثيراً من الظروف التجارية ،
والمالية ، والتشريعية تقتضى ان تحدد
كل منشأة مركزها المالى فى نهاية كل
اثنى عشر شهراً بصفة دورية منتظمة
(هذا بغض النظر عن المراكز النصف
السنوية او الربع السنوية او الشهرية
او الاسبوعية التى ترى المؤسسة
اعدادها طبقاً لسير العمل الداخلى
بها) ويقتضى هذا ان تختص كل مدة
تجارية بما يخصها من مصروفات
وبما يخصها من ايراد ولا شأن لها
بما يخص اى مدة سابقة ولا اى مدة
لاحقة من هذه المصروفات وهذه
الايرادات

موسى حقى
وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما
البقية بالعدد القادم



السحب تنقشع

يبدو أن السحب الاقتصادية التي تجمعت في أوائل هذا العام منذرة بقرب وقوع كساد عالمي في بعض الصناعات - وأهمها الغزل والنسيج - قد بدأت تنقشع في الأسابيع القليلة الماضية . فبعد أن أغلقت كثير من المصانع البريطانية أبوابها وزادت البطالة بين عمال الغزل والنسيج وبعد أن لجأت المصانع الفرنسية إلى منح عمالها إجازات طويلة وإلى تقليل ساعات العمل فيها ، بدأ في الولايات المتحدة وفي أوروبا أيضا اقبالا متزايدا على شراء الملابس الصيفية وأظهرت الإحصاءات نقصا ملموسا في المخزون منها لدى المتاجر مما بعث الأمل في أن تعود مصانع الغزل والنسيج إلى العمل بكامل طاقتها مرة أخرى .

وقد صرح أخيرا المستر سنيدر وزير المالية في الولايات المتحدة أنه لا ينتظر أن يضعف الطلب في بلاده أو في العالم عموما على سلع الاستهلاك ، بل أن ازدياد الإنتاج الحربى سيزيد من الدخل الأهلئ في أمريكا خلال العام الحالى وقد يزيد بالتالى من الطلب على سلع الاستهلاك

ولعل تصريحات كهذه من المسؤولين هي من العوامل التى تساعد على ثبات السوق ، وسوف تظهر الأشهر القادمة إذا كان هذا الثبات ثباتا مؤقتا تضعف السوق بعده مرة أخرى إلا أن غالبية الخبراء الاقتصاديين يرون أن الأوضاع الحاضرة أكثر استقرارا من أية فترة في العامين الماضيين .

الإنتاج الزراعى العالمى لعام ١٩٥١/٥٢

بالرغم من عدم استقرار الأحوال السياسية والتحول الملحوظ في الموارد

إلى برامج التسليح والأحوال الجوية غير المناسبة السائدة في استراليا والأرجنتين والهند فإن الزيادة في إنتاج المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية بلغت ٢ ٪ في عام ١٩٥١/٥٢ بالنسبة لما كانت عليه في عام ١٩٥٠/٥١ ١٠ ٪ بالنسبة لما كانت عليه في الفترة السابقة للحرب مباشرة . فقد زاد إنتاج المطاط والقطن والحبوب من ١٠-٦٠ ٪ في عام ١٩٥١/٥٢ بالنسبة لعام ١٩٤٩/٥٠ بينما زاد إنتاج المحاصيل الغذائية الهامة بنسبة ٢ ٪ ، ١٠ ٪ بالنسبة لما كانت عليه في عام ١٩٤٩/٥٠ . ولكنه مازال ينقص عن الإنتاج القياسى الذى حدث في عام ١٩٤٨/٤٩ ولقد تناقص إنتاج اللحم في الدول الهامة المنتجة له عما كان عليه في العام السابق . وأما إنتاج السكر فقد بلغ ٣٤٥ مليون طن في عام ١٩٥١/٥٢ ويعتبر هذا الرقم أكبر إنتاج في التاريخ .

إنتاج الصلب فى غرب أوروبا

سجل إنتاج الصلب في غرب أوروبا رقما قياسيا جديدا خلال الربع الأول من العام الحالى فقد بلغ معدل الإنتاج السنوى حوالى ٧٢٩ مليون طن مقابل ٦٧٦ مليون طن في عام ١٩٥١ وبالرغم من عدم وجود إحصاءات عن إنتاج الصلب في روسيا فإن هيئة التعاون الاقتصادى بأوروبا التابعة لهيئة الأمم المتحدة تقدره بحوالى ٣١٣ مليون طن في عام ١٩٥١ . ولا يزال الطلب على الصلب شديدا في جميع أنحاء البلاد .

فرنسا وبنك الاستيراد والتصدير

منح بنك الاستيراد والتصدير بالولايات المتحدة فرنسا اعتمادا قدره ٢٠٠ مليون دولار لتمويل شراء معدات الدفاع الأمريكية ولقد فتح هذا الاعتماد ليتمكن فرنسا من الحصول على دولارات في الحال مقابل العقود التى أبرمتها أمريكا طبقا لبرامج الأمن المشتركة لشراء المعدات الحربية

البرازيل والبنك الدولى للتعمير

والإنشاء

منح البنك الدولى للإنشاء والتعمير للبرازيل قرضا قدره ٣٧٥ مليون دولار لتحسين الطاقة الكهربائية لشبكة السكك الحديدية في البرازيل ، خصص منها ٢٥ مليون دولار لمشروع توليد الكهرباء بواسطة شركة تشرف عليها الحكومة . وقد ضمنت حكومة البرازيل هذا القرض لمدة ٢٥ سنة بفائدة قدرها ٤ ٪ / ٤٤ ٪ بما في ذلك عمولة البنك ١ ٪ ويبدأ دفع الأقساط في نوفمبر سنة ١٩٥٢ وأما الباقي وقدره ١٢٥ مليون دولار أقرض إلى الحكومة البرازيلية نفسها لأصلاح السكك الحديدية ومدة القرض ١٥ سنة بفائدة قدرها ٥ ٪ / ٤٨ ٪ بما في ذلك عمولة البنك . وتبدأ دفع الأقساط في نوفمبر سنة ١٩٥٥ هذا وسوف تطلب الحكومة البرازيلية قرضا آخر قدره ١٢٥ مليون دولار وينتظر أن يعرض قريبا على الجهات المختصة بالبنك .

متوسط أجر العامل في صناعة نسيج القطن .
واسعار المواد الغذائية

البلد	العملة	الساعة	أجر ثمن كيلو الحبز	لتر اللبن	كيلو الزبدة	كيلو الارز	كيلو السكر
الولايات المتحدة	بالسنت	١١١	٣١٠	٢٢	١٦٣	٣٩	٢١
كندا	بالسنت	٨٥	٢٣	١٦	١٤٠	٤٤	٢٢
بلجيكا	بالفرنك	٢٣	٧	٦	٩١	١٣	١٢
فرنسا	بالفرنك	٧٠	٣٨	٣٧	٦٩٣	١٤٣	٩٤
إيطاليا	ليرة	١٣٧	١٠٤	٨٦	١٢٢٣	١١٩	٢٦٢
انجلترا	بالبنس	٢٨	٧	٩	٤٠	٠٠	٣١
اليابان	ين	٢٥	٤١	٦٠	٨٩٤	٨٦	٥٤
السويد	أور	٢١٢	١١٢	٣٥	٥٦٠	٠٠	٧٩
هولندا	بالسنت	٨٤	٣٣	٢٠	٤٤٣	١٠٠	٧٥

اليابان في حاجة الى الارز

كان لزيادة عدد السكان في اليابان الى ٨٥ مليون نسمة ورفع الرقابة عن القمح منذ يونيه الماضي أن أصبحت اليابان في حاجة الى استيراد كميات كبيرة من الارز . ويبلغ مقدار ما تحتاجه اليابان في عام ١٩٥٢ (نوفمبر ١٩٥١ - أكتوبر ١٩٥٢) من الارز كغذاء رئيسي وللإستعمال الصناعي والتخزين في آخر العام ٦٦٠ مليون طن . ويبلغ المعروض الآن حوالي ٤٣٣ مليون طن فضلا عن أن المخزون من العام السابق يبلغ ١٢٠ مليون طن وبذلك يتبقى ١١٠ مليون طن يجب الحصول عليها من الخارج . ولقد اتفق على استيراد ٧٨٦٠٠٠ طن من تايلاند ، بورما ، ايطاليا ، الولايات المتحدة ، مصر ، البرازيل ، اسبانيا الاكوادور ، وأورجواي ، وهذه أول مرة في التاريخ تلجأ اليابان الى استيراد الارز من اسبانيا ، اكوادور وأورجواي ، ولقد استوردت اليابان فعلا ٣٨٧٠٠٠ طنا من هذه البلاد المذكورة ، وتسعى الى استيراد الباقي لاحتاجها .

كوريا الجنوبية تعقد اتفاقا

اقتصاديا مع الولايات المتحدة

وقع أخيرا اتفاق اقتصادي بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة بصفتها السلطة المشرفة على الحالة هناك طبقا لما أقرته هيئة الامم المتحدة . ويقضى هذا الاتفاق بأن تقوم الولايات المتحدة مع السلطات

الحكومية بمجهود مشترك لتهيئة أحوال اقتصادية مناسبة يكون من آثارها تقليل التضخم في البلاد ، وستكون لجنة خاصة للإشراف على تهيئة هذه الاحوال . وستعمل الولايات المتحدة على مد كوريا الجنوبية بكل المواد الاساسية اللازمة لذلك بينما تقوم كوريا باتخاذ الاجراءات الداخلية التي تساعد على ثبات مستويات الاسعار والحالة الاقتصادية عموما .

وستدفع الولايات المتحدة مبلغ ٣٥ مليون دولار لتمكين كوريا من استيراد المواد التي يحتاجها اقتصادها . كما ستقوم بدفع مبلغ ٤ مليون دولار شهريا مقابل الخدمات المقدمة لقواتها بكوريا كما ستدور المفاوضات من وقت لآخر للحصول على مبالغ اضافية من أمريكا تتوقف على مدى ما تحققة الجهات المسئولة بكوريا من ثبات اقتصادي ومالي في داخلية البلاد .

حرية التجارة في الذهب في سويسرا

خففت سويسرا أخيرا قيود الرقابة على تجارة الذهب سواء في شكل سبائك أو سكوكات فقد رفعت الرقابة عن تجارة الذهب للأغراض الصناعية والتجارية العابرة في أوائل هذا العام كما أصبح استيراد وتصدير الذهب النقدي حرا (أي من غير موافقة البنك المركزي السويسري) .

استهلاك الشاي في عام ١٩٥١

ازداد انتاج الشاي في عام ١٩٥١ من ١٦١ الى ٢١٢ مليون رطل كما ازداد كذلك الاستهلاك من ١٠٣ الى ١٠٥

مليون رطل الى ١٧٥ مليون رطل وهذا أكبر رقم استهلاك منذ الحرب .

الاصلاح الزراعي في جواتيمالا

بأواسط أمريكا

وافق برلمان جواتيمالا على مشروع خاص بالملكية الزراعية . ويقضى هذا المشروع بنزع ملكية بعض الاراضي وجعلها في متناول العمال الزراعيين سواء بالشراء أو التأجير أما الاراضي التي تقرر نزع ملكيتها فهي الاراضي التي تزيد مساحتها عن ٢٢٥ فدان والاراضي التي لا تزرع مباشرة بواسطة ملاكها والاراضي المؤجرة ويدفع ايجارها عينا أو نظير القيام بالعمل . وستقوم وزارة الزراعة باصدار سندات قيمتها ١٠ مليون كوتزال بفائدة قدرها ٣٪ سنويا توزع على الملاك السابقين كثمن للاراضي المستولى عليها وسيقوم بتمويل هذه العملية بنك جواتيمالا .

استهلاك الصوف

تدل الاحصاءات الاخيرة على أن استهلاك الصوف العالمي يزيد بمقدار ١٠٠ مليون رطل عما كان مقدرا من قبل . فقد قدر في فبرابر الماضي بحوالي ٢١٥٠ مليون رطلا في ١٩٥١ مقابل ٢٦٥٢ مليون في ١٩٥٠ وقد بلغ التقدير الجديد ٢٢٤٨ مليون رطلا . وبالرغم من أن هذا التقدير ينقص بمقدار ١٦٪ عما كان عليه في ١٩٥٠ وهي سنة استثنائية فانه أعلى بمقدار ١٠٪ من متوسط استهلاك ما قبل الحرب .

القطن وصناعته في الهند

أذيع رسميا تقدير محصول القطن في الهند عام ١٩٥١/٥٢ وقد بلغ المحصول ٣ مليون بالة نتجت من مساحة قدرها ١٣٥ مليون فدان في مقابل ٢٧٧ مليون بالة نتجت من العام السابق أي بزيادة قدرها ١٢٣٪ في المساحة ، ١٣٦٪ في الانتاج .

وقد خطت الهند خطوة مؤقتة في سبيل التصنيع اذ أنشأت حديثا مصنعا بالقرب من بمباي لصنع آلات الغزل وينتظر أن يسد هذا المصنع ٤٠٪ من حاجة البلاد لهذه الآلات . ويساهم أصحاب مصانع النسيج في الهند برأسمال هذا المصنع الجديد .

تطور سعر الخصم في بعض البنوك المركزية الرئيسية

البنك المركز في :	١٩٢٩	١٩٣٨	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٢١
الولايات المتحدة	٤ ١/٢	١	١ ١/٢	١ ١/٢	١ ١/٢
بريطانيا	٥	٢	٢	٢ ١/٢	٤
فرنسا	٣ ١/٢	٢ ١/٢	٣	٤	٤
بلجيكا	٤ ١/٢	٢ ١/٢	٣ ١/٢	٣ ١/٢	٣ ١/٢
اليونان	٩	٦	١٢	١٢	١٢
تركيا	٠٠	٤	٤	٣	٣
ايطاليا	٧	٤ ١/٢	٥ ١/٢	٤	٤
رومانيا	٩	٣ ١/٢	٥	٥	٥
ألمانيا	٧	٤	٤	٦	٦



الاوراق المالية



عن الفترة من ٢٨ يونيو الى ١٤ يوليو ١٩٥٢

قد رسا عليها بمبلغ ٦٥٠ ألف جنيه . وتمسكت أسهم مياه اسكندرية أملا في أن يتم التفاهم بين الشركة وبين الوزارة الجديدة وتسوى وجوه الاختلاف بين البلدية والشركة في العهد الجديد .

وكذلك سجلت أسهم كثير من أوراق الشركات الصناعية وفي مقدمتها أسهم الاسمدة والصناعات المعدنية وغيرها من أسهم الشركات العقارية وشركات الاملاك وفي مقدمتهم الفئة الاخيرة

وفيما يلي أسعار اقفال أول هذه الفترة ، وأخرها في بورصة القاهرة .

جدول الاسعار

٧/١٤	٦/٢٨	
٨٧٩٥	٨٧٦٠	القرض الوطنى ٣١٪
١٩٧٠	١٩٤٠	بنك مصر (أسهم)
١٦٧٠	١٦٢٠	البنك العقارى - أسهم
١٢٩٢	١٢٩٨	البنك العقارى - سند ١٩٥١
١٤٦٠	١٤٠٠	البنك العقارى - سنة ١٩١١
٢٩٠٠	٢٥٨٤	البنك الاهلى
٦٣٦	٦٠٦	مياه القاهرة - تمتع
١٣٢	١٣٢	ترام القاهرة
-	١٤٠	الفنادق المصرية
٤٣٨	٤٢٦	كوم امبو - أسهم
-	٢٩٢٦	كوم امبو - تأسيس
-	١٠٦٠	بحيرة
٢٣٠٠	٢١٧٠	مصر الجديدة - تأسيس
-	٢٢٠	اراضى الدلتا (أسهم)
-	١٤٩٤	ايسترن للسجائر
٢٩٤	٢٧٨	شملا
-	٣٤٠	آيست
٢٧٠	٢٦٩	الملح والصودا (لحامله)
٥٩٣	٥٧٠	جركو
٤٨٧	٤٩٣	المعادن الاهلية
٤٩٠	٤٦٦	الاسمدة الكيماوية
-	٧١٥	التغليف الاقتصادى
٧٨٠	٧٣٤	النقل والهندسة
٧٢٨	٧٣٤	الحريز الصناعى - اسهم اسمية
٧٩٠	٨٠٥	الحريز الصناعى - لحاملها
٦٨٠	٦٥٠	الورق الاهلية

أخبار الشركات

وفيما يلي أهم ما جاءنا عن الشركات خلال هذه الفترة من ناحية نشاطها وجمعياتها العمومية .

محلات أولاد يعقوب كوهنكا

(ش . م . م . م)

جاء في تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية العادية المنعقدة في ١٩٥٢/٦/٣٠ عن السنة المالية مايلي:

بعض الاسهم كأسهم البنك العقارى والبنك الاهلى وبنك الاراضى وشركة مياه القاهرة الخ . . وقد جرى هذا الهبوط من جراء وصول كميات كبيرة منها من الخارج .

يضاف الى ماتقدم وضع قيود شديدة على استيراد الذهب ولعله يجب تلافى خروج مبالغ كبيرة من رؤوس الاموال . ومن العجيب ان الحكومة رأت نفسها مضطرة الى خفض الاستيراد فى حين يحتاج الاقتصاد المصرى الى بعض تلك المواد .

ولقد عقدت الجمعية العمومية لشركة اراضى الدلتا خلال هذه الفترة وقد اقترح أحد المساهمين أن تزيد الشركة ربح الكوبون الى الرقم الذى سبق اعلانه أولا وهو ١٥ قرشا بدلا من عشرة قروش التى أعلن عنها بعد ذلك فرد عليه أحد أعضاء مجلس الادارة بأن المجلس سيفكر فى هذا الموضوع ، واذا وجد أن أرباح عام ١٩٥٢ تساعد على دفع هذه الزيادة، فان الشركة ستدفعها للمساهمين وقد سجلت أسهم هذه الشركة على الاثر ارتفاعا محسوسا فلمست فى صعودها سعر ٢٤٥ قرشا ثم تراجعت قليلا . وعزى ارتفاع أسهم آبار الزيوت الى احتمال بل الى ترجيح الاسراع فى عرض مشروع تعديل قانون المناجم على مجلس الوزراء والبت فيه بعد ان طال الامل على هذا المشروع .

وبعد أن كانت أسهم مصر للغزل والنسيج رازحة تحت ضغط تصفية محفظة أوراق كبير معروف تشتمل على عدد كبير من أسهم هذه الشركة ، أزاحت عنها كابوس هذا الضغط بعد أن تمت التصفية واتجهت أسعارها نحو الصعود .

ونشطت الحركة على أسهم الورق الاهلية وذلك على أثر قيام الشركة بتوزيع ربح سنة ١٩٥١ ابتداء من أول يولييه الحال .

وعزى نشاط أسهم النقل والهندسة وصعودها أخيرا الى ما قيل عن أن عطاء كبيرا بانشاء شبكة كهربائية

تتميز سوق الاوراق المالية فى أى بلد من بلاد العالم بشدة حساسيتها بالاحداث والتطورات السياسية فهى تتأثر بها أيما تأثر ، وتؤثر هى فى هذه الاحداث كل التأثير !

وهذا ما حدث لسوق الاوراق المالية فى مصر . . فقد ظلت السوق راكدة، جامدة ، طوال الفترة التى كانت وزارة المالية تعد فيها ميزانية الدولة . . . فهى تنتظر ما ستكون عليه حال الميزانية ، خاصة وقد أعلن مرارا وتكرارا ان الدولة ستتبع سياسة التقشف ، والمستغلون فى المضاربات ينفرون من عيشة التقشف وهكذا كان للسوق تأثير فعال فيما حدث من تغيير وزارى اعترف به جواب سرى باشا المرفوع لجلالة الملك ، وفيه يقول :

« ولما كانت البلاد تواجه حالة اقتصادية خطيرة ، فان الوزارة ستبادر الى اتخاذ كل ما يقتضيه الموقف من تدابير عاجلة حاسمة »

وقد لمسنا أثر هذا العهد الذى قطعه الوزارة الجديدة على نفسها ، فيما انعكس على لوحات الاسعار التى سجلت ارتفاعا ونشاطا كبيرين .

نشاط السوق

على اننا نشهد منذ أسابيع صعودا فى أسواق الاوراق المالية لعل بعض أسبابه اصدار قرضين لتمويل موسم القطن وشراء الباقي من الموسم السابق من جانب الحكومة وتعهد الحكومة بأن لا تباع ما يوجد لديها من مخزون القطن

ولعل أهم عامل لتلك الظاهرة رد الفعل من جانب الحكومة لانخفاض كميات القطن المصدرة الى بريطانيا . وترى الاوساط المالية ان نتيجة ندرة الاسترليني ستكون بمثابة النشاط فى المصانع المصرية التى سترى نفسها مضطرة الى سد حاجة الاستهلاك الذى كان يجد طلبه فى الاسواق الخارجية . ويجب ان نأخذ فى الحسبان ان الهبوط العام المفاجئ الذى ألم بأسعار الاوراق المالية المصرية مرجعه الى هبوط

بيان الملكية الصناعية

عن شهر يونيو سنة ١٩٥٢

عدد المحال التجارية والصناعية		بيان خاص بالعلامات التجارية	
المقيدة بالسجل التجارى		العلامات المحلية المودعة	
محال مملوكة للأفراد		العلامات الاجنبية المودعة	
٥١٢	متاجر	٦٨	العلامات المحلية المسجلة
٢٧	مصانع	١٧	العلامات الاجنبية المسجلة
محال مملوكة للشركات		الرسوم المحصلة	
١٩٥	متاجر	٦٨	رسوم ايداع وتسجيل
٢٨	مصانع	٢٩٤	رسوم تجديد مدة الحماية
الرسوم المحصلة		١٦٥	رسوم انتقال ملكية وبيع
٢٢٠	رسوم قيد	٢٢٢	مطبوعات وخلافه
١٥٥	رسوم تدوين	٥٧٠	
٢٢	رسوم مستخرجات		
مجموع الرسوم ٦٠٠ ٤٩٨		المجموع ٥٧٠ ٦٨١	
رؤوس الاموال المقيدة في السجل التجارى		بيان خاص بطلبات براءات الاختراع	
عن الشركات التى مركزها العام في مصر		البراءات المطلوبة	
(ذات الصلة التجارية)		البراءات الاصلية	
شركات تضامن		البراءات الاضافية	
٤٠٩	تجارية	٢٨	البراءات الاصلية
٢٠٠	صناعية	٠٠	البراءات الاضافية
شركات توصية بسيطة		الرسوم المحصلة	
١٤٠	تجارية	١٤٠	رسوم ايداع وتسجيل
٣٢٠	صناعية	٠٠	رسوم سنوية
شركات توصية بالاسهم		٠٠	رسوم انتقال ملكية وبيع
٤٧	تجارية	١٠	مطبوعات وخلافه
١٥٦	صناعية	٥٥٠	
شركات مساهمة		المجموع ٥٥٠ ١٥٠	
٤٠٠	تجارية	بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم	
٠٠	صناعية	والنماذج الصناعية	
رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام في الخارج ولها نشاط في مصر وفقا لرأس المال الوارد في عقد تأسيسها		رسوم ونماذج صناعية مودعة	
(والمقيدة بالسجل التجارى)		رسوم نماذج	
شركات تضامن		رسوم ونماذج صناعية مسجلة	
٠٠	تجارية	٠٠	رسوم نماذج
٠٠	صناعية	١	الرسوم المحصلة
شركات توصية بسيطة		٠٠	رسوم ايداع وتسجيل بما
٠٠	تجارية	٧	في ذلك رسم المدة الاولى للحماية
٠٠	صناعية	٠٠	رسوم تجديد الحماية
شركات توصية بالاسهم		٠٠	رسوم انتقال ملكية وبيع
٠٠	تجارية	٢	مطبوعات وخلافه
٠٠	صناعية	٥٥٠	
شركات توصية وما في حكمها		المجموع ٥٥٠ ١٠	
٠٠	تجارية	بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات	
٠٠	صناعية	طلبات مقدمة	
حالات البيع والرهن		طلبات قبلت	
المسجلة عن المحال التجارية والصناعية		طلبات رفضت	
حالات البيع		طلبات تحت الفحص	
حالات الرهن		١٥	الرسوم المحصلة
٠	الرسوم المحصلة	١٥	
٢	رسوم حوافظ رهن	٠٠	
٠٠	رسوم مستخرجات	٠٠	
المجموع ٠٠ ٢		المجموع ٠٠ ١٥	

• • وطبقا للمادة ٢١ من نظام الشركة انتهت بطريقة الاقتراع عضوية حضرة صاحب المجد النبيل سليمان داود وجناب المسيو ليون دى بنشوتو • وهما يتقدمان لحضراتكم لاعادة انتخابهم •

وبفحص حساب الارباح والخسائر يتضح ان صافى ارباح الشركة بعد استنزال كافة المصاريف والاستهلاكات يبلغ ٦١٤ مليما و٧١٠٢٥٥ جنيها مقابل ١١٥ و٥١٦٦١ جنيها في العام الماضي وباضافة الرصيد المرحل من السنة الماضية وقدره ١١٢ مليما و٤٦٤ جنيها تكون جملة ارباح العام ٧٢٦ مليما و٧١٤٨٩ جنيها •

ومقابل هذا فان الخسائر التى حدثت نتيجة حوادث يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ تبلغ ٢٣٣ مليما و١٣٨٤٣٦ مقدرة على أساس سعر التكلفة • ونحن نقترح أن تخصص جملة الربح وقدرها ٧١٤٨٩ جنيها و٧٢٦ مليما لتغطية جزء من الخسائر البالغ مقدارها ١٣٨٤٣٦ جنيها و٢٣٣ مليما وذلك لحين صدور قرار بشأن تعويض الشركة عما لحق بها من خسائر نتيجة هذه الحوادث •

شركة ملح بور سعيد
ستعقد جمعية عمومية عادية بمقر ادارة الشركة ، وذلك في الساعة الخامسة مساء يوم ١٦ يوليو الجارى ، ٢ شارع طوسون باشا بالاسكندرية ، وذلك للنظر في تقرير مجلس الادارة وتقرير المراجعين وتجديد انتخاب اعضاء مجلس الادارة •

شركة صناعة الطحن بالاسكندرية
ستعقد جمعية عمومية عادية بمقر ادارة الشركة - ٤ شارع أديب بالاسكندرية وذلك يوم الخميس ١٧ يوليو الساعة الحادية عشر صباحا للنظر في جدول الاعمال والميزانية الخ • •

حالة السوق يوم ١٤ يوليو ١٩٥٢
فتحت سوق الاوراق المالية هادئة، وامتازت بثبات القرض الوطنى وارتفاع اسهم شركة النقل والهندسة والتعامل على أسهم آبار الزيت والاسمدة والحريير الصناعى والمعادن الاهلية والورق الاهلية ، ثم أقفلت فى جو يسوده شيء من النشاط •

اتجاه السوق : الامل فى المستقبل، وزيادة النشاط وارتفاع اسهم الشركات الصناعية بالذات •

السياحة في غرب أوروبا

لأصحاب الدخول الصغيرة



تسلق الجبال
رياضة ممتعة للمصطافين

واى جانب مضيقات الشباب ، هنالك مخيمات او معسكرات تقام في معظم بلاد أوروبا لنفس الأغراض ولئلا الجماعات من الشباب ، ولكنها تشتمل على تسلق الجبال وتراوح النفقات بين سبعة جنيهات وست شلنات ، وخمسة عشر جنيها حسب البلد ونوع التسهيلات والميزات . و (كورنكوردبا ليمتد) تقوم بتنظيم هذه المعسكرات في الغابات والحقول والأماكن التي بها أعمال ذات الأهمية القومية ، حيث يمكن للشباب أن يشتغل ٣٥ ساعة في الأسبوع مقابل أجر عودته على الباخرة او مسكنه طوال مدة إقامته ، أو مصاريف للترفيه عن نفسه ؛ والأعمار الملائمة للاحاق بهذه الأعمال تتراوح بين ١٥ و ٢٢ عاما .

ومن الأشياء المحبوبة ان بعض شباب المدارس والجامعات هناك يقدمون لك جميع الخدمات والتسهيلات دون مقابل . . أما عن مسائل العملة ، فان معدلات الاسعار لا تختلف كثيرا ، ويمكن الاطلاع عليها من الصحف المالية ، بل وحين الحصول على شيكات السياح ، وتضع معظم البلاد بعض القيود على كمية العملة المسموح بها سواء في الداخل أو الخارج ، فالسافرون البريطانيون لا يسمح لهم الا بتحويل ١٠ جنيهات استرلينية الى نقد أجنبي ، مضافا اليه خمسة جنيهات استرلينية لتغطية النفقات

كل جماعة تضم اثني عشر عضوا يرأسها شخص يكون له الخبرة والدراية الكافيتين سواء في حل المشكلات ، واللغات ، ومسائل العملة ، وتنظيم جداول الرحلة . . الخ . . وعلى أعضاء الجماعة ان يكونوا نشيطين سواء في السير أو ركوب الدراجات ، فعليهم أن يقطعوا ٤٠ ميلا (حوالي ٦٤ كيلو مترا) في مدة ست ساعات يوميا على الأقل . . ويلاحظ أن الوقت يسمح لهؤلاء بالاستحمام والتمتع بمناظر الطبيعة . .

وبعملية حسابية بسيطة نستنتج أن الشخص يتكلف - اذا كان ضمن هذا الاتحاد أو اشترك في رحلته - هذا الشخص يتكلف من ٧ - ١٠ شلنات في اليوم الواحد ! وبطبيعة الحال هذا المصروف لا يشمل على الاكل في المطاعم العامة ، بل على العضو - أو الجماعة - أن يقوم بطهي طعامه ، وترتيب فراشه ، وغسل ملابسه . . الخ . . ومن الملاحظ ان هذه النفقات تختلف حسب البلاد التي تقضى فيها إجازتك ، فالأكلة الواحدة الرخيصة تتكلف من ٥ الى ٦ شلنات في البرتغال وسويسرا وإيطاليا وبلجيكا . وتلى هذه البلاد في الرخص : السويد وألمانيا وفرنسا والبلاد الواطئة والنرويج والدانمرك والمملكة المتحدة وإسبانيا والنمسا . .

وتتطلب هذه الرحلات أن تأخذ معك : شنطة سفر للنوم ، وملاءة سرير وسكين وشوكة وطاسة وملقعة وعلب سكر وشاي وبعض الاطعمة الجافة .

تقوم منظمات الشباب في دول غرب أوروبا بما فيها المملكة المتحدة ، بتنظيم رحلات داخل دول القارة الأوروبية المجاورة ، دون دفع نفقات كبيرة ، لدرجة أنه يمكن للبريطاني - الذي لا يسمح له إلا بإخراج خمسة وعشرين جنيها فقط - ان يتمتع بإجازة لطيفة . .

ان المنظمات الدولية خلقت خصيصا لتشجيع السياحة بواسطة الشبان الصغار ، فهي تعمل على الحصول على امتيازات في أجور السفر ، وتمتد السياح بالسكن الرخيص وتنظيم إجازات جماعية برئاسة أحد الأفراد كما تعاون وتنصح كل من يرغب في القيام بسياحات لطيفة . ومن ضمن هذه المعاونات ترتيب الحصول على أماكن في الفنادق ، وخيما ومراكز الشباب ، والضيافات الخاصة القائمة على تسهيل نظام تحويل العملة ، وعمل رحلات بالدراجات . . الخ

وأهم هذه المنظمات (الاتحاد الدولي لضيافة الشباب) حيث له فروع في عدة بلاد مختلفة ويسمح هذا الاتحاد للشباب بين ١٠ سنوات ، ٣٠ سنة من أي بلاد العالم بالاشتراك في معسكراته وسياحاته ورحلاته سواء بالدراجات أو بالارجل أو بأي وسيلة من وسائل النقل الأخرى . . ويحاول هذا الاتحاد - بقدر الامكان - استبعاد أي مصروف لا لزوم له ، فهو يقتصر على الضروريات ، كمعدلات الترانسيت ، ووجبات الطعام ، ومصاريف أماكن التسلية واللهو . ويقسم الاتحاد كل رحلة الى جماعات ؛



قمة سياحية ترتفع الى ١٢٤٦٢ قدما في المنطقة الشمالية لجبال الالب

لكسومبرج : كل ١٣٥ فرنك = جنيه استرليني
كل ٥٠ فرنك = دولار
ولا قيود على الطعام .
وأجور السكك الحديدية هي ٨٤ر. فرنك
لكل كيلو متر . كما توجد تذاكر على جميع
الخطوط لمدة ١٠ أيام ، تلتكف ٢٨٠ فرنك
للمدرجة الثانية ، ١٩٠ فرنك للمدرجة الثالثة
والاتوبيس : فرنك عن كل كيلو متر .

النرويج : كل ١٠٠ كرون = جنيه استرليني
وكل ٧ر١٠ كرون = دولار
وتوجد قيود على السكر والبن ، ولا توجد
بطاقات للمطاعم
وأجور السكك الحديدية هي ٩٥ر. اور لكل
كيلو متر
وأجور الاتوبيس من ١٠ - ١٥ اور لكل كم

البرتغال : كل ٨٠ اسكودو = جنيه استرليني
أو كل ٢٨ر٩٠ اسكودو = دولار
ولا توجد قيود على الطعام
وأجور السكك الحديدية هي ١٠ اسكودو
لكل ١٠ كيلو متر
وأجور الاتوبيس تقل ٢٠٪ عن أجور
السكك الحديدية

اسبانيا : كل ١١٠ بيزيتا = جنيه استرليني
أو كل ٢٩ر٨٠ بيزيتا = دولار
ولا توجد قيود على الطعام
وأجور السكك الحديدية هي ١٧ بيزيتا
عن كل ٥٠ كيلو متر
وأجور الاتوبيس مثلها .

السويد : كل ١٤ كرون = جنيه استرليني
أو كل ١٠ر. كرون = دولار
ولا توجد قيود على البن (القهوة)
وأجور السكك الحديدية هي ٨٠ر. كرون
عن كل ١٠ كيلو متر
والاتوبيس واحد كرون عن كل ١٠ كيلومتر
ويمكن الحصول على رحلات دورية بالاتوبيس
والسكة الحديد .

سويسرا : كل ١٢ فرنك = جنيه استرليني
أو كل ٤ر٣ فرنك = دولار
ولا توجد قيود على الطعام . غير ان المطاعم
التعاونية تقدم وجبات جيدة بحوالي ٢ - ٣
فرنك

وأجور السكك الحديدية هي فرنك واحد
عن كل ١٠ كيلومترات . كما توجد تذاكر
سياحية عامة لأكثر من ١٥ يوما وثمنها ٧٥
فرنك بالمدرجة الثالثة كما تخول لحامل هذه
التذاكر التمتع بتخفيض ٥٠٪ من أجور
تسلق الجبال وملذاتها ..



عند مدخل غابة صنوبرية في
شمال غرب أوروبا

كل ٣٥٠ فرنك = دولار
والطعام لا قيود عليه
وأجور السكك الحديدية بالمدرجة الثانية
٢٥ر. فرنك لكل كيلو متر
وبالمدرجة الثالثة ٣ فرنك لكل كيلو متر

جمهورية اتحاد ألمانيا : ولا تشمل المنطقة
الروسية (براندنبرج ميكلنبرج ، سكسونيا)
ولابد من الباسبور والفيزا . وعلى الزائرين
للقطاع الغربي لبرلين الحصول على تصاريح
من القنصل الروسي في بلدهم .

كل ١١ دويتمارك = جنيه استرليني
وكل ٤ر٢٠ دويتمارك = دولار
ولا توجد قيود على الطعام
وأجور السكك الحديدية ٦ بفيننج لكل كم
وأجور الاتوبيس ٦ بفيننج لكل كم

إيطاليا : كل ١٧٤٠ ليرة = جنيه استرليني
وكل ٦٢٥ ليرة = دولار
وعلى نزلاء الفنادق ان يقيدوا اسماءهم
في سجل البوليس أما العسكريين في الخيام
فعلينهم ان يفعلوا ذلك خلال ثلاثة أيام .
ولا توجد قيود على الطعام - وهناك مطاعم

رخيصة وتسمى « Mensa Economica »
في كل بلدة ، تقدم وجبات نظير ٣٠٠ ليرة
وأجور السكك الحديدية هي ٨ ليرة لكل
كيلو متر بالمدرجة الثانية

٥ر. ليرة لكل كيلو متر بالمدرجة الثالثة
وهناك تذاكر على جميع خطوط سكك حديد
إيطاليا لمدة ١٠ أيام بالمدرجة الثالثة وثمنها
١٠٠٠٠ ليرة .

أما الجندولا فتؤجر على أساس ١٠٠٠ ليرة
للساعة الأولى ، ثم ٨٠٠ ليرة لكل ساعة بعد
ذلك ..

في البواخر والطائرات البريطانية عند الذهاب
والإياب . ومن المفهوم أن كمية النقود المسموح
بمخارجها من بلد ما ليست لها أي علاقة
بالمبالغ المسموح بمخارجها من بلد آخر ،
حيث ان كل بلد له تعليماته ونظمه الخاصة
ومن المفضل أن يبلغ كل مسافر السلطات
الجمركية بالمبالغ التي يحملها حتى تثبيتها
له على تصريح سفره (الباسبور) ، وحتى
لا يلقي صعوبة ما في الخروج بها ..

أما بالنسبة لنفقات السفر ، فمن الصعب
توحيدها في مختلف البلاد ، ويجب ان نتذكر
أن لكل بلد - غالبا - نسب محدودة لهذه
النفقات ، وقد تكون أقل من المستوى الذي
سندكره فيما بعد ..

وأخيرا ، اذا كنت من ذوي الدخول المحدودة
- أو من الذين لا يسمح لهم الا بخمسة
وعشرين جنيه كاشخص الانجليزي - فكيف
تقضي اجازتك وتتمتع بها صيفا ؟ لا حظ
أنه يمكنك ان تتوقع شراء بعض السلع ،
ولكن الشاي والبن والزبدة والشيكولاتة غالبا
نادرة أو غالية ، ولا يسمح بها الا بتصاريح
خاصة للمخيمات ، وكذلك يمكنك استعمال
« فيلمين » للتصوير في كل بلد .

وهاك أسعار بعض البلدان :

النمسا : تحتاج لتصريح خاص عند زيارة
المنطقة الروسية (شمال النمسا ، وشمال
الدانوب ، وجنوب النمسا وبرجنلاند) .
وقيمة العملة هي :

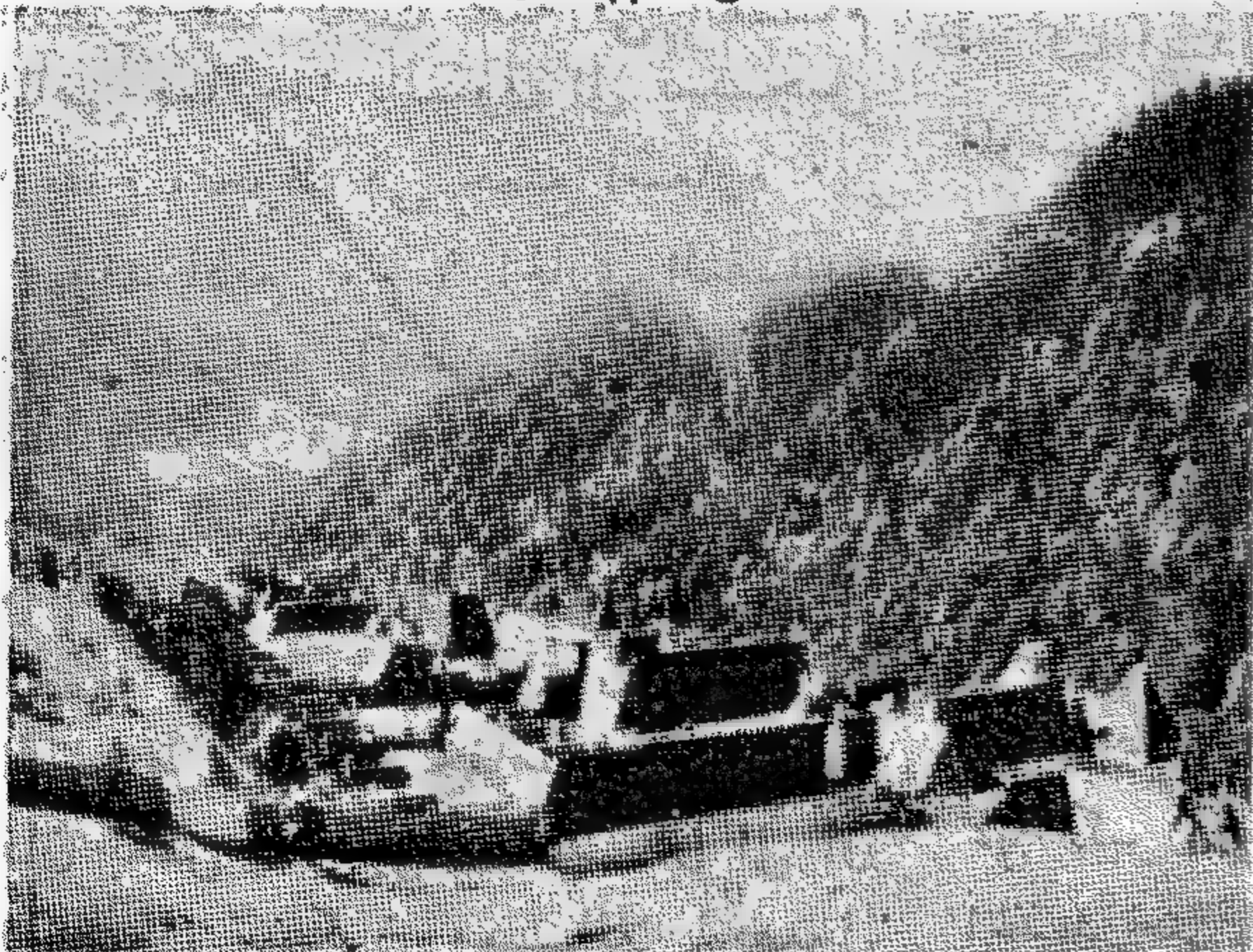
كل ١٠٠ جروشن = شلن
كل سبعين شلن = جنيه استرليني
كل ٢٦ شلن = دولار امريكي
الطعام : لا توجد بطاقات او حصص
أجور السكك الحديدية : ١٦ جروشن لكل
كيلو متر لغاية ٢٠٠ كم

بلجيكا : كل ١٠٠ سنتيم = فرنك
كل ١٣٥ فرنك = جنيه ٥٠ فرنك = دولار
ولا توجد قيود على المواد الغذائية
وأجور السكك الحديدية ٨ سنتيم لكل كم
وأجور الاتوبيس ٥ سنتيم لكل كيلومتر

الدانمرك : كل ١٠٠ اور = ١ كرون
كل ١٩ كرون = جنيه
كل ٦ر٩٠ كرون = دولار

الطعام : قيود على السكر والبن . ولا
توجد كوبونات للمطاعم
أجور السكك الحديدية : ٨ اور لكل كم
الترام : توجد تذاكر خاصة لكل ساعة
في كوبنهاجن ثمنها ٤٥ اور

فرنسا : كل ١٠٠ سنتيم = فرنك
كل ٩٧٥ فرنك = جنيه



قرية ألمانية في حماية الجبل



بحيرة بورجيه في اكس ليبان

القطر

في النصف الاول من يولية

عما يلاحظ من استقرار في أسعارنا.
سوق البضاعة الحاضرة

ازداد النشاط في سوق البضاعة الحاضرة وزاد الطلب على جميع الاقطان خصوصا الرتب الواطئة من الكرنك والمتوسطة والعالية من الجيزة ٣٠ وقد بلغت المبيعات في النصف الاول من يولية ٢٨١٤٩ بالة مقابل ٣٠٣٩٨ بالة في مثل هذه المدة من

الشهر الماضي وبيانها :
كرنك ٤٠١٢ بالة ٦١٣٩ بالة
منوفى ٤٥٨٠ » ٤٧٩٤ »
جيزة ٣٠ ٤٩٤٩ » ٩٨٠٩ »
جيزة ٣١ ٥ » ٠٠٠ »
أشمونى ١٠٩٠٣ » ٧٠٣٩ »
زاجوراه ٢٢٨٩ » ١٨٠٦ »
مخلوط ١٣٧١ » ٨١٣ »
سكينة ٤٠ » ٠٠٠ »

أخبار خارجية

أجاب وزير التجارة الهندي على بعض الاسئلة أن الهند ستشتري من الولايات المتحدة مليونا و ١٢٥ ألف بالة من القطن في خلال عام ينتهي في أغسطس سنة ١٩٥٣ وستشتري من أفريقيا الشرقية ١٤٤٣٥٥ بالة ومن مصر ١٢٣٧٧٨ بالة ومن السودان ١٤٩٨٢ بالة .

المركز الاحصائي للقطن

في ٩ يوليو سنة ١٩٥٢

الموسم الماضي	الموسم الحالي
المخزون في ٨/٣١	٩١٠٥٧٧ ١٠٦٤٧٨٧١
المحصول	٨٥٠٠٠٠٢٩ ٨٠٧٥٨٦٦٩
المصدر	٩٤١٠٦٠٦ ٩٧٢٣٨٥٤٠
المستهلك المحلي	٦١٤٩٦٤١ ٤٢٦٧١٣٩
المتداول حاليا	١٠٩٣٧٦ ١٠٩٧١٦٣
	٤٢٥٩٢٢٨

التقدير لم يكن له أى أثر يذكر في بورصة نيويورك نظرا لانهم يتطلعون باهتمام الى كمية المحصول ومبلغ جودة رتبه .

ومما هو جدير بالذكر أن أسعار البضاعة الحاضرة في بورصة مينابصل أخذت تتقارب تدريجيا من أسعار العقود بعد أن ظلت فترة طويلة بعيدة عن مستوى أسعار الكنتراتات .

وقد رددت بعض الصحف أن هناك تفكيرا في وزارة المالية لالغاء ضريبة الصادر على أقطان المحصول الجديد مما دعا مندوب الحكومة لدى بورصة مينابصل أن يذيع بيانا يكذب فيه هذا الخبر من أساسه ويقرر أنه ليس هناك أى تفكير في تعديل ضريبة الصادر على المحصول الجديد

ورغبة من الحكومة في تصدير أكبر قدر ممكن من أقطان موسم ١٩٥٢/٥١ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٣ الجارى تأجيل فليرة يوليو الحالى بجعل استحقاقها ٨ سبتمبر بدلا من ٢٢ الجارى .

كما أصدر قرارا بعدم حليج أقطان الموسم الجديد قبل ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

وقد نشطت حركة التصدير للخارج في هذه المدة نشاطا كبيرا يرجع الى قرب انتهاء الموسم ورغبة الغزاليين في الاستفادة من فترة اباحة التصدير بدون ضريبة صادر للمحصول على أكبر مقدار من القطن قبل الموسم الجديد حتى لا يتكبدوا ضريبة الصادر على أقطان الموسم القادم هذا فضلا

اقفال ٥٢/٦/٢٧ اقفال ٥٢/٧/١١

عقود الاقطان طويلة التيلة

أساس « جود »

يولية ١٢٥٠١	١٢٥٠٠
نوفمبر ٩٠	٩٤٧٥
يناير ٩٠	٩٦٦٠
مارس ٩٠	٩٧٦٠
مايو ٩٠	٩٨٦٠

عقود الاقطان متوسطة التيلة

أساس « جود »

أغسطس ٧٣	٧٣٤٥
اكتوبر ٦٨	٦٩٩٥
ديسمبر ٦٨	٧٠٧٥
فبراير ٧٠	٧٢٠٠
أبريل ٧٣	٧٢٩٠

ما زالت حركة التعامل في بورصة العقود قاصرة على فريق المضاربة المحترفة وأن كان قد دب فيها بعض النشاط نتيجة للتكهنات التى سادت جو البورصة عن التقدير الاول للمساحة القطنية وكان مدار هذه الاشاعات تدور حول نقص المساحة القطنية عما كانت عليه في العام الماضي مما حدا بالسوق الى تسجيل ارتفاع ملحوظ في جميع أسعاره .

وقد أذيع يوم ٩ الجارى التقدير الاول لمساحة القطن الامريكى وبلغ هذا التقدير ٢٦ مليونا و ٥١ ألف أكر (فدان تقريبا) مقابل ٢٩ مليونا و ١٥ ألف أكر في العام الماضي أى بنقص ٣ مليون فدان تقريبا - وعلى الرغم من هذا الانخفاض في المساحة فان بعض التقديرات تشير الى أن المحصول سيكون مماثلا لمحصول العام الماضي . ومما يلاحظ ان هذا

كيف تحدد ميزانية الإعلان؟

وجهة نظر الإعلان ، وينطبق عليها ماذكرناه في البند السابق .

أما ان كانت قد قامت بتنظيم اعلاناتها ، فانها تكون قد صارت لها خبرة في هذا المضمار ويخضع تحديد مبلغ الاعلان فيها الى عوامل مختلفة نذكرها فيما يلي :

أ - كمية المبيعات المطلوب تحقيقها والتي قدرت في مشروع ميزانية العام بناء على الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتسويق والبيع .

ب - مقدار المبيعات في العام الماضي ، ونسبة الزيادة فيها مما يعتبر نتيجة للاعلان

ج - المبالغ التي ينفقها المنافسون على الاعلان عن سلعهم بوجه التقريب .

د - الظروف الخارجية والغير عادية التي تسببت في زيادة البيع في المدة السابقة مما لم يكن للمؤسسة أو المشرفين دخل فيه ، مثل قيام حرب أو ثورة أو اكتشاف أو اختراع جديد ، أو تغيير عادة (كالموضة مثلا)

وما الى ذلك . هذه العوامل مجتمعة هي التي تهدي الى تحديد المبلغ الخاص بالاعلان في مشروع الميزانية العامة ، الا أنه يجب التأكد من الآتي حتى يكون التقدير صحيحا ومنتجا :

(١) التأكد من أن خطة الاعلان تحقق كمية المبيعات التي ترغب ادارة المبيعات في تحقيقها

(٢) تحديد مجمل الربح الذي تحققه هذه المبيعات ، ومقدار الزيادة في الربح هذا العام عن العام الماضي .

(٣) التأكد من أن هذه الزيادة في الربح تغطي الزيادة في مصروفات الاعلان هذا العام .

للبحث بقية في العدد القادم

محمود عساف



ميزانية اعلان دقيقة يقتضي الامر دراسة عوامل عديدة هي التي تؤدي الى هداية المختصين في تحديد المبلغ المناسب تماما .

ويجب أن نفرق بين حالتين :

(١) حالة المؤسسات الجديدة أو حديثة النشأة وهذه تحتاج الى اتفاق مبالغ كبيرة لتكوين شهرة محل لها . وفي هذه الحالة يقوم المعلن بتعليم الجمهور مايجب أن يتعلمه عن السلعة ، وأنها بالسوق وتحت طلبه في كل وقت وفي كل مكان أو في أماكن معينة .

ومثل هذا الاعلان يعتبر بمثابة استثمار لرأس المال ، اذ أنه يدر ايرادا في آخر العام ، ويستمر تأثيره مدى حياة المشروع ، وكثيرا مارأينا المؤسسات الحديثة العالمية الضخمة تحدد نسبة كبيرة من رأسمالها وقت نشأتها للاعلان .

وفي الاعوام التالية لسنة التأسيس تخف وطأة مصاريف الاعلان تدريجيا حتى تصل الى حد معين تتراوح عنده بين الزيادة الطفيفة أو النقص الحفيف حسب حالة الجمهور والسلعة وظروف المنافسة .

(٢) حالة المؤسسات القديمة ، وهذه اما أن تكون قد قامت بتنظيم اعلاناتها من قبل ، واما لا تكون قد قامت بذلك ، وفي هذه الحالة الاخيرة يمكن اعتبارها مؤسسات جديدة من

ان تخصص المبلغ الذي ينفق على الاعلان ضمن الميزانية العامة للمؤسسة هو من المشاكل التي تواجه رجال الاعمال ، وتقتضي منهم حسن التدبير ، وسلامة التقدير . وهم اذا ما أرادوا أن تكون اعلاناتهم منتجة فعليهم أن يبذلوا لهذا الفرع من نشاطهم (الاعلان) الوقت والمجهود بما لا يقل عما يبذلون لتنظيم البيع أو التسويق أو الانتاج . وتحديد المبلغ المخصص للاعلان يختلف بحسب طبيعة المؤسسات ، وحجمها ، وموقعها الجغرافي ، ومنتجاتها ، والسوق الخاص بها (عالمى أو محلى) ، وطريقة التوزيع ، وسياسة المنافسين . الخ

وقد كانت الطرق التي على أساسها تقدر ميزانية الاعلان من قبل ، هي : (١) أن تمثل ميزانية الاعلان نسبة مئوية من رأس مال المؤسسة

(٢) أو نسبة مئوية من مجموع المبيعات .

(٣) أو نسبة مئوية من صافي الربح .

وكانت هذه النسبة تتراوح بين ٥ ، ٥٠٪ بحسب الاحوال والظروف . (٤) أن تقدر الميزانية على أساس ماينفقه أحد المنافسين بالنسبة لكل سلعة على حدة .

(٥) أن يقدر مبلغ جزافى للقيام بحملة اعلانية ، فاذا مانجحت قدر مبلغ آخر لحملة أخرى وهكذا . واذ لم تنجح نظر في تعديل هذا المبلغ بالزيادة والنقصان .

(٦) تقدير الميزانية للسنة كلها على أساس متوسط الثلاث سنوات السابقة .

(٧) تقدير الميزانية على أساس المتوسط بعد تعديله بالزيادة أو النقصان بحسب الظروف .

الا أن هذه الطرق جميعا لا تقوم على أساس علمى متين ، فانه لتحديد

أزمة بترول الطائرات

كان من نتيجة اضراب عمال معامل تكرير البترول في الولايات المتحدة في الشهر الماضي أن وضعت قيود شديدة على بترول الطائرات وقد أثبتت هذه المحنة عدم تمكن الدول الغربية من الاعتماد على نفسها ، والاعتماد على بترول الولايات المتحدة الأمريكية . فمنذ اغلاق معامل تكرير عبادان ، صار المنبع الوحيد الكبير لمثل هذه المنتجات لنصف الكرة الشرقي معامل التكرير الأمريكية التي أصبحت تمد العالم الحر بحوالي تسعة أعشار حاجته من بترول الطائرات ، أي حوالي ٩٥ مليون طن سنويا .

المركز الوحيد الكبير في نصف الكرة الشرقي التي تنتج غاز الطائرات من درجة (١٠٠ اوكتان فما فوق) .

فقد كانت تنتج حوالي ١٦ ألف برميل يوميا من هذا الصنف ، أي حوالي ٦٥٠ ألف طن متري سنويا ، وتمثل هذه الكمية ثلث انتاج العالم الحر - خارج الولايات المتحدة - من هذا البنزين . أما الثلثين الآخرين فتنتجهم على الاخص معامل Aruqa و Curacao في البحر الكاريبي ،

وفي Trinidad Sumetra التي توزع كميات صغيرة ، وتنتج هذه البلاد مجتمعة حوالي ٢ مليون طن سنويا ، بينما وصل معدل انتاج الولايات المتحدة - في منتصف عام ١٩٥١ - حوالي ٦ مليون طن سنويا وفي أوائل عام ١٩٥٢ نجحت معامل التكرير الأمريكية في رفع هذا الانتاج الى ٧٥ مليون طن سنويا ، أي أكثر من الخسائر التي نجمت عن اغلاق معامل عبادان ، كما زاد الانتاج خارج الولايات المتحدة . ولقد شجعت الحكومة التوسع في انتاج نوع (١٠٠ / ١٣٠ اوكتان) وزيادة نسبة

ان نقطة من البترول تساوي نقطة من الدم (كليمنصو)

الاجراءات التي اتخذت ، تقلقل وعدم استقرار الوضع الحالي لانتاج نوعي البنزين من درجة (١٠٠ / ١٣٠ اوكتان) و (١١٥ / ١٤٥ اوكتان) وهو أعلى درجات بنزين الطيران ، حيث يتوقف عمل محرك الطائرات التجارية والحربية على هذا النوع الأخير ، مما يستلزم وضع تصميمات جديدة لهذه المحركات ، أو اكتشاف انواع أخرى من البنزين لا يكون هناك خطر من عدم انتاجها .

وبالرغم من ان بنزين الاوكتان قد وضعت عليه قيود معينة منذ قيام الحرب في كوريا ، واعادة تسليح الدول الغربية ، فإن الخطوط التجارية لم تجر أي تخفيض حاد على خطوطها حتى نهاية الصيف الماضي عندما اغلقت شركة البترول الانجلو ايرانية معاملها في عبادان وتطلب ذلك اختصار دائم في خطوط معينة للطيران بالشرقين الاوسط والادنى . ومما تجدر الإشارة إليه ان معامل تكرير عبادان تعتبر

ان الانهيار الذي اصاب التوسع العالمي في ميدان الطيران التجاري كنتيجة لانكماش المفاجيء في بترول الطائرات وتوزيعه بسبب اضراب عمال معامل تكرير البترول الأمريكية في الشهر الماضي ، قد اثبت اعتماد العالم - بشكل كبير - على الانتاج الأمريكي لبترول الطائرات .

ففي ٥ مايو الماضي ، وخلال اسبوع واحد من بدء اضراب عمال معامل التكرير ، فرضت الحكومة الأمريكية قيودا بتخفيض سير خطوط الطيران بمقدار الثلث ، كما منعت تصدير « الاوكتان » - وهو بنزين الطائرات - في المدة الباقية من الشهر . وبمضي ايام قليلة ، حتى بادرت الحكومة البريطانية بوضع نفس القيود على استهلاك هذا البنزين ، كما اتخذت نفس الخطوات في بلدان أخرى عديدة ، تهدف الى الغاء الكثير من الرحلات الجوية للطيران التجاري حول معظم الكرة الأرضية . ولم تقصر هذه القيود على الطيران التجاري ، بل طبقت على الطيران الحربي خارج مناطق القتال الحالية .

ولقد اكدت مفاجأة وقسوة هذه

جدول يبين الكميات المنتجة والمصدرة في الولايات المتحدة الأمريكية

١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٥٠	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	
يناير وفبراير	النصف الثاني	النصف الاول	النصف الثاني	النصف الاول				
١٧٢ر٦	١٦٤ر٠	١٤٩ر٤	١١٠ر٨	١٠٤ر١	٤٨ر٩	١٤ر٦	٣٤٠ر٣	الانتاج
٣٦ر٥	٤ر١	٤ر١	٥٩ر٠	٦ر٠	٤٧ر٧	٥٥ر٠	٧٧ر٢	درجات أخرى
٢٠٩ر١	٢٠٥ر٠	١٩٠ر٤	١٦٩ر٨	١١٠ر١	٩٦ر٦	٦٩ر٦	٤١٧ر٥	المجموع
المصدر								
٤٣ر١*	٤٣ر٤	٢٣ر٠	٢١ر٦	١٧ر٠	١٣ر٩	٦ر٣	٩٣ر٥	جميع الدرجات

* كان متوسط المصدر خلال الست أسابيع قبل ١١ ابر ل ٣١٠٠٠ برميل حسب احصائيات مكتب المناجم الأمريكي .

الرصاص من ٣ سنتيمتر مكعب الى ٤ ثم اخيرا الى ٦ و٤ سنتيمتر مكعب في كل جالون امريكي ، مما يساعد على انتاج كميات اكبر من بنزين الطائرات ، وهكذا اصبح «الالكليت» العامل الهام الذي يحدد زيادة أو نقص انتاج بنزين الطائرات ، ولكن للأسف لا يوجد منه في اوربا .

وفي بداية الشهر الماضي ، عندما بدأ اضراب عمال البترول ، زاد انتاج الولايات المتحدة من بنزين الطائرات الى ٢٠٠ ألف برميل يوميا أي ما يوازي ٨ مليون طن متري سنويا أو حوالي ٨٥-٩٠ ٪ من الطلب الاجمالي للعالم الحر لهذا النوع من بنزين الاوكتان ، والذي يقدر هذا الطلب الآن بحوالي ٩٥ مليون طن سنويا . ويستخدم حوالي نصفه في مطلوبات الولايات المتحدة للعمليات الحربية ، والنقل التجاري الجوي ، والتخزين الاحتياطي وهذه الزيادة في طلبات دول العالم، تجعل من الضروري تعويض الخسارة الكبيرة الناجمة من عدم انتاج عبدان ، بانتاج الولايات المتحدة ، رغما من الزيادات في انتاج الدول خارج الولايات المتحدة خلال التسعة أشهر الماضية .

وهذا الطلب المتزايد على بنزين طائرات المنتج في أمريكا ، جعل المخزون منه ضئيلا جدا لمواجهة الحالات العاجلة ، كاضراب العمال الاخير .

ومن الملاحظ أن اغلاق معامل عبدان لم تؤثر الا على بعض مناطق ، سرعان ما تغلبت عليها باعادة تنظيمها وعمل ترتيبات معينة . وحتى في خلال الحرب الماضية ، عندما ووجهت صناعة الزيت بزيادة متقلبة في وقود الطائرات (تقدر بثلاثة أضعاف المستوى الحالي) أمكنها التغلب بنجاح

بنك مصر

البنك الذي رفعته العزة المصرية

دعامتها في الاستقلال الاقتصادي

منشئ صناعتها القومية

مؤسس شركاتها الكبرى

على جميع الصعوبات لمواجهة هذه الطلبات .

ومنذ هذه السنين ، تغير طبيعة الطلب على وقود الطائرات . وبصرف النظر عن تلك الحقيقة بأن بنزين الاوكتان من درجة (١٤٥/١١٥) بمحتوياته من الاكلايت ، لم يكن معروفا حينئذ ، فان النظرة الاجمالية على بنزين الطائرات قد تغيرت خلال العشرة سنين الماضية .

وبينما الطلب على جميع المنتجات الرئيسية لصناعة البترول يمكن توقع ازدياده باستمرار وبكل تأكيد خلال عدة أجيال قادمة ، فإن الوضع يختلف تماما بالنسبة للأوكتان ذي الدرجات العالية .

كما أنه سيتطلب تغيرا في توريينات الطائرات . وفي الطيران الحربي ، تمت هذه التغيرات بشكل ملحوظ ، وتغير الطلب كلية على وقود الطائرات . ولو أن معامل عبدان كانت تعمل على حالها الاول ، لكان من الممكن التوقع بكفاية الحاجة مستقبلا . ومن المنتظر أن تدخل مادة (الالكلايت) في انتاج الاوكتان على نطاق واسع ان عاجلا أو آجلا . أو نقص الطلب على بنزين الطائرات ، ولهذا فان شركات البترول في الولايات المتحدة وغيرها من البلاد، تراها محجمة عن استثمار أموالها في مادة أخرى خلاف الألكلايت ، مما يدل على عدم الاستغناء عنها وشدة لزومها لانتاج بنزين الطائرات ، رغما من ارتفاع تكاليف انتاجها ، وطول الوقت اللازم لانتاجها .

وهكذا كان من نتيجة الاثر السيء الذي تركه اضراب عمال البترول في أمريكا ، أن ألغيت بعض الخطوط ، وخفض عدد الرحلات الجوية ، سواء في الشرق أو في الغرب ، وصار عبور المحيط الاطلسي من الامور الصعبة المنال خاصة في هذا الجو الدولي المكهرب ، بل ونحن مقبلون على فصل الصيف الذي يتطلب سفر السياح عبر البحار لقضاء عطلاتهم وأجازاتهم، كما اتجه التفكير نحو التنويع وابتكار أصناف أخرى . والنتيجة الجديرة بالاهتمام هي تخفيض الاعتماد على الاصناف ذات الدرجات العالية المتخصصة ، مما يستتبع تخفيض الاعتماد على منابع معينة محددة ، والاتجاه شطر البحث عن منابع أخرى . وتعتبر هذه النتيجة من حسنات

أزمة بترول الطائرات الاخيرة !! وقد جاءت الانباء الاخيرة تحمل نبأ عودة عمال البترول في أمريكا الى أعمالهم ، واعادة أعمال التكرير الى مجراها الطبيعي ، مما جعل الحكومتين الامريكية والانجليزية تقدمان على الغاء القيود التي كانت قد وضعتهما على بنزين الطائرات . وقد حذى الكثير من الحكومات حذوهما - ومنها مصر .

هذه صورة مصغرة تبين أهمية مادة من المواد في الاقتصاد العالمي . أترانا في مصر نهتم بمثل هذه الصور ، خاصة وأن باطن أرضنا يحوى الغزير منها ؟!

لنا عودة الى هذه النقطة ان شاء الله .

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكرى باطرك بك

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير الادارة فؤاد البحزورى

مصر هاندى بنجاء الملكى

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنمو عليها مع إدارة المجلة

الاشتراكات في مصر جنيهاً ونصف جنيه

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سورياً

أو لبنانياً أو فلسطياً

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعاً

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهاً مصرى أو ١٠/٦ جنيهات إنجليزية

• قدر الاشتراكات في مصر والسودان بقرش

بموجب اذونات أو هدايا بريرة أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو هالة نقدية

نصوص أسئلة امتحان المحاسبين والمراجعين

الزمن ثلاث ساعات

الامتحان النهائي

دور ابريل ١٩٥٢

مادة المحاسبة (الورقة الثانية)

أجب على السؤالين الاجباريين الآتيين :
السؤال الاول

ظهرت البيانات الآتية في دفاتر شركة
صناعية :

جنيه	جنيه
٤٠٠	مصاريف نقل للداخل
٢٤٠	اعلان
٩١٠٠	اجور مباشرة
٦٤٠	ضريبة انتاج
	رصيد المخازن في آخر يناير
٢٥٠٠	خامات
٤٣٠٠	بضاعة مشغولة
	رصيد المخازن في اول يناير
٢٦٠٠	خامات
٤٣٥٠	بضاعة مشغولة
٦٢٠	تصليحات الآلات
١٦٢٠٠	مشتريات المواد الخام
	بضاعة تحت التشغيل
٣٢٠٠	اول يناير
٣١٤٠	آخر يناير
٣٩٩٨٠	مبيعات
١٤٠٠	اجور صناعية غير مباشرة
١٢٥٠	مصاريف صناعية
٦٠٠	مصاريف المكتب
١٧٣٠	مصاريف آلات العرض
٧٠٠	نقل للخارج
١١٠٠	مصاريف سفر الوكلاء وعمولة البيع
٧٥٠	فوائد السندات
٢٧٢	ديون معدومة
٨٤٥	رسوم جمركية على الخامات
٣١٧	قطع غيار للآلات
	والمطلوب :

عمل حساب الانتاج عن شهر يناير
يتبين منه :

- ١ - قيمة المواد المستخدمة في الانتاج
- ٢ - ثمن التكلفة الاولى
- ٣ - ثمن التكلفة الصناعي
- ٤ - ثمن التكلفة الكلى
- ٥ - ثمن تكلفة المبيعات
- ٦ - صافى الربح والخسارة

السؤال الثانى

في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ تعاقدت شركة
الفنادق الحديثة على استئجار قطعة من
اراضى حكر وقف مراد بك الكاشف لمدة
خمس سنين ابتداء من اول يناير سنة ١٩٤٨
نظير مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وذلك لكى تشيد
عليها فندقا قدرت تكاليفه بمبلغ ١٧٥٠٠٠
جنيه .

ولامكان تنفيذ المشروع اقترضت الشركة
من البنك في اول يناير سنة ١٩٤٨ مبلغ
٢٠٠٠٠ جنيه بفائدة ٦ ٪ في السنة دفعته
لوقف مراد الكاشف فوراً . وكان الاتفاق مع
البنك يقضى بسداد القرض بواقع ١٠٠٠
جنيه في نهاية كل ثلاثة شهور مضافا اليها
الفائدة المستحقة لغاية تاريخ الدفعة .

كما قامت الشركة في ١٥ يناير من نفس
السنة باصدار :

(١) ٣٠٠٠٠ سهم جديد قيمة السهم

مستخلصات يعتمد عليها مهندس الشركة وتدفع
فور الاعتماد وقد بلغت قيمة المستخلصات
التي اعتمدت لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٨ مبلغ
١٢٠٠٠٠ جنيه .

فالمطلوب :

أولا - اجراء قيود اليومية الخاصة بالحكر
ثم استهلاكه في آخر السنة الاولى وكذلك
القيود الخاصة بالقرض وسداده وفائدته في
بحر السنة الاولى .

ثانيا - اجراء قيود اليومية الخاصة بزيادة
رأس المال وبالسندات في ضوء المعلومات
المذكورة

ثالثا - تصوير كل من حسابى مبانى
الفندق ومقاول البناء .

أسئلة اختيارية

وبعد شهرين من تاريخ ارسال البضاعة
ارسل الوكيل حساب البيع ومنه تبين :

١ - ان البضاعة بيعت بمبلغ ٢٩٨٠ جنيه
٢ - ان المصاريف المختلفة التى قام بدفعها
في عدن بلغت ٤٠ جنيه .

٣ - انه احتسب العمولة المتفق عليها
وقدرها ٧ ٪ مضافا اليها ١ ٪ عمولة ضمان
لدفع .

والمطلوب :

أولا - تصوير حساب البيع الذى ارسله
الوكيل بعدن علما بأنه أرفقه بحالة مصرفية
بالباقى المستحق عليه

ثانيا - اجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر
شركة التجارة الدولية لاثبات العملية سالفة
الذكر .

السؤال الثانى

واذا علمت أن :

١ - الفرع «أ» ارسل بضائع الى الفرع
«ب» خلال السنة قيمتها ٧٢٠ جنيه بسعر
البيع .

٢ - ظهر عند الجرد في ١٩٥٠/٦/٣٠ عجز
في بضاعة «أ» قيمته ١٥٠ جنيه . وزيادة في
فرع «ب» قيمتها ٩٠ جنيه بسعر البيع

٣ - تقسم المصروفات الخاصة بالمركز
الرئيسى بين الفرعين بالتساوى

فالمطلوب - أولا - تصوير حسابات بضاعة
الفرع والبضاعة المرسله والتسوية والارباح
والخسائر لكل من الفرعين .

ثانيا - اعداد الميزانية العمومية للشركة
بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٠

الاسمية ٤ جنيهات بسعر ٥ جنيهات - وقد
تم الاكتتاب في ٤٠٠٠٠ سهم فخصصت
كالاتى : - ٢٠٠٠٠ سهم بالكامل

٢٠٠٠٠ سهم بواقع النصف

(ب) ١٠٠٠ سند (٥ ٪) قيمة السند

الاسمية ٥٠ جنيهها بسعر ٤٨ جنيهها - وقد
تم الاكتتاب في ١٥٠٠ سند خصصت بالتناسب
وكانت شروط اصدار كل من الاسهم
والسندات تقضى بدفع القيمة كاملة عند
الاكتتاب قبل ٢٥ يناير

وفي اول فبراير سنة ١٩٤٨ تعاقدت الشركة
مع أحد المقاولين على بناء الفندق بمبلغ
١٧٢٠٠٠ جنيه . وكانت الشروط تقضى بدفع
٨٠ ٪ من قيمة العمل المنتهى بناء على

أجب على سؤالين فقط احدهما من القسم
(١) والاخر من القسم (ب)

القسم (١)

السؤال الاول

ارسلت الشركة التجارية الدولية بالاسكندرية
٣٠ صندوقا من البضائع لوكيل بالعمولة في
عدن وارسلت اليه فاتورة بمبلغ ٢٢٥٠ جنيه
(وهو عبارة عن ثمن التكلفة مضافا اليها
٢٥ ٪)

وقد شحنت البضاعة على الباخرة (برتر)
وقامت الشركة بجميع مصاريف الشحن
والتأمين وخلافه التى بلغت ٦٨ جنيهها .

وقد سحبت الشركة على الوكيل كميالة
تستحق بعد ٨٠ يوما بمبلغ ١٤٠٠ جنيهها
وقامت بخصمها لدى البنك وبلغت مصاريف
الخصم ٣١ جنيهها

تقوم شركة التوزيع المصرية التى مركزها
الرئيسى بالاسكندرية بتصريف منتجاتها عن
طريق فرعين للبيع بالتجزئة ترسل لهما البضائع
من مخازنها مقدرة بسعر التكلفة مضافا اليه
٥٠ ٪ أى سعر البيع

ويقوم الفرعان بايداع كل المتحصلات النقدية
يوميا في البنك لحساب المركز الرئيسى - كما
يقوم المركز الرئيسى بدفع كافة المصروفات
اللازمة .

وقد استخرجت البيانات التالية من دفاتر
المركز الرئيسى ومن مستخرجات الفرعين عن
السنة المنتهية في ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٠

بضاعة بسعر التكلفة بتاريخ ١٩٥٠/٦/٣٠

بضاعة بسعر البيع بتاريخ ١٩٤٩/٧/١

بضاعة مرسله للفروع بسعر التكلفة

مبيعات نقدية مودعة في البنك

مدينون في ١٩٤٩/٧/١ (سدداوا بالكامل خلال العام)

مدينون في ١٩٥٠/٦/٣٠

بنك في ١٩٥٠/٦/٣٠

دائنون

مصروفات مدفوعة

أصول مختلفة

رأس المال

المركز الرئيسى الفرع «أ» الفرع «ب»

جنيه جنيه جنيه

٦٠٤٠

٦٠٠٠ ٣٠٠٠

١٣٠٠٠ ٧٢٠٠

٢٠٦١٠ ٩٩٦٠

٤٠٠ ٥٠٠

٦٠٠ ٧٥٠

٦٦٧٠

٤٥٠٠

٤١٩٠ ١٨٧٠ ١٥٠٠

٧٠٠٠ ٨٠٠٠ ١٠٠٠٠

٣٦٤٠٠

قسم « ب » السؤال الأول

(أ) ما معنى الاستهلاك
(ب) أي الأصول قابلة للاستهلاك
(ج) ما هي أهم الطرق الشائعة للاستهلاك وأيهما أفضل ولماذا
(د) ما هي طريقة الاستهلاك التي يدخل فيها عنصر احتساب الفائدة على رأس المال المستثمر في الأصل اللازم استهلاكه

السؤال الثاني

عدد ثمانية أنواع من الاحتياطات «نصفها تحميلي ونصفها تخصيصي» وبين الفرق بين الاحتياطي التحميلي والاحتياطي التخصيصي والفرض من كل منها وكيف ينشأ من وجهة المحاسبة .

مادة المحاسبة الورقة الأولى

أجب على السؤالين الإجابيين الآتيين :
السؤال الأول

على إبراهيم وسعيد فاضل في شركة تضامن يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٦٠ ٪ للاول و ٤٠ ٪ للثاني وذلك بعد احتساب مرتب سنوي لكل منهما قدره ٦٠٠ جنيه وبعد احتساب فائدة على رأس المال بواقع ٥ ٪ في السنة

والآتي بيان ميزانية المراجعة المستخرج من دفاتر الشركة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

جنيه	جنيه
١٠٠٠٠	٨٠٠٠
رأس مال إبراهيم	١٠٠٠
رأس مال فاضل	٨٥٠
مستحقات إبراهيم	٧٨١٥
مستحقات فاضل	١٩٤
عوائد أملاك	٨٣٦
مهايا	٨٣
مصاريف اضاءة	١٩٢
مصاريف قوة كهربائية (للمطبعة)	٢٢٦
عمولة الوكلاء المتجولين	١٤٤
مصاريف التأمين	٥١٧
مصاريف الاعلان	٢٠٠٠
أوراق مالية	١٧٦٩١
مبيعات	٣٥
ديون معدومة	١٢٠
خصم	٦٧٢
مصرفات عمومية	١١٧
بوستة وتلغراف وتليفون	٣٧٧
مصاريف نقل المطبوعات للعملاء	بضاعة (في أول يناير سنة ١٩٥١)
٣٢٨٠	٧٩٢٠
٣٩٨٢	٣٨٩٧
١٩٠	٣٤٤٠
٣٨٠	٣٢٥٢
١٠٠٠	٢٦٣٤
٤٠٥٢١	٤٠٥٢١

والمطلوب عمل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في آخر ديسمبر سنة ١٩٥١ ثم عمل الميزانية العمومية للشركة في ذلك التاريخ علما بما يأتي :

- ١ - قدرت الأوراق الموجودة بمخازن المطبعة المطبعة في آخر ديسمبر بمبلغ ٤٨٢٥ ج
- ٢ - قدرت الأشغال تحت الطبع في آخر ديسمبر بمبلغ ٣٧٥ ج
- ٣ - قدرت الأوراق المالية بمبلغ ١٨٢٠ ج
- ٤ - تبين أن فاتورة عن مشتري ورق لم تحيد في الدفاتر وقيمتها ١٦٨ ج

٥ - تبين أن ضمن المشتريات :

- ١ - مشتريات خاصة بالشريك على إبراهيم قدرها ٨٢ ج
- ب - مشتريات خاصة بالشريك وسعيد فاضل قدرها ٣٨ ج
- ج - فاتورة من الشركة المصرية للات الطباعة عن آلة طباعة قيمتها ٥٣٠ ج
- ٦ - تبين أن للمطبعة أجورا مستحقة في آخر ديسمبر قدرها ٢٤٢ ج
- ٧ - تبين أن مصاريف التأمين مدفوعة عن مدة سنة تنتهي في آخر مارس سنة ١٩٥٢
- ٨ - تبين أن ضمن مصاريف الاعلان مبلغ ٩٦ جنيه تكاليف اقامة لوححة للاعلان عن المطبعة في إحدى محطات السكة الحديدية .
- ٩ - تبين أن شيكا مدفوعة من أحد المدينين وقدره ١٢٤ جنيه لم يحصل واعتبر معدوما لوفاة المدين مفلسا
- ١٠ - تقرر أن يعدل احتياطي الديون المشكوك فيها الى ٤٢٠ جنيه
- ١١ - تقرر أن يعمل احتياطي خصم للمدينين بواقع ٢ ٪
- ١٢ - تقرر أن تعمل الاستهلاكات الآتية :
أ - على رصيد المباني بواقع ٢ ٪
ب - على رصيد الآلات بواقع ٨ ٪
ج - على رصيد الأثاث بواقع ٥ ٪

السؤال الثاني

قررت الجمعية العمومية غير العادية لشركة مساهمة زيادة رأس المال بمبلغ ١٢٥٠٠٠ ج وكذلك اصدار سندات (٤ ٪) بمبلغ ٧٥٠٠٠ ج

وفوضت لمجلس الادارة تقرير شروط وميعاد هذا الاصدار سواء ما كان خاصا بالاسهم أو بالسندات وفي ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الادارة اصدار الاسهم على الوجه الآتي :

٥٠٠٠ سهم عيني بسعر ٥ جنيهات تعطى لمحمد عبد الكريم صاحب مصانع النحاس المصرية

٢٦٢٥٠ سهم نقدي بسعر ٥ جنيهات تعرض للاكتتاب العام

٣١٢٥٠ مجموع الاسهم

فاذا علمت أن الاسهم العينية أعطيت لمحمد عبد الكريم مقابل الاستيلاء على أصول وخصوم محله (ما عدا البنك) طبقا للميزانية الآتية :

جنيه
١٨٥٧٤ أصول ثابتة
٩٦٥٦ أصول متداولة
٣٢٠٠ بنك
٣١٤٣٠

جنيه -
١٥٠٠٠ رأس المال
٣٨٤٠ خصوم مختلفة
٨٠٠٠ احتياطي استهلاك الأصول الثابتة
٣٦٥ احتياطي الديون المشكوك فيها
٤٢٢٥ أرباح

٣١٤٣٠

وان الاسهم النقدية عرضت للاكتتاب على أن تدفع نصف القيمة عند الاكتتاب والنصف الآخر بعد التخصيص تم الاكتتاب في ٥٠٠٠ سهم خصصت بين المكتتبين نسبيا

وفي أول اغسطس سنة ١٩٥٠ عرضت السندات للاكتتاب العام على أن تدفع نصف القيمة عند الاكتتاب والنصف عند التخصيص

فاذا علمت أن سعر اصدار السند الذي قيمته الاسمية ١٠٠ جنيه هو ٩٨ جنيه وان السندات قد اکتتب فيها بالكامل

فالمطلوب اجراء قيود اليومية لاثبات ماتقدم في دفاتر شركة المساهمة علما بأن أقساط التخصيص سددت بالكامل سواء بالنسبة للاسهم أو السندات .

أسئلة اختبارية

أجب على سؤالين فقط أحدهما من القسم ١ والآخر من القسم ب

قسم (أ)

السؤال الاول :

كان رصيد حساب الآلات العام في أول يناير سنة ١٩٥٠ مبلغ ٨٦٥٢ جنيه وفي أثناء سنة ١٩٥٠ تبين أن آلة رقم ب ٣١١ أصبحت غير قابلة للاستعمال فبيعت خردة بمبلغ ٨٥ جنيه .

فلما تبين أن آلة أخرى رقم ج ١٤٥ يستحسن استبدالها بآلة حديثة أكثر انتاجا ثمنها ٧٥٠ جنيه فاذا علمت انه :

أولا - بالرجوع الى سجل الآلات تبين أن في أول يناير سنة ١٩٥٠ كان

١ - رصيد الآلة (رقم ب ٣١١) ٣٢٥ جنيه

٢ - رصيد الآلة (رقم ج ١٤٥) ٥٩٠ جنيه

ثانيا - ان الشركة التي اشترت منها الآلة الحديثة قبلت أن تأخذ الآلة (رقم ج ١٤٥) كجزأ من الثمن ولذلك حررت فاتورة البيع بمبلغ صافي قدره ٤٥٠ جنيه والمطلوب :

١ - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم

٢ - تصوير حساب الآلات تبعا لذلك .

السؤال الثاني

في أول يناير سنة ١٩٤٨ اشترت شركة مساهمة ٥٠٠ فدان من الاراضي المجاورة لها صفقة واحدة بثمن اجمالي ٦٤٠٠٠ جنيه وبلغت مصاريف عقد الشراء وتسجيله والسمسرة وخلافه ٥٨٠٠ جنيه . وشرعت الشركة فوراً في تشييد مصنع ومخازن على ١٥ فدان منها بلغت تكاليف بنائها لفاية الانتهاء في آخر سبتمبر ١٩٤٨ - ٤٢٨٥٠ - ٢٥٠ فداناً بسعر الفدان ١٧٢ جنيه وفي نفس التاريخ أجرت الـ ٢٣٥ فداناً الباقية بواقع ١٠ جنيهات للفدان في السنة

فاذا علمت انه عند استلام الـ ٥٠٠ فدان وجدت بها زراعات صالحة للجنى بيعت في ٢٩ يناير بمبلغ ١٨٠٠ جنيه

فالمطلوب :

تصوير حساب الاراضي كما يظهر في دفاتر الشركة من أول يناير الى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨

قسم (ب)

السؤال الاول :

عرف نوعين هامين من أنواع الأصول ونوعين من أنواع الخصوم ثم ارسم ميزانية عمومية لشركة مساهمة صناعية كبيرة مبينا بها أنواع الأصول والخصوم مرتبة ترتيبا سليما بالارقام ثم من موجب هذه الميزانية استخراج مقدار رأس المال العامل للشركة . واذكر الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان لامكان تحديد رأس المال العامل تحديدا صحيحا .

السؤال الثاني :

ما معنى الحسابات الاجمالية . وما الفرض منها . وما هي الفكرة المحاسبية التي تؤسس بموجبها تلك الحسابات ، وماذا تقتضيه هذه الفكرة من عمل تخطيطات خاصة في الدفاتر لامكان تصوير تلك الحسابات .

ارسم نموذجا لأهم دفتر يستعمل لهذا الغرض مبينا به جملة قيود لتوضيح كيفية استعماله لأغراض الحسابات الاجمالية .

تصحيح : نشرنا بالعدد الماضي بصفحتي ٢٣ و ٢٤ مادتي المراجعة والضرائب والمعلومات العامة ضمن الامتحان الابتدائي بينما هما ضمن الامتحان النهائي فلزم التنويه

قوانين وقرارات

مرسوم بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢
بالأذن للحكومة في منح الجمعية التعاونية للبترول تراخيص في البحث عن البترول
نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،
ونظرا الى حالة الضرورة ، وعلى القانون
رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالناسج
والمحاجر .
وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة
والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت
مادة ١ - يرخص لوزير التجارة والصناعة
في منح الجمعية التعاونية للبترول تراخيص
في البحث عن البترول في المناطق المحددة
بالكشف المرافق لهذا القانون وفقا للشروط
المبينة في نموذج الترخيص الملحق به .
٢ - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ
هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .
صدر بقصر المنتزه في ٢٧ رمضان سنة
١٣٧١ - ٢٠ يولية سنة ١٩٥٢

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

احمد نجيب الهلالي

ثم توقيعات حضرات أصحاب المعالي الوزراء
وقد أرفق بالمرسوم كشف يبين المناطق
التي يرخص للجمعية التعاونية للبترول في
البحث فيها ، ومنه يستدل على أن المساحات
التي منحت للجمعية التعاونية للبحث فيها
مساحات شاسعة معظمها بسيناء والصحراء
الشرقية وهي مناطق غنية بالبترول .
والجمعية التعاونية للبترول جديرة بتلك
الثقة الغالية التي كانت ثمرة شهية لجهودها
الموفقة في خدمة مصر والمصريين بجد وصدق
واخلاص .

فان الجمعية التعاونية للبترول قد أدت
واجبها على أحسن ما يكون الاداء ، وخدمت
البلاد في أزماتها التي لقيتها إبان الحرب
العالمية الأخيرة وبرهنت على أن مجلس إدارتها
والقائمين بالامر فيها أناس يهتمهم الصالح
العام قبل كل شيء ، وأنهم لا يعرفون
الاستغلال ، ولا الطمع فيما يمس الحياة
العامية ويتصل بالخاص والعام . بل ليس
عجيبا ان يعرف عن هذه الجمعية أنها ضحت
بالكثير من وقتها وأرباحها في سبيل تيسير
البترول ومشتقاته للجميع في وقت الحرب .

مرسوم قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢

بتعديل بعض احكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال

المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية

وعلى كسب العمل

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،
ونظرا الى حالة الضرورة .

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض
ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة
وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب
العمل المعدل بالقوانين رقمي ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ .

وتصدر قراراتها مسببة بأغلبية الاصوات ،
ويوقع على القرارات من الرئيس والكتاب
خلال اسبوعين على الاكثر من صدورها .
مادة ٥٢ - للممول خلال شهر من تاريخ
اخطاره بربط الضريبة في الحاليتين المنصوص
عليهما في الفقرتين الرابعة والسادسة من
المادة (٤٥) أن يظن في الربط والا أصبح
غير قابل للطعن فيه .

ويرفع الطعن بعريضة يودعها الممول بالمأمورية
المختصة وبغير رسم وله ان يحتفظ بصورة
من العريضة مؤشرا عليها من المأمورية بتاريخ
تقديمها .

وتثبت المأمورية ملخص العريضة في دفتر
خاص . وتعد كذلك ملخصا بالخلاف مع بيان
أسس تقدير المصلحة للارباح وعناصر ربط
الضريبة .

وعلى المأمورية خلال شهر من تاريخ تقديم
العريضة ان ترسلها الى لجنة الطعن مشفوعة
بملخص الخلاف والافقرارات والمستندات التي
تراها ضرورية وأن تخطر الممول بكتاب موصى
عليه مصحوب بعلم وصول يعرض موضوعه
- على لجنة الطعن .

فاذا انقضى الميعاد المذكور ولم يخطر الممول
بذلك كان له أن يعرض الامر على اللجنة
بكتاب يرسل الى رئيسها موصى عليه ومصحوب
بعلم وصول بعد انقضاء المدة المذكورة في
الفقرة السابقة .

ويجوز للجنة عند رفض الطعن الزام
الطاعن بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا
تزيد عن خمسين جنيها .

مادة ٥٣ - تختص لجان الطعن بالفصل
في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة
وتخطر اللجنة كلا من الممول والمصلحة
بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على
الاقل وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم
وصول ولها أن تطلب من كل من المصلحة
والممول تقديم ما تراه ضروريا من البيانات
والاوراق وللممول الحضور أمام اللجنة ،
اما بنفسه أو بوكيل عنه .

وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير
المصلحة وطلبات الممول وبعلم الممول والمصلحة
بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم
وصول .

وبعد ربط الضريبة وفقا للقرار فاذا لم
تكن الضريبة قد حصلت يكون تحصيلها على
مقتضى قرار اللجنة .

مادة ٥٤ - لكل من مصلحة الضرائب
والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة
الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر
من تاريخ الاعلان بالقرار على الوجه المبين
بالمادة السابقة .

ويجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة
الابتدائية في هذا الشأن ايا كانت قيمة النزاع
المادة الثانية - جميع الاجراءات التي تمت
في ظل النصوص المعدلة بمقتضى المادة السابقة
يستمر أثرها وفقا لاحكام تلك النصوص .

وتحال الى لجان الطعن الجديدة الطعون
القائمة أمام لجان الطعن السابقة ولم تصدر
فيها قرارات منتهية للنزاع كله او بعضه .

المادة الثالثة - على وزيرى العدل والمالية
والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون
ولو وزير المالية والاقتصاد اصدار ما يقتضيه
العمل به من قرارات ولوائح ويعمل به من
أول يولية سنة ١٩٥٢ .

صدر بقصر المنتزه في ٢٧ رمضان سنة
١٣٧١ (٢٠ يونيو سنة ١٩٥٢) .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية
والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .
رسمنا بما هو آت :

المادة الاولى - تعدل المواد ٤٥ و ٥٠ و ٥١
و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ المشار اليه على الوجه الآتى :

مادة ٤٥ - تربط الضريبة على الارباح
الحقيقية الثابتة من الاقرار المقدم من الشركة
اذا قبلته مصلحة الضرائب .

وللمصلحة تصحيح الاقرار او تعديله
ويتعين عليها عندئذ أن تخطر الشركة بكتاب
موصى عليه مصحوب بعلم وصول وعناصر
ربط الضريبة وان تدعوها الى موافاتها كتابة
بملاحظات على التصحيح او التعديل . وذلك
خلال شهر من تسلم الاخطار ، فاذا وافقت
الشركة على التصحيح او التعديل ربطت
الضريبة على مقتضاه .

ويكون الربط غير قابل للطعن فيه وتكون
الضريبة واجبة الاداء فورا .

واذا لم توافق الشركة على التصحيح او
التعديل او لم تقتنع مصلحة الضرائب بما
أرسلته الشركة من ملاحظات في الميعاد ربطت
المصلحة الضريبة وفقا لما استقر عليه رأيها
وأخطرت الشركة بهذا الربط بكتاب موصى
عليه مصحوب بعلم وصول وحددت لها
شهرًا لقبوله او الطعن فيه وفقا للمادة ٥٢ .

فاذا ما انقضى هذا الميعاد دون طعن من
الشركة أصبح الربط نهائيا والضريبة واجبة
الاداء فورا أما اذا طعنت الشركة في الميعاد
فلا يكون الربط واجب الاداء الا بمقدار ما
قبلته الشركة من ملاحظات المصلحة مع عدم
الاخلال بحكم المادتين (٤٤) و (٤٨) .

واذ امتنعت الشركة عن تقديم الاقرار او
المستندات او البيانات المنصوص عليها في
المادتين (٤٣) و (٤٤) وكذلك اذا لم ترد
الشركة على ما طلبته المصلحة من ملاحظات
على التعديل او التصحيح قدرت المصلحة
الارباح وربطت الضريبة وفقا لهذا التقدير
وتكون الضريبة واجبة الاداء فورا وانما
يكون للشركة أن تطعن في التقدير وفقا
للجراءات المنصوص عليها في المادة (٥٢)

مادة ٥٠ - تشكل لجنة الطعون من ثلاثة
من موظفى مصلحة الضرائب يعينون بقرار
من وزير المالية والاقتصاد . ويجوز بناء على
طلب الممول أن يضم اليهم عضوان يختارهما
الممول من بين التجار ورجال الصناعة او
المولين .

ويشترط في كل عضو مختار أن يكون ممن
يدفعون ضرائب مباشرة لا يقل مجموعها عن
عشرة جنيهات في السنة .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا اذا
حضره ثلاثة من أعضائها منهم الرئيس .
ويتولى الاعمال الكتابية في اللجنة موظف
تنتدبه مصلحة الضرائب .

ويكون مقر لجان الطعن بعواصم المحافظات
والمديريات وكذلك في غيرها من الجهات التي
يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد .
مادة ٥١ - تكون جلسات اللجنة سرية

اصبحت
للصناعات
مؤسستك
مقصداً لجميع
بفضل فروعها المنتشرة في انحاء العالم
شركة بيع المصنوعات المصرية

المركز الرئيسي : شارع فؤاد الأول بالقاهرة
وفروعها : بالقاهرة وجميع عواصم مدن القطر

سيارات

بويك - شيفروليه - فوكس هول

الموزعون . منير مقار وشركاه

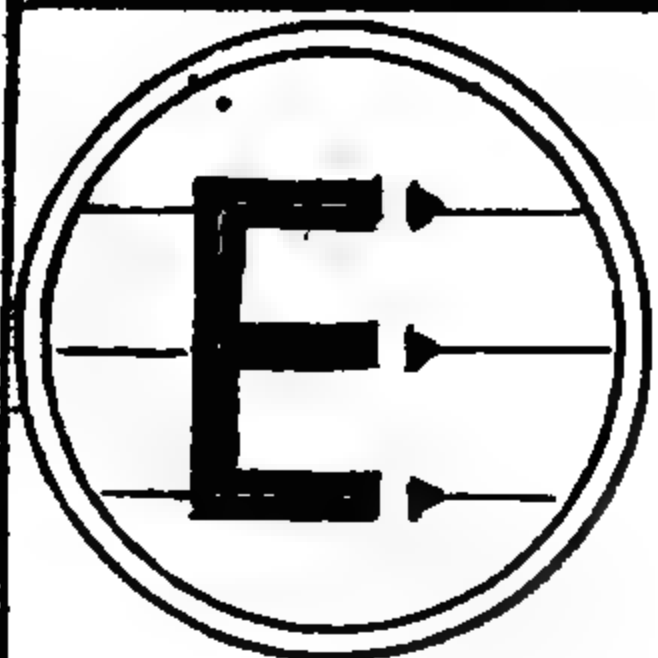
٦٥ شارع فؤاد الأول بالاسكندرية

ورشة التصليح

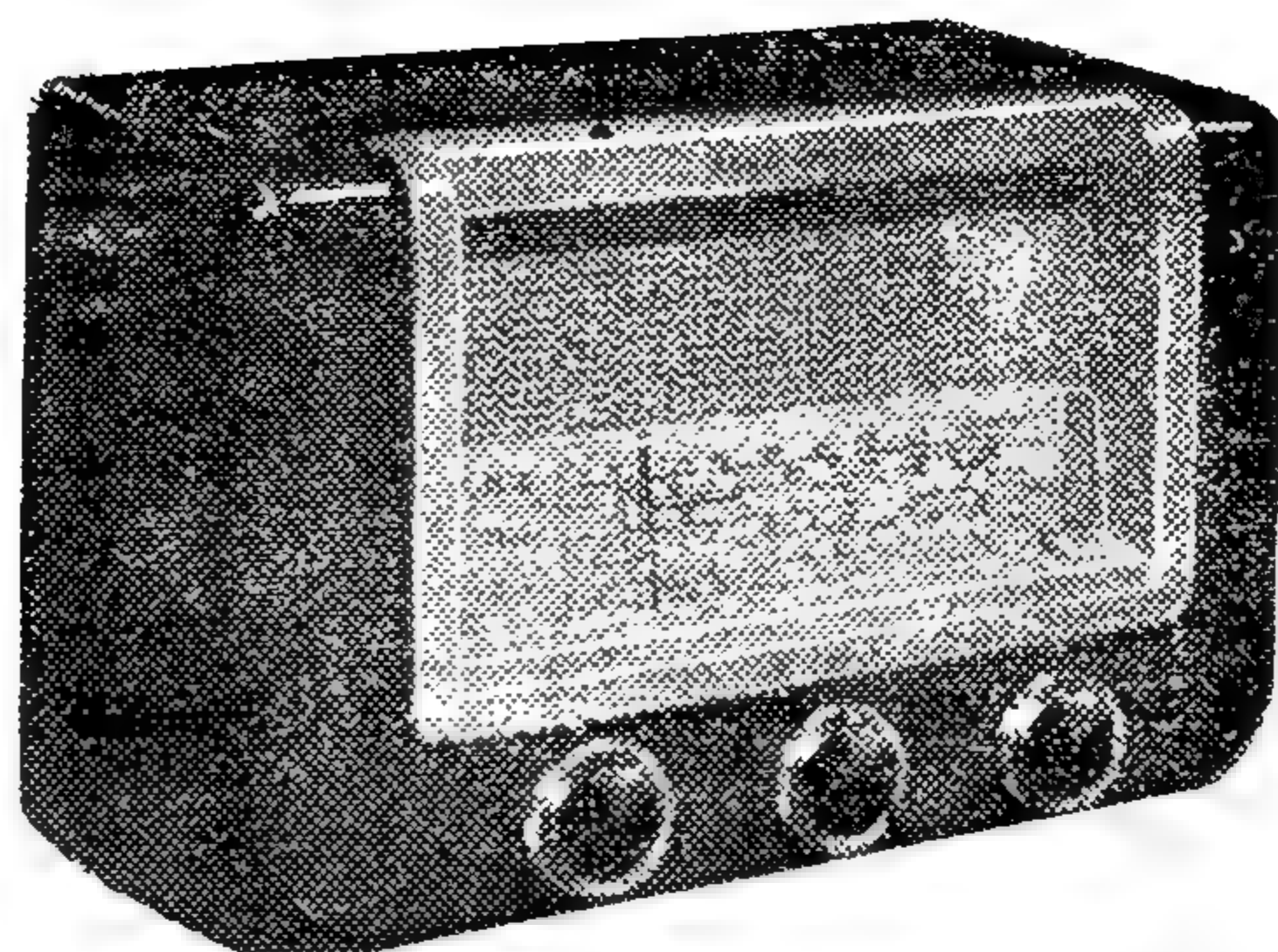
« خدمة السيارات » ١ : شارع رياض باشا بالأزاريطة

لتصليح وضبط جميع أنواع السيارات

قطع الغيار ٦٥ : شارع فؤاد الأول - اسكندرية



راديو إيكو العالمى



أداة السحر
و
الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت إليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

ص. ٦٨٥٦٠

شركة إيرمك مصر

الوكلاء

القطر الكبرى ١٨ شارع صبرى أبو علم باشا "بركتى باشا" ت. ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية سائلة - ومبافة - راديو منظمه
وراديو للسيارات ٤-٥-٦-٧ صمامات يعمل
على التيار المتقطع المستمر - صندوق انبوه فاخر

بنك الكريدى ليونيه

س. ت. ١٣٦ - س. ت. ٣٣٦١ - القاهرة - س. ت. ١١٣ بورسعيد

يتشرف بنك الكريدى ليونيه باحاطة علم حضرات راغبى السفر الى أوروبا انه انشأ بمركزه الكائن
بشارع عدلى باشا رقم ١٩ وبمركز شركة الطيران « اير فرانس » الكائن بميدان سليمان باشا بالقاهرة
مكاتب لاستيفاء المعلومات الخاصة بالعملة والاجراءات التى تتطلبها مراقبة النقد الاجنبى بمصر على وجه
السرعة وفى حدود اللوائح المعمول بها وكذا تحويل او اصدار خطابات الاعتماد التى يحتاجون اليها فى
سفرياتهم ولمدة اقامتهم بالخارج .

ويستطيع حضرات المسافرين الحصول على مبالغ من ورق البنكنوت الفرنسى لغاية ٢٠٠٠٠ فرنك لكل
شخص عند تقديمهم جواز سفرهم لاحد هذه المراكز .

ولبنك الكريدى ليونيه ايضا مكاتب استبدال العملات بمطار اورلى وبمحطة الطيران بالانفاليد بباريس

شركة الملح والصودا المصرية

المركز الرئيسي بالاسكندرية ٢ شارع فؤاد الاول
رأس المال المكتتب به ١٢٦٠٠٠٠ جنيها

اهم المؤسسات للزيوت في الشرق الاردني
زيوت للاكل وللصناعات

شحوم للاكل وللصناعات

زيوت واحماض دهنية هيدروجينية

جلسرين طبي وصناعي ، كسب

صابون من جميع الانواع : لغسل الاواني ولغسل الملابس وللزينة وللحمام • س . ت ٩٦٥

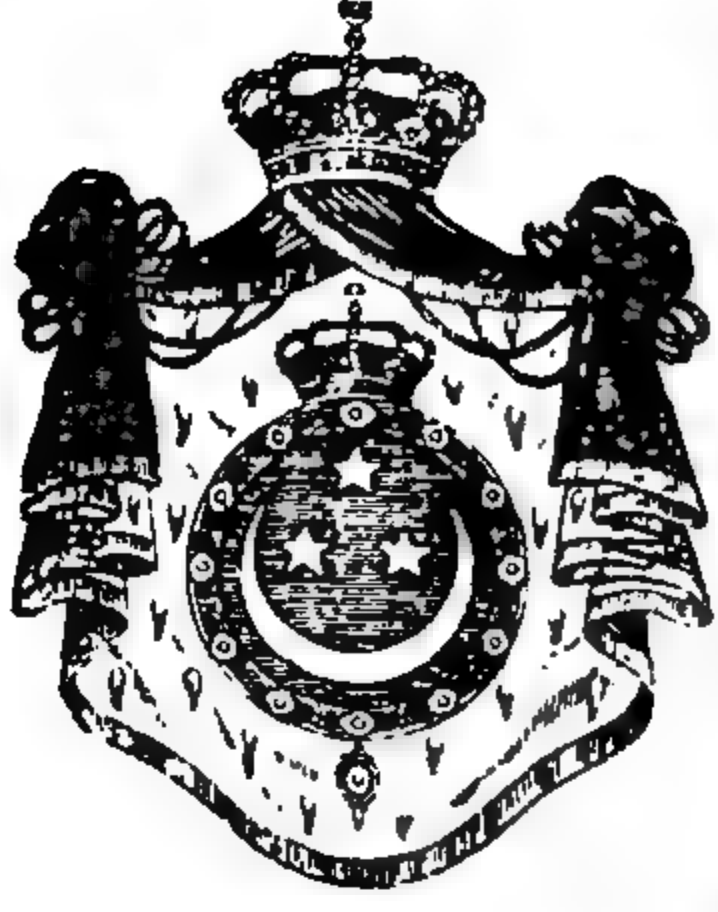
قبل شراء لوازمكم

زوروا محلات

عمر افندي

القاهرة - مصر الجديدة - طنطا - بورسعيد - الاسماعيلية

س . ت ٣٠٤



موردو
جلالة الملك فاروق الاول

اسم عظيم لسيجارة فاخرة



٢٠ سيجارة ٨ قروش

شركة مصر لحليج الاقطان

احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى



أكبر شركة لحالج القطن فى القطر المصرى تحلج أكثر من مليون قنطار
سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحدث الآلات ، والموزعة على المناطق
الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة أيضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل •
تخزين • نقل • تأمين • كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الإدارة المنتدب : محمود بك العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة
محالجها : بالمحلة الكبرى - المنصورة - بنها - الواسطى - طاميه -
الفيوم - مغانه - جرجا

شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل
نصبت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية
تضم استاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه

شركة مصر للتصدير والإفطان

شركة مساهمة مصرية

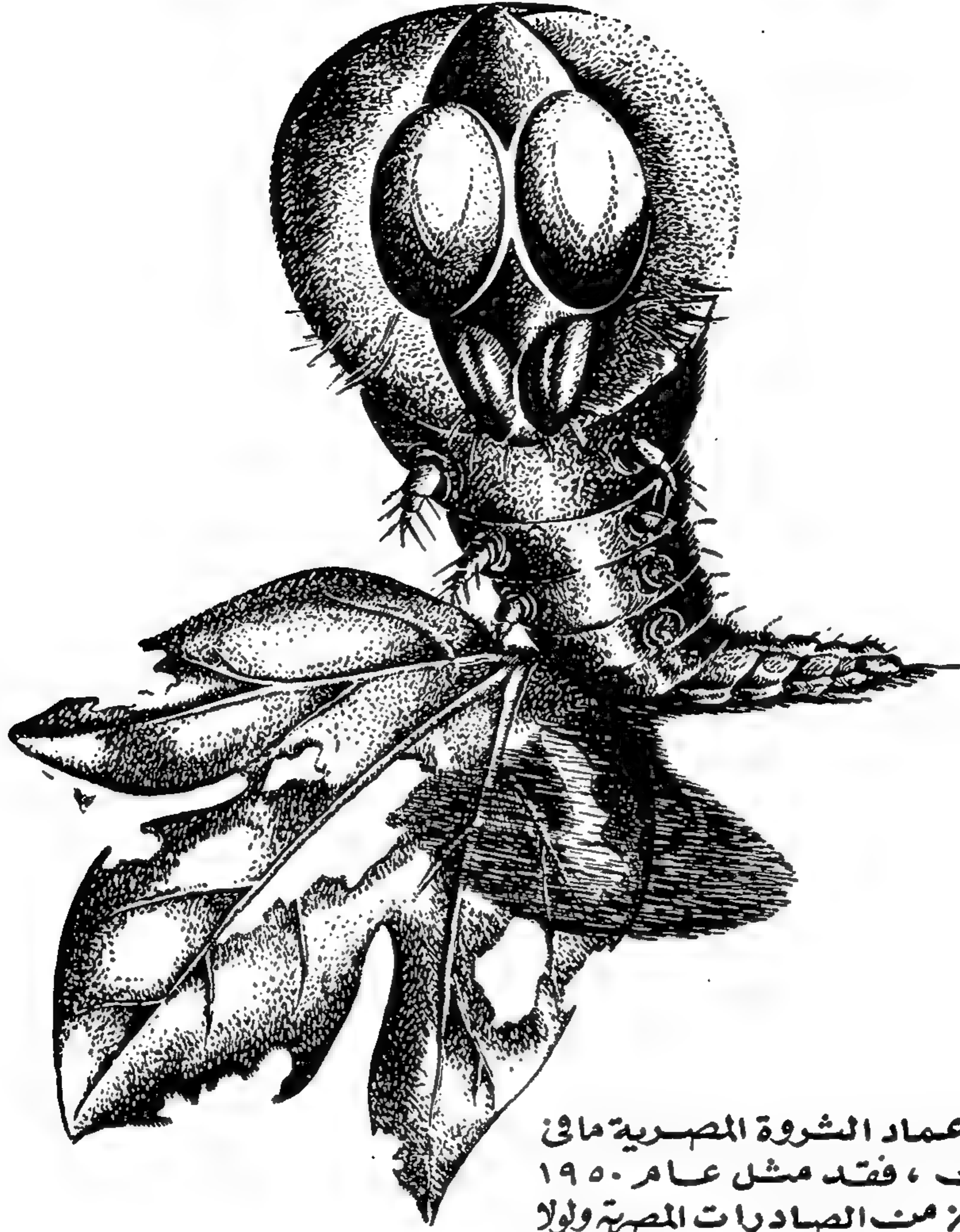
إحدى مؤسسات بنك مصر
ومركزها الرئيسي بمبارة بالأسكندرية

تقوم بتجارة القطن في الداخل
وتصدير للخارج

لها وكلاء ومراسلون في جميع أنحاء العالم

رئيس مجلس الإدارة: مصرية صاحب السعادة عبد القادر أحمد

عماد مصر الأول ...



القطن عماد الثروة المصرية ما في
ذلك شك ، فقد مثل عام ١٩٥٠
حوالي ٨٦ ٪ من الصادرات المصرية ولولا
ما تلحقه دودة ورق القطن من
الأضرار بزراعته لزادت فوق ذلك أهميته.

وتهلك هذه الحشرة من المحصول
حوالي ١٠ ٪ كل عام - أتع ما يقرب
من نصف مليون من قناطر
القطن - عماد الثروة المصرية .

وقد استرعت هذه الملايين من
الجنيئات التي يفقد ما الإقتصاد المصري
كل عام نظرياً جالت البترول ،
فما موايد دراسات للوضع دلت على
أن الطريقة التقليدية في جمع
اللطع باليد ليست بالطريقة الناجمة
لمعالجة الإصابات الشديدة . كما دلت
على أن التعفير لا يترتب منه أي

نفع إلا في حالة وجود الندى
على الأوراق .

وقد أدخلت مجموعة شركات شل
والهولندية الملكية في مصر طريقة
استعمال الأجهزة اليدوية للرش
بالرذاذ لإبادة دودة ورق القطن ، وهذه
الطريقة تمكن من رش أشجار
القطن بالمبيدات الحشرية المناسبة
بكيفية اقتصادية وفعالة .

وان هذه الشركات لنضع خبرتها
الطويلة في الناحيتين العلمية والعملية
تحت تصرف مصر دائماً للعمل على
مقاومة آفات القطن .

ف خدمة الإقتصاد الوطني





الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٣٤ : صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطة رئيس نادى التجارة الملكى
١ أغسطس ١٩٥٢ رئيس التحرير : احمد عنان
الشم ١٠ قروش

حان وقت العمل

طفت على الازدهار فى الاشهر الاخيرة موجة من التشاؤم ضاعفت آثار الكساد وأصابت السوق بكثير من الهلع والخوف - وأضاف المسئولون فى الحكومات المتعاقبة فى الشهور الاخيرة الى عوامل الجزع التى تسود المعاملات ، جزعا أكبر وظلاما فوق ظلام بسبب ما أعلنوه فى أحاديثهم عن سوء الحالة المالية وخطرها فزادوا بذلك الطين بلة والازمة شدة - ولسنا ندرى وجه المصلحة فى اعلان مثل هذه الاحاديث والتصريحات وماذا يستطيع الجمهور فعله سوى التأثر بما يسمعه فيفقد الثقة فى كل عمل مالى ويضعف بذلك اقدامه على استغلال ما لديه من مدخرات فتزداد الحالة ضعفًا على ابالة - وينطبق عليهم الحديث الشريف ((الناس من خوف الجوع فى جوع ومن خوف الفقر فى فقر))

ان امام الحكومة عشرات من الحلول الايجابية نضع بعضها امام انظارها :
١ - معالجة الحالة النفسية التى تسود الجماهير ، ورفع روحها المعنوية ، لا بالاخفاء عنه ولكن بتصوير الحالة تصويرا صادقا لا مبالغة فيه ، مع اتخاذ الاجراءات الايجابية التى تعالج الموقف وتبعث على الخروج من الازمة بسلام
٢ - أن تضغط مصروفات الحكومة بطريقة عملية حاسمة
٣ - التعجيل بتعديل المادة السادسة من قانون الشركات فتجذب الحكومة بذلك رؤوس الاموال الاجنبية ، ثم السماح لاصحابها بخروج جزء من ارباحهم للخارج .
٤ - أن تعقد الحكومة قرضا من بنك الانشاء والتعمير لتنفيذ المشروعات الانتاجية التى يكون فى وقوفها مضاعفة الكساد وتعطيل الانتاج
٥ - التعجيل بصدور قانون المناجم والمناجم المعدل حتى تستقر الامور للشركات المستقلة ، فتواصل اعمالها لاستغلال الثروة المعدنية والبترونية المطمورة فى باطن الارض .
٦ - العمل على تصدير القطن بجعل استيراد السلع مشروطا بالتبادل به
وانه لمن دواعى التفاؤل فى الوصول الى حلول ايجابية لما نحن فيه ان يتولى شئون المال والاقتصاد فى هذا العصر ، رجل تفخر هذه الصحيفة أنه من ألمع نجوم أسرته ومن واضع أركانها وأسسها . ولا يسعنا الا الدعاء له بالتوفيق فى مهمته الخطيرة ، فى هذه المرحلة الدقيقة من حياة مصر .

والامل عظيم عندنا وعند الناس جميعا ان يصحح معالى عبد الجليل العمرى ما أفسده الزمن الغابر ، وما جناه على البلاد عدم استقرار الحكم وتناقض السياسات المالية المتعاقبة .

عبد الله فكرى أباطة

حان وقت العمل : لصاحب

الامتياز

عرض وتعليق :

تعديل قانون الشركات -

طمأنينة وهدوء - تحديد

الملكية الزراعية .

تطهير الاحزاب - عهد جديد

اخبار اقتصادية

الدفاتر المنتظمة من الوجهة

الضريبية : بقلم الاستاذ

قطب ابراهيم

اقتصاديات الشرق الاوسط :

الذهب الاسود

الحاسبة فى حوادث ٢٦ يناير:

تابع تقدير البضاعة لدى

المنشآت الصناعية : بقلم

الاستاذ موسى حقى

شخصيات اقتصادية : محمود

محسب

اخبار الاقتصاد العالمى

الاوراق المالية : فى النصف

الثانى من يولييه ١٩٥٢

النقل وادخال صناعة الاطارات

وانابيبها فى مصر : بقلم

الاستاذ حسن عبد العزيز

محسن

القطن : فى النصف الثانى

من يولييه

كيف تحدد ميزانية الاعلان :

بقلم الاستاذ محمود عساف

مشكلة الفلاء فى مصر : بقلم

الاستاذ جورج يعقوب

احصائيات : السلع العالمية -

موارد دول الكومنولث



تعديل قانون الشركات

~~~~~

صدر مرسوم بتعديل قانون الشركات ، وهو التعديل الذى ظل سنتين يتعثر فى مكاتب الموظفين صغارا وكبارا ، وكلاء ومساعدين ومديرين . يقدمونه مرة الى مجلس الوزراء ثم يعيدونه مرة أخرى ، لان الوزارة تعدلت ، ولان الوزير الجديد ار مجلس الوزراء الجديد فى حاجة الى اعادة بحثه وتقريره . وهكذا انقضت الشهور والاسابيع والايام بل والسنين ، الى ان وقع الانقلاب الاخير ، فتغيرت العقلية ، وسرعان ما من التعديل وصدر به المرسوم . هذه السرعة يجب اولا ان نحيتها ونعلن اغتباطنا بها ورضانا عنها ، ونسال مجلس الوزراء المزيد منها ، لا فى القوانين والتشريعات فحسب ، ولكن فى كل مرفق من مرافق الدولة فى كل ناحية من هذه الاداة الحكومية الخبرة المتعثرة المترددة .

ثم نقول ان التعديل الذى تم فى قانون الشركات قد ازال من الحياة الاقتصادية المصرية نصا لم يكن هناك موجب له الا الرغبة فى العناية بالمظهر والاحتماء بالروح القومية لكسب التصفيق والهتاف . اما مصلحة الاقتصاد المصرى الحقيقية فقد كانت مع التعديل الذى تم اقراره اخيرا وقد تضمن انه يجوز ان يبلغ حظ الاجانب من الشركات المساهمة ٥١٪ من أسهمها . .

وهذا وحده يدل على العقلية المصرية السليمة الفاهمة الواعية ، لان رؤوس الاموال ، مهما تكن جنسيتها - لا ضرر منها ، بل ان فيها كل الفائدة اذا اتجهت الى سوق دولة من الدول ، فان كثرة الاموال تساعد على ابتكار المشروعات وتمويلها واثارة البحث عن الثروات ومصادرها واستغلالها .

وقد مرت فى تاريخ مصر الحديث

فترات كانت لحسن الحظ قصيرة شعرت فيها رؤوس الاموال بشيء من القلق وبدأت تفكر فى الهجرة ، وهذا أخطر اذى يصيب الحياة الاقتصادية لاي بلد من البلاد . . فالتعديل الجديد لقانون الشركات لابد انه سيعيد اليها الطمأنينة ، ويشعرها بأن مصر حريصة على ان تتابع تقاليدھا القديمة فى التفرقة بين ما ينبغى من حيث الشعور بالكرامة الوطنية ، وبين مقتضيات السوق الاقتصادية وحاجات الانعاش الداخلى .

## طمأنينة وهدوء

~~~~~

وقد وقعت فى مصر خلال الايام القليلة الماضية احداث خطيرة ، بل احداث لم يسبق لها مثيل فى تاريخها الحديث ادت الى تنازل الملك فاروق عن عرشه وتعيين ولى عهده الامير احمد فؤاد ملكا على مصر والسودان والذي اثار اعجاب العالم جميعا أن هذا الانقلاب الكبير الخطير مر دون ان يهتز مرفق من مرافق الدولة او يتعطل عمل صغير او كبير ، ودون أن تقع اضطرابات او مشاغبات او حوادث من اى نوع من الانواع . . وهذا ما اضى على العمل روعة وجلالا لا مثيل لهما . .

وما يعنينا من هذه الناحية ، هو الذى يعنى هذه المجلة ، ونقصد به أثر ذلك الهدوء العجيب العظيم الشامل على الاسواق المصرية والحياة الاقتصادية فيها . فقد ظلت الأعمال تسير فى طريقها ، بل انتعشت سوق القطن بعض الانتعاش ، وداخل الاجانب كما داخل رؤوس الاموال طمأنينة عجيبة . فقد بدا أن أهداف الحركة هى الإصلاح والتطهير وتنظيف اداة الحكم والدفاع عن الاستقامة والشرف ، ومن ثم ايجاد حالة من الاستقرار والهدوء . وهذه كلها عناصر أساسية لانتعاش الأعمال ورواجها . وهى وحدها الاسباب الرئيسية لنجاح الاسواق وازدهارها وتثبيت النهضة الاقتصادية للبلاد . وكل الرجاء أن تستمر البوادر وان تؤدي الى ما نرقبه ونأمله من

استقرار وحكم سليم وطمأنينة شاملة ، تنصرف الامة فى ظلها الى العمل المنتج واصلاح ما فسد من أمرها ، وتثبيت ما اضطرب من القواعد الاساسية فى نظامها .

تحديد الملكية الزراعية

~~~~~

وقد اقترن العهد الجديد بالحديث عن تحديد الملكية الزراعية ، او بتعبير ادق ، اقترن بتجدد الحديث عن هذا الموضوع ، فالكلام فيه قديم والمطالبة به جرت على السنة دعاة الاصلاح منذ سنوات . ولكن العهد القديم كان يقف لها بالمرصاد ويصم اذنيه عنها كأنها شر من الشرور ومحنة من المحن . .

والواقع أن السعى لتحديد الملكية الزراعية وتنظيمها أضحي ضرورة لا بد منها كى تستقيم الحياة الاجتماعية فى مصر وتقوى على صد التيارات الهدامة والوقوف فى وجهها فأى هذه التيارات لاتجد ما يساعدها خيرا من هذا الترف يبلغ حد الخيال والى جانبه فقر يبلغ حد العدم .

وسيقترن تحديد الملكية حتما بالسعى السريع الحاسم لاصلاح الاراضى البور وتوزيعها على المعدمين وبذلك يصبح لكل مصرى حقل صغير ويشعر بلذة التملك ويحس ان فى بلاده ما يستحق ان يدود عنه ، ويتحمس له . ولسنا فى حاجة الى القول بأن نشر الملكيات الصغيرة سيؤدي الى رفع مستوى الشعب من الناحيتين الصحية والاجتماعية ومتى ارتفع مستواه على هذه الصورة ، اضحي قادرا على ممارسة حقوقه السياسية والدفاع عنها . واضحي قادرا على فهمها فهما صحيحا ، حريصا على أن يحول دون كل دكتاتورية ايا كان مصدرها .

على أن الموضوع لابد أن يعالج بمنتهى الحذر والحكمة ، فلا يكون فيه اندفاع قد يؤثر على نواح اخرى من الحياة الاقتصادية . وافضل وسيلة أن يؤخذ بالتدريج حتى يالفه الناس ، ويقترن كما قدمنا باصلاح الاراضى البور والبحث عن مصادر الثروة المخبوءة والعمل على استغلالها فان هذا وذاك هما الوسيلة الصحيحة لرفع مستوى الشعب .



# تطهير الاحزاب

اشترك نادي التجارة الملكي الذي يصدر هذه الصحيفة مع نقابة المهن الطبية وهيئة التدريس بجامعة ابراهيم وجمعية المعلمين ورابطة خريجي معاهد التربية وجماعة الرواد وهيئة التدريس بكلية طب القصر العيني ونقابة المهن الزراعية في وضع البيان التالي الذي نشرته الصحف ، ونجد من واجبنا أن نعيد نشره هنا من باب التسجيل :

على الاحزاب أن تظهر نفسها

قام الجيش بحركته الحكيمة المباركة

على أساس التطهير الشامل وبدأ بتطهير

الدولة من رأسها فخلص الامة من

طغيان الملك السابق وأتاح لها فرصة

ذهبية للاقتداء بهذا العمل الجليل

واجراء حركة التطهير في كل ناحية

من نواحي النشاط القومي .

ويتجه الفكر أول ما يتجه الى أن

تكون الخطوة التالية تطهير الاحزاب

التي اشتركت كلها دون استثناء

بقسط وافر في آثام عهد الطغيان

وأفسحت بتصرفاتها المجال واسعا

للاعتداء على سلطان الامة ومثلها العليا

وعلى حرمتها وكرامتها .

وقد كنا ننتظر أن تبادر الاحزاب

من تلقاء نفسها الى اتخاذ هذه الخطوة

كل حزب فيما يختص به فينجي عنها

وبخاصة عن مراكز القيادة فيها أولئك

الذين تورطوا مع الملك السابق أو مع

أعدائه المعروفين في هذه التصرفات،

ومن اليهم ممن استغلوا السلطان

لمنافعهم الشخصية واستباحوا أموال

الامة وحرماتها ، وهؤلاء جميعا معروف

أمرهم يكاد الناس يشيرون اليهم

وتتحدث بهم المجالس الخاصة والعامة

ولكننا مع الاسف الشديد لم نر الى

الآن أية حركة من هذا القبيل في أى

حزب من الاحزاب بل رأينا هذا النفر

يتمسح بحركة الجيش المباركة وهي

منهم براء وغاية منها أن تنبه البلاد

هذا النفر الضال .

ازاء ذلك رأينا لزاما علينا أن ننبه

الى هذا الامر الخطير وأن نوجه هذا

التنبيه الى الاحزاب نفسها وبخاصة

الى الجماعة الصالحة في كل حزب حتى

يبادروا الى اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة

التي لا تمام لحركة الجيش بدونها فان

لم يفعلوا لم يبق من سبيل الا أن تتولى

الامة هذا الامر بنفسها وقد رأينا الا

نضمن نداءنا في هذه المرة أسماء النفر

الذي عنيناه ولكننا لن نتأخر عن ذكر

هذه الاسماء في فرصة قريبة اذا لم

يصادف هذا النداء من أصحاب الشأن

أذانا صاغية .

## عهد جديد

لعل هذا العدد من صحيفتنا هو

أسعد الاعداد التي صدرت حتى اليوم

حظا ، اذ أنه يلقي فجر عهد جديد ،

هو عهد الحرية والديمقراطية

والاشتراكية الرزينة التي تحول دون

تضخم الفوارق بين الطبقات وتنافر

مستوى المعيشة بين أبناء الوطن الواحد

مما بعث الحق في النفوس وأوجد

الكراهية بين الخاصة والعامة .

فاذا ما انبثق اليوم فجر الإصلاح

ومجانبة الاسراف والاتلاف والعناية

بالانتاج والرحمة بالضعفاء وبث

روح التضامن بين الافراد والجماعات

وفناء الفرد في المجموع ومكافأة المجدين

ومحاربة المفسدين - فاننا لنستقبل

هذا العهد السعيد بكثير من الاطمئنان

والغبطة ، ونرجو له من صميم قلوبنا

توفيقا فيما يهدف اليه من اصلاح

حتى نستدرك ما فات، ونعوض ما أصابنا

من ضعف في كياننا الاقتصادي وانهايار

مستوانا الاجتماعي .

فالى الامام وعلى بركة الله





## رصيد القطن لدى الحكومة توقع سرعة التخلص منه

بدأت اللجنة المصرية بمخزون الحكومة من الاصناف والرتب غير الموجودة في السوق وعلى نحو تضمن عدم منافستها للاقطان المعروضة في السوق الحرة .. وقد بلغت جملة المتبقى من قطن الحكومة حتى الآن مليوناً و ٧٢ ألف قنطار . وهناك طلبات من المصدرين والغزاليين في الخارج على هذه الاقطان مما سيعجل على التخلص من جزء كبير من الفضلة المتبقية لدى الحكومة

### نشاط صادرات القطن

نشطت حركة تصدير القطن ، وبخاصة في الكرنك والجيزة ٣٠ والاشمونى . والمنتظر اذا سارت حركة الصادر على هذا المنوال حتى نهاية الموسم فمن المتوقع أن تبلغ الصادرات خلال الفترة الباقية أكثر من مليون قنطار ومما يذكر أن جملة ما صدر حتى الآن بلغ أربعة ملايين ونصف مليون قنطار في حين أن ما صدر في العام الماضي لنفس هذه المدة بلغ ستة ملايين و ١٧٨ ألف قنطار . ويتوقع المختصون ألا تعرض الحكومة القرض الثانى للقطن المحدد له يوم ٢١ أغسطس الحالى .

## ٧ ملايين جنيه لتجديد خطى

## سكة حديد مصر الاسكندرية

### وبور سعيد

أعدت مصلحة السكك الحديدية برنامجاً لتجديد خطى القاهرة الاسكندرية وبها بورسعيد بأكملهما وذلك لمناسبة ما استقر عليه رأى من زيادة سرعة سير القطارات واستيراد قاطرات من ذات الوزن الثقيل مما لا تتحمله القضبان الحالية وتقدر تكاليف هذا البرنامج بنحو

سبعة ملايين من الجنيهات ، وذلك خلاف تكاليف تجديد خط القاهرة الشلال .

## تصدير أغذية لغزة والحجاز

وافقت الجهات المختصة على تصدير كميات من العسل الاسود الى غزة وعلى تصدير ٤٠ طناً من الجبن و ١٠٠ طن من الحلاوة الطحينية الى الحجاز .

## ايفاد بعثات محلية من الطلبة الى القرى

لدراسة الخدمة الاجتماعية في مصر  
تعنى مصلحة التعاون بغرس الفكرة التعاونية في أذهان الشبان المتعلمين وتنشئتهم على روح التعاون الجماعية . وتمرسهم بالاساليب العملية في محيط العمل التعاونى ، حتى يستطيعوا في المستقبل ان يكونوا نواة قادة موفقين لحركة تعاونية شاملة تقوم على أحدث وأصلح الاصول العلمية التعاونية . وقد أعدت المصلحة برنامجاً لإيفاد ثمانية من طلبة كلية الزراعة بالجيزة في بعثات محلية داخلية الى بعض الجمعيات التعاونية الزراعية في القرى لمدد مختلفة يتمرسون خلالها أعمال هذه الجمعيات ووسائل نشاطها ومدى ما تؤديه لابناء القرية من خدمات اقتصادية ..

وقد تضمن البرنامج التدريبي لهؤلاء الطلاب الا تقتصر مجهوداتهم على الزيارة لمجرد المشاهدة بل نص على ضرورة العمل الفعلى في الجمعيات عن طريق المساهمة في أوجه نشاطها المختلفة وحضور اجتماعات هيئاتها الادارية ، والاقامة في القرية طيلة الفترة التي تتيح لكل منهم فرصة الوقوف على الاثر المادى لنشاط الجمعيات في رفع مستواها ..

## مشروع تعديل القانون التجارى

فرغت لجنة تعديل القانون التجارى من اعداد مشروع القانون الجديد ، ومذكرته التفسيرية وقد تضمن هذا المشروع ١١٢٥ مادة تضمنت جميع الاحكام الخاصة بتنظيم المسائل التجارية .

وقد تضمن هذا المشروع ابواباً عديدة لم يتناولها التشريع الحالى من ذلك وضع تشريع عن الاسماء

التجارية والمخازن العامة والحساب الجارى والوكلاء المفوضين والوكلاء التجاريين وكذلك الشيك ، اذ مما يلفت النظر ان القانون الحالى لم يشر الى كلمة شيك بالمرّة ، كما أن المشروع استحدث نوعاً جديداً من الشركات وهى الشركة ذات المسؤولية المحدودة وقد نادى رجال الاعمال بضرورة اعتراف المشرع المصرى بها وتنظيمها تنظيمًا تشريعياً اذ انه توجد شركات كبيرة من هذا النوع أسست في الخارج وتعمل في مصر ، ويجد القضاء حرجاً في تكييف هذا النوع من الشركات ..

وقد تناول المشروع كل ما يتعلق بالشركات المساهمة وكيفية تأسيسها والعلانية التى يجب ان تضاهى كل اجراءاتها ومجلس الادارة ومسئولية أعضائها مدنياً وجنائياً وتنظيم محاسبة الشركات المساهمة وما يجب ان تشتمل عليه ميزانيتها ..

وتناول المشروع البورصة وتنظيمها ونص على جزاءات جنائية بالنسبة لكل من يتعامل في البورصة خلافاً لما تقضى به النزاهة التجارية ونص بأنه يجوز لغير من قيد اسمه في سجل خاص بالبورصة ان يتعامل فيها وانه لا يقيد هذا السجل الا من تستلزم أعماله التعامل في البورصة كما تناول المشروع الأسهم بضياغ الاوراق التى لحاملها وهى



جمال العبد

تأسف المجلة لحدوث خطأ مطبعى في العدد الماضى اذ نشرت صورة سعادة محمد حسن العبد بدلاً من الاستاذ جمال العبد الذى نشر صورته هنا تصحيحاً لما نشر في العدد الماضى





## من وزير التجارة والصناعة

### الى عبد الله فكرى اباطة

تلقى الاستاذ عبد الله فكرى اباطة بمناسبة حالته الى المعاش الخطاب التالى من معالى وزير التجارة الصناعة :

« بناء على الطلب المقدم من عزتكم بتاريخ ١٩ يولية الحالى قد صدر القرار الوزارى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٢ بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٠ باحالتكم الى المعاش اعتباراً من ١٩٥٢/٧/٢٠ »

وبهذه المناسبة لا يسعنى الا أن أبدي عظيم أسفى على حرمان الوزارة من خدماتكم الجليلة .

كما انتهز هذه الفرصة لانوه بجهودكم المتواصلة التى كان لها اكبر الاثر فى توجيه المشروعات والنظم والتشريعات التى عادت على البلاد بأجل الخدمات ..

وانى ارجو لعزتكم التوفيق فى حياتكم المقبلة .

### ومن لجنة قيد المحاسبين والمراجعين

ارسل سعادة الاستاذ طاهر الخولى وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد ورئيس لجنة قيد المحاسبين والمراجعين الى سعادة الاستاذ عبد الله اباطة كتاباً بمناسبة اجتماع اللجنة لأول مرة برئاسة الاستاذ طاهر الخولى جاء فيه :

عزيزى سعادة عبد الله اباطة .. سلاماً وتحية وبعد .. فبمناسبة أول اجتماع للجنة قيد المحاسبين والمراجعين بعد اعتزالكم العمل بوزارة التجارة والصناعة أشرف بأن أقدم لاختوكم خالص تحياتنا جميعاً واصدق التمنيات لكم بالصحة والسعادة والتوفيق ، ونحن جميعاً نذكر لكم بالخير الجهود الكبيرة التى بذلتموها فى إعداد قانون المحاسبين والدفاع عنه ثم العمل على تنفيذه بكل سرعة واخلاص ، بالرغم من الصعاب التى اعترضتكم الامر الذى نقدره جميعاً ونسجله لكم بالشكر والثناء .

وختاماً تقبل منى ومن حضرات الاعضاء خالص المودة واطيب التمنيات .



العام جيد جداً . وذلك بفضل الترتيبات التى اتخذت لتنظيم عملية المقاومة .

وقد اتخذت احتياطات كبيرة لقابلية اطوار الدودة وبخاصة فى شهر أغسطس القادم .

### احكام الرقابة على أعمال حليج القطن

تلقت وزارة الزراعة عدة شكاوى من اصحاب مصانع الغزل تتضمن ازدياد المواد الغريبة فى القطن المحلوج من مختلف انواعه ورتبه . مما يترتب عليه إقيام صعوبات كثيرة لا يمكن تفاديها فى عمليات الغزل والنسيج .

وقد طلبت وزارة الزراعة من اصحاب المحالج بذل عناية كبيرة فى احكام الرقابة على عمليتى الحليج والفرز ومراقبة العمال وفحص الآلات قبل اجراء هذه العمليات حتى لا تتأثر سمعة القطن المصرى فى المحيط الدولى بما يؤثر فى تصريف محصول البلاد الرئيسى .

### التخفيف عن الزراع المخالفين

#### وقف مصادرة جزء من قطنهم

وافقت وزارة العدل على طلب وزارة الزراعة الخاص بوقف العمل بصفة وقتية بالاجراءات الخاصة بمصادرة جزء من محصول القطن من الزراع فى نظير بعض ما ينسب اليهم من مخالفات زراعية ، وذلك نظراً للظروف التى يعانىها الزراع هذا العام والعوامل الاقتصادية الدقيقة التى تحيط بهم حتى يمكن تجنب ما يرهق دخلهم . وقد ارسلت وزارة العدل الى اعضاء النيابة منشوراً بوقف العمل بصفة وقتية فى طلب مصادرة جزء من الاقطان .

### خفض الرسوم الجمركية

#### على الصوف والحريز

استقر الراى على اعادة الرسوم الجمركية المفروضة على الاقمشة الصوفية والحريرية الى ما كانت عليه قبل زيادتها الاخيرة . خاصة بعد ان تبين ان هذه الزيادة ادت الى انخفاض حصيله الرسوم المفروضة على هذه المنسوجات ..

نقرة فى القانون الحالى اثارت متاعب كثيرة فى العمل . وقد عنى المشرع بالافلاس فبسط اجراءاته واستحدث احكاماً للتفليسة الصغيرة ونص على العقوبات فيما يتعلق به احكام الافلاس ..

### خفض نولون النقل للخضروات

من أهم الابحاث التى تجرى الآن لخفض أسعار الخضرو . وضع تعريفه نقل مخفضة جداً بالسكك الحديدية لنقل الخضروات وذلك للمساهمة فى خفض أسعار الخضروات فى المدن .

### قيمة الجنيه المصرى فى الخارج

لم تتأثر قيمة الجنيه المصرى فى الخارج بالتطورات الاصلاحية الاخيرة فى مصر . فلم يطرأ تغيير يذكر على سعر الجنيه فى الخارج بعد هذه التطورات ..

### حركة اصلاح اقتصادى

من أهم الاقتراحات المعروضة على الجهات المختصة الآن لمسايرة التطورات الاصلاحية الاخيرة استصدار لائحة لتنظيم الصناعة ، وهذا الى جانب اعادة النظر فى قانون الضريبة العامة للايراد وتعديله على أساس الزيادة . فضلاً عن وضع سياسة جديدة للاستيراد والتصدير واعادة النظر فى توزيع الملكية الزراعية وتحديد حد أقصى قدره ٦٠٠٠ جنيه فى العام كما هو متبع فى انجلترا ..

### تحسن فى رصيد الاسترلينى

تشير البيانات الرسمية على ان رصيد مصر من الاسترلينى قد أخذ فى التحسن منذ ١٤ يوليو الماضى بعد البدء فى تنفيذ القيود المفروضة على الاستيراد من المنطقة الاسترلينية وبخاصة بعد تطبيق نظام تسديد قيمة البضائع المستوردة كاملة قبل الاستيراد . والمعروف ان هذه القيود سيستمر العمل بها رغم التحسن الذى سجله رصيد الاسترلينى .

### حالة محصول القطن حسنة جداً

تشير تقارير وزارة الزراعة هذا العام عن حالة اصابة دودة القطن الى أن حالة دودة هذا العام كانت عادية وان موسم المقاومة الى الآن قد مر بسلام . وان محصول القطن هذا



# الدفاتر المنتظمة من الى جهة الضريبة

المعرف « لكي لا تقتصر الدفاتر المطلوبة من وجهة النظر الضريبية على الدفاتر التي عددها القانون التجاري ، بل تشمل كل الدفاتر التي تمسكها المنشأة وتساعد على التحقق من حقيقة أرباح الممول كدفتر النزلاء في حانة الفنادق .

ثانياً - يجب أن تكون الدفاتر مسبوكة على حسب الأصول الفنية المعترف بها. ولقد أجمع الشراح على أن المقصود بالأصول الفنية أن تتبع المنشأة في قيد دفاترها طريقة القيد المزدوج وأن تكون الدفاتر المذكورة مستندة الى نظام ضبط داخلي - اذا كانت ظروف المنشأة وقدرتها المالية تسمح بذلك وتدعو اليه - ومن الممكن في رأينا اعتبار طريقتي القيد الثلاثي والرباعي - وهما طريقتان غير شائعتين - من الطرق الفنية ولا وجه للظن فيهما اذا دعت ظروف بعض المنشآت الى اختيارها .

ثالثاً - يجب أن تكون الدفاتر المذكورة مؤيدة بمستندات حقيقية محفوظة بطريقة منظمة والمقصود بالمستند هو كل ما يصلح دليلاً للأنبات مادام مستوفياً للشروط التي تمكن من الاطمئنان اليه وهو أن يكون صادراً من الجهة التي يجب أن يصدر منها موقعاً عليه من الموظفين الذين يجب أن يتداول بينهم المستند حتى مرحلة النهائية مؤرخاً عن نفس المدة التي أجرى بها القيد وخصوصاً بنفس النشاط وأن يكون المستند خالياً من التزوير مستوفياً لجميع الصفات الشكلية كأن يكون ملصقاً به طابع التمغة أن كان يخضع لرسمها . وليس ضرورة أن يكون المستند ورقة فقد يكون دفتر من الدفاتر كدفتر المهاي الذي تمسكه بعض المنشآت ليوقع عليه موظفوها عن ما يتناولونه من مبيعات . وبداية يجب أن تكون المستندات المذكورة محفوظة بطريقة منظمة حتى يسهل فحصها ضريبياً ، اذ لا يكفي وجود مستندات في حالة فوضى لانها بهذا الوضع تطيل اجراءات الفحص الضريبي بل تعرقله في كثير من الحالات .

رابعاً : ومن الشروط المفهومة ضمناً أن تكون الدفاتر امينة ، فاذا كانت الدفاتر مستوفية لجميع الشروط السابقة فلا يمكن وصفها بأنها منتظمة اذا لم تكن شاملة لجميع القيود التي تعبر عن جميع العمليات المتعلقة بالسنة المعمول عنها الحسابات الختامية . فاذا حدث أن أمسك ممول مجموعتين من الدفاتر مجموعة غير حقيقية يقدمها لمصلحة الضرائب ومستوفية للأوضاع السابقة ومجموعة أخرى تبين حقيقة أرباحه ويحتفظ بها لنفسه فانه بداية لا يؤخذ بنتيجة المجموعة الاولى لانها لا تعبر عن الأرباح الحقيقية الخاضعة للضريبة . بل ان هذا الممول يقع تحت طائلة العقوبات التي نص عليها قانون الضريبة لانه يكون بعمله هذا قد ارتكب عملاً احتيالية .

خامساً - وبصدور القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ الذي أوجب تحرير باللغة العربية جميع السجلات والدفاتر والمحركات التي يكون لمدوب الحكومة حق الاطلاع عليها ، يجب أن تكون الدفاتر التي تقدم لمصلحة الضرائب للاطلاع عليها محررة باللغة العربية .

التجارة الاهلي والمواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون التجارة المختلط أو التي جرى عليها العرف ، بشرط أن تكون مسبوكة على حسب الأصول الفنية المعترف بها ، تؤيدها في كل حالة مستندات حقيقية محفوظة بطريقة منظمة تسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل لموظفي مصلحة الضرائب الذين خولوا حق الاطلاع التحقق من قيمة الأرباح والخسائر » ومن النص السابق يمكن الوصول الى الحقائق التالية التي توضح المقصود بالدفاتر النظامية

أولاً - لم يبين النص على وجه التحديد الدفاتر التي يجب على الممول امساكها بل أحال ذلك على نصوص القانون التجاري الاهلي « والمختلط قبل الغائه » ولما كانت الدفاتر التي نص عليها القانون المذكور هي دفتر اليومية ودفتر الجرد ودفتر الكوبيا ، ولما كانت هذه الدفاتر لا تكفي وحدها للتحقق من حقيقة أرباح المولين جميعاً اذ لا تشمل دفتر الاستاذ مثلاً وهو من الدفاتر الاساسية في أية طريقة فنية من طرق القيد الحسابي فقد تضمن النص فقرة « أو التي جرى عليها

## سوق باريس

كان عدد المعارضين في سوق باريس الذي افتتح في ١٧ مايو الماضي ١٠٥٠٠ منهم مندوبو ٣٣ دولة ، وكانت مقامة على حديقة فرساي الفسيحة الى ١٥ قسماً . وكان أهم هذه الاقسام في هذا العام الاقسام الخاصة بالاشغال العمومية والصناعية الميكانيكية والكهربائية .

وكان في قسم المواد الغذائية وحده ما لا يقل عن ٩٣٠ عارضاً منهم ٤٥٣ منتجاً للنبيد ، و ٢٣٢ صانعاً للمواد و ١٨٥ من المنتجات الغذائية والآلات الميكانيكية الدقيقة والآلات الموسيقية ، والمكتبات واللعب ، واشغال الجلود ، وادوات الرحلات الخ .

وقد اقبل سوق باريس ابوابه يوم ٢ يونية وكان قد استقبل في ٢٩ مايو ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠ زائر

فرض المشرع بمصر ضريبة الأرباح التجارية على أساس الأيراد الفعلي الذي يحققه الممول كل سنة . والممولون الخاضعون للضريبة المذكورة فئتان من حيث طريقة تحديد الأيرادات ، الفئة الاولى يستند تحديدها لإيراداتها الى دفاتر حسابية والفئة الثانية تحددتها تحديداً تقديرياً لا يستند الى دفاتر . وعلى جميع الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية أن يقدموا اقرارات سنوية مبينة بها صافي إيراداتهم التي تكون وعاء الضريبة المذكورة . وبعد تلقي هذه الاقرارات وفي المواعيد التي حددها قانون الضريبة يبدأ واجب مصلحة الضرائب فتقوم بمراجعة الاقرارات المذكورة ومناقشة المولين وفحص دفاترهم . فاذا تبين من عملية فحص الدفاتر أنها تتوفر فيها صفة النظامية اعتمدت نتيجتها والا رفضتها وحددت الأرباح بطريقة التقدير كالمولين الذين ليس لديهم دفاتر . ومسألة اعتماد الدفاتر أو اهدارها محل خلاف دائم بين مصلحة الضرائب والمولين أدى في كثير من الحالات الى الاحتكام الى القضاء . وفي هذا البحث سنناقش موضوع الدفاتر من حيث ماهيتها والشروط التي يجب أن تتوفر فيها لاعتبارها منظمة والمزايا التي يحصل عليها الممول من اعفاء دفاتره نتيجة لتوفر شروط النظامية بها .

من دراسة احكام الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له وهو الكتاب الذي يشمل نصوص ضريبة الأرباح التجارية نجد أن المشرع لم يضمنها أي نص يحدد الدفاتر التي يجب أن يمسكها الممول ولا الشروط التي يجب توافرها بالدفاتر المذكورة لاعتبارها منتظمة . ولم يتعرض لذلك الا بعد فرضه لقانون الضريبة الاستثنائية اذ نص في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على ما يلي « والمقصود بالحسابات المنتظمة هي الحسابات المقيدة في الدفاتر المنصوص عنها بالمواد ١١ و ١٢ و ١٣ من قانون



فاذا استوفت الدفاتر الشروط السابقة أمكن اعتبارها منظمة ويجب على مصلحة الضرائب اعتماد النتائج الواردة بها كما هي أو ادخال بعض التعديلات التي تتطلبها قوانين الضرائب ان كان هناك ما يستدعي ذلك .

وليست سلطة مأمور الضريبة سلطة تعسفية يهدر الدفاتر بغير ضابط ، بل يجب ان يقوم بالفحص ويتحقق من عدم توفر شروط النظامية بدفاتر الممول قبل اطراح الدفاتر جانباً والالتجاء الى طريقة التقدير في تحديد الارباح . فضلاً عن انه يجب أن لا يرتكن على العيوب البسيطة لاهدار الدفاتر ورفض نيتها . فهناك من الاخطاء العادية ما يمكن التجاوز عنها وهي تلك الأخطاء البسيطة التي لا تؤثر على نتيجة الربح والتي تحدث بحسن نية أو عن غير قصد كأن تقيّد قسيمة بيع مرتين أو كأن تقيّد فاتورة مشتريات بمبلغ ٦٩٥ ج بدلا من ٩٦٥ ج وهذا ما يؤيده حكم محكمة ضرائب مصر المختلطة اذ ورد بحیثیات الحكم المذكور ما یلی « وحيث أن الخبير المعين في الدعوى قد خلص في تقريره الى أن الممول يمسك حسابات منتظمة من حيث الشكل ومنتظمة من حيث الموضوع وأن هذه الحسابات مؤيدة بمستندات فيما يتعلق بالمشتريات أو المبيعات وأن الاخطاء البسيطة التي اكتشفها حضرة مأمور الضرائب المختص وكذا لجنة التقدير لا تبرر استبعاد هذه الحسابات ومن ثم يمكن اتخاذها أساساً لتحديد أرباح الممول »

كما أن هبوط نسبة مجمل الربح في منشأة ما عن النسبة المعتادة في النشاط الذي تزاوله لا يبرر وحده استبعاد الدفاتر اذا استوفيت لشروط النظامية السابق التنويه عنها . فما دام مأمور الضرائب قد قام بفحص حسابات المنشأة طبقاً للاصول الفنية للفحص الضريبي وتأكد من سلامة الدفاتر وأنه ليس هناك مجال للطعن فيها سوى أن نسبة مجمل الربح هابطة فيجب أن يتجه الى دراسة الظروف الخاصة بالمنشأة والظروف المحيطة بها فلاشك أنه سيجد من الاسباب خارج الدفاتر ما يبرر هبوط النسبة . كأن تلجأ

المنشأة الى اتباع سياسة اغراق السوق عن طريق الرضاء بربح قليل وتخفيض أسعار بيعها . ويؤيد هذا الرأي ما أوردته مصلحة الضرائب بكتابها الدوري رقم ٢٥٣ في ١٦/٣/١٩٤٩ اذ قرر النتيجة الآتية « تعتبر الدفاتر التي يمسكها الممول منظمة اذا كان الخلاف قاصراً على تحديد مجمل الربح في النتيجة » وكذلك لا يكفي مخالفة بنود حساب الارباح والخسائر لقوانين الضرائب لرفض نتيجة الدفاتر فاذا حملت المنشأة الحساب المذكور باحتياطات تحميلية أن ضخمت مقدار استهلاكاتها زيادة عن النسب التي أقرتها مصلحة الضرائب أو أخطأت في حسيان القيمة الاجارية اذا كانت تملك ما تشغله - نقول وجود مثل هذه الوقائع في حساب الارباح والخسائر - لا تكفي لعدم الاخذ بنتيجة الدفاتر وتحديد ارباح المنشأة عن طريق التقدير - ما دامت نتيجة حساب المتاجرة والتشغيل سليمة - وكل ما يمكن أن تقوم به مصلحة الضرائب في هذا الشأن هو أن تعدل بنود حساب الارباح والخسائر تعديلاً يطابق قوانين الضرائب . ويؤيد هذا الرأي ما جاء بمنشور مصلحة الضرائب رقم ١١٥ في ١٩/١/١٩٤٦ اذ ورد به « اذا كان حساب المتاجرة أو التشغيل مما يطمئن اليه المأمور ولكن خصم بحساب الارباح والخسائر بمصروفات غير مؤيدة بمستندات أو لا يجوز قانوناً تحميل حساب الارباح والخسائر بها فهذا لا يفسد الحسابات اجمالاً ولكل من المأمورية واللجنة أن تدخل التعديلات التي ترى ضرورة ادخالها على حساب الارباح والخسائر مع عدم تجريح الدفاتر كلية »

بل ان عدم وجود دفتر جرد في بعض المنشآت الخاضعة لضريبة الارباح التجارية لا يعتبر وحده سبباً لعدم الاخذ بنتيجة الدفاتر وذلك اذا كان من طبيعة عمل هذه المنشآت أن لا يوجد لديها بضائع باقية آخر المدة كالمنشآت التي تزاوّل أعمال السمسرة والوساطة . ويؤيد ذلك ما جاء بحیثیات حكم محكمة ضرائب في القضية ٤٥ تجارى مصر .

واعتماد الدفاتر من وجهة نظر مصلحة الضرائب يجعل الممول يتمتع بالمزايا التالية من الناحية الضريبية

**اولاً -** يتفادى الممول تحديد ارباحه عن طريق التقدير الذى كثيراً ما يبعد عن الحقيقة وقد يكون ذلك في غير صالح الممول فيؤدى الى دفعه ضرائب أكثر او الدخول في منازعات مع مصلحة الضرائب تكلف الممول وقتاً وجهداً ومالاً .

ثانياً - رغبة من المشرع في تشجيع المنشآت على امساك دفاتر منظمة ، فانه عند تعديله للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمقتضى القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أضاف مادة جديدة وهى المادة ٤١ مكررة منح بموجبها صغار الممولين الذين يمسكون دفاتر منتظمة اعفاءً جديداً يتميزون به عن سائر الممولين ويبلغ مقدار الاعفاء المذكور نصف الضريبة المستحقة .

وفيما يلى نص المادة المذكورة :

« اذا لم يتجاوز رأس المال الحقيقي المستثمر مائتى جنيه مصرى ولم يكن بالمنشأة غير صاحبها وعامل واحد وكانت الحسابات منتظمة ولم يكن للممول أوجه نشاط أخرى فتتخفف الضريبة المستحقة الى النصف بشرط أن لا يتجاوز صافى الربح السنوى ثلاثمائة جنيه مصرى .

**ثالثاً -** يحق للممولين الذين يمسكون دفاتر منتظمة اختياراً ما ١٢٪ من رأسمالهم الحقيقى المستثمر أو ربح سنة يختارها الممول عن السنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ أو من السنوات المالية للمنشأة التي انتهت خلال السنوات المذكورة كأساس للمقارنة يخضع ما يزيد عنه للضريبة الاستثنائية - فاذا لم يكن للممول دفاتر منتظمة فان دائرة الاختيار تضيق اذ في هذه الحالة له أن يختار كأساس للمقارنة اما ارباح سنة ١٩٣٩ أو سنته المالية المنتهية في خلالها وذلك كما قدرتها واعتمدها مصلحة الضرائب واما ١٢٪ من رأسماله الحقيقى المستثمر . وبديهي أن الممول الاول وهو الذى يمسك دفاتر منتظمة يكون في مركز أنسب تجاه مصلحة الضرائب فيختار الأساس الذى يوفر له أكبر مبلغ من الضريبة الاستثنائية وهى ضريبة مرتفعة السعر وختاماً نرى وقد ألفت الضريبة الاستثنائية ابتداء من سنة ١٩٥٠

وأصبحت اللائحة التنفيذية - ومنها المادة الثانية التى تبين شروط النظامية - غير ذات موضوع فانه يجدر بالمشرع أن ييسر بتضمين نصوص قوانين الضرائب المباشرة نصاً مماثلاً للمادة الثانية المذكورة لكى تحدد المقصود بالدفاتر المنتظمة .

**قطب ابراهيم محمد**

ماجستير في التجارة - شعبة المحاسبة

دبلوم معهد الضرائب

مأمور ضرائب بإدارة الشركات المساهمة

بمصلحة الضرائب





الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

## الذهب الاسود

مصدر للبتترول في العالم ، ولا يظن أن توقف عيادان عن الانتاج قد أثر على مركز المنطقة من هذه الناحية فبعد أن كانت الصادرات في سنة ١٩٤٦ حوالي ٢٦ مليون طن وصلت في سنة ١٩٥٠ الى ٧٣ مليون طن وهو أعلى رقم لأية منطقة منتجة أخرى. وأكبر أسواق بترولها هي الشرق الاقصى القارة الامريكية وخصوصا الولايات المتحدة وكندا والارجنتين وكذلك أوروبا .

والجدول المنشور أدناه يبين أهم البلاد من المنطقة المصدرة للبتترول وذلك عن سنة ١٩٥٠

ومما يذكر أن الشرق الاوسط يغذي حوالي ٧٥ ٪ من طلب أوروبا على البترول ، ونظرا لوجود عدد كبير نسبيا من مصانع التكرير في أوروبا لذلك يكون البترول الخام الجزء الأكبر من الصادرات الى تلك القارة .

وفي أوروبا استوردت فرنسا حوالي ١٣ مليون طن سنة ١٩٥٠ في حين كان نصيب إنجلترا ١١ مليون طن وإيطاليا ٥ مليون طن وهولندا كذلك ٥ مليون والسويد حوالي ٢ مليون طن ، وقد استوردت الولايات المتحدة وأسطولها حوالي ١٥ مليون طن ولا ريب في أن أهمية الشرق الاوسط كمصدر للبتترول مضافا اليها امكانياته الاقتصادية الأخرى لتضفي عليه قوة اقتصادية يجب أن تأخذها دول العالم أجمع في اعتبارها عندما تقرر أمرا يخص هذه المنطقة من العالم ، كما أنه من صالح حكومات بلاد هذه المنطقة أن تشد أزر بعضها البعض وتتعاون فيما بينها تعاوناً صادقاً ، فتصبح ذات قوة سياسية لا يستهان بها في معترك السياسات العالمية .

بلاد أخرى ١٧٢ ٥٠٢ ٧٦٠

المجموع ١١٢١ ٤١٩٥ ٥٢٣٥  
والمازوت أهم المنتجات البترولية المستهلكة في هذه المنطقة ، وذلك لاستعماله في تسيير القاطرات والآلات بدلا من الفحم ، ويليه الكيوسين الذي يستعمل على نطاق واسع في المنازل .

ولا يزال نصيب الفرد من الاستهلاك ضعيفا رغم الزيادة المطردة في مجموع الاستهلاك ، فإنه لا يزيد على ١٦٠ كيلو سنويا في حين أن متوسط الكمية المماثلة لاستهلاك الفرد في العالم كانت ٢٤٠ كيلو . وإذا استبعدنا من الرقم الاول ما تستهلكه صناعة البترول نفسها وتموين السفن ينخفض ما يستهلكه الافراد في الشرق الاوسط الى ٥٥ كيلو فقط وهو رقم جد صغير أما صادرات الشرق الاوسط من البترول فقد ازدادت زيادة سريعة في السنوات الأخيرة حتى أصبحت أكبر

### ثانيا - الاستهلاك والتصدير

استعرضنا في العدد الماضي ماجاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة عن انتاج وتكرير البترول في الشرق الاوسط ونتابع الحديث في هذا الصدد عن استهلاك البترول وتصديره

زاد استهلاك بلاد الشرق الاوسط للبتترول زيادة كبيرة في السنين القليلة الماضية . ومن أهم أسباب هذه الزيادة التقدم الصناعي لهذه البلاد والتحول الجزئي من استعمال الفحم الى البترول . ففي سنة ١٩٥٠ كان مجموع الاستهلاك حوالي ٢٠٥ مليون طن في حين كان قبل الحرب حوالي المليون طن . ولا بد أن يضاف الى هذا ما استهلكته مصانع التكرير في عيادان والبحرين والكويت ، من البترول وهو يقدر بحوالي ٢ مليون طن كما زودت موانئ الشرق الاوسط السفن المارة بها بحوالي ٨ مليون طن .

ويبين الجدول المرافق تطور استهلاك بلاد الشرق الاوسط للبتترول:

بالآلاف الأطنان

١٩٣٧ ١٩٤٩ ١٩٥٠

|           |     |      |      |
|-----------|-----|------|------|
| افغانستان | ٣   | ٢٠   | —    |
| السودان   | ١٨  | ١٢٧  | ١٢٠  |
| مصر       | ٤٩١ | ١٤١٨ | ١٩٣٣ |
| ايران     | ١٧٢ | ٧٨٠  | ٨٤٢  |
| العراق    | ٨٨  | ٥١٨  | ٦١٩  |
| الاردن    | —   | ٥٠   | ٥٣   |
| سوريا     | —   | —    | —    |
| ولبنان    | ٨٧  | ٣٤٨  | ٤٩٥  |
| تركيا     | ٩٠  | ٤٣٢  | ٤١٣  |

| البلاد                   | بتترول خام | بنزين كيوسين | مخلفات زيت الوقود | زيت وقود مكرر | المجموع |
|--------------------------|------------|--------------|-------------------|---------------|---------|
| البحرين                  | —          | ١٥٣٨٠        | ٥٦١٥              | ٩٣١٧          | ٤٩٨٧٧   |
| ايران                    | ٤٩٦٤٠      | ٢٨٩٨٩        | —                 | —             | ٨١١٧٨٩  |
| العراق                   | ٤٦٠٩٩      | —            | —                 | —             | ٤٦٠٩٩   |
| الكويت                   | ١١٦٦٩٦     | —            | —                 | ٨٧١           | ١١٩١١٠  |
| قطار                     | ١١٧٠٠      | —            | —                 | —             | ١١٧٠٠   |
| المملكة العربية السعودية | ١٠٦٧٤٩     | ٧٦١٧         | ٢٩٠٠              | ٨٨٩٠          | ٧٢٧٥    |
| المجموع                  | ٣٤٠٨٨٤     | ٥١٩٨٦        | —                 | —             | ٥٤٢٠٠٦  |



## تصدير القمح من سوريا

صرحت الحكومة السورية أخيراً بتصدير القمح بشرط ان يسلم المصدرون كميات مساوية لما يصودونه الى مكتب القمح . ولقد توالى طلبات الشراء من ايطاليا والباكستان ويوغوسلافيا والصين الوطنية هذا وقد عرضت يوغوسلافيا ان تدفع الثمن بالدولار اما الصين فقد عرضت مبادلتها ب ٥٠٠٠ طن من السكر . ولقد ألغت الحكومة السورية القيود التي كانت مفروضة على صادرات القمح والشعير والعنبر حيث كان يجب تصديرها عن طريق ميناء اللاذقية فقط . ومن ثم أصبح تصدير هذه السلع عن طريق أي ميناء سوري أو اجنبي .

## البنك الصناعي في العراق

زيد رأس مال البنك الصناعي العراقي وهو مؤسسة شبه حكومية مهمتها الاقراض للاغراض الصناعية من مليون دينار عراقي الى ٣ مليون دينار . وستقوم الخزنة العامة بدفع هذه الزيادة . وسيشمل نشاط البنك عمليات النقد الاجنبي بالاضافة الى نشاطه السابق . وسوف تمكن هذه الزيادة في رأس مال البنك من زيادة معونته للصناعات الناشئة في البلاد .

## السياسة القطنية في الباكستان

قررت الحكومة الباكستانية ، تصريف مخزونها من القطن المحلي البالغ مقداره ٣٠٠٠٠٠ بالة وذلك بعرضها هذه الكمية المخزونة للبيع بخصم قدره ١٠ ٪ من سعر الشراء الاصلي ويبلغ مجموع المخزون في البلاد بما فيه ما يخزنه التجار حوالي ٥٣٠٠٠٠ بالة .

وقد عقدت أخيراً الحكومة الباكستانية وحكومة الهند اتفاقية مقايضة « قمح مقابل أرز » فتقوم حكومة الهند بتسليم الباكستان ٣٩٧٠٠ طن اشترتها من وقت قريب من الخارج نظير تسليم ٣٧٧٠٠ طن من الارز . ولقد كان الغرض من عقد هذه الاتفاقية هو تغطية العجز في محصول الباكستان من القمح العام والذي يقدر بحوالي ٣٠٠٠٠٠ طن .

## صندوق النقد الدولي وتركيا

اشترت الحكومة التركية ١٠ مليون

دولار من صندوق النقد الدولي مقابل ليرات تركية وقد سبق لتركيا ان اشترت من الصندوق ٥ مليون دولار في ١٩٤٧ . وستستعمل تركيا هذه الدولارات في سد بعض عجزها في العمليات التجارية مع منطقة الدولار

## حالة مدفوعات اسرائيل الخارجية

من المقدّر ان تظهر ارقام الميزان الحسابي لاسرائيل عجزاً قدره ٢٠٠ مليون دولار في العام الحالي . وسيغطي من هذا العجز مبلغ ٧٣ مليون دولار وهي مساعدة أمريكية ، ٨٠ مليون دولار اخرى عبارة عن حصة القروض التي تعقدها في أمريكا . أما الثاني فسيغطي بتحويلات رأسمالية وطلبات من خارج الولايات المتحدة . ومما لا شك فيه ان الحالة الاقتصادية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم وليس العجز المزمّن في الميزان الحسابي الا مرآة للاوضاع الاقتصادية الشاذة في اسرائيل .

## القطن في سوريا

بالرغم من نقص المساحة المزروعة قطناً هذا العام من ١٨٠٠٠٠ فدان الى ١٥٠٠٠٠ فدان فانه من المتوقع ان يكون محصول هذا الموسم ١٩٥٢ - ١٩٥٣ اكبر مما كان عليه في ١٩٥١ - ٥٢ وربما يبلغ ٧٠٠٠٠ طناً وقد كان سوء الاحوال الاقتصادية في ١٩٥١ عاملاً في نقص المحصول الى ٤٥٠٠٠ طن .

وقد بلغت صادرات القطن في النصف الثاني من ١٩٥١ ١٢٠٠٠ طن بالمقارنة الى ١٣٠٠٠ طن في نفس الفترة من عام ١٩٥٠ ، وقد كانت أسواق التصدير الرئيسية فرنسا وبريطانيا وايطاليا

## الزيت في العراق

أعلنت شركة الزيت العراقية ان

الانتاج في خلال مايو الماضي في حقل كركوك بلغ ١٤ مليون طن أي ضعف ما كان عليه الانتاج في يناير ١٩٥٢ . ولقد كان هذا نتيجة لافتتاح بئر أنابيب البترول بين كركوك وبانياس وينتظر المسؤولون ان يزداد دخل العراق نتيجة للتوسع الكبير في صادرات البترول ، وقد خصصت الحكومة جزءاً من هذه الزيادة للمشروعات الرأسمالية حتى يستفيد الاقتصاد القومي من الانتعاش في البترول .

## الافغانستان والمانيا

وقعت أخيراً اتفاقية تجارية بين أفغانستان والمانيا الغربية تقضي بتبادل بضائع بين الدولتين قيمتها ٢٥ مليون ماركاً . وستبلغ صادرات القطن من افغان ١٥ مليون مارك . أما البضائع الاخرى فتشمل الصوف والفراء وفراء كركول المشهور وبذرة الزيت والفواكه الجافة . هذا وقد اشترت افغانستان في العام الماضي ما يساوي ٨ مليون مارك من القطن وستشمل صادرات المانيا الآلات والبضائع الكهربائية . وستعقد اتفاقية مدفوعات بين بنك وتشير لايندر وبنك مللي ايران لتسهيل المدفوعات بين البلدين .

## تجارة الباكستان الخارجية

بلغ فائض الميزان التجاري للباكستان في الخمسة شهور الاولى من هذا العام ٥٨٦ مليون روبية باكستانية ، فقد بلغت الصادرات ٨٩٤٨٨ مليون روبية والواردات ٨٣٦٢٢ مليون روبية ، وقد تجمع هذا الفائض في الشهرين الاولين . ولا تشمل هذه الارقام مشتريات الحكومة ولا التجارة مع الهند ونيبال وافغانستان .

| تجارة اسرائيل الخارجية في عام ١٩٥١ |       |       |                  |      |       |
|------------------------------------|-------|-------|------------------|------|-------|
| الواردات من                        | ١٩٥٠  | ١٩٥١  | الصادرات الى     | ١٩٥٠ | ١٩٥١  |
| الولايات المتحدة                   | ١٩٧٦١ | ١٨١١٠ | المملكة المتحدة  | ٣١٢٥ | ٤٤٣١  |
| المملكة المتحدة                    | ٤٠٩٧  | ٢٨٩١  | الولايات المتحدة | ١٢٥٠ | ١٩٨١  |
| فرنسا                              | ٨٢٠   | ٢٦٥٩  | الدانمرك         | ٤٣٤  | ٧٥٠   |
| جنوب افريقيا                       | ١٩٩١  | ٢٤٥٩  | هولنده           | ٤٣٣  | ٥٥٦   |
| ايطاليا                            | ٢٨٥٢  | ٢٠٩٣  | فنلنده           | ٢٦٩  | ٥١٦   |
| بلجيكا                             | ١١٨٤  | ١٤١٥  | بلجيكا           | ٢٩٦  | ٤٣٢   |
| سويسرا                             | ٧٥٦   | ١٢٩٩  | سويسرا           | ١٧١  | ٣٠١   |
| النمسا                             | ٧٦٢   | ١٠٢٠  | السويد           | ٤٥٤  | ٢٣٤   |
| المجموع                            | ٥٢٥٣٠ | ٥٢٤٩٨ |                  | ٨٢٧  | ١١١٤٧ |



# تَصْوِيرُ قِيَمَةِ الْبُضَاعَةِ لَدَى الْمَتَّاعِ الصَّنَاعِيَّةِ

( بقية المنشور بالعدد الماضى )

٣ - نفترض وجود ٥٠٠ جنيه بضاعة كانت لدى المؤسسة فى اول يناير سنة ١٩٥١ ومع بقاء الارقام الاخرى كما هى نجد ان الحساب يصبح كالآتى :

## حساب البضاعة

|            |                          |
|------------|--------------------------|
| ٥٠٠        | الى بضاعة اول المدة ( من |
| سنة ١٩٥٠ ) |                          |
| ١٠٠٠٠      | الى المشتريات            |
| ١٠٥٠٠      |                          |
| ٩٥٠٠       | من المبيعات              |
| ١٠٠٠٠      | من الجرد                 |
| ١٠٥٠٠      |                          |

ويكون معنى هذا الحساب ان سنة ١٩٥١ اشترت من سنة ١٩٥٠ بضاعة بخمسمائة جنيه وباعت لسنة ١٩٥٢ بضاعة بألف جنيه وهذا أمر واضح كل الوضوح ولا يغير من قيمته ولا من سهولته ادخال عنصر الربح او الخسارة فى الحسابان .

## المصروفات الرأسمالية

Capital expenses

ماهى اذن المصروفات الرأسمالية التى اوردناها بجانب لفظ المصروفات الايرادية دون ان نتعرض لها حتى الآن ؟ وفيما تمثل ؟ انها تتمثل بوضوح فى مبلغ الـ ١٠٠٠ جنيه قيمة البضاعة الباقية لدى المنشأة فى ١ ديسمبر سنة ١٩٥١ . فان التسعة آلاف جنيه تعتبر مصروفات ايرادية ذلك لانها حققت لنفس السنة ايرادا يمثل هذا المبلغ ، اما الالف جنيه فلا يعتبر « مصروفات » بمعنى الكلمة مادام لم يتحقق عنه ايراد ما وذلك بدليل اسقاطه من حساب مصروفات سنة ١٩٥١ كلية - وعملية الاسقاط هذه هى « رأسملة » له

- فهو من الوجهة الفنية يعتبر

Capitalising

مصروفا رأسماليا ويعرف المصروف الرأسمالى بأنه ذلك المصروف الذى يصرف خلال سنة ما وتكون فائدته للمؤسسة متعلقة اما بسنة تالية او بعدة سنوات سواء شملت الفائدة السنة الجارية ايضا ام لا .

نشرنا فى العدد الماضى أساس المحاسبة النظرية لمعرفة قيمة كل من المواد الخام والبضاعة فى دور الصنع والبضاعة التامة الصنع ومواد الصناعة ، وتكلمنا عن نظريتين : نظرية المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية ، ونظرية تحمل كل مدة بمصروفاتها وايراداتها . ونورد فيما يلى أمثلة مبسطة للتوضيح

## ١ - تصوير المثال السابق حساب المشتريات

|                       |                      |
|-----------------------|----------------------|
| ١٠٠٠٠                 | الى الصندوق          |
| باعتبار سداد الثمن كل |                      |
| ١٠٠٠٠                 |                      |
| ١٠٠٠                  | من الجرد             |
| ٩٠٠٠                  | من الرصيد - ويمثل عب |
| المشتريات عن سنة ١٩٥١ |                      |
| ١٠٠٠٠                 |                      |

٢ - والخطوة الثانية هى ادماج حسابى المشتريات والمبيعات معا فى حساب البضاعة وللسهولة نسقط من حسابنا مؤقتا عنصر الربح والخسارة

## حساب البضاعة

|       |               |
|-------|---------------|
| ١٠٠٠٠ | الى المشتريات |
| ١٠٠٠٠ |               |
| ٩٠٠٠  | من المبيعات   |
| ١٠٠٠  | من الجرد      |
| ١٠٠٠٠ |               |

فوضع مبلغ ١٠٠٠ جنيه فى جانب له من هذا الحساب ماهو الا عملية الطرح الحسابى

Arithmetical deduction

ويلاحظ ان جانب له هذا يشمل :

أولا - رقم المبيعات

ثانيا - رقم الجرد

والواقع ان هناك شيها كبيرا بين الرقمين . فالمبيعات بيعت للغير - اما الجرد فيمكن اعتباره قيمة ما باعته سنة ١٩٥١ لسنة ١٩٥٢ - ومن هنا جاء وجه الشبه

## أمثلة مبسطة للتوضيح

١ - اشترت مؤسسة ما بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ ولكنها لم تدفع ثمن الشراء الا فى يناير سنة ١٩٥٢ - وتاريخ اقفال ميزانيتها هو ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ . فأى السنتين تتحمل عبء الشراء ؟

ان هذه النظرية تحتم ان تتحمل سنة ١٩٥١ بعبء الشراء . اما عملية السداد فلا تعدو كونها عملية نقدية أى عملية صندوق Cash transaction

٢ - وكذلك لو باعت هذه المؤسسة بضاعة قيمتها ١٠٠٠ جنيه فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ ولكنها قبضت ثمن البيع فى يناير سنة ١٩٥٢ - فان الايراد يحتسب لسنة ١٩٥١ اما سداد الثمن فهو عملية صندوق

٣ - هنا نفترض ان المؤسسة اشترت بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ وسددت ثمن الشراء ، ولكنها لم تبع البضاعة الا فى يناير سنة ١٩٥٢ . فأى السنتين تتحمل عبء الشراء ؟ ان تطبيق مبادئ النظريتين معا تقتضى اسقاط هذا المبلغ من اعباء سنة ١٩٥١ حيث انه لم يحقق لها ايراد ( النظرية الاولى ) فأصبح يخص سنة اخرى ( النظرية الثانية )

فاذا كان مجموع مشتريات المؤسسة خلال سنة ١٩٥١ هو ١٠٠٠٠ جنيه فان العبء الذى يحتسب عن هذه السنة هو كالاتى :

|       |                               |
|-------|-------------------------------|
| ١٠٠٠٠ | مجموع قيمة المشتريات          |
| ١٠٠٠  | يخصم : الكمية التى لم تبع بعد |
| ٩٠٠٠  | صافى عبء المشتريات            |

الذى تتحمل به سنة ١٩٥١

## كيف يتم تنفيذ هذا محاسبيا

ان علماء المحاسبة وضعوا انموذجا معيننا formula لترجمة هذه العمليات كلها الى ارقام - ويستخدمون لهذا شكل « الحساب » Account ويحسن بنا تصوير ما نرمى اليه تدريجيا فى الحسابات الآتية :



## مختصات قصصية

محمود محاسب

من السراة المعدودين في البلاد ومن رجال الشركات واصحاب الاسهم والسندات . ولعله اكبر مساهم في شركة مصر للغزل والنسيج بعد بنك مصر واكبر مساهم في شركة فنادق الوجه القبلى ، يمتلك حوالى نصف اسهمها واكبر مساهم في شركة البصل الجاف يمتلك اكثر من نصف اسهمها واكبر مساهم في شركة البطاطين الاهلية ويمتلك حول ربع اسهمها . ثم هو من كبار المساهمين في شركة الاملاك ذات اليراد ومن كبار المساهمين في شركة الشيخ فضل .



ومحمود محاسب عضو مجلس ادارة شركة الغزل والنسيج وشركة فنادق الوجه القبلى وشركة البطاطين الاهلية وشركة البصل الجاف وشركة الاملاك ذات اليراد

وهو مزارع من كبار الزراع بمديرية قنا

ثم هو عضو مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٣٨ ينتمى الى حزب سياسي معين ولكنه على اصدق الصلات برجال المال والسياسة من كافة الاحزاب وعنده ان رجل المال يجبان يصادق الناس في كل حال

تلقى تعليمه بمدرسة الفرنسيين ثم مدرسة الامريكان ثم تعلم الالمانية على يد استاذ المانى وانت لتعجب لهذا الرجل العصامى اسمر اللون داكن البشرة يتحدث بتلك اللغات في طلاقة وذلاقة ويندمج في الاوساط الاوربية والمجتمعات الاجنبية ويرتبط برجالاتها باطيب الروابط واحسن العلاقات

ومحمود محاسب رجل حسن الحظ دائم التوفيق بدأ حياته بتجارة الآثار في ظل والده فربح منها اكثر من ١٥٠٠٠٠ جنيها وضارب في القطن عام ١٩٣٩ فأفاد منه حوالى ٢٥٠٠٠ جنيها بل انه كسب نصيب الناسيونال عام ١٩٣٥ وقيمتها ١٥٠٠٠ جنيها وانه ليضع اصبعه على الرقم الناجح على الدوام وذلك الحظ يوتيه من يشاء

وابنه ليمر في طريقه فيعثر على ورقة من النقد - ومن يدري فقد تكون سقطت من يد محتاج لها ، محتفظ بها ، ليعثر عليها مثل محمود محاسب وهو في غير حاجة اليها . بل قد يكون مر عليها عشرات قبله فلا يقع عليها بصر احدهم وهم كثيرون ولا تلمحها عين واحد منهم وهم عديدون ومحمود محاسب رجل عصامى يفتخر بعصاميته ويتحدث في زهو عن نفسه ونشأته - وهو معروف في الاوساط المالية والهيئات العامة بثرائه وعصاميته . ثم هو صديق الجميع . قل ان ترى له حاقدين وان وجدت له كثيرا من الحاسدين .

حسن الحظ

## امثلة بسيطة

الايجار : اذا فرضنا ان المؤسسة تدفع ايجار المبنى الذى تشغله كل ستة شهور مقدما وان الستة شهور الاخيرة تبدأ من اول اكتوبر - فان القسط النصف سنوى الذى تدفعه وقدره ١٠٠ جنية مثلا يقسم كالاتى : ٥٠ جنية الايجار المستحق عن الثلاث شهور اكتوبر - ديسمبر - يعتبر مصروفا ايراديا تتحمل به السنة الجارية

٥٠ جنية الايجار المستحق عن الثلاث شهور يناير - مارس يعتبر مصروفا رأسماليا تتحمل به السنة القادمة

تحسينات المباني : اذا اجرت هذه المؤسسة بعض التحسينات الضرورية في مثل هذه المباني المؤجرة وذلك لحسابها الخاص - وان هذه التصليحات تكلفت ١٥٠ جنية ودفعتها كلها خلال السنة الجارية وقدرت ان هذه التحسينات سيتمد نفعها الى ٥ سنوات قادمة فيكون التقسيم كالاتى :

٣٠ جنية مصروف ايرادى عما يخص السنة الجارية من التحسينات ١٢٠ جنية مصروف رأسمالى يرحد للاعوام التالية ويقتطع منه ٣٠ جنية سنويا تحمل بها السنة حتى يتم تحميله على السنوات الخمس المقررة الاستهلاكات : ومن هذا القبيل ايضا استهلاكات الاصول الثابتة . فمن المؤكد ان فائدة الاصول الثابتة لدى المؤسسة تمتد طوال سنى حياتها الاستعمال . ومن هنا جرى العمل على افراد حساب خاص لهذه الاصول الثابتة ومعنى ذلك تحويل ثمنها الى مصروف رأسمالى . مع احتساب قسط استهلاك سنوى يمثل القسط الواحد منه ما يخص السنة من الفائدة المقدرة التى تجنيها من استعمال هذا الاصل - وذلك طبقا لقواعد واصل مقرر .

## حقيقة التفرقة بين نوعى المصروفات

نلاحظ مما سبق ان الفيصل فى تحديد نوعى المصروفات انما يرجع للزمن دون غيره - وليس لنوع المصروف او العبء اى دخل فى الموضوع . فها نحن رأينا عبء الايجار « يترسمل » وكذلك عبء التحسينات - كما قد نعتبر ثمن ادوات مصروفا ايراديا اذا ما قدرنا استنفاد قيمتها خلال السنة . وهكذا .

لتطبيق هذه المبادئ عمليا على المنشآت الصناعية فى حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

( يتبع )  
موسى حقى  
وكيل عام شركة مصر للتمثيل  
والسينما

الى هنا نكون انتهينا من المقدمة التمهيدية التى أردنا توضيحها توضيحا تاما فيما يختص بالمصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية - وفيما يختص بعدم تداول السنوات المالية فى بعضها البعض - وموعدا فى العدد القادم ان شاء الله تعالى





### الاستثمار في كندا

يقدر حجم الاستثمار في كندا سنة ١٩٥٢ بحوالى ٥١٨١ مليون دولار أى بزيادة قدرها ١٣٪ عام ١٩٥١ . وبعض رؤوس الأموال التى تستثمر في كندا تأتى من الولايات المتحدة التى أصبح أصحاب الأموال فيها يعلقون أكبر الآمال على موارد كندا التى تتكشف يوما بعد يوم . ومن أهم الموارد فى تلك البلاد البترول الموجود بكثرة فى ولاية ألبرتا فى غرب البلاد ، وقد زاد انتاجه فى النصف الأول من هذا العام بنسبة ٣٣٪ بالنسبة الى انتاج النصف الأول من العام الماضى . والزيادة السريعة فى ثروة البلاد لا تقتصر على البترول ، بل تشمل جميع مرافق الحياة الاقتصادية .

ومن مظاهر القوة الاقتصادية التى اكتسبتها البلاد فى السنين القليلة الماضية الغاؤها للرقابة على النقد وتركها سعر الصرف للدولار الكندى حرا تحددته عوامل العرض والطلب وقداوى اقبال امريكا على الاستثمار فى كندا وزيادة طلبها على الدولار الكندى أن انخفضت قيمة الدولار الأمريكى بالنسبة له ٣٪ فى الأسابيع القليلة الماضية .

### الاقتصاد الأمريكى فى الميزان

أفاق الأمريكىون منذ عام من حمى الشراء والتخزين التى أصابتهم اثر نشوب الحرب الكورية ، وأصبح همهم الآن فى الادخار بصورة أم سبق لها مثيل ويرى البعض أن هذه ظاهرة طبيعية لابد منها فى أعقاب الاسراف على الشراء فى العام السابق ، ولكن الأرقام تدل على أن

معدل هبوط المشتروات وزيادة الادخار يدل دلالة قاطعة على تطور جديد فى اتجاه الاستهلاك الأمريكى بصفة عامة . وقد جاء أخيرا فى تقرير لمصلحة التجارة الأمريكية ما يفسر نقص الطلب على السيارات والثلاجات والأجهزة اللاسلكية اذ يقول التقرير أن البلاد قد وصلت مرحلة لا يكاد يخلو فيها بيت من هذه الأشياء فالطلب عليها سيكون قاصرا على استبدال جديد بقديم ، وعلى تكوين عائلات جديدة . ويرى الخبراء أن الاسعار فى الولايات المتحدة لابد أن ترتفع قريبا بسبب مشكلة الصلب وما يستلزمه حلها من رفع للاجور والاسعار بالتالى ..

### تحرير تجارة القطن فى بريطانيا

لم يلق تحرير التجارة فى سوق القطن اعتراضا كبيرا فقد بلغ عدد المصانع التى جذت سياسة شراء القطن خارج لجنة القطن البريطانية ٤٧ مصنعا يكونون ١٥٪ من طاقة آلات النسيج فى بريطانيا ، ١٦٢

مصنعا وتحتل حوالى ٦٨٪ من الصناعة ستشتري عن طريق لجنة القطن الخام والباقي وعدده ١٥ مصنعا سيقوم بشراء ما يلزمه من أقطان عن طريق اللجنة او خارجها . ولم يبق الا عدد قليل جدا لم يبد رأيه الآن . واذا استمر الاستهلاك هذا العام كما كان عليه فى العام الماضى فان ٢٩٪ من واردات بريطانيا من القطن ستشتري بواسطة المصانع رأسا دون تدخل لجنة القطن . وتبدو هذه النسبة عالية عما كان متوقعا من قبل ، ولكنها تدل على مدى ثقة لانكشير فى قيام المصانع بشراء ما يلزمها بنفسها . وسيبدأ استيراد القطن من أوائل سبتمبر ، وحتى وصول هذه الشحنات ستستمر لجنة القطن فى تمويل المصانع بما يلزمها من القطن . وللمصانع حرية الخيار فى الرجوع الى الشراء عن طريق لجنة القطن الخام البريطانية .

### معاملات الذهب بين الولايات المتحدة وبعض البلدان بملايين الدولارات

| ١٩٥١    | ١٩٥٠    | البلاد                   |
|---------|---------|--------------------------|
| ٤٩٠٩ -  | -       | الأرجنتين                |
| ١٠٠٣ -  | ٥٥٠ -   | بلجيكا                   |
| ١٠٠٠ -  | ١٠٠٠ -  | كندا                     |
| ٢٠٠ -   | ٢٨٠٢ +  | كوبا                     |
| ٧٦٠ -   | ٤٤٠٨ -  | مصر                      |
| ٢٠٠١ -  | ٨٤٠٨ -  | فرنسا                    |
| ٤٥٠ -   | ٣٠٠ -   | اندونيسيا                |
| ٦٠٠٣ -  | ١١٨٠٢ - | المكسيك                  |
| ٤٠٥ -   | ٧٩٠٨ -  | هولندا                   |
| ٥٢٠١ +  | ١٣٠١ ÷  | جنوب افريقيا             |
| ١٥٠ -   | ٣٨٠ -   | سويسرا                   |
| ٤٦٩٠٩ ÷ | ١٠٢٠٠ - | بريطانيا                 |
| ٢٢٠١ -  | ٦٤٠٨ -  | أوروغواي                 |
| ٥٠٤ -   | -       | لبنان                    |
| ٠٠٨ -   | ٣٠٣ -   | المملكة العربية السعودية |
| ٦٠٣ -   | ٢٠٢ -   | سوريا                    |

### المجموع العالمى - ١٧٢٥ - ٧٥٢ +

يتضح من هذا الجدول أن مصر كانت فى السنتين الاخيرتين من أهم البلاد التى اشترت ذهباً من الولايات المتحدة وذلك بمقتضى سياستها الخاصة بدعم صرفها الاجنبى . أما بريطانيا فبعد أن تسلمت من امريكا حوالى مليون دولار خلال سنة ١٩٥٠ « نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام خلال حرب كوريا » فانها مالبت ان خسرت حوالى ٥٠٠ مليون سنة ١٩٥١ وزادت خسارتها خلال هذا العام أيضا .



## تجارة بريطانيا الخارجية في النصف الاول من عام ١٩٥٢

بلغت صادرات بريطانيا في النصف الاول من عام ١٩٥٢ ١٣٤٦ مليون جنيه أى بزيادة قدرها ١٠٠ مليون جنيه عن الصادرات في نفس هذه الفترة من عام ١٩٥١ ومن هذه الصادرات ما قيمته ١٢٦ مليون جنيه الى امريكا الشمالية أى بنقص قدره ١٠ ٪ في نفس الفترة من عام ١٩٥١ ، هذا وقد بلغت الواردات ١٩٠٣ جنيه في الستة الشهور الاولى من ١٩٥٢ مقابل ١٨٥٦ مليون جنيه في النصف الاول من ١٩٥١ ويبلغ العجز ٥٥٧ مليون جنيه

### كندا تساعد سيلان

عقدت اخيرا اتفاقية بين الحكومتين الكندية وسيلان تقوم بمقتضاها كندا بتقديم المساعدة الاقتصادية الى سيلان بمقتضى مشروع كولومبو ، وستخصص كندا مليون جنيه في السنة الاولى لتمويل ثلاثة مشاريع اولها تحسين مصايد الاسماك والثاني كهربية القرى ، أما الثالث فمشروع للقيام ببحث في القرى لمعرفة مدى امكانياتها في رفع المستوى هناك ، ويعم هذا المشروع حوالي ١٠٠٠ عائلة ، ومن جهة المشاريع التي سيتم تنفيذها بواسطة القروض ، فستقوم الحكومتين بتجديد شروط القروض سنويا على أساس ما قد تستفيد اقتصاديات سيلان ومدى تأثيرها على حالة العملات الأجنبية الخاصة بسيلان ..

## بنك الاستيراد والتصدير يقرض جنوب افريقيا

منح بنك الاستيراد والتصدير جنوب افريقيا مبلغا قدره ٢٠ مليون دولار ، وذلك لتحسين القوة الكهربائية في تلك البلاد ، وسعر فائدة هذا القرض ٤ ٪ يستهلك في مدى ١٨١/٢ عاما ، وستستعمل القوة الكهربائية الجديدة في تشغيل مشروعات فصل البورنايثوم الملحقة بمناجم الذهب . ولقد سبق أن منح البنك ٣٥ مليون دولار الى نفس الهيئة لهذه المشاريع نفسها ..

### الانتاج الصناعي في السويد

أصدر معهد البحوث الاقتصادية في السويد تقريرا عن حجم الانتاج الصناعي السويدي جاء فيه أن الانتاج كان قد زاد في سنة ١٩٥٠ بمقدار ٤٧ ٪ عن سنة ١٩٣٩ ، وقد ازداد هذا الانتاج بمقدار ٤ ٪ أخرى في سنة ١٩٥١ وقدّر حجم الانتاج الزراعي في سنة ١٩٥٠ بما يزيد عن مستوى سنة ١٩٣٨ ، ٣٩ بحوالي ٧ ٪ فانتاج العامل في الزراعة في سنة ١٩٥١ قد ازداد بمقدار ٣٥ ٪ عن سنة ١٩٣٨ ، ٣٩ .

ويعزى الاتجاه في الانتاجية الصناعية الى كبر حجم الاستثمار في الميدان الصناعي بعد الحرب .

### صادرات الفحم من بريطانيا

بلغت صادرات الفحم من بريطانيا في الستة اشهر الاخيرة ٥٠ مليون طن وتعتقد الدوائر المسؤولة أن

الباقى وقدره ٧٥٠ مليون طن لتصل ما هو مقدار تصديره في عام ١٩٥٢ هو ١٢٥٠ مليون .

ولا ينتظر ان تواجه بريطانيا مصاعب كبيرة في تصريف هذه الكميات الباقية نظرا لضعف التصدير من أوروبا .

### الحالة الاقتصادية في فنلندا

تقام في هلسنكي الآن الألعاب الاولمبية وراينا من المناسب أن نذكر شيئا عن الحالة الاقتصادية في فنلندا نحو الاستقرار بعد أن ظلت مرتعا خصيبا للتضخم منذ بدأت الحرب العالمية الاخاة . وقد انتعشت التجارة والصناعة فيها بدرجة ساعدت على المضي في برامج الانشاء والتعمير والتوسع في الانتاج حتى زاد الانتاج الصناعي سنة ١٩٥١ بنسبة ٧١ ٪ مما كان عليه قبل الحرب ، كما نشطت حركة المبانى ، وتجاوز الانتاج الزراعي لأول مرة معدل ما قبل الحرب .. ويقدر صافي الزيادة في نواحي الانتاج المختلفة عموما بنحو ٣٣ ٪ مما كان عليه قبل الحرب .

ومن ناحية الطاقة الانتاجية فان الشراهد تدل على أن الاقتصاد الفنلندي في حالة استقرار ، ومع ذلك فان انواعا من السلع ليست في المتناول اوبالكثرة اللازمة لكل نواحي النشاط ..

وفي الشهرين الاولين من عام ١٩٥٢ زادت الواردات بحوالي ١٢٠ ٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من عام ١٩٥١ بينما كان الانتاج في الصناعات الهندسية في الشهور من يناير الى ابريل سنة ١٩٥٢ يشابه ما كان عليه في الاربعة الشهور من عام ١٩٥١ ومن المعتقد ان يظل الاستثمار في مستوى عال أثناء موسم الصيف ، أما بالنسبة لموسم الشتاء القام فان التنمية الاقتصادية ستعتمد اعتمادا كبيرا على أسواق التصدير لمحصول البلاد الرئيسي وهو الخشب .

### انتاج الفحم في المانيا الغربية

بلغ انتاج الفحم في المانيا الغربية في النصف الاول من عام ١٩٥٢ ٦٠٦٣ مليون طن ، أى بزيادة قدرها ٢٨ ٪ عن انتاج عام ١٩٥١ في نفس المدة .

## الدخل الاهلى والتداول النقدي في بعض البلدان في عام ١٩٥١

بملايين الوحدات المحلية

| البلاد                           | التداول النقدي | الدخل الاهلى للتداول النقدي الى الدخل الاهلى | النسبة المئوية |
|----------------------------------|----------------|----------------------------------------------|----------------|
| باجيكا                           | ( فرنك )       | ١٦٩                                          | ٢٩٦            |
| فرنسا                            | ( فرنك )       | ٣٦٦٧                                         | ٤١             |
| ايطاليا                          | ( ليرة )       | ٢٩٨٧                                         | ٤٠             |
| السويد                           | ( كرون )       | ٨٣١                                          | ٢٨ (تقدير)     |
| سويسرا                           | ( فرنك )       | ١١٩                                          | ٦١             |
| بريطانيا ( جنيه استرليني )       | ٥٦٥            | ١١٢٨                                         | ٥٠             |
| الولايات المتحدة ( دولار )       | ١٢٤٥           | ٢٧٥٨                                         | ٤٥             |
| مصر ( بملايين الجنيهات المصرية ) | ٤٠٤            | ٨٠٠                                          | ٥٠             |





# الأوراق المالية



عن الفترة ١٤ يوليو الى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٢

لنسيج الحرير حضرات المساهمين  
المالكين لعشرين سهما فمافوق لحضور  
الجمعية العمومية غير العادية المزمع  
انعقادها في الساعة الثانية عشرة  
والنصف ظهر الثلاثاء ١٩ أغسطس  
١٩٥٢ بدار بنك مصر القاهرة للنظر  
فيما يلي :-

اصدار سندات بمبلغ ١٢٥٠٠٠  
( مائة خمسة وعشرون ألف جنيه  
مصرى ) وتفويض مجلس الادارة في  
وضع الشروط الخاصة وطريقة  
ووقت اصدارها .

## أوبرج مصر

( ش ٢٠٠ م )

اذاعت شركة أوبرج مصر اعلان  
الدعوة التالى ، الذى جاء فيه :  
« بما ان الجمعية العمومية الغير  
عادية للمساهمين المنعقدة في ٢٧ يونيو  
سنة ١٩٥٢ لم تجمع العدد القانونى  
المنصوص عنه في المادة ٥٤ من نظام  
الشركة لاتخاذ اقرارات طبقا للمادتين  
٦٠ و ٦١ من نظام الشركة على اثر  
خسارة نصف رأس المال فقد قررت  
مواصلة الشركة لاعمالها لحين انعقاد  
الجمعية العمومية الغير عادية المقبلة  
التي ستتخذ قرارها النهائى في هذا  
الشأن .

لذا فان حضرات المساهمين مدعوون  
لحضور الجمعية العمومية الغير عادية  
التي ستعقد في يوم الثلاثاء ٢٩ يوليو  
سنة ١٩٥٢ الساعة السادسة مساء  
بمكتب الاستاذ ايلي بصرى المحامى  
بشارع عدلى باشا رقم ١٦ بالقاهرة  
لاتخاذ القرارات النهائية والواجبة  
التنفيذ طبقا للمادتين ٦٠ و ٦١ من نظام  
الشركة .

ولكل حامل خمسة أسهم على  
الاقل الحق في حضور هذه الجمعية .

الشركات الاجنبية والممولين الاجانب  
على معاودة نشاطهم ، ولكن اعتقادنا  
تلاشى لاننا لم نر الا اجتماع اللجان  
وانفضاض اللجان ، تماما كما كان  
الحال قبلا . وما هكذا تعالج  
الشئون الاقتصادية والمالية الحساسة  
التي كان يجب أن يبت في وسائل  
علاجها بسرعة وخصوصا بعد أن  
قتلت بحثا ودرسا .

كما ان اشتداد الحر اضطر فريقا  
من كبار المتعاملين الى السفر الى  
مصيافهم ، وقد رأى البعض تصفية  
جانب مما في محفظة أوراقهم من  
الأوراق التي قد يخشى أن تنقلب  
أسعارها خلال عطلة الصيف ، وهذان  
هما العاملان اللذان بدلا من مظهر  
السوق .

كما أنه أشيع في الدوائر المالية أن  
هناك مشروع عقد معاهدة صداقة بين  
مصر وأمريكا سوف يحقق قريبا ،  
وقد تأثرت بهذا النبأ أوراق بعض  
الشركات التي خشي حملة أسهمها من  
أن هذا المشروع قد يفسح المجال  
لرؤوس الاموال الاجنبية بالدخول  
للاستثمار فتشيد مصانع تنافس  
مصانعنا ، لان في مصر مشروعات « بكر »  
كثيرة تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة  
والى معدات كثيرة وخبرة عملية  
واسعة ، ومن مصلحة مصر الاقتصادية  
- ولصالح مستقبلها - أن نعمل على  
احيائها واستثمار خيراتها بالتعاون  
مع رؤوس الاموال الاجنبية في حدود  
القوانين والتشريعات المصرية .

## أخبار الشركات

وفيما يلي أهم ما جاء من أنباء  
اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات  
والقرارات التي اتخذت :-

## شركة مصر لنسيج الحرير

( ش ٢٠٠ م )

دعى مجلس إدارة شركة مصر

تميزت هذه الفترة بذبذبات  
متعددة . . فكما قلنا في العدد الماضي  
بأن « سوق الأوراق المالية تتميز في  
أى بلد من بلاد العالم بشدة حساسيتها  
بالأحداث والتطورات السياسية فهي  
تتأثر بها أيما تأثر ، وتؤثر هي في  
هذه الأحداث كل التأثير » .

وهذا ما حدث في سوق الأوراق  
المالية خلال هذه الفترة **فالدبذبة الاولى**  
التي حدثت هي استقالة وزارة رفعة  
حسين سري ، وكان الامل المعقود عليها  
كبيرا في اصلاح الحال ، ومحاولة  
الوصول بميزانية الدولة الى بر الامان .  
**والدبذبة الثانية** التي حدثت في السوق  
هي محاولة تأليف وزارة نجيب الهلالي ،  
وما عرف من تعيين الدكتور زكي  
عبد المتعال وزيرا للمالية ، والمعروف  
عنه « سياسة التقشف » التي ينفر  
منها رجال بورصة الأوراق المالية ،  
والمشتغلون في المضاربات !!

ثم حدثت **الدبذبة الثالثة** ، بل قل  
« الزلزال الثالث » وهو تولى اللواء  
محمد نجيب زعامة العهد الجديد  
واصلاح الشئون الداخلية ، وتطهيرها  
من عبث المتلاعبين الذين يتأثر بعبثهم  
السوق ، تلك السوق التي تعتبر  
« ترمومتر » الحياة الاقتصادية . . .  
وبالتالى حياة الشعب الكريم .

وتميزت هذه الفترة بالركود  
التام ، وتمسك السوق ، وحرص  
المتعاملين في الاقدام على المضاربات ،  
او طرح البائعين لأسهمهم . غير أن  
الامل بدأ يبزغ نوره بتولى رفعة على  
ماهر دفعة الامور ، متعاوننا مع زعيم  
حركة التطهير اللواء محمد نجيب ،  
وبدأ الاستقرار يسود البورصة ،  
وعرض البائعون أسهمهم ، وأقدم  
المشترون على الشراء ، وساد النشاط  
السوق في جميع جوانبها . . . حقق  
الله الآمال .

وكان الامل كبيرا في الانتهاء من  
بحث وتعديل قانون المناجم ذلك  
التعديل الذى يزيل اسباب احجام



**اتجاه السوق :** الميل الى الاستقرار  
ثم الصعود ، وخاصة في الشركات  
التي تتولى الاعمال الصناعية والمنشآت  
الحكومية الصناعية .



### حالات الافلاس والبروتستو

بلغت جملة حالات البروتستو  
المقيدة في المحاكم في النصف الاول  
من شهر يونيو الماضي ٢٧٨٩ حالة  
 وخمسة احكام بالافلاس ، بنقص  
٣٧٥ حالة بروتستو و ١٤ حكما  
بالافلاس عن النصف الاخير من  
شهر مايو الماضي .

### مركز القمح الاحصائي

قررت وزارة التموين استيراد  
٨٠٠ الف طن قمح من الخارج  
لاستكمال حاجة الاستهلاك المحلي  
نحو مليون و ٢٠٠ الف طن قمح في  
العام .

والمعروف ان حصة مصر من  
القمح الدولي تبلغ ٤٠٠ الف طن ،  
وافقت كندا على تصدير ٢٠٠ الف  
طن والباقي تستورده الوزارة من  
امريكا وبعض الدول الاخرى ..

### رفع الاستيلاء على القصدير

تقرر اطلاق القيود المفروضة على  
القصدير وذلك لتوافره في الاسواق  
العالمية والمحلية ..

### الافراج عن الكسب

تقرر اطلاق القيود المفروضة على  
تداول الكسب ويقدر جملة  
الكميات المكسدة لدى اصحاب المعاصر  
نحو ٩٠ الف طن .  
والمعروف ان انتاج الكسب الجديد  
يظهر في شهر اكتوبر .

### انخفاض محصول القمح الامريكي

يؤخذ من التقارير التي تلقتها  
الجهات المختصة عن محصول القمح  
القادم في الولايات المتحدة الامريكية  
ان المساحات التي ستزرع قمحا  
تبلغ ٧٢ مليون فدان بنقص ٨ ٪  
عن المساحات التي زرعت في العام  
الحالي ويبلغ الانتاج نحو ١٠٨٠  
مليون بوشل ، وهو مقدار يكفي  
للاستهلاك المحلي وللوفاء بالتصدير  
للدول الصديقة .

### حالة السوق يوم ٧/٣٠

كانت السوق نشطة بوجه عام،  
وخاصة في أوراق الشركات الصناعية  
مثل أسهم الحرير الصناعي ، والورق  
الاهلية ، والصناعات المعدنية . ونزلت  
أوراق الاسمدة الكيماوية ، كما جرى  
التعامل على أسهم الملح والصودا  
والمعادن الاهلية والتغليغات والنقل  
والهندسة . غير ان الاسعار كانت  
مائلة للنزول في كثير من الاوراق  
بسبب كثرة العرض .

### اسعار المعادن الثمينة يوم ٧/٣٠

|                           |                   |
|---------------------------|-------------------|
| جنه الملك                 | بالقرش ٥١٥        |
| جنه الملكة                | بالقرش ٥١٤        |
| ذهب صافي                  | بالقرش ١٦٩        |
| ذهب عيار ٢١               | بالقرش ١٤٩        |
| نترات الفضة               | الكيلو بالقرش ٨٧٥ |
| بلائين الخارج صافي الجرام | بالقرش ١٨٥        |

وطبقا للمادة ٤٣ من نظام الشركة  
يجب على حاملي الاسهم أن يودعوا  
اسهمهم في مركز الشركة أو في أحد  
مصارف القطر المصري وذلك قبل  
انعقاد الجمعية بثلاثة أيام كاملة على  
الاقبل .

وأعلنت شركة البطاطين أنها قررت  
اقتراح توزيع ربح صاف قدره ٨١  
قرشا خالصة الضرائب .

وقد بلغ مجموع ما وزع من ارباح  
صافية على حملة أسهم الشركات  
المساهمة وسنداتها خلال شهر مايو  
٢٥١٢٨٠٣٢٨ جنيه مصريا ، وبذلك  
تبلغ جملة الارباح التي وزعت من اول  
يناير حتى ٣١ مايو ١٩٥٢  
٧٠٠٧٠٨٠٧٠٠ جنيه مصرى .

### جدول الاسعار

وفيما يلي أسعار اقفال أول هذه  
الفترة، وآخرها ، حسب نشرة الاسعار  
الرسمية اليومية لسوق الاوراق المالية  
بالقاهرة :

| ٧/٣٠ | ٧/١٤ |
|------|------|
|------|------|

|      |      |
|------|------|
| ٩٢٣٠ | ٨٧٩٥ |
| ٧٩٦٠ | ٧٩٥٠ |
| ٦٨٠  | ٦٦٠  |
| ١٩٥٠ | ١٩٦٤ |
| ٢٦٤  | ٢٧٠  |
| ٢٢٠٠ | ٢٢٠٠ |
| ١٨٧٠ | ١٨٢٠ |
| ١٤٤٠ | ١٤٢٦ |
| ١٢٩٦ | ١٢٩٦ |
| ٩٧٠  | ٩٧٠  |
| ٨٦٠  | ٨٧٠  |
| ٦٣٤  | ٦٥٠  |
| ٤٧٠٠ | ٤٦٧٦ |
| ٢٧٨  | ٢٧٨  |
| ٥٨٨٨ | ٥٨٨٨ |
| ٨٥٤٢ | ٨٥٤٢ |
| ٣٤٠  | ٣٤٠  |
| ٩٥١  | ٧١٥  |
| ١٢١  | ١٣٣  |
| ٧٩٠  | ٧٩٠  |
| ١٣٠٠ | ١٣٠٠ |
| ٣٤٨  | ٣٥٠  |
| ٤٣٠  | ٤٤٢  |
| —    | ١٠٢٦ |
| ٥٠٤  | ٥٠٤  |
| ٢١٩  | ٢٣٤  |
| ٦٣٠  | ٦٣٠  |
| ٦١٠  | ٦١٠  |
| ١٥٩٦ | ١٥٩٦ |
| ٦٧٠  | ٦٧٠  |
| ٢١٦٢ | ٢١٦٢ |
| ٢٧٥  | ٢٤٠  |
| ١٧٨  | ١٧٨  |
| ١٣٥٠ | ١٣٩٠ |
| ٧٠٨  | ٧٢٧  |
| ٥٦٠  | ٥٨٢  |

|                                   |
|-----------------------------------|
| القرض الوطنى ٣١/٤ ٪ ( ٧٣ / ١٩٦٣ ) |
| قرض فلسطين ٣ ٪ ( ٧٩ / ١٩٦٩ )      |
| البنك العربى ( عادية )            |
| بنك مصر ( اسمية )                 |
| البنك التجارى المصرى ( اسمية )    |
| البنك العقارى ( تأسيس )           |
| البنك العقارى سندات ١٩٠٣          |
| البنك العقارى سندات ١٩١١          |
| البنك العقارى سندات ١٩٥١          |
| الشرق للتأمين                     |
| مياه الاسكندرية ( سهم )           |
| مياه القاهرة ( تمتع )             |
| مياه القاهرة ( تأسيس )            |
| انجلو امريكان نايل                |
| قناة السويس ( تمتع )              |
| قناه السويس ( تأسيس )             |
| مصر للطيران ( ا ، ب )             |
| مصر للملاحة البحرية ( سهم )       |
| الفنادق المصرية ( عادية )         |
| الفنادق المصرية ( ممتازة )        |
| اراضى كفر الزيات                  |
| سيدى سالم                         |
| كوم امبو ( سهم )                  |
| كوم امبو ( تأسيس )                |
| الشيخ فضل                         |
| اراضى الدلتا ( لحاملها )          |
| ايوبليا                           |
| الشمس                             |
| مطبعة مصر                         |
| مصر لتصدير الاقطان                |
| بيع المصنوعات المصرية             |
| الاسمدة العضوية ( اسمية )         |
| التغليغ الاقصادى ( سهم )          |
| مصر للغزل والنسيج ( ب )           |
| مصر للحرير الصناعى ( اسمية )      |
| الورق الاهلية ( اسمية )           |



# النقل وادخال صناعة الاطارات

## وأنايبها في مصر

أنشئت الورش الميكانيكية الحديثة للأصلاح والصيانة والتجديد كما أنشأت بعض الشركات ورش لصناعة تركيب السيارات حتى أنه يقدر عدد المشتغلين بهذه الصناعات بما لا يقل عن ١٧.٠٠٠ عاملا وموظفا

كما أنه أمكن صناعة بعض قطع الغيار وخاصة في فترة الحرب الماضية وكان لها أكبر أثر في تمكين السيارة من القيام بمهمتها في هذه الفترة الصعبة وان كان اعتمادها في الإنتاج يتوقف على المواد الأولية المستوردة . وكذلك أمكن اصلاح وتجديد اطارات الكاوتش وأنايبها بما يكفل للسيارة سلامة السير بل انه أدخلت صناعة تركيبها وقد استوردت إحدى الشركات آلات خاصة بتجديد اطارات السيارات المستهلكة .

ونشاط السيارة يتوقف الى حد كبير على سلامة اطاراتها وأنايبها باعتبارها أكثر الاجزاء تعرضا للتلف والاستهلاك . ولا ننسى ما عانت به البلاد من نقص اطارات السيارات خلال الحرب الأخيرة حتى تضاعف ثمنها الى أكثر من ٢٥ مرة وما ترتب على ندرتها ونقصها ما كادت تعصف بنشاط السيارة وهذا ما يوجب علينا تلافى هذا النقص في المستقبل وذلك بإنشاء صناعة اطارات السيارات والأنايب الهوائية .

وبالرجوع الى ملخص التجارة الخارجية عن السنوات ١٩٤٧/٤٨/٤٩ يتضح أن البلاد تستورد الكميات الواردة في الجدول الأخير

ويلاحظ أن الاستهلاك يفوق هذا القدر وأن الإحصائية لا تمثل حقيقة ما تحتاجه البلاد من الاطارات لجميع السلطات العسكرية لمخلفاتها من الاطارات الجديدة والقديمة في الاسواق المحلية .

ويلاحظ أن عدد السيارات قد ازداد بصفة عامة في خلال الست سنوات ١٩٤٤/١٩٤٩ الى أكثر من الضعف وأن نتيجة زيادة كل من السيارات الخصوصية ١٨٧٪ والاجرة ١٩٦٪ وسيارات النقل ٢٩٠٪ وسيارات الركاب ٢٣٦٪ ويلاحظ أن هذه الإحصائية لم تشمل سيارات الحكومة والخاصة الملكية والجيش . وقد بلغت الأولى ٣٠١٥ سيارة عام ١٩٤٧/١٩٤٨ وذلك بخلاف الدراجة والموتوسيكل والعربات الكارو واليد وقد استعمل بعضها اطارات كاوتش .

ومن ذلك يمكن القول أن عدد السيارات في مصر في عام ١٩٥٠ لا يقل عن ٩٠٠٠٠ سيارة . ومع ذلك فإن حركة النقل في مصر لم تستكمل بعد أسبابها وأنها ما زالت دون الكفاية لسيارة ازدياد السكان والتجارة ورفع مستوى المعيشة التي تتطلب النقل السريع وأنه لولا صعوبات الاستيراد سواء من ناحية توفير العملة الصعبة أو بسبب الظروف الدولية لزداد عددها كثيرا .

وإذا رجعنا الى الإحصائيات الخاصة بنقل الركاب والبضائع من صادر ووارد من وإلى الموانئ وفي داخلية البلاد بين المدن والقرى وخصوصا المراكز الصناعية والزراعية لا يمكننا أن نتأكد أن السيارة تحتل مكان الصدارة بين وسائل النقل الأخرى وما تؤديه من الخدمات في الاقتصاد القومي . لذلك أخذت صناعة النقل بالسيارة في التقدم والنمو حيث

أخذت منافسة السيارة للقطار في النقل سواء للركاب أو البضاعة تشتد بمصر منذ العشرين عاما الأخيرة حتى عم استعمالها في جميع أنحاء البلاد لما تتمتاز به من السرعة ورخص الاجور وعدم تقيدها بزمان أو مكان والوفور في اجور الشحن والتفريغ والسهولة في النقل وكثرة دورات النقل . وكان ظاهرة هذا النجاح عوامل أهمها : -

- ١ - انتشار الطرق الزراعية في مختلف أنحاء البلاد وحركة التوسع المضطرد فيها بمعدل يقرب من ٤٥٠ كم كل عام وما ينتظر من زيادة هذا القدر حتى تتصل البلاد بشبكة من الطرق الرئيسية والفرعية .
  - ٢ - الجمود الذي لازم السكك الحديدية سواء الحكومية أو الضيقة . ولم تزد خطوط الأولى سوى ٤ كم في المدة ١٩٤٣ - ١٩٥٠ .
  - ٣ - طبيعة الأرض في القطر مما يشجع على استخدام السيارة بسبب استوائها دون مرتفعات أو جبال .
  - ٤ - عدم كفاية وسائل النقل النهري وعيوبه لما تتصف به من البطء مع طول الطريق وكثرة ما يعترضه من أهوسة وقناطر أو لعدم صلاحية بعض أجزاء المجاري المائية للملاحة في بعض أوقات السنة . الخ .
  - ٥ - كثرة السكان وازدياد ازدحام المدن مما لا يساعد على النقل الكهربائي والاستعاضة بالسيارة .
- وكان من نتيجة ذلك كثرة استعمال السيارات حتى تضاعف عددها كما يتضح من الإحصائية التالية : -

| الانواع       | ١٩٤٤  | ١٩٤٥  | ١٩٤٦  | ١٩٤٧  | ١٩٤٨  | ١٩٤٩  |
|---------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| سيارات خصوصية | ٢٢٨٤٣ | ٢٢٤٥١ | ٣١٥٩٣ | ٣٩٧١٠ | ٢٥٥٩٠ | ٤٢٧٤٧ |
| سيارات اجرة   | ٤٥٣٢  | ٤٩٤٤  | ٥٧٥٥  | ٦٣١٠  | ٦٨٣٤  | ٨٨٨٠  |
| سيارات نقل    | ٣٩٧٤  | ٥٢٠٩  | ٧٥٠٠  | ٨٨٦٠  | ١٠٠٤٣ | ١١٧٥٧ |
| سيارات ركاب   | ١٤٠٣  | ١٦٢٩١ | ١٩٩٧  | ٢٢٨٣  | ٢٧٢٠  | ٣١٢٤  |
| المجموع       | ٣٢٧٥٣ | ٣٤٤٣٣ | ٤٠٤٤٥ | ٤٧١٥٣ | ٥٥١٨٧ | ٦٦٥٠٨ |



# القمح : انتاجه وحالته

قدر مكتب القمح الكندي نسبة نقص انتاج القمح العالمى هذا العام عن العام الماضى بحوالى ٢٠ ٪ كما أذاع ان المعروض من القمح المعد للتصدير فى أول يونيه الماضى فى الدول الكبرى المصدرة وهى الولايات المتحدة وكندا واستراليا والارجنتين والفضلة فى نهاية مواسمهم الزراعية تبلغ حوالى ٦٥٠ مليون بوشل بالمقارنة بحوالى ٨٠٠ مليون بوشل فى العام السابق .

وقد قرر مجلس القمح الدولى تأجيل تجديد اتفاقية القمح الدولية وذلك للصعاب التى تجابه الدول المشتركة فيها فى التوفيق بين وجهات النظر المختلفة . فالدول المستوردة وعلى رأسها المملكة المتحدة ، ترى ان السعر الحالى وهو ١ر٨ دولار للبوشل يجب ان يظل بدون تغيير وترى الولايات المتحدة بصفتها احدى الدول الكبرى المصدرة ان يكون الحد الأدنى للسعر ١ر٩ دولار للبوشل والحد الأقصى ٢ر٥ دولارا . وقد اقترحت كندا فى الاجتماع الاخير للمجلس اقتراحا وسطا للتوفيق بين وجهتى النظر ، وهو ان يكون الحد الأدنى ١ر٧٥ دولارا للبوشل والحد الأقصى ٢ر٢٥ دولارا . وقد ساندتها استراليا فى هذا الاقتراح ، ولكنها اضافت بعض التحفظات وتدل الانباء التى وردت ان الهوة مازالت واسعة بين الرأسين وقد قرر المجلس تخفيض حصة تصدير استراليا بناء على طلبها من ٢ر٤ مليون طن الى ١ر٩٥ مليون طن وهذه اول مرة منذ ان عقدت اتفاقية القمح وبدأ تنفيذها فى عام ١٩٤٩ لا تقدر استراليا على القيام بتعهداتها من حيث حصة تصديرها .

## انتاج السيارات الفرنسية فى النصف الاول من عام ١٩٥٢

يمثل انتاج السيارات الفرنسية فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ زيادة اكثر من ٢٠ ٪ فيما يختص بسيارات الافراد وزيادة ١٦ ٪ للعربات الصناعية وكانت مصانع ( رينو ) فى المقدمة اذ وصل انتاجها ٢٨ر٢٠٣ سيارة فى مقابل ٢٤ر٠٤٠ سيارة عن النصف الاول لعام ١٩٥١ ( بزيادة ١٨ ٪ )

وكانت مصانع ستروين فى المرتبة الثانية بآنتاجها ٢٢ر١٥٩ سيارة فى مقابل ١٩ر٤٧١ سيارة ( بزيادة ١٣ر٦ ٪ )

أما المرتبة الثالثة فلمصانع سيمكا بآنتاجها ١٦ر٦٤٦ سيارة فى مقابل ١٤ر٤٤٤ سيارة ( بزيادة ١٤ ٪ )

أما انتاج فورد فيهبط الى ١٦ر٥١٦ سيارة وبانار الى ٣ر٠٦٣ ، وهوتشكيس الى ٤١٥ سيارة ، وتالبوت ١٣ سيارة ، وهذه جميعا اقل من عام ١٩٥١ ( النصف الاول ) فورد بنسبة ٦ر٥ ٪ وبانار بنسبة ١٩ر٤ ٪ وهوتشكيس بنسبة ٤٢ر٣ ٪ وتالبوت بنسبة ٦٦ ٪ وهذا مايدل على نجاح السيارة الرخيصة ( وتعد رينو الاربعة خيول النموذجية لها ) وقلة بيع السيارة الفاخرة .

واعتقد ان قيام الصناعة المطاطية فى مصر مضمونة النجاح وانه يمكن ان تستوطن بها ليس فقط لكثرة الكميات التى يحتاجها السوق المصرى وما ينتظر من زيادتها باستمرار بالنسبة للزيادة المنتظرة فى استعمال السيارات وعدد السكان ورفع مستوى المعيشة بل لعوامل أخرى اذكر بعضها فيما يأتى :

١ - توفر بعض المواد الاولية اللازمة لهذه الصناعة مثل القطن ومواد أخرى سيأتى ذكرها

٢ - رخص اليد العاملة وأثر ذلك فى تخفيض تكاليف الصناعة .

٣ - ملائمة موقع مصر الجغرافى وظروفها لتوزيع قدر كبير من هذه المنتجات .

٤ - عدم وجود مصانع لنفس الصنف فى البلاد المحيطة بمصر ومعظمها يعتمد على النقل فيها على السيارة مما يعطى الفرصة لمصر بروج منتجاتها منه .

٥ - قرب مواطن انتاج المطاط الخام لمصر مما يجعل مصاريف نقله لمصر اقل تكلفة مما لو نقل الى مراكز صناعية فى غرب أوروبا وأمريكا .

٦ - نجاح هذه الصناعة فى مصر فى انتاج بعض الاصناف تكاد تضارع مثيلاتها من المنتجات الاوروبية مثل صناعة أنابيب الطلمبات والرى الخاصة بالوقود السائل والبخار المضغوط والسيور والحبال وبعض الادوات المنزلية والاحذية والنعال وتقوم بها بعض الشركات أهمها شركة الكاوتشوك الافريقية والشركة المصرية الصناعية لاحذية الكاوتشوك وشركة بانا وشركة صناعة الكاوتشوك الاهلية .

## ( البقية بالعدد القادم )

حسن عبد العزيز محيسن

| بيان            | ١٩٤٧   | ١٩٤٨   | ١٩٤٩    |
|-----------------|--------|--------|---------|
| اطارات السيارات | ٧٢٤٩٢  | ١٠٠٠٠٠ | ٧١٠٩٤   |
| بالعدد          | ١٢٨١   | ١٩٨٩   | ١٧١٢    |
| القيمة بالطن    | ٤٤٧٠٦٤ | ٦٥٢٥٠٠ | ٥٦٠٧٦١  |
| القيمة بالجنيه  | ٦٨٠٥٤  | ١٠٦٦٤٦ | ٧٠٥٣٢   |
| بالعدد          | ١٥٤    | ٢٢٨    | ١٠٠     |
| الوزن بالطن     | ٥٤٦٣١  | ٦٥١١٥  | ٥٨٧٠٢   |
| القيمة بالجنيه  | ٥٠١٦٩٥ | ٧٢٧٦١٥ | ٦١٩٤٦٣٠ |
| القيمة الكلية   |        |        |         |



# القطر

في النصف الثاني من يولية سنة ١٩٥٢

الشهر الحالي فبلغت جملة المصدر اسبوعيا حوالى ١٦٥ ألف قنطار مقابل ٢٥ ألف قنطار اسبوعيا في الموسم الماضي ، ولو استمرت حركة الصادر على هذا النشاط لامكن تصريف جزء كبير من محصول الموسم الحالي واصبحت الفضة التي ستتسلمها الحكومة في نهاية اغسطس أقل من المنتظر .

هذا وقد تسلمت الحكومة فليارات يوليو الثلاثة وبلغت ٥٩٩٧٥٠ قنطارا من صنفى الكرنك والمنوفى وانتهى التعامل على شهر يوليو طويل التيلة

## سوق البضاعة الحاضرة

تحسنت الاسعار فى سوق البضاعة الحاضرة وبلغت المبيعات فى النصف الثانى من يولية ٢٤٤٦٧ بالة مقابل ٣٠٢٦١ بالة فى النصف الثانى من يونيو الماضى وبيانها :

كرنك ٤١٣٥ بالة مقابل ٦٠٣٢ بالة منوفى ٣٢٠٥ » » ٤٠٠٦ بالة  
جيزة ٣٠٤١٤٤ بالة مقابل ٧٢٠١ بالة  
اشمونى ١٠٢٧٧ بالة مقابل ٨٩٢٣ بالة  
زاجوراه ١٥٤٠ بالة مقابل ٢٣٥١ بالة  
مخلوط ١١٦٦ بالة مقابل ١٧٤٨ بالة

القطنية بالحركة العسكرية الاخيرة فى مصر بل ساعدت هذه الحركة على تحسن الاسعار نظرا الى الآمال الكبيرة المعقودة على استقرار الاحوال الاقتصادية فى البلاد بصفة عامة وفى السوق القطنية بصفة خاصة .

هذا وقد استمر النشاط فى سوق البضاعة الحاضرة « ميناء البصل » فبلغت المبيعات فى النصف الثانى من يوليو حوالى ٢٥ ألف بالة من جميع الاصناف . اما حركة التصدير الى الخارج فقد ازدادت نشاطا فى

مالت اسعار عقود الاقطان الطويلة التيلة موسم جديد الى الهبوط فى الفترة الثانية من يولية اما اسعار باقى العقود للموسم الحالى والجديد فقد تماسكت عموما ومالت الى الاستقرار . ولم تتأثر السوق

## قرار وزارى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ وزير التجارة والصناعة :

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة . وعلى القرارات الوزارية ارقام ٤٢٦ و ٤٠٣ و ٤٢٧ لسنة ١٩٥١ وبموافقة لجنة القيد بسجل المحاسبين والمراجعين بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢ من شهر يولية سنة ١٩٥٢

### قرر

مادة ١ - يعتبر عمل المفتش المالى ببادورة الجمعيات الخيرية بمصلحة الخدمات الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية - نظرا للوظائف المشار اليها فى المادة ١٠ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك بشرط أن يكون الطالب حاصلا على أحد المؤهلات المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون المذكور .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .  
تحريرا فى ١٥ من شهر يولية سنة ١٩٥٢

## اقفال ١١ / ٧ / ١٩٥٢ عقود الاقطان طويلة التيلة اساس «جود»

| يولية  | ١٢٥٠٠ ريال |
|--------|------------|
| سبتمبر | ١٢٥٠٠ ريال |
| نوفمبر | » ٨٩٩٥     |
| يناير  | » ٩٠٩٥     |
| مارس   | » ٩٢٤٥     |
| مايو   | » ٩٣٩٥     |

## عقود الاقطان متوسطة التيلة اساس «جود»

| اغسطس  | ٧٣٤٥ ريال |
|--------|-----------|
| اكتوبر | » ٦٩٩٥    |
| ديسمبر | » ٧٠٧٥    |
| فبراير | » ٧٢٠٠    |
| ابريل  | » ٧٢٩٠    |

## المركز الاحصائى للقطن فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

| الموسم الحالى | الموسم الماضى | المخزون فى ٨/٣١ المحصول |
|---------------|---------------|-------------------------|
| ١٦٤٧٨٧١       | ٩١٠٥٧٧        |                         |
| ٨٠٧٥٦٦٩       | ٨٥٠٠٠٢٩       |                         |
| ٩٧٢٣٥٤٠       | ٩٤١٠٦٠٦       |                         |
| ٤٥٥٠٥٧٢       | ٦٢٠٣٣٣٥       | الصادر                  |
| ١٢٥٦٨٠٣       | ١٢٠٩٥٧٥       | المستهلك المحلى .       |
| ٣٩١٦١٦٥       | ١٩٩٧٦٩٦       | التداول حاليا           |



# كيف تحد ميزانية الاعلان ؟

## بقية المنشور بالعدد الماضي

السنين الماضية من حيث اثر هذه الوسيلة على مبيعاته .

٤ - سعر الاعلان في كل وسيلة ، ومناسبة هذا السعر لمبلغ الاعلان المخصص ، بحيث ان تكون مساحة الاعلانات التي ستنتشر بهذه الوسيلة كافية لتحقيق الغرض المقصود

٥ - سعة انتشار الوسيلة الاعلانية بين قرائها وطبقات هؤلاء القراء وميولهم الاجتماعية والسياسية وثقافتهم . الخ

هذا ويجب ان يخصم من المبلغ الكلى للاعلان نسبة معينة ( عادة تكون ١٠ ٪ ) بلا توزيع ، فتترك احتياطيا لمقابلة الظروف الخاصة بالسلعة والسوق وما يستحدث من وسائل اعلانية جديدة ناجحة .

وبعد الانتهاء من توزيع الميزانية العامة للاعلان على السلع المختلفة ، وتوزيع المبلغ المخصص لكل سلعة على الوسائل المناسبة لها ، يدرج المبلغ وتفصيلاته ضمن مشروع الميزانية العامة للمؤسسة تمهيدا لاعتماده من مجلس ادارتها حتى تلتزم ادارة الاعلان بالسير في حدود هذا المبلغ ولا تتعداه حتى لا تتعرض المؤسسة للاخطار وحتى لا تزيد مصروفاتها على قدرتها المالية .

وادارة الاعلان في المؤسسة اذ تتقيد بالمبالغ المحددة للاعلان عن كل سلعة انما يترك لها كثير من الحرية في اختيار الوسيلة المناسبة - خصوصا اذا لم تكن مرتبطة معها بعقود نشر ، حيث قد يتطلب الموقف او حالة السلعة او السوق او الجمهور ان تستبدل هذه الوسائل بغيرها او يحول بعض ما يخص وسيلة معينة الى وسيلة فاقتها من حيث الانتشار والتوزيع وسنجهت في مقال مقبل ان شاء الله ان نتكلم بشيء من التفصيل عن كيفية اختيار الوسائل الاعلانية .

محمود عساف

ذكرنا الطريقة الحديثة لتحديد هذه الميزانية مفرقين بين حالتى المؤسسات الحديثة النشأة القليلة التجربة والمؤسسات القديمة التي قامت من قبل بتنظيم اعلاناتها فهي الى حد ما على بينة من امرها .

وبعد تحديد مبلغ ميزانية الاعلان اجمالا ، يجرى توزيعه على السلع المختلفة التي تنتجها او تتجر فيها المؤسسة . وتتوقف نسبة هذا التوزيع على العاملين الآتيين :

١ - درجة الاهمية الخاصة بكل سلعة منها لحياة المؤسسة او سمعتها  
٢ - مقدار المبيعات المطلوب تحقيقها من كل سلعة منها على حسب تقدير المشتغلين بالتسويق والبيع في المؤسسة

ويراعى في البند الثانى هذا كافة ما ذكرناه في العدد الماضي عن تحديد مبلغ الميزانية العامة للاعلان فيما يتعلق بكل سلعة على حدة ، اى انه يدخل في تحديد المبلغ الذى يخصها مقدار المبيعات في العام الماضي عليها ، ونسبة الزيادة في مبيعاتها مما يعتبر نتيجة للاعلان ، والمبالغ التي ينفقها المنافسون على الاعلان عن السلعة المنافسة لهذه السلعة بوجه التقريب ، والظروف الخارجية والغير عادية التي تسببت في زيادة البيع في المدة السابقة او قد تسببت في زيادة البيع او قلته في العام الحالى

وبعد تحديد ما يخص كل سلعة من ميزانية الاعلان ، يوزع المبلغ الخاص بكل سلعة على وسائل النشر المختلفة التي ترى المؤسسة استخدامها . والعوامل التي تسيطر على نسبة هذا التوزيع يمكن تحديدها في الآتى :

١ - طبيعة السلعة المعلن عنها  
٢ - طبيعة الجمهور الذى ترغب المؤسسة ان يوجه الاعلان اليه ، وطبقة المستهلكين المنتظرة ، ونوعها وحالتها المالية .

٣ - نظرة المعلن نفسه وفكرته الراسخة في ذهنه على كل وسيلة اعلانية بناء على خبرته السابقة في

نشرنا بالعدد الماضي موجزا للطرق القديمة التي كانت مستخدمة لتحديد ميزانية الاعلان في المؤسسات ثم

## انخفاض أسعار القطاعى والجملة في فرنسا خلال شهر ابريل

أذاعت رئاسة مجلس الوزراء الفرنسى لائحة بالتغيرات التي طرأت على أسعار القطاعى والجملة خلال شهر ابريل .

وظهر من هذه اللائحة ان نسبة أسعار القطاعى للاصناف التي ذكرت وعددها ٢١٣ صنفا ، قد كانت في شهر ابريل ١٤٦ر٦ مقابل ١٤٨ر١ في شهر مارس ، أى بانخفاض نسبته ١ر٢ ٪ ومقابل ١٤٨ر٣ في شهر فبراير . ومن هذا يتبين أن نسبة انخفاض الاسعار في مدى شهرين قد بلغت ٤١ر٧ في حين أن هذه الاسعار قد ارتفعت في العام الماضي بنسبة ٢ر٣ ٪ خلال شهر مارس و ١ر٧ في المائة في ابريل ، أى ما يعادل ٤ ٪ للشهرين ومن هذا يتبين أن الفرق لشهرين بين هذا العام والعام الماضي وفي نفس المدة ٥ ٪

ووصلت نسبة أسعار القطاعى للمواد الغذائية ، وعددها ٤١ صنفا الى ١٤٢ر١ في شهر ابريل مقابل ١٤٣ر٨ في مارس و ١٤٤ر٨ في فبراير .

ووصلت نسبة أسعار الجملة ، من ناحية أخرى ، في آخر شهر ابريل الى ١٤٦ر٨ مقابل ١٤٩ر٣ في آخر مارس أى بانخفاض قدره ١ر٧ ٪ . وقد تطورت نسب أسعار الجملة لمختلف فئات المنتجات على النحو التالى :

المواد الغذائية ١٢٩ر٩ في آخر ابريل مقابل ١٣١ر٢ في آخر مارس ( أى بانخفاض ١ ٪ )

مواد الوقود ومصادر القوة ١٤٥ر٨ مقابل ١٤٥ر٨ ( انخفاض غير موجود )  
منتجات صناعية ١٦٢ر٢ مقابل ١٦٦ر٥ ( انخفاض ٢ر٦ ٪ )

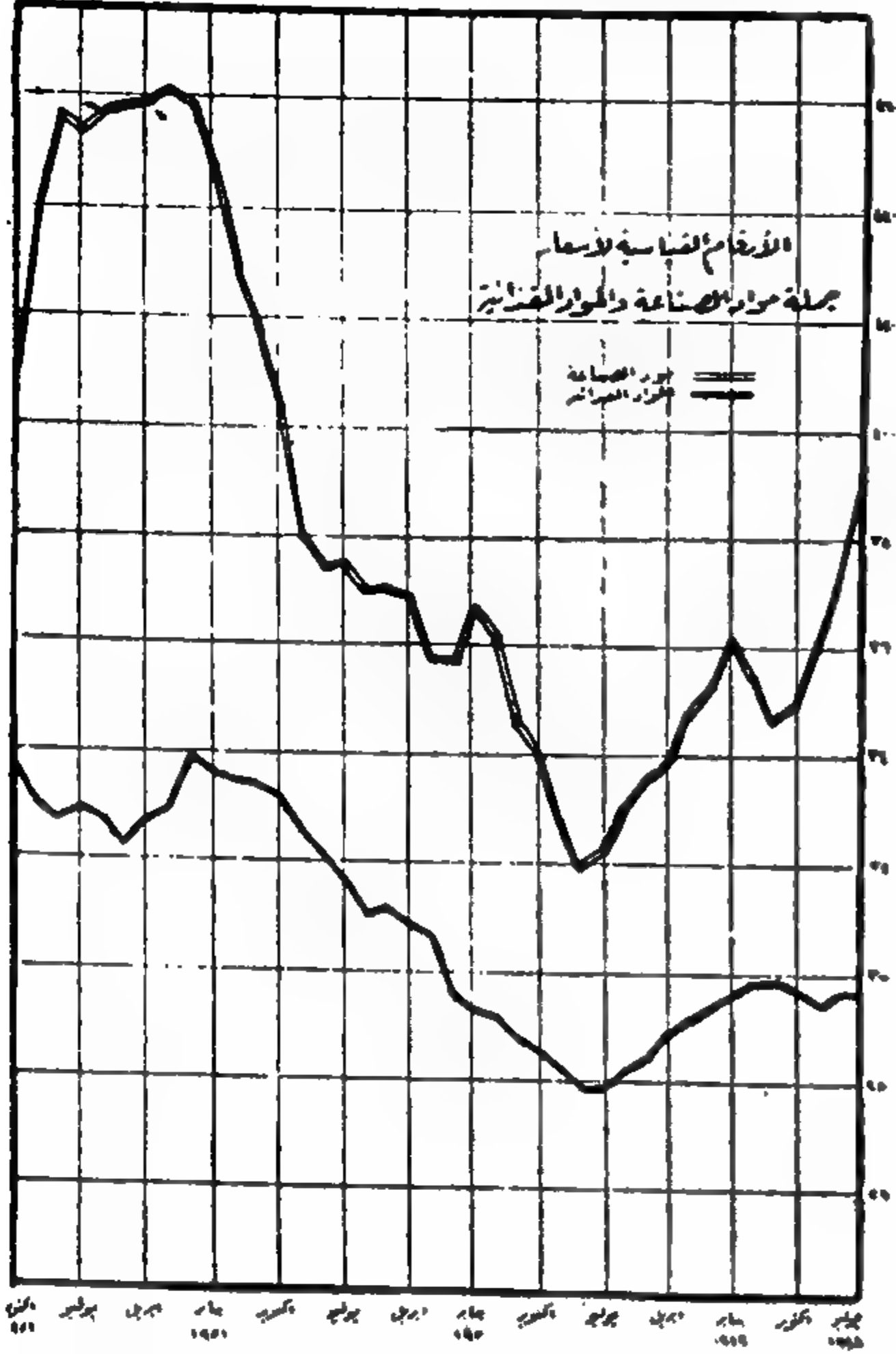
ومنها المواد الاولية ١٧٩ر٣ مقابل ١٨٧ ( انخفاض ٤ر١ ٪ )

المواد الاخرى ١٥٥ر٣ مقابل ١٥٨ر١ ( انخفاض ٣ ٪ )



# مشكلة الفلاد في مصر

المواد الغذائية والرقم القياسي لجملة مواد الصناعة .



فالنسبة للمواد الغذائية نجد أن رقمها القياسي ابتداء في الارتفاع منذ شهر أغسطس ١٩٤٩ حتى الآن . ولا شك أن هناك الكثير من العوامل السياسية والاجتماعية التي تجمعت مع بعضها فسببت ذلك الارتفاع الشنيع . فمن المعروف أن أسعار البن والسكر والشاي ابتدأت في الارتفاع بصورة مخيفة منذ شهر يناير ١٩٥٠ وظلت في ارتفاع مستمر حتى الآن حيث سجل رقمها القياسي في أكتوبر ١٩٥١ ٢٨٢ ٪ مقابل ٢٧٧ ٪ في أكتوبر ١٩٥٠ ومقابل ٢٣٨ ٪ في أكتوبر ١٩٤٩ ! . .

وكذلك تضافرت العوامل الزراعية والانتاجية على رفع الرقم القياسي للفلاد ومنتجات الالبان وزيوت الاكل فارتفعت ارقامها ارتفاعا كبيرا ، فأدى ذلك الى ارتفاع ملحوظ في الرقم القياسي العام لجملة المواد الغذائية .

ولاشك أن سياسة الانتاج الحيواني في البلاد لها أثرها السيء في رفع الرقم القياسي لأسعار اللحوم والاسماك اذ أنه ما زال يسجل ارتفاعا ملحوظا شهرا بعد شهر . . !

بيد أن ارتفاع ايجارات الاطيان الزراعية يلعب اكبر الأدوار في تسجيل

وعن ذلك الارتفاع الكبير الذي يطرأ كل يوم على الاسعار . . فالرقم القياسي لنفقات المعيشة أخذ في ارتفاع منذ عام ٤٩ حتى الآن فوصل في شهر يناير الماضي ٣٢٢٦ بالنسبة الى يونيو ١٩٣٩ كأساس = ١٠٠ . مقابل ٢٨١٥ في يناير ١٩٥١ . ولا شك أن مثل هذا الارتفاع الضخم كان له اثر فعال على طريقة معيشة افراد الشعب الذين كادوا ان يصابوا بالجنون من ذلك الغلاء الفاحش . . على أن هذا الارتفاع في الائتمان لم يقابله أي ارتفاع في الاجور والمرتبات فما زالت نسبة الارتفاع في نفقات المعيشة تفوق بكثير نسبة ارتفاع الاجور والمرتبات ، الامر الذي جعل من المستحيل ان تتحمل دخول الناس نفقات المعيشة الباهظة . . !

ومما لا شك فيه أن هذا الرقم يعتبر من الارقام العالية جدا والتي لم يسبق لها الظهور حتى في ظروف الحرب العالمية الثانية العصبية . . وبالمثل فإن الرقم القياسي لأسعار الجملة قد قفز قفزة هائلة فسجل في أكتوبر الماضي ٣٧٠٧ بالنسبة الى يونيو كأساس = ١٠٠ ، وهذا الرقم أيضا يعتبر من الارقام القياسية العالية التي سجلتها الاحصائيات المصرية اذ أن أعلى رقم قياسي ظهر حتى الآن هو ٣٩٠٦ وكان ذلك في شهر فبراير ١٩٥١ . .

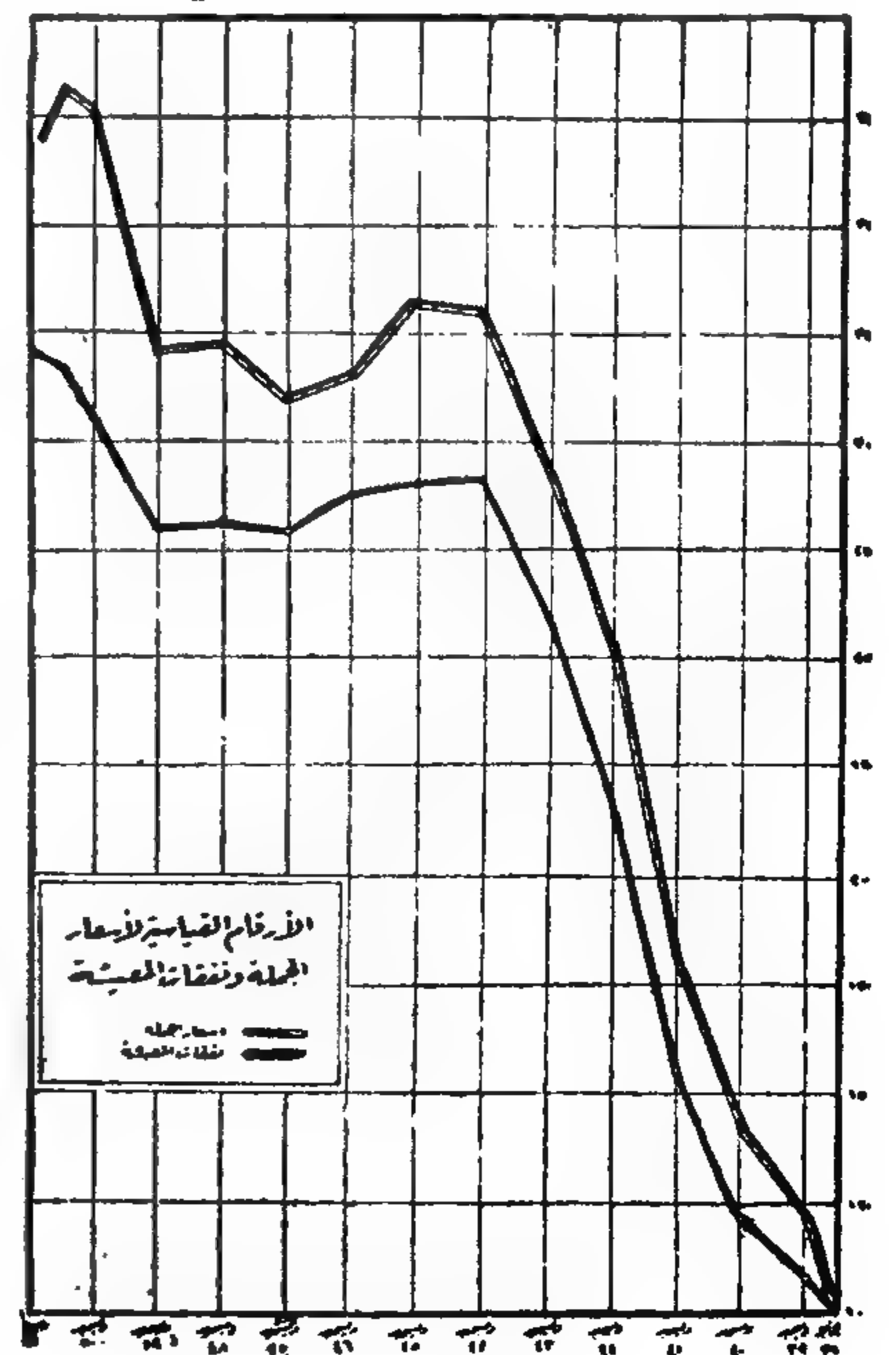
ولا شك أن هذا الارتفاع الكبير الذي سجلته لنا هذه الاحصائية يدعونا لان نقتفى اثرها وان نبحت ورائها لنعرف الاسباب التي دعت الى ارتفاع هذين الرقمين ذلك الارتفاع الفاحش فالنسبة لنفقات المعيشة فإن ذلك الارتفاع يعزى الى انخفاض قيمة النقود وضعف قوتها الشرائية وارتفاع أسعار القطن والصوف والى ارتفاع أسعار السلع كما هو مبين بعد . ويعزى أيضا الى عدة عوامل اقتصادية متجمعة سيأتى ذكرها بالتفصيل بعد . . !

أما بالنسبة الى ارتفاع أسعار الجملة فمن المعروف أن الرقم القياسي لأسعار الجملة يتكون من رقمين أصليين هما الرقم القياسي لجملة

عرض عام لمشكلة الغلاء . . !

ما من شك في أن مصر أصبحت تعاني اليوم - بالإضافة الى مشكلاتها السياسية والاجتماعية والقومية - مشكلة اقتصادية كبرى لها خطرها وأهميتها في الاقتصاد القومي . . . وهي مشكلة الغلاء الذي تفاقم وتضخم بشكل مريع جعل الناس يشكون من الشكوى من ذلك الغلاء المسعور الذي ذهب بمدخراتهم القليلة ، واتى على ثرواتهم الضئيلة ، ولم يبق لهم الا دخولهم البسيطة لينفقوا منها ولكنها لم تعد تتحمل مثل هذه الموجة الغلائية الجاحمة . . فراحوا يقترضون المال عليهم يسدون به حاجتهم ، ولكن هذا العلاج لا يلبث ان تزول آثاره سريعا فتعود مشكلاتهم المالية تهدد كيانه من جديد الى أن افلس الكثير من التجار في العام الماضي وتشتتت الأسر والافراد عندما اضطرتهم الظروف القاسية لان يبيعوا الكثير من ممتلكاتهم واثاث بيوتهم . . !

ويكفي النظر الى الاحصائيات الرسمية التي امامنا لتعبر عن حالة الغلاء الفاحش فنذكر حقيقة الموقف وتوضح لنا حالة الغلاء الذي كاد يأخذ بعقولنا . . فالاحصائية الخاصة بالارقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة تعطينا فكرة واضحة عما وصلت اليه الاسعار في ايامنا هذه





ذلك الارتفاع ، ويجب علينا اذا اردنا تخفيض نفقات المعيشة ان نعمل على تخفيض ايجارات الاطيان الزراعية وتخفيض ثمن الادوات والمواد اللازمة للزراعة .. !

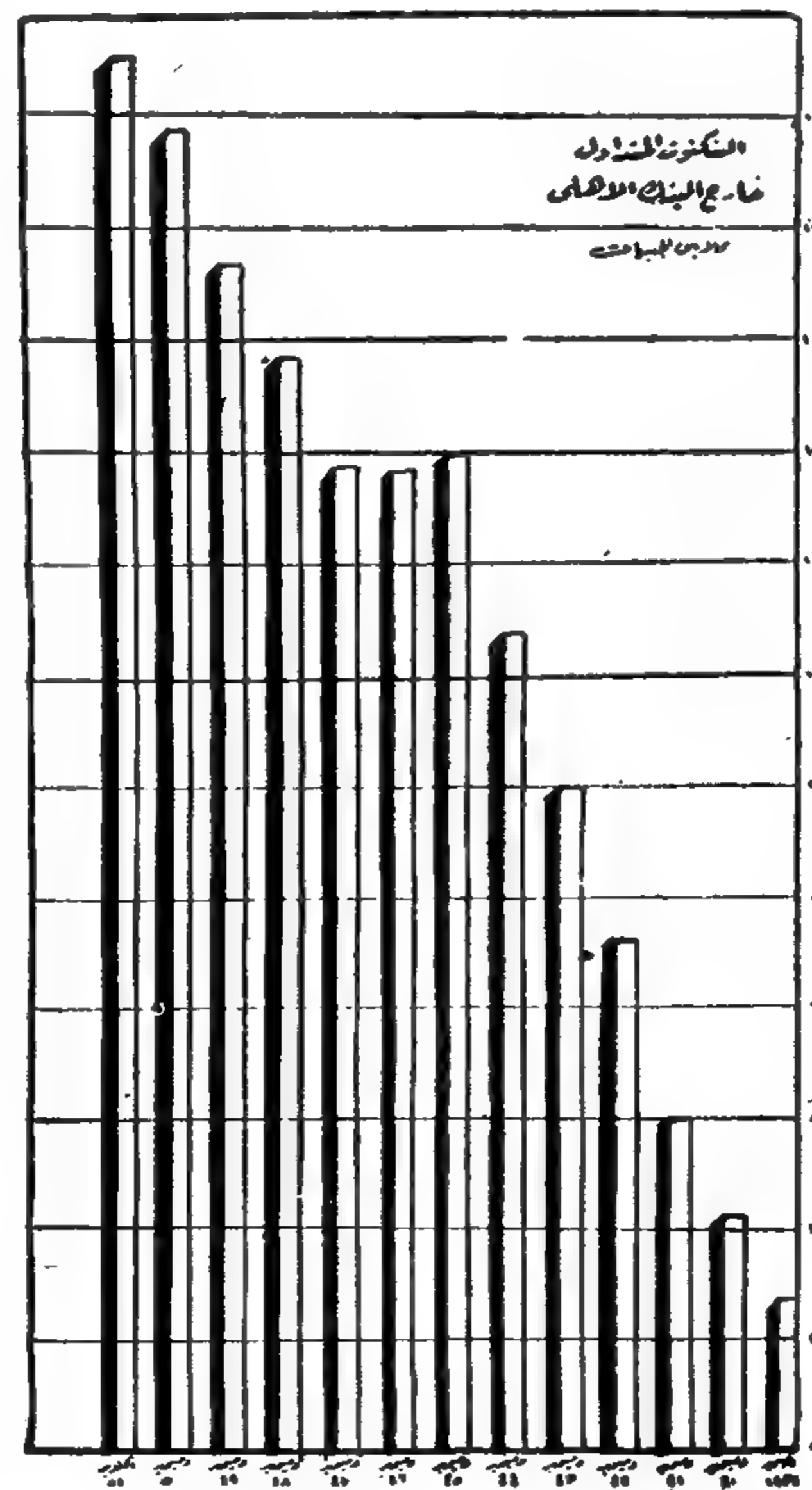
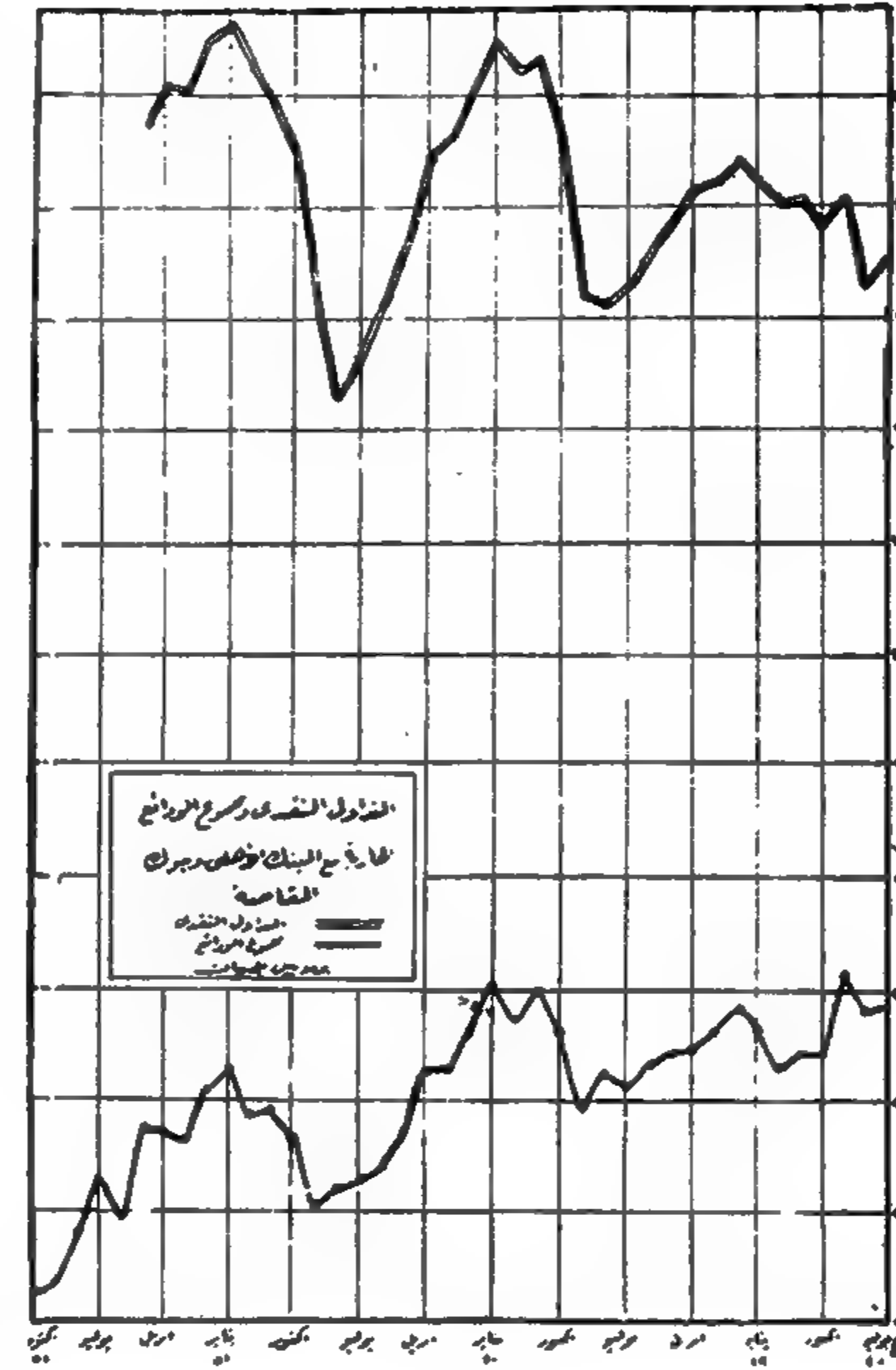
اما الرقم القياسى لجملة المواد الصناعية فقد سجل ارتفاعا ملحوظا ابتداء من شهر سبتمبر ١٩٤٩ وهو الشهر الذى قررت فيه الحكومة المصرية تخفيض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للذهب والدولار وغيره من العملات الصعبة مجازاة للتخفيض الذى اجرتة حكومة انجلترا فى الجنيه الاسترلى .. ! وقد كان فى وسع الحكومة وقتذاك ان تحافظ على قيمة الجنيه المصرى داخل البلاد وخارجها وذلك بعدم مجازاة انجلترا فى تخفيض قيمة العملة .. . وكان بوسعها ايضا ان تستفيد من هذه الخطوة فى مشروع تأميم البنك الاهلى وشراء اسهمه . ولكنها لم تفعل ذلك بالنسبة لعدم استقلال سياستها النقدية .. ! والمهم فى الامر ان هذا التخفيض كان بمثابة حجر الزاوية فى تسجيل ارتفاع الرقم القياسى لمواد الصناعة حتى سجل فى شهر مارس ١٩٥١ ٤٦.٥٥ ٪ ثم سجل بعد ذلك انخفاضا سريعا حتى وصل

فى اكتوبر من نفس العام ٤١.١٠ ٪ فاذا عرفنا ان الرقم القياسى لجملة مواد الصناعة يشمل مواد الوقود ، الصابون ، الورق ، مواد البناء ، الاسمدة ، المعادن ، المنسوجات القطنية والصوفية ، الجلود ، مواد الدباغة ، والعقاقير الطبية وعرفنا ان معظم هذه المواد يعتمد فى انتاجه على الاستيراد من الخارج ان لم يكن هو نفسه يستورد من الخارج لعرفنا السر فى ارتفاع ذلك الرقم القياسى اذ انه راجع الى شدة الفلاء الذى تعانيه دول الغرب وانخفاض قيمة الجنيه المصرى والاسترلى بالنسبة للعملات الاخرى ، ناهيك عن ارتفاع الضرائب الجمركية ، وتكاليف الشحن والاستيراد وقيود حماية الصناعات المحلية وغيرها من الاسباب .. اسباب الفلاء .. وطرق علاجه ..

**أولا - ازدياد حدة التضخم النقدى:**

لا شك ان للعوامل النقدية اثرها الفعال فى التسويق والاسعار اذ انها تلعب اكبر الادوار فى تحديد اسعار

السلع والمنتجات ، حيث ان هناك ارتباط وثيق بين اسعار السلع وكمية النقود المتداولة بين ايدى الناس .. ! فزيادة النقد المتداول من شأنها ان تعمل على خفض القيمة الداخلية للعملة اى ضعف قوتها الشرائية وبالتالى ارتفاع اسعار السلع والحاجيات .. ! على انه يحدث العكس فى حالة الانكماش النقدى، فان القوة الشرائية للنقود ترتفع قيمتها وتنخفض الاسعار تبعا لذلك .



واذا ما القينا نظرة بسيطة على احصائية التداول النقدى وودائع البنك الاهلى واحصائية البنكنوت المتداول لتبين لنا خطورة الموقف اذ ان البنكنوت المتداول خارج البنك الاهلى قد ازداد زيادة كبيرة منذ عام ١٩٣٩ فبلغ فى شهر اكتوبر الماضى ١٩٣٦ ٢٦٤٥ مليون جنيه مقابل ١٩٣٩ ١٩٣٦ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٣٩ وهذه الزيادة لا شك انها تعمل على خفض قيمة العملة الداخلية ما لم يقابل ذلك التضخم النقدى بتوسع مستمر فى الانتاج . اما الاحصائية الثانية فتبين لنا حركة الخطىن البيانين للتداول النقدى ولمجموع الودائع الجارية لدى البنك الاهلى وبنوك المقاصة خلال الثلاث سنوات الماضية ، ولا شك اننا نستطيع ان نقول ان لمحصل القطن اثر فعال على ميل هذين الخطىن نحو الارتفاع فى مبدأ موسم القطن .. ! والواقع ان ازدياد حدة التضخم النقدى فى مصر راجع الى ضعف نظام الاصدار المصرى خلال الاعوام الماضية اذ ان البنك الاهلى المصرى كان يكتفى بالحصول على اذونات الخزانة البريطانية كغطاء نقدي لاصدار البنكنوت المصرى ..

ولما كانت الحرب العالمية الثانية قد بدأت فى عام ١٩٣٩ واستمرت حتى عام ١٩٤٧ تقريبا . وكانت تقيم فى مصر قوات هائلة من الجيوش الانجليزية التى كانت تنفق مبالغ طائلة سنويا ، فكانت كلما احتاجت الى نقد مصرى تقدمت الى البنك الاهلى بأذونات الخزانة البريطانية للحصول مقابلها على البنكنوت المصرى ..

ولا شك ان وجود مثل هذا النظام النقدى ساعد على ازدياد حدة التضخم المالى وكثرة الاموال المتداولة مما عمل على رفع سعر السلع والمنتجات ارتفاعا باهظا .. !

ولمعالجة هذا التضخم يجب على البنك المركزى ( البنك الاهلى ) ان يقوم من جانبه بعمل الآتى :

١ - رفع سعر الخصم وهو ما يؤدى الى هبوط الائتمان ووقف حركة المضاربات .

٢ - رفع نسبة الاحتياطى النقدى حتى يمكن ان يحتفظ لديه بكمية كبيرة من الاموال السائلة ، فيحجزها عن التداول حتى يقلل من كمية النقد المتداول .



٣ - الا يقوم البنك الاهلى بأعمال البنوك التجارية فيقتصر على أعمال البنوك المركزية حتى لا يكون منافسا للبنوك الاخرى او مضاربا لهم فيحدد سعر الخصم وسعر الفائدة على اساس مصالحه هو وليس على اساس المصلحة النقدية العامة .

## الاقتصاد والمحاسنة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف سنوية مؤقتا

صاحب الامانة عبد الله فكرى باطرك

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير الادارة فؤاد الجمنورى

مصر هاندى لبحارة الملكى

١٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اساس ادارة المجلة

الاشتراكات في مصر جنيناه ونصف جنيه

في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولارا

فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيها مصرى أو ٥/٤/٦ جنيها غلبنى

تدبر الاشتراكات في مصر والسودان نقد

بموجب ادوات أو موالاة بريرة أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو موالاة نقدية

## ثانيا - زيادة الودائع والمدخرات بالبنوك وصناديق التوفير مع عدم وجود بنك مركزى للدولة

مما لا شك فيه ان الودائع والمدخرات بالبنوك وصناديق التوفير قد اخذت في الزيادة في فترة الحرب والفترة التى تلتها وذلك بسبب كثرة الاموال المتداولة وزيادتها عن حاجة البلاد . . وكان من نتيجة ذلك ان عملت هذه البنوك على استثمار هذه الاموال في مشروعات تجارية وصناعية وزراعية ولم تحتفظ لديها الا بمقدار من الاموال السائلة تلقيها لمقابلة طلب العملاء في السحب من ودائعهم طرفها كما انه لم يكن هناك قانون يجبرها على الاحتفاظ بأى احتياطي نقدي لدى البنك الاهلى نظرا لعدم وجود بنك مركزى للدولة . ولما كانت البنوك المركزية تحتفظ لنفسها بالحق في مراقبة اعمال البنوك والاشراف عليها فانها لا شك تستطيع بذلك ان تتحكم في تحديد نسبة الاحتياطي النقدي تبعا للاحوال النقدية السائدة في البلاد . ثم هي اذا رأت ان البلاد في حالة تضخم مالى تدخلت في الاسواق المالية فتبيع بعض مالىها من الاوراق المالية والسندات وتحتفظ في خزائنها بهذه الاموال فتحجزها عن التداول فتعمل بذلك على تحقيق انكماش نقدي يحفظ للعملة قيمتها ويعمل على خفض اسعار السلع . وبالعكس لو انها رأت ان البلاد في حالة انكماش نقدي فانها تتدخل في سوق الاوراق المالية مشتريه وتكثر من الاموال المتداولة بأن تصدر بنكنوت جديد كما تخفض من نسبة الاحتياطي النقدي حتى تتمكن البنوك من الاستفادة من وجود الاموال والعمل على استغلالها وزيادة سرعة تداولها .

( البقية بالعدد القادم )

جورج يعقوب

بكالوريوس في التجارة

## صاله العرض الباريسية فى النصف الثانى من عام ١٩٥٢

فيما يلي برامج احتفالات موسم باريس لصالات العرض للنصف الثانى من عام ١٩٥٢ :

صاله العرض الدولية للسيارات والدراجات والرياضة من ٢ الى ١٢ أكتوبر .

الصاله الدولية للتغليف والحفظ والعرض الفنى والتوزيع من ٢ الى ١٢ أكتوبر .

الصاله الدولية لمعدات المكاتب من ٨ الى ١٩ أكتوبر .

الصالون البحرى الدولى من ٢٧ سبتمبر الى ١٢ أكتوبر .

الصاله الدولية للمواد المستخدمة في التعبئة والصناعات الماثلة من ٢ الى ١٢ أكتوبر .

صاله الدعاية من ٢ الى ١٢ أكتوبر .

صاله الطباعة الفنية وصناعة الورق من ٢٣ الى ٣١ أكتوبر .

اسبوع الجلود من ١٣ الى ٢٢ سبتمبر .

معرض التسخين الصناعى والاجهزة الحرارية من ٢٧ سبتمبر الى ١٢ أكتوبر .

معرض الحريف من ١٣ الى ٢٩ سبتمبر .

الصاله التجارية والمهنية للورش الفنية من ٢٢ سبتمبر الى ٢ أكتوبر .

الصالون الحادى عشر الاهلى للتليفزيون والصالون السادس عشر الاهلى للراديو والالكترون

من ٢٩ سبتمبر الى ١٢ أكتوبر

صالون الطفولة والشباب والعائلة من ٢٦ نوفمبر الى ١٤ ديسمبر .

# العلبة التى لا تخرج الزيت من الكرتون المصنوع فى

## هى تغليف اقتصادى

ت.م.م.م

٤٤٤٧٣



## السلع العالمية

| السلعة     | الوحدة        | ابتداء العام | الانتاج العالمي | ١٩٥١  | ١٩٥٢  | قبل الحرب | الاستهلاك العالمي | ١٩٥١ | الأسعار المقارنة         | السعر الحالي | السعر عام ١٩٣٧ |
|------------|---------------|--------------|-----------------|-------|-------|-----------|-------------------|------|--------------------------|--------------|----------------|
| القمح      | بالمليون بوشل | ابريل        | ٦.٢٤            | ٦٣٢٠  | ٦٥٠٠  | —         | —                 | —    | شيكافو - سنت / بوشل      | ٢٤٣          | ٩٧             |
| ذرة        | »             | »            | ٤٧٥٠            | ٥١٤٥  | ٥٣٩٥  | —         | —                 | —    | »                        | ١٨٠          | ٥٧             |
| شوفان      | »             | »            | ٤٣٦٥            | ٤١٦٠  | ٤٢٧٠  | —         | —                 | —    | »                        | ٨١           | ٣٢ر٤٥          |
| شعير       | »             | »            | ٢٣٦٥            | ٢٤٢٥  | ٢٥٨٠  | —         | —                 | —    | —                        | —            | —              |
| ارز        | بالمليون طن   | يوليو        | ١٥٠             | ١٥٢   | ١٥٠   | —         | —                 | —    | كلكتا - بالروبيه / باوند | ١٦ر١         | ٣ر٧            |
| دهون وزيوت | بالالف طن     | يناير        | ٢١٢٠            | ٢٢٧٠٠ | ٢٢٨٠٠ | ٢٣٨٠٠     | —                 | —    | —                        | —            | —              |
| سكر        | »             | سبتمبر       | ٢٩.٧٠           | ٣٥١.١ | ٣٥٨٨٦ | —         | —                 | —    | كوبا - دولار / رطل ١٠٠   | ٤ر٢٨         | ١ر٤٥           |
| يشاي       | مليون رطل     | يناير        | ٨٨٢             | ٨٦٥   | ٩٧٥   | —         | ٨٧٦               | ٩٧٣  | لندن - بنس للرطل         | ٣٥ر١         | ١٥ر١٨          |
| ين         | مليون كيس     | يوليو        | ٣٥٥             | ٢٩ر٩  | ٣١ر٧  | —         | —                 | —    | سانتوس - سنت للرطل       | ٥٤           | ١١             |
| كاكاو      | بالالف طن     | اكتوبر       | ٧٠٤             | ٧٦٩   | ٦٧٠   | —         | —                 | —    | نيويورك - سنت للرطل      | ٣٨ر٤         | ١١             |
| طباق       | مليون رطل     | يوليو        | ٦٥٩٧            | ٧١٢٠  | ٧٣٧٠  | —         | —                 | —    | بنس / للرطل              | ٥٤           | ١٥ر٥           |
| قطن        | مليون بالة    | افسطس        | ٣١ر٧            | ٢٧ر٧  | ٣٤ر٤  | —         | ٣٠ر٦              | ٣٢ر٢ | نيويورك - سنت / رطل      | ٤٠ر٥         | ٩ر٣            |
| صوف        | مليون رطل     | يوليو        | ٢ر٥٨            | ٢٢٧٤  | ٢٢٩٣  | —         | ٢٠٥٨              | ٢٠٥٠ | سوق لندن بنس للرطل       | ١١٢          | ٢٥ر٦٦          |
| جوت        | بالالف طن     | يوليو        | ١٨٥٠            | ١٥٢٠  | ١٧٠٠  | —         | —                 | —    | دندي - جنيته للطن        | ١٢٦          | ١٨ر٥           |
| مطاط       | »             | يناير        | ٩٩٧             | ١٨٥٥  | ١٨٨٠  | —         | ١٠٤٩              | ١٤٩٥ | لندن - بنس للرطل         | ٣٢           | ٩ر٥            |
| مطاط صناعي | »             | »            | —               | ٥٢٥   | ٩٠٨   | —         | —                 | ٨١٥  | نيويورك - سنت للرطل      | ٢٣           | —              |
| فحم        | بالمليون طن   | »            | ١٠٤٩            | ١١٧٥  | ١٢٢٣  | —         | —                 | —    | درهام - جنيته للطن       | ٥٥٠          | ١ر١            |
| حديد خام   | »             | »            | ١٤٣             | ١٨٧   | ٢٢٥   | —         | —                 | —    | جنيته للطن               | ٩ر٥          | ١ر١            |
| نحاس       | بالالف طن     | »            | ٢١٤٠            | ٢٤٥٥  | ٢٥٨٠  | —         | —                 | ٥٢٨٠ | نيويورك - سنت للرطل      | ٢٧ر٥         | ١٣ر١٣          |
| رصاص       | »             | »            | ١٦٦٠            | ١٦٦٥  | ١٦٢٠  | —         | —                 | ١٦٣٥ | »                        | ١٩ر—         | ٦ر—            |
| قصدير      | »             | »            | ١٨٤ر٢           | ١٦٧   | ١٦٤   | —         | ١٦٥ر٥             | ١٤٠  | لندن - جنيته للطن        | ٩٦٥          | ٢٤٢            |
| زنك        | »             | »            | ١٣٣٠            | ١٨٩٠  | ١٩٩٠  | —         | —                 | ١٨٩٠ | سنت لويس - سنت للرطل     | ١٩ر٥         | ٦ر٩            |

ويلاحظ أنه في منتصف شهر مايو الماضي هبطت أسعار المطاط الى ٢٦ بنس للرطل ، وكذلك أسعار الرصاص الى ١٥ سنت للرطل ، بينما كانت أسعار الصوف في ارتفاع متزايد .



# موارد دول الكومنولث

المنطقة الاسترالية

كندا

تنتج دول الكومنولث حوالي النصف أو أكثر من إنتاج العالم من الآتي:



ومن خمس إلى ثلث الآتي:



ومن عشر إلى خمس الآتي:



وأقل من عشر الآتي:

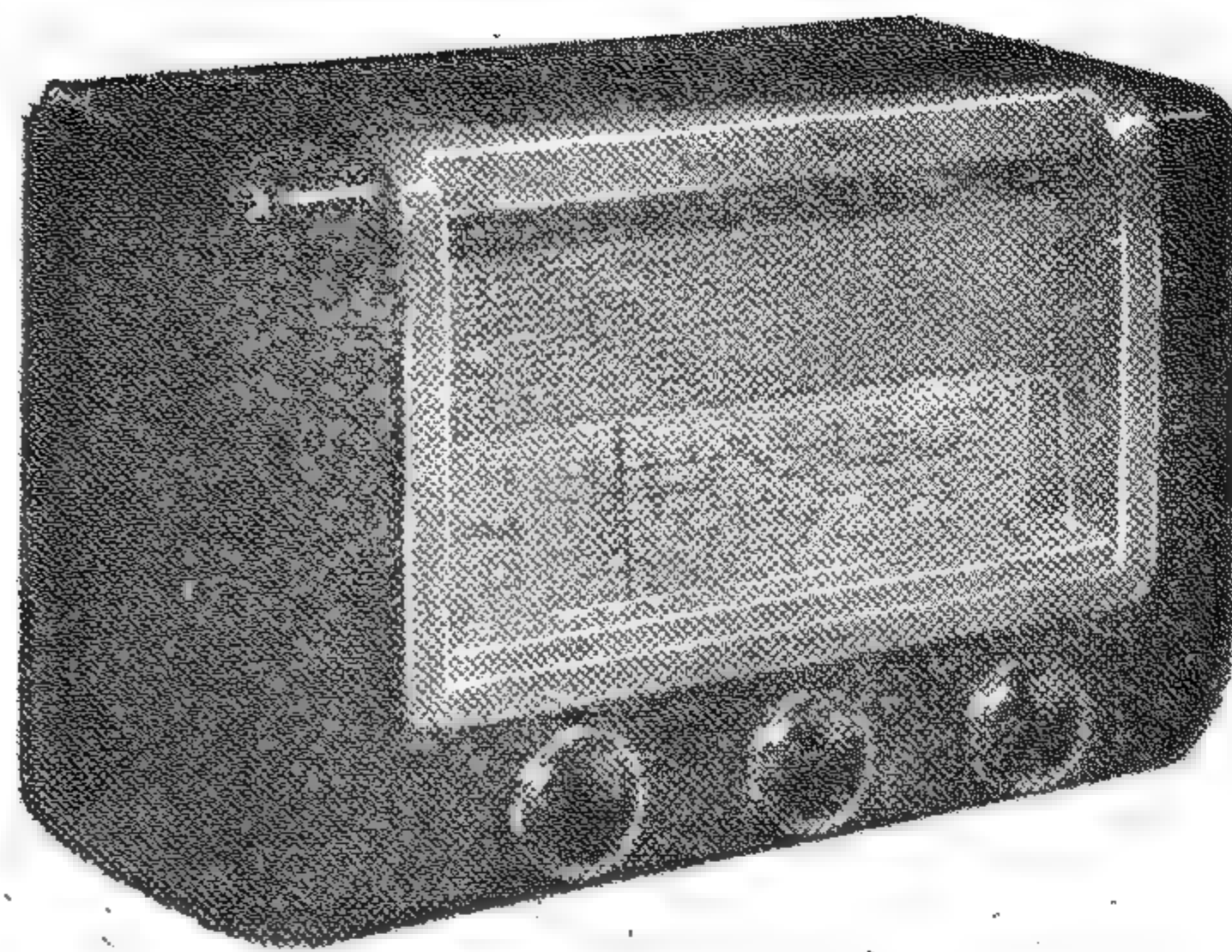


عن مجلة "الجيونومست"





راديو إيكو العالمى



أداة السحر  
و  
الخيال

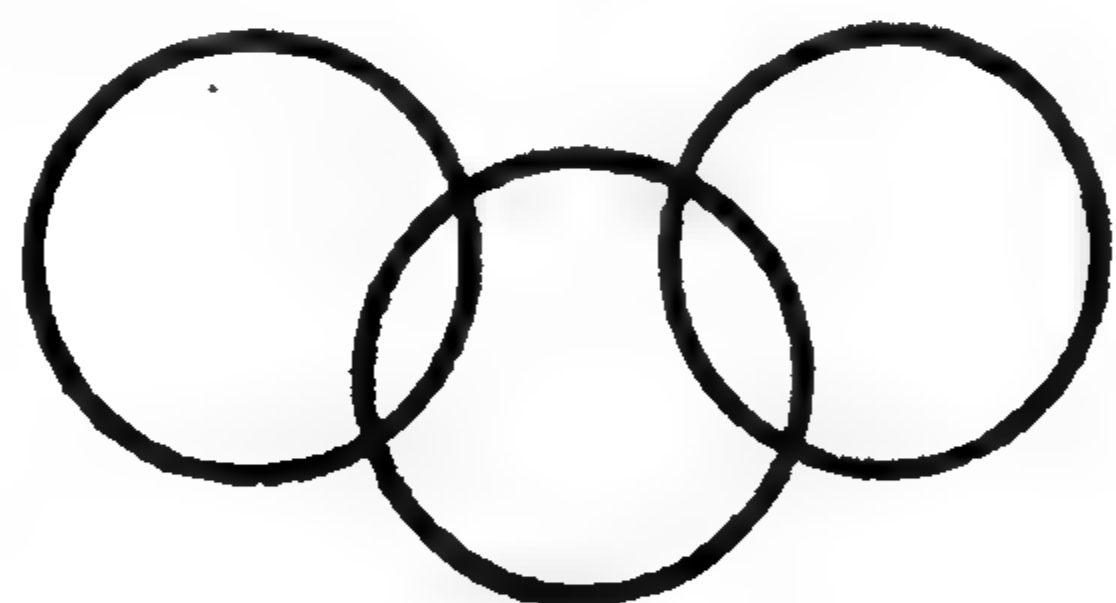
بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته  
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت إليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

٦٨٥٦٠

شركة إيرمك مصر  
القصر المصرى ١٨ شارع صبرى ابو علم باشا "بركسايقا" ت ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية سائلة - ومهارة - راديو منظمه  
وراديو للسيارات ٤-٥-٦-٧ صمامات يعمل  
على التيار المتقطع المستمر - صندوقه انبوه فاخر



الجمعية التعاونية للبريد

المركز الرئيسى ١ شارع ظاهوم باشا بالقاهرة

المؤسسة المصرية الصميمة التى تقوم محطاتها  
بخدمتكم على خير وجه يرضيكم





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفتحها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

ج. س. ت. ١٤ القاهرة



# شركة مصر لتصدير القطن

شركة مساهمة مصرية

---

إحدى مؤسسات بنك مصر  
ومقرها الرئيسي بعمارة بالألكندرية

---

تقوم بتجارة القطن في الداخل  
وتصديره للخارج

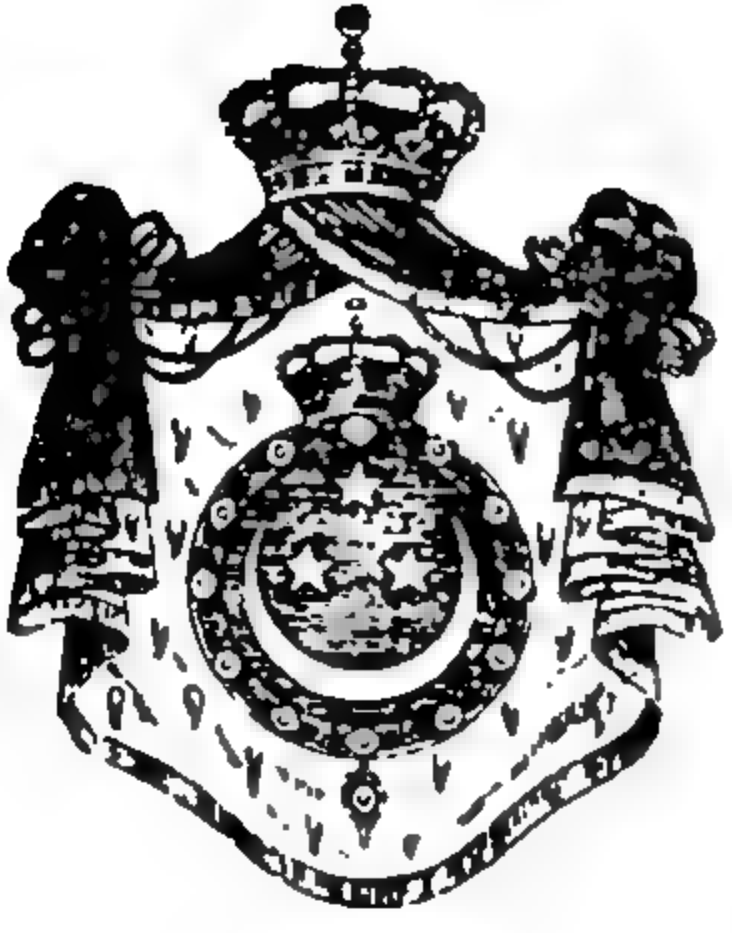
---

لها وكلاء ومراسلون في جميع أنحاء العالم

---

رئيس مجلس الإدارة: حضرة صاحب السعادة عبد القصور أحمد باشا





موردو  
جلالة الملك فاروق الاول

# اسم عظيم لسيجارة فاخرة



٢٠ سيجارة ٨ قروش

١٤-١٠٣

١٨٩٥ هـ - ١٣١٥



# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى سنة ١٩٢٧

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى انتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
نصبت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة وفنادق ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



حافظوا على:

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



من  
الرقعة والحرب والاضياء  
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمي من العبث بها  
أو فقدانها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

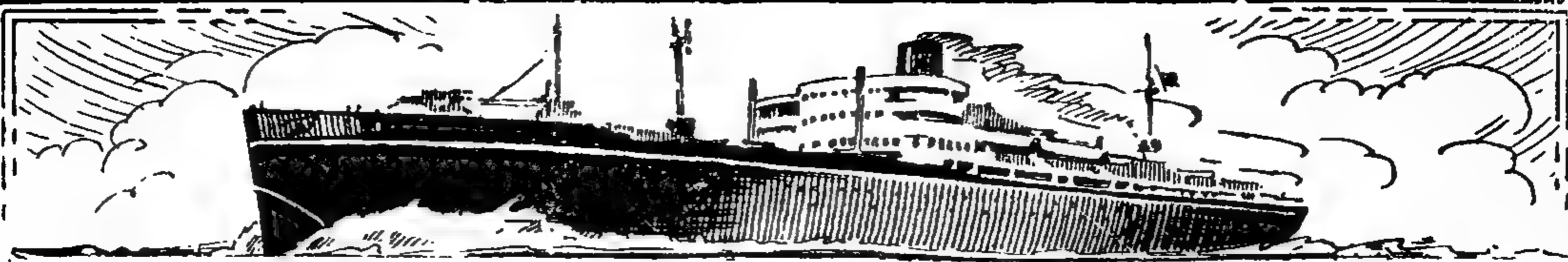
ادخل بنك مصر نظام الإبراع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»  
لحفظ النقائص والمقتنيات الثمينة في غداوات يعمل به وفي نظروها القاطنة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاء السرقات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية





## شركة بواصر البوابة الخديوية لى. م. م.

### خط أوروبا

سفریات سريعة بين الاسكندرية ومرسيليا وجنوا بالباخرة

« الملك فؤاد »

### خط أمريكا

سفریات منتظمة بين الاسكندرية - نيويورك عن طريق نابولى

وجنوا ومرسيليا بالباخرة

« محمد على الكبير والخديوى اسماعيل »

### خط موانى أوروبا الشمالية

خط منتظم بين الاسكندرية - دنكرك - انفرس - روتردام -

بريم - همبورج

### خط الاسكندرية - بيروت

سفریات سريعة بالباخرة « الملك فؤاد »

خط للبريد ما بين الاسكندرية - بورسعيد - قبرص - بيروت

خط منتظم بالباخرة « فؤادية »

### خط البحر الاحمر

خط منتظم بين الاسكندرية - بورسعيد - السويس - جدة -

بور سودان - مصوع - عدن - جيبوتى

بالبواخر « طائف » « طالودى » « سقارة » « زمالك »

سجل تجارى ١٦٧٠٨



# عصارة الفكر البشري



في العام الواحد حوالي ستة ملايين ونصف مليون من الجنيهات . وقد بدأت هذه الأبحاث تؤتي ثمارها في نهضة مصر الصناعية . فقد أدت إلى خفض معدلات استهلاك الوقود في المحركات المستعملة في المواصلات والصناعة وإلى إنتاج الكبريت لصناعة الحريد الصناعية والزيوت المضادة للهلاخية لكافة هذه المصانع وزيوت وفود خاصة لمقاومة الجراد في المناطق الموبوءة وتوفير وسائل خاصة لمدا الطائرات بالوقود في مطار فاروق - وهو الحلقة الهامة في المواصلات الجوية الدولية - كما ساعدت في تدريب الموظفين والعاملين الفنيين المحليين ومكنت من إيجاد المكتشف المني الذي يقدم خدماته ومعاونته الفنية لجميع المشتغلين بالصناعة والزراعة وكذلك لمختلف المصالح الحكومية .

تحتاج النهضة الاقتصادية دائها إلى غذاء من الأفكار الجديدة والتوجه الفني الحديث ونهضة مصر الصناعية فتوامها البترول تستطيع أن تتجنى أعظم الفائدة من الأبحاث الأساسية والفنية التي تقوم بها صناعة البترول .

وتجري التجارب باستثمار في المعامل ومحطات الأبحاث في جميع أنحاء العالم على مستخرجات البترول لتحسين أنواعها واستنباط استعمالات جديدة لها كما تجرى أبحاث خاصة بالاقتصاد في استهلاك الوقود وزيوت التزيت وأخرى على المنتجات والأساليب الخاصة التي تستعمل في الطب والزراعة وغيرها في تصميم الماكينات والآلات وتنظيم المصانع وفي العديد من العمليات الصناعية التي تستخدم البترول ومشتقاته . وتنشئ مجموعة شركات تشارك في الأبحاث

في خدمة الاقتصاد الوطني







# الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٣٥  
١٥ أغسطس ١٩٥٢  
صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباطة رئيس نادى التجارة الملكى  
رئيس التحرير : احمد عنان  
الشمس  
١٠ قروش

## ان فى التانى السلامة

تمت حركة التحرير كحلم جميل خاطف ومرت بما طوته من حوادث  
جسام كأنها شريط سينمائى ممتع وبين عشية وضحاها أفاق الشعب من  
سبات عميق طويل يملأ رئتيه ينسيم الحرية وأكرامة بعد أن أزيح عن  
صدره كابوس غثوم ثقيل .

تلك كانت حركة الجيش المباركة وقد بدأت وانتهت فى سرعة واحكام  
واتزان وسلامة فى الارواح وتنزه عن الاضطراب والفوضى - فكان انقلابا  
تاريخيا نظيفا كريما رفع مستوى مصر فى نظر العالم أجمع وقدمها الى  
الامام قرنا من الزمان .

ثم توات زمام الامور المدنية حكومة رضى عنها الجيش والشعب معا وبادرت على الفور  
بالاقدام على اصلاح ما افسده النظام الفاسد فى نواحي الاقتصاد والاجتماع . ولكن الجمهور  
المتعطش الى الاصلاح يتعجل الحكومة أكثر مما يجب ويطالبها فى كل يوم بان تقلب  
النظام الاقتصادى رأسا على عقب فى طرفة عين وأن تصلح المستوى الاجتماعى  
بين يوم وليلة ثم تتطوع الصحافة بنشر الآراء الصالحة وغير الصالحة والمعتدلة والمتطرفة  
مما يزعج الخواطر ويسبب اضطرابا فى الحياة واحكاما عن الانتاج والاستغلال بما يتعارض  
مع أهداف المسئولين . فليس من المصلحة فى شيء أن يحشر غير المختصين أنفسهم فى أدق  
الشئون المتعلقة بكياننا الاقتصادى والاجتماعى ولا أن تعالج هذه الامور المالية الخطيرة دون  
دراسة مستفيضة رزينة من المختصين المسئولين مع اعطائهم الفرصة العادلة الكافية للتعلم فى  
الدرس وتقليب الامور على كافة وجوهها للخروج بقواعد وتشريعات تنهش مع الاتجاهات  
الجديدة دون أحداث هزات عنيفة تضربموارد انتاجنا التى نحن فى أشد الحاجة لدعمها  
ومضاعفتها .

من أجل هذا نتوجه الى قادة الجيش والشعب والصحافة برجاء  
الوثوق فى كفاية المختصين بالشؤون لاقتصادىة والمسئولين عن أحوالنا  
المالية وترك الفرصة لهم لدراسة تلك الامور الجليلة الخطر فى حياتنا فى جو  
من الهدوء والتفكير والاتزان .

ان موضوع تحديد الملكية الزراعية - والضرائب التصاعدية - وأجور  
المساكن - وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين - والرسوم الجمركية -  
وضريبة الارباح التجارية والصناعية - وحل الوقف وغيرها من الشئون  
التي تملأ الصحف فى كل يوم بعد الانقلاب الاخير، كلها أمور غاية فى الدقة  
والخطورة والتأثير فى حياة البلاد الاقتصادية فلا يجوز أن يشتغل بها  
غير المختصين من رجال الدولة المسئولين الذين تثق الأمة بكفائتهم  
ووطنييتهم وأن تهيا لهم سبل الدراسة الوادئة دون ضغط ولا تعجل قد  
تكون عاقبته شرا على اقتصادنا فى مستهل بناء كياننا الوطنى الجديد .  
عبد الله فكرى اباطة

ان فى التانى السلامة : لصاحب  
الامتياز .

عرض وتعليق : تحديد  
الملكية الزراعية - أجور المساكن  
زيادة الانتاج - زيادة الضريبة  
التصاعدية - بحث الميزانية  
الجديدة .

تحديد الملكية الزراعية :  
اخبار اقتصادية

واجب الخير فى حالات رفض

الدفاتر : بقاء صاحب الامضاء  
النقل وادخال صناعة الاطارات

وتأنيبها فى مصر : بقلم  
الاستاذ حسن عبد العزيز

محسن .  
اقتصاديات الشرق الاوسط :

اقتصاديات الباكستان .  
تقدير قيمة البضاعة لدى

المنشآت الصناعية : بقلم  
الاستاذ موسى حقي .

شخصيات اقتصادية : الاستاذ  
محمد الشافعى اللبان .

اخبار الاقتصاد العالمى .  
الاوراق المالية : عن النصف

الاول من أغسطس ١٩٥٢ .  
مركبات النقل فى العالم .

القطن : فى النصف الاول من  
أغسطس ١٩٥٢

اصلاح نظم ملكية الاراضى فى  
الهند .

وظيفة الاعلان وتحليل الجمهور:  
بقلم الاستاذ محمود عساف

مشكلة الغلاء فى مصر : بقلم  
الاستاذ جورج يعقوب .

قانون المؤسسات الاجنبية التى  
لها فروع او وكالات فى

سوريا : بقلم الدكتور  
يوسف جرجس برسوم .

قوانين وقرارات : تعديلات  
قوانين الضرائب الجديدة .





### تحديد الملكية الزراعية

لا تزال الجهات المسؤولة تبحث موضوع تحديد الملكية الزراعية وتوازن بين مختلف الاعتبارات لكي تصل الى الحل السليم المعقول الذي يحقق العدالة الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يؤثر في البناء الاقتصادي للدولة . والقائمون بتحديد الملكية الزراعية يختلفون في الحد الأقصى لها وهم يعترفون بأن هذا التحديد ليس مبررا من العيوب ، ولكنهم يقولون ان تأثيره النفسي عظيم المفعول في اذاعة الاحساس بالعدالة الاجتماعية وتقريب الفروق بين الطبقات . أما القائلون بأن يجيء تحديد الثروات عن طريق فرض الضرائب التصاعدية والتشديد فيها فحجتهم أن هذه الوسيلة تؤدي الى الغاية المطلوبة دون احداث أى اضطراب .

وقد أخذت الصحف اليومية تنشر الابحاث المختلفة لكلا الفريقين وبدأت الطبقة المفكرة تعتنى بالموضوع مؤيدة ومعارضة . وهذه ظاهرة حسنة فانه في المسائل الاقتصادية يحسن أن تصدر القرارات بعد بحث عميق شامل .

### أجور المساكن

وهذا موضوع آخر أثير في العهد الجديد وقد قيل أن الحكومة تفكر في تخفيض هذه الاجور بنسب متفاوتة ولكنها عادت الى شيء من التريث حتى لا يضار أصحاب الاملاك وكثيرون منهم من الطبقة المتوسطة يعيشون في دخولهم من أجور المساكن التي يملكونها . وقد خشي القائمون بخفض أجور المساكن أن يؤدي هذا الخفض الى

نشوء أزمة جديدة وخطر يجب تلافيه فان تنشيط حركة البناء ضروري وهو الوسيلة الطبيعية لبلوغ تخفيض الاجور .

### زيادة الضريبة التصاعدية

وقد صدر مرسوم بتشديد فئات الضريبة التصاعدية مع الدخول الكبيرة وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة بكل الوسائل عن ترحيبها برؤوس الاموال الاجنبية واتاحة الفرصة لاستغلالها في داخل البلاد وهذه سياسة يجب التمسك بها فان جانباً كبيراً من الرخاء الذي تتمتع به مصر يرجع الى نشاط هذه الاموال وخاصة في ميدان الصناعة .

### الارصدة الاسترلينية

يؤخذ من احصائية جريدة الفينانشيال تيمز اللندنية ان ديون بريطانيا الاسترلينية قد تغيرت ملكيتها في السنة الماضية . فأرصدة استراليا الاسترلينية التي كانت حوالي ٧٢٠ مليون جنيه في منتصف العام الماضي قد انخفضت الآن الى حوالي ٣٠٠ مليون جنيه فقط وذلك نتيجة انخفاض الطلب العالمي على الصوف واستمرار الواردات الاسترالية على مستواها السابق . وكذلك هبطت أرصدة الهند من حوالي ٦٦٠ مليون جنيه الى حوالي ٥٤٠ مليون وكذا أرصدة نيوزيلندا من حوالي ١٢٥ مليون جنيه الى حوالي ٨٥ مليون اما أرصدة الباكستان واتحاد جنوب أفريقيا فلم تنخفض الا بنسبة ضئيلة هذا وقد انخفضت أرصدة مصر بحوالي ٩٠ مليون جنيه وكذلك أرصدة ايران بحوالي ١٥ مليون جنيه .

ويقدر مجموع الانخفاض الذي أصاب أرصدة بلاد الكومنولث البريطاني والبلاد التي تستعمل الاسترليني على نطاق واسع بحوالي ٧٥٠ مليون جنيه في خلال سنة واحدة .

وقد استطاعت بريطانيا مواجهة هذا السحب - بالاضافة الى العجز في ميزانها الذي منيت به - بالتضحية بحوالي ٨٥٠ مليون جنيه من احتياطياتها الذهبية وبزيادة ديونها لاوروبا وبلاد المستعمرات البريطانية .

### زيادة الانتاج

~~~~~

ولابد من الاعتراف بأن إعادة توزيع الثروة بهذه الوسيلة أو بتلك لن يؤدي وحده الى رفع مستوى المعيشة فلا بد من العمل أيضا على زيادة الانتاج باحسان استغلال الموارد الموجودة واستنباط موارد جديدة . وتشجيع الصناعة امر ضروري كوسيلة لزيادة الدخل القومي . ومن هنا كان لابد من تشجيع رؤوس الاموال سواء كانت مصرية أو اجنبية على التحول الى ميادين الصناعة والانتفاع بخبرات الدول الصناعية التي سبقتنا في هذا المضمار ومن حسن الحظ أن القائمين بالامر يدركون هذه الحقيقة ويتصرفون على هداها وهم حريصون أشد الحرص على تأمين رؤوس الاموال وتخفيف القيود الضرائبية على الصناعة بحيث لا تتجاوز ما يمثالها في الجهات الاخرى

بحث الميزانية الجديدة

~~~~~

ولم تصدر الميزانية الجديدة للعام القادم حتى الآن بسبب تعدد الوزارات في الفترة الاخيرة . أما الآن وقد الامور فان البحث يجري جدياً لاصدارها بعد أن تخففت من كثير من أبواب الصرف بسبب الحركة الجديدة ومخصصات الملك ومصاريف القصور الملكية قد خفضت الى حد كبير كما أن الحكومة قد اتبعت سياسة ضغط المصروفات في مختلف الوزارات والمصالح فألغت السيارات وألغت تصنيف الحكومة وقد كان هذا وذاك يكلف مبالغ طائلة .

ولا شك أن تخفيف الميزانية من هذه المصروفات جميعا سيساعد على موازنتها دون تأثير في المشروعات الانتاجية والانشائية التي يتطلبها اصلاح والى تساعد على تقدم البلاد ورخائها .



# تحديد الملكية الزراعية

كثير الحديث هذه الايام حول هذا الموضوع وقد اختلفت الآراء وتعددت . وقد رأينا انه من واجبنا - كمجلة اقتصادية فنية - ان نساهم في بحث هذا الموضوع  
هذا وقد قدمت هذه الصحيفة بحثا عن هذا الموضوع بعنوان « الملكية الزراعية ومشكلة الفقر في مصر » في العدد ١٨ بتاريخ اول ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وبيننا فيه ان « عقدة العقد في كيان مصر الاقتصادي هي نظام ملكية الاراضي الزراعية ، وان لم يدخل على هذا النظام تغيير حاسم سريع ، فلا معدى ان نقنع بالتطور التدريجي البطيء في نواحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية » .

## عرض للمشكلة

كلنا يعلم كيف بدأت قصة التفتيش والضياع في مصر ، يوم كان الفلاح المصرى عاجزا عن زراعة المساحات المتوسطة ، فضلا عن الشاسعة ، فرؤى اقطاع بعض القادريين هذه التفتيش ليزرعوها ويعمروها !!  
ومنذ عصر اسماعيل ، حين كان يكافىء اخلاص الناس في العمل باقطاعهم جزءا من الارض ، ولدت الملكيات الزراعية الواسعة ثم طفت بين مد وجزر حتى تبلورت أخيرا فى الاحصاء التالى المروع :

من يملك ٥ الى ١٠ فدان يبلغ عددهم ٨٥٦٢٢ ويملكون نحو ٦٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ١١ الى ٢٠ فدان يبلغ عددهم ٤١٤٥٥ ويملكون نحو ٦٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ٢١ الى ٣٠ فدان يبلغ عددهم ١١٩٠٧ ويملكون نحو ٣٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ٣١ الى ٥٠ فدان يبلغ عددهم ٩١٧٩ ويملكون نحو ٢٥٠ ألف فدان ، ومن يملك ٥١ الى ١٠٠ فدان يبلغ عددهم ٦٧٧٣ ويملكون ٤٥٠ ألف فدان ، ومن يملك ١٠١ الى ٢٠٠ فدان يبلغ عددهم ٢١٤٨ ويملكون نحو ٥٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ٢٠١ الى ٤٠٠ فدان يبلغ عددهم ١٤٤٨ ويملكون نحو ٣٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ٤٠١ الى ٦٠٠ فدان يبلغ عددهم ١٤٢ ويملكون نحو ١٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ٦٠١ الى ٨٠٠ فدان يبلغ عددهم ١٦١ ويملكون نحو ١٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ٨٠١ الى ١٠٠٠ فدان يبلغ عددهم ٩٢ ويملكون نحو ٨٠ ألف فدان ، ومن يملك ١٠٠١ الى ١٥٠٠ فدان يبلغ عددهم ٩٠ ويملكون نحو ١٠٠ ألف فدان ، ومن يملك ١٥٠١ الى ٢٠٠٠ فدان يبلغ عددهم ٤٠ ويملكون نحو ٧٠ ألف فدان .

وراء ذلك كله ، يوجد ١٨٨٩٤٠٨٣ من المواطنين لا يملكون شيئا !!! مما يجعل تهذيب اوضاع الملكية الزراعية فريضة لازمة ، وامرا لا بد منه .

## الناقوس يدق !

وهكذا وجدنا أنفسنا أمام عقبة كبيرة تحول بين المجتمع ونموه وسعادته ، وجدنا أن تسعة أعشار أرضنا المزروعة ملكا لمائة أسرة تقريبا . . . والعشر الباقي للملايين !  
وتقدمت القيادة العامة للجيش تطلب الاصلاح ويعتبر المبدأ الذى قدمته أساسا صالحا سليما لتحقيق حياة عادلة بين طبقات الشعب . وان أقل ما يقال فى هذا المبدأ انه انساني النزعة يتفق مع ما تنشده الاتجاهات الاقتصادية الحديثة فى دعم أسس العدالة الاجتماعية بين الطبقات ، وتحقيق حياة الرفاهية والعزة للشعوب .

## حلول . . . وماخذ

ويرى بعض الاقتصاديين أن تحديد الملكية بخمسائة فدان أمر منطقي يتمشى مع سنة التدرج . . . وأن الطفرة فى مثل هذه الامور توقع ارتباكاً فى النظام الاقتصادى الحر . على أن تكون هناك بجانب ذلك ضرائب تصاعدية تبتلع ما يفيض من الدخل عند حد معين . ويحدد البعض الآخر هذه الملكية بثلاثمائة فدان . . . وكلا الرقمين أمر مبالغ فيه ، اذا

« . . . ولقد تقدمت القيادة للحكومة بطلبات لاصدار قوانين بمشروعات عدة لرفع مستوى عامة الشعب لدرجة تؤهله للعيش عيشة هائلة . وأولى هذه المشروعات مشروع تحديد الملكية الزراعية لتقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، ورفع مستوى الفلاح ، وتحويل رؤوس الاموال للصناعة ، حتى ترقى البلاد بصناعاتها ويرتفع مستوى عمالها . »  
( من بيان القيادة العامة للقوات المسلحة )

ما اخذنا فى الاعتبار نسبة مساحة الاراضى المزروعة فعلا ، والتي يمكن استصلاحها مستقبلا الى عدد السكان ، واحتمال تزايدهم . لذلك فنستبعد هذين الاقتراحين لبعدهما عن روح حركة الاصلاح الاخيرة - اذا ما تعمقنا فى نبل مقاصدها .

وهناك اعتراض وجيه على طريقة التوزيع هو أن الارض ليست متكافئة القيمة فى كل المناطق الزراعية مما يجعل وضع حد موحد لجميع المناطق أمرا لا يتمشى مع روح العدالة المقصودة من التوزيع . لذلك فحبذا لو جعلت تربة الارض من العوامل التى يخضع لها تحديد الملكية .

## ٥٠ أم ٥٠٠ ؟

والرأى ان تبتاع الدولة اطيان جميع الملاك الطبيعيين أو المعنويين الذين تزيد ملكيتهم عن خمسين فداناً ، أو الذين تقل ملكيتهم عن هذا القدر ولا يعملون فيها ، وذلك فى مقابل سندات على الخزينة المصرية تستهلك على أقساط سنوية فى مدة ٢٥ سنة ، وتخول لحاملها ربحاً سنوياً معقولاً يتمشى مع متوسط ربح الأوراق المالية فى البورصة . ثم توزع الدولة الاراضى المشتراة على الذين يرغبون شراءها من صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ، أو الذين اعتادوا العمل فيها أو استجارها ويفضل المتزوج على الاعزب ، وذلك فى مقابل أقساط صغيرة على آجال طويلة تدفع من محاصيل الارض نفسها أو بالتقسيط حسب اختيار المشتري ، على ألا يزيد ما يمتلك بهذا الاسلوب على خمسة أفدنة . وعلى أن تمد الحكومة والجمعيات التعاونية يد المساعدة لهؤلاء لمصلحتهم ولمصلحة الزراعة فى مصر وتقدمها على أساس علمى حديث .

وما دمنا نقصد الاصلاح الشامل ، فنرى أن يتم الانتاج الزراعى فى سائر أنحاء البلاد بصورة جماعية ، فيؤلف ملاك ومزارعو كل بلد أو قرية يزيد زمامها عن ألف فدان ، جمعية تعاونية للانتاج على صورة اتحاد زراعى ليتسنى للدولة التعامل معهم واحاطتهم بخططها فى الانتاج . وتتولى كذلك اتحادات الملاك والزراع بمعاونة الدولة إعادة تخطيط وبناء القرية المصرية على صورة انسانية كريمة ، على أن يوضع لذلك برنامج شامل يتم فى خمس سنوات .

## ماذا فعلت المجر ؟

واذا ما اقتبسنا نظم الاصلاح فى الدول

الآخرى ، نجد أن المجر قامت بنزع الاراضى من الملاك ، ثم وزعتها على الفلاحين . . . وقامت بمداهم بالخبراء والفنيين حتى تم استصلاح مساحات شاسعة من الارض . . . وأضيفت ثروة جديدة الى الدخل القومى المجرى .

## وروسيا . . .

وفى روسيا بعد الثورة الشيوعية ، أمكن تجميع الملكية من جديد فى يد طبقة جديدة مما أدى الى استئراء الفساد ، وحدوث مذابح مروعة عام ١٩٣١ للتخلص من طبقة الملاك الجديدة . . . وهذه احدى عيوب الانقلاب المفاجئ !

## ثم ايطاليا . . . حديثا

فى عام ١٩٥٠ قامت الحكومة الايطالية بنزع الملكيات على أساس الدخل من الملكية الزراعية فى سنة أساسية ، ووزعتها على صغار الزراع بأقساط لمدة تتراوح ما بين ٢٥ سنة و ٣٠ سنة ودفعت سندات حكومية للملاك ، وقامت فى الوقت نفسه الجمعيات التعاونية بعملها لمصلحة هؤلاء الزراع . فقدمت لهم الحيوانات وأجرت لهم الآلات البخارية الزراعية ، ومدتهم بالاختصاصيين الزراعيين الذين يمكنهم ولاشك التوجيه العلمى . . . فكتب للمشروع النجاح هذا فضلا عن أن بلادا أخرى اتبعت هذا التحديد لاصلاح أحوالها مثل اليابان وبورما والهند وفورموزا .

## هل فى هذا تفتيت للملكية

ويعترض البعض على أن تحديد الملكية ، وإعادة توزيع الارض ، فيه تفتيت للملكية مما قد يعود بالضرر على الانتاج . وللتدليل على خطأ هذا الرأى نقول انه من الممكن زراعة الارض كوحدة زراعية عن طريق الزراعة التعاونية ، أو تكوين الاتحادات الزراعية التى سبق أن شرحناها . هذا فضلا عن أن تحديد مساحة ما يملكه الفرد من الارض يؤدي الى زيادة عرض الاراضى المزروعة المعروضة للبيع ، وبالتالي الى قلة أثمانها . . . وفى ذلك ما فيه من تخفيف حدة الغلاء ، وانخفاض أسعار الخضر والحبوب والفواكه وما تنبت الارض . ثم ان من يبيعون أراضيهم لابد وأن يبحثوا عن مجال جديد للاستثمار . . . كالصناعة مثلا . وزيادة الاستثمار فى الصناعة تزيد من طلب العمال وترفع أجورهم وتدعو الى تحويل جانب من العمال الزراعيين الى الصناعة ، وبالتالي تدعو الى ارتفاع أجور الفلاحين . ومن المعروف أن ارتفاع أجور العمال عامة يزيد من مقدرتهم على الانفاق ويخلق طلبا على منتجات الصناعة المصرية التى ينبغى أن تحل منتجاتها محل المنتجات الاجنبية . فهل يصح بعد هذا أن يدعى البعض أن تحديد الملكية فيه تفتيت لها ؟!

ولكن ما رأى الخبراء فى ملكية الهيئات الحكومية - مثل وزارة الاوقاف ومصلحة الاملاك الاميرية - للاراضى الشاسعة ؟ وهل يرون تطبيق التشريع المزمع اصداره عليها ؟!

\*\*\*

اننا نفتح الباب على مصراعيه ، ونرحب بنشر كل ما يصلنا من آراء وأبحاث فى هذا الصدد تنويرا للاذهان ومساهمة فى تأدية واجبنا العلمى .





## اشتراك التجار في المناقصات الحكومية

أعدت وزارة التجارة والصناعة مذكرة لعرضها على مجلس الوزراء تقترح فيها الموافقة على إصدار قرار من المجلس يحرم على التجار أفرادا كانوا أو شركات مصريين أم أجنبية من الدخول في المناقصات الحكومية ومناقصات المجالس البلدية والقروية إلا إذا كانوا مقيدين في السجل التجاري .

## تعزير الاسطول التجارى

تلقت وزارة التجارة والصناعة من بعض شركات الملاحة البحرية المصرية برنامجها لزيادة عدد بواخرها وما زالت الوزارة في انتظار برنامج باقى الشركات المصرية فى هذا الصدد وذلك لعرض البرنامج على المجلس الأعلى للنقل البحرى ، لتقدير قيمة الاعانة التى ستساهم بها الحكومة فى تعزيز الاسطول التجارى المصرى ووضع نظام توزيع هذه الاعانة التى سبق أن وافق مجلس النواب على مبدأ منحها من قبل .

## برنامج مشتريات التموين

### من القمح الاجنبى خلال العام القادم

وضعت وزارة التموين نظاما خاصا بمشترياتها من القمح الاجنبى خلال السنة القمحية الجديدة ، وذلك بتحديد مواعيد شراء حاجتها من القمح الاجنبى خلال السنة القمحية الجديدة التى تنتهى فى شهر يونيو سنة ١٩٥٣ .

وقد وضعت لذلك برنامج المناقصات التى ستعلنها وزارة

التموين خلال هذه الفترة وحددت الايام التى ستعلن فيها هذه المناقصات .

وقد حددت يوم ٨ / ١٠ / ١٩٥٢ لشراء ٦٥ ألف طن قمح من كندا ، و ٢٠ ألف طن من أمريكا من داخل الحصة ، و ١٦٣ ألف طن من خارج الحصة .

وحددت يوم ١٤ / ١ / ١٩٥٣ لاجراء مناقصة لاستيراد ٤٥ ألف طن قمح كندى من داخل الحصة و ٢٠٧ ألف طن قمح من خارج الحصة وحددت يوم ٨ ابريل سنة ١٩٥٣ لشراء ٢٧ ألف طن قمح من كندا من داخل الحصة و ٣٠ ألف طن قمح من خارج الحصة ، وبذلك تستوفى الوزارة حاجتها من القمح الاجنبى ، والذى قدرت مجموع الكميات اللازمة لاستكمال حاجة الاستهلاك المحلى بنحو ٤٠٠ ألف طن من دخل حصة مصر الدولية و ٣٩٩ ألف طن من السوق الحرة العالمية .

## زيادة حالات البروتستو

بلغت حالات البروتستو المقيدة بالمحاكم فى المدة الواقعة من ١٦ الى ٣٠ يوليو الماضى ٢٩٠١ حالة ، وحكمين بالافلاس بزيادة ١١٢ حالة بروتستو وبنقص ٣ أحكام بالافلاس عن النصف الاول من الشهر الماضى

١٨٢ مليون جنيه

## المصدر من البنكنوت حاليا

بلغ البنكنوت المصدر فى خلال الاسبوع الماضى ١٨٢ مليون جنيه ، بنقص قدره مليون جنيه عن الاسبوع الاسبق وينتظر أن ينخفض الاصدار حتى آخر أغسطس ثم يعود الى الزيادة ابتداء من شهر سبتمبر ، لتمويل المحصول الجديد للقطن

## الاستيلاء على مواشى الخاصة الملكية

### لتفريج أزمة اللحوم

تبحث وزارة التموين الآن فى اقتراح بالاستيلاء على المواشى الموجودة فى الخاصة الملكية وفى التفاتيش الكبرى وبيعها فى الاسواق بسعر مناسب ، وذلك للعمل على خفض أسعار الماشية واللحوم . .

## تمصير الشركات الاجنبية

ينتظر ان تجتمع هذا الاسبوع لجنة تمصير الشركات الاجنبية برئاسة وكيل وزارة التجارة التى تزاوّل نشاطها فى مصر والتيسير على المؤسسات المصرية فى الاندماج

## مشكلة استخدام ٥٠٠ مهندس

تخرج هذا العام نحو خمسمائة مهندس فى كليات الهندسة الثلاث بمصر ، من جميع الاقسام ، ونظرا لصدور قرار مجلس الوزراء بوقف التعيين ، كما ان المقاولين والشركات لن يستطيعوا استخدام او تشغيل عدد كبير منهم هذا العام لعدم وجود اعمال جديدة فى ميزانيات الوزارات والمصالح الحكومية ، وكذلك بالنسبة للحالة الاقتصادية فى البلاد . .

لذلك طلبت نقابة المهن الهندسية من جميع الوزارات والمصالح الهندسية التشدد فى تطبيق القانون بالنسبة للاشراف على تنفيذ الاعمال الهندسية وضرورة ان يكون المشرفون من المهندسين .

## خفض اجور طحن القمح

قررت وزارة التموين خفض اجور طحن القمح المحلى سواء من البلدى والهندي ، وذلك بمحاسبة المطاحن على اساس ١٠٥ أقات للاردب بدلا من ١٠٤ أقات والمعروف ان هذا التعديل سيوفر نحو ٣٥ مليما فى الاردب .

## تشغيل محطة القاهرة الكهربائية

ينتظر ان تبدأ الوحدة الاولى لمحطة شمال القاهرة لتوليد الكهرباء العمل فى هذا الشهر بعد ان انتهى العمل فى اصلاح العطب الذى كان قد حدث لها .

والمعروف ان الشركة التى رعى عليها عطاء هذه المحطة مسئولة عن سلامة الآلات بعد الاستلام الابتدائى لمدة سنتين .

## الغاء نظام القناصل فى المدن

أصدرت وزارة الخارجية مذكرة خاصة بنظام القناصل الفخريين الذين تعينهم بعض الدول فى المدن الثانوية المصرية ، وعلم مندوبنا أن



الرأى متجه الى الغاء هذا النظام ، وعدم الموافقة في المستقبل على تعيين أى قنصل فخري لاية دولة . مع اخطار الدولة الراغبة في ذلك بأن تكتفى بتبادل التمثيل السياسى رسميا مع مصر ، وذلك على اعتبار ان نظام القناصل الفخريين يرجع الى عهد الامتيازات وهو عهد انقضى وخاصة بعد عقد معاهدة مونترو في سنة ١٩٣٦

### التعديل الجديد لقانون الشركات

صدر مرسوم بقانون بتعديل المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة ، وذلك بتخصيص ٤٩٪ على الاقل من اسهم شركات المساهمة للمصريين سواء كانوا افرادا أو اشخاصا اعتباريين وذلك عند تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها ، ويجوز لوزير التجارة والصناعة بموافقة مجلس الوزراء أن يزيد هذه النسبة فيما يتعلق بالشركات التى تزاوُل أعمالا ذات صبغة قومية خاصة .

وفي حالة الاكتتاب العام اذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى في المدة المعينة به على الا تقل عن شهر جاز تأسيس الشركة دون استيفاء هذه النسبة كلها أو بعضها .

ولا تسرى احكام هذه المادة على الشركات التى تأسست قبل صدور هذا القانون عند تجديد مدتها ، على ان تراعى في كل زيادة لرأس المال أثناء المدة أو بعد تجديدها ..

### زيادة سعر الجنيه

### في الاسواق العالمية بعد حركة الجيش

يؤخذ من تقرير تلقته الجهات المختصة ان سعر الجنيه المصرى في الاسواق العالمية بلغ دولاران و ٦٠ سنت بزيادة مقدارها خمسة سنتات عما كان عليه سعر الجنيه قبل حركة الجيش في مصر ..

### هبوط الارقام القياسية لنفقات

### المعيشة

اذاعت مصلحة التعداد والاحصاء بيانا عن الارقام القياسية لنفقات المعيشة جاء فيه ان الرقم القياسى لنفقات المعيشة خلال شهر يوليو الماضى سجل هبوطا جديدا فأصبح

٣١٩٩ وكان ارا ٣٢١١ في شهر يونيو وبلغ الرقم القياسى لاسعار الجملة للمواد الغذائية ٣٢٥٥ وكان ارا ٣٢٨١ في شهر يونيو .

والرقم القياسى لاسعار الجملة لمواد الصناعة ٤٢٦ وكان ٤٣٠٥ والرقم القياسى لاسعار الجملة عامة ٣٦٩٣ وكان ٣٧٣٤

### طلب زيادة حصة مصر من القمح

طلبت وزارة التموين من مجلس القمح الدولى زيادة حصتها من القمح من ٤٠٠ ألف طن سنويا الى ٦٠٠ ألف طن وذلك لسد حاجة الاستهلاك المحلى المتزايد .

### ١١ ألف طن تبغ

### تدخينها مصر في السنة

بلغت كميات ورق الدخان المسحوبة من جمرك الدخان خلال السنوات الثلاث الماضية ٣٥٤٦٦ طنا منها ١٢٢٧٥ طنا في عام ١٩٤٩ و ١٧٤٥ طنا في عام ١٩٥٠ و ١١٤٤٤ طنا في عام ١٩٥١ . أى بمتوسط ١١٨٠٠ طن في السنة .

### اخبار قطنية

### تقدير محصول القطن الهندي

### الجديد

تلقت الجهات المختصة تقريراً من الهند جاء فيه ان رئيس اللجنة المركزية الهندية لشئون القطن صرح أثناء اجتماع اللجنة بأن محصول القطن الهندي في هذا العام ٥٣/٥٢ سيبلغ ثلاثة ملايين وتسعمائة ألف بالة ..

### نقص محصول القطن الامريكى

اذاعت وزارة الزراعة الامريكية

### ميدان طلعت حرب

### بدلا من ميدان محطة مصر

رات وزارة الشئون البلدية والقروية استبدال تسمية ميدان محطة مصر ، بميدان طلعت حرب ، واقامة تمثال له في هذا الميدان تخليداً لذكره ..

تقريرها عن محصول القطن هذا الموسم ويشير الى ان المحصول بلغ ١٤٧٣٥٠٠ رة بالة في حين ان محصول العام الماضى كان ١٥١٣٠٠ رة بالة .

### ١٩٦٦ رة فدان

### مساحة القطن المزروع

اذاعت وزارة الزراعة بيانا من المساحات المزروعة بالقطن هذا العام وقد بلغت مليوناً و ٩٦٦٩٥٥ فداناً مقابل مليون و ٩٧٩٤٥٣ فداناً في العام الماضى ، منها ٧١٩٩١٤ فداناً من الكرنك مقابل ٩٣٣٥٥١ فداناً في العام الماضى ، و ١٤٢٠٠١ فداناً من المنوفى مقابل ٣٠٥٩٠ فداناً ، و ٣٤٣٨٤٨ فداناً من الجيزة ٣٠ مقابل ٢٧١٥٩٤ فداناً ، و ٢٣١٩ فداناً من دندرة وجيزة ٣١ مقابل ٦١٠٦ فدان ، و ٧٢٠٦٤ فداناً من فداناً من الزاجوراه مقابل ٥٢٥٦٤ فداناً ، و ٦٩٧٤٧٧ فداناً من الاشمونى مقابل ٦٧١٤٨٨ فداناً ، و ١٨٣٠ فداناً من اصناف اخرى مقابل ١٠٦٣ فداناً

### رصيد قطن الحكومة

دفعت لجنة القطن المصرية في الاسبوع الماضى الى التجار حوالى ١٣ مليون و ٩٠٠ ألف جنيه ثمن كميات القطن التى تسلمتها في فليارات شهر يوليو وقدرها ٥٩٩٧٥ قنطاراً وقد بدأت اللجنة اليوم في عمليات الفرز والكبس ، ويقدر القطن الموجود لديها الآن بحوالى مليون و ٦٥ ألف قنطار ..

### تصدير القطن السكرتو

وافقت الجهات المختصة على تصدير القطن الاسكارتو والسكينة في حدود حصة قدرها ٧٥٪ مما لدى التجار أى حوالى ١٥٠ ألف قنطار ..

### ارتفاع اسعار القطن الامريكى

يؤخذ من تقرير تلقته الجهات المختصة ان اسعار القطن في الولايات المتحدة الامريكية اخذت في الارتفاع لفقدان الامل في عقد هدنة للحرب الكورية ، واصابة المحصول الامريكى ببعض التلف لشدة ارتفاع الحرارة في هذا العام .. وبالرغم من ارتفاع اسعار هذا القطن ، فان اسعار القطن المصرى ما زالت مترددة وغير ثابتة



# واجب الخبير

## في حالات رفض الدفاتر

رسم القانون قاعدة أساسية لتحديد أرباح المولين وجعل لهذه القاعدة استثناءات - أما القاعدة الأساسية فهي أن الأرباح التي تخضع للضريبة يجب أن تكون الأرباح الحقيقية الثابتة بالميزانية وذلك بالنسبة للشركات المساهمة - والأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق المول وحساباته وذلك بالنسبة للشركات غير شركات المساهمة والافراد - أما الاستثناء فهو حق المصلحة في تصحيح الأرقام المقدمة لها من شركات المساهمة - وفي تحديد الإيرادات بطريق التقدير إذا رفضت المصلحة اعتماد ما قدمته إليها الشركات غير شركات المساهمة والافراد من الحسابات والمستندات - كما أن للمصلحة أن تلجأ إلى طريق التقدير في جميع الحالات التي لا تقدم فيها الشركات المساهمة أو غيرها أو الافراد الميزانيات أو الحسابات المرفقة بالمستندات . والذي يهمنا في هذا البحث هو حالة التجاء مصلحة الضرائب لرفضها لأسباب تقتنع بوجاهتها أو تشككها فيها - وفي هذه الحالة لا يجوز للمصلحة طرح أو اغفال الحسابات والمستندات المقدمة من الممول تعسفا - بل لا بد لها من أن توضح وتذكر الأسباب والأدلة والقرائن التي تبرر هذا الاغفال ذلك لان رفض الدفاتر ليس من السهولة بحيث يبنى على مجرد الاعتقاد بأنها لا تمثل حقيقة أرباح الممول ويتعين لعدم الأخذ بها اثبات عدم أمانتها كما يجب على موظف المصلحة الذي رفض الدفاتر أن يزن كل سبب من أسباب الرفض بميزان دقيق .

وسنناقش في هذا البحث أهم الأسباب التي رأينا مصلحة الضرائب تلجأ إليها عادة لرفض الأخذ بدفاتر التجار وحساباتهم ومناقشة كل منها: عدم انتظام الدفاتر أو الضبط الداخلي كثيرا ما يبرز رفض الدفاتر بحجة

عدم انتظامها مما يترك مجالا للشك فيها . فإذا ما وجد الخبير أن سبب الرفض جاء عاما بهذا الشكل ، فعليه أن يستجوب مندوب المصلحة في الأسباب التي جعلته يقرر بعدم الانتظام، فإذا ذكرها له حققها بنفسه تمهيدا لبدء رايه فيها ، وهو الامر الاول الذي تطلبه منه المحكمة عادة في حكمها التمهيدى . ونورد فيما يلي بعضا من هذه الأسباب التي تجعل المصلحة تنتهى في رايها إلى عدم انتظام الدفاتر

**١ - نقص نظام الضبط الداخلي وعدم بلوغه درجة الكمال :**

لم يفترض علماء المحاسبة والمراجعة نظاما معيناً بذاته للضبط الداخلي لتتبعه جميع المنشآت ، إذ أن ذلك مستحيل استحالة كلية وجزئية . وكل ما فعلوه واجتهدوا في وضعه هو ذكر الاسس والخطوط الرئيسية العامة التي يمكن مراعاتها عند وضع أى نظام ، وتركوا للمحاسبين رسم النظام الذي تتبعه كل منشأة ويتفق مع ظروفها وملابساتها ودرجة اتساع أعمالها وعدد موظفيها وهكذا بحيث يأتى في النهاية محققا للغرض الاساسى من اتباع نظام الضبط ألا وهو تمكين المنشأة من معرفة مواطن الضعف فيها وتقليل فرص الغش أو التلاعب أو الأخطاء والاختلاسات إلى الحد الأدنى . . . ولهذا فاننا نرى أن المحاسبين قد يختلفون بعضهم عن بعض في النظام الواجب الاتباع للمنشأة الواحدة .

وليكن معلوما أن نظام الضبط كلما كان دقيقا ومستوعبا كلما استدعى عددا أكبر من الموظفين . لهذا فإذا كانت المنشأة صغيرة ولا تسمح لها مواردها الضئيلة بالتوسع في نظام الضبط الداخلي الذي يتعين على المنشأة الكبيرة أن تعنى به نظرا لان رب العمل فيها يباشر العمل بنفسه أو بمعاونة عدد قليل من عماله ، فإنه

يجوز التجاوز عن اشتراط نظام امثل للضبط الداخلى ، ما دامت البيانات الواردة بالدفاتر امينة في مدلولها واضحة في معناها ، وما دامت النتائج التي توصل اليها معقولة ، وما دامت الأرباح الناتجة عنها تتفق مع أرباح المنشآت المماثلة ، أو تتناسب مع رأس المال المستثمر ومع حركة نشاط المنشأة . نقول انه يجوز التجاوز عن نظام الضبط الامثل لمثل هذه المنشآت لانه يكلفها فوق طاقتها ويحملها نفقات لا تيسر لها علاوة على اضافة اعباء عملية جديدة على كاهل الممول لا فائدة من ورائها أن لم تصبه بضرر .

وقد قرر علماء المحاسبة والمراجعة ان النظام الكامل للضبط الداخلى لا يمكن أن يوجد الا في المنشآت الكبيرة التي تسمح لها مواردها بتحمل نفقاته ويكون لديها من الموظفين العدد الكافي للقيام بأعبائه .

وطالما أنه لم يقم دليل على الغش أو التلاعب في مثل هذه الحسابات ، فيجب احترامها ما دامت معدلات الربح التي تظهرها تتفق - كما سبق أن قلنا - مع معدلات الحالات المماثلة، أو تنقص عنها لأسباب مقنعة .

وأكثر من ذلك فقد قضت محكمة النقض في ٤ ابريل سنة ١٩٤٦ بأنه « لا يكفى لاستبعاد الدفاتر الغير مؤثر عليها أن تكون بعض المشتريات قد قيدت في حسابات الممول متأخرة بأشهر متعددة ، ولا أن يكون عدم الانتظام ظاهرا في التسعة الأشهر الاولى من السنة مقارنة بالثلاثة أشهر الاخيرة . فإذا قدم الممول ما يثبت مع ذلك عدم صحة الأسباب الواردة في قرار لجنة التقدير وأثبت صحة حساباته فتكون محكمة الاستئناف قد أهملت في الالتفات إلى ذلك ويتعين لذلك قبول السبب الثانى للنقض »

ت - ١ .

( يتبع )



# النقل وادخال صناعة الاطارات وانابيها في مصر

( تنمة المنشور بالعدد الماضي )

## زراعة المطاط وصناعته :

ان المادة الاساسية الاولى لصناعة الاطارات وانابيها هي المطاط الخام . واذا كانت هذه المادة لا تتوفر في البلاد فان ذلك لا يقعدنا عن انشاء مصنع للاطارات كما فعلت معظم البلاد كإنجلترا وأمريكا وفرنسا التي ازدهرت فيها هذه الصناعة حيث تستورد جميعها المطاط الخام من مصادر انتاجه . ولو ان مما ساعد على قيام هذه الصناعة في بعض هذه البلاد وقوع الكثير من البلاد المنتجة للمطاط الخام في دائرة نفوذها أو استغلال رؤوس أموالها في زراعة وتجارة المطاط بالبلاد المنتجة له الا أنه يلاحظ أن بعض هذه البلاد الصناعية لا تتمتع بهذا النفوذ . وأشهر البلاد المنتجة تقع في جنوب شرق آسيا لتوفر الرطوبة والحرارة واليد العاملة ورخصها وهي تنتج ما يقرب من ٩٧٪ من مجموع الانتاج العالمى الذى يقدر بحوالى ٤٣٠.٠٠٠ رطل سنويا . وأهم البلاد هي اندونيسيا والملايو وسيلان وبورنيو الشمالية والهند والهند الصينية وبورما . والباقي تنتجه المكسيك وأمريكا الجنوبية والوسطى وبعض المناطق الافريقية الاستوائية . والجدول الآتى يبين انتاج العالم من المطاط الطبيعى في السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ مقدرا بالآلاف الاطنان : وفي اثناء الحرب العالمية الاولى

تمكنت المانيا من انتاج المطاط الصناعى لعدم استطاعتها الحصول على الطبيعى نتيجة لمحاصرة الحلفاء لها وقد قامت الولايات المتحدة بانتاجه حتى بلغ كمية ما انتج منه سنة ١٩٤٩ ما يقرب من ٨٠.٠٠٠ طنا حيث استخدم بنجاح في صناعة الاطارات وانابيها وتستخدمه شركتى فايرستون وجودير بنسبة ٧٠٪ وذلك لرخص ثمنه عن الطبيعى بنسبة ٣٠٪ . والعنصر الاساسى في تركيب المطاط الصناعى هو مادة البيوتادين ويمكن تحضيرها في مصر من الكحول والبيوتان المستخرج من البترول الخام ويدخل في اطارات السيارات المواد الآتية :-

|               |      |
|---------------|------|
| مطاط خام      | ٥٠٪  |
| » مرتجع       | ٥٪   |
| خيوط          | ١٥٪  |
| أسلاك صلب     | ٤٪   |
| مواد كيميائية | ٢٦٪  |
| المجموع       | ١٠٠٪ |

ويوجد في مصر من هذه الخامات القطن - المطاط القديم - النوشادر - كربونات الجير - أكسيد الحديد - التلك - البارافين - البنزين وسلفات الباريوم وبعض المواد الملونة . والبترول والكحول .

والمواد التى يمكن استيرادها هي المطاط الخام - كبريتات الانثيمون - الكبريت - أكسيد الرصاص - أكسيد

الزنك - احماض دهنية وبعض المواد الملونة والزيوت .

## النتيجة

يتضح مما سبق أن نجاح صناعة الاطارات وانابيها في مصر مكفول لتوفر العناصر الاقتصادية لقيامها . ومن رأى أن تتكون لهذا الغرض شركة مصرية تشترك معها إحدى شركات الاطارات العالمية طبقا للتشريعات المصرية اذ لا يخفى أن رواج مثل هذه البضاعة يرجع في الغالب الى نوعه وماركته . وان تعذرت هذه الطريقة فيمكن للشركة المصرية أن تشتري حق امتياز واسم شركة اطارات عالمية معروفة في السوق المصرى .

وفي جميع الاحوال أرى ضرورة الاستعانة بخبراء عالميين في هذه الصناعة اذ أن هذه الصناعة جديدة في مصر وانه بالاستفادة بالمعونة الفنية نضمن انشاء مصنع من الطراز الحديث تتوافر فيه عناصر النجاح من آلات حديثة ومركز ممتاز وأسواق قائمة ، وان سلامة التوجيه الفنى مع تنسيق الجهود الادارية كفيل بزيادة الكفاية الانتاجية بما يضمن نقص التكاليف وبالتالي خفض السعر .

ولا شك أن قيام هذه الصناعة رغما من مزاياها المتعددة تمكن الشركة من القيام بصناعات فرعية أخرى واستغلال بعض المواد المصرية الموجودة بوفرة في منطقة القصير مثل أكسيد الزنك والرصاص علاوة على انتاج المطاط الصناعى من خامات مصرية بأقل تكلفة .

ويجدر بى أن أشير الى أنه في العام الماضى سعت إحدى شركات المطاط الامريكية وأخرى فرنسية الى انشاء شركة لهذا الغرض في مصر وقد أوفدت الاولى أحد مديريها في فبراير سنة ١٩٥١ للاتصال بأولى الامر في مصر

حسن عبد العزيز محيسن

| البلد      | ١٩٤٦ | ١٩٤٧ | ١٩٤٨ |
|------------|------|------|------|
| الامريكتين | ٤٠   | ٣٠   | ٣٠   |
| آسيا       | ٧٨٠  | ١٢٠٠ | ١٤٨٠ |
| أفريقيا    | ٥٠   | ٤٠   | ٤٠   |
| (أوسيانا   | ١    | ١    | ١    |
| المجموع    | ٨٧١  | ١٢٧١ | ١٥٤١ |

وسائل الري من القنوات والترع ) في اقليم الحدود الشمالية الغربية ومشروع قناطر السند العليا والسفلى باقليم السند ، ومشروع انامبار في بلوختان ، ومشروع كارنافولى ذو الاغراض المتعددة في باكستان الشرقية .

ومساحة الاراضى الزراعية تبلغ ٥٤ مليون فدان ، واما الاراضى البور التى يمكن استصلاحها فمساحتها ١٤ مليون فدان . وهناك مشاريع لاهياء ٦ مليون فدان منها .

ويقوم بالباكستان معهد لبحاث الري يعمل بلا هواده لتجنيب البلاد خطر الفيضانات العالية وتنظيم الري والصرف فى البلاد ، ومن امثلة ذلك معالجة مشكلة طغيان نهر جوتى فى البنغال الشرقية ، ونهر داوى بمنطقة لاهور . هذا وتقع باكستان الشرقية ضمن المنطقة الموسمية ، حيث يبدأ هطول الامطار بغزارة فى النصف الثانى من يونيو ويستمر الى الخريف ، على أن الزراع هناك لا يعتمدون فى زراعتهم على الامطار الموسمية فحسب ، وانما يعتمدون ايضا على مياه الانهار والجداول والبرك العديدة . أما فى باكستان الغربية فيقل هطول الامطار لا سيما فى اقليم السند . ولذا يعول الزراع على الانهار والجداول فى رى الاراضى الزراعية فى الغالب وقد تم أخيرا انشاء خزان هائل ( لويدي ) فى السند للاستفادة من مياه نهر السند فى رى الاراضى البور ، وهو الآن يمد المياه الى منطقة تبلغ مساحتها ستة ملايين فدان تقريبا . ويعتبر سد سكر المقام على مجرى نهر السند على مقربة من مدينة سكر ، اكبر سد من نوعه فى آسيا اذ يبلغ طوله نحو ميل وتتفرع منه ست قنوات على جانبيه وتروى فيما بينها مزارع تقدر مساحتها بنحو ٦ ملايين فدان .

وبين الجدول التالى أهم المحاصيل الزراعية وانتاجها فى السنوات المذكورة : -

| بالآلاف الاطنان | ١٩٥٠  | ١٩٥١  | ١٩٤٩  |
|-----------------|-------|-------|-------|
| الجوت           | ٦٠٥   | ٨٠٨   | ١١٤٨  |
| القطن           | ٢٢٥   | ٢٦٤   | ٢٤٩   |
| الشاي           | ٢١    | ٢٣٨   | ٢٤١   |
| الارز           | ١٢٤٠٣ | ١٤٤٩٠ | ١١٨٢٠ |
| القمح           | ٤١٦٩  | ٤٠٢٢  | ٤٠١٦  |
| السكر           | ٦٧٨   | ٥٧٠   | ٥٧٣   |
| الدرة           | ٤٣٠   | ٣٧٤   | ٣٩٦   |

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

## اقتصاديات باكستان

تحتفل الباكستان هذا الاسبوع بمرور خمس سنوات على تأسيسها ، وراينا أن نحى الدولة الشقيقة فى هذه المناسبة السعيدة باستعراض نواحي النشاط الاقتصادى فيها وما تبذله الدولة الفتية من مجهودات فى سبيل تنمية اقتصادياتها والنهوض بها .

مربعا ، وعدد سكانها ٣٣ر٩ مليون نسمة .

والباكستان بلاد زراعية واهم محاصيلها النقدية هي الجوت والقطن والشاي ، والغذائية القمح والارز ، وتقتصر زراعة الاول والثانى من هذه المحاصيل على باكستان الشرقية فى القسم المعروف بشرقى البنغال ، أما القطن فتقتصر زراعته على باكستان الغربية .

وسنحاول الآن أن نعرض عرضا موجزا لاهم وجوه النشاط الاقتصادى والمالى فى الباكستان .

### أولا الزراعة :

يعتمد على الزراعة ٧٠٪ من مجموع سكان الباكستان ، وتعرض الاراضى الزراعية فى الباكستان لضغط شديد ، ولقد أصبحت الحاجة ماسة الى اصلاح مساحات واسعة من الاراضى البور لاعادة اسكان ملايين اللاجئين الذين هاجروا الى باكستان .

ولما كان هذا العمل يتطلب توفير مياه الري فقد قامت الحكومة بمشروعات وهى بصدد القيام بمشروع ثالث فى هذا السبيل .

ومن أهم هذه المشاريع مشروع « التال » فى البنجاب ومشروع « ورسك » ذو الاغراض المتعددة ( توليد القوى الكهربائية وتهيئة

تأسست باكستان فى اليوم الخامس عشر من شهر أغسطس سنة ١٩٤٧ وبتأسيسها تم قيام خامسة دول العالم الكبرى من حيث عدد السكان وسعة المساحة ، اذ يبلغ عدد سكانها ٧٦ مليون نسمة تقريبا ، وتبلغ مساحتها حوالى ٣٦٦ ألف ميل مربع طبقا لاحصاء فبراير سنة ١٩٥١ وتتألف باكستان من وحدتين جغرافيتين ، أحدهما فى شمال شرق شبه جزيرة الهند ويطلق عليها باكستان الشرقية ، وتقع المنطقة الاخرى فى الشمال الغربى ، ويطلق عليها باكستان الغربية . ويتألف القسم الشرقى من اقليم البنغال ومن منطقة سيلهت ، وتحد من الشرق ببورما ومن الشمال باقليم اسام ومن الغرب بمابقى من البنغال ومن الجنوب بخليج البنغال ، وتبلغ مساحتها ٥٤ر١٠٠ ميل مربع وعدد سكانها ٤٢ مليون نسمة .

أما باكستان الغربية فتتألف من اقليم الحدود الشمالية الغربية من القسم الغربى من البنجاب ومن السند وبلوختان . وهى تحد من الشرق بمابقى من اقليم البنجاب وبولايات راجبوتا ومن الشمال بأفغانستان ومن الغرب بايران ومن الجنوب ببحر العرب ، وبشقة من اراضى الهند وتبلغ مساحتها ٣١٢ر٠٠٠ ميلا



الغذائية ، منها ٩٩٣٪ في باكستان الغربية والجزء المخصص للتصدير ضئيل جدا .

### الميكنة والائتمان الزراعى فى باكستان :

يحتاج ادخال وسائل الزراعة الحديثة فى باكستان الى طبقة من الفنيين للإشراف عليها والى رأس مال لتمويل . فأما الفنيين فيمكن تدريبهم بمرور الوقت وإيجاد طبقة منهم تشرف على الناحية الفنية .

أما من جهة التمويل فان انشاء الجمعيات التعاونية وقيام الحكومة ببعض الجهود فى هذا السبيل مما يساعد على تهيئة الجو الصالح لادخال وسائل الزراعة الحديثة فيها وكذا الالتجاء الى الهيئات الدولية كالبنك الدولى للانشاء والتعمير الذى منح أخيرا لباكستان قرضا قدره ٣٣ مليون دولار وذلك لاصلاح الاراضى البور فى منطقة البنجاب فى باكستان الغربية كما سيكون من أغراض هذا القرض تمويل استيراد الجرارات والآلات الزراعية الأخرى .

هذا وقد وافق البرلمان الباكستانى أخيرا على قانون انشاء هيئة للتمويل الزراعى وهى تماثل فى اختصاصاتها وأغراضها وأسباب انشائها الى حد كبير بنك التسليف الزراعى والتعاونى بمصر . وتعتبر هذه المؤسسة خطوة هامة فى تاريخ الائتمان الزراعى فى الدولة الباكستانية ، فقد ظلت مشكلة الائتمان تواجه أصحاب الملكيات الصغيرة وصغار الزراع وتسبب لهم مصاعب جمة منذ أواسط القرن التاسع عشر . ولما زادت قيمة الاراضى بازدياد كمية المحاصيل ووجود أسواق منتظمة لتصريفها ، أصبح فى الميسور وجود رأس مال التمويل وقام الانتهازيون من المرابين واستغلوا هذه الفرصة وسيطروا على هذه الناحية من الاقتصاد القومى . وقد عملت الحكومات المتعاقبة على الحد من طغيان هذه الفئة واستغلالهم للفلاحين ، وتنظيم عملياتهم والعمل على إيجاد موارد أخرى للائتمان غير هذه الفئة ، ومثل ذلك قانونى سنة ١٨٨٣ ، ١٨٨٤ ، وبمقتضاها أصبح فى مقدور الفلاحين الحصول على

( البقية على صفحة ١١ )

مهاجرين الى باكستان ، كما ان المهاجرين ليسوا من المتمرنين على زراعته ، كما أن صغر الملكيات الزراعية كان له اثر كبير ، وتجربى التجارب الآن لزراعة القطن طويل التيلة .

ويبلغ ما تنتجه البلاد فى المواسم العادية من هذا المحصول ما بين ١٤ مليون بالة ، ١٥ مليون بالة ، يبلغ ثمنها بحسب الاسعار العادية لهذه السلعة ما بين ٣٥٠ مليون روبية ، ٤٠٠ مليون روبية . ويصدر القسم الأكبر منه الى مختلف البلدان الأجنبية ، كالصين والولايات المتحدة وأوربا .

وتقتصر زراعة الشاى على باكستان الشرقية ، نظرا للملاءمة تربتها ومناخها لهذه الزراعة ويزرع كذلك فى منطقتى شيتا جونج وتيبارا . وفى المستقبل أن تصدر كميات من الشاى تزيد على ثلاثين مليون رطل فى السنة ، وذلك بعد استبعاد الكمية التى تفى بالاستهلاك المحلى ، ويقدر الانتاج بحوالى ٤٥ مليون رطل يصدر ما يقرب من ٧٠٪ منها كل عام ، ومن المنتظر أن يزداد الى ٥٥ مليون رطل عندما تصبح الزراعات الجديدة فى حالة تسمح بالانتاج .

وتنتج الباكستان أنواعا من الجلود العادية والمدبوغة ، وتعتبر هذه من المنتجات النقدية ، والولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا والمانيا من أهم عملاء باكستان فى هذا المضمار إذ أنها تستورد ما يقارب ٧٠٪ من انتاج البلاد فى هذه الصناعة ، وتهتم الولايات المتحدة اهتماما خاصا بجلود الماعز الباكستانية ، وهى الآن أهم مستورد لها .

أما عن المحاصيل الغذائية ، فيحتل الارز المكانة الاولى حيث يعد من أهم المحاصيل الغذائية ، وتكون مساحته نصف المساحة المخصصة للمحاصيل الغذائية ، ونسبتها حوالى ٩٠٪ من أراضى باكستان الشرقية . وعلى ذلك فهو لا يفى بالاستهلاك المحلى لباكستان الشرقية ، ويسد العجز فى الاستهلاك من باكستان الغربية التى تعتبر القمح المحصول الغذائى الرئيسى ، ويلى الارز فى الأهمية القمح من حيث أنه غذاء رئيسى ويكون ٢٥٪ من مساحة المحاصيل

ويعتبر الجوت من المحاصيل النقدية الاولى فى باكستان إذ يدر أرباحا وثروة للبلاد . وينمو فى باكستان الشرقية التى يبلغ انتاجها منه ٨٪ من الانتاج العالمى ، ويزرع فى دلتا نهر الكنج . وقد كان انتاج الهند قبل الانفصال يكفى الاستهلاك العالمى ، وبعد الانفصال فى سنة ١٩٤٧ صارت منطقة انتاج الجوت فى باكستان وتركزت صناعته حول كلكتا فى الهند ومن هنا جاء الخلاف بين الحكومتين حول تجارته ، إذ تحتكر احدهما زراعته والأخرى تجارته ، مما حدا بالحكومتين الهندية والباكستانية أن تعد الاولى مشروع السنوات الخمس لزراعة الجوت لتمويل مصانعها العديدة بالمادة الخام . كما عمدت باكستان لانشاء ثلاث مصانع لصناعة الجوت حول (شيتاجونج) وتحاول كلا الدولتين أن تكون مكتفية اكتفاء ذاتيا فى انتاج الخام ومصنوعات الجوت .

وقد كانت صادرات الجوت من عام ١٩٤٨ تصدر الى الولايات المتحدة وأوربا ، وأهمها بريطانيا وبلجيكا وفرنسا والمانيا . والآن تتجه معظم الصادرات الى الهند . ويبين الجدول التالى صادرات الجوت فى السنوات المذكورة :-

|               |      |         |
|---------------|------|---------|
| ١٩٣٨          | ١٩٤٧ | ١٩٤٨/٤٩ |
| ٧٧            | ٦٥   | ٨       |
| مصنوعات الجوت | ٢٩٦  | ٢٥٣     |

ولقد كان لفرض ضريبة صادر على صادرات الجوت أثر فى أسعاره ، وبلغت حصيلتها ٤ أمثال ما كانت عليه قبلا فى السنوات ٤٨/٤٩/٥٠/١٩٥١ وباكستان معرضة لخطر كبير فى تجارة الجوت ، حيث أن الطلب قد تحول أخيرا الى أنواع أخرى للتغليف .

ويعتبر القطن من المحاصيل النقدية ومن أهم مصادر الدخل فى باكستان الغربية ونسبته تبلغ ٥٠٪ مما تنتجه شبه القارة وهو طويل التيلة . وعلى الاخص فى البنجاب والسند وبهاالبور ، ٨٥٪ منه من النوع الأمريكى ، ولقد تناقص الانتاج كثيرا بعد التقسيم نظرا لقلة المساحة المخصصة للزراعة لحفر القنوات والتوسع فى زراعة الحبوب لكفاية الاستهلاك الداخلى الذى زاد كثيرا بتوافد



# تقدير قيمة البضاعة لدى المنشآت الصناعية

( بقية المنشور في العدد القادم )

تتمشى وأصول المحاسبة . اذ أن هذه الاصول تقضى كما هو معروف للجميع بوضع رقم البضاعة على أساس سعر التكاليف أو سعر السوق أيهما أقل لما هو موجود فعلا بمجرد حقيقى يجرى في نهاية المدة . ولسنا في مركز يسمح لنا بمعرفة سعر السوق حيث أن البضاعة ذاتها تلفت ولا نعلم عن مقدارها وكمياتها شيئا على وجه التحديد حتى يمكن تسعيره على أساس سعر السوق .

فهذه القيمة محتسبة الآن على أساس سعر التكاليف - وعلى سعر التكلفة الاولى بالتحديد

Prime or Direct Cost Basis

وان ذلك مستنتج بوضوح من تقفيل الحساب بعد ادخال قيمة مشتريات المواد الخام ، وقيمة أجور العمال الصناعيين مباشرة . ومهمتنا الآن هي تحديد قيمتها على أساس ثمن تكلفة الانتاج وذلك باضافة ما يخص كل هذه البضاعة من المصروفات الصناعية ، والمصروفات الادارية للمؤسسة خلال تلك المدة .

موسى حقى

وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما  
( البقية بالعدد القادم )

لمصروفات المؤسسة في مستهل البحث قد أوصلتنا الى تحديد قيمة البنود لثلاثة الاولى تحديدا كاملا . وسوف نرى ان كامل هذه القيمة سيقيد في مبدأ الامر على حساب التشغيل الى ان نحدد ما تم تصنيعه منها وما بقى دون تصنيع وكذلك الى ما تم تصنيعه وبيع فعلا وما بقى مصنوعا دون أن يباع .

كما ان تحليلاتنا الدقيقة قد أوصلتنا ايضا الى تحديد مجمل المصروفات الصناعية ، ومجمل المصروفات الادارية للمؤسسة عن المدة التجارية التى نحن بصدددها . وسنحاول أن نستخلص من هذه الارقام ما يخص تلك البضاعة التى كانت موجودة في ٢٦ يناير .

وهنا أيضا نورد المثال التالى لحساب التشغيل مع افتراض أن نسبة مجمل الربح في هذه المؤسسة ٣٠ ٪ من المبيعات بعد أن تثبت من صحة هذه النسبة وعدم تذبذبها من سنة لآخرى دون سبب ظاهر . هذه هي الخطوة الاولى التى نجريها . ومنها نصل الى قيمة بضاعة آخر المدة Closing Stock الا أن هذه القيمة لم تحتسب بالطريقة التى

تكلما في الجزئين السابقين من البحث على المبدأين الهامين من مبادئ المحاسبة النظرية والذين خلصنا منهما الى أن البضاعة التى تصنع في مدة تجارية ما ، ولا تباع خلالها تعتبر مصروفا رأسماليا ، ولا يتحمل بها حساب السنة الجارية . وتنفيذ هذا يتم بتقدير قيمتها على أساس ثمن تكلفة الانتاج Cost of Production

وخصم هذه القيمة من حساب السنة الجارية بوضعه في جانب « له » من حساب السنة الجارية .

وهذا التنفيذ يحقق لنا تصحيح الوضعين الآتيين :

١ - الوضع الاول عن السنة الجارية حيث يجب أن تخفف من أعبائها ما يخص البضاعة التى لم تباع خلالها .

٢ - الوضع الثانى عن السنة القادمة حيث يجب أن تتحمل بثمن تكلفة الانتاج لهذه البضاعة حيث سلمت لها دون تعب أو نصب فيجب أن تتحمل لا بثمن تكلفتها الاولى فقط بل بثمن تكلفة الانتاج كاملا .

وهنا يأتى دور محاسبة التكاليف لتحديد ثمن تكلفة الانتاج لهذه البضاعة الباقية . ومحاسبة التكاليف من مهمتها بحث عناصر تكلفة البضاعة المصنوعة منذ كانت مادة خامه حتى أصبحت سلعة تامة الصنع وهى تهدف الى تحديد تكاليفها عند كل خطوة Industrial Process من خطوات الصناعة . كما قد يمكن تحديد تكاليفها يوما بيوم اذا شئنا . ولسنا الآن في مقام يسمح بشرح محاسبة التكاليف ، ولكننا سنمس فقط تلك النقاط التى توصلنا الى غرضنا الذى نهدف اليه ان عناصر تكلفة السلعة تتكون من الآتى :

- ١ ( ثمن شراء المادة الخامه )
  - ٢ ( أجور اليد العاملة المنتجة )
  - ٣ ( أية مصروفات مباشرة أخرى )
  - ٤ ( المصروفات الصناعية )
  - ٥ ( المصروفات الادارية )
- ولا ننسى أن تحليلاتنا الدقيقة

حساب التشغيل عن المدة من ٠٠٠٠ حتى ٢٦ يناير

| منه                                       | لله                            |
|-------------------------------------------|--------------------------------|
| جنيه : ٥٠٠ : الى بضاعة اول المدة مواد خام | جنيه : ٦٠٠٠ : من المبيعات      |
| ١٥٠ : » » » » تحت الصنع                   | محدد من التحليلات              |
| ٣٠٠ : » » » » تامة الصنع                  | ١٨٠٠ : من الرصيد ويمثل البضاعة |
| أرقام تستخرج من الميزانيات السابقة        | الباقية بأنواعها الثلاثة       |
| ٣٠٠٠ : الى المشتريات خلال المدة           | وهو رقم موازنة .               |
| ٥٠ : الى النقل الى الداخل                 |                                |
| ٢٠٠٠ : الى أجور العمال الصناعيين          |                                |
| محدد من التحليلات                         |                                |
| ١٨٠٠ : الى مجمل الربح ٣٠ ٪ على            |                                |
| رقم المبيعات                              |                                |
| ٧٨٠٠ : ٧٨٠٠ :                             |                                |



## شخصيات اقتصادية

محمد الشافعي اللبان

هادى الطبع معتدل المزاج رضى النفس متزن التفكير سليم التقدير - أحرز اجازة الحقوق عام ١٩٢٣ فكان في الطليعة من زملائه عمل محاميا فوكيلا للنيابة فمحاميا بأقسام قضايا الحكومة فقاضيا فأستاذًا للقانون والاقتصاد بكليات الجامعة فمفتشا للداخلية فمديرا فنيا لمكتب وزير العدل فوكيلا لإدارة المحاكم الأهلية فمديرا لإدارة الجنايات فوكيلا لقسم قضايا الاوقاف ثم مديرا له - وكان في كل منصب تولاه مثال الرجل



المجدد المبكر ولعله من أوائل من عملوا في مشروع مدينة الاوقاف حينما كان مديرا لقضايا الاوقاف

ثم كان مجلس الدولة عام ١٩٤٦ فأختير مستشارا للرأي لوزارتى المواصلات والدفاع ومن القوانين التي كان له النصيب الأكبر في وضعها قانون النقل المشترك وقانون المناطق الصناعية مما كان له أثر كبير في تطور حياة البلاد خلال تلك الفترة

وهو صاحب الرأي في استيلاء الحكومة على خط سكة حديد سيناء وصاحب الرأي في فسخ عقد شركة ماركوني وفي الاستغناء عن البعثة العسكرية البريطانية

وفي عام ١٩٤٨ استقال من مجلس الدولة للاشتغال بالاعمال العامة والاقتصادية فعين مديرا عاما للبنك التجاري المصري وعضوا بمجلس إدارة البنك وشركاته

ثم انتخب عضوا بمجلس النواب عام ١٩٥٠ واختير رئيسا للجنة المالية وظل رئيس اللجنة طوال الدورتين البرلمانيتين الأخيرتين وفيهما أجازت اللجنة برئاسته قانون التوظيف وقانون ديوان الموظفين وقانون البنك المركزي وقانون الضرائب وغيرها من القوانين المهمة بكيان الدولة المالي والاقتصادي وفي ديسمبر من عام ١٩٥١ أختير رئيسا لمجلس إدارة بنك التسليف الزراعي وعضوا منتدبا له

وقد حرصت الهيئات الاقتصادية التي عمل بها على الاحتفاظ بعضويته فهو الى جانب عضويته بمجلس إدارة البنك الزراعي - عضو بشركة مصر للهندسة والسيارات ومستشار للبنك التجاري وشركاته

والشافعي اللبان في طليعة المشتغلين بالمسائل الاجتماعية والقومية والشئون العامة فهو نائب رئيس جمعية الحرية لرعاية الطفولة بالاسكندرية وعضو مجلس إدارة الاتحاد العربي وعضو مجلس إدارة جمعية الشبان المسلمين

وهو يمتاز بأدب غزير وتواضع وفير جعلاه الى جانب ما طبع عليه من اتزان واعتدال وما أمتاز به من مقدرة وكفاية يتمتع بالجودة والتقدير من كل من اتصل به بسبب

وهو قد حالفه النجاح في كل ناحية وكل طريق دون أن يغضب منافسا أو يزهو على زميل أو رفيق ، فهو جدير بكل خير وكل توفيق

حسن الحظيم

اقتصاديات باكستان  
( بقية المنشور بصفحة ٩ )

قروض طويلة الاجل وقصيرة الاجل . وقد عرفت هذه القروض باسم « قروض تقاوى » وانشئت بعد ذلك بقليل الجمعيات التعاونية الزراعية . ولكن ظلت المكانة الاولى في اقراض الفلاحين للمرابين حيث قدموا تسهيلات كبيرة للفلاحين لم تقدمها الهيئات التعاونية الاخرى ، وانتعشت حال أولئك المرابين وازداد عبء هذه الديون أثناء سنوات الكساد .

من ذلك يتبين ان قيام هذه الهيئة المالية الجديدة كان من الاهمية بمكان لانقاذ طبقة صغار الزراع من وهدة الربا والافلاس ، ورأس مالها ٥٠ مليون روبية نصيب الحكومة منها ٥١٪ ، هذا وتضمن الحكومة الاسهم المصدرة والفائدة السنوية التي ستحدد عند اصدار الاسهم التي ستكون على دفعات أولها ٢٠ مليون روبية . وستقوم هذه الهيئة بمنح قروض عينية وفي بعض الاحيان النادرة قروض نقدية . ولن تكون القروض مباشرة للفلاحين ، بل عن طريق مؤسسات كالجمعيات التعاونية ، هذا وستمنح القروض للاغراض الآتية :-

شراء الآلات والمعدات اللازمة والمضخات والظلمبات الرافعة ، وانشاء محطات للماكينات ، وانشاء وتوزيع أنواع البذور الجيدة ، وشراء وتوزيع الاسمدة وتشديد مخازن للبذور وغيرها ، وغير ذلك مما تتطلبه الزراعة كترية الحيوانات واستصلاح الاراضي البور وتحسين وسائل الصرف .

ومما تقدم يتبين ان الهيئة المنشأة ستساعد الزراع عن طريق الجمعيات التعاونية كما ان الهدف الذي ترمى اليه هذه الهيئة هو زيادة الارض ، بانتقاء البذور وتحسين الانتاج الحيواني واستصلاح الاراضي البور ، ومنع انتشار الحشرات الضارة . ولا ريب في ان هذه المؤسسة ستكون الخطوة الاولى والاساسية في تحسين حال الزراعة في باكستان واستقرارها .





### أزمة في الأرجنتين

تعاين الأرجنتين أزمة اقتصادية حادة ومن أبرز مظاهر هذه الأزمة إلغاء تراخيص الاستيراد التي أصدرتها الحكومة في الشهور الأخيرة ونقص الاستيراد على البضائع التي كانت في طريقها إلى الأرجنتين قبل ٢٤ يولية وهذا الاجراء أصبح ضروريا نتيجة عجز الاحتياطات الأجنبية للأرجنتين

### الاجور في شيلي

انتهجت حكومة شيلي سياسة جديدة في تحديد الاجور والمهايا اذ جعلت الاجور والمهايا الحكومية تتغير بحسب تغير الرقم القياسي لنفقات المعيشة . ففي أول كل سنة يعاد النظر فيها بحيث ترفع الاجور والمهايا الصغيرة بنفس نسبة ارتفاع نفقات المعيشة في حين ترفع مهايا كبار الموظفين بنسبة منخفضة .

### تضييق الاستيراد في نيوزيلندة

صرح رئيس وزراء نيوزيلندة في الاسبوع الماضي أن بلاده يجب أن تضيق من الاستيراد لأنها تعيش الآن على أكثر من دخلها نتيجة انخفاض الطلب العالمي على الصوف وهو أهم مآتصده تلك البلاد . كما أعلن عن عزم الحكومة اتخاذ اجراءات تكفل الحد من الائتمان لمحاربة التضخم .

### سياسة التأمين في البرازيل

يعتبر مشروع الخمس سنوات المعروف بمشروع « فارجاس » أول مشروع من نوعه في أمريكا الجنوبية وتقدر المصروفات المخصصة له ٣٦٠ مليون جنيه وذلك لتنمية اقتصاديات البرازيل وستتمكن الجهات المسئولة من الحصول على نصف المبلغ المخصص

من الاعتمادات الدولارية التي تمنحها الولايات المتحدة بمقتضى اتفاقية النقطة الرابعة في عام ١٩٥١ والفكرة وضعت خصيصا لتساعد على تنفيذ سياسة الاكتفاء الذاتي مع التوسع في سياسة التأمين .

### الحالة في فرنسا وتخفيض الفرنك

يظهر ميزان مدفوعات فرنسا لعام ١٩٥١ الذي نشرته أخيرا وزارة المالية الفرنسية دقة موقف فرنسا وحالتها الاقتصادية . فقد بلغ العجز في المعاملات الجارية بغض النظر عن حركات رؤوس الاموال ١٠٥٨ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٥٠ ، ٢٣٨ مليون دولار ، وفي عام ١٩٤٩ ، ٧٠٦ دولار هذا وقد بلغ عجز الميزان التجاري من ١٢ الى ١٥ ٪ ولذلك ينتظر الثقة أن تقوم فرنسا بتخفيض الفرنك في المستقبل القريب .

### مناة الحالة الاقتصادية في أمريكا

على الرغم من الكساد الذي ظل يغشى سوق السلع الاستهلاكية في الشهور الأخيرة فان المراقبين الاقتصاديين لا ينتابهم شيء من التشاؤم أو القلق ، وذلك لوجود عدة عوامل أخرى تستبعد الشك في امكان وقوع أزمة اقتصادية عنيفة . فصناعة البناء قد نشطت من جديد نشاطا واسعا كبيرا بعد أن توفرت مواد البناء، نتيجة لانتهاء الحكومة من بناء معظم

المصانع الخاصة ببرامج التسليح . يضاف الى ذلك أن برامج التسليح والدفاع ستستغرق وقتا أكثر مما كان متوقعا لها ، وهكذا سيكون أثرها موزعا على فترة طويلة بدلا من تركيز هذا الاثر في فترة محدودة ومايصحب ذلك من رجات عنيفة في الحالة الاقتصادية بصفة عامة . وقد أصبح من المؤكد أن يستمر انفاق الحكومة على التسليح بمعدل ٦ مليارات من الدولارات شهريا أو ربما يزيد عن ذلك في أواسط سنة ١٩٥٤ ، ولذلك فالاقتصاديون الأمريكيون يتوقعون ارتفاع موجة التضخم من جديد في الخريف القادم ، ولكنهم يتوقعون كذلك ان تكون هذه الموجة ظاهرة مؤقتة لا تلبث ان تزول .

### صندوق النقد الدولي في تركيا

حصلت تركيا أخيرا على ١٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي وذلك لتمكينها من تغطية التزاماتها تجاه اتحاد المدفوعات الاوروبى هذا الصيف ، حيث ان تركيا في عجز مستمر مع الاتحاد مما يلزمها بدفع هذا العجز كله بالدولار أو الذهب . فبينما يتناقص هذا العجز في الربع الثاني من العام الحالى الا أن أشهر الصيف هي موسم الركود التجارى في تركيا وليس من المتوقع أن تتمكن من استثمار فائض مع اتحاد المدفوعات الاوروبى قبل الخريف القادم .

### المطاط

يعتبر عام ١٩٥١ فترة انتقال في تطور احوال المطاط فبينما وصلت اسعاره القمة في فبراير هبطت أسعاره بعد ذلك بشدة واسترجعت بعض ثباتها في منتصف العام ثم بدأت في الهبوط الذي اشتد في أوائل عام ١٩٥٢ . ويعزى اسباب هذا التقلب الى حالة عدم الاستقرار السياسى التي سادت هذه الفترة وهبوط طلب الولايات المتحدة للتخزين بينما قيود الاستيراد والاستهلاك قائمة هذا وقد زاد في نفس الوقت عرض المطاط الصناعى ذى الاثمان المنخفضة نوعا . ويبين الجدول التالى انتاج واستهلاك العالم والولايات المتحدة في عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ وذلك كما تنبأت به هيئة المطاط الدولية .

### بالآلاف الاطنان

| ١٩٥١             | الطبيعى | الصناعى | المجموع | الطبيعى | الصناعى | المجموع |
|------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| الولايات المتحدة | ٨٥٩     | ٨٥٩     | ٨٥٩     | ٤٦٢     | ٧٧١     | ١٢٣٣    |
| الناتج           | ١٩١٠    | ٩٢٣     | ٢٨٣٣    | ١٥٢٤    | ٨٢٨     | ٢٣٥٢    |
| ١٩٥٢             |         |         |         |         |         |         |
| الولايات المتحدة | ٨٣٨     | ٨٣٨     | ٨٣٨     | ٤٧٢     | ٨٠٣     | ١٢٧٥    |
| العالم           | ١٧١٧    | ٩٢٥     | ٢٦٤٢    | ١٤٧٣    | ٨٨٩     | ٢٣٦٢    |



## مساعداً أمريكا الخارجية

نشر أخيراً تقرير رسمي في واشنطن جاء فيه : انه في المدة من أغسطس ١٩٤٥ الى أواخر ١٩٥١ منحت الولايات المتحدة ٣٥٥٨٢ مليون دولار كمنح أو قروض منها ٢٤٥١٠ دولار كمنح ، ١١٠٧٢ دولار كقروض مضافاً إليها ما خصص للعام الذي انتهى في يونيه ١٩٥٢ فيكون المجموع ٤٠٠٠٠ مليون دولار ومن مجموع المساعدات ( المنح والقروض ) حصلت أوروبا على معظمها فقد حصلت بريطانيا على ٦١٢٢ مليون دولار وفرنسا ٤٢٩٧ مليون دولار والمانيا الغربية ٣٥٥٠ مليون دولار وإيطاليا ٢٣٠٣ أما المساعدات التي خصصت الى بلاد أوروبا الشرقية فتبلغ ٤٤١ مليون دولار الى بولندا ، ٤٢٦ مليون دولار الى الاتحاد السوفيتي ، ١٨٨ مليون دولار الى تشيكوسلوفاكيا . أما في آسيا فقد حصلت اليابان على ٢١٨٧ مليون دولار والصين الوطنية ١٨٥٠ مليون والهند ١٥٦ مليون دولار .

## انتاج العالم الصناعي في الربع الاول

من عام ١٩٥٢

جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة ان حجم الانتاج الصناعي في الربع الاول من عام ١٩٥٢ لم يتغير عما كان عليه في الربع الاخير من عام ١٩٥١ وازداد بمقدار ٥ ٪ عما كان عليه في نفس الفترة من عام ١٩٥١ ، ٣٦ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٤٨ . وتدل الشواهد على ان نسبة الهبوط في نمو الانتاج الصناعي التي ظهرت بجلاء في النصف الاول من عام ١٩٥١ مازالت تتجه في هذا الاتجاه .

### التعامل في الذهب في سويسرا

ذكرنا قبلاً أن بنك سويسرا المركزي أوقف الاشراف على تجارة المرور في الذهب منذ أول ابريل ١٩٥٢ كما أوقف كذلك الاشراف على الواردات والصادرات منذ أول يوليه ١٩٥٢ وكان تبعاً لذلك ان سمحت السلطات الجمركية بتجارة المرور في الذهب المباشرة وغير المباشرة وكذا استيراد العملات والسبائك الذهبية بدون رجوع الى اية سلطة أخرى .

## انتاج واستهلاك الشاي في العالم

يقدر الانتاج العالمي للشاي في عام ١٩٥١ بحوالي ١٢١٢ مليون رطل بينما لم يزد الانتاج عام ١٩٥٠ عن ١١٦٣ مليون رطل وكان متوسط الانتاج قبل الحرب حوالي ٩٨٠ مليون رطل . وأهم الدول المنتجة للشاي هي الهند وسيلان واندونيسيا والباكستان وشرق أفريقيا والصين واليابان .

وقد بلغ الاستهلاك العالمي للشاي في العام الماضي حوالي ١١٧٥ مليون رطل مقابل ١١٠٠ مليون رطل ١٩٥٠ . وكان متوسط الاستهلاك قبل الحرب ٩٧٥ مليون رطل .

### استثمار رؤوس الاموال الاجنبية

#### بالهند

قدم للجهات المختصة بالهند في خلال العام الماضي ٩٤ طلباً من مؤسسات أجنبية ترغب في استثمار أموالها في الهند . وقد وافقت ادارة الشركات في تلك البلاد على ٨١ طلباً منها نتج عنها استثمار مبلغ ١٥١ مليون روبية . هذا الى جانب مساهمة المؤسسات الاجنبية في المشاريع شبه الحكومية والتي بلغت حوالي ١٠٠ مليون روبية مقارنة بمبلغ ٦٣٥ مليون روبية ١٩٥٠ و ٢٦ مليون ١٩٤٩ .

وكان نصيب بريطانيا من الاموال المستثمرة ١٩٥٠ حوالي ٧٣٥ مليون روبية وحوالي ١٢ مليون روبية من الولايات المتحدة . وأهم الصناعات التي استثمرت فيها نصف الاموال هي صناعة الزجاج والدراجات وآلات الديزل والصناعات الكيماوية وصناعة المطاط .

### نهضة اليابان الاقتصادية

استطاعت اليابان ان تنهض نهضة صناعية باهرة برغم فقدان امبراطوريتها وخروجها من الحرب مهزومة مغلوبة على أمرها . وليس أدل على ذلك من الاحصاءات التي نشرت أخيراً والتي تبين أنها أصبحت ثالث دول العالم في بناء السفن اذ بلغت مجموع حمولة السفن التي تقوم ببنائها حوالي ٤٥٠٠٠ طن . وأكبر الدول في هذا الميدان هي الولايات المتحدة وبريطانيا .

### الانتاج العالمي لخيط النسيج بملايين الارطال

| السنة | الحرير الصناعي | القطن | الصوف | الحرير الطبيعي | نسبة الحرير الصناعي لمجموع الانتاج |
|-------|----------------|-------|-------|----------------|------------------------------------|
| ١٩٠٠  | ٢              | ٦٩٧٥  | ١٦١٠  | ٣٨             | —                                  |
| ١٩١٠  | ١٨             | ٩٥٠٠  | ١٧٧٠  | ٥١             | —                                  |
| ١٩٢٠  | ٣٣             | ٩٨٥٠  | ١٧٨٠  | ٤٦             | —                                  |
| ١٩٣٠  | ٤٥٧            | ١٢١٠٠ | ٢٢١٠  | ١٣٠            | ٣                                  |
| ١٩٣٥  | ١٠٧٤           | ١٢٦٠٠ | ٢١٦٠  | ١٢١            | ٦                                  |
| ١٩٤٠  | ٢٤٦٣           | ١٣٧٣٠ | ٢٥٠٠  | ١٣٠            | ١٣                                 |
| ١٩٤٥  | ١٤٠٦           | ٩٥٠٥  | ٢٢٨٠  | ٢٤             | ١١                                 |
| ١٩٤٦  | ١٦٩١           | ٩٦٣٥  | ٢٢٩٠  | ٣٢             | ١٢                                 |
| ١٩٤٧  | ١٩٧٨           | ١١١١٥ | ٢٢٢٥  | ٣٥             | ١٣                                 |
| ١٩٤٨  | ٢٤٥٥           | ١٣٠٥٥ | ٢٢٥٠  | ٤٢             | ١٤                                 |
| ١٩٤٩  | ٢٧٠٢           | ١٤٢٧٠ | ٢٣٢٠  | ٤٣             | ١٤                                 |
| ١٩٥٠  | ٣٤٩٢           | ١٢٥٩٥ | ٢٤٠٥  | ٤٣             | ١٩                                 |
| ١٩٥١  | ٣٩٥٧           | ١٥٧٣٠ | ٢٤٤٠  | ٤٤             | ١٨                                 |

يتضح من الجدول المرافق أن الحرير الصناعي قد نجح في شق طريقه على حساب الصوف والقطن ومن العجيب ان انتاج الحرير بعد أن تضاعف في فترة ما بين الحربين عاد فتراجع أمام منافسة الحرير الصناعي الشديدة فبلغ انتاجه رقماً أقل من مستواه قبل الحرب العظمى الاولى . وكذلك كانت المنافسة حامية بالنسبة للصوف والقطن . ويجب ان تعير مصر هذه الحقيقة أهمية كبرى وان تغير من سياسة الاعتماد على القطن كمحصول البلاد الرئيسي لان المنافسة العالمية ضده شديدة ومستقبله لا يبعث على الاطمئنان .





# الأوراق المالية



في الفترة من أول أغسطس سنة ١٩٥٢ الى ١٤ منه

الجديد باقرار تعديل قانون الشركات المساهمة ، ذلك التعديل الذي ظل سنوات وسنوات يزحف من وزارة الى اخرى ، ويحال من لجنة الى لجنة دون البت فيه .

وقد كان كذلك للعطلة الصيفية وانصراف المتعاملين الى مصانعهم أثر كبير في حركة النشاط التي كانت تسود السوق من قبل . ومالت أسعار الاوراق التي تدولت الى النزول تحت تأثير كثرة معروضات صغار المدخزين خوفا من اتساع النزول وكان في مقدمة الاوراق التي نزلت أسعارها أسهم مصر للحريير الصناعي الاسمية والعادية وأسهم الاسمدة الكيماوية والصناعات المعدنية .

وليس أدل على ارتياح الدوائر المالية للعهد الجديد المبارك من الاقبال الذي لوحظ على سندات القرض الوطني ٣/١٪ وأسهم آبار الزيوت والاولى لكونها معفاة من الضرائب والثانية لانها ينتظرها مستقبل حسن عندما يبت في مشروع تعديل قانون التنقيب عن مناجم البترول الذي يتوقع أن يبت فيه قريبا وذلك بالاضافة الى تعديل قانون الشركات الذي أتمته الوزارة منذ أيام .

## أخبار الشركات

وفيما يلي أهم ماجاءنا عن الشركات المساهمة من أخبار تبين حالاتها .

### شركة سكك حديد الدلتا

لعل القراء يذكرون المصاعب التي واجهت هذه الشركة . . تلك المؤسسة التي تنتشر خطوطها في الريف المصري بشكل ملموس ، حتى اضحت شربانا رئيسيا في نقل الافراد والحاصل . وقد بدأت هذه المصاعب منذ انتقال ادارة هذه الشركة الى « آل كفوري » الى ان انتهى الامر باعلان الشركة توقفها عن ادارة المرفق لعجزها عن تحمل التبعات المالية ، وعدم دفع علاوة اعانة غلاء المعيشة لعمالها ، وذلك في ١٨ يوليو الماضي . وقد قام بعلاج هذه المشكلة خمسة وزراء للمواصلات في خلال الاشهر الاربعية التي قامت فيها ، الى ان انتهت بتلك المذكرة التي عرضها الدكتور زهير جرانة - وزير المواصلات الحالي بالنيابة - على مجلس الوزراء يوم ٤ الجاري وقد قرر مجلس الوزراء « تعيين

الدكتور المهندس سيد عبد الواحد

حارسا على ادارة الشركة ، وله أن

في اتجاهها الحالي الحسن ولكي يتحقق التوازن المفقود منذ عدة سنوات يجب علينا أن ننتظر نتائج هذه الحركة لا في المجال السياسي والعسكري فحسب بل أيضا في مختلف المرافق الاقتصادية فتنتشر غيوم عدم الثقة والارتياح التي مازالت تتكاثف في جو السوق المالية خلال السبع سنوات الاخيرة .

## التطهير . . . التطهير !!

وما دامت كلمة « التطهير » هي العلم الذي اتف حولته الشعب منذ بداية هذه الحركة فمن انطبعي أن لا يقف التطهير عند حدود المصالح الحكومية فحسب بل يشمل أيضا الشركات وكيفية ادارتها اذ لا يخفى أن الفساد واستغلال النفوذ قد استشرى في هذا المجال وأفسد وظيفة السوق المالية وجعلها وقفا على البعض دون جمهور المدخزين . والامثلة على فساد ادارة الشركات عديدة جدا بحيث لا يمكن حصرها وهي تمتد من بعض البنوك المحترمة الى الشركات التجارية والصناعية الصغرى وقد اضطر المساهمون الى اليوم أن يشهدوا تدهور اسهمهم واستغلال أموالهم دون أن يتمكنوا من تحريك ساكن وعندما أراد البعض أن يرفع شكواه كانت السلطات تبادر الى اربابه واسكاته .

أما نتيجة تلك الاوضاع فكانت بادية في تدهور الاسعار تدهورا لا مسوغ له ولا مبرر ، مما أطاح بأموال الجمهور وسبب خسائر فادحة وجعل الثقة المالية أثرا بعد عين .

وأملنا كبير في أن تعمل يد التطهير في ميدان المال والاقتصاد فتستعيد سوقنا المالية تلك القوة وتلك الثقة التي لابد لها منهما للقيام بوظيفتها الاساسية في تشغيل رؤوس الاموال واستثمارها استثمارا قوميا فتكون بذلك جديرة بأن تخدم البلاد وتؤدي نصيبها في النهضة المنشودة .

## حالة السوق

هذا وقد كان افتتاح المعهد

نظرة عامة : من المعروف أن الثورات السياسية من شأنها أن تضعزع أركان السوق المالية ، فتتدهور الاسعار بصورة مؤقتة الى أن تستقر على مستوى أعلى اذا كانت الثورة في صالح السوق ، أو على مستوى أحط اذا كان الامر غير ذلك ومن المعروف أيضا أن لا شيء أدل على درجة اضطراب أو استقرار أي بلد ، من تطورات السوق المالية .

ومن الظواهر التي لا بد أن لفت انظار المراقبين أبان الحوادث الاخيرة ان السوق المالية قد تلقت أنباء هذه الحوادث برباطة جأش جليلة المعنى ودون أن تبدى أية علامة اضطراب أو خوف أو وجل بل تابعت مسيرها بهدوء واستقرار جديرين بالذكر ، بل سجلت بعض الاسعار صعودا لا بأس به وقد أعربت بذلك السوق عن ارتياحها للحركة التحريرية التي عدلت الاوضاع السابقة وأقامت سدا بين عهد فاسد ، وعهد صالح باذن الله هذا وقد كان لصدور هذه التشريعات الاخيرة أثر كبير في القضاء على الروتين الحكومي السلحفائي .

وربما يتساءل الكثيرون لماذا لم تقفز الاسعار قفزة واسعة لتعرب عن التغيير الشامل البعيد المدى الذي لا بد أن يطرا على الحالة الاقتصادية في مصر بعد الاصلاحات المنتظر اتمامها في جميع مرافق البلاد وبعد اقتلاع جذور الشر والفساد في جميع درجات الحكم والادارة ؟

والرد على ذلك أن الاسواق المالية لا تسبق الحوادث بل تفضل بطبيعتها الثريث والانتظار ريثما تنجلي المخاوف أو تتحقق الآمال التي ترسم طيوفها في الافق . وعلى كل حال فان مجرد عدم تأثر البورصة تأثرا سيئا ولو مؤقتا بالحوادث الاخيرة ومجرد صعود الاسعار تجاهها لهما دلالة واضحة على الثقة التي يوليها أصحاب المال والاقتصاد الحركة القومية .

وبديهي أنه لكي تستمر السوق



## العمال في مصانع شركة مصر الغزل الرفيع بكفر الدوار .

ولعل أهم القرايطيس التي كانت موضع الاكثر تعاملًا وتقلبًا في الثمن هي : بنك مصر - الصناعات المعدنية - البنك العقاري ٩١١ - البنك الاهلى - أسهم - المياه أسهم تمتع - كوم - امبو أسهم - مصر الجديدة - اراضى الدلتا - آبار الزيوت - بنزاويون أسهم - القرض الوطنى ٣١٪ - الاسمدة الكيماوية - التغليف الاقتصادى - مصر الحرير الصناعى - الورق الاهلية .

### أسعار المعادن الثمينة يوم ٨/١٤

|     |                                  |
|-----|----------------------------------|
| ٥١٨ | جنيه الملك - بالقرش              |
| ٥١٧ | جنيه الملكة - بالقرش             |
| ١٦٥ | ذهب صافى - الدرهم بالقرش         |
| ١٤٦ | ذهب عيار ٢١ - الدرهم بالقرش      |
| ٨٧٥ | نترات الفضة - الكيلو             |
| ١٨٥ | بلائين الخارج صافى الجرام بالقرش |

قدره ٥٪ تخصم منها الضرائب ، وذلك بناء على قرار مجلس الادارة وعملا بالمادة ٥٢ من القانون النظامى للبنك .

وسوف تصرف الارباح ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٢ مقابل تقديم الكوبون رقم ٩ من الاسهم العادية طبقا للقواعد المعمول بها بمراقبة النقد . وذلك من المركز الرئيسى للبنك وفرعه بالاسكندرية وفرعه فى لندن رقم ٦ ، ٧ كنج وليم ستريت بلندن .

### حالة السوق يوم ٨/١٤

ركدت حركة الاعمال اليوم ، وجرت تصفيات من أسهم آبار البترول ، ومصر الحرير الصناعى ، وأسهم الاسمدة الكيماوية ، وكان مظهر السوق غير مستقر عند الاقفال . ولم تتأثر السوق كثيرا بحركة

يعين في الحراسة من يعاونه في أعمالها ، كما قرر منح الشركة قرضا قدره ٥٠ ألف جنيه ليستعين به الحارس على ادارة المرفق ، على أن يرد هذا القرض بعد ادارة المرفق من حصيلة الايرادات التى تدخل في خزانة الشركة .

وقد اجتمع في الحال الحارس العام بالمهندس خضر جبر « نائب الحارس العام » للتباحث في الخطوط الرئيسية لادارة هذا المرفق ، وقد فسر الفقهاء قرار مجلس الوزراء بادارة هذا المرفق ، الذى يتناول الخطوط الحديدية ، وخطوط السيارات ، والنقل النهري ، واستغلال محاجر أبى زعبل .

وقد استأنف العمل في بعض الخطوط ، وتحققت مطالب العمال ، ونظمت الاجراءات المالية وشئون الحسابات بالشركة حتى تصرف الاجور في مواعيدها المقررة .

### شركة مصر لنسج الحرير

( ش . م . م )

لا تزال الدعوة التى وجهها مجلس ادارة الشركة قائمة ، الخاصة بدعوة المساهمين المالكين لعشرين سهما فما فوق احضور الجمعية العمومية غير العادية المزمع عقدها يوم ١٩ الجارى ، وذلك لاصدار سندات جديدة .

### شركة البلاستيك الاهلية

( ش . م . م )

كان لدعوتنا الحارة بتنظيم مجالس ادارة الشركات المساهمة ، أثره في استجابة هذه الشركة لنا .

وقد انتهى مجلس الادارة الجديد لشركة البلاستيك الاهلية ، برئاسة الوجيه الهامى حسين من اعادة تنظيم الشركة على أسس فنية ومالية وادارية جديدة ، جاءت وليدة دراسات وابحاث مستفيضة بحيث أصبح محققا أن تنهض الشركة بهذه الصناعة الوطنية بعد أن توفرت لها جميع العوامل الكفيلة بنجاحها وازدهارها .

كما أنها اختارت للادارة الفنية الحبير المعروف بهذه الصناعة المسيو فليكس يا سليان .

ونأمل لهذه الشركة أن توالى نشاطها للنهوض بهذه الصناعة في مصر .

### البنك الاهلى المصرى

اعلن البنك الاهلى المصرى حضرات مساهميه أنه سيوزع ربحا مؤقتا

### جدول الاسعار

وفيما يلى أسعار اقفال أول هذه الفترة وآخرها ، حسب نشرة الاسعار الرسمية اليومية لسوق الاوراق المالية بالقاهرة .

| ٧/٣٠ | ٨/١٤ |                                |
|------|------|--------------------------------|
| ٩٢٣٠ | ٩٠٩٠ | القرض الوطنى ٣١٪ ( ٧٣ / ١٩٦٣ ) |
| ٧٩٦٠ | ٨١٨٥ | قرض فلسطين ٣٪ ( ٧٩ / ١٩٦٩ )    |
| ٦٨٠  | —    | البنك العربى ( عادية )         |
| ١٩٥٠ | ١٩٠٠ | بنك مصر ( اسمية )              |
| ٢٦٤  | ٢٣٨  | البنك التجارى المصرى ( اسمية ) |
| ٢٢٠٠ | —    | البنك العقارى ( تأسيس )        |
| ١٨٧٠ | —    | البنك العقارى سندات ١٩٠٣       |
| ١٤٤٠ | ١٤٤٤ | البنك العقارى سندات ١٩١١       |
| ١٢٩٦ | ١٢٨٦ | البنك العقارى سندات ١٩٥١       |
| ٩٧٠  | —    | الشرق للتأمين                  |
| ٨٦٠  | ٧٤٨  | مياه الاسكندرية ( اسهم )       |
| ٦٣٤  | ٦٢٤  | مياه القاهرة ( تمتع )          |
| ٤٧٠٠ | ٤٧٠٠ | مياه القاهرة ( تأسيس )         |
| ٢٧٨  | ٢٨١  | انجلو امريكان نايل             |
| ٥٨٨٨ | ٥٨٨٨ | قناة السويس ( تمتع )           |
| ٨٥٤٢ | ٨٥٤٢ | قناة السويس ( تأسيس )          |
| ٣٤٠  | ٣٤٠  | مصر للطيران ( ا ، ب )          |
| ٩٥١  | —    | مصر للملاحة البحرية ( اسهم )   |
| ١٣١  | ١٢٩  | الفنادق المصرية ( عادية )      |
| ٧٩٠  | ٧٩٠  | الفنادق المصرية ( ممتازة )     |
| ١٣٠٠ | ١٣٠٠ | اراضى كفر الزيوت               |
| ٢٤٨  | ٢٣٤  | سيدى سالم                      |
| ٤٣٠  | ٤١٢  | كوم امبو ( اسهم )              |
| —    | —    | كوم امبو ( تأسيس )             |
| ٥٠٤  | ٥٠٤  | الشيخ فضل                      |
| ٢١٩  | ٢١٢  | اراضى الدلتا ( لحاملها )       |
| ٦٣٠  | ٦١٠  | ايموبيليا                      |
| ٦١٠  | ٦١٠  | الشمس                          |
| ١٥٩٦ | ١٥٩٦ | مطبعة مصر                      |
| ٦٧٠  | ٦٧٠  | مصر لتصدير الاقطان             |
| ٢١٦٢ | ٢١٦٢ | بيع المصنوعات المصرية          |
| ٢٧٥  | ٢٦٨  | الاسمدة العضوية ( اسمية )      |
| ١٧٨  | ١٦٠  | التغليف الاقتصادى ( اسهم )     |
| ١٣٥٠ | ١٣٤٠ | مصر للغزل والنسيج ( ب )        |
| ٧٠٨  | ٦٤٨  | مصر للحرير الصناعى ( اسمية )   |
| ٥٦٠  | ٥٦٠  | الورق الاهلية ( اسمية )        |



# مركبات النقل في العالم

اللوريات والاتوبيسات ) وان ١٧٪ تمتلكها دول أوروبا الغربية ، وان بقية العالم تسجل ١٣٪ فقط تمثل ٩٣ مليون عربة نقل . ورغم ان سكان افريقيا وآسيا يصلون الى اكثر من نصف تعداد سكان العالم ، الا ان ٣٪ فقط من عربات النقل في العالم تجرى على أرضها .

ويبين الجدول رقم ( ٢ ) الزيادة في عجلات النقل لدى أهم البلاد العالمية خلال عام ١٩٥١ / ١٩٥٢ . وتبلغ هذه الزيادة في جميع انحاء العالم ٧٥٪ ، ولكنها تتراوح بين ٥ ، ١٠ في المائة في الولايات المتحدة وفرنسا ، وجنوب افريقيا ، والاراضي الواطئة . ويلاحظ ايضا انها كانت زيادة كبيرة في بعض البلدان ، خاصة في المانيا الغربية ، والسويد من بين دول أوروبا ، وفي البرازيل ، والمكسيك من بين بلدان أمريكا اللاتينية . ووصلت هذه الزيادة الى اقل من ٣٪ في المملكة المتحدة والارجنتين ، ويعزى ذلك الى القيود المفروضة على سلع الاستهلاك المحلية في بريطانيا ، والى الواردات في الارجنتين . وتعتبر الهند من الدول الكبيرة التي لم يتغير عدد السيارات بها ، اذ تبلغ الواردات منها ١٨٠٠٠ وحدة . وتقدر

The American Automobile

عدد مركبات النقل في الاتحاد السوفييتي ١٨٨ مليون ، منها ١٦٦ مليون لوري ( وهذا ضعف عددها في عام ١٩٣٨ ) ، ١٨٠٠٠٠ سيارة ، ٢٠٠٠٠ اتوبيس . وهذا التقدير رغم انه اقل من التقديرات السابقة ، الا ان هذه الجريدة تزعم انه مستقى من مصادر مسئولة ، وانه اقرب - لذلك - من التقديرات السابقة .

## الانتاج العالمي

وبالرغم من ان انتاج العام السابق ( ١٩٥١ ) كان اقل من انتاج ١٩٥٠ الا انه كان ثاني انتاج بلغه منذ

مليون وحدة خلال عام ١٩٥٠ عن العام السابق له . وهذه النسبة المتناقصة في الزيادة يرجع بعضها الى انخفاض الانتاج نظرا للاهتمام الزائد ببرنامج التسليح ، وبعضها الى نقص كميات الصلب ، وبعضها الى تلاشي الوحدات القديمة واستهلاكها تماما . كما انه قد حدث هبوط هام في انتاج الولايات المتحدة لعجلات النقل ، عوضه انتاج بعض الدول الاخرى المنتجة للسيارات وعجلات النقل ، ورغم هذا ، فقد سبب قصور انتاج الولايات المتحدة هبوطا يزيد على المليون وحدة من مركبات النقل عن انتاج عام ١٩٥٠ ، اذ يشمل هذا النقص ١٨٢ مليوناً من العربات بينما زاد انتاج اللوريات والاتوبيسات بمقدار ١٥٠ الف وحدة .

ويتضح من الجدول رقم ( ١ ) ان الولايات المتحدة الامريكية تستولي على ٧٠٪ من مركبات النقل لديها ( ٧٦٪ من السيارات ، ٥١٪ من

بلغ عدد عربات النقل في جميع بلاد العالم عند بداية هذا العام رقما لم تبلغه من قبل ، اذ وصل عددها الى ٧٣١ مليوناً من العربات ، او ٧١٣ مليوناً اذا استبعدنا الموجود منها في الاتحاد السوفييتي . كما يوجد ايضا ٦٥ مليون وحدة من العجلات المتحركة . وفي الرقم الاسبق يدخل ٧٥٥ مليون سيارة اي بزيادة قدرها ٥٠٪ عن عددها في عام ١٩٤٠ ، بينما بلغ عدد السيارات التجارية ١٧٤ مليون ، اي بزيادة ضعفين عنها في عام ١٩٤٠ ويشتمل الرقم السابق على العجلات الحربية في بعض البلدان ، واستبعدناه في بعض البلدان الاخرى . وقد ذكرت

The American Automobile

انه في خلال عام ١٩٥١

زاد عدد عجلات النقل في جميع بلدان العالم - باستثناء الاتحاد السوفييتي - ٤٩ مليون وحدة ، بينما زاد هذا العدد بمقدار ٥٩

## جدول رقم ( ١ )

عدد مركبات النقل المسجلة في انحاء العالم موزعة حسب القارات ( في اول كل عام )

| بالآلاف الوحدات | النسبة | الرقم القياسي | المئوية من | لعام ١٩٥٢ | ١٩٥٢  | ١٩٥١  | ١٩٥٠  | ١٩٤٩  | ١٩٤٠               |
|-----------------|--------|---------------|------------|-----------|-------|-------|-------|-------|--------------------|
| ١٧٠             | ٧٠٣٪   | ٥١٤٢٦         | ٤٨٢٨٣      | ١٩٥٢      | ١٩٥١  | ١٩٥٠  | ١٩٤٩  | ١٩٤٠  | ١٩٤٠               |
| ٢١٢             | ٦٧٪    | ٤٨٨٨          | ٤٣٢٨       | ٣٩١٧      | ٣٤٧٣  | ٣٠٢٩٤ | ٤١٠١٤ | ٤٣٧٧٤ | الولايات المتحدة   |
| ١٣١             | ١٦٩٪   | ١٢٣٧٤         | ١٢٢٦٤      | ١١٨٧٢     | ١٠٧٣٧ | ٩٤٣٦  | ٩٤٣٦  | ٩٤٣٦  | نصف الكرة الغربي   |
| ١٦١             | ١٥٪    | ١١٢١          | ١٠٥٧       | ٩٤٩       | ٧٥٦   | ٦٩٦   | ٦٩٦   | ٦٩٦   | أوروبا (روسيا)     |
| ١٨٦             | ١٨٪    | ١٢٩٠          | ١٢٢٣       | ١١١٤      | ٨٥٠   | ٦٩٣   | ٦٩٣   | ٦٩٣   | آسيا               |
| ١٧١             | ٢٨٪    | ٢٠٤٩          | ١٨٥٦       | ١٦١٧      | ١٤٩٢  | ١٢٠١  | ١٢٠١  | ١٢٠١  | أفريقيا            |
| ١٦٤             | ١٠٠٪   | ٧٣١٤٨         | ٦٩٠٢١      | ٦٣٢٤٣     | ٥٨٣٢٢ | ٤٤٦٢٩ | ٤٤٦٢٩ | ٤٤٦٢٩ | الاقويوناسية       |
| ١٥٤             | ٧٦٢٪   | ٥٥٧٤٧         | ٥٢٣٥٠      | ٤٧٤٨٠     | ٤٢٥٠٠ | ٣٦٢٠٠ | ٣٦٢٠٠ | ٣٦٢٠٠ | المجموع            |
| ٢٠٧             | ٢٣٨٪   | ١٧٤٠١         | ١٦٦٧١      | ١٥٧٦٣     | ١٥٨٢٢ | ٨٤٢٩  | ٨٤٢٩  | ٨٤٢٩  | (جميع الانواع)     |
|                 |        |               |            |           |       |       |       |       | من المجموع         |
|                 |        |               |            |           |       |       |       |       | ( عربات )          |
|                 |        |               |            |           |       |       |       |       | من المجموع         |
|                 |        |               |            |           |       |       |       |       | (لوريات واتوبيسات) |



العالم على انتاج البترول ، وبنزين السيارات خاصة ، ومدى قدرة الولايات المتحدة الامريكية بالذات في انتاج هذا البترول والصلب . ولقد تنبأت هذه الصحيفة بزيادة في عدد عربات النقل في جميع انحاء العالم بما فيه دول الستار الحديدي ، اذ قدرت انه في عام ١٩٥٣ سيبلغ عددها ٧٦٧٠٠٠٠ وحدة و ٨٢٨٠٠٠٠ في عام ١٩٥٦ . وتمثل هذه الارقام زيادة مضطردة ولكن بنسبة اقل من النسب التي حدثت بها خلال الاعوام القليلة الماضية .

اختراع العربات . فقد سجلت الاحصائيات انه زاد عن انتاج ١٩٤٩ ب ١٣ مليون وحدة عربية نقل . ( انظر الجدول رقم ٣ ) فاذا قارنا انتاج عام ١٩٥١ الذي بلغ ٩ مليون وحدة - باستثناء الاتحاد السوفيتي - وجدناه يفوق انتاج ما قبل الحرب ( عام ١٩٣٨ ) الذي بلغ ٣ و ٨ مليون وحدة . وقد بلغ الانتاج العالمي من اللوريات والاتوبيسات في عام ١٩٥١ رقما قياسيا لم يبلغه من قبل وهو ٢١ مليون وحدة ، بينما كان هذا الانتاج ٨٠٠٠٠ وحدة في عام ١٩٣٨ ، وان انتاج السيارات بلغ ٦٨ مليون وحدة عام ١٩٥١ مقابل ٣ مليون وحدة في عام ١٩٣٨ ، وكان ثاني رقم بلغه انتاج السيارات . ومن الملاحظ ان انتاج الولايات المتحدة من المركبات التجارية وصل حدا عاليا ، بينما قل انتاجها من السيارات الحصوصية بنسبة ٢٠ ٪ ويتوقع ان يهبط الى ٤ مليون وحدة في عام ١٩٥٢ . وسوف يحدث مثل هذا الهبوط في انتاج المملكة المتحدة خلال عام ١٩٥٢ كما حدث في عام ١٩٥١ ، اذ يحتمل ان يبلغ انتاج السيارات فيها ٤٤٠٠٠٠ وحدة و ٢٣٠٠٠٠ لوريا واتوبيسا . ومن المدهش ان نرى الانتاج في الدول الاخرى زاد في العام الماضي بالرغم من قلة الصلب .

وهكذا يتضح ان من ضمن نتائج الحرب الماضية ، واعقابها من نقص في عجلات النقل ، ان الحياة السهلة الرتيبة التي كانت تخلقها السيارة مثلا صارت املا بعيدا يصعب تصديقه . وعلى مرور الزمن ، وبالتالي ، ستزداد نسبة عجلات النقل القديمة الموجودة في الاستعمال .

### نظرة الى المستقبل ؟

والآن ماهو مدى التوسع في المستقبل بالنسبة لعدد عربات النقل ؟ لقد تولت الاجابة على هذا السؤال مجلة

The American Automobile

معتمدة في تقديراتها على عدة عوامل . . . من أهمها مدى قدرة

### جدول رقم ( ٢ )

عدد عربات النقل في كل بلد من بلاد العالم حسب أهميتها وعددها ( التقدير عند بدء كل عام )

| سيارات ركوب | لوريات | واتوبيسات | المجموع | نسبة الزيادة | بالاتر |
|-------------|--------|-----------|---------|--------------|--------|
| ١٩٥١        | ١٩٥٢   | ١٩٥١      | ١٩٥٢    | ١٩٥١         | ١٩٥٢   |
| ٤٠٠١١       | ٤٢٥٧١  | ٨٢٧٢      | ٨٨٥٥    | ٤٨٢٨٣        | ٥١٤٢٦  |
| ٢٣٠٩        | ٢٣٩٤   | ٩٩٨       | ١٠٠٤    | ٣٣٠٧         | ٣٣٩٨   |
| ١٨٩٠        | ٢١٠٠   | ٦٣٨       | ٧٠٩     | ٢٥٢٨         | ٢٨٠٩   |
| ١٦٠٠        | ١٦٧١   | ٨٢٢       | ٩٦٥     | ٢٤٢٢         | ٢٦٣٦   |
| ٨٧٧         | ٩٩٤    | ٤٧٦       | ٥٢٩     | ١٣٥٣         | ١٥٢٣   |
| ٦٠١         | ٧٤٨    | ٣٩٨       | ٤٦٨     | ٩٩٩          | ١٢١٦   |
| ٣٤٥         | ٤٢٧    | ٢٣٦       | ٢٤٩     | ٥٨١          | ٦٧٦    |
| ٤٦٢         | ٤٩٦    | ١٣٥       | ١٤١     | ٥٩٧          | ٦٣٧    |
| ٢٠٦         | ٢٧٧    | ٢٠٧       | ٢٥٣     | ٤١٣          | ٥٣٠    |
| ٢٧٤         | ٣٢٤    | ١٤٥       | ١٥١     | ٤١٩          | ٤٧٥    |
| ٢٥٣         | ٣١٠    | ٩٢        | ٩٩      | ٢٤٥          | ٤٠٩    |
| ٢١٣         | ٢٢١    | ١٣٨       | ١٤٠     | ٢٥١          | ٣٦١    |
| ٢٤٢         | ٢٥٤    | ٨٢        | ١٠٥     | ٣٢٤          | ٣٥٩    |
| ١٧٦         | ١٩٣    | ١٣٠       | ١٤٦     | ٢٩٧          | ٣٣٩    |
| ١٤٦         | ١٦٢    | ١٢٩       | ١١٢     | ٢٧٥          | ٢٧٤    |
| ١٤٨         | ١٥٧    | ٨٧        | ٨٩      | ٢٣٥          | ٢٤٦    |
| ١٩٨٧        | ٢٢٦٨   | ١٧٢٥      | ١٧٦٦    | ٣٥١٢         | ٤٠٢٤   |
| ١٨٠         | ١٨٠    | ٠٠٠       | ١٦٢٠    | ٠٠٠          | ١٨٠٠   |

### جدول رقم ( ٣ )

الانتاج العالمي

| انتاج السيارات | انتاج اللوريات والاتوبيسات | المجموع | بالاتر |
|----------------|----------------------------|---------|--------|
| ١٩٥١           | ١٩٥٢                       | ١٩٥١    | ١٩٥٢   |
| ٥١١٩           | ٦٦٦٦                       | ٥٣٣٨    | ١١٢٤   |
| ٤١٢            | ٥٢٢                        | ٤٧٦     | ٢١٨    |
| ١٩٢            | ٢٨٥                        | ٢٨١     | ٩٨     |
| ١٨٨            | ٢٥٧                        | ٣٢٠     | ٩٨     |
| ١٠٤            | ٢١٦                        | ٢٧٧     | ٥٨     |
| ٦٥             | ١٠١                        | ١١٩     | ٢١     |
| ٢              | ٢                          | ٣       | ٢٨     |
| ٨              | ١٩                         | ٢١      | ٠٠     |
| ٥              | ١٠                         | ١٤      | ٧      |
| ٦٨٤٩           | ٨٠٧٨                       | ١٦٦١    | ١٩٦٢   |
| ٦٠٩٥           | ٨٠٧٨                       | ٢١١٧    | ٧٧٥٦   |
| ٤٥٠            | ٤٢٣                        | ٣٧٥     | ١٠٠٤٠  |
| ٩٤١٦           | ١٠٤٦٣                      | ٨١٣١    | ١٠٤٦٣  |



# اصلاح نظم ملكية الاراضى فى الهند

الى الهند فى الاجل الطويل . كما انه ليس فى استطاعة الولايات المتحدة أن تضمن للهند الديمقراطية فى المستقبل بمجرد مساعدتها بالدولارات وايفاد الفنيين . فالهند - حكومة وشعبا - هم وحدهم الذين يستطيعون درء غائلة الشيوعية عن بلادهم . ولعل مايجعل للاصلاح الاخير فى نظم ملكية الاراضى شأنه المثير وأثره المطمئن انه يبرز لنا الهنود أنفسهم وهم يعملون على تكوين مستقبلهم . ولو أبدت كل منطقة من المناطق التى تسير فى طريق النمو الاقتصادى ماأبدته الهند من بعد نظر وعزم فان الخوف من تسلل الشيوعية وبسط سيطرتها على بقاع جديد فى آسيا سيتضاءل حتما .

وحاجة المزارع الهندى ليست قاصرة على تملك الارض والتخلص من برائن المقترضين بل هو كذلك فى حاجة الى تعلم النظام الدورى فى زراعة المحاصيل والحصول على التسهيلات الائتمانية اللازمة لشراء المخصبات والمحاريث فضلا عن حاجته الى الماء النقى ليشربه متقيا بذلك شر الامراض وكى يستعمله فى رى أرضه ان أمكن ذلك . وقد ملست الحكومة الهندية لحسن الحظ ذلك كله كما تقوم الولايات المتحدة بمساعدتها وفقا للنقطة الرابعة على اشباع تلك الحاجات .

وليس فى استطاعة أحد أن يؤكد ان الديمقراطية ستجد طريقها ممهدا

عقدت جريدة « وشنطن بوست » فصلا افتتاحيا هذا الاسبوع أثنت فيه على برنامج اصلاح نظم ملكية الاراضى فى الهند ووصفته بأنه مظهر مثير من مظاهر الديمقراطية عمل فيه الهنود على تقرير مصير أنفسهم بأيديهم .

وجاء فى الافتتاحية « لقد أقدمت حكومة البانديت نهرو على خطوة يحق لها أن تفخر بها اذ نقلت فى المدة الاخيرة ملكية ٦٠ مليون فدان من الاراضى الزراعية فى البلاد الى مستأجريها من المزارعين . والحق ان الملكية الزراعية رمز للكرامة الانسانية ولقد كان افتقار منطقة جنوب آسيا - حيث يسود نظام كبار الملاك المنقطعين عن أراضيهم - الى هذه الكرامة من اهم العوامل التى استغلها الشيوعيون فى نشر دعايتهم . على انه ليس من الكرامة فى شئ كثير أن يحاول المرء تحصيل قوته من مزرعته الصغيرة بأساليب الزراعة البائدة ووسائلها القديمة السائدة فى جميع أنحاء الهند تقريبا . فالتغيير فى نظام الملكية لن يزيد محصول الحبوب ولن ينقص من واردات الهند الغذائية بمقدار دولار واحد ما لم يصحبه تحسين فى أساليب الزراعة الفنية وتسهيل فى عقد القروض وخفض لفائدها .

ولو نظرنا الى مقاطعة أوتار برادش حيث نقلت ملكية الستين مليون فدان لوجدنا معظم الملكيات أصغر من أن يكون الانتاج فيها اقتصاديا مادام المزارع فيها يتبع نفس الأساليب ويستخدم نفس الوسائل الحالية فى فلاحه أرضه .

## ميزانية المساعدات الفنية

### فى الامم المتحدة

سيتقدم القائمون بأمر برنامج المساعدات الفنية فى الامم المتحدة الذى بدأ العمل به منذ عامين الى الجمعية العامة لمطالبة الاعضاء بالاكتمال بمبلغ ستة ملايين دولار أخرى للتوسع فى المساعدات الفنية التى تقدم هذا العام للمناطق التى تسير فى طريق النمو الاقتصادى .

فتصبح بذلك ميزانية برنامج المساعدات الفنية للامم المتحدة عام ١٩٥٣ خمسة وعشرين مليونا من الدولارات .

هذا وتحث الامم المتحدة الدول التى لم تسدد حتى الآن بعض حصتها من الاموال المخصصة للبرنامج على تسديد ما تبقى عليها عاجلا وذلك حتى تتمكن من مواصلة تلك المساعدات . وقد أعربت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن قلقها لهذا التلكؤ من جانب بعض الدول .

وقد صرح المستر هيوج كينلسيد المدير العام لبرنامج المساعدات الفنية فى حديث عرض فيه لبعض المسائل الهامة الاخرى - أن الغرض الحقيقى من البرنامج برمته هو التقدم الاجتماعى . وما التقدم الاقتصادى الا وسيلة مؤيدة الى ذلك الغرض . واستطرد يقول ان الهدف من جميع تلك الجهود الجبارة التى تبذلها الامم المتحدة هو اقرار السلام والامن وكفالة السعادة لجميع سكان المعمورة .

وقد أفضى الدكتور جلال عبده ، مندوب ايران فى الامم المتحدة بتصريح آخر جاء فيه ان برنامج المساعدات الفنية للامم المتحدة قد عاون كثيرا من البلدان على تعرف مواطن حاجتها مما ساعد هذه البلدان على استغلال مصادر الثروة فيها الى حد كبير .



# وظيفة الاعلان وتحليل الجمهور

لرسم سياسة اعلانية واضحة سليمة مبنية على قواعد وأسس علمية ، يجب قبل البدء في الاعلان أن تقوم بتحليل جمهور السلعة حتى تكون طريقة الاعلان المتبعة موافقة كل الموافقة لهذا الجمهور فلا يضيع قرش واحد مما أنفق على الاعلان هباء وحاجة الجمهور الى الشراء هي التي تدفعه الى شراء السلعة ، فاذا لم توجد الحاجة الى اشباع رغبة معينة أصلا في ذهن الفرد ، أو اذا لم يمكن خلق هذه الحاجة في ذهنه بوسائل صناعية ، فطبعي انه لن يصمم على الشراء أو حتى يفكر في السلعة .

ويمكن بوجه عام أن نقسم الاشخاص الذين سيوجه اليهم الاعلان الى فئات أربعة :

**الاولى :** هم الذين يعرفون حاجاتهم كل المعرفة ، وكذلك يعرفون كيفية اشباعها

**والثانية :** هم الذين يعرفون حاجاتهم ولا يعرفون كيفية اشباعها  
**والثالثة :** هم الذين لهم حاجات معينة ولكنهم غير متبهيين لها ولا شاعرين بها .

**والرابعة :** هم الذين ليست لهم حاجات معينة

وتختلف وظيفة الاعلان بالنسبة لكل فئة من هذه الفئات ، وهي لاشك صعبة عسيرة فيما يتعلق بالفئتين الاولى والثالثة أي العارفين لحاجاتهم ولكيفية اشباعها والذين لهم حاجات كامنة في نفوسهم وغير متبهيين لها ولا شاعرين بها . وهي سهلة نسبيا فيما يتعلق بالفئتين الثانية والرابعة من العارفين لحاجاتهم الجاهلين لكيفية اشباعها والذين ليست لهم حاجات معينة .

فمن حيث الفئة الاولى من العارفين لكيفية اشباع حاجاتهم نجد مهمة الاعلان تنحصر في اقناعهم بتغيير الطريقة التي قرروا بها اشباع هذه

الحاجات . وهي مهمة صعبة خصوصا اذا كان التفكير قد انتهى الى قرار نهائي عن كيفية اشباع هذه الحاجات وكل ما على المعلن بالنسبة للفئة الثانية الغير متعرفة لكيفية اشباع رغباتها هو أن يوجهها الى الطريق الذي تسلكه لاشباع هذه الرغبات

**يسر مجلة الاقتصاد والمحاسبة أن تضع كافة قواها وجهود الاختصاصيين فيها تحت تصرف حضرات قرائها وعملائها من المعلنين سواء من حيث المشاكل التي يواجهونها من النواحي الضريبية أو المحاسبية أو من النواحي الادارية والتجارية والاعلانية . وليطمئن القراء الى أن أي خطاب أو استفسار تليفوني يصل المجلة ، يكون موضع العناية التامة والاهتمام الكامل .**

أما الفئة الثالثة فهي التي تحتاج الى التعليم ، الى الحد الذي يدركون فيه ماهية الحاجات الكامنة في أذهانهم ومتى اتضحت هذه الحاجات في الأذهان صار جمهور هذه الفئة في حاجة الى من يوجهه ويرشده الى الطرق التي يتبعها للوصول الى اشباع هذه الرغبات والحاجات .

والمشكلة الدقيقة الصعبة ، هي التي يواجهها الاعلان عند الفئة الرابعة التي لا تعرف لنفسها حاجات خاصة معينة

وتتضح هذه المشكلة في كيفية خلق هذه الحاجات عند أفراد الجمهور واشعارهم بأهميتها . لذلك فيلجأ المعلنون الى وسائل مفتعلة منتهزين الفرص المساعدة على ذلك لاستخدامها في وسائل الدعاية التي تستخدم ومن الواضح أن هذه الحاجات التي يظهرها الاعلان عند هذه الفئة من الجمهور لا تكون حاجات حقيقية من الضروري ومن صالح الشخص اشباعها - والا فكان الاولى به الشعور بها ، أو أن تكون كامنة في ذهنه وغير متنبه لها ( الفئة الثالثة )

والاعلان المستخدم لهذه الغاية - خلق لحاجة في أذهان أفراد جمهور ليست له حاجة من هذا النوع على الإطلاق - لا ينظر اليه بعين الارتياح خصوصا من الوجهتين الادبية والاخلاقية ، اذ انه يوهم الشخص ويوقع في ذهنه انه في حاجة الى سلعة ما ، بينما لا يتعدى هذا مجرد الوهم الخاطيء . ومثال ذلك الاعلان عن دواء طبي معين ، واشعار الجمهور بأنه في حاجة اليه ، فيتوهم انه مصاب بمرض أو علة معينة ، بينما هذه العلة لا وجود لها على وجه الحقيقة وماهي الا فكرة كاذبة موحى بها الى ذهنه فقط . . . في مثل هذه الحالة يكون اثر الاعلان - برغم انه يساعد على توزيع السلعة ويظهر له أثر سريع في زيادة مبيعات المعلن ، الا انه يكون له أثر سييء على أفراد الجمهور الذين سرعان ما يكتشفون خداع الاعلان فيمتنعون عن الشراء ويقومون بدعايات سيئة ضد المعلن مما يكون له أسوأ الاثر على حياته في المستقبل .

\*\*\*

بهذا عرفنا وظيفة الاعلان بالنسبة لكل فئة من هذه الفئات الاربعة ، وفي العدد القادم ان شاء الله نوضح الاسلوب الذي يستخدم في الاعلان بالنسبة لكل فئة منها .

محمود عساف

# مشكلة الفلار في مصر

## تتمة المنشور بالعدد الماضي

٣ - اصدار كمية من البنكوت تكفى لتغطية هذا العجز .

٤ - فرض الضرائب الجديدة او زيادة الضرائب الحالية

ولاشك ان مثل هذا العجز في الميزانية انما يعمل على زيادة التداول النقدي وبالتالي رفع الاسعار

**رابعا - تشجيع تصدير بعض السلع الهامة الضرورية رغم عدم كفاية الانتاج المحلي منها .** ولقد أدى ذلك الى ارتفاع اثمان هذه السلع وارتفاع مماثل في اثمان السلع البديلة لها . مثال ذلك تصدير السكر الى بلاد العرب السعودية والاقطار الشقيقة رغم عدم توافره في السوق

المصرى ، فعمل ذلك على خلق سوق سوداء يباع فيها السكر باثمان مرتفعة ... ناهيك عن المسائل الشخصية والاحتكارية التي تتدخل في تحديد أسعار مثل هذه السلع ، والفوضى الضاربة اطنابها في الرقابة على انتاج هذه المصانع ... وناهيك ايضا بالمغالاة في حماية بعض الصناعات المحلية التي تؤدي الى خسائر اقتصادية فادحة يقع اثرها المباشر على المستهلك الفقير الذي لم يعد يتحمل مثل هذه الارتفاعات المثالية !

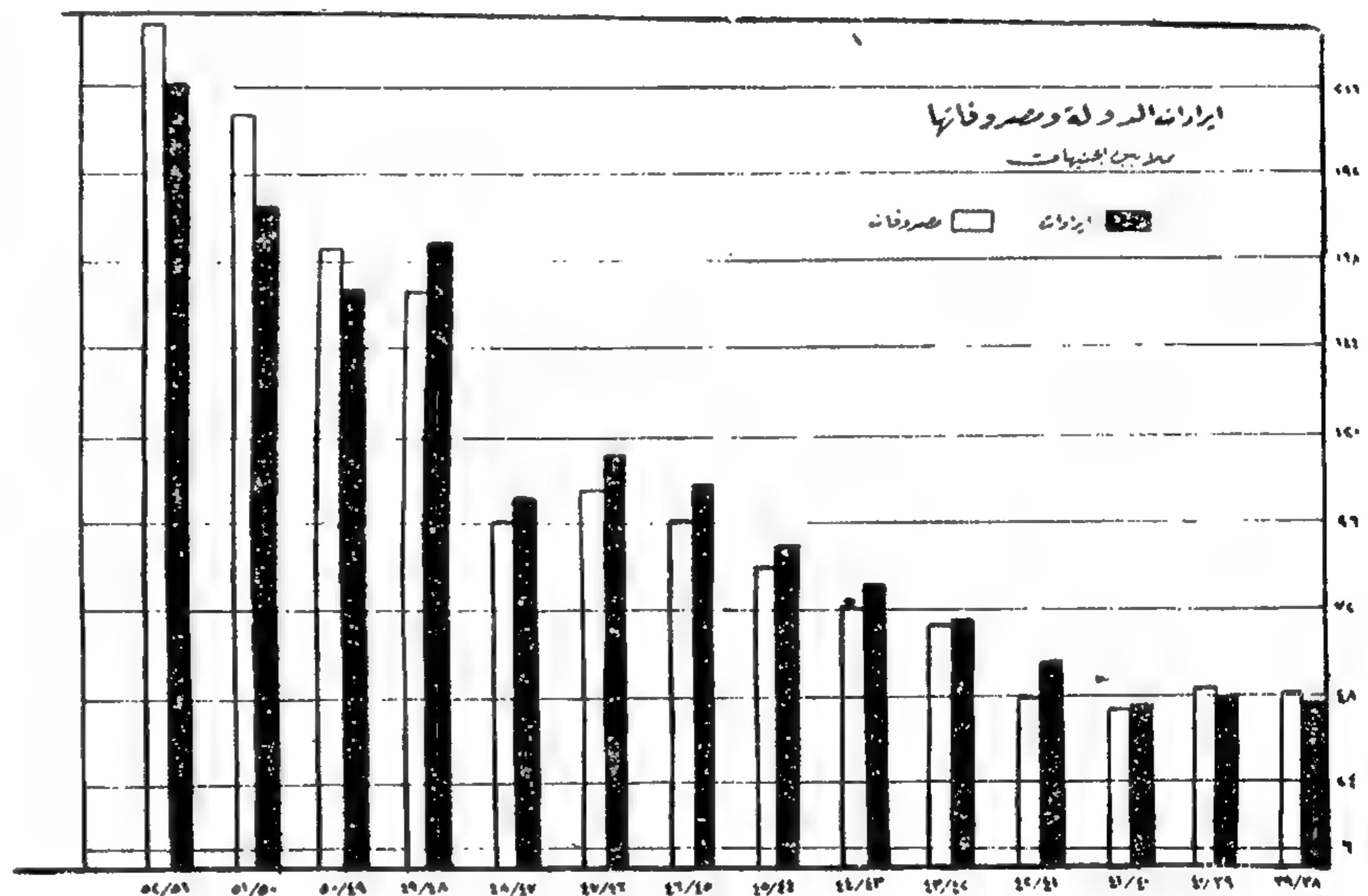
**خامسا - ضعف الرقابة الحكومية على الاسعار . وتلاعب التجار والمنتجين بها . واتفاقهم مع رجال الحكومة عن طريق الرشوة والفساد على رفع أسعار المواد التموينية والمواد الضرورية .** وليس أدل على ذلك من رفع أسعار السكر والكروسين في عهد الوزارة الوفدية وخفضها في عهد الوزارة الماهرية بعد ذلك .. فلا بد ان هناك بعض الاسباب التي جعلت الوزارة النحاسية تؤمن بغلاء هذه الاصناف وتوافق عليها .. !!

وفي الواقع فانه يجب علينا ان نختار وزراء التجارة والصناعة والتموين والمالية والاقتصاد الوطنى من بين خيرة الرجال الاقتصاديين

اذ بلغت المصروفات حوالى ٢٣١٠ مليون جنيه زيد على هذا التقدير فيما بعد مبلغ ٤٤٧٠٠٠ ألف جنيه فاصبح مجموع المصروفات في الميزانية مبلغ ٢٣١٤٤٧٠٠٠ مليون جنيهه مقابل مبلغ ٢٠٥٩٨٨٩٠٠ مليون جنيهه في ميزانية ١٩٥٠ - ١٩٥١ . بيد ان الإيرادات في ميزانية هذا العام بلغت ٢١٥٢٠٤٣٠٠ مليون

**ثالثا - زيادة المصروفات الحكومية وعجز الميزانية :**

لاشك ان تطور المصروفات الحكومية لها شأنها في ثبات حالة الغلاء ، فمن الملاحظ ان المصروفات الحكومية في ازدياد مضطرد منذ عام ١٩٣٩ ، وهذه الزيادة في الانفاق الحكومى تعمل على زيادة التداول النقدي وازدياد حدة التضخم النقدي وبالتالي ازدياد حدة الغلاء . . !



جنيه أى بعجز قدره حوالى ١٦٢٠٠ مليون جنيه . ولاشك ان مثل هذا العجز في الميزانية انما تعالجه الحكومة باحدى الطرق الثلاث الآتية :

١ - الانفاق عن طريق الاحتياطي العام - اذا كان هناك احتياطي - كما حدث في ميزانية ٥٠/٤٩ اذ قبل العجز بأن اخذ من الاحتياطي ٢٤ مليون جنيه .

أما باقى العجز وكان يقدر بحوالى ٨ مليون جنيه فقد قبل بسحب جميع ما تبقى من حصيلة قرض فلسطين .

٢ - اصدار قروض وطنية جديدة ( في حالة العجز الكبير في الميزانية وعدم وجود احتياطي )

وثمة شئ آخر لازم الانفاق الحكومى وهو ذلك الاسراف الملحوظ في بعض بنود الميزانية وفي طريقة الانفاق الحكومى نفسها وليس ادل على ذلك من السيارات الحكومية على انه لوحظ ان الانفاق الحكومى لم تستفد منه الصناعات الانتاجية والمشاريع الصناعية الجديدة التي كان يجب ان تحتل مكانا مرموقا في الميزانية المصرية حتى يمكن لها من مقابلة ذلك التضخم النقدي . والتضخم المالى يقصد به زيادة وسائل الشراء بين أيدي الجمهور دون أن يقابل ذلك زيادة في الثروة المنتجة . . !

ولاشك ان العجز في الميزانية كما هو الحال في ميزانية ٥١ - ١٩٥٢



والله نسال أن يهيبء للشعب رجالا يعملون مخلصين على معالجة مشكلة الغلاء ... تلك المشكلة التى تفاقمت وظلت قائمة فى الاقتصاديات المصرية حتى وقتنا هذا ... !

**جورج يعقوب**

بكالوريوس فى العلوم المالية والتجارية  
معهد الصحافة والتحرير والترجمة  
جامعة فؤاد

**ملحوظة :**

جميع الاحصائيات الواردة بهذا المقال مأخوذة من نشرات البنك الاهلى الاقتصادية ومن احصائيات مصلحة الاحصاء بوزارة الاقتصاد الوطنى

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز **عبد الله فكرى باطر**

رئيس التحرير **احمد عثمان**  
مدير الادارة **فؤاد الجوزى**

مصر هاندى بنجاء الملكى

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ عليها مع اذاعة المجلة

الاشتراكات فى مصر جنيهاً ونصف جنيه

• فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سورياً

أو لبنانياً أو فلساً

• فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعاً

• فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهاً مصرى أو ٥/٢/٦ جنيهات انجليزية

• قدر الاشتراكات فى مصر والسودان بقرش

بموجب ادواته أو مولاته بريرة أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حواله نقدية

الحاصليل بدودة القطن وغيرها من الآفات . كل هذه العوامل عملت على عدم كفاية محصول الحبوب والغلال والارز، فاضطرت الحكومة الى استيراد القمح من روسيا وغيرها من البلدان .. ولاشك أن هذا الاستيراد يكلف الدولة كثيراً .

ويجب على الحكومة أن تعمل على زيادة الانتاج المحلى الزراعى والحيوانى وذلك بالطرق الآتية :

١ - زيادة غلة الفدان باستعمال وسائل الزراعة الحديثة وتخفيض اثمان السماد حتى يتمكن صغار الزراع من تحسين محاصيلهم .

٢ - اصلاح الاراضى البور الموجودة فى شمال الدلتا والصحارى الغربية او بيعها للاهالى باثمان منخفضة ويعملون هم على اصلاحها تحت اشراف الحكومة وتشجيعها لهم

٣ - تشجيع الانتاج الحيوانى فى مصر وزيادة العناية بانتقاء الانواع الممتازة التى تصلح للتربية .. اما الانتاج الصناعى فيمكن زيادته بالطرق الآتية :

١ - زيادة الاموال المستثمرة فى الصناعة وتشجيع جمهور المستثمرين على ذلك بدلا من ايداعها فى البنوك وصناديق التوفير وحفظها بعيدة عن الاستثمار ..

٢ - التوسع الحكومى فى انشاء الصناعات الانتاجية وتشجيع الشباب المصرى من خريجي الجامعات والمعاهد العليا على انشاء المصانع والمتاجر .

اذ اننا نفتقر الى الاجيال التى تقبل على الاعمال الحرة ، فاننا نرى ان الجامعات والمعاهد لا تخرج للدولة الا موظفين يريدون الالتحاق بالوظائف التى تدر عليهم دخول ثابتة تضم لهم العيش .. وفى الواقع فان الشباب المصرى يمكنه أن ينجح نجاحا باهرا فى مضممار الصناعة والتجارة لو توافرت لديه الاموال اللازمة لذلك .

٣ - يجب أن تكون مساعدة البنك الصناعى للمشروعات الصناعية فى اوسع حدودها وبسعر فائض منخفض ..

... وبعد فهذا موجز لحالة الغلاء فى مصر والاسباب التى دعت الى كيفية القضاء عليها ..

الاكفاء الذين يستطيعون العمل لمصلحة الشعب والوطن وليس لمصلحة نفر قليل من التجار واصحاب رؤوس الاموال . والا ندع لهم الفرصة لأن يلعبوا بنا أكثر مما لعبوا !..

**سادسا - تحديد الربح على الواردات الاجنبية بنسبة مرتفعة :**

لاشك أن تحديد الربح على الواردات الاجنبية بنسبة عالية جعل المستهلك يضج ويشكو من فداحة اثمان السلع المستوردة .. وهناك من هذه السلع ما لا يمكن لنا الاستغناء عنه مثل الادوية والعقاقير الطبية وغيرها من السلع والمنتجات !..

**سابعا - فداحة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وفرض الضرائب الجديدة :**

فكل هذه الضرائب تعمل على رفع أسعار السلع والمنتجات ، ولا يتحملها سوى الشعب الفقير !.. ففى العام الماضى رفعت الحكومة ضريبة الارباح التجارية والصناعية من ١٤ ٪ الى ١٦ ٪ بمقتضى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٥١ ، فلاشك أن التجار وهم يشكون من الشكوى من فداحة الضرائب الاصلية فعند ما تفرض عليهم ضرائب جديدة او تزداد نسبة الضرائب الحالية فلاشك أنهم ينقلون عبء هذه الضرائب الى المستهلكين !..

ورفعت الحكومة ايضا من نسب ضريبة التركات والضريبة العامة على الايرادات بمقتضى القانونين رقم ٢١٧ و ٢١٨ لعام ١٩٥١ . كما فرضت ضرائب جمركية جديدة ، وزيدت ضريبة التمغه بموجب القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وتكاد تكون هذه الضريبة قد ضوعفت تقريبا !..

وليس ادل على فداحة هذه الضرائب من كثرة البرتستات وتوقف الكثير من التجار عن دفع ديونهم لكساد السوق التجارية وضيق الطلب المحلى لارتفاع نفقات المعيشة مع بقاء الاجور والمرتبات كما هى وعدم مجاراتها لارتفاع اثمان !..

**ثامنا - ضعف الانتاج المحلى الزراعى والصناعى :**

مما لاشك فيه أن الانتاج الزراعى فى الاعوام الاخيرة الماضية كان به عجز محسوس وذلك بالنسبة لرداءة الجو واضطراب عوامل الرى واصابة

# قانون المؤسسات الأجنبية التي لها فروع أو وكالات في سوريا

في ٢ من شهر مارس سنة ١٩٥٢ صدر في دمشق قانون خاص بالمؤسسات الأجنبية التي لها نشاط في سوريا ، وقد تضمن بعض قيود نسردها فيما يلي للمقارنة بينها وبين قانون شركات المساهمة الذي صدر بمصر في سنة ١٩٤٧ وقامت حوله ضجة مفتعلة بعيدة عن الحق والعدل .

\*\*\*

يسرى هذا القانون على المؤسسات المنشأة خارج أراضي الجمهورية السورية سواء أكانت من نوع شركات الأشخاص أم من نوع شركات الأموال أم من نوع المؤسسات التعاونية .

ولا يجوز لهذه المؤسسات أن تزاوّل نشاطها في سوريا إلا بعد أن تسجل في سجل خاص لدى وزارة الاقتصاد الوطني .

أما إذا كانت المؤسسة تابعة لحكومة أجنبية أو إذا كان للحكومة الأجنبية صالح فيها ، ففي هذه الحالة لا تزاوّل المؤسسة نشاطها في سوريا - فضلا عن التسجيل - إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاقتصاد الوطني ، ويكون قرار مجلس الوزراء نهائيا فلا يجوز الطعن فيه بأية وسيلة من وسائل الطعن .

ويجب أن يكون للشركة الأجنبية وكيل يمثلها في سوريا ، ويجب أن يكون الوكيل من الجنسية السورية أو شركة مؤسسة في سوريا .

ويجوز بترخيص من رئيس مجلس الوزراء أن يكون الوكيل شخصا من جنسية الدولة التي تتبعها المؤسسة أو أن يكون فرعاً لشركة مؤسسة في نفس الدولة .

ولا يجوز للشركة الأجنبية التي لها فرع في سوريا أن تزاوّل بالاضافة الى أعمالها تمثيل شركات أخرى مؤسسة خارج سوريا .

وإذا كان للشركة الأجنبية بعض الشعب تستمد قوتها من الفرع الرئيسي الموجود في سوريا ، فإن مدير الشعبة يجب أن يكون سوريا أو شركة مؤسسة في سوريا .

ويجب على الشركة الأجنبية أن تمسك في سوريا جميع الحسابات المتعلقة بالأعمال التي بها في أراضي الجمهورية السورية بما فيها حساب الأرباح والخسائر - ولا يجوز لها أن

تطرح أسهمها أو سندات القرض الخاصة بها في الاكتتاب العام في أراضي الجمهورية السورية إلا باذن وزير الاقتصاد الوطني .

وعلى شركات المصارف أن تقدم لوزارة الاقتصاد الوطني - خلال ستة أشهر من انتهاء السنة الحسابية - نسخة باللغة العربية عن ميزانيتها للسنة المالية السابقة مصدقا عليها من ممثلها في الجمهورية السورية .

هذه الأحكام متصلة بالفروع الموجودة في سوريا لشركات مؤسسة خارج الأراضي السورية وقد أشار القانون - الذي نحن بصددده - الى الوكالات الموجودة في سوريا لشركات أجنبية ويقصد بالوكالة : - الوكيل بالعمولة ، والوكيل الموزع لحسابه الخاص ، والوكيل الموزع لحساب الشركة ، ووكلاء شركات الطيران ، ووكلاء شركات أفلام السينما ، ووكلاء شركات الملاحة البحرية ، وجميع الوكالات الأخرى المماثلة .

وعلى الوكيل المشار اليه فيما سبق أن يطلب قيد اسمه - فضلا عن البيانات المتعلقة بالشركة الأجنبية التي يباشر وكلاتها - لدى وزارة الاقتصاد الوطني ، ويشترط فيه أن يكون من الجنسية السورية وأن يكون مقيماً فعلاً في سوريا وله فيها محل تجاري .

وإذا كانت الوكالة تباشرها شركة مؤسسة في سوريا فيشترط فيها : ١ - إذا كانت الوكالة تباشرها شركة تضامن - فيشترط أن تكون أكثرية الشركاء فيها من الجنسية المصرية ، وأكثرية المديرين من السوريين الذين لهم حق الإدارة والتوقيع ، وأن تكون الشركة مؤسسة في سوريا ومركزها الرئيسي في سوريا ، وأن لا يقل نصيب الشركاء السوريين في رأسمال الشركة عن الثلثين ، وأن لا يقل رأسمالها عن خمسة عشر ألف ليرة سورية - وأن يدرج في عنوانها التجاري اسم أحد الشركاء السوريين على الأقل .

٢ - وإذا كانت الوكالة تباشرها شركة مساهمة - فيشترط أن تكون مؤسسة في سوريا ، وأن تكون أكثرية

أعضاء مجلس إدارتها من السوريين بما فيهم الرئيس ، وأن لا تقل نسبة مساهمة السوريين في رأسمالها عن الثلثين .

٣ - وإذا كانت الوكالة تباشرها شركة توصية بسيطة - فيشترط فيها ذات الشروط المطلوبة في شركات التضامن .

٤ - وإذا كانت الوكالة تباشرها شركة توصية بالاسهم - فيشترط فيها ذات الشروط المطلوبة في شركات المساهمة .

هذا بالنسبة للفروع والوكالات الموجودة في سوريا وتكون تابعة لشركات مؤسسة خارج أراضي الجمهورية السورية

أما إذا كانت الفروع أو الوكالات بسوريا تابعة لتاجر فرد محله الرئيسي خارج أراضي الجمهورية السورية ، ففي هذه الحالة يجب أن تتوافر في مدير الفرع أو مدير الوكالة ذات الشروط المطلوبة لمديرى فروع ووكالات الشركات على النحو السابق ذكره .

وتضمن القانون العقوبات الرادعة في حالة مخالفة أحكامه أو في حالة إعطاء بيانات غير صحيحة .

يخلص مما تقدم أن الجمهورية السورية قد راعت قانونها اعطاء امتيازات لها أهميتها للسوريين وأوجبت أن يكون مديرو الفروع والوكالات للمؤسسات الأجنبية من السوريين

كما انها اشترطت الحصول على ترخيص سابق من مجلس الوزراء بالنسبة للمؤسسات الأجنبية التي ترغب في مزاولة نشاطها في سوريا إذا كانت هذه المؤسسات تابعة لحكومة أجنبية أو إذا كان للحكومة الأجنبية صالح فيها .

وواضح أن الحالة في مصر تتطلب دراسة هذا الموضوع ، خاصة إذا علمنا أن المصريين لا نصيب لهم في إدارة النشاط الموجود بمصر للمؤسسات المؤسسة في الخارج ، وأن معظم هذا النشاط قاصر على الأجانب . .

دكتور يوسف جرجس برسوم  
مراقب عام مصلحة الملكية الصناعية



## تعديل فئات الضريبة العامة

# زيادة السعر التصاعدي على الإيرادات

ابتداء من يناير سنة ١٩٥٣ عن إيرادات سنة ١٩٥٢

الكلى الصافي عند تطبيق السعر عليه  
المادة الثانية - على وزير المالية  
والاقتصاد تنفيذ هذا القانون وله  
إصدار ما يقتضيه العمل به من  
قرارات ويعمل به اعتبارا من أول  
يناير سنة ١٩٥٣ من إيرادات سنة  
١٩٥٢ .

(المذكرة الإيضاحية في العدد القادم)

بنك مصر يؤلف لجنة  
لبحث حالة الموظفين والعمال  
بيان من مجلس إدارة بنك مصر  
على اثر الدعوة التي وجهتها القيادة  
العامة الى رجال الأعمال ومديري  
الشركات الصناعية ، وتلبية للنصح  
الذي أسداه اليهم القائد الكبير اللواء  
محمد نجيب مستهدفا مصلحة الوطن  
العليا ومتوخيا أولا وقبل كل شيء  
دعم صرح مصر الاقتصادي الذي هو  
أس كل نهضة وعماد كل تقدم ،  
وبخاصة في ظل الحركة المباركة التي  
قام بها الجيش الباسل وأيدتها البلاد  
وبالرغم من تقاليد بنك مصر  
ومؤسساته التي درج عليها منذ  
نشأته في سبقه لرعاية ابنائه العمال  
والموظفين والرفق بهم والتيسير عليهم  
والعناية بمصالحهم ومصالح عائلاتهم  
سبقا ضاق به آخرون في مناسبات  
كثيرة - فقد رأى عبدالمقصود احمد  
رئيس مجلس إدارة بنك مصر  
ومؤسساته تشكيل لجنة تضم كبار  
رجال بنك مصر ومؤسساته للنظر  
في ازالة اية شكوى وتحقيق كل  
مطلب عادل للعمال والموظفين ، على ان  
يعاون هذه اللجنة لجان فرعية  
تشكل في كل مؤسسة لانجاز هذه  
المهمة سريعا ودون ابطاء حرصا على  
استمرار ما تتمتع به مؤسسات بنك  
مصر من هدوء واستقرار وزيادة  
انتاج ، وتوفيرا لراحة العمال  
والموظفين الذين هم في الواقع عماد  
الاقتصاد القومي وخيرته المرجوة .

١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩  
لسنة ١٩٤٧ و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة  
١٩٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤  
لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم  
٩٧ لسنة ١٩٥٢  
وبناء على ما عرضه وزير المالية

والاقتصاد وموافقة رأى مجلس  
الوزراء

رسمت بما هو آت

المادة الاولى - يستبدل بالمادة  
١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩  
بفرض ضريبة عامة على الإيراد المعدل  
ل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١  
« مادة ١١ يحدد سعر الضريبة  
بعد استبعاد المبالغ المشار اليها في  
المادة التاسعة من الإيراد الكلى الصافي  
على الوجه الآتى :  
وتسقط كسور الجنيه من الإيراد

نشر فيما يلى نص مرسوم  
بالقانون الخاص بتعديل فئات الضريبة  
العامة على الإيرادات وهو :

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك  
مصر والسودان  
هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من  
الدستور

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩  
بفرض ضريبة عامة على الإيراد  
المعدل بقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١  
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس  
الاموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية  
والصناعية وعلى كسب العمل المعدل  
بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩  
و ٤٢ لسنة ٤١ و ١٥ و ١٩ لسنة

| جنيه                 | جنيه         | جنيه  | جنيه    |
|----------------------|--------------|-------|---------|
| الشريحة الاولى       | لغاية ١٠٠٠   | مفعاة |         |
| الشريحة الثانية      | اكثر من ١٠٠٠ | »     | بسر ٨ % |
| الشريحة الثالثة      | » ١٥٠٠       | »     | » ٩ %   |
| الشريحة الرابعة      | » ٢٥٠٠       | »     | » ١٠ %  |
| الشريحة الخامسة      | » ٣٥٠٠       | »     | » ١٥ %  |
| الشريحة السادسة      | » ٥٠٠٠       | »     | » ٢٥ %  |
| الشريحة السابعة      | » ١٠٠٠٠      | »     | » ٣٠ %  |
| الشريحة الثامنة      | » ١٥٠٠٠      | »     | » ٤٠ %  |
| الشريحة التاسعة      | » ٢٠٠٠٠      | »     | » ٥٠ %  |
| الشريحة العاشرة      | » ٣٠٠٠٠      | »     | » ٦٠ %  |
| الشريحة الحادية عشرة | » ٤٠٠٠٠      | »     | » ٧٠ %  |
| الشريحة الثانية عشرة | » ٥٠٠٠٠      | »     | » ٨٠ %  |

# زيادة فئات الضريبة النوعية على الارباح التجارية والصناعية وكسب العمل

سريان القانون من الشهر التالى لصدوره

**اولا - الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والضريبة على الارباح التجارية والصناعية .**

يزيد السعر من ١٦ في المائة الى ١٧ في المائة وذلك اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٢ أى عن الايرادات التى تحقق ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٢

**ثانيا - الضريبة على المرتبات وما فى حكمها والاجور .**

حرصت الحكومة على بقاء السعر على حاله بالنسبة لاجور المياومين من العمال والمستخدمين وبالنسبة للشرائح الاربعه الاولى من المرتبات وما فى حكمها لمن عداهم من طبقات الموظفين لذوى الدخل الصغيرة والمتوسطة والمستخدمين وذلك من باب الرعاية والايتار من العمل .

واقصرت الزيادة المقترحة على الشريحتين الاخيرتين فسترفع نسبتهم المئوية من ٦ و ٧ ٪ الى ٧ و ٩ ٪ على التتابع وذلك اعتبارا من مستحقات الشهر التالى لصدور القانون وهى زيادة هيئة العبء جدا لان سعرها الفعلى بالنسبة لموظف يتقاضى ١٢٠٠ جنيه مثلا سيرتفع ٤٥ ٪ الى ٤٩ ٪ تقريبا فمدى هذه الزيادة لا يعدو ٤ ر . ٪

**ثالثا - الضريبة على ارباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية**

زيد السعر من ١٠ ٪ الى ١١ ٪ اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٢ أى عن الايرادات التى تحقق ابتداء من ذلك التاريخ وهو سعر يتوسط سعري الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على المرتبات وما فى حكمها .

وقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد بهذه التعديلات مشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة وهى تشرف بعرضه على مجلس الوزراء رجاء التفضل باستصداره .

المقررة بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر ١١ فى المائة

**المادة الرابعة :** على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد ان يصدر ما يقتضيه العمل به من لوائح وقرارات تنفيذية ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

## المذكرة الايضاحية

فرضت الضرائب على ايرادات الثروة المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل فى مصر بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد بدأت أسعار هذه الضرائب هيئة جدا وبقيت على حالها حتى الآن فيما يتعلق بكسب العمل المستمد من المرتبات والاجور وما فى حكمها لان طبيعته تجعله على الدوام خليقا بالرعاية والايتار .

أما سعر الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والضريبة على الارباح التجارية والصناعية فقد زيد بالتدريج حتى بلغ ١٦ فى المائة اعتبارا من يناير سنة ١٩٥١

وفى ذلك التدريج أيضا عدل أساس الضريبة على ارباح المهن الحرة غير التجارية فأصبحت تفرض على الارباح الفعلية بدلا من القيمة التجارية وأصبح سعرها ١٠ ٪ من صافى تلك الارباح .

والاسعار الحالية لهذه الضرائب النوعية معتدلة جدا بالقياس الى ما هى عليه فى البلاد الاخرى ، وهى على أى حال لا تزال بعيدة البعد كله عن استنفاد الطاقة التكليفية للممولين ولما كانت اقتصاديات البلاد وتطورها الاجتماعى ونهضتها الاخيرة تنادى جميعا وفى الحاح بتدبير موارد جديدة للميزانية .

لقد أصبح لزاما زيادة اسعار الضرائب النوعية زيادة رؤى أن تكون طفيفة على الوجه الآتى :

نشر فيما يلى نص المرسوم الخاص بزيادة فئات الضريبة النوعية من الشهر التالى وهو :

باسم حضرة صاحب الجلالة الملك ملك مصر والسودان .  
هيئة الوصاية المؤقتة .  
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وعى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و ١٥ و ١٩ لسنة ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩ لسنة ١٩٤٧ و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ ، والمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمت بما هو آت :

**المادة الاولى :** ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٢ يكون سعر الضريبة المقرر بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ١٧ فى المائة .

**المادة الثانية :** يعدل سعر الضريبة المقرر بالفقرة الاولى من المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر على الوجه الآتى :

٢ ٪ عن ال ١٢٠ جنيهها الاولى  
٣ ٪ عن ال ١٨٠ جنيهها التالية  
٤ ٪ عن ال ٢٠٠ جنيه التالية  
٥ ٪ عن ال ٣٠٠ جنيه التالية  
٧ ٪ عن ال ٤٠٠ جنيه التالية  
٩ ٪ عما زاد على ذلك .

وتسرى الضريبة بالسعر الجديد اعتبارا من الشهر التالى لصدور هذا القانون .

**المادة الثالثة :** ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٢ يكون سعر الضريبة





## التأمين والتعاون صنوان في خدمة الوطن

لا يقوم أى عمل اقتصادى الا على اركان ثلاث - العمل والادارة ورأس المال - ويهدف التأمين الحديث الى أن يمتلك الشعب كله الاعمال الاقتصادية الكبرى التى تخدمه بتحويل رأس المال من ايدى الافراد القليلين الذين يملكونه الى الدولة مع الابقاء دون مساس بنظم العمل والادارة وبذل الجهد فى تحسينها

والتعاون هو الآخر نظام شعبى يمكن جميع الافراد من بنى الوطن من تملك المؤسسات التعاونية التى تخدم مصالحهم بغض النظر عن مركزهم المالى فلا يشترط فى الفرد أن يكون عنده أى رأس مال ليصبح عضوا يملك فى المؤسسة التعاونية على قدم المساواة المطلقة مع غيره من الاعضاء بقدر ما يتعامل معها .

واذا كان التأمين فى البلاد الراقية التى اخذت به فى السنوات الاخيرة قد تركز حول الانتاج عامة والصناعات الكبرى خاصة فان التعاون فى هذه البلاد قد شمل جميع انواع التوزيع للمستهلكين واصبح يتقاسم هو والتأمين اقتصاديات البلاد . الاول فى ميدان التوزيع ، والثانى فى ميدان الانتاج .

**الجمعية التعاونية البترول**

# الشركة المالية والصناعية المصرية

(ش.م.م.)

سجل تجارى اسكندرية ١٨٢٨

~~~~~

رأس المال ٤٨٠٠٠٠ ج.م

المركز الرئيسى : - اسكندرية ، ٦٩ شارع فؤاد الاول

تليفون ٢١٣٦٠ - ٢١٣٦٨ - ٢١٣٦٧

المصنع : - بكفر الزيات - تليفون رقم ٦٣

~~~~~

## المنتجات

- سوبر فوسفات الجير ((أبو نخلة))
- حمض كبريتيك تجارى ، للبطاريات ونقى
- سلفات الحديد
- فلو سيليكات الصودا
- سلفات الصودا
- أسمنت النحاس
- الخ ...



## راديو إيكو العالمى

أداة سحر و الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته وصوته الرقيق العذب

**أصبحت ما وصلت اليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤**

كهرباء - بطارية مائنة - ومهافة - راديو منظمه  
راديو للسيارات ٤ - ٥ - ٦ - ٧ صمامات يعمل  
على التيار المتقطع المستمر - صندوق انبوه فاخر

شركة إيرمك مصر  
١٨ شارع صبره ابو علم باشا "بركتنا" ت ٥٩٦٣٧

الوكلاء  
المصرية



حافظوا على:

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



من  
الرقّة والحرب والاضياء  
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمي من العبث بها  
أو فقدها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

أدخل بنك مصر نظام الإبراع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»  
لحفظ النقود والتقنيات الثمينة في غداوات يعمل به في القاهرة والقاهرة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية

# شركة مصر للتصدير والإقطان

شركة مساهمة مصرية

---

إحدى مؤسسات بنك مصر  
ومركزها الرئيسى بمسارته بالألكندرية

---

تقوم بتجارة القطن فى الداخل  
وتصديره للخارج

---

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم

---

رئيس مجلس الإدارة : مصرية صاحب السعادة عبد القادر أحمد باشا



# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى  
تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى انتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب  
يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

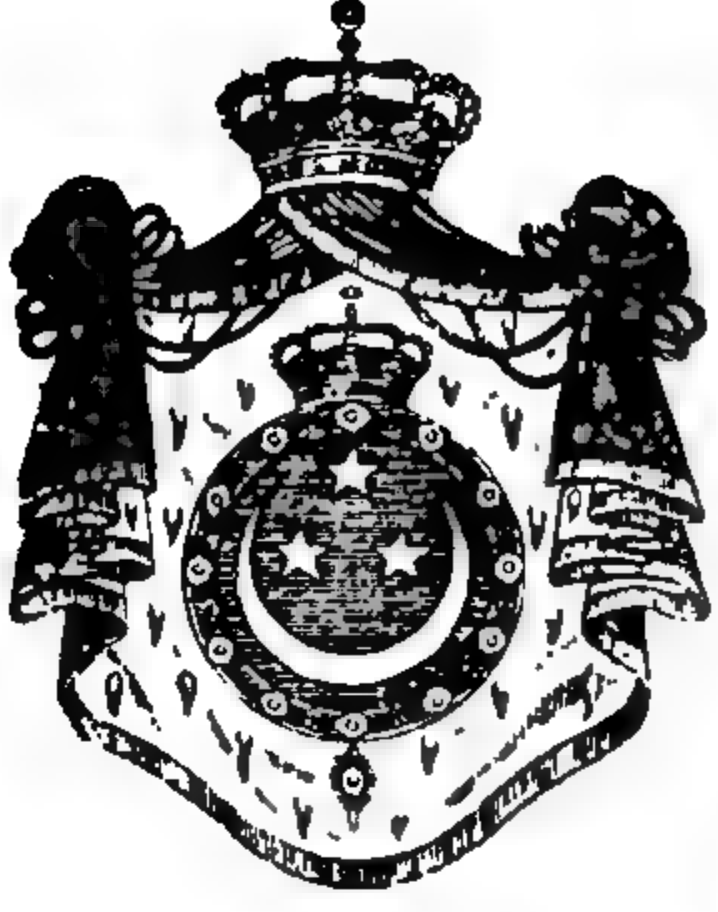
التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

م.ب. ١٤ القاهرة





موردو  
جلالة الملك فاروق الاول

# اسم عظيم لسيجارة فاخرة



## ٢٠ سيجارة ٨ قروش

٥٤-١٠٣

مطبعة ٨٩٥ في بيروت

# كل نقطة لها قيمتها

إن المحافظة على المياه هي مفتاح الحياة لمصر  
ويترتب على تسرب المياه من الترع وقنوات  
الرى نقص فى المساحة التى يمكن زراعتها وفى  
المحصول الذى تحتاج إليه البلاد لمواجهة  
مطالب سكانها .

وأخيرا وبعد أبحاث واختبارات طويلة فى  
بلاد نماثل مصر فى ظروفها فقد أنشأ رجال  
الأبحاث فى شركة شل قناة للرى من طراز جديد  
فى الصالحية بمديرية الشرقية - قناة مبطنة بمادة  
البتومين وبذلك تمتع لترب المياه الغالية .

وهذه البطانة غير قابلة للكسر وليست بها  
وصلات تسمح برشح المياه وإنشاؤها وصيانتها  
سهلة وقليلة التكاليف .

وسيوذى هذا الاستعمال الجيد للبتومين  
عندما ينتشر ويعمم إلى الاحتفاظ بكيات  
كبيرة من المياه التى كانت تضيع هباء .



ف خدمة الاقتصاد الوطنى







# الاقتصاد والمحاسبة

الشمس  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطه رئيس نادى التجارة الملكى  
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٣٦  
اول سبتمبر ١٩٥٢

## الانتاج طابع العهد الجديد

لم يقتصر العهد الذى انقضى الى غير رجعة على النواحي السياسية والاجتماعية ، بل كان لانتشار الفساد بين الحكام تأثير ضار على اقتصاديات البلاد . فقد ساد الاعتقاد بين موظفى الدولة وغيرهم ان الترقى لا يكون الا عن طريق المحسوبية او عدم الامانة، مما أغرى ضعاف النفوس بالانزلاق فى هذا التيار ، وادخل اليأس على قلوب الكثيرين من ذوى الذمم النقية على ان الاثر الضار كان واضحا فى روح الاستهتار التى سادت معظم المرافق العامة ، وامتدت عدواها الى المؤسسات غير الحكومية ، مما كان له اثر ظاهر على قلة الانتاج بصفة عامة .

ولما كان الانتاج هو العماد الذى تقوم عليه ثروة البلاد فان ما يصيبه من نكسة يعود على البلاد بأسوأ الاضرار .

ويعلم الجميع ان مشكلة مصر الكبرى هي قلة الدخل الاهلى ، فيجب ان تنصرف الجهود الى زيادة الثروة القومية ، ولن يتأتى ذلك الا بزيادة الانتاج عن طريق استغلال الثروات الطبيعية كالمناجم واستصلاح الاراضى . . . واهم من ذلك مضاعفة الجهود الانسانية لكى يعطى كل انسان طاقته القصوى من العمل .

ولنا اسوة حسنة بما فعله ابطال الجيش ، فقد حرموا على انفسهم حتى الانتفاع بما هو حقهم الطبيعى من الحصول على رتبة ومرتبة المركز الذى يشغونه فلا أقل من أن يصبر كل منا على حاله الآن ، وبذل بعض الجهد الاضافى لزيادة انتاجه .

ولعل المثل الذى ضربته لنا ألمانيا - التى خسرت الحرب بعد ان تخربت مصانعها ومدنها - ولكن أمكنها بعزيمة أهلها واقبالهم على العمل ان تسترد مركزها بين الدول فى سنوات قليلة حتى تفوقت على الذين انتصروا عليها . .

فى حين أن بريطانيا ركن عمالها الى التراخى فى العمل فكانت النتيجة ان الشعب كله بما فيه العمال يعانون الضيق . . يشتد سنة بعد اخرى بدلا من ان تنفرج ازمته . .

ان العمل الجدى وايتار المصلحة العامة يجب ان تكون طابع العهد الجديد . وعلى كل منا ان ينسى ذاته ولا يذكر المصلحة العليا ، مصلحة الوطن .

احمد عنان

الانتاج طابع العهد الجديد :  
لرئيس التحرير

عرض وتعليق : الموضوع  
الرئيسى - ملكية مشكوك  
فيها - التضامن الاجتماعى  
- تمويل الصناعة .

مستقبل مصر  
اخبار اقتصادية

تقدير قيمة البضاعة لدى المنشآت  
الصناعية : بقلم الاستاذ  
موسى حقى

الاتفاق التجارى والمالى مع ألمانيا  
الغربية

اقتصاديات الشرق الاوسط :  
اقتصاديات الباكستان

واجب الخير فى حالات رفض  
الدفاتر : بقلم صاحب الامضاء

شخصيات اقتصادية : الاستاذ  
محمد خطاب

الاقتصاد العالمى :  
الاوراق المالية : فى النصف

الثانى من أغسطس ١٩٥٢  
مشاهدات اقتصادية فى لندن :  
بقلم الاستاذ محمد صديق  
لهيطة .

مصر تستطيع زيادة دخلها من  
الدولار . . .

التقرير السنوى للقطن عن موسم  
١٩٥٢/٥١

اسلوب الاعلان : بقلم الاستاذ  
محمود عساف

بيان الملكية الصناعية : عن شهر  
يوليو سنة ١٩٥٢

قوانين وقرارات : تعديلات قوانين  
الضرائب الاخيرة



## الموضوع الرئيسي

لا يزال مشروع تحديد الملكية الزراعية الموضوع الرئيسي الذي يشغل الأذهان .. ولئن كان مبدأ التحديد متفقاً عليه من الجميع ، فإن الاختلاف لا يزال قائماً حول طرائق التنفيذ . وهو خلاف يرجع إلى الرغبة العامة في أن يجيء التنفيذ موسوماً بالعدل ورعاية كل الاعتبارات بحيث لا يؤثر على مستوى الانتاج الزراعى ولا يفض من نشاط الافراد او يؤدي الى تثبيط الهمم .

ولم تعرف بعد تفاصيل المشروع بطريقة رسمية ، على أنه - مهما تكن هذه التفاصيل - فلا شك أن ولاية الامور يدركون خطورة المشروع والآثار التي ينتظر أن تترتب عليه ، ولا شك أنهم سيبدلون غاية الجهد لكى يجيء المشروع متفقاً مع المصلحة العامة ومؤدياً الى أهدافه وهى تخليص البلاد من الآثار السيئة التي تقترب عادة بنظام الاقطاع .. وهى آثار تتناول كل نواحي الحياة الاجتماعية كانت او سياسية او اقتصادية ..

وما من ريب في أن جانباً كبيراً من الفشل قد منيت به الحياة الدستورية في مصر يرجع الى قيام ملكيات كبيرة تستغرق في بعض الاحيان دائرة انتخابية كاملة او جزءاً كبيراً منها ..

والملكية في أساسها ، وظيفة اجتماعية توجب على المالك التزامات عديدة ، ولكن الكثيرين من الملاك اعتبروها حقاً لا يقابله واجب ، ونوعاً من العبودية لا يستلزم غير الخضوع والأذعان .. واستكبروا في أكثر الاحيان أن يستمعوا الى النصيح وان يعرفوا حقيقة الوضع وان يتنازلوا عن عنجهيتهم وروح الاستغلال الاصلية في نفوسهم ، فليس لهم ان يشكوا اليوم او ان يلوموا أحداً غير انفسهم ..

ولو احسنوا ادراك واجباتهم الاجتماعية وما تفرضه عليهم وظيفتهم كملاك لما اضطروا الى التفكير في تحديد الملكية ، ولما شعر المستأجرون والمعدمون بوطاة الحياة عليهم ..

## ملكية مشكوك فيها

واذا رجعنا الى تاريخ الملكية الزراعية في مصر، لوجدنا أن الكثيرين من كبار الملاك في الوقت الحاضر قد ورثوا أملاكهم عن آبائهم واجدادهم وان ملكية هؤلاء الآباء والاجداد لم تكن سليمة من كل النواحي ، فقد كان الولاة يقطعون بعض الناس مساحات كبيرة من الارض دون ان يدفعوا لها ثمناً او شيئاً غير خدمات شخصية لوالى ، كانت في أكثر الاحيان لا تتفق والمصلحة العامة . فأساس الملكية نفسه مطعون عليه ، ولو انصفوا انفسهم وانصفوا التاريخ لتنازلوا عما يملكون رضاء وطواعية

## التضامن الاجتماعي

ومن مصلحة الملاك الا يثيروا اعتراضات في وجه القانون الجديد ، فان العالم يسير الى تطور لا شك فيه هو تقليل الفوارق بين الطبقات ولا يعقل ان تنفرد مصر بنظام أصبح لا مثيل له في العالم المتحضر . ومن الخير لهم ان ينشئوا امام العاصفة ، حتى لا تقتلعهم ، وان يدركوا حقيقة التطور الذي يصيب العالم وان يسايروا العقلية الجديدة جهد استطاعتهم ..

ونحن لا ننكر ان هذه المسيرة ستتطلبت منهم جهوداً نفسية شاقة فقد اعتادوا على نوع من الحياة يصعب عليهم ان يتنازلوا عنه ، وقد بلغ أكثرهم منتصف العمر او جاوزه نحن لا ننكر هذا ، ولكن الجماعة الانسانية لا يمكن ان تقف دون ان تتطور ، وبذل بعض الالم النفسى في الوقت الحاضر بالنسبة للملاك المصريين خير من التمسك بنظام لو ترك فترة اخرى لادى الى ثورة اجتماعية خطيرة قد تتعرض فيها حياتهم ذاتها للخطر ..

والمسألة الآن بالنسبة لهم واضحة ستتناقص أملاكهم ولكنهم سيعيشون في مجتمع أكثر هدوءاً وتضامناً وأماناً وهو خير من بقاء أملاكهم والاستمرار في حياة محفوفة بالخطر

## تمويل الصناعة

وليسست الارض أكثر موارد الثروة والانتاج ربها ، وسيتاح للملاك قدر كبير من المال ، هو ثمن أراضيهم الزائدة عن الحد المقرر يستطيعون ان يحولوه الى ميادين الصناعة ، حيث يفسح مجال الربح وتتفتح آفاق أكثر وأوسع مجالا . ولا فائدة في محاولتنا لانشاء وطننا من جديد الا بنشر الصناعة وتحويل جانب كبير من الطاقة الوطنية الى ميادنها ولو تركت الملكية الزراعية من غير حد وترك الملاك الزراعيون يزيدون أطيانهم الى غير حد لاستغلوا كل قرش زائد في شراء أطيان جديدة ، وظلت الصناعة وقفا على الأجانب ، وظل ميدانها ضيقاً ، وظلت بلادنا متأخرة عن غيرها . فمن الواضح ان الدول الصناعية هي الدول المعقود لها لواء التفوق من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية ..

فالمسألة لا تنطوي ، قط ، على محاولة الاعتداء على ملكية احد ، ولكنها مجرد تنظيم لرؤوس الاموال المصرية للحياة الاقتصادية المصرية ، فلا تظل تنفس برئة واحدة ، هي الزراعة ، وفهم المسألة على هذا الوضع يريح من كثير من القلق والخوف ، ويساعد على انفاذ هذا الانقلاب في هدوء وطمأنينة ..

ولسنا في حاجة الى القول بأن الشرط الاول للانتاج الحسن هو استقرار الامن ووضوح التضامن بين افراد الجماعة واثابة الفرصة لكل مواطن كى يعمل ويكسب . وقد دخلت الآلات الميكانيكية في الاستغلال الزراعى واستخدمت في مصر ، حتى اليوم ، على نطاق ضيق ولكن الدلائل كلها تشير الى ان نطاق الاستعانة بها سيتسع ، وهو ما سيؤدي حتماً الى تعطل بعض الايدي العاملة في الزراعة ، ولا سبيل الى حل هذه المشكلة بغير توجيهها الى الصناعة .. وما من امل في تقوية الصناعة بغير رؤوس اموال ، فما يجرى الآن من العمل لتحديد الملكية ليس الا تحويلاً لرؤوس الاموال من الزراعة الى الصناعة . فهو اجراء الى جانب اسبابه التي اسلفنا الاشارة اليها ، يساعد على مواجهة مشكلة متوقعة حتماً ..



# مستقبل مصر

تنفست مصر الصعداء بعد عهود طويلة من الكبت والضغط ، فقد كان هم الحاكمين جمع ما يمكن من مال وجاه بكل الوسائل حتى يظل باقى الشعب يكدح من اجل هؤلاء السادة ، بل كانوا يسعون الى ابقائه في حالة من العجز المادى والمعنوى يجعله دائما خاضعا لرغباتهم ، غير قادر على الوقوف امامهم او مناقشتهم الحساب .. وان مساوىء العهود الماضية اكثر من ان نعددها هنا ، ولست ارى من اسباب الكلام عنها اى فائدة سوى ان نعمل جادين على الا يعود ذلك العهد ثانية ..

على ان ما يجب ان تتجه اليه الانظار وتحشد فيه الجهود الآن هو العمل على اصلاح اخطاء الماضى . لقد كان من اثر انتشار الفساد ان فترت همم الذين يعملون فكانت النتيجة تدهور الانتاج حتى وصل الى حده الأدنى ..

ان كل مخلص لهذا البلد كان قلبه ينفطر اذ يرى ثرواته مهملة لا تجد من يستخلصها ، ويرى امام عينيه نواحي اصلاح متعددة ولكن ليس من يجرؤ على معالجتها .. وكانت الاغراض الشخصية والمنازعات الحزبية كفيلا بواد كل مشروع في مهده ..

ومما يحز في النفس حقا ان كانت القاعدة لدى كل وزير جديد ان يلغى اعمال الوزير السابق ومشروعاته بجرة قلم ، وان يبعد عن مراكز الوزارة كل من كانت له صلة بالوزير السابق مهما كانت درجة الموظف

من الكفاية او الجد .. مما تسبب عنه شلل يكاد يكون عاما في كل المرافق .. ولناخذ مثلا بسيطا مشروع خزان اسوان فبعد دراسة استغرقت عشرات السنين .. واشترك في بحثه عدد كبير من الشركات الهندسية في العالم تقرر البدء في التنفيذ في سنة ١٩٣٦ ولكن المنافسات الشخصية على من الذى يستفيد شخصا من هذا المشروع الضخم تسببت في تاخير تنفيذه حتى الآن .. وبعد ما كانت تكاليفه تقدر ببضعة ملايين من الجنيهات قفزت الآن الى عدة عشرات الملايين ، كما ضاعت على البلاد فوائد يمكن تقديرها بمئات الملايين من الجنيهات كان يمكن ان تفيدها لو تم عمل المشروع قبل الحرب وأمكن الحصول على السماد في الوقت الذى امتنع وروده او عز .. ومن المعلوم ان ما يقدر لانتاج مشروع السماد هو حوالى ٣٠٠ ألف طن ، ولما كان الجوال الواحد زنة مائة كيلو يزيد في انتاج القمح ما لا يقل عن اردب واحد فمعنى ذلك ان مصر كانت تخسر في كل سنة من سنى الحرب حوالى ٣ مليون اردب كانت تشتريها من الخارج وتدفع فيها ما يزيد على عشرة ملايين من الجنيهات في كل عام ..

ان الذى ننادى به الآن هو ان تشيع في الامة روح جديدة هي روح العمل والجد ، وليست روح التواكل ومحاولة الحصول على اكبر نفع بأقل جهد ممكن او بوسائل لا تمت الى الاخلاق او الفضيلة بسبب .. ان الثروات الطبيعية في مصر

تتطلب من يهتم بأمرها ويعمل على استنباطها ، ففضلا عن المعادن التى يمتلئ بها باطن الارض في صحراء مصر الشرقية ، فان الارض الزراعية نفسها لم تفلح بالطريقة الصحيحة الاقتصادية ، وما زال الكثيرون من الزراعيين يستعملون تقاوى رديئة قليلة الغلة ضعيفة المقاومة للأمراض . ان حال طرقتنا يدعو الى الخجل فهي اقل من مثلها في اى بلد حتى التى تقل عنا كثيرا من حيث الثروة او التقدم ، وليس يخفى ان مجرد وجود طريق صالح يرفع من قيمة الارض التى يمر عليها او يسهل انتقال اصحابها اليها ويسر لهم نقل منتجاتها ولوازمها بالوسائل الميكانيكية السريعة ..

ان موانئنا في حاجة كبرى الى العناية ، وموانئ العالم تتنافس فيما بينها على تقديم التسهيلات المختلفة للسفن حتى تفرغ شحناتها بأقل نفقة وبأسرع وقت ، بل يعملون على ان يمكنوا تلك السفن من ان تشحن بضائع جديدة من تلك الموانئ حتى لا تعود فارغة ..

ان اوجه اصلاح في مصر لا حصر لها ، ونحن نعيش في بلد بكر بكل معاني الكلمة ، وليس علينا ان نعمل على استثمار مواردها مستعنيين في ذلك بكل الوسائل بما في ذلك الاستعانة بالخبراء من الاجانب ، وبرؤوس الاموال الاجنبية ..

على انه لا امل في كل ذلك اذا لم نعبئ الجهود الحققة في هذا الاتجاه وبذلك نثبت اننا حقا نعننى تغيير النظام ، وليس مجرد تغيير الحكام .



## نقص محصول القمح الجديد

### وزيادة محصول الشعير

أذاعت وزارة الزراعة التقدير النهائي لمحصول القمح والشعير في عام ١٩٥٢

ويؤخذ منه أن المساحة التي زرعت قمحا بلغت مليوناً و ٤٠٢.٠٠٥ أفدنة ، أنتجت سبعة ملايين و ٢٦٠ ألف أردب بنقص ٩٤٥٧٠ فداناً و ٨٠٠ ألف أردب عن محصول العام الماضي .

أما الشعير فقدرت المساحة التي زرعت منه بـ ١٣٦٥٨٧ فداناً أنتجت ٩٨١ ألف أردب بزيادة ١٨٣٧٦ فداناً و ١٥١ ألف أردب عن العام الماضي .

### ٣ ملايين من الجنيهات

### ربح الحكومة من بيع السكر حراً

قدرت أرباح الحكومة من بيع السكر حراً في الأسواق بسعر عشرة قروش للآقة بمبلغ ٣٢٠٠.٠٠ جنيه في السنة .

### تحديد مساحة القطن بـ ٣٠٪

### خلال السنوات الثلاثة القادمة

أعدت وزارة الزراعة مشروع مرسوم بقانون بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في المواسم الثلاثة القادمة ، وينص المشروع على أنه يجوز لأي شخص أن يزرع في هذه السنوات ما يزيد على مساحة ٣٠٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته ، وتنسب المساحة الجائز زرعها قطناً إلى مجموع الأراضي التي في حيازة الزارع بما في ذلك الأراضي المشغولة بالمساقى

والمصارف والجسور والأجران والمساكن وما إلى ذلك .

على أنه لا يدخل في حساب ذلك المجموع الأراضي البور التي لم تزرع في السنتين السابقتين على صدور المرسوم بقانون سواء كانت قابلة أو غير قابلة للزراعة ، وكذلك أراضي الحياض التي ليس لها مورد للري الصيفي والأراضي الخاضعة لعوائد الأملاك .

كما أعدت الوزارة تشريعاً يحدد المناطق التي تزرع بها الأصناف المختلفة من الاقطان طويلة التيلة في المنطقة الشمالية من الوجه البحري .

### استمرار زيادة حالات البروتستو

بلغ حالات البروتستو المقيدة بالمحاكم خلال المدة الواقعة بين أول شهر يوليو و ١٥ منه ٣٤٠١ حالة وحكما واحداً بالافلاس أى بزيادة ٥٠٠ حالة عن المدة الواقعة من ١٦ يونيو الماضي إلى ٣٠ منه

### الاستيلاء على رسالة دخان ياباني

كانت مصلحة الجمارك قد اعترضت على استيراد الدخان الياباني لانه يقلل الحصيلة الجمركية نظراً لخفة ثقله النوعي عن غيره من الادخنة الأخرى .

ولمناسبة ورود رسالة من الدخان الياباني تقرر تأليف لجنة من وزارة التجارة والصناعة ومندوبين عن غرفة صناعة الدخان لتوزيع هذه الرسالة على المصانع المختلفة وتحديد الربح المعقول لصاحب هذه الرسالة .

وينتظر أن يقرر وزير التموين الاستيلاء على هذه الرسالة وتوزيعها طبقاً لقرار اللجنة المذكورة على المصانع المستهلكة .

### تمصير التوكيلات التجارية

تبحث وزارة التجارة والصناعة الآن في وضع مشروع لتمصير التوكيلات التجارية ، والتي يمثلها بعض الأجانب في مصر الآن على أن تعفى منه الدول التي تسمح لوكلاء مصر في الخارج أن يكونوا من المصريين

## عدم خفض الرسوم الجمركية

### على الشاي

رفض وزير المالية تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الشاي والتي تبلغ نحو ١٧٠ جنيهاً على الطن ، وذلك لعجز الميزانية .

هذا وتبلغ الحصيلة السنوية من رسوم الشاي ثلاثة ملايين من الجنيهات .

### ٣٩ ألف سائح في شهر مايو

بلغ عدد السائحين الذين قدموا إلى مصر أو مروا في مطاراتها وموانئها خلال شهر مايو الماضي ٣٩٠٣٩٠ سائح .

وقد بلغ عدد السائحين الذين زاروا الأقصر خلال ذلك الشهر ٤٤٤ سائحا والباقي زاروا متاحف القاهرة ومعالمها الأثرية .

### تأليف اتحاد لاستيراد وبيع خيوط

### الحرير الصناعي

تقرر تأليف اتحاد من شركة الحرير الصناعي ومندوبين عن غرفة صناعة الحرير واتحاد الصناعات ومندوب عن وزارة التموين وذلك للقيام باستيراد باقى احتياجات البلاد من غزل الحرير الصناعي وتسعيه على أساس سعر بيع الغزل الذى تنتجه شركة الحرير الصناعي وعلى أن تتحمل الشركة الزيادة في أسعار الغزل المستورد وتخصمها من الأرباح التى تحصل عليها بعد زيادة الرسوم الجمركية وزيادتها لأسعار الغزل . وقد تقرر أن تساهم الشركة بنسبة ٦٠٪ من رأس مال الاتحاد وهو ما يوازى نسبة إنتاجها من الحرير اللازم لسد حاجة المصانع المحلية ، وأن تقدم المصانع الأخرى بنسبة ما تستهلكه من الغزل .

### اشتراك مصر في سوق باري

أرسل المستشار التجاري بالسفارة الإيطالية إلى وكيل وزارة التجارة والصناعة كتاباً يشير فيه إلى أن لجنة تنظيم معرض باري قررت أن تتحمل مصاريف الشحن البحرى للبضائع المخصصة للقسم المطهى وذلك من



السكر بتصدير حصة اضافية من المولاس ، يبلغ مقدارها ٢٥ ألف طن علاوة على الكمية التى تقرر تصديرها من قبل وتبلغ ٢٥ ألف طن . على أن يتم تصديرها بالدولارات .

#### **تصدير صوف للخارج**

قررت لجنة الاستيراد والتصدير السماح بتصدير ٢٠٠ طن من الصوف الشلح بالعملة الصعبة ، مع اقامة مزاد بين راغبى التصدير على ان يثبت كل طالب للتصدير انه يمتلك الكمية التى يطلب تصديرها ، او انه تعاقد عليها مع أحد المنتجين ..

#### **عدم الاشتراك فى مركز التدريب**

##### **التعاونى بقبرص**

تقرر عدم الاشتراك فى مركز التدريب التعاونى المزمع افتتاحه فى أول سبتمبر القادم بجزيرة قبرص والتابع لمؤسسة الزراعة والتغذية ، وذلك لحاجة الحكومة فى الظروف الحالية الى جهود كبار رجال التعاون فى المساهمة فى الاعمال التى تركز على النشاط التعاونى .

#### **فى ذمة الله الاستاذ سليم أمين حداد**

انتقل الى جوار



ربه الكريم ، بعد حياة حافلة بجلال الأعمال ، علما من اعلام مصر ، هو الاستاذ سليم أمين حداد ، الاستاذ

السابق بكلية

التجارة وعميد المحاسبين بالقطر المصرى وعضو جمعية المحاسبين الملكية ، بعد أن تخرج على يديه جميع المشتغلين بالمسائل الاقتصادية والتجارية فى مصر ، وألف أكثر من عشرين كتابا باللغات العربية والانجليزية والفرنسية فى الاقتصاد والمحاسبة والمراجعة والاحصاء ، وهى مؤلفات يعدها العلماء والباحثون من أوثق المراجع فى العلوم التجارية .

وان نادى التجارة الملكى ومجلة الاقتصاد والمحاسبة اذ ينعيانه بمزيد الحزن والاسف ، انما ينعيان عالما قلما يوجد بمثله التاريخ .

هذا العام ٦٢٧٣ باخرة بلغت حمولتها ٣٤ مليون و ٨٠١ ألف طن ، أى بزيادة قدرها ٩٠٠ ألف طن عن الحمولة التى سجلت فى النصف الثانى من العام الماضى .

#### **مساعداً لمكافحة دودة القطن**

##### **تقدمها ادارة التعاون الفنى الامريكى**

أبرمت وزارة الزراعة مع ادارة التعاون الفنى بالسفارة الامريكىة اتفاقا تكميليا لانفاق النقطة الرابعة ، يقضى بتزويد الوزارة بطيار وميكانيكى لتدريب الطيارين المصريين على استخدام طائرات الهليكوبتر فى مكافحة الحشرات وخاصة دودة القطن ، وتزويدها بالمعدات وقطع الغيار اللازمة لطائرات الهليكوبتر التابعة لوزارة الزراعة ، وتقدر قيمة الادوات والمعدات التى قدمتها ادارة التعاون الفنى الامريكىة للوزارة بحوالى ١٣ ألف دولار . وقد وصلت هذه الادوات الى الاسكندرية منذ ايام كما ينتظر وصول الفنيين هذا الاسبوع .

#### **صفقة كبيرة من القطن**

اتفقت وزارة التموين فى الاسبوع الماضى مع حكومتى المجر وتشكوسلوفاكيا واحدى الشركات على مبادلة ٥٠ ألف طن سكر بكمية من القطن المصرى من المحصول الجديد وقد قدرت جملة الكمية التى تقرر مبادلتها من القطن نحو ٢٠٠ ألف قنطار من القطن الاشمونى قدرت قيمتها بنحو ٢٦٧٦٠ ر ٢٦٧٦٠ جنيها .

#### **تصدير ٢٥ ألف طن مولاس**

قررت لجنة الاستيراد والتصدير فى جلستها الاخيرة بالترخيص لشركة

#### **مزايدة التزام النقل**

##### **طرحها يوم أول نوفمبر**

فرغت وزارة المواصلات من اعداد دفتر شروط المزايدة الخاصة بالالتزام بالنقل على شبكة الطرق بعد أن تقرر ادخال بعض التعديلات على بعض احكامه .

وقد تقرر تحديد أول نوفمبر القادم موعدا لتقديم العطاءات فى هذه المزايدة .

الاسكندرية الى بارى وكذلك مصاريف اقامة هذا القسم بجانب التسهيلات التى سبق ان قررتها وهى تقديم المكان المخصص للقسم المصرى بدون مقابل ودفع جميع مصاريف اقامة المندوبين المصريين فى بارى .

وذلك بمناسبة عدول الحكومة المصرية عن الاشتراك فى هذا السوق .. وقد قررت وزارة الخارجية بمناسبة العرض الذى قدمه المستشار التجارى الاشتراك فى السوق على نفقة الحكومة المصرية .

#### **نتيجة تحقيق لجنة التطهير فى التموين**

فرغت لجنة التطهير فى وزارة التموين من وضع تقريرها عن الصفقات الخاصة باستيراد القمح من الخارج وتحديد حصة من الارز للسودان ومبادلة ذرة بكسب وتوزيع الخيش المستولى عليه .

وقد أسفرت هذه التحقيقات عن عدم ادانة أحد من موظفى الوزارة بما يستحق الاحالة الى مجلس تأديب أو المحاكمة الجنائية .

#### **الدكتور ستراك**

##### **تعيينه وزيرا مفوضا لمانيا فى مصر**

رشحت حكومة غرب المانيا الدكتور ستراك رئيس الوفد التجارى الالماني الذى زار مصر أخيرا وزيرا مفوضا لها فى مصر .

وينتظر ان يصل الدكتور ستراك فى شهر أكتوبر المقبل لتقديم أوراق اعتماده .

#### **٥٠٠ ج يوميا تحصل على نقود**

##### **المسافرين للخارج**

بلغ معدل ما يحصل يوميا من ميناء الاسكندرية البحرى والجوى من الضريبة التى فرضت على أموال المسافرين الى الخارج ومقدارها ١٠ ٪ نحو ٥٠٠ جنيها فى اليوم .

#### **نشاط حركة النقل فى**

##### **قناة السويس**

بلغ عدد البواخر التى اجتازت قناة السويس خلال النصف الاول من



# تقدير قيمة البضاعة لدى المصانع الصناعية

## تتمة البحث

**البضاعة تامة الصنع والتي فى دور**

**الصنع :**

ان قيمتها معا اذن هى ١٨٠٠ - ٥٠٠ = ١٣٠٠ جنيه

ويلاحظ ان طبيعة هذين النوعين تعتبر واحدة تماما بالنسبة لما نحن فيه من بحث . فالموضوع لا يخرج عن رغبتنا فى الوصول الى ثمن تكلفه الانتاج للبضاعة التالفة فى ذلك اليوم . وسواء كانت البضاعة قد تم صنعها واصبحت معدة للبيع أم كانت مازالت

فى دور الصنع فان ذلك لا يغير من الموقف شيئا . فكلاهما بضاعة بدأت بكونها مادة خام ، قام بعض العمال المنتجين بتصنيعها فأدخلوها فى الآلات وأضافوا اليها مواد الصناعة المختلفة وهكذا ولا فرق بينهما اطلاقا سوى ان بعضا منها استوفى دورته الصناعية فأصبح معدا للبيع ، والبعض الآخر كان لا يزال فى دور الاستيفاء

ولو كان نوع واحد منهما فقط هو الذى هلك مع سلامة النوع الثانى لتغير وجه الامر ولتعين علينا ان نقرر فى البحث غورا أبعد مدى مما وصلنا اليه الآن .

### المصروفات الصناعية :

ان المصروفات الصناعية فى مثل هذه المؤسسات تشمل بنودا كثيرة . ولا ننسى اننا فى موقف لا نحسد عليه . فالبضاعة هلكت والدفاتر الحسابية هلكت ايضا وليس من المعقول اذن ان نستطيع حصر المصروفات الصناعية التى نحن بصدد حصرها دقيقا الا انه يمكننا الوصول الى أهم بنود المصروفات الصناعية كالآتى :

### استهلاكات العدد والآلات :

ان ارقام الاستهلاكات سهلة الوصول اليها عن طريق الميزانيات السابقة وكشوف الاستهلاكات التى تكون ملحقة بها ككشف من كشوف الميزانية Balamce Sheer Schedule ويجب طبع

حكم المستحيل . ولذا فسوف نلجأ لاستقراء هذا الرقم بالرجوع الى أرقام أخرى وهنا أيضا نذكر القارىء الكريم بما اشترطناه فى مستهل بحثنا بخصوص انتظام العمل فى المؤسسة انتظاما كافيا للاطمئنان الى سيره دون اضطراب أو ذبذبة - وباللغة العلمية نقول اننا اشترطنا ثبات المعدلات المختلفة عند حدود غير متفاوتة تفاوتا كبيرا .

فهذا الانتظام يجعلنا نظمئن الى ان المؤسسة تميل الى الاحتفاظ بكمية معينة من المواد الخام لغرض التشغيل بحيث تستكملها دائما كلما صرفنا لعملية التشغيل وتكاد هذه الطريقة تشبه طريقة السلفة المستديمة Imprest system بالنسبة للصندوق والواقع ان أغلب المؤسسات الصناعية تتبع هذا النظام فعلا ما دامت الامور المالية والتجارية تسير سيرا منتظما ولا شك ان المقاييس والمعايير لتختلف بمجرد خروج الامور التجارية من هذا السير المنتظم .

نخلص من هذا الى اننا يمكن لنا فى مثالنا هذا ان نعتبر قيمة المواد الخام فى نهاية المدة خمسمائة جنيه أيضا كما كانت فى أول المدة . وذلك بعد ان يقوم ببحث خاص بالرجوع الى ميزانياتها الشهرية السابقة - والتأكد من ان المخزون يتراوح دائما عند هذا الرقم . كما يمكن دراسة ارقام المشتريات - وارقام الكميات المنصرفة لعملية التشغيل فاذا كان هذان الرقمان متعادلين أمكن اعتبار الرقم الاول فى حكم الثبات والاستقرار وهو ما بنينا على دراستنا .

ومن الطبيعى ان نفتتح لانفسنا فى اجراء أى تصحيح Correction قدرى لزوم اجرائه على أرقامنا . كما لو لاحظنا زيادة المشتريات فى الشهور الاخيرة من المدة التجارية مع بقاء رقم المنصرف للتشغيل كما هو . فيجب والحالة هذه ان تزيد رقم المواد الخام بهذه الزيادة الطارئة .

تكلما فى العدد الماضى عن تحليل النتائج التى أوصلنا لها تحديد مجمل المصروفات الصناعية ، ومجمل المصروفات الادارية للمؤسسة عن المدة التجارية التى نحن بصدددها . وحاولنا استخلاص ما يخص تلك البضاعة التى كانت موجودة فى ٢٦ يناير .

\*\*\*

ونلاحظ ان الرقم الذى ندرسه وقيمته ١٨٠٠ جنيه رقم مركب Figure/composite فهو يشمل .

أولا ( مواد خام لم تبدأ دورتها الصناعية بعد Raw material

ثانيا ( بضاعة ما زالت بعد فى دور الصناعة Under Process

ثالثا ( بضاعة تامة الصنع ومعدة للبيع Final products

ويهمنا الآن محاولة استخلاص كل من هذه الارقام على حدة **المواد الخام :** ليس لهذه المواد الخام أى شأن بالمصروفات الصناعية ولا بالمصروفات الادارية . فهى فى الغالب تظل مسعرة بسعر شرائها وتسحب من المخازن لعملية التشغيل بنفس هذه الاسعار ، ونقول فى الغالب لأن بعض المؤسسات تتبع نظاما من مقتضاه توزيع بعض نواحي مصروفات المؤسسة المتعلقة بهذه المواد الخام على أسعار شرائها أولا بأول بحيث تقيد على عمليات التشغيل معلاوة بنسبة مئوية تكفى على مدار السنة لاستيعاب انواع هذه المصروفات . وهذه المصروفات تتمثل فى مصروفات عملية الشراء وعملية التخزين . وان كانت تختلف فى دقائقها وفى طريقة احتسابها من مؤسسة لآخرى ، فالامر لا يخرج كما هو معروف عن طريقة Method

Tudgment

وعن تقدير اذن فالذى يهمنا هو معرفة قيمة المواد الخام التى كانت بالمؤسسة فى ذلك التاريخ محتسبة على أساس سعر الشراء . والواقع ان معرفة ذلك على وجه التحديد الدقيق أمر فى



التدقيق في هذا الرقم خشية أن تكون هناك آلات جديدة أضيفت خلال المدة الجارية إذ يجب احتساب الاستهلاك عنها أيضا بالزيادة عما ورد بكشوف الاستهلاك التي رجعنا إليها .

**صيانة الآلات :** ان كان هناك تصليحات أجريت في ورش خارجية عن المصنع ففي الغالب سيتمكن حصرها من كشوف تحليل المدفوعات

**الوقود المستهلك :** سيتمكن حصره بسهولة من تحليل المدفوعات فان مورديه يكونون في العادة ثابتين .

**مواد الصناعة :** وهذه أيضا قد يمكن حصرها بسهولة وتتمثل في الشحومات والسيور الجلدية والمنشار ... الخ .

هذه هي أهم مصروفات التشغيل في حالتنا هذه . ويجب علينا أيضا مقارنة نتائجنا بأرقام الأعوام السابقة مع أخذ أرقام الإنتاج output في الحسبان ونفرض أن مجموع هذه المصروفات الصناعية بلغ ٨٤٠ جنيه كان معنى ذلك أنها تبلغ ٢٠ ٪ من ثمن تكلفة المبيعات cost of goods sold وذلك كالآتي :

جنيه  
٩٥٠ قيمة الجرد في اول المدة  
+ ٣٠٠٠ قيمة المشتريات  
+ ٢٠٠٠ قيمة أجور العمال الصناعيين  
+ ٥٠ قيمة النقل الى الداخل  
٦٠٠٠

— ١٨٠٠ يخصم منه : قيمة الجرد في آخر المدة  
٤٢٠٠ وهو ما يطلق عليه اسم ثمن تكلفة المبيعات

فاذا اطمأننا الى سلامة هذه النسبة التي بلغت ٢٠ ٪ من ثمن تكلفة المبيعات أصبح ثمن التكلفة الصناعي Manufacturing/cost هو :

$$\frac{١٣٠٠ + ٢٠ \times ١٣٠٠}{١٠٠}$$

$$= ١٣٠٠ + ٢٦٠ = ١٥٦٠ \text{ جنيه}$$

**المصروفات الادارية :**

بقي أن نضيف على هذا الرقم ما يخصه هو من المصروفات الادارية حتى نصل الى ثمن تكلفة الإنتاج . وهنا لا يلزمنا الدخول في كثير من التفاصيل التي تعين علينا الدخول

أي شأن لا بعنصر المصروفات البيعية ولا بالارباح . ويجب الانتباه الى هذه الحقيقة انتباها جديا .

**تذييل :**

ان هذا البحث لا يمثل حالة معينة بالذات وهو لا يمثل بحال من الاحوال الطريقة الوحيدة للوصول الى الموضوع فنحن أول من يعلم أن لكل منشأة ظروفها الخاصة - ومن أول المبادئ التي درسناها أن طرق المحاسبة تختلف لا من صناعة الى صناعة فقط بل من مؤسسة لمؤسسة في الصناعة الواحدة . ومن باب أولى اذن أن يكون البحث وراء المجهول أكثر تنوعا في الطرق والوسائل . انتهى البحث

موسى حقي  
الوكيل العام لشركة  
مصر للتمثيل والسينما

فيها حتى الآن اذ المعروف أن المصروفات الادارية تكون دائما أميل الى الثبات ( ولذا فهي تسمى أحيانا المصروفات الثابتة ) ودائما ما تذكر كنسبة مئوية من ثمن التكلفة الصناعي . وليس هناك جدال ما في أن هذه النسبة تختلف من صناعة الى صناعة ومن مؤسسة الى مؤسسة فاذا افترضنا في حالتنا هذه أنها تبلغ ١٠ ٪ من ثمن التكلفة الصناعي . كان ثمن تكلفة الإنتاج للبضاعة التالفة ..

$$١٥٦ + ١٥٦ = ١٧١٦ \text{ وهذا هو هدفنا}$$

**عنصر الارباح**

يلاحظ أننا نحاشينا دائما أن نحسب أي رقم يمس الربح من قريب او من بعيد - اذ أن بحثنا يجب أن يقف عند حد التكاليف الصناعية الحقيقية دون غيرها - فليس لها

## الاتفاق التجاري والمالي مع المانيا الغربية

وافق مجلس الوزراء في منتصف يونية على البروتوكول الذي اضيف الى الاتفاق المالي والتجاري مع المانيا الغربية ، والذي يسرى العمل به مع الاتفاق الى آخر مايو سنة ١٩٥٣ . والحق بهذا البروتوكول قائمتان جديدتان تبين الاولى السلع التي تتعهد مصر بتسهيل تصديرها الى المانيا الغربية ، وتبين الثانية السلع التي تتعهد المانيا الغربية بتسهيل تصديرها الى مصر . وقيمة السلع في الحالتين ٢٨٠٢٥٠٠٠ جنيه . وأهم السلع في القائمة الاولى هي القطن وغزله وخام المنجنيز وفوسفات الجير الطبيعي والبصل والثوم . وأهم السلع في القائمة الثانية هي الآلات والمصنوعات المعدنية والكهربائية والمنتجات الكيماوية ..

وقد تعهدت السلطات الالمانية بتسهيل تنفيذ العقود والصفقات بين المصدرين الالمان والمستوردين المصريين ، والتي لم يتم انجازها قبل آخر يونية سنة ١٩٥٢ على ألا يؤثر هذا على الحصص الوارد ذكرها في القائمتين الملحقتين بالبروتوكول .. وكذلك اتفق على ألا يسمح بعقد صفقات المقايضة بين البلدين . ولتسهيل استيراد القطن تعهدت السلطات الالمانية بأن تعلن عن الاعتمادات الممكن فتحها لاستيراد القطن المصري ، وبأن تمنح سريعا وبطريقة آلية التراخيص لكل من يطلبها وتجدد صلاحية هذه التراخيص بثلاثة أشهر . كما اتفق على الترخيص بصفة استثنائية بتحويل رؤوس الاموال التي تعد للاستثمار في المستقبل ، وكذلك الدخل الناتج عن هذه الاستثمارات وفق نطاق احكام لوائح رقابة النقد ويشترط الحصول مقدما على موافقة السلطات المختصة في البلدين في كل حالة على حدة ..

الفرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

## اقتصاديات باكستان

٣٠٠ آلة ٠ وقد اتفقت شركتان احدهما اوروبية والاخرى محلية على تنظيم وتوسيع مصانع الاخيرة في كراتشي واصبحت تنتج من المصاييح الكهربائية مايسد حاجة الاستهلاك المحلي وهناك مصانع لانتاج القضبان والانابيب الحديدية وأدوات الالومنيوم وغيرها وقد أنشأت باكستان مصانع لانتاج المواد الكيميائية وعلى رأسها حامض الكبريتيك الذي لاغنى للصناعة الحديدية عنه وتبلغ طاقة هذا المصنع الانتاجية ١٠ أطنان في اليوم كما عهدت الى بعض الشركات الاوروبية بعمل أبحاث لمعرفة مدى امكانية انتاج سلفات النشادر سيما وأن باكستان بلد زراعي ولا يخفى أثر الاسمدة في زراعتها وقد أدت هذه الابحاث الى نتائج مجدية وهي في سبيل انشاء مصنع يتكلف حوالي ٦٣ر٥ مليون روبية لانتاج ٨٠ ألف طن من سلفات الامونيا أضف الى هذا مصانع انتاج الاصباغ الدهنية ومصانع انتاج البلاستيك

أما صناعة الاسمنت فيبلغ عدد مصانعها خمسة ، ٤ منها في باكستان الغربية والخامس يقوم في باكستان الشرقية وطاقتها ٥٠٢ر٠٠٠ طن سنويا ومع ذلك فان هذا القدر من الانتاج لا يفي بحاجة الاستهلاك المحلي نظرا لنشاط الحركة العمرانية في البلاد ففكرت الحكومة في مضاعفة الانتاج بانشاء مصانع جديدة وهي في سبيل انشاء مصنعين طاقة كل منهما حوالي ١٠٠ ألف طن في البنجاب والسند وتبلغ تكاليفهما حوالي ٢٠ مليون روبية ويقوم في باكستان مصنع للسكر يعتبر الاول من نوعه في آسيا يبلغ انتاجه حوالي ٥٠ر٠٠٠ طن والعمل جار لتوسيع ومضاعفة انتاجه . أما صناعة الصوف فبعد التقسيم تركزت مناطق انتاجه في الهند فعملت باكستان على تأسيس مصنع لانتاجه الذي يقدر بحوالي ١٤ر٠٠٠ رطلا ويتكلف حوالي ٦٥ مليون روبية . لتغذية صناعة الصوف القائمة على الوحدات الصغيرة كما تركزت مصانع الجوت في الهند وتركزت مناطق زراعته في باكستان التي تنتج حوالي ٦ أو ٧ ملايين بالة سنويا فبادرت الحكومة بوضع سياسة عامة لانشاء عدد من مصانع الجوت حتى لا تضطر لاصدار خاماتها الى الهند. ويتكلف هذا الانشاء حوالي ٧٠ مليون روبية لثلاثة مصانع بدأ أحدها فعلا في الانتاج

باستغلال مساقط المياه حيث يقدر المختصون امكانيات القوى الكهربائية فيها بحوالي ٥ مليون كيلوات فوضعت مشاريع لانشاء مصانع توليد القوى الكهربائية وتعمير الموجود منها وقد تم تركيب كثير منها في مونتكمرى وحيدر آباد (بالسند) وكراتشي وقد تضاعفت مجموع القوى المولدة في نهاية عام ١٩٥١ عما كان عليه في ١٩٥٠ ومن المنتظر أن يتضاعف ثانية في ١٩٥٢ بعد تنفيذ مشروع « رسول » حيث ستصبح القوة ٤٢ ألف كيلو وات وينتظر اتمام تنفيذ مشروع « درغاي » في اقليم الحدود الشمالية الغربية في عام ١٩٥٣ ومن المتوقع أن يكون مجموع القوى الكهربائية المائتة خلال الست أو السبع سنوات القادمة نحو ٣٠٠ر٠٠٠ كيلوات

أما في باكستان الشرقية فيجري كذلك العمل على توليد القوى الكهربائية ومن أهم المشاريع في هذا الجزء من باكستان مشروع كارنافولي وتقدر القوى من هذا المشروع بحوالي ١٢٠ ألف كيلوات

أما صناعة السفن فتوجد في ميناء كراتشي حوالي ستة مصانع منها تقوم ببناء السفن الصغيرة وفي باكستان الشرقية تقوم المصانع الصغيرة كذلك وقد خصصت حكومة شرقي البنغال مبلغا قدره عشرة ملايين روبية لتوسيع أرصفة الموانئ ومعمل اصلاح السفن وتقوم صناعة الآلات الحديدية في لاهور كما تقوم فيها كذلك مصانع لانتاج آلات عصر الزيوت وتنتج سنويا

عرضنا في العدد الماضي لأحد وجوه النشاط الاقتصادي في باكستان وهو الزراعة واليوم نستكمل عرض ماتبقى من هذه الوجوه

### ثانيا - الصناعة :

انفصلت الهند عن باكستان في أغسطس ١٩٤٧ وفي ديسمبر من نفس العام سارعت الحكومة الباكستانية بعقد مؤتمر صناعي للنظر في وضع سياسة صناعية عامة تنهج عليها في تسيير دفة الصناعة في البلاد وكانت تهدف من وراء ذلك رفع مستوى المعيشة بين أفراد الشعب وذلك باستغلال موارد الطبيعة وقواها . وقد واجهت باكستان في ذلك صعوبات جمة على رأسها احجام أصحاب رؤوس الاموال عن استثمارها في المشاريع الصناعية . فاضطلعت الحكومة نفسها بتأسيس عدد من المصانع بمقتضى قانون صدر في عام ١٩٤٩ ثم قامت كذلك بترقية بعض الصناعات الكبرى كالجوت والورق والسفن والصناعات الثقيلة ومن أهم الصناعات التي تقوم الآن في باكستان أن التي هي في سبيل القيام صناعة توليد القوى الكهربائية وصناعة السفن والصناعات الاستخراجية ، وصناعة الآلات الحديدية وعصر الزيوت والمصاييح الكهربائية والصناعات الكيميائية وصناعة الاسمنت والسكر والصوف والجوت والورق

وقد كان لقلة وجود الفحم وحاجة التقدم الصناعي الذي هو هدف الحكومة الباكستانية أن قامت باكستان



ويبدأ الثاني في ١٩٥٣ والثالث في ١٩٥٤

وقد كان للدراسة التي قامت بها الحكومة بالاستعانة بالخبراء الأجانب أثر كبير في توجيه نظر الحكومة الى الاهتمام بانشاء مصانع لصنع الورق حيث تتوفر المواد الخام المثلثة في غابات باكستان الشرقية ويتكلف انشاء هذا المصنع حوالي ٤٠ مليون روبية لانتاج الورق ويقدر انتاجه بحوالي ٣٠ ألف طن . وسيبدأ الانتاج في ١٩٥٣

**الثروة المعدنية :** تدل الابحاث الجيولوجية التي بدأت من سنوات في باكستان أن جوف هذه البلاد يحتوي على ثروة كبيرة ومقادير عظيمة من المعادن المختلفة مما يساعد على تحقيق الاهداف الانشائية الصناعية لهذه البلاد فيوجد البترول في كل من باكستان الشرقية والغربية كما عثر في مايو ١٩٤٩ على مستودعات كبيرة في بالكاسار ويقع في اقليم غرب البنجاب وتوجد آبار أخرى في هذه المنطقة ويقرر الخبراء أن مستودعات البترول في غربي البنجاب والسند وباكستان الشرقية تفي بجميع ما تحتاج اليه باكستان من البترول أي ١٦٠ مليون جلون

أما الفحم فيذكر المتخصصون الجيولوجيون في تقاريرهم أن هناك مناجم للفحم عظيمة القيمة في بلوخرستان وأقيم غرب البنجاب وليس هناك احصاءات كاملة عنها

وبالباكستان مناجم للكروم كبيرة القيمة تعد الثانية في العالم لعظم جسامتها وغزارة معدنها ولقد اكتشف أخيرا هذا المعدن في اقليم الحدود الشمالية الغربية في القسم الشمالي من وزيرستان وفي ولاية شترال وقد بلغ معدل الانتاج السنوي خلال عشر السنوات الماضية نحو ١٢٠٠٠ طن غير أنه قل أخيرا .

كما توجد مستودعات الاملاح والمعادن ومن أشهرها مناجم كيورا الواقعة في جبال البنجاب الملحية . وتختلط بها أملاح البوتاس التي يمكن الاستفادة بها في صنع الاسمدة والصناعات الكيماوية . كما أن هناك مناجم كبيرة في اقليم السند ملح الطعام ومن المعتقد أن هذه المستودعات تفي الاستهلاك المحلي لمدة تزيد عن ٢٠٠٠ سنة . وتوجد كذلك في هذا الاقليم ( السند ) أملاح الصودا

والصوديوم . وتصدر كميات منها كثيرة الى الجزيرة العربية وبومباي وعدن . كما توجد عيون المياه المعدنية في اقليم السند وينتشر الجبس في جميع مناطق باكستان الغربية . وتوجد رمال السليكا التي تستعمل في صنع الزجاج الذي تنتجه باكستان وفقا للأساليب الحديثة

### ثالثا - التجارة :

واجهت باكستان عدة مصاعب بعد التقسيم منها سوء حالة المواصلات الداخلية وعدم وجود نظام مصرفي منتظم وقلة اتصالاتها الخارجية وعدم وجود فئة من الموظفين المتمرنين على مثل هذه الاعمال ، كل هذه المصاعب أدت الى تدهور قيمة صادرات باكستان واعاققتها . كما كانت في حاجة شديدة الى كثير من الواردات لم تستطع الحصول عليها لما ذكر من الاسباب أضف الى هذا أن علاقاتها الاقتصادية بالهند لم تكن جيدة وعلى الأخص عندما قررت باكستان عدم تخفيض عملتها في سبتمبر ١٩٤٩ ، وبذلك فترت العلاقات التجارية بينهما الى أمد طويل حتى فبراير ١٩٥١ عندما اعترفت الهند بسعر صرف الروبية الباكستانية وعقدت معها اتفاقية تجارية وفي نفس الوقت خطت باكستان خطوات حاسمة في سبيل تسهيل وتنظيم حياتها التجارية

وبدأت صادراتها من المواد الخام تغزو الاسواق الاجنبية على اثر نشوب الحرب الكورية وما صاحبها من رواج عام . وقد ضربت أرقام تجارتها الخارجية في المدة ما بين ١٩٥٠ ويومية ١٩٥١ أرقاما قياسية لكل من الصادر والوارد فظهر فائض كبير مما دعم احتياطاتها الخارجية وزادت كذلك تجارتها ومعاملاتها مع الهند

ولقد وضعت الحكومة سياسة انشائية تعميرية لكل نواحي اقتصادياتها توازن بها تنمية الاقتصاد القومي بحالة تجعلها لاتعتمد اعتمادا كليا على صادراتها الرئيسية من الجوت والقطن وذلك بزيادة الانتاج المحلي من السلع الاستهلاكية والتقليل بقدر المستطاع من استيراد البضائع الاستهلاكية . وعلى الأخص المنسوجات من الجوت والقطن والورق الذي يكون اليوم حوالي ٣٠ ٪ من الواردات . ومن المنتظر عندما تستكمل باكستان هذه المشاريع الاقتصادية التعميرية سيكون في مقدورها انتاج المواد الغذائية بكمية تتكافأ مع نمو عدد السكان وكذا فائضا للتصدير ، وتزيد من انتاج محاصيلها الزراعية والبضائع الاستهلاكية . وسيتمكن ذلك بالتالي من دفع ثمن وارداتها من السلع الرأسمالية والمعدات اللازمة لزيادة تنمية الاقتصاد القومي كما أنها في

عام ٥١ / ١٩٥٢ بملايين الروبيات

| الصادرات   | الواردات                 |
|------------|--------------------------|
| القيمة     | القيمة                   |
| القطن ٧٤١٦ | الاقمشة القطنية ٥٩١      |
| الجوت ٧٢٣  | آلات ١٥٧                 |
| الحبوب ٨٩  | مصنوعات من حديد وصلب ١٣٤ |
| الشاي ٥٠   | زيوت معدنية ٩١           |
| الصوف ٤٥   | سيارات ٧٩                |
| الجلود ٣٩  | مصنوعات حريرية ٥٣        |
|            | آلات وأجهزة ٤٠           |

وكانت أهم البلاد التي تعاملت مع باكستان في عام ١٩٥١/٥٢ هي :

| الصادرات الى        | الواردات من          |
|---------------------|----------------------|
| القيمة              | القيمة               |
| بريطانيا ٣٠٦        | اليابان ٤٢٩          |
| اليابان ٢٣٦         | بريطانيا ٣٤١         |
| الصين ١٣٢           | الولايات المتحدة ١٠٦ |
| ايطاليا ١٣٠         | ايطاليا ١٠٤          |
| فرنسا ١٠٠           | مهارات ٩٧            |
| بلجيكا ٧٥           | هونج كونج ٦٣         |
| الولايات المتحدة ٧١ |                      |

البقية على صفحة ٢٥

# واجب الخبير

## في حالات رفض الدفاتر

( تابع ما قبله )

### ج - عدم وجود مستندات للمبيعات

وهذا السبب من أسباب رفض الدفاتر يكاد يكون من ضمن الأسباب التي تقول بها مصلحة الضرائب في أغلب القضايا . وعلى الخبير اذا ما طعن في الدفاتر نتيجة له أن يفرق بين طبيعة المنشآت المختلفة ، وطبيعة العمليات فيها كذلك . فاذا كانت المنشأة تباع بالجملة كان ذلك غالبا لتجار آخرين ، وقلمنا نجدها غير مؤيدة بصورة للفواتير سواء في دفتر الكوبيا أو بالكربون ، فاذا لم يكن بعضها أو كلها موجودا ، أمكن الاستفسار من بعض هؤلاء التجار عن حقيقة ما بيع لهم وثمنه ومقابلته على مادون بالدفاتر ، ويمكن تكليف الممول باحضار شهادات بذلك . واذا ما كانت المبيعات بالقطاعي ، بحث الخبير أيضا في طبيعة المنشأة ودرجة اتساع اعمالها ومقدرتها المالية ، لان المنشأة الكبيرة التي تتبع نظاما معقولا للضبط الداخلي يكاد ينعقد الاجماع على أنها تحتفظ بقسائم أو بونات للبيع تداولتها أيدي عدد من الموظفين ، علاوة على احتمال استخراج فواتير عنها يحتفظ بصورها لدى المنشأة . أما في المنشآت الصغيرة حيث عدد موظفيها محدود فيندر ان نجد ما يؤيد المبيعات النقدية ، وامساك قسائم أو بونات البيع فيها يكون عقيما عديم الفائدة ، بل أنه يكون عبئا عليها وموجبا للسخرة ، ذلك لانه كى تكون لهذه القسائم قوتها القانونية في الاثبات يجب ان تمر على عدة أيدي وهو أمر لا يمكن او يصعب توفره في المنشآت الصغيرة ذات الموارد المحدودة . ولهذا يكون الاصرار في طلب هذه المستندات وافتراس وجودها تعنتا لا مبرر له بالاخص اذا كانت المنشأة تحتفظ بدفتر تسويده (يومية زفرة) تدون فيه أولا بأول كل عملية حال حدوثها كمية وسعرا وثمنا ، وفي مثل هذه الحالة يمكن اعتبار مثل هذا الدفتر مغنيا عن القسائم مادام من حرره هو

شيئا من السوق التي كانت البضائع فيها مكدسة ولترتب على ذلك توقف دولا ب عمله - في بعض التجارات على الأقل - ضاع على الخزانة حقها في الضريبة التي كانت ستنشأ نتيجة للاستمرار في العمل )

وقد حكمت محكمة اسكندرية المختلطة في ٣ يونية سنة ١٩٤٦ بأن عدم وجود بعض المستندات المؤيدة لبعض العمليات لا يكفي وحده مبررا لرفض الدفاتر ، اذا كانت طبيعة العمليات نفسها ليست مما جرى العرف بأخذ مستندات عنها . كما حكمت نفس المحكمة في ١٥/٢/١٩٤٧ بأنه في المنشآت الصغيرة لا يصح أن نحتم عليها مستندات عن مصروفاتها النثرية الصغيرة . وجاءت تعليمات مصلحة الضرائب الفرنسية في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٦ ، فذكرت بأنه على رجال المصلحة ألا يرفضوا بعض المصروفات المتعلقة بمباشرة المهنة اذا ما قامت صعوبات تعترض المنشأة في الحصول على مستندات تؤيدها أو تعذر الحصول عليها ، بل يجب عليهم اعتماد هذه المصروفات مع مراعاة طبيعة المهنة ونسبة المنصرف الى أهمية العمليات التي باشرتها المنشأة . وقد قرر وزير مالية فرنسا في مجلس نوابها بجلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بأن عدم وجود فواتير شراء بالنسبة لبعض الصفقات ليس كمبدأ سببا لرفض الدفاتر ، خصوصا اذا كانت ممسوكة طبقا للطرق الفنية وتعطي نتائج معقولة بالنسبة لأهمية المنشأة ولقوتها الانتاجية . كما ان مصلحة الضرائب في فرنسا تجيز للممول اذا ماتعذر عليه تقديم فواتير الشراء بسبب شرائه من المزارع أو الاسواق العمومية ان يقدم دليلا آخر يدعم الارقام التي تظهرها دفاتره كشهادات الوزن وشهادات السلخانات ورسوم الانتاج وبوالص الشحن وغيرها .

### ب - فقدان بعض المستندات المؤيدة للقيود بالدفاتر

وهذا السبب من الأسباب الهامة التي كثيرا ما تلجأ اليها مصلحة الضرائب لرفض الاخذ بالدفاتر . وعلى الخبير ان يستفسر من مندوب المصلحة عن القيود التي ينقصها الدليل المستندى ويستفسر من الممول عنها ويكلفه باستحضار صور من المستندات اذا كان قد استلم نفس المستند وفقد منه ، أو يكلفه باحضار شهادات من الموردين أو الدائنين والمدينين أو العملاء بحساباتهم مع الممول وبرصيد حساباتهم حتى يقابل ذلك بما ورد بالدفاتر ، فان وجدها تطابقها ، أسقط هذا الاعتراض من حسابه ، واذا لم يستطع الممول تقديم ذلك فليسأله عن السبب ويتحراه ويزنه ويقرر بنسبة القيود غير المؤيدة بالمستندات بالنسبة لكل القيود الدفترية ، فاذا وجد لها تأثيرا جديا على قيمة الدفاتر ، وتبين أن نتائجها غير معقولة أو لا تتماشى مع نتائج المنشآت الماثلة ، أو لا تتفق مع درجة اتساع أعمال المنشأة طرح الدفاتر ، واذا لم يجد لها من التأثير الجدى ما يجعله رغم هذا النقص يعتقد في أمانة الدفاتر ، فعليه أن يعتمد عليها ذلك لأن هناك من الظروف والملابسات المرتبطة بحالة الاسواق وطبيعة العمل في كل تجارة أو صناعة أو حرفة ما يسمح بعدم اعطاء مستندات عن بعض العمليات ، خصوصا في تجارة التجزئة ، وفي ظروف الحرب الماضية حيث قيود التسعيرة والتموين وما استتبع ذلك من ظهور السوق السوداء ، التي من مستلزماتها أن يرفض كثير من التجار اعطاء مستندات على أنفسهم تثبت ادانتهم ، وكان هم التجار هو الحصول على البضائع بأى ثمن حتى يتمكنوا من الاستمرار في تجارتهم أملا في الربح ، اذ ان التاجر لو تمسك بأخذ مستند عن كل عملية شراء مثلا لما استطاع ان يشتري





## مختصات قصصية

### محمد خطاب

تخرج عن كلية الزراعة عام ١٩١٦ حيث عمل بخدمة المزارع الحكومية ثم عين سكرتيراً لرئيس مجلس الوزراء حتى عام ١٩٢٤ حيث افتتح البرلمان فعين سكرتيراً لرئيس مجلس النواب وظل يرقى بوظائفه حتى وصل لمنصب السكرتير العام في عام ١٩٢٨ ثم ترك خدمته ليعين عضواً بمجلس الشيوخ عام ١٩٤١ . ومحمد خطاب صاحب آراء جديدة مبتكرة ولعله أول من نادى عام ١٩٤٤ حينما كان عضواً بمجلس الشيوخ بضرورة

وقوف اصحاب الملكيات الكبيرة عند حدهم من الامتلاك بحيث لا تزيد مساحات من يمتلك اكثر من خمسين فداناً عن حدود ما يمتلكون ليستطيعوا أن يستثمروا ايرادهم من الزراعة في الاعمال الصناعية والانتاجية الاخرى ولكي لا تتضخم ملكية الزراع الاغنياء على حساب الاجراء البؤساء .

وقد أحيل اقتراحه عام ١٩٤٤ على لجنة الشئون بمجلس الشيوخ وبقي في ضماطاتها حتى اليوم وقد أفتى المفتي وقتئذ ببعد اقتراحه عن جادة الاسلام ولعله يحمد الله أن لم يكن مصيره مصير بيتريس خرافي حيث نادى بتحديد الملكية قبل الميلاد بمائة وثلاثين عاماً فكان جزاؤه الاعدام ومحمد خطاب صاحب فكرة بيع الاراضى الحكومية لصغار الملاك وقد نادى بها في مجلس الشيوخ عام ١٩٤٥

وأحسب أنه لو أخذ برأى محمد خطاب وقتئذ لتفادت البلاد كثيراً من الاخطاء المالية بل كثيراً من التصرفات الاقطاعية التي وقعت تحت ستار استغلال النفوذ .

ومحمد خطاب صاحب رأى خاص في استصلاح الاراضى الزراعية والعناية بالتعاون الزراعى ليكون أداة فعالة في الانتاج بين طبقة الزراع والفلاحين .

وهو عضو مجلس ادارة شركة الشمس للمباني الحديثة وشركة النحاس المصرية والشركة المصرية للفوسفات وله فيها كلها نشاط ملحوظ وآراء يعتد بها ويستمتع لها .

ومحمد خطاب رجل محبوب من كل من عرفه أو اتصل به متواضع شديد التواضع خفيف الروح ظريف الدعابة يجيد النقد ويحسن الكتابة

وهو قارئ واسع الاطلاع في مختلف الموضوعات محدث يحسن الحديث في متعدد الشئون - وله أصدقاء عديدون ومحبون كثيرون في سائر الاوساط وكافة الهيئات .

### حسن الحطيم

وهو أمر مفروغ منه ، فليس للمصلحة ان تعترض عليه الا اذا اقامت الدليل على أن هذا التقييد الاجمالى انما يقصد به تعجيز موظفى المصلحة عن المراجعة الصحيحة للحسابات ، أو أن القيود نجري بهذا الشكل لستر غش أو تلاعب .  
ت . ا .  
(يتبع)

الانتاجية .  
وتظهر صعوبة التقييد التفصيلى فى حالة تجارة القطاعى اذ ان هذا الالبيات يستدعى مجهودا ومصروفات قد تكون كبيرة وتعقد الحسابات من غير ما مبرر أو داع معقول .  
وطالما ان التقييد الاجمالى لن يكون له تأثير فى النهاية على قيمة الارباح

الذى كان سيقوم بتحرير القسائم .  
وقد قرر وزير مالية فرنسا فى مجلس نوابها بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٢٧ بأنه لايجوز رفض دفاتر ممول بحجة ان ارقام مبيعاته النقدية لا يؤيدها مستندات ، انما لمدوب ادارة الضرائب الحق اذا رأى ان نسبة اجمالى الربح أقل من نسبة المثل بسبب ترك قيد بعض الصفقات ان يصحح الارقام ويصحح الربح .

وعلى الخير فى مثل هذه الحالات ان يقرر بما اذا كانت نتائج مثل هذه الحسابات والدفاتر معقولة أو مماثلة لأرباح منشآت أخرى مماثلة لديها مستندات كاملة ، أم توجد اسباب تدعو الى انخفاضها عنها ، وان يبدى رأيه فى النهاية فى أمانة الدفاتر رغم نقص الدليل المستندى ، أمكن للخبير اللجوء الى دفتر يومية أو استاذ المدينين ومطابقته على ماورد بحساب المبيعات وان يلاحظ قطع أرصدة حسابات المدينين وموافقته على أرصدها بين وقت وآخر ، أو رفع دعاوى عليهم بهذه الارصدة فى ذلك دليل حاسم على صحة ما جاء بحساب المبيعات ، ويقوم مقام الدليل المستندى بل قد يفوقه أحيانا .

### د - التقييد الاجمالى

من الاسباب التى نجدها لا تستطيع النهوض على رجليها ولا نرى مبررا لاعتبارها سببا جديا لرفض الاخذ بالدفاتر ، تقييد المبيعات او المشتريات اجمالا ويوميا فى دفتر اليومية العامة ، وبالاخص اذا ما كانت هذه المبيعات مؤيدة بالمستندات أو طالما وجدت دفاتر أخرى أدرجت بها التفصيلات اللازمة كدفتر التسوية أو الدفاتر الفرعية . اذ ان القانون التجارى لم يلزم بهذا التفصيل فى دفتر اليومية العامة ، فالمادة ١١ من قانون التجارة الاهلى تقضى بأنه «يجب على كل تاجر أن يكون له دفتر يومية يشتمل على بيان ماله وما عليه من الديون يوما فيوما . . .» ولم تقل المادة عملية فعلية . وبالعكس فعلوم المحاسبة الحديثة تقول جميعها بأن الافضل والاصوب هو انشاء دفاتر فرعية للتقييد التفصيلى ثم الترحيل الاجمالى كل مدة معينة فى الدفاتر الاصلية . وقد سلمت ادارة الضرائب بفرنسا بأنه لايجوز رفض دفاتر ممول لمجرد ان مبيعاته تقيد اجمالا ولا تقيد بالتفصيل خصوصا اذا كانت النتائج تتناسب مع أهمية المنشأة وقوتها





## احتياطات المنطقة الاسترلينية من ذهب ودولارات :

تدل الاحصاءات الواردة حديثا ان احتياطات المنطقة الاسترلينية من ذهب ودولارات قد زادت خلال شهر يولية بمبلغ ٣١ مليون دولار ، فأصبحت ١٧١٦ مليون دولار ، وهذا رقم بسيط كاحتياطي للمنطقة الاسترلينية كلها ، ولا بد على الاقل من مضاعفته قبل ان تنفذ بريطانيا سياسة حرية تحويل الاسترليني ، وهي سياسة حييية الى حزب المحافظين . ولا ينتظر ان يحدث هذا في المستقبل . وقد جربت بريطانيا حرية التحويل في نطاق ضيق جدا خلال الاسبوع الاخير من شهر اغسطس وفشلت . فقد قرر بنك إنجلترا ان يبيع الدولارات لكل من يرغب ان يشتري بضائع في أمريكا على شرط ان يبيعها في بلاد اتحاد المدفوعات الاوروبي ، وقد لجأت بريطانيا الى هذا لسد عجز ميزانيتها مع بلاد الاتحاد ، ولاضطرارها تسديده بالذهب وما ان شعر التجار الانجليز بهذا الاجراء حتى اسرعوا في الشراء من أمريكا لهذا الغرض ، بدرجة هددت ميزان المدفوعات مع منطقة الدولار تهديدا شديدا ، مما اضطر بنك إنجلترا ايقاف هذا الاجراء الذي وصفه بعض المعلقين الماليين بأنه خطأ لا يغتفر .

## محاربة البطالة في بلجيكا :

تعانى بلجيكا من بطالة تزداد شهرا بعد شهر ، ولذلك فكرت حكومتها في سن تشريعين من شأنهما احداث توسع في الصناعة واعادة استيعاب العمال العاطلين . فقد قررت ان

## الاتفاقية المالية بين اسرائيل وامريكا:

عقدت اخيرا الاتفاقية المالية الثانية بين امريكا واسرائيل لمنح الاخيرة مساعدة قدرها ٧٣ مليون دولار امريكي خلال السنة الحالية وقد خصص منها ٧٠ مليون دولار لاثاء المهاجرين اليهود الى اسرائيل والباقي سيخصص لبرنامج المعونة الفنية . وبمقتضى الاتفاقيتين المعقودتين بين الدولتين ستواصل كلتا الحكومتين التشاور ليجاد احسن الطرق لاستعمال هذه المنح .

## سعر الخصم في هولندا والمانيا :

خفضت هولندا اخيرا سعر الخصم فيها من ٤.٥٪ الى ٣٪ ، وذلك لتسهيل التوسع في الائتمان وتخفيض وطأة الكساد الذي يسود البلاد .

وكذلك خفضت المانيا الغربية سعر الخصم فيها من ٥٪ الى ٤٪ لنفس الغرض .

## خط جوى جديد بين الشرق الاوسط

### ونيو يورك

أعلنت شركة « بان أمريكان » للخطوط الجوية نيا افتتاح خط جوى جديد للبضائع فقط بين الشرق ونيويورك . وقد أعدت الشركة لهذا الغرض طائرة ذات أربعة محركات ستعبر الاطلنطي مرة كل اسبوع من نيويورك الى لندن فبروكسل ثم فرنكفورت واستانبول وأخيرا بيروت . وسيبدأ العمل على هذا الخط ابتداء من أول سبتمبر القادم .

## البطالة في بريطانيا

انخفض عدد المتعطلين فيما بين منتصف مايو ومنتصف يونيو ٤٠٠٠ من ٤٦٧٠٠٠ الى ٤٤٠٠٠٠ عاملا . وتبلغ نسبة المتعطلين في يونيو ٢١٪ من عدد العمال . وهي نسبة غير مرتفعة .

تعفى المصانع الموجودة في المناطق المنكوبة من بعض الضرائب على شرط ان تتوسع تلك المصانع في نشاطها وتعيد تشغيل العمال . على ان تمتد هذه الاعفاءات الى خمس سنوات . وكذلك قررت انشاء مؤسسة مالية جديدة مهمتها تشجيع الصناعات الجديدة والمساهمة في رأسمالها بنسبة اقصاها ٥٪ .

## الحاصيل في يوغوسلافيا :

تواجه يوغوسلافيا الآن حالة من القحط الشديد لثاني مرة في حوالي سنتين من جراء سوء الاحوال الجوية وتدل التقارير الواردة أن الخسائر بلغت درجة كبيرة في محصول الذرة وهو اهم المحاصيل الغذائية وكذا باقى المحاصيل . وتقدير الخسائر في محصول الذرة بحوالى ٥٠٪ ، ولا يمكن ان تقل بحال من الاحوال عن ٤٠٪ حتى ولو بدأت الاحوال الجوية في التحسن واغاثها المطر . اما محصول القمح فينتظر ان يقل بمقدار ٢٠٪ عن متوسط سنوات بعد الحرب .

وتؤكد الجهات الرسمية انه بالرغم من ان هذه الحالة سوف تؤثر على الاقتصاد القومى الا ان تأثيرها لن يبلغ مدى ما وصلت اليه الاحوال في سنة ١٩٥١ . فان المخزون من العام السابق سيستغل في تخفيض حدة الصعاب الحالية كما انهم يضعون الآن الخطط اللازمة لمجابهة اية عقبات قد تطرا في المستقبل .

## الاتفاقية التجارية بين فرنسا واليونان

اتفقت الحكومتان الفرنسية واليونانية على تجديد الاتفاق التجاري بينهما والذي انتهت مدته في يونية الماضى الى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٢ وستحدد الحصص المذكورة بالاتفاق نسبيا مع عدد الشهور الباقية من العام الحالى .

## واردات ايطاليا من القطن الخام :

| البلاد           | الكمية  | النسبة المئوية | الكمية | النسبة المئوية |
|------------------|---------|----------------|--------|----------------|
| الولايات المتحدة | ١١٠٠٦٩١ | ٥٩.٥           | ١٣٥٨٧٤ | ٦٦.٩           |
| مصر              | ٢٩٨٠٠   | ١٦             | ٢٨١٨٤  | ١٣.٩           |
| باكستان          | ١٥٢٧٩   | ٨.٢            | ٧٧٤٦   | ٣.٨            |
| الارجنتين        | ٩٨٣٠    | ٥.٣            | ٠.٩٦٤  | ٠.٥            |
| بلاد اخرى        | ٢٠١٤٥   | ١١             | ٣٠٤١١  | ١٤.٩           |
|                  | ١٨٦٠.٤٥ | ١٠٠            | ٢٠٣١٧٩ | ١٠٠            |



## عمليات البنك الدولي للتعمير

والانشاء في العام المنتهى في ٣٠ يونية

سنة ١٩٥٢

بلغ دخل البنك الصافي في المدة المشار اليها ١٥٩ مليون دولار أى بزيادة قدرها ٧. مليون دولار عن العام الذى سبقه ، وقد قام البنك بمنح ١٩ سلفة بلغ مجموعها ٢٩٩ مليون دولار وقد سدد الى البنك جميع السلفيات المستحقة خلال هذا العام . وبلغت الالتزامات المباشرة للمستثمرين ١٧٥ مليون دولار . وفى اثناء العام اصبحت بورما والسويد عضوين بالبنك . وحتى ٣٠ يونية ١٩٥٢ بلغ رأس المال المدفوع ٨٥ مليون دولار وعدد الدول المشتركة ٥١ دولة

## اليابان والمانيا والبنك الدولي

### وصندوق النقد :

اصبحت اليابان عضوا فى كل من البنك الدولي للتعمير والانشاء وصندوق النقد الدولي ووقعت الاتفاقية اخيرا فى منتصف اغسطس الماضى وقد دفعت فعلا اليابان حصتها وقدرها ٢٥٠ مليون دولار الى الصندوق كما دفعت مبلغا مماثلا للبنك الدولي كاشتراك لها . كما اصبحت المانيا كذلك عضوا فى هاتين الهيئتين الدوليتين .

## الصلب فى بلجيكا

بلغ انتاج الصلب الخام فى بلجيكا فى النصف الاول من ١٩٥٢ ٢٥٧٨٥٤٢ طنا مقابل ٨٢١٠٢٤٧٠ ر فى نفس الفترة من عام ١٩٥١ ، وتدل الانباء الواردة ان منتجى الصلب قرروا تخفيض ثمن ما يصدر الى دول اتحاد مدفوعات اوربا بحوالى ٥٠٠ فرنك بلجيكي حتى وصل سعر الطن الى ٧٥٠ ر فرنكا واما بالنسبة لتصدير كميات كبيرة من اسياخ الحديد فسيكون سعر الطن ٣٠٦ ر فرنكا بلجيكي . وهذا التخفيض مؤقت وقد تقرر بناء على ما يجابه صناعة الصلب من مصاعب ليست بذات اهمية كبرى فى تصريف انتاجها الضخم كما ان تجدد الطلب سيساعد على رفع نفقات الانتاج اما باستيراد كميات كبيرة من الفحم او بتمويل الصناعة بالحديد الخام والخردة هذا وقد بلغت صادرات الصلب فى الربع الاول من العام الحالى ١٣٦٣٠٠٠ طنا أى بنقص طفيف عما كانت عليه فى فترة الرواج ولكنها فى الوقت نفسه اكبر من متوسط ما كانت عليه فى ١٩٥١

## تجارة اتيوبيا الخارجية

يبين الجدول المرافق تطور تجارة اتيوبيا الخارجية فى سنى ما بعد الحرب حتى النصف الاول من سنة ١٩٥١ ( آخر احصائيات ) . ويلاحظ فى جانب الصادرات زيادة قيمة البن المصدر زيادة مستمرة وخاصة فى السنتين الاخيرتين ، حيث زاد ما صدر فى النصف الاول من سنة ١٩٥١

على مجموع ما صدر خلال العام السابق بأكمله . ولاشك أن ضعف الانتاج البرازيلى من البن قد شجع اتيوبيا على التوسع فى التصدير بعد أن ارتفعت أسعار البر ارتفاعا محسوسا . وقد أثر هذا فى جعل الصادرات خلال النصف الاول من سنة ١٩٥١ تفوق فى قيمتها مجموع الصادرات خلال سنة ١٩٥٠

اما فيما يخص بالواردات فيلاحظ انها زادت أيضا زيادة محسوسة وخصوصا فى المنسوجات ولعل الزيادة فى استيراد المصنوعات المعدنية كالسيارات ليشير الى ارتفاع مستوى المعيشة نتيجة لانتعاش النشاط الاقتصادى فى البلاد .

## تأميم الزراعة فى الصين

تدل الانباء التى وردت أخيرا ان تأميم الاراضى الزراعية فى الصين قد تم بأجمعه ماعدا المناطق البعيدة مثل منطقة سيكيانج فى الشمال الغربى وكوانجيسى فى الجنوب الغربى . وقد عم هذا التأميم ٤٠٠ مليون نسمة من الزراعيين او حوالى ٨٠ ٪ من السكان وينتسب الآن ما يقدر بحوالى ١٠ ٪ من الفلاحين الى الجمعيات الزراعية .

## التقدم الصناعى فى كولومبيا

أعلن متحدث رسمى باسم حكومة كولومبيا انه قد تم أخيرا تنفيذ ثلاث مصانع للصلب تبلغ طاقته الانتاجية ١٥٠٠٠٠ طن من الصلب فى العام كما أنشئ مصنع للصودا ينتج يوميا فى الوقت الحاضر ١٠٠ طن من الصودا ٢٥ طنا من الصودا الكاوية و ١٢ طنا من بيكاربونات الصودا كذلك أنشئ مصنع للاطارات ينتج ١٥٠٠٠٠ اطار سنويا ولا تزال هناك مشاريع أخرى تحت البحث والدراسة منها ما يختص باستغلال خام الاسبستوس الذى يوجد فى كولومبيا بكميات وفيرة وانشاء مصانع للاسمدة الازوتية والنشادر الصناعى وانتاج الوزق وماشكله واستغلال مناجم الفحم . والتقدم الصناعى بجنوب أمريكا أمر فى غاية الاهمية للولايات المتحدة الامريكية التى أصبحت تخشى نزوب مواردها الخام وخصوصا الحديد .

## الارقام القياسية لنفقات المعيشة فى بعض بلدان العالم

على أساس ١٩٤٨ = ١٠٠

| البلاد             | ١٩٤٩ | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ |
|--------------------|------|------|------|------|
| اتحاد جنوب افريقيا | ١٠٤  | ١٠٨  | ١١٦  | ١٢٣  |
| كندا               | ١٤٠  | ١٦٧  | ١١٩  | ١٢٢  |
| الولايات المتحدة   | ٦٦   | ١٠٠  | ١٠٨  | ١١٠  |
| الهند              | ١٠١  | ١٠٣  | ١٠٩  | ١٠٩  |
| اندونيسيا          | ٩٧   | ١١٣  | ١٨٩  | ٢٣٣  |
| اليابان            | ١٣٨  | ١٢٨  | ١٥١  | ١٦٦  |
| بريطانيا           | ١٠٣  | ١٠٦  | ١١٥  | ١٢٢  |
| استراليا           | ١٠٩  | ١٢٠  | ١٤٦  | ١٦٢  |



# الاوراق المالية



عن الفترة من ١٤ أغسطس الى ٢٩ منه

## نظرة عامة

اتسمت حركة السوق خلال هذه الفترة بعدة تذبذبات ، فقد كادت حركة التعامل تكون معدومة في الاسبوع الاول من هذه الفترة ، اذ كانت الاعمال محصورة في عدد من اوراق الشركات الصناعية وبعض اوراق البنوك . . هذا بالرغم من أن السوق ختمت اعمالها في الاسبوع الثاني من هذا الشهر نشطة الحركة ، ومسجلة ارتفاعا في أسعار بعض الاوراق !!

ولعل من اسباب هذا الانكماش - أو الهدوء - التزام الكثيرين خطة التريث ، بينما طرحت اوراق كثيرة من التي كانت محل اهتمام المتعاملين من قبل للبيع ، وبعض هذه المعروضات من جانب البنوك لحساب فريق من العملاء الذين انكشفت مراكزهم . وعلى أثر انكماش حركة السوق ، عمد بعضهم الى بيع بعض ما عنده من اوراق لحاجته الشخصية الى اثمانها ، أو تخلصا من نزول سعرها ، أو تغطية لمركز مكشوف . وهكذا دخل السوق بعض نهازي الفرص الذين تخصصوا في اصطياد ذوى الحاجة ، فزاد العرض وتقلص الطلب . وخضعت الاسعار لقانون العرض والطلب !! ثم اتسع نطاق النزول في بعض الاوراق مما أدى الى انكماش بعض المراكز الضعيفة ، فهذه صفت اجباريا لعدم استطاعة أصحابها تغطيتها ، ولذلك ظلت السوق شديدة الضعف .

هذا وقد قررت المصارف ازاء هذه الحالة الامتناع نهائيا عن التسليف على الاوراق المالية بسبب استمرار النزول وانعدام الاستقرار ، فكان قرارها هذا من ضمن عوامل الركود ، ومسببات الضيق المالي الذي يعانيه فريق من المتعاملين .

وأخيرا صدر بيان وزير المالية عن سياسة الدولة الاقتصادية والمالية فأنعش بعض الآمال . . وأغار بعض

الثقة والاطمئنان الى القلوب . ويتوقع الاقتصاديون المطلعون ان / يتحسن مظهر السوق في القريب ، بعد أن يعود الاستقرار والنشاط عندما يعود المصيفون من كبار المتعاملين .

## مدى حساسية السوق

سبق أن وصفنا سوق الاوراق المالية بأنها « ترمومتر الحياة الاقتصادية » نظرا لحساسيتها . وهالك أمثلة تطبيقية لهذا الوصف الدقيق :

**أسهم آبار الزيوت الانجليزية المصرية :** سجلت هذه الاسهم نزولا ملموسا تأثرا بالرأى القانوني الذي أذيع خاصا باعتبار اتفاقية البترول المعروفة باطله ، لان مجلس الوزراء الذي أقرها كان لا يملك سلطة اقرارها بدون موافقة البرلمان . وقد حدث نزول أسعارها في الوقت الذي كانت تحتل المركز الاول من اهتمام المتعاملين تفاؤلا بقرب تعديل قانون المناجم !

**أسهم سكة حديد الدلتا المصرية :** هبطت أسعار هذه الاسهم على أثر رفض ادارة الشركة الاعتراف بالحراسة القضائية التي فرضت على الشركة لاستئناف اعمالها بواسطة الحارس القضائي ، ومنح الشركة سلفة قدرها ٥٠ ألف جنيه لادارة العمل ، ولكن أسعارها جنحت للتمسك قليلا بعد أن باشر الحارس القضائي ( الدكتور المهندس سيد عبد الواحد ) مهمته بنجاح

**أسهم الشركات الزراعية :** تأثرت تأثرا واضحا بقانون تحديد الملكية الزراعية الذي لا يزال قيد البحث ، رغم أن هذا القانون لا ينطبق بطبيعة الحال على هذه الشركات المساهمة ، الا أن الاسعار نزلت احتمالا لنزول أسعار المحصولات الزراعية التي كانت مورد ربح كبير لمثل هذه الشركات

**أسهم الشركات العقارية الثابتة :** مس أسهم هذه الشركات الشيء الكثير من الهبوط لمجرد الازماع في صدور قانون تحديد الملكية ، ولعل

في هبوط أسهم شركة مصر الجديدة وشركة اراضى المعادى ، والايموبيليا ، وعمارات الشمس ، ما يحقق صدق قولنا .

ونود أن نذكر أيضا الجهود الجبارة التي بذلها الجيش المصرى في انقاذ المصانع الضخمة في كفر الدوار والاسكندرية ، لا من ناحية المنشآت فحسب ، بل من ناحية انقاذ تدهورها المالي . . اذ أن أصحاب الطلبات كانوا قد بدأوا في سحب أوامر الشراء من السماسرة خوفا من استفحال الحالة .

## ضائقة المشتغلين في البورصة

وما دمننا في صدد تأثر السوق بالحالة السياسية ، يصح أن نشير أيضا الى تأثير هذه السوق في المشتغلين بها .

فقد شك أصحاب البيوت المالية من انعدام الحركة ، وقلة دخلهم بالتالى حتى أن بعضهم لم يتمكن من تسديد أجور موظفيهم أو أجور محالهم . وقد طلبوا توسط الحكومة بينهم وبين البنوك لكي تعمل على اقراضهم بضمانة الاوراق المالية المودعة عندهم حتى يتمكنوا بدورهم من اقراض زبائنهم بدلا من اضطرارهم مكرهين الى عمل التصفيات الاجبارية التي تكون عادة في غير صالح المستثمرين .

وهناك طائفة اخرى من العاملين في البورصة ، وهم طائفة الوسطاء ، وهؤلاء لا يتناولون مرتبات من المحال التابعين لها ، بل من ال ٢٥ ٪ من مجموع السمسرة الكاملة . فاذا لم ينظر الى هؤلاء نظرة خاصة - حيث ظلوا خمسة شهور دون عمل تقريبا - تفاقمت احوالهم واضطربت امور مجموعة من العاملين في المحيط الاقتصادي !!

## حالة السوق

هذا وقد سجلت بعض اوراق البنوك ارتفاعا ، وفي مقدمتها أسهم



بنك مصر وسندات البنك العقاري ،  
المصرى بينما سجلت أسهم الدلتا  
التجارية ، والاسمدة والصناعات  
الكيمياوية ، ومصر للحريز الصناعى  
وسنداتها ، ويببى كولا .. لثولا  
ملموسا ..

كما كانت بحركة التعامل في  
السندات الحكومية شبه منحصرة  
في سندات القرض الوطنى ٣١٪  
التي تقلبت أسعارها في نطاق ضيق .  
كما سجلت سندات ٢٢٪ صعودا  
ملموسا ، وكذلك سندات فلسطين  
٢١٪ كما عقدت صفقات قليلة  
من القطع الصغيرة من سندات قناة  
السويس الثانية ٣٪ بأسعار تزيد  
زيادة واضحة .

### أخبار الشركات

وفيما يلى أهم ما جاءنا عن  
الشركات المساهمة من أخبار :

### الشركة المساهمة العقارية لأراضي الجيزة والروضة

ش ٢٠٢٠

أعلنت هذه الشركة ان مجلس  
الإدارة قرر توزيع حصة ربح مؤقت  
بواقع ٤٠ قرشا عن كل سهم بعد  
خصم ضريبة ال ١٧٪ على أيراد  
القيم المنقولة وكذلك فرق ضريبة  
بواقع ١٪ على الكوبون رقم ٤٧  
المدفوع في ٧ ابريل ١٩٥٢ أى ٣٢٣  
قرشا صافا عن السهم الواحد .  
وتدفع هذه الحصة بمعرفة البنك  
الاهلى المصرى بالاسكندرية ابتداء  
من يوم الاثنين ٢٥ أغسطس ١٩٥٢  
مقابل تقديم الكوبون رقم ٤٨ .

### شركة النيا المساهمة المصرية

( ش ٢٠٢٠ )

أذاعت الشركة المذكورة ان  
الاجتماع الثانى عشر للجمعية  
العمومية السنوية العادية سيعقد  
بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٢  
بمركز الشركة الكائن بشارع طوسون  
رقم ٢ باسكندرية في تمام الساعة  
العاشرة صباحا .

وللاشتراك في الجمعية العمومية  
يجب على المساهمين الحائزين على  
مالا يقل عن خمسة أسهم اثبات  
حيازتهم بإيداع أسهمهم بمركز  
الشركة أو البنك الاهلى المصرى  
بالقطر المصرى أو الخارج قبل ثلاثة  
أيام كاملة على الأقل من انعقاد  
الجمعية .

### جدول الاعمال

- ١ - تقرير مجلس الادارة
- ٢ - تقرير المراجعين
- ٣ - الموافقة على حسابات الشركة  
لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١
- ٤ - الموافقة على توزيع الارباح  
ودفع الكوبونات
- ٥ - قبول تعيين عضو جديد  
بمجلس الادارة .
- ٦ - تجديد جزئى لمجلس الادارة
- ٧ - تعيين مراقبين للحسابات  
لسنة ١٩٥٢ وتحديد اتعابهم
- ٨ - مناقشة أى موضوع آخر  
محلات شيكوريل الكبرى  
( ش ٢٠٢٠ )

حضرات مساهمى محلات  
شيكوريل الكبرى شركة مساهمة  
مصرية الذين لم يقدموا بعد الكوبون  
رقم ١٥ للحصول على الاسهم التي  
قررت توزيعها الجمعية العمومية  
العادية وغير العادية بتاريخ ٢٧  
ديسمبر سنة ١٩٥١ مدعوون  
لتقديمها بموجب كشف في اقرب  
وقت بواسطة أحد البنوك الآتية :

بنك باركليز القاهرة والاسكندرية  
بنك الكريدى ليونيه بالقاهرة ،  
البنك الايطالى المصرى بالقاهرة ،  
بنك مصر بالقاهرة

### البنك التجارى المصرى

اعلن البنك التجارى المصرى  
الدعوة التالية :

بناء على طلب الجمعية العمومية  
العادية المنعقدة في ٢٤ مايو سنة  
١٩٥٢ ، حضرات المساهمين مدعوون  
للاجتماع في هيئة جمعية عمومية  
غير عادية يوم السبت ٢٧ سبتمبر  
سنة ١٩٥٢ الساعة الثانية عشر  
ظهرا بالمركز الرئيسى للبنك ٣ شارع  
اديب بالاسكندرية للمداولة في جدول  
الاعمال الآتى :

- ١ - تعديل المادة الخامسة (٥)  
من القانون الاساسى للبنك كالاتى :

### النص القديم

« حدد رأس مال البنك بمبلغ  
٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى ( خمسمائة  
الف جنيه مصرى ) موزعة على  
١٢٥٠٠٠ سهم قيمة كل سهم اربعة  
جنيهات مصرية »

### النص الجديد

« حدد رأس مال البنك بمبلغ

٦٠٠٠٠٠ جنيه مصرى ( ستمائة  
الف جنيه مصرى ) موزعة على  
١٥٠٠٠٠ سهم قيمة كل سهم اربعة  
جنيهات مصرية » ..  
٢ توزيع سهم واحد قيمته اربعة  
جنيهات مصرية مسدد بالكامل لكل ٥  
( خمسة ) اسهم متداولة ويخصص  
لهذه الزيادة في رأس المال العناصر  
الآتية :

اولا - يخصص قسط الاصدار  
المبين في الميزانية والبالغ قدره  
٦٧٥٠٠ جنيه .

ثانيا - يخصص الكوبون رقم  
١٥ بمبلغ ٢٠ قرشا لكل سهم أى  
٢٥٠٠٠ جنيه .

ثالثا - يخصص زيادة ربح عام  
١٩٥١ الممثل بالكوبون رقم ١٦ بواقع  
٦٠ موش لكل سهم أى ٧٥٠٠ جنيه  
فتكون مجموعة الزيادة ١٠٠٠٠٠  
جنيه .

وللمساهمين الذين يملكون خمسة  
أسهم على الأقل حق حضور هذه  
الجمعية بعد اثبات اسهمهم في أحد  
البنوك بالاسكندرية او او بالقاهرة  
قبل تاريخ الانعقاد بثلاثة أيام على  
الأقل .

### البنك العقارى المصرى

أذاع البنك العقارى ارقام السندات  
٣٪ ذات الانصبه وذلك في السحب  
العقود في ١٥ أغسطس الجارى ،  
وذلك من السندات اصدار ١٩٠٣ ،  
١٩١١ ، ١٩٥١ على ان تصرف  
الانصبه ابتداء من ٣١ أغسطس  
لسندات ١٩٠٣ ، ومن اول سبتمبر  
سنة ١٩٥٢ لسندات ١٩١١ ، ١٩٥١

### البنك الايطالى المصرى

( ش ٢٠٢٠ )

أذاع البنك الايطالى المصرى بيانا  
طويلا عن تعديلات ادخلت على المواد  
١٢ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٩ ،  
٣٢ ، ٣٥ ، ٣٩ ، من النظام الاساسى  
للبنك ، وذلك بناء على قرارات  
جميعات عمومية غير عادية عقدت  
في الفترة ما بين سنة ١٩٢٤ ، مارس  
سنة ١٩٤٩ .

وتشتمل هذه التعديلات على  
انظمة ادخلت على نظام مجلس الادارة  
وأعضائه ، والقرارات التى تتخذ  
وحق التوقيع عن الشركة ، وتعيين

البقية على صفحة ٢٤

# شاهدات اقتصادية في لندن

من الاماكن الجديرة باهتمام زائري لندن من رجال الاعمال وخاصة المشتغلين بالتأمين ، مؤسسة اللويدز للتأمين ، فهذه المؤسسة سواء من حيث تكوينها أو من حيث مقرها فريدة في نوعها عظيمة في تأثيرها في الاقتصاد العالمي

فاسم اللويدز قد استمد من اسم Edward Lloyds مؤسس أحد حانات حى السيتى بلندن سنة ١٦٨٩ حيث كان يجتمع السماسرة وأصحاب البضائع للتفاهم على شئونهم المشتركة ومنها التأثير على البضائع ، اذ حتى ذلك التاريخ لم تكن تعرف بعد شركات التأمين على البواخر والبضائع فى البحار .

ولعله من الطريف أن نقول بأن رسوم التأمين كانت أحيانا ما تبلغ ٥٠ ٪ من قيمة البضاعة وهى حاليا لا تتجاوز ٥ أو ٦ ٪ تحت أسوأ الظروف .

وقد أصدر Edward Lloyds رغبة منه فى ارضاء عملائه - نشرة باسمه تتضمن انباء الملاحة والبواخر تصدر ثلاث مرات فى الاسبوع .

وقد أخذت الجهود تتركز فى أوائل القرن الثامن عشر لإنشاء اتحاد أو شركة للتأمين البحرى ، وانتهت هذه الجهود باعطاء امتياز هذا النوع من التأمين لشركة رويال اكستشينج ولندن وحرم على الشركات الاخرى اجراء أى نوع من هذا التأمين . ولم يحرم هذا القانون على الافراد اجراء هذه التأمينات فسمح ذلك بتكاثرهم ونموهم واتخذوا لهم مقرا معروفا فى قهوة ادوار اللويدز . وقد شعر

هؤلاء الافراد بحاجتهم الى دليل لمعرفة البواخر التى يؤمنون عليها . فأسسوا فيما بينهم جمعية أصدرت سنة ١٧٦٤ أولى سجل للبواخر أسمته Register of shipping

وبوفاة ادوارد لويدز تداول المقهى آخرون منهم من رفع من شأنه ومنهم من نزل به حتى اضطر رواده الى اليعاز بإنشاء مقهى آخر فأنشئ تحت اسم New Lloyds Coffee House

وأصدر نشرة للملاحة بمعرفته ، وبمضى المدة أخذ المحل الجديد شهرة رواد المقهى القديم . وبازدهار الاعمال الملاحية وجد رواد المقهى أنهم فى حاجة الى مكان يجمع بين الملائمة لاعمالهم والاحترام الجديد بمراكزهم فاتفق ٧٣ منهم وساهموا كل منهم بمبلغ ١٠٠ جنيه لإنشاء أول مركز للويدز سنة ١٧٧٤ . وقد كونت تلك الجماعة فيما بينها مجلس ادارة ولوائح تنظيم ادارتها وأعمالها .

وانتهى الامر سنة ١٧٧٩ باتفاق الاعضاء على صورة موحدة معينة لبوليصة اللويدز البحرى والتى مازال معمولا بها حتى الآن مع بعض تعديلات طفيفة ..

وبتغلب أعضاء تلك الهيئة على الصعوبات الاولى الناتجة عن الخسائر قامت سنة ١٧٩٣ ، وبتغطيتهم تلك الضخمة التى ابتدأت بالحرب التى الخسائر تغطية كاملة ثبتت تلك الهيئة أقدامها بما جعلها راسخة تمام الرسوخ .

وأخذت تلك الجماعة تصدر من اللوائح ما يحدد نطاق أعمالها ونشاطها وأصبح الانضمام اليها صعبا ويستلزم

على الاقل توصية من ستة من الاعضاء السابقين . وبعد مضى قرن على نشأة تلك الجماعة أصبحت بموجب قانون سنة ١٨٧١ من البرلمان الانجليزى اتحاد رسمى له شخصية معنوية مستقلة فريدة فى نوعها حتى ان القانون المنظم لتأسيسها احتار فى وصفها فأشار اليها بمؤسسة أو جمعية .

وقد أصبح لهيئة اللويدز الآن مراسلين فى جميع أنحاء العالم لمدته بالمعلومات البحرى كما أصبح له اتفاقات مع الحكومات بخصوص التلغرافات والاشارات ووكلاء فى الاقطار والمناطق المختلفة .

وقد ابتدا أعضاء اللويدز فى قبول التأمين غير البحرى منذ أواخر القرن التاسع عشر وأخذ مجال عملهم يتسع حتى امتد الآن الى جميع أنواع التأمينات ما عدا التأمين على الحياة والضمان المالى وثبت ذلك بقانون سنة ١٩١١

وأما بخصوص الضمانات الخاصة الضامنة لسداد التعويضات الى حادما فنلخصها فيما يلى :

أولا - تراجع مالية وحسابات كل فرد من أفراد الجماعة سنويا بمعرفة لجنة مختصة

ثانيا - تشترط فى كل عضو شروط مالية مشددة لضمان يسره

ثالثا - توضع كل الرسوم المحصلة فى صندوق الاتحاد لتغطية التعويضات التى يلتزم بها العضو، ويسمح بصرف الارباح التى تحققت فعلا وذلك بعد موافقة أعضاء الاتحاد



# مصر تستطيع زيادة دخلها من الدولار

## بنشر الدعاية السياحية بين الأمريكيين

أذاع مكتب التجارة الدولية التابع لوزارة التجارة الأمريكية ، تقريراً جاء فيه ان الشرق الاوسط يستطيع أن يزيد دخله من الدولارات الأمريكية اذا بذل مجهودات أكبر لاجتذاب السائحين الأمريكيين ، وقد دلت الدراسات التي أجريت في هذا الشأن على ان الشرق الاوسط لم يعمل على تنمية ذلك السوق الأمريكي .

وجاء في التقرير أن « الفرص المتاحة لدول الشرق الاوسط لاجتذاب السائحين الأمريكيين فرص فريدة في نوعها » ومن بين تلك الفرص التي لم تستغل بعد :

١ - الجيولان الاول والثاني من الأمريكيين الذين يرجع أصلهم الى الشرق الاوسط والذين من الممكن تشجيعهم على زيارة تلك المنطقة .

٢ - الأمريكيون من طلبة ومدرسي التاريخ القديم ، والادب ، واللغات ، والفن ، والحضارة ، وعلم الآثار ،

٣ - عدد كبير من الأمريكيين الذين يهتمون بالشرق الاوسط اهتماماً طبيعياً بحكم دياناتهم . ولهؤلاء يجب أن يوجه النصيب الأكبر من الاهتمام .

ثم يقول التقرير : ان مهاد المعتمدات المدنية والعادات الاساسية الثقافية والاجتماعية - بالنسبة لجزء هام من الأمريكيين - يثير حب السياحة في الشخص الذي لا تؤثر فيه الدعاية السياحية العادية ، والذي ينظر الى الاهمية الدينية للشرق الاوسط على انها سبب حقيقي هام جداً يدفعه الى السياحة .

واذا اقترح على مثل هؤلاء الناس أن يحجوا الى مواطن دياناتهم ، فهناك أمل كبير في أن يقبلوا هذا الاقتراح اذا حققت لهم رغباتهم .

والتعاون بين مصر وسوريا ولبنان والاردن في سبيل اجتذاب هؤلاء الاشخاص وفي سبيل رفع قيود التنقل في تلك المنطقة وتحسين وسائل السفر لهما من أهم العوامل في سبيل تنمية السياحة في الشرق الاوسط

وفي نفس الوقت الذي تحس فيه بعض الاوساط الأمريكية ، دون اهتمام كبير ان هناك مدينة اسمها باريس وأخرى اسمها لندن ، تحس فيه هذه الاوساط بالالفة نحو مصر والقدس والناصره وبحر الجليل وسوريا والاردن ولبنان والبلاد الاخرى التي جاء ذكرها في الكتاب المقدس .

والاهم من ذلك ، ان التقاليد التي تسيطر على الريف الأمريكي والتي تعارض الرحلات الطويلة التي تهدف الى المتعة فقط ، تشجع الذهاب في رحلات دينية لرؤية المشاهد التي ورد ذكرها في الكتاب المقدس .

ويقول التقرير ان معظم هذه الاوساط تتكون من عائلات دخلها السنوي ٥٠٠٠ دولار أو يزيد ، وهم عادة أقدر مالياً على السفر من سكان المدن ، لانهم يزرعون أغلب طعامهم وينفقون قليلاً جداً على ضروريات الحياة .

ويضرب التقرير مثلاً على فوائد اجتذاب السائحين الأمريكيين ، بأوربا الغربية التي قفز دخلها من الدولارات من ٨٢ مليوناً في عام ١٩٤٦ الى ٢٧٢ مليوناً في عام ١٩٤٩ وذلك نتيجة لاضطراد زيادة عدد السائحين الأمريكيين الذين يزورون تلك المنطقة ويمثل هذا المبلغ ٣٢٪ من المبالغ التي ربحتها دول غرب أوربا بواسطة التبادل التجاري مع الولايات المتحدة . وتعتقد وزارة التجارة الأمريكية ان الشرق الاوسط يستطيع أن يحذو حذو أوربا .

مدته نظرة عاجلة على تاريخ اللويدز وتكوينه وأوردناها لما لها من أثر في ايضاح طبيعة عمل اتحاد أو جماعة اللويدز

أما البناء ذاته حيث مقر اللويدز فأظهر ما فيه تلك القاعة الفسيحة التي تغطي مساحة قدرها ١٦٠٠ متر مربع تقريباً والتي يجتمع فيها الافراد المؤمنون (under writer) بالسماسة الذين يرغبون في تأمين بواخر أو بضائع أو لوازم عملائهم . ولكل مؤمن مكتب يسمى Desk يجلس عليه هو وموظفيه في انتظار مرور السماسة عليهم بدفاتر طلباتهم مبين فيها الشيء المطلوب التأمين عليه والقيمة المؤمنة وكل التفاصيل الممكنة فيراجعونه ويقدرن القيمة التي يلتزمون بها وسعر التأمين . واذا كان قيمة التأمين كبيرة ولم يلتزم مؤمن واحد بها وزع التأمين على عدة مؤمنين وسعر التأمين الذي يحدد هو سعر أول مؤمن يقبله ويوضع أمامه القيمة التي يلتزم بها ، ويوزع الباقي على المؤمنين الآخرين كل حسب مقدرة وتقديره لحالة العملية ولعله من اللازم أن نوضح أن كل مؤمن (under writer) انما يمثل مجموعة من ١٠ أو ١٥ أو ٣٢ أو أي عدد ويطلق على تلك المجموعة trust ويلتزم كل واحد من المجموعة بنسبة محددة من العمليات التي يأخذها المؤمن .

وتصدر الهيئة حالياً

Lloyds Shipping Index Lloyds list

وهذا الاخير كتاب يومي يتضمن اسم ١٤٠٠٠ باخرة تقريباً وأسماء اصحابها والحمولة والعلم الرحلة وآخر تقرير عن حركتها والخلاصة التي نخرج بها هي أن اللويدز ليست شركة أو بيت مالي أو تجاري وانما هي مؤسسة تضم جماعة من المؤمنين وسماسة التأمين في مكان واحد تنظمهم لائحة وقوانين وتقوم برعاية مصالحهم المشتركة ، واصدار النشرات والبيانات التي تفيد أعمالهم . وهي في نفس الوقت بعيدة الشبه عن شركات التأمين المعروفة في جميع أنحاء العالم

محمد صديق لهيطة



# القطن

التقرير السنوي للقطن عن موسم ١٩٥٢ / ٥١

وكان لهذه القرارات أثر ملموس في تشجيع المضاربة مما دفع الاسعار نحو الصعود حتى وصل سعر عقد يناير ١٧٧ ومارس ١٨٠ وفبراير ١١١ وابريل ١١٧ ريال وهذه الاسعار كانت تبعد كثيرا عن حقيقة السعر في بورصة البضاعة الحاضرة ولا تتمشى مع اسعار القطن في العالم - فضاع التوازن بين اسعار البورصتين واتسعت تقلبات الاسعار اتساعا خاف المتعاملين المحافظين الجادين .

غير ان الاسعار عادت فمالت للهبوط السريع حتى اصطدمت بالحد الأدنى في النصف الثاني من ديسمبر نتيجة لتطور الحالة السياسية في منطقة القنال وضعف الطلبات الخارجية وعدم دخول انجلترا مشتري حتى ذلك التاريخ فأصدرت الحكومة قرارا وزاريا بالغاء الحد الأدنى للأسعار الذي كان معمولاً به ( بالقرار الوزاري رقم ١٣٠ بتاريخ ١١/٢٨ ) وحددت تقلبات الاسعار بنسبة ٣٪ صعودا أو هبوطا بالنسبة للجلسة السابقة وأعقبته بعد اسبوع بقرار آخر بتحديد أسعار اقفال يوم ١٥ يناير حدا أدنى للتعامل وقرار ثالث في ٢١

يناير بالغاء الحد الأدنى المقرر ليناير وقدره ١٦٦ر١٥ ريال وتحديد تقلباته بنسبة ٢٪ مع بقاء الحد الأدنى المقرر ليناير وقدره ١٦٦ر١٥ ريال وتحديد تقلباته بنسبة ٣٪ مع بقاء الحد الأدنى بالاسعار باقى العقود وهى ١٦٤ر٥٥ بنطا لمارس و ١٥١ر٩٥ لفبراير ٩٨ر٩٠ لابريل . كما صدر قرار وزاري يحتم ان تكون الاقطان التى تقدم فى الفليرة مصحوبة بشهادة مبنيا فيها رتبة القطن التى يجب أن تكون من الرتب الجائز تسليمها قانونا واعتبار هذه الرتبة أساسا لدفع الثمن - وقد نشب خلاف بين مسلمى ومستلمى فليرة يناير ٥٢ بخصوص دفع الثمن فالبائع كان يرى أن من

دعا الحكومة الى الغاء الحد الاقصى لتقلبات الاسعار من الاحتفاظ بالحد الأدنى في حدود ٢٪ هبوطا يوميا ولم يمنع الاسعار من الهبوط السريع غير ( تضاؤل المحصول الأمريكى الذى بلغ فى ٨ أكتوبر ١٦٩٣ر١٠٠٠ بالة ) وكانت التقديرات الاولى له في يولية تبلغ ١٨ مليون بالة ) وكذلك عجز المحصول المحلى الذى بلغ ٨٠٣٣ر٠٠٠ قنطار في أكتوبر وكانت التقديرات الاولى له في سبتمبر تتراوح بين ٩ و ١٠ مليون قنطار ولكن حالة الكساد التى طرأت على صناعة وتجارة المنسوجات القطنية في معظم بلاد العالم لم تلبث أن امتدت الى اسواق القطن وكان لها اثرها الظاهر في نزول اسعاره وفتور الطلب عليه .

**كما ساعد على تدهور الاسعار واصطدامها المتواصل بالحد الأدنى عدم استقرار الحالة السياسية بين مصر وانجلترا بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦** الامر الذى اضطرت معه لجنة البورصة الى التدخل مرارا لتثبيت الحد الأدنى للأسعار لمدة أقصاها ثلاثة أيام التى خولتها لها اللوائح لتفادى الهبوط المستمر المحدد له ٢٪ واضطرت الحكومة ازاء توالى هبوط الاسعار وكساد السوق الى اصدار قرار وزاري رقم ١٣٠ في ١١/٢٨ / ١٩٥١ ثبتت أسعار الحد الأدنى لاسعار اقفال يوم ١١/٢٨ ( ١٦٠ يناير و ١٦١ مارس و ١٠٤٧٠ فبراير و ١٠٥٧٠ ريال ابريل ) - وكذا القرار الوزاري رقم ١٣١ بتوحيد موعد تسليم فليارات ديسمبر ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ منه على أن يتحمل المشتري مصاريف تأخير التسليم المترتبة على تعديل موعد الفليارتين الاولى والثانية كما اتخذت لجنة بورصة العقود قرارا مماثلا بتوحيد الفليارات لجميع الاستحقاقات ابتداء من يناير ٥٢ حتى نهاية الموسم

**كان الموسم القطنى لعام ١٩٥٢/٥١ أشد المواسم القطنية اضطرابا وتعرضا لتقلبات عنيفة** عم ضررها جميع المشتغلين بالقطن نتيجة للتيارات المختلفة والسياسات المرتجلة التى اتبعت حيال القطن وادت الى تلك الازمات المتتالية التى لم تعرف البلاد لها مثيلا ولا يزال اثرها عالق بالاذهان . فقد شهدت سوق القطن حركات غريبة قلبت الاوضاع رأسا على عقب فوقف التعامل وهبطت الاسعار للبضاعة الحاضرة عن الحد الأدنى في سوق العقود الذى كانت تحدده الحكومة من وقت لآخر حتى فقدت السوق ثقة الغزاليين بالخارج فانصرفوا عنها الى الاسواق الاخرى مما كان له الاثر في نقص صادراتنا من القطن عن مثيلاتها مع المواسم السابقة واقتصر التعامل على صفقات ضئيلة من البضاعة الحاضرة واستولى الذعر على اصحاب القطن بعد ان تعذر عليهم قطع السعر أو التغطية مما عاد بأسوأ النتائج على الاقتصاد القومى .

**وقد كثر تدخل الحكومة بقصد حماية السوق** الا أن هذا التدخل كان يزيد المشاكل تعقيدا فكانت قراراتها في بعض الاحيان تحمى المضارب وتضر بالمنتج والتاجر والمصدر فخرجت بذلك سوق العقود عن وظيفتها الرئيسية كأداة تأمين ضد تقلبات الاسعار وعن الحدود المرسومة لها وانتابتها حالة شاذة وسيطرت عليها المضاربة الجامحة والمقامرة وانقطعت العلاقة الطبيعية بينها وبين سوق البضاعة الحاضرة - وبوجه عام امتاز هذا الموسم بجسامة أحداثه وتعدد القرارات والأوامر المتناقضة التى صدرت خلاله وكانت سببا في اضطراب السوق القطنية .

فمنذ بداية الموسم أخذت أسعار القطن في التراخي تمشيا مع أسعار باقى المواد الاولى في العالم نتيجة هدوء الحالة الحربية في كوريا مما



حقه قبض الثمن بعد اثني عشر يوما من تاريخ اصدار اذون المعاينة طالما ان الاذن مصحوب بشهادة الفرزبينما يرى المستلم ان يكون الدفع بعد ظهور نتيجة الاستئناف .

**وقد استحكمت الازمة القطنية حتى بلغت أشدها عقب حوادث ٢٦ يناير المؤسفة وأشرفت السوق على الانهيار بعد ان منيت بحالة من الكساد والركود لم يسبق لها مثيل مما حد من صادراتنا القطنية التي لم تتجاوز ١/٢ مليون قنطار في خلال الخمس شهور الاولى من الموسم والتي تعتبر اكسب الشهور نشاطا - كما كان من نتيجة عدم تغيير الاسعار الرسمية للعقود ( الحد الأدنى ) مع كساد السوق وهبوط الاسعار خارج البورصة وعدم وجود تصفيات أسبوعية كالمعتاد لم تخرج مركز سماسرة العقود لعدم استطاعتهم مطالبة العملاء بدفع الفروق وأصبحت هذه الحالة تهدد كيان الاقتصاد القومي اذ ان توالى هبوط الاسعار فيه ما يزعزع السوق ويلزم مشتري العقود دفع فروقات كبيرة يكفى عجز فريق منهم عن دفعها لشل حركة السوق وبدء حالة افلاس شامل فيها . وكان التعامل محصورا في شهر واحد للقطن الطويل التيلة وشهرين للمتوسط التيلة وحتى في الاشهر القائمة تعذر على الزراع قطع السعر بسبب اصطدام الاسعار بالحد الأدنى وكان الطلب الخارجى قد انصرف عن القطن المصرى الى الاقطان المنافسة بسبب ضياع الثقة في السوق المصرية .**

**ازاء هذه الحالة لم يكن أمام الحكومة مفر من التمهيد لتحرير السوق من العوامل المصطنعة والى تسستقر الأوضاع السليمة بعد ما أفسدها التدخل الحكومى فأصدرت القرارات الآتية في ١٧/٢/١٩٥٢**

**١ - إلغاء الحد الأدنى المفروض على السوق وتحديد تقلبات الاسعار بين ٣ ٪ يوميا**

**٢ - فتح التعامل بالبيع على بعض الاستحقاقات القائمة ( فبراير مارس - ابريل ) الا اذا كان مقصودا به تصفية المراكز القائمة مع نقل عمليات القطع استحقاق مارس الى مايو وفبراير وابريل الى يونية .**

**٢ - تخويل وزير المالية حق تعيين مواعيد الفليرات**

**٤ - تأجيل اصدار فليرة فبراير الى ١٧ و ١٨ و ١٩ مارس سنة ١٩٥٢**

وكان من أثر اتمام صفقة روسيا التي قامت بها شركة مصر لحليج الاقطان أن تمت تصفية المراكز المفتوحة على عقدى فبراير وابريل فساعدت هذه الصفقة على حل مشاكل القطن الاشمونى أما بالنسبة للقطن الكرنك فقد اضطرت الحكومة الى اتخاذ اجراء يقضى بتصفية المراكز تصفية اجبارية مصحوبة بمقاصة نهائية على اساس ١٤٠ ريال لعقد مارس وقد استفادت المضاربة من هذه التصفية وتحررت من مراكزها وأصبحت الاقطان الموجودة لدى المصدرين وتجار القطن المرهونة لدى البنوك غير مغطاة وهبطت الاسعار في بورصة البضاعة الحاضرة وعلنت الحكومة في ١٧/٣/٥٢ استعدادها للشراء بالسعر الذى حددته الحكومة وهو ١٢٥ ريال للقطن الطويل التيلة استحقاق مايو و ٨٠ ريالا للقطن قصير التيلة استحقاق اغسطس وقد توقف أصحاب المراكز والسماسرة والاعضاء المنضمون عن دفع فروق التصفيات - الى ان يتم الاتفاق بينهم لعمل اتفاق بول لمواجهة دفع الفروق من أموال السماسرة في صندوق الضمان والخارج المدفوع من العملاء والباقي من المصدرين عن أن يلاحق السماسرة عملائهم بدفع المتأخر عليهم وتدفع الاموال المحصلة منهم الى هيئة البول كما قررت لجنة بورصة مينا البصل .

وقد أثارت هذه الحالة أيضا مشاكل عديدة رفع أمرها الى القضاء وتفاديا لتكرارها في المستقبل وضعت الحكومة قانونا بتحريم التعامل في البورصة على المكشوف بأكثر من عشرة آلاف قنطار للمضارب وفرضت عقوبات زادت على من يخالف ذلك . ولما كان هدف الحكومة الاول تشجيع الصادرات من القطن وزيادة الاقبال عليه استصدرت في ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ مرسوما بإلغاء ضريبة الصادر على التعاقد عليه ويتم تصديره من القطن في الفترة ما بين ١٩ مايو وآخر اغسطس سنة ١٩٥٢ وتنخفض الضريبة ابتداء من أول الموسم الجديد بمقدار ٥ ريال للكرنك

و ١٠ ريال للاصناف الاخرى وبذلك تصبح الضريبة ١٥ ريال لباقي الاصناف وقد كان لهذا الاجراء أثر ملموس في نشاط الحركة في سوق البضاعة الحاضرة وازدياد حركة الصادر خلال يوليو واغسطس زيادة كبيرة عن مثيلاتها في المواسم السابقة فقد بلغ متوسط الصادر أسبوعيا في الموسم الحالى في الاشهر الاخيرة من الموسم ١٢٥ ألف قنطار مقابل ٢٥ ألف قنطار في الموسم الماضى . هذا وقد بلغ الصادر حتى آخر يونيو سنة ١٩٥٢ - ١٣٧٧٦٠ ر قنطار مقابل ٧٨٧ ر ١٠٠ ر قنطار بعجز قدره ١٩٦٣ ر ٢٧ قنطار وقد أصبحت جملة الصادر حتى ٢٧ اغسطس سنة ١٩٥٢ - ٢٩٢ ر ٥٣٩ ر قنطار مقابل ١١٦ ر ٤٢٦ ر بعجز قدره ٨١٤ ر ٨٨٦ قنطار وبلغ العجز في صادراتنا الى بريطانيا ٣١٩ ر ٤٠٧ ر قنطار والى الهند ٣٩٦ ر ٠٠٠ قنطار وزادت صادراتنا الى فرنسا والمانيا واسبانيا والولايات المتحدة الامريكية . كما أصدرت الحكومة قرارا بتحديد فروق الرتب للاقطان التى تسلم في فليرات يوليو واغسطس وقررت استلام الاقطان ذات التيلة دون المتوسط على أساس خصم ٨ ٪ بحد أقصى ١٠ ريال من أسعار الرتب المحددة واستلام ٣ لوطات بدلا من لوطين عن كل عقد قوامه ٢٥٠ قنطار - كما قررت لجنة بورصة مينا البصل أن يكون قطع الاقطان التى نقلت من مارس الى مايو بالسعر الذى حددته الحكومة لشراء عقود يوليو أي ١٢٥ ريال من خصم ريالين ونصف . وللأقطان التى نقلت من فبراير الى يونيو بسعر الشراء الذى حددته الحكومة لعقود الاساس مع خصم ريالين نظير المصاريف .

كما قررت الحكومة استعدادها لاستلام عقود يوليو التى لا تسلم لها في مواعيد الفليرة في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢

وقد طرحت الحكومة قرضا لشراء القطن مقداره ١٢ مليون جنيه وتمت تغطيته فورا في خلال شهر يولييه .  
( عن شركة مصر لحليج الاقطان )

# اسلوب الاعلانت

## الاعلان الجيد

(من وثيقة « أسس الاعلان » التي وضعتها رابطة الاعلان الامريكية)

١ - الاعلان الجيد يهدف الى تبليغ المستهلك ، ومساعدته ليشتري بطريقة أعقل

٢ - الاعلان الجيد يقول الصدق متجنباً اللبس أو الخداع الناشئ عن الابهام أو الحذف . ولا يترك في نفس قارئه أو سامعه اعتراضاً الا وكان في طياته الاجابة عليه

٣ - الاعلان الجيد يكون شكله وتكوينه متمشياً مع قواعد الذوق السليم . فهو يسعى لتقبل الجمهور للسلعة أو الخدمة المعلن عنها على أساس مزاياها لا على أساس الذم في السلع المنافسة . وهو يجتهد في تجنب كل ما هو مكروه أو مقلق

٤ - الاعلان الجيد تلقى عليه مسئوليتان : مسئولية اقتصادية هي العمل على تخفيض مصروفات توزيع السلعة ، ومسئولية اجتماعية هي خدمة الجمهور بتقديم معلومات نافعة له .

تتلخص مهمة الاعلان في تعليم الناس وتعريفهم بكيفية اشباع حاجاتهم أو جعلهم يتنبهون الى هذه الحاجات اذا كانت مكبوتة في نفوسهم وغير واضحة لهم . لذلك فلا يتعدى أسلوب الاعلان احدى الطرق الآتية :

١ - الاقتراح المباشر

٢ - الاقتراح غير المباشر

٣ - التعليقات غير المنطقية

٤ - التعليقات المنطقية السليمة

أولاً - الاقتراح المباشر :

يستخدم الاقتراح المباشر حينما يكون جمهور السلعة شاعراً بحاجاته متفرعاً لرغباته ، فتكون مهمة الاعلان هي توضيح كيفية اشباع هذه الحاجات ويتخذ في هذه الحالة صيغة قريبة من الامر المباشر الموجه من المعلن الى المستهلك ، أو صيغة تقرير يوضح حالة السلعة وما يمكن أن تؤديه من خدمات . ويؤتى الاعلان أثره في هذه الحالة كنتيجة لقوة التكرار المحضة التي لاتزال تلج على الجمهور فتجعله يخضع لتأثيرها بغير ما قصد منه ، فيجد أنه قد توجه من تلقاء نفسه لشراء هذه السلعة المعلن عنها بهذه الطريقة

ثانياً - الاقتراح غير المباشر :

أما الاقتراح غير المباشر فيحتاج في توجيهه الى كثير من الحيلة والدهاء ، اذ أن مهمته تتعلق بتنبه ذهن الجمهور الى حاجته الى السلعة أكثر مما تتعلق بالطريق الذي يجب أن يسلكه لاشباع هذه الحاجة - هذا وقد تتعلق مهمته في بعض الاحوال بهذين الامرين معاً : تنبيه الحاجة ، والتوجيه لكيفية اشباعها والكيفية التي يؤدي بها هذا الاقتراح غير المباشر عمله هي أنه يخلق في ذهن الجمهور تأثيراً معيناً ، أو سلسلة من الآثار توقظ فيه الرغبة وتنبهه الى الحاجة .

وكل من هاتين الطريقتين - الاقتراح المباشر وغير المباشر - تعملان على ايقاظ الرغبة عند الفرد الذي ينتظر أن يستهلك السلعة ، أو عند القسم من المجتمع الذي هو عضو فيه . وحيناً لو كان ذلك نتيجة انفعال خاص أثاره الاعلان في نفس المستهلك المرتقب . ونتيجة لتكرار الاقتراح يقدم الفرد على شراء السلعة ، ويكون ذلك بغير ادراك منه ، وبغير تسلسل فكري خاص يؤدي به الى ذلك ، بل قد لا يشعر أنه وصل فعلاً الى قرار يتعلق بالشراء اذ يتم الشراء بشعور غير ارادي

ثالثاً - التعليقات غير المنطقية :

قد يكون لدى الشخص ميل الى اتخاذ قرار معين يتعلق بشراء سلعة ما ، ثم يتخذ قراراً بالشراء مع أنه لم يبين هذا القرار على سلسلة من الافكار ذات تتابع منطقي قادت الىه ، ورغم هذا القرار فانه قد يترتب في الاقدام على عملية الشراء اذا أحس أن قراره هذا غير مبني على منطق سليم

في مثل هذه الحالة ، كان من واجب المعلن أن يقدم له حقيقة ما ، أو مجموعة من الحقائق بحيث يصدقها ، أو بحيث اذا اختبارها وجدها صحيحة صادقة ، ثم يضيف الى هذه الحقائق معلومات أخرى قد لا تكون غير صحيحة ولكنها متمشية في منطقتها مع الحقائق الاولى ولا يكون لدى الشخص وسائل تمكنه من اختبار صحتها . فاذا ما لاحظ الشخص أن سلسلة المعلومات الاولى صحيحة ، فانه يميل الى قبول سلسلة المعلومات الثانية التي لا يستطيع اختبار صحتها وليست لديه وسائل التأكد منها .

والنجاح الذي يصيبه المعلن باتقان ادخال المعلومات الغير صحيحة أو المحرفة أو الموهمة ضمن المعلومات الصحيحة الصادقة هو ما يسمى بفن



الدعاية بطريقة التعليقات المنطقية الموهبة .

وهذه الطريقة على أي حال لا ينظر إليها بنظرة الارتياح من المشتغلين بالإعلان في العصر الحاضر لمجافاتها لقوانين الاخلاق والمثل العليا

#### رابعاً - التعليقات المنطقية السليمة :

إذا كان جمهور السلعة أو الطبقة الموجه لها الإعلان ، هي من الناس الأذكياء ، فإن التعليقات المنطقية الموهبة أو المحرفة لا تؤثر أثرها فيهم ، وتمشياً مع المثل الاخلاقية السليمة ، يستخدم المعلنون طريقة التعليقات المنطقية السليمة لاقتناع الجمهور بأهمية السلعة وضرورة اشباع حاجاتهم المتعلقة بها

وانه ليس من الهين - بل انه من العسير أن يقنع الشخص بالمنطق السليم وحده ، لذا فانه يستعان على الاقتناع باثارة انفعالات معينة في نفسه تعاون هذا المنطق على القيام بمهمته . لذلك فان الاقتراح ذو التعليقات المنطقية يحتال على تنبيه انفعالات معينة عند الافراد ، فتتعاون هذه الانفعالات مع منطق التفكير فتكونان قوة تستطيع أن تحول قرار الشراء الى اقدام على الشراء .

#### محمود عساف

#### يسر مجلة الاقتصاد

والحاسبة أن تضع كافة قواها وجهود الاخصائيين فيها تحت تصرف حضرات قرائها وعمالها من المعلنين سواء من حيث المشاكل التي يواجهونها من النواحي الضريبية أو المحاسبية أو من النواحي الادارية والتجارية والاعلانية . وليطمئن القراء الى أن أي خطاب أو استفسار تليفوني يصل المجلة ، يكون موضع العناية التامة والاهتمام الكامل

## بان الملكية الصناعية

عن شهر يوليو سنة ١٩٥٢

| عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى محال مملوكة للأفراد                                                                        | الرسوم المحصلة | مليم جنيه |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|-----------|
| متاجر                                                                                                                                           | ٨٦٢            | ٥٠٠       |
| مصانع                                                                                                                                           | ٧٤             | ٥٠٠       |
| محال مملوكة للشركات                                                                                                                             | ٢٧٢            | ٥٠٠       |
| متاجر                                                                                                                                           | ٤٦             | ٥٠٠       |
| مصانع                                                                                                                                           | ٤٦             | ٥٠٠       |
| الرسوم المحصلة                                                                                                                                  | مليم جنيه      |           |
| رسوم قيد                                                                                                                                        | ٤٩٨            | ٥٠٠       |
| رسوم تدوين                                                                                                                                      | ٢٧٥            | ٥٠٠       |
| رسوم مستخرجات                                                                                                                                   | ٢٧             | ٥٠٠       |
| مجموع الرسوم                                                                                                                                    | ٨٠١            | ٤٠٠       |
| رؤوس الاموال المقيدة في السجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام في مصر ( ذات الصفة التجارية ) شركات تضامن                                    | مليم جنيه      |           |
| تجارية                                                                                                                                          | ١٩٠٥٩٢         | ٧٠٠       |
| صناعية                                                                                                                                          | ٧٠٣٥٨          | ٦٥٠       |
| شركات توصية بسيطة                                                                                                                               | مليم جنيه      |           |
| تجارية                                                                                                                                          | ١٥٩٥٨٥         | ٥٩٩       |
| صناعية                                                                                                                                          | ١٥٨٠٠          | ٥٩٩       |
| شركات توصية بالاسهم                                                                                                                             | مليم جنيه      |           |
| تجارية                                                                                                                                          | ٢٠٠٤٢٠         | ٥٩٩       |
| صناعية                                                                                                                                          | ٢٠٠٤٢٠         | ٥٩٩       |
| شركات مساهمة                                                                                                                                    | مليم جنيه      |           |
| تجارية                                                                                                                                          | ٥٠٠٠٠          | ٥٩٩       |
| صناعية                                                                                                                                          | ٥٠٠٠٠          | ٥٩٩       |
| رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام في الخارج ولها نشاط في مصر وفقا لرأس المال الوارد في عقد تأسيسها ( والمقيدة في السجل التجارى ) شركات تضامن | مليم جنيه      |           |
| تجارية                                                                                                                                          | ٦٠٠٠٠          | ٥٩٩       |
| صناعية                                                                                                                                          | ٦٠٠٠٠          | ٥٩٩       |
| شركات توصية بسيطة                                                                                                                               | مليم جنيه      |           |
| تجارية                                                                                                                                          | ٦٠٠٠٠          | ٥٩٩       |
| صناعية                                                                                                                                          | ٦٠٠٠٠          | ٥٩٩       |
| شركات توصية بالاسهم                                                                                                                             | مليم جنيه      |           |
| تجارية                                                                                                                                          | ٦٠٠٠٠          | ٥٩٩       |
| صناعية                                                                                                                                          | ٦٠٠٠٠          | ٥٩٩       |
| شركات مساهمة وما في حكمها                                                                                                                       | مليم جنيه      |           |
| تجارية                                                                                                                                          | ٦٠٠٠٠          | ٥٩٩       |
| صناعية                                                                                                                                          | ٦٠٠٠٠          | ٥٩٩       |
| حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية حالات البيع حالات الرهن                                                                 | مليم جنيه      |           |
| حالات البيع                                                                                                                                     | ٦٠٠٠٠          | ٥٩٩       |
| حالات الرهن                                                                                                                                     | ٦٠٠٠٠          | ٥٩٩       |
| الرسوم المحصلة                                                                                                                                  | مليم جنيه      |           |
| رسوم ايداع وتسجيل                                                                                                                               | ٢٢٠            | ٥٠٠       |
| رسوم سنوية                                                                                                                                      | ١٥             | ٥٠٠       |
| رسوم انتقال ملكية وطبع                                                                                                                          | ٣١             | ٥٠٠       |
| مطبوعات وخلافه                                                                                                                                  | ٣١             | ٥٠٠       |
| مجموع                                                                                                                                           | ٢٦٦            | ٥٠٠       |
| خاص بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية رسوم نماذج صناعية مودعة                                                                               | مليم جنيه      |           |
| رسوم نماذج                                                                                                                                      | ٣              | ٥٠٠       |
| رسوم ونماذج صناعية مسجلة                                                                                                                        | ٢              | ٥٠٠       |
| رسوم نماذج                                                                                                                                      | ١٠             | ٥٠٠       |
| الرسوم المحصلة                                                                                                                                  | مليم جنيه      |           |
| رسوم ايداع وتسجيل بما في ذلك رسم المدة الاولى للحماية                                                                                           | ٧              | ٥٠٠       |
| رسوم تجديد الحماية                                                                                                                              | ٧              | ٥٠٠       |
| رسوم انتقال ملكية وطبع                                                                                                                          | ٧              | ٥٠٠       |
| مطبوعات وخلافه                                                                                                                                  | ٧              | ٥٠٠       |
| مجموع                                                                                                                                           | ٧              | ٥٠٠       |
| خاص بطلبات وكلاء البراءات طلبات مقدمة طلبات قبلت طلبات رفضت طلبات تحت الفحص                                                                     | مليم جنيه      |           |
| طلبات مقدمة                                                                                                                                     | ٢              | ٥٠٠       |
| طلبات قبلت                                                                                                                                      | ١              | ٥٠٠       |
| طلبات رفضت                                                                                                                                      | ١              | ٥٠٠       |
| طلبات تحت الفحص                                                                                                                                 | ٨              | ٥٠٠       |
| الرسوم المحصلة                                                                                                                                  | ١٠             | ٥٠٠       |

# قوانين وفرائض

## مصلحة الضرائب

قسم الضرائب على الإيرادات

كتاب دورى رقم ( ٢٢٥ )

رغبة في التوفيق بين سرعة البت في طلبات تحويل الاموال الى الخارج وطلبات مغادرة القطر المصرى نهائيا وبين ما يقتضيه صالح الخزنة من التحقق من عدم وجود ضرائب مستحقة على اصحاب هذه الطلبات تحل التعليمات الآتية محل التعليمات السابقة :

اولا - طلبات تحويل الاموال الى الخارج :

١ - على الراغب في تحويل امواله الى الخارج ان يقدم طلبا مصحوبا بالرسم المقرر للمأمورية الداخل في دائرة اختصاصها مركز اعماله مبينا به :

- ١ ( اسباب تحويل الاموال .
  - ب ( قيمة هذه الاموال ونوعها .
  - ج ( نوع النشاط الذى كان يزاوله في مدى الخمس سنوات السابقة .
  - د ( مقر سكنه ومقر نشاطه في السنوات الخمس السابقة .
  - هـ ( مصدر الاموال المطلوب تحويلها .
- ٢ - تبحث المأمورية المختصة الطلب وترفعه الى الادارة المحلية بمذكرة مشفوعة برأيها في مدى اسبوع واحد على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب وعلى الادارة المحلية رفع الاوراق الى الادارة العامة في خلال اسبوع على الاكثر مشفوعة برأيها

٣ - تراجع الادارة العامة الادارات المحلية وقسم مكافحة التهرب للتحرى عما اذا كانت هناك ضرائب مستحقة على هذا الشخص او انه متهرب على ان يكون رد هذه الادارات في مدى اسبوعين على الاكثر

٤ - اذا تجمعت ردود الادارات المحلية وقسم مكافحة خلال الاسبوعين وتبين عدم وجود ضرائب مستحقة تكتب الادارة العامة الى مراقبة النقد بعدم وجود مانع من الموافقة على التحويل على انه اذا انقضى الاسبوعان دون وصول الرد يصرح بالتحويل على مسؤولية الجهات المتأخرة في الرد .

٥ - اذا تضمن رد احدى الادارات وجود ضرائب مستحقة يتعين رفض طلب التحويل واخطار مراقبة النقد بالرفض ومخابرة قسم مكافحة باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان حقوق الخزنة واستصدار امر من النيابة لمنع الممول من السفر اذا لزم الامر .

٦ - يجوز في الحالات العاجلة قبول ما يقدمه طالبو التحويل من ضمانات شخصية صادرة من افراد او شركات يتعهدن فيها بتسديد كل ما يستحق على المضمون من ضرائب لم تحصل بعد وذلك بعد التحقق من سلامة المركز المالى للضامنين وموافقة المأمورية والادارة المحلية على قبول الضمان .

وعلى المأمورية والادارة المختصة بحث هذا الضمان ورفعته الى الادارة العامة في مدى اسبوعين مشفوعا برأيها في مدى امكان اجابة

# المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون الخاص بتعديل فئات الضريبة العامة على الإيرادات

نشرنا بالعدد الماضى نص المرسوم بقانون الخاص بتعديل فئات الضريبة العامة على الإيرادات - وفيما يلى نشر المذكرة الايضاحية له

\*\*\*

فرضت الضريبة العامة على الإيراد في مصر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لتحقيق أحد الأهداف التي يتجه اليها العالم المتمدين في العصر الحديث وهو اقرار العدالة الاجتماعية بإيجاد نوع من الموازنة بين الطبقات ولم يكد القانون يوضع موضع التنفيذ حتى تكشف عن نواح من الغموض والنقص ، عالجها القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ وقضى بزيادة السعر التصاعدي للضريبة لتصبح أكثر ادرازا على الخزنة العامة، وأقوى طاقة على تحقيق العدالة الاجتماعية

ولكن الضرورات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت تقضى من جديد بزيادة السعر التصاعدي مرة أخرى

وقد رأت الوزارة ان تقتصر الزيادة على شرائح الإيراد التي تجاوز الخمسة آلاف جنيهه وهى الشرائح السبع العليا على الوجه الآتى :

| جنيه         | جنيه        | بسر بدلامن | جنيه |
|--------------|-------------|------------|------|
| أكثر من ٥٠٠٠ | لغاية ١٠٠٠٠ | ١٥ ٪       | ٢٠ ٪ |
| » ١٠٠٠٠      | » ١٥٠٠٠     | ٣٠ ٪       | ٢٥ ٪ |
| » ١٥٠٠٠      | » ٢٠٠٠٠     | ٤٠ ٪       | ٣٠ ٪ |
| » ٢٠٠٠٠      | » ٣٠٠٠٠     | ٥٠ ٪       | ٤٠ ٪ |
| » ٣٠٠٠٠      | » ٤٠٠٠٠     | ٦٠ ٪       | ٥٠ ٪ |
| » ٤٠٠٠٠      | » ٥٠٠٠٠     | ٧٠ ٪       | ٦٠ ٪ |
| » ٥٠٠٠٠      | » ٨٠٠٠٠     | ٨٠ ٪       | ٧٠ ٪ |

على أن يعمل بالسعر الجديد ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ عن إيرادات سنة ١٩٥٢

ولقد اخذت الوزارة في اقتراح هذه الزيادة بما تأخذ به الدول الديموقراطية التي تتكون غالبية سكانها من ذوى الدخل الصغيرة والمتوسطة ، فهي تحرص على توجيه تقنينها الضريبي توجيهها مرنا قوامه ايثار هذه الدخل بالرعاية والرفق وزيادة عبء الضريبة على الدخل الكبرى ، وبذلك تدرك غايتين في وقت واحد ، اولاهما ايجاد التوازن الاقتصادي بمعالجة الخلل الذى تحدثه الضرائب غير المباشرة على السلع الشائعة الاستهلاك ، والثانية تعديل التوزيع القائم للثروات على نمط يجعله ادنى الى تحقيق العدالة الاجتماعية .

ونرى ان زيادة السعر على الشرائح العليا للدخل لا تحمّل بعض الطبقات اعباء استثنائية لان الكثير من اصحاب هذه الإيرادات قد تمكنوا من ادخار جزء كبير من إيراداتهم فزادت بذلك رءوس أموالهم زيادة ملحوظة خلال السنين الاخيرة بفضل وفرة الموارد المختلفة .

على أنه من الثابت اقتصاديا أن وحدات الدخل الإضافية تقابل حاجات تفقد بالتدرج طابع الضرورة تطبيقا لمبدأ تناقص المنفعة ومن ثم فان ازدياد السعر التصاعدي على هذه الوحدات الإضافية لا ينطوي على زيادة في التضحية بالقياس الى الوحدات الاولى الواضحة الضرورة بل ان الامر في ذلك منته حتما الى المساواة في التضحية وهو الاعتبار الاصلى الذى تقوم عليه نظم الضرائب التصاعدية تحقيقا للعدالة الاجتماعية وقد أعد لذلك مشروع مرسوم بقانون لمواجهة دواعى الضرورة المالية والاجتماعية واستئناسا بالحالة المنصوص عليها في المادة ٤١ من الدستور . وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره .



# قانون ضريبة التركات المعدل

احتساب الضريبة على صافي قيمة التركة  
فرض رسم أيلولة على التركات يستحق من وقت الوفاة

صدر مرسوم بقانون بتعديل قانون الضريبة على التركات جاء في مذكرته انه تقرر رسم أيلولة على التركات في مصر لأول مرة بموجب القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لصافي نصيب الفروع والازواج والاب والام ، لكن هذا القانون الاخير لم يحقق أيضا العدالة الاجتماعية المنشودة لأن الزيادات التي قررها كانت طفيفة فلم يزد متوسط الرسم المستحق على صافي النصيب الذي يبلغ ٥٥٠٠٠ ج على ١١٥ ٪ من قيمته اذا كان الوارث من الطبقة الاولى من الورثة .

ولما كانت ضريبة التركات تعتبر موردا ملحوظا من موارد الدولة - كما انها تمتاز بسهولة الاداء على ورثة لافضل لهم في تكوين ماورثوه وهي فضلا عن ذلك تعتبر وسيلة فعالة لاعادة توزيع الثروة والتقريب بين الطبقات مما يحقق العدالة الاجتماعية بوجه عام .

ونظرا الى أن الضرورات المالية والاجتماعية تقضي بالاسراع في اعادة توزيع الاعباء الضرائبية بما يحقق العدالة وتدبير موارد للميزانية لتمويل المشروعات العمرانية ، فقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع المرسوم بقانون المرافق استثناسا بالمادة ٤١ من الدستور .

وهذا نص القانون بعد الديباجة  
المادة الاولى :

تفرض على التركات ضريبة تعتبر مستحقة من وقت الوفاة وتحسب على صافي تركة كل من يتوفى من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون طبقا للنسب الآتية :

ال - ٥٠٠٠ ج الاولى من صافي قيمة التركة معفاة  
٥ ٪ على ال - ٥٠٠٠ التالية من صافي قيمة التركة

١٠ ٪ على ال - ١٥٠٠٠ التالية من صافي قيمة التركة  
٢٠ ٪ على ال - ٢٥٠٠٠ التالية من صافي قيمة التركة  
٣٠ ٪ على ال - ٥٠٠٠٠ التالية من صافي قيمة التركة .

٤٠ ٪ على ما زاد على ذلك وتستحق هذه الضريبة مع رسم « البقية على صفحة ٢٥ »

قبول الضمان .

فاذا كان الرأي مؤيدا لطلب التحويل ومقرا للضمان فتصرح الادارة العامة بتحويل الاموال ثم تتخذ اجراءات التحري المنصوص عنها في الفقرة ٤ فاذا ما ظهرت ضرائب مستحقة على هذا الشخص بعد تحويل امواله رجع على الضامن بمقدارها .

ثانيا - طالبو مغادرة القطر من الاجانب :

يتقدم بعض الاجانب لادارة الجوازات بطلب التصريح بمغادرة القطر نهائيا وتتولى هذه الادارة مراجعة مصلحة الضرائب فيما اذا كانت هناك ضرائب مستحقة عليهم لتحويلها قبل سفرهم وتؤخرهم عن السفر شهرا لهذا الغرض فاذا لم يصلها رد المصلحة قبل هذا الشهر صرحت لهم بالسفر على اساس ان عدم الرد في هذه المهلة بمثابة موافقة ضمنية من جانب المصلحة على عدم وجود ضرائب مستحقة عليهم .

وهنا يتعين على قسم الضرائب على الايرادات مراجعة الادارات المحلية وقسم مكافحة التهرب للتحقق من عدم وجود ضرائب مستحقة على طالب المغادرة وتعطى مهلة اسبوعين على الاكثر للرد . فاذا تأخر الرد عن هذه المهلة صرحت الادارة العامة بالسفر على مسئولية الجهة المتأخرة في الرد .

فاذا كانت اجابة الادارات جميعها تتضمن عدم وجود ضرائب مستحقة فتخطر المصلحة ادارة الجوازات بعدم وجود مانع لديها من السماح بالسفر لعدم وجود ضرائب مستحقة ، اما اذا تضمن رد احدى الادارات وجود ضرائب مستحقة فتخطر ادارة الجوازات بمنعه من السفر مع اخطار قسم مكافحة التهرب لاتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على اموال الخزنة ويجوز لطالب المغادرة اذا تعجل السفر قبل اتمام التحري - ان يقدم خطاب ضمان طبقا للفقرة « ٦ » من « اولا » من هذا الكتاب .

ثالثا - منع المولين من مغادرة القطر :

١ - اذا رغب في منع احد المولين من السفر للخارج فيرفع الامر بمذكرة للمدير العام ( قسم مكافحة التهرب ) وصورة لقسم الضرائب على الايرادات مبينا بها :

١ ( اسم المول المراد منعه من السفر باللغة العربية والانجليزية .

ب ( اسباب المنع والمخالفة الضريبية التي ارتكبها وارقام المحاضر .

ج ( الضرائب المستحقة عليه من واقع الربط وسنواتها والضرائب التي لم تربط بعد وسنواتها مع بيان ضمان المستحقات ان وجد  
٢ - يقوم قسم مكافحة التهرب بمعرفة المدير العام باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار قرار من النيابة العامة بمنع هذا المول من السفر .

٣ - يخطر القسم المذكور الادارات المحلية المختصة وادارة الجوازات بقرار المنع المذكور

في ١٩٥٢/٨/٤

المدير العام

## الاقتصاد والمحااسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف نصف شهرية مؤقنا

صاحب لاسياد عبد الله فكرى باظم

رئيس التحرير احمد عنان  
مدير الادارة فؤاد الجوزى

بصرها لادى بنجاء الملكى

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنوع عليها مع ادارة المجلة

الاشترابات في مصر مبنية و نصف فنية

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاغا

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولارا

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيها مصرى أو ١٠/٦/٥ جنيها انجليزية

• قدر اشترابات في مصر والسودان تقدر

بموجب اذونات أو موالات بريرة أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حوالة نقدية

تابع الاوراق المالية  
بقية المنشور على صفحة ١٥

المراقبين الماليين ، ومداولات الجمعية العمومية ، وجعل ابتداء السنة المالية من اول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام ، والفوائد وحصل الارباح .. الخ ، وقد صدق على هذا البيان الاستاذ ساجا حبشى المحامى ..

شركة خليج الوجه القبلى

( ش م م م م )

اعلنت شركة خليج الوجه القبلى ميزانيتها وحساب ارباحها وخسائرهما عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٥٢ ، ومنها يتضح ان ارباح هذا الموسم بلغت ٩٤٣١ جنيهها و ٩٢١ مليما بدون الناتج من تشغيل محلج ابو تيج والعياط ، يضاف الى ذلك رصيد العام الماضى وقدره ١٥٧٥٢ جنيهها و ٨١٢ مليما ..

هذا وقد عقدت جمعية عمومية عادية للمساهمين يوم ٢٣ الجارى للنظر فى تقرير مجلس الادارة والمحاسبين وتحديد الارباح وتعديل مكافآت حضور أعضاء مجلس الادارة للموسم السابق وتحديد لها للموسم الحالى ، واعادة انتخاب مراقبى الحسابات .

بنك باركليز

اعلن البنك بشأن حسابات صندوق التوفير ، انه اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٥٤ سيجرى تطبيق شروط معدلة لدى فروع البنك بالقطر المصرى وذلك : بزيادة سعر الفائدة من ١ ٪ سنويا . وزيادة الحد الاقصى الذى تحتسب عنه الفوائد باسم الشخص الواحد من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ جنيه ، ورفع القيد عن المبالغ المسموح بايداعها فى خلال الشهر الواحد .

جدول الاسعار

وفيما يلى اسعار اقفال اول هذه الفترة وآخرها حسب نشرة الاسعار الرسمية لسوق الاوراق المالية بالقاهرة :

| ٨/٢٩ | ٨/١٤ |                                              |
|------|------|----------------------------------------------|
| ٩٠٩٠ | ٩٠٩٥ | سندات الحكومة والقرض                         |
| ٩٠٩٠ | ٩٠٩٠ | القرض الوطنى ٣ ٢/٤ ٪ (٧٣/١٩٦٣) ج ٥٠٠ فما فوق |
|      |      | القرض الوطنى ٣ ٢/٤ ٪ (٧٣/١٩٦٣) أقل من ٥٠٠ ج  |
| ٥٠٠  | ٥٠٠  | البنوك :                                     |
| ١٨٨٠ | ١٩٠٠ | البنك التجارى الايطالى المصرى                |
| ٢٢٠  | ٢٣٨  | بنك مصر (ب) (اسمية)                          |
| —    | —    | البنك التجارى المصرى (اسمية)                 |
| ١٤٦٦ | ١٤٤٤ | البنك العقارى المصرى ١٩٠٣                    |
| ١٢٨٨ | ١٢٦٨ | ١٩١١ " " "                                   |
| ٢٧٠٠ | ٢٧٠٠ | ١٩٥١ " " "                                   |
|      |      | البنك الاهلى المصرى (اسمية)                  |
| ٨٠٠  | ٧٤٨  | شركات المياه                                 |
| ٦٢٦  | ٦٢٤  | مياه الاسكندرية - أسهم                       |
|      |      | مياه القاهرة - تمتع                          |
| ٣٠٨  | ٣٢٠  | شركات النقل                                  |
| ٤٩٥  | ٤٩٥  | سكك حديد الدلتا المصرية - ممتازة             |
| ٣٠٠  | ٣٠٠  | " " " " - تأسيس                              |
| ٨١٤  | ٨١٤  | الامينيوس العمومية - أسهم                    |
| ٧١٥  | ٧١٥  | لافلوفال - أسهم                              |
| ٩٥١  | ٩٥١  | مصر للطيران (أسهم نوع ١ - ب)                 |
|      |      | مصر للملاحة البحرية - تأسيس                  |
| ١٢٨  | ١٢٩  | شركات الفنادق                                |
| ٢٥٢٦ | ٢٥٢٦ | الفنادق المصرية - عادية                      |
| ٣٥٢  | ٣٥٥  | فنادق مصر الكبرى - أسهم                      |
| ١٨٠  | ١٨٣  | فنادق وجه قبلى - أسهم                        |
|      |      | أبو قير - أسهم                               |
| ٣٤٧  | ٣٨٠  | الشركات الزراعية والعقارية                   |
| ١٣٠٠ | ١٣٠٠ | الفربية العقارية - أسهم                      |
| ٣١٠  | ٣٤٨  | أراضى كفر الزيات - أسهم                      |
| ٤١١  | ٤١٢  | سيدى سالم العقارية - أسهم                    |
| ٢٦٥٠ | ٣١٠٠ | كوم امبو - أسهم                              |
| ٤٤٦  | ٤٧٦  | كوم امبو - تأسيس                             |
|      |      | الشيخ فضل العقارية - أسهم                    |
| ١٨٢  | ١٨٢  | شركات العقارات الثابتة                       |
| ٢٥٠  | ٣٩٠  | أراضى الدلتا المصرية - اسمية                 |
| ٥٩٠  | ٦١٠  | أراضى القبارى المصرية - أسهم                 |
| ٦٥٦  | ٦٨٨  | الايموبليا - أسهم                            |
| ٥٩٠  | ٦١٠  | أراضى الجزيرة والروضة - عادية                |
|      |      | الشمس - عادية                                |
| ٤٢٠  | ٤٢٠  | الشركات التجارية                             |
| ٢٧٠  | ٢٧٠  | فرغى للاقطان والاعمال المالية - أسهم         |
| ٨٨٥  | ٩١٠  | شملا                                         |
| ١٥٩٦ | ١٥٩٦ | شيكوريل - عادية                              |
| ٦٧٠  | ٦٧٠  | مطبعة مصر (ب) - أسهم                         |
| ٢٧٢  | ٢٧٢  | مصر لتصدير الاقطان - أسهم                    |
| ٢١٦٢ | ٢١٦٢ | مصر لعلف الحيوان - أسهم                      |
| ٧١٥  | ٧٢٠  | بيع المصنوعات المصرية - أسهم                 |
|      |      | النقل والهندسة - عادية                       |
| ٦٩٠  | ٧١٠  | الشركات الصناعية                             |
| ٢٩٢  | ٣٦٢  | مصانع النحاس المصرية - أسهم                  |
| ١٣٠٠ | ١٦٢٦ | الجوت المصرية - لحاملها                      |
| ٥٦   | ٥٦   | أقطان كفر الزيات - أسهم                      |
| ١٠٢٠ | ١٠٧٠ | البلاستيك الاهلية - أسهم                     |
| ٢١٥  | ٢١٥  | التقطير المصرية - أسهم                       |
| ٤٣٧  | ٤٣٦  | الاسمدة العضوية - اسمية                      |
| ٧٦٠  | ٧٦٠  | الاسمدة والصناعات الكيماوية - عادية          |
| ٦٣٠  | ٦٣٠  | التغليف والاقتصادى - أسهم                    |
| ٤١٢  | ٤٢٢  | السكر والتكرير المصرية - عادية               |
| ١٣٢٨ | ١٣٣٠ | السكر والتكرير المصرية - ممتازة              |
| ١٣٢٠ | ١٣٢٠ | (ب) مصر للغزل والنسيج - أسهم                 |
| ١٦٩٠ | ١٦٩٠ | (ب) مصر للغزل والنسيج الرفيع - اسمية         |
| ٩٦٠  | ٩٨٠  | " " " " - لحاملها                            |
| ٦٤٨  | ٦٤٨  | مصر لخليج الاقطان - أسهم                     |
| ٣٨٤  | ٣٨٤  | مصر للحزير الصناعى - اسمية                   |
| ١٠٦٠ | ١٠٤٠ | مصر للتمثيل والسينما - اسمية                 |
|      |      | مصر لنسيج الحرير - اسمية                     |



**تابع قانون ضريبة التركات المعدل بقية المنشور على صفحة ٢٣**  
الايولة وبالإضافة اليه وتسرى بالنسبة اليها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .  
**المادة الثانية :**

يستبدل بالمادة (١) فقرة أولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر النص الآتي :  
**مادة ١ -** فقرة أولى - يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافي نصيب الوارث طبقا للنسب الآتية :  
٥٪ على الـ ٥٠٠٠ ج الأولى من صافي نصيب الوارث  
٦٪ على الـ ٥٠٠٠ التالية من صافي نصيب الوارث  
٧٪ على الـ ٥٠٠٠ التالية من صافي نصيب الوارث  
٨٪ على الـ ٥٠٠٠ التالية من صافي نصيب الوارث  
٩٪ على الـ ١٠٠٠٠ التالية من صافي نصيب الوارث  
١٠٪ على الـ ١٠٠٠٠ التالية من صافي نصيب الوارث  
١١٪ على الـ ١٠٠٠٠ التالية من صافي نصيب الوارث  
١٢٪ على ما زاد على ذلك .

#### **المادة الثالثة :**

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ولوزير المالية والاقتصاد اصدار ما يقتضيه العمل به من قرارات تنفيذية ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### **ازدياد انتاج الصلب في الولايات المتحدة**

يزداد انتاج الصلب في الولايات المتحدة زيادة مضطردة . وقد أصدر المسئولون في واشنطن تعليمات جديدة خاصة بشحن الصلب أعطوا فيه الأولوية للطلبات المتصلة بشئون الانتاج الدفاعي ، وذلك لتعويض النقص الذي نجم عن اضراب عمال مصانع الصلب مدة ٥٣ يوما . وقد تكهن المعهد الأمريكي للصلب والحديد بأن المصانع ستنتج هذا الاسبوع ٤٤٤٥ في المائة من انتاجها العادي بعد ان استأنف آلاف آخرون من العمال أعمالهم في المصانع . وجدير بالذكر ان الانتاج في الاسبوع الماضي بلغ ٣١٧٠٠٠ طن من الصلب أي ١٥٣ في المائة من الطاقة الانتاجية الكاملة .

#### **تابع اقتصاديات باكستان بقية المنشور على صفحة ٩**

سبيل تهيئة الجو الصالح للاستثمار الاجنبي . ومن أهم واردات باكستان المصنوعات القطنية والغزل والخيوط القطنية وآلات الغزل والنسيج والسيارات والمعادن والبتترول والمصنوعات الحديدية والمواد الكيماوية والورق . وعلى العموم فان حوالي ٧٧٪ من تجارة باكستان الخارجية تتألف من المواد الصناعية والتامة الصنع .

أما صادراتها فتتقدمها ألياف الصناعة مثل الجوت والقطن والصوف ويكون هذه المواد حوالي ٩٠٪ من مجموع صادرات البلاد . أما الجوت فليس للباكستان منافس في أسواقه كما أن باكستان من أهم الدول المصدرة للقطن اذ تصدر حوالي ١٠٪ من مجموع صادرات القطن في العالم كما تصدر باكستان كميات كبيرة من الجلود المدبوغة والعادية والشاي وبذرة القطن والسمك المجفف والادوات الرياضية والآلات الجراحية

#### **المالية العامة :**

كانت باكستان بعد انفصالها لا تملك من المقومات المالية ما تستطيع به مجابهة المشاكل التي واجهتها ومنها إعادة اسكان اللاجئين وتهيئة وسائل نقلهم وتغذيتهم وضاعف من هذه المشاكل اختلال موازين التجارة في البلاد . وصعوبة المواصلات وقلة الإيرادات أضف الى هذا المحافظة على سلامة الدولة من الهجمات المتكررة على حدودها وما أن وجد المسئولون الحالة هذه حتى بادروا بالعمل على ما قد يعقبها من انهيار في كيان الدولة الاقتصادية فسرعان ما أمكنهم موازنة الميزانيات ومنذ قيام هذه الدولة لم يظهر عجز في ميزانياتها بل بالعكس ظهر فائض فيها ، خصصت منه اعتمادات لتحسين الزراعة والنهوض بالصناعة وارسال البعث العلمية

للخارج كما أن الضرائب قد خفضت لتخفيف الاعباء عن كثيرين ولجأت الحكومة كذلك للنهوض بالصناعة الى تخفيض الضرائب المباشرة وتخفيف الرسوم الجمركية على الواردات . فأعفيت المؤسسات الصناعية التي تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا من جميع أنواع الضرائب اذا لم تتجاوز أرباحها ٥٪ من رأس المال المستثمر فيها كما خفضت الضرائب على مواد البناء والآلات لمدة خمس سنوات وخفضت الضرائب المفروضة على الصناعة كثيرا وألغيت الضريبة على المبيعات للمواد الغذائية وخصصت كذلك مبالغ تبلغ حوالي ٣٤٠ مليون روبية من مجموع الفائض من الميزانية وقدره ٤٩٧ مليون روبية لمشروعات اصلاح الاقتصاد والاجتماعي وقد كان فائض ميزانية ١٩٥٠/٥١ ٢٨٩٦٦ مليون روبية وفيما يلي جدول يبين الدخل والمنصرف في السنوات المذكورة

ولا شك في أن هذه الأرقام تدل على متانة مركز البلاد المالي وثباتها مما يساعد على تحقيق أهداف هذه الدولة الجديدة من اصلاحات في جميع الوجوه .

ومن الجدير بالذكر أن أهم حادث في تاريخ باكستان هو قرارها بعدم تخفيض قيمة عملتها على أثر تخفيض الجنيه الاسترليني في سبتمبر ١٩٤٩ وذلك لثبات أحوالها الاقتصادية ومتانة مركز محاصيلها النقدية كالجوت والقطن والجلود المدبوغة والعادية وقد أدى هذا الى انخفاض أسعار السلع الضرورية والبضائع في هذه البلاد . وقد عضدها في رأيها هذا صندوق النقد الدولي بعد بحث حالتها ورأى أن سعر الصرف الخاص بالروبية الباكستانية يتماشى مع الحالة بعد التخفيض .

هذا عرض سريع موجز لأهم وجوه النشاط الاقتصادي في البلاد ومنه يتبين مدى الامكانيات الواسعة التي تملكها الدولة الشقيقة التي نرجوها دوام التوفيق لتحقيق أهدافها المرجوة

| السنة               | الدخل | بملايين الروبيات المنصرف |
|---------------------|-------|--------------------------|
| ٤٨/١٩٤٧ (سبعة شهور) | ٤٢٧٩  | ٦٦٢                      |
| ٤٩/١٩٤٨             | ٩٦٥   | ٩٥٢                      |
| ٥٠/٤٩               | ١١٣٨٨ | ١١٣٦٥                    |
| ٥١/٥٠               | ١٦٤٩٦ | ١٣٦٠                     |
| ٥٢/٥١               | ١٥٩٨٥ | ١٣٩١١                    |

قبل شراء لوازمكم

## زوروا محلات

# عمر افندي

القاهرة - مصر الجديدة - طنطا - بورسعيد - الاسماعيلية

سنة ٢٠٠٢

سيارات

بويك - شيفروليه - فوكس هول

الموزعون . منير مقار وشركاه

٦٥ شارع فؤاد الأول بالاسكندرية

ورشة التصليح

« خدمة السيارات » ١ : شارع رياض باشا بالأزاريطة

لتصليح وضبط جميع أنواع السيارات

قطع الغيار ٦٥ : شارع فؤاد الأول - اسكندرية





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفضلها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

س.ت. ١٩ القاهرة

# شركة مصر للتصدير والإقطان

شركة مساهمة مصرية

---

إحدى مؤسسات بنك مصر

ومركزها الرئيسى بمسارته بالأسكندرية

---

تقوم بتجارة القطن فى الداخلى  
وتصديره للخارج

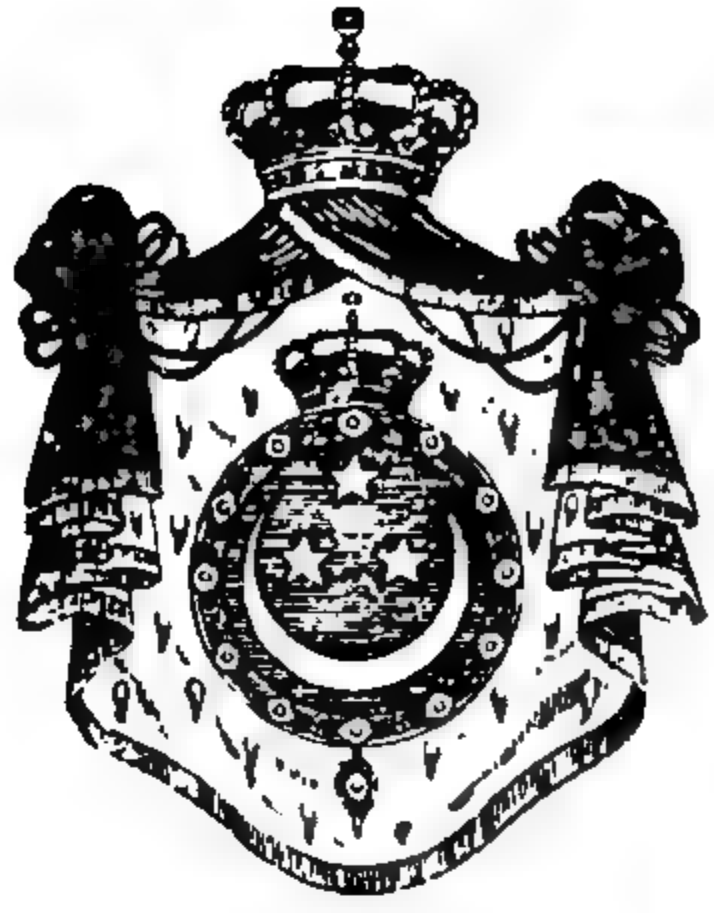
---

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم

---

رئيس مجلس الإدارة: حضرة صاحب السعادة عبد المنصور أحمد باشا





موردو  
جلالة الملك فاروق الاول

# اسمه عظيم لسيجارة فاخرة



## ٢٠ سيجارة ٨ قروش

# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



حافظوا على:

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



من  
السرقة والحرق والضياع  
في الليل والنهار

بإبرام خزائن آمنة تحمي من العبث بها  
أو فقدانها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

أفضل بنك مصر نظام الإبرام الليلي فائداً «الخزائن الليلية»  
لحفظ النقود والفنديات الثمينة في غداوات يعمل به وفي ظروف القابضة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبرام في الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية

شركة صباغى ايضا

صانع فايف عماد

اسكندرية

للزيت والصابون - طنطا

اطارات

الشركة المصرية للأرضية

بانتا

بالأسكندرية

ميشلان

بنك مصر شركة الهدال

للصناعة والتجارة

شركة مساهمة مصرية

وشركاته

تهانينا القلبية إلى شعب مصر الكريم  
وجيشها الباسل بمناسبة عيد الاضحى المبارك





# الاقتصاد والمحاسبة

الشم  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطة رئيس نادى التجارة الملكى  
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٣٧  
١٥ سبتمبر ١٩٥٢

## روح جديدة

هي التي نطالب بها ونصر على أن يبدأ في تكوينها وتعزيزها قبل أي شيء آخر فلا يمكن خلق أمة بلا روح وقد عملت الظروف في خلال عدة قرون ماضية على قتل الروح في هذه البلاد وهي الروح التي تنظر للوطن كمالذ أعلى وللشعب كوحدة ينصهر فيها كل أفرادها ويؤمن الفرد في ظلها على أن الفرد للمجموع والمجموع للفرد

أما غاية العهود المنقضية فقد كانت على العكس قتل روح التعاون والمحبة بين أفراد الشعب واذكاء حب الذات والسعي وراء الحصول على المنافع وجر المغانم ولو على حساب الغير بل وعلى حساب الفضيلة والخلق الحميد . لقد تحققت لنا أمنية بل حلم طالما دأب خيالنا ولكن هذا الحلم لن يبقى ولن يصير حقيقة ثابتة الا اذا عمل كل منا على تدعيم قوائمه وذلك بنكران الذات أولا وقبل كل شيء وتكريس كل فرد وقته وتفكيره لمصلحة الوطن الاعلى ولنحارب وبكل قسوة شهوة الدعاية وحب المظاهر والتي كانت طابع العهد الماضى - وما كانت الدعايات الجوفاء بمؤدية الى شيء من الخير بل كانت حجابا كثيفا يحجب سيئ الاعمال ويظهرها بمظهر الحق ويلقى ظلا كثيفا على القلة من الرجال الذين آثروا العمل المجدى في صمت وايمان

لقد تغلغلت هذه النزعات الالئمة في كل مرافق البلاد فأفسدت اداتها الحكومية وهي العماد الذي ترتكز عليه نواحي النشاط المختلفة في البلاد . وكان من أثر ذلك أن انتقلت القوى الى مجالات النشاط غير الحكومي نظرا لاتصال هذه الاعمال بصلة وثيقة بموظفى الدولة فهي تشرف عليها من حيث التشريع ومراقبة اعمالها مما يسمح لها دائما بوجود الاعذار المختلفة للتدخل في شئوننا وبالتالي التأثير في مجريات أعمالها . ولم يكن في استطاعة مقال أن يتم عقده مع احدى مصالح الحكومة اذا لم يكن له سند بين القائمين على أمرها أو من بيدهم السلطة العليا في البلاد .

ولا يمكن ان نتصور أثرا أسوأ من هذا على الرغبة في العمل الشريف والانتاج في هذه البلاد .

فلنبدا أولا وقبل كل شيء بخلق روح جديدة عنوانها الايثار ونكران الذات

احمد عنان

روح جديدة : لرئيس التحرير

عرض وتعليق : تشريعات  
اقتصادية - تنمية الانتاج  
القومى - تنسيق السياسة  
الاقتصادية - خفض اجارات  
المساكن

تخطيط التنمية الاقتصادية :  
بقلم الدكتور زكى هاشم  
اخبار اقتصادية :

مخازن المواد والمهمات :  
نظامها ومحاسبتها ورقابتها :  
بقلم الاستاذ موسى حقى

اقتصاديات الشرق الاوسط :  
ازمة البترول الابرائى

واجب الخير في حالات رفض

الدفاتر :  
بقلم صاحب الامضاء

شخصيات اقتصادية :

عبد الحميد عبد الحق  
اخبار الاقتصاد العالمى :

الاوراق المالية في النصف  
الاول من سبتمبر

مشروع السنوات الخمس الاول  
في مصر : بقلم الاستاذ فوزى

رياض فهمى  
القطن : في النصف الاول من  
سبتمبر

مشاهدات اقتصادية في لندن :  
للاستاذ محمد صديق لهيطة  
مراحل الحملة الاعلانية :  
بقلم الاستاذ محمود عساف

قوانين وقرارات : نص قانون  
تحديد الملكية .



### تشريعات اقتصادية

صدرت في الايام الاخيرة جملة تشريعات تمس الحياة الاقتصادية من جوانب متعددة ، منها التشريع الخاص بانشاء مجلس دائم لتنمية الانتاج القومى ، والقانون الخاص بخفض اجارات المساكن ، وقانون حل الاوقاف الاهلية .

### تنمية الانتاج القومى

اما انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فالمقصود به ان يجمع في يد واحدة كل الابحاث والمشروعات التى تؤدى الى زيادة الثروة الاهلية وتنمية مصادر الانتاج . واتجاه النية الى انشاء هذا المجلس وجعله مختصا بتنمية الانتاج يدل على احساس المسئولين احساسا سليما بأن مشكلة مصر الاساسية ليست شيئا آخر غير ضعف الانتاج .

واذا كان تحديد الملكية الزراعية سيؤدى الى آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية كانت البلاد فى اشد الحاجة اليها ، فانه وحده لن يرفع مستوى المعيشة ، ولن يزيد فى قيمة الثروة القومية ، فمهمة المجلس الجديد هى السعى فى استغلال مصادر الثروة الثائمة وخلق مصادر جديدة وتنسيق العمل بين مختلف القوى المنتجة فى البلاد فمن واجبه ، مثلا ، أن يوازن بين رؤوس الاموال المستغلة فى الصناعة والزراعة وأن يوجهها توجيهها

صالحا . فمن الظواهر الواضحة فى الحياة الاقتصادية المصرية ، حتى اليوم ، ارتفاع أسعار الاراضى الزراعية ارتفاعا فادحا وانصراف أكثر رؤوس الاموال الى هذا الميدان على الرغم من افتقار الصناعة الى رؤوس الاموال ، وعلى الرغم من أن ازدهارها ممكن ، لو توفرت لها هذه الاموال .

وسيؤدى قانون تحديد الملكية الزراعية الى تحول جانب كبير من الاموال من ميدان الزراعة الى الصناعة ، كما أنه سيؤدى الى خفض قيمة الاراضى الزراعية وارجاعها الى المستوى الاقتصادى المعقول ، فعلى مجلس التنمية الجديد أن يهيىء فى ميدان الصناعة أسباب الاستثمار للاموال الهاربة من الزراعة وأن يمهّد للقيام بمشروعات جديدة لتوسيع رقعة الارض الزراعية واستخراج مافى باطن الارض المصرية من كنوز ، ومراعاة عدم تسرب الاموال الى الخارج وتشجيع السياحة الى مصر ، والموازنة بين الصادرات والواردات ، والاشراف على تنظيم سياسة فرض الضرائب ، بحيث لا تؤدى الى عرقلة الانتاج القومى ، وبحيث تكون وسيلة للموازنة الصحيحة بين مختلف مصادر الانتاج

### تنسيق السياسة الاقتصادية

وسيكفل انشاء المجلس الجديد تنسيق السياسة المصرية فى نواحى الاقتصاد والتجارة ، فقد كان من أهم عيوب هذه السياسة أن كل وزارة كانت تعمل منفصلة عن غيرها وأن كثيرا من القرارات كان يصدر متناقضا مع القرارات الاخرى أو متناقضا مع سياسة قررتها وزارة أخرى . وكان هذا وذلك

يصيب الاقتصاد الوطنى بشيء غير قليل من التناقض والضعف . ولم يكن واضحا ، وسط هذا الاضطراب نوع السياسة المصرية ولا اتجاهها ولا غاياتها .

وقد انشئ فى فترة ما ، المجلس الاقتصادى الاعلى ، والحق بوزارة المالية ، وكان المقصود بانشاءه أن يكون مهيمنا على الاقتصاد المصرى ، غير أن طبيعته وضعه كمجلس استشارى وطبيعة الحاقه بوزارة المالية ، وجعل دعوته للاجتماع منوطة بارادة الوزير ، اذا شاء دعاه ، واذا لم يشأ لم يفعل . كل أولئك جعله قليل الاثر وعديم النفع ، بحيث طالب الكثيرون من المهتمين بالاصلاح الاقتصادى اما بالغائه أو منحه السلطة اللازمة فى توجيه الاقتصاد القومى .

### خفض اجارات المساكن

وقد قضى قانون خفض اجارات المساكن بأن يشمل فقط المباني التى لم تخضع لنظام تثبيت الاجور . وهى المباني التى انشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ ، والمؤجرة فعلا ، فالمباني التى لم تؤجر تخرج من هذا القانون . وقد جعلت قيمة الخفض ١٥ ٪ ، وهى قيمة معتدلة لا تؤثر أثرا يذكر فى فائدة الملاك ، ولا تجعلهم ينصرفون عن استغلال أموالهم فى انشاء مبان جديدة ، غير أننا نرى أن مسألة المساكن تحتاج الى اجراءات أخرى تشجع على استمرار عملية الانشاء والتعمير ، وخاصة فيما يتعلق بالمساكن الشعبية ، فان المساكن المرتفعة الاجور أصبحت متوافرة . والازمة الحقيقية هى فى المساكن اللازمة للطبقات المتوسطة والصغيرة .



# تخطيط التنمية الاقتصادية

ويدبر ما يلزم لتنفيذ هذه الخطة من أموال وترصد لها في ميزانية مستقلة ، يكفل لها قانونها القدر الواجب من الاستمرار والاستقرار ، ويبعد بها عن المؤثرات السنوية الطارئة .

هذه المهمة الخطيرة .. مهمة اعداد خطة التنمية الاقتصادية ، بتعين أن يعهد بها الى هيئة فنية أعضاءها ذوو كفاية ومقدرة وذوو حصانات وضمانات تكفل لعملهم الاستقرار اللازم له . ولعل خير وضع لها أن تكون هيئة مستقلة ملحقة برئاسة مجلس الوزراء ، ويعين أعضاؤها بمرسوم ويتفرغون لأعمالها ، ويطلب اليهم أن يتقدموا بخطة التنمية الاقتصادية في خلال فترة معينة ستة شهور مثلا .

وتصدر الخطة بقانون ولا يجوز الغاؤها أو وقفها أو تعديلها إلا بقانون وتخول الهيئة سلطة الرقابة على قيام الوزارات والمصالح الحكومية بتنفيذ ما يدخل في اختصاصها من مشروعات كما تخول سلطة القيام هى ذاتها بتنفيذ بعض المشروعات الهامة لا سيما في ميدان التنمية الصناعية ، فيكون لها في سبيل هذا الغرض المبادأة بإنشاء صناعات هامة تتحقق من الحاجة اليها سواء كان ذلك بمفردها أو بالمشاركة مع أفراد أو هيئات خاصة أو مع هيئات دولية - مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير - وتمنح سلطة عقد القروض وإصدار السندات والقيام بسائر العمليات المالية اللازمة لتحقيق أغراضها من تنمية الاقتصاد المصرى .

وهكذا تستطيع هذه الهيئة أن تسد نقصا ملحوظا في حياتنا الاقتصادية ، شأننا فيه شأن سائر الدول المتخلفة ، وهو حاجتنا الى مزيد من روح المبادأة بالمشروعات ومن المنظمين المتأهبين لاحتمال المخاطر اللصيقة بكل مشروع صناعى أو تجارى .

ذلك هو السبيل الى تنمية الاقتصاد القومى ليساير النهضة الجيدة التى بعثتنا الى النور ، فلنبادر الى سلوكه ولنعوض الاجيال الطويلة التى أضلعتها فى التردد والتعثر والارتجال .

دكتور زكى هاشم

الجليل . وكثيرا ما توضع مشروعات متعددة موضع التنفيذ دون مراعاة لما بينها من تنافر في الاهداف أو تنافس على الموارد أو ازدواج في الجهد أو تبذير في المال ، فتكون النتيجة خسارة للخزانة العامة ونعطيل للنافع من المشروعات بدلا من أن تكون تنمية للثروة وزيادة في الإنتاج . كذلك كانت المشروعات المرتجلة تنفذ بغير اعتبار لمدى استجابتها لحاجتنا الحقيقية ودون نظر لوضعها الصحيح بالنسبة لغيرها من المشروعات من حيث الاولوية على اساس الحاجة العاجلة أو الثمرة المرتقبة أو النفقة القليلة .

وهكذا ... سارت حياتنا الاقتصادية متخبطة متعثرة دون معيار محدد أو هدف مرسوم ... ولذا لم يكن عجبا أن وجدنا أنفسنا حيث بدأنا أو بعدها بقليل ... في حلقة مفرغة قوامها الفقر والتأخر . المهمة العاجلة الآن هى أن نحدد أهداف نهضتنا الاقتصادية ثم أن نرسم طريق بلوغ تلك الاهداف ... اننا نريد توسيع مساحة الارض الزراعية لنواجه الزيادة المطردة في عدد السكان، ونريد استثمار ثرواتنا المعدنية الكامنة لنزيد من الدخل القومى ونمكن الاسباب لإنشاء صناعات رئيسية تفتح ابوابا جديدة للعمل وتساهم في رفع مستوى المعيشة .

اننا نريد تحسين وسائل الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية وزيادة انتاجية الصناعة المحلية ، وتيسير طرق المواصلات وتحسينها . اننا نريد تقويم نظمنا المالية والتعليمية وتوسيع نطاق الخدمات الصحية والعامة الاخرى بحيث نهض بجميع مقومات التنمية الاقتصادية .

نريد ذلك وكثيرا غيره ... والسبيل الى تحقيق ما نريد هو أن نبثق المشروعات المتعددة الصالحة لان تبلغ بنا تلك الاهداف، ونخبر منها أوفقها من حيث تحقيق التنمية المرجوة في أقصر وقت وبأقل نفقة ، ونرتبها على أساس معايير موضوعية ثابتة في خطة عامة موحدة ، شاملة لفترة معينة - خمس سنوات مثلا - بحيث تنفذ على مراحل سنوية تظهر ثمارها المحسوسة كل عام في زيادة الانتاج والثروات .

نهضت الحركة التحريرية الجيدة التى قادها جيش مصر العظيم ، نهضة جبارة بمصر وبشعب مصر ، فحررتنا من ربقة طغيان عات أشاع الظلم والعدوان ، ومن أسار أوضاع اقتصادية واجتماعية كانت عقبة كئداء في طريق النمو والتقدم وفي طريق الانتاج والرخاء . ومن ثم غدا كل مصرى مستشعرا كيانه وكرامته محررا من كل قيد معدا ليؤدى دوره كاملا في خدمة وطنه وقومه .. كل في نطاق عمله ووفق استعداده وجهده .

ولعل الإصلاح الزراعى هو اجل ماتمخضت عنه تلك الحركة المباركة الى الوقت الحاضر ، اذ يهدف الى تقويض اركان النظام الانطاى الذى استبد بالريف المصرى ، وهو سواد المجتمع ، قرونا طويلة فالتقى به في غياهب من الفقر والتأخر وقضى عليه بالركود والموت . وسرت عدوى هذه الحال البشعة الى سائر جوانب الحياة القومية فران عليها هى الاخرى التأخر والجمود وعاقها عن أن تأخذ طريق التطور الطبيعى الذى تقضى به سنن الحياة والاجتماع .

وها قد وضع تشريع الإصلاح الزراعى موضع التنفيذ ، وقد انطبع بروح الرغبة الصادقة في الإصلاح والحرص على أن يحقق الاهداف المرجوة منه دون اثاره فئدة على فئة ودون تغليب مصلحة على مصلحة ، الا ان تكون المصلحة العامة في تدعيم المجتمع المصرى وتعزيز تضامن أبنائه على أسس متينة من التعاون والتكافل للخير العام .

فلنتقبل جميعا هذا الإصلاح العظيم بمثل الروح الجيدة التى أملتته ، ولنرحب بما قد يقتضيه من تضحيات موقنين أنها لن تذهب هباء ، ولنعمل بدا واحدة على أن تكفل له النجاح الكامل .

ولقد حاولت دول كثيرة من قبل أن تنظم نمو اقتصادها القومى تنظيما يوفى بمطالب شعبها وحاجياتها وسلكت لذلك مسالك عدة واتبعت مناهج متغايرة ، فأسفرت التجارب جميعا ، وبوجه خاص في الدول المشابهة لنا أى المتخلفة في الشؤون الاقتصادية ، عن أنه لا بد من أن ترسم خطة عامة مفصلة لمدة طويلة مقبلة تلتزمها الجهات المختصة في تنمية الاقتصاد القومى حتى تبلغ به الاهداف المرسومة له .

بل لقد وصلت مصر الى هذه النتيجة ذاتها . فكم حاولت منذ عهد طويل أن تبدأ حركة تطوير اقتصادى مستمرة فكانت جهاتها الحكومية المختصة تضع كل منها في نطاقها المشروعات التى تكون من اختصاصها ولكن سرعان ماتتغير الوزارات ويغير الوزير الجديد فيقلب مشروعات سلفه رأسا على عقب ، أن بالحق وان لمحض أن تقرن المشروعات باسمه





١٨ مليون جنيه دفعتها الحكومة

لشراء القطن المسلم اليها

بلغ مجموع ما تسلمته الحكومة من القطن الكرنك في الموسم الاخير ٦٦٣٢٥ قنطارا بسعر ١٢٥ ريالا . ومن الاشمونى نحو ١٠٠ ألف قنطار بسعر ٧٢ ريالا .

أي ان الحكومة دفعت ثمن المشترياتها من القطن هذا العام ١٨ مليون و ٣٢٢٥٠٠ جنيهها .

لجنة دولية للتحكيم في القطن

اجتمعت يوم ١٥ سبتمبر الحالى اللجنة الدولية للقطن في مدينة لندن وقد مثل مصر فيها وفد برئاسة الاستاذ على علوبة وأهم ما بحثته اللجنة في هذا المؤتمر موضوع التحكيم الإجبارى على القطن المصرى وضرورة نقله الى الاسكندرية وضريبة الصادر من القطن ومدى انطباق قانون التسجيل عليها وتجديد اتفاقية درجة رطوبة القطن .

هذا وقد طالب الوفد المصرى بضرورة نقل التحكيم على القطن المصرى من ليفربول الى الاسكندرية وذلك للشكاوى العديدة التى تلقتها الجهات المختصة من اتحاد المصدرين ولقلة دراية الخبراء الانجليز برتب القطن المصرى ، واقترحت الحكومة المصرية تأليف لجنة دولية على غرار مجلس ادارة لاختبار الرطوبة من درجتى تحكيم .

محصول القطن الأمريكى

أذاعت وزارة الزراعة الأمريكية تقديرها الثالث عن محصول القطن الأمريكى وقد جاء فيه ان المحصول يقدر بنحو ١٣ مليون و ٨٨٩ بالة .

تصدير كحول للخارج

وافقت وزارة التجارة والصناعة على السماح بتصدير ٣٥٠٠ طن من الكحول على أساس ان الانتاج المحلى يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى ٦١ ترخيص بحث واستغلال للمعادن

وقع وزير التجارة والصناعة ٦١ ترخيصا للبحث واستغلال الثروة المعدنية .

تيسير اجراءات الحجر الزراعى

قررت وزارة الزراعة تخفيفا للقيود المفروضة على الحجر الزراعى السماح بفرز الرسائل المستوردة والافراج عن كل ما يوجد نظيفا فيها فورا ، والسماح للمستوردين باعادة فرز الرسائل المصابة بمعرفتهم تحت اشراف وتوجيه الموظفين الفنيين ويفرج عن السليم منها .

وتدخين رسائل الفاكهة المصابة بحشرات موجودة بمصر والافراج عنها بعد عملية التدخين فورا . وتدخين ما يتحمل التدخين من الفواكه . مما هو مصاب بأفات ممنوعة والافراج عنه بعد عملية التدخين اذا ما اتضح موت الآفات بجميع أطوارها ، والافراج عن الفاكهة المصابة بحشرة فراش ثمار العنب والانارسيا .

٦٢٥ ألف جنيه قيمة خفض

أسعار المنسوجات الشعبية في ٦ شهور قدرت جملة التخفيض الذى تحملته شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى من خفض سعر المتر من الخام والديبلان وبعض الاصناف الشعبية عشرة مليمات بنحو ٤٥ ألف جنيه خلال الستة شهور القادمة وقد قدرت جملة التخفيض الذى تحملته شركة مصر للغزل الرفيع بكفر الدوار بنحو ١٧٥ ألف جنيه في الستة الشهور القادمة .

وبذلك يبلغ مجموع الخفض ٦٢٥ ألف جنيه في الستة الشهور القادمة .

وزارة التجارة تضع تقريرا

عن الحالة الاقتصادية

أعدت ادارة التبادل التجارى بوزارة التجارة والصناعة تقريرا دقيقا عن حالة التجارة الخارجية لمصر في خلال العام الماضى وقد تناول التقرير الحالة الاقتصادية في البلاد بصفة عامة .

وقد تقرر طبع هذا التقرير وتوزيعه على الجهات المهتمة بالشئون الاقتصادية .

تنشيط السياحة والنهوض بها

اقترح بانشاء مدرسة للفنادق

من أهم الاقتراحات التى تبعتها وزارة التجارة والصناعة الان لتنشيط السياحة في البلاد ، تخصيص اسبوع للاحتفالات والمهرجانات والترفيه عن السائحين وسباق دولى بجائزة مغرية . وانشاء مدرسة لتعليم صناعة الفنادق وتجميل المدن والاستمرار في مكافحة التسول وتنظيم المرور والقضاء على الضوضاء

وبجانب هذا بعض المقترحات الاخرى الخاصة بتيسير أعمال التأشير على جوازات سفر السائحين والاكثر من المراكز السياحية والتوسع في انشاء الفنادق وبخاصة الصغيرة في المناطق السياحية وتحسين وتعبيد طرق المواصلات المؤدية الى المناطق الصحراوية .

الانتفاع بكهربة خزان أسوان في الانارة

وتوسيع مصنع السماد بالسويس

لسد حاجة البلاد

رفعت مصلحة الصناعة الى وزير التجارة والصناعة مذكرة تشرح فيها الخطوات التى تمت نحو تنفيذ مشروع اقامة مصنع لانتاج الحديد والصلب . وقد طالبت المصلحة في هذه المذكرة أنه لا يجب ان تقرر وزارة الاشغال السياسة الواجب اتباعها للاستفادة من كهرباء أسوان في الصناعات . اذ أن الواجب يقضى بأن تقوم وزارة التجارة والصناعة بذلك اذ انها الجهة المختصة بتصنيع البلاد . هذا ويرى خبراء هذه المصلحة انه يجب أن تخصص الكهرباء المتولدة من خزان اسوان في انارة البلاد .

على ان يوسع مصنع السماد بالسويس لانتاج جميع الكميات اللازمة لسد حاجة البلاد من السماد . وان يقام مصنع لانتاج الحديد والصلب بواسطة الافران العالية التى تعمل بالفحم . واستخدام الغازات المتخلفة من عملية اختزال الحديد في انتاج السماد .



## إيداع أسهم ضمان عضوية

### مجالس إدارة الشركات المساهمة

طلبت الإدارة العامة للشركات من الشركات المساهمة تنفيذ أحكام المادتين الرابعة والعاشرة من قانون الشركات المساهمة وذلك بإيداع أعضاء مجالس إدارتها أسهم الضمان لعضوية مجلس الإدارة بأحد البنوك المعتمدة من وزارة المالية

على أن تكون هذه الأسهم مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة ملكية صحيحة وليس لها أي ورقة ضد يتعهد فيها عضو مجلس الإدارة ببيع تلك الأسهم بأقل من قيمتها في السوق .

### التحقيق في مصلحة مصايد الأسماك

كانت السياسة المرسومة للمحافظة على الثروة المائية تقضى بعدم زيادة تراخيص صيد السمك في البحر الأحمر على ١٨ ترخيصاً غير أن مصلحة مصايد الأسماك قررت في السنتين الأخيرتين زيادة هذه التراخيص ٣٠ ترخيصاً . ومنحت بعض الأفراد والشركات عدد كبير من هذه التراخيص ولم يبق لديها إلا ثلاثة تراخيص . إلا أنها وافقت لبعض الأفراد على شراء سبع مراكب صيد من إيطاليا في الوقت الذي لم يتبقى لديها إلا ثلاثة تراخيص . وقد احتج أصحاب هذه المراكب وطالبوا بتعويضهم أو منحهم تراخيص للصيد خاصة وأنهم يتحملون مصاريف وجود هذه المراكب في الموانئ المصرية مبالغ كبيرة قدرت بنحو ٢٥ جنيهاً للمركب الواحد في اليوم .

هذا وقد طلبت وزارة التجارة والصناعة من المصلحة التحقيق في هذه الشكاوى لمعرفة المسئول عن الموافقة على استيراد هذه المراكب في الوقت الذي لا يوجد لديها فيه إلا ثلاث تراخيص .

### تقدير محصول القطن العالمى

تتوقع اللجنة الاستشارية الدولية لشئون القطن بأن محصول القطن العالمى لموسم ٥٢-٥٣ سيكون نوعاً ما أقل من محصول الموسم الماضى الذى بلغ ٢٧ مليون و ٨٠٠ ألف بالة بما فى ذلك انتاج الصين والاتحاد السوفيتى . . وقد قدر محصول القطن الأمريكى لهذا الموسم من جديد بحوالى ١٣

تتولى اعداد البيانات الدورية عن حالة الاسعار فى الاسواق .  
والمنتظر نقل العدد الزائد من الموظفين الى الوزارات الاخرى التى تقاوم منها .

### اقامة سوقين فى القاهرة

#### ابيع الخضر للمحال التعاونية

استقر الراى على أن تشرف وزارة التجارة والصناعة على السوقين اللذين قررت الجمعية التعاونية بمدينة القاهرة انشاؤهما فى حي العباسية والجيزة لبيع الخضر للجمعيات التعاونية .

وستقوم الوزارة بتعيين الموظفين والوزانين اللازمين لإدارة هذين السوقين .

### انشاء مصنع لانتاج الخيش

#### ومساهمة باكستان فى تحويله

تبحث وزارة التجارة والصناعة الآن فى مشروع لانشاء مصنع كبير لانتاج جميع احتياجات البلاد من أكياس الخيش على أساس أن تقوم الباكستان بالمساهمة فى اقامة هذا المصنع والتعهد بتصدير ما يحتاجه من الجوت الخام الذى يغزل وينسج فى مصر .

والمعروف ان الهند هى أكبر دولة محتكرة صناعة غزل ونسج الجوت وانتاج مختلف أكياس وعبوات الخيش

### معدل انتاج أردب القمح

#### من الدقيق

أسفرت التجارب التى أجراها عميد كلية الزراعة على طحن القمح الروسى والقمح الأسترالى على أن معدل انتاج الأردب من القمح يتراوح بين ١٠٦ و ١٠٧ أقة دقيق فى أردب القمح . والمعروف ان معدل انتاج الأردب المعمول به الآن هو ١٠٤ أقة فى الأردب

### تراخيص لفتح فنادق سياحية

تعنى وزارة التجارة والصناعة الآن ببحث اقتراح باصدار تشريع خاص لتنظيم صناعة الفنادق وتشجيع المصريين على استغلالها . بحيث يكون الترخيص بافتتاح فندق أو بنسيون من اختصاص مصلحة السياحة .

مليوناً و ٩٠٠ ألف بالة ، وكان التقدير السابق يزيد على هذا الرقم بحوالى ٨٥٠ ألف بالة .

ويشير التقرير الى أن وفرة المحصول خارج الولايات المتحدة وخصوصاً فى مصر وباكستان والهند وتركيا حيث ينتظر أن يسجل انتاج القطن رقماً قياسياً ، ستعوض النقص فى المحصول الأمريكى .

ويتوقع التقرير بأن محصول القطن المكسيكى سيكون أقل من الموسم الماضى بكثير .

### تنظيم تجارة المواد الغذائية المخلوطة

أعدت وزارة التجارة والصناعة مرسوماً لتنظيم تجارة المواد الغذائية المخلوطة ، نص على ألا يجوز استيراد المواد الغذائية أو بيعها أو عرضها للبيع أو تصديرها أو حيازتها بقصد البيع أو التصدير إلا إذا كانت نسبة المادة المسمى بها الخليط تزيد على ٥٠ ٪ من وزنه الصافى ويجب أن يحمل الصنف بياناً باسمه مصحوباً بكلمة خليط أو ما يماثلها مع ذكر اسماء باقى المواد الأخرى المكون منها الخليط . على أن يعين وزير التجارة والصناعة بقرار منه كيفية وضع البيان المطلوب والمدة اللازمة لتصريف الأصناف المخالفة لأحكام هذا المرسوم والتى تكون موجودة وقت العمل به .

### التموين تدفع ٥٠ جنيهاً

#### لمحال بيع الخضر التعاونية

رأت وزارة التموين المساهمة فى خفض أسعار الخضر والفاكهة ، بأن تتحمل محال بيع الخضر التابعة للجمعيات التعاونية ، ويبلغ عددها ٧٤ محلاً . كما تعهدت الوزارة بأن تتحمل تكاليف انشاء المحال التى ستنشأ قريباً حتى يبلغ عدد هذه المحال ٢٠٠ محلاً فى القاهرة . فى حدود مبلغ ٥٠ جنيهاً فى الشهر علاوة على دفع الأيجار الشهري لهذه المحال .

### الغاء مراقبة الغزل بالتموين

#### وبعض الادوات الأخرى

استقر الراى فى وزارة التموين على الغاء مراقبة الغزل والمنسوجات وإدارة الخبراء وإدارة التصدير والورق والصودا الكاوية . على أن تنشأ إدارة للبحوث الفنية والأسعار



# مخازن المواد والمهمات

## نظامها . محاسبتها . رقابتها .

### تمهيد

نتناول في هذا البحث المتسلسل موضوع مخازن المواد والمهمات . فنتكلم عن أهم نواحي المحاسبة التي تتعلق بها ، وكذلك نتناول نواحي إدارة الأعمال وأنظمة تمويلها والصرف منها وجردها محتوياتها .

والمخازن التي نقصدها هي مخازن المواد الأولية Raw Material التي تدخل في الصناعة وتصرف تباعا لعملية الإنتاج ومن باب التجاوز فهي تحوى أيضا بعضا من المواد التي لا تدخل دخولا مباشرا في عملية الصناعة ذاتها - وذلك مثل ادوات الصيانة والنظافة والادوات الكتابية والمطبوعات . الا ان هذين النوعين من المواد قد يكونا خاضعين لنظام آخر يقضى باحتساب ثمن ما يشتري منهما أولا بأول على مصروفات المؤسسة فور الشراء على أن تجري عملية تسوية في المصروفات الشهرية Spreading of Expenses تتحمل مصروفات كل شهر نصيبا متساويا منها مع باقى الشهور

الا أن هذه المخازن لا يجب ان تشمل بأى حال من الاحوال البضاعة تامة الصنع Finished Articles وهي التي تم صنعها واعدادها وتصبح معدة للبيع او للتسليم . فان لمثل هذه المخازن في المؤسسات الصناعية وكذلك لحركة العمل في المؤسسات التجارية - نقول ان لمثل هذه المخازن أنظمة وقواعد تميل الى البساطة وشئونها الحسابية ليس فيها تعقيد كبير

### أهمية الموضوع

ومما يؤسف له حقا الا يحظى موضوع المخازن - في حالات كثيرة - بما يجب ان يحظى به من الاهتمام الكافى من ادارة المؤسسات الصناعية وقد يبالغ البعض في التقليل من شأن هذه المخازن فيعتبر أن كل

المصروفات التي تتكبدها المؤسسة لتنظيم المخازن ورقابتها من فيل المصروفات غير المنتجة Unproductive Expenses أي انها مصروفات لا فائدة Expenses منها فيأخذون في ضغطها وفي حذف الكثير من بنودها فاذا بهم يصطدمون - بعد قليل - بحالة مريرة الا وهي اضطراب شئون العمل بالمؤسسة وتعرضها للخطر . . وفي مقابل هذا يمكن لنا بكل اطمئنان وثقة ان نقرر ان تنظيم المخازن هو دائما احدي دعائم نجاح المشروعات الصناعية واطراد تقدمها .

### لزوميات النظام المحاسبي للمخازن Stores-Accounting System

والواقع ان رقابة المخازن في المؤسسات الصناعية لا يجب ان يقل شأننا عن رقابة حركة النقدية بها بل نرى انه يستأهل من ادارة المؤسسة عناية ويقظة فائقة . ذلك انها عملية فنية تتطلب خبرة خاصة وتستلزم درجة عالية من الكفاية الفنية . ونورد فيما يلي لزوميات امساك حسابات منتظمة لهذه المخازن تستند على اساس محاسبي سليم . ١ - الرقابة المالية على محتويات المخزن وذلك عن طريق رقابة المواد ذاتها

٢ - الحكم بدقة على كفاية القائمين بعملية تمويل المخزن ( المشتريات ) وعلى القائمين بشئون المخزن ذاته ( امناء المخزن ) وكذلك على مدى أمانتهم

٣ - امكان معرفة كمية وقيمة ماتحويه المخازن من مواد ومهمات في أى وقت من اوقات السنة المالية دون الحاجة لاجراء جرد فعلى كامل للموجودات مع تقويم قيمتها بالطرق المعتادة .

٤ - امكان تحديد الكميات الدنيا لكل صنف التي يتعين عند بلوغها شراء كمية جديدة منه

٥ - امكان الاستفادة من تطبيق مبادئ محاسبة التكاليف - ومن

المعروف ان من أهم شروط محاسبة التكاليف هو وجود نظام محاسبي سليم للمخازن .

### فوائد النظام

تلك هي اللزوميات الاساسية التي تحملنا على التمسك بامساك حسابات منتظمة وعلى أسس عملية سليمة للمخازن . فاذا ماتم هذا على الوجه الاكمل امكن لنا تحقيق الفوائد الجلية الآتية :

أولا - معاونة ادارة المؤسسة : تصبح المخازن - كقسم هام مستقل من أقسام المؤسسة - عوناً أكيدا لادارتها في تسيير دفة الشئون فيها مع توفر شرطى الكفاية Efficiency والاقتصاد المنشود Optimum Economy

- وهو غير التوفير بطبيعة الحال فالتوفير قد يعود على المؤسسة بأوخم العواقب كما لو اشترت المواد رديئة الصنف فتضار حركة الانتاج ضررا بليغا .

ثانيا - منع الاخطاء والتلاعب : ان وجود مثل هذا النظام الدقيق الذى سنتكلم عنه في ثنايا البحث يسهل كثيرا عملية اكتشاف الاخطاء وتمنعها . ويجدر بنا ان نشير - في هذا الموضع بالذات ، الى ان بعضا من رجال الاعمال النابهن اصبحوا يؤمنون ايمانا كبيرا بفائدة امساك نظام محاسبي سليم للمخازن . وهم يعلمون تمام العلم ان مصروفاتهم في هذه الناحية - مهما بلغت - فهي تقل عما يمكن ان يحدث من تلاعب لو لم يكن هذا النظام السليم متبعاً .

ثالثا - الواعز المعنوى : ويأتى بعد ذلك مباشرة الواعز المعنوى الذى يفرضه مثل هذا النظام الدقيق على موظفى المؤسسة جميعا وعلى موظفى المشتريات والمخازن بصفة خاصة .

فهم يعلمون تمام العلم ان اقل انحراف منهم عن الطريق السوى سيكتشف أمره سريعا وتكون عاقبته وخيمة عليهم .



**رابعاً - مصير المواد المشتراه :**  
الاطمئنان التام الى مصير المواد المشتراه في اى وقت من الاوقات **فهى اما** ان تكون موجودة بالمخزن - بموجب دلائل قاطعة كرصيدها في الكارتات وكامكان جردها والتحقق من وجودها فعلا ، واما ان تكون صرفت لعملية الانتاج بموجب دلائل قاطعة ايضا كأذون الاستلام الموقع عليها من قسم الانتاج ثم بعد ذلك من رقابة عملية الانتاج ذاتها .

**خامساً - التوالف :** امكان معرفة سبب التوالف الحادثة في الانتاج . وهل ترجع الى اهمال العمال ، ام الى تلف الآلات أم الى رداءة المواد المشتراه . وعلى ضوء هذا يمكن علاج الموقف

**سادساً - توافر الاصناف :** ان هذا النظام يضمن توافر كافة اصناف المواد الاولى في المخزن وفي كل وقت حسب حاجة الانتاج . وبذلك لا تتعرض عملية الانتاج لاي عطل في هذه الناحية . بنفاد بعض المواد فجأة مع تعذر التمويل السريع لاي سبب من الاسباب وفي هذا ضرر بليغ على المؤسسة . ونذكر ان الشراء المتقطع وبكميات صغيرة وفي ظروف غير ملائمة يضر المؤسسة ضررا كبيرا .

**سابعاً - عدم زيادة المخزون عن الحاجة :** وفي مقابل هذا فان النظام نفسه يكفل عدم تعرض المؤسسة للاحتفاظ في مخازنها بكمية كبيرة من صنف معين تزيد عن حاجة العمل . فان في ذلك تعطيل لرأس المال المستثمر حيث يكون محبوسا في هذه الاصناف التي لا تستفيد المؤسسة منها كما يجب . فضلا عما في ذلك من تعريض بأموال المؤسسة للخطر اما بتلف الصنف او بهبوط اسعار السوق هبوطا عاما .

**ثامناً - موسمية الانتاج Seasonality**  
ان هذا النظام يكفل ان تتبع المؤسسة حركة الصرف لكل صنف من محتويات مخازنها كمية وتاريخا . ومن هذا تتبع يمكن معرفة هل يخضع الصنف لموسمية التمويل ؟ وهل يخضع لموسمية الصرف للانتاج ؟ وعلى أساس هذه الدراسة يمكن تحديد الكميات الدنيا والقصى لكل من فترتي النشاط Boom والكساد Slump

**تاسعاً - موردى الاصناف :** ان

هذا النظام يتطلب دراسة خاصة للسوق ، ويتطلب دراسة خاصة لافضل طرق وظروف الشراء لكل صنف . ومن هذه الدراسة يمكن معرفة احسن موردى كل صنف ويمكن حينذاك عقد الاتفاقات معهم بما يكفل تحقيق افضل شروط الشراء .

**عاشراً - تكرار الشراء :** كثيرا ماتتعرض المؤسسة التي لا تتبع نظاما دقيقا لمخازنها الى تكرار شراء صنف معين او أكثر بطريق الخطأ . لكن هذا النظام يكفل عدم حدوث مثل هذا ، ذلك ان طلبات الشراء تقيد في دفتر خاص بها تبين فيه كمية المطلوب شراؤه مع اسم المورد ، . . . ، وبمجرد اتمام الشراء تسدد خانات هذا الدفتر .

**حادى عشر - الجرد :** ان هذا النظام يقلل كثيرا من ضرورة اجراء جرد فعلى شامل متعدد خلال السنة فالمعروف ان عملية الجرد الفعلى الشامل عملية مجهدة وتتطلب مصروفا خاصا كما انها تتطلب وقتا طويلا وقد يتعطل فيها العمل في بعض نواحيه . والنظام الدقيق يكفل تطبيق مبادئ الجرد المستمر Perpetual inventory ويكتفى في هذه الحالة باجراء اختبارات مفاجئة Surprise Tests متعددة لبعض الاصناف في كل مرة . ويستحسن انتقاء هذه الاصناف بحيث يتم جرد كل صنف مرة واحدة على الاقل خلال العام .

**ثانى عشر - التأمين :** اصبح التأمين من لزوميات الحياة الاقتصادية الحديثة . وتجرى المؤسسات الصناعية على تأمين محتويات مخازنها على أساس متوسط قيمة المخزون خلال العام ويسمى التأمين الاشتراكى Average Insurance ومن الاهمية بمكان تحديد هذا المتوسط تحديدا دقيقا يمتشى والحقيقة والا تعرضت المؤسسة لاحد الوضعين الاتيين وفي كل منهما ضرر اكيد عليها :

**الوضع الاول :** ان تحدد هذا المتوسط بطريق الخطأ بحيث يقل عن الحقيقة . وفي هذه الحالة تكون مؤمنة بأقل من الواجب Under-Insured ويطلق ايضا على هذا الوضع تعبير آخر الا وهو Co-Insured ومؤداه ان المؤسسة تكون قد

اشتركت مع شركة التأمين في التأمين على المحتويات : الشركة الاخيرة بقيمة بوليصة التأمين ، والمؤسسة الاولى بالمبالغ الزائدة عن قيمة التأمين والتي تمثل قيمة الزيادة في الموجودات الحقيقية فاذا ما حدث حريق فان شركة التأمين تدفع التعويض - لا على اساس الخسارة الحقيقية - بل على اساس النسبة والتناسب .

**مثال توضيحي :** نفرض ان المتوسط الذى حددته المؤسسة لمحتويات مخزنها هو ١٠٠٠٠ جنيه وان الحريق شب حينما كانت قيمة الموجودات ( طبقا للدفاتر ) ١٥٠٠٠ جنيه وان قيمة الخسارة الفعلية بلغت ٦٠٠٠ جنيه فان التعويض يدفع على اساس

$6000 \times \frac{10000}{15000} = 4000$  جنيه  
وفي هذه الحالة تخسر المؤسسة ٢٠٠٠ جنيه

وحجة شركة التأمين واضحة في هذه الحالة . فان المؤسسة أمنت على ١٠٠٠٠ جنيه فقط من محتويات مخزنها ولم تؤمن على الباقي . وبما انها فقدت خمسى مخزنها ( ٦٠٠٠ : ١٥٠٠٠ ) فان شركة التأمين تدفع خمسى البوليصة ( ٤٠٠٠ : ١٠٠٠٠ )

**الوضع الثانى -** ان تحدد المؤسسة هذا المتوسط - عن طريق الخطأ ايضا - اعلى من الحقيقة - فتكون في هذه الحالة Over-Insured وتتحمل اقساط تأمين عالية دون مبرر حيث انه في حالة حدوث حريق لن يصرف لها الا التعويض عن الخسارة الفعلية بغض النظر عن البوليصة المرتفعة

**مثال توضيحي -** نفرض في المثال السابق ان محتويات المخزن كانت ٧٥٠٠ فقط . فان التعويض يصرف على أساس ٦٠٠٠ جنيه وهى قيمة الخسارة الفعلية وتكون المؤسسة قد تحملت رسم تأمين على مبلغ ٢٥٠٠ جنيه ( ١٠٠٠٠ - ٧٥٠٠ ) دون اى مقابل .

هذه هى الفوائد الجليلة التى يمكن الافادة منها اذا ما اتبعنا نظاما محاسبيا لمخزن المواد والمهمات

يتبع  
موسى حقى  
ماجستير فى التجارة

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط وانتعيق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

## أزمة البترول الإيراني

كانت الشركة تباع البترول لليرانيين بسعر التصدير الأمريكي ) . « ان اليرانيين يمارسون حقهم الديمقراطي في تأمين صناعة البترول في بلادهم » .

« وان اليرانيين لم يقطعوا المفاوضات وانما نحن الذين قطعناها » واذا كان الوزير البريطاني السابق قد وجد من المصلحة نشر هذه الحقائق فاننا نضيف اليها حقائق اخرى عن اسباب الازمة حتى يفهم الراى العام القضية اليرانية فهما صحيحا .

اشترت الحكومة البريطانية سنة ١٩٢٣ كثيرا من اسهم شركة البترول اليرانية عندما وجدت ان صناعة البترول في ايران تبشر بمستقبل زاهر وان الشركة تتمتع بنفوذ واسع في البلاد . فاصبح للحكومة البريطانية ٥٢٪ من الاصوات في الشركة وقد انتقدتها بعض اعضاء

نشر المستر ستوكس الوزير السابق في الوزارة العمالية في الاسبوع الماضي خطابا في جريدة التايمز اللندنية اثار ضجة في الدوائر البريطانية ، اذ تطوع فيه ببسط وجهة النظر اليرانية في مسألة تأمين البترول وطالب حكومة المحافظين بتغيير سياستها وحل الازمة بسرعة حتى لا تخسر بريطانيا صداقة ايران ! ولما كان هذا الخطاب يحتوى على بيانات على جانب كبير من الاهمية في هذه القضية التى تهم الشرق الاوسط لذلك ننقل لقرائنا ترجمة حرفية لبعض فقراته :

« هل يعرف الراى العام البريطاني ان نصيب كل من العراق والكويت في ارباح البترول اكبر بكثير من نصيب ايران ؟ ( برغم تفوق الانتاج اليراني تفوقا كبيرا ) فنصيب الكويت مثلا كان في العام الماضى ٣٠ مليون جنيه في حين كان نصيب ايران حوالى ١٦ مليون جنيه وذلك بعد ان استحوذت الحكومة البريطانية على ٥٠ مليون جنيه ضرائب من شركة البترول اليراني ( غير نصيب الحكومة في الارباح بصفتها اكبر المساهمين في الشركة ) .

« ثم ان تكاليف انتاج البترول اليراني ضئيلة حتى انه يمكن تصديره وبيعه في الولايات المتحدة الامريكية نفسها بأسعار ارخص من تكاليف الانتاج هناك ؟ ( ورغم هذا

البرلمان البريطاني متهمينها بانتهاج سياسة اشتراكية في هذا الصدد . وقد رد على هذه الانتقادات وزير البحرية المستر تشرشل حينذاك وأكد للبرلمان ان شراء الاسهم لا يغير من العلاقة القوية بين الشركة والحكومة التى تقوم منذ زمن بعيد بل يزيدا وان اتفاق الطرفين على تعويض السفن الحربية البريطانية بالبترول الرخيص « قد وفر على البحرية مبلغ ٤٠ مليون دولار خلال الحرب العظمى وحدها » ! وقد استمر الاتفاق بين البحرية البريطانية والشركة اربعين عاما زودت فيها الشركة البحرية البريطانية بالبترول بأسعار بين ٣٠ و ٤٠ سنتا للبرميل بينما تراوحت اسعار السوق بين ٩٠ و ٤٣ سنت خلال هذه المدة . ولا يخفى ما في هذا من اجحاف للمصالح اليرانية اذ بينما استفادت الحكومة البريطانية من شراء البترول الرخيص حرمت الحكومة اليرانية من الارباح التى كانت تعود عليها لو ان ذلك البترول بيع بأسعار السوق . وقد قدرت الجهات الرسمية اليرانية ايرادات الشركة الفعلية في الاربعين سنة الماضية بحوالى ٥٠٠٠ مليون دولار في شكل ضرائب على دخل الشركة ونصيب في الارباح ! ونصيب الحكومة اليرانية هذا في الارباح لا يتجاوز ١٥٪ من ايرادات الحكومة او حوالى ٤٪ من الدخل الاصلى . وليست هذه بالنسب المرتفعة ولو ان صادرات البترول لها اهمية كبرى في دخل ايران من الصرف الاجنبى . وعلى كل حال فان أقصى ما يمكن ان يعود على ايران من ضرر من توقف صادراتها

### انتاج البترول في الشرق الاوسط

| السنة   | مصر  | ايران | السعودية | الكويت | العراق | مجموع الانتاج |
|---------|------|-------|----------|--------|--------|---------------|
| العالمى |      |       |          |        |        |               |
| ١٩٤٧    | ١٣٣٢ | ٢٠٤١٨ | ١٢٣٠٠    | ٢٢٠٠   | ٤٤٧٨   | ٤١٣٥٠٠        |
| ١٩٤٨    | ١٨٨٩ | ٢٥٢٦٩ | ١٩٢٦٠    | ٦٤٠٠   | ٣١٥٢   | ٤٧١٥٠٠        |
| ١٩٤٩    | ٢٢٦٦ | ٢٧٢٣٥ | ٢٣٤٧١    | ١٢٣٧٨  | ٣٨٤٥   | ٤٦٩٣٠٠        |
| ١٩٥٠    | ٢٥٩٣ | ٣٢٢٥٨ | ٢٦١٩٧    | ١٧٢٩١  | ٦٢٥١   | ٥٢٣٦٠٩        |
| ١٩٥١    | ٢٣٢٤ | ١٦٤٣١ | ٣٧٩١٢    | ٢٨٢٢٦  | ٨٢٥٤   | ٥٩٣٦٩٧        |



من البترول هو أنها ستضطر الى التضيق في الاستيراد الى ان تقتنع بريطانيا أن ايران جادة في مسألة التأمين ولا تقبل أية مساومة في هذا الشأن ويبدو من خطاب المستر ستوكس ومن العروض التي تقدمت بها بريطانيا مع أمريكا أخيراً ان العقلية الانجليزية قد أصابها شيء من التغيير في الاتجاه الصحيح .

ويجب ألا ننسى أن البترول الايراني له أهمية استراتيجية خاصة للعالم الغربي .

فالآبار الايرانية تحتوى على أكثر من بليون طن من البترول الرخيص أى ١٠٪ تقريباً من البترول العالمى . ومصنع التكرير في عبادان يعد من أكبر المصانع في العالم اذا يقوم بتكرير ١٨٪ من البترول في نصف الكرة الشرقى .

وقد أوضح الدكتور مصدق في الاسبوع الماضى أربع مطالب لايران : ١ - أن تدفع الشركة ديونها الى ايران والفوائد عليها .

٢ - أن تدفع الشركة تعويضاً لايران نظراً لما تقوم به من مجهودات لعرقلة صادرات البترول .

٣ - أن تدفع الشركة رسوم الانتاج والضرائب الأخرى فيما يختص بالبترول الذى يباع للسلطات العسكرية البريطانية .

وان الأمل كبير الآن في أن تصل ايران قريباً الى اتفاق مع بريطانيا

يصون المصالح الايرانية ويضمن لها تسويق منتجاتها ، اذ واضح أن الازمة الحالية ليست في صالح بريطانيا كما أنها ليست في صالح ايران .

### انتاج البترول في العراق

يظهر أن انتاج البترول العراقي قد أصيب أخيراً بنكسة مؤقتة نتيجة مصاعب فنية في تشغيل الانابيب التي تنقل البترول فانخفض الانتاج الشهري في يولية الماضى الى ١١ مليون طن بينما كان ١٥ مليون طن قبل ذلك . وينتظر أن يعود الانتاج الى الانتعاش مرة أخرى في المستقبل القريب .

### عجز الميزان الحسابى في باكستان

بلغ العجز في الميزان الحسابى الباكستانى في الربع الثانى من سنة ١٩٥٢ ٢٥٠ مليون روبية بالمقارنة ب ١٠٠ مليون روبية في الربع الاول وقد اضطرت الحكومة لذلك أن تضيق في الواردات حتى يعود الميزان الحسابى الى التوازن . ويقضى النظام الجديد بتحديد الواردات من المنسوجات من اليابان وايطاليا وانجلترا ، وينتظر أن توفر باكستان نتيجة لهذه الاجراءات حوالى ٤٠٠ مليون روبية من الصرف الاجنبى .

### مصنع جديد لتكرير البترول

قررت حكومة كينيا بافريقيا

الشرقية أن تضع مساحة قدرها ٢٢٠٠ فدان تحت تصرف شركات البترول الانجليزية لانشاء مصنع جديد للبترول . وتقدر تكاليف هذا المصنع بحوالى ٧٠ مليون جنيه . والعرض من انشائه هو توفير المنتجات البترولية لاغراض الدفاع خصوصاً في الشرق الاوسط والمحيط الهندى .

### اتفاقية زيت جديدة

اعلن أخيراً أنه تم عقد اتفاقية جديدة بين شيخ قطار وشركة البترول التي تستغل آبار البترول هناك وبمقتضى هذا الاتفاق الجديد سيحصل حاكم قطار على نصف الارباح الناتجة من استغلال الشركة بدلاً من النسبة التي كانت محددة من قبل بمقتضى عقد الامتياز السابق . وقد كان الباعث للشركة على القيام بهذه المفاوضات لانتهاء الاتفاق على الشكل الذى انتهى ما هو سار الآن في جميع بلدان الشرق الاوسط حيث تقسم الارباح مناصفة بين الحكومة والشركة صاحبة الامتياز - وامتياز هذه الشركة مدته ٧٥ عاماً بدأ منذ سنة ١٩٣٥ ومساحة حقولها ٤ آلاف ميلاً مربعاً في جنوب شرقى البحرين . ويقوم على نقل البترول خط أنابيب طوله ٢٣ ميلاً ينقل الزيت من حقول دخان الى الساحل الشرقى من قطار .

### مشاريع الكهرباء في تركيا

قررا البنك الدولى للتعمير والانشاء المساهمة في تمويل المشاريع التى تنوى تركيا تنفيذها الخاصة بانشاء محطة لتوليد الكهرباء لمنطقة سيحان في جنوب تركيا . ويعد انشاء هذه المحطة أمراً جوهرياً بالنسبة لهذه المنطقة التى تعد من أهم المناطق الصناعية والمناجم .

وهذا المشروع ضمن سلسلة من مشاريع الكهرباء في تركيا التى سوف تتكلف حوالى ٥٠ مليون جنيه ومن ضمنها مشروع بشرق تركيا يخدم مساحة كبيرة تحتوى على مناجم للنحاس والكروم وهى المعروفة ( بمناجم ارجانى وجلمان ) وتروى كذلك وادى العلا وهو أهم منطقة خصبة تزرع فيها القطن والحبوب وغيرها من المشاريع الأخرى ويبلغ عددها عشرة .

### انتاج الغزل والمنسوجات في بعض بلدان الشرق الاوسط

١٩٥١ ١٩٥٠ ١٩٤٩ ١٩٤٨ ١٩٣٧

#### مصر :

|                                   |     |     |     |     |
|-----------------------------------|-----|-----|-----|-----|
| ١٣                                | ٣٣  | ٣٣  | ٣١  | ٢٢  |
| غزل القطن ( بالطن )               |     |     |     |     |
| ٦٥                                | ١٥٦ | ١٥١ | ١٥٧ | ١٧٤ |
| منسوجات قطنية ( بملايين الامتار ) |     |     |     |     |
| —                                 | ١   | ٢   | ١   | ١   |
| منسوجات صوفية ( بالطن )           |     |     |     |     |
| —                                 | —   | ١   | ٣   | ٤   |
| غزل حرير صناعى ( بالطن )          |     |     |     |     |

#### لبنان :

|                     |   |   |   |   |
|---------------------|---|---|---|---|
| ١                   | ٦ | ٥ | ٢ | ٢ |
| غزل القطن ( بالطن ) |   |   |   |   |

#### سوريا :

|                                   |    |    |    |    |
|-----------------------------------|----|----|----|----|
| ١                                 | ٢  | ٤  | ٥  | —  |
| غزل القطن ( بالطن )               |    |    |    |    |
| ١                                 | ١٤ | ٢١ | ٢٢ | ٢٢ |
| منسوجات قطنية ( بملايين الامتار ) |    |    |    |    |

#### تركيا :

|                         |    |    |    |    |
|-------------------------|----|----|----|----|
| ١٦                      | ٢٩ | ٣٠ | ٣٠ | ٢٨ |
| غزل القطن ( بالطن )     |    |    |    |    |
| ١٥                      | ٢٠ | ٢١ | ٢٢ | —  |
| منسوجات قطنية ( بالطن ) |    |    |    |    |
| ٣                       | ٧  | ٨  | ٧  | ٦  |
| غزل صوف ( بالطن )       |    |    |    |    |
| ٣                       | ٦  | ٦  | ٤  | —  |
| منسوجات صوفية ( بالطن ) |    |    |    |    |

# واجب الخبير

## في حالات رفض الدفاتر

( تابع ما قبله )

- ٣ -

### عدم تسجيل الدفاتر أو تنمير صفحاتها

وقد كانت هذه الحجة من الحجج الاساسية في نظر موظفي مصلحة الضرائب لرفض الدفاتر وعدم اعتمادها . وقد يكون لهم بعض العذر في ذلك خوفا من ان ينشئ الممولون دفاتر جديدة لغرض الضرائب ليس الا ، يدونون بها ما يرونه كفيلا بعدم وفائهم حصة الدولة في ارباحهم الا أن هذا السبب لا نراه وحده كافيا لرفض الدفاتر ، فقد تكون هناك قرائن أخرى تثبت وجودها في التواريخ المقيدة بها كتأشيرة أحد موظفي الحكومة المختصين نتيجة لتقديم الدفاتر في احدى القضايا أو لموظفي التموين أو التسعيرة أو الخبراء أو رجال البوليس أو غير ذلك .

ونعتقد أن هذا النقص نقص شكلي لا يعيب جوهر الدفاتر أو يدعو الى رفضها مادامت لم تقم قرائن أخرى تهدمها أو تثبت عدم امانتها . وقد جاءت احكام المحاكم مؤيدة لذلك فحكمت محكمة النقض بحكمها الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ بأن عدم التأشير على الدفاتر التجارية من الأمور القضائية لا يسمح وحده باستبعاد الحسابات الواردة بها جملة باعتبارها غير صحيحة أو بلا قيمة في القانون واستبدالها بتقدير تقريبي في أساسه كما أنها قضت بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٤٦ بأنه « لا يلزم حتما أن تكون الدفاتر المنتظمة مؤشرا عليها ، بل كل ما يلزم هو أن تكون ممسوكة بانتظام كاف » .

وحكمت محكمة اسكندرية المختلطة في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧ بأنه لا يجوز لمصلحة الضرائب وبجرة قلم ان ترفض الدفاتر لعدم كونها مسجلة أو منمرة الصفحات . وان ترتب على هذا

الرفض اهدار كل قيمة لدفاتر الممول ومستنداته . ولهذا فالدفاتر التجارية يمكن ان تكون لها حجيتها في الاثبات ولو كانت غير مسجلة أو منمرة الصفحات وبالاخص اذا كانت ممسوكة بدرجة معقولة من الانتظام ووجدت قرائن أخرى تؤيدها أو لم يقم الدليل على عدم صحة ماورد بها أو احتوائها جميع معاملات التاجر .

كما قضت محكمة المنصورة في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ ومحكمة الاستئناف الاهلية في نوفمبر سنة ١٩٢٥ بأنه اذا لم تستوف الدفاتر الشروط المطلوبة كترقيم الصفحات ووضع امضاء المأمور على كل صحيفة . الخ ، أمكن اعتبارها مجرد قرينة وعنصر اذا قيمة في الاثبات اذا كانت خالية من التحشير بين السطور والكشط والبياض . وهذه القرينة يمكن تعزيزها بالشهادة أو بمستندات أخرى مقدمة في الدعوى ليكون القاضي اقتناعه من هذه الادلة مجتمعة ويبنى عليها حكمه .

ذلك كله بالاضافة الى أن المادة التي أوجبت التنمير والتسجيل هي المادة ١٥/١٤ من القانون التجاري . في حين ان قانون ضرائب الارباح التجارية والصناعية رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في مادته ٤٧ قد نص على ربط الضريبة على الارباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته ولم ينص بهذا القانون على تحديد هذه الاوراق والحسابات وهل يلزم لاعتمادها ان تستوفي الشروط الواردة في المادة ١٤-١٥ تجارى أم لا . بل ان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الخاصة بالضريبة الاستثنائية لم تشر الا الى المواد ١٢/١١، ١٢/١٣، ١٣/١٤ تجارى بصدد الدفاتر التي رأت هذه اللائحة اعتبار ماورد بها حسابات منتظمة ، وبذلك يكون قانون الضرائب على الارباح التجارية

والصناعية ، وقانون الضرائب الاستثنائية لم يشترطا لانتظام الحسابات مذكرته المادة ١٤/١٥ تجارى وهي الخاصة بالتنمير والتسجيل .

### تحرير الدفاتر بلغات أجنبية

رأت المصلحة في بعض الحالات وأخيرا ، من أجل ذلك السبب رفض الدفاتر ارتكانا الى المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ والذي يقضى بأنه « يجب ان تحرر باللغة العربية جميع السجلات والدفاتر والمحركات التي يكون لمدوب الحكومة أو مجالس المديريات أو الهيئات البلدية حق التفتيش والاطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح أو عقود الامتياز أو الاحتكار أو الرخص . وكل مخالفة لهذه الاحكام يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه ، وتحدد المحكمة للمخالف مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لتنفيذ ما أوجبه المادة الثانية من هذا القانون ، فاذا انقضت المهلة ولم يقم بتنفيذ ذلك عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر ، وبالعقوبة من خمسين جنيها الى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . فاذا وقعت الجريمة من احدى الشركات أو أحد المجال التجارية أو الصناعية رفعت الدعوى العمومية على مدير الشركة أو صاحب المحل أو مديره أو الشخص المشرف على العمل . ومضمون هذا النص أن كافة المنشآت التجارية والصناعية التي تعمل في مصر أو تخضع لقوانينها من حيث الاطلاع على دفاترها ، يجب عليها أن تمسك هذه الدفاتر باللغة العربية . اذ أنها جميعها خاضعة لضريبة الارباح التجارية والصناعية . ونحن نرى ان مصلحة الضرائب ليست محقة في رفض الدفاتر المحررة باللغات الاجنبية على طول الخط .





## مختصات قصاصه

### عبد الحميد عبد الحق

قصير القوام وان كان انيق الهندام يطالعك فتحسبه حديث عهد بالحياة العملية فان حدثك اعجبك منطقته وتفكيره وارضاك تدبيره وتقديره ، هادىء الاعصاب متئد فى كل ما يبدو منه ، شديد الاعتماد على القدر الى حد قد يعتبر تواكلا

ذكى حاضر البديهة سريع الخاطر وهو فى الوقت نفسه كثير النسيان ينسى حافضة نقوده او يترك حقائبه فى سيارة الاجرة ليدخل الفندق - واذكر انه فعل ذلك فى فندق ونتر

بالاس بالا قصر وقد نسى حقائبه فترة والسائق يبحث عن صاحب الحقائب والفندق لا يهتدى له لانه لم يهتم بهذا الشأن العابر التافه - ثم هو فى الوقت نفسه يذكر الوقائع والحوادث منذ سنوات وسنوات يقصها بنصوصها دون تحريف

وقد يبدو مشغولا عنك حين تحدثه وذلك لانه مشغول بالتفكير العميق فى شأن آخر يندمج فيه اندماجا حتى ليكاد ينساك او ينسى نفسه ثم يستأنف حديثه معك فتجده أذنا صاغية وروحا واعية

تخرج عام ١٩١٨ من كلية الحقوق واشتغل بالمحاماة حتى كان عام ١٩٤٢ فكان نقيب المحامين

كان من طلائع المحامين اللامعين منذ بدء الثورة وانتخب عضوا لمجلس النواب فى بدء الحياة النيابية عام ١٩٤٢ وكان ينافس أحدرجال الاقاليم الاشداء فانتصر عليه وكان الفرق بينهما صوت واحد وكان مجموع الاصوات فرديا وطعن منافسه بأن نجاحه كان يفرق نصف صوت لا صوت كامل ولكن زعيم الاغلبية وقتئذ حكم له بالنجاح بالاغلبية المطلقة ولم يكن لمشيئته حينذاك من راد فكان له ما أراد . وفى عام ١٩٤٢ كان عبد الحميد عبد الحق وكيل مجلس النواب

وعين عضوا بمجلس الشيوخ عام ١٩٤٨ وبقي به حتى النهاية واختير عبد الحميد عبد الحق عام ١٩٤٢ وزيرا للشئون الاجتماعية ، وكانت وزارة ناشئة فنهض بكثير من المشروعات فيها وكان يحل بنفسه مشاكل العمال حتى لم يعرف العمال سبيل الاضراب طول مدة وزارته .

ثم كان وزيرا للاوقاف فكان أول من فكر فى مدينة الاوقاف وبدأ فى التنفيذ من الناحية العملية .

ثم كان وزيرا للتموين فيسر من شئونه وخفف كثيرا من غلواء الغلاء ولا ينسى له أنه استطاع فى أيام معدودات تيسير الحصول على السكر وخفض أثمانه كما فعل ذلك بالنسبة للكبروسين

كان عضوا بمجلس إدارة بنك مصر وعضوا بمجلس إدارة شركة الطيران وهو اليوم رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس مجلس إدارة شركة مصر لعلف الحيوان وهو رئيس حزب العمال .

وعبد الحميد عبد الحق كاتب وأديب محدث خطيب يحسن الدعاية يتناول بها ناقدية فى خفة لاذعة - وهو وفى لاصدقائه وآراءه وهو شعلة لامعة ومجموعة لامعة نرجولها المديد من الاستمرار ليعم نفعها ويذيع خيرها .

حسن الخطيم

اذ أنه يجب التفرقة بين الدفاتر التى كانت ممسوكة قبل صدور هذا القانون وتلك التى أمسكت بعده . فما كان منه ممسوكا قبل صدوره ، ليس من حق المصلحة اصلا رفضه حيث لم يكن هناك الزام على التجار بامساك دفاترهم باللغة العربية . أما ما كان منها ممسوكا بعده باللغات الاجنبية ، فنرى ان حق المصلحة فى رفضه ليس مطلقا من كل قيد . حقيقة ان هذا القانون قد أوجب على التجار امساك دفاترهم باللغة العربية ، الا أنه لم ينص على رفض الدفاتر التى لا تحرر بها ، وكل ما ذكره هو اعتباره عدم امساكها بها مخالفة يعاقب عليها مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتين . وأكثر من ذلك فقد أعطى القانون للمحكمة الحق فى منح المخالف مهلة ثلاثة أشهر لتحرير دفاتره باللغة العربية ، فاذا لم يحررها رغم ذلك ، عوقب أيضا بالغرامة أو بالحبس ولم يعاقب برفض الدفاتر .

ويتفرع من ذلك ان من أمسك دفاتره باللغة الاجنبية حتى بعد صدور هذا القانون ، وقدم معها ترجمة لها باللغة العربية ، وكانت هذه الدفاتر مستوفية من حيث الانتظام ومطابقة لنصوص القانون العام أو مما جرى عليه العرف وتمثل حقيقة نشاط الممول ، تعين على المصلحة والخبير الاخذ بها . ولا يمكن ان يقال بأن الترجمة ستعمل فى وقت متأخر بعد تاريخ العمليات المقيدة بالدفاتر ، اذ ان نص القانون ٦٢ لسنة ١٩٤٢ صريح فى اعطاء الممول مهلة للترجمة بعد وقوع المخالفة ، وهى لاتقع فعلا الا بعد تقديم الدفاتر الى من نص عليهم القانون للاطلاع عليها ، ذلك الاطلاع الذى يقع قطعاً بعد تحرير الدفاتر الاصلية .

ولهذا كله فاذا قدم الممول للخبير دفاتره المحررة بلغة اجنبية ، فعلى الخبير ان يطلب منه ترجمتها طبق الاصل وحرفية وتقديمها اليه بالتالى ، وعلى الخبير ان يتحقق من صحة هذه الترجمة بكل الوسائل التى تروق له . وليس فى نصوص هذا القانون ما يفيد وجوب الترجمة بمعرفة شخص رسمى بل انه ترك للمول وحده تنفيذ ذلك .

ت . ا .

يتبع

وتدل الارقام كذلك على زيادة في الاناث تبلغ ٩٦٠ ألف ولا ريب في أن مثل هذه الحالة ستؤثر على الحالة الاقتصادية في ايطاليا .

### الرقابة على النقد

جاء في تقرير الهيئة التنفيذية لصندوق النقد الدولي الخاص بنظم الرقابة على النقد وقيودها أن الدول الاعضاء التي اتخذت من الخطوات ما يخفف القيود أو يلغيها - وبهذا تهدف الى تحرير تجارة العالم - في امكانها اذا دعت الضرورة الحصول على ما تريد من الصندوق من عملات ويذكر التقرير أن مقدرة دولة ما على التخفيف من قيود الرقابة وهي هدف الصندوق يتوقف غالبا على ما تتخذه الدول الاخرى من خطوات وعلى ما يسرى من عوامل وصعوبات في نفس الدولة التي تريد تخفيف القيود وفي العام الماضي خففت كثير من الدول وبعضها له مكانة مالية كبيرة قيودا كثيرة وخاصة في أواخر عام ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢

ومما يذكر في هذا الضدد ان اتفاقية الصندوق كانت قد حددت موعدا أقصاه مارس ١٩٥٢ لتخلي الاعضاء عن الرقابة على النقد وانما كان لسوء الاحوال الدولية وعدم توازن المدفوعات ورغبة بعض الاعضاء في استعمال نظام الرقابة على النقد كوسيلة للتوجيه الاقتصادي جعل الصندوق يمهّل هذه الدول مهلة غير محدودة .

ونيوزيلندا وكندا وفرنسا بحسب ترتيب الاهمية . وقد تضاعفت صادرات هذه البلاد منذ قبل الحرب فبلغت حوالي ٦٠٠ ألف طن .

### دولارات لاستراليا

أعلن أخيرا أن استراليا قد قامت بشراء ٣٠ مليون دولارا امريكيًا من صندوق النقد الدولي . وسيتم الشراء قبل نهاية سبتمبر وذلك لسد النقص في هذه الفترة التي تظهر الميزان الحسابي لاستراليا ضعيفا . أي في بدء موسم الصرف . وتعاني استراليا عجزا تظهره الارقام في العام المنتهى في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٢ يقدر بحوالي ١٦٥ مليون دولارا بالمقارنة بفائض قدره ٧١ مليون منذ سنة وقد سد جزء من هذا العجز بواسطة استراليا نفسها ، ١٣١ مليون دولار قد سحبت من معين المنطقة الاسترلينية الدولارى بالمقارنة الى ٩٧ مليون دولار قيمة ماساهمت به في هذا المعين .

### السكان في ايطاليا

اذيعت النتائج المؤقتة للتعداد الذي أجرى أخيرا في نوفمبر سنة ١٩٥١ في ايطاليا وجاء فيه أن تعداد السكان في ايطاليا يبلغ ٤٧ مليون نسمة وبذلك تكون الزيادة في السكان ٤٩ مليون نسمة منذ آخر تعداد في ١٩٣٦ أي أن الزيادة بلغت ١١٦٪ . وتبلغ كثافة السكان طبقا للارقام الاخيرة ، ١٥٦٢ نسمة لكل متر مربع وهي كبيرة نسبيا .



### قروض البنك الدولي

يؤخذ من تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير عن السنة المنتهية في يونيو الماضي أن قروضه خلال السنة بلغت ٣٠٠ مليون دولار وبذلك أصبحت مجموع القروض التي قدمها البنك منذ انشائه ١٤٠٠ مليون دولار . هذا ويبلغ عدد المشاريع التي مولها أو يمولها حاليا ٢٥٠ مشروعا في ٢٧ دولة من الدول الاعضاء . ولما كان تمويل البنك يقتصر على التمويل الخارجي ولا يمس ما يمول داخليا ، لذلك يمكن أن تقدر القيمة الاجمالية للمشروعات التي يساهم فيها البنك الدولي بحوالي ٣٠٠٠ مليون دولار . وهكذا يمكن القول بأن البنك الدولي يعمل على سد الثغرة التي ظهرت بعد الحرب على اثر ضمور أسواق رؤوس الاموال في العالم .

### مشروع السنوات الخمس في فنلندا

وافقت الحكومة الفنلندية أخيرا على مشروع خمس السنوات الجديد وهو الذي سيمول بمساعدة قدرها ٢٠ مليون دولار من البنك الدولي للانشاء والتعمير . ويقضى هذا المشروع بزيادة القوى الكهربائية البلاد وتنمية الصناعات المعدنية التوسع في انتاج الاخشاب .

### زيادة انتاج اللبن المحفوظ

تدل الاحصاءات التي نشرتها هيئة التغذية الدولية على أن انتاج اللبن المحفوظ قد زاد في العالم زيادة كبيرة منذ فترة ما قبل الحرب بنسبة ٦٠٪ تقريبا . وأهم البلاد المنتجة للبن المحفوظ هي هولندا والولايات المتحدة واستراليا والدانمرك

### الانتاج العالمي من المواد الغذائية الرئيسية

بملايين الاطنان

٥١/١٩٥٠ ٥٠/١٩٤٩ ١٩٣٩/١٩٣٤

|     |     |     |                   |
|-----|-----|-----|-------------------|
| ١٤٦ | ١٣٩ | ١٢٩ | القمح             |
| ١٩  | ١٩  | ٢١  | الشيلم            |
| ٤٦  | ٤٣  | ٤١  | الشعير            |
| ٥٠  | ٢٧  | ٤٥  | الشوفان           |
| ١٣٣ | ١٣٨ | ١١٠ | الذرة             |
| ١٦٣ | ١٤٥ | ١٦٠ | البطاطس           |
| ١٥٣ | ١٥١ | ١٤٩ | الارز             |
| ٣٤  | ٣١  | ٢٦  | السكر             |
| ٢١  | ٢١  | ٢١  | زيوت الاكل والشحم |

ملحوظة : لا تشمل هذه الارقام انتاج الاتحاد السوفيتي



## سويسرا تساهم

### في الانعاش الصناعي بسيلان

يجرى البحث الآن مع بعض كبار رجال الأعمال السويسريين لاقامة بعض الصناعات التي يراد قيامها في سيلان تنمية لاقتصادياتها ومن هذه المشاريع انشاء مصنع لصنع الصلب وكذا تصنيع المواد الكيماوية مثل الصودا الكاوية والكلورين والايروجين وقد عهد بهذه الاعمال الى شركة سويسرية كبيرة للقيام بهذه الاعمال نظرا لما قامت به من قبل من انشاء صناعات في سيلان .

### مشروع تنمية صناعة الصلب

#### في بريطانيا

تتجه النية لوضع مشروع خمس سنوات لتنمية وتغيير الآلات القديمة بصناعة الصلب في بريطانيا لرفع مستوى الانتاج من الصلب من ١٦ مليون طن الى ٢٠ مليون طن في ١٩٥٧ . ولقد قام بتجهيز هذه العملية اتحاد الحديد والصلب البريطاني وتبلغ التكاليف ٦٠ مليون جنيه سنويا تقوم صناعة الصلب بتحمل نصفها . وفي مثل هذه الحالة يجب ان يزداد الانتاج من الحديد الزهر الى ١٥ مليون طنا سنويا مما يستدعي انشاء ١٥ فرنا تبلغ طاقة كل من ٢٥٠ ألف الى ٣٠٠ ألف طن سنويا .

### التأميم في بوليفيا

أعلن أخيرا رئيس جمهورية

بوليفيا في جمع كبير من العمال أن النية متجهة لتأميم المناجم في بوليفيا وذكر أن اللجنة التي تقوم الآن بدراسة هذا الموضوع ستقدم تقريرها في خلال شهر ولن تتراجع الحكومة في هذه السياسة رغم كل ما يصادفها من عقبات واعتراضات داخلية وخارجية . وقد أضاف أن الحكومة متجهة لتأميم المناجم لسبيين أولهما السيطرة على انتاج هذه المناجم وتوجيهها في صالح الدولة والحد من تحكم أصحابها في شئون البلاد .

### البنك الدولي للتعمير والانشاء

منح البنك الدولي للانشاء والتعمير قرضا قدره ٥٠ مليون دولار الى حكومة استراليا . ويعتبر هذا القرض الثاني من البنك الدولي ويستهلك هذا القرض في مدى ٢٠ عاما بفائدة قدرها ٢/٤٪ هذا وقد منح بنك الاستيراد والتصدير قرضا قدره ١٩٦٦ مليون دولار الى لجنة امداد الكهرباء بجنوب افريقيا .

### انتاج الصلب في الولايات المتحدة

لعل الصلب هو المادة الوحيدة التي لم يضعف الطلب عليها بعد ولذلك نجد أن انتاج الصلب في البلاد المنتجة له يسير قدما دون ابطاء . وتدل احصاءات الولايات المتحدة أن انتاج الصلب في تلك البلاد قد وصل هذا الاسبوع الى اقصى مستوى تسمح به الطاقة الانتاجية للصلب وهو ٢١ مليون

طن اسبوعيا . ومما يذكر في هذا الصدد أن حالة الطلب على الصلب هي مرآة للحالة الاقتصادية عامة في البلاد الصناعية فان دب الكساد في هذه الصناعة وجب أن تنتظر امتداده الى جميع الصناعات الاخرى والمرافق الاقتصادية عامة بالتبعية .

### انخفاض طفيف

### في انتاج الذهب في جنوب افريقيا

يؤخذ من الاحصاءات التي نشرها منتجو الذهب في جنوب افريقيا أن انتاج الذهب خلال أغسطس قد هبط بمقدار ١٣٠٠٠ أوقية الى ٩٩٧٠٠٠ أوقية فقط ويرجع هذا الانخفاض غالبا الى أسباب فنية ومؤقتة .

هذا ولا زالت حكومة اتحاد جنوب افريقيا تطالب الولايات المتحدة برفع سعر الذهب الى أكثر من ٣٥ دولارا للأوقية ولكن الأمريكيين لم يقتنعوا بعد بحكمة رفع سعر الذهب خصوصا وأن أسعاره في الاسواق الحرة لا تزيد عن السعر الرسمي الا بنسبة ضئيلة جدا ( حوالي ٣٪ ) .

### منع ساعات العمل الإضافية

### في صناعة السفن في بريطانيا

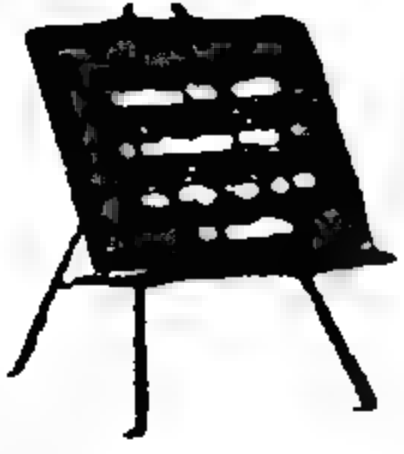
كان عمال صناعة السفن والصناعات الهندسية قد تقدموا منذ زمن الى أصحاب الأعمال مطالبين برفع أجورهم وخصوصا الاجور التي تدفع لساعات العمل الإضافية . ولكن العمال لم يوفقوا في الحصول على ما يريدون ولذلك اجتمع في الاسبوع الماضي ممثلو ٣٨ نقابة من نقابات عمال بناء السفن والأعمال الهندسية وقرروا بغالبية كبرى أن يمنعوا ساعات العمل الإضافية وذلك احتجاجا على عدم قبول مطالبهم .

وينتظر أن يؤدي هذا القرار الخطير الى تقليل ساعات العمل في تلك الصناعات الحيوية للمجهود الحربي بمقدار ٤ مليون ساعة عمل أسبوعيا ولا شك أن هذا القرار أيضا سيحرم العمال من جزء محترم من دخولهم - الا أن زعماء النقابات يعتقدون الأمل على أن تشعر الحكومة بسرعة بخطورة الحالة فتتدخل وتجب مطالب العمال .

### الانتاج العالمي من بعض المواد

|      |      |      |      |
|------|------|------|------|
| ١٩٣٧ | ١٩٤٨ | ١٩٤٩ | ١٩٥٠ |
| ٢٢٣٠ | ٢٦٥٠ | ٢١٢٠ | ٢٢٩٠ |
| ١٥٥٠ | ١٦١٠ | ١٧٣٠ | ١٨٦٠ |
| ١٦١٠ | ١٣٠٠ | ١٤٦٠ | ١٦٠٠ |
| ٢٠٥  | ١٦٠  | ١٧١  | ١٧٥  |
| ٤٥٠  | ١١٢٠ | ١١٣٠ | ١٣٠٠ |
| ١٥١٠ | ١٠٩٥ | ١٤٢٠ | ١٥٠٩ |
| ١٢٢٦ | ١٥٤٩ | ١٥١٤ | ١٨٨٥ |
| ٣    | ٤٥١  | ٤٤٧  | ٥٤٣  |
| ٦٤٣٢ | ٦٣٢٠ | ٦٨٤٥ | ٦٠٠١ |
| ٩٣٤  | ٩٧٦  | ٩٩٧  | ١٠٣٦ |
| ١٨٨٠ | ١٣٩٠ | ١٤٢٠ | ١٥٦٠ |

ملحوظة : لا تشمل هذه الأرقام الانتاج السوفيتي



# الأوراق المالية



عن الفترة من ٢٩ أغسطس الى ١٣ سبتمبر ١٩٥٢

بعد حركة التطهير الاخيرة المباركة . ولكن بقيت هناك بعض الأوراق المالية التزمت خطة النزول بسبب تريت بعض المتعاملين وعدم اقبالهم على الشراء أو البيع . كما اضطرب بعض العملاء اجباريا الى تصفية مراكزهم بسبب عجزهم عن تغطيتها فكانت من الاسباب التي دعت الى تدهور السوق .

## مستقبل السوق ؟

يقولون ان من أسباب تدهور السوق ، التشريعات التي صدرت حديثا ، ولكن هذا الزعم باطل ، فان في المدكرة التفسيرية لقانون تحديد الملكية مثلا خير مشجع للسوق ... اقرأ معي :

« ان من أهم أهداف مشروع الاصلاح الزراعي توجيه كل استثمار جديد نحو استصلاح الاراضي ونحو القيام بمشروعات التعدين والصناعة والتجارة ، وذلك لان « ين تبقى في أيديهم مدخرات ، لابد ان يبخروا عن مجال جديد لاستثمارها » .

ويتحدث البعض عن هجرة رؤوس الاموال الى الخارج ، ولكن يجب ان نعلم ان ظروف العمل وأحوال المعيشة في مختلف البلدان التي يحلو للانسان ان يقضى فيها اجازته ليست من اليسر كما يتصور البعض بل ان كثيرا من المدخرات واصحاب رؤوس الاموال في الخارج يودون استثمار أموالهم في مصر لو أمكنهم الحصول على الضمانات اللازمة التي يبدو ان الحكومة الحاضرة في سبيل اعدادها ، وبالنسبة لرؤوس الاموال الاجنبية فقد رحب الرئيس السابق على ماهر ، والرئيس الحالي اللواء محمد نجيب بها ايما ترحيب .

ويزعج البعض بفكرة تأميم البنك الاهلي ، او بتحويله الى بنك مركزي ، ولكن من المعلوم انه لن يؤمم لان قانونه يطبق تطبيقا صحيحا ، كما ان الولايات المتحدة على استعداد لتبعت الينا بالخبراء وبرؤوس الاموال ، وان المسؤولين نفوا ذلك نفيا صادقا ....

ولكن بقيت كلمة هادئة وهي اننا نهيب بأولي الامر أن يعيروا جانبا أعظم من اهتمامهم وعنايتهم الى أحوال البورصة وتطوراتها ، ليس فقط بتخفيف عبء الحسارة الحالية عن كواهل آلاف أصحاب الاموال والمدخرين ، بل أيضا وخصوصا بتمهيد السبيل نحو النهضة الاقتصادية . ولانظر أن مهمة الحكومة في سبيل تدعيم البورصة مهمة صعبة لاسيما وان الدوائر المالية عامة قد أولتها ثقته ، وان النظام

غير ان حركة تدهور أسعار الأوراق قد توقفت منذ قيام حركة الجيش ، ولكن هناك تيارات مختلفة استمرت تعمل في الخفاء على قلب هذا الاتجاه التحسيني ، فما لبثت البورصة توالى نكستها وتسجل نزولا فاحشا لم يكن يخطر بالبال مما جعل الفترة الحالية من أسوأ الفترات التي مرت بالبورصة ، وقد زاد الطين بلة ، ان الاشاعات التي أطلقها المفرضون لم تبادر الحكومة بتكذيبها سريعا وفي الوقت المناسب ، كما صار الامر مستحكما الحل بسبب المشروعات الحكومية التي تحتفظها الحكومة ولكنها تهرص مصالح ثمة او أخرى من المولدين ! !

وهكذا ساد القلق ، فتساءل المتعاملون عن المصير ، وعما يأتي به الغد ، واذ لم يلقوا جوابا ، وجدوا من الحكمة - بالنسبة لهم - التصرف بالبيع في بعض ما يملكون من أوراق مالية حتى يحصلوا على أموال سائلة ، او ليسددوا ما عليهم من ديون للبنوك وسماسرة البورصة . وفي الجانب الآخر - المشترين - يوجد من يميلون الى اقتناء القيم المنقولة ولكنهم يؤثرون في الوقت الحاضر الامتناع عن دخول السوق مشترين ، فعدم وجود أوامر شراء في السوق من ناحية ، ووجود أوامر بيع - مهما تكن ضئيلة - من ناحية أخرى ، أدى الى نزول الاسعار . . ويجب الا يغيب عن البال تلك الزيادة الأخيرة في كثير من الضرائب والرسوم ، ولئن كانت السوق لم تسجل تصفيات كبيرة الا ان الاسعار تميل الى النزول .

ونحن نعتقد أن المتشائمين ليسوا على حق ، فممن أحد يجهل أو ينكر مدى الفساد الذي استشرى في كثير من المصالح الحكومية ، بل وبعض المؤسسات الاهلية ، وفي بعض الضمائر الحربة وليس « سوء استغلال النفوذ » و« تدخل الجهات الغيرفية » و « المحسوبيات » و « الرشوة » و « طغيان المصالح الشخصية على المصلحة العامة » ليست هذه الامور بعيدة عن الازهان !

وهكذا نرى أن عوامل النزول ليست بمستديمة ، اذ ان البعض منها مقتعل والبعض الآخر مؤقت الاثر ، فليس النزول الحالي اذن من الخطورة التي يتصورها البعض !

وأخيرا اختتمت هذه الفترة بظاهرة جديدة بالتسجيل والاهتمام ، وهي اشتداد الطلب على سندات القرض الوطني ٣١٪ مما يدل على مدى الثقة التي يوليها المتعاملون ليظهروا بها متانة المركز المالي للبلاد خاصة

استؤنفت الحركة في السوق - بعد انقضاء عطلة عيد الاضحى - على غرار ماكانت عليه السوق قبل العطلة من هدوء وانكماش ، ولكن سرعان ماأبدى المختصون استيائهم من الروح السائدة على السوق ، فعملوا جاهدين على بعث النشاط في التعامل ، فلاحظنا بعض الانتعاش في عدد قليل من الأوراق المتداولة ، مثل أسهم البنك التجاري المصري وذلك بسبب أن الجمعية العمومية غير العادية للبنك ستجتمع قريبا لتقرير توزيع سهم مجاني عن كل خمسة أسهم قديمة . وأيضا مثل تمتع مياه القاهرة بسبب التفاؤل بماتم من اتفاق بين بلدية الاسكندرية وشركة مياهها - وسنشير الى هذا الاتفاق فيما بعد . ومنها أيضا بعض أوراق الشركات الزراعية التي تمكنت من استرداد خسارتها - أو معظم خسارتها على الأقل - على أثر ما عرف من أن اتجاه مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية يستثنى الشركات التي تستصلح الاراضي البور لبيعها من تطبيق أحكام تحديد الملكية . كذلك أسهم وتأسيس هليوبوليس وآبار الزيت ومصر للغزل والنسيج ، وقد عزى الاهتمام بها الى عوامل كل منها خاصة . كما حافظت سندات القرض الوطني ٣١٪ و ٢٢٪ على تمسكها .

## دراسة تحليلية

لانديع سرا اذا قلنا ان الحالة الاقتصادية الحاضرة هي على أسوأ ما تكون ، ولكن لاتقع اللائمة في تدهور اقتصادنا على الحكومة الحاضرة ، بل انها نتيجة اخطاء ومؤامرات المهود الفاسدة السابقة ، وقد أوضح هذا الحقيقة المؤلة رئيس الحكومة الحالي ، الرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب في تصريح أدلى به يوم ١٣ الجاري حيث قال : « ان التركة التي تسلمتها البلاد عقب الحركة المباركة كانت تركة خربة نجاهد لاصلاحها ، وان وزير المالية يعمل جاهدا لموازنة الميزانية » .

وهكذا بذلت الحكومة جهدها مشكورة لاصلاح الخلل ، واستطاعت أن تخفف من طأته رويدا رويدا .

ولعل أهم مظهر للزمة الاقتصادية هو ذلك الذي يتجلى في تدهور سوق الأوراق المالية وذلك نتيجة الخسائر المتراكمة التي حلت بالبورصة في السنوات الاخيرة .



## جدول الاسعار

وفيما يلي أسعار اقفال أول هذه الفترة وآخرها حسب نشرة  
الاسعار الرسمية لسوق الاوراق المالية بالقاهرة

|      |      |                                               |
|------|------|-----------------------------------------------|
| ٩/١٢ | ٨/٢٩ | سندات الحكومة والقرض                          |
| ٩٢٢٠ | ٩١٠٠ | القرض الوطنى ١/٤ ٢٪ ( ٧٢/١٩٦٣ ) ٥٠٠ ج فما فوق |
| ٩١١٠ | ٩٠٩٠ | القرض الوطنى ١/٤ ٢٪ ( ٧٢/١٩٦٣ ) أقل من ٥٠٠ ج  |
| ٥٠٠  | ٥٠٠  | البنوك :                                      |
| ١٨٤٦ | ١٨٨٠ | البنك التجارى الايطالى المصرى                 |
| ٢٢٩  | ٢٢٠  | بنك مصر ( ب ) ( اسمية )                       |
| ١٧٥٠ | —    | البنك التجارى المصرى ( اسمية )                |
| ١٤٧٢ | ١٤٦٦ | البنك العقارى المصرى ١٩٠٣                     |
| ١٢٨٤ | ١٢٨٨ | البنك العقارى المصرى ١٩١١                     |
| ٢٥٤٦ | ٢٧٠٠ | البنك العقارى المصرى ١٩٥١                     |
| ٨٠٠  | ٨٠٠  | البنك الاهلى المصرى ( اسمية )                 |
| ٦١٦  | ٦٢٦  | شركات المياه                                  |
| ٢٦٠  | ٣٠٨  | مياه الاسكندرية - اسهم                        |
| ٤٩٥  | ٤٩٥  | مياه القاهرة - تمتع                           |
| ٣٠٠  | ٣٠٠  | شركات النقل                                   |
| ٨١٤  | ٨١٤  | سكك حديد الدلتا المصرية - ممتازة              |
| ٧١٥  | ٧١٥  | » » » » - تأسيس                               |
| ٩٥١  | ٩٥١  | الامينيوس العمومية - اسهم                     |
| ١٢١  | ١٢٨  | لافوفيال - اسهم                               |
| ٢٥٢٦ | ٢٥٢٦ | مصر للطيران ( اسهم نوع ١ - ب )                |
| ٢٤٦  | ٢٥٢  | مصر للملاحة البحرية - تأسيس                   |
| ١٨٠  | ١٨٠  | شركات الفنادق                                 |
| ٢٤٠  | ٢٤٧  | الفنادق المصرية - عادية                       |
| ١٣٠٠ | ١٣٠٠ | فنادق مصر الكبرى - اسهم                       |
| ٣١٠  | ٣١٠  | فنادق وجه قبلى - اسهم                         |
| ٣٩٤  | ٤١١  | ابو قير - اسهم                                |
| ٢٦٥٠ | ٢٦٥٠ | الشركات الزراعية والعقارية                    |
| ٤٣٠  | ٤٤٦  | الغربية العقارية - اسهم                       |
| ١٨٢  | ١٨٢  | أراضى كفر الزيات - اسهم                       |
| ٢٨٠  | ٢٥٠  | سيدى سالم العقارية - اسهم                     |
| ٥٨٠  | ٥٩٠  | كوم امبو - اسهم                               |
| ٦٥٦  | ٦٥٦  | كوم امبو - تأسيس                              |
| ٥٩٠  | ٥٩٠  | الشيخ فضل العقارية - اسهم                     |
| ٤٢٠  | ٤٢٠  | شركات العقارات الثابتة                        |
| ٢٧٠  | ٢٧٠  | أراضى الدلتا المصرية - اسمية                  |
| ٨٨٠  | ٨٨٥  | أراضى القبارى المصرية - اسهم                  |
| ١٥٩٦ | ١٥٩٦ | الايوبيليا - اسهم                             |
| ٦٧٠  | ٦٧٠  | أراضى الجيزة والروضة - عادية                  |
| ٢٧٢  | ٢٧٢  | الشمس - عادية                                 |
| ٢١٥٠ | ٢١٦٢ | الشركات التجارية                              |
| ٦٦٦  | ٧١٥  | فرغلى للاقطان والاعمال المالية - اسهم         |
| ٦٩٠  | ٦٩٠  | شملا                                          |
| ٢٩٥  | ٢٩٢  | شيكوريل - عادية                               |
| ١٣٠٠ | ١٣٠٠ | مطبعة مصر (ب) - اسهم                          |
| ٥٦   | ٥٦   | مصر لتصدير الاقطان - اسهم                     |
| ٩٥٠  | ١٠٢٠ | مصر لعلف الحيوان - اسهم                       |
| ٢١٠  | ٢١٥  | بيع المصنوعات المصرية - اسهم                  |
| ٤٠١  | ٤٣٧  | النقل والهندسة - عادية                        |
| ٧٦٠  | ٧٦٠  | الشركات الصناعية                              |
| ٥٧٥  | ٦٣٠  | مصانع النحاس المصرية - اسهم                   |
| ٤١٢  | ٤١٢  | الحوت المصرية - لحاملها                       |
| ١٣٤٤ | ١٣٢٨ | أقطان كفر الزيات - اسهم                       |
| ١٣٢٠ | ١٣٢٠ | البلاستيك الاهلية - اسهم                      |
| ١٦٩٠ | ١٦٩٠ | التقطير المصرية - اسهم                        |
| ٩٤٠  | ٩٦٠  | الاسمدة العضوية - اسمية                       |
| ٦١٢  | ٦٤٨  | الاسمدة والصناعات الكيماوية - عادية           |
| ٣٨٤  | ٣٨٤  | التغليف الاقتصادى - اسهم                      |
| ١٠٦٠ | ١٠٦٠ | السكر والتكرير المصرية - عادية                |
|      |      | السكر والتكرير المصرية - ممتازة               |
|      |      | (ب) مصر للغزل والنسيج - اسهم                  |
|      |      | (ب) مصر للغزل والنسيج الرفيع - اسمية          |
|      |      | » » » » - لحاملها                             |
|      |      | مصر لحليج الاقطان - اسهم                      |
|      |      | مصر للحريير الصناعى - اسمية                   |
|      |      | مصر للتجهيل والسينما - اسمية                  |
|      |      | مصر لنسيج الحرير - اسمية                      |

الجديد يعد خير أساس للقيام بنضمة  
شاملة تمتد ولاشك الى البورصة  
وكافة النشاط الاقتصادى .

ومن المنتظر أن تبدى السوق  
نشاطها فى القريب العاجل خاصة  
وتد بدأ فى الافق دخول عنصر جديد  
من الاستثمار بعد ما تقرر تنفيذ قانون  
تحديد الملكية واعطاء أصحاب الاراضى  
المنزوعة سندات تدر عليهم ٣٪  
تستثمر فى النشاط الصناعى . ومما  
سيزيد من النشاط أن هذه السندات  
تتمتع بحرية التداول ، وان معدل  
الاستثمار هذا ( ٣٪ ) يعود على  
أصحاب الاموال بربح أكثر من ربح  
الاطيان التى انتزعت ملكياتها .

والامر المشجع أيضا أن فريقا من  
المستثمرين قد بدأ يفكر ويستعد من  
الآن - لادخال الصناعات الثقيلة  
تمشيا مع عصر النهضة الجديد .

### أخبار الشركات

هذا ما أمكننا الحصول عليه من أخبار  
الشركات المساهمة نظرا لحالة الكساد  
السائدة : -

### شركة البلاستيك الاهلية

( ش . م . م . م )

أعلنت الشركة مساهميا الذين يحملون  
الشهادات المؤقتة عن الاسهم المستبدلة ، او  
عن الاكتتاب فى الاسهم الجديدة ، بأن يتقدموا  
للبنك العثمانى بالقاهرة والاسكندرية ، ابتداء  
من يوم الاثنين الموافق ١٥ من سبتمبر سنة  
١٩٥٢ بالشهادات المذكورة لاستبدالها بقطع  
الاسهم التى لهم .

### شركة مياه الاسكندرية

سوى الخلاف اخيرا بين بلدية الاسكندرية  
وشركة المياه هناك على شروط وافق عليها  
مستر والتون مدير عام الشركة ، والاسس  
التي بنى عليها الاتفاق تقضى بأن :  
١ - تخضع الشركة لاحكام قانون المرافق  
العامة الصادر فى عام ١٩٤٧ والذي كانت  
الشركة تعارض فيه لان امتيازها منحته  
بقانون .

٢ - تصبح البلدية مساهمة فى الشركة  
بعدد من الاسهم تبلغ قيمتها ٢٥٠ الف جنيه  
تمثل ما كان يستحق للبلدية من صافى الارباح  
طبقا لنصوص عقد الامتياز أى قبل صدور  
قانون المرافق العامة اذا كانت الشركة تستغل  
هذه الحصة مع حصة اخرى من ارباح  
المساهمين لزيادة المنشآت وتبعا لذلك تستمثل  
البلدية فى مجلس الادارة بنسبة اسهمها أى  
بعضوين على الاقل .

٣ - تنتهى مدة امتياز الشركة فى عام  
١٩٧٧ طبقا لاحكام قانون المرافق العامة أى  
ثلاثين سنة من عام ١٩٤٧

٤ - تسلم الشركة فى نهاية هذه المدة  
مبانيها ومهماتا الى البلدية بدون مقابل  
على أن تكون فى حالة جيدة

٥ - يكون للبلدية مندوب دائم فى الشركة  
تتحمل هذه مرتبه فى حدود مكافأة عضو  
مجلس الادارة لمراقبة أعمال الشركة ومن  
الناحية الفنية لرعاية مصالح المدينة

# شروع السنوات الخمس الأولى في مصر

## دراسة تحليلية

### نبذة عن المشروع

يعتبر البرلمان المصري في طليعة من لمس أهمية وضع المشاريع العامة المدروسة لتنمية قوة مصر الاقتصادية فمنذ عام ١٩٤٠ واللجنة المالية بمجلس النواب ، تحرص عند بحثها للسياسة المالية العامة للدولة ، على توجيه الحكومات المتعاقبة الى ضرورة اعداد برنامج اصلاحى شامل وتهيئة وسائل تنفيذه « وتوجيهه لتنظيمه ومعالجة حسن توزيعه » .

وكانت أول خطوة حكومية في سبيل الاستجابة لدعوة اللجنة - قرار مجلس الوزراء في عام ١٩٤٠ الخاص بالتمهيد لوضع برنامج اصلاحى شامل . ولكن هذا القرار لم يتخذ طريقه الى التنفيذ ! .

وجاءت الحرب العالمية الثانية ، فألقت على الاقتصاد المصري عبئا كبيرا اذ اضطرت البلاد بسبب انقطاع الواردات ، الى اتباع سياسة الاكتفاء الذاتى نحو امداد البلاد بحاجياتها ، فضيلا عن المساهمة بنصيب وافر في الجهود الحربى . وفى الوقت نفسه ، أصبح تجديد ما استهلك من معدات البلاد الانتاجية أمرا عسيرا .

لذا ، ما ان انتهت الحرب ، حتى تعالت الاصوات مطالبة بوضع المشروعات التى يقتضيها تعزيز الانتاج الاهلى وتنمية الثروة القومية ، فضلا عن مكافحة البطالة التى كانت مصر مهددة بمراجعتها على صورة واسعة بسبب توقف كثير من الصناعات التى كانت تستند على الجهود الحربى ، وتسريح العمال الذين كانت تستخدمهم القوات المحاربة .

وسرعان ما عادت لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب الى المطالبة بوضع برنامج عام للاصلاح ، ودعت الحكومة فى تقريرها عن السياسة العامة فى عام ١٩٤٥ الى وضع برنامج للسنوات الخمس .

وتلبية لهذه الدعوة ، وافق مجلس الوزراء فى ٢٤/٣/١٩٤٥ على اقتراح قدمه وزير الشؤون الاجتماعية

بتشكيل لجنة لوضع برنامج عام للمشروعات الحيوية التى تقتقر اليها الدولة . . .

وفى ٢٨/٦/١٩٤٥ قدمت هذه اللجنة تقريراً مسـهباً الى مجلس

### فى ركاب العلم خزانات حديثة لنقل الوقود عبر الصحراء

تمكن العلماء أخيراً من صنع خزانات من البلاستيك مبطنة بمادة ( القلفونية ) يمكنها نقل ١٠٠٠ جالون من الوقود او الماء عبر الصحراء وقد نجحت التجارب الاولى عبر صحراء العرب . وقد اعلن ان هذه الخزانات تعيش من ١٠ الى ٥٠ مرة ضعف الخزانات الصلب ، اذ ان الصحراء تعتبر قاسية على الصلب ، اذ ان الزواجع الرملية تمحى الظلاء ، وان رطوبة الجو ليلا تسبب الصدأ ثم تأتى زوبعة رملية اخرى فتزيل طبقة الصدأ ، وهكذا يأكل المناخ الصحراوى طبقة بعد طبقة فى الخزانات الصلب ، بينما خزانات البلاستيك الحديثة لاتتأثر بكل هذا .

ولهذه الخزانات مقدرة اكثر مما سبق . ففضلا عن مقاومة السطح الخارجى لجو الصحراء ، فان السطح الداخلى لا يتأثر ولا يتأكسد بما يحويه الخزان من مواد ، كما يمكن تنظيفه بسهولة بواسطة البخار . ولما كان الخزان البلاستيك اشد مقاومة من الخزان الصلب ، فانه ايضا اخف وزنا منه ، مما يزيد من حمولة سيارة اللورى بمقدار ٣٠ ٪ اكثر مما تحمله من خزانات الصلب .

وهناك ميزة اقتصادية اخرى لهذا الخزان ، اذ لو حدث مثلاً حادث للخزان البلاستيك ، فان الخسارة ستكون اخف وطأة من خسارة خزان صلب ، كما يمكن ترميم اى شق فى خزان البلاستيك بمادة من البلاستيك مشبعة بقيوط زجاجية التى يسهل الحصول عليها

الوزراء مشتملا على مشروعات عامة ، بلغت التقديرات المبدئية لتكاليفها الكلية ما يقرب من ١٥٠ مليون جنيه الا انها رأت ان هذه المشروعات عسيرة التحقيق دفعة واحدة ، فعادت ووضعت برنامجا لمدة خمس سنوات وقدرت تكاليفه بمبلغ ٤٦ مليون جنيه . وفى ٣/٩/١٩٤٥ ناقش مجلس الوزراء البرنامج ، وقرر تخصيص مبلغ ٢٥ مليون جنيه لتنفيذه . هذا غير مشروع كهربة خزان اسوان الذى تقرر تمويله بقرض وطنى .

ثم أحيل المشروع على البرلمان الذى أدخل عليه عدة تعديلات . وأخيرا صدر القانون رقم ٧٧ لعام ١٩٤٦ باعتماد مبلغ ٢٢٢٤٠٠٠٠ ر. ٢٢٢٤٠٠٠ جنيه لتنفيذ مشروع السنوات الخمس . وهكذا ، نستطيع أن نقرر بأن مشروع السنوات الخمس ان هو الا استجابة لرغبة البرلمان المصرى .

### تمويل المشروع

تقرر أن يؤخذ المال اللازم لتمويل المشروع من احتياطي الدولة دون المساس بموارد الميزانية العادية . ولا شك ان وجود هذا الاحتياطي كان الدافع الاكبر على تنفيذ البرنامج ، خاصة بعد أن ألغيت الامتيازات الاجنبية واكتسبت الميزانية المصرية من المرونة ما تستطيع أن تستغنى به عن هذا المال ، كما أن إيرادات الميزانية كانت وقتئذ توازن مصروفاتها ان لم تكن تربو عليها فى أغلب الاحيان .

وبالرغم من أن المشروع يحول من « الموارد غير العادية للميزانية » أى الاحتياطي ، فقد اعتبر هذا من الميزانية فتدمج إيراداته ومصروفاته فى إيرادات ومصروفات الميزانية العادية لكل سنة مالية ،

ويجب أن يقر البرلمان أولا جملة نفقات المشروع ثم يصدر قانون فى كل سنة مالية بفتح اعتماد بالمبالغ اللازمة لتنفيذ ذلك الجزء من البرنامج الذى يقرر تنفيذه خلال العام . ويلاحظ ، انه اذا لم ينفق فى سنة



مالية معينة ، جزء من الاعتماد المقرر ، فان الباقي منه يقفل ويلغى ، على أن يعاد فتحه في السنة المالية التالية بعد استئذان البرلمان .

### تطور البرنامج

قلنا انه قدرت تكاليف المشروع الكلية بمبلغ ٢٢٢٤٠٠٠٠٠ جنية ، الا انه طرأت تعديلات على هذا المبلغ بالزيادة والنقصان ، فتطورت جملة تكاليف المشروع خلال السنوات الخمس بين ٣١٨٨ مليون جنية و ٣٥٦٦ مليون جنية وربطت في ميزانية سنة ١٩٥٠ / ٥١ بمبلغ ٣٣٨٨ مليون جنية

ويرجع هذا التغيير المستمر الى الاسباب الآتية :

- ١ - القيام بأعمال اضافية جديدة غير واردة في البرنامج الاصيل .
- ٢ - مقابلة الزيادة في التكاليف النهائية لبعض المشروعات التي رؤى ان تكاليفها الحقيقية تربو على التقديرات الاولى الموضوع لها .
- ٣ - حذف بعض الاعتمادات لمقابلة نفقات التسليح أثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، أو لحذف بعض الاعمال التي رؤى ضمها وتمويلها من أبواب الميزانية العادية .

وفي الجدول رقم ١ فيما يخص كل وزارة من نفقات المشروع النهائية ( بالآلاف الجنيهات )

### تنفيذ المشروع

ابتدأ في تنفيذ المشروعات الواردة بالبرنامج اعتبارا من السنة المالية ١٩٤٧/٤٦ ، وانتهى منه في السنة المالية ١٩٥١/٥٠ . وفي الجدول رقم ٢ بيان بالاعتمادات التي تقررت لكل سنة مالية ، والمبالغ التي صرفت منها فعلا ، ونسبة ماتم تنفيذه لما تقرر اتمامه خلال العام لمشروعات البرنامج لمختلفة : ( بالآلاف الجنيهات )

وعلى ذلك تكون جملة المصروفات الفعلية التي تم صرفها خلال السنوات الخمس : ٢٥١٠٨٦٠٠٠٠ جنية فاذا كانت النفقات التي اعتمدت لتنفيذ المشروع هي : ٣٣٨٨٣١٤٨٠ جنية ويكون الباقي بدون صرف مبلغ : ٨٥٨٠٣٩٤ جنية .

أما طريقة تنفيذ البرنامج ، فقد روعي أن يتم الانتهاء من جميع مشروعات البرنامج دفعة واحدة وفي نهاية مدة الخمس سنوات . أى أن ينفذ في كل عام جزء من كل مشروع وارد بالبرنامج . وعلى ذلك ، وزعت

نفقات كل مشروع على خمس سنوات . وعليه فلم يأخذ المشروع بطريقة تنفيذ كل نوع معين من المشروعات ثم تنفيذ نوع آخر ، أى أن ينفذ في السنة الاولى مثلا جميع المشروعات البنائية ، وفي السنة الثانية جميع المشروعات الزراعية وفي السنين

| جدول رقم ١                                                                                                                                     |                     |                        |                      |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------|------------------------|----------------------|
| وزارة التجارة والصناعة :                                                                                                                       | ١٥٧٥                | جنيه                   |                      |
| » الصحة العمومية :                                                                                                                             | ٥٥٠٠                | جنيه                   |                      |
| » الاشغال :                                                                                                                                    | ١٤٨٦٠               | جنيه                   |                      |
| » الزراعة :                                                                                                                                    | ١٧٥٨                | جنيه                   |                      |
| » المواصلات :                                                                                                                                  | ١٠٧٨٧               | جنيه                   |                      |
| احتياطي المشروع :                                                                                                                              | ١٩                  | جنيه                   |                      |
|                                                                                                                                                | ٣٣٨٣١               | جنيه                   |                      |
| جدول رقم ٢                                                                                                                                     |                     |                        |                      |
| السنة المالية                                                                                                                                  | المبالغ التي اعتمدت | المبالغ التي صرفت فعلا | نسبة ماتم من الاعمال |
| ١٩٤٧/٤٦                                                                                                                                        | ٦١٠٩                | ٢٨٣٥                   | ٤٦٪                  |
| ١٩٤٨/٤٧                                                                                                                                        | ٨٥١٥                | ٢٣٠٣                   | ٢٧٪                  |
| ١٩٤٩/٤٨                                                                                                                                        | ٩٤٢٤                | ٦١٣٥                   | ٦٦٪                  |
| ١٩٥٠/٤٩                                                                                                                                        | ١٢٣٩٨               | ٧٠٥٣                   | ٥٧٪                  |
| ١٩٥١/٥٠                                                                                                                                        | ١٠٩٣٩               | ٦٩٢٥                   | ٦٣٪                  |
| جدول رقم ٣                                                                                                                                     |                     |                        |                      |
| المشروع                                                                                                                                        | المبالغ التي اعتمدت | المبالغ التي صرفت فعلا | نسبة ماتم تنفيذه     |
| <b>وزارة التجارة والصناعة</b>                                                                                                                  |                     |                        |                      |
| تحسين المصايف والمشاتى                                                                                                                         | ٤٨٠                 | ٣٥٨                    | ٧٥٪                  |
| توسيع محجر البازلت بأبى زعبل                                                                                                                   | ٣٣٠                 | ٢٥٢                    | ٧٦٪                  |
| المساهمة في رأس مال البنك الصناعى                                                                                                              | ٧٦٥                 | ٧٦٥                    | ١٠٠٪                 |
| <b>وزارة الصحة العمومية</b>                                                                                                                    |                     |                        |                      |
| مشروع مكافحة البلهارسيا                                                                                                                        | ٢٥٦                 | ٢٥٦                    | ***                  |
| مشروعات مياه الشرب                                                                                                                             | ٣٢٥٠                | ٣٠٦٠                   | ٩٢٪                  |
| ردم البرك                                                                                                                                      | ٢٠٠٠                | ١٧١١                   | ٨٥٪                  |
| **** ويلاحظ انه صدر في السنة المالية ١٩٤٨/٤٧ القانون رقم ١٠٠/١٩٤٨ باستبعاد المبالغ التي لم تصرف على مشروع مكافحة البلهارسيا وحذفها من البرنامج |                     |                        |                      |
| <b>وزارة الاشغال</b>                                                                                                                           |                     |                        |                      |
| مشروعات الرى والصرف                                                                                                                            | ٩٧٠٠                | ٦٥٢٣                   | ٦٧٪                  |
| مبانى المدارس والمستشفيات                                                                                                                      | ٦٦٧                 | ٦٣٥                    | ٩٥٪                  |
| مصلحة المجارى                                                                                                                                  | ٢٠٤٠                | ١٥٣٦                   | ٧٥٪                  |
| انارة مدينة حلوان ومجاريها                                                                                                                     | ١٠٠                 | ١٣                     | ١٣٪                  |
| انشاء مدينة للعمال بامبابة                                                                                                                     | ١٦٨٠                | ١٠٧٨                   | ٦٥٪                  |
| <b>وزارة الزراعة</b>                                                                                                                           |                     |                        |                      |
| مشروع تميم التقاوى المنتقاء                                                                                                                    | ٣٠٠                 | ٧٤                     | ٢٥٪                  |
| محطات فحص البذور                                                                                                                               | ١٢٠                 | ١٥٨                    | ١٣٣٪                 |
| الحديقة النباتية                                                                                                                               | ١٠٠                 | ٨                      | ٨٪                   |
| استغلال الصحارى والواحات                                                                                                                       | ١٢٣                 | ١١٥                    | ٩٤٪                  |
| مجالس الابحاث                                                                                                                                  | ٥١٦                 | ٣٢٣                    | ٦٣٪                  |
| رفع مستوى النتاج الحيوانى                                                                                                                      | ٦٠٠                 | ٣٠٤                    | ٥٠٪                  |
| <b>وزارة المواصلات</b>                                                                                                                         |                     |                        |                      |
| مشروعات الطرق والكبارى                                                                                                                         | ٤٦٥٠                | ٤٢٤٩                   | ٩١٪                  |
| تجديدات السكك الحديدية                                                                                                                         | ٤٨٨٧                | ٢٩٨٧                   | ٦١٪                  |
| انشاء حوض للبترول ورصيف للركاب                                                                                                                 | ١٢٥٠                | ٨٢٨                    | ٧٤٪                  |

فوزى رياض فهمى  
مأمور ضرائب

( للبحث بقية )

# القطر

في النصف الاول من شهر سبتمبر ١٩٥٢

متوسط أسعار اقبال الجمعة

١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٢ :-

عقود الاقطان الطويلة التيلة

(( أساس جود )) :

نوفمبر ٨٣ر٩٥ ريال

يناير ٨٦ر٨٥ »

مارس ٨٩ر٣٥ »

مايو ٩١ر٨٥ »

يوليو ٩٤ر٣٥ »

عقود الاقطان المتوسطة التيلة

(( أساس جود )) :

ديسمبر ٧٠ر٣٥ »

أكتوبر ٧٢ر٣٥ »

فبراير ٧٥ر٣٠ »

أبريل ٧٧ر٤٥ »

يونيو ٧٨ر٩٥ »

كانت سوق العقود خلال هذه

الفترة قليلة النشاط والاسعار تكاد

تكون متماسكة فقد بدأت بنزول

يسير حتى بلغ عقد نوفمبر ٨٢ر٧٥

ريال وعقد أكتوبر ٦٦ر٦٥ ريال ، ثم

تحسنت الاسعار على اثر ظهور

التقدير الثاني للمحصول الامريكي في

٨ الجاري الذي بلغ ١٣ر٨٨٩ر٠٠٠

بالة بعجز قدره ٨٤٦ الف بالة عن

التقدير السابق فكان لهذا النقص

المحسوس في المحصول الامريكي اثر

كبير في تحسن الاسعار خصوصا عقد

أكتوبر الذي اصطدم بالحد الاقصى

يوم ٩ الجاري فبلغ ٧١ر٠٥ ريال ،

ثم تراجعت الاسعار في الايام التالية

بتأثير عمليات التحديد من الداخل

وعمليات تحقيق الارباح .

وبالرغم من كساد الحركة وعدم

اقبال التجار على الشراء فان أسعار

الاشمونى لاتزال متماسكة ، وتنحصر

العمليات في البورصة في أيدي

المياومين ولحساب بعض المضاربين

ومعظم عمليات الشراء من الداخل

لحساب المغازل المحلية .

هذا وقد أوقفت بعض البنوك

عمليات التسليف على الاقطان في

الوقت الحاضر مما سيكون له اثره

في نزول الاسعار .

وقد بلغ الريبور بين نوفمبر ويناير

وتركيا . أما في المكسيك فينتظر ان

يكون أقل من الموسم الماضي .

سوق البضاعة الحاضرة

كانت حركة التعامل في سوق

البضاعة الحاضرة هادئة واقتصرت

الطلبات على الرتب المتوسطة فما

فوقها من الكرنك والاشمونى ، وجرت

بعض عمليات من الفرنكو تسليم

شهري سبتمبر وأكتوبر ، ولا تزال

فروق أسعار الرتب ضعيفة . هذا

وقد بلغت جملة المبيعات بميناء

البصل في المدة من أول سبتمبر حتى

١٠ منه ٢٦٢٠ بالة بيانها كالاتى :-

١٨٠٦ بالة أشمونى - ٤١٨ بالة

كرنك - ٢٦٩ بالة جيزة - ٦٧ بالة

منوفى - ٤٥ بالة زاجوراه - ٢٥ بالة

مخلوط .

سجارة ذاتية الاشتعال

أعلنت إحدى المؤسسات في

كاليفورنيا انها في سبيل اعداد ٤

مليون علبة سجائر كل شهر . وهذه

السجائر من نوع خاص ، هي انها

تشتمل من تلقاء نفسها وعند الطلب .

اي تشتمل بدون ثقاب .

وهذه السجارة ذات تركيب

خاص بطبيعة الحال ، اذ أن نهايتها

مغلقة بمادة خاصة من مستحلب

من نوع خاص ، كما ان جانب علبة

السجائر تظلي بنفس هذا المستحلب

بالضبط كعلبة الكبريت المدهونة

من جوانبها بالمادة المشعلة . فاذا

ما أخرجت السجارة من العلبة ،

حككتها بجانب العلبة فتشتعل .

وبالرغم من ان منتجى هذه

السجائر متأكدين تماما من انهم

سيبيعون كميات كبيرة من هذه

السجائر ، الا انه لايمكن الحصول

على نتائج مفصلة بالنسبة لطعم هذه

المواد كيميائية المستعملة للاشتعال

هذا ويجب ان تأخذ في الحسبان

رائحة الدخان الكريهة المتصاعدة من

عود الثقاب الذى نشعله في الحالة

العادية ، ولكنه لاشك انه ستقوم

هناك اعتراضات حول هذا النوع

من السجائر .

في نهاية الاسبوع ٢٩٠ بنطا وبين

أكتوبر وديسمبر ٢٢٠ بنطا وبين عقد

نوفمبر وأكتوبر ١٣ر٨٠ ريال .

هذا وقد تسلمت الحكومة فليارات

سبتمبر الثلاث التى بلغت ٦١ر٧٥٠

قنطار من الكرنك والمنوفى وبالإضافة

الى فليارات يوليو وقدرها ٥٩٩ر٧٥٠

قنطار تبلغ جملة الاقطان الطويلة

التيلة التى تسلمتها الحكومة من

اقطان موسم ٥٢/٥١ ٦٦١ر٥٠٠

قنطار والتى تسلمتها من عقود

اغسطس من الاقطان المتوسطة التيلة

١١٧ر٥٠٠ قنطار .

فيكون جملة ما تسلمته الحكومة

من اقطان موسم ٥٢/٥١ ٧٧٩ر٠٠٠

قنطار مقابل ١ر٢٢٩ر٥٠٠ قنطار

تسلمتها من اقطان الموسم الماضي .

ويقدر المخزون المحلى في نهاية

الموسم الحالى بحوالى ٢ر٧٩٢ر٩٥٨

قنطار مقابل ٦٣٢ر٨٧٩ قنطار في

الموسم الماضي .

حالة الزراعة ومحصول الموسم القادم

تدل المعلومات التى وصلتنا من

داخل القطر بأن حالة الطقس خلال

شهر أغسطس كانت ملائمة بوجه

العموم لنمو الشجيرات وان الاضرار

التي سببتها دودة اللوزة والدودة

الورقية بسيطة جدا وتتراوح

نسبتها بين ٥٪ ، ١٠٪ في بعض

المراكز وقد تأخر الجنى في الموسم

الحالى عن الموسم الماضي وتدل

الدلائل على أنه من المتوقع أن يكون

المحصول أفضل من محصول العام

الماضى من ناحيتى الكمية والنوع

هذا وقد تكهنت اللجنة

الاستشارية الدولية بأن محصول

القطن لموسم ٥٢/٥٣ سيكون أقل من

محصول الموسم الماضى الذى بلغ

٢٧ر١٠٠ر٠٠٠ بالة .

وقد قدرت اللجنة محصول

القطن الامريكي لهذا الموسم

ب ١٣ر٩٠٠ر٠٠٠ بالة ، وكان في

الموسم الماضى ١٥ر١٣٠ر٠٠٠ بالة .

وأن المحصول سيزيد عن سابقه

في كل من مصر والهند والباكستان



# مآهات اقتصادية في لندن

التي ليس لها خطوط ملاحية منتظمة  
اي انها تنتقل من جهة الى جهة  
حسب الطلب ويطلق عليها في  
الاصطلاح العام كلمة Tramps

اما البواخر ذات الخطوط المنتظمة  
فهذه تخضع لاتفاقات عامة في الغالب  
تحدد بموجبها الاسعار بصورة شبه  
مستمرة وتصدر تعريفاتها في كتيب  
يضاف اليه كل التعديلات التي تحدث  
كل في حينه .

اما فائدة تلك البورصة فهي  
كغيرها من البورصات تجمع العرض  
والطلب وتوازن بينهما عند احسن  
النقط ، ففيها يسهل على صاحب  
الباحرة اختيار احسن الفرص لتأجير  
باخرته كما يسهل على صاحب  
البضاعة نقل بضاعته بانسب مايلائمه  
اما ما يحسن بالمصريين الالمام به  
عن تلك البورصة تلخصه فيما يلي :

اما عن اصحاب البواخر من  
المصريين فهذه البورصة هي المركز  
الرئيسي الذي يرجعون اليه لتأجير  
بواخرهم ومراجعة النوالين ومعرفة  
احسن الفرص .

واما عن اصحاب البضائع الذين  
ينقلون كميات كبيرة كتجار الفحم  
والاخشاب والحديد والسماد والاقطان  
والحبوب وغيرها فهؤلاء لا بد لهم من  
معرفة اتجاه نوالين البواخر والاتفاق  
مع السماسرة في تلك البورصة حتى  
يحصلوا على ارخص النوالين لنقل  
بضائعهم .

اما عن المشتغلين بالملاحة فهذه  
البورصة هي احسن الامكنة لاخذ  
المعلومات واستقاء الانباء البحرية  
وتتبع الحركة العالمية للملاحة البحرية  
واني لانصح لكل فرد من افراد  
تلك الفئات بأن يزور هذه البورصة  
حين زيارته للندن، ففضلا عن مظهرها  
التاريخي فهو لن يعدم فائدة كبيرة  
يحصل عليها من تلك الزيارة او على  
الاقل معلومات مفيدة يرجع اليها في  
يوم من الايام لصالحه ولصالح بنى  
وطنه .

محمد صديق لهيطة

لندن

لمشتري وبناء قطعة ارض في قلب  
حي الاعمال الملاحية في لندن واقتصرت  
اسهم تلك الشركة على اعضاء تلك  
البورصة فقط .

واظهر ما في البناء القاعة الكبرى  
حيث يتقابل اصحاب البواخر او  
وكلائهم بأصحاب البضائع او وكلائهم  
لعمل اتفاقات نقل البضائع وفي تلك  
القاعة لوحات الاعلانات ومنها تطورات  
الاسعار العالمية لحظة بلحظة والى  
جانب تلك القاعة قسم الدور الارضى  
الى اقسام يختص كل منها ببورصة  
سلعة معينة وتتم الاتفاقات فيها  
شفويا دون تراجع من احد الطرفين  
لاى سبب من الاسباب .

واكثر ما يلفت الزائر ذلك الجو  
التقليدى الذى يبدو على المؤسسة  
والطريقة البدائية التى يتم بها التعامل  
والاتصال ، فصاحب الباحرة او وكيله  
يقف في القاعة حيث يأتيه سماسرة  
اصحاب البضائع فيعرضون عليه  
حاجاتهم فيدونها في مذكرته وياخذون  
منه سعر نقلها ويدونونه هم ايضا في  
مذكراتهم وهكذا يتنقل السماسرة  
حتى يحصلون على انسب سعر  
يصادف قبولاً من الطرفين فيمضى  
عقد التأجير Charter .

ولعله من تحصيل الحاصل ان  
نقول بأن النسبة العظمى من عمليات  
تأجير البواخر لا تتم الا عن طريق  
تلك المؤسسة فهي تكاد ان تكون  
الوحيدة في العالم وعلى ذلك اصبحت  
المقر المفضل لاصحاب البواخر  
وأصحاب البضائع للتفاهم .

وبعد الحرب الاخيرة اجتذبت  
نيويورك بعض اعمال تلك البورصة  
غير انها اخذت تعود ثانية فتحتل  
المكان الرئيسى في العالم .

وطبيعى ان معاملات تلك المؤسسة  
تقتصر من جهة الملاحة على البواخر

من الغريب المشاهد ان اغلب رجال  
الاعمال ومنهم رجال الاعمال الملاحية  
حتى في حي السيتى بلندن لا يعلمون  
شيئا كثيرا عن تاريخ واعمال بورصة  
البلطيق للبضائع والملاحة

Baltic Mercantile and Shipping  
Exchange

على الرغم من انهم جميعا تقريبا  
يتأثرون بها بشكل من الاشكال .

لقد اقتضت الحاجة الى جمع  
اصحاب البواخر او وكلائهم بالراغبين  
في نقل بضائعهم من قطر الى آخر  
عبر البحار الى نشوء تلك البورصة  
وتطورها بتطور الظروف ، فبعد ان  
كان مقر تقابل الطرفين وتنظيم امور  
الملاحة يتم في بعض مقاهى او حانات  
حي السيتى بلندن حوالى سنة ١٧٠٠  
وبالاتساع السريع في نطاق الملاحة  
البريطانية في القرن الثامن عشر  
اصبحت المراكز المستعملة اضيق من  
ان تتسع لجميع تلك المعاملات وعلى  
ذلك انفصل تجار البلطيق وهم  
المتعاملون في بضائع دول البلطيق  
واهمها الاخشاب واتخذوا لهم مقرا  
مستقلا في احد المقاهى فأضيف اسم  
البلطيق الى اسم المقهى وحين انتقلت  
تلك الفئة الى مقهى آخر أضيف الى  
اسمه ايضا اسم البلطيق وبذا اصبحت  
اسم البلطيق علما على مكان اجتماعهم  
حيثما كان .

ولم تأخذ تلك الهيئة الصفة المنتظمة  
حتى عام ١٨٢٠ حين اصبحت لها  
سكرتير دائم ومجلس ادارة واخذ  
جانب الملاحة يأخذ الشكل الاهم في  
تلك المنظمة .

وفي سنة ١٨٩٢ انشأت هيئة  
اخرى تحت اسم London Shipping  
Exchange كبورصة للملاحة  
فقط وفي سنة ١٩٠٠ اندمجت  
الهيئتان في مؤسسة واحدة تحت  
الاسم الحالى لها . وانتظمت تلك  
المؤسسة تحت قانون اساسى ما زال  
اغلب بنوده قائما وتالفت شركة

# مراحل الحملة الاعلانية

**ثانياً :** والمرحلة الثانية التي تلي تحفيظ الاسم للجمهور هي اشعاره بأنه في حاجة حقيقية للسلعة . ويتم ذلك كما سبق أن أسلفنا بدراسة هذا الجمهور وتحليل صفاته وطبائعه وميوله وعاداته ... الخ . وعلى ذلك فيجب أن تصاغ الاعلانات وتصمم بحيث تؤدي الى هذا الغرض وهو أن تصير السلعة ضرورية للعميل ، وأنه بعدم حيازتها يشعر أنه ينقصه شيء .

**ثالثاً :** والمرحلة الثالثة هي شرح الفوائد التي تعود على العميل من اقتنائه للسلعة واغرائه على تملكها . فان شعور العميل بحاجته للسلعة وحده لا يكفي لكي يقدم على الشراء . وهنا تقوم المرحلة الثالثة من الحملة بتوضيح ما يمكن أن تقدمه السلعة له من خدمات - ويتم ذلك بعد تحليل هذه السلعة واختيار نقطة التفصيل الخاصة بها والضرب على الوتر الحساس المناسب . وبشرح هذه الفوائد والمميزات يشعر المستهلك الذي يقبل على شراء السلعة أنه لم ينفق نقوده عبثاً بل أنفقها حيث وجب الانفاق ، وأن

**أولاً :** فالمرحلة الاولى هي مرحلة تحفيظ المستهلك اسم السلعة المعلن عنها أو اسم المحل التجاري أو المؤسسة التجارية المعلن عنها .

فان كان الغرض هو الاعلان عن سلعة جديدة على الجمهور ، فمن الواجب أولاً أن نجعله يحفظ هذا الاسم لدرجة أن يصير مألوفاً لديه ، وحتى يقفز هذا الاسم فيما بعد الى ذهن المستهلك في حالة شعوره بحاجته الى هذا الصنف من السلع .

وان كان الغرض هو الاعلان عن اسم المحل أو المؤسسة ، فمن الواجب كذلك تحفيظه للجمهور حتى اذا ما ظهرت حاجته الى سلعة يتجر فيها هذا المحل كان اسمه هو أول اسم يتبادر الى ذهنه فيتوجه اليه للتو للشراء منه - وتحفيظ الاسم التجاري هام جداً في حالة المؤسسات الجديدة حتى تحتل مكانها اللائق بها في السوق .

وتتوقف سهولة تحفيظ الاسم للجمهور على عاملين :

١ - طبيعة الاسم ذاته ، فسهولة الاسم ورقته تساعد على الحفظ - وقد تساعد غرابته على الحفظ كذلك . الا أن الاسم المعقد ، صعب النطق ، قد يكون عائقاً كبيراً بالنسبة للنتيجة التي نسعى للحصول عليها . وسنتناول بشيء من التفصيل كيفية تأليف الاسم التجاري والعلامة التجارية وشعار السلعة فيما بعد .

٢ - قوة الاعلان من حيث تصميمه واخراجه ودرجة بروز اسم السلعة أو اسم المحل فيه ، وقدرة هذا الاعلان على لفت النظر واثارة الاهتمام . وليس غريباً أن نرى كثيراً من أفراد الجمهور يقبلون على شراء سلع أغلى من مثيلاتها من أحد المتاجر الغالية لمجرد شهرة هذا المتجر .

وسنتناول موضوع قوة الاعلان في التصميم والاخراج بشيء من التفصيل عند الكلام عن خطة الاعلان وتصميمه .

من الواجب أن ترتب الحملة الاعلانية كلها وتوضع تصميماتها وتفاصيلها قبل البدء في تنفيذها ، وبعد ذلك يبدأ في التنفيذ حسب الخطة المرسومة .

وعادة ترتب الحملة بحيث تكون سلسلة الاعلانات المكونة لها عدة مجموعات ، كل منها يتكون من سلسلة مترابطة مع بعضها لتؤدي غرضاً معيناً . وهذه المجموعات من الاعلانات هي ما نسميه بمراحل الحملة .

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف شهرية مؤقتة

صاحب الامنياء عبد الله فكري باظم

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير الادارة فؤاد الجمنوري

بصرى هنادى بنجاة الملكى

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنوع عليها مع ادارة المجلة

الاشتركاكات في مصر مبنها مة ونصف مة

■ في سوريا وبنها مة ونصف مة والمملكة العربية السورية ٣٧٥٠ قرشاً سوريا

أو لبنانياً أو فلسطياً

■ في المملكة العربية السورية ٣٧٥ قرشاً صاعداً

■ في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والاندونيسيا ١٧ دولاراً

■ فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهاً مصرية أو ١٠/٦٠ جنيهاً مصرية

■ في استراليا في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو موافقة بربرية أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حوالة نقدية

يسر مجلة الاقتصاد

والمحاسبة أن تضع كافة

قواها وجهود الاخصائيين

فيها تحت تصرف حضرات

قرائها وعملائها من المعلنين

سواء من حيث المشاكل

التي يواجهونها من النواحي

الضريبية أو المحاسبية

أو من النواحي الادارية

والتجارية والاعلانية .

وليطمئن القراء الى ان أى

خطاب أو استفسار

تليفونى يصل المجلة ،

يكون موضع العناية التامة

والاهتمام الكامل .



الفائدة التي تعود عليه من اقتناء السلعة لا تقل عما أنفقه عليها من مال . وبذلك ينشأ عند المستهلك شعور بالاطمئنان يدفعه لان يستمر على شراء هذه السلعة المعلن عنها كلما أحس بالحاجة اليها .

ونضرب مثلاً لمراحل الحملة الاعلانية هذه فنقول انه للاعلان عن «شاي جونز» مثلاً تكون السلسلة الاولى من الاعلانات لتحفيظ الاسم «جونز» والمرحلة الثانية يكون هدفها اشعار الجمهور بحاجته الى الشاي لانه ينعش . والمرحلة الثالثة تكون بافهام الجمهور ان شاي «جونز» هو خير ما يشبع رغباته ، وتحديد ما يفضل به هذا الصنف غيره من اصناف الشاي كان يكون لذيد النكهة او ما الى ذلك .

ويجب ان يستمر الالحاح على العميل كما بينا من قبل فتبدأ الاعلانات تتراعى له في منزله أو مقر عمله ، ثم تستمر تلاحقه في طريقه ومحال لهوه ، وأخيراً تنتهي أمامه في واجهة المحل فتغريه الاغراء الاخير بالاقدام على الشراء .

ولا توجد حدود معينة تفصل كل مرحلة من هذه المراحل عن سابقتها ، فان سلسلة الاعلانات في الحملة كلها يجب ان تنتقل بالعميل في حدود هذه المعاني من غير ان يشعر ، فتقوم الاعلانات بالمهام المذكورة بتدرج وانتظام . فالمرحلة الثانية يجب ان تكون متممة للمرحلة الاولى ، وبذلك فانها رغم قيامها بتعليم الجمهور من حيث ضرورة السلعة له الا انها تعمل هي الاخرى على اتمام تحفيظ اسم السلعة له ، والمرحلة الثالثة تعتبر متممة للمرحلتين الاولى والثانية فتشتمل الاعلانات بها على الاغراض الثلاثة وتعمل على تحقيقها جميعاً .

ويلاحظ انه يجب أن يكون شكل الاعلان في كل مرحلة موحداً - وان امكن ذلك بالنسبة لكل الوسائل الاعلانية المتخذة للنشر فان ذلك يكون ادعى لحسن النتائج ، اذ أن توحيد شكل اعلان في الوسائل المختلفة يقوم مقام التكرار في الوسيلة الواحدة . والتكرار لا تخفى مزاياه وسيأتى ذكر ذلك فيما بعد .

محمود عساف

## توزيع أموال المملكة المتحدة المستثمرة في خارجها

(بملايين الجنيهات)

رأس المال الاسمي أرباح وفوائد  
نهاية ٩٤٩ نهاية ٩٥٠ نهاية ٩٤٩ ٩٥٠

### البلد

#### دول الكومنولث :

|      |      |      |      |
|------|------|------|------|
| ٤٣   | ٤٤   | ٣٩ر  | ٥٣ر  |
| ١١   | ١١   | ١٠ر  | ١٠ر  |
| ١٩   | ٢٤   | ١٤ر  | ١٤ر  |
| ٨٦   | ٩٢   | ٨٣ر  | ١٠ر٠ |
| ١٤٩  | ١٦٠  | ١٥٩ر | ١٨٦ر |
| ٦١   | ٦٣   | ٦٢ر  | ٨١ر  |
| ٩    | ٩    | ٠ر٨  | ١٢ر  |
| ٢٥   | ٢٥   | ٢٥ر  | ٣٩ر  |
| ٦٩   | ٦٩   | ٥٣ر  | ١١٤ر |
| ٣٨٥  | ٣٧٠  | ١٦٥ر | ١٦٦ر |
| ٦٩   | ٦٨   | ٢٩ر  | ٣٠ر  |
| ١٧٢  | ١٦١  | ٦٩ر  | ٧٤ر  |
| ٢٧   | ٢٨   | ١٩ر  | ١٩ر  |
| ٧    | ٨    | ٠ر٦  | ٠ر٨  |
| ١١٣٣ | ١١٣٤ | ٧٤١ر | ٩٠ر٥ |

#### المجموع

#### دول أجنبية :

|      |      |       |       |
|------|------|-------|-------|
| ٢١   | ٢٤   | ٠ر٩   | ١٠ر   |
| ٨    | ٨    | ٠ر٤   | ٠ر٦   |
| ٤٥   | ٤٥   | -     | -     |
| ٩    | ٩    | ٠ر١   | ٠ر١   |
| ٧    | ٦    | ٠ر٣   | ٠ر٣   |
| ١٥   | ١٥   | -     | -     |
| ١٤   | ١٤   | -     | -     |
| ٢٤   | ٢٤   | ٠ر١   | -     |
| ٥٠   | ٥٠   | ١٩ر   | ٢٠ر   |
| ١٠   | ١٠   | ٠ر٣   | ٠ر٦   |
| ٣٦   | ٣٦   | ٠ر١   | ٠ر١   |
| ٤٧   | ٤٧   | ٠ر١   | ٠ر١   |
| ٢١   | ٢١   | ٠ر٣   | ٠ر٣   |
| ١١   | ١٠   | ٢٧ر   | ٣١ر   |
| ١١٥  | ١٢٤  | ١٠ر٠  | ١٤٨ر  |
| ٥٢   | ٤٠   | ٠ر٩   | ١١ر   |
| ٢٤   | ٢٤   | ٠ر١   | ٠ر١   |
| ٤٠   | ٤٠   | ٠ر٥   | ٠ر٦   |
| ٧٩   | ٦٤   | ٢٢ر   | ٢٢ر   |
| ٤٦   | ٤٤   | ١٠ر   | ١٠ر   |
| ٢٢   | ٢٢   | ٠ر٣   | ٠ر٥   |
| ٨    | ٦    | ٠ر٥   | ٠ر٣   |
| ٣٤   | ٣٣   | ١٩ر   | ١٤ر   |
| ٣٣   | ٣٤   | ١٦ر   | ١٩ر   |
| ٧٧٥  | ٧٥١  | ٢٦٥ر  | ٣٢١ر  |
| ١٣١  | ١٤٣  | ١٥٧ر  | ١٩٣ر  |
| ٢٠٣٩ | ٢٠١٩ | ١١٦٣ر | ١٤١٨ر |

#### المجموع الكلي

« الفانينشال تايمز »

# نص قانون تحديد الملكية

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ، وبناء على ما عرضه وزراء الزراعة والمالية والاقتصاد والشئون الاجتماعية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت  
الباب الاول

في تحديد الملكية الزراعية ونزع بعض الاراضى لتوزيعها على صغار الفلاحين

مادة ١ - لا يجوز لاي شخص أن يملك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله .

مادة ٢ - استثناء من حكم المادة السابقة :  
١ - يجوز للشركات والجمعيات أن تملك أكثر من مائتى فدان في الاراضى التى تستصلحها لبيعها ، وذلك على الوجه المبين من القوانين واللوائح .

ب - ويجوز للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتى فدان من الاراضى البور والاراضى الصحراوية لاستصلاحها ، ولا يسرى على هذه الاراضى حكم المادة الاولى الا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من وقت التملك هذا مع عدم الاخلال بجواز التصرف فيها قبل انقضاء هذه المدة .

ج - ويجوز للشركات الصناعية الموجودة قبل صدور هذا القانون أن تملك مقدارا من الاراضى الزراعية يكون ضروريا للاستغلال الصناعى ولو زاد على مائتى فدان .  
كذلك يستثنى الوقف .

مادة ٣ - تستولى الحكومة في خلال الخمس السنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية ما يجاوز مائتى الفدان التى يستبقئها المالك لنفسه على الا يقل المستولى عليه كل سنة عن خمس مجموع الاراضى الواجب الاستيلاء عليها .

ويبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية .  
وتبقى للمالك الزراعة القائمة على الارض وثمار الاشجار حتى نهاية السنة الزراعية التى تم خلالها الاستيلاء .

ولا يعتد في تطبيق احكام هذا القانون :

١ - بتصرفات المالك ولا بالرهون التى لم يثبت تاريخها قبل يوم ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢  
ب - بتصرفات المالك الى فروعه وزوجه وأزواج فروعه التى لم يثبت تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .

ج - بما قد يحدث منذ العمل بهذا القانون من تجزئة ، بسبب الميراث أو الوصية للاراضى الزراعية المملوكة لشخص واحد ، وتستولى الحكومة في هذه الحالة على ملكية ما يجاوز مائتى الفدان من هذه الاراضى في مواجهة الورثة والموصى لهم ، وذلك بعد استيفاء ضريبة التركات .

مادة ٤ - يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستولى عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتى الفدان على الوجه الآتى :

١ - الى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فدانا للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه أولاده على المائة فدان .

ب - الى صغار الزراع الذين يملكون عشرة أفدنة فأقل من غير أقاربه لغاية الدرجة الرابعة على الا تزيد الاطيان المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة . ولا يجوز للمالك أن يطعن في هذا التصرف بالصورية بأى طريق كان ولو بطريق ورقة الضد . هذا ولا يكون التصرف صحيحا الا بعد تصديق المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار .

ولا يجوز أخذ الاطيان المتصرف فيها بالشفعة .

مادة ٥ - يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقا لاحكام المادة الاولى الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الاجبارية لهذه الارض مضافا اليها قيمة المنشآت والآلات الثابتة والاشجار . وتقدر القيمة الاجبارية بسبعة أمثال الضريبة الاصلية فاذا لم تكن الارض قد ربطت عليها هذه الضريبة أو ربطت عليها ضريبة مخفضة قبل العمل بهذا القانون بثلاث سنوات على الاقل قدرت القيمة الاجبارية على الوجه المبين بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان واذا كانت ملكية الارض لشخص وحق الانتفاع لآخر استحق مالك الرقبة ثلثي التعويض والمنفعة الثلث .

## قوانين وقرارات

مادة ٦ - يؤدى التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها ٢٪ تستهلك في خلال ثلاثين سنة وتكون هذه السندات اسمية ولا يجوز التصرف فيها الا لمصرى وتقبل في الوفاء بثمن الاراضى البور التى تشتري من الحكومة وفي أداء الضرائب على الاطيان التى لا يسبق ربط ضرائب عليها قبل العمل بهذا القانون وفي أداء ضريبة التركات والضريبة الاضافية على الاطيان المفروضة بموجب هذا القانون .

ويصدر مرسوم بناء على طلب وزير المالية والاقتصاد بتعيين مواعيد وشروط استهلاك هذه السندات وشروط تداولها .

مادة ٧ - اذا كانت الارض التى استولت عليها الحكومة مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز استنزل من قيمة التعويض المستحق لصاحب الارض ما يعادل كامل الدين المضمون بهذا الحق وللحكومة اذا لم تحل محل الدين في الدين أن تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين ، على أن تستهلك هذه السندات في مدة لا تزيد على ثلاثين سنة ، واذا كان الدين ينتج فائدة سعرها يزيد على ٣٪ تحملت الحكومة الزيادة في سعر الفائدة بعد خصم ما يوازي مصاريف التحصيل وتبعا الديون المدومة .

مادة ٨ - تحصر المساحات المستولى عليها في كل قرية ويجوز عند الضرورة القصوى تجميع هذه المساحات عن طريق الاستيلاء على الاراضى التى تتخللها مع تعويض اصحاب

هذه الاراضى بأراض أخرى .  
مادة ٩ - توزع الارض المستولى عليها في كل قرية على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعا لجودة الارض .

ويشترط فيمن توزع عليه الارض :  
١ - أن يكون مصريا بالغا سن الرشد لم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف .  
ب - أن تكون حرفته الزراعة .

ج - أن يقل ما يملكه من الارض الزراعية عن خمسة أفدنة .

وتكون الاولوية لمن كان يزرع الارض فعلا مستاجرا أو مزارعا ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالا منهم ثم لفقر أهل القرية .

ولا يجوز أخذ الاراضى التى توزع بالشفعة مادة ١٠ - استثناء من احكام المادة السابقة توزع الارض المخصصة للحدائق على خريجي المعاهد الزراعية بعد تجزئتها على صورة لا تخل بحسن الاستغلال بحيث لا تزيد القطعة على عشرين فدانا .

ويشترط في خريج المعهد الذى توزع عليه الحدائق ألا يزيد ما يملكه من الارض الزراعية على عشرة أفدنة .

مادة ١١ - يقدر ثمن الارض الموزعة بمبلغ التمويض الذى أدته الحكومة في مقابل الاستيلاء عليها مضافا اليه ما يأتى :

١ - فائدة سنوية سعرها ٢٪  
٢ - مبلغ اجمالى قدره ١٥٪ من ثمنها في مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع والنفقات الأخرى .

ويؤدى مجموع الثمن أقساطا سنوية متساوية في مدى ثلاثين عاما .

مادة ١٢ - تؤلف للاشراف على عمليات الاستيلاء والتوزيع لجنة عليا برئاسة وزير الزراعة وعضوية وكلاء وزارات الزراعة والشئون الاجتماعية والمالية والاقتصاد والاشغال العمومية وسبعة اعضاء آخرين يعينون بقرار من مجلس الوزراء .

وللجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الاخصائيين والفنيين .

مادة ١٣ - تشكل لجان فرعية تقوم بعمليات الاستيلاء وحصر الاراضى المستولى عليها وتجميعها عند الاقتضاء وتوزيعها على صغار الفلاحين .

ويصدر مرسوم بناء على طلب وزير الزراعة بكيفية تشكيل هذه اللجان وتنظيم العلاقات بينها وبين اللجنة العليا وبين الاجراءات والاوزاع الواجب اتباعها في عمليات الاستيلاء وتقدير قيمة المنشآت والآلات الثابتة والاشجار . والتوزيع وما يجب اتخاذ من التدابير لمواجهة فترة الانتقال مابين الاستيلاء والتوزيع .

مادة ١٤ - تسلم الارض لمن آلت اليه من صغار الفلاحين خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين وتسجل باسم صاحبها دون رسوم .

ويجب على صاحب الارض أن يقوم على زراعتها بنفسه وأن يبذل في عمله العناية الواجبة .

مادة ١٥ - يتم التوزيع في خلال الخمس السنوات الزراعية التالية لتاريخ العمل بهذا



القانون على الأكثر وفقاً لبرنامج تضعه اللجنة العليا ويراعى في هذا البرنامج أن توزع في كل سنة الأراضي المستولى عليها وأن يحصل التوزيع في نهاية الموسم الزراعى .

**مادة ١٦ -** لا يجوز لصاحب الأرض ولا لورثته من بعده التصرف فيها قبل الوفاء بثمنها كاملاً ولا يجوز قبل هذا الوفاء نزع ملكيتها سداداً لدين إلا أن يكون ديناً للحكومة أو ديناً بنك التسليف الزراعى والتعاونى أو للجمعية التعاونية .

ومع ذلك إذا اقتضت الحال نزع ملكية أى جزء من الأرض للمنافع العامة حاز استثناء من حكم المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع الملكية للمنافع العامة نزع ملكيته بقرار من وزير الأشغال العمومية ويكون لهذا القرار حكم المرسوم المنصوص عليه في المادة المذكورة .

**مادة ١٧ -** يعاقب بالحبس كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل أحكام المادة الأولى فضلاً عن مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها ، ويعاقب أيضاً بالحبس كل من يتعمد من مالكى الأرض التى يتناولها حكم القانون أن يحط من معدنها أو يضعف تربتها أو يفسد ملحقاتها بقصد تفويت تمام الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها ، وكذلك يعاقب بالحبس كل من يتصرف تصرفاً يخالف المادة الرابعة مع علمه بذلك .

## الباب الثانى

### جميعيات التعاون الزراعى

**مادة ١٨ -** تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت اليهم الأرض المستولى عليها في القرية الواحدة ومن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة .

ويجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية إنشاء جمعية واحدة لأكثر من قرية إذا اقتضت الحال ذلك .

وتخضع الجمعية التعاونية لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجميعيات التعاونية المصرية ولأحكام المواد الآتية :

**مادة ١٩ -** تقوم الجمعية التعاونية بالأعمال الآتية :

١ - الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الأرض المملوكة لأعضاء الجمعية .

ب - مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأرض كالبلدور والسماد والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

ج - تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه ، بما في ذلك انتقاء البلدور وشق الترع والمصارف .

د - بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخصم من ثمن المحصولات أقساط ثمن الأرض والأموال الأميرية والسلف الزراعية والديون الأخرى .

هـ - القيام بجميع الخدمات الزراعية الأخرى التى تتطلبها حاجات الأعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

**مادة ٢٠ -** تؤدي الجمعية التعاونية أعمالها تحت إشراف موظف تختاره وزارة الشؤون الاجتماعية ويجوز أن يشرف الموظف على أعمال أكثر من جمعية تعاونية واحدة .

**مادة ٢١ -** تشترك الجمعيات التعاونية الزراعية في تأسيس جمعيات تعاونية عامة واتحادات تعاونية وفقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجميعيات التعاونية المصرية .

**مادة ٢٢ -** يصدر وزير الشؤون الاجتماعية

القرارات اللازمة لتنظيم أعمال الجمعيات التعاونية السالفة الذكر في حدود ما تقدم من الأحكام .

## الباب الثالث

### في الحد من تجزئة الأراضي الزراعية

**مادة ٢٣ -** إذا وقع ما يؤدي إلى تجزئة الأراضي الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة سواء كان ذلك نتيجة للبيع أو المقايضة أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طريق كسب الملكية ، وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول إليه ملكية الأرض منهم ، فإذا تعذر الاتفاق رفع الأمر إلى محكمة الجزئية الواقع في دائرتها أكثر العقارات قيمة بناء على طلب أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة للفصل فيمن تؤول إليه الأرض ، فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقي الانصبه قررت المحكمة بيع الأرض بطريق المزاد .

وتفصل المحكمة في الطلب بغير رسوم .  
**مادة ٢٤ -** تفصل المحكمة الجزئية في أبولوة الأرض غير القابلة للتجزئة من يحترف الزراعة من ذوى الشأن ، فإن تساوا في هذه الصفة اقترح بينهم .

على أنه إذا كان سبب كسب الملكية الميراث فضل من يشتغل بالزراعة من الورثة ، فإن تساوا في هذه الصفة قدم الزوج فالولد ، فإذا تعددت الأولاد اقترح بينهم .

## الباب الرابع

### في الضريبة الإضافية

**مادة ٢٥ -** ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ تفرض ضريبة إضافية على ما يزيد على مائتى فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية .

**مادة ٢٦ -** تربط الضريبة الإضافية على أساس مجموع ضرائب الاطيان الأصلية المقررة على الممول في جميع أنحاء المملكة في أول يناير من كل سنة .

وإذا كان للممول نصيب في تكاليف مشتركة بسبب ميراث أو بأى سبب آخر روعى في ربط الضريبة الإضافية مجموع ما يؤديه الممول من ضرائب الاطيان في تكاليفه الخاصة مضافاً إليه ما يخصه من هذه الضرائب في التكاليف المشتركة .

ولا يستنزل من الضرائب الإضافية المربوطة على الممول في تطبيق أحكام هذا القانون ما يكون من الضرائب متعلقاً بأرض حصل فيها تصرف من التصرفات المنصوص عليها في المادة الثالثة .

**مادة ٢٧ -** على كل ممول تنطبق عليه أحكام هذا القانون أن يقدم خلال شهرين من العمل به وفي شهر يناير من كل سنة لصراف الناحية التى يدفع فيها أكبر جزء من أموال أطيانه اقراراً يبين فيه مقدار الاطيان التى يملكها أو يكون له نصيب في منفعتها في أنحاء المملكة ومقدار الاموال المربوطة عليها .

**مادة ٢٨ -** إذا لم يقدم الممول الاقرار المنصوص عليه في المادة السابقة في الميعاد المعين أو إذا ذكر في اقراره بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من دفع الضريبة الإضافية أو جزء منها تفرض عليه غرامة تعادل خمسة أمثال الضريبة التى ضاعت أو كانت تضاعف على الخزانة العامة بسبب عدم تقديمه الاقرار في الميعاد المحدد أو بسبب البيانات غير الصحيحة التى وردت في اقراره . وذلك فضلاً عن الزامه بأداء الضريبة ذاتها ، وتقضى بالغرامة إحدى اللجان التى يؤلفها وزير المالية والاقتصاد لهذا الغرض ، ويكون قرارها في هذا الشأن غير قابل للطعن .

**مادة ٢٩ -** تحصل الضريبة الإضافية والغرامة المنصوص عليها في المادة السابقة مع القسط الأخير للضريبة الأصلية ويكون للحكومة في تحصيل الضريبة الإضافية الأصلية للحكومة في تحصيل الضريبة الإضافية والغرامة ما لها في تحصيل الضريبة الأصلية من حق الامتياز .

وفي حالة التأخير عن الدفع تحصل الضريبة الإضافية والغرامة بطريق الحجز الإدارى .

ولا تستحق الضريبة الإضافية عن الاطيان التى يحصل التصرف فيها بعقد مصدق على التوقيع عليه حتى تاريخ حلول القسط الأخير للضريبة الأصلية .

**مادة ٣٠ -** تعفى من الضريبة الإضافية الاطيان البور التى يملكها الافراد ، والاطيان التى تملكها الشركات أو الجمعيات بقصد استثمارها لبيعها وذلك على الوجه المبين في القوانين واللوائح .

## الباب الخامس

### في تحديد علاقة مستأجر الأرض الزراعية بمالكها

**مادة ٣١ -** ابتداء من السنة الزراعية التالية للعمل بهذا القانون تنظم العلاقة بين مستأجر الأرض ومالكها وفقاً لأحكام المسود الآتية :

**مادة ٣٢ -** لا يجوز تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه .

**مادة ٣٣ -** لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها ، وفي حالة الإيجار بطريق الزراعة لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم جميع المصروفات .

**مادة ٣٤ -** لمستأجر الأرض الزراعية أن يسترد من المؤجر ما أداه بأية صورة زيادة على الحد الأقصى المقرر في المادة السابقة . وله أن يثبت أداءه الزيادة بطرق الإثبات كافة .

**مادة ٣٥ -** لا يجوز أن تقل مدة إيجار الأرض الزراعية عن ثلاث سنوات .

**مادة ٣٦ -** يجب أن يكون عقد الإيجار ثابتاً بالكتابة مهما كانت قيمته ، ويكتب العقد من أصلين يبقى أحدهما مع المالك والآخر مع المستأجر .

فإذا لم يوجد عقد مكتوب كان الإيجار مزارة لثلاث سنوات نصيب المالك فيها النصف بعد خصم جميع المصروفات .

**مادة ٣٧ -** مع مراعاة الأحكام السابقة واستثناء من أحكام المادتين ٥٩٨ و ٥٩٩ من القانون المدنى لا يجوز إخراج من كان يزرع الأرض بنفسه سواء كان مستأجراً أصلياً أو مستأجراً من الباطن وفي الحالة الأخيرة تقوم العلاقة بين المستأجر من الباطن والمالك

## الباب السادس

### في حقوق عامل الزراعى

**مادة ٣٨ -** يقوم بتعيين أجر العامل الزراعى في المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنة يشكلها وزير الزراعة برئاسة أحد كبار موظفى الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير، ثلاثة يمثلون ملاك الأراضي الزراعية ومستجريها وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين . ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذاً إلا بعد تصديق وزير الزراعة .

**مادة ٣٩ -** يجوز للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة .

**مادة ٤٠ -** على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قسم الضرائب على الإيرادات

### منشور رقم (١٧١)

نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن :

تؤول الى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم قانونا بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق اصحابها في المطالبة بها وتكون ضمن الانواع المبينة بعد :

١ - الارباح والفوائد المتفرعة عن الاسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون قد اصدرته اية شركة تجارية او مدنية او اية هيئة او جماعة خاصة او عامة .

٢ - الاسهم وحصص التأسيس والسندات وكل القيم المنقولة الاخرى الخاصة بالشركات او الهيئات او الجماعات المذكورة .

٣ - الودائع النقدية او بصفة عامة كل مبلغ يكون مطلوبا من المصارف ودور التسليف وغيرها من المحال التي تقبل الودائع او تفتح حسابات جارية .

٤ - ودائع الاوراق المالية وبصفة عامة كل ما يكون مطلوبا من تلك الاوراق لدى المصارف وغيرها من المحال التي تتلقى امثال هذه الاوراق على سبيل ائديعة او لاي سبب آخر .

٥ - كل مبلغ يدفع على سبيل التأمين لاي سبب كان الى اية شركة مساهمة تجارية او مدنية او الى اية هيئة او جماعة خاصة او عامة .

ونصت المادة ٢٩ على أن :

على الشركات والمصارف والمحال والهيئات والجماعات المنصوص عليها في المادة السابقة ان توفى مصلحة الضرائب في ميعاد لا يتجاوز آخر مارس من كل سنة ببيان عن جميع الاموال والقيم التي لحقها التقادم في بحر السنة السابقة وآلت ملكيتها الى الحكومة طبقا للمادة المذكورة وعليها ان تورد المبالغ والقيم المذكورة الى الخزانة اما وقت تقديم البيان او على الاكثر في بحر الثلاثين يوما التالية .

وفي ٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ اصدر المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ ناصا في المادة الرابعة منه على أن :

جميع المواعيد الخاصة بسقوط الحقوق والاجراءات المقررة في القانون المدني وقانون المرافعات وطني ومختلط موقوف بحكم القانون بالنسبة للاشخاص الذين كانوا مقيمين بالبلاد المحتلة او الخاضعة للرقابة ولدة اقامتهم فيها وذلك خلال الفترة المبتدئة من تاريخ اعتبار بلادها محتلة الى تاريخ صدور هذا المرسوم بقانون .

وقد جرت بعض البنوك والهيئات المذكورة في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ان تورد لخزانة الدولة كل مبلغ لحقه التقادم قانونا . وقد تبين فيما بعد ان بعض اصحاب المبالغ الموردة ممن ينتفعون بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ وان هذه المبالغ لم يكن قد لحقها التقادم وقت توريدها للخزانة نظرا الى وقف مدة التقادم وقت توريدها للخزانة ؟ ؟ ؟

فطالب هؤلاء البنوك والهيئات الاخرى بالمبالغ المستحقة لهم وطالبت هذه الهيئات الحكومة بدورها طالبة استرداد ما دفعته فثار البحث حول مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الاسترداد .

وببحث هذا الموضوع يتبين ان الفقرة الثانية من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن « يسقط حق الممول في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضي سنتين » .

وواضح ان هذا النص لا ينطبق على الحالة المعروضة ضمن المبالغ والقيم التي تؤول للحكومة لسقوط حق اصحابها فيها بالتقادم طبقا للمادة ٢٨ ليست ضرائب بل تختلف عنها تمام الاختلاف ولم توضح المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى نسب العمل لانها تفرض ضريبة من هذه الضرائب بل تقليدا لما جرى عليه القانون الفرنسي من جهة ولاعتبارات عملية تتعلق بسهولة تحصيل تلك المبالغ من جهة اخرى .

ولما كان حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٧ حكم استثنائي فانه يجب قصره على الضرائب وحدها ولا يمكن تطبيقه على المبالغ التي يلحقها التقادم بطريق القياس .

وما دام الامر كذلك فانه يقتضي تحليل العلاقة بين الحكومة وبين الهيئات الموردة من جهة والعلاقة بين هذه الهيئات واصحاب المبالغ من جهة اخرى .

اما فيما بين الهيئات المذكورة في المادة ٢٨ وبين اصحاب المبالغ والقيم فان العلاقة هي علاقة مدبونية عادية فترى عليها مدد السقوط العادية المقررة في القانون المدني مع مراعاة وقف المدة طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

اما فيما بين هذه الهيئات والحكومة فان العلاقة بينهما تتلخص في ان هذه الهيئات دفعت الى الحكومة مبالغ اعتقدت خطأ ان

وقد وضع القانون لهذه الحالة - حالة دفع غير المستحق - حكما خاصا بالسقوط فنص في المادة ١٨٧ من القانون المدني على أن :

« تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد . وتسقط الدعوى كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق » .

ويلاحظ انه ليس لاصحاب المبالغ دعوى مباشرة قبل الحكومة وانما دعواهم تكون قبل البنوك والهيئات الاخرى .

اما فيما يتعلق بانقطاع التقادم المسقط فانه ينقطع بأحد امرين طبقا للمادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ من القانون المدني :

١ - المطالبة القضائية - ولا تكفى المطالبة العادية بكتاب مسجل لقطع التقادم .

٢ - اقرار المدين بحق الدائن اقرارا صريحا او ضمنيا .

ويرى من ذلك انه اذا تقدمت الهيئة التي دفعت بغير حق بطلب الاسترداد قبل سقوط الحق فيه وبدأت المصلحة في اتخاذ اجراءات الصرف فان هذا يعتبر اقرارا ضمنيا منها بقطع التقادم .

لذلك انتهى الرأي الى ان استرداد المبالغ التي وردت من البنوك والهيئات الاخرى الى خزانة الحكومة قبل ان يلحقها التقادم قانونا يسقط بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع بحقه في الاسترداد او بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم الدفع .

وان مدة التقادم تقطع بالمطالبة القضائية او اقرار المدين بحق الدائن صراحة او ضمنيا ويعتبر اقرارا ضمنيا قيام الحكومة باتخاذ اجراءات الرد قبل انقضاء ميعاد السقوط .

تلقى جميع التعليمات والمنشورات التي تتعارض مع احكام هذه النشرة .

في ١١/٨/١٩٥٢

المدير العام

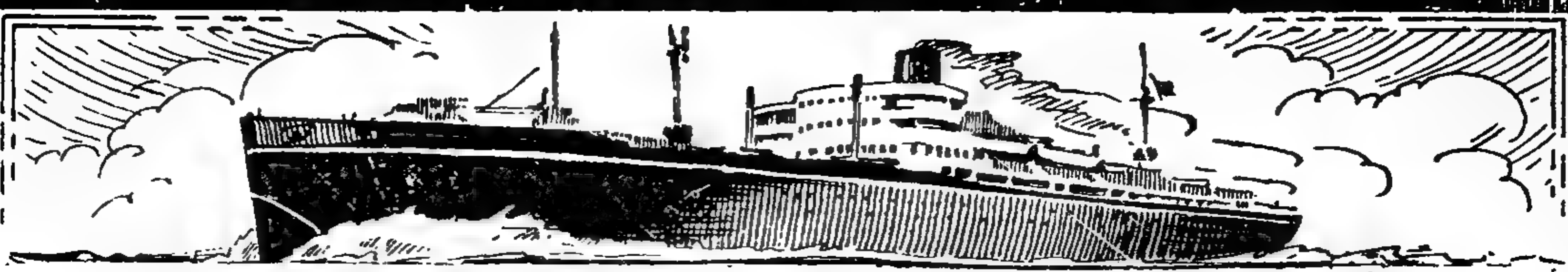
# العلبة التي لا تخرج الزيت من الكرنب المصري

## هي تعليف اقتصادي

تحت ٢٠٢٠

سنة ٢٤٤٧٣





## شركة بنو عز البوستانه الخديوية لى. م. م.

### خط أوروبا

سفریات سريعة بین الاسكندرية ومرسیلیا وجنوا بالباخرة

« الملك فؤاد »

### خط أمريكا

سفریات منتظمة بین الاسكندرية - نیویورك عن طریق نابولی

وجنوا ومرسیلیا بالباخرة

« محمد على الكبير والخدیوی اسماعیل »

### خط موانی أوروبا الشمالية

خط منتظم بین الاسكندرية - دنكرک - انفرس - روتردام -

بریم - همبورج

### خط الاسكندرية - بیروت

سفریات سريعة بالباخرة « الملك فؤاد »

خط للبريد ما بین الاسكندرية - بورسعيد - قبرص - بیروت

خط منتظم بالباخرة « فؤادية »

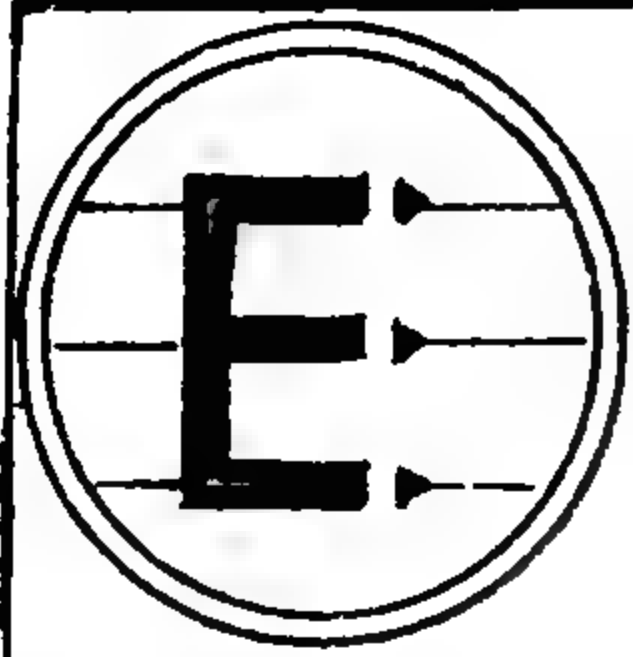
### خط البحر الاحمر

خط منتظم بین الاسكندرية - بورسعيد - سویس - جدہ -

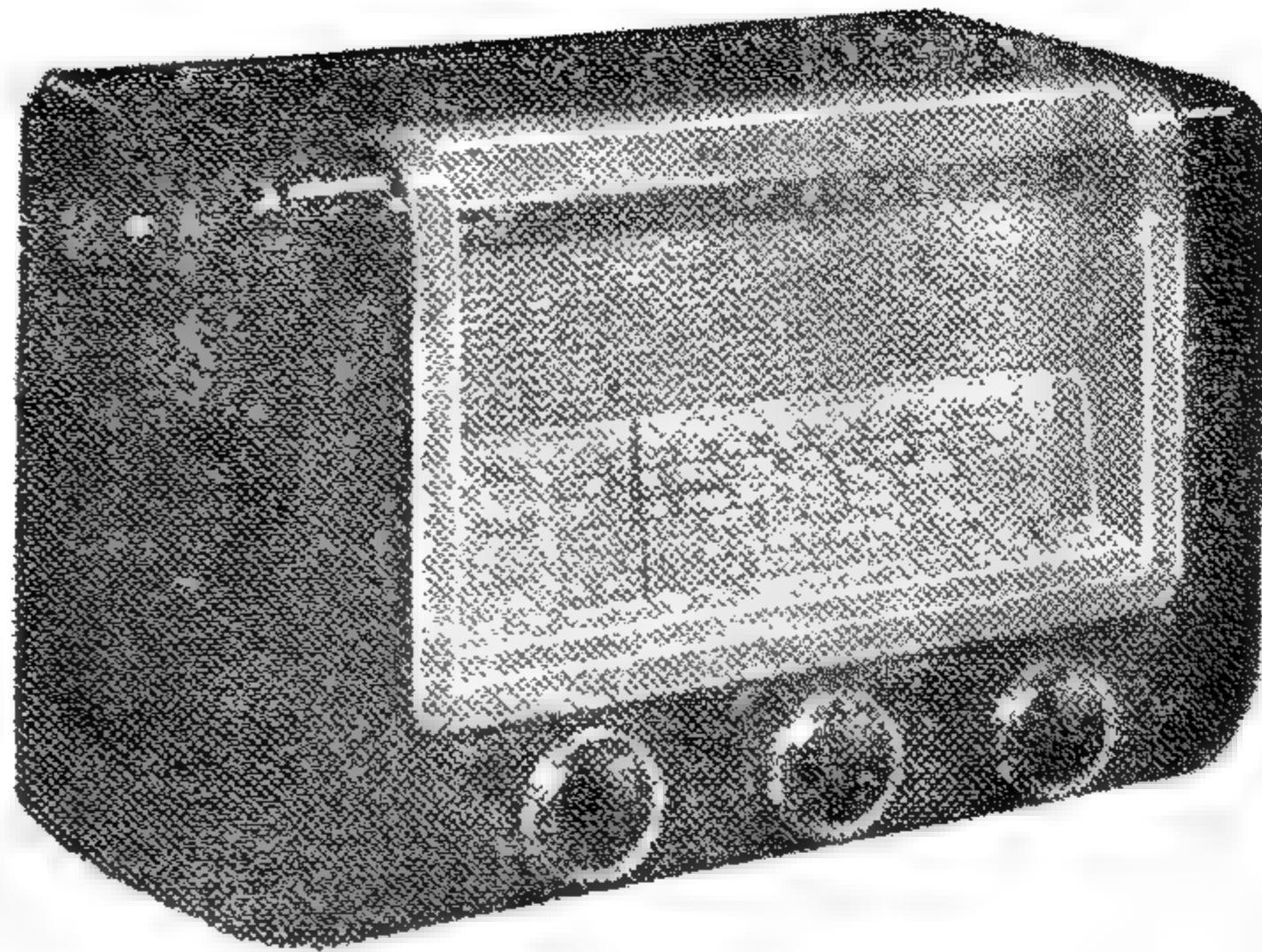
بور سودان - مصوع - عدن - جیوتی

بالباخرة « طائف » « طالودی » « سقارة » « زمالك »

سجل تجارى ١٦٧٠٨



راديو افكر العالمى



أداة سحر  
و  
الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته  
وصوته الرقيق العذب

أحدث ما وصلت اليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

٦٨٥٦٠

المكلا  
شركة ايرمك مصر  
القاهرة مصر ١٨ شارع صبري ابو علم باشا "بركتينا" ت ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية سائلة - ومباقة - راديو منظم  
راديو للسيارات ٤-٥-٦-٧ صمامات يعمل  
على التيار المتقطع والمستم - صندوق انبوه فاخر

## الشركة المالية والصناعية المصرية

(ش.م.م)

سجل تجارى اسكندرية ١٨٢٨

~~~~~

رأس المال ٦٠٠٠٠٠ ج.م

المركز الرئيسى : - اسكندرية ، ٦٩ شارع فؤاد الاول

تليفون ٢١٣٩٦ - ٢١٣٦٨ - ٢١٣٦٧

المصنع : - بكفر الزيات - تليفون رقم ٦٣

~~~~~

### المنتجات

- سوبر فوسفات الجير « أبو نخله »
- حمض كبريتيك تجارى ، للبطاريات ونقى
- سلفات الحديد
- فلوسيكلينات الصودا
- سلفات الصودا
- أمست النحاس
- ألخ ...





# شركة التأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

مس. ١٩ القاهرة

حافظوا على :

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



من  
الرفقة والمحرم والضياء  
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمانة تحمى من العبث بها  
أو فقدانها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإيداع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»  
لحفظ النقود والتقنيات الثمينة في غمادات يعمل به في ظروف المفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإيداع في الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية



# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى انتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
نصبت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه

# شركة مصر للتصدير والإقطان

شركة مساهمة مصرية

---

إحدى مؤسسات بنك مصر  
ومركزها الرئيسي بمحارة بالألكندرية

---

تقوم بتجارة القطن في الداخل  
وتصديره للخارج

---

لها وكلاء ومراسلون في جميع أنحاء العالم

---

رئيس مجلس الإدارة: حضرة صاحب السعادة عبد المنصور أحمد باشا



# شركة مصر للحرير الصناعي

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة - مركزها الرئيسي ومحلها القانوني  
عمارة: ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠٠٠٠٠ جنيه ممثلة في ٦٢٥٠٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج. م  
منها ٣٧٥٠٠٠٠ سهما اسميا و ٢٥٠٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعي ومشتقاته ومادة السيليولوز  
ومشتقاتها والاتجار في كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية  
اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة  
مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعي ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعي

الشركة الوحيدة بالقطر المصري والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعي  
ومشتقاته وتنتج يوميا

| عدد                          | عدد                       |
|------------------------------|---------------------------|
| ٦٥٥ طن من خيوط الحرير        | ٦٥٥ طن من الالياف القصيرة |
| ١ طن من ورق مصروفان          | ٣ طن من حامض الكبريتيك    |
| ٥ طن من ثاني كبريتور الكربون | ١٥ طن من سلوفات الصودا    |
|                              | المبلورة ( ملح جلوير )    |

# شركة مصر لحليج الاقطان

احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى



أكبر شركة لحليج القطن فى القطر المصرى تحليج أكثر من مليون قنطار سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة أيضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل • تخزين • نقل • تأمين • كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : محمود بك العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة  
محالجها : بالمحلة الكبرى - المنصورة - بنها - الواسطى - طاميه -  
الفيوم - مفاة - جرجا





# الاقتصاد والمحاسبة

الشمس  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطة رئيس نادى التجارة الملكى  
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٣٨  
اول اكتوبر ١٩٥٢

## اصلاح الادارة الحكومية

أصدر مجلس الوزراء أخيراً مرسوماً - بناء على طلب وزير المالية - بتكوين لجنة للنظر في اصلاح الادارة الحكومية . . وقد ضمت اللجنة عدداً كبيراً من الرجال غير الحكوميين الذين أهلتهم تجاربهم وخبرتهم للقيام بمثل هذا العمل الخطير . وهناك أجماع على ضرورة تحقيق هذا الإصلاح . والذي نرجو أن يتحقق على أيدي اللجنة ألا يؤخذ في الحسبان سوى مصلحة العمل وحده بصرف النظر عن الاعتبارات الأخرى التي كثيراً ما أحبطت مساعي الذين فكروا في مثل هذا المشروع من قبل .

ولما كانت وظائف الحكومة هي الهدف الذي تتجه اليه أنظار الشباب بعد تخرجهم من معاهدهم ، فإنهم حتى إذا فاتهم الوظيفة الحكومية والتحقوا بوظيفة في خارجها ، تبقى أنظارهم دائماً متجهة اليها ، وذلك لما فيها من امتيازات كثيرة فضلاً عن قلة العمل وارتفاع المسؤولية وهذه الحال تؤدي الى عدم الاستقرار في عملهم الخارجى بل يبقون دائماً في انتظار العمل الحكومي .

ونود ان نعرض امام انظار حضرات السادة المحترمين أعضاء اللجنة ، ورئيسها المعروف بالحزم ، أن الشكوى من زيادة عدد موظفي الحكومة ليست جديدة ، بل هي داء قديم مستحكم استرعى اهتمام البرلمان من أول انشائه حتى قرر سنة ١٩٢٧ تأليف لجنة باسم لجنة الموظفين العليا مهمتها الأولى بحث حالة الموظفين في كل مصلحة بقصد توفير عدد من الوظائف . ومما يؤسف له أن معظم المصالح التي بحثت اللجنة أمرها ، كانت تثبت لها بالأدلة المادية أنها ليست فقط محتاجة لكل العدد الموجود لديها من الموظفين ، بل لا بد من انشاء درجات جديدة إذا أريد للعمل أن ينتظم . وكانت النتيجة في أغلب الأحيان اجابة هذه المطالب . ولست أريد - وقد كنت موظفاً بالحكومة في وقت عمل تلك اللجنة - أن أقول أكثر من أن معظم البيانات التي كانت تعرض على اللجنة لم تكن تمثل الحقيقة كلها وان عدم إمام أعضاء اللجنة بطبيعة الأعمال التي تقوم بها كل مصلحة ، أوقعها في خطأ الاعتماد على عدد الأوراق التي تخرج من كل مصلحة دون التحقق من الوقت والجهد الذي تستلزمه تلك الأوراق . وكانت رغبة مدير المصلحة ترمى الى زيادة موظفيها بأكثر عدد ممكن حتى تناح له المطالبة برفع درجته بما يتناسب مع ضخامة مصلحته .

أنا نبدأ عهداً جديداً ، فيجب أن تكون جادين في الوصول الى أهدافنا غير ناظرين الا الى المصلحة العامة دون سواها .

احمد عنان

### اصلاح الاداة الحكومية :

لرئيس التحرير  
عرض وتعليق : قانون اصلاح  
الزراعى - اقتراح اصدار  
عملة جديدة - اتفاق دولي  
للسكر

سياسة تسعير الشهادات :  
بقلم رئيس التحرير

في السياسة الاقتصادية :  
الشرق الاوسط في تقرير  
البنك الدولي - مؤتمر  
القطن الدولي - شؤون  
المنطقة الاسترلينية

واجب الخبير في حالات رفض  
الدفاتر : بقلم الاستاذ ت. ا.

مشروع شومان لتجميع صناعات  
الصلب والفحم في غرب  
أوروبا : بقلم الاستاذ محمد  
صديق لهيطة

اقتصاديات الشرق الاوسط :  
الزراعة في الاردن  
نظام العمل بمخازن المواد  
والمهمات : بقلم الاستاذ  
موسى حقي

شخصيات اقتصادية : السيد  
عبد المجيد الرمالي  
اخبار الاقتصاد العالي :

من اعلام الاقتصاد : آدم سميت  
بقلم الاستاذ جورج يعقوب  
نقد مشروع السنوات الخمس  
في مصر : بقلم الاستاذ فوزي

رياض فهمي  
القطن : في النصف الثاني من  
سبتمبر

الاوراق المالية : في النصف  
الثاني من سبتمبر  
في تصميم الاعلان : اثاره  
الاهتمام : بقلم الاستاذ  
محمود عساف  
مشروع قانون الشركات الجديد:



## قانون الاصلاح الزراعى

نظرا لأهمية قانون الاصلاح الزراعى الذى أصدرته الحكومة الحاضرة قررنا اصدار العدد المقبل من هذه المجلة لمعالجة نواحي هذا المشروع بأقلام الخبراء الاقتصاديين الذين يملكون ان يبدوا الرأى السديد فى هذا القانون غير ان البطء فى اصدار اللائحة المنفذة لقانون الاصلاح الزراعى ، والبطء فى ابلاغ ممثلى الحكومة فى الريف الاجراءات الواجب اتخاذها لوضع هذا القانون موضع التنفيذ ، أديا الى شئ من البلبلة واتاحا فرصة امام اصحاب الاراضى للتحايل على القانون ، وهو قطعاً مالا يريده المشرع وقد أحسنت الحكومة صنعاً بتنبيهها الدائب الدائم الى بعض ماخفى من نصوص القانون وتفسيرها على ألسنة السياسة المسؤولين ، غير ان هناك من الحالات الخاصة مالا تكفى

### اعضاء مكتب الشعبة المصرية للهيئة الاقتصادية للعالم الاسلامى

اسفرت عملية انتخاب أعضاء مكتب الشعبة المصرية للهيئة الاقتصادية للعالم الاسلامى عن انتخاب السيد عبد المقصود احمد رئيساً للشعبة والسيد عبد الله اباطة رئيس نادى التجارة وكيلاً للشعبة والسيد عبد المجيد الرمالى سكرتيراً

### المحافظ المصرى فى المعهد الاقتصادى

وقد انتخب أعضاء الشعبة السيد عبد الله اباطة باجماع الراء ليكون المحافظ المصرى فى هيئة محافظى المعهد الاقتصادى بكراتشى .

فيه التفسيرات العامة ، ولا بد من ان تبادر الحكومة الى اصدار اللائحة التنفيذية حتى يستبين كل حدوده ، ويعرف كل صاحب حق حقه

### اقتراح اصدار عملة جديدة

روت بعض الصحف ان هناك اتجاها الى اصدار عملة جديدة تستبدل بها العملة الحالية ، رغبة فى احراج الذين هربوا أموالهم الى الخارج ، ورغبة فى القضاء على الذين يتجرون فى العملة فى السوق السوداء ، ويسمونهم احياناً السوق الحرة .

وكانت النتيجة المباشرة لرواج هذه الانباء شدة اقبال الناس على شراء الاسهم والسندات فى البورصة لانهم باتوا يعتقدون ان الاوراق آمن عندهم من أوراق النقد ، وان العملة المصرية فقيرة الى عوامل الاستقرار المطلوبة وترتب على ذلك ايضا انخفاض يذكر فى سعر الجنيه المصرى فى الاسواق الخارجية ولكنه سرعان ما استرد مقامه بعدما تبين ان هذه الانباء لا تستند الى اساس رسمى صحيح .

والواقع ان استبدال العملة المتداولة دفعة واحدة اجراء « ليس معروفا » فى السياسة النقدية للبلاد الاجنبية ، والسابقة الوحيدة والاولى

التي عرفت عن هذا النوع من الاستبدال هى التى قامت بها دولة اسرائيل منذ شهرين وكان غرضها من ذلك فرض ضريبة قدرها عشرة فى المائة على أموال النقد السائب . أما فى مصر ، فلا نظن ان هذا الاجراء يدعو الى الترحيب به ، لان اغلب الناس - وهم من الاميين - قد لا يدرون به وقد يتحملون بسبب ذلك خسارة مادية لا يقوون على مجابتهها .

والرأى الصائب هو ان يسحب النقد من التداول بالتدريج ، وهو الاجراء الذى يتبع عادة ، وان يراعى فى ذلك عدم الاضرار بسمعة العملة المصرية فى الاسواق الخارجية بوجه خاص .

### اتفاق دولى للسكر

افتتح فى لندن فى الاسبوع الماضى مؤتمر شبه دولى للبحث فى عقد معاهدة جديدة ، تنظم زراعة السكر وتجارته وتوزيعه فى العالم . وقد اوفدت مصر مندوباً مستمعاً لشهود هذا المؤتمر .

والملاحظ فى هذه المؤتمرات الدولية انها لا تستهدف فى مباحثها المصلحة العامة ، بل تراعى دائماً المصالح الخاصة للدول المشتركة فيها فروسيا مثلاً هى من الدول الكبيرة المنتجة لسكر البنجر فى العالم ، ولكنها مع ذلك لم تدع لشهود هذا المؤتمر ، وبالتالي لامضاء المعاهدة المقترحة . وفى هذا دليل على ان السياسة كثيراً ماتطغى على الاقتصاد وان العالم سيبقى - ولو فترة صغيرة - محروماً من نظام دولى صحيح لتوزيع المواد الغذائية وانتاجها وهو ما كانت تطمح فيه هيئة الطعام والزراعة الدولية .

والامر الهام فى اتفاق السكر الدولى المراد عقده ، هو ان تحترمه الدول جميعاً بعد اقراره ، وان لا يكون متضمناً اى افتئات على دولة من الدول .

### حول تعديل قانون الشركات الجديد

بمناسبة مشروع القانون الذى اعدته وزارة التجارة والصناعة لتعديل الشركات المساهمة ، تلقت الوزارة عدة اعتراضات من كبار الاقتصاديين والمهتمين بشؤون الشركات .

وقد كان امس هو الموعد المحدد للجنة المختصة بدراسة هذا القانون الا ان موعد انعقادها أجل لما بعد .

والمعروف ان الوزير سيعقد اجتماعاً فى القريب لدراسة هذه الاعتراضات .

وقد نشرنا نص مشروع القانون الجديد على صفحات ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من هذا العدد .



# سياسة تسعير الشهادات

يحاسب نفسه قبل أن يحاسبه أستاذه أو ممتحنه ، وهو لا يترك فرصة لا يحاول أن يستفيد منها من معلميه ، بدلا من أن يتحين الطالب المصري كل فرصة لترك الدرس ملتصقا أوهى الأسباب .

وكانت النتيجة المؤسفة أننا نحصل - سيما في العشر السنوات الأخيرة - على جيل عاجز من المتخرجين يفخرون بما يحملون في أيديهم من أوراق تدل على نجاحهم بدلا من أن يعتزوا بما وعوه في رؤوسهم .

والطريقة التي يشار بها بتابعها هي نفس الطريقة التي تسير عليها كثير من البلاد في تعيين موظفيها ، وهي أن يكون أساس المرتب هو العمل الذي يقوم به الموظف ، وأساس الترقية هي الاجادة والانتاج .

ويعين الحد الأدنى للمؤهل لكل وظيفة بحيث أن من يقبل التعيين بعد ذلك ، ولو كان مؤهله أكبر من المؤهل الأدنى ، فانه يتقاضى نفس الماهية مثله في ذلك مثل من يحمل الشهادة الأقل . وعند خلو درجات أعلى يسمح لمن تؤهلهم خبرتهم وكفايتهم في التقدم لامتحان يمنح الناجحين فيه هذه الدرجات ويراعى في مثل هذا الامتحان ألا يكون نظريا ، بل يهدف الى تقدير كفاية الموظف من حيث امكانه القيام بالاعمال التي ستسند اليه . وكثيرا ما رأينا أشخاصا لا يحملون الا مؤهلات متوسطة امكنهم بجدهم ونشاطهم واطلاعهم أن يتفوقوا على غيرهم من ذوى المؤهلات العالية الذين تنقصهم الرغبة أو الهمة أو حب الاستزادة من المعرفة .

أن سياسة تسعير الشهادات شر يجب استئصاله لا لتدعيم الاداة الحكومية فقط وبث روح المنافسة والنشاط بين موظفي الدولة . بل أيضا لبحث شباب المدارس على تفهم دروسهم وإيقانهم بأن سبيل نجاحهم في الحياة هو عملهم ، وعلى قدر اجادتهم له يكون حظهم من النجاح ، وبذلك نبني وطنا جديدا قويا بأبنائه داخل النظام الحكومي وخارجه .

١٠٤ ع .

في كثير من الاحيان أنه يقوم به خيرا منه !! وبأى نفس يمكن أن يقبل بها ذلك الموظف على عمله ، وهو يرى آخر يجلس بجانبه يتقاضى ضعف مرتبه ؟ ان النتيجة الطبيعية هي شعوره دائما بالغبن والظلم ، فيقتل ذلك فيه روح العمل ورغبة التقدم لانه يرى أن معيار التقدم ليس هو العمل ولكنه الشهادة التي يحصل عليها الموظف . بل ان الموظف الحاصل على المؤهل العالي أيضا لا يهتم في كثير أو قليل ان يعمل على اتقان عمله والاجتهاد فيه لانه يعلم أن شهادته قد ضمنت له نظاما ثابتا من العلاوات الدورية والترقى بمجرد الاقدمية . . . اذا لم يكن له شفيح من بين ذوى النفوذ في الدولة .

على أن أخطر ما في الامر هو أن هذه السياسة الخاطئة ، سياسة تسعير الشهادات ، قد حددت الهدف من التعليم على أنه الحصول على شهادة ، فهي جواز المرور طوال العمر . ففي كل مرة ينظر في منح علاوات ترقية للموظفين يكون المقياس الاول هو الشهادة التي حصل عليها الموظف مهما طال العهد على ذلك . في حين أن الشهادة ما هي الا دليل على أن الطالب قضى سنوات معينة في معهده ، وأنه جاز امتحانه بنجاح لكي يبدأ بعد ذلك في تطبيق ما تعلمه على مشاكل الحياة الجديدة التي تواجهه ، والذي يمكنه أن يعالج هذه المشاكل بنجاح هو الذي يكتب له النفوذ .

وقد أدى اعتبار الشهادة هي الهدف الذي يسعى اليه الطالب الى عدم الالتفات للدروس وتفهم أصولها بل العمل على اجتياز الامتحان بكل الوسائل ولو كانت الغش ، أو السعي لدى السلطات على تخفيض نسب النجاح كما حدث مرارا بكل أسف !!! ولعل الذين يقرأون أخبار انتشار الغش في الامتحانات بمصر مع اتخاذ كل الاحتياطات في المراقبة - يعجبون لانعدامها في الجامعات الاجنبية حيث يهدف الطالب الى اتخاذ العلم نفسه سلاحه وليس الشهادة ، فهو

لا خلاف في أن الاداة الحكومية تفتقر الى اعادة التنظيم اذا أريد للروح الجديدة أن تعيش وتقوى ، فالحكومة في مصر تهيمن على معظم المرافق العامة ، فهي تتولى ادارة السكك الحديدية والتليفونات ، وتوليد وتوزيع الكهرباء ، والمياه ، فيما عدا القاهرة والاسكندرية . وهي المسؤولة وحدها تقريبا عن التعليم بمختلف مراحله ، وكذلك الرعاية الصحية ، الى غير ذلك من الاعمال التي يتولاها في معظم البلاد المتحضرة الاخرى هيئات خاصة تبذل قصارى جهدها في تحقيق اقصى المنفعة بأقل نفقة

فالسلطات التي تلقى على عاتقها كل هذه المسؤوليات مجتمعة ، يتحتم أن تلقى غاية الاهتمام الى ضمان قدرة أدائها على القيام بالواجبات المطلوبة وقد اجمع الرأي على أن عدد موظفي الدولة يزيد كثيرا عن الحاجة ، وهذه الزيادة لا تعنى فقط الاسراف في الماهيات التي تمنح لهم ، بل أسوأ من ذلك أنها تؤدي بطبيعة الحال الى تعطيل العمل - فالورقة الواحدة بدلا من أن تمر بأيدي موظفين اثنين ، يتطلب ايجاد عمل للموظفين الآخرين أن يطلعوا عليها ويراجعوها ويبقوها في مكاتبهم وقتا قليلا أو كثيرا .

على أن العلة لا تنحصر في كثرة عدد الموظفين ، إنما هي في أساس نظام التوظيف الذي بنى على أساس تسعير الشهادات . وهذا الاساس خطر يكاد يقضى على كيان أمتنا . وكثيرا ما طالب المصلحون بالاقلاع عن هذه القاعدة الذميمة والتي لا نجد لها مبررا مما يفعلها غيرنا ولا من تجربتنا ومشاهدتنا .

وليس من المقبول عقلا ولا منطقيا أن يقوم موظفان بعمل واحد كالقيد في أحد الدفاتر أحدهما يتقاضى ٧٠ جنيها لانه حامل الثقافة والاخر يتقاضى خمسة عشر جنيها لانه يحمل مؤهلا عاليا .

فأي غبن يشعر به الموظف الاول وهو لا يقوم فقط بنفس العمل الذي يقوم به زميله ، وإنما تشهد الوقائع



# الشرق الأوسط في تقرير البنك الدولي

عقد البنك الدولي للانشاء والتعمير مؤتمره السنوي السابع في مدينة المكسيك في يوم ٥ سبتمبر الماضي ،  
وقدم مدير البنك تقريره السنوي عن نشاط البنك وأعماله في العام المنقضي .  
ونجّز من هذا التقرير بما ورد فيه عن نشاط البنك في مصر وبلدان الشرق الأوسط :

## مصر

زارت بعثة للبنك الدولي مصر في عام ١٩٥١ وأعدت تقريراً بعد عودتها قالت فيه : انه يحسن بالبنك ان يبحث موضوع تمويل عدد من مشروعات الاصلاح اذا وضعت شروط معينة مالية وفنية . واتخذ البنك الاجراءات اللازمة لايفاد مستشار هندسي الى مصر في النصف الثاني لعام ١٩٥٢ الحالي ليدرّس برنامج المشروعات الضخمة الذي أعدته مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية .

## ايران

أعربت ايران والمملكة المتحدة في عام ١٩٥١ عن استعدادهما لقبول وساطة البنك الدولي فعرض البنك عليهما في شهر نوفمبر ان يحاول وضع ترتيبات مؤقتة من شأنها استئناف ادارة اعمال الزيت في جنوب ايران .

وبعد زيارة تمهيدية لايران قام بها موظف من البنك ومستشار فني ، سافرت بعثة برئاسة نائب رئيس البنك في شهر فبراير الى طهران واتفقوا . وقد أجرت البعثة مفاوضات مع الحكومتين صاحبتى الشأن ومع شركة الزيت الانجلو ايرانية

وكانت البعثة تأمل ان تضع فرقبات تقبلها الحكومتان المتنازعتان ورأى البنك ان يكون اساس المباحثات اقتراحاً يتضمن النقاط التالية :

يتولى البنك لمدة محدودة قدرها عامان وبغير تعريض بالحقوق المدنية لذوى الشأن ، ادارة ممتلكات الزيت عن طريق هيئة يرأسها محايدون . على أن يبيع البنك معظم انتاج الزيت الخام ومشتقاته للمشتري الرئيسي أعني شركة الزيت الانجلو ايرانية بأسعار وشروط يتفق عليها بين الشركة وحكومة ايران . ويحتفظ البنك بجزء

من أموال المبيعات ريثما يسوى النزاع تسوية نهائية .

أما البنك ، فانه باعتباره مؤسسة محايدة تضم الى عضويتها بريطانيا وايران ، فانه سيعمل لمصلحة الجانبين ، وتطلق له حرية العمل في أثناء الفترة المؤقتة ليتمكن من ادارة أملاك الزيت بدون أن يعترضه معترض وذلك رغبة في تحقيق أقصى مايسستطاع من تسهيلات وبذلك ينساب الزيت الى مشتريه ، وتتدفق الايرادات على ايران ويتعهد البنك بأن يقيد استخدام الخبراء الاجانب الى أدنى حد تقتضيه ضرورة العمل ، على ألا يستثنى الخبراء الفنيون البريطانيون من العمل أسوة بغيرهم من الخبراء .

وتوضع شروط خاصة لحماية موارد البنك من المخاطر التي قد تعترض ادارته لصناعة الزيت ، كدعاوى التعويض عن ممتلكات الزيت مثلاً .

ويتعهد البنك بأن يهيئ الاموال اللازمة لاستئناف أعمال الزيت اذا قضت بذلك الضرورة ، على أن يتم ذلك بكيفية لا تؤثر في كيان البنك . هذا هو مجمل الاقتراح الذي قدمه البنك الدولي الى حكومتى ايران وبريطانيا .

ويقول البنك انه لو قبل الجانبان هذا الاقتراح لاتيحت لهما فرصة العمل على وضع تسوية نهائية ، ولأمكن استئناف اخراج الزيت وأمكن دفع ايرادات الزيت بدون ان تتعرض الحقوق القانونية للفريقين لأدنى تضحية .

وقد تم التفاهم بصفة عامة على عدد من المسائل ، ولكن النقاط الرئيسية افتقرت الى الاتفاق . ولما تعذر بين وجهتي نظر الفريقين بشأن هذه النقاط ، تقرر تعطيل هذه المحادثات على أن تستأنف اذا تبين أن هناك أساساً للاتفاق .

## العراق

أما العراق فقد منح قرضاً قدره ٨٠٠.٠٠٠ ر. ١٢ دولار لمدة ١٥ عاماً بربح قدره ٣ ٢/٤ في المائة وذلك لضبط مياه الفيضان

والغرض من ضبط ماء الفيضان حماية مدينة بغداد والمناطق الزراعية المحيطة بها من الفيضان الرسمي لنهر الدجلة ، وذلك بتحويل ماء الفيضان الى منخفض فسيح غير مأهول يقع شمال غرب بغداد ويعرف باسم « وادي الثرثار » . وفي اكتوبر ١٩٥١ منحت شركة بريطانية عقداً تحفر بمقتضاه قناة طولها ٣٣ ميلاً لتحويل مجرى النهر الى المنخفض ، وبدءاً فاعلاً العمل في المرحلة الاولى لهذا المشروع .

وكان البنك الدولي قد أوفد الى العراق لجنة للمساحة برئاسة الدكتور ايفار روث ، وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها الى حكومة العراق في فبراير ١٩٥٢ . وقد أعجبت هذه البعثة بإمكانيات العراق لتحسين أحواله الاقتصادية ، ثم أجملت مشروعا للسنوات الخمس لترقية أحوال البلاد وميزانيته تعادل ٤٧٠ مليون دولار .

وجاء في تقرير البعثة ان موارد العراق الرئيسية الثلاثة هي الارض والماء والزيت . واذا أحسن استغلالها أمكن زيادة عدد السكان زيادة كبيرة ورفع مستوى معيشة السكان ارتفاعاً بتنفيذ البرامج الواسعة النطاق لتحسين أحوال البلاد في خلال بضعة الاعوام المقبلة . وقد أُلّف مجلس أعلى للتعمير في العراق وضع تحت تصرفه سبعون في المائة من ايرادات الزيت في كل عام ، وهذا المجلس هيئة مستقلة أنشئت في عام ١٩٥٠ لتصميم المشروعات وتمويلها .

والرأى عند بعثة البنك أنه لا معدى عن العناية بوجه خاص بالزراعة . والحاجة الماسة اليوم هي الى ضبط ماء



# مؤتمر القطن الدولي

افتتح في لندن مؤتمر دولي للدول المشتغلة بنسج القطن ، شهدته تسع دول على رأسها الدول الأربع الكبرى المنتجة للمنسوجات في العالم وهي بريطانيا واليابان والهند والولايات المتحدة .

وبحث الموقف الاحصائي العام لصادرات المنسوجات واستهلاكها في العالم ، فتبين أن انتاج العالم من المنسوجات انخفض في المدة التالية للحرب عما كان عليه قبل نشوب الحرب . وهذا أمر أزعج بريطانيا كثيرا التي أعرب مندوبها عن رغبتها الشديدة في التوسع في الانتاج وفي الاستهلاك الى أقصى حد مستطاع .

وبحث كذلك موضوع المنافسة على الاسواق ، ولاسيما بعدما اتضح ان اليابان تمكنت من منافسة بريطانيا في اسواق بلدان الكومنولث وأجمع أعضاء المؤتمر على ضرورة تبادل الاحصاءات بين منتجي المنسوجات القطنية في العالم ، وضرورة تعاونهم في سبيل فتح أسواق جديدة

ويؤخذ من الاحصاءات التي قدمت في المؤتمر ان معدل الانتاج السنوي من المنسوجات في العالم الغربي هو ٥٢٣٠ مليون ياردة مربعة وهو انتاج قليل اذا قوبل بعدد السكان في العالم

## شؤون المنطقة الاسترلينية

افتتح في لندن أخيرا مؤتمر شهده خبراء ماليون من جميع بلدان الكومنولث لبحث الشؤون المالية الاقتصادية لبلدان منطقة الاسترلينية توطئة لعقد اجتماع آخر يشهده رؤساء وزارات الكومنولث لبحث هذه الشؤون على نطاق أوسع وأعم .

وأهم مشكلات عاجلها المؤتمر هي :

أولا - أزمة نقص الدولار التي لايزال يكابد منها العالم الداخل في نطاق كتلة الاسترليني

ثانيا - وسائل موازنة الحساب التجاري بين بلدان الاسترليني وبلدان الدولار

ثالثا - وسائل زيادة رصيد منطقة الاسترليني من الذهب والدولار .

ومعروف ان بريطانيا تقوم مقام «البنك» لهذه المنطقة .

رابعا - تسوية حساب بريطانيا مع « اتحاد المدفوعات الاوربي » وقد كان ميزانها مع هذا الاتحاد مختلا .

ووعده وزير المالية البريطانية بأن تسوى هذه المشكلات جميعا قبل ختام العام الحالي .

أما الارصدة الاسترلينية ، فلم يبحث أمرها ، لانها خاضعة للاتفاقات الثنائية التي عقدتها بريطانيا مع الدول الدائنة .

الفيضان والى مشروعات الري اللازمة للتوسع في زراعة الاراضي ، وكذلك نشر وسائل الصرف لتحسين المحصول مع استخدام أساليب الزراعة الجديدة واقتُرحت البعثة التوسع في بعض الصناعات القائمة وانشاء صناعات جديدة ، وأوصت بوجه خاص بانشاء مصنع للمواد الكيماوية يستطيع استخدام الغاز الطبيعي الناتج من ينابيع في كركول لانتاج المخصبات والمشتقات الكيماوية الاخرى

ورأت بعثة البنك الدولي ان وسائل المواصلات الحالية في العراق تكفي حاجة البلاد الآن . ولكنها أوصت بتوحيد نظم السكة الحديدية المستقبل مع وضع نظام شامل لاستبدال المعدات القديمة بأخرى جديدة ، كما اقترحت انشاء شبكة صالحة للطرق .

وأكدت البعثة في تقريرها ضرورة زيادة قدرة العمال على الانتاج وذلك بتعليمهم واتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة بمقاومة الامراض الطفيلية .

وفي شهر يونيو ١٩٥٢ زار ممثل البنك الدولي العراق وبحث مع الحكومة توصيات البعثة وكذلك الخطى التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ هذه التوصيات

### لبنان

في شهر مايو ١٩٥٢ ، زار ممثل للبنك بيروت وأجرى محادثات استطلاعية مع الحكومة بشأن تمويل مشروعات اصلاح . والمتوقع اجراء محادثات أخرى بشأن نوع المساعدة التي يقدمها البنك للبنان ومداهها .

### سوريا

في شهر يونيو ١٩٥١ ابلغ البنك الدولي حكومة سوريا انه على استعداد لمفاوضتها لعقد القروض التي طلبتها للقيام بأعمال الري والصرف وشق الطرق الجبلية وتحسين ميناء اللاذقية .

وفي سبتمبر ١٩٥١ بحثت اجراءات المفاوضات مع المحافظ السوري في البنك

وفي مايو ١٩٥٢ زار دمشق ممثل للبنك فأبلغته حكومة سوريا انها على استعداد لأن تفتح باب المفاوضات للظفر بقروض للاغراض المشار اليها ، وانها تأمل في الوقت عينه أن يدرس البنك مسألة تمويل المشروعات الاخرى .

ولايزال البنك يدرس مقترحات الحكومة .

# واجب الخبير في حالات رفض الدفاتر

نقص بعض الدفاتر وبالاخص دفتر الجرد أو دفتر الكوبيا أو دفتر المخزن

أ - عدم وجود دفتر الجرد السنوي أو دفتر الكوبيا

نصت المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بربط الضريبة على الارباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته . ولم ينص هذا القانون على تحديد هذه الاوراق والحسابات ، وهل لابد لاعتمادها أن تكون متفقة مع ماورد بالمواد ١٢/١١ ، ١٣/١٢ ، ١٤/١٣ من قانون التجارة أم لا ؟ . ونصت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ على أن المقصود بالحسابات المنتظمة هو الحسابات المقيدة في الدفاتر المنصوص عنها بالمواد ١٢/١١ ، ١٣/١٢ ، ١٤/١٣ من قانون التجارة أو التي جرى عليها العرف ، بشرط أن تكون ممسوكة على حسب الاصول الفنية المعترف بها . الخ . وقضت المواد ١٢/١١ ، ١٣/١٢ ، ١٤/١٣ من قانون التجارة بأنه يجب على كل تاجر أن يكون له دفتر يومية يشتمل على بيان ماله وما عليه من الديون يوما فيوما وعلى بيان أعمال تجارته وبيان ما اشتراه أو باعه أو أحاله من الاوراق التجارية ، وعلى بيان ما قبضه ومادفعه ، ويكون مشتملا أيضا على المبالغ المنصرفة على منزله شهرا فشهرها اجمالا وبغير بيان لمفرداتها . وعليه أن يقيد في دفتر مخصوص صور ما يرسله من الخطابات المتعلقة بالاشغال وأن يجمع ما يرد اليه منها في كل شهر ويضعه في ملف على حدته . وعليه أن يجرد كل سنة أمواله المنقولة والثابتة ، وأن يحصر ماله وما عليه من الديون ، ويقيد صورة قائمة الجرد المذكورة في دفتر يعد لذلك زيادة على الدفترين المذكورين في المادتين السابقتين . ومن نصوص القانون التجاري هذه يتبين أن على التاجر أن يحتفظ بثلاث دفاتر وهي : دفتر المكاتبات أو دفتر الكوبيا ، ودفتر الجرد ، ثم ملف للرسائل الواردة ، وهذه جميعها هي الدفاتر الالزامية .

ومن نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ يظهر بجلاء أن المشرع الضرائبي لم يلزم كل تاجر - للاخذ بدفاتره من وجهة النظر الضريبية - أن يمسك حتى هذه الدفاتر ، بل أجاز له أن يمسك فقط الدفاتر التي جرى عليها العرف في كل تجارة أو حرفة .

أما ما جاء بنص المادة ٨١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أنه :

« . . . وكذلك كل الشركات والتجار عامة ملزمون أن يقدموا الى مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التي يقضى عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين بامساكها اذا ثبت أنهم يمسكونها فعلا ، وكذلك غيرها من الدفاتر والوثائق الملحقه بها . » وما جاء بنص المادة ٨٣ من نفس القانون من عقوبات على من يمتنع أو يتلف الدفاتر والاوراق المنصوص عليها في المواد السابقة ، فهو لا يفيد ضرورة امساك التجار للدفاتر التي نص عليها قانون التجارة . إذ أن كل ما جاء به النصوص المذكورة هو الالتزام بتقديم الدفاتر التي نص عليها قانون التجارة اذا ثبت أنهم يمسكونها فعلا دون الالتزام بهذا الامساك .

لهذا فاذا ما حيلت قضية على خبير وكان رفض المصلحة لدفاتر الممول منصبا على انه لا يحتفظ بالدفاتر الالزامية التي ذكرها القانون كان عليه الا يعطى لهذه الحجة الاهمية الاولى . وعليه ان يطلع على حسابات الممول وأوراقه ليقرر بما اذا كانت مما جرى عنيه العرف في نوع التجارة بامساكه بغض النظر عن كونها مطابقة لما نص عليه قانون التجارة من عدمه . فاذا وجدها كذلك واقتنع بصحة البيانات الواردة بها ، وبأنها لا تحوى غشا أو لم يقم الدليل عليه واقتنع كذلك بأنها تمثل حقيقة نشاط الممل دون نقصان ، أخذ بها واعتمدها .

يوجد من الممولين من لا يتناول نشاطه شراء البضائع وبيعها ، كوكلاء العمولة والسماسرة ، وفي هذه الحالة يكون رفض دفاترهم لعدم امساكهم دفتر الجرد تعنتا غير مقبول وبالاخص

والمادة ٦٩ تجارى أهلى لم تلزم السمسار الا بامساك دفتر يومية منتظم دون باقى الدفاتر الواردة بالمواد ١٢/١١ ، ١٣/١٢ ، ١٤/١٣ من نفس القانون . والسمسار يعتبر تاجرا يخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية .

كما ان كثيرا من الممولين يدرجون الجرد تفصيلا في دفتر اليومية ، مكتفين بذلك عن دفتر خاص للجرد ، وفي هذه الحالة لا يجوز رفض دفاترهم بحجة عدم وجود دفتر للجرد ، مادام دفتر اليومية قد شمل بيانا كاملا بالجرد كمية ونوعا وسعرا .

كما لا يجوز رفض دفاتر ممول لانه يستعمل الكربون بدلا من دفتر الكوبيا نظرا لان التقدم الاقتصادي الحديث أصبح يقضى باستعمال الآلة الكاتبة التي تعطى اصلا وصورة من كافة المكاتبات ، ومادامت المنشأة تحفظ هذه الصور في ملف خاص أسوة بملف الرسائل الواردة وفي ذلك تمشيا مع مقتضيات التجارة ومع العرف السائد وهو ماأجازه قانون الضرائب .

ب - عدم وجود دفتر المخزن أو الصنف

حقيقة ان هذا الدفتر مما يساعد المأمور في تحرى صحة ما جاء بالدفاتر ويسهل له عملية المراجعة ، الا أن اشتراط وجوده غير لازم للاخذ بما جاء بالدفاتر . وبالاخص وقانون الضرائب بل والقانون التجاري نفسه لم ينص على ضرورة امساكه ، ويمكن للمأمور أو الخبير في حالة عدم امساك هذا الدفتر ان يتحقق من صحة القيود الواردة بالدفاتر بكل الوسائل ، وليس من حق أيهما أن يرفض فحص الدفاتر أو يطعن فيها لعدم امساك هذا الدفتر .

بل وأكثر من ذلك فقد حرمت محكمة الاستئناف المختلطة على التاجر ان يقدم كدليل دفتر المخزن وقررت بأن الدفتر الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه امام القضاء هو دفتر اليومية المسوك طبق نص قانون التجارة . وفي البحث القادم بعض ما جاء بهذا الحكم خاصا بهذا الموضوع .

( يتبع ) ١٠٠



# شروع شومان

## لتجميع صناعات الصلب والفحم في غرب أوروبا

من الشواهد السارة في عالم التكتل الدولي تمهيدا لايجاد أسس عملية تجمع العالم في وحدة نافعة منتجه ، ذلك المشروع الذي سمي باسم الوزير الفرنسي شومان ...

وقد ظن الكثيرون نتيجة تلك التسمية أن هذا المشروع هو وحى ابتكار ذلك الوزير واملاء قريحته ، ولكن المتابعون لدقائق الاحوال يعلمون تمام العلم أن الفصل العائد لذلك الوزير انما هو في تبنيه ذلك المشروع وصياغته في مقترحات محددة مفصلة تصالح أساسا للبحث والتقدير فتجميع صناعات الصلب والفحم في أوروبا هو الوليد الاول الذي يرجو « المشفقون على مستقبل أوروبا » أن يتبعه مواليد أخرى للمجلس الأوروبي ، فلولا هذا المجلس لما كان باستطاعة مسيو روبر شومان ان يتقدم بتقريره المشهور بهذا الخصوص في ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠

فلو اننا تتبعنا تطور فكرة هذا المشروع لوجدناه يبتدأ بالتصريح العلني الذي ألقاه المسيو Bonnefoas ( الفرنسي ) عقب اجتماع المجلس الأوروبي في ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ والذي نصه كالآتي :

« ليس هناك الا حل واحد - وذلك هو تجميع الثروات - فليس للدول الأوروبية - رغم كراهيتها التقليدية لذلك - الا أن تحفظ وتصرف ثرواتها الطبيعية في نطاق السلطات الاهلية بشكل واسع ، وكل الاتجاهات تشير الى صناعة الفحم » ثم تابعه مندوب انجليزى بأن قال ليس هناك من مفر - لو أردنا لأوروبا الغربية ان تقف كقوة ثالثة بين روسيا وأمريكا - الا بأن تشرف هيئة دولية على الصناعات الثقيلة في الرور واتجلترا وبلجيكا ولوكسمبورج واللورين ...

ثم ابتدأت الخطوة التالية بالاقتراحات العملية في سبيل هذا الاتجاه فاقترح البعض تأليف شركات بين بعض تلك الدول تتمتع بتسهيلات خاصة من حيث التسجيل والرسوم

الجمركية وتحرك أفرادها ورؤوس أموالها بين الدول المختصة ثم تتابعت المقترحات الى أن انتهت بمشروع شومان الذي يتلخص - كما جاء في خطبته المشهورة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ أمام المجلس الاستشاري المعلق بالمجلس الأوروبي - في الآتي : « انكم تعلمون النقطة الأساسية لمشروعنا وهي - معاهدة ممضاة من الدول صاحبة الشأن ومصديق عليها من برلماناتها تجمع كل هيئات الفحم والحديد في الدول المشتركة تحت سلطة موحدة مشتركة تكون مهمتها وضع القواعد العامة التي تضمن سرعة انشاء سوق موحدة لهذه المنتجات غير مقيدة برسوم جمركية أو اجراءات مانعة ، وأن تراقب تنفيذ تلك التعليمات ، وتعمل على زيادة الانتاج والاحتفاظ بالاسعار عند أدنى حد ممكن » ..

وفعلا تكون هذا المجلس الذي أطلق عليه اسم المجلس الاعلى

### High Authority

من أفراد لا يمثلون دولهم أو حكوماتهم وانما مهمتهم هي العمل على تثبيت تلك الاغراض دون النظر الى المصالح الخاصة لكل دولة على حدة ، وأصبح هذا المجلس مسئول كوحدة أمام مجلس وزراء الخارجية للدول الممثلة فيه وعليه ان يقدم تقريره السنوى له والى المجلس الاستشاري الملحق به ..

وبمراجعة الاتفاقية المبرمة نرى أن من حق ذلك المجلس ان يصدر التعليمات والتوجيهات كما يوقع الجزاءات على المنشآت التي تعمل او تتعامل في الفحم والحديد ، وأصبح من حق تلك الهيئة ان تحدد الاسعار العليا والسفلى لتلك المنتجات حسب الحاجة ..

كما انشأ الى جانب ذلك المجلس هيئة قضائية مهمتها الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق تلك القواعد وما يتصل بها ..

كما نص في الاتفاقية على انشاء مجلس استشاري مكون من المنتجين والعمال والمستهلكين يلحق بالمجلس الاعلى وتكون مهمته ابداء المشورة حين

طلبها ..

أما وقد اكتملت لذلك المشروع السلطات المختلفة من تنفيذية وقضائية وتشريعية واستشارية - وهي العناصر التي تقوم على أساسها الدول - فهل تثبت أقدامه ويسير قدما في طريق النجاح ؟ هذا هو السؤال الذي ألقينته على عضو من أعضاء المجلس الاستشاري الأوروبي الذي كانت اجابته الدبلوماسية وهل يذكر التاريخ دولة قامت واحتلت مكانها بدون الاستناد الى جيش وبوليس ! فقلت متسائلا ! وهل معنى ذلك انه قد كتب لذلك المشروع الفشل كما كان شأن عصبة الامم وهيئاتها من قبل ، فرد ضاحكا « لاتنسى اننى ضمن المسئولين عن انجاح هذا المشروع ، ثم أن هناك الجيش الأوروبي في سبيل التكوين ، ويجب أن ننتظر لنرى الى أى حد سيكون اندماج جيوش الدول المشتركة ، والى أى درجة تتنازل تلك الدول عن أفكارها السابقة المحدودة بحدودها الوطنية ، وكيف تختفى تلك المخاوف والكراهية التقليدية بين بعض شعوبه ..

وقد سألت كثير من كبار رجال صناعة وتجارة الحديد في تلك الدول عن رأيهم واعتقادهم في نتيجة ذلك المشروع فوجدت اتفاق غريب في القول ، « ان هذا المشروع يمثل تجربة جديدة لا عهد لاحد بها ولا يستطيع انسان متزن ان يقدر النتائج العملية التي سيصير اليها بعد حين ، ولا يستطيع المنصف الا أن يقرر حقيقة واحدة ، وهي أن الحاجة التي أملت ذلك المشروع انما هي حاجة قاسية ملحة ، فدول غرب أوروبا ذات المستعمرات والجبروت السابق ، قد انحسرت عنها الثروة وتركها على شفى الهاوية التي لا منجاة لها منها الا الاتجاه والتضامن الذي قد يطيل عمرها ويجعلها قوة ثالثة تستطيع أن تقف بين طرفي النزاع في العالم ..

دوسلدورف ( ألمانيا )

محمد صديق لهيطة

فيتوقف على دراسة ومسح الاراضى  
عموما ، وخاصة فى المنطقة المعروفة  
بوادى الزرقا . وقد عملت الجهات  
المسؤولة على ذلك لاتمامه فى اقرب  
وقت .

وتقوم الآن وزارة الزراعة بالملكة  
الاردنية الهاشمية بدراسة بعض  
المشاريع الهامة لانهاض وانهاش  
الزراعة فى المملكة ، وذلك بمساعدة  
ادارة النقطة الرابعة الامريكية . ومن  
هذه المشاريع امكانيات ميكنة الزراعة  
بالاردن . وما ذلك الا صدى لما طالب  
به الفلاحون الاردنيون ، حيث تقدموا  
بطلبات توزيع جرارات عليهم واسمدة  
واعفائهم من الضرائب عموما وخاصة  
سكان الريف المجاور الى حدود  
اسرائيل كما طالبوا بانشاء مدرسة  
تقوم بتعليمهم فنون الزراعة  
وارشادهم .

ومن المشاريع الهامة ايجاد نظام  
الرى الدائم وذلك بالعمل على خزن  
مياه الانهار والوديان . وانشاء الآبار  
الارتوازية ذات التربة الجيرية كالقطاع  
الاردنى فى فلسطين .

وقد اتم خبراء النقطة الرابعة  
اخيرا وضع التفاصيل النهائية لمشروع  
الخزان المزمع اقامته على نهر اليرموك  
عند الحدود السورية . وسوف يوفر  
هذا الخزان المياه اللازمة لرى حوالى  
١٨٠٠٠٠ فدان من الاراضى التى لا  
تستغل الآن . وتقدر تكاليف المشروع  
بحوالى ٣٨ مليون دولار سوف تدفعها  
هيئة المساعدة بالامم المتحدة ، ولن  
يستغرق تنفيذ المشروع اكثر من ثلاث  
سنوات .

ولاشك ان هذا المشروع سيفيد  
الزراعة بالاردن فائدة لا يستهان بها  
الا ان سبب اهتمام الولايات المتحدة  
بهذا المشروع وتمويل الامم المتحدة له  
يرجع الى امر يجب ان يثير كثيرا من  
القلق فى الدوائر العربية . فيظهر ان  
الاراضى المستصلحة سوف توجد عملا  
لحوالى ٨٠٠٠٠ مهاجر فلسطينى ،

الفرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات  
الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها  
حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول  
المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعى سليم

## الزراعة فى الأردن

تظهر فى الصحراء حيث يرتفع منسوب  
الماء الباطنى .

وتعتبر الزراعة اساس الاقتصاد  
الاردنى اذ يكاد يعتمد عليها جميع  
السكان الذين يبلغ عددهم  
١٢٥٠٠٠٠ نسمة . وانتاج  
المحاصيل الزراعية هناك ، عدا  
مساحة صغيرة تزرع بالرى ، يعتمد  
على امطار الشتاء ، وهى قليلة نسبيا  
فى احسن البقاع الزراعية .

وفى رقى وانهاض الزراعة فى  
الاردن رقى ورفع لمستوى معيشة  
السكان ، وامكانيات الرقى بالزراعة  
تتلخص فى توافر الرغبة لدى المسئولين  
والاستعداد الفنى للقائمين بتنفيذ  
مشروعات الانهاض واخيرا تمويل  
هذه المشاريع .

وتدل الاحصاءات ان الاراضى التى  
تزرع لا تزيد عن ٥ ٪ من مساحة  
المملكة كلها اى ٦٠٠٠٠٠ هكتار  
منها ٢٦ الف هكتار فقط فى الوديان  
المتددة فى الغرب تعتمد على الرى  
ويزرع فيها الزيتون والكروم والتين  
أما باقى المساحة فتعتمد الزراعة فيها  
على مياه الامطار اذ ليس هناك مشاريع  
للرى معدة او موارد للرى الدائم  
فالانهار هناك تنحصر فى نهري الاردن  
واليرموك . ولم تحاول الدولة تنظيم  
المياه فى هذين النهرين أو حسن  
استغلالهما .

اما الصرف واصلاح الاراضى البور

تشمل المملكة الاردنية الهاشمية  
مملكة شرق الاردن والقطاع الاردنى  
من فلسطين . ويفصل بينهما الاخدود  
الانكسارى الذى يشغله نهر الاردن  
والبحر الميت وينخفض عن مستوى  
سطح البحر بمقدار ١٢٠٠ قدم ،  
ويمثل امتداد الاخدود جنوبا الى  
خليج العقبة خط الحدود بين الاردن  
والنقب . والقطاع الاردنى من  
فلسطين جبلى مرتفع يتدرج فى  
الانحدار غربا نحو سهل اسرائيل  
اما فى الشرق فانحداره شديد نحو  
الاخدود . وهذا القطاع هو أغزر  
جهات الاردن مطرا ، واصلاحها للزراعة  
ولاسيما المنطقة الواقعة منه شمال  
القدس حيث تكثر القرى الكبيرة  
التي تعتبر نموذجية بامنسبة لباقي  
المملكة واهمها نابلس ورام الله .

أما شرق الأردن فعبارة عن صحراء  
فسيحة ، وهى قليلة المطر على وجه  
العموم ، فيما عدا حافتها الغربية  
المرتفعة التى تشرف على الاخدود  
الانكسارى الذى اشرنا اليه . وتخترق  
هذه الحافة عدة وديان شديدة الانحدار  
تشغلها انهار قصيرة تجرى غربا  
نحو نهر الاردن والبحر الميت . وهذه  
الوديان تمثل الاراضى الزراعية فى  
الاردن واهمها وادى الزرقا ، اما باقى  
الزراعة فى الاردن فتمثل فى واحات



وبمقتضى هذا المرسوم أصبح من الضروري الحصول على ترخيص قبل البدء في انشاء صناعة معينة وذلك بعد فحص دقيق يتبين منه ان الدولة في حاجة الى هذه الصناعة ولن يؤثر قيامها على تقدم أية صناعة أخرى منشأة قبلاً. وعلاوة على ذلك تنوى الحكومة منع واردات البضائع التي يصنع مثلها محلياً وتكفى الاستهلاك المحلى . أما الرقابة على الاسعار فسوف تفرض على ما يصنع منها محلياً .

### انخفاض دخل الفرد

#### في الشرق الاوسط

|                          |            |
|--------------------------|------------|
| الولايات المتحدة         | ١٥٥٣ دولار |
| الاتحاد السوفيتى         | ٣٠٨ »      |
| اسرائيل                  | ٣٨٩ »      |
| تركيا                    | ١٢٥ »      |
| لبنان                    | ١٢٥ »      |
| مصر                      | ١٠٠ »      |
| سوريا                    | ١٠٠ »      |
| ايران                    | ٨٥ »       |
| العراق                   | ٨٥ »       |
| المملكة العربية السعودية | ٤٠ »       |

وذلك حسب احصاءات شبيه رسمية ظهرت في بعض منشورات الامم المتحدة .

### أعمال التعمير التي تقوم بها الامم المتحدة في الاردن

قررت الجمعية العامة للامم المتحدة في سنة ١٩٥١ تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لتنفيذ مشروع ثلاث سنوات لاقامة اللاجئين الفلسطينيين في الاردن والدول العربية المجاورة . وتدور الآن مفاوضات بين لجنة الاغاثة وبين حكومة الاردن بخصوص صرف مبلغ قدره ١٢ مليون دولار ينفق معظمه على انشاء مزارع في قريتين تجريبيتين ، أما باقى المبلغ فينفق على مشاريع صناعية وتجارية أخرى . وقد جاء فى تقرير اللجنة أن ٤٦٠٠٠٠ لاجئ يقيمون الآن بالاردن . بينما لا يمكن أن يقيم منهم بها اقامة دائمة سوى ٢٥٠٠٠ فقط .

كانشاء مصنع للصابون وآخر للسكر حيث ان المواد الخام تتوفر داخل البلاد ، فزيت الزيتون الناتج من مساحات الزيتون المنزرعة أو المخصصة لزراعته سوف ينتج من الزيتون ما يكفى لسد حاجة المصنع للصابون . أما عن صناعة السكر ، فما زالت الجهات المسؤلة تضع الخطط لدراسة ما اذا كان ايها اصلح للزراعة في الاردن القصب أو البنجر وكذا أمور أخرى من جهة الرى وتوفير المياه اللازمة لذلك . هذا الى جانب صناعة النبيذ هناك حيث ان المادة الخام الناتجة من زراعة الكروم تمون المصانع بها .

\*\*\*

### الرقابة على الصناعة في سوريا

تدل التقارير الواردة أن الحكومة السورية في صدد اصدار مرسوم ينص على اجراءات واسعة الرقابة على الصناعة .

وتمكنهم من الاستقرار نهائياً في الاراضى الاردنية . وهذا يعنى ان مشكلة اللاجئين يراد حلها لا على حساب دولة اسرائيل التي تسببت فى هذه المشكلة الكبرى، وانما على حساب الامكانيات الاقتصادية للبلاد العربية التي استضافتهم وهذه مسألة يجب ان تضعها الجامعة العربية فى المقام الاول من اهتمامها .

ولا ينتظر للانتاج الحيوانى النمو أو حتى الاستقرار فى هذا النظام الزراعى المعتمد على الامطار غير المنتظمة اذ تضيع على المنتجين نسبة كبيرة من الحيوانات خلال سنى الجفاف وفى عام ١٩٤٦/٤٧ ، وقد كانت سنة جفاف ، كانت الخسارة ٤٠ ٪ فى الماعز والاغنام ، ٤٥ ٪ فى الماشية ، ٥٠ ٪ فى الجمال

والصناعات الزراعية الموجودة فقيرة جداً وقليلة ايضاً ، فهي تتكون من مصنعين للدخان وثلاثة لصنع النبيذ والمشروبات الروحية اما ادخال صناعات زراعية جديدة

### مساحة وانتاج الحبوب الرئيسية في مصر

#### بآلاف الفدادين وآلاف الاطنان

| متوسط   | القمح | الاذرة | الارز | الشعير | المجموع |
|---------|-------|--------|-------|--------|---------|
| ٣٨/١٩٣٤ | ٥٨٨   | ٦٤٩    | ١٧٤   | ١١٣    | ١٥٢٤    |
| المساحة | ١١٨٤  | ١٦١٦   | ٦٠٩   | ٢٢٥    | ٣٦٣٤    |
| الانتاج | ٦٩٢   | ٦٨٩    | ٢٦٥   | ١٥١    | ١٨٩٧    |
| ١٩٤٥    | ١١٨٢  | ٦٩٧    | ٨٦٦   | ٢٦٢    | ٤٠٠٧    |
| المساحة | ٦٣٧   | ٦٥٢    | ٣٣٠   | ٩٢     | ١٧١١    |
| الانتاج | ١٠٨٠  | ١٤٠٩   | ١٣٠٨  | ١٦٧    | ٣٩٦٤    |
| ١٩٤٨    | ٥٩٥   | ٦٢٨    | ٢٩٥   | ٧١     | ١٥٨٩    |
| المساحة | ١١٩٧  | ١٢٥٠   | ١١٦٨  | ١٣٨    | ٣٧٢٣    |
| الانتاج | ٥٧٦   | ٦١٠    | ٢٩٤   | ٤٩     | ١٥٢٩    |
| ١٩٥٠    | ١٠١٨  | ١٣٠٦   | ١٢٤٢  | ٩١     | ٣٦٥٧    |
| المساحة | ٦٢٩   | ٦٩٥    | ٢٩٤   | ٥٠     | ١٦٦٨    |
| الانتاج | ١١٩٤  | ١٤٤٦   | ١٢٦٠  | ٩٩     | ٣٩٩٩    |
| ١٩٥١    |       |        |       |        |         |

# مخازن الموارد والمرمات

## نظامها . محاسبتها . رقابتها .

فسيحة بها بعض الارفف - كلا - بل ان له شروط مثل عديدة يؤدي توافرها الى تحسين العمل تحسينا كبيرا . ولا شك ان هذه الشروط تختلف من صناعة الى أخرى حسب انواع المواد المستعملة . ولكننا نفترض ان المخزن الذي نحن بصدده يحوى انواع عديدة من المواد بحيث يصلح لان يكون ممثلا لكثير من الصناعات المختلفة . فالبناء يجب ان يكون فسيحا ، حسن الانارة والتهوية عموما ( انظر ماسيرد فيما بعد بخصوص هذا ) ويحسن ان يكون به عدة فواصل وقواطع على هيئة حرف « T » حتى تزيد مساحة الحوائط زيادة كبيرة فيتسع بذلك الى استيعاب اكبر كمية من المواد المطلوبة تخزينها فيه ويجب العناية بترتيب هذه المواد عناية فائقة فان اهمال ذلك وتكديس المواد فوق بعضها البعض من الامور المعيبة جدا والتي يجب تلافيها .

كما يجب ان ترتب هذه المواد بحيث يسهل ايداع الوارد الجديد وصرف المطلوب صرفه بسهولة ويسر على ان يلاحظ الصرف من الموجودات أولا اي بطريقة First-in, first out حتى لا تتعرض الكميات الاولى للعطب او التلف .

**ترتيب المخزن من الداخل :**  
ان براعة امين المخزن تبدو لأول مرة من مجرد النظر الى المخزن من الداخل . فان أمين المخزن الماهر يراعى بعض القواعد العامة والاصول المتواردة لهذا الترتيب فالمواد التي تتشابه في طبيعتها كالمسامير والصواميل مثلا يجب ان تحتفظ قريبة من بعضها البعض والمواد المتباعدة في طبيعتها كالاقمشة والمسامير او الاقمشة والاسلحة ، يجب ان تحتفظ في أماكن متباعدة .

والموارد في هذا المجال هو ان تحفظ المسامير والبويات الغير

وغير ذوى خبرة ونشاط فسدت أمورها وارتبكت أمور المؤسسة بناء على ذلك . فان مجرد الاهمال في حفظ المواد وتخزينها يكبد المؤسسة خسائر كبيرة في كثير من الاحيان .

**موقع المخازن :** يحسن كثيرا ان يكون مبنى المخزن متوسطا بالنسبة لمواقع اقسام المؤسسة جميعها . وخصوصا بالنسبة لعملية استلام البضاعة عن ورودها للمؤسسة ، وبالنسبة لصرفها الى الاقسام . وتزداد هذه النقطة اهمية كلما كان حجم المواد كبيرا او وزنها ثقيل . فان ملائمة موقع المخزن في هذه الحالة تؤدي الى توفير محسوس في الوقت والجهد .

**المخازن الفرعية :** قد يكون من المستحسن ، في ظروف كثيرة ، الاستعانة ببعض المخازن الفرعية في أقسام المؤسسة الواحدة اذا ما كانت بعض المواد المستعملة كبيرة الحجم جدا كالاشباب او الاحجار أو الفحم ، او ثقيلة الوزن جدا كالحديد والجمالون ... الخ . فكثير من موردي هذه الاصناف يفضلون توريد الكمية المتعاقد عليها مع المؤسسة دفعة واحدة لا على عدة دفعات وذلك توفيراً لمصروفات النقل والتسليم ، وفي هذه الحالة يصعب عمليا ايداعها المخزن العام ثم صرفها الى الاقسام المختصة بالتالي ، فيحسن اذن تسليمها للمخازن الفرعية لهذه الاقسام مباشرة .

الا ان هذه المخازن الفرعية يجب ان تتبع في نظامها النظام الاصلى المتبع في المخزن العام بجميع خطواته . فالمواد التي بهاء لازالت في حكم الموجودات ولم تصرف بعد لاية عملية من عمليات الانتاج . فيجب ان تخضع في كل اجراءاتها للتنظيمات العامة للمخزن العام .

**مبنى المخزن :** ان المخزن المثالي لا يمكن ان يكون مجرد حجرة فسيحة

بعد ان مهدنا للبحث بشرح اهمية موضوع المخازن ، وبالتنويه عن الفوائد العديدة التي يمكننا ان نجنيها من تطبيق نظام محاسبي سليم ، نستطيع ان نشرع في معالجة الموضوع ذاته .

ولما كان الموضوع متشعبا ويتناول نواح عدة من ادارة الاعمال ، والمحاسبة فمن رأينا ان نتناوله على خمس مباحث

**المبحث الاول :** وسنخصصه لنظام العمل بالمخزن . ويتناول طرق حفظ المواد ، ونظام الاستلام والصرف ، والوزن والقياس ، كما يتناول المخازن التابعة Sub-stores

**المبحث الثاني :** وسنخصصه لنظام تمويل المخزن ، ويتناول نظام المشتريات ، والتسويق Marketing وقوائم الاصناف وقوائم الموردين .

**المبحث الثالث :** وسنخصصه لنظام امساك حسابات المخزن ، ويتناول الطرق المختلفة لامساك حسابات المخازن كما يتناول انظمة الضبط الداخلى والرقابة .

**المبحث الرابع :** وسنخصصه لناحية التكاليف حيث تتناول فيه سعر صرف المواد من المخازن .

**المبحث الخامس :** وسنخصصه لموضوع جرد موجودات المخازن والطرق الشائعة لاجرائه وتقدير قيمة الموجودات .

### المبحث الاول

#### نظام العمل بالمخازن

**عموميات :** ان العناية بموضوع المخازن في جميع نواحيها من الامور التي يجدر بجميع المؤسسات ، صغيرة أو كبيرة ، الالتفات اليها وبذل اكبر جهد في سبيلها اذا ما كانت ترغب في السير في اعمالها بنجاح وعلى اساس اقتصادى سليم ، ولا نبالغ اذا قلنا ان نجاح المؤسسة او فشلها قد يتوقف احيانا على تنظيم المخازن ورقابتها . فاذا ما اهملت المخازن ووقف على شئوننا اشخاص غير امناء



## مختصات قصاصه

عبد المجيد الرمالى



فى طليعة خريجي المدارس التجارية من الرميل الاول عام ١٩١٦ ولعله فى مقدمة من عمل منهم بالاعمال التجارية دون الالتحاق بالمصالح الحكومية - عاونه على هذا بيئته ووراثته فقد كان والده من اشياخ التجارة بالقاهرة وكان له الى جانب تجارة الجيوب مصنع لطحن الغلال ومصنع لتوريد الخبز - فلما عاون عبد المجيد الرمالى والده أنشأ مصنعا للطحن على طراز أحدث ونظام أجد

وكان عبد المجيد الرمالى الشاب التاجر قاضيا محلفا بالمحكمة المختلطة

اللامع وتلك كانت فى ذلك العهد ثقة لا يحظى بها الكثيرون وكانت الحركة الوطنية فكان منها فى الطليعة ثم كانت الحياة النيابية فعرفت الرمالى عضو مجلس النواب وقد فاز فى كثير من أدوارها بالتزكية دون منافس وظل مراقبا لمجلس النواب منذ عام ١٩٤٢

وفى عام ١٩٤٦ انتخب عضوا بمجلس الشيوخ واختير سكرتيرا برلمانيا بالمجلس ثم مراقبا له

وعبد المجيد الرمالى على رأس من ساهموا فى انشاء الغرف التجارية وقد انتخب سكرتيرا لغرفة القاهرة التجارية منذ تأسيسها ثم رئيسا لها وما زال رئيسها حتى الآن

وقد تمكن بجهوده ونشاطه من تشييد دار للغرفة التجارية جديدة بالتجار والماليين وقد أنشأ بالدار ناديا تحف به حديقة فى أعلى البناء يؤمه التجارى تباحثون ويتشاورون وينظرون فى شئونهم ومصالحهم المختلفة

وقد ساهم عبد المجيد الرمالى فى انشاء بنك القاهرة وانتخب عضوا بمجلس ادارته

وعبد المجيد الرمالى رجل حسن المظهر حسن المخبر على السواء فهو على جانب عظيم من الخلق المتين والفكر الرصين وهو وافر الادب جم التواضع متهلل الوجه طلق المحيا يملؤ محدثه ارتياحا وبشرا واطمئنانا وربما تعرض الرمالى لبعض الازمات أو اختلاف التيارات ولكنه احتفظ دائما بأخلاقه الكريمة ومزاياه العظيمة انما نرجو للبلاد المزيد من أمثال هذا التاجر المصرى الصميم والمالى الوطنى الكريم

حسن الخطيم

مسألة « Powders » فى ادراج غير مغطاه « Bins » اما الادوات الاكبر حجما كالصواميل او الشواكيش والسكاكين فتحفظ على أرفف والاسياخ الطويلة تحفظ على حوامل « Racks » اما السوائل فتحفظ فى براميل هذا عدا العبوات المعروفة كجوانات الجبس او كاستوانات الاوكسيجين والهواء السائل وهكذا . ويحسن كثيرا الاحتفاظ باحجام أو مقاسات متدرجة لوسائل الحفظ . فالأرفف تكون متدرجة وكذلك الحوامل والبراميل والادراج وهكذا .

**شروط التخزين :** ان كثيرا من المواد لا تتأثر بشروط التخزين وظروفه ولكن بعضها تتأثر بهذه الظروف ولذا يحسن تخزينها فى الظروف الملائمة . فهناك مواد تلائمها الاماكن المظلمة البعيدة عن الضوء والحرارة ، كمواد التصوير عموما ، وبعضها يجب ان تحفظ فى اماكن جافة والا « تميعت » أى التقطت رطوبة من الجو فتتغير طبيعتها كلية وذلك مثل كربونات الصديوم حيث تصير بكرومات ، وكسلفيت الصوديوم حيث يصح سلفات .

ويجب عموما حفظ المواد السريعة الالتهاب كالزيوت والكحول والكبريت بعيدة عن اى مصدر حرارة كالمصابيح مثلا .

واهم ما يجب الاحتراس منه فى التخزين هو الرطوبة الشديدة والحرارة والتراب . ولذا فيجب ملاحظة النظافة التامة للموجودات بالمخزن بصفة دائمة . كما يجب مراعاة شروط التخزين السالف ذكرها بحسب طبيعة كل صنف مخزون ولو اقتضى الامر تخصيص مكان خاص له كوضع ارضية خشبية او اظلام المكان او حفظه فى مكان رطب ، وهكذا .

**أمين المخزن :** يجب ان يتوفر فى أمين المخزن درجة معينة من الثقافة والدراية والمران لكى يستطيع متابعة كل هذه القواعد والملاحظات ، ولكى يكون له بعض السلطة فى استلام المواد وصرفها للاقسام .

ويجب ان يكون متحليا بأقصى درجات الامانة والشرف كما يجب ان يكون متحليا بصفة حب النظام ، والصبر والجلد على التمسك باهدابه دون تراخ أو ملل . ويجب ان يؤدى عمله وتحدد واجباته وحقوقه بناء على

لهذا الغرض أو عن طريق منضدة خاصة Counter كما يجب الاستيثاق من الموازين والمكاييل المستعملة بالمخزن بين حين وآخر للتأكد من سلامتها ودقتها .  
يتبع موسى حقي

أوامر ادارية صريحة ليس فيها لبس أو غموض ، كما يحسن حظر دخول المخزن الا بالنسبة لأمين المخزن ومساعديه الرسميين دون غيرهم ( الا فى حالة الجرد والتفتيش والمراجعة ) وتتم عملية الصرف خلال نافذة معدة



المعدات الزراعية اللازمة لها على أن يسدد القرض على عشرة أقساط نصف سنوية .

### صادرات بريطانيا من الفحم

تدل الشواهد على أن بريطانيا تستطيع هذا العام أن تزيد تصدير الفحم إلى ١٥ ١/٢ مليون طن وهو الهدف الذي رسمته الحكومة لصناعة الفحم المؤممة ، ورغم افتعاش الصادرات من الفحم فإنه لا ينتظر أن تعود بريطانيا فتحتل مكانتها التي كانت لها قبل الحرب كأمة مصدرة للفحم .

وفي مقارنة بين التنبؤات والانتاج الفعلي لدول غرب أوروبا يظهر أن بريطانيا وفرنسا وبلجيكا في حالة جيدة من حيث التصدير وفي الواقع أن بريطانيا قد تمكنت من انتاج ما يقدر ب ١٧٪ زيادة على انتاج ١٩٥١ .

هذا وبلغ انتاج الفحم في بريطانيا حتى منتصف أغسطس الماضي حوالي ١٣١ مليون طن مقابل ١٢٧ مليون طن في العام السابق . ولقد تمكنت الجهات المختصة من التغلب على أكبر عقبة صادفتهم وهي توفر العمل الذي كان يظن أنه العقبة أمام الانتاج .

### اتفاق الأرجنتين والولايات المتحدة

أصبحت الأرجنتين هذا العام بنقص كبير في إنتاجها من القمح ولذلك عقدت اتفاقية مقايضة بينها وبين الولايات المتحدة يقضى باستيراد ١٩٦٠٠٠ طن من القمح الأمريكي وتصدير ٢٥٤٠٠٠ طن من الذرة خلال المدة المتبقية من العام الحالي ،

نعوق وتحد من الصادرات الاوربية لامريكا . وبين أن في ١٩٢٩ ألقت الواردات ٥٢٪ من مجمل الانتاج الاهلى في الولايات المتحدة ، ولكن في السنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٠ وبالرغم من مجهودات البيع الاوربية فإنها لم تكون الا ٣٣٪ والشكوى في أمريكا وبعض الدول الاوربية من هذا الوضع عامة ، هذا وتقوم الجهات المختصة بالتحقق مما اذا كان لاستمرار التعزيف الجمركية المرتفعة أثر كبير في علاقة أمريكا بحلفائها .

### ميزان استراليا التجارى

يقدر العجز في الميزان التجارى الاسترالى في السنة المالية المنتهية في آخر يونيه الماضى بحوالى ٨٤٠ مليون دولار مقابل فائض في العام الماضى بحوالى ٥٣٠ مليون دولار . وهذا يفسر ما لجأت اليه استراليا من تضيق في الاستيراد حتى لو كان بالاسترلىنى .

هذا ويقدر انتاج الصوف في موسم ١٩٥٢/٥٣ بحوالى مليون رطل أى مثل ما كان عليه في العام الماضى ١٩٥١/٥٢ حيث كان ١٠٨٠ مليون رطلا . وقد بلغت حصيلة الصوف من الدولارات في موسم ٥٢/٥١ ٦٨٦٨٨ مليون دولار أى بنقص قدره ٥٠٪ من مثيلتها الخاصة بموسم ١٩٥٠/١٩٥١

### البرازيل

منح بنك الاستيراد والتصدير اعتمادا قدره ٥ مليون دولار بسعر فائدة قدره ٤٪ لتمكين ولاية ميناس جيراس بالبرازيل من استيراد



### ألمانيا والاقتصاد الاوروبى

برفع الحلفاء لجميع القيود التي كانت مفروضة على انتاج الصلب في ألمانيا الغربية وتصفية الهيئة المشرفة على منطقة الروهر ، أصبح في مقدور حكومة ألمانيا الغربية أن تنهض وتنعش قوتها الاقتصادية . وتنظر الدول الاوربية الاخرى الى هذا الوضع بعين الشك والريبة . فانتاج الصلب في ألمانيا في عام ١٩٥١ كان أكبر من مجموع انتاج فرنسا ومنطقة السار حيث بلغ ١٣ مليون طن بينما كان انتاج فرنسا ١٠ مليون والساار ٨ مليون طن وتدل التقديرات أنه في امكان ألمانيا أن يصل انتاجها الى ١٦ مليون طن سنويا . وقد كان الغرض من مشروع شومان ان ينتظم الاقتصاد الالماني في بناء المجتمع الاوربي ، ولكن كان لسرعة نمو قوة ألمانيا أن أصبح الفرنسيون ينظرون اليها بعين التخوف مما سيجيء به المستقبل حيث أن ما اقترحوه من اشتراكهم على قدم المساواة في مشروع شومان سيفرض فعلا بواسطة ألمانيا .

### أمريكا وأوروبا

وجه رئيس لجنة التجارة البريطانية بيتر ثورنيكروفت وهو في معرض تحليل إحدى مشاكل العلاقات الاوربية الأمريكية الحديث الى أمريكا قائلا انهم ( أى بريطانيا ) يريدون أن يبيعوا أكبر قدر ممكن لأمريكا حتى يمكنهم في الامد الطويل شراء أكبر قدر ممكن منها . ثم عرض بعد ذلك الى البرهان أن التعزيف الأمريكية وقوانين الجمارك

### احصاءات البطالة في بعض البلدان

بالآلاف

| البلد              | ١٩٤٧ | ١٩٤٨ | ١٩٤٩ | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ |
|--------------------|------|------|------|------|------|------|
| اتحاد جنوب افريقيا | ١٠   | ١٢   | ١٥   | ١٦   | ١٠   | ١٢   |
| الولايات المتحدة   | ٢١٤٢ | ٢٠٦٤ | ٣٣٩٥ | ٣١٤٢ | ١٨٧٩ | ١٦١٢ |
| بلجيكا             | ٦٨   | ١٢٩  | ٢٣٥  | ٢٢٤  | ٢٠٧  | ٢٥٣  |
| فرنسا              | ٧    | ١٧   | ٤٠   | ٥٢   | ٤٠   | ٣٩   |
| ايطاليا            | ١٦٢٠ | ١٧٩٢ | ١٦٧٣ | ١٦١٥ | ١٧٢١ | ٠٠   |
| سويسرا             | ٣    | ٣    | ٨    | ١٠   | ٤    | ٣    |
| استراليا           | ٧    | ٣    | ١٠   | ١    | ١    | ٠٠   |
| انجلترا            | ٣٤٢  | ٣٢٦  | ٢٢٨  | ٣٣٢  | ٢٦٤  | ٣٦٠  |



وهذه اول مرة تستورد فيها الارجتين القمح اذ تعتبر في العادة من الدول المصدرة له .

## تطور النظام الاقتصادي في

### يوغوسلافيا

أشارت جريدة التايمز اللندنية في مقال رئيسي نشر أخيراً أن النظام الاقتصادي في يوغوسلافيا قد تطور في السنين القليلة الماضية تطورا خطيرا له مغزاه . إذ قررت الحكومة اليوغوسلافية أن تغير من سياسة تركيز التوجيه الاقتصادي في يد الحكومة وبدأت في انتهاج سياسة اللامركزية في السياسة الاقتصادية والاكتفاء بوضع أهداف السياسة وترك التفاصيل للسلطات المحلية تعالجها هي بمساعدة العمال أنفسهم . واكتفت الحكومة بالاشراف العام على الاقتصاد القومي ، ومن وسائلها في الاشراف الاقتصادي هو البنك المركزي الذي تتركز فيه المدفوعات بين المؤسسات المؤممة فيسهل الاشراف عليها بمعرفة حالتها المالية واستعمال سلاح الاقراض في تشجيع الصناعات الضرورية أو التضيق على الصناعات الكمالية .

### الاصلاح الزراعي في فرموزا

قامت حكومة فرموزا الصينية بتنفيذ سياسة الاصلاح الزراعي على ثلاث سنوات بدأت في ١٩٤٩ وتنتهي في العام القادم . ففي العام الاول حدد ايجار الاراضي بحيث لا يتجاوز ٣٧٪ من قيمة محصول الارز أو المحصول الرئيسي وفي العام الثاني باعت الحكومة أراضيها بأسعار منخفضة للمعدين من الفلاحين .

كذلك عمال الغزل في شمال البلاد وعددهم ٢٠٠٠٠٠

ونظام ربط الاجور بالرقم القياسي لنفقات المعيشة ليس جديدا وقد طبق بنجاح في اسكنديناوة .

### سياسة التأمين في أمريكا اللاتينية

انتشرت سياسة تأمين الصناعات الرئيسية ووسائل النقل في أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب . فأمنت البرازيل مثلاً السكك الحديدية وكذلك فعلت الأرجنتين معوضة أصحابها بسندات على خزائنها وقد قررت حكومة بوليفيا أخيراً تأمين مناجم الصفيح والسكك الحديدية استناداً إلى أن الشركات الأجنبية التي كانت تستغل هذه المرافق كانت تأخذ من البلاد أكثر من نصيبها العادل ولا تستثمر أرباحها في داخل البلاد .

والخلاف القائم الآن في جمهورية بوليفيا سيختصر في تفاصيل التأمين بعد أن ووفق على المبدأ ويرى حزب العمال في تلك البلاد ألا تدفع الحكومة تعويضاً ما لأصحاب هذه المرافق ويقوم الحزب بالضغط الشديد لتنفيذ هذه السياسة .

### المركز الدولي للحبوب والمواد الخام

نشر خبراء بنك التسويات الدولية أنه ينتظر أن يزداد انتاج كثير من الحبوب والمواد الخام هذا العام زيادة محسوسة . ففيما يختص بالقمح يظهر أن المحصول العالمي سيبلغ رقماً قياسياً لم يبلغه من قبل . ثم أن انتاج الحاصلات الزراعية الرئيسية — باستثناء القطن — ستزيد زيادة محسوسة . أما انتاج المطاط الطبيعي فقد مال أخيراً إلى الانخفاض إلا أن المعروض منه حالياً والمخزون كاف لتغذية الطلب عليه ولا ينتظر أن ترتفع أسعاره .

وكذلك زاد انتاج الزنك والرصاص وكانت إلى عهد قريب نادرة نسبياً . ويقول الخبراء أن الاسواق العالمية للمواد الخام والحبوب والمعادن تميل ميلاً واضحاً إلى الانخفاض على وجه العموم . إلا أن بعض المواد مثل الصوف لن يظهر انخفاض أسعارها إلا بعد عدة شهور .

## العدد القادم

### عدد خاص عن

### الاصلاح الزراعي

وفي المرحلة القادمة ستحدد الملكية بحوالي ٥ أفدنة للأراضي التي يزرع فيها الارز وحوالي ٩ أفدنة للأراضي الأخرى وستشتري الحكومة الأراضي التي تفيض عن هذا الحد بسندات حكومية وبأسعار حوالي ١/٢ ٢ مرة قدرة غلة الأرض السنوية .

### نفقات المعيشة والاجور في الولايات المتحدة

ارتفع الرقم القياسي لنفقات المعيشة في الولايات المتحدة في الأسابيع القليلة الماضية ارتفاعاً طفيفاً حتى وصل إلى ١٩٢٤ بالنسبة إلى مستوى ما قبل الحرب . ولما كانت كثير من النقابات العمالية قد اتفقت مع أصحاب الأعمال على ربط الاجور بالأرقام القياسية لنفقات المعيشة لذلك ينتظر أن يستفيد عدد غير قليل من العمال من ارتفاع مماثل في أجورهم . فعمال السكك الحديدية سترتفع أجورهم بحوالي سنتين للساعة وعدد هؤلاء العمال ١٢٥٠٠٠ عامل وسيستفيد

### حصة البلاد المصدرة والمشاركة في اتفاقية القمح الدولية في السنين القمحية من اول أغسطس الى ٣١ يولية

| بالآلاف الاطنان |       |       |         | البلاد           |
|-----------------|-------|-------|---------|------------------|
| ٥٣/٥٢           | ٥٢/٥١ | ٥١/٥٠ | ٥٠/١٩٤٩ | أستراليا         |
| ٢٤١٤            | ٢٤١٤  | ٢٤١٤  | ٢١٩٩    | كندا             |
| ٦٣٩٦            | ٦٣٤١  | ٦٠٣١  | ٥٥٨٢    | فرنسا            |
| ١١١             | ١١١   | ١١١   | ٩١      | الولايات المتحدة |
| ٦٨٨٩            | ٦٩٤٤  | ٦٧٥٤  | ٦٤١٩    | المجموع          |
| ١٥٨١٠           | ١٥٨١٠ | ١٥٣١٠ | ١٤٢٩١   |                  |

# آدم سميث

يتميز كل علم من العلوم بمجموعة من أعلامه وعلمائه ممن أقاموا أسسه وبنوا قواعده ووضعوا نظرياته . وعلم الاقتصاد كعلم من العلوم الحيوية ذات الاتصال المباشر بحياة المجتمع ، له أعلامه الأفاضل ممن سنتولى في هذا الباب عرض موجز عن حياتهم مع الإشارة إلى أبحاثهم ونظرياتهم .

١٧٢٣ - ١٧٩٠

مصاها بداء النسيان حتى كان نسيانه مضرب الامثال .

ولم تكن حياة آدم سميث التي نعرفها سوى تلك المذكرات التي كتبها الاستاذ « دوجالد ستيوارت » عن حياة سميث وعن كتابته . . . وقد ألقى الاستاذ دوجالد هذه المذكرات في عام ١٧٩٣ في الجمعية الملكية بأدنبره .

وظهرت هذه المذكرات ضمن برامج الجمعية في عام ١٧٩٤ ، ونشرت في كتاب عام ١٨١١ مع تاريخ حياة بعض الاقتصاديين الآخرين . . . صدر الكتاب بقلم دوجالد ستيوارت وكان عنوانه « تاريخ حياة آدم سميث وروبنسون » .

وقد أصدر الكاتب الكبير « جون راي » كتابا في عام ١٨٩٥ في لندن عن تاريخ حياة سميث وقد أظهر في كتابه هذا كل معالم حياة ذلك الاقتصادي الكبير . . .

وفي عام ١٨٩٤ أصدر « جيمس بونار » كتابا عن مكتبة آدم سميث ، يحوى حوالى ٢٣٠٠ مؤلف كانت تحويها مكتبة العالم الاقتصادي . . . وفي عام ١٨٩٦ أصدر الدكتور « ادوين كانون » محاضرات آدم سميث عن العدالة ، والبوليس ، والدخل . . . وكان أحد الطلبة قد دون هذه المذكرات في عام ١٨٦٣ وهو في جامعة اكسفورد . . . وفي عام ١٧٧٦ وجد أحد القضاة بلندن نسخة خطية كتبها أحد الطلبة في عام ١٧٦٣ عن محاضرات سميث في مادة الاقتصاد السياسي . . . أيام أن كان أستاذا في جامعة جلاسجو . . . وقد قدمت هذه المذكرات إلى الدكتور « أدوين كانون » لنشرها .

## مؤلفاته

١ - في عام ١٧٥٩ أصدر سميث كتابا قيما عن نظرية « المشاعر الاخلاقية »

Sentiments Moral of Theory

وقد جلب اليه هذا المؤلف شهرة واسعة كما جلب اليه ربحا وفيرا .

تونسند المعروف بتجاولاته في الخارج . . . وسافر الاثنان إلى باريس حيث مكثا هناك عامين . . . واتصل خلالها « بكنياي » زعيم الفيزيوكرات . وبعد عودتهما من باريس رتب له الدوق معاشا سنويا قدره ثلاثماية جنيه وذلك للبقية الباقية من حياته . . . لأن دخل آدم سميث كأستاذ في الجامعة كان في ازدياد مستمر .

ومنذ عام ١٧٦٤ خرج آدم في تجاولات بين تولوز وجنيف وباريس حيث مكث في تولوز زهاء العمام والنصف عام . . .

أما جنيف فلم يمكث بها أكثر من شهرين حيث تقابل مع فولتير . . . ومكث بباريس عشرة شهور تعرف خلالها بجامعة الفيزيوكرات وجماعة دائرة المعارف

وهكذا قضى سميث عامين ونصف عام في رحلات دائمة كان لها كبير الاثر في مختلف آرائه ونظرياته . . . وفي عام ١٧٦٧ عاد إلى اسكتلنده ليعيش مع والدته . . . حيث كرس باقى حياته للكتابة والتأليف . . . ورحل بعدها إلى لندن . . .

وحتى عام ١٧٧٦ لم يظهر شيء جديد من كتابته وفي يناير ١٧٧٨ عين سميث في منصب قومسيير لجمارك أدنبره . . . فاحتل بذلك مركزا مرموقا . . .

وظل في مركزه هذا حتى وافته منيته في عام ١٧٩٠

## حياة آدم سميث

ان حياة آدم سميث لا تنبئ لنا بشيء ظاهر اللهم الا تلك الرحلات التي قام بها ونشاطه في مهنة التدريس التي شغلها وقتا طويلا . . . وأيضا صداقته الفاتكة لكثير من عظماء الرجال في عصره . . . ولا سيما مودته للفيلسوف الكبير « هيم » التي تحولت إلى مودة علمية بحته . . .

وكل مانعلمه عن أخلاق سميث انه كان رجلا مهذبا كريم الخلق . . . ورغم كل هذا فقد كان سميث

مولده ونشأته : ولد آدم سميث في الخامس من شهر يونيه عام ١٧٢٣ في بلدة كيركالدي باسكتلنده ابنا لقاض اسكتلندي . . . وفي عام ١٧٣٧ التحق بجامعة جلاسجو ودرس بها ثلاث سنوات ، وكانت دراسته هذه على يد الفيلسوف الكبير فرانسيس هاتشون ، الذي شمل آدم برعايته ، واتصل به آدم اتصالا مباشرا وتقرّب اليه كثيرا . . .

وفي عام ١٧٤٠ التحق بجامعة أكسفورد وأتم فيها دراسته ، ومكث بها ستة أعوام حيث تمكن من دراسة الكثير من العلوم والنظريات . . . معتمدا على نفسه في هذه المرة . . . فكان مثال الجد والنشاط خلال هذه الفترة . . .

وفي عام ١٧٤٦ عاد ثانية إلى اسكتلنده ، واشتغل بالتدريس في جامعة أدنبرة التي أسسها اللورد « كيميس » حيث كلف بالقاء بضع محاضرات في موضوعين هامين :

١ - الموضوع الاول في الاقتصاد السياسي ، حيث اتخذ حرية التجارة بساطا لبحثه . . .

٢ - والموضوع الثاني في تاريخ الادب الانجليزي . . .

وفي عام ١٧٥١ عين آدم أستاذا لعلم المنطق في جامعة جلاسجو . . . واشتهر آدم وذاع صيته ونبغ في مهنة التدريس في تلك الجامعة الشهيرة ، حتى شغل كرسى الاستاذية لعلم « الفلسفة الاخلاقية » في نهاية عام ١٧٥١ . . .

وشمل تدريسه لعلم « الفلسفة الاخلاقية »

١ - علم اللاهوت

٢ - الفقه والتشريع

٣ - الفلسفة الادبية

٤ - السياسة

وعندما بلغ آدم سميث الاربعين من عمره أي في عام ١٧٦٤ ترك مهنة التدريس ورحل عن جلاسجو في رحلة تهذيبية مع دوق باكليش ابن تشارلس



# بيان الملكية الصناعية

عن شهر أغسطس سنة ١٩٥٢

| بيانات                                |     | عدد المحال التجارية والصناعية |                                      |
|---------------------------------------|-----|-------------------------------|--------------------------------------|
| أحصائية عن العلامات الدولية           |     | المقيدة بالسجل التجارى        |                                      |
| ١ - العلامات المحلية التى سجلت دوليا  |     | محال مملوكة للأفراد           |                                      |
| ٦٧٥                                   | ٧٨٤ | ٧٢                            | متاجر                                |
| ١ - العلامات الواردة من المكتب الدولى | ٧٢  | ٢٠٧                           | مصانع                                |
| ٢ - حالات الرفض                       | ٢٤  | ٢٨                            | محال مملوكة للشركات                  |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | متاجر                                |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | مصانع                                |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | الرسوم المحصلة                       |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | رسوم قيد                             |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | رسوم تدوين                           |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | رسوم مستخرجات                        |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | مجموع الرسوم                         |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | رؤوس الاموال المقيدة فى السجل        |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | التجارى عن الشركات التى مركزها العام |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | فى مصر ( ذات الصفة التجارية )        |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | شركات تضامن                          |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | تجارية                               |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | صناعية                               |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | شركات توصية بسيطة                    |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | تجارية                               |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | صناعية                               |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | شركات توصية بالاسم                   |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | تجارية                               |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | صناعية                               |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | شركات مساهمة                         |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | تجارية                               |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | صناعية                               |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | حالات انبيج والرهن المسجلة           |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | عن المحال التجارية والصناعية         |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | حالات البيع                          |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | حالات الرهن                          |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | الرسوم المحصلة                       |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | رسوم حوافز رهن                       |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | رسوم مستخرجات                        |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | المجموع                              |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | العلامات التجارية                    |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | العلامات المحلية المودعة             |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | العلامات الاجنبية المودعة            |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | العلامات المحلية المسجلة             |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | العلامات الاجنبية المسجلة            |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | الرسوم المحصلة                       |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | رسوم ايداع وتسجيل                    |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | رسوم تجديد مدة الحماية               |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | رسوم انتقال ملكية وبيع مطبوعات       |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | وخلافه                               |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | المجموع                              |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | بيانات احصائية                       |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | عن الرسوم والنماذج الدولية           |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | ١ - طلبات الرسوم والنماذج            |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | المحلية التى اودعت دوليا             |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | ٢ - طلبات الرسوم والنماذج            |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | الواردة من المكتب الدولى             |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | طلبات وكلاء البراءات                 |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | طلبات مقدمة                          |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | طلبات قبلت                           |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | طلبات رفضت                           |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | طلبات تحت الفحص                      |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | الرسوم المحصلة                       |
| ٢٨                                    | ٢٤  | ٢٨                            | ٢٤٠ ٨١٠                              |
| ٢                                     | ٢٤  | ٢٨                            | ٦٧٤ ٨١٠                              |

٢ - أما كتابه فكان عن « ثروة الامم » Wealth of Nations وقد ابتداء فى كتابه فى تولوز عام ١٧٦٤ ولم ينته من كتابته حتى عام ١٧٧٣ ورغم ذلك لم ينته من كتابته الا فى عام ١٧٧٦ .

ويعد هذا الكتاب من أهم الكتب الاقتصادية التى صدرت فى هذه الايام . . . وكان هذا الكتاب بمثابة مرشد لمن خلفه من العلماء الاقتصاديين فى دراسة الكثير من المسائل الاقتصادية . . .

وكان أساسا لبحاثهم التى قاموا بها . . .

٣ - وكان كتابه الثالث عن تقسيم العمل Division of Labour

وقد جلب اليه هذا الكتاب شهرة واسعة النطاق . . . وظل اسم سميث مقرونا باسم كتابه مدة طويلة . . . لأن نظرياته التى أردها فى هذا الكتاب كانت تعتبر المرجع الاول للعلماء الاقتصاديين الذين أتوا بعد آدم سميث . . .

وكان آدم سميث فى كتابه هذا كأكبر كتاب اللغة الذين يقتبسونه بدون افساد لغة الكتاب المنبسط منه . . .

ولقد اقتبس سميث الكثير من كتب كثيرة يربو عددها على المائة كتاب .

## اقتصاديات آدم سميث

كانت تدور أبحاثه حول ثلاثة مواضيع فقط، أفرغ لها وقته الثمين ولم يتطرق الى غيرها من الموضوعات . وكانت هذه النقط الثلاث هى :

١ - تقسيم العمل  
٢ - النظام الطبيعى للعالم الاقتصادى ومدى تأثير مجهود الفرد عليه

٣ - الحرية Liberalism  
ولقد أدت جهود آدم سميث الى نتائج سريعة حاسمة . . . فكان لكتابته عن ثروة الامم أكبر الاثر على أرباب الاعمال والسياسيين . . .

ولولا استعداد الاذهان لتلقى الدعوة لتحرير الحياة الاقتصادية لما صادف سميث كل ذلك النجاح الذى لاقاه . . . وكان لدراسته للثروة من وجهتها الاجتماعية وليس من وجهة مظهرها الفنى ، ان حصر مقدار ثروة الامم فى شيئين هما :

١ - انتاجية العمل .  
٢ - مقدار العمل المستخدم فى اغراض الانتاجية .  
ولقد قادته مناقشة انتاجية العمل

ثابتة لهيكل علم الاقتصاد السياسى بل هى تتعدى ذلك فيما تنطوى عليه من معان فلسفية واجتماعية الى ماهو أحل وأخطر . . .

فقد رأينا كيف ان سميث كان أول من تقدم بفكرة منسقة عن انسجام انصالح الاجتماعية وكيف غرس تقنين النفعية فى البحوث الاقتصادية .

جورج يعقوب

الى دراسة فوائد تقسيم العمل والتبادل والنقود والتوزيع . . . كما ان دراسته لكمية العمل المستخدمة فى الاغراض الانتاجية فادته الى دراسة وتحليل رأس المال وائى التفرقة بين العمل المنتج وغير المنتج . . .

على أن أهمية العمل الذى اضطلع به سميث لا تقصر على وضعه أساسا

# شروع السنوات الخمس الأولى في مصر

## نقد المشروع

ان أول ما يسترعى النظر في هذا المشروع عدم وجود هدف معين يسعى البرنامج لتحقيقه . . . فالغالب في مثل هذه البرامج ، وخصوصا اذا كان هذا هو أول مشروع وفي بلاد متأخرة اقتصاديا كمصر ، ان تهدف الى زيادة قوى البلاد الصناعية وتدعيم معداتها الانتاجية . وهو ما يطلق عليه اصطلاحا « الاستثمار المنتج » كما ان أهم ماتميز به هذه البرامج وحدة الهدف ، ووحدة الدراسة ، ووحدة التنفيذ . . .

أما المشروع المصري ، فهو عبارة عن « تشكيلة » من مشروعات ذات صبغة استهلاكية تجديدية ، تغلب عليها الصبغة الاجتماعية . . . لرابطة تجمعها البتة ، خالية من التناسق والانسجام ، ولا هدف لها - في مجموعها - اطلاقا !! . . . وهو في حقيقة الواقع لا يعدو ان يكون نوعا من التصرف في الاحتياطي العام . . .

فعندما علمت الوزارات والمصالح ، برغبة الحكومة في استخدام هذا الاحتياطي لاعداد العدة لمواجهة حالة البطالة المتوقعة ، بادرت الى اقتراح أكثر ما يمكن من المشروعات سواء كانت حيوية أو غير حيوية . . . وتنافست في ذلك حتى تخرج كل واحدة منها بنصيب الأسد من الاعتمادات ! . . . معتبرة ذلك فوزا مبينا على أقرانها . . . وما كان من اللجان التي تألفت الا أن أدرجت هذه الاعمال في قائمة عامة طويلة ، فجاءت في مجموعها متنافرة غير متألقة ! . . .

فمثلا : تجديدات السكك الحديدية التي تتكرر في كل عام ، لاتخرج عن الاعمال العادية التي كان ينبغي أن تشملها ميزانية الدولة العادية لولا ظروف الحرب التي حالت دون المضي فيها على الوجه المطلوب . . .

وتكملة قناطر اسنا ، بقية لاعمال أوشكت ان تنتهي وأنفق الجانب الأكبر من تكاليفها من الميزانية العادية ، ومن هذا القبيل اعمال الترع والمصارف وغيرها . . .

وكذلك اعمال تحسين المصايف والمشاتى ، فهي من اختصاص المجالس

المحلية ، ولا يجوز ادراجها ضمن برنامج عام للسنوات الخمس بأي حال من الاحوال . . .

وبالمثل أعمال ردم البرك واصلاح المجارى وانشاء المدارس والمستشفيات ومكافحة البلهارسيا واصلاح الطرق لاتصل بأية صلة ببرنامج انشائي يكون هدفه زيادة قوتنا الصناعية وتجديد معدتنا الانتاجية . . .

يضاف الى ذلك أن أغلب هذه المشاريع تقتقر الى البحث العلمى الدقيق ، يدل على ذلك أن التكاليف النهائية للمشروعات قد تعدلت بين آن وآخر تبعا لما يسفر عنه التطبيق أو تسفر عنه المناقصة ، أو تبعا لما يدخل عليه من تعديلات قد تمس جوهر المشروع ، وليس أدل على ذلك من أن التقديرات الاولى لتكاليف المشروعات بلغت ٢٦٢٤٠٠٠ ر ٢٦٢٤٠٠٠ جنيها ، فوصل التقدير النهائي الى ٣٣٨٣١٤٨٠ ر ٣٣٨٣١٤٨٠ جنيها . . .

ومن المدهش حقا ، ان يساير مجلس الوزراء ، وهو المفروض فيه ان يضع السياسة العليا لهذا المشروع هذا الاتجاه . . .

والاعجب من ذلك ، ان يقر البرلمان هذا الاتجاه أيضا وهو الذى طالما نادى بضرورة وضع الخطط المدروسة ! . . .

ومن المؤسف حقا ، انه لم يوضع تقدير عن النتائج النهائية التي حققها المشروع وبخاصة من الناحية العملية فلا رئاسة مجلس الوزراء ، ولا وزارة المالية ، ولا اللجان المالية بمجلسي البرلمان أبديا أية اهتمام ببحث ما آل اليه أمر هذا المشروع . . . علما بأنه أول مشروع سنوات خمس في مصر !! . . .

ويحسن بنا هنا ، ان نشير الى أمثال هذه المشروعات التي سبقتنا اليها بعض الدول ، لتعرف أهمية هذه المشاريع فى الاهداف الموضوعة لها . . .

ففى التقرير الذى وضعه المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الأمم المتحدة عن « حالة العالم الاقتصادية فى عام ١٩٥١/٥٠ » والذى أصدرته فى ابريل ١٩٥٢ ، دراسة مقارنة لمشروعات السنوات الخمس فى بعض الدول . . . ومنها مشروع السنوات الخمس لعام ١٩٤٦ فى الاتحاد السوفيتى . . . وهو أول مشروع من مشروعات ما بعد الحرب وضع بعد اشهر قليلة من انتهاء الحرب الثانية ، عندما كان انتاج الاتحاد السوفيتى يقل عن مستوى ما قبل الحرب بدرجة محسوسة ففى عام ١٩٤٥ كان انتاج المحاصيل الزراعية يوازي ٥٦٪ من مستوى ما قبل الحرب . . . أما الثروة الحيوانية فقلت كثيرا عن عدد ما قبل الحرب ( الحیول ٥٠٪ ، الابقار ٨٥٪ ، الماعز والمشية ٧٥٪ ، اما الانتاج الصناعى فقد بلغ فى نهاية ١٩٤٦ حوالى ٧٦٪ بالنسبة لانتاج عام ١٩٤٠ . . .

وفى ما يلي الارقام القياسية لمشروعات السنوات الخمس فى الاتحاد السوفيتى الذى اعلن فى عام ١٩٤٦ لسنوات ١٩٦٠-٥٠ . . . وهى تبين الاهداف التى تقررت لكل مشروع والانتاج الذى حققه فعلا مشروع السنوات الخمس الاول ١٩٥٠/٤٦ : ( ١٩٤٠ = ١٠٠ ) :

| الموضوع          | الهدف المقرر لعام ١٩٥٠ | الانتاج الذى تحقق فعلا عام ١٩٥٠ | الهدف المقرر لعام ١٩٥٠ |
|------------------|------------------------|---------------------------------|------------------------|
| الدخل الاهلى     | ١٣٨                    | ١٦٤                             | ١٣٨                    |
| الانتاج الصناعى  | ١٤٨                    | ١٧٣                             | ١٤٨                    |
| صلب خام          | ١٣٩                    | ١٤٩                             | ١٣٩                    |
| الفحم            | ١٥١                    | ١٥٧                             | ١٥١                    |
| بتروى خام        | ١١٤                    | ١٢٢                             | ١١٤                    |
| القوى الكهربائية | ١٧٠                    | ١٨٧                             | ١٧٠                    |
| الصناعات الخفيفة | ...                    | ١١٧                             | ...                    |



أما الانتاج الزراعى ، فلم يصل الى الهدف المقرر له فى البرنامج وهو ٢٧٪ زيادة عن مستوى عام ١٩٤٠ ، ولو أنه زاد عن هذا المستوى ، ويرجع ذلك ، الى حذما ، الى نقص المساحة المزروعة فى عام ١٩٥٠ عن ١٩٤٠

كما زادت انتاجية العامل بنسبة ٣٧٪ من عام ١٩٤٠ . وترجع هذه الزيادة الى حجم المعدات الرأس مالية لكل عامل ، فقد ارتفع رأس المال الثابت - على أساس الاسعار الثابتة - خلال المدة من ٤٠ - ١٩٥٠ حوالى ٥٨٪ وكذلك المعدات الآلية ارتفعت أكثر من ١٠٠٪ كما زادت القوة الكهربائية لكل عامل فى الصناعة حوالى ٥٠٪ وهكذا نجد ان أهداف مشروع السنوات الخمس السوفيتي كانت أهداف محدودة ترمى الى **تدعيم قوى البلاد الصناعية** . كما وضع لمشروعات البرنامج أهداف مقررمة لتصل اليه . وقد حرص المشرفون على تنفيذ البرنامج على وضع تقرير عن الاهداف التى وصلت اليها هذه المشاريع فى نهاية مدة الخمس سنوات . وبذا نستطيع الحكم على المدى الذى حققه البرنامج .

أما المشروع المصرى ، فانه يتبين من الجدول الذى نشرناه ، ان أغلب المشروعات - لأقول لم تصل الى الهدف المقرر لها فقط - بل لم تنفق الاعتمادات التى رصدت لها ! وهنا نتساءل : ما السبب فى عدم انفاق هذه الاعتمادات ؟ ومن المسؤول عن هذا الاهمال ؟ نعود فنقول انه ما من جهة اهتمت بهذا الامر ! حتى ديوان المحاسبة لم يعر هذه الناحية اية اهتمام . كأن عمل الديوان هو الاخذ بتلابيب الوزارة التى تتجاوز فى الصرف على الاعتمادات المقررة لها ، أما الوزارة التى لاتصرف الاعتمادات المقررة للمشاريع **المفروض فيها ان تزيد من ثروة البلاد** ، فهذا أمر لا يدخل فى نطاق الديوان ! . لقد نبه الديوان الحكومة الى كثرة المبالغ المخصصة لمرتبات الموظفين ، افما كان الاجدر به أن ينبهها أيضا لضرورة تنمية ثروة البلاد حتى تجابه مطالب الميزانية المتزايدة .

لاشك ان الحكومة مقصرة اياما تقصير فى تنفيذ هذا البرنامج والا : فما السبب مثلا فى ان يفتح اعتماد بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه لانهارة مدينة حلوان ، ولا يصرف منه طوال

السنوات الخمس الا حوالى ١٣.٠٠٠ جنيه ! وكذلك فتح اعتماد بمبلغ ٢٥.٠٠٠ جنيه ( وهو ضمن مبلغ ٩٠.٠٠٠ جنيه مخصص فى مصلحة المجارى لمدينة حلوان ) لانشاء محطة الدفع والتنقية بحلوان فى السنة المالية ١٩٤٨/٤٧ ولم يصرف منه شيئا . وفى السنة التالية يعاد فتح الاعتماد بمبلغ ٥٥.٠٠٠ جنيه فلا يصرف منه الا ١٣.٣٨ جنيه ! . وأيضا فتح اعتماد فى السنة المالية ١٩٤٩/٤٨ بمبلغ ٤٠.٠٠٠ جنيه لانشاء مستشفى فى طما ولم يصرف منه شيئا ! .

وفى السنة المالية ١٩٥٠/٤٩ فتح اعتماد بمبلغ ٤٠.٠٠٠ جنيه لانشاء ماكينات رى لاستغلال الصحراء ولم يصرف منه شيئا . وفى السنة التالية ١٩٥١/٥٠ اعتمد لنفس الغرض مبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه ولم يصرف شيئا ! .

كما أدرج لتنفيذ مشروع محطة العزب بالفيوم ( ضمن مشروعات الرى والصرف ) فى السنة الاولى ١٩٤٧/٤٦ مبلغ ٤٠.٠٠٠ جنيه ، وفى السنة الثانية ٥٠.٠٠٠ جنيه . ولم يتعد ماصرف حتى آخر فبراير ١٩٤٨ مبلغ ٤٠.٠٠٠ جنيه فقط ! .

وكذلك مشروع محطة بساط ( من مشروعات الرى والصرف أيضا ) أدرج لتنفيذه فى السنة الاولى مبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه وفى السنة الثانية ٣٠.٠٠٠ جنيه وبلغ ماصرف حتى آخر فبراير ١٩٤٨ مبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه ! .

كما أدرج فى السنة المالية ١٩٤٨/٤٧ مبلغ ٣٥.٠٠٠ جنيه لتنفيذ المرافق العامة لمدينة العمال بامبابية ، ولم يتعد ماصرف فعلا حتى آخر فبراير ١٩٤٨ مبلغ ٩.٤٠٥ جنيه ! .

على أن الامر لا يقف عند هذا الحد ، اذ أن فى عدم صرف الاعتمادات على مشاريع الانعاش الاقتصادى ، لا يعرقل تقدم البلاد الاقتصادى فحسب ، بل ويزيد فى حدة انخفاض مستوى المعيشة عاما بعد عام لتزايد عدد السكان المستمر مع بقاء ثروة البلاد الانتاجية على ماهى عليه . والخطر من ذلك ، ان تكاليف المشروعات تتزايد كل عام .

فقد قدرت التكاليف النهائية لمحطة طرخا الكهربائية بمبلغ ١٠٥.٨٠.٠٠٠ جنيه . ولكن زادت هذه التكاليف الى ٢٠٠.٠٠.٠٠٠ جنيه ، أى

بزيادة قدرها ٤٢٠.٠٠٠ جنيه حسب الاسعار الجديدة ! كما أدرج لمشروع انشاء خوض البترول بميناء الاسكندرية ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ، ولكن المناقصة رست الى ٥٥٠.٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه .

وكذلك مشروعات رصف الطرق ، فقد قدرت تكاليف رصف الكيلومتر الواحد على أساس ٣٥٠٠ جنيه ، ولكنه ارتفع الى ٦٠٠٠ جنيه ، مما يقتضى زيادة قدرها ٢٩٠.٠٠٠ جنيه لتنفيذ جميع مشروعات الطرق .

كذلك رفعت تكاليف مشروع توسيع محجر البازلت بأبى زعبل من ١٥٠.٠٠٠ جنيه الى ٣٣٠.٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ١٨٠.٠٠٠ جنيه .

والمثل الصارخ فى اهمال تنفيذ مشاريع البرنامج هو مشروع كهربية خزان اسوان . فقد كان المفروض ان يكون من ضمن مشروعات السنوات الخمس . وقدرت تكاليفه بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه تمول بعقد قرض وطنى . وحتى الآن ، لم يعقد القرض الوطنى ، ولم تتم كهربية خزان اسوان ، بل ارتفعت تكاليفه الى حوالى ٢٧٥.٠٠.٠٠٠ جنيه ! ولا يدري أحد كيف يدير هذا المبلغ الآن والاحتياطي العام قد أوشك على النفاذ والقوة الشرائية لاتحتمل مثل هذه القروض . ولو نفذ مشروع كهربية خزان أسوان لاعتبر انه المشروع الوحيد المنتج فى البرنامج كله . . . ولفتح مجالا هائلا للاستثمار واستغلال موارد الثروة المعدنية ، ولخفف من الازمة الاقتصادية التى تشكو البلاد منها حاليا ! .

ولا ندري ، لماذا لم ينفذ هذا المشروع حتى وقتنا هذا ؟ . . . ونستطيع هنا ، أن نرجع بطء تنفيذ مشروعات البرنامج الى عدة عوامل يمكن تلخيصها فى الآتى :

أولا : قصور طاقة كثير من المصالح عن تحمل الاعباء الجديدة التى أضيفت اليها بمقتضى السنوات الخمس وعلى الاخص مصلحة المبانى ، ومصلحة الطرق ، ومصلحة المجارى ، ومصلحة الشؤون القروية ( وقتئذ ) . وذلك أما لنقص فى الوظائف أو لصعوبة شغل الوظائف الفنية - كما هو الحال فى وظائف المهندسين - أو للنقص فى وسائل النقل وصعوبة الحصول على السيارات اللازمة .

البقية على صفحة ٢٥

# القطر

في النصف الثاني من سبتمبر ١٩٥٢

كما كان ينتظر أن يكون المحصول أوفر في الكمية وأجود في الرتب والتصافي عن الموسم الماضي - باستثناء منطقة الفيوم التي أصيبت بدودة القطن ومنطقة شمال الدلتا التي أصيبت أخيرا بالندوة العسلية بسبب رطوبة الجو . غير أن اشتداد الحرارة مع زيادة الرطوبة من أغسطس لغاية الآن أثرت في حالته وضر به من حيث الكمية والرتبة . وقد تأخر الجني في جميع المناطق حوالى أسبوعين .

## سوق البضاعة الحاضرة

بلغت المبيعات بسوق البضاعة الحاضرة ١٠٩٧٣ بالة ببيانها كالآتي :-  
٤٢٤٩ بالة كرنك ، ٤٣٤ بالة منوفي  
١٦١٦ بالة جيزة ٣٠ ، ٤٠٦٠ بالة  
أشموني ٣٢٩ بالة زاجوراه ، ٢٤٩ بالة مخلوط ، ٦ بالة سكيئة .

## حركة البيع

لم تنشط بعد سواء في الأرياف أو في الإسكندرية نظرا لتأخر الجني في معظم الزراعات ولارتفاع الأسعار مما أدى إلى أحجام التجار عن الشراء وانكماش اعتمادات التجار بالنسبة لما كان متبعا في الموسم الماضي .

أما بالإسكندرية فهي ضعيفة لانعدام الطلبات الخارجية وتتم معظم المبيعات لحساب المغازل المحلية .

ولا تزال فروق الرتب ضعيفة وعمليات الفرانكو قليلة ومتوسط علاوات الرتب للأصناف الثلاثة الرئيسية كالآتي :-

## عقود طويلة التيلة أساس « جود »

قفل ١٩٥٢/٩/٢٦

|      |      |
|------|------|
| ريال | ٨٠١٥ |
| »    | ٨٢١٧ |
| »    | ٨٤١٥ |
| »    | ٨٥٨٥ |
| »    | ٨٧٦٠ |

قفل ١٩٥٢/٩/١١

|        |      |      |
|--------|------|------|
| نوفمبر | ٨٣٩٥ | ريال |
| يناير  | ٨٦٨٥ | »    |
| مارس   | ٨٩٣٥ | »    |
| مايو   | ٩١٨٥ | »    |
| يوليو  | ٩٤٣٥ | »    |

## عقود متوسطة التيلة أساس « جود »

ريال ٦٥٦٠

|   |      |
|---|------|
| » | ٦٧٥٥ |
| » | ٧٠٢٠ |
| » | ٧٢٢٠ |
| » | ٧٣٥٠ |

ريال ٧٠١٥

|        |      |   |
|--------|------|---|
| ديسمبر | ٧٢٣٥ | » |
| فبراير | ٧٥٣٠ | » |
| أبريل  | ٧٧٤٥ | » |
| يونيو  | ٧٨٩٥ | » |

وقد كان من المنتظر ارتفاع أسعار القطن نتيجة لظهور التقدير الأمريكي الثالث بعجز كبير قدره ٨٤٦ ألف بالة عن التقدير السابق ولكن لم تتأثر سوقنا بهذا العجز في المحصول الأمريكي بل اتجهت صوب النزول بالرغم من أن أسعارنا لا تزال دون أسعار القطن الأمريكي برغم جودة أقطاننا كما هو معروف .

وأهم الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة ضعف الطلبات الخارجية واحجام التجار .

## حالة الزراعة ومحصول الموسم القادم

كانت في منتصف أغسطس جيدة،

ظلت سوق العقود في هذه المدة هادئة ومعظم العمليات التي تتم لحساب المياومين وفي النادر لحساب المضاربة . أما التجارة فأم تحتمل نصيب كبير من نشاط العقود . وفي نهاية الأسبوع الحالي مالت الأسعار للهبوط فبلغ عقد أكتوبر ٦٥٦٠ ريال مقابل ٦٧٨٠ ريال وعقد نوفمبر ٨٠١٥ مقابل ٨٤٦٥ في الأسبوع الماضي ، ويعزى ذلك إلى تريت التجارة في انتظار استقرار الأسعار وثباتها . وبهذه المناسبة طالب المجتمعون في مؤتمر القطن الدولي بانجلترا بالعمل على استقرار أسعار القطن في مناطق إنتاجه . حتى لا يتعرض المشتغلون به سواء التجار أو الغزالون إلى التقلبات العنيفة التي تؤدي إلى خسائر كبيرة .

كما أن للرقابة الشديدة المفروضة على العمليات القائمة في البورصة من جانب الحكومة بالاضافة إلى ارتفاع قيمة السمسة المقررة على كل عملية « بيع أو شراء » أثر كبير في الحد من العمليات التي تجري في سوق العقود .

| ريال      | أشموني | جيزة ٣٠ | كرنك        |
|-----------|--------|---------|-------------|
| ١٤        | -      | ١٤      | فج / أكسترا |
| ٩         | ٣      | ١٠      | فولي جود    |
| ١٥+       | ١/٢+   | ٥ +     | ج / فج      |
| ١٥-       | ١ -    | ٢١/٢+   | جود         |
| جود / فجف | ٤١/٢-  |         |             |
| فجف       | ٦١/٢-  |         |             |





# الأوراق المالية



فى النصف الثانى من سبتمبر ١٩٥٢

اما سندات العقارى ذات النصيب فظلت معتدلة النشاط متمسكة السعر

شركات الماء والنقل والفنادق

تحسنت تمتع ماء القاهرة الى ٦٥٦ وطلب اساسها بسعر ٤٨ جنيها وتحسنت سكة حديد الدلتا الى ٢٦٨ وقرام القاهرة الى ١٤٠ وكانت سندات السويس محل اقبال بعض كبار المتعاملين وتحسن سعرها الى ٦٢ جنيها مقابل ٦٠٣٢ قرشا بعد دفع الكوبون فى أوائل سبتمبر .

اما أسهم الفنادق فتحسنت الفنادق المصرية الى ١٣٩ بينما عرضت أسهم الفنادق الكبرى بسعر ٢٠٥٠ مقابل ٢٥٢٦ فى اقبالها السابق ثم تحسنت الى ٢٠١ جنيها

الشركات الزراعية والعقارية

اشرنا فيما تقدم الى حالة الشركات الزراعية وكانت الاوراق التى حدث بها تعامل من هذه الشركات هى سيدى سالم التى نزلت الى ٢٧٥ وكوم امبو ونزلت الى ٣٨٨ والغربية الى ٣١٠ واساسها الى ٨٠

اما الشركات العقارية فتحسنت اسهم هليوبولس الى ١٢٥٠ والتأسيس الى ٢٢١٠ ومما يذكر ان اسعارهما نزلت نزولا كبيرا جدا فى الشهر الماضى

وبالرغم من خفض أجور المساكن فقد تحسنت شركة المعادى قليلا

الشركات التجارية

والصناعية

كانت هذه الاوراق هى المحور الذى يدور ارتفاع سائر الاوراق حوله نظرا للارباح الوفيرة التى توزعها ومن اكثر هذه الاوراق نشاطا كانت أسهم آبار الزيوت وتحسن سعرها الى ٢٨٦ والمناجم والبحث الى ١٨٧٠ والدلتا التجارية الى ١١٠٠ والجوت الى ٣٨٥ ومصانع النحاس الى ٦٩٢ والملح والصودا الى ٢٨٦ والفزل الاهلية الى ١٤٥٠ والجركو الى ٦٣ والصناعات المعدنية الى ٥٢٨ والتقطن الى ١١٠٦ والاسمدة الى ٤٧٤ والمالية والصناعية الى ١٣٥٠ واسهم السكر العادية الى ٦١٠ وحصص التأسيس الى ٧٩٥ ومصر للفزل الى ١٤٢٤ والحرير الصناعى الاسمية الى ٦٨٨ ولحامها الى ٧٥٠ والورق الاهلية الى ٥٩٢

تراجع الاسعار

ولم تثبت الاسعار فى السوق المالية على اقصى الاسعار التى سجلتها الاوراق بل تراجع معظمها بسبب عمليات تحقيق الربح وفى جلسة الختام عادت الحركة فمالت الى النشاط واستردت بعض الاوراق جانبا من نزولها .

وكان مظهر السوق فى ختام جلساتها يميل الى التمسك الشديد ولولا عطلة السوق يوم الاثنين ٢٩ سبتمبر بمناسبة عيد الصوم عند الاسرائيليين لسجلت الاسعار ارتفاعا اكبر من الارتفاع الذى سجلته . .

فكانت كالآتى :

سندات الحكومة

كان اقصى سعر لسندات القرض الوطنى ٩٤٧٠ ٪ ٣١/٤ ولم تثبت على ذلك ومالت الى النزول ، ومما يذكر ان حركتها الاخيرة كانت مشتريات لبعض شركات التأمين الاجنبية التى ألزمتها القانون بأيداع مبالغ التأمين المحصلة عن عملياتها فى مصر فى اسهم او سندات او عمارات او غيرها

اما السندات الحكومية الاخرى فلم يحدث بها ما يذكر

البنوك

ونشطت الحركة فى عدد من اوراق البنوك وفى مقدمتها أسهم بنك مصر التى تحسنت الى ١٩٧٢ والبنك الاهلى الى ٢٧٣٠ والبنك التجارى الى ٢٧٧

اما البنك العقارى وبنك الاراضى فانعدم التعامل بأوراقهما بسبب الموقف الذى جد عليهما والمشكلات العديدة التى ستواجههما من جراء قانون الاجارات وتحديد الملكية والديون العقارية ، وقد تحسن تأسيس الاراضى فى آخر الاسبوع

جدول الاسعار

فيما يلي مقارنات بين اقبال آخر الاسبوع واقبال السوق من اسبوعين على أهم الاوراق التى حدث بها تعامل

| اقبال | اقبال |                 |
|-------|-------|-----------------|
| ٩/٢٦  | ٩/١٢  | القرض الوطنى    |
| ٩٢٥٠  | ٩٢٢٠  | بنك مصر         |
| ١٩٣٠  | ١٨٤٦  | البنك التجارى   |
| ٢٦٨   | ٣٢٩   | سندات ٩١١       |
| ١٤٧٦  | ١٤٧٢  | سندات ٩٥١       |
| ١٢٩٤  | ١٢٨٤  | البنك الاهلى    |
| ٢٧١٠  | ٢٥٤٦  | تأسيس الاراضى   |
| ٣٥٥٠  | ٣٢٧٠  | مياه مصر تمتع   |
| ٦٥٤   | ٦١٦   | سندات السويس    |
| ٦٢٠٠  | ٦٠٣٢  | حديد الدلتا     |
| ٢٦٨   | ٢٦٠   | الفنادق المصرية |
| ١٣١   | ١٢١   | كوم امبو        |
| ٣٩٠   | ٣٩٤   | هليوبولس        |
| ١١٩٠  | ١١٢٦  | اساسها          |
| ٢١٩٠  | ٢٠٣٠  | دلتا لاند       |
| ٢٠٣   | ٢٠٠   | الزيوت          |
| ٣٧٥   | ٣٥٧   | الجوت           |
| ٢٥٥   | ٢٩٥   | المناجم         |
| ١٧٩٠  | ١٦٠٠  | الملح والصودا   |
| ٢٧٤   | ٢٦١   | الفزل الاهلية   |
| ١٣٩٠  | ١٣٤٤  | جركو            |
| ٦٠٠   | ٥٧٠   | المعدنية        |
| ٥٢٥   | ٤٩٥   | التقطن          |
| ١٠٦٦  | ٩٥٠   | الاسمدة         |
| ٤٥٢   | ٤٠١   | تأسيس السكر     |
| ٧٨٥   | ٥٥٠   | الحرير الصناعى  |
| ٦٧٣   | ٦١٢   | الحرير لحامه    |
| ٧٢٨   | ٦٨٤   | فزل مصر         |
| ١٣٨٦  | ١٣٤٤  | الورق           |
| ٥٧٠   | ٥٢٢   |                 |

نشطت الحركة فى السوق المالية فى النصف الدانى من شهر سبتمبر الماضى نشاطا ملحوظا شمل معظم اوراق الشركات الصناعية والعقارية والبنوك وبعض السندات الحكومية اما سبب هذا النشاط فيرجع الى عدة عوامل اهمها :

أولا - قانون تحديد الملكية الزراعية الذى أدى الى خروج الاموال المكدسة فى خزائن البنوك وكانت مخصصة للتوسع فى شراء الاراضى الزراعية واستثمار هذه الاموال فى أسهم الشركات ذات المركز المتين حيث تبدأ الفائدة السنوية من ٥ ٪ حتى تصل الى ١٥ ٪ كما حدث فى التوزيع الاخير لشركة الورق الاهلية . .

ثانيا - نزول اسعار بعض الاوراق نزولا كبيرا حتى وصل سعرها الى اقل من السعر الذى كانت متداولة به سنة ١٩٣٩ مما أدى الى زيادة سعر الفائدة السنوية الموزعة

ثالثا - جهل معظم اصحاب الاموال المكدسة بطرق الاستثمار الاخرى مثل التجارة وغيرها وعدم رغبتهم فى الوقت الحاضر فى بناء عمارات - قد تزيد تكاليفها على ايرادها ورغبة هؤلاء فى البعد عن جميع مشاكل المساكن مثل ارتفاع الاجارات او خفضها وغير ذلك من المشاكل التى تواجه اصحاب المساكن عادة

رابعا - وجود عدد غير قليل من السيدات والقصر ومن لا خبرة عملية لهم فى الحياة يملكون مبالغ كبيرة جدا معطلة بدون استثمار ستضاف اليها الاموال الناتجة من حل الاوقاف الاهلية فهذه لامجال لها الا السوق المالية . .

خامسا - اشتراك الاجانب الذين كانوا محجبين فى الماضى عن كل تعامل وعودتهم الى استثمار اموالهم التى كان فى نيتهم تهريبها الى الخارج قبل الانقلاب الاخير وذلك بعد ما اطمأنوا على ارواحهم واموالهم وحريتهم فى العهد الجديد .

\*\*\*

الشركات الزراعية

وعدم تأثرها بنشاط السوق

وكانت الشركات الزراعية بعيدة كل البعد عن نطاق النشاط ومالت اسعار معظم اوراقها الى النزول متأثرة بقانون الاجارات الجديد ويرى بعض المظلمين فى الدوائر الاقتصادية ان خير حل لهذه الشركات هو تصفيتها وبيعها لصغار الملاك بالنقد لان الغرض الذى نشأت من اجله وهو استصلاح الاراضى وبيعها لصغار الزراع انتهى تقريبا فمعظم هذه الشركات اصبحت اراضيا صالحة للزراعة ولم تبع للزراع الا مساحات قليلة فاذا تخلصت هذه الشركات من اراضيا المستصلحة فأنها ستعتمد الى استصلاح غيرها من الاراضى البور وبذلك ستتضاعف الفائدة .

ولا يخفى ان هذه الشركات اكتسبت خبرة فى استصلاح الاراضى البور لذلك نرى اتماها للفائدة ان توزع اراضى الحكومة البور عليها مبادلة بأراضيا المستصلحة وفى وقت قريب سنشاهد هذه الاراضى البور مروجا خضراء اما سير الاسعار الفنى لاهم الاوراق التى نشطت حركتها خلال الاسبوعين الاخيرين



# إثارة الاهتمام

## في تصميم الاعلان

### القواعد العامة لتصميم الاعلان :

بعد أن تقوم المؤسسة بدراسة وتنظيم التسويق والتوزيع وترسم سياسة الاعلان وتنظم الحملات الاعلانية اللازمة للمدة التجارية المقبلة ، يبقى عليها أن تقوم بنشر اعلانات ناجحة .

ولا يكفي لتكون الاعلانات ناجحة ، أن ترسم السياسة الخاصة بالاعلان رسماً سليماً ، ولا أن تكون الحملات الاعلانية منظمة تنظيمياً ووقتياً ، بل لابد من توفر عوامل أخرى أهمها حسن تصميم الاعلانات ذاتها .

فاذا لم تكن الاعلانات التي تنشرها المؤسسة مصممة على أساس المنطق وعلم النفس ، وكانت الفراغات التي تملأ بالاعلان إنما تمثل خسارة تكبدتها المؤسسة هي عبارة عن نقود صرفت هباءً ومجهود بذل في لا شيء . ولكي يقوم الاعلان بمهمته خير قيام يجب أن يصمم بحيث يحقق الأمور الثلاثة الآتية :

- ١ - أن يكون مثيراً لاهتمام قارئه أو سامعه .
  - ٢ - أن يكون مقنعاً له كل الاقناع .
  - ٣ - أن يكون فيه ما يدفعه للاقدام على الشراء .
- هذه هي القواعد العامة لتصميم الاعلان - وسنتناول الكلام على كل منها بشيء من الاجمال .

### قواعد اثارة الاهتمام :

هناك فارق كبير بين رؤية الاعلان أو سماعه وبين الشعور أو الاحساس به . فقد يمر القارئ بالاعلان فيقع نظره عليه ولا يراه وقد ينطق بالاعلان بالقرب منه فلا يعيره سمعاً . والسبب في ذلك واضح ، هو أن هذا الاعلان لم يثر اهتمام القارئ أو السامع لعدم توافر قواعد اثارة الاهتمام في تصميمه .

أهم أسس اثارة الاهتمام هي البروز والقدرة على التأثير والخروج على المألوف وسهولة الفهم . وفي هذا العدد نتكلم عن البروز والقدرة على

التأثير ، مكمّين البحث في العدد القادم أن شاء الله .

### أولاً - البروز :

واقصد بالبروز ظهور الاعلان بمظهر ملفت للنظر ، وعدم وجود عوامل أخرى تلفت النظر عنه الى غيره ، فمن المعروف أنه اذا وقع بصر الشخص على عدة أشياء بينها نوع من الترابط ، فانه ليس من السهل على ذاكرته أن تعي كل ما وقع عليه بصره . أما اذا برز على غيره سواء أكان باتساع مساحته أو ابتكار نشره أو بمراعاة لفت النظر في تصميمه أو بتميز الالوان المستخدمة فيه أو ما الى ذلك فانه يعلق بالذاكرة ويطلقها كما جد امر يتعلق بموضوعه وكما أن لكل مسرحية أو قصة سينمائية شخصية رئيسية تنفرد عن غيرها من شخصيات الممثلين والممثلات بميزات خاصة تجعلها ملفتة لنظر جمهور المتفرجين لدرجة أنهم يذكرون المسرحية أو التمثيلية كلما تذكروا هذه الشخصية - شخصية البطل أو البطلة - أو تجعلهم يحرسون على ألا يفوتهم حضور فيلم من الافلام اذا كان الممثل الذي عرف لهم يشترك فيه ، لذا فانه من اللازم أن يكون لكل اعلان عامل رئيسي فيه ، يكون مركزاً لجذب الاهتمام . وهذا العامل قد يكون صورة أخاذة أو رسماً على شكل معين أو عنواناً بارزاً قوى الصيغة ... الخ ، بحيث يلفت هذا العامل نظر القراء أو انصات المستمعين ، ويؤدي بالنسبة للاعلانات التي يظهر منها ما يؤديه « بطل الرواية » في الفيلم السينمائي .

ويجب أن يكون الاثر الذي يتركه الاعلان في ذهن القارئ أو السامع صحيحاً سليماً ، متجنباً للتيارات العكسية التي قد تحدث أحياناً كما لو كان به نكتة سخيفة أو كلاماً مؤذياً لبعض القراء أو باعثاً لهم على الملل أو الضيق ( فاذا ما جاء بالاعلان

رسم حمار وكتب تحته « هذا من لا يشتري السلعة مثلاً » ، لكان هذا الاعلان سييء الاثر رغم أنه مشير للاهتمام كل الاثارة ) وفي هذه الحالة ينصرف الجمهور عن السلعة ، بل قد يذكرها بالسوء كلما تذكرها وفي هذا أكبر ضرر على السلعة ومستقبلها .

### ثانياً - القدرة على التأثير :

بعد اثارة اهتمام القارئ ينتقل واجب الاعلان الى خطوة أخرى هي اثارة سلسلة من الافكار في ذهن القارئ ، بحيث ترتبط هذه الافكار بصلة مباشرة أو غير مباشرة بالسلعة المعلن عنها . وذلك بأن يكون العنوان الرئيسي للاعلان مثلاً ، أو الهتاف الخاص به معبراً عن حقيقة السلعة ومنشئاً لسلسلة أفكار تصل في آخر حلقة منها الى الشراء ، أو يكون مثيراً لرغبة من رغبات القارئ أو منشئاً لهذه الرغبة أن لم تكن موجودة أصلاً ثم يقترح عليه طريقة لاشباعها .

وقدرة الاعلان على اثارة الاهتمام تقاس بما فيه من قدرة على اثارة الشعور ، أو بتعبير آخر القدرة على التأثير على السامعين أو القراء . وهذه القدرة تنتج - لا من طبيعة الشيء المعلن عنه ، ولكن تتوقف على قوة العرض وطريقة الاعلان . فالرجل العادي الذي يسير في الطريق العام ، لا يلتفت الناس اليه ولا يهتمون به ما دام عادياً في مظهره وحركاته ، أما اذا تغير مظهر نفس الرجل أو بدت منه حركات غير عادية أو مألوقة ، فانه لا شك يوجه اهتمام الناس اليه

### الحركة والحياة :

والحركة والحياة قدرة كبيرة على جذب النظر واثارة الاهتمام . فصور الناس في الاعلان المقروء هي أقدر على جذب النظر في حالة الحركة عنها في حالة السكون . فالاعلان المتحرك الناطق في السينما أقدر على التأثير من مثيله الساكن الصامت ، والسيدة التي تقوم بعرض ملابس النساء بنفسها في واجهة أحد



هاتان هما القاعدتان الأولى والثانية  
لإثارة الاهتمام في الاعلان ، والقاعدتان  
الأخريان هما الخروج على المألوف  
وسهولة الفهم ، وسنتكلم عنهما في  
العدد القادم ان شاء الله .

محمود عساف

عليها . فاللون الاحمر يعبر عن  
الحرارة والثورة وكل ما هو قوى  
عنيف شديد ، واللون الازرق يعبر  
عن الهدوء والسكينة والاطمئنان ،  
واللون الاصفر يدل على الصراخة  
والوضوح ... وهكذا .

وعلى ذلك فاختيار اللون المناسب  
للإعلان يساعد على إثارة الاهتمام ،  
مثال ذلك الاستعانة باللون الازرق  
في الاعلان عن ثلاجات كهربائية ،  
والاحمر أو البرتقالي للإعلان عن  
وابورات الغاز ...

ولا شك أن تلوين السلعة المعلن  
عنها ، ان كانت مرسومة أو مصورة  
في الاعلان يوضح شكلها الطبيعي  
للجمهور . فيثير رغبته في اقتنائها ،  
خصوصا اذا تعلق ذلك باحدى غرائز  
الانسان الرئيسية ، كالاعلان عن  
صنف معين من الطعام ، فان اظهاره  
بلونه الطبيعي يثير في نفس من يراه  
الشهوة الى الطعام وهكذا .

ويتوقف استعمال الالوان على  
وسيلة النشر المستخدمة ومدى  
قدرتها على اظهار هذه الالوان ودقتها  
في طبعمها وتركيبها ، وعلى نوع الورق  
المستخدم في الطباعة اذا كان الاعلان  
مطبوعا .

المحلات ، أقدر على جذب اهتمام  
الناس من الدمية العارضة لنفس  
السلعة .

ويستمر تأثير الحركة والحياة في  
نفس الجمهور ما دام الاعلان موافقا  
لظروفه الخاصة ، كأن يكون الاعلان  
عن لبن لغذاء الاطفال صورة طفل  
ضاحك موفور الصحة ، فان مثل  
هذا الاعلان يكون شديد القوة والاثار  
في إثارة اهتمام شهور الامهات  
ليشتري هذا النوع من اللبن حتى  
يحاكى أطفالهن الطفل القوى الضاحك  
الذي ظهر في الاعلان .

### الالوان :

والالوان اثر كبير في جذب  
الاهتمام وإثارة الشعور . واقواها  
اثرا على لفت النظر هو اللون الاحمر  
لإثارته للأعصاب . وكذلك اذا اجتمع  
اللونان الاحمر والاصفر في اعلان  
واحد فانهما يكونان عنصر المفارقة في  
الاعلان ، بما يلفت النظر اليه .  
ويليهما في القدرة على لفت النظر  
اجتماع اللونين الاسود والاصفر اذا  
كان اللون الاسود هو الغالب في الاعلان  
وللالوان طباع ومدلولات مأخوذة  
من طباع الأشياء التي يغلب اللون

## الاقتصاد والمجاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف نصف شهرية مؤقتا

صاحبها السيد عبد الله فكرى باظم

رئيس التحرير أحمد عنان  
مدير الادارة فؤاد الجمنوري

مدير المراسم نجاة المكي

١٤٠ شارع محمد بك فريد القاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذها ادارة المجلة  
الاشتراكات في مصر جنيهاً ونصف جنيه  
• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة  
الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سورياً  
أو لبنانياً أو فلسطينياً  
• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥  
قرشاً صاعداً  
• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك  
وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً  
• فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة  
جنيهاً مصرى أو ٥/٤/٦ جنيهات إنجليزية  
• نشر الاشتراكات في مصر والسودان فقط  
بموجب اذونات أو موالات برقية أو شيكات  
وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة  
أو هوالة نقدية

## العدد القادم

عدد خاص عن

## الاصلاح الزراعى

العلبة التي لا تخرج الزيت من الكرتونة المصنوعة في

هي تغليف اقتصادى

سنة ٢٠٠٠ م

سنة ٢٤٤٧٣

# مروع قانون الشركات الجديد

مشروع مرسوم بقانون  
بشأن شركات المساهمة  
اعده محي الدين عابدين  
وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد  
لشئون الشركات والمناجم

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر  
والسودان . هيئة الموصاية المؤقتة .  
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٨ لسنة  
١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات  
المساهمة المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩  
والمرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢  
وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة  
والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - لا يجوز الجمع بين وظيفة من  
الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا  
وبين عضوية مجلس ادارة احدى شركات  
المساهمة وما في حكمها او الاشتراك في  
تأسيسها او القيام بعمل من أعمال الادارة او  
الاستشارة فيها ، سواء أكان ذلك بأجر أم  
بغير أجر .

ويعتبر الموظف الذي يخالف هذا الحظر  
مفصولا من وظيفته بمجرد قبوله العمل في  
الشركة او الاستمرار فيها بعد تعيينه في  
وظيفته الحكومية .

ومع ذلك ، يجوز لمجلس الوزراء استثناء  
من حكم الفقرة الاولى أن يرخص للموظفين  
الذين يندبهم في أن يشغلوا عضوية مجلس  
ادارة شركات المساهمة التي تكون للحكومة  
فيها اسهم او مصالح ، وفي هذه الحالة لا  
يمنح هؤلاء الموظفون اجورا او مكافآت من  
الشركات ، ويؤدي ما كان يخصهم من اجور  
او مكافآت لوزارة المالية .

مادة ٢ - لا يجوز للوزير او لاي موظف  
عمومي في الدرجة الاولى فما فوق ، قبل  
انقضاء ثلاث سنوات من تركه الوزارة او  
الوظيفة ، أن يعمل كمدير او عضو مجلس  
ادارة او يشغل اى عمل فنى أو ادارى او  
استشارى في شركة من شركات المساهمة وما  
في حكمها التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة  
عن طريق الاعانات او الضمان ، او التي  
ترتبط مع الحكومة في عقد من عقود الاحتكار  
او الاشغال العامة او الالتزام بمرفق عام  
او استغلال مصدر من مصادر الثروة  
الطبيعية .

وبعاقب كل من يعمل بشركات المساهمة  
مخالفا حكم هذه المادة بغرامة لا تقل عن  
مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل  
مخالفة مع رد المكافآت او المرتبات المصروفة  
الى وزارة المالية .

وبعاقب كل عضو من اعضاء مجلس الادارة  
المشارك في هذه المخالفة بمثل هذه الغرامة  
ولا تسرى احكام هذه المادة بالنسبة  
للموظفين من درجة مدير عام فما فوق على  
رئيسي وأعضاء مجلس الادارة والمديرين في  
شركات المساهمة التي تساهم الحكومة في  
رأس مالها ، وذلك فقط في الحالات التي  
يكون التعيين فيها من حق الحكومة بقرار  
من مجلس الوزراء .

مادة ٣ - يسرى الحظر الوارد في الفقرة  
الاولى من المادة الثانية على أعضاء مجلس  
البرلمان مدة عضويتهم .

ويحظر على العضو بأحد المجلسين ان  
يكون مديرا او عضوا منتدبا او رئيسا  
لمجلس ادارة اية شركة مساهمة او ما في  
حكمها من الشركات .

ولا يجوز الجمع بين عضوية أحد مجلسي  
البرلمان ، وبين عضوية مجلس الادارة او  
القيام بأى عمل ادارى او استشارى في أكثر  
من أربع شركات مساهمة .

وكل من انتخب او عين عضوا بأحد مجلسي  
البرلمان يعتبر مستقila من عمله في الشركات  
اذا كان عمله فيها مخالفا لاحكام هذه المادة  
الا اذا تنازل عن عضوية المجلس النيابى في  
الايام الثمانية التالية ليوم الفصل في صحة  
نيابته .

وكل عضو في أحد مجلسي البرلمان قبل  
عملا من الأعمال التي نصت عليها هذه المادة  
يعتبر متنازلا عن عضويته في البرلمان بعد  
مرور الثمانية أيام التالية لتاريخ قبوله  
العمل . ويعلم المجلس المختص خلو المحل  
الذي كان يشغله .

مادة ٤ - لا يجوز للعضو بأحد المجالس  
البلدية او المحلية أن يعمل مديرا او عضوا  
مجلس ادارة او يشغل اى عمل فنى او  
ادارى او استشارى في شركة من شركات  
المساهمة التي تستغل أحد المرافق العامة  
الكائنة في دائرة اختصاص المجلس الذي يكون  
عضوا فيه .

وكل من انتخب او عين عضوا بأحد  
المجالس البلدية او المحلية يعتبر مستقila من  
عمله في هذه الشركات اذا كان العمل مخالفا  
لحكم هذه المادة ، الا اذا تنازل عن عضوية  
المجلس البلدى او المحلى في الثمانية أيام  
التالية لتعيينه عضوا به او لصيرورة انتخابه  
نهائيا .

وكل عضو بأحد المجالس البلدية او  
المحلية قبل عملا من الأعمال التي نصت عليها  
هذه المادة يعتبر متنازلا عن عضويته في  
المجلس البلدى او المحلى بعد مرور الثمانية  
أيام التالية لتاريخ قبوله العمل في اية شركة

مادة ٥ - لا يجوز لاحد ، بصفته  
الشخصية او بصفته ممثلا للغير ، أن يجمع  
بين عضوية مجالس ادارة أكثر من ست  
شركات من شركات المساهمة ، بشرط ألا يزيد  
عمره عن خمس وستين سنة ميلادية ، فاذا  
زاد عمره عن ذلك خفض العدد الى أربع  
شركات . وعلى الشخص عند بلوغه الخامسة  
والستين أن يستقيل من عضوية مجالس  
ادارة الشركات الزائدة عن الحد المقرر عند  
انقضاء اول جمعية عمومية لكل منها ولا تقبل  
الاستقالة الا بعد اخلاء الطرف عن آخر  
سنة مالية اشترك فيها .

ويعتبر في حكم عضوية مجلس الادارة  
في الفقرة السابقة القيام بالأعمال الفنية او  
الادارية ، سواء كان ذلك بمرتب أو بمكافأة  
كما لا يجوز لاحد ، بصفته الشخصية او  
بصفته ممثلا للغير ، أن يكون عضوا منتدبا  
بمجلس ادارة أكثر من شركتين ، ويسرى  
هذا الحظر على رئيس مجلس الادارة متى  
كان يقوم بالادارة الفعلية . ويعتبر في حكم  
عضو مجلس الادارة المنتدب من يقوم بالادارة  
الفعلية للشركة ، ولو لم يكن من اعضاء  
مجلس الادارة .

وفي حالة الجمع بين عضوية العضو  
المنتدب للادارة او ما في حكمه في اية شركة  
وبين عضوية مجلس الادارة او ما في حكمها  
في شركات أخرى لا يجوز الجمع بين أكثر  
من أربع شركات .

وتطبق الاحكام الواردة في هذه المادة  
بعد انتهاء السنة المالية للشركة التي يصدر  
في خلالها القانون .

وكل من يخالف هذا الحظر تبطل عضويته  
في المجالس التي تريد على الحد الأعلى  
المصرح به قانونا ، ويعاقب بغرامة لا تقل  
عن مائتى جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه فضلا  
عن رد ما يكون قد قبضه من الشركات  
المذكورة .

مادة ٦ - كل عضو في مجلس ادارة شركة  
مساهمة تبلغ سنه سبعين عاما ميلادية يعتبر  
متقاعدا في نهاية السنة المالية التي يبلغ  
فيها هذا السن . ويجب عليه أن يتنحى في  
الجمعية العمومية العادية ، ولا تجوز إعادة  
انتخابه .

ومع ذلك يجوز إعادة انتخابه سنويا بقرار  
من جمعية عمومية غير عادية .

وبعاقب كل من العضو ومجلس الادارة ،  
على كل مخالفة لاحكام هذه المادة ، بغرامة  
لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة  
جنيه ، فضلا عن بطلان العضوية ، ورد العضو  
لما يكون قد حصل عليه من الشركة .

مادة ٧ - استثناء من الاحكام المنصوص  
عليها في المادة الخامسة ، لا يجوز لمن يكون  
عضوا منتدبا للادارة او رئيسا لمجلس ادارة  
قائما بالادارة الفعلية او موظفا في أحد البنوك  
التي يصدر بتحديد قرار من مجلس الوزراء  
أن يشترك في عضوية مجلس ادارة اية شركة  
من شركات المساهمة او يشغل اية وظيفة  
فيها .

وجوز لعضو مجلس الادارة غير القائم  
بالادارة الفعلية أن يشترك في عضوية مجالس  
ادارة ما لا يزيد على ثلاث شركات مساهمة  
على الا يقوم بالادارة الفعلية في اية شركة منها  
وبشرط الحصول على تصريح بذلك من وزير  
التجارة والصناعة بموافقة مجلس الوزراء .  
وعلى من ينطبق عليه حكم الفقرة الاولى  
من هذه المادة وقت صدور القانون أن  
يستقيلوا من عملهم في اية شركة مساهمة  
بما يخالف حكم هذه الفقرة .

وعلى من ينطبق عليهم حكم الفقرة الثانية  
أن يستقيلوا من عملهم في الشركات التي  
يزيد على الحد المسموح به وأن يقدموا  
لوزير التجارة والصناعة طلب التصريح  
باستبقاء عضوية مجلس الادارة في العدد  
المسموح به من الشركات ، وذلك في ظرف  
شهر على الأكثر من تاريخ صدور القانون .

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يترتب  
عليها اعتبار الشخص مستقila من عمله في  
البنك مع الحكم عليه بغرامة لا تقل عن مائتى  
جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه ورد ما يكون قد  
قبضه من البنك .

مادة ٨ - لا يجوز أن ينتخب عضوا في  
مجلس ادارة اية شركة مساهمة من حكم  
عليه بعقوبة جنائية او عقوبة جنحة عن سرقة  
او نصب او خيانة امانة او تزوير او تفالس  
وكل من يخالف حكم هذه المادة يعاقب  
بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة



لا تقل من مائتي جنيه ولا تجاوز الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، فضلا عن بطلان عضويته وُرد ما يكون قد قبضه من الشركة مادة ٩ - لا يجوز لعضو مجلس الإدارة الاتجار لخسابه أو لحساب غيره في فروع النشاط الذي تزاوله الشركة ، ما لم يكن ذلك بناء على اذن سابق من الجمعية العمومية .

كما لا يجوز لاي واحد من مؤسسي الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أن يكون طرفا في أى عقد من عقود المعاوضات مع الشركة، إلا إذا أقرت الجمعية العمومية هذا التصرف قبل تنفيذه .

فاذا خالف المؤسس أو العضو الحظر المنصوص عليه في هذه المادة تبطل عضويته وللشركة أن تطالب بالتضمينات ، أو باعتبار العمليات كأنها أجريت لحسابها . وللشركة كذلك أن تطالب بإبطال التصرفات .

مادة ١٠ - لا يجوز - بغير اذن الجمعية العمومية - أن تقدم الشركة قرضا لاي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو مديرها أو تفتح اعتمادا لاحدهم أو تضمن أى قرض يعقده أحدهم مع الغير .

ويستثنى من ذلك شركات الائتمان المالى ويجوز لهذه الشركات - في مزاولتها للأعمال الداخلة ضمن غرضها وبنفس الاوضاع والشروط التى تتبعها بالنسبة لعملائها العاديين - أن تقرض أعضاء مجلس إدارتها ومديرها أو تفتح لاحدهم اعتمادا أو تضمن القروض التى يعقدها مع الغير .

وكل قرض يعقد أو اعتماد يفتح خلافا لأحكام هذه المادة يجب وفاؤه فورا بضمان العضو المسئول عن الإدارة ، ويكون هذا العضو مسئولا عن الاضرار التى تلحق الشركة نتيجة لضمان القروض بما يخالف أحكام هذه المادة .

مادة ١١ - يبين نظام الشركة طريقة تحديد مكافأة أعضاء المجلس واتعاب العضو المنتدب للإدارة . ولا يجوز بأى حال أن تسدد الشركة من اموالها الضرائب المستحقة على هذه المبالغ . ويعتبر باطلا كل تصرف يخالف ذلك . ولا يترتب عليه اعفاء العضو من دفع الضرائب المستحقة على المبالغ التى قبضها .

مادة ١٢ - يجب أن يكون ٤٠ ٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة اية شركة مساهمة من المصريين ، ويجوز لوزير التجارة والصناعة بموافقة مجلس الوزراء أن يزيد هذه النسبة فيما يتعلق بالشركات التى تزاول أعمالا ذات صبغة قومية خاصة .

ويترتب على مخالفة أحكام الفقرة السابقة بطلان جميع قرارات مجلس الإدارة فضلا عن الحكم على الشركة بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

مادة ١٣ - يشترط في عضو مجلس إدارة شركة المساهمة أن يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة يوازي جزءا من خمسين من رأس مال الشركة . ومع ذلك يجوز أن يكون العضو مالكا لعدد من الأسهم لا تقل قيمتها الاسمية عن ألف جنيه .

وبالنسبة للشركات التى استهلكت اسهم رأس المال واستبدلت بها أسهم تمتع يكون الضمان المنصوص عليه في الفقرة السابقة عددا من أسهم التمتع يوازي العدد المطلوب من أسهم رأس المال قبل استهلاكها مضافا اليه مبلغ نقدي مساو لما دفعته الشركة لاستهلاك أسهم رأس المال .

وتخصص الأسهم والاموال التى يملكها عضو مجلس الإدارة على النحو المتقدم لضمان

إدارته، ويجب ايداعها احدالمصارف المعتمدة من الحكومة لهذا الغرض . ويستمر ايداع هذه الاسهم والاموال مع عدم قابليتها للتداول لحين انتهاء مدة وكالة العضو والتصديق على الحساب الختامى لآخر سنة مالية قام فيها بأعماله .

والا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المنصوص عنه في هذه المادة بطلب عضويته فضلا عن الحكم عليه بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه ورد ما يكون قد قبضه من الشركة .

مادة ١٤ - يكون عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة أو من يقوم مقامه ملزما بتنفيذ نظام الشركة الملحق بالرسوم المرخص في تأسيسه ، وكذلك جميع التعديلات التى تطرأ عليه .

وهو مسئول عن صحة حسابات الشركة ودفاترها وسجلاتها ومطابقتها للاصول المرعية في امساك الدفاتر .

ومع عدم الاخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الاخرى يعاقب عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة أو من يقوم مقامه بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه في كل حالة تثبت فيها مخالفة أحكام هذه المادة وتتعهد العقوبات بتعدد المخالفات .

مادة ١٥ - يكون لشركة المساهمة مراقب أو أكثر تعيينه الجمعية العمومية وتقدير أتعابه . ويقوم مؤسسو الشركة بتعيين المراقب الاول ويتولى مهمته لحين انعقاد أول جمعية عمومية .

ويجب أن تتوافر في مراقب الشركة الشروط المنصوص عنها في القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ولا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها أو القيام بعمل من أعمال الإدارة أو الخبرة والاستشارة فيها ، كما لايجوز أن يكون المراقب شريكا لاحد الاشخاص المذكورين في هذه الفقرة او موظفا لديه أو من ذوى قرياه حتى الدرجة الثانية ولا يجوز أن يعين الموظف العمومى مراقبا للشركة .

وفي جميع الاحوال يجب ان يكون للشركة مراقب مصرى على الأقل .

واذا عينت الشركة مراقبا ممن لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عنها في هذه المادة يحكم على كل من الشركة والمراقب الذى قبل التعيين بغرامة عن كل مخالفة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيهه فضلا عن بطلان التعيين .

مادة ١٦ - للمراقب في أى وقت أن يحقق حالة الصندوق ومحفظه الاوراق المالية وكذا سائر الموجودات .

ويجب على عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة أو من يقوم مقامه أن يقدم للمراقب بناء على طلبه جميع الدفاتر والحسابات والمستندات المتعلقة بها وأن يدلى اليه بجميع الايضاحات والبيانات التى يرى المراقب ضرورة الحصول عليها لاداء مهمته . ويترتب على عدم تمكين المراقب من استعمال الحقوق المنصوص عنها في هذه المادة الحكم على عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة أو من يقوم مقامه بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه

مادة ١٧ - على المراقب أن يحضر الجمعية العمومية للمساهمين وأن يقدم تقريره اليها . ويجب أن يكون التقرير شاملا للبيانات الاتية :

١ - نتيجة مراجعة الميزانية وحساب

الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح وتقرير مجلس الإدارة طبقا لأحكام المادة ١٤ من القانون وما يراه في اقتراحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح .

٢ - أن إدارة الشركة تسير وفقا لأحكام القانون ونظام الشركة على وجه يحقق مصلحتها ، وأنه لفت نظر مجلس الإدارة الى ماقد يتبينه من عبث أو اخلال بأحكام القانون أو النظام مع بيان أوجه العبث والاخلال التى لا تزال قائمة .

٣ - أنه حصل من مجلس الإدارة على جميع المعاونات والايضاحات والبيانات وأنه اطلع على الدفاتر والمستندات والوثائق التى يرى لزومها للقيام بمهمته . والمراقب مسئول عن صحة البيانات الواردة في تقريره .

ولكل مساهم أن يناقش تقرير المراقب وأن يطلب منه الايضاحات اللازمة .

ومع عدم الاخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عنها في القوانين الاخرى يعاقب المراقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه في كل حالة تثبت فيها مخالفة لأحكام هذه المادة .

مادة ١٨ - يجب أن تكون ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر واقتراحات توزيع الأرباح موقعا عليها من أعضاء مجلس الإدارة وشاملة لجميع البيانات التى يصدر بتحديد قرار من وزير التجارة والصناعة ويلحق بكل ميزانية تقرير من مجلس الإدارة عن مركزها المالى وسير الاعمال فيها ويجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة على بيان شامل لجميع المبالغ التى حصل عليها كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة ومديرها في السنة المالية من مرتبات ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وتمويض عن المصاريف وكذلك ما قبضه كل منهم على سبيل العمولة أو غيرها بوصفه موظف فنى أو إدارى أو نظير عمل فنى أو إدارى أو استشارى إداة للشركة .

وعلاوة على ما تقدم يجب أن يتضمن البيان المنصوص عنه في الفقرة السابقة المكافآت والانصبة في الأرباح التى يقترح مجلس الإدارة توزيعها على كل عضو من أعضائه

وعلى مجلس الإدارة أن ينتهى من وضع التقرير السنوى عن حالة الشركة واعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر واقتراحات توزيع الأرباح والاموال المرحلة للاحتياطي بحيث يتسنى دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في خلال الاربعة شهور التالية لنهاية السنة المالية على الأكثر

وعلى مراقب الشركة أن يتحقق من ان الميزانية وحساب الأرباح والخسائر واقتراحات توزيع الأرباح وتقرير مجلس الإدارة شاملة للبيانات المنصوص عنها في هذه المادة ومطابقة لدفاتر الشركة وتصور مركز الشركة المالى على وجه صحيح واضح

ويكون مجلس الإدارة مسئولا عن صحة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر واقتراحات توزيع الأرباح وتقريره واشتمال كل ذلك على البيانات التى يحددها وزير التجارة والصناعة واعدادها في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة

ومع عدم الاخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عنها في القوانين الاخرى يعاقب كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة على مخالفة أحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه

مادة ١٩ - يجب نشر الميزانية وحساب



الأرباح والخسائر واقتراحات توزيع الأرباح وتقرير مجلس الإدارة وتقرير المراقب طبقاً للاوضاع المقررة في هذا القانون وفي نظام الشركة في جريدتين من الجرائد اليومية الهامة احدهما على الأقل تصدر باللغة العربية وذلك قبل تاريخ اجتماع الجمعية العمومية بخمسة عشر يوماً على الأقل

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يترتب عليها الحكم على عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز ألف جنيه

مادة ٢٠ - لكل مساهم أثناء انعقاد الجمعية العمومية حق توجيه الاسئلة فيما يتصل بأعمال الشركة .

ويكون مجلس الإدارة ملزماً بالإجابة على هذه الاسئلة ولا يجوز الامتناع عن الإجابة الا بالقدر الذي تستلزمه سيانة المصلحة العليا للشركة .

وتثبت هذه الاسئلة والاجابة عليها في محضر الجمعية العمومية .

ويترتب على حرمان المساهم من استعمال الحقوق المنصوص عنها في هذه المادة الحكم على مجلس الإدارة بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه

مادة ٢١ - تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في دفتر خاص يوقع عليه كل من رئيس المجلس ، والعضو المنتدب للإدارة ، والعضو أو الموظف القائم بأعمال سكرتارية الجلسة .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية في دفتر آخر ويوقع عليها رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامعا الاصوات ومراقب الحسابات .

ويكون اثبات محاضر الاجتماعات في هذين الدفتريين بصفة منتظمة في نهاية كل جلسة وفي صفحات متتابعة دون كشط أو تحشير ويجب أن تكون صفحات هذين الدفتريين مرقومة بالتسلسل ومختومة بخاتم الإدارة العامة للشركات . ويكون اثبات التوقيع ووضع خاتم الإدارة المذكورة على النحو سالف الذكر ثابت التاريخ في صدر كل دفتر قبل استعماله .

ويجوز قيد هذه الاجراءات في سجل خاص بالإدارة العامة للشركات نظير رسم قدره ٢٥٠ مليماً عن كل دفتر

ولا يجوز تسجيل دفتر جديد للشركة ، الا بعد تقديم الدفتر السابق لانقائه بمعرفة الإدارة العامة للشركات واثبات ذلك في سجلاتها .

ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات الدفتريين ومطابقتها لما ينص عليه هذا القانون ونظام الشركة

ومع عدم الاخلال بالمقوبات الأشد المنصوص عنها في القوانين الأخرى يعاقب على كل مخالفة لاحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز ألف جنيه

مادة ٢٢ - يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في شركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الاجور والمرتبات التي تدفعها الشركة

ويقصد بكلمة مستخدم كل شخص قائم بعمل أداري أو فني أو كتابي أو حسابي يتقاضى مرتباً أو أجراً من الشركة من عمله كذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال ، كما لا يجوز أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر

عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التي تدفعها الشركة .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة أن يأذن بامتداد فنيين ومستشارين اخصائيين من الاجانب في حالة تعذر وجود مصريين ، وذلك للمدة التي يحددها ولا يدخل هؤلاء الفنيون في حساب النسب المقررة

وتسرى هذه الاحكام على شركات التوصية ذات الاسهم المنشأة في مصر وعلى ما يوجد في مصر من فروع أو وكالات أو مكاتب شركات المساهمة وما في حكمها وشركات التوصية ذات الاسهم المنشأة في الخارج

وفيما يتعلق بالشركات التي ينطبق عليها حكم هذه المادة - عدا شركات المساهمة المصرية والاجنبية - يجب استكمال النسب المقررة في مدى ثلاث سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ بحيث تلتزم الشركة باستيفاء ثلث الفرق على الأقل كل عام بين النسب الموجودة في هذا التاريخ والنسب المقررة .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة أو مديرها وكذلك المسئول عن إدارة الفرع أو التوكيل أو المكتب لاية شركة مؤسسة في الخارج في كل حالة تثبت فيها مخالفة احكام هذه المادة

مادة ٢٣ - تكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام في الاسهم أو السندات التي تصدرها الشركة بنشرة شاملة لجميع البيانات التي يصدر بتجديدها قرار من وزير التجارة والصناعة .

ويوقع مؤسسو الشركة على نشرة الاكتتاب في أسهم رأس المال عند التأسيس ، ويوقع أعضاء مجلس الإدارة على نشرة الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال أو في السندات التي تصدرها الشركة .

وفي جميع الاحوال يجب ان يوقع المراقب على النشرة وان يتحقق من أنه قد وقع عليها جميع مؤسسي الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها حسب الاحوال .

وتعلن هذه النشرة في جريدتين من الجرائد اليومية الهامة احدهما على الأقل تصدر باللغة العربية وذلك قبل تاريخ بدء الاكتتاب بخمسة عشر يوماً على الأقل

ويكون الموقعون على نشرة الاكتتاب مسئولين عن صحة البيانات الواردة بها ووضوحها وعن اشمالها على كافة البيانات التي يحددها وزير التجارة والصناعة وعن نشرها في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة

ومع عدم الاخلال بالمقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى يعاقب كل شخص يوقع على النشرة بما يخالف احكام هذه المادة ، بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز ألف جنيه فضلاً عن بطلان الاكتتاب والزام الموقعين متضامين برد المبالغ التي دفعها المكتتبون وتعويض الاضرار التي لحقتهم نتيجة لمخالفة احكام هذه المادة .

مادة ٢٤ - يجب تخصيص ٤٠٪ على الأقل من أسهم شركات المساهمة للمصريين سواء كانوا أفراداً أو أشخاصاً اعتباريين وذلك عند تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها فيما عدا الحالات التي تكون فيها زيادة رأس المال بطريق إصدار أسهم مجانية تسدد قيمتها من الاحتياطي أو من متجمد الأرباح .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة بموافقة مجلس الوزراء أن يزيد هذه النسبة فيما يتعلق بالشركات التي تراول أعمالاً ذات صبغة قومية خاصة .

وفي حالة الاكتتاب العام اذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى فر

المدة المينة لها على الا تقل عن شهر جاز تأسيس الشركة دون استيفاء هذه النسبة كلها أو بعضها .

ولا تسرى احكام هذه المادة على الشركات التي تأسست قبل صدور هذا القانون عند تجديد مدتها على أن تراعى في كل زيادة لرأس المال أثناء هذه المدة أو بعد تجديدها

مادة ٢٥ - يجب التحقق دائماً مما اذا كانت الحصص العينية في شركات المساهمة قدرت تقديراً صحيحاً . وتعين المحكمة المختصة خبرين أو أكثر للقيام بهذه المأمورية ولا يجوز تداول حصص التأسيس والاسهم التي تعطى مقابل الحصص العينية كما لا يجوز تداول الاسهم التي يكتب فيها مؤسسو الشركة ، قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحق بها عن ثلاث مدد تجارية كاملة ، لا تقل كل منها عن اثني عشر شهراً على الأقل ، من تاريخ صدور الرسوم وتظل هذه الحصص والاسهم اسمية طوال هذه المدد ويحظر خلالها فصل قسائم الاسهم والحصص عن كموبها الاصلية ويوضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ صدور الرسوم المرخص في تأسيس الشركة وتسرى احكام الفقرة السابقة على كل زيادة في رأس المال تتم قبل انقضاء الفترة المنصوص عنها في الفقرة المذكورة

مادة ٢٦ - مع عدم الاخلال بحكم المادة ٢٥ من القانون لا يجوز فيما يتعلق بشركات المساهمة تداول شهادات الاكتتاب ولا الاسهم

بأزيد من قيمتها الاسمية مضافاً إليها عند الاقتضاء مقابل نفقات الاصدار وذلك في الفترة السابقة على صدور مرسوم تأسيس الشركة بالنسبة لشهادات الاكتتاب أو في الفترة التي تلي صدور مرسوم التأسيس الى نشر حساب الأرباح والخسائر عن سنة مالية كاملة بالنسبة للاسهم .

مادة ٢٧ - يقع باطلاً كل تعامل في الأوراق المالية يتم مخالفاً لاحكام هذا القانون ، ويجازى فاعله بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

واذا كان البائع من أعضاء الشركة المؤسسين أو من أعضاء مجلس الإدارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين

مادة ٢٨ - يكون للموظفين الفنيين بالإدارة العامة للشركات الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة صفة رجال الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له ولهم كذلك في سبيل مراقبة تنفيذ احكام هذا القانون حق الاطلاع على السجلات والدفاتر وحضور الجمعيات العمومية عند اللزوم .

وعلى مديري الشركات والمسؤولين عن ادارتها وغيرهم ممن يخضعون لاحكام هذا القانون ان يقدموا لهم البيانات والمستندات التي يطلبونها لهذا الغرض .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع عن تقديم البيانات المطلوبة أو أدلى ببيانات غير صحيحة .

مادة ٢٩ - كل شخص ثبتت مخالفته لاحكام هذا القانون يجب عليه ان يقوم فوراً على نفقته ، بتصحيح الاوضاع وبإزالة المخالفة المنسوبة اليه

ويتضمن الحكم الصادر بأدائه تغريمه بما يعادل الغرامة الاصلية المحكوم عليه بها طبقاً لنصوص هذا القانون ، أو بما لا يقل



## قوانين وقرارات

### مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الإيراد  
كتاب دورى رقم ١٤ ضريبة عامة  
بشأن تحرير المحاضر ضد المخالفين لاحكام  
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون  
رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١

الحاقا بالكتاب الدورى رقم ٧ ضريبة عامة،  
ونظرا لانقضاء المهلة التى منحت أخيرا  
للمتخلفين من مولى الضريبة العامة لتصويب  
موقفهم والوفاء بالتزاماتهم من ناحية تقديم  
الاقرار ، وأداء الضريبة من واقع الاقارار  
وتصحيح ما تضمنته اقراراتهم من بيانات  
غير صحيحة ، توجه المصلحة نظر المأموريات  
الى ضرورة القيام فورا بتحرير المحاضر  
اللازمة ضد المخالفين وذلك عن كل سنة على  
حده مع مراعاة ما يلى بكل دقة :

١ - جنحة عدم اداء الضريبة من واقع  
الاقرار

يذكر فى المحضر انه لم يسدد الضريبة من  
واقع الاقرار عن سنة ١٩ ومقدارها  
رغم مطالبته بالاداء بكتاب موصى  
عليه مصحوب بعلم وصول رقم بتاريخ  
/ / ١٩ ومن ثم يكون قد ارتكب  
الجنحة المنصوص عليها فى المادة ١٧ من  
القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون  
رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ مما يوقعه تحت طائلة  
المادة ٢١ من ذلك القانون

٢ - جنحة عدم تقديم الاقرار وعدم  
تسديد الضريبة من واقعه فى الميعاد  
١ - حالة تقديم الاقرار واداء الضريبة بعد  
الميعاد القانونى :

يذكر انه قدم الاقرار عن ايراده فى سنة  
١٩ بتاريخ ١٩ وسدد  
الضريبة من واقع ذلك الاقرار ومقدارها  
بتاريخ ١٩

مخالفا بذلك المادتين ١٦ و ١٧ من القانون  
رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم  
٢١٨ لسنة ١٩٥١ الامر الذى يوقعه تحت  
طائلة المادة ٢١ من ذلك القانون

ب - حالة تقديم الاقرار بعد الميعاد  
القانونى وعدم اداء الضريبة المستحقة من  
واقعه :

يذكر انه قدم الاقرار عن سنة ١٩  
بتاريخ ١٩ بعد الموعد القانونى،  
ولم يسدد الضريبة من واقعه وقدرها

مخالفا بذلك المادتين ١٦ ، ١٧ من  
انقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الامر الذى  
يوقعه تحت طائلة المادة ٢١ من ذلك القانون

٣ - جنحة استعمال طرق احتيالية او  
الادلاء ببيانات غير صحيحة :

يذكر فى المحضر ان الممول ادلى متممدا  
ببيانات غير صحيحة ( فى الاقرار المقدم منه  
عن سنة ١٩ ، او فى الاوراق المقدمة منه  
بتاريخ ) اذ استعمل طرقا احتيالية  
للتخلص من اداء الضريبة كلها او بعضها وذلك  
باخفاء او محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها  
الضريبة ويكون بذلك مرتكبا للجنحة المنصوص  
عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢١ من  
القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون  
رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ مما يوقعه تحت  
طائلتها .

ويجب مراعاة احكام الكتاب الدورى رقم ٧  
ضريبة عامة بشأن تنظيم تحرير المحاضر معاد  
الفرقة ( ثامنا ) منه بطبيعة الحال ، وهى  
التي كانت تقضى بالحصول على موافقة  
المصلحة قبل تحرير المحاضر

الدير العام

الحكومة فى استيراد بعض الادوات  
اللازمة لتنفيذ مشروعات البرنامج .

سابعا : نفاذ ما لدى الحكومة من  
عملة صعبة (وقتئذ) وخاصة بعد ان  
عدلت الحكومة البريطانية عن الاتفاق  
المالى المبرم فى يونية ١٩٤٧

ثامنا : ارتفاع الاسعار - وبخاصة  
بعد الحرب الكورية - مما دعا الى  
الغاء بعض المناقصات واعادة طرحها  
من جديد .

ولا شك ، انه كان من الممكن تفادى  
كثير من هذه العوامل التى أدت الى  
بطء التنفيذ لو كان واضعو البرنامج  
تنبهوا الى أهمية وجود هيئة عليا  
تشرف على تنفيذ المشروع . . حتى  
تستطيع مراقبة تنفيذ مشروعات  
البرنامج وتنبيه المسؤولين الى التقصير  
أو الاهمال أولا بأول فيعمل هؤلاء على  
ملاقاته . .

وهذا يجعلنا نطالب بضرورة اعادة  
وزارة الاقتصاد كوزارة مستقلة :

تكون مهمتها - لاضم أكبر عدد من  
المصالح من الوزارات المختلفة - بل  
تقصر مهمتها على أمرين : أولا : وضع  
مشاريع تنمية الاقتصاد الوطنى  
وثانيا : الاشراف على تنفيذ مثل هذه  
المشاريع المرسومة ذات الاجال . .  
ولاشك ان وجود هذه الوزارة  
لمثل هذه المهمة سيعطى المسؤولين  
فرصة لدراسة مشاكل البلاد  
الاقتصادية - وخصوصا فى هذه  
المرحلة الخطيرة التى تجتازها البلاد -

وستقضى على سياسة الارتجال

التي تشوب كافة مشاريعنا . . هذا  
الارتجال الذى جعل اللجان الحكومية  
تقدر جملة تكاليف استغلال الصحارى  
والواحات خلال الخمس سنوات بمبلغ  
١٢٢٢٨٠٠ جنيه علما بأن مساحة

هذه الصحارى والواحات توازى ٢٩  
مرة من مساحة الاراضى المزروعة ! . .  
وهكذا ، لانستطيع ان نقول عن  
مشروع السنوات الخمس الاول الا

انه ابتداء كسيما وانتهى هزيلا . .

( للبحث بقية )

فوزى رياض فهمى  
مأمور الضرائب

من خمسة جنيهات ولا يزيد على عشرة  
جنيهات اذا كان الحكم خاليا من الغرامة ،  
عن كل يوم يتأخر فيه عن تصحيح الاوضاع  
وأزالة المخالفة اعتبارا من التاريخ الذى  
يصبح فيه الحكم نهائيا .

مادة ٣٠ - يصدر وزير التجارة والصناعة  
القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون . ويعاقب  
على كل مخالفة لهذه القرارات بغرامة لا تقل  
عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه

مادة ٣١ - يلقى القانون رقم ١٣٨ لسنة  
١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات  
المساهمة المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩  
والرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢

مادة ٣٢ - على وزرائنا كل فيما يخصه  
تنفيذ هذا القانون .

ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة  
الرسمية .

\*\*\*

## مشروع السنوات الخمس الاول

### بقية المنشور على صفحة ١٧

ثانيا : الخلاف بين بعض المصالح  
بشأن تنفيذ بعض مشروعات البرنامج  
مما ادى الى تعطيلها ، ومحاولة القاء  
مسؤولية التأخير فى تنفيذ اعمالها  
على زميلاتها ، بحجة تأخيرها فى تنفيذ  
مايدخل فى اختصاصها من هذه  
الاعمال . فمن ذلك : ان وزارة الزراعة  
تشكو من امتناع وزارة الاشغال عن  
تسليمها حديقة الخديوى اسماعيل  
بالجزيرة ، وحديقة القناطر الخيرية  
حتى تستطيع المضى فى تنفيذ مشروع  
الحديقة النباتية ، كما تشكو مصلحة  
الطرق والكبارى من تأخر مصلحة  
المساحة والرى فى اجراءات نزع الملكية  
مما أدى الى تأخرها فى تنفيذ بعض  
مشروعات توسيع الطرق ورصفها  
الواردة بالبرنامج . وتشكو أيضا  
مصلحة المباني من تأخر وزارتى المعارف  
والصحة فى اختيار بعض المواقع  
اللازمة لاقامة بعض المدارس  
والمستشفيات . .

ثالثا : تعقد الاجراءات الحكومية  
وبطئها بسبب الروتين الحكومى .

رابعا : التأخير فى اقرار بعض  
الميزانيات مما يؤدى بصفة عامة الى  
تأخير البدء فى التنفيذ .

خامسا : تفشى وباء الكوليرا فى  
عام ١٩٤٨ مما ادى الى تعطيل اغلب  
المصالح طوال مدة انتشار الوباء .

سادسا : الصعوبات التى صادفتها

# شركة مصر للتصدير والإقطان

شركة مساهمة مصرية

---

إحدى مؤسسات بنك مصر  
ومركزها الرئيسى بمسارته بالألكندرية

---

تقوم بتجارة القطن فى الداخل  
وتصديره للخارج

---

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفتحها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

ج. س. ت. ١٢ القاهرة

حافظوا على:

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



من  
الرقّة والحربى والضياء  
في الليل والنهار

بإدارة خزائن أمنية تحمّل من العبث بها  
أو فقدها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

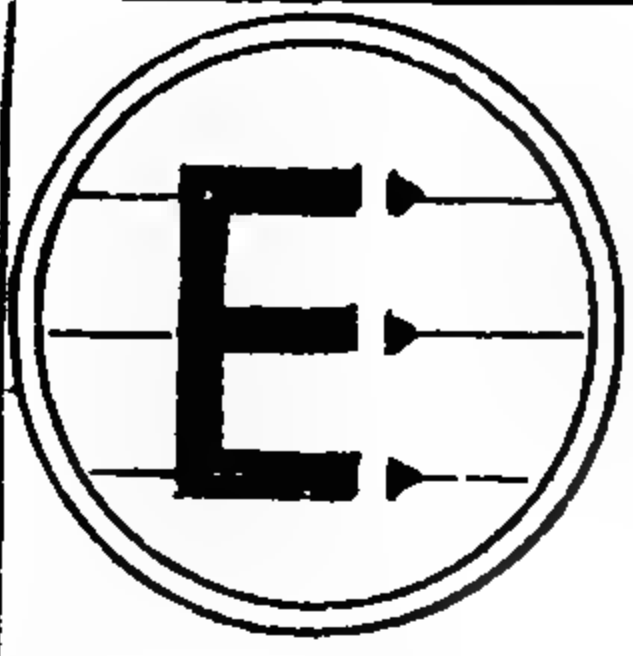
ادخل بنك مصر نظام الإبراع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»  
لحفظ النقائص والتقنيات الثمينة في غمراوات يعمل به وفي ظروف القاهرة

القاهرة : المركز الرئيسى : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

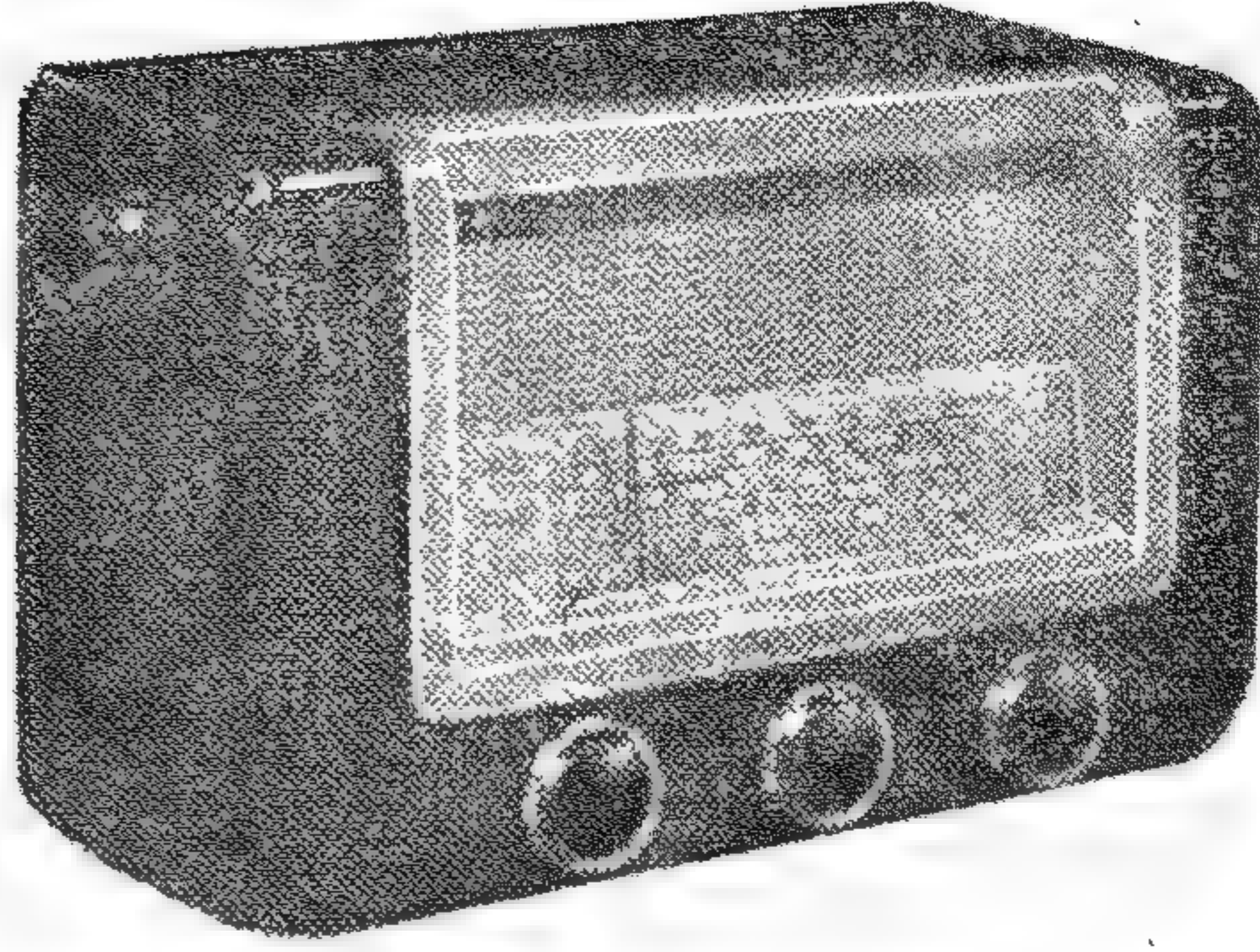
نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاء السران ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسى بالقاهرة والاسكندرية





راديو ايكو العالمى



اداة سحر  
و  
الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته  
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت اليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

ص. ٦٨٥٦٠

شركة ايرمك مصر  
القطر المصنوع ١٨ شارع صبرى ابو علم باشا "بركتنا" ت ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية مائنة - ومباقة - راديو منظمه  
راديو للسيارات ٤ - ٥ - ٦ - ٧ صمامات يعمل  
على التيار المتقطع والمستم - صندوق اتيو فاهر

## الشركة المالية والصناعية المصرية

(ش.م.م)

سجل تجارى اسكندرية ١٨٢٨

~~~~~

رأس المال ٦٠٠٠٠٠ ج.م.

المركز الرئيسى : - اسكندرية ، ٦٩ شارع فؤاد الاول

تليفون ٢١٣٩٦ - ٢١٣٦٨ - ٢١٣٦٧

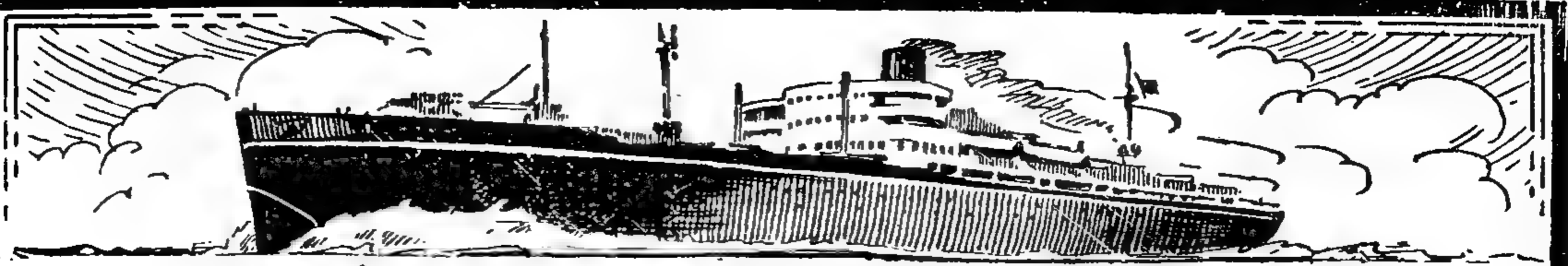
المصنع : - بكفر الزيات - تليفون رقم ٦٣

~~~~~

### المنتجات

- سلفات الصودا  
- أمست النحاس  
الخ ...

- سوبر فوسفات الجير ( أبو نخله )  
- حمض كبريتيك تجارى ، للبطاريات ونقى  
- سلفات الحديد  
- فلو سيكلينات الصودا



## شركة بواخرا لبحرية المتحدة لخط مرس

### خط أوروبا

سفریات سريعة بین الاسكندرية ومرسيليا وجنوا بالباخرة

« الملك فؤاد »

### خط أمريكا

سفریات منتظمة بین الاسكندرية - نيويورك عن طريق نابولي

وجنوا ومرسيليا بالباخرة

« محمد على الكبير والخيوي اسماعيل »

### خط مواني أوروبا الشمالية

خط منتظم بین الاسكندرية - دنكرك - انفرس - روتردام -

بريم - هامبورج

### خط الاسكندرية - بيروت

سفریات سريعة بالباخرة « الملك فؤاد »

خط للبريد ما بین الاسكندرية - بورسعيد - قبرص - بيروت

خط منتظم بالباخرة « فؤادية »

### خط البحر الاحمر

خط منتظم بین الاسكندرية - بورسعيد - السويس - جدة -

بور سودان - مصوع - عدن - جيبوتي

بالبواخر « طائف » « طالودي » « سقارة » « زمالك »

سجل تجارى ١٦٧٠٨





موردو  
جلالة الملك فاروق الاول

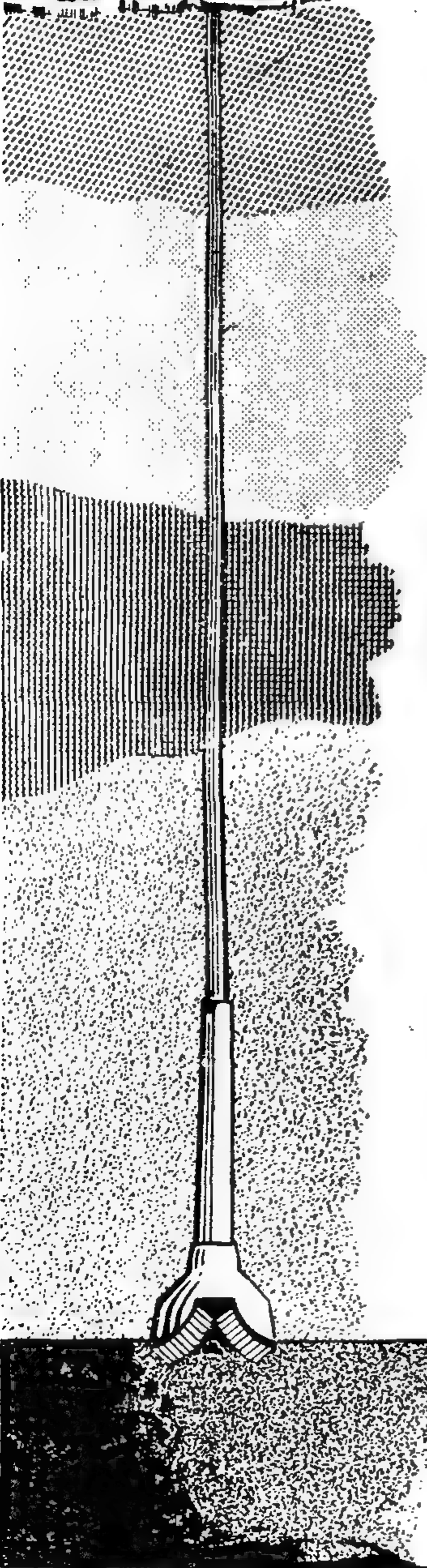
# اسم عظيم لسيجارة فاخرة



## ٢٠ سيجارة ٨ قروش



# ثروة من باطن الأرض

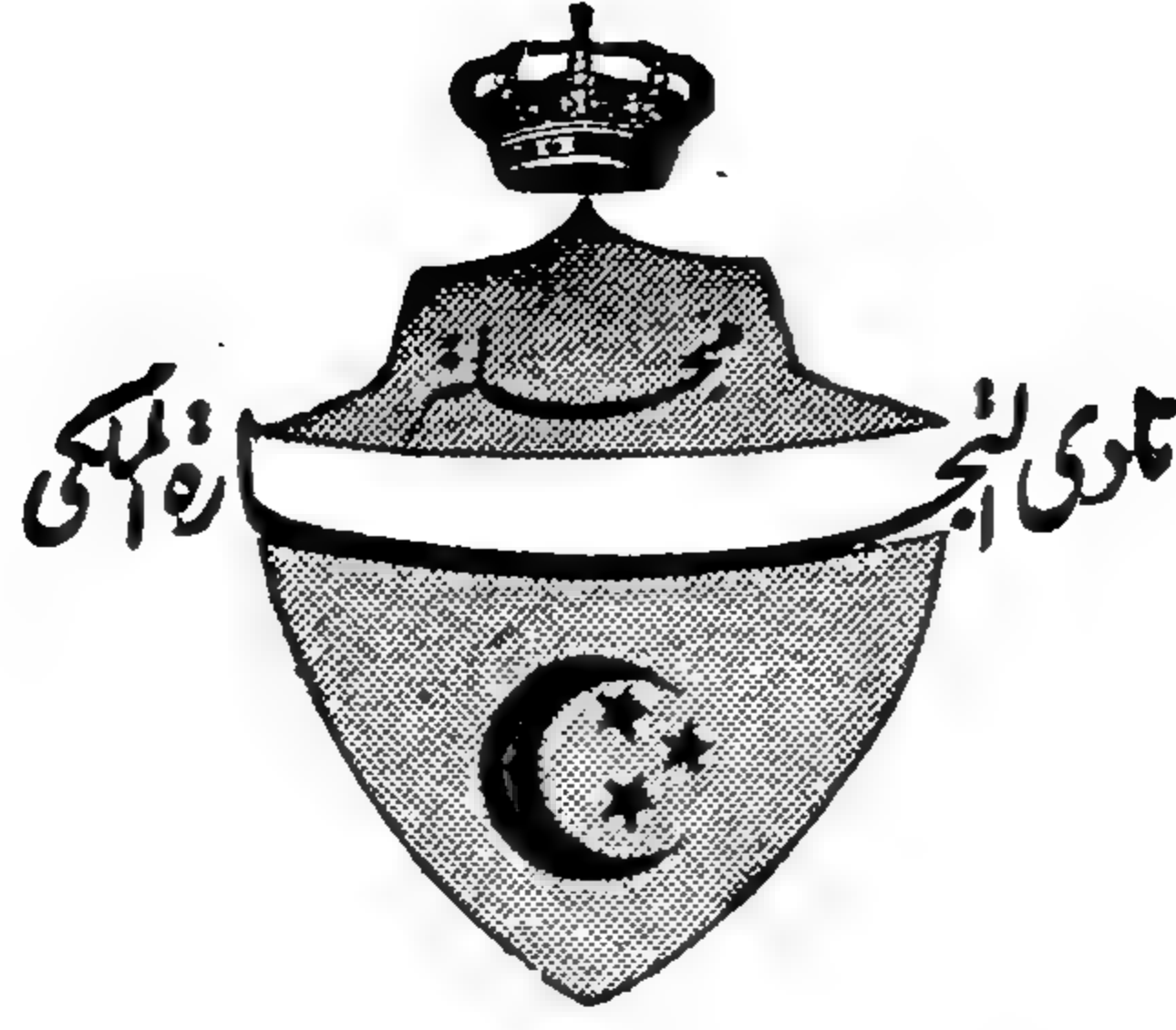


إن التقدم الاقتصادي السريع في مصر  
قوامه البترول، وسواء كان هذا التقدم  
في الناحية الصناعية أو في المواصلات  
أو الزراعة، فإن البترول يعطي ٨٥٪  
من القوة المحركة في مصر، إلى جانب  
التريبت وإضاءة والتدفئة وعدد  
لا حصر له من الأغراض الصناعية والمنزلية،  
لذلك فإنه من حسن حظ مصر أن أرضها تقدم  
حاليًا من البترول المحلى ما يسد ثلثي حاجتها.  
ومما تخرجه آبار مصر من البترول الذي  
يبلغ حوالي مليون طن في العام الآن يوفر على  
المستهلك المصري سنويًا ما يربو على ١٠ ملايين من  
الجنيهات، وإلى جانب ذلك فإن هذا الإنتاج يدفع  
ثمنه محليًا فتوفر بذلك للخزانة ما يعادل أكثر من  
١٧ مليونًا من الجنيهات من العملة الصعبة.  
ويعمل في استخراج البترول المحلى ما يزيد على  
خمسة آلاف مصري يتقاضون سنويًا حوالي  
مليونين من الجنيهات وتقاضى الحكومة ما يقرب  
من ثلاثة ملايين أخرى سنويًا ما بين اتاوة  
وضريبة دخل وجمارك على صناعة البترول والمسود  
المستوردة لإنتاجه وتكريره.  
وتساهم شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية  
بحوالي ثلثي هذا الكسب المادى والاقتصادى للبلاد.

في خدمة الاقتصاد الوطنى







# الاقتصاد والمحاسبة

الشمس  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطة رئيس نادى التجارة الملكى  
رئيس التحرير : احمد عنان

المعد : ٤  
أول نوفمبر ١٩٥٢

## التنسيق بين التعليم وميادين العمل

أقلق بال الكثيرين ما شاهدوه فى الشهور الاخيرة من ترامى الشبان من خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة والثانوية على أبواب الشركات والمحال يلتمسون العمل بأية وسيلة . وقد كانت هذه الظاهرة تشاهد دواما فى كل عام بعد ظهور نتائج الامتحانات ، ولكنها فى هذا العام ظهرت بشكل اكثر حدة عما كانت عليه من قبل ، وذلك لسببين رئيسيين الاول كثرة عدد الخريجين حتى قدر عدد من حصلوا على الدبلومات فى هذا العام بما ينوف على العشرة آلاف متخرج والسبب الثانى ان الحكومة قد قررت وقف التعيين فى وظائفها وكانت فى كل عام تستوعب عددا كبيرا من الخريجين .

ويجب ان نذكر للانصاف ان رجال هذا العهد غير مسئولين عن هذه الحال فهى أزمة خلفتها سياسة هدفها ارضاء الشعب ولو على حساب مصلحته ومن الغريب ان يكون بلد ناشئ كمصر يخرج من معاهده العليا عددا يزيد كثيرا نسبيا على ما تخرجه معاهد انجلترا مثلا وذلك بالنسبة لمرحلة التعليم الاخرى .

والنتيجة اننا اكثرنا من تخريج قادة وأهملنا ضباط الصف والجنود ، فأصبحت الهوة واسعة بين العامل وبين المهندس مثلا ، فالوسيط بينهما لا يوجد وان وجد فليس بالعدد ولا بالاعداد الكافى .

ولما كانت مصادر الانتاج جميعا بما فى ذلك الصناعة والتجارة والزراعة تحتاج الى عدد كبير من ذوى التعليم المتوسط العمل الذين يباشرون العمل بأيديهم ، فانه من الضرورى التفكير جديا فى اتباع سياسة تحقق تنسيق أدوار التعليم بحيث تسد حاجة الطلب فى السوق ، ولا بد لتحقيق ذلك من الاستعانة برأى رجال الاعمال من مختلف المهن ، حتى تقف السلطات المختصة على رغباتهم فتعمل على تحقيقها وبذلك يجد المتخرج بعد تخرجه بابا مستعدا لاستقباله .

ان هذه المشكلة الخطيرة فى حاجة الى علاج سريع ناجع ولعلها من أهم المشاكل الاجتماعية التى ان تركت بغير حل سريع تفاقم خطرها وضررها فلعل الحكومة تضع نصب عينيها فى المقام الاول ملافاة هذا الخطر قبل استفحاله وايجاد الحلول الحاسمة لوضع سياسة تكفل المواءمة بين التعليم فى مراحله المختلفة وبين حاجة ميادين العمل .

احمد عنان

التنسيق بين التعليم وميادين العمل : لرئيس التحرير عرض وتعليق فى السياسة الاقتصادية : الرسالة العمرانية لشركات الزيت

الصناعات الريفية تساهم فى بناء القرية المصرية : بقلم الدكتور شكرى المرافى اقتصاديات الشرق الاوسط : برامج التنمية الاقتصادية فى العراق

مخازن المواد والمهمات : نظام تمويل المخازن . بقلم الاستاذ موسى حقى

شخصيات اقتصادية : مصطفى الصادق

الاقتصاد العالمى : برنامج الحزبين الديمقراطى والجمهورى فى الولايات المتحدة

من اعلام الاقتصاد : توماس مالتوس : للاستاذ جورج يعقوب

بيان الملكية الصناعية عن شهر سبتمبر ١٩٥٢

محو مشروع السنوات الخمس الثانى : بقلم الاستاذ فوزى رياض فهمى

القطن والاوراق المالية : فى النصف الثانى من اكتوبر واجب الخير فى حالات رفض الدفاتر : للاستاذ ت. ا.

اثارة الاهتمام فى الاعلان : بقلم الاستاذ محمود عساف

تصنيع البلاد والاقتصاد القومى : للاستاذ جورج يعقوب الرقم القياسى للانتاج الصناعى فى انجلترا





## بين مصر والمانيا

استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والمانيا بعدما ظلت منقطعة منذ أوائل الحرب العالمية الثانية وصار مجال التعاون مفتوحا أمام الدولتين ولاسيما في الناحية الاقتصادية التي تعد المانيا من أمهات دول العالم فيها غير انه لم تكد هذه العلاقات تستأنف حتى عرتها نكسة سببها ذلك الاتفاق الذي عقدته حكومة المانيا الغربية مع حكومة اسرائيل لتدفع لها تعويضات مالية وعينية لقاء ما تكبده اليهود من خسائر تحت حكم النازي. وقد قيل ان هناك اتجاها الى مقاطعة المانيا الغربية اقتصاديا ، وهو اتجاه نرجو ألا يجد مؤيدين من الرجال المسؤولين ولاسيما بعدما أكدت حكومة المانيا انها لن تشحن مواد حربية أو سلعا استراتيجية الى دولة اسرائيل .

ومعروف أن مصر في حاجة ماسة الى العدد والآلات التي تصنع في المانيا والتي كنا نستوردها قبل الحرب ، وستتجه هذه العدد والآلات الى دولة أخرى اذا لم تستوردها مصر . فخير لنا إذن أن نمضي في التعاون التجاري مع المانيا لنقنعها بأن العرب عميل أفضل من اسرائيل ، وأن من مصلحة المانيا أن توسع نطاق تعاملها مع العرب بدلا من أن توسعه مع هذه الدولة الناشئة .

## السفر الى الخارج

بات السفر من مصر الى الخارج متعذرا أو ممتنعا الا في حالات الضرورة القصوى . وحتى الذين يسافرون الى الخارج لا تسمح لهم الحكومة بأن يأخذوا معهم اكثر من مئة جنيه تعطى لهم من غير العمليات الصعبة أو القابلة للتحويل . وعذر الحكومة في اتخاذ هذا الاجراء هو حاجتها الشديدة الى الاقتصاد ورغبتها في الحيلولة دون انفاق النقد العسير في أبواب ذاهبة زائلة . غير أن لهذه المشكلة ناحية أخرى

يهمنا أن نوجه اليها نظر الحكومة ، وهي أن كثيرا من المصالح الاقتصادية والتجارية سوف يتعطل بل يتوقف بسبب العقوبات التي تعترض المسافرين ، فأصحاب الشركات والتجار والمقاولون هم فئات من الناس يخدمون الاقتصاد القومي بأسفارهم الى الخارج وبمقدورهم التي يعقدونها مع دور الانتاج في البلدان الاوربية . وكل جولة من هذه الجولات تسفر عن تدفق البضائع بأنواعها المختلفة على الموانئ المصرية ، ومتى صارت السلع موفورة انخفض ثمنها ، ونشط الذين يعملون في نقلها وبيعها . أما اذا امتنع ورود السلع فان التجارة تتعرض لركود ، والأسعار تصبح عرضة للارتفاع .

لذلك نعتقد انه يحسن بالحكومة أن تبحث في قواعد تقييد السفر ، وأن تهون على التجار والمستوردين مهمة التردد على الأسواق العالمية . ولها طبعاً أن تستوثق بجميع الوسائل من أن هؤلاء يريدون حقاً وصدقا التعاقد على شراء السلع ، ولا يريدون مجرد النزهة والترويح عن النفس .

## نادى التجارة الملكي

### يتبرع بألف جنيه

### لجمعية مشوهى الحرب

أرسل رئيس نادى التجارة الملكي الخطاب التالى الى الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيس جمعية مشوهى الحرب :

« حضرة السيد المحترم رئيس جمعية مشوهى الحرب

تحية واجلالا وبعد ، فانه ليسرني أن أقدم لسيادتكم نيابة عن نادينا بالتبرع للجمعية بمبلغ ألف جنيه مصرى تقديرا للاغراض الوطنية النبيلة التي تخدمها الجمعية . وهذا المبلغ مودع لدى مجلس بلدى القاهرة لحساب النادى ، وقد تم الاتفاق بيننا وبين المجلس البلدى على تحويله بمجرد مصادقة السيد وزير الشؤون الاجتماعية .

وقد أخطرنا المجلس البلدى بما تقدم رجاء قيامه بالتنفيذ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والاجلال » .

١٩٥٢/١٠/١٩

## المخلص

عبد الله فكرى أباطه

## حركة الطيران والموانئ

ومن الاسباب التي تدعونا الى توجيه نظر الحكومة الى اعادة البحث في قيود السفر الى الخارج ، حالة الموانئ الجوية والبحرية . فان انخفاض عدد المسافرين من مصر الى الخارج من شأنه أن يقلل من المنزلة العالمية التي يستمتع بها مطار القاهرة الدولي وميناء الاسكندرية وبور سعيد ، ولا يغيب عن فكر الحكومة ان هناك دولا مجاورة تعمل جاهدة لتحويل السفن والطائرات عن مصر الى موانئها ولاسيما دولة اسرائيل التي تبذل جهودا كبيرة لتجعل من ميناء حيفا الميناء الاول في البحر المتوسط ، كما تحاول جعل مطار اللد المطار الرئيسى في الشرق الاوسط

ونعتقد انه متى زالت الظروف الاستثنائية التي تجتازها مصر الآن ، ستزول جميع القيود التي املتتها الضرورة على الحكومة ، وستصبح حرية السفر مكفولة بشرط الا يكون الغرض من السفر تبيذير المال أو اسرافه في المغاني وحلبات السباق .

## مكافحة البطالة والافلاس

الحكومة مشغولة الآن ببرامجها الاصلاحية وحملاتها على مكافحة الجشع والكسب الحرام ، وتطهير مرافق البلاد من آثار العبث الذي طبع العهد الماضى

ولكننا نخشى أن تنشغل الحكومة بهذه الامور جميعا ، وتفغل عن مشكلتين خطيرتين هما مشكلتا البطالة والافلاس ، فيبدو أن البارومتر الخاص بهاتين المشكلتين أخذ فى الارتفاع وليس ثمة ريب فى أن هناك عوامل مصطنعة كثيرة للبطالة والافلاس ولكن فى قدرة المسؤولين أن يتحكموا فى هذه العوامل ويستأصلوها حالا . ومشروعات الانتاج التي تقوم بها الحكومة ، فضلا عن تشجيعها للشركات على استثمار أموالها فى أبواب جديدة ، من شأنها استيعاب نسبة طيبة من الذين لا يجدون الآن عملا ، أو الذين فقدوا عملهم لاسباب شتى . اما حالات الافلاس ، فمتى أمكن تداركها وجب البدار بذلك ، ولكن اذا لم يكن هناك مفر منها ، واذا أخفقت جميع المساعي التي يراد بها اجتنابها ، فعندئذ يمكن العمل على تدارك عواقبها ، وليس ذلك بعسير



# تشبيث الجنيه المصري

## بمقام الدكتور محمد علي رفعت

أ - أما بزيادة سعر الفائدة على ماتقدمه البنوك من كمبيالات صالحة لاعادة الخصم لدى البنك الاهلى من  $\frac{1}{2}$  ٣ ٪ الى ٥ ٪ ، على أن تتم هذه الزيادة مباشرة او على فترات قصيرة فان ذلك يؤدي الى انكماش القروض المصرفية وبالتالي الى الاقلال من مقدار العملة المتداولة .

ب - وأما بتجميد نسبة معينة من ودائع الافراد لدى البنوك ولتكن هذه النسبة ٢٥ ٪ مثلا مع استثناء الودائع الصغيرة وودائع رجال الصناعة والتجارة المستعملة فعلا في شئون الصناعة والتجارة . على أن يكون هذا التجميد لفترة انتقال لا تتجاوز ستة اشهر مثلا ثالثا - المبادرة الى اقامة سوق حرة في القاهرة لمبادلة الجنيه المصري بعملات اجنبية .

رابعا - ازالة القيود التي تعترض استقبال الفروض الاجنبية واعادة ترحيلها حتى ولو كانت لمدى قصير . خامسا - موازنة الميزانية الحكومية موازنة حقيقية مع ضغط المصروفات الاستهلاكية الى ادنى حد .

سادسا - اطلاق الصادرات المصرية من قيودها ولا سيما قيد البيع بالدولار - وذلك لترويج التجارة والاستزادة من أرصدة العملات الاجنبية غير الدولار .

سابعا - تشجيع ادخار الافراد واستثماراتهم المنتجة مع ازالة الامتيازات التي يتمتع بها المستثمرون في الاراضى الزراعية والعقارات وجميع هذه التدابير ميسورة ولن يحدث تنفيذها اية هزة في كيان البلاد الاقتصادي ، بل على العكس فانها كفيلة باقامة صرح الاستقرار المالى ودعم ثقة المستثمرين .

الجنهات لتغطية ورق النقد الذى يصدره البنك الاهلى المصرى » فاذن صدوره بفترة تضخم جديد، تفاقت أضراره بعد زيادة الحد الاعلى من ٥٠ مليون جنيه الى ١٠٠ مليون جنيه في نوفمبر سنة ١٩٥٠ وهكذا نشطت حركة اصدار البنكنوت الى أن وصل الرقم القياسى للاصدار الى ٢٢٢ مليون جنيه « في اواخر ( ١٩٥١ ) بعد أن كان حوالى ٢٦ مليونا قبل الحرب وهو الآن ينيف على ٢٠٢ مليون جنيه . وصاحبت زيادة ودائع البنوك وارتفاع الائتمان وتفاقم موجة الغلاء على نحو ما هو معروف .

ومهما يكن من الامر فاننا نعتقد أن الظروف الراهنة مناسبة لتحقيق استقلال الجنيه المصرى بتحريير مبادلة بالعملات الاجنبية مع كفالة مبادله على أساس سعر ثابت . وهذا اجراء لابد منه للتمهيد لفترة استقرار مالى ودعم الثقة حتى تبدأ البلاد سيرها الى نهضة اقتصادية شاملة تنمى الانتاج وترفع مستوى المعيشة العام .

ويتطلب تنفيذ الاجراء المذكور سرعة الشروع فى تدابير تتلخص فى الامور الآتية :

أولا - تحديد القيمة التى يثبت على أساسها الجنيه المصرى ، ولتكن معادلة لائى عشر فرنكا سويسريا او مقدار معين من الذهب .

ثانيا - حبس جانب من العملة المتداولة عن التداول وذلك :

التضخم فى لفة الاقتصاديين اجراءات بالية تنتهى الى تضخم العملة المتداولة أى زيادة مقاديرها زيادة لا تقترن بتوسع مماثل فى الانتاج .

ولما كانت العملة المتداولة تمثل فى مجموعها مقدرة الافراد على الشراء او على طلب السلع المعروضة فى الاسواق ، فان مضاعفة مقادير العملة مع بقاء السلع المعروضة فى مستوى منخفض لابد مؤدية الى ارتفاع الائتمان هذا ما حدث فى مصر منذ بدء الحرب العالمية الاخيرة ، بعد أن ارتضت السلطات المصرية أن تمول جنود الحلفاء عن طريق التوسع فى اصدار اوراق النقد المصرى وفتح الاعتمادات المالية فى مقابل أرصدة استرلينية تسلمتها فى لندن وها هى الاحصائيات الرسمية ناطقة بالدليل العملى القاطع كما تظهر فى نهاية هذا المقال .

على أن تضخم المقدرة الشرائية بين الافراد لا يتم على أساس عادل ، فهو يحابى فئة قليلة وينتقص من أرزاق فئات أخرى ، وهو فى الوقت ذاته يشيع الاضطراب فى الاوضاع الاقتصادية . ومع أنه فى بعض الاحيان يؤدي الى توسع الانتاج فى البلاد الصناعية ذات الكيان الاقتصاى المتنوع المرن ، الا انه فى البلاد ذات الكيان الاقتصاى الجامد لا يحقق نشاطا اقتصاديا يذكر ، كما هى الحال فى مصر حيث الاعتماد الاكبر على محصول واحد هو القطن .

ولما انتهت الحرب وانحسرت نفقات الجيوش المتحاربة ظن أن عهد استقرار مالى قد بدأ . ولكن خاب هذا الظن ولا سيما بعد خروج مصر من الكتلة الاسترلينية .

فقد كان المأمول أن يستقل الجنيه المصرى وتثبت قيمته وتتبع السلطات المختصة سياسة مالية تحقق الاستقلال وتدعم التثبيت .

صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ بالاذن « لوزير المالية باصدار اذونات على الخزينة فى حدود ٥٠ مليونا من

| التاريخ  | ( بنكنوت وودائع البنوك )<br>العملة المتداولة<br>بملايين الجنيهات | نققات<br>المعيشة | القوة الشرائية للجنيه<br>بالقياس الى ماكانت عليه<br>فى يونيو ١٩٣٩ |
|----------|------------------------------------------------------------------|------------------|-------------------------------------------------------------------|
| أخر ١٩٣٩ | ٦٩                                                               | ١٠٨              | ٪ ٩٢٦                                                             |
| ١٩٤٠     | ٨٤                                                               | ١٢٢              | ٪ ٨١٩                                                             |
| ١٩٤١     | ١٣٣                                                              | ١٥٦              | ٪ ٦٤١                                                             |
| ١٩٤٢     | ١٨٧                                                              | ٢١٥              | ٪ ٤٦٥                                                             |
| ١٩٤٣     | ٢٨٢                                                              | ٢٥٧              | ٪ ٢٨٩                                                             |
| ١٩٤٤     | ٣٥٩                                                              | ٢٩٢              | ٪ ٢٤٢                                                             |
| ١٩٤٥     | ٤٢٩                                                              | ٢٩٣              | ٪ ٢٤١                                                             |

# الرجالة العمرانية لشركات الزيت

الزيت وعلى ادارة الاعمال فوضعت برنامجا واسع النطاق لهذا التدريب فأوفدت نحو مائة من الشباب السعوديين الى جامعة بيروت الامريكية والى كلية حلب في سوريا حيث تلقوا تعليما عاليا سواء في الهندسة او في الطب او في التجارة والاعمال الحسابية او في اعمال التدريس . وفي صيدا بلبنان افتتحت الشركة مدرسة لتعليم موظفيها الامريكيين اللغة العربية والتقاليد العربية واستعانت بأساتذة سعوديين للقيام بهذه المهمة . وفي ختام عام ١٩٥٢ كان اكثر من ٢٥٠ من أبناء الشركة السعوديين قد تدربوا تدريباً فنياً متنوعاً هياً لكل منهم تخصصاً في فرع من فروع الحياة العملية .

ويبلغ عدد الذين يعملون في هذه الشركة ٢٢ الفا نسبة الامريكيين منهم تبلغ نحو ١٤ في المائة ، اما السعوديون فعددهم ١٤ الفا اي ما يعادل ستين في المائة من جملة عدد الموظفين . ويعمل في الشركة نحو ٧٠ من المستخدمين منذ اكثر من ١٥ عاماً بينما هناك اكثر من ٤٠٠ يعملون في الشركة منذ عشرة اعوام وهذا يدل على ان حياة البداوة التي كان يحياها المترحلون من سكان الصحراء قد ولت الى غير رجعة ، وان السعوديين باتوا قادرين على الاستقرار والاستيطان في اعمال فنية وهندسية هذا شأنها .

فاذا عرفنا بعد ذلك ان الشركة تقدم لعمالها وموظفيها خدمات طبية ورياضية واجتماعية وتهيء لهم وسائل النزهة والترفيه ، عرفنا اي نوع من الحياة الجديدة يحياها الآن اولئك السعوديون الذين كانوا حتى عهد قريب بدوا رحلاً لا يصلحون ان لرعى الابل وضرب الخيام في البيد .

ورأت هذه الشركة ان العناية اليومية بأعمالها تقتضيها نقل مقر ادارتها من نيويورك الى الظهران ،

شأنها من التخلف ، لا تقتصر على هذه الصناعة وحدها ، بل تشمل الوانا اخرى من شؤون العمران . فلا بد من شق طرق حتى تهون مهمة الانتقال ، ولا بد من نقيب آبار حتى يستخرج الماء اللازم للشرب ، ولا بد من مد خطوط لسكة الحديد حتى تربط اجزاء البلاد بعضها ببعض ، ولا بد من الاستعانة بأجهزة الاسلحة كما يتم الاتصال السريع بين مقر الشركة وفروعها ومحطاتها ، ولا بد من مكافحة عوامل الطبيعة القاسية بادخال اجهزة تكييف الهواء وزراعة الغابات والمروج ، ولا بد من استحداث موارد للطعام ما كان منه مزروعاً او ما كان من نتاج الحيوان والطيور او ما كان يقنص في الصحراء او في البحر .

ولهذا انشأت شركة الزيت العربية الامريكية التي تعمل في المملكة السعودية ادارة خاصة للانشاءات ، تولت بنفسها بناء الموانئ وخطوط سكة الحديد والمخازن والدور الحكومية ودور سكنى العمال واصبحت هذه الادارة « المستشار الاول » للحكومة السعودية في كل مشروع عمراني تريد القيام به ، بل صارت « المقاول الاول » الذي ينوب عن الحكومة في تولي جميع اعمال الانشاء والتعمير .

وقد صدر اخيراً التقرير السنوي الخاص بأعمال هذه الشركة في عام ١٩٥١ الماضي ومنه يستبين الباحث مدى ما قطعتة اعمال الزيت من تقدم واسع الخطى في العام المنقضي في بلاد كانت حتى نشوب الحرب العالمية الاخيرة في عزلة تكاد تكون تامة عن مناحي الحضارة الغربية ، بل لعلها كانت تنفر اشد نفور من معالم تلك الحضارة التي تدين للآلة بالشيء الكثير .

ومنذ عام ١٩٥٠ ، اخذت الشركة نفسها بسياسة جديدة هي تدريب السعوديين تدريباً عالياً على شؤون

تقع على عاتق شركات الزيت التي تعمل في البلدان المتخلفة عن ركب الحضارة تبعات كثيرة . تزيد على اعمال الحفر واعمال التنقيب واستخراج الزيت وتكريره . فلكي تستطيع هذه الشركات ان تقوم بعملها على خير وجه ، ينبغي عليها ان تعمل عملاً مزدوجاً ، فتتابع مهمتها الاصلية في البحث عن الزيت واستخراجه ، وتشفع هذا بمهمة اخرى هي تعويد الشعوب عادات جديدة ومنهاجا من الحياة الجديدة ، وفنونا جديدة ونظماً لم يكن لهم بها الفة .

ففي صحراء قاحلة كصحراء المملكة السعودية ، او في قفر مدقع كقفر بلاد الكويت ، او في بلاد قعدت عن متابعة ركب الحضارة كبلاد اليمن مثلاً ، يتعين على شركات الزيت قبل ان تنجح في الاضطلاع بتبعاتها الاقتصادية ان تنجح في تكييف شعوب هذه المناطق حتى يقبلوا كل جديد يشهدونه ، فيألفون الآلة ، ويعتادون العمل ويجالدون فيه ، ويفهمون قيمة الوقت ، ويدركون اهمية النظافة ويدركون مزايا العلم ويميزون بين الجسم الصحيح والمعتل ويعرفون ان لليلة طبيباً يداويها ولا تكفى الطبيعة وحدها دواء لكل داء .

ولهذا يدهش المرء اذ يحاول اجراء مقابلة بين السكان العرب السعوديين في منطقة الظهران والمناطق التي تحف بالخليج الفارسي حيث تدور اعمال الزيت الواسعة ، وبين السكان السعوديين الذين يعيشون بمنايا من هذه البقاع شمالاً أو جنوباً أو غرباً ، فالاولون بحكم اتصالهم الدائم المستمر بصناعة الزيت الحديثة وبالتفكير الغربي اصبحوا يالفون نوعاً من الحياة ومستوى من العيش يختلف اكبر اختلاف عن اولئك الذين يعيشون في الجزيرة العربية نفسها ولكنهم بعيدون عن عمران الزيت وصناعته ثم ان صناعة الزيت في بلاد هذا



# الاقتصاد الموجب

نستطيع الآن أن نقول ان لمصر سياسة اقتصادية موجهة في عهد البعث الذي نجتازه الآن . ولم يكن من الميسور قبلا وضع سياسة اقتصادية بسبب افتقارنا الى الاستقرار السياسي ، واختلاط المآرب السياسية بأبواب الاقتصاد

فقد استردت وزارة المالية سلطانها القديم على الوزارات ، ولم تعد خزانة الدولة تأتمر بأوامر غير المسؤولين أو تتورط في مجاملات لا ترتضيها القوانين المالية ولا يسمح بها ديوان المحاسبة .

ولكن امام وزير المالية عقبات يعمل الآن على تذليلها لتكون السياسة الاقتصادية الموجهة مستندة الى جميع مقومات النجاح . فقانون الشركات يعاد بحثه لتنظيم أعمالها ، وقانون الضرائب يحتاج الى اعادة نظر ، ونظم الاصدار والاستيراد ينبغي مراجعتها كما أنه لا معدى عن البحث عن موارد دخل ثابت جديدة تضاف الى الموارد الحالية ولا تبهظ دافع الضرائب .

ومما يساعد على التفاؤل بنجاح هذه السياسة الموجهة ، أن على رأس وزارة المالية وزير متخصص هو الدكتور عبد الجليل العمري . فقد اساء الى اقتصاد مصر وزراء المالية « المجتهدون » أو وزراء المالية « السياسيون » الذين إن أحسنوا شئون السياسة فإنهم لا يحسنون شئون المال والاقتصاد .

## تجارة مصر مع يوغوسلافيا

منذ انتهت الحرب العالمية الثانية كانت مصر في صدارة دول الشرق الاوسط التي تتعامل تجاريا مع يوغوسلافيا . وقد بدأ التعامل التجاري بين الدولتين في عام ١٩٤٦ ثم نظمته معاهدة تجارية عقدت في عام ١٩٤٧ صارت تجدد في كل سنة

وكانت يوغوسلافيا تصدر الى مصر خشبا ومنتجات خشبية وأسمنت وزجاجا وأدوات مختلفة وفلنكات سكة الحديد وذرة وورق سجائر وجبنا ونشاء ومواد كيميائية وعقاقير مختلفة .

أما واردات يوغوسلافيا من مصر فتشمل الخضراوات والموز والتين والعدسات والنظارات والمنسوجات . أما القطن فزاد استيراد يوغوسلافيا منه بعد الحرب زيادة كبيرة وكذلك الملح والفوسفات وقد افتتح في الاسكندرية أخيراً معرض دائم يعرض آلات الـيـوغـسـلـافـية وهو معرض دائم يعرض أحدث الآلات لتعريف المصريين بنوع من منتجات يوغوسلافيا

والجدول التالي يوضح تطور العلاقات التجارية بين مصر ويوغوسلافيا عقب الحرب :

| السنة                   | صادرات يوغوسلافيا بالدولار | واردات يوغوسلافيا بالدولار |
|-------------------------|----------------------------|----------------------------|
| ١٩٤٦                    | ٣٢٢٠٠٠                     | ٢٧٤٠                       |
| ١٩٤٧                    | ٢٩٩٥٨٠                     | ٢٠٦٤٨٠                     |
| ١٩٤٨                    | ٩٩٣٤٥٠٠                    | ٥٨٠٥١٦٠                    |
| ١٩٤٩                    | ٣٧٢٤٢٤٠                    | ٩٣٥٦٢٢٠                    |
| ١٩٥٠                    | ٦٥٩٩٤٢٠                    | ١٠٤٢٩٤٨٠                   |
| ١٩٥١                    | ٣٧٨٧٢٨٠                    | ١٧٧٢٠٠٠                    |
| النصف الاول من عام ١٩٥٢ | ٤٧٧٨٤٠٧                    | ٨٥٤٣٩٧                     |

فبادرت الى اتخاذ هذه الخطوة حتى يكون مقر الشركة « في الميدان » وحتى ترى عن كثب ما لا يستطيع رؤيته من آلاف الاميال والفراسخ . وكان اهم مشروع هندسي قامت به خلال العام المنقضى ، مدها خطا لسكة الحديد طوله ٣٥٧ ميلا يمتد من ميناء الدمام على الخليج الفارسي حتى مدينة الرياض وهي العاصمة الصيفية للملك عبد العزيز . ولم تكن هذه المهمة سهلة لان الاعاصير الرملية تنثال على الخطوط انثيالاً ، ولان عدم ثبات الرمال يجعل استقرار الخطوط الحديدية عليها امرا عسيراً ولكن معجزات العلم تغلبت على هذه العقبات ، ومد خط سكة الحديد ، وافتتح رسمياً وصار جميع الذين يعملون الآن فيه من السعوديين ، كما انشأت بطول الطريق محطات لنزول الركاب وصعودهم ووضعت كراكات خاصة مهمتها ازالة الرمال كلما تراكت على الخط . وبمد هذا الخط ، نشطت التجارة والتعامل بين سكان الواحات التي يمر بها وبدأت مظاهر العمران تبدو على جانبيه

وانتاج الزيت في المملكة السعودية يجيء في المرتبة الثالثة بعد انتاج الولايات المتحدة وفنزويلا . وكان حتى عام ١٩٥٠ في المرتبة الرابعة ، غير ان توقف عمليات الزيت في ايران هيا للمملكة السعودية مجالا واسعا للنشاط فارتفع الانتاج السنوي للزيت الخام من ٢٦ مليون طن في عام ١٩٥٠ الى ٣٧ مليون طن ، كما ارتفع معدل الانتاج اليومي من ٨١ الف طن الى ١٠٠ الف طن ، ولا يزال هذا الاتجاه الصاعد مستمرا بسبب عدم تسوية نزاع الزيت الايراني .

وكان نظام مناصفة الارباح بين شركة الزيت العربية الامريكية والحكومة السعودية سببا من اسباب اطمئنان الحكومة الى اعمال الزيت . ولم تجيء هذه الخطوة ارتجالاً ، بل جاءت بعدما استقرت دعائم صناعة الزيت السعودي وبعدها مضى مشاق مرحلة التنقيب وجاءت مرحلة الانتاج الوفير .

وديع فلسطين



# الصناعات الريفية

## ساهم في بناء القرية المصرية

بمقدم  
الدكتور شكرى المرامنى

فائض الزراعة أو الانتاج الحيوانى  
٤ - انها صناعات بوصفها «المنزلى»  
تستوعب جهود الملايين ( رجالا ونساء  
وأطفالا ) وتستثمر أوقات الفراغ  
ومواسم البطالة فهي طريقة للتحويل  
عمليا بهذه القوى المعطلة صوب الانتاج  
مما يعينها على انماء مواردها • وزيادة  
دخلها فيرتفع مستواها الاقتصادى

والمجتمع الريفى المصرى بوصفه  
فى مقدمة المجتمعات التى تعاني مشكلة  
كبرى هي اضطراب عدد السكان بنسبة  
كبيرة بذت جميع بلدان العالم حتى  
ان الاحصائيات أثبتت أن عدد السكان  
فى مصر يتضاعف كل خمسين عاما  
فى حين أن عدد سكان العالم يتضاعف  
كل ٦٠ عاما

وضاعف من هذه المشكلة أن الاراضى  
الزراعية لم تقابل هذه الزيادة فلم  
تزد الا قليلا جدا مما جعل  
طاقات الفلاحين أكثر مما تتحملة  
الاراضى الصالحة للزراعة أى أن الانتاج  
اقل من حاجات السكان فانخفض  
مستوى المعيشة بصفة عامة فى مصر  
وكان الانخفاض واضحا وجليا فى  
المجتمع الريفى

فالصناعات الريفية اذن محاولة  
عملية لزيادة الانتاج • ومن ناحية  
أخرى فهي ملائمة للاستهلاك الريفى  
أى أنها محاولة لتقريب المسافة ما بين  
الفلاحين والانتاج المعادل لهم وحاجياتهم  
وهذا التقرب هو بعينه عبارة عن  
زيادة قوتهم الشرائية وزيادة مواردهم  
وتمكينهم من استهلاك أكثر ، وعمل  
أوفر • ومعنى هذا رفع مستواهم  
فى معيشتهم وصحتهم وجعلهم أساس  
قيادة • وألن لقبول وتذوق  
كل نداءات الإصلاح فى محيطهم الراكد  
والذى جمد مع الزمن • بحكم أن  
المجتمع الريفى يخلم على سكانه ألوانا  
من الخوف وعدم المغامرة والقناعة

واذا عرف أن هذه الصناعات  
الصغيرة لها فى مجموعها اقتصاديات  
كبيرة وأن عدد المشتغلين بها أضعاف  
من تستوعبهم دور الصناعة الميكانيكية

رجلها • ونادوا جميعا بضرورة  
استغلال هذه البطالة وأوقات فراغ  
الاسرة كما طالبوا بضرورة العمل على  
استثمار خامات الريف وكانت  
الصناعات الريفية هي الوسيلة التى  
اهتدوا اليها لتكون السبيل لتحقيق  
الهدفين «الاجتماعى» و «الاقتصادى»  
أو بمعنى أدق لتحويل أوقات الفراغ  
الى قيم مادية • والخامات الريفية الى  
منتجات صناعية

واتجاه هؤلاء المصلحون نحو  
«الصناعات الريفية» يرجع الى أخذهم  
بالاتجاهات العصرية التى ترى أن  
انعاش المجتمعات الريفية لا يتحقق  
الا اذا استغلت طاقات الفلاحين كاملة  
واستثمرت خامات الريف على أوسع  
مدى • ولعل مما شجعهم على النداء  
بهذا الاتجاه العصرى الحقائق الآتية:

١ - أن الأوضاع التاريخية تشير  
الى أن الريف فى ماضيه وحاضره  
القريب انما كان يعتمد فى حاجاته  
الاستهلاكية على الصناعات القائمة فى  
قراه • وأن الصناع اليدويين انما  
تخصصوا واحترفوا وفق حاجات  
السكان • وأن هذه الصناعات صمدت  
وبقيت وما فتئت قرى متعددة فى مصر  
والهند وأندونيسيا وتونس وايران  
وتركيا • تنتشر فيها هذه الصناعات  
اليدوية انتشارا يأخذ طابع الوفرة  
وطابع الانتاج المنزلى أيضا •

٢ - أن هذه الصناعات سهلة  
الممارسة ويمكن التدريب عليها فى وقت  
قصير فضلا عن أن منتجاتها لها طابع  
ريفى يتذوقه القرويون فهي تلائم  
أمزجتهم بل هي من صميم استهلاكهم

٣ - أن خامات هذه الصناعات  
جميعها ومنتجاتها تمثل ٨٥ ٪ من  
استهلاك الريفيين وهي من صميم  
القرية وتكاد تكون هذه الخامات من

ان المجتمعات الريفية بوجه عام  
تعانى أوضاعا غير طبيعية تجعل منها  
مجتمعات قلقة فهي مجتمعات بحكم  
أنها تعيش فى ظل اقتصاديات زراعية  
وهي اقتصاديات محدودة بخلاف  
الاقتصاديات الصناعية ، فانها تعاني  
ضيقا اقتصاديا ، بجانب أن تفشى الامية  
فى غالبيتها لا يجعلها جاهلة بمنافذ  
الاستفادة كارهة بقواها وأوقاتها  
ولبعض أبواب النفع فحسب ، بل هذه  
الامية نفسها جعلت منها طوائف تنفق  
ماتتناوله أيديها بغير بصيرة  
فكانت مشكلاتها الاقتصادية مشكلات  
معقدة وضاعف من هذه المشكلات  
الاقتصادية ان معظم المجتمعات الريفية  
علمتها أن انتاجها أقل من حاجيات  
أفرادها فاختل التوازن وسادت هذه  
البيئات الحيرة وعمها القلق وفتكت  
بها الامراض •

والاجتماعيون والاقتصاديون عندما  
أجمعوا على أن أولى مراتب الإصلاح  
الاجتماعى الريفى رفع مستوى هذه  
الطبقات من كافة النواحي الثقافية  
والزراعية والصحية والاجتماعية  
والاقتصادية انما قصدوا أن يعنى  
أول ما يعنى بانماء الموارد وزيادة  
الدخل ليكفل للريفى مواجهة  
الالتزامات التى تطالبه بها رسالة  
الإصلاح ، وطبيعى هذا يتأتى عن طريق  
ارشاده لأصالح الطرق والأساليب  
الزراعية وأمثلها والعناية بالثروة  
الحيوانية والاستفادة من خامات الريف  
وغير ذلك مما هو موجود فى القرية  
وفى متناول الفلاح نفسه • أى انه يمكنه  
شخصيا وفى وسعه أن يجنى منه  
فوائد لو وجه للاستفادة منها عمليا •

ومن بين ما اتفق عليه الاقتصاديون  
والاجتماعيون أن من عوامل القلق  
الاقتصادى فى المجتمع الريفى وجود  
« بطالة موسمية زراعية » ينفق فى  
أثنائها الفلاح على نفسه وأسرته من  
دخله المحدود أيام العمل الزراعى  
بجانب تعطل الجانب الاكبر من أفراد  
الاسرة الريفية مما يجعلها عالة على



في مصر لا يمكن الخلوص الى أنها اتجاه عصرى ملائم للمجتمع الريفي وأنها ذات أثر ايجابي لا في رفع مستوى سكانه فحسب بل في توفير الكثير من كسائه وغطائه وغذائه

وأخذا بهذه الاتجاهات وتنفيذا لقرارات المؤتمرات الاقتصادية والزراعية ، واللجان الفنية المحلية ، وعملا بتوصيات حلقات الدراسات الاجتماعية التي دعت لها منظمات هيئة الأمم المتحدة ، أخذت مصر بتنفيذ مشروع لنشر وتعميم الصناعات الصغرى منذ أواخر سنة ١٩٤٦ وأنشأت ادارة خاصة لهذه المهمة بوزارة التجارة والصناعة أوكل اليها امر العناية بهذه الصناعات . وقد رصد اعتماد متواضع لهذا الغرض بقصد تعرف التجارب والنتائج ولقد نهجت سياسة وزارة التجارة والصناعة على منهج انشاء « مراكز تدريب صناعى » فى مجموعات القرى وهذه المراكز تستوعب كل منها نحو ٥٠ من الفتيان والفتيات ممن أتموا التعليم الإلزامى أو الاولى للتدريب على مختلف هذه الصناعات . وتقوم فلسفتها على أساس خلق جيل صناعى من هؤلاء الاطفال ومنحهم مكافآت أثناء التدريب زيادة فى الترغيب وتمكينهم من شراء الادوات والحوامات بعد التخرج . وحيث أن هؤلاء الاطفال يعدون جزءا من موارد الاسرة الريفية فقد وضعت قاعدة لدفع ٥٠ ٪ من الاجور المقررة للأسرة على أن يشتمل الادخار الـ ٥٠ ٪ الباقية من المكافآت لحساب الطفل لشراء لوازمه الصناعية بعد التخرج ليزاولوا حرفهم فى منازل أسرهم ويكونوا « خميرة التصنيع » للمنزل القروى .

ولقد بدأت وزارة التجارة والصناعة هذه التجربة فعلا أى انشاء « مراكز التدريب الصناعى » فى غضون سنة ١٩٥٠ فأنشأت ٦ مراكز فى الوجهين البحرى والقبلى كما ضمت للإشراف الحكومى مركزين أهليين تبرع بانشائهما وكيل وزارة التجارة والصناعة مساهمة فى التوسع بهذا المشروع وليكون قدوة للملاك لانشاء مراكز تدريب صغيرة مماثلة فى مزارع كبار الملاك وأصبح عددها الحالى عشرة مراكز بالوجهين البحرى والقبلى وبلاد النوبة علاوة على مكتب ارشاد للمؤسسات الاجتماعية بمدينة الاسكندرية وضواحيها .

ولقد روعى فى الصناعات التى تحتويها المراكز القواعد الآتية :  
١ - أن تكون بالمنطقة صناعات ريفية مماثلة تحتاج الى ارشاد وتهذيب فضلا عن أن بقائها يحمل ضمنا معنى تذوق الاهلين لها ومن ثم يتحقق هدف « التوسع » .

٢ - أن تكون خامات هذه الصناعات متوفرة وغير مستثمرة اقتصاديا

٣ - أن يكون عدد السكان بالمنطقة أكثر من طاقة الارض أى أن البطالة متوفرة الاركان والفراغ قائم .

٤ - أن تراعى الافضلية عند ادخال الصناعة اعتبار قيامها على أنها استجابة لرغبات الاهلين بوصفهم المستهلكين لكل انتاج منه فى المستقبل . أو أنه احياء لصناعة كانت قائمة وموروثة ثم اندثرت لعوامل وملاسات صاحبت البيئة والمنطقة . وطبيعى قصد بانشاء هذه المراكز فى وسط الريف تحقيق الاهداف الآتية :

١ - أن تكون نقطة ارتكاز ليزحف منها الاخصائيون الصناعيون ويمكنهم عن طريقها من الاندماج بالمجتمع الريفي أو على الأقل التقرب من طبقاته ، اذ أن التقرب المرحلة الاولى لقبول دعوة المصلح .

٢ - أن تكون بمثابة قاعدة يجنح اليها الصناع اليدويون لطلب المشورة والارشاد وترسل منها امدادات المعونة الفنية لهم فى قراهم .

٣ - أن يكون برنامج التدريب عمليا ١٠٠ فى المائة لتخريج فتي مدربا تدريبيا عمليا كاملا .

٤ - أن تعاون بمجهودها الصناعى والاقتصادى حملات اصلاح الثقافى والزراعى والصحى والاجتماعى

فى أول يناير ١٩٥٣

عدد خاص

عن

التنمية الاقتصادية

لتحقيق النهوض القروى ورفع مستواه .  
وسوف تكون مدة التدريب عامين وعندما يتم تخريج الافواج الاولى بعد شهور قليلة سيكونون ولاشك رسلا صناعيين فى نشر وتعميم هذه الصناعات .

وليس أدل على التنبؤ بهذا الامل من أن « مركز التدريب الصناعى بسرس الليان وهو مركز لم يكتمل عمره العامين قد حقق جميع أهداف الفلسفة التى قامت عليها فكرة مراكز التدريب وأن واحدا من الاهلين «مأمور مركز سابق» قد أنشأ مؤسسة لصناعة السجاد استجابة لصلاته مع المركز ودعا اليها فتيات المركز للعمل فيها بعد الظهر ( أثناء فراغهن ) بأجور اضافية وأن فتاة ما زالت تتدرب قد اشترت من مال ادخارها نول يدوى صغير لصناعة الكوفيات والمفارش وأنها قد دربت أمها وشقيقتها فحذقن العمل وأخذن يبعن فى القرية والمدن المجاورة منتجات هذا النول كباكورة لهذه النواة الصناعية .

ولعل فى هذه الحقائق العاجلة لما يرجى من ثمار آجلة ما يبشر بنجاح التجربة وقطف ثمار النتائج من حيث رفع مستوى المعيشة فى الريف يوم أن تتوسع الحكومة فى انشاء هذه المراكز الصناعية وتعميمها بحيث تتعادل مع باقى المؤسسات التى تعمل فى حقل الاصلاح الريفي فى مصر .

وان الانصاف ، بل الوجدان الاصلاحى والمنطق الثورى ليحتم أن يتجه المسئولون صوب اعادة النظر فى برامج الاصلاح جميعها ورسم سياسة جديدة لها توضع على أسس برامج « البناء » لا « الاصلاح » وأن يراعى فيها التركيز تحت لواء موحد اقتصادا فى النفقات، وتوفيرا للجهد ، وتقصيرا للزمن وكفى تجارب الماضى من العظائم التى تشير الى ما أنفق وبذل خلال الحقب الطويلة وكان سببه المباشر ما يسمى فى الجدران الحكومية « بتنازع الاختصاص » ولا فائدة مما يسمونه بالتنسيق ما بين خدمات الوزارات . انما الفائدة كل الفائدة وضع سياسة بنائية اقليمية لكل اقليم ينفرد بها ويتعرف نتائجها، ويتذوق ثمارها .

دكتور شكرى المراغى  
مدير ادارة الصناعات الصغرى  
وزارة التجارة والصناعة

الفرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

## برامج التنمية الاقتصادية في العراق

وقد خصص مبلغ قدره ٣١ مليون دينار لانفاقها على مختلف الصناعات فقد تبين أنه في الامكان انشاء صناعات كثيرة في منطقة كركوك للاستفادة من الغاز الطبيعي وقد روى أن أهم الصناعات التي يمكن اقامتها هي (صناعات الاسمنت والسماد والكبريت واطارات السيارات والسكر والحديد والنسيج . وأما التمويل الخارجي لهذه الصناعات فسيأتي عن طريق البنك الصناعي ، أما الصناعات الاستخراجية فما زالت الابحاث جارية لمعرفة مدى امكانيات قيامها

كما أن للمجلس حق الاستعانة بالخبراء الاجانب والاختصاصيين منهم للاستفادة بتجاربيهم . وكان نتيجة لذلك أن اتصل المجلس بشركات عدة في لندن ونيويورك وبرمنجهام وألمانيا لدراسة ووضع التصميمات اللازمة للمشاريع المزمع القيام بها

وقد صدر التقرير الاول لمجلس التعمير متضمنا أهم المشاريع ، ويتقدمها مشروع الثرثار وهو انشاء سد عند وادي الثرثار بين الفرات والدجلة لضبط مياه النهر الاخير وقد وافق البنك الدولي للانشاء والتعمير في أواخر العام الماضي على منح العراق قرضا يبلغ ١٢٨ مليون دولار للمعاونة على تنفيذه وتبلغ تكاليف المشروع ٢٨٧ مليون دولار وقد تمت فعلا مناقصة تنفيذ الجزء الاول منه وتكلف حوالي ٦ مليون دينار ينفذ خلال أربع سنوات ، وتمت كذلك الموافقة على تصميم الجزء الباقي من المشروع ،

قد خصصت مبلغ ٢٥٠ ألف دينار عراقي لمصاريف المجلس الادارية ويعول المجلس مشروعاته من صافي ما تستأديه الدولة من اتاوة البترول وقد خصص منها ٧٠٪ لهذا الغرض ويتم تنفيذ هذه المشروعات على ٦ سنوات الى سنة ١٩٥٦ ، وقد قدرت تكاليفها بحوالي ١٥٥ مليون دينار . ومن بين المشاريع التي ينوي المجلس تنفيذها خزان نجمة ومشاريع الري في أربيل والموصل ، وانشاء سد على نهر دجلة واحياء مشاريع ري البصرة وانشاء شبكة منتظمة من الطرق الرئيسية والفرعية حتى تساهم سهولة المواصلات في انعاش البلاد اقتصاديا واجتماعيا . كما أنه في النية انشاء دور للعمال والموظفين ، وتحسين الانتاج الحيواني والمراعي :

كان من أثر الحرب العالمية الثانية أن تعرض الاقتصاد العراقي لموجات من التضخم ، وذلك من جراء مصروفات الجيوش المتحالفة ، وتفاقم العجز في الميزانية . وكذلك أصيبت البلاد بعجز في محاصيلها الزراعية ، عدة سنوات ، ثم تحسنت الحالة بعض الشيء في عام ١٩٥٠ كما يتبين من أرقام التجارة الخارجية المنشورة بالجدول الاول . مما جعل الحكومة تعمل على وضع قواعد متينة لانماء اقتصاديات البلاد حتى تأمن عواقب المستقبل وترفع مستوى معيشة الشعب العراقي . ورأت السلطات المختصة أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بتنفيذ المشروعات الانشائية الكبرى من مشاريع تشمل النواحي الزراعية والصناعية والتعدين والمواصلات .

وهكذا وجدت العراق نفسها في حاجة ماسة الى وضع مشروع انمائي عام ينفذ تدريجيا خلال خمس سنوات عدلت فيما بعد الى ست

وبذلك تألف مجلس التعمير في سنة ١٩٥٠ يرأسه رئيس الوزراء ، ومن بين أعضائه وزير المالية واختصاصيين في المالية والاقتصاد والري ، وقد خول المجلس عقد القروض واصدار السندات وكل هذا بضمانة الدولة ممثلة في وزير ماليتها

وسيرى القراء في العدد القادم وصفا لتكوين « مجلس الاعمار » وواجباته ومما يذكر في هذا الصدد أن الحكومة

### الجدول الاول تجارة العراق الخارجية

( بملايين الدينارات )

| عام  | الواردات | الصادرات | الميزان التجاري |
|------|----------|----------|-----------------|
| ١٩٣٨ | ٩٤       | ١٤٠      | ٤٦ ÷            |
| ١٩٣٩ | ٨٢       | ١٣٢      | ٥٠ +            |
| ١٩٤٦ | ٢٨١      | ٢٤٠      | ٤١ -            |
| ١٩٤٧ | ٣٩٩      | ٢٨٧      | ١١٢ -           |
| ١٩٤٨ | ٤٥٥      | ٢٠٠      | ٢٥٥ -           |
| ١٩٤٩ | ٤٠٦      | ٢٦٢      | ١٤٤ -           |
| ١٩٥٠ | ٣٧٤      | ٤٤٥      | ٧١ +            |



الترفيه والراحة للمصيفين وعلى الاكثار من الغابات وزراعة الاشجار وقد قدرت مصروفات البرنامج العام سنة ١٩٥١ بمبلغ ٩٤ مليون دينار والارادات ٦٦ مليون دينار والاراد المتوقع خلال سنة ١٩٥١ بلغ ٧ مليون دينار نتيجة لاتفاقية الزيت الجديدة والجدول الثانى المرافق يبين ارقام آخر ميزانية صدرت لاعمال هذا المجلس خلال السنة المالية الاولى وهكذا يمضى العراق قدما في سبيل الانعاش الاقتصادى للبلاد وهو لا يضع المشروعات فقط بل يعمل على تنفيذها ما استطاع الى ذلك سبيلا .

وقاية مدينة البصرة من الغرق واصلاح مجارى الانهار . كما ينتظر المجلس نتائج الابحاث والدراسات عن مدى امكان توليد الكهرباء من خزاني دوكان وبخمة لاستعمالها في الانارة والتصنيع ويشجع المجلس الشركات الاجنبية للاشتراك في اعمال الطرق لسرعة تنفيذها بأقل النفقات ومن أهمها طريق البصرة - بغداد ، بغداد - شرفا ، ودلتاوة - كركوك ، وحلة - نجف وغيرها . وقد تم فعلا بعض مسافات من هذه الطرق . وقرر المجلس انشاء جسر ثابتة في الكوفة ويتكلف هذا حوالى ٢١٥ ألف دينار والناصية وبغداد والكاظمية والموصل والهندية . وتجري دراسة امكانيات انشاء جسر البصرة المزمع تنفيذه بعد استيفاء الابحاث الخاصة به هذا خلاف برامج المشروعات الانشائية الخاصة بالمباني للمدارس والمستشفيات ودور العمال والموظفين الذى رصد لها هذا العام ١٥٠ ألف دينار

كما يعمل المجلس على توفير المياه فى المناطق المحرومة فدعا لمناقصة عالمية لحفر الآبار الارتوازية ، كما رصد مبلغا قدره ١٠٠ ألف دينار لاستيراد ماكينات الحفر وعملياتها ، وكذا مد القرى بمياه الشرب النقية وقد خصص لها حوالى ٣٧٠ ألف دينار فى السنة القادمة . كما خصص المجلس فى ميزانية هذا العام ٥٠٠٠٠ دينار لرדם المستنقعات فى مختلف البلاد ويعمل المجلس على تحسين المصايف وامدادها بكافة وسائل

رقد أدى الى هذا المشروع ما وجد بأن مجرى نهري دجلة والفرات يعلوان عن السهل المحيط بهما مما يعرض السهل الى خطر الغرق بمياه الفيضان . وبذلك رؤى تنفيذ هذا المشروع للسيطرة على مياه الفيضان وتخزينها للانتفاع بها لتقليل مدى التغيرات فى مجرى النهرين .

أما مشروع خزان الحبابية على نهر الفرات وهو الذى ينتظر أن يروى ٣٠٠ ألف فدان تزداد فيما بعد الى ٨٠٠ ألف فدان ، فقد أكمل المجلس فعلا انشاء الجدول الذى يقوم بتوجيه مياه نهر الفرات الى البحيرة بعد تعلقة جوانبها .

والمجلس على وشك تنفيذ مشروعين آخرين للرى ، أحدهما فى منطقة ديالى ويرمى الى انشاء قناطر عند درباندى خان ، وقنطرة ضابطة بجوار خان بنى سعد ، والثانى مشروع دوكان الذى يوفر انيساء لمساحة كبيرة فى سهول اربيل وكركوك ، وهو يرمى لبناء قناطر وخزانات على نهر الراب عند أوهم والغرض من المشروعين تخزين مياه الرى وتقدير تكاليفهما بما يزيد على ١١ مليون دينار . وما زال المجلس فى صدد دراسة استصلاح اراضى البور فى منطقتى اراضى دجلة وأبى غريب والكفل . كما أن هناك مشاريع لتنظيم شط الشامية وتوسيع وتنظيم شط الحلة وتنظيم الصرف على نهري دجلة والفرات ، هذا عدا الاعمال الاخرى المتعلقة بالرى فى مختلف أنحاء العراق وتشمل

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف نصف شهرية مؤقنا

صاحبها لانياد عبد الله فكرى باظم

رئيس التحرير أحمد عثمان

مدير الادارة فؤاد الجبوري

مديره اناى بنجاء الملكى

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اربع ايام مع اذاعة المجلة

الاشتركاكات فى مصر مبنية على نصف سنة

• فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

• فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاغا

• فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرصين ١٧ دولار

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيها مصرى أو ٥/٤/٦ جنيهات انجليزية

• قدر بوشتركاكات فى مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو هوالاى بريرة أو شيكا

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو هوالاى نقدية

## الجدول الثانى ميزانية مجلس التعمير

| الباب              | اعتماد عام ١٩٥١ | المتوقع صرفه لغاية ٣١/٣/٥٢ | ( بالدينار ) |
|--------------------|-----------------|----------------------------|--------------|
| نفقات الإدارة      | ١٧٠.٠٠٠         | ١١٠.٠٠٠                    | ٦٠.٠٠٠       |
| والدراسات والتنظيم |                 |                            |              |
| مشاريع الرى        | ٣.٠٢٤.٠٠٠       | ١.٧٣٣.٠٠٠                  | ١.٢٩١.٠٠٠    |
| الطرق              | ٢.٠٦٦.٠٠٠       | ٨٣٦.٠٠٠                    | ١.٢٣٠.٠٠٠    |
| المباني            | ٢.٣٦٨.٠٠٠       | ١.٣٦٨.٠٠٠                  | ١.٠٠٠.٠٠٠    |
| احياء اراضى        | ١.٧٣٦.٠٠٠       | ٩٥٣.٠٠٠                    | ٧٨٣.٠٠٠      |
| ومشاريع اخرى       |                 |                            |              |
|                    | ٩.٣٦٤.٠٠٠       | ٥.٠٠٠.٠٠٠                  | ٤.٣٦٤.٠٠٠    |

# مخازن المواد والمهمات

## نظامها . محاسبتها . رقابتها .

### المبحث الثاني

#### نظام تمويل المخزن

ان عملية تمويل المخازن بالمواد الخام والمهمات من اهم نواحي العمل بالمؤسسة الصناعية ، ويتوقف على القيام بها على الوجه الاكمل نجاح المؤسسة أو فشلها . ولا نبالغ أن دولاب العمل في مؤسسة ما قد يكون سائرا على خير ما يرام في أقسامها الفنية والصناعية . كما قد تكون أعمالها الادارية منتظمة . ورغم هذا فان نتائجها المالية تدل على تحقيق خسائر ويكون السبب الجاثم وراء هذه الخسائر هو فساد نظام المشتريات فقد يكون قائما على غير اساس اقتصادي سليم **uneconomic buying**

— فيؤدي هذا الى ارتفاع سعر التكلفة لديها ومن هنا تنشأ الخسائر

والنظام الامثل للمشتريات يجب أن يحقق للمؤسسة النتائج الآتية :

١ — أن يكون الشراء بأحسن الاسعار وفي انسب الاوقات تمشيا مع حركة الانتاج الصناعي .

٢ — أن يكون الشراء مطابقا تماما للصنف المطلوب دون أي انحراف عنه

٣ — أن الشراء للكميات المناسبة تماما بحيث لا يحدث تخزين زائد

عن الحاجة **over-stocking** ولا تتعرض المؤسسة لنفاذ الاصناف فتتعرض عجلة الانتاج للتوقف .

وسنخصص هذا المبحث لمناقشة اختصاصات وظيفة مدير المشتريات بالمؤسسة ، ومناقشة واجبات وظيفته

وايراد الصفات الخلقية التي يجب أن يكون متحليا بها حتى يمكنه تحقيق

هذا النظام الامثل .

فهو يجب ان يكون كفؤا وامينا

امانة تامة ونشطا . وجدير بالذكر أن كلا من هاتاه الصفات ما هي الا رؤوس موضوعات لصفات فرعية

تابعة لها .

### فالكفاءة مثلا يندرج فيها الاطلاع

الواسع المتين للحالة الاقتصادية والتجارية عامة ، ولنوع الصناعة التي تمارسها المؤسسة فيما يتعلق بموادها التموينية . كما يندرج فيها اتقان اللغات الاجنبية والمؤهلات العلمية العالية مع راحة العقل والاتزان .

**والامانة** ينخرط فيها النزاهة التامة عند اختيار موردی الاصناف وعدم

التمييز — كما ينخرط فيها النظافة الاخلاقية العالية اذ يجب عليه بذل

اقصى مجهود للحصول على افضل الشروط ولا يجعل لمنفعته الشخصية

أي تأثير في عمله والا فقد كل اثر لهذه الصفة الاساسية .

والنشاط يضم وراءه سرعة البت في الامور وقوة الشخصية والنجاح في

الاتصال بالغير وبالجملة ما يمكن أن يسمى « اللحظة » باللغة الدراجة .

وليست الصفات المذكورة سهلة التوافر في الكثيرين . ومن هنا كانت

هذه المهنة من مهن التخصص . وكان أجر شاغلها في المؤسسات الهامة

الكبيرة يبدو عاليا عند النظرة الاولى . ولكن التمهل في الحكم سيجعلنا

نستوثق تماما من ان اجر مثل هذا الموظف انما هو استثمار طيب

للمؤسسة ، بل قد يكون من احسن نواحي الاستثمار فيها ، اذ قد

يوفق الى شراء كميات كبيرة من المواد الخام قبل ان يرتفع سعرها في السوق

مباشرة وذلك لاطلاعه على الاتجاهات الاقتصادية واحساسه بقرب وقسوع

مثل هذا الارتفاع — فان مثل هذه الصفة تؤدي الى تحقيق ارباح مجزية .

كما قد يوفق بحسن صلاته الطيبة بالموردين الى تخفيض سعر الوحدة

من المادة الخام تخفيضا طفيفا قد لا يشعر به أحد . ولكنه في المجموع

الهائل من الوحدات على مدار السنة يصبح توفيراً عظيماً . وهكذا .

ويجب ان يسير العمل في قسم

المشتريات على نظام دقيق مرسوم

وسياسته ثابتة . فقبل حلول السنة

المالية تعد تقديرات تقريبية للكماليات التي ستحتاج المؤسسة لشراؤها خلال

العام من المواد الخام الرئيسية . اما باقي الاصناف غير الرئيسية فيحسن

ان تشتري أولا بأول عند الحاجة نظرا لتوافرها في الاسواق عادة مع

عدم تعرض اسعارها لتقلبات كبيرة ، بينما المواد الرئيسية فتكون عرضة

دائما للتقلبات العنيفة سواء في اسعارها أو في توافرها في السوق ،

ولا شك أن معاكسة الظروف في أي من هاتين الناحيتين تؤدي فورا الى

ارتفاع سعر التكلفة — ومن هنا وجب علينا دراسة الموضوع دراسة

مستفيضة .

ويجب ان يراعى في التقديرات الاولى الاعتبارات الآتية :

أولا — النتائج السابقة للكماليات التي لزم شراؤها لتمويل المخزن من

نفس هذ الاصناف .

ثانيا — سياسة المؤسسة الانتاجية وهل تهدف الى التوسع في اعمالها أو

**expanding policy** تهدف الى الانكماش **contraction policy** او انها تقرر

السير على نفس الوتيرة

ثالثا — الارتباط مع الغير

فاذا ما اعدت هذه الكشوف على وجه الدقة بدأت مهمة مدير المشتريات

الحقيقية . ولاشك أن صفاته العالية التي اشرنا اليها فيما سبق سوف

تمكنه من تحقيق الآتي :

١ — الاطلاع المستمر على الجرائد المالية والتجارية . وعلى المنشورات التجارية التي تصدرها الهيئات الحكومية كوزارة التجارة والصناعة أو الهيئات الخاصة كالغرف التجارية والصناعية أو البيوتات التجارية والصناعية الكبيرة .



## مختصرات قصصه

مصطفى الصادق

تخرج عن كلية الحقوق - من اسبق زملائه طالبا وخريجا وعاملا في الحياة العملية .

التحق بالوظائف الحكومية نائبا مبرزا فقاضيا ممتازا - ثم اختير للوظائف الادارية بوزارة المالية فمديرا لمصلحة الصناعة والتجارة ثم رأى الانتفاع به في السلك السياسي فكان وكيلًا بوزارة الخارجية فوزيرا مفوضا لمصر في روما وأثر الحياة العملية الحرة فشق طريقه فيها ولم يلبث أن تلقفته المصارف المالية والبيوت التجارية فهو عضو بمجالس ادارات شركة الورق الاهلية وشركة مصر للهندسة والسيارات وشركة الاسكندرية لتعبئة الزجاج وشركة صناعات الاقطان والتجارة

وهو نائب رئيس شركة تنظيف وكبس الاقطان وشركة المباحث والاعمال التجارية .

وهو عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة صناعة المعادن الاهلية وشركة المهمات والملابس المصرية وبنك الاستيراد والتصدير .

ومصطفى الصادق معروف بسعة اطلاعه وغزارة مادته ومقدرته وخبرته وهو مرتب منظم يشترك في تلك الاعمال كلها اشتراكا جديا ايجابيا وهو يعمل فيها على كثرتها عمل المتفرغ لها أو المتفرغ لكل عمل منها وهو نشيط موفور النشاط اذ ارأته لم تحسب أنه يضرب في العقد السابع من عمره الذي أرجو أن يكون حافلا بالنافع من انتاجه الاداري والمالي على السواء .

وأنه ليجد من وقته ما يتسع لغير قليل من النشاط الاجتماعي وان مال الى بعض الاعتكاف فهو عضو في كثير من المنتديات الاجتماعية والرياضية، وهو عضو في نادي محمد علي ونادي هليوبولس .

هو مثل طيب للرجل النافع الطيب

حسن الحطيم

٢ - الاطلاع المستمر على الكتالوجات والدلائل التجارية المختلفة لمعرفة موردی الاصناف

٣ - زيارة المعارض الخاصة للاصناف التي تهتم المؤسسة ، بغية الاطلاع الدائم على مستحدثات الصناعة

٤ - ويستحسن القيام برحلات علمية للخارج للاطلاع على مواطن الصناعة في مقرها الاصلی .

٥ - الحصول على عينات للمواد الخام وتجربتها في الاقسام الفنية لمعرفة مدى صلاحيتها .

٦ - الاتصال الشخصي المستمر بموردی الاصناف وبالتجار وبالوسطاء

٧ - دراسة الحالة المالية والاقتصادية عامة والوقوف على اتجاهاتها . لاختيار الوقت المناسب تماما للشراء وانسب الاوقاف هي التي تسبق الارتفاع مباشرة ، كما يجب التريث وشراء اقل الكميات اذا كان الهبوط هو المتوقع .

٨ - الاطلاع على الاتجاهات الخاصة بالرسوم الجمركية سواء بالارتفاع ام بالتخفيض ام بالاعفاء ، فلكل من هذه الحالات استجاباتها المختلفة .

ويجب ان يكون متوافرا لدى مدير المشتريات ما يطلق عليه اسم قوائم الاصناف ، وقوائم الموردين . وقوائم الاصناف عبارة عن كشوف ابجدية بكل صنف تشتريه المؤسسة وأمام كل صنف يوجد اسماء الموردين مع عنواناتهم وارقام تليفوناتهم .

اما قوائم الموردين فتشمل اسماء الموردين مرتبة ترتيبا ابجديا مع بيان جميع الاصناف التي يتعامل فيها كل منهم .

والرجوع الى هذه الكشوف والقوائم في غاية الاهمية لمدير المشتريات حيث تسهل عمله وتمكنه من انجازه بسرعة .

ويحسن دائما ان يتم التعاقد مع الموردين بناء على مناقصات محلية مع طلب العينات وتشكيل لجنة فنية لمعاينة الاصناف حتى لا ينفرد مدير المشتريات بالمسئولية .

وهكذا يستطيع مدير المشتريات أن يؤدي عمله على أحسن وجه مرضي .

يتبع  
موسى حقي  
ماجستير في التجارة  
يتبع

في أول يناير ١٩٥٣

عدد خاص

عن التمهية الاقتصادية

# برنامج الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة



في هذه الايام التي تصل فيها المعركة الانتخابية الى ذروتها اذ يعطى الناخبون الامريكيون أصواتهم في ٤ نوفمبر ، يبدو لنا أن نستعرض برامج الحزبين المتنافسين : الحزب الديمقراطي الذي ظل في الحكم ٢٠ عاما ، والحزب الجمهوري الخصم اللدود الذي اشتدأمله في النصر هذا العام معتمدا على شخصية بطل حربي مثل دوايت ايزنهاور ، ومكيلا الهجمات الشديدة للاداة الديمقراطية التي أصابها بعض العطب الذي ينتاب الادارات التي يتوطد مركزها زمانويا دون رقابة قوية تكبح جماحها عند اللزوم . ويبدو أن ذلك هو السبب الرئيسي لاختيار ادلاي ستيفنسون كمرشح الديمقراطي ، اذ أنه اشتهر بالتطهير الناجح الذي قام به عندما انتخب محافظا لولاية إلينوي ، خلفا للمحافظ الجمهوري والادارة الجمهورية الفاسدة السابقة .

يحدد القارئ لبرنامجي الحزبين المتنافسين تماثلا كبيرا فيما يجب تحقيقه من خدمات عامة للشعب ولكن طريقة التنفيذ تختلف من حزب الى آخر .

فبالنسبة للديمقراطيين يميلون الى سيطرة الحكومة الفيدرالية بواشنطن على كثير من المشروعات العامة والى الحد من سلطة كل ولاية من الولايات والحكومات المحلية بشكل كبير . بينما نجد الجمهوريين يؤكدون ضرورة ترك معظم هذه الخدمات والمشروعات الى الولايات نفسها . ولذلك يعد الجمهوريون بأن يعملوا على إعادة السلطات التي تولتها الحكومة الفيدرالية في ظل الادارة الديمقراطية الى الحكومات المحلية .

ومن ناحية أخرى يؤمن الحزب الديمقراطي بتدخل الحكومة في ميادين الانتاج لحماية مصالح المستهلكين والعمال ضد الرأسماليين أصحاب الاعمال ، بينما يؤمن الجمهوريون - وينظر اليهم الشعب على أنهم حزب أصحاب الاعمال - بالحرية الاقتصادية وبأن الحكومة ضررها أكثر كثيرا من نفعها في ميدان الاقتصاد وأن عملها يقتصر على تسهيل سير الحرية الاقتصادية ، وبذا يعمل كل شخص بحرية على زيادة الانتاج الى أقصى حد ممكن وبذلك يمكن الحد من التضخم بأجدي الوسائل ، ويتهم الحزب الجمهوري الديمقراطيين بمحاولة تحويل الولايات المتحدة الى دولة اشتراكية تسيطر فيها الحكومة على الحريات الأساسية .

أما بالنسبة الى العمال وشئون العمل هناك فإن الحزب الديمقراطي بتعهد صراحة بالمحافظة في جميع الاوقات على أعلى مستوى وظف

وأصحاب العمل والمستهلكين . وبلاضافة الى ذلك يتعهد الديمقراطيون بالاستمرار في جهودهم لضمان حد أدنى للأجور وساعات العمل يتمشى مع التقدم الحالي .

## الزراعة

كان المزارعون طوال السنوات العشرين السابقة يعطون أصواتهم للديمقراطيين دائما . اذ أنهم تمتعوا في ظل الادارة الديمقراطية وخاصة في السنوات الاخيرة برخاء لم ينعموا به قبلا . ويفخر الديمقراطيون بأن سياستهم انقذت الزراعة الأمريكية من عواقب الاوبئة والجفاف والفيضانات والاهمال الذي كان عنوان السنوات الاثني عشرة التي تولى فيها الجمهوريون دفة الحكم بحيث ارتفع الدخل الزراعي الصافي من اقل من ٢ مليون دولار الى نحو ١٥ مليونا . ويتعهد الديمقراطيون بالاستمرار في برامجهم التي حققت ذلك ، من حيث دعم أسعار السلع الزراعية الأساسية بما لا يقل عن ٩٠٪ من سعر التعادل ، كما يتعهدون بمد دعم الاسعار الى السلع الاخرى القابلة للتخزين ، وكذلك الى منتجات السلع القابلة للتلف وهي التي تمثل نحو ثلاثة أرباع الدخل الزراعي ، وبلاستمرار في ضمان عائد للمزارع لا يقل عن العائد الذي يتحقق في مرافق الاقتصاد الاخرى وفي بذل الجهود لتيسير الائتمان الزراعي والتأمين على المحصولات وفي جعل

وعدم السماح مرة ثانية بعودة البطالة الشاملة التي سادت أيام الكساد الكبير . أما الجمهوريون فيؤمنون بأن حصول المستخدمين والعمال على دخل منتظم وكاف بالاشتراك مع الانتاج المستمر للسلع والخدمات في ظل الحرية الاقتصادية من ضروريات الاقتصاد القومي السليم . ويبدو الحلاف بين الحزبين على أشده عندما يدور الخلاف على قانون تافت هارتلي لعلاقات العمال مع أرباب العمل ، وكذلك لنقابات العمال وحق العمال في الاضراب . ومما يجدر بالذكر أن الديمقراطيين كانوا قد أصدروا قانون واجز الذي بمقتضاه منح العمال حريات كبيرة في تنظيم نقاباتهم وفي المساواة الجماعية وتكوين النقابات . وقد نجح الجمهوريون في اصدار قانون تافت هارتلي الذي كان خطوة الى الوراء في القوانين العمالية بأن فرض كثيرا من القيود على العمال بدعوى أن قانون واجز أعطاهم كثيرا من الحريات مما ضاع معه التوازن بين العمال وأرباب العمل . ويعهد الديمقراطيون بإلغاء هذا القانون واحلال قانون اصلح بدلا منه ، بينما أن الجمهوريين وعلى رأسهم عضو الشيوخ تافت يقولون بأن القانون قد أثبت صلاحيته وأن ليس هناك ما يدعو الى الغائه ويحبذون تعديله اذا ما تطلبت الظروف ذلك بما يسمح مزيد من الحماية لحقوق العمال



الكهرباء في متناول جميع المساكن الزراعية ومد شبكة التليفون الى جميع انحاء الريف .

اما الجمهوريون فلم يستطيعوا اغفال الاهمية الزراعية للولايات في المعركة وهى التى كفلت النصر للديمقراطيين طوال السنوات العشرين السابقة ، ولذلك لم يطبقوا مبادئهم الرئيسية على الزراعة . ففى خطبه انتخابية قال ايزنهاور بأن السياسات التى حققت الرخاء للمزارعين لم تكن من وضع الديمقراطيين وحدهم ، بل اشترك معهم الجمهوريون فى ذلك ، وعلى ذلك يمكن للجمهوريون الفخر بما تحقّق فى ذلك الميدان على قدم المساواة مع الديمقراطيين . واذ يقول ايزنهاور ذلك انما يحاول تغطية ما قام به الجمهوريون لتعطيل كثير من مشروعات الحكومة الديمقراطية فى هذا السبيل . وعلى العموم فان برنامجا الجمهوريين والديمقراطيين يتشابهان من حيث دعم أسعار المنتجات الزراعية والائتمان الزراعى والتأمين الاختيارى على المحاصيل مع الفارق بتأكيد ضرورة ترك ادارة معظم هذه البرامج الى الولايات والادارات المحلية ما أمكن ذلك .

### الضرائب

ارتفع عبء الضرائب على الشعب الأمريكى فى السنوات الأخيرة كثيرا ، ويدعى الجمهوريون بأن تخفيض الضرائب سيكون من أول ما سيعملونه اذا ما تولوا الحكم ، بينما يجيب الديمقراطيون بأنهم سيمسكون بالسياسات التى تمشى مع أصول المالية العامة والتقدم الاقتصادى وسيعملون على خفض الضرائب وخاصة على ذوى الدخل الصغير بمجرد أن تسمح بذلك مستلزمات التسليح ولكنهم لن يحاولوا تعريض سلامة الدولة للخطر بدعوة هوجاء لخفض الضرائب ضاحدين التصريحات غير المسؤولة التى انما تعنى امكان تحقيق الدفاع الاهلى دون دفع تكاليفه . ويرمى برنامجهم الى سد الثغرات التى ادخلها الجمهوريون على الضرائب المختلفة والتى مكنت كثيرا من الاغنياء من التهرب من دفع مبالغ كبيرة ، أما الجمهوريون فيرمى برنامجهم الى الحد من نشاط الحكومة داخل

أضيق حدود ممكنة وخفض الضرائب عموما بازالة الاسراف والاهمال حتى يعود التوازن الى الميزانية ، ويمكن خفض الضرائب عموما ، ويرمى برنامجهم الى اعطاء الولايات والبلديات حرية مالية أكبر حتى يقل ازدواج الضرائب .

### السياسات النقدية والتجارية

بينما لا يتضمن برنامج الحزب الديمقراطى اشاره كبيرة الى ادارة السياسة النقدية ، وهى التى كانت موضع خلاف كبير وضغط من وزارة المالية على البنك المركزى ، نجد الحزب الجمهورى ينص على ضرورة وضع نظام النقد والائتمان دون ضغط من جانب وزارة المالية او البيت الابيض « لاغراض سياسية » .

ويرمى برنامج الجمهوريين الى اعادة الاقتصاد القومى الى الاستقرار الصحيح وكذلك الى اعادة الاستقرار الى الاقتصاد العالمى ، بما يسمح بعودة قابلية التحويل على أساس الذهب ، ولا يتضمن برنامجهم شرحا لكيفية الوصول الى ذلك ، كما لا يشيرون الى سياسة تجارية معينة . ومن المعروف أن الجمهوريين كانوا دائما من أعداء خفض الضرائب الأمريكية . أما الديمقراطيون فيعارضون بكل قوة القيود التى تضعف التبادل التجارى العالمى ، وينادون بأن رخاء الاقتصاد الأمريكى يتطلب مزيدا من الاسواق لتصريف صادراته من المواد المصنوعة والزراعية كما يحتاج الى مزيد من واردات المواد الأولية العامة ، وبذلك يمكن للدول المختلفة الاخرى اكتساب طريقهم الى الاستقرار الاقتصادى كبراعتماد على المساعدات الأمريكية . وفى الميادين الاخرى يكاد البرنامجين أن يكونا متحدين فى الدعوة الى زيادة التأمين ضد الشيخوخة وضد البطالة وفى نشر التعليم وایجاد جميع الفرص للأطفال الأمريكيين بغض النظر عن اللون ، الاصل ، الوضع الاقتصادى .

ويندو أن الجمهوريين يعرفون ضعف قضيتهم أمام الجماهير العاملة من الوجهة الاقتصادية ولذلك فان مرشحهم ايزنهاور يحاول دائما الاستفادة من شهرته كبطل حربى ،

ويحاول فى جميع خطبه أن يركز محور حملاته على شيئين هما الفساد فى الحكومة الحالية من رشوة ومحسوبيات ، ثم الحرب الكورية التى ينادى بأن الادارة الديمقراطية زجت بالولايات المتحدة فيها دون مبرر ودون أن تعمل على انهاءها ، مستغلا فى ذلك عواطف الجماهير تجاه آلاف الارواح التى فقدت فى تلك البلاد النائية قائلا بوجود احلال الكوريين محل الجنود الأمريكيين . وفى هذا الخصوص ايضا يبدو أن ايزنهاور يحاول نسيان أن الجمهوريين فى الكونجرس قد ايدوا عمل ترومان فى الحرب الكورية وأن من الصعب من الوجهة العسكرية فتح فجوة عميقة لسحب الجنود الأمريكيين دون أن يكون هناك من يحل محالهم من الجنود الكوريين المدربين . ولما كان الديمقراطيون يعلمون مدى تأثير هذا الكلام على الجماهير ، فانهم يحاولون دائما توجيه نظر الشعب الى الامور الاقتصادية والى الرخاء الذى تمتع به الشعب فى ظل ادارتهم الطويلة محذرين العامل والزارع من ان تولى الحزب الجمهورى انما يعنى نهاية جميع هذا الرخاء وحلول الكساد « الجمهورى » والبطالة الشاملة مرة أخرى فى الولايات المتحدة والعالم من ورائها .

وقد يكون جديرا بالذكر هنا اتفاق الحزبين على الاستثمار فى مساعدة اسرائيل وتوطيد مركزها ، وبذل الجهود لاقرار السلام بينها وبين الدول العربية . وبينما يقتصر برنامج الحزب الجمهورى على ذكر غرضهم على التعاون مع شعوب الشرق الاوسط على حفظ الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى للمنطقة ، يعد البرنامج الديمقراطى بمساعدة الدول العربية على النهوض بمواردها الاقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها وتعضيد مشروعاتها الاغاثية واسكان المهاجرين . كما يتعهد البرنامج بالاستمرار فى برنامج النقطة الرابعة وتشجيع استخدام الخبرة ورأس المال الأمريكيين فى مساعدة شعوب الدول المتخلفة اقتصاديا حتى يتيسر خلق عالم يسوده السلام .



## توماس مالتوس

يتميز كل علم من العلوم بمجموعة من اعلامه وعلمائه ممن أقاموا أسسه وبنوا قواعده ووضعوا نظرياته . وعلم الاقتصاد كعلم من العلوم الحيوية ذات الاتصال المباشر بحياة المجتمع ، له اعلامه الافذاذ ممن سنتولى في هذا الباب عرض موجز عن حياتهم مع الإشارة الى ابحاثهم ونظرياتهم .

١٧٦٦ - ١٨٣٤

### مولده ونشأته :

ولد توماس روبرت مالتوس في ضيعة أبيه المسماة « رووي كرى » التابعة لقرية « سبرى » بإنجلترا . . في عام ١٧٦٦ . وكان والده من عائلة عريقة الاصل ، وكان ميالا بطبيعته الى دراسة الفلسفة والتعمق في دراستها . . . . . وكان صديقا حميما لجامعة الفلاسفة المعاصرين له وخاصة الفيلسوفين العظيمين « هيوم » و « جان جاك روسو » . .

وكان توماس أصغر اخوته ورغم ذلك لم يرسله الى إحدى المدارس العامة ليتلقى فيها العلم ، بل لقنه العلم والفلسفة على ايدي أساتذة من ذوي العلم والمعرفة كانوا يذهبون اليه في اوقات خاصة . . !

ولم تقتصر دراسة مالتوس على ما كان يلقيه له هؤلاء الاساتذة وفطاحل الفلسفة ، بل قصد الى الكنيسة وراح يدرس فيها الكثير من علومها وتاريخها . . حتى أصبح في زمن يسير على قدر كبير من الثقافة والمعرفة . .

وفي عام ١٧٨٤ أرسله والده الى جامعة « كمبردج » حتى يتمكن من اتمام دراسته وتعليمه ، فكان في هذه الجامعة مثال الجهد والنشاط خلال فترة دراسته الجامعية ، وكان دائما في طليعة المتفوقين . . وفي عام ١٧٩٧ اختير عضوا في الكلية التي يدرس بها في هذه الجامعة . .

وبدأ مالتوس نشاطه الاقتصادي المعروف في عام ١٧٩٨ حيث نشر فصلا كاملا عن موضوع تكاثر السكان ومدى تأثيره على حالة المجتمع في المستقبل . .

وقد تطرق مالتوس في بحثه هذا الى الشهوة الجنسية والحاجة الى الطعام . . وما يلاحظ عن زيادة عدد السكان كلما ازدادت مقومات الحياة . .

ولعل مالتوس قد استمد مقالة الثوري هذا من مناقشاته المتعددة مع والده عن احوال المجتمع واكتمال نموه وصلاحيته . . ولما كان والده يتشبع بأراء العلامتين الاقتصاديين « جودوين » و « كوندورست » في نظرية السكان ، وهي على خلاف ما يعتقد مالتوس الصغير ، فقد كان في نقاش دائم وجدال متواصل مع ابنه الذي لم يلبث ان ضرب بأراء والده وأصحابه عرض الحائط ، ورأى ان تحقيق سعادة المجتمع إنما يعوقها دائما البؤس والشقاء الذي ينجم عن رغبة السكان في التناسل والتزايد بسرعة فائقة أسرع بكثير من سرعة تزايد وسائل العيش ، وفي هذا الخطر كل الخطر على كيان البشرية جمعاء . . وما أن بدأ والده يقتنع بنظرية ابنه وعرف أنه قد يكون على جانب كبير من الحق ، فقد طلب منه أن يضع آرائه هذه في كتاب صغير وساعده والده على نشر هذا الكتاب المخطوط . . . . . وبذلك اتاح لقال ابنه الاول ان يرى النور . . !

ولقد أثار هذا الكتاب ضجة كبيرة ، ومجادلات عديدة بين مالتوس ووالده وأتباعه الذين تحمسوا لمذهب تقدم الانسان كما وضعه « كوندورست » وغيره من المفكرين الفرنسيين وأتباعهم من الاقتصاديين الانجليز . . وكى يستكمل مالتوس بحثه هذا الذي بدأه

في عام ١٧٩٨ رحل عن إنجلترا ، واخذ يطوف أنحاء العالم وزار كثيرا من الاقطار والبلدان ما عدا فرنسا نظرا للحرب الضروس التي كانت قائمة بينها وبين إنجلترا في تلك الآونة وفي عام ١٨٠٣ عاد ثانية الى إنجلترا بعد رحلة طويلة دامت ثلاث سنوات كاملة درس خلالها الكثير من المسائل الهامة التي كانت مدار بحثه طوال هذه الفترة . . وفي نفس العام نشر تحت اسمه وبأعضائه في هذه المرة الطبيعة الثانية لكتابه الاول بعد ان اضاف اليه الكثير من الصفحات ونقحه تنقيحا هائلا وازاد اليه الكثير من النظريات الحديثة والنتائج الخطيرة التي توصل اليها اثناء رحلاته الاخيرة حول العالم . .

وترجمته « نظرة حول مؤثرات نظرية السكان في ماضيها وحاضرها على سعادة الانسان أو مقدمة في مبادئ السكان »

وفي عام ١٨٠٥ أعلن زواجه . . وبعد ذلك بعامين فقط عين استاذاً لعلم التاريخ الحديث والاقتصاد السياسي في الكلية التي أنشأتها شركة الهند الشرقية في بلدة « هيلبري » في مقاطعة « هيرتفوردشير » وبقي مالتوس في منصبه هذا حتى وفاته في عام ١٨٣٤

### حياته . . . ومؤلفاته :

يعتبر مالتوس من مؤسسي المذهب الكلاسيكي وواحد من الذين قدموا اليها العناصر الهامة التي يتكون منها الاقتصاد الكلاسيكي بالشرح والتحليل . . وقد اكتسبه آراؤه ونظرياته في هذه الموضوعات شهرة واسعة النطاق . . . . . وترجع قيمة مالتوس كعالم من اعلام الاقتصاد الى انتقاده للكلاسيكيين وتمرده عليهم . . . . . ولعل في ذلك بعض التناقض . . اذ أننا

أوضحنا أنه يعتبر أحد مؤسسي المذهب الكلاسيكي ، ولكنه في الواقع بعد ان انتقاد الى الكلاسيكيين في مستهل حياته ، وصار تابعا لهم في مذهبهم سرعان ما تغيرت آراءه ، وتبدلت نتيجة إبحاثه التي قام بها وللنتائج الخطيرة التي وقف عليها . . . . .

ولقد بدأ مالتوس في انتقاد جماعة الاقتصاديين الكلاسيكيين بمجرد اعلانه الفصل الاول عن نظرية السكان في عام ١٧٩٨ واشتهر مالتوس في موضوع « الربح والسكان » . . ما هي الا رد فعل شديد للبيئة التي شب فيها وترعرع . . ! فوالده « دانيال مالتوس » كان أحد سعاة الريف المهيذين الذين استهوتهم الحياة الفكرية ، وأحد الذين يؤمنون بفكرة « الاعتقادات الحرة » ايمانا بالغا

ولقد كان مالتوس كوالده صديقا حميما « لدافيد هيوم » كما تعرف على « روسو » عن طريق « هيوم » كما تتلمذ كذلك على يد « جودوين » وتأثر بفلسفته تأثيرا مباشرا ، وقاسمه اعتقاده بكمال الجنس البشري وبإمكان الوصول الى عصر يسود فيه حكم العقل والحكمة حيث ينعم فيه الجميع بالسعادة والسرور . .

وقد نشر مالتوس مؤلفات كثيرة في علم الاقتصاد السياسي كانت لها أهميتها الكبرى وكان أهمها هو :

- ١ - نظرية السكان طبعة اولى عام ١٧٩٨
- ٢ - نظرية السكان طبعة ثانية عام ١٨٠٣

- ٣ - مبادئ الاقتصاد السياسي عام ١٨٢٠
- ٤ - سلسلة من الابحاث القصيرة عن قوانين الفلة ١٨١٤ - ١٨١٥
- ٥ - الربح ١٨١٥
- ٦ - القانون الفقير ١٨١٧
- ٧ - تعاريف في الاقتصاد السياسي ١٨٢٧

### مالتوس ونظرية السكان

كانت أهم النظريات التي بحثها مالتوس هي نظرية السكان التي أعلنها في عام ١٧٩٨ ولاول مرة في تاريخ الاقتصاد السياسي تنشر مثل هذه النظرية لتثير ضجة كبيرة بين علماء الاقتصاد المعاصرين له ، ولتكون مثار بحثهم وجدالهم .

يزعم مالتوس في نظريته هذه أن السكان يتزايدون على حسب متوالية هندسية ١ و ٢ و ٨ و ١٦ و ٣٢ و ٦٤ و ١٢٨ و ٢٥٦ وهكذا في فترات متتالية كل منها خمسة وعشرون عاما . . بينما يرى مالتوس ان موارد العيش اللازمة لغذاء سكان العالم لا تتزايد الا على حسب متوالية حسابية فقط ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ في نفس الفترات الزمنية السابق ذكرها . .

ومن هاتين المعادلتين يتبين لنا أن عدد السكان يتضاعف كل خمس وعشرين عاما بينما لا تزداد المواد الغذائية بنفس هذه النسبة ومعنى ذلك أن التوازن بين موارد المعيشة وسكان العالم لابد وأن يختل ؛ فسيأتي اليوم - ان عاجلا أو آجلا - الذي لا يجد فيه نسبة كبيرة من السكان قوت يومهم

واستنتج مالتوس من نظريته هذه أنه في مدة قرنين من الزمان لابد وأن يصير عدد السكان بالقياس الى كمية المواد الغذائية كنسبة ٢٥٦ : ٩ وفي مدة ثلاثة قرون تزداد فتصبح ١٣:٤٠٩٦

ويرى مالتوس علجا لهذه المشكلة أن نعمل على اقلال النسل ولاسيما هؤلاء متوسطي الحال فينا ، فهو يطلب اليهم ضرورة العمل على تقليل النسل بقدر الامكان والارتفاع بمستوى معيشتهم اذ يقول « لاتتزوج قبل أن تكون قادرا على تحمل الاعباء المالية لعائلتك المنتظرة . . ثم هو يشير بعد ذلك الى أخطاء وذنوب هؤلاء الذين يدفعون الى الحياة بأطفالهم دون أن يعملوا في حسابهم على أن يتجمع أولادهم بمستوى رفيع من المعيشة حتى تكون لهم مكانة مرموقة في المجتمع . .

ولمالتوس نداء خاص لقارئاته من النساء فهو يطلب اليهن ألا يعجلن من الزواج في سن مبكرة وأن يترشن وينتظرن حتى سن السابعة والعشرين أو الثامنة والعشرين على الأقل . . .

. . . ولم يعد مالتوس يؤكد أهمية التزايد الهندسي واعتمد في البرهنة على صحة نظريته على الامثلة التاريخية ولخص القانون الذي يحكم عدد السكان في ثلاثة أمور هي :

- ١ - أن عدد السكان محدود بمقومات المعيشة الممكن الحصول عليها . .
- ٢ - يزداد عدد السكان بازدياد المنتج من مواد المعيشة ، اللهم الا اذا وجدت عوامل قوية تمنع هذه الزيادة .



# بيان الملكية الصناعية

عن شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢

## عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى

| محال مملوكة للأفراد                                                                                                                 |     | محال مملوكة للشركات                                                                                                                 |        |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| متاجر                                                                                                                               | ٧٤٠ | متاجر                                                                                                                               | ١٩٢    |
| مصانع                                                                                                                               | ٥٠  | مصانع                                                                                                                               | ٢٥     |
| الرسم المحصلة                                                                                                                       |     | الرسم المحصلة                                                                                                                       |        |
| رسم قيد                                                                                                                             | ٨٠٠ | رسم قيد                                                                                                                             | ٤٠٤    |
| رسم تدوين                                                                                                                           | ٤٠٠ | رسم تدوين                                                                                                                           | ٢٦٦    |
| رسم مستخرجات                                                                                                                        | ٢٠٠ | رسم مستخرجات                                                                                                                        | ٢٨     |
| مجموع الرسوم                                                                                                                        | ٤٠٠ | مجموع الرسوم                                                                                                                        | ٦٩٩    |
| رؤوس الاموال المقيدة في السجل التجارى                                                                                               |     | رؤوس الاموال المقيدة في السجل التجارى                                                                                               |        |
| عن الشركات التى مركزها العام في مصر ( ذات الصفة التجارية )                                                                          |     | عن الشركات التى مركزها العام في مصر ( ذات الصفة التجارية )                                                                          |        |
| شركات تضامن                                                                                                                         |     | شركات تضامن                                                                                                                         |        |
| تجارية                                                                                                                              | ٥٠٠ | تجارية                                                                                                                              | ٢٠٥٣٤٨ |
| صناعية                                                                                                                              | —   | صناعية                                                                                                                              | ٥٥٦١٠  |
| شركات توصية بسيطة                                                                                                                   |     | شركات توصية بسيطة                                                                                                                   |        |
| تجارية                                                                                                                              | ١١٢ | تجارية                                                                                                                              | ٩١٦١٠  |
| صناعية                                                                                                                              | —   | صناعية                                                                                                                              | ٤٠٠    |
| شركات توصية بالاسهم                                                                                                                 |     | شركات توصية بالاسهم                                                                                                                 |        |
| تجارية                                                                                                                              | —   | تجارية                                                                                                                              | —      |
| صناعية                                                                                                                              | —   | صناعية                                                                                                                              | —      |
| شركات مساهمة                                                                                                                        |     | شركات مساهمة                                                                                                                        |        |
| تجارية                                                                                                                              | —   | تجارية                                                                                                                              | ٧٥٠٠٠  |
| صناعية                                                                                                                              | —   | صناعية                                                                                                                              | —      |
| رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام في الخارج ولها نشاط في مصر وفقا لراس المال الوارد في عقد تأسيسها ( والمقيدة في السجل التجارى ) |     | رؤوس اموال الشركات التى مركزها العام في الخارج ولها نشاط في مصر وفقا لراس المال الوارد في عقد تأسيسها ( والمقيدة في السجل التجارى ) |        |
| شركات تضامن                                                                                                                         |     | شركات تضامن                                                                                                                         |        |
| تجارية                                                                                                                              | —   | تجارية                                                                                                                              | —      |
| صناعية                                                                                                                              | —   | صناعية                                                                                                                              | —      |
| شركات توصية بسيطة                                                                                                                   |     | شركات توصية بسيطة                                                                                                                   |        |
| تجارية                                                                                                                              | —   | تجارية                                                                                                                              | —      |
| صناعية                                                                                                                              | —   | صناعية                                                                                                                              | —      |
| شركات توصية بالاسهم                                                                                                                 |     | شركات توصية بالاسهم                                                                                                                 |        |
| تجارية                                                                                                                              | —   | تجارية                                                                                                                              | —      |
| صناعية                                                                                                                              | —   | صناعية                                                                                                                              | —      |
| شركات مساهمة وما في حكمها                                                                                                           |     | شركات مساهمة وما في حكمها                                                                                                           |        |
| تجارية                                                                                                                              | —   | تجارية                                                                                                                              | —      |
| صناعية                                                                                                                              | —   | صناعية                                                                                                                              | —      |
| حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية                                                                             |     | حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال التجارية والصناعية                                                                             |        |
| حالات البيع                                                                                                                         | —   | حالات البيع                                                                                                                         | —      |
| حالات الرهن                                                                                                                         | —   | حالات الرهن                                                                                                                         | —      |
| الرسم المحصلة                                                                                                                       |     | الرسم المحصلة                                                                                                                       |        |
| رسم حوافظ رهن                                                                                                                       | —   | رسم حوافظ رهن                                                                                                                       | —      |
| رسم مستخرجات                                                                                                                        | —   | رسم مستخرجات                                                                                                                        | —      |
| المجموع                                                                                                                             | —   | المجموع                                                                                                                             | —      |

الا أنها تستطيع أن تجد من بعض البلدان كصر وبعض بلاد الشرق الاوسط مجالا لتربح بين سكانها .. !!  
فحذار اذن من أن تنطبق علينا هذه النظرية فهاهو مالتوس قد أوضح لنا طريق العلاج الصحيح .. !!  
ولكن هل من مجيب .. ؟ !!  
جورج يعقوب

الاجتماعية وان كان من الوجهة الاقتصادية لم ير مناصا من الترحيب بالصناعة الرأسمالية الجديدة ذات الكفاية الانتاجية العظيمة ..  
اماعن نظرية السكان، فهي وان كانت تحمل بين طياتها الكثير من المبالغة والتشاؤم ، وان كانت كذلك من العسير أن تنطبق على معظم بلدان العالم في العصر الحديث لما توصل اليه الانسان من وسائل الكشف الحديث والاختراع

٣ - تنحصر هذه العوامل في العفة الجنسية والريذيلة والبؤس ..  
ولم يعترف مالتوس باعانة الفقراء لانه يقول انهم هم الذين جروا البؤس والشقاء على انفسهم ..  
ولاشك أن تقدم الانسان الاقتصادى بعد عهد مالتوس فيه مايكفى للقضاء على افتراضاته الثلاثة وعلى تحليله لكل منها .. فازدياد معرفة الناس بموانع الحمل خففت دون شك من زيادة السكان التى كانت تدور بخلده .. وثمة شيء آخر ان استغلال الاراضى البكر بالعالم الجديد وتقدم طرق الزراعة العلمية ، جعلت بالإمكان زيادة المنتج من المواد الغذائية بحيث أصبح في المستطاع سد الحاجات المختلفة لأكبر عدد من الناس .. وهكذا لم تحقق الحوادث قانون تناقص الغلة الذى افترضه مالتوس بزيادة السكان ، وأصبحت صحة هذا القانون فى الاقتصاد الحديث مقصورة على حالة الاستقرار النظرية .. على أن أهميته أصبحت لا تعدو أن تكون مجرد وصف للدور الذى تلعبه الطبيعة فى الانتاج .. وباختفاء هذا الاساس التحليلي لنظرية مالتوس فى السكان، وللمنتاج الديناميكية لنظرية ريكاردو فى الربح التفاضلي ، انهارت النظريتان ، وانهار معها مابنى عليهما من آراء خاصة بالارباح، والاجور .. !  
ولعل انتقادات مالتوس للاقتصاد الكلاسيكى تنحصر فى انتقاده لظاهرة الادخار التى عالجها كل من سميث وريكاردو ..  
وأثار انتقاد مالتوس لها الكثير من المناقشات الفنية ، وهو يعتقد انه من الخطأ الكبير أن ينظر الى الرغبة فى الادخار وكأنهما شيئا من طبيعة واحدة .. !  
فمالتوس اذن وان كان على اتفاق مع الاقتصاديين الكلاسيكي فى الكثير من نظرياتهم الا أنه فى الوقت نفسه يعتبر أول من لفت النظر الى التناقض والتنافر المنطوق عليه الاقتصاد الكلاسيكى ..  
وهو أول من أشار الى أن حدوث الازمات الاقتصادية ماهو الا نتيجة للاسباب الدفينة فى نظام المشروعات الرأسمالية الحرة ..  
ولقد ذهب الى أبعد من ذلك المدى الذى توصل اليه ريكاردو فى بيان تنافر مصالح العمال الرأسماليين ، فهو يقول بأنه من المهم أن تلاحظ انه مهما زادت المقدرة الاستهلاكية لطبقة العمال ، فلن تكفى وحدها كحافز لتوظيف رؤوس الاموال ... وتحوى هذه العبارة بذور السخط وعدم الرضا عن النظام الرأسمالى الخاص كنظام اقتصادى عام ..  
وكان مالتوس كذلك أول من نشر نظريات قصور الاستهلاك عن الانتاج ، فهو وان كان راضيا عن نظام الصناعة الرأسمالية ، الا أنه غير راض عن أثرها الثورى ازاء سادة عهد القطاعات ، فهو يرحب بمقدرتها على زيادة الانتاج ولكنه يود لو انها أفسحت مجالا لفته السادة المتعطلين الذين اعتادوا الاسراف والتبذير والاحتفاظ بصدد غير من الخدم والحشم الذين يستهلكون ولا ينتجون ..  
ولكنه لم يفت عليه أن هذه القوة الشرائية أو بعبارة أخرى ذلك الجزء من الدخل الذى لا يرد أن يوجه نحو المشروعات الانتاجية يمكن أن يحول الى أيدي الحكومة عن طريق الاستدانة أو القروض للاستفادة منها فى المشروعات الانتاجية ..

ولولا هذا الرأى الاخير لمالتوس لما أمكن أن نعلمه فى صحة المصلحين الاجتماعيين وأحد اعلام الاقتصاد اذ انه من العيب أن تنسب مثل هذه الصفة لمن يرى أن خلاص المجتمع يتوقف على السماح بوجود طبقة كبيرة من الارستقراطيين التى تعيش عالة على الطبقات المنتجة ، فهو فى هذا رجعى من الناحية

# محرر مشروع الخواص الخمس الثاني

من الحقائق المسلم بها ، ان مصر بلاد متخلفة اقتصاديا . وهذا يعنى أمرين :

أولا : ان الاقتصاد المصرى مازال يغلب عليه الطابع البدائى ، ولم يساير التطور الصناعى العلمى الحديث .

ثانيا : ان الكثير من موارد الثروة الاقتصادية فى مصر لم تستغل بعد فاذا اضفنا الى ذلك الازمة الاقتصادية التى تهدد البلاد والتى بدت بوادرها فى صورة انخفاض القوة الشرائية العامة للشعب ، لوجدنا اننا بحاجة فعلا الى وضع الخطط المدروسة لتنمية ثروة البلاد الاقتصادية وزيادة الدخل الاهلى .

وانى أرى هنا ، ان تسارع البلاد بوضع مشروع ثان للسنوات الخمس نتلافى فيه عيوب المشروع الاول ، وان تكون له ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، وان يكون قاصرا على النقط الاربع التالية فقط :

**أولا : زيادة مساحة الاراضى الزراعية :** تبلغ مساحة الاراضى المزروعة الآن ستة ملايين من الافدنة ويمكن زيادة هذا العدد الى حوالى عشرة مليون فدان ( وهذا غير مشاريع استغلال الصحارى التى أرى ارجائها للمشروع الثالث ) . وهذا يتطلب :

ا - التوسيع فى نظام الري ، بإنشاء السدود والخزانات لحجز أكبر كمية ممكنة من حياة النيل .

ب - استصلاح الاراضى البور وتجفيف البحيرات فى شمال الدلتا

ج - ادخال اصلاحات جوهريه فى نظام الملكية .

فمن المعروف ان ملكية الاراضى الزراعية فى مصر تتركز فى ايدى عدد قليل جدا من الملاك . يؤيد ذلك الاحصائيات : اذ ان ١/٢ ٪ من الملاك ( اى ١١٩١٦ شخص ) يمتلكون ٣٧ ٪ من مساحة الاراضى المزروعة ( ٢١٩٤٠٧٥ فدان ) ٢٢ ٪ ( ٥٨٦٥٢٣ شخص ) يمتلكون ٢٠ ٪

( ٨٦٩٨٢١٩ فدان ) ، ٧٢ ٪ من الملاك ( ١٩٢٠٦٤١ شخص ) يمتلكون ١٣ ٪ ( ٧٨٥٣٧٢ فدان ) اى ان ثلاث ارباع الزراع فى مصر يبلغ متوسط ملكيتهم ٤ ٪ من الفدان . أما الملكيات المتوسطة فهى ضئيلة نسبيا : اذ ان ٥ ٪ ( ١٤٣٢٧٣ شخصا ) يمتلكون ٣٠ ٪ ( ١٧٨٠٤٤٠ فدان )

فكان التطرف فى عدم المساواة هو الميزة الظاهرة فى ملكية الارض لذا وجبت اعادة توزيع الملكية الزراعية حتى يقضى على هذا التفاوت فى الثروة ويكون اساس الاقتصاد المصرى اقرب الى العدالة الاجتماعية

ويجب ان يكون رائد المشروع فى ملكية الاراضى الجديدة : « الارض لمن يفلحها » . هذا وقد سبقتنا الهند أخيرا فى الاخذ بهذا المبدأ .

ولما كانت زيادة الاراضى الزراعية لن تظهر آثارها الا بعد مدة ، وفى السنوات الاخيرة للبرنامج ، لذا يجب أن يكون هدف البرنامج فى السنوات الاولى زيادة الانتاج الحالى من الحاصلات الغذائية برفع غلة الفدان وزيادة الثروة الحيوانية ، وتوجيه هذا الانتاج رئيسيا الى رفع مستوى التغذية للشعب ومقابلة الزيادة فى تعداد السكان التى تتزايد بنسبة ١٨ ٪ سنويا .

**ثانيا : زيادة الكهرباء :** وذلك بتوليد الكهرباء من خزان اسوان ومنخفض القطارة وقناطر اسيوط ، فضلا عن ان انشاء محطات القوى الكهربائية الاخرى . ويجب ان يكون معلوما ان اساس الصناعات الحديثة هو القوة الكهربائية .

**ثالثا : التمهيد لإنشاء الصناعات الثقيلة :** وذلك باستغلال الحديد الخام من مناجم اسوان والتى ثبت انها من أغنى واوفر المناجم فى العالم

**رابعا : تعمير القرى المصرية :** وذلك بنشر الصناعات القروية .

فمن المعروف ان عدد المشتغلين بالزراعة ومن يعولونهم من الاطفال والنساء يبلغ مالا يقل عن ٨٠ ٪ من عدد السكان وهم يعيشون فى ظل ظروف اجتماعية وصحية منحطة للغاية حيث تسود بينهم الامية وتفتك بهم الامراض . واذا اضفنا الى ذلك انخفاض دخولهم كما بينا انخفاضاً شديدا مما يجعل قوتهم الشرائية من المنتجات الصناعية تكاد تبلغ العدم ، استطعنا ان نقدر اهمية زيادة دخول هذه الفئة فى رفع مستوى معيشة غالبية السكان ، واثرها ايضا فى انعاش الصناعة المصرية على وجه الخصوص . لذا ، أرى ضرورة وضع برنامج لتعمير القرى المصرية وذلك بنشر الصناعات القروية . وقد كان لجهود الحكومة فى ادخال الصناعات الصغرى فى بعض القرى مثل ادكو ورشيد والبرادعة ان زادت دخول الاسرة ، فأصبح لها دخول مجزية ، الى حد ما ، تتراوح بين ١٠٠ - ٣٠٠ جنيه .

ومن الواضح ، ان مثل هذه المشاريع المحددة فى الاربع نقط سالف الذكر ، نستطيع بعد دراستها ان نقرر الهدف مقدما ، حتى يسترشد به بالاخصائيات الدقيقة . وأرى انه من الاهمية القصوى ضرورة تحديد هذا الهدف مقدما ، حتى يسترشد به منفذوا البرنامج فيما بعد ، وحتى نستطيع ان نحكم على نتائج مشروعاته عند الانتهاء من التنفيذ .

ولا يفوتنا ان نشير هنا الى ان جميع مشروعات السنوات الخمس الحديثة تتضمن قبل البدء فى التنفيذ بيان الاهداف التى ترمى الى تحقيقها مبينة بالارقام الدقيقة الواضحة

ولعل مما يفيدنا لمشاريع المستقبل ان نذكر اهداف مشاريع السنوات الخمس فى كل من رومانيا ، تقرير هيئة الامم المتحدة عن حالة العالم الاقتصادية فى عام ٥٠ / ٥١ وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا : ( راجع ص ٢-١٥ ) :



١٩٣٨ وأعلى بنسبة ١٢ ٪ عن الحد الأقصى الذي وصل إليه عام ١٩٢٩ وفي ١٩٥٠ بنسبة ٦٠ ٪ عن مستوى عام ١٩٤٦ ، وبنسبة ٤٠ ٪ عن عام ١٩٤٦ عندما بلغ الرواج الاقتصادي أرقاه . وزاد الانتاج الزراعي بنسبة ١٠ ٪ عن مستوى ما قبل الحرب ، بينما زادت الصادرات بنسبة كبيرة وهي الآن تمثل ٩٠ ٪ من الواردات مقابل ٦٦ ٪ عام ١٩٣٨ .

ويبين الجدول التالي الأرقام التقديرية للانتاج في بعض نواحي الاقتصاد الفرنسي الهامة مع مقارنتها بالأرقام الفعلية للانتاج : ( راجع النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري المجلد الرابع العدد الثالث ) وهكذا نرى ان جميع البلاد الراقية

من مختلف المذاهب الاقتصادية ، لجأت الى السير في مشروعاتها الاصلاحية طبقا لبرامج موضوعة حتى يكون لسياستها في هذا السبيل خطة معينة محدودة . . . وابلغ ما نقوله بهذا الصدد ما يردده الدكتور راشد البراوي في كتابه « مشروعات السنوات الخمس » : « . . . انا أومن بأنه لارجاء في نهوض وارتقاء الا عن طريق التنظيم العلمي الدقيق ، وبذا يكون الاتجاه صوب غاية واضحة محدودة المعالم ووفق خطط رسمت وأعدت بغاية ودقة بعد دراسة عميقة . . »

فليسرع ولاية الامور بدراسة هذه المشاريع التي قدمتها ، لتصنع منها « مشروع الخمس سنوات الثاني » . واعتقد اعتقادا جازما ان مثل هذه المشاريع كفيلة بزيادة ثروة البلاد الانتاجية ودخلها الاهلي . فضلا عن أنها الطريق الوحيد لحل مشكلة تزايد السكان . ولا اكون مغاليا ان قلت ان تنفيذ هذه المشروعات سيثبت اننا بحاجة فعلا الى تزايد عدد السكان وتشجيع النسل . .

فوزي رياض فهمي  
مأمور الضرائب  
انتهى البحث

| الموضوع               | ١٩٥٠ - ١٩٥١ | ١٩٤٩ - ١٩٥٣ | ١٩٥٤ - ١٩٥٥ |
|-----------------------|-------------|-------------|-------------|
| الدخل الاهلي          | ٢٣٠         | ٠٠٠         | ٠٠٠         |
| الانتاج الصناعي       | ٣١٠         | ١٩٨         | ٢٤٤         |
| الصناعات الثقيلة      | ٣٨٠         | ٢٣١         | ٠٠٠         |
| الصناعات الخفيفة      | ٢٤٥         | ١٧٣         | ٠٠٠         |
| الانتاج الزراعي       | ١٥٤         | ١٥٣         | ١٨٨         |
| التوظف الصناعي        | ١٦٢         | ١٣٠         | ١٣٩         |
| الانتاجية الصناعية    | ١٩٢         | ١٠٦         | ١٧٥         |
| الاستهلاك ( لكل فرد ) | ١٥٠         | ١٥٠         | ١٨٨         |

ملايين من الافدنة عما كانت في ١٩٣٩ .

أما فرنسا فالمثل واضح وحاضر فهناك حاليا مشروع مونية ويهدف المشروع الى تجديد الفروع الستة الرئيسية في الاقتصاد الفرنسي ووسائل النقل . وبعد ما حققه البرنامج خلال الاربعة سنوات الاخيرة نجاحا كبيرا . فقد جددت صناعة الاسمنت وانشئ فرن جديد ينتج الف طن من الاسمنت يوميا وبعد أكبر فرن من نوعه في العالم . . . وسجل انتاج الاسمنت عام ١٩٥٠ رقما قياسيا اذ بلغ سبعة ملايين من الاطنان وزاد انتاج الصلب من حوالي مليون ونصف مليون طن في عام ١٩٤٥ الى ما يربو على ٩٨ مليون طن في عام ١٩٥٠ وبلغت الزيادة عن مستوى عام ١٩٣٨ حوالي ٦٠ ٪ كما زاد انتاج الفحم خلال السنوات ٤٥ - ١٩٥٠ بنسبة ٥٠ ٪ . كما زاد تكرير البترول عن عام ١٩٣٨ اكثر من ثلاث اضعاف ، وزادت القضبان الحديدية اكثر من ٤٠ ٪ عن عام ١٩٣٨ . و انتجت أحواض بناء السفن خلال عام ١٩٥٠ سفنًا تبلغ حمولتها الاجمالية ٢٩ مليون طن مقابل ٧٩٨٠٠٠ طن فقط في عام ١٩٤٥ . واصبح الاسطول التجاري الفرنسي الان الرابع في العالم من حيث الحمولة . وقد زاد الرقم القياسي للانتاج الصناعي في عام

ويجب ألا يتبادر الى ذهن البعض بأن تنفيذ مثل هذه المشروعات المدروسة المحدودة المدى لا يستطيع تحقيقها الا في الدول التي تهيم وتسيطر السيطرة التامة على نواحي نشاطها الاقتصادي . ففي رومانيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا تبلغ نسبة ماتملكه الدولة من اراض ومزارع جماعية كالآتي على التوالي : ١٣ ٪ ، ٢٢ ٪ ، ١٣١ ٪ فقط .

وهناك عدة أمثلة من الديمقراطيات الكبرى ، التي تتبع نظام الاقتصاد الحر ، فقد أقامت من البرامج المحدودة المدى ما ظهرت آثاره في أبهر الصور .

ففي الولايات المتحدة الامريكية ، تستطيع ان تسترشد بمشروع وادي التنسي الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٣٤ وانتهى العمل منه في عام ١٩٤٤ . فان الظروف التي دعت اليه من فيضان غامر مخرب ، ومن اجذاب وفقر تشبه الظروف التي لاتزال مصر تعانيها .

وفي انجلترا وضع أخيرا مشروع لاعادة بناء المدن . وحددت آجاله تبعا لحالة كل مدينة وظروفها ومبلغ حاجتها الى اعادة الانشاء . . . كما وضعت من قبل مشروع تنمية الانتاج الزراعي واسفر التنفيذ عن مضاعفة انتاج المواد الغذائية ، كما أسفر عن زيادة الاراضي الزراعية بمقدار ثلاثة

| الموضوع                           | ١٩٢٩ | ١٩٣٨ | ١٩٤٥ | ١٩٥٠ | ١٩٥١    |
|-----------------------------------|------|------|------|------|---------|
| الفحم ( بملايين الاطنان )         | ٥٥   | ٤٧٦  | ٣٥١  | ٦٥   | النتائج |
| الكهرباء ( مليار كيلووات / ساعة ) | ١٤٤  | ٢٠٧  | ١٩١  | ٣٧   | النتائج |
| سبائك الصلب ( بملايين الاطنان )   | ٩٧   | ٦٢   | ١٥   | ١١   | النتائج |
| الاسمنت بملايين الاطنان           | ٥٣   | ٣٨   | ١٥   | ١٣٥  | النتائج |

# القطن

عن النصف الثاني من أكتوبر

عن اقبال الجلسة السابقة وسعر ديسمبر ٥٩٤٠ ريال بنزول قدره ٤٠ بنطا وذلك لتدفق المبيعات والتحديات من الداخل .

وقد قررت الحكومة تخفيض رسم الدمغة على عمليات النقل والموازنة ببورصة العقود الى النصف وكذا تخفيض الرسم الذي تحصله الحكومة عن عمليات البيع والشراء الى ٢ ملليم عن كل قنطار بعد ان كان ١٠ مليمات .

وقد بلغت فليارات شهر أكتوبر ٥٥٠٠ قنطار .

وتفيد البرقيات الواردة من الخارج ان الحكومة الامريكية قررت الغاء الرقابة على اسعار بيع القطن . كما ان اللجنة الاستشارية الدولية للقطن تقدر المعروض من القطن في العالم في حدود الموسم الماضي أي ٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠ مليون بالة أما الاستهلاك العالمي فلا ينتظر ان يصل الى مستوى الموسم الماضي .

ومن المعلوم ان الحكومة المصرية تبذل مجهودا كبيرا للعمل على تشجيع تصدير الاقطان الى مختلف الاقطار سواء التي بيننا وبينها اتفاقات تجارية أو التي لم تعقد معها اتفاقات تجارية لتمكين الدول من شراء قطننا وتسوية حساباتها عن طريق دفع نصف الثمن بالاسترليني والباقي بواسطة حسابنا مع دولة بيننا وبينها ( حساب مفتوح ) بمقتضى اتفاق دفع كما هو الحال مع فرنسا .

فصل ٥٢/١٠/٢٨

عقود الاقطان الطويلة التيلة اساسي « جود »

|      |      |
|------|------|
| ريال | ٦٥٦٠ |
| »    | ٦٨٣٥ |
| »    | ٧١٦٠ |
| »    | ٧٢٦٠ |
| »    | ٧٤٦٠ |

عقود الاقطان المتوسطة التيلة اساسي « جود »

|      |      |
|------|------|
| ريال | ٥٩٤٠ |
| »    | ٦١٢٥ |
| »    | ٦٣٣٥ |
| »    | ٦٤٨٥ |

فصل ٥٢/١٠/١٣

|        |      |      |
|--------|------|------|
| نوفمبر | ٦٩٩٠ | ريال |
| يناير  | ٧١٤٥ | »    |
| مارس   | ٧٣٥٥ | »    |
| مايو   | ٧٥٥٥ | »    |
| يوليو  | ٧٧٥٥ | »    |

|        |      |      |
|--------|------|------|
| أكتوبر | ٦١٩٥ | ريال |
| ديسمبر | ٦٣٢٠ | »    |
| فبراير | ٦٤٧٥ | »    |
| أبريل  | ٦٦٢٥ | »    |
| يونيو  | ٦٧٧٥ | »    |

مشترياتهم في ميناء البصل اثر كبير في هبوط الاسعار حتى وصلت الى هذا الانخفاض الكبير فبلغ عقد نوفمبر ٦١٨٠ ريال وعقد ديسمبر ٥٦٧٠ ريال .

وكان لنزول الاسعار الى هذا المستوى المنخفض ان اقبلت التجارة على الشراء فارتفعت الاسعار لجميع الاستحقاقات منذ ٢٣ الجاري واصطدمت بالحد الاقصى « مشتر » حتى بلغ عقد نوفمبر خلال جلسة يوم ٢٨ الجاري ٦٨٠٠ ريال وعقد يناير ٧٠٨٠ ريال وعقد ديسمبر ٦١٦٠ ريال .

وزادت المبيعات في ميناء البصل حتى بلغت جملة المبيعات يوم ٢٤ الجاري ٧٣٤٩ بالة وقد تراجعت الاسعار في بورصة العقود في نهاية الجلسة ( ٢٨ الجاري ) فبلغ نوفمبر ٦٥٦٠ ريال بنزول قدره ٨٠ بنطا

استمر ضعف سوق العقود وتوالي هبوط الاسعار الذي ظل ملازما السوق منذ الاسبوع الثاني من أكتوبر حتى اصطدمت جميع الاستحقاقات بالحد الأدنى « بيع » وبلغ عقد نوفمبر ٦٢٦٥ ريال وعقد يناير ٦٤٦٠ ريال وعقد أكتوبر ٥٥٢٥ ريال وعقد ديسمبر ٦٥٧٠ ريال .

ويعزى هذا الهبوط المتوالي الى استمرار هبوط الاسعار ببورصة نيو يورك ونيو أورليانز ولتدفق المبيعات من الداخل لاقبال المزارعين على تحديد اقطانهم لسداد ما عليهم من الاموال الاميرية والالتزامات الاخرى ، فضلا عن كثرة المبيعات التي قامت بها البنوك والممولين لحساب تجار الداخل تغطية للاقطان المرهونة لديهم - كما كان لنشاط المصدرين واقبالهم على تغطية

## العلبة التي لا تخرج الزيت من الكر تونة المصنوعة

### هي تغليف اقتصادي

ص.م.م

ص.م.م ٤٤٤٧٣





# الاوراق المالية



في النصف الثاني من أكتوبر ١٩٥٢

ومن الشركات الصناعية نزلت مكابس الاسكندرية الى ٧٨٥ مقابل ٨٤٠ ، والزيتون الى ٢٤٤ ثم تحسنت الى ٢٥٤ مقابل ٣٤٧ ونزلت صباغى البيض الى ١٥٠٠ مقابل ١٧٠٠ ، وتحسنت مصانع النحاس الى ٥٤٥ مقابل ٤٧٠ ، ونزلت المناجم الى ١٦٥٠ مقابل ١٧١٠ ، والملح والصودا الى ٢٥٦ مقابل ٢٥٩ ثم تحسنت الى ٣٦٣ ، والفزل الاهلية الى ١٢٤٠ مقابل ١٢٢٦ ونزلت الصناعات المعدنية الى ٤٦٨ مقابل ٤٧٧ ، والتقطير الى ٩٥٠ مقابل ٩٨٠ ، وتحسنت الاسمدة الى ٤٣٢ مقابل ٤١٨ ، ونزلت التغليف الاقتصادى الى ٤٢٠ ثم تحسنت الى ٥٧٥ مقابل ٤٤٥ ونزل اساسيها الى ١٠٢ مقابل ١٢٤ ، وتحسنت المالية والصناعية الى ١٢٠٠ مقابل ١١٥٠ ونزل تأسيس السكر الى ٩٠٥ مقابل ٩٣٠ ثم تحسن الى ٩٤٠ ، وتحسنت مصر للفزل والنسج الى ١٣٥٠ مقابل ١٣٣٦ ، وتحسن الحرير الصناعى الاسمى الى ٦٣٥ ثم نزل الى ٦٢٠ ، ولحامله الى ٦٧٠ مقابل ٦٧٨

هذه اهم التقلبات خلال الاسبوع . وفيما يلى مقارنات بين اقبال آخر الاسبوع والاسبوع السابق على اهم الاوراق :

| اقفال | اقفال |                 |
|-------|-------|-----------------|
| ١٠/١٠ | ١٠/٢٤ |                 |
| ٩٠٣٠  | ٩٠٠٠  | القرض الوطنى    |
| ٨١٥٠  | ٨٠٠٠  | فلسطين ٣ %      |
| ١٣٩٠  | ١٤٥٠  | بنك اثينا       |
| ١٩٢٦  | ١٩٠٠  | » مصر           |
| ١٤٩٠  | ١٣٤٨  | » العقارى       |
| ٢٧٤٠  | ٢٧٠٠  | » الاهلى        |
| ٦٤٠   | ٦٤٢   | ماء مصر         |
| ٤٩٥٠  | ٥٠٠٠  | تأسيسها         |
| ١٣٠   | ١٢٤   | الفنادق المصرية |
| ٢٢٠٠  | ٢٠٠٠  | » الكبرى        |
| ٨٨٠   | ٧٤٥   | البحيرة         |
| ٣٧٥   | ٣٥٨   | كوم امبو        |
| ٢٤٤٠  | ٢١٢٦  | تأسيسها         |
| ١١٦٠  | ١١٣٠  | هليوبوليس       |
| ٢١٠٠  | ١٩٥٠  | تأسيسها         |
| ٢٠٤   | ١٩٩   | دلتالاند        |
| ١٥١٠  | ١٤٤٦  | ايسترن          |
| ٨٦٥   | ٨٢٥   | شيكوريل         |
| ٥٧٥   | ٥٨٥   | النقل والهندسة  |
| ٣٦٧   | ٣٥٣   | الزيتون         |
| ٥٥٣   | ٥٣٢   | مصانع النحاس    |
| ٢٧٣   | ٢٦١   | الملح والصودا   |
| ١٣٩٠  | ١٣٤٠  | الفزل الاهلية   |
| ٦٠٢   | ٥٥٢   | جركو            |
| ٤٣١   | ٤٢٣   | الاسمدة         |
| ٧١٤   | ٥٤٠   | تغليف اقتصادى   |
| ١٧٠   | ١٠٢   | اساسيها         |
| ٩٦٠   | ٩٢٥   | تأسيس السكر     |
| ١٤٢٠  | ١٣٥٠  | مصر للفزل       |
| ٦٥٢   | ٦٢٦   | الحرير الصناعى  |
| ٧٠٢   | ٦٧٨   | » لحامله        |
| ٥٤٦   | ٥٣٠   | الورق           |

قيمه ٢٢٠٢٨٠٠٢٥٠ فرنكا بلجيكا ، لذلك فانها قررت عدم دفع قيمة الكوبون رقم ٢٧

## أرباح البورصة

في شهر سبتمبر

بلغت الارباح الصافية التى وزعت من بعض الشركات المساهمة خلال شهر سبتمبر الماضى ١٥٨١٧٠ جنيهها وبذلك تكون جملة الارباح التى وزعت من أول يناير لغاية آخر سبتمبر بما فيها فوائد القروض الحكومية ١٠٣١٢٠١٥٠ جنيهها

\*\*\*

اما تقلبات الاسعار لاهم الاوراق خلال الاسبوع الاخير فكانت كالآتى:

### سندات الحكومة

تحسنت سندات القرض الوطنى ٣١/٤ الى ٩٠٤٥ مقابل ٨٩٩٥ ثم قيسدت آخر الاسبوع بسعر ٩٠ جنيهها بعد الكوبون نصف السنوى ، ونزلت فلسطين ٣ % الى ٨٠٠٠ مقابل ٨٠٧٥

### البنوك

تحسنت اسهم بنك اثينا فى الاسكندرية يوم الخميس الماضى الى ١٥٠٠ واقفلت يوم الجمعة فى القاهرة بسعر ١٤٥٠ مقابل ١٣٠٠ فى الاسبوع الماضى ، وتحسنت اسهم بنك مصر الى ١٩٢٠ مقابل ١٨٤٠ ، ونزل العقارى الى ١٣٤٠ مقابل ١٤٠٠ ، وتأسيس الاراضى الى ٣٢٠٠ مقابل ٣٥٠٠ ، وتحسن البنك الاعلى الى ٢٧١٠ مقابل ٢٦٧٦

### شركات المياه والنقل

تحسنت تمتع مياه القاهرة الى ٦٤٢ مقابل ٦١٠ فى الاسبوع ، والتأسيس الى ٥٠٠٠ مقابل ٤٩٥٠ ، ونزلت سكة حديد الدلتا الى ٢٠٠ مقابل ٢٢٠

### الفنادق

تحسنت الفنادق المصرية الى ١٢٥ مقابل ١٢٠ فى الاسبوع الماضى ، ونزلت الفنادق الكبرى الى ٢٠٠٠ مقابل ٢٢٠٠ ، وفنادق قبلى الى ٣٣٦ مقابل ٣٤٠ .

### الشركات الزراعية والعقارية

تحسنت ابو قير الى ١٤٥ مقابل ١٣٦ فى الاسبوع الماضى ، وكوم امبو الى ٣٥٨ مقابل ٣٥٠ ، ونزل تأسيسها الى ٢٠٥٠ مقابل ٢٢٠٠ ، ونزلت البحيرة الى ٧٤٠ مقابل ٨٠٠ ، والشركة العقارية الى ٧٤٠ مقابل ٨٦٠ ، والشيخ فضل الى ٣٧٥ مقابل ٣٨٨ وتحسنت هليوبوليس الى ١١٣٠ مقابل ١١٠٠ ، ونزل التأسيس الى ١٨٩٤ مقابل ١٩٢٦ ثم تخسن ١٩٦٦ ، وتمسكت اراضى الدلتا بسعر ١٩٩

### الشركات التجارية والصناعية

نزلت الايسترن للتبغ الى ١٤٤٦ مقابل ١٤٨٠ ، ونزل شيكوريل الى ٨٠٠ مقابل ٨٦٥

نزلت الاسعار فى سوق الاوراق المالية خلال الاسبوعين الماضيين نزولا محسوسا ، وكان من أسباب ذلك ذبوع اشاعة خاصة بتحديد أرباح الشركات .

\*\*\*

ويذكر القراء أن الرئيس اللواء محمد نجيب صرح لرجال الاقتصاد عندما اجتمع بهم فى الغرفة التجارية بأن سياسة الحكومة هى العمل على الاستقرار الاقتصادى وتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية وتشجيع الهيئات والافراد ليزداد نشاطها الاقتصادى

لذلك ماكادت اشاعة خفض أرباح الشركات تصل الى رئاسة مجلس الوزراء حتى أسرع سيادة نائب الرئيس فأذاع بيانا نفى فيه هذه الاشاعة المغرضة ونشرت الصحف مضمونها كما أذيع فى البورصة

وقد توقفت موجة النزول الشديدة بعد هذا البيان واستردت بعض الاوراق جانبا من نزولها الا أن مظهر السوق العام لا يزال فى حاجة الى الاستقرار .

## فى الشركات الزراعية

كانت أسهم الشركات الزراعية من اكثر الاوراق نزولا فى السوق المالية لا سيما اشهم شركة كوم امبو التى نقصت كثيرا عن سعرها الاسمى

وقد عقد بعض المساهمين اجتماعا وأرسلوا الى رئيس مجلس ادارة الشركة طالبين استهلاك جانب من اسهم الشركة من السوق وذلك من الاموال الاحتياطية التى تكونت من بيع الاراضى المستصلحة فى العام الماضى . ولهذه العملية فائدتان : الاولى رفع سعر هذه الاوراق فى السوق والثانية زيادة الربح الموزع للمتبقي من الاسهم .

وعلى ذكر الشركات الزراعية نقول ان بعض الاقتصاديين يرون ان تستولى الحكومة على هذه الشركات وتدفع نصف ثمن اراضيها فحدا والنصف الآخر اراضى بور وهذه الشركات ستعمل فى وقت قصير على تحويل هذه الاراضى الى اراضى زراعية صالحة ، وذلك للخبرة التى اكتسبتها فى الاستصلاح

## خسارة ترام القاهرة

أعلنت شركة ترام القاهرة ان الجمعية العمومية التى عقدت فى بلجيكا قدرت خسارة الشركة فى عامها المالى ١٩٥١ - ١٩٥٢ بما



# واجب الخبير في حالات رفض الدفاتر

## الخطأ أو الغش في الجرد أو الدفاتر عموما

### أ - وجود تلاعب في الجرد من حيث الكميات والأسعار

وهذا السبب يبدو من الأسباب الجدية لرفض الدفاتر ، اذ انه يوحى بالغش الذى هو أسوأ ما يأتى به التاجر فى دفاتره . الا ان مصلحة الضرائب يجب ان تقيم الدليل عليه ليحققه الخبير بنفسه بعد رد الممول ، واذا ماتبين ان المسألة لا تخرج عن كونها أخطاء من أى نوع كانت ، فواجب الخبير تصحيحها ليس الا .

وفى احدى القضايا وجدنا ان المأمور المختص واللجنة من ورائه قد استبعدا الدفاتر ، لان المأمور قام بجمع ما كان لدى الممول من صنف معين على ما اشتراه منه خلال العام وطرح منه ما باعه فوجد ان الباقي لا يطابق ما جاء بالجرد ، وعند مراجعة الخبير لهذه العملية تبين ان الباقي يطابق تماما ما جاء بالجرد ، وبذلك انهارت حجة المصلحة فى عدم الاخذ بالدفاتر .

وفى قضية أخرى طعن المصلحة فى دفاتر ممول لانه قيد صنفا معينا فى الجرد بثمن يقل عن ثمن الشراء الذى كان أقل من سعر السوق فى ذلك الوقت ورفضت الاخذ بدفاتره لانه بذلك يكون قد كون احتياطيا سرى ، وقد ارتكبت المصلحة على آخر فأتورة لشراء هذا الصنف قبل الجرد . المصلحة مخطئة فى ذلك ، اذ ان تقويم البضائع الموجودة وقت الجرد له طرق عديدة متشعبة وللممول الحق فى اتباع احدها مادامت معترفا بها ومادام قد سار على نفس الاساس فى كل سنواته . وعندما فحص الخبير هذا الموضوع تبين ان الممول سار فى تقدير بضاعة الجرد على أساس السعر المتوسط على مدار السنة وليس عليه فى ذلك غبار . وحتى بفرض أن الممول قد قوم هذه البضائع بأقل من سعرى السوق أو الشراء فانه كان يتعين على المصلحة أن تستفسر من الممول عن السبب فى اجراء هذا التخفيض ، فقد يكون لديه من الاسباب المقنعة ما يبرر به عمله .

لهذا فلا يمكن رفض الدفاتر لهذا السبب وبمثل هذه السهولة ، بل يجب التحرى ومعرفة الدافع على ذلك .  
**ب - وجود أخطاء او غش فى الدفاتر عموما**

وهذا السبب كسابقه يبدو انه من الاسباب المقبولة لرفض الدفاتر الا أنه يجب التفرقة بين الخطأ والغش . فاذا كان عيب الدفاتر هو الاخطاء وفام الممول باجراء قيود التصحيح لزم احترام الدفاتر ، اذ أن كل انسان مهما اوتى من سعة العلم ووفرة الاطلاع عرضه للخطأ الذى يتفاوت بين شخص آخر . والدفاتر عرضة دائما لأن تظهر فيها الاخطاء مهما كانت هذه الدفاتر دقيقة ومستوعبة ومهما كان نظام الضبط الداخلى الذى يتوجها كاملا ومستوعبا ، ولهذا نجد علماء المحاسبة قد أجهدوا انفسهم فى ابتكار الوسائل المختلفة التى يمكن بها اكتشاف هذه الاخطاء وطرق تصحيحها . غاية ما هنالك أن الاخطاء اذا كثرت كثرة فاحشة وأظهرت بوضوح عدم الاعتناء بامساك الدفاتر أو امساكها دون اكتراث ، أو التهاون فى امساكها ، فانه فى هذه الحالة يمكن عدم الاطمئنان الى النتائج التى تظهرها الدفاتر فى حالتها . وعلى الخبير أن يحقق أوجه طعن المصلحة وأن يصحح هذه الاخطاء فى تقريره وأن يقرر النتيجة السليمة بعد تصحيح هذه الاخطاء .

والغش الذى هو أخطر ما قد يعرض للخبير ، على أنواع مختلفة ، سبق ان شرحناها وأوضحناها فى الجزء الاول من هذا البحث . وهو يهدر كل قيمة جدية للدفاتر ويسقط كل قوة لها فى الاثبات ، ويضيع على ماسكها فائدة امساكها . ونظرا لأهمية ذلك وخطره ، فالواجب على الخبير أن يتأكد من وقوعه ، وأن يتحرى حدوثه وأن يدقق فيه ، وأن يسمع دفاع المصلحة والممول وان يمعن النظر فى أقوالهما ، فاذا اقتنع بوجود الغش ذكر ذلك مسببا فى تقريره وعمد الى تحديد أرباح الممول بالطريق الذى يروقه ، أما اذا تبين له ان العمليات التى تقرر المصلحة

بأنها تحوى غشا لا تحتمل ذلك ولا تخرج عن كونها قيودا خاطئة ، فعليه اجراء التصحيح كما سبق أن قلنا .

**ج - عدم وجود بعض العمليات التى يكون لدى مصلحة الضرائب علم بها نتيجة تحرياتها الخاصة**

وهذا السبب من أسباب الرفض يمكن اعتباره متمما للسبب السابق . فاذا ما قرر مندوب المصلحة للخبير بان هناك عمليات لم تقيد دون ان يقدم الدليل على ذلك كان كلامه هراء . اذ أنه يتعين عليه ان يقدم الدليل القاطع على صحة دعواه التى قد يترتب عليها اهدار كل حق للمول فى التمسك بدفاتره ، فاذا قام الدليل على ذلك بحث الخبير فيما اذا كان عدم القيد ناتجا عن سهو أو خطأ أم عن عمد وغش فاذا كان الاول صحح الخطأ ، واذا كان الثانى بحث فى مدى تأثيره على قيمة الدفاتر وحجيتها فى الاثبات . ويكون هذا التحقيق طبعاً فى حضور الممول وبعد ابداء دفاعه وأقواله . فقد يكون المصدر الذى استقت منه المصلحة ذلك متورداً من الممول ، أو غير صادق فى أقواله وقد يكون الغش واقعا فى دفاتره هو ( دفاتر ذلك المصدر ) دون دفاتر الممول .

وقد لاحظنا فى احدى القضايا ان المصلحة تطعن فى دفاتر ممول يتاجر فى جلود نيئة بأنه لم يثبت فى دفاتره شراءه لكميات كبيرة من الجلد اللباني اذ ثبت أن كل ما اشتراه هو من النوع الجاموسى الكبير ، وقدمت كشفا من ممول آخر مستخرجا من دفاتره التى اعتمدت عند فرض الضريبة عليه يتضح منه أنه باع للمول موضوع هذه القضية كميات كبيرة من الجلد اللباني . وبعد البحث ثبت ان الممول الذى اعتمدت المصلحة دفاتره هو الذى ارتكب الغش فى دفاتره دون الممول الثانى ، اذ ما باعه للممول الآخر كان من النوع الجاموسى المرتفع القيمة والذى يحقق أرباحا أكثر ، وأراد التاجر الذى انتهت معه المصلحة أن يتفادى ذلك ، فأدرج فى دفاتره أن مبيعاته لهذا الممول كانت من النوع اللباني المنخفض القيمة والذى يحقق ربحا أقل .

ت ١٠ .

( يتبع )



# إثارة الاهتمام

## في تصميم الاعلان

- ٢ -

تكلّمنا في العدد الماضي عن القاعدتين الأولى والثانية لاثارة الاهتمام في الاعلان ، وهما البروز والقدرة على التأثير . ونوالى في هذا العدد الكلام عن القاعدتين الثالثة والرابعة وهما الخروج على المألوف وسهولة الفهم .

### ثالثا : الخروج على المألوف

وأقصد « بالخروج على المألوف » الشذوذ عما اعتاد الناس عليه . ولتبين أهمية هذا العامل في لفت النظر نضرب مثلا بمجموعة من الناس من أطوال عادية سائرة في الطريق ، وبين هذه المجموعة شخص واحد يتميز عن باقي زملائه بأنه يفوقهم طولا أو يفوقهم سمّة ، انك اذا نظرت الى هذه المجموعة ، فان نظرك سيسبق الى هذا الشخص الذي تميز عن زملائه - أو شذ عنهم - وفي الغالب لا يعلق في ذهنك من مجموعتهم سوى شكله هو وملامحه وملابسه . . الخ .

والزهرة الحمراء وسط باقة من الزهور البيضاء لابد مثيرة لاهتمام من يرى الباقة ، وقد يتقدم رائيها نحوها بحركة غير ارادية فيشمها دون باقي الزهور . واذا ما حدث العكس وكانت الزهرة بيضاء وسط باقة من الزهور الحمراء ، لحدث العكس أيضا فتقدم الرائي نحوها وشمها هي من دون زميلاتهما من الزهور . من ذلك يتضح أن اهتمام الشخص بالزهرة لا يرجع في الحالة الأولى لكونها حمراء ، ولا في الحالة الثانية لكونها بيضاء ، ولكن حقيقة اهتمامه ترجع الى ما في هذه الزهرة من الشذوذ وسط المجموعة التي وجدت فيها .

ومن الملاحظ في حياتنا العملية ، أن الاسرة التي تنجب فتى واحدا وسط مجموعة من الفتيات تدل هذا الفتى وتختصه بنوع من الاهتمام في المعاملة دون باقي أخواته ، والعكس بالعكس اذا ما أنجبت الاسرة فتاة وسط مجموعة من الفتيان الذكور .

ان هذا الشعور الذي يبدو واضحا جليا نحو الشيء غير المألوف وسط

المجموعة المعتادة هو ما نبغى استخدامه في تصميم الاعلان ، ليثير انتباه قرائه ويستأثر بالجزء الأكبر من اهتمامهم .

فالكتابة البيضاء على أرضية سوداء في جريدة تطبع بالمداد الاسود على ورق أبيض ، شيء شاذ يثير الاهتمام ، والكتابة المقلوبة على صحيفة معتدلة مثيرة للاهتمام ، وترك صفحة بيضاء بدون كتابة فيها وسط المجلة مثيرة للاهتمام كذلك ( وقد استخدم هذه الطريقة الأخيرة الاستاذ السيد صادق أبو النجا في الاعلان عن نابلسي فاروق ، فطلب الى القراء تعريض الصفحة البيضاء أمام الضوء ، فاذا ما تعرضت وضحت جملة كانت قد كتبت مقلوبة على ظهر الصفحة هي : « هذه الصفحة غسّلت بنابلسي فاروق » ) . والامثلة على ذلك كثيرة .

الأنه يجب الحذر والحكمة في استغلال الشذوذ ، إذ أنه قد يؤتى أثرا عكسيا غير الذي أريد منه . كما أن الاكثار من العوامل الشاذة أو غير المألوفة في اعلان واحد قد يؤثر بعضها على بعض ، فلا يكون للاعلان أثر مركز على ذهن القارئ بل يصير مشتت الاثر ضائع الفائدة لا تركيز فيه .

### رابعا : سهولة الفهم

مهما بذلنا من جهد لاثارة انتباه الجمهور ولفت نظره أو سمعه للاعلان ، ثم كان الاعلان في تصميمه أو تكوينه أو تأليفه معقدا غير ميسور الفهم لعامة القراء أو السامعين ، فان ما بذلناه من جهد يضيع عبثا لا فائدة منه .

ويجب أن نضع في أذهاننا أن قارئ الجريدة مثلا ، يمر بالاعلان مرور الكرام ، إذ أنه يبغى من شرائها الاطلاع على ما فيها من أخبار ومعلومات ، فليس من صالح المعلن اذن أن يبعث في نفس القارئ الذي يبدي اهتماما خاصا نحو اعلانه - شيئا من الضيق لما يحويه الاعلان من تعقيد . بل ان واجب المعلن دائما أن ييسر على المستهلك المنتظر على قدر الامكان - فيقدم له اعلانا واضحا سهل الفهم

ميسور القراءة .

وليكون الاعلان كذلك ، يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية : -

١ - أن يكون سهل الالفاظ بعيدا عن الالفاظ الفنية والمصطلحات العلمية التي لا يفهمها عامة الناس .

٢ - أن تكون أجزاء الاعلان بعيدة عن التعقيد في تركيبها وأوضاعها .

٣ - أن يكون الاعلان متصلا بالسلعة المراد الاعلان عنها بسبب مباشر يفهم بسهولة .

ويجب أن نعلم - بالنسبة للاعلان المكتوب - أن القارئ اذا ما وقع نظره على الاعلان فان عينيه تنتقلان بين أجزائه ولا تستقران الا اذا وجدت جزءا معيناً أثار اهتمامهما ، فيوقف هذا الجزء حركتهما لتلتفتا اليه لحظة ، فان وجدت في هذا الجزء ما يهم صاحبهما ، فانه يقرأه بامعان أو يعيد تلاوته كله من جديد . لذلك يجب على مصمم الاعلان أن يلاحظ في تصميمه أن يساعد عين القارئ على انتخاب ما يثير اهتمامها ، فالغموض في التصميم ، والابهام في المعنى ، وارتباك أجزاء الاعلان ، يتعب العين ولا يجعلها تستقر على شيء معين فكأنها والحالة هذه لم تر شيئا قط .

وخلاصة القول أستطيع أن أجمل عملية اثارة الاهتمام في أنه يمكن تحقيقها باحدى الطريقتين الآتيتين : ١ - اما باستخدام عنصر المفاجأة والمباغطة للشعور ، بحيث يؤدي ذلك الى ايقاظ الحواس ، ويتم هذا بوجود شيء شاذ في الاعلان ، أو بصورة جذابة جدا أو بعبرة قوية ملفتة .

٢ - أو بالتأثير على ذهن القارئ والسير مع التسلسل الفكري له حتى ينتهي الامر باثارة اهتمامه بالسلعة المعلن عنها ، ويتم ذلك بالفهم الدقيق والادراك الكامل لما يعرض في الاعلان ، فيسير الاعلان سيرا منطقيا مقنعا هادفا نحو ابراز صورة فكرية معينة أو ايجاد تأثير نفسي معين أو الاقناع برأى أو فكرة معينة محمود عساف



# تصنيع البلاد... والاقتصاد القومى

لقد أضحى العالم اليوم يرتكز في قوته على دعامة التماسك الاقتصادي التي تعتمد بدورها على عوامل الإنتاج والقوى الصناعية التي تتضافر مع بعضها ، فتعد العالم بقوة هائلة يستطيع بها ان يقف كالاسد المغوار . . . ولا شك ان سياسة التصنيع أخذت تتطرق الى الدول الأوروبية منذ القرن التاسع عشر ، فعرفنا في إنجلترا ذلك الانقلاب الصناعي الضخم الذي حولها من دولة زراعية الى دولة صناعية من الدرجة الاولى تعتمد في مواردها الانتاجية على الثروة الصناعية ولاشك أن إنجلترا استطاعت بانقلابها الصناعي هذا أن تحتل مركزا مرموقا بين دول العالم أجمع واستطاعت كذلك ان تخلق لها سوقا واسعة للتجارة في مصنوعاتنا ، فاستطاعت بذلك ان تحقق أمنية كل دولة فتية تريد لنفسها النجاح بين دول العالم . ولا شك كذلك أن الدول الحديثة لم تعد تأخذ بفكرة الاعتماد على الزراعة كمورد اساسى للثروة الدولية ، بل اننا نرى كندا والولايات المتحدة قد تحولتا الى بلاد صناعية الى جانب كونهما بلادا زراعية ، فبقيت تحصد ثمار الصناعة والزراعة جنبا الى جنب . . . وهكذا تطورت الدول الحديثة من زراعية بحتة أما الى صناعية بحتة وأما الى صناعية زراعية بينما بقيت الدول المتأخرة زراعية كما هي تكتفى بالزراعة كمورد اساسى من موارد الكسب والعيش . . . ولاشك أن مثل هذه الدول لتعانى الامرين لان الزراعة بطبيعتها لاتخلق في الشعب روح الثقة ولا تنمى فيه فضائل الاعتماد على النفس ، وتحمل المشاق والصعاب ، فضلا عن انها تنمى روح الجمود والجحود في نفسية الفلاحين . . . والمثل في ذلك سهل وميسور . . . فمصر كما يقولون بلد زراعى . . . ولكنها فى الواقع غير ذلك . . . فما عرفنا بلدا زراعى تستورد ما ينيف على نصف مليون طن من القمح سنويا . . . وما عرفنا بلدا زراعى يستورد من الاذرة بما قيمته ١٩٠.٠٠٠ ر. ١٩٠.٠٠٠ جنيه فى مدة ربع عام . . . وما عرفنا بلدا زراعى يستورد من السكر تلك الكميات الهائلة التى وفقت الحكومة

الى شرائها أخيرا . . . وما عرفنا بلدا زراعى يستورد من الفاكهة فى مدة ربع عام بما قيمته ١٣٠.٠٠٠ ر. ١٣٠.٠٠٠ جنيه بينما هى تزرع كل هذه الاصناف المستوردة . . . كذلك كانت مصر الى جانب ما تعانيه فى الزراعة تعاني كثيرا فى تصنيع البلاد فهى وان كانت قد تقدمت فى بعض الصناعات القليلة الا أننا لايمكن ان نطلق عليها دولة صناعية بمعنى الكلمة . . . فلا هى تقدمت فى الصناعة ولا هى استطاعت ان تعتمد على نفسها فى الزراعة ، بل وقفت فى منتصف الطريق لا تدرى ما الذى تفعله . . . ؟ أهى تتجه بكل قواها الى ناحية الانتاج الزراعية حتى تستطيع أن تسد حاجة السكان المتزايدة من المحاصيل الزراعية التى لم تستطع مساحة الارض المنزرعة ان تفي بها . . . لضيق مساحتها وعدم التوسع فى زراعة اراض جديدة . . . وكان طبيعيا لمصر وهى من عاداتها أن ترضى وتقنع - كان طبيعيا أن رضيت مصر بنصيبها الزراعى وبما قسم الله لها من زراعات . . . ! أم أنها تتجه نحو تصنيع البلاد بكل قوتها وعزمها ، فتقبل على انشاء الصناعات الجديدة التى تستطيع عن طريقها أن تسد حاجتها المحلية فتستغنى بذلك عن الاستيراد من دول الخارج . . . ! ولكن كيف لها ذلك . . . ؟ وأين لها من رؤوس الاموال التى تقبل الاستثمار فى الصناعة . . . وكيف يمكنها أن تستبدل عقلية الشعب الرجعية التى لاتؤمن سوى بالمشروعات الزراعية ، بعقلية ترضى وتقبل على المغامرة برؤوس أموالها لاستغلالها فى الصناعة والمشروعات الصناعية . . . ؟

هكذا . . . وقفت مصر فى بادئ الامر كالطفل الضرب الذى لايدرى كيف يسير وكيف يبدأ سيره . . . أمن هنا أم من هناك . . . ؟ ولا مرشد له ولا معين ينير الطريق أمامه . . . كما وقف الساسة والحكام وولاة الامور من هذا الطفل موقف الوالد الذى ألقى بطفله فى عرض الطريق ووقف يتفرج عليه . . . !

أما الآن والبلاد تسير فى نهضة جيشها الباسل وحكومتها الرشيدة

التي يرأسها ذلك الرجل الذى عرف حق وطنه عليه قبل أن يعرف حق نفسه على نفسه فأملنا كبير أن تصل مصر الى درجة كبيرة من التقدم الزراعى والصناعى ، فتعمل الحكومة على تنمية الاقتصاد القومى عن طريق تشجيع الصناعات المحلية ، وخلق الصناعات الجديدة التى تحتاج لها البلاد ، حتى نستطيع أن نتمتع بسياسة الاكتفاء الذاتى ، فلاتلجأ مصر للدول الاجنبية تطلب منها أن تمدنا بالمصنوعات المختلفة . . . وكذلك نرى انه من واجب الحكومة أيضا أن تعمل على منع تصدير المواد الخام والمواد المعدنية لتحويلها داخل البلاد الى مصنوعات يستفيد منها الشعب . . . ولابد كذلك من العمل الجدى على استثمار الثروة المعدنية الموجودة فى الصحارى المصرية وقيام مختلف الصناعات الرئيسية . . .

ولاشك ان استخدام الصناعة كعامل اساسى من عوامل تنمية الاقتصاد القومى لابد وأن يؤدى حتما فضلا عن الاستفادة منها فى تدعيم البلاد بالصناعات التى تسد حاجة الاستهلاك المحلى فتغنينا عن الاستيراد من دول الخارج ، لابد وأن تؤدى هذه الصناعات الى تطور كبير فى خلق المصريين وفى طباعهم ، وستؤدى هذه السياسة كذلك الى نزع روح القناعة والرغبة فى الاستقرار من نفوس المصريين . . . فالزراعة وما تخلقه من طباع لا تؤهلنا أن نجارى دول العالم فى مضمار الحياة الصناعية والاشتراكية معها فى حضارتها . . . فان هذه الدول لم تبلغ ما بلغته من مجد وعظمة الا بفضل اضطراد الصناعة فيها وتقدم أساليبها الصناعية . . .

لابد لنا اذن كي ننمى اقتصادنا القومى من استبدال سياستنا الزراعية بسياسة تقويم الصناعة ، وأن نعمل على رفع مستوى المعيشة بين الفلاحين والعمال عن طريق ايجاد مجالات جديدة لهم فى الزراعة والصناعة ، حتى يمكننا ان نقضى على أمراض المجتمع الثلاثة قضاء مبرما . . . !

وقد يقول معترض كيف لنا من دولة صناعية ومصر تفتقر الى المعادن، وليس لديها من الخامات اللازمة



للصناعة ما يخلق منها تلك الدولة الصناعية التي نريدها ، ولاشك أنه في اعتقاده هذا خاطيء الخطأ كله ، فأمامنا من أمثلة التاريخ الصناعي في الأمم المتقدمة خير مثل يرينا مدى نجاح دولة كإيطاليا في الصناعات رغم افتقارها إلى المعادن وخاصة الفحم ، فأصبحت بعد استخدامها لمساقط المياه في توليد الكهرباء من الدول الصناعية الكبرى . . أما نحن في مصر فأمامنا أكثر من مصدر يمدنا بالقوى الكهربائية اللازمة لإدارة المصانع ، فأمامنا خزان أسوان ومشروع خزان وادي الريان وغير ذلك من مساقط المياه نستطيع أن نستمد منها ما يكفي لإدارة مئات ومئات من المصانع وإثارة أقاليم كثيرة . . ونستطيع بعد ذلك كله أن ننشئ عدة صناعات كصناعة الأسمدة تقوم على توليد الكهرباء من الخزان . . أما المعادن فمصر غنية بالمعادن وخاصة الحديد وصحارينا مازالت تحوى من المواد الخام كميات هائلة لم تصل إليها أيدي الباحثين .

على أن النهوض بالصناعة المصرية لا يقتصر على اكتشاف المعادن الموجودة في الصحارى ، واستغلال مساقط المياه وحدها ولكنه يتوقف إلى حد كبير على زيادة منتجات مصانعنا الحالية والتوسع فيها توسعا كبيرا يحقق لنا آمالنا . .

فمن شأن هذا التوسع في الصناعات المحلية ، أن يساعد على سد ذلك العجز الكبير الذي يعانيه ميزاننا التجاري في كل عام . . فمثلا مصر قد استوردت في هذا العام كميات هائلة من السكر كى تسد حاجة الاستهلاك المحلي المتزايد . . . ولما كنا نزرع قصب السكر في أراضي الوجه القبلي فيمكننا إذا أردنا الاستغناء عن الاستيراد أن نتوسع في زراعة قصب السكر فنزيد من مساحة الأراضي المنزرعة قسبا ، ثم نقوم بإنشاء مصنع جديد لتكرير السكر نستطيع أن يستوعب الكميات الجديدة من السكر الخام الذي زيد في الإنتاج . . وبذلك نستطيع أن نضرب عصفورين بحجر واحد . . فقد توسعنا في الزراعة وفي أحد فروع الصناعة المحلية الهامة واستغنيان عن الاستيراد . .

وان كانت الحكومة قد استفادت من استيراد السكر هذا العام ما يقرب

من الثلاثة ملايين من الجنيهات ، وهي باستغنائها عن الاستيراد ستفقد هذا الربح ولا تستفيد منه في تخفيض تكاليف المعيشة ، إلا أن أمام الحكومة الكثير من المشاريع الاقتصادية التي لو أحسنت استغلالها لاستطاعت عن طريقها أن تعتمد عليها في تخفيض تكاليف المعيشة . .

أمامنا السياسة القطنية . . وأمامنا السياسة الصناعية . . وأمامنا استغلال الصحارى . . وأمامنا خزان أسوان . . . أمامنا . . . وأمامنا ولكن من يرى ومن يسمع ؟ . . !

فمن الممكن للحكومة أن تستولى على محصول القطن في موسمه الجديد وبسعر معتدل بحيث يؤدي إلى تخفيض الأيجارات الزراعية ثم تتولى هي بيعه بمعرفتها وهي بهذه الطريقة تضرب عصفورين بحجر واحد ، حيث تمنع مضاربات بورصة العقود التي كثيرا ما أودت بمحصول الفلاح إلى هوة سحيقة . . ثم هي تكسب فرق السعر فتعمل بواسطته على تخفيض تكاليف المعيشة ومكافحة الغلاء الفاحش . . اننا نستورد أدوية وفي إمكاننا صناعة كثيرا منها . . .

ونحن نستورد منسوجات قطنية وحريرية وفي إمكاننا التوسع في مصانع الغزل والنسيج فنستغنى عن استيراد هذه الأصناف . .

اننا نستورد فاكهة ونستورد الكثير من الصناعات الزراعية ومصر تزرع جميع أنواع الفاكهة وفي استطاعتها أن تقوم بجميع أنواع الصناعات الزراعية . .

ان أيدينا مليئة بالثروة الزراعية والصناعية والحيوانية ولكنها قد شلت عن الحركة أما لفساد رجال الحكومة وارتشائهم في سبيل تحقيق مصالح بعض الأفراد على حساب الشعب الفقير . . وأما لعدم قدرتهم على نفع بلادهم لقصورهم وعدم امكانيتهم في مساندة النهضة الصناعية الحديثة . .

وأما لفساد نظمنا الاقتصادية واتباع نظام احتكار بعض الأفراد لبعض الصناعات وعدم قيام أية منافسة حرة في ميدان الإنتاج الصناعي . . . وأما لجميع هذه العوامل مجتمعة . .

وحسبى أن نهضتنا الصناعية لا تقتصر على التوسع الصناعي فحسب بل انها تحتاج إلى تغيير في مختلف مرافق الحياة . .

فنظام التعليم الموجود في مصر الآن نظام فاسد يحتاج إلى عناية كبيرة فنعه لأن يخرج لنا أجيالا ضخمة تساعدنا في نهضتنا الصناعية ومسألة التعليم الجامعي الذي أصبح الغرض الأول له هو تخريج الموظفين الذين لا يقبلون إلا على الوظائف الحكومية ، أصبح الآن في ميسر الحاجة إلى التعديل والتغيير حتى يلائم ظروف العصر . . فالمهندس الذي يتخرج من كلية الهندسية ليقف مكتوف اليدين أمام قرار الحكومة بوقف التعيينات الحكومية والمهندس الزراعي الذي يقف حائرا أمام هذا القرار ، وخريج التجارة الذي يهرول باحثا عن منفذ لمشكلته التي اعترضته ووقفت في سبيل اشتغاله ، كل هؤلاء لماذا لا يتلقون المساعدات المالية من الحكومة والبذك الصناعي حتى ينشئ الأول مصنعا صغيرا يديره بمساعدة نفر من زملائه ، ويعمل الثاني على اصلاح الاراضى البور التي يشتريها من الحكومة ويسدد ثمنها على آجال طويلة ، ويعمل ثالثهم على ادارة متجر كبير يطبق فيه نظم التجارة التي درسها ؟ . . أليس من الاجدر ان نخلق بين خريجي الجامعة نفرا يقبل على المشروعات الحرة يفيدون بلادهم ويستفيدون هم من وراء ذلك . . ؟

ان نهضتنا الصناعية تحتاج إلى تغيير شامل في عقولنا . . تغيير في نظم التعليم . . وفي نظم الزراعة . . وفي نظم الصناعة والتجارة . . وتغيير في نظم تنشئة الشعب وتقويمه . . !

وأخيرا فاننا نرجو ان نرى في مصر رجالا يستطيعون أن يقفوا في وجه الفساد الذي استشرى فطغى على حياتنا فخلق من الشعب شعلة متأججة من الفساد اندلعت نيرانها في كل حذب وصوب فأصبحت في ميسر الحاجة لمن يطفئها حتى تخبو جذوتها فتعيد إلى الحياة الصناعية الطمأنينة والرفاهية . .

وأخيرا فاننا نهيب برجال العهد الجديد ان يستجيبوا لنهضة الصناعة في مصر حتى ينمو اقتصادنا القومي . والله نسأل أن يهب مصر رجالا مخلصين يعملون من أجل الشعب فيسدون إليه الخير والرفاهية . . !

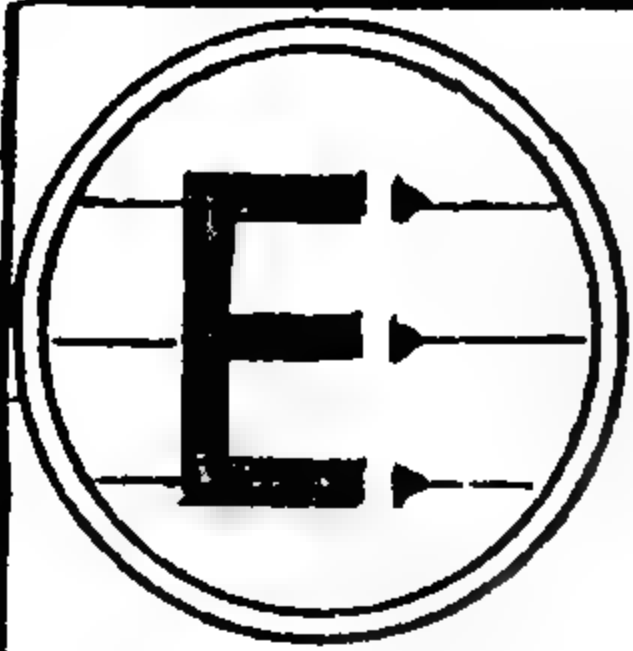
**جورج يعقوب**  
**بكالوريوس في التجارة**

الرقم القياسي الإنتاج الصناعي في إنجلترا

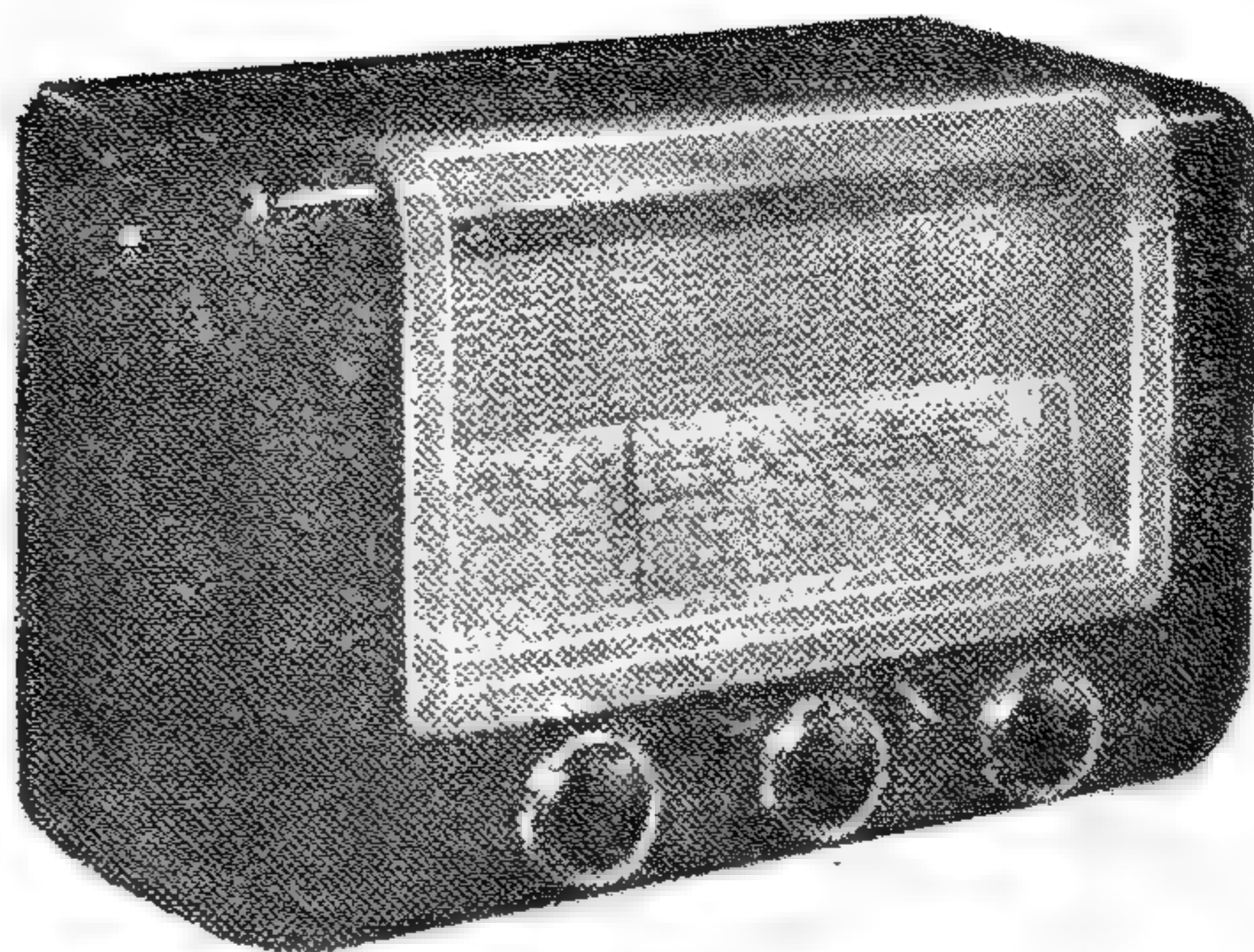
(متوسط معدل الانتاج الأسبوعي 1947 = 100)

[illegible]





راديو ايجو العالمى



أداة السحر  
و  
الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته  
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت اليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

ص. ٦٨٥٦٠

شركة ايرماك مصر  
الوكلاء  
القطر المصري ١٨ شارع صبريا ابو علم باشا "بركتي لينا" ت ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية سائلة - ومباقة - راديو شغطة  
وراديو للسيارات ٤-٥-٦-٧ صمامات يعمل  
على التيار المتقطع والمستمر - صندوقه انبوه فاخر

# نترات الشيلي الطبيعى

السماد الطبيعى الوحيد  
١٥.٩٪ إلى ١٦٪ آزوت - أزوتيك

لهو لهبة من لهبات الطبيعة  
يحتوى على:

٣٢ عنصراً غذائياً مهماً للحياة النبات كالمنسيوم والبورون  
والبيود والزنك والحديد والنحاس الخ

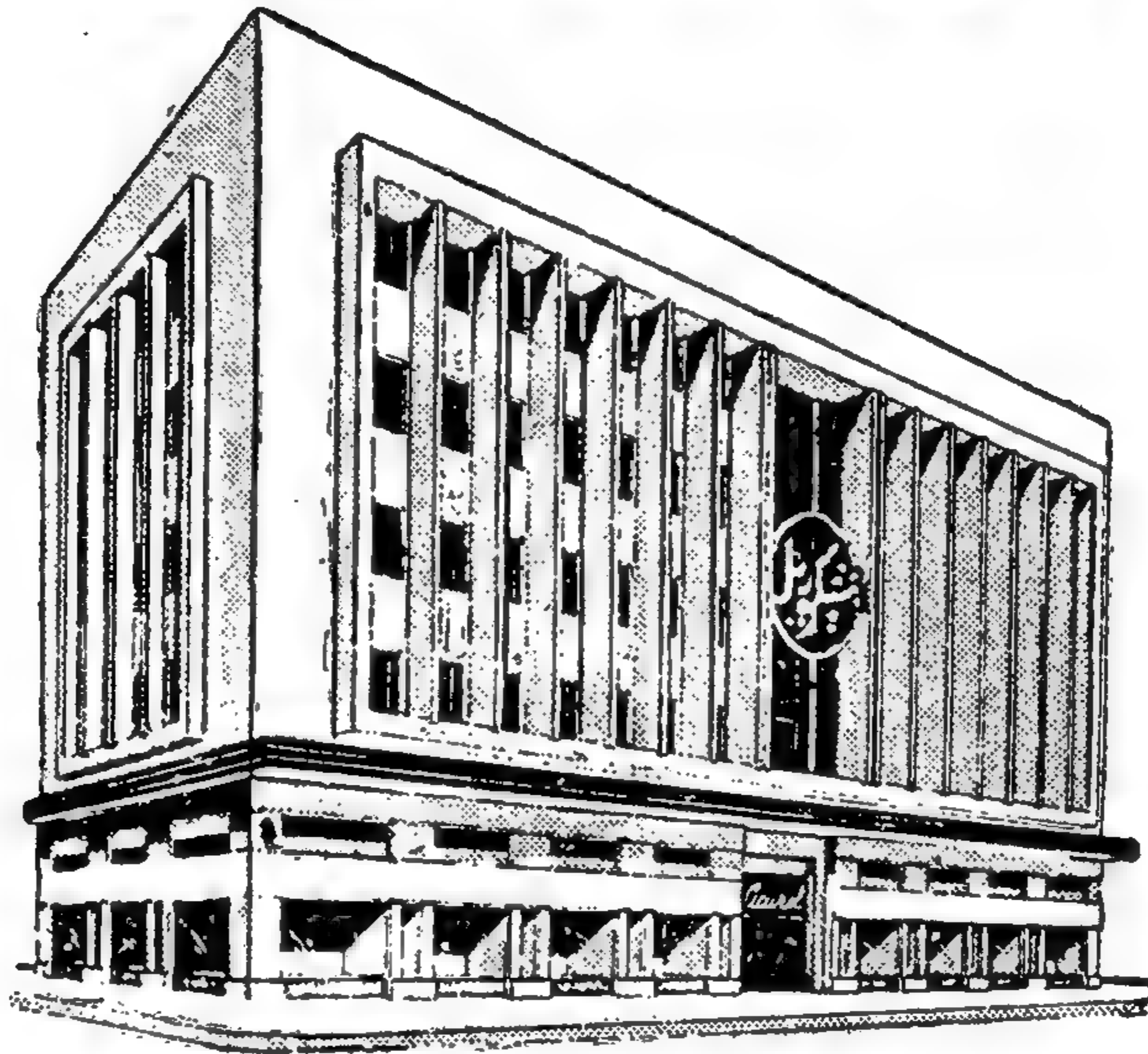
٣٧ شارع قصر النيل ت ٧٦٠١٤

ص. ١٨٦٣٣

ص. ١٥٤٦

شركة نترات الشيلي

# قريبًا.. إعادة افتتاح



محلات **شكوييل** الكبرى

شركة مساهمة مصرية

٣ شارع فؤاد الأول بالقاهرة

ت. ٢٦٤٢٦



# شركة مصر لتصدير الأقطان

شركة مساهمة مصرية

---

إحدى مؤسسات بنك مصر  
ومقرها الرئيسى بمبارة بالأسيوط

---

تقوم بتجارة القطن فى الداخل  
وتصدير للخارج

---

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم

# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالجملة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
نصبت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



# شركة مصر لحليج الاقطان

## احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى



أكبر شركة لحليج القطن فى القطر المصرى تحليج أكثر من مليون قنطار سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة أيضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل • تخزين • نقل • تأمين • كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : السيد محمود العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة  
محالجها : بالمحلة الكبرى - المنصورة - بنها - الواسطى - طاميه -  
الفيوم - مفاقه - جرجا

حافظوا على:

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



من  
الرفقة والحرب والاضيق  
في الليل والنهار

بإدارة خزائن آمنة تحمي من السرقة بها  
أو فقدانها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

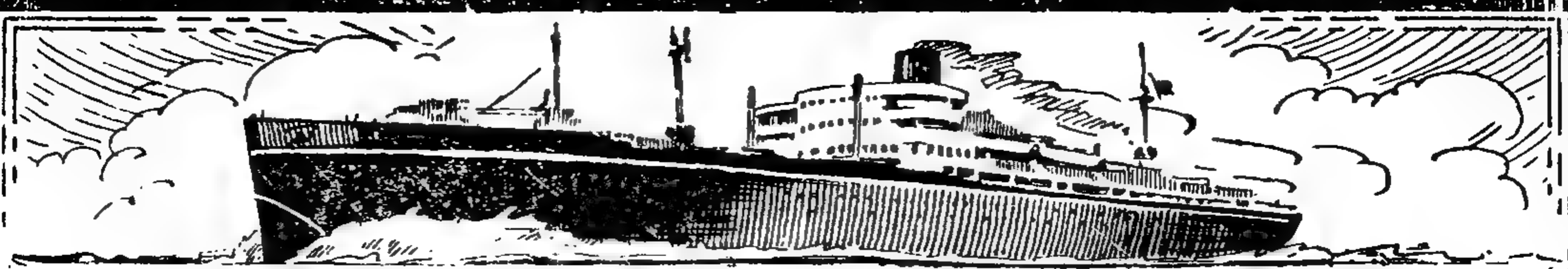
أفضل بنك مصر نظام الإيداع الليلي فائداً «الخزائن الليلية»  
لحفظ النقود والتقنيات المتقدمة في غمادات يعمل به وفريقه الفاعل

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإيداع في الليل بعد قضاء السهرات، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية





## شركة بواخرا للبوسنة الخديوية لسن. مرس

### خط أوروبا

سفریات سريعة بین الاسكندرية ومرسيليا وجنوا بالباخرة

« الملك فؤاد »

### خط أمريكا

سفریات منتظمة بین الاسكندرية - نيويورك عن طريق نابولي

وجنوا ومرسيليا بالباخرة

« محمد على الكبير والخديوى اسماعيل »

### خط مواني أوروبا الشمالية

خط منتظم بین الاسكندرية - دنكرك - انفرس - روتردام -

بريم - همبورج

### خط الاسكندرية - بيروت

سفریات سريعة بالباخرة « الملك فؤاد »

خط للبريد ما بین الاسكندرية - بورسعيد - قبرص - بيروت

خط منتظم بالباخرة « فؤادية »

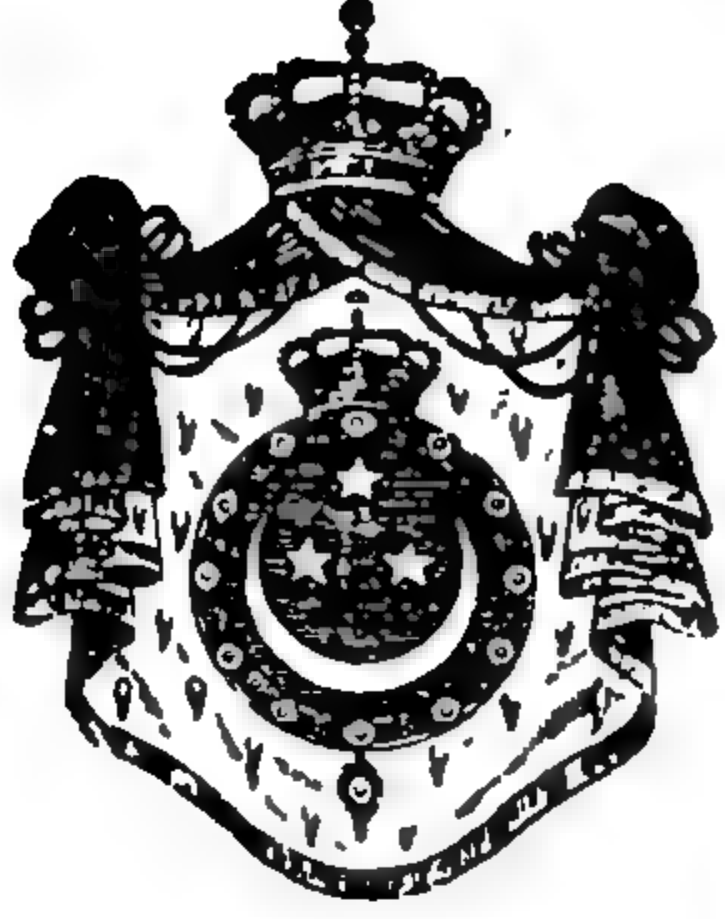
### خط البحر الاحمر

خط منتظم بین الاسكندرية - بورسعيد - سويس - جدة -

بور سودان - مصوع - عدن - جيبوتى

بالبواخر « طائف » « طالودى » « سقاوة » « زمالك »

سجل تجارى ١٦٧٠٨



موردو  
جلالة الملك فاروق الاول

# اسم عظيم لسيجارة فاخرة



## ٢٠ سيجارة ٨ قروش

١٤٠١٠٣

١٨٩٥ ٤٤٠٠٠٠





# الاقتصاد والمحاسبة

الشمس  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطة رئيس نادى التجارة الملكى  
رئيس التحرير : احمد عنان

المعدد ٤١  
١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

## الاتحاد . النظام . العمل

ذلك هو الشعار السعيد للعهد الجديد . وهذا هو الأساس الذى يجب أن نبني عليه نهضتنا الحديثة . ففي **الاتحاد** قوة وكلما اتسع نطاق **الاتحاد** كلما ازدادت الصفوف صلابة والجهة ممتعة - أما الفرقة فليس وراءها غير الهوان وبعثرة الجهود هباء .

ولكى يكون **الاتحاد** كامل الحلقات يجب أن يكون بين الافراد والهيئات والطوائف والا انفرط العقد وانقطعت السلسلة .

ولما كان **الاتحاد** فى مقدمة أهداف العهد الجديد فاننا لا نقر اتجاه فريق من خريجي المعاهد التجارية اتجاه انفصاليا عن طائفتهم وخروجهم على الوحدة العامة التى تجمع شملهم وتوحد جبهتهم ونرى باخلاص أن الحركة التى يقومون بها لتكوين نقابة منفصلة للمحاسبين ومساعدتهم إنما تهدف خطأ الى المصلحة الذاتية للمصلحة المجموع وانها ستتمخض عن كيان هزيل لا يستند الى قوة **الاتحاد** ومزاياه وشتان بين نقابة عامة لخريجي المعاهد التجارية عاليها ومتوسطها يديرها **اتحاد** قوى موحد ويجمع كلمة الالوف من الخريجين ويقسم طوائفهم الى شعب أو نقابات فرعية مستقلة - وبين نقابة هزيلة لبعض المحاسبين تجمع فريقا متنافرا فى الثقافة والمران والاهداف .

ليس فى هذا الاتجاه الانفصالى ما يحقق ثمرات **الاتحاد** وليس فيه ما يمت للنظام بسبب **النظام** يدعو الى احترام رأى الاغلبية فى الهيئة الواحدة وما من شك فى أن جميع الخريجين قد أقروا مشروع نقابتي خريجي المعاهد التجارية فى جمعيتين عموميتين وكان من بين المؤيدين للمشروع العام بعض الداعين للانفصال - ولعلمهم فيما ذهبوا اليه لا يعلمون التفاصيل ولا ما فى المشروع الموحد من مزايا جليلة لكل طائفة من طوائف التجاريين على السواء - يسودهم اتحاد منيع الجهة قوى الاثر فى كيانهم والدفاع عن حقوقهم وبهذا **الاتحاد** والنظام يكون العمل لخير التجاريين جميعا منتجا ومجديا .

فاليهم أتوجه بالدعاء أن يجتمعوا على كلمة سواء .  
عبد الله فكرى أباطة

الاتحاد . النظام . العمل :

لصاحب الامتياز

عرض وتعليق

سوق العمل بين الأمس واليوم : بقلم الاستاذ عبد الله فكرى أباطة

فى السياسة الاقتصادية : النقطة الرابعة فى مصر والشرق الانتاج الكبير طابع للصناعة المصرية ومنطق النهضة التحريرية : بقلم الدكتور شكرى المراعى

نحو الرخاء والاستقرار الاقتصادى فى مصر : بقلم الاستاذ محمد صديق لهيطة

اقتصاديات الشرق الاوسط : مجلس الاعمار فى العراق مخازن المواد والمهمات : بقلم الاستاذ موسى حقى

شخصيات اقتصادية : سلفاتور شيكوريل اخبار الاقتصاد العالمى

محاسبة : القيود الحسابية للاعتمادات المستندية : للاستاذ عبد المنعم صالح

مشاهدات اقتصادية فى هولندا : بقلم الاستاذ محمد صديق لهيطة

واجب الخير فى حالات رفض الدفاتر : بقلم الاستاذ ت ١٠

القطن والاوراق المالية : فى النصف الاول من نوفمبر

فى تصميم الاعلان - القدرة على الاقتناع : بقلم الاستاذ محمود عساف

أسواق الحديد والصلب فى العالم

من اعلام الاقتصاد : كارل ماركس

مشروعات اصلاح الزراعى وتوفير المساكن



## اتفاق الدفع مع ايطاليا

عقد منذ أقل من أسبوع اتفاق للدفع بين حكومتى مصر وايطاليا وهو يهون على المصريين أن يسددوا ثمن ما يعوزهم من سلع من ايطاليا ، ويهون في الوقت عينه على الايطاليين أن يؤدوا ثمن ما يستوردونه من سلع مصرية ، وهذا الاتفاق خطوة لازمة في سبيل توسيع نطاق التعامل التجارى مع ايطاليا التى كانت حتى عهد قريب مقطوعة الصلة التجارية بمصر لكونها دولة من دول الاعداء في الحرب العالمية الثانية .

وايطاليا دولة تنسج القطن ولها في ذلك المضمار تجارة واسعة ، وكانت الولايات المتحدة تزودها بما يعوزها من قطن طبقا لمشروع مارشال فلا تتقاضى منها في مقابل ذلك ثمن ، أسوة بغيره من السلع التى كانت أمريكا تتصدق بها على البلدان الاوربية رغبة في انعاشها طبقا للبرنامج الذى أخذ أسم واضعه جورج مارشال .

ولكن مشروع مارشال انتهى أمده ، وكان حتما على الحكومة الايطالية أن تدبر وسائل استيراد القطن ، فكان اول باب طرقته هو باب مصر لان قطن مصر من حيث مزاياه النوعية في المقام الاول ، ومن حيث مزاياه التجارية يفوق غيره من الاقطان بسبب قرب المسافة بين مصر وايطاليا وبسبب عدم استخدام الدولار في تسديد ثمنه أما العقبة الكؤود التى وقفت في سبيل شراء ايطاليا للقطن ، فهى طريقة الدفع ، فإن القيود المفروضة

على العملة في مصر تجعل الدفع أشبه مايكون بالامر المتعذر ، وكان طبيعيا إذن أن تفكر حكومة مصر في وسائل تذليل هذه العقبة ليتجه القطن الى ايطاليا ، وهى في حاجة الى أستيراد ما قد تبلغ قيمته ٣٠ مليون جنيه في العام .

ولا ريب في أن اتفاق الدفع الذى عقده حكومتا مصر وايطاليا - والذي نشرنا ملخصا له في هذا العدد - يحو هذه العقبة من أمام القطن ، كما يحوها من أمام غيرها من السلع . ولعل مما ينصح به الخبراء أن يردف اتفاق الدفع مع ايطاليا بغيره من اتفاقات الدفع مع الدول الاوربية والعربية الاخرى كيما يكون مجرى التجارة خلوا من العوائق جميعا .

## كلية هندسية للشرق الاوسط

في الانباء التى روتها الصحف أن حاكم الكويت تعاقد مع إحدى شركات الهندسة البريطانية الكبرى على إنشاء كلية للهندسة تكون فريدة في نوعها للشرق الاوسط ، حيث يتدرب الطلاب من جميع البلدان العربية تدريبا فنيا وحتى يتاح لشباب العرب أن يتدربوا على ادارة الاعمال على أيدي خبراء أجانب ، وقالت الانباء أن هذه الكلية ستكلف مليوني جنيه استرليني تؤخذ من حصيلة الزيت التى تقدر بنحو مليون جنيه في الاسبوع .

أما أن البلدان العربية في حاجة الى معهد فنى يماثل معهد التكنولوجيا في ولاية ماساتشوستس الأمريكية مثلا ، فهذا أمر لا نزاع عليه . وأما أن الشباب العربى يفتقر الى التدريب على ادارة الاعمال الصناعية فهذا أمر لا جدال فيه . فإذا كان شيخ الكويت قد أراد سد هذا العجز بإنشاء كلية هندسية فنية في بلاده تفتح أبوابها لأكثر من ٦٠٠ طالب بين نظامى وغير نظامى ، فإن هذا عمل يستأهل الثناء وما دام هذا هو صنيع شيخ الكويت ، فلم لا يحذو حذوه غيره

من حكومات العرب التى تتدفق فيها ينابيع الزيت بغزارة فيعود عليها ذهبها الاسود بذهب أصفر رنان . فعلة هذا الشرق أن أمواله تنفق في الابواب الزائلة الداهية ولا تنفق في الابواب المنتجة المجدية ، وعلة هذا الشرق أن أفكارا ترسبت في قرارة أذهان الساسة المديرين فصاروا يتعصبون ضد الغرب والصناعة الغربية وأساليب الحياة الصناعية الغربية ، ولكن مدارس التدريب الفنى كفيلا بأن تبدد هذا الاعتقاد المترسب المتأصل .

## أراضي الحكومة

شرعت الحكومة في جد واهتمام تباع أراضيها التى كانت معطلة عن الانتاج للراغبين في شرائها ، لتمكين المتوسطين من أن يصبحوا ذوى أملاك ومن أن يفلحوا الأرض الطيبة التى ظلت عرضة لالوان شتى من الاستغلال والاهمال وسوء التصرف .

والحكومة أذ تفعل ذلك تحقق غرضا آخر ، وهو أن تمتص من الأيدي الاموال السائبة ، وأن تساعد على تعزيز ميزانيتها بعد الازمات العنيفة التى استهدفت لها في خلال هذا العام منذ حرقت القاهرة بل منذ صارت بورصة الاسكندرية مجالا للعبث والتلاعب .

ولكن يخشى من أن تكون الحكومة منافسا غير مشروع لأصحاب الاراضى الواسعة الذين كلفوا طبقا للقانون الجديد بيع أراضيهم الفائضة للفلاحين وهى منافسة تبدو واضحة في المناطق الحكومية القريبة من اراضى الافراد المعروضة للبيع .

ولهذا تحسن الحكومة صنعا اذا أرجأت بعض الوقت بيع أراضيها حتى تترك المجال واسعا أمام أصحاب الضياع الكبيرة ، ولما يفرغ هؤلاء من تطبيق نصوص قانون الاصلاح الزراعى ، تشرع الحكومة في بيع أراضيها .



# سوق العمل

## بين الأسس واليوم

في سوق العمل ورخصت قيمتهم حتى وصلت الحال الى حد البوار . فهل أنصف المسئولون عن سياسة تعليم ابنائنا حين يسروا لهم دخول الجامعات دون ضابط ولا حساب ودون التنسيق بين حاجات العمل وتضخم المتعلمين في كل عام . أو ليس من واجبات المسئولين أن يمسكوا في أيديهم حبل الموازنة بين العرض والطلب حتى لا يكون مصير سلعة العمل الفساد والكساد .

ان على المسئولين واجبا محتوم الاداء نحو هذا الجيش العرم من الشباب المتعلم وعلى الحكومة أن تواجه هذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية بكثير من الحزم والسرعة وان كلفها ذلك بعض التضحيات . وان كل يوم يمر على هؤلاء المتعلمين دون عمل انما يفسد عليهم نفوسهم وتفكيرهم وأعصابهم ويضيع على الامة جهود آلاف من السواعد الفتية والعقول المثقفة دون الاستفادة بهم في الانتاج وما أحوشنا لمضاعفته في كل ناحية من مواردنا فان أعوزتنا أموالنا الداخلية فلا يجوز أن نتردد لحظة في الاستعانة بالمال المستورد امام مساهمة أو اقتراضا حتى تخرج مشروعاتنا الانتاجية الكبرى الى عالم التنفيذ والوجود . ولئن كانت الحكومة معنية بالاستفادة بالمعونات الفنية والمالية عن طريق الامم المتحدة أو النقطة الرابعة أو بنك الانشاء والتعمير ففي مقدمة ما يجب أن تتجه اليه على عجل هو انعاش حركة الانتاج القومي وتنفيذ المشروعات الاصلاحية الكبرى واستيعاب أكبر عدد مستطاع من المتعلمين والعمال .

عبد الله فكرى أباطه

بابها دون الشباب المتعلم . كما اضطرت الظروف المالية العسيرة جميع المؤسسات الاهلية الى ضغط مصروفاتها بل تجاوزت بعض المؤسسات ذلك الى توفير عدد من موظفيها وعمالها بالرغم من ممانعة الحكومة لمثل هذا الاجراء ، ولكن المضطر يركب الصعب من الامور . فاما الاقتصاد واما الخسارة والافلاس .

لهذا أصبحت مشكلة التعطل من أعقد مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية ولا يجوز بحال أن نتهاون في وجوب الوصول الى حلول سريعة حاسمة . والوقاية دائما خير من العلاج .

ان هذا التدفق المستمر على التعليم الجامعي دون العناية بالنبوغ . وذلك التيسير على الطلاب في دخول الجامعة بالمجان وبأى مستوى علمي قد جعل من التعليم الجامعي تعليما هينا عاما لا يتطلب استعدادا خاصا ولا مواهب مختارة كما هي الحال في كافة جامعات الدنيا . وبذلك انحط الصنف وكثر العدد مع ندرة الطلب فهان الخريجون

### الجمعية العمومية الغير عادية لنادى التجارة الملكى

اجتمعت الجمعية العمومية الغير عادية لنادى التجارة الملكى في مساء الجمعة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ واتخذت قرارا بالاجماع يقضى بتأييد القرار القاضى بالسعى لاصدار المرسوم الخاص بنقابتى خريجي المعاهد التجارية ولا ترى الجمعية أية مصلحة في التفرقة والانفصال بنقابة مستقلة للمحاسبين ومساعدى المحاسبين وقد أيد هذا القرار كذلك جميع المحاسبين المؤهلين بالاسكندرية وبورسعيد والمنصورة .

العمل ككل سلعة تجارية تعرض في الاسواق ، وينطبق عليه قانون العرض والطلب كما ينطبق على أية بضاعة يعرضها العارضون ويشترئها الطالبون . ولم يكن يشذ عن هذه القاعدة غير وظائف الحكومة التي تسعف فيها الشهادات . وسواء أكثر الطلبات على الوظائف أم قلت فان أجر وظيفة الحكومة لم يكن عرضة للمساومة أو الذبذبة بين انخفاض وارتفاع . ولقد أضر هذا التسعير بالانتاج الحكومى أبلغ الضرر كما أنه نقل العدوى لميدان العمل في المؤسسات الاهلية فجعلها تضطر لان تحذو حذو الحكومة اما طواعية حتى تحصل على أصلح العناصر واما تحت ضغط النفوذ الحكومى في كنف تطبيق قاتون الشركات .

كانت الحال كذلك الى بضع سنين قليلة خلت وكانت وظائف الحكومة في كل عام سواء منها ما استدعته الضرورة فعلا أو ما اخترعته السياسة الحزبية كفيلة باستيعاب عدد غير قليل من خريجي الجامعة والمعاهد المتوسطة والابتدائية . فلم يظهر شبح التعطل ظهورا جديا جديرا بالرعاية والعلاج حتى العام الماضى ! أما اليوم فقد تخرج من الجامعات المصرية ما يقرب من عشرة آلاف طالب والى جانبهم آلاف عديدة ممن اجتازوا التعليم المتوسط . وهؤلاء وهؤلاء في حيرة من أمرهم مما وجدوه من أبواب مغلقة في الحكومة وفي الدوائر الاهلية على السواء .

لقد اضطرت الحكومة لقاء الاسراف المتوارث في عدد الموظفين وحشدتهم في الوظائف حشدا لا لوجه المصلحة العامة بل للدوافع الحزبية المتعددة المتنافرة . أن ترى نفسها في العام الاخير عاجزة تمام العجز عن اضافة أعباء جديدة الى أعبائها الموروثة فأقفلت

## النقطة الرابعة في مصر والشرق

الأمريكيين في وسائل تنفيذها اذا اتضحت سلامتها من الناحية الاقتصادية .

فليس من المعقول ان يجيء الخبراء الاجانب وهم خالو الذهن تماما من كل شيء ، ويطلب منهم ان يدرسوا مشكلات لأول لها ولا آخر ، ومشروعات هي الى الخيال البعيد التحقيق اقرب منها الى الواقع المستطاع ، وليس من المقبول من الناحية الوطنية ان تترك للخبراء الاجانب اباد مطلقة لبحث الاحوال الاقتصادية وهم لا يملكون وسائل الوقوف على البيانات الرسمية والارقام التي لدى الحكومة ، ولهذا رأت الحكومة الأمريكية واضحة مشروع النقطة الرابعة ان تترك حق « المباداة » للحكومات ذات الشأن ، وان تقتصر هي على مهمة اعطاء الراي والمشورة في البرامج المعدة فعلا .

وبرامج النقطة الرابعة لا تثمر ثمرتها المرجوة المحققة الا اذا اقترنت بعمل آخر من جانب الحكومات ذات الشأن ، هو تيسير مهمة دخول الاموال الاجنبية الى البلاد . فقد تضمن مصر مثلاً خبرة فنية من أمريكا ، ولكنها تعجز عن الانتفاع بهذه الخبرة لعدم وجود رؤوس الاموال المحلية المطبوعة بطابع المفامرة بل المقامرة . ولا بد لذلك من البحث عن وسائل الاغراء الكفيلة باجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية واستثمارها في استنباط موارد الثروة من معدنية وصناعية وغيرها .

وقد قطعت برامج النقطة الرابعة في مصر مراحلها الاولى ، اعني مراحل الانتفاع بالخبرة الفنية في شؤون الزراعة والصناعة وفي العناية باحوال العمال ، ولكن البرامج لاتزال تفتقر الى خطو الخطوة الثانية وهي استقدام الاموال الاجنبية لتثمرها في مرافق الانتاج القومي ،

الصناعية والزراعية والعمالية والفنية حتى متى عادوا الى بلادهم أمكنهم ان ينفعوها بعلمهم وتحصيلهم .

وتستخدم هذه الاموال كذلك في تمكين مصر من الحصول على بعض أدوات الزراعة الحديثة من الولايات المتحدة باعتبارها وسيلة من وسائل التدريب ، ولكن لا استطاع التوسع في هذا الباب لقلّة اموال النقطة الرابعة كما اوردنا قبلاً . والقصد الاول من اموال النقطة الرابعة هو مساعدة البلدان الفقيرة على ان تساعد نفسها بنفسها وتمكينها بوساطة الخبرة التي تظفر بها من الولايات المتحدة بالمجان ، من ان تحسن احوالها الاقتصادية وترفع من مستوى المعيشة بين السواد الاعظم من السكان فلا تنالهم المبادئ الهدامة نيلاً سهلاً

وقد اشترط واضعو منهاج النقطة الرابعة على الحكومات التي تريد الانتفاع بهذه المساعدة الفنية ان تعد فعلاً برامج مدروسة ، وتعتمد لها الاموال اللازمة ، ومتى بات كل شيء معداً ، أمكن استشارة الخبراء

في العشرين من شهر يناير المقبل ، يخرج الرئيس ترومان من البيت الابيض ، وينفض يديه من رياسة الجمهورية الأمريكية بعدما أمضى فيها سبع سنين .

ولكنه سيترك وراءه مشروع « النقطة الرابعة » الذي يعد اعظم عمل انشائي قام به الرئيس الأمريكي في بلدان العالم المتخلفة عن ركب الحضارة ومنها مصر والشرق الاوسط وقد قوبلت مشروعات النقطة الرابعة في العالم العربي اول الامر بكثير من الارتياح والشك ولا سيما وقد جاءت في اعقاب حرب فلسطين التي وقفت فيها أمريكا من العرب موقفاً غير ودي . وبادرت سوريا الى رفض المشروعات رفضاً باتاً ، بينما ترددت مصر ولبنان في قبولها ثم عادتا الى ارتضاءها . أما شرق الاردن فقد انتفع بها انتفاعاً كبيراً .

ويحسب البعض ان أمريكا تتبرع طبقاً لمشروع النقطة الرابعة بمقادير وفيرة من الدولارات للدول ، وتدع لهذه الدول ان تتصرف فيها كما تشاء .

والواقع ان اموال النقطة الرابعة قليلة جداً ، ولا تتجاوز مليوني دولار للبلدان العربية كلها . وهي اموال يقصد بها تمكين الاقطار العربية من ان تنال من الولايات المتحدة عدونا فنيا يساعدها على شق طريقها وسط جبال من المشكلات الاقتصادية تعترض سبيلها .

فهذه الاموال تدفع كنفقات لخبراء أمريكيين بجيئون الى مصر والبلاد العربية لدرس احوالها وتقديم المشورة الى الحكومات صاحبة الشأن ، وتدفع كذلك تسديداً لنفقات الخبراء المصريين والموظفين المصريين والطلاب المصريين الذين يسافرون الى الولايات المتحدة للوقوف فيها على الوسائل المستحدثة في معالجة المشكلات

في أول يناير ١٩٥٣

عدد خاص

عن

التنمية الاقتصادية



الصناعة والتجارة والاقتصاد مكفولة لكل دولة ، فضلا عن حريتها السياسية التي ينبغي أن تترفع دائما عن كل منال أجنبي . لهذا نعتقد أن مشروع النقطة الرابعة مشروع من مصلحة الدول العربية أن لا تتخلى عنه ، ومن مصلحة الحكومة الأمريكية أن تلتزم به بعد ما يخرج الرئيس ترومان من البيت الأبيض ويدع المجال لخليفته الجنرال ايزنهاور .

وديع فلسطين

## صناعة السياحة

لا ريب في أن العام الحالي شهد في مصر تخلفا معيبا في مضمار السياحة فاخفى أو كاد باب السياحة من أبواب الدخل غير المرئي للحكومة المصرية .

أما أسباب هذا الضمور الشديد في حركة السياحة فكثيرة ، ولكن أهمها ما يلي :

أولا - حرق القاهرة في مستهل هذا العام وما صحبه وسبقه من حوادث اضطراب أفزعت الاجانب من مقيمين وسائحين ، ولا تزال بقايا هذا الفزع ماثلة في اذهان أبناء البلدان الأجنبية الذين يجدون شيئا من المشقة في أدراك حقيقة المعجزة التاريخية الماردة التي قام بها اللواء محمد نجيب للقضاء على أسباب الفساد وعدم الاستقرار في مصر .

ثانيا - افتقار القاهرة الى الفنادق الكافية التي تصلح لاقامة السائحين من أبناء الطبقة المتوسطة . فقد صار معظم السائحين اليوم من أبناء هذه الطبقة لا من أبناء طبقات السراة المترفين ولا بد للمسؤولين من أن يعوا هذه الحقيقة .

ثالثا - العقوبات المفروضة على تبادل النقد واخراج الاموال أو ادخالها الى مصر ، فهي صعوبات يعاني منها كثيرا السائحون الذين يريدون ألا تكون مصروفاتهم مقيدة الا باعتبار واحد ، هو أعتبار مقدرتهم الذاتية .

رابعا - أسناد مهمة الدعاية السياحية الى مصلحة السياحة الحكومية ، وهي مصلحة تقيد مظاهر الروتين القاتلة .

خامسا - اهتمام دول أوروبا باجتذاب السائحين اليها فسبقت مصر في هذا المضمار وأقبل السائحون عليها بدلا من أقبالهم على مصر .

هذه هي أهم العوامل التي أساءت الى موسم السياحة في مصر في العام الحالي ، وقد يعد العام الحالي ضائعا - اذا نظرنا اليه من وجهة النظر السياحية - ولكن يجب ألا يكون العام المقبل ضائعا كذلك ، ونحن الآن مقدمون على فصل الشتاء وهو دائما أروع مواسم السياحة في مصر ، فلعل المسؤولين يتداركون أسباب الفشل في الماضي فينشط الموسم الجديد نشاطا مذكورا ، ويعود باب الصادرات الخفية الى مكانه القديم في ميزانية الدولة المصرية .

ولقد احسنت الحكومة صنعا عندما خففت من حدة التشريع المصري فيما يتعلق بأنشاء الشركات ونسبة رؤوس الاموال الأجنبية ونسبة استخدام العمال والموظفين الاجانب ، وهذا التعديل ينطوي على معنى فطنة المسؤولين الى أهمية رؤوس الاموال الخارجية ، والى اصطدام هذه الاموال بالتشريعات القائمة . غير أن هذا الاجراء لم يسفر عن نتائج ايجابية سريعة نظرا لمواقب حوادث حرق القاهرة في يوم ٢٦ يناير وما خلفته من عقيدة خاطئة في أفهام دور الصناعة الأجنبية .

أما حكومة شرق الاردن ، فقد شرعت فعلا في الانتفاع بالخبرة المتاحة لها طبقا لمشروع النقطة الرابعة في تنفيذ مشروع نهر اليرموك رغبة في معالجة ازمتات الزراعة والري ، ورغبة من ناحية أخرى في معالجة بعض مظاهر البؤس الناجمة عن استفحال مشكلة اللاجئين العرب الذين اكتظوا على الضفة الغربية لنهر الاردن

ومشروع نهر اليرموك يراد به ضبط ماء هذا النهر واستخدام موارده المائية في الري بانتظام على مدار السنة ، والتوسع في استصلاح الاراضي الزراعية مع احتمال توليد الكهرباء من منحدرات الماء .

أما لبنان فقد قرر الانتفاع بمشروعات النقطة الرابعة انتفاعا أكاديميا ، فمنحت جامعة بيروت الأمريكية نصيبا كبيرا من الدولارات طبقا لهذا المشروع استخدمته في انشاء كلية للزراعة هي الاولى من نوعها في لبنان .

والظن بأن مشروع النقطة الرابعة مشروع يراد به بسط السيادة الأمريكية أو النفوذ الاقتصادي الأمريكي في الشرق ، ظن لا يستقيم مع الواقع . فالمشروع لا ينطوي على أفتئات على السيادة القومية أو السيادة الاقتصادية لدولة من الدول وهو لا يتضمن دعوة الى التخلي عن المبادئ التي أخذت الدول العربية نفسها بها ، ثم أنه لا ينص على أن تصبح أسواق الشرق العربي حكرًا للمنتجات الأمريكية ... فحرية

# الانتاج الكبير طابع للصناعة المصرية

## ونظم النهضة التحريرية

بمقدم  
الدكتور شكرى المراعى

الطبقات تتجه صوب التقارب لا التفاوت . وسيتطلب الامر بطبيعة الحال توفير سلع شعبية تجارى هذا التقريب وتلائم اقتصاديات النهضة، والتي تحررت من البذخ والكماليات ومالت الى الاخذ بمبادئ التقشف .  
وأول ما يجب أن تعنى الصناعة به توفير « الكساء » المناسب السعر لختلف الطبقات سواء كانت أقمشة منسوجة أو ملابس جاهزة . وتوفير « الحذاء » لمكافحة الحفاء . وتدير « الغذاء » الرخيص للتغلب على الحرمان . . فرد الطمانينة الحسية للأفراد من مقومات نهضة التحرير . بل تحرير المواطن من الفزع والجوع والنل . . الهدف الاول بل الامثل لهذا الانقلاب التاريخي .

ونشر ألوية التمدن والحضارة في الريف وسيلته نشر الطرق وتدير وسائل النقل ليلتقى الريف والحضر ويتبادل السكان الحضارة على مختلف الألوان .

أما الصناعات الجديدة التي نحلم بها ، ونطمح في قيامها بفضل توليد الكهرباء واستغلال الثروات المعدنية المطمورة . وادخال التيار الكهربائي الى الريف الزاكد ليعمره ويحولها الى بقاع مرغوب فيها فهذا يحتاج الى تجنيد رجال العلم والمال وذوى الخبرة ليعدوا برنامجا عمليا يتحقق مع تنفيذه الانقلاب الصناعى فى مصر . هذا الانقلاب الذى يلتقى مع الانقلاب العسكرى . حتى يقال فى اطمئنان ان الانقلاب العسكرى وقد حرر مصر من الطغيان والفساد . قد صاحبه انقلاب صناعى طهر الاقتصاد المصرى من مفاصد التحكم فيه لمصلحة جماعات أفراد ، وأخضعه الى نظم تغلب فيها المصلحة العامة . فلا تهتز القواعد الاقتصادية وتسلم السياسة المالية من الاهواء والاغراض .

دكتور شكرى المراعى  
مدير ادارة الصناعات الصغرى  
بوزارة التجارة والصناعة

العالمية الثانية فعادت لها قوتها واشتد ساعدها ولاقت أنعاشا لم يك فى الحسابان .

ومما يؤسف له ان رجال الصناعة ابتسموا للأيام البيضاء ولم يعملوا حسابا للأيام السود فتوسعوا على غير هداية عصرية ينقل معها الانتاج الى اللون الحديث أو الانتاج الوفير الذى يعين زيادة الانتاج مع قلة التكاليف، بجانب تعرف حاجة السوقين (المحلى والخارجى) ومن ثم كانت الرغبة فى الكسب المتزايد هى الموجه الاول دون مراعاة للظروف والحالة الاقتصادية العامة التى يجب أن يكون التوجيه صادرا عنها ومنها .

« والانتاج الكبير » طابع الصناعة العصرية فى كل الدول الصناعية الكبرى تعرفته وجربته وتذوقت حلوى ثماره . فأمنت به . ودعت له وما زال هذا الوعى مسيطرا على علمائها وعلى اقتصادها فتوفرت السلع للشعوب محليا، وتصدر الفائض منها الى الدول الاخرى ولم يصطدم بمنافسة شديدة لان قلة النفقات عاونت على مواجهة المنافسات ولقيت المنتجات ألوانا من الرواج اختلفت درجاتها حسب ذبذبة السياسة الدولية العالمية .

وما دام « الانتاج الصناعى الكبير » قد أصبح سياسة الاقتصاد العصرى بل ديانة التصنيع العالمى فخليق بمصر فى نهضتها الجديدة ووثبتها التحريرية أن تتجه صوب تنمية انتاجها الصناعى والعمل على تحويله من تصنيع بدائي ونصف عصري الى تصنيع عصري مثالى يجارى نهضتها ويماشى روح العصر لان تشريعات النهضة قد جعلت الدخول عند

يرجع تاريخ النهضة الصناعية المصرية الحديثة الى العهد الاصلاحى فى المدة ما بين ١٨٠٥ - ١٩٤٢

ففى الحرب العالمية الاولى احس الناس أنهم فى ميسس الحاجة لسلع استهلاكية تعودوا استيرادها وصاحب هذا الضيق وعي ثوري جعل بعض القادة يفكرون فى مجاراة الروح العصرية أى السير فى ركب المدنية الصناعية بعد أن تنبهوا الى خطر الاعتماد على الزراعة وحدها ومما ضاعف من هذا الوعى الجديد عندهم رجحان كفة ازدياد السكان على كفة التقدم والتوسع الزراعى مما جعل طاقة عمال الزراعة تزيد وتتزايد عاما بعد عام تمشيا مع الزيادة السنوية فى عدد السكان وقدرها ١/٤ مليون نسمة . وانتهى مطاف هذه اليقظة الفكرية الى تشكيل لجنة حكومية كانت مهمتها بحث أثر الحرب فى صناعة مصر وتجارتها ولها بحث قيم يعتبر مرجعا تاريخيا للصناعة المصرية فى تلك العهود .

وبدأت الخواطر والفكر تأخذ طابع التنفيذ ، وكان بنك مصر ومؤسساته انعكاسات لهذه الاتجاهات بل الايجابيات التى تمخضت عنها ثورة الشعب ووجدان النهضة ، واخذ بنك مصر يسير بالبلاد صوب توجيهه صناعى .

وخطت الصناعة فى ظل الوعى الجديد فى ذلك العهد خطى موفقة وتمكنت من التغلب على كثير من الصعاب التى واجهتها ولكن الازمة العالمية الجامحة هزتها هذا عنيفالولا أسعاف الحكومة لها بالحماية الجمركية عام ١٩٣٠

واضطرت الظروف العالمية هذه الصناعة الناشئة أن تسير متعثرة تارة وزاحفة تارة اخرى . وتأرجحت ما بين التعثر والزحف وأثر هذا على قوتها بل أضعف من عافيتها حتى . اتاها ظرف فجائى وهو الحرب



# نحو الرفاء والاستقرار الاقتصادى فى مصر

الوثيق والود المتبادل بين العامل وصاحب العمل ، وهنا أيضا نعتقد أن السياسة الجديدة هى توفير تلك الثقة وذلك الود .

٣ - اتجاه الروح الوطنية الى عدم الاستعانة بالخبراء والمنظمين الاجانب فيما ليس لنا به خبرة كافية وهو كثير أما الميزان التجارى فهو الآخر مشكلة قائمة لا يحلها الا سياسة مرسومة لزيادة الانتاج والتوسع فى التصدير والتقليل من استيراد الكماليات .

أما مشكلة الارصدة الاسترلينية المحبوسة فتستوجب الحل السريع اذا أردنا أن نعالج مشكلة ارتفاع الاسعار فى الاسواق المحلية علاجاً عملياً حاسماً سريعاً ، فقيمة تلك الارصدة تسبب اضطراباً شديداً فى الاسعار فبينما هى محبوسة فى الخارج لا نستطيع لها استعمالاً فى أى نوع من أنواع المدفوعات الخارجية ، اذ بها مطلوبة بدون قيد ولا شرط فى السوق المحلية بما يسبب ارتفاعاً فى الاسعار يمكن تلافيه لو جمدنا نسبة من الاموال والحسابات المحلية تساوياً بنسبة المجمد من الاموال الاسترلينية المجمدة وطرق ذلك التجميد المقترح كثيرة يمكننا أن نأخذ منها ما يتفق وظروفنا العامة .

هذه نبذة سريعة عن أهم المشاكل الاقتصادية التى تواجه مصر وحلول مقترحة للتغلب عليها اذا اقترن تنفيذها باعادة الثقة بالادارة المصرية مع سياسة اقتصادية بعيدة المدى يكون رائدها الاستقرار وتوضيح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الجديدة من حيث اتباعنا الاقتصاد الموجه أو الاقتصاد الحر ، كان فى ذلك ضمناً كافياً لتحسن مطرد مستمر فى عالم الاقتصاد المصرى لقد وفر العهد الحاضر لمصر والمصريين الاستقرار السياسى والاجتماعى ، فهل تراه يتغلب على تلك المشاكل العاتية ويوفر لنا الاستقرار الاقتصادى المنشود ؟ هذا ما نعتقد ونرجوه ونأمل أن تظهره الايام القريبة القادمة .

محمد صديق لهيطة

ومستقبلهم ، وفى نزوله يسبب انكماشاً عاماً فى الاسواق وارتباكاً فى مالية الدولة ومالية الافراد . وقد اقترحت حلولاً كثيرة للعلاج أغلبها حلول مؤقتة تثار بظهور المشكلة وتزول باختفائها ، وبعضها سلبى ينصب على عدم التوسع فى زراعة القطن وهذا علاج لا يتصف بالصفة الاقتصادية . فالتربة المصرية تصلح أحسن ما تصلح لتلك الزراعة وليس من اليسير ولا من المصلحة تحويلها الى محاصيل زراعية أخرى بشكل واسع ، وفى اعتقادى أنه لو أمكننا أن نحقق التوازن لدخول منتجى القطن على مر السنين وذلك عن طريق صندوق موازنة مثلاً يحجز نسبة من قيمة القطن فى سنين ارتفاعه نعيدها الى أصحابها فى أوقات هبوط أسعاره وذلك كما تفعل بعض الدول فى محاصيلها الرئيسية ، مثل نيوزيلندة فى الصوف الخام ، لا يمكننا أن نحد من مشكلة القطن الى حد ما .

أما المشكلة الثانية لموضوع القطن فهى ذلك التدخل المستمر الذى درجت عليه الحكومات المصرية سابقاً فى بورصات القطن تارة بدعوى حماية المنتج وطوراً بدعوى حماية المصدر أو الاقتصاد المصرى مما أخرج بورصة القطن المصرية من النطاق العالمى وجعلها تدور فى فلك السياسة المحلية دون نظر الى مقتضيات الاقتصاد العالمى والى الأسس العلمية السليمة .

أما الصناعة المحلية فهى الأخرى تعاني أزمة تصريف مرجعها الآتى :  
١ - قلة فى النقود المتداولة فى يد الافراد وبمعنى آخر قلة الطلب المستند الى قوة شرائية ، ولعل فى الاتجاهات الحديثة للعهد الحاضر من اعادة توزيع الثروة المصرية بما يجعل هناك تناسباً فى دخول الافراد ما يقضى على ذلك العائق الذى يقف فى طريق الصناعة وانتشارها .

٢ - ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي ثمن السلعة المنتجة مقارنة بالمنتجات الخارجية وذلك لنقصان الكفاية الانتاجية وعدم وجود روح التعاون

ليست الاضطرابات والازمات الاقتصادية العنيفة التى تعانيها مصر منذ أكثر من عام وليدة تلك الحقبة من الزمن فقط وانما هى أبعد غوراً وأطول مدى ، وما ذلك الرخاء والانتعاش الذى أعقب الحرب الاخيرة الا انتعاش مؤقت هو وليد ظروف استثنائية لا يعتد بدوامها ولا فضل لنا فيها ، بل أنها أضرت بنا اذاً عمت أعيننا عن حقيقة الداء الذى نعاني وأبعدت بيننا وبين العلاج الواجب الى حين .

أما كيف نصل الى العلاج الواجب فهذا يستلزم أن نستعرض موقفنا ومشاكلنا ومنشأها ، ولنبدأ بأن نسأل : مم نعاني ؟

ان نظرة سريعة الى اقتصادياتنا تبين لنا فى وضوح أننا نعاني من كثير ، فمحصول القطن وهو عماد الثروة المصرية لم يبيع أغلبه ، والصناعة المحلية لا تجد الاسواق الكافية لمنتجاتها المتزايدة وأمال قليل فى أيدي الكثرة من المستهلكين والحالة النفسية التى تسيطر على المنتجين والمستهلكين يغلبها القلق وعدم الاستقرار وميزان المدفوعات الخارجية فى غير صالحنا مما أثر تأثيراً سيئاً على قيمة العملة المصرية فى الخارج ،

الرصيد الاسترليني المحبوس يسبب تناقض بين العملة والحسابات المتداولة فى داخل القطر وخارجه وباختصار ، ان كل مرافقنا الاقتصادية فى مركز يستدعى من المصلحين القائمين بالامر مجهوداً شاقاً جباراً وخصوصاً أننا نسبيل الانتقال مما كنا نسميه جوازاً بالاقتصاد الى طابع جديد من التنظيم الاقتصادى مبنى على العلم وحده .

والآن لنفصل تلك المشاكل مشكلة مشكلة ونستعرض الأسس العملية للحلول المرتقبة .

أما مشكلة القطن فهى ذات وجهين : فاعتمادنا الكلى على القطن كأساس للثروة المصرية فيه خطورة لما يسببه لنا من تعرض للهزات العنيفة سواء فى صعوده أو هبوطه . فحين ارتفاعه المفاجئ ينتج تضخماً وانقلاباً فى دخول الافراد لا يحسن المزارعون تنظيمه والاستفادة منه فى حاضرهم



الفرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

## مجلس الاعمار في العراق

ان يستعين في ذلك بالخبراء والمستشارين

ويوضع مبلغ لا يقل عن ٢٥٠ ألف دينار ( جنيه ) من خزينة الدولة تحت تصرف مجلس الاعمار ليسدد منه نفقات التنظيم والدراسة والكشف والمسح وغيرها من النفقات التي تسبق اعداده مشروعه العام . وبعد ما يصادق البرلمان على هذا المشروع العام ، يبدأ مجلس الاعمار تنفيذ المشروعات ويعد الخطط والمواصفات التفصيلية للمشروعات ويراعى اسبقيتها المقررة عند التنفيذ الاستعانة بالخبراء من كل لون

ونص في قانون مجلس الاعمار على انه يحق للمجلس ان يقوم بتنفيذ المشروعات المقررة مستعيناً بمقاولين محليين او اجانب ذوي شهرة عالمية ، وباشراف مهندسين استشاريين ، على ان يشرف هو بدوره على جميع الاعمال الجارية ويستخدم الموظفين والعمال اللازمين لهذا الغرض ويقرر المبالغ الواجب صرفها على هذه المشروعات ضمن نطاق الميزانية المصدق عليها

### مالية المجلس

تكون للمجلس ميزانية خاصة ، الجزء الاكبر منها قوامه سبعون في المائة من صافي حصيلة الحكومة من شركات الزيت ، ويضاف الى ذلك المبالغ الاخرى التي يخصصها البرلمان من وقت لآخر لمشروعات اصلاح . وتدرج في ميزانية المجلس حصيلة القروض الداخلية والخارجية التي يعقدها المجلس او تعقدها الحكومة نيابة عنه ، على ان يقوم المجلس بتغطية هذه القروض وتسديد فوائدها وعمولاتها وسائر ما يتعلق بها من ميزانية .

وتقرر الا يجوز صرف المبالغ المخصصة لمجلس الاعمار الا وفق اعتمادات ميزانيته السنوية وللاغراض المقررة فيها .

وجميع حسابات المجلس تعرض على محاسبين قانونيين للتصديق عليها في كل عام .

تعد التعهدات التي يرتبط بها على هذا الوجه - سواء كانت محلية او خارجية - تعهدات للدولة . ويخول لوزير المالية ان يضمن مثل هذه القروض والسندات باعتبارها تعهدات حكومية وذلك بالشروط التي يصادق عليها مجلس الوزراء بشرط مصادقة البرلمان عليها قبل ان تصبح عقود القروض او اتفاقات الضمان نافذة المفعول .

### واجبات مجلس الاعمار

ويقدم مجلس الاعمار الى مجلس الوزراء مشروعاً اقتصادياً ومالياً عاماً لتنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة اهله . على ان يقدم هذا المشروع الى البرلمان ويكون شاملاً للخطط التي يعتزم المجلس القيام بها ولا سيما ما يتعلق بخزن الماء وتنظيم مياه الفيضان ومشروعات الري والصرف والصناعة والتعدين وكذلك المشروعات التي من شأنها تحسين طرق المواصلات النهرية والبحرية والجوية ، على ان يحدد المشروع اي هذه الاصلاحات يتم اولا ويبين نفقات كل منها والمدة اللازمة لتنفيذها .

وعلى مجلس الاعمار قبل ان يقدم مشروعه العام ، ان يقوم بمسح اراضي العراق مسحاً عاماً ليعرف موارده المستغلة وغير المستغلة وله

سبق العراق غيره من الدول العربية التي تنال حصيلة كبيرة من ايرادات الزيت ، في وضع برنامج مفصل لانعاش الاحوال الاقتصادية في داخله ، معتمداً في المقام الاول على ما يدره عليه الزيت من مال موفور يطرد مع الايام . فصدر قانون بانشاء مجلس للتعمير - يسمونه في العراق « مجلس الاعمار » - مهمته الاولى ان يضع للدولة مشروعات انتاجية ولاسيما في مجال الزراعة ، حتى اذا ما استكملت هذه المشروعات مقوماتها الفنية وصارت معدة للتنفيذ ، تولى « مجلس الاعمار » الانفاق عليها من الاموال المودعة تحت تصرفه ومعظمها من اموال حصيلة الزيت

ويتألف « مجلس الاعمار » هذا برياسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية وستة من كبار رجال الاقتصاد يشترط فيهم ألا يكونوا من الموظفين الحكوميين ، وان يكونوا على خبرة عالية في الشؤون المالية والاقتصادية وشؤون الري وغير ذلك

ولهذا المجلس شخصية مستقلة ، وله ان يدخل في مقاولات اما للحصول على خدمات او لشراء ما يعوزه من معدات لازمة للكشف والتنقيب والتنفيذ . وله مطلق الحرية في ان يتعاقد مع اي شخص او شركة او مؤسسة في داخل العراق او في خارجه كما ان له ان يستأجر او يملك الاموال غير المنقولة اللازمة لبرنامج .

وللمجلس ان يعقد القروض ويصدر السندات ويهرن موجوداته او يقترض الاموال باسمه ، على ان



## اتفاقية المدفوعات مع إيطاليا :

~~~~~

عقدت أخيراً اتفاقية للمدفوعات بين مصر وإيطاليا تسري من يوم توقيعها في ٨ نوفمبر الحالى وتنتهى فى أى وقت بشرط ان يعلن أحد الطرفين المتفقين الطرف الآخر فى ظرف شهر ابتداء من ٣١ يناير القادم . وسيكون الدفع بين البلدين عن طريق حساب يفتح بالجنيه المصرى لدى البنك الاهلى المصرى لصالح مكتب النقد الايطالى وسيقوم هذا الأخير بفتح حساب بالليرات الايطالية لصالح البنك الاهلى المصرى . وقد حدد كحد أعلى كرسى مدين لكلا الحسابين مبلغ ٢ مليون جنيه مصرى يكون التسديد بعد ذلك بالعملة التى يحددها البلدين بشرط قبولها لدى الدائن .

أما اسعار الصرف فستحدد بناء على اساس اسعار الدولار الرسمية بالقاهرة ومتوسط اسعاره فى سوق ميلانو وروما .

انتاج البترول فى الشرق الاوسط

~~~~~  
كان انتاج بلاد الشرق الاوسط من البترول فى التسعة الاشهر الاولى من عام ١٩٥٢ ، ٧٦٩ مليون طن مقابل ٧٣٣ مليون طن فى العام السابق ( ١٩٥١ ) اتاحت المملكة العربية السعودية من هذا المقدار ٣١ مليون طن مقابل ٢٦٥ مليون طن فى ١٩٥١ والكويت ٢٨١ مليون طن مقابل ١٩٤ مليون طن فى ١٩٥١ والعراق ١٢٥ مليون طن مقابل ٦٤ مليون طن .

## مصاعب ايران المالية

~~~~~

تدل الانباء التى وردت أخيراً على ان الحكومة الايرانية فى سبيل التقدم بسياسة مالية جديدة من بين بنودها زيادة النقد المتبادل . وبهذه الطريقة مع ما يصاحبها من الحد من المصروفات تأمل الحكومة ان تسيطر على الحالة المالية فى البلاد حتى بدون الالتجاء الى بيع الزيت . وتقدر احتياطات ايران من العملة الاجنبية بـ ١٠ مليون دولار . بالإضافة الى ١٢٠ مليون دولار من احتياطي الذهب التى منها مايساوى ٢٠ مليون دولار من الذهب فى موسكو . ويبلغ معدل المصروفات الشهرية ٨٠٠ مليون ريال بينما الدخل يزيد قليلا عن ٥٠٠ مليون

دولار . ويتكون الجزء الاكبر من المصروفات الشهرية من مهيا الموظفين وأجور العمال التى تبلغ حوالى ٥٠٠ مليون ريال تدفع كلها شهرياً فى المدن بينما فى الاقاليم يتأخر دفعها لمدة شهر واثنين .

تجارة البلاد العربية مع المانيا

~~~~~  
بلغت كمية واردات المانيا الغربية من الدول العربية فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ ، ٢٠٣ مليون مارك المانى أو مايساوى ٨٤ مليون دولار بينما بلغت الصادرات ١٩٠ دولار فقط أى ٨٢ مليون مارك . ويشمل رقم الواردات على مشتريات المانيا من الزيت الذى اجريت عملياته عن طريق الشركات البريطانية . وفى عام ١٩٥١ بلغت صادرات المانيا الغربية الى الدول العربية ٢٠٠ مليون مارك المانى بينما كانت الواردات ضعف هذا المقدار .

## الاصلاح الزراعى فى سوريا

~~~~~

كان من نتيجة القانون الذى صدر خاصاً بالاصلاح الزراعى فى سوريا أن مكن كل من لم يكن يملك أرضاً فى سوريا أن يحصل على ٢٠ فداناً من الارض التى لا تروى أو ٤ فدادين من الارضى التى تروى من ممتلكات الحكومة . وعلى كل فلاح بعد حصوله على ذلك ان يقوم بزراعة الارض لمدة ثلاثة سنوات قبل أن تسجل باسمه .

مصروفات اسرائيل الخارجية

~~~~~

وافق أخيراً مجلس الوزراء باسرائيل على ميزانية المصروفات الخارجية التى بلغت ٣٠٥ مليون دولار لعام ١٩٥٢ / ٥٣ الذى بدأ فعلاً فى يولية ١٩٥٢ مقابل ٣٨١ مليون دولار فى العام الماضى وقد خصص من ميزانية هذا العام ٦٢ مليون دولار لاستيراد الاغذية ٥٢٨ مليون دولار لمشتريات معدات دفاعية ، ٣٧ مليون دولار لاستيراد وقود ، ٣٠ مليون دولار لاستيراد مواد خام ، ٢٠ مليون دولار لاستثمارها فى مشاريع الكهرباء والصناعة .

## ازدياد انتاج البترول بالكويت

~~~~~

تدل الاحصاءات الرسمية عن انتاج البترول فى الكويت أنها ستستطيع أن تنتج سنة ١٩٥٢ من البترول أكثر مما كانت تنتجه ايران أى حوالى ٣٧ مليون طن وقد بلغ مجموع الانتاج فى الكويت خلال الشهور السبعة الاولى من هذا العام

٢١٧ مليون طن .

مستقبل صادرات تركيا

~~~~~

صرح وزير الاقتصاد والتجارة التركى أخيراً أن صادرات تركيا سوف تزداد فى العام القادم زيادة كبيرة نتيجة للتوسع الزراعى فى البلاد على وجه الخصوص .

وقال ان النهضة الزراعية فى تركيا فى السنين القليلة الماضية ترجع الى التوسع فى اقراض المزارعين ومدهم بالآلات الحديثة . فقد اقترض الزراع مبلغ ٣٢٦ مليون دولار وبلغ عدد المحارث الميكانيكية فى البلاد حوالى ٢٤٠٠٠ ولذلك سوف تتمكن تركيا من تصدير ١٥ مليون طن من القمح وتصبح بذلك الدولة السادسة المصدرة للقمح فى العالم . كما ان انتاجها من القمح والحبوب الاخرى سيزيد أيضاً .

## الواردات الامريكية الى مراكش

~~~~~

كانت السلطات الفرنسية ، فى مراكش قد فرضت سنة ١٩٤٨ على الواردات الامريكية الى مراكش قيود الاستيراد التى تفرضها عامة على الواردات من بلاد العملة الصعبة . الا أن حكومة الولايات المتحدة اعترضت على ذلك مستندة الى نصوص الاتفاقية التى عقدها مع سلطان مراكش سنة ١٨٣٦ والتى تعهدت فيها السلطات فى ذلك الحين بمعاملة الولايات المتحدة تماماً معاملة فرنسا من حيث الامتيازات التجارية ورفعت الولايات الامر الى محكمة العدل الدولية التى أصدرت حكمها فى هذه القضية أخيراً وهذا الحكم يؤيد وجهة نظر الامريكية فى المسألة .

الباكستان وانخفاض أسعار الجوت

~~~~~

قررت حكومة الباكستان شراء فضلة محصول الجوت هذا العام وتبلغ حوالى ١٥ مليون بالة بأسعار دنيا حددتها وتأمل الحكومة أن تؤدى هذه الخطوة الى تثبيت أسعار الجوت وهو أحد المواد الرئيسية التى تنتجها الباكستان .

وكانت الباكستان فى عام ١٩٥٠ / ٥١ قد صدرت جوتا بمبلغ ٩٠٠ مليون روبية من مجموع الصادرات التى بلغت ٢٣٠٠ مليون روبية وفى عام ١٩٥١ / ٥٢ صدرت بمبلغ ١٢١٠ مليون روبية من مجموع الصادرات البالغة ٢٣٠٠ مليون روبية



# مخازن المواد والمهمات

## البحث الثالث حسابات المخزن

نتناول في هذا البحث شرح طرق مساك حسابات المخازن

**الفرع الاول :** النماذج المختلفة المستعملة في عملية المخازن من خطواتها الاولى وهي استلام المواد الى خطواتها النهائية وهي صرفها الى الاقسام المنتجة وانقطاع علاقة المخزن العام بها . وسيتناول هذا الفرع عدد النسخ التي تحرر من كل نموذج وخط سير كل منها في الملفات والمحفوظات .

**الفرع الثاني :** شكل الدفاتر المستعملة ، وهل تكون على شكل الدفتر المجلد bound books ام على شكل الاوراق السائبة loose-leaf التي تحفظ في اغلفة مخصوصة binders ام على شكل كارتات cards وما مزايا وعيوب كل نوع من هذه الانواع .

**الفرع الثالث :** ما هي الاوراق والدفاتر التي تمسك في المخزن ذاته ، وما هي تلك التي تمسك في قسم الحسابات ، ومدى العلاقة التي بين هذين النوعين . وكذلك مدى التكرار المشترك بينهما .

**الفرع الرابع :** هل تشمل بيانات المخزن العام . اسعار المواد المشتراة واثمانها ، ام انه يستحسن اخفاء هذه الامور عن امين المخزن .

**سندات ايداع المواد بالمخازن :** يتبع كثير من الموردين طريقة ارسال اذن استلام من البضاعة والمواد التي يوردونها للمؤسسة . وهذا الاذن يكون - في العادة - من اكثر من صورة . وقد تسلم نسخة منه مع البضاعة مباشرة - ويحتفظ المورد بنسخة ، وقد يرسل ثلاثة مع الفاتورة الشاملة لكل التفصيلات المعتادة

وقد لا يتبع بعض الموردين هذه الطريقة خصوصا اذا كانوا موردين متوسطي الاهمية . كما ان المواد التي تشتري تسليم محلات مورديها لا تكون مصحوبة عادة بمثل هذا المستند وعلى كل حال فانه يتعين على المؤسسة في كل هذه الاحوال ان تعد نمودجا خاصا ملء بياناته بمجرد ورود المواد وايداعها بالمخزن العام

ويمكن استعمال الانموذج رقم (1) المبين لهذا الغرض ، ويطلق عليه اذن

توريد مواد ومهمات الى المخزن العام ، وهذا الانموذج يتميز بدقة البيانات الواردة به واهميتها للضبط الداخلي والرقابة . ونرى تبين هذه المزايا بشيء من التفصيل حيث سنشير اليها في امكنة اخرى من بحثنا .

**الرقم المسلسل :** انه بيان احصائي مفيد ويحتاج الامر كثيرا الى الاستعانة به في موضوعات المراجعة والتفتيش .

**التاريخ :** ان هذا البيان ايضا من اهم البيانات حيث يسجل تاريخ ورود البضاعة .

**المخزن الفرعي :** هذا البيان من باب تسهيل العمل . حيث يقتضي هذا تقسيم المواد العديدة التي ترد للمؤسسة الى قوائم اصناف متشابهة ومتحدة الصفة - وافراد حساب جزئي لها في دفتر استاذ المخزن stores ledger فلو حدث فرق حسابي في حساب المخزن stores A/C فقد يمكن تحديده في حساب فرعي معين وحينئذ تسهل عملية المراجعة والتصحيح وسيرد الكلام عن هذا الموضوع تفصيليا في موضوع تال ان شاء الله تعالى .

**اسم المورد :** انه ايضا من البيانات الهامة حيث يجب ان نعرف اسم المورد لشئون الصرف او الشكوى من المواد او الشراء التالي .

**رقم اذن التسليم :** هذا هو الذي اشرنا اليه في مستهل بحث اليوم فان كان موجودا من المواد اشر اليه هنا واثبت رقمه من باب الضبط . اما اذا لم يكن موجودا فيشطب كفاية عن عدم استيفائه .

**رقم امر الشراء :** هذه خطوة سابقة لعملية الاستلام . ويقوم باستيفائها مدير المشتريات الذي تكلمنا عن اختصاصه في المرة السابقة . ويجب

انموذج رقم 1

اذن توريد مواد ومهمات

الى المخزن العام

رقم مسلسل المخزن الفرعي رقم امر الشراء المعتمد من الادارة التاريخ اسم المورد رقم اذن التسليم تاريخه

| الكمية<br>او الوزن | الوحدة | اسم الصنف | الرصد<br>بعد الوارد | رقم<br>الصنف | سعر الوحدة | القيمة | ملاحظات |
|--------------------|--------|-----------|---------------------|--------------|------------|--------|---------|
|                    |        |           |                     |              |            |        |         |

استلمت الاصناف المبينة اعلاء وافرائانها مطابقة لامر الشراء وليس بها أي ميب او نقص

امين المخزن



**اسم الصنف :** لا بد من بيانه على وجه الدقة التامة

**الرصيد من الجرد :** هذا بيان احصائي مفيد . فان امين المخزن يستطيع بسهولة الرجوع لمستنداته واستيفاء هذا البيان ويستطيع التأكد من صحته بالجرد الفعلي الذي يجب ان يجريه بين حين وآخر . فيدعوه هذا الى الاطمئنان لمصلحة عمله وسلامة المخزن .

**رقم الصنف :** هذا البيان يدخل في صميم طريقة حسابات المخزن والتي سنتكلم عنها في موضعها ويعتبر متعلقا ايضا بلفظ المخزن الفرعي الذي اشرنا اليه اعلاه . اذ ان كل مخزن فرعي يضم اصنافا معينة ، يرمز لها بارقام خاصة code number من باب التسهيل .

**ملاحظات :** لامين المخزن ان يكتب في هذه الخانة ما يعين له من ملاحظات قد يرى ضرورة ابلاغها للادارة . فقد يصف نقصا في العدد او زيادة او اختلافا يسيرا عن المواصفات . . على اساس ان الادارة ستتولى تسوية الموضوع .

**صيغة الاستلام :** ان فيها كل الاحتياط الكافي - ذلك ان اذن التوريد هو المستند الداخلي للادارة في العرف - وتستطيع ان ترجع فيه الى امين المخزن حيث وقع باستلامه للبضاعة كاملة غير منقوصة ولا معيبة ( مع الاشارة للملاحظات التي يكون قد كتبها )

**تذييل :**

١ - لم نشر الى خانتى « سعر الوحدة » و « القيمة » حيث ان مهمة امين المخزن لاتتناولها ولاشأن له بهما طبقا لاحداث الاساليب . ويجب ان يلاحظ هذا في امر الشراء (كما اشرنا) فان النسخة التي ترسل منه لامين المخزن يجب ان تكون خالية من بيانات السعر والقيمة وشروط الدفع .

٢ - يستحسن ان يحرر اصل واحد فقط من هذا الاذن منعلا لاي تلاعب على ان يحتفظ امين المخزن بصورة منه غير ممضاة منه لجرد الاحتياط .

٣ - يستحسن كثيرا قصر كل اذن توريد على صنف واحد فقط من الاصناف الواردة . وقد يكون في هذا بعض الكلفة ولكن فائدته في نواحي المراجعة ، والتفتيش والاحصاء ،

## مختصات قصاصات

**سلفاتور شيكوريل**



تلقى علومه الابتدائية والثانوية في مدارس القاهرة ، ثم سافر الى سويسرا ، حيث درس العلوم الاقتصادية وعاد في عام ١٩١٣ ليعمل في المتجر الكبير وكان يديره والده الذي ابنى الا ان يدرجه في كل قسم من اقسام المتجر حتى القسم المختص بلف البضاعة وحزمها . . وقد كان سلفاتور شيكوريل المستخدم الذي يحضر مع اول عامل بالمتجر لينصرف بعد آخر عامل من العمال فيه . .

وفي عام ١٩١٦ اشتغل بادارة المتجر يعاون اخويه سلمون ويوسف شيكوريل وبقي يديره حتى اليوم .

ولعل اول ما يمتاز به سلفاتور شيكوريل الصبر والثبات ، والمثابرة التي لاتعرف اليأس ولا تضعف أمام المصاعب والمتاعب . . فقد حدث ان اصببت متاجره الكبرى بالقاهرة في صيف عام ١٩٤٨ بضربات من القنابل كبدها من الخسائر ما يقرب من خمسين ألف جنيه ، ومع ذلك فلم يتعطل العمل بها أكثر من اسبوعين ، ثم حرق مرة اخرى بين ما حرق من متاجر القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . . ولم يأت نوفمبر من نفس العام حتى كانت المتاجر قد استأنفت سيرتها وعادت لتتم مهمتها التجارية التي بدأتها على يد والده في عام ١٨٨٧ في المكان الذي يشغله في الوقت الحاضر متجر سيدناوى ، والذي انتقل منه الى مكانه الحاضر عام ١٩١٢

وتلك لاشك جراحة جديرة بالتنويه وما جدر العاملين في الوسط التجارى ان يتخلقوا بمثل ما يمتاز به شيكوريل من الصبر والمجادة ليضمنوا بمثل هذا الكفاح ضمان الاستثمار بنجاح

وسلفاتور شيكوريل رئيس مجلس ادارة شركة شيكوريل وعضو مجلس الادارة المنتدب - وهو عضو مجلس ادارة شركة مقاولات كوكينوس للبناء ، وهو مساهم كبير في بنك مصر ، ولاسرته ضلع كبير في نشأة البنك الاولى . .

وعلى الرغم من انه اشرف على نهاية الحلقة السادسة من عمره فهو يمتاز بنشاط ملحوظ وقوة وفتوة ولعل ذلك راجع الى انه لا يحرم نفسه من الرياضة - رغم كثرة مشاغله - وقد كان شيكوريل رئيس الفرقة المصرية للالعاب الرياضية « الاولمبياد » عام ١٩٢٨ .

وهو يتمتع بقسط كبير من التأدب والتواضع ، ولو لم تكن تعرف شخصيته لحسبته مستخدما عاديا بذلك المتجر الكبير .

انما هو مثل يحتذى ، نرجو لتجارنا ان يحتذوه ويقتدوا به ، ليحرزوا مثل ما أحرز من توفيق ، أما هو فأرجو له منه المزيد .

**حسن الحطيم**

المخزن بارسال كل الاوراق التي وقع عليها بالاستلام الى قسم الحسابات مرفقة ببيان الوارد اليومي كما سنبينه في العدد التالى ان شاء الله تعالى

**يتبع موسى حقي**

خصوصا اذا كانت المؤسسة تستعين بالالات الحاسبة حيث تستطيع الحصول على احصائيات في غاية الفائدة الادارية .

٤ - في نهاية اليوم يقوم امين





### أوروبا والمساعدات الأمريكية

تعتبر أوروبا صاحبة نصيب الأسد في المساعدات الدبلوماسية الخارجية التي تقدمها أمريكا ، والتي استقر الرأي على أن تكون ٦٤٤٧ مليون دولار أثناء العام الذي ينتهي في يونيو سنة ١٩٥٣ ، وستخصص هذه المساعدة للنفقات العسكرية ، ولشراء المعدات اللازمة ، والنفقات الدفاعية وهي ١٢٨٢ مليون دولار لشراء المواد الخام الدبلوماسية .

ولقد فكر المختصون في مشروع آخر لزيادة حصة أوروبا من الدولارات وقد أعلن منذ مدة أن حكومة الولايات المتحدة ستقوم بشراء معدات الطيران المصنوعة في أوروبا ، والهدف الذي يكمن وراء هذا المشروع هو تشغيل المصانع التي سكنت حركتها ، وزيادة إيرادات أوروبا من الدولارات .

### بحث البطالة في إيطاليا

تقوم لجنة مكونة من ٢١ نائبا إيطاليا ببحث نظام تسجيل العاطلين في إيطاليا توطئة لاصلاح ذلك النظام ومعرفة الاسباب الحقيقية للبطالة في البلاد واقتراح وسائل لمعالجة الحال . ومن المعروف أن احصاءات البطالة مبالغ فيها لان عددا كبيرا من ربات البيوت سجلن أنفسهن على اعتبار أنهن يبحثن عن عمل وهن في الواقع لا ينوين ترك بيوتهن اذا ما وجدن عملا خارجيا ، دائما يلجأ النساء وغيرهم الى مكاتب التسجيل للحصول على اعانة البطالة .

ولا ينتظر أن تنتهي اللجنة البرلمانية من مهمتها قبل ستة شهور على الأقل .

### بلجيكا تحدد من البطالة

تقدمت الحكومة البلجيكية أخيرا بمشروع قانون لتخفيض الضريبة على الواردات الخاصة بالمصانع الجديدة أو الموجودة فعلا ، وتريد التوسع في الاماكن التي يوجد بها عاطلين . وستعفى كذلك هذه المصانع الجديدة من ضريبة الاملاك على الارض والمباني التي تحتاج لها قبل سنة ١٩٥٥ لمدة خمس سنوات . وكثير من التسهيلات الاخرى الضريبية والارباح والخسائر كما تقدمت كذلك بمشروع قانون آخر لانشاء هيئة استثمار أهلية مستقلة عن الهيئات الاخرى مثل الهيئة الاهلية للائتمان الصناعي ، وسيكون رأس مال هذه الهيئة الجديدة ١٠٠ مليون فرنك ، وسيسمح لها بأصدار سندات تقدر قيمتها بعشرة أمثال رأسمالها بضمان الحكومة ولها الحق في الاشتراك في رأس مال المشاريع الجديدة أو الموجودة في حدود ٥٠٪ اذا كانت هذه المشاريع تعمل على الرفاهية الاقتصادية في البلاد وتحقيقها لأكبر عدد ممكن من السكان

### محصول القمح الكندي

تنبأ الهيئات المختصة في كندا بأن محصول الحبوب لموسم ١٩٥٢/٥٣ سيكون أكبر محصول عرفه التاريخ فتذكر أن محصول القمح سيزيد على ٦٠٠ مليون بوشل مع الأخذ في الحسبان ما سيعانيه المحصول من أمراض كالصدأ أو غيره

### محصول القطن الأمريكي :

أعلن أخيرا التقدير الخامس لمحصول القطن الأمريكي الذي بلغ ١٤٩ مليون بالة بالمقارنة الى التقدير السابق ١٤٤ مليون بالة مقابل ١٥١ مليون بالة في ١٩٥١ .

### الاستثمار الخارجي الفرنسي منذ

١٩٤٥

صرح أخيرا وزير مالية فرنسا أنه طبقا لاقام مراقبة النقد الفرنسية بلغ الاستثمار الخارجي الفرنسي منذ ١٩٤٥ ٣٨ مليون فرنك منها ٢٥ مليون دولار في المنطقة الدولارية ، ٢٢٤ مليون جنيه في المنطقة الاسترلينية و ٢ مليون دولار كندي في كندا ، ٢٣٣ مليون فرنك سويسري في سويسرا و ١/٢ بليون فرنك بلجيكي في بلجيكا وما يقرب من ٢ بليون فرنك سويسري وما يقرب من ٢ بليون فرنك فرنسي في دول أمريكا اللاتينية . ومستوى الاستثمار هذا أقل مما كان قبل الحرب

### زيادة الانتاج في الصين

تحت السلطات المسئولة في الصين اتحاد العمال الصينيين ، على العمل على زيادة الانتاج والتكشف في جميع أنحاء الدولة ، وترى هذه الجهات أن هذا العمل من الاهمية بمكان لخلق جو صالح يساعد على بناء الوطن . ويعلق البعض على هذا النبا بأن الصين سوف تعلن قريبا مشروع خمس سنوات للانهاض الاقتصادي في البلاد .

### الارقام القياسية في ايطاليا

| البطالة                | نفقة المعيشة       |
|------------------------|--------------------|
| باعتبار ١٩٤٧ = ١٠٠     | باعتبار ١٩٣٨ = ١٠٠ |
| المتوسط الشهري في ١٩٤٦ | ٨١٫٧               |
| المتوسط الشهري في ١٩٤٧ | ١٠٠                |
| ديسمبر ١٩٤٨            | —                  |
| ديسمبر ١٩٤٩            | ١٠١٫٥              |
| ديسمبر ١٩٥٠            | ١٠٢٫٢              |
| مارس ١٩٥١              | ٨٨٫٤               |
| ديسمبر ١٩٥١            | ١٠٣٫٤              |
| فبراير ١٩٥٢            | ١١٢٫٧              |
| مارس ١٩٥٢              | —                  |
| —                      | ٤٩١٫٧              |
| —                      | ٤٧٥٫٣              |
| —                      | ٥٠٠٫٩              |
| —                      | ٥١٩٫٩              |
| —                      | ٥٤١٫٦              |
| —                      | ٥٤٥٫٩              |
| —                      | ٥٤٧٫٥              |

هذا وتحاول الحكومة الإيطالية محاربة الفلاء الشديد الذي يظهر من الجدول بشتى الوسائل ، أهمها زيادة الانتاج وحسن توزيع الدخل



في أول يناير

سنة ١٩٥٣

عدد خاص

عن

التمهية الاقتصادية

زيادة قدرها ٧٠٪ عما كان عليه في سنة ١٩٥١ ، ويرجع هذا الى استمرار التناقص في الصادرات منذ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، فالواردات زادت بمعدل ١٩٥ مليون دولار شهريا ( الا في فبراير حيث بلغت ١٨٢ مليون دولار ) بالمقارنة الى ١٧٤ في سنة ١٩٥١ ، وهذه التغيرات جميعا ترجع جزئيا الى التحرير التام الذي حدث في أكتوبر سنة ١٩٥١ للواردات من دول اتحاد المدفوعات الاوربي ، بينما فرضت بعض بلاد هذا الاتحاد قيودا في أكتوبر أضرت بصادرات إيطاليا

**البنك الدولي يرفض طلب اليونان**

رفض البنك الدولي للانشاء والتعمير طلب اليونان الذي تقدمت به في أغسطس الماضي بطلب قرضا قدره ٨٠ مليون دولار ، وذلك لعدم تنفيذها الشروط المبدئية التي اشترطها البنك لمنع القرض المذكور . وهذه الشروط تتضمن توازن ميزان مدفوعاتها وتوازن ميزانيتها كذلك ، كما طالب البنك بانشاء هيئة للإشراف على المشاريع المراد تحويلها ، وذلك للتحقق مما اذا كان هذا الاعتماد سيفي ويصرف على هذه المشاريع

الاجنبية بمقدار ٢١٠ مليون روبية في السبعة شهور الاولى من العام الحالي أي بنسبة الربع تقريبا . ولتفادي انهيار المدخرات فرضت الحكومة أخيرا ضريبة ١٠٪ على الواردات الغير ضرورية .

**انهيار حالة تجارة إيطاليا**

تدل الأرقام التي نشرت أخيرا على أن واردات إيطاليا في النصف الاول من عام ١٩٥٢ بلغت ١١٨٥ مليون دولار بعد أن كانت ١٠٥٤ مليون دولار في سنة ١٩٥١ ( يناير - يونيه ) بينما انخفضت الصادرات من ٧٧٠ مليون في الستة أشهر من عام ١٩٥١ الى ٧٠٧ مليون في نفس المدة من العام الحالي . وبذلك يكون العجز في الميزان التجاري في هذه المدة ٤٧٨ مليون دولار أي

**رأي دالتون في الاسترليني**

خطب المستر دالتون وزير المالية السابق في حكومة العمال وندد بسياسة الحكومة البريطانية في تحرير المعاملات بالاسترليني وتحويله الى دولارات . وقال أن الفلطة التي ارتكبت في صيف سنة ١٩٤٧ وما جرت على بريطانيا من خسائر يجب ألا تتكرر ، لأن بريطانيا لا تستطيع تحمل اخطاء أخرى خصوصا اذا كان تشرشل يوجهها .

**أزمة المدفوعات الخارجية في سيلان**

تعماني سيلان أزمة حادة في مدفوعات الخارجية نتيجة ضعف حصيلة صادراتها وعدم اقبال العالم عليها . وقد هبطت الاحتياطات

**انتاج السفن في العالم**

**في النصف الثاني من**

**بآلاف الاطنان**

| ١٩٥١   | ١٩٥٠ | ١٩٤٩   |                                                        |
|--------|------|--------|--------------------------------------------------------|
| ٥٤٩٤٠١ | ٤٨١٩ | ٤٣٩٤٠٨ | مجموع الانتاج العالمي من السفن التي يجري بناؤها منها : |
| ٢٢٠٩٠  | ٢٠٤٥ | ١٩٩٤٠١ | انجلترا                                                |
| ٥٦٢٠٥  | ٣٤٠  | ٥١٢٠٨  | الولايات المتحدة                                       |
| ٤٢٩٠٥  | ١٩٨  | —      | ألمانيا الغربية                                        |
| ٤٧٢٠٦  | ٤٥٧  | ٤٢٢٠٠  | فرنسا                                                  |
| ٢٩٤٠٨  | ٢٣١  | ١٢٠٠٤  | اليابان                                                |
| ٣٢١٠٢  | ٣٠٧  | ٣٠١٠٥  | هولندا                                                 |
| ٣١٢٠٤  | ٣٠٥  | ٢٩٧٠٣  | السويد                                                 |
| ٢٧٥٠٥  | ٣١٤  | ٢١٤٠٤  | إيطاليا                                                |

يظهر الجدول المرافق تطور انتاج السفن في العالم في فترة السنين الثلاثة الاخيرة فما زالت بريطانيا تتزعم بلاد العالم في هذا المضمار تليها الولايات المتحدة الامريكية ، ثم باقي الدول الاوربية واليابان . ويجب ملاحظة النهضة السريعة في بناء السفن في ألمانيا التي حرمت عسكريا من معاودة انتاجها حتى أوائل سنة ١٩٥٠ ، ولكنها ما لبثت أن عادت الى الانتاج على نطاق واسع وكذلك فعلت اليابان .

ويلاحظ أن حمولة السفن التي يجري بناؤها حاليا في العالم أعلى مما كانت عليه في الماضي . ويظن الخبراء أن هذه الصناعة سوف لا يطول رواجها ، نظرا للمنافسة الشديدة التي تظهر بين شركات الملاحة ، على نقل البضائع .



# القيود الحسابية للاعتمادات المستندية في دفاتر المستورد

تقوم كثير من البيوتات التجارية والصناعية باستيراد البضائع والخامات اللازمة لها من الخارج ، ومن هنا تنشأ الضرورة لفتح الاعتمادات المستندية التي يتم أكثر التعامل مع الموردين الأجانب بمقتضاها ويستطيع المرء ان يدرك مدى أهمية الدقة في القيود الحسابية لهذه الاعتمادات اذا علم ان على ذلك يتوقف مدى صحة تسعيرة البضاعة المستوردة وليس هذا من السهولة بمكان في حالة المنشآت التي يقتضيها نشاطها فتح اعتمادات متعددة ، قد تصل الى المئات اثناء العام الواحد .

ولمعالجة هذه القيود بالدفاتر يقتضيها الامر ان نقسم البحث كما يلي :

- ١ - فتح الاعتماد المستندي
- ٢ - مصاريف الاعتماد المستندي
- ٣ - دفعات الاعتماد المستندي
- ٤ - تصفية الاعتماد المستندي

## ١ - فتح الاعتماد المستندي :

هذا هو الاجراء الاول الذي يقوم به المستورد اثر اتفاه مع المورد على البضاعة المطلوبة وشروط دفعها وتسليمها وما الى ذلك ، فهو يطلب الى البنك الذي يتعامل معه أو الذي يطلبه مورده فتح اعتماد مستندي بقيمة البضاعة المطلوبة وذلك على انموذج خاص يعده البنك لذلك الغرض . ومن ثم يقوم البنك بشراء العملة الأجنبية المطلوبة وباخطار المورد بذلك . ويهمننا قبل الكلام عن القيود الحسابية الخاصة بفتح الاعتماد ان نتبين المبلغ الذي خصمه البنك من الحساب الجاري للمستورد تحت حساب الاعتماد المطلوب ، وهذا يوضحه اشعار الخصم الذي يرسله البنك ، وهو لا يخرج عن حالة من ثلاث :

- ١ - الحالة الاولى ان يفتح البنك الاعتماد على المكشوف أي بدون خصم

قيمه من الحساب الجاري للمستورد طرفه حتى يقوم البنك بسداد قيمة الاعتماد او جزء منه الى المورد وحينئذ يقوم بخصم هذا السداد من الحساب الجاري للمستورد طرفه ، وفي هذه الحالة لا يخرج القيد في الدفاتر عن ان يكون قيما نظاميا لاثبات المسؤولية العرضية التي للبنك قبل المستورد ، كأن يثبت القيد كالآتي :

من حساب عملة أجنبية بنك كذا الى حساب البنك اعتمادات مستندية أو

من حساب اعتمادات مستندية بنك كذا الى حساب البنك اعتمادات مستندية وذلك بقيمة الاعتمادات المستندية بكاملها من واقع اشعار البنك .

ب - أما الحالة الثانية وهي فتح الاعتماد المستندي وخصم جزء من قيمته ٢٥ ٪ مثلا من الحساب الجاري للمستورد كاحتياطي ( هامش ) فانه يجري قيد نظامي بقيمة الاعتماد بالكامل كما سبق ان بينا ثم يجري بعد ذلك قيد بالمبلغ المخصوم من الحساب الجاري للمستورد طرف البنك كما يلي :

من حساب موقوف لاعتمادات مستندية بنك كذا

الى حساب جاري بنك كذا ويلى ذلك قيد نظامي عكس قيد الفتح النظامي بقيمة المبلغ المحجوز من الحساب الجاري للهامش السالف الذكر .

ج - اما في الحالة الثالثة وهي فتح الاعتماد وخصم كامل قيمته من الحساب الجاري للمورد فيكون القيد كما يلي :

من حساب موقوف لاعتمادات مستندية بنك كذا

الى حساب جاري بنك كذا هذا ولا يفوتني ان اذكر كيفية ظهور الحسابات السالفة بحالتها هذه

بالميزانية . ففي الحالة الاولى تظهر الاعتمادات المستندية بالحسابات النظامية بالميزانية بجانب اصول تحت اسم ( اعتمادات مستندية بنك كذا ) ويقابلها بالحسابات النظامية بجانب الخصوم نفس القيمة تحت اسم ( بنك كذا اعتمادات مستندية ) أما في الحالة الثانية فتظهر نفس الحسابات بالميزانية في الحسابات النظامية ولكن بقيمة تقل عن الحالة الاولى بما يوازي المبالغ المحجوزة كهامش لهذه الاعتمادات ، اذ ان الاخيرة تظهر بجانب اصول بعد حسابات جارية البنوك تحت اسم ( بنك كذا ، حسابات مجمدة لهامش اعتمادات مستندية . اما في الحالة الاخيرة فهي كسابقتها باستثناء الحسابات النظامية فلا محل لوجودها في هذه الحالة ، وهنا يراعى كتابة قيمة الاعتمادات بالعملة الأجنبية بجوار البيان بالميزانية

وهناك ملاحظة أخيرة بصدد فتح حسابات الاعتمادات المستندية وهي خاصة بعمل بطاقات تشمل رقم كل اعتماد وقيمه بالعمتين الوطنيتين والاجنبيتين واسم المورد وشركة التأمين وتاريخ استلام البضاعة وبالجمله كافة البيانات التي تسهل تتبع الرسائل لحين ورودها . هذا ويحسن استعمال دفتر استاذ مساعد للحسابات المجمدة لاعتمادات مستندية تفصل فيه هذه الحسابات لحين تحويلها لحساب الموردين ليسهل حصر الخطأ ان حدث ذلك .

## ٢ - مصاريف الاعتمادات المستندية

المقصود هنا بمصاريف الاعتماد هو كل المصاريف التي يدفعها المستورد على الرسالة لحين ورودها بمخزن الشركة ، وعلى ذلك فالمصاريف المذكورة تشمل عمولة البنك ومصاريفه عن فتح الاعتماد المستندي ورسوم تأمين الرسالة وتخليصها وبالجمله كل



المتبقى بحساب المورد الى حساب شركة التأمين او تركه كما هو اذا كان المسئول عن ذلك هو المورد حتى يتم سداده .

هذا وحين تصوير الميزانية يراعى دائما وضع حسابات الرسائل التى تكون قد سددت قيمتها بالكامل للمورد ولم ترد بعد البضاعة الخاصة بها ، ولكنها تكون عادة فى سبيل تخليصها من الجمرک ، اقول توضع هذه الرسائل بقيمة تكلفتها بجانب الاصول بعد حساب البضائع وتحت اسم حساب بضاعة بالطريق عبد المنعم محمود صالح

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف شهرية مؤقنا

صاحب الامانة عبد الله فكرى باطل

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير ادارة فؤاد الجوزى

مدير ادارة بنجاء الملكى

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ عليها مع ادارة المجلة

الاشتركاكات فى مصر مبنية ونصف سنة

• فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

او لبنان او فلسا

• فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاغا

• فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهات مصرية او ٥/٦ جنيهات انجليزية

• قسود اشتركاكات فى مصر والسودان فقط

بموجب اذونات او هوالا بربيرة او شيكاك

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

او هوالا نقدية

من حساب جارى بنك كذا الى ح / موقوف لاعتمادات مستندية هذا ويجب دائما اجراء قيد نظامى عكس القيد النظامى الذى اجرى عند فتح الاعتماد المستندى وذلك بقيمة كل دفعة يدفعها البنك للمورد خصما من الحساب الجارى فيكون القيد كالاتى: من حساب بنك كذا اعتمادات مستندية

الى حساب اعتمادات مستندية ( او عملة اجنبية ) بنك كذا .

وهذا القيد ينصب طبعا على الاعتمادات المفتوحة او التى خصم البنك جزء من قيمتها من الحساب الجارى ( كهامش )

### تصفية الاعتماد المستندى :

يقوم المستورد بمجرد استلامه للفاتورة والمستندات المرافقة لها بارسال ذلك الى احد المخلصين ليقوم له بتلخيص البضاعة من الجمرک وشحنها الى مقر منشأته . ويهمناحين استلام البضاعة وقبل اجراء اى قيد بالدفاتر ان نتأكد من الامور التالية ١ - مطابقة البضاعة للفاتورة من حيث الكمية والصنف .

٢ - سلامة البضاعة اى عدم اصابتها بكسر او تلف .

٣ - ان قيمة الفاتورة تعادل قيمة الدفعات التى دفعها البنك للمورد فاذا ماتحققنا من صحة هذه الامور امكن اجراء القيود التالية :

١ - من حساب الرسائل ( رسالة رقم كذا ) الى حساب الموردين ( بقيمة الفاتورة )

٢ - من حساب المشتريات الى حساب الرسائل ( رسالة رقم كذا )

بقية التكاليف كما تظهر بحساب الرسالة هذا وفى حالة وجود عجز او تلف بالبضائع الواردة ، يجب اثبات ذلك فى محضر استلام البضائع واخطار شركة التأمين المسئولة عن ذلك ، وهنا تجرى القيود السالفة بعد استبعاد قيمة العجز او التلف من قيمة الرسالة ثم تحويل الرصيد المدين

مايلزم من المصاريف لحين ورودها بمخازن المنشأة . ومن هنا نرى اهمية تخصص كل من هذه المصاريف للرسالة التى صرف من اجلها ، ولذا كان من المتعين استعمال دفتر استاذ مساعد للرسائل وتعطى كل رسالة رقما خاصا ، ولاأس أن يكون هذا الرقم هو نفس رقم الاعتماد المستندى لدى البنك . وحينئذ يكون القيد الخاص بالمصاريف كالاتى :

من ح / الرسائل ( رسالة رقم ) الى ح / جارى بنك كذا ( او ح / الصندوق )

هذا وحين تصوير الميزانية تظهر حسابات الرسائل المدينة بقيمة المصاريف فقط ضمن حسابات المدينين المتنوعين .

### ٣ - دفعات الاعتماد المستندى

يقوم البنك بدفع قيمة الاعتماد او جزء منه الى المورد بمجرد استلامه الفاتورة ومستندات الشحن وبوليصة التأمين الخ ، وتكون الدفعة تبعا لقيمة البضاعة التى قام بشحنها ، وحينئذ يرسل البنك اشعارا للمستورد يخبره فيه بقيمة الدفعة التى سدها للمورد نظير المستندات ، ويكون القيد فى هذه الحالة :

١ - من حساب الموردين الى ح / جارى بنك كذا فى حالة فتح الاعتماد على المكشوف ٢ - من حساب الموردين الى مذكورين

حساب جارى بنك كذا حساب مجمل لاعتمادات مستندية فى حالة فتح الاعتماد وخصم جزء من قيمته ( هامش ) من الحساب الجارى للمورد ( طرف البنك )

٣ - من حساب الموردين الى حساب موقوف لاعتمادات مستندية

فى حالة فتح الاعتماد وخصم قيمته بالكامل من الحساب الجارى للمورد طرف البنك ويجدر الاشارة هنا الى أن كثيرا ما يحدث الا يستعمل الاعتماد بالكامل وفى هذه الحالة يجب اخطار البنك لبيع رصيد الاعتماد ( المتبقى من العملة الاجنبية ) .

ويقوم البنك بعد ذلك بارسال اشعار اضافة للمورد بقيمة بيع هذا الرصيد ، وحينئذ يجرى القيد التالى:

# تحويل البحر إلى أرض زراعية

لعل أول ما يشاهده الإنسان حين يصل إلى ميناء أمستردام الجوى تلك العبارة البسيطة ذات المعنى الكبير «نحن هنا ١٤ قدما تحت سطح البحر» حيث كانت بحيرة هارليمر سابقا ..

فالاسم الاصلى والطبعي لهولندا هو - الاراضى الواطئة - اذ ان خمس مساحة الاراضى الهولندية التى تبلغ ١٢٨٥٠ ميل مربع تقع تحت مستوى سطح البحر بانخفاض أقصاه ٢١ قدما تقريبا ..

ولولا مشاريع السدود والقوى الكهربائية لغطت مياه البحر أكثر من نصف مساحة هولندا . ولم تقتصر تلك المشاريع على حماية الاراضى من طغيان البحر ، بل أدت إلى استقطاع مناطق شاسعة من البحر وإضافتها إلى مساحة الاراضى المنزرعة . اذ منذ عمليات التجفيف فى القرن الثامن عشر حتى الآن أضيف إلى مساحة الاراضى الزراعية بهولندا ٢٢٠٠ ميل مربع تمثل نسبة كبيرة من المساحة الكلية لتلك الدولة .

وقد كان الامر فى الابتداء قاصرا على الطرق البدائية باستعمال طواحين الهواء فى امتصاص المياه الزائدة من الاراضى ، ولم يأخذ الامر صفة العمل الهندسى الجبار الا فى القرن العشرين بالقيام بالمشروع المعروف باسم زيدرزى ، فحتى ذلك القرن كان خليج زيد رزى قطعة من بحر الشمال ثم تحول بفضلها إلى بحيرة عذبة المياه سميت ببخيرة ايسل . اما المشروع نفسه فقد بنى على الاسس الآتية :

١ - انشاء حاجز مائى هائل طوله ٣٢ كيلو مترا تقريبا لحجز مياه بحر الشمال عن بحيرة ايسل  
٢ - استقطاع خمس مناطق من البحيرة وتحويلها إلى اراضى زراعية .

اما الغرض من انشاء الحاجز المائى فهو :

١ ايجاد بحيرة حلوة لمد المناطق المجاورة بالمياه حين تقل الامطار .

ب - حماية الحواجز الداخلية التى تنشأ حين استقطاع الاراضى من البحيرة .

ج - سهولة تجفيف الاراضى المستقطعة والمجاورة لها ..

د - سهولة المواصلات بين المناطق الشمالية لهولندا .

وبعد اتمام السد الكبير بدىء فى استقطاع المناطق من البحيرة . وكانت الخطوة الاولى لاستقطاع منطقة هى انشاء السدود التى تحجز المنطقة عن البحيرة مع انشاء شبكة من الطلمبات الكهربائية والميكانيكية لسحب المياه من المناطق المستقطعة ثم عمل مصارف مائية - عادية اولا ثم جوفية - وذلك باستخدام الوسائل الميكانيكية الحديثة ، ثم تخطيط المنطقة ومد الطرق وانشاء القرى والمراكز وعمل حقول تجارب لمعرفة النتائج التى تعطيها الارض للاستئناس بها حين توزيع الاراضى أو تأجيرها ، ثم عمل المنشآت الصحية والتعليمية والاجتماعية ، ثم القيام بالخطوة النهائية وهى توزيع الاراضى المستصلحة على المهاجرين إلى الارض الجديدة الطيبة التى كانت بالامس القريب مرتعا للأسماك وطريقا للقوارب .

اما الدافع إلى تلك المشروعات التى تتطلب مالا وجهدا بالغا ، فهو الزيادة المطردة فى عدد سكان هولندا فقد كانوا ٢٦ مليون سنة ١٨٢٩ ، ثم ٥ مليون سنة ١٨٩٩ ثم ١٠ مليون سنة ١٩٤٩ ، حتى أصبحت هولندا من أكثر مناطق العالم كثافة فى السكان ، هذا فضلا عن ان الدول الأخرى لها من ثرواتها المعدنية والصناعية ثروة تستعيز بها عن قلة الاراضى الزراعية لديها . ويضاف إلى ذلك فقدان هولندا لمستعمراتها التى كانت تستوعب نسبة كبيرة من سكانها وتدر ثروة تقابل حاجيات ذلك الشعب المتزايد تلك هى الخطوط العريضة لمشاريع استصلاح الاراضى ، أو على الاصح انشاء الاراضى الزراعية :

حسب القول الذى يتفكه به الهولنديون : «لقد خلق الله العالم باستثناء هولندا التى انشاها الهولنديون» .. ! تلك المشاريع التى تظهر عظمة ذلك الشعب ونشاطه وحيويته وتفوقه فى هذا المضمار . وما احوجنا نحن المصريون إلى ان نتدبر تلك العبارة القصيرة التى كتبت على مدخل الطريق الذى أنشئ على السد الكبير :

«الامة التى تعيش تبنى لمستقبلها» فهذه العبارة هى دستور الامم التى تبغى الرقى والنماء ..

اما السبب فى اختيار تلك الناحية من نشاط الشعب الهولندى للتحديث عنها ، فهى فى ذلك التشابه الكبير بين ظروفنا وظروفهم ، فكلانا يعانى كثافة فى السكان ، وبحيرات شمال الدلتا تشابه المناطق المستصلحة ، وتناقص الثروة مع قصور الاستغلال الخارجى ، والاعتماد الكبير على الزراعة كأساس للثروة ، وغير ذلك مما هو جدير بتدبرنا وتفكيرنا ومقارنتنا بين مشروعاتنا ومشروعاتهم ومامشروع الطريق الذى يشق بحيرة المنزل الذى طال امدده واستطال عهده ببعيد ، فهو مثل حى إلى شأننا وشأنهم فى عالم الانتاج والاستثمار ..

وفى اعتقادى أن الهولنديين هم خير من يستشارون فى امر استصلاح الاراضى الزراعية فى شمال الدلتا من حيث الجوانب المختلفة من هندسية وزراعية واجتماعية وجيولوجية ، وما احرانا بأن نوجه الاهتمام الأكثر نحو ارسال مبعوثينا الفنيين فى تلك الفروع إلى ذلك القطر للدراسة والمقارنة ، فان امتنا فى حاجة إلى الاكثار من الانتاج ، وان أرضنا الطيبة لفى انتظار الاستغلال العلمى السليم لمصلحة الشعب والوطن ..

ملاحظة : الاحصاءات والمعلومات أخذت من وزارة الاقتصاد الهولندية بلاهاى .

محمد صديق لهيطة



# واجب الخبير في حالات رفض الدفاتر

## انخفاض نسبة اجمالي الربح

شاهد في كثير من القضايا ان المصلحة تلجأ الى رفض الدفاتر بحجة انخفاض نسبة اجمالي الربح . ولسنا ندري سببا لهذا الرفض المطلق . اذ قد تكون هناك بواعث ادت الى هذا الانخفاض وعملت عليه . وكثيرا ما تدعم المصلحة هذا السبب بأن الارباح مخفضة عن الارباح لدى المنشآت المماثلة ، وكأنها في ذلك تقول - كما سبق ان ذكرنا في مقال سابق - بأن كل المنشآت يجب ان تربح نسبة اجمالية واحدة ، وهذا هو ما يخالف طبيعة التجارة نفسها . فمن اين اذن نشأ التفاوت بين التجار الذين ابتدأوا تجارتهم براءوس اموال واحدة او متساوية ؟ . حقا ان في القول بذلك افتئات على المبادئ الاقتصادية السليمة . صحيح ان المنافسة تعمل على جعل اسعار البيع متقاربة في الوقت الواحد والمكان الواحد ، الا ان ذلك لا يعنى تقارب او تساوى الارباح . فمهارة التجار تختلف ومقدرتهم تستبين في محاولة كل منهم تخفيض تكاليفه قدر الامكان حتى اذا ما باع بالسعر الجارى الذى تحدده المنافسة كان ربحه متكافئا مع مقدرته وفنه واسراره التجارية والصناعية .

وكثيرا ما نجد مندوبى المصلحة يختارون بعض الاصناف التى بيعت ويستخرجون الفرق بين سعر بيعها وتكلفتها ثم يوجدون نسبة هذا الربح الاجمالى الى التكلفة او المبيعات ، فاذا وجدوها اقل من نسبة الربح الاجمالية العامة سكتوا ، واذا وجدوها اكثر قالوا بأن الدفاتر غير صحيحة وهم في هذا العمل مخطئون ، اذ انه ما من

جدوى لاختيار نسبة ارباح من نفس دفاتر الممول بطريق الجاشنى لمقارنتها بالنسبة العامة التى اظهرتها نفس دفاتر الممول ، لان هذه النسبة العامة قد نتجت من نفس الارقام الواردة بالدفاتر والتى اخذ مندوب المصلحة بعضها وترك البعض الآخر . ويلزم لاتباع طريق الجاشنى ان يختار الشخص العمليات التى سيبنى عليها نتائجه بشكل عادل وان يحيط بالظروف والملابسة لكل وقت ولكل صنف بل وبمواصفات الاصناف التى يختارها . فقد يبيع تاجر صفتين من صنف معين بالذات بسعرين مختلفين ، لان الصفقة الاولى سليمة والثانية بها عيب . او لان احدهما لفرد عادى والاخرى لتاجر او زبون يهمله ان يسمح له بخصم تجارى مرتفع او حتى يعطيها له بتكاليفها أنتظارا لما سيناله منه من ارباح نتيجة مبيعات اخرى له ، او نتيجة لانه سيعرف المحل بزبن جدد او لغير ذلك من الاسباب .

اما النسب المرتفعة التى يستخرجها مندوب المصلحة من دفاتر الممول ثم يطن بعد ذلك فى الدفاتر ، لان النسبة العامة تقل عنها ، فهى حجة للدفاتر لا عندها . اذ لو كان الممول يعتمد ادراج المبيعات بأقل من قيمتها او المشتريات بأكثر من قيمتها لتخفيض نسبة الربح النهائية العامة ، لما اثبت هذه المبيعات او المشتريات بما ينتج هذه النسب المرتفعة ولقيدها بأقل أو أكثر من ذلك .

ومن هذا يظهر بوضوح أن مثل هذه النسب الفردية التى تلجأ اليها المصلحة لا يصح الارتكان اليها كسند اساسى في رفض الدفاتر الممسوكة طبقا للاصول الفنية والمؤيدة بالمستندات ويتوجها نظام مقبول للضبط الداخلى ، او كوسيلة قاطعة لاستخراج نسبة الربح الاجمالى العامة فى النهاية . ذلك لان نسبة اجمالي الربح العامة ليست مستقلة بذاتها ، ولكنها تنتج من اندماج واختلاط نتائج حسابات معينة فى الحسابات الختامية

المثلة فى حسابى التجارة والتشغيل . وعلى الخبير عند ما يتبين له أن النسبة الاجمالية للربح فى النهاية تقل كثيرا عن نسبة المثل ان يبحث عن عنة هذا الهبوط وأن يستفسر من الممول عن سببه ، فاذا ما عثر على اسباب جديّة تبرر ذلك اعتمد الدفاتر والا صحح الارقام وبالتالي نتائجها .

وقد يكون اسباب فى هذا الهبوط سياسة بيعية معينة تتبعها المنشأة او نتيجة لجدانة عهدا بالتجارة أو لشراؤها من موردين مغالين فى اسعارهم أو انها تستورد بضائعها بطريق اكثر كلفة من غيرها كحالة التاجر الذى يستورد بضائع ويطلب نقلها بالطائرة مما يكبد نفقات طائلة فى حين نجد تاجرا آخر ينقلها بالطريق البحرى العادى وهكذا .

وليس من حق المصلحة أن تلزم الممول بأن يتبع طريقا دون آخر ، وكل ما نراها هو الحصول على حصتها فى الربح الذى حققه كل مول فى النهاية . وقد يكون سبب هبوط نسبة الربح ، تقويم خاطئ فى بضاعة الجرد او استهلاكات زائدة لناماكينات فى حالة المصانع او غير ذلك .

ان المنشآت تختلف وسائلها فى تحقيق الربح ، فبعضها يعتمد فى سبيل الحصول عليه الى رفع نسبة اجمالى الربح وبالتالي سعر البيع ، وفى العادة لا تتمكن المنشآت التى تنافسها منشآت أخرى من اللجوء الى هذا الطريق نظرا لان المنافسة الحرة هى فى الغالب التى تحدّد سعر البيع وبعضها يعتمد الى تخفيض نفقات الانتاج حتى تتمكن من الحصول على أقصى ربح ممكن بالبيع بسعر السوق ، الا أن كل المنشآت لا تتمكن من ذلك وقد توجد عوامل يستحيل معها على المنشأة هذا التخفيض ، وبعضها يعتمد الى خفض نسبة الربح الاجمالية التى تحصل عليها ، وبالتالي سعر البيع حتى تتمكن من البيع الكثير ، وهذه السياسة تستطيع أغلب المنشآت ان تتبعها ، وهى فى الغالب احدى الوسائل للمنافسة والحصول على الربح الكبير فى النهاية ان لم يكن عاجلا ففى المدد التالية بعد ان تنال المنشأة من الشهرة بالبيع بسعر منخفض ما يزيد فى اقبال الزبن عليها وهذا يظهر بوضوح فى حالة الاتجار فى السلع الكدالية .

يتبع

ت. ا.

في النصف الاول من نوفمبر

## بیان هام

« جود »

هذا وقد اذاع وزير المالية بيانا  
عن سياسة الحكومة القطنية التي





# الاوراق المالية



في النصف الاول من نوفمبر

هذا اهم ماحدث في السوق خلال الاسبوعين الماضيين . اما الحركة في السوق عموما فلا تزال شديدة الفتور وتقلبات الاسعار تسير في نطاق ضيق الا بعض اوراق كانت تظهر نشاطا يسيرا ثم لا تلبث ان تعود الى الهدوء

\*\*\*

ونشر فيما يلي مقارنات بين اسعار اقبال آخر الاسبوع والاسبوع الاسبق على اهم الاوراق التي كانت موضع اهتمام المتعاملين

| اقفال | اقفال |                   |
|-------|-------|-------------------|
| ١١/١٤ | ١٠/٣١ |                   |
| ٩١٥٠  | ٩٠١٠  | القرض الوطني ٣١٪  |
| ١٤٢٠  | ١٤٦٤  | بنك اثينا         |
| ١٨٤٠  | ١٨٧٠  | » مصر             |
| ٢٥٦   | ٢٥٦   | البنك التجاري     |
| ١٣٧٠  | ١٤١٠  | البنك العقاري     |
| ١٨٣٦  | ١٩٠٠  | تأسيس العقاري     |
| ٥٠٨   | ٤٩٠   | بنك الاراضى       |
| ٢٢٢٦  | ٢٢٥٠  | تأسيس الاراضى     |
| ٢٦٦٤  | ٢٦٧٤  | البنك الاهلى      |
| ٦١٨   | ٦٣٠   | ماء مصر تمتع      |
| ١٨٠   | ١٧٠   | سكة حديد الدلتا   |
| ١٢٤   | ١٢٧   | الفنادق المصرية   |
| ٣١٠   | ٣١٠   | فنادق قبلى        |
| ١٣٨   | ١٤٥   | ابو قير           |
| ٣١٠   | ٣١٠   | الغربية           |
| ١٤٨   | ١٥١   | المصرية الجديدة   |
| ٣٦٣   | ٣٨٦   | كوم امبو          |
| ٢٢٠٠  | ٢١٢٦  | تأسيس كوم امبو    |
| ٨٩٠   | ٩٢٥   | البحيرة           |
| ٣٩٠   | ٤٢٥   | الشيخ فضل         |
| ١٠٤٠  | ١١٣٠  | هليوبولس          |
| ١٨٧٠  | ١٩٥٠  | تأسيس هليوبولس    |
| ١٩١   | ٢٠٠   | دلنلاند           |
| ١٣٩٦  | ١٤٠٠  | ايسترن            |
| ٢٢٨   | ٢٠٤   | غلف الحيوان       |
| ٥٨٠   | ٥٨٤   | النقل والهندسة    |
| ٣١٨   | ٣٤٥   | الزيوت            |
| ٤٩٠   | ٥٤٠   | مصانع النحاس      |
| ١٦١٠  | ١٧٠٠  | المناجم           |
| ٢١٨   | ٢٥٦   | الملح والصودا     |
| ١٢٣٠  | ١٣٢٠  | الفزل الاهلية     |
| ٤٨٣   | ٤٩٣   | الصناعات المعدنية |
| ٩٢٥   | ٩٨٥   | التقطير           |
| ٤١٧   | ٤٢٤   | الاسمدة           |
| ٤٩٥   | ٥٠٦   | التغليف           |
| ٧٢    | ٨٦    | » تأسيس           |
| ١٢٠٠  | ١٢١٠  | المالية والصناعية |
| ٨٩٠   | ٩١٥   | تأسيس السكر       |
| ١٣٣٠  | ١٣٧٦  | مصر للفزل         |
| ٦٠٢   | ٦٣٢   | الحريز الصناعى    |
| ٦٤٨   | ٦٩٢   | » لحامله          |
| ٥٢٤   | ٥٦٠   | الورق الاهلية     |
| ٣١٨   | ٣٢٥   | الكروم            |

الفائدة المرتفعة ان تزيد الفائدة الموزعة لمشتريها من ١ ٪ الى ٢ ٪ مثلا فتغرى معظم الذين احجموا في الماضى عن صندوق الادخار لضآلة ربحه على السودا اليه وبذلك يتزايد الربح وفي الوقت نفسه تكون قد قويت الروح المعنوية عند المتعاملين فيقبلوا على استثمار اموالهم المعطلة فتتشط السوق المالية وترتفع الاسعار وكما هو معلوم فان السوق المالية هي مرآة الاقتصاد القومى

القرض الوطني ٣١٪

لا تزال المشتريات الرسمية ملحوظة على سندات القرض الوطني ٣١٪ وقد تحسن سعرها من ٩٠٢٠ في الاسبوع الاسبق الى ٩١٧٠ في اوائل الاسبوع الحالى وهذه المشتريات كما سبق واشرنا في المقال السابق تخلصا من الفوائد السنوية من ناحية وانتهازا لانخفاض السعر بنحو ١٠ ٪ عن السعر الذى ستسهلك به هذه السندات .

الشركات الزراعية

وتوزيعها على الزراع

اعلنت بعض الشركات الزراعية في الوجه القبلى عن استعدادها لبيع جانب من اراضيها المستصلحة الى الزراع وطلب بعض الزراع توزيع اراضى تفتيش كوم امبو عليهم وتبلغ مساحة هذا التفتيش نحو ٢٣ الف فدان

ولكن كما هو معلوم فان معظم هؤلاء الزراع فقراء وبالرغم من ان هذه الاراضى ستباع لهم بالتقسيت فانهم لا يستطيعون دفع القسط الاول مع تدبير شئونهم الى ان يظهر محصول الارض لذلك تقترح على الحكومة ان تمد يد العون لهؤلاء وتدفع للشركات القسط الاول على ان تحصله منهم في آخر الاقساط وبذلك تكون قد اسدت لهم معاونة صادقة كما ان الشركات تستطيع بالاموال المتحصلة من هذا القسط استصلاح اراضى جديدة واستهلاك جانب من اسهمها المتداولة في السوق المالية

التغليف الاقتصادي

بعد النزول الاخير الذى سجلته اسهم التغليف الاقتصادي بسبب رغبة الحكومة في الغاء عبوات الزيت الورقية التى تنتجها هذه الشركة لارتفاع سعرها - نقول بعد هذا النزول عادت هذه الاوراق الى الارتفاع في اواسط الاسبوع وتحسن سعر السهم الى ٥٤٥ مقابل ٤٨٦ في نهاية الاسبوع الماضى ولم يشبت على ذلك وعاد فمال الى النزول مرة اخرى ويقال ان سبب هذا الارتفاع يرجع الى ان الشركة ابدت استعدادها لخفض ثمن هذه العبوات خفضا كبيرا تمشيا مع الحالة الحاضرة وانه من المحتمل ان تقتنع الجهات الرسمية بهذا الخفض بعدما تبين صعوبة تعبئة الزيت في زجاجات ولكن كثيرين لم يأخذوا بهذا الرأى وانتهزوا فرصة الارتفاع الاخير وتخلصوا من كميات كبيرة من اوراقهم سببت النزول الاخير

قابل حضرة الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية بعض اعضاء لجنة السوق المالية في القاهرة والاسكندرية في اول الشهر الحالى . وقد عرضوا على حضرته بعض اقتراحاتهم التى برونها كفيلة بانعاش حركة السوق المالية التى طال الامد على فتورها ووعدهم حضرته ببحت هذه الاقتراحات والعمل على تنفيذ الممكن منها

وقد ابلغ هؤلاء الاعضاء نتيجة مقابلتهم لوزير المالية الى رجال البورصة والمستثمرين فيها واعلن ذلك رسميا في ندوة البورصة وكان من المنتظر بل من المؤكد ان تنشط الحركة وترتفع الاسعار ولكن اشيع في الدوائر المالية والاقتصادية ان الحكومة بسبيل فرض ضرائب جديدة على المولين فادى ذلك الى فتورالريح المعنوية عند المتعاملين

وبالرغم من ان الحكومة كذبت هذه الاشاعة رسميا الا انه حدث ان اعلنت شركة الملح والصودا عن خفض قيمة كوبونها الذى سيوزع عن العام الحالى من ٤٦ شلن الى ٢٥ شلن وذلك بالرغم من تصريح بعض المسئولين فيها بأن الربح الذى حققته الشركة هذا العام يزيد على ربح العام الماضى فزاد ذلك من تشاؤم المتعاملين وآثروا التريث انتظارا لجلاء الحالة

وقد استغرب حملة اسهم شركة الملح والصودا من تصرف الشركة نحوهم وكونوا فيما بينهم كتلة تملك كميات كبيرة من الاسهم لحضور الجمعية العمومية للشركة في الشهر القادم لتعارض في تصرف مجلس الادارة وتطلب دفع الكوبون كاملا اى مثل العام الماضى والا رفع امر الشركة الى الجهات المختصة

اما ادنى سعر سجلته هذه الاسهم بعد خفض الربح فهو ٢١٤ قرشا للسهم مقابل ٢٥٦ قرشا قبل اعلان الخفض اى ان النقص بلغ ازيد من اربعة اضعاف القيمة التى خصمت من الكوبون

ولم يكن تأثير ذلك محصورا في اسهم هذه الشركة وحدها بل تمداه الى اوراق الشركات الاخرى التى سجلت نزولا ملحوظا .

اموال التوفير

وتبلغ الاموال الموجودة في صناديق توفير البريد والبنوك نحو ٣٧ مليوناً من الجنيهاً وهى معطلة بدون استثمار الا جانب يسير منها وقد اقترح بعض رجال قومسيون البورصة الذين قابلوا وزير المالية كما تقدم ان يستثمر جانب من هذه الاموال في شراء بعض اوراق الدرجة الاولى التى تدر ربحا كبيرا علاوة على مائة مركزها

ونذكر هنا ان ادارة صندوق توفير البريد سبق ان اشترت كميات كبيرة من اسهم البنك العقاري وشركة مياه مصر وغيرها من الاوراق بسعر مرتفع جدا ولو ان هذه الادارة حاولت انتهاز فرصة النزول الحالية لشراء مثل هذه الاوراق وموازنة سعرها لاستفادت كثيرا ولعوضت الفروق الهائلة بين السعرين ومن ناحية اخرى يمكنها بشراء الاوراق ذات

# القدرة على الاقتناع

## في تصميم إعلانات

تساعد على اقناعه بالاقدام على الشراء بل يجب ذكر **حقائق** معينة ليحس الجمهور في قرارة نفسه بهذا الضمان ( كأن يعلن مثلاً عن مكافأة معينة لمن يثبت ان السلعة لا تحتوى على كذا او لا تؤدى كيت ٠٠٠ )

ب - لما كانت غالبية المستهلكين للسلع - خصوصاً الضرورى منها او ذات الاستعمال الخاص - من الطبقتين الفقيرة او المتوسطة ( وهما تمثلان ذوى الدخل المحدود ) فان أول ما يتساءل به المستهلك عندما يرى او يسمع إعلاناً معيناً هو : ما اذا كان فى قدرته ان يدفع الثمن من غير ان يربك ميزانيته لذلك فان تدبير المال اللازم لدفع ثمن السلعة يعتبر العقبة الاولى عند غالبية المستهلكين ، فاذا ما استطاع المعلن ان يقدم لهم تسهيلات فى الدفع وان يذكر ذلك فى إعلان عن سلعة ، فان مثل هذا التسهيل اثر كبير فى التغلب على غريزة الحرص على المال عند الراغب فى الشراء .

ج - ويستطيع المعلن ان يقدم للجمهور شهادات او تركيزات خاصة بالسلعة لتبعث على الثقة بها ، وفى هذه الحالة يجب ان تبذل العناية التامة باختيار مصادر هذه التركيزات او التوصيات او الشهادات ، فالفكرة التى يكونها المستهلك عن سلعة ما تميل نحو الثقة كلما كانت الشهادة او التوصية صادرة من جهة لها مسئوليتها او خبرتها او كانت جهة رسمية .

فالجملة القصيرة التى تركى صنفاً معيناً من المنتجات والصادرة من شخصية لها أهميتها فيما يتعلق باستعمال السلعة ، كالرياضى الشهير الذى يزكى نوعاً من أدوات الرياضة او الطبيب الشهير الذى يزكى نوعاً من الدواء ، مثل هذه التوصية تكون لاشك ذات اثر فعال عند المستهلك العادى الذى ينظر الى مصدر التزكية نظرة تقدير .

أما اذا صدرت التزكية من جهة

يطراً على ذهنه نحو مزياً هذه السلعة او فائدتها له ، او قدرته على تركيبها او استعمالها او خوفه منها . . الى غير ذلك من مختلف الشكوك والاهام

فيجب ان يؤخذ فى الحسبان ان يكون الاعلان قادراً على التغلب على تردد هذا الشخص وذلك بمراعاة القواعد الآتية :

١ - توضيح ما يمكن ان يحصل عليه المستهلك من فوائد ومزايا ، بحيث يفهم ان السلعة ضرورية له ، وانه اذا انفق فى الحصول عليها مبلغاً من المال فانما يكون قد حصل على أكثر مما انفق . ويتم هذا التوضيح بعد تحليل السلعة ثم اختيار نقطة التفضيل .

Selling point التى تمتاز بها هذه السلعة ثم توضيح حالة المستهلك اذا لم يستعمل السلعة المعلن عنها .

٢ - محو الشك الذى يتطرق الى ذهن الجمهور نحو السلعة ونحو الاعلان ، وذلك بأن نتوخى الصدق والصرحة فى الاعلان مبتعدين عن التهويل والمبالغة التى قد تسبب الشك ( راجع ما كتبناه عن الاعلان الجيد بالعدد ٣٦ من واقع وثيقة اسس الاعلان التى وضعتها رابطة الاعلان الامريكية )

أما اذا رأى المعلن ان سلعة جديدة على سمع الجمهور ، وانه فى حاجة الى ما يزيكها ويجعلها تحوز ثقة المستهلكين واقبالهم عليها - اى اذا اراد ان يتغلب على غريزة الحرص عندهم ، فيجب عليه اتباع الطرق الثلاثة الآتية :

أ - اما بأن يضمن هذه السلعة للمستهلك لفترة من الوقت - او اشعاره بطريقة ما بأنها سلعة مضمونة - وذلك لبعث الاطمئنان فى نفسه .

وبهذه المناسبة نحب ان نلفت الانظار الى ان استعمال جملة : « بضائعنا مضمونة » او ماشاكلها فى الاعلان لا يكفى لبعث الاطمئنان ، اذ أنها لاتعنى شيئاً بالنسبة للجمهور ، ولا

الاعلان المقنع ، هو الذى يطمئن قارئه وسامعه اليه ، ويصدق ما جاء فيه . فاذا ما اقتنع بوجهة النظر الواردة فى الاعلان كان من الهين ان ينفذ ما جاء به من نصائح او توصيات باستعمال او شراء سلعة معينة .

فاذا أمكننا ان ندفع قارئ الاعلان او سامعه الى تجربة السلعة ، كانت هذه هى الخطوة الاولى فى سبيل النجاح ، اذ يكون فى هذه الحالة من السهل علينا ان نكون عند المشتري عادة شراء السلعة ، فاذا ماتكونت هذه العادة لم يعد من اليسير ان يغيرها او يستلزم ذلك وجود مسوغات واسباب مقنعة ليقدّم على التغيير .

وللإعلان المقنع صفتان جوهريتان ١ - قدرته على مقاومة الحرص المتأصل فى نفوس المستهلكين نحو أموالهم ، اذ لا ينفق المستهلك أمواله عادة الا اذا وجد فى مقابلها نفعاً يستحق انفاقها .

٢ - قدرته على تكوين عادة شراء السلعة المعلن عنها أو تغيير عادة شراء سلعة قديمة لتحل السلعة الجديدة محلها .

ولنتحدث الآن عن هاتين الصفتين بشئ من الاسهاب :

**أولاً : التغلب على الحرص الغريزى لدى المستهلك :**

اذا ما فكر الانسان فى شراء شئ ما فانه يقع بين تأثيرين يتأرجح فكره بينهما : الاول هو حاجته الى السلعة ، والثانى هو رغبته فى ادخار نقوده .

ولن يتم الشراء بحال من الاحوال الا اذا تغلب العامل الاول على العامل الثانى ، وتلك هى وظيفة الاعلان وعلى مصممه ان يراعى توفر ذلك فى تصميمه .

وتردد الشخص فى شراء سلعة هو غير متعود على شرائها يرجع الى عاملين : الاول هو عدم رغبته فى صرف نقوده فى شئ قد يشعر بأنه ليس فى حاجة ملحة اليه ، والثانى هو الشك الذى



# أسوان الحرة والصلب في العالم

**البرازيل -** يتزايد انتاج الحديد والصلب تدريجيا حتى ينتظر ان يبلغ ١١/٤ مليون طن سنويا سنة ١٩٥٤ ، وقد لجأت تلك الدولة لمواجهة تلك الزيادة الى تشجيع الصناعات التي تستهلك الحديد مثل صناعة السيارات وغيرها . وتمول الولايات المتحدة مشروعات التوسع كما تمدها بالمعدات .

**بلجيكا ولوكسمبورج -** هبطت الصادرات من ٤٢٥ر٤٠٧ طن في يولييه الى ٣١٧ر٥٢٧ في اغسطس من هذا العام وهذا الانخفاض يمثل اكبر انخفاض شهري سنة ١٩٥٢ .

**السويد -** استفادت من ارتفاع سعر خامات الحديد حيث تملك اغنى مناجمه وتزيد من انتاجه منذ سنة ١٩٤٨ الذي بلغ ١٦ مليون طن سنة ١٩٥١ يقابلها ١٣ر٩ مليون طن سنة ١٩٣٨ .

**لبرادور -** اكتشفت مناجم جديدة لخام الحديد ولو ان الصنف المكتشف حتى الآن ليس من الصنف الجيد والامل كبير في اكتشاف اصناف اعلى .

**مصر -** الاتجاه الحالي الى تحديد اسعار البيع للمصانع المحلية ، وفي اعتقادي ان هذا الاجراء لا داعي له فمن جهة الاسعار العالمية في اتجاه نزولي والاسعار المحلية تتمشى مع تلك الاسعار بل انها تنقص عنها دائما ثم انها صناعات ناشئة يستحسن ان يترك لها المجال كي تثبت مراكزها ، ثم اننا بسبيل دعوة الهيئات العالمية للاشتراك في صناعة الحديد في اسوان ويحسن الا تشعير تلك الهيئات بمثل تلك الاتجاهات حتى لا تندفع الى اتجاهات اخرى للاستثمار .

ان السؤال الحائر على السنة المشتغلين بصناعة وتجارة الحديد والصلب في العالم هو « هل نحن بسبيل الوصول الى فائض انتاج في الحديد والصلب » فبناء على احصاءات معهد الحديد والصلب للولايات المتحدة ينتظر ان يصل انتاج العالم من خام الحديد والصلب ٢٤٠ مليون طن متري سنة ١٩٥٣ بزيادة ٣٠ مليون طن عن عام ١٩٥١ فالشواهد الكثيرة تدل على هذا الاتجاه ، فها هي الولايات المتحدة تتمكن من تخزين من ١٢ الى ١٥ مليون طن في النصف الاول من عامنا هذا ، وقد اضحي من المنتظر ان تغزو امريكا اسواق اوربا في هذا الفرع عام ١٩٥٣ وهي التي كانت تستورد منها كميات ضخمة .

فاذا اخذنا ذلك الامر في الاعتبار واضفنا اليه العوامل الكثيرة الاخرى التي اثرت على كافة السلع وجعلتها تتجه اتجاها نزوليا مثل حرب كوريا وما تبعها من الاتجاه الى التخزين وما تبع ذلك من محاولة تصريف المخزون حين خفت احتمالات الحرب العالمية ، ثم العوامل النفسية التي تصاحب النزول وتعمل على ايقاف الاعمال حتى تنخفض الاسعار الى الحد المنتظر وما الى ذلك مما يجعلنا ننتظر اتجاها نزوليا مستمرا في الاسعار قد يخفف من اثره وينظمه مشروع شومان لتجميع صناعات الصلب والفحم لو قدر له النجاح الكامل والتوفيق .

هذا من جهة الاتجاهات العامة للاسعار اما من جهة الحديد من اخبار الدول المنتجة للحديد والصلب فلنخصه فيما يلي :

غير مختصة ، كأن تصدر عن ممثلة شهيرة لتزكية دواء معين ، فان قيمة مثل هذه التزكية لا تكاد تذكر . . . . . والاولى بالمثلثة ان تزكى نوعا من العطور او مستحضرات الزينة او الملابس ، فيكون لتزكيتها الاثر المطلوب .

وكلما كان وصف السلعة في الاعلان صادقا صريحا كلما امكن كسب ثقة الناس ، وتعتمد اهمية هذا الوصف على قوة الصيغة في تأليف الاعلان وعدم اللبس او الغموض او الابهام فيه

**ثانيا : تكوين وتغيير عادات الشراء:** تنشأ العادة عند الشخص اما عن طريق تفكيره الاختياري في عمل معين فيعمله ويستمر في عمله حتى يعتاد عليه ، واما بقيامه بعمل ما اتفاقا بغير تفكير ، ثم يكرر هذا العمل بطريقة آلية حتى يصير عادة عنده .

وعلى أي حال فالعادة في الحالتين تتكون ثم تقوى وتتركز وتزداد ثبوتا **بالتكرار .**

ولعلك اذا سألت صديقا لك عن اسم صابون للحلاقة ، فانه يجيبك على الفور باسم صابون معين ، فاذا سألته لماذا سمي لك ذلك الصابون بالذات ، فانه يجيب بأنه لا يعرف السبب . ولعلك تعذره في عدم معرفته السبب اذا علمت انه حفظ اسمه لمجرد تكرار رؤيته للاعلانات المنشورة عنه في الصحف . وبسبب هذا التكرار الذي رآه عيناه اتفاقا مرات عديدة من غير أن يكون له اختيار في ذلك حفظ الاسم .

وبتوالي التكرار يرسخ الاسم في الحافظة ، فاذا ماتقدم الشخص الى التاجر للشراء فان اسم هذا الصابون هو أول ما يخطر بباله ، لذلك فانه يطلبه آليا ، ثم لا يلبث بعد تكرار هذه العملية ان تتكون عنده عادة شراء هذا الصنف .

وقد يتم تكوين العادة عند المستهلك عن طريق اقناعه بأهمية السلعة وضرورتها له ، فيزن ذلك بميزان فكره وقيسه مرة واخرى حتى ينتهي الى ضرورة شرائها ، وكلما احتاج اليها فيما بعد تقدم لشراؤها ، وبتوالي الشراء تتكون عنده عادة الشراء فيشتريها فيما بعد بغير ادنى تفكير ومن الصعب العسير ان يغير الشخص عاداته في شراء سلعة معينة ، حيث انه ينساق الى ذلك بشكل غير

من أول واجباته ان يضع نصب عينيه ضرورة انشاء عادة جديدة لدى المستهلك هي عادة شراء السلعة البديلة . ولا يتم ذلك الا بتكرار الاعلان وبتكرار اسم السلعة حتى يركز الاسم في الذهن ويستقر فيه فيقبل على شرائها آليا بغير تفكير كما كان يشتري بديلتها من قبل .

**محمود عساف**

ارادى ، الا اذا وجدت أسباب قوية مقنعة تدفعه الى ذلك .

ولا يتم هذا الاقناع الجديد الا بالاقناع المنطقي والاغراء والالاحاح بالتكرار ، حتى تثار في نفسه رغبة الحصول على السلعة البديلة ويقضى على عادة شراء السلعة الاولى .

فاذا مانجح المعلن الثاني في القضاء على عادة شراء السلعة القديمة ، فانه



# كارل ماركس

يتميز كل علم من العلوم بمجموعة من أعلامه وعلمائه ممن أقاموا أسسه وبنوا قواعده ووضعوا نظرياته . وعلم الاقتصاد كعلم من العلوم الحيوية ذات الاتصال المباشر بحياة المجتمع ، له أعلامه الأفاضل ممن سنتولى في هذا الباب عرض موجز عن حياتهم مع الإشارة إلى أبحاثهم ونظرياتهم .

١٨١٨ - ١٨٨٣

مولده ونشأته :

ولد هنريخ كارل ماركس في الخامس من شهر مايو عام ١٨١٨ من أسرة يهودية الأصل في مدينة « تريف » من أعمال بروسيا . وكان والد يشتغل بالمحاماة . وبعد أن أتم ماركس في عام ١٨٣٥ دراسته الثانوية التحق بجامعة « بون » ومكث بها عاما واحدا . ثم اتخذ العدة للانتقال إلى « برلين » ليلتحق بجامعة ليدرس . فقه القانون ، ولكنه انكب على دراسة الفلسفة والتاريخ . واعتنى بدراسة الفلسفة عناية كبيرة إذ رأى فيها السبيل الوحيد لأدراك المعرفة . ولم يمض عام واحد على التحاقه بجامعة برلين حتى أهدت خطبته رسميا من الأنسة « جيني فون وستفالن » بعد أن ظلت خافية عن الناس مدة طويلة ، وكان يتناجى فيها المحبان ويتلاقيان كثيرا . وجيني هذه من أسرة عريقة لها ماض مشرف ، وكان تكبره بأربعة أعوام . ولقد كان شباب المدينة كلها يطعم في هذه الفتاة الجميلة ، ولسكنها آثرت ماركس الذي عاشت معه وشاركته الكفاح والعمل والعظمة الفكرية والشقاء المادي والألام النفسية التي لم تعرف لها حدا حتى وافاها الاجل المحتو في الثاني من ديسمبر عام ١٨٨١ .

وفي عام ١٨٤١ حصل ماركس على درجة الدكتوراه في الفلسفة ، فاجتذبت جامعة « بون » للعمل بها في القاء المحاضرات ، ولكنه لم يمكث بها مدة طويلة إذ استنطعت جريدة « الراديكال » أو « صحيفة الرين » كما كانت تسمى حينذاك ، أن تجتذبه إليها في أكتوبر عام ١٨٤٢ ، فاشترك ماركس مع الاستاذ « برونو بادر » في تحريرها . وقد أحرز ماركس نجاحا كبيرا بما كتبه في هذه الصحيفة عن حرية الصحافة . وكانت هذه الجريدة هي حجر الزاوية في نشر الأفكار التقدمية للممولين البورجوازيين في منطقة الرين .

وقد زاد نفوذ هذه الصحيفة وعظم شأنها وصادت نجاحا هائلا بسبب ما كتبه كارل ماركس وبسبب آرائها وانتقاداتها الجريئة التي كانت تنشرها بين الفينة والأخرى . وكان ذلك داعية لان تلقى الصحيفة اعتراضا كبيرا من جانب الحكومة الألمانية ، ومن رقابة الصحافة في ألمانيا ، فصدرت الأوامر

في ٢١ يناير ١٨٤٣ بإيقاف الصحيفة عن الصدور نهائيا . وكانت هذه الخطوة من جانب الحكومة ضربة قاسية لماركس ، ولكنها في الوقت نفسه قد أتاحت له فرصة ذهبية وكانت سببا مباشرا في تغيير مجرى حياة ذلك العالم الفحل . فقد اعتزل ماركس العمل نهائيا في ١٧ مارس من نفس العام وتزوج في صيف هذا العام ، وصمم على دراسة الاشتراكية دراسة وافية ، فشد رحاله إلى باريس ، حيث اصطحب معه زوجته الوفية المخلصة ، تعضده وتؤازره وتشجعه على الكفاح والنضال . وفي باريس لحق بهما صديقه « روج » وكانت رحلة ماركس إلى باريس موفقة للغاية ، فقد أتاحت له فرصا كثيرة ، حيث اتصل هناك بزملاء الاشتراكية الموجودين في فرنسا ، وتمت معظم هذه الاتصالات عن طريق « موزس هس » . وكانت حركات

الشيوعيين قد بلغت عظمتها وأوجها ، ولكن رغم ذلك فسرعان ما هبطت منزلتهم لدى ماركس ، إذ الفاهم ضيقى الأفق العقلى ، ووجد أن علاقاتهم المتبادلة إنما تقوم على أساس من الحقد والحسد ، وليست لهم أية دراية بالفلسفة الألمانية ، ولكن ماركس لم يقبل على نقدها حتى يستطيع أن يدرسها جيدا ، فقرأ كثيرا عن تاريخ فرنسا وإنجلترا وألمانيا وعن النظم السياسية ، وطالع من مؤلفات الاقتصاديين الإنجليز أمثال ريكاردو وغيره الكثير حتى غدا على جانب كبير من الثقافة العالية .

وفي فبراير عام ١٨٤٤ أصدر ماركس بالاشتراك مع الكثير من أعيانه صحيفة الاشتراكية وأطلق عليها اسم : Deutsch Franzosische Sahrbrucher

واخذ ماركس في نقد فلسفه هيغل ، وكان أهم مقال له في هذه الجريدة من بين المقالين اللذين نشرهما ماركس في العدد الأول منها ذلك المقال المعنون « بمقدمة لنقد فلسفه هيغل عن الحق » . وتطرق بعد ذلك إلى نقد الدين والقانون واللاهوت والسياسة . وأحدثت كتابات ماركس ضجة كبرى بين الشعب الفرنسي ، إذ كان يهدف إلى أن تتألب طبقة العمال على غيرها من اصحاب رؤوس الاموال . وكانت هذه الانتقادات سببا مباشرا في طلب الحكومة البروسية بعد موافقة حكومة فرنسا إلى ابعاد ماركس عن باريس ليبدأ جهاده الاشتراكي من جديد . وتعد هذه الآراء التي نشرها كارل ماركس مقدمة لفلسفته التي سيبشر بها فيما بعد ، ولنظريته في تفسير التطور التاريخي ، غير أن أعظم كسب حققه ماركس في باريس هو التعرف إلى فردريك أنجلز الذي سيشتركه أفكاره وجهاده ، والذي سيظل أخلص صديق له فيما بعد حتى اللحظة الأخيرة من حياته ، وكان أنجلز يدرس حينذاك جوهر الإنتاج الرأسمالي ويقوم بجمع البيانات والمعلومات اللازمة ، الأمر الذي مكّنه من كتابة مؤلفه « حالة الطبقة العاملة في إنجلترا » عام ١٨٤٥ وهو بحث له قيمته لفت إليه الانظار .

وما أن صدر أمر الرحيل عن فرنسا إلى ماركس حتى غادرها على التو إلى بروكسل ، وهناك لاقى الكثير من المتاعب والمشاكل ، فقد أجبرته الحكومة البلجيكية حينذاك على التعهد بعدم الاشتغال بالسياسة وعدم التدخل في سياسة حكومتها القائمة . فكانت هذه هي أولى المتاعب التي واجهها في بروكسل بعد أن ترك باريس على اثر مضايقات الحكومة الفرنسية له . ولما أرادت بروسيا استئناف مساعيها لدى الحكومة البلجيكية بتقييده بهذا التعهد ، عمد ماركس إلى تبذير جنسية البروسية .

وفي يوليو عام ١٨٤٥ أصدر صديقه فردريك أنجلز أولى الصحف الشيوعية في العالم ، واتفق ماركس معه على زيارة لندن فسافرا إلى هناك حيث مكثا بها ستة أسابيع ، انتهزها ماركس فقام بدراسة نظام إنجلترا الرأسمالي ، ودرس أيضا الكثير من المؤلفات الإنجليزية التي وضعت في الاقتصاد السياسي ! وما أن عاد العالمان إلى بروكسل حتى امتزما على صياغة النظريات التي توصلتا

إليها في قالب مبسط وأن يشرحا وجهة نظرهما للطبقة العاملة ويظهرا الاشتراكية من آثار الاوهام والآراء غير العلمية التي علقت بها . ولذلك قاما بتأليف مجلدين ضخمين ، بعنوان « الفكر الألماني » ، احتويا على خلاصة أفكارهما والنتائج الخطيرة والنظريات العميقة التي توصلتا إليها . ولكن قيود النشر التي فرضتها الحكومة البلجيكية حينذاك لم تسمح بأصدار هذين المجلدين .

ودخل ماركس في نضال مع طائفة من الكتاب والدعاة الاشتراكيين . وأعنفه ما كان مع يردون الاشتراكي الفرنسي . فقد أصدر كتابا أسماه « المتناقضات الاقتصادية أو فلسفة الفقر » وأنبأ ماركس بأمره قبل أخراجه معلنا أنه في انتظار النقد . ولم يطل به الانتظار إذ أخرج ماركس ردا بعنوان « نقد الفلسفة » .

وامتاز هذا الكتاب بقدر غير مألوف من العنف والسخرية والمرارة ولعله كان صورة نفسية تفاعلت في أبرزها الاختلافات الفكرية والعوامل الشخصية . . . . وكان لهذا الكتاب أهمية خاصة إذ فيه أوضح ماركس نظريته عن المادية التاريخية . . . .

وفي ٢٤ فبراير ١٨٤٨ نشبت الثورة الكبرى التي عصفت بملكية لويس فيليب بفرنسا ، ثم انتقلت منها إلى بلجيكا والدول المجاورة ، ولكن الملك « ليوبلد » ملك بلجيكا تمكن من أنقاذ عرشه من العاصفة الهوجاء ، وذلك بأن أصدر أوامره المشددة بفض جميع الاجتماعات العامة التي ينوي الزعماء أقامتها . وأصدر أيضا قرارا بتعقيب جميع اللاجئين ، فألقى القبض على كارل ماركس بصفة مؤقتة . . . . وفي ٤ مارس ١٨٤٨ بعد أن أفرج عنه رحل من بروكسل إلى باريس . وفي باريس نجح ماركس في تكوين عصبة شيوعية كان كبار أعضائها هم ماركس وأنجلز وولف وغيرهم ممن وفد على العاصمة الفرنسية من إنجلترا وأصدرت هذه العصبة بيانا يتضمن مطالب يراد تحقيقها في ألمانيا وهي :

- ١ - اعتبار ألمانيا جمهورية واحدة لا تتجزأ
- ٢ - تقرير مرتبات لممثلي الشعب حتى يصبح في أماكن ممثلي العمال دخول البرلمان
- ٣ - التسليح العام .
- ٤ - امتلاك الدولة للأراضي التي يملكها أمراء الاقطاع والكنيسة .
- ٥ - تحويل الديون التي على الفلاحين إلى الدولة التي تتولى تسلم الفوائد من المدنيين
- ٦ - استيلاء الدولة على جميع وسائل النقل .

- ٧ - تقييد حق الميراث
- ٨ - فرض ضريبة تصاعدية على الدخل ، وإلغاء كافة الضرائب على الاستهلاك .
- ٩ - إنشاء المصانع الأهلية ، وتضمن الدولة المعيشة لجميع العمال ، وتتولى هي كذلك أمر العاجزين عن العمل .

- ١٠ - جعل التعليم الاولي عاما ومجانا .
- وبلاحظ على تلك المطالب بوجه عام أنها عملية ومعتدلة . فالطلب الاول يمثل الرأي العام المثقف في ألمانيا ، والذي يسعى إلى توحيدها ، وقد كانت ثورة ١٨٤٨ نتيجة له وفي الواقع كانت ثورة ألمانيا مفاجأة لماركس ولم يدرك منذ البداية حقيقتها ، فلقد كانت ثورة ترمي إلى تحقيق وحدة ألمانيا وألمانيا



النظم الدستورية فيها ، وهى ثورة اشتكرت فيها الطبقة الوسطى ومن دونها .... وإذا كانت لم تنجح فذلك لان الظروف لم تكن مواتية سواء فى الداخل أو فى الخارج واجتاحت فرنسا والمانيا بعد ذلك فتسرة عصبية كانت قيود السفر فى كل منهما مشددة للغاية .. وقد تمكنت العصبية الشيوعية من التسلل من فرنسا رغم القيود المشددة التى كانت قد فرضتها .. وسافرت الى أفليم الرين بألمانيا بغاية التكتم والحذر الشديدين .. ورجوع ماركس وانجليز الى أفليم الرين مرة ثانية عاودهما الحنين الى إعادة إصدار صحيفة الرين الشهرية ، وفعلا تمكنا من إعادة إصدارها بعد جهد شاق ومتاعب جمة ، فصدر العدد الاول منها فى عهدها الجديد برئاسة ماركس فى شهر مايو ١٨٤٨ وفى قول آخر فى شهر يونيو ١٨٤٨ ، ليعبر عن آراء الحزب الديموقراطى ... غير أن الثورة أخفقت فى المانيا عامة وفى بروسيا خاصة فلم يلبث صدورهما طويلا ، فصدر الامر فى ١٦ مايو ١٨٤٩ بأغلاق الصحيفة مرة أخرى .. لكثرة آرائها المتطرفة التى تدعو الى احتقار النظام القائم وهدمه ، والى اقامة جمهورية اشتراكية جديدة ..

ولم يمكث ماركس طويلا بعد اغلاق الصحيفة فرحل الى باريس حيث مكث بها شهرا واحدا بناء على الاوامر المشددة التى لاحقته أينما ذهب ..

رحل ماركس الى لندن عام ١٨٤٩ حيث قضى فيها البقية الباقية من حياته حتى وافته منيته فى ١٤ مارس عام ١٨٨٣ !

#### ماركس الرجل الثائر .. !

عاش ماركس من عام ١٨١٨ حتى عام ١٨٨٣ ، وهذه الفترة فى أوروبا كانت من أخطر الفترات التى شهدتها العالم الاوروبى الحديث ، ففيها شهدت إنجلترا الانقلاب الصناعى الذى ذاع وانتشر منها الى بقية دول أوروبا ... وهكذا شهد القرن التاسع عشر تقدما صناعيا هائلا وتدعيما للنظام الرأسمالى ، وانتصار ساحق للطبقات المتوسطة وظهور الطبقة الصناعية العاملة التى وجدت الفرصة سانحة أمامها لان تزداد عددا وقوة ووعيا ... ولعل هذه الحقبة الطويلة التى عاش فيها ماركس خلال القرن التاسع عشر قد تميزت بالحركات القومية التى حققت أهدافها فى توحيد ألمانيا وإيطاليا واستقلال بلجيكا ومعظم دول البلقان وهذه الحركات لم تقم ولم تتم الا بالثورات والحروب حيث أشدت النضال بين الطبقات بعضها وبعض من أجل تحقيق النظم الديموقراطية وتحقيق المبادئ التى بشرت بها الثورة الفرنسية ... ولا ريب فى أن هذه الاحداث كلها كان لها أثرها الواضح على حياة ماركس اذ استطاع أن يرقبها عن كثب وأن يتتبع حركاتها ليقف على نتائجها أولا بأول ..

وماركس كانت له نشأة غريبة وتدخلت عوامل عدة فى تكييف أخلاقه وأفكاره فعندما بلغ ماركس السادسة من عمره أى فى عام ١٨٢٤ كان والده « هرشل » قد ترك الديانة الموسوية ليدخل هو وأسرته فى مذهب الكنيسة البروتستانتية ، وغير اسمه الى « هنريخ » وتفاوتت الآراء والتفسيرات لما أقدم عليه هنريخ من عمل كان له خطره ومغزاه ، اذ رأى البعض أن اعتناق المسيحية كان مظهرا من مظاهر التحرر الفكرى ، والاجتماعى اذ كان اليهود فى ذلك الحين بعيدين كل البعد عن الحركات الفكرية والفلسفية كما أنهم لم يتأثروا بها .. ولعل هذا هو السبب الذى حدا بماركس أن ينشأ

ماديا ملحدا .. تأثرا على كل قديم غاضبا على حياة الظلم والاستعباد .. وكان والده على درجة كبيرة من الثقافة ، ولكنه كان متأثرا الى حد كبير بآراء « فولتير وروسو » والفيلسوف « كانت » .. وهكذا نشأ كارل .. فقد وجد آله يغيرون ديانتهم بغير ما سبب ظاهر .. ورأى أباه يوجهه نحو قراءة أولئك الفلاسفة وأمثالهم .. ولا شك أن كل هذه الامور كان لها خطرها وأثرها المباشر فى تكوينه الفكرى .. فقد أخذ عن والده كراهية الظلم والطغيان ، والايمان بالحرية والديموقراطية ، فقد كان والده زعيما للحزب الدستورى المعتدل بالمدينة .. وبالرغم من اعتدال ميوله السياسية فإنه كان مفضوبا عليه من أهل الرجعية ، لذلك نشأ ماركس ينظر طول حياته الى العناصر الرجعية نظرة الشك والكراهية لانها كانت فى نظره هى حجر العثرة فى سبيل المشروعات التقدمية ..

وفى المدرسة وقع كارل تحت مؤثرات قوية جدا ، فنظر المدرسة ممن قرأوا الكثير للفيلسوف « كانت » ، فأخذ يلحق تلاميذه مبادئ حرية الفكر والعمل ، أما أساتذة المدرسة فكانوا من دعاة النظم الدستورية والإصلاح ، حتى كانوا دائما موضع الريب والشك من السلطات العامة .. !

وكانت هذه العوامل مجتمعة قد اشتكرت فى تثقيف ماركس وتحدد نظراته الاجتماعية وآرائه الفلسفية ، فها نحن نراه يكتب فى سن السادسة عشرة ليقول « اذا كنا نختار المهنة التى نستطيع عن طريقها أن نسدى أعظم الخير الى الانسانية فإن الاعباء لن تضربنا ، لانها ليست سوى تضحيات يراد بها خير المجموع .. ان أسعد شخص ذلك الذى يجلب السعادة لأكبر عدد من الناس .. وان الذين نفسه ليعلمنا أن المثل الأعلى الذى ينبغى أن نسعى اليه جميعا هو أن يضحي المرء بنفسه لخير الانسانية ... ! »

ومثل هذه العبارات يندر صدورها من شاب فى مثل هذه السن .. وأنها لتتنطوى فعلا على عبر بالغة ... !

واتصل ماركس بفلسفة العالم الاكبر هيغل وانضم الى أحد النوادى الثقافية التى أنشأها جماعة من تلاميذ هيغل .. وكانت هذه الاندية والمجتمعات التى كانت تعج بها بروسيا فى تلك الآونة ، متنفسا يتنفس فيه الشباب الصعداء .. بسبب ماساد البلاد من كبت للحريات ومكافحة للنزعات الديموقراطية ، ونظرا لاستحالة تكوين الاحزاب السياسية ، وعن طريق هذه الهيئات استطاع الشاب الصغير من الاتصال بالحركات الفكرية والنزعات السياسية والالام بالاحوال السائدة من اقتصادية وسياسية واجتماعية ..

وماركس ينظر الى المجتمع الانسانى كوحدة انسانية ، ويعتقد أن أحوالها الاجتماعية ماهى الا أحداث تاريخية يتبع بعضها البعض لذلك فهو يرى أن المادية التاريخية هى أساس التطور الاجتماعى فى كل مظاهره السياسية والاخلاقية والعلمية .. وان جميع التقلبات التى تصيب المجتمع فى صميمه فى كل زمان ومكان يمكن أرجاعها الى كفاح الطبقات الفقيرة ضد المولدين لتحسين حالتها الاقتصادية لان المجتمع الذى يقوم بناؤه على استغلال العمال يتصدع بناؤه سريعا .. ! !

#### اقتصاديات ماركس ومؤلفاته .. !

تختلف اشتراكية ماركس عن الاشتراكية الخيالية فى أنه قد وجد أن آراء الاشتراكيين من قبله كانت آراء متضاربة ، وقد حاول أنصاها إيجاد جماعات سامية يسودها العدل

والمساواة والاخاء ويشرق منها النور على العالم أجمع لان أصحاب هذه النظريات يفترضون أن العالم فى خير وأن الطبيعة البشرية منسجمة مع بعضها تمام الانسجام ويسودها روح التوافق ، فجاء ماركس ووضع مذهبا اشتراكيا جديدا بنه على أسس حقيقية متخذا من تاريخ التطور البشرى عبرة له ولنظامه الجديد ، ولذا فقد أوجد رابطة قوية بين حوادث الماضى وحوادث المستقبل ، ولم يكن ماركس من الثوريين كما يظن لأول وهلة ، ورغم اشتراكه فعلا فى تأليف الجمعية الدولية التى ألفت الرعب فى نفوس حكام بلدان أوروبا مدة طويلة من عام ١٨٦٣ الى عام ١٨٧٢ ، الا انه أراد بآرائه المتطرفة أن يصل الى حقيقة الامور التى تجرى فى عصره ويعيد ماركس رسول الاشتراكية الاول وواضع انجيلها .. ومؤلف أكبر كتاب اقتصادى عرفه العالم وهو كتاب « رأس المال » الذى استهوى طبقة العمال ، فقد استطاع ماركس أن يصل بكتابه الفريد أن يعبر تعبيرا صادقا عن الحياة الاقتصادية فى عصره ويصل الى حقائقها الخفية ... ومن أشهر مؤلفاته كذلك « منشور الحزب الشيوعى » الذى دعى فيه ماركس جماعة العمال قاطبة الى الاتحاد كى يتمكنون من وضع حد للفاقة الفاشية بينهم .. وله فى ذلك نظريات عدة نلخص بعضها فيما يلى :

#### أولا : نظرية القيمة الفائضة :

لا ينظر ماركس الى العمل على أنه مجرد مقياس ، وسبب القيمة فحسب ، ولكنه يرى أيضا أن العمل هو جوهر القيمة .. ويلاحظ أن ماركس لا ينكر أن المنفعة شرط لا بد منه لتكوين قيمة السلعة وأنها حقيقة الشيء الوحيد الجدير بالاعتبار فى حالة القيمة الاستعمالية ، ولكن القيمة وحدها لا تكفى لتفسير « القيمة المتبادلة » نظرا لان كل عملية تبادل تتضمن عنصرا مشتركا أى درجة من التماثل والتشابه بين السلع التى تجرى تبادلها .. وهذا التماثل ليس بكل تأكيد نتيجة المنفعة لان درجة المنفعة تختلف فى كل سلعة ، وهذا الاختلاف هو السبب فى قيام التبادل ..

أما هذا العنصر المشترك أو المتجانس والذى تحتوى عليه السلع غير المتجانسة ، فهو مقدار العمل الذى تتضمنه هذه السلع ، وأذن فقيمة كل سلعة عبارة عن مقدار العمل المتبلور الذى تحتويه ، والسلع تختلف فى قيمتها طبقا لمقادير العمل المختلفة اللازمة من الوجهة الاجتماعية لإنتاجها ..

وماركس قد بحث هذه النظرية والتى سبقه اليها مقدموه من الاشتراكيين أمثال سيسموندى ، وبرودهون ، ورودبرلس ، ولكنهم تناولوها من الوجهة الاجتماعية من حيث مساوىء نظام الملكية وتأثيره على المجتمع .. أما ماركس ، فقد بحثها من وجهة الاقتصادية واقتفى أثر ريكاردو فى أن العمل وحده أساس القيمة ، وعارض بأن المنفعة وحدها هى التى تحدد قيمة الشيء ، ويقول أن قيمة الشيء تتحدد بكمية العمل المبذول فى إنتاجه .. فلنفرض مثلا أن عاملا يشتغل فى مصنع عشر ساعات فى اليوم ، فإن أجره يتحدد على أساس القيمة التى أنتجها ... ولكن الممول أو صاحب المصنع يعطيه الاجر الذى يلزمه فقط لان يقضى حاجاته الضرورية أما هو فيبيع منتجاته بقيمتها الحقيقية ، ولذلك فإنه يحتفظ لنفسه بالفرق بين قيمة الناتج وأجر العامل ، وهو فائض القيمة التى يستغلها الممول على حساب العامل .. وتعادل تلك القيمة ثمرة جهود العامل ، خمس



# اتفاقية الدفع بين مصر وإيطاليا

تم في الساعة الاولى والنصف بعد ظهر يوم ٨ نوفمبر برئاسة مجلس الوزراء توقيع اتفاق الدفع بين مصر وإيطاليا .

بالقاهرة ( وهو الآن ٢٨٧١٥٦ ر للجنينة المصرية ) واسعاره في إيطاليا ( المتوسط الحسابي لاسعار الاقفال في بورصتي روما وميلان )

وسيطلق على هذا السعر اسم « السعر الرسمي » فاذا ما طرأ أى تعديل على هذا أقفل الحسابان المفتوحان لدى الطرفين واجريت التسوية على أساس السعر الذى كان سائدا قبيل التعديل . فاذا كان الرصيد الناتج عن هذه التسوية مقوما بالعملة التى خفضت قيمتها فعلى الحكومة المدينة ان تجرى التسوية اللازمة بنسبة التعديل الذى طرأ على السعر الرسمي المحدد لعملتها .

## الفرق لا يحول بالذهب

سيكون لكل من الطرفين الحق في شراء عملة الطرف الآخر مقابل الدفع بعملته المحلية ، وقد نص الاتفاق على انه لا يجوز لاحد الطرفين المطالبة بتحويل ما يستحق له من الطرف الآخر تمنح السلطات المختصة في البلدين كل منهما بعملة بلد ثالث او بالذهب .

وقد نص بالمادة الرابعة من الاتفاق على ان الاخرى الترخيصات اللازمة لاجراء المدفوعات الجارية المدونة بالقائمة « أ » المرافقة للاتفاق ، وذلك على اساس المعاملة بالمثل وفي حدود قوانين الرقابة على النقد المعمول بها في البلدين . .

وتتكون لجنة مختلطة تضم وفدى المفاوضة لمراقبة تنفيذ الاتفاق الحالى وتقديم المقترحات التى من شأنها تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

ويعد الاتفاق ساريا من تاريخ توقيعه . وفيما يلي أهم الاسس التى بنى عليها الاتفاق :

نصت المادة الاولى من اتفاق الدفع المؤقت على ان يفتح البنك الاهلى المصرى - بصفته نائبا عن الحكومة المصرية - حسابا بالجنينيات المصرية باسم مكتب النقد الايطالى بصفته نائبا عن الحكومة الإيطالية ، وسيطلق على هذا الحساب اسم « حساب الجنينيات المصرية » ومن الناحية الاخرى سيفتح مكتب النقد الايطالى - بصفته نائبا عن الحكومة الإيطالية - حسابا بالليرات الايطالية باسم البنك الاهلى المصرى بصفته نائبا عن الحكومة المصرية ، وسيطلق على هذا الحساب اسم « حساب الليرات » ولن يكون اى الحسابين مدينا في وقت من الاوقات .

## تركيز عمليات التسديد

وسيركز في هذين الحسابين عمليات التسديد التى يؤديها الاشخاص الطبيعيون والمعنويون المقيمون في منطقة العملة الإيطالية لصالح الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في مصر ، وكذلك عمليات التسديد التى يؤديها الاشخاص الطبيعيون والمعنويون المقيمون في مصر لصالح الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في منطقة العملة الإيطالية .

## سعر القطع بالدولار

لتسوية المعاملات المنوه عنها آنفا سيحدد سعر القطع ما بين الجنيه المصرى واليرة الإيطالية على اساس السعر الرسمي للدولار الأمريكى

ساعات لانه لا يتقاضى أجرا الا عن الخمس ساعات الاولى ، ويشغل باقى الثمن بلاجر وبهذا التحليل الذى اهتدى اليه ماركس فأنه يزيج الستار عن الانتاج الرأسمالى . . !

## ثانيا : نظرية رأس المال :

رأس المال في نظر ماركس في حد ذاته عقيم غير منتج اذ أنه يفترض أن العمل هو المنبع الوحيد للقيمة . . وينقسم رأس المال في نظره الى قسمين رأس مال متغير تنحصر مهمته في الإبقاء على العمال في صورة أجورهم ووسائل العيش المباشرة . . ورأس مال دائم أو ثابت وهذا يساعد على النشاط الانتاجي للعمل بصورة مباشرة تتمثل في صورة مدة الآلات والعدد والمواد الخام . . وهذا القسم من رأس المال لا ينتج فائض القيمة كالقسم الاول . وانما ينتج ما يعادل قيمته وهو عبارة عن نتاج العمل . . وعلى ضوء هذه الحقيقة يكون من مصلحة صاحب رأس المال أن يستخدم فقط رأس المال المتغير اوعلى الاقل ان يخفض من نسبة رأس المال الثابت . . لان ازدياد استخدام الآلات يميل بمعدل الربح نحو الهبوط . . غير أن هذه النظرية تعرضت للنقد الكثير ، فاذا كان رأس المال الثابت غير منتج حقيقة ، فلماذا يميل الانتاج الحديث الى زيادة رأس المال الثابت . . وكيف نعمل بعد ذلك اختلاف معدلات الربح في الصناعات المختلفة تبعا لمقادير رأس المال المستقل في هذه الصناعات مع العلم بأنه نظام المنافسة الحرة التى تكفل لكل فرد مقدارا متساويا من الامان يجب ان يكون العائد على رموس الاموال المختلفة واحدا أيضا . . !

ولعل هذا التناقض العجيب هو عيب كبير من العيوب التى تؤدى في النهاية الى انهيار ذلك الصرح الشامخ الذى أقامه ماركس بعد عناء . . !

ويقول ماركس بعد ذلك أن الزيادة في الاموال المستثمرة في الصناعة ، وتقدم الفنون الصناعية قد ادبا الى ثورة في تملكه بين طبقة المولدين أصحاب المشروعات وطبقة العمال التى لا تملك شيئا . . فالاولى بما لها من سيطرة تستغل الثانية ومن هنا نجد ن مصاح الفريقين على طرفي نقيض وبفضل المنافسة القائمة بين المولدين انفسهم والتى غالبا ما يكون اساسها تنازع البقاء فان الكثير من المشروعات الصغيرة تفلس او تندمج في المشروعات الكبيرة الى ان تؤول ملكية المشروعات الاقتصادية الى افراد قلائل وبذلك يتم قانون تركيز الانتاج فيقل عدد المولدين وتزول من الوجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويترتب على ذلك زيادة عدد العمال الاجراء الذين تسوء حالتهم المادية لاستبداد اصحاب الاعمال فيستولون على العمال اليأس والقنوط . . وعندئذ يثورون عليهم ويستولون على جميع المشروعات ويديرونها للمصلحة العامة . . ولقد ثبت خطأ ما توقعه ماركس من حدوث انقلاب النظام الاقتصادي القائم . . !

وبالحق فان ماركس قد استطاع ان يسندى الى الانسانية جمعا افكارا تقدمية لها خطرها واهميتها . . فكتابه عن « رأس المال » يربنا التركيب الميكانيكى عن طريق النقد والمقارنة بينه في العصور المختلفة لاقتصاديات رأس المال . . فالجزء الاول منه يختص بالعمليات الخاصة بانتاج رأس المال ، اما الثانى فهو يختص بدورة رأس المال . . ولعل الجزء الثالث يكون ماركس قد خصه بتحركات رأس المال عامة . . اما الرابع فكان ماركس يرى أن يخصه بتاريخ النظريات المتعلقة برأس المال الذى يؤدى الى فائض

١٨٦٥ .

٥ - الحرب الاهلية في فرنسا . ونشر

عام ١٨٧١ .

هذا عدا الكتب التى أشرنا اليها في موضعها والحق يقال ان ماركس يعد من اعلام الاقتصاد الافذاذ الذين لهم خطرهم وكيانهم على اقتصادياتنا والتشريعات الاقتصادية الحالية . . وله الفضل الاول فيما وصل اليه العامل اليوم من حالته الرائعة وفيما اكتسبه من حقوق . . !

جورج يعقوب  
معيد الصحافة

القيمة . . وظهرت الاجزاء الثلاثة من هذا الكتاب الضخم في عام ١٨٦٧ اما الرابع فقد اتمه انجليز بعد وفاة ماركس .  
ولماركس مؤلفات اخرى نجمل بعضها في الاتى :

١ - فقر الفلسفة . ونشر عام ١٨٤٧ في باريس .

٢ - الاجر - العمال ورأس المال . ونشر في عام ١٨٤٨ .

٣ - الثورات الاوروبية والثورات المضادة لها . عام ١٨٥١ .

٤ - القيمة - الثمن والربح . ونشر عام



# شروعات اصلاح الزراعى وتوفير المساكن

مذكرات لمجلس الوزراء بجمع اراضى البناء والزراعة الحكومية بالتقسيم

## الاقطاعات الزراعية

واختصت الوزارة اراضى الاقطاعات الزراعية بمذكرة استهلكتها بالاشارة الى ان هذه الاقطاعات وزع منها ٤٩١٢ فداناً سنة ١٩٣٩ و ٩٢٤٢ فداناً في سنتى ١٩٤٤ و ١٩٤٧ وذلك على خريجي الكليات والمعاهد الزراعية المتوسطة

ثم اقترحت تقسيم المتأخر من ثمن الاراضى والمباني المتأخرة على اصحاب الاقطاعات الزراعية الموزعة في سنتى ١٩٤٤ و ١٩٤٧ على جميع سنى التقسيم الباقية مع اعفائهم من الفوائد كما اقترحت تقسيم ديون اصحاب الاقطاعات الحالية لبنك التسليف على ثلاث سنوات مع ضمان الحكومة لقروضهم ووقف الاجراءات القضائية ضدهم وبعض التسهيلات الاخرى .

كما رأت الوزارة تخصيص ألف فدان بتفتيش ادكو بعد اصلاحها لتوزيعها اقطاعات زراعية على خريجي كلية الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة على أساس ٢٠ فداناً لكل من الاولين و ١٥ فداناً لكل من الآخرين .

## مذكرة ثالثة

### اراضى الحكومة للمعدين

وتحدثت الوزارة في مذكرة اخرى عن سياسة الاكثار من الملكيات الصغيرة ، فذكرت انها وزعت على المعدين ٣٠٠٠ فداناً ثم ٣٢٠٠ فدان بكفر سعد ، ثم ٣١٠٠ فدان بمنطقة الستامونى بتفتيش بلقاس ، واقترحت تخصيص ألف فدان بمنطقة اصلاح ادكو التابعة لتفتيش مريوط لتوزيعها على المعدين بعد اصلاحها

## مذكرة خاصة

### معاشات الموظفين

واقترحت الوزارة في مذكرة خاصة بالاستبدال العقارى لمعاشات الموظفين تخفيفاً لابعاء الميزانية ان تعرض لهذا الاستبدال مساحات من املاك الحكومة ، على ان يخصص لذلك ألف فدان بمنطقة اصلاح ادكو بتفتيش مريوط مع تبسيط الاجراءات الخاصة بالفحص الطبى للمستبدلين الجدد ويخصص لذلك ١٠ ألف فدان في أنحاء مختلفة من الاقاليم من الاراضى المؤجرة والمنزوعة .

## بالزاد المحلى والزاد العام

وفيما يختص ببيع الاراضى الحكومية البور والاراضى المنزوعة أو القابلة للزراعة، اقترحت الوزارة ان يكون البيع بالزاد المحلى في حدود عشرة أفدنة من الاراضى القريبة من وسائل الرى ، ويدفع عشر الثمن عاجلاً والباقي على أقساط سنوية في ٢٠ سنة بفائدة ٣ ٪

أما الاراضى ذات المساحات الكبيرة التى تحتاج لجهود كبيرة فتباع في الزاد العام على أن يقوم المشتري بتدبير وسائل ربحها

وأما الاراضى البور الملاصقة لاملاك الافراد فتباع للجار الملاصق بالممارسة على الا يزيد ما يباع للفرد الواحد على خمسين فداناً ، ومع مراعاة القواعد التى رسمها قانون الاصلاح الزراعى .

وبدفع ربع الثمن عاجلاً ويقسط الباقى على ٢٠ سنة بفائدة ٣ ٪

وتبلغ الاراضى البور ٩٩٥١١٢ فداناً من بينها ٢١٩٠٠ فدان يمكن انتفاعها بالرعى الصيفى والنيلى و ٢٠٤٠٠ يمكن انتفاعها بالرعى النيلى وحده و ٩٥٢٨١٢ فدان ليس لها طرق رى وصرف .

وتجرى المباحثات بين الوزارة والشركات الزراعية العقارية المصرية لاستصلاح هذه الاراضى بواسطتها

## الاراضى المؤجرة والمستصلحة

وتملك الحكومة ١٨٩٤٩٥ فداناً من الاراضى المنزوعة والمستصلحة المؤجرة ، وقد اقترحت وزارة المالية والاقتصاد التوسع في بيع الاراضى البور بالزاد ، على ان تباع المساحات الصغيرة للانفراد والمساحات الكبيرة للشركات وكبار الزراع بالشروط التى تكفل اصلاحها تنمية للانتاج الزراعى .

## سياسة الجمهوريين التجارية

منذ نجاح الجنرال دويتاينهاور في الانتخابات الامريكية الاخيرة ، والعالم يتساءل عن سياسة الجمهوريين الجديدة . واول هذه الاسئلة هو عما اذا كانت حكومة الجمهوريين ستواصل اتباع سياسة حرية التجارة ، ام تعود الى السياسة التقليدية للجمهوريين ، سياسة حماية التجارة . . ؟

ولعل هذه المسألة ذات شأن كبير لان من المحتمل على الكونجرس القادم ان يمد او يعدل قانون تبادل التجارة الحالى ، وهو القانون المعمول به منذ عام ١٩٣٤ والذى حول لرئيس الجمهورية سلطة كبرى في المساومة ، في التجارة الدولية .

والموعد المحدد لانتهاء القانون المشار اليه هو ٣٠ يونية سنة ١٩٥٣ ما لم يتقرر تجديده .

ويعتقد كثير من المراقبين الاقتصاديين المحايدون انه يتحتم على ايزنهاور ، بعد تسلمه زمام الرئاسة في ٢٠ يناير القادم ، ان يتخذ خطوات فعالة في سبيل تحييد التبادل الدولى للتجارة ، لئلا يخسر العناصر الوطنية في الكونجرس الجديد

قدمت وزارة المالية والاقتصاد الى مجلس الوزراء مذكرات عدة هامة تضمنتها نتيجة أبحاثها الخاصة بالانتفاع بأراضى الحكومة المعدة للبناء في تفريغ أزمة المساكن وبالاراضى المزروعة ، والمؤجرة في تخفيف اعباء الميزانية باستبدال المعاشات واجراء بعض التسهيلات لاصحاب الاقطاعات الزراعية

والمفهوم أن هذه المذكرات متى وافق المجلس عليها سترسل الى مجلس الدولة لاعتماد التشريعات والقوانين اللازمة لتنفيذ ما تضمنته من الاصلاحات .

وهذا ملخص هذه المذكرات :

## اراضى البناء ثلاثة اقسام

وقد أشير في المذكرة الخاصة بالاراضى الصالحة للبناء الى أن الحكومة تمتلك حوالى ٧٧ مليون متر مربع من اراضى البناء في المدن والبنادر والقرى .

ثم قسمت هذه الاراضى الى ثلاثة اقسام :  
القسم الاول يشمل مائتى ألف متر مربع في قلب المدن مزودة بالمرافق العامة من رصف وانارة ومياه ومجار وغير ذلك ، ويمكن عرضها للبيع فوراً للمساهمة في تفريغ أزمة المساكن  
والقسم الثانى يشمل ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف متر مربع تقع في أطراف المدن قرب العمران ويمكن تزويدها بالمرافق العامة ، بسهولة ونفقات معتدلة .

أما القسم الثالث فيشمل ثلاثة وسبعين مليون وأربعمائة ألف متر مربع تقع في اطراف البعيدة للمدن ويحتاج تمهيداً وتزويدها بالمرافق الى نفقات كثيرة ، ويمكن ان يعرض للبيع من هذه الاراضى حوالى مليونين ومائة ألف متر تقع حول العين الكبريتية بحلوان ، على ان يشمل بيعها التزام استغلال المياه المعدنية والكبريتية ، ويكون بالزاد بين الشركات المصرية ويدفع ربع الثمن عاجلاً ، ويؤدى أقساط سنوية في عشرين سنة بفائدة قدرها ٢ ٪

وعلى ان يشترط اتمام البناء في ظرف سنتين من تاريخ تسلم الارض .

واقترحت وزارة المالية تخصيص حصيلة البيع لتنفيذ المرافق العامة اقتصادياً للاعتماد السنوى المخصص لذلك في الميزانية . وكذلك اقترحت الوزارة بيع الاراضى التى تشتمل على مبان أقيمت بتصريح من الحكومة لاصحاب هذه المباني بالممارسة .

وهناك اراض حكومية بالاسكندرية وبور سعيد وبعض الاقاليم مشغولة ببيان للانفراد ولم تزود بعد بالمرافق العامة ، وقد رأت الوزارة فيما يخص بهذه الارض الا يتم عرضها للبيع الا بعد ان تكلف المجالس البلدية المختصة تزويدها بتلك المرافق

## المذكرة الثانية

### الاراضى المنزوعة والبور

وأشارت الوزارة في مذكرة ثانية أن الاراضى المنزوعة والبور التابعة لمصلحة الاملاك تبلغ حوالى مليون ١٨٤ ألف وخ ٦٠ من الفدادين ، كما توجد اراضى حكومية تابعة للمصالح الاخرى وبعض الاراضى الصحراوية غير المحصورة .



**الطشبات الخامة**  
**الطشبات للسعر**  
 لدى  
**المصنوعات**  
 مؤسسة بنك مصر الكبرى  
**بضائعنا من المصنع راجيا**  
 س. ت. ١٥٨  
 شركة بيع المصنوعات المصرية  
 المركز الرئيسي: شارع فتواد الاول - بالقاهرة  
 وفروعها: بالقاهرة وجميع عوامم ومدن القطر

**راديو إيكو العالمى**  
**أداة سحر و الخيال**  
 بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته  
 وصوته الرقيق العذب  
**أصبحت ما وصلت اليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤**  
 كبرياء - بطارية مألوفة - وجافة - راديو منظمه  
 واديو للسيارات ٤-٥-٦-٧ صمامات يعمل  
 على التيار المتقطع والمستمر - صندوقه انبوه فاخر

**شركة إيرمك مصر**  
 ١٨ شارع صبرى ابو علم باشا "بركتيافا" ت ٥٩٦٣٧  
 القاهرة مصر

س. ت. ٦٨٥٦٠



# شركة مصر للحرير الصناعي

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة - مركزها الرئيسي ومحطها القانوني  
عمارة ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠٠.٠٠٠ جنيه ممثلة في ٦٢٥.٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج . م  
منها ٢٧٥.٠٠٠ سهما اسميا و ٢٥٠.٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعي ومشتقاته ومادة السيليولوز  
ومشتقاتها والاتجار في كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية  
اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة  
مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعي ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعي

الشركة الوحيدة بالقطر المصري والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعي  
ومشتقاته وتنتج يوميا

| عدد                          | عدد                       |
|------------------------------|---------------------------|
| ٦٥٥ طن من خيوط الحرير        | ٦٥٥ طن من الالياف القصيرة |
| ١ طن من ورق مصروفان          | ٣ طن من حامض الكبريتيك    |
| ٥ طن من ثاني كبريتور الكربون | ١٥ طن من سلوفات الصودا    |
|                              | المبلورة ( ملح جلوبر )    |

# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
نصبت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



# شركة مصر للخليج الاقطان

## احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى

أكبر شركة لحالج القطن فى القطر المصرى تحلج أكثر من مليون قنطار سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة أيضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل • تخزين • نقل • تأمين • كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الإدارة المنتدب : السيد محمود العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة  
محالجها : بالمحلة الكبرى - المنصورة - بنها - الواسطى - طاميه -  
الفيوم - مفاقه - جرجا



# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

© مس. ١٢ القاهرة



# شركة مصر للتصدير والإفطان

شركة مساهمة مصرية

---

إحدى مؤسسات بنك مصر  
ومركزها الرئيسى بمسارته بالألكندرية

---

تقوم بتجارة القطن فى الداخل  
وتصديره للخارج

---

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم

قصور  
الزمن  
وقصور  
الطارات



جود  بير  
GOOD  YEAR

الموزعون العموميون  
بالقاهرة المصرية  
شركة النقل والهندسة ش.م.م

القاهرة / شارع قصر النيل ت. ٢٠٩٦٠ (٤ خطوط) الإسكندرية / ٤٩ شارع خواد الأول. ت. ٤٤٥٢٩





# الاقتصاد والمحاسبة

الشم  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباطة رئيس نادى التجارة الملكى  
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٤٢  
١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

## تحديد ثمن القطن

كان قرار الحكومة أخيرا بتحديد ثمن القطن للزراع ، وما استتبع ذلك من اغلاق بورصة العقود بالاسكندرية ، هو العلاج الحاسم لحالة طالما شكنا من خطورتها المشتغلون بالمسائل الاقتصادية ، فليس هناك من شك فى أن القطن يمثل ثمانين فى المائة من صادرات البلاد ، وفى مقابل ما تصدره منها ، تستورد حاجاتها من سلع استهلاكية ومواد وآلات لازمة لنهضتها الصناعية وكانت حالة عدم الاستقرار فى تجارة هذا القطن مما أثار تخوف الغزاليين وأدى الى ابتعاد بعض عملائنا عنا والتجائهم الى أسواق أخرى ، وكانت النتيجة تكديس المخزون من القطن والعجز المتواصل فى ميزاننا التجارى .

وان هذا القرار الحكيم ، لم يضع حدا لمثل العبث الذى شكونا منه فحسب بل انه من أكبر العوامل على استقرار الحالة الاقتصادية فى البلاد وابعاد شبح التضخم ، والحد من غلاء الاسعار التى تتبع أسعار القطن دائما ، ان صعودا أو نزولا . وكان تحديد الثمن بشكل عادل للمنتج ، مع انه يزيد قليلا عن الاسعار السائدة فى مصر ، فانه روعى فيه ان يتمشى مع الاسعار العالمية للاقطان المماثلة ، مما يتيح له أسواقا يمكننا تصريفه فيها .

ونحن نعتقد ان السعر المحدد واستقرار السوق سيفريان الكثيرين من عملائنا القدماء ، بل وغيرهم ، على طلب أقطاننا . على اننا نقترح بهذه المناسبة ، وبعد ان تحدد السعر تقريبا ، ان نتوسع فى نظام المقايضة فنجعل اساس اتفاقاتنا التجارية ان نبادل بأقطاننا سلعا وأدوات مما يدخل فى باب الضرورى لصناعتنا وزراعتنا .

واذا كان لأحد ان يغتبط بهذا القرار ، فنحن - الذين نادينا به منذ أكثر من ثلاث سنوات وطالبنا المرة بعد المرة بتنفيذه - لآحق الناس بالغبطة . واننا لنزجى الشكر لوزير المالية والحكومة على الشجاعة الفائقة التى غلبت مصلحة البلاد على كل اعتبار آخر ، ونرجو لهم جميعا التوفيق والسداد .

احمد عنان

تحديد ثمن القطن : لرئيس التحرير

عرض وتعليق : الغاء بورصة العقود - بريطانيا والقطن المصرى - مؤتمر الكومنولث البريطانى

هل حل بالعلم الكساد ؟ بقلم اقتصادى كبير

فى السياسة الاقتصادية : استثمار رؤوس الاموال الاجنبية فى مصر

اقتصاديات الشرق الاوسط الاتفاقات التجارية بين البلدان العربية .

مخازن المواد والمهمات : بقلم الاستاذ موسى حقى

شخصيات اقتصادية : الدكتور احمد ابراهيم

اخبار الاقتصاد العالمى : واجب الخير فى حالات رفض

الدفاتر : بقلم الاستاذ ت. ا. الدفاتر : بقلم الاستاذ ت. ا.

بيان الملكية الصناعية : من شهر اكتوبر ١٩٥٢

تقرير مجلس ادارة نادى التجارة الملكى عن عام ١٩٥١-١٩٥٢

القطن : فى النصف الثانى من نوفمبر

الاوراق المالية : فى النصف الثانى من نوفمبر

فى تصميم الاعلان الحث على الشراء : بقلم الاستاذ محمود عساف

الصناعة المصرية فى عام ١٩٥١ التشريعات القطنية الاخيرة

قوانين وقرارات



## الغاء بورصة العقود :

أصدر مجلس الوزراء قرارا بإصدار أبواب بورصة عقود القطن في الاسكندرية ، مع تحديد أسعار معقولة مجزية للقطن ، ليس فيها اسراف في التقدير يجعل القطن عزيز المنال في الاسواق ، وليس فيها خفض في التقدير يعود على زراع القطن بكثير من الغرم .

والقطن لا يزال يحتل في مصر المقام الاول في الصناعة ، ولا يزال العامل الاول الذي يؤثر في اقتصاد الفرد تأثيرا مباشرا لانه المحصول الرئيسى في البلاد . وما دام الامر كذلك ، وجب ألا يعرض هذا المحصول لمضاربات ومقامرات قد تورد الاقتصاد القومى موارد التهلكة ، وقد تؤدى الى كوارث كتلك التى عرفت بها تجارة القطن فى العام الفائت .

وقد رأت الحكومة أن تسد الطريق أمام المضاربين والمقامرين بإصدار أبواب بورصة العقود ، أدراكا منها أن بتر الداء من جذره خير من استئصال أعراضه وفروعه . وقبل أن تقرر الحكومة اقفال البورصة ، حاولت تنظيمها تنظيما يمنع المضاربات ، لأن المضاربة معناها المقامرة بالكيان الاقتصادى لمصر كله ، ولكن التنظيم ترك ثغرات لم يكن خيرا لسدها من أن توصل البورصة تماما .

فقرار اقفال البورصة هو أول خطوة عملية لصون استقرار الاقتصاد فى مصر ، بسبب ارتباط جميع نواحي الاقتصاد بهذا المحصول الرئيسى .

والخطوة الثانية الكفيلة بصون هذا الاستقرار هى تحديد أسعار القطن حتى يكون هذا النتاج القومى بأمن من الفوائىل المصطنعة من ارتفاع مفتعل مريب الى انهيار مصطنع يدعو بدوره الى الريبة .

وهاتان خطوتان ضرورتان لانجاح تطبيق مشروع الاصلاح الزراعى بعدما زال عهد الضياع الكبيرة وصارت الارض مساحات صغيرة كثيرة .

## بريطانيا والقطن المصرى :

وفى الوقت الذى تحاول فيه مصر تنظيم شئون القطن فى الداخل ، نجد الحكومة البريطانية لا تزال ممتنعة عن شراء القطن المصرى على الرغم من انها كانت أكبر عميل لمصر منذ زرع فى مصر قطن .

ولهذا الامتناع أسباب كثيرة بعضها اقتصادى وبعضها سياسى . فبريطانيا نفسها تجابه أزمة فى تصريف منسوجاتها التى يعد قطن مصر عمادها ، ولهذا اضطر كثيرون من الغزالون والنساجون الى وقف بعض آلات الغزل والنسيج والاستغناء عن العمال الذين عندهم مما كان مثار كثير من الشكايات كان البرلمان البريطانى مجالا لعرض بعضها .

وتقول بريطانيا - وان لم تنشر احصاءات بذلك - ان لديها قدرا كبيرا مختزنا من القطن المصرى الخام يغنيها فى الوقت الحاضر عن الاستيراد من مصر ، ولكن للمرء ان يسأل : كيف تراكم هذا الرصيد مع ان بريطانيا لم تشتتر شيئا يذكر من محصول العام الفائت ، ولم تبد حتى الآن ميلا الى شراء قطن من المحصول الجديد ؟

وثمة سبب ثالث يحول دون استيراد بريطانيا لقطن مصر ، وهو الضريبة المفروضة على الصادر بما يهبط سعر القطن المصرى ، غير ان

هذه الضريبة لا تسرى على المحصول الجديد وبهذا تسقط هذه الحجة . كذلك تسقط حجة عدم استقرار سعر القطن المصرى بعدما عمدت الحكومة الى تثبيته .

وايا كانت اسباب امتناع بريطانيا عن شراء قطن مصر ، فحتم علينا ان نبحث عن اسواق جديدة ونعقد اتفاقات جديدة مدالين عقبة التبادل النقدى اذا وقفت فى سبيلنا

## مؤتمر الكومنولث البريطانى :

يعقد فى لندن الآن مؤتمر اقتصادى كبير الشأن يشهده رؤساء وزارات دول الكومنولث ومعهم وزراء المالية والاقتصاد ، وذلك لبحث الموقف الاقتصادى العام لهذه الدول سواء منفردة او مجتمعة .

ونتائج هذا المؤتمر تعنى مصر ، لانه يبحث موضوع الارصادة الاسترلينية ، كما انه يعالج موضوع رصيد الذهب والدولار لدول الكتلة الاسترلينية وهو الرصيد الذى تعرض لكثير من الاستنزاف بسبب كثرة التزامات التجارة العالمية الملقاة على دول هذه الكتلة

ومع ان مصر استأثرت بعملتها الخاصة وفصلتها عن الاسترلىنى ، الا انها لا تزال تعتمد على بريطانيا فى تزويدها من « مستجمع الدولار والذهب » بحاجتها من الدولارات والعمللة الصعبة . بل ان مصر اصبحت كذلك فى حاجة مستمرة مطردة الى الاسترلىنى القابل للتحويل بعدما ارتفع مقامه فى التعامل ارتفاعا ادرجه فى عداد العملات الصعبة .

فالقرارات التى سيتخذها مؤتمر الكومنولث ، وان لم تكن ملزمة لمصر ، الا انها تهمها وتؤثر فيها . واليقظة واجبة حتى لا يكون فى هذه القرارات ما يناقض المصالح المالية لمصر ، او ما يفتئت على حصصها من العملات الصعبة .

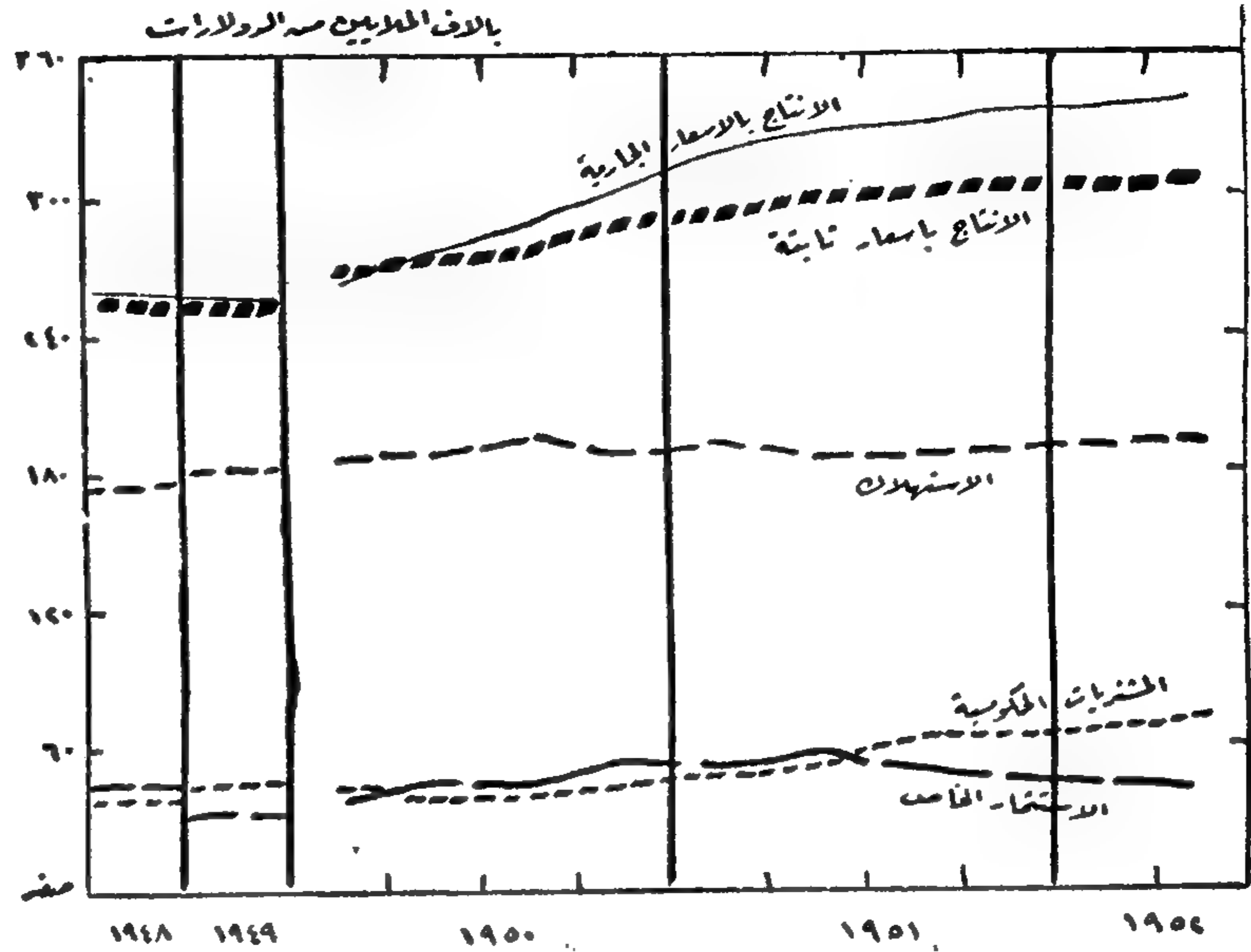


# هل حل العالم الكساد ؟

تضاربت الآراء فى الأشهر الأخيرة فى ماهية التطورات التى يمر بها العالم خلال هذه الفترة من الزمن فمس قائل أننا فى بداية رواج عالمى ومن قائل أننا فى بداية كساد عالمى ومن قائل أننا فى عهد ثبات واستقرار . وما من شك أن التقلبات العنيفة التى شاهدها فى أسعار المواد الخام وفى مستويات التجارة الخارجية وفى كمية النقد والائتمان منذ سنة ١٩٤٩ وخصوصا بعد قيام الحرب الكورية كانت سببا هاما لهذه البلبلة فى الأفكار ولهذا التضارب فى الآراء .

الرسم البياني رقم ١ -

الانتاج الأهل بالولايات المتحدة



أسعار الأسعار : النصف الأول سنة ١٩٥٠ = ١٠٠

## الجمعية العمومية السنوية ليادى التجارة الماكى

انعقدت الجمعية العمومية العادية لنادى التجارة الماكى مساء يوم الاحد ٢٣ نوفمبر ١٩٥٢ برئاسة حضرة الأستاذ عبد الله أباطة رئيس النادى وسكرتارية الأستاذ توفيق أبو علم وحضور غالبية أعضاء النادى .

وقد أجريت انتخابات مجلس الإدارة عن عام ١٩٥٢/١٩٥٣ بعد أن فاز بالتزكية حضرات الاساتذة عبد الله أباطة رئيسا وعبد اللطيف حسين وعبد العزيز ناصر وكيلين وعلى شكرى سكرتيرا فخريا وتوفيق أبو علم سكرتيرا ومحمود عزيز بحيرى أمينا للصندوق . وقد فاز بالانتخاب حضرات الاساتذة محمد ابراهيم ثروت ومحمد فؤاد الجنزورى وحسين حافظ ومحمد حسن الجزيرى ومصطفى طوقان ومصطفى عبدالرحمن ومصطفى شوقى زيتون وأبو بكر نور الدين وزكريا طاهر الموجى ويوسف صلاح الدين العبادى .

وقد ضم المجلس الى أعضائه حضرات الدكتور عبد الجليل العمرى والأستاذ أحمد عنان والأستاذ محمود العتال والأستاذ عبد الحليم محمود على .

ووافقت الجمعية على تجديد انتخاب الاستاذين زكى حسن وعبد الحميد توكل مراقبين للحسابات .

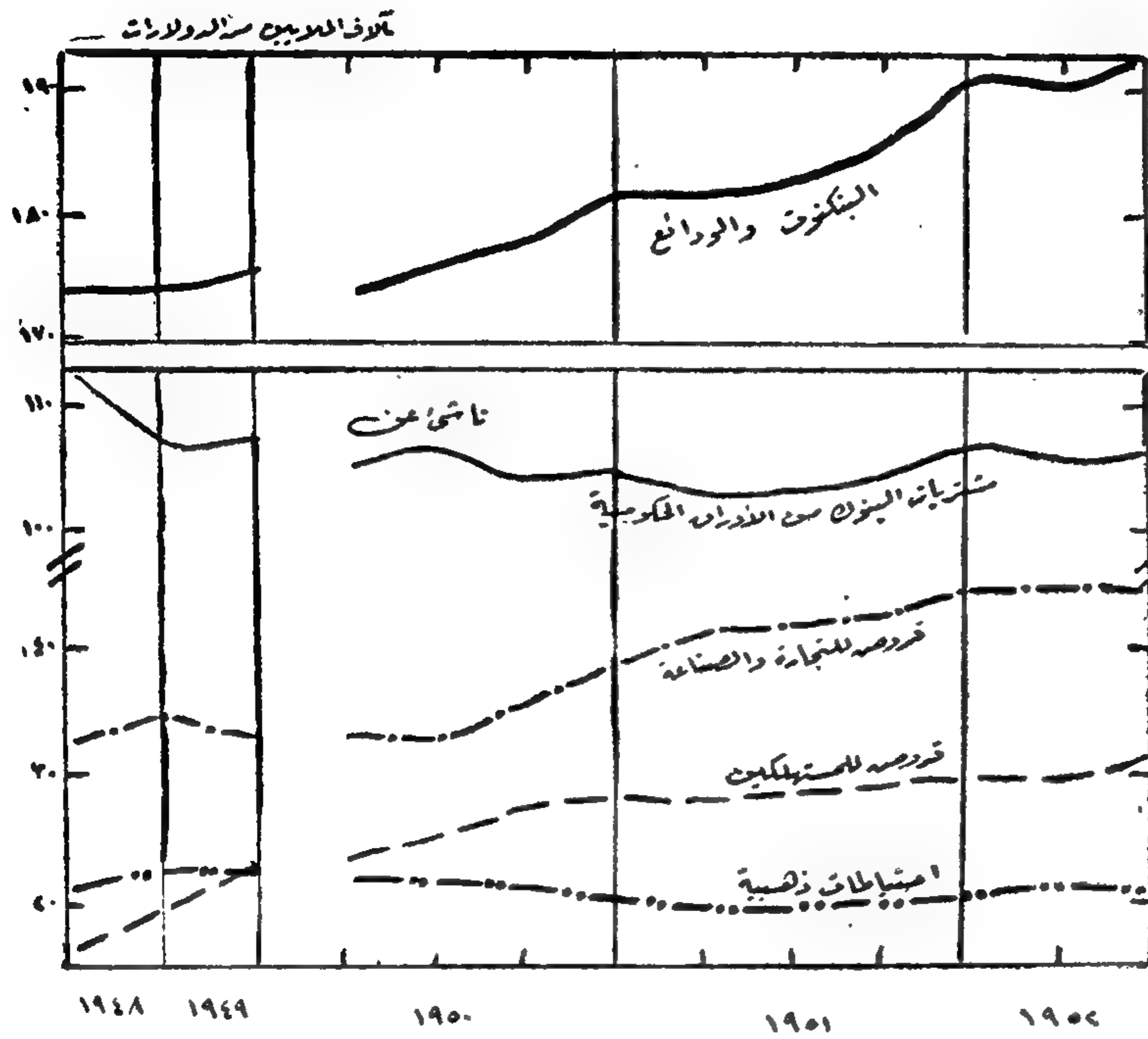
وبعد تلا السكرتير تقرير مجلس الإدارة عن العام الماضى ( وهو المنشور بغير هذا المكان من المجلة ) عرضت الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات عن العام الماضى ومشروع الميزانية للعام الجديد ، وقد وافقت الجمعية العمومية عليها بالإجماع

والواقع أن العالم الآن لا يخضع لنموذج معين من التطورات الاقتصادية كذلك الذى كان سائدا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالى والذى كان يسهل معه التنبؤ بظهور رواج أو بحلول كساد زد على ذلك أن الاختلال فى توزيع القوى الاقتصادية بين الدول قد تفاقم وازداد شدة وأصبح للسياسة الاقتصادية الداخلية فى دولة أو دولتين من الدول الكبرى ولتغير هذه السياسة وفقا للظروف الخاصة آثارا بعيدة المدى على الاقتصاديات العالمية وعلى ظروف كل دولة من الدول الأخرى .

ويهمنا فى مصر وقد انخفضت أسعار قطننا انخفاضا كبيرا أن نستعرض التطورات الاقتصادية فى الدول الأخرى لتبين اذا ما كان هذا الانخفاض ظاهرة خاصة انفردنا بها أم كان ظاهرة عامة اتصفت بها أحوال الدول الأخرى لتبين اذا ما كان هذا - بقدر المستطاع - اذا كانت ظروف العرض والطلب فى الدول الأخرى تبشر بتحسين الأحوال أم بغير ذلك . وقد أصدر صندوق النقد الدولى أخيرا تقريرا عن تطورات حالة المدفوعات العالمية وألحق به كثيرا من الرسوم البيانية الهامة التى تبين تطورات الانتاج الأهل والائتمان المصرفى وأسعار الواردات والصادرات وغيرها وقد رأينا أن نعرض للقراء بعض هذه الرسوم مصحوبة بتحليل موجز لها بالتطورات الاقتصادية وسنبدا فى هذا المقال بالولايات المتحدة الأمريكية . عند ما قامت الحرب الكورية ازداد

## الرسم البياني رقم - ٢ -

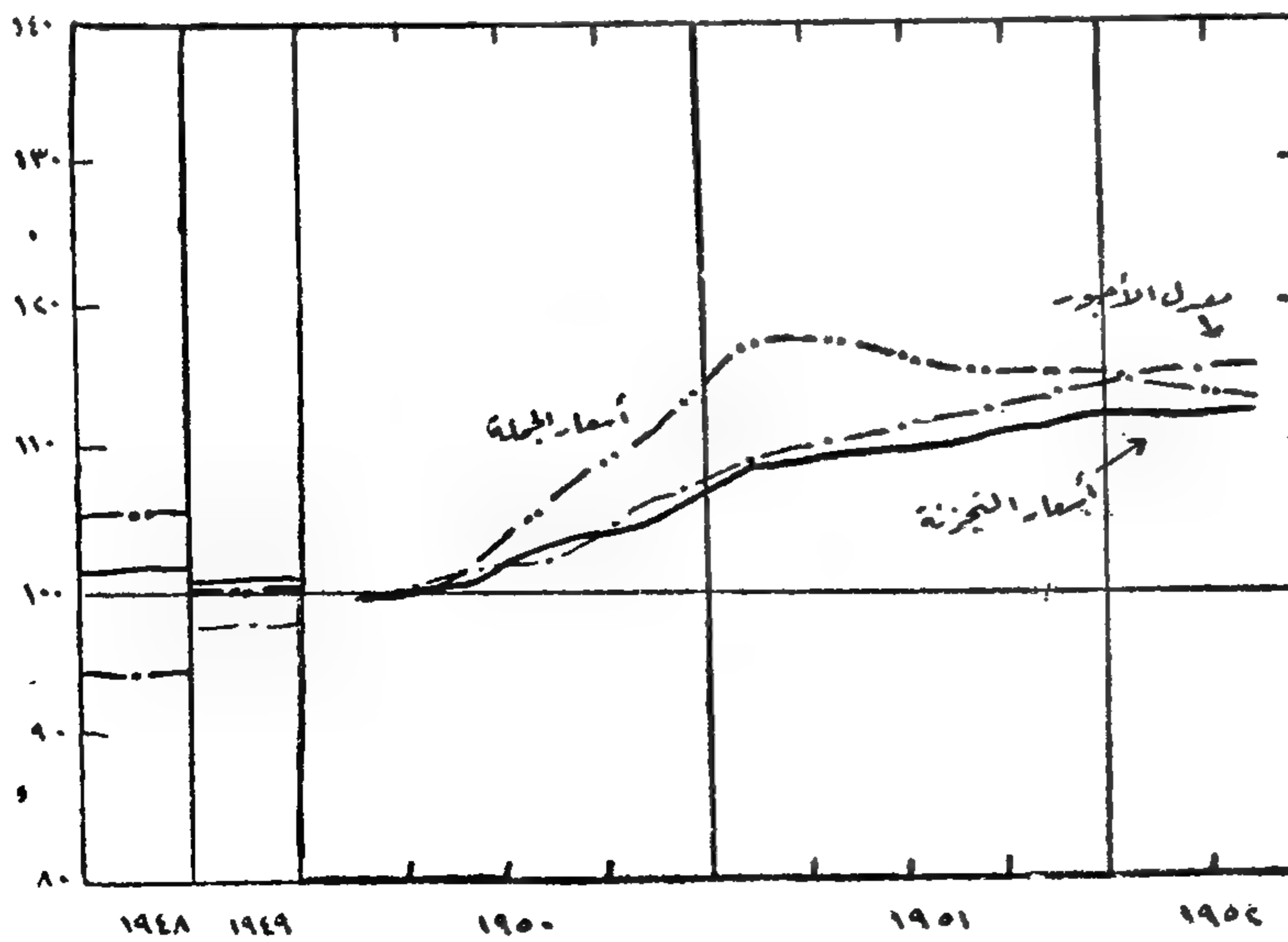
### الاثتمان المصرفي في الولايات المتحدة



## الرسم البياني رقم - ٣ -

### الأسعار والأجور

(النصف الأول من عام ١٩٥٠ = ١٠٠)



طلب الافراد ورجال الاعمال في أمريكا زيادة كبيرة كما ازدادت في الوقت نفسه المشتريات الحكومية لبرنامج التسليح والمعاونة الخارجية ومنذ أواسط سنة ١٩٥١ ابتداء طلب الافراد ورجال الاعمال في التناقص بينما استمرت المشتريات الحكومية في التزايد .

ويبين الرسم البياني رقم (١) قيمة وتوزيع الموارد الموجودة والمكونة للانتاج الاهلي . فالخط المتكامل يبين قيمة الدخل الاهلي بالاسعار السائدة بينما تدل الخطوط المتقطعة على الكميات الفعلية المنتجة وعلى توزيعها محسوبة على أساس الاسعار الثابتة في الانتاج الكلي قد مال الى الاستقرار منذ منتصف عام ١٩٥١ .

أما الارتفاع في نفقات الحكومة فيرجع الى اعتمادات المساعدات الاجنبية وبرامج التسليح وقد أثر هذا في مصروفات الحكومة للشئون المدنية فتناقصت بعض الشيء كما تناقص كذلك الاستثمار الفردي وقا ساهمت السياسة الحكومية في الحد من المصروفات الخاصة وذلك بوضع بعض القيود على الاثتمان الفردي ظلت قائمة حتى مايو ١٩٥٢ ثم ألغى معظمها بعد ذلك لتشجيع الافراد على التوسع في الشراء من جديد .

أما الرسم البياني رقم (٢) فيبين الى حد كبير انعكاس هذه الصورة في المجال النقدي والاثتماني . فمن الملاحظ أن نسبة التزايد السريعة في القروض المصرفية قد خفت حدتها كثيرا خلال العام الحالي وذلك نتيجة لسياسة التشدد في منح الاثتمان التي لجأ اليها البنك المركزي بأمريكا ( فيدرال ريزيرف ) ويبدو ذلك جليا من تناقص قيمة السندات والاذون الحكومية التي تشتريها المصارف ومن ميل القروض الى الصناعة الى الاستقرار بعد تزايدها السريع في سنة ١٩٥٠ و ١٩٥١ أما القروض للأفراد فقد بدأت في التزايد منذ أن رفعت القيود على الاثتمان الاستهلاكي في مايو الماضي



ويبين الرسم البياني رقم (٣) تطورات الاسعار وتأثرها بالعوامل السابق الاشارة اليها فقد نتج عن تفاعل الاتجاهين المتضادين في الطلب الفردي والطلب الحكومي ( التناقص في الاستثمار الفردي والتزايد في المشتريات الحكومية ) ان مالت الاسعار بصفة عامة الى التوازن والاستقرار والواقع أن أسعار الجملة أخذت فعلا في الانخفاض ولولا أن هناك مقاومة شديدة من جانب نقابات العمال لانخفضت الاجور وانخفض تبعاً لذلك هيكل الاسعار كله . ولكن الاجور ما زالت في ارتفاع مطرد .

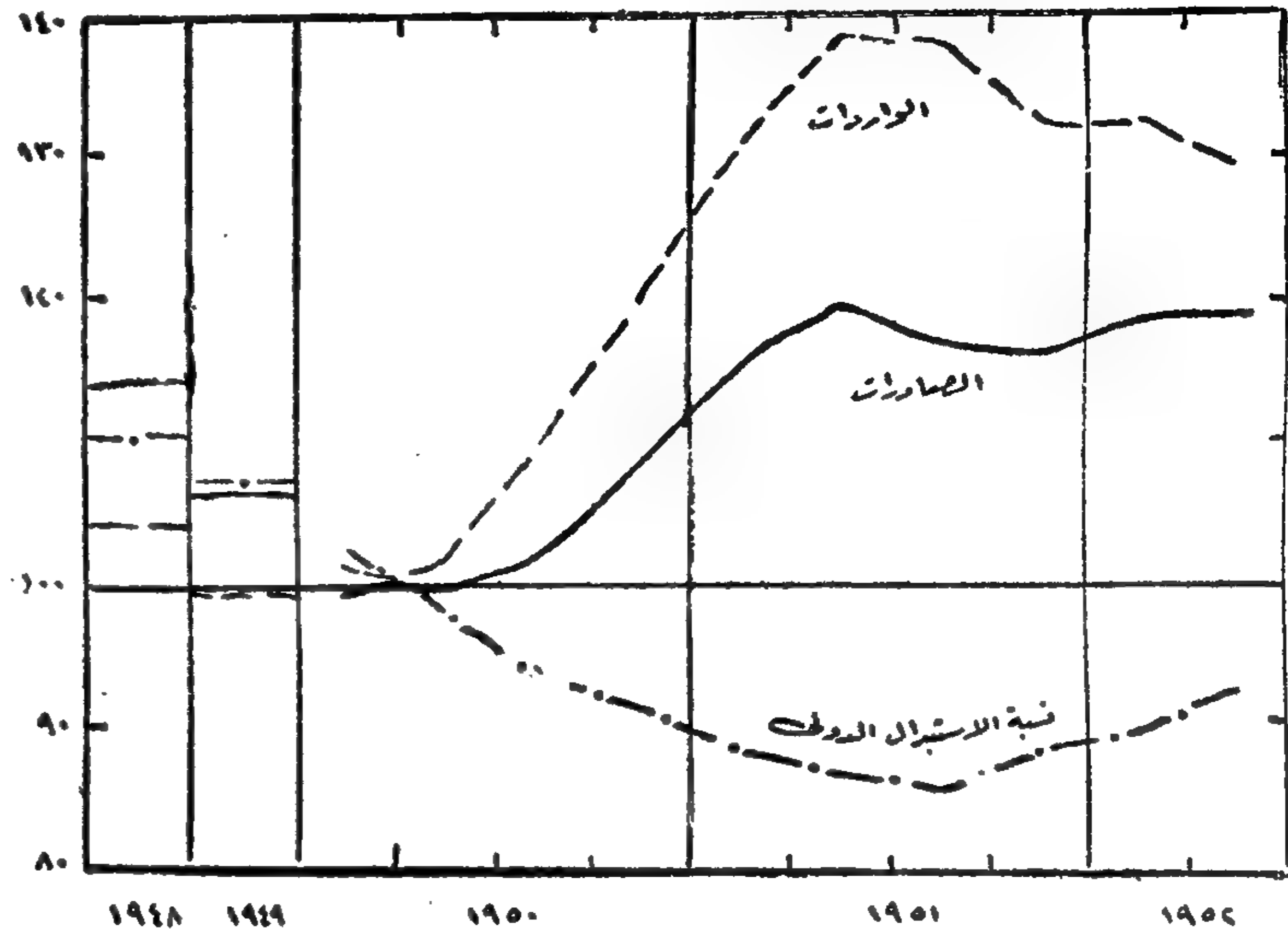
ولقد انعكس هذا الهبوط في أسعار الجملة على أسعار صادرات الولايات المتحدة كما تبين في الرسم البياني رقم (٤) أما أسعار الواردات فنظرا لتأثرها بأسعار المواد الخام المستوردة التي كان معدل الانخفاض فيها أكبر من معدل الانخفاض في أسعار الجملة أن زاد الهبوط فيها عن أسعار

الصادرات الأمريكية بصفة عامة وكنيجة ذلك بدأت نسبة الاستبدال في تجارة أمريكا الخارجية أي نسبة أسعار الصادرات الى أسعار الواردات في أثناء العام الماضي في التحسن عما كانت عليه . وقد تجاوب حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الحالة الداخلية . ففي العام الماضي أدى تناقص طلب الافراد وتشديد الرقابة الحكومية والمصرفية على الائتمان والاسعار الى تناقص الواردات ولكن استمرار الازدياد في الطلب الحكومي أدى الى تزايدها من جديد . أما الصادرات فيلاحظ أن الصادرات من المواد الخام قد تناقصت كثيرا نتيجة لقيام الدول الأجنبية بتقليل وارداتها من الولايات المتحدة كرد فعل للحالة الاقتصادية فيها بينما ان الصادرات من المواد المصنوعة فانها مستمرة الزيادة ( وان كان بمعدل يقل عن معدل ٥١/٥٠ وذلك لاستمرار الحكومة الأمريكية في مد الدول الأجنبية بالمساعدات الحربية ) .

## الرسم البياني رقم - ٤ -

### أسعار الصادرات والواردات

( النصف الأول من عام ١٩٥٠ = ١٠٠ )

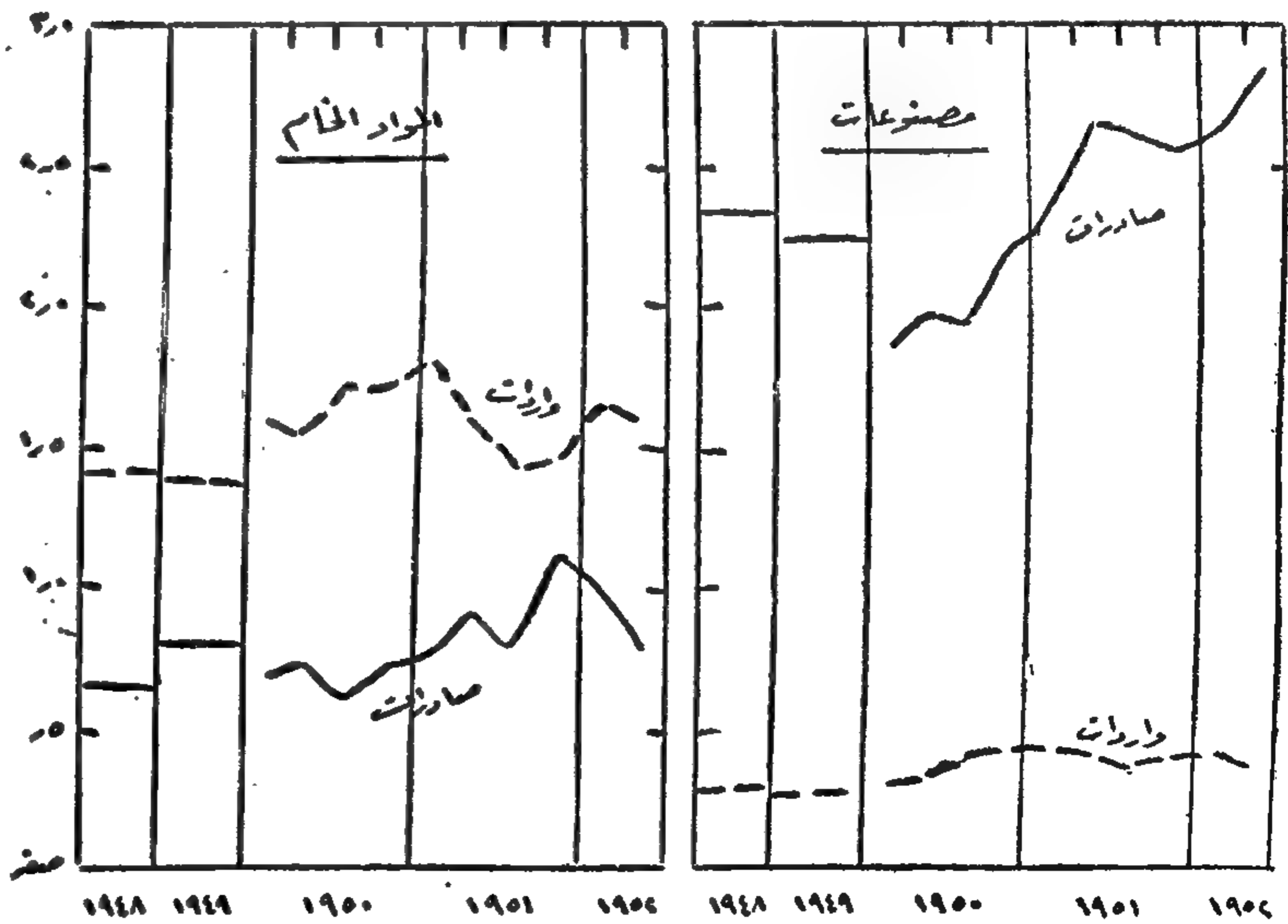


## الرسم البياني رقم - ٥ -

### التجارة الخارجية

بألف المليون دولار

( بأسعار ثابتة )



# استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مصر

التسامح والمرونة شجعت الاموال على الورد الى مصر، أما اذا كانت شديدة الصرامة شديدة القيود فانها تنفر الاموال الاجنبية من الدخول في الاسواق المصرية .

وقد كانت التشريعات المصرية تثبط هم رؤوس الاموال الاجنبية، لانها تقيد نسبتها في الشركات ، ولانها تحدد نسبة الموظفين والعمال الاجانب حتى في الصناعات التي تحتاج الى خبرة عالية غير متاحة في مصر في الوقت الحالي . فكانت الاموال الاجنبية تتجه الى اسرائيل بوجه خاص ، لما تأنس من حكومتها من تسامح وترحيب . غير أن حكومة مصر الحاضرة تنهت الى هذا القصور في التشريعات الخاصة بالشركات ، فأخذت تتدارك نواحي النقص حتى تزول عقبة أخرى من العقبات التي تعترض رؤوس الاموال الاجنبية .

وثمة عامل ثالث يجب أصحاب رؤوس الاموال أن يطمئنوا اليه قبل أن يستثمروا أموالهم في بلد ما ، وهو أن يتمكنوا من اخراج جزء من الربح بالعملة التي يتعاملون بها الى الخارج . فإذا كانت الشركة الأميركية تتعامل بالدولارات ، أرادت أن تخرج من مصر جزءا من أرباحها بعين هذه العملة .

واذا كانت شركة سويسرية تتعامل بفرنكات سويسرية ، أرادت أن يكون الربح المستخرج من مصر بالفرنك السويسري . والقوانين الحاضرة تمنع مثل هذه العمليات وتعددها تهريبا يعاقب عليه المشرع . ولهذا ينبغي أن يعدل هذا النظام تعديلا يجعل استثمار الاموال الاجنبية في مصر عملا جديرا بأن يقبل عليه الاجانب لما له من ثمرة مكفولة وربح يستطاع توزيعه على المساهمين في الخارج . وبديهي أن الربح كله . وبديهي أن هذا يتم بمعرفة الحكومة وبرقابتها ، لا من وراء ظهرها أو بدون رقابتها .

الفتن ذروتها يوم التهبت القاهرة في جحيم من النيران المسعورة ليلة السادس والعشرين من شهر مارس الفائت فخرت مصر خسارة جسيمة في قيمتها الاسمية الواقعية ، وأشد منها جسامة في قيمتها المعنوية وفي عواقبها على السمعة المالية لمصر في العالم .

ولكن هذا الخلط الزرى بين الاقتصاد والسياسة صار الآن في ذمة التاريخ، لأن الحكومة المصرية الحاضرة أمسكت بالزمام في يدها قويا ، وصانت الاستقرار من كل شائبة تشوبه ، رجعت الأمن العام تبعة من أهم تبعاتها ، وقطعت على نفسها للأجانب عهدا جازما أن تحفظ لهم أرواحهم وأموالهم ومقتنياتهم من كل عبث . وقد وضع للجميع أن الحكومة جادة حقيقة في ما تقول وأنها لن تتردد في اعتبار كل معتد على مرافق الانتاج خائنا يستحق من العقاب أشده .

العامل الثاني الذي يشجع رؤوس الاموال الاجنبية على المجيء الى مصر هو التشريعات التي تضعها الحكومة في صدد معاملة هذه الاموال . فإذا كانت تشريعات مطبوعة بطابع

من محامد هذا العهد الجديد أن المسئولين يضعون شئون الاقتصاد في المقام الاول من اهتمامهم وأنهم يرون أن الاقتصاد الضيق المكتنز ليس اليوم اقتصادا مثاليا ، ولهذا يجب أن يفسح المجال عريضا أمام الاقتصاد المشعب الأطراف الذي يقوم على مال من أى بلد كان ، وخبرة فنية من أى مصدر تجيء وتجارة مع جميع بلاد العالم ما دامت تجارة تعود على البلاد بنفع مؤكد ، مؤجلا كان أو معجلا ،

فالحكومة الحاضرة غير متحاملة على رؤوس الاموال الاجنبية ، تنظر اليها نظرة ترحيب لا نظرة مستريب . والحكومة ترحب بالخبرة الفنية والمشورة العلمية ، ولهذا استعانت مصر برأى الخبير الألماني العالمى هيلمير شاخ ، وهى بسبيل أن تستعين بخبراء أميركيين في شئون الاصلاح الزراعى ، ولن يثنيها أى اعتبار عن الانتفاع بأراء ذوى الرأى والخبرة من الاجانب .

وهذا اتجاه سديد يطابق كل المطابقة السياسية الاقتصادية المثلى لدولة تريد أن ترتقى مراتب الصدارة، وتريد أن تودع الى غير رجعة عهد الحمول والتخاذل .

ولكن ، ما هى العوامل التى ترغب رؤوس الاموال الاجنبية فى الاقبال على مرافق الصناعة فى مصر، وإيثارها على غيرها من أبواب الاستثمار فى البلدان الاخرى التى تشارك مصر فى الرقعة الجغرافية للشرق الاوسط ؟

أول هذه العوامل الاستقرار الداخلى . فلم تنفر الاموال الاجنبية من مصر فى الماضى الا لعدم وجود استقرار فى الداخل ، والا للفتن التى كانت تنشأ بين الحين والحين فيكون أول هدف لها العدوان على المتاجر والممتلكات التى يملكها الاجانب فى مصر . ولم تسلم ممتلكات المصريين أنفسهم من مثل هذا العدوان الغلشم الصادر عن تفكير رعاعى . وقد بلغت

## صادرات بريطانيا لمصر

### تزيد على ضعف وارداتها

ظهر من احصاء أصدرته وزارة التجارة البريطانية ان قيمة التجارة بين بريطانيا والدول العربية خلال العشرة السهور الاولى من هذا العام كانت كما يلى مقدرة بالجنيهات :  
الواردات البريطانية من مصر ١١٧٦٧٠٣٩٨  
والصادرات اليها ٢٦٦١٥٦٠٥ ، ومن العراق ٣١٧٣٠٧٦٢ واليه ٦٠٨١٢٤٨٧ ، ومن المملكة العربية السعودية ٣٣٤٠٢٩٥٦ واليه ٨٣٢٠٧١٥ ، ومن سوريا ٩٠٤١٦١١ واليه ٤٣٣٠٦٧٩ ، ومن لبنان ٤١٧٦٣٢ واليه ١٦٤٧٠١٦٤٧ ، ومن الاردن ٩٨١٠ واليه ٢٦٥٢٨٨ ، ومن ليبيا ١٠٥٥٢٩٢ واليه ١٠٦٢٢٦٧ ، ومن الكويت ١٠٢٣٢٤٩٨٢ واليه ١٥٤١٠٦١



# برقيات

بلغ انتاج الزيت الخام في شهر أكتوبر الماضي في المملكة العربية السعودية ٢٣٨٧١٣٨ برميلا أى بمعدل ٧٦٤٩٦٣ برميلا فى اليوم وبلغ جملة انتاج الزيت المكرر فى الشهر نفسه ٧١٦٠٩٣ برميلا أى بمعدل ١٥٢١٣٢ برميلا فى اليوم وبهذا يصبح جملة الانتاج من الزيت الخام فى خلال الشهور العشرة الاولى من العام الحالى ٢٥٦٢٢٠٤٥٩ برميلا بمعدل ٨٤٠٠٦٧ برميلا فى اليوم . بينما بلغت جملة انتاج الزيت المكرر فى خلال هذه الشهور عينها ٥٢٩٦١٥٩ برميلا أى بمعدل ١٧٢٥١١ برميلا .

هذا والمتوقع أن تبلغ جملة انتاج الزيت الخام السعودى فى ختام عام ١٩٥٢ نحو ٤٦ مليوناً من الاطنان ، بينما بلغت فى العام الماضى أكثر من ٣٦ مليوناً ونصف مليون طن .

\*\*\*

افتتح الملك فيصل الثانى ملك العراق أنبوب الزيت الجديد الذى مد من ينبع الزيت فى كركوك الى ميناء بانياس على الساحل السورى .

والعراق يعمل فى الوقت الحالى على مد أنبوب جديد للزيت من ينبوع « الزبير » وهو أغنى الينابيع العراقية بالزيت ، الى ميناء فاو على الخليج الفارسى .

\*\*\*

اهتدى فى تونس أخيراً على ينبع غزيرة للزيت لم يستطع حصر مداها بعد . وتتولى العمل على استنباط مواردها إحدى الشركات الفرنسية .

اهمال ، حتى تنقطع أسباب الشكاية التى بلغت عنان السماء ورؤوس الاموال الاجنبية تخشى كثيراً التعديلات الفجائية التى تطرأ على القوانين القائمة السارية . وأبلغ مثال على ذلك هو خشية الشركات الاجنبية من استثمار ينابيع الزيت فى الاراضى المصرية بسبب التعديلات المسهبة التى ما انفكت الحكومات المختلفة تدخلها منذ أربع سنين على قانون المناجم والمحاجر . وقد كفت شركات انتاج الزيت فعلاً عن استخراجها انتظاراً للصيغة النهائية لهذا القانون . فلا بد من اقرار النظر السارية القائمة، وعدم تعديلها الا عند الاقتضاء الملح ، على أن يكون ذلك فى أضيق الحدود وبالتعاون مع الشركات التى لا ريب فى أنها ترحب بمثل هذا التعاون .

وثمة ركن آخر من أركان تشجيع الاموال الاجنبية فى مصر، وهو القضا على ولاء الشائعات التى تنبعث فى الأفق فتعقد سحباً كثيفاً يثير الشك . والشك قتال فى شئون الاقتصاد . وقد أحسنت الحكومة صنعا بتأكيدده أنه ليس هناك نية الى تطبيق قوانين دينية تعجز المصارف والشركات عن العمل ، كما أنه ليس هناك اتجاه الى صياغة قوانين لتأميم بعض الصناعات القائمة . ولا بد للحكومة أن تتعقب هذه الشائعات فى منابئها ، وتحول بينها وبين أن تدخل أبواب أسواق المال وأسواق الاستثمار فى الداخل . ولا بد فى الوقت عينه من البدار بتكذيب كل شائعة تروج فى الخارج يراد بها التطاول على السمعة المالية لمصر أو النيل من منزلة مصر الاقتصادية . فهذه شائعات أثرها خطير فى اقتصادنا القومى .

هذه ، فى عرفنا ، اعتبارات ينبغى مراعاتها حتى تتدفق الاموال الاجنبية فى مصر فتنتعش أحوالنا الاقتصادية، ونجتاز ما نتعرض له فى الوقت الحالى من ضائقات بنجاح .

وديع فلسطين

وهناك عامل رابع يشجع الاموال الاجنبية على ارتياد أبواب الانتاج فى مصر ، وهو عامل الرفق فى جباية الضرائب . فليس القصد من جباية الضرائب تعريض المرافق الانتاجية للافلاس ، بل القصد منه مساعدة الخزينة العامة من فائض أرباح مرافق الانتاج . وهذه نظرية لا تزال تغيب عن فطنة الذين يتولون شئون الضرائب من الموظفين . وتلك علة المغالاة غير المعقولة فى تقدير الضرائب على الشركات والمتاجر ، وما يستتبع ذلك من مقاضاة ومن توقيع حجز تحفظى يعطل جميع الاعمال العاجلة لهذه الشركات . ولا بد للحكومة من أن تعيد النظر فى جهازها الضريبى ولا سيما بعد ما تكشف لها أن معظم قضايا الضرائب خسرتها الحكومة وظهر مدى اجحاف مأمورى الضرائب واذا كان الاجحاف فى تقدير الضرائب هو من العوامل التى تنفر الاموال الاجنبية من العمل فى أبواب الاستثمار المصرية ، فان الابطاء فى جباية هذه الضرائب بل الاهمال سنوات قد تمتد الى عشر ، هو من المكاره التى يجابهها الممولون الاجانب . فلا بد لتنظيم الضرائب من جبايتها فى حينها بعد عام بدون أدنى بطاء أو

فى أول يناير

١٩٥٣

على خاص

عن

التمهية الاقتصادية



الفرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

## الاتفاقيات التجارية بين البلدان العربية

عندما شرعت الولايات المتحدة في منح المعونة الاقتصادية للدول الاوربية كان من ضمن الشروط الاساسية التي اشترطتها أن تقوم الدول الاوربية المتمتعة بهذه المعونة بزيادة التعاون الاقتصادي بينها وبتشجيع وتحرير حركة التجارة المتبادلة بين هذه الدول وذلك حتى يزداد اعتماد أوروبا على نفسها ويقل تدريجاً اعتمادها على العون الأمريكي . وقد قامت الدول الاوربية عندئذ بعقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات الدفع فيما بينها وأخذت تخفف من نظام الحصص ومن الحواجز الجمركية العالية التي كانت تعوق تجارتها بل أن بعض هذه الدول كون اتحاداً جمركياً تنتقل المنتجات المحلية في داخله بحرية واسعة النطاق وقد كانت الولايات المتحدة قد تقدمت التي تستحق لها أرصدة دائمة بمقتضى اتفاقيات الدفع المذكورة بالعون المالي حتى تتمكن من تأجيل استيفاء ديونها وقد نجحت هذه السياسة نجاحاً كبيراً وتمكنت الدول الاوربية من زيادة انتاجها وتنمية تجارتها والعودة الى مستويات من العيش تقرب من تلك التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الاخيرة .

وهذا النجاح الذي أصابته أوروبا في سياستها المذكورة يدفعنا الى التساؤل عما تم بالشرق الاوسط في هذا المضمار

كانت الدول العربية قبل الحرب

المصنوعات التي تحتوى على نسبة عالية من الخامات الاجنبية . كذلك يقضى الاتفاق بانشاء لجنة مشتركة لدراسة مشروع استغلال نهر اليرموك وتوزيع المياه بين القطرين

كما عقد اتفاق بين فلسطين ومصر في عام ١٩٣٦ وبين فلسطين والعراق سنة ١٩٣٧ وبين مصر والعراق سنة ١٩٣٧ وكان الغرض من كل هذه الاتفاقيات تسهيل التبادل التجاري بين البلاد المختلفة وبعضها البعض واعفاء بعض الواردات لكلا الطرفين المتعاقدين من الرسوم الجمركية وتحديد الاصناف التي تخضع للرسم الجمركي العادي .

هذا وقد كان أول اتفاق تجارى بين سوريا ولبنان ومصر في عام ١٩٢٨ نص فيه على معاملة كلا الطرفين بنص الدولة الاكثر رعاية ، ثم ألحق بهذا الاتفاق اتفاق آخر في سنة ١٩٣٠ زيدت فيه المواد التي يشملها الاتفاق بغض النظر عن منشأ البضاعة وكان اتفاق سنة ١٩٣٤ بين مصر وسوريا ولبنان حداً فاصلاً في علاقات هذه الدول الاقتصادية حددت فيه رسوم جمركية خاصة على بعض صادرات سوريا ولبنان الى مصر بقصد تشجيع حركة التجارة بين هذه الدول الشقيقة وفي ديسمبر سنة ١٩٥٠ عقد اتفاق تجارى شامل الغرض منه توطيد العلاقات الاقتصادية وتقويتها بين مصر وسوريا وأرفقت به قائمتان تحددان البضائع التي تستوردها أو تصدرها كلتا الدولتين الى الاخرى بناء على أنظمة الاستيراد والتصدير المعمول بها في كلتا الدولتين وفيما يختص بالرسوم الجمركية فقد نص على معاملة الدولة الاكثر رعاية أما المدفوعات فتسرى طبقاً لأحكام الرقابة على النقد الاجنبى المعمول بها

ولم يكن يربط العراق بسوريا ولبنان الا اتفاق خاص بتجارة المرور وقد عادت هذه الاتفاقية بفائدة على

العالمية الاولى تكون وحدة اقتصادية في بناء الامبراطورية العثمانية ولكن ما أن استغلت أو أشرفت عليها بعض الدول الكبرى في ذلك الحين حتى نشأت بينها الحواجز الجمركية وسيطرت على اقتصادياتها عوامل شتى وأفكار خاصة تبعا للدولة المنتدبة أو المحتلة ، ولكن سرعان ما بدأت الدول العربية تأخذ مكانتها في طريق النمو الاقتصادي الذي شددت من أزره معاهدة الصلح في لوزان عام ١٩٢٣ وصار من حق الدول التي كانت تابعة للدولة العثمانية أن تعقد معاهدات تجارية بالشروط التي تلائمها وقد عقدت اتفاقيات تجارية عديدة بين كثير من الدول العربية منها الاتفاقيات المعقودة بين سورية ولبنان من جهة ، وفلسطين من جهة أخرى في سنة ١٩٢١ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٩ . وبين فلسطين والاردن في سنة ١٩٣٢ وبين الاردن وسورية ولبنان في سنة ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤/٢٥ وقد عقد في النصف الاول من عام ١٩٥٢ اتفاق تجارى بين سوريا والاردن يبيح حرية تبادل المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية المحلية ، أما المنتجات الصناعية التي تحتوى على نسبة صغيرة من الخامات الاجنبية فينطبق عليها نظام الحد الأدنى للتعريف الجمركية بينما تطبق التعريف العادية على



ميناء بيروت ، فوسعت المنطقة الجمركية الحرة منها

وفي عام ١٩٥٠ عقد الاتفاق التجاري بين سوريا والمملكة العربية السعودية نص على تسهيل التصدير الى المملكة العربية والاستيراد منها ونص على معاملة الدولة الاكثر رعاية ومن المعروف أن هذا الاتفاق سبقه قرض قدره ٦ ملايين دولار الى الحكومة السورية التي تعهدت بسديده ابتداء من ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ تدريجيا في شكل منتجات و سلع تصدرها الى البلاد السعودية وقد عقدت المملكة السعودية اتفاقا تجاريا مع مصر في سنة ١٩٤٩ تصدر وتستورد بمقتضاه كلتا الدولتين السلع المبينة بالقائمة الملحقة به وهذه تحتوي على أصناف يسمح بتصديرها دون أية قيود وتسدد أثمانها عن طريق الحساب المفتوح بالعملة المصرية في البنك الاهلي المصري باسم المملكة العربية السعودية . كما تحتوي على أصناف يسمح بتصديرها بناء على ترخيص تصدير من مصر وترخيص استيراد من المملكة العربية السعودية وينص في ترخيص التصدير نوع العملة التي يتم بها الدفع كما عقد اتفاق تجارى بين العراق ولبنان نص على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتسهيل التبادل التجارى بينهما وعلى معاملة الطرفين كل لآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية كما ينص الاتفاق على اعفاء بعض صادرات كلا البلدين الى الآخر من الرسوم الجمركية كما قامت لبنان بعقد اتفاق تجارى مع مصر في عام ١٩٥١ ينص على أن يقوم كلا الطرفين من جهته على تحسين العلاقات وبذل الجهود المستطاعة حتى يمكن تحقيق أكبر فائدة ممكنة من هذا الاتفاق وعلى معاملة الدولة الاكثر رعاية .

أما سوريا ولبنان فقد كانتا حتى النصف الاول من مارس سنة ١٩٥٠

تؤلّفان وحدة اقتصادية ثم انفصلتا وصارت هناك حواجز جمركية بينهما ثم اتفق مؤقتا في نوفمبر ١٩٥٠ على تبادل المنتجات الزراعية والمصنوعات الوطنية لكل منهما مع خضوع هذا التبادل للرسوم الجمركية ، وفي فبراير سنة ١٩٥٢ اتفق على تبادل المنتجات الزراعية والصناعية المحلية بحرية تامة على أن تخضع المنتجات الصناعية التي تحتوى على مواد خام مستوردة بنسبة بسيطة لرسوم جمركية ضعيفة والتي تحتوى على مواد خام مستوردة بنسبة كبيرة برسوم جمركية عادية وترخص سوريا بشراء البضائع الاجنبية المستوردة بلبنان داخل الحدود التي تتفق مع صالح الدولتين .

ولا شك في أن الغرض من كل هذه المعاهدات التجارية هو الاتفاق بين الدول المتعاقدة على تسهيل التبادل التجارى و انعاش اقتصادياتها وتنظيم وسائل الدفع بينها ، وتوجيه التجارة الخارجية الوجهة الصالحة التي تنتج للدولة أكبر منفعة ممكنة ، ثم هي في الوقت نفسه تعطي الدولة الحق في التحكم في تسيير دفعة تجارتها على النحو الذي تريده . من ناحية أخرى توطد العلاقات الاقتصادية وتجعلها أكثر ثباتا واستقرارا

ومن الممكن للدول العربية أن تستفيد من تجاربها الماضية ومن تجارب الدول الاوربية في هذا المضمار فتعمل على توثيق عرى التعاون بينها حتى تكون فيما بينها رباطا متينا يتناسب مع ما بينها من وشائج القربى واشتراك المصالح التي جعلت منها وحدة طبيعية مهما فرقت بينها الحدود

والجدول المرافق يظهر لنا على سبيل المثال ما حققته الاتفاقات التجارية في السنوات الاخيرة بين مصر وبعض البلاد المذكورة بالجدول ومدى أثرها في زيادة التبادل التجارى ، ويظهر هذا جليا في عام ١٩٥١ :

| مجموع تجارة مصر | فلسطين | شرق الأردن | السعودية العربية | العراق | سوريا  | لبنان  | البلاد |
|-----------------|--------|------------|------------------|--------|--------|--------|--------|
| ٨٨٥١٨           | ٧٨٠٧٨  | ٣٥٦٤٨      | ٤٠٦٨٠١           | ٤٨٧٨٨١ | ٥٥٦٨٨١ | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٣٨٤٠٣      | ٥٨٧٨٨            | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٣٦٥٦٨٨          | ٥٨٧٨٨  | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨  | ٣٦٥٦٨٨ |
| ٥٨٧٨٨           | ٣٦٥٦٨٨ | ٥٨٧٨٨      | ٣٦٥٦٨٨           | ٥٨     |        |        |        |

# مخازن المواد والمهمات

Perpetual inventory حيث

يستطيع بعد اثبات الحركة في البطاقة ان يجرى العد الفعلي أو القياس الفعلي للموجود من الصنف وهذه العملية ليست عسيرة اذا كان أمين المخزن يؤدي عمله على الوجه المطلوب منه من الكفاية والمانة . فقد ذكرنا سابقا ان من شروط أمين المخزن الماهر حسن ترتيب المواد في المخزن بحيث تشغل أقل حيز ممكن ومع ذلك تكون كلها ظاهرة للعيان ومن فنيات الحفظ ان تجمع المواد في مجموعات هرمية أو مكعبة أو مربعة بحيث يسهل حصر عدد كل مجموعة . وبعملية حسابية بسيطة يسهل حصر المجموع . ولا تنسى ان كثيرا من المواد يمكن حفظها بلفافاتها الاصلية Packages حتى خطوة الاستهلاك الفعلي .

ومن هنا تتضح فائدة امساك هذه البطاقات لا لأمين المخزن فقط بل لادارة المؤسسة عموما عند اجراء تفتيش أو مراجعة أو جرد على المخازن ويلاحظ ان بيان أقل كمية وأكبر كمية اجراء اداري هام وهو الذي يحدد الوقت المناسب لطلب كمية جديدة كما يحدد الحد الاقصى للكمية التي تطلب .

ويستحسن ان تكون من الورق المقوى نوعا وان تكون مزودة بفتحة معدنية « كليبيس » في اعلاه لتعليقها بجانب الادراج أو الارفف - فتكون

الوقت في جودتها فيجب ان يضع الوارد الجديد في المؤخرة حتى يصرف من المخزن بعد ان يصرف كل ما كان موجودا من هذا الصنف قبل ورود الكمية الجديدة . فاذا لم يراع هذا تعرضت مواد كثيرة للتلف دون استعمال .

٢ - ان يعدل بيانات بطاقة الصنف Bin card وهي البطاقة التي تعلق بجانب المكان المخصص للصنف لاثبات حركة الوارد والصادر منه بطريقة بسيطة ومختصرة . (انموذج رقم ٣)

٣ - ان يقوم باثبات الكمية الواردة في كارت الصنف Stock cards (انموذج رقم ٤)

ويلاحظ اننا اخترنا طريقة الكارتات لمزاياها العديدة من الوجهة الادارية . اما الدفاتر المحلية العادية bound books لاثبات حركة الصنف فقد أصبحت عتيقة ولا تستعمل كثيرا في وقتنا الحاضر

**بطاقة الصنف Bin card**  
تحتوي هذه البطاقة على عدد قليل من البيانات الهامة الرئيسية والغرض من استعمالها ان يتمكن أمين المخزن من تتبع سلامة المخزن المسئول منه وذلك باجراء مراجعة سريعة بطريقة الجشني لكل صنف يتحرك رصيده وذلك عند حدوث الاضافة اى التوريد الفعلي أو الخصم أى الصرف الفعلي . وهذه هي طريقة الجرد المستمر

بعد ان يحرر أمين المخزن اذون توريد المواد ، يقوم باثباتها مسلسلة في يومية الموارد طبقا للانموذج رقم (٢) المبين فيما بعد ويلاحظ انه يملا الخاصة به ويترك كل ما يخص سعر الوحدة وثمان المواد لملئه في اليومية بمعرفة قسم الحسابات . وفي نهاية اليوم يقوم أمين المخزن بموافاة قسم الحسابات بهذه اليومية مرفقا بها أصول اذون التوريد التي يوقعها هو فتكون مستندا عليه يحاسب بمقتضاه وتحفظ هذه اليوميات واذون التوريد لدى قسم الحسابات .

ويستحسن كثيرا ان يراعى ترتيب معين للخامات المستعملة في مختلف النماذج المتداولة بين المخزن وبين المشتريات وبين الحسابات ، فان توحيد هذا الترتيب يسهل العمل كثيرا ويقلل من الاخطاء وهو من وسائل ضبط العمل .

وبعد ان يتسلم أمين المخزن المواد الواردة له ، وبعد ان يحرر عنها كافة النماذج السالفة الذكر يبدأ في وضعها في الارفف أو على الادراج أو على الحوامل المخصصة لها . وهنا يتعين عليه مراعاة ما يأتى :

١- ان يضع كل صنف في المكان المخصص له تماما دون اى خلط بين الاصناف وبعضها البعض وخصوصا ما كان منها قريب التشابه للآخر . وبالنسبة للاصناف التي يؤثر مرور

انموذج رقم ٣

بطاقة الصنف Bin-Card

| رقم الصنف | اسم الصنف | أقل كمية | أكبر كمية |
|-----------|-----------|----------|-----------|
| الوحدة    | الوارد    | الصادر   | الرصيد    |
|           |           |          |           |

انموذج رقم ٤

Stock-Card

كارت الصنف

| اسم الصنف | رقم الصنف      | الوحدة      | الوارد | الصادر | الرصيد |
|-----------|----------------|-------------|--------|--------|--------|
| الشارع    | اسم مورد الصنف | رقم الادراج | الوارد | الصادر | الرصيد |
|           |                |             |        |        |        |

انموذج رقم ٥ يومية وارد مخزنه المواد والمهمات  
كشف وارد يوم

| الكمية أو الوزن | الوحدة | اسم الصنف | رقم الصنف | اسم المورد | الوحدة | القيمة | رقم اذون التوريد | ملاحظات |
|-----------------|--------|-----------|-----------|------------|--------|--------|------------------|---------|
|                 |        |           |           |            |        |        |                  |         |



## مختصات قهارية

احمد ابراهيم



رئيس ديوان المحاسبة أو هو المحاسب الاول للدولة - وقد أثبت جدارة بمكانته ومركزه منذ تولاه . ومن قبل أثبت كفاية ومقدرة في كل عمل أسند إليه أو أشرف عليه .  
أحرز شهادة الدراسة الثانوية عام ١٩١٧ وقصد الى فرنسا عام ١٩١٩ ليتم دراسته على نفقته حيث حصل على اجازة الحقوق عام ١٩٢٢ واجازة العلوم السياسية عام ١٩٢٣ ودكتوراه الحقوق عام ١٩٢٤ ثم عاد ليعمل استاذاً بكلية الحقوق فكان ملحوظ

المكانة من زملائه محبوباً من تلاميذه على السواء

ثم وقع عليه الاختيار للعمل في مصلحة الضرائب في بدء تكوينها فاختير مديراً لضرائب القاهرة

ثم اختير للعمل في ديوان المحاسبة مراقباً للإيرادات وما لبث أن رقى مديراً للإدارة العامة بالديوان في عام ١٩٤٥ ثم وكيلاً عاماً للديوان عام ١٩٤٦ ثم رئيساً للديوان عام ١٩٥٠

واحمد ابراهيم ذكي بعيد الغوريتوفر على عمله توفراً - يدرسه بنفس التوفر الذي كان يدرس به مواده طالباً بل ومحاضراته حينما كان استاذاً بالحقوق ، وهو هادئ الطبع شديد التواضع والاستحياء وأنت تعجب لهذا الرجل المتواضع الحي كيف يجمع بين برديه ذلك الرئيس الجريء المقدم الذي لا يبالي حين يخاصم ولا يوارى حين يسالم ، وأنه ليؤدى واجبه دون أى اعتبار فهو يجادل البرلمان حين لا يولى البرلمان تقارير الديوان ما هي جديرة به من اهتمام واعتبار

بل هو يصر على ضرورة تنفيذ ما رسمه ديوان المحاسبة من اصدار قانون يخوله حق محاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية التي تقع في حدود اختصاصهم ومواخذة الرؤساء المسؤولين عن التبذير والاسراف في انفاق مال الدولة

ثم هو يقف في كل الظروف وقفته الجريئة الكريمة من مطالبة الانجليز بحقوق الحكومة المصرية لديهم وهي تقدر بملايين الجنيهات وكانوا لا يلقون بالا لمطالبة الحكومة بها

بل لقد صرح بأن معاهدة ١٩٣٦ كلفت البلاد حوالى ١٤٠ مليوناً من الجنيهات أفادها الانجليز

واحمد ابراهيم رجل منظم يحسن الادارة رغم ما يبدو عليه من تواضع وتسامح ثم هو شديد في الحق أو ما يعتقد الحق بالرغم مما طبع عليه من تأدب وحياء

وهو أديب مثقف يحسن التعبير ويجيد الكتابة وهو دقيق محقق يشرف بنفسه على دقائق عمله ، وهو اذا كان قد لعب الحظ دوراً كبيراً في نجاحه فقد كان لكفايته من نجاحه كذلك حظ وفير

وهو وان كانت سنه قد ضربت في الخمسين الا ان مظهره يدل على أنه لم يبلغ من ذلك كثيراً ، بل انه لما يغبط عليه رئيس ديوان المحاسبة أو المحاسب الاول للدولة أن يصل في أسنانه الى كل ما وصل اليه -  
انما نرجو له دوام السداد والتوفيق  
حسن الحطيم

يحتوى هذا الكارت البيانات الكاملة عن مصير الصنف ، وحركته ، ومستندات التوريد والصرف . ويمكن تصويره في النموذج التالى ، ويلاحظ انه صغير الحجم نسبياً ويمكن حفظه في ادراج خاصة لتسهيل العمل به .

وقد روعيت في رسم هذا النموذج الاعتبارات الآتية :

١ - ان يتمشى ترتيب خاناته مع ترتيب خانات اذن التوريد من جهة ، وخانات بطاقة الصنف من جهة أخرى وذلك في الترتيب النسبى للخانات المشتركة .

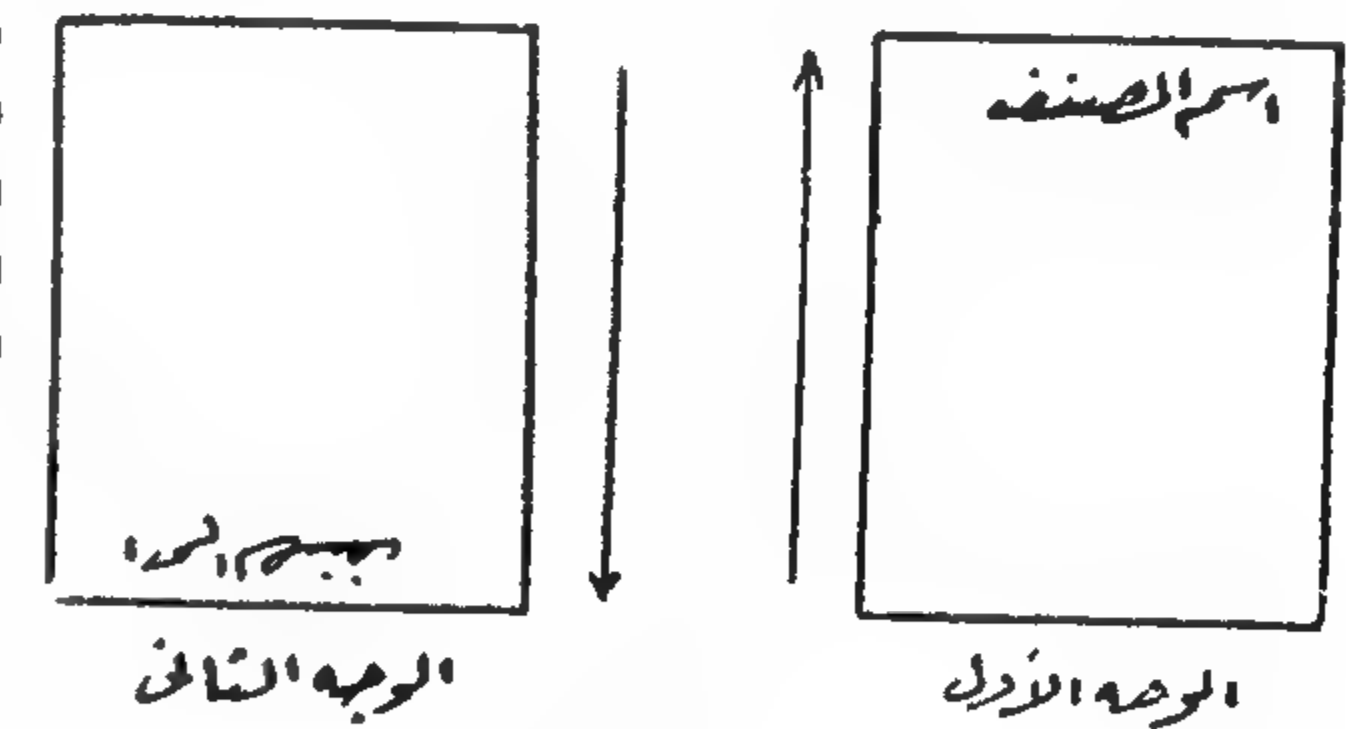
٢ - ان خانة « رقم الاذن » تستعمل - بطبيعة الحال - فى حالتى التوريد والصرف

٣ - يستحسن طبع هذا الكارت من الوجهين . وفى هذا المجال احبذ ان يكون الطبع بطريقة دائرية من اعلى لأسفل بمعنى انه لكى نقلب الوجه الاول لنرى الوجه الثانى فنقلبه من أسفل لأعلى لا من اليمين الى اليسار أو بالعكس . وذلك لسهولة طريقة القلب الاولى ، ويمكن تصوير هذه الطريقة بالرسم الآتى :

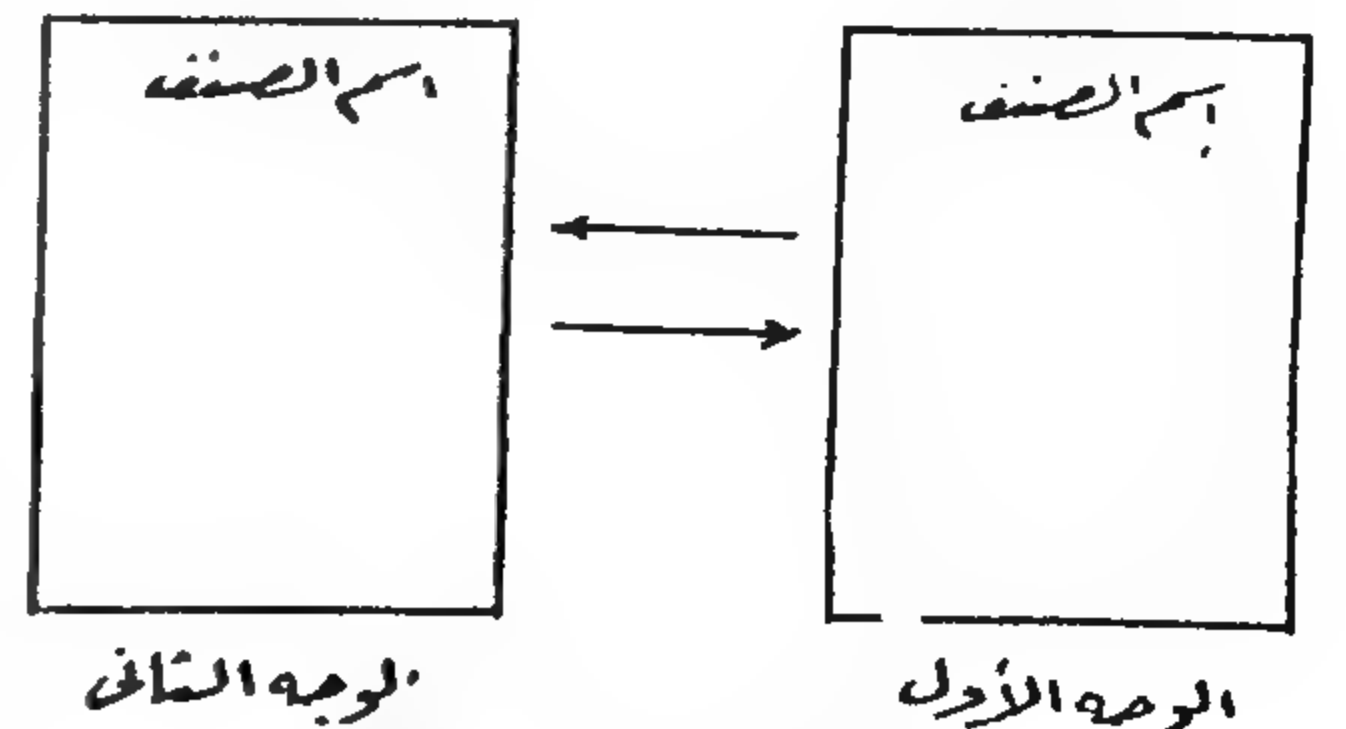
القلب بطريقة رأسية ، وهى الطريقة المفضلة

القلب بطريقة أفقية - وهى الطريقة الغير مفضلة

القلب بطريقة رأسية وهى الطريقة المفضلة



القلب بطريقة أفقية وهى الطريقة الغير مفضلة



يتبع - موسى حقى



ولترغيب الجمهور في شراء هذه  
السندات تعهدت الحكومة بأن تدفع  
علاوة هذا الاستهلاك قدرها ٨٪ الى  
١٤٪ على حسب مدة السند

#### أرصدة سيلان الاسترلينية :

اتفق في سبتمبر الماضي بين المملكة  
المتحدة وسيلان على أن تفرج الأولى عن  
٩٤ مليون جنيه من حساب المتجمد  
الخاص بسيلان رقم ٢ الى حسابها الحر  
رقم ١ . وستحفظ هذا المبلغ كاحتياطي  
نقدي . ولقد وافقت حكومة سيلان  
على ألا تسحب على هذه الارصدة الا بعد  
استشارة حكومة المملكة المتحدة .

في أول يناير  
١٩٥٣  
عن خاص

عن  
التنمية الاقتصادية

#### الدولار الكندي

يذكر القراء أن الدولار الكندي  
كان مرتفع القيمة بالنسبة للدولار  
الامريكي بحوالى ٤٪ في شهور الصيف  
وكان تفسير ذلك يرجع الى فائض  
الميزان الحسابي الكندي والى تدفق  
الاموال الامريكية للاستثمار في كندا  
نظرا للتوسع الكبير في صناعات تلك  
البلاد ولا مكنياتها الاقتصادية الاخرى  
وتحول تيار الاموال الآن الى  
الهروب من كندا والعودة الى الولايات  
المتحدة مما خفض من قيمة الدولار  
الكندي حتى تساوى مع الدولار  
الامريكي تقريبا . ولا يعرف بالضبط  
سبب عودة الاموال وانما يظن أن  
الاحوال الاقتصادية في الولايات  
المتحدة تتطلب من الممولين زيادة  
سيولتهم في هذه الفترة ولذلك  
سحبوا الاموال من كندا حيث لا تخضع  
الى الرقابة على النقد

#### قرض جديد في فرنسا

طرحت الحكومة الفرنسية في ٢٤  
نوفمبر قرضا متوسط الاجل يتم  
استهلاكه في ثمانية سنين على الاكثر  
ويتراوح سعر الفائدة المدفوع على  
سنوات القرض بين ١/٤ ٪ الى ٥٪  
على حسب مدة السند



#### بؤادر الكساد في بلجيكا

يعتبر مستوى المعيشة في بلجيكا  
من أعلى المستويات المعروفة في أوروبا .  
وذلك نتيجة لطبيعة الاقتصاد البلجيكي  
الذى لم تدمره الحرب مثل ما دمرت  
اقتصاديات البلاد المتاخمة له ونظرا  
لأن مصانع الصلب في بلجيكا وجدت  
أمامها الطلب العالمى يتزايد في سنين  
بعد الحرب فاثرت البلاد . ثم ان هناك  
الموارد الواسعة للكنغو البلجيكي الذى  
مكن الاستقرار السياسى فيه من  
استغلاله استغلالا يساعد على تنمية  
ثروة بلجيكا

ولكن فترة الرخاء التى استمرت  
طويلا في بلجيكا بدأت تظهر فيها  
ظواهر ضعف منذ شهور الصيف .  
وقد قويت عوامل الفساد أخيرا  
لدرجة أن الحكومة البلجيكية  
اضطرت أن تخطر ادارة الدفاع  
المشارك الاوربية أنها لا تستطيع  
تنفيذ برنامج التسليح الذى تعهدت  
به لأن مالىتها الاقتصادية لا تسمح  
لها بذلك بدون مساعدات خارجية  
بنسبة حوالى ٥٠٪ من مخصصات  
برنامج التسليح . والمشكلة الراهنة  
هى هل توافق الولايات المتحدة  
الامريكية - وهى الدولة الوحيدة التى  
تستطيع مد يد المساعدة لأوروبا -  
على مساعدة بلجيكا الآن ؟

#### قروض جديدة للهند

وافقت الحكومة الامريكية أخيرا على  
اقراض الهند مبلغ ٣٨٤ مليون دولار  
 لتمويل مشتريات الهند من الصلب  
والسجاد والمواد الاخرى الخاصة  
 بالتنمية الاقتصادية للهند . ولم  
تعرف بعد التفاصيل الكاملة لهذه  
المساعدة الامريكية

#### مشتريات بريطانيا من القطن

تثير أزمة القطن فى العالم هذه الايام متاعب لمنتجى القطن الشعر  
وللغزاليين على السواء . ولعل مركز بريطانيا فى هذا الشأن يعتبر صورة  
صادقة للحالة . فالكساد الذى ساد صناعة المنسوجات جعلها تقلل من  
مشترياتها من القطن الشعر من أسواقها الرئيسية وجعل هذه الاسواق  
تشكو بدورها من الكساد وتضعف قوتهم الشرائية . وبالتالى مقدرتهم  
على شراء المنسوجات البريطانية  
والجدول الآتى يبين واردات بريطانيا من القطن فى التسعة شهور  
الأولى من السنوات الثلاث الماضية :

( الوحدة ١٠٠٠ رطل )

| ١٩٥٢ | ١٩٥١ | ١٩٥٠ |                  |
|------|------|------|------------------|
| ٦٤   | ١١٩٥ | ١٤٧٧ | البرازيل         |
| ٢٦٠  | ١٣٠٩ | ١٣٠٤ | مصر              |
| ٢٢١  | ٥٢٢  | ٣٥١  | بيرو             |
| ٧٦٠  | ١٣٩٢ | ٩٥٧  | السودان          |
| ١٩٥٧ | ١٠٤٦ | ٢٤٧٤ | الولايات المتحدة |
| ١٨٦٣ | ٢٧٤٥ | ١٩٨٠ | بلاد أخرى        |
| ٥١٢٥ | ٨٢٠٩ | ٨٥٤٣ | المجموع          |

ويلاحظ أن الهبوط فى الاستيراد من مصر كان أقل شدة من الهبوط فى  
المشتريات من البرازيل . كما يلاحظ أيضا أن بريطانيا قد حولت  
مشترياتها تحويلا جزئيا الى الولايات المتحدة وذلك لارتفاع أسعار القطن فى  
الاسواق الاخرى .



# تنفيذ مشروع شومان

رابعاً - اللجنة الوزارية :  
ومهمتها ، تنسيق التعاون بين الادارة العليا والحكومات المختلفة وتنفيذ سياستها .

خامساً - المجلس الاقتصادي :  
ومهمته تفسير بنود المعاهدة والنظر في الشكاوى المقدمة من الحكومات المختلفة .

وقد نصت المعاهدة على فترة انتقال مدتها خمس سنوات تنتهي في أغسطس سنة ١٩٥٧ تكون الحكومات خلالها قد جهزت نفسها وكيفت أوضاعها لتنفيذ هذه التجربة الجديدة الجريئة في القضاء على القلق السياسي في غرب أوروبا عن طريق إيجاد مصلحة مشتركة واتحاد بين منتجي الصلب والفحم وهما العمدة الرئيسية للصناعة الأوروبية . ومما يذكر في هذا الشأن أن انتاج الصلب من البلاد التي كونت الاتحاد تبلغ نسبته ٢٠ ٪ من الانتاج العالمي وكذلك فيما يختص بالفحم

تستطيع الادارة العليا تحديد سعر أدنى للبيع وفرض نظام حصص للمنتجين في البلاد المختلفة بحيث لا تقدم على الانتاج الا المصانع التي تكون تكاليف انتاجها منخفضة . وفي حالة اشتداد الطلب على الصلب والفحم تقوم الادارة العليا بتحديد أسعار عليا وتوزيع المنتجات بحسب حاجة كل بلد . وهكذا . . .

وقد اختير المسيو مونييه ( المنظم الفرنسي المشهور وصاحب مشروع مونييه في فرنسا ) رئيساً لهذه الادارة العليا .

ثانياً - الهيئة الاستشارية :  
وتتكون من ممثلي العمال والمستهلكين والمنتجين ومهمتها مساعدة الادارة العليا على تنفيذ سياسة الاتحاد

ثالثاً - المجلس العام :  
ويضم ٧٨ ممثلاً من أعضاء البرلمانات الأوروبية ومهمته مراقبة أعمال الادارة العليا .

تقدم المسيو شومان وزير خارجية فرنسا منذ عامين بمشروعه المشهور لادماج صناعات الصلب والفحم في بلاد غرب أوروبا وذلك كخطوة أولى نحو خلق اتحاد اقتصادي وسياسي لغرب أوروبا . وقد قوبل المشروع بكثير من التردد والشك عند معظم أصحاب الأعمال والاقتصاديين لانه ينص على خلق ادارة مركزية عليا لها سلطات واسعة على الدول الاعضاء ، ولا يخفى ما هناك من غيرة وحقد مثلاً بين أصحاب الصناعات في ألمانيا وفي فرنسا وخوف كل فريق من أن يتسلط الفريق الآخر عليه .

وقد تناقشت برلمانات دول فرنسا وغرب ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبرج وهولندا في أسس هذا المشروع ولم توافق بريطانيا على الاشتراك في مباحثاته لانها تريد الاحتفاظ باستقلالها في تحديد سياستها الانتاجية

وبعد مناقشات طويلة خرج المشروع أخيراً الى حيز التنفيذ ، ووقعت الدول الست صاحبة الشأن معاهدة لتكوين « اتحاد الصلب والفحم » ومدة هذه المعاهدة ٥٠ سنة

والغرض من هذا الاتحاد هو :

١ - توحيد السوق فيما يختص بالفحم والصلب وذلك بجمع المعلومات عن الاسعار وتكاليف الانتاج وتقديم النصيحة للمنتجين

٢ - جمع أموال عن طريق الضرائب التي يفرضها وذلك لتوزيعها على الشركات المنتجة لتحسين انتاجها

٣ - توحيد التعريفة الجمركية وتحديد الاسعار للفحم والصلب

وتنص المعاهدة على انشاء خمس هيئات لتنفيذ الاهداف المذكورة آنفاً

أولاً - الادارة العليا :

ولها حقوق واسعة في تحديد الاسعار . فمثلاً في الفترات التي تشكو فيها أوروبا من فائض الانتاج

## الميزان الحسابي للولايات المتحدة

تبين الاحصاءات التي نشرت أخيراً ان فائض الميزان الحسابي للولايات المتحدة الامريكية خلال الربع الثاني من سنة ١٩٥٢ قد بلغ ١٤ رليون دولار وهو نفس الفائض الذي ظهر في الربع الاول من هذا العام . . وفيما يلي الارقام الخاصة بالسنتين الماضيتين ببلايين الدولارات :

| السنة             | واردات السلع والخدمات | صادرات السلع والخدمات | الفرق |
|-------------------|-----------------------|-----------------------|-------|
| ١٩٥٠              | ١٢١                   | ١٤٤                   | ٢٣ +  |
| ١٩٥١              | ١٥١                   | ٢٠٢                   | ٥١ +  |
| الربع الاول ١٩٥٢  | ٣٩                    | ٥٣                    | ١٤ +  |
| الربع الثاني ١٩٥٢ | ٣٨                    | ٥٣                    | ١٥ +  |

## أسعار الخصم الحالية في بعض بلاد أوروبا

|                 |         |          |         |
|-----------------|---------|----------|---------|
| المملكة المتحدة | ٤ ٪     | بلجيكا   | ١/٤ ٣ ٪ |
| هولندا          | ٣ ٪     | فنلندا   | ٢/٤ ٥ ٪ |
| ألمانيا الغربية | ١/٢ ٤ ٪ | السويد   | ٣ ٪     |
| النمسا          | ٦ ٪     | الدانمرك | ٥ ٪     |
| تركيا           | ٣ ٪     | ايسلندا  | ٧ ٪     |
| فرنسا           | ٣ ٪     |          |         |

# واجب الحسب في حالات رفض الدفء

## انخفاض عدد دورات رأس المال

### عن عدد محدد تذكره مصلحة الضرائب

يجب أن يلاحظ أن البضائع والعروض التي يتم تداولها بسرعة تكون في العادة نسبة اجمالي الربح لها قليلة بعكس السلع التي يقل فيها التداول أو يسير ببطء . كما أن نسبة اجمالي الربح قد تختلف من سنة لآخرى بالنسبة لنفس المنشأة ، تبعاً للظروف الاقتصادية العامة كفترات الرخاء والازمات ، أو لظروف خاصة لدى نفس المنشأة كاستيرادها من موارد جديدة اقل كلفة أو استخدامها لعمال مهرة يزيد انتاجهم عن السابقين لهم ، أو آلات حديثة الصنع ، أو تعديل في سياستها المالية العامة ، إلى غير ذلك من الاسباب . والمقدرة المالية للمنشأة لها اثر كبير في ارتفاع أو انخفاض النسبة المئوية لاجمالي الربح فالمنشأة ذات الموارد الضخمة والمقدرة المالية الكبيرة يمكنها أن تشتري من المنتجين رأساً وبالجملة ومن استخدام وسائلها الخاصة بالنقل ، وبذلك يحد من الوسطاء وتخفيض في النهاية اثمان تكلفتها أو شرائها ، مما يسمح لها بتحقيق نسبة مرتفعة من الربح الاجمالي ، بعكس المنشآت ذات الموارد المحدودة التي تضطر إلى الشراء من الوسطاء أو من الاسواق المحلية أو غير ذلك . كما أن هذه النسبة تتأثر بمقدار ما تحتزنه المنشآت المختلفة من بضائع ، فإذا كان لدى منشأة ما بضائع كثيرة في اول المدة ، وكان ميل الاسعار إلى الارتفاع حققت نسبة أعلى من المنشأة التي لم تكن لديها مثل هذه البضائع والعكس بالعكس وهكذا . ومن بين العوامل التي تؤثر على التفاوت بين نسبة اجمالي الربح للمنشآت المختلفة : موقع المنشأة ، وسياسة ادارتها ، ومقدرة موظفيها الفنية ، والصفات التي يتحلون بها ، وما تمتاز به من احتكار فعلى ، أو رسمي كلى أو جزئي ، وما لديها من اختراعات . كما أن لطريقة تقويم بضائع الجرد

التي تتبعها المنشأة داخل في التأثير على هذه النسبة . الخ . .

وكثيراً ما نجد مأموري الضرائب يقررون بأن « عدد دورات رأس المال التي تظهر من واقع دفاتر المنشأة أو اقراراتها قليلة ويجب أن تكون » (رقم كذا) إلى غير ذلك . بل اننا قد وجدنا بعض المأمورين يحددون عدد الدورات التي يفترضون أن رأسمال الممول يجب أن يدورها تحديداً دقيقاً كان يقولوا بأنها يجب أن تكون مرتين ونصف أو مرتين وربع وهكذا . . والذي يقرأ ذلك يعتقد بأن المصلحة قد تكونت لديها احصاءات كافية جداً وصحيحة لتحديد عدد الدورات العادية الغالبة في كل نوع من أنواع التجارة ، وبأن نتيجة هذا الاحصاء أصبحت تطابق كل أو جل الحالات الحقيقية التي تعرض عليها ، وحقيقة الامر أن هذا الاحصاء الكافي لمثل هذا القول غير موجود أصلاً في بلد ك مصر ، علاوة على أن بعض البلاد التي بلغت شأواً كبيراً في التنظيم الاحصائي لازالت لا تستطيع الاعتماد على الاحصاء في مثل هذه المسائل . والمصلحة في تحديد عدد الدورات لا تلتفت غالباً ، وفي كثير من الاحوال ، إلا إلى رقمين ، وهما رقم المبيعات ورقم رأس المال ، وبقسمة الاول على الثاني تستنتج عدد الدورات . فإذا ما وجدته يقل عن الرقم الذي افترضه المأمور عمدت إلى رفع رقم مبيعات الممول إلى الدرجة التي تنتج لها الرقم الذي تريده وتبتغيه وكأنها في ذلك تريد أن تقول أن الممول كان يجب عليه أن يبيع بمبلغ معين وأن يدفع الضريبة على أساسه دون ما باع به فعلاً .

والحقيقة أن مقدرة كل منشأة وادارتها الحسنة تتجلى في السياسة التي تتبعها لزيادة عدد دورات رأسمالها حتى تحقق في النهاية ربحاً أعلى مما تحققه غيرها ، فقد نجد منشأتين متماثلتين تماماً وفي رأس المال ومع ذلك استطاعت احدهما بوسائلها

الخاصة والتي لم تتوفر للثانية أن تزيد من دورات رأسمالها وبالتالي أرباحها .

وهذا الطريق الذي تتبعه المصلحة خاطيء وما كان يجدر بالمصلحة أن تلجأ إليه . ذلك أن الممول الاساسي في تحديد عدد الدورات ليس هو رأس مال الممول وحده بل جميع ما استثمار من رأسمال ، سواء كان مملوكاً لها أو غير مملوك فالذي يعمل في انتاج الربح وانتاج رقم المبيعات ليس رأس مال الممول وحده بل جميع ما استثمار في المنشأة من أموال . وهذا الرأسمال المستثمر هو ما يجب أن يقسم عليه رقم المبيعات لاما كان تحديد عدد دورات رأس المال الذي يتخذ أساساً للمقارنة بين منشأة وأخرى اذا ما بقيت العوامل الاخرى ثابتة .

ولنوضح ذلك بالمثال الآتي فنقول : منشأة ما ، كانت أصولها كما يلي :

### جنيه

|       |                     |
|-------|---------------------|
| ١٢٠٠٠ | مباني وآلات وأدوات  |
| ١٢٥٠  | منازل للعمال        |
| ٣٥٠   | أرض فضاء            |
|       | مواد خام ونصف       |
| ٧٢٥٠  | مصنوعة وكاملة الصنع |
| ٤١٠٠  | مدينون وأوراق قبض   |
| ١٢٠٠  | أوراق مالية         |
| ٤١٨٠  | الصندوق والبنك      |

الجملة ٣٠٣٣٠

وكانت خصومها كما يلي :

### جنيه

|       |           |
|-------|-----------|
| ١٤٠٠٠ | رأسمال    |
| ٣٦٥٠  | احتياطيات |
| ٦٠٠٠  | سندات     |
| ٢٠٨٠  | دائنون    |

استهلاك للمباني والآلات والادوات ١٥٠٠

الربح الصافي ٣١٠٠

الجملة ٣٠٣٣٠

وكان كشف عمليات الاستثمار كما يلي :



# بيان الملكية الصناعية

عن شهر اكتوبر ١٩٥٢

| الرسوم المحصلة                                     | مليم | جنيه |
|----------------------------------------------------|------|------|
| رسوم ايداع وتسجيل                                  | —    | ٤٤٦  |
| رسوم تجديد مدة الحماية                             | —    | ١١٢  |
| رسوم انتقال ملكية وبيع                             | ٥٢٠  | ٤٣٢  |
| مطبوعات وخلافه                                     | ٥٢٠  | ٧٩١  |
| المجموع                                            | ١٠٤٠ | ١٧٦٦ |
| بيان خاص بالعلامات الدولية                         |      |      |
| عن شهر اكتوبر سنة ١٩٥٢                             |      |      |
| ١ - العلامات المحلية التي سجلت دوليا               | —    | —    |
| ٢ - العلامات الواردة من المكتب الدولي              | —    | —    |
| ١ - العلامات المسجلة دوليا                         | ٥٤١  | —    |
| ب - حالات الرفض                                    | —    | —    |
| بيان خاص بطلبات براءات الاختراع                    |      |      |
| البراءات المطلوبة                                  |      |      |
| البراءات الاصلية                                   | ٣٠   | —    |
| البراءات الاضافية                                  | ١    | —    |
| البراءات الصادرة                                   |      |      |
| البراءات الاصلية                                   | —    | —    |
| البراءات الاضافية                                  | —    | —    |
| الرسوم المحصلة                                     | مليم | جنيه |
| رسوم ايداع وتسجيل                                  | —    | ١٥٣  |
| رسوم سنوية                                         | —    | ١    |
| رسوم انتقال ملكية وبيع                             | ٥٠٠  | ٤٧   |
| مطبوعات وخلافه                                     | ٥٥٠  | ٤٧   |
| المجموع                                            | ١٠٥٠ | ٢٠١  |
| بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم                       |      |      |
| والنماذج الصناعية                                  |      |      |
| رسوم ونماذج صناعية مودعة                           |      |      |
| رسوم نماذج                                         | ٣    | —    |
| رسوم ونماذج صناعية مسجلة                           |      |      |
| رسوم نماذج                                         | ٢    | —    |
| رسوم المحصلة                                       | ٨    | —    |
| رسوم ايداع وتسجيل بما في                           | —    | —    |
| ذلك رسم المدة الاولى للحماية                       | ٥٠٠  | ٧    |
| رسوم تجديد الحماية                                 | —    | ٥    |
| رسوم انتقال ملكية وبيع                             | —    | —    |
| مطبوعات وخلافه                                     | —    | —    |
| المجموع                                            | ٥٠٠  | ١٢   |
| بيان خاص بالرسوم والنماذج الدولية                  |      |      |
| ١ - طلبات الرسوم والنماذج المحلية التي اودعت دوليا | —    | —    |
| ٢ - طلبات الرسوم والنماذج الواردة من المكتب الدولي | ١٤٩  | —    |
| بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات                     |      |      |
| طلبات مقدمة                                        | ١١   | —    |
| طلبات قبلت                                         | —    | —    |
| طلبات رفضت                                         | —    | —    |
| طلبات تحت الفحص                                    | ٩    | —    |
| الرسوم المحصلة                                     | مليم | جنيه |
| الرسوم المحصلة                                     | ٥    | —    |

محل مملوكة لافراد

|       |      |
|-------|------|
| متاجر | ١٧٦٦ |
| مصانع | ٢٠٣  |

محل مملوكة للشركات

|       |     |
|-------|-----|
| متاجر | ٣١٠ |
| مصانع | ٦٩  |

| الرسوم المحصلة | مليم | جنيه |
|----------------|------|------|
| رسوم قيد       | ٤٠٠  | ٩٦٠  |
| رسوم تدوين     | ٦٠٠  | ٥٨٧  |
| رسوم مستخرجات  | ٨٠٠  | ٥٤   |
| مجموع الرسوم   | ٨٠٠  | ١٦٠٢ |

رؤوس الاموال المقيمة في السجل التجارى  
عن الشركات التي مركزها العام في مصر

| شركات تضامن | مليم | جنيه   |
|-------------|------|--------|
| تجارية      | ٩٦٠  | ٢٥٦١٦٨ |
| صناعية      | —    | ٥١٠٨٠  |

| شركات توصية بسيطة | مليم | جنيه   |
|-------------------|------|--------|
| تجارية            | ٣٥٨  | ٢٨٨٥٥٤ |
| صناعية            | ٨٦٢  | ١١١٨٨٢ |

| شركات توصية بالاسهم | مليم | جنيه   |
|---------------------|------|--------|
| تجارية              | —    | ١٠٠٥٤٠ |
| صناعية              | —    | ٦٠٠٠٠  |

| شركات مساهمة | مليم | جنيه |
|--------------|------|------|
| تجارية       | —    | —    |
| صناعية       | —    | —    |

رؤوس اموال الشركات التي مركزها انعام  
في الخارج ولها نشاط في مصر

وفقا لرأس المال الوارد في عقد تأسيسها

| شركات تضامن | مليم | جنيه |
|-------------|------|------|
| تجارية      | —    | —    |
| صناعية      | —    | —    |

| شركات توصية بسيطة | مليم | جنيه |
|-------------------|------|------|
| تجارية            | —    | —    |
| صناعية            | —    | —    |

| شركات توصية بالاسهم | مليم | جنيه |
|---------------------|------|------|
| تجارية              | —    | —    |
| صناعية              | —    | —    |

| شركات مساهمة ومافي حكمها | مليم | جنيه |
|--------------------------|------|------|
| تجارية                   | —    | —    |
| صناعية                   | —    | —    |

حالات البيع والرهن المسجلة

عن المحال التجارية والصناعية

| حالات البيع    | مليم | جنيه |
|----------------|------|------|
| حالات الرهن    | —    | —    |
| الرسوم المحصلة | مليم | جنيه |
| رسوم حوافظ رهن | —    | —    |
| رسوم مستخرجات  | ١    | —    |
| المجموع        | ١    | —    |

بيان خاص بالعلامات التجارية

|                           |     |
|---------------------------|-----|
| العلامات المحلية المودعة  | ٧٨  |
| العلامات الاجنبية المودعة | ٦٩  |
| العلامات المحلية المسجلة  | ٢٧  |
| العلامات الاجنبية المسجلة | ١٢٥ |

جنيه

٤٢٠٠٠

٣٨٦٥٠

٣٣٥٠

٢٥٠

٣٦٠٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

٢٨٨٣٠

المبيعات التجارية  
المصاريف بجميع أنواعها  
(خاصة بالاستثمار التجارى)

أرباح الاستثمار التجارى  
يضاف اليه الربح غير  
التجارى مطروحا منه  
المصروفات والخسائر غير  
التجارية

الربح النهائي  
يستنتج من ذلك مايلي :  
رأس المال العمومي المستثمر لهذه  
المنشأة :

= مجموع أصولها - استهلاكات  
= ٣٠٣٣٠ - ١٥٠٠ = ٢٨٨٣٠  
جنيها

ورأس المال التجارى المستثمر لهذه  
المنشأة

منازل للعمال أوراق مالية أرض فضاء  
( ١٢٥٠ + ١٢٠٠ + ٣٥٠ )  
= ٢٨٨٣٠ - ( ١٢٥٠ + ١٢٠٠ ) = ٣٥٠  
جنيها

وسرعة دوران رأس المال التجارى  
المستثمر = ٤٢٠٠٠ ÷ ٢٦٠٣٠ = ١٦١  
دورة

وهذا الرقم الاخير هو الذى يمكن  
اعتباره عدد الدورات لرأس المال .  
وعلى أساس طريقة المصلحة الخاطئة  
تكون عدد الدورات عبارة عن :

٤٢٠٠٠ ÷ ١٤٠٠٠ = ٣ دورات

وعلى أساس رأى المصلحة هذا اذا  
فرضنا أن منشأة أخرى لها نفس  
الاصول ونفس رقم المبيعات الا أنها  
بدلا من ان تصدر سندات أصدرت  
أسهم وبذلك زادت في قيمة رأسمالها  
المملوك أى أصبح ٢٠٠٠٠ جنيه ، فان  
الدورات في هذه الحالة وحسب طريقة  
المصلحة تكون :

٤٢٠٠٠ ÷ ٢٠٠٠٠ = ٢١ مرة بدلا

من ٣ مرات في الحالة الاولى . فهل  
يحق للمصلحة في هذا المثال ان تطعن  
في رقم مبيعات المنشأة على اعتبار  
ان المبيعات يجب ان ترتفع كى تصل  
الى ٦٠٠٠٠ جنيه حتى يمكن ان يكون  
عدد الدورات متفقا معه في الحالة  
الاولى ؟؟ نعتقد ان ذلك غير مقبول  
أصلا .

يتبع  
ت ١٠



# تقرير مجلس إدارة نادي التجارة للملكى عن ١٩٥١-١٩٥٢

المقدم الى الجمعية العمومية للنادى فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٢

الدولة سبق ان أقر مشروع المرسوم  
بانشاء نقابتين واتحاد للمعاهد  
التجارية . وكان قد أرسل هذا  
المشروع الى مجلس الوزراء وعرضه على  
البرلمان الا أن حل مجلس النواب  
والظروف العامة التى توالى بعد ذلك  
جعلت الحكومات المتعاقبة ترجى النظر  
فى إصداره حين انعقاد البرلمان -  
ولكن لما طال الأمد على انتظارنا ولرغبتنا  
فى سرعة استصدار القانون - اتصلنا  
بمحترتى الاستاذين سليمان حافظ  
وزير الداخلية ومحمد صبرى منصور  
وزير التجارة من أجل العمل على  
سرعة استصدار مرسوم بهاتين  
النقابتين .

هذا وقد دعونا لعقد جمعية عمومية  
غير عادية للنظر فى أمر الاستمرار  
فى هذا الاتجاه والنظر أيضا فى اتجاه  
البعض نحو انشاء نقابة خاصة  
للمحاسبين ومساعدتهم - وقد اجتمعت  
الجمعية العمومية غير العادية يوم ١٤  
نوفمبر سنة ١٩٥٢ وناقشت وجهتى  
النظر واصدرت قرارا اجماعيا يقضى  
بتأييد القرار القاضى بالسعى  
لاستصدار المرسوم الخاص بنقابتى  
خريجي المعاهد التجارية ولا ترى  
الجمعية غير العادية أية مصلحة فى  
التفرقة والانفصال بنقابة مستقلة  
للمحاسبين ومساعدى المحاسبين .

وقد أيد هذا القرار كذلك جميع  
المحاسبين المؤهلين بالاسبكندرية  
وبورسعيد والمنصورة .

(٢) لا يألوا مجلس ادارتكم مجتمعا  
بأفراده ان ينتهز كل فرصة فينبه  
الرجال المسئولين الى ضرورة وضع  
التجارين فى المناصب المخصصة لهم  
وبصفة خاصة المناصب الكبيرة وقد  
أفرد مجلس الادارة جلسة خاصة  
ناقش فيها مع وزير المالية - مطالب  
التجارين الموظفين منهم وخريجي  
هذا العام - كما أوضحوا لحضرتهم



طوقان وفؤاد الجنزورى وحلمى السيد  
موسى

٨ - الحفلات - الاساتذة حسين  
حافظ وحلمى السيد ومحمد حسن  
الجزيرى

٩ - لجنة لزيادة العضوية وموارد  
النادى - الاساتذة عبد الله الناقه  
ومحمد ابراهيم ثروت وأبو بكر نور  
الدين

١٠ - لجنة الشؤون العامة - محمد  
ابراهيم ثروت وفؤاد الجنزورى وأبو  
بكر نور الدين

١١ - لجنة الدراسات - الاساتذة  
عبد اللطيف حسين ومحمود عزيز  
بحيرى ومحمد حسن الجزيرى ومحمد  
ابراهيم ثروت ومصطفى شوقى  
ومصطفى حسن .

وبهذه المناسبة لايسعنا الا أن نبدي  
بالغ أسفنا لوفاة المرحوم الاستاذ سليم  
حداد مراقب حسابات النادى .

## (١) نقابة المهن التجارية :

### شئون الاعضاء العامة

لعل موضوع نقابة المهن التجارية  
فى مقدمة الشغل الشاغل لنا فى هذه  
الايام - ولعلكم تعلمون ان مجلس

حضرات الاخوان الاعزاء :

باسم مجلس ادارة النادى احييكم  
أطيب تحية وأشكركم أجزل الشكر  
على تشريفكم الجمعية العمومية العادية  
الرابعة والثلاثين لناديكم المحبوب  
سائلين الله ان يوفقنا وإياكم فى خدمته  
والنهوض به ليكون دائما فى طليعة  
اندية القطر وحتى يحقق رسالته على  
الوجه الاكمل .

وقبل ان نبدأ تقرير مجلس ادارة  
النادى يسرنا ان نحى العهد الحاضر  
- عهد النهضة الذى قام للقضاء على  
الظلم والفساد ورد الى الشعب  
كرامته وهو العهد المرتجى لمحاربة  
الفقر والجهل والعوز وتحقيق أمانى  
البلاد كاملة باذن الله .

## مجلس ادارة النادى

كان العام الماضى ١٩٥١-١٩٥٢  
مضطربا منذ بدايته فكان النضال بين  
شباب مصر المكافح وبين المستعمر فى  
القنال ثم كانت لحادث ٢٦ يناير سنة  
١٩٥٢ وما لازمها من منع التجول وبلبلة  
الافكار آثارها الملموسة على نشاط  
النادى بصفة عامة .

وقد اجتمع مجلس الادارة خلال  
هذا العام ثمانى مرات وقد كون من  
بين أعضائه اللجان الآتية للاشراف  
على أوجه نشاطه :

١ - لجنة التحكيم وتؤلف من  
الاساتذة حسن على علوبة وجمال العبد  
ومحمد فريد صالح وحسن الخطيم .

٢ - مساعد السكرتير - الاستاذ  
محمد ابراهيم ثروت

٣ - مراقب داخلية النادى - الاستاذ  
محمد حسن الجزيرى

٤ - الرحلات - الاساتذة أبو بكر  
نور الدين وزكريا طاهر الموجى  
ومصطفى شوقى

٥ - المكتبة - الاساتذة زكريا طاهر  
الموجى ومحمد حسن الجزيرى

٦ - الصحيفة - الاساتذة مصطفى  
شوقى واحمد عنان وفؤاد الجنزورى

٧ - المحاضرات - الاساتذة مصطفى



الظلم الواقع من حملة التجارة التكميلية على الجامعيين وقدموا المعاليه مذكورة بهذا الموضوع وقد علمنا ان وزارة المالية اتخذت خطوات حاسمة لعلاج هذا الموضوع كما تألفت لجنة بالاشتراك مع هيئة التدريس في كلية التجارة مهمتها حل مشكلة المتعطلين من خريجي كلية التجارة وقد اجتمعت اللجنة مرتين وأعدت تقريراً بمقترحاتها سترفعه للمسئولين قريباً .

### الحركة العلمية

#### (١) صحيفه النادي

يسرنا ان تظل صحيفه الاقتصاد والمحاسبة في تقدم مستمر وهي التي تعالج المشكلات الاقتصادية والتجارية والمالية في وقتها بأقلام الرجال المختصين الضالعين في هذه الفروع - كما تحرص هذه الصحيفة على تسجيل اخبار النادي بصفة خاصة والتجارين بصفة عامة ولعلكم في غير حاجة الى توجيه نظركم الى وجوب الاشتراك فيها لما في ذلك من متابعتكم للاحوال الاقتصادية والمالية سواء في العالم أجمع أم في مصر بصفة خاصة - لاسيما وان الاشتراك زهيد للأعضاء .

(٢) من أسف ان المحاضرات في العام الماضي لم تنشط النشاط المعهود ولعل ذلك راجع الى الظروف العصيبة التي كانت تمر بها البلاد - وقد أشرنا الى طرف منها في مستهل هذا التقرير ومع ذلك فقد حفل مقر النادي بندوة من الدكتور محمد صلاح الدين عن بعض شئوننا الخارجية في ١٢ ابريل سنة ١٩٥٢ وكذا محاضرة من الدكتور محمد رفعت عن تصريف القطن المصري في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٢

ونأمل ان يكون الموسم الثقافي في هذا العام خير منه في العام الماضي وان يزخر نادينا بمجموعة طيبة من المحاضرات النافعة التي تعالج مختلف مشاكلنا الاقتصادية والصناعية والتجارية والاجتماعية

#### مكتبة النادي

وانه لمن دواعي السرور ان نرى من بين الاعضاء الراغبين في الاستزادة من العلم والمعرفة ولن يبخل النادي بتزويد مكتبته بالكتب الحديثة النافعة . وانا نستنهض الهمم للاستفادة من الكتب القيمة التي تحتويها مكتبة ناديكم .

#### حفلات النادي

اقام النادي حفلة شاي في ٢٥

مارس سنة ١٩٥٢ بمناسبة مرور عام على انشاء مجلة الاقتصاد والمحاسبة - دعى اليها كثير من رجال الاقتصاد والمال والصحافة فكانت فرصة طيبة ليتعارف الجميع وليدعموا صلتهم بالنادي وصحيفته .

كما اقام النادي حفلته السنوية الايرادية في ملهى حلمية بالاس بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٢ وقد كان حسن النظام والقذوة من مميزات

#### الرحلات

قام أعضاء النادي برحلة الى فندق الفيوم في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ وقضوا يوماً خلويًا في جو ممتع حقاً . كما قام النادي برحلة نيلية جميلة الى القناطر الخيرية في ٦ مايو سنة ١٩٥٢ وقد استمتع بها الاعضاء كما أعلن النادي عن رحلتين آخريتين لزيارة شركة الغزل بالمحلة في ٢٠ يناير ولزيارة آثار صقارة في ٢٥ يناير ولكن لم يقبل عليهما حضرات الاعضاء

#### رابطة النادي

الاسكندرية - بورسعيد - المنصورة افتتح النادي في عام ١٩٥١ رابطته في بورسعيد واحتفل بهذا المولود الجديد ونحمد الله على توفيقه اذ أمكن في هذا العام أيضا أن يقوم الزملاء بانشاء رابطة لهم هناك تضم شملهم وتجمع روابط الزمالة والاخوة فيهم وقد قدم النادي للرابطة الجديدة معونته المادية والادبية .

#### العمل على زيادة ايرادات النادي

#### وعدد أعضائه

ولا بأس من تقرير حقيقة واقعة انه لايزال كثير من الزملاء خريجي كليات التجارة غير مشتركين مع زملائهم في عضوية هذا النادي

وجدير بنا ان نسعى اليهم وان يسعوا الينا حتى نضم الشمل ونكون بفضل الله اخوانا متآزرين متحابين . وقد وافقت الجمعية العمومية العادية في العام الماضي على تخفيض قيمته الاشتراك بالنسبة للخريجين الجدد بالنادي الى النصف تشجيعاً للشباب الجديد على الانضمام للنادي .

وبلغت جملة ايرادات النادي في هذا العام ١٤٧ر٤١٠٢ جنيهاً ومصروفاته ١٥٠ر٢٧٧٨ جنيهاً فيكون المتوفر ٩٩٧ر١٣٢٢ جنيهاً بينما كان صافي ايرادات العام الماضي ٢٨٤ر١٤ جنيهاً وبلغ صافي ايراد الحفلة السنوية هذا العام ١٢٩٦ جنيهاً بينما كان في العام الماضي ١٢٩٤ جنيهاً وبلغت جملة الاشتراكات هذا العام ٧٦٧ جنيهاً بينما كان في العام الماضي ٨٠٠ جنيهاً ويلاحظ اننا قد اعتمدنا في هذا العام صرف مبلغ ألف جنيه لمشوهي الحرب كان النادي قد تبرع بها في العام السابق بمناسبة الزفاف الملكي وأخطرنا المجلس البلدى بذلك .

#### صندوق التعاون

ويسرنا ان نشير الى ان صندوق التعاون بالنادي يؤدي وظيفته على خير وجه فهو يرعى أسرا كريمة أخنى عليها الدهر ويرعى هذه الاسر في سرية تامة وكرامة وعطف أخوي .

#### الخاتمة

هذه صحيفة اعمال مجلس الادارة نرجو ان تكون حائزة لرضاكم ونرجو للمجلس الجديد التوفيق والسداد لخدمة الوطن العزيز وأعضاء أسرة التجارين بصفة خاصة . وفقنا الله واياكم والهمنا الرشيد والسداد . في ظل الحرية والكرامة الوطنية والاستقلال .





# القطر

في النصف الثاني من نوفمبر ١٩٥٢

ناحية ، كما يكفل من الناحية الاخرى حصول الغزال على طلباته من القطن بأسعار تتناسب مع الاسعار العالمية . كما جاء في ختام هذه المذكرة الايضاحية أن الحكومة ستبيع البذرة التقاوى بأسعار التكلفة وتنصح بالاقبال من زراعة الكرنك . وبناء على ما تقدم قرر مجلس الوزراء تعطيل بورصة العقود الى أجل غير مسمى واقفال عقود القطن « الكنتراتات » القائمة حتى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٢ بما في ذلك فليارات نوفمبر الباقية بسعر المقاصة على أساس اقبال يوم الجمعة ١٩٥٢/١١/٢١ وهي :

| عقد متوسط التيلة |      |      | عقد طويل التيلة |      |      |
|------------------|------|------|-----------------|------|------|
| ديسمبر           | ٥٥٢٠ | ريال | نوفمبر          | ٦١٨٠ | ريال |
| فبراير           | ٥٦٦٥ | »    | يناير           | ٦٣٢٠ | »    |
| ابريل            | ٥٧٧٥ | »    | مارس            | ٦٥٦٥ | »    |
| يونيو            | ٥٨٩٥ | »    | مايو            | ٦٧٣٠ | »    |
| أغسطس            | —    | »    | يولية           | ٦٨٩٥ | »    |
| اكتوبر عقد جديد  | ٥٩٨٠ | ريال |                 |      |      |

والفروق الناتجة من تطبيق أسعار المقاصة المبينة بالمادة السابقة تكون واجبة الاداء فوراً بحكم القانون . كما قرر المجلس تحديد سعر القطن الكرنك رتبة الجود بـ ٦٧٥٠ ريال والاشموني رتبة الجود بسعر ٦٠ ريال ناقصاً أو زائداً العلالة التي حددتها اللجنة الحكومية في يوم ٢٥ الجاري .

وقد تقرر إعادة تكوين اللجنة المصرية للقطن للقيام بعمليات شراء الاقطان لحساب الحكومة بالاسعار المبينة أعلاه .

أما طريقة البيع للمصدرين والاستهلاك المحلي فقد تقرر جعل سعر اقبال بورصة نيويورك مضافاً اليه علاوة بنسبة ١٠ ٪ للشموني ، وبنسبة ٣٠ ٪ للكرنك ناقصاً ١٠ ريال ، ١٥ ريال مقدار الضريبة على الصادر .

الغزالين في الخارج بأسعار عادلة ثابتة بعيدة عن عوامل المضاربة والتقلبات الواسعة .

الا أنه في سنة ١٩٤٨ أعادت الحكومة فتح البورصة على أمل امكان قيامها بوظيفتها على الوجه المعهود فيها في الظروف العادية - ولكن سرعان ما تبين أن الظروف المحيطة ببورصة عقود الاسكندرية في فترة ما بعد الحرب تختلف اختلافاً جوهرياً عما كانت عليه الحال في الظروف العادية قبل الحرب فان تعطيل بورصة ليفربول التي كانت ركن الموازنة في معاملات سوق الاسكندرية وكذلك انقطاع الصلة بين سوقنا وسوق

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الاحد ٢٣ الجاري تعطيل بورصة العقود بالاسكندرية الى أجل غير مسمى ابتداء من يوم الاثنين الموافق ٢٤ الجاري ولقد طال الجدل بين المشتغلين بالقطن خلال عام ١٩٤٨ حينما نادى فريق منهم بأن فتح بورصة الاسكندرية مع استمرار اغلاق بورصة ليفربول سيؤدي الى تقلبات عنيفة في الاسعار ولن تتمكن من القيام بوظيفتها الرئيسية من التأمين ضد تقلبات الاسعار نظراً لصعوبة القيام بعمليات الموازنة مع بورصتي نيويورك ونيواورليانز للقيود المالية المفروضة على العملة بين مصر وأمريكا ، ونادى الفريق الآخر بضرورة فتحها - واستجابت الحكومة للفريق الثاني وفعلاً فتحت البورصة منذ عام ١٩٤٨ ولكنها مع الاسف الشديد لم تؤد الغرض من قيامها بل أصبحت مكاناً للمضاربة الجامحة التي أدت الى تقلبات عنيفة في الاسعار مما كان له أسوأ الاثر لدى الغزالين في الخارج فانصرفوا عن سوقنا لفقد الثقة في ثبات أسعارنا وكان من نتائجه ضعف حركة الصادر - والى اضطرار الحكومة بعد مرور اربع سنوات الى إعادة اغلاقها . وقد قدم حضرة وزير المالية الى مجلس الوزراء مذكرة ايضاحية بالاسباب التي تتطلب تعطيل البورصة جاء فيها أن الحكومة تولت خلال سنوات الحرب العلية الاخيرة تمويل محصول القطن وشرائه من الزراع وبيعه للتصدير ، وقد اكتسبت بفضل ذلك خبرة هائلة لها امكان الاشراف على سوق القطن والامام بتفاصيل ما يجري فيها من معاملات وذلك الى جانب الارباح الكبيرة التي أمكن للحكومة تحقيقها نتيجة قيامها بشراء المحصول وبيعه لحسابها خلال سنوات الحرب المذكورة . فضمنت بذلك ثمناً مجزياً للزراع واستقراراً في السوق واقبالاً على الشراء من جانب

نيويورك بسبب قيود النقد وضيق أسواقنا المحلية فضلاً عن السياسة التي اتبعتها بعض كبريات الدول المستهلكة من تركيز مشترياتها في يد هيئات قوية شبه حكومية ، كل ذلك جعل بورصة العقود بالاسكندرية عرضة لتقلبات واسعة المدى للمغرضين ونهازي الفرص للتلاعب في الاسعار تلاعباً خطيراً .

وقد بذلت الحكومة مجهوداً كبيراً لاصلاح الحال في البورصة فعدلت لوائحها وحرمت التعامل فيها على المكشوف فيما يتجاوز الحدود التي رسمها القانون وأحكمت عليها الرقابة ، وبالرغم من ذلك لم تقم بوظيفتها بل لوحظ في الايام الاخيرة انصراف المشتريين عنها وعدم قيامهم بتغطية مبيعاتهم في الخارج فيها ، ولما كانت مصلحة زراع القطن تتفق مع مصلحة الغزال والمستهلك في وجوب ايجاد نظام يكفل للزراع ثمناً مجزياً من





# الاوراق المالية



في النصف الثاني من نوفمبر ١٩٥٢

## الحالة العامة

من البؤادر التي بدأت تتسبب السوق المصرية ، التحول من حالة التضخم والرخاء المصطنع زهاء سنوات عديدة مضت ، الى حالة اشبه بالانكماش ، وبديهي ان الانتقال من حالة التضخم الى حالة الانكماش قد يفهم على أنه بؤادر أزمة .. ولكنها كسحابة الصيف لا تلبث ان تنقضي . ولقد نتج من هبوط في الاسعار ، وهذا الهبوط معناه توالي الخسائر على التجار واصحاب المصانع ( تجار الجملة ونصف الجملة والمنتجين ) ، ويتبع ذلك هبوط نسبة الارباح لديهم ، مما يسبب تقلص المصروفات عموما ، وبالتالي نقص الاستهلاك ، وهذا معناه جمود الحركة التجارية والصناعة .

وهكذا يفهم جمهور المستثمرين ان هناك أزمة اقتصادية ، بينما الامر لا يتعدى ان يكون مأزق حرج مؤقت سوف لا تلبث ان تجتازه باذن الله .

## سوق الاوراق المالية

ولقد أصيبت السوق المالية بخسائر ضخمة في الأشهر الأخيرة ، تقدر بحوالى ٤ مليون من الجنيهات . ولكن ما أن بدأ العهد الجديد ترسخ أقدامه ، وبرسم سياسته على أساس توسيع الانتاج الصناعي ، وايجاد منافذ لاعمال جديدة ، والوصول بمصر الى مستوى اقتصادى سليم ، متين البنيان ، حتى بدأت الأمل تنتعش . والحق يقال أن الثقة بالحكومة الحالية هي آخر ركن بل أهم أساس لا تزال البورصة ترتكن اليه ، ولولا هذه الثقة لاصاب البورصة حالة من الدعر لا وجود لها بالفعل الآن . وقد تقدمت لجنحة بورصة الاسكندرية والقاهرة بمقترحات قيمة من شأنها أن تخفف من حدة الأزمة ، وايجاد حلول معقولة لها ، ويجدر بالحكومة أن تدرس هذه المقترحات وتوليها عنايتها ، ونرجو أن تنال سوق الاوراق المالية من الحكومة الاهتمام الكافى الذى نالته سوق القطن .

## اذاعة قرار اغلاق بورصة القطن

وكان يوم ٢٤ الجارى حينما اتخذت الحكومة القرار النهائى الفاصل ، حيث صدر مرسوم بتعطيل الاعمال فى سوق عقود القطن لاجل غير مسمى ، وهنا تحسن التعامل ، وانتعشت حركة المعاملات ، ونشطت الاسعار فى اوساط بورصة الاوراق المالية ، اذ رأت فى هذا القرار علاجا لازمة التى كانت تعانيها ، اذ سينتقل بطبيعة الحال المتعاملون أو معظمهم فى سوق عقود القطن الى سوق الاوراق المالية لاستثمار أموالهم فيها . هذا فضلا عن توقع ازدياد النشاط عندما تطرح الحكومة فى السوق اذونات تنظيم الملكية الزراعية . وهكذا تصيب الحكومة هدفين برمية واحدة : انفاذ منتجى القطن والمتعاملين فى سوق الاوراق المالية من أزمة خانقة كان يخشى أن تؤدي الى أوحى العواقب ، والهدف الثانى انما انقلبت نفس المتعاملين فى سوق عقود القطن التى لم تكن تتسع لنشاط جدى فكان ضيق أفق النشاط هو السبب الاول فيما كانت

تعانيه من عدم انتظام وركود . واستمرت حركة الارتفاع فى الاسعار ، وأقبل المشترون على أغلب الاوراق ، فارتفعت أسهم بنك مصر والبنك الاهلى وهليوبوليس وآبار الزيوت والمالية والصناعية والحرير الصناعي والورق الاهلية والملح والصودا والاسمدة الكيماوية والقرض الوطنى وكوم امبو والشيخ فضل .

## أخبار الشركات المساهمة

### شركة بواخر البوستة الخديوية

ستعقد جمعية عمومية عادية يوم ٥ ديسمبر الساعة ١١ بالمركز الرئيسى بالقاهرة لمناقشة تقرير مجلس الادارة عن العام المنتهى فى ١٩٥١/١٢/٣١ ، وتقرير مراقب الحسابات ، والتصديق على الميزانية وحساب الارباح والخسائر ، وتحديد ارباح التوزيع ، ومنع رئيس واعضاء مجلس الادارة مكافأة خاصة عن أعمال استثنائية قاموا بها ، وانتخاب أعضاء جدد لمجلس الادارة .

### شركة مياه الاسكندرية

تعمد جمعية عمومية فى ٢٨ نوفمبر الجارى لاتخاذ الاتفاق الذى تم مشروعه بينها وبين بلدية الاسكندرية فيما يتعلق بامتداد مدة استغلالها ، كما قدم بعض المساهمين احتجاجا على هذا الاتفاق نظرا لانه يقرر قاعدة رأس مال الشركة على أساس ٢٥٠.٠٠٠ ر.١ جنيه بدلا من اربعة ملايين جنيه التى قدرها الخبراء .

### شركة المكابس والمخازن العمومية

تعمد جمعية عمومية عادية يوم ١٠ ديسمبر المقبل فى الساعة الرابعة بالاسكندرية للنظر فى تقرير مجلس الادارة ويؤخذ من الميزانية التى نشرتها هذه الشركة أن الارباح بلغت فى ١٩٥١/٨/٣١ مبلغ ٤٠ مليما و ٢٢١٦١٦ جنيها سيخص منها ٤٨.٠٠٠ جنيه بواقع ٨٪ ، ٨١.٠٠٠ جنيها بواقع ٥٤ قرشا للسهم . ويتضح أن الشركة تتغلب تدريجيا على النكسة التى أصابتها فى السنوات الأخيرة .

### شركة مضارب الارز برشيد

#### والاسكندرية

تعمد جمعية عمومية عادية يوم ١٨ ديسمبر ١٩٥٢ بالقاهرة للنظر فى جدول الاعمال الذى يتضمن تقرير مجلس الادارة والمراقبين الماليين والموافقة على الميزانية وانتخاب ثلاثة أعضاء لمجلس الادارة بدلا من الذين انتهت مدة عضويتهم .

### شركة الغزل الاهلية

من المتوقع ألا تزيد حصة الارباح لهذه الشركة عن ٩٠ قرشا نظرا لهبوط ارباحها فى العام المنتهى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ .

### البنك البلجيكي والدول بمصر

تعمد جمعية عمومية عادية الساعة العاشرة والنصف صباح يوم ٨ ديسمبر المقبل للنظر فى الميزانية وتقرير مجلس الادارة . وقد بلغت الارباح - بعد استنزاف المصاريف العمومية والاحتياطات ١٤٦١١٦ جنيها و ٨٤٩ مليما ، يضاف اليها المرحل من العام الماضى

ومقداره ٢٦٧٨١ جنيها و ٢٩١ مليما . هذه هي أهم أنباء الشركات . وفيما يلى أسعار الفتح والاقفال لاول الفترة وآخرها كما نستخلصها من النشرة الرسمية لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة .

١١/٢٨ ١١/١٤

#### سندات الحكومة والقروض

|      |      |                  |
|------|------|------------------|
| ٩١٩٠ | ٩١٥٠ | القرض الوطنى ٣١٪ |
| ٩٣٠٠ | ٩٢٦٥ | القرض الوطنى ٢٢٪ |
| ٨٤٠٠ | ٨١٠٠ | قرض فلسطين ٢٪    |

#### البنوك

|      |      |                           |
|------|------|---------------------------|
| ٧٠٠  | ٧٠٠  | البنك العربى اسمية        |
| ١٩١٠ | ١٨٤٠ | بنك مصر                   |
| ٢٢٠  | ٢٠٥  | البنك التجارى المصرى      |
| ١٧٠٠ |      | البنك العقارى المصرى ١٩٠٣ |
| ١٤١٨ | ١٥١٠ | البنك العقارى المصرى ١٩١١ |
| ١٢٩٢ | ١٢٨٨ | البنك العقارى المصرى ١٩٥١ |

#### شركات التأمين

|      |      |                        |
|------|------|------------------------|
| ٢٥٧٦ | ٢٥٧٦ | شركة السيكرتاه الاهلية |
| ٩٧٠  | ٩٧٠  | شركة الشرق للتأمين     |

#### شركات المياه

|     |     |                   |
|-----|-----|-------------------|
| ٦٣٠ | ٦١٨ | مياه القاهرة تمتع |
| ٨١٠ | ٧٥٠ | مياه الاسكندرية   |

#### شركات النقل

|      |      |                          |
|------|------|--------------------------|
| ٢١٨  | ٢١٠  | انجلو امريكان نيل        |
| ٨٥٤٢ | ٨٥٤٢ | قنال السويس تأسيس        |
| ١٩٠  | ١٨٠  | سكك حديد الدلتا ممتازة   |
| ٩٥١  | ٩٥١  | مصر للملاحة البحرية اسهم |

#### شركات الفنادق

|      |      |                        |
|------|------|------------------------|
| ٧٩٠  | ٧٩٠  | الفنادق المصرية ممتازة |
| ٢١٠٠ | ٢١٠٠ | فنادق مصر الكبرى       |

#### الشركات العقارية

|     |     |                                  |
|-----|-----|----------------------------------|
| ١٥٠ | ١٣٨ | ابى قير اسهم                     |
| ٧٨٠ | ٧٨٠ | المباحث والاعمال المصرية اسهم    |
| ٢٧٠ | ٢٦٥ | سيدى سالم                        |
| ٣٧٨ | ٣٦٨ | كوم امبو اسهم                    |
| ٤٠٥ | ٣٩٠ | الشيخ فضل                        |
| ٩٠٠ | ٩٠٠ | الاعمال والمباحث الافريقية عادية |
| ٢٠٨ | ١٩٤ | اراضى الدلتا المصرية لحاملها     |
| ٥٨٥ | ٥٧٥ | الشمس عادية                      |

#### الشركات التجارية

|      |      |                  |
|------|------|------------------|
| ١٤٠٠ | ١٣٩٦ | ايسترون للدخان   |
| ٤٢٠  | ٤٢٠  | فرغلى للاقطان    |
| ٨٤٠  | ٨٤٠  | شيكوريل عادية    |
| ٢٢٧  | ٢٣٠  | مصر لعلف الحيوان |
| ٦٠٨  | ٥٨٠  | النقل والهندسة   |

#### الشركات الصناعية

|      |      |                                 |
|------|------|---------------------------------|
| ٣٦٨  | ٣١٨  | آبار البترول الانكليزية المصرية |
| ١٥١٠ | ١٥١٠ | صباعى البيض                     |
| ٤٣٥  | ٤٩٠  | مصانع النحاس المصرية            |
| ٢٣٢  | ٢١٨  | الملح والصودا                   |
| ٢٠٠  | ٢٢٥  | الفيوم للنسيج                   |
| ١٥٠  | ١٣٤  | ملح بور سعيد                    |
| ٤٥٥  | ٤٦٥  | الشرق للغزل والنسيج             |
| ١٠٦٦ | ٩٢٥  | التقطير المصرية                 |
| ٢٠٠  | ٢٠٠  | الاسمدة العضوية                 |
| ٤٥٤  | ٤١٧  | الاسمدة الكيماوية               |
| ٦٠٦  | ٦٠٠  | السكر المصرية عادية             |
| ١٣٩٠ | ١٣٣٠ | مصر للغزل والنسيج اسهم          |
| ١٥٤٠ | ١٥٥٠ | مصر للغزل بكفر الدوار           |
| ٦٦٠  | ٦٠٢  | مصر للحرير الصناعي              |



# الحث على الشراء

## في تصميم الاعلانات

الرغبة بسبب غريزة أخرى . فمثلا غريزة الادخار تقف في طريق تحقيق الرغبة الخاصة بالشراء .

وكما قلنا في مقال سابق تنقسم السلع الى ضرورية وذات استعمال خاص وكماالية . فالسلع الضرورية تعتبر في حد ذاتها حاجة وتخلق رغبة في اشباعها ، لذلك يجب ان يكون الوتر الذي يضرب عليه مصمم الاعلان متعلقا باحدى الغرائز الرئيسية ، فيذكر في الاعلان مثلا : « . . شهى لذيق » مثيرا بذلك غريزة شهوة الطعام أو « . . يحفظك من برد الشتاء » أو « . . أمان من المرض » مثيرا لغريزة المحافظة على الحياة ، أو « أمن على حياتك لتطمئن على مستقبل أولادك » مثيرا لغريزة الابوة ، أو « . . جميل المنظر » أو « . . جذاب الشكل » أو « . . يجعلك أنيق المظهر » وذلك لاثارة غريزة حب الظهور . . وهكذا

والسلع ذات الاستعمال الخاص تحتاج الى الوصف الدقيق لها ولاستعمالها ، وتوضيح مايمكن أن يحصل عليه المستهلك من فوائد اذا اقتناها . ويجب ان يعمل مصمم الاعلان على ألا يقوم في ذهن المستهلك المنتظر أى استفسار يثير الشك في السلعة . فبعد ان يضع فكرة التصميم يراجعها ويبحثها ويتصور مايمكن ان يمر بذهن القارئ أو السامع من أفكار أو اعتراضات قد تعوق البيع ، ثم يسجل هذه الافكار ، وبعد ذلك يرد عليها الردود المقنعة ثم يضيف هذه الردود الى الاعلان .

ويحسن أن يكون الاعلان على شكل اقتراح ذى اغراء مثل : « يمكنك أن توفر وقتك باستعمال . . » أو « يمكنك أن تنتج أكثر باستعمال . . » أو « افعل كذا لتستريح فيما بعد » وهكذا .

ومن الافضل أن يكون الاقتراح ايجابيا لاسلبيا . فالصيغة الايجابية أسهل في الفهم من الصيغة السلبية ، وخير لك ان تقول « افعل هذا » من أن تقول « لاتفعل ذاك »

ولما كانت الطبائع البشرية والميول والعادات ، تتحكم في المعاملات بين الناس ، فاننا نجد أنفسنا دائما في مواجهة المشاكل معلقة بالتوفيق بين العادات والرغبات . والرغبة تنشأ في النفس قبل تكوين العادة ، كما أن درجة اشباع الرغبة تتوقف على مدى « الاغراء الشخصى للسلعة » الذى أمكن تحديده بعد تحليلها .

وكل غريزة تثير رغبة ، وكل رغبة تتأصل في النفس تتكون عنها عادة . فغريزة المحافظة على الحياة تثير الرغبة في الهروب من الخطر والالتجاء الى جانب الامان وتنشئ عادة التأمين على كل مايعزه الشخص . وغريزة شهوة الطعام تثير الرغبة في الحصول على الطعام الجيد ، وتنشئ عادة شراء نوع معين من المأكولات . وغريزة الادخار تثير الرغبة في توفير المال وتنشئ عادة الادخار في البنوك . . وهكذا وعلى أى حال فمهما كان الوتر الذى يضرب عليه لايقاظ الغريزة ، فانه من واجبا أن نعمل على أن يؤدي ذلك الى ايقاظ الرغبة التى نهدف اليها ، وليست رغبة أخرى ، وكذلك يجب ان يؤدي الاعلان واجبه قبل أن يأخذ تفكير الشخص مجراه نحو ايقاف هذه

### يسر مجلة الاقتصاد والمحاسبة

أن تضع كافة قواها وجهود  
الاخصائيين فيها تحت تصرف  
حضرات قرائها وعملائها من  
المعلنين سواء من حيث المشاكل  
التي يواجهونها من النواحي  
الضريبية أو المحاسبية أو من  
النواحي الادارية والتجارية  
والاعلانية . وليطمئن القراء الى  
أن أى خطاب أو استفسار  
تليفونى يصل المجلة ، يكون  
موضع العناية التامة والاهتمام  
الكامل .

تحدثنا في عدد سابق عن القواعد العامة لتصميم الاعلان ، وقلنا انه لكى يقوم الاعلان بمهمته خير قيام يجب ان يصمم بحيث يحقق أمورا ثلاثة هي : ان يكون مثيرا للاهتمام ، وأن يكون مقنعا لقارئه أو سامعه كل الاقناع ، وأن يكون فيه مايدفع القارئ أو السامع الى الشراء .

وتناولنا في العددين السابقين القاعدتين الاولى والثانية بشئ من التفصيل ، وننتهى من هذا الموضوع في هذا العدد بالتكلم عن القاعدة الثالثة من قواعد تصميم الاعلان وهي الحث على الشراء

وقد سبق أن قلنا انه يجب قبل كل شئ أن نحلل السلعة أو الخدمة المراد الاعلان عنها من حيث قواها المختلفة وما بها من اغراء من الوجهة الاقتصادية أو من حيث المشاعر وكذلك قدرتها على اشباع الرغبات الذاتية والخاصة . فاذا ماجمعنا أكبر عدد ممكن من الحقائق عن السلعة ، انتخبنا منها ما يصلح لاستخدامه في الاعلان ، ثم نضع المعلومات التى اخترناها فى أسلوب أو رسم مناسب أو فيهما معا بحيث يؤدي الاعلان الى حدوث التأثيرات الآتية على التوالى :

- ١ - يجذب نظر القارئ أو السامع اليه
- ٢ - يضرب على أحد الاوتار الحساسة مستغلا غريزة من الغرائز الانسانية
- ٣ - يثير في النفس الرغبة في الحصول على السلعة أو الخدمة المعلن عنها
- ٤ - يوحى الى القارئ أو السامع بالثقة والاطمئنان
- ٥ - يقضى على الاعتراضات التى تقوم ضد الاعلان فى نفس القارئ أو السامع
- ٦ - يدفع قارئه أو سامعه للاقبال على الشراء
- ٧ - يكون عنده عادة شراء الشئ المعلن عنه



# أسواق الحديد والصلب في العالم

ما زالت الاتجاهات النزولية تنطبق على الاسعار وما زال الانتاج العالمى في تزايد مستمر وفيما يلي الاتجاهات الخاصة بالدول المنتجة :

**ألمانيا** - مازال رقم الصادر في هبوط للأسباب الثلاثة الآتية :

١ - انخفاض أسعار الخامات وانتظار المشترين لانخفاضات أخرى  
٢ - مشاكل العملة والموازن التجارية للدول المشترية واتساع سياسة أخضاع الواردات لنظام اذونات الاستيراد في أغلب الدول مع تحديد كمية المستورد .

٣ - التفات المنتجين للسوق المحلية التي ما زالت عطشى للمنتجات الحديدية لاعادة التعمير وما زالت ألمانيا تستورد من الحديد والصلب كميات كبيرة من فرنسا وبلجيكا ولوكسمبرج لاستكمال الطلبات السريعة ومتوسط الاسعار الحالية للحديد الملفوف تزيد بنسبة ٣٠٪ الى اسعار ما قبل الحرب . وليست هناك أسعار موحدة للتصدير وسياسة متجانسة بين المصدرين على عكس السياسة التي كانت متبعة قبل الحرب

ويتجه المشرفون على إنتاج الحديد الى إنشاء وحدات صناعية جديدة بدلا من ادخال تعديلات حديثة على الوحدات القديمة . كما تتجه السياسة الجديدة الى تنظيم الانتاج من حيث المقاسات والتخانات والمواصفات بالنسبة للمصانع المختلفة

**انجلترا** - قدمت الحكومة البريطانية الى البرلمان مشروع قانون الغرض منه اعادة مشاريع إنتاج الحديد والصلب الى الملكية الفردية بعد أن كانت قد أمتها حكومة العمال مع ايجاد هيئة عليا للإشراف والتنظيم والتوجيه في حدود نظام المنافسة الحرة مع الإشراف على استيراد الخامات والمنتجات الحديدية التي لا يستطيع إنتاجها محليا

هذا وأظهر ما يغلب على سوق الحديد بإنجلترا هو قرب نهاية ما كان يسمى بالمجاعة الحديدية ، اذ ينتظر أن يصل الانتاج المحلى حتى نهاية العام ١٩٤٤ ر ١٧ طن بزيادة مطردة محسوسة عن الاعوام السابقة ونتيجة لمشروع تنظيم الصناعة الذي ابتدأ سنة ١٩٤٦ وقارب نهايته فقد أصبحت ستة أفران من الثمانية التي رسمها هذا المشروع تعمل بانتظام وينتظر أتمام الآخرين قبل نهاية هذا العام بما يغطى النقص الذي نتج عن إيقاف تصدير الخردة من ألمانيا

أما من جهة الاسعار فما زالت إنجلترا اقل من متوسط الاسعار العالمية على الرغم من التخفيض الذي حدث في اليابان وأوروبا

**جنوب أفريقيا** - يقدر بعض الجيولوجيين العالميين خامات الحديد بتلك الدول بحوالى ٦٥ بليون طن ونسبة الحديد بها من ٣٠٪ الى ٦٥٪ وقد أدخلت النظم الفنية الحديثة في الانتاج كما أصبحت بعض الشركات العالمية الاوربية والأمريكية مهتمة بذلك الانتاج واخذت في تمويل عملياته حتى ارتفعت عمليات استخراج خام الحديد من ٥٠٠ ر ٥٠٠ طن سنة ١٩٣٨ الى ١٣٦ مليون طن سنة ١٩٥١ يضاف اليها ٧٠٠ ر ٧٠٠ طن من المنجنيز الخام

**غرب أفريقيا الفرنسية** - تألفت شركة براسمال يخص الشركات الفرنسية منه ٥١٪ لاستخراج خامات الحديد من مناجم تلك المنطقة

**الولايات المتحدة** - يتوقع خبراء الحديد أن يستمر عجز الانتاج حتى نهاية النصف الاول من عام ١٩٥٣ وقد يحدث في الربع الاخير من ذلك العام أن يزيد الانتاج عن الطلب مما سيخرج بعض الوحدات الانتاجية الضعيفة من مجال الانتاج

**فرنسا** - مازالت فرنسا احسن البلاد الاوروبية سعرا ومدد التسليم أكثر مناسبة وخضوعا في الألواح الصاج .

أما بالنسبة للسلع الكمالية فان مهمة الاعلان الاولى ، هي أن يقنع القارئ أو السامع بأن هذه السلعة ضرورية ومفيدة له . والانسان بطبعه يميل الى تحسين حالته ، ومن ثم فهو ميال الى الراحة والمتعة ، وان احس بأن سلعة ما قد تسبب له راحة أكثر أو استمتاعا أكمل ، فانه يحس بأنه محتاج اليها فتتحول في ذهنه من سلعة كمالية الى سلعة ضرورية

وكون السلعة كمالية او ضرورية أمر غير واضح الحدود ، فما يعتبر كماليا لدى طبقة من طبقات الجمهور يعد ضروريا عند طبقة أخرى ، وكذلك الشيء الذي كان يعد كماليا في وقت من الاوقات نراه اذا تقدم به الزمن انتقل الى مجموعة الضروريات .

ويستطيع مصمم الاعلان الماهر ان ينقل السلعة التي يعلن عنها من الحالة الكمالية التي هي عليها الى حالة أخرى ضرورية . ولاعجب اذا وجدنا تجار سلعة كالقراء يبيعون منه عددا كبيرا لسيدات قد لا يجد أزواجهن حاجتهم من الملابس اللازمة لهم . والسبب في ذلك يرجع الى ما فهمته النساء من أهمية هذا القراء وضرورته لهن والى قوة الاغراء التي دفعتهن الى الاحاح على أزواجهن للحصول على القراء .

واسم المؤسسة التي تنتج السلع الكمالية له أثر كبير في توزيعها ، اذ أن معظم مستهلكي هذه السلع هم ممن تبرز عندهم غريزة الزهو والفخار ، ويهمهم ان يشتروا من مؤسسة شهيرة تباع سلعها من مستوى معين يحمل طابعا ، ومثال ذلك السيارات الفاخرة والملابس الثمينة والكرافات الغالية وأدوات الزينة للسيدات .

لذلك فمن واجب مصمم الاعلان في مثل هذه الحالة ابراز اسم المؤسسة ابرازا يكفي لجذب اهتمام هؤلاء بالسلعة .

وخلاصة القول فانه من واجب مصمم الاعلان ان يذكر به كلمة أو جملة تدفع القارئ أو السامع للاقدام على الشراء على الفور ، وتبين مقدرة المصمم على اخراج التصميم الجيد بمقدار الدقة التي يختار أو يؤلف بها اعلانه بحيث يثير غريزة فتحدث رغبة تحتاج الى اشباع . وبتكرار اشباع الرغبة كلما ظهرت تكون عادة الشراء .

محمود عساف



# الصناعة المصرية في سنة ١٩٥١

## نظرة عامة

تأثرت الصناعة المصرية في سنة ١٩٥١ باضطراب الظروف العامة خارج البلاد وداخلها تأثرا كبيرا ..

فقد ظلت موجة الارتفاع في الاسعار الخامات التي أطلقتها حرب كوريا تطفئ على الاسواق العالمية حتى نهاية فبراير ثم جعلت تميل الى الاستقرار - فيما عدا أسعار الخبث والمعادن غير الحديدية - حتى أكتوبر اذ أخذت في التراجع دون أن تبلغ مستواها في العام السابق .

وقد سحب هذا التطور في مصر اتجاه الى التخزين منذ نهاية السنة السابقة وارتفاع في الاسعار وانكماش في حركة الائتمان ثم ركود في المعاملات امتد طوال أشهر الصيف . وتوترت العلاقات المصرية الانجليزية بعد ذلك فزاد الركود خصوصا في سوق المواد الغذائية والمنسوجات وهبطت الواردات وزاد الاقبال على منتجات بعض الصناعات ونشط الطلب لاسهمها .

وقد ظلت حركة الاستثمارات ضعيفة طوال العام بسبب القيود المفروضة على تكوين الشركات المساهمة وموجة الضرائب الجديدة واضطراب الحالة السياسية بالبلاد . فلم يزد عدد الشركات المساهمة على ١١ شركة كان غالبها يقوم في البلاد من قبل في شكل آخر ولا يتجاوز مجموع رؤوس أموالها على كل حال ٥٠٠ ٥١٢ راجنيه ، بينما بلغت الزيادات في رؤوس أموال الشركات القائمة ٦٩ ٧٧٠ ٨٩ راجنيه وبلغت الأموال المودعة في صناديق التوفير في ديسمبر ٢٣٤ ٢٠٠ ٣٧ راجنيه مقابل ٣٤٠ ٠٧ ٢٨ راجنيه في نفس الشهر من العام السابق . كذلك هبطت استثمارات الدولة الى ٣٩ مليون جنيه بينما بلغت الاعتمادات المخصصة لها ٥٩ مليون جنيه .

وعندنا أن هذه لظاهرة أخطر في الحياة الاقتصادية على الإطلاق لبلد كبلدنا هذا ما فتىء دخله القومي في هبوط وفي وقت كهذا الوقت الذي يحيط فيه العالم المتحضر الذي نحيا في نطاقه بغاية الاهتمام بتنشيط الاستثمارات وتنظيمها والتنسيق بينها وبين أهدافها الاجتماعية .

ونحن نلح لذلك من جديد في المطالبة بالغاء القيود المفروضة على حركات الاستثمارات في مصر أية كانت ما دام الفاؤها لا يتعارض وسيادة البلاد وتشجيع رؤوس الأموال الى طرق ميادين الصناعة والعمل الحازم على تعديل القوانين واللوائح الإدارية التي تعرقل سير المشاريع الصناعية والتي أصبح بعضها لا يتفق ومركز البلاد الصناعي . ولعله قد آن الوقت لإنشاء هيئة مستقلة يوكل اليها أمر دراسة مشاريع تنمية موارد الدولة وتنسيقها والإشراف عليها بعيدا عن تقلبات الحياة السياسية .

وقد مدت الحكومة في مستهل هذا العام بد المعونة للصناعة فألغت الرسوم الجمركية المفروضة على الخامات وزادت الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية في الوقت نفسه . وهذا التعديل يحملنا على الوقوف مرة أخرى عند مسألة الرسوم الجمركية القائمة

وموقفنا منها خصوصا بعد أن فهم ما قلناه بصدها في مثل هذا الموقف على غير محمله . فقد وضعت الرسوم الجمركية الحالية منذ عشرين عاما وليس في البلاد صناعة حقيقية تذكر وعدلت هذه الرسوم غير مرة في مواضع شتى دون أن يربط بين هذه التعديلات بعضها البعض أو بينها وبين بقية الرسوم القائمة .

وواضح أن تنسيق هذه التعديلات والملاءمة بينها وبين المراكز التي بلغتها الصناعة المصرية أمر لم يعد يمكن تجاهله دون اضرار بالاقتصاد الصناعي وبخزانة الدولة على السواء .

كذلك واضح أننا لن نستطيع أن نمضي في طريق التصنيع التي سلكناها والتي أجمعنا على ضرورة السير فيها قدما دون أن نقدم على إنشاء الصناعات الجديدة ونحيط شئوننا بما تحيط به كل بلد صناعاتها الناشئة من جو ملائم يمكنها من بلوغ الناعة التي تمكنها من الصمود لمنافسة صناعات البلاد التي سبقتها في هذا المضمار بعشرات السنين لا سيما وأن الصناعة المصرية ما زالت تتحمل بحكم حداتها أعباء لا تحملها مثيلاتها في البلاد الأخرى .

وقد فعلنا ذلك في مستهل نهضتنا الصناعية فقامت صناعاتنا الحاضرة وهي ليست جميعا حتى لدى أكثر المتحمسين نقدا لها بالصناعات الفاسدة وليس ثمة مبرر لعدم الاستئناس الآن بما فعلنا وقتئذ ونحن بلد جديد يريد النهوض ، خصوصا كلما توافرت العناصر الاقتصادية المواتية وكان العائق الذي يقوم دون رواج منتجاتنا هو العامل النفسي الذي ما زال يدفع بالمستهلك الى تفضيل السلعة الأجنبية على مثيلاتها القومية .

كذلك تجرنا مسألة الرسوم الجمركية الى الكلام عن سياسة التموين وسياسة التصدير التي تسير عليها البلاد . فقد استمرت سياسة التموين على ما درجت عليه في الأعوام السابقة من الاستيراد بأي ثمن وفي أي وقت دون مراعاة لحاجات الصناعات المصرية المشروعة ، وما نستطيع أن تنتجه لو لقيت شيئا من المعونة الحكومية ، وهذه السياسة من أشد العقبات التي تقوم في طريق نمو الصناعة المصرية ، فضلا عن أنها أبعد الوسائل عن معالجة حاجات التموين معالجة حقيقية لأنها تعتمد على انتاج الغمر ، وهو انتاج قد تستطيع وقد لا تستطيع أن تصل اليه في الظروف الدولية الشديدة التي وضعت لتفادي آثارها ، وإذا استطاعت أن تصل اليها فهي مضطرة لقبول أسعارها أيا كانت وقبول ما يترتب على ذلك من اضطراب في تجارتنا الخارجية فضلا عن عدم المساهمة في دعم الأوضاع الاقتصادية لبلد يحتاج الى كل نشاط اقتصادي يبذل فيه لتقوية هذه الأوضاع .

وما يقال عن سياسة التموين يقال في سياسة مشتريات الحكومة وتفضيل المسؤولين للسلع الأجنبية على السلع المصرية .

وقد طالبنا وما زلنا نطالب بفتح باب التصدير أمام السلع التي نستورد منها أو نستورد مثلها والسلع التي لا تدخل في نطاق مواد الاستهلاك المباشر أو الانتاج الصناعي ،

حتى في الحالات التي يكون فيها انتاجنا أقل من الاستهلاك . فإن أكبر عقبة تواجهها الصناعة المصرية الآن هي ضيق نطاق سوقها وهو ضيق يدفعها الى تقليل الانتاج وتنويعه وتحمل ما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف . ولا علاج لهذه الظاهرة الا في التصدير ، فهو الذي سيمكن صناعتنا من تركيز الانتاج والهبوط بالاسعار والاخذ

بأسباب التقدم العالي ، وهو الذي سيعالج ما ننعيه الآن جميعا على الصناعة المصرية من الانصراف الى المنتجات الشعبية وعدم طرئها للمنتجات الرفيعة . فمستوى الانتاج مرتبط بالقوة الشرائية وهي منخفضة لدينا انخفاضا ملموسا . والمنتجات الرفيعة لا تستهلكها الا الطبقة الموسعة وهي طبقة محدودة . ولذلك تعتمد صناعتنا في جميع بلاد العالم على الاستهلاك العالي كما تبلغ الحدود التي تمكنها من أن تقوم على أساس سليم .

ويخطئ من يظن أن أسعارنا أعلى دائما من الاسعار الأجنبية اذا تساوت الخامات ، فهي في كثير من الحالات أقل منها خصوصا اذا حذف منها ما يؤديه منتجوها على هذه الخامات من رسوم جمركية ولا مبرر لذلك لإغلاق باب التصدير بل يجب تشجيعه باعتباره أقوى وسيلة لرفع مستوى انتاجنا ونموه وانخفاض أسعاره وتثبيت ميزاننا التجاري كذلك مازلنا نطالب بوضع سياسة صناعية عامة ترمي الى دعم الصناعات القائمة وتشجيع قيام الصناعات الجديدة التي تحتاج اليها البلاد .

ان توفير الجو الصالح لقيام الصناعات الجديدة وملاءمة الأوضاع الجمركية مع الظروف الصناعية الحاضرة واستخدام النشاط المالي للدولة في دعم حياة البلاد الاقتصادية هو اذن كل ما نبغى . وهو طلب مشروع يرتبط بالاستجابة اليه مستقبل البلاد جميعا ويقضى تحقيقه بعض الاهتمام وكثيرا من الدرس ، وهما أمران سيظلان عسيرين طالما شغلت الشئون السياسية القائمين بالأمر فينا عن أن يوجهوا الى الشئون الاقتصادية العناية اللازمة لها .

## المالية العامة

رفعت الحكومة في سنة ١٩٥١ الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية والقيم المتقولة والدخل العام كما رفعت ضريبة الدمغة وهي لدينا من ضرائب رأس المال والمعاملات والاستهلاك .

وقد كانت هذه الزيادة في الضرائب أمرا لا مفر منه بعد ما لحق مصروفات الدولة من تضخم الا أنه كان من الممكن أن يصحب هذه الزيادة ما طالما نادينا به من ضرورة العمل

على معالجة ما بقوانيننا المالية جميعا من وجوه نقص كانت لا تؤثر في اقتصاد البلاد تأثير ملموسا حين كانت الضرائب المفروضة لم تصل الى حدها الحالي . هذا فضلا عن أن المشرع كان يعتزم معالجة عيوبها مع مضي الوقت ، وكلما كشف عنها التطبيق العملي ولكنه أهمل عزمه هذا بعد ذلك وقنع بزيادة



الضرائب وتقوية مركز المصلحة التي تجبها والحد من استطاعة المولين الدفاع عن أنفسهم . وهكذا سيظل غير المصريين المقيمين في البلاد خاضعين لضريبة الدخل العام في الوقت الذي يؤدون فيه هذه الضريبة في وطنهم فيميل بهم ذلك عن استثمار وعوس اموالهم في البلاد . ويحدث هذا في الوقت الذي تبادر فيه البلاد التي تنص قوانينها على مثل ما ينص عليه قانوننا من هذه الناحية الى الاتفاق فيما بينها على تجنب تعدد الضريبة الذي ينجم عن هذه النصوص .

كذلك ستظل الارباح التجارية والصناعية المخصصة لانشاء اوتغذية احتياطي المؤسسات تؤدي الضريبة مرتين : مرة عند ترحيلها الى الاحتياطي ومرة عند توزيعها او اضافتها الى رأس المال ، مع ما في ذلك من مخالفة للمنطق وللمصلحة وما يؤدي اليه من دفع المؤسسات الى الامتناع عن تكوين الاحتياطيات الا في حالات الضرورة القصوى ، وهكذا لاستفيد الخزانة العامة شيئا وبضيع على البلاد ما كان يعود عليها من تكوين هذه الاحتياطيات .

وستبقى دخول الملكية العقارية والزراعية والاستثمارات الزراعية ايضا ملزمة بتأدية الضريبة مرتين اذا ما انتجت الشركات المساهمة بالرغم مما أدى اليه ذلك من هبوط عدد الشركات المساهمة العقارية والزراعية التي تكونت منذ سنة ١٩٣٩ الى اليوم هبوطا شديدا وما يضيعه على البلاد من الفوائد التي تستطيع الشركات الكبيرة ان تكفلها في سبيل اصلاح الاراضي القاحلة والتوسع في العمران ومعالجة أزمة المساكن .

ومعروف ان الضرائب امر لا مفر منه في المجتمعات الحديثة ولكنها في الوقت نفسه وسيلة قوية من وسائل توزيع الثروة تستطيع ان تفيد كما تستطيع ان تضر اذا لم تستعمل بالحذر الشديد وغالبا لا تظهر اضرارها في هذه الحالة الا وقد فات وقت معالجتها معالجة سريعة .

## التشريع الاجتماعي

كان نشاط وزارة الشؤون الاجتماعية في ميدان التشريع الاجتماعي هذا العام مركزا في تنظيم تطبيق القوانين الاجتماعية التي صدرت في العام الماضي وخصوصا قوانين امراض المهن والاصابات والعقود المشتركة والضمان الاجتماعي .

وقد ادى تطبيق قانونى امراض المهن والاصابات الى ارتفاع فئات التأمين على هذه الامراض ارتفاعا ملموسا . وقامت صعبات في وجه تنفيذ قانون امراض المهن على عمال بعض الصناعات .

وما زالت مصلحة العمل تواصل درس تعديل قانون عقد العمل الفردى على ضوء الملاحظات التي ابلغتها اليها مكاتبها في المناطق الصناعية المختلفة . ومعروف ان هذا القانون من أهم القوانين الاجتماعية الموجودة في البلاد ان لم يكن أهمها على الاطلاق وهو يستحق لذلك ان يحاط عند تعديله بعناية خاصة ، من ناحية ملاءمة ضم هذا القانون للمواضيع التي ينظمها الآن جميعا وناحية ضرورة العمل على دعم سلطة الادارة في المصانع تجنباً لما يترتب على اضطرابها من آثار ضارة في الانتاج الصناعي .

وقد استصدرت وزارة الحربية والبحرية قانونا في نهاية العام يتصل بالعمل في المصانع هو القانون رقم ٢٢٦ الخاص بحظر استخدام أحد بين سن الثامنة عشرة والثلاثين

الا بعد تقديم شهادة معاملة وبالاحتفاظ للمجندين بوظائفهم دون أن تسأل فيه وزارة الشؤون الاجتماعية او مصلحة العمل ، وأثار صدوره على هذا الوجه لنا صعبا ما زال غالبا قائما .

كذلك تقدمت وزارة الصحة العمومية الى البرلمان بمشروع قانون يتصل بالعمل في صناعة البناء وهو مشروع القانون الخاص بفرض بعض الفروض والتكاليف للمحافظة على صحة عمال التراحيل دون الرجوع الى وزارة الشؤون الاجتماعية ، ولا شك في أن صدوره بشكله الحالي سوف يعرقل بعض الاشغال العمومية الهامة ، ويلحق الضرر بالذين يضطلمون بها . وعندنا أن رجوع الذين يضعون مثل هذه القوانين الى وزارة الشؤون الاجتماعية المختصة من شأنه أن يسهل لهم الوصول الى غايتهم دون اضرار بالانتاج الصناعي اضرارا يعود في نهاية الامر على الذين يعملون به جميعا على حد سواء .

## الانتاج الصناعي

كان الانتاج الصناعي هذا العام متجها على وجه العموم الى الاتساع بالرغم من ارتفاع أسعار الخامات واضطراب الحالة العامة . وما زالت حركة تجديد الآلات والتوسع في المنشآت والارتفاع بمستوى الانتاج التي ابتدأت بعد الحرب الاخيرة مستمرة في جميع فروع الصناعة تقريبا .

وقد برزت هذا العام في سوق المنتجات الصناعية تفضيل المستهلكين للسلع الاجنبية حتى في الحالات التي تفوق فيها أسعارها أسعار السلع المصرية وتعاادل في الجودة .

وهذه الظاهرة تفسر مطالبة هذه الصناعات باعادة النظر في الرسوم الجمركية وتكشف من خطأ الذين يستنكرون هذه المطالبة على أساس أن السعر هو عنصر التفضيل الوحيد بين السلع .

كذلك اشتدت الحاجة الى التصدير لتجنب كثرة المعروض في السوق المحلية ما دامت ابواب الاستيراد مفتوحة على مصراعيها .

وفي رأس الصناعات التي أصبحت لا تستطيع ان تقنع بالسوق المحلية صناعة الغزل والنسيج فقد زاد انتاجها زيادة محسوسة . وقد استطعن أن تصدر فعلا ١١ ألف طن من غزل القطن ومنسوجاته لتوافر الظروف التجارية المواتية . ولكننا لم نستطع ان نصدر شيئا من المنسوجات الحريرية ، ويخشى أن لا نستطيع أن نصدر منها شيئا في المستقبل ان لم يقرر المسئولون منح الدروباك على ما يعاد تصديره من المنتجات وازالة عقبات علاقاتنا التجارية مع السودان .

وما زالت صناعة الصوف تنوء باعراض المستهلكين عنها بالرغم مما بلغته من تقدم في جودة الانتاج وخفض الاسعار . ومن بين المستهلكين الذين يعرضون عن منسوجاتنا الصوفية بعض وزارات الدولة ، فهي مازالت مواظبة على تفضيل الاصناف الاجنبية ، بالرغم مما تعلمه عن حاجة هذه الصناعة الى معونتها لعدم التوقف عن الانتاج بعد ان خفضته تخفيضاً ملموساً .

أما صناعة الكتان فقد راجت منتجاتها فيما عدا الزيت فهو ما زال يعاني آثار تردد السياسة الحكومية بصدده .

وقد أصبح لا مفر من ان توضع لصناعة الغزل والنسيج سياسة مستقرة تتمشى مع نموها وتعالج ما يقف في سبيلها ان أردنا ان نستفيد من هذه الصناعة ونحمي اقتصاد

البلاد من الاضرار الجمة التي قد تنجم عما ينزل بها من ازمات . . .

لذلك حصونا حصونا جديدة في ميدان الصناعات النسيجية فزاد انتاجها من الاسمدة والاحول والورق والحرير الصناعي .

وابجتهت صناعه استحضار الصيدلانية أيضا الى التوسع واستجديت واستعصى . وقطعنا شوطا اخر في الصناعات المعدنية والميكانيكية والنهرية فزاد انتاجنا من القوى الكهربائية والمعدات والمعدات وان كانت المنافسة الاجنبية تراحم هذه الصناعة الاخيرة مزاحمة شديدة . كذلك زاد انتاجنا من المعادن ولو في حدود ضيقة بسبب القيود التي يفرضها قانون المناجم القائم .

وقد انتهت الحكومة من النظر في تعديل هذا القانون ونحن نرجو أن تبدر باصدار القانون الجديد حتى تستطيع هذه الصناعة أن تبلغ الشأن الذي تستحقه .

وقد ارتفعت القدرة الانتاجية لصناعة عصر الزيوت ارتفاعا جديدا بعد أن توسعت المعاصر القائمة في منشآتها وقامت في مختلف أنحاء البلاد معاصر جديدة وان كانت هذه الصناعة قد اضطرت الى تقليل الانتاج بعض الشيء بسبب قلة بذرة القطن وأصبح يخشى على كل حال أن لا تجد في المستقبل بالبلاد البذرة التي تكفي لسد حاجتها منها جميعا وارتفع أيضا انتاج صناعة الصابون وان كان قد تأثر هو الآخر بقلة بذرة القطن وارتفاع أسعار الزيوت الاجنبية .

كذلك تأثرت صناعات الحلوى والجلود والطباعة بقلة الخامات وقيود التصدير . واحتمالات هذه الصناعات ما زالت كبيرة وهي تستحق لذلك كل عناية واهتمام . وقد اعتزت صناعة الارز نكسة شديدة بسبب قلة المحصول الى حد لا يكاد يكفي لسد حاجة الاستهلاك المحلي .

وأشتدت أزمة صناعة الحفوفات الغذائية فيما عدا البصل المجفف فقد انتعش انتاجه بعض الشيء وارتفعت صادراته بالقياس الى العام الماضي .

وما زال الموقف في صناعة الدخان والسجائر على ما كان عليه في السنة الماضية من حيث انقباض حركة التصدير بسبب امتناع المسئولين عن تيسير الشحن الى السودان ومنح الدروباك الكامل للمصانع حتى تستطيع ان تهبط بأسعارها الى المستوى الذي يمكنها من منافسة الصناعة الاجنبية .

كذلك مازال الموقف في صناعة مواد البناء ومشقاتها مرضيا على وجه العموم وان كانت حركة البناء قد أخذت تتجه الى التباطؤ بعض الشيء على الأقل في العاصمة .

وكانت الحالة مرضية في صناعات السينما والسياحة والملاحة الداخلية حتى الربع الاخير من السنة اذ هبط نشاطها هبوطا ملموسا بسبب الظروف السياسية العامة . وما زالت أشد العقبات التي تواجهها هذه الصناعات هي عقبات الاجراءات الادارية المختلفة التي لا يصعب معالجتها لو صح عزم المسئولين على ذلك .

وقد أوردت الغرف الصناعية في تقاريرها السنوية الصعاب التي واجهتها هذا العام والاقتراحات التي تراها للوصول الى تذليلها ونحن نرجو أن تجد هذه الاقتراحات لدى المسئولين ما تستحقه من العناية . وسوف نوالى من العدد القادم نشر ملخصات لتقارير الغرف الصناعية المختلفة في سنة ١٩٥١ ، بإذن الله .

( من تقرير اتحاد الصناعات )



# التشريعات القطنية الأخيرة

بأسعار عادلة ثابتة بعيدة عن عوامل المضاربة والتقلبات الواسعة

الا أنه في سنة ١٩٤٨ أعادت الحكومة فتح بورصة العقود على أمل إمكان قيامها بوظيفتها على الوجه المعهود فيها في الظروف العادية . ولكن سرعان ما تبين أن الظروف المحيطة ببورصة عقود الاسكندرية في فترة ما بعد الحرب الأخيرة تختلف اختلافا جوهريا عما كانت عليه الحال في الظروف العادية قبل قيام الحرب . فان تعطيل بورصة ليفربول التي كانت ركن الموازنة في معاملات سوق الاسكندرية وكذلك انقطاع الصلة بسوق نيويورك بسبب قيود النقد وكذلك ضيق أسواقنا المحلية فضلا عن السياسة التي اتبعتها كبريات الدول المستهلكة للقطن لتركييز مستيراتها في يد هيئات قوية شبه حكومية ل ذلك جعل بورصة عقود القطن بالاسكندرية عرضة لتقلبات واسعة المدى ومسرحا للمفرضين ونهاى الفرص للتلاعب في الاسعار تلاعبا خطيرا

ولما كانت مصلحة زراع القطن تتفق مع مصلحة الغزال والمستهلك في وجوب ايجاد نظام يكفل للزراع ثمنا مجزيا من ناحية كما يكفل من الناحية الاخرى حصول الغزال على طلباته من القطن بأسعار تتناسب مع الاسعار العالمية لهذا تقضى الصلحة بتعطيل بورصة عقود القطن وتصفية المراكز القائمة فيها تصفية نهائية وقيام الحكومة بشراء ما يعرض عليها من أقطان تتولى بيعها بنفسها ولحسابها .

وهذا الاجراء ليس بجديد على الحكومة فقد كانت تقوم به كما تقدم القول خلال سنوات الحرب الأخيرة كما ان من مزايا الاخذ بهذا النظام امكان التفرقة بين سعر الشراء وسعر البيع . فتستطيع الحكومة بواسطته تحديد سعر للشراء من الزراع تراعى فيه ظروف الانتاج والتخفيف على الزراع بقدر المستطاع ولو أدى ذلك الى بعض التضحية من جانبها وهى تضحية تبررها ظروف القطن كمحصول رئيسي للبلاد ومدار الحركة التجارية فيها ومصدر الدخل للغالبية العظمى من سكانها الحكومة ترد أرباحها من بيع القطن

## الى المنتجين

كما تستطيع الحكومة تحديد سعر البيع الى الخارج يتناسب مع الاسعار العالمية مع مراعاة مميزات أقطاننا بالنسبة الى الاقطان المنافسة لها . فاذا ما نتج عن عملية البيع والشراء ربح للحكومة في سنة من السنين رد هذا الربح الى اصحاب الاقطان من المنتجين ويصدر وزير المالية قرارا بتنظيم ذلك . واذا ما نتجت خسارة في نهاية الموسم امكن اصدار قرض لتفطيتها يستهلك من ارباح السنوات التالية .

ويكون الشراء بمقتضى هذا النظام المقترح بواسطة لجنة القطن المصرية عن طريق بيوت تجارة القطن التي تفوضها اللجنة للشراء لحسابها من الزراع ، ويتم استلام اللجنة للقطن المشتري محلوja وعلى أساس التسليم في الاسكندرية، أما البيع فيتم في الاسكندرية أيضا وفي مزايدات علنية دورية على أساس

المادة الرابعة - تلغى المراسيم بقوانين رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٢ .

## القانون الثالث

### عقود القطن تحت قطع

### السعر في هذا الموسم

المادة الاولى - في عمليات بيع القطن (بضاعة حاضرة) بين المنتج والتاجر أو التجار فيما بينهم التي يكون فيها الثمن فوق أو تحت الكنتراتات بمقدار معين أو سعر الكنتراتات والتي لا يكون الثمن قد حدد فيها حتى يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ يكون أساس السعر فيها السعر المحدد بقرار مجلس الوزراء الصادر في اليوم المذكور مضافا اليه أو مخصوما منه العلاوة المتفق عليها بين الطرفين .

## القانون الرابع

### رصيد القطن لدى التجار الآن

وافق مجلس الوزراء امس على مرسوم بقانون في شأن رصيد القطن الموجود لدى التجار والمحال التجارية هذا نصه :

المادة الاولى - على كل تاجر أو محل تجارى أن يقدم الى مصلحة القطن بالاسكندرية في خلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل بهذا القانون بيانا مكتوبا من واقع دفاتره عن رصيد القطن الموجود لديه لغاية ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ يوضح فيه الكميات التي اشتراها وتاريخ هذا الشراء واسم البائع وسعر البيع

المادة الثانية - اذا رغب التاجر أو المحل التجارى عدم بيع القطن الذى لديه الى الحكومة كان عليه أن يقدم الى مصلحة القطن بيانا مكتوبا عن كل تصرف فيه يوضح به اسم البائع وتاريخ البيع وسعره وذلك في خلال ثلاثة أيام من وقت حصوله .

المادة الرابعة - كل من لم يقدم البيان المطلوب في الميعاد أو ضمن بيانه معاومات ناقصة أو غير صحيحة مع علمه بذلك يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وبالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الاحوال يحكم بمصادرة القطن موضوع المخالفة

## نص المذكرة التفسيرية للقوانين

وفيما يلى المذكرة التفسيرية بشأن تعطيل بورصة عقود القطن وقيام الحكومة بشراء وبيع القطن :-

تولت الحكومة خلال سنوات الحرب العالمية الأخيرة تمويل محصول القطن وشرائه من الزراع وبيعه للتصدير . وقد اكتسبت بفضل ذلك خبرة وتجربة هيات لها امكان الاشراف على سوق القطن والامام بتفاصيل مايجرى فيها من معاملات وذلك الى جانب الارباح الكبيرة التي امكن للحكومة تحقيقها نتيجة قيامها بشراء المحصول وبيعه لحسابها خلال سنوات الحرب المذكورة . فضمنت بذلك ثمنا مجزيا للزراع واستقرارا في السوق واقبالا على الشراء من الغزالين في الخارج

وافق مجلس الوزراء في جلسة ٢٣ نوفمبر على أربعة مراسيم بقوانين تعتبر أخطر ما صدر من قوانين تتعلق بالسياسة القطنية الآن ومعها مذكرة تفسيرية خاصة بالاسباب التي دعت الحكومة الى اصدار هذه القوانين واعلان استعدادها لشراء القطن وهى :

## القانون الاول

### تعطيل بورصة العقود

### الى أجل غير مسمى

المادة الاولى - تعطيل بورصة عقود القطن بالاسكندرية الى أجل غير مسمى  
المادة الثانية - تقفل عقود القطن - كنتراتات - القائمة حتى يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ( ويدخل في ذلك الفليارات الباقية من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢ ) وتحصل فيها المقاصد بالاسعار الآتية :

عقد طويل التيلة

|        |       |
|--------|-------|
| نوفمبر | ٦١٨٠. |
| يناير  | ٦٣٧٠. |
| مارس   | ٦٥٦٥. |
| مايو   | ٦٧٣٠. |
| يولية  | ٦٨٩٥. |

عقد متوسط التيلة

|        |       |
|--------|-------|
| ديسمبر | ٥٥٢٠. |
| فبراير | ٥٦٦٥. |
| ابريل  | ٥٧٧٥. |
| يونية  | ٥٨٩٥. |
| اغسطس  |       |

(جديد) اكتوبر ١٩٥٢ ٥٩٨٠.  
وتسرى هذه الاحكام على كل ذى شأن في هذه العقود .

المادة الثالثة - الفروق الناتجة من تطبيق اسعار المقاصة المبينة بالمادة السابقة تكون واجبة الاداء فوراً بحكم القانون

عقد طويل التيلة

عقد متوسط التيلة

## القانون الثانى

٥٠ مليون جنيه تعتمدها الحكومة

## لشراء القطن

مرسوم بقانون صدر امس بالترخيص في اصدار اذونات على الخزانة لتمويل القطن الذى تشتريه الحكومة موسم ١٩٥٢-١٩٥٣ وهذا نصه بعد الديباجة :-

المادة الاولى - يؤذن لوزير المالية والاقتصاد في أن يصدر في مصر بالشروط والاوزاع التى يحددها اذونات على الخزانة لايتجاوز مجموع قيمتها خمسين مليونا من الجنيهات، وذلك لتمويل ما تشتريه الحكومة من اقطان موسم ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .

المادة الثانية - تعفى اذونات الصادرة طبقا لهذا القانون وكذلك فوائدها من كل كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة ، حالية أو مستقبلية .

المادة الثالثة - يفتح حساب خاص لعمليات القطن ويخصص رصيده لاداء اذونات المرخص في اصدارها .



سهر أدنى للمزاد يراعى فيه سعر أقرب الاقطن شبيها بالقطن المصرى واشدها منافسة في الاسواق العالمية وهو القطن الأمريكى الذى يمثل نحو ٥٠ ٪ من المحصول العالمى مع اضافة علاوة معقولة على هذا السعر لفائدة القطن المصرى تتناسب مع مميزاته المعروفة

**أذونات بخمسين مليون جنيه**  
**لشراء القطن**

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد برفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة على ما جاء فيها واستصدار المرسوم بقانون المرافق لاصدار اذونات خزانه في حدود ٥٠ مليوناً من الجنيهات لتمويل القطن الذى تشتريه الحكومة والمرسوم بقانون المرافق بتعطيل بورصة العقود ونصعية المراز المعانة فيها والمرسوم بقانون المرافق بشأن رصيد القطن لدى التجار والمحال التجارية والمرسوم بقانون المرافق في شأن عقود البيع تحت قطع السعر .

### الحكومة تتسلم صافي المراكز البائنة للقطن

صدر مرسوم بقانون بشأن تسليم التجار صافي مراكزهم البائنة في بورصة عقود القطن الى الحكومة يحتم على كل تاجر او محل تجارى كانت له معاملات في بورصة عقود القطن بالاسكندرية ان يسلم للحكومة القطن المقابل لصافي مركزه البائع لجميع الاستحقاقات في بورصة العقود في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بسعر المقاصة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٢ لشهر ديسمبر سنة ١٩٥٢ وينابر سنة ١٩٥٣ ، على أن يعمل بهذا المرسوم بقانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### مذكرة ايضاحية

وقد صدر هذا المرسوم بناء على مذكرة أعدها الاستاذ عبدالجليل العمري وزير المالية والاقتصاد ، ووافق عليها مجلس الوزراء ، أشار فيها الى ان المرسوم بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن رصيد القطن الموجود لدى التجار والمحال التجارية بنص في المادة الثانية بانه اذا رغب التاجر او المحل التجارى في بيع ما اشتراه من القطن الى الحكومة كان عليها ان تشتريه بالاقبل من الثمنين ، مادفعه التاجر فعلا في الشراء مضافا اليه ربح قدره ٣ ٪ او الثمن المحدد بالقرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، وتنص المادتين الاولى والثالثة من المرسوم بقانون المشار اليه على البيانات التى يجب على كل تاجر او محل تجارى تقديمها تمهيدا لقيام مصلحة القطن بتحقيقها والتثبت منها اذا رغب التاجر او المحل التجارى في بيع قطنه الى الحكومة او لتمكين المصلحة من تتبع عملياته في هذا القطن اذا اختار عدم بيع القطن الذى لديه الى الحكومة

#### اختصار الاجراءات للاقطن المغطاة

ورغبة في اختصار هذه الاجراءات بالنسبة للاقطن المغطاة في بورصة العقود وتقصير الوقت اللازم لتسوية هذه العمليات - ترى وزارة المالية والاقتصاد ضرورة استصدار تشريع يقضى على كل تاجر كانت له معاملات في بورصة العقود حتى آخر يوم من أيام التعامل فيها بأن يسلم للحكومة الاقطن المقابلة لصافي مركزه البائع عند اقفال البورصة بالسعر الذى حدده المرسوم بقانون القاضى بتعطيل البورصة وتصفية المراكز المفتوحة

فيها لشهر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالنسبة للاقطن المتوسطة التيلة وشهر يناير سنة ١٩٥٣ بالنسبة للاقطن الطويلة التيلة، وذلك تحقيقا للغرض المشار اليه فيما تقدم وتفاديا لما تخشاه الوزارة من انتفاع اشخاص على حسابها من غير مبرر بالرغم مما تتخذه من احتياطات في مراجعة البيانات الكثيرة التى تقدم اليها .

وترى وزارة المالية والاقتصاد ان استلامها للقطن المقابل لصافي المراكز البائنة بأسعار اقفال البورصة ليس من شأنه أن يلحق ضررا بأصحاب هذه الاقطن ما دامت انها مغطاة في البورصة حتى يوم اقفالها .

#### مذكرة بشأن تصدير القطن للخارج

كما وافق مجلس الوزراء أمس على مذكرة أخرى لوزير المالية بايضاح الاجراءات الخاصة ببيع اقطن الحكومة للتصدير ، أشار فيها الى ان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ أن تقوم الحكومة بشراء ما يعرض عليها من الاقطن محصول موسم ١٩٥٢ - ١٩٥٣ وأن تتولى بيعها بالمزاد العلنى للتصدير الى الخارج

وقد تضمن القرار المشار اليه أن سعر البيع للاقطن المعروضة للمزاد يحدد بالاسترشاد بأسعار اقفال القطن الأمريكى لأقرب عقد في سوق نيويورك مضافا اليها علاوة قدرها ١٠ ٪ من السعر المذكور للقطن الاشمونى و ٣٠ ٪ للقطن الكرنك من رتبة جود، ومن المفهوم بطبيعة الحال ان هذا السعر يشمل رسم الصادر على القطن المفروض في مصر والذي يضاف الى ثمن شراء القطن عند شحنه بمعنى أن السعر للبيع في الداخل يحدد على الاساس السابق الذكر مخصوصا منه الضريبة التى سوف تدفع عند التصدير

#### تقلبات الاسعار في نيويورك

ولما كانت العروض التى يقدمها المصدرون لشراء اقطن الحكومة تحدد اسعارها على اساس اسعار بورصة نيويورك كما قدمنا - وكانت هذه الاسعار عرضة للتغير السريع بتغير أسعار اقفال القطن الأمريكى صعودا وهبوطا من يوم لآخر . ولما كانت كميات القطن التى ينتظر أن تشتريها الحكومة بالتالى الكمية المنتظر بيعها كبيرة وضخمة لهذا رأت الوزارة بعد بحث الموضوع بحثا شاملا أن النص على اجراء البيع بالمزاد العلنى يخشى معه تعطيل حركة البيع وبالتالى تشاغل حركة الصادر . فاذا اضيف الى ذلك ان المزايا المطلوب اجرائه سيكون في معظم الحالات سوريا لتعدد اصناف ورتب القطن وندره احتمال وجود أكثر من عرض واحد لشراء رتبة معينة من صنف معين في وقت معين . ولما كان السعر الاساسى للبيع سيقوم على اساس اسعار بورصة نيويورك الحاضرة في اليوم السابق لتقديم عروض الشراء مما يحقق الهدف الذى ترمى اليه الحكومة وهو الحصول على السعر المتفق مع الاسعار العالمية - لذلك تقترح وزارة المالية والاقتصاد الاكتفاء بتحديد سعر البيع على اساس سعر البضاعة الحاضرة في بورصة نيويورك مضافا اليها ١٠ ٪ منه للاشمونى و ٣٠ ٪ للكرنك من رتبة جود بعد خصم رسم الصادر الذى يدفعه المصدر عند تصدير القطن دون حاجة الى اجراء مزايدات علنية وذلك للاسباب السابق ايضاحها ومع ذلك فيمكن زيادة نسب العلاوة من وقت لآخر حسب اشتداد الطلب .

#### قرار بتحديد أسعار رتب القطن

أصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا بتحديد أسعار الرتب لاصناف القطن المختلفة التى تشتري بها الحكومة اقطنها محلوجة من محصول موسم ١٩٥٢/١٩٥٣ تسليم الاسكندرية على الوجه الآتى :

| الرتبة               | كرنك  | منوفى | اشمونى | زاجوراه | جيزة ٣٠ |
|----------------------|-------|-------|--------|---------|---------|
| فير                  | ٣٢٥٠٠ | ٣٢٥٠٠ | ٣٠٠٠٠  | ٣٠٠٠٠   | ٣٠٠٠٠   |
| فولى فير             | ٣٧٥٠٠ | ٣٧٥٠٠ | ٣٥٠٠٠  | ٣٥٠٠٠   | ٣٥٠٠٠   |
| جود فير              | ٥٣٠٠٠ | ٥١٠٠٠ | ٥٠٠٠٠  | ٥٠٠٠٠   | ٥١٠٠٠   |
| جود فير فولى جود فير | ٥٧٥٠٠ | ٥٦٠٠٠ | ٥٢٥٠٠  | ٥٢٥٠٠   | ٥٥٠٠٠   |
| فولى جود فير         | ٦٠٠٠٠ | ٥٩٠٠٠ | ٥٤٠٠٠  | ٥٤٠٠٠   | ٥٩٠٠٠   |
| فولى جود فير جود     | ٦٢٥٠٠ | ٦١٥٠٠ | ٥٦٠٠٠  | ٥٦٠٠٠   | ٦١٠٠٠   |
| جود                  | ٦٧٥٠٠ | ٦٥٠٠٠ | ٦٠٠٠٠  | ٦٠٠٠٠   | ٦٣٠٠٠   |
| جود فولى جود         | ٧٠٠٠٠ | ٦٧٥٠٠ | ٦٠٢٥٠  | ٦٠٢٥٠   | ٦٤٥٠٠   |
| فولى جود             | ٧٣٥٠٠ | ٧٠٠٠٠ | ٦٣٠٠٠  | ٦٣٠٠٠   | ٦٧٠٠٠   |
| فولى جود اكسترا      | ٧٩٥٠٠ | ٧٥٠٠٠ | ٦٥٠٠٠  | ٦٥٠٠٠   | ٧٠٠٠٠   |
| اكسترا               | ٨٢٥٠٠ | ٧٧٥٠٠ | ٦٨٠٠٠  | ٦٨٠٠٠   | ٧٢٠٠٠   |

ويكون شراء الحكومة لقطن جيزة ٤٥ وجيزة ٣١ بالاسعار نفسها لرتب المنوفى بالنسبة للصنف الاول واسعار رتب الاشمونى بالنسبة للصنف الثانى

وعندما تستلم الحكومة اقطنا من تيلة ضعيقة من اصناف الكرنك والمنوفى

وجيزة ٣٠ وجيزة ٤٥ يخصم من الاسعار الموضحة بالمادة الاولى ٥ ٪ وذلك للرتب المختلفة ابتداء من رتبة جود فير لغاية رتبة اكسترا ، ويعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية



# قوانين وقوانين

مرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢  
بأساس ربط ضريبة الأرباح التجارية  
والصناعية المنصوص عليها في القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ عن السنوات من ١٩٤٨  
الى ١٩٥١ بالنسبة الى الممولين الخاضعين

لربط الضريبة بطريق التقدير

باسم حضرة صاحب الجلالة مصر والسودان  
وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور  
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقرض  
ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة  
وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب  
العمل ، المعدل بقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠  
و ٣٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و ١٥ و ١٩ لسنة ١٩٤٢  
و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩ لسنة ١٩٤٧ و ١٣٧  
و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤  
لسنة ١٩٥١ والمرسومين بقانونين رقمي ٩٧  
و ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .  
وبناء على ماعرضه وزير المالية والاقتصاد  
وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسم بما هو آت :

مادة ١ - استثناء من أحكام انفصل  
الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تتخذ الأرباح  
المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة الى الممولين  
الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير  
أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من  
السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ .

فإذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة  
١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه تلك السنة  
اتخذ أساساً لربط الضريبة الأرباح المقدرة  
عن أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه  
أو استأنفه .

ولا يؤثر في هذا الحكم تقادم الضريبة  
المستحقة عن السنة المتخذة أساساً للتقدير .  
مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الحالات  
التي ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً عن أية  
سنة من السنين من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ .

مادة ٣ - على وزير المالية والاقتصاد  
تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار القرارات  
اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين في ٢٦ المحرم سنة  
١٣٧٢ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش المؤقت

رئيس الوزراء

محمد نجيب لواء ( أ . ح )

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل إبراهيم العمري

\*\*\*

وزارة المالية والاقتصاد

مذكرة إيضاحية

لمشروع مرسوم بقانون بإضافة توير مؤقت  
الى أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
يتم على أساسه ربط ضريبة الأرباح التجارية  
والصناعية في السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١  
بالنسبة الى الممولين الخاضعين لربط الضريبة

بطريق التقدير

تواجه مصلحة الضرائب في الوقت الحاضر  
مشكلة الحالات المتأخرة التي لم تربط عليها  
ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وهي  
مشكلة يترتب عليها نتائج أهمها مايلي :  
أولاً - تعريض حق الخزنة العامة للسقوط  
بالتقادم وقد كانت هذه المشكلة في الماضي  
مستعصية على الحل نظراً الى قلة الأيدي  
العاملة وكانت الحكومة تلجأ لحل تلك المشكلة

١٩٤٧ الى ١٩٥١ .

نهائياً مما يعتبر عنصراً أساسياً يساهم في  
دعم نظام الائتمان لان كثيراً من الممولين  
يعجزون عن الاقتراض نتيجة لعدم معرفة  
ما عليهم من ضرائب لها حق امتياز يسبق  
في المرتبة ديون القروض .

والقاعدة المقترحة تقضي بربط الضريبة  
على الإيراد الحكمي بدلاً من الإيراد الفعلي  
وذلك استثناء من القاعدة المقررة في الفصل  
الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ . واتخاذ الإيراد الحكمي  
أساساً لربط الضريبة ليس قاعدة جديدة  
على التشريع المصري فقد كانت المادة ٥٥ من  
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل الغائها  
بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ تقضي بأن  
يعمل بالتقدير لمدة سنتين .

وسيقصر سريان القاعدة على الممولين  
الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير .

وتعتبر سنة ١٩٤٧ سنة الأساس فتتخذ  
الأرباح المقدرة عن تلك السنة لربط الضريبة  
عن السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ فإذا  
لم يكن للمول نشاط في سنة ١٩٤٧ أو كان  
قد وقف فيها عن العمل كانت سنة الأساس  
هي أو سنة تالية لسنة ١٩٤٧ بدأ فيها  
المول نشاطه أو استأنفه فيها وتتخذ الأرباح  
الفعلية التي تقدرها مصلحة الضرائب في  
سنة الأساس المذكورة أساساً لربط الضريبة  
في السنوات اللاحقة لها حتى سنة ١٩٥١ .

وقد نص في التشريع المقترح انه لا يؤثر  
في هذا الشأن تقادم الضريبة المستحقة عن  
السنة المتخذة أساساً للتقدير وذلك لان  
المقصود هو مجرد اتخاذ أرباح تلك السنة  
أساساً حسابياً لتقدير أرباح السنوات اللاحقة  
ونظراً الى أن الضريبة المستحقة عن  
السنوات اللاحقة لسنة الأساس ، تربط  
على أساس الإيراد الحكمي فمن المسلم انه  
لا يجوز الطعن في هذا التقدير .

ولا يستثنى من قاعدة اتخاذ الإيراد الحكمي  
أساساً للتقدير إلا الحالات التي تم فيها  
ربط نهائي في أي سنة من السنوات ١٩٤٨  
حتى ١٩٥١ سواء كان هذا الربط بناء على  
اتفاق المصلحة والمول على رقم الأرباح أو  
بناء على تقدير للمأمورية صار نهائياً لعدم  
الطعن في الميعاد القانوني أو بناء على قرار

الى مد أجل التقادم بقوانين المرة تلو المرة .  
وبالرغم من زيادة الأيدي العاملة زيادة  
ملحوظة إلا أن التقادم لا يزال يهدد مصلحة  
الضرائب لان الممولين في ازدياد مستمر ولازدياد  
الاعباء الملقاة على عاتق المصلحة بسبب فرض  
ضرائب جديدة كالضريبة العامة على الإيراد  
التي فرضت في سنة ١٩٤٩ ومن ثم لم تكن  
زيادة الأيدي العاملة علاجاً كافياً لحل مشكلة  
التقادم .

ثانياً - ترتب على التأخير في الفحص  
والربط أن يظل مركز الممولين قبل مصلحة  
الضرائب غير محدد تحديداً نهائياً فترة طويلة  
فإذا ما ربطت الضريبة فإنها تربط عن عدة  
سنوات دفعة واحدة فيطالب المول بما يتراكم  
عليه من الضرائب وهو أمر فيه أرهاق كبير  
للممولين ويعجزهم عن الوفاء بما عليهم مما  
يعرضهم الى اتخاذ وسائل التنفيذ الجبري  
وما يترتب عليه من آثار سيئة تلحق بالاقتصاد  
القومي .

ثالثاً - اذا كانت التركة تشمل على  
عنصر نشاط تجاري فان التأخير في ربط  
ضريبة الأرباح التجارية والصناعية يحول  
دون تحديد تلك الضريبة واستيفائها من  
التركة قبل الإفراج عنها مما يشل الحياة  
الاقتصادية .

رابعاً - اذا اشتمل وعاء الضريبة العامة  
على الإيراد على عنصر الأرباح التجارية  
والصناعية وتأخر فحص عنصر الأرباح التجارية  
والصناعية فلا يمكن بالتالي تحديد وعاء  
الضريبة العامة على الإيراد مما يضر بالحصيلة  
لذلك يتعين إيجاد حل لمشكلة متأخرات  
الفحص والربط في ضريبة الأرباح التجارية  
والصناعية التي تتراكم سنة بعد سنة بما  
يصون حق الخزنة والممولين على السواء  
وقد رؤى أن خير الحلول هو اتخاذ تقديرات  
سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة في كل من  
السنوات من سنة ١٩٤٨ حتى ١٩٥١ .

وفيما يلي بيان عن الأرقام القياسية  
للاسعار ونفقات المعيشة في السنوات من

| السنة                        | ١٩٤٧ | ١٩٤٨ | ١٩٤٩ | ١٩٥٠ | ١٩٥١ |
|------------------------------|------|------|------|------|------|
| الرقم القياسي لاسعار الجملة  | ٣٠٤٢ | ٣٢٩٤ | ٣١٠٦ | ٣٤٤٢ | ٣٨٣١ |
| الرقم القياسي لاسعار التجزئة | ٢٩٤٨ | ٣٠٢٤ | ٣٠٣٢ | ٣٣٢١ | ٣٥٩٦ |
| الرقم القياسي لنفقات المعيشة | ٢٧٩٣ | ٢٨١٠ | ٢٧٧٧ | ٢٩٣٤ | ٣١٩١ |

وللجنة التقدير أو لجنة الطعن صار نهائياً  
بعدم الطعن فيه أو بناء على حكم من المحكمة  
أصبح نهائياً .

أما الحالات التي تم فيها الربط بناء على  
قرار أو حكم لم يصبح نهائياً فانها تسوى  
وفقاً للقاعدة المقترحة .

وقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد بهذا  
التدبير مشروع المرسوم بقانون الموافق لهذه  
المذكرة استئناساً بالحالة المنصوص عليها في  
المادة ٤١ من الدستور ، مفرغاً في الصيغة  
التي أقرها مجلس الدولة .

وتشرف بعرضه على مجلس الوزراء للتفضل  
بالموافقة عليه واستصداره .

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل العمري

ويتضح من هذا البيان ان الاسعار قريب  
بعضها من بعض ولذلك فانه افتراض وحدة  
النشاط في السنوات المقسية وسنة القياس  
وهي الحالة الغالبة بين الممولين فان أرباح  
سنة ١٩٤٧ تصلح أساساً لتقدير أرباح  
السنوات التالية عليها وهو اجراء لا يضر  
الممولين أو الخزنة على السواء لما يؤدي  
اليه من الاستقرار ومن تصفية الماضي دفعة  
واحدة والتفرغ لمواجهة المستقبل مما يمكن  
المصلحة من محاسبة الممولين سنة فسنة  
محاسبة دقيقة تستند الى الأرباح الفعلية  
وعلاوة على ذلك فان الاجراء المقترح يؤدي  
الى انتهاء النزاع في معظم القضايا المطروحة  
على القضاء عن السنوات من ١٩٤٨ الى  
١٩٥١ وبذلك يتحدد مركز الممولين تحديداً



شيكوريل وشركاه

تجار ومصدرو اقطان

بالاسكندرية

شارع شريف باشا رقم ١٥

س.ت ٣٧٩٧ اسكندرية

أوروزدى باك ( عمر أفندى )

تأسست منذ ٦٠ عاما وتزداد كل يوم قوة واتساعا

فروع متعددة بالقاهرة - وبور سعيد - ومصر الجديدة

والاسماعيلية - وطنطا

قريباً افتتاح

فرع الاسكندرية

س.ت مصر : ٣٠٢

# شركة تصدير القطن

شركة مساهمة مصرية

---

إحدى مؤسسات بنك مصر  
ومقرها الرئيسى بمسارته بالإسكندرية

---

تقوم بتجارة القطن فى الداخل  
وتصديره للخارج

---

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم



# شركة مصر للخليج الاقطان

## احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى

أكبر شركة لحلج القطن فى القطر المصرى تحلج أكثر من مليون قنطار سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

وتتولى الشركة أيضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل • تخزين • نقل • تأمين • كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الإدارة المنتدب : السيد محمود العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة  
محالجها : بالمحلة الكبرى - المنصورة - بنها - الواسطى - طاميه -  
الفيوم - مفاغه - جرجا



# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفضلها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

ج. س. ١٤ القاهرة



# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى  
تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه

حافظوا على:

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



من  
الرقّة والحرب والاضياء  
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمي من العبث بها  
أو فقدانها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإبراع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»  
لحفظ النقود والوثائق الثمينة في غير أوقات العمل وفي ظروف المفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاء السهرات، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية





# الاقتصاد والمحاسبة

الشمس  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطة رئيس نادى التجارة الملكى  
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٤٣  
١٥ ديسمبر ١٩٥٢

## التنمية الاقتصادية

ان كانت التنمية الاقتصادية ضرورية لحياة الامم فانها لمصر بالذات غاية الغايات بل الهدف الاول الذى يجب ان تجتمع عليه الكلمة وتلتقى حوله الجهود - ذلك لان مصر تسبق دول العالم طرا فى نسبة الزيادة فى عدد سكانها عاما بعد عام ولا تتكافأ الموارد كلها مجتمعة مع اطراد هذه الزيادة بل تزداد. الهوة اتساعا فى كل يوم جديد - ومادامت الحال بوضعها الحاضر فلا سبيل لنجاح اية محاولة لرفع مستوى المعيشة لان الدخل القومى كلما قسم على عدد السكان كانت النتيجة موجبة للتشاؤم والخسرة لقد كانت مصر طوال حياتها بلدا زراعيا وستظل الزراعة فى المقام الاول من مصادر دخلها القومى ولكن الرقعة الزراعية من أرض الوادى بطيئة النمو والاتساع وما ذلك الا لعدم تنفيذ مشروعات الري والصرف الكبرى على الوجه الذى تدعو اليه ضرورات التوسع فى اصلاح الزراعى وتحسين غلة الارض عاما بعد عام . أما التصنيع فقد جرى شوطا لا بأس به خلال ربع القرن الاخير وأصبحت الصناعة موزدا هاما من موارد الدخل القومى ولكنها لم تزل فى المرتبة الثانية اذا قيسمت بالزراعة . كما انها مازالت فى حاجة لمضاعفة الجهود واستثمار الاموال المحلية والاجنبية والانتفاع بأحدث الاساليب والمخترعات فضلا عما هى فى حاجة اليه من عون الحكومة وتشجيعها ورعايتها .

وهناك مصدر من مصادر التنمية الاقتصادية لم يزل فى بداية الشوط بالرغم من اهميته الكبرى وحيويته - ذلك هو استغلال الثروة المعدنية المظهورة فى بطن الصحراء واستعمار الصحارى المصرية وتيسير ادراج العيش فيها باستخراج الماء وتنظيم المواصلات وحفظ الامن واستخدام أحدث وسائل الكشف والبحث والاستغلال واجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية والاختصاصيين للمساهمة بنصيب فى هذا النوع من الاستثمار الفنى النافع .

ان مصر فى حاجة ماسة الى استمدراك كل ماضى من تأخير فى مضاعفة الانتاج فى شتى صورته ونواحيه فان اعوزها المال فيجب ألا تتردد فى اقتراضه وان اعوزها الفنيين المحليون فمن واجبه استيرادهم مهما كلفها ذلك من بذل وتضحيات هذا هو السبيل الوحيد للنهوض بمستوى المعيشة بين السكان وكلما عجلنا فى تحقيق ذلك كلما اضعفنا كياننا الاقتصادى سندا يدعم أركانه ولكياننا الاجتماعى سياجا منيعا يقوى دعائمه ويحفظ بنيانه . لهذا اعتزنا ان يكون عددنا القادم خاصا بالتنمية الاقتصادية فى مختلف صورها ومصادرها بأقلام خير الكتاب والباحثين

عبد الله فكرى أباطة

التنمية الاقتصادية -  
لصاحب الامتياز  
عرض وتعليق - الضائقة  
الاقتصادية العالمية - ورق  
الصنف

هل حل بالعالم الكساد ؟ -  
بقلم اقتصادى كبير

فى السياسة الاقتصادية -  
رصيد العالم من الموارد والقوى  
لبدينية

اقتصاديات الشرق الاوسط -  
القطن فى الشرق الاوسط

مخازن المواد والمهمات -  
الاستاذ موسى حقي

شخصيات اقتصادية -  
عباس الرمالى

اخبار الاقتصاد العالمى  
الخبر والاطلاع على الملفات  
المهائلة - بقلم الاستاذ ت ١٠

الدوافع الاقتصادية وراء  
اضطهاد الملونين فى جنوب  
افريقيا : بقلم الاستاذ فوزى  
رياض فهمى

المستقبل الاقتصادى  
لاسرائيل وآثر المناطحة العربية :  
بقلم الاستاذ فؤاد شبل

فى الاعلان : تانيق الاسماء  
والعلامات التجارية وشعارات  
السلع : بقلم الاستاذ محمود  
عساف

من اعلام الاقتصاد : دافيد  
ريكاردو : بقلم الاستاذ جورج  
يعقوب

الاوراق المالية : فى النصف  
الاول من ديسمبر ١٩٥٢

القطن : فى النصف الاول  
من ديسمبر ١٩٥٢

العدد القادم  
عدد خاص عن  
التنمية الاقتصادية



## الضائقة الاقتصادية العالمية

تعانى اكثر دول العالم ضائقة اقتصادية تستشعر آثارها فى مناح شتى من حياتها المالية والصناعية . وأسباب هذه الضائقة كثيرة كما ان مظاهرها تختلف باختلاف الوضع الداخلى فى كل دولة من الدول

فمن هذه الاسباب ان اسس الاقتصاد المعروفة قررت حدوث ضائقة اقتصادية كل دورة من دورات الزمن وهذا مظهر طبيعى من مظاهر التفاوت بين الانتاج والاستهلاك زاد من شدته تلك القيود والعقبات التى وضعتها الدول امام تبادل النقد وحرية التجارة ومن هذه الاسباب تلك الحرب العالمية الاخيرة الا أن آثارها لا تزال عميقة فى الاقتصاد الاوربى بوجه خاص وفى الاقتصاد الأمريكى الذى حاول ان يسعف أوربا ويقللها من كبوتها بما وضعه من مشروعات مرشال والمساعدة الاقتصادية والمساعدة المتبادلة ، وبما رعاه من مشروعات شومان ومونيه واتحاد الدفع الاوربى ولولا هذه المساعى الجماعية التى بذلت لتدارك اقتصاد اوربا ، لكانت الازمة الاقتصادية بعد الحرب اشد هولاً من تلك التى جاءت فى اعقاب الحرب العالمية الاولى واستحكمت حلقاتها بين عامى ١٩٢٩ ، و ١٩٣٢

ومن اسباب الضائقة الاقتصادية فى العالم لـ ذلك التنافر المستمر بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وهو تنافر يغلى غليانا شديدا فى الشرق الاقصى ، وينطبع بطابع الحرب

الباردة فى أوربا . والصراع بين الكتلتين يفرض عقبات فى الاتجار بالمواد الاستراتيجية وغير الاستراتيجية كما انه يؤدى الى تسابق فى ميدان التسلح يستوعب كثيرا من المقدرات المالية والبدنية لدول الكتلتين

وثمة سبب آخر من اسباب الضائقة الاقتصادية ، وهو اشتداد حدة الحركات القومية فى بلدان العالم والتضحية بالاعتبارات الاقتصادية على مذبح الوطنية . واصدق دليل واجلاء هو موقف ايران التى آثرت ان توصد ابواب صناعة الزيت فيها على أن تسمح لدولة اجنبية بأن تتدخل تدخلا سياسيا فى شؤونها الداخلية ومثل هذا يصدق على مصر التى ضحت بقطنها فى سبيل اشغال الروح القومية فى الداخل . ويصدق كذلك على الدول العربية جمعاء التى نفضت يديها من الاتجار مع المانيا الغربية منذ تبينت ان هذه الدولة تقدم العون الاقتصادى والاستراتيجى لدولة اسرائيل التى تناصب العرب العدا . ولكن مظاهر الازمة الاقتصادية تختلف فى كل دولة من دول العالم ، كما ان سبل علاجها لا تتشابه فى جميع البلدان .

واذا كنت مصر قد لمت بطرف من هذه الازمة العالمية ، فان عليها ان تدرس جميع العوامل التى أدت الى قيام هاته الضائقة ، سواء كانت محلية أو خارجية ، وتحاول تداركها ما استطاعت اما بالتقشف والوفر ، واما بالبحث عن اسواق جديدة للاصدار ، واما بتذليل عقبات الدفع وتبادل العملة ، واما بتشجيع الصناعات المحلية حتى يستهلك قدر وفير من القطن محليا ، واما بحث المال الاجنبى على التدفق على مصر ، واما بالاستعانة بأموال العون الفنى التى تهيئها هيئة الامم للدول المنضوية تحت لوائها ، واما بهذه جميعا او بعضها .

ولا يعين دولة ان تجابه أزمة اقتصادية ، ولكن يعيها ان تدرك هذه الازمة ثم تنكص عن السعى الدائب لعلاجها والقضاء على اسبابها ومظاهرها وعواقبها .

## ورق الصحف

~~~~~

يلوح ان هناك اتجاها الى اعتبار ورق الصحف سلعة من السلع الكمالية التى يستطيع الاستغناء عنها او الاقتصاد فى استيرادها . فهناك من القيود المفروضة على استيراد هذا النوع من الورق فضلا عن الضرائب المفروضة عليه ما قد يشبهط الهمة فى استيراده لولا ان الحاجة تكبره الصحف على الاستيراد وتكبد جميع الالتزامات المترتبة على ذلك .

وليس فى مصر مصنع واحد لورق الصحف يمكن ان يسد شيثا من الفراغ فى هذه الناحية ، ولا معدى عن شراء الورق من اسواقه فى دول اسكندناوه وكندا والولايات المتحدة ، وهى جميعا اسواق لا تقبل فى الدفع الا العملات الصعبة كالدولار بنوعيه الأمريكى والكندى ، او العملات القابلة للتحويل كالاسترليني والفرنكات السويسرية والبلجيكية . ولما كان الدفع بهذه العملات ضرورة لازمة اذا أريد لوسائل نشر الثقافة ان تنتعش فى مصر ، ولما كانت هذه العملات جميعا خاضعة لقيود الحكومة واشرافها ، وجب التماس حل يهون على الصحف ودور النشر والمطابع الحكومية ان تستورد الورق الذى يستهلك منه فى مصر يوميا ما لا يقل عن ٦٠٠ طن

وقد تكون المقايضة سبيلا من سبل تذليل هذه العقبة ، ولا سيما اذا كانت مقايضة بين قطن مصر وورق سويدي او كندى او أمريكى . وهذا اقتراح لا يمكن معرفة مدى وجاهته الا اذا قدم بصفة رسمية الى حكومات الدول المنتجة لورق الصحف

هل حل العالم الكساد ؟

(٢)

تزايد مطرد في جميع الدول الواردة في الرسم المذكور اخذ يتناقص في جميعها في خلال سنة ١٩٥٢ ولا شك ان بعض هذا التناقص راجع الى استيعاب القوى الانتاجية وتناقص فرص التوسع . ولكن مامن شك أيضا ان هذا النقص في الانتاج يرجع أيضا الى تناقص طلب المستهلكين . فانجلترا مثلا عانت من تناقص الطلب على السلع الاستهلاكية سواء في الاسواق المحلية او الخارجية . وقد

أو الاستقرار بعد ان كان في ازدياد مطرد ، وسوء نسبة الاستبدال الخارجى ، وازدياد العجز في الموازين الحسابية ، واستمرار بعض الضغط التضخمى وان كانت اسبابه قد اختلفت وتنوعت .

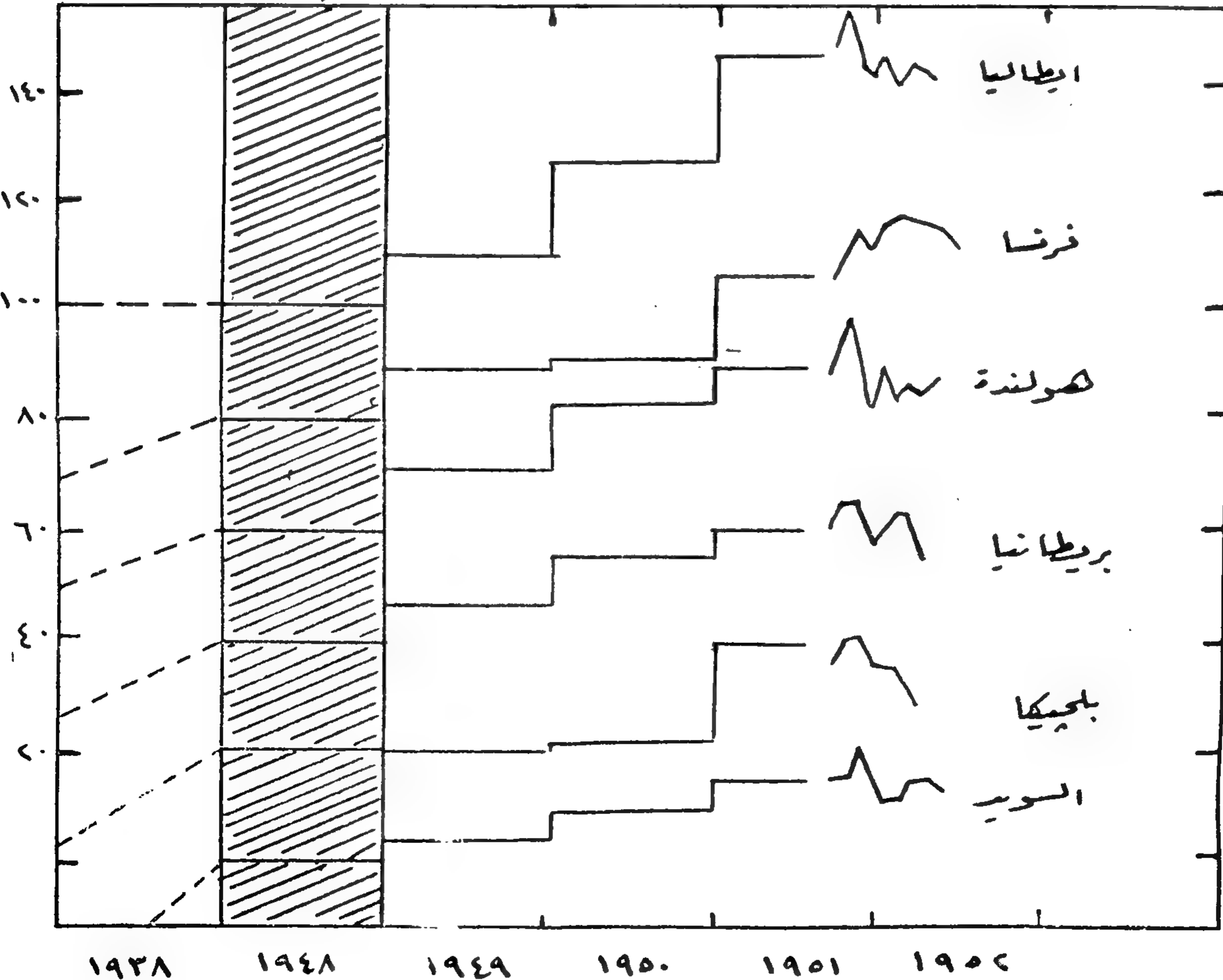
ويظهر الرسم البيانى رقم (١) مدى التوسع الصناعى فى عدد من بلدان اوروبا منذ سنة ١٩٤٨ مقارنا بما قبل الحرب . ويظهر منه بوضوح أن الانتاج الصناعى بعد ان كان فى

عرضنا فى العدد الماضى موجزا للتطورات الاقتصادية فى الولايات المتحدة مصحوبا بالرسم البيانى المختلفة ، وعلى هذا النسق نلقى اليوم نظرة سريعة على التطورات الاقتصادية فى أوروبا شارحين بذلك بعض الرسوم البيانية .

وأول ما يسترعى النظر فى حالة أوروبا الاقتصادية فى المدة من منتصف عام ١٩٥١ الى منتصف عام ١٩٥٢ ميل الانتاج الكلى الى التناقص

الرسم البيانى رقم - ١ -
المرقام القياسية للانتاج الصناعى

(١٠٠ = ١٩٤٨)



دفعها ذلك الى تخفيض عددالمشتغلين
فى كثير من صناعاتها ونخص بالذكر
صناعة المنسوجات والملابس التى
انخفض عدد المشتغلين فيها بين
منتصف ١٩٥١ ومنتصف ١٩٥٢ بنسبة
١١ ٪

وقد كان هناك ميل واضح الى زيادة
البطالة فى هولندا وبلجيكا وايطاليا
والدانمارك ايضا . اما ألمانيا فقد
تأخرت نهضتها الصناعية بعد الحرب
كما تأخرت البطالة فيها ، ولكنها
بدأت فى أواسط سنة ١٩٥٢ تعاني
مما تعانيه الدول الاخرى من بطالة .

أما العامل الثانى الذى يظهر
بوضوح فى اقتصاديات أوروبا فى تلك
الفترة فهو تغير ميزانها الحسابى فى
غير صالحها . فبعد ان كانت صادرات
هذه الدول فى تزايد مستمر سريع
بلغ فى حالة إنجلترا ٧٠ ٪ بالنسبة
لسنة ١٩٣٨ وبعد ان كانت وارداتها
فى تناقص مطرد نتيجة لازدياد
مقدرتها الانتاجية وازدياد اعتمادها
على نفسها اخذت الآلية تنعكس
فمالئت كمية الصادرات الى التناقص
وكمية الواردات الى التزايد . واذا
راعينا أن أسعار واردات هذه الدول
(ومعظمها من المواد الخام) قد ارتفعت
ارتفاعا كبيرا خلال سنة ١٩٥١
لادركنا مدى ما اصابها من تغير فى
غير صالحها فى ميزانها الحسابى .
ويظهر الرسمان البيانيان الثانى

العدد القادم

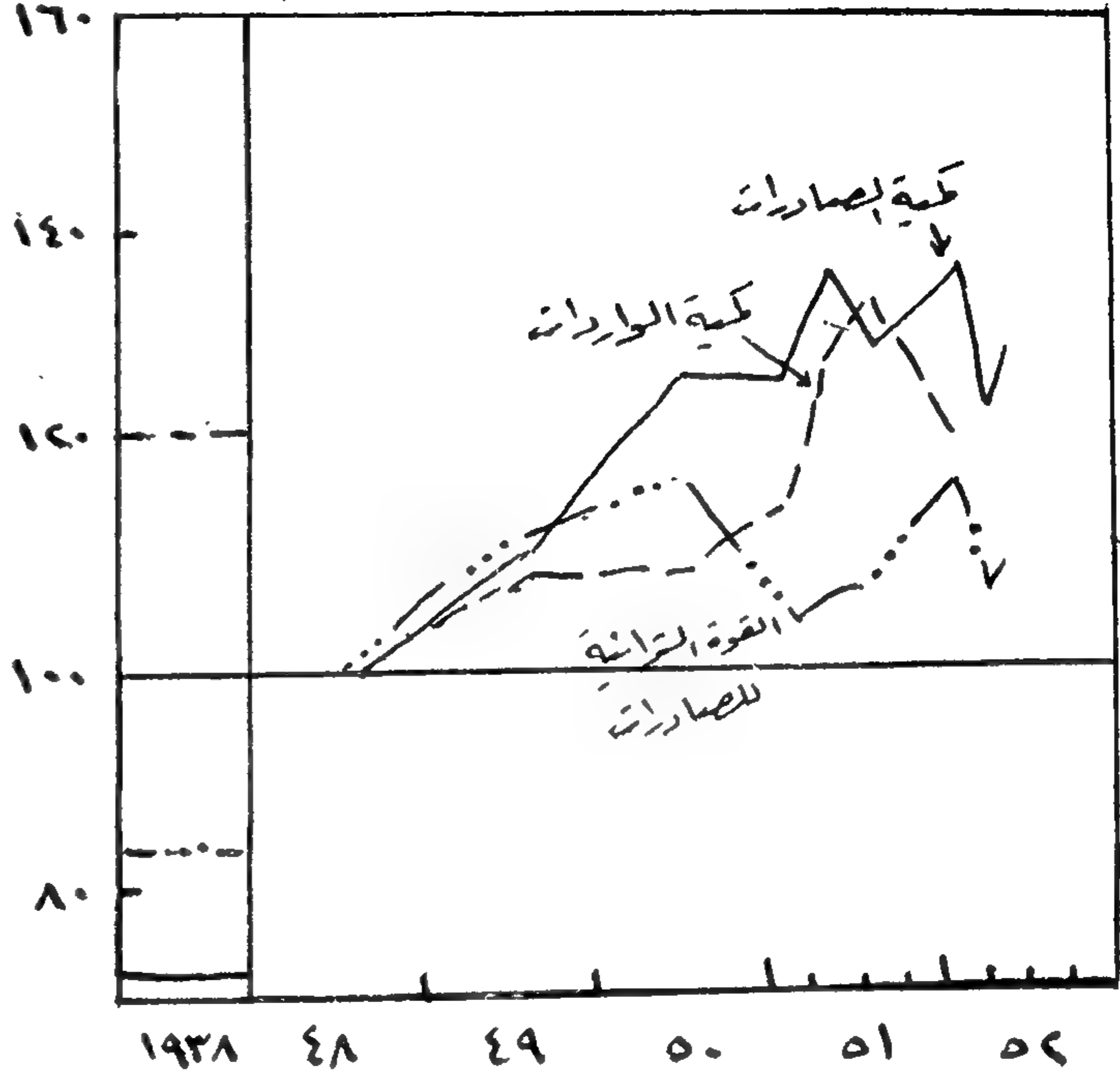
عدد خاص

عن

التنمية الاقتصادية

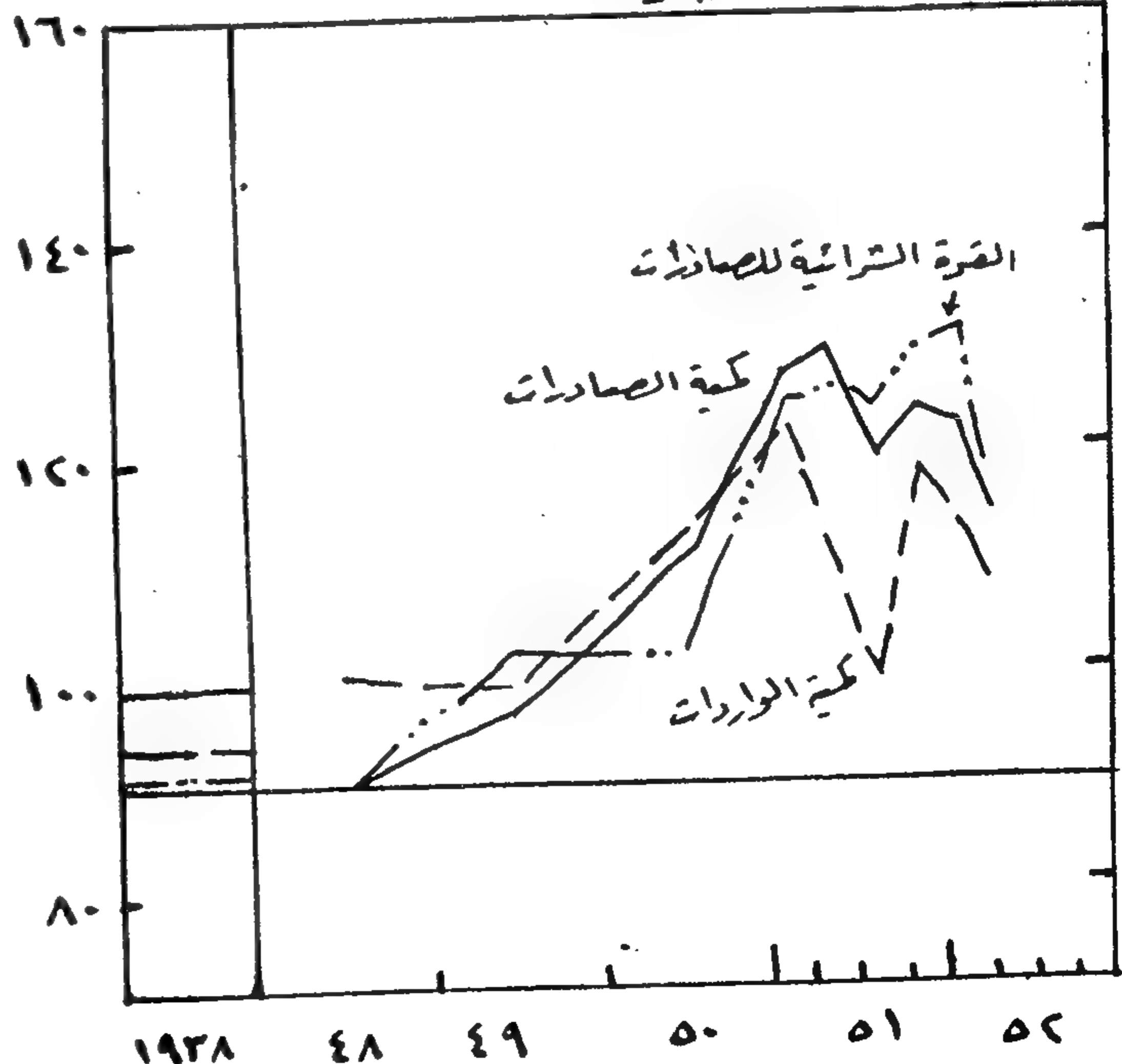
الرسم البياني رقم ٢ -

الأرقام القياسية لكمية الصادرات و واردات
بريطانيا



الرسم البياني رقم ٣ -

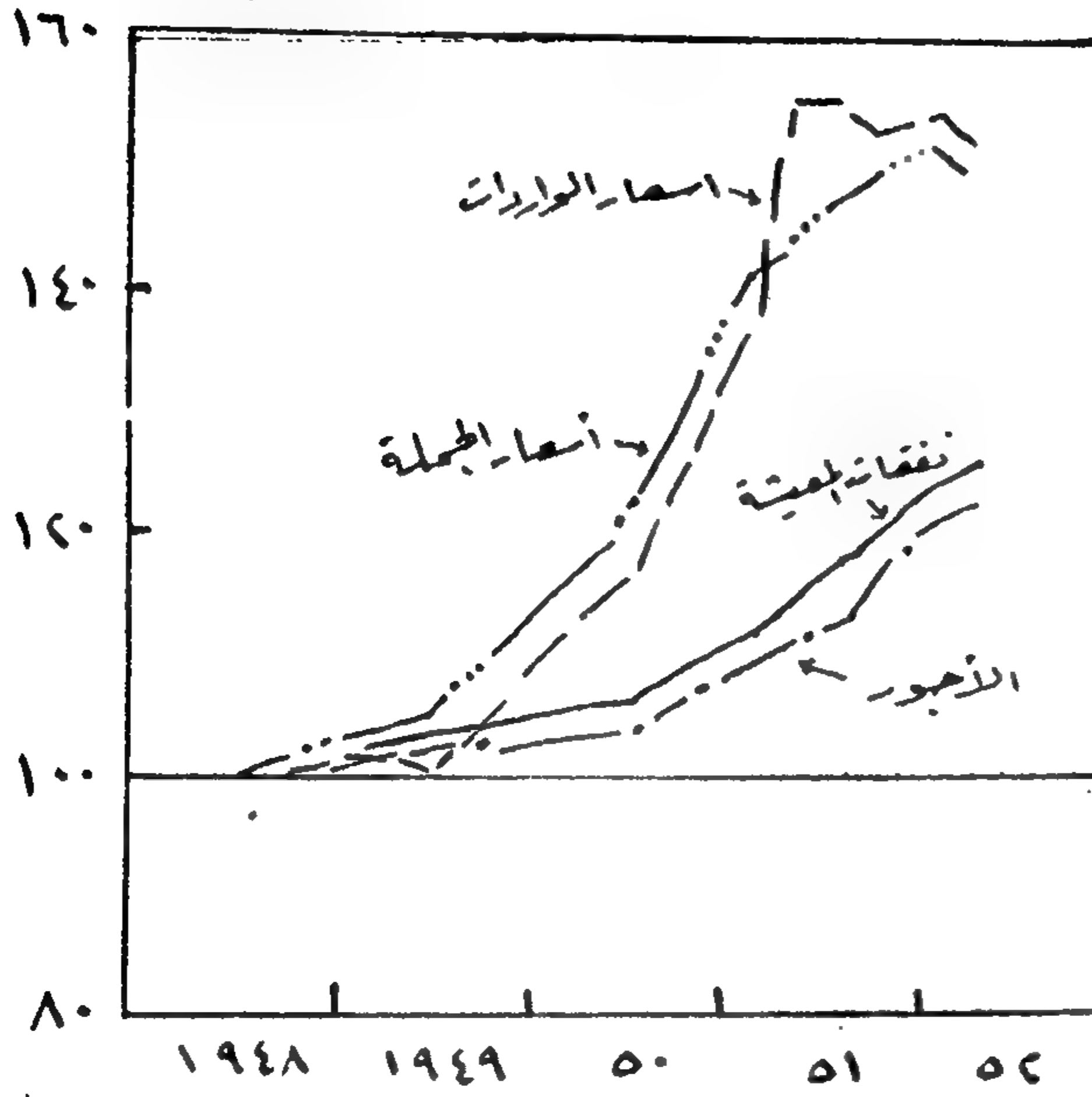
الأرقام القياسية لكمية الصادرات و واردات
بلجيكا



والثالث الأرقام القياسية للصادرات والواردات في إنجلترا وبلجيكا والقوة الشرائية للصادرات في كل منهما بالنسبة للواردات .

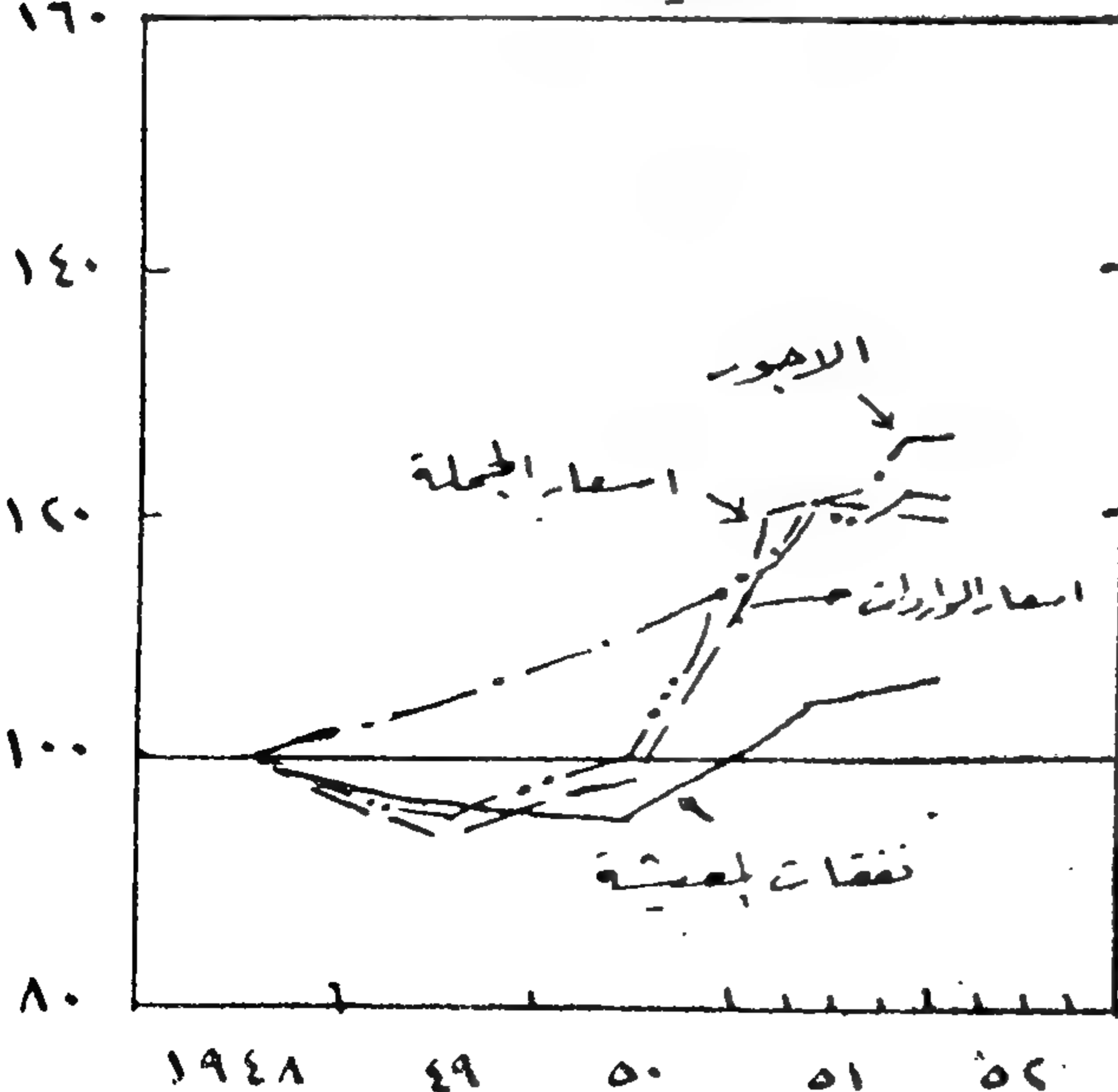
أما العامل الأخير الذي يجدر ذكره في هذا المقام فهو استمرار مفعول القوى التضخمية في أوروبا في تلك الفترة . وقد يبدو هذا متناقضا مع ما سبق ذكره من تزايد في البطالة وتزايد في عجز الميزان الحسابي ولكن الواقع أن ارتفاع الأسعار في أوروبا لم يكن راجعا إلى ازدياد الطلب فيها بسبب تحسن في أحوالها الاقتصادية وإنما كان راجعا إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار الواردات الأساسية لها فهو تضخم مستورد . ويظهر هذا في الرسمين الآخرين الخاصين بمستويات الأسعار والأجور في بريطانيا وبلجيكا . والواقع أن التطابق بين الرقم القياسي لأسعار الواردات في بلجيكا والرقم القياسي للأجور تطابقا غريبا . ولا شك أن ارتفاع الأجور يصحبه ارتفاع في الأسعار المحلية . ومن الملاحظ أن هذا العامل الأخير - القوى التضخمية المستوردة - قد قل أثره في سنة ١٩٥٢ .

الرسم البياني رقم - ٤ -
الأرقام القياسية للأسعار والأجور
في بريطانيا
(١٩٤٨ = ١٠٠)



الرسم البياني رقم - ٥ -

الأرقام القياسية للأسعار والأجور
في بلجيكا
(١٩٤٨ = ١٠٠)



اقرأ في العدد القادم
لقطاع الاقتصاد في مصر
عن :

التنمية الزراعية

سياسة التصنيع

عوائق في سبيل التنمية

تنمية السياحة

تمويل التنمية الاقتصادية

... الخ

إلى غير ذلك من البحوث

والدراسات القيمة

حصيد العالم من الموارد والقوى البدنية

هناك حقيقة أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية ، وهي أن أوروبا بجميع دولها عرضت مواردها المادية والبدنية للاستهلاك على نطاق واسع ، إذ استنفدت الصناعة شطرا كبيرا من الموارد المعدنية والطبيعية ، كما أتت وسائل الدمار على مظاهر الحضارة وال عمران ، أما الارواح التي راحت ضحية هذه الحرب فقد ذهبت الاحصاءات في تقديرها مذهب شتى فقيل انها تبلغ سبعة ملايين نسمة ، وقيل بل أكثر ، ولو ترجمت هذه القوى البدنية المفقودة الى لغة الارقام ولغة المال ، لطار صواب العقل قبل أن يستطيع حصرها .

وبدأت أوروبا تستشعر مدى حاجتها الى الاعتماد على مصادر أخرى تستورد منها مؤنها ومادتها الخام والقوى البشرية اللازمة لتسيير الآلات في مصانعها . ولأول مرة في تاريخ بريطانيا ، صارت تشكو من نقص مقادير الفحم المستخرجة من مناجمها بعدما كانت بريطانيا من كبار دول المصدرة للفحم ، ولكن الحرب واقتصاد الحرب استنفدا كثيرا من هاته الموارد ورأت بعض دول أوروبا - وهي فرنسا والمانيا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج - أن تحاول تدارك ما اعتراها من نقص في موارد الفحم والفولاذ نتيجة للحرب ، فالفت من بينها مجمعا موحدا لهذين العنصرين طبقا للبرنامج الذي وضعه المسيو روبير شومان والذي أطلق عليه اسمه فيما بعد . وخسرت أوروبا موارد الزيت القريبة بعدما وقعت رومانيا وراء الستار الحديدي ولم تكد بلدان أوروبا تتنبسه الى هذه الحقيقة ، وهي أن مواردها آيلة الى نضوب ، سواء كانت موارد طبيعية أو بشرية ، حتى ازداد تشبثها بمستعمراتها في ما وراء البحار لان هذه المستعمرات هي السوق الخام للمواد الخام ، وهي

المجال الحيوي للدول الأوروبية إذا ما أعوزتها الأيدي العاملة أو إذا احتاجت الى من يعملون في مرافقها العامة . ولكن بعض هاته المستعمرات استعصى على دول الغرب وأفلت من قبضتها مثل الهند وباكستان وبورما وسيلان واندونيسيا وسوريا ولبنان وفلسطين وفيليبين . أما البعض الآخر فلا يزال يعاني ألوانا شتى من الاستعمار السافر أو المستتر ، كبلدان القارة الأفريقية والشرق الأقصى .

وإذا عرفنا أن هذه المستعمرات هي الرصيد الذي يعتمد عليه العالم اليوم في الموارد الطبيعية وفي القوى البشرية المدخرة ، وإذا عرفنا أن مصانع أوروبا بآنت اليوم - الى حد كبير - عالة على ماتستورده من مواد خام من المستعمرات في النصف الشرقي للكرة الأرضية ، عرفنا سبب تعلق العالم الغربي بهذه المستعمرات ، وعرفنا كذلك لماذا يسيل لعاب الاتحاد السوفيتي على السيطرة على هذه الاقاليم الغنية بمواردها ، البكر بكنوزها المعدنية من سائلة وجامدة وصخرية ، الوفيرة الغلة في محاصيل الزراعة بجميع أنواعها .

فالمطاط والقصدير يستخرجان على نطاق واسع من جزر الهند الهولندية التي صارت تعرف باسم اندونيسيا بعد استقلالها . والقطن موفور في مصر وسوريا والعراق والسودان ومنها يستورد . والزيت يفيض بلا ضابط في منطقة الخليج الفارسي وهو موجود بمقادير قليلة في مصر واندونيسيا وأثيوبيا وتونس وربما في صحراء النقب في جنوب فلسطين .

أما المؤن بأنواعها ، من فاكهة وخضر وغللات فهي تنمو بوفرة في جميع البلدان التي تقع جنوب البحر المتوسط وشرقه حتى المحيط

الباسفيكي وأغلبها بلدان تبلو حتى اليوم من الاستعمار والحكم الاجنبي . والذي يتأمل الصناعات الجديدة التي نشأت في أوروبا بعيد الحرب العالمية الأخيرة ، يجد أنها صناعات تعتمد في المقام الأول على مواد خام مستوردة من المستعمرات وما وراء البحار . فقد فرغت بريطانيا أخيرا من بناء معمل كبير لتكرير الزيت قرب لندن حتى تكرر فيه ماتستورده من زيت خام من مناجم الشرق الأوسط . كذلك انشئ في ايطاليا وفي بعض بلدان أوروبا معامل للتكرير عمادها زيت الشرق الأوسط .

أما مصانع النسيج والغزل التي زاد عددها بعد الحرب في بريطانيا وفي ايطاليا والمانيا وفرنسا ، فانها تعتمد على ماتستورده من قطن مصر والسودان والعراق وسوريا وفرنسا تعتمد في صنع الزيتون المملح على ما تستورده من تونس ومراكش ، وهي تستورد منها الكروم كذلك . وصارت بريطانيا تستورد الفحم من نصف القارة الهندية ومن جنوب افريقيا لتدير دواليب آلاتها ولتستخدمه في التدفئة شتاء بعدما صارت التدفئة مشكلة من أهم مشكلات الاقتصاد القومي البريطاني في فصل الشتاء .

بل ان بريطانيا مثلا لجأت الى اجراء تجارب في كينيا لزراعة الفول السوداني الذي يستخدم في استخراج زيت الطعام وفي صنع الحلوى الطحينية وفي انتاج الطحينه وأقراص الكسب المستخدمة في اشغال الافران فضلا عن المواد المخصبة للارض . وقد أجريت هذه التجارب على آلاف من الافدنة في أواسط افريقيا ، وكان تشرشل في حكومته السابقة يعد هذا البرنامج من أهم برامجها الاقتصادية التي يعتبرها جذيرة بمنحه الثقة أو باسقاطها عنه في البرلمان . ولكن التجربة أخفقت لسبب لا يزال غامضا . ولو كانت

استيراد التفاح

لا يزال الباب امام استيراد التفاح مفتوحا على مصراعيه ، ولا يزال هذا النوع من انواع الفاكهة مدرجا في عداد القائمة الرسمية للأسعار التي حددتها وزارة التموين .

وجميل ان يتمكن أبناء الشعب من الحصول على التفاح بثمان يتفاوت بين ١٢ قرشا و ٢٥ قرشا للاقعة حسب نوعه ، ولكن اجمل منه ان يتجمل الشعب بالتقشف ويمتنع عن استيراد هذه الفاكهة المترفة ويوفر ما يبذل من مال وجهده في استيرادها لاستيراد سلع الضرورة التي لا يكاد المرء يجدها

الديكة الرومية والدجاج والسماك

وما يصدق على التفاح من حيث عدم شعبيته يصدق على الديكة الرومية والدجاج والسماك . فهذه جميعا اطعمة لم تكن في يوم من الايام اطعمة شعبية لا في مصر ولا في غيرها من دول العالم . وان اقحامها في التسعيرة ادى الى اختفائها من الاسواق اذ امتنع الفلاحون عن بيع مالهدهم من دجاج ودواجن ، ولم يقبل الصيادون على صيد السمك . والواقع انه يجب التفرقة بين السلع الشعبية التي يجب ان تكون موفرة بثمان زهيد للجميع وبين سلع الترف التي لا يهمنها ان توجد ، واذا وجدت فليتحكم في تحديد سعرها ناموس العرض والطلب . ومن شاء فليطعم حمارة السمسم المقشر وليطعم ثوره الفستق القمر .

الادوية واسعارها

عولجت مشكلة الادوية وتحديد اسعارها والربح فيها من جميع النواحي الا من ناحية واحدة وهي ناحية التعبئة . فكثير من هذه الادوية الجاهزة معبأ في اوان زجاجية او من الصفيح او المعدن او البلاستيك . وشركات انتاج الادوية تتقاضى دائما ثمن التعبئة مبالغا فيه والذي يدفع الثمن هو المريض الذي تدفعه الحاجة الملحة الى شراء الدواء . ولو عمل المسؤولون على تشجيع صناعة تعبئة الادوية في مصر ، لانتعشت صناعة جديدة تستوعب عددا من الايدي المعطلة ، ولا تخفض ثمن الدواء الى النصف في بعض الحالات ، ولصار من الميسور حل مشكلة تحديد الاسعار تلك المشكلة التي ارتطمت غير مرة بعقبات شديدة وصناعة تعبئة الادوية ليست عملا مستعصيا يحتاج الى حذق من نوع معين لا يحسنه الا منتجو الادوية في فرنسا وسويسرا والولايات المتحدة وبريطانيا . انها مهمة سهلة ميسورة على الاغلب الا في انواع معينة من الادوية يتحتم مراعاة درجة حرارة او رطوبة معينة عند التعبئة ، ويتحتم عدم تعريضها لاضواء خاصة . ومثل هذه الادوية قليلة ، ويمكن استثناءه من هذا التعميم .

أجور المواصلات

خفض المسؤولون أجور المسكن والمواد الغذائية والملابس والعقاقير ولكن أجور المواصلات بجميع انواعها لا تزال مرتفعة ، باستثناء خفض نسبة ضئيلة في السفر بسكة الحديد . فأجور المكالمات التليفونية والبريد والتلغراف والترام ومركبات الاوتوبيس وسيارات التاكسي وسيارات النقل والشحن لا تزال مرتفعة ارتفاعا مبالغا فيه . ويجب التفكير جديا في خفض هذه الاجور مسايرة للاتجاه العام وتخفيفا عن الجمهور الذي يتحمل هذه النفقات في كل يوم . فعسى ان يعنى المسؤولون بهذا الامر .

نجحت لتوسعت بريطانيا فيها ، ولا قامت في اراضيها المصانع التي يمولها الفول السوداني المزروع في قلب أفريقيا .

وما مشروع الجزيرة في السودان الا مثل آخر على رغبة حكومات الغرب في جعل البلدان الخاضعة لنفوذها « بقرة حلوبا » يستند اليها اقتصادها القومي في بلادها نفسها . ولكن اقتران مشروع الجزيرة بالوعى القومي في السودان حول المشروع عن مقصده الاصلى وهو الآن بسبيل ان يغدو مشروعا سودانيا للسودانيين أنفسهم ولن تقوم حرب في المستقبل ، الا اذا كان عند المتقاتلين فيها رصيد من المواد الاستراتيجية ، اعنى من الزيت والقطن والمطاط والقصدير والفحم والفولاذ واليورانيوم . وهذه جميعا مواد يفتقر اليها العالم الغربى في اوربا نفسها ، ولكنها توجد على نطاق وفير في العالم الذي يصفونه بأنه « تخلف عن ركب الحضارة » . فاذا سأل سائل : لماذا تشبث فرنسا بتونس ومراكش والجزائر على الرغم من الاحداث الدامية التي تقع فيها ، واذا سأل سائل عن علة تمسك هولندا بجزيرة « ايرلان » في اندونيسيا ، واذا استفسر مستفسر عن علة بقاء النفوذ البريطانى في مصر والعراق والاردن ، واذا أبدى أحد عجبه من الحروب الدموية التي تنشب الآن في فيتنام والهند الصينية وكينيا وجنوب افريقيا ، فانه سيجد الجواب في عبارة واحدة ، هي ان رصيد العالم من الموارد والقوى تحول الآن من اوربا واميركا الى البلدان الاسيوية والافريقية ، فصارت هذه البلدان مركز الثقل في ميزان القوى العالمى ، وصارت بالتالى هدفا للتسابق بين كتلة الغرب وكتلة الشرق وبين هذه الكتلة وتلك شعور قومى متيقظ يلتهم في هذه الاقاليم متخذا مظاهر شتى .

والكارثة في هذا الموقف ان الحكومات الغربية تخطئ بين السياسة والاقتصاد ، وتريد ان تجعل الاقتصاد دائما اقتصاد حرب لا اقتصاد سلم . وهذا هو ما يثير ثائرة الشعوب الاسيوية والافريقية ويجعلها ضئيلة بمواردها الطبيعية وكنوزها المدخرة على دول الغرب الكبيرة .

وديع فلسطين

الفرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى تتعرف كل منها على الحالة عند شقيقتها والدول المجاورة لها ، فتتخذ اقتصادياتها على أساس واقعي سليم

القطن في الشرق الأوسط

يساعد على ذلك ما يلاحظ من ضالة معدل استهلاك الفرد من المنسوجات عموما في بلاد الشرق الاوسط ، وهي ظاهرة يمكن تعليلها بفقر السكان على وجه الاجمال ، وبحرارة الجو في معظم شهور السنة . وتظهر بوضوح ضالة استهلاك الفرد في بلاد الشرق الاوسط بالمقارنة باستهلاكه في كل من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا من الجدول رقم (٢) .

وقد بلغ المتوسط السنوي في خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٠ لمجموع صادرات دول الشرق الاوسط من القطن الخام نحو ٧٢٥٠٠٠ طن ، ومن غزل القطن نحو ٢٢٠٠٠ طن ، ومن المصنوعات القطنية ٧٢٠٠٠ طن ، بينما بلغ المتوسط السنوي لمجموع واردات هذه الدول في نفس الفترة ١٧١٠٠٠ طن من القطن الخام (استوردتها الهند) ، و ٢٦٠٠٠ طن من غزل القطن ، و ٧٠٠٠٠ طن من المصنوعات القطنية . فاذا راعينا أن نسبة التلف من القطن عند غزله قد تصل الى ٧ ٪ ، يتضح أن المتوسط السنوي لمجموع صادرات دول الشرق الاوسط من القطن ومصنوعاته يعادل نحو ٧٦٩٠٠٠ طن بينما يبلغ مجموع وارداتها من هذه الاصناف ما يعادل ٢٥٦٠٠٠ طن فقط . كذلك يلاحظ أن مجموع واردات دول المنطقة من غزل القطن ومصنوعاته يعادل صادراتها تقريبا من نفس الاصناف ، مما يدل

الحبوب والمواد الغذائية على حساب المحاصيل النقدية كالقطن . ويوضح الجدول رقم (١) انتاج الشرق الاوسط من القطن الخام في المواسم الخمسة السابقة ، وفي موسم ١٩٣٨/١٩٣٩ ، مقارنة بمجموع الانتاج العالمي في هذه المواسم : -

ويلاحظ أن انتاج الشرق الاوسط من القطن على وجه العموم لا يزال يفيض عن حاجة سكانه في مجموعهم حتى أن الفائض للتصدير من القطن الخام والمصنوع من مختلف دول الشرق الاوسط لا يزال يزيد عن مجموع ما تستورده هذه الدول من المصنوعات القطنية وغزل القطن ،

تحتاج زراعة القطن الى ظروف مناخية خاصة تكاد تتوفر جميعها في بلاد الشرق الاوسط . ويستعاض بماء الري عن الجفاف الذي يسود معظم جهاته في فصل الانبات . كما أن هناك عاملا ذا أهمية عظيمة ، وهو توفر الايدي العاملة الرخيصة ، اللهم الا في العراق حيث تحول قلة الايدي العاملة دون التوسع الزراعي على وجه العموم ، رغم توفر ماء الري وصلاحيه التربة .

واذا نظرنا الى الشرق الاوسط في مجموعه كوحدة اقتصادية ، وجدنا القطن أهم المحاصيل الزراعية النقدية ، ان لم يكن أهم المحاصيل الزراعية على الاطلاق .

وقد كانت بلاد الشرق الاوسط بما فيها الهند وغيرها من البلاد المدرجة في الجدول رقم (١) تنتج قبل الحرب حوالي ربع انتاج العالم من القطن ، ولكن على الرغم من التوسع في زراعته بعد الحرب في كل من سوريا وتركيا ، الا أن نسبة انتاج الشرق الاوسط الى الانتاج العالمي في هبوط بصفة عامة نتيجة لما انتاب زراعة القطن في الهند والباكستان من نقص ، نظرا لتزايد السكان بمعدل كبير أدى الى تحول كثير من الاراضي الزراعية الى انتاج

جدول رقم (١)

انتاج الشرق الاوسط من القطن (بالآلاف البالات)

البلاد	٢٩/١٩٣٨	٤٨/١٩٤٧	٤٩/١٩٤٨	٥٠/١٩٤٩	٥١/١٩٥٠	٥٢/١٩٥١
الهند	١٥١	٢٦٢٥	٢٠٠٠	٢٣٩٠	٢٧٣٥	٣٠٠٠
باكستان	-	٩٠٠	٨١٠	١٠٢٠	١٢٢٠	١٣٠٠
أفغانستان	٥٠	٩	٢٠	٢٥	٣٤	٤٠
ايران	١٧٣	٨١	٩٢	٩٧	١٣٠	١٢٥
العراق	١٢	٣	٢	٨	٢٨	٢٨
سوريا	٣٥	٢٥	٤٣	٦٣	١٦٤	٢٠٨
تركيا	٢٤٩	٢١٨	٣٠٩	٤٤٥	٥٤٥	٦١٥
مصر	١٧٢٨	١٣٢٠	١٨٤٠	١٧٨٦	١٧١٢	١٦٧٥
السودان	٢٨٠	٢٣٥	٢٢٨	٣٠٥	٤٥٠	٢٨٥
المجموع	٧٦٧٨	٥٤١٦	٥٤٠٤	٥٩٣٩	٧٠٥٨	٧٢٧٦
مجموع انتاج العالم	٢٩٥٣١	٢٥٢٥٨	٢٨٩٤٣	٣١١٤٧	٣٧٧٦٧	٣٤٩٨٢

جدول ٢ - متوسط استهلاك الفرد من المنسوجات القطنية سنويا بالكيلو جرام

السنة	الهند	باكستان	ايران	العراق	سوريا ولبنان	تركيا	مصر	السودان	الولايات المتحدة	انجلترا	فرنسا
١٩٣٨	١٨	٢١	١٨	٢٧	٢٥	٢٣	٩٨	٧٧	٨	٥	٥
١٩٥٠	١٥	١٢	١٨	٢٦	٢٣	٢٤	٧	١٢٠	١٢٠	٧٩	١٥

وبورما . وفي سوريا ولبنان يستعمل الحرير غالبا في صناعة الشيلان . والحرير الصناعي لم تتقدم صناعته بعد في الشرق الاوسط . والكتان كذلك لا تجود زراعته كثيرا في اقاليم الشرق الاوسط، واذا زرع ففي الغالب

للاستفادة من بذرتة لا من أليافه كما هي الحال في مصر وفي الباكستان . وألياف الجوت لا تصلح لأقمشة الملابس ، كما أن ألياف جوز الهند من الحشونة بمكان ولا تستعمل الا في صناعة الابسطة والحصر وما شاكلها

على وجود نوع من الاكتفاء الذاتي في الشرق الاوسط بصفة عامة من ناحية صناعة المنسوجات القطنية . وقد ساعد على ذلك انتاج الهند الهائل ، فهي ثانية دول العالم انتاجا للمنسوجات القطنية بعد الولايات المتحدة ، وقد بلغ من ضخامة انتاجها أنه يكفي حاجة سكانها البالغ عددهم نحو ٣٥٠ مليون نسمة ويفيض منه بعد ذلك حوالى مائة ألف طن للتصدير .

ويوضح الجدول الثالث متوسط صادرات أهم بلاد الشرق الاوسط ووارداتها من القطن الخام وغزل القطن والمصنوعات القطنية في خلال السنوات ١٩٤٨-١٩٥٠ .

وعلى الرغم من تزايد انتاج دول الشرق الاوسط من القطن الخام (باستثناء الهند والباكستان) فقد ظل مجموع صادراتها من القطن الخام على حله تقريبا بتقلبات طفيفة ، وذلك باستثناء الموسم السابق الذي أدى فيه احجام بريطانيا عن شراء القطن المصرى الى هبوط صادرات مصر من القطن هبوطا كبيرا . ويرجع ذلك الى اتباع سياسة التصنيع في البلاد المنتجة للقطن ، فقد بلغ مجموع المستهلك محليا في مصر وتركيا وسوريا ولبنان ضعف ما كان عليه قبل الحرب .

ومما هو جدير بالذكر أن طول تيلة القطن يختلف باختلاف بلاد الشرق الاوسط ، فبينما تنمو الانواع طويلة التيلة في مصر والسودان ، تشتهر الهند بانتاج الاقطان قصيرة التيلة، كما تنمو الانواع متوسطة التيلة في الباكستان وسوريا وتركيا . ولذلك كان انتاج القطن في الشرق الاوسط متكاملا ، فتستطيع الهند مثلا أن تستوفي حاجة مغازلها الى الاقطان متوسطة التيلة وطويلتها من جارتها الباكستان ومن مصر والسودان .

ومما يزيد من أهمية القطن في الشرق الاوسط قلة أهمية ألياف النسيج الاخرى في هذه المنطقة من العالم ، واذا وجدت فقلما تستعمل في صناعة أقمشة الملابس . فالصوف لا يتوفر بكثرة في الشرق الاوسط الا في ايران وتركيا حيث يتجه معظمه الى صناعة السجاد والشيلان . والصوف في الباكستان خشن ويستعمل عادة في صناعة البطاطين والاغطية . أما الحرير فعلى اشتهار الهند به فهو يأتي اليها من الصين

الجدول رقم ٣

المتوسط السنوى للفترة ١٩٤٨/١٩٥٠ (بالآلاف الاطنان)

الواردات			الصادرات			
٥ر٤	٤ر٦	١٧١	٧١ر١	١٨ر٧	٨٦	الهند
٢٧ر٠	١٧		-	-	١٨٣	باكستان
٨ر٤	٠ر٣		-	-	٣ر٧	ايران
٧ر٥	٠ر٢		-	-	٠ر٤	العراق
٤ر٣	٠ر٦		٠ر٦	-	٢ر٨	سوريا ولبنان
٦ر٠	٣ر٢		-	-	٢٦	تركيا
٤ر٠	٠ر١		-	٣ر٣	٣٥٧ر٧	مصر
٧ر٢	٠ر١		-	-	٦٤	السودان
٦٩ر٨	٢٦ر١	١٧١	٧١ر٧	٢٢ر٠	٧٢٣ر٦	المجموع

الجدول رقم ٤

استهلاك المغازل من القطن في الشرق الاوسط (بالآلاف البالات)

٣ر٥٠٠	٣ر١٥٠	٣ر٢٥٠	٣ر٧٣٠	٣ر٦٠٠	٣ر٤٣٦	الهند
١٨٠	١٧٥	١٤٥	٩٠	٧٥		باكستان
٦٠	٤٥	٦٠	٦٥	٨٨	٩٧	ايران
٥٥	٤٩	٤٢	٣٩	٣٤	٢٥	سوريا ولبنان
٢١٠	٢١٠	٢٠٧	١٩٥	١٩٣	١٣٥	تركيا
٢٩١	٢٨١	٢٣٩	٢٣٣	٢١٥	١٢١	مصر
٤ر٢٩٦	٣ر٩١٠	٣ر٩٤٣	٤ر٣٥٢	٤ر٢٠٥	٣ر٨١٤	المجموع
٣١ر٩٦٠	٣٣ر٠٤١	٢٩ر٤٠٣	٢٨ر١٩١	٢٨ر٦٥٦	٣٠ر٥٧٨	استهلاك العالم

الجدول رقم ٥

صادرات الشرق الاوسط من القطن الخام (بالآلاف البالات)

١٠٠	١٥٤	٢١٢	٢٦٣	٧٠٧	٢ر٦٨٥	الهند
٩٥٠	١ر٠٤٣	٨٦٤	٦٨٠	٩٨٠	٢ر٦٨٥	باكستان
٥٠	١٠٦	٢٩	١٦	٦	٤٨	ايران
١٥	٣١	٤	١	١	١٧	العراق
١٥٠	١٣٠	٣٧	٠٠	١	١٠	سوريا
٢٧٠	٣٦٥	٢١٨	١٣٥	٦	٨٧	تركيا
٨٦٠	١ر٥٣٨	١ر٦٤٧	١ر٧٠٠	٥٧٧	١١ر٧٦١	مصر
٣٧٠	٣٧٣	٣٢٦	٣٣٤	٢٢١	٣٤١	السودان
٢ر٧٦٥	٣ر٧٤٠	٣ر٣٣٧	٣ر١٢٩	٣ر٤٩٩	٤ر٩٤٩	المجموع
١١ر٩٣٣	١١ر٨٧٧	١٢ر٤٣١	١٠ر٧٤٦	٨ر٦٦٣	١١ر٦٢١	صادرات العالم

مخازن المواد والمهمات

الثابتة بالدفتر لدى القسم لتتبع مسحوباته من المخزن ومن هنا يستحسن أن يحمل هذا النموذج رقما مسلسلا وهذا من قبيل الإحصاء أهمية مراجعة قسم التوصيات : تقوم أعمال المؤسسات في النظام الحديث ، على نظام يكفل للإدارة التأكد من أن جميع ما يجرى بالمؤسسة من أعمال تتوفر فيه الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون مصححا به من الإدارة العامة .
 - ٢ - أن يأخذ خط سير العمل العادي .
 - ٣ - أن يتم تنفيذه في حدود الميزانية التقديرية الموضوعة له .
 - ٤ - وأن يتم تنفيذه في حدود المدة المحددة له .
- وجرت العادة أن يعهد لقسم خاص يطلق عليه أحيانا اسم التوصيات ، لتتبع هذه الخطوات

ويقوم رئيس القسم الذي يحتاج لهذه المواد المطلوبة بالتوقيع على طلب الصرف . ويحسن أن يحرر في دفاتر (بلوكات) من أصل وصورة أولى ويكون كلاهما قابلا للانتزاع من الدفتر ، ومن صورة ثانية تكون ثابتة بالدفتر . ومن البديهي أن يستعمل الكوبون في ملء هذا النموذج .

(١) يسلم الاصل والصورة للإدارة العامة ، وبعد المراجعة بمعرفة قسم التوصيات (كما سيرد) تعتمد من الإدارة . فيسلم الاصل والصورة لأمين المخزن للصرف . فيحتفظ هو بالصورة الأولى إبراء لذمته من الصرف دون تصريح من الإدارة .

(ب) ويرسل الاصل لإدارة الحسابات بعد إرفاقه باذن الصرف (نموذج رقم ٦ التالي) ويومية صادر المخازن (نموذج رقم ٧ فيما بعد) .

(ح) وتبقى الصورة الثانية وهي

تناول الحديث في الاجزاء السابقة من البحث اجراءات وصول المواد المشتراه الى مخزن المواد والمهمات ، كما وصفنا بالتفصيل رسم النماذج المناسبة لاثبات هذا التوريد بمستندات المخزن ذاته . ونشرع الان في وصف النماذج المناسبة لاثبات حركه صرف المواد لعمليات التشغيل في أقسام الانتاج بالمؤسسة .

وجدير بالذكر أن عملية الصرف هذه هي العملية المضادة لعملية التوريد . وكما أن المؤسسة تحصل على كافة المستندات التي تثبت استلام أمين المخزن لهذه المواد فإن أمين المخزن - بدوره - يجب أن يحصل على ما يبرئ ذمته من المواد المنصرفة وذلك بالحصول على المستندات التي تثبت تسليمها للغير ، وبتصريح من الإدارة العامة بذلك ، وله أن يحتفظ بهذه المستندات لنفسه

طلب الصرف : تنظيما لعملية الصرف يجب ألا يتصل قسم الانتاج بالمخزن العام مباشرة بطلب مواد للتشغيل . بل يجب توسط الإدارة العامة في هذا . فيجب إذن أن يطلب قسم الانتاج من الإدارة العامة صرف كذا وكيت من المواد الخام . وللإدارة العامة أن تتخذ من اجراءات المراجعة والمراقبة الداخلية ما تشاء فاذا ما صرحت بصرف المواد المطلوبة حول الطلب المعتمد الى المخزن الذي يتعين عليه صرف ما اعتمدت الإدارة صرفه دون معارضة أو مناقشة أو تعطيل . وفيما يلي نبين أنموذجا مناسبا لطلب الصرف :

أنموذج رقم ٥

طلب استلام مواد من مخزن المواد والمهمات
رقم مسلسل

قسم	التاريخ	العدد	الوحدة	الصف	رقم التوصية	ملاحظات
-----	---------	-------	--------	------	-------------	---------

حضرة أمين المخازن
أرجو صرف المواد المطلوبة والموضحة أعلاه طبقا لاعتماد الإدارة العامة بجانبه مع الشكر .
يعتمد الصرف
رئيس القسم الطالب
الإدارة العامة
صرفت المواد المطلوبة والمبينة أعلاه بموجب إذن صادر رقم
أمين المخازن بتاريخ

أنموذج رقم ٦

إذن صرف مواد ومهمات من المخزن العام
التاريخ

رقم مسلسل
القسم المنصرف اليه المواد والمهمات

الكمية	الوحدة	اسم الصف	رقم الصف	اسم المخزن الفرعى	الرصيد بعد الصرف	سعر الوحدة	الثمن الاجمالى	رقم الطلب المعتمد
						مليم	جنيه	
						مليم	جنيه	

تسلمت الاصناف بالعدد أو الوزن أو الطول أو الحجم المبين أعلاه بموجب الطلب المعتمد من الإدارة رقم
بتاريخ
صرفت بمعرفتى . أمين المخزن
رئيس القسم
روجعت وقيدت بكشف التكاليف اليومى بتاريخه
قسم التكاليف

تخصيات قصارية

عباس الرمالى



تخرج عن مدرسة التجارة عام ١٩١٦ فعمل الى جوار والده وكان من كبار تجار الحبوب وكان صاحب مطحن يعتبر من أكبر المطاحن وأقدمها وما زال عباس الرمالى يوالى عمله بهمة ونشاط ومثابرة حتى صار فى الطليعة من تجار الحبوب وصار مطحنه المطحن النموذجى الاول فى القطر يدار بالقوة الكهربائية فينجز أكثر من ١٧٠٠ اردبا فى اليوم وربع ما تحتاج اليه القاهرة من الدقيق

وقد شق عباس الرمالى الناشئ طريقه بين التجار المصريين فكان من أوائل من استثمروا ثقافتهم العلمية فى حلبة التجارة العملية . وكان فى الطليعة من عملاء بنك مصر منذ بدء نشأته فلمع اسمه بين التجار وأصحاب رؤوس الأموال المصرية ثم

كان رئيس لجنة سوق الحبوب بالقاهرة وكان من وائل الاعضاء المحلفين الوطنيين بالحكمة المختلطة ثم رئيس اتحاد اصحاب المطاحن وعباس الرمالى من مؤسسى بنك القاهرة والبنك الصناعى وعضو مجلس ادارة اللجنة التنفيذية للجمعية التعاونية للبترول . وهو عضو مجلس ادارة تنظيم القاهرة

وعباس الرمالى تاجر بالبيئة الوراثية يشغل نشاطا وجراة واقداما وهو مرتب مجدد موفق - وربما انطبق عليه المثل القائل « انما يبعث النجاح الى النجاح » فبدفع به الى ان يكلف مصنعه الآلى ما يقرب من مائتى الف جنيه وأن يبعث بابنه بعد ان تخرج عن كلية التجارة للتخصص فى ادارة المطاحن فى فرنسا وسويسرا ليعده ويسلمه زمام أعماله الصناعية والتجارية وادارة مصنعه الكبير الذى يقوم بالطحن لحساب صاحبه ليورد الدقيق لعملائه وفى مقدمتهم الجيش المصرى كله وكثير من الجمعيات التعاونية

وعباس الرمالى يشرف على عماله العديدين وهو يتولى بنفسه مراقبة مستخدميهم وحساباته وكل ما جل ودق من شئون عمله الكبير وله الى جوار نشاطه فى الناحيتين التجارية والصناعية نشاط فى الناحية الزراعية فله حدائق نموذجية على مقربة من القناطر الخيرية اتبع فى رعايتها اقوم السبل الفنية

وعباس الرمالى رجل منظم متأنق فى عمله ومكتبه وفى ملبسه ومركبه ثم هو متواضع شديد التواضع مجامل كثير الجمالة وهو محبوب من كل من اتصل به من رجال المال والاعمال بل من مستخدميهم وعماله وعملائه على السواء

ابتعد أكثر حياته عن الاحزاب السياسية والمساهمة فى المجالس النيابية حتى شغرت دائرة السيدة زينب عام ١٩٥٠ بانتخاب نائبها وشقيقه عبد المجيد عضوا بمجلس الشيوخ فرشح نفسه بها وفاز بعضوية النواب فيها بأغلبية كبيرة

انما نرجو دوام التوفيق لهذا التاجر المصرى الصميم ليكون توفيقه حافزا للمثقفين الناشئين فيشقوا مثل الذى شق من طريق ليحرزوا كما أحرز من توفيق

حسن الحظ

وارشاد الادارة العامة لحسن سير العمل أو لاية مخالفة قد تحدث ومراجعة القسم لهذا النموذج تكفل ثقة الادارة واطمئنانها الى سير التصريح بالعملية ، وأن المواد المطلوبة مقدرة فى الميزانية المعتمدة .

اذن صادر المخازن . أنموذج رقم ٦

بعد اتمام الاجراء السابق يتعين على امين المخازن تسليم المواد المعتمدة الى القسم الطالب . ويستحسن أن يقوم رئيس القسم بالاستلام الفعلى أو على الاقل بالتصديق على الاستلام . ويستخدم أنموذج رقم ٦ لهذا الغرض .

ويلاحظ أن هذا الانموذج يحتوى على بيانات احصائية وادارية هامة جدا . فمن الخانات المتكررة خانة الرصيد بعد الصرف . اذ انها تقابل نفس الخانة فى الانموذج رقم ١ الذى مر ذكره عن اذن توريد مهمات للمخزن العام ، وتستعمل لتسهيل عملية الضبط الداخلى . حيث يجب أن يراجع بيان الخانة موظف الحسابات المختص فاذا ما وجد اختلافا عما هو وارد بكاوت الصنف لديه أمكن التنبيه الى ذلك لمراجعة سبب الاختلاف .

وبدئى أن مهمة امين المخازن فى صدد هذا الانموذج تنتهى ، كما قلنا مرارا ، عند خانات السعر والتمن . فليس له شأن بهما بل انه يترك ذلك لقسم حسابات المؤسسة .

ويلاحظ أن صيغة استلام المواد المطلوبة مفصلة وصريحة جدا وتخلى مسئولية امين المخزن اخلاء تاما وتلقى بها على عاتق المستلم - وليس له أن يحتج بهد مراجعته على ما يصرف اليه فعلا . ولذا فمن المستحسن لفت نظر رؤساء الاقسام أن من واجبهم أن يقوموا بمراجعة عملية الصرف الفعلى مراجعة دقيقة . وبمثل هذه المراجعة الدقيقة تنكسر حلقة من اهم حلقات الاختلاسات والتلاعب المتواردة فى مخازن المواد والمهمات .

وأخيرا فان اثبات رقم الطلب المعتمد من الادارة على هذا الانموذج انما هو من قبيل الاحالة المزدوجة cross-reference والمشاركة بين الانموذج رقم ٥ والانموذج رقم ٦ . أما مراجعة قسم التكاليف وقيود الصادر بدفاتره فسيأتى تفصيله فى مقال تال باذن الله تعالى .

موسى حقى

اليابان والقيود المفروضة

على صادراتها

رفعت أخيرا القيود التي كانت اليابان قد فرضتها في مارس الماضي على صادراتها الى المنطقة الاسترلينية والتي كانت تشمل الحديد والصلب والمنسوجات . وقد أتخذ هذا الاجراء نتيجة لتناقص صادرات اليابان في المدة الاخيرة مما أدى الى الحد من تراكم الاسترليني لديها . وقد ساعد على ذلك قيود الواردات التي فرضتها بلاد الكتلة الاسترلينية .

هذا وقد استثنى من القرار الاخير الخاص باباحة صادرات المنسوجات الى هونج كونج وسنغافورة حيث أن هذه البضائع لو سمح بها يعاد تصديرها الى سيام والفلبين وكثير من دول المنطقة الدولارية فتضيع على اليابان هذه الموارد الدولارية .

حالة القطن في العالم

نورد فيما يلي تقدير محصول القطن العالمي في موسم ١٩٥٣/٥٢ وذلك بالبالات تزن كل منها ٤٧٨ رطلا صافيا . ومن هذه الارقام يتبين الزيادة في الفضلة التي ستبقى في آخر الموسم وتبلغ حوالي ٢٤ مليون بالة .

بالة	فضلة موسم ٥٢/٥١
١٤٠٠٠٠٠٠	محصول ١٩٥٣/٥٢
٣٥٤١٢٠٠٠	المعرض الكلى
٤٩٤١٢٠٠٠	تقدير الاستهلاك
٣٣٠٠٠٠٠٠	الفضلة المنتظرة في آخر موسم ١٩٥٣/٥٢
١٦٤١٢٠٠٠	

اليونان تشجع تجارة وزراعة القطن

أعلن وزير تجارة اليونان أخيرا أن حكومة اليونان على استعداد لم يد المساعدة الى مصدرى القطن الخام . والنية منعقدة كذلك على تقديم المساعدة الى الفلاحين مما يمكنهم من تحسين انتاج القطن ، هذا وقد بلغ انتاج القطن في اليونان عام ١٩٥١/٥٢ ، ٧٩١٠٦ طن .

البتترول في أندونيسيا

تحتل اندونيسيا المركز التاسع بين دول العالم المنتجة للبتترول . ويمثل انتاج عام ١٩٥١ البالغ قدره ، ٧٥٠ مليون طن ١٢٪ من مجموع الانتاج العالمي في ذلك العام ومنذ عام ١٩٤٨ تزداد الكميات المنتجة والمصدرة كما يتبين من الجدول الآتي :

عام	الانتاج	التصدير
(بالآلاف الاطنان)		
١٩٤٨	٤٣٢٦	٣٨٤٩
١٩٤٩	٥٩٣٣	٥٦٩٢
١٩٥٠	٦٤١٤	٦٠٤٥
١٩٥١	٧٤٤٥	٦٠٨

اليابان ولترض القطن الامريكي

تجرى المباحثات قريبا بين اليابان وبنك الاستيراد والتصدير بواشنطن وذلك بناء على طلب رجال صناعة النسيج في اليابان لتجديد قرض القطن وقدره ، ٤٠ مليون دولار الذي تنتهى مدته في فبراير القادم وقد صرح مسئول بامكان تجديد هذا القرض .

وبذلك تستطيع اليابان أن تشتري حوالي ١٢٠٠٠٠٠٠ بالة من قطن أمريكا في العام القادم .



انتاج البترول في الولايات المتحدة

يتوقع المختصون أن يزيد انتاج البترول عن الحاجة في الولايات المتحدة ، وستكون هذه أول مرة يحدث فيها ذلك منذ الحرب العالمية الثانية وقد بدأ المختصون في تكساس في العمل على خفض الانتاج تجنباً لما قد يحدث من خفض في الاسعار

فقد بدأت ولاية تكساس بخفض انتاج البترول الخام في ديسمبر الحالى ومن المنتظر أن تتبعها باقى الولايات المنتجة للبتترول ، وقد بلغ معدل انتاج البترول في الولايات المتحدة في الاسابيع الاخيرة ٦٥٣٤٥٠٠ برميل يوميا .

بنك الاستيراد والتصدير والنمسا

منح بنك الاستيراد والتصدير قرضا قدره ٦ مليون دولار الى النمسا لتمكينها من تمويل مشترياتها من القطن الامريكي . وستقوم النمسا بتسديد هذا القرض في مدة لا تزيد عن ١٨ شهرا وبفائدة قدرها ٢ ٣/٤٪

الكبريت في كندا

رفعت أخيرا الرقابة على توزيع الكبريت في كندا حيث أن الولايات المتحدة قد أزالوا القيود المفروضة عليه . وحيث أن هذه المادة من ضمن المواد التي يقوم بتوزيعها مؤتمر المواد الخام ، فقد طلب من الجهات التي تقوم باستعمال هذه المادة على نطاق واسع بتقديم تقارير عن حالة العرض حتى تستطيع الحكومة الكندية أن تكون على بينة بتطورات الحالة .

البلد المنتجة	١٩٣٩	١٩٥٠	١٩٥١	انتاج الفضة في العالم (بلايين الاوقيات)
الولايات المتحدة	٦٣٩٩	٤٢١	٤٠	
المكسيك	٧٥٩	٤٩١	٤١	
كندا	٢٤٥	٢٢٤	٢٣	
أمريكا الجنوبية	٣٦٣	٢٧	٢٦٧	
بلاد أخرى	٦٥٣	٢٤٥	٢٤٥	
مجموع الانتاج العالمي	٢٦٥٩	١٦٥١	١٥٥٢	
وقد بلغ انتاج الذهب في العالم في ١٩٥١ ، ٢٥٧ مليون أوقية				

تجديد أسعار القطن والبن

في البرازيل

أصدر رئيس جمهورية البرازيل قرارا يحدد به سعرا أدنى للقطن البرازيلي (بوليستا) أثناء موسم ١٩٥٢/١٩٥٣. وبذلك ضمن القطن البرازيلي سعرا على أساس ٢٣٠ كرويزيرس لكل ١٥ كيلو للرتبة رقم (٥) وهي أساس التعامل للقطن الشعير.

أما القطن الزهر فصارت أسعاره الدنيا كالآتي:

٩٥ كرويزيرس للرتبة العليا لكل ١٥ كيلو

٩٠ كرويزيرس للرتبة جود لكل ١٥ كيلو

٨٠ كرويزيرس للرتبة المتوسطة لكل ١٥ كيلو

٦٨ كرويزيرس للرتب الدنيا لكل ١٥ كيلو

٦٠ كرويزيرس للرتب الدنيا لكل ١٥ كيلو

هذا وقد زيدت أسعار البن البرازيلي الدنيا كذلك فأصبحت ١٩٣٥٠ دولارا للرطل على أساس السعر الرسمي للدولار وسيرفع السعر بالتالي في أوائل مارس ١٩٥٣ الى ٢٢٣٥٠ دولارا للرطل ، وفي أوائل مايو سنة ١٩٥٣ الى ٢٥٣٥٠ دولارا للرطل . وهذه الاسعار (فوب) الموانئ البرازيلية .

الانتاج ونقص المواد الخام

صرحت الجهات المسئولة بهيئة التعاون الاقتصادي الاوربي بأن انتاج الصلب ربما يكون أقل بمقدار ٢ مليون أو ثلاثة ملايين طن وذلك لانخفاض طاقة الانتاج لنقص المواد الخام .

وقد ذكر تقرير من هذه الهيئة أن انتاج الصلب في ١٩٥١ كان ٥٦٥٠ مليون طن مقابل ٥١ مليون طن في ١٩٥٠ . وأن من الممكن لو توافرت المواد اللازمة زيادة انتاج ١٩٥١ بمقدار ١٥ مليون طن .

وأما النيكل فان نقصه يرجع الى احتياجات برامج التسلح التي تقوم بها الدول الاعضاء . وقد سبج انتاج الألومنيوم رقما قياسيا في النصف الاول من العام الحالي فقد وصل الى ٢٠٠١٩٧ طن أي بزيادة قدرها ١٧٪ من عام ١٩٥١ . وأما انتاج الرصاص والزنك فقد بقي على ما هو عليه .

بريطانية تنجح في تحقيق فائض

في ميزانها الحسابي

كان نتيجة للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها بريطانيا أن حصلت على فائض قدره ٦٧ مليون دولار علاوة على مساعدات الدفاع الأمريكية في الفترة ما بين يناير ويونيه ١٩٥٢ مقابل عجز قدره ١١٠٣ دولار في النصف الثاني من عام ١٩٥١ . وقد

صرح مستر بتلر وزير مالية بريطانيا أن هذا الفائض قد استحدث من غير تأثير على المخزون وأشار الى تحسن الاحوال الداخلية والخارجية الاقتصادية فقد قلت مصروفات الاشخاص على كثير من البضائع الاستهلاكية عما كانت عليه في ١٩٥١ فبلغ النقص حوالي ٤٪ في النصف الاول من ١٩٥٢ بالنسبة لما كان عليه في ١٩٥١

أما عرض العمل فقد تحسن وخاصة في صناعة الفحم وازدادت الاسعار والاجور في أثناء الستة شهور الاولى من عام ١٩٥٢ عما كانت عليه في ١٩٥١ - ولقد كان لسياسة فرض القيود على الائتمان الصناعي والتجاري أن قل حجم الائتمان الخاص الذي أمكن مقابله بانفاق حكومي كبير كما كان لسياسة فرض القيود على الواردات ونقص أثمانها أن بدأ العجز في الميزان التجاري البريطاني في التناقص .

في محلات

صيدناوى

معروضات

استثنائية

لم يسبق لها مثيل

يوم الاثنين

١٥ ديسمبر ١٩٥٢

نسبة الاستبدال الخارجى (١)

البلاد	١٩٤٨	١٩٤٩	يناير / يوليو /	يناير / يوليو /
(الاساسى)	يونيه ٩٥	يونيه ٩٥	ديسمبر ٩٥	ديسمبر ٩٥
الولايات المتحدة	١٠٠	٩٧	٩٢	٧٩
بريطانيا	١٠٠	١٠٠	٩٥	٨٣
هولندا	١٠٠	٩٨	٩٥	٨٨
فرنسا	١٠٠	٩٣	٨٨	٧٩
ألمانيا الغربية	١٠٠	١٠٠	٨٨	٨٤
إيطاليا	١٠٠	١٠٤	١١٠	٩٨
بلجيكا	١٠٠	١٠٥	٩٣	١٠٤
سويسرا	١٠٠	١٠٨	١١٦	١٠٤
الدانمرك	١٠٠	١٠٥	٩٤	٨٣
النرويج	١٠٠	١٠٠	٨٨	٩٨
السويد	١٠٠	٩٢	٨٤	١١٣
فنلندا	١٠٠	٩١	٧٨	١٢٣

(١) ونسبة الاستبدال الخارجى هي عبارة عن خارج قسمة الرقم القياسى لأسعار الصادرات على الرقم القياسى لأسعار الواردات مضروبا في (١٠٠)

الخبير والإطّلاع على الملفات الماثلة

متى يشار هذا البحث

هذا البحث لا يشار الا في حالة رفض مصلحة الضرائب الاخذ بدفاتر الممول لعدم انتظامها ، أو لاحتوائها غش و أخطاء تهدمها ، أو لعدم تأييدها بالمستندات اللازمة ، أو لعدم امساكها طبقا للعرف أو لطبيعة كل منشأة ، أو في حالة عدم امساك المنشأة لحسابات أو دفتر على الاطلاق . اذ ان المصلحة في هذه الحالات تلجأ الى طريق التقدير الجزافي معتمدة على ما يصل اليها أو يظهر لها من أحوال خاصة بالمول وبأعماله وبما لاحظته لدى الممولين المماثلين له ولهذا نجد المصلحة واللجنة في اغلب حالات التقدير الجزافي ترتكن في تقديرها الى اسباب عامة من بينهما - ان لم يكن أهمها - الا ما لاحظته في الحالات الماثلة .

وطالما ان الخبير عند أداء مأموريته يلزمه ان يناقش الاسباب والاسانيد والادلة التي ارتكنت المصلحة اليها في استنتاجاتها ليتمكن من الحكم على درجة صحة وعدالة التقدير الذي ارتأته المصلحة ، وليكون مرتاح الضمير فيما يقدره هو في النهاية ، لهذا فانه كثيرا ما يصطدم بأهم ادلة المصلحة وهو ارتكانها على الحالات الماثلة

فهل له في سبيل أداء مأموريته ان يطالب المصلحة باطلاعه على الحالات الماثلة التي استندت اليها في تقديرها أو التي يطالب الممول بمعاملة على اساسها ؟ وما هي الاجراءات التي يتخذها في سبيل ذلك ؟

هل يلزم النص على ذلك صراحة في

الحكم التمهيدى ؟

اذا نص الحكم التمهيدى بانتداب الخبير على أن له ان يطلع على الحالات الماثلة ، فللخبير الحق كل الحق في مطالبة المصلحة بتقديم هذه الحالات ، ويكون طلبه ذلك اما في محاضر أعماله اذا كان مندوب المصلحة حاضرا أو بخطاب مسجل يرسله الى المصلحة . فاذا امتنعت اسقط هذا الدليل الذي ارتكنت اليه المصلحة من حسابه

واعتبره كأنه لم يكن ، أو اخطر المحكمة بذلك لتقرر ما تراه . فاذا ماكلفه الحكم التمهيدى بهذا الاطلاع تكليفا فعليه ان يتمسك به ويصر عليه وان يخطر المحكمة بكل عقبة تضعها المصلحة في سبيله وبكل امتناع من جانبها أو معارضة في هذا الاطلاع . أما اذا لم ينص الحكم التمهيدى على حق الخبير في أن يطلع على الحالات الماثلة وجاء غفلا تلبية من ذلك فللخبير في سبيل أداء مأموريته وفي سبيل مناقشة أدلة المصلحة واسانيدها أن يطلب من مندوبها ان تقدم اليه المستندات والوثائق التي ارتكنت اليها ومن بين هذه الوثائق ملفات الحالات الماثلة ، فاذا امتنعت وكان لهذا الاطلاع أثر جدى في اظهار وجه الحقيقة ، فعليه ان يحزر بذلك مذكرة للمحكمة للاذن أو التصريح له بهذا الاطلاع .

وكثيرا ما تقرر المحكمة في حكمها التمهيدى بأن للخبير سماع شهود الطرفين والانتقال الى الحقيقة وتنويرا للدعوى . وفي هذا المنطوق العام ما يسمح للخبير بأن يطلع على هذه الملفات الماثلة لدى مصلحة الضرائب اذا ما كان ذلك لازما وضروريا للوصول الى الحقيقة ولتنوير الدعوى ، وهذا الامر متروك - بحسب حكم المحكمة - لتقدير الخبير نفسه . ونعتقد ان حكما كهذا ملزم للمصلحة ايضا في أن تقدم للخبير الملفات الماثلة التي ارتكنت اليها في تقديرها ، فاذا امتنعت ووجد الخبير ان الاطلاع لازم لامكان معرفة وجه الحق في القضية ، فعليه ان يحزر مذكرة لتعرض بالجلسة بهذا الامتناع ولتصدر المحكمة قرارها - اذا وجدت لذلك محل - بالزام المصلحة بتمكينه منه . فاذا امتنعت المصلحة رغم ذلك ، فعلى الخبير أن يعتبر ان هذا الدليل الذي ارتكنت اليه المصلحة كأن لم يكن ، ووزن باقي الادلة تمهيدا للحكم على مدى ما يستنتج منها وعلى مدى قوتها في الاثبات ، وان يبني تقريره على أساس ذلك ، وان يوضح به عدم تمكينه من هذا الاطلاع واسبابه .

طلب الممول من الخبير الاطلاع على

ملفات آخرين :

وفي حالة ما يطالب الممول بالاطلاع على ملفات ممولين آخرين تبريرا لوجهة نظره ، فان على الخبير ان يعرض هذا الطلب على مندوب المصلحة وان يثبت في محاضر أعماله رأى هذا المندوب في هذا الطلب ، فاذا وافق على الاطلاع كن بهذا واطلع الخبير ، واذا رفض أثبت اسباب الرفض وكلف الممول بتقديم ادلة دفاعه عملا بالمبدأ القائل بأن الخصم لا يلزم بتقديم مستند ضد نفسه الا بأذن المحكمة وطبقا للمادة ٢٥٣ مرافعات ، ومحافظة على السرية التي ينشدها قانون الضرائب . وللخبير اذا كان مأذونا له بسماع شهود ان يسمع اقوال هؤلاء الممولين بدلا من الاطلاع على ملفاتهم . واذا أصر الممول الطاعن أو المطعون ضده على الاطلاع ورفض الاستمرار في المأمورية الا اذا تم ذلك ، فعلى الخبير ان يخطر المحكمة بهذا الامر لتتخذ ما تراه مناسبا وميسرا للخبير أداء مأموريته .

تقديم مندوب المصلحة الملفات

المماثلة من تلقاء نفسه :

أما اذا قدم مندوب المصلحة من تلقاء نفسه - وهو أمر نادر - ملفات مماثلة للاسترشاد بها في تبرير وجهة نظر المصلحة ، فعلى الخبير ان يثبت نتيجة هذا الاطلاع ، وان يثبت كاملا فقد يكون فيما ترك ما يفيد الخبير في بحثه وفي امكان الحكم على حالة الممول موضوع القضية أمامه ، وعملا بالمبدأ القائل بأن المستند اما ان يؤخذ كله أو يترك كله . وقد يكون من بين ما يطلب مندوب المصلحة تركه ، الظروف التي دعت المصلحة الى رفع التقدير في الملف المقدم وهي التي لم تتوفر لدى الممول صاحب القضية المحالة على الخبير . ولهذا فانه اذا ما قدم مندوب المصلحة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخبير ملفات لحالات مماثلة ، فعلى الخبير ان

لهذا كله فاننا نرى ان واجب الخبير يقضى عليه بالألا يثبت اسماء اصحاب الحالات المماثلة التي تقدمها المصلحة للاسترشاد بها ، الا اذا وافق على ذلك مندوب المصلحة او أمرته المحكمة بهذا الاثبات .

ت . ١٠ .

لمقارنة حالتهم بها ، ولهم مطلق الحرية في ابداء آرائهم فيها ، وسنوضح فيما بعد بعض البيانات التي يلزم للخبير أن يثبتها ، حتى يكون لديه بيان كاف لامكان الحكم في النهاية بتمثل الحالات المقدمة مع الحالة موضوع النزاع .

يثبت في محضره كل البيانات التي تلزم له في تقديره وفي الحكم على كون هذه الحالات مماثلة لحالة الممول وحتى يتمكن الاخير من ابداء دفاعه كاملا ، واثبات أوجه الخلاف بينه وبين المولين اصحاب الحالات المماثلة المقدمة .

السرية وذكر اسماء اصحاب

الحالات المماثلة :

ويتفرغ عن هذا البحث سؤال هام كثيرا . كان مثار جدل غنيف بين المولين ومندوبي المصلحة ، وهو هل يلزم عند الاطلاع على ملفات الحالات المماثلة ان يثبت الخبير اسماء اصحابها أم لا يثبتها ؟

في الواقع ان السرية التي افترضها قانون الضرائب توحى بأن هذا الاثبات ممنوع وغير جائز ، الا ان حق الدفاع الطبيعي لكل خصم يوحى ايضا بأن من حقه الاطلاع على أدلة ومستندات خصمه حتى يتمكن من الرد عليها أو تقديم ما يهدمها ، وفي قضايا الضرائب بالذات يهتم الممول ان يعرف اسم صاحب الملف المائل الذي ترتكن اليه المصلحة حتى يتمكن من ان يبدي رأيه فيه ، وهل يماثله ؟ فاذا لم يمكن من معرفة هذا الاسم حرم من الوسيلة التي بها يستطيع ان يبدي دفاعه . وكثيرا ما سمعنا مولين يقولون بأن الملف المائل الذي تقدمه المصلحة للاثبات هو بمثابة شهود المصلحة في قضيتهم ، ولهذا فهم يطلبون استعمال حقهم الذي خوله لهم قانون المرافعات من معرفة اسماء اصحاب هذه الحالات لامكان مناقشة حالاتهم وابداء رأيهم فيها .

وفي الحقيقة ، الخبير شخص أمين على عمله ومحضر أعماله مستند رسمي وله قوته في الاثبات مالم يطعن عليه بالتزوير ، فكل ما يدونه الخبير بهذا المحضر يجب ان يكون قرين الصدق ورفيق الصحة . فاذا ما اطلع الخبير على ملف مماثل واستخرج منه بيانات معينة كان في اثباته هذا صادقا - مالم يطعن عليه بالتزوير كما سبق ان قلنا - ومادام الخبير سيثبت كافة البيانات التي تمكنه من الحكم على التماثل ، اذن فلا حجة لمن يطلبون اثبات الاسم اذ أن حقهم في الدفاع اصبح مكفولا وامامهم البيانات التي تلزم لهم

انخفاض عدد دورات رأس المال عن عدد محدد تذكره مصلحة الضرائب
نشرنا بالعدد الماضي انه كثيرا ما نرى مأموري الضرائب يقررون أن عدد وحدات رأس المال التي تظهر من واقع دفاتر المنشأة أو اقرارها قليلة ويجب أن يبلغ رقما معيناً ، وبينما أن المصلحة لا تلتفت غالباً عند تحديد عدد الدورات إلا الى رقمين هما رقم المبيعات ورقم ورقم رأس المال ، وأوضحنا بمثال ذكرناه أن هذا الطريق خاطيء لأن الممول الاساسي في تحديد عدد الدورات ليس هو رأس المال وحده ، ولكن جميع ما استثمر في المنشأة من أموال

وعلاوة على ذلك ، فإن رقم المبيعات لا يصح خذه على علته وحسبما ورد بالدفاتر دون تعديل ، بل يجب ان يلاحظ أن الرقم الذي يقسم على رأس المال التجاري المستثمر قد عدل بما يأتي على وجه الخصوص .

اولاً - يجب ان يستنزل من رقم المبيعات الاجمالي حسب فواتير البيع كل المردودات الداخلة والعمولة والسمرة والاطعاء بالزيادة وفواتير الخصم التي ارسلت للعملاء . الخ .

ثانياً - قيمة رسوم الدمغة التي حسبت على العملاء تخصم من رقم المبيعات .

ثالثاً - كما يجب ان تستنزل كل المصروفات التي صرفت على البضاعة وحمل بها حساب العملاء مثل مصاريف الشحن والنقل والتأمين ، اذا كان البيع تسليم محل المنشأة ، ذلك لان هذه المصاريف يجب عدم تعليلها على سعر البيع بل تدرج بالفواتير لفرض تحصيلها من العميل ليس الا رابعاً - تستنزل كذلك من رقم المبيعات ، الخصومات النقدية التي تمنح للعملاء نظير الدفع العاجل .

وفي الواقع فان دورات رأس المال حتى بالنسبة للمنشأة نفسها قد تختلف من سنة الى أخرى . واذا كانت المدة المعتبرة في قياس الدورات تقل عن سنة كشهر مثلاً ، فاننا قد نجدها تختلف اختلافاً جديداً من مدة لاخرى .

ويجب لاجراء المقارنة بين دورات رأس المال لمنشأة بالنسبة لغيرها أن يلاحظ أن عدد الدورات الذي يستخرج لكل تجارة ، لا يعني أن كل جزء من هذا الراسمال قد دار بنفس العدد فقد توجد أجزاء منه تدور بنفس

العدد . وقد توجد أخرى تدور بأقل منه ، وقد توجد ثلاثة تدور بأكثر منه ، وقد توجد أربعة كالاصول الثابتة لا تدور اصلاً .

ولهذا فان رأس المال المستثمر اذا كان جزء كبير منه ممثل في أصول ثابتة أو بطلت موصتها أو غير ذلك ، قلت دورته عنه في حالة ما يكون اغاب هذا الراسمال ممثل في عروض مطلوبة ومتداولة . ولهذا فان عدد دورات رأس المال في الصناعة يقل عنه غالباً في التجارة .

وكما ن رقم الذمم في منشأين قد يمتد الى بعد انتهاء السنة الضريبية ، على حين تكون ذمم المنشأة الاخرى قصيرة الاجل نسبياً فتستحق كلها أو بعضهما خلال السنة المالية ، وفي هذا ما يدعو الى رفع عدد الدورات في المنشأة الثانية عنه لدى المنشأة الاولى . ويمكننا أن نقرر هنا ومن وجهة النظر العلمية ، بأن رقم المبيعات ان هو الا نتيجة لتحرك رأس المال المتداول وحده .

ومن المستحسن جدا عند استخراج عدد دورات رأس المال أن يؤخذ في الاعتبار قيمة المبيعات ثمن تكلفتها بدلا من قيمتها الاجمالية ، وذلك نظرا لان هذه القيمة الاخيرة تحوى ربحاً ، وحتى يكون المقسوم والمقسوم عليه مبنيان على أساس واحد وهو القيمة الاصلية على المنشأة . ويمكن الوصول الى قيمة المبيعات بثمان التكلفة بأحد الطريقتين :

الاول - بطرح النسبة الاجمالية للربح من قيمة المبيعات الظاهرة بالدفاتر .

الثاني - بجمع بضاعة أول المدة على المشتريات ، ثم طرح بضاعة آخر المدة

الدافع الاقتصادي وراء اضطهاد الملونين في جنوب أفريقيا

التاسع عشر ، تم الاحتلال البريطاني بالقوة والذي أعدت له بريطانيا تمام العدة .. وبعد سنوات قليلة ، وصلت قافلة بريطانية كبيرة تضم حوالي ٥٠٠٠ شخص وحطت رحالها في جنوب أفريقيا فأضفت قوة جديدة للسكان البريطانيين المقيمين هناك ، وعندئذ غدت البلاد مستعمرة بريطانية ..

وطبيعى أن يصحب تدفق المستعمرون على البلاد ، الحاجة الى القوة العاملة - العبيد وقتئذ الذين يمتلكهم المستعمرون ويجبرونهم على العمل في مزارعهم . فاستمر استيرادهم يسير باضطراب . وتزايد عدد العبيد زيادة هائلة ...

وفي عام ١٨٤٣ أصدر البرلمان البريطاني قانون تحريم استخدام العبيد . فآثر آثره المستعمرون الانجليز . إذ بلغ عدد العبيد الذين تحرروا بموجب القانون : ٣٥٠٠٠ عبد . مما اضطر هؤلاء المستعمرين الى ترك مزارعهم وذهابهم الى الداخل ليحجروا زراعة قصب السكر بأنفسهم ..

أحرزت زراعة قصب السكر على أرض جنوب أفريقيا تقدما باهرا . ووجد المستعمرون مستقبلا زاهرا لتقدم صناعة السكر . وفي خلال بضعة سنوات ابتدأت زراعة قصب السكر على نطاق واسع . الا أن المستعمرين تحققوا من انه بدون الامداد الواسع للأيدي العاملة لن يكتب لمشايخ صناعة السكر النجاح . فحاولوا استخدام الاهالى . وعيّنوا حول المقيمون الاوروبيون تدريبهم . واذا حدث ونجح واحد منهم في استخدام بعض الاهالى في مزرعته ، فسرعان ما كانوا يهجرون المزرعة أو يتباطئون في العمل وبخاصة في وقت الحصاد وأخيرا تأكد لديهم انه لا يمكن الاعتماد على الاهالى كعمال لعدم ملائمة هذه الاعمال لديهم لمستوى كفايتهم المتدهور الذى يرجع اثره الى الحياة القبلية التى لم يتخلصوا منها بعد . وكانت هذه المحنة التى وقع فيها هؤلاء المستعمرون كافية لان يلعنوا قرار البرلمان

الضم لانه تم بدون تصريح منه ! .. وحوالى منتصف القرن السابع عشر ، جنحت سفينة تتبع شركة الهند الشرقية الهولندية عند الكاب . ونزل البحارة الى الشاطئ حيث اضطروا الى أن يمكثوا هناك عدة شهور ، عاشوا خلالها على النباتات التى تزرع في الوادى . وعند عودتهم لبلادهم ، حث هؤلاء البحارة حكومتهم على انشاء مركزا لها في الكاب لخدمة السفن الهولندية التى تعمل على خط الهند . وقوبل هذا الاقتراح بالموافقة التامة من الحكومة الهندية ..

وفي ٦ ابريل ١٦٥٢ وصل «جان فان ريبالك» أول قائد لهذا المركز ومعه صحابه ، الى خليج نايل . واخذوا في تشييد القلاع والمنازل في الكاب . ثم شرعوا في جلب العبيد لتمهيد الارض وفلاحتها وزراعتها بالمواد الغذائية . وسرعان ما استقرت الاحوال بهذه البعثة فامتدت اقامتهم وشملت مناطق خارجية حول الجبل . وما لبثت وفود المهاجرين الهولنديون أن تدفقت بتزايد مستمر على هذه البقعة . وازاء رفض السكان الوطنيين العمل بالزراع ، اضطر هؤلاء المستعمرون الى استيراد العبيد من المناطق المجاورة للعمل بمزارعهم .

وفي عام ١٧٦٤ زار الكاب اللورد كليف Clifff في طريق عودته من الهند بعد خدمة الامبراطورية البريطانية ، وهناك تبين أهمية هذا الموقع الحيوى لتأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية . وعندما نشبت الحرب الاوروبية ، بعد سبعة عشرة عاما من هذه الزيادة ، رسا أسطول بريطاني لامتلاك الكاب ، ولكنه فوجيء بوجود أسطول فرنسي في انتظاره فأرجىء الاحتلال ...

وحوالى نهاية القرن ، ثار الهولنديون المقيمون في جنوب أفريقيا ضد الحكم الهولندي وأعلنوا استقلالهم الذاتي . الا أن استقلال المستعمرون الهولنديون لم يطل ففى نفس العام وصل أسطول بريطاني ضخم ورسا في الكاب وشرع في احتلال البلاد . وفي أوائل القرن

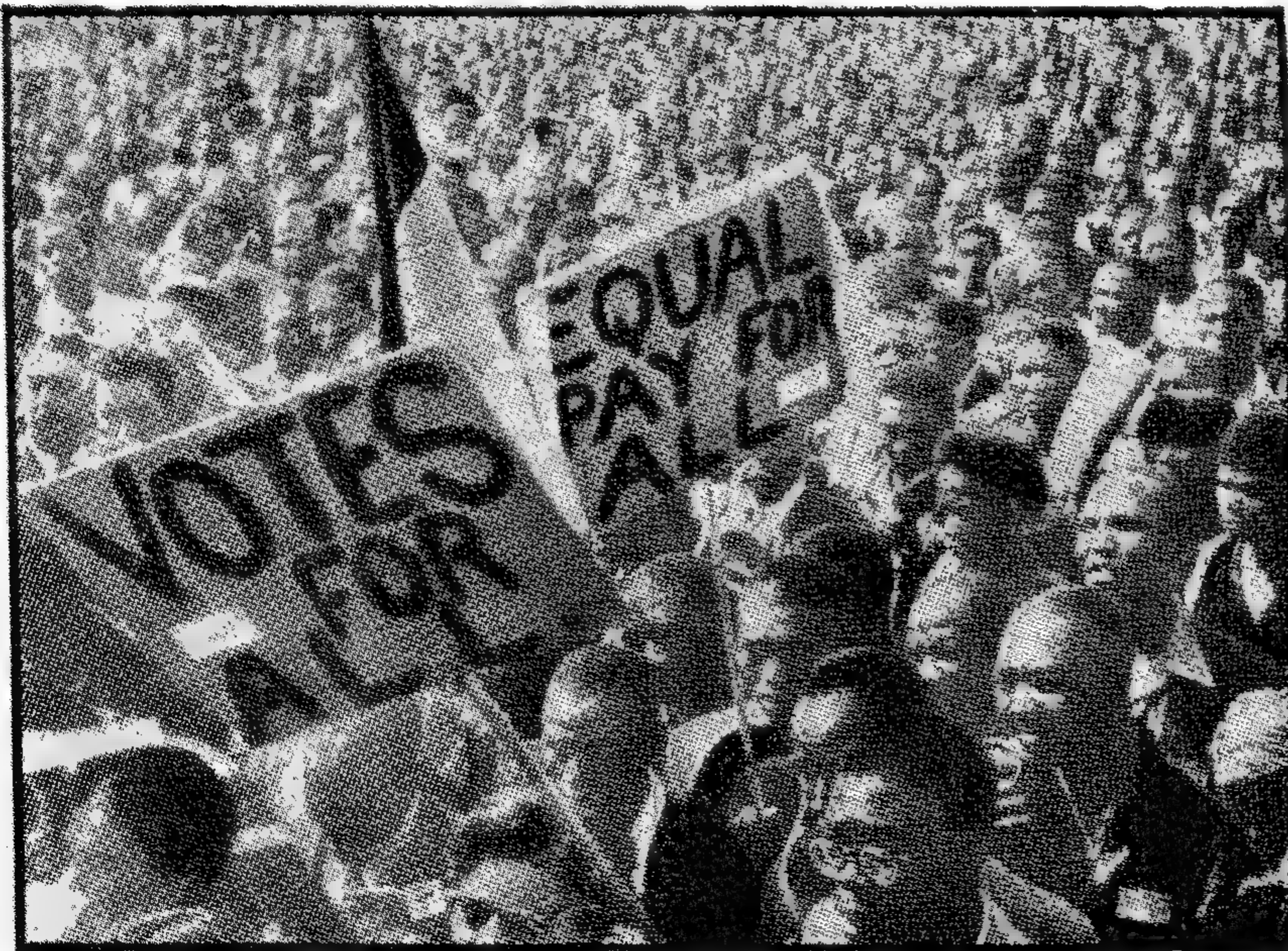
تشن حكومة «الدكتور مالان» فى اتحاد جنوب افريقيا ، حربا عنصرية اجرامية ضد العناصر الملونة من اهالى الاتحاد الذين يكافحون من أجل التمتع بحقوقهم الاولية كاهالى مواطنين وتسير الحكومة هناك على خطة مرسومة في اهدار الحقوق الانسانية والحريات الاساسية للغالبيية العظمى من المواطنين الملونين . وقد بلغت تدابير الحكومة التمييزية القمّة في العنف والاشدّة لقمع حركة المقاومة السليبية التى يقوم بها الملونون . وفى سبيل ذلك ، يستعمل الدكتور مالان ، رئيس الوزراء ، اقصى اسلحة قوانين العقوبات التى عرفت في التاريخ الحديث والتي وصفت الى حد جلد أولئك الاحرار المكافحون ، العزل من السلاح المحبوس للسلام ، يستوى في ذلك الاهالى الافريقيين ابناء الارض الحقيقيين أو الاهالى الاسيويين الذين استوطنوا الاتحاد منذ اجيال عدة ..

ومما يندب فيه ، ان سياسة التفرقة العنصرية هذه واساليب العنف التى تتبعها حكومة اتحاد جنوب افريقيا ضد الاهالى المسوين من غير الاوروبيين ، لتثير استغرابية العنصرية والعداء ، ليس فقط في هذا ابرتن من صوره افريقيا ، ونحن ايضا في اعوام اجمع مما يسيح سوا من انشور اعلى يعتبر تهديدا للسلام اعلى خاصة وان حكومة الهند تتبنى هذه انقيصيه مما دفعها الى قطع علاقاتها التجارية مع حكومة الاتحاد منذ عام ١٩٤٦ ونفاح الملونين في جنوب افريقيا ، كفاح مرير طويل الامد يرجع الى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وهو يمثل في الحقيقة الكفاح ضد اشجع صور الاستغلال الاقتصادي . فقد يظن البعض أن مرجع هذا الاضطهاد هو الطائفية البحتة ، أو بمعنى اصح الايمان بنظرية سيادة العنصر الابيض على العنصر الملون ولكن الوقائع التاريخية الثابتة تشير الى أن هذا الاضطهاد العنصرى يرجع اساسا الى دوافع اقتصادية لا جدال في انها هي العنصر الرئيسى في هذه المعركة التى بلغت الذروة الآن ..

كانت الثروات التى تزخر بها الهند وما يجنيه المستعمرون من ارباح خيالية في بدء تاريخها الاستعماري تطفى على عقول أولئك المستعمرين طفيانا تاما لعدة قرون ! .. فمنذ أوائل القرن الخامس عشر كانت السفن البرتغالية والهولندية والدانيمركية تشاهد في طريقها الى الهند ، النهاية الجنوبية للقارة الافريقية . ولكنها لم تكن تسترعى أنظار هؤلاء المغامرين المستعمرين أو المستكشفين أو البحارة أنفسهم لان أنظارهم جميعا كانت متجهة نحو الهند وثرواتها الطائلة .. ولذا ، كانت القارة الافريقية تحتل مركزا ثانويا بالنسبة لهم وقتئذ ...

وقد حدث أن نزل الى الشاطئ عند الكاب «فرانيسكو دالميدا» أول نائب لملك البرتغال في الهند وكان محملا بثروات الهند النفيسة ، وهو في طريق عودته الى البرتغال . الا انه قتل ورفقائه في الحال ...

وفي أوائل القرن السابع عشر جازف بحاران بريطانيان من المغامرين بالذهاب الى الشاطئ . وهناك رفعا العلم البريطانى على تل وأعلنوا سيادة التاج البريطانى على كل اراضى هذه المنطقة ! ... الا أن الملك جيمس الاول ، ملك انجلترا ، رفض الموافقة على هذا



البريطاني بالفاء العبودية . وبذل المزارعون الجهود لتوفير الأيدي العاملة ، فان لم تكن بالمجان فبأجر زهيد . وفي هذا الوقت ، سمعوا بأن زملاءهم المستعمرون البريطانيون الذين حققوا سيطرتهم على الهند، يستخدمون الهنود كمبيد فعلا . فلماذا إذن لا يستوردون العمال من الهند ؟! ... سارعت الحكومة البريطانية الجديدة في جنوب افريقيا بمفاوضة حكومة الهند لهذا الغرض ..

لم تكن الحكومة البريطانية وحكومة الهند مرحبتين بالسماح بهجرة الهنود الى جنوب افريقيا خوفا من أن يصيروا بمرور الوقت ، طبقة أخرى من العبيد . وبعد مفاوضات طويلة ، سمحت الهند بإرسال العمال الهنود الى الاتحاد تحت شروط معينة أهمها أنه أثناء مدة انعقد - وتتراوح بين ثلاث أو خمس سنوات - يهيئ للعمال الهنود ولاسرهم العناية الطبية اللازمة . كما نص بصراحة ووضوح تام على أنه في نهاية مدة العقد يصبح للمهاجر الحق الكامل في أن يختار بين عودته للهند أو الإقامة في الاتحاد على أن لا يخضع لأية قوانين خاصة أو عنصرية ، وأن يطبق عليهم نفس القانون المطبق على باقي المواطنين .

ولا كان المستعمرون في أشد الحاجة الى الأيدي العاملة الرخيصة ، فقد وافقوا موافقة تامة وكليّة وقانونية على جميع شروط الحكومة الهندية ..

وفي عام ١٨٦٠ وصلت أول دفعة من الهنود المهاجرين . واستقبلها المستعمرون بالفرح والاستبشار ، إذ أيقنوا وقتئذ بأن الانتعاش والرواج سيعم بلادهم حالا ... وفعلًا انتعشت صناعة السكر مباشرة . وقفز الانتاج بصورة لم يتوقعها أقصى المتفائلين .. ففي عام ١٨٥٩ لم يكن يتجاوز انتاج السكر ألف طن الا بقليل جدا .. وبعد سبع سنوات من جلب العمال الهنود ارتفع الانتاج الى عشرة آلاف طن .. ونستطيع أن ننصّر مدى هذه الزيادة اذا عرفنا أن الصناعة وقتئذ لم تكن قد تقدمت التقدم العلمي الحديث الذي نعرفه الآن .. وهكذا ازدهرت صناعة السكر ، وسارت في طريق التقدم . فاشتد الاقبال على العمال الهنود واتسعت زراعة مزارع قصب السكر ، وأصبح السكر محصول رئيسي وصناعة مزدهرة تتوقف عليه رفاهية الاتحاد ..

استمرت هجرة الهنود تسير بخطى وثيدة . وبمرور الزمن ، زاول بعضهم ، ممن قضوا مدة العقد وقرروا الإقامة في الاتحاد ، بعض الحرف المهنية ، وزاول البعض الآخر التجارة وأصبحوا تجارا ورجال أعمال ناجحين يحققون الثروة لانفسهم ولاسرهم ، ويهيئون وسائل التعليم لاولادهم ويتزوجون هناك ، بل ويحيون أعيادهم الهندية التقليدية . ومعنى ذلك أن المهاجرين الهنود قد غدوا يشغلون مكانا محددا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمستعمرة ، وبالتالي قد أصبحوا قوة منافسة للمستعمرين الأوروبيين ... وبذا بدأت سياسة الاضطهاد العنصري لوقف هذه القوى الاقتصادية والاجتماعية النامية . وهي حقيقة تبرزها استمرار الكراهية للهنود وتطورها الى الحقد عليهم لنجاحهم في التجارة ، واتخاذها طابعا عليا في العداء كلما ازداد هؤلاء المقيمون ثراء وكلما توطدت مراكزهم في الحياة الاجتماعية بالمستعمرة ...

وباكشاف الماس في كمبرلي هاجر المستعمرون الأوروبيون مزارع السكر واتجهوا صوب مصدر الثروة الكبير الذي تفوق أرباحه السكر ... فلم يعودوا بحاجة الى العمال الهنود وعندئذ جاهرُوا بمداينهم وكراميتهم للهنود بدون مواربة أو خشية .. وظهرت العداوة واضحة جلية عندما وضعت

العراقيل في طريق التجار ورجال الاعمال الهنود . وتزايد اضطهادهم واتسعت الحملة ضدهم حتى بلغت مرحلة خطيرة في ١٨٩٧ عندما أخذ الأوروبيون يتظاهرون ضد الهنود . كما بدأ في وضع بعض قواعد التمييز العنصري فمثلا :

فرضت ضريبة على كل هندي مقيم بالاتحاد قيد منح تراخيص التجارة للهنود والاسيويين

حرم على الهنود استعمال الاماكن المخصصة للأوروبيين

فرض قانون يحتم على كل الاسيويين تسجيل أسمائهم وتحديد محال اقامتهم واثبات شخصيتهم وذلك ببصم جميع أصابعهم .

وقد أدت كل هذه الاضطهادات الى اعلان سياسة العصيان المدني بقيادة غاندي في عام ١٩٠٦ . ونتيجة لاعمال الانارة هذه ، توقفت الهجرة الهندية توقفا تاما في عام ١٩١١ ومع ذلك استمرت سياسة التمييز العنصري تشتد حدة ، وصدرت تشريعات خاصة ضد العناصر الاسيوية مما يتعارض مع تعهد حكومة الاتحاد للحكومة الهندية بعدم تطبيق قوانين خاصة على الهنود .. الا ان هذه القوانين العنصرية لم تجد نفعا ازاء نمو قوة الهنود الاقتصادية واتساع نفوذهم واندفاعهم الى مناطق جديدة لازدياد عددهم ورغبة البعض منهم في رفع مستوى معيشتهم . كما استطاع الاثرياء منهم شراء الاراضي في مقاطعة دربان والاقامة في الاماكن التي تعتبر قاصرة على الاثرياء من الأوروبيين فقط ..

وقد أدى اتساع قوة الهنود هذه الى فزع المستعمرين الأوروبيين . فسارعت حكومة الاتحاد باصدار قانون تحظر فيه (لمدة ثلاث سنوات) على الهنود التملك أو الإقامة في دربان وعند انتهاء هذه المدة ، صدر قانون آخر شمل جميع قوانين تملك الاراضي سواء التي للاستغلال أو للإقامة . وفيه اتسعت منطقة الحظر المنصوص عليها في القانون الاول فشملت النائال والترنسفال ماعدا الاماكن التي حددت بالجدول .

وكان هذا الاجراء كافيا لان تقطع الهند علاقاتها التجارية مع الاتحاد في عام ١٩٤٦ .

ومما يسترعى النظر ، انه في مارس سنة ١٩٤٨ ، تقدم « الحزب الوطني » الذي يرأسه الدكتور مالان ، الى الانتخاب معلنا اعتناقه الحزب لنظرية سيادة الرجل الابيض . ويضع الحزب في مقدمة اهدافه العمل على حماية وتدعيم سيادة الاهالي الأوروبيين في الاتحاد كجنس ابيض سام . ويتعهد الحزب بتنفيذ سياسة التمييز بمنتهى الشدة والصرامة ..

وهنا تطالعنا حقائق اقتصادية باللغة المحظورة تكشف عن حقيقة هذه الاهداف التي يدافع عنها الحزب الوطني .

ذلك ان الهنود قد أصبحوا قوة اقتصادية خطيرة منافسة للرجل الابيض .. فالآن يمتلك الهنود مساحات شاسعة من الاراضي ، ولهم بيوت اعمال كبيرة تتاجر بالجملة والقطاعي ويمتلكون مخازن عامة ودور السينما والمطاعم وسيارات الاجرة وشركات نقل الركاب الخ . من أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة .

وما يقال عن تطور الوضع الاقتصادي للهنود في الاتحاد ، يقال ايضا عن الاهالي الافريقيين . فتطور المدنية ، وشيوع الحضارة ، والتوسع الاقتصادي عود هؤلاء الاهالي على نيل حياة القبيلة والمشاركة في الحياة الاقتصادية فالتحق كثيرون من الاهالي بهذه المناجم كعمال واخذوا تدريجا يحذقون اعمالهم حتى أصبح

الكثير منهم من العمال المهرة . وهذا معناه نمو الوعي الاقتصادي بينهم الذي انعكس اثره في مطالباتهم بالمساواة في الاجر ، مع زملائهم من اعمال الأوروبيين - مادام انهم يعمل واحد . الامر الذي اهتز له الرجل الابيض اذ أصبح هؤلاء العمال فعلا قوة منافسة خطيرة للعمال الأوروبيين وثمت حقيقة أخرى ذات اثر بالغ في هذا الصراع ، تطالعنا بها احصائية توزيع السكان في الاتحاد : يبلغ تعداد الاهالي : ١١٧٩٠٠٠٠ نسمة كالتالي :

الاهالي من الاصل الافريقي : ٨٥٠٠٠٠٠ نسمة .

الاهالي من الاصل الأوروبي : ٢٠٢٢٥٠٠٠ نسمة

الاهالي من الاصل الاسيوي : ٢٨٢٠٠٠٠ نسمة

فغالبية السكان اذن من الملونين . فلو عوملوا بالمساواة ومنحوا حق التصويت لتحققت لهم الاغلبية المطلقة ... وبذا يسيطرون على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وفي هذا قضاء لسيطرة الرجل الابيض المستعمر وتدعيم لنفوذ الملونين ... ومن هنا اشتد الصراع في السنوات الاخيرة وأصبح حاداعيفا وازاء انهيار قوى الأوروبيين الاقتصادية أمام القوى الاقتصادية النامية للملونين ، كان من الطبيعي أن يدلي البعض بأصواتهم - وهم لهم حق التصويت - في جانب الحكومة التي تتعهد بتدعيم سيادة الرجل الابيض ..

وهكذا تولى « الدكتور مالان » الحكم في مايو ١٩٤٨ ... ومنذ ذلك الحين سارت الامور الى أسوأ واشتد البطش والتنكيل بالملونين ...

ففي أول يناير ١٩٤٩ أوقفت وزارة الشؤون الاجتماعية منح الاعانات للأسر الهندية الفقيرة . ولعل مما يخجل حكومة مالان ما جاء في تقرير جامعة ناتال أخيرا الذي يقرر بأن ٧٠٪ من الهنود المقيمين في دربان يعيشون دون المستوى الأدنى للمعيشة ..

وفي ٧ يولييه ١٩٥٠ أصدر برلمان الاتحاد قانون « فصل السكان » الجائر . وبمقتضى هذا القانون قسم اهالي الاتحاد الى ثلاث فئات: البيض ، الافريقيين ، والملونين . وأدرج الهنود في قائمة الملونين . كما قسمت أراضي الاتحاد بحسب هذه الفئات وحدد لكل فئة المنطقة التي يقيمون فيها ويحاولون فيها نشاطهم ويلزم القانون الافراد والشركات الذين يمتلكون ممتلكات في غير المناطق الخاصة بفئاتهم أن يصفوا أعمالهم فيها خلال عشر سنوات . وفي نهاية هذه المدة ، يصبح من حق الوزير المختص أن يبيع هذه الممتلكات بالقوة . كما نص على انه اذا توفي شخص يمتلك ممتلكات في غير المنطقة المخصصة لفئته ففي خلال سنة تباع هذه الممتلكات الى أشخاص من الفئة الذين يتبعون المنطقة . ولم يفرق القانون بين الممتلكات التي يتخذها أصحابها للسكنى وبين الممتلكات التي تستعمل في أغراض التجارة .

ولما كان الهنود يمتلكون منشآت تجارية كبيرة في كثير من الاحياء التجارية في دربان وجوهانسبرج ومدينة الكاب ، فبمجرد اعلان الحكومة أن هذه الاحياء قاصرة على البيض ، هبطت قيمة هذه المنشآت ، وركدت تجارة الهنود . والا هم من ذلك ، امتناع البنوك عن تقديم التسهيلات وفتح الاعتمادات للتجار الهنود الذين أصبحت تجارتهم قاصرة على أنفسهم وهم لا يتجاوزون ٢٥٪ من تعداد السكان .. ومعنى هذا القضاء على قوة الهنود

« البقية على ص ٢٦ »

المستقبل الاقتصادي لإسرائيل

دائرة المقاطعة العربية

١ - جغرافية إسرائيل

تبلغ مساحة إسرائيل في الوقت الحاضر ١٧ ألف كيلو متر مربع بزيادة قدرها ٢٥٠٠ كيلو متر مربع عن المساحة التي خصصها لها مشروع التقسيم الذي وافقت عليه هيئة الأمم المتحدة . وتشتمل هذه المساحة الإضافية على الجليل الغربي وممر القدس ومنطقة الرملة - اللد والاراضي الواقعة شمال بيرسبع وتضم إسرائيل ست مناطق طبيعية :

أولا - الجليل الاعلى وهو عبارة عن سهل ساحلى ضيق يتلوه هضبة داخلية ترتفع قمم بعض جبالها الى ألف متر وتتخللها وديان تجود بها زراعة الغلال والخضروات والفواكه، وأشجار الزيتون .

ثانيا - السهل الداخلى ويمتد من البحر الابيض حتى وادى الاردن وهو اخصب بقاع فلسطين واعظمها انتاجا من الناحية الزراعية . وفيه يزرع القمح والشعير والخضروات والاذرة والكرام وأشجار الزيتون .

ثالثا - الاردن الاعلى وينخفض عن سطح البحر كثيرا ، وتشتمل تلك المنطقة على الحولة وشواطىء بحيرة طبرية ومناخها شبه استوائى . . . ويرمى اليهود من تجفيف بحيرة الحولة الى الحصول على مساحة خمسة عشر ألف فدان تزرع قمحا وقطنا رابعا - السهل الساحلى الممتد من الكرمل حتى حدود المنطقة المصرية فى غزة ويبلغ طولها ١٣٠ كيلو مترا وعرضها ٢٥ كيلومترا . وتزرع فيها الفواكه ولا سيما البرتقال . وتقع فى هذه المنطقة مدن تل أبيب ويافا وحيفا وبتاج تكفاه وناتانيا .

خامسا - منطقة من القدس حتى بيت لحم وهى منطقة جبلية شبه صحراوية .

سادسا - النقب تبلغ مساحته ٧٧ ألف كيلو مترا مربعا ، وهو عبارة عن مثلث شبه صحراوى يمتد من الحدود المصرية حتى الاردن ، ومن البحر الميت حتى البحر الاحمر ، وعليه تتعلق آمال اليهود فى التوسع

الكافية للتوسع الزراعى المنشود فبينما يبلغ متوسطها السنوى تسعمائة مليمتر فى صفد تهبط الى ٦٥٠ مليمتر فى حيفا و ٥٢٠ مليمتر فى طبرية و ٣٠٥ مليمتر فى بيسان و ٢٧٠ مليمتر فى بيرسبع .

وقد رسمت حكومة إسرائيل عشرين برنامجا للنهوض بالرى أهمها الاستفادة من نهير الباركون الذى ينقل مياهه فى أنابيب لرى النقب . وتأمل تلك الحكومة بهذه الطريقة الباهظة التكاليف (اذ تصل الى تسعة ملايين جنيه) أن تروى مساحة تتراوح بين ٦٢ ألف و ٧٥ ألف فدان فحسب . ويلى ذلك المشروع ، مشروع بيسان وقوامه الافادة من الينابيع الموجودة فى تلك المنطقة لرى ٢٥ ألف فدان ويتكلف ٣٦ مليون جنيه وثمانية تسعة مشروعات للافادة من المياه الجوفية تتكلف ١٨٨ مليون جنيه .

وثمة مشروعات أخرى يراد بها أستغلال مياه الاردن واليرموك وغيرهما فى رى مناطق واسعة من النقب واستنباط ٥٩٤ مليون كلبوات ساعة من الطاقة الكهربائية ينتفع بها فى الصناعة . وتتكلف مشروعات الرى الاخيرة حوالى المائة مليون جنيه وهكذا تبلغ تكاليف مشروعات الرى حوالى المائة والعشرين مليون جنيه لن ينجم عنها سوى زراعة مساحات ضئيلة من الارض ، انتاجها ضعيف باهظ التكاليف .

وايا ما كان الرأى فى شأن جدوى مشروعات الرى فى إسرائيل فإن الانتفاع بمياه الانهار ولاسيما الاردن واليرموك (وهما قطب الرى فى مشروعات إسرائيل المائية) ، يحتم عليها طلب التعاون مع الدول العربية صاحبة الشأن وهى سوريا ولبنان والاردن . وبانتفاء التعاون - كما هو حاصل - يستحيل على إسرائيل تنفيذ مشروعاتها ، وهذا ما قرره وأمنت به اللجنة الاقتصادية لهيئة

الاقتصادى والسياسى . اذ يؤملون كشف معادن - ولا سيما النفط - تتيح لهم تصنيع بلادهم على نطاق واسع . كما أنه يصلهم بالبحر الاحمر والبحار الجنوبية ويمكنهم من أستغلال ثروات البحر الميت المعدنية .

وعدد سكان إسرائيل فى تغير دائم بسبب تدفق الهجرة اليهودية عليها ، ويقدر أن يصل عدد سكانها فى نهاية سنة ١٩٥٢ الى ١٥ مليون نسمة . وايا ما كان الحال فما زال فيها ١٣٠ ألف عربى . ولا يكون سكان الريف سوى خمس عدد السكان فى إسرائيل ويحتشد الباقون فى المدن التى زاد عدد سكانها زيادة كبيرة ، فأصبح عدد سكان تل أبيب يقارب الثلاثمائة ألف نسمة وعدد سكان حيفا والقدس الجديدة أكثر من ربع مليون نسمة

٢ - الزراعة

ان العقبة الكأداء فى سبيل تقدم الزراعة فى إسرائيل عدم توافر المياه فيها ، فليس بها أنهار ذات شأن ، وليست لانهار الاردن - والذى تشترك فيه مع المملكة الاردنية - وكيشون وباركون قيمة اقتصادية كبيرة ، اذ لا تروى سوى مساحات ضئيلة من الارض تبلغ الخمسة وسبعين ألف فدان ، تخصص لزراعة الفواكه والخضروات وعلف الحيوان . أما بساتين البرتقال فتستمد حاجتها من المياه من الآبار الارتوازية وعددها ثلاثة آلاف بئر

أما الامطار فلا تسقط بالمقادير

العدد القادم

عدد خاص

عن

التنمية الاقتصادية

الامم المتحدة اذ قالت : « لا يمكن لاسرائيل أن تأمل في تنفيذ مشروعاتها المائية التي يتوقف عليها كيانها الاقتصادي من غير تسوية مسألة تعويض اللاجئين والحدود بينهما وبين الدول المجاورة »

ورغما عن أمل اسرائيل في النهوض بالمنطقة التي تحتلها زراعيًا ، فإن نسبة المشتغلين بالزراعة قد هبط واصبحوا خمس عدد السكان ، ولا يمكن تصور كيف تستطيع اسرائيل زيادة عدد سكانها الى مليوني نسمة مع عزوف الافراد عن الزراعة لضالة انتاجها وعائدها .

وتعمل اسرائيل على تحويل زراعتها الخفيفة الى زراعة كثيفة عن طريق زراعة الفواكه والخضروات وتربية المواشي وصناعة منتجات الالبان ، وبذلك يمكن استيعاب عدد أكبر من السكان في مساحات زراعات ضيقة من الارض ، ولكن هذا يتطلب مقادير أوفر من المياه التي لا تتوافر في فلسطين في الوقت الحاضر .

وأهم زراعات اسرائيل - كما نعلم - الفواكه وبخاصة البرتقال . ولقد بلغت مساحة المزرع بترتقالا قبل حرب فلسطين ٧٢٥٠٠ فدان لم يتبق منها في اسرائيل في الوقت الحاضر سوى ٣٢ ألف فدان منها ١٢ ألف فدان فحسب أشجارها مثمرة . ولذلك هبطت صادرات اسرائيل من البرتقال فأصبحت أقل من أربعة ملايين صندوق يقابلها خمسة عشر مليون صندوق صدرتها فلسطين عام ١٩٣٨

وتزرع فلسطين الزيتون وتبلغ المساحة المنزوعة ٤٥ ألف فدان والخضروات والفلال ولكن بكميات ضئيلة لا تسد الا جانباً ضئيلاً من الاستهلاك المحلي الآخذ في التزايد بفضل تدفق المهاجرين . وليس أدل على فقر تربة فلسطين الطبيعي من أنه رغما عن استخدام المزارع اليهودية للآلات وأفرطها في استعمال السماد فإن متوسط انتاج الفدان من الحبوب ثلث انتاج الفدان منها في مصر بل أن متوسط انتاج اسرائيل منها أقل من متوسط الانتاج في جميع بلاد الشرق الاوسط ، مع علو تكاليف الانتاج في اسرائيل .

وخلاصة القول أن التوسع الزراعي

في اسرائيل رهين بتقدم وسائل الري التي ترتبط بتنفيذ مشروعات ضخمة باهظة التكاليف وغير مضمونة الانتاج الجزى ، ورغما عن ذلك يستحيل تنفيذ هذه المشروعات من غير تعاون الدول العربية وموافقتها . وإن فرض المستحيل وتم ما ترنو اليه اسرائيل من التوسع الزراعي فلن تحل مشكلتها الاقتصادية .

فهل في مكنة الصناعة حلها ؟

٣ - الصناعة

لا يوجد في اسرائيل معادن كالحديد أو النحاس أو الرصاص أو الزنك ، ولم يستخرج منها بترول أو فحم ، ولا تحتوي على مساقط مائية ذات بال تستنبط منها القوة الكهربائية . . ولا تستنبط تلك القوة الا باستعمال مواد مستوردة وبتكاليف تحول دون استخدامها في الصناعة على نطاق واسع . ومن الناحية الاخرى لا تنتج أرضها قطناً أو كتاناً وغيرهما من المنتجات الزراعية التي تستخدم في صناعة النسيج ، وبالمثل لا تنتج اسرائيل صوفاً وحريراً ، فالمواد الأولية المستخدمة في الصناعة معدومة او شبه معدومة وتنحصر الصناعات الاسرائيلية في الخضروات المحفوظة وعصير الفواكه ولا سيما البرتقال والدقيق والصابون والكبريت والخمور وما الى ذلك من الصناعات الخفيفة التي تستهلك محلياً . .

فإن شئت اسرائيل التقدم صناعياً فلا مناص لها من استيراد القطن والصوف والكتان والجلود والحديد والنحاس وغيرها من المواد الأولية فضلاً عن مواد الوقود ، وفي طبيعتها الفحم والنفط . فالصناعة الاسرائيلية القائمة عظمة التكاليف - لافتقارها الى المواد الأولية ومواد الوقود المحلية - الى درجة يستحيل عليها منافسة صناعات البلاد المتقدمة . وحسبك دليلاً أن سعر طن الاسمنت في اسرائيل (وتنتج منه ربع مليون طن) أربعة أمثال سعره في مصر . .

بيد أن الصناعات الكيماوية هي معقد آمال اسرائيل في الوقت الحاضر . . ففي سنة ١٩٣٠ حصلت شركة البوتاس الفلسطينية على امتياز استخراج الاملاح المعدنية من البحر الميت ، وكانت تستخرجها من مركزين الاول وهو الاهم مركز أريحا وتقع الآن في فلسطين العربية - والثاني في

الجنوب . وتقتصر اسرائيل الآن على ادارة المصنع الجنوبي ذي الانتاج الضئيل في الوقت الحاضر ويستخرج من البحر الميت البوتاس وملح الطعام وكلورور المغنسيوم وأملاح البرومات المختلفة .

على أن حركة تصدير البوتاس في اسرائيل أصبحت تتوقف على مدى المنافسة الأجنبية وقوة المقاطعة العربية التي كانت تستهلك قدراً كبيراً من انتاج البوتاس الفلسطيني ثم بعد المصنع الجنوبي عن شواطئ التصدير ووعورة الطريق اليها عبر النقب ، وأخيراً قد تستطيع الحكومة الاردنية الاستفادة من البحر الميت في منطقتها ومنافسة الانتاج الاسرائيلي لا سيما ومعظم شواطئ البحر الميت تقع تحت نفوذها . . وأجور العمال العرب أقل كثيراً من أجور العمال اليهود . .

أما صناعة الادوية فقد راجت في البلاد العربية ابان الحرب الاخيرة ، ولن يمكنها منافسة انتاج البلاد الاخرى كسويسرا وفرنسا وانجلترا وأمريكا لارتفاع أسعارها وغشها .

وفي اسرائيل صناعة قطع الماس وتنافسها فيها بلجيكا وهولندا منافسة شديدة وبضعة صناعات اخرى لا تنتج الا على نطاق ضئيل ، لا تفي باعالة سكان اسرائيل الحاليين فضلاً عن الحشود الحاشدة من المهاجرين المتدفقين عليها . .

ويعتبر ارتفاع أجور العمال في اسرائيل من أهم العوامل التي تحول دون منافسة الصناعات اليهودية بنجاح لصناعات الدول الاخرى . . ولا يعني هذا ان هؤلاء العمال يتمتعون بمستوى معيشة رفيع - بل على العكس - فإن ارتفاع الاجور مرده ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعاً لانظر له في العالم ، كما ان حالة السكني بصفة خاصة في منتهى السوء ، اذ تخصص حجرة واحدة في المتوسط لسكني أربعة أو خمسة عمال . . يضاف الى ذلك ضعف انتاج العامل الاسرائيلي بالنسبة لاجره بالمقارنة بانتاج العامل في الدول الصناعية الاخرى .

وينعكس ضعف اسرائيل الزراعي والصناعي على مسائلها المالية . .

فؤاد محمد شبل
البقية بالعدد القادم

تأليف الأسماء والعلامات التجارية وشعارات السلع

الاسم التجاري

ان السلعة الخاصة بأحد المنتجين اذا لم تتخذ لها اسما يميزها عن مثيلاتها من السلع المنافسة ، صارت سلعة ذات صفة عامة غير مميزة ولا يسهل للمستهلك ان يحصل عليها بالذات . واضحت عرضة للبوار اذا كان للمنافسين طرقا تفوق طرق منتج هذه السلعة في البيع او اجتذاب الجمهور . .

وتظهر الاسماء التجارية والعلامات التجارية وشعارات السلع عادة في الاعلانات وفي مكاتبات المنتج وعلى أغلفة السلع ، أو تحفر على السلعة ذاتها أو تلصق على عبواتها . .

ونظرا لاهمية الاسماء التجارية والعلامات ، فان الحكومات تفرض حمايتها عليها باصدار القوانين المنظمة لها والحامية لها من التقليد او التزييف . . أو استعمالها بغير صاحبها . . الخ . . وفي مصر قانون خاص بذلك هو قانون البيانات والعلامات التجارية وتتولى رعاية هذا الامر مصلحة الملكية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة . .

ويقاس نجاح الاسم التجاري أو العلامة التجارية بقدر ما يترك ان اثر في نفوس المستهلكين . فالاسم الجيد هو الذي يعلق بذهن الجمهور بسهولة ويسر ، وينقل الى الذهن عند قراءته أو سماعه معاني معينة متعلقة بالسلعة ذاتها ومتصلة اتصالا وثيقا مباشر ببيعها . .

ولكي يكون الاسم التجاري جيدا يجب ان تتوفر فيه شروطا أهمها :
١ - ان يكون بسيطا في تكوينه بعيدا عن التعقيد . .

٢ - ان يكون سهل التعلق بالذاكرة . .

٣ - ان يكون سهل الفهم ذا معنى معين مفهوم . .

٤ - ان يكون سهل النطق حسن الوقع على الأذن . .

لذلك ، فمن الواجب على مؤلف

«من مهمة ادارة الاعلان في المؤسسات الصناعية ، باعتبارها الادارة المختصة بالوسائل الفنية المساعدة على البيع ان تختار للمنتجات والسلع التي تنتجها المؤسسة أسماءها وعلاماتها التجارية المناسبة والشعارات التي تتخذها هذه السلع لتشتهر بها والاغلفة التي تعبأ فيها» . .

الاسم التجاري ان يتعدد به عن الحروف الثقيلة الظل خصوصا اذا وردت مع بعضها وهي الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والكاف ، اذ ن هذه الحروف علاوة على صعوبة النطق بها فانها بعيدة عن الرقة الواجب توافرها في الاسم عند سماعه . .

وتختار الكلمة التي يتكون منها اسم السلعة عادة من حروف والفاظ محورة من الاسم الاصل العام للسلعة او من مميزاتها او منهما معا وتغيير الاسم الصعب ، بأخر مناسب ليس بأمر يسير ، اذ يحتاج الى كثير من التفكير والتدبير ونقل وتغيير الحروف وابدالها بغيرها حتى يتم تكوينه بشكل تستريح اليه النفس وتكوين الاسم الجديد هو امر من قبيل الاختراع ، يحتاج الى دراسة وبحث دقيق ، فنحتاج أولا الى جمع معلومات واسعة عن السلعة ثم ابتكار الاسم التجاري من مجموع المعلومات التي حصلنا عليها . .

لذلك فيجب علينا عند التفكير في ابتكار اسم لسلعة ما أن نجيب أولا على الاسئلة الآتية :

١ - كيف يمكن ان نعبر عن المنتج العام الذي تتكون منه هذه السلعة بكلمة او كلمتين مشتقين ذلك من طبيعته أو صفاته . ؟

٢ - ما هي الصفات المثرة لهذه السلعة بالذات . . ؟

٢ - ما هي الصفات المميزة لهذه تقدمها السلعة للمستهلك . . ؟

٤ - هل توجد افكار معينة تتعلق بهذه السلعة . . ؟ (من حيث الموطن

أو التاريخ أو المخترع أو المكتشف أو أشهر المستهلكين . . الخ)

٥ - ما اسم الصانع أو المنتج ؟

٦ - هل يمكن تكوين اسم جديد

من كلمتين أو ثلاث تتعلق بالسلعة ؟

٧ - هل يمكن ادماج هذه الكلمات

أو الكلمتين اللتين حصلنا عليهما من

السؤال السابق في كلمة واحدة ؟

اذا استطعنا ان نجيب على هذه

الاسئلة السبعة السابقة ، نكون

انتهينا من تأليف الاسم التجاري

للسلعة . .

وبدراسة بعض أسماء المنتجات

الشهيرة نرى ان كثيرا منها يتكون

من تحريف في كلمة أو ادماج لكلمتين

أو الكلمات المندمجة أو المتصلة على

السلعة نفسها بلا ارهاق للقارئ أو

اتعاب لذاكرته عند محاولة حفظها .

ولتوضيح ذلك لنلقى نظرة على

بعض الامثلة من الاسماء الشهيرة .

بالموليف : اسم صابون وهو ادماج

لكلمتين : « بالم » أي النخيل ،

و « أوليف » أي الزيت .

نباتين : اسم مسلي صناعي ،

وهو عبارة عن تحريف في كلمة « نبات »

واسمه يدل على أنه مستخرج من

الزيوت النباتية . .

اسبيرون مصر : اسم مكون من

كلمتين احدهما تحريف في الصنف

وهي « اسبيرون » عن « الاسبرين »

ومصر للدلالة على الموطن . .

كوكا كولا : اسم مركب من كلمتين

هما المادتين اللتين يتكون منهما هذا

المشروب . .

بيبي كولا : وهو مشروب آخر

ويتكون اسمه من كلمتين احدهما

« بيسي » من القوة والثانية « كولا »

وهي المادة الداخلة في تركيب المشروب

ريف دامور : اسم من نوع الروائح

العطرية ويتكون من كلمتين « ريف »

أي حلم و « دامور » - الحب - أي

احلام الحب . .

ايركنج : اسم ماركة من الراديو

يتكون من كلمتين معناهما « ملك

الهواء « .

وأحيانا يكون الاسم صفة للسلعة مثل « اوكس » للصابون حيث يعطى هذا الاسم لأول وهلة تأثيراً على السامع بما فيه من معنى كلمة « لوكس »

وحبذا لو كان الاسم باعثاً على التأمل والخيال ، مثل « ريف دامور » ومثل « بونسوار » و « ورد النيل » اذ ان ذلك يسهل الوقع على الاذن . ويسهل الحفظ .

ولا شك ان الالفاظ الموسيقية النطق لها اثر كبير في نفوس الجمهور وقد يدفعه هذا الاثر الى شراء السلعة او الاستمرار في شرائها والمداومة على اقتنائها .

ويجب الاختار الالفاظ الضخمة او الصعبة النطق او الكلمات الكثيرة المركبة مثل « صابون حسن نمر الحقيقي » .. ! والتي يحدث التباس في تشكيل حروفها يغير معناها ، مثل « علم » و « علم » .

وعلى أى حال فان سهولة الاسم ومدى ارتباطه بالسلعة المسماة به من أهم الأمور الواجب مراعاتها عند تأليفه ..

العلامة التجارية

يختار المنتج عادة لكل سلعة ينتجها علامة تميزها على شكل رسم معين وهى ما تسمى بالماركة المسجلة . وتتخذ هذه العلامة اشكالا مختلفة فقد تكون صورة ميدالية أو شكلا هندسيا أو منظرا لنوع من الشجر أو الثمر أو الطير أو شكل السلعة ذاتها أو وجه انسان ذا ملامح خاصة أو حيوانا فى وضع خاص ، أو رسما رمزيا معينا .. الى غير ذلك من الاشكال ..

ويجب ان تكون العلامة التجارية بسيطة فى تصميمها الى ابعد حد مستطاع بحيث يفهم المراد منها ، وبغير هذا الفهم السريع تفقد العلامة فائدتها اذ لا يكون من المستطاع على الجمهور حفظ شكلها ..

ويجب ان يراعى فى طريقة رسم العلامة ان تصلح للطباعة على اصناف الورق المختلفة ، اذ ان بعض الرسومات لا يظهر بنفس الشكل الذى رسم به اذا طبع على ورق ورق خشن الملمس - وهذه الظاهرة اكثر وضوحا فى حالة العلامات صورة فوتوغرافية ذات تفاصيل

دقيقة ..

وقد ترسم العلامة او تطبع على الخشب أو الصفيح أو القماش .. الخ او تحفر على الآنية التى تعبأ فيها السلعة ، وذلك بحسب ظروف التغليف والتعبئة .. لذلك فيجب ان يحذف من الرسم كل الخطوط الزائدة او المعقدة حتى يصلح لهذه الاغراض جميعا ..

ومع ذلك ، فان اهمية الدقة والبساطة فى تصميم العلامة يختلف من سلعة الى أخرى ، فالعلامة الخاصة بصنف من الاحذية يجب ان تكون بسيطة غير معقدة صالحة للطبع على الجلد بطريق الضغط ، اما العلامة الخاصة بنوع من الفواكه المحفوظة ، فتحتاج الى الدقة فى رسمها والاغراء بتمثيل شكل الفاكهة المحفوظة بالضبط ..

الشعار

غالبا ما تتخذ السلعة لها شعارا أو جملة تشتهر عنها : والغرض من وجودها هو ان تساعد الجمهور فى حفظ اسمها ..

والشعار يجب ان يكون مختصرا سهل النطق بعيدا عن الابهام بحيث انه بتكرار النطق به يؤتى اثره فى نفس الجمهور ..

ولتأليف شعار جيد يجب ان نحال السلعة الى اصولها وآثارها من حيث طبيعتها وتكوينها ، وما يقدمه المنتج من نصائح لمستهلكيها ..

وقد يتخذ الشعار من مثل سائر او يكون تحويرا فى مثل ، وذلك مثل « ليس كله عند العرب صابون » ، أو تأليف جملة بشكل موسيقى سهل الحفظ فيه اغراء وفيه معنى جدير بالتأمل مثل « شراب كذا يحيل العطش الى لذة » او أن يكون بيتا

يسر مجلة الاقتصاد والمحاسبة
أن تضع كافة قواها وجهود
الاخصائيين فيها تحت تصرف
حضرات قرائها وعملائها من
المعلنين سواء من حيث المشاكل
التي يواجهونها من النواحي
الضريبية أو المحاسبية أو من
النواحي الادارية والتجارية
والاعلانية . وليطمئن القراء الى
أن أى خطاب أو استفسار
تليفونى يصل المجلة ، يكون
موضع العناية التامة والاهتمام
الكامل .

من الشعر او الزجل ..

ومن المستحسن استخدام المعانى البيانية والبديعية فى تأليف الشعار كالتشبيه والاستعارة والكناية والجناس والاقتباس والتضمين والسجع ، وما الى ذلك .. فيختار نوع البيان او البديع بحسب مقتضيات الحال ، ومثال ذلك استخدام التشبيه فى الشعار مثل « انت كالشمس الوضاء » و « فتاتى كالقمر » ، و « منتهى القدم .. قدم الاهرام » و « منتهى الحدة .. شفرات جيليت » واستخدام الاستعارة مثل : « الوجه المضيء » و « الزهر الباسم » .. وهكذا ..

ويمكن ان يتخذ الشعار احد الاشكال الآتية :

١ - وصف لطبيعة السلعة وآثارها او تاريخها مثل « خفيف على المعدة خفيف على الجيب » أو « الشاي المنعش » أو « خالد على الزمن »
٢ - أمر للمستهلك مثل « اشرب كوكاكولا »

٣ - اقتراح يغرى بالشراء مثل « ابتسامتك كنز ثمين » او « صابون الجمال لكواكب السينما » او « هذا سر جمال وجهى »

٤ - على هيئة سؤال ، مثل : « هل جربت الاسبرو عند الشعور بالصداع .. ؟ »

٥ - جملة تبعث على الخيال ، مثل « رائحة كذا تطيربك الى ضفاف السين » ..

ولكى نتوصل الى تأليف شعار معين يجب ان نضع أمامنا كل الحقائق الممكنة عن السلعة ، كالمنتج لها ومميزاتها وفوائدها وما يتصل بها من كلمات أو جمل مأثورة او مشهورة وما يتصل باسمها من معانى والفاظ . ثم نفكر فى هل يحسن ان يكون الشعار وصفيا أم اقتراحيا ام سؤاليا يقود الى معنى معينا أو جملة تبعث على الخيال .. ؟ وهل يوجد مثل سائر او أبيات من الشعر يمكن استخدامها .. ؟

ويجب ان يكون الغرض الذى يرمى اليه الشعار هو ان يثير فى الذهن ان هذه السلعة تفعل كذا ، او ان مميزاتها هى كذا وكذا ، ثم يدفع الحواس الى أن تنادى الشخص أن أقدم على الشراء ..

محمود عساف

رايبريكاردو

يتميز كل علم من العلوم بمجموعة من أعلامه وعلمائه ممن أقاموا أسسه وبنوا قواعده ووضعوا نظرياته . وعلم الاقتصاد كعلم من العلوم الحيوية ذات الاتصال المباشر بحياة المجتمع ، له أعلامه الأفاضل ممن سنتولى في هذا الباب عرض موجز عن حياتهم مع الإشارة إلى أبحاثهم ونظرياتهم .

١٧٧٢ - ١٨٢٣

لدائرة المعارف البريطانية في طبعتها السادسة ...

وفي الحادي عشر من شهر سبتمبر عام ١٨٢٣ توفي ريكاردو وهو في مقعده في « جاكومت بارك » بجلوسترترشير « بعد حياة حافلة بالنظريات والمناقشات الاقتصادية الخطيرة ... »

حياته ومؤلفاته

ان المتتبع لحياة ريكاردو لا يجد فيها شيئا جديدا أو غريبا كان له تأثير في تكوين هذه الشخصية الضحلة .. وانما تأتي عظمة هذا العالم الكبير من آرائه ونظرياته التي كونها هو بنفسه منذ أن دخل البورصة واستقل عن والده في المضاربة .. وان أردنا القول الحق والدقة المتناهية لقلنا أن ريكاردو لم يصنع لنا نظريات أو قواعد نسير عليها .. وانما وضع هو أسسا لعلم الاقتصاد استطاع الاقتصاديون من بعده أن يتناولوا هذه الاسس فيخلقوا هم منها نظريات اقتصادية خطيرة ...

وريكاردو في كتابه « اصول الاقتصاد السياسي » الذي ظهر في عام ١٨١٧ يعتبر من المراجع الاقتصادية الهائلة لعلم الاقتصاد .. ففيه شرح ريكاردو أسس هذا العلم شرحا مفصلا ودرسها دراسة مستفيضة .. فقدمه للاقتصاديين من بعده لقمة مستسافة في أفواههم يعضونها في سهولة ويسر ..! وان دراسته لهذا العمل العظيم لتدانا صراحة بأن ريكاردو انما هو أحد الاقتصاديين الجبابرة قبل أن يكون فيلسوفا اجتماعيا كما كان من قبله آدم سميث ، وجون ستوارت ميل من بعده .. وانه وان كان قد تناول بعض المشاكل الاجتماعية بالتحليل ، الا أن الصبغة الاقتصادية هي التي غلبت عليه وأظهرت منه هذا العلامة العملاق ..!

واقتصاديات ريكاردو لا تتسم بأي طابع عاطفي يقرب الهوة المتسعة بين طبقات المجتمع كما كانت تعاليم سميث تدعو إلى ذلك ، في كتابه عن ثروة الامم ، بل اننا نرى أن كل نظرياته على العامل وحده .. وعلاقته بأصحاب رؤوس الاموال .. وان كانت هناك نظريات عديدة لريكاردو تنسب له ، ففي آرائه عن التجارة الخارجية ، النقود ، اصدار البنكنوت ، والربح خير ما ينسبه لاحد أعلام الاقتصاد وواحد من الذين طالما كانوا يدافعون عن الفردية والمذهب الحر في الاقتصاد الكلاسيكي .. ولم يكن ريكاردو في الكثير من الاحيان دقيقا في التعبير عن آرائه ، بل انه كثيرا ما خان التوفيق في ابراز الفكرة التي يرمى لها أو يهدف إلى صياغتها ، وكان من نتيجة ذلك أن أسبى فهم هذه الآراء ، وأثير الريب والشك وبعض الاعتراضات عليها فيما بعد ..

ولريكاردو بعد هذا عدة أنواع أخرى من الكتب بحثت في نواحي متعددة من اقتصاديات الفرد ، وكانت كلها تتميز بطابع الفردية وتدافع عن المذهب الحر وأهم هذه المؤلفات

١ - ارتفاع سعر الذهب وأثره في انخفاض قيمة العملة وظهر عام ١٨١٠
٢ - الاقتراحات العملية لإيجاد عملة مضمونة القيمة . وظهر في ١٨١٦

ميل « فآخذ عنه الكثير من آرائه السياسية، بينما أخذ ميل عن رفيقه الكثير من آرائه الاقتصادية ونظرياته المستحدثة .. ويقول ميل في عام ١٨٢٣ انه هو وزميله ج. ر. ميكيللوش كانا وحدهما هما تلاميذ ريكاردو اللذين تلقيا عنه اصول علم الاقتصاد .. وأظهرا تفوقا في ميدان الحقل الاقتصادي .. وعندما كانت مشروعات الغلة مدة للمناقشة في عام ١٨١٥ نشر ريكاردو مقالا بعنوان « انخفاض سعر الغلة وتأثيره على الارباح » وكانت مناقشاته في هذا الموضوع مبنية على نظرية « الربح » والتي وان كان ريكاردو قد سلم بها وأذاعها ، الا أن مالتوس كان قد سبقه اليها ، ثم تداولها من بعده « اندرسون » بالبحث المستفيض .. وفي هذا المقال أظهر ريكاردو أسس اقتصادياته المختلفة .. فقال « ان زيادة الاجور لا تؤدي إلى أية زيادة في اسعار المنتجات ، وان الربح يمكن زيادته في حالة خفض الاجور فقط ، وانه يضر مربي في حالة زيادة الاجور .. ثم هو يقول ان الربح في كل سلعة انما يتحدد على حسب تكاليف الانتاج التي ترتفع في حالة التكاليف الباهظة .. » وقد أعيد نشر هذه المبادئ والنظريات في كتابه « أسس علم الاقتصاد .. » ثم هو يظهر له بعد ذلك نظريات جديدة في موضوعي البنوك والعملة .. وهما الآخران لهما أهمية كبرى وخطر عظيم في الاقتصاديات الحرة ..! اذ كان البنك القائم وقتذاك محل شكوى مبررة من نظمه المتبعة فيه ، وخاصة تلك المسائل المتعلقة باصدار العملة الورقية ..

ويعد هذا المؤلف الضخم من أضخم المؤلفات الاقتصادية اذ تناول فيه موضوعات المناقشة الحرة ، القيمة التبادلية التي تحدد بواسطة كمية العمل المبذول في انتاج السلع .. وغيرها من النظريات الهامة .. أما نظريات ريكاردو عن التوزيع فتناولت النقاط الآتية :

١ - الطلب على الغذاء هو الذي يحدد الزراعة الحديثة .

٢ - حاجة العامل الضرورية للحياة هي التي تحدد أجره ..

٣ - الفرق بين كمية العمل المعطاة عند الحديثة وأجر هذا العمل هو الذي يحدد الربح ...

وقد انطوت هذه النظريات على الكثير من التشاؤم فهي تحتاج كي تناسب الحياة الحقيقية إلى تطور هائل في النظم الاقتصادية. وقد تناول ريكاردو في كتابه هذا الذي ظهر عام ١٨١٧ بحث عبء الضريبة وعلى من يقع بالنسبة لأنواع الضرائب المختلفة .. وان كان سميث أيضا قد سبقه بهذا البحث الا انه استطاع أن يصل إلى النتيجة النهائية وهي أن ضريبة الاطيان مثلا يقع عبؤها على كل من المالك والمستأجر .. وأن ضريبة الارباح انما يدفعها المستهلك ..

وفي عام ١٨١٩ عندما اعتزل ريكاردو العمل وتفرغ لأرضه دخل البرلمان نائبا عن دائرة « بورتارلنجتون » .. وبدأ ريكاردو في البرلمان مناقشاته في موضوع حرية التجارة .. وفي عام ١٨٢٠ كتب مقالا هائلا عن نظام رأس المال

يعتبر ريكاردو من أشهر الاقتصاديين في القرن التاسع عشر ، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد آدم سميث ، وقد اشتهر ريكاردو بقوة الملاحظة الخارقة ، والذكاء الوفاة ، والمواهب الغلة التي لم تتح لغيره من الكتاب المعاصرين له .. وقد استطاع ريكاردو أن يتم بناء تعاليم استاذة « سميث » وأن ينشرها إلى أفق أوسع .. ثم هو يتناول آراء الزعيم مالتوس فينتحي بها صوب التاريخ بنوع من التفكير الغد والتدليل المجرد في الشئون الاقتصادية فاستطاع بذلك ريكاردو أن يسد تلك الثغرات والفجوات المتسعة التي كانت تتراءى للاقتصاديين من خلال تعاليم مالتوس .. وجدير بالذكر أن تعرف أن ريكاردو كان أكثر من سميث ومالتوس في استخدام الطريقة الاستنباطية للوصول إلى حقائق الأبحاث الاقتصادية ، وخاصة في تلك الاوقات التي لم تكن تعرف الاسانيد الاحصائية والوثائق التاريخية بعد ..

وان كانت تعاليم ريكاردو قد تعرضت للتغير والتبدل والنقد المبرر فيما بعد الا انه رغم كل هذا فان ريكاردو يعتبر كاتباً ممتازاً ومفكراً عميقاً ، يدين له علم الاقتصاد بالكثير من تعاليمه ونظرياته الحديثة التي توصل إليها العالم المتمدين في أيامنا هذه ..!

مولده ونشأته

ولد دافيد ريكاردو في لندن في ١٩ ابريل ١٧٧٢ من عائلة يهودية الاصل كانت قد استوطنت هولندا ثم تركتها إلى انجلترا .. وكان والده من كبار المضاربين في البورصة الذين استطاعوا أن يحققوا شهرة عالية وأرباحا وفيرة ... وتشبه دافيد بوالده في كل شيء . وأخذ عنه طباعه وأخلاقه .. ودخل معه البورصة مضاربا في عام ١٧٨٦ ، ولم يكن حينذاك قد جاوز الرابعة عشرة من عمره .. وفي البورصة استطاع دافيد الصغير أن يظهر نشاطا ملحوظا ونجاحا باهرا .. وحتى اذا ما حل عام ١٧٩٣ وتزوج من الانسة « ويلكنسون » حتى استقل عن والده وأخذ يعمل مضاربا لحسابه هو الخاص ودون معونة من أحد .. وحتى اذا ما بلغ الخامسة والعشرين من عمره كان هو قد اشتهر وذاع صيته ، وأصاب ثروة فادحة كانت تقدر بحوالى مليونين من الجنيهات ، أتت اليه عن طريق هذه المضاربات التي حلقتها وتمرس عليها منذ الصغر ، ولا يفوتنا أن نعرف مدى ضخامة هذا المبلغ اذا ما قيس بالنسبة للثروة الاهلية حينذاك ..

وكان دخول ريكاردو في سن مبكرة البورصة سببا مباشرا لأن يقبل على دراسة علم الاقتصاد .. وعندما قرأ كتاب سميث العظيم انكب على دراسة الاقتصاد السياسي دراسة جدية فائقة ..

وفي عام ١٨٠٩ استطاع دافيد أن ينشر أول مقال له عن « ارتفاع سعر الذهب والعلاقة بينه وبين انخفاض قيمة العملة الورقية » وقد أثار هذا المقال ضجة كبرى كما أدى إلى مناقشات متعددة ..

وفي عام ١٨١١ تقابل ريكاردو مع « جيمس

٣ - البنك الاهلى .. والحاجة الى انشائه
وظهر هذا الكتاب بعد وفاته .. وتناول ريكاردو
في هذا المؤلف البنك القائم وقتذاك بالنقد
والتحليل وأشار الى الاعتراضات الموجهة الى
هذا البنك والصعوبات التى تسيطر على
أعماله ..

والحق يقال فان ريكاردو وان كانت كل
آثاره أو على الأقل معظمها تنسم بطابع البحوث
وليست النظريات المصاغة ، فانه يعتبر واحد
من الاقتصاديين الذين يعز بهم علم الاقتصاد ..
اقتصادياته ..

كانت كتابات ريكاردو وتعاليمه الاقتصادية
برغم ما يشيع فيها من روح التشاؤم ، وما
تنطوى عليه من نظريات فى الربح والاجور من
أكبر مصادر الوحي للكتاب الذين تزعموا
الحملة على الفردية والنظام الفردى ...
واشتهرت تعاليمه بعدة نظريات هامة
نلخصها فى :

أولاً : نظرية القيمة :

تعتبر هذه النظرية هى طليعة التطور فى
التعاليم الاقتصادية ، فقد سبقه آدم سميث
الى القول بأن « العمل هو وحده مصدر
القيمة عند الجماعات البدائية أو فى النظم
الاقتصادية الطبيعية » ولكن ريكاردو لم يكتف
بذلك فحسب ، بل انه يذهب أبعد من ذلك
فى تحليل الحياة الاقتصادية الى القول بأن
« العمل هو مصدر القيمة حقاً ، ولكن مقاديره
النسبية هى التى تعتبر بحق مقياساً للقيم
التي تتمتع بها السلع المختلفة .. كما أن ثمن
السلعة يتحدد بعد ذلك بكمية العمل اللازمة
لانتاجها ، وقيمة رأس المال اللازم استخدامه
فى الأرض الحدية التى لا تحصل على ربح ما .. »
فبينما كان سميث يكتفى بعامل العمل فى تكوين
قيمة السلعة وذلك الى جانب الأرض ورأس
المال ، نرى ريكاردو ينتهى بالعاملين الآخرين
جانبا ويجعل من العمل وحده أساساً لقيم
السلع فى التبادل ، أما الأرض الحدية فان
منتجاتها انما تتحدد دائماً على أساس عنصرين
فقط ، هما فى نظره الأرباح والاجور .. وهذه
الفكرة الأخيرة طالما راودت عقل ريكاردو ، لانه
كان يرى أن الأرباح والاجور انما تكونان معا
كما ثابتاً وحجماً لا يتغير ، ذلك لان كمية العمل
هى التى تحدد القيمة التبادلية للسلعة . فاذا
ارتفع أجر العامل بقيت القيمة التبادلية كما
هى ، أما اذا بقيت القيمة التبادلية كما هى
وارتفع أجر العامل انخفض لذلك الربح ،
والعكس صحيح ..

ثانياً - نظرية ربح الأرض :

يقلب ريكاردو فى نظريته هذه آراء
الاقتصاديين رأساً على عقب ويخالف ما نادى
به سميث من قبل من أن الربح هو هبة الطبيعة
وانه يعزى الى اشتراك الأرض مع الجهود
الإنسانية ، فهو ذلك الجزء من الناتج الصافى
الذى يتبقى لملكها بعد استقطاع أجور العمال
وفائدة رأس المال لانتاج المحاصيل الزراعية ،
بينما حاول هو أن يثبت أن الربح هو على
عكس من ذلك وأن المحاصيل الزراعية انما
تخضع تماماً لقوانين القيمة التبادلية ، فعرفه
هو بأنه « هو ذلك الجزء من ناتج الأرض الذى
يدفع لملكها نظير الانتفاع بقوى عناصرها
الدائمة .. ويستخلص ريكاردو من نظرية
الربح التفاضلى قانون الحد الأعلى لتكاليف
لانتاج أو هى تتحدد بتكاليف المشروعات التى
تنتج فى أسوأ الظروف ، ثم هو يستخلص بعد
ذلك أن ثمن الحاصلات انما هو سبب للربح

وليس نتيجة له .. وهكذا يعود ريكاردو
وماركس من بعده وغيرهما ممن حاولوا أن
يعزو القيمة الى العمل وحده ، مرغمين فى
الكثير من الاحوال على الاخذ بقانون العرض
والطلب تدعيماً لنظرياتهم وحتى لا تتنافر مع
الحقائق الملموسة ..

ثالثاً - نظرية الاجور والتوزيع ..

يرى ريكاردو أن العمل هو سلعة قابلة
للزيادة وفق رغبات الانتاج ، ولذلك فسعره
الطبيعى أو الحقيقى يتحدد بتكاليف انتاج
العمل وهذه هى تكاليف انتاج المواد الغذائية
التي يحتاجها العمال لكي يعيشوا ويتكاثروا ..
فكلما زاد أجر العامل ، كلما أتاحت له فرص
للزواج المبكر والاكثر من النسل فلا يلبث ان
يزداد عددهم وتنخفض أجورهم ثم لا تلبث
أن تعود فتقترب الى سعرها الطبيعى .. ولقد
اتخذ ريكاردو من ارجاعه الاجور الى تكاليف
انتاج العمل القاعدة التى أقام عليها نظريته
فى توزيع الدخل الاهلى وتكييف حركته ..
ومما يسترعى النظر فى هذه التعاليم الريكاردية
أنها سدت تلك الهوة السحيقة بين طبقة
الملك والعمال الزراعيين اذ أن الاجور النقدية
انما ترتفع أو تنخفض تبعاً لحركات الربح ..
بينما تبقى الاجور الحقيقية على حالها ..
ومن ناحية أخرى فان هذه التعاليم كانت مثار
خصومة شديدة بين العمال وطبقة الرأسماليين
ذلك لأن قيمة غلة الأرض تتحدد بتكاليف الانتاج
الزراعى فى أسوأ انواع الاراضى .. وفى ذلك
يقول ريكاردو « لا يمكن ارتفاع الاجور الا على
حساب الفسادة ، ولا ترتفع الفائدة الا على
الاجور .. »

رابعاً : نظرية النفقات النسبية .

تتوقف القيمة النسبية على سببين :

- ١ - الكمية النسبية من العمل اللازم لانتاج السلعة .
- ٢ - المدة النسبية من الزمن اللازمة للوصول للسلع المنتجة من الاسواق ، ويتضح من ذلك ان ريكاردو لم يجهل عامل الزمن ، هذا العامل الذى يختلف تمام الاختلاف عن العمل .. وتتلخص هذه النظرية فى ان تكاليف الانتاج هى التى تحدد القيمة ، ولكن هذا القول يختلف كثيراً عن القول بأن العمل هو الذى يحدد القيمة كما انه جد مختلف عن القول بأن مجموع الاجور وفائدة رأس المال هو الذى يحدد القيمة دون ما اعتبار للربح .

السياسة الاقتصادية .. ونقد تعاليم ريكاردو

بعد ريكاردو من أول المدافعين عن قواعد
المذهب الحر والحرية الاقتصادية القائمة على
أساس المصلحة الخاصة وتختلف اقتصادياته
عن سلفه مالتوس فى انه يدعو الى استيراد
الحبوب للاستغناء بها عن استغلال الاراضى
الزراعية الضعيفة والكثيرة التكاليف ، بينما
قال مالتوس انه من الواجب اقامة حماية
جمركية على الحاصلات الزراعية رغم وجود
شبح للجوع والحرمان والذى كان يجب عليه
ازاؤه ان ينادى بتشجيع الاستيراد .

وكان ريكاردو هذا أول من انتفع بنظرية
مالتوس عن السكان فى دراسة الربح والاجور
والتنافس والتوزيع .. وان كانت نظريته عن
القيمة قد اشارت الى استغلال الأرض القليلة
الانتاج وان الاسعار انما تتحدد وعلى أساس
تكاليف الانتاج فى مثل هذه الاراضى ، فانه
يعتبر أول من اشار الى الأرض الحدية والمنفعة
الحدية ، وان كان هو لم يعلنها صريحة فقد
كان ذلك سبباً لان تلقى نظريته عن القيمة ذلك

النقد اللاذع الذى لقيته وخاصة بعد ظهور
نظرية المنفعة الحدية .. وهناك ظاهرة عامة
فى أبحاث ريكاردو هى انه كان يعتمد على الطريقة
الاستنباطية للوصول الى أهدافه ونتائج ..
وقد كانت تعاليمه هى أساس الصراع العنيف
الذى شب وما زال مستمراً بين العمل
والرأسمال ، فقد قام هذا النضال على أساس
قانون الاجر الحديدى .. وآخر ما يوجه الى
ريكاردو من نقد هو شخصية « الانسان
الاقتصادية الخيالية » التى ابتدعها هو فى
أبحاثه ، ووقفت هذه الشخصية بلا رحمة أو
شفقة فى سبيل مصلحتها الذاتية دون نظر
الى مصلحة المجموع ..

... وبعد فريكاردو وان كان قد وجه اليه
والى اقتصادياته الكثير من النقد اللاذع ، إلا
انه يعتبر فى الواقع من دعاة الاقتصاد الكلاسيكى
الحر ، وأحد أعلامه المتسكنين بأهدابه ،
وتعاليمه الفردية الخاصة .. ويحق لعلم
الاقتصاد حينئذ أن يفخر بهذا العالم الفحل !!

جورج يعقوب
معيد الصحافة

الاقتصاد والمجاسد

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف نصف شهرية مؤقنا

صاحبها لامين عبد الله فكرى أباطه

رئيس التحرير احمد عثمان
مدير الادارة فؤاد الجبى زورى

مديره ادارى نجمة الملكى

١٤٠ شارع محمد بك فريد القاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تخضع لسياسة ادارة المجلة

الاشتركاكات فى مصر جنيهاً ونصف جنيه

• فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سورياً

أو لبنانياً أو فلسطياً

• فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعاً

• فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولاراً

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهاً مصرى أو ١٠/٦/٥ جنيهاً انجليزياً

• قسمة الاشتراكات فى مصر والسودان تقراً

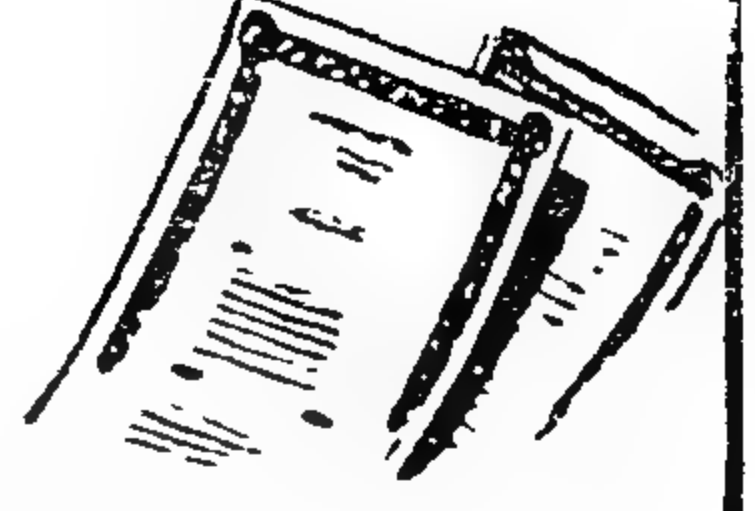
بموجب ادوات أو صولاً بربيرة أو شيكات

وفى الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حوالة نقدية



الاوراق المالية



في النصف الاول من ديسمبر ١٩٥٢

نظرة فاحصة

قلنا في العدد الماضي أن يوم ٢٤ نوفمبر الماضي كان يوما حاسما في ترمومتر الحياة الاقتصادية لبلادنا ، إذ صدر مرسوم تعطيل الاعمال في سوق عقود القطن لاجل غير مسمى ... وهنا تحسن التعامل ، وانتعشت حركة المعاملات ، وارتفعت الاسعار في بورصة الاوراق المالية بعد فترة طويلة من الكساد والركود وانتاب البورصة نشاطا بشكل ظاهر ملموس . ولكن ما هو حقيقة هذا النشاط ، وهذا الارتفاع ؟

قد يظن البعض أن هناك عوامل اقتصادية معينة أثرت على السوق . ولكن الحقيقة اثباتية تدل على أن هذا الانتعاش كان نتيجة تحول فئة من المياومين والمضاربين من ميدان القطن الى ميدان الاوراق المالية .

هذا هو الواقع ... وليس من سبب غيره ، بدليل أن هذا الانتعاش لم يتعد بعد حلبة السوق ، بمعنى أننا لم نلمس أثره بوضوح في السوق التجارية ... بدليل أن الانكماش لا يزال كما هو ، وأن المحلات التجارية لا تزال مكدسة بالبضائع والسلع ، ولا تجد المشتريين لها !!

نصيحة

وعلى ذلك فكل ما نود أن نلفت اليه النظر هو ألا نعلق على ارتفاع أسعار الاوراق المالية آمالا كبارا ، ما دمنا قد عرفنا الحقيقة كاملة ، وهي تنحصر في أن التطورات الاقتصادية التي حدثت في حلبة الاوراق المالية ، ان هي الا حركة فنية تضاربية قد يستمر أجلها ، أو تتلاشى قوتها على حسب أهواء فئة المضاربين . وبرغم ذلك فإنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن ارتفاع القراطيس آية على أن التقدم الاقتصادي أخذ في النمو ، وأن رؤوس الاموال المصرية والاجنبية أصبحت تطلب الاستثمار .

نقطة التحول

وهنا تدخل البورصة في طور خطير حساس ، فهي قد تذهب بالاوراق نحو الصعود ، وقد تذهب بها نحو النزول ، ولذا فإننا ننصح بضرورة معالجة الأمور بمنتهى الحكمة والحذر وخاصة في هذه الفترة بالذات قبل الجرى وراء أية حركة كنت .

ثم جاءت الانباء السعيدة تحمل انباء الافراج عن المعتقلين ، واطلاق حريات الرجال الذين كان لهم في يوم من الايام الحول والطول في المجال الاقتصادي ، فعلم الناس أن الحياة الطبيعية بدأت تدب من جديد ، وأن الظروف الاستثنائية بدأت تنقشع رويدا رويدا ، وأن الحكومة صارت مطمئنة على مركزها وأنها صارت مثبنة القواعد والبنيان ، فعادت الثقة بالناس ، وأقبلوا على اوراق الحكومة ، فارتفعت أسعارها ، وانتعشت الحركة فبدأ الاقبال اول ما بدأ على سندات القرض الوطني ١/٣٪ ، فكثرت تداولها واهتمت بذلك شركات التأمين وصناديق التوفير لان لديها قدرا كبيرا من سندات الدولة .

حادث آخر

وفي ٩ الجاري ظهر في الافق السياسي تغيير آخر . فقد تعدل

تشكيل الوزارة الحالية ... بل قل تلعمت ، ودخلتها وجوه جديدة ، يشهد لها اجمع بالنزاهة ، والكفاءة ، وحسن التصرف ، وسعة الافق .

وممن يهمنا الكلام بخصوصه في صدد باب الاوراق المالية - وزير التجارة والصناعة الجديد ، فهو معروف لدى المشتغلين بالمسائل المالية والاقتصادية . وقد ادلى عقب توليه الوزارة بحديث جاء فيه :

« من أهم المشروعات التي اجعلها موضع اهتمامي الآن تعديل قوانين الشركات والمناجم ووضع قانون ييسر على الشركات الاجنبية أن تتحول الى شركات مصرية . وأن من أهم المسائل التي أعنى ببحتها أيضا ، تشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية في مصر ، وتذليل جميع العقبات التي تعترض سبيلها وخاصة نقل ارباح هذه الاستثمارات الى الخارج » .

وأظن أن تصريحها بهذا لما يدخل الطمأنينة على نفوس المتعاملين في بورصة الاوراق المالية ، ويحقق حلما طالما تمنوه ، ألا وهو انجاز تشريع الشركات وتشريع المناجم حتى يطمئن أصحاب رؤوس الاموال الى أموالهم .

اجتماعات جمعيات عمومية

الخميس ١٨ ديسمبر : شركة الفنادق المصرية ليمتد بفندق سميراميس ، شركة الاسكندرية والخرطوم التجارية بالاسكندرية ، شركة مضارب الارز برشيد والاسكندرية .

الجمعة ١٩ ديسمبر : ايسترن كومباني بمركز الشركة بالجيزة . شركة المكابس الحرة المصرية . جمعية عمومية عادية وغير عادية .

السبت ٢٠ ديسمبر : شركة تنظيف وكبس القطن بالاسكندرية .

الاثنين ٢٢ ديسمبر : شركة اتحاد حلاجي القطن ليمتد بالاسكندرية .

وفعلا حدث رد الفعل في اليوم التالي مباشرة ، اذ اتسع نشاط التعامل ، وتقدمت مرة أخرى سندات القرض الوطنى ، وتبدلت أوراق آبار البترول ، والاسمدة الكيماوية ، وحصص السكر ، وأوراق مصر الجديدة . ثم اقلت السوق يوم ١١ الجارى على جانب كبير من النشاط .

وجهة نظر ...

وما دامت السوق يسودها هذا النشاط الكبير منذ نحو أسبوعين ، وقد تناول هذا النشاط جميع الفئات ، وجذب رؤوس الاموال الراقدة في البنوك ، بل وسيستجلب رؤوس الاموال الاجنبية ، فانه من المحقق ان صدور القانون الجديد لشركات المساهمة وقانون المناجم والمحاجر سيكون لهما احسن الاثر في هذه الحركة الجديدة ويعززانها ...

اذك فاننا نلح ، بل ونطالب بشدة لاصدار هذين القانونين حتى تتحقق المشروعات الجديدة التى تنتظرها البلاد والتى سيكون فى انشائها الراجح الاقتصادى الحقيقى لمصر ...

اخبار الشركات

كان أهم انباء الشركات ، نبأين هامين ، اولهما خاص بشركة الامنيبوس العمومية «ثورنيكروفت» والثانى الخاص بشركة مصر بالمحلة .

ففيما يختص بالاولى صدر حكم من الدائرة العاشرة المدنية بمحكمة القاهرة الابتدائية بشأن وضع ممتلكات هذه الشركة تحت الحراسة القضائية لحفظ حقوق العمال قبلها ، وتعيين وزير الشؤون البلدية حارسا عليها .

اما الخبر الثانى ، فقد نشرت شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ميزانيتها لتوضيح مركزها المالى فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، ومنها يتضح ان الارباح الخاصة بالسنة المذكورة بلغت ٦٠٥٤١٤ جنيها ، يضاف اليها ١٤٦٠ كرصيد

مرحل من العام السابق فى اول اكتوبر سنة ١٩٥١ . وهذا يدل على مدى نجاح هذه الشركة .

شركة مصر لعلف الحيوان

(ش . م . م)

صرحت الحكومة أخيرا بتصدير الكسب والعلف فى حدود ١٠٠.٠٠٠ طن من الكسب الغير مقشور وخمسة آلاف طن من الكسب المقشور وخمسة آلاف طن من العلف . ولا شك ان هذه الشركة ستدخل بنصيب كبير فى هذه الصفقات ، مما سيسبب لها رواجاً ، وانتعاشاً بعد كساد أصابها طيلة عامين ماضيين ، وتعوض أضعاف هذه الخسائر .

شركة البلاستيك الاهلية

(ش . م . م)

تم استبدال ١١٤.٠٠٠ سهما من الاسهم القديمة بغيرها من الاسهم الجديدة لهذه الشركة ، ويتبقى بعد

ذلك حوالى ٦٠.٠٠٠ سهما قابلة للاستبدال ، وهذا يدل على مدى الثقة التى وضعها جمهور الممولين فى ادارة الشركة الجديدة . وسوف يتم قريبا تقييد أسهمها فى لائحة الاوراق المالية المتداولة فى البورصة .

شركة السكر المصرية

(ش . م . م)

لقد ارتفعت حصص تأسيس السكر بشكل واضح فى البورصة يوم ١١ الجارى بسبب ان فريقا من حملة حصصها رفعوا دعوى على ادارة الشركة للمطالبة بالارباح التى لم توزع عليهم منذ عام ١٩٣٠ ، وكان فى ذلك غبن كبير عليهم .

شركة الاعتماد الاسكندري

(ش . م . م)

اجتمعت الجمعية العمومية الغير عادية للشركة يوم الاربعاء ٣ ديسمبر الجارى للتصديق على شراء عشرة آلاف سهم من أسهم شركة الاعتماد الاسكندري بسعر ٢٨٥ قرشا للسهم الواحد ، والترخيص بالتالى لمجلس الادارة بتخفيض رأس مال الشركة الى ٣٦٠.٠٠٠ جنيها بالغاء العشرة الآلاف سهم المذكورة . كما عرض على المساهمين تعديل المادة الخامسة من القانون النظامى الخاصة بانقاص رأس المال من ٤٠٠.٠٠٠ جنيها ممثلة فى ١٠٠.٠٠٠ سهما الى ٣٦٠.٠٠٠ جنيها موزعة على ٩٠.٠٠٠ سهما .

الشركة المساهمة

لتنظيف وكبس القطن

(ش . م . م)

نشرت الشركة ميزانيتها لعرضها فى الاجتماع التاسع والعشرون المنعقد فى يوم السبت ٢٠ ديسمبر الجارى . ومنها يتضح أن مجموع الارباح بلغت ٥٧٢٥١ جنيها .

العدد القادم

عدد خاص

عن

التنمية

الاقتصادية

القطر

في النصف الاول من ديسمبر سنة ١٩٥٢
وفيما يلي المركز الاحصائي للقطن حتى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢

المخزون في ٨/٣١ المحصول	موسم ٥٢/٥١	موسم ٥٣/٥٢
٨٧١٦٧٤ر	٨٦٢ر٤٤٥	٩٤٣١ر٠٠٠
٨٠٧٥٦٦٩ر	٩٧٢٣ر٥٤٠	١١٨٧٦ر٨٦٢
١٢/١٠	١٠٤٣ر٠٤٦	١٣٥٦ر٠٥٦
المستهلك المحلي	٤٠١ر٢٣٥	٣٦٥ر٦٥٤
المعرض حاليا	٨٢٧٩ر٢٥٩	١٠١٥٥ر١٥٢

الدوافع الاقتصادية وراء اضطهاد

العنصرى الذى شمل جميع الملونين ، تطور مماثل في كفاح العناصر المضطهدة . فاول مرة في تاريخ الاتحاد ، يتحد الاهالى من الاصل الافريقى مع الاهالى من العناصر الاسيوية في حركة مقاومة قوانين الاضطهاد العنصرى . . .
ففى ٦ ابريل ١٩٥٢ ، وهو اليوم الذى يوافق ذكرى مرور ٣٠٠ سنة على وصول « جان فان ريبال » اول مستعمر تظا قدماء أرض الاتحاد ، عقدت اجتماعات شعبية واسعة النطاق في جميع المدن ضم الاهالى الافريقين والاسيويين ، وفيها اتخذ قرار المقاومة . . .
وفى ٢٦ يونيو ١٩٥٢ ابتدأت اول فرقة من المتطوعين في تحدى القوانين العنصرية . وقد بلغ عدد المعتقلون منذ ٢٦ يونيو الى اول سبتمبر ١٩٥٢ حوالى ٣٥٤٥ شخص من بينهم نساء كثيرات . وهو رقم يدل ابلغ الدلالة على قوة صلابة العناصر المكافحة في تحدى هذه القوانين البربرية وعزمهم الاكيد على نيل مطالبهم . . .

وهنا يحق لنا أن نتساءل : هل حقا أن أراضي الاتحاد لم تعد تتسع للمستعمرين البيض والهنود ؟ . . !
للإجابة على ذلك نقول ان مساحة اتحاد جنوب افريقيا تبلغ : ٤٧٢٠٠٠ ميل مربع . وكثافة السكان هناك ٢٤٩ لكل المربع . بينما هذه النسبة تبلغ ٥٣٧٧ في انجلترا ، ٢٥٤ في الدانيمرك ، ٧٣٤٥ في هولندا ، ٢٨٢ في الهند ، ٢٠٣ في الباكستان .
اذن فدعوى مزاحمة الملونين للبيض دعوى باطلة . .

وهكذا ، نستطيع أن نقرر ، انه وان كانت هذه الحرب العنصرية الفاشستية التى تشنها حكومة مالان ظاهرها تدعيم سيادة الرجل الابيض على الملونين ، الا أنها في الواقع هى المحافظة على السيطرة الاقتصادية للمستعمرين الاوروبيين . ولا شك أن هذا الاضطهاد والكيث لن يستطيعا أن يصددا هذه القوى الاقتصادية النامية . فالنصر لها في النهاية ، شاء الرجل المستعمر الابيض أم لم يشأ .

فوزى رياض فهمي
مأمور الضرائب

« بقية المنشور ص ٧ »

الاقتصادية وبالتالي افساح المجال الاقتصادي أمام المستعمرين البيض .
وما أصاب الهنود أصاب الاهالى الافريقين أيضا . فلكى تحدى الحكومة من منافستهم للعمال الاوروبيين ، منع الاهالى من مزاوله الحرف الفنية . كما حرم عليهم الانضمام لنقابات العمال التى تضم العمال البيض . وغرض المستعمر واضح وهو بث روح التفرقة بين العمال وتفتيت وحدة الطبقة العاملة . ولكى تأمن الحكومة منافسة العمال من الاهالى الافريقين في المستقبل ، منعت الاهالى الافريقين من الانضمام الى معاهد التعليم التى يدرس فيها البيض ، كما أوقفت الاتفاق على معاهد التعليم المخصصة لغير الاوروبيين وحرم عليهم الالتحاق ببعض المعاهد العليا والاقتصاد في تعليمهم على المراحل الاولى أو المتوسطة فقط . . .

كذلك أصدرت حكومة مالان قانونا خاصا بعمال البناء من الاهالى الافريقين حرمت فيه توظيفهم في الاعمال التى تتطلب مهارة في المناطق التى لا تخص فئتهم . كما قرر وزير الاشغال في البرلمان أن تدريب العمال من الاهالى الافريقين سيقصر على الحرف الدنيا - وفرض القانون غرامة ١٠٠ جنيه والحبس سنة لكل من يخالف القانون .

ولكى تمنع حكومة مالان في القضاء على الاهالى الافريقين ، أصدرت تعليماتها لكل الوزارات والمصالح بأن يحل البيض محل الاهالى الافريقين في الوظائف العامة .
وهكذا تطورت قوانين التمييز العنصرى ، فلم تعد موجهة ضد الاهالى من الاصل الاسيوى بل شملت زملاءهم من الاصل الافريقى . فحرم على الملونين السير في نفس الطرق الرئيسية التى يسير عليها البيض ، والدخول من الابواب الرئيسية في المنازل والمنشآت وخصصت لهم ابواب خلفية خاصة بهم وبالحوانات . كذلك خصص للملونين مقاعد خاصة في الاوتوبيسات والسينما والمطاعم والبوستة الخ . . .
وطبيعى أن يصاحب هذا التطور في التمييز

اصبحت سوقنا القطنية مرتبطة تمام الارتباط بتطورات الاسعار في سوق نيو يورك ، فاذا ما نزلت الاسعار في بورصة نيو يورك نزلت أسعار أقطاننا في بورصة ميناء البصل « البضاعة الحاضرة » . وكان لتوالى هبوط الاسعار في بورصة نيو يورك طوال الاسبوع الماضى تحت تأثير توقع انتهاء الحرب الكورية وتطورات الحالة السياسية في أمريكا اكبر الاثر في نزول الاسعار ببورصة ميناء البصل حتى بلغ سعر الجود ٥٦ ريال ورتبة الفولى جود ٥٤ ريال والفولى جود فير ٥٢ ريال اى بنقص قدره ٤ ريال عن أسعار الحكومة في الرتب العالية و ٢ ريال في الرتب الواطئة - وترتب على ذلك احجام البائعين عن البيع بميناء البصل وتفضيلهم تسليم اقطانهم الى الحكومة بالاسعار الرسمية والى زيادة مبيعات لجنة القن المصرية الى المصدرين

أما حركة المبيعات بميناء البصل منذ أول ديسمبر حتى ١١ الجارى فقد بلغت ١٣٢٢٧ بالة معظمها من الكرنك حيث بلغ جملة المباع منه ٥٥٧٣ بالة والاشمونى حيث بلغ ٤٤٢٣ بالة وحركة المبيعات بصفة عامة هادئة .

ومما يجدر الاشارة اليه ظهور التقدير الأمريكى الخامس والبالغ ١٥٠٠٣٨ر٠٠٠ بالة بزيادة قدرها ١٣٣ ألف بالة عن التقدير السابق وكان هذا التقدير متوقعا .

أما حركة الصادرات ولو انها اكثر نشاطا من الموسم الماضى الا انها تجد صعوبات كثيرة بعضها بسبب الظروف السياسية التى تتمثل في الحصار الاقتصادي الذى تضربه انجلترا على محصولنا الرئيسى من عدم استيراده طوال السنتين الماضيتين مما نتج عنه أزمة الاسترلينى المعروفة والبعض الآخر بسبب أزمة المنسوجات العالمية وقلة القدرة الشرائية لدى المستهلكين

شركة مصر للحرير الصناعي

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة - مركزها الرئيسي ومحلها القانوني
عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠.٠٠٠ ر.٢٥٠ جنيه ممثلة في ٦٢٥.٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج. م.
منها ٣٧٥.٠٠٠ سهم اسميا و ٢٥٠.٠٠٠ سهم لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعي ومشتقاته ومادة السيليولوز
ومشتقاتها والاتجار في كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية
اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة
مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعي ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعي

الشركة الوحيدة بالقطر المصري والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعي
ومشتقاته وتنتج يوميا

عدد	عدد
٦٥ طن من خيوط الحرير	٦٥ طن من الالياف القصيرة
١ طن من ورق مصروفان	٣ طن من حامض الكبريتيك
٥ طن من ثاني كبريتور الكربون	١٥ طن من سلوفات الصودا
	البلورة (ملح جلوبر)

شركة مصر للغزل والنسيج

مصانعها بالمحلة الكبرى م.م. ١٠ القاهرة



تنتج
أجود الأقمشة القطنية والصوفية

التي تمتاز
بأحدث الرسومات والأذواق
ثبات الألوان ومتانة القماش
وخصب الأسعار

تطلب من جميع
المحللات التجارية

الخزائن الليلية

حافظوا على أموالكم ومجوهراتكم ومستنداتكم

من السرقة والحريق والضياع في الليل والنهار
بأيداعها خزائن أمينة تحميها من العبث أو الضياع ، فتصبح في أمان بفضل

خزائن بنك مصر

أدخل بنك مصر نظام الأيداع الليلي ، فأنشأ الخزائن الليلية لحفظ النقائس والمقتنيات الثمينة
في غير أوقات العمل به وفي الظروف المفاجئة .

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد فريد بك
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب
المنصورة : فرع بنك مصر

نظام خاص للأيداع في الليل بعد فضاء السهرات أو لأي سبب مفاجيء
لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية

شركة مصر للخليج الاقطان

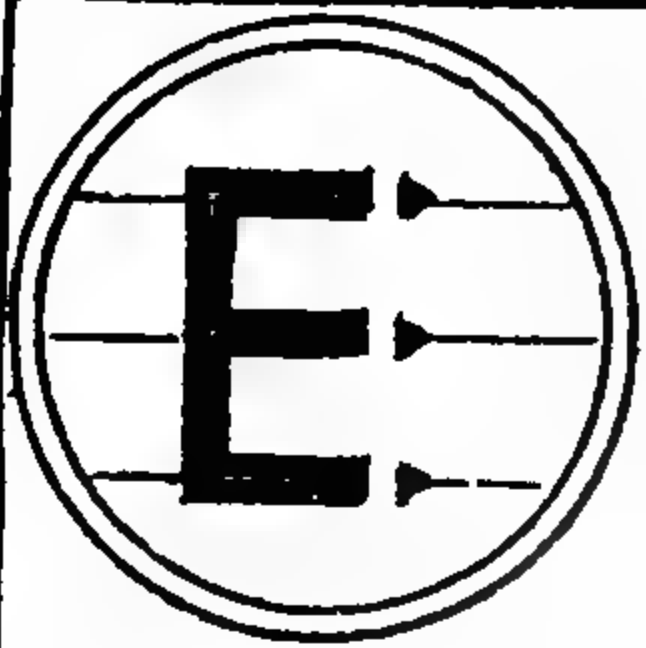
احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى

أكبر شركة لحاج القطن فى القطر المصرى تحلج أكثر من مليون قنطار سنويا فى محالجها التسعة المجهزة بأحدث الآلات ، والموزعة على المناطق الرئيسية لزراعات القطن فى الدلتا والصعيد

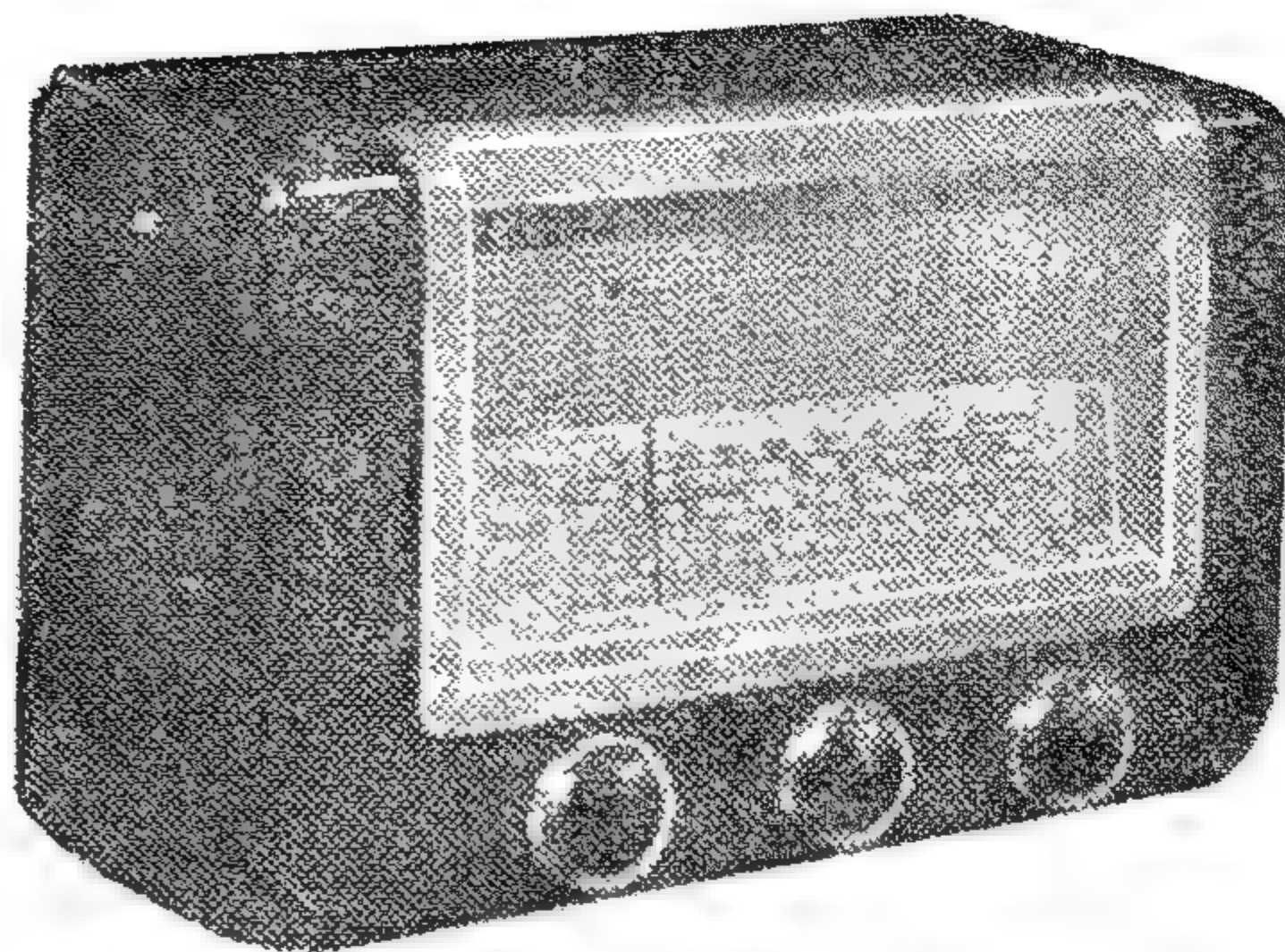
وتتولى الشركة أيضا جميع الاعمال المتعلقة بالقطن من : تمويل • تخزين • نقل • تأمين • كبس بخارى

رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب : السيد محمود العتال

مركزها الرئيسى : عمارة بنك مصر : ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة
محالجها : بالمحلة الكبرى - المنصورة - بنها - الواسطى - طاميه -
الفيوم - مغاغة - جرجا



راديو ايجر العالمى



أداة سر و
الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت اليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

م. ١٨٥٦٠

شركة ايرمك مصر
القاهرة ١٨ شارع صبرى ابو علم باشا "بركتينا" ت ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية سائلة - وجافة - راديو منظم
راديو للسيارات ٤ - ٥ - ٦ - ٧ صمامات يعمل
على التيار المتقطع والمستم - صندوق انبوه فاخر



شركة مصر للغزل والنسيج

م. ١٠ القاهرة



م. ١٠ القاهرة
مؤسسة مصر الكبرى
فان انتاجها الإنتاج الجيد

في متانة القماش

في ثبات الألوان

في رخص الأسعار

الإنتاج الذي يطعم المواطنين
في جميع المحلات التجارية



شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

ع.س.ت ١٤ القاهرة

حافظوا على :

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من
الرقّة والحربى والضياء
فى الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمى من العبث بها
أو فقدانها ، وتصبح فى أمان بفضل خزائن

بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإبرار الليلي فأنشأ « الخزائن الليلية »
لحفظ النقائص والمقتنيات الثمينة فى غمادى يعمل به فى ظروف الفجأة

القاهرة : المركز الرئيسى : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبرار فى الليل بعد قضاء السررات ، أو لادى سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسى بالقاهرة والاسكندرية



الاقتصاد والمحاسبة

الشم
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطة رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٤٥
١٥ يناير ١٩٥٣

مشكلة الطرق فى مصر

من المسائل التى يجب أن تحتل الصدارة فى معالجة مشاكل مصر الاقتصادية والمالية مسألة الطرق فمما يحير العقل أن نرى هذه المسألة الحيوية قد طال أهمها عشرات السنوات وفى الوقت الذى كانت بلاد العالم تتسابق فيه الى انشاء الطرق واستنباط أحدث الوسائل لبنائها وتوفير اسباب الطمانينة والسلامة لمستعمليها نرى أننا لم نكد نفعل شيئاً فى الثلاثين أو الأربعين عاماً المنقضية وباستثناء الطرق التى حتمتها عليها معاهدة ١٩٣٦ لم تنشأ طرق تستحق الذكر

ولعله مما يصور حقيقة تغلفنا عن غيرنا فى هذا المضمار ان نعلم اننا اذا نسبنا عدد اكياومترات من الطرق التى أنشئت فى مصر حتى الآن الى مجموع السكان نجد ان كل مائة ألف شخص يخصهم ٦٠ كيلومترا فى حين أن هذه النسبة فى نيوزيلندا مثلاً هى ٤٢٠٠ أى اننا لكى نلحق بهذه الدولة يجب أن نضاعف طرقنا الرصوفة ٧٠ مرة .

وليس انشاء الطرق مسألة ثانوية و ترفية تلجأ اليها الدول التى بلغت غايتها من اثراء والتقدم بل انها عامل اساسى وهام لتحقيق التقدم ولا يمكن لبلد ان يرفع مستوى الانتاج والعمل فيه اذا لم تيسر طرق النقل والمواصلات لكل جزء فيه .

ومن المعلوم ان مرور طريق رئيسى بقطعة أرض زراعية يزيد كثيراً من قيمتها وليس أدل من هذا على نفع الطريق وأهميته . كما أن كنوزنا المقبورة فى بطون الصحارى والجبال على شاطئ البحر الاحمر لا يمكن استغلالها او توفير العمال لها الا اذا تحسنت المواصلات وأمكن تيسير النقل منها واليها .

وفضلاً عن ذلك فان تحسين الطرق يؤدى الى وفر مادى محسوس فى استهلاك الوقود واطارات السيارات وأدواتها مما يعود على البلاد بفائدة مادية عاجلة ومحقة .

وقد ذكر المهندس حسن رجب وكيل وزارة الحربية فى محاضراته اخيراً ان تحسين الطرق فى القاهرة نفسها يؤدى الى وفر من هذه الناحية يقدر بحوالى ٨٠٠ ألف جنيه

ان مشكلة الطرق يجب ان تحتل الصدارة بين مشاكلنا ويجب ان تعتبر مقدمة فى مشروعاتنا العاجلة

احمد عنان

مشكلة الطرق فى مصر :
لرئيس التحرير

معرض وتعليق : صراحة الارقام
- ادارة خاصة لقنال السويس

- دولة الخير

هل حل بالعلم الكساد ؟ :
بقلم اقتصادى كبير

القطن ومشكلتنا الاقتصادية :
بقلم الدكتور عبد الرزاق
محمد حسن

اقتصاديات الشرق الاوسط :
انتاج الحبوب فى الشرق
الوسط

مخازن المواد والمهمات :
الاستاذ موسى حقى

اسواق الحديد والصلب فى
العالم

اخبار الاقتصاد العالمى

الخبر والاطلاع على الملفات
المماثلة : بقلم الاستاذ ت. ا

التعليم التجارى فى مصر فى
اربعين سنة : للاستاذ عبد
اللطيف حسين عميد كلية
التجارة بجامعة ابراهيم

النشاط الصناعى فى مصر فى
عام ١٩٥١/١٩٥٢

الاوراق المالية فى النصف الاول
من يناير

حول لجان التوفيق فى مصر
والخارج : بقلم الاستاذ
محمد صديق لهيطة

من اعلام الاقتصاد : وليم
سينيور

قوانين وقرارات



صراحة الأرقام

~~~~~

الاقتصاد يعتمد في قياس مراحله على الأرقام التي كثيرا ما تفتقر إلى المنطق وإلى الحجّة . فالأرقام هي التعبير الصحيح للوضع الاقتصادي لبلد ما ، وبفضلها يستطيع الرجال المسؤولون عن تسيير دفة الاقتصاد القومي الاسترشاد في علاج المشكلات الطارئة أو المتأصلة .

والأرقام هي التعبير الصريح عن الحالة الراهنة ، بل هي التعبير الوحيد الذي يستطيع الواقعيون أن يعتمدوا عليه إذا أرادوا أن يناوؤا عن الهوى وعن الأمل العريض في غير طائل .

وما دام هذا هو الحال ، فلا معدي عن مصارحة الشعب بحقائق الأرقام وبلاغه الإحصاءات ، فانهما تبصره بالموقف الاقتصادي لمصر من جميع نواحيه ، وتجعل كل فرد من أفراد هذا الشعب يتعاون في عصر «الاتحاد والنظام والعمل» على تحقيق أقصى ما يستطيع من رخاء اقتصادي .

ولهذا نرى أن من أخطر ما يسيء إلى الاقتصاد الوطني ترك المجال واسعاً أمام العبارات العامة أو الجوفاء التي يفوه بها البعض اجتهداً أو مبالغة في الأمل أو مبالغة في التشاؤم . فالمبالغة في هذين الحالين أمر غير مرغوب فيه ، وضرره أكثر من نفعه .

فلنعمل على أن تحل لغة الأرقام محل لغة الكلام والانشاء . وهذه دعامة من الدعائم التي ينهض عليها العهد الجديد .

## إدارة خاصة لقنال السويس

~~~~~

بعد خمسة عشر عاماً تعود شركة قنال السويس إلى إشراف الحكومة المصرية بعدما ظلت منذ نقيب القنال خاضعة لإشراف مجلس ذي طابع شبه دولي .

وللقنال منزلة استراتيجية وحربية لا ينكرها أحد ، ولكن الشاؤم التجاري لهذه الشركة لا يقل منزلة عن الذخيرة السياسية والعسكرية للقنال . وأكبر برهان على ذلك أن شركة القنال تعد الأولى في العالم من حيث ضخامة أعمالها ، وهي تتفوق على شركات استخراج الذهب في جنوب إفريقيا وشركات استنباط الزيت في الولايات المتحدة .

وقد رأت الحكومة المصرية أن من حسن السياسة وبعد النظر أن تشرع منذ الآن في التأهب لذلك اليوم الذي تغدو فيه شركة القنال إدارة مصرية صميمة ، فنشأت إدارة خاصة في وزارة التجارة والصناعة لشؤون القنال ، وأعدتها للامام بجميع أمور هذه الشركة منذ الآن .

وإذا كان من حسن التوجيه إنشاء إدارة القنال الحكومية قبل أن تدعو الحاجة إلى مباشرة عملها في هذا الوقت ، فإن من حسن الكياسة ألا يكون مصير هذه الإدارة مماثلاً لمصير «وكالة شؤون ما بعد الحرب» التي أنشأتها الحكومة في أثناء الحرب فأخفقت في التأهب للشؤون التي تلت الحرب .

وأعمال شركة قنال السويس ذات ثلاثة أنواع :

عمل إداري يقتضى استعداداً خاصاً لإدارة الشركات الكبيرة وتولى أمورها المالية .

وعمل فني يقتضى تأهباً خاصاً للإشراف على الآلات والمعدات اللازمة لصيانة القنال وحماية الملاحة فيه وتوسيعه واندقاد السفن إذا جنحت أو تعرضت لمأزق .

وعمل عادي كالأعمال الكتابية والحسابية وغيرها من الأعمال التي لا تقتضى حذقاً خاصاً .

وما دامت إدارة حكومية قد انشئت

لمتابعة أمور شركة القنال ، وجب عليها أن تشرع من الآن في إيجاد هذه الفئات الثلاث من الموظفين حتى لا يتعرض سير العمل لعطل ، وحتى لا تكون الإدارة المصرية للشركة أدنى مرتبة من الإدارة الأجنبية .

دولة الخير

~~~~~

من النظم الاقتصادية التي عرفت بعد الحرب العالمية الثانية ، انظام السائد الآن في بريطانيا وهو الذي يطلق عليه اسم «دولة الخير» welfare state والمقصود بهذا النظام هو أن تهيء الدولة لأفرادها خدمات صحية واجتماعية تكفل لهم حياة رخيصة يستوى فيها العامل البسيط والوزير الخبير . وقد عرفت مصر في بعض سنينها الأخيرة دعوة تماثل هذه ، غير أن «دولة الخير» في مصر لم تستطع أن تحاكي تلك في بريطانيا بسبب تأصل النظام الإقطاعي في مصر ، وبسبب تخلف الاقتصاد الوطني في مجال الإنتاج .

وقد يكون من الردة أن يدعى أحد اليوم إلى العدول عن نظام الضمان الجمعي ، فقد صار جزءاً من سياسة البلاد المقررة ، ولكن يجب ألا تتجه البلاد في كلياتها وجزئياتها إلى هذا المشروع إلا إذا استقرت دعائم الاقتصاد فيها ، وإلا إذا زاد الإنتاج زيادة تجعل من الميسور الانفاق على أبواب الخير ، حتى لا يزيد أعباء المصروفات الحكومية زيادة لا تحتملها إيراداتها .

فدولة الخير ، مرحلة لا تبلغها الدول إلا بعد أن تكون قد عالجت نواحي القصور والعيوب في كيانها الاقتصادي ، وإلا بعد أن يكون التفاوت الصارخ بين الطبقات قد زال تماماً .

وإذا كانت بريطانيا قد ادخلت بعض تعديلات جوهرية على نظام «دولة الخير» ، فجعلت الخدمات الصحية تتم مقابل أجر زهيد بعدما كانت تتم بلا مقابل ، فإن في ذلك معنى التطور المستمر لجعل هذا النظام ملائماً لحاجة الدولة ، وإمكاناتها فلا ينبغي أن تتحمل الدولة عبئاً يزيد على طاقتها لمجرد رغبتها في كسب عطف شعبي زائف .



# هل حل بالعالم الكساد ؟

- ٣ -

سيميما ما يدخل منها في حيز المنطقة الاسترلينية ، ولكن تدهور اسعار هذه المواد في منتصف عام ١٩٥١ قضى على ذلك التحسن الطارئ على تبادلها التجاري .

أما الساع الدولار التي تصدر معظمها دول أمريكا اللاتينية كالبن والسكر والنحاس والبترول فقد تميزت بشيء من الاستقرار ، اذ كان الارتفاع في اسعارها طفيفا وبقيت تلك الاسعار مقبولة حتى وقتنا هذا أما البلاد المصدرة للبترول في الشرق الاوسط وأمريكا اللاتينية والتي

اسعار بعض المواد الى دون مكانت عليه قبل الحرب الكورية . ولكن أثر الحرب الكورية على هذه البلاد كان يتفاوت شدة وضعفا من دولة لآخرى تبعا لعاملين : أولهما طبيعة وتكوين ميزان المدفوعات بكل دولة ، والاخر هو برامج الاستثمار والسياسة المالية والداخلية .

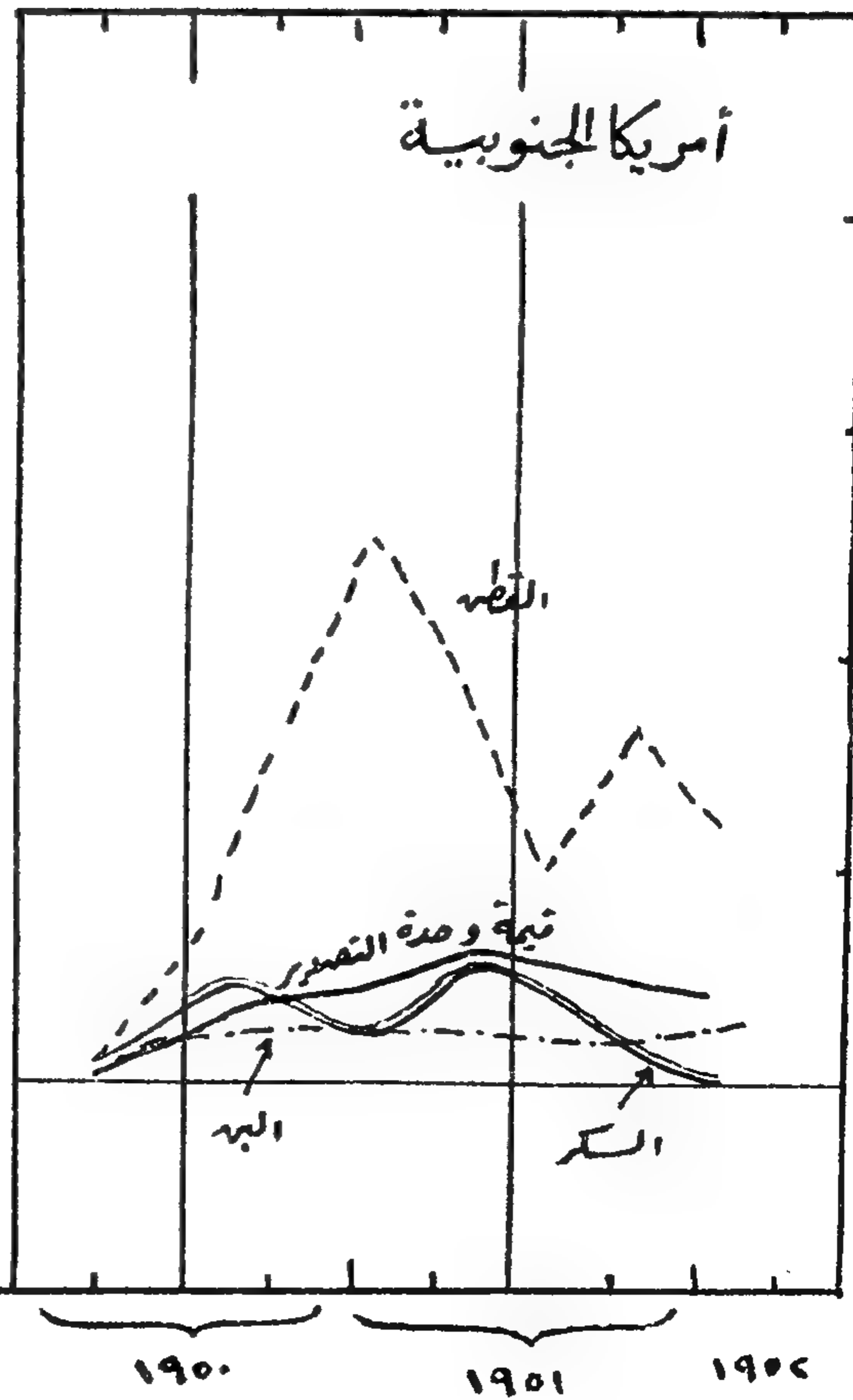
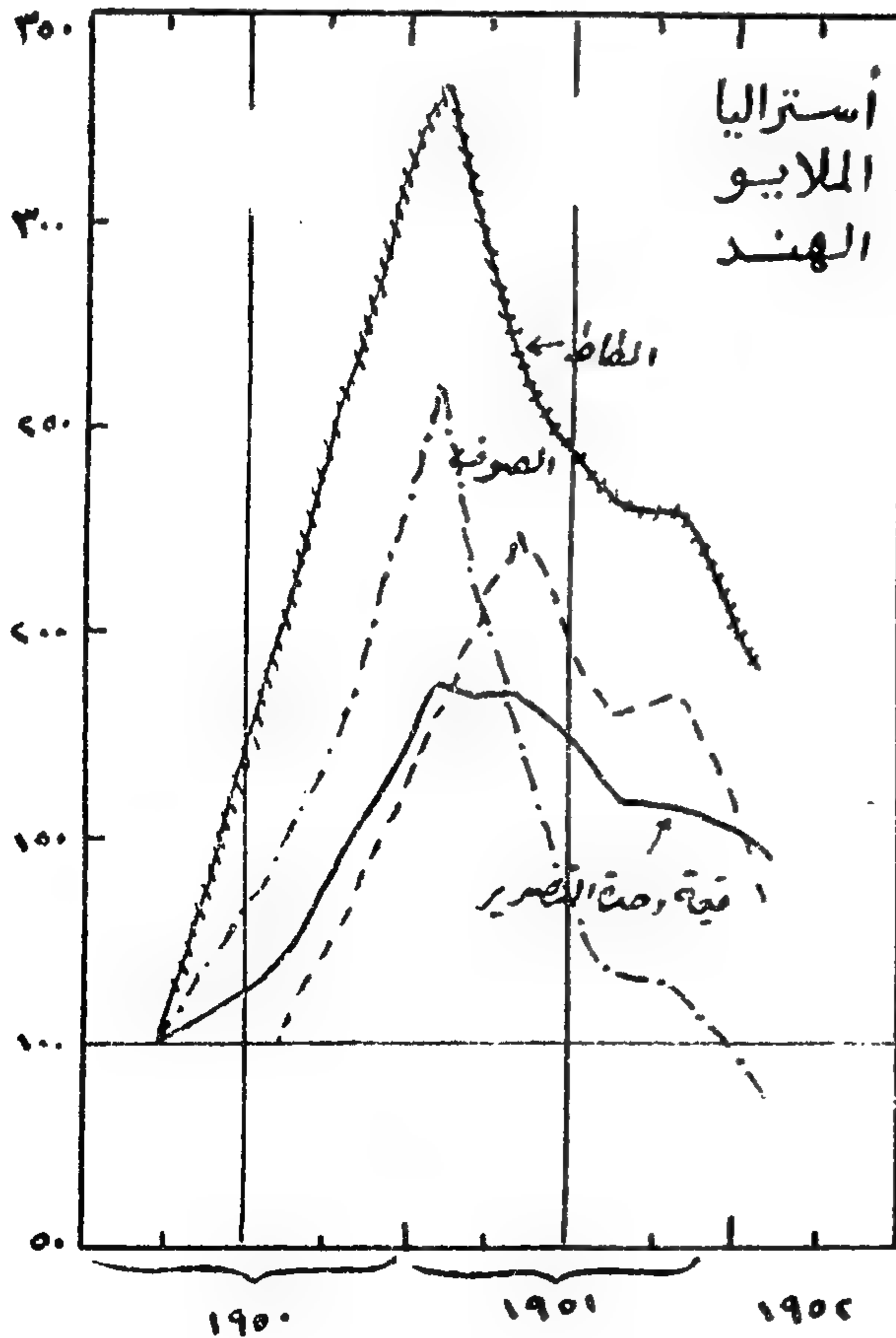
وقد أدى الارتفاع الشديد في اسعار المواد الأولية ذات الأهمية الاستراتيجية كالمطاط والقصدير والصوف الى تحسن ملحوظ في ميزان المدفوعات ببلاد الشرق الاقصى ولا

عرضنا في العددين ٤٢ ، ٤٣ من هذه المجلة للتطورات الاقتصادية في أوروبا عامة وأمريكا خاصة واليوم نستعرض حالة البلاد المنتجة للمواد الخام

اسم الميزان الحسابي في البلاد المنتجة للخامات في الفترة ١٩٥٠-٥٢ بالاضطراب العنيف بسبب قيام الحرب الكورية وما صاحبها من ارتفاع كبير في اسعار المواد الأولية ، بلغ مداه في منتصف سنة ١٩٥١ ، ثم أخذ بعد ذلك في الهبوط حتى وصلت

## أسعار صادرات المواد الأولية

ال نصف الأول من عام ١٩٥٢ : ١٠٠ =



سيئا كبيرا على الحالة الاقتصادية الداخلية كما أحدث ارتباكاً في الميزان الحسابي لتلك الدول مما حدا بحكوماتها أخيراً إلى فرض قيود شديدة على الاستيراد . وهكذا سرى الانكماش فيها من حصيلة الصادرات إلى الدخل الأهلّي والقدرة الشرائية ثم إلى الواردات .

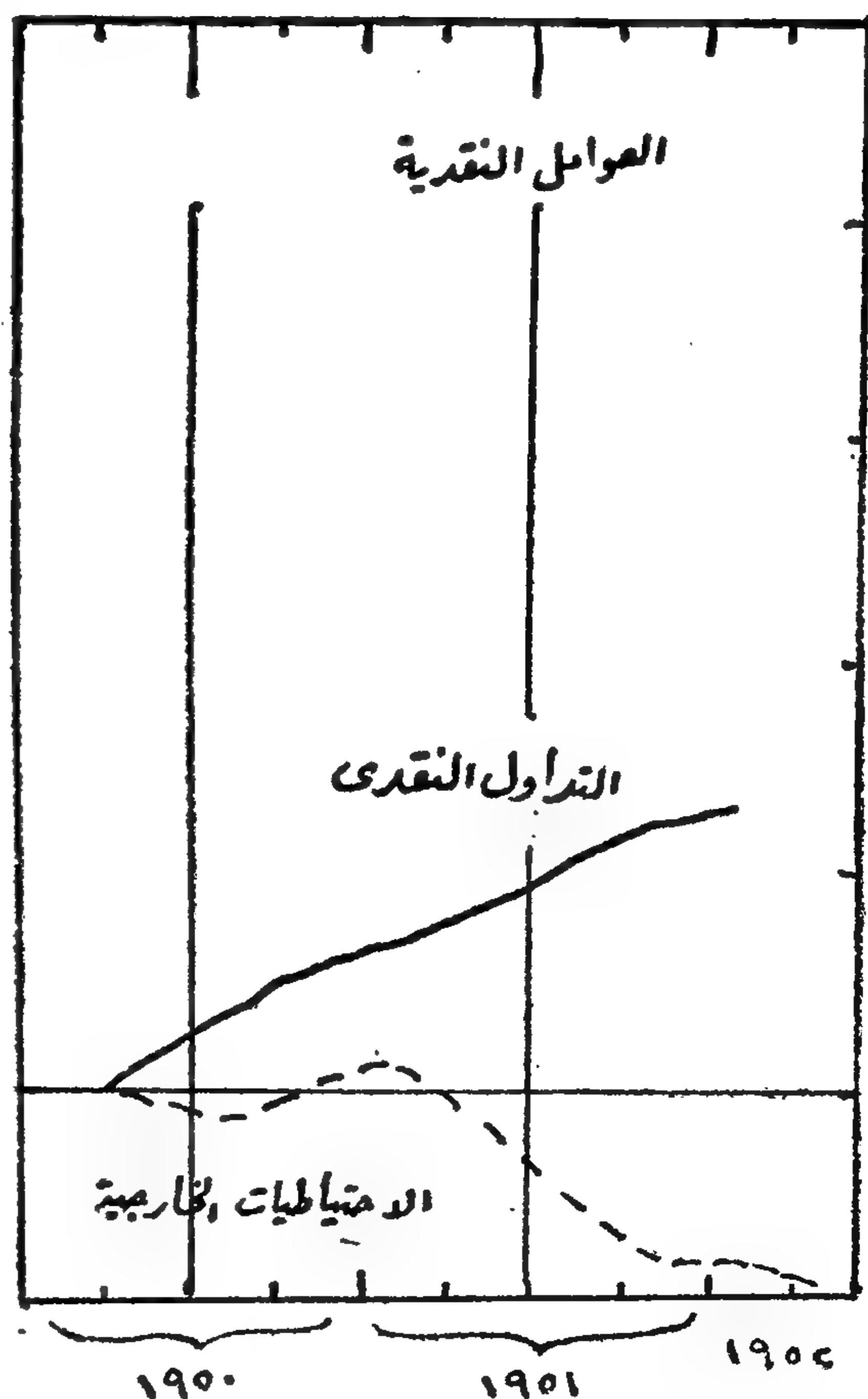
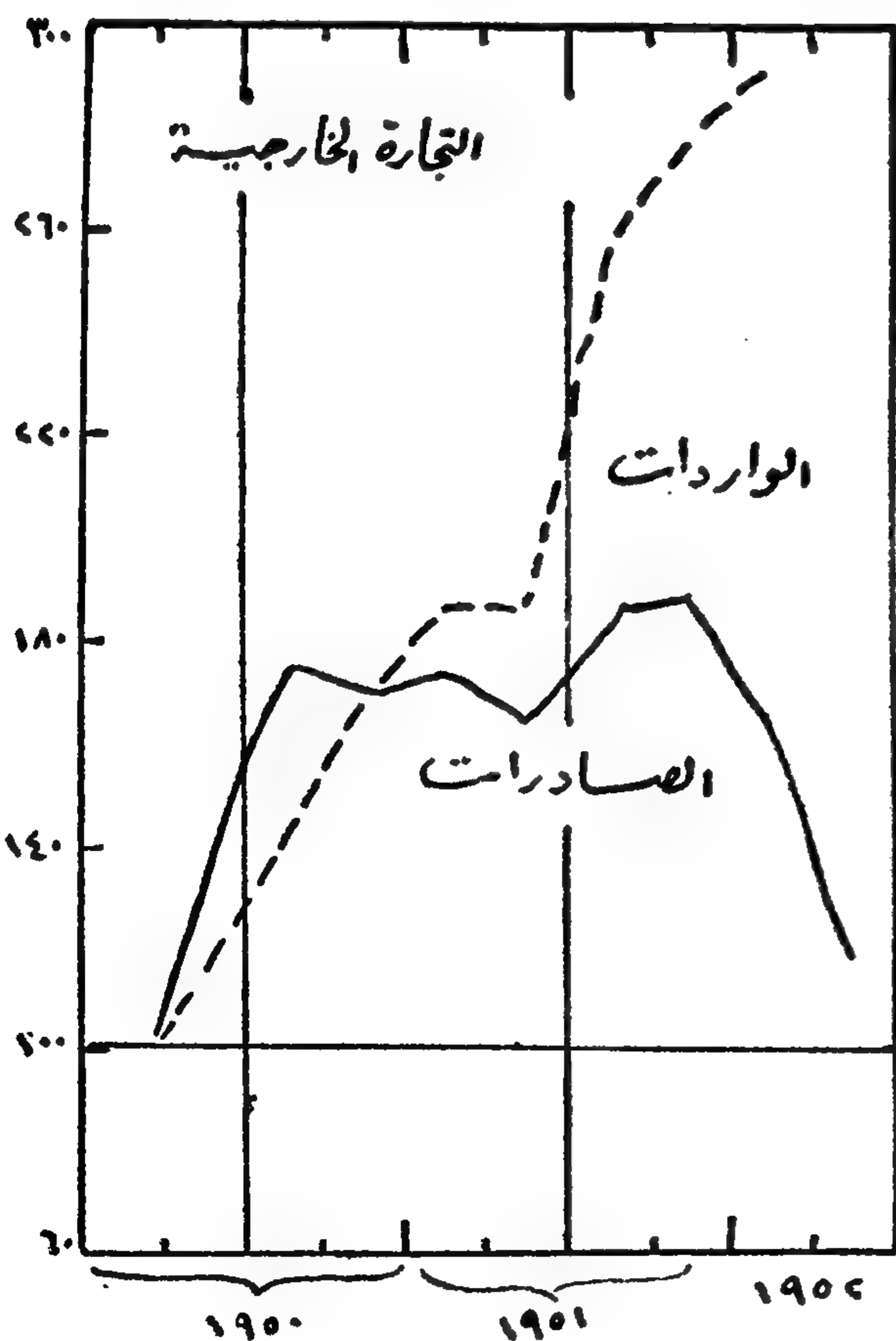
وحتى في الدول المنتجة للمواد الأولية التي لا تعتمد على التصدير إلى هذا الحد ، كالبرازيل وأستراليا ، اللتان تمران بفترة تصنيع وانتقال ولا تمثل الصادرات فيها سوى جانب محدود من الدخل الأهلّي ومن الإنتاج المحلي فإننا نجد أن اقتصاديات كل

تعذر الاستيراد ، وتخفيف قيود الاستيراد واستمر الإقبال على الاستيراد حتى بعد أن هبطت حصيلة الصادرات مما أدى إلى السحب من احتياطات الذهب والعملات الأجنبية إلى درجة أن هذه الاحتياطات قد هبطت في بعض الدول إلى مستوى يقل عما كانت عليه قبل الحرب الكورية والمعروف أنه على الرغم مما تبذله الدول المنتجة للمواد الأولية من جهود لتنمية اقتصادياتها الداخلية ، فإن معظمها لا يزال يعتمد على مادة واحدة أو عدد قليل محدود من المواد الأولية تمثل صادراتها نحو ٤٠ ٪ أو أكثر من مجموع الصادرات . وهكذا كان لتدهور أسعار المواد الأولية أثراً

تفد إليها رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فلم تتأثر بالانتعاش الكوري وانحساره بقدر ما تأثرت بتعديل الاتفاقات بينها وبين شركات الاستغلال فيما يتعلق بزيادة الاتاوات التي تحصل عليها الحكومات ، كما كان لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فيها أثره في تحسين ميزان مدفوعاتهما وقد تبع الزيادة في دخول البلاد المنتجة للمواد الأولية بسبب ارتفاع أسعار صادراتها اتجاه إلى مضاعفة الاستيراد . ولا سيما من السلع الرأسمالية وكانت مدفوعة في ذلك بعدة عوامل منها تزايد الربح من الواردات بسبب الحالة التضخمية الداخلية والخوف من اتساع نطاق الحرب الكورية وما يترتب عليه من

## البرازيل

النصف الأول من عام ١٩٥٣ = ١٩٥٠





## الانتاج الزراعى فى عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣

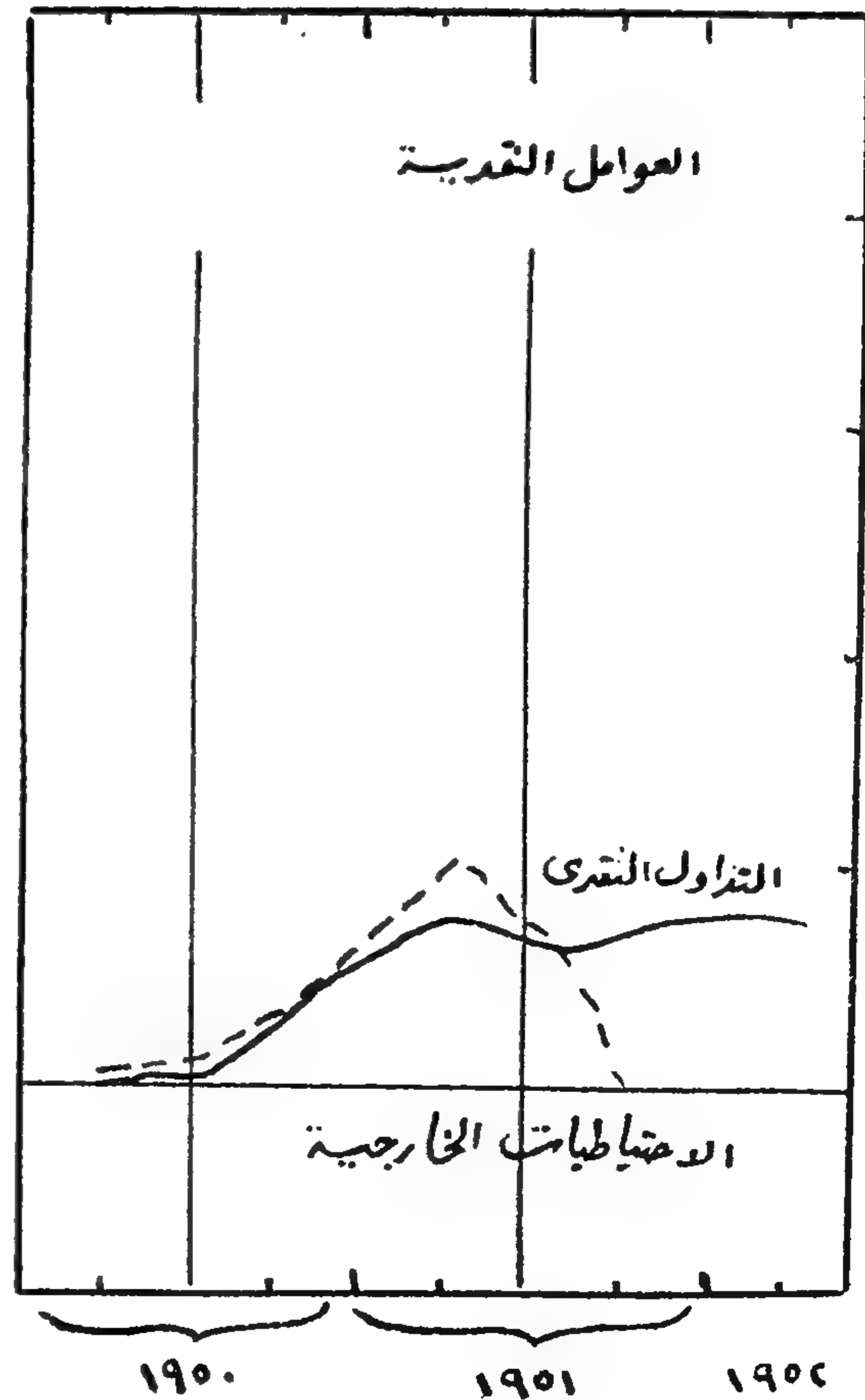
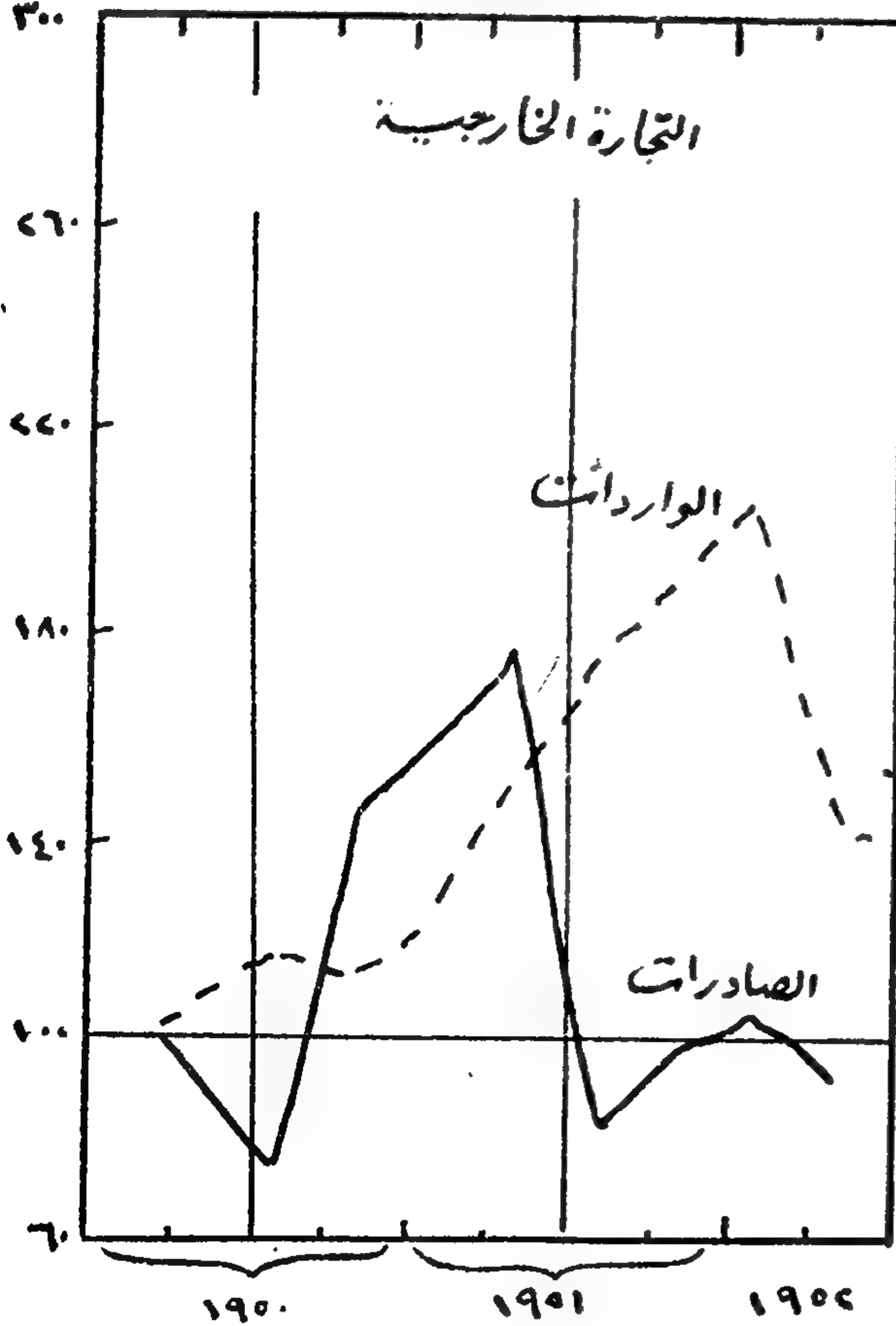
ومع ذلك فنظرا الى المستوى العالى المستمر فى المصروفات الخاصة والعامة يبدو من غير المحتمل ان ينهار النشاط الاقتصادى العالى ، ومع ذلك فبالنسبة لبعض السلع الهامة كالسكر والشاي والقطن والمطاط ، نجد ان انتاجها أصبح اكبر من الاستهلاك الحالى ومشاكل تسويقها أصبحت واضحة . ومن المحتمل ان يكون اتجاه اسعار المنتجات الزراعية فى المستقبل القريب الى النزول منه الى الصعود ، ولو انه من غير المتوقع ان تكون تقلبات الاسعار فى المستقبل بنفس الشدة التى كانت عليها بالماضى

يبدو من التنبؤات عن الانتاج الزراعى فى عام ١٩٥٢ / ١٩٥٣ أن عرض السلع الغذائية سيكون أكثر مما كان عليه فى العام الماضى ، ولو أنه سيكون هناك نقص طفيف فى انتاج السلع غير الغذائية . وأما من جهة الطلب فان مستوى النشاط الاقتصادى وعلى الاخص فى أمريكا الشمالية ينبئ بطلب كبير مستمر على الغذاء والمواد الخام الزراعية ، خلال ١٩٥٣ ولو انه سيضعف بعض الشيء نتيجة لحالة الانتاج الصناعى فى بعض المناطق كأوروبا الغربية ، والحالة غير المستقرة للبلدان التى تعتمد على تصدير المواد الأولية . .

منهما قد تأثر بارتفاع اسعار المواد الأولية فى أوائل الحرب الكورية ثم بتراجعها فى منتصف ١٩٥١ . والواقع ان التقدم الاقتصادى فى هاتين الدولتين جعل تضاعف الطلب المشتق الناشئ عن الفائض فى الميزان الحسابى أكثر منه فى الدول الأخرى وكما ازداد طلبهما على الواردات بنسبة تزيد عنها فى الدول الأخرى فكان من نتيجة ذلك ان واجهت هاتان الدولتان مصاعب جمة فى ميزانهما الحسابى دفعهما فى النهاية الى فرض قيود شديدة على الاستيراد . بل ان استراليا قد وضعت قيودا على الاستيراد حتى من المنطقة الاسترلينية نفسها وكانت القيود فيها اشد منها فى الدول المتأخرة اقتصاديا .

## أستراليا

النصف الأول من عام ١٩٥٠ = ١٠٠



# القطن وسكتنا الاقتصادية

بقلم  
دكتور عبد الرزاق محمد حسن

أدت بخروجها عن كل تقليد سليم ، الى تعطيل تصريف القطن وهبوط أرقام صادراته الى مستوى غير معهود . وانحصرت فكرة السياسة الخاطئة في الإشارة الى تدخل الحكومة في سوق القطن بوضع حد أدنى « وهمى » له . وهذا الاتجاه نفسه نلمسه في العدد الأخير من النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى وكذلك في إشارة «الاقتصادى الفنى» لجريدة الاهرام بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٢

حقيقة يوجد انخفاض فى أرقام الصادر من القطن قدره ٣ مليون قنطار فى سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ الا أننا مع ذلك نجد أن قيمة صادرات القطن قد زادت بمقدار ٥٨ مليون جنيه عن نفس المدة .

وقد قام اتجاه آخر يرمى الى القاء تبعه انخفاض صادرات القطن على بريطانيا التى هبط استيرادها بمقدار ١٤ مليون قنطار فى هذا الموسم عما كان عليه الحال فى الموسم السابق . وأصبح ما استوردته حوالى خمس ما كان عليه ، كل هذا صحيح ، ولكن كيف لنا أن نغضب من ذلك وكأننا نسينا أن هناك كفاح شعبى ضد بريطانيا ، وكانت الامة مجمعة على ضرورة حرماننا للصناعة البريطانية من الخامات المصرية . فإذا كان هناك خطأ فهو أننا لم نبحث عن موارد أخرى للتصريف لا سيما وقد ظهر من بيانات مصالحة الاحصاء أن هناك من البلاد من تضاعف التصدير اليها فى نفس المدة ولو اعتبرنا أن سياسة المقاطعة لم تكن الا شكلية ، فلم يكن من مصلحة بريطانيا أن تتحول عن شراء القطن المصرى لان معنى ذلك الاستعاضة فى الغالب بالقطن الأمريكى ، أى دفعها الثمن بالدولار وهو ما تحاول جاهدة أن تتجنبه .

ولا أنكر أنه باستطاعة بريطانيا التأثير فى سوق القطن المصرى على أساس أنها أكبر الدول المستوردة وكانت تستهلك حوالى ثلث صادراتنا وهى فى العادة تحتفظ بكمية مخزونة تمكنها من التوقف عن الشراء مدة ،

الاسعار عامة وليس فى القطن بالذات اخذت تخف منذ اوائل العام الحالى، فرجوع المحافظين الى الحكم فى بريطانيا ، والخلاف حول التسليح ودرجته ، والشعور بوجود ميل نحو سياسة انكماشية وحالة الانتظار لانتخابات الرئاسة الأمريكية ، أضف الى ذلك عدم مجاراة أجور الطبقات العاملة للمستوى العالمى للأسعار لا سيما المواد الغذائية ، وانخفاض القوة الشرائية بالنسبة للبلاد المنتجة للمواد الخام لا سيما الفقيرة منها ، أدت مجتمعة الى وجود حالة ركود فى الطلب العالمى تلاه اتجاه نزولى فى الاسعار . وتوضح الاحصاءات البريطانية أن عدد العاطلين المؤمنين فيها قد ارتفع من ١٨٦٠.٠٠٠ عامل فى يولييه سنة ١٩٥١ الى ٣٩٤٠.٠٠٠ عامل فى يولييه سنة ١٩٥٢ وتظهر حالة الكساد العامة فى العالم لا سيما صناعة المنسوجات من ملاحظة ضعف صادرات الدول الكبرى - أمريكا وبريطانيا والهند واليابان اذ انخفضت من ٩٥٩ مليون ياردة مربعة فى الربع الثانى من سنة ١٩٥١ الى ٧٢٤ مليون فى الربع الاول من العام الحالى، أى بانخفاض قدره ٢٤٠٥ ٪ وقد وصل التدهور فى بريطانيا وحدها الى أكثر من ٣٥ ٪ بين الربع الثانى من عام ١٩٥١ والربع الثانى من عام ١٩٥٢ .

كل هذه العوامل كان من الواجب أن تنبهنا الى الخطر الذى نحن مقباضون عليه ، ولكن مع ذلك وجدنا الكثير من التعليقات « الاقتصادية » والتصريحات الرسمية التى تحاول أن تهون من الأمر . فنجد مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ تشير الى « أن ما تعانيه البلاد اليوم من شتى صنوف الضيق إنما يرجع الى السياسة الخاطئة التى اتبعت حيل القطن فى العامين الماضيين ، والتى

تمر البلاد بحالة من الركود الاقتصادى ، وهذا يظهر من تقلص المعاملات التجارية والاتجاه النزولى فى سوق الأوراق المالية وجمود الاستثمار . ويرجع ذلك الى كثير من العوامل بعضها خارجى ليس فى استطاعتنا التحكم فيه وبعضها داخلى يرجع لظروفنا الخاصة . . والعامل المشترك فى كل هذا كما لست فى حاجة الى التنبيه اليه هو القطن ، الذى يكون من ٧٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من صادراتنا . وبمعنى آخر اذا كان ميزاننا الحسابى متوازنا ، فإن القطن يدفع النسب السابقة من قيمة وارداتنا من الخارج ، فأى انخفاض فى سعر القطن ، أو فى طلبه يؤدى بالتالى الى تدهور معاملاتنا مع الخارج فيقل ما يمكننا الحصول عليه من سداد وآلات وطباق الى غير ذلك .

وبالرغم من أهمية القطن فى اقتصادنا المصرى الا أننا فى حالة لا تمكنا من التأثير فى أسفاره العالمية التى تؤثر بدورها فى سعره فى السوق المحلى، والدولة الكبرى المنتجة للقطن هى أمريكا اذ تنتج فى المتوسط من ٥٠ ٪ الى ٦٠ ٪ من المحصول العالمى فى نفس الوقت الذى تنتج فيه مصر ما لا يزيد عن ٥ ٪ . أما كوننا أكبر دولة منتجة لمحصول طويل التيلة فإن ذلك لا يؤثر كثيراً فى المستوى العام لسعر القطن . وعلى هذا فإن كمية محصول القطن الأمريكى وسياسة الحكومة الأمريكية ازاءه وطالب العالم عليه كلها عوامل تؤثر تأثيراً مباشراً فى أسعار القطن العالمى وبالتالى المصرى . وقد حدث فى السنوات التالية للحرب زيادة كبيرة فى الطلب العالمى على القطن بالنسبة للمنتج منه ، الأمر الذى أدى الى ارتفاع أسعاره التى أحس بها كل واحد منا ، وقد استمر هذا الارتفاع نتيجة لنقص الدولارات فى أيدي مختلف الدول ، وانخفاض قيمة العملات بالنسبة للدولار ، ونشوب الحرب الكورية . . وكلما تلبد الافق السياسى العالمى زاد الاقبال على تخزين القطن فارتفعت بالتالى أسعاره .

ولكن تلك الموجة الصاعدة فى



ولكن ليس هذا هو السبب الرئيسي لا سيما وقد أوضحنا أن صادراتها من المنسوجات قد تدهور بنسبة كبيرة .

ليس معنى ذلك أنه ليس في مقدورنا بيع القطن ، وأنه طالما أن هناك اتجاه نزولي في الطلب العالمي فليس لنا إلا أن نخزن ما يفيض عن حاجة ذلك الطلب ، بالعكس فإن التخلص من القطن ممكن إذا كنا جادين في ذلك ، فقد اشارت جريدتي المصري والاهرام بتاريخ ١٨ ديسمبر أن بولندا أعربت عن حاجتها إلى كميات كبيرة من القطن المصري مقابل توريد فحم وآلات وبعض المصنوعات وأشير أخيرا إلى ما تعرضه الصين وسويسرا وروسيا من مبادلة القطن ببعض ما تنتجه .

إن الصعوبة التي تواجهنا في الواقع هي أن اقتصاديين لا يحاولون أن يتخلصوا من نظام السوق الحر ، ولا يريدون أن يجابهوا حقيقة التغير الواقع لا سيما بعد الحرب العالمية الأخيرة . فإذا كانت البلاد الكبرى تنحو نحو الاقتصاد الموجه ، وتصطنع الوسائل لموازنة حساب مدفوعاتهما سواء عن طريق رخص الاستيراد والتصدير ، وضبط الكميات المشتراة والمباعة من كل بلد ، وتحديد المبالغ الممكن انفاقها خارج نطاق البلد ، بل أننا نجدنا أكثر من ذلك تعمل على توجيه الاستثمار في داخل البلد ، وتدرس بدقة شروط عقد القروض الأجنبية بما يتفق مع موازنة اقتصاد البلد في المدى الطويل ، كل ذلك كان أولى به أن يثبتنا على مبدأ التدخل في سوق القطن ، وذلك ليس بفكرة حماية طائفة بالذات وإنما لحماية الاقتصاد القومي في مجموعه . لأن كل انكماش نتيجة لقلّة الطلب تؤدي بالتالي إلى نتائج بعيدة المدى . وقد كان لفترة التردد التي اتبعت في مدة عدم التدخل في لحظة وجود هبوط في السعر مؤدية إلى زيادة الحال

سوءا ، وإمله لو كان قد حدث التدخل منذ بدء الموسم لتمكن تجنب الكثير من المشاكل وإزالة حالة الاضطراب وعدم الاطمئنان من السوق .

وإذا كان التدخل لا بد منه إذا ، فيجب أن تكون لنا سياسة مرسومة بعيدة المدى ، وبدلا من التدخل في حالة تدهور سعر القطن فقط وترك السوق حرة حينما يرتفع السعر . أو بمعنى آخر تحميل المجتمع العبء في الحالة الأولى وترك المكسب في يد طائفة محدودة في الحالة الثانية فالأولى أن تؤمم الحكومة القطن ، أي تعتبر القطن المنتج ملكا للحكومة وهي التي تحدد أسعاره بما يؤدي إلى توازن السعر بين سنوات الرخاء والكساد .

وشراء الحكومة للقطن أفضل من ترك الحصول يتحكم فيه المضاربات الداخلية ، أو السياسة الأمريكية ، بل أن الحكومة نتيجة كونها البائع

الوحيد لطلاب القطن المصري يمكنها أن تحقق فائضا أكبر من ذلك الذي الذي يحققه تجار متنافسون على المشتري الأجنبي .

مسألة ثانية وهي أن وجود القطن في يد الحكومة يمكنها من توجيه الاقتصاد القومي عن طريق النظر في مبادلاته مع الدول المختلفة بدل الاعتماد على نظام السوق الحرة ، التي ثبت قصورها عن أن تؤدي مهمتها . وها نحن نلأ نجد أن مجموعة كبيرة من الدول لا تتبعه ، وحتى تلك التي تسير عليه تقيم من الحواجز وتضع من العراقيل ما يضعف من قدره .

هذه لمحة بسيطة عن دور القطن في المشكلة الاقتصادية التي تواجهنا وسنحاول في مقال قل أن نوضح كيف تفاعلت سياستنا الاقتصادية الخارجية مع بعض العوامل الداخلية في التأثير في الحالة الاقتصادية الراهنة

دكتور عبد الرزاق محمد حسن  
مدرس بكلية التجارة - جامعة فؤاد

### مشتريات بعض البلاد المشتركة في اتفاقية القمح الدولية

في السنوات القمحية من أول أغسطس إلى ٣١ يولية

بآلاف الاطنان

| البلاد                   | ٥٠/١٩٤٩ | ٥١/٥٠ | ٥٢/٥١ | ٥٣/٥٢ |
|--------------------------|---------|-------|-------|-------|
| بلجيكا                   | ٥٥٠     | ٥٥٠   | ٥٥٠   | ٥٥٠   |
| مصر                      | ٢٤٠     | ٤٠٠   | ٤٠٠   | ٤٠٠   |
| ألمانيا                  | ١٨٠٠    | ١٨٠٠  | ١٨٠٠  | ١٨٠٠  |
| إيطاليا                  | ١١٠٠    | ١١٠٠  | ١١٠٠  | ١١٠٠  |
| لبنان                    | ٦٥      | ٦٥    | ٦٥    | ٦٥    |
| المملكة العربية السعودية | ٥٠      | ٥٠    | ٥٠    | ٥٠    |
| المملكة المتحدة          | ٤٨١٩    | ٤٨١٩  | ٤٨١٩  | ٤٨١٩  |
| بلاد أخرى                | ٤٦٦٧    | ٥٥٢٦  | ٦٠٢٦  | ٦٠٢٦  |

١٥٨١٠ ١٥٨١٠ ١٥٣١٠ ١٤٢٩١

الجموع



الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها على الحالة عند شقيقاتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعي سليم

## إنتاج الحبوب في الشرق الأوسط

عرف الشرق الاوسط زراعة الحبوب ، ولا سيما القمح ، منذ اقدم العصور ، او منذ فجر تاريخ الحضارة الذي انبثق في الشرق الاوسط من مصر وفينيقيا وليديا قبل آلاف السنين .

والمعروف ان الحبوب بصفة عامة تحتاج لفترة انبات تتراوح بين ثلاثة شهور وستة ، لا يقل المتوسط اليومي لدرجة الحرارة في خلالها عن ٦٠ درجة فهرنهايت ، وهي صفة متوفرة في الشرق الاوسط ، ولذلك نجد الحبوب تزرع في ارجائه حيثما تصلح التربة ويتوفر الماء سواء من المطر او بوسائل الري المختلفة .

بنك مصر

رمز العزة القومية

وباعث النهضة الاقتصادية

ومؤسس الشركات الكبرى

دائما

في خدمة الاقتصاد الوطني

مقال سابق بالعدد ٤٣ ، فقد بدأت بعض دول في ترسم خطى مصر ، ولكن بشيء من الحذر ، في انتاج ذلك المحصول النقدي بقصد موازنة تجارتها الخارجية عن طريق تصديره خاما او عن طريق صناعته محايا والاستغناء بذلك عن جانب من الواردات .

ويتراوح انتاج الشرق الاوسط من القمح ما بين ٧٤٦ ٪ من انتاج العالم كما لا يقل انتاجه من الشعير عن ٩ ٪ ، بينما لا يتجاوز انتاجه من الذرة ٢ ٪ من انتاج العالم ، ويكاد ينحصر في سوريا وتركيا ومصر . اما الشوفان والشليم فلا يزرعان الا في سوريا وتركيا من بلاد الشرق الاوسط ، ولا يزيد انتاجهما معا عن ١ ٪ من الانتاج العالمي

كذلك يبلغ انتاج الذرة الرفيعة في الشرق الاوسط نحو ٢٥ ٪ من انتاج العالم ينمو معظمها في مصر ، كما لا يزيد انتاج الارز عن ١٥ ٪ تنتج مصر أكثر من نصفه .

اما في ناحية البقول فينتج الشرق الاوسط نحو ١٠ ٪ من انتاج الفول في العالم كما ينتج نحو ٥٠ ٪ - او أكثر أحيانا - من انتاج العدس والقمح والشعير هما أكثر الحبوب انتشارا في الشرق الاوسط ويزرعان للاستهلاك المحلي في أغلب الاحوال ، وفي بعض السنين التي يتحسن فيها الانتاج تصدر تركيا وسوريا والعراق كميات من القمح متفاوت مقدارها بحسب تفاوت الانتاج ، وان كان هذا لا يمنع ان تتحول نفس هذه الدول في بعض السنوات العجاف من تصدير القمح الى استيراده ، كما حدث في سوريا في الموسم الماضي .

ويلاحظ ان بعض دول الشرق الاوسط يتركز انتاجها في انواع معينة

وقد كانت لمصر وسوريا والعراق شهرة في العصور الوسطى واولئ العصور الحديثة كأكبر مستودع للحبوب في العالم ، ولكن اهميتها هذه تضاءلت بغزو القمح الأمريكي للأسواق العالمية ، اذ ان ظروف الانتاج في أمريكا ذات الاراضي البكر الشاسعة لم تدع مجالا للمنافسة امام قمح الشرق الاوسط من ناحية الاسعار وتكاليف الانتاج ، فضلا عن ليونة القمح الأمريكي وملاءمة طعمه للذوق الاوربي ويحدثنا التاريخ عن أن ضخامة انتاج القمح في مصر كانت من بين العوامل التي أغرت بشن حملة نابليون على مصر في أواخر القرن الثامن عشر . وهكذا كان الحال أيضا في سوريا والعراق . ولكن استحداث زراعة القطن في اوائل القرن التاسع عشر وما صادفته من نجاح في الحلقة السابعة من ذلك القرن أثناء الحرب الاهلية الأمريكية أغرى كثيرا من البلاد والزراع بالتوسع في انتاج القمح وغيره من الحبوب .

ولما كانت الظروف في دول الشرق الاوسط الاخرى المنتجة للحبوب ملائمة أيضا لزراعة القطن كما رأينا في



من الحبوب بينما يتنوع الانتاج وتنوع ألوانه في غيرها . فبينما تقتصر ايران على زراعة القمح والشعير والارز ، تزرع تركيا ومصر كل أنواع الحبوب المعروفة في الشرق الاوسط ، ما عدا الارز في حالة تركيا ، وما عدا الشيام والشوفان فيما يتعلق بمصر . ويمتيز الشعير والذرة من أهم حبوب انقضاء الأدمى في الشرق الاوسط ، وان كنا يزرعان في غيره من البلاد ، ولا سيما في أمريكا الشمالية باعتبارهما من مواد العلف . والمتبع لتطورات الانتاج الزراعى على وجه العموم في الشرق الاوسط ولا سيما انتاج الحبوب ، يروعه منه ثبات كميات الانتاج السنوى او تدهورها أحيانا ، في جميع البلاد ، ما عدا تركيا التى استطاعت بفضل ميكنة الزراعة ، وما حصلت عليه اثناء الحرب العالمية الأخيرة وفي أعقابها من قروض ، وما قدمته لها امريكا من مساعدات فنية ومالية واسعة النطاق مكنتها من مضاعفة المساحات المزروعة وزيادة غلتها ، ولعل أكثرها استرعاء للنظر انتاج القمح الذى قفز أخيرا الى ١٩٥٠.٠٠٠ ر٥ من فى عام ١٩٥١ ويزرع القمح والشعير بكميات كافية للاستهلاك المحلى المحدود فى كل من أفغانستان واليمن والمملكة العربية السعودية ، ولكن نظرا لعدم توفر الاحصاءات الدقيقة عن انتاج الحبوب فى كل من هذه البلاد فقد استبعدت من الجداول الاحصائية المنشورة كما لم يؤخذ فى الاعتبار عند احتساب النسب المئوية لانتاج الشرق الاوسط بالنسبة للانتاج العالمى ، ولكن يقابل هذا من ناحية أخرى استبعاد رقام الانتاج الروسى من المجموع العالمى لعدم توافره فى المراجع الدولية . أما عدم ظهور لبنان والمملكة الاردنية فى الجدول فيرجع الى ضالة انتاجهما الزراعى على وجه العموم .

## انتاج الحبوب فى الشرق الاوسط

( بالآلاف الأطنان )

| متوسط         |        |        |         | القمح                 |
|---------------|--------|--------|---------|-----------------------|
| ١٩٥١          | ١٩٥٠   | ١٩٤٩   | ٣٨/١٩٣٤ |                       |
| ١٨٠٠          | ٢٢٦٣   | ٢٠٠٠   | ١٨٦٩    | ايران                 |
| ٦٥٠           | ٥٢٠    | ٥٠٠    | ٤٧٨     | العراق                |
| ٥٦٠٠          | ٣٨٧٢   | ٢٥١٧   | ٣٤١٢    | تركيا                 |
| ٥٧٠           | ٨٣٠    | ٨٨٩    | ٤٥٩     | سوريا                 |
| ١٨١٩٤         | ١٠١٨   | ١٨١٦٧  | ١٨١٨٤   | مصر                   |
| ٩٨١٤          | ٨٥٠٣   | ٧٠٧٣   | ٧٤٠٢    | المجموع               |
| ١٤٨١٠٠        | ١٤٥٨٠٠ | ١٤٠٢٠٠ | ١٢٨٧٠٠  | مجموع انتاج العالم    |
| الذرة         |        |        |         | الذرة                 |
| ١٩٥١          | ١٩٥٠   | ١٩٤٩   | ٣٨/١٩٣٤ |                       |
| ٨٤٨           | ٦٢٨    | ٧٢٤    | ٥٥٧     | تركيا                 |
| ٢٢            | ٣٦     | ٠٠     | ٢٢      | سوريا                 |
| ١٤٢١          | ١٣٠٦   | ١٢٥٠   | ١٦١٦    | مصر                   |
| ٢٢٩١          | ١٩٧٠   | ١٩٧٤   | ٢١٩٥    | المجموع               |
| ١٣٢٢٠٠        | ١٢٩٢٠٠ | ١٣٨٤٠٠ | ١١٠٢٠٠  | مجموع انتاج العالم    |
| الشعير        |        |        |         | الشعير                |
| ١٩٥١          | ١٩٥٠   | ١٩٤٩   | ٣٨/١٩٣٤ |                       |
| ٧٢٠           | ٨٧٥    | ٧٩٣    | ٧٩٣     | ايران                 |
| ٠٠            | ٩٠٠    | ٥٧٥    | ٥٧٥     | العراق                |
| ٢٦٩٨          | ٢٠٤٧   | ١٩٥٤   | ١٩٥٤    | تركيا                 |
| ١٤٣           | ٣٢٢    | ٢٩٠    | ٢٩٠     | سوريا                 |
| ٩٩            | ٩١     | ٢٢٥    | ٢٢٥     | مصر                   |
| ٤٨٧٠٠         | ٤٢٣٥   | ٣٨٣٧   | ٣٨٣٧    | المجموع               |
| ٤٨٧٠٠         | ٤٥٣٠٠  | ٤٠٨٠٠  | ٤٠٨٠٠   | مجموع الانتاج العالمى |
| الذرة الرفيعة |        |        |         | الذرة الرفيعة         |
| ١٩٥٠          | ١٩٤٩   | ١٩٤٨   | ٣٨/١٩٣٤ |                       |
| ١٩            | ١٩     | ٠٠     | ٠٠      | العراق                |
| ٨٩            | ٦٩     | ٨٢     | ٤٤      | تركيا                 |
| ٤٢٦           | ٥٦٧    | ٥٥٩    | ٤٢٦     | مصر                   |
| ٢٠٨٠٠         | ٢٠٨٠٠  | ٢١٣٠٠  | ٢٣٢٠٠   | الانتاج العالمى       |
| الارز         |        |        |         | الارز                 |
| ١٩٥١          | ١٩٥٠   | ١٩٤٩   | ٣٨/٣٤   |                       |
| ٣٦٠           | ٤٥٠    | ٤٨٠    | ٤٢٣     | ايران                 |
| ١٨٠           | ٢٥٥    | ٢٤٢    | ٢٠٥     | العراق                |
| ٦٢٠           | ١٢٤٢   | ١٨٦٨   | ٦٠٩     | مصر                   |
| ١٥١٣٠٠        | ١٤٩٨٠٠ | ١٥٢٥٠٠ | ١٥١٢٠٠  | الانتاج العالمى       |

# مخازن المواد والمهمات

حوادث اختلاس خطيرة كان الموحى بها التفرقة بين نوعى المشتريات . فكان التلاعب يعمد الى الحصول على صورتين من بعض فواتير الموردين . وتعتبر الصورة الاولى مشتريات آجلة وحينئذ تجرى القيود الآتية : عند اشراء .

من مخزن المواد والمهمات الى حساب جارى المورد ... وعند الصرف :

من ح/ جارى المورد الى البنك وبعد فترة من الوقت يقدم المتلاعب الصورة الثانية من الفاورة للصرف على انها مشتريات عاجلة فيجرى القيد الآتى : من مخزن المواد والمهمات الى البنك

وبذلك لا يمر القيد بالحسابات الجارية ( حساب المورد ) فلا يكشف موظف الحسابات الجارية تكرار الصرف - بينما حساب المخزن يكون عادة مشحونا بالمشتريات المتشابهة فيصعب اكتشاف التكرار . ولا شك ان هذا التلاعب يتطلب اتفاق المختلس من موظفين آخرين *collusion* لتكملة الحلقة . ولكن هذا الاتفاق غير مستحيل الحدوث بل انه قد حدث فعلا في مناسبات مؤلمة .

والطريقة المقترحة تتلافى هذه الخطورة فان المؤسسة ستمسك بمشتريات كلها بطريقة المشتريات

للمشتريات هو . ان تقسمها المؤسسة الى نوعين :

١ - مشتريات آجلة وهى ما لا تسدد المؤسسة قيمته فور الشراء بل تسدده بعد آجال معينة يتفق عليها بين المؤسسة وبين موردي الاصناف .

٢ - مشتريات نقدية او عاجلة وهى ما تسدد قيمتها فور الشراء . ويلزم ان تمسك المؤسسة للنوع الاول يومية اولية خاصة هى يومية المشتريات ، ويقابلها دفتر استاذ الدائنين ، بينما لا تمر المشتريات العاجلة على هذين الدفترين .

اما النظام المقترح فى هذا البحث فهو ان تمسك المؤسسة يومية المشتريات لكافة مشترياتها دون استثناء سواء كانت مرتفعة القيمة ام زهيدة القيمة ، وسواء كانت آجلة ام عاجلة . وفى تطبيق هذا النظام ثلاث مزايا - وذلك بالرغم مما يستدعيه من كثرة العمل .

( أولا ) الضبط الداخلى الدقيق لعملية المشتريات فان تطابق يومية المشتريات مع كشف الوارد اليومى للمخازن من اهم حلقات هذا الضبط الداخلى حيث لا يسمح بسقوط بعض الفواتير او تكرار قيدها .

( ثانيا ) الضبط الداخلى الدقيق لعملية صرف المشتريات . فان هذه الطريقة تسد ثلثة واسعة بنفذ اليها المتلاعبون والمختلسون . فقد وقعت

وكما يرسل امين المخزن كشفا يوميا الى قسم الحسابات بالوارد الى مخزنه . ( نظر الانموذج رقم ٢ بالعدد ٤٢ ) فانه يرسل ايضا كشفا يوميا مماثلا بالصادر من مخزنه الى اقسام المؤسسة المختلفة . ويكون مرفقا بهذا الكشف اذن صرف المواد من المخزن ، وكذلك مستندات طالب الاستلام المعتمدة من الادارة ( انظر الانموذجين رقم ٥ ، ٦ بالعدد ٤٣ ) وبذلك يكون لدى المؤسسة بيان يومى من وارد المخزن وعن صادر المخزن ايضا .

ويمكن استعمال الانموذج رقم ٧ لهذا الغرض .

وتنتهى مهمة امين المخزن ، فيما يختص بهذا الكشف ، فى ملء بياناته حتى العمود السادس ، مع ترك العمودين السابع والثامن لمتنهما بمعرفة قسم الحسابات .

وقد يتخيل البعض ان كشف الوارد اليومى ، وكشف الصادر اليومى ان هما الا « حافظة » تبين مفردات الوارد او الصادر . وأن قيمتهما الادارية تقف عند هذا الحد وحسب حتى يمكن الاستغناء عنهما والواقع على خلاف ذلك ، فان هذين الكشفين لهما أهمية كبيرة فى نظام الضبط الداخلى *internal check*

بالإساسة سنبينه بالنسبة لكل كشف منهما على حدة فيما يلى :

كشف الوارد - ان النظام المعروف

## انموذج رقم ٧

يومية صادر مخزن المواد والمهمات

كشف صادر يوم .....

| الكمية او الوزن الوحدة | اسم الصنف | رقم الصنف | القسم الصادر اليه | رقم الن | سعر الوحدة | التمن الاجمالى | ملاحظات |
|------------------------|-----------|-----------|-------------------|---------|------------|----------------|---------|
|                        |           |           |                   |         |            |                |         |



# أسوان الحديد والصليب في العالم

## « تجارة خردة الحديد »

ولا بد لعلاج مشكلة الخردة المتناقصة من الالتجاء الى زيادة استخدام الخامات الحديدية المستخرجة من المناجم

أما فيما يختص بمصر فإن مشكلة الخردة أبعد غورا وأعقد أمرا - فصناعة الحديد لدينا تقوم أساسا على الخردة اذ لم يستخرج بعد الخامات الحديدية من المناجم وسيمر وقت طويل قبل الحصول على أول كمية من تلك الحامة ولا بد أن نتدارس الموقف المحلى لانتاج الحديد حتى لا نقع فى احراج بالغ بعد فترة قصيرة

تقدر الكميات من الخردة الحديدية التى تتخلف سنويا فى القطر بحوالى ٢٥٠.٠٠٠ طن وتقدر حاجة المصانع المحلية من تلك الخردة بحوالى ٥٠٠.٠٠٠ طن فى العام تتزايد بتزايد الانتاج. ويقدر المخزون حاليا لدى المصانع وفى داخلية القطر بـ ١٥٠.٠٠٠ طن ينتظر أن تستهلك فى ثلاث أو أربع سنوات ثم نواجه مجاعة خردة تهدد المصانع المحلية بالتوقف - فليس فى استطاعة مصانعنا أن تستورد الخردة ذات السعر المرتفع من الخارج - فقد قامت مشاريعها على أساس خردة رخيصة متوافرة محليا مع استيراد باقى الخامات من الخارج - ولا بد لمعالجة الموقف من الاسراع فى مشاريع استخراج الخامات الحديدية من مناجم أسوان وغيرها .

هذا ولم يجد جديد فى اتجاهات الاسعار العالمية للحديد فيما عدا ارتفاع طفيف فى الخامات الحديدية لم يؤثر فى الاتجاه النزولى للأسعار - وقد خفضت ألمانيا النوازل البحرية مما دفع بلجيكا الى تخفيض أسعارها

| النسبة     | سعر الحديد |
|------------|------------|
| ٢٢٪ تقريبا | ٢٧/١٧/- جك |
| ٤١٪        | ٤١٠ مارك   |
| ٨٠٪        | ٤٢٠٠ فرنك  |
| ٥٠٪        | ٨٨ دولار   |
| ١١٪        | ٤٥ جنيه    |

محمد صدوق لهيطة

من الاحصاءات الطريفة الهامة التى يحسن بالمشتغلين بصناعة الحديد وتجارته أن يلموا بها الاحصاءات الخاصة بخردة الحديد وعلاقتها بانتاج هذا الصنف . . فمثلا نجد انجلترا من أهم مستهلكى الخردة حيث أن ٦٪ من خامة الحديد المنتج بها تصنع بالطريقة الكهربائية فقط أما ٨٧٪ تصنع بالطريقة العادية الاخرى - وقد استهلكت انجلترا عام ١٩٥١ ١٣٣ مليون طن بينما انتاج خامة الحديد فى ذلك العام لم تتجاوز ٨١٥ مليون طن . فاذا نظرنا الى السياسة الموضوعية لزيادة الانتاج الى ٢٠ مليون طن فى العام والى التناقص الخطير فى كميات الخردة المستوردة فمن ٤ مليون

طن استورد عام ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ينزل رقم المستورد سنة ١٩٥١ الى ٦٠٠.٠٠٠ طن ولا ينظر أن يزيد عن ٥٠٠.٠٠٠ طن هذا العام والسبب الاول هو امتناع المانيا عن تصدير الخردة - ولهذا السبب نظمت انجلترا حملة كبيرة لجمع الخردة المحلية وقد كللت تلك الحملة بالنجاح فجمع خلال ١٩٥١ (٢٤٠.٠٠٠) طن ولكن ان جمعنا المستورد والمجموع محليا فانه لن يفي بحاجة الصناعة الحديدية التى قدر لها ١٩٥٢ (٦) مليون طن خردة وهى الكمية التى يصعب ايجادها ومن ثم ستلقى انجلترا موقف دقيق معقد . وليس مما يرجى أن تزيد الخردة المحلية بانجلترا نتيجة رفع سعرها وهو السعر الذى تشرف على تحديده الحكومة . . ومن المفيد أن نرصد فيما يلى مقارنة بين أسعار الخردة فى مختلف الدول والحديد المصنوع ولناخذ الحديد المبروم

| البلد            | سعر الخردة |
|------------------|------------|
| انجلترا          | ٦/٥/- جك   |
| ألمانيا الغربية  | ١٧٠ مارك   |
| بلجيكا           | ٣٤٠٠ مارك  |
| الولايات المتحدة | ٤٤ دولار   |
| مصر              | ٥ جنيه     |

الاجابة حتى ولو صرفت قيمتها فور الشراء . فانعرض كله هو توسيط الحسابات الجارية للموردين . ويكون مستند القيد هو اذن التوريد بمخزن المواد والمهمات .

( ثانيا ) امساك سجل كامل اوردى المؤسسة . وفى هذا ما فيه من نواح ادارية هامة . كمعرفة المؤسسة لرقم عمالها مع كل مورد على حدة لاي سنة من السنوات . وكتمهيل مراجعة حسابات الموردين لمناسبة آخر العام . عن ارسال المصادقات السنوية circulars أو bien-trouvés فاولا امساك حساب خاص لكل مورد لما مكن . اجراء هذه المراجعة بسهولة . وفوق هذا فان المؤسسة كثيرا ما يكون مطلوبا منها تقديم هذه البيانات فى ابحاث ضرائبية أو قضائية وهذه الطريقة المقترحة هى التى تمكنها من تنفيذ هذا .

كشف المصادر - ان هذا الكشف كبير الاهمية فى ناحية القيود الحسابية لنظام التكاليف . فالمواد الصادرة من المخزن هى احدى شقى اعباء المؤسسة ( أى مصروفاتها ) التى يقتضى توزيعها أى تحميلها على عمليات الاقسام أو عمليات التشغيل (والشئ الثانى هو اجور العمال بطبيعة الحال) ويلزم أن يتم هذا التحميل لكل الصادر دون سقوط أى قدر منه - واطمان هذا يجب أن يتطابق كشف الصادر مع خانة المواد فى كشف التكلفة الاساسى اليومى .

فاذا كان مجموع عبء العمل labour charge يبلغ ١٠٠ جنيه

وكان مجموع عبء المواد المنصرفة material charge ١٥٠ جنيه

فان كشف التكلفة الاساسى يجب أن يشتمل على هذين الباعين بالكامل والا كانت عمالية التحميل charging-out غير كاملة مع ترك أرصدة مدينة فى حسابى العمل . والمواد ، ومن هنا تتضح أهمية كشف الصادر اليومى للمخزن حيث عملية المطابقة وضمان التحميل الكامل .

موسى حقي





### مشروع السنوات الخمس فى الهند

تقدر الاعتمادات المطلوبة لمشروع السنوات الخمس الذى قدم أخيرا للبرلمان الهندى بمبلغ ٢٠٦٨٨ مليون روبية (حوالى ١٥٠٠ مليون جنيه مصرى) فى المدة ما بين سنة ١٩٥١-٥٦، وهذه الاعتمادات تزيد عما قدر أولا بحوالى ٢٧٦٠ مليون روبية . وقد زيدت مخصصات الاستثمارات فى جميع الوجوه مع تفضيل أعمال الزراعة والرى . فخصص لتنمية الزراعة حوالى ٣٦٠٤ مليون روبية ولأعمال الرى حوالى ٦١٤ مليون روبية وللنقل والمواصلات ٤٩٧١ مليون روبية والصناعة ١٧٣٠ مليون والخدمات الاجتماعية حوالى ٣٣٩٨ مليون روبية واسكان المهاجرين من الباكستان حوالى ٨٥٠ مليون وللمشاريع الأخرى ٥٢٠ مليون .

ومن المتوقع ان يزداد انتاج الحبوب الغذائية الى ٦١٦ مليون طن سنويا او ١٤ ٪ أعلى مما هو عليه الآن والهدف المتوقع لانتاج القطن هو ٤٢ مليون بالة أى بزيادة قدرها ٤٢ ٪ ، والجوت ٤٥ مليون بالة ( ٦٣ ٪ زيادة ) ، وقصب السكر ٦٣ مليون طن ( أى ١٢ ٪ زيادة ) ولزيت البذرة ٥٥ مليون طن ( ٨ ٪ زيادة ) . اما انتاج الحديد الظهر فسيزداد الى ٦٦٠ ألف طن سنويا ( أى بزيادة ٨٩ ٪ عما هو عليه الآن ، والصلب سيزداد الى ١٢ مليون طن أى ثلاثة أضعاف ما هو عليه الآن اما منتجات الجوت فستزداد الى ١٢ مليون طن أو ٣٤٥ ٪ أكثر من الآن . ومن المتوقع ان يزداد انتاج المنسوجات الأخرى حوالى ٢٦ ٪ . وستلقى

المصانع الصغيرة للغزل اليدوى التشجيع الكافى ، وذلك للعمل على زيادة التوظيف فى المناطق الزراعية ولمضاعفة انتاجها ، لتصل الى ١٧٠٠ مليون ياردة سنويا .

وسيمول المشروع بواسطة مدخرات الحكومة المركزية وحكومات الولايات وتبلغ هذه ٧٣٨٠ مليون روبية ، وكذا بواسطة المدخرات الخاصة التى تبلغ ٢٠٠ مليون روبية وبواسطة المساعدات الخارجية التى تقدر بحوالى ١٥٦٠ مليون روبية . واما الباقي فمن المنتظر الحصول عليه بلاقتراض الخارجى .

وحوالى ٦٠ ٪ من مصروفات المشروع سيكون خاصا بمشاريع تمليكها الحكومة كالرى ومحطات توليد القوى الكهربائية واما الباقي فخاص بالقطاع الفردى . فالتوسع فى انتاج الصناعات الأساسية كالحديد والصلب والكيمائيات والمعدات الكهربائية فتعد مسئولة من الحكومة وستحمل المشروعات الفردية عبء التوسع الصناعى فى القطاع الفردى ويأخذ المشروع فى اعتباره حوالى ٤٢ صناعة من الصناعات الكبيرة والمتوسطة الحجم وهى التى تنتج حوالى ثلثى الانتاج الصناعى . ومن المتوقع ان يبلغ الاستثمار فى القطاع الفردى ، هذا حوالى ٢٣٣٠ مليون روبية .

وسيتحول حوالى ٢٠ ٪ من الزيادة فى الدخل السنوى خلال فترة تنفيذ المشروع الى تكوين رأس المال اللازم لزيادة الانتاج ، ومن أهداف المشروع الهامة زيادة حجم التوظيف ورفع الدخل الأهل بحوالى ١١ ٪ . ومن المتوقع ، ان سارت الأمور فى مجراها المنتظر ، ان يتضاعف الدخل الفردى فى ١٩٥٧ ، وذلك نتيجة لزيادة نسبة تكوين رأس المال فى السنوات التى تلى المشروع الى ٥٠ ٪ من الزيادة السنوية فى الدخل الأهل .

ولما كان من المنتظر ان تستمر العوامل التضخمية اثناء تنفيذ المشروع فمن الجوهري ان يظل نظام توزيع الغذاء بالبطاقات ساريا كما ان نظام تثبيت الاسعار بواسطة السياسة النقدية والرقابة المباشرة من الأهمية بمكان ، وذلك للحد من أثر هذه العوامل .

وأما الانتاج الزراعى فمن الأمور الهامة لتحقيقه تحديد الحدود العليا والدنيا للمدنية الزراعية ، ونشروع التعاون بين الفلاحين .

ويقدر انه فى عام ١٩٥٥ - ٥٦ ستزداد صادرات الهند بمقدار ٣٠ ٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ - ٥١ وهو عام سجلت الصادرات فيه رقما قياسيا . ونظرا للرقابة الحاسمة على واردات السلع الاستهلاكية ، فمن المتوقع ان تزداد الواردات بحوالى ١٨ ٪ فقط عما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ - ٥١ .

ولن تتغير السياسة القائمة الخاصة برأس المال الأجنبى التى تتميز بعدم التحيز وإيجاد التسهيلات اللازمة المعقولة لتحويل الأرباح واستردادها والتعويض العادل فى حالة التأميم . وترحب الهند بالاستثمار الأجنبى فى ميادين الانتاج الجديد والميادين التى ينقصها الخبرة والمهارة او للأخذ بيد الصناعة .

وهكذا نجد الهند بدأت تسير فى ركب الأمم المتقدمة فتعمل على تنمية مواردها للوصول بها الى ما يمكن تحقيقه معها لرفاهية الشعب وسد مطالبه .

### التجارة العالمية فى المنسوجات القطنية

تدل التقارير التى نشرت أخيرا بأن رغم النشاط فى تجارة المنسوجات القطنية فان انتاج ١٩٥٣ سىظل أقل مما كان عليه فى سنة ١٩٥١ . فتدل التقديرات التى نشرت فى النشرة الإحصائية التى تصدرها لجنة القطن ان الانتاج العالمى سيكون ٣٢٨٠٠ مليون طن فى ١٩٥٢ وهذا سيكون أقل بمقدار ٧ ٪ اذا ما قورن بمتوسط الزيادة السنوية البالغة ٧ ٪ فى الفترة ما بين ١٩٤٧/١٩٥١ وتعد بريطانيا على قائمة البلاد التى حدث فيها هذا نقص فى الانتاج اذ قدر بنسبة ٢١ ٪ وتليها بلادأوروبا الغربية بمقدار ١٣ ٪ بينما زاد الانتاج فى اليابان بمقدار ٢ ٪ والهند بمقدار ٦ ٪ .

### ميزان مدفوعات بريطانيا :

تدل الإحصاءات التجارية على أن حكومة المحافظين فى بريطانيا قد نجحت فى أحداث توازن فى ميزان مدفوعات بريطانيا مع بلاد العالم



## التنمية الزراعية في شيلي :

كانت الحكومة الشيلية قد طلبت ارسال بعثة من البنك الدولي للتعمير والانشاء ومؤسسة الاغذية والزراعة لدراسة الاحوال هناك ومدى امكانيات التنمية ، وقد نشر أخيرا التقرير الذي أصدرته هذه البعثة جاء فيه انه يمكن الزيادة في الانتاج الزراعي في مدى السنوات الثمان القادمة بمقدار  $\frac{381}{2}\%$  عما كان عليه في الفترة من ١٩٤٥ / ٤٩ ، ولقد اقترحت البعثة على شيلي أن تقوم بـ ٥٠٠.٠٠٠ فدان اضافية وتصلح من شئون الصرف لـ ٧٥٠.٠٠٠ فدان وتصبح ٢٥٠.٠٠٠ فدان أخرى متروكة بورا . ومن ناحية انتاج اللبن فيمكن عن طريق تحسين الغذاء واجساد الماوى الملائم للمواشي والعمل على حمايتها من الامراض يمكن زيادة انتاج اللبن بـ ٥٥٪ والاحم بمقدار ٥٠٪ ولتمويل هذه المشاريع اقترحت البعثة انه يجب ان يزداد الاستثمار الكلى الجديد حوالى ٣٠٠٠ مليون بيزوس سنويا خلال الثمان سنوات القادمة

## ميزان مدفوعات هانده :

صرح وزير مالية هولندا بأن فائض ميزان المدفوعات يقدر بحوالى ٢ بليون جيلدر ومن المتوقع الا يكون الفائض في ١٩٥٣ في مثل هذا المستوى المرتفع . ولقد اضاف الوزير ان حل مشكلة الدولار يتلخص في زيادة الصادرات الى منطقة الدولار وزيادة الانتاج والتوسع في سياسة التصنيع وتشجيع الوحدة الاوروبية بما في ذلك اتحاد بلاد البينولكس .

ففى مدة الاثنى عشر شهرا من ديسمبر ١٩٥١ الى نوفمبر ١٩٥٢ امكن تغطية ٩٤٪ من الواردات بواسطة الصادرات ( بلغت قيمة الواردات ٨٥١١ مليون جيلدر «سيف» والصادرات ٨٠٢٦ مليون جيلدر «فوب» ) . وبينما تضاءلت هذه النسبة قليلا في الشهور القليلة الماضية فانها اكبر بكثير عما كانت عليه في السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، عندما كانت نسبة الصادر للوارد ٩٨٪ ، ٧٧٪ على الترتيب .

من البنك الدولي للتعمير والانشاء يستهلك في مدى ١٥ عاما وذلك لتمكينها من التوسع في صناعة الحديد والصلب وانتاجهما . وقد منحت السلفة الى شركة هندية للحديد والصلب تقع مصانعها في بنغال الغربية وقد ضمنت الحكومة الهندية هذا القرض الذى سيساعد الشركة لتنفيذ مشروع خمس سنوات لزيادة طاقة افران الصهر من ٦٤.٠٠٠ طن الى ١٤٠ مليون من الحديد سنويا ، وزيادة طاقة انتاج الصلب من ٣٥.٠٠٠ طن الى ٧٠.٠٠٠ طن سنويا ، وعندما يتم كل هذا سيكون من نتيجته مضاعفة انتاج الحديد للاستهلاك المحلى وزيادة انتاج الصلب بمقدار الثلث .

## الحالة الاقتصادية في السويد :

جاء في التقرير الذى يصدره معهد الابحاث الاقتصادية في السويد انه ليس هناك خطر من حدوث كساد داخلى فيها ، وان التطورات التى طرأت على الاقتصاد العالمى لن تؤثر على السويد في المستقبل القريب ، تأثيرا يدعو الى التشاؤم .

## السياسة الاقتصادية في النرويج :

بدات الحكومة النرويجية في ديسمبر الماضى في محاربة التضخم ، بعد مفاوضات ومناقشات بينهاريين اتحادات العمال والهيئات العمالية الرئيسية في البلاد . فقد ناشدت الحكومة النرويجية رجال الصناعة والتجارة هناك أن يعملوا على تخفيض النفقات والاسعار ما امكنهم ذلك ، هذا خلاف ما قامت به من ناحيتها بزيادة اعانة الالبان بمقدار ٤٠ مليون كرون نرويجى ، وبذلك امكن تخفيض اللبن بحوالى ١٨٪ ، كما اقترح تخفيض تسعيرة البن والشاي ، وتخفيض العوائد البلدية والضرائب تخفيضا طفيفا . وقد كان الحافز لهذا هو الارتفاع المستمر في مستوى الاسعار . فمذ مارس ١٩٥٠ ارتفع الرقم القياسى لاسعار الجملة بمقدار ٥١٪ ونفقات المعيشة بمقدار ٣٥٪

الخارجى ، لو تركنا جانبا مساعدات الدفاع الامريكية . ففى النصف الاول من عام ١٩٥٢ كان الفائض ٢٤ مليون جنيه ، بينما كان العجز في الستة شهور السابقة لذلك ٣٩٤ مليون جنيه . وكان التحسن ناشئا عن التحسن في جانبى التجارة المنظورة فقد زاد الصادر والمعاد تصديره بمقدار ١١١ مليون جنيه بينما نقصت الواردات بمقدار ٢٤٨ مليون جنيه نظرا لسياسة الحد من استيراد المواد الخام والاغذية والتبغ .

وقد تحسن الميزان الصافى في البنود غير المنظورة من ٤٩ مليون جنيه في النصف الثانى من عام ١٩٥١ الى ١٠٨ مليون جنيه في النصف الاول من عام ١٩٥٢ . ولقد تناقصت مدفوعات المملكة المتحدة الخاصة بارباح الاسهم والسندات بـ ٢٩ مليون جنيه . ولقد بلغ النقص في مخصصات السفر الخارجى حوالى ٣٠ مليون جنيه .

## الاستثمار الفرنسى في الخارج :

بلغ الاستثمار الفرنسى الخارجى في الفترة ١٩٤٩ / ١٩٥١ ٤٨ بليون فرنك منها ٢٥ مليون دولار في المنطقة الدولارية ، ٢٢٤ مليون جنيه في المنطقة الاسترلينية ، ٢ مليون دولار كندى في كندا ، ٢٣٣ مليون فرنك سويسرى في سويسرا ، ١/٢ مليون فرنك باجيكي في باجيكا . كما يتراوح الاستثمار في بلاد امريكا اللاتينية بين ٢٠١ مليون فرنك . وتتجه سياسة الرقابة على النقد الفرنسية الى دراسة مشروعات الاستثمار من حيث منفعتها للاقتصاد القومى وخاصة على الصادرات . وقد لجأت أخيرا السلطات الى سياسة حاسمة للحد من استنزاف الاحتياطات الرسمية وقد حصلت فرنسا على حوالى ١٠١ مليون دولار ، ٩١ مليون جنيه استرلينى كدخل من استثماراتها الخارجية في الفترة ما بين ١٩٤٥ / ١٩٥١ .

## البنك الدولى والهند :

ادبع اخيرا ن الهند قد حصلت على قرض مقداره ٣١١/٢ مليون دولار ٥١٪ ونفقات المعيشة بمقدار ٣٥٪



# الخبر والإطلاع على الملفات المماثلة

- ٢ -

## معنى التماثل بين التجار

ننتقل الآن لشرح معنى التماثل بين التجار بخصوص الضريبة ، ولبيان البحث الذي يجريه الخبير لا مكان الحكم على التماثل فنقول :

ان المقصود بالتماثل هو التماثل الكلي بين الممولين لا في أشخاصهم ولا في أشكالهم ، ولكن في العوامل التي تعمل في انتاج أرباحهم سواء أكانت هذه العوامل شخصية أو مالية أو على التماثل نقول :

فعلى الخبير أن يثبت في محضره مقر المنشأة المماثلة وعدد فروعها وأماكنها ، ويكفى في ذلك أن يقال بأنها في شارع كذا أو حي كذا إذا لم يكن الصقع التجاري يختلف من مكان الى مكان بالشارع أو بالحي ، وعدد موظفيها في كل منها ومؤهلاتهم ومهارتهم على وجه العموم ، ومرتباتهم والمميزات التي يتمتعون بها مثل منحهم عمولة المبيعات أو سمسة على احضار الزبن وهكذا .

كما أن عليه أن يثبت عدد الآلات والادوات المستخدمة ونوعها ودرجة استهلاكها وتاريخ حيازتها وكذلك أنواع بضائعها وما إذا كانت مستوردة أم مصنوعة محليا خاضعة لقيود التموين أو التسعير أو غير خاضعة ، وبمعنى آخر على الخبير أن يحصل على أكثر ما يمكن من المعلومات الخاصة بالمنشأة وتجاريتها ودرجة اتساعها وتاريخ انشاء المنشأة والمكان الذي تزاوول فيه أعمالها حاليا وقبل ذلك

وعليه أن يأخذ بيانا كاملا ، ويحسن أن يكون صورة طبق الاصل ، من ميزانياتها وحسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر لها ورأسمالها ، وقربها أو بعدها عن طرق المواصلات أو الاسواق العامة ، وإذا كانت تقع في سوق الجملة لتجار الجملة أو بالقرب من المستهلكين في حالة تجارة التجزئة ، ونوع التجارة أو البضاعة التي تتاجر فيها كل منهما والسنة التي اطلع على حساباتها وتقديرات المصلحة وهكذا . . . الخ .

وبعد هذا الاثبات يقارن الخبير موقع المنشأة المماثلة بموقع المنشأة موضوع النزاع ، كما يقارن درجة اتساع أعمالها ، ويتأني له ذلك من رقم رأسمالها ومبيعاتها وعدد فروعها ومركزهما المالي في السوق التجاري وعليه أن يلاحظ أن مجرد تساوى رؤوس الاموال لا يكفي للتدليل على التماثل ، فقد يكون رأسمال احدهما ممثلا اغلبه في اصول ثابتة بعكس الاخرى الذي يمثل أغلب رأسمالها في اصول متداولة معدة للبيع ، أو قد يكون جزء كبير من رأس مال احدهما ممثل في ذمم قد تكون مشكوكا فيها ، أو قد تكون البضائع التي لدى المنشأة من النوع الحمالي الذي بطلت موضته أو تالفة ، الى غير ذلك .

ومبيعات منشأة قد يكون أغلبها بالاجل والاخرى بالنقد ، وفي هذه الحالة غالبا ما تكون نسبة الربح في المنشأة الاولى أكبر منها في الثانية ، الا أنه يجب مراعاة أن البيع بالاجل قد يصيب المنشأة بخسارة نتيجة لانعدام بعض الديون بعكس الحال في الثانية ، علاوة على أن البيع بالاجل يستدعي زيادة في المصروفات نظير أجور المحصلين ، وزيادة في عدد الكتبه اللازمين لامساك حسابات العملاء واستخراج كشوفهم أو قطع حساباتهم ، أما في الحالة الثانية فنسبة أرباحها ولو أنها قد تكون منخفضة بعض الشيء الا أنها مضمونة والاعباء اللازمة لانتاجها تكون عادة أقل ، ولهذا فعلى الخبير أن يثبت في محضره نسبة المبيعات الآجلة الى المبيعات النقدية ، وكذلك نسبة مبيعات الجملة الى القطاعي .

وقد تلجأ منشأة تماثل بضائعها بضائع غيرها وتساويها في القيمة ، ولها نفس رأس المال والموقع ، الى تخفيض نسبة أرباحها عن غيرها لتزيد في مبيعاتها وتحصل بذلك في النهاية على أرباح مماثلة للمنشآت المماثلة ان لم تزد عنها ، وذلك نتيجة لبيعها الكثير وتضخم رقم مبيعاتها بالتالي ، وهي بذلك تزيد في سرعة دوران رأسمالها

أضعاف ما تفعله المنشآت المماثلة . لهذا فعلى الخبير اذا ما وجد منشأتان متماثلتان الا أن أحدهما تزيد مبيعاتها كثيرا عن مبيعات الاخرى أن يبحث في سبب هذا الارتفاع ، فاذا وجدته نتيجة لانخفاض مستوى الربح لدى المنشأة صاحبة الزيادة في المبيعات وكانت في النهاية تحقق ربحا معقولا بالنسبة لرأسمالها المستثمر ، لم يكن من العدل تطبيق نفس نسبة الربح في المنشأة الاولى عليها .

وكثيرا ما نشاهد مصلحة الضرائب تطبق نسبة الربح الاجمالية التي استنتجتها من أوراق وحسابات احدى المنشآت الناجحة على المنشآت المماثلة دون نظر الى باقي الظروف والملابسات . وكنها في ذلك تفترض أن جميع المنشآت يلزمها أن تحصل على نفس المستوى من الأرباح أو أن تفترض فيها جميعها النجاح ، وقد تكون احداها فاشلة لسوء معاملة أصحابها للزبن أو لسوء ادارتهم أو لسياسة ارتأوها لا تملك مصلحة الضرائب حق تعديلها ، وكل ما لها هو مناقشة أصحابها في أسباب عدم الحصول على نفس المستوى من الأرباح ، فإذا ما وجدت هذه الاسباب مقنعة ، تعين عليها احترامها وأخذها في الاعتبار عند تقدير الضريبة . وبمعنى آخر فقد يكون لكل منشأة ظروف خاصة تؤثر على النسبة المثوية لأرباحها وتبعدها كل البعد عما يمكن أن تنتجه منشأة أخرى مماثلة . وقد يكون لدى احدى المنشآت أسراراً تجارية أو صناعية تجعل لبضائعها مميزات ، تميزها عن غيرها ، أو لها موردون تستأثر بهم ، أو لديها وسائل خاصة للنقل ، أو غير ذلك مما يتيح لها الفرصة لتخفيض أثمان شرائها ، وبالتالي زيادة نسبة أرباحها . وهذه النقط التي ذكرناها هي على سبيل المثال البحث لا الحصر . وسنزيد هذا البند ايضا عند الكلام على أسباب رفض الدفاتر بمعرفة المصلحة .

ولهذا فلا يقصد بالتماثل كون المنشأة تتاجر في بضائع مماثلة فقط ،



بل يجب أن يكون التماثل تاما وفي جميع الظروف والاحوال المالية . ونحب أن نشير هنا الى أن مصلحة الضرائب كثيرا ما تتخذ من قبول الممولين للاربح التي تقدرها دليلا كافيا في نظرها على أن هذا الربح هو ربح هذا النوع من التجارة ، ونطبقه بالتالى على باقى المنشآت المشتغلة به

واننا نرى أن الحبير يجب أن يثبت في محضره هذا القبول من عدمه، نظرا لان القبول يكون قرينة قوية - لا نقول قاطعة - في اعطاء فكرة عن نسبة الربح في هذه التجارة . ولم نقل قاطعة لان هذا القبول قد يكون ناتجا عن أن الممول وجده في صراحه نظرا لتفاهة تجارته وخوفه من مصاريف التقاضى التي قد تبهظ كاهله وحتى يكون على علاقة طيبة مع مندوبى المصلحة ، وقد يكون تساهل في قبول نسبة مرتفعة من الربح نظرا لانه قد أخفى جزاء كبيرا من نشاطه أو مبيعاته ، لأن ما يهمه أولا وقبل كل شيء هو المبلغ الذى سيدفعه للمصلحة ، وليست نسبة الربح فى حد ذاتها . وقد يكون هذا

القابل متهاونا فى حق نفسه ولا يصح أن يؤخذ تهاونه حجة على غيره ممن يتمسكون بحقوقهم الى أقصى الحدود . أو قبل لانه يشعر بأن الوقت الذى يضيقه فى التقاضى والحضور أمام الخبراء أثمن بكثير من المبلغ الزائد المطلوب منه . وقد يكون هذا القبول للنسبة المرتفعة قد عوض له بنسبة منخفضة فى نوع آخر من الاشياء التى يتاجر فيها أخطاء المصلحة فى تطبيقها . . . . . وهكذا .

لكل ذلك فتحدد التماثل بين منشأة وأخرى من أدق الامور التى يلزم للخبير أن يستعمل فيها كافة معلوماته وخبرته ومهارته وفنه، وعليه أن ينقب ويدرس كل حالة أمامه وظروفها وملابساتها المحيطة بها، حتى يتمكن فى النهاية من أن يحكم على هذا التماثل، وبما اذا كان تماثلا تاما أو ناقصا ، ودرجة ذلك ليتمكن بعد ذلك من تحديد مدى تأثير الخلاف على نسبة الربح فى كل حالة منها، ومدى هبوطه أو زيادته فى الحالة المعروضة عليه عنها فى الحالة المماثلة . وحتى يتمكن فى النهاية من أن ينتخب لكل حالة ما يناسبها من طرق التقدير .

« يتبع »

١٠٠

## ميزان مدفوعات اليونان :

تناقص العجز كثيرا فى ميزان مدفوعات اليونان خلال الاربعة اشهر الاولى فى السنة المالية ١٩٥٢/٥٣ ( يولية / اكتوبر ١٩٥٢ ) الى ٦٣٣ مليون دولار من ٦٣٧ مليون دولار فى نفس الفترة من العام السابق ( ١٩٥١ / ١٩٥٢ ) فبلغت الواردات ٣٧٩ مليون دولار فى هذه الفترة وكانت فى الفترة المماثلة من العام السابق ٦٠١ مليون دولار أى أنها نقصت بمقدار ٢٢٨٪ كما تناقصت المدفوعات غير المنظورة كثيرا . أما حصيلة الصادرات والتمويلات غير المنظورة فقد زادت بمقدار ٧٨ مليون دولار أو حوالى ١٦٪

صادرات سبام من الارز فى عام ١٩٥٣ :

قدرت وزارة الزراعة بسبام ، صادرات الارز خلال ١٩٥٣ بحوالى ١٢ مليون طن بالمقارنة بـ ١٥ مليون طن صدرت خلال عام ١٩٥٢ . والسبب فى قلة التقدير الخاص بعام ١٩٥٣ راجع الى الخسائر التى أحدثها الفيضان والحشرات التى انتشرت إقبال جنى المحصول فى ديسمبر .

## اسرائيل تنشئ بنكاً للدولة :

تشكلت لجنة مصرفية فى اسرائيل للعمل على انشاء بنك للدولة يزاوئ نشاطه فى هذا العام ، واستدعت لهذا الغرض خبيرا من الامم المتحدة كما أوفدت مساعد مدير بنك ليومى الى الولايات المتحدة لدراسة نظام البنوك المركزية . والمعروف ان بنك ليومى هو الذى يقوم باصدار البنكنوت فى الوقت الحاضر فى اسرائيل

## ميناء اللاذقية :

تقوم الآن شركة يوغوسلافية بتوسيع ميناء اللاذقية فى سوريا ، وتقدر التكاليف بنحو ٢٧ مليون ليرة سورية ، كما يحتاج المشروع الى ٢٧٣٠٠ طن من الاسمنت و ٩٣٠ طنا من الحديد والصلب . وقد ازدادت الحمولة المتداولة فى ميناء اللاذقية كثيرا عقب الحرب ولا سيما بعد انضمام الاتحاد الجمركى بين سوريا ولبنان ، فارتفعت من ١٦٠٠٠ طن سنة ١٩٤٥ الى ٢١٠٠٠٠ طن سنة ١٩٤٩ ، وإلى ٢٥١٠٠٠ طن سنة ١٩٥١ ، ثم بلغت أخيرا ٣٥٦٠٠٠ طن فى الشهور العشرة الاولى من عام ١٩٥٢ .

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف نصف شهرية مؤقتا

صاحب المصباح عبد الله فكرى باطل

رئيس التحرير أحمد عثمان  
مدير الادارة فؤاد الجوزورى

بصرى هنادى بنجاء الملكى

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اربع ايام من اذاعة المجلة

الاشتراكات فى مصر مبنية على نصف سنة

• فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة  
العربية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

• فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

• فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولار

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهات مصرية أو ٦/٠٠٠ جنيهات إنجليزية

• نشر بترجمات فى مصر والسودان فقط

بموجب ادواته أو مولاته بربرية أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيكات على بنوك القاهرة

أو حوالة نقدية



# التعليم التجارى فى مصر فى ٤٠ سنة

المحاضرة التى القاها الأستاذ عبد اللطيف حسين عميد كلية التجارة بجامعة ابراهيم

بنادى التجارة الملكى فى مساء ١٤ يناير ١٩٥٣

## قصة التعليم التجارى فى مصر

لقد سبقنا الاوربيون والامريكيون فى الاهتمام بشئون التعليم التجارى ووضع قواعد واصول لعاومه بأكثر من قرنين كاملين فكانت المهنة التجارية الفنية خاضعة لنظم تعليمية قوامها مواد دراسية وضعت لها كتب وصنفت فيها مؤلفات كانت عرضة للتغيير والتبديل والاضافة لتساير التطور الاقتصادى الذى غمر القارة الاوربية فى القرن التاسع عشر والعالم كله اثناء النصف الاول من القرن العشرين - وام يكن فى مصر الا الدوائر الزراعية اما ماعداها من دوائر مائة ومحال تجارية فكانت فى ايدى الاجانب تقوم الاعمال الداخلية فيها من امساك دفاتر ومراسلات على اساس اجنبية بوسائلها المعروفة .

اما فى مصر فقد بدأ التفكير فى ادخال التعليم التجارى بوسيلة انحصرت فى مجازاة بعض المعاهد الاجنبية التى كان لها الفضل فى بدء تعليم المواد التجارية فى اقسام خاصة من معاهدها بلفتها الاجنبية وذلك بتمصير وتدريب بعض المواد وتدريب المراسلات والمصطلحات بالملفات العربية والانجليزية والفرنسية . وكذلك تعليم الكتابة على الآلة الكاتبة بالملفات الثلاث - وحدث فى عام ١٩١٠ حين اتجهت هيئة ادارة التعليم الفنى الى انشاء فصول لياية فى القاهرة لتدريس ما سبق الاشارة اليه .

## التعليم التجارى الليايى

لقيت فصول القاهرة اقبالا شجاعا على التوسع فى انشاء الفصول اللياية فى الاسكندرية وغيرها من مدن الاقاليم بواسطة وزارة المعارف او بواسطة مجالس المديرية فى سنة ١٩١١ و ١٩١٢ - وقد اوحظ ان هذا الانشاء توقف فجأة الى ان استؤنف التوسع فيه ابتداء من سنة ١٩٢٠ وقد يعزى هذا التوقف الذى طال مداه الى ثمان سنوات الى ظروف الحرب العالمية الاولى - وعلى كل حال فقد كان التوسع بعد سنة ١٩٢٠ ملفتا للنظر فانشأت الوزارة فصولا لياية فى اسيوط سنة ١٩٢٠ واور سميد سنة ١٩٢٣ وفصولا اخرى فى القاهرة سنة ١٩٥٢ وميت غمر سنة ١٩٢٨ وفصولا اخرى بالقاهرة سنة ١٩٢٨ وفصولا خاصة بالبنات بالقاهرة سنة ١٩٣٠ وفصولا اخرى بالاسكندرية سنة ١٩٣٠ كما اشأت مجالس المديرية فصولا مماثلة فى الزقازيق ودمهور وبنى سويف سنة ١٩٢٠ وبنها ووططا والمنيا سنة ١٩٤١ وشبين الكوم سنة ١٩٢٢ والفيوم سنة ١٩٢٥ وفى سنة ١٩٣٠ ضمت جميع فصول المديرية لوزارة المعارف توحيدا للاشراف الفنى عليها . وكان التعليم فى هذه الفصول شاملا ل مواد امساك الدفاتر - الحساب التجارى - طرق التجارة باللغات الثلاث والآلة الكاتبة العربية والافرنجية والاختزال العربى والانجلزى - وكانت تدرس هذه المواد فى ثلاث مراحل ابتدائى ومتوسط وراقى ، ولقد كانت فترة العشرين عاما من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩٣٠ هى عصر التعليم التجارى الليايى ورائى انها كانت فترة كلها فائدة ونفع للادارة الكتابية الفنية فى دوائر الاعمال وفى دواوين الحكومة .

## قلة الاقبال على الفصول التجارية اللياية والبدء فى الغائها

لاحظت وزارة المعارف فى اواخر سنة ١٩٣١ ان الاقبال على الفصول التجارية الليلية اخذ يتضاءل وان المدارس النهارية انظامية (مدارس التجارة المتوسطة ) اصبحت وافية بحاجة البلاد فبدأت فى الغاء الفصول الليلية بالتدريج فى القاهرة والاسكندرية والاقاليم واتبعت فى ذلك وسائل نفرت اطلاب من الاقبال على هذه الفصول فقبرت فى شروط القبول وقصرتها على التجار والمستغنين فعلا بالمحال التجارية ودوائر الاعمال وامتنعت عن فتح فصول يقل عدد المتقدمين لها عن ٢٠ كما زادت الرسوم التى يدفعها الطلاب من ٣٠٠ مليم الى ٥٠٠ مليم كما قررت ان تكون امتحاناتها داخلية ولا تعطى عنها شهادة رسمية بحجة ان الغرض الاساسى من هذا النوع من التعليم هو تزويد فريق من المستغنين بالتجارة فعلا بثقافة تجارية تمكنهم من حسن اداء عملهم وادارة متاجرهم وبحجة ان الامتحانات العامة التى تقعد اطلبة هذه الفصول والشهادات التى يمنحونها تعطى فكرة خاطئة عن الغرض من انشائها واصبح خريجوها منافسين فى ميدان العمل لمن يتلقون دراسة نهارية منتظمة فى مدارس التجارة المتوسطة فتغلق ابواب العمل والرزق فى وجوههم . فقل الاقبال على هذه الفصول وام يبق منها فى سنة ١٩٣٤/١٩٣٥ سوى مدرستين بالقاهرة احدهما للبنين والاخرى للبنات واستمر الحال كذلك الى سنة ١٩٣٧/١٩٣٨ حيث فكرت الوزارة من جديد بناء على الحاج الغرف التجارية فى اعادة انشاء بعض هذه الفصول الليلية فأعادت فى تلك السنة مدرستى المنصورة واسيوط وفى سنة ١٩٣٨/١٩٣٩ باسكندرية ووططا والمنيا وبو سعيد وسنة ١٩٣٩/١٩٤٠ بنى سويف واستمرت هذه الفصول الى ان خرجت من اشراف وزارة المعارف وحول الاشراف عليها ابتداء من ١٩٤٠/١٩٤١ الى الجامعة الشعبية (مؤسسة الثقافة الشعبية) ويمكن القول ان هذا التحول كان السمار الاخير فى نفس التعليم التجارى الليايى فى مصر .

## التعليم التجارى المتوسط

### انشاء اول مدرسة للتجارة المتوسطة

انشئت اول مدرسة للتجارة المتوسطة فى سنة ١٩١١ كقسم ابتدائى من مدرسة المحاسبة والتجارة الخديوية . وفى سنة ١٩١٢ جعلت مدرسة مستقلة وسميت مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة .

وكان مقر هذه المدرسة بلرب الجماميز بقصر ابي اصبع وذلك منذ انشائها حتى سنة ١٩١٩ حيث نقلت الى قصر جناكليس بشوارع القصر العينى مكان الجامعة الامريكية الحالى ومنها الى السيوفية ثم الى شارع الدواوين وبعد ذلك نقلت الى شارع الفاكى ثم الى قصر البرمونى ثم الى منزل مذكور باشا بالحلمية الجديدة ثم الى منزل مدام رافونيك بالجيزة سنة ١٩٣٣ وبقيت بها الى الآن .

## انتشار مدارس التجارة المتوسطة

لم يكن يوجد حتى نهاية العام الدراسى ١٩٢٦/١٩٢٧ سوى مدرسة واحدة للتجارة المتوسطة وفى هذه المدة تخرج منها عدد من الشبان انتشر فى المصالح الحكومية والشركات والبيوت التجارية فاظهروا كفاية فى اعمالهم دلت على حسن اداء المدرسة للغرض الذى من اجله انشئت وادت الى زيادة الاقبال على هذا النوع من التعليم ففى سنة ١٩٢٦/١٩٢٧ كان عدد طلبات اللحاق بها ٥٧٦ قبل منها ١٧٥ فقط مما ادى الى التفكير فى انشاء مدرسة ثانية بالاسكندرية وقد انشئت هذه المدرسة فعلا فى اكتوبر سنة ١٩٢٧ وقبل افتتاح العام الدراسى ١٩٢٨/١٩٢٧ كان عدد طلبات الالتحاق التى تقدمت لمدرسة القاهرة ٦٨٣ طالبا لم يقبل منها سوى ١١٢ طالبا ولذلك فكرت الوزارة فى انشاء مدرسة اخرى بالقاهرة وانشئت فعلا فى اكتوبر سنة ١٩٢٧ كقسم مسائى كان مقره مدرسة التجارة العليا بشارع الشيخ ريحان واحق بها ١٦١ طالبا . وفى العام التالى اصبحت المدرسة نهارية فاتخذ لها المكان الذى كانت تشغله مصلحة الصناعة والتجارة بشارع فهمى بباب اللوق ثم انتقلت منه فى سنة ١٩٢٩ الى مكانها الحالى بانظاهر .

وفى سنة ١٩٢٩ انشئت مدرسة التجارة المتوسطة باسيوط حتى تناح الفرصة لتعليم ابناء الوجه القبلى بها وكان الاقبال عليها عظيما فى السنة الاولى اذ تقدم اليها ٤٢٢ طالبا قبل منها ٢٧١ غير انه فى السنوات الاخيرة اخذ الاقبال على هذه المدرسة يتضاءل بدرجة جعلت الوزارة تقرر الغائها وافتتاح مدرسة اخرى بدلا منها بمدينة ططا وقد نفذ ذلك ابتداء من اكتوبر سنة ١٩٣٧ .

وفى سنة ١٩٣٠ انشئت مدرسة التجارة المتوسطة بالمنصورة لقبول اطلبة الجدد من ابناء محافظات القنال والسويس ودمياط ومديرتى الدقهلية واشرقية وبعض مراكز مديرية الغربية وبذلك اصبح عدد مدارس التجارة المتوسطة خمسا . واستمر العدد كذلك الى سنة ١٩٤٠ حيث كان عدد المدارس خمسا بها ٨٧ فصلا وتعداد طلبتها ٢٥٦٢ .

خطط الدراسة فى مدارس التجارة المتوسطة وقد كانت خطط الدراسة والبرامج ونظم الامتحان عرضة لتغييرات كثيرة فى الفترة من سنة ١٩١١ الى سنة ١٩٤٠ فوضعت اول خطة فى يوليو سنة ١٩١١ على اساس ان مدة الدراسة سنتان على انه فى اكتوبر سنة ١٩١٢ وضع مشروع بقانون جعل مدة الدراسة ثلاث سنوات وعدلت الخطة وفى نوفمبر سنة ١٩١٤ اضيفت بعض المواد والفنى البعض الآخر وفى ديسمبر سنة ١٩٢٢ قسم العام الدراسى الى مدتين واعتبر امتحان نصف السنة امتحانا للنقل حتى لا يضطر من يرسب الى اعادة سنة بأكملها واقترب هذا النظام بادخال بعض التعديل على خطة الدراسة نفسها فانغيت بعض المواد واستبدلت بها مواد اخرى - وفى العام الدراسى ١٩٢٦/١٩٢٧ الفى نظام الفرق



النصف سنوية وعاد نظام السنة الكاملة واستمر الحال كذلك لسنة ١٩٣٥ حتى صدر المرسوم بقانون رقم ١٠٢ بوضع لائحته الجديدة لمدارس التجارة المتوسطة اضافت المواد الآتية: الخطوط العربية والفرنسية - الحساب العام والجبر والهندسة - الجغرافيا الطبيعية - تاريخ مصر الحديث - المعلومات العامة التجارية والاقتصادية .

وقد بقيت لغة التعليم بمدارس التجارة المتوسطة منذ انشائها الى سنة ١٩٣٥ اللغة العربية الا انه قد نص في المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣٥ على جواز انشاء اقسام اختيارية يكون تدريس المواد فيها باحدى اللغتين الانجليزية والفرنسية لتخريج تلاميذ يكونون على درجة كافية لمعرفة اللغات الأجنبية ووسائل الاستفادة بها في الاعمال التجارية تمكنهم من العمل في الدوائر الأجنبية لعدم اتساع ميدان العمل امامهم في المصالح الحكومية والدوائر الأهلية .

ويمكن القول ان التغييرات التي حدثت في تاريخ التعليم التجاري المتوسط كان الغرض منها تحديد الهدف الذي يرمى اليه التعليم التجاري المتوسط والعمل على تحقيق هذا الهدف الذي يتلخص في اعداد طلاب حديثي السن قصد تخريجهم من هذه المدارس في سن مناسبة تقل عن ١٧ سنة حتى لا يتعرضوا لخطر عدم مزاولة الاعمال التجارية لاسباب صحية او لعدم استكمال التكوين العقلي والخبرة الشخصية ولا تزيد على ٢٠ سنة حتى يتمكنوا من الدخول في ميدان العمل في سن مبكرة تكون قابليتهم للتكوين العملي بها كبيرة ومطامعهم المادية معتدلة وجعل دراسة المواد التجارية عملية خصوصاً في مواد طرق التجارة والآلة الكتابية بنوعها .

#### مستوى التعليم التجاري المتوسط

سبق ان قلنا ان عدد المدارس المتوسطة بلغ خمسا حتى سنة ١٩٤٠ وبالرغم مما اعترى خطط وبرامج الدراسة منذ انشاء المدرسة الاولى سنة ١٩١١ الى سنة ١٩٤٠ من تغييرات وتعديلات فانه يمكن القول ان التعليم التجاري المتوسط قد ادى الغرض منه ووصل الى هدفه فافادت البلاد منه فائدة كبيرة سواء في المصالح الحكومية او في دوائر الاعمال وسائر بجدارة التطور الاقتصادي والنشاط الصناعي والمالي الذي بدأ في سنة ١٩٢٠ بقيام بنك مصر وشركائه المختلفة بعد ذلك ونضوج الوعي القومي الاقتصادي الذي ادى الى دخول المصريين في مضمار الحياة الاقتصادية صناعية او تجارية او مالية والتوسع في الاعمال الحكومية الذي تبعه انشاء وزارات ومصالح لقد كان مستوى خريجي مدارس التجارة المتوسطة وافيا بالغرض الى حد كبير لان المدارس كانت محدودة العدد وكفاية القائمين على شئون التعليم التجاري مرضية الى حد كبير وكذلك كانت ميزانية هذا التعليم كافية لتدبير لوازمه من كتب وادوات وآلات وموظفين فنيين واداريين .

لقد كان مستوى خريجي مدارس التجارة التعليم غير مشوب بالشوائب البارزة في الوقت الحالي - كما كان اختيار المدرسين يسير على قواعد ثابتة فلا يقع الا على الاكفاء من خريجي مدرسة التجارة العليا والعائدون من بعثاتنا في الخارج - كما ان الميزانية كانت كفيلا بتزويد هذا العدد المحدود من المدارس بكل طلباتها .

فلما تغير كل هذا واضطرت الوزارة ازدياد فصول المدارس او لانشاء مدارس جديدة سنة بعد اخرى من غير امتداد في النواحي الثلاثة المشار اليها بدأ مستوى التعليم التجاري المتوسط في الانهيار وليس ادل على ذلك من انه بينما ظل عدد المدارس خمسا في الفترة من ١٩١٠ الى سنة ١٩٤٠ فقد انشئت :

اولا - بالقاهرة : مدرسة المنيرة سنة ١٩٤٤ والبنات سنة ١٩٤٦ والعباسية سنة ١٩٤٩

وشبرا سنة ١٩٥٠ والدراسة سنة ١٩٥١ ليبيا - بالاسمديريه . الاسمديريه الجديدة سنة ١٩٥٥ وابيات سنة ١٩٥٧ وابورديان سنة ١٩٥٩ والمعمودية سنة ١٩٥١ تانسا - بالوجه البشري : شين انكوم وبور سعيد سنة ١٩٤٨ وازنزيق سنة ١٩٥٠ رابعا - بالوجه البشري . اسقوط سنة ١٩٤٨ واسوان سنة ١٩٥٠

فبينما يدرج عدد المدارس من ١ الى ٥ في الفترة من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩٤٠ اي في ٣٠ سنة اذا به يقفز الى ١٦ مدرسه اي بزيادة ١٤ مدرسة في فتره ١٠ سنوات وليت الامر بزيادة في عدد المدارس وانما كان زيادة في عدد اصول وزيادة في عدد طلبة بل فصل وقلة ملائمه في الامنة فجعلها احتلت مبادئ قديمة متداعية وقلة في كفاءة المدرسين واعلمين على شئون هذه المدارس وقلة في الادوات والآلات وفله في اقبال الطلبة وانتظامهم في المدارس فكان تل هذا كفيلا باهتوط بالمستوى الى الحضيض واقترب كل ذلك ان العناية بهذا الفرع من التعليم من جانب اولي اشان باوزارة كانت ولا تزال ضئيلة جدا من تضييق في ميزانية هذا التعليم الى اهمال واضح لما يعرض من اقتراحات او قرارات لجان ويغنى الرجوع لقرارات اللجنة الاستشارية الدائمة للتعليم الفني في شئون التعليم التجاري وما نفذ منها وما اهمل نجد الكفة راجحة رجوحا كبيرا في جانب الاهمال .

اما وقد تعرضت لجوانب الضعف وسوء الحال فقد أصبح من واجبي أن ادلى ببعض وسائل العلاج وتلخص فيما يلي :

( ا ) هبوط المستوى لحملات الشهادة الابتدائية يجعل من المحتم تغيير شروط القبول بمدارس التجارة المتوسطة فلا يقبل فيها الا الناجحون في المرحلة الاولى من الدراسة الثانوية العلمية وقد يرد على هذا ان من يقبل في مرحلة التعليم التجاري بالمدارس التجارية الثانوية لابد وان ينجح طبقا للنظام الجديد في شهادة المرحلة الاولى وردى على هذا ان تلقى العلم في السنتين الاوليتين بالمدارس التجارية الثانوية يكون على ايدى كفاءة تقل كثيرا عن الكفاءات القائمة بالتدريس في المدارس الثانوية العلمية ومرجع ذلك انه لا يبين للتدريس بالسنتين الاولى والثانية بمدارس التجارة الثانوية الا الباقيين بعد استيفاء المدارس الثانوية العلمية لحاجتها من المدرسين الاكفاء يضاف الى هذا انه لا يقبل على المدارس الثانوية التجارية ولا يبقى بها الا الناجحون في شهادة المرحلة الاولى بدرجات تقل عن ٦٠ % .

( ب ) كذلك نرى من العيوب الواضحة تكديس عدد الطلبة في كل فصل وان كان ذلك محتلا في السنتين الاولى والثانية فهو غير محتمل اطلاقا في سنى التعليم التجاري بعد المرحلة العامة .

( ج ) كذلك المدرسون القائمون بالتدريس في سنى التعليم التجاري لا يراعى فيه أى اختيار وحتى اذا روعى فيه الاختيار فهو اختيار نسبي من بين خريجي كليات التجارة ممن لم يجدوا عملا بالوزارات الاخرى التي يعلمون ان مجال الترقى فيها اوسع مدى واقرب مثلا .

( د ) ومن المعلوم ان من أهم المواد التجارية في العالم اجمع هو تعليم الآلة الكتابية والاختزال ولا اثر لهذه الاهمية في وزارة المعارف اذ انها لو شعرت بهذه الاهمية واقتنعت بها اذ لاجدال في ان خريجي مدارس التجارة المتوسطة الذين يزاولون أعمال الكتابة على الآلة الكتابية في المصالح الحكومية اقل مستوى من زملائهم الذين تستخدمهم البنوك والشركات والذين هم في الغالب ممن يتلقون فن الكتابة في معاهد اخرى . وان اهم ما يعوز خريجي مدارس

التجارة المتوسطة ملكة الترتيب والتنسيق لاسيما من اسرعهم الى الدول اسنى وانسنة على اسير اسس الموده بينهم سبها على اوجه احده بالسرعه والوجه ومع ان الطريق الموصل الى اعلى المنشوده طريق وعبر يسعه احير من الصعوبات فان في اسسطة سبيده وبسطة وازنه جزء لا باس به من هذه اسفبات لو احدا على اسسا تدبير اسنصرين الاساسيين اللازمين بنهوض بمسوى تعليم احتابه على الابه الكتابية وسما اسسر الادنى واعنصر الالى .

اما عن العنصر الاول فلا بد أن يعهد تعليم الكتابة على الآلة الحاسبة للمدرسين مدربين وصوا الى درجة عالية من المهرة في الحاسبة على سك الآلات ملمين باحدث الاساليب مطمين على الطرق اتى اسرها من سيقوم في هذا المصار عارفين باصول احتابه علما وعملا وما يمت الى هذا اتميم من عناصر خارجية نفسيه وعضوية . ولا بد من الاعتراف بان امثل هؤلاء الاختصاصيين يندر وجودهم متحلين بهذه الصفات بين هينات اسندريس الموجودة في مدارس اسجارة المتوسطة فجهن من خريجي المعهد اسالى للعلوم المالية واسجاريه وهؤلاء هم اسطبة الممتازة ولكنهم لا ينفون احاجه في جميع المدارس فتضطر اداراتها أن تعهد بتدريس هذه الماده الى بعض خريجي كلية اسجارة ومنهم من لم يضع اصعبا على آلة كتابية في حياه

لذلك كان من الضروري تشجيع ايفادبعثات لمدد قصيرة الى بعض من المعاهد المختصة في تدريب مدرسين للكتابة على الآلة الكتابية في الخارج ومطالبة المرشحين لهذه البعثات بالحصول على درجة عالية من الكفاية في السرعة والدقة والتنسيق هذا عدا ما يستفيدون به من وجودهم في تلك البعثات الأجنبية من مران وتقوية في لغة تلك البلاد مما له اثره الفعال في زيادة أهليتهم لتدريس هذه المادة

وبديهي أن هذا الاقتراح ينصب على مادة الكتابة على الآلة الكتابية الفرنسية اما بخصوص اعداد العناصر ذى الكفاية في الكتابة على الآلة الكتابية العربية فانى أرى - نظرا لعدم وجود معاهد معدة لهذا الغرض - أن يختار المتأخرين في هذه المادة من بين الحاصلين على المؤهلات التجارية العالية بعد تأديتهم امتحان مسابقة في هذه المادة .

أما عن العنصر الثاني وهو الجانب الالى فان المطلاع على الحالة الحاضرة للآلات الكتابية العربية منها والفرنسية لتأخذ الحيرة ولتتملىء نفسه بالاسى على ما وصات اليه من دطب وما نالها من ارهاق وما اصابها من استهلاك لم يجد منفذا الى التجديد اسطبيعى الذى يجب أن يتشهى يدا بيد مع ذلك الاسعمال العنيف المعروضة له الآلات والتي يختلف عليها فئات عديدة من اسطلاب من الصباج الباكر الى الساعات المتقدمة في المساء واذا كان للتعليم اسجارى ان يتسع في المستقبل القريب وهو المفروض والمأمول فلا بد من اتخاذ الوسائل الفعالة الجريئة من اليوم لتدارك هذه الحالة التي بلغت من الخطورة ما لا يمكن اغفاله وما لا يحتمل التأخير او التسويف .

وان لفئة الوزارة الاخيرة الى مادة الكتابة على الآلة الكتابية وما قررت من عقد مسابقة فيها اسطلاب وطالبات مدارس اسجارة المتوسطة ومنح المتفوقين منهم جوائز عديدة سخية لدليل واضح على اهتمام الوزارة برفع هذه الماهة الى المكان المرموق الذى يجب أن تتواءم بين زميلاتها من المواد اسجارة الاخرى فوى باكورة حميدة وبدء عهد جديد في تاريخ تعليم هذه الماده سسستشر به التعليم خيرا وسسبائى باحسن الثمرات .

( البقية في العدد القادم )



## النشاط الصناعي في مصر عام ١٩٥١/١٩٥٢

١ - صدقات الغزل والنج

## ١ - حاج القطن

\* استمرت أسعار القطن ترتفع منذ أول الموسم ، فعوض هذا الانتاج عن عجز المحصول هذا العام ، وأن كان المزارعون لم يستفيدوا به جميعا  
\* كانت حركة الحجج بطيئة الى حد ما بسبب احتجاز القطن في الريف وصعوبة تمويل المحصول وكثرة الامطار . وقد ترتب على هذه العوامل ان ظلت ثل الحجج حتى الان كميات ذات شأن لم يتيسر حلجها .

\* كان الارتفاع المضطرب في  
اسعار القطن من اول الموسم وضخامة  
الرسم المفروض على الصادر وقدره  
٢٠ ريالاً القنطار سواء الاثر على  
حركة الاصدار . فقد اجأ عملاؤنا  
في الخارج مضطرين الى تمويل  
مصانعهم باقطن من اسواق اخرى  
وباسعار اقل من الاسعار المصرية  
فترتب على هذا ان انخفضت الارقام  
الاصدار الى ٣٥٨٧١٨ بالة عن المدة  
من الموسم الماضي .

\* لقد تأثرت تجارة بذرة القطن  
للتقاوى بقرار وزارة الزراعة الذى  
يقضى بان يكون اكل تاجر محمول  
صالح الاتجار فى البذرة يقره تفتيش  
وزارة الزراعة، مما نتج عنه اضطراب  
عمل تجار القطن ، وكان اغلبهم قد  
اعتاد الاحتفاظ بالبذرة للتقاوى فى  
المحاج .

ب۔ غزل ونسج اقطن

\* استطاعت مصانع الغزل أن تحصل على حاجتها من القطن في سر طوال العام ولم تواجه ما صادفته في النصف الثاني من العام السابق من خطر نفاد الدرجات التي تستخدمها ، وشدة ارتفاع الاسعار في الوقت الذي قل فيه التصريف في الداخل والخارج

\* وبلغ ما استهلكته المصانع من الاقطان ١٣٩٤٩٧٠ قنطارا مقابل ١٢٥٣٧٢٠ قنطارا في اعام الماضي وكن الطلب شديدا على الاشهروني .

\* بلغ الانتاج من الغزل خلال ١٩٥١  
٥٣ ألف طن ، وهو رقم يقارب قصي  
رقم انتاج بلغضاه طوال السنوات  
الماضية منذ انتاج ١٩٤٩ الذي بلغ  
٥٤ ألف طن .

\* وبلغ إنتاج مصانع المنسوجات  
التابعة لمصانع الغزل من المنسوجات  
القطنية ١٧٠٢ مليون متر  
مقابل ١٩١ مليون متر في سنة ١٩٥٠  
ومن منسوجات الفبرو ٨٤  
مليون متر مقابل ٦ مليون متر في  
سنة ١٩٥٠ . ومن المنسوجات  
الخلوطة ٨٥ مليون متر مقابل ٥  
مليون متر في سنة ١٩٥٠ .

\* كانت أعلى الشهور إنتاجاً من الغزل شهر ديسمبر إذ بلغ ٥ آلاف طن ، وأقلها سبتمبر إذ بلغ ٤ آلاف طن . وأعلاها من المنسوجات في أكتوبر ١٩٣٣ مليون متر ، وأقلها سبتمبر ١٥١ مليون متر وأعلاها من الفبرو مارس ٤٦٥ ألف متر وأقلها أكتوبر ٧٠ ألف متر .

\* كان الطالب الاصناف الصيفية  
أشد منه الاصناف الشتوية طوال  
السنة بسبب وجود فائض كبير  
من سنة ١٩٥٠ من الاقمشة اشتوية  
في السوق .

\* ظلت أسعار الغزل والمنسوجات متماسكة وام ترتفع عما كانت عليه في ديسمبر سنة ١٩٥٠ الا في شهر مارس بنسبة ١٣ ٪ فيما يتعلق بالغزل ٤٦ ٪ فيما يتعلق بالمنسوجات

\* ہیبت وارداتنا من الغزل الى  
۱۳۱۲ طن ، بينما ارتفعت الصادرات  
الى ۱۰ آلاف طن . وقد باغت حركة  
التصدير اقصاها في ديسمبر اذ  
وصلت الى ۲۵۰۰ طن ، وذنفا في  
مارس اذ وصلت ۵۰ طن وكانت  
الباكستان اكثر عملا تصديرا  
لها .

ج - صناعة شغل السخارة

\* بلغ انتاج شغل السنارة في سنة ١٩٥١ ٦ ١٧.٠١٧٤٤ ركيـ او مقابل ١٩٤٤ ٥٤٤ ٦٨٤٤ رخلال سنة ١٩٥٠ اى بانخفاض قدره ٣٠ ٪ .  
ولعل سبب هذا الانخفاض يرجع الى الصعوبات التى تعانيها هذه الصناعة بسبب تقلبات اسعار القطن العنيفة فى العامين الاخيرين حتى دفعت بكثير من المصانع الى التوقف عن العمل .

\* بلغ إنتاج أعضاء غرفة صناعة  
شغل أسبوعية من الاصناف المختلفة  
كما يلي :

١٢١٧٣.١١ ستة فتلالت من القطن  
١٣٧٢٣ ٤٦.٦ ستة من الصوف ،  
دسته من الحرير ، ٤٣٤٨٧ دسته  
مخاوط ، أما الجوارب فقد بلغ  
المنتج منها ٣٠.١٥٤٩ دسته من القطن  
، ٤١٣٦ دسته من الصوف ، ١٦١٤٦  
قطعة من الصوف ، ٢٨٤٠٤ قطعة  
من الحرير والفبرة ، ٨٧٦٦٤ قطعة  
مخاوط ، أما الاشارب فقد بلغ الانتاج  
منه ، ٢٣٤٩٤ قطعة من القطن ،  
٣٠٨٠ قطعة من الصوف ، ٢٢ قطعة  
من الحرير ، ٢٩٠٨١ قطعة من  
المخاوط . أما صنف اشال فقد  
بلغ المنتج منه ١١١٧٤ قطعة من  
اشال القطن ، ٨٠٧٢ قطعة من الحرير  
، ١٧٨٧٠٤٠ قطعة من المخاوط .  
أى أن ١٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دسته انتجت  
من الملابس الداخلية ، ٤٥٠.٠٠٠  
دسته من الجوارب . هذا وقدر  
انتاج أعضاء غرفة صناعة شغل  
السناورة ٩٠ ٪ من مجموع المقدرة  
الانتاحية للملاد .

\* تعاني الاصناف المحلية من التبركو الصوف شدة المنافسة الاجنبية ، وقد أدت هذه المنافسة الى هبوط الانتاج فعلا من هذه الاصناف ، بينما استمر الاستيراد



في الازدياد . فقد ظل استيراد الجوارب من الصوف والقطن على ما كان عليه قبل الحرب الاخيرة بينما زاد استيراد الجوارب من الحرير الصناعي زيادة كبيرة .

#### د - صناعة الحرير

\* ارتفع انتاج المصانع المنتمية الى غرفة صناعة الحرير في بحر سنة ١٩٥١ بالنسبة للعام الماضي . فقد باع الانتاج هذا العام ٢٩٦٠٤٨٧٢ مترا مقابل ٢٥٩٥٩٥٩٠ مترا في العام الماضي . كما هبطت الواردات

\* سجل انتاج شركة مصر للحرير الصناعي ارتفاعا يقرب من ٥٠٠٠ طن ( من ١٨٨٧ طن الى ٢٣١٤ طن )

\* بينما كان استهلاك البلاد من جميع انواع الحرير في فترة ما قبل الحرب يتراوح بين ٣ آلاف و ٢٥٠٠ طن في السنة ، اذ قفز المعروض منها في الاسواق في فترة ما بعد الحرب حتى بلغ في عام ١٩٥١ ، ٩٧١٥ طن ومن الملاحظ ان هذه الزيادة تكاد تكون مقصورة على الفبران .

\* لما كانت صناعة المنسوجات القطنية والمنسوجات الصوفية تنافسان صناعة الحرير منافسة شديدة سواء من حيث انتاج الغزل من كليهما ، او من اوارد من منسوجاتهما ، فقد أصبح لا مفر هناك من التفكير في الاصدار والعمل على تذليل الصعوبات التي تعترض سبيله . ولا شك ان من اول هذه الصعوبات صعوبة ارتفاع اقمشة الحريرية المصنوعة في مصر بالنسبة لاسعار البلاد التي تنافس منتجاتنا . وسبب هذا الارتفاع يرجع الى الرسوم الجمركية المفروضة على خيوط الحرير الصناعي المستوردة

\* بلغ مقدار ما أرسل الى السودان من اقمشة الحرير الصناعي المصرية ٢٧٥٧٥٢ كيلو جرام مقابل ٢٧٥٧٥٢ كيلو جرام في عام ١٩٥٠ . ومن اقمشة الحرير الطبيعي ١٠٨١٦ كيلو جرام مقابل ٣٢٩ كيلو جرام في العام الماضي .

#### هـ - غزل ونسج الصوف

\* كان انخفاض الانتاج من الاقمشة الصوفية اهم ظاهرة في صناعة الصوف المصرية هذا العام . فقد هبط الانتاج في سنة ١٩٥١ من الاقمشة الصوفية الحريرى الى ٢٠٠٣٩٧٥ متر مربع مقابل ٢٠٩٨٩٨٤ متر مربع في سنة ١٩٥٠ . ومن الاقمشة الصوفية الحريرى الى ٢٤٢٣٧١ متر مربع مقابل ٥٣٢٤٧٨ متر مربع في سنة ١٩٥٠ . وبلغ المخزون من الاقمشة الصوفية الرجالي في نهاية السنة ٢٣٥٦٢٨ كيلو جرام ، ومن الاقمشة الصوفية الحريرى ١٤٠٥٧ كيلو جرام .

\* هبطت وارداتنا من غزل الصوف الى ٢٦٩٢٢٨ كيلو جرام مقابل ٥٠٢٢٩٢ كيلو جرام في العام السابق ومن المنسوجات الصوفية الى ٢٢٤٨٥٢٢٤ كيلو جرام مقابل ١٩٣٣٢٦٩ في سنة ١٩٥٠

\* هبط انتاج الطرايش ايضا خلال العام الى ٣٤٤٩٩٥ طريوشا مقابل ٤٥٠٧١٠ في عام ١٩٥٠

\* هبط الانتاج من البطاطين الصوفى الى ٥٠١٢٢٨ كيلو جرام مقابل ١٦٦٨٤٣ كيلو جرام في سنة ١٩٥٠

\* اما عن انتاج صناعة السجاجيد والاكلمة ، فانه ما زال من العسير وضع احصاء دقيق عن انتاجها ، او عن تتبع حركة سوقها بسبب قيام جزء كبير منها على المصانع اليدوية الصغيرة . ومن المعروف ان بالبلاد نحو ١٠٠٠ نول السجاجيد و ٢٠٠٠ للاكلمة وأن أغلبها يستعمل الغزل الذي تنتجه المصانع الميكانيكية

\* قام في الاسكندرية مصنع جديد لانتاج السجاجيد من عواد القطن وغزل الجوت ، ويصادف هذا المصنع منافسة شديدة من المنتجات الاجنبية بسبب ارتفاع الخامة التي يستهلكها

\* لعل من اسباب الهبوط في الانتاج يرجع الى تقلبات سوق

الصوف الخام ، والى كثرة المعروض في السوق المحلية من الاقمشة المستوردة ، والى تفضيل المستهلكين الاقمشة الصوفية الاجنبية على المصنوعة محليا ، وذلك رغم التعادل في الجودة وانخفاض اسعارنا عن الاسعار الاجنبية ، فان الخامة واحدة ، والصبغة واحدة ، والخبراء في هذه الصناعة وصداوا لدرجة عظيمة من العلم . . كل ذلك اقلق بال أعضاء غرفة صناعة الصوف المصرية ، مما حملهم على السعى لدى المسؤولين للتفكير في اعادة النظر في الرسوم الجمركية المفروضة على الاقمشة الصوفية المستوردة .

(يتبع)

#### تجارة القطن في الداخل

أهدى اليانا الاستاذ « احمد مرسى خليفه » هذا البحث القيم الذى سبق ان القاه بنادى التجارة بالاسكندرية وقد نادى فيه بعدم بيع القطن الا بعد تمام نضجه . كما شرح فيه تجارة القطن في الداخل شرحا وافيا لم يترك فيه مكانا لمستفيض .

©©©

#### تاجر القطن في الداخل

#### وثره في عدم استقرار السوق

وهذا ايضا بحث بعث به اليانا الاستاذ احمد مرسى خليفه . واقد قدم له بأن « نقص الثقافة القطنية عند تاجر الداخل تعرضهم للاستغلال من العناصر الاكثر ثقافة ممن يشتغلون بتجارة القطن ، وبذلك يصبحون لداء الكامن في عدم استقرار السوق لان الاضطراب لا يستوى على السوق الا اذا احس المشتغلون بها انهم واجهون اعباء تجارية اكثر من امكانياتهم » .

ولهؤلاء يوجه الاستاذ مرسى خليفه حديثه . فنشكره ونوجه له تهانينا على مجهوداته في خدمة زملاءه تاجر القطن في الداخل .





# الاوراق المالية



عن النصف الاول من يناير ١٩٥٣

## البنك العقاري المصري

تجتمع الجمعية العمومية العادية في منتصف الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٧ يناير بالقاهرة لنظر في جدول الاعمال . وأهمها تعديل البنود ١ ، ٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٧٩ من النظام الاساسى للبنك .

## شركة الادارة العقارية

تعقد الجمعية العمومية العادية يوم الجمعة ٣٠ يناير بالاسكندرية للنظر في جدول الاعمال . ثم تعقد عقب ذلك جمعية عمومية غير عادية في نفس اليوم للنظر في زيادة رأس الشركة من ٢٥٠ ألف جنيه الى ٣٠٠ ألف جنيه وذلك باصدار وتوزيع ١٢٥٠٠ سهم جديدة مجانية . ثم تعديل المادة الخامسة من القانون النظامى للشركة .

## شركة المائدر المصرية المساهمة

« (١٠٠٠) »

تعقد جمعية عمومية عادية يوم ٢٩ الجارى بالاسكندرية للنظر في جدول الاعمال . واذا لم يتكامل العدد القانونى فتعقد جمعية عمومية عادية اخرى بعد ثلاثين يوما ، أى يوم ١٢ فبراير .

ذاعت ادارة الشركة ان الجمعية العمومية غير العادية التى كان مزمعا عقدها يوم الجمعة ٢٣ يناير لاطلاع المساهمين على حالة الشركة والتداول فى الاجراءات المناسب اتخاذها قد تأجلت الى يوم الجمعة ٣٠ يناير

## حالة السوق يوم ١٣ يناير

ازدادت سوق الاوراق المالية هدوءا حيث انحصر التعامل فى عدد قليل من الاوراق ، مع انكماش بعض الصفقات ما عدا القرض الوطنى التى سجلت صعودا جديدا .

تراجعا نسبيا بسبب مبيعات لنصفية بعد أن مل أصحابها طول الانتظار . فكيف اذن نفسر ان «اقفل سوق العقود قد جذب المضاربين ورؤوس الاموال الى سوق الاوراق المالية مما سبب نشاطا فى السوق الاخيرة » ثم اثبت الواقع بعد ذلك عكس هذا الاستنتاج المنطقى الفنى ؟ بل كيف نفسر كثرة حالات التفاليس وركود سلع الاستهلاك - وبالتالي سلع الانتاج - فى المحلات وعدم الاقبال عليها ؟

اننا نريد تفسيراً من المختصين لهذه الظاهرة . يزيد منهم عملا ايجابيا يخفف من هذا الركود . اذ لا يكفى أن يزداد الاقبال على الاوراق الحكومية كسندات اقرض الوطنى ، بينما اوراق بقية الشركات فى ركود ملحوظ .

## تشريعات لا بد منها

ولعل افضل علاج لهذه الحالة الخطيرة هو وجوب اصدار بعض تشريعات كثيرا ما نادينا بضرورة اصدارها . اذ أن أول مراحل العلاج هو استثمار الاموال المعطاة فى مصر . ومن المحتمل ان لا نستثمر هذه الاموال الا اذا صدرت قوانين الشركات والمناجم والمحاجر ، وتنظيم العلاقات بين الممولين ومصلحة الضرائب ، وتنظيم الائتمان ، عند ذلك نرى أن رؤوس الاموال المصرية والاجنبية تطلب الاستثمار فى مصر مما يمهّد السبيل الى التوسع الاقتصادى فى البلاد ، ويزيد من النشاط الاقتصادى فتزداد القوة الشرائية لدى المستهلكين وترتفع قوة الانتاج ، ويزداد التداول وتتدعم مراكز الاوراق المالية فى البورصة .

## اخبار الشركات

وفيما يلى أهم أنباء الشركات المساهمة فى مصر :

## استئناف نشاط

بدأت السوق تستأنف نشاطها عقب عطلات عيد الميلاد المجيد ، ولكن توسط يوم ٧ يناير أيام النشاط الاولى ، فعطلت الاعمال بمناسبة عيد الميلاد لدى انطانة القبطية الارثوذكسية .

وكان استهلالا رائعا لعام الجديد ان يعان بأن مواعيد العمل فى سوق الاوراق المالية ستكون من الساعة العاشرة صباحا حتى الساعة الحادية عشر والنصف فى أيام اجمع ، وذلك تمكينا للمساهمين من تادة الصلاة ، وتمشيا مع مواعيد المصارف المالية . ونتيجة لذلك أعلن فى ائندوة يوم ٨ يناير أنه سيتم تغيير أيضا مواعيد التسليم والتسليم فتبدأ من الساعة ٨ ونصف الى الساعة ١٠ بدلا من الساعة ٩ الى الساعة ١٠٤٥

## حالة السوق فى البداية

كانت السوق فى بداية الفترة ثابتة والاسعار فى تقدم ، وقد ارتفعت اسعار آبار الزيوت بمقدار ١٠ قروش وتأسيس السكر ١٠ قروش ، والورق الاهلية ١٠ قروش ، ثم ٦ قروش اخرى بفضل مشتريات محاية معظمها لحساب المحترفين ولكنها مالت بعد ذلك ميلا خفيفا نحو النزول . كما شمل النزول بعض الاوراق الاخرى تخص منها بالذكر شركة مصر للغزل والنسيج ، ومصانع النحاس المصرية ثم تمت بعض عمليات على اراضى الغربية ( الاسهم العادية ) ، وفتحت اراضى الدلتا بدون تغيير ، ثم جرى بعض التعامل على الملح والصودا .

## مدى التعامل فى السوق

من الامور التى يصعب تفسيرها ، ركود التعامل فى البورصة ، وضعف السوق بسبب قلة الاهتمام . فلا تزال اسعار بعض الاوراق تتراجع



# حول لجان التوفيق والتحكيم في مصر والحاج

## بسم الأستاذ محمد صديق لهيطة

٢ - المنافسة العالمية لمنتجات ذلك العمل والظروف الانتاجية المحيطة بالمصانع المشابهة في الدول المنافسة .

٣ - حالة المنطقة المعيشية ومستويات الاسعار بها والامتيازات المعيشية التي توفرها الدولة والتي توفرها المؤسسة

٤ - أثر العمل موضوع البحث بغيره من الاعمال وتأثيره فيها . .

٥ - كفاءة العامل ومتوسط انتاجه وبمعنى آخر العامل المتوسط الانتاج .

وتحفظ هذه التقارير وتدخل عليها التعديلات التي تستجد - فاذا نشأ نزاع بين عمال أى هيئة والمشرفين عليها استخرجت تلك التقارير وأصبحت هى المرجع الذى على ضوءه تقرر الامور فالاجور الطبيعية المقبولة هى التى يسمح بها الربح الطبيعى المتوسط الذى يقف أمام المنافسة العالمية ويتفق مع الظروف المعيشية للمنطقة بالنسبة لغيرها ويناسب قدرة العامل الانتاجية - كما لا يؤثر تأثيرا ضارا بغيره من الاعمال .

وهذا الحل يجعل هناك أسس موضوعة معلومة يرجع اليها حين البت في المنازعات بما يطمئن الاطراف المتنازعة ويقلل من المنازعات لعنم الطرف الخاسر بموقفه الذى لارجاء فيه ولاخير ينتظر منه .

وأما الارباح الكبيرة التى قد تحصل عليها بعض المؤسسات لظروف استثنائية فهذه قد أوجد لها السبيل الذى يمتصها فى شكل ضرائب وخلافه ويحددها النظام والحالة التى تسود الدولة وليس من مهمة لجان التوفيق والتحكيم ان توزع ذلك الربح الزائد فتلك مهمة هيئات حكومية مختصة تعمل على ان ينال الجميع خدمات اجتماعية وامتيازات اقتصادية نستطيع ان نتمثلها زيادة فى الاجور لكافة المشتغلين وليست لفئة على حساب فئة أخرى .

محمد صديق لهيطة

اخطارها وليس له شئ من ناتجها . ثم يرتفع الاجر فى سننى الرواج ويستحيل تخفيضه فى سننى الكساد .

**ثانيا -** لن تؤدي مراعاة الظروف السياسية ومحاولة اكتساب أصوات اعضاء النقابات على حساب المصالح العامة للدولة الا الى زيادة أوجه الخلاف مع عدم الحصول على تأييد المستفيدين فستكثر الطلبات ويصعب ارضائها مهما كانت الرغبة فى ذلك .

**ثالثا -** أما حالة العمال المالية وتحقيق حد أدنى لمعيشتهم فهذا من شأن هيئات حكومية خاصة لها من وسائلها المالية والتنظيمية مايساعدها على القيام بتلك المهمة .

**رابعا -** أما الرغبة فى التهدة فقد دلت التجارب على أنها تثمر تغالى فى الطلبات من جميع الاطراف اعتمادا على الحصول على شئ وسط هذا دافع لزيادة المنازعات بصورة ليس ثمة مايدعو اليها .

هذه هى الاسس التى يسير عليها الحال لدينا - أما هناك حيث العلم هو صاحب الصوت المسموع والشأن الاول فيتبع الآتى :

تنشأ هيئات دائمة فى كل إقليم تكون مهمتها عمل الابحاث الخاصة بكل نوع من الاعمال المنتشرة بالمنطقة يوضح فى جلاء الاسس الآتية :

١ - الربح الطبيعى المتوسط الذى تحصل عليه المؤسسة المتوسطة لهذا النوع من العمل ومايسمح به هذا الربح من أجور وامتيازات فى حكم الاجور .

أصبحت مشاكل العمل والعمال ذات أثر بالغ فى الاقتصاد المصرى وفى نشاطه واتجاهاته . فمصر تتحول تدريجيا من دولة زراعية الى زراعية صناعية - ولما كانت طبيعة العمل الزراعى تختلف كثيرا عن طبيعة العمل الصناعى ولاتضمن أسس المشاكل والخلافات بين العمال وأصحاب الاعمال فان مصر تعتبر قريبة عهد بذلك النوع من المشاكل وهيئاتها المختصة تقوم بالفصل وتسوية الامور بوحي من اجتهادها الشخصى الذى قلما يستند الى تجارب بعيدة او دراسة للقواعد التى تتبعها الدول الصناعية التى سبقتنا فى ذلك المضمار . فالمشاهد ان القواعد التى يضعها المسئولون لدينا نصب أعينهم حين النظر فى منازعات العمال لتلخص فى الآتى :

١ - حالة صاحب العمل الانتاجية والمالية ورباحه المحققة وقت الاستكمال .

٢ - الظروف السياسية التى تسيطر على الحالة .

٣ - مركز العمال وحاجتهم الشخصية الى زيادة مواردهم المالية .

٤ - الرغبة فى التهدة دون نظر الى النتائج البعيدة لمثل هذه التهدة .

وهذه الامور هى ابعاد ما تكون صلة بالحلول الواجبة ولن تحل اشكالا وانما تؤدي الى بذر بذور الشقاق والخلاف وتجعل من المنازعات سلسلة لاتنتهى .

**فأولا :** اذا جعلنا المرجع فى زيادة الاجور والاجازات والحقوق احتمال صاحب العمل وفائض أرباحه كان ذلك بمثابة ضريبة يتحملها المنتج الذى لا يألوا جهدا فى سبيل تحسين عمله وزيادة كفايته الانتاجية وتقليل الهالك وأصبحت مثل تلك الصفات عبئا على صاحبها عليه

## وليم سينيور

يتميز كل علم من العلوم بهجود من تعلقه وعتامته من اقادوا اسمه وبنوا  
توانده ووضعو نظريته . وعلم لاقتصاد كعلم من العلوم الحيوية ذات الاتصال  
انبأى بحياة المجتمع ، له اعلامه اللدائم سنتولى في هذا الباب عرض موجز  
عن حياتهم مع الاشارة الى ابحاثهم ونظرياتهم .

١٧٩٠ - ١٨٦٤

استطاع سينيور في مؤلفه هذا ان  
يجمع كل ما في التعاليم الكلاسيكية  
من كمال او نقص ، وان يحزر الاقتصاد  
السياسي من الآراء والفاسفة  
الاشتراكية ، وغيرها من النظريات  
التي كانت تقوم على المبادئ الاخلاقية  
والعاطفية ، والتي كانت قد علقت  
بنظريات الاقتصاديين الكلاسيك . .  
وهو اذ يفعل ذلك انما يضع لنا اسسا  
مستقلة مجردة تتكون من القوانين  
الثابتة الغير قابلة للتغير ، ليستنبط  
منها الباحثة الاقتصادية كل شيء يمت  
الى هذا العلم بصلة . . وهو بذلك  
يعتبر في مقدمة من دعوا الى وضع  
اسس علم « الاقتصاد والبحث »  
وتتلخص هذه الاسس الثابتة في اربعة  
قوانين هي : -

١ - ان الانسان انما يسعى الى  
تحقيق اكبر اشباع ممكن بأقل جهد  
مستطاع .

٢ - قانون تكاثر السكان .

٣ - قانون تزايد الغلة الصناعية .

٤ - قانون تناقص الغلة الزراعية

وكان سينيور يعتبر ان الاقتصاد  
السياسي هو علم تجريدي بحث وانه  
يستمد قواعده من هذه الاسس

الاربعة ، بينما كان « جون سيتوارت  
ميل » واعوانه يعتقدون ان علم  
الاقتصاد هو علم افتراضي ليست له  
قواعد ثابتة . . وكان هو - اي  
سينيور - لا يرى ان تقوم العلاقة بين  
الافتراضات وبين الحقائق الاجتماعية  
. . لان الاسس الاربعة التي وضعها  
ليست هي فروضا بل حقائق واقعة

. . وهي كلها تختص بالثروة . . . .  
والواقع ان هذه الاسس لم تكن  
لتسدى النصح او ترشد العاملين في  
الميدان السياسي او ميدان العمل  
وانما كانت تساعد السياسي او  
الاقتصادي على دراسة اي موضوع  
او مشكلة . .

١٨٣٢ . . وفي عام ١٨٣٦ وخلال تولي  
الورد كوتنهام شئون العدلية عين  
سينيور رئيسا للقضاة في احدى  
المحاكم . . وفي عام ١٨٣٧ اختير عضوا  
في اللجنة التي فوضت في بحث مشكلة  
النساجين ونشر تقرير هذه اللجنة عام  
١٨٤١ وكان سينيور قد ادخل ضمن  
مواده ما كان قد اعدده قبل ذلك  
بسنوات عن حالة الاتحادات  
والاضرابات . . واشترك سينيور بعد  
ذلك في تنظيم شئون التعليم عام  
١٨٦١ . . وفي السنوات الاخيرة من  
حياته وخلال زيارته المتعددة للبلدان  
الاجنبية درس هو بعناية فائقة  
الظواهر السياسية والاجتماعية القائمة  
في هذه البلدان . . وفي جريدته تناول  
هذه الدراسات الاجتماعية والمشاكل  
الناتجة عنها بالبحث . . وكانت هذه  
الدراسات الاجتماعية التي انفرد بها  
سينيور سببا مباشرا في رفع قيمته  
كعالم من اعلام الاقتصاد . . !

وظل سينيور سنوات عديدة في  
اواخر ايامه يمد جريدتي « ادنبره »  
و « شمال بريطانيا » بالمقالات الادبية  
والاقتصادية جنبا الى جنب الى ان  
توفي في الرابع من شهر يونيو عام  
١٨٦٤ . .

. . ويبدو ان النقد الادبي الذي  
كان يكتبه سينيور لم يلق اعجاب  
الجمهور . . فقد كان يبدو انه نقد  
علمي اكثر منه اي شيء آخر ، وانه  
كان ينبغي ان ينال منهم الاثر النفسي  
العميق ، ولكن اذواقهم كانت تتطلب  
نقدا من الدرجة الاولى ، وخاصة في  
هذا الطريق الذي اختاره هو لنفسه ،  
طريق الادب الخيالي . .

وكان اعظم عمل قدمه سينيور  
للاقتصاد السياسي هو مؤلفه الذي  
ظهر عام ١٨٣٦ بعنوان « موجز علم  
الاقتصاد » وقد كان هذا الكتاب اول  
مؤلف اقتصادي يوضع ليقرر ان علم  
الاقتصاد وهو علم قائم بذاته ولذاته ،  
له اصوله وقوانينه المستقلة به ، ولقد

قد يظن القاري ان اسم « سينيور »  
لم يكن معروفا اذا ما قورن بريكاردو  
وسميث ومالثوس او ماركس . .  
او انه لم يكن واحدا من اعلام الاقتصاد  
الذين اقاموا اسسه وبنوا قواعده  
ولكن الباحث المدقق لابد له ان يعرف  
ان اسم « وليم سينيور » وان لم يكن  
قد ارتفع حقا الى مرتبة ريكاردو  
وسميث ، الا ان تاريخ الاقتصاد  
وتاريخه لعالماته الافذاذ ، لا يمكن له  
بأى حال من الاحوال ان يهمل ذكر  
« سينيور » او يفوت عليه ان يعتبره  
كواحد من اعلامه الذين ارسوا قواعده  
وابتدعوا في نظرياته . . والحق ان  
سينيور ليعتبر في مقدمة من اضطلعوا  
بوضع اسس علم الاقتصاد البحث . !  
ولد وليم نساو سينيور في بلدة  
« كومبتون بيركس » بانجلترا في  
السادس والعشرين من شهر سبتمبر  
عام ١٧٩٠ ، وهو الابن الاكبر للقس  
ج . ر . سينيور راعي كنيسة  
« دير نفورد ولتز » ، وتعلم سينيور  
في جامعات ايتون ، ماجدلين  
واكسفورد ، وفي الجامعة تلامذ على  
يد « ريتشارد وايتلي » وارتبط به  
ارتباطا وثيقا . . وفي عام ١٨١٩ اصبح  
سينيور محاميا . . وفي عام ١٨٢٥  
عندما فكر في انشاء كرسي لاستاذية  
علم الاقتصاد السياسي في جامعة  
اكسفورد اختير سينيور ليشغل هذا  
المركز وظل به حتى عام ١٨٣٠ وشغله  
بعد ذلك من عام ١٨٤٧ حتى عام  
١٨٥٢ . . وفي عام ١٨٣٠ طاب منه  
الورد « ميلبورن » ان يقوم نيابة عن  
الحكومة بدراسة حالة الاتحادات التي  
كانت تمثل عمال الصناعات الحرفية ،  
والوقوف على اسباب قيام هذه  
الاتحادات بالاضرابات في الاوقات  
المختلفة ، وان يقف ايضا على احوال  
تطبيق القانون ومدى صلاحيته ثم هو  
يشير لها بعد ذلك بالتعديلات التي  
يرى ادخالها عليه . . وكان سينيور  
عضوا في اللجنة التي وكل اليها الامر  
الاستفتاء في « القانون الفقير » عام



ومن المؤكد أن استيعاب أو فهم الاقتصاد كعلم بحت مجرد ، إنما ينتج عنه في الكثير من الاحيان بعض الأخطاء التي تظهره من وجهة نظر زائفة .. ولكن مما لا شك فيه أن العلم التجريدي البحت إنما يتسم دائما بصفة الواقع والجو الحقيقي السائد ..

ولقد استطاع سينيور رغم كل ما اعترضه من صعاب أن يقدم لنا خدمة اقتصادية جلية بأن تناول بالحذف تلك البدع وتلك المتناقضات التي لصقت بالاصطلاحات التي طمست عمل ريكاردو العظيم ... ولنضرب لذلك مثلا باستعماله للقيمة على شكل تكاليف الانتاج ، وارتفاع أو انخفاض الاجور .. ثم هو يشير بعد ذلك في الكثير من الاحيان بأن الفروض التي نادى بها ريكاردو من قبله إنما هي فروض واهية وزائفة .. ثم أعلن الحقيقة أن الربيع يتوقف على الفرق بين خصوبة اجزاء الارض القابلة للزراعة ، وان العامل إنما يأخذ دائما ما هو ضرورة له فقط ، او ما قد عودته الحياة بأن يعتبره ضروريا .. وهكذا فبازدياد الثروة وتعدد السكان وزيادتهم أخذت قوة العامل الانتاجية تضعف شيئا فشيئا .. وعلى هذا الاساس يجب أن يزداد نصيب كل من العامل والمالك من العمل ، أما نصيب الرأسمالي فإنه ينقص تبعا لذلك .. وان كان سينيور قد استعار من الاقتصادي « ساي » بعض الاصطلاحات مثل « المحركات الطبيعية لرأس المال » وغيرها ، فقد ابتدع هو اصطلاحا جديدا لم يكن علم الاقتصاد قد عرفه من قبل ، ذلك الاصطلاح هو « الحرمان » والذي وان كان في الواقع لا يحمل أى معنى أو موضوعا معيناً فقد أفاد في أغراض شتى .. ليعبر عن سلوك الرأسماليين الذي يتمثل في الفائدة ، ولكنه عندما شرح لنا « تكاليف الانتاج » بأنها هي جزء من العمل والحرمان اللازمان للعمل نفسه ، لم يكن يرى أنه من الضروري

أن يتساوى كل من العمل والحرمان وأضاف سينيور اعتبارات كثيرة هامة عما قاله سميث في آرائه عن تقسيم العمل ، فهو يميز بين سعر الاجور وبين ثمن العمل ، وعندما أراد أن يبحث في تحديد قانون الاجور ، أخطأ بأن فرض أجر مالى محدد ، وبأن وضعها كحقيقة اقتصادية لا يوجد مثيل لها الا في الرياضيات فقط .. وطالما سلم سينيور بتقديره المبالغ فيه لعمال مالطوس ، فهو يقول عنه « أنه رجل محسن جواد للمجتمع الانسانى مثل آدم سميث » ثم هو بعد هذا يرينا أنه غير من آرائه عن السكان فيما بعد تبعا لتغير الوقت ، وأنه إنما كان يراعى في ذلك تقارير أسس مذهبه الذي ارتبط به اسمه .. ويؤكد هو بعد ذلك أنه في حالة عدم وجود ظروف طارئة ، فإنه يتوقع أن تزداد المواد الخام بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان . يقول الاقتصادي « بيرين » بأن سينيور عندما فرق بين الاقتصاد وبين المبادئ العاطفية أو الاخلاقية إنما كان يميل الى وضع الانانية كقاعدة قانونية أو شرعية في الحياة العملية .. ومن الناحية العلمية يقول « كليف ليسلى » ان ما استخلصه سينيور من عبارة « الرغبة الى الثروة » هو أمر غير جوهرى ، لا يكفي لاستخدامه كقاعدة تستخدم في شرح النظرية الاقتصادية .. هكذا جاءت تعاليم وليم نساو في وقت كان فيه الاقتصاديين الانجليز يصرفون كل جهودهم لاستخلاص النتائج المباشرة التي انحسرت عنها تعاليم « المتشائمين » محاولين ان يخففوا من آثار هذه التعاليم وأن يستبدلوا ذلك التشاؤم البغيض الذي فرضه ريكاردو وأعوانه الى تفاؤل بمستقبل الامم الاقتصادية ، وبما سيعتري العالم من تغير وما ينتابه من أحداث اقتصادية لها خطرها .. وما أن طالت الفترة بالعلماء الاقتصاديين وهم في أبحاثهم ، حتى كانت تعاليم ريكاردو قد سادت وانتشرت ، ولم

يستطع هؤلاء الكتاب أن يضيفوا جديدا على علم الاقتصاد ، فقد شغلته تعاليم ريكاردو وشرحها وتدعيم أسسها في البحث في علم الاقتصاد الذي كان قد انتشر واتسع نطاقه ، ولكن سينيور استطاع بفضل تعاليمه وآرائه الاقتصادية البحتة أن يظهر في هذه الفترة التي لم يظهر فيها أحد من اعلام الاقتصاد البارزين .

#### اقتصادياته .. ونظرياته ..

سبق أن أشرنا الى أن ريكاردو كان يرى في الدخل الذي يأتي عن طريق رأس المال أنه يدخل بين عوامل الدخل الأخرى ، وكان ذلك هو ما يعيبه الاقتصاديون على ذلك العالم الفحل ، ولكن سينيور أراد أن يخالف ريكاردو في آرائه ، فاعتبر رأس المال مصدرا كبيرا من مصادر الدخل ، وبذلك استطاع سينيور ان يرد لرأس المال ما كان قد سلبه منه غيره من الاقتصاديين أمثال ريكاردو .. ثم هو بعد ذلك يدخل اصطلاح الحرمان الذي لم يكن يعرفه الاقتصاد من قبل ، وان كان يحمل ، في نفس الوقت معنى الادخار الا أنه في الواقع لا ينطبق على لفظ الادخار انطبقا كليا فهو يفضل في معناه القوى اذ أن سينيور أراد بذلك الحرمان انه لا يجلب الثراء أو يزد من الثروة الفردية وإنما هو ينشأ لقاء التضحية التي ينطوي عليها كل من الجزاء والاجر والمشقة التي يكابدها كل من يضطلع بعمل العمل الشاق .. أما نظريات سينيور الرئيسية فتتضمن فيما يأتي :

#### ١ - مشروعية رأس المال :

رأينا أن سينيور اذا أراد أن يرد لرأس المال اعتباره ويضع أساسا متينا لفائدته ، رأيناه بعد ذلك يعود فيسلب رأس المال اعتباره من حيث ان اعتبره دخلا غير مشروع فهو يرى ان تكاليف الانتاج لا تتكون الا من العمل والحرمان اللذين يدخلان في تقدير قيمة السلع حيث يسود نظام التنافس الحر ، أما في ظل النظام الاحتكاري فيرى سينيور انه لابد وأن يكون هناك فائضا بين قيمة

# بيان الملكية الصناعية

عن شهر نوفمبر ١٩٥٢

|                                                  |     |                                            |       |
|--------------------------------------------------|-----|--------------------------------------------|-------|
| الرسوم المحصلة                                   |     | بيان عدد المحال التجارية والصناعية         |       |
| رسوم ايداع وتسجيل                                | ٥٩٠ | محال مملوكة للأفراد                        | ١٠٦٢٧ |
| رسوم تجديد مدة الحماية                           | ٥٣  | مناجر                                      | ٢٥٩   |
| رسوم انتقال ملكية وبيع                           | ٢٥٩ | مصانع                                      | ٢٦٠   |
| مطبوعات وخلافه                                   | ٢٦٠ | محال مملوكة للشركات                        | ٢٤٦   |
| رسوم عن طلبات التسجيل                            | ٢   | مناجر                                      | ٥٩    |
| الدولى                                           | ١٠٤ | مصانع                                      | ٨٥٠   |
| المجموع                                          | ٢٦٠ | الرسوم المحصلة                             | ٨٥٠   |
| بيان خاص بالعلامات الدوائية                      |     | رسوم قيد                                   | ٨٥٠   |
| ١ - العلامات المحلية التي سجلت دوليا             | ٢   | رسوم تدوين                                 | ٤٢٩   |
| ٢ - العلامات الواردة من المكاتب الدولى           | ٢٨٢ | رسوم مستخرجات                              | ٤١    |
| ١ - العلامات المسجلة دوليا                       | ٢٨٢ | مجموع الرسوم                               | ١٠٣٣١ |
| ب - حالات الرفض                                  | -   | رؤوس الاموال المقيدة في السجل التجارى      |       |
| بيان خاص بطلبات براءات الاختراع                  |     | عن اشركات التي مركزها العام في مصر « ذات   |       |
| البراءات المطلوبة                                |     | الصفة التجارية » :                         |       |
| البراءات الاصلية                                 | ٢٨  | شركات تضامن                                |       |
| البراءات الاضافية                                | ٢   | تجارية                                     | ٤٦٤   |
| البراءات الصادرة                                 |     | صناعية                                     | ٨٦٦   |
| البراءات الاصلية                                 | ٢   | شركات توصية بسيطة                          |       |
| البراءات الاضافية                                | ١   | تجارية                                     | ٢٩٥   |
| الرسوم المحصلة                                   |     | صناعية                                     | -     |
| رسوم ايداع وتسجيل                                | ١٤٦ | شركات توصية بالاسهم                        |       |
| رسوم سنوية                                       | ٢   | تجارية                                     | ٢١٠٠  |
| رسوم انتقال ملكية وبيع                           |     | صناعية                                     | -     |
| مطبوعات وخلافه                                   | ٢٠٠ | شركات مساهمة                               |       |
| المجموع                                          | ١٩٠ | تجارية                                     | ٥٠٠   |
| بيان خاص بطلبات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية : |     | صناعية                                     | -     |
| رسوم ونماذج صناعية مودعة                         |     | رؤوس اموال اشركات التي مركزها العام        |       |
| رسوم نماذج                                       | ١   | في الخارج ولها نشاط في مصر وفقا لرأس المال |       |
| رسوم ونماذج صناعية مسجلة                         |     | الوارد في عقد تأسيسها :                    |       |
| رسوم نماذج                                       | ٨   | شركات تضامن                                |       |
| الرسوم المسجلة                                   |     | تجارية                                     | -     |
| رسوم ايداع وتسجيل                                |     | صناعية                                     | -     |
| بما في ذلك رسم المدة الاولى للحماية              | ٥   | شركات توصية بسيطة                          |       |
| رسوم تجديد الحماية                               | -   | تجارية                                     | -     |
| رسوم انتقال ملكية وبيع                           | -   | تجارية                                     | -     |
| مطبوعات وخلافه                                   | ٥٠٠ | شركات توصية بالاسهم                        |       |
| المجموع                                          | ٧   | تجارية                                     | -     |
| بيان خاص بالرسوم والنماذج الدوائية               |     | صناعية                                     | -     |
| ١ - طلبات الرسوم والنماذج                        |     | شركات مساهمة وما في حكمها                  |       |
| المحلية التي اودعت دوليا                         | -   | صناعية                                     | -     |
| ٢ - طلبات الرسوم والنماذج                        |     | حالات البيع والرهن المسجلة عن المحال       |       |
| الواردة من المكاتب الدولى                        | ٨٢  | التجارية والصناعية :                       |       |
| بيان خاص بطلبات وكلاء البراءات                   |     | حالات البيع                                |       |
| عن شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢                           |     | حالات الرهن                                |       |
| طلبات مقدمة                                      | ٤   | الرسوم المحصلة                             |       |
| طلبات قبلت                                       | ٢   | رسوم حوافظ بيع ورهن                        | -     |
| طلبات رفضت                                       | ٢   | رسوم مستخرجات                              | ٥٠٠   |
| طلبات تحت الفحص                                  | ٧   | المجموع                                    | ٥٠٠   |
| الرسوم المحصلة                                   |     | بيان خاص بالعلامات التجارية                |       |
| ٢٠                                               |     | العلامات المحلية المودعة                   | ٦٦    |
|                                                  |     | العلامات الاجنبية المودعة                  | ٧٦    |
|                                                  |     | العلامات المحلية المسجلة                   | ٢٣    |
|                                                  |     | العلامات الاجنبية المسجلة                  | ١٩٩   |

السلعة وبين تكاليف انتاجها . .  
وهذا الفرق انما يدخل في الواقع الى جيب المنتج وحده . . وهو لا يفهم اذن على شيء من العمل والحرمان كما انه لا ينطوى على شيء من التضحية أو الجهد الشخصي ، وهذا النوع من الدخل هو ما سماه سينيور بالريع .

## ٢ - نظرية الريع :

يرى سينيور ان الريع لم يعد هو نتيجة طبيعة لاستغلال الارض الخصبة وانما يأتي نتيجة ملكية الفرد لأشياء عامل من العوامل الطبيعية كما أنه يعزى الى الهبات الطبيعية كالصوت الحنون أو الموهبة الشخصية التي يمتاز بها أبناء المهن الحرة . . وما أن أعطى سينيور الريع هذا الوصف حتى جعل له أهمية بالغة ، بل وجعل له النصيب الأكبر في تكوين الدخل . . وهو بعد ذلك نراه وقد أتاح لنظرية ريكاردو عن الريع ان تتسع وتتمدد . . فقد برهن على أن تلك الفرص التي تتيح الريع ليست هي شيئاً شاذاً أو نادر الوقوع ، ثم هو يذهب أبعد من ذلك اذ يأبى الا أن يطبق معنى الريع على الرأسمال الذي يؤول للفرد أو للجماعة عن طريق الارث لأن الارث لا يمكن ان يتكون من الحرمان أو من الجهد الشخصي لأن هذين العاملين لا يتوارثهما الانسان، وعلى هذا الاساس لا يمكن لرأس المال الموروث الا أن يكون ريعاً . .

وهكذا كان سينيور هو أول الاقتصاديين في عصره الذي حاول أن يضع للقيمة أساساً جديداً هو الندرة أو المنفعة النادرة ، والمقصود بهذا أى شيء صالح لاشباع أية رغبة من الرغبات . .

وبالجملة فان تعاليم سينيور كانت كما هي من قبل تعاليم سابقيه من الكلاسيكيين ، خير أداة تمكها الاشتراكيون لتقويض أركان الاقتصاد الحر ، ورغم ذلك فقد استمر الكتاب الاقتصادي في تقرير الحقائق الاقتصادية المجردة التي تنحسر عنها أبحاثهم ودراساتهم التي لا تتوقف لتقدير العاقبة أو لتحمل نتائج هذه الدراسات الاقتصادية .

جورج يعقوب  
معهد الصحافة



# قوانين وقوانين

مرسوم بقانون رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٥٢  
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة  
وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل  
باسم ملك مصر والسودان  
وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠  
من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام  
للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش  
وعلى قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض  
ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة  
وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب  
العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠  
و ٢٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و ١٥ و ١٩ لسنة  
١٩٤٢ و ١٢٠ و ١٢٤ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩ لسنة ١٩٤٧  
و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠  
و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمراسيم بقوانين رقم  
٩٧ و ١٤٧ و ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .  
وبناء على معروضه وزير المالية والاقتصاد  
وموافقة رأي مجلس الوزراء .  
« رسم بما هو آت »

المادة الاولى - تضاف الى القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه مادة جديدة  
برقم ٩٧ مكررة نصها كالتالي : -  
« مادة ٩٧ مكررة - تبدأ المدة المنصوص  
عليها في الفقرة الاولى من المادة ٩٧ من اليوم  
التالي لانتهاج الاجل المحدد لتقديم الاقرار  
النصوص عليه في المواد ٤٣ و ٤٨ و ٧٥ .  
وعلاوة على اسباب قطع التقديم المنصوص  
عليها في القانون المدني تنقطع هذه المدة  
بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة او بالاحالة  
الى لجان الطعن .

وتبدأ المدة المنصوص عليها في الفقرة  
الثانية من المادة ٩٧ من تاريخ اخطار العمل  
بربط الضريبة واذا عدل الربط بدأت مدة  
جديدة من تاريخ اخطاره بالربط المعدل ،  
وتنقطع المدة في الحالتين بالطلب الذي يرسله  
المول الى مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه  
مصحوب بعلم وصول برد الزيادة التي أداها »  
المادة الثانية - علاوة على الاجراءات  
المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا القانون  
يعتبر قاطعا للتقديم اخطار الممول في المدة  
من اول يناير سنة ١٩٤٨ الى آخر ديسمبر  
سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم  
وصول به عناصر ربط الضريبة او اخطاره في  
المدة المذكورة بربط الضريبة ونفا لما يستقر  
عليه رأي مصلحة الضرائب تطبيقا للمواد  
٤٥ و ٤٧ و ٤٧ مكررة و ٧٥ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩

ويسرى حكم الفقرة الاولى من المادة ٩٧  
مكررة المشار اليها في المادة السابقة من هذا  
القانون على الحالات التي يطبق عليها حكم  
الفقرة السابقة من هذه المادة .

المادة الثالثة - علم الوزراء ، كل فيما  
يخصه ، تنفيذ هذا القانون ووزير المالية  
والاقتصاد اصدر القرارات اللازمة لتنفيذه  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية  
محمد عبد النعم

بأمر وصى العرش المؤقت  
رئيس مجلس الوزراء  
محمد نجيب أواء ( ا. ح )  
وزير المالية والاقتصاد  
عبد الجليل ابراهيم العمري

المذكرة الايضاحية  
اشروع القانون الخاص بتعديل بعض احكام  
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة

على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى  
الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل  
انتصرت الفقرة الاولى من المادة ٩٧ من  
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة  
على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى  
الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل  
معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠  
على تحديد مدة سقوط حق الحكومة بالتقديم  
في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا  
القانون ، وتركت باقى الأحكام للقواعد العامة

وقد ثار الخلاف حول التاريخ الذي يبدأ  
منه هذا التقديم فذهب البعض الى انه مقترون  
بتاريخ تولد أرباح او الإيراد الخاضع لضريبة  
وذهب آخرون الى انه مقترون بتاريخ ايداع  
الاقرار بالربح ، وقيل في رأى ان المدة  
لا تبدأ الا بعد انتهاء الاجل الذي حدده المشروع  
للمولين لتقديم اقرارات أرباحهم وقيل في  
آخر ان المدة لا تبدأ الا بعد انتهاء آخر أجل  
حدده المشرع للمولين لتسديد الضريبة من  
واقع اقراراتهم . وهناك آراء أخرى تعلق ببدء  
السنة على وقائع مختلفة كربط الضريبة او  
صدور قرار نهائى بها .

ومنعا لتضارب الآراء أعد مشروع المرسوم  
بقانون المرافق بتحديد تاريخ بدء المدة باليوم  
التالى لانتهاج الاجل المحدد لتقديم الاقرارات

وقد ثار الخلاف كذلك حول الاجراء الذي  
يتمين على المصلحة اخذها لقطع هذا التقديم  
فبينما يرى فريق ان احالة الموضوع الخاص  
بأحد المولين الى لجنة الطعن او لجنة التقدير  
من شأنه قطع أجل التقديم سالف الذكر ، اذ  
بفريق آخر يذهب الى ان التقديم لا يقطع الا  
بالتنبيه على الممول بأداء ما هو مستحق عليه  
كما صدرت احكام قضائية اخذت بمبدأ آخر  
من مقتضاه ان اعلان المصلحة للممول بتقدير  
أرباحه يعتبر اجراء قاطعا للتقديم .

ولما كن الاستقرار لازما في هذا الامر فقد  
رؤى النص على الاجراءات القاطعة للتقديم  
بالاضافة الى تلك التى نص عليها القانون  
المدنى وهى التنبيه على الممول بأداء الضريبة  
او الاحالة الى لجان الطعن .

كذلك اختلف في شأن تاريخ بدء المدة  
المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٩٧  
التي تقضى بأن يسقط حق الممول بالمطالبة  
برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق  
بمضى سنتين .

فمن قائل ان هذه المدة تبدأ من تاريخ دفع  
الضريبة او تحصيلها . ومن قائل انها تبدأ  
من تاريخ اخطار الممول بربط الضريبة وعلمه  
بمقدارها وفقا لاحكام القانون ولما كانت احكام  
القانون توجب على المولين أداء الضريبة من  
واقع الاقرار ، وقد يخطئ المول في ذلك او  
قد يلتبس عليه أمر مقدار المستحق عليه  
اذا ما تراكمت عليه ضرائب أكثر من سنة ، او  
حدثت وقائع من شأنها تعديل ربط الضريبة  
كوقوع خسارة في سنة يجوز نقلها الى سنة  
أخرى . او كصدور قرار من لجنة الطعن او  
حكم من المحكمة من شأنه تعديل أساس  
تحصيل الضريبة ، وقد تمر مدة السنتين في  
اثناء تلك الوقائع ويختلط الامر على المول  
لا يدري على وجه التحديد مقدار ما يعتبر مؤدى

بالزيادة في سنة وبالتالي نقص في سنة أخرى .  
ولا يجوز في هذه الحالة القول بسريان المدة  
مع جهل المول بحقوقه او التزامه ، لذلك  
رؤى - وضعا للامور في نصابها وتأمينا لحقوق  
المولين أنفسهم ان تبدأ المدة من تاريخ اخطار  
المول بالربط فإذا كن قد أدى زيادة على  
الربط الذى أعلن به كان عليه ان يبادر  
فيطلب بحقه والا كان سقوطه مدعاة لسقوط  
حقه . فإذا أدى بعد الربط مبلغ ثم عدل  
هذا الربط وفقا لاحكام القانون وجب ان يتربص  
للمول الحق ذاته في الاسترداد خلال سنتين  
من تاريخ اخطاره بالربط المعدل .

وقد نص في الفقرة الرابعة من المادة الاولى  
من المشروع المقترح على انقطع لتقديم الذى  
يسرى ضد المول بالطلب الذى يرسله الى  
مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مصحوب  
بعلم وصول لرد ما أداه زيادة على المستحق  
دون حاجة الى رفع دعوى وذلك تسهيلا  
للمولين .

ووضع تلك القواعد يحقق الاستقرار ويحفظ  
حقوق كل من الخزنة والمول بما لا يدع مجالا  
لتضارب الآراء ونشوء نزاع بين المصلحة  
والمولين قد يطول أمده ويعطل سير النظام  
الضريبي الذى يجب ان تتم اجراءاته بصفة  
عاجلة .

ولما كانت احكام التقديم محل خلاف في  
التطبيق ومعرض أمرها حاليا امام لجان الطعن  
والمحاكم ، ولما كانت مصلحة الضرائب بناء  
على احكام قضائية اعتبرت ان التقديم يبدأ  
من اليوم التالى للاجل المحدد لتقديم الاقرار  
وانه يستطع باخطار المول بعناصر الضريبة او  
باخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه  
بعلم وصول فقد رؤى حسما لهذه المنازعات  
وحرسا على حقوق الخزنة تطبيق هذين  
المبدأين بأثر رجعى مع اقتضاه على الحالات  
التي اتخذت بشأنها هذه الاجراءات في الفترة  
ما بين اول يناير سنة ١٩٤٨ و ٣١ ديسمبر  
سنة ١٩٥٢ .

لكل هذه الاسباب أعد التشريع المرافق  
وصيغ في شكل مشروع قانون لعرضه على  
مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره  
وزير المالية والاقتصاد

## خطاب دورى

نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٢٢٤  
لسنة ١٩٥١ الخاص بفرض رسم دفعة على  
ما يأتى : -

« كل من يخالف احكام هذا القانون يعاقب  
بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش عن كل  
مخالفة . »

وكل مخالفة للقرارات الخاصة بتنفيذه  
التي يصدرها وزير المالية يعاقب عليها بغرامة  
لا تتجاوز مائة قرش .

ويصدر الحكم بالغرامة عن كل عقد أو  
سند أو محرر أو مطبوع أو دفتر أو سجل  
أو اعلان أو لوحة أو غيرها وجد على خلاف  
احكام هذا القانون ولو كان الموقع عليه أو  
المستعمل له شخصا واحدا .

ونصت المادة ١٩ من نفس القانون على ان :  
« يعاقب بالغرامة المنصوص عنها في المادة  
السابقة : -

اولا - كل من وقع أو قبل أو استعمل  
عقدا أو محررا أو غيره مما ورد في الجداول  
الملحقة بهذا القانون لم يؤد عنه رسم الدفعة  
المقرر بمقتضاه .

وقد أفتى مجلس الدولة بكتابه رقم ٣ -



٤ - ٧ - ٢ المؤرخ في ١٩٥٠/١/١ بأن نص المادة ٢٠ من قانون الدفعة القديم رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ( هو بذاتها المادة ١٩ من القانون الجديد ) جاء عاما وينطبق على الموظفين الذين لا يقومون بواجب الضبط المنصوص عنه في المادة ١٩ ( أصبحت المادة ١٧ في القانون الجديد ) .

وعلى هذا توجه نظر جميع موظفي ومستخدمى الحكومة والهيئات اعامة الى وجوب ضبط كل محرر او غيره مما يقع في ايديهم من غير أن يكون قد أدى عنه رسم الدفعة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والا استهدفوا للعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سائر الذكر ولتحملهم الرسوم المستحقة والتعويضات التى لا يقل مقدارها من ثلاثة أمثال الرسوم غير المؤداة ولا تزيد من عشرة أمثالها طبقا للمادة ٢١ من القانون وكيل المالية

تحريرا في ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٢

### اوكانة المالية لشئون الضرائب

#### كتاب دورى

محت المادة ١٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بفرض رسم دفعة على ما يأتى :

كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش عن كل مخالفة

وكل مخالفة للقرارات الخاصة بتنفيذ هذه التى يصدرها وزير المالية يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

ويصدر الحكم بالغرامة عن كل كل عائد أو سند أو محرر أو مطبوع أو دفتر أو سجل أو إعلان أو لوحة أو غيرها وحده على خلاف أحكام هذا القانون ولو كان الموقع عليه أو المستعمل له شخصا واحدا .

ونصت المادة ١٩ من نفس القانون على أن : يعاقب بالغرامة المنصوص عنها في المادة السابقة :

أولا - كل من وقع أو استعمل عقدا أو محررا أو غيره مما ورد في الجداول الملحقة بهذا القانون لم يؤد عنه رسم الدفعة المقرر بمقتضاه .

وقد أفتى مجلس الدولة بكاتبه رقم ٣ - ٤ - ٧ - ٢ المؤرخ في ١٩٥٠/ / ٩ بأن نص المادة ٢ من قانون الدفعة القديم رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ( وهى بذاتها المادة ١٩ من القانون الجديد ) جاء عاما وينطبق على الموظفين الذين لا يقومون بواجب الضبط المنصوص عنه في المادة ١٩ ( أصبحت المادة ١٧ في القانون الجديد ) .

وعلى هذا توجه نظر جميع موظفي ومستخدمى الحكومة والهيئات العامة الى وجوب ضبط كل محرر او غيره مما يقع في ايديهم من غير أن يكون قد أدى عنه رسم الدفعة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والا استهدفوا للعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سائر الذكر ولتحملهم الرسوم المستحقة والتعويضات التى لا يقل مقدارها عن ثلاثة أمثال الرسوم غير المؤداة ولا تزيد عن عشرة أمثالها طبقا للمادة ٢١ من القانون . وكيل المالية

#### كتاب دورى رقم ( ٢٢٩ )

لما كانت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقوانين رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

١٧٤ لسنة ١٩٥١ ، ٩٧ لسنة ١٩٥٢ تنص بأن الطعن فى قرارات اللجان سواء من جهة المصلحة أو من جهة الممول يكون فى خلال شهر من تاريخ اعلان القرار . كما يجوز استئناف الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية فى هذا الشأن خلال ثلاثين يوما طبقا لنص المادة ٩٩ ولما كنا قد لاحظنا أن الادارات المحلية تتأخر فى ارسال الملفات الفردية المتعلقة بالمطعون المرفوعة فى قرارات اللجان وكذلك فى موافاتها بملاحظات الامور على الاحكام الابدائية دون مراعاة للقوانين حيث لا يتيسر دراسة المسائل دراسة دقيقة . .

ولما كانت ادارة قضايى الحكومة شكت رارا ونكررا من تأخير المصلحة فى ابلاغها ما يستقر عليه رأيها بصدد الطعن فى قرارات اللجان أو استئناف الاحكام الابدائية الصادرة فيها . الامر الذى ترتب عليه فى كثير من الاحيان استحالة اتخاذ الاجراءات اللازمة أو اعلان الممولين فى المواعيد القانونية . .

ولما كنا قد تبيننا مرارا الى مراعاة هذه المواعيد واصدرنا بذلك كتابا دوريا بتاريخ ١٩٥٢/١/١٩ الا أن الادارات المحلية لا تولى هذا الموضوع الاهمية والعناية والسرعة اللازمة

مما يترتب عليه فى كثير من الحالات ضياع حقوق الخزنة - وقد رأينا أن ننبه الى اتباع الدقة والا يستعرض المسئول الى توقيع الجزاء عليه

١ - تبلغ المأمورية المختصة رأيها الى ادارة المحلية فى خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ اعلامها بقرار اللجنة أو وصول الحكم اليها .

٢ - تقوم الادارة المحلية بدراسة مذكرة للمأمورية وابداء رأيها وترسل الاوراق جميعها الى قسم الضرائب على الايزادات فى خلال عشرة أيام على الاكبر من تاريخ اعلان قرار اللجنة أو وصول الحكم للمأمورية

٣ - يقوم قسم الضرائب على الايزادات بابداء رأيها للادارة العامة قبل اليوم الرابع عشر من تاريخ اعلان القرار وتبلغ الحكم للمأمورية .

٤ - تبلغ الادارة العامة رأيها الى ادارة قضايى الحكومة قبل اليوم السادس عشر من اعلان القرار أو تبليغ الحكم للمأمورية .

٥ - على قلم المحفوظات أن يسلم الملفات الى الجهات المطلوبة فى نفس يوم تسلمها حتى انتهاء مواعيد العمل الرسمية بالمصلحة .

٦ - كل من يتسبب فى تأخير ابداء الراى عن هذه المواعيد ينظر فى أمره ادريا ويكلف بدفع ما قد يضيع على الخزنة من حقوق بسبب هذا الاهمال أو مما تتكلفه خزنة الدولة من مصاريف هى فى غنى عنها لو أن هذه المواعيد روعيت بمضى الدقة .

المدير العام

تحريرا فى ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٢

#### تعليمات تفسيرية

#### للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢

بمناسبة صدور المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ٥٢ تنص التعليمات التفسيرية الآتية :

١ - تسرى أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على كل ممول تم الربط عليه بطريق التقدير عن سنة ١٩٤٧ أو السنة المالية المنتهية خلالها ( ٤٧/٤٦ ) حتى ولو كانت لديه دفاتر عن السنوات التالية وظهرت أرباحا تزيد أو تقل عن سنة الأساس .

٢ - يقصد الربط النهائى المشار اليه بالمادة ٢ من المرسوم بقانون ذلك الربط الذى لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات

الاختصاص ( لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها )

٣ - الحالات التى صدرت فيها قرارات من لجان الطعن فى تاريخ ساق لصدور المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وتنتهى مدة الطعن فيها فى تاريخ لاحق لبدء العمل به . لا تسرى عليها أحكام المرسوم بقانون الا اذا طعن فيها صاحب المصلحة أمام المحكمة الابتدائية وفق نمر المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أما اذا لم يطعن فى هذه القرارات فنصبح نهائية

٤ - الحالات التى صدرت فيها قرارات من لجان الطعن فى تاريخ لاحق لصدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ومخافة لاحكامه يتعين الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية .

٥ - فى حالة تعدد نشاط الممول تطبق الفقرة الاولى من المادة الاولى من هذا المرسوم بقانون أما فى حالة تنوع ذلك النشاط فيطبق له الفقرة الاولى من المادة الاولى بالنسبة للنشاط الاصيل ويعمل تقدير اخر عن النشاط الجديد تتخذ الارباح المدرة له فى اول سنة اساسا للسنوات المالية فيما يختص بهذا النشاط .

٦ - اذا تغيّر الشكل القانونى لمنشأة ما ابتداء من سنة ١٩٤٨ بأن أصبحت شركة بدلا من منشأة فردية أو العكس . اعتبرت المنشأة الاصلية متوقفة توفقا كليا من تاريخ حدوث التغير والسنة التى تتخذ أساسا للتقدير الحكى هى اول سنة مالية بدأت فيها المنشأة مزاوله نشاطها بشكلها القانونى الجديد

٧ - فى حالة توقف المنشأة خلال سنة من السنوات التالية لسنة ١٩٤٧ وكانت خاضعة لاحكام هذا المرسوم بقانون وقامت بتنفيذ ما توجبه عليها المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، تحدد ارباح الفترة حتى تاريخ الوقف قياسا على ارباح المنشأة فى سنة ١٩٤٧ بقدر فترة العمل فى سنة التوقف

أما فى حالة عدم قيام الممول بالتبليغ فى الموعد المقرر قانونا عن التوقف فحدد ارباحه عن هذه السنة كاملة على أساس سنة ١٩٤٧

٨ - اذا تبدل ممول عن منشأته الى آخر ولم يكن للمتنازل اليه نشاط ما فى سنة ١٩٤٧ فتطبق عليه نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من هذا المرسوم بقانون

٩ - تطبيقا للمادة ٤٥ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بوجه النموذج ١٩ صرائب ربط الضريبة على ارباح السنوات من ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥١ قياسا على ارباح سنة ١٩٤٧ مع التنويه بأن ذلك طبقا للمرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢

فاذا أبدى الممول اعتراضا غير منضبط على التقدير فى حد ذاته يتعين على المأمورية إحالته الى لجنة الطعن اذا ما باشر حله فى ذلك

١٠ - يراعى تطبيق التعليمات السابقة عند ربط الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية وتتخذ الارباح الاستثنائية المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وكذلك رقم المارئة لتلك السنة لربط الضريبة الخاصة عن كل من السنوات من ١٩٤٨ حتى ١٩٥١

١١ - وفى الحالات التى لا ينطبق عليها التعليمات المتقدمة يرجع فيها الى الإدارة العامة

المدير العام



المصانع المصرية لمنتجات الن يوت المعدنية  
أول مصنع في معركة الاصلاح الكبرى

المؤسسة الجديدة واغراضها وما يمكن ان  
تؤديه للبلاد من خدمات .

## حضرة الرئيس

## مضرات اخصیوف الاعزاء

ان نفس لا نفس تلك الظروف القاسية التي مرت بابلاد خلال فترة الكفاح ضد المحتلين في ايقنال وماوصلت اليه ازمة استرول ومشتقانه حينذاك من خطورة هددت كيان الانتاج في شتي نواحيه . ولهذا بذلت قصارى الجهد في اخراج مشروعى هذا الى حيز الوجود في اقصر وقت معتمدا على الله في اتمامه بقدر ما وسعه جهدى الفردى المتواضع مستعينا بمشورة رجال الصناعة والاقتصاد من الاصدقاء الذين احفظ لهم جميل عونهم وتأييدهم ويسرنى ان اضع اليوم ثمرة ذلك الجهود بين ايديهم غير مستأثر بها بل مرجحا بتعاونهم ومساهمتهم على ضوء الحقائق الملموسة التى تطمئن اليهانفوسهم حتى يصبح المشروع عملا قوميا عاما لاثرب فيه للفردية ولا للانانية وهذه هى الروح المباركة انتى تسابير روح العهد الديموقراطى الجديد.

١٤. كُنْ يَوْمَ ١٤ يَنَسِيرِ : وَمَا حَافِلَا فِي تَارِيخِ مَسْطَرِدِّ ، بَلْ يَوْمًا مَجِيدًا فِي  
 تَارِيخِ اَصْنَاعَةِ الْمَصْرِِيَّةِ ، وَالْاِقْتِسَادِ الْقَوْمِيِّ .

فمنذ أصبح الباكر ، ومسطر تستعد لهذا المهرجان الاقصر العظيم ، أولا لاقامة مصانع ازيتون المعدنية فيها وفق أحدث النظم .  
وثانيا لتشريف الرئيس اللواء محمد نجيب لهذه الغاحية لكي يفتح بنفسه المصانع المصرية لمنتج ازيتون المعدنية .

وقد سبق الرئيس الى مكان الاحتفال نخبة من رجال مصر ، ورجال السلك السياسي ، وكبار رجال المال والاعمال والصناعة والاقتصاد ومدبري اشركات والبنوك ، ورجال الصحافة واعلام الادب . كما حضر ليف من رجال وزارة التجارة والصناعة وعلى رأسهم حضرة ائندكتور حلمى بهجت بدوى ، الوزير .

وبين مظاهر التهليل والحفاوة والتكريم ،  
استقبل الأستاذ عبد الحليم محمود على  
- مؤسس المصانع وصاحبها - الرئيس محمد  
نجيب ، وقد تصدر حضرته سرادق الاحتفال

كلمة صاحب المصنع

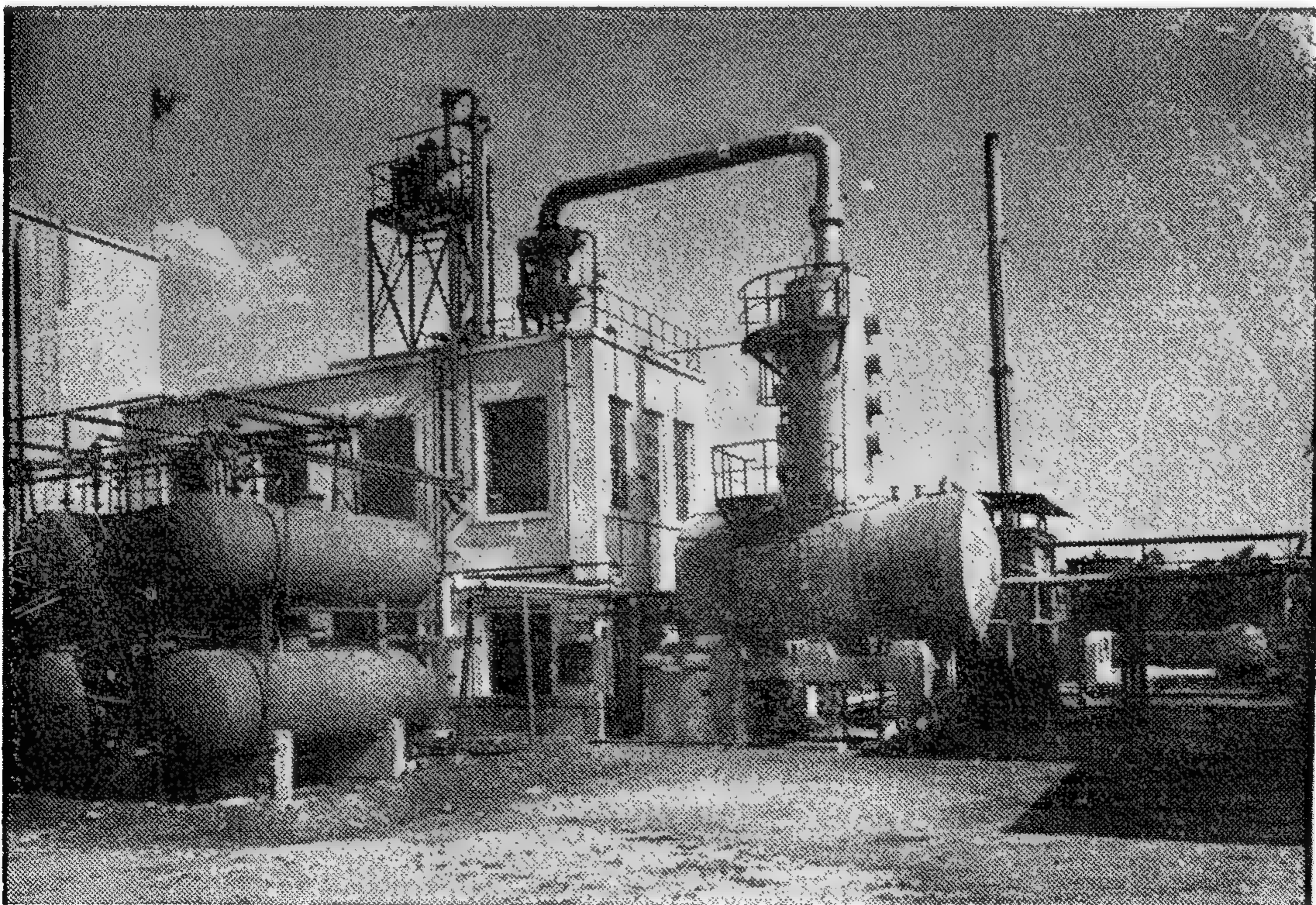
وقد التقى الاستاذ عبد الحليم محمود على  
- مؤسس المصانع وراحبها - كلمة جاء فيها :  
حضرة الرئيس اللواء اركان الحرب محمد  
نجيب .

### حضرات الضیوف الاکرمین .

ان من يمن الطالع لهذه المصانع ان تكون  
اول مؤسسة صناعية مصرية تفتح ابوابها  
للانتاج القومي في عهد التحرير السعيد وان  
يتفضل حضرة الرئيس العظيم بافتتاحها فله  
أجل الشكر على هذا التشجيع والتأييد .

كما اتقدم باشكر لحضرة وزير التجارة والصناعة الذي هيا لنا هذه الفرصة السعيدة ولحضراتكم وافر التقدير والحمد لما راكمنا في هذا الحفل المبارك بمشيئة الله تعالى وتوفيقه .

ان هذا العهد عهد العمل والانتاج فلا مجال  
للإطالة والكلام ولذلك أحيل حضراتكم على  
النشرة التي بين أيديكم لتقفوا على أعمال هذه



منظر عام للمصانع من الداخل





حفرة الرئيس اللواء محمد نجيب يتسلم شريط من الاستاذ عبد الحليم محمود صاحب المصانع لازاحة الستار عن اللوحة التذكارية

### كلمة الرئيس محمد نجيب

ثم وقف الرئيس اللواء محمد نجيب ، بين الاعجاب والتهاف والقي هذه الكلمة القيمة :  
اخواني

حقا . انه ليسعدنى ويسرنى كل السرور ان احضر هذا الحفل لافتتاح مصنع جديد بعد ان بدأنا معركة الاصلاح الكبرى وكل ما سمعته عن هذا المصنع وصاحبه يعزز مبادئ الحركة المباركة التى قام بها الجيش وبرهن على الخير الذى يعود من تطبيق هذه المبادئ .

فان مبادئ الاتحاد . والنظام . والعمل . توصلنا سريعا الى اهدافنا وتحقق آمال بلادنا التى مرت عليها سنوات عديدة لا تجد من يعصدها او يأخذ بيدها .

وقد دعوت ، فى الاجتماع الاول للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، دعوت الجميع الى استثمار مدخراتهم فى الصناعة ، فان ميدانها متسع ، وثمارها محققة

فما زلت نواح كثيرة من النشاط الاقتصادى بكرا لم يلتفت اليها احد وما زال الكثير من كنوز ثروتنا الطبيعية مختفيا لم يفكر احد فى اكتشافه .

واتعويض ما فاتنا فى الماضى نحتاج الى شئ من الاتحاد ، اتحاد اصحاب رؤوس الاموال والاعمال فى ان يتكاتفوا ويتعاونوا للاقدام على استغلال المشروعات وعلى الاخص المشروعات الفنية الكبرى ، وهى عديدة ومتنوعة

وهذه المشروعات الكبرى تحتاج لتنظيم الخطط بما يتفق واهميتها فلا تكون مرتجلة ، بل تكون واعدة البحث والدراسة على اساس فنية وعلمية . والتنظيم الفنى والعلمى اصبح الدستور الذى تتبعه الدول الراقية ، فوجهت اليه اهتمامها وانشئت من اجله المنظمات لتعم فائدته وتيسر لابنائها الوقوف على احدث اساليب ومبتكراته .

ثم يأتى بعد ذلك العمل ، اقول العمل بايمان واخلاص ، العمل المتواصل الذى يصاحبه ويلزمه الصبر والامل وكل عمل متى كان نتيجة الاتحاد والنظام فان الله يباركه ، وينعم اصحابه بشماته ، ويكون عاملا على نهضة البلاد واسعادها واسعاد سكانها

ويسرنى ان اشرف بدعوة حضرة الرئيس لافتتاح المصنع وفى صحبته حضرات الوزراء والسادة الامجاد معتذرا بما صبح به هذا الحفل المتواضع من تقشف فى كل مظهره بما يتفق مع رغبة الرئيس ودعوته .

والسلام عليكم ورحمة الله

ثم أعقبه حضرة الدكتور حلمى بوجت فقال :

من حظ هذا المصنع الذى مفضلتم بالحضور لافتتاحه اليوم انه اول مصنع يفتح بعد ان اعلنت معركة الاصلاح الكبرى فى الاجتماع الاول للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى . وهو مصنع يقوم على احدث الاساليب الفنية المبروفة . ويشرف على ادارته اخصائيون من الاجانب يعملون على تدريب عماله من الفنيين والاداريين المصريين .

وتقوم هذه الصناعة باعادة تكرير الزيوت المعدنية المستعملة وردها الى اصلها بعد ان كانت تلقى جانبا بعد اول اعمال لها . وهى بذلك تحيى الزيوت بنفقات قليلة وتغنيينا عن صرف مبالغ طائلة كنا ننفقها فى شراء الزيوت المعدنية والشحوم من الخارج ، كما انها تنهض سندا قويا يمكن الاعتماد عليه اذا تعذر الاستيراد من الخارج لاي سبب من الاسباب .

ومن مزايا المصنع ان الخامات التى يستخدمها فى انتاجه مصرية كلها عدا الجزء القليل منها الذى يعمل المصنع على ان يستبدل بها مواد محلية .

وان وزارة التجارة والصناعة لتستبشر خيرا بنجاح هذا المشروع ولا يقل ارتياحها بنجاحه من ارتياح صاحبه . فهى منه وهو منها . ويسرها دائما ان يتوثق التعاون بينها وبين اصحاب الاعمال على تحقيق الصالح العام . ولا يفوتنى فى هذا المقام ان اعلن استعداد الوزارة بتقديم ما قد تحتاجه المنشأة - وهى فى بدء حياتها - من معاونه لتيسير مهمتها وعلى

الاخص من الناحية الفنية .

وانى اهنيء اصحاب المصنع بهذا المجهود العظيم واطلب لهم التوفيق واشكر حضرة الرئيس الذى لم يتردد لحظة فى قبول هذه الدعوة ، وارجو من الله ان تتكرر مثل هذه الزيارات لافتتاح منشآت صناعية فى مختلف الجهات لتمثل فيها الثمار الطيبة للحركة المباركة .



الاستاذ عبد الله فكرى اباطه يشرح للرئيس محمد نجيب بعض منتجات المصنع



كبيرة - وكذلك ببعض الشركات الكبرى للنقل بالسيارات والمصالح الهامة - للحصول على الزيوت المستعملة في محركاتها واعادتها الى لسيارتها الاولى اما لحساب اصحابها نظير اجر صناعى معتدل او لشراء تلك الزيوت لحساب المصنع لتكريرها وصنع الشحوم والمبيدات منها - وقد دلت الخطوات الاولى التى اسفرت عنها تلك الاتصالات على نتائج تدعو الى التفاؤل الكبير فى حصول المصنع على حاجته للتشغيل

### بشائر النجاح

وقد اديرت اقسام المصنع بحضور المهندسين الموفدين من المانيا واخصائين من وزارة التجارة والصناعة ومن بعض شركات البترول الكبرى فى مصر - فكانت النتائج الاولى باعثة على الارتياح والرضى - وخرج بعض الانتاج للأسواق فلعلا كانت موضع التقدير والقبول .

### الملكية الصناعية

ومن مزايا هذا المشروع انه الوحيد فى مصر من نوعه الى اليوم . بصرف النظر عن بعض المحاولات المائلة التى اجريت فى دائرة ضيقة وعلى اسس غير فنية ولا حديثة . وان حقوق الملكية الصناعية والاختراع قد تنازلت عنها المصانع الالمانية الموردة بما يحمى هذه الصناعة الناشئة . من المنفعة فى المستقبل وخصوصا ان استهلاك القطر لا يحتمل الا هذه المؤسسة

### فائدة المشروع

سيوفر بمشيئة الله تعالى للبلاد ١٥٠٠٠٠٠ دولار سنويا ويمكن زيادة انتاجه اذا ما دعت الضرورة . هذا وقد قضى الاستاذ عبد الحليم محمود على وقتا طويلا يتقبل تهاني رجال المال والاعمال وخبراء الاقتصاد الوطنيين منهم والاجانب على السواء . . . وحقا انه لعمل عظيم ، يفخر به كل مصرى .

بالفعل وذلك باشراف الخبراء الالمان الذين اوفدتهم المصانع الموردة .

### انتاج الزيوت

يستطيع المصنع ان ينتج ثلاثة آلاف طن من الزيت المستعمل فى العام وذلك اذا اشتغلت آلاته ثمانى ساعات فى اليوم . اما اذا استمرت مشغلة مدة الاربعة والعشرين ساعة - لانه مصنع اتوماتيكى لا ينوقف - بل يمكن ان يعمل ثلاث دورات - وهذا هو الوضع الطبيعى له فانه ينتج عشرة آلاف طن من الزيت المكرر فى كل عام .

### انتاج الشحومات

واما الشحومات فيمكن انتاج خمسمائة طن منها فى العام اذا عملت آلاته دورة واحدة ، وهى ثمانى ساعات فى اليوم اما اذا عملت الآلات اربعا وعشرين ساعة - وهذا هو المقرر لها - فانه تنتج الفا وخمسمائة طن فى العام - وهى كمية تمثل ما يستهلك فى مصر تقريبا

### المبيدات الحشرية

واما المبيدات الحشرية التى تكافح بها الحشرة القشرية والبق الدقيقى وغيرها من الافات الزراعية المنتشرة فى مصر فقد اعد المصنع قسما لانتاجها بنجاح مضمون النتائج ويكفى انتاج المصنع حاجة البلاد .

### انتاج متنوع

والى جانب هذه المواد الرئيسية التى ينتجها المصنع يستطيع الاخصائين الكيميائيون - بما فى المصنع من معدات وغيرها ان ينتجوا المبيدات الحشرية المنزلية والفازلين ، بل والمسلى الصناعى وغيرها .

### مصادر الزيوت الخام والمستعملة

وقد تم اتصال ادارة المصنع بوزارات الحكومة المصرية والمصالح المختلفة التى تختص بشراء الزيوت المعدنية واستهلاكها بكميات

واذا عدت للتحدث عن هذا المصنع فأقول ان له اهميته وخطورته فى الحياة الاقتصادية فى وقت السلم ، ونزداد هذه الاهمية والخطورة فى وقت الحرب عندما يصعب او ينقطع الاستيراد

وانتهز هذه الفرصة الثمينة لاشكر حضرات الخبراء الذين تركوا بلادهم وتفضلوا للاقامة بيننا لانشاء المصنع وتدريب المصريين من فنيين وعمال .

وكل ما اتمناه - لخير بلادنا نتيجة لحركتنا المباركة - ان يزداد عدد المصانع فى نواح مختلفة من النشاط الاقتصادي . وان تستمر هذه المصانع فى جميع انحاء البلاد فهى المنفذ الوحيد لرفع مستوى المعيشة ولسد حاجة السكان الذين يزدادون سنة بعد اخرى

وانى اكرر شكرى لحضرة الاستاذ عبد الحليم محمود على ، واهنته على اقدمه وشجاعته ، وارجو ان نرى الكثيرين من امثاله الذين اخذوا على عاتقهم بناء النهضة الصناعية فى بلادنا العزيزة ولا يفوتنى ان اشكر زميلى وزير التجارة والسلام عليكم ورحمة الله

ثم اعرب الرئيس اللواء عن اعجابه بهذا العمل الضخم ، فكتب فى سجل الزيارات هذه العبارة التاريخية :

« بسم الله الرحمن الرحيم

لا أستطيع التعبير عن شعورى بالسعادة والفخر والعزة باكثر من ان اقول ان هذا اليوم وهو من اعيادنا الصناعية يفوق انشاء لواء مدرع من الفرقة المدرعة فسورى بالمصنع لا يقل عن شعورى بالآخر فحمدا لله العالى القدير على توفيقه وشكرا لكل من ساهم فى انشاء هذا المصنع . »

### نبذة عن المصنع

والمصانع المصرية لازيوت المعدنية مشيدة على ثلاثة افدنة تقريبا وقد بدأت انتاجها

# راديو اكبر العالمى



## اداء اسمر و الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته وصوته الرقيق العذب

### أصبحت ما وصلت اليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٥

كهرباء - بطارية سائلة - ومبارة - راديو منظمه  
راديو للسيارات ٤ - ٥ - ٦ - ٧ صمامات يعمل  
على التيار المنقطع المستمر - صندوقه انبوه فاخر

شركة ايرمك مصر  
القصر المصرى ١٨ شارع صبرى ابو علم باشا "بركتايتا" ت ٩٦٣٧



# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

© مس. ١٤ القاهرة



حافظوا على:

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



الرفقة والمحرمين والضياء  
في الليل والنهار

بإمارة خزائن أمينة تحمى من العبث بها  
أو فقدانها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

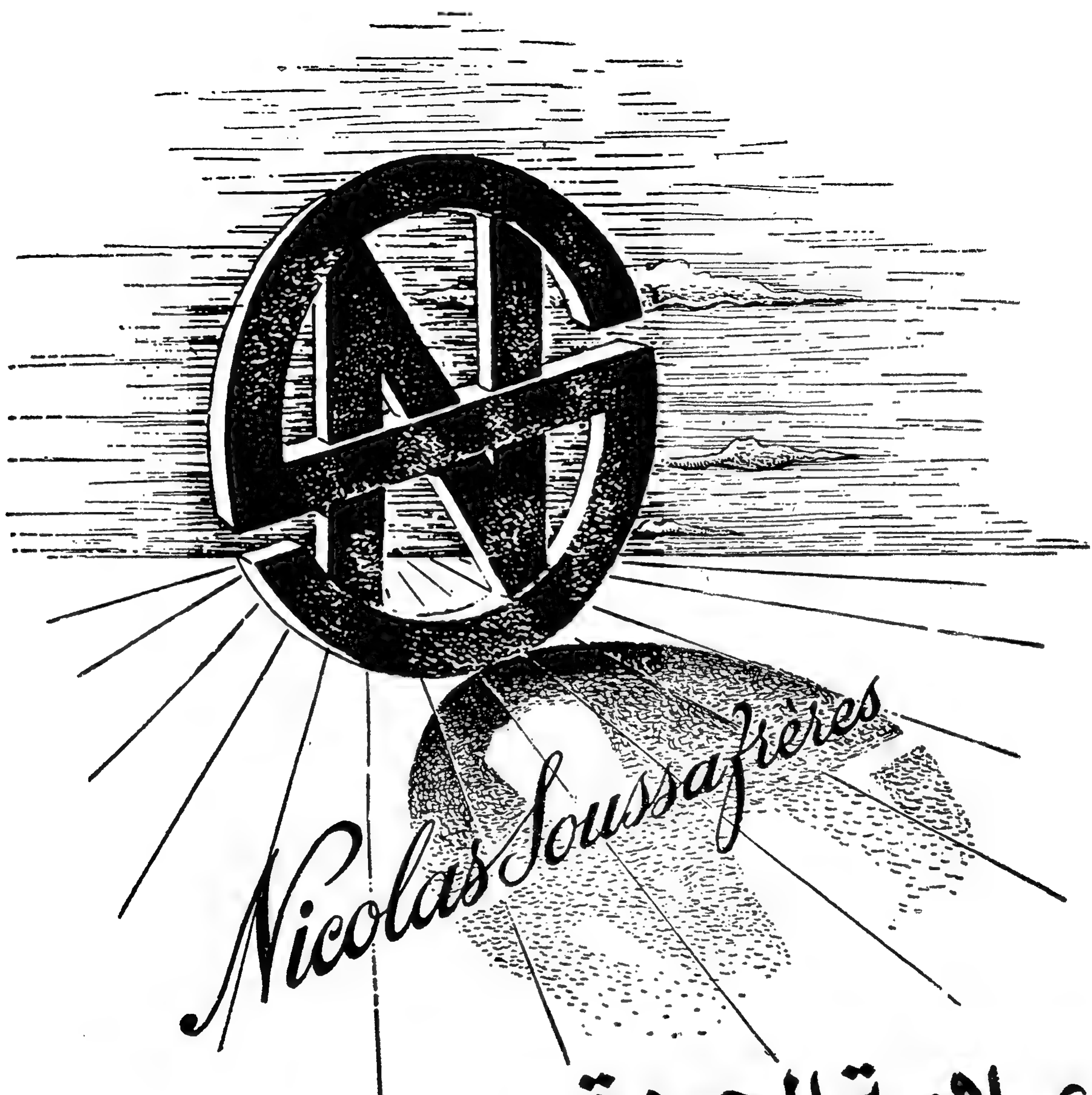
# بنك مصر

أدخل بنك مصر نظام الإبراع الليالي فأنشأ «الخزائن الليالية»  
لحفظ النقود والفنديات الثمينة في عداوات يعمل به في ظروف مفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاء السهرات، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية

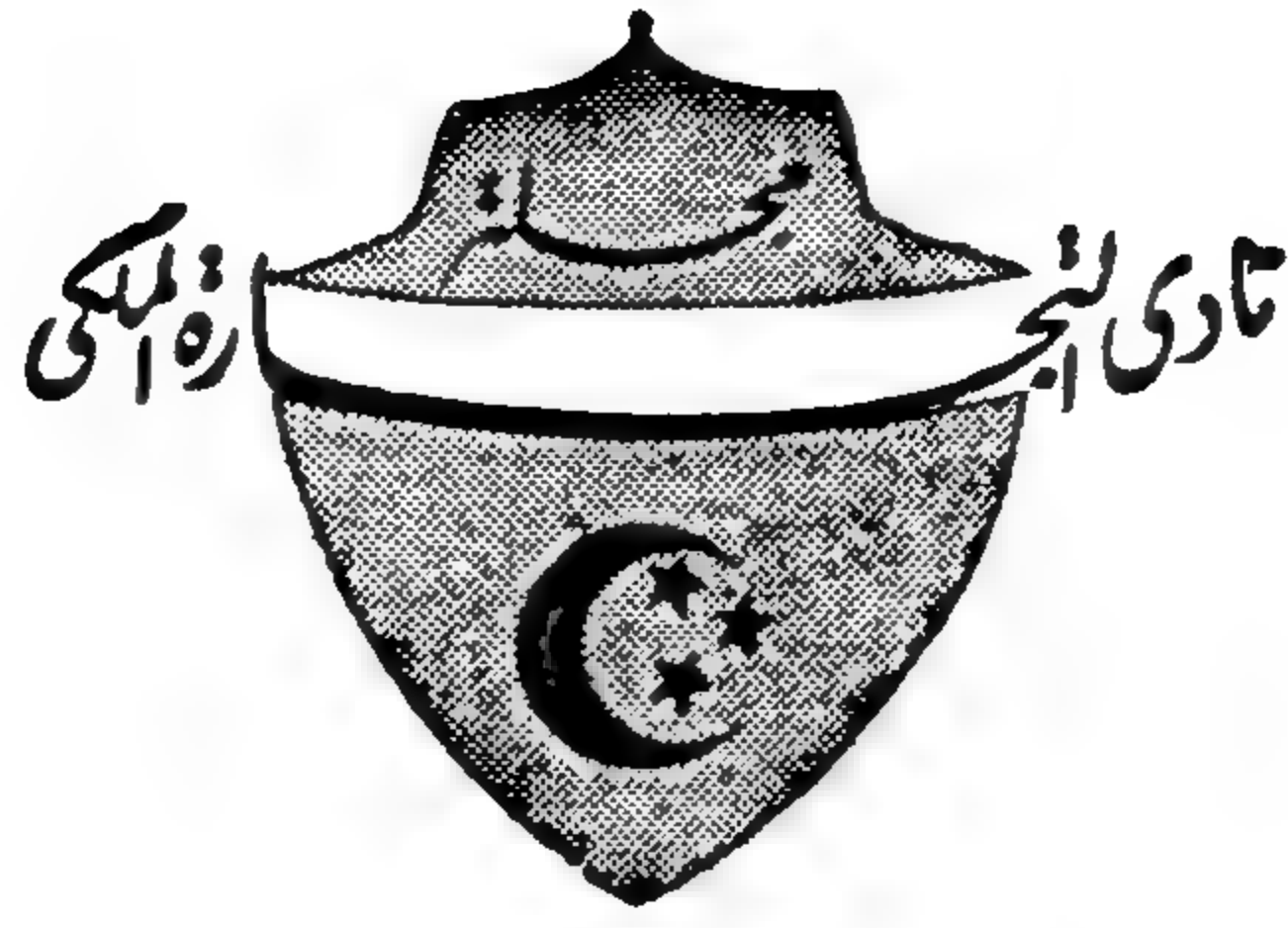


علامة الجودة  
للسجاير المشهورة

لأصحابها، نقول لا صوصه ليمنند

س.ت: الجائزة ١٨٩٥





# الاقتصاد والمحاسبة

التمن  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباطة رئيس نادى التجارة الملكى  
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٤٦  
أول فبراير ١٩٥٣

## كيف نبني مصر بوعنا

ان علة مصر الاولى هي الفقر ، فهو اهم اسباب الجهل والمرض ،  
وعلاج تلك العلة هو العمل على زيادة الثروة القومية بحيث لا يزيد دخل  
كل فرد .

وليست الثروة مقصورة على ما تنتجه الارض من نباتات ولا على  
ماتحويه من معادن فان بجانب ذلك مصدرا آخر لا يقل أهمية عن هذين  
المصدرين ، وهو العمل .

واذا كان يعاب علينا أننا أهملنا استغلال مصادرها الطبيعية كمساقط  
المياه أو تغافلنا عن استنباط ماتحويه أرضنا من معادن مختلفة ، فإنه يعاب  
علينا أيضا أننا أهملنا استغلال طاقة عدد كبير من سكان البلاد .

ويبلغ عدد اعمال الزراعيين حوالى ثمانية ملايين نسمة يعملون في  
المتوسط مالا يزيد عن خمسة عشر يوما في الشهر ، ومعنى ذلك أن  
نصف عدد الفلاحين يكفى للقيام بالاعمال الزراعية ، ويمكن بذلك  
الانتفاع بالنصف الباقي أى بأربعة ملايين نسمة في أعمال أخرى .

ويمكن البدء في الانتفاع بأيام البطالة في الريف بإرشاد الفلاحين  
للقيام بطريقة تعاونية بكافة الاعمال اليدوية التي تتطلبها مراغهم العامة  
من تطهير المصارف والمساقى وإنشاء الطرق الحقلية والطرق الفرعية بين  
القرى وبعضها ، وبينها وبين الطرق الرئيسية . وبذلك نعمل على زيادة  
انتاج الاراضى الزراعية نتيجة قيام المصارف بعملها على الوجه الاكمل .

كما أن وجود الطرق الحقلية بعرض مناسب وصيانتها وجعلها  
صالحة طوال السنة لمرور عربات صغيرة ، يسمح باستبدال الحمار  
كوسيلة الفلاح للنقل ، بعربة «كارو» صغيرة يجرها نفس الحمار ويقودها  
نفس الطفل ولكنها تحمل أربعة أضعاف ما يحمله الحمار فوق ظهره .

ان قيام الفلاح بالتبرع بيوم أو يومين من أيام بطالته لن يضيره في  
شيء ، ولكنه سيعود بالخير العقيم عليه وعلى كل أهل قرينته وجيرانه ،  
وهو وسيلة عملية وبسيطة لنشر التعاون بين الفلاحين .

ولعل هذه الفكرة تكون محل عناية المهتمين برفع مستوى المعيشة  
في البلاد وخصوصا بين المزارعين .

أحمد عنان

كيف نبني مصر بسواعدنا :  
لرئيس التحرير

هل حل بالعمالم الكساد ؟  
بقلم اقتصادى كبير  
مشروع تاهيم الطاب : بقلم  
الذكور عبد الرازق محمد  
حسن

مخازن المواد والمهمات : بقلم  
الاستاذ موسى حقى  
المستقبل الاقتصادى لاسرائيل  
وآثر المقاطعة العربية : للاستاذ  
فؤاد شبل

اقتصاديات الشرق الأوسط :  
الملكية الزراعية في الباكستان  
أهم واجبات رئيس الحسابات :  
بقلم الأستاذ عبد المنعم  
محمود صالح

الاقتصاد العالمى : برنامج  
الإنعاش الاوروبى  
التعليم التجارى فى مصر  
فى ٤٠ سنة : للاستاذ  
عبد اللطيف حسين

نظام الضبط أو المراقبة الداخلية  
النشاط الصناعى فى مصر خلال  
عام ١٩٥١/١٩٥٢  
الاوراق المالية : فى النصف  
الثانى من يناير

فى الاعلان : أغلفة الساج :  
بقلم الاستاذ محمود عساف  
من اعلام الاقتصاد : جون  
ستيوارت ميل : بقلم الاستاذ  
جورج يعقوب

قوانين وقرارات

# هل حل العالم الكساد ؟

- ٤ -

عرضنا في الاعداد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ من هذه المجلة موجزا لاهم العوامل التي كان لها اثر كبير في توجيه النشاط الاقتصادي في دول اوربا الغربية وامريكا الشمالية ثم عرجنا بالبحث على ما أدت اليه هذه العوامل من تطورات في البلاد المنتجة للمواد الخام ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول الاخرى .

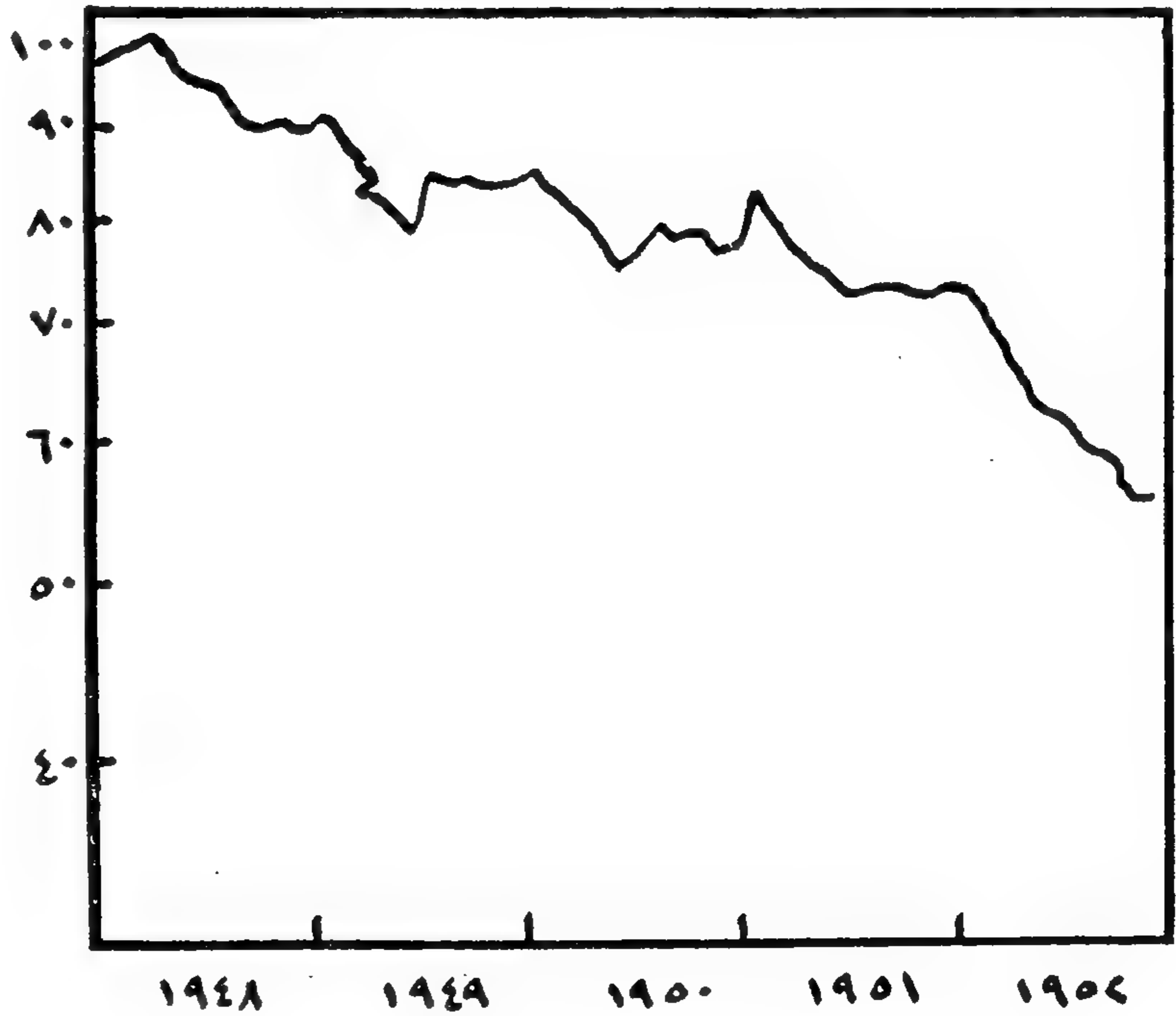
وقد رأينا ان اتجاه الاسعار في معظم هذه الدول بعد ان اصابه ارتفاع كبير اثر الحرب الكورية اخذ ينخفض التدريج حتى أوشك ان يقترب من

المستوى الذي كان سائدا قبل قيام الحرب الكورية واذا انتقلنا الى دراسة الحالة في مصر فاننا نشاهد نفس الظاهرة الا ان التقلبات التي حدثت في مصر في الاعوام الاخيرة وخصوصا سوق القطن كانت على نطاق اوسع وبدرجة تزيد عن مثيلاتها في الاسواق الاخرى بسبب تدخل الحكومة في السوق تدخلا لم يكن حكيما وبسبب المضاربات العنيفة التي اعترت السوق في تلك السنين ويظهر بوضوح من الرسوم البيانية المرافقة ان اسعار القطن الكرنك والاشموني قد تقلبت بشدة ما بين سنة ١٩٤٨ ،

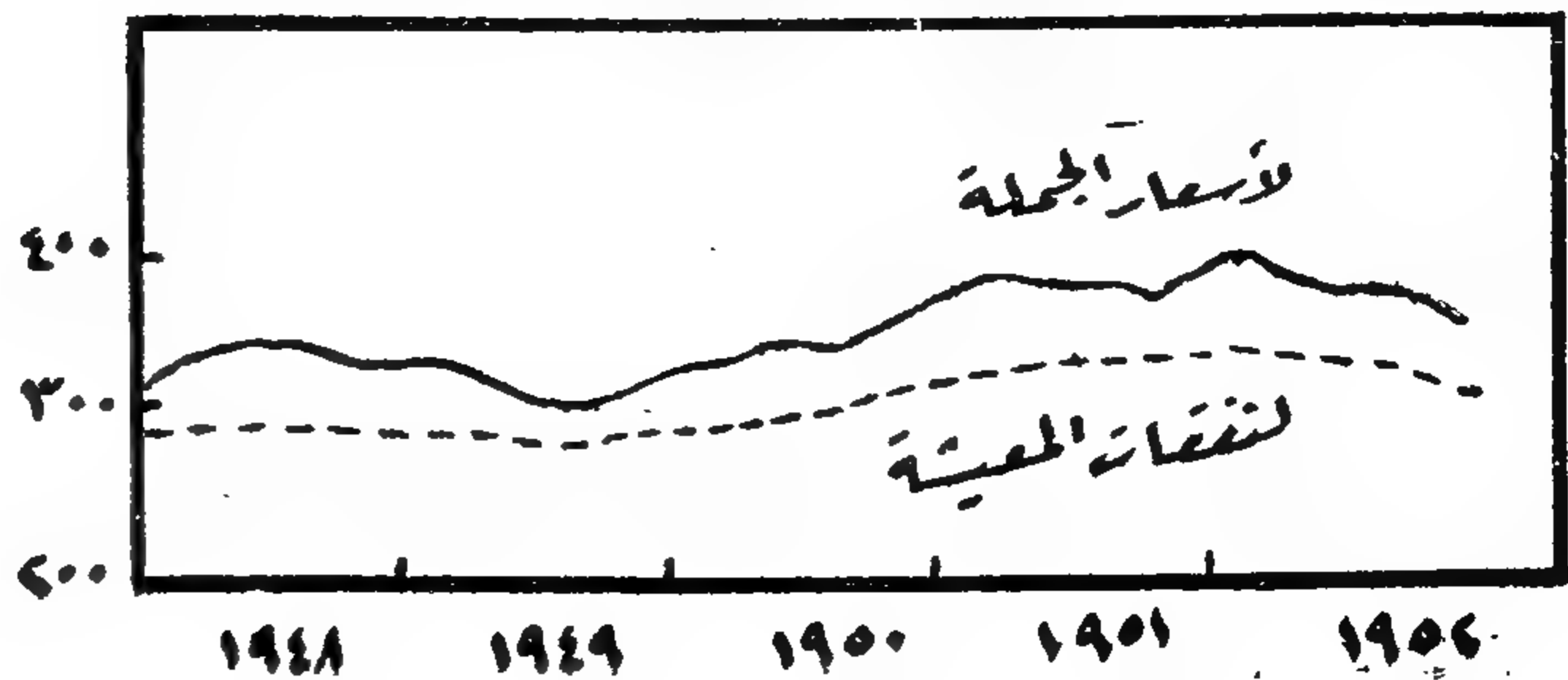
١٩٥٢ وقد ادت هذه التقلبات الى اضطراب الحالة الاقتصادية عندنا اضطرابا شديدا والى عدم تمتعنا بالاستقرار اللازم لتنفيذ سياسة اقتصادية رشيدة ترمي الى استغلال الموارد الاقتصادية في البلاد لرفع مستوى معيشتها بدرجة منسودة وان آثار هذه التقلبات واضحة في الرسوم الاخرى ، فاننا نجد مثلا ان اسعار الاوراق المالية في مصر في هبوط يكاد يكون مطردا مما يدل على ضعف الثقة في سوق الاوراق المالية داخليا علاوة على تخوف المستثمرين الاجانب من استثمار رؤوس أموالهم في أصول مصرية ولا شك ايضا ان تدهور الاسعار في سوق الاوراق المالية مرتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات اسعار القطن وبالمضاربات العنيفة التي حدثت فيها اذ كلما انخفضت اسعار القطن اضطر المضاربون الى تغطية مراكزهم عن طريق تصفية بعض مافي حيازتهم من الاوراق المالية .

وتظهر أيضا آثار هذه التقلبات في الرسم البياني الخاص بتجارتنا الخارجية فارتفاع اسعار القطن المصري ارتفاعا مصطنعا أدى من جهة الى تناقص الطلب الخارجي عليه فقلت بذلك قيمة صادراتنا عن المستوى الذي كان يصح ان تبلغه بينما ان تدخل الحكومة مشتريه في سوق القطن او ضمانها للأسعار المرتفعة ارتفاعا مصطنعا أدى من جهة اخرى الى زيادة القوة الشرائية المتداولة وزيادة القدرة على الاستيراد زيادة كبيرة فكان من نتيجة هذين العاملين ان ظهر عجز في ميزاننا التجاري في سنة ١٩٥١ ، بلغ ٣٩ مليون جنيه وفي سنة ١٩٥٢ يقدر بـ ٧١ مليون ( باستثناء وارداتنا من الذهب لاغراض الغطاء في كلتا السنتين ) ولا شك ان الرقم الاخير رقم ضخم لم يظهر له مثيل في تجارتنا الخارجية وقد ساعد هذا العجز على نضوب مواردنا من العملات الاجنبية وخاصة الاسترليني فبعد ان كان رصيدنا من الاسترليني الحر يزيد عن ٨٥ مليون جنيه في سنة ١٩٤٨ كاد ان يتلاشى في أواخر سنة ١٩٥٢ مما اضطرنا

## الرقم القياسي لأسعار الأسهم (ديسمبر ١٩٤٨ = ١٠٠)



## الارقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة





الاقتصادية وزيادة منتجاتنا وتنويع محاصيلنا وتشجيع استغلال الموارد الكامنة في أراضينا وبديهي ان تمويل هذه المشاريع جميعا سيكون له أثر يخفض من الاتجاه النزولي في الاسعار ويساعدنا على اجتياز فترة الكساد بسلام .

وختاما يجدر بنا ان نوكد النتائج البقية على صفحة ١٧

لذلك كله يبدو لنا انه مالم تظهر عوامل جديدة في حياة الدول الاقتصادية والسياسية فعلينا ان نوطد أنفسنا على استقبال فترة كساد قد تدوم بضعة سنوات ولا شك ان هذا الكساد سيترك آثاره على حياة مصر الاقتصادية ولكن من حسن حظ مصر في هذه الفترة اننا عزمنا عزمًا أكيدا على تنفيذ شتى مشاريعنا

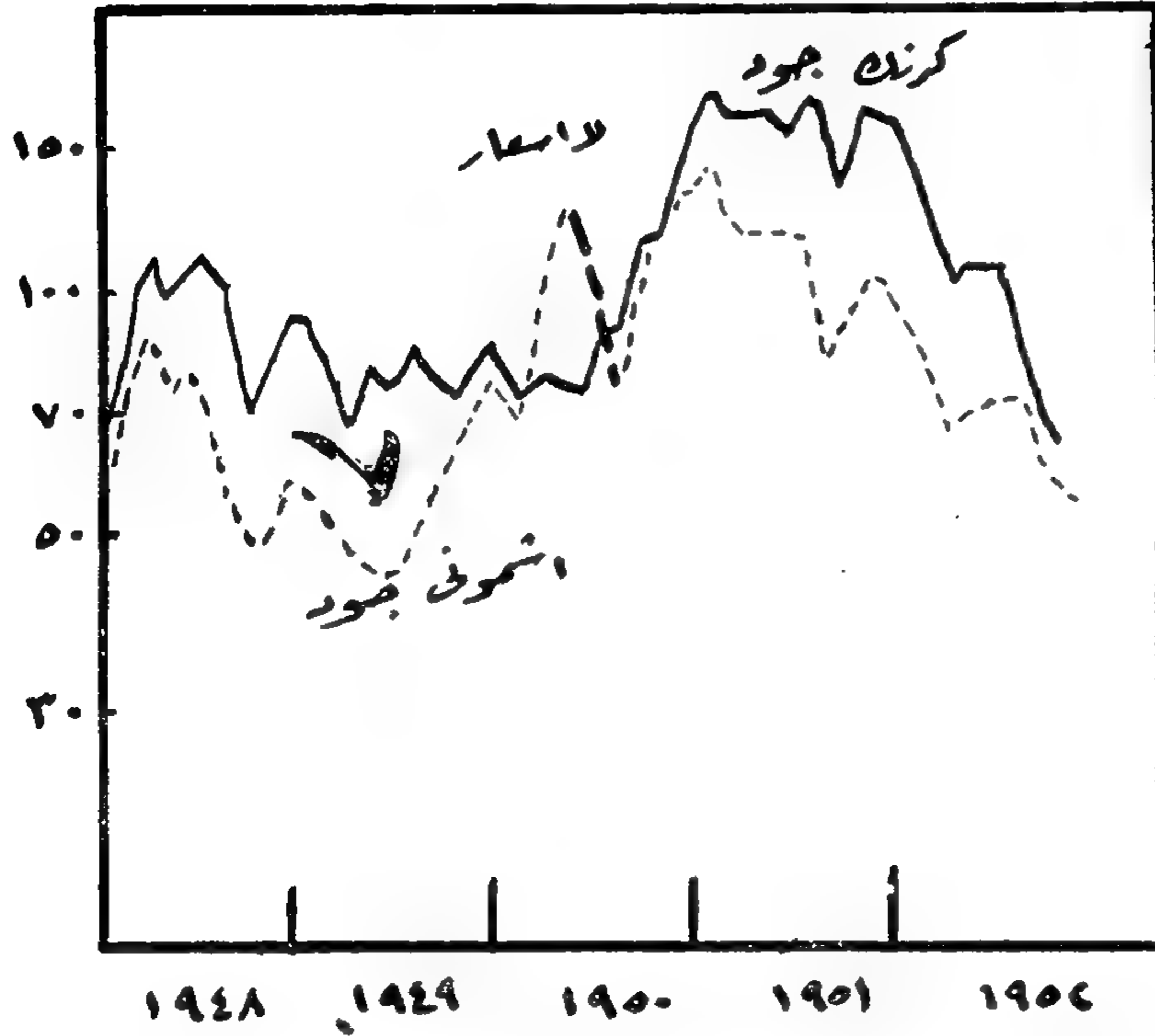
الى فرض قيود شديدة على تجارتنا مع المنطقة الاسترلينية وغيرها من الدول التي تقبل الاسترليني لا زلنا نعاني من آثارها حتى الآن .

وقد ساعد ذلك ايضا على ارتفاع اسعار الجملة والتجزئة مما سبب ضغطا شديدا على موارد الطبقات العاملة وأحدث هبوطا جديدا في مستوى معيشتها

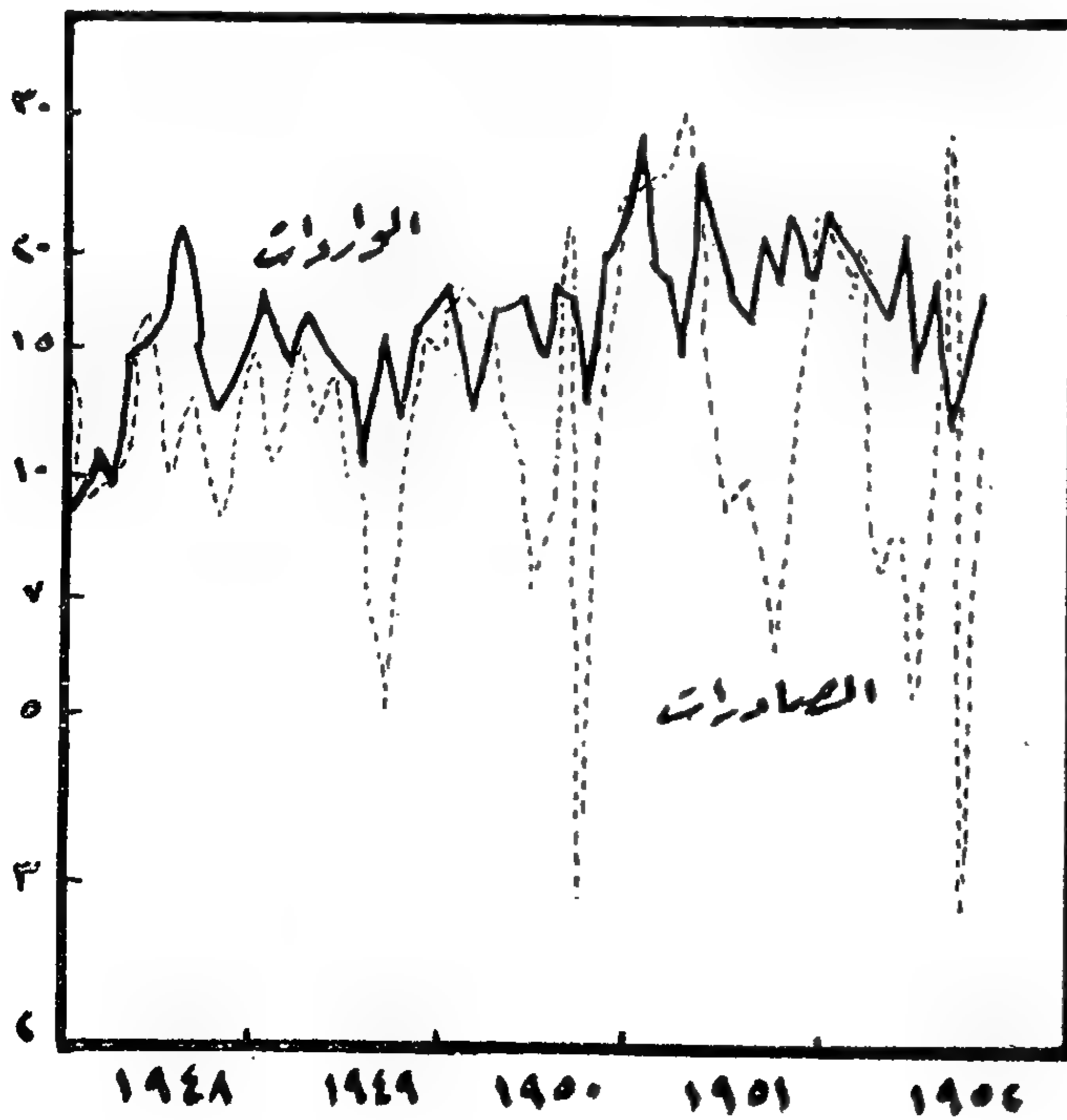
والخلاصة ان الحالة في مصر كانت انعكاسا مضاعفا للحالة في الخارج وقد اشتمد فيها هبوط الاسعار في الاشهر الاخيرة أولا بسبب هبوط مستويات الاسعار في الخارج وثانيا بسبب نية الحكومة الحالية لسياسة حماية سوق القطن حماية مصطنعة وأخذها بسياسة ترمي الى ربط اسعاره الداخلية بالاسعار العالمية أسعاره الداخلية بالاسعار العالمية

ويجدر بنا ان نتساءل عما اذا كان هذا الهبوط في الاسعار المحلية والاسعار العالمية هبوطا ينتظر له الدوام وعما اذا كان العالم قد بدأت تجتاحه موجة شديدة من الكساد أم أن هذا الهبوط هبوط مؤقت لن يلبث ان يزول . والواقع ان الرد على هذا التساؤل مرتبط كما بينا في مقالنا الاول الى حد كبير بالسياسة الاقتصادية التي تتبعها الولايات المتحدة . ذلك لأن هذه الدولة بما بلغت من أهمية اقتصادية عظيمة أصبحت أحوالها الاقتصادية الداخلية تؤثر على الأحوال الاقتصادية في سائر بلاد العالم وتوجه سياستها وقد استعرضنا في مكان آخر من هذا العدد رأى المجلس الاقتصادي الاعلى في الولايات المتحدة عن مستقبل التطورات الاقتصادية فيها وان كان هذا الرأى قد صيغ في عبارات فيها الكثير من التحفظ الا انه يدل على قلق رجال الاقتصاد الامريكيين على المستقبل وخوفهم من حدوث موجة كساد شديدة . لذلك نجدهم يدعون الى اتباع سياسة ائتمانية ترمي الى تشجيع الاستثمارات الخاصة في المباني وغيرها كما يناشدون رجال الاعمال بتخفيض معدل ربحهم حتى يتمكنوا من المحافظة على الطلب على منتجاتهم . كما انهم يدعون الحكومة الى اعداد المشاريع العامة الصالحة للتنفيذ السريع والى التوسع في الخدمات الاجتماعية وفي منح الاعانات للعمال العاطلين .

## أسعار القطن الحاضر بوصة مينار البصل



## الأرقام الشهرية للتجارة الخارجية (بمليون جنيهات)



# مشروع تأميم الطب

بقلم  
دكتور عبدالرزاق محمد حسن

والانكلستوما ، والبلاجرا ، والرمم .

وقد يظن البعض خطأ ان العناية بالصحة العامة سيعقد لنا مشكلة

السكان عما هي عليه ، والواقع ان

الذي يعقد المشكلة أساس انخفاض

درجة الكفاية وعدم الاستفادة

بالسكان الفائدة المرجوة . وفصلا عن

ذلك فلا يمكن ان تقبل اصلا ان

نتخلص بهذه الطريقة البدائية من

مشكلة السكان ، وليس من المقبول

في النصف الثاني من القرن العشرين

ان ندع الامهات يجهدن في الحمل

مدة تسعة أشهر لنقضى بعدها على

خمس ما يحملن . فمشكلة السكان

يمكن ان تعالج في مجال آخر الا وهو

تغيير اسلوبنا في الانتاج والتوزيع .

واذا كنا ننظر الى مستقبل زاهر،

فكيف يمكن لنا ان نحققه وصحة

الافراد العامة ضعيفة ، والغريب اننا

نتجاهل رد فعل مثل هذه الحالة

ليس في وضع المجتمع الاقتصادي

فقط وانما في وضعه الاجتماعي

والسياسي . أيضا . فالمجتمع السليم

أقدر على ادراك حقوقه من المجتمع

المريض ، وهو أقدر على الكفاح

والنضال في معترك الحياة أيضا .

اذا اتفقنا على ضرورة قيام الدولة

بالعناية بصحة أفرادها وجب علينا

أن نقتطع من الدخل الاهلي ما نفي

بذلك القرض ، واذا كان متوسط

هذا الدخل حوالي ٨٠٠ مليون جنيه

في العام فاقتطاع ما قيمته ٣٠ مليون

جنيه سنويا ، وهو الحد الاقصى

المقدر لتنفيذ مشروع التأمين او ٣.٧٪

منه تقدير خال من الاسراف .

والصعوبة الوحيدة التي نواجهها

فعلا هي ان الدولة بنظامها الفاسد

السابق قد ارتبطت بالتزامات كثيرة

تستنفد جزءا طيبا من الدخل الاهلي،

ولا تقبل اصلا أن تخصص ابواب من

الايرادات بالذات للانفاق عليه .

وهناك من يعارض في هذا المشروع

اما على انه مشروع خيالي أو لانه كثير

الكلفة ، وهذا كلام مردود ، فطالما

ان الكل يعمل أو بمعنى آخر ينتج

سايعود بالفائدة على المجتمع ولا يتعطل

أو يمتنع عن العمل اختيارا فلا بد

من تخصيص جزء من الانتاج العام

أو الدخل الاهلي للعناية بصحته لضمان

استمراره في العمل بنفس الكفاية على

الاقل ، مثله في ذلك مثل الآلة التي

لا تنتظر منها انتاجا الا اذا أوليناها

العناية وقمنا بصيانتها الصيانة

اللازمة .

فالعناية بالصحة تدفع بعجلة

الانتاج وتطيل المدة الانتاجية ،

وكلاهما ضروري لتقدم المجتمع ، اي

انه بدلا من ان يكون متوسط العمر

٣٠ سنة مثلا يمتد الى ٥٠ أو ٦٠

ولسنا في حاجة الى تأكيدان مستوى

الصحة في مصر منهار ، فوفيات

الاطفال أكبر دليل على ذلك اذ هم

العنصر شديد الحساسية في المجتمع،

ويبلغ معدل وفيات الاطفال بين

١٩١ ، ٢٢٤ في كل ألف بين

المحافظات ومناطق الصعيد ، واذا

قورنت هذه الارقام برقم ٣٤ في

الالف الحالي في بريطانيا يمكننا ان

نتصور قسوة الحياة في مصر .

ونذكر جميعا كيف ذهبت آلاف

ضحية الملاريا والكوليرا ، ونلمس

انخفاض الانتاج كنتيجة طبيعية

للامراض المتوطنة كالبلهارسيا ،

لاشك في أن الكثيرين منا قد

قابلوا بوجوم عدول وزير الصحة عن

مشروع تأميم الطب ، وقد كنا نأمل

جميعا ان يقوم على تنفيذه وان لقي

في ذلك بعض المتعصب ، وسنحاول

أن تعطى في الآتي فكرة عن ضرورة

تنفيذ مثل هذا المشروع وكيف انه

ليس خياليا كما يتصور البعض .

تتمشى فكرة تأميم الطب مع الاتجاه

العام في العالم المتقدم بأن المجتمع ان

هو الا وحدة واحدة يرتبط كيانه

بوجود الانسجام والتعاون بين أفراد .

أما النزعة الفردية الاستقلالية فهي

أولا ليست الأساس في تكوين المجتمع

اذ ان المجتمع لم يتكون على أساس

عقد اجتماعي ، وثانيا لان الأخذ

بالفكرة الفردية يؤدي الى تفكك

المجتمع في النهاية ، وتقسيمه الى

طبقات متباينة المصالح مختلفة

المشارب دائمة التنافر والاحتكاك .

والانسجام وعدم التنافر بين الطبقات

هو في الواقع الدعامة الأساسية

لرفع شأن اي مجتمع ، ولا يتم ذلك

الا اذا زالت الفوارق بين الطبقات

فلا فقر مدقع يجاوره غنى مفرط .

وبناء على هذه الفكرة في المجتمع

قامت النظرية الحديثة في الضرائب

والنفقات فتؤخذ الضريبة من كل

حسب قدرته من دخل أو رأس مال ،

بغض النظر عن الفائدة التي يمكن

ان تعود عليه منها ، وتنفق هذه

لدرجة أهميتها المباشرة بالنسبة اليه .

وبناء على هذه الفكرة يجب النظر

الى مشروع تأميم الطب وتقدير مدى

قيمته بالنسبة للمجتمع ، ودرجة

أهمية بالنسبة الي غيره ، فاذا اقتنعنا

بأهميته وجب علينا ان ندرجه في

مكانه من ميزانية النفقات في الدولة ، للأمراض المتوطنة كالبلهارسيا ،



# رؤوس الأموال الأمريكية

## والصناعات المصرية

وصل الى مصر فى المدة الاخيرة عدد من الخبراء الامريكيين فى  
الصناعات ومندوبين من الشركات الكبرى لدراسة امكانيات الصناعات  
المصرية بقصد زيادة انتاجها واستثمارها على نطاق واسع منظم .

### هجرة رؤوس الاموال

ويؤخذ من بعض وجهات النظر بهذا الموضوع انه يوجد فائض عظيم  
من رؤوس الاموال فى أمريكا يدفع اصحابها سواء من اصحاب المصانع  
أو الشركات أو الهيئات والمؤسسات المالية والتجارية والصناعات الى  
استثمارها للخارج .

### الضمانات المطاوعة

وهؤلاء الخبراء لا يشترطون للاستغلال بلدا معينا بالذات بل  
يكتفون بالضمانات التى تكفل هذه الاموال فى حيابة وحفظ خارج  
بلادهم وان تصل اليهم ارباحهم التى تكون مجزية لهم .

### الباعث على التحول

ولما كان استثمار هذه المبالغ الكبيرة داخل الولايات المتحدة نفسها  
نما يعود بربح محدود قد لا يتجاوز ٥ ٪ بينما ان استغلالها فى البلاد  
لاخرى قد يصل الى ١٥ أو ٢٠ ٪ فان هذه الزيادة فى الارباح هى  
لباعث المغرى على استثمارها فى الخارج .

ويتوخى اصحاب رؤوس هذه الاموال الضخمة المرغوب استغلالها  
خارج الولايات المتحدة ان يكون استثمارها حيث توجد الخامات  
الصناعية بكثرة وعلى سبيل المثال فان بلدا كمصر يصلح لصناعات  
الحديد لغزارة خاماته فيها ولصناعات الغزل والنسيج حيث محصول  
طننها فى الذروة من الجودة وفى صناعات البترول الغنية اراضيها  
وجوده فعلا أو احتمالا .

كما ان منابع الثروة المعدنية والزراعية وتوليد الكهرباء واستصلاح  
الاراضى والطرق بمصر فى حاجة الى نشاط رؤوس الاموال الضخمة  
لانماء والانتاج والاصلاح والاستثمار وهذا هو السبب الذى يفسر كثرة  
لعروض فى العهد الاخير التى تتلقاها السلطات المختصة وتدرسها باهتمام  
وعناية فكلها تدور حول الانتفاع والفائدة المزدوجة للجانبين . الجانب  
الذى يملك وسائل التنمية والانتاج بالاموال والفنيين .

وعلىنا الآن ان نصلح خطأ الماضى  
ونبحث عن الموارد التى يمكن ان  
توفر لنا حاجتنا فى هذا السبيل  
ولكن هذه الحاجة الملحة يجب ألا  
تنسينا الغرض الاساسى منها وهو  
رفع مستوى الصحة العامة فيجب اذا  
الا تقتضى من كل فرد - كما يرى  
البعض - مقابلا يتعادل مع الخدمة  
التي نرجو ان نقدمها له ، بل على  
العكس يجب ان نقدمها وليكن حسابنا  
للمجموع وليس للفرد ، أو بمعنى  
آخر ان تقتضى الثمن من كل حسب  
قدرته على المساهمة فى ذلك لان  
الطبقات العاملة هى المقصودة أساسا  
بهذا المشروع وليس من المعقول ان  
نعمل على الهبوط بدخلها الحال اذ  
هو منخفض أصلا ، كما وأن أى خفض  
للاجور عن حد الكفاف سيؤدى الى  
ضجة اجتماعية كبيرة وأدناها المطالبة  
بزيادة الاجر بالقيمة المقتطعة .

ان تمويل هذا المشروع لا يحتاج  
الى كثير من الفن ، ونحن نلمس  
التبذير فى كثير من المرافق وقد كان  
متوسط ماينفق فى سياحة المصريين  
فى الخارج بين ١٥ مليون ، و ٢٠  
مليون جنيه ، وقدر المنصرف فى  
النصف الاول من سنة ١٩٥٢ بمقدار  
٩٠ مليون جنيه . أضف الى هذا  
فروق كبيرة بين الطبقات ، فمن  
الغريب مثلا ان نجد ان الحد الاعلى  
لصافى الدخول فى بريطانيا بعد  
ضريبة الدخل يبلغ أقل من ٧٠٠٠  
جنيه فى نفس الوقت الذى نجد ان  
هناك من الدخول ما يصل فى مصر  
الى ١٥٠ ألف جنيه وأكثر

اذا كان هدفنا العمل على اقامة  
جيل سليم منتج ، يقوى على حمل  
تبعاته فى معترك الحياة الدولى  
الحديث فليس علينا الا أن نعد للأمر  
عدته ولا نشوان فى تنفيذ مشروع  
تأميم الطب .

دكتور عبد الرازق محمد حسين  
مدرس بكلية التجارة - جامعة القاهرة

# مخازن المواد والمهمات

أولى توحيد الوحدة لكل صنف، على حدة ، فليس من المعقول أن نشترى من صنف ما بالمتري مثلاً ثم بعد ذلك ( وقبل نفاذ الرصيد بطبيعة الحال ) نشترى كمية أخرى من نفس الصنف بالياردة ، إذن فيجب تحويل الكمية الثانية الى أمتار .

وكخطوة ثانية يحسن اتباع النظام الفرنسى المعروف بالنظام المترى ووحدة هي المتر للطول، والكيلوجرام للوزن، والتريلجيم فعدت أنه سهل فى الاستعمال وفى التضريب الحسابى حيث أن مضاعفاته وقواسمه تقبل الضرب فى والقسمة على عشرة ومائة وألف ومعنى ذلك أن تحول كل كمية مشتراه الى هذا المقياس منذ شرائها وايداعها بالمخزن ولو كانت فاتورة الشراء بمقياس آخر .

**التسعيرة :** ان موضوع التسعيرة متشعب النواحي كثيرا ، ولكل من الطرق المعروفة مزاياها ومآخذها وليس هنا مجال التعمق فى الموضوع بل ان مجال ذلك هو محاسبة التكاليف ، ولقد سبق أن كتبت سلسلة مقالات فى محاسبة التكاليف فى الاعداد السابقة من هذه الصحيفة وعالجت موضوع التسعير بالذات فى العددى السابع عشر والثامن عشر الصادرين فى ١٥ نوفمبر وأول ديسمبر سنة ١٩٥١ على التوالي ، ويحسن الرجوع الى هذين المقالين .

والواقع أن طريقة متوسط السعر تكاد تكون هي الاشيع استعمالا دون غيرها من الطرق وذلك لسهولة تطبيقها من الوجهة الحسابية فالامر لا يقتضى تعديل السعر الا عند الوارد الجديد فاذا كانت حركة الوارد قليلة نسبيا ( وهو المفروض اذا ما اتبع النظام المقترح للتمويل ) لكنت عملية تعديل السعر بسيطة ولما اقتضى كاتب الحسابات مجهودا كبيرا فى تسعير كل الاصناف الصادرة لعمليات التشغيل .

« يتبع »  
موسى حقي  
ماجستير فى التجارة

~~~~~ بقلم ~~~~~

الاستاذ موسى حقي

(٤) اجراء عملية التسعير للمواد المنصرفة لعملية التشغيل

(٥) التأكد من سلامة المخزون أى وجود المواد التى تتطابق والارصدة حسب الدارات وذلك باجراء الجرد المفاجئ عدة مرات خلال السنة .

(٦) اجراء الجرد الشامل فى نهاية السنة المالية وتسعيه طبعا لمعمول به .

(٧) امساك مجموعة الدفاتر الخاصة بهذا الموضوع

ولقد مسسنا كثيرا من هذه الموضوعات فيما سبق من أجزاء البحث . ونبدأ الآن فى فحص ما لم نمسسه من قبل .

كارتات الصنف بالحسابات :

يتشابه هذا الكارت مع الانموذج رقم ٤ الذى سبق أن تعرضنا له ويم سبق - مع اضافة الخانات الخاصة بسعر الوحدة ، وبقيمة المواد وما يتعلق بهذا ، وقد روى فيه تقليل الخانات ما أمكن فالخانة الثانية تستعمل لبيانات الوارد والصادر معا ، وكذلك الحال فى الخانة الثالثة ، وأيضا فى الخانة السادسة حيث يتطبق سعر الوحدة على كل حركة فى الكارت سواء كانت واردا أم صادرا .

وكذلك بالتسوية كثيرة من البيانات التى تصلح للمراجعة أى مع كثير من المستندات المتداولة بين أقسام الحسابات ، المشتريات ، المخزن .

كلمة عن وحدة الصنف :

المعروف أن وحدة الصنف قد تكون بالعدد ، أو بالوزن ، أو بالطول ، أو بالحجم ولكل من الوحدات الثلاثة الاخيرة مقاييسها الخاصة طبقا للبلاد المختلفة فالمقاييس الانجليزية غير الفرنسية غير المصرية . ولا شك أنه من المستحسن كخطوة

انتهمنا فى الاجزاء السابقة من البحث من شرح أهم واجبات وأعمال أمين المخازن المواد والمهمات ، كما تناولنا بالشرح مختلف المستندات والنماذج التى يتداولها فى عمله ، ووضعنا عدة مبادئ هامة ركزنا عليها اهتمامنا لأهميتها البالغة ، وهى :

(١) ضرورة حصول المؤسسة على توقيع أمين المخازن على كل ما يتسلمه من مواد ومهمات

(٢) ضرورة ايداع كل المواد والمهمات التى تشتريها المؤسسة بالمخزن العام ولو كانت مطلوبة فورا لعملية التشغيل ، مع التشديد بعدم استلام الاقسام لهذه المواد المشتراة من مورديها رأسا .

(٣) امساك جميع سجلات أمين المخزن دون ذكر قيمة المواد المشتراة أو المنصرفة أو سعر الوحدة والحكمة فى ذلك هو عدم تمكينه من التلاعب

(٤) ضرورة حصول أمين المخزن ، بدوره ، على توقيع هذه الاقسام التى تتسلم المواد المنصرفة وهذا التوقيع يبرىء ذمة أمين المخزن قبل الادارة .

(٥) ضرورة تصريح الادارة بالصرف . وننتقل الآن الى قسم الحسابات لنبحث ناحية المخزن به وما هى طريقة امساك حسابات المخزن وما هى النماذج المستعملة . الخ ، ويحسن بنا ، منذ البداية ، أن نحدد واجبات قسم الحسابات فى هذه الناحية فى المبادئ الآتية : -

(١) ضرورة احتفاظ قسم الحسابات بمجموعة كاملة من :

أ - أذن التوريد التى يصدرها قسم الحسابات .

ب - أذن التوريد للمخزن

ج - فيش الصادر

د - فواتير الموردين .

هـ - مستندات سداد قيمة فواتير الموردين .

(٢) تتبع ورقابة عملية تمويل المخزن بالمواد والمهمات والتأكد من كفاية المخزون لحاجة الانتاج

٣ - امساك كارتات للصنف تكون بالقيمة والكمية معا .

المستقبل الاقتصادي لإسرائيل

بقية المنشور بالعدد ٤٤

بقلم
الأستاذ فؤاد محمد شبيل

الثمينة كالبتروول والقطن والحرير والصوف . فإسرائيل تهدف الى استيراد المواد الاولية الرخيصة من العالم العربى ثم تبيعها له مصنوعة غالية . . وتحل بذلك محل الدول الغربية .

ان الدول العربية اذ تحكم المقاطعة الاقتصادية على اسرائيل لا تدافع عن مبدأ نبيل هو كيان فلسطين الشهيدة التى مزقتها الجشع الصهيونى شر ممزق ، وشر مليوناً من أبنائها ، فانها بذلك تصد الاطماع الصهيونية عن نفسها . وتقى مستقبلها ونهضتها الكامنة فى التقدم الصناعى والثقافى فكان اليهود ينشدون ابقاء الشرق الاوسط مصدراً للمواد الاولية فحسب . . وما يحمله هذا بين طياته من تأخر الاقتصادى والانهيـار الثقافى والاذلال السياسى . ولاشبهة ان مصر هى التى ستضار قبل غيرها ففيها شعب قوى ناهض متقدم زراعياً وصناعياً . وفى فشل المقاطعة - لا قدر الله - حطم التضامن العربى والقضاء على الآمال التى تجيش فى نفوس العرب فى الوحدة والتقدم واستعادة مجد بلادهم التليد . .

وبعد . . فان العوامل الاقتصادية وعوامل طبيعية لا ريب فيها مضمونة العاقبة سليمة التقدير ، واعمري لو أحكمت الدول العربية الحصار على اسرائيل - فلا مناص لها من الانهيار والتسليم - على الاقل - بمطالب العرب .

فؤاد محمد شبيل

الدولية الحرة الى نحو خمس قيمته الرسمية ، وهو متصل التدهور .

٥ - أثر المقاطعة العربية

يتضح من البيانات التى اوردناها ان الدول العربية تمسك بزمام الموقف فى ايديها .

فاولاً - يستحيل على اسرائيل تنفيذ مشروعات الرى للتوسيع الزراعى قبل الاتفاق مع الاردن وسوريا ولبنان .

ثانياً - تعتبر اسرائيل والدول الغربية ، الدول العربية المنفذ الطبيعى للصناعات اليهودية ، فلن تستطيع اسرائيل ان تبيع مصنوعات فى الدول الصناعية الاوروبية والاسيوية . .

ثالثاً - المقاطعة العربية تضطر اسرائيل الى استيراد كميات من القمح والخضروات من البلاد الاجنبية بأسعار عالية (وقد كانت الاردن ولبنان وسوريا تزود فلسطين قبل الحرب بكميات كبيرة من حاجتها من الغلال والخضروات .

رابعاً - اغلاق معامل حيفا يحرم اسرائيل من مورد مالى هام ، ومن الحصول على الوقود الرخيص اللازم لصناعاتها .

خامساً - مقاطعة اسرائيل تحول بين تغلغلها المالى - بواسطة الجالبات اليهودية المنتشرة فى العالم العربى - فى بلاد الدول العربية ، وتحرمها من الانتفاع بحاصلات الدول العربية

لم تتعد صادرات اسرائيل المنظورة وغير المنظورة عام ١٩٤٩ ، ١٧٩٩ مليون جنيه ، بينما بلغت وارداتها المنظورة وغير المنظورة حوالى الثمانين مليون جنيه أى ان ثمة عجزاً قدره ٦٢ مليون جنيه ، زاد عام ١٩٥٠ ، حتى اربى على المائة مليون جنيه ، سدد بالاعانات والهبات والقروض والاخراج عن مبالغ من الارصدة الاسترلينية .

بيد ان يهود أمريكا لن يدفعوا الى ما لانهاية لدولة تعيش على القروض والهبات ، فقد بلغت الهبات ٢٧ مليون جنيه عام ١٩٤٩ مقابل ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٤٨ . ولو فرض وتوقفت حركة الاعانات والقروض - فان على اسرائيل ان تواجه موقفين لا ثالث لهما : الافلاس او ايقاف الهجرة اليها وقد يستتبع هذا رحيل جانب كبير من السكان الى اماكن ارغد عيشاً . وتطمح اسرائيل الى نقل فروع من الشركات الصناعية الاجنبية الى بلادها وادارتها باستخدام النفط العربى . بيد انه يواجه هذا عدة صعاب :

اولاً - ارتفاع اجور العامل اليهودى لعظم تكاليف المعيشة .

ثانياً - المقاطعة العربية للمصنوعات اليهودية وحيلولتها دون حصول اسرائيل على النفط العربى .

ثالثاً - المنافسة الاجنبية . وينعكس ضعف اسرائيل المالى على قيمة نقدها . . فقد هبطت قيمة الجنيه الاسرائيلى فى الاسواق

الانقرض الاول من هذا الباب هو تسجيل لتطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها على الحالة عند شقيقتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

الملكية الزراعية في باكستان

عرضنا في العدد ٣٥ ، ٣٦ الصادرين في منتصف أغسطس وأول سبتمبر ١٩٥٢ موجزا لأهم نواحي اقتصاديات باكستان واليوم نستعرض بالتفصيل نظام الملكية الزراعية وطبقات المجتمع الزراعي بها في الفترة التي سبقت الانفصال عن اتحاد الهند مقارنة بما جد من تطورات بعد انفصالهما .

كان المجتمع الزراعي قبل انقسام الهند ينقسم الى طبقتين رئيسيتين هما طبقة الزامنداري وطبقة صغار الملاك من الفلاحين وتعني طبقة الزامنداري أصحاب الاطيان الذين يفلح لهم غيرهم ما يملكون من اراض سواء بطريق المزارعة أو الايجار بشروط تختلف تبعا للعادات والتقاليد والاحوال الاقتصادية السائدة في كل منطقة . وهم أما مقيمون يشرفون على زراعتهم أو غير مقيمين ليس لهم هم الا جمع المال . وطبقة الزامنداري أما ثابتة أو متغيرة . أما الضرائب الثابتة فقد تحددت قيمتها في عام ١٧٩٣ بما يوازي ١٠ على ١١ من ايرادها في تلك السنة على أن يكون للزامندار حق التمتع بباقي الايراد وكل ما يطرأ عليه من زيادة في المستقبل ، ولا يسرى هذا النظام الا في باكستان الشرقية حيث يشمل نحو ٧٦ ٪ من الاراضي الزامندارية ، والذين يمتلكون مثل هذه الاراضي كانوا في الاصل من الرؤوس الكبيرة أو أعيان القرى ، وقليل منهم من كان يهتم بالزراعة وبمضى الوقت رحل كثير منهم الى المدن مكثفين بتأجير

أراضيهم وتحصيل ايجارها مع الاحتفاظ في أغلب الاحوال بجزء منها يزرعونه لحسابهم عن طريق العمال الزراعيين . أما باقي اقطاعيات الزامنداري بالباكستان فتخضع لنظام الضرائب المتغيرة وتشمل باقي اراضي شرق الباكستان وجميع الاراضي الزراعية في غرب الباكستان . وتزرع هذه الاراضي كذلك بالطريقة عينها ويطلق على الجزء الذي يحتفظ به الزامندار لنفسه « بالارض الخاصة » في شرق الباكستان و « السر » في غربها . وكان مجموع الاراضي الزامندارية بنوعها يبلغ نحو ٦٢ ٪ من مجموع الضياع في شرق الباكستان ونحو ٥٨ ٪ من اراضي البنجاب وكذا ٨٧ ٪ من اراضي السنة . ويتبين من هذا كله ان معظم الاراضي كانت في حوزة الزامنداري أو كبار الملاك ، ويمكن تلخيص حقوق حيازة الزامنداري أيا كان نوعها في الآتي : أولا : الاراضي التي يتسلم ايجارها الزامندار ولكن للمستأجر وحده الحق في ان يشغلها ، ثانيا : الاراضي المؤجرة بعقود لمدة محدودة يعود بعدها للزامندار الحق في شغلها ، ثالثا : الاراضي التي يؤجرها الزامندار بعقود شفوية سنوية محتفظا لنفسه بحق شغلها في أي وقت ، رابعا : الاراضي التي تزرع تحت اشراف المالك أو وكيله بمساعدة العمال الزراعيين . وقد كان من المعمول به ان يمنح بعض الاشخاص أو المؤسسات الدينية حق تحصيل الايراد بأكمله في مقابل خدمات يؤديونها للدولة ويطلق

عليهم (جاجيردار) و « الجاجير » عبارة عن قطعة من الارض تدار لحساب الدولة ولمن يديرها الحق في تسلم ايرادها . وكان للجاجير الحق في تأجير أرضه أو جزء منها ، كما كان له حق شغلها أو تخويل هذا الحق للمستأجر وتكاد أراضي الجاجير تشبه أراضي الوقف في مصر من حيث كونها غير قابلة للتحويل أو التجزئة . وقد كان مجموع الاراضي الزراعية التي يمتلكها الجاجيردار في ١٩٤٦ في السند ٢٤٥٩٧١ فدان أو حوالي ٤ ٪ من مساحة المقاطعة كما كانوا يمتلكون حوالي ٣٦ ٪ من مجموع الضياع في شرق الباكستان ، بينما بلغ دخل أراضي الجاجير في البنجاب ١١٧٤٤٧١ روبية من دخل كلي بلغ ٤٢٠٥٨٣٥٧ روبية أي حوالي ٣ ٪ . وأما الطبقة الثانية التي كان يتكون منها المجتمع الزراعي في باكستان فهي طبقة صغار الملاك وهؤلاء يتولون بأنفسهم زراعة كل ما في حيازتهم من اراضي أو جزء منها بمساعدة ذويهم . وفي بعض الاحيان يستعينون بالعمال الزراعيين . ويمكن تقسيمهم الى الآتي :

- ١ - مستأجرين من الحكومة يتمتعون بكامل حقوق الملكية وليس لهم حق الملكية القانوني
- ٢ - الذين لهم حق الملكية
- ٣ - الذين في سبيل الحصول على حق الملكية

ويقوم النوع الاول بزراعة الاراضي التي تملكها الحكومة ويطلق عليها (اراضي التاج) أو التي استصلحتها . وهؤلاء يدفعون للحكومة مبلغا اضافيا فوق ضريبة الاراضي بصفة ايجار نظرا لأنه ليس لهم حق الملكية . ولا تزيد هذه الاراضي عن ٣ ٪ من مجموع الضياع في شرق الباكستان ، ومعظمها من الاراضي المستصلحة ، أما النوع الثاني فلا يزيد ما يملكه عن ٢ ٪ من اراضي الملكية الصغيرة في شرق الباكستان وان كان يصل الى نحو ٣١ ٪ منها في إقليم البنجاب ، أما النوع الثالث فيوجد في السند حيث تكاد تنعدم الملكيات الزراعية الصغيرة

فيها عدا منطقة قناطر لويد حيث وزعت الاراضى على بعض المعدمين من أهالى البنجاب ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية يزرعونها لمدة خمس سنوات اذا اطمأنت الحكومة بعدها الى صدق عزمهم على الاستقرار وعدم تأجيرها لغيرهم باعتهامهم بقسط على ١٥ عاما ، ولا تزيد مساحة هذه الاراضى عن ١٦ ٪ من مجموع الاراضى الزراعية فى السند .

وعلى وجه العموم فان صغارالزراع فى الباكستان لايمتلكون الا حيازات ضئيلة مما يضطرهم أحيانا لتأجيرها لا سيما اذا كانت تقع فى أجزاء متباعدة واستئجار غيرها أوسع منها وهم لذلك كثيرا مايجمعون بين كونهم ملاكا وعمالا زراعيين أو مزارعين . ومما يزيد من ايضاح هذه الحقائق أن ١٨ ٪ من ملاك الاراضى فى البنجاب لايملك كل منهم أكثر من نصف فدان وأن ٤٠ ٪ منهم يملك الواحد منهم ٢ ونصف فدان وهى مساحات تعتبر غير اقتصادية فى الباكستان الغربية نظرا لضآلة معدل انتاج الفدان بها . بل ان قطع الاراضى الموزعة فى السند التى سبقت الإشارة اليها لا تعتبر اقتصادية بدورها مع أنها تتراوح فى المساحة بين ١٦ و ٢٤ فدانا ، وذلك لان مايزرع سنويا من أراضى السند لايزيد عن ٢٧ ٪ من الحيازة نظرا لنقص ماء الري .

أما من ناحية تسديد الضرائب فتقسم الملكيات الزراعية الى فئتين ، فئة تدفع الضرائب فرادى ، وفئة تدفعها جماعات ، وهذه الطريقة الاخيرة تشيع فى القرى التى يتألف أهلها من أسرة واحدة تناسلت من نسل القرية أو محصل دخلها أو حاكمها ، أو تتألف من جماعات سبق ما عن طريق الهجرة

الغزو أو تكون مستعمرات زراعية جماعية . وأكثر ماتوجد هذه القرى فى البنجاب ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية .

وقد صدرت بالهند قبل التقسيم عدة قوانين لتنظيم علاقة المزارعين بالاراضى ويمكن بناء عليها تقسيم غير الملاك من المزارعين الى ثلاث فئات

١ - المستأجرون القانونيون : وهؤلاء يمكن تقسيمهم الى مستأجر

قانونى (شبه زامندارى) ومستأجر بالحيازة . أما الاول فيكثر فى شرق البنغال وأفراده لهم حقوق الاستثمار من الملاك الاصليين ثم التاجير من الباطن وهذه الحقوق قابلة للارث والتحويل كما أن مايدفعونه من ايجار للمالك الاصلى مقدار محدود لايتغير .

أما المستأجرون بالحيازة ومعظمهم فى شرق الباكستان وهم أفراد وضعوا على الاراضى وزرعوها بأنفسهم لمدة ١٢ عاما فمنحتهم الدولة حق اشغال هذه الاراضى غير انهم معرضين لخلعهم عنها ان لم يقوموا بالعناية بها .

٢ - المستأجرون العاديون :

وهؤلاء هم الذين يحوزون الاراضى بناء على عقد شفوى أو كتابى لمدة سنة أو تزيد على أن يدفع الايجار نقدا أو عينا وليس هناك أى قانون يحمى حقوق هذه الفئة . ويمكن تقسيمهم الى فئتين تبعا لنصوص عقد الايجار ففئة تؤجر لمدة سنة وأخرى تؤجر لمدة تزيد عن السنة . وهذه الفئة الاخيرة اكثرها فى السند ولاهم لافرادءا الا الحصول على أكبر دخل من الاراضى اذ يتركونها تحت اشراف « الكامجار » وهو يناظر « الخولى » الذى يشرف على زراعتها أو تأجيرها من الباطن وقلما يقومون بالزراعة بأنفسهم أما الفئة الاولى فهم أولئك المستأجرون الذين يزرعون الارض أنفسهم وليس لديهم عقود ايجار كتابية ولا أى تأمين لحيازتهم .

وهؤلاء يتركزون فى شرق الباكستان حيث يزرعون مايزيد عن ٢٠ ٪ من المساحة المزروعة ويتراوح مايدفعونه من ايجار بين نصف ، وثلاثين من المحصول الكلى تبعا لخصوبة الارض وسهولة الري وغيره .

العمال الزراعيون :

وهى الفئة الاخيرة فى سلم المجتمع الزراعى بالباكستان ويشملون كل المزارعين الذين يستخدمون لمدة سنة لموسم أو لانهاء عملية زراعية ويحصلون على أجورهم أما نقدا أو عينا . ومن الصعب التميز بين هذه الفئة وبين المستأجرين

الصغار . وليس من اليسير تقدير عدد العمال الزراعيين بالباكستان وان كان عددهم يقدر فى شرق باكستان بحوالى ٤٠ ٪ من السكان الزراعيين .

كانت هذه هى أهم الدرجات

الرئيسية فى سلم المجتمع الزراعى فى الباكستان قبل انفصالها عن اتحاد الهند . ولكن حدث بعد ذلك تغييرات كثيرة نتيجة لمختلف الاصلاحات الزراعية التى نفذتها الجهات المسئولة فى الباكستان . اذ قضت على السلطة الواسعة لطبقة الزامندارى الذين كانوا يسيطرون على قرى بأسرها وازدادت فى الوقت نفسه حقوق صغار المستأجرين . وكان الهدف العام لما حدث من تغييرات هو رفع مستوى المزارعين الحقيقيين والتقليل من قوى جامعى الايجارات سواء كانوا من طبقة الزامندارى أو من كبار الملاك .

وسنستعرض فيما يلى أهم ماحدث من تغييرات فى بناء المجتمع الزراعى بالباكستان

الزامندارى : انتهى الامتياز بالنسبة

لطبقة الزامندارى بالغاء نظام الجياجير فى كل باكستان وأخضع جميع الملاك للضرائب الحكومية ماعدا الطوائف الدينية والحربية ومن المتوقع انيزداد الدخل الحكومى بالغاء العمل بنظام الضرائب القديمة المحددة فى شرق باكستان واعادة تقويم الضرائب للمقاطعات الثابتة . وحددت ملكية الزامندارى فى شرق باكستان بـ ٣٣ فدان وفى غرب باكستان بخمسين فدانا . وفى الشرق استولت الحكومة على الباقي بعد ان دفعت لهم تعويضات محددة . وفى غرب الباكستان ظل الزامندارى حائزا للاراضى ولكن الدولة حددت من حقوقه تجاه المستأجرين والمزارعين . وهكذا أصبح المستأجرون آمنين فى أراضيهام لايهددهم الطرد الا بعد الرجوع الى السلطات المختصة .

المستأجرون العاديون : تحول

جميع المستأجرين العاديين فى البنجاب ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية والسند الى مستأجرين قانونيين وأصبحوا آمنين على حقوقهم التى نظمتها التشريعات الحديثة ويمكن تقسيمهم الى مايتأتى : (١) مستأجرون ذوو حقوق ارت ثابتة (٢) مستأجرون بعقود طويلة الاجل (٣) مستأجرون

البقية على ص ٢٥

أهم واجبات رئيس الحسابات

تأخيرا مماثلا في المجموعة ، كما ان في اشراف رئيس الحسابات على التنفيذ بهذه الطريقة فائدة كبرى اذا قلنا يلاحظ رئيس الحسابات اثناء هذا الاشراف عيوبها في الطريقة المتبعة فيقوم بتصحيحها وخينئذ تتطور الطريقة المتبعة في الحسابات التطور الملائم لازدياد نشاط المنشأة .

هذا ولا يقتصر واجب رئيس الحسابات في الاشراف على العمل من هذه الناحية فحسب وانما يجب عليه ايضا التحقق دائما من ان نظام المراقبة الداخلية المطبق في المنشأة نظام سليم وان المراجعة الآلية تجرى كما ينبغي ، فليس اقدر على استيعاب هذا النظام من رئيس الحسابات ، ولا شيء ادعى الى طمأنينه من ان يكون هذا النظام كاملا وسليما ومنفذا ، فليس اقل اذن من ان يعيره اهتمامه وان يتطور به ليساير تطور العمل بالمنشأة .

٤ - الرقابة الآلية :

من الواجبات المهمة التي تقع على عاتق رئيس الحسابات مراقبة كافة التصرفات بالمنشأة والتحقق من انها تتمشى ونصوص العقود المختلفة سواء منها عقد الشركة الاساسي او النظامي او العقود التي ترتبط بها المنشأة مع الغير ، كما يراعى تمشيها ايضا وما نصت عليه محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعيات العمومية .

ويحسن في هذا الصدد ان يعمل رئيس الحسابات مخصصا لما يهمه من هذه الامور ليجعلها مرجعا دائما لديه حينما يعن له شيء منها .

هذا ويقع ايضا في اختصاص رئيس الحسابات مراقبة رضىة الحسابات الجارية للمنشأة طرف البنوك او باستغراق اعتمادها المدين الى الحد الاعلى المتفق عليه دون ان تعد العدة لمجابهة ذلك الموقف .

ومما ينبغي الاشارة اليه في ضدد المراقبة المالية ، هو مراقبة الاستحقاقات في حالة الدون المؤجلة سواء منها التي للمنشأة او التي عليها ، ويحسن هنا عمل سجل خاص لهذا الغرض اذا تعددت هذه

يجب ان يبحث رئيس الحسابات البنود التي تستجد بنفسه ويوجهها التوجيه الصحيح ، ومن هنا كان من المستحسن دائما توضيح اسم الحساب المختص على اذن الصرف الذي يوقعه رئيس الحسابات حتى يتيسر له هذا التوجيه .

٢ - تسويات اليومية العامة :

أصبحت اليومية العامة ، في ظل الطريقة المركزة أى الحسابات الاجمالية قاصرة على قيود مجاميع الدفاتر الاولى ، وقيود الحسابات التي ليس لها دفاتر اولية ، وقيود فتح الدفاتر وقفها وكذلك قيود اصلاح الاخطاء التي قد تقع بالدفاتر الاولى .

ولما كانت اليومية العامة هذه هي العصب التي يتكون على اساسها ميزان المراجعة كانت العناية والدقة التامة لازمتين في كل ما يدخل بها من قيود . فان أى خطأ فيها سيؤثر بدوره في كل الخطوات التالية حتى يكشف فيجرب اصلاحه .

ومما يجدر الاشارة اليه ان يستحسن ادخال قيود الحسابات التي ليس لها دفاتر اولية بالتفصيل في اليومية العامة ، وكذلك ترحل لدفتر الاستاذ العام بالتفصيل وبذلك نضمن كل حساب في هذا الدفتر الاخير اما له دفتر مساعد ، واما له تفصيل بالاستاذ نفسه .

وكل هذه الاعمال من اهم اختصاصات رئيس الحسابات .

٣ - الاشراف على التنفيذ :

يعتبر الاشراف على عمل موظفي قسم الحسابات من ازم واجبات رئيس الحسابات ، وذلك للتحقق دائما من ان قيود الدفاتر تجرى أولا بأول وان موازين المراجعة تستخرج في نهاية كل شهر لموازنة الدفاتر ، فواجبه اذن ان يقوم من وقت لآخر بطلب الدفاتر المختلفة ليقف بنفسه على العمل المتأخر فاذا رأى من أحد الموظفين متأخر في عمله حثه على انجازه او ارسل له من يعاونه فيه ، وذلك لان أى تأخير في ناحية يستتبع

يعتبر قسم الحسابات في المنشآت التجارية والصناعية من أهم الاقسام بها فهو المعبر عن الحالة المالية للمنشأة وهو المرجع لكل بيان ، فلا غرو اذن ان يكون لرئيس هذا القسم من الاهمية ما يستوجب عناية خاصة في اختياره ، ولذلك فان هذه المنشآت تشترط فيمن يتقدم لهذه الوظيفة ان يكون حازا مؤهلات تجارية معينة ، كما تشترط فيه المران والكفاءة وحسن التصرف وما الى ذلك من الصفات الخايقة بالعمل المنوط به . وهى من أجل هذا تبذل بسخاء حين تحديد المرتب الخاص بهذه الوظيفة . والواجبات الملقة على عاتق رئيس الحسابات متعددة متشعبة والمسئولية التي تترتب عليها مسئولية خطيرة ، ومما طال الشرح فيها فليس من السهل استيعابها بأكملها ، وانما نحن بصدد سرد أهم الواجبات العامة في أعمال رئيس الحسابات فيما يلي :

١ - توجيه القيود الحسابية المقصود بتوجيه القيود الحسابية هو وضعها في الحساب الصحيح الخاص بها كوضع مصاريف الف والحزم بالمصاريف البيعية ومصاريف البريد والتمفئة بالمصاريف الادارية وكوضع القوة المحركة بمصاريف التشغيل وهكذا . . . وهذه سياسة تختلف من منشأة لآخرى ويجب ان يرسمها رئيس الحسابات لمعاونيه ويحسن في هذه الحالة عمل جداول خاصة لهذا التبويب على ضوء السنوات الماضية يشمل جميع المصاريف التي تأتي تحت كل باب من ابواب المصاريف السالفة فمثلا يعمل جدول ببيان بنود المصاريف البيعية وآخر للادارية وهكذا . . . ليرجع اليه الموظف المختص بهذه القيود حتى لا يقع خلط بين هذه الابواب وبعضها البعض .

وليس التوجيه المقصود قاصرا على المصاريف فحسب بل يجب ان يشمل كل الحسابات التي تتضمن بنودا متعددة وما قيل عن المصاريف ينصب ايضا على هذه الحسابات . هذا ولما كان من غير الممكن ان يام الحصر في الجداول بجميع البنود لذا

يكون تصوير ذلك بالوضع الذي يجريه مراقب حسابات المنشأة على ضوء السنوات السابقة ، كما تعد له الملاحق الخاصة بالميزانية والتي اعتاد طلبها كل عام حتى يستطيع رئيس الحسابات أن يتفرغ لحساب السنة الجديدة ولا يضيع كثيرا من وقته لأعداد طلبات المراقب أثناء المراجعة .
وأخيرا ، يراعى أنه من الضروري أن يهتم رئيس الحسابات بالنسب المئوية بصفة عامة ونسبة الأرباح الإجمالية التي تكلفه المبيعات على وجه الخصوص وأن يضع في مذكراته مبررا لتغير كل منها ، ليتمكن من الإدلاء برأي صائب للمسؤولين عن السياسة العامة للمنشأة وأرشادهم إلى نقط الضعف التي تتضح أمامه نتيجة هذا البحث .

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية أسبوعية

نصف صنف شهري موقفا

صاحبها : صياد عبد الله فكري باظم

رئيس التحرير : أحمد عثمان
مدير إدارة : فؤاد البحري

صدر لها : ١٠٠ كتاب

١٤٠ شارع محمد علي قريش بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات : تنوع عليها مع إدارة المجلة

الاشتراكات : في مصر مئة جنيه ونصف في سنة

في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الأردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانا أو فلسا

في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولارا

فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة

جنيهات مصرية أو ١٠/١٠/١٠ جنيهات مصرية

تقدم الاشتراكات في مصر والسودان نقد

بموجب أذونات أو مولات بريرة أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حوالة نقدية

١ - الحسابات الحقيقية :

يستخرج كشف ببيان الأصول المشتراة أو المباعة خلال العام من كل حساب من هذه الحسابات على حدة ، وسيوضح لنا حينئذ بجلاء أي خطأ يكون قد حدث في الترحيل لحساب بدل آخر . وذلك يبحث مفردات هذه الكشوف والتأكد من أن كل حساب لا يشمل إلا ما يدل عليه اسم هذا الحساب كما يتضح لنا ما إذا كنا قد أخذنا في الحساب الأرباح أو الخسائر التي تكون قد تحققت نتيجة بيع هذه الأصول أم لا . وحينئذ نعمل التسويات اللازمة لتصحيح إن كان هناك محل لذلك .

٢ - الحسابات الوهمية :

تنقسم الحسابات الوهمية من الإيرادات والمصروفات إلى قسمين القسم الأول منها يغلب على طابعه التخديد كالإيجار والمرتبات ورسوم التأمين الخ . وفي هذه الحالة يكون التحليل مبينا لمفرداتها كأن يقال : إيجار إدارة المنشأة عشرون جنيها في الشهر لمدة ١٢ شهرا جملتها ٢٤٠ جنيها . وهكذا باقى الأماكن المؤجرة حتى تصل إلى الإجمالي الذي يجب أن تتحمل به السنة المالية ، وبمقارنة هذا الأخير بالثابت في الدفاتر يتضح لنا أن هناك فروقا مرجعها إما إلى المدفوعات المقدمة أو المستحقة أو إلى خطأ في الترحيل لحساب بدلا من آخر . وحينئذ نجرى التسويات اللازمة في كل حالة .

أما النوع الثانى من المصروفات والإيرادات فهو متغير كالبريد والتلغراف والتليفون الخ . ومن المفيد مقارنة كل منها بما يقابلها في الشئون السابقة .

٣ - الحسابات الشخصية :

تشمل هذه الحسابات ، العملاء والموردين وحسابات المدينين والدائنين المتنوعين ، وهنا يكون عمل رئيس الحسابات هو فحص كل من هذه الحسابات على حدة كالسابق بيانه في صدد الرقابة المالية غير أنه يجب أن تعطى عناية خاصة لحسابات المدينين والدائنين المتنوعين إذ أنه كثيرا ما يكون فيها حسابات معلقة ويجب تسويتها في نهاية العام .

بعد هذا تستخرج موازين المراجعة وتصور الميزانية العمومية والحسابات الختامية للمنشأة ويحسن دائما أن

الديون . أما عن الديون الغير محددة بأجل كحسابات العملاء فواجب رئيس الحسابات أن يتحقق من أن تسديداتها تتناسب والمبالغ المدينة بها فإن وجد ما يخالف ذلك كان عليه أن يتحرى الأسباب من المسؤولين حتى يكون على عام بمسئلى الديون المشكوك في تحصيلها .

٥ - الحسابات الختامية :

لتصوير الميزانية العمومية وحسابات التوزيع والتجارة والأرباح والخسائر وهي نهاية أعمال رئيس الحسابات في آخر السنة المالية يتطلب الأمر الاهتمام بالنواحي التالية :

١ - كشوف الجرد الفعلى :

أولها : رئيس الحسابات أن يراعى هذه الكشوف الفعلى وهو يتحرى في الأسباب المعجز والمزيدة التى تكون بين الكشوف المذكورة وبين الثابت بدفاتر الصنف المحسوبة بالحسابات ثم اجراء التسويات اللازمة لمطابقة هذه الدفاتر بالجرد الفعلى بعد ذلك يجب أن يتحقق من دقة تسعير البضاعة (تسعير السوق أو التكلفة أيهما أقل) ومن هذه البضائع المذكورة سابقة ويمكن معرفة ذلك ببحث الأصناف المعرضة للتلف متى تبين أن هذه الأصناف وأرددة للمنشأة منذ فترة طويلة ولم تستعمل بعد أو استعملت بغير الاستعمالات الضئيلة بالنسبة المخزول منها ، فإذا ثبت خسادها وجب استبعاد قيمتها من الدفاتر الأولى . كشوف الجرد : ٢٥٢١

هذا وبعد التأكد من أن مراجعة هذه الكشوف حسابيا ومن أنها تشمل جميع بضائع المنشأة بما في ذلك البضائع المودعة أمانة لدى الغير يقوم رئيس الحسابات بإجراء القيد الخاص ببضاعة آخر المدة (بعد التعديل) بالدفاتر السابقة .

(ب) التحليل والفحص والمقارنة :

ينصب هذا الجهد على غالبية الحسابات المفتوحة بدفاتر الأستاذ العام ، وهو يؤدي إلى اكتشاف كثير من الأخطاء فضلا عن أنها الطريقة المثلى التي تمكن رئيس الحسابات من تفهيم دقائق الأمور في نشاط المنشأة .

ويجوز بنا تقسيم هذا البحث إلى الأنواع الثلاثة للحسابات : (حقيقية و وهمية وشخصية) .



برنامج الانعاش الاوربي

يؤخذ من التقرير السنوي الرابع لمنظمة التعاون الاقتصادي الاوربي ان معدل الزيادة السنوية في الانتاج في دول أوروبا الغربية بدأ يتراجع اخيرا ، فبعد ان كان ١٠ ٪ في سنة ١٩٤٨ ، ٧ ٪ في عام ١٩٤٩ ، ٧ر٥ ٪ في عام ١٩٥٠ ونحو ٥ ٪ في سنة ١٩٥١ اذ به يهبط الى ١ ٪ فقط في النصف الاول من عام ١٩٥٢ .

وهكذا كان انتاج الدول الاعضاء في النصف الاول من عام ١٩٥٢ اعلى بنحو ٢٢ ٪ مما كان عليه خلال سنة ١٩٤٨ واكثر من ٢٥ ٪ عما كان عليه خلال سنة ١٩٣٨ . هذا بينما كانت زيادة الانتاج في الولايات المتحدة وكندا في النصف الاول من عام ١٩٥٢ تزيد ٢٠ ٪ عن انتاجها

في سنة ١٩٤٨ ، وبأكثر من ١٠٠ ٪ عما كان عليه الانتاج في سنة ١٩٣٨ ولكن في هذه الارقام من التعميم ماقد يخفى بعض الحقائق المهمة .

ففي سنة ١٩٤٨ مثلا كان الانتاج في المانيا والنمسا لايزال دون مستوى سنة ١٩٣٨ بينما كان قد بلغ نفس المستوى في ايطاليا وفرنسا ، وتجاوزته في البلاد الاخرى ، اما في سنة ١٩٥٢ فقد استطاعت كل من المانيا والنمسا تجاوز مستوى انتاج ما قبل الحرب .

وبلغت نسبة هذه الزيادة اكثر من ٢٠ ٪ في سويسرا وفرنسا وتركيا والمملكة المتحدة وايطاليا وايرلندا ،

وأكثر من ٣٠ ٪ في كل من هولندا والدانمرك بينما تجاوزت ٤٠ ٪ في

النرويج . ولكن الى جانب الزيادة في الانتاج زاد السكان في كثير من البلاد سلفة الذكر سواء زيادة طبيعية او نتيجة الهجرة ولذلك كانت نسبة

الزيادة في معدل انتاج الفرد لا تكاد تتجاوز نصف الزيادة الكلية . بل

ان معدل انتاج الفرد في المانيا الغربية في الربع الاول من عام ١٩٥٢ كان

لايزال دون مستوى ما قبل الحرب وكانت زيادة انتاج الفرد في النرويج أقل من ٣٠ ٪ . هذا بينما بلغت

الزيادة في معدل انتاج الفرد في أمريكا الشمالية اكثر من ٧٠ ٪ فيما بين سنة ١٩٣٨ ، سنة ١٩٥٢

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فقد تناقصت كمية الواردات عن الصادرات وليس معنى هذا تحسن ميزان

المدفوعات . ذلك انه بينما بلغ متوسط سعر الوحدة من مجموع واردات دول أوروبا الغربية في سنة ١٩٥١ ثلاثة امثال ما كان عليه سنة ١٩٣٨

فان متوسط سعر الوحدة من الصادرات لم يبلغ سوى ٢ وربع مرة مما كان

عليه في تلك السنة . وهذه النسب بالطبع تسري على الاقليم في جملته

ولكنها تتفاوت بتفاوت الدول المختلفة بل ان بعض دول أوروبا الغربية نفسها

قد استفاد من عدم توازن التطور في أسعار السلع المختلفة وهذه

الدول بحسب ترتيب درجة استفادتها هي البرتغال والنرويج والسويد

وبلجيكا وفرنسا وايطاليا وسويسرا . وفي رأينا ان أهمية هذا التقرير

أصبحت لاتعد وتسجيل التطور التاريخي لاقتصاديات دول أوروبا

الغربية ، اذ انه لا يكاد يمثل الظروف الحاضرة في شيء ، اذ ان المعروف

ان أسعار بعض السلع ذات الأهمية الدولية قد اعتراها شيء من التدهور

في النصف الثاني من عام ١٩٥٢ بينما اتسمت أسعار البعض الآخر

بشيء من الثبات النسبي ، كما ان مستوى انتاج السلع المختلفة قد

اعتراه بدوره كثير من التغير والتقلب ويكفي ان نضرب مثلا بانتاج الحرير

الصناعي الذي هبط في دول أوروبا الغربية في النصف الثاني من عام ١٩٥٢ اي نحو ٥٠ ٪ مما كان عليه

في النصف الاول .

التجارة الخارجية في المانيا الغربية

يوضح الجدول التالي تجارة المانيا الغربية في تسعة الشهور الاولى من عام ١٩٥٢ مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق وهي تدل بوضوح على اطراد التحسن والتقدم في احوال المانيا الاقتصادية اذ ان مقدرتها على التصدير مازالت في تزايد رغم تياقص المساعدات الاجنبية لها وقدمال ميزانها التجاري أخيرا الى اظهر فائض كبير .

| الصادرات | | الواردات | | | |
|-----------------|---------|-----------------|---------------------------|------|-------------------------|
| الميزان التجاري | المجموع | في صورة مساعدات | نظير السدفع بعملات أجنبية | | |
| ٧٣٥ - | ٢٩٨٥ | ٢٧٢٠ | ٥١٦ | ٣٢٠٤ | الربع الاول من عام ١٩٥١ |
| ٣٤٥ + | ٣٥٤٤ | ٣١٩٩ | ٦٣٧ | ٢٥٦٢ | » الثاني » |
| ٦٣ + | ٤٠٤٠ | ٣٩٧٧ | ٤٧٩ | ٣٤٩٨ | » الثالث » |
| ٣٥٩ - | ٣٩٦٣ | ٤٣٢٢ | ١٠٢ | ٤٢٢٠ | الربع الاول من عام ١٩٥٢ |
| ٥١٩ + | ٤٠٩٠ | ٣٥٧١ | ٩٠ | ٣٤٨١ | » الثاني » |
| ٥٦٢ + | ٤٢٦٢ | ٣٧٠١ | ١٦٠ | ٣٥٤١ | » الثالث » |

احتياطات المملكة المتحدة من الذهب

والدولار

هبطت احتياطات المملكة المتحدة من الذهب والدولار في ديسمبر بمقدار ٤٩ مليون دولار فصارت ١٨٨٤٦ مليون دولار مقابل ٢٣٣٥ مليوناً في نهاية إبريل الماضي إلى ١٦٦٢ مليون دولار

هذا وقد استطاعت المملكة المتحدة في ديسمبر ١٩٥٢ ان تحقق فائضا مع اتحاد المدفوعات الاوروبى بلغ ٢٩ مليون جنيه استرلينى تلقت منه ٧٠ ٪ ذهب (اى ما قيمته ٢٠٧ مليون جنيه استرلينى) اما ال ٣٠ ٪ الباقية فقد استنزلت من القرض الممنوح لها من الاتحاد . ومعنى هذا ان صافى مادفعته انجلترا من الذهب لاتحاد الصناعات الاوروبى هبط الى ١١٢٨ مليون جنيه استرلينى .

صادرات الولايات المتحدة من القمح

يقدر مكتب الاقتصاد الزراعى الأمريكى الا تزيد صادرات الولايات المتحدة من القمح في عام ١٩٥٢ / ٥٣ عن ٣٥٠ مليون يوشل فى مقابل ٤٧٤ يوشل فى العام السابق . ويعزى ذلك الى زيادة انتاج القمح فى العالم الى رقم قياسى ينتظر ان يقلل من حاجة الدول الاخرى الى القمح الأمريكى ، اذ يقدر انتاج العالم فى موسم ١٩٥٢ / ٥٣ بـ ٧٢٤٠ مليون بوشل مقابل ٦٠٢٠ مليون بوشل فى المتوسط خلال السنوات الخمس السابقة للحرب .

تجارة المنسوجات فى العالم

فى سنة ١٩٥٢

اشتدت المنافسة فى عام ١٩٥٢ بين كبريات الدول المصدرة للمنسوجات ولا سيما اليابان والهند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وذلك فضلا عن اتجاه السوق الدولية لهذه التجارة نحو الضيق سواء بسبب انتشار صناعة المنسوجات فى كثير من الدول

المتخلفة او بسبب تزاخم الدول الصناعية على التصدير . وقد صدرت بريطانيا ٥٨٦ مليون ياردة من المنسوجات القطنية فى الشهور العشرة الاولى من عام ١٩٥٢ بينما استطاعت اليابان ان تصدر ٦٦٠ مليون ياردة فى نفس الفترة . اما عن عام ١٩٥٣ فتعزم بريطانيا ان تزيد صادراتها الى ١٣٥٠ مليون ياردة كما تعزم اليابان كذلك زيادة صادراتها الى اكثر من ١٠٠٠ مليون ياردة . اما الهند فتستهدف زيادة صادراتها الى ١١٠٠ مليون ياردة . وهكذا لن تجد الولايات المتحدة مجالا فسيحا لتصدير منسوجاتها ، لاسيما فى وجه سياسة احكام القيود على الاستيراد التى جرت عليها دول المنطقة الاسترلينية اخيرا

صادرات نيوزيلندا من الزبد والجبن

يؤخذ من الارقام التى نشرتها لجنة الكومنولث الاقتصادية ان صادرات نيوزيلندا من الزبد ارتفعت من ١٤٩٧٠ طن فى موسم ١٩٥٠ / ٥١ الى ١٥٧٥٠٠ طن فى موسم ١٩٥١ / ٥٢ وذلك مقابل ١٢٢٣٠٠ طن فقط فى موسم ١٩٣٨ / ٣٩ . اما صادرات الجبن ، فبعد ان ارتفعت من ٨٠٧٠٠ طن فى موسم ٣٨ / ٣٩ الى ١٠١٥٠٠ طن فى موسم ٥١ / ٥٢ عادت فهبطت الى ٩٢٠٠ طن فى موسم ٥٢ / ٥١ هذا ويبلغ نصيب المملكة المتحدة من الصادرات نحو ٩٠ ٪ بعد ان كانت تستوعب كل صادرات نيوزيلندا من الجبن والزبد تقريبا قبل الحرب .

استهلاك المواد الغذائية فى العالم

تدل الاحصاءات التالية التى نشرتها اخيرا هيئة الامم المتحدة ان

شعوب العالم تستهلك حاليا من المواد الغذائية اقل مما كانت تستهلكه فى سنى ما قبل الحرب ماعدا أمريكا اللاتينية فهى المنطقة الوحيدة التى زادت فيها عدد السعرات المستهلكة . وتبين الارقام التالية ان بلدان الشرقين الاوسط والاقصى عانت باستمرار من انخفاض مستوى الاستهلاك فيها بالنسبة للدول الغربية .

عدد السعرات التى يستهلكها الفرد

كل يوم

| البلاد | قبل الحرب | المستوى الحال |
|--------------------------|-----------|---------------|
| سيلان | ٢١٤٠ | ١٩٧٠ |
| الهند | ١٩٧٠ | ١٧٠٠ |
| اليابان | ٢١٨٠ | ٢١٠٠ |
| الفيلبين | ١٩٢٠ | ١٩٦٠ |
| قبرص | ٢٣٤٠ | ٢٤٧٠ |
| مصر | ٢٤١٠ | ٢٢٩٠ |
| تركيا | ٢٦٠٠ | ٢٤٨٠ |
| افريقيا الشمالية الغربية | ٢٢٩٠ | ١٩٢٠ |
| جنوب افريقيا | ٢٣٠٠ | ٢٥٢٠ |
| الارجنتين | ٢٧٣٠ | ٣١٩٠ |
| البرازيل | ٢١٥٠ | ٢٣٤٥ |
| شيلي | ٢٢٤٠ | ٢٣٦٠ |
| المكسيك | ١٨٠٠ | ٢٠٥٠ |
| اورجواى | ٢٣٨٠ | ٢٥٨٠ |
| لدا نمر | ٣٣٩٠ | ٣١٦٠ |
| رنسا | ٢٨٨٠ | ٢٧٧٠ |
| ليونان | ٢٦٠٠ | ٢٥١٠ |
| ايطاليا | ٢٥١٠ | ٢٣٤٠ |
| الثرويج | ٣١٦٠ | ٣١٤٠ |
| المملكة المتحدة | ٣١٠٠ | ٣١٠٠ |
| استراليا | ٣٣٠٠ | ٣١٦٠ |
| الولايات المتحدة | ٣١٥٠ | ٣١٣٠ |

التعليم التجارى فى مصر فى سنة ٤٠

المحاضرة التى القاها الأستاذ عبد اللطيف حسين عميد كلية التجارة بجامعة ابراهيم

بنادى التجارة الملكى فى مساء ١٤ يناير ١٩٥٣

بقية المنشور بالعدد الماضى

المدارس التكميلية التجارية (الابتدائية)

فى وسط الفوضى التى حلت بالتعليم التجارى بعد سنة ١٩٤٠ بسبب الاكثار من انشاء المدارس الزيجالا-ويدون استعداد بدأوا يدخلون نوعا من أنواع التعليم التجارى تحت اسم (مدارس التجارة الابتدائية التكميلية) يتحقق به المنتهون والمنتها من مرحلة التعليم الاولى والابتدائى لتزويدهم بثقافة تجارية محدودة تفى بحاجة العمل بصغرى المناجر والدوائر بالإقليم ومدة الدراسة سنتان بخلاف سنة اعدادية مؤقتة تنتهى بمجرد استكمال الفرق الدراسية بالتعليم الاولى على النظام الحديث ومن الغريب ان خطة الدراسة المقررة بهذه المدارس تشمل مادة الكتابة على الآلة الكاتبة بالرغم من عدم أهمية هذه المادة بالنسبة لخريجى هذه المدارس فى حياتهم العملية وبالرغم من عدم وجود آلات يعملون عليها أو مدوسون يدرسونها فى الجهات الواقعة فيها هذه المدارس . على أن عدم الإقبال على هذه المدارس أصبح من الموضوع بحيث لا أمل فى بقائها أو استمرارها فمصرها الإقليم - والواقع انها كانت تقليعة بالنسبة للتعليم التجارى خلقت لمجرد التقليد بالفصول التكميلية الزراعية والصناعية .

التعليم التجارى المتوسط للبنات

كذلك فى وسط الفوضى المشار اليها لجأت الوزارة الى انشاء مدارس تجارة متوسطة للبنات بالقاهرة والاسكندرية والمنصورة وان صحت التسمية بين مدارس البنين والبنات فى التعليم العام فما كان يصح ابدا أن يسوى بين البنين والبنات فى مدارس التجارة فيتلقى البنات نفس المواد ويؤدون نفس الامتحان مع ان الفرق ظاهر بين هدف تعليم البنات للتجارة وتعليم الشابات للتجارة فكان من الواجب ان تكون مدارس التجارة للبنات مختلفة فى برامجها من مدارس التجارة للبنين فالبنات مطلوب منها ان تكون سكرتيرة أو بائعة أو مديرة فكان يجب ان توضع خطة دراستها وبرامج موادها على هذا الاساس فينتقى على الاقل عنصر المنافسة .

الدراسات التكميلية لخريجى مدارس

التجارة المتوسطة

يحسن استعراض الادوار التى مرت بها هذه الدراسات من وقت انشائها الى الآن لتحديد الموقف وتقدير الظروف التى أحاطت بهذا النوع من التعليم :

١ - يرجع تاريخ انشاء دراسات تكميلية مسائية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة الى القرار الوزارى رقم ٥٢١٩ بتاريخ ١٧/٦/٤٠ الذى نص فى مادته الاولى على انشاء دراسة تكميلية ليلية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة لتزويدهم بدراسة ارقى فى اللغات والعلوم التجارية بقصد ترقية مستواهم

بدراسات ثقافية عالية فى اللغات والعلوم التجارية والاقتصادية كما اقترح أن تكون مدة الدراسة سنتين متتاليتين . فالغى بذلك نظام الشعب الذى كان معمولا به بمقتضى القرار الوزارى رقم ٦٢٢٧ الصادر بتاريخ ١٦/١١/٤٤ ووزع المواد الدراسية على كل من السنتين الاولى والثانية وجعل عدد الحصص الاسبوعية لكل فرقة ٢٠ حصة . كما نص القرار على أن الطالب الذى ينجح فى الامتحان النهائى يمنح دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية ويكون تقدير هذا الدبلوم معادلا للدبلوم الذى كان يمنحه المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية عندما كان يقبل الطلاب من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام وكانت مدة الدراسة به سنتين .

وبدئى أن القرار الوزارى الاخير جعل من الدراسات التكميلية التجارية اليلية مدرسة مستكملة العناصر ومستوفاة للشروط المتوفرة فى المدارس النظامية فأودى بالفكرة الاساسية التى بنى عليها انشاء هذه الدراسات وهى أن تكون مطبوعة بالطابع الثقافى البحت دون اعتبار لأى تقدير مادي ينجم عن الالتحاق بهذه الدراسات ، كما انه فرض على جميع الراغبين فى هذه الدراسات وهم المنتهون الى بيئات مختلفة من حيث الاعمال التى يزاولونها - تلقى جميع المواد الداخلة فى نطاق هذه الدراسات فحرموا بذلك من تتبع ميولهم الشخصية ومنعوا من تغذية تلك الناحية من ثقافتهم التى تحتاج الى تقوية وتدعيم ، وراحوا يطالبون بالحقوق المترتبة على تقدير المؤهل الذى يحصلون عليه عند انتهاء مرحلة الدراسة وفقا للقرار المذكور .

٤ - وضع مما سبق أن الدراسات التكميلية التجارية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة مرت على مراحل ثلاث اصطبغت الاخيرة منها بصبغة مادية أبعدت هذه الدراسات ولو من ناحية معينة عن الغرض الاساسى الذى من أجله أنشئت كما خلقت حولها سمعة كانت قبل ذلك براءا منها وهى أن الذين يقصدون هذه الدراسات انما يفعلون ذلك بدافع حصولهم على الميزات المادية المترتبة على القرار الوزارى المشار اليه آنفا لا بدافع الميل الحقيقى للاستزادة من العلم وتوسيع الافق الثقافى .

٥ - واذا صح لنا أن نطلق على هذه الدراسات تسمية « العالية » فهذه الصفة لا يمكن تطبيقها بالمعنى الحقيقى الا على الموجود منها بالقاهرة والاسكندرية حيث تتوفر لها هيئة من الاساتذة منتخبون من بين اساتذة جامعتى فؤاد الاول وفاروق الاول وابراهيم

وجعلهم أكثر كفاية للاضطلاع بالاعمال التى تتطلبها الشركات المالية والبيوت التجارية المختلفة . وذيل هذا القرار ببيان عن المواد المقترح تدريسها فى هذه الدراسات وترك للطالب حرية اختيار أى عدد منها لدراسته حسب حاجته فكان قرارا موفقا من حيث ايضاح القصد من انشاء هذه الدراسات وفتح أبوابها للراغبين فيها طلبا للاستزادة من ثقافة فنية علمية تمت الى أعمالهم اليومية بأوثق الروابط فتفسح أمامهم مجال النمو الادبى وكذا المادى . وعلى هذا لم يكن الغرض من هذه الدراسات منح شهادات تخول لحاملها المطالبة بحقوق مالية أو امتيازات من أى نوع كان وليس أدل على ذلك من المستند الذى كان يمنح للطالب الناجح فى الامتحان النهائى والذي فيه كانت الوزارة تشهد بأنه حضر الدراسات التكميلية اليلية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة فى مواد معينة خلال زمن معين مع ذكر الدرجات التى حصل عليها فى كل مادة - ولو رجعنا الى الوثائق الرسمية المحفوظة بالملفات لوجدنا أكثر من تصريح لا لبس فيه ولا غموض يوضح ذلك بأجلى بيان .

٢ - صدر قرار وزارى رقم ٦٢٢٧ بتاريخ ١٦/١١/٤٤ بشأن اعادة تنظيم الدراسات التكميلية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة يلغى فى مادته القرار السابق وأخص ما ورد فيه أن هذه الدراسات لم تكن شاملة لمادة أو أكثر بحسب اختيار الطالب كما نص القرار الاول ، وانما لمواد مختارة تتكون منها مجموعات ثلاث هى :

أ - مجموعة المحاسبة تشمل ست مواد
ب - مجموعة السكرتارية وادارة الاعمال تشمل تسع مواد
ج - مجموعة العلوم الاقتصادية تشمل ست مواد

٣ - وبتاريخ ١٧/١١/٤٦ صدر القرار الوزارى رقم ٧٠٦٦ بشأن اعادة تنظيم هذه الدراسات نصت المادة الاولى منه على انشاء دراسات تكميلية عالية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة كما نصت المادة الثالثة منه على الغاء القرار الوزارى السابق رقم ٦٢٢٧ وقد ذيل هذا القرار ببيان تقدم به حضرة الاستاذ المحترم عميد المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية والمشرف العام على هذه الدراسات وقتئذ أوضح فى مستهله أن الغرض من تنظيم هذه الدراسات هو رفعة الوزارة فى نشر التعليم الفنى العالى وتزويد الخريجين

عن شهرار ديسمبر ۱۹۵۲

[illegible]

بأشأ الكبر. ومن أصحاب المؤهلات العلمية العالية ولو أن الظروف المحلية تحتم الاستعانة بأعضاء في هيئة التدريس لالا يمكن وضعهم في مرتبة الاساتذة الجامعيين نظرا لكثرة عدد فصول هذه الدراسات وعدد الحصص المقررة لكل فصل ، أما في قسمي الدراسات بالمنصورة وطنطا فان معظم أعضاء هيئة التدريس من بين مدرسي مدرسة التجارة المتوسطة بهاتين المدرستين وفي هذه الحالة يكون من المفالة أن تصنف هذه الدراسات في مثل هذه الجهات بأنها عالية مع أن مستواها دون ذلك بكثير

٦- في الامكان رفعا لشان هذه الدراسات ووضعها لها في مستوى الدراسات الملحقه بالجامعة كما هو الحال في مصر او في البلاد الاجنبية أن نعود الى نظام المجموعات (اشعب) التي نص عليها القرار الوزاري ٦٢٢٧ بتاريخ ١٩٤٤/١١/١٦ وبذلك يشعر القبولون على هذه الدراسات ان الفرصة قد اتاحت لهم لاستكمال ما حرموا منه في الماضي بحكم اقوانين واللوائح القائمة في سبيل الالتحاق بالكليات الجامعية او المعاهد العاليه فيستزيدون من اثثقيق التجاري والاقتصادي كل حسب حاجته في مرحلة دراسية مسائية نظامية مداها سنتان يحصلون بعدها ما يثبت انشئائهم بنجاح في هذه الدراسات .

٧ - إذا أخذ بهذا الرأي الأخير وعاد الى هذه الدراسات طابعها الاصلى الذى كان مفروضاً ان تتميز به فى هذه الحالة لا يكون هناك ثمة مبرر لوجود « دورتان » للامتحان خصوصاً بعد أن تكون قد استبعدت من روح هذا الامتحان فكرة قيامه بدور المعيار لتقدير المؤهل الذى يحصل عليه الطالب الناجح فيه وما يترتب عليه من المطالبة بحقوق مادية معينة .

٨- على ان هناك حالتين تستوعبان الانتباه وتستوجبان النظر :

١- المناهج والمراجع

وضعت المناهج الحالية لهذه الدراسات بشكل يحتاج الى تفصيل وايضاح الامر الذي لا يمكن أن يؤدي الى توحيد الدراسة في جميع الانقسام. ف هناك بعض أبواب (على الاخص في المواد النظرية كال اقتصاد السياسي والقانون) تصلح أن تكون نقطة واحدة منها موضوعا لرسالة ، وقد نشأ عن ذلك اختلاف في وجهات النظر أدت الى اختلاف كيفية معالجة الموضوعات ومما يزيد الامر تعقيدا عدم وجود كتب مقررّة . لذلك أرى أن الحالة تدعو الى اعادة النظر في المناهج حتى تكون أكثر ايضاحا وتفصيلا والتي توحيد المراجع وذلك بتقرير كتاب لكل مادة يكون مشتملا على منهجها .

ب - أعضاء هيئة التدريس

أرى ضرورة اختيار أعضاء هيئة التدريس
بجميع أقسام هذه الدراسات على أساس
الكفايات العلمية المناسبة للاضطلاع بهذه
المهمة السامية والاستعانة بالعناصر القوية التي
تستطيع فعلاً النهوض بهذه الدراسات إلى
المستوى الذي يليق بطلاب يسعون لتنمية
مداركهم. وتوسيع دائرة معارفهم

واذا كان الامتحان النهائي في العام الدراسي الماضي قبل أسفر عن نتائج سيئة وعن ضعف في اجابات الطلبة دلل على نقص في محصلهم العلمي وعجز عن استيعاب الحد الأدنى المطلوب فانما ذلك راجع ولاشك الى الامرين السالف الذكر .

نظام الضبط أو المراقبة الداخلية

تنتج عنه الازمات الاقتصادية العامة لهذا فان المراقبة الداخلية لمثل هذه المؤسسات تكون من الاهمية بمكان كبير .

ومن حيث الشكل القانوني للمنشأة نجد ان المراقبة تختلف اهميتها ودرجة اتساعها بالنسبة للمنشآت الفردية او للمنشآت الصغيرة يندر ان يوجد فيها نظام للضبط الداخلي لسببين :

الاول - ان عين صاحبها الساهرة عليها لاتدع مجالا او فرصة للتلاعب أو الغش .

الثاني - ان مصاريف هذا النظام تثقل بحق كاهل مثل هذه المنشآت ومن حيث صفات الاشخاص الذين يهتمهم الضبط ، نجد مثلا ان المنشآت التي تعتمد في تمويلها على رؤوس أموال أجنبية يجب عليها ان تركز على نظام ضبط داخلي يؤدي الى كامل الثقة والضمان .

وكلما كان نظام الضبط الداخلي دقيقا كلما كان المجهود الذي يبذله الخبير قليلا بدرجة تتمشى مع هذه الدقة ، وعلى الخبير قبل ان يحكم على أن دقة نظامه قد انتجت نتائجها المطلوبة ان يقوم بالتثبت من درجة دقة موظفي المنشأة ، وعلى الاخص موظفي قسم الحسابات في عملهم ، وان يتعرف على نقط الضعف في هذا النظام والثغرات التي يمكن منها اللجوء الى التلاعب أو الغش أو عن طريقها يحدث الخطأ والتزوير .

وطالما ان النظام المرسوم رغم انه قد يبدو سليما وكاملا من الوجهة

على التقليل أو الحد من الاخطاء والغش أو الاختلاسات . الا أن مثل هذا النظام لا يكون ناجحا الا حيث يوجد عدد مناسب من الموظفين في المنشأة يمكن توزيع العمل بينهم ، وهذا لايتأتى الا في المنشآت الكبيرة التي تستطيع دفع مرتباتهم ، أما في المنشآت الصغيرة حيث يقل عدد الموظفين عادة أو ينعدم احيانا فيمكن القول بصفة عامة ان أية طريقة للمراقبة تتبع فيها لايمكن ان تكون كاملة اوو مستوعبة .

مدى اتساع أنظمة الضبط

تتمشى أنظمة الضبط الداخلي بطبيعتها مع غرض المنشأة وشكلها القانوني ودرجة اتساع أعمالها وصفات الاشخاص الذين يهتمهم هذا الضبط .

ففي التجارات الكبيرة أو المهمة أو التي يكون لها فروع متعددة ، وفي المحلات الكبيرة لتجارة القطاعي ، تكون المراقبة واجبة وجوب التجارة نفسها .

وفي الصناعة تتعين المراقبة المستمرة للأيدي العاملة وعائدها والمواد الأولية المستهلكة والمصاريف الصناعية والعامة . . . الخ .

وفي البنوك يمكن ان نعزى نجاحها الى سببين مبدئيين هما : سجايا الموظفين ، وخصائص الطرق المتبعة في العمل . ولما كان فشل مؤسسة كبيرة للاقراض يؤدي الى انهيار منشآت أخرى ، وإلى التأثير بشدة في التجارة والصناعة ، وإلى هروب رؤوس الاموال ، وإلى الذعر الذي

عرف علماء المحاسبة والمراجعة نظام الضبط الداخلي بتعاريف مختلفة نذكر بعضها فيما يلي :

قال الاستاذ جول بود في مؤلفه « بحث كامل في المراقبة والخبرة الحسابية » بأن المراقبة الداخلية هي تقسيم تام للعمل والمسؤوليات بشكل يجعل كل عملية تستلزم لاتمامها شخصين أو اكثر ، وبأن هذا التقسيم يمكن ادراكه من نظام المحاسبة نفسه ومن شأنه ان يحد من الغش الذي لايمكن ان يقع غالبا مع هذا التقسيم الا باتفاق عدة اشخاص .

وقال الاستاذان سبيسر وبجلرفي كتابهما « المراجعة العملية للحسابات » بأنها عبارة عن تقسيم العمل بين الموظفين بما لايسمح لاحدهم بأن يسير في أية عملية الى نهايتها . الامر الذي يترتب عليه انقاص خطر الغش وتسهيل اكتشاف الاخطاء ، الا اذا كان تواطؤ على ارتكابهما بين اكثر من موظف .

وقال الاستاذ دي بولا بأن المقصود بالمراقبة الداخلية من الوجهة العملية هو مراجعة داخلية مستمرة يقوم بها نفس موظفي المنشأة ، وبواسطتها تراجع باستمرار اعمال كل موظف بواسطة غيره .

وقال دكس في كتابه « علم مراجعة الحسابات » بأنها عبارة عن تنظيم لسير العمل الآلي لامساك الحسابات تنظيما يترتب عليه احتمال منع الخطأ والغش .

ومن هذه التعاريف يمكن ان نقرر بأن أهمية الضبط الداخلي تبني اساسا

النظرية الا ان تطبيقه من الناحية العملية قد يكون ناقصا او معيبا مما يودى بالغرض منه او يتيح الفرصة للتلاعب او الغش والخطأ لهذا فعلى الخبير ان يقوم بنفسه بتحقيقات مختلفة للتأكد من دقة نظام الضبط الداخلى وسلامة تطبيقه وصحة القيود الدفترية .

فاذا كان النظام وتطبيقه دقيقان، امكن للخبير ان يعتمد الى درجة كبيرة عليه ، وان يوجه عنايته بعد ذلك وبعد ان يتأكد من صحة العمل الآلى الى الابحث الاخرى الاكثر أهمية فى عمله .

أنواع المراقبة الداخلية

تنقسم المراقبة الداخلية الى الاشكال والانواع الآتية :

أولا - مراقبة مادية

وتقضى بوجود او توسط شخصين مسؤولين لاتمام عملية من العمليات مثل جعل الخزنة ذات مفتاحين لاتفتح الا بهما معا احدهما مع كل من هذين الشخصين - أو تختم توقيع الشيكات منهما سويا لامكان صرفها الخ .

ثانيا - مراقبة آلية

وتقضى باستخدام الآلات فى العمليات الحسابية كآلات الجمع والآلات الحاسبة . . . الخ . وذلك لتسهيل عملية استخراج النتائج أو لمراجعة العمليات التى قام بها الموظفون او لهذين الغرضين معا .

ثالثا - مراقبة فنية أو عقلية

وفيهما يقوم موظفان او اكثر باتمام العملية الواحدة مثل قيام احد الموظفين بوضع وجمع قوائم الماهايا ، ويقوم الآخر بدفعها لاربابها .

مراقبة تحديد أو حدية

وتبنى على أساس وضع حدود معينة - فى بعض الاحالات - كما لو وضع حدين أعلى وأدنى لكميات السلع ، أو البضائع الواجب وجودها بالمنشأة او بالمخازن كجعل الحد الأعلى لكمية صنف معين (س) من الاطنان مثلا والحد الأدنى (ص) منها وكوضع حد أعلى للبيع الآجل لاشخاص معينين ، وكفرض حد أعلى للقروض ، او للسلفة المستديمة ،

وكوضع حد معين اذا بلغته قيمة الشيكات وجب تسطيرها . . الخ .
واتباع أحد او بعض او كل هذه الطرق متروك لرغبة المنشأة وادارتها

بواعث التلاعب فى الحسابات

ان البواعث التى تدعو المنشأة الى التلاعب فى حساباتها تكون عادة موجهة ضد الغير سواء فى ذلك الدائنون (فى حالة الافلاس) او الشركاء انفسهم (فى حالة رغبة المديرين فى عدم اعطائهم حصتهم كاملة فى الربح او فى حالة اخفاء حالة الشركة السيئة عنهم . . الى غير ذلك) ، أو مصلحة الضرائب ، او الجمهور فى حالة شركات المساهمة (اذا كانت أسهمها وسنداتها مسعرة فى البورصة) .

وهذا التلاعب قد يظهر بمظهرين:
الاول - وهو اظهار المؤسسة فى حالة اسوأ مما هى عليه فعلا ، ويكون ذلك عادة لسبب او اكثر من الاسباب الآتية :

أ (الاضرار بمصلحة الضرائب حتى تربط الضريبة بأقل مما يجب .

ب (عندما يفكر احد الشركاء فى الانسحاب من الشركة حتى لاينال حصته كاملة عند تخارجه .

ج (الضغط على الدائنين حتى يقبلون شروطا اكثر سخاء بالنسبة للمنشأة واضرارا بمصالحهم

د - الاستفادة من ذلك عند الافلاس وتوقف المنشأة عن الدفع . . الى غير ذلك .

الثانى : وهو اظهار المؤسسة فى حالة أحسن مما هى عليه فعلا ، وعادة يكون ذلك لسبب او اكثر من الاسباب الآتية :

أ (التأثير بالصعود فى الاسهم والسندات المسعرة فى البورصة فى حالة الشركات المساهمة .

ب (عند التفكير فى بيع المنشأة تضليلا للمشتريين .
ج (لاقتناع احد الشركاء بحسن ادارة المديرين .
د (عند رغبة احد الممولين الانضمام الى الشركة كشريك .
هـ (اجتذاب اصحاب رؤوس الاموال .

و (الاضرار بحقوق مصلحة الضرائب عند فرض ضريبة الارباح الاستثنائية ، وذلك بزيادة الارباح او رؤوس الاموال الحقيقية المستثمرة عن حقيقتها فى حالة اتخاذها اساسا للمقارنة .

وتلجأ المنشآت عادة لتحقيق غرضها هذين الى وسائل مضللة مختلفة كتسمية الحسابات بغير مسمياتها الحقيقية ، أو المبالغة فى تقويم أصولها بالزيادة او النقص ، أو باجراء استهلاكها بمبالغ تزيد او تقل عن الواجب ، أو الحذف والاضافة عن عمد لبعض التعهدات او الالتزامات ، واخفاء عمليات كانت نتيجتها خسارة (ويكون ذلك اما بتحويلها الى حسابات لاصلة لها مطلقا بالغرض من هذه العمليات او باغفال تدوينها أصلا فى الحسابات) ، أو اظهار رقم غير صحيح بالنسبة للمبيعات او المشتريات ، أو اخفاء أرباح حققتها المنشأة فعلا ، أو المبالغة فى المصاريف العمومية .

هل حل بالعالم الكساد ؟ بقية المنشور على صفحة ٣

التي سبق لنا استنتاجها من دراسة التطورات الاقتصادية الاخيرة فى الدول المختلفة وهى ان الدول المصدرة للمواد الأولية لن تستطيع ان تنعم باستقرار اقتصادى وطيد الا اذا سهلت وشجعت استثمار الاموال الاجنبية فيها والا اذا عملت الهيئات الدولية من جانبها على بث الاستقرار والثبات فى أسواق المواد الأولية والا اذا صحب كل ذلك سياسة اقتصادية داخلية حكيمة تسعى الى الصالح العام وتعمل على تحقيقه وعلى رفع مستوى المعيشة فى البلاد حتى وان استلزم ذلك حرمانا مؤقتا قد لاتجد مفرا منه لتكوين الاستثمارات اللازمة لها وللوصول الى المستوى المنشود من الرفاهية الاقتصادية .

انتهى البحث

النشاط الصناعي في مصر عام ١٩٥٤/١٩٥٥

بقية المنشور بالعدد الماضي
بالرغم من المساعي التي بذلت في هذا
السبيل .

٢ - الصناعات الغذائية

١ - صناعة الارز

* مازال تدخل الحكومة في سياسة
اصدار الارز ، وانخفاض الاسعار
المحددة للارز الابيض سواء ما كان
مخصصا منه للاصدار او ما كان معدا
للاستهلاك المحلى اهم ما يلاحظ في
صناعة الارز في سنة ١٩٥١ ، كما
ازدادت الحالة سوء بسبب العجز
الشديد الذى اصاب محصول الارز
* يقدر الارز الابيض الناتج من
المحصول بحوالى ٤٣٠٠٠ طن وهى
كمية لا تكفى لحاجة الاستهلاك المحلى
وقد اختفى الارز الشعير من الاسواق
وارتفعت اسعاره ، وتعذر على المضارب
التمون به بالاسعار المقررة

* انخفض الناتج من كسر الارز ،
ورجميع الكون هذا العام بنسبة شديدة
جدا بسبب عجز المحصول ، ورغم
ذلك فقد تمكنت المضارب من تموين
مصانع النشا المحلية أولا بأول بكسر
الارز ، كما تمكنت من تموين مصانع
العلف برجميع الكون .

* بدأت بعض المعاصر المصرية
منذ عام ١٩٥٠ في استخدام رجميع
الكون وجنين الارز لاستخراج نوع
من الزيوت الصناعية يستعمل في
صناعة الصابون ، وانتجت الكميات
المستعملة من الجنين والرجيع وهى
تقدر بالفى طن احوالى ٢٥ طن زيت

صناعة الالياف النباتية

* استطاعت الدوبارة المصرية أن
تحتل مكانها في السوق المحلية ، وأن
تطرق باب الشحن الى السودان وأن
كان الشحن قد قل هذا العام بسبب
ارتفاع اسعار الخامات .

* انتجت مصانع الدوبارة
الميكانيكية الثلاثة القائمة في البلاد ٤٦٩
طن من الدوبارة في سنة ١٩٥١ تضاف
الى انتاج المصانع اليدوية ويقدر
بنحو ٢٥ طن مقابل ٤١٦ طن في
العام السابق .

* تأثرت صناعة عصير الكتان
بارتفاع اسعار البذرة الى ٧٠ جنيه
مقابل ٤٥ جنيه في العام الماضي ،
وتباطؤ المستوردين في تعديل الرسوم
الجمركية المفروضة على الزيت
المستورد ، وقد بلغ الانتاج من زيت
بذرة الكتان خلال السنة ٣٩٨ طنا
مقابل ١٢١٠ طنا في عام ١٩٥٠ .

* ظلت اسعار الجوت المنسوجة في
السوق المصرية على ما كانت عليه أى
في مستوى حوالى ٦٠٪ من اسعار
الهند ، وذلك فيما عدا أنواع قماش
الهنشيان فقد رفعت تسعيرته لما
يوازي اسعارها بالهند .

* أصدرت شركة السيزال المصرية
في الاعوام الثلاثة الاخيرة ٩٦١ و ٥٥٣ و ٩٦١
كيلو من الحبال والدوبارة المصنوعة
من السيزال منها ٧١ و ٧٣٠ كيلو
من انتاج الاعوام المذكورة والباقي من
رصيد الاعوام السابقة .

* من المؤسف حقاً ان الحكومة
لا تساعد صناعة السيزال المصرية ،

ب - صناعة الالبان ومنتجاتها

* يبلغ عدد المصانع التى تعمل في
صناعة الالبان ٢٠٠ مصنع يتراوح
رأس مالها بين ١٠ آلاف جنيه و ٢٠٠
الف جنيه .

* مازال انتاج الالبان في البلاد
(ويبلغ حوالى مليون ونصف طن)
غير كاف لسد حاجة الاستهلاك المحلى
اذ لا يتجاوز متوسط استهلاك الفرد
في مدينة القاهرة ١/٢ لتر في اليوم ،
في مدينة القاهرة ١/٤ لتر في اليوم ،
في حين يبلغ لتر وربع في استكهوام
وحوالى لترين في كوبنهاجن ، وحوالى
نصف لتر في لندن .

* كان من اثر نقص الانتاج المحلى
من الالبان بالنسبة الى الاستهلاك
كثرة ما يستورد من الالبان المحفوظة
بكافة أنواعها من استراليا وهولندا
وكندا والولايات المتحدة . وقد بلغ
مجموع المستورد من هذه الاصناف
خلال عام ١٩٤٩ ، ٤٩٧ و ٧٤٧ كيلو
جرام قيمتها ٢٣٢ و ٢٣٢ جنيه ، وفي
عام ١٩٥٠ ، ١١٣ و ٢٠٩ كيلو جرام
قيمتها ٢٨٩ و ٣٦٧ جنيه ، وفي عام
١٩٥١ ، ١٤٥ و ٢٠٤ كيلو جرام
قيمتها ٣٧٧ و ٢٤٦ جنيه .

* يستهلك حوالى ١٠٪ من
محصول الالبان في مصر في الشرب ،
و ٩٠٪ في صناعة منتجاتها ، فيستخدم
٦٥٪ من هذا القدر في صناعة الزبد
والمسلى و ٣٥٪ الباقية في صناعة
الجنين بأنواعه .

العلبة الحبي لا تخرج الزيت من الكرتون المصري

هى تغليف اقتصادى

سنة ٤٤٤٧٣

الاوراق المالية

عن النصف الثاني من يناير ١٩٥٣

السوق في أول الفترة

بدأت السوق قليلة النشاط بسبب انشغال المتعاملين في البورصة بتصفية مراكزهم عن حساب العام الماضي ، والاهتمام بحفلات عيد الميلاد ورأس السنة الميلادية . وقد ترتب على ذلك تراجع أسعار عدد غير قليل من الاوراق التي كانت محل الاقبال والتداول ، ولكن هذا النزول الذي سجلته هذه الاوراق لم يكن على نطاق واسع ، ذلك لان الكثيرين من أصحابها يحتفظون بها ولا يطرحونها للبيع .

ويلاحظ أن هذا النزول لم يسر على سندات القرض الوطني ٣ ١/٤٪ بل بالعكس فقد سجلت صعودا ملحوظا ، وكان في مقدمة المشترين بعض البنوك وشركات التأمين وكبار المدخرين .

الناحية الفنية للسوق

إذا ألقينا نظرة فنية على السوق نرى انها على أية حال حسنة فيها نوع من الامل نحو المستقبل بسبب قوة مركز القائمين بالحركة الجديدة وشدة يقظتهم لكل المفاجآت . والسوق - بوجه عام - هادئة ، وقد ألفنا أن نرى مثل ذلك الهدر ، في مثل هذه الفترة من كل عام . كما أن نتائج أرباح الشركات التي نشرت ميزانياتها قد أظهرت أرباحا مرضية مقارنة مع أرباح السنة الماضية رغم ما تخلل هذه السنة من أحداث جسام وهزات سياسية واقتصادية عنيفة .

هزة عنيفة !

وفوجئت السوق بحادث المؤامرة الاخيرة ، فانتابها شيء من الفزع ، وخشى المتعاملون على مستقبل رؤوس أموالهم ، ولكن سرعان ما استرد

الكثيرون مبيعاتهم السابقة بعد أن تأكدوا أن مامر من حوادث لم يكن الا سحابة صيف . وقد ترتب على وفرة المشتريات التي تمت ارتفاع أسعار بعض الاوراق ، وخاصة أوراق الشركات التي كانت متأثرة بالحركة النزولية الاخيرة .

مهرجانات التحرير

وكان من عوامل تدعيم السوق ، وبث روح الطمأنينة في معاملاتها اشتراك المؤسسات التي كانت قد أصيبت في حوادث ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ ، مما أعطى صورة صادقة للمصريين والاجانب - على السواء - أن في مصر رجال يسهرون عليها ، وأن العهد الجديد هو عهد استثمار ورخاء ، وتصنيع .

وقد تأيد هذا الزعم بانشاء مجلس التنمية الاقتصادية ، وقدم عدد من الخبراء الامريكيين في الصناعات ، ومندوبين من الشركات الامريكية الكبرى لدراسة امكانيات الصناعات المصرية بقصد زيادة انتاجها . ثم ان هناك شركات مصرية وأجنبية قد تقدمت الى وزارة التجارة والصناعة بمشروعات صناعية كبرى مما يدل على ثقة الاجانب في السوق المصرية .

اشاعات مغرضة !

غير أن بعض ذوى النفوس الحبيثة التي تعمل ضد صالح الوطن ، ظلت تنفث الاشاعات الضارة ، كزعمها بوضع شركة كوم أمبو تحت الحراسة وتأميم الصناعات كما رد وزير المالية على الزعم الثاني في المؤتمر الصحفي بفندق هليوبوليس بالاس بقوله : « لا نية لنا اطلاقا في التأميم ، وهذا ضمان كاف » .

اخبار الشركات شركة الملح والتعدين الاهلية (ش . م . م . م)

انتهت الجمعية العمومية غير العادية يوم ٥/١٢/٥٢ الى الموافقة على تقرير مجلس الادارة ، والموافقة على تعيين حضرة صديقى ابراهيم جرجس عضوا بمجلس الادارة ، والاعضاء الجدد ، وعزل موريتيل يوسف بليانوس وتجبس الطون من عضوية مجلس الادارة وعضوين منتدبين . شركة ملح بور سعيد ليمتد (ش . م . م)

تعرض على مساهمى الشركة المصريين حق الخيار فى الاكتتاب بسعر الاصدار فى ٦٤٠٠ سهم لحامله من أسهم الشركة المصرية لاستغلال ملاجات بورسعيد . وآخر موعد لتقديم طلبات الاكتتاب هو ١٥ مارس القادم .

توزيع ارباح الشركات

شركة مكابس اسكندرية

(ش . م . م . م)

تحدد الحصة الاجمالية للارباح عن السنة المالية ١٩٥٢/٥١ بمبلغ ٨٠ قرش مقابل الكوبون رقم ٥٤ .

شركة المخازن الهندسية المصرية

(ش . م . م . م)

تعلن أن ربح السهم الواحد هو ٤.٠٦٥ قرشا عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ . وسيقدم ابداء من ٢٥ مارس القادم .

شركة الغزل الاهلية

(ش . م . م . م)

توزع ٩٥ قرشا صافيا بالكوبون رقم ٣٤ ابتداء من ٨ يناير ١٩٥٣ .

أغلفة السلع

ف
الإعلانات

وزجاجات العطر وعلب السجائر وما
الى ذلك .

شكل الغلاف :

يتوقف شكل الغلاف على العوامل
الآتية :

١ - شكل السلعة المغلفة ، اذ أن
شكلها يحتم اتخاذ شكل خاص لغلافها
كغلاف قطع الصابون مثلا

٢ - طريقة حفظ السلعة داخل
الغلاف . فقد تكون السلعة كروية
الشكل الا ان طريقة حفظها داخل
الغلاف تستدعى وضع عدد معين منها
في غلاف واحد على شكل صندوق
متوازي مستطيلات ، ومثلا طريقة
رحي السجائر تستدعى ان يكون
غلافها علبة لها شكل خاص وهكذا .

٣ - كيفية استعمال السلعة .
فطريقة وضعها وحفظها في المنزل
والمتجر ، وكيفية استخراجها من
الغلاف وعدد المرات التي تستعمل
فيها . كل هذه عوامل تحتاج الى أن
يتخذ الغلاف شكلا خاصا يكفل
السهولة في الاستعمال وطول مدة
الاستهلاك .

تصميم الغلاف :

قبل تصميم الغلاف يجب ان يجمع
المصمم كل المعلومات الممكنة عن
السلعة وما يتصل بها حتى يكون
الغلاف ملائما مستوفيا لكل شروط
النجاح . وأهم ما يجب ان يحصل
عليه المصمم من معلومات هي :

١ - طبقة الجمهور التي تستهلك
السلعة

٢ - طريقة توزيعها

٣ - المحلات التي تبيعها وكيفية

ظهورها في واجهة المتجر

والجلد والقماش وورق التصوير
والبلاستيك والباعة

وتتضح أهمية الغلاف وتصميمه
في أنه هو المميز الوحيد للسلع التي
لا تباع الا مغلفة كمعجون الاسنان
والرواحح العطرية والصابون والسجائر
وما الى ذلك . لذا وجبت العناية بتصميم
الغلاف باعتبار أنه هو الذي يظهر
الاسم التجاري والعلامة التجارية

فالمنتج الحصيف هو الذي يهتم
بتصميم الغلاف قدر اهتمامه باتقان
السلعة ذاتها ، مراعيًا في تصميم
شكله وحجمه مناسبتها لتاجر التجزئة
ومناسبتها لمستهلك السلعة

فمن حيث تاجر التجزئة يجب أن
تتوافر في الغلاف شروطها أهمها :

١ - أن يناسب الغلاف تخزين
السلعة ، وأن يكون متينا وغير عرضة
للتمزيق بكثرة للمس في حالة الورق
أو تغيير الشكل الهندسي بكثرة
الاستعمال في حالة الصفيح أو الكسر
في حالة الزجاج . . . الخ

٢ - أن يكون جميلا مناسبا للعرض
في واجهة المحل

٣ - أن يكون حجمه مناسبا للسلعة
المغلف بها

ومن حيث المستهلك فيجب ان
تتوفر في الغلاف الشروط الآتية :

١ - جمال الشكل والاقانة في
التصميم والرسم والدقة في اختيار
اللون ، بحيث يتمكن ذلك كله من
اغراء المستهلك بختيار السلعة

٢ - مناسبة الحجم للاستعمال

٣ - ان يكون الغلاف سهل الفتح
والغلق محكما خصوصا في حالة

لزغلة التي تحتوي على سلع تستعمل
أكثر من مرة كمعجون الاسنان

كانت وظيفة الغلاف في الماضي هي
المحافظة على السلعة ووقايتها من
التعرض للتلف سواء كان ذلك بسبب
حالة الجو أو كثرة للمس أو التعرض
للكسر أو ما الى ذلك . ومع تطور
الزمن تطور الغرض من الغلاف فصار
يؤدى الى جانب الوظائف السابقة ،
وظيفة أخرى لا تقل عنها أهمية ،
هي تجميل السلعة بشكل يغرى
الجمهور على تملكها . فلا عجب اذا
وجدنا اليوم كثيرا من السلع يزداد
انتشارها عن منافساتها المساوية لها
في القيمة بسبب جمال غلافها وقوة
تصميمه . بل صار التغليف اليوم
محل دراسات علمية

عميقة تتصل أكثر ما تتصل بعلم
النفس ومختلف العلوم الطبيعية ،
وصدرت فيه كثير من الكتب والمجلات
المتخصصة

ويتخذ الغلاف من مادة تناسف
طبيعة السلعة المغلفة وكيفية استعمالها
وطريقة توزيعها . فالسلع السائلة
تحفظ في أوان من الزجاج أو الصفيح
أو الفخار أو الألومنيوم أو القصدير
أو الفضة أو الخشب (كالبرميل) .

وان كانت من مادة صلبة حفظت في
أوان من الورق أو الخشب أو القماش
. . . الخ . ويتوقف اختيار مادة
التغليف على عدة عوامل أهمها رخص
التكاليف مع تأدية الغرض المطلوب ،
فالسلع المعرضة لكثرة التداول بالأيدي
تغلف أو تعبى في أوان تتحمل هذا
التداول وتحفظ السلعة من التلف
الناشئ عن ذلك ، كذلك طريقة حفظ
السلعة لها أثرها في اختيار الغلاف ،
وبالمثل تأثر السلعة بالحرارة أو الرطوبة
أو الهواء أو الضوء

وأكثر المواد استعمالا للتغليف هي
الفخار والصفيح والزجاج والرصاص
والخشب بأنواعه والورق بأنواعه

٤ - نوع السلعة - كمالية أو
ضرورية أو ذات استعمال خاص
٥ - قابلية السلعة للتلف والعوامل
التي تؤثر فيها

٦ - وظيفة الغلاف بالنسبة للسلعة
٧ - كيفية استعمال السلعة وأين
تستعمل

وبعد الحصول على هذه المعلومات
يوضع التصميم مع مراعاة القواعد
العامة لتصميم الاعلانات التي سبق
أن ذكرناها في اعداد ماضية بحيث
يحقق علاوة على ذلك الامور الآتية :
١ - أن يكون بسيط التصميم
جذابا مغريا

٢ - أن يحتفظ بشكله وجماله مدة
طويلة وأن تكون الألوان المستخدمة
في الرسم ثابتة لا تتغير بالوقت ولا
تتأثر باللمس أو الماء أو الشمس

٣ - أن يسهل تمييزه عن غيره
من أغلفة السلع المنافسة لأول وهلة
٤ - أن يكون الرسم التجاري
والعلامة التجارية واضحين عليه كل
الوضوح

٥ - أن يكون مناسباً لكل من
الموزع والمستهلك

٦ - أن يكون سهل التناول في
المتجر والمنزل

الرسم على الغلاف :

يلاحظ أن ظهور العلامة التجارية
على الغلاف بجانب الرسم من أهم
الامور بالنسبة للمنتج اذ تعتبر الرابطة
التي تربط بين هذه السلعة وجميع
منتجاته الاخرى (مع مراعاة ان تكون
العلامة مصممة في الاصل تصميماً
جيداً يوفى بالغرض منها)

والعلامة وحدها لا تكفى ليكون
الغلاف وافياً بالغرض ، فلا بد من
ظهور رسم مناسب عليه ، ويلاحظ في
تصميم هذا الرسم الوضع الذي
سيحتفظ به الغلاف ويعرض به عند
تاجر التجزئة ، اذ يجب ان يظهر على
الوجه الذي سيفرض على الجمهور
وفي وضع واضح سهل القراءة ويجب

ان يكون الرسم واضحاً سهلاً بسيطاً
لا تعقيد به ولا زحام ولا مانع من
استعمال التصوير في تجميل الغلاف
ان أمكن ، وحذا لو أمكن للرسم
أو الصورة أن يوضحا وظيفة السلعة
المغلقة وطريقة استعمالها . وعلى أي
حال فيجب ان يكون الرسم أو
الصورة مرتبطاً كل الارتباط بالسلعة
المغلقة دالاً عليها

الكتابة على الغلاف :

ويكتب على الغلاف عادة شعار
السلعة وبعض البيانات والمعلومات
الضرورية عنها . وأحياناً تكتب
طريقة استعمالها . وفيما يتعلق
بالشعار والمعلومات الضرورية عن
السلعة فيجب ان تكون سهلة القراءة
بمجرد اول نظرة تقع عليها وبخط
سهل بسيط لا تعقيد فيه ، وقد أثبتت
التجارب انه يجب ألا يزدحم الغلاف
بكتابات كثيرة . وان كان من الضروري
ان توضح طريقة الاستخدام على
الغلاف فلا مانع من توضيح ذلك على
أحد جوانبه أو على ظهره ، بخط
صغير سهل مقروء ، الا أنه يحسن
ان تكون هذه التفصيلات على الغلاف
الداخلي للسلعة بدلاً من الخارجي ان
وجد ، أو أن تكون على ورقة خاصة
بها توضع مع السلعة داخل الغلاف .

تلوين الغلاف :

أوضحنا في مقالات سابقة ان لكل
لون من الألوان دلائل خاصة وتأثير
نفساني خاص به . وتختلف هذه
الدلائل والتأثيرات بحسب الجنس
والسن والطبقة .

وطريقة اختيار الألوان المناسبة
للغلاف شبيهة بطريقة اختيار الألوان
المناسبة للاعلان ، الا أن ألوان الغلاف
تكون معرضة أكثر للمس والشمس
والوهاء ، لذلك يجب على المصمم أن
يراعي ذلك ويعمل على ألا تكون الألوان
سريعة الزوال ، واذا كان من الضروري
ان تستعمل ألوان تزول بمرور الزمن
فيجب ان تكون جميع الألوان

المستعملة تزول بدرجة واحدة حتى
يبقى الغلاف في أي وقت محتفظاً
بشكله

ولحماية الألوان من الجو والاستعمال
يلجأ أحياناً الى تلميع الغلاف بورنيش
خاص مستعمل لهذا الغرض ، أو
لتغليف الغلاف بورق شفاف
(سلوفان) فيزيد الغلاف جاذبية
وجمالة . ويلاحظ انه اذا كانت
طبيعة السلعة تتأثر بالألوان أو بحبر
الطباعة أو زيوتها فيجب ان تغلف
بغلاف آخر قبل تغليفها بالغلاف
الملون .

تغيير الغلاف :

قد يلجأ المنتج أحياناً الى تغيير
شكل الغلاف خصوصاً اذا وجد أن
سوق سلعته قد تأثر بسلع منافسيه
التي تفوقها من حيث ملاءمة أغلفتها
عنها ، أو اذا وجد ان ميول وعادات
المستهلكين قد تغيرت وأصبح غلاف
سلعته لا يلائم أذواقهم الحالية وميولهم
وعاداتهم .

الا أنه ليس من السهل تغيير غلاف
السلعة ، اذ أن الغلاف يكون للسلعة
شخصيتها التي تعرف بها لدى
الجمهور ، لذا فواجب على المنتج في
حالة رغبته في تغيير غلاف سلعته ان
يكون حكيماً عاقلاً .

ومن غير المستحسن تغيير الغلاف
دفعاً واحدة الا اذا كان الغلاف القديم
قد فقد كل ميزاته وأصبح لا يخشى
على شهرة السلعة عند تغييره ،
وبشرط ان يتبع هذا التغيير بحملة
اعلانية واسعة توضح للمستهلكين
والتجار ميزات الغلاف الجديد وتعمل
له شهرة جديدة تحل محل شهرة
الغلاف القديم .

ولذلك فانه من الافضل ان يتم
تغيير الغلاف تدريجياً بطريقة منظمة
وبشكل غير ملحوظ بحيث يشعر
العميل بتغييرها الفجائي وبذلك
يحافظ المنتج على شهرة السلعة

محمود عساف

جون ستوارت ميل

يتبين كل علم من العلوم بمجموعة من أعلامه وعلمائه ممن أقاموا أسسه وبنوا قواعده ووضعوا نظرياته. وعلم الاقتصاد كعلم من العلوم الحيوية ذات الاتصال المباشر بحياة المجتمع، له أعلامه الأفاضل ممن سنتولى في هذا الباب عرض موجز عن حياتهم مع الإشارة إلى أبحاثهم ونظرياتهم.

١٨٠٦ - ١٨٧٣

على الإنتاج، تعريف العامل المنتج والغير منتج وأخيرا العلاقة الوثيقة بين الأرباح والأجور... وهنا ابتداء ميل يظهر كنموذج نابغ للاقتصادى الكبير ريكاردو... يزداد كل يوم نشاطا فوق نشاط... ويظهر كمفكر حر يعتمد على نفسه، وإن كان قد استفاد من أفكار غيره إلا أنه قد استقل بنفسه تماما... ثم هو لا يلبث بعد ذلك أن يترك هذا كله ويهتم بمشكلة المجاعة التى انتابت أيرلندا فى عامى ١٨٤٦ - ١٨٤٧!.. كل ذلك وميل يغلب عليه طابع الفردية، ولكنه فى عام ١٨٤٨ نراه يخرج عن طباعه التى شب عليها فينشر كتابه عن الاقتصاد السياسى وفيه يظهر تلك الدراسات العميقة للكتاب الاشتراكيين، فينظر إلى توزيع أكثر عدلا لنتائج العمل كوسيلة تمكنه من تحسين مستقبل الفرد ورفع مستوى معيشته حتى يمكنه أن يعيش فى رخاء ويسر... فى مجتمع لا تقوم فيه ملكيات خاصة تطيح بسعادة أفراد الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة...
هكذا كان ميل ينظر إلى المسائل الاجتماعية فلا يعتبر أنها ثقل فى فهمها... المسائل الاقتصادية أو السياسية... ثم هو لا يلبث بعد ذلك إلى تحرير الإنسان ولكنه لم يكن يؤمن أبدا بأن تحرير الإنسان يصلح أن يكون دواء ناجما لكل أمراض المجتمع... وهو لا يلبث بعد ذلك إلى مسائل الإنتاج والتوزيع وأخذ يفحص بعينه الوفاق آراء الاشتراكية لحل هذه المشاكل... انه لا يستطيع إذن أو يقنع بالتوزيع الذى من شأنه أن يعدم أفراد الطبقة العاملة ويجعلها تعيش فى أشد حالات البؤس والخراب... ويفشل يوم الحال فى النهاية إلى الموت جوعا... وكان ميل فى المرحلة الثالثة من عمره يعرف برجل الاقتصاد السياسى كما كان هو يقول نفسه... بيد أنه كان يقول أن مسر تالور (هاريت هارلين) التى تزوجها فى عام ١٨٣١ دون رغبة والده، وخرج بذلك عن تلك السيطرة المخارطة التى كان يفرضها عليه والده، كان يقول أنها ساعدته كثيرا للوصول إلى هذه المرتبة، فقد كانت ترسم له أفكاره المثالية عن حياة الفرد فى المجتمع... ثم لم يلبث بعد ذلك توحى إليه بمقاله الخطير وقتذاك عن تحرير المرأة... التى لم تكن شائعة جدا على خيوطه الفقيه أو المذهبية...
ولعل ميل يكون قد استطاع بهذا الزواج الخارج عن رغبة والده، والمثلية المحررة نفسه، قيود والده وسيطرته عليه التى دامت سنيها طويلة ذاق فيها ميل الأمرين، ويبدو أن تحرره ميل من هذا الجناح الجائر ربما كان هو سر تحول من المذهب الفردى إلى اعتناق الاشتراكية... يدعو المستأجرين من عقوله للاشتراك... ويحول معناه الجميل الذى جعله بين طبائعه!! واستطاع ميل فى أواخر أيامه بوجه عام، وفى العشرين سنة الأخيرة من عمره على وجه التحديد أن يقدم لنا صورة انتاجه الاقتصادى الذى يفتقر به علم الاقتصاد، وأن كان هذا الإنتاج والأرائع المبتغى... فى نظريته وضعه بمعناه المروى، إلا أنه يعتبر من أهم الآراء الاقتصادية التى كانت تسعى إلى راحة الفرد

وكان المفروض وهو فى سنه الصغير أن يتقبل كل شيء، ولكنه راح يناقش كل ما يعرض عليه من أفكار وآراء حتى يستطيع عقله الصغير السن والكبير الإدراك أن يستوعبها فى سهولة ويسر... وحتى لا يخالف تعاليم والده التى كانت تذكره دائما بالألا يتقبل رأيا جديدا أو فكرة حديثة إلا إذا اقترنت بالحجة والبينة!

وفى زيارة ميل لفرنسا خلال المدة من مايو ١٨٢٠ إلى يوليو ١٨٢١ مع عائلة السير صمويل بنتام استطاع ميل أن يدرس الكيمياء وعلم الحيوان، وأن يتعرف على أحوال الناس وعاداتهم وأن يكتسب بعد ذلك معرفة هائلة باللغة الفرنسية... وعند عودته من فرنسا أضاف إلى ثقافته دراسة جديدة فى علم النفس وفى القانون الرومانى الذى أقراه مع جون أوستين... وفى عام ١٨٢٢ التحق بخدمة شركة الهند الشرقية، وأخذ يتدرج فى مراكزها حتى أصبح رئيسا لها فى عام ١٨٥٦ ومكث بها فى الوظيفة إلى أن حلت الشركة فى عام ١٨٥٨! وكان عمله فى هذه الفترة الأخيرة مضمنا للغاية إذ كان عليه أن يقدم دفاع الشركة للحكومة التى اقترحت نقل الشركة، وأمر هو على بقائها...! وعندما دخل جون خدمة شركة الهند الشرقية ابتداء يقرأ عرض دامتون لمذهب بنتام فى التشريع وأخذ يدرس لعلماء النفس الانجليز وبذلك استطاع ميل أن يوحّد من معارفه وعلموه التى درسها ليربط بينها جميعا!

وفى عام ١٨٢٢ أنشأ ميل بين مجموعة من أصدقائه هيئة سماها «بالمجتمع النفعى» مستمدا هذه التسمية من دوريات جالت السنوية فى باريس... وفتحت جريدتى «المسافر»، وكان يحورها أحد أصدقاء بنتام وجريدة المورنج كرونكل ويحررها المستر بلاك وهو أحد أصدقاء ستوارت ميل...

وفتحت الجريدتين صدرهما ميل لبعدهما بمقالاته الاجتماعية... وكانت أولى محاولاته أن يكتب ليناقش من أجل الحرية... وفى أبريل عام ١٨٢٤ ابتداء يكتب فى صحيفة «الويستمينستر» وظل يكتب فيها حتى عام ١٨٢٨ وانتقل فى عامى ١٨٣٢، ١٨٣٣ للكتابة فى مجلة «تايت» أما بعد ذلك فقد اشترك ميل مع السير «وايم ملوزورت» فى إنشاء مجلة «لندن» واشترك ميل معه فى تحريرها... ولكنها اندمجت مع مجلة «الويستمينستر» فى عام ١٨٣٦ تحت اسم مجلة «لندن ويستمينستر» واستمر ميل فى الكتابة للمجلة الجديدة كما استمر فى ملكيته لها حتى عام ١٨٤٠ ورغم ذلك كله فقد كان ميل لا يتخلّى عن القراءة لحظة واحدة وفى عام ١٨٢٧ نراه يهتم اهتماما بالغا بدراسة العلوم الاستنباطية «الهيولوى» ثم هو يعود فيقرأ لهرشيل لينيز أمله الطريق فيتهجه إلى الطرق القانونية للاقتضاء العلمى والتدرج فى المنطق الجديد باعتباره جزءا مكملًا للمنطق القديم... ونتيجة ذلك كله أن نراه فى عام ١٨٤٣ ينشر سفرا قيما فى علم المنطق، وتطابق أولى مقالاته الاقتصادية عام ١٨٤٤! وجاءت مقالاته حولا موفقة لمشكلات توزيع الربح من التجارة الدولية، تأثير الاستهلاك

إذا حق لعلم الاقتصاد أن يفخر دائما وأبدا الدهر بأعلامه الأفاضل الذين أقاموا أسسه وأرسوا قواعده، يجب عليه إذن أن يضع جون ستوارت ميل فى قمة هؤلاء الأعلام وعلى رأسهم جميعا... فهو يمثل أرفع مستوى وصلت إليه تعاليم الاقتصاديين الكلاسيك، وأعلى قمة ارتفعت إليها تعاليمهم هذه لتتحد منها رويدا رويدا بعد ذلك، إذ تبدأ الانهيار على أثر ذلك الهجوم العنيف الذى لقيته من كل حذب وصوب... وميل إذ يمثل التعاليم الكلاسيكية نراه فى مبدأ حياته يميل إلى المذهب الفردى بكل جوانحه ويعتقد فيه إلى أبعد درجة... فصار فرديا قوى النزعة... ثم نراه بعد ذلك وقد جذبت التعاليم الاشتراكية التى نادى بها أنصار الفكرة الاشتراكية وقتذاك مثل السانت سيمون وغيره من الاشتراكيين، وصار واحدا من أنبائها ودعاة أفكارها... وليس هذا بغريب على ميل الصغير، فقد كان فى حياته عرضة لبعض المؤثرات القوية المتعارضة التى تجاذبته يمنة ويسرة، وهو بعد قد نشأ بين أحضان والده ذلك العالم الكبير والفيلسوف العظيم ستوارت ميل، يرضع من خلاصة أفكاره وعميق فلسفته... ويأخذ عنه آراءه ومعتقداته... وتاريخ جون الصغير يفسر لنا سر عظمته، فقد شهد مولده بمنزل أبيه فى «بنتونفيل بلندن» فى العشرين من شهر مايو عام ١٨٠٦ أغرب حياة طفل صغير فقد كان والده الذى اتسم بالصرامة والشدة قاسيا كل القسوة مع ميل الصغير الذى صادف فى صباه تعاسة وخيبة أمل يعرفها طفل مثله... فقد أخذ والده يلقنه العلم فى سن مبكرة جدا... وفى الثالثة من عمره تعلم حروف الهجاء باللغة اليونانية، واستذكر بعض كلماتها وما يقابلها من الفاظ فى اللغة الانجليزية... وفى الثامنة ابتداء ميل يقرأ كتب التاريخ فقرأ من هيوم، جيبون وروبرت واتسون تاريخ تاريخ فيليب الثانى، وعن هول قرا تاريخ الرومان... أما التاريخ القديم فدرسه عن رولين...! وابتداء كذلك يدرس اللاتينية والجبر، هو هو يأخذ فى تعليم أطفال عائلته الصغار ما يخفى عليهم أثناء دراساتهم... وفى دراسته للتاريخ نراه قد اهتم بالمؤرخين اليونانيين واللاتينيين يقرأ كتبهم التى تدرس فى الجامعات... ونراه بعد ذلك فى سن الثامنة عشرة يدرس علم المنطق، تهتما برسائل أرسطوطاليسى فى علم المنطق... ولكنه سرعان ما انتقل إلى دراسة الاقتصاد السياسى فدرس آدم سميث وريكاردو بمعاونة والده وتأثر بهما إلى أبعد حد... كل ذلك ووالده يقف إلى جواره يلقنه العلم ويسهل عليه ما يضادفه من عقبات ويذلها له حتى يستطيع ميل الصغير أن يتقبلها ويستوعبها...! وهكذا كانت ثقافته التى بها فى صباه على جانب كبير من الغرابة فهى تشد عن أى ثقافة أخرى تلقاها أى علم من أعلام الاقتصاد الآخرين فى مثل هذه السن المبكرة، فهو فى العاشرة نراه قد أقبل بشغف عظيم على دراسة أديب الاغريق والرومان... ثم هو يلزم والده فى تجوالاته فى شمال لندن...

تقرير المجلس الاقتصادي الاعلى بالولايات المتحدة

بعد دراسة مستفيضة للتطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة خلال الاشهر الاخيرة اختتم المجلس الاقتصادي الامريكي الاعلى تقريره المقدم للبرلمان خلال يناير الحالى بقوله ان مستوى النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال سنة ١٩٥٣ سيجل مرتفعاً وان النفقات الحربية والاستثمارات التجارية ستتزايد بعض الشيء .

ولكنه يتوقع ان يميل مستوى النشاط الى التناقص في اواخر العام وخلال سنة ١٩٥٤ ، سنة ١٩٥٥ وذلك لعدة اسباب اهمها ان التخزين للاغراض الحربية سيقبل وان الصناعات الانتاجية (آلات ومعدات ومواد اولية) قد بلغت مستوى يزيد عن حاجة الطلب في الصناعات الاستهلاكية وان الطلب على المساكن الخاصة قد امكن اشباعه الى حد كبير بينما ان نسبة التزايد في السكان بدأت في التناقص

ويرى المجلس الاقتصادي انه يجب العمل على مواجهة هذه الموجة الانكماشية المنتظرة وان من اهم ما يجب توجيه النظر اليه هو تشجيع الاستهلاك الفردي . ولا شك ان ذلك لن يتأتى الا بتغيير نظرة التجار الى امكانيات السوق . فقد اعتاد التجار منذ سنة ١٩٣٩ على التحكم في الاسعار والحصول على ارباح عالية نظرا لنقص الانتاج وشدة الطلب اما الآن فيجب عليهم لتفادى الكساد ان يبدأوا بتخفيض اسعارهم وتخفيض معدل ارباحهم حتى يتمكنوا من زيادة مبيعاتهم والمحافظة على مستوى ارباحهم الكلية .

كما يجب على الحكومة تخفيض اسعار الضرائب على الدخول الصغيرة وزيادة الاعانات التي تدفع للعاطلين والتوسع في الخدمات الاجتماعية . واخيرا فعلى الهيئات المصرفية المختصة ان تشجع الافراد على شراء المنازل بتسهيل شروط الرهن وتخفيض الفوائد عليه وعلى الحكومة ان تبدي استعدادها لضمان البنوك التي تقدم السلفيات بضمان رهونات المنازل .

شر مستطير ، وان كل ما يقويها ويشد أزرها هو الخير كل الخير . . .

ويذهب ميل في مذهبه الفردي أبعد من ذلك فيطلب من قانون لمنع زواج الفقراء حتى يحد من تضخم الامرة وزيادة التسل فيتمتع المجتمع بمستوى مرتفع من المعيشة . . . ويقول عن الاجور انها تتوقف على النسبة بين عدد السكان وبين الراسمال ، ويقصد ميل بالسكان هنا الطبقة العاملة أى طبقة الاجراء ، ويقصد بالرأسمال ذلك الجزء من المال المخصص لشراء قوة العمل والعمال . وهو يرى انه في ظل المنافسة الحرة فان الاجور تتحدد وفق هذه العلاقة بين عدد العمال ومخصص الاجور . . . اما الاجر الطبيعي للعامل فيتحدد بتكاليف انتاج قوة العمل نفسه أى تكاليف بقاء العمال أنفسهم على قيد الحياة . . . يأكلون ويشربون ما يلزم لهم للبقاء على حياتهم ، بحيث يميل اجر السوق الى التناقص دائما مع هذه التكاليف .

ففي النهاية . . .

رأى ميل في الرجل الاشتراكي . . . كمالا للدراسات الاجتماعية والنفسية التي قام بها اميل افراسكيرو على تفكيره ، فلما شعر بذلك التناقض الغريب بين الاوضاع الاقتصادية للسائدة في ايامه وبين الفكرة الفردية التي كان يهدف اليها تدعيمها ونشرها نبذ فكرة المذهب الفردي . . . ليشر آراءه الاشتراكية الاولى . . . فزاد انه لا مناص اذن من تعديل نظام الاجور واستبداله بنظام آخر يعوضه كنظام النقابات الانتاجية الذي يقوم على اساس متين من التعاون بين الطبقات العاملة . يكون من شأنه التجديد والاتقان ، ثم هو من ناحية اخرى يطرح تلك العلاقة الائمة بين الطبقة الراسمالية كسادة يتحكمون في عبيدهم افراد الطبقة العاملة . . . !

وكان ميل كذلك من دعاة نشر الملكيات الزراعية الصغيرة ، وعدم نشر الملكيات الكبيرة التي تؤول للفرد اما عن طريق الارث او عن طريق تكوينها سنة بعد اخرى . . . فمن حيث الملكيات الصغيرة فقد كان يرى انه يمكن الاستفادة منها بطريقتين ، يتمثل الاولى في توزيع اكبر كمية ممكنة من الاراضي على اكبر عدد من الفلاحين ، والثاني يتمثل في توزيع ريع الارض على اكبر عدد من الافراد . . . وهو في ذلك يكمل ما ابتغاه أولا من القضاء على تحكم طبقة الراسماليين في الطبقة العاملة عن طريق استخدامهم كأجراء يعملون في اراضيهم ومصانعهم . . .

وكي يحقق ميل غرضه في نشر الملكيات الصغيرة كان لابد له من التعرض كذلك لقانون الوراثة ، فليس من المقبول ان يطالب ميل بتعميم الملكيات الصغيرة ، وقانون الوراثة يبيح تكوين الملكيات الكبيرة المتضاربة . . . والذي يقضى بعد ذلك بانتقال ثروة المتوفى الى الورث كلها ، لذلك فقد طالب ميل بالا يرث الفرد ثروة تربي او تزيد عن حد مقرر وبحيث يكون لكل انسان مطلق الحرية في ان يهب او يورث من يشاء بشرط استيفاء مطلبه الاول وهو عدم نشر الملكيات الكبيرة ، وميل في هذه الناحية يمثل جانبا هاما من جوانبه الاشتراكية . . .

ويعسد فيها هي بعض نواحي ذلك الاقتصادي الجليل الذي اراد للناس خيرا بقوله على تعاطفهم بعضهم على بعض ، فيستقر السلام فيما بينهم ، وتنشر المحبة في قلوبهم بدلا من البغضاء والكراهية . . .

حقا . . . كم كان ميل رجلا اجتماعيا اراد لبلاذ الخير والرفاهية . . . وقد كان !!

جورج يعقوب
معيد الصحافة

والمجتمع الانساني بأسره . . . فقد تناول بالبحث موضوع الحرية الذي نشر له في مناسبة تكريس ذكرى وفاة زوجته ، وموضوع المنفعة او النفعية وقد نشر هذا المؤلف في عام ١٨٦١ ، وهو سفر ضخيم حاول فيه ميل ان يوضح الحقائق المطروحة التي اسيء فهمها . . . ثم موضوع تحرير المرأة اخيرا ونشر في عام ١٨٦٩ . . . ولم ينس ميل ان يدرس بعناية تامة موضوع الاصلاح البرلماني . . . فنشر نيذة عن هذا الموضوع كان لها خطرها واهميتها حينذاك . . . ويبدو ان مشروعاته الاصلاحية هذه التي كان ينشدها لم تكن تلقى قبولا عاما فكانت من ذواعي كره الناس له وتخليهم عنه فسقط في الانتخاب العام في سنة ١٨٦٨ بعد ان كان قد نجح في تمثيل دائرة ويستمينستر عام ١٨٦٥ . . . وخاصة بعد ان نادى في البرلمان بالمشروعات الاصلاحية الخطيرة التي كانت تتمثل في اصلاح ارض الاقطاعيات في ايرلندا ، وتمثيل المرأة في البرلمان ، ثم تخفيض الدين الاهلي ، واصلاح الادارة الحكومية في انجلترا . . . لذلك كله اعتزل ميل العمل بدافع الراحة والاستجمام .

وليتفرغ لحياته الادبية في آفيتجون . . . حيث قرأ وكتب كثيرا . . . وتناقش في الكثير من الآراء ، ومشى كثيرا في القرية يتجول فيها وفي مزارعها ليدرس النبات ، وكان ميل مغربا الى حد كبير بالموسيقى مما جعله عازفا على البيانو من الطراز الاول . . . واخيرا وبعد حياة حافلة بالعمل والنشاط توفي ميل في الثامن من شهر مايو عام ١٨٧٣ ، وكان مثالا للسلطة والوداعة في حياته . . . والشخصية الاصلية والنفس الكريمة والروح العالية التي لوادت الخير والرفاهية لافراد المجتمع . . . !

وعلی جسر التانيم اقيم له تمثال نصفي من البرونز صنعه له الفنان «واتس» الذي عرض صورة اخرى منه في المعرض الاهلي بلندن . . . !

ميل . . . صاحب المذهب الفردي . . . قلنا ان جون ستوارت ميل كان يمثل المذهب الفردي والتعاليم الكلاسيكية في الشطر الاول من حياته . . . فقد كان في هذه الفترة ينظر الى المسائل الاقتصادية نظرة معينة لها مغزاها الاقتصادي . . . فقد كان يرى ان قانون المصلحة الذاتية الذي يدفع بالفرد لتحقيق مصلحته الخاصة واكتساب اكبر نفع ممكن بأقل جهد مستطاع هو قانون طبيعي ليس فيه اى شذوذ عن القوانين الطبيعية الاخرى ، فهو يمثل البقاء في أبسط صوره . . . وهو يحاول بتفسيره هذا ان يزيل ما بالفردية من شوائب تكون قد علقت بها نتيجة لخلط الكلاسيكيين لمعنى الانانية بالفردية . . . ولذلك فان ميل يحاول جهد استطاعته ان يفرق بين الانانية والفردية التي لا تبقى الا مصلحة الانسان الخاصة ولا تعنى اضراره بصالح غيره فهي في نظره لاتتناهى مع المبادئ الانسانية الرفيعة ، والنظم الاجتماعية السليمة . . . !

اما عن قانون التنافس الحر الذي يعتبر من الدعائم الهامة في التعاليم الكلاسيكية فقد كان ميل يرى ان التنافس الحر من ناحيته العملية له وجهتين ، احدهما ايجابية وتتمثل في حرية العمل والتجارة الداخلية والخارجية وحرية البنوك والمصارف ، اما الثانية وهي سلبية فتتمثل في عدم اشراف الدولة على الشؤون الاقتصادية وفرض وسائل الحماية . . . ولذلك يقول ميل ان التنافس الحر في دنيا الصناعة هو بمثابة الشمس في عالم الحياة ، وان كل ما من شأنه ان يحد من المنافسة هو

قوانين وقرارات

في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على اسرود المسقوفة المقررة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٢٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل .

باسم ملك مصر والسودان
وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٢٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و ١٩ لسنة ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩ لسنة ١٩٤٧ و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ و ١٩٥١ و المراسيم بقوانين رقم ٩٧ و ١٤٧ و ٢٤٠ و ٢٤٩ لسنة ١٩٥٢ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء
رسم بما هو آت :

مادة ١ - على كل ممول خاضع للضريبة على الارباح الصناعية والتجارية أو للضريبة على أرباح المهن غير التجارية أن يقدم الى مصلحة الضرائب اخطارا بذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون وكل ممول يزاول تجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية بعد العمل بهذا القانون، عليه أن يقدم الاخطار المذكور لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط ويقدم الاخطار كذلك خلال شهرين من تاريخ التوقف عن العمل أو النزول عن المنشأة أو انشاء فرع أو مكتب أو توكيل لها أو نقل مقرها من مكان الى آخر .

واذا كان الممول شركة وقع واجب الاخطار على مديرها أو عضو مجلس ادارتها المنتدب أو الشخص المتولى تصريف شئونها .

وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التي يشتمل عليها الاخطار والمستندات المؤيدة له .

مادة ٢ - على كل مالك لعقار مخصص كله أو بعضه لتجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية أو يكون به مركز أو فرع أو مكتب لاية شركة أو منشأة تجارية أو صناعية مصرية أو أجنبية أن يقدم الى مصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك خلال الخمسة عشر يوما الاولى من شهر اكتوبر من كل عام اخطارا عن المستأجر والامان المستأجرة وما يزاوله المستأجر من أنواع التجارة أو الصناعة أو المهن .

وتقع عبء الاخطار على المالك والمستأجر معا اذا كان من يزاول النشاط مستأجرا من الباطن .

مادة ٣ - على المختصين في الوزارات والمصالح والهيئات العامة والنيابات التي يكون من اختصاصها منح ترخيص لامكان استعمال عقار في مزاولة تجارة أو صناعة أو مهنة معينة أن يخطرأ مصلحة الضرائب عند منح أى ترخيص بالبيانات الخاصة بالترخيص طبقا لما تبينه اللائحة التنفيذية .

ويعتبر في حكم الترخيص المشار اليه كل امتياز أو التزام أو احتكار أو اذن لازم لمزاولة التجارة أو الصناعة أو المهنة .

مادة ٤ - يعاقب على كل مخالفة لاحكام المادة الاولى بالحبس مدة لا تزيد على شهرين

وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من يخالف احكام المادتين الثانية والثالثة

مادة ٥ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين في ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣٧٢ (أول يناير سنة ١٩٥٢) .

المذكرة الايضاحية

اشروع القانون في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل

يعتبر الحصر الاساس الذى يقوم عليه صرح النظام الضريبي في فرض وتحصيل الضرائب اذ الفرض منه معرفة أسماء ومقام ومهن الخاضعين للضرائب على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل سواء كانوا أفرادا أو شركات أو جمعيات أو هيئات ، وأى خطأ أو نقص في عملية الحصر يترتب عليه ضياع أموال الدولة

وقد تضمنت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل احكاما متممة بحصر الممولين الخاضعين له ، احكامه قداما الزام أصحاب العقارات المسجلة باللائحة لتجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية أن يقدموا اقرارات ببيان مستأجرهم الخاضعين للضرائب التي يقدمها القانون ، كما تضمنت الزام شركات المساهمة وشركات التوصية أن تقدم الى مصلحة الضرائب اخطارا بوجودها وذلك كله في المواعيد المحددة في اللائحة ، كما تضمن القانون احكاما تقضي بالزام الافراد والشركات والهيئات الذين يستخدمون موظفين أو مستخدمين أو عمالا أو صناعا أو مساعدين بمكتب أو أحر أو أتعاب أن يقدموا الى مصلحة الضرائب كشفا بوضع جميع البيانات المتعلقة بالأشخاص الذين يستخدمهم وب العمل .

ولما كان التعرف على مصادر الارباح الصناعية والتجارية والمهن غير التجارية له أهميته الخاصة لما يحققه هؤلاء من أرباح ومحاولة الافلات من الضرائب ، فإن وجود النص المتعلق بحصرهم في اللائحة التنفيذية ، واقتصراره على الزام المالك التسليغ ممن يشغل عقاراتهم دون الزام

الممولين أنفسهم تقديم اقرارات بوجودهم ، والجزاء غير الرادع الذى ترتب على مخالفة احكام اللائحة وهو عقوبة الغرامة التي لا تجاوز مائة قرش، كل هذا جعل احكام الحصر المنصوص عليها في اللائحة غير وافية بالفرض منها ، ومن جهة أخرى فإن ورود الالزام بتقديم هذه البيانات في اللائحة وبغير سند من نصوص القانون ذاته ترتب عليه أن ما يمكن أن يعرر من الحاضر ضد المخالفين لاحكام اللائحة يكون معرضا للبطلان . فاهملت احكام اللائحة من جانب المصلحة ومن جانب المكلفين تقديم هذه الاقرارات على السواء .

وقد اعتمدت المصلحة على نفسها في حصر الممولين على الطبيعة وقامت باجراءاته أربع مرات في السنوات ١٩٣٩ و ١٩٤١ و ١٩٤٥ و ١٩٥٢ ولكن عمليات الحصر المذكورة رغم ما بذلته المصلحة فيها من جهد ووقت ومشقة لم تسفر عن نتيجة مرضية لعدم مطابقة الحصر في كل مرة لحقيقة الواقع وعدم استطاعة تتبع حركة انتقال الممولين من دائرة اختصاص المأمورية وعدم معرفة من يستجدون بها لأول مرة أو نقلا اليها من دائرة اختصاص مأمورية أخرى علاوة على أن طول المدة بين حصر وآخر ترتب عليه افلات كثير من الممولين من الخضوع للضريبة وضياع أموال كبيرة على الخزنة

وبما أن أفراد المصلحة بعملية الحصر دون معونة الغير من شأنه أن يكلف المصلحة جهودا شاقة وقد أثبتت التجارب أنه لم ينته في أية مرة الى الدقة المرجوة من عملية الحصر ، فالمصلحة والحالة هذه لا غنى لها عن الحصول على اقرارات من الممولين أنفسهم بوجودهم سواء كانوا من الافراد أو الشركات أو الهيئات أو الجماعات وكذا الحصول على اقرارات من أصحاب العقارات المبينة ببيان مستأجرهم الخاضعين للضرائب وذلك على أساس أن ما يدلون به من بيانات في هذا الشأن مفترض فيه الصدق اذ لا مصلحة لهم عادة في اخفاء أى بيان عن أى ممول من الخاضعين الى الضريبة ، وبذلك تتمكن المصلحة بمطابقة البيانات الواردة من جهتين مختلفتين وتحقيقها لهذه البيانات من الوصول الى حصر دقيق للممولين يهدف الى المحافظة على كامل حقوق الخزنة فلا يفلت من نطاق الضريبة من يخضع لها .

لهذه الاعتبارات رأى النص على جميع هذه الالتزامات في التشريع المقترح كما رأى الزام المختصين في كل جهة حكومية أو هيئة عامة أو محلية بتبليغ مصلحة الضرائب عن كل ترخيص أو امتياز أو التزام أو احتكار أو اذن تمنحه وكذلك الحال بالنسبة الى نقابات المهن الحرة غير التجارية التي تقضى القوانين بعدم مزاولة المهنة الا للمقيدين بها .

ولما كانت الافعال التي تدخل في اعداد المخالفات في نصوص التشريع المقترح تختلف بحسب خطورتها فقد رأى عدم ترتيب عقوبة

واحدة لها وذلك بوضع جزاء رادع للمخالفين لاحكام المادة الاولى . بجعل العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين وغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين لان الحصر هو بمثابة الاساس في جميع المراحل

التالية له من فحص وربط وجباية - وهى عقوبة ليست جديدة على التشريع المصرى ، فقد سبق أن أخذ بمثل هذا الجزاء في الامر العسكري رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٤٣ اللذين استمر العمل باحكامهما بموجب المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك بالنسبة الى الممولين

المخالفين عن تقديم الاقرار بالارباح أو الادلاء فيه ببيانات غير صحيحة أو عدم الوفاء بالضريبة من واقع الاقرار كما رأى ترتيب عقوبة الغرامة التي لا تزيد على مائة جنيه للمخالفين لاحكام المادتين ٢ و ٣ من القانون المقترح .

وقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد بهذه الاحكام مشروع للقانون المرافق وقد عرض على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف الوزارة بعرضه على مجلس الوزراء وزير المالية والاقتصاد

امضاء

الملكية الزراعية في باكستان

بقية المنشور على ص ٩

فقد صارت لهم حقوق ثابتة في زراعة حيازاتهم بعد الاستيلاء عليها من الزامندارى وأصبح لهم الحق في التنازل عنها أو لغيرهم أو رهنها .
وأما الإيجار فيدفع مباشرة إلى الحكومة نقدا ولا يزيد عن ١٠ المحصول وجميع المستأجرين الدائمين في السند أصبح لهم حق الملكية والتوريث والتجزئ والتحويل أما بالبيع أو الرهن .

الخلاصة : والخلاصة أن هيكل حيازة الاراضى للتشريعات الحديثة قد أصبح الفرد من طبقة الزامندارى لا يملك الا ٥٠ فداناً في غرب باكستان آمنين على حقوقهم في الحيازة التى تحميها القوانين الاخيرة . وقد حددت وروقت تصرفات المالك معهم بواسطة السلطات المختصة وأصبح غير حر فى خلعه أو زيادة الإيجار المحصل منهم . كما أن معظم المزارعين فى شرق باكستان أصبحوا يمتلكون مساحات صغيرة وهم يمثلون مستأجري الاراضى الحكومية فى النظام السابق غير ان التنازل عن حيازاتهم الآن أصبح غير قانونى . وأخيراً طبقة العمال الزراعيين الذين تضخم عددهم ولم يحمهم القانون الجديد فى شىء . انتهى

٤ أفدنة لمدة ثلاثة سنوات متتالية ، أما المستأجرون بعقود طويلة الاجل فهم غالبا من كانوا يؤجرون بعقود ايجار مكتوبة ويوجدون فى السند ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية ولم يمسه القانون بشىء فبقوا كما كانوا .

وفى مقاطعة الحدود الشمالية الغربية أصبح المستأجرون فى مأمن من الخلع من الاراضى الا لعدم دفعهم الإيجارات أو سوء زراعتهم للأراضى على أن يعوضوا التعويض اللازم . وأخيراً هناك مستأجرون كثيرون فى السند يحمى حقوقهم القانون . والمستأجر له الحق فى نصف المحصول أو ثلثين ، وثلاثة أخماس وذلك تبعا لحالة رى الاراضى .

المستأجرون غير القانونيين : لم تتأثر كثيرا حالة الفلاح المالك الصغير الذى تقل مساحته عن ٣ أفدنة ولكن الحكومة تسعى حالياً الى توسيع حيازتهم بالمادة توزيع أراضى الزامندارى عليهم . وأما طبقة المستأجرين الذين كانوا مهددين بسلطة الزامندارى فى شرق باكستان

لمدة ثلاث سنوات فقط (٤) مستأجرون يحمى القانون حقوق زراعتهم . فالقوة الاولى تتركز فى شرق باكستان وغرب البنجاب والسند . وفى شرق البنجاب منح حقوق المستأجرين الدائمين أولئك المستأجرين الذين كانوا يحوزون أراضى حرة من الإيجار من الزامندارى . وفى غرب البنجاب منح المستأجرين حقوق التوريث .

ولكن ليس لهم ان يتنازلوا عن الاراضى التى فى حوزتهم . وإذا أخفق المستأجر فى دفع الإيجار أو أساء استعمال الاراضى فللسلطة المختصة ان تستولى على ما فى حوزته وتخلعه منها مع تعويضه عما فيها من محصول ومصاريف تجهيزها . وقد حدد نصيب كل من صاحب الارض والمستأجر من المحصول بنسبة ٤٠ الى ٦٠ كما حددت كذلك بنفس النسبة الضرائب الحكومية المختلفة .

أما القانون الذى صدر فى السند فى ١٩٥٠ فقد أتاح حقوق التوريث للطبقة التى كانت تزرع مالا يقل عن

فى مهرجان التحرير

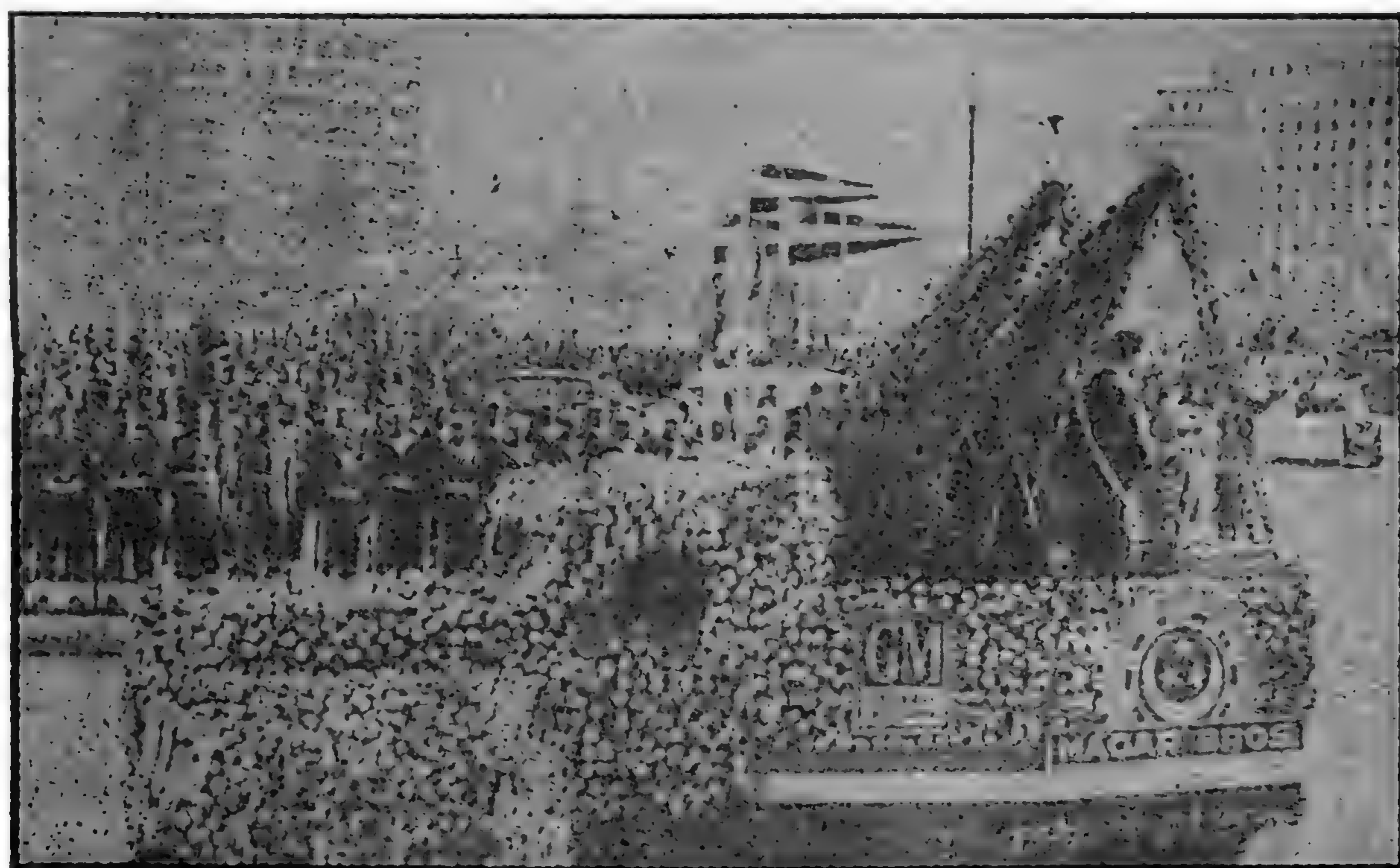
كانت أيام مهرجانات التحرير أياما مشهورة ، احتشد فيها المصريون والاجانب ليروا باعينهم مدى ما بلغته مصر الانهضة : جيش قوى ، وحكومة منظمة ، وهيئات ومؤسسات عامة .
كان المهرجان يسير سيرا رتيباليا على انعالم أجمع اننا حريون بتاريخنا المجيد ونهضتنا المباركة . ونشر فيها يلى ثلاث صور لمساجته : - - - - -
وقد كانت هذه العربات الثلاث من خير ما شهدته ميدان الخرية يوم ٢٦ يناير ١٩٥٣ .



مطبعة مصر . .
احدى مؤسسات بنك مصر ، وقد اشتركت فى مهرجان التحرير بسيارة نالت الاعجاب وكانت تحمل مجلدات قديمة امتازت بجما المظهر وحسن اللون .



عربة « مصانع رمضان شحاته احمد » للسيور والحقائب الجلدية بشارع الطويل بشبرا ، وهي تمثل مجموعة من منتجات المصانع من مختلف انواع الحقائب الجلدية وهي اكبر المصانع للجلود في الشرق



سيارة شركة اخوان مقار صاحبة عربات الاوتوبيس الفاخرة وتمثل السيارة ايضا الشركة بصفتها وكالة عن شركة جنرال موتورز العالمية

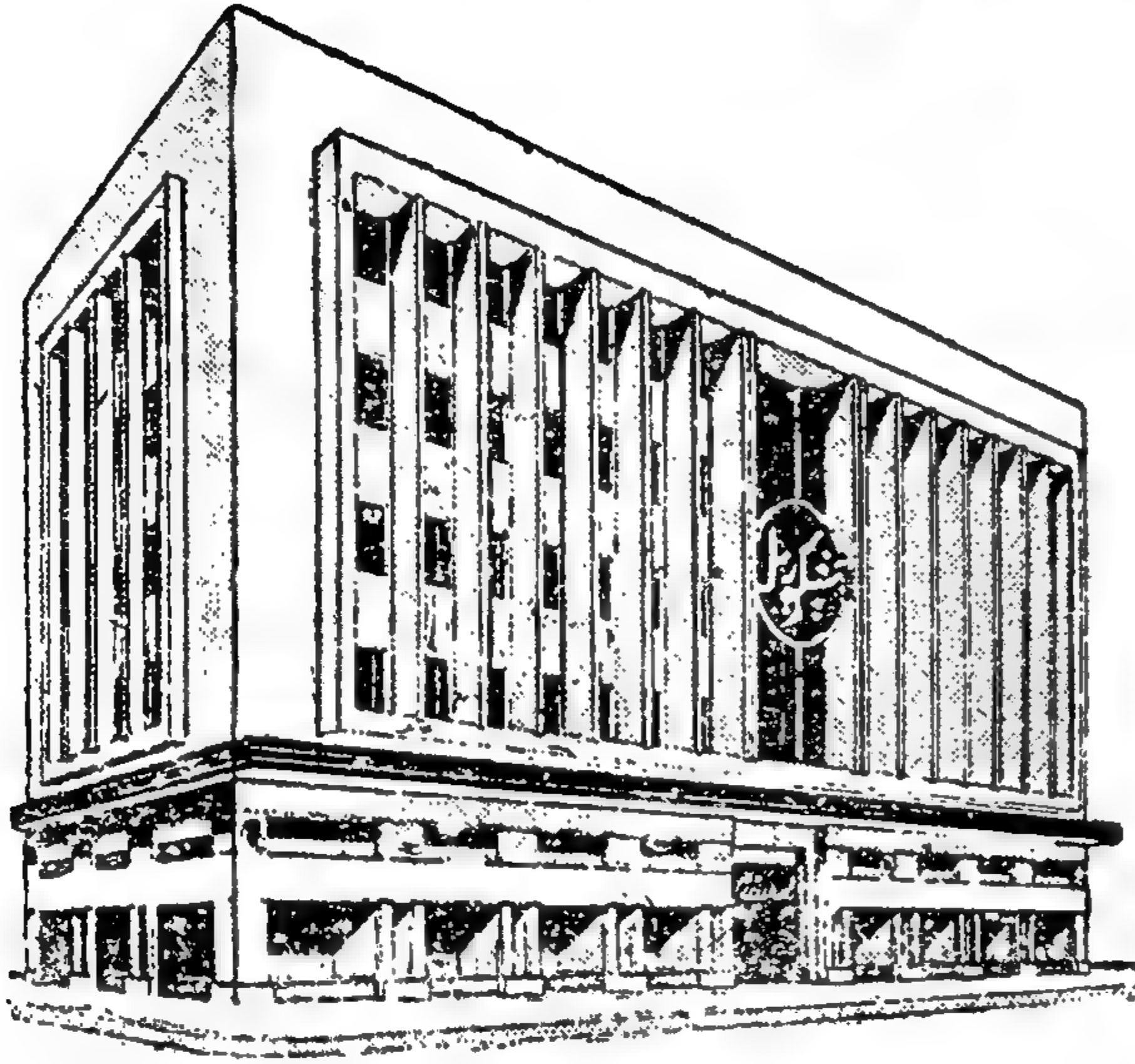
بعد التنظيمات النهائية التي أجريت

تمهيداً لافتتاح

جميع أقسام

محلات

شيكوريل
الكبرى
شركة مساهمة
مصرية
بالقاهرة
محلات
سر



تشرف الإدارة بدعوة حضرات
عملائها الكرام لزيارة المحلات
ابتداء من الاثنين ٩ فبراير :
اعادة

الافتتاح الكامل

بأحدث المبتكرات التي وصلت
بالطائرة من جميع أنحاء العالم
س . ت : ٢٦٤٢٦

لعربات النقل
للسيارات



للزراعة
للصناعة

اطلبوا دائماً

زيت الشجرة
العالمية

النهضة
سنكلر

« بنزين »

« زيوت »

تعملها الحكومة الأمريكية للبصرة والبحرية والطيران ويبيعها بالأسعار زهيدة جداً لمطوريها

الشركة المسجلة المصرية للبترول

قبل الشراء استشير دنا وشيخ
وكلاء دنا في المدن والأقاليم

نقوم بحمايتها بخدمة
على خير وجه يرضيكم

طنطا ت ٤٧٤

الإسكندرية ت ٥٧٤٧

القاهرة ت ٤١١٥٧

شركة مصر للحرير الصناعي

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة - مركزها الرئيسي ومحلها القانوني
عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠٠٠٠٠ جنيه ممثلة في ٦٢٥٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج . م
منها ٣٧٥٠٠٠ سهم اسميا و ٢٥٠٠٠٠ سهم لحامله

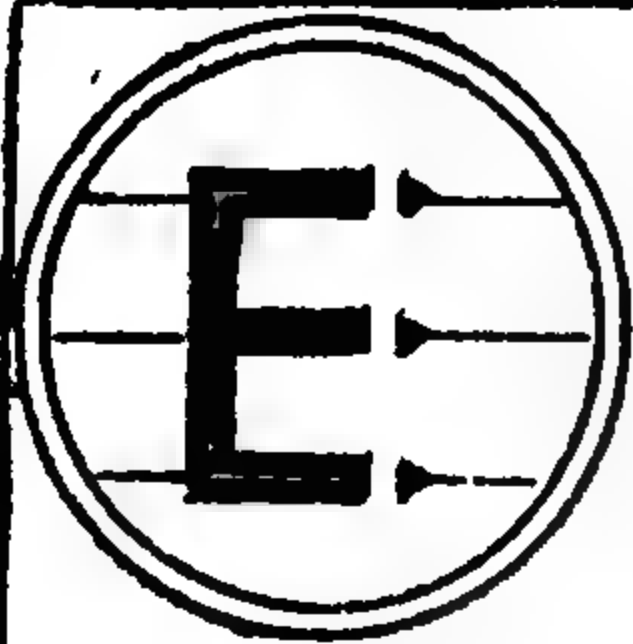
أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعي ومشتقاته ومادة السيليولوز
ومشتقاتها والاتجار في كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية
اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة
مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعي ومشتقاته

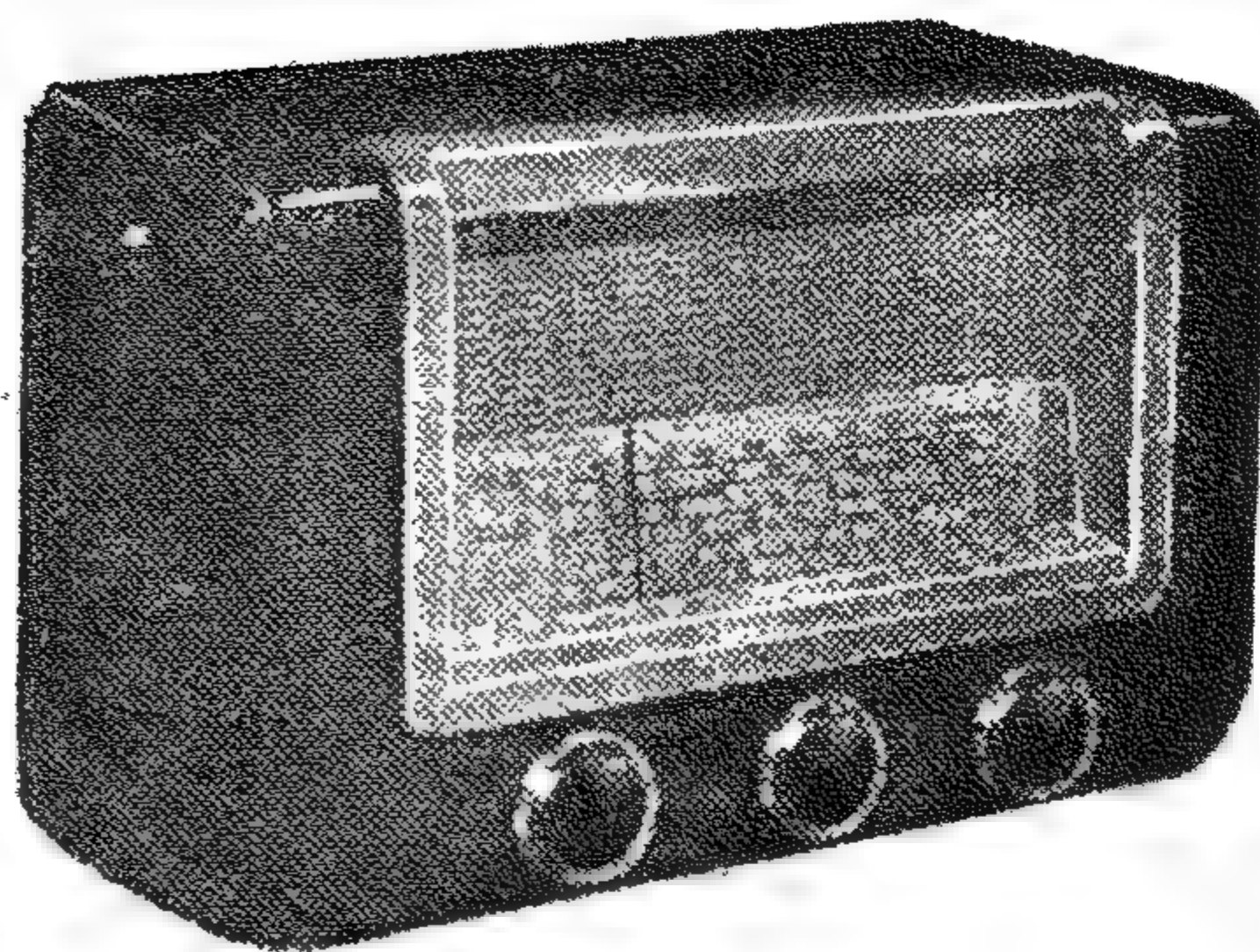
نشاط الشركة الصناعي

الشركة الوحيدة باقطر المصري والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعي
ومشتقاته وتنتج يوميا

| عدد | عدد |
|------------------------------|--------------------------|
| ٦٥ طن من خيوط الحرير | ٦٥ طن من الالياف القصيرة |
| ١ طن من ورق مصروفان | ٣ طن من حامض الكبريتيك |
| ٥ طن من ثاني كبريتور الكربون | ١٥ طن من سلوفات الصودا |
| | المبلورة (ملح جلوبر) |



راديو إيكو العالمى



أداة سحر
و
الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت إليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

١٨٥٦١ ع.م

شركة إيرمك مصر
القاهرة ١٨ شارع صبرى أبو علم باشا "بركتينا" ت ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية مائنة - ومباقة - راديو منظمه
وراديو للسيارات ٤ - ٥ - ٦ - ٧ صرمانف يعمل
على التيار المتقطع والمستم - صندوق انبوه فاخر

شركة مصر للغزل والنسيج
مما انشأته الحكومة ب.ت ١٠ القاهرة

مركزها الرئيسى - القاهرة
مؤسسة مصر الكبرى
فان انتاجها الانشاج الذهبى
فى متانة القماش
فى ثبات الألوان
فى رخص الأسعار

الانتاج الذى يطعم المواطنين
فى جميع المولدات التجارية



علامة الجودة للسجاير المشهورة

لأصحابها: نفقولا صوصه ليحتد

س.ت: الجيزة ٤٨٩٥



شركة بواخر البوستان الخديوية لى. مرمر

خط أوروبا

سفریات سريعة بین الاسكندرية ومرسیلیا وجنوا بالباخرة

« الملك فؤاد »

خط أمريكا

سفریات منتظمة بین الاسكندرية - نیویورك عن طریق نابولی

وجنوا ومرسیلیا بالباخرة

« محمد علی الكبير والخدیوی اسماعیل »

خط موانئ أوروبا الشمالية

خط منتظم بین الاسكندرية - دنكرک - انفرس - روتردام -

بریم - همبورج

خط الاسكندرية - بیروت

سفریات سريعة بالباخرة « الملك فؤاد »

خط للبريد ما بین الاسكندرية - بورسعيد - قبرص - بیروت

خط منتظم بالباخرة « فؤادية »

خط البحر الاحمر

خط منتظم بین الاسكندرية - بورسعيد - سویس - جدة -

بور سودان - مصوع - عدن - جیوتی

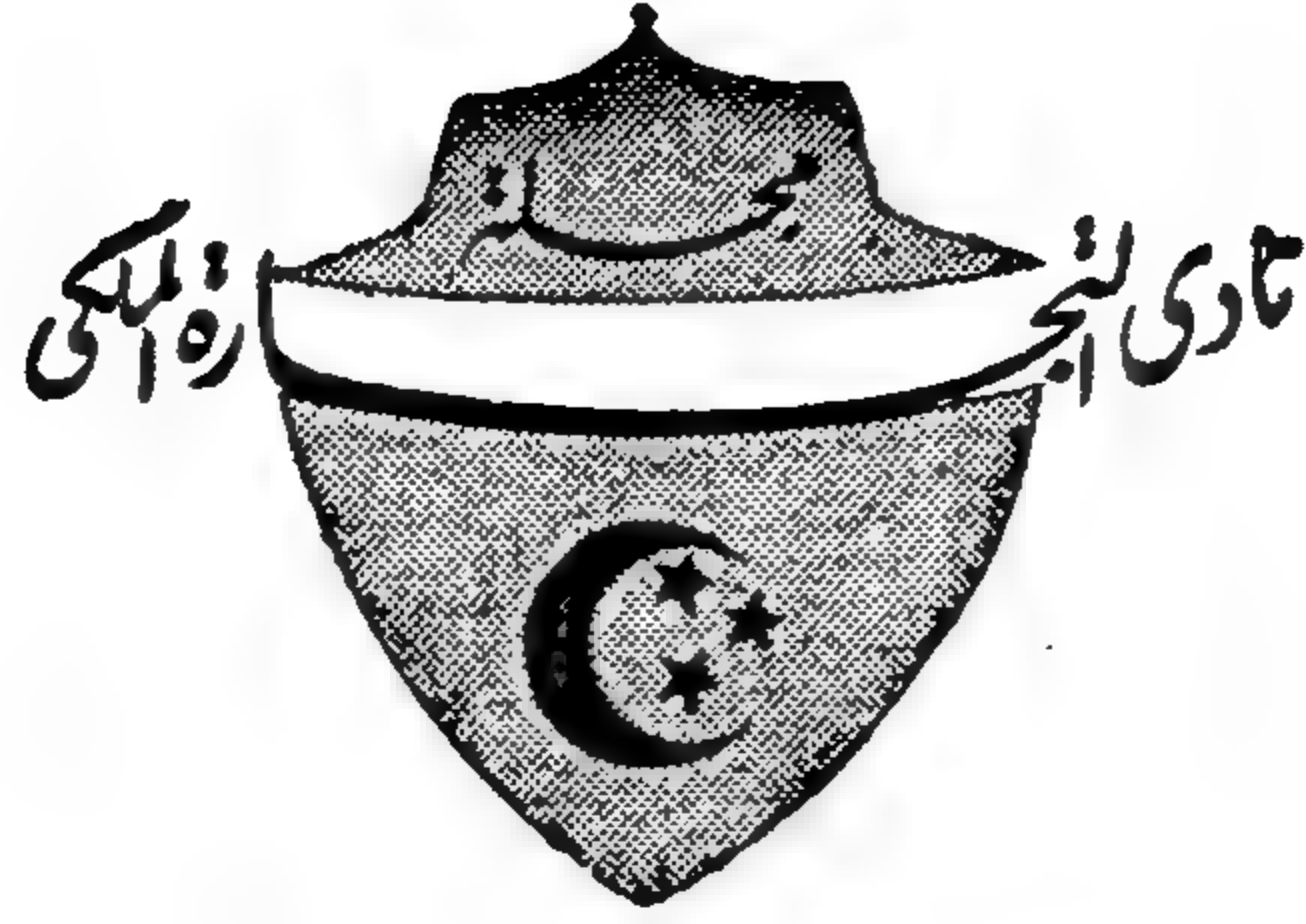
بالبواخر « طائف » « طالودی » « سقارة » « زمالك »

سجل تجارى ١٦٧٠٨



جودريش
GOOD YEAR

الموزعون العموميون
بالقاهرة المصرية
شركة النقل والهندسة ش.م.م
القاهرة / شارع قصر النيل ٢٠٩٦٠ (٤ فلويد) الإسكندرية / ٤٩ شارع طراد الأول. ت ٤٤٥٢٩



الاقتصاد والمحاسبة

الشمس
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطة رئيس نادى التجارة الملكى
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٤٧
١٥ فبراير ١٩٥٣

على هامش اتفاقية السودان

من حق كل مواطن فى مصر والسودان ممن تعنيهم شئون الاقتصاد أن يتساءل عن أثر الاتفاق الذى أبرم أخيرا بين مصر وانجلترا خاصة بالسودان فى العلاقات الاقتصادية بين شطرى الوادى وهل من شأن الاتفاق المشار إليه أن يضعفها أو يدعمها .

والجواب على هذا يتلخص فى أن التجارة تتبع للراية وأن وضع السودان قبل الاتفاق الاخير كان وضعاً شاذاً من الناحية القانونية وكان الراية الانجليزية هي المتحكمة فيه من الناحية العملية وأن صاحبها الراية المصرية فى المظهر لا فى حقيقة الواقع

وكان من آثار هذا التحكم البريطانى أن الاقتصاد السودانى كان يوجه وفق المصالح البريطانية أولاً وقبل كل شئ فى السياسة الزراعية أو فى السياسة التجارية والجمركية وأن بريطانيا كانت تعتبر السودان مزرعة للقطن الذى تأخذه بريطانيا بما تفرضه من أسعار وكانت المزارع السودانية تحت رحمة المفتشين البريطانيين أن شاءوا منحوها الماء أو شاءوا احتسبوه عنها . وظلت الخامات الزراعية والمعدنية مضمورة دون استثمار صناعى . وحيل بين السودانيين وبين التصنيع بشتى الحجج والوسائل كما وضعت العقبات فى سبيل تيسير التبادل التجارى بين السودان ومصر واختلفت الاسس الجمركية بين القطرين الى درجة جعلت أسواق السودان مغلقة أمام كثير من المنتجات المصرية التى كانت مصر أولى بتصريفها من غيرها من الدول .

ولقد مرت بى كأول خبير اقتصادى لمصر فى السودان فترة حرت فيها فى تحديد مهمتى بين أن أكون همزة وصل بين جزئين من قطرواحد أو أن أعتبر نفسى مندوباً اقتصادياً لبلد فى بلد آخر مستقل عنه كل الاستقلال - والفرق بين الاعتبارين كبير - وكنت أعمل فى إطار الفرض الاول فكانت تقوم العقبات الانجليزية أمامى فى كل خطوة

أما اليوم وبعد الاتفاق على حق السودان فى تقرير مصيره فإن اختار السودان الاستقلال التام فمن اليسير أن يعقد مع مصر معاهدات تجارية وثقافية بل وسياسية تراعى فيها مصالح الجانبين دون تدخل أو سيطرة مصلحة طرف ثالث تتنافى مع مصلحة مصر والسودان على السواء .

وان اختار السودان الاتصال بمصر على أية صورة فإن فى مقدمة هذا الاتصال - إيجاد تعاون وثيق بين شطرى الوادى ليكمل كل منهما الآخر فى مقومات انتاجه ويكون من اليسير رسم سياسة اقتصادية موحدة تنهض بمستوى المعيشة فى مصر والسودان وتجعل منهما وحدة اقتصادية وافرة الغنى بنتاجهما الزراعى والصناعى وتخلق سوقاً واسعة الأرجاء لتصريف حاصلات كل منهما دون موانع ولا حواجز ولا تدخل سياسى أجنبى يضع العراقيل فى سبيل كل تبادل تجارى ميسر معقول .

والخلاصة أن الاتفاق الاخير يدعو للتفاؤل بدعم العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان على أساس من التعاون الكريم الخالص لمصلحة القطرين الشقيقين اللذين ربطت بينهما الطبيعة وجمعتهما قدرة الله

ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

عبد الله فكرى أباطة

على هامش اتفاقية السودان :
بقلم صاحب الامتياز

عرض وتعليق : الزيت المصرى
وقانون المناجم - صوامع الغلال
- أرضى الزراعة والبناء

مديرية التحرير : حديث
للدكتور محمد أحمد سليم
وزير المالية يقول : ملخص
محاضرة بنادى التجارة

التوسع فى حرية التجارة :
فى السياسة الاقتصادية :
التكامل الاقتصادى بين البلدان
العربية - بقلم الاستاذ وديع
فلسطين

برنامج السنوات الثلاث :
اقتصاديات الشرق الاوسط :
الملكية الزراعية فى العراق
التصنيع الريفى :

الاقتصاد العالمى : اخبار
مخازن المواد والمهمات :
بقلم الاستاذ موسى حقى
أزمة أم انكماش : بقلم الدكتور
عبد الرزاق محمد حسن

زيادة الطلب العالمى على زيت
الشرق الاوسط : مقال هام
لجريدة التيمس

الاوراق المالية : عن النصف
الاول من فبراير

من اعلام الاقتصاد : شارل
فورنييه - بقلم الاستاذ جورج
يعقوب

سنقترض من الداخل ومن
الخارج : تعليق على محاضرة
وزير المالية



الزيت المصري وقانون المناجم

أخيرا أدركت مصر مدى الخسائر التي عادت على اقتصادها عندما أرجأت نحو خمس سنين إصدار التشريع الخاص بالمناجم والمحاجر ، فجعلت الأرض المصرية ضئيلة بكنوزها على الراغبين في استغلالها ، واضطرت شركات الزيت إلى أن تكف عن إنتاج الزيت في مصر وصفى بعضها أعماله وانصرف إلى مناطق أخرى الظروف فيها مشجعة على القيام بإنتاج هذا العنصر الحيوي .

وكانت الشركات تشكو من الشروط الجائرة التي تتطلبها منهم الحكومة . فصناعة الزيت مغامرة مجهولة العاقبة . وقد ينفق مليون جنيه في أعمال المسح والاستطلاع والتنقيب ، بغير أن تكتشف نقطة زيت ، ولا يستطيع أحد أن يغامر بمثل هذا المبلغ إلا إذا كان مطمئنا سلفا إلى الحكومة تمنحه من التسهيلات ما يخفف عنه لوعة هذه الخسارة الجسيمة ، كان تعرض عليه التنقيب في منطقة أخرى ، أو تعامله بشيء من الرفق - إذا كشف زيتا -

في السنوات الأولى حتى يعوض خسارته كلها أو جلها . ولكن الحكومة لم تكن في الماضي تولى هذا الاعتبار قدره من الاهتمام فاضطرت الشركات إلى الكف عن عناء التنقيب .

وكانت الشركات تشكو كذلك من إصرار الحكومة على تكرير نسبة كبيرة من الزيت المستخرج محليا في معمل التكرير الأميري في السويس الذي أدخلت عليه أخيرا توسيعات كثيرة زادت من طاقته على التكرير . ولكن الشركات تقول أن لديها هي مصانع خاصة لتكرير الزيت أنفقت علم بنائها وتوسيعها مبالغ طائلة . وأنشركات تطالب بأن تكرر من الزيت

ما يشغل جميع معاملها فإذا فاض منها شيء أعطته للحكومة لتتولى تكريره بنفسها .

أما كيف تحل هذه المشكلة ، فهو أن يراعى اعتبار الصالح العام قبل غيره من الاعتبارات . فإذا كانت مصلحة المستهلك هي أن تتولى الحكومة تكرير الزيت ، وجب الأخذ بهذا النظام ، أما إذا كانت مصلحته في أن تتولى الشركات هذا العمل ، وجب أن تقوم به . ومما يذكر في هذا الصدد أن في وسع مصر إذا استكفت من إنتاجها الداخلي من الزيت ، أن تستورد من الخارج زيتا خاما تكرر في معاملها ثم تصدره إلى الخارج ، كما تفعل إيطاليا وبريطانيا وبعض بلدان أوروبا .

وكانت الشركات تشكو كذلك من تدخل الحكومة في تحديد أسعار الزيت تدخلا جعل سعر الزيت في مصر ينخفض عنه في أسواق العالم مما يكبد الشركات بعض الخسائر . وهذه مشكلة يمكن حلها بمساعدة شركات الزيت على المضي في إنتاجه ، ومتى صار وفيرا ، لم تعد ثمة حاجة إلى التدخل الحكومي لتحديد الأسعار .

وقد أحسنت الحكومة إذ حلت هذه المشكلة ، فانها بذلك تدفع الاقتصاد القومي خطوات واسعة إلى الامام لان الوقود عنصر هام في جميع الصناعات المحلية .

صوامع الغلال

من عجب أن مصر التي كانت ذات يوم مخزن غلال (أهراء) لروما ، تغفل اليوم العناية بإنشاء صوامع للغلال على النسق العالمي الحديث ، وهي الصوامع التي يطلق عليها اسم «السيلوس» .

ولذلك فإن القمح يشرك في العراء ، أو تحت سقيفة صنعت ارتجالا ، فيبقى عرضة لتقلبات الجو ، ويعرف السوس طريقه إليه فيفسد منه نسبة غير قليلة .

والذي يطوف بالريف المصري وبالمدين ، يرى هذه المخازن العارية في كل مكان ، ومعظمها تابع أما لبنك التسليف الزراعي ، وأما لغيره من المنشآت الحكومية وغير الحكومية ، وأو أجرى احصاء عما تخسره مصر بسبب ترك الغلال في العراء لكاز ،

الرقم مفزعا .

ومصر اليوم مقدمة على التوسع في إنتاج الغلال ، بعد ما صارت أسواق القطن عزيزة المnal . وهذا يستتبع أن تنشأ الصوامع اللازمة لصيانة الغلال وتقسيمها حسب أنواعها ووقايتها من التلف ومن اغارة الطيور والحشرات عليها ومن المطر والرطوبة وما إلى ذلك من العوامل . فمسي أن يتنبه المسؤولون إلى ذلك ، لان الصوامع عنصر من عناصر الإنتاج القومي التي تحرص الحكومة اليوم على توفيرها في كل مجال .

أراضي الزراعة والبناء

لوحظ بعيد انتهاء الحرب أن العمران في العاصمة وفي المدن قد جار على أراضي الزراعة ، فانشئت العمارات والدور على أراض كانت مخصصة قبلا للزراعة ومعنى ذلك أن مساحة الأراضي الزراعية في مصر نقصت بينما الأراضي المجربة والصحراوية بقيت على حالها .

فقد شمل العمران الطريق الممتد من القاهرة إلى حلوان ، ومعظمها أراض زراعية ، كما شمل طريق الاهرام وهو كذلك أرض زراعية ، والمناطق الجنوبية من مديرية الجيزة وغيرها ، وإذا استمر اتساع المدن على حساب الأراضي الزراعية ، فسيكون ذلك سببا في انقاص الإنتاج الزراعي بمقادير تذكر .

والذي يشير به رجال الاقتصاد ، هو أن يكون اتساع المدن على حساب الأراضي الصحراوية والرملية التي لا تعد خسارة إذا انشئت عليها المباني ، بل تعد كسبا للعمران . ولهذا كان ينبغي أن يكون اتساع القاهرة متجها إلى صحراء مصر الجديدة وصحراء الاهرام وجبل المقطم وحلوان وغير ذلك من المناطق .

ومدينة الاوقاف ، التي بنيت على أراض «العجوزة» الزراعية ، زادت العمران في القاهرة بلا ريب ، ولكن هذه الزيادة أضاعت على البلاد أرض زراعية من أخصب الأراضي ، ولا سبيل اليوم إلى استعادتها .

ولذلك يحسن أن توضع سياسة مرسومة للعمران ، تتبع دائما في مصر ، لان رأس المال الاول لمصر هو أرضها الزراعية .

مشروع مديرية التحرير الجديدة

إصدار ٧٠٠ ألف فدان في خلال السنوات الخمس القادمة

تقسيم لأراضي المصلحة إلى أقطاعات صغيرة مع توزيعها

حديث للدكتور محمد أحمد سليم عضو المجلس الأعلى للإنتاج القومي

مساحتها بين خمسة أفدنة وخمسة وعشرين فداناً ، وأن تعطى المساحات الكبرى لخريجي المعاهد الفنية الوثيقة الصلة بالزراعة ، أضف الى ذلك أن اختيار صغار الملاك سيراى فيه أن يكون شاملاً لجميع المديريات ، مع تفضيل ذوى الاسر منهم .

والنية متجهة الى اعتبار هذا المشروع مشروعاً تعاونياً يضطلع الشعب بنصيبه فيه الى جانب النصيب الذى تقوم به الادارة الحكومية . ولذلك رأى تأسيس منشأة اقتصادية تتولى ادارة أمور هذه المديرية وتتولى السهر على المصانع التى يعتزم انشاؤها فيها ، لانتاج لوازم السكان ، كمصانع البيوت الجاهزة وما إليها .

تمويل المشروع

ولما كان من المعول الاول على نجاح هذا المشروع هو مدى ما يلقاه من عون من الشعب ، فقد رأى أن يمول من الاكتتابات التى يقدمها الشعب عن طواعية واختيار ، ولا سيما بعد ما وجدت هيئة التحرير والحكومة الحاضرة استجابة فاقت كل تقدير من جميع طبقات الشعب فى كل مشروع وضعته ونفذته .

وتعد « مديرية التحرير » تجربة جديدة لخلق مديرية نموذجية فى مصر على أسس علمية حديثة منذ البدء . وان نجاح هذه التجربة ليعد بشيراً بنجاح التجارب المماثلة التى قد تتم مستقبلاً فى نواح أخرى من صحارى مصر المتاخمة للأراضي الزراعية .

عادة تستغرق شهراً خمسة بين أغسطس وقرب أواخر ديسمبر . ومتى هيئت وسائل الري ، أمكن زراعة الحبوب ، وخاصة القمح والشعير ، فى خلال هذه الفترة .

ولكن ، متى تم تنفيذ مشروع السد العالى ، أمكن تزويد المساحة كلها بالماء الكافى على مديد السنة ، وينتظر اتمام ذلك بعد خمس سنوات من اليوم .

تنفيذ المشروع على مراحل

وقد استقر الرأى على أن ينفذ هذا المشروع على مراحل . ففي السنة الاولى يتم أستصلاح مساحة قدرها ٣٠ ألف فدان ، تروى رياً مباشراً من مصرف المحيط العام بطوله . ثم يتدرج المشروع فى توسعه حتى يصل الى ١٥٠ ألف فدان فى مدى عامين يمكن ريها بمياه الفيضان فقط . ثم يستمر التدرج كلما توفر الماء وكلما ركبت محطات المضخات حتى يفرغ من أستصلاح المساحة كلها .

التخطيط الاساسى للمديرية

وتقوم الآن لجنة فنية باجراء التخطيط الاساسى للمنطقة كلها حتى يكون تنفيذ المساحات الممكنة فى حدود هذا الهيكل المعتمد .

توزيع الاراضى بعد اصلاحها

واستطرد الدكتور محمد أحمد سليم فقال ان من المتفق عليه أن توزع الاراضى فى مديرية التحرير بعد أستصلاحها على ملكيات تتفاوت

حدث الدكتور محمد أحمد سليم عضو المجلس الاعلى للإنتاج القومى الى مندوب مجلة « الاقتصاد والمحاسبة » عن مشروع « مديرية التحرير » الذى كلف بدرسه واعداد تقرير عن مراحله ، فقال :

موقع المديرية

فكرت « هيئة التحرير » فى انشاء « مديرية التحرير » فى المنطقة الواقعة بين النوبارية والطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية ، وهى منطقة مساحتها ٧٠٠ ألف فدان ، ستجرى أعمال أستصلاحها بالتدرج حتى تنتهى بعد خمس سنين والارض التى يراد أستخدامها لهذا الغرض ارض رملية متدرجة فى ارتفاعها الى عشرة أمتار وعشرين متراً وثلاثين من منسوب النيل .

والقصد من المشروع ، هو تحويل هذه الاراضى الرملية الى اراض زراعية مع انشاء جميع المرافق العمرانية الخاصة بها على أسس تعاونية حديثة مع مراعاة اللامركزية ، والقيام بجميع المنشآت والمؤسسات التى تقتضيها الخدمات على أساس تعاونى يكون للسكان فيه أكبر نصيب .

مشكلة توفير الماء

وكان أول ما اتجه اليه الاهتمام هو امكان توفير الماء فى هذه المنطقة . وبعد البحث ، تبين أن فى الطاقة تزويد هذه الارض فى الوقت الحالى بماء النيل فى فترة الفيضان ، وهى

الانتاج الزراعى هو أساس الدخل ارضى

في الطاقة زيادة مساحة الاراضى المزروعة ٢٠٠ ٪ التوسع الزراعى يجب ان يسير جنبا الى جنب مع التوسع الصناعى

حقيقة بارزة !

ومن الحقائق التى يجب ان تلفت نظرنا ، ان مصر - وهى بلاد زراعية ذات الارض الخصبة - قد استوردت في السنوات الخمس ما قيمته ٧٥ مليوناً من الجنيهات من القمح ... اى ان ارضها لا تكفى لغذاء سكانها!! وللأسف ان علاج هذه المسألة قد أهمل خلال السنوات الماضية بسبب انتشار روح التواكل والكسل ، وعدم اخذ الامور مأخذ الجد ، ولأن ملاك الارض لم يكونوا يشعرون بالحاجة الى زيادة رقعة المساحة المزروعة ما داموا يحصلون على فائض (ربح) كاف من استغلال الارض التى يملكونها .

مدى زيادة الرقعة الزراعية

ويقدر الخبراء الزراعيون ان زيادة رقعة المساحة المزروعة الى ١٥٠ ٪ أو ٢٠٠ ٪ من المساحة الاصلية أمر ممكن تنفيذ هذه متى خلصت النيات ، وأمكن ضبط مياه النيل بمشروعات الري الكبرى المختلفة . ومع ان القلة من اصحاب الارض في الماضي لم يفكروا في واجبهم نحو جمهرة السكان الا ان الواجب يحتم علينا . ان نعترض داخليا وخارجيا - اذا استدعى الامر - حتى نستطيع ان نحقق لهذه المجموعة من السكان مستوى كريما من العيش ، بل ان نرفع من مستواهم الحالى ، وأن نمكن للصناعة ان تقوم وتنهض ، وان تجد لها سوقا داخلية تمكنها من الانتعاش والنمو الى ان تصل الى طور التصدير وتغزو الاسواق المجاورة والبعيدة على حد سواء .

... وبعد !

وفي اعتقادى ان الانتاج الزراعى يجب ان يكون موضوع اليوم ، يجب ان يشغل اذهاننا ، ويجب ان نهتم ببحثه وبوسائل القيام به ... فاذا رسمنا له خطوطه ، وبدانا في تنفيذ مشروعاته ، فاننا بذلك نزيد من فرص قيام صناعة متينة البنيان ، قوية الدعائم على أسس ثابتة قوية .

يتبدىء بلد في تصنيع نفسه على أمل ان يحدث فيه من الآثار ما حدث في البلاد التى صنعت نفسها ابان الثورة الصناعية فقياس مع الفارق الكبير . ذلك لان الصناعة في بلاد ومثيلاتها لاتستطيع - على الاقل في دور الحضارة - ان تنتج الا لسوقها المحلية وهى سوق محدودة نتيجة لانخفاض القوة الشرائية وهبوط مستوى المعيشة .

التوسع الزراعى

مع اتوسع الصناعى

ان هذا لا يعنى اننا نقول باهمال الصناعة ، وانما يعنى أكثر ما يعنى ان يسير التوسع الزراعى جنبا الى جنب مع التوسع الصناعى ان لم نقل أن له أولوية عليه . ولهذا فان زيادة الرقعة الزراعية سوف ترفع من انتاج العامل الزراعى نتيجة لزيادة مساحة الارض منسوبة الى عدد العمال الزراعيين ، ويترتب على ذلك ارتفاع في الدخل الزراعى ، وفي الدخل العام ، وبالتالي زيادة في القوة الشرائية لدى المستهلكين ، وهذا يزيد من الطلب على المنتجات الصناعية مما يوسع بالطبيعة من سوقها ويزيد من امكانيات نجاحها وفلاحها ما

وثمة سبب آخر ، فان توسع الصناعة يخلق طلبا جديدا على المواد الغذائية خاصة ، و السلع الاستهلاك عامة نتيجة لانتقال عدد من العمال من الزراعة شطر الصناعة ، ونتيجة لارتفاع مستوى الاستهلاك بين عمال الصناعة .

الاعتماد على محصول رئيسى واحد

وبجانب كل ذلك فان اعتماد البلاد على محصول رئيسى واحد يؤثر تأثيرا شديدا على اقتصادياتها ويعرضها لهزات اقتصادية - بل وسياسية واجتماعية - عنيفة بين حين وآخر ، وخاصة اذا كان هذا المحصول من المحاصيل التى تتراوح أسعارها صعودا وهبوطا بنسبة كبيرة كالقطن .

دعا نادى التجارة المكنى الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية واحد أعضاء النادى البارزين - الى القاء محاضرة في مساء السبت ٧ فبراير عن « الانتاج الزراعى كأساس للدخل القومى » . وقد حضر المحاضرة جمع غفير من المشتغلين بالشئون الاقتصادية والمهتمين بالمسائل الزراعية على وجه خاص . وفيما يلي ملخص لما قاله الوزير .

ان الرأى الذى تركز في ذهني المصريين ، واخذ عليهم تفكيرهم هو ان زيادة الدخل القومى ، ورفع مستوى المعيشة لجمهرة السكان لا يتأتيان الا عن طريق الصناعة وانتاجها جميع مشكلاتنا الاقتصادية المستعصية اذا ما نهضنا بالصناعة ، وبدأنا نوجه كل تفكيرنا ونرسم خطوط النهوض الاقتصادى على أساس الاهتمام بالصناعة - والصناعة وحدها - ، صاربين صفحا عن الاهتمام بالزراعة ناسين ان أمامنا مساحات كبيرة لم تستصلح بعد ، وأن رقعة الارض القابلة للزراعة في تقدم ملموس . وربما كان التفكير نتيجة الاعتقاد بأن الامم حينما أرادت النهوض بدأت بالتصنيع . وربما كان هذا التفكير ايضا نتيجة ان الثورة الصناعية التى نشبت في أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت المثال الحى الواضح على زيادة الانتاج زيادة لم يكن لها مثيل في ماضى التاريخ الاقتصادى ... مما دعا الى الاعتقاد ان أى زيادة محسوسة في الانتاج يجب ان تقتبس تلك الوسيلة التاريخية . وقد نسينا ان الزمن قد تغير ، وأن الحال صار غير الحال !!

تحليل أثر الثورة الصناعية

ان زيادة الانتاج في البلاد التى ارتادت ميدان الصناعة كانت زيادة كبيرة لا يمكن ان تتكرر بنفس النسبة في أى بلد في الوقت الحاضر ، ذلك بأن الثورة الصناعية قد بدأت في بلاد قليل عددها ، وهى بلاد غرب أوربا ، وكان مجال السوق من الاتساع بحيث يشمل بقية العالم . أما ان

دعوة ايزنهاور إلى تحرير التجارة العالمية

هل تلقى أذنًا صاغية من الحكومات المختلفة عبء الرقاع القومي يقف عقبة في سبيل حرية التجارة

لقى الرئيس دوايت ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة الجديد خطابه الاول في الكونجرس يبسط فيه سياسة حكومته الداخلية والخارجية والصناعية والدفاعية ، فعرض بشيء من الافاضة لموضوع التبادل التجاري وأكد ان سياسة حكومته تهدف الى تقديم يد المساعدة المقدورة الى تجارة العالم رغبة في توسيعها واستطرد الرئيس الاميركي فقال انه سيسعى الى ازالة جميع الاجراءات الروتينية المفروضة في الولايات المتحدة على الواردات الاجنبية ، وذلك رغبة في تمكين الدول الاجنبية من زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة . كما قال انه يرى ان تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول ، وأن تزول الحواجز المفروضة في سبيل استثمار رؤوس الاموال الاميركية في الخارج وقد استبشرت جريدة التيمس البريطانية خيرا من هذا الخطاب ، وقالت انه دليل على ان الرئيس الاميركي الجديد يرى العودة الى مبدأ حرية التجارة ، وهو مبدأ أخذت الدول تنصرف عنه بعد الحرب العالمية الاولى ، وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية مؤثرة عليه نظام الحواجز الجمركية التي ترتفع وتنخفض وفقا لكل حالة خاصة .

ومنذ أنتهت الحرب العالمية الاخيرة ، كانت سياسة الولايات المتحدة تنحو نحو تقديم مساعدات مالية الى بلدان 'وربا ساعة' باسم « مشروع مارشال » وساعة باسم « مشروع المساعدة المتبادلة » رغبة منها في أن تنعش الاحوال الاقتصادية في البلدان التي مزقتها الحرب وأنزلت باقتصادها نكسة شديدة .

غير أن سياسة « المساعدة » هذه اخذت تنكمش بالتدريج كلما ازدادت عافية أوروبا الاقتصادية حتى بات المضي فيها أسرافا من جانب الخزنة

الاميركية ، وعبئا على دافع الضرائب الاميركي . ولهذا رأى الرئيس ايزنهاور ان يواصل ما كان الرئيس ترومان قد بدأه من تحرير قيود التجارة لتمكين بلدان أوروبا من أن تبيع منتجاتها في الولايات المتحدة فتحصل بذلك على دولارات في مقابل سلع أو خدمات ، بدلا من أن تحصل عليها بغير مقابل ولا ريب في أن حرية التجارة أجراء لا يمكن أن يكون من جانب واحد . فهو اما أن يكون متعدد الجوانب ، واما ألا يكون اطلاقا . واذا كانت الحكومة الاميركية قد أعربت عن أسئتها لازالة القيود الجمركية أو لتخفيفها ، فيجب أن يقابل ذلك بأجراء مماثلة من جانب الدول التي تتعامل معها . فإذا لم تستجب بلدان أوروبا ، وفي طبيعتها بريطانيا ، الى هذه الدعوة ، فلا ينتظر أن يكون لها الصدى المرجو أو التأثير الفعال في التجارة العالمية . وتقول جريدة التيمس البريطانية ان عبء الضرائب الباهظة في بريطانيا يقف عقبة في طريق الاستجابة لرغبة الرئيس الاميركي . ذلك لان الجنرال ايزنهاور يرى البسار بخفض عبء الضرائب واصلاح النظم الضريبية حتى يتسع المجال أمام همة العاملين ولا سيما من صغار رجال الاعمال . وهذا أمر قد لا ترضيه الحكومة البريطانية بسياستها الحاضرة التي تقوم على استنزاف جميع الموارد الممكنة لتغذية الخزنة العامة ولمجابهة التبعات المالية الداخلية والخارجية والعقبة الكؤود التي تجابه جميع دول العالم ، ولا سيما بريطانيا وأمريكا ، هي عقبة التسليح والتأهب للطوارئ العسكرية . فالميزانية الاميركية مثقلة بأعباء التسليح سواء لاميركا نفسها أو للبلدان المتضامرة معها في حلف شمال الاطلسيكي . والميزانية البريطانية بدورها أبهظتها نفقات التسليح حتى صار من العسير

عليها أن تخفض الضرائب أو المكوس أو الرسوم الجمركية بغير أن تسيء الى برامج الدفاع .

وتقول جريدة التيمس ان المخرج الوحيد من هذه المعضلة هو زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومي بما يؤدي الى تحقيق ضرب من ضروب التوازن مع النفقات العسكرية

وثمة سؤال عن موقف مصر من الدعوة الى حرية التجارة ومن خفض الحواجز الجمركية خفضا يعزز النشاط التجاري في الداخل والخارج وفي الرد على هذا السؤال نقول ان القيود التي فرضتها مصر قيود اضطرارية لا اختيارية وما كانت مصر ترغب في التوسع في فرض الضرائب غير المباشرة وفي الرسوم الجمركية لولا أن ميزانيتها تعرضت في الازمنة الاخيرة لهزات عنيفة بسبب خلط الساسة القدماء بين السياسة والاقتصاد . وقبل أن تستقيم الميزانية الكلية ، وقبل أن تؤتى مشروعات اصلاح الداخل ثمارها لا تستطيع مصر أن تجاري الدول في رفع الحواجز الجمركية أو في خفضها خفضا جوهريا ولعلها تعمل بنصيحة الجنرال ايزنهاور فتقلل من العقوبات الناشئة عن الروتين الحكومي وتيسر سبل الحصول على رخص الاصدار والاستيراد ، فتخطو بذلك خطى أولى في سبيل حرية التجارة .

أما في ما يتعلق باستثمار رؤوس الاموال الاميركية في مصر ، فقد بدأت الحكومة المصرية تولى هذا الموضوع مزيد اهتمامها فتتخذ التدابير الكفيلة بأغراء أصحاب الاموال الاميركية وغيرهم باستثمارها في أبواب الانتاج المختلفة ، كما أن الحكومة عملت في خلال الاشهر المنقضية على أقرار النظام والطمانينة في البلاد حتى تقضي على جميع عوامل القلق التي كانت تستبد بنفوس الممولين الاجانب

التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية

- ضرورة وضع نظام تجاري للتفضيل العربي .
- إنشاء اتحاد للمدفوعات بين البلدان العربية .
- تنظيم سلع المزاومة بين بلدان الجامعة .
- تزيل مشكلات الرسوم الجمركية والمواصلات

وزيت العراق يصب بعضه في ميناء طرابلس وبعضه في ميناء بانباس السوري .

وإذا تم مشروع مد أنبوب للغاز الطبيعي من المملكة السعودية الى مصر - كما روى بعض الصحف - فان ذلك يزيد من تشابك المصالح بين اقطار الجامعة العربية .

ومن ناحية اخرى نرى ان المشروعات التي تبدأ في بلد عربي ، يكون لها ترجيع وصدى في بلدان اخرى . والأمثلة على ذلك كثيرة ، اذ ان مشروعات الاصلاح الزراعي تطبق الآن - على تفاوت في الطرق - في مصر وسوريا والعراق . ومشروعات الري تشمل الآن معظم البلدان العربية . فنهر النيل ونهر الليطاني (في لبنان) ونهر اليرموك (في سوريا والاردن) ونهر الفرات والدجلة (في العراق) كلها الآن تعد اعداداً هندسياً جديداً يمكن البلدان العربية من الانتفاع بمياه الري الى أقصى حد مستطاع .

ومما يدل على ان المشروعات الاقتصادية لا تكاد تبدأ في بلد عربي حتى تسرى الى البلدان العربية الاخرى ، انه لما طالبت حكومة المك عبد العزيز شركة الزيت الامريكية بأن تزيد حصيلتها من الزيت الى ٥٠ في المائة من صافي ربح التشغيل ، طالبت حكومة الكويت الشركة التي تعمل فيها بزيادة حصيلتها من ايرادات الزيت الى النسبة عينها ، وكذلك فعل العراق . وتقول الصحف اليوم ان حكومات سوريا ولبنان والاردن تطالب شركات نايب الزيت بزيادة الرسوم التي تدفعها للحكومات عن مرور الزيت في أراضيها ولكن ، اذا كان مجال الترابط والتعاون بين البلدان العربية واسعا الى اكبر حد مستطاع ، وهي عقبات تعترض سبيل الانتفاع بهذا التعاون الى اكبر حد مستطاع ، وهي حكومات تفرضها الحكومات لاعتبارات شتى . فالرسوم الجمركية لاتزال مرتفعة بين هذه البلدان العربية ، مع انه كان

- شأنها شأن معظم البلاد الاخرى في العالم - ولكن حصولها على الدولار قد يكون ميسورا اذا اتفق على ذلك مع المملكة العربية السعودية التي تتقاضى نسبة طيبة من حصيلة الزيت بنقد الدولار ، وهي نسبة تزيد على ما تحتاج اليه البلاد السعودية من هذه العملة .

وسوريا مثلاً ستبقى حتى يتم انشاء ميناء اللاذقية الجديد ، في حاجة الى التعامل مع بلدان العالم عن طريق ميناء بيروت . فمن مصلحة الدولتين معا ان تقوم بينهما شركة اقتصادية تيسر لعبور التجارة بينهما .

والمملكة العربية السعودية ولبنان وسوريا والاردن تحتاج الى الارز المصري وفي وسع مصر - اذا استزادت من زراعة هذا المحصول - ان تصدر الفائض الى هذه البلدان . ومصر تستورد القمح من استراليا وكندا وحيانا روسيا ، مع ان في وسعها ان تستورده من سوريا . ومصر تستورد الفاكهة من ايطاليا وبعض دول انبحر المتوسط ، مع ان في وسعها ان تستوردها من لبنان ومن منطقة غزه لان الفاكهة في هذين القطرين متميزة بزهادة ثمنها فضلاً عن ارتفاع مستوى حلاوة المذاق . أضف الى ذلك ان خارطة الزيت في الشرق الاوسط قد زادت من قربى البلاد العربية لان الزيت السعودي صار الآن ينساب في أنبوب واحد طويل يعبر صحراء العرب ثم مملكة شرق الاردن ثم سوريا وأخيراً يصب في ميناء صيدا اللبناني .

عندما انشئت جامعة الدول العربية بين مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية ولبنان والعراق والمملكة الاردنية الهاشمية واليمن ، روعيت الاعتبارات السياسية اكثر مما روعيت اعتبارات الاقتصاد . فقد استشعرت جميع هذه الدول انها تباو من سلطان اجنبي يتحكم في مصيرها ، فأرادت ان تجمع كلمتها لتستأصل هذا السلطان ، وتكون هي صاحبة الكلمة الاولى في تديف امورها السياسية .

ولكن سرعان ما اتضح لهذه الدول ان العرى الاقتصادية بينها تحتاج الى مزيد من العناية والرعاية لان التعاون في مجال الاقتصاد يؤتي ثماره سريعاً ، بينما التعاون في مجال السياسة يؤتي ثماره بشيء من البطء . فكان لا معدى عن عقد اجتماعات لبحث الشؤون الاجتماعية في البلدان العربية - بمشاركة الهيئات الفنية للأمم المتحدة - كما كان لا نزاع في ضرورة عقد مؤتمر لمعالجة شؤون المواصلات اللاسلكية والبريدية والطيران وغير ذلك من الامور ذات الشأن الحيوي في الازدهار الاقتصادي لهذه الكتلة .

والواقع ان البلدان العربية تكاد تكون متكاملة في اقتصادها ، فمشكلات سوريا تحل بالتعاون مع لبنان ، ومشكلات مصر تحل بالمؤازرة مع المملكة العربية السعودية ، ومصالح العرب جميعاً في فرض الحصار الاقتصادي على دولة اسرائيل لايتأتى الا اذا كانت الصلات وثيقة عزيزة بين هذه الدول . فمصر مثلاً تشكو من قلة الدولار

٣٥٧ ألف فدان في الوجهين البحري والشرقي بمصر

تقدير النفقات بأكثر من ١١ مليون جنيه

التعويض في زراعة القطن والتوسع في زراعة الحبوب والحضر

القليلة نسبيا التي تجنى من ورائها
كمناطق الرزاقات مثلا .

واشترطت اللجنة الا يستخدم
ماء الصرف الا بعد أن تقوم وزارة
الزراعة باجراء بحوث على طبيعة
التربة في الاراضي التي يراد ربيها بماء
الصرف

اما المناطق التي اوصت اللجنة
باستصلاحها ، فتشمل مناطق
طلحات الصرف بشمال الدلتا ومنطقة
ترعة النوبارية وامتدادها ومنطقة
ترعة ابيس ومنطقة مصرف المحيط
واتمام تحويل حياض مركز أنبوب
لزراعة القمح واصلاح المنطقة الواقعة
غرب الفيوم والتوسع في الواحات
وتحسين صرف شرق المنوفية
والدشودى والقيام بمشروع شرق
قناة السويس لتوطين اللاجئين .

وتقدر مساحة هذه الاراضي جميعا
بنحو ٣٥٧١٣٠ فداناً ، أما المياه
اللازمة لها فهي ١٠٥٠ مليوناً من الامتار
المكعبة ، ونفقات اصلاحها تقدر بنحو
١١٧٢٠٠٠٠ ر ١١ جنيه

وتتفاوت تكاليف اصلاح الفدان
بحسب طبيعة الارض ومدى قابليتها
للاستصلاح ، ففي منطقة النوبارية
مثلاً ، يكلف اصلاح الفدان الواحد
نحو ٣٣ جنيهاً ، وفي منطقة ترعة
أبيس يكلف نحو ٣٥ جنيهاً ، أما في
المنطقة الواقعة شرق المنوفية
والدشودى فلا تزيد نفقات استصلاح
الفدان على خمسة جنيهات

وتقول اللجنة في تقريرها أن في
الامكان العمل في الوقت الحاضر على
تعمير الواحات والتوسع الزراعي بها

وان كان بعضها ينفذ في خلال سنتين
وذلك لتحقيق التوسع الزراعي في
الوجهين البحري والشرقي وفي الواحات
في حدود ما يستطيع تدبيره من فائض
ماء التخزين ، وضغط المقننات المائية
مع الاستعانة بمياه الصرف الصالحة
للري . ويقدر ذلك كله بما يزيد على
١١٥٠ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً
ووضعت اللجنة في المقام الاول من
اعتبارها المشروعات التي تؤدي الى
استغلال الاراضي الصالحة لانتاج
البنجر والخضر كمناطق ترعة النوبارية
وامتدادها ، كما استبعدت المشروعات
الكثيرة الكلفة بالقياس الى الفائدة
المشروعة .

ولابد كذلك من تنظيم الاتصال
البريدى والبرقى بين البلدان العربية ،
لان الرسائل التي ترد عادة من
الولايات المتحدة بالطائرة تصل الى
القاهرة قبل الرسائل الواردة من
بيروت مع أن المسافة بين القاهرة
وبيروت ساعتان

ومن عجب أنه ، وان كان رجال
الغرف التجارية العربية قد عقدوا
اجتماعات لتنظيم التعاون التجاري
بين بلدان هذه الرقعة ، وان كانوا
قد قدموا توصياتهم في هذا الصدد
الى الحكومات العربية ، فان الحكومات
لم تحاول بعد تطبيق هذه التوصيات
تحقيقاً للمصلحة العامة ، ولعلها
فاعلة ذلك بعد ما استقر الكيان
السياسي في مصر وفي سوريا وفي
لبنان ، وهي دول الطليعة في المجموعة
العربية .

وديع فلسطين

قدم الدكتور عبد الرزاق احمد
السنهورى الرئيس السابق للجنة
التوسع الزراعي تقريراً الى رئيس
المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى
يتضمن تفصيلات عن برنامج
السنوات الثلاث لزيادة الرقعة
الزراعية في مصر . وقد اختير
الدكتور محمد احمد سليم مقرراً
لهذه اللجنة .

ونشر فيما يلى أهم ما ورد في
هذا التقرير :

قدمت وزارة الاشغال العمومية
الى المجلس برنامجاً يتضمن مشروعات
عاجلة تنفذ في خلال سنين ثلاث ،

ينبغى ان يوضع نظام « للتفضيل
العربى » على نسق نظام « التفضيل
الامبراطورى » الذى كان قائماً -
ولعله لا يزال - بين بلدان الكومنولث
البريطاني . وبمقتضى هذا النظام ،
تعطى السلع العربية في البلدان
العربية أسبقية على السلع الاجنبية
إذا استوت في الجودة والنوع
والسعر .

وعقبات التعامل النقدي لا تزال
قائمة بين البلدان العربية ، فيتعذر
على المصرى أن يدفع ثمن ما قد
شتره من تاجر لبناني أو من تاجر
سوري . والعكس صحيح . وكان
ينبغى أن تفكر الدول العربية
في تأليف « اتحاد عربى للمدفوعات »
لمى نسق « اتحاد الدفع الاوروبى »
بنظم أسوون الدفع بين هذه البلدان
لمصلحتها جميعاً ، وليقوم بعملية
المقاصة بينها . على أن يكون « اتحاد
المدفوعات العربى » هيئة دائمة
لا هيئة مؤقتة .

ولا بد للدول العربية من أن تنظم في

(أو « ميرى صرف ») وهى الاراضى التى تملك الدولة فيها كلا من حق الرقبة وحق الاستغلال ، وللحكومة الحق فى استغلالها بنفسها أو تأجيرها وتبلغ مساحة هذه الاراضى أكثر من ١٧ مليون فدان ، أو نحو ٦٣٪ من مجموع الاراضى المسجلة

٢ - **الميرى المفوضة بالتأبو :** وهى الاراضى التى تملك الدولة فيها من الناحية القانونية حق الرقبة، ولكن حق الاستغلال متروك لمن أجرت الارض لهم تأجيراً مسجلاً بأسمائهم وتعتبر من الناحية العملية قريبة من الملكية الخاصة لهم إذ أن حق التصرف هذا يمكن أن ينتقل بالبيع والرهن والميراث ، وتبلغ مساحة هذه الاراضى ما يقرب من ٤٤ مليون فدان ، أو نحو ١٦٪ من مجموع الاراضى المسجلة .

٣ - **الميرى الممنوحة بالزئمة :** وهى تشبه أراضى الالتزام التى كانت مألوفة فى مصر فى أوائل القرن الماضى، وهى وثيقة الصلة بنظام القبائل . فالأرض تزرعها قبيلة معينة لقاء رسوم معلومة تدفعها للحكومة ولا يجوز تحويلها الى اسم أى فرد خارج القبيلة . وهذا النوع من الاراضى يتحول بعد مضي عشر سنوات متتالية الى النوع الثانى (الميرى المفوض بالتأبو) وتبلغ مساحة أراضى الزئمة ٤٢ مليون فدان أو نحو ١٥٪ من مجموع الاراضى المسجلة

٤ - **الأرض المتروكة :** وهى من أملاك الدولة ، ولكنها متروكة للانتفاع بها فى الأغراض العامة . وتبلغ مساحتها نحو ٧٩٧.٠٠٠ فدان أو ٣٪ من مجموع الاراضى المسجلة ، وبذلك يبلغ مجموع الأملاك الحكومية ٦٦٦٪ من مجموع الاراضى المسجلة

٥ - **الاراضى الملك :** وهى الاراضى التى يملك الافراد فيها كلا من حق الرقبة وحق الاستغلال ، أو بعبارة أخرى هى التى يملكها الافراد ملكية كاملة سواء من الناحية القانونية أو الناحية العملية ، ولكنها لا تزيد عن ٧٥ ألف فدان أو ٣٪ من مجموع الاراضى المسجلة .

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية فى بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها على الحالة عند شقيقتها والدول المجاورة لها ، فتنمو اقتصادياتها على أساس واقعى سليم

الملكية الزراعية فى العراق

طويلة من الزمن . وكانت النتيجة الحتمية أن ظل الجانب الأكبر من الاراضى ملكاً للدولة . وقد أقرت التسوية العقارية الحديثة فى العراق - سنة ١٩٣٣ - هذا الوضع

بل لقد كان المنتظر أن تزيد نسبة أملاك الحكومة عن هذا القدر لو لم يبادر شيوخ القبائل وكبار التجار فى المدن فى مهتلهل هذا القرن بطلب تسجيل مساحات واسعة من الاراضى بأسمائهم ، وذلك تجاوباً مع تطورات الاحوال الاقتصادية فى العراق واتساع نطاق صلاتها التجارية بالخارج وما استتبعه ذلك من توسع فى زراعة الحبوب لتصديرها بأسعار مجزية . وقد أدى هذا التطور الى تفكك الروابط القبلية وظهور علاقة جديدة بين كبار الملاك وبين الفلاحين ، لاسيما وأن من بين كبار الملاك هؤلاء من يملك قرى بأكملها .

وقد بلغ مجموع الاراضى التى تم تسجيلها فى العراق حتى ١٩٤٨ نحو ٢٧ مليون فدان وهى مساحة تعادل ربع مساحة العراق الكلية ، أو تساوى ٨٥٪ من مجموع مساحة الاراضى الصالحة للزراعة بالعراق . وليس معنى هذا أن ٨٥٪ من الاراضى الصالحة للزراعة قد تم تسجيله ، فإن بعض المساحات المسجلة ليست صالحة للزراعة . وتنقسم الاراضى المسجلة بحسب نوع الملكية كالتالى :

١ - **الاراضى الاميرية الصرفة -**

مرت الملكية الزراعية فى العراق فى القرن الاخير بتطورات خاصة غير مألوفة فى غيرها من البلاد العربية ، وذلك نظراً لظروفها الاجتماعية الخاصة وما كان يسود فيها من نظام القبائل الى عهد قريب ، وقد أدت هذه الظروف وتلك التطورات الى ظاهرة فريدة ، هى امتلاك الدولة لثلثي الاراضى الصالحة للزراعة فى العراق فعندما تحول الاتجاه فى الدولة العثمانية والولايات التابعة لها نحو تمليك الاراضى لمن يزرعونها فى القرن الماضى ، نجحت هذه الحركة فى مصر دون أن تترتب عليها أية متاعب ، أما فى العراق فقد صادفتها عقبتان خطيرتان أحدهما طبيعية ، والاخرى اجتماعية . ذلك أن أول شروط التمليك هو أن يثبت طالب الملكية أنه ظل يشغل الرقعة موضع الطلب فترة لا تقل عن عشر سنوات ، وهو شرط لم يتوفر فى العراق الا فى الاحوال النادرة . فالاراضى هناك ، ولا سيما فى جنوب العراق ، سريعة التآكل نتيجة لما تتركه عليها الفيضانات المتلاحقة من رواسب ملحية ، مما يلجئ الزراع على تركها الى غيرها بعد عدد محدود من السنين ، لاسيما وأن فى العراق مساحات كبيرة من الاراضى الصالحة للزراعة بالنسبة لعدد السكان . أما العقبة الاخرى فكانت تتمثل فى تفشى نظام القبيلة وما يتسم به من التنقل وعدم الاستقرار فى مكان واحد فترة

٦ - **أراضي الوقف :** وهي الأراضي الموقوفة على الأعمال الخيرية . وهو نظام مألوف في مصر وغيرها من الدول الإسلامية ، ولا تزيد مساحتها في العراق عن ٣٠٦٠٠٠ فدان أو نحو ١٢٪ من مجموع الأراضي المسجلة .

ويتضح مما تقدم أن أراضي التاجر والزرمة والمالك تعتبر في واقع الأمر أملاكاً أهلية وهي تمثل في مجموعها أقل من ثلث مجموع الأراضي المسجلة وتمثل في توزيعها نظاماً اقطاعياً لم يرتفع حتى الآن في العراق صوت يطالب جدياً بإلغائه أو تخفيفه ، إذ أن ٨٧٧٪ من مجموع الملاك لا يملكون سوى ٦٥٪ من مجموع الأراضي غير الحكومية ، بينما نرى أن ١٥٪ فقط من مجموع الملاك يملكون نحو ٨٠٪ من مجموع تلك الأراضي ومن هؤلاء ٢١ مالكا يملك الواحد منهم في المتوسط ٩٠ ألف فدان . بل يقال أن جميع أراضي منطقة المنتفق في جنوب العراق تملكها أسرة واحدة ، وإن كانت لم تسجل بعد . ومما يزيد في قوة النظام الاقطاعي في العراق أن الأملاك الحكومية بدورها تؤثر في الغالب لذوى النفوذ من شيوخ القبائل وكبار الملاك ، وتجدد لهم الإيجارات كل ثلاث سنوات . ولعل تسجيل أراضي الزمة عند تملكها للأفراد باسم « شيخ » القبيلة التي كانت تستعملها قد ساعد على توزيع الأرض بهذا الشكل الاقطاعي

نظام الزراعة

قد يتساءل المرء كيف تزرع هذه المساحات الشاسعة ، في الوقت الذي لم تتقدم فيه الزراعة الآلية في العراق بالقدر الكافي . والجواب على ذلك هو أن نصف السكان الزراعيين تقريباً في العراق لا يملكون أرضاً بالمرة ، وإنما يقومون بالزراعة في الاقطاعات الكبيرة تحت إشراف وكيل المالك ، ويقسم المحصول في العادة إلى خمسة أقسام

متساوية : نصيبان للمالك ، ونصيبان للزارع ، ونصيب للوكيل .

ولما كان المفروض أن يقسم المحصول مناصفة بين المالك والزارع ، فيفهم من ذلك أن المالك والزارع يتحملان فيما بينهما أجر الوكيل بالتساوي . ولذلك نرى بعض الملاك يفضل أن يحصل على نصيبه من المحصول كاملاً ، وأن يترك للوكيل في مقابل إشرافه جزءاً معيناً من الأرض لاستغلاله الخاص ، ويزوده بما يلزمها من التقاوي وغيرها ، ويزرعها له الفلاحون بدورهم مجاناً .

والمعروف أن العراق يشكو من قلة الأيدي العاملة ، إذ يقدر عدد سكانه بحسب إحصاء سنة ١٩٤٧ بنحو ٨ر٤ مليون نسمة فقط . ولذلك فقد صدر في سنة ١٩٣٣ قانون يعرف « بقانون حقوق واجبات الزراع » ، يرى بعض النقاد أنه في الواقع « قانون حقوق الملاك والتزامات الزراع » ذلك أن من بين بنوده ما ينص صراحة على أنه لا يجوز للفلاح أن يغادر مكان عمله ما لم يسدد ما عليه من الديون . وقد ترتب على هذا البند أن كل مالك يحاول أن يفرق فلاحيه في ديون لا قبل لهم بسدادها حتى يضمن بذلك

بقاءهم في أرضه ، ومن جهة أخرى فإن المالك الذي يلمس عجزاً كبيراً في عدد الأيدي العاملة في أرضه ما عليه إلا أن يشتري عدداً من العمال الزراعيين ، وذلك بأن يسدد لهم ما عليهم من ديون فيرد إليهم حريتهم في الانتقال إلى أرضه !!

ومما لا شك فيه أن تركيز ثلثي الأراضي الصالحة للزراعة في العراق في أيدي الحكومة مما يسهل مسألة تملك المعدمين من الفلاحين إذ لا يحتاج الأمر إلى أستيلاء وإعادة توزيع . ولكن المشكلة في العراق هي مشكلة الأيدي العاملة . ومعنى تملك الفلاحين المعدمين هو تحويلهم من العمل في ضياع كبار الملاك إلى العمل في مزارعهم الخاصة ، وهو أمر لا يرضى كبار الملاك بالطبع ، وهؤلاء لهم من النفوذ في العراق ما يحول دون تنفيذ مثل هذه المشروعات على نطاق واسع . بل أن مشروع دجلة الذي يعتبر أهم مشروع حديث قامت به حكومة العراق لتوزيع الأراضي المستزرعة على المعدمين ، لم يقدر له التنفيذ إلا بعد أن أرضت الحكومة شيوخ خمس قبائل مجاورة بأن وزعت عليهم ما يقرب من نصف أراضي المشروع بأجمعه !!

بعض إنتاج العراق الزراعي

(بالآلاف)

| ١٩٥١ | ١٩٥٠ | ١٩٤٩ | ٣٨/١٩٣٤ | |
|------|------|------|---------|--------------------|
| ٦٥٠ | ٥٢٠ | ٥٠٠ | ٤٧٨ | قمح (بالطن) |
| ٠٠٠ | ٩٠٠ | ٠٠٠ | ٥٧٥ | شعير (بالطن) |
| ١٨٠ | ٢٥٥ | ٢٤٢ | ٢٠٥ | أرز (بالطن) |
| ٣١٣ | ٣٠٥ | ١٧٦ | ٢٦٠ | تمور (بالطن) |
| ٢٨ | ٣٨ | ٨ | ١٢ | قطن (بالباله) |
| ١٤ | ١٧ | ٤ | ٤ | بذرة قطن (بالطن) |
| ٧٧٧ | ٧٧٧ | ٧٦٦ | ٥١٥ | طباق (بالطن) |

رسالة التصنيع الريفي كمهمة للاقتصاد الزراعي

ضرورة وضع "نقويم" للصناعات الريفيه للاقتصاد به في مصر
أهمية إنشاء جمعيات تعاونية لصناعات القرى
حديث الدكتور شكري المراغى المدير السابق لإدارة الصناعات الصغرى

بسبب ظروف مصر المالية - فقد كان في ذلك تأييد الفكرة ومصادقة عليها .

التصنيع الريفي ووزارة الشؤون

ووزارة الشؤون - ولها أكثر من ١٥٠ مركزا اجتماعيا عددا جمعيات الإصلاح الريفي التي يبلغ عددها مثل عدد المراكز الاجتماعية - يرجع تاريخها الى سنة ١٩٣٩ ، وجهادها في نشر الصناعات الريفيه جهاد قديم ويستطيع الراى العام أن يدرك الشوط الذى قطعه والنتائج التى انتهت اليها ، إذ أن ميدانها كان في نحو ٣٠٠ قرية .

وبرنامج وزارة الشؤون الاجتماعية يستند الى دعوة بعض الريفيين لمزاولة الحرف ، وأنا أخالف هذا الراى لان البيئة الريفيه بجمودها وزكودها وتخلفها ورجعيتها لن تذهب مع السائرين في موكب الإصلاح الاجتماعى الى الشوط الذى يطمحون اليه . ومن ثم اتجهت وأنا أعمل في هذا المشروع الى أن أخير الجيل الناشئ لآحرره مما تعانيه بيئته وأدربه فنيا وأصقله داخل المركز صقلا اجتماعيا حتى إذا ما تخرج صار صانعا يدويا في منزله الريفي يجذب ذويه وأسرته ، ويسلك السلوك الذى نتمناه للمواطن الريفي الصالح .

التصنيع الريفي والإصلاح الزراعي

وسأل مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » الدكتور المراغى عن رسالة التصنيع الريفي وهل انتهت بمشروع الإصلاح الزراعي بعدما صار كل فلاح مالكا لارض تستوعب كل وقته واهتمامه .

فقال : في اعتقادى أن رسالة التصنيع الريفي قد بدأت تبلور وتضج . فإن إدارة الصناعات

التنفيذ لا يبدأ الا في أوائل عام ١٩٥٠ وفي آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ نقلت إدارة الصناعات الصغرى الى مصلحة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية ، فتكون الحقبة العملية الحقيقية لهذه الإدارة لم تتجاوز ثلاث سنوات أتمت وزارة التجارة في خلالها إنشاء عشرة مراكز تدريب صناعى وزعت في الوادى ما بين بلاد النوبة والاسكندرية . وخصت إدارة الصناعات الصغرى مدينة الاسكندرية بمكتب ارشاد للجمعيات الخيرية التى أدخلت في مؤسساتها الصناعات اليدوية .

جيل ريفي ناشئ

هذه المراكز استوعبت جيلا ريفيا ناشئا ، من الفتية والفتيات في القرى المختلفة وقد وزعوا على الصناعات اليدوية التى يميلون اليها والتى تتسق مع ذوق بيئتهم . وبلغ عددهم نحو ٤٠٠ في مختلف المراكز حاولت الإدارة في أثناء التدريب أن تغريهم مع أسرهم كريفيين بدائيين بمنحهم مكافآت يومية . وحاولت الإدارة اقناعهم باحتجاز نصف المكافأة وادخارها لهؤلاء الاشبال ، فنجحت في ذلك الى حد كبير .

وكانت التجربة متوقفة على ما سيؤول اليه مصر هذا الجيل الناشئ بعد اتمام تدريبه ، ولكن نقل الإدارة الى مصلحة الفلاح وقفت بهذا الجيل على أبواب التخرج . فعلى مصلحة الفلاح بوزارة الشؤون

الاجتماعية التى آل اليها مصر هذه المراكز ، أن تتولى هذه المهمة ، وترعى الفكرة التى بعثتها وزارة التجارة واحتضنتها ودعت اليها وأقنعت المسؤولين بها ، مما جعلهم يعتمدون لها مبالغ - أن ضوئت ، وان انقطعت بعد عامين

نقلت أخيرا إدارة الصناعات الصغرى من تبعيتها لمصلحة الصناعة في وزارة التجارة والصناعة الى تبعية مصلحة الفلاح في وزارة الشؤون الاجتماعية .

وكان مدير هذه الإدارة منذ نشأتها الدكتور شكري المراغى الذى رسم لها سياستها وأشرف على تنفيذها في الحدود التى أتاحت له وكان أكبر عامل في نشر وعى الصناعات الصغرى في الريف المصرى .

ورأى مندوب مجلة « الاقتصاد والمحاسبة » أن يتحدث مع الدكتور المراغى عن هذه الإدارة وأعمالها ، فسأله : هل نجحت تجربة التصنيع الريفي في مصر نجاحا يدعو الى التفاؤل بتطبيقها في سائر أنحاء البلاد ؟

لمحة عن التصنيع الريفي

فأجاب : عندما اتجهت نية الحكومة الى تنفيذ مشروع التصنيع الريفي في مصر ، وكلفت بالاشراف عليه ، ارتكزت في دعوتى لهذا المشروع على ايمان أشدقته من قرى مصر التى صنعها الزمن ، والتى حظيت بزيارتها واتصلت بصناعها ، ولا أغالى إذا قلت أن الريف كان لى ولزملائى الاولين المدرسة التى تنقينا فيها الدرس الاول وأخذنا عنها الايمان الأكبر . ولا تزال هذه القرى تعد منارة لمن يرغب في مزيد من المعرفة عن كيفية تصنيع الريف والمنزل القروى وساكنيه .

واو رجعنا الى الحقائق - وكثيرا ما يجهل الناس الحقائق - لاستبان لنا أن مشروع التصنيع الريفي لم يأخذ طريق التنفيذ الا في أوائل سنة ١٩٥٠ ، وأول ميزانية رصدت له كانت في صيف عام ١٩٤٩ . وسار الروتين سيره المتسكع مما جعل

الصغرى في كفاحها المبرر خلال السنوات الست الماضية أوجدت في الدولة وعيا لهذا النوع من التصنيع الصغير ، هذا الوعي الذي نقلته الإدارة نفسها الى حلقات الدراسات الاجتماعية والمؤتمرات الخارجية والايوساط الاجتماعية في مصر والخارج . فهو وعي ناضج لا يتطلب الا دفعا واستثمارا واستغلالا للمقومات التي قام عليها .

ومشروع الاصلاح الزراعي في جوهره يخلق طبقة من الملاك ، ويوجد طبقة اخرى من المتعطلين ستقضى مع الزمن بحكم اصلاح الاراضي البور وتعمير الصحارى . فالى ان يتم هذا التوازن في التوزيع ، فستبقى المشكلة - في ما يبدو لي - معقدة ، وليس لها من منفذ سوى التصنيع الريفي ، لا على اساس استغلال اوقات الفراغ كما كنا ننادي في الماضي ، ولكن على اساس خلق صناع يدويين لا ينظرون الى زملائهم من اصحاب الملكية نظرة حسد وحقد . فاشتغالهم في صناعة ما ، لا يؤمنهم من الفقر فحسب ، بل يشغلهم فلا يتفرغون لتركيز تفكيرهم في امور أولئك الذين ظفروا بملكية لم تكن لهم من قبل .

وعى النهضة الحديثة

اضف الى ذلك ان النهضة التحزيرية الحالية تتجه - كما اعتقد - صوب تنمية اقتصادية عامة لا يمكن ان نباعها بطريق عاجل الا اذا « وفرنا العمل » لكل مواطن ، لان نتيجة العمل انتاج . والوعي التحريري يمكننا من ان نتقبل انتاجنا ونتذوقه ، سواء كان انتاجا ممتازا او غير ممتاز . وهو وعي كنا نتوق اليه ولا نبلفه ، فالتوسع في التصنيع الريفي واحدة منها .

التصنيع الريفي والتصنيع الثقيل
وأستفسر مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » عما اذا كان هناك تعارض بين التصنيع الريفي البدائي والتصنيع الثقيل العصري .

فأجاب : يجب ان نفرق بين الصناعات التي ندخلها تحت عنوان « الصناعات الثقيلة » وبين الصناعات الصغيرة . فمن الصناعات الخفيفة صناعات يمكن ان تكون اقليمية ، ولا يمكن للاقليم ان يستغني عنها بحكم انها تتصل بغذائه او بتعمير قراه .

واسوق على سبيل المثال لا الحصر صناعتى الطحن والطوب ، وهما صناعتان اقليميتان . وفي اعتقادي ان هذه الصناعات وامثالها لا تستوعب الا قلة من ابناء الاقليم . فاذا تجاوزنا الصناعات الخفيفة هذه الى الصناعات الثقيلة ، وجدنا انها ستكون صناعات حديثة . والعلم الحديث هيا لنا درسا عمليا هو ان الآلة قد حلت محل العامل ، وسيكون استيعاب الآلة لقلّة من الايدي فقط . ولا نستطيع ان نغالط انفسنا ونقول ان الوفرة ستلائم الزيادة المطردة في السكان ، او عالى القليل ، تستوعب الطاقات الفائضة عن الرقعة الزراعية .

فالصناعات الصغيرة - ازاء هذه الاتجاهات والسيارات - يمكن ان تتوسط الحلول ، على ان تتقلص في المستقبل تقلصا طبيعيا كلما ارتفع مستوى البيئة ، اذ ان هناك ناموسا عاما للنشوء والارتقاء ، يقول ان البقاء للاصلح .

البرنامج الامثل للتصنيع الريفي

وسأل مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » الدكتور المراغى عن البرنامج الامثل للتصنيع الريفي في مصر بعد اختباره في هذا الموضوع ، فقال :

اذكر ان حديثا دار بينى وبين الدكتور عباس مصطفى عمار وزير الشؤون الاجتماعية . الحالى يصعد تنظيم الدعوة للمشروع . ولقد كان من رايه ان ينظر الى الفلاح كمواطن ، وينظر الى حاجاته من ملابس وغذاء واثاث للمنزل ، وفي ضوء هذه الحاجات يجب ان تنشر الصناعات ليكون انتاجها متمشيا مع رفع مستواه . أضف الى ذلك ان الريفي هو اول من يتذوق حلوى انتاجه . واني من المؤمنين بهذا الرأي ، ومن ثم كانت الضرورة تحتسم وضع « تقويم بالصناعات الريفية » وهو مانتاج اليه ولم يسبق لنا اعداده . ثم ترسم الخطوط الرئيسية لتحقيقه ، سواء كان التدريب في مراكز تدريب صناعية كما حدث عندما بدأت وزارة التجارة تجربتها ، او في داخل دار الصناعات بالمراكز الاجتماعية ، كما تسير مصلحة الفلاح في برنامجها ، او عن طريق تكليف الصناع اليدويين في القرى بتدريب بعض ابناء القرى

نظير مكافآت ، وهو ما ينادى به الدكتور محمود توفيق حنفاوى مدير منظمة الاغذية والزراعة في الشرق الاوسط ، مع مراعاة الامكانيات المتصلة بالمدرسين ، لان من بين الصناعات الريفية الصميمة صناعات ليس لها مدربون من خريجي المدارس الصناعية كصنع خوص الطرايش والجريد والحصر والفخار والنجارة الريفية وما اليها . فاذا اتجه التعليم الصناعى صوب اعداد « الاسطوانات » في الصناعات الكبرى ، وجب الا يفغل امر هذه الصناعات الريفية .

واستطرد الدكتور المراغى فقال : اذكر ان المرحوم الدكتور هنرى بنيت مدير ادارة النقطة الرابعة زار معى في رحلته الاخيرة للقاهرة مركز التدريب الصناعى في سرس اليلان ، واخذ يشتري الكثير من منتجات الاشبال . وفي اثناء العودة من هذه الرحلة ، تحدث كثيرا عن وجوب اقامة معارض دائمة واقليمية لمختلف الصناعات اليدوية ، وساق لي امثلة عما يتبع في امريكا للاعلان عن منتجات الهنود الحمر .

الجمعيات التعاونية والتصنيع

وسأل الدكتور شكرى المراغى رايه في مساهمة الجمعيات التعاونية في هذا المشروع ، فأجاب ان التعاون - كما رايته في جزر الهند الغربية - هو العمود الفقرى الذى تقوم عليه اعمدة نشر الصناعات اليدوية . وسبق لى ان نشرت بحوثا مدعمة بالارقام عن نهضة الصناعات اليدوية في تلك المناطق . ولكن ليس في مصر جمعيات تعاونية صناعية ، وان كان الزمن قد قدم لنا في اطار ذهبي جمعية تعاونية لعمال النسيج اليدوي في كوم النور من اعمال مديرية الدقهلية منذ اكثر من ربع قرن . وقد نهضت هذه الجمعية وصمدت وكان لها نشاطها المحمود . وأعتقد ان الاوان قد آن لان تقوم الصناعات الريفية على اكتاف جمعيات تعاونية في الريف حتى لا تتحمل الحكومة اعباء مشروع لا يشترك الاهلون فيه بنصيبهم . وهذا الاتجاه هو بعينه الذى تقوم به الهند الحديثة اذ ان مشروع تعمير القرى الهندية قام على اكتاف الجمعيات التعاونية الصناعية التي انشئت وعممت .



البنك الدولي للتمويل والاقتصاد

بلغ عدد القروض التي منحها البنك الدولي للتمويل والاقتصاد خلال عامه المالي الأخير (١٩٥١ - ١٩٥٢) ١٩ قرضا منحت الى ١٦ بلدا ويبلغ مجموعها ٢٩٨٦ مليون دولار وبذلك بلغ مجموع القروض التي منحها البنك حتى نهاية يونيو الماضي ١٢٤١٢ مليون دولار لـ ٢٧ بلدا .

وقد منحت هذه القروض لأغراض مختلفة تبعا لحاجات البلاد المتباينة فقد منحت شيلي وايسلنده ونيكاراجوا وباكستان وأورجواي قروضا لغرض التنمية الزراعية كما ساعدت القروض على تحسين طرق المواصلات في كل من البرازيل وهولنده وباكستان وبيرو ولتوليد وتوزيع القوى الكهربائية في كولومبيا والمكسيك وجنوب روديسيا وللري وتوليد القوى في تركيا كما ساعدت هذه القروض أيضا في توليد القوى الكهربائية والتصنيع وتحسين طرق المواصلات في فنلنده .

كما منح البنك قرضا الى يوغوسلافيا لمساعدتها على القيام بمشاريعها السبعة لتنمية اقتصادياتها والى بلجيكا والكنغو البلجيكية لتنفيذ مشروع السنوات العشر للتنمية في الكونغو والى إيطاليا لتنفيذ مشروع السنوات العشر لتنمية اقتصاديات جنوب إيطاليا .

وقد بلغ عدد ما أقرضه البنك خلال الخمس سنوات التي انتهت في يونيو الماضي ٦٨ قرضا لتنفيذ ٢٥٠ مشروعا قدرت تكاليفها الكلية بما يزيد عن ٣٠٠٠ مليون جنيه . وبلغ مجموع القروض الممنوحة الى اوربا ٢٠٢ مليون دولار والى آسيا والشرق الاوسط ١٢٩ مليون دولار وإفريقيا

١٢٥ مليون دولار واستراليا ١٠٠ مليون دولار . وذلك فضلا عن قروض الانشاء والتمويل الممنوحة لكل من فرنسا وهولندا والدانيمرك ولوكسمبورج ويبلغ مجموعها ٤٩٧ مليون دولار . هذا وقد بلغ مجموع ماسدد او الغى من هذه القروض ٢٩٧٧ مليون دولار . وفي خلال العام المالي الأخير تمكن البنك من طرح سندات مقدارها ٢٠٠ مليون دولار طرح منها ١٥٠ مليون في الولايات المتحدة . كما قام البنك ببيع سندات في سويسرا مقدارها ١١٦٦ مليون دولار وفي كندا بمقدار ١٥ مليون دولار .

ومن الملاحظ ان عدد القروض التي كان البنك يمنحها كل عام زادت على مر السنين .

العجز في الميزانية الفرنسية

كان الاتفاق القائم بين الحكومة الفرنسية وبنك فرنسا يقضى بالا تتجاوز الحكومة في اقتراضها من البنك مبلغ ١٧٥ ألف مليون فرنك . ولكنها عقدت أخيرا اتفاقا آخر ينص على امكان اقتراض ٢٥ ألف مليون فرنك اضافية لاجل طويل و ٢٥ ألف مليون فرنك تسدد في خلال ثلاثة شهور .

ويدل هذا الاتفاق على استمرار الصعوبات المالية التي تعانيها الحكومة الفرنسية . والواقع ان العجز في ميزانية ١٩٥٣ مقدر بحوالى ٦٠٠ ألف مليون فرنك ولا شك ان مصاريف الدفاع المرتفعة هي السبب الهام في احداث هذا العجز .

بعض وسائل تشجيع الصادرات

في أمريكا الجنوبية

تعانى كثير من دول أمريكا الجنوبية من تناقص صادراتها وظهور عجز في ميزانها الحسابى ونقص في احتياطياتها الاجنبية . ومن الوسائل التي عمدت اليها لاعادة التوازن الى ميزانها الحسابى اتباع نظام الصرف المتعدد والغاء بعض ضرائب الصادرات ففي الباراجواي مثلا قسمت الصادرات والواردات الى اقسام مختلفة وفقا لاهميتها والرغبة في تشجيعها او الحد منها . فالمنتجات التي ترغب الحكومة في تشجيع تصديرها تسمح لمنتجها او مصدريها بالاحتفاظ بكل ما يحصلون عليه من نقد اجنبي نتيجة

لتصديرها للتصرف فيه بحرية في السوق الحرة بأسعار مجزية . وكلما قلت الحاجة الى تشجيع نوع معين من الصادرات ، قلت نسبة مايسمح لمصدره بالاحتفاظ به من نقد اجنبي ، وطلب منهم دفع نسبة متزايدة من حصيلة صادراتهم . بسعر الصرف الرسمى المنخفض . والعكس في حالة الواردات : فالواردات الاساسية الهامة يمنح مستوردوها ما يحتاجون اليه من نقد اجنبي بالسعر الرسمى والواردات الاخرى تمول بدرجات متفاوتة من سوق الصرف الحرة .

أما في الأرجنتين فقد حددت اسعار صرف خاصة لعملات بعض الدول رغبة في تشجيع التصدير الى تلك الدول . فمثلا نجد ان صادرات الصرف للولايات المتحدة ولانجلترا تحظى بسعر صرف ممتاز بما يقرب من ٣٠ ٪ بالنسبة لسعر الصرف العادى وذلك رغبة في سد عجز الأرجنتين من الدولارات والاسترليني .

وأخيرا فان ضريبة الصادرات على صرف الأرجنتين وقدرها ٨ ٪ قد ألغيت منذ شهر يوليو الماضى .

السكر في الهند

فرضت الحكومة الهندية حظرا على تصدير السكر . وقد كان الحافز لها على ذلك هبوط الانتاج هذا العام . وسيسمح فقط بتصدير السكر الذى تم التعاقد عليه قبل ٣٠ يناير ١٩٥٣ او نتج عنه اعتماد مستندى قبل التاريخ المذكور . ويقدر انتاج السكر في عام ١٩٥٢ - ٥٣ ب ٥٣٠٠٠ ر ٣١٠ ر ١٣١٠ طن بالمقارنة الى الانتاج الفعلى في الموسم السابق وهو ٤٨٠٠٠ ر ٤٨٠ ر ٤٨٠ طن

ايزنهاور يلغى الرقابة على الاسعار

أمر الجنرال ايزنهاور في ٦ فبراير الماضى بازالة الرقابة الحكومية على الاجور والمرتبات وازالة الرقابة على اسعار بعض السلع الاستهلاكية بما في ذلك منتجات اللحوم والاثاث والملبوسات ووجبات الطعام وكثير من السلع الاخرى . وقد صرح مسئول البيت الابيض بأن هذه الرقابة لم تكن ذات أثر في حماية ميزانية الاسرة من ارتفاع الاسعار . وأن الامر برفع هذه الرقابة هو حلقة من سلسلة متتابعة سوف تأتى لازالة جميع انواع الرقابة على باقى الاسعار . هذا وقد صدر هذا القرار في وقت لم يكن ينتظره احد .

بلجيكا في عام ١٩٥٢

تميز النشاط الاقتصادي في بلجيكا خلال سنة ١٩٥٢ بفترتين متباينتين ولكن كليهما نتيجة ورد فعل للتعديلات التي حدثت بعد الرواج الذي ساد في فترة الحرب الكورية . وتتميز الفترة الاولى التي تنتهي في أوائل الصيف بالانهيار الشديد في صناعات البضائع الاستهلاكية وبتناقض الطلب بصفة عامة وباشتداد الخوف من المستقبل الاقتصادي للدولة . ففي هذه الفترة انحسر الطلب وبدأت أسعار كثير من المواد الخام في النقصان . وتناقص الطلب على المصنوعات كذلك وبدأ الانهيار الشديد في النشاط الكلي باستثناء بعض الصناعات التي أمكنها أن تجتاز هذه الفترة . وما ان انتهى النصف الاول من العام حتى كاد الكساد يصبح شاملا .

واما الفترة الثانية فتبدأ عندما تزايد الطلب الأمريكي على صناعات الحديد والصلب في بلجيكا نتيجة للاضراب في الولايات المتحدة وكذا عندما بدأت الحاجة المتزايدة في ألمانيا للصلب من المصانع البلجيكية فدب النشاط في هذه الصناعة وتبع ذلك زيادة طبيعية في الطلب على صناعات البضائع الاستهلاكية كالمنسوجات والورق الخ . ولكن الصناعات الكيماوية ظلت تعاني من

الكساد باستمرار . هذا ويرجع الانتعاش الذي حدث في صناعة الصلب الى عوامل غير عادية - منها زيادة الطلب الأمريكي والاماني - ومع ان التحسن في تجارة البضائع الاستهلاكية موسمي الا انه يرجع في هذه الحالة الى قلة المخزون منها . ولا يشير الضعف في اسواق العالم الذي تدل عليه قلة حجم الصادرات والتراجع في اسواق المواد الخام بخير كثير ويحسن للمرء ان يكون حذرا في تنبؤاته عن المستقبل وما يأتي به وهكذا يمكن الحكم في كلمتين على هذه الحالة بأن رد الفعل الناتج عن الرواج الذي حدث أثر نشوب الحرب الكورية ، مازال أثره ظاهرا بعض الشيء . فلو قلنا بأن صناعتي المنسوجات والورق كانتا الصناعتين اللتين عانتا من الكساد اقساه فإن الصناعات الكيماوية ، مازالت تواجه صعوبات جمة . والصناعات المعدنية الاساسية هي عادة احسن حالا من غيرها في مثل هذا الوقت من الدورة التجارية وهي تستفيد كذلك من الطلب على الاسلحة وفيما يلي بعض الارقام المقارنة للانتاج والاسعار في بلجيكا خلال ١٩٥١ و ١٩٥٢ ويبدو منها كيف ان تناقص الطلب في النصف الاول من عام ١٩٥١ ادى الى تناقص حجم الانتاج في بداية النصف الاخير بما يزيد على ١٠ %

| ١٩٥٢ | | | |
|--------------|--------------|--------------|-------------|
| الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الاول |
| ١٩٥١ | ١٩٥١ | ١٩٥١ | ١٩٥١ |
| ١٢٨ | ١٢٦ | ١٢٥ | ١١٢ |
| ٤٨٧ | ٤٨٦ | ٤٥٤ | ٤٤٥ |
| ٤١٣ | ٤٢٣ | ٤١٤ | ٤١٣ |
| ٤٨٦ | ٤٩٠ | ٤٩٠ | ٤٨٦ |
| ٩٨ | ١١١ | ١٠٣ | ٩٧ |

المشاريع كلها حوالي ١٠٣ ملايين دولار وستقوم الحكومات المحلية المختصة وكذا حكومة الهند المركزية بتغطية باقى التكاليف . ويستهلك القرض خلال ٢٥ عاما بفائدة قدرها ٤/٧ % مضافا اليها ١ % عمولة للبنك ويبدأ دفع الاقساط في ١٥ يولييه ١٩٥٦ ولقد سبق ان اقرض البنك في ابريل ١٩٥٠ الهند ١٨٥ مليون دولار لمساعدة تمويل المشاريع في هذا الوادى ومن المتوقع ان الرقابة على الفيضانات وتنمية الطاقة الكهربائية وامكانيات النقل المستقبلية سوف

الانتاج الصناعي (١٠٠ = ٣٨ / ٩٣٦)
اسعار الجملة ()
اسعار التجزئة ()
الاجور ()
نسبة التبادل الخارجى (١٠٠ = ١٩٤٨)

قرض للهند

أعلن أخيرا ان البنك الدولى منح قرضا قدره ١٩٥٢ مليون دولار الى الهند لتنمية اقتصاديات وادى نهر الدما دور وهي أهم منطقة صناعية في الهند وسيخصص هذا الغرض لمواجهة جزء من نفقات تمويل المشاريع المختلفة المعدة في تلك المنطقة لمقاومة الفيضانات ولتوسيع توليد الطاقة الكهربائية من القوى المائية ولحفر القنوات للرى والنقل . وتتكلف هذه

تكون من العوامل الفعالة في تشجيع رؤوس الاموال المحلية على انشاء صنعة كبيرة لاستغلال الموارد المعدنية في باطن أرض المنطقة . ومما هو جدير بالذكر ان هذه المنطقة تشمل اكبر مصانع الحديد والصلب في الهند ومصانع الاسمدة ومصانع قاطرات السكك الحديدية ومصانع الاسمنت . كما انه من المتوقع ان تؤدي مشاريع الرى المزمع القيام بها الى زيادة انتاج الحبوب الغذائية بحوالى ٤٠٠ الف طن .

الاتفاق التجارى

بين إنجلترا والارجنتين

تم أخيرا عقد اتفاق تجارى بين الارجنتين والمملكة المتحدة تعهدت المملكة المتحدة بمقتضاه بأن تضع تحت تصرف الارجنتين اعتمادا قدره ٢٠ مليون جنيه عندما تصبح حيازة الارجنتين من الاسترليني غير كافية لمواجهة مدفوعاتها للمنطقة الاسترلينية كما اتفقت المملكة المتحدة على انه في حالة ارتفاع مقدار ما تحوزه الارجنتين من الاسترليني عن ٢٠ مليون جنيه وهو مقدار الرصيد المخصص للتشغيل فان الزيادة ستكون قابلة للتحويل الى دولارات عند الطلب . كما تعهدت الارجنتين بمد بريطانيا ب ٢٥٦٠٠٠ طن من اللحوم خلال عام ١٩٥٣ بأسعار اعلى كثيرا مما كانت عليه قبلا . هذا وقد تعهدت بريطانيا ان تبيع للارجنتين كميات محددة من البترول والمفهوم انها حددت كالاتفاقية السابقة . كما تحاول بريطانيا من جهتها العمل على زيادة صادرات الفحم من ٥٠٠٠٠ طن سنويا الى ٨٠٠٠٠ طن في ١٩٥٣ . وتبلغ قيمة التجارة المتبادلة بين الطرفين ١٦٧ مليون جنيه . منها ٤٤ مليون جنيه ممثلة في صادرات اللحوم من الارجنتين وحوالى ٤٠ مليون جنيه من البترول المصدر عن طريق إنجلترا .

انتاج الزيت السعودى

بلغت جملة انتاج الزيت السعودى الخام في عام ١٩٥٢ الفائت ٨٨٥ ر ٨٦٠ ر ٣٠١ برميلا (وكل ٧ براميل تعادل طنا) أى بمعدل قدره ٨٢٤ ر ٧٥٦ برميلا في اليوم وبلغت جملة الانتاج من الزيت المكرر ١٦١ ر ٢٠٤ ر ٦٢ برميلا في خلال السنة كلها أى بمعدل قدره ١٦٩ ر ١٥٧ برميلا في اليوم

مخازن المواد والمهمات

طريقة الفهرست انتقاء جيداً يسمح بالتوسع في المستقبل على ان يكون الفهرست سهل الاستعمال .

وجرت العادة ان يخصص له موظف مجتهد يحتفظ بأصل الفهرست ويؤشر بنفسه برقم الصنف بجانب اسم الصنف في كل المستندات المتداولة ، وتسلم صورة من الفهرست لأمين المخازن وللموظف المختص بالحسابات .

وفي حالة الاخذ بنظام الفهرست الابدجى يحسن التقيد باسم الصنف ذاته لا بالصفة التى غالباً ما تكون مميزة للصنف ، فمثلاً صنف صنفرة خشابى يوضع تحت حرف الصاد لا تحت حرف الحاء . ومثلاً صنف لمبة أرجنتا تحت حرف اللام لا حرف الالف وهكذا .

مثال توضيحي

الخطوة الاولى : تحديد المخازن الفرعية كالآتى :-

- (١) مخزن الادوات الكهربائية - يعطى له رقم فهرست أ ك
- (٢) مخزن الحديد - يعطى له رقم فهرست ح د
- (٣) مخزن الكاوتشوك - يعطى له رقم فهرست ك ش
- (٤) مخزن الاحماض - يعطى له رقم فهرست ح ض

الخطوة الثانية : تحديد الاصناف التى تنطوي تحت كل مخزن فرعى كالآتى :-

- (١) مخزن الادوات الكهربائية
 - لمبات كهربائية أ ك / ١
 - برايز أ ك / ٢
 - سلك أ ك / ٣
 - شاترتون أ ك / ٤ وهكذا
- (٢) مخزن الحديد
 - مسامير ح د / ١
 - صواميل ح د / ٢
 - قضبان ح د / ٣ وهكذا
- (٣) مخزن الكاوتشوك
 - كاوتشوك خارجى للسيارات ك ش / ١
 - داخلى » ك ش / ٢
- (٤) مخزن الاحماض
 - هيبوسلفيت الصوديوم ح ض / ١
 - كربونات الصوديوم ح ض / ٢
 - هيدروكينون ح ض / ٣ وهكذا

الخطوة الثالثة : الانواع او المقاسات او الاحجام المختلفة للصنف الواحد

- (أمثلة)
- | | |
|----------------------|-----------------|
| لمبات كهربائية | أ ك / ١ |
| ١١٠ فولت | أ ك / ١ / ١ |
| » ٢٢٠ » | أ ك / ١ / ٢ |
| ثم ١١٠ » ١١٠ » ٢٢٠ » | أ ك / ١ / ١ / ١ |
| » ١١٠ » ١١٠ » ٢٢٠ » | أ ك / ١ / ١ / ٢ |
| » ١١٠ » ١١٠ » ٢٢٠ » | أ ك / ١ / ١ / ٣ |

الاستاذ موسى حقي

لاستعماله والتأشير به على كافة المستندات المتداولة والسابق الاشارة اليها في غضون هذا البحث . والملاحظ ان استعمال هذا الفهرست امر توجبه الضرورة اذا امسكت الحسابات بالآلات الميكانيكية ، كما انه امر مفيد جدا في توفير الوقت وتقليل تكرار الصفحات المفتوحة للصنف الواحد . الا انه يجب العناية جدا بانتقاء

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف صنف شهري مؤقنا

صاحب الامنياد عبد الله فكرى باظه

رئيس التحرير أحمد عثمان
مدير ابداء فؤاد الجمنزورى

صدر هاندى بنجاء الملكى

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تخضع لعمليها مع ادارة المجلة

الاشتراكات في مصر مبنية على نصف فنية

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٢٧٥٠ قرشاً سورياً

أو لبنانياً أو فلسطياً

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعداً

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهاً مصرى أو ١٠ / ٦ / ٥ جنيهات انجليزية

• تسدد الاشتراكات في مصر والسودان فقط

بموجب ذوات أو هوالدات بربرية أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو هوالد نقدية

تناولنا في الاجزاء السابقة من البحث جل الموضوعات التى وعدنا بالتعرض لها في مستهل البحث ، وبقيت أمامنا بضعة ابحت تكميلية يحسن الانتهاء منها في هذا العدد حتى نتناول في العدد التالى - وهو نهاية المجلد الثانى لهذه الصحيفة - موضوع جرد المواد والمهمات بالمخازن حيث ينتهى البحث نهائياً .

شكل الدفاتر : ان كلمة دفتر لا تعنى بالضرورة ذلك النوع المؤلف من الدفاتر المجلدة bound books انما هى تعبير أصبح يطلق على أية مجموعة من الصفحات تقيد بها عمليات حسابية . وهذه الصفحات قد تجمع سوياً في شكل دفتر مجلد أو قد تكون أوراقاً سائبة loose-leaf

أو قد تكون كارتات cards ولقد أصبحت الدفاتر المجلدة عتيقة بالنسبة للطرق الحديثة ولم يعد يعمل بها وعلى الاخص في مجال محاسبة المخازن فانحصرت المفاضلة اذن بين الأوراق السائبة، والكارتات. والواقع انه لا يمكن تفضيل احدى هاتين الوسيلتين على الاخرى تفضيلاً واضحاً محدداً مبنياً على أسباب . فلكل من الوسيلتين أنصارها ومؤيدوها والمسألة لا تخرج عن الميل الشخصى

ويرى الاستاذ برتون Burton ان الأوراق السائبة تفضل الكارتات اذا ما استعملت الاقلام في الترحيل فيها pen-posting وعلى العكس فان الكارتات تفضل الأوراق السائبة اذا ما استعملت الآلات الحاسبة .

فهرست الاصناف : ان تنوع الاصناف اقتضى ان يحوى مخزن المواد والمهمات - فى العادة - أصنافاً عديدة قد تبلغ الآلاف . وليس من المعقول الاشارة اليها دائماً بأسمائها لان ترتيب الصفحات السائبة أو الكارتات بالاسماء امر معقد ومربك للعمل في كثير من الاحيان ، ثم ان هناك أصنافاً كثيرة قد يطلق عليها أكثر من اسم واحد خصوصاً فى اللغة الدارجة مثل لمبة كهربائية ومصباح كهربائى فهما يدلان على شئ واحد ، وكثيراً ما ينشأ عن هذا عدم انتظام العمل .

ولذلك فقد جرت العادة ان يوضع فهرست للاصناف المتداولة بالمؤسسة

| مسامير | مسامير برمه | سنارة | قلاووظ | سم | سم | سم |
|--------|-------------|-------|--------|---------|---------|---------|
| ١/د/١ | ١/د/١ | ٢/د/١ | ٢/د/١ | ١/٢/١/د | ٢/٢/١/د | ٢/٢/١/د |
| وهذا | وهذا | وهذا | وهذا | وهذا | وهذا | وهذا |

| مخزن الكاوتشوك | كاوتشوك خارجي | كاوتشوك داخلي |
|----------------|---------------|---------------|
| ١٦×٦٠٠ | ١٥×٧٠٠ | ١٦×٦٠٠ |
| ١/١/د | ٢/١/د | ١/٢/د |
| ١/٢/د | ١/٢/د | ٢/٢/د |
| وهذا | وهذا | وهذا |

ومن هذا يتضح أن المجال مفتوح في كل صنف لأي عدد من الاصناف الفرعية التابعة له . كما أن المخازن الفرعية قابلة للزيادة طبقا لطبيعة العمل بالأسس . والمهم في الموضوع هو دراسة أسماء الاصناف دراسة جيدة والتنبيه بعدم فتح صفحات متكررة لصنف واحد بطريق الخطأ الناشئ من استعمال أسماء متعددة للصنف الواحد ، والملاحظ أن العمل سهل كثيرا إذا ما أمكن ترتيب المخزن العام نفسه على هذا النسق بحيث يسهل على أمين المخزن العثور على الصنف المطلوب في مكانه في الحال دون ضياع الوقت في البحث عن مكانه .

الاصناف قليلة الحركة : قد تشتري المنشأة لعملية معينة كمية من المواد الخام ويحدث أن يفيض جزء من هذه المواد دون استعمال . ولا مانع إذا ما كان بالمخازن بعض الاصناف مما ينطبق عليها هذا الوصف من بيعها مثلا أو من تجميعها سويا في مكان واحد ، وفي بطاقة واحدة تحت اسم « متنوعة » وذلك بدلا من الاحتفاظ بعشرين أو ثلاثين بطاقة لكل صنف منفرد منها .

العلاقة بين دفاتر المخزن ودفاتر الحسابات : بينا في غضون البحث أن كلا من أمين المخزن ، والموظف المختص بالحسابات يمسك حسابات الصنف بفرق واحد هو أن أمين المخزن يمسكها فيما يختص بالعدد أو الكمية فقط أما في الحسابات فهي تملك بالعدد والكمية وبالسعر والقيمة أيضا . ويجب أن يسير العمل بينهما بالتوافق التام in harmony بحيث يمكن مطابقة كارت الصنف في المخزن وفي الحسابات في أي وقت . ولهذا أضربنا على

استيفاء هذه المراجعة في جميع مراحل العمل ، في حالة الاستلام وفي حالة الصرف الفعلي للاصناف .

ويميل البعض الى ترحيل الصادر في كارت الحسابات بالمجاميع ، بمعنى ترحيل الصنف كل أسبوع وكل خمسة عشر يوما أو حتى كل شهر الى الكارت . ولكن لا أوافق على هذه الطريقة - بل أميل الى الترحيل في كارت الحسابات لكل قيد على حده individual entries بالرغم من الجهود الذي تستنفده هذه الطريقة ولكن فوائدها في الرقابة ، والضبط الداخلي ، وفي المراجعة . كل هذا يتعادل بل ويتفوق على الجهد الإضافي الذي تتطلبه .

السماح : جرت العادة أن تقرر المؤسسة - لأمين المخزن - نسبة معينة كسماح في الاصناف التي يصرفها ، ومن الطبيعي أن تختلف هذه النسبة من صنف لآخر حسب طبيعته . وهذا السماح أمر توجبه العدالة فليس من المعقول أن نسلم

اقتصاديات النرويج

يؤخذ من التقارير الأخيرة أن معدل زيادة الانتاج في النرويج قد تراجع الى ٣ ٪ في سنة ١٩٥١ ثم الى ١ ٪ فقط في سنة ١٩٥٢ بعد أن كان ٨ ٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٠ . هذا وقد كان المنتظر أن يظل معدل الزيادة خلال سنة ١٩٥٢ كما كان عليه في العام السابق له . ويعزى هبوط معدل الانتاج في عام ١٩٥٢ الى تراجع الطلب على منتجات النرويج سواء من خارج البلاد أو في داخلها . بل أن المصروفات الفعلية على برنامج الدفاع تنقص كثيرا عما كان مقررا لها في الميزانية .

وقد أعلن وزير المالية أن حكومة النرويج ستعمل على علاج جميع المشاكل الاقتصادية في برنامج السنوات الأربع القادم ، الذي سوف تستهدف فيه زيادة الانتاج والعمالة الكاملة ، والعمل على حماية الاستثمار في الداخل من تقلبات الاسعار في الخارج .

لامين المخزن ١٠٠ كيلو من الاسبرتو الاحمر مثلا ونطلب منه صرفها مجزأة كل كيلو على حده خلال أسبوع مثلا بينما نعلم علم اليقين :

(أولا) أن الاسبرتو يتطاير .
(ثانيا) أن الموازين المستعملة لا يمكن أن تكون حساسة

(ثالثا) أن مجرد ميل العبوة دليل على أنها أصبحت تحوى أكثر من الوزن المطلوب ولو بأبسط الاوزان وكذلك الحال في صرف الاقمشة . الخ . ولا شك أن الاصناف التي تصرف بالوحدة أو بالقطعة لا يسرى عليها هذا النظام . كما أن هذه السماحات تستخدم لتغطية أخطاء أمين المخزن في الحدود المعقولة .

ويلزم التشديد في الرقابة على أمين المخزن عند جرد محتويات مخزنه ، كما يحاسب على العجز في الاصناف بما يزيد عن حد السماح ، فيجب أن يحاسب على الزيادة في الاصناف . ذلك أن الزيادة قد ينطوى عليها ما يأتي :

أما أن تكون بحسن نية ومجرد احتراس يأخذ به أمين المخزن نفسه عند الصرف الفعلي فيعمل على نقص الكيل ناسيا سورة المطففين ! وربما أدى هذا الى تغيير في صنف المنتجات النهائية بما يعينها تجاريا (كما لو قلل السكر مثلا في مصنع حلويات ... الخ) .

وأما أن يكون ذلك بسوء نية فيلجأ الى هذه الوفورات بالمخزن على أن يتحين الفرصة لبيعها لغير ويقبض هو ثمنها دون أن تدري المؤسسة شيئا .

ولذا فيجب البحث جيدا وفحص كل هذه الظروف والملازمات إذا ما اكتشف زيادة في الاصناف لدى أمين المخزن - وننبه هنا الى أن هناك أصنافا تزيد - لا تنقص - في الوزن بمرور الوقت وذلك لتميعها أي امتصاصها رطوبة الجو ، وتسمى هذه الاصناف بالمتميعات

hygroscopic material

وفي هذه الحالة يلزم استطلاع رأى الفنيين في نسبة الزيادة التي تطرا على الكمية المخزونة حتى يمكن معرفته نسبة السماح المصرح بها لأمين المخزن .

موسى حقي

ماجستير في التجارة

مصر نجابه الانكماش والازمة اقتصادية

بقلم
دكتور عبدالرزاق محمد حسن

القوة الشرائية من الطبيعي أن يؤدي الى خفض في الاسعار ، ولم يؤثر في هذا الاتجاه حالة الحرب في فلسطين لانها كانت قصيرة الامد ولان زيادة القوة الشرائية التي تسببت عنها لم تتناسب مع تلك التي كانت تدفع بها القوات الاجنبية الى السوق في اثناء الحرب

السحب على الارصدة الاسترلينية
أضف الى ذلك اننا بعد الحرب بدأنا فعلا في السحب على الارصدة الاسترلينية الموجودة في بريطانيا ، وكان معنى ذلك ازدياد السلع والخدمات المدة للاستهلاك ، أو بمعنى آخر تحول جزء من القوة الشرائية التي أحدثت التضخم السابق الى سلع وخدمات .

كيفية التصرف في الارباح

أما العامل الثاني الذي كان يدفع بالاسعار نحو الانخفاض فهو الناشئ من طريقة التصرف في الارباح ، ذلك لان الجزء الاكبر من تلك الارباح لم يكن يعود الى المجتمع في شكل قوة شرائية جديدة فنسبة منها وجدت سبيلها الى الاكتناز ، أما في صورة نقدية أو في صورة حلى ، أضف الى ذلك أن حالة الانكماش تكون طبيعية اذا تحولت القوة الشرائية من المجموعات التي ميلها للاستهلاك أكبر من تلك التي ميلها الى الاستهلاك أقل . وقد ترايدت الارباح فيما يظهر من أرقام الشركات المساهمة ومركزها في النشاط الاتجاعي في السوق كبير جدا ، فقه زادت تلك الارباح من ٨٥ مليون جنيه في يناير - أغسطس سنة ١٩٥٠ الى ١٠٢ مليون في يناير - أغسطس سنة ١٩٥٢ ، وكذلك يجب أن نغفل الارباح الكبيرة الناشئة من القطن منذ أواخر الحرب ، ولم يقابل تلك الارباح ارتفاع متجانس في الضرائب بل على العكس فقد ألغيت ضريبة الارباح الاستثنائية ، وكان من المنتظر أن تعود هذه الزيادة في الارباح في صورة ما من صور الاستثمار ، لاسيما أنها كانت في يد الطبقة التي تستطيع ذلك . ولكن على العكس كما قلنا فان جزءا منها قد اكتنز وجزءا آخر قد وجد سبيله الى الصرف في الخارج على السياحة التي بلغ ما أنفق فيها في المدة من أول يناير سنة ١٩٥٠ الى آخر يونيو سنة ١٩٥٢ ما يقدر بمبلغ ٢١٥ مليون جنيه ، كانت تعود في صورة طلب على سلع الصادرات وبالاخص القطن .

عدم استقرار ناشئ عن الحرب
أما العامل الثالث لحالة الانكماش الحالية فهو حالة عدم الاستقرار التي تمر بها منذ نهاية الحرب ، كجزء من عالم غير مستقر ، وكبلد يسعى الى نيل حريته . فقد توالى الحوادث سراعا بعد أشهر من انتهاء الحرب ، إذ قام الخلاف بين الحلفاء على نوع الحكم الذي يجب أن يسود العالم ، مما أدى في النهاية الى انقسام الحلفاء الى كتلتين ، وزاد من حدة الامر مشروع مارشال الذي رأت فيه الكتلة الشرقية نوعا من الكتل ضدها ، وأن المقصود به ليس إعادة تعمير أوروبا وإنما توجيه انتاجها نحو حرب مقبلة ، كما قامت في مختلف أنحاء العالم حركات تهدف الى التحرر في افريقيا وآسيا ، ويمثل حالة القلق وعدم الاستقرار هذه ما أخذنا نمر به نحن أيضا فمن الحرب في فلسطين ، الى الخلاف مع بريطانيا الى اعتبار اتفاقنا السابق معهما منتهيا ، وما صاحب ذلك من فك عقال الشعب وتمبثته ضد الاستعمار . وتضافت قوى التحرر تبغى

العادة بنسبة ارتفاع الاسعار ، وبالعكس فان نقص القوة الشرائية يؤدي الى خفض قيمة وحدة رأس المال ويؤدي هذا الاجراء بالتالى الى التقريب بين الطبقات المالكة منها وغير المالكة التي يعمم التضخم في زيادة الشقة بينها ، ولهذا تجد مثل هذه السياسة التأييد الكبير من الاغلبية العظمى في المجتمع

الاتجاه النزولي في اسهم الشركات
واذا نحن نظرنا الى الوضع في مصر من هذه الزاوية يمكننا أن نلاحظ أن الاتجاه النزولي في اسعار اسهم الشركات ، وفي بعض السلع والخدمات كان طبيعيا بعد الحرب للانخفاض النسبي في القوة الشرائية ، الناشئة من انسحاب الجزء الاكبر من القوات الاجنبية من البلاد . وكانت تلك القوات تمول كما لسنا في حاجة الى الشرح عن طريق التضخم النقدي وهو طبع أوراق من البنكنوت بمعرفة البنك الاهلي المصري ، مقابل صكوك تستحق الدفع على الخزنة البريطانية أي أن القوة الشرائية التي كانت تمنح لم يكن يقابلها في ذلك الوقت سلع أو خدمات من الممكن أن ترد على البلاد لتحل محل تلك التي استهلكتها القوات .

مصرفات القوات الاجنبية
ويقدر ما أنفقه القوات الاجنبية في المدة من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ بمقدار ٣٣١٧ مليون جنيه ، وان ما أنقصته من الدخل الاهلي في المدة من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٤٥ قد بلغ حوالي ١٥٥ ٪ منه . وقد أخذ ما تنفقه القوات الاجنبية في الانخفاض بعد الحرب ، ولم يبق الا الجزء الذي ينفقه جيش الاحتلال وقد قدر سنة ١٩٥١ بمقدار ١٤٧٧ مليون جنيه وفي النصف الاول من سنة ١٩٥٢ بمقدار ٢٣٣ مليون جنيه ، وهذا الانكماش في

محصول القطن الامريكي
جاء من واشنطن ان المحصول العالمي للقطن لموسم عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ يقدر بنحو ٣٥٣٠٠٠٠٠٠٠ رطل بالة ، أي بما يقل عن محصول الموسم السابق بنصف مليون بالة (والبالة تزن ٢٢٥ كيلو جراما)

وتلقت وزارة الزراعة الامريكية
تقديرات عن محصول القطن في البلدان الاجنبية ، تبين منها ان المحصول المصري يقدر بنحو ١٩٤٦٠٠٠٠ بالة والهندي ٢٧٥٠٠٠٠ بالة والباكستاني ١٥٠٠٠٠٠ بالة والتركي ٧٨٠ ألف بالة والسوري ٢٢٥ ألفا والایراني ١٦٥ ألفا والافغاني ٦٠ ألفا والعراقي ٣٠ ألفا

~~~~~

ان المستقرىء لرقم البنك الاهلي القياسي الانخفاض ، من ١٠٠ في ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى ٨٩٫٧ سنة ١٩٤٨ وإلى ٧٧ سنة ١٩٥٠ لاسعار الاسهم يلاحظ فيه الاتجاه العام نحو وأخيرا الى ٥٨٫٩ في نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ . ومع ذلك فان اسعار القطن أخذت اتجاهها مضادا ، فقد استمرت في الارتفاع ، ولم ينعكس اتجاهها الا منذ بدء للعام الماضي ، فقد زاد سعر الكرنك - مثلا من ٤٢٫٧٥ ريالا في ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى ٩٢ ريالا سنة ١٩٤٨ الى ١٣٧٫٩٠ ريالا سنة ١٩٥٠ وإلى ١٦١٫٥٠ ريالا سنة ١٩٥١ وأخيرا الى ٦٠ ريالا في يناير سنة ١٩٥٣ . وهذا الاتجاه المتعارض انما يرجع للظروف الخاصة بكل عامل . فالانخفاض العام في اسعار الاسهم سببته ظروف السوق الداخلية ، أما ارتفاع اسعار القطن فتراجع للظروف الخاصة التي ارتبطت بذلك المحصول ألا وهي باختصار اشتداد الطلب العالمي عليه سواء للاغراض المدنية أم الحربية ، بالنسبة للكمية المعروضة منه .

**انكماش السوق الداخلية**  
وبهنا هنا أن نحلل الظروف التي انتابت السوق الداخلية وأدت الى حالة الانكماش التي ساعد على ظهورها انخفاض سعر القطن وان كانت سائدة فعلا قبل ذلك بمدة قد يستدل البعض على الحالة التي نمر بها بأنها حالة أزمة ، وأن تبشيرها بادية مثلا في ارتفاع أرقام التفاليس من ٣٠ حالة من أكتوبر سنة ١٩٤٧ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٨ الى ١٤٤ حالة عن التسعة أشهر الاولى فقط من ١٩٥٢ . ولكننا مع ذلك يجب أن نحذر الزلل ، لان مظهر حالة الانكماش لا يختلف كثيرا عن مظهر حالة الازمة . فكلهما يمثل انخفاضاً في القوة الشرائية ، ولكن انخفاض القوة الشرائية في حالة الانكماش المضاد للتضخم قد لا يؤدي الى انخفاض في الانتاج ، بل على العكس قد يؤدي الى تنشيط فيه . ذلك لان الارتفاع الكبير في الاسعار قد يدفع الى نوع من الادخار الاجباري ، أو لان ذلك الارتفاع يؤدي الى أن كمية قليلة من السلع تمتص الجزء الاكبر من الدخل ، فلا تجد السلع الاخرى مشتريا ، الامر الذي قد يتغير اذا انخفضت الاسعار ولاسيما المواد الضرورية التي تمتص الجزء الاكبر من دخول الطبقات المهمة في الاستهلاك . وارتفاع الاسعار ليس كافيا في ذاته لزيادة الانتاج ، لان العامل المحرك انما هو العائد النهائي ، ومدى استدامته ، وقد يكون العائد كبيرا في المدة القصيرة فتتجه الاموال نحو المضاربة . ويتوقف على طول المدة المحتملة للعائد نوع الانتاج وكميته .

**الانكماش وانخفاض الاسعار**  
فالانكماش يؤدي في الغالب الى انخفاض الاسعار ولا يؤدي بالضرورة الى تقليل الانتاج ، الا اذا كان هذا الانخفاض كبيرا بدرجة يجور فيها على المعدلات الدنيا للمنتجين العاديين . وتعتمد الحكومات الى خفض القوة الشرائية بكل الوسائل في احوال التضخم ، وأهمها طبعا امتصاصها عن طريق الضريبة وإيجاد فائض في الميزانية . وقصدها إذ تقوم بهذا الاجراء ليس الحد من كمية السلع والخدمات المعروضة وإنما رفع قيمة النقود وبالتالي زيادة قيمة وحدة العمل للطبقات ذات الدخل الثابت والطبقات العمالية التي لا ترتفع أجورها في



تغيراً في السكان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد ، وهي أن لم تستطع بعد طرد المحتل إلا أنها هزت من قواعده ونجحت في خلع ملك طاغية ، وعملت على تقليص أظافر الاقطاع بفرض قانون « الإصلاح الزراعي » وهددت مراكز السادة القدماء ، وإذا بقوى جديدة تظهر في الميدان تعمل من ناحيتها على تغيير شكل الحكم فتلقى دستور سنة ١٩٢٣ وتحل الأحزاب ، وتشكل مختلف الهيئات لارساء المجتمع على أسس مختلفة عن تلك التي سادت فيه .

فليس من الغريب بعد ذلك أن يسود السوق نوع من الجمود والانتظار ، لأن أصحاب الأموال في مركز جد مختلف عن ذلك الذي فيه العمال في ميدان الانتاج ، فالعمال لا يمكنهم اختزان طاقتهم أو التعمل اختياراً لا سيما وهم لا يحصلون في العادة أكثر من كفايتهم ، والامر عكس ذلك بالنسبة لأصحاب الأموال الذين يتمتعون بحرية أكبر إذ في استطاعتهم سحب أموالهم أو دفعها إلى السوق كلما تغيرت الظروف اجتماعية كانت أو سياسية أو اقتصادية . قد وجدنا فعلاً أن هناك من استعجل الحوادث وقام بتهريب بعض أمواله عندما شعر بدنو العاصفة . ورد فعل هذه الحال ارتفاع في سعر الذهب ، وسعر الفائدة ، وانخفاض في ودائع البنوك ، وزيادة السحوبات من صناديق التوفير . فمئذ صيف سنة ١٩٥١ وسعر الذهب في صعود ، من ١٥٨ر٥ قرشا للدرهم الخالص في أغسطس إلى ١٨١ قرشا في أغسطس سنة ١٩٥٢ ، وإن كان قد انخفض أخيراً إلى ١٧٧ قرشا في آخر يناير سنة ١٩٥٣ . أما عن سعر الفائدة فيبدو ارتفاعه من انخفاض أسعار مختلف السندات لاسيما سندات الدولة من ١٠٨ر٣٠٠ جنيه للقرض الوطني ١/٤ ٣ ٠/٠ في ديسمبر سنة ١٩٤٧ إلى ١٠٦ر٩٥٠ ، ١٠٣ر٠٠٠ ، ١٠٠ر١٠٠ ، ٩٢ر١٠٠ في ديسمبر من السنوات التالية ، أما عن أذونات الخزنة المصرية فان متوسط سعرها قد ارتفع من ٣٩٥ر٠ ٪ في ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى ٧١٢ر٠ ٪ في سبتمبر سنة ١٩٥٢ . وقد انخفضت ودائع البنك الأهلي المصري من ١٢٨ر٩ مليون جنيه في أغسطس سنة ١٩٥١ إلى ١١١ر٢ مليون جنيه في أغسطس من السنة التالية . أما عن ودائع صندوق التوفير فيبدأ انكماشه في الأخير بأكثر من مليون جنيه بين شهري المقارنة في السنتين السابقتين .

#### انهيار أسعار القطن وتأثيره

أضف إلى تلك العوامل السابقة أن تخرج الوضع الاقتصادي بعد انهيار أسعار القطن واكتشاف هروب كمية لا بأس بها من الأموال إلى الخارج أدى بالحكومة إلى الدعوة إلى الأخذ بسياسة التقشف ، والتي سيتعدى أثرها اتفاق الحكومة نفسها إلى تصرفات الأفراد أيضاً ، ذلك لأن رد فعل هذه السياسة هو دعوة أرباب الأعمال إلى اتخاذ نفس الخطوة وبالنسبة إلى الأفراد سيؤدي الأمر إلى الحذر بالنسبة للمستقبل وخفض معدلات شرائهم ما أمكنهم إلى ذلك من سبيل ، وقد صاحب سياسة التقشف هذه وضع الحكومة لنظام تسعير جبري لأغلب سلع الاستهلاك مخفضة بذلك الأسعار عن حدودها القديمة

كل تلك العوامل السابقة كان لها أثر هام في وجود حالة الانكماش في السوق ، ولم تبلغ تلك الحال مرحلة الأزمة بعد ، بل قد يتساءل المرء إذا كنا فعلاً قد وصلنا بالانكماش والحد من الطلب إلى الحدود المرجوة وبالرغم من وجود العوامل الانكماشية ،

ذكرنا أن أرباح الشركات المساهمة لم تنخفض ، وهناك ظاهرة الزيادة في الانتاج التي تدحض القول بأننا في حالة أزمة . فباستثناء سنة ١٩٥٢ التي كانت ظروفها خاصة ، نجد أن المنتجات الصناعية قد زاد مقدارها بالتدريج منذ نهاية الحرب ، فالمنسوجات القطنية مثلاً قد زاد انتاجها من ١٢٨ر٥ مليون متر مربع سنة ١٩٤٥ إلى ٢٠٧ر٦ مليون متر مربع سنة ١٩٥١ ، وزاد المغزول من القطن من ٣٢ ألف طن سنة ١٩٤٥ إلى أكثر من ٥٦ ألف طن سنة ١٩٥٢ ، وزاد انتاج الاسمنت أيضاً من ٤٣٢ ألف طن سنة ١٩٤٥ إلى ١٢٩٩ر٨٠٠ ألف طن سنة ١٩٥١ والسكر من ١٤٩ ألف طن إلى ٢١٨ ألف طن ، والفسفات من ٣٤٠ ألف طن إلى ٥١٥ ألف طن عن سنوات المقارنة ١٩٤٥ ، ١٩٥١ . وهذه الزيادات في الانتاج جميعاً فيما عدا الفسفات مستمرة بالنسبة لمعدلات ما قبل الحرب .

#### مصر تمر بمرحلة انكماش

كل هذه الظروف مجتمعة تؤيد أننا نمر بحالة انكماش منذ نهاية الحرب مضادة للتضخم الذي ساد في أثنائها . بقي أن نسأل أنفسنا هل وصلنا إلى حالة الانكماش المطلوبة ؟ والرد على ذلك يتوقف على ادراك مدى أثر تلك الحال في الانتاج ، فإذا أخذ الانتاج الاهل في القلة ، وكثر التعمل فمعنى ذلك أننا تجاوزنا حد الامان ، ومن الصعب القول إذا كان الانخفاض في انتاج بعض السلع في السنة الأخيرة يرجع إلى أننا قد وصلنا إلى ذلك الحد فعلاً ، أم أن ذلك يرجع أساساً لحالة التقليل السياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد . على العموم ليس لدينا بعد الأرقام النهائية للانتاج الصناعي لسنة ١٩٥٢ حتى يمكننا الحكم من هذه الناحية ، ولكن الذي يشعرون أننا لم نعد حد الامن بعد في الانكماش تلك المظاهر التي نلمسها بين ظهرانينا للتصرف الذي يدل على وجود فائض ملحوظ في يد بعض الطبقات ، أضف إلى ذلك أن الأرقام القياسية لأسعار الجملة ما زالت في حدود عالية وإن التأثير الأكبر والأخيراً إنما مرده إلى انخفاض أسعار القطن الذي يلعب دوراً كبيراً في تشكيل ذلك الرقم . وما زالت أرقام تكاليف المعيشة هي الأخرى في سنوات عالية إذا قيست بمستوياتها لا أقول قبل الحرب وإنما في أثنائها . فهذا الرقم الذي كان ٢٧٨ر٦ في سنة ١٩٤٤ (يونيه - يوليه - أغسطس سنة ١٩٣٩ = ١٠٠) قد وصل إلى ٣١٧ في أغسطس سنة ١٩٥٢

#### ضرورة العناية بأمور القطن

ومع تقريرنا بوجود حالة انكماش لا أزمة إلا أنه يجب ألا ينسبنا ذلك الانهيار في أسعار القطن الحالية التي قد تؤدي إلى أزمة إن لم تقم سياستنا على أساس سليم . وأزمة القطن أساساً ليست في انخفاض كمية الصادر التي وصلت في سنة ١٩٥٢ إلى ١٠١٨ر٠٠٠ قنطار مقابل ١٠٦٧ر٤٠٠ سنة ١٩٥١ بالرغم من أن استيراد بريطانيا قد انحط من ١٢٩٠ر٠٠٠ قنطار إلى ١٦٦ر٠٠٠ قنطار وإنما لانخفاض المتحصل من تصديره وقد بلغ في سنة ١٩٥٢ ١٢٦ر٤ مليون جنيه مقابل ١٦٤ر٢ سنة ١٩٥١ . وحتى لو قدرنا تصدير كل الكمية المعروضة بعد خصم حاجتنا للاستهلاك المحلي وتبلغ ١٠ مليون قنطار فإننا لن نحصل على أساس الأسعار السائدة على أكثر من ١١٥ مليون جنيه أي أقل من المتحصل في السنة بنفس القدر أو زيادة العجز في ميزاننا الماضية . وما مفعاه قلة استيرادنا من الخارج الحسابي ، وإذا أمكن تفادي تلك الأزمة ليس عن طريق الاستمرار في حرية التصدير

والاستيراد ، بل باهتمامنا أساساً بمعادله المحصول بالسلع الأجنبية لا سيما بالانتاجي منها ، وبالضرورة من الاستهلاك . وهذه العملية تزيد من الرقابة على الصادرات والواردات التي تلعب دوراً كبيراً في تهريب الأموال إلى خارج البلاد . كما أنه من المنتظر أن تزول حالة الركود هذه حينما تستقر السياسة العالمية على شيء ، وتستقر سياستنا الداخلية ، وتخرج مشروعات الحكومة الانشائية إلى حيز التنفيذ ، والعامل الأول يعيد المعاملات إلى سيرها الطبيعي والثاني يؤدي إلى زيادة تشغيل العمال وبالتالي تقوية العنصر الفعال في الطلب على الاستهلاك .

دكتور عبد الرازق محمد حسن  
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة  
جامعة القاهرة

### مرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ بأضافة فقرة جديدة الى المادة ٦٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بوصفه رئيس حركة الجيش وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و ١٥ و ١٩ لسنة ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩ لسنة ١٩٤٧ و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمراسيم بقوانين رقم ٩٧ و ١٤٧ و ٢٤٠ و ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٧ لسنة ١٩٥٣

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد و موافقة رأى مجلس الوزراء

رسم بما هو آت

مادة ١ - يضاف إلى المادة ٦٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه فقرة جديدة نصها كالآتي :

« وإذا طرأت ظروف عامة أو ظروف خاصة بالممول تحول دون تحصيل الضريبة وفقاً لحكم الفقرة السابقة ، جاز لمصلحة الضرائب بإذن من وزير المالية والاقتصاد تسسيطها على مدة أطول بحيث لا تزيد على مثلي عدد السنوات الضريبية » .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين في ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ ( ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ )

وزير الحربية والبحرية

محمد نجيب لواء (ج١)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل إبراهيم المعري

محمد عبد المنعم

بامر وصي العرش المؤقت

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (ج١)



# زيادة الطلب العالمي على زيت الشرق الاوسط

الزيت العربي بمون معامل التكرير في البلدان الأوروبية

مقال هام لجريدة التيمس البريطانية

كتبت جريدة التيمس اللندنية مقالا نفيسا عن صناعة الزيت في الشرق الاوسط ، فرأينا ، ان ترجمه هنا :

ليست مشكلة الزيت الايراني مجرد مشكلة تتصل بعلاقات دولة ذات سيادة مع الشركة التي تعمل في أراضي هذه الدولة . لقد أصبحت مشكلة عالمية ذات أثر في أسس الكيان الدولي لصناعة الزيت ، وعلى المصالح البريطانية ان تقوم الآن بدورها في صدد هذا الكيان الخاص بالزيت وفي موازنة ميزان المدفوع للمملكة المتحدة وللكومونولث ولأوروبا . في خلال السنوات العشر الماضية ، ازداد الاقبال على زيت الشرق الاوسط زيادة كبيرة فقد كانت أوروبا قبيل الحرب تستورد بوجه خاص منتجات الزيت المكرر . وبلغت جملة ما استوردته أوروبا من زيت خام وزيت مكرر في عام ١٩٣٨ نحو ٢٤ في المئة من حاجاتها من منطقة الشرق الاوسط . اما اليوم فقد ارتفعت هذه النسبة الى نحو ٨٠ في المئة ، ومعظم الزيت المستورد هو زيت خام يراد به تشغيل المعامل التي انشئت للتكرير في أوروبا .

وقد ارتفعت طاقة أوروبا الغربية على تكرير الزيت الى نحو ٧٠ مليون طن سنويا والمتوقع ان ترتفع هذه النسبة الى نحو ٩٠ مليون طن في السنة قبيل انتهاء العام الحالي . وحصة بريطانيا وحدها من تكرير الزيت ستبلغ نحو ثلث المجموع الكلي ، وهو يدل على ارتفاع جبار في طاقة بريطانيا التي لم تكن تتجاوز مليونين ونصف مليون من الاطنان في عام ١٩٣٨ ، والمتوقع عقب اتمام برامج تكرير الزيت المعدة الآن لأوروبا الغربية ، ان تصبح أوروبا مستكفية استكفاء ذاتيا في منتجات الزيت المكرر ، حتى في زيت الوقود اللازم للسفن ، ولا

تحتاج أوروبا عندئذ الا الى استيراد أنواع خاصة من منتجات الزيت بمقادير صغيرة ، وهذا معناه أن تزويد أوروبا بالزيت سيصبح مقتصرا على الاهتمام الى قدر واف من الزيت الخام لتموين معامل التكرير المحلية في أوروبا . أما والحال كما هي ، فان الشرق الاوسط ، والشرق الاوسط وحده ، هو الذي يستطيع ان يجابه هذه الحاجة الضخمة

وكان المتبع في الماضي ان انتاج الزيت الخام في نصف الكرة الغربية ، والقدرة على انتاج الزيت المكرر في العالم الجديد ، هما من الكفاية بحيث يجابهان لا مجرد حاجات الاميركيتين وحدهما ، بل كذلك حاجات بلدان كثيرة في أوروبا . أما اليوم ، فان ارتفاع الطلب المحلي على استهلاك الزيت في الولايات المتحدة جعل الولايات المتحدة دولة مستوردة للزيت اضافة الى ذلك ان حاجات أوروبا من الزيت تضاعفت تقريبا منذ عام ١٩٣٨ ، وقد اعدت برامج أوروبا لتكرير الزيت على أساس أن نحو ٩٠ في المئة من الزيت الخام سيستورد من الشرق الاوسط ، والباقي يستورد من فنزويلا ، وأوروبا هي العميل الرئيسي لزيت الشرق الاوسط ، غير ان حاجات البلدان الاخرى يجب عدم اغفالها . فقد أنشئت معامل جديدة للتكرير في استراليا والهند وشرق أفريقيا ، وجميعها تعتزم ان تستورد زيت الشرق الاوسط لتكرره .

ولم تكن قدرة الشرق الاوسط على انتاج الزيت الخام الكافي لمجابهة هذه الطلبات جميعا موضع ريبة في أي وقت من الاوقات . فانتاج الزيت الخام في هذه الرقعة يصل في الوقت الحالي الى نحو ١٠٠ مليون طن سنويا ، يكرر منها في الرقعة نفسها نحو ٢٠ مليون طن لكن يباع الزيت

باعتباره منتجات مكررة لا خاما . وهذه الارقام لا تتضمن انتاج ايران سواء من الزيت الخام أو المكرر بعدما توقفت فيها صناعة الزيت عن العمل واذا كان الشرق الاوسط قد بلغ هذه النسبة العالية من الانتاج ، فما يدعش انه وصل اليها في وقت سريع لم يكن أحد يرتقبه . ففي عام ١٩٣٨ انتجت هذه الرقعة أكثر قليلا من ١٤ مليون طن من الزيت الخام - أي ما يعادل ٦ في المئة من انتاج الزيت الخام العالمي . وفي خلال السنين الثلاث الاخيرة ارتفع الانتاج من ٤٨ مليون طن في عام ١٩٥٠ الى أكثر من ١٠٠ مليون طن في عام ١٩٥٢ ، فزادت نسبة الانتاج في الشرق الاوسط الى أكثر من ١٦ في المئة من الانتاج العالمي . ولعل مما يسبغ اهمية خاصة على هذه الارقام ان تذكر ان ايران انتجت ٣٢ مليون طن زيت في عام ١٩٥٠ ولم تنتج شيئا بعد ذلك ، ولكن الشرق الاوسط أمكنه تفويض هذه الخسارة وتجاوزها نتيجة لازدياد الانتاج في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية . ولكن مما لا ريب فيه ان خسارة زيت ايران الخام تعد عاملا خطيرا الاثر في الاقتصاد الاوربي لان ناتج ايران كان يقلل من شراء الزيت بالعملة الدولارية .

واذا نظرنا الى الموضوع من وجهة نظر أوروبا ، لوجدنا ان هناك أمرين جوهريين هما : أولا - ان استيراد انتاج الزيت الخام في الشرق الاوسط أمر حيوي لصناعة التكرير في أوروبا ، تلك الصناعة التي استثمرت فيها أموال كثيرة ومعدات وفيرة . ثانيا - ان خسارة الزيت من المناطق غير الدولارية يؤثر تأثيرا كبيرا في ميزان المدفوعات .

وواضح ان المستهلك الاوربي يرغب في حل جميع المشكلات حلا



يضمن له حاجاته من موارد الزيت الخام ، ويقلل من استنزاف موارد الدولار الخاصة به .

أما فيما يتعلق بالملكة المتحدة والمصالح البريطانية ، فإن الموقف شديد الأهمية نظرا لأن سيطرة بريطانيا على موارد الزيت الخام تعرضت لنكسة شديدة بتأميم صناعة الزيت في إيران . ومما يذكر أن الشركات البريطانية أخذت تعمل في صناعة الزيت في الشرق الأوسط منذ أوائل القرن الحالى عندما ظفر المستر وليم دارسى لأول مرة بامتياز التنقيب عن الزيت في إيران مدته ستون عاما تبدأ في شهر مايو ١٩٠١ ، وقد أصبحت حقوق التنقيب عن الزيت الإيراني بعد ذلك ملكا لشركة الزيت الانجلو إيرانية التى أنشئت في عام ١٩٠٩

وبانتهاء السنوات العشر الأولى من هذا القرن ، قررت البحرية البريطانية أن تستغنى عن استخدام الفحم كوقود للسفن ، على أن تستخدم الزيت بدلا منه . ومن ثم أصبح على بريطانيا أن تطمئن الى مورد كاف آمن دائم لانتاج الزيت . وعندئذ زاد الاهتمام بصناعة الزيت في إيران . وفي يوم ١٧ يوليو ١٩١٣ ، وكان المستر تشرشل يومئذ وزيرا للحرية أعلن في مجلس النواب البريطاني أن الحكومة اشترت معظم أسهم شركة الزيت الانجلو إيرانية ، وهذا قرار برره تشرشل في مابعد عندما دون مذكراته فقال : « كان حتما علينا ان نشترى الزيت من سوق لامجال للاحتكار فيها »

وبانتهاء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، أخذت الشركات الأمريكية تبدي رغبة متزايدة في البحث عن ينابيع للزيت في الشرق الأوسط . أما قدرة الولايات المتحدة على انتاج الزيت الخام وتكريره فقد وقفت عند حد . وأصبح هناك خوف من ان تكون موارد الولايات المتحدة قد أبهظت ابهاظا شديدا ، وأن أمريكا أسرفت فيها اسرافا كبيرا خدمة لقضية الحلفاء . وخافت أمريكا كذلك ان تستأثر بريطانيا بالزيت في الشرق الأوسط فتصبح ذات امبراطورية زيت عالمية ، وهذا يسىء الى توسع برامج الانتاج الأمريكية . ومنذ أواخر العقد الثانى لهذا القرن ، أخذت زوح الحشوية أو المناقسة تخدم بين الشركات البريطانية

والشركات الأمريكية ، ذلك لان الشركات الأمريكية لم تكتف بأن تشارك الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية في استغلال زيت العراق ، ولم تكتف بأن تشارك بريطانيا في استثمار زيت الكويت ، بل فتحت لنفسها أسواقا جديدة في الشرق الأوسط في البحرين أولا ثم في البلاد العربية السعودية بعد ذلك . وهكذا أصبحت دول كثيرة متحالفة في زيت الشرق الأوسط قبيل بدء الحرب العالمية الثانية . فاستقرت الشركات البريطانية في إيران وصار لها حصة في زيت العراق والكويت . أما الشركات الأمريكية فقد استأثرت بحقوق مطلقة في المملكة العربية السعودية والبحرين وصارت لها مشاركة مع شركات بريطانية وفرنسية وهولندية في العراق ، كما صار لها مشاركة بالنصف مع شركة الزيت الانجلو إيرانية في زيت الكويت .

وفي أوائل الحرب العالمية الثانية ، صار المسرح مهيئا لتطورات جديدة في مناطق الزيت في الشرق الأوسط بعد الامتيازات التى منحت لشركات أغلبها بريطاني وأميركي . وكان الانتاج لا يزال منخفضا بالنسبة للانتاج العالمى ، كما كان محدودا في إيران والعراق غير أن منح امتيازات جديدة للتنقيب في مناطق تقع حول الجزيرة العربية أدى الى الكشف عن موارد جديدة للزيت ، فلم تكد الحاجات تزيد حتى نشط انتاجها نشاطا واسعا .

وكانت حكومات الدول المنتجة للزيت قانعة بالحصيلة التى تظفر بها ، وكانت راضية بأن تدع موارد زيتها في أيدي الشركات الدولية المنتجة له . ولكن الحكومات بدأت تدرك أن فى باطن أرضها ثروة ضخمة مدخرة ، ولم تكن قد بدأت تطالب بزيادة حصتها فى الارباح أو بالتأميم وبين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٣ ارتفعت حاجات أميركا من الزيت بنسبة ٢٥ فى المئة . وفى السنوات الأولى للحرب العالمية زادت الحاجات العسكرية من الزيت زيادة ألقت عبئا جديدا على موارد الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية . . . . . وعندها حدث حادث ميناء برل هاربور ، وخسرت أميركا ينابيع الزيت فى جزر الهند الهولندية الشرقية

أصبحت الحاجة الى استثمار موارد زيت الشرق الأوسط مسألة استراتيجية هامة ملحة . وخيف مرة أخرى من أن تنفذ موارد الزيت الأمريكية ، ولهذا تعلق الأمريكيون تعلقا شديدا بتقرير نشرة المستر دى جولير عن زيت الشرق الأوسط قال فيه ان فى هذه الرقعة مقدارا وفيرا مدخرا من البترول لشئون الحرب فى الزيت . وفى نهاية عام ١٩٤٣ كتب كتب المستر هارولد ايكس قال فيه ان عاصمة امبراطورية الزيت أخذت تتحول الآن من الولايات المتحدة الى الشرق الأوسط ، ويجب علينا أن نكون على استعداد لنسير وراء الزيت وقد حدث هذا التحول سريعا وبدرجة كبيرة ، وزاد الطلب على رؤوس الاموال اللازمة لاستثمار هذا الزيت زيادة تجاوزت طاقة شركات الزيت البريطانية وحدها . وأمكن بتوحيد رؤوس الاموال والموارد المادية للشركات البريطانية والأميركية الكبيرة تحقيق تقدم سريع فى الانتاج . وأصبحت جملة الاموال المستثمرة فى هذه المنطقة فى الوقت الحالى لا تقل عن ٧٠٠ مليون جنيه استرليني . ويقال ان حكومات الدول صاحبة ينابيع الزيت فى الشرق الأوسط ظفرت فى عام ١٩٥٢ المنتهى بنحو ١٥٠ مليون جنيه استرليني ، باستثناء إيران .

والمعروف ان ثمن الزيت الذى يشحن اليوم من هذه الرقعة لا يقل عن ٥٠٠ مليون جنيه استرليني سنويا . وإذا نظرنا الى جنسية الشركات المنتجة للزيت ، نستطيع أن نقول ان النسبة بين الشركات غير الدولارية والشركات الدولارية قد انحرفت من مرتبة التعادل التى كانت عليها فى عام ١٩٥٠ الى نحو الثلث والثلثين فى عام ١٩٥٢ . وهذه الارقام توضح صورة من ضخامة المشروعات التى تتولاها الشركات البريطانية والأميركية فى هذه الرقعة ، كما توضح التدهور الخطير الذى عرا موقف شركات الزيت غير الدولارية نتيجة لخسارة زيت إيران . والمشكلات الرئيسية التى أدت فى بضعة الاعوام الاخيرة الى اضطراب صناعة الزيت هى :

أولا : ان نظم النقد البريطانية لم يكن من الميسور التوفيق بينها

البقية على ص ٢١





# الاوراق المالية



عن النصف الاول من فبراير ١٩٥٣

## أمل تحقق !

كنا قد توقعنا في العدد الماضي تحسنا كبيرا في نشاط سوق الاوراق المالية ، ولقد تحقق ما توقعناه بعد انقضاء عطلة حفلات مهرجانات التحرير ، وما أدخله اشتراك المحلات التي احترقت يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، من تفاؤل ، وثقة وقد ظهر هذا النشاط في جلسة اول الاسبوع حيث سجلت أوراق كثيرة صعودا محسوسا .

## ثم تفاؤل آخر

ومما عزز هذا النشاط ، ما أشيع من أن وزير التجارة والصناعة قد أعد مشروع « قانون المناجم والمحاجر الجديد » لعرضه على مجلس الوزراء . هذا القانون الذي طالما نادينا بضرورة وأهمية إصداره مما يدعم مراكز شركات البحث عن البترول والمعادن ، بل ويدخل الطمأنينة على نفوس أصحاب رؤوس الاموال . وقد نشرنا أهم التعديلات التي أدخلت على القانون في مكان آخر

كذلك مما عزز هذا النشاط ما أدخل أخيرا من تعديلات على مواد « قانون الشركات » اذ أباح القانون لرأس المال الاجنبي نسبة ال ٥١٪ وقد نشرنا أهم هذه التعديلات في مكان آخر .

## حاجة السوق

والسوق كما لمسنا تطوراتها في حاجة ماسة الى التنشيط . ومن العوامل المساعدة التي نقترحها : استغلال الاموال المودعة في البنوك وفي صناديق الادخار وقد قدرت بحوالى ٢٢٠ مليون جنيها . فاذا ما دخل هذا الرأسمال الضخم في انقاذ التجار الذين أفلسوا - والذين هم على وشك الافلاس - مما يستتبع عودتهم الى نشاطهم القديم ، ويزيد من الاقبال على سلع الاستهلاك وبالتالي الاقبال على إنتاج فيدور الرأس مال ، وتزداد الارباح ، وترتفع أسعار

## الاوراق في البورصة !

والخطوة التي تسبق هذا الاستغلال هي تشجيع الادخار . ومن الوسائل التي نقترحها :

- ( ١ ) عدم اخضاع فوائد المبالغ المدخرة لأية ضريبة
- ( ٢ ) عدم جواز الحجز على هذه الاموال .
- ( ٣ ) رفع سعر الفائدة
- ( ٤ ) رفع الحد الاقصى للمبالغ المودعة في صناديق التوفير

## اتفاقية السودان

هذا وقد بقيت السوق على نشاطها العادى ، الى أن وردت لها أنباء حسنة يوم ١٢ الجارى ، مما جعل المتعاملون يتهافون على أثرها على الشراء ، فسجلت كثير من الاوراق صعودا ملموسا .

وظل هذا البناء طي الكتمان حتى عرف في نهاية جلسة ذلك اليوم ، ولكن لم تظهر آثاره الا في جلسة يوم ١٣ ، اذ عرف ان اتفاقا بين مصر وبريطانيا بشأن السودان قد تم . وهذا معناه بدء تحسن العلاقات ، وتقارب وجهات النظر بين مصر وبريطانيا - كما أذاع الرئيس اللواء ، والسفير البريطانى . ويظهر مدى

## تعديلات قانون الشركات

أهم هذه التعديلات تلك المتعلقة بنسبة الاموال الاجنبية في الشركات ، اذ يبيح القانون اليوم - تشجيعا للاستثمار - أن تكون نسبة رأس المال الاجنبى ٥١٪ .

وكذلك الحد من سلطة مجلس الادارة في اجتماع الجمعيات العمومية للمساهمين ، وبذلك تلافى القانون الشطط المعروف في ممارسة هذا السلطة بحيث كانت مجالس الادارة هي صاحبة اغلب الاصوات في الجمعيات العمومية ، فتتيح لها بذلك أن ترفض جميع ما يقدم لها من اقتراحات أو تهمل ما يوجه اليها من انتقادات .

التطور من الجدول الموضح مع هذا التعليق .

## أخبار الشركات

### البنك التجارى المصرى

كان لاختيار الاستاذ عبد السلام الشاذلى رئيسا لمجلس ادارة البنك خلفا للمرحوم الاستاذ عبد الرحمن البيلي تأثيرا كبيرا في أسهم البنك ، فارتفعت على الاثر من ٢١٨ قرشا الى ٢٤٣ قرشا في جلسة واحدة .

### شركة وادى كوم أمبو المساهمة

نشرت اعلانا الى حملة حصص التأسيس بصرف مبلغ ٢٧٥ قرشا قائم عن كل حصة أى مبلغ ٢٢٣ر٥٧٥ قرشا بعد خصم الضريبة اعتبارا من ١٢ الجارى مقابل الكوبون رقم ٢٧ ، وذلك بعد التوقيع على مخالصة معينة لحين الفصل فى الدعوى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٤٩ كلى مصر .

### أوراق شركات أخرى

ومن بين الاوراق التي سجلت صعودا واضحا أسهم بنك مصر ، والبنك الاهلى ، وأسهم وتأسيس هليوبوليس ، وتمتع مياه مصر ، وآبار الزيوت ، والملح والصودا ، والتقطير المصرية ، والمالية والصناعية ، وتأسيس السكر ، ومصانع النحاس ، وجركو ، والورق الاهلية ، وأسهم التغليف الاقتصادى . وسندات القرض الوطنى ١/٤ ٠/٣١ .

### سندات قرض القطن ١/٢ ٠/٣١

هذا وقد قيدت لأول مرة أسعار اسمية لسندات قرض القطن ١/٢ ٠/٣١ المقيدة فى الجدول الرسمى منذ ١٩٥٢/٨/٢٥ ، وذلك على أساس ٩٨٢٥ قرشا للسند بعد نزاع الكوبون نصف السنوى رقم (١) المستحق فى ١/٢ ٥٣/٢١ وقيمته ١٧٥ قرشا بدون ضرائب . غير أن سعر هذا السند قفز فى آخر جلسات الاسبوع الاول الى ١٠٠ قرشا .

أحمد فريد حسن



# زيادة الطلب على زيت الشرق

المنخفضة النفقات - أسعار الزيت في الخليج الكاريبي .

هذه محاولة أردنا بها أن نرسم صورة عامة لأهمية زيت الشرق الاوسط بالنسبة لأوروبا . ولنوضح الاتجاه الى التوسع في صناعة الزيت في الشرق الاوسط .

ولكن الامر الذي يحتاج الى عناية ، هو موضوع العلاقات بين حكومات الدول المنتجة للزيت وبين الشركات صاحبة الامتياز ، بحيث تواجه جميع الحاجات الجوهرية ، وبحيث يجرى الانتاج على خير وجه ، وبحيث توزع ايرادات الزيت على قاعدة اقتسام الارباح ودفع حصيلة معقولة ، وبحيث يكون هناك فائض من الاموال يمكن استخدامه في توسيع أمد هذه الصناعة

وفي الولايات المتحدة ، حيث يهتم الرأي العام اهتماما مثيرا بموضوع الزيت ، اتخذت المشكلة شكلا معقدا . فشركات الزيت ، ونسبة كبيرة من الرأي العام الاميركي تعارض معارضة شديدة في تدخل الحكومة في أمور الزيت . غير ان زيت الشرق الاوسط مملوك لدول ذات سيادة ولا تستطيع الشركات الخاصة أن تتفاوض مع هذه الدول على قدم المساواة ولذلك لا معدى عن تخفيف غلواء القوانين المضادة للاحتكارات حتى تتمكن الشركات من أن تتعاون في وضع سياسة عامة في ما يتعلق بالزيت

أما فيما يتعلق بالمملكة المتحدة ، فإن المسألة ذات الاهمية الكبرى هي أن تحتفظ بريطانيا بحصة في تجارة الزيت العالمية . وإلى جانب هذه المشكلة - وهي مشكلة لاوروبا نصيب فيها - هناك مشكلة موازنة ميزان المدفوعات . فإن سعر الزيت ، ونوع العملة الذي يدفع ثمنها له يؤثران بلا ريب في جميع بلدان أوروبا . أما فيما يتعلق بصناعة الزيت نفسها ، فإن مطالبتها في سوق رؤوس الاموال ستصبح مشكلة خطيرة اذا أريد الإبقاء على المستوى المالى لهذه الصناعة مع التوسع فيه تبعاً لزيادة الحاجات - ولن تحل هذه المشكلة الخطيرة الا اذا أعيد استثمار الارباح وحصيلة الزيت في هذه الصناعة نفسها

## تابع المنشور على ص ١٩

وبين صناعة كصناعة الزيت ذات طابع دولي . ثانيا - ان أميركا كانت تطبق نظمها المتعلقة بمكافحة الاحتكار على كل نشاط لصناعة الزيت الاميركية . ثالثا - انه كانت هناك دائما مشكلات خاصة بتحديد سعر الزيت والحصيلة التي تدفع للحكومات . رابعا - انه كانت تنشأ خلافات مع الدول ذات السيادة .

وعندما بات الشرق الاوسط منطقة من أهم مناطق انتاج الزيت في العالم ، أمكن وضع موضوع تحديد أسعار الزيت تحت رقابة شديدة . فمنذ بدأت صناعة الزيت عملها ، كان سعر الزيت في الخليج الكاريبي يعد أساسا لتقدير سعر الزيت العالمى . أى أن أسعار الزيت في أى دولة مستهلكة ، مهما يكن قربها أو بعدها عن الولايات المتحدة ، كانت تحدد طبقا لسعر الزيت في الخليج الكاريبي . وقد كانت هذه الطريقة في تحديد سعر الزيت معقولة في الفترة الواقعة بين الحربين عندما كانت الولايات المتحدة أكبر دولة منتجة للزيت كما كانت أكبر دولة مستهلكة ومصدرة له . ولكن الولايات المتحدة أصبحت الآن تستورد من الزيت ما يصل الى ٣٠ مليون طن في العام ، بينما الشرق الاوسط يصدر نحو ٨٠ مليون طن من الزيت الخام فضلا عن نسبة كبيرة مقدارها نحو ٢٠ مليون طن من الزيت المكرر محليا .

وازاء هذه الحال ، أصبح من الطبيعي أن يطعن في أسعار الزيت في الخليج الكاريبي ، وان يصبح سعر الزيت في الشرق الاوسط هو أساس تقدير أسعار الزيت الخام . أما أسعار المنتجات المكررة فقد أصبحت جزر الهند الغربية مقررة لها .

وان توريد مقادير كبيرة من الزيت طبقا لمشروع مارشال وطبقا لمشروعات ادارة التعاون الاقتصادي رغبة في كفاية حقوق دافع الضرائب الاميركي ، أدت بالتالى الى تعديلات ثانوية في جدول الاسعار . ففيما يتعلق بأسعار الزيت الخام ، أصبح التعديل على أساس وضع أسعار لمساوئ الشرق الاوسط تكاد تعادل - متى نقلت بناقلات الزيت

## اسعار أول المدة وآخرها

قفل	قفل	
٢/١٢	١/٣٠	فرض وطنى ١/٤ ٣ %
٩٤٩٥	٩٥٣٠	فرض فلسطين ١/٢ ٢ %
٩٦٨٥	٩٣٦٠	البنك العربى - اسمية
٧٢٥	٧٠٠	الشرق للتأمين
٦٧٠	٦٧٠	مياه القاهرة تمتع
٦٣٢	٦٢٦	أنجلو امريكان نايل
٢٣٠	٢٣٠	سكة حديد الدلتا تأسيس
٨٠	٨٠	قناة المنزلة أسهم
٢٢٠	٢٢٠	مصر للطيران
٢٤٠	٢٤٠	مصر للملاحة أسهم
٧١٥	٧١٥	الفنادق المصرية عادية
١٣٥	١٣٢	فنادق وجه قبلى أسهم
٢٣٩	٢٣٩	كوم امبو أسهم
٢٧٢	٢٧٢	كوم امبو تأسيس
٢٦٠	٢٦١٦	الشيخ فضل
٢٨٠	٢٩٢	شمال
٣٠٠	٣٢٤	شيكوريل
٨٢٥	٨١٠	مصر لعلف الحيوان
٢١٥	٢٣٦	النقل والهندسة
٦٦٠	٦٠٥	مصانع النحاس
٢٤٦	٣٦٨	الملح والصودا
٢٠٥	٢٠١	أقطان كفر الزيات
١٠٢٤	١٠٢٤	البلاستيك الاهلية
٥٦	٥٦	ملح بور سعيد
١٢٧	١٣٥	تغليف اقتصادى - أسهم
٦٥٢	٦١٨	مصر للفلز والنسيج
١٢٦٠	١٢٨٦	الحريز الصناعى - اسمية
٦٥٧	٦٥٠	الورق الاهلية - اسمية
٥٥٧	٥٧٤	

## قانون المناجم والمحاجر

أعد الدكتور حلمى بهجت بدوى مشروع قانون المناجم والمحاجر وقد انتهى الوزير من الاتفاق مع شركات البترول والمعادن بشأن المسائل التي كانت معلقة بينها وبين الحكومة حول التعديلات التي سبق أن أدخلت على المشروع المذكور والخاصة بتراخيص البحث عن البترول والمعادن والمخالفات الادارية التي ترتكبها هذه الشركات وقد أمكن تسويتها على الاسس الاتية تقوم الشركات بالبحث عن البترول والمعادن بمقتضى عقود بدلا من رخص خاصة وذلك لضمان عدم الغاء هذه الرخص وكذلك لا يمكن قيام الشركات بالبحث .

وفي حالة ما اذا تبين ان هناك مخالفات ادارية من احدى الشركات في مرتين متتاليتين فيمكن اتخاذ التدابير الواجب اتخاذها في القانون العام بدلا من الاستيلاء على المناجم وهذا القانون الجديد سيتمكن الشركات من البحث عن البترول والمعادن واستغلالها وذلك بما يوفر على البلاد نحو ١٢ مليون جنيه



# شارل فورنييه - الاشتراكي الخيالي

بقلم الاستاذ جورج يعقوب

ان الفكر الاشتراكي في القرن التاسع عشر وما قبله يختلف تماما عن تلك الافكار الحديثة التي تدن بها اليوم الدول الاشتراكية . . . فالفكرة الاشتراكية الحديثة انما هي في الواقع وليدة آراء الاشتراكيين ورواد هذه الفكرة الاوائل الذين لاقت آراؤهم الهجوم والمعارضة من كل حذب وصوب . . . اذ جاءت خارقة للقواعد الاقتصادية عامة والقواعد الرأسمالية او الفردية خاصة . . .

وهذه الافكار الاشتراكية اذ نراها تتمتع اليوم بثقة كبيرة من الدول المتحضرة التي بلغت شأوا بعيدا في مضمار الحضارة والرقى ، فانما هي قد وصلت الى هذه المرتبة نتيجة لتطور الفكر البشري عامة وتناول الآراء الاشتراكية الاولى بالتهذيب والتنقيح وتفسير خباياها . . . لذلك وجب على الاقتصادي الذي يريد ان يؤرخ لتاريخ الاقتصاد الاشتراكي واعلامه الاشتراكيين ان يتناول آراؤهم الاولى التي كانت بمثابة النواة التي نبتت لتخرج لنا في الوقت الحاضر اشتراكية معتدلة لا تعتمد على القوة والبطش ، وانما هي في الواقع صورة جديدة عادلة للنظم الديمقراطية المتقدمة . . . وان كانت آراء الاشتراكيين الاوائل تبدو في الكثير من الاحيان على جانب كبير من الغرابة ، بل لا اكون مغاليا اذا قلت ان البعض كان يتهم اصحابها بالخيل والجنون كما حدث مع الاشتراكي الفرنسي شارل فورنييه - الذي نحن بصدد الكلام عنه ، مما دعاهم الى تسمية اشتراكيته بالاشتراكية الخيالية ، الا انني ارى انه من الضروري جدا ان نبحث مثل هذا اللون من الاشتراكية وان ندرسه دراسة وافية حتى نصل الى الاشتراكية الصحيحة التي تخدم صالح الافراد والجماعات ، وتخلق منها وحدة واحدة متماسكة ترضى مصالح المجموع قبل الفرد . . .

\*\*\*

وشارل فورنييه كواحد من هؤلاء الاشتراكيين الاوائل الذين خدموا فعلا الاشتراكية ، لم يكن يعرف شيئا عن الاشتراكية في بادئ الامر ، فقد ولد في السابع من ابريل عام ١٧٧٢ ولم يكن العالم بعد قد عرف الاشتراكية بمعناها الواسع مثلما عرفه في اوائل القرن التاسع عشر بعد ظهور اعلام الاشتراكية مثل ماركس وانجليز وغيرهما ، بل كان هو احد ثروة فرنسا الذين يملكون الاموال المكسوسة والثروات الضخمة . . . وهو بعد قد ورث عن ابيه الذي كان يتاجر في الاقمشة ، تجارة ومعها ثروة هائلة . . . وقد استطاع شارل اذ ذاك ان يتلقى تعليميا عاليا وثقافة ممتازة في كلية مدينة « سانسون » التي ولد فيها . . . ثم هو بعد ان يتم دراسته في هذه الجامعة يقوم بتجولات واسعة النطاق في كل من المانيا وفرنسا

وهولندا ، يتفقد احوال شعوبها ، ويدرس الكثير من عاداتهم وطبيعتهم مجتمعاتهم . . . ولا يكاد يعود بعد ذلك الى ليون ليقيم فيها حتى يفقد ثروته الطائلة عندما وقعت مدينة « ليون » في ايدي الثوار الفرنسيين الذين اطاخوا برقاب الاترياء الفرنسيين واستولوا على اموالهم . . .

فقد شارل ثروته اذن . . . فمن اين له بعد ذلك بالمال اللازم له ليمول به تجارته ؟ ان شارل لم يكن يعرف كيف يمول تجارته بعد هذه الخسارة الفادحة التي اصابتها فقرر ان يدخل في خدمة الجيش ليمكث عامين يطرد بعدهما منه نظرا لاعتلال صحته . . .

وفي عام ١٨٠٣ استطاع شارل ان ينشر مقالا ملحوظا عن السياسة الاوربية جذب اليه انظار الكثير من الفرنسيين وخاصة نابليون بونابرت الذي اهتم بما كتبه فورنييه عن احداث العالم المقلبة التي تناولها شارل في مقاله بالبحث والدرس . . .

وفي ليون ، وبعد خروجه من الجيش استطاع فورنييه ان يلتحق بخدمة احد المحال التجارية ليقع بصره على اخطر الوان الفس التجارية وطمع الانسان الزائل فنفرت نفسه من هذه السرقات الدنيئة ، ولكنه اخذ يعمل على اصلاحها . . . وكان الفشل حليفه في النهاية . . . اذ كان يعتقد ان اصلاح المجتمع لا يمكن ان يكون نتيجة الجهود الفردية ، وانما هو يستطيع ان يتخذ طريقه بخطى ثابتة اذا ما قامت الاتحادات الصغيرة تدعو لنشر رسالته التي كانت تنشد الحرية قبل كل شيء . . .

واذا كان شارل يرى ان عمله في هذا المتجر اصبح لا يتناسب ومذهبه الاصلاح ، وانه قد اصبح في مقدوره ان يكسب دخلا عن طريق المضاربة لحسابه الخاص ، يكاد يغطي مصروفه ، نراه يترك هذا العمل في غير تردد او ابطاء . . . ثم هو لا يلبث ان يكرس كل جهوده لان يتم عمله الاول في تنظيم المجتمع . . .

وفي فجر حياته ، وبينما كان منغمسا في التجارة كان شارل قد تأثر الى ابعد مدى باعتقاده ان تنظيم المجتمع عن طريق القواعد الفردية انما هو تنظيم ناقص بل فاسد ، ثم هو يقول ان المجتمع لا يمكن ان يصلح امره الا اذا كان التعاون والتآزر هو السبيل الاول لهذا المجتمع الذي يريد لنفسه النجاح والفلاح . . .

وفي مشروعه الذي اوضحه بالتفصيل في اول عمل له عن تاريخ المجتمع الذي نشر عام ١٨٠٨ نراه يقسمه الى اربع مراحل من التطور هي الوحشية والهمجية ، والاقطاع والمدنية ، ويقصد فورنييه بالمدنية النظام البورجوازي الذي ظهر ابتداء من القرن السادس عشر . . . وقد كان مشروعه هذا يحمل بين طياته نظاما فيه شيء من الفلسفة ومذهبا اقتصاديا خاصا . . . فقد كان يشرح في فلسفة ظاهرة وفي شيء من التساهل اللغوي ما يسمى

« بالتفاضل الطبيعي » فالمجتمع الانساني لن يصيبه تقدم الا اذا اقيم صرحه على اساس من العاطفة الانسانية ، فهي وحدها الطريق الممكن الى السعادة والفضيلة . . . وهو يقول كذلك بان الانسان جزء من الطبيعة وان شرور العالم التي تحدث بين يوم وآخر ، انما تنجم في الواقع عن عدم اشباع الرغبات الطبيعية والشعور الغريزي في الانسان ، وان الشر انما هو وليد التقدم الانساني الذي يسمى بالمدنية التي ضلت سبيلها الى شرائع الخالق ونواميسه التي بنيت على اساس من العطف والمحبة . . . لذلك فقد كان شارل يرى ان الصلة بين الانسان من جهة والطبيعة من جهة اخرى وبين الخالق قد تفككت وانقطعت ، وصارت الشقة بينهما ما يقرب من خمسة آلاف سنة امتلات بالشرور والبغضاء التي اوجدها سوء فهم الفرد . . . وهو يرى كذلك ان الطريق الوحيد لخلاص الانسان مما هو فيه شرور ان ينشئ للجماعة نظاما يقوم اساسه على المتعة ، وان يعطى الفرد فيه الحرية كل الحرية في عمله بحيث يكون التوافق في رغباته واحاسيسه هو الاساس الاول الذي يرتفع عليه صرح العمل والانتاج . . . ثم هو يرجع بعد ذلك كله الى ضرورة تحكم العواطف في المجتمعات الانسانية . . . ويقول فورنييه ان نظرية العاطفة هي اكتشافه الوحيد الذي جعله يقف جنبا الى جنب مع المعالم العظيم « اسحق نيوتن » مكتشف نظرية الجذب والتعاطف بين اجسام المواد . . . ثم هو يشير بعد ذلك الى ان العاطفة انما توجد في اربعة اشياء فقط في هذا العالم هي ، المجتمع الانساني ، حياة الحيوان ، الحياة العضوية واخيرا عالم المادة . . .

وكي يدعو فورنييه الى عقيدته هذه ، وكى يظهرها الى عالم الوجود كان يرى انه لا مخلص من اعادة بناء المجتمع على اسس جديدة حتى يضمن ان يكون بناؤه على اساس متين من التنظيم الاشتراكي الذي كان يبغيه لمجتمعه . . . وهو يرى كذلك ان التعاون والوحدة بين افراد المجتمع الواحد لا بد وان يكون مقصد الجميع في حياتهم حتى يرفعوا من شأن مجتمعهم . . . ولم يكن الاخر يقف عند حد ايجاد التعاون بين الناس ، بل ان فورنييه كان يرى ان التعاون من الناحية الاقتصادية هو اكثر نفوذا من الفردية ، ولهذا يرى ان المجتمع كوحدة تقوم على اساس متين من التعاون الذي يتمشى مع طبيعة الانسان لا بد وان ينقسم الى مجموعات صغيرة تضم كل منها ١٦٠٠ شخص ، تعيش في مكان واحد ، ويخصص لها مساحة من الارض تقوم بزراعتها واستثمارها . . .

وهو يقصد من وراء ذلك ان تتاح الفرصة لكل فرد لان يجد العمل الذي يوافق أهواءه ويتفق مع ذوقه . . . ويجلب له في كل وقت السرور والانشرح . . . حتى يصبح العمل عنده متعة ، ثم هو يطلب كذلك ان تتاح فرصة اكبر امام كل فرد فيبيع له التنقل من وظيفة الى اخرى



## في المكتبة الاقتصادية

### (( السياسة والاستراتيجية ))

#### في الشرق الاوسط

للاستاذ حسين فوزى النجار

كسبت المكتبة العربية اخيرا سفرا جديدا عنوانه « السياسة والاستراتيجية في الشرق الاوسط » ألفه الاستاذ حسين فوزى النجار . وقد حاول المؤلف ان يعين مقومات السياسة والاستراتيجية في هذه الرقعة الحيوية من العالم ، فعالج امور كل دولة من الدول العربية ولم ينس ان يحيط بالامارات والمشيخات الصغيرة الواقعة على اطراف شبه الجزيرة العربية ، فتابع التاريخ الحديث لهذه الاقطار وسائر النهضة الاقتصادية والصناعية لها ، واستنبط من التاريخ والصناعة مقومات السياسة الاستراتيجية .

والكتاب مؤلف في ظل الجو المطهر الجديد لمصر ، ولذلك خلا مما كان يعاب دائما في مؤلفات الذين يكتبون عن السياسة المعاصرة ، فلم يكن رائد المؤلف ان يتملق او يمتدح او يجامل على حساب الحقائق ، بل اراد ان يكون معتمدا بنزاهة العالم المدقق محترزا من الميل مع الهوى .

أضف الى ذلك ان الاستاذ النجار لم ينسق مع تيار اصدار احكام رخيصة في الموضوعات الخطيرة ، بل كان يدرس كل موضوع من نواحيه وزواياه ، فلا يدع ناحية دون ان يعطيها ما تستاهله من عناية وتدبر . فقد كان العقل والمنطق رائدا للمؤلف لا الهوى والعاطفة . كما انه كان يغلب الواقع على الخيال ، وكثيرا ما أضلنا الخيال المفرط ولا سيما في امور الاقتصاد .

وليس هذا الكتاب سوى طليعة لكتب اخرى ينتوى المؤلف اخراجها تباعا . ولا ريب في ان المكتبة الاقتصادية لتفتبط بصدور هذا الكتاب في حينه .

بعد يوم آمل ان يتقدم احد الراسمالين ليحقق له امر هذا المجتمع الاشتراكي الذي دار بمخيلته واستحوذ عليها .. ولكنه كان الفشل الدريع الذي لازمه في حياته .. !!

ولكن ذلك الفشل لم يكن مسبة في جبهة الرجل في يوم من الايام .. فالرجل الذي يعمل ويفشل خير من الذي لا يعمل وينجح .. ولكي نعرف قيمة القواعد التي بنى عليها فورييه مشروعه الاشتراكي لا بد لنا من ان نرجع الى مقالاته عن الاشتراكية والشيوعية ، ولكن يجب علينا قبل كل شيء ان نضيف كلمة واحدة الى شخصيته والى عمله ، فقد كان فورييه رغم كل ما ينسب اليه من انه كان خياليا اكثر من اللازم ، شديد الحساسية بادواء المجتمع وكان بعيد النظر في ان المجتمع لا يمكن له ان يجيء عليه اليوم الذي يتخلص من شروره الا اذا هدم وبنى من جديد .. ولكن الامر الوحيد الذي فشل فيه فورييه هو الطريق الى الاشتراكية .. ذلك انه لم يتحقق من ان عيوب المجتمع الحقيقي لا يمكن ان تقاس نتائجها بأى حال من الاحوال بنتائج مشروعه الخيالي .. واهم من هذا كله ان الرجل في مشروعه الذي كان يبدو خاليا اكثر من اللازم مما حدى بالكثيرين ان يصفوا فورييه بأنه قد أصيب بالخلل العقلي ، كان ينشد ان يحقق مبدأ التعاون بين افراد المجتمع وان يطالب بالمساواة التامة في تنشئة الصغار وفي معاملة المرأة والرجل ، ثم بعد ذلك نراه يبرر في حزم وقوة حق الفرد في العمل .. هذا هو الحق الذي كان يرى انه حق من حقوق الافراد الطبيعية .. ومن ثم فقد حاول ان يعمل على تحقيقه بكل ما اوتي من قوة .. ان الاشتراكية الحديثة لتدين لفورييه بالكثير وان بدت مخالفة لاشتراكيته الخيالية !!

جورج يعقوب

معهد الصحافة

### صندوق النقد الدولي وفنلندا

تدل التقارير الواردة من واشنطن على أن الحكومة الفنلندية قد اشترت من صندوق النقد الدولي ٥٤ مليون دولار أمريكي في ديسمبر الماضي كما عقدت اتفاقا آخر مع الصندوق تعهد الصندوق بمقتضاه ان يبيع لها في اى وقت تشاء خلال الستة اشهر التالية مبالغ اخرى لاتزيد في مجموعها على ٥ ملايين دولار وقد استعملت فنلندا حقها في هذا المضمار فاشترت في يناير مليونين من الدولارات . والمهم في هذا الصدد هو ان الصندوق قد عدل عن سياسته القديمة التي كانت تقضى بأن تتقدم كل دولة ترغب في شراء بعض الدولارات منه بطلب خاص يعرض على حدة واصبحت السياسة الحالية ان يفتح الصندوق للدولة ما يشبه الاعتماد الصرفي تسحب عليه متى شاءت داخل الحدود المتفق عليها دون قيد ولا شرط .

دخل المجموعة الواحدة .. وفورييه لم يقصد في مشروعه هذا ان يطيح بالملكية الخاصة ، فهو يبيعها ، ولا يرى بأسا في ان تمتلك العائلة الواحدة الكثير من المنازل او الاراضي ، بل انه لا يرى بأسا كذلك في ان يكون بين افراد المجموعة الواحدة الفنى والفقر على السواء ، يعملان جنباً الى جنب ، ولعل هذه المسألة هي اضعف ما في مشروع فورييه اذ انه ازاء اباخته للملكية وموافقته على ان يقسم فائض عائد العمل بين كل من الراسمال الذي جمع عن طريق الاكتتاب لتمويل مشروعه هذا ، وبين كل من جهود الفرد وعمله ، وبين موهبته وخبرته بنفسه ٥ : ٤ : ٣ ، مما جعله يظهر بصورة مثناضة تخرجه من زمرة الاشتراكيين الا ان اهم ما يلفت النظر في كتابته هو تفسيره التاريخي للمجتمع .. ونظرياته عن مراحل التطور التاريخي التي تعتبر بحق الخطوة الاولى في التفسير المادي للتاريخ ..

ولم يلق مشروع فورييه الذي وضعه لاعادة تنظيم المجتمع وبنائه من جديد قبولا عاما عندما ظهرت نظريته في اول الامر .. وفي عام ١٨١٢ عندما توفيت والدته وآل اليه ميراث لا بأس به استطاع ان يترك عمله في ليون وينتقل الى « بيللى » ليتم عمله الثاني .. وفي عام ١٨٢٢ استطاع شارل ان ينشر في جزأين مؤلفه الضخم عن الجماعات المنزلية ، ثم نشر له ملخصا بعد ذلك .. ثم لم يلبث ان انتقل الى باريس مؤملا ان يكون أحد الراسمالين الثراة قد اقتنع بفكرة مشروعه المقترح وحاول تحقيقه ، ولكنه اذ كان قد خذله الامل عاد حزينا الى ليون .. ولكنه لم يفقد شجاعته .. وفي عام ١٨٢٦ زار باريس مرة ثانية ، واذا كانت نسبة كبيرة من امواله التي ورثها عن والدته قد نفدت في طبع مؤلفه الاخير ، فقد قبل ان يعمل في وظيفة كاتب باحدى المؤسسات الامريكية .. وبين عامي ١٨٢٩ ، ١٨٣٠ ظهر له اعظم مؤلف يعرض افكاره الاشتراكية وهو كتابه عن « العالم الصناعي الجديد .. » ولما حل عام ١٨٣١ قام على نقد مذهب كل من « سانت سيمون » « واوين » في الاشتراكية ، ومنذ هذه اللحظة وكتابة فورييه بدأت تستلفت اليها الانظار .. فالتف حوله بعض من التلاميذ ، وكان « فيكتور كونسيدران » اكثرهم ملازمة له بل واعظمهم عملا في مدرسة فورييه ، فقد اضطلع بهذيب آرائه وتوضيح مقاصده واهدافه بعد وفاته ، ونشر في عام ١٨٣٤ اعظم انتاج دون شك لمدرسة فورييه عن « الحظ الاشتراكي » ، وكانت الصحيفة التي انشأتها هذه المدرسة قد بدأت منذ عام ١٨٣٢ تنشر وجهات نظر مدرسة فورييه وتؤيدها بالحجج والاقاويل .. ولكن نجاحها لم يكن عظيما .. وخلاصة بعد ان تحولت من اسبوعية الى شهرية في عام ١٨٣٣ ، ولم تلبث ان توقفت عن الصدور في عام ١٨٣٤ ، ولكنها عاودت الظهور بعد ذلك بعامين واصبحت صحيفة يومية في عام ١٨٤٣ ، ولكنها لم تلبث ان الغيت في عام ١٨٥٠ .. ولم يعيش فورييه ليرى صحيفته وهي في اوجها .. !

.. قلنا ان فورييه كان يعيش على امل ان يرى مشروعه وقد تحقق ذات يوم واصبح في حيز التنفيذ ، لذلك نراه في عام ١٨٣٢ يشتري ضيعة واسعة في « كوندى » بجوار غابة « رامبولت » لبنى عليها مجتمه الاشتراكي الذي كان ينشده ، ولكنه يفشل اذ لم يكف المال الموجود معه ، فينقسم صرح هذا المجتمع وتكفل جهوده بالفشل الدريع .. ولكنه لم يفقد شجاعته ، بل ظل يثابر ويكد حتى يوم مات في اكتوبر عام ١٨٣٧ ، فقد كان يعيش يوما



# « سنقرض من الداخل ومن الخارج »

## تعالى على محاضرة الدكتور عبد الجليل العمري

بيضة . فالمال لا يذهب بل يلد مالا يرد الدين وفائدته ويبقى أثره حالدا في اقتصاد البلاد وصناعاتها .

والبنك الدولي للانشاء والتعمير حريص على أن تكون جميع الاموال التي يقرضها أموالا منتجة ، ولذلك يأبى أن يقدم قرضا مهما ضوئت قيمته قبل أن يطمئن الى أن هناك مشروعات فعلا ، وأنها مشروعات سليمة من الناحية الفنية ، وأنها مشروعات منتجة لا مطعن فيها . ثم ان البنك الدولي لا يقدم قرضا لدولة الا اذا استيقن تماما أن ميزانية هذه الدولة تعجز عن تدبير هذا المال ، وأن ميزانيات الافراد من زوى المال والاعمال تعجز عن تقصر عن تسديد نفقات المشروعات المقترحة . لأن البنك لا يريد أن ينافس الحكومات أو الافراد في الاقدام على المشروعات الاناجية . ويوم تنتفى المنافسة يحق للبنك أن يقدم مساعدته الفريدة في نوعها .

وتكاد جميع حكومات العالم تكون مصابة بداء العجز في ميزانياتها . فالميزانية البريطانية اختلت منذ قامت الحرب العالمية الثانية ولا تزال تجابه في كل عام عجزا كبيرا تحاول ادراكه بسياسة التقشف وشدة الاخرمة على البطون . وميزانية فرنسا بدورها عاجزة عجزا معيبا وجميع الازمات الوزارية التي حدثت في غضون العامين الاخيرين سببها العجز القائم في الميزانية والوسائل المتعارضة لتغطيته .

أما الميزانية الاميركية التي كانت دائما تسفر عن فائض يرحل للاعوام التالية فقد تأثرت تأثرا كبيرا بالمقتضيات الحربية للحرب العالمية الماضية ، ثم بالاعباء الجسام التي ترتبت عليها بعد انتهاء الحرب لانعاش اقتصاد أوروبا وتعمير البلدان

رؤوس الاموال فقدت نفوذها السياسي - الى حد كبير - فلم يعد احد يخشى ان تتكرر مأساة الديون الاجنبية في مصر التي اتخذت تكأة لبسط الامتيازات الاجنبية في وادي النيل .

أضف الى ذلك ان الابواب التي تنفق فيها أموال القروض اليوم تختلف عن تلك التي أنفقت فيها القروض التي استدانها الخديو اسماعيل . فالخديو السابق اقترض لينشئ حديقة للحيوان ، ويقيم حفلة باهظة النفقات لافتتاح قناة السويس ، وليبنى لنفسه قصورا وعمارات في كل زاوية وركن ولينشئ دارا للاوبرا الملكية وغير ذلك من ابواب الانفاق الذاهبة الزائلة . أما القروض التي تمقذ اليوم ، فانها ستصرف في ابواب الانتاج الجديدة بحيث يصبح كل قرش كاللدجاجة البيضاء التي تبيض في كل يوم

نشرنا في غير هذا المكان نحيصا للمحاضرة التي القاها حضرة الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية والاقتصاد متحدثا فيها عن الدخل القومي كيف يمكن زيادته .

وقد كان من أبرز النقاط التي أوردتها حضرته في المحاضرة قوله ان مصر ستقرض من الداخل ومن الخارج حتى تستطيع أن تضطلع بجميع تبعاتها في عصر النهضة هذا . ولا ريب في أن هذا التصريح جرى من وزير المالية ، لان البعض كان لا يزال يعتقد أن في الاقتراض منقصة وعيبا ، وأن كرامة الدولة تتعرض لهوان اذا طلبت قرضا من دولة اجنبية كبيرة الموارد أو من مؤسسة دولية لها مقدرة على اقراض الدول .

فليس الاقتراض معرة للدول التي تقدم عليه . وقد تبين من الاحصاءات الاخيرة أن البنك الدولي للانشاء والتعمير منح ج عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ قروضا عددها ١٩ قرضا لستة عشر بلدا منها الدول الكبيرة والدول الصغيرة . كما ان معظم دول العالم صارت اليوم مدينة بالقروض لغيرها من الدول . فبريطانيا مثلا اقترضت من أميركا ومن كندا ومن استراليا . ودول أوروبا جميعا غارقة في الديون الاميركية التي تتحول بالتدريج الى هبات لا ترد . وسوريا ولبنان أقدمتا أخيرا على الاقتراض من المئكة العربية السعودية ، ويقال ان شيخ الكويت لا يمانع ان يستثمر حصيلة الزيت الضخمة التي يتسلمها في كل عام في تقديم قروض للدول العربية التي هي في عدن الى رؤوس الاموال .

والذي شجع ويشجع دول العالم اليوم على قبول القروض ، هو أن الحكومات صارت تفرق بين القرض المالي والنفوذ السياسي ، كما أن

### ايرادات شركة القنال

اذيع من باريس ان ايرادات شركة قنال السويس بلغت في شهر يناير ٢٢٦٩١.٠٠ جنيه مصرى مقابل ٢١٧١٤.٠٠ جنيه في شهر ديسمبر ١٩٥١ ومقابل ٢٢١٧٢.٠٠ جنيه في شهر يناير ١٩٥٢

وبلغ عدد السفن التي عبرت قنال السويس في شهر يناير الفائت ١٦٢٤ سفينة جملة حمولتها ٧٢٨٦.٠٠ طن مقابل ٩٨٧ سفينة جملة حمولتها ٧٣٢٠.٠٠ طن في شهر ديسمبر ١٠٥٠ سفينة مجموع حمولتها ٧٢٤٩.٠٠ طن في يناير ١٩٥٢



والهيئات الخاصة أن تتولاها بنفقات أقل وباجادة تامة . فليس التأمين دائما الهدف الامثل لدولة لا تزال تعترف بعجزها الاقتصادي ، ومن الخطأ أن يحسب الناس الدولة قادرة على أن تصنع جميع المعجزات الاقتصادية بين عشية وضحاها .

وإذا كان لابد من الاقتراض ، سواء من الداخل أو من الخارج ، فيحسن أن يكون الاقتراض المرحلة الأخيرة أو المرحلة الأولى . أعني أنه بعد أن توضع تصميمات المشروعات

وبعد أن تبحث من جميع النواحي الفنية والعلمية والمالية ، وبعد أن يعرف مدى قدرة الأفراد والشركات على النهوض بها يمكن التفكير في عقد القروض الداخلية أو الخارجية . والقروض ، كما أسلفنا ، ليست عيبا ولا منقصة . بل إن القروض خير من التوسع في فرض الضرائب . لأن القروض الداخلية تمتص الفائض من المال في أيدي أصحابه أما الضرائب والتمغفات المختلفة فانها تمتص من المال الضروري عند صاحبه .

وقرض فلسطين وغيرها . غير أن المال السائب في أيدي الاثرياء لم يعد اليوم كما كان قبلا ، ورب هذه تكون عقبة في سبيل القروض الداخلية ، ولكنها عقبة يمكن تذليلها إذا عرفنا أن الاموال المستثمرة في الاراضي الزراعية الواسعة ستضطرب الى البحث عن أوجه أخرى للاستثمار بعد تطبيق مشروع اصلاح الزراعي وعندئذ يمكن اجتذابها عن طريق القروض .

ولكن هناك رأيا آخر يقول أن الحكومة تحمل نفسها أكثر مما ينبغي أن تتحمله ، فكثير من المشروعات التي تنهوى الحكومة القيام به ، يمكن أن يعهد الى الشركات - من أجنبية ومحلية - القيام به . والشركات قادرة على تدبير المال اما سائبا وآما في هيئة أدوات ومعدات ، واما كخدمات . وكثير من المرافق العامة التي تتولاها الدولة وتكلفتها نفقا باهظة ، يمكن للشركات

المخربة . فعرفت الميزانية الاميركية عجزا أصبح اليوم دائما في حساباتها ، ويبدو أنه عجز سيبقى بين ارتفاع وانخفاض ما دامت حالة العالم مقلقة ، فلا هي حالة سلام ولا هي حالة حرب .

وما دام هذا شأن معظم ميزانيات الدول ، فان من العسير ، ان لم يكن من المتعذر ، محاولة الاقتراض منها ، ولكن هناك من الهيئات الخاصة والبنوك غير الحكومية ما يستطيع أن يقرض الحكومات الأجنبية قروضا كبيرة نسبيا . فبنك « تشيز » الاميركي مثلا ، يستطيع أن يقرض الحكومات ، كما فعل من قبل . ومثله كثير من المنشآت الاقتصادية على جانبي المحيط .

اما الاقتراض الداخلي ، فقد حاولته مصر غير مرة فأصابت نجاحا وأقبل الناس على استثمار أموالهم في قروض القطن والقرض الوطني

## شركة مصر للغزل والنسيج

مصر - القاهرة



مركزها الرئيسي - القاهرة

مؤسسة مصر الكبرى

فان إنتاجها الإنتاج الوطني

في متانة القماش

في ثبات الألوان

في رخص الأسعار

الإنتاج الذي يطعم الوطن

في جميع المولدات التجارية



# اعانة مزايده النقل فى القاهرة

## البلدية تستبعد العطاءات الوحيدة استنادا للائحة المخازن

سرت الجرائد الصباحية أن المجلس المؤقت لبلدية القاهرة قد اجتمع أخيرا للبت فى العطاءات المقدمة من شركات الاتوبيس المصرية فى عملية مزايده استغلال المجموعات السبع لخطوط القاهرة وأنه قرر التوصية بقبول ثلاثة عطاءات منها وهى التى تناقشت فيها الشركات واعادة المزايده فى المجموعات الاربع الباقية ، وقد استند المجلس فى ذلك الى حكم عتيق فى لائحة المخازن مقتضاه استبعاد العطاءات الوحيدة ولكن الحقيقة أن المجلس قد صدر فى هذا القرار عن رغبة ملحة فى حمل الشركات على المغالاة فى تقدير الاتاوة التى تحصل عليها البلدية فهو ما يزال يعتبر مرفق النقل العام موردا من موارد الايراد للبلدية ناسيا أن اقتضاء الاتاوات الكبيرة لا يمكن أن يكون الا على حساب الخدمة العامة ومصالح الجمهور وأن القاهرة هى العاصمة الوحيدة فى العالم التى لا يتولى فيها المجلس البلدى اعانة شركات النقل ويبدو أن المجلس البلدى المؤقت وقد جعل مقدار الاتاوة هو العامل الاول فى المفاضلة بين العطاءات قد تأثر بما اتجه اليه مقدموها من خفض نسبتها عن النسب المعمول بها الآن والواقع من الامر أن ارتفاع الاتاوة التى تقتضيها البلدية والحكومة من قبلها قد كانت هى العامل الاول فى هبوط مستوى النقل بالسيارات فى العاصمة الى الحد الذى كانت عليه قبل سنة ١٩٥٢ وكانت السياسة التى انتهجتها الحكومة والبلدية من بعدها قد أدت الى احجام شركات من أكبر الشركات المتخصصة فى شئون النقل عن التقدم فى المزايده كما أدت الى اعسار بعضها الآخر واضطرارها الى التخلف فضلا عما عمدت اليه الحكومة من اعانة الشركات المرة بعد المرة لاستمرارها فى

الاضطلاع بهذا المرفق الحيوى . ولئن كانت الاتاوة فى النسب الحالية التى تتمسك بها البلدية محتملة على كره فى نظام الترخيصات المؤقتة المعمول به الان فانها تصبح فى نظام الالتزام المنظم بقائمة الشروط الجديدة نوعا من التعجيز اذ كانت الاعباء التى وضعتها هذه الشروط على عاتق الملتزم تزيد أضعافا عن الزاماته الحالية هذا فضلا عما يترتب على زيادة الخطوط وخفض التعريفة من نقص ملموس فى الايرادات .

على أن الذى ترتب على قرار المجلس من استبعاد العطاءات الوحيدة بعد الذى بذله مقدموها من دراسة واعداد وجهد فى تدبير وسائل تمويل هذه العملية الضخمة فى الظروف الاقتصادية الحالية انما هو ابعاد هذه الشركات المصرية نهائيا عن ميدان نشاط مارسسته زمنا طويلا فخبرته ذلك لان الذى كابدته هذه الشركات فى سبيل خلق جو من الثقة والاطمئنان لدى أصحاب رؤوس الاموال الاجانب ووكلاء المصانع وما أدته كى تكون عطاءاتها جدية كل ذلك ينهار من أساسه اذا ما أعيدت المزايده ويتعذر على الشركات مداركته أو تعويضه

وقد نظر المجلس فيما يبدو الى الامر من زاوية واحدة هى زاوية الاتاوة ولم يوجه اهتماما الى القدرة الفنية والمالية للشركات ولا الى مدى استعدادها وماضى خدماتها فأقصى فيمن أقصى شركة أخوان مقار والشركة الدولية للنقل والهندسة ( كروب ) وشركة السيارات الاهلية ( على صالح والطرابلسى ) ولعلها كانت من أولى الشركات بالرعاية والتقدير .

وقات المجلس كذلك حكم من

صميم أحكام العقد مقتضاه قصر الربح الذى يعود على الشركات على ١٠ ٪ من رأس المال المستغل ووجوب تخصيص الذى يزيد عن ذلك الحد لتحسين المرفق أولتخفيض التعريفة فهو بذلك قد قدم مصلحة البلدية المالية على مصلحة جمهور المنتفعين

والمزايده التى كان المجلس يصدر الفصل فيها هى التجربة الثانية لاستناد هذه العملية الضخمة الى ملتزمين فقد فشلت المزايده الاولى فشلا كليا كنتيجة لثقل الاعباء التى تضمنها قائمة الشروط والالتزامات ولم تتقدم فى المزايده الثانية بعد تعديل الشروط سوى الشركات المصرية الحالية بغير منافس من الخارج فلو أنها كانت متواطئة كما يتهمها البعض لما بدا أثر للتنافس بينها ولو فى المجموعات التى أقر المجلس الموقر العطاءات المقدمة فيها .

وقد كانت الشركات تؤمل أن يكون تجربة السنوات الخمس الماضية قد أثمرت وأن تكون البلدية قد انتهجت سياسة جديدة أساسها الحرص على تحقيق المصلحة العامة أولا ولو اقتضاها ذلك التنازل عن اقتضاء الاتاوة أصلا لمصلحة جمهور المنتفعين بتيسير وسائل النقل ورفع مستواها والاخذ بيد القائمين عليها الذين رصدوا رؤوس أموالهم وكبرسوا جهودهم وأقاموا المنشآت الفنية الكاملة استعدادا لليوم الذى يطالبون فيه بالمساهمة فى انهاض هذا المرفق الحيوى فى عاصمة البلاد .

وأن أصحاب هذه الشركات ليأملون أن يتدارك حضرة وزير الشئون البلدية والقروية الامر مقدرا ماله من خطورة وما يترتب على انفاذ توصية



المجلس البلدى من أثر بعيد فى تنظيم وسائل النقل بالاتوبيس فى مدينة القاهرة .

\*\*\*

رد وتعقيب على تصريح

وزير الشئون البلدية

فى موضوع عملية النقل

فى مدينة القاهرة

أدلى حضرة وزير الشئون البلدية والقروية بتصريح الى احدى الصحف الصباحية جاء فيه ان تقريره الموافقة على اعادة المزايدة فى أربع من مجموعات خطوط الاوتوبيس بمدينة القاهرة . . لم يكن سببه ضعف الاتاة بل كان لانعدام المنافسة فى هذه

المجموعات . ولعل هذا التصريح يرجع الى ما اقترنت به هذه الموافقة من سزعة لم يتمكن معها حضرة من دراسة الموضوع .

ذلك لان الوزارة قد قبلت العطاءات المقدمة فى المجموعات الثلاث الاخرى على اعتبار أنه قد قام فيها تنافس بين الشركات والواقع أن الشركات التى قبلت عطاءاتها كانت قد تقدمت فى أكثر من مجموعة واحدة وقرنت عطاءاتها بشرط مقتضاه اعتبار العطاء كأن لم يكن اذا قبل العطاء المقدم منها عن المجموعة الاخرى التى تهتم لها الشركة وأنه يبقى بتحقيق الشرط فى كل مجموعة عطاء وحيد . فكيف تحققت المنافسة فى هذه المجموعات

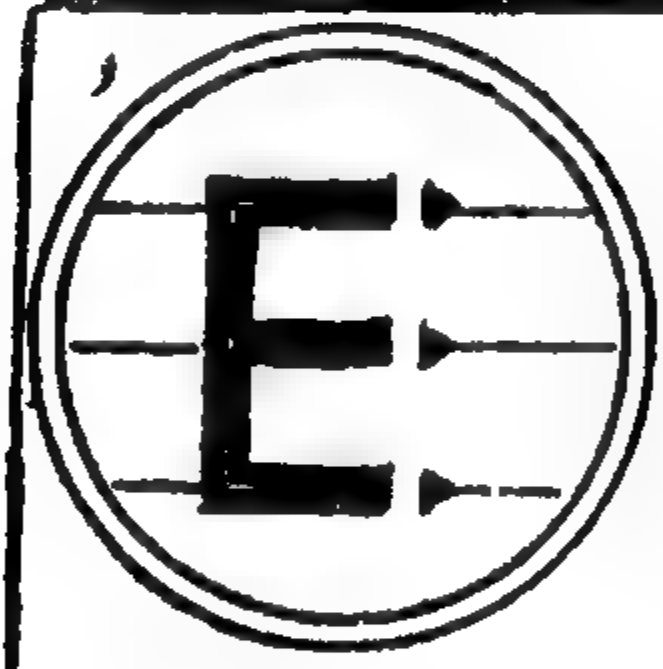
ولم يتفضل حضرة الوزير ببيان الاسباب التى حملت اللجنة على تطبيق

احكام المادة ١٤٩ من لائحة المخازن على عطاءات خاصة بمرفق عام يطرح فى المزايدة للمرة الثانية كأن الامر يتصل بتوريد أغذية أو مهمات

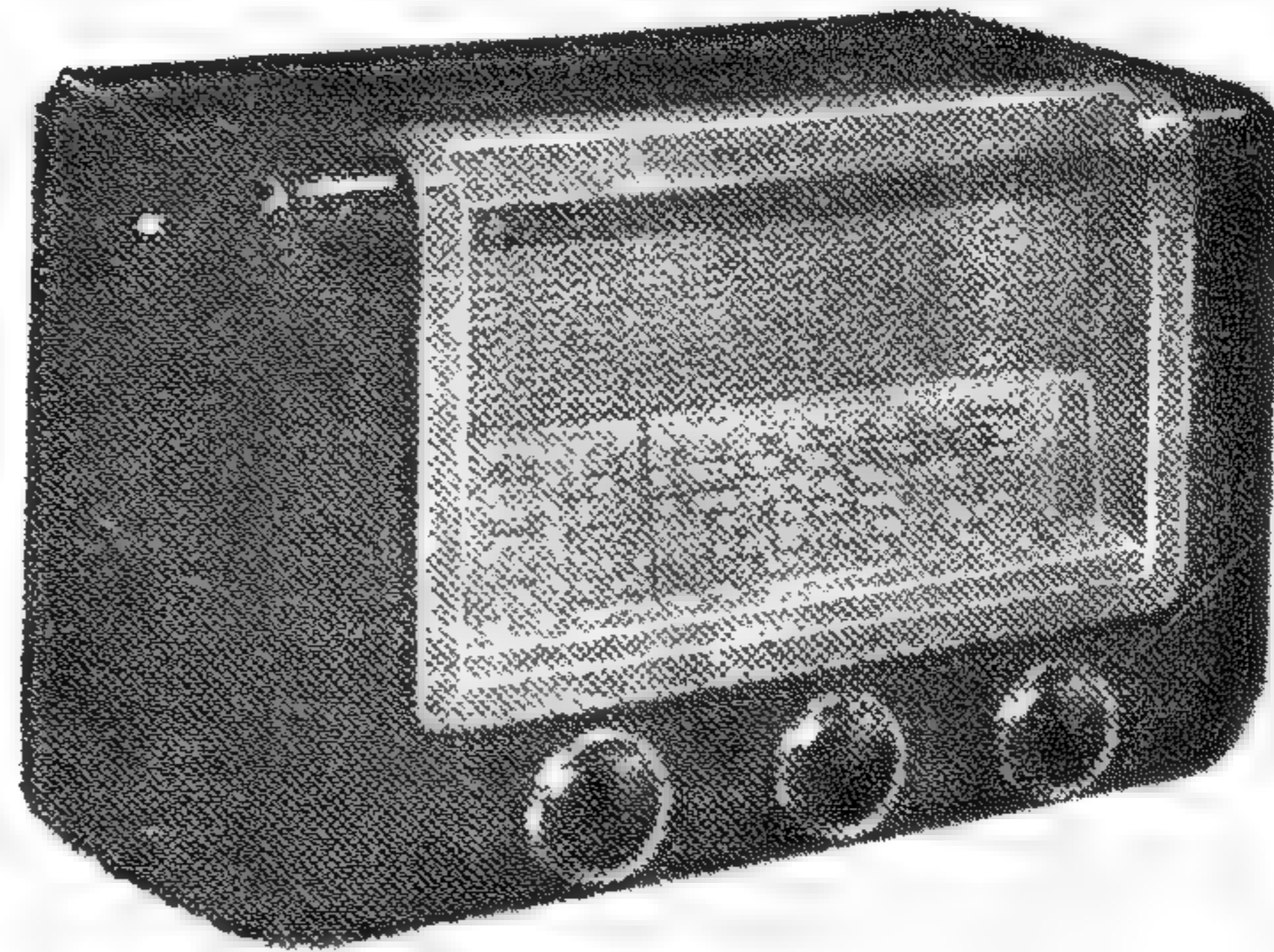
عن شركة أخوان مقار - الفريد مقار - عن شركة السيارات الاهلية - على صالح وحمادة انطرا بلسى - عن الشركة الدولية للنقل والهندسة ( كروب ) فيظى محمد دولار .

\*\*\*

ان على المجلس ان يرفعى مصاحبة هذا المرفق حق الرعاية الا اذا وجه المختصون اهتمامهم أولا الى مقدرة الجمهور قبل كل شئ وأن يرفعى الشركات من الناحية الفنية والمالية والى خبرتها ومبلغ الثقة فى ادائها لهذا المرفق اداء تظمن اليه الدولة ويرتاح له الجمهور كل الارتياح



راديو ايكو العالمى



اداة لسكر  
و  
الخيال

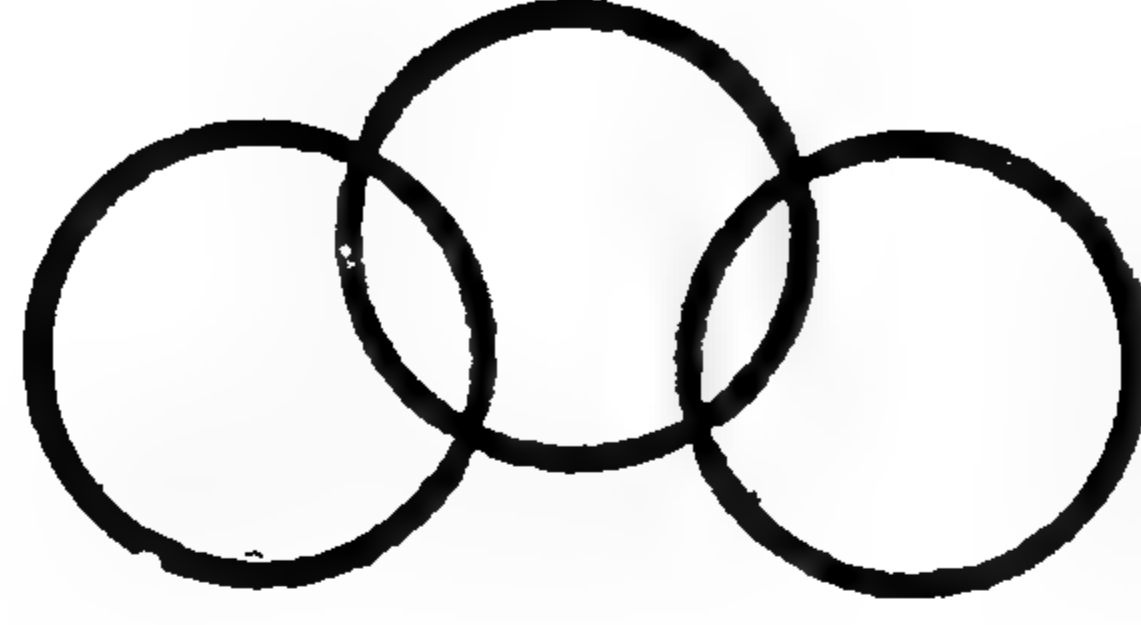
بانغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت اليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٥

٦٨٥٦٠

شركة اير مك مصر  
١٨ شارع صبرى ابو علم باشا "بركتيما" ت ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية سائنة - ومباني - راديو شطه  
راديو للسيارات ٤-٥-٦-٧ صمامات يعمل  
على التيار المتقطع المستمر - صندوق اتيو فاخر



## « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب رحمكم »

يجب أن يكون للتعاون الشجاعة الكافية كي يعترف بالخطأ الذي وقع فيه كثير من التعاونيين في أنحاء العالم وأن يمكنه الثقة في ديمقراطية تعاليمه من أن يصحح أخطاءه وينبه رجاله إليها فيأخذوا حذرهم ولا يقعوا فيما وقع فيه غيرهم فتفشل جمعيتهم فليس الوقوع في الخطأ عيب وإنما العيب أن لا يعترف المرء بالخطأ فيصححه بل أن الخطأ إذا اكتشف وعولج يهدي إلى الصواب . فمن الأخطاء الضارة بالحركة التعاونية مثلا .

١ - أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مختلفين دائما غير أكفاء لا تهمهم مصالح الجمعية بقدر اهتمامهم بمصالحهم فيها أو بالحاق أقاربهم في خدمتها .

٢ - أن يكون مدير الجمعية وموظفوها غير صالحين للعمل المسند إليهم وتنقصهم الصفات المطلوبة لنجاحه كالأمانة والنشاط والكفاءة .

٣ - عدم الاهتمام بشرح التعاون للأعضاء وتعليمهم مبادئه ليتبعوها وليؤمنوا بها .

٤ - عدم المحافظة على ولاء الأعضاء للجمعية .

٥ - سوء اختيار موقع مخزن الجمعية وعدم تزويده بالبضائع التي يقبل الأعضاء عليها أو عدم العناية بنظافته وحسن عرض السلع به .

٦ - المضاربة في الأسعار والاسراف في المصاريف البيعية وعدم مراقبة جرد المخازن وحصول عجز وتلف في البضائع نتيجة للاهمال وعدم التدريب على فن البيع .

٧ - البيع بالاجل وكثرة الأخطاء في حسابات الأعضاء وعدم الاهتمام بخدمتهم .

٨ - اخفاء الحقائق عن حالة الجمعية وصرف أرباح غير حقيقية أو منح عائد مبالغ فيه .

**الجمعية التعاونية للبترو**





# شركة مصر للحرير الصناعي

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة - مركزها الرئيسي ومحلها القانوني  
عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠٠٠٠ جنييه ممثلة في ٦٢٥٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج . م  
منها ٣٧٥٠٠٠ سهما اسميا و ٢٥٠٠٠ سهما لجامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعي ومشتقاته ومادة السيليولوز  
ومشتقاتها والاتجار في كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية  
اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة  
مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعي ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعي

الشركة الوحيدة بالقطر المصري والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعي  
ومشتقاته وتنشج يوميا

عدد	عدد
٦٥ طن من خيوط الحرير	٦٥ طن من الالياف القصيرة
١ طن من ورق مصروفان	٣ طن من حامض الكبريتيك
٥ طن من ثاني كبريتور الكربون	١٥ طن من سلوفات الصودا
	المبلورة ( ملح جلوبر )





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

النامين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

© مس. ت. ١٤ القاهرة

حافظوا على :

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



من  
الرقّة والحربى والضياء  
فى الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمى من العبث بها  
أو فقدها، وتصبح فى أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

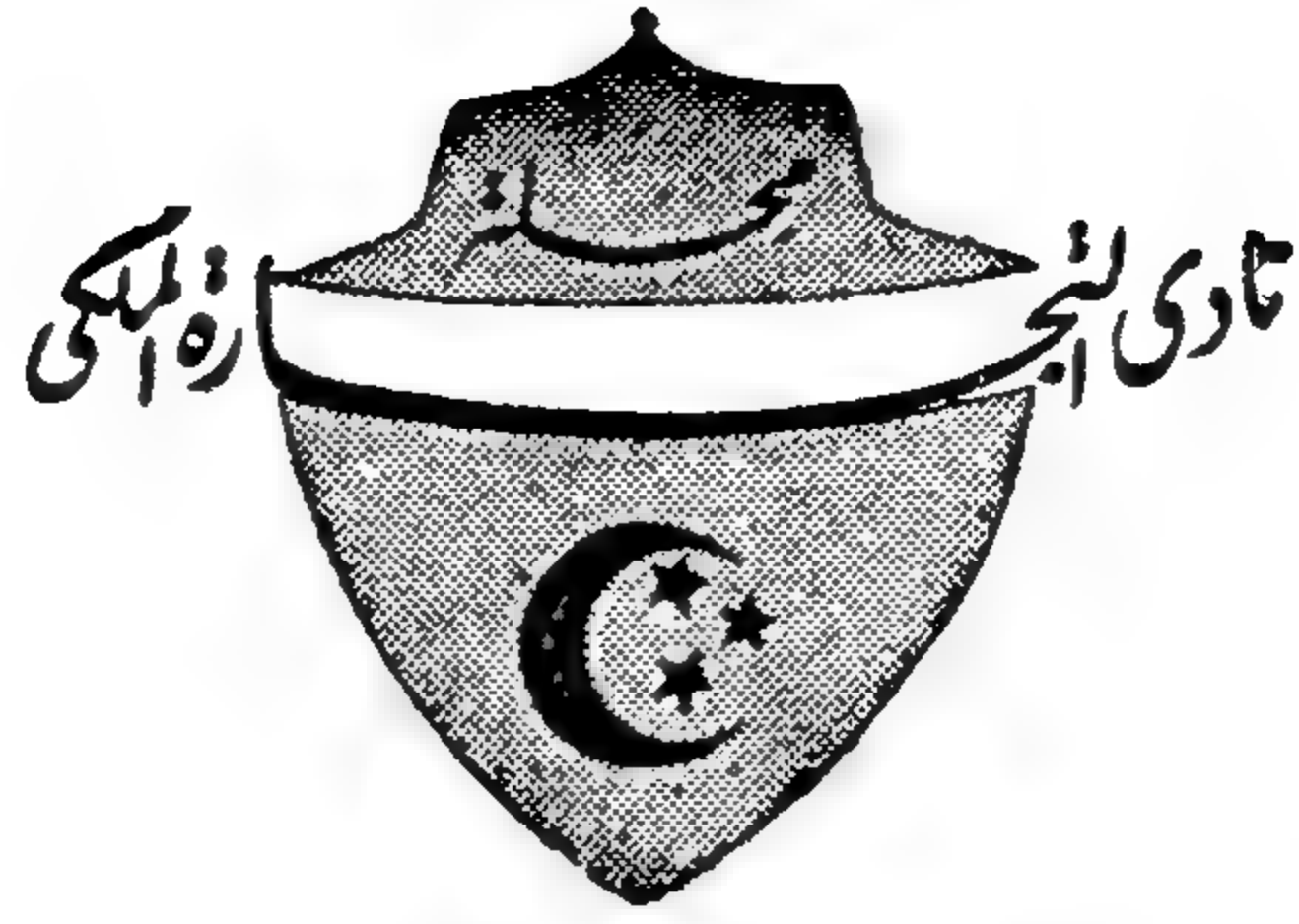
ادخل بنك مصر نظام الإبرار الليالى فأنشأ « الخزائن الليالية »  
لحفظ النقائس والمقتنيات الثمينة فى غمراوات يعمل به وفى ظروف الفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسى : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبرار فى الليل بعد قضاء السهرات ، أو لى سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسى بالقاهرة والاسكندرية





# الاقتصاد والمحاسبة

الثلث  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظة رئيس نادى التجارة الملكى  
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٤٨  
اول مارس ١٩٥٢

## اشجار الحرية

## في هذا العدد

غرس الرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب شجرة الحرية فى منطقة كوم اوشيم القريبة من القاهرة، وحذا حذوه الوزراء وأفراد الشعب من جميع الفئات لانشاء غابة القاهرة التى ستكون بذرة من بذار الرخاء فى عهد التحرير الجديد .

ولقد حدثت جميع الاقاليم حذو القاهرة فى انشاء غابتها فكانت حركة مباركة نافعة . غير ان تكديس الاشجار فى نقط محصورة لا يحقق الفوائد المرجوة من المشروع كاملة ويا حبذا لو انتشر غرس الاشجار على جوانب كافة الترع والمصارف والطرق من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب فان ذلك يعود بالخير الوفير على البلاد والاهلين . وانه لمن الخير ان تستورد مصر كل ما يازم لهذا المشروع العظيم من اشجار لان الاكتفاء بغرس الاشجار الموجودة فى المشاتل المصرية لا يضيف الى الثروة الخشبية عنصرا جديدا بل يكون بمثابة نقل الاشجار من مكان الى مكان . دون زيادة فى الدخل العام

ومصر تستورد فى كل عام مقادير كبيرة من الخشب ، لاغنى لها عنها بسبب نشاط حركة البناء والتعمير فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الاخيرة ، مع أنه كان فى امكانها أن تخفض هذا المستورد ، بل ان تسد بابه سدا نهائيا لو عكفت على زراعة الخشب فى داخل بلادها وعند أطراف مدنها وعلى جانبي قنواتها وبطول مجرى النيل .

وهذا ما تقوم به مصر الآن فى عهدها الجديد . ففى عزمها أن تستكثر من زراعة شجر الخشب ، وأن تنشئ من الغابات ما يحمي المدن من الغبار والتراب اللذين ينشالان عليهما من جبال المقطم ، وأن تجعل للمناطق المزدحمة بالسكان متنفسا طبيعيا وامتدادا من الخضرة واسعا .

ومعظم مدن العالم الكبرى لها امتداد من الغابات . فلباريس امتداد من الغابات ، ومثلها لندن وينا وجنيف . وهذه الغابات تعد ثروة مادية ، وثروة عمرانية ، وثروة صحية ، وثروة من حيث ثمار بعضها كالباح مثلا ..

وكل شجرة تفرس فى الارض هي رأس مال جديد متزايد فى غرس الحرية . ولن تزكو شجرة الحرية الا اذا كان هدفنا جميعا ان نغرس ولا نقطع ، وأن نعمل ولا نكل ، وأن نخطو الى الامام ولا نتلفت الى الوراء ، وأن نحقق كل مشروع عمراني مهماتكن نفقته .

رئيس التحرير

اشجار الحرية - لرئيس التحرير

عرض وتعليق - الميزان التجارى

- الطرق فى الشرق الاوسط

- السياحة فى مصر

حديث لسفير العراق الاستاذ

نجيب الراوى - عن العلاقات

الاقتصادية بين العراق ومصر

فى السياسة الاقتصادية - قانون

المناجم للاستاذ وديع فلسطين

اقتصاد الشرق الاوسط - تجارة

مصر الخارجية فى عام ١٩٥٢

دراسة مقارنة للميزانية -

للاستاذ فوزى رياض فهمى

فى الاقتصاد العالمى - احتياطي

المنطقة الاسترلينية - قرض

لايطاليا - انتاج السمدة

تنافس البنوك فى الشرق الاوسط

- مقال هام للتيمس

مشروع للطرق فى الشرق الاوسط

- للمستتر و.ف. مور

من الصحف العالمية -

للاستاذ احمد فريد حسن

تقرير للدكتور عبد الرزاق

صدقى - دستور زراعى لمصر

المخازن والمهمات - للاستاذ

موسى حقى

الاوراق المالية : عن النصف

الثانى من فبراير

ندوة زراعية - فى جمعية

الشباب المسيحية



## الميزان التجارى

تود جميع الدول أن تجعل ميزانها التجارى مع الدول التى تتعامل معها متوازنا بحيث لا تشول كفة ولا ترجح كفة . فاذا استوردت دولة أجنبية من دولة أخرى سلعا بمليون جنيه مثلا ، وجب أن تأخذ فى مقابها صادرات بمثل هذا القدر من المال ، والا عد الميزان مختلا ووجب تغطية مافيه من ثغرات .

ولكن المسألة الحسابية يجب ألا تكون دائما فى المرتبة الاولى لحفظ الميزان التجارى متوازنا ، ولا بد من مراعاة اعتبارات أخرى ذات صلة وثيقة بالكيان الاقتصادى كله للبلاد فلنفرض مثلا أن ميزاننا التجارى اختل مع اليابان وأنه لم يكن ثمة سبيل لموازنة هذا الميزان الا بأن تستورد مصر من اليابان لعب أطفال قيمتها خمسة ملايين جنيه ، فهل ينصح أحد بهذا ؟ كلا طبعاً ، لأن لعب الاطفال وان وازنت الحساب بيننا وبين اليابان ، الا أنها ستملا أسواقنا المحلية ببضائع غير مرغوب فيها وتفقد قيمتها بسبب كثرة المعروض منها وبسبب عدم تصريف هذه البضائع الا فى حدود معينة .

وما يصدق على لعب الاطفال ، يصدق على غيرها من السلع غير المرغوب فيها التى تضطر الدول أحيانا الى قبولها لتسوية الحساب ليس الا ولذلك يحسن بمصر دائما أن تتثبت من أن السلع التى تأخذها من دولة من الدول لموازنة حسابها التجارى هى حقيقة فى حاجة اليها ، كما يحسن بها أن تظمن الى أن السلع التى تصدرها الى الخارج تحتاج اليها هاته الدول فعلا . أما الناحية الحسابية فهى تلى ذلك من حيث الاهمية والمنزلة .

## الطرق فى الشرق الاوسط

طالما عالجت هذه المجلة مشكلة الطرق سواء فى مصر أو فى بلدان الشرق الاوسط ، باعتبارها عاملا من أكبر عوامل التنمية الاقتصادية . وقد سرنا أن نعرف أن مستشارا صناعيا أميركيا هو المستر و. ف. مور قد أعد مشروعا لإنشاء شبكة من الطرق التجارية فى البلاد العربية وأنه عرض هذا المشروع على الحكومات ذات الشأن ، وقد جاء الى مصر أخيرا وقابل رئيس الوزراء وقدم له نسخة من هذا المشروع .

وقد لخصنا مشروع الطرق فى مكان آخر من هذا العدد ، وخلاصته أن تؤلف هيئة أو سلطة تكون لها اختصاصات أوسع مدى من اختصاصات الحكومات وتولى تنسيق وتصميم هذه الطرق على أساس تجارى لمنفعة الرقعة كلها ، سواء من الناحية الاقتصادية الداخلية ، أو من حيث منزلتها السياسية والاقتصادية فى العالم .

ولعل قائلا يقول لاول وهلة ان هذا المشروع خيالى ليس من الميسور تحقيقه . ولكن ما أكثر ماتحولت المشروعات الخيالية الى مشروعات واقعية فهذبت الانهار الضارية ، وأقيمت ناطحات السحاب وبنيت امبراطوريات من السفن تعبر المحيطات ومدت أنابيب الزيت عبر صحارى يردم فيها كل حى .

وفى اعتقادنا أن هذا المشروع اذا لقي دراسة جدية وتطبيقا عمليا ، حتى ولو اقتضى الامر ادخال تعديلات جوهرية عليه فإنه سيكون بعيد الاثر فى انهاء الصناعة والاقتصاد والعمران فى البلدان العربية ، وفى تشغيل الابدى العاطلة ولا سيما بن اللاجئين العرب ، وفى استيطان القبائل التى لاتزال حتى اليوم تضرب فى البيداء على غير هدى .

## السياحة فى مصر

لوحظ أن موسم السياحة فى مصر بدأ ينتعش من جديد بعد أن كان قد توقف تماما بسبب الاضطراب الداخلى فى عهود الطغيان والفساد ، حتى أن الحكومة الاميركية كانت ترفض السماح لمواطن أميركى بزيارة مصر الا بعد أن يدون اقرارا بأنه يسافر على

مستوليته الخاصة وبعد أن يسجل هذا الاقرار فى جواز سفره .

ولكن الحكومة الاميركية عمدت أخيرا الى العدول عن هذا المسلك ، بعدما تبينت أن الحالة الداخلية فى مصر مستقرة كل الاستقرار ، وأن الارواح جميعا أمانة فى عنق الحكومة الحاضرة وعلى أهل لحمل هذه الامانة وعندئذ أخذ السياح يفدون فى جماعات لزيارة مصر ، ولكنها لاتزال جماعات صغيرة .

ولهؤلاء السياح مطالب وملاحظات أبدى بعض الذين قابلناهم منهم طرفا من هذه الملاحظات لنا .

فهم مثلا يريدون أن الاموال التى يدخلون بها الى مصر لن تتعرض لائى افتئات فقد حدث غير مرة أن نزل فى الاسكندرية بعض ركاب السفن الترانسيت فلم يطلب منهم أحد اقرارا بما يحملون معهم من مال وعند عودتهم الى سفينتهم وجدوا من يفتشهم فيجد معهم دولارات وعندئذ يوجه اليهم اتهام بأنهم يعملون على تهريب نقد أجنبى .

والسياح مثلا يريدون أن تطلق لهم حرية تصوير الاماكن العامة والاثريّة ، أما المناطق التى يرى المسؤولون عدم تصويرها لأنها اماكن ذات طابع يتصل بالامن ، فيجب التنبيه اليها واعداد لوحات كبيرة تعلن باللغات الدولية أن التصوير محظور . فكثيرا ماحدث أن تدخل رجال البوليس لمنع السياح من تصوير مناظر القاهرة أو النيل لاسباب غير معقولة .

والسياح يشكون من أنهم يضلون طريقهم فى مصر بسبب تجاهل اللغات الدولية . فوراق النقد الجديد مطبوع باللغة العربية وحدها ، وأسماء الشوارع وأرقامها مدونة باللغة العربية وأسماء المحال مدونة بهذه اللغة . ولا يعقل أن يبدأ كل سائح فى تعلم اللغة العربية قبل أن يحزم أمتعته للسفر الى مصر . ولذلك يحسن العودة الى النظام القديم ، وهو كتابة اللافتات جميعا والتعليمات جميعا وأوراق التعامل جميعا باللغات الدولية الى جانب اللغة العربية ، وليس فى هذا مايشين مصر أو ينتقص من قدر اللغة العربية .



# العراق يستورد المنسوجات الشعبية من مصر

الزجاج والسلاسل والادوية والاسمدة والبصل تحت لها سوقا في العراق

صدرة عقد اتفاق تجارى بين حكومتى القاهرة وبغداد

حديث للأستاذ نجيب الراوى - سفير العراق في مصر

## الحاصلات الزراعية

وسأل مندوب «الاقتصاد والمحاسبة» الأستاذ الراوى عن مشروعات الري والاصلاح الزراعى الجديدة في العراق وهل يمكن لمصر أن تنتفع من زيادة الحاصلات المترتبة على ذلك .

فقال أن العراق ينتج الشعير والقمح بكميات تتفاوت بحسب الاحوال الزراعية والطقس وكثيرا ما يزيد انتاجنا من هذين النوعين بما يمكننا من اصداره الى الخارج . وقد بدأ العراق ينفذ الآن مشروعات بخمة ووادي الثرثار وديالا ، كما بدأت الحكومة توزيع الاراضى على صغار الزراع ، مما ينتظر أن يؤدي الى زيادة الحاصلات عن حاجة البلاد ، ومما يرجى معه اصدار الفائض الى بلدان أخرى كمصر . ومن حسن الحظ أن لدى مصر من السفن التجارية ما يمكنها من نقل المنتجات من ميناء البصرة بكلفة قليلة .

## التبغ العراقي

واستطرد السفير فقال أن التبغ العراقي مشهور بجودته ونكهته ، وفي وسع مصر أن تستورد منه مقادير كبيرة .

وقال أن لمصر في العراق سوقا رائجة لنتاج المطابع كالكتب والمجلات والافلام السينمائية وغير ذلك .

## ما تصدره مصر للعراق

وسألنا سفير العراق عما تحتاج اليه بلاده من المنتجات المصرية . فأجاب : أن بلادنا في حاجة الى المنسوجات المصرية ولا سيما الشعبية منها . صحيح أن لدينا في العراق معامل للنسيج ولكنها لا تزال في حالة بدائية .

وفي وسعنا أن نستورد من مصر

على الرغم من العلاقات الوثيقة التي تربط مصر بالعراق ، وعلى الرغم من أن التجارة بين هاتين الدولتين مستمرة من قديم ، إلا أن هذه العلاقات لا تزال تفتقر الى تنظيم ، فلم يعقد اتفاق تجارى بين مصر والعراق ، ولم يعقد اتفاق لتنظيم الدفع بين الدولتين .

وقد رأى مندوب «الاقتصاد والمحاسبة» أن يسأل سعادة الأستاذ نجيب الراوى سفير العراق في مصر في هذا الموضوع وغيره من الموضوعات ، فأففى اليه السفير بالحديث التالى :

## مساع لعقد معاهدة تجارية

قال الأستاذ نجيب الراوى أنه منذ جاء الى مصر لم ينس قيمة العلاقات الاقتصادية في تعزيز العرى بين الشعبين الشقيقين ، فكتب الى وزارة الخارجية العراقية ينبها الى ضرورة عقد اتفاق تجارى بين العراق ومصر بنظم الشؤون التجارية وشؤون الدفع وبحقق للتجارة سبيلاً حرة لا تعترضها عقبات ، ويكفل المنفعة المتبادلة للدولتين .

والمتوقع أن تبدأ قريبا مفاوضات تمهد لعقد هذا الاتفاق .

## منتجات العراق

وسأل مندوب «الاقتصاد والمحاسبة» سفير العراق عن المنتجات التي يمكن للعراق أن يصدرها لمصر . فقال أن العراق الآن قد أوشك بعد تعديل اتفاقية الزيت على بناء معمل تكرير الزيت في بغداد . وسيتولى هذا المعمل تكرير الحصة الخام التي تنالها الحكومة من ناتج الزيت ، ولما كانت مصر حتى الآن تستورد من الزيت ما تغطى به العجز في انتاجها المحلى ، ففي وسعها أن تستورده من العراق بدلا من أن تستورده من الاسواق غير العربية

## التمر العراقي

واستطرد فقال أن التمر العراقي المجفف فيه من المواد الغذائية ما يفوق أى نوع آخر من أنواع البلح . وطبقة

العمال في مصر تستهلك منه مقادير كبيرة سنويا تصل الى ٤٠ الف طن ، ولكن مما يؤسف له أن عقبات النقد أدت الى وقف الاستيراد في الوقت الحالى . ولكن متى ذلت امكن العودة الى تزويد مصر بهذا النتاج الذى يعتمد عليه أبناء الطبقات الفقيرة باعتباره غذاء رئيسيا يغنى عن الفول ، والبدوى عندنا في العراق اذا أزمع الرحيل ، اكتفى بأن يأخذ معه جراية من التمر ومن الدقيق ففى هذا كفايته من الغذاء .

وقال السفير أن ما كانت مصر تستورده من التمر العراقي أخذ يتدرج في الازدياد في بضع السنوات الاخيرة بكمية ملحوظة . ففى عام ١٩٤٨ استوردت مصر ٥٣١٢ طنا . وفى عام ١٩٤٩ استوردت ٨٠٣١ طنا وفى سنة ١٩٥٠ استوردت ١٣٥٢٢ طنا ، وفى عام ١٩٥٢ استوردت نحو ٣٥ الف طن ولولا عقبات النقد المشار اليها لاستمر الاستيراد أخذا طريقه

## وعصير البلح

وعصير البلح - ويسمى «الدبس» في العراق - هو كذلك من المواد الغذائية الغنية بمقوماتها وسعره زهيد وله امكانيات لغزو السوق المصرية كغذاء أساسى للطبقات الفقيرة التى تعتمد في الوقت الحاضر على الفول في المقام الاول لعدم قدرتها على شراء الخضر واللحم والفاكهة باستمرار



# قانون المناجم والمحاجر الجديد تحت المهر

فتح الباب أمام رؤوس الأموال والشركات الأجنبية لتعمل في مصر  
ضدرة تسهيل مهمة شركات الاستثمار في سنى الانتاج الأولى  
اقسام الارباح ممكنة بعد التوسع في الانتاج وتعويض العقبات

تطلب تراخيص البحث عنها ، فقد  
حددت بثلاثة أشهر غير قابلة لتجديد  
حتى يستطيع الافراد أو الشركات  
الفراغ من هذه المرحلة سريعاً واتاحة  
فرصة للراغبين الجدد في أن يتولوا  
الكشف عن هذه المنطقة عينها  
ولما كانت أعمال الكشف تشمل  
عادة دراسات عن سطح الارض وطبقاتها  
العلوية وموقعها وغير ذلك مما لا يحتاج  
الى كبير عناء ، فقد جعلت مدة  
الكشف قصيرة نوعاً ما .  
أما المرحلة الثانية ، فهي مرحلة

## للاستاذ دومع فلسطين

والقانون الجديد يقسم أعمال  
التعدين الى ثلاثة أقسام ، هي الكشف  
والبحث والاستغلال . وكل مرحلة  
من هذه تختلف عن المرحلتين الاخرتين  
ولكل منها اجراءاتها الخاصة .  
أما مرحلة الكشف أى اجراء  
دراسات تمهيدية لاختار المناطق التى

اخيراً صدر القانون الجديد للمناجم  
والمحاجر بعد ما ظل قرابة خمس سنين  
محجوباً عن الضوء ، وبعد ما توقفت  
صناعة التعدين في مصر توقفاً يكاد  
يكون تاماً في وقت كنا فيه في أشد  
الحاجة الى استثمار موارد البلاد الطبيعية  
من معادن جامدة وسائل وغازية .  
وقد أفضى الدكتور حلمي بهجت  
بدوى وزير التجارة والصناعة ببيانات  
تفسيرية يشرح فيها بعض نواحي  
القانون الجديد فرأينا أن نتناولها هنا  
بالتعقيب .

لوزان المعقودة عام ١٩٢٣ لتصفية  
الممتلكات العثمانية قد اعترفت بما  
يربط الدول العربية من وشائج وثيقة  
ومصالح متشابكة واحتفظت لهذه  
البلدان بحقها في عقد معاهدات تجارية  
خاصة بينها دون أن يكون لغيرها من  
الدول حق المطالبة بعقد مثل تلك  
المعاهدات التى تنطوى على تسهيلات  
خاصة وفضلية في المعاملة . ونصت  
على ذلك المادة السادسة من الاتفاق  
ولكن مما يؤسف له أن الدول  
العربية لم تستفد من تلك النصوص ،  
كما ينبغى .

### في مؤتمر هافانا

وفي مؤتمر هافانا بذلت الوفود  
العربية جهوداً كبيرة للإبقاء على تلك  
النصوص التى وردت في معاهدة لوزان  
وادخالها في ميثاق المؤتمر الذى عقد  
لتنظيم التجارة العالمية كي يتسنى  
للدول العربية عقد معاهدات تجارية  
خاصة فيما بينها دون أن يكون للدول  
الاعضاء في المنظمة العالمية حق المطالبة  
بعقد مثل تلك المعاهدات الخاصة .  
وقد كللت مساعي الوفود فعلاً بالنجاح  
ولهذا يجدر بالدول العربية جميعاً  
أن تنتفع بهذه النصوص فتقدم على  
عقد معاهدات تجارية في ما بينها .

## الميزان التجاري

هذا وقد اتضح من الاحصاءات أن  
الميزان التجاري بين مصر والعراق كان  
كما يلي :  
بلغت صادرات العراق الى مصر في  
عام ١٩٤٨ نحو ٢٣٤٧٥٠٠ جنيه  
مصرى وفي عام ١٩٤٩ - ١٦٣٧٧٠٠  
جنيه مصرى وفى عام ١٩٥٠ -  
١٢٢٨٠٠٠ جنيه مصرى

وبلغت قيمة صادرات مصر الى  
العراق في هذه السنوات نفسها على  
التوالى ٣٠٧٣٠٠ - ٨٩٥٠٠ -  
٧٠٠٠٠٠ بالجنيهات المصرية

## قرارات الغرف التجارية

وسألنا الاستاذ نجيب الراوى عن  
القرارات التى سبق للغرف التجارية  
العربية ان اتخذتها وهل نفذت شيء  
منها في العراق .

فأجاب أن بعض هذه القرارات في  
طريقه الآن الى اتخاذ شكله التشريعى  
في العراق ولعل ذلك يكون كذلك في  
البلدان الاخرى التى اشترك ممثلوها  
في اتخاذ هذه القرارات .

## معاهدة لوزان

ومضى السفير فقال أن معاهدة

مصنوعات زجاجية فقد ازدهرت هذه  
الصناعة في مصر واصبح لها اسواق  
في الخارج .

وفي امكاننا ان نستورد الفزل  
والاسمدة الكيماوية كفوسفات  
الكلسيوم والادوية والبصل والارز -  
في السنين التى يقل محصول العراق  
منه - كما ان في الطاقة استيراد بعض  
الصناعات المعدنية والبلاستيك .

وما دامت مصر قد جعلت القطن  
محصولها الرئيسى ، فسيكون القمح  
محصول العراق الرئيسى وعندئذ  
يستطاع تبادل هذين المحصولين  
بمقادير وفيرة .

## وسائل تسوية الحساب

وسأل مندوب « الاقتصاد  
والمحاسبة » سفير العراق عن طريقة  
تسوية الحساب ، وهل يكون الدفع  
بالنقد أو بالمقايضة ؟

فأجاب أن العراق داخل في كتلة  
المنطقة الانترلينية ، أما مصر فلا .  
ولهذا نشأت عقبات في سبيل دفع  
أثمان البضائع بين الجانبين . والمرجو  
أن تذلل هذه العقبات في اتفاق الدفع  
المقترح .



البحث ، فمتى انتهت شركة من الكشف عن البئعة التي تريد استثمار معدن ما فيها ، ومتى احدثت رفعه محددة طلبت من الحكومة أن تمنحها ترخيصا للبحث عن هذا المعدن في مدة تجدد ولكن لا تزيد في جملتها على أربع سنين . والقصد الذي يهدف اليه المشرع هو عدم اضاءة وقت في البحث ، مراعاة لمصلحة الانتاج القومي .

ومما لا ريب فيه أن سرعة البحث عن ينابيع الثروة المدخرة في باطن الارض امر طيب ، ولكن طبيعة الارض والاغوار التي توجد المعادن فيها تحول في بعض الاحيان دون العمل بهذه السرعة ، فاذا كانت طبيعة الارض صخرية صماء جامدة مثلا ، فان الوصول الى هذا المعدن قد يستغرق مدة تزيد على أربع سنين ، ولذلك كان يحسن أن ينص القانون على امكان تجديد مدة البحث الى اربع سنين أخرى ، أو حتى كان يحسن به أن يترك لوزير التجارة والصناعة بحث كل حالة على حدة وامكان مد المدة اذا قضت بذلك المصلحة .

أما مرحلة الاستغلال أو الاستثمار فهي المرحلة الاخيرة والهامة . فمتى عثر المذهب على ضالته في جوف الثرى طلب من الحكومة أن تعقد عقدا لاستغلال المعدن .

وقد أحسنت الحكومة صنعنا اذ ألغت القيد الخاص بجنسية الشركات التي يصح لها أن تستثمر موارد البلاد المعدنية حتى يكون الباب مفتوحا أمام جميع الشركات ذات الخبرة والقدرة والامكانيات المالية ، لتعمل في استثمار موارد مصر .

وهذا بدوره يقضى بفتح الباب على مصراعية أمام تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ، وهو امر طالما قلنا ان المصلحة الوطنية تدعو اليه . فرؤوس الاموال المحلية محدودة الطاقة تفتقر الى روح المغامرة والى الخبرة فضلا عن المشكلات التي تجابهها عندما تريد استيراد العدد والآلات من الكتلة الاسترلينية أو كتلة الدولار . أما رؤوس الاموال الاجنبية ففي طاعتها أن يجيء معها برقدها من المعونات والخبراء والتجارب فيتاح لها من المجال ما قد لا يتاح لمثيلاتها من رؤوس الاموال المحلية .

ونص قانون المناجم والمحاجر الجديد في ما يتعلق باستنباط الزيت

على أن يكرر جميع الزيت المستخرج ماليا في معامل استخراج القامه في مصر بطريق الاووية . والمعروف به ليس في مصر في الوقت الحالي سوى معملين بتكرير احدهما المعمل الاميرى في السويس الذي ضوعفت طاقته أخيرا ، والثاني هو معمل شركة الانجلو اجبشين ويندز في السويس وقد ضوعفت بالتالي مقدرته ، بحيث صار هذان المعملان قادرين على أن يكررا جميع ما يستخرج حاليا من زيت مصر بغير ان تدار دواليبهما الى الحد الاقصى لطاقتهما . وكان ينبغي أن يعرف على وجه التحديد كيف يكرر الزيت ، وى المعملين يكون صاحب الاولوية وايهما يفضل على غيره في التكرير .

وقد أحسنت الحكومة بالغاء التراخيص التي سبق لها ان منحتها للبحث عن الزيت ، استجابة لقرار مجلس الدولة . وذلك لان القانون الجديد ينسخ الاتفاقات المخالفة له التي لم يترتب عليها أى التزام لا للحكومة ولا للشركات . ولكن الغاء هذه التراخيص يجب الا يحول دون أن انتاج لنفس هذه الشركات وبغيرها أن تبحث عن معدن الزيت في المناطق الواحدة والستين التي كانت التراخيص قد منحت فيها ، وفي المناطق الست عشرة التي سبق لاحدى شركات الزيت الامريكية أن تنازمت عنها للحكومة المصرية ، فهذه المناطق - في ما بينو - تبشر بأن تكون عامرة بالزيت السائل وقد عثر فعلا على ينبوع في رأس مطارمة لم يستغل حتى الآن . والمنتظر أن يكون الاقبال على هذه المناطق أشد منه في مناطق أخرى . وليس للحكومة أن تعرض على مثل هذه المنافسة أو المزاومة ما دامت تؤدي آخر الامر الى مصلحة البلاد .

ومع أن التصريحات التي أفضى بها الدكتور حلمي بهجت بدوى قد حددت فئات الايجار المختلفة التي تتقاضاها الحكومة سنويا من شركات التعدين ، فانه لم يقل شيئا عن الحصيلة التي تتقاضاها الحكومة في مقابل استخراج المعادن من باطن الارض . والذي لا خلاف عليه هو أن السنوات الاولى للاستثمار هي سنوات غير مربحة ، لان الشركات تريد تعويض ما أنفقته من مال في مجال الكشف والبحث والتنقيب والحفر ،

ولذلك تميل الحكومات الى التساهل مع الشركات في السنوات الاولى فبعضها من بعض الضرائب ونقل من نسبه الاثابة وتعاملها بشيء من اللين ولكن متى عوضت الشركات نفقاتها واجتازت مرحلة موازنة الميزانية الى مرحلة الربح فالربح الوفير ، وجب عندئذ مطالبه الشركات بدفع ارباح تصل الى ٥٠ في المئة من صافي ارباح التشغيل كما هو الحال في معظم البلدان المدة للزيت في منطقة الشرق الاوسط

فاذا كنا نريد أن نقوم بعمل تجارى سليم ، وجب أن ننظر الى موضوع استثمار الموارد الطبيعية نظرة شاملة من زاوية واحدة ، ولا سيما ونحن الان في عهد يحتم علينا أن نزيد انتاجنا وننشط مواردنا وندير دولاب الصناعة بأقصى ما يستطيع من سرعة .

ونص قانون المناجم والمحاجر على حق الحكومة في حالات الطوارئ الناشئة عن قيام حرب في أن تتصرف في المناجم كما تشاء فتستولى عليها وعلى منشآتها ، وتستولى على منتجاتها كلها أو بعضها وتوقف العمل أو تأمر المستغل بأن يسرع فيه الى أقصى حد مستطاع . وهذا النص واضح صريح في انه يشمل حالات الطوارئ دون غيرها من الحالات ، فحق الحكومة اذن مقيد الى حد ما ولا تستطيع اذن أن تلجأ الى مثل هذه الاجراءات المشددة في الاحوال العادية .

ولعل المستثمرين يتساءلون هل ينالون في مقابل هذا الاستيلاء الشامل أو الجزئي تعويضا ؟ والقانون صريح في أن ذلك أمر مفروغ منه ، بل لقد ضمن القانون للمستثمرين حق العودة الى استثمار مناجمهم السابقة بنفس الشروط المبينة في العقد السابق بعد زوال الظروف الطارئة أو الاستثنائية

فاخشى ما يخشاه المستثمرون ، الذين يرصدون أموالا طائلة لمشروعات المعادن في مصر ، أن ينالهم من الغبن الاقتصادي مثل ما نال صناعة الزيت في ايران عقب التأميم . ولكن الذي يفهم من تصريحات الساسة المسؤولين في مصر ، أن فكرة التأميم مستبعدة في الوقت الحالي ، لأن التأميم ان صلاح في البلاد التي قطعت شروطا بعيدا في مضمار الصناعة لا يصلح في البلاد التي لاتزال تعترف بقصورها في



## نجارة مصر الخارجية سنة ١٩٥٢

يظهر الميزان التجارى المصرى فى عام ١٩٥٢ عجزا قدره ٧١ مليوناً من الجنيهاً مقابل عجز قدره ٣٩ مليوناً من الجنيهاً فى عام ١٩٥١ وعجزاً قدره ٣٨ مليون جنية فى عام ١٩٥٠ والسبب الرئيسى فى العجز الكبير من ناحية التصدير ، هو ما أصاب سوق القطن المصرى من نكسات اثر الانتعاش الكبير فى موسم ١٩٥٠/٥١ بسبب تزايد الطلب الخارجى لقيام الحرب فى كوريا ثم الامل الذى حدا بالمزارعين بزيادة المساحة المزروعة من القطن طمعاً فى استمرار الحال على هذا المنوال وبتضح هذا بجلاء من الاحصاء التالى حيث بلغت القيمة المصدرة فى عام ١٩٥٠ - ٨٦٦ مليون قنطار بقيمة قدرها ١٤٩٨ مليون جنية زادت الى ١٦٤٦ مليون جنية فى عام ١٩٥١ ثمنا لـ ٨٠٥ مليون قنطار ثم تناقصت القيمة فى عام ١٩٥٢ الى ١٢٦٤ مليون جنية ثمنا لستة ملايين من القناطير ولى القطن فى قائمة صادراتنا غزله

الذى تناقصت كذلك الكميات المصدرة منه من ٩٨٥٢ طناً الى ٦٦٢٢ طناً بقيمة قدرها ٦٩٩ مليون جنية فى عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ على التوالى مقابل ٢٦٢٣ طناً قيمتها ٢٠٣ مليون جنية فى عام ١٩٥٠ وقد كان بعض هذا التناقض فى تصدير القطن وغزله راجعاً الى اسباب اقتصادية عالمية والبعض الآخر راجعاً الى سياستنا الاقتصادية الداخلية واثرها فى رفع اسعار القطن وابعاد المستهلكين الاجانب عنه ، ثم استفحل الامر عندما عمدت بريطانيا الى الضغط على مصر بعدم شرائها القطن ..

وتدعى بريطانيا ان احجامها من شراء القطن المصرى يرجع فقط الى ما أصاب صناعة المنسوجات من كساد ولكن نظرة واحدة الى احصائيات التجارة الخارجية لبريطانيا فى هذه الفترة ترىنا مدى تحول طلبها على القطن الخام من مصر الى السودان ، وبيرو وغيرها من البلدان التى تنتج

فى ميادين الخبرة الفنية والمال والتجربة الصناعية والحياة الاقتصادية الشديدة التعقيد .

وبديهى ان الحكومة متى وثقت فى الشركات ، ومتى منحها عقوداً للاستثمار ، وجب على الشركات ان تسمو الى مستوى هذه الثقة وتعمل على ان تكون أهلاً لها من حيث امثالها لقوانين البلاد ونظمها .

ولكن ، اذا سولت احدى الشركات لنفسها ان تتجاوز حدود هذه الثقة او ان تفتت على السيادة القومية او ان تخالف النظم والقوانين ، فعندئذ يحق للحكومة ان تصادر أدوات التشغيل التابعة لها ، وثوق عليها الجزاءات التى ينص عليها القانون . أما وقد انتهينا من مرحلة التقنين والتشريع ، وأما وقد استشعرت

الحكومة الشركات الاجنبية قبل وضع هذا المشروع ، فالمرحلة التالية هى تنبيه الشركات الاجنبية الى امكانيات مصر المعدنية ودعوتها الى ارتياد هذا المجال . ولذلك نعتقد انه يتعين على الحكومة ان تتوسع ما استطاعت فى نشر قانون المناجم والمهاجر الجديد فى العالم وتوزعه على الغرف التجارية الدولية والشركات العالمية وبيوتات المال .

وقد تلقت وزارة التجارة والصناعة فعلاً عروضاً من الشركات الراغبة فى الكشف عن موارد مصر الطبيعية ، ولكننا نريد ان يزداد الاقبال فترى شركات اميركية وايطالية والمانيّة وانجليزية وفرنسية وسويسرية تقدم طلباتها وتمديد المشاركة فى انهاء الصناعة المصرية .

وديع فلسطين

اقتانا لا تقل ان لم تواز فى جودتها القطن المصرى حيث اشترت ماينيف عن ٦٠٪ من قطن السودان . أما صادرات الارز فنظراً لهبوط محصوله فى العام الماضى فقد فرضت القيود على تصديره وبذلك هبطت صادراته من ٣٠٧٠٠٠ طن قيمتها ١٤٣ مليون جنية فى عام ١٩٥١ الى ١٤٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٢ قيمتها ٨٠٠٠٠ جنية ، وزادت صادرات البصل من ٨٣٠٠٠ طن فى عام ١٩٥١ الى ٩٠٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٢ قيمتها ١٣٣ مليون جنية ، ٢٠٣ مليون جنية على التوالى .

ومنذ عام ١٩٤٨ نجد ان القمح قد اتخذ مكانه فى الصادرات من قائمة الواردات فقد ازدادت قيمة وارداته منذ العام المذكور من ١٢٦ مليون جنية الى ١٤٥ فى عام ١٩٤٩ الى ١٧٣ فى عام ١٩٥٠ حتى بلغ القمة فى عام ١٩٥١ بقيمة قدرها ٣٤ مليون جنية ثم هبط فى عام ١٩٥٢ الى ٣٢٦ مليون جنية . وقد بلغ المستورد فى عام ١٩٥١ ٢٨٠٠٠ راطن مقابل ٧١٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٢

وبلى القمح الواردات من المنتجات البترولية ، ومن الملاحظ تناقص الكمية المستوردة بينما ارتفعت القيمة وربما يرجع هذا الى ارتفاع الاسعار فقد بلغت الكمية المستوردة فى عام ١٩٥١ ١٣٢٠٠٠ راطن قيمتها ١٣ مليون جنية وفى عام ١٩٥٢ بلغت ١٨٣٠٠٠ راطن قيمتها ١٤٩ مليون جنية . أما الاسمدة فقد ازداد المستورد منها بمبلغ ١٣ مليون جنية ، أما اخشاب البناء فقد تناقصت قيمتها بما يقرب من النصف عن عام ١٩٥١ ويعزى هذا اما الى ركود حركة المبانى بعض الشيء او زيادة الوارد فى عام ١٩٥١ ، حيث بلغ ١٠ مليون جنية مقابل ٥٣ مليون جنية فى سنة ١٩٥٢ وعلى العموم فقد هبطت قيمة الواردات الكلية من ٢٤٢ مليون جنية فى عام ١٩٥١ الى ٢١٦ مليون جنية فى عام ١٩٥٢ ويرجع ذلك الى القيود التى فرضت على الواردات خلال الاشهر الاخيرة من عام ١٩٥٢ ، ولا شك فى ان هذه القيود سيزداد اثرها بمرور الوقت ويظهر جلياً فى العام الحالى . وبالنظر الى الجدول الثانى نتبين قيمة واردات وصادرات مصر من وإلى البلدان الهامة مقارنة بمثيلاتها فى عام ١٩٥١ ومدى تغير مركز كل من البلدان



١١٤٪ في عام ١٩٥١ ، ١٢٦٪ من بريطانيا مقابل ١٧٣٪ في ١٩٥١ ، ٦٥٪ من فرنسا مقابل ٨٤٪ في عام ١٩٥١ ، ٥٦٪ من إيطاليا مقابل ٦٥٪ في عام ١٩٥١ ، ٥٦٪ من ألمانيا مقابل ٤٪ في عام ١٩٥١

#### أبناء من العراق :

حصلت أخيرا إحدى الشركات الألمانية على عقد قيمته ٥ مليون جنيه للقيام بتنفيذ بناء الجزء الثاني من مشروع وادي الثرثار وهو أحد المشاريع الخمسة الكبرى للري بالعراق التي تهدف إلى جعل العراق في صدارة الأمم المنتجة للحبوب في العالم . والمشروع يقع على نهر الدجلة على بعد ٦٠ كيلومترا من شمال غرب بغداد والمنتظر عند تنفيذه أن يمكن ري معظم أراضي شمال العراق . ويشمل مشروعات لتوليد القوى الكهربائية وخزان كبير ، ويبلغ تكاليف المشروع الكلية ١٠ مليون جنيه استرليني . وقد تكون هذه أول مرة في تاريخ العراق تمنح فيها شركة ألمانية تنفيذ مشروع هام مثل هذا . وتضيف الأنباء أن حصيلة العراق من العملة الأجنبية الناتجة عن عمليات البترول بلغت ما يزيد عن ٤٥ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥٢ . وقد أعلنت شركة البترول العراقي أن إنتاج حقول البترول في كركوك تزايد من ٧ مليون طن في عام ١٩٥١ إلى ١٥ مليون طن في عام ١٩٥٢ . وقد أمكن تحقيق هذه الزيادة بمد خط أنابيب إلى بانياس بسوريا والخط الجديد ذو طاقة تبلغ ١٥ مليون طن وعلى ذلك فهو لم يعمل بعد بطاقته الكلية ، وذلك لنقص المعدات والمضخات الكافية .

#### واردات الهند

بلغت جملة واردات الهند من جميع الدول في خلال النصف الأول من السنة المالية الحالية ٣٧٩٢٠ كرور مقابل ٤٠٠٧٢ كرور في المدة المماثلة من سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢

٣٠ مليون تلفراف

في خلال عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ نقلت مصالحة البريد والتلغرافات الهندية نحو ٣٠ مليون برقية .

اليها من القطن ، حيث أنها لجأت في شراء القطن المصري من الاسواق الأجنبية أي بطريقة غير مباشرة ، وربما يرجع ذلك إلى رخص أسعاره إذا كانت تشتريه من السوق المصرية مباشرة . ثم تعقبها هولندية وتشكوسلوفاكيا واليابان وأستراليا وقد ساهمت كل من البلدان المذكورة بالجدول في مجموع وارداتنا الكلية بـ ١٥٥٪ من أمريكا مقابل

فيعد أن كانت بريطانيا تحتل الصدارة بالنسبة لمجموع تجارتها مع مصر ، حلت محلها الولايات المتحدة ويرجع ذلك إلى قلة صادرات مصر من القطن إلى بريطانيا ، وذلك للأسباب المذكورة آنفا وإلى الولايات المتحدة وإنجلترا في الترتيب فرنسا وإيطاليا وألمانيا ، ثم الاتحاد السوفيتي ثم تأتي بعد ذلك الهند ، وقد تأخر مركزها النسبي في سنة ١٩٥٢ نظرا إلى قلة صادراتنا

#### جدول ( ١ ) أهم الواردات

( بملايين الجنيهات )

١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
١٢٨	٣٤٠	٣٢٦
٣٥	٣٦	٧٢
٦٨	٠١	٠٢
١٨	١٩	١٨
٦٨	٧١	٦٥
٥٦	٥٣	٥٢
٠٩	١٩	١٥
٩	١٣٠	١٤٩
١٢٤	١٢٢	١٣٦
٣٩	٤٧	٤٣
٨٧	١٠١	٥٣
٣٢	٥٨	٥٢
٤٦	٢٦	٢٢
٥٢	٥٦	٣٦
١٠٨	٩٨	٩٤
٥	٨٠	٦٠

#### الصادرات

( بملايين الجنيهات )

١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
١٤٩٨	١٦٤١	١٢٦٤
٢٣	٦٩	٣٥
٧٤	١٤٣	٠٨
٢٠	١٣	٢٣

الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
٢٤٢	٢٠٣	٣٩٠ -
٢١٦٥	١٤٥٢	٧١٣ -

#### أهم البلاد المستوردة والمصدرة

البلاد	الواردات (بملايين الجنيهات)	النسبة المئوية	الصادرات (بملايين الجنيهات)	النسبة المئوية
الولايات المتحدة	٢٧٥	١١٤	١٦٩	١٩٥
بريطانيا	٤١٩	٧١٣	٢٩	١٣٦
فرنسا	٢٠٣	٨٤	٢٠	٦٥
إيطاليا	١٥٧	٦٥	١٦٢	٥٦
ألمانيا	٩٨	٤٠	٨٦	٣٦
الاتحاد السوفيتي	٧١	١٠٨	٢٥	٢٩
الهند	٤٤	٢٢	٢٩٩	٢٠
هولندا	٨٢	١٠٨	٢٧	٢٠
تشيكوسلوفاكيا	٢	٢٦	٩٥	١٢
اليابان	١٢	٥	١٤٧	٥
أستراليا	١٨٧	٧٧	١٩	٧
بلاد أخرى	٨٤١	٢٤٨	٣٩	٢٨٨
المجموع	٢٤٢٥	١٠٠	٢٠٣٥	١٠٠

# التوفيق بين التوسع في الإنتاج والتخفيف

## الأداة الحكومية في معالجة الحسنة زويدها بالمصالح الفنية اقتراح بوضع ميزانية للدولة للاضطراب بمشروعات النمو الاقتصادي

تقوم وزارة المالية الآن باعداد الميزانية الجديدة للسنة المالية القادمة ١٩٥٣-١٩٥٤ . وقد رأينا أن نتوجه ببعض الملاحظات قبل اعدادها ، وذلك على ضوء دراستنا المقارنة لميزانيات السنوات المالية ١٩٣٨-١٩٣٩ ، ٤٩-١٩٥٠ ، ٥٢-١٩٥٣ .

سنبدأ أولا بمعالجة المصروفات ، فالإيرادات ثم نعرض للسياسة المالية العامة .

تنقسم المصروفات الى أربعة أبواب :

الباب الاول : ويشمل الماهيات والاجور والمرتبات

الباب الثاني : ويشمل المصروفات العامة

الباب الثالث : ويشمل الاعمال الجديدة

الباب الرابع : ويشمل أبوابا أخرى

### الماهيات والاجور والمرتبات

ولعل أهم باب أثار الكثير من الجدل والمناقشات ، هو باب الماهيات والاجور والمرتبات ، فقد تعالت الصيحات في السنوات الأخيرة بضرورة وضع حد للازدياد المستمر في اعتمادات هذا الباب الذي يستنفذ جزءا كبيرا من الميزانية نتيجة لتضخم عدد الموظفين والوظائف - وبالرجوع الى الاحصاءات يتبين لنا .

أولا: رغم زيادة الاعتمادات في هذا الباب في ميزانية ١٩٥٣-٥٢ عن ميزانية ١٩٣٨-٣٩ بمبلغ ٤٠ م.ج. فقد انخفضت نسبة هذا الباب الى جملة المصروفات من ٣١٪ الى ٢٧٪ وكانت هذه النسبة ١٩٪ في ميزانية ١٩٥١-٥٠ ، ٢١٪ في ١٩٥٢-٥١ ثانيا - زادت جملة اعتمادات هذا الباب في ميزانية ١٩٥٣-٥٢ عن مثيلها في ميزانية ١٩٥١-٥٠ بمبلغ ٢٠ م.ج. ، ٥٥ م.ج. علما بأن ميزانية ١٩٥٣-٥٢ قد وضعت

على أساس اتباع سياسة التقشف التي أوضحتها مذكرة وزارة المالية ص ٣٩ :

« ضغط المصروفات مطلوب في حد ذاته بالنسبة لتخفيف من هذه المصروفات .. ويأتي الباب الاول في مقدمة الابواب التي ينبغي ان تخضع لهذا الضغط الى حد كبير بزيادة عدد الموظفين على حجة العمل الفعلي » .

سياسة التقشف وضغط المصروفات وظهر ان السياسة المالية التي سوف تتبعها وزارة المالية في اعداد الميزانية الجديدة اساسها التقشف أيضا والضغط على المصروفات الى أبعد الحدود ، كما وضع في منشور وزارة المالية الذي ذاعنه احيرا على الوزارات والمصالح بشأن الميزانية الجديدة والذي جاء في مقدمته : « لسنا أحوج الى الاقتصاد وضغط المصروفات منا الآن » .

وفيما يختص بالباب الاول فقد ذكر المنشور : « ويتعين على الوزارات والمصالح ان تمتنع عن التقدم بأي اقتراح يرمي الى انشاء او رفع وظائف اصلا ، بل ينبغي الغاء كل ما يمكن الغاؤه من الوظائف الحالية » .

على اننا اذا راجعنا الفقرة التي سبقت هذه في المنشور نجدها تذكر الآتي : « وقد كانت مصروفات الباب الاول من أهم ما شغل بال الحكومة . فشكلت لجنة - هي لجنة دراسة الانظمة الحكومية - لتحديد اختصاصات الوزارات والمصالح وتنظيم الاعمال بها ، بما يكفل وقف تضخم الوظائف وانقاص عددها الى الحد الذي يقتضيه العمل » . وهنا نلاحظ الآتي :

١ - كان من الواجب ان يطلب الى هذه الوزارات والمصالح ان تكتب كل واحدة عن عدد الوظائف التي تراها مناسبة لصالح العمل ، ثم تحال هذه التقارير الى اللجنة المذكورة لتتولى تنسيق هذه الدرجات قبل اقرار الميزانية الجديدة

٢ - من الثابت ان بعض المصالح الحكومية بحاجة قصوى الى موظفين - وعلى الاخص الفنيين منهم - للنهوض بالاعباء الملقاة عليها . وهذه المصالح تتصل اتصالا مباشرا برفاهية الشعب وبالاقتصاد القومي وأهمها : مصلحة

الكيمياء ، مصلحة الصناعة ، مصلحة المبانى ، مصلحة الري ، مصلحة الضرائب ، مصلحة الاحصاء ، مراقبة الميزانية . هذه المصالح وغيرها بحاجة الى التدعيم والتوسع وبخاصة اذا أخذنا في اعتبارنا ان الحكومة بصدد اعداد سياسة انشائية لتنمية الانتاج القومي مما سيلقى عبئا جديدا وكبيرا على الاداة الحكومية .

٣ - ان التنبيه على الوزارات والمصالح بعدم اقتراح انشاء او رفع وظائف اصلا ، بل وبالغاء كل ما يمكن الغاؤه من الوظائف الحالية معناه غلق باب الترقى دون الموظفين .

من هذا نستطيع ان نقرر ، بل ان نجزم بأن ضغط المصروفات في باب الماهيات والاجور والمرتبات محال ، بل الثابت ان اعتمادات هذا الباب ستزداد وستتضخم في السنوات المقبلة وبخاصة عندما تتم مشاريع تنمية الانتاج القومي .

### المصاريف العمومية

أما الباب الثانى ، وهو الخاص بالمصاريف العمومية ، فقد تضخمت اعتماداته تضخما هائلا . فبلغت أقصاها في ميزانية ٥١-٥٢ اذ قدرت بمبلغ ٦٦٠ م.ج. بزيادة قدرها ٥٢ م.ج. عن المنصرف في ميزانية ٣٨-١٩٣٩ . ورغم ذلك ، فقد انخفضت نسبة هذا الباب الى جملة المصروفات من ٢٩٪ عام ٣٨-١٩٣٩ الى ٢٨٪ في تقديرات ٥١-١٩٥٢ وهذا الباب يمكن ضغطه الى حد كبير للاسراف الشديد في المصروفات العامة - بدل السفر والانتقال والنقل ، الايجارات والمياه والانارة واعتمادات الصيانة الخ .. وقد استطاعت وزارة المالية ان تحقق وفرا في هذا الباب في ميزانية ٥٢-١٩٥٣ بلغ ١٢ م.ج. عن تقديرات ٥١-١٩٥٢ .

سنتمتع وزارة المالية في الميزانية القادمة الى تحقيق وفر آخر . أذ جاء



في منشور وزارة المالية الاخير :  
« وفيما يختص باعتمادات الباب  
الثاني فانه - على الرغم من الخفض  
الذي أجرى فيها في ميزانية السنة  
الحالية - ينبغي ان يتناولها خفض  
آخر شديدا »

ونجد لزاما علينا ان ننبه الى  
ضرورة معالجة الضغط في هذا الباب  
بمنتهى الحذر . . وذلك لان بعض  
ابواب المصاريف العمومية لا يمكن  
ضغطها بل هي في أمس الحاجة الى  
مضاعفة الاعتمادات المخصصة لها . .  
فالاداة الحكومية تنقصها المعدات  
العلمية الحديثة التي تسهل عليها  
مواجهة التطور الاقتصادي المقبل .  
وهانحن نرى احصائيات مصلحة  
الاحصاء تظهر متأخرة ثلاث سنوات  
على الأقل ! . وطالما شكنا مديرو هذه  
المصلحة من افتقارها الى المعدات  
الحديثة ونحن نعلم ان أساس أى تقدم  
اقتصادي هو علم الاحصاء .

لا آلات حاسبة في ادارة الميزانية  
كذلك ادارة الميزانية بوزارة المالية  
خالية من أية آلة حاسبة ، علما بأن  
أغلب عملياتها حسابية . . كذلك  
تفتقر الحكومة الى المعاهد العلمية  
الحديثة ، وينقص المعامل الحكومية  
الكثير من الاجهزة والادوات التي تيسر  
السبل لمتابعة آخر تطورات العلم  
الحديث وهو ما تزرخر به ، بل وتفخر  
به ، الحكومات المتقدمة في العالم .  
وايضا موضوع تأثيث مكاتب الحكومة . .  
واباغ ما يقال في هذا الشأن ان هذه المكاتب  
يجب « اعادة تأييثها » ، فقد بلغت حدا  
لا يوصف في الفدارة وعدم ملائمتها لمقتضيات  
التطور المعاصر الحديث . بل ان بعض المصالح  
التي تدبر ايرادا كبيرا الميزانية ، كمصلحة  
الضرائب مثلا لا يجد موظفيها المكاتب التي  
يجلسون عليها او الدواليب التي يحفظون فيها  
ملفات المهولين التي تتطلب احاطتها بالسرية  
الكاملة ! ! .

ولاشك ان حسن تنظيم الاداة  
الحكومية وتزويدها بالمعدات العلمية  
الحديثة شرط اساسي لضمان وكفاءة  
انتاجها .

ولبيان أهمية تعزيز بعض المصالح  
بالموظفين الفنيين والمعدات اللازمة ،  
نذكر ان مشروع السنوات الخمس  
الاول الذي تقرر تنفيذه خلال  
السنوات المالية ٤٦-١٩٤٧ الى ٥٠-  
١٩٥١ والذي خصص لتنفيذه مبلغ  
٣٤٤ م ج قد فشل فشلا ذريعا في  
تحقيق البرامج التي وضعت له . وكان  
من بين أهم اسباب فشل هذا المشروع :  
قصور طاقة كثير من المصالح الحكومية  
عن تحميل الاءاء الجديدة التي

أضيفت اليها طبقا لمشروع السنوات  
الخمس وعلى الاخص مصلحة المبانى .  
مصلحة الطرق ، مصلحة المجارى .  
مصلحة الشئون القروية . ( وقتئذ ) .  
وذلك اما لنقص في الوظائف أو لصعوبة  
شغل الوظائف الفنية أو للنقص في  
وسائل النقل وصعوبة الحصول على  
السيارات اللازمة .

### مشروعات الدولة

فاذا انتقلنا الى الباب الثالث - وهو  
أهم الابواب في نظرى - لانه يمثل  
المشاريع التي يقع على عاتق الدولة  
تنفيذها سواء كانت مشاريع ذات  
صبغة اقتصادية أو ثقافية نجد  
الحقائق التالية :

١ - ان أقل نسبة بلغها هذا الباب  
كانت في ميزانية ٥٢-١٩٥٣ وهي  
١٧٪ ، بينما بلغت هذه النسبة ٢١٪  
في ميزانية ٣٨-١٩٣٩ ، وكانت أكبر  
نسبة لهذا الباب في ميزانية ٥١-١٩٥٢  
وهي : ٢٤٪

٢ - انخفضت اعتمادات هذا الباب  
في ميزانية ٥٢-١٩٥٣ عن ميزانية  
٥١-١٩٥٢ بمبلغ ٢١ م ج .

٣ - بينما بلغت الزيادة في  
اعتمادات كل من الباب الاول والثاني  
والرابع في ميزانية ٥٢-١٩٥٣ عن  
مثلها في ميزانية ٣٨-١٩٣٩ المبالغ  
الآتية :

٤٠ و ٤٠ و ٥٤ م ج . لم تتعد الزيادة  
في اعتمادات الباب الثالث ٢٤ م ج .  
فاذا رجعنا الى منشور وزارة المالية الاخير ،  
نراه يقرر فيما يختص بالباب الثالث : « يتعين  
قصرها على ما يلزم لمواجهة ما سبق الارتباط  
به بالفعل بالقدر الضروري الذي يلزم مواجهته  
فعلا في العام المقبل من هذه الارتباطات . »

وهذا هو وجه الخطورة . اذ كان  
من الواجب الاعتناء بهذا الباب . لان  
زيادة الانفاق فيه معناه العمل على  
زيادة الرفاهية للشعب ، ومعناه أيضا  
زيادة الدخل الاهلى للبلاد . ذلك لان  
الانفاق في هذا الباب يؤدي بطريقة  
مباشرة أو غير مباشرة الى تنمية  
الثروة الانتاجية للبلاد . وهذا ما يجعلنا  
ننصح بعدم المساس بهذا الباب  
بالتخفيض في الميزانية القادمة ، بل  
نرى ان ننبه الى ضرورة زيادة الانفاق  
في هذا الباب الى أكبر حد مستطاع  
وبخاصة أننا دولة دخلها الفردي في  
غاية الانخفاض وان الاقتصاد المصري  
لم يساير بعد التطور الفنى الصناعي

العلمى الحديث وان الكثير من موارد  
الثروة الاقتصادية لم يستغل بعد .  
فالانفاق الحكومي في تشييد الاعمال  
الجديدة هو انفاق مثمر وهو انفاق  
منتج أيضا .

### الابواب الاخرى

اما الباب الرابع من الميزانية ، فيتبين من  
فيه الآتى :

١ - بلغت نسبة مصروفات هذا الباب ١٩٪  
في ميزانية ٣٨-١٩٣٩ ، فارتفعت الى ٢٥٪ ،  
٢٠٪ في ميزانية ٤٩-٥٠ ، ١٩٥١ . ثم  
انخفضت الى ٢٧٪ في ميزانية ٥١-١٩٥٢  
ولكنها عادت الى الارتفاع في ميزانية ٥٢-١٩٥٣  
فبلغت ٣٠٪ .

٢ - زادت اعتمادات هذا الباب في ميزانية  
٥٢-١٩٥٣ عن اعتماداته في ٣٨-١٩٣٩ بمبلغ  
٥٤ م ج . وهي تفوق الزيادات في باقي الابواب  
٣ - بينما انخفضت اعتمادات البابين الثاني  
والثالث في ميزانية ٥٢-١٩٥٣ عن ميزانية  
٥١-١٩٥٢ بمبلغ ١٢ م ج ، ٢١ م ج . زادت  
اعتمادات الباب الرابع بمبلغ ١٢ م ج . وهذا  
ايضا رغم التقشف ! . .

واهم ابواب الصرف في هذا الباب في ميزانية  
٥٢-١٩٥٣ هي : ٦٥ م ج . للدين العام يقابلها  
٤٢ م ج . في ٣٨-١٩٣٩ ، ٥٥ م ج . معاشات  
ومكافآت يقابلها ٤٢ م ج . في ٣٨-١٩٣٩ ،  
٢٩ م ج . ، ١٥٥ م ج . لاعانة غلاء المعيشة  
ومصروفات خفض تكاليف المعيشة ولا يقابلها  
شيء في ميزانية ٣٨-١٩٣٩ .

ومن هذه الارقام يتبين لنا صعوبة  
اجراء خفض مادي كبير في الباب  
الرابع . أما ما تقرر من خصم فروق  
العلاوات والترقيات من اعانة غلاء  
المعيشة ، فهو وان كان سينقص من  
اعتمادات هذا الباب ، الا ان هذا  
الخفض سينقل كما هو بالزيادة في  
اعتمادات الباب الاول .

### مصروفات خفض نفقات المعيشة

ومما يسترعى النظر ان مصروفات  
خفض تكاليف المعيشة انخفضت في  
ميزانية ٥٢-١٩٥٣ الى ١٥٥ م ج .  
بينما كان المخصص لها ١٨ م ج . في  
ميزانية ٥١-١٩٥٢ . هذا في الوقت  
الذي تطلعنا فيه الاحصائيات بأن  
الرقم القياسى لنفقات المعيشة  
( ١٩٣٧ = ١٠٠ ) بلغ ٣٠٧ في سبتمبر  
١٩٥٠ ، ٣١٦ ر ٥ في سبتمبر ١٩٥٢ .  
فاذا اضفنا الى ذلك انخفاض الانفاق  
الحكومي على المشاريع الجديدة بمبلغ  
٢٠٥ م ج . أمكن ادراك بعض  
اسباب انخفاض القوة الشرائية العامة  
. . وهذا يجعلنا ننصح بعدم اجراء  
خفض آخر في مصاريف خفض تكاليف  
المعيشة .

وهنا نستقرئ بعض الحقائق التي  
١ - انخفضت نسبة مصروفات  
الرخاء العام في ميزانية ٥٢-١٩٥٣  
الى ٤٠٪ ، بينما كانت ٥٢٪ في  
ميزانية ٣٨-١٩٣٩ !!





كانت تمثل أكثر من ٣٣٪ في سنة ١٩٤٩

هذا ، ولم يحدد مقدار القرض الجديد بصفة رسمية ، ولكن ينتظر له أن يبلغ ٢٠٠ مليار ليرة ( أي نحو ٣٢٠ مليون دولار ) كما ينتظر أن يمثل الاستبدال بأذون الخزانة العادية أكثر من نصف الاكتتاب .

#### انتاج الاسمدة في الهند

يعتبر مصنع « سندري » للاسمدة الذي أنشئ أخيراً في الهند بمعونة بعض الهيئات الكيميائية الأمريكية أكبر مصنع من نوعه في آسيا بأسرها . وقد بدأ إنتاجه في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وكان معدل إنتاجه في ديسمبر ٨٠٣ أطنان يومياً ، ارتفعت في الأسبوع الأول من يناير إلى ٩٤٤ طن يومياً وينتظر أن يبلغ معدل الإنتاج اليومي في مارس الحالي ١٠٠٠ طن يومياً . ويقدر أن يساعد هذا الإنتاج على زيادة إنتاج المواد الغذائية في الهند بنحو ٨٧٥٠٠٠ طن سنوياً .

هذا ، ويلاحظ أن في الهند مصنعين آخرين للسماح ينتجان معاً نحو ٣٠٠٠ طن من الاسمدة في العام

#### صادرات اليابان

من المنسوجات القطنية والحرير الخام بلغت صادرات اليابان من المنسوجات القطنية في الأحد عشر شهراً الأولى من العام الماضي ٦٩٨ مليون ياردة مربعة ، أي نحو ٧٣٪ فقط مما صدرته في نفس الفترة من عام ١٩٥١ أما من ناحية القيمة فلم تزد صادرات سنة ١٩٥٢ من المنسوجات عن ٥٩٪ فقط من قيمة ما صدر في ١٩٥١ ، وكانت باكستان واندونيسيا وهونج كونج على التوالي هي أهم عملاء اليابان كما كانت العادة وإذا كانت صادراتها إلى باكستان قد هبطت بنحو الخمس عما كانت عليه عام ١٩٥١ كما هبطت صادراتها إلى اندونيسيا إلى ٥٨٪ فقط ، فقد زادت صادراتها إلى هونج كونج بأكثر من النصف ، نظراً لقيام هذه الأخيرة بدور المستودع الذي تنصرف منه البضاعة إلى اندونيسيا وسيام وغيرها من بلاد جنوب شرق آسيا .

وهذا النقص في الصادرات دفع اليابان إلى البحث عن أسواق جديدة في أمريكا اللاتينية . وقد زادت فعلاً صادرات اليابان من المنسوجات القطنية إلى بيرو وفنزويلا كما زادت

إلى الولايات المتحدة . وتقدر صادرات عام ١٩٥٢ بأكمله بنحو ٧٧٠ مليون ياردة . وكان مندوب اليابان في المؤتمر الدولي للمنسوجات القطنية الذي عقد في لندن في الخريف الماضي قد ذكر أن اليابان تزمع تصدير ١٠٠ مليون ياردة مربعة من المنسوجات القطنية في عام ١٩٥٣ . ولكن لا ينتظر أن يتجاوز هذا الرقم ٩٠٠ مليون ياردة مربعة نظراً لصعوبات الصرف في البلاد المستوردة أما الحرير الخام فتقدر صادرات اليابان منه في عام ١٩٥٢ بـ ٦٩٩٨٦ بالة أي بزيادة ٦٣١ رار بالة عن ١٩٥١ وقد زادت واردات بريطانيا وحدها من ٨٢٠٢ من البالات سنة ١٩٥١ إلى ١٢٩١٢ بالة سنة ١٩٥٢ نتيجة لعمليات تجارية ثلاثية . أما واردات الولايات المتحدة وفرنسا من الحرير الخام فقد هبطت قليلاً عما كانت عليه في العام السابق .

#### محصول السكر في كوبا

أصدرت حكومة كوبا في ٣٠ يناير الماضي قراراً بتحديد وتنظيم إنتاج السكر في عام ١٩٥٣ ، وهو ينص على أن لا يزيد إنتاج مصانع السكر البالغ عددها ١٦١ مصنعاً عن ٩٣٪ من المتوسط السنوي لإنتاج أي ثلاث سنوات في الفترة ١٩٤٧ - ٥٢ ، ولأي مصنع الحق في أن يتخذ أساس الإنتاج متوسط أكبر ثلاثة محاصيل من هذه الفترة . وتهدف حكومة كوبا أيضاً إلى منح بعض التسهيلات للمصانع الصغرى والمتوسطة . ومن المنتظر أن يبلغ إنتاج كوبا من السكر في عام ١٩٥٣ - ٧٠٥ مليون طن ، وذلك في مقابل ٧٠٢ مليون طن في عام ١٩٥٢ ، ويعتبر إنتاج كوبا من السكر في العام الماضي رقماً قياسياً لإنتاج السكر في أي دولة من دول العالم .

#### الاسعار في فرنسا

هبط الرقم القياسي لاسعار الجملة في فرنسا من ١٤٠٥ ( ١٩٤٩ = ١٠٠ ) في ديسمبر ١٩٥٢ إلى ١٣٩٦ في يناير سنة ١٩٥٣ ، كما هبط بنسبة ٨٦٪ من الذروة التي بلغها في يناير ١٩٥٢ وهي ١٥٢٥ ، أما رقم اسعار التجزئة فقد ظل على حاله بين ديسمبر ٥٢ ويناير ٥٣ وهبط بنسبة ٢٪ عن الذروة التي بلغها في فبراير سنة ١٩٥٢

#### احتياطات المنطقة الاسترلينية

زادت احتياطات المنطقة الاسترلينية من الذهب والدولار من ٨٤٦ رار مليون دولار في نهاية ديسمبر ١٩٥٢ إلى ٩٧٨ رار مليون دولار في نهاية يناير ١٩٥٣ ، أي بزيادة قدرها ١٣٢ مليون دولار ، وذلك نتيجة تحسن ميزان مدفوعات المنطقة الاسترلينية مع دول العملات الصعبة ويدخل في هذه الزيادة أيضاً ما قيمته ٥٨ مليون دولار من الذهب سداداً لبعض الفائض الذي حققته بريطانيا في معاملاتها مع دول اتحاد المدفوعات الأوروبية ، فضلاً عن معونة الدفاع التي تلقتها من الولايات المتحدة وتبلغ ٤٤ مليون دولار .

#### قرض جديد متوسط الاجل في ايطاليا

فتحت الحكومة الإيطالية في واسط يناير الماضي باب الاكتتاب في قرض متوسط الاجل يستهلك بعد تسع سنوات ، ويغل فائدة بنسبة ٥ ٪ وسندات هذا القرض معروضة بسعر ٩٨ في المائة من قيمتها الاسمية وتدفع قيمة الاكتتاب أما نقداً وأما مقابل أذون الخزانة العادية أو كوبونات سندات قروض عامة أخرى تستحق الدفع قبل أول أبريل .

وقد دأبت الحكومة الإيطالية خلال السنوات الأخيرة على طرح قروض متوسطة الآجال للاكتتاب في مثل هذا الموسم ، انتهاجاً لسياسة مرسومة لتحسين تكوين الدين العام ، وذلك بتخفيض نسبة أذون الخزانة العادية فيه . وهكذا هبطت نسبة أذون الخزانة التي تستحق الدفع في بحر سنة أو أقل إلى ٢٩٪ من مجموع الدين العام في نهاية ١٩٥٢ بعد أن



## الارجنتين تصدر فائض القمح

نواترت الانباء اخيرا بأن الارجنتين تنوى بيع فائض القمح لديها وان كانت تفضل الانتظار حتى تظهر نتيجة المؤتمر المنعقد لتجديد اتفاقية القمح الدولية . وذكرت الانباء ايضا بأن الارجنتين قد خصصت ٥رأ مليون طن من القمح لتصديرها الى البرازيل واليابان وايطاليا ، لان لكل من هذه الدول مركزا دائما في الارجنتين ، وطلبت ان يخصص لها جانب من الفائض . واخيرا اعلنت وزارة التجارة الخارجية في الارجنتين رسميا انها باعت ٣٠٠٠٠٠ طن من محصول القمح الجديد الى ايطاليا بموجب الميثاق التجارى المفقود بينهما . وان الشحن سيتم قبل نهاية فبراير . ولم يعلن السعر بصفة رسمية ، ولكن ترى الدوائر التجارية الاجنبية ان السعر يزيد قليلا عما يعادل ١٠٩ دولارات أمريكية للطن تسليم الباخرة .

وهذه هي ثانی صفقة ضخمة تصدرها الارجنتين من محصولها الجديد بعد صفقة المقايضة التي عقدها الارجنتين مع الهند في أكتوبر الماضي لتصدير ٢٥٥٠٠ طن من القمح

وينتظر ان تزيد صادرات الارجنتين الى البرازيل من القمح عن أى من هاتين الصفقتين .

## الجفاف في البرازيل

في شمال شرق البرازيل منطقة تعتبر من البقاع القليلة في العالم التي تعاني ظروفًا مناخية فريدة لم يعرف بعد ما يتحكم فيها من عوامل ، فقد تهطل الأمطار هناك في بعض السنين بغزارة كبيرة تجرف أمامها المحاصيل الزراعية ، وقد تسقط معتدلة مناسبة . كما قد تنقطع تمامًا في بعض السنين .

وقد تواترت الأنباء أخيرًا بأن هذه المنطقة تعاني الآن فترة من أخطر فترات الجفاف التي مرت بها منذ عدة سنوات حتى هاجر العمال الزراعيون إلى المناطق الأخرى المجاورة والتي لا تكاد تفي بحاجة سكانها الأصليين .

وتتخذ حكومة البرازيل الآن تدابير عاجلة وواسعة النطاق لتدارك الحالة ،

وشرف وزير الزراعة على مشروع الإغاثة .

## القطن في العالم

يقدر محصول القطن في العالم في الموسم الحالي ( ١٩٥٢/٥٣ ) بما لا يزيد عن ٣٤٨ مليون بالة أي بهبوط السابق إلا أن مجموع المعروض الظاهر ( أي المحصول مضافا إليه المخزون للأغراض التجارية ) سيصل إلى ٤٩٥ مليون بالة أي بزيادة ٢٦ مليون بالة عن الموسم السابق وذلك لزيادة

المخزون بنحو ٣٢ مليون بالة . ولما كان من غير المحتمل أن يتجاوز الاستهلاك العالمى ما كان عليه في موسم ١٩٥١/٥٢ ، أى ٣٢ مليون بالة ، فينتظر أن يزيد المخزون بما يتراوح بين ٢٥ ، ٣ مليون بالة فيرتفع إلى حوالي ١٧٥ مليون بالة . ولذلك قد تعتمد كثير من الدول المنتجة للقطن وفي مقدمتها الولايات المتحدة على تخفيض المساحة المزروعة قطنًا في هذا العام .

انتاج الصاب في العالم (بملايين الاطنان )			
١٩٥٢	١٩٥١	١٩٤٧	
٨٣	٩٤	٧٦	الولايات المتحدة
١٦	١٦	١٣	المملكة المتحدة
٤١	٣٧	١٦	الدول المشتركة في مشروع شومان
٣٤	٣١	١٤	الاتحاد السوفيتي
٣٤	٢٩	١٥	البلاد الأخرى
٢٠٨	٢٠٧	١٣٤	المجموع

## قرض أمريكي للبرازيل

عقد بنك التصدير والاستيراد الأمريكي أخيرًا قرضًا للبرازيل قدره ٣٠٠ مليون دولار ، يسدد على ثلاث سنوات ابتداء من يناير ١٩٥٤ وتقول التقارير غير الرسمية بأن الشروط لهذا القرض كانت جافة على وجه العموم ، وأن البرازيل سوف تستخدم الجانب الأكبر من هذا القرض في سداد المتأخر عليها من الديون لشركات الملاحة الأمريكية .

هذا ، والمعروف أن حاجة البرازيل للدولار تزيد كثيرًا عن حصيلتها منه ، وأن الثغرة تميل إلى الاتساع بمضي الزمن .

## تعويضات الحرب في عام ١٩٥٢

دفعت « لجنة تعويضات الحرب » ما يبلغ ٥٧ مليون جنيه استرليني خلال عام ١٩٥٢ ، إذا ما قورنت بما دفعته خلال ١٩٥١ ويقدر بـ ٧٢ مليون جنيه ، ٩٢ مليون جنيه خلال ١٩٥٠ ، وعلى ذلك فقد بلغ متوسط ما دفع أسبوعيًا خلال الربع الأخير من عام ١٩٥٢ ( ٩١٤ ) ألف جنيه . كما دفعت اللجنة كذلك ١١٧٠٠٠ ألف جنيه للمصانع بقصد اصلاحها خلال عام ١٩٥٢ ، وخصصت ٣٠ ألف جنيه تحت الحساب . وكانت هذه المبالغ ٤٨ مليون جنيه ، منها ٤٧ مليون

جنيه دفعت للملاك الافراد ، والباقي دفع الى السلطات المحلية والسلطات العامة الأخرى . كما خصص ٢٦ مليون جنيه لاصلاح واعادة بناء المنازل التي خربت .

هذا وقد بلغ ما دفعته اللجنة حتى الآن منذ انشائها ١٠٧٧ مليون جنيه **مقايضة القطن الباكستاني :**

بالرغم من شواهد مجريات الأمور في البرازيل ومصر التي دلت على أن نظام المقايضة لم يكن ولن يكون الحل الكامل لمشكلة الدول التي تهدف إلى تصدير سلع ذات أسواق عالمية ، بأسعار تزيد عن الأسعار السائدة في تلك الأسواق . . فاننا نجد أن الباكستان قد اتخذت خطوات ضخمة لتشجيع نظام المقايضة إذ أعلنت عزمها على السماح للصديرين بمقايضة أقطانهم ، وكذا سلع أخرى بعدة سلع مصنوعة أجنبية . وقد قررت مبدئيًا أن تسري المقايضة على محصول القطن القديم مقابل غزل القطن ، وتنص التعليمات على أن يمنح مصدرو المحصول القديم من القطن حق استخدام حصيلة صادراتهم من القطن لاستيراد الغزل خلال فترة معينة

# تنافس البنوك البريطانية في الشرق الأوسط

فتحها فروعاً جديدة في سوريا ولبنان وعمان وشمال أفريقيا  
إسناد الوظائف الكبيرة إلى الشبان الأكفاء في الشرق

الزيت هو محور كل نشاط مالي للعرب .

في هذه النسبة حقوقها المشروعة .  
والأرقام التي لدينا توضح انحصارها  
مطردا ولا سيما في مجال الاعتمادات  
المستندية والكمبيالات التي تقدم  
لتحصيل قيمتها .

وبعد الحرب ، جرى المصدرون  
على أن يطلبوا فتح حسابات قبل  
الشحن باعتبار ذلك أمراً لازماً قبل  
عرض البضاعة في السوق . وان  
العودة جزئياً إلى سوق البيع ، إنما  
أسفرت عن زيادة السلع المشحونة  
برسم الإيداع .

وقد قلنا قبل أن الرسوم آخذة  
في الزيادة باطراد .

ولا يكاد يمر اسبوع بغير أن تقدم  
مطالب تتضمن زيادة في النفقات ،  
وتعد مرتبات الموظفين سواء منهم  
المحليون أو البريطانيون الجزء الأكبر  
من هذه النفقات . وترتب على  
التوسع السريع في صناعة الزيت  
إيجاد حاجة كبيرة إلى الكتبة ،  
ووجدت البنوك نفسها في موضع  
المنافس المباشر مع شركات الزيت  
في الحصول على الكتبة ، وهم قلة  
قليلة من المديرين أو الذين يمكن  
تدريبهم . وترتب على ذلك تأثير  
مباشر في المرتبات لأحيلة للبنوك فيه  
ذلك لأن الكتبة وجدوا أغراء شديداً  
للعمل في الخليج الفارسي والمملكة  
العربية السعودية والهند وباكستان  
وسيلان والملايو مقابل مرتبات مرتفعة  
ووجد اللاجئون الفلسطينيون  
بدورهم عملاً جديداً ، فخلقت هذه  
جميعاً مشكلات جديدة ناشئة عن  
السفر والسكنى وتأثير الدور ،  
كل مشكلة من هذه المشكلات تنطوي  
على زيادة في المصروفات .

ولعل العوامل البارزة التي أدت  
إلى نجاح المصارف البريطانية في

الرسوم المطردة التي تتقاضاها البنوك  
لقاء خدماتها . . . ولهذا اضطرت بنوك  
الشرق الأوسط إلى أن تسعى لزيادة  
مقدار الأعمال التجارية التي تقوم بها  
بدلاً من أن تزيد نسبتها المصرفية  
لتعوض الرسوم المطردة الزيادة .

وقد أدى ازدهار صناعة الزيت  
وما تلاه من عقد اتفاقات لمشاطرة  
الأرباح في الدول التي تنتج الزيت  
وتكرره ، إلى زيادة دخلها زيادة  
سمحت بتوسع مستمر في تنمية  
التدفق المطردة الواردات . وللبنوك

مناقشتها للسياسة المالية العامة  
ولميزانية الدولة من موازنة الميزانية  
، وازنة - حسابية . . هذه الموازنة  
التي ورثناها عن المستثمرين عندما  
كانوا يتولون الإشراف على مالية  
الدولة .

وازاء ضعف موارد الدولة  
وقصورها عن مواجهة أعباء الميزانية  
العادية المختلفة ، ولما كانت البلاد في  
سبيل اعداد برنامج شامل مدروس  
لاستثمار موارد البلاد وتنمية إنتاجها  
القومي ، كما وان تنمية موارد الدولة  
يحتاج إلى فترة من الوقت - لذا نرى  
أن تأخذ الحكومة بمبدأ وضع  
ميراثيتين للدولة :

١ - الميزانية العادية لمواجهة الاعباء  
العادية للدولة والتي تعتمد على موارد  
الدولة العادية .

٢ - الميزانية المستقلة والخاصة  
بمشاريع التنمية الاقتصادية التي  
توضع لاستثمار موارد الدولة ولزيادة  
الرفاهية الشعبية والتي سيحتاج  
تنفيذها إلى عدة سنوات - خمس أو  
عشر أو عشرين - وهذه تمول من موارد  
أخرى غير موارد الميزانية العادية . .

فوزي رياض فهمي

أن البنوك البريطانية التي تعمل  
في الشرق الأوسط لم تنتفع من ارتفاع  
النسبة المصرفية كما انتفعت البنوك  
التي تعمل في بريطانيا نفسها ، ولم  
تنتفع كذلك من قدرتها على الكسب  
من السلفيات . وعلة ذلك أن المنافسة  
بين هذه البنوك كانت شديدة ، وأن  
البنوك الأخرى أخذت بالتدريج  
تتحول إلى بنوك للدولة أو بنوك أهلية  
وثمة شعور أيضاً بأنه في فترة  
الجفاء السياسي التي تجتازها هذه  
الرقعة بأسرها الآن قد يساء تفسير

٢ - انخفضت اعتمادات مصروفات  
الرخاء العام في ميزانية ١٩٥٢-١٩٥٣  
عن مثلها في ١٩٥١-١٩٥٢ بحوالي ١٣ر٤  
م . ج . منها ٢٠ر٠ ، ٨ر٥ ، ٩م٢ ، ج  
في الصحة والاقتصاد القومي والتعليم  
٣ - انخفضت مصروفات الأمن  
الداخلي والخارجي في ميزانية ١٩٥٢-١٩٥٣  
عن مثلها في ١٩٥١-١٩٥٢ بحوالي  
١٠ر٨ م . ج . منها ١٠ر٤ م . ج في  
الدفاع .

هذه بعض الحقائق التي تطلعنا  
بها دراساتنا المقارنة لميزانية الدولة  
والحقيقة أن نقائص الميزانية ترجع  
إلى :

أولاً : ضالة موارد الميزانية -  
وسنبين فيما بعد أسباب ذلك - مما  
يؤدي إلى عدم استطاعتها مسايرة  
التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي  
في البلاد .

ثانياً : السياسة المالية التي نسير  
عليها في اعداد الميزانية ألا وهي :

١ - تقدير المصروفات على أساس  
الإيرادات وليس العكس

ب - الاستمرار في اتباع سياسة  
موازنة الميزانية موازنة حسابية فقط .

الموازنة الحسابية للميزانية

وطالما شكت اللجان البرلمانية عند



الشرق الاوسط في الفترة التالية للحرب هي :

أولا - الاسس المتينة لهذه البنوك .

ثانيا - البحث عن منافذ جديدة  
ثالثا - قدرة البنوك على التطور  
نجاح المنافسة .

اما متانة اسس هذه البنوك فلم تكن قط موضوع شئ، أو ريب . . والجميع يعلمون بأن هذه البنوك ذات سمعة رفيعة ويمكن الاعتماد عليها . ولا يرجع الفضل في هذه الثقة الى متانة ميزانيات البنوك في لندن ، لان قلة من عملاء هذه البنوك في الشرق الاوسط يعنون بالاطلاع على هذه الميزانيات أو دراستها ، فأغاب الرأي أن الحكم على البنوك يصدر بناء ما يستمتع به مديرو فروعهم من كفاءة ونزاهة وحسن تصرف . ولا ريب في أن التقليد الذي درج عليه أولئك المديرون من العمل بولاء واخلاص للمقر الرئيسي في لندن وللعملاء في المنطقة التي يقوم فيها البنك ، هو تقليد لا يسع هذه البنوك أن تتخلى عنه ، وهذا العامل الممتاز لا يظهر في ميزانية أي بنك ، ولكن فائدته وقيمه لا يمكن مقارنتهما بأي شيء . .

اما البحث عن المنافذ الجديدة ، فقد جعل البنوك تبحث عن مناطق جديدة تعمل فيها ، وصار حتما على البنوك المتخصصة التي تعمل في منطقة الشرق الاوسط بأسرها أن تقبل التحدي الموجه اليها نتيجة لعقد اتفاقات الزيت الجديدة . . ففتحت فروع جديدة لها في المناطق التي تحتاج فعلا الى خدمات مصرفية ، بل كذلك في المناطق التي أن تنشأ فيها مثل هذه الحاجة قريبا . . فافتتح بنكان من بنوك الشرق الاوسط فروعاً لهما في محمية عدن وهي منطقة كانت مقتصرة قبلا على التعامل مع البنوك الهندية وبنوك شرق افريقيا . . ولا تزال البنوك تنتهز الفرص للبحث عن الاماكن الجديدة التي يمكن فيها فتح فروع للبنوك ، ولهذا لا يستطيع أحد أن يتهم هذه البنوك بأنها تسلك مسلكا رجعيًا .

وادي هذا التوسع الى وضع الشبان في مواضع السلاطة والمسؤولية في وقت مبكر . وتقول البنوك عامة أن هؤلاء الشبان نجحوا

في حمل عبء التبعات الجسام التي زيدت على اكتافهم بغير أن يفقدوا شيئاً من استعدادهم أو قدرتهم ، فقد أثبتوا أنهم رجال .

وان توسيع نشاط البنوك الى مناطق لم يسبق لها أن عملت فيها أدى الى خلق مشكلات شتى . . وبعض هذه المشكلات من النوع الذي لا معدى عن مجابهته في كل عمل جديد ، كالبحت عن دور للفروع واستخدام الموظفين الصالحين . . ولكن هناك مشكلات أخرى من طابع خاص . من ذلك مثلا أن بنكا بريطانيا كان يباهى دائما بالصلوات الوثيقة التي تربط مديره بعملائه ، وجد ألا مهرب من فتح فصول لتدريس اللغة العربية . وفي هذه الفصول يتعلم سفار الموظفين البريطانيين اللغة العربية على حساب البنك . وبديهي أن لمثل هذا العمل فائدته آخر الأمر . . لان البنك يكتسب على الفور سمعة واحتراما من الاهلين لاهتمامه بأمر بلادهم التي يخدمها .

اما قدرة البنوك على التطور نجاح المنافسة ، فقد ظهرت بوجه خاص في سوريا ولبنان حيث كانت المصارف الفرنسية من قديم تحتكر الاعمال المصرفية كلها . وكانت هاتان الدولتان تعاملان قبلا باعتبارهما وحدة مالية أما الآن فنكل منهما عملتها الخاصة وتقوم كل منهما بمراقبة التعامل بالعملات الاجنبية . وقد كانت تقابلات هاتين العملتين كثيرة . ومع أن هذه التقلبات تتخذ في معظم الاحوال طابعا موسميا ، الا انها تنشأ بسبب احوال لا يستطيع التكهّن بها

ولا ريب في أن نجاح البنوك البريطانية في دخول هاتين الدولتين يبعث الرضا في نفوس أولئك الذين يحبون للبنوك البريطانية أن توسع نشاطها وراء البحار في حدود تتجاوز الحدود التي كانت تعمل فيها قبل عام ١٩٣٩ ، وليس من المفالة في القول أن تقرر ان فروع البنوك البريطانية في سوريا ولبنان قد استقرت الآن استقرارا يسوغ اعتبارها جزءا لا يتجزأ من النظام المصرفي المحلي .

اما المملكة العربية السعودية التي تستخدم الريال الفضي ( وهو يماثل في حجمه ووزنه الروبية الفضية القديمة ) فان المشكلة الرئيسية التي

تجابه البنوك هي المشكلة المادية الناشئة من التعامل بهذه العملة الثقيلة الوزن ، وقد زاد مقدار العملات المتداولة في السنوات الاخيرة زيادة كبيرة بسبب التوسع الكبير في أعمال شركة الزيت حتى صار صيارفة العملات في البنوك مشغولين طول الوقت . وتستخدم في بعض الفروع آلات خاصة لعد العملات الفضية . وفي خلال العام المنقضي أنشئت مؤسسة عربية سعودية للنقد وعهد في ادارتها الى امريكي . والغرض من انشاء هذه المؤسسة هو العمل على استقرار اسعار القطع ولا سيما بين الدولار الامريكي والريال السعودي ، وبهذا تزول التقلبات الكبيرة التي كانت معروفة والحالة عموما في عام ١٩٥٣ تبشر بالرضا .

فاذا منحت البنوك المنافسة حرية العمل فلا تعرض لتدخل من الخارج أو من الداخل في نشاطها ، فان كثرة الاعمال المصرفية تستطيعها من أن تحتفظ بمنزلتها ، وادارات هذه البنوك تدرك جيدا الحاجة الى اضافة كفايات جديدة اليها . . صحيح أن هناك عقبات في ما يتعلق بالموظفين، ولكن الثقة في المستقبل القريب لهذه البنوك لها ما يسوغها . ومن المحتمل البدء بمشروعات جديدة بمثل الحماسة التي بدت منذ انتهت الحرب ، فقد كسبت البنوك خبرة واسعة في زيادة نشاطها بعد الحرب كما ان كل فرع جديد انشئ يتولى بدوره فتح أبواب النشاط أمامه . وسيمضي الزيت مفتاح الموقف في هذه الرقعة .

فلولا إيرادات الزيت التي تحصلها دول الشرق الاوسط الآن ، لما كانت هذه الدول تقدر على تحمل التبعات الاقتصادية التي تجابهها الآن .

فالقسم الاكبر من سلع الاستهلاك التي تستورد الآن ، والمساكن الجبارة التي تبذل الآن لتحسين مستوى المعيشة ، والبرامج الانشائية الواسعة التي تعد الآن . . كل هذه تعتمد على الزيت . .

والحكمة تقضي بادخار جزء من إيرادات الزيت يكفي للحيلولة دون حدوث أزمة أو نكسة اذا تطورت الامور تطورا غير متوقع ، وانخفض انتاج الزيت انخفاضاً كبيراً



# مشروع لمد الطرق في الشرق الأوسط

ربط موافق البحر المتوسط بالخليج الفارسي بطرق برية  
استخدام الموارد المحلية والأيدى العربية في مرافق النقل  
إظهار الشرق الأوسط ككتلة تجارية ضخمة السان في الميزان العالمي

والشعور القومي بالتبعات ، أمكن  
لهذه الدول أن تجتلب رؤوس الاموال  
والمعونة الصناعية من الخارج .  
اقترح المستر مور

ويقترح المستر مور أن تنشئ  
سوريا ولبنان والعراق والاردن والمملكة  
العربية السعودية والكويت ادارة  
دولية يعهد اليها في مد طريق تجارى  
عام مع استثمار هذا الطريق بجباية  
رسوم المرور عليه .

وهذا الطريق التجارى عبارة عن  
طريق نقل مباشر له شكل المنطقة  
الحرّة ، يربط ميناء بيروت وطرابلس  
في لبنان بميناء اللاذقية ومدن حمص  
وحماه ودمشق في سوريا وعمان في  
الاردن بالمنطقة الساحلية على الشاطئ  
الغربي للخليج الفارسي وتضم ميناء  
الدمام في المملكة العربية السعودية  
وميناء الكويت وميناء البصرة في  
العراق .

## العمود الفقري للحركة التجارية

ان طريقا تجاريا هذا مداه وهذه  
طبيعته يستطيع أن يصبح بسهولة  
العمود الفقري لحركة تبادل تجارى  
واسعة النطاق تشمل الشرق العربى  
والجزيرة العربية ، اذ ينتظر أن  
تقوم الدول المختصة بانشاء الطرق  
الفرعية التى تتصل به ، وهكذا تنشأ  
شبكة مترابطة من الطرق التجارية  
تفيد منها المنطقة بأسرها وتدور حول  
طريق برى يمتد من أقصى المنطقة الى  
أقصاها لنقل التجارة الدولية . ولا  
يزاحم هذا الطريق سوى الطريق  
البحرى الذى يعد ثلاثة أضعافه طولا

## تنشيط التجارة

ومن شأن الطرق الحديثة المنشأة  
على أسس صحيحة أن تنشيط التجارة  
من الناحيتين القومية والدولية  
تنشيطا سليما . كما أن الموانئ  
والمناطق المتطرفة في شرق البحر  
المتوسط وعلى الخليج الفارسي تؤلف

على البعض الآخر الى حد كبير .  
تحريك القوى الكامنة

ويقول المستر مور في تقريره ان  
الشرط الاول في تحقيق الامكانيات  
الاقتصادية والصناعية في هذا الجزء  
من العالم هو أن تقوم هذه الدول  
الست عن طريق الهيئات الحكومية  
بتحريك القوى الكامنة ضمن منطقتها  
الجغرافية ، والتي تستطيع أن تجعل  
أمر انشاء نظام اقتصادى مشترك  
للمنطقة بأسرها ميسورا بأقل ما يمكن  
من المعونة الاجنبية . أى أن على العرب  
أنفسهم أن يتخذوا الخطوة الاولى في  
هذا السبيل

وعلى الدول العربية أن تعمل معا  
في تجانس تام بوساطة هيئة تنفيذية  
ذات اختصاصات كافية ، وأن يكون  
هدفها الرئيسى تأمين جو اقتصادى  
موات . وهذا يقتضى من الدول أن  
تعترف اعترافا تاما بأنها تؤلف وحدة  
اقتصادية واحدة ، وهذا يتطلب بدوره  
اقرارا بأن الوحدة الاقتصادية لا  
تستطيع أن تقوم بعملها على الوجه  
الصحيح مالم ترتبط أجزاءها بشبكة  
متينة من المواصلات التجارية .  
فالصناعة وسواها من وسائل التنمية  
الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا  
بالتجارة الدولية التى تركز بدورها  
على طرق المواصلات . والتجارة الدولية  
كانت منذ أقدم العصور - ولا تزال -  
تسلك الطرق المطروقة وسبل الاتصال  
المائية أو البرية أو البحرية ، وأخيرا  
الخطوط الجوية .

## جهاز للمواصلات التجارية

فينبغي إذن للدول العربية اذا  
أرادت تحقيق امكانياتها الصناعية  
والتجارية أن تنشئ جهازا للمواصلات  
التجارية يعتمد على الاساليب العصرية  
ويتصف بحسن العمل والسرعة .  
فاذا تم ذلك وأمكن ضمان جو  
اقتصادى موات يعتمد على حد معقول  
من الاستقرار والتعاون السياسى

أعد المستر و . ف . مور المستشار  
الصناعى الاميركى المقيم فى بيروت  
والمدير السابق لشركة الزيت العربية  
الامريكية مشروعا لربط الدول العربية  
بشبكة من الطرق ، وقد قدم هذا  
المشروع الى الحكومات العربية وفى  
طلعتها الحكومة المصرية .

ويقول المستر مور ان الدول  
العربية الواقعة بين شرق البحر  
المتوسط والخليج الفارسي تضم منطقة  
يستطاع فيها تهيئة الموارد اللازمة  
لانشاء جهاز صناعى اقتصادى من  
شأنه تحسين مستوى معيشة سكان  
هذه الرقعة واجتذاب المساعدة الفعالة  
من الدول التجارية الاخرى فى العالم  
وعلى هذه الدول العربية أن تعمل  
قبل كل شئ على تحقيق التماسك  
الاقتصادى والاستقرار السياسى فى  
الرقعة باعتبارهما شرطين أساسيين  
لهذا النمو الاقتصادى . وأن تعمل فى  
المعترك الدولى على كسب العطف  
والتأييد بكيفية تضمن الاعتراف بما  
للمنطقة من منزلة هامة باعتبارها حلقة  
اتصال فى سلسلة التجارة العالمية .

## منطقة غنية بمواردها

والدول العربية الواقعة بين شرق  
البحر المتوسط والخليج الفارسي تضم  
جمهوريتى سوريا ولبنان والممالك  
العراقية والعربية السعودية والاردنية  
الهاشمية ومشايخة الكويت . وتحتوى  
هذه المنطقة على جميع العناصر والوقود  
والمواد الاولية وسواها من الموارد  
الطبيعية . والامر الوحيد الذى تفتقر  
اليه هو روح الاقدام ورؤوس الاموال  
والبصيرة النافذة

وليس بين هذه الدول دولة واحدة  
لها من مواردها الخاصة ما يكفى  
لتنمية اقتصادها بكيفية مستقلة ،  
اى بالاقتصار على قواها الوطنية  
والسياسية والاقتصادية وحدها ،  
فالدول العربية متكاملة يعتمد بعضها



منافذ ممتازة لشحن المنتجات التجارية لهذه المنطقة ، كما أنها تعد في الوقت عينه وسيلة يستطاع بها فتح أسواق المنطقة أمام منتجات البلاد الأخرى .

ومن المزايا الأخرى التي يسفر عنها هذا المشروع تنشيط المشروعات الصناعية الصغيرة وزيادة انتاجها والتوسع في الانتفاع بالأيدي العاملة ورؤباب الحرف ، واستثمار المرافق الزراعية والمعادن والموارد الأخرى في المنطقة استثماراً أجدى من قبل ، وتصريف المنتجات المحلية والأجنبية بما يعود بفائدة أكبر من قبل ، وهذه العوامل جميعاً تؤدي إلى زيادة الاستقرار السياسي وتعزيز الامكانيات العسكرية والشعور بالأمن المتبادل .

#### الامكانيات الاقتصادية للمنطقة

ويستطرد المستر مور فيقول ان امكانيات التطور الصناعي في الدول العربية هي أكبر بكثير مما هو معروف عامة . وقد كانت هذه الامكانيات حتى الان مجهولة لدى الرأي العام العالمي بسبب جهل أحوال المنطقة وبسبب الاضطرابات السياسية . وتأيداً لهذا الرأي ، ينبغي أن يعرف أن التطور الصناعي لمنطقة ما ، يتمشى مع العوامل التالية ويستند إليها :

#### ١ - تيسير الحصول على المواد الأولية ونقلها .

#### ٢ - تيسير الحصول على الأيدي العاملة وما يتوقف ذلك عليه من توفير الطعام والسكنى

#### ٣ - نوع مواد الوقود وئمنها

#### ٤ - الجو السياسي - أي مدى استجابة الهيئات الحاكمة للأحوال المتطورة .

والمنطقة العربية التي نحن بصددنا تحتوي على درجات متفاوتة من العوامل اللازمة لانماء الصناعة الإقليمية . ففي الغرب ، في منطقة البحر المتوسط ، عند لبأس به من الصناع والعمال . وفيها الزراعة وجميع المواد الغذائية الأساسية ، وفيها مواد البناء وبعض المواد المعدنية والموانئ البحرية وفي الشرق في منطقة الخليج الفارسي يكثر العمال الحاذقون ، وفيها بعض المواد المعدنية وثروة عظيمة من الزيت بما في ذلك مواد الوقود السائلة والغازية وما يمكن انتاجه منها من المواد الكيميائية المختلفة .

ولكنها نفتقر من ناحية أخرى إلى الزراعة والمواد الغذائية التي لا يوجد إلا بمقادير محدودة جداً .

وصعوبة القول أن هذه المنطقة العربية تحتوي على العناصر اللازمة لانشاء سلطه اقليميه مشتركة في الشئون الصناعية والزراعية تكون ذات موقع متوسط بين الشرق والغرب مما يجعل لها مقاما عاليا في معاملاتها مع أسواق العالم الرئيسية . أضف إلى ذلك أن النهوض بهذه المنطقة كعنصر ذي منزلة صناعية ، من شأنه أن يساهم مساهمة مجدية في تأمين الاستقرار السياسي في العالم أجمع ومن ثم يجتذب هذا الأمر اهتمام البلدان الأخرى التي تملك الحظ في الصناعة ورؤوس الأموال اللازمة لذلك .

#### الممتلكات المادية للمشروع

ويرى صاحب هذا المشروع أن تتألف الممتلكات المادية له مما يلي :

أولاً - منشآت في جميع موانئ البحر المتوسط والخليج الفارسي والأمن الداخلية لتلقي السلع المستحوه من صادرة أو واردة ، وخزنها ثم نقلها إلى السيارات .

ثانياً - طريق تجاري يربط موانئ المنطقة العربية ومدنها الداخلية بأقصر خط ممكن يتلاءم مع الجهود السياسية المشتركة التي تستطيع الدول المختلفة الداخلة في المنطقة أن تبذلها .

« إدارة الطريق الدولي العربي » ويقترح المستر مور تأليف هيئة تسمى « إدارة الطريق الدولي العربي » توضع تحت تصرفها الممتلكات المادية للمشروع بما في ذلك طريق المرور ووسائل تشغيله ، على أن يكون أعضاء هذه الإدارة ممثلين للحكومات العربية المشتركة في المشروع .

مناطق حرة تمنحها كل دولة وينبغي على كل دولة أن تمنح الإدارة بدون قيد أو شرط منطقة حرة للمرور فضلاً عن محطة في جميع

بمناسبة بدء العام الثالث من حياة الاقتصاد والمحاسبة ، ترحو إدارة المجلة من حضرات المشتركين موافاتها بالاشتراكات عن العام الثالث . وستوالي الإدارة إرسال الأعداد لحضراتهم حتى ترد الاشتراكات الجديدة

المواني والمدن الداخلية لتسلم البضائع سواء كانت واردة أو صادرة من المواني وعلى إدارة الطريق الدولي أن تهى بوساطة أعضائها القوة اللازمة لحفظ النظام والأمن في هذا الطريق ، كل دولة في أراضيها . غير أن هذه القوة يحسن ألا تنقسم إلى وحدات محلية مستقلة بل تكون تحت تصرف الهيئة التنفيذية من الناحيتين الإدارية والعملية .

#### رسوم المرور والضرائب

ويعهد إلى الهيئة التنفيذية بالمسؤولية التامة في

١ - المهام الإدارية - ٢ - جباية رسوم المرور وغيرها من العوائد - ٣ - توزيع هذه الأموال على أساس المبادئ التي تقرها الإدارة العليا .

وينبغي عدم فرض رسوم جمركية أو مكوس على البضائع المارة برسوم الترانسميت داخل المنطقة الحرة من قبل أي حكومة من حكومات الدول الأعضاء ، ولكن تفرض الرسوم الجمركية والمكوس على البضائع التي تكون مرسلة إلى إحدى الدول الأعضاء وتجبي هذه الرسوم والضرائب من قبل تلك الدولة عند تسليمها إلى صاحبها .

وتحدد الرسوم على أساس المفردات التالية : ( أ ) التفريغ ( ب ) الاستلام في الميناء ( ج ) رسوم الترانسميت ( د ) حماية البوليس ( هـ ) الاستلام وألحمل في المواني التي ينتهي إليها الشحن ( و ) النفقات العامة والربح ( ز ) رسوم استلام البضائع في محطات التسليم داخل المنطقة الدولية وعلى جميع الدول الأعضاء أن تعفى إدارة الطريق الدولي وهيئتها التنفيذية من الضرائب

#### التصميم والانشاء

ويراعى عند تصميم الطريق الاعتبارات التالية :

أولاً - أن يعبد الطريق لمرور الاحمال الثقيلة ، وتكون منطقة الطريق على الجانبين بحيث يتسنى التوسع التدريجي في حال ازدياد الحركة .

ثانياً - يجب استخدام المواد المحلية في انشاء الطريق كلما كان ذلك ممكناً مع استعمال الاسفلت لرصف

البقية على صفحة ٢٦



يحررها ويشرف عليه

الى الراى القائل بأن الخطر يكمن لا فى التضخم كما كانوا يظنون فى العام السابق ، ولكن فى الانكماش . وهكذا كان لابد من أن تتجه أمريكا بكليتها نحو القدرة الخارقة للانتاج . . . . . والسبب فى هذا واضح جدا إذ أن نفقات الدفاع بلغت ذروتها ، وأنها بادية فى الهبوط فى الجزء الاخير من عام ١٩٥٣ . وأن المصروفات الفردية بقصد الاستهلاك لأنشاء المساكن الخاصة ، والنوسع الصناعى ، يمكن أن تحل محل الانتاج الحربى . ولكن هناك قليل من الناس له الشجاعة الكافية ليتنبأ بقدرتهم على تنفيذ ذلك والمشكلة الاقتصادية فى بريطانيا - وان كانت شديدة الاعتماد على مشيلتها فى أمريكا - الا أنها تختلف عنها شكلا وموضوعا . فاذا كان الأمريكان يفهمون أن السبب كان الانكماش وليس التضخم ، الا أن الخبراء البريطانيين كانوا على صواب منذ سنة مضت عندما تنبأوا بتزايد البطالة فى الخريف ، أو عندما روعوا باضطراب الاحوال فى لانكشير . ولقد كان كلا الرايين خطأ ، فلقد أخط البريطانيون كما أخط الأمريكان فضلا عن مجابتههم بالحقيقة ، وظهر الآن أن ميزانية مستر بتلر لعام ١٩٥٢ جانبها الصواب وأن فائز الميزانية بدأ يتضاءل بالتدريج .

« الايكونومست »

أخبار المعادن :

حصص مؤتمر

وصت لجنة الموليبدنم والتنجس معدن الموليبدنم فى خلال الربع الا هذه اللجنة ، وضعت الولا محتاجي الموليبدنم الامريكان ، للدول الاعضاء فى مؤتمر المعدن الكلى للموليبدنم فى الغرب خ يصل الى ٦٤٠٨ طن مئري

كما أن لجنة انكبريت الت سياسة الحصص للكبريت أقرت اللجنة بوجود تحسن ملم الاخير من عام ١٩٥٢ وأن الكمية المطلوبة خلال الثلاثة أشهر التا

## نظرات اقتصادية

يعتبر هذا الوقت من كل عام ، فصل « التنبؤات الاقتصادية » فى مصر وانجلترا وأمريكا وجميع بلاد العالم تكتب التقارير والابحاث والتحليلات للشئون الاقتصادية كلها ، فقد كان اخر عمل قام به المستر « ترومان » قبل رحيله عن الرئاسة هو تقديم تقرير « المجلس الاقتصادى الاستشارى » الى الكونجرس الامريكى ، كما أن مشروع الميزانية البريطانية فى طريقه الى البرلمان ، كما أن خطب رؤساء مجالس ادارات البنوك والشركات تتحدى بعضها وتكشف عن خبايا النشاط الاقتصادى فى العالم أجمع وبالتقصى وراء كل هذه البحوث ، نستطيع أن نخرج منها بحقيقتين واضحتين صارختين ، ولكنهما لا تناقضان الواقع . الحقيقة الاولى هى الشعور بالرضى عن حالة الاستقرار والثبات الحالى والتوازن ، فيما يشبه الازمة . والحقيقة الثانية هى التنبؤ بما ينتظرنا من صعب

وهناك من الدلائل ما يؤكد هاتين الحقيقتين . فمما يعجز اللسان بالنسبة للاثني عشر شهرا الماضية ، امتداد المخاوف التى حدثت فى الشتاء الماضى ، تلك المخاوف التى ناقضت بعضها البعض . فوجهة النظر الامريكية كانت تأمل فى عام ١٩٥٢ - انقشاع أزمة التضخم التى حدثت خلال ٥٠ - ١٩٥١ رغم ما اتخذته من احتياطات ، الا أن هذه الجهود باءت بالفشل . وفى انجلترا ، كان هناك كثير من الناس - سواء داخل الوزارة أو خارجها - يظنون أن سياسة مستر بتلر وزير وزير المالية سوف تقلل من حدة مشكلة البطالة . فلا هذه المخاوف ولا تلك أمكن تلافيها . حقيقة كان هناك تعيين كل ثلاثة أشهر من ميل طفيف بين التضخم والانكماش كما لو كان هناك جهاز يسجل هذه التغيرات ، وأن هناك توازن وتعقل فى الطلبات - كما جاء فى تقرير « المجلس الاقتصادى الاستشارى » الذى جاء فيه ايضا : أن عام ١٩٢٥ بدأ بأحوال اقتصادية أفضل مظهرا مما بدأت به أى سنة أخرى « منذ عام ١٩٤٧ .

وفى العام الماضى كانت كل من الحكومتين الانكليزية والامريكية على خطأ . فالحكومة الامريكية كانت تميل

## مكتبه الناجم

### كتاب الاحصاء السنوى

لعام ١٩٥٢

هذا كتاب يهتم المشتغلين بالصناعة عامة ، وصناعة وتجارة التصدير بوجه خاص . وتتميز الطبعة الثانية عن سابقتها الاولى التى صدرت عام ١٩٤٩ بأنها تعتبر المرجع الاساسى لصناعة التصدير فى العالم كله . فتشمل جداول وبيانات عن السنوات ١٩٤٠ - ١٩٥١ ، والتعليق عليها حتى منتصف عام ١٩٥٢ ، فضلا عن ذلك يشمل جداول عامة ، وفصولا عن تجارة التصدير ، وانتاجه ، وصهره ، كما يشمل ملخصات لهذه البيانات ولكنها مفصلة واضحة عن استهلاك التصدير وانتاجه فى معظم بلدان العالم . كما يشمل شرحا وافيا عن اسواق التصدير فى أهم ثلاثة اسواق عالمية : سنغافورة ، ولندن ، ونيويورك . كما يحتوى الكتاب على فصل خاص بدراسة ١٥ دولة رئيسية لانتاجها واستهلاكها طبقا للاتفاقية الدولية المعقودة عام ١٩٤٦ ويشتمل الكتاب فى النهاية على قاموس لشرح الكلمات والاصطلاحات الفنية باللغتين الانكليزية والفرنسية .

### المرشد الى الشرق الاوسط

اخرجت هذا الكتاب مطبعة جامعة كورنيل ، وذلك لافادة الدبلوماسيين ، ورجال الاعمال ، والطلاب ، بل والسائحين والراغبين فى زيارة هذه المنطقة للمرة الاولى بقصد البحث ومعرفة الحقيقة . والجزء الذى يهتم الزائر لبلاد هذه المنطقة . ذلك الفصل المسمى عن كل بلد على حدة : مثل تركيا ، وايران ، وأفغانستان ، والعراق ، وسوريا ، ولبنان ، واسرائيل ، وشرق الاردن ، ومصر ، والمملكة السعودية ، واليمن . والقسم الاخير من الكتاب يشتمل على عرض للعمليات الحربية خلال الحرب العالمية الثانية ، ويحلل الوقائع الاستراتيجية ، ومجارى المياه ، وجامعة الدول العربية ، والاتجاهات الراسخة نحو كل من : المصالح البريطانية ، والامريكية ، والروسية .

ويتبين للباحث راي المؤلف عن مستقبل الحوادث ، مما نجده فى فصول متعددة من الكتاب .

ولقد أفاض المؤلف عن الاحوال المصرية ، فتحدث عن تطور الاحزاب المصرية ، وعلاقتها بعضها ببعض ، وكيف أن الملك السابق كان يؤلب بعضها ضد البعض الآخر .

ونحن نرشح هذا الكتاب للقراءة حتى تفهم الشعوب العربية احوال جيرانها . والكتاب يقع فى نحو ٤٨٠ صفحة وثمنه ٤ شلن .



## انخفاض حوادث الطريق خلال ١٩٥٢

بلغ عدد الاشخاص الذين قتلوا بسبب حوادث الطريق في بريطانيا خلال عام ١٩٥٢ (٤٧٠٥) شخصا ، ويعتبر هذا أصغر رقم بلغته حوادث الطريق منذ عام ١٩٢٦ ، بينما بلغت عام ١٩٥١ (٥٢٥٠) شخصا . هذا مع أن أقل رقم بلغته حوادث الطريق في فترة ما قبل الحرب الاخيرة كان ٤٨٨٦ وذلك في عام ١٩٢٦ ، ثم هبط هذا الرقم إلى ٤٥١٣ خلال عام ١٩٤٨ وان هذا الرقم لا يصح اتخاذه كأساس للمقارنة بسبب الاقبال على تخزين البترول الذي بلغ أقصى مداه

وتدل الارقام الرسمية التي نشرتها وزارة النقل والمواصلات البريطانية في شهر ديسمبر الماضي ، أن مجموع الاصابات والحوادث بلغ ٢٠٨١٤١ أي بأقل ٨٣٥٢ عن عام ١٩٥١ ، وفي شهر ديسمبر فقط من عام ١٩٥٢ بلغ عدد الوفيات بسبب حوادث الطريق ٤٧٦ ، أي أقل من حوادث ديسمبر ١٩٥١ بـ ٤٥ حادثا . كما أن هذه الزيادة تعزى الى الاشخاص الذين جرحوا بسبب حوادث السيارات لتكاثف الضباب خلال هذه الفترة من كل سنة . وبمقارنة عدد الحوادث خلال شهر نوفمبر ٥٢ بمثيله في العام الاسبق ، نجد انخفاضا في عدد الحوادث بلغ ٢٨٩١ ، وأن عدد القتلى بلغ ٤٠٧ شخصا بنقص قدره ١٥٦ ، والجرحى باصابات خطيرة ٤١٤٩ ،

## المعادن الدولي لعام ١٩٥٢

التي التابعة لمؤتمر المعادن الدولي بتوزيعها لعام ١٩٥٣ ، وبمجرد قبول توصيات المنظمة الامريكية الشروط بتحويل الكميات المخصصة في الحصص إلى الدول ، وتقدر اللجنة أن الانتاج في الربع الاول من عام ١٩٥٣ يجب أن

التي للمؤتمر الدولي للمعادن أعلنت عن الخطة للربع الاول من عام ١٩٥٣ ، ولقد وس في استخراج الكبريت خلال النصف سنة الممكن الحصول عليها ستساوي الحاجة

والذين أصيبوا اصابات خفيفة بلغ ٦٩٩

وبلغ أقصى انخفاض ملحوظ هو في عدد اصابات المترجلين (المارة) إذ بلغ عدد المصابين منهم ٤٥٧١ بانخفاض ١٧٥٤ ، كما أن عدد القتلى من المارة ٢١٣ شخصا بهبوط ٨٤ شخصا

« انشورنس مونيتور »

\*\*\*

## زراعة القطن في محمية عدن

من الممكن الآن زراعة الاغذية والمحصولات النقدية في السهل الصحراوي في غرب محمية عدن . ولقد تم تحسين هذه الارض وجعلها صالحة للزراعة وطبقا لمشروع تكلف ٢٧٠٠٠٠ استرليني حسب قانون الرقابة وتحسين المستعمرات البريطانية وكانت هذه القروض معفية من الفوائد حتى ابريل الماضي . ولقد دلت التجارب التي أجريت بواسطة « أبيان » على امكان زراعة ٢٥٠٠٠ ألف فدان بفضل مياه الامطار التي بلغت ٢ بوصة سنويا ، فضلا عن مياه الفيضان في أخايد الانهار الصحراوية خلال العام الماضي

أما عن هيئة أو مجلس « أبيان » هذه فقد شكلها حاكم عدن عام ١٩٤٧ كوكالة خاصة لتحسين حال الزراعة في هذه المنطقة . ولقد أنشأ هذا المجلس نظام الزراعة بالمشراكة بواسطة رؤساء القبائل العربية المحلية ويكون الدفع اما نقدا أو عينا . ولقد قدم المجلس رأس المال لأعمال الري واعداد المساكن ، ومعالجة القطن . وزراعة البلح ، بينما قدمت المنح للفلاحين العرب لشراء لوازمهم وطعامهم ولانتاج وزراعة القطن

ولقد نجحت هناك زراعة القطن المصري ، إذ حازت بذورته نجاحا منقطع النظير . ودلت على نمو البذرة بعد « رية » واحدة لأرض كادت أن تعتبر ميتة . وفي عام ١٩٥١ قدمت لجنة القطن الخام مبلغ ٩٠ ألف جنيه لمجلس أبيان كضمان للمحصول ودون الحصول على ضمان من الحكومة . كما أوصى بمبلغ ٣٥٠ ألف جنيه أخرى لتحسين الزراعة خلال السنوات ١٩٥١/١٩٥٤ ، ومن المأمول الوصول إلى نتائج طيبة ، ودفع أثمان حسنة لمحصول القطن مما يضمن إعادة دفع هذه القروض . وهكذا صارت الآن هيئة « أبيان » مركزا للتقدم الاقتصادي في عدن بينما قوات حكومة صاحب الجلالة تدعم السلام هناك

« تايمز »

## في كتاب العالم

### أسلاك مطاطية جديدة

اخترعت شركة Luson And Sons نوعا جديدا من الفرش المصنوعة من الاسلاك الملقوفة ، لقد سجلت طريقة اختراع هذه الفرش . ويعيش هذا النوع اربعة أمثال ما تعيشه الانواع العادية ، وهي مأمونة الاستعمال إذ أن أسلاك هذه الفرش مكسوة بطبقة المطاط ، هذا فضلا عن ان المسافات بين كل سلك وآخر متوازنة ، ويبدو أن هذا النوع مطلوب في أجهزة الطيران ، إذ زكته وزارة الطيران البريطانية في تقرير كتبه بعد أن أجرت عليه تجارب عديدة . وهذه الاسلاك ، المكسوة بطبقة من المطاط تستخدم في الاطارات والعجلات . ولقد أثبتت التجارب التي جريت من هذا النوع من الاسلاك يتحمل ٣٦٤ ساعة من الاحتكاك المتواصل ، بينما الاسلاك العادية لا تتحمل أكثر من ٩٠ ساعة .

### ألواح تقاوم الحريق

تمكنت شركة Celotex حديثا من اختراع ألواح للبناء جديدة ، بحيث تتحمل درجة حرارة عالية جدا ، وتقاوم اشتعال النيران ، والمادة الجديدة وتسمى Celebestos صممت بحيث تقاوم النيران في المصانع ، والمنازل ، ولابنية العامة على وجه العموم . وتتكون من لب السيلوتكس ، ومن الياف قصبية ، مكسوة من كلا الجانبين بمادة الاسبستوس ، وبينهما مادة أخرى تقاوم كلا من النار والماء ، فهي بهذا تفضل كل ما اخترع ودخل به مادة السيلوتكس . وتتميز فضلا عن ذلك بسهولة قطعها وتداولها . والسليستس صلب جدا ، ويعيش طويلا ، وخفيف الحمل وخاصة في البناء ، بالإضافة الى مقاومة أخطار اللهب ، ويتحمل الضغط العالي ، ويقفل من جميع اضرار البلل ، وله انعكاس قوى للضوء ، هذا بينما يمكن عمل زخارف عليه .

ولقد دلت جميع الاختبارات التي جرتها ( محطة أبحاث الحريق ) أن السليستس يستجيب تماما مع اختبارات المواد ذات المقاومة من الدرجة الاولى Class 1.B.S.476 وبالرغم من المواد التي تدخل تحت هذا الباب تعتبر من « المواد ضئيلة التوصيل للحرارة » ، ألا أن السليستس في المواد التي لا تنقل الحرارة . ويمكن في الوقت الحالي الحصول على ألواح من هذه المادة طولها ثمانية أقدام فقط ، وعرض قدمين ، وسماك نصف بوصة .



تقرير للدكتور عبد الرزاق صدقي ونهر الزراعة :

## دستور زراعى لتنمية غلة الأرض فى مصر

العناية بالثروة الحيوانية بتحسين الطرائق وزيادة الانتاج  
والاهتمام بوسائل تسويق المنتجات الزراعية مع خفض تكاليفها

### الثروة الحيوانية مهمة

وهكذا الحال فى الثروة الحيوانية  
فهى فى حالة سيئة من الانتاج، وبينما  
متوسط انتاج احيوان من اللبن يتراوح  
بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ رطل فى العام ،  
الا انه يرتفع فى المزارع التى تتبع  
نظم الانتاج الحيوانى الحديث الى  
٤٠٠٠ رطل سنويا . وفى البلاد التى  
تعنى بالانتاج الحيوانى العناية اللازمة  
يصل المتوسط الى ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠  
رطل فى العام . كذلك الكفاءة  
التناسلية فى حيواننا الزراعى متخلفة  
جدا عن البلاد المتقدمة سواء من حيث  
النضج الجنسى أو انتظام الولادة .  
يضاف الى ذلك الاوبئة الفتاكة  
كالطاعون البقرى والسل والدودة  
الكبدية وغيرها مما هو منتشر فى مصر  
انتشارا مخيفا يذهب ضحيتها عدد  
كبير جدا من الحيوانات سنويا ، ولا  
تقدر قيمة ما نفقده سنويا نتيجة  
التفوق أو ضعف الانتاج بأقل من ٣٠  
مليوناً من الجنيهات

### هبوط مستوى المعيشة

ويستطود الوزير بعد ذلك فى  
بيانه أثر هذه العوامل مجتمعة فى  
هبوط مستوى المعيشة . بوجه عام  
ومستوى التغذية على الاخص بالاضافة  
الى تزايد ضغط السكان على موارد  
البلاد الاقتصادية ، ففى حين يبلغ  
السكان الآن نحو ١٨٠ ٪ من عدد  
السكان فى اواخر القرن الماضى ،  
نقصت حصة الفرد فى مساحة  
الحاصلات بمقدار ٢٨ ٪ ، وهكذا بينما  
كان متوسط نصيب الفرد من المواد  
الغذائية فى سنة ١٩٢٩ نحو ٣٩٣  
كج جميعها تقريبا من الانتاج المحلى ،  
نقص فى المدة ٣٥ - ١٩٣٩ الى ٣٤٩  
كج منها ١٠ كج مستوردة . واستمر  
نصيب الفرد فى الانخفاض حتى وصل  
الى ٣٤٤ كج سنة ٤٩ - ١٩٥٠ منها ٢٨  
كج مستوردة . وحتى هذه الكمية

من الجنيهات أى ٣٧ ٪ من مجموع  
الدخل القومى . كما تمثل صادرات  
الحاصلات الزراعية والمنتجات الزراعية  
نحو ٩٤ ٪ من قيمة الصادرات .  
وتقوم الزراعة بدور هام فى الحياة  
التجارية . فنسبة عدد المتاجر  
المستغلة فى تجارة الحاصلات الزراعية  
والمنتجات الغذائية حوالى ٥٦ ٪ من  
مجموع المتاجر تستخدم ٤٠ ٪ من  
مجموع المستخدمين وتشترك بـ ٢٥ ٪  
من رأس المال المستثمر فى التجارة .  
وبالمثل دور الزراعة فى الصناعة  
فـ ٧٠ ٪ من عدد المصانع تقوم  
الصناعة فيها على أساس تحويل  
المنتجات الزراعية المحلية وتستخدم  
٧٠ ٪ من العمال وتمثل ٥٠ ٪ من  
رأس المال . فضلا عن مساهمة الزراعة  
بجزء كبير فى نشاط الخدمات الأخرى  
كالنقل والمصارف .

### مصر بعيدة عن الكفاية الزراعية

وعرض الوزير بعد ذلك حالة  
الانتاج الزراعى الآن مشيرا الى أن  
الكفاية الانتاجية فى الزراعة سواء  
قيست فى وحدات من القوة العاملة  
أو الارض دون المستوى المنشود  
بكثير . فالفلاح المصرى ينتج من المواد  
الغذائية ما يكاد يكفى ثلاثة أفراد  
فقط ، بينما الفلاح فى بريطانيا ينتج  
ما يكفى ثمانية أفراد . وتبلغ غلة  
الفدان من القمح فى مصر ٧٠ ٪ منها  
فى هولندا ، و ٨٠ ٪ فى بريطانيا ومن  
الارز حوالى ٧٥ ٪ منها فى اسبانيا  
و ٨٠ ٪ منها فى ايطاليا . كما هبطت  
غلة الفدان فى مصر هبوطا كبيرا  
وبالتالى هبط الانتاج الزراعى .  
فالرقم القياسى للانتاج الزراعى على  
أساس ٣٥ - ١٩٣٩ = ١٠٠ - ٩٣ ٪  
فى ٤٠ - ١٩٤٤ ، و ٩١ ٪ فى الفترة  
٤٥ - ١٩٤٩ يضاف الى ذلك الخسارة  
الكبيرة التى تسببها فتك الحشرات  
والآفات الزراعية وتقدر ماتسببه من  
خسائر بما لا يقل عن ٣٧ مليون جنيه

وضع وزير الزراعة ، الدكتور عبد  
الرازق صدقي ، مشروعا ضخما ضمنه  
« سياسة مصر الزراعية فى عهد  
النهضة الحديثة » . ولضمان تنفيذ  
هذه السياسة على الوجه الاكمل قام  
الوزير بتشكيل عدد كبير من اللجان  
نظم المختصين والفنيين من الوزارة  
والجامعات والهيئات الأخرى لدراسة  
وحدات تلك السياسة وبحث وسائل  
تنفيذها ، ووضع مشروعات محددة  
لجزئياتها وخطة العمل فى كل ذلك على  
أساس من التخطيط والتنسيق .

ولاشك فى انه اتجه مشكور  
محبوب جدا لو سارت عليه كافة  
الوزارات والهيئات الحكومية عند  
تقريرها لسياساتها المقبلة حتى  
يستطيع الشعب مناقشتها وابداء  
آرائه فيها خاصة فى مثل هذه المرحلة  
التي تعنى فيها الحكومة برسم مشاريع  
تنمية الانتاج القومى مما سيقرر خطه  
البلاد الاقتصادية لسنوات عدة مستقلة  
ونحن بدورنا ندعو المهتمين بالشئون  
الزراعية والاقتصاد الزراعى بدراسة  
هذا المشروع الهام وابداء ملاحظاتهم  
وتوجيهاتهم حتى تعم الفائدة المرجوة ،  
كما نرجو وزير الزراعة تيسير  
الحصول على مشروعه هذا ، وان كنا  
نطالبه بالعمل على طبعه ووضعه بين  
أيدي الجمهور .

استهل الوزير مشروعه ببيان  
أهمية مركز الزراعة فى اقتصاديات  
البلاد وكيف انها تعتبر اساس  
الاقتصاد القومى فى الماضى وفى الحاضر  
وفى المستقبل . فرؤوس الاموال  
المستثمرة فى الزراعة بما عليها من  
ماشية وأدوات تبلغ ١٢٠٠ مليون  
جنيه أى ثلثى رأس المال الاهلى .  
ويشتغل بالزراعة ٦٠ ٪ من السكان  
العاملين وهم ومن يعاونهم يمثلون  
نحو ٧٠ ٪ من مجموع السكان .  
وتغل الزراعة دخلا قدره ٢٢٤ مليوناً



لاتعادل الا ٢٢٠٠ سعره حراريا وهو دون القدر اللازم بكثير .

### سياسة التوسع في الاستيراد

ونتيجة لذلك زاد اعتماد البلاد على الاستيراد لسد هذا النقص في انتاجنا الاهلي ، فبلغ متوسط مستورداتنا السنوية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية نحو ٣٥ مليون أردب من القمح ، و٧٩ ألف أردب من الشعير ، علاوة على ما تستورده البلاد من الخضر والفاكهة واللحوم ومنتجات الالبان .

### ضرورة تحديد سياسة زراعية

وازاء هذه الحالة السيئة التي تسود اقتصادنا الزراعي ، يقرر وزير الزراعة ضرورة « تحديد سياسة زراعية مرسومة الخطط ، واضحة المعالم ، مبينة الاهداف ، تأخذ في اعتبارها ان الزراعة ليست مجرد مهنة ، ولكنها أسلوب الحياة للغالبية من سكان هذا الوادي واحدى الدعائم التي يستند اليها صرح التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في نهضتنا الحديثة ، وان في صدور قانون الاصلاح الزراعي ضمان لآتي سياسة ناجحة لدفع مستوى الانتاج ان تصل آثارها لاكبر عدد من المزارعين وتنتشر نتائجها بينهم وتحمل الرفاهية الى الشعب جميعا » .

ولما كان توسيع رقعة الارض المنزرعة ، مع ضرورته وأهميته لمقابلته التزايد المستمر في السكان ، يتوقف بصفة اساسية على مشاريع الري التي تتطلب وقتا طويلا ، فيرى الوزير في مشروعه « البدء فورا في البناء الرأسي بزيادة انتاجية الرقعة الحالية من الارض واستخراج أقصى ما يمكن ان تغله من كل المصادر المناسبة اقتصاديا وذلك لسرعة النتائج التي يمكن الحصول عليها ويسر النفقة » .

وتقوم السياسة الزراعية في مشروع الوزير على أسس انتاجية وأسس تنظيمية .

**فأولا : الاسس الانتاجية:** وتتضمن الخطوط التالية :

### ١ - زيادة الكفاية الانتاجية في

الزراعة : وتقوم على عمد فنية أربعة:

#### أ - البكرة الصالحة : وهي الاساس

الاول لرفع الانتاج لانها تحمل في تركيبها الوراثي عوامل الانتاج العالي ، ويجب ان يتخير لكل منطقة أكثر السلالات ملائمة لها لتنتج فيها أوفر غلة ، وأن يتم اكنار السلالات في

مناطق زراعتها لنضمن ملائمتها لتلك البيئة وليسهل توزيعها ونشرها وتركيزها ، ويجب تعميم استخدام البذور المنتجة النباتية والحيوانية في جميع مزارع القطر وستسعى الوزارة بهذه البذور الى الزراع

**٢ - توفير البيئة الصالحة :** لكي تنطلق الامكانيات الوراثية التي في البذرة على صورة انتاج عالي كما ونوعا ، يجب ان تتوفر لها البيئة التي تتفق وهذه الامكانيات وذلك بدراسة التربة المناسبة للنبات وللمعالجة الضعيف منها ، توفير السماد ورسم سياسة ثابتة له تتفق وطبيعة الارض ومطالب النبات الغذائية ، دراسة حاجة النبات المثل من الماء مع جودة الصرف ، دراسة خير الوسائل التي يمكن اتباعها في خدمة الارض من حرث وتقصيب وتخطيط وتحسين الآلات الزراعية وابادة الحشائش التي تفقد ٢٥ ٪ من الانتاج ، البحث عن البيئة الصالحة للحيوان ، دراسة اثر الجو على الانتاج والبحث في تقسيم القطر الى مناطق جوية بالنسبة لمختلف المحاصيل النباتية والحيوانية .

**ح - تعقب اسباب النقص والقضاء عليها :** باعداد حملات سريعة فعالة معدة اعدادا تاما وحديثا لابادة مكامن الامراض ومصادر العدوى .

**د - خفض تكاليف الانتاج :** وذلك بالتوسع في استخدام الآلات الزراعية مما يعفى الحيوان الزراعي من العمل في الحقل وتخصيصه لنواحي الانتاج الحيواني ، وربط مراكز الانتاج بأسواق الاستهلاك بشبكة من الطرق الزراعية فضلا عن أثر العوامل السابقة .

**٢ - رفع مستوى التغذية :** غذاء الفرد في مصر شديد النقص من حيث نوعه ومن حيث استيفائه لحاجات الجسم الغذائية . فالمصري يكاد يكون محروما من البروتين علاوة على ان نصيبه من الخضر والفاكهة ضئيل . ويشير وزير الزراعة من الاحصائيات التي بسطت في المشروع الى « اننا نزرع نسبة عالية من أراضينا بالحبوب مما لا يتفق اطلاقا مع الاوضاع الاقتصادية السليمة التي تقضى بأن تستغل أراضينا على أحسن وجه . ورغم ذلك لانستطيع ان نمس هذه النسبة بأي تخفيض الا بعد ان نضمن موردا من الحبوب الرخيصة من البلاد المجاورة » . ويقرر المشروع لذلك : النظر في نسبة توزيع المساحة

المزروعة من كل محصول وتعديل الدورة الزراعية ، والاكثر من انتاج الخضر والفاكهة حتى تصبح في متناول أصحاب الدخول الضئيلة ، رفع انتاج الوحدة الحيوانية ، وتقليل نسبة حيوانات النقل والركوب بتيسير النقل الميكانيكي ، دراسة مدى اكتفاء البلاد ذاتيا من انتاجها الغذائي ، ودراسة علاقة الانتاج الزراعي بالتغذية دراسة تفصيلية .

### ٣ - توسيع نطاق محاصيل

**التصدير :** يردد وزير الزراعة الشكوى من اعتماد الاقتصاد المصري على محصول القطن فقط للتصدير رغم تعرضه للتقلبات العنيفة ، وهو يطالب بنقل الزراعة من طور الزراعه الخفيفه الى طور التكثيف في الزراعه وزياده تنوع الانتاج بحيث تنتج البلد محاصيل أخرى على نطاق يسمح بالتصدير . ويتشیر المشروع الى اهمية صلاحية الفاكهه والخضر للتصدير ويدلل على ذلك بالاحصائيات المرفقه والتي يتبين منها ان الصادرات العالمية من الفاكهه والخضر في تزايد مطرد منذ انتهاء الحرب الثانية. وان الطلب عليها في أوروبا يزداد سنة أخرى ويقترح الوزير في مشروعه ان نبادر فورا بدراسة الاسواق التي يحتمل ان تكون مجالا اقتصاديا لتصريف حاصلاتنا الزراعية ، انشاء مراكز عصرية في أهم مناطق الانتاج والتصدير ، انشاء أداة فعالة لاستقبال منتجاتنا في تلك الاسواق ، تنظيم الانتاج المحلي بما يكفل الوفاء بمطالب تلك السياسة التصديرية ، وضع النظم الكفيلة بالنهوض بوسائل النقل السريع بين مراكز الانتاج ومحطات التعبئة وموانئ التصدير .

### ٤ - تحسين نظم وتسويق

الحاصلات والمنتجات الزراعية: ويحدد المشروع أغراضها في :

أ - الحد من تعدد الوسطاء بين المنتجين والمشتريين للاستهلاك

ب - العمل بكافة الوسائل على خفض تكاليف التسويق

ج - منع الفقد في الانتاج الزراعي حتى يتم التسويق .

د - تنظيم الاسواق الريفية والمركزية وزيادة اشراف الحكومة عليها وتنظيم السلع عليها .

ومن بين الوسائل التي يراها المشروع كفيلة بتحقيق هذه الاغراض ، تجميع الانتاج الصغير وتسويقه

( البقية على ص ٢٦ )



# مخازن المواد والمهمات

التي تم جردها خصوصا اذا كانت صغيرة الحجم غالية الثمن .  
٤ - وعلى ذلك فان اصحاب هذا الرأي يرون ان الخسارة التي تتعرض لها المؤسسة من جراء كل هذه العوامل مجتمعة تزيد حتما عما تتعرض له من نقص في الانتاج اذا ما اغلق المخزن كاية .

## رأى استمرار العمل بالمخزن

يرى اصحاب هذا الرأي امكان استمرار العمل بالمخزن دون حاجة لاغلاقه وذلك مع عدم المساس بسير العمل ولا بكفايته الانتاجية . واساس نظريتهم هو بسط عملية الجرد على عدة ايام *on several days* وانتداب اشخاص معينين للقيام بعملية الجرد دون تعطيل العمل بالمخازن اطلاقا واذن فعلى القائمين بشئون المؤسسة الموازنة بين الرايين حسب خبرتهم العملية والفنية السابقة .

## صفة القائمين بالجرد

يحسن ان تقوم بعملية الجرد لجنة مكونة من اكثر من شخص على أن يقوم بالاعمال الحسابية التي تلي عملية الجرد اشخاص آخرون . وكلما امكن أن يراجع شخص على كل شخص آخر كانت النتيجة اقرب للاطمئنان .

ولقد اختلف الرأي هنا فيمن يقوم بالجرد . هل يقوم به مراقبو حسابات المؤسسة ؟

أم يقوم به موظفو المنشأة . أم يقوم به اشخاص من غير موظفي المنشأة ويكونون متخصصين في اعمال الجرد ؟

والواقع أن انسب هؤلاء جميعا هم موظفو المؤسسة ذاتهم . فهم أدري من غيرهم بطبيعة العمل وبالاصناف المتداولة . وما دمننا نقسم العملية الى خطوات منفصلة ونكفل مراجعة لكل خطوة من هذه الخطوات فان عملنا يكون سليما أمامراقبو حسابات المنشأة فبالرغم من قيامهم باختبار نتيجة الجرد فعلا بأجراء عدة ابحاث ومراجعات واختبارات خاصة الا أنهم يؤدون ، هذا العمل لمجرد التحوط ومن باب

عمليات حسابية عديدة . ولذلك فقد جرى لعمل على أن يبدأ الجرد الفعلي قبل نهاية السنة المالية بمدة مناسبة تطول وتقصّر حسب ظروف المؤسسة وحسب خبرة القائمين على ادارتها ويستحسن ان يتم الجرد في اليوم الاخير للسنة المالية المنتهية .

## للاستاذ موسى صفوت

وقد اختلف الرأي في تطبيق هذا من الوجهة العملية . فمن المعلوم أن عملية الجرد عمل اضافي خارج عن روتين عمل المخزن المعتاد ، فضلا عن ضرورة وجود عدة اشخاص اغراب عن المخزن : هم القائمون بعملية الجرد . هذا عدا ما يستغرقه عد الاصناف ووزنها ومقاسها من وقت . فالرأي يختلف هنا هل ينزم ايقاف العمل العادي للمخزن - الروتين - وقصره على عملية الجرد طوال المدة التي يستغرقها ؟ أم أنه يمكن تأدية كلا العمليين معا .

## رأى غلق المخزن

هناك فريق ينادى بوجوب غلق المخزن خلال فترة الجرد . والحجج التي يسوقها هذا الفريق تتلخص في الآتي :

١ - امكان الانتهاء من عملية الجرد في زمن أقل مما لو استمر العمل العادي ( الروتين ) بالمخزن .  
٢ - احتمال وقوع أمين المخزن في اخطاء كتابية أو حسابية أو موضوعية ( كأن يصرف مادة بدلا من أخرى ) نتيجة ضغط العمل عليه هذا فضلا عن عجزه - نتيجة ضغط العمل - عن تتبع وتنفيذ جميع التعليمات الادارية الواجب عليه تنفيذها . وعلى العموم فان كفاية العمل *efficiency* تقل كثيرا اذا لم يغلق المخزن .

٣ - احتمال حدوث سرقات من الاصناف التي يتم جردها على أساس أن المخزن في هذه الحالة أي حالة استمرار العمل يكون عرضة لدخول اناس كثيرين وليس من البعيد أن ينتهز فرصة هذه المشغولية الزائدة ويغافل الموجودين بأخذ شيء من المواد

جرد المواد في نهاية السنة المالية لمناسبة نهاية السنة المالية لمؤسسة يتعين عليها تحقيق وتقديم اصولها الثابتة والمتداولة طبقا لقواعد متعارف عايتها . ومن ضمن هذه الاصول المتداولة : مخازن المواد والمهمات التي تحتوى على المواد الاولى وهذه المخازن ليست لها علاقة بما يطلق عليه بضاعة آخر المدة فهذه يقصد بها البضاعة المصنوعة التي تبيعها المؤسسة أو التي كانت في دور الصنع .

وتقدير قيمة مخازن المواد والمهمات يجري على اساس جرد محتوياتها جردا فعليا شاملا ، وتقدير قيمة هذه المحتويات ، وليست عملية الجرد الشامل ولا عملية تقدير القيمة بالسهولة التي قد يتخيلها البعض وخصوصا اذا ما كانت المؤسسة ضخمة وحركة العمل فيها كبيرة وكانت مخازنها مليئة باصناف عديدة من المواد والمهمات .

والجرد الشامل يشير عدة أبحاث تتلخص في الآتي :

١ - متى يتم الجرد ؟ وهل يجب أن يتم في يوم آخر السنة المالية تماما ؟ وما العمل ان استنزمت عملية الجرد الفعلي أكثر من يوم واحد ؟  
ب - من الذي يقوم بعملية الجرد الفعلي ؟

ج - كيف يتم الجرد الفعلي ؟  
د - ماهي النماذج المستعملة في عملية الجرد ؟  
ه - الطرق الشائعة لتقويم محتويات المخازن .

## متى يجب أن يتم الجرد ؟

من الوجهة النظرية البحثية يجب أن يتم الجرد في نهاية العمل من اليوم الاخير للسنة المالية للمؤسسة وقبل بداية السنة المالية الجديدة - وذلك هو تاريخ اقفال الحسابات واعداد الميزانية - ولكن من الوجهة العملية التطبيقية يستحيل تنفيذ هذا الشرط حيث ان عملية الجرد الفعلي تستغرق - في العادة - عدة أيام . هذا فضلا عما يلي هذا من



## طرق تقويم المخازن

وكما أن هناك عدة طرق لتسعير الاصناف المنصرفة من المخازن فكذلك توجد عدة طرق لتقويم رصيد الجرد ولا شك أن أكثر هذه الطرق شيوعاً هي طريقة سعر السوق أو الشراء أيهما أقل . والسبب في تفضيل هذه الطريقة ، كما هو معروف ، هو استبعاد أى عنصر ربح لم يتحقق فعلاً ولكن تطبيق هذه القاعدة ليس أمراً سهلاً وذلك لتعدد الاصناف ، وتشابهها ولصعوبة التأكد من سعر كل صنف منها يوم نهاية السنة المالية بالذات .

وفضلاً عن ذلك فهناك رأيان في هذا المجال :

رأى يرى أن يقوم المخزن بأقل السعيرين بالنسبة للاصناف جميعها كوحدة **asawhole** ورأى آخر يرى أن يقوم كل صنف بأقل السعيرين ثم تجمع هذه الاسعار الاقل فينتج لدينا قيمة المخزون ويمكن تصوير الفرق بين الرأيين بالمثل الآتى لنتيجة جرد عدد ٦ أصناف بالمخزن :

وطبقاً للرأى الاول يقدر مخزن المواد والمهمات بمبلغ ٦٩.١٦٨ جنيهاً أما الرأى الثانى فيرى أن يقدر المخزن بمبلغ ١١١٦.٥٠ جنيهاً وهو قيمة الخانات الموضوع تحتها خط . وهى دائماً أقل الخانتين المتقابلتين

والواقع أن تطبيق الرأى الثانى معقد للغاية فالوصول الى بياناته يتطلب أعمالاً كثيرة ، ومع ذلك فلماذا نأخذ سعراً واحداً لكل الرصيد الموجود من الصنف مع أننا نعلم تماماً أنه مكون من جملة دفعات

هل يمكن تمييز هذه الدفعات عن بعضها البعض طبعاً لا . لذلك فإن الطريقة الاولى هي الأكثر شيوعاً انتهى البحث

دوسى حقي  
ماجستير في التجارة

٧ - ويجب أيضاً اختبار سلامة المواد ذاتها كما لو كانت مصابيح كهربائية مثلاً .

## النماذج المستعملة في الجرد

تكاد تنحصر النماذج المستعملة في عملية الجرد في أنموذجين : واحد عن بطاقة الجرد والثانى عن كشف الجرد .

### بطاقة الجرد

ليست هذه البطاقة منتشرة الاستعمال . ولكننا ننصح باستعمالها لفائدتها الجزيلة . وتخصص بطاقة لكل صنف حتى يتم جرده ، طبقاً للانموذج المبين ، وباستخدام هذه البطاقة يسهل إجراء الجرد الفعلى في أى تاريخ مع ملء بيانات البطاقة عند كلوريد أو صرف حتى انتهاء السنة المالية بحيث يمثل رصيد البطاقة الرصيد الفعلى بالمخزن من هذا الصنف ويجب أن يوقع أمين المخزن على هذه البطاقة بما يفيد موافقته على الكميات الواردة بها بحيث يؤخذ عليه ذلك حجة إذا ما أراد التشكيك فى صحة الجرد .

وبعد الانتهاء من رصد جميع بيانات البطاقات حتى ١٢/٣١ وتوقيع أمين المخزن عليها تبدأ العمليات الحسابية الموضحة فى أسفل البطاقة

### كشف الجرد

بعد أن يتم أعداد الطاقات عن جميع الاصناف بالمخزن ترصد فى الخانات المخصصة لها فى كشف الجرد كما يرصد بعد ذلك فى هذه الكشوف البيانات المستخرجة من كارتات الحسابات وذلك لحصر العجز أو الزيادة فى كل صنف على حدة .

والخطأ الشائع لاختبار كفاية أمين المخزن ( لا أمانته بالطبع ) هو الفرق بين العجز والزيادة التى يكشف عنها الجرد الفعلى . ولما كانت الزيادة فى أحد الاصناف تعتبر عيباً كالعجز سواء بسواء ، ولذا فإن مقياس كفايته الحقيقية هو أن تجمع هذه الفروق جميعاً .

الدقة من جانبهم دون أن يكونوا مطالبين به الا فى الاحوال الخاصة كما هو معروف - ليسوا خبراء فى تمين المواد **no values** ويكفى انهم يحتاطون فيما يوقعون عليه من مستندات وبيانات بأن يذكروا ان المواد الخام جردت وقدرت بمعرفة ادارة المؤسسة .

ويجب أن يقسم العمل على الخطوات الآتية :

الجرد الفعلى للاصناف ثم مراجعة ذلك .

وضع اسعار وحدة كل صنف ثم مراجعة ذلك .

التضريب الحسابى والجمع والتحويل ثم مراجعة ذلك . ثم بعد ذلك مراجعة شاملة .

### كيف يتم الجرد الفعلى ؟

١ - يجب قبل الجرد الفعلى التأكد من سلامة ودقة المقاييس ، والموازين ، والمكاييل المستعملة حيث أن الخطأ الطفيف فيها يؤدى الى فروقات كبيرة

٢ - يبدأ الجرد قبل نهاية السنة المالية بمدة معينة تتحدد طبقاً لخبرة ادارة المؤسسة فى السنوات السابقة بحيث ينتهى الجرد فى اليوم الاخير للسنة المالية بقدر الامكان

٣ - يبدأ بجرد الاصناف قليلة الحركة . ويمكن حصر هذه الاصناف بالاطلاع على كارتات الصنف بالمخزن .

٤ - يستحسن وضع علامة مميزة على كل « عين » من عيون الارفف عند جردها حتى لا يعاد جردها أو يسهى عن جردها لاي سبب من الاسباب

٥ - يحسن أن يحد قليلاً من حركة العمل بالمخزن وتقتصر على صرف الاصناف اللازمة ، وكلما قلت حركة الشراء كلما كان ذلك انسب

٦ - لا يجب بأى حال من الاحوال التساهل فى الجرد بالاكتفاء بمشاهدة العبوة الخارجية **packing** دون مراجعة محتويات العبوة من الداخل ، فقد قعت عدة اختلاسات عن هذا الطريق . حيث كان المخزن يجنى يسرق المواد بعيد الغلاف الى أصله للتعمية

رقم الصنف	اسم الصنف	عدد أو وزن أو حجم	نوع الوحدة	المن	الزيادة	الاصناف	عدد الزيادة	عدد الجرد	ملاحظات
-----------	-----------	-------------------	------------	------	---------	---------	-------------	-----------	---------





# الاوراق المالية



عن النصف الثاني من فبراير ١٩٥٣

أصحاب رؤوس الاموال للعهد الجديد أن قيدت في الجدول غير الرسمي لاسعار أسهم « شركة الدلتا لصناعة الصلب » وهي شركة جديدة وليدة من شركة الدلتا التجارية وعداسهمها ١٨٧٥٠ سهم بقيمة اسمية ٤ جنيهات للسهم الواحد كما قيدت كذلك الاسهم الجديدة التي أصدرتها « شركة البلاستيك المصرية وصناعة الكهرباء » وعددها ١٨٧٥٠ سهما قيمة كل منها ٤ جنيهات .

## لا يزال هناك أمل

وكل الذي نرجوه من العهد الحاضر هو أن يربى البورصة ( سوق الاوراق المالية ) جانبا أكثر من عنايته ، ورعايته ، ورقابته . . خاصة وقد أغلقت سوق القطن ، وأخذ تصديره يسير في طريقه الطبيعي ، وعادت الصفقات تعقد في سوق ميناء البصل حسب قرارات الحكومة ومنشوراتها وبلااسعار التي حددتها .

كما نرجو أن تعمل الحكومة من جانبها على تنشيط السوق التجارية عامة ، وسوق الاوراق المالية خاصة ، وقد نشرنا بعض اقتراحات التنشيط في عددنا الماضي الصادر في أول فبراير

## أخبار الشركات

وفيما يلي أهم ماورد إلينا من أخبار الشركات المساهمة :

شركة أتوبيس أنطرق الصحراوية طبقا لقرار الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة يوم ٣ يناير الماضي يزيد رأس المال من ٢٠٠ ألف جنيه إلى ٣٠٠ ألف جنيه ، على أن يكون للمساهمين القدامى الاولوية في الحصول على الاسهم الجديدة التي يبلغ عددها ٢٥ ألف سهم ، بمعدل سهم جديد مقابل سهمين قديم .

## بيبيس كولا

زيد رأس المال من ٦٠٠ ألف جنيه إلى ٧٠٠ ألف جنيه بإصدار ٢٥ ألف سهم جديد قيمة كل منها ٤ جنيهات ويفضل المساهمون القدامى على

والسياسة تؤثر في الاقتصاد - فحدث رد فعل في مدى النشاط في بورصة الاوراق وامتلات نفوس الرأسماليين ، والمدخرين ، والمحترفين والمياومين ، ثقة واطمئنانا

## الأستاذ أحمد فريد حسن

والذي دعم هذه الثقة وعززها ، أن بدأت مفاوضات تجارية ومالية مع تلك الوفود التجارية العديدة التي جاءت الى مصر . فهذا وفد من ( ألمانيا الغربية ) وثنان من ( ألمانيا الشرقية ) وثالث من ( إيطاليا ) ورابع من ( تركيا ) وخامس من ( اليابان ) ، وآخر من ( ليبيا ) وهكذا مما رفع من أسهم البنوك خاصة ، والشركات التجارية عامة .

## تطبيقات واقعية

فقد أعلن بنك أثينا أنه سيوزع أرباحا عن كل سهم ٩٩ر١٥٣ قرشا صافيا ، كما وافقت شركة تعبئة بيبيس كولا على القرارات المؤقتة التي أصدرتها الجمعية العمومية غير العادية بزيادة رأس المال ومايتبع ذلك من تعديل في مرسوم التأسيس وستدفع شركة أراضي القبارى ١٤ قرشا صافيا ربعا عن كل سهم رغم الخسارة التي أسفرت عنها ميزانية ١٩٥٢ البالغة ٤٢٥٠ جنيه . وسيدفع بنك التجارة حصة قدرها ٣٠ قرشا ( قائم ) وسيوزع بنك الاراضى المصرى حصة قدرها ٤٩ قرشا قائما لكل سهم ، و ٤٠٤ قروش قائم لكل حصة تأسيس . وأعلنت شركة كوم امبو عن توزيع حصة على حملة حصص التأسيس عن سنة ١٩٥١ مقدارها ٥٧٥ر٢٢٣ قرشا صافيا مقابل الكوبون رقم ٢٧ وكما زاد رأس مال شركة أتوبيس أنطرق الصحراوية من ٢٠٠ ألف جنيه إلى ٣٠٠ ألف جنيه

## أسهم جديدة

ومما يدل على مدى الثقة التي يوليها

## السوق أول المدة

كانت سوق الاوراق المالية نشطة في أول المدة نظرا للاخبار السارة التي وردت اليها بشأن تسوية أزمة السودان ، ووصول كلا الجانبين - المصرى والبريطانى - الى اتفاق يحقق أمل مصر وأمل السودان ، ويضع الامور في ميزان الاستقرار السياسى مما أنعش الآمال ، وأدخل الثقة في نفوس المتعاملين .

غير أنه لوحظ أن فريقا من المتعاملين بدأوا في تصفية مراكزهم بقصد تحقيق الارباح التي نتجت من الارتفاع في الاسعار .

هذا وقد كان الاقبال على السندات الحكومية شديدا ، ولكن لم يجد الطالبون بائعين . كما كانت أسهم بنك مصر محل اقبال عظيم حتى بلغ سعر السهم ٢١٥٠ قرشا .

## أزمة ثقة !

ومما لاشك فيه - بجانب هذا النشاط - أن مصر تعاني أزمة اقتصادية ، بسبب «اختناق» السوق وجمودها . نتيجة التركة الثقيلة التي خلفها العهد الفاسد بتصرفاته وآثامه . وكانت نتيجة هذه التصرفات أن انعدمت ثقة المتعاملين في رجال ذلك العهد ، وانعدمت الثقة في امكانيات مصر ومقدراتها الاقتصادية مما جعل الاجانب يفرون - برؤوس أموالهم - حتى كادت السوق أن تكون مكانا قفرا من الحركة والنشاط !!

## العهد الجديد

وما كادت الثورة تولد ، وما كادت الامور تستقر في أيدي ولاية الامور الجدد حتى علم الناس أن في مصر رجالا يحمونها .

فعدلت الحكومة قانون الشركات وقانون المناجم والمحاجر ، بل ومدت في اذن الإقامة للاجانب مما جعلهم يطمئنون الى استمرارهم في أعمالهم وإدارة أموالهم .

واجتثت كل ( ميكروب ) سياسى



### شركة التقطير المصرية

دعت الشركة حضرات مساهميها لعقد جمعية عمومية عادية يوم ٦ مارس القادم لمناقشة تقريرى مجلس الادارة ومراقبى الحسابات والتصديق على الميزانية ٠٠ الخ

### شركة التبريدات المصرية

تدعو ادارة الشركة حضرات مساهميها لعقد جمعية عمومية عادية يوم ٢٣ مارس ١٩٥٣ فى مركز الشركة ببولاق للنظر فى تقريرى مجلس الادارة ومراقب الحسابات واعتماد الحسابات الختامية وتحديد الربح الذى يوزع وتعيين أعضاء مجلس الادارة ومراقبى الحسابات ٠

### حالة السوق يوم ٢٥ فبراير

كانت السوق هادئة ٠ وسجلت بعض الاوراق نزولا طفيفا مثل أسهم آبار البترول ، وجرى التبادل فى أسهم البنك الاهلى ومياه القاهرة والبنك التجارى وحصل مصر الجديدة وأسهم أراضى الدلتا والاسمدة الكيماوية والغزل الاهلية وحصل السكر ٠

السنة المالية المنتهية فى ٥٢/١٢/٣١ وأقفلت السوق مترددة

البلاد المصرية لغاية هذا التسارخ بأسعار أعلى من الاسعار التى اتفق عليها مع شركات الغزل الاجنبية ٠ وبسبب تعطل أعمال (الشركة المصرية للمطاحن وتخزين الغلال) نتيجة استيراد الحكومات لكميات كبيرة من الدقيق الاجنبى خلال عام ١٩٥٢ ورغم ذلك فقد خصمت من هذه الخسارة الارباح المرحلة من العام الماضى (١٩٥١) وقدرها ٢٥٨ جنيها فبلغ صافى الخسارة ٨٢٧٦ جنيها فقط ٠

### الشركة المصرية للتغليف الاقتصادى

ستعقد جمعية عمومية عادية فى ١٦ مارس ١٩٥٣ لتلاوة تقريرى مجلس الادارة ، والمحاسبين ومناقشتهم وتحديد أتعابهما وانتخاب وتعيين الجدد منهم ٠

### البنك الاهلى المصرى

تعقد جمعية عمومية عادية يوم ٢٥ مارس بدار المركز الرئيسى لقراءة تقرير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات وتحديد نصيب المساهمين فى الارباح وانتخاب مجلس الادارة ومراقبى الحسابات والتصديق على حسابات

أساس سهم واحد جديد مقابل ٦ أسهم قديمة ، وذلك حسب قرار الجمعية العمومية غير العادية فى ١٩ يناير الماضى ٠

### شركة مصانع النحاس المصرية

الشيء المؤسف فى اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الاخير ، أن ادارة الشركة قررت طرح حالتها على بساط البحث ، بقصد استشارة المساهمين عن الوسائل التى بها تعالج الشركة ماتعانيه من أزمات نقدية ومالية ، ولكن المساهمين انقلبوا ضد ادارة الشركة وظلوا يتناقشون مع مجلس الادارة فى الاجراءات غير القانونية التى حدثت فى الشركة ، فانقلب الاجتماع من اصلاح وعلاج ، الى « نشر الفسيل » أمام الغير وخاصة الشركات المنافسة ٠ ونتيجة لذلك انعكست هذه الروح على أسعار أسهمها فى البورصة ، فسجلت الاسهم خسارة لا تقل عن ٣٠ قرشا ٠

### الشركة المصرية للاسمدة

### والصناعات الكيماوية

تتابع هذه الشركة انتاجها بانتظام ويتداول انتاجها على مدى واسع الآن خاصة وأن قيود العملة تقلل الوارد من الاسمدة ، فتضعف المنافسة الخارجية، لذلك لوحظ ارتفاع أسعار أسهم هذه الشركة ، وسجلت حركة لا بأس بها مما استلقت اهتمام البورصة ٠

### شركة المناجم والبحث المصرية

ستعقد الجمعية العمومية العادية يوم الخميس ٥ مارس ١٩٥٣ بالمركز الرئيسى للشركة للمداولة فى تقرير مجلس الادارة ، وتقارير مراقبى الحسابات ، وبحث الميزانية ، وتوزيع الارباح وتحديد الحصص ، وانتخابات أعضاء مجلس الادارة وتعيين مراقبى الحسابات ٠

### شركة الاعتماد الاسكندرية

عن تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية أن الشركة بلغت خسارتها هذا العام مبلغ ٨٥٣٤ جنيها كما هو موضح فى الميزانية وذلك بسبب هبوط الاسعار فى فرع (الاتحاد التجارى المصرى) نتيجة قرار الحكومة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٢ بتحديد أسعار القطن المشتري فى

# بنك

## الكريدى ليونيز

### ١٤٩٨ فرعا

### فروع القطر المصرى

### الاسكندرية القاهرة بورسعيد

س ١٣٦ ت ٠ س ٢٣٦١ ت ٠ س ١١٣ قنال

### ١٩ شارع عدلى

### مكتب الموسيقى ٧١ شارع الازهر

### خزان حديدية للايجار بالقاهرة وبورسعيد



# ضرورة تدريس برامج الإرشاد الزراعي في المعاهد

العناية بوسائل الصرف - تقوية الشبكة الكهربائية  
زيادة غلة الفدان في الرقعة الزراعية



نظمت جمعية الشبان المسيحية بالقاهرة سلسلة من الندوات الثقافية لدراسة «وسائل تنمية الانتاج القومي» وقد ابتدأت هذه السلسلة بمناقشة «خطوط التقدم الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية» .

## الجلسة الاولى :

اشترك في الندوة حضرات :

الدكتور محمد على الكيلاني «رئيس الندوة»  
الدكتور حامد سليم ، الدكتور حسنى السعيد ،  
المهندس رياض زكريا ، الاستاذ عبد اللطيف  
بدراندين ، الاستاذ عبداللطيف عامر ، الدكتور  
محمود الشافعى ، الاستاذ مصطفى الفار ،  
المهندس يوسف سعد .

رأت الندوة اولا ان برامج تنمية الانتاج  
القومي تنقسم الى فئتين :

١ - برامج عاجلة تؤدي الى زيادة سريعة  
ملهوسة في الثروة الزراعية والحيوانية .

٢ - برامج آجلة تؤدي الى زيادة الثروة  
الزراعية والحيوانية في الامد القريب .

وبدأت الندوة بالبرامج ذات الاهداف  
العاجلة :

اتفق اعضاء الندوة على ان الخطوط التالية  
تكون برنامجا يؤدي في المدى القريب الى زيادة  
الثروة الزراعية والحيوانية وهي :

١ - الاهتمام بالارشاد الزراعي .

ب - العمل على زيادة انتاج الارض المنزرعة  
فعلا بتحسين الصرف فيها وتوصيل المصارف  
الى المناطق المحرومة منها .

ج - العمل على رفع غلة الفدان من الرقعة  
المنزرعة فعلا .

د - مكافحة الحشرات والامراض في الانتاج  
الزراعي والحيواني .

هـ - استغلال الخزانات الارضية .

و - انتشاء المعارض ومراكز تصريف المنتجات  
والعناية بصحة الحيوانات .

ز - رفع مستوى المشتغلين بالزراعة  
والانتاج الحيواني ، وذلك بتقديم المعونات  
الفنية والمادية لهم وتنسيق المصالح المتصلة  
بهذه النواحي .

ح - رفع مستوى معيشة الفلاح بزيادة  
الدخل الاهلى وهي مشكلة تتوقف على تمويل  
المشروعات الانتاجية اللازمة للتقدم الزراعي .

وقد اجمعت الندوة على ان مشروعات تنمية  
الثروة الزراعية والحيوانية تكون سلسلة ذات  
حلقات متصلة ببعضها البعض ، وان الطريقة  
المثلى في تحقيق احسن النتائج تتطلب معالجة  
كل هذه الموضوعات عند تقرير السياسة المقبلة  
لمشروعات تنمية الانتاج .

ثم شرعت الندوة في مناقشة هذه الخطوط  
حسب الترتيب التالى :

## ١ - الاهتمام بالارشاد القومى :

ملخص للآراء والمقترحات التى عولجت في  
مناقشة هذا الموضوع :

- تجرى وزارة الزراعة ابحاثا قيمة وناجحة ،  
ويقنع الفلاحون بمجهودات الوزارة في هذا العمل .

- يتوقف نجاح اى مشروع على مدى اتصاله  
بالبنیان الاقتصادى . فهناك وظيفة التعاون  
في الارشاد . والتعاون المقصود هو الذى  
ينبعث من بين المزارعين انفسهم ليحقق  
الوظيفة الانسانية للناحية التعاونية . علينا  
اذن ان نوجد نظاما تعاونيا يرتاح اليه المزارعون  
فتكون الجمعيات التعاونية من اشخاص  
متجانسين ، على عكس ما هو حادث فعلا ، اذ  
تتكون الجمعيات التعاونية من كبار الملاك  
واتباعهم ، وهذا هو سبب فشلها . ومن المهام  
التي يجب ان تناط بالارشاد الزراعي حث  
الزارعين على تكوين الجمعيات التعاونية لان  
العدد الحالى لا يتناسب مع تعداد الاهالى .  
ويجب تزويدها بالاختصاصيين والفنيين وان يراعى  
في اختيارهم ان يكونوا من المدربين على العمل  
في هذا الميدان .

- تسويق المحاصيل مسألة هامة يجب  
اخذها في الحسبان حتى يعلم المزارع الفائدة  
التي ستعود عليه من تطبيق ما ترشده اليه .  
التسويق نوع من انواع الانتاج يضيف منفعة  
اقتصادية للسلعة . والفلاح اكثر استجابة  
للارشاد ، وخاصة الفلاح الصغير ، عندما يعلم  
مباشرة مقدار الزيادة التي ستطرأ على قوته  
نتيجة لذلك . فالارشاد في الحقل غير مجد  
ما لم يصحبه التسويق .

- الزراعة بحث وتطبيق . وبين المرحلتين  
يقع الارشاد . فهو يبحث في تنظيم تسويق  
الحصولات ، وفي التعاون وفي الفلاحة الخ ..

- تتبع وزارة الشئون الاجتماعية مراكز  
اجتماعية مزودة باخصائيين زراعيين ، ومن

الميدان ، الا انها لا تصل للريف ، مما يقضى  
انتقاء بعض الاختصاصيين الزراعيين وتاهيلهم  
بالطرق المثلى لارشاد المزارعين والاتصال بجهات  
الاختصاص . وهذا يؤدي الى زيادة الانتاج  
بحوالى ٢٠ - ٢٥ ٪ . مثال : الدرة . يتبع  
الفلاحون حاليا الطريقة العادية السائدة بينما  
لو اتبعوا الطريقة المثلى بالزراعة على خطوط  
لزاد الانتاج بنسبة ١٥ ٪ . وبالمثل نستطيع  
بالارشاد ان نطبق الطرق المثلى في زراعه باقى  
المحاصيل مما يؤدي الى زيادة الانتاج وبالتالي  
الى زيادة الدخل .

- اعترض على ان تنفيذ هذا المشروع يحتاج  
لمدة طويلة فهو اذن ليس من المشروعات العاجلة  
واجيب على هذا الاعتراض بأن المشروع عاجل  
خاصة وان بوزارة الزراعة عددا كافيا من  
الاخصائيين الزراعيين وانما المسألة تحتاج الى  
التنظيم ومن الممكن الحصول على نتائج مفيدة  
في هذا العام .

- ذكر البعض ان قسم التفتيش الزراعي  
بوزارة الزراعة يقوم حاليا بتنفيذ القوانين  
الزراعية كتحرير المحاضر للمخالفين الخ . .  
بينما من الواجب البدء بوضع برنامج للارشاد  
الزراعي وتنفيذه اولا . واقترح لذلك تقسيم  
موظفى التفتيش الى وحدتين : وحدة لتنفيذ  
القانون ووحدة للارشاد الزراعي . وهذا  
التقسيم ممكن وضروري خاصة وان ثلث  
الموظفين بالتفتيش قد ابتدأوا فعلا بمباشرة  
الارشاد الزراعي والحاجة تقتضي تدعيم هذا



## احصاءات عن المجال التجارية والصناعية التي قيدت بالسجل التجارى فى يناير سنة ١٩٥٣

أذاعت مصلحة الملكية الصناعية  
بوزارة التجارة والصناعة أن ١١٢٧  
متجرا و ١٦٥ مصنعا مملوكة لأفراد  
قيدت فى السجل التجارى فى شهر  
يناير ١٩٥٣ وأن ٢٧٦ متجرا و ٦٥  
مصنعا مملوكة لشركات قيدت فى  
هذا الشهر نفسه . وقد حصلت  
رسوم عن هذه المتاجر والمصانع جملتها  
١١٦٧ جنيهها و ٤٠٠ ملين

## رؤوس الاموال المقيدة بالسجل فى شهر يناير ١٩٥٣

وأذاعت المصلحة أن رؤوس الاموال  
المقيدة فى السجل التجارى عن  
الشركات التى مركزها العام فى مصر  
(ذات الصفة التجارية) بلغت فى شهر  
يناير ١٩٥٣ ما يلى :

شركات التضامن التجارى  
٢٧٥٠٤٥ ر. جنيهها و ٦٩٥٥ مليما ،  
والصناعية ٨٣٦٥٣ ر. جنيهها

وشركات التوصية البسيطة  
التجارية ٢٣٤٥٠٩ ر. جنيهات و ٣٠٤  
مليما والصناعية ٤٦٣٠٧ ر. جنيهات  
وشركات التوصية بأسمهم التجارية  
٦٠ ألف جنيه

والشركات المساهمة التجارية  
٢٥ ألف جنيه

هذا ولم تقيد فى شهر يناير ١٩٥٣  
رؤوس أموال مركزها فى الخارج

وبلغت حالات الرهن المسجلة عن  
المجال التجارية والصناعية فى شهر  
يناير ١٩٥٣ حالة واحدة دفع عنها  
خمس جنيهات رسم حوافز رهن

العلامات التجارية الوطنية  
وجاء فى بيان مصلحة الملكية  
الصناعية أن عدد العلامات المحلية  
المودعة فى شهر يناير ١٩٥٣ بلغ  
٦٩ علامة ، والعلامات الاجنبية المودعة  
٣٠ علامة والعلامات المحلية المسجلة  
٣٥ علامة والعلامات الاجنبية المسجلة  
١٢١ علامة . وقد حصلت عن هذه  
جميعا رسوم مختلفة جملتها ٦٩٨  
جنيها و ٢١٠ مليما

أما العلامات التجارية المسجلة  
دوليا فقد بلغ عددها ٤٨٦ علامة

لأنها عاجزة عن الصرف ، الا انه تبين ان مقنن  
الصرف يزيد عن البرى وان العيب يرجع الى  
عيب الملاح .

— طلب البعض توصيل نهاية الترع الميتة  
الى المصارف ، واعترض على ذلك بان هذا  
الاجراء يؤدى الى ضياع كمية كبيرة من المياه ،  
فانصر هنا اخف من ضياع المياه .

— ذكر البعض ان هناك مديريات بهامصارف  
عمومية ليس لها منفذ للصرف فاستحالت الى  
برك تعمل على فساد الاراضى . . اجيب على  
ذلك بان كل مصرف له منفذ للتصريف . انما  
العيب يرجع الى الاهمال فى الصيانة مما يؤدى  
الى نمو البشاش والسدود التى يعتبرها  
المهندسون العدو الاول لهم . والعلاج يتأتى عن  
طريق ارشاد الفلاحين اولا ثم قيام الحكومة  
ببذل الجهود لتطهير هذه المصارف .

— اقترح البعض انشاء مصارف مغطاة ، الا  
انه تبين ان تكاليفها باهظة ، علاوة على ان  
المصارف المكشوفة تستقطع ٤ ٪ من الارض  
فقط . . ولا مانع من الاخذ بالمصارف المغطاة  
مستقبلا .

وخرجت الندوة بالتوصية الآتية :

« توصى الندوة الحكومة بأن تعمل عاجلا  
على تحسين حالة الصرف فى الاراضى الزراعية  
بتوصيل المصارف الحقلية للملكيات البعيدة  
عن المصارف العمومية ، وبأن تقرر الحكومة  
الاعتمادات اللازمة مما يرفع الانتاج بحوالى  
٣٠ ٪ على الأقل » .

ج — العمل على رفع غلة الفدان من الرقعة  
المنزوعة فعلا :

ملخص الآراء والمقترحات :

— دارت مناقشات حول أى السياستين من  
مصلحة مصر حاليا : ان تستغل مصادر الثروة  
الزراعية فيما هو تحت يدها بالفعل ام تتبع  
سياسة التوسع فى الرقعة المنزوعة ؟ . .

— تحسين الانتاج يجب ان يسبق التوسع .  
فبالإضافة الى ما يحققه الارشاد الزراعى  
وتحسين الصرف من زيادة فى الانتاج ، هناك  
وسائل سريعة الاثر فى رفع غلة الفدان كتعميم  
التقاوى المتقاة ، وتوفير السماد للمزارعين  
بأسعار مقبولة .

— تنظيم الزراعة نفسها يلعب دورا هاما فى  
هذه الناحية ، ويجب ان تقرر فى أى جهة  
نزرع ، وأى الجهات اصلح للمحصول النباتى  
والحيوانى الخ . ويتمين تحديد المقصود من  
الزراعة وأن تأخذ فى اعتبارنا أن البلاد تستورد  
القمح والذرة من الخارج . لذا فالهدف من  
الزراعة هو ايجاد استكفاء ذاتى فى الغذاء  
والملبس .

— يرى البعض أن تفضيل أى السياستين  
يتوقف على مدى مقدرة الحكومة على تمويل  
هذه المشروعات . . بينما يرى البعض ان مسألة  
التمويل ليست من اختصاص الباحث الزراعى  
.. ونادى البعض الآخر بمعرفة مصدر التمويل  
فاذا كان من الموارد المحلية فالواجب يقتضى  
الصرف على تحسين الاراضى التى تمول  
المشاريع لان ذلك يؤدى الى تقوية القوى  
الانتاجية والادخارية وبالتالي توفير الاموال  
مستقبلا .

— جاء فى تقرير لهيئة الامم المتحدة ان  
تحسين الاراضى المنزوعة فعلا يؤدى الى زيادة  
الانتاج بنسبة ٣٠ ٪ فقط . ولا شك ان هذه  
النسبة لا تتماشى مع نسبة تزايد عدد السكان  
مما يقتضى العمل على زيادة الرقعة المنزوعة .  
وخرجت الندوة بالتوصية التالية :

« توصى الندوة الحكومة بالعمل على تحسين  
الانتاج فى الاراضى المنزوعة فعلا كعلاج سريع  
لزيادة الدخل من الزراعة وذلك بتعميم التقاوى  
المتقاة وتوفير الاسمدة وغير ذلك من العوامل  
الآخري » .

الواجب ان نساعد اليهم بعض مهام الارشاد  
الزراعى وان نمددهم باحتياجات هذا العمل  
كالأفلام وغيرها .

وخرجت الندوة من مناقشة هذا الموضوع  
بالتوصية التالية :

« لا للارشاد الزراعى من اهمية فى زيادة  
الانتاج النباتى والحيوانى ، توصى الندوة  
الحكومة ان تعمل بكل الوسائل على البدء  
والاهتمام بتعميم الارشاد الزراعى بجهتيه  
نواحيه ، وان يكون من نظم الدراسة تدريس  
برنامج الارشاد الزراعى فى المعاهد الزراعية  
المختلفة » .

ب — العمل على زيادة انتاج الارض المنزوعة  
فعلا بتحسين الصرف فيها وتوصيل المصارف  
الى المحرومة منها .

ملخص الآراء والمقترحات :

— العناية بالصرف تؤدى الى زيادة ٢٠ ٪  
على الأقل فى انتاج الارض المنزوعة .  
— ٧٠ ٪ من الاراضى لا تصل اليها المصارف  
— اثبتت مشاهدات البعض . ان الاهالى  
غير مقتنعين بالمصارف رغم توفرها . وهنا يلعب  
الارشاد الزراعى دورا هاما .

— طلب البعض تقوية الشبكة الكهربائية

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحبها لامين عبد الحكيم فكرى باظم

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير الادارة فؤاد الجمنزورى

مصر هادى بنجاء الملكى

١٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنشر على اوسع ايدى المجلة

الاشتركاكات فى مصر مبنية ونصف مبنية

• فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

• فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاغا

• فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولار

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيها مصرى أو ٥/٤/٦ جنيهات انجليزية

• نشر اشتركاكات فى مصر والسودان فقط

بموجب اذونات اذونات بربرية او شيكات

وفى الخارج بموجب شيك على بنك القاهرة

أو هواله نقدية



# مشروع للطرق

تابع المنشور على صفحة ١٥

أسطح الطريق . وكذلك ينبغي استخدام أكبر عدد ممكن من العمال المحليين

ثالثا - يجب تجهيز جميع المحطات بموازين لوزن الاحمال الداخلة أو الخارجة ، وذلك لتقدير رسوم المرور ونضبط السرقات .

رابعا - يجب أن تكون المستودعات المنشأة في الموانئ والمحطات مجهزة بآلات ميكانيكية لرفع الاثقال ، وآلة للتبريد وثلاجات لحفظ الاشياء التي يجب صونها .

خامسا - يجب ضبط حركة السير والمحاسبة بوساطة الاجهزة التي تضعها شركات الآلات والمحاسبة الدولية .

## رؤوس الاموال اللازمة

ويقترح المستر مور أن تتكفل الدول المشتركة في هذا المشروع بنفقات رأس المال ، ولكنه يرى عند الضرورة النظر بقرض مالى من أحد المصارف الدولية . كذلك يحسن السعى للحصول على مساعدات مالية من شركات النقل البحرى الكبيرة وسواها من المؤسسات التجارية التي ستنتفع تجاريا من هذا المشروع بعد تنفيذه .

هذا هو الطريق المقترح . ومن شأن انشائه استخدام قدر كبير من الزيت المنتج في الشرق الاوسط في تسيير السيارات ، كما أنه يشجع على بناء ورش السيارات ومصانع تركيب أجزائها في جميع البلاد العربية ويشغل كثيرا من الايدي المعطلة حاليا اما في بناء الطرق واما في الاعمال المترتبة على بدء الحركة فيه .

ومما يذكر أن في الولايات المتحدة هيئات كثيرة تقوم بأعمال مماثلة كادارة رسم المرور في نيوجرسي وادارة رسم المرور في بنسلفانيا

## انتاج الزيت السعودى

بلغت جملة انتاج الزيت الخام في البلاد السعودية في شهر يناير ٢٠٢٣ ٢٤٢٠٨ برميلا أى بمعدل ٧٨٠٩١١ برميلا في اليوم اما الزيت المكرر في هذا الشهر فقد بلغت جملته ٧٢٩٥١ برميلا أى بمعدل ١٨٤٦١١ برميلا في اليوم

البحث منتهيا الا بعد تطبيقه على أوسع نطاق وظهور أثره في رفع الانتاج العام ، وبتنسيق هذه الابحاث وتنظيم الاتصال الوثيق بالابحاث في الخارج ومن ذلك ارسال البعثات العلمية وعقد المؤتمرات وحلقات البحث

٣ - الامر كزيه : يطالب المشروع بتحقيق الامر كزيه في تنفيذ المشروعات . ويعتبر كذلك انشاء معمل لأبحاث اسربة في اقليم ، ومعمل لتحليل الاغذية المحلية ، وخطة لتعميم استعمال التقاوى المنتقاة ، ومركز لتحسين السلالات من الحيوانات الزراعية المنتجة ، ومركز لوقاية الحيوان الزراعى من الامراض ، ووحدة لآبادة الحشرات والامراض التي تفتك بالمزروعات ، ومركز ارتداد زراعى يكون صلة بين البحث العلمى وتطبيق نتائجه في حقول الزراعة . ويرى الوزير أنه من الممكن أن تكون الوحدات الزراعية مراكز عامة تستوعب هذه الخدمات الانتاجية

٤ - الارشاد : يرى الوزير أن نجاح السياسة الزراعية يتطلب تكوين وعى زراعى بين المزارعين لارشادهم ولتدريبهم وترغيبهم على اتباع ما يسدى اليهم من ارشادات . ويدعو المشروع الى فصل الارشاد الزراعى من نظام التفتيش الزراعى الحالى وبأن نتخير وسائل الارشاد التي تتفق وحالة المزارع المصرى وتتمشى مع عقليته ومستواه الثقافى كالاستعانة بالأفلام السينمائية المبسطة مثلا ، وبزيادة ثقافة المزارع بتدريبه تدريبا عمليا على الوسائل الانتاجية الحديثة ، والعناية باختيار المزارعون الذين يمثلون المجموع في حالتهم المالية والثقافة وممن تتوافر فيهم روح الاستجابة للتقدم ومعاونتهم في تطبيق الطرق المستحدثة في الانتاج الممتاز حتى يكونوا قدوة للمجموع كله

٥ - الحملات : يقرر الوزير فى مشروعه أن العمل على أساس الحملات هو خير السبل لقتل الروتين الحكومى على أن يكون أساس هذه الحملات : تعبئة القوى فى اتجاه واحد ، وتحديد الهدف ومجال العمل ، وتحديد مدة الحملة ، وكفالة النواحي التنظيمية فيها وبأن تكون بصفة دورية وتحقق أهدافها تحقيقا كاملا لا جزئيا وأن تترك هذه الحملات أثرها فى الاساليب والطرق والأدوات والمعدات فى مناطق نشاطها بما يضمن دوام نجاح العمل

## بقية مشروع وزير الزراعة

جماعيا عن طريق الجمعيات التعاونية ووضع معايير ومواصفات موحدة لمختلف المنتجات الزراعية ودراسة الاسواق المحلية والخارجية وتنظيم الدعاية .

٥ - تدعيم التصنيع الزراعى : ويحث مشروع وزير الزراعة فى هذا الصدد على اجراء بحث شامل للصناعات القائمة لتحديد الصناعات الملائمة ، دراسة الكفاءة الانتاجية فى الصناعات القائمة دراسة علمية فيه مستفيضة ، العمل على تأسيس الصناعة على أساس وحدات انتاجية كبيرة ، انشاء صناعات محلية للمنتجات الحيوية التي لا تستغنى البلاد عنها ، خلق صناعات يدوية عائلية ، انشاء الصناعات التي تقوم على المتخلفات النباتية والحيوانية ، العمل على تصريف موادنا الخام فى صورة مصنوعة أو نصف مصنوعة .

ثانيا - الأسس التنظيمية : وتتمثل فى العناصر الآتية :

١ - التخطيط والتنسيق : يقرر المشروع بأن الانتاج الزراعى يجب أن يكون وفق أهداف مقصودة محدودة المعالم لزيادة الدخل القومى ، وأن تكون سياسته دستورا عمليا مكتوبا عن طريق دراسة شاملة دقيقة يقوم بها الفنيون المتخصصون . وعلى ضوءها توضع مشروعات محدودة المعالم والتفصيلات ومتضمنة الميزات الخاصة بتكاليفها وايرادتها المنتظرة المباشرة وغير المباشرة مع بيان طرق تمويلها ووسائل تنفيذها وتحديد المدة اللازمة لها ، وأن يتم التنفيذ على أساس توافر أداة منتجة على مستوى عال من الكفاءة الانتاجية ، وأن تنظم تتبع نتائج تلك المشروعات تتبعاً منتظماً علمياً لتتعرف مدى ما حققته هذه المشروعات وأوجه النقص فيها حتى يمكن تلافيها بأسرع وقت .

٢ - البحث العلمى : يؤمن وزير الزراعة بأن الانتاج الزراعى أساسه العلم الواسع والبحث المتواصل والتجربة الدقيقة . ولذا ينادى فى مشروعه بنشر الوعى العلمى لاستيعاب النظريات العلمية وتطبيقاتها العملية وبأن توفر الدولة له وللباحثين العلماء كافة المعونات المادية والادبية ، واتصال رجال البحث بالمحيط الانسباني والانتاجى للتعرف على مشكلاته ويحث احسن الطرق لحلها ، وعدم اعتبار



# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانعها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى  
تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانعها ومرافقها : مليون ونصف متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنويا  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنويا  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنويا  
يكفى انتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديدا كاملا بعد الحرب  
يعمل فى مصانعها : ثمانية عشر ألف عامل  
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

١٩٠٠ القاهرة



# البنك الاهلى المصرى

سجل تجارى رقم ١ القاهرة

## أعلان

حضرات مساهمى البنك الاهلى المصرى مدعوون لحضور الجمعية العمومية العادية التى ستعقد فى يوم الاربعاء ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ الساعة ٤:٣٠ بعد الظهر ، بالمركز الرئيسى للبنك بالقاهرة .

## جدول الاعمال

تقرير مجلس الادارة

تقرير مراقبى الحسابات

التصديق على حسابات السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢

تحديد نصيب المساهمين فى الارباح

اعتماد تعيين عضو جديد بمجلس الادارة

انتخاب مراقبى الحسابات لسنة ١٩٥٢ وتحديد أتعابهم

وطبقا لنظام البنك ، لكل مساهم مقيّد فى السجلات ويملك عشرين سهما أو أكثر ، الحق فى حضور الجمعية .

ويرسل البنك فى الوقت المناسب اخطارا بالدعوة لحضور الجمعية لجميع المساهمين الذين لهم حق الحضور وذلك على عناوينهم المدونة بالبنك

وتتقفل سجلات البنك الخاصة بتحويل الاسهم فى المدة بين ٢٠ و ٢٥ مارس ١٩٥٣

## البنك الياباني والى بمصر

شركة مصرية مساهمة

## صندوق التوفير

دفاتر اسمية أو محاسبية  
فوائد ٢ %

مركز الاسكندرية  
١٩٢٠



مركز القاهرة  
١٩٥٠

فروع مصر الجديدة

# الشركة المالية والصناعية المصرية (ش.م.م)

رأس المال ٦٠٠٠٠ ج م  
المركز الرئيسى ٦٩ شارع فؤاد الأول - القاهرة

تليفون ٤١٣٦٩ - ٤١٣٦٨ - ٤١٣٦٧



مواد واسمدة كيميائية

مصانع للإنتاج

الدوار

بكفر

## سماز سوپر فوسفات الجير "ابونخله"

موعدكم الاثنين ٢ مارس ١٩٥٣

مؤسسة بنك مصر الكبرى  
بشارع فؤاد الأول بالقاهرة

# للمستهلك

حيث

بمناسبة مرور ٢٠ عامًا  
على تأسيسها

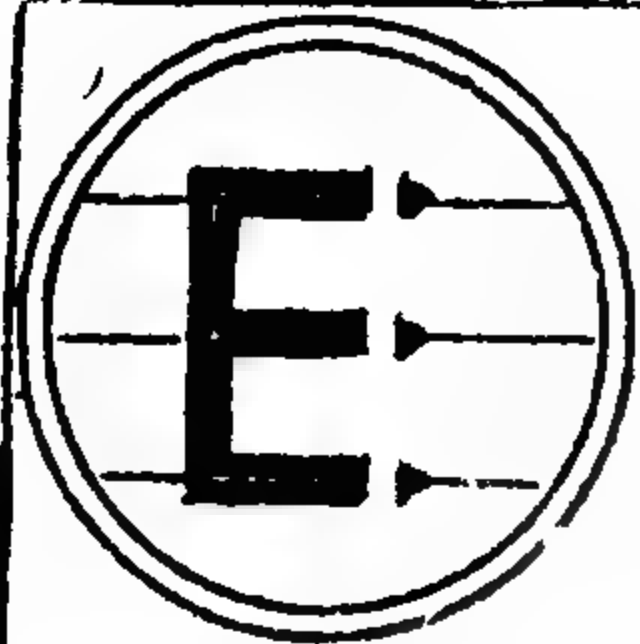
## أول أوكازيون لها

KZ

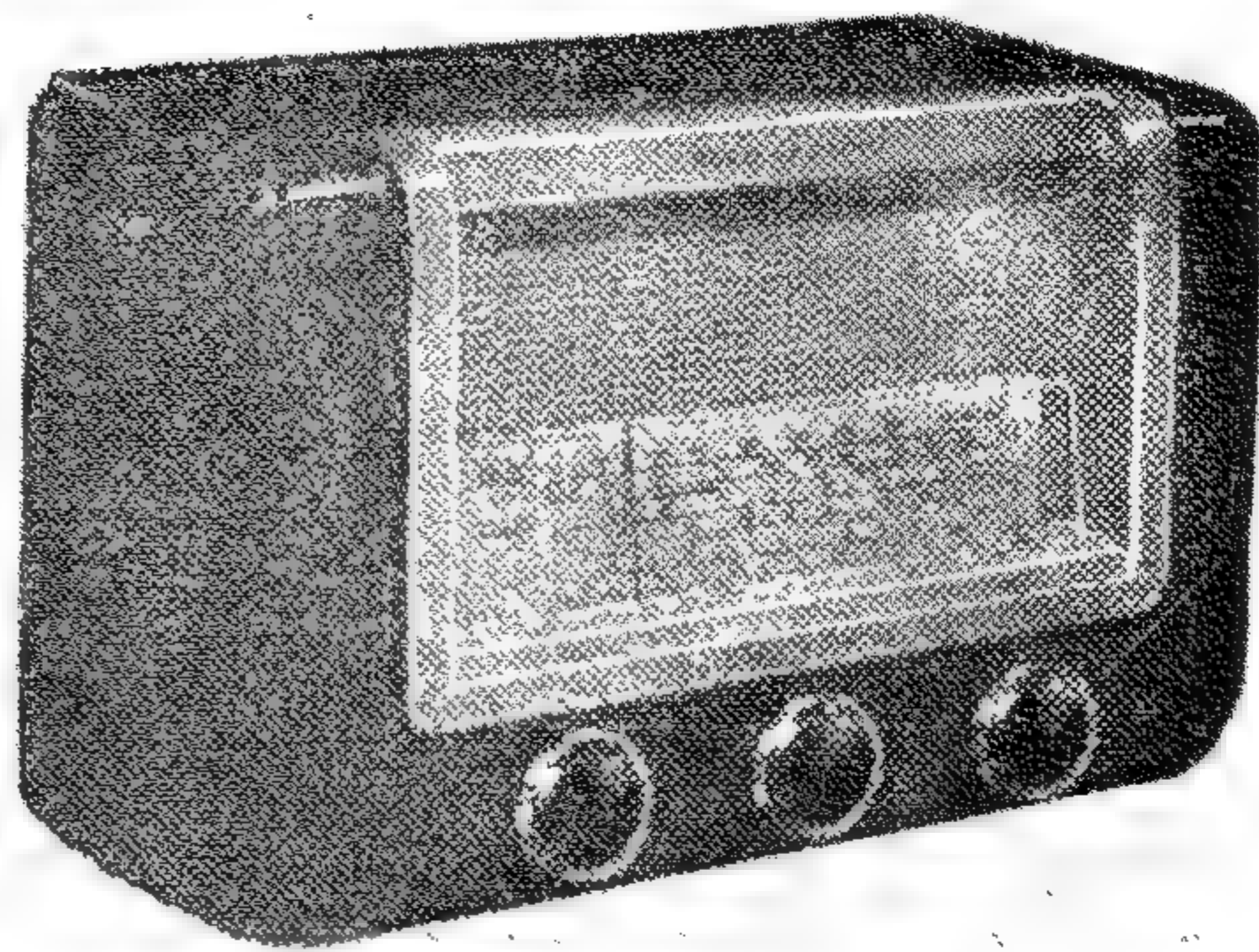
## شركة بيع المصنوعات المصرية

المركز الرئيسى : ٢ شارع فؤاد الأول بالقاهرة ١٥٨  
وفروعها - بالقاهرة وجميع عواصم ومدن القطر





راديو إيكو العالمى



أداة سحر  
و  
الخيال

بأنغامه الموسيقية الرائعة وشدة حساسيته  
وصوته الرقيق العذب

أصبحت ما وصلت إليه صناعة الراديو موديلات متنوعة لعام ١٩٥٤

ن. ٦٨٥٦٠

شركة إيرمك مصر  
الوكلاء  
١٨ شارع صبرى أبو علم باشا "بركتيافا" ت. ٥٩٦٣٧

كهرباء - بطارية مائنة - ومبافة - راديو شطه  
وراديو للسيارات ٤-٥-٦-٧ صمامات يعمل  
على التيار المتقطع المستمر - صندوقه انبوه فاخر

قبل شراء لوازمكم

زوروا محلات

محمد افندي

القاهرة - مصر الجديدة - الإسكندرية - طنطا - بورسعيد - الإسماعيلية



# علامة الجودة للسجاير المشهورة

لأصحابها: نقولاً صوبه ليتمتد

س.ت: الجيزة ٤٨٩٥













